شرح التصريح على التوضيح

أو

التصريح بمضمون التوضيح في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

تحقيق
محمد باسل عيون السود

الجزء الأول

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: Šarḥ al-Taṣrīḥ ͨalā al-Tawḍīḥ
(A book in Arabic syntax)

Author: Al-Šayḫ Ḫālid al-ͻAzhari

Editor: Muḥammad Bāsil ͨUyūn al-Sūd

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1824 (3 volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 2 nd

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح

المؤلف: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري

المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

عدد الصفحات: 1824 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الثانية

ISBN 2-7451-3006-4

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الثانية
٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

مقدمة المحقق

الحمد لله وحده لا شريك له ، أستعينه وأستغفره وأتوب إليه ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

وبعد :

فإن الألفية (الخلاصة) لابن مالك (هي منظومة تعليمية للنحو في حوالي ألف بيت ، قلّد فيها ألفية ابن معط ، وألفها لابنه محمد الأسد)[1] .

وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء وعنايتهم ما لم يحظ به كتاب آخر ، فقد أحصى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي[2] تسعًا وأربعين كتابًا شُرحت فيه الألفية .

ولعل أقدم هذه الشروح هو شرح ابن الناظم الذي قال فيه الصفدي : (وهو شرح فاضل منقًى منقًح . وخطّأ والده في بعض المواضع ، ولم تُشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل على كثرة شروحها ، وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس للتنبيه)[3] .

ولقي هذا الشرح الجليل اهتمام العلماء أيضًا ، فوضعوا له تعليقات وشروحات[4] .

وجاء ابن هشام بعد ابن الناظم ، وشرح الألفية في كتابه التوضيح « أوضح المسالك » .

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٧٧ ، والوافي بالوفيات ١/٢٠٦ سطر ١١ .

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٧٨ – ٢٩١ .

(٣) الوافي بالوفيات ١/٢٠٥ .

(٤) ذكر بروكلمان في تاريخه ٥/٢٧٨ – ٢٧٩ أسماء خمسة كتب قامت على شرح ابن الناظم .

ولقي هذا الكتاب من علماء العربية فتصدّوا لشرحه والتعليق عليه، ولعل من أهم هذه الشروح الكتاب الذي بين يدينا، أي « شرح التصريح بمضمون التوضيح » للشيخ خالد الأزهري. وقد عُرف لهذا الكتاب طبعتان خلتا من الضبط.

وكنت أرغب أن يوفقني الله تعالى إلى تحقيق هذا السفر العظيم من التراث، فأخذت على عاتقي خدمة الكتاب بما يليق به من تحقيق وضبط وشرح وفهرسة.

وقد بدأت الكتاب بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف ذكرت فيها اسمه ونسبه وحياته العلمية والثقافية، ثم تحدثت عن منهجه في هذا الشرح وعن أهمية هذا الشرح.

ثم ذكرت منهج التحقيق الذي اتبعته، وهو منهج اتبعته في الكتب التي قمت بتحقيقها مثل « الاقتضاب، والدرر اللوامع، وأساس البلاغة، وشرح ابن الناظم... ».

ولا أدّعي الكمال في عملي هذا، وحسبي أني أخلصت في العمل، وبذلت جهدًا تشي به صفحات هذا الشرح، وينم عنه ما أودعته في الحواشي.

وأرجو من الله أن يكون التوفيق حالفني في إخراج هذا الكتاب على نحو يرضى به العلماء.

والله أسأل أن يهدينا إلى الحق وإلى ما فيه مرضاته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

محمد باسل عيون السود

دمشق ١١/٢/٢٠٠٠

المبحث الأول :

حياته :

أ – اسمه ونسبه وكنيته[1] :

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ، الشافعي ، النحوي ، المصري ، المعروف بالوقاد ، وبصاحب كتاب التراكيب .

ب – مولده ونشأته :

ولد الأزهري في جرجة بصعيد مصر سنة ٨٣٨ هـ . وكان طفلاً حين رحل مع أبويه إلى القاهرة التي قرأ فيها القرآن ، ومختصر أبي شجاع ، ثم تحول إلى جامع الأزهر ليعمل وقّادًا ، فعرف بذلك . وأثناء قيامه بهذه المهنة سقطت منه فتيلة على كراس أحد الطلبة ، فشتمه وعيره بالجهل ، فترك الوقادة ، وأكبَّ على طلب العلم ، فبرع وأشغل الناس ، وكان عمره حينذاك ستًّا وثلاثين سنة .

ج – وفاته :

توفي الأزهري في اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة ٩٠٥ هـ ، بعد أن حجّ ، ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة ، وله من العمر سبعة وستون عامًا .

المبحث الثاني :

شيوخه وتلاميذه :

أ – شيوخه[2] :

١ – إبراهيم العجلوني .

٢ – الزين الأبناسي[3] .

٣ – أحمد بن محمد الشمني[4] : من علماء التفسير والحديث والنحو ، توفي سنة ٨٧٢ هـ .

٤ – التقي الحصيني[5] : تلقى منه علوم البيان والمعاني .

(١) انظر ترجمته في : الأعلام ٢/٢٩٧ . بدائع الزهور ٣/٤٢٥ . الخطط الجديدة لعلي مبارك ١٠/٥٣ . دائرة المعارف الإسلامية ٢/٧٥ . روضات الجنات ٣/٢٦٦ – ٢٦٧ . شذرات الذهب ٨/٢٦ . الكواكب السائرة ١/١٨٨ . المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٣٥٩ . معجم المؤلفين ٤/٩٦ . هدية العارفين ١/٣٤٣ .

(٢) الضوء اللامع ٣/١٧١ – ١٧٢ .

(٣) ترجمته في الأعلام ١/٧٥ .

(٤) الضوء اللامع ٢/١٧٤ .

(٥) ترجمته في الأعلام ٢/٩٦ .

٥ - تغري بردي القادري : لازمه الأزهري ، فقرره تغري بـردي في الجـامع الـذي بناه الدوادار بخان الخليلي .

٦ - داود المالكي .

٧ - الشهاب السجيني .

٨ - السيد علي تلميذ ابن المجدي : تلقى منه علم الفرائض والحساب .

٩ - عبد الدائم الأزهري : تلقى منه المقدمة الجزرية .

١٠ - عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان ، فخر الدين المقسي[١] : توفي سـنة ٨٧٧ هـ .

١١ - علي بن عبد الله السنهوري : عالم اللغة والقراءات والأصول[٢] ، توفي سنة ٨٨٩ هـ .

١٢ - الزين المارداني .

١٣ - محمد بن أحمد العبّادي[٣] .

١٤ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي[٤] : من علماء التاريخ والحديث ، توفي سنة ٩٠٢ هـ .

١٥ - محمد بن عبد المنعم الجوجري[٥] : من فقهاء مصر .

١٦ - يحيى بن محمد بن إبراهيم الأمين الأقصرائي[٦] : شـيخ الحنفيـة في زمانـه ، توفي سنة ٨٨٠ هـ .

١٧ - يعيش المغربي .

ب - تلاميذه[٧] :

١ - أحمد بن يونس بن محمد بن الشلبي[٨] .

---

(١) الضوء اللامع ٥/٢٤٩ .

(٢) الضوء اللامع ٥/٢٤٩ .

(٣) بغية الوعاة ٢/٧٥ - ٧٦ .

(٤) الضوء اللامع ٨/٢ .

(٥) الضوء اللامع ٨/١٢٣ .

(٦) الضوء اللامع ١٠/٢٤٠ .

(٧) الضوء اللامع ٣/١٧١ ، والكواكب السائرة ١/٦٨ .

(٨) الأعلام ١/٢٧٦ ، والكواكب السائرة ١/٦٨ .

٢ – خضر المالكي[1] .

٣ – عطية الضرير .

٤ – نور الدين اللقاني .

٥ – ابن هلال النحوي[2] .

المبحث الثالث : مؤلفاته :

أ – مؤلفاته المطبوعة :

– إعراب ألفية ابن مالك = تمرين الطلاب في صناعة الإعراب .

١ – الألغاز النحوية : ذكر الزركلي في الأعلام ٢٩٧/٢ أنه مطبوع ، وورد اسمه في إيضاح المكنون ١١٨/١ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٢ – التصريح بمضمون التوضيح : وهو موضوع التحقيق والدراسة وسأفرد له فصلاً خاصًا .

٣ – تمرين الطلاب في صناعة الإعراب : اشتهر هذا الكتاب باسم « التركيب »، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو ، طبع في القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ ، كما طبعه الهوريني سنة ١٢٩٤ هـ في أربع مجلدات ، وطبع أيضًا في مصر سنة ١٣٧٠ هـ .

٤ – الزبدة في شرح البردة : طبع ببغداد ، وهو شرح لبردة البوصيري . وورد اسمه في إيضاح المكنون ٢٢٩/٢ ، وهدية العارفين ٣٤٤/١ .

٥ – شرح الآجرومية : وهو شرح لمقدمة ابن آجروم ، ذكر الزركلي في الأعلام ٢٩٧/٢ أنه مطبوع ، وله عدة طبعات ، منها طبعة امستردام سنة ١٧٥٦ م ، وطبعة بولاق سنة ١٢٥٩ هـ ، وطبعة تونس سنة ١٢٩٠ هـ .

٦ – شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية : طبع ببولاق سنة ١٢٥٢ هـ .

٧ – المقدمة الأزهرية في علم العربية : طبع ببولاق سنة هـ ١٢٥٢ .

٨ – موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : وهو شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، طبع بمصر سنة ١٣٧٠ هـ على هامش كتابه « تمرين الطلاب » ، كما حققه عبد الكريم مجاهد وسعيد عبد الهادي ، وطبع بمؤسسة الشرق للنشر والترجمة سنة ١٩٨٥ م .

---

(١) الكواكب السائرة ٦٨/١ .

(٢) الضوء اللامع ١٧١/٣ ، والكواكب السائرة ١٩٤/٣ .

ب – مؤلفاته المخطوطة :

١ – إعراب الآجرومية : ورد اسمه في كشف الظنون ١٧٩٧ . وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٨ .

٢ – إعراب الكفاية ؛ وهو إعراب لكافية ابن الحاجب : ورد اسمه في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٤٤ .

٣ – تفسير آية : ﴿ لا أقسم بمواقع النجوم ﴾ : ورد اسمه في هدية العارفين ١/٣٤٤ .

٤ – الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية : وهو في علم التجويد . ورد اسمه في إيضاح المكنون ٢/٥٤٢ ، وهدية العارفين ٢/٢٩٧ .

٥ – القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي : وهو رسالة نحوية ألفها على الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي ، وورد اسمه في كشف الظنون ٢/١٣٧٢ ، وهدية العارفين ١/٣٤٤ .

٦ – مختصر الزبدة في شرح البردة : ورد اسمه في كشف الظنون ٢/١٣٣٣ .

سبب تأليف شرح التصريح :

ذكر الأزهري سبب تأليفه للتصريح فقال في مقدمته[1] : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تغمده الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يأتِ أحدٌ بمثاله ؛ ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِرُ عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراءَ الحجابِ ، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير المجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العَمَلَةَ من أبناء جنسه ، وكنتَ أنت المشارُ إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهضْ وبادرْ للأجر والثواب . فاستخرت ربَّ العباد ، وشَمَّرتُ ساعدَ الاجتهاد ، وشرحته شرحًا كشف خفاياه ، وأبرز أسراره وخباياه ، وباح بسره المكتوم ، وجمع شمله بأصله المنظوم ، وسميته « التصريح بمضمون التوضيح » .

---

(١) شرح التصريح ١/٣ .

شرح الأزهري مـواد كتابـه مستشـهدًا بـآراء النحويـين واللغويـين ممـا تضمنتـه مصنفاتهم ، وكان كثيرًا يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه ، ونـادرًا مـا كـان يُغفـل المصـدر الذي نقل منه بعض المسائل . وفيما يأتي أسماء المصادر التي صرّح بها :

أدب الكاتب : ابن قتيبة .
أحكام لو وحتى : ابن هشام .
الأذكار : النووي .
الارتشاف .
أسرار البلاغة : الجرجاني .
اشتقاق البلدان : أبو الفتح الهمداني .
الأصول : ابن السراج .
أغلاط الزمخشري : ابن معزوز .
الإفصاح : ابن هشام الخضراوي .
الأفعال : ابن طريف .
الأفعال : ابن القطاع .
إقامة الدليل : ابن هشام .
الإقناع : السيرافي .
الألفية : ابن معط .
أمالي ابن الحاجب .
أمالي السهيلي .
أمالي ابن الشجري .
الأمثال السائرة .
انتصاب لغة : ابن هشام .
الإنصاف : ابن الأنباري .
الأنموذج في النحو : الزمخشري .
الأوسط : الأخفش .
الإيضاح : ابن الحاجب .
الإيضاح : الخصاف .
الإيضاح : أبو علي الفارسي .
الإيضاح : أبو علي الفارسي .
البحر المحيط : أبو حيان .
البديع في النحو : ابن الزكي .
البسيط : ابن العلج .
البسيط : الواحدي .
البغداديات : الفارسي .
تاج اللغة : الجوهري .
تحشية التسهيل : ابن مالك .
تحفة العروس : التجاني .
التحفة : ابن مالك .
التذكرة : أبو حيان .
التذكرة : أبو علي الفارسي .
التذكرة : ابن هشام .
الترشيح : خطاب الماردي .
الترقيص : محمد بن المعلى الأزدي .
التسهيل : ابن مالك .
تصريف العزي .
تفسير البيضاوي .
التقريب (؟) .
التكملة : الفارسي .
التلخيص البياني : الجرجاني .
تلخيص شرح أبي حيان : المرادي .
التلخيص : القزويني .
تهذيب الأسماء : النووي .
التوضيح على ألفية ابن مالك : ابن هشام .

التوضيح على الجامع الصحيح : ابن مالك .
التوطئة : الشلوبين .
الجامع : الخطيب البغدادي .
الجامع الصغير : ابن هشام .
الجمل : الزجاجي .
حاشية على التوضيح : عبد القادر المكي .
حاشية على توضيح الألفية : أحمد بن عبد الرحمن
الحجة : أبو علي الفارسي .
الحلبيات : أبو علي الفارسي .
حلية الأولياء : أبو نعيم .
حماسة أبي تمام .
حواشي التسهيل : ابن هشام .
حواشي سنن أبي داود : المنذري .
حواشي الصحاح : ابن بري .
حواشي على الألفية : ابن هشام .
حواشي على كتاب سيبويه : الأخفش .
حواشي على كتاب سيبويه : مبرمان .
حواشي ابن مبرمان .
حواشي العضد : الأبهري .
حواشي الزجاج على ديوان الأدب : الزجاج .
حواشي ابن هشام .
الخاطريات : ابن جني .
الخصائص : ابن جني .
الخلاصة : ابن مالك .
الخلاصة : ابن هشام .
درة الغواص : الحريري .
ديوان الأدب .
رسالة الغفران : المعري .
رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة : ابن هشام .
الروض الأنف : السهيلي .
سبك المنظوم .
سفر السعادة : السخاوي .
سنن النسائي الكبرى .
شذور الذهب .
شراح الشافية .
شرح أبيات الجمل : البطليوسي .
شرح أبيات كتاب سيبويه : الأعلم الشنتمري
شرح الأجرومية : الشهاب البجائي .
شرح إصلاح المنطق : ابن سيده .
شرح إيساغوجي في المنطق : الكاتي .
شرح الإيضاح : ابن عصفور .
شرح بانت سعاد : ابن هشام .
شرح البحرين .
شرح البردة : ابن هشام .
شرح التسهيل : أبو حيان .
شرح التسهيل : خالد الأزهري .
شرح التسهيل : ابن عقيل .
شرح التسهيل : ابن مالك .
شرح التسهيل : المرادي .
شرح التسهيل : ابن هشام .
شرح التلخيص : التفتازاني .
شرح الجزولية : الأبذي .
شرح الجزولية : ابن الخباز .
شرح الجزولية : أبو عبد الله محمد النفزي .
شرح الجمل : ابن عصفور .
شرح الجمل : ابن الفخار .

شرحي الجمل الصغير : ابن عصفور .
شرح الحماسة : ابن جني .
شرح الحماسة : ابن ملكون .
شرح الخضراوي .
شرح الدماميني .
شرح ديوان كثير : ابن السكيت .
شرح السراجية (؟) .
شرح الشافية : الجاربردي .
شرح الشافية : السيد .
شرح شافية ابن الحاجب : ابن الناظم .
شرح الشذور .
شرح شذور الذهب : ابن هشام .
شرح شواهد ابن الناظم : ابن هشام .
شرح الشواهد : ابن هشام .
شرح الشواهد الصغرى : ابن هشام .
شرح الشواهد الكبرى : ابن هشام .
شرح العمدة : ابن مالك .
شرح غريب تصريف المازني : ابن جني .
شرح الفصول : ابن إياز .
شرح الفصيح : البطليوسي .
شرح القصاري : حسن شاه البقالي .
شرح القطر : ابن هشام .
شرح قطر الندى .
شرح الكافية : ابن مالك .
شرح كتاب سيبويه : ابن خروف .
شرح كتاب سيبويه : السيرافي .
شرح كتاب سيبويه : الصفار .
شرح الكتاب : السيرافي .
شرح الكتاب : النحاس .
شرح الكشاف : اليمني .
شرح اللب : جمال الدين النقركارا .
شرح اللباب .
شرح اللمحة : ابن هشام .
شرح لمع ابن جِنّيّ : أبو البقاء العكبري .
شرح المختصر : الجرجاني .
شرح المعلقات : أبو جعفر النحاس .
شرح المفتاح : السيد الجرجاني .
شرح المفصل : ابن يعيش .
شرح المفصل : ابن الحاجب .
شرح المفصل : الفخر الرازي .
شرح المفصل : الكمال الأنصاري .
شرح المقامات : ابن ظفر .
شرح المنظومة : ابن الحاجب .
شرح موجز ابن السراج : أبو الحسن ابن الأهوازي .
شرح المواقف .
شرح النظم : المرادي .
شرح النظم (شرح الخلاصة) : ابن الناظم .
شرح الهادي : ابن بابشاذ .
شروح المفصل .
الشيرازيات : الفارسي .
الصحاح .
الصحاح : الجوهري .
صحيح البخاري .
الضياء .
الطارقية : ابن خالويه .
طبقات الشعراء : ابن قتيبة .
عمدة الطالب : ابن هشام

العين : الخليل .
الغرة : ابن الدهان .
الفردوس : (؟) .
الفصيح : ثعلب .
القاموس المحيط : الفيروزآبادي .
القد : ابن جني .
قطر الندى .
القواعد الصغرى : ابن هشام .
الكافي في النحو : أبو جعفر النحاس .
الكافية : ابن مالك .
الكتاب : سيبويه .
كتاب أبي الحسن الهيثم .
الكشاف : الزمخشري .
الكفاية : ابن الخباز .
الكفاية : المبرد .
اللباب : الإسفرائيني .
اللمحة : أبو حيان الأندلسي .
لغات القرآن : الفراء .
اللمع الكاملية : عبد اللطيف .
المبهج : ابن جني .
المتوسط : الأسترابادي .
المحتسب : ابن جني .
المحكم : ابن سيده .
المدخل : المبرد .
مختصر الأنساب : ابن السيد .
مسائل الزجاجي .
مسند الشافعي .
المستوفي : أبو سعيد علي بن مسعود .
المصباح في النحو : المطرزي .
المطول : التفتازاني .
معاني الحروف : الزجاجي .
معاني القرآن : الأخفش .
معجم الطبراني .
المغني : ابن هشام .
المفتاح : الأمين المحلي .
المفصل : الزمخشري .
مقامات الحريري .
المقتضب : المبرد .
المقرب : ابن عصفور .
المكمل في عبارة المفصل : مظهر الدين الشريف الرضي محمد .
المنصف : ابن جني .
المنقد .
منية الألباب : ابن أفلج .
الموطأ : ابن مالك .
نتائج الفكر : السهيلي .
نتيجة القواعد : ابن أباز .
نتيجة المطارحة : ابن أياز .
نقد المقرب : أبو إسحاق الجزري .
نقد المقرب : ابن الحاج .
نكت الحاجبية : ابن الناظم .
النكت الحسان : أبو حيان الأندلسي .
النهاية : ابن الخباز .
النوادر : أبو علي القالي .
الهمزتين : أبو زيد الأنصاري .
الوقف والابتداء : ابن الأنباري .
اليواقيت : أبو عمر الزاهد .

أهمية كتاب التصريح :

يعد كتاب التصريح ذو أهمية كبيرة ، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

١ - أنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك « التوضيح » لابن هشام .

٢ - أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتب مفقودة لم تصل إلينا ، مثل : أغلاط الزمخشري لابن معزوز ، والبسيط لابن العلج ، والترقيص للأزدي ، وشرح المفصل للكمال الأنصاري ، وشرح لمع ابن جني للعكبري ، ومختصر الأنساب لابن السيد البطليوسي ، ونقد ابن الحاج على مقرب ابن عصفور ، وغير ذلك من الكتب التي عفت عليها يد الزمان .

٣ - أنه يعد متممًا لكتاب أوضح المسالك « التوضيح » ، فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام من شرح بعض القضايا النحوية .

٤ - استطراده الواسع في شرح القضايا النحوية .

٥ - استطراده في شرح قصة مَثَل ، ومن ذلك تعليقه على المَثَل : « الصيف ضيعت اللبن »[1] ، والمَثَل : « أشغل من ذات النحيين »[2] ، والمَثَل : « أصبح ليل »[3] ، وغيرها من الأمثال التي ساقها في متن كتابه .

٦ - أنه كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى ، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحًا وإيضاحًا ، مثل : حواشي ابن هشام ، وشرح شذور الذهب ، وشرح قطر الندى ، ومغني اللبيب .

٧ - وقوفه عند آراء الكثير من النحاة ، مثل : الأخفش والزمخشري وسيبويه وابن مالك وابن الناظم .

٨ - انتصاره لابن مالك على ابنه بدر الدين الذي خالف أباه في بعض المسائل النحوية .

تلك الأمور وغيرها جعلت شرح التصريح من الكتب الأكثر تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه ، ووضعوا له شروحًا وحواشيَ .

فممن أخذ عنه : الصبان والخضري ، وممن وضع حاشية على الكتاب الشيخ ياسين ، وقد طُبع الكتاب بهامش شرح التصريح .

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/٩٠ .

(٢) انظر شرح التصريح ٢/٩٤ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢/٢٠٩ .

لقد ترك شرح التصريح أثرًا واضحًا في النحو العربي ، امتدّ منذ تأليفه وحتى عصرنا الحاضر ، ولا يكاد باحث في النحو يغرب عنه هذا الكتاب ، ولا يمكنه تجاهله إذا كان يبحث في علم النحو العربي .

منهج الأزهري :

تعددت أساليب شرّاح التوضيح « أوضح المسالك » في تناول مادّته[1] ، كما اختلفت مناهجهم . ويتلخص منهج الأزهري في النقاط العشر الآتية التي حدّدها هو نفسه في مقدمة كتابه حيث قال : وشحته بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمة :

أحدها : أنّي مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حَلُّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أنني تتبَّعت أصوله التي أخذ منها ، وربما شرحت كلامه بكلامه . ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أنني كمَّلْت بيت كلِّ شاهدٍ مما اقتصر على شطره ؛ وعزوته إلى قائله ، إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبًا ، حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدَّليل على طبق المدعى .

خامسها : أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبانيها .

سادسها : أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح .

ثامنها : أنني ذكرت غالبًا عللَ الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أنني بينت المعتمد من المواضع التي تَنَاقَضَ كلامُه فيها وما خالف فيه التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه . ومن فوائد ذلك معرفةُ كونها من عندياته .

---

(١) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٥/٢٧٩ - ٢٨١ أحد عشر كتابًا في شرح أوضح المسالك .

النسخ المعتمدة في تحقيق شرح التصريح :

تعدّدت النسخ الخطيّة لشرح التصريح وتوزعت في كثير من مكتبات العالم ، وقد وجدت في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق عشر نسخ خطية لهذا الكتاب ، فاخترت منها نسختين هما :

١ - النسخة (أ) : تقع في مجلدين ، يضم الأول ٣٦٥ ورقة ، والثاني ٣٥٠ ورقة ورقمها ٦٩٣١ ، كتبت هذه النسخة بخطّ معجم مع بعض الشكل ، وكُتب المتن والفواصل باللون الأحمر ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي عشرين سطرًا ، في كل سطر حوالي عشر كلمات ، ولهذه النسخة هامش بعرض ٤ سم ، والنسخة مصححة من قبل محمد أمين عابدين سنة ١٢١٨ هـ ، واسم ناسخها محمد بن خضير بن خضر الوليلي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٨ هـ ، وعلى غلاف النسخة قيود تَمَلّك باسم إسماعيل بن مصطفى الميداني ومحمد أمين عابدين وعبد الرزاق الحموي ومحمد العمري ومحمد راغب القتابي .

واتخذت هذه النسخة أصلاً أقمت عليه النصّ المحقّق ورمزت لها بالحرف (أ) .

٢ - النسخة (ب) : تضمّ ٣٥١ ورقة ، ورقمها ٩٨٧٢ ، كتبت بخط نسخي متفاوت خالية من الضبط ، وكتب اللون والفواصل باللون الأحمر ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي خمس وعشرون سطرًا ، في كل سطر حوالي تسع عشرة كلمة ، ولهذه النسخة هامش بعرض ٣ سم ، واسم ناسخها أحمد بن يحيى بن محمد الأكرم الحنفي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٦ هـ .

٣ - النسخة (ط) : والمقصود بها النسخة المطبوعة ، وتقع في جزأين ، وهي طبعة مصورة في دار الفكر ببيروت عن طبعة مصرية قديمة ، وبهامشها حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح ، وهي نسخة لم تسلم من التصحيف والتحريف والسقط ، وخالية من الضبط والشكل .

وقد عارضت النسخة الأصل (أ) مع النسختين (ب) ، (ط) ؛ وذكرت فروقات النسخ في الحواشي . وقد استفدت منهما أو من إحداهما في تقويم نص النسخة (أ) ، وحصرت ما أضفته منهما بين قوسين معكوفتين [ ] .

منهج التحقيق :

حاولت جاهدًا أن أخرج هذا الكتاب إخراجًا علميًّا ، متحريًا الدقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج ، وأوجز هذا المنهج في النقاط التالية :

١ - أثبت فروق النسخ ، وإن كان بعضها ضئيلاً ، لاختلاف روايات الكتاب ، ولما في ذلك من فائدة يعرفها أهل العلم .

٢ - أثبت أرقام مطبوعة بيروت بين معكوفتين تسهيلاً للباحث والمراجع .

٣ - خرجت الآيات القرآنية والقراء ات التي وردت في بعض الآي ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأشعار ، والأمثال ، والأخبار ، ومقالات العلماء من كتبهم أو من مظانها . وفي تخريج الشعر أحلت على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع ، ثم أحلت على كتب العربية إن كان من شواهدها ، ثم أحلت على أمهات المصادر ، واستقصيت التخريج .

٤ - رقمت الشواهد الشعرية المشروحة والتي استشهد بها الأزهري ، واستثنيت من الترقيم أبيات الشعر التي كان يسوقها الأزهري تتمة لشاهد استشهد به .

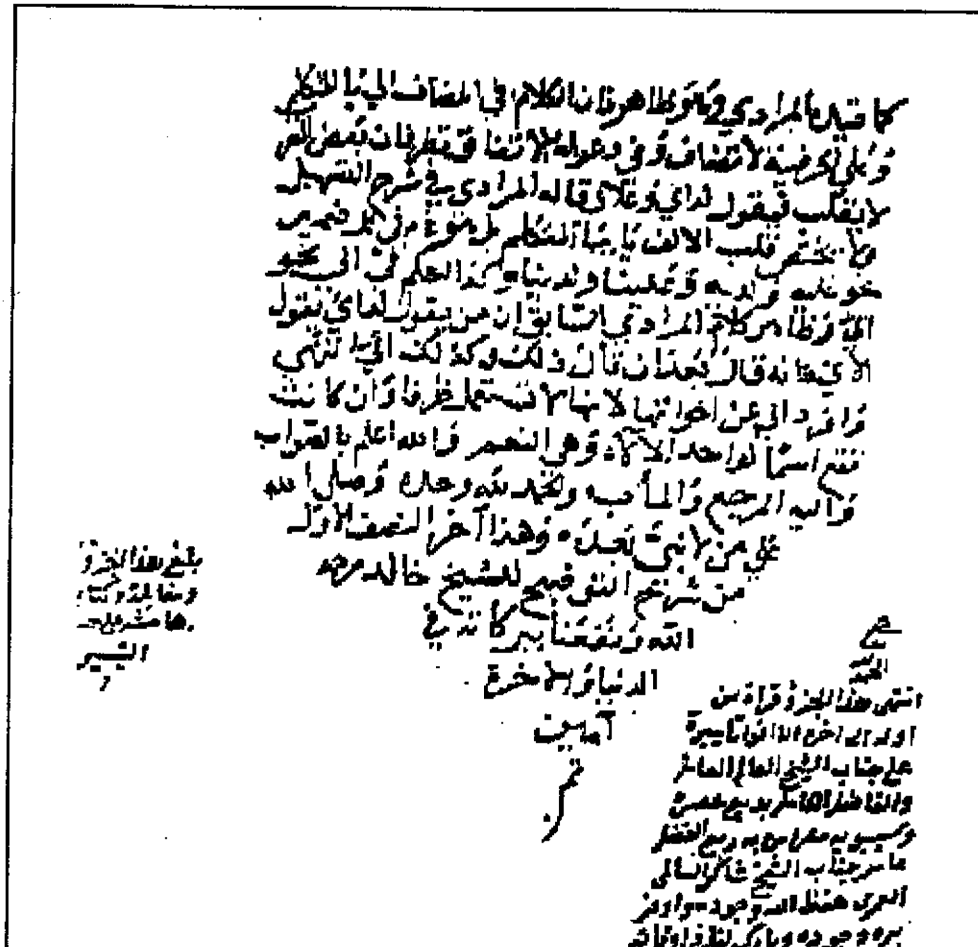
٥ - رقمت أبيات الألفية ، مثلما فعلت في تحقيقي لشرح ابن الناظم . ولم أتمم أبيات الألفية في الحواشي ، لأني ذكرت الألفية كاملة في الفهارس ؛ وإن كان الأزهري أسقط بعض أبياتها ؛ ليستفيد منها الباحثون .

٦ - ميزت قول ابن هشام الذي شرحه الأزهري بتحبيره وجعله بحرف مختلف أسود غامق ، وبين قوسين ( ) .

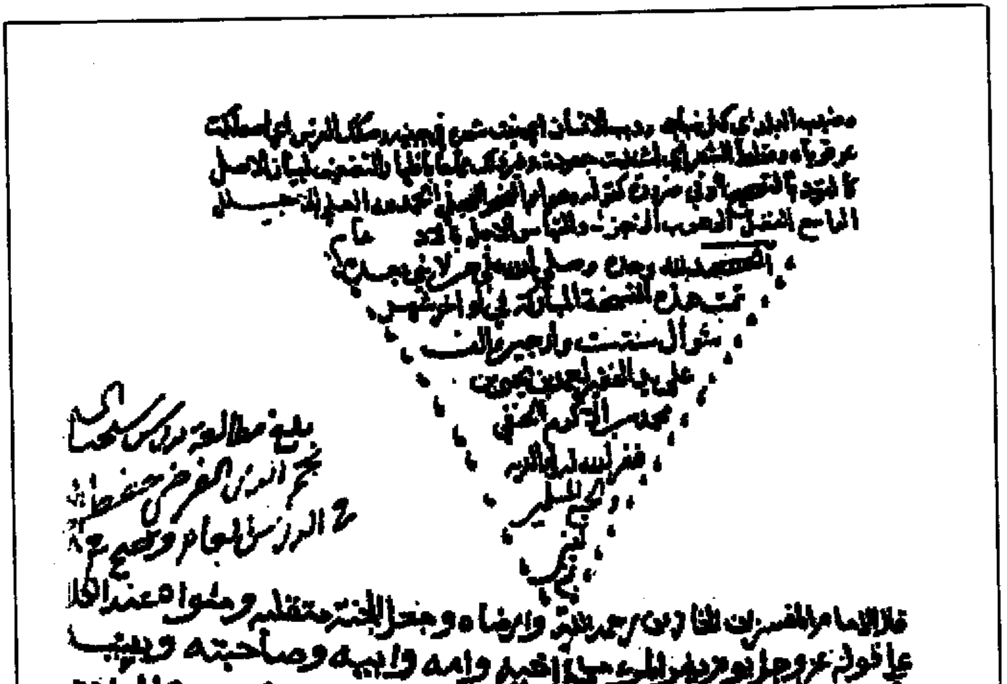
٧ - ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، وعنيت بشكل خاص بضبط الآيات القرآنية ، وكلمات شواهد الشعر .

٨ - زدت في مواضع قليلة ما رأيت أن النصّ لا يقوم إلا به ، وجعلته بين معكوفتين [ ] .

والله الموفق



صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)


قال الإمام المفسر ابن الخازن رحمه الله تعالى وأرضاه وجعل الجنة متقلبه ومثواه عند الكلام
على قوله عز وجل يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه
أي أنه لا يلتفت إلى واحد منهم ولا لشغله بنفسه والمراد
الفرار التباعد والسبب في ذلك الاحتراز عن المطالبة بالحقوق فالأخ
يقول ما واسيتني بمالك والأبوان يقولان قصرت في برنا والصاحبة
تقول لم توفني حقي والبنون يقولون ما علمتنا وأرشدتنا
وقيل أول من يفر من أخيه قابيل وإبراهيم عليه الصلاة والسلام
من أبيه ولوط من صاحبته ونوح عليه السلام من ابنه وقيل المراد
من موالاة هؤلاء ونصرتهم والمعنى أن هؤلاء الذين كان المرء يتولاهم
في الدنيا ويتقوى بهم ويعتضد فإنه يفر منهم في الدار الآخرة وفائدة
الترتيب كأنه قيل يفر المرء من أخيه بل من أبويه لأنهما أقرب من الأخ
بل من الصاحبة والولد لأن تعلق القلب بهما أشد من تعلقه
بالأبوين انتهى كلامه

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

[خطبة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢] الحمد لله الملهم لتحميده حمدًا موافيًا لنعمه ومكافئًا لمزيله . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، [٣] شهادة مخلص في توحيده . وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله ، أشرف خلقه وأعظم عبيله ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده .

وبعد ؛ فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني ؛ خالد بن عبد الله الأزهري ؛ عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الحفي : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تغمده الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يأتِ أحدٌ بمثاله ؛ ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِرُ عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراءَ الحجاب ، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير المجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العَمَلَةَ من أبناء جنسه ، وكنتَ أنت المشارُ إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهضْ وبادرْ للأجر والثواب . فاستخرت ربَّ العباد ، وشَمَّرتُ ساعدَ الاجتهاد ، وشرحته شرحًا كشف [٢/أ] خفاياه ، وأبرز أسراره وخباياه ، وباح بسره المكتوم ، وجمع شمله بأصله المنظوم ، وسميته « التصريح بمضمون التوضيح » ، ووشحته بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمة :

أحدها : أنّي مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حَلُّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أنني تتبَّعت أصوله التي أخذ منها ، وربما شرحت [٤] كلامه بكلامه . ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أنني كمَّلْت بيت كلِّ شاهدٍ مما اقتصر على شطره ؛ وعزوته إلى قائله ، إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبًا ، حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدَّليل على طبق المدعى .

خامسها : أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبانيها .

سادسها : أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح .

ثامنها : أنني ذكرت غالبًا عللَ الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أنني بينت المعتمد من المواضع التي تَنَاقَضَ كلامُه فيها وما خالف فيه التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه . ومن فوائد ذلك معرفةُ كونها [٢/ب] من عندياته .

أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة ، وأعوذ بالله من شر الحاسدين ، الذين ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة/٣٢] ، وأسأل فضلَ مَنْ حَسُنَ خِيْمُه[1] ؛ وسَلِمَ من داء الحسد أديْمُه ، إذا عثر على شيء مما طغى به القلم ؛ أو زلَّتْ به القدم ، أن يدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر قلبه ؛ إنَّ الإنسان محلُّ النسيان ، وإنَّ الصَّفح عن عثرات الضِّعاف من شيم الأشراف ، وإنَّ الحسنات يُذهِبْنَ السيئات . وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(١) الخِيم : السجية والخُلُق والأصل .

وينحصر في علمَي النحو والتصريف ، وقد تضافرت الروايات على أنَّ أول من وضع النحو أبو الأسود ، وأنه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان أبو الأسود كوفيَّ الدار ، بصريَّ المنشأ ، ومات وقد أسَنَّ . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرَّاء ؛ بفتح الهاء وتشديد الراء ، نسبة إلى بيع الثياب الهروية ؛ وكان تَخَرَّجَ بأبي الأسود ؛ وأدَّبَ عبدَ الملك بن مروان ، ثم خَلَفَ أبا الأسود خمسةُ نفر ؛ أولهم عنبسة الفيل ، كان اسم أبيه معدان ، قتل فيلاً لعبد الله بن عامر بن كريز فسُمِّيَ معدان الفيل ؛ وسُمِّيَ ابنه عنبسة الفيل . وثانيهم ميمون الأقرن ، وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني ، والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاء وأبو الحارث . ثم خلف هؤلاء عبد الله ابن إسحاق الحضرمي ؛ وعيسى بن عمر [٥] الثقفي ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ ثم الخليل ابن أحمد الفراهيدي ؛ ثم سيبويه ؛ والكسائي ، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين ، كوفيًّا وبصريًّا ، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وخلف الكسائي الفرَّاء . ثم جاء بعد ذلك صالح بن [٣/أ] إسحاق الجرمي ، وبكر بن عثمان المازني ، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد ، وجاء بعد إسحاق الزَّجَّاج ؛ وأبو بكر بن السَّرَّاج ؛ وابن درستويه ؛ وأبو بكر محمد بن مبرمان ، ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن ابن عبد الغفار الفارسي ؛ وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ؛ وعلي بن عيسى الرُّمَّاني ؛ ثم أبو الفتح بن جني ؛ ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ؛ ثم الزمخشري ؛ ثم ابن الحاجب ؛ ثم ابن مالك ؛ ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب .

ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ، ووافق بوفاته خامس ذي القعدة أيضًا سنة إحدى وستين وسبعمائة . وله من المصنفات المغني ؛ والتوضيح ؛ وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ؛ ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات ؛ وشرح التسهيل في عدة مجلدات ؛ قيل : ولم يُكمل ، وشرح الشواهد الكبرى ؛ والصغرى ؛ والشذور ؛ والقطر وشرحاهما ؛ وشرح لمحة أبي حيان ؛ وأحكام لو وحتى ؛ وانتصاب لغة ؛ وفضلاً وجرًا في قولهم : الدليل لغة ؛ وفضلاً عن أن يكون كذا ، وهلم جرًا ؛ كل منها في جزء لطيف ، وشرح بانت سعاد ، وشرح البردة ، وإقامة الدليل على صحة التحليل ، والتذكرة في خمسة عشر جزءًا ؛ والجامع الصغير ؛ وحواشي التسهيل في مجلدين ، وغير ذلك . وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين .

[شرح خطبة الكتاب]

قال الشيخ رحمه الله تعالى : (**بسم الله الرحمن الرحيم**) اقتداء بالقرآن العظيم ، وعملاً بقول النبي الكريم : « كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ [٣/ب] لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَرُ ؛ وذاهب البركة » . رواه الخَطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرُّهاوي ، والتوفيق بينه وبين حديث : « لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » أي مقطوع البركة ، ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر ، لأن كلاًّ منهما ذكر .

وقد جاء في بعض الروايات : « لا يبدأ فيه بذكر الله » وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي ؛ بحيث لا يسبقه شيء . وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي ، وهو ما بعد البسملة ولم يعكس ، لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال ، [٧] وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص ، كخاتم حديد[١] .

وقيل : المضاف هنا مقحم ؛ جيء به لإرشاد حسن الأداء . وقيل : الاسم هنا بمعنى التسمية . وقيل : في الكلام حذف مضاف ؛ تقديره باسم مسمى الله . ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى ؛ هل هما متغايران أم لا ؟ والأول رأي المعتزلة ، والثاني قول الأشعري . وقيل لا ولا[٢] ، وهو مذهب أهل النقل ، ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه . والتحقيق أن الخلاف لفظي ، وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى ، وإن أريد به

---

(١) قوله : « كخاتم حديد » أي بناء على أنها إضافة بيانية ، أي خاتم هو حديد ، فالمراد بـ « الله » لفظه لا ذاته العلمية . « حاشية يس ١/٥ » .

(٢) أي لا متغايران ، ولا غير متغايرين . « حاشية يس ١/٧ » .

ذات الشيء فهو عينه ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى . قال الإمام الرازي : إنا لم نجد شيئًا معتدًّا به في النزاع أنَّ الاسم هل هو عين المسمى أو غيره هو . والله : علم على الذات المعبود بالحق . وقيل : وهو وصف مشتق من الإله[1] . وقيل : أصله لاها بالسريانية ، فعرب بحذف الألف [٨] الأخيرة ؛ وإدخال الألف واللام عليه ، وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله وانضم . و« الرحمن » : [٤/أ] فعلان من رحم ؛ بالكسر ؛ كغضبان من غضب ؛ صفة مشبهة ؛ لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين ؛ أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم ، كما في قولك : فلان يعطي ، لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدٍّ ، وقيل علم ، و« الرحيم » : فعيل من رحم أيضًا ، كمريض من مرض ، لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم ، واشتقاقهما من الرحمة ، وهي هنا مجاز عن الإنعام . قال الإمام الرازي : إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته ، وهذه قاعدة في كل مقام .

(**الحمد لله**) : الحمدُ لغةً : الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، فيكون مورده خاصًّا ، وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها ، [٩] فيكون متعلقه عامًّا . والشكر على العكس ؛ لكونه لغةً فعلاً ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الشاكر ، فيكون مورده اللسان والجنان ، ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر ، فكل منهما أعمّ وأخصّ من الآخر بوجه ، ففي الفضائل حمد فقط ، وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط ، وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر ، والحمد ؛ عرفًا ؛ فعلٌ يُشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، والشكر ؛ عرفًا ؛ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله له . فالشكر أخصّ مطلقًا لاختصاص تعلُّقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعمًا على الشاكر فقط ، ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد .

واعلم أنّ صرف العبد الجميع واحدًا اعتبارًا كالشكر ؛ وإن كان أفعالاً [٤/ب] حقيقةً فيصدق عليه الحمد العرفي ، فحصل من ذلك ستة أقسام ، حمدان لغوي وعرفي ، وشكران كذلك ، وحمد وشكر لغويان ، وحمد وشكر عرفيان ، وحمد لغوي وشكر عرفي ، وحمد عرفي وشكر لغوي ، ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه ، وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين ، وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق ، وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوٍ .

(١) أي من التحيّر ، مصدر ألِهَ .

واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ؛ ودلالة على الدوام والثبات . وتقديم الحمد باعتبار أنه أهمّ نظرًا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في : ﴿ اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ ﴾[1] [العلق/١] ، وإن [١٠] كان ذكر الله أهمَّ نظرًا إلى ذاته و« أل » في الحمد : للاستغراق ، وقيل للجنس ، وقيل للعهد ، واللام في « لله » للملك أو للاستحقاق ، وقيل للتعليل ، والمعنى على الأول : جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له ، وعلى الثاني : جميع المحامد ثابتة لأجل الله .

فإن قيل : ما معنى كون حمد العباد لله تعالى ،مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم، ولا يجوز قيام الحادث بالقديم ؟ فالجواب : أنَّ المراد منه تعلُّق الحمد لله ؛ ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات . (**رب**) : معناه مالك ، صفة من رَبَّهُ يَرُبُّه فهو رَبٌّ . وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية ؛ وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا ، ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل ، وهو من أسماء الله تعالى ، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدًا ، كربِّ الدار ، ومنه : ﴿ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ﴾ [يوسف/٥٠] وقد استعمل في المالك [٥/أ] لأنه يحفظ ما يملكه . (**العالمين**) : جمع عالَم بفتح اللام ، وهو اسم عام لجميع المخلوقات . سمي عالَمًا لكونه علمًا على حدوثه ، وافتقاره إلى موجد قديم . وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به ، أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان ، وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه العقلاء ، وغيرهم تطفل عليهم ، قاله شارح السراجية . وقال ابن مالك : « التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع ، لأنه لو كان جمعًا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع ، لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء » . اهـ .

(**والصلاة**) : فَعْلَة من صلَّى إذا دعا بخير ، [١١] والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلَّى عليه وإرادة الخير له . (**والسلام**) : التحية ، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، حذرًا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ؛ ولو خطأ . (**الأَتَمَّان الأَكْمَلان**) : نعتان للصلاة والسلام ، (**على سيدنا**) : من ساد قومه يسودُهم سيادةً فهو سَيِّدٌ ، ووزنه فَيْعِلٌ ؛ وأصله سَيْوِدٌ ، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، ويطلق على الذي يفوق قومه ، ويرتفع قدره عليهم ، وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ، قاله النووي في أذكاره . (**محمد**) : علم منقول من اسم مفعول حَمَّد بالتشديد سُمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله

(١) الكشاف ٤/٢٧١ ، تفسير سورة العلق .

المحمودة ، قال حسان ﷺ : [من الطويل]

١ ــ وَشَقَّ لَهُ مِنِ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهذا مُحَمَّدُ

(خاتم) : أي آخر النبيين ، جمع نبيٍّ بغير همز ، مأخوذة من النَّبْوَّة ؛ بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة ؛ بمعنى الارتفاع ، وبالهمز من النبأ وهو الخبر . (وإمام المتقين) : جمع متَّقٍ ؛ وهو الخائف من الله [٥/ب] تعالى ؛ والإمام المقتدى به والمتبع . (وقائد) : أي دليل . (الغُرُّ) : جمع أغَرّ من الغُرَّة ، وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم . (المُحَجَّلِيْن) : جمع مُحَجَّل من التحجيل ، وهو بياض في قوائم الفرس . والمراد : الموصوفون ببياض مواضع الوضوء ؛ من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة . (وعلى آله) : هو اسم جمعٍ لا واحدَ له من لفظِه ، واختلف في ألفه ، أمنقلبة عن هاء أو عن واو ؟ قال بالأول سيبويه ، وأصله عنده : أهل . وقال بالثاني الكسائي ، وأصله عنده أوَل ؛ من آل إليه في الدين يؤول . ويظهر أثر القولين في التصغير ، فمن [١٢] قال أصله « أهل » قال في تصغيره : « أُهَيْل » . ومن قال أصله « أوَل » قال في تصغيره : « أُوَيْل » ، وكلاهما مسموع ، ولكن الأول أشهر وأكثر ، ثم اختلف في معناه ، فقال الإمام الشافعي : أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه ، وقيل غير ذلك . (وصَحْبِه) : اسم جمع صاحب كَرَكْبٍ وراكِبٍ . وعطف الصَّحْبَ على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم . (أجْمَعِيْنَ) : توكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول . (صلاةً وسلامًا) : اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة ، مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه . (دائمين) : نعت « صلاة وسلامًا » . (بدوام) : أي ببقاء . (السماوات) : جمع سماء على غير قياس . (والأرَضِيْن) : بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٢ ــ لقد ضَجَّتِ الأَرْضُون إذْ قَامَ مِنْ بَنِي هـذاذ خطيبٌ فوق أعواد مِنْبَرِ

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذًا .

(أمَّا) : بفتح الهمزة وتشديد [٦/أ] الميم قال الدماميني : « حرف فيه معنى الشرط ، صرَّح به جماعة من النحويين ، لا حرف شرط » . اهـ . وهي هنا مجردة عن التفصيل ،

١ - البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٨ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/١ .

٢ - البيت لكعب بن معدان في المحتسب ٢١٨/١ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٧ ، وهمع الهوامع ٤٦/١ .

كما نص عليه في المغني في : « أمَّا زيدٌ فمنطلق » ، وقول العلاَّمة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب : « أمَّا ؛ هذه ؛ حرف شرط وتفصيل » مخالف لما ذكرنا من النقلين معًا . (**بَعْدَ**) : ظرف زمان كثيرًا ، ومكان قليلاً ، تقول في الزمان : « جاء زيدٌ بعدَ عمرو » ، [١٣] وفي المكان : « دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرو » . وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ، وللمكان باعتبار الرقم . واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد « أمَّا » ، فقيل : فعل الشرط المقدر ، وقيل : إمَّا لنيابتها عن الفعل المقدر ؛ وهو مذهب سيبويه ، فعلى الأول « أما » نائبة عن الفعل معنى لا عملاً ، وعلى الثاني نائبة معنى وعملاً . والأصل : مهما يكن من شيء بعدَ (**حمد الله**) ، فـ « مهما » هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ، و« يكن » : شرط ، و« الفاء » : لازمة له غالبًا . فحين تضمنت « أما » معنى الابتداء أو الشرط لزمتها « الفاء » ولصوق الاسم إقامة للازم وهو الفاء ، ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة . (**مُسْتَحِقِّ الحمدِ وملهمِه**) : نعتان لله لمجرد المدح ، وصحَّ نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار ، فإضافتهما محضة أو بدلان ، ويمتنع جعلهما عَطْفَيْ بيان على الله ، لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إيهامًا ، أو للتخصيص المستدعي عمومًا ، وكلاهما منتفٍ هنا . والاستحقاق : الاختصاص ، والإلهام : ما يُلقى في الرُّوع ؛ بضم الراء ؛ وهو القلب . (**ومنشئ الخلق ومعدمه**) فيهما الإعراب المتقدم . والإنشاء هنا الإيجاد . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ [الواقعة/٣٥] أي أوجدناهن إيجادًا . الخلق : بمعنى المخلوق ، والإعدام : الإفناء والإنفاد ، ولا يخفى ما في مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق . (**والصلاة والسلام**) : مجروران بالعطف على حمد الله ، وتقدم تفسيرهما . (**على أشرفِ الْخَلْق**) : متعلق بالسلام لقربه ، وهو مطلوب أيضًا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع . (**وأكرمِه**) معطوف على أشرف . (**المنعوت**) : بالنون من النعت ، بمعنى الصفة ، (**بأحسن**) : متعلق بالمنعوت ، (**الْخُلُق**) : بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر . والْخَلْق والْخُلُق ؛ بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني ؛ في الأصل واحد ، كالشَّرْب والشُّرْب ، لكن خصَّ المفتوح بالهيئات والأشكال والصورة المدركة بالبصر ، وخصَّ المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة . والمراد هنا السجية والطبيعة ، وبينهما من البديع الجناس المحرف[1] . (**وأعظمِه**) : معطوف على « أحسن » ، وهو مقتبس من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم/٤] ، (**محمد**) : بدل من « أشرف » ، ويجوز

(١) الجناس المحرف : هو اختلاف اللفظين في الهيئة ، نحو : جبة البرد جنة البرد . « حاشية يس ١٣/١ » .

كونه عطف بيان عليه ، فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية ، خلافًا لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية ، (**نبيِّه وخليلِه وصفيِّه**) : نعوت لِمُحَمَّد . والخليل : الذي خلصت محبته ، والصفِيّ : المختار ، (**وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه**) : [١٤] معطوف على « أشرف » ، وأعاد الجار مع آله لطول الفصل . والأصحاب : جمع صاحب ، خلافًا للجوهري . ونظيره : شاهد وأشهاد . وفي التنزيل : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾ [غافر/٥١] ، قال بعض أهل التفسير : جمع شاهد . والأحزاب : جمع حزب ، وحزب [٧/أ] الرجل : جنده وأصحابه . وقال الراغب(١) : « الحزب جماعة فيها غلظة » ، ويطلق على الأنصار . وكلا المعنيين جائز هنا . أما الثاني فظاهر ، وأما الأول فلقوله تعالى : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة/١٢٣] وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّار ﴾ [الفتح/٢٩] . والأحباب : جمع حبيب . وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق(٢) .

(**فإن كتاب الخلاصة**) : جواب « أما » ولذلك قرن بالفاء ، وصح ذلك على ضرب من المجاز(٣) . وذلك لأن جواب الشرط مستقبل ، وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعى أن الجواب محذوف ، والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه ، والتقدير : فإني قائلٌ لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ . وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص ، كشجرِ أراكٍ ، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه ، أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم ، كما في قوله : سرنا ذات مرة ، أي مرة مختصة بهذا الاسم (**الأَلْفِيَّة**) : بالنصب بدل من كتاب ، وبالجر بدل من خلاصة ، منسوبة إلى أَلْفٍ ، بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين . وقيل : كل منهما بيت على حدة (**في علم العربية**) حال من « كتاب » ، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو الْمشتمل على علم التصريف ، وله حَدٌّ وموضوعٌ وغايةٌ وفائدةٌ . فحدّه علم بأصول يعرف

(١) في كتابه مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٣١ (حزب) ، وفيه (غلظ) مكان (غلظة) .

(٢) الجناس اللاحق : هو المختلف من أنواع الحروف ، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعًا كـ « يَنْهَوْنَ » و « يَنْأَوْنَ » ، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقًا ، ومن المضارع : الخيل معقود بنواصيها الخير . « حاشية يس ١/١٥ » .

(٣) أي مجاز الحذف ، وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر ؛ وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت ؛ حمد أو لم يحمد ، فما المراد بكونه بعد الحمد ؟ الجواب : أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود قد تتعلق بذلك ، كما نصَّ عليه ابن الحاجب . « حاشية يس ١/١٥ » .

بها أحوال أبنية الكلم إعرابًا وبناءً ، وموضوعه الكلمات العربية ، لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء ، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله ، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (**نَظْم**) : بمعنى منظوم ، نعت لكتاب إن نصب ؛ وللخلاصة إن خفض ، [٧/ب] (**الإمامِ**) : مجرور بإضافة نظم إليه ، (**العلاَّمة**) : صيغة مبالغة في عالم ؛ والتاء فيه لتأكيد المبالغة ؛ (**جمال الدين**) لقب (**أبي عبد الله**) كنية (**محمد**) اسم (**ابن مالك**) نعت أول (**الطائي**) نعت ثان (**رحمه الله**) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب . وفي كلامه مخالفة لأصلين : [١٥]

أحدهما : أن « الإمام العلاَّمة » نعتان لجمال الدين وما ذكره بعده ، فقدمهما ؛ والنعت لا يتقدم على المنعوت .

والثاني : أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم ، كما سيصرح به ، وهنا قدَّم اللقب على الاسم .

والجواب على الأول : أن النعت إذا قدِّم وكان صالِحًا لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ، ويجعل المنعوت بدلاً ، ويصير المتبوع تابعًا ، واضمحلت النعتية ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۞ اللهِ ﴾ [إبراهيم/١،٢] في قراءة الخفض[1] .

والجواب عن الثاني : أن هنا اللقب مَسُوقٌ للمدح ، فإذا جرى لفظ المدح أولاً تشوَّقَتِ النفس إلى الممدوح ، فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس ، على أن ذلك لغة كما سيأتي .

(**كتاب**) : خبر « إن » ، وصحَّ الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظًا لتخالفهما إضافة ونعتًا ، (**صَغُرَ حجمًا وغَزُرَ علمًا**) : بضم عين الفعلين ، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب ، والجملتان نعت لكتاب ، والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل ، والأصل : كتابٌ صَغُرَ حجمُه وغَزُرَ علمُه ، هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار ، وإن كانا حُوِّلا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف/٣١] ، فهما خبر ثان لا نعت [٨/أ] لكتاب ، لأن الجمل الإنشائية يخبر بها ولا ينعت ، والصغر : القلة ، والحجم : النتوء . يقال : ليس لمرفقه حجم ؛ أي نتوء . والغزارة : الكثرة ، وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق . (**غير**) : بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج

(١) كذا في الرسم المصحفي ، وقرأ « اللهُ » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن . الإتحاف ص ٢٧١ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

عما دخل في حكم دلالة المفهوم . واختلف في نصبها في الاستثناء ، فقال ابن عصفور : « عن تمام الكلام » ، وقال الفارسي : « على الحالية » ، وقال ابن الباذش : « على التشبيه بظرف المكان » . ويجوز أن تكون فتحة « غير » هنا بنائية ، لأن « غير » إذا أضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح ، كقوله : [من البسيط]

٣ ــ لَمْ يَمْنَعِ الشربَ منها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ فِي غصونٍ ذات أوْقَالِ

[١٦] قاله في المغني[(١)] .

(**أنه**) بفتح الهمزة ، والضمير لكتاب (**لإفراط**) : أي مُجَاوزة الحد (**الإيجاز**) : الاختصار (**قد كاد يعد**) أي قارب أن يعد (**من جملة الألغاز**) جمع لُغَز ؛ بضم اللام وفتح الغين المعجمة ؛ مثل رُطَب وأرطاب ، يقال : ألغز في كلامه إذا عَمَّى مُرادَه ، والاسم : اللُّغَزُ ؛ كالرُّطَب ؛ واللُّغُزُ ؛ كالعُنُق ؛ واللُّغْزُ ؛ كالقُفْل ؛ حكاها الدماميني فقال : « وعينه تفتح وتضم وتسكن » . (**وقد أسعفت طالبيه**) أي ساعدتهم ، يقال : أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له ، والمساعفة : الموافاة والمساعدة (**بمختصر**) صفة لمحذوف ، أي بشرح مختصر (**يدانيه**) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه ، وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحس يخالفه ، (**وتوضيح**) أي مبين وكاشف ، وبه اشتهر ، (**يسايرُه**) أي يحاذيه ، وقيل : يمشي مشيه (**ويباريه**) [٨/ب] أي يعارضه ويفعل مثل فعله (**أحل به ألفاظه**) أي أبيِّن به مفردات ألفاظه (**وأوضح معانيه**) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (**وأُحَلِّل**) أي أفكِّك (**به تراكيبه**) أي مركباته (**وأُنَقِّح**) أي أهذِّب (**مبانيه**) بفتح الياء المثناة تحت ، جمع مبنى ، ومباني الكتاب ما تنبني عليه مسائله (**وأعذب**) بالذال المعجمة أي أحلى ، ومنه الماء العذب ، (**به موارده**) جمع موردة بالهاء ؛ وهي في الأصل طرق الماء ؛ بالطاء المهملة ؛ (**وأعقل**) أي أمنع ؛ من العقل وهو المنع ، (**به شوارده**) جمع شاردة ، أي نافرة . وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الألفية بالإبل الشاردة ، ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار

---

٣ - البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ ، والدرر ٤٧٧/١ ، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ١٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ ، ٢١٤ ، ٢٩٦/٥، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وخزانة الأدب ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٨١/٣ ، ١٣٥/٨ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولسان العرب ٣٥٤/١٠ (نطق) ، ٧٣٤/١١ (وقل) ، ومغني اللبيب ١٥٩/١ ، وهمع الهوامع ٢١٩/١ .

(١) مغني اللبيب ١٥٩/١ .

منه وهو العقل . (**ولا أخلي**) أي أترك (**منه مسألة**) مفعلة من السؤال ، وهي ما يبرهن عليه في العلم (**من شاهد**) أي دليل ، وهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلّية من كتاب أو سُنَّة ، أو من كلام عربي فصيح (**أو تمثيل**) أي مثال ، وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر إيضاحًا لتلك القاعدة ، فكل شاهد مثال ولا عكس . (**وربما أشير**) أنا (**فيه إلى خلاف**) في بعض المسائل ، أي مخالفًا للناظم وغيره ، كقوله في باب الجوازم خلافًا لابن مالك (**أو نقد**) بالدال ، أي انتقاد على الناظم ، كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي . وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا ، (**أو تعليل**) لحكم (**ولم آلُ**) ؛ بمدِّ الهمزة ؛ من الألْوِ ، يحتمل أن يكون بمعنى أمنع ، فيتعدَّى إلى اثنين ، حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره ، والتقدير : ولم أمنع أحدًا (**جهْدًا**) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر ، فيكون [٩/أ] قاصرًا . وإنما يتعدى بإسقاط الجار ، والتقدير : ولم أقصِّرْ في جهد ، ثم حذف الجار فانتصب . وهو بفتح الجيم وضمها ، وفصل القراءة فقال : الجهْد ؛ بالضم : الطاقة ، وبالفتح : المشقة ، (**في توضيحه**) ؛ أي تبيينه ؛ (**وتهذيبه**) ؛ بالذال المعجمة : أي تنقيته وتصفيته . (**وربما خالفته في تفصيله**) ، كما فعل في الاسم والفعل والحرف ؛ حيث جعلها أقسامًا للكلمة لا للتكلم ، (**وترتيبه**) وهو كثير ، ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل ، [١٧] حيث أخَّر الكلامَ على الفعل وقدم الكلام على النائب ، (**وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**) ليطابق اسمه معناه . والمسالك : جمع مسلك ، وهو طريق السلوك ، (**وبالله أعتصم**) أي أمتنع ، (**وأسأله العصمة**) أي المنع ، (**مما يَصِمُ**) ، بفتح الياء وكسر الصاد المهملة ، من الوَصْم ، بسكون الصاد ، وهو العيب والعار ، (**لا ربَّ غيْرُه ، ولا مأمول إلا خيْرُه ، عليه توكلت وإليه أنيب**) أي أرجع .

الكلام وما يتألّف منه

قال الناظم : الكلام وما يتألف منه . هذه الترجمة فيها حذف ، وأصلها : (**هذا باب شرح**) ماهية (**الكلام ، وشرح**) ماهية [١٨] (**ما يتألف الكلام منه**) ، وهو الكلم الثلاث . والتألُّف والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين . وهو أخصُّ من التركيب ، إذ التركيب ضمُّ كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكلّ مؤلّف مركّب من غير عكس .

(**والكلام في**) اصطلاح اللغويين : عبارة عن القول ، [١٩] وما كان مكتفيًا بنفسه ، كما ذكره في القاموس . وفي اصطلاح المتكلمين : عبارة عن المعنى القائم بالنفس . و(**اصطلاح [٩/ب] النحويين عبارة عما**) أي مؤلف (**اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة**) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب/٢١] أي إنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة . كما قاله في الكشاف[١] .

والمعنى : الكلام في نفسه اللفظ والإفادة ، لا أن هناك ظرفًا ومظروفًا حقيقة ، ولو قال : عبارة عن اللفظ والإفادة ، كما قال الناظم :

٨ ـ ...... لفظ مفيد.......... ....

كان أجود ، واللفظ في الأصل : مصدر لَفَظَتِ الرَّحَى الدقيقَ ، إذا رمته إلى خارج .

(**والمراد باللفظ**) هنا الملفوظ به ، وهو (**الصوت**) [٢٠] من الفم (**المشتمل على بعض الحروف**) الهجائية ، (**تحقيقًا**) كزيد ، (**أو تقديرًا**) كألفاظ الضمائر المستترة . وسُمِّيَ الصوت لفظًا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقًا لاسم السبب على المسبب ، قاله الفخر الرازي . والإفادة : مصدر أفاد بمعنى دلَّ دلالةً مطلقةً . والمفيد الدال على معنى مطلقًا .

---

(١٢) الكشاف ٢/١٩٦ .

(**والمراد بالمفيد**) هنا (**ما**) أي لفف (**دلّ على معنًى يَحسُنُ السّكوتُ**) من المتكلم (**عليه**) أي على ذلك اللفظ ، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر ، وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب ، [٢١] لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ، ولا إلى قولهم المقصود ، لأن حسنَ سكوتِ المتكلم يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به ، وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان في مثل : زيد قائم . ويوجه اللفظ بدون الإفادة ، كما في المفرد . وتوجد الإفادة بدون اللفظ ، كما في الإشارة ، وكل [١٠/أ] شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر ، من وجه يجعل أحدهما جنسًا والآخر فصلاً ، فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره ، فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع ؛ وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب ، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ، ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو : غلام ، والمزجي كَبَعْلَبَكَّ ، والإسنادي المسمى به كَبَرَقَ نحرُه ، والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والأرض تحتنا ، إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد ، [٢٢] ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ، ولا يحتاج إلى ذكر الوضع ، لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، فإن من عرف مسمى زيد ، وعرف مسمى قائم ، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام ، وهو نسبة القيام إلى زيد .

وصور تأليف الكلام ستة ، اسمان فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ؛ أو الشرط وجوابه .

(**وأقل ما يتألف الكلام**) خبرًا [٢٣] كان أو إنشاء (**من اسمين**) ، حقيقة كهيهات العقيق ، أو حكمًا (**كزيد قائم**) . فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية ، والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل إنَّ زيدًا قائمٌ ثلاثة أسماء لا اسمان فقط ، (**ومن فعل واسم كقام زيد**) ، ونعم العبد . (**ومنه**) أي من التأليف من فعل واسم (**استقم ، فإنه**) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (**من فعل الأمر المنطوق به**) ، وهو استقم [١٠/ب] (**ومن ضمير**) المفرد (**المخاطب**) المستتر فيه (**المقدر بأنت**) ، ولا يجوز التلفظ به وإنما فصله بقوله : « ومنه » لأمور :

أحدها : التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافًا للشارح والمكودي .

ثانيها : أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما .

ثالثها : أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء .

رابعها : أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير الْمَنْوِيّ أن يكون الضمير واجب الاستتار ، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلامًا على الأصح .

خامسها : الرد على [٢٤] أبي حيان حيث قال : إن مقتضى تمثيله ؛ يعني الناظم ؛ باستقم أنه بسيط ، لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ، وردَّ بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل ، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارًا لا خفاء معه ولا لبس ، قاله الموضح في شرح اللمحة .

(**والكلم**) الذي يتألف الكلام منه (**اسم جنس**) ، لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس بجمع ، خلافًا لما وقع في شرح الشذور . لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع خلافًا لبعضهم ، لأن له واحدًا من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (**جمعي**) ، لدلالته على أكثر من اثنين ، وليس بإفرادي لعدم صدقه على القليل والكثير ، واستفيد كونه اسم جنس [٢٥] للأنواع الثلاثة من قول الناظم :

٨ ـــ .... واسْمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ

وكونه جميعًا من قوله :

٩ ـــ واحده كلمة ....

وظاهر النظم أن [١١/أ] الكلم مبتدأ ، وما قبله خبر عنه ، فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة . ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها ؛ بل من نوع واحد فقط ، فلا جُرْمَ عدلُ الموضِّح عن ذلك ، وجعل الأقسام الثلاثة خبرًا لمبتدأ محذوف ، وجعل جملة قوله :

٩ ـــ (**واحده كلمة**) ....

خبرًا ثانيًا عن الكلم . وقال : « واحده » بتذكير الضمير تبعًا للناظم ، ولو قال « واحدها » تبعًا لابن مُعْطٍ لجاز ، فإن اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان . وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة / ٧] ، و : ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ [القمر / ٢٠] (**وهي**) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع ؛ (**الاسم والفعلُ والحرفُ**) . ونقل عن الفراء أنَّ « كلا » ليست واحدًا من هذه الثلاثة ، بل هي بين الأسماء والأفعال[1] .

(١) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة ، وإنما توقف فيها ؛ هل هي اسم أو فعل ؟ لتعارض الأدلة . والقول بأنها أحدهما ليس حكمًا بأنها غيرهما . « حاشية يس ٢٥/١ » .

وقال الفخر الرازي : « لا يصح أن تكون الكلمة جنسًا لهذه الأنواع الثلاثة ، لأنها لو كانت جنسًا لها لكان امتياز كلٍّ واحدٍ من هذه الثلاثة بفصل وجودي ، مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي ، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية ، والاسم أيضًا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي ، وهو كونه غير دال على زمانه المعين » . اهـ .

وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوَّم بالعدم ، لكنه قال قبل هذا الكلام : « اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة ، فحينئذ يستقيم » . انتهى .

وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام : ما يفرق [٢٦] بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء في مفرده كرُطَب ورَطْبة . وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء ، والتاء في الجمع كَكَمْأَةٍ وكَمْءٍ . وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب ، وهي في المفرد نحو : رُومٌ ورومِيٌّ [١١/ب] وزِنْجٌ وزنجيٌّ .

فأطلق الموضح اسم الجنس ؛ وأراد الأول لغلبته ، ويدل على ذلك قوله : (**ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة**) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث ، (**و**) أنه (**إذا زيد على لفظ تاء التأنيث فقيل**) فيه (**كلمة نقص معناه**) عن الجمع ، (**وصار**) مع زيادة التاء (**دالاًّ على الواحد**) فقط ، (**ونظيره**) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة ، نحو (**لَبِنٌ ولَبِنَةٌ**) ، وهي الطَّوبة النِّيِّئَةُ ، (**و**) من المخلوقات وهي مطردة ، نحو : (**نَبْقٌ ونَبْقَةٌ**) ، وليس نظيره نحو كَمْءٌ وكَمْأَةٌ ، مما يدل على الجمع بالتاء ، وعلى الواحد بتركها ، ولا نحو : زنج وزنجي ، مما يدل على الواحد بياء النسب ، وعلى الجمع بتركها ، فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط ، فسقط ما قيل إن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكمأة ، وغير مانع للدخول نحو تخم وتخمة ، من الجموع الغالب عليها التأنيث .

(**وقد تبين بما ذكرناه**) من قبل (**في تفسير**) ماهية (**الكلام من أن شرطه**) أن يجتمع فيه اللفظ و(**الإفادة**) ، وبهذا التقدير سقط ما قيل إنه جعل الإفادة أولاً شطرًا وهنا شرطًا ، (**و**) من (**أنه**) قد يتألف (**من كلمتين ، و**) تبين (**بما هو**) قول (**مشهور**) عندهم (**من أن أقل الجمع ثلاثة**) من الآحاد ، أي من مجموع هذين الأمرين تبين (**أن بين الكلام والكلم**) من النسب الأربع (**عمومًا**) من وجه ، (**وخصوصًا من وجه**) .

(**فالكلم أعمُّ من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد**) ، كضربت زيدًا (**و**) على (**غيره**) أي غير المفيد ، كان قام زيد (**وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين**) ، كقام زيد .

والكلام [١٢/أ] أعم من جهة اللفظ ، لانطلاقه على [٢٧] المركب من كلمتين فأكثر ، وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد ، (**فنحو** : « **زيد قام أبوه** » **كلام لوجود الفائدة ، وكلم لوجود**) الأفراد (**الثلاثة**) ؛ التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء ، (**بل الأربعة**) بالهاء من أبوه ، و« بل » هنا انتقالية لا إبطالية ، ولم يقل ابتداءً ، لوجود الأربعة لقوله أوَّلاً : أقلُّ الجمع ثلاثة ، (**و : قام زيد : كلام**) لوجود الفائدة ، (**لا كلم**) لعدم التركيب من الثلاثة ، (**وإن قام زيد بالعكس**) أي كلهم لوجود الثلاثة ، لا كلام لعدم الفائدة . وفي كلامه ثلاث مناقشات :

إحداها : أنَّ ذِكْرَ هذه النسبة ههنا ؛ قال الحلواني ؛ يعدّ من فضول الكلام . قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة : لابد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين[١] ، وثلاث ما صدقات[٢] ، ومادة[٣] ، ومتعلق[٤] ، وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن . اهـ .

الثانية : أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى ، وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ ، وهذا مما لا يليق ؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ، فكان ينبغي أن يقول : الكلم أعمّ باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره ، وأخصّ باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين ، قاله بعض المتأخرين .

الثالثة : أنّ ما صدق الاجتماع يفسد حدَّ كلٍّ منهما ، لدخول كلٍّ منهما في حدِّ الآخر ، والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الما صدق ، ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية .

(**والقول**) على الأصح (**عبارة**[٥] [١٢/ب] **عن اللفظ**) المفرد والمركب (**الدال على معنى**) يصح السكوت عليه أو لا ، ولهذا [٢٨] قال في النظم :

٩ — .... والقولُ عمّ ....

---

(١) المعروضان هما : ماهية الكلام والكلم ، والعارضان : الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر ، فالإفادة : عارض الكلام ، والجمع المذكور : عارض الكلم . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٢) الما صدقات ثلاث صور : قد أفلح المؤمنون ، قام زيدان ، قام زيد . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٣) المادة : الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، أو الأسماء والأفعال والحروف . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٤) الصورة هي المتعلق ، والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين ، أو كلمات ، والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٥) كذا في (ط) ، وفي الأصل : (والقول عبارة على الأصح) .

(**فهو أعمّ من الكلام**) ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره ، (و) أعمّ (**من الكلم**) ؛ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ، (و) من (**الكلمة**) ؛ لانطلاقه على المفرد المركب (**عمومًا مطلقًا**) ؛ لصدقه على الكلام والكلم والكلمة ، وانفراده في مثل : « غلام زيد » ، فإنه ليس كلامًا لعدم الفائدة ، ولا كَلِمًا لعدم الثلاثة ، ولا كلمةً لأنه ثنتان ، (**لا عمومًا من وجه**) دون وجه ، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول ، فكلما وجد واحد منهما وجد القول ، ولا عكس ، وفيه إيماء إلى أنّ « عَمّ » في قول الناظم : « والقولُ عَمّ » أفعل تفضيل ، أصله « أعمُّ » حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفًا من خير وشرّ .

ولي هنا تشكيك ، وهو أنْ يقال : دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية ، كما في المفردات الحقيقية ، وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية ، وإلى طبيعية كأخ ، فإنه يدل على ألم الصدر دلالةً طبيعيةً ، فإن أراد الأول ، كما هو ظاهر قوله في شرح القطر[1] ، والقول خاص بالموضوع ، خرج عنه المركبات والمفردات المجازية . وإن أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية .

وقد يقال : إن القول أعمُّ من الكلام والكلم والكلمة ، وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو : أخ ، واللفظ المصحف إذا فهم معناه ، والمهمل كزيد ، فإنه يدل على حياة الناطق به ، وجميع ذلك لا يسمى كلمة ، كما قاله المرادي في شرح التسهيل ، فضلاً عن أن يسمى قولاً .

ويطلق القول لغةً ويراد به الرأي والاعتقاد نحو : قال الشافعي يحلّ كذا ، أي رأى ذلك واعتقده .

ويطلق الكلام لغةً ويراد به المفرد نحو : زيد في نحو قولهم : من أنت ؟ زيد عند [١٣/أ] سيبويه ، قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ، ونقله أيضًا عن أبي الحسين البصري الأصوليون .

ويطلق الكلم لغةً ويراد به الكلام ، نحو : ﴿ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/١٠] (**وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام**) ، مجازًا من تسمية الشيء باسم جزئه ، (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ **كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ**) هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [المؤمنون/١٠٠] أي أنَّ مقالةَ من قال : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۞ لَعَلِّي أَعْمَلُ [٢٩] صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون/ ٩٩،١٠٠] كَلِمَةٌ ، ونحو قوله

(١) شرح قطر الندى ص ١٣ .

صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : [من الطويل]

٤ ـ ألا كـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلاَ اللهَ بـاطلُ ....

وقولهم : « كلمة الشهادة » يريدون : لا إله إلا الله محمد رسول الله[1] . (**وذلك كثير**) في الورود (**لا قليل**) ، كما يفهم من قول الناظم :

٩ ـ .... وكلِمَـةٌ بِـها كـلامٌ قَـدْ يُـؤَمّ

لأن « قد » تشعر بالتقليل في عرف المصنفين ، كما ذكره الموضح في باب الإمالة . ولك أن تقول : إطلاق الكلمة على الكلام وإنْ كان كثيرًا في نفسه ، لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

---

٤ - عجز البيت : (وكل نعيم لا محالة زائل) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ ، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٧ ، والدرر ١/٥ ، وديوان المعاني ١/١١٨ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٧ ، وشرح الأشموني ١/١١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٢/٧٨ ، والعقد الفريد ٥/٢٧٣، ولسان العرب ٥/٣٥١ (رجز) ، والمقاصد النحوية ١/٥ ، ٧ ، ٢٩١ ، ومغني اللبيب ١/١٣٣ ، وهمع الهوامع ١/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢١ ، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩ ، والدرر ١/٤٩١، ٥٠١ ، ورصف المباني ٢٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٣١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨ ، واللمع ص ١٥٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٦ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(**يتميز الاسم عن**) قسيميه (**الفعل والحرف بخمس علامات**) ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

١٠ ـ بـالجرِّ والتَّنْويـنِ والنـدا وألْ ومُسْنَدٍ للاسْمِ . . . .

(**إحداها الجر**) : وهو في الأصل مصدر جرّ (**وليس المـراد بـه**) في النظم (**حرفَ الجرِّ**) ، أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمّل[1] في عبارة المفصّل حيث قال : وأراد بالجرّ دخولَ حرف الجر . اهـ . وكما قال الموضح في النداء ، وليس المراد به دخول حرف النداء ، كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، بدليل قوله (**لأنـه**) ، أي حرف الجر ، (**قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم**) [٣٠] على التقديم والتأخير ، والأصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ ، لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ ؛ وإن كانت [١٣/ب] ثابتة في التقدير ، لا الدخول في اللفظ فليتأمل (**نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ**) فدخل حرف الجر وهو « من » على « أن قمت » وهو ليس باسم في اللفظ ، وإن كان اسمًا بالتأويل ، أي : من قيامك ، (**بل المراد به**) أي بالجرّ (**الكسرة التي يحدثها عامل الجر**) ، أو نائبها . ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة ، لأنه مجاز مبني على التشبيه ، كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ ﴾ [الكهف/٧٧] (**سواء كـان**) ذلك (**العامل**) للجر (**حرفًا**) ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، (**أم إضافة**) نحو : غلامُ زيدٍ ، (**أم تَبَعِيَّةً**) نحو : مررتُ بزيدِ الفاضلِ ، (**و**) هذه العوامل الثلاثة (**قد اجتمعت في البسملة**) ، فـ « اسم » : مجرور بالحرف ، و« الله » : مجرور بالإضافة ، و« الرحمن الرحيم » : مجروران بالتبعية للموصوف . هذا هو الجاري على الألسنة ، والتحقيق خلافه . قال الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب[2] : « ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه » . وقال في شرح الشذور[3] : « وإنما لم أذكر الجرَّ بالتبعية كما فعل جماعة ، لأن التبعية ليست عندنا العامل[4]

---

(١) كتاب المكمل هو لمظهر الدين الشريف الرضي محمد ، أكمله سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١م . انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٢٦ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٨٤ ، وسيشرح الأزهري هذا القول فيما سيأتي ٢/٢٤ من المطبوع .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٤) في شرح شذور الذهب ص ٣١٧ : (ليست عندنا هي العاملة) .

وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل ». وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات: « كان ينبغي للمؤلف ؛ يعني أبا حيان ؛ أن لا يذكر الجر بالتبعية ، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها ، يعني بالتبعية كـ « جاء زيد الفاضل » و« رأيت زيدًا الفاضل » . انتهى . ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم ، لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف ؛ والجر بالحرف ، كما قاله في شرح اللمحة . لكن قال في شرح الشذور[1] : « وقسمتها ؛ يعني المجرورات ؛ إلى ثلاثة أقسام : مجرور بالحرف ؛ ومجرور بالإضافة ؛ ومجرور بالمجاورة[2] » ، فجعله [١٤/أ] قسمًا برأسه [حينئذ][3] مجازًا .

العلامة (**الثانية : التنوين ، وهو**) في الأصل مصدر نوَّنْتُ الكلمةَ ، أي أدخلت نونًا ، وفي الاصطلاح (**نون ساكنة**) أصالةً (**تلحق الآخر**) ، أي تتبعه [٣١] (**لفظًا لا خطًّا لغير توكيد ، فخرج بقيد السكون**) وبقيد عدم الخط أيضًا (**النونُ**) الأولى (**في ضَيْفَنٍ للطُّفيلي**) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفِّلاً . قاله في القاموس[4] . (**و**) النون الأولى في (**رَعْشَنٍ للمرتعش**) ، لتحركهما وصلاً وثبوتهما خطًّا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر ، وما بعدهما تنوين ، وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرِّك لالتقاء الساكنين ، نحو : محظورًا أنظر . (**و**) خرج (**بقيد**) لحوق (**الآخر**) ، وبقيد عدم الخط أيضًا (**النون في : انْكَسَرَ ومُنْكَسِرٌ**) ، لأنها لا تلحق الآخر ، وتثبت في الخط ، لا يقال : يخرج بقيد الآخر قول بعضهم : « شربتُ مًا » بالقصر والتنوين ، فإن الميم أول الاسم لا آخره ، وقد لحقها التنوين ، لأنا نقول : إن التنوين لحق الألف وهي آخر ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، قاله الموضح في الحواشي . والمراد بالآخر ما كان آخرًا في اللفظ ، حقيقةً كزيد أو حكمًا كيَدٍ ، (**و**) خرج (**بقولي لفظًا لا خطًّا النون اللاحقة لآخر القوافي ، وستأتي**) قريبًا ، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدًا لها المصورة نونًا ، والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى ، نحو : « أحمد انطلق » لثبوتها في الخط ، فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حدّ التنوين ، ولا يكون جزء غيرها ، ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللحوق التبعية .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٢) في المصدر السابق : (ومجرور بمجاورة مجرور) .

(٣) (حينئذ) ؛ سقطت من الأصل ، وأثبتها من (ط) .

(٤) القاموس المحيط (ضيف) .

(و) خرج (**بقولي لغير توكيد نون نحو** : ﴿ **لَنَسْفَعًا** ﴾) [العلق/ ١٥] خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفًا ، [١٤/ب] لوقوعها بعد الفتحة ، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة ، فإنها تُصَوَّر نونًا ، فتثبت في الخط . فتخرج بقوله : « لا خطًّا » . ومن ثم قيل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله (**لَتضْرِبُنْ يا قوم ولَتضْرِبِنْ يا هندُ**) بضم الباء الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه . ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المغني وغيره .

(**وأنواع التنوين**) الخاصة بالاسم (**أربعة** :

أحدها : تنوين التمكين) والأَوْلَى التَّمَكُّن مصدر [٣٢] تَمَكَّن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ، ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف ، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة (**كزيدٍ** ، و) نكرة ؛ نحو : (**رجل**) ورجال ، والذي يدل على أن تنوينَ نحو : « رَجُلٍ » للتمكين لا للتنكير بقاء مع العلمية بعد النقل ، قاله ابن الحاجب وغيره ، ورُدَّ(١) . (**وفائدته الدلالة**) بتثليث الدال (**على خفة الاسم**) بكونه معربًا منصرفًا ، (و) على (**تمكُّنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف**) شبهًا قويًّا (، **فيبنى** ، **ولا**) يشبه (**الفعل**) في فرعيتين ؛ (**فيمنع من الصرف**) ، وهو التنوين .

النوع (**الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض**) الأسماء (**المبنيات للدلالة على التنكير**) ، قياسًا في باب العلم المختوم بـ « وَيْه » وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها ، وفي اسم الصوت ، (**تقول : سِيبَوَيْه**) ، بلا تنوين ، (**إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك**) أي اسمه [١٥/أ] سيبويه . (و) تقول (**إِيْهِ**) ، بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء ، بلا تنوين ، (**إذا استزدتَ مخاطَبك**) ، أي طلبت منه زيادةً (**من حديثٍ معيَّنٍ ، فإذا أردت شخصًا ما**) أيّ شخصٍ كان (**اسمه سيبويه** ، **أو**) أردتَ (**استزادةً من حديثٍ ما**) أي حديث [٣٣] كان ، (**نوَّنتهما**) فقلت : « سيبويهٍ » و« إيهٍ » بالتنوين فيهما ، فـ « سيبويه » بلا تنوين معرفة بالعلمية ، و« إيه » بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بـ « أل » العهدية ، أي الحديث المعهود ، كذا قالوا ، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل ، فلا ؛ لأن جميع الأفعال نكرات ، وتقول : « صاحَ الغرابُ غاقِ غاقِ » ، فإذا لم تنونها كانت معرفة ؛ ودلت على معنى مخصوص ، وإذا نونتها كانت نكرةً مبهمةً ، ودلت على معنى مبهم قاله الثمانيني .

---

(١) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها . « حاشية يس ٣٢/١ » .

النوع (**الثالث : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو : مسلمات**) مما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون ، (**في نحو : مسلمين**) ، مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون . قال الرضي[١] : « معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد ، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، (*)كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك(*) » . اهـ . والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافًا للربعي[٢] ، لثبوته فيما فيه فرعيتان كـ « عرفات » ، ولا تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا عوض عن شيء ، والقول بأنه عوضٌ عن الفتحة نصبًا مردودٌ بأن الكسرة عُوِّضت منها . وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة : أن جمع المذكر السالم زِيْدَ فيه حرفان ، وفي المؤنث لم يُزَدْ فيه إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودةٌ في مفرده ، فزِيْدَ التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر ، كما أن الحركة في « مسلمات » موازيةٌ لحرف [١٥/ب] العلة في « مسلمين » . اهـ . وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع ، بل غيرها ، ولو سلم ؛ فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظًا ، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرًا كـ « هندات » ، بل قد يكون لمذكر كـ « اصطبلات » ، والحكم واحد في الجميع . وقال آخر : إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع ، وإن التنوين في مقابلة النون . ولا يخفى ضعفه .

النوع (**الرابع : تنوين التعويض**) : وهو تفعيل من العوض ، والتعويض فعل الفاعل ، [٣٤] وليس هو عوضًا عن شيء ، فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني[٣] ، ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله : « التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل » . (**وهو اللاحق لنحو : غَواشٍ وجَوارٍ**) ، من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل ، حال كونه (**عوضًا**) ، أو لأجل العوض (**عن الياء**) المحذوفة اعتباطًا رفعًا وجرًا ؛ وفاقًا لسيبويه والجمهور[٣] ، لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة . خلافًا للمبرد ، ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف ، وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافًا للأخفش . وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل : أُعَيْمٍ ويُعَيْلٍ ، مصغَّرَيْ :

---

(١) شرح الرضي ١/٤٦ .

(*) ما بين النجمتين لم يرد في شرح الرضي ، وورد مكانه : (وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة) .

(٢) قال الربعي : إن التنوين في نحو « مسلمات » للصرف . « شرح الرضي ١/٤٦ » .

(٣) الكتاب ٣/٣١٠ .

أعْمَى ويَعْلَى ، فإنهما ممنوعان من الصرف للوصف ، ولكونهما يشبهان الفعل في زينة ، نحو : أَبْيَطِرُ ويَبْيَطِرُ وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة ، وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لـ : إذ ، في نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم/٤] **عوضًا عن الجملة التي تضاف** « **إذ** » **إليها**) ، والأصل والله أعلم : ويوم إذْ غَلَبَتِ الرومُ يفرحُ المؤمنون . فحذفت جملة : [١٦/أ] « غلبت الروم » ، وجيء بالتنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة إيجازًا وتحسينًا ، فالتقى ساكنان ؛ ذال « إذ » والتنوين ، فكُسِرَتِ الذال على أصل التقاء الساكنين ، وليست هذه الكسرةُ كسرةَ إعراب بإضافة « يوم » إليها خلافًا للأخفش ، لأن « إذ » ملازمةٌ للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة ؛ وفي الوضع على حرفين ، وليست الإضافة في « يومئذ » ونحوها [٣٥] من إضافة أحد المترادفين للآخر ، خلافًا لابن مالك ، بل من إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ ، كـ « شجرِ أراكٍ » وفاقًا للدماميني ، ولم يذكر العوض عن مفرد ؛ وهو اللاحق لـ « كل وبعض » إذا قُطِعَا عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني ، لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ، ويثبت مع عدمها ، ولا العوض عن ألف ، كـ « جندل » أصله : جنادل ، بغير تنوين ، حذفت منه الألف ، وعُوِّضَ عنه التنوين . كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف .

(**وهذه الأنواع الأربعة**) فقط (**مختصة بالاسم**) ، فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيره . ولو قال : يختص الاسم بهذه الأربعة لنافَى ذلك كون الاسم يلحقه تنوينُ الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشذوذ .

(**وزاد جماعة**) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الأربعة (**تنوين الترنُّم**)[1] ، أي المحصِّل للترنُّم ، كما صرح به ابن يعيش[2] مدَّعيًا أن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرفٌ أغَنُّ . وكذا قال شارح اللباب ، إنما جيء به لوجود الترنم ، وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق ، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم ، لأن التنوين غنَّةٌ في الخيشوم . اهـ . وقال جماعة : هو بدل من الترنم . ثم اختلفوا في [١٦/ب] التعبير عنه ، فقيل : الصواب أنْ يقال تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية . وقيل : يجوز أنْ يقال « تنوين الترنم » على حذف مضاف . وهو اختيار ابن مالك

---

(١) منهم ابن الناظم الذي قال في شرح الألفية ص ٨ : (تنوين الترنم : وهو المبدل من حرف الإطلاق) . وانظر الكتاب ٢٠٧/٤ .

(٢) شرح المفصل ٦٤/١ ، ٣٣/٩ .

في شرح الكافية ، [٣٦](**وهو اللاحق للقوافي**) ، جمع قافية ، وهي من آخر متحركٍ في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن ، هذا مذهب الخليل[1] ؛ وعند غيره[2] : آخر كلمة في البيت (**المطلقة ، أي التي آخرها حرف مد**) ، وهو الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة . وتسمى أحرف الإطلاق ، وقد تلحق الأعاريض المصرَّعة ، وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق ، (**كقوله**) ؛ وهو جرير : [من الوافر]

٥ ــ (**أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ**)

فلحق العروض والقافية وهما « العتابَنْ وأصابَنْ » (**الأصل : « العتابا وأصابا » ، فجيء بالتنوين بدلاً من الألف**) ، والأول اسم ، والثاني فعل ، و« أقلّي » : أمرٌ من الإقلال ، و« اللوم » : بفتح اللام ، العذل ، و« عاذل » : بفتح اللام ، ترخيم عاذلة ، و« لقد أصابن » : مقول : « قُولِي » ، وجواب الشرط محذوف ، تقديره : إنْ أصبتُ أنا أو إنْ كنتِ نطقتِ بالصواب فلا تعذلِي ، وقولِي لقد أصاب .

وقد يدخل الحرف كقول النابغة : [من الكامل]

٦ ــ أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

(١) الكافي في العروض والقوافي ص ١٤٩ .

(٢) هو الأخفش ، كما في المصدر السابق ص ١٤٩ .

٥ ــ البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، وخزانة الأدب ٦٩/١ ، ٣٣٨ ، ١٥١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٥٣/٢ ، ٥١٥/٢ ، ٥٦٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١ ، ٤٧٩ ، ٧٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٦٧٧ ، ٧٢٦ ، وشرح الأشموني ١٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٩ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ ، والمقاصد النحوية ٩١/١ ، وهمع الهوامع ٨٠/٢ ، ٢١٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥ ، وجواهر الأدب ص ١٣٩ ، ١٤١ ، وأوضح المسالك ١٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٢/٧ ، ٣٧٤/١١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨ ، وشرح المفصل ١٥/٤ ، ١٤٥ ، ٩/٧ ، ٣٣/٩ ، ولسان العرب ٢٤٤/١٤ (خنا) ، والمنصف ٢٢٤/١ ، ٧٠/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٧ .

٦ ــ البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ، والأزهية ص ٢١١ ، والأغاني ٨/١١ ، والجنى الداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ ، ١٩٨ ، ٤٠٧/١٠ ، والدرر اللوامع ٣٠٥/١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، ولسان العرب ٣٤٦/٣ (قدد) ، ومغني اللبيب ص ١٧١ ، والمقاصد النحوية ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/٢ ، ٣٥٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ٢٦٠/١١ ، ورصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ ، ٤٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ ، ومغني اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقتضب ٤٢/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

الأصل « قَلِبِي » فجيء بالتنوين بدلاً من الياء (**لترك الترنم**) ، على ما صرح به سيبويه[١] وغيره من المحققين مِنْ أنَّ الترنم ؛ وهو التغني ؛ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ، في لغة تميم ، أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس ، وأما الحجازيون فلا ، لأنهم يَدَعُون القوافي على حالها في الترنم ، فعبّر أولاً بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح [١٧/أ] العمدة ؛ نظرًا إلى توجيه ابن يعيش[٢] ومن وافقه ، وثانيًا بترك الترنم موافقة للتسهيل ؛ نظرًا إلى ما صرح به سيبويه[٣] وأصحابه . وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي ، كقراءة بعضهم : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرٍ ﴾ [الفجر/٤] بالتنوين[٤] كما ذكره في المغني[٥] في حرف الكاف .

(**وزاد بعضهم**) وهو الأخفش والعروضيون ، كما قاله في المغني ، (**التنوين الغالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة**[٦]) ، أي التي يكون حرف رويّها ساكنًا ليس حرفَ مدٍّ ، والأعاريض المصرعة (**زيادة على الوزن**) ، فهو في آخر البيت كالخزم[٧] ؛ بمعجمتين ، في أوله ، (**ومن ثم سمي غاليًا**) ، وسَمَّى الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غُلُوًّا[٨] ، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليًا لقلته ، ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد « أن » في آخر البيت إيذانًا بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة . واختاره ابن مالك . قال الموضح : وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن ، والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في « صه ويومئذ » . واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التوكيد ، كـ « اضْرِبَا » ، وقال هو أشبه قياسًا على ما له أصلٌ في المعنى ، ثم قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يُسَكِّنُ ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه . وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غُلُوًّا ، واختلف مثبتوه تنوينًا في فائدته ، فقال

---

(١) الكتاب ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .
(٢) شرح المفصل ٣٣/٩ .
(٣) الكتاب ٢٠٦/٤ .
(٤) هي قراءة أبي الدينار الأعرابي ، انظر البحر المحيط ٤٦٧/٨ ، والكشاف ٢٤٩/٤ .
(٥) مغني اللبيب ١٦٢/١ .
(٦) نسب التنوين الغالي إلى الأخفش في شرح ابن الناظم ص ١١ ، والكافي في العروض ص ١٥٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ .
(٧) الخزم : زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع . انظر الكافي في العروض ص ١٤٣ .
(٨) في الكافي ص ١٦٠ : (الغلوّ : حركة ما قبل الغالي ، كحركة القاف في : المخترقْنْ) ، أي في قول رؤبة : (وقاتم الأعماق خاوي المخترقن) .

ابن يعيش[١] : فائدته الترنم أيضًا . ورد [٣٧]على من جعله قسيم تنوين الترنم .

وقال الجرجاني : لحق أمارة على الوقف ، إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر : أواصلٌ أنتَ أم واقفٌ ؟ قال : وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف [١٧/ب] في نحو : قام زيد .

ووقع في شرح اللب[٢] أن هذا التنوين إنما يلحق الكَلِمَ إذا أريد به ترك الوقف ، ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني . اهـ . والتحرير هو الأول .

وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة : [من الرجز]

٧ ـ وقَـاتِمِ الأعمـاقِ خـاوي المخـتـرقْنْ

والفعل كقول العجاج : [من الرجز]

٨ ـ مِـنْ طَلَـلٍ كـالأتْحَمِيِّ أنْـهَجَنْ

---

(١) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٢) يقصد أنه ردّ قول الزمخشري في المفصل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وانظر شرح ابن يعيش ٣٤/٩ .

٧ - الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤ ، والأشباه والنظائر ٣٥/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، ٧٨٢ ، ولسان العرب ٨٠/١٠ (خفق) ، ٢٧١/١٠ (عمق) ، ١٣٣/١٥ (غلا) ، ومغني اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨/١ ، والمنصف ص ٣١٢ ، ٣٠٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٠/٢ ، ٣٢٠ ، ورصف المباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأشموني ١٢/١ وشرح ابن عقيل ٢٠/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والعقد الفريد ٥٠٦/٥ ، والكتاب ٢١٠/٤ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (هرجس) ، ٣٧٣/٣ (قيد) ، ٤٦١/١٢ (قتم) ، ٥٥٩/١٣ (وجه) ، والتاج (غلا) .

القاتم : الذي تعلوه القتمة ؛ وهي لون فيه غبرة وحمرة . أعماق : جمع عمق ، وهو ما بعد من أطراف الصحراء . الخاوي : الخالي . المخترق : مهب الرياح .

٨ - الرجز للعجاج في ديوانه ١٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧ ، والخصائص ١٧١/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/١ ، والكتاب ٢٠٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦/١ ، وتاج العروس (بلل) ، ولرؤبة في معاهد التنصيص ١٤/١، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤، ولسان العرب ٢٧/٨ (بيع)، وكتاب العين ٣٩٣/٣ .

الأتحمي : موضع باليمن تعمل فيه البرود ، والأتحمي ينسب إليه ، وهي برود من اليمن عصبٌ غير وشي . أنهج : أخلق وبلى .

والحرف (**كقوله**) وهو رؤبة على ما قيل : [من الرجز]

٩ ــ (**قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كانَ فَقِيْرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ**)

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن ، والمعنى : قالت بنات العم : يا سلمى ؛ أترضيْن به وإنْ كان هذا البعلُ فقيرًا مُعْدَمًا ؟ قالت : رضيت به وإن كان فقيرًا معدمًا .

واختُلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال :

أحدها : أنهما تنوينان لهما خصوصيات ، منها مجامعة « أل » والاتصال بغير الاسم .

والثاني : أن الترنم نونٌ مبدلةٌ من حرف العلة ، كما يبدل منه في نحو : رأيت زيدًا . قاله ابن معزوز ، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه . وأن الغالي نونُ « إنْ » حذفت منه الهمزة .

والثالث ، (**و**) هو (**الحق**) كما قاله ابن مالك في التحفة ، وتبعه ابنه في نكت الحاجبية : (**أنَّهما**) ليسا بتنوين ، بل هما (**نونان زيدتا في الوقف**) . وتقدم حكاية ما في شرح اللب (**كما زيدت نون ضَيْفَنْ**) ، للطُّفيلي ، (**في الوصل والوقف**) ، وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة ، (**وليسا من أنواع التنوين**) حقيقة (**في شيء ، لثبوتهما مع : أل**) ، كـ « العتابَنْ والمخترَقَنْ » ، (**وفي الفعل**) ، كـ « أصابَنْ وأنهجَنْ » (**وفي الحرف**) كـ « قَدِنْ وإنِنْ » ، أول الأمثلة للترنم ، وثانيهما للغالي ، (**وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل**) ، وليس شيء من أقسام التنوين كذلك ، (**وعلى هذا**) التقرير (**فلا يردان على من أطلق**) من النحويين كالناظم (**أن الاسم يعرف** [١٨/أ] **بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا**) يردَّان عليه . وزاد بعضهم سابعًا وثامنًا ، وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف ، كقوله : [من الطويل]

١٠ ــ ويومَ دخلتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ....

---

٩ - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ١٤/٩، ١٦ ، ٢١٦/١١ ، والدرر ١٩٢/٢، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/١ ، والدرر ٢٥٦/٢ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ٦٤٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ ، ٨٠ .

١٠ - عجز البيت : (فقالت لك الويلات إنك مرجلي) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١١ ، وخزانة الأدب ٣٤٥/٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/٥ (عنز) ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٣٤٣/٢ ، وكتاب العين ١٠٤/٦ .

وفي المنادى المضموم كقوله : [من الوافر]

١١ ــ سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها . . . .

وتاسعًا : وهو التنوين الشاذ ، كقول بعضهم : « هؤلاءٌ قومُك » ، حكاه أبو زيد .

وعاشرًا : وهو تنوين الحكاية ، مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة ، فإنك تحكي اللفظ المسمى به ، قاله ابن الخباز . وقد جمعها بعضهم في قوله : [من البسيط]

مَكِّنْ وَقَابِلْ وَعَوِّضْ وَالْمُنَكَّرَ زِدْ وَرَنِّم اضطر غالٍ وَاحْكِ مَا هُمِزَا

[٣٨] العلامة (**الثالثة**) من علامات الاسم (**النداء**) ، بالمد مع كسر النون وضمها ، (**وليس المراد به**) ، أي بالنداء ، (**دخول حرف النداء**) ، كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة ، لأن النداء قد يباشر الفعلَ والحرفَ حين يُحذف المنادى . انتهى . (**لأنَّ يا**) ، خاصة ، (**قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم**) ، حرفًا كان أو فعلاً ، فالأول (**نحو** : ﴿ **يَا لَيْتَ قَوْمِي** ﴾) [يس/٢٦] ، والثاني نحو : (﴿ **أَلاَ يَا اسْجُدُوا**)[1] لله ﴾ [النمل/٢٥] (**في قراءة الكسائي**) رحمه الله ، فإنه يقف على « يا » ويبتدئ « اسجدوا » ، واختلف في توجيه ذلك فقيل : « يا » فيهما حرف تنبيه لا للنداء ، وقيل : للنداء والمنادى محذوف تقديره : يا قومُ ليتَ قومي ، ويا هؤلاء اسجدوا ، وهو مقيس في الأمر كالآية .

والدعاء كقوله : [من الطويل]

١٢ ــ ألا يا اسلمي . . . .

---

١١ - عجز البيت : (وليس عليك يا مطر السلام) ، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥٠/٢ ، ١٥٢ ، ٥٠٧/٦ ، والدرر ٣٧٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥/٢ ، ٦٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣ ، والإنصاف ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ٢٨/٤ ، والجنى الداني ص ١٤٩ ، والدرر ٢٥٧/٢ ، ورصف المباني ص ١٧٧ ، ٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ، والمحتسب ٩٣/٢ .

(١) الرسم المصحفي : ﴿ أَلاَّ يَسْجُدُوا ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها : الكسائي ورويس وأبو جعفر والحسن والمطوعي وابن عباس . انظر الإتحاف ص ٣٣٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨ .

١٢ - تمام البيت :

أَلاَ يا اسْلَمي يا دَارَ ميَّ عَلَى البلى ولاَ زَالَ مُنْهَلاً بجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥٩ ، والإنصاف ١٠٠/١ ، وتخليص الشواهد ٢٣١ ، ٢٣٢ ، والخصائص ٢٧٨/٢ ، والدرر ٢٠٦/١ ، ٦/٢ ، ٢١٢ ، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ، والصاحبي في ==

(**بل المراد**) بالنداء (**كون الكلمة مناداةً**) ، أي مطلوبًا إقبالُها بحرف مخصوص ، (**نحو : يا أيُّها الرجلُ**) ، ويا أيتُها المرأة ، (**ويا فُلُ**) بضم الفاء واللام ، ويا فُلَةُ ، بمعنى يا رجلُ ، ويا امرأةُ . وقول ابن مالك : « بمعنى يا زيدُ [١٨/ب] ويا هندُ » ، قال الموضح وَهمٌ ، (**ويا مَكْرَمان**) ، بفتح الراء ، الكريم الواسع الخلق ، حكاه سيبويه والأخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ، ويا ملأمان ، للئيم الدنيء الأصل ، الشحيح النفس ، وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها للنداء ، فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة .

العلامة (**الرابعة : أل**) ، بجميع أقسامها (**غير الموصولة**) والاستفهامية ، (**كالفرس**) من غير العقلاء ، (**والغلام**) من العقلاء .

(**فأما**) « أل » (**الموصولة فقد تدخل على**) الفعل (**المضارع**) اختيارًا عند الناظم وبعض الكوفيين ، واضطرارًا عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر : إنه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور(١) ، (**كقوله**) وهو الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١٣ ـ (**ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حكومتُه**) ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأي والْجَدَلِ

فأدخل « أل » على « ترضى » وهو فعل مضارع . و« الحكم » بفتحتين : الْمحكم يُحَكِّمُه الخصمان في الأمر . و« الترضى » بإدغام اللام في التاء والبناء للمفعول ؛

=== فقه اللغة ص ٢٣٢ ، واللامات ص ٣٧ ، ولسان العرب ٤٩٤/١٥ (يا) ، ومجالس ثعلب ٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٦/٢ ، ٢٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٥/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٩٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٣ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٨ ، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (ألد) ، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، ١١١، ٤/٢ ، ٧٠ .

(١) في شرح شذور الذهب ص ١٧ : (قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع ، أي أنه لا يقاس عليه) .

١٣ - البيت للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ والدرر ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧ ، ولسان العرب ٩/٦ (أمس) ، ٥٦٥/١٢ (لوم) ، والمقاصد النحوية ١١١/١ ، وتاج العروس (لوم) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٢٠٢ ورصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٣ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩ ، والمقرب ٦٠/١ ، وهمع الهوامع ٨٥/١ ، وتهذيب اللغة ١١٩/٣ ، ٤٦٢/١٥ .

و« حكومته » : مرفوع به على النيابة عن الفاعل . والذي سوّغ دخول « أل » على « ترضى » ؛ وهو فعل مضارع ؛ كونه يشبه الوصف ، نحو مرضي .

حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي[١] . قيل : وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ، ثم ابن السراج .

وأما « أل » الاسفهامية فقد **[٣٩]** تدخل على الفعل الماضي نحو : « أل فعلت » بمعنى : هل فعلت ، حكاه قطرب .

العلامة (**الخامسة : الإسناد إليه**) ، أي إلى الاسم من قوله : « يتميز الاسم » ، (**و**) معنى الإسناد إلى الاسم (**هو أن تنسب إليه ما**) ، أي حكمًا (**يحصل به الفائدة**) التامة ، (**وذلك**) الإسناد [١٩/أ] (**كما في**) نسبة القيام إلى تاء (**قمت** ، **و**) كما في نسبة الإيمان إلى (« **أنا** » **في قولك : أنا مؤمن**) ، واستفيد من هذين المثلين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه ، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ ، ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو وصفًا ، ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي ؛ كما مر ؛ واللفظي ، في نحو : زيد : ثلاثي ، وضرب : فعل ماض ، ومن : حرف جر ، إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكومًا باسميتهما قال في الكافية : [من الرجز]

وإنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَا فَاحْكِ أوَ اعْرِبْ وَاجْعَلَنها اسْمَا

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون ، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء .

---

(١) انظر هذا الرأي في الدرر اللوامع ١/١٥٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(**ينجلي الفعل**) ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (**بـــأربع علامــات**) ، ذكرها في النظم بقوله :

١١ ــ بتـا فَعَلْـتَ وأتَـــتْ وَيَــا افْعَلِــي وَنُـونِ أقْبِــلَنَّ . . . .

(**إحداها تاء**) ضمير (**الفاعل**) في المعنى ، فالدور مدفوع والإيراد ممنـوع . أمـا الدور ، فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل ، وأخذ الفعل في تعريف الفاعل . وأما الإيراد [٤٠] فلأنه يصدق على أن من قولك : « ما قام إلا أنت » أنــها فعـل ، لأنـها منسـوبة إلى الفاعل ، مع أنَّ « أنْ » هي الفاعل ، وهي اسم علـى الأصحِّ ، اتصل بـها تـاء العلامة ، (**متكلمًا كان**) الفاعل ، (**كقمتُ**) بضم التاء (**أو مخاطبًا نحو : تباركتَ**) بفتح التاء ؛ وأحسنتِ ، بكسر التاء .

العلامة (**الثانية تاء التأنيث الساكنة**) في الأصل ، (**كقامتْ وقعـدتْ**) ، ولا الالتفات إلى عروض الحركة ، نحو : ﴿ قَالَت أُمَّةٌ ﴾ [الأعراف/١٦٤] ، بنقل حركـة الهمـزة إلى التاء ، و : ﴿ قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف/٥١] و : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت/١١] بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما . (**فأما المتحركة**) بحركة الإعراب (**فتختص بالاسم كقائمة**) وقاعدة ، والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحـو : لاتَ وثُمَّتَ وربَّتَ ، وبالاسم نحو : لا قوة ، (**وبهاتين العلامتين**) ، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، (**ردّ على من زعم**) من البصريين (**حرفية ليـــس**) ، كالفارسـي ومـن تابعـه [١٩/ب] كأبي بكر بن شقير ، قياسًا على « ما » النافية بجامع النفـي . [٤١] (**و**) ردّ علـى من زعم حرفية (**عسى**) من الكوفيين قياسًـا علـى لعـل بجـامع الـترجي . والصحيـح أن « ليس وعسى » فعلان لقبولهما التاءين المذكورتــين ، تقـول : لسـت وليسـت ، وعسـيت وعست ، (**وبالعلامة الثانية**) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (**ردّ على من زعـــم**) مـن الكوفيين كالفراء (**اسمية نعم وبئس**) ، لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع ، كقول

بعضهم وقد بُشِّرَ ببنت : والله ما هي بنِعْمَ الولد ، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير : نِعْمَ السَّيْرُ على بئْسَ العَيْر ، وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ، ودخول حرف الجر على معمول الصفة . والأصل : ما هي بولد مقول فيه نعمَ الولد ، ونعمَ السَّيْرُ على غير مقول فيه بئس ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم ، وإنما لم يقل : وبالعلامتين كالتي قبلها ، لأن تاء الفاعل لا تدخل على « نِعْـمَ وبئْـسَ » بخلاف « ليس ، وعسى » فإنهما يقبلان العلامتين كما مر .

العلامة (**الثالثة : ياء**) ضمير المؤنثة (**المخاطبة ، كقومي**) يا هند ، (**وبهذه**) العلامة (**ردٌّ على من قال**) كالزمخشري (**أنَّ هات**) بكسر التاء (**وتعالَ**) بفتح اللام (**اسما فعلين**) للأمر ، فهاتِ بمعنى ناوِلْ[1] ، وتعالَ بمعنى أقبلْ ، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكَر ، لدلالتهما على الطلب ؛ وقبولهما ياء المخاطبة ، تقول هاتي بكسر التاء ، وتعالَي بفتح اللام ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فالمحذوف من « هاتِ » الياء كما في « ارْمِ » والمحذوف من « تعالَ » الألف كما في « اخْشَ » .

العلامة (**الرابعة : نون التوكيد شديدة**) كانت نحو : ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾ [الهمزة/٤] ، (**أو خفيفة**) نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] ، ويجمعهما (﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾) [يوسف/٣٢] بالتشديد [٢٠/أ] ، (﴿ وَلَيَكُونًا ﴾) [يوسف/٣٢] بالتخفيف . (**وأما قوله**) وهو رؤبة : [٤٢] [من الرجز]

١٤ ـ أرَيْتَ إنْ جَاءتْ بِهِ أملودَا مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودَا
(**أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا**)

فضرورة نادرة ، أي دخول نون التوكيد على « قائلن » مع أنه اسم . والذي سوَّغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع ، نحو : أتقولَنْ ، وأرَيْتَ : أصله : أرأيت ، حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفًا . والأملود ؛ بضم الهمزة ؛ الغصن الناعم . والمرجل ؛ بالجيم ؛

(١) المفصل ص ١٥١ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٩ : (هات : اسم لـ « أعطني وناولني » . وقال بعضهم : هو من آتى يؤاتي ، والهاء فيه بدل من الهمزة ، ويعزى هذا القول إلى الخليل) .

١٤ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١١٨/١ ، ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، ولرجل من هذيل في حاشية يس ٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٥/٦ ، والدرر ٢٤٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢ ، ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢٠/١١ ، ٤٢٢ ، وبلا نسبة في اللسان ٢٩٣/١٤ (رأي) ، والأشباه والنظائر ٢٤٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٤/١ ، والجنى الداني ص ١٤١ ، والخصائص ١٣٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٧ ، ٤٤٤ ، وشرح الأشموني ١٦/١ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

الذي شعره بَيْنَ الجُعودة والسُّبُوطة . يقول : أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجَّل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم ؛ أآمِرٌ أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ، ينكر وقوع ذلك منه .

ولقائلٍ أنْ يقولَ : لا نسلِّم أنَّ في قوله « أقائلن » توكيدًا بالنون ، لاحتمال أنْ يكون أصله أقائلٌ أنا ، فحذفت الهمزة اعتباطًا ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » على حدِّ قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف/٣٨] ، قاله الدماميني . وقال غيره : نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلَها ، ثم حُذفت الهمزة ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » . والأول قصر المسافة ، وعليهما اعتراض من وجهين :

أحدهما : أنه يعتبر في المقيس أنْ يكون على وِزانِ المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك ، لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورةٌ ، وفي المقيس محذوفة .

والثاني : أنَّ هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى : أقائل أنا ، على التكلُّم. أما إذا كان المعنى على الخطاب ، كما تعطيه السوابق واللواحق فلا . على أن العيني قال : « والمعنى هل أنتم قائلون ، فأجراه مجرى : أتقولون[1] » . انتهى . ويؤخذ منه أنَّ الوصف هنا مسندٌ إلى ضمير جماعة الذكور ، بناء على أنه يسلك [٢٠/ب] بالوصف مع نون التوكيد مسلكَ الفعل من البناء على الفتح مع المفرد ، وعلى الضم مع جماعة الذكور ، ولم أقف على نص في ذلك . [٤٣]

---

(١) شرح الشواهد للعيني ٤٢/١ ، وانظر الدرر اللوامع ٢٤٧/٢ - ٢٤٩ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامـــات التســع**) المذكـورة للاسم والفعل، ولا غيرها، وإليه أشار الناظم بقوله:

١٢ – سواهما الْحَرْفُ (كَهَلْ) ....

من حروف الاستفهام، (**وفي**) من حروف الجر، (**ولم**) من حروف الجزم، (**وقد أشـير**) في النظم (**بهذه المثل**) الثلاثة. وتعبيره بالمثل مجازٌ عن استعمال بناء الكثرة للقلة، ولو عبّر بالأمثلة كان حقيقة (**إلى**) بيان (**أنواع الحروف**) بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه، (**فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، فلا يعمل شيئًا كـ: هل**)، حيث لم يكن في حيِّزها فعلٌ، فإنها تدخل على الاسم، (**تقول: هل زيد أخوك**)، بخلاف مـا إذا كـان في حيِّزها فعلٌ فتختصُّ به إما صريحًا، نحو: هل قام زيدٌ، (**وهل يقوم**)، وإما تقديرًا نحو: هل زيدٌ قامَ ؟ فزيْدَ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكـور علـى حـدِّ: ﴿ وَإِنِ امْـرَأَةٌ خَـافَتْ ﴾ [النسـاء/١٢٨] عنـد جمـهور البصريـين، وبـالفعل المذكـور عنـد الأخفـش والكوفيـين. ولاختصاص « هل » بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، نحو: هل زيدًا ضربْتَهُ ؟.

ومنـها مـا لا يختـص بالأسمـاء ولا بالأفعـال، ويعمـل كـ « مـا ولا ولات وإن » المشبهات بـ « ليس ».

(**ومنها ما يختص بالأسماء، فيعمل فيها**) الجر (كـ « فِيْ » نحـــو: ﴿ **وَفِـي الأَرْضِ آيَاتٌ**) لِلْمُوقِنِيْنَ ﴾ [الذاريات/٢٠]، (﴿ **وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ**) [الذاريـات/٢٢]، أو يعمل النصب والرفع كـ « إنَّ » وأخواتها. ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها، كـ « لام التعريف ». [٢١/أ]

(**ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها**) الجزم، (كـ « لَمْ » نحو: ﴿ **لَمْ يَلِـدْ وَلَمْ يُولَدْ** ﴾) [الإخلاص/٣]، أو يعمل فيها النصـب كـ « لـن » نحـو: ﴿ لَـنْ يَنَـالَ اللَّـهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج/٣٧]، ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها، كـ « قد والسين وسوف ».

(فصـــــــــــــــل)

[٤٤] (**والفعل**) بكسر الفاء من حيث هو فعل (**جنس تحته ثلاثة أنـــواع**) عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين ، والأخفش بإسقاط الأمر ، بناءً على أن أصله مضارعٌ ، وانتصر لهم الموضح في المغني ، وقوّاه ، وسيأتي تقريره .

(**أحدها**) الفعل (**المضارع**) ، أي المشابه ، وسيأتي وجه الشبه ، (**وعلامته أنْ يصلح لأنْ يَلِيَ : لَمْ**) ، بأنْ يقع بعدها من غير فصل ، (**نحو : لَمْ يَقُمْ ، ولَمْ يَشَـــمْ**) ، وهذه العلامة أنفع علامات المضارع ، فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله :

١٢ـ .... فِعْـلٌ مُضَـارِعٌ يَلِـي لَـمْ كَيَشَـمْ

(**والأفصح فيه**) أي في « يشم » (**فتح الشين**) مضارع شَمِمَ ، بكسر الميم (**لا ضمها**) ، مضارع شَمَمَ ، بفتح الميم ، (**والأفصح في المـاضي**) منه : (**شَـمِمت ، بكسر الميم لا فتحها**) ، والحاصل أنه جاء مـن بـابَيْ فَـرِحَ يَفْـرَحُ ونَصَـرَ يَنْصُـرُ ، والأول أفصح من الثاني ، وفيه ردٌّ على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نَصَرَ يَنْصُرُ ، وقـال إنه خطأ . اهـ . والصواب وروده . وممن حكاه الفراء وابـن الأعرابـي وغيرهمـا كمـا قـال المرادي ، (**وإنما سُمّي**) هذا الفعل (**مضارعًا لمشابهته للاسم**) المصوغ للفاعل من جـهتي اللفظ والمعنى ، أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعـدد الحـروف مطلقًا ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالها ، ما عـدا الزيـادة الأولى ، وأمـا من جهة المعنى فلأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال . قال الشاطبي : « وهـذا التوجيـه أحسـن مـا سمعـت » . [٢١/ب] انتـهى . فلـهذا اقتصـرت عليـه دون غـيره مـن التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ، (**ولهذا**) الشبه (**أعرب**) المضارع (**واستحق التقديم في الذكر على أخويه**) الماضي والأمر ، فينبغـي للشـخص أنْ يتحلـى بالأوصـاف الجميلة ، لِيَحْصُلَ له التقديم على أقرانه ، (**ومتَى دلَّت كلمةٌ**) مـن الكلمـات (**علـى معنى**) الفعل (**المضارع**) ، وهو الحدثُ المقترن بأحد الزمانين الحـال أو الاسـتقبال ، (**ولم تقبل**) تلك الكلمة (« **لم** » **فهي اسم**) ، إما لوصف ، كـ « ضارب الآن أو غـدًا » ، وإمـا لفعل (**كـ « أَوْه وأُفٌّ » ، بمعنى أتوجَّع وأتضجَّر**) ، فـ « أَوَّاه » اسم لأتوجَّع ، و« أفّ » اسم لأتضجَّر ، وفي أفٍّ أربعون لغةً ذكرها في الارتشاف . وحاصلها أن الهمزة إمـا أن تكون مشمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، فإن كانت مضمومةً فاثنتان وعشرون لغةً ، وحـاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق ، أو ملحقة بزائد . والمجردة إما أن يكون آخرها سـاكنًا أو

متحركًا ، والمتحرِّكة الآخر إما مشددةٌ أو مخففةٌ ، وكل منهما مثلَّثُ الآخر مع التنوين وعدمه ، فهذه اثنتا عشرةَ في المتحركة . والساكنة إما مشددة أو مخففة ، فهذه أربعَ عشرةَ ، واللواحق لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد ، فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة ، فهذه سبعَ عشرةَ . وإن كان حرفَ مدٍّ [٤٥] فهو إما واو أو ياء أو ألف ، والفاء فيهن مشددة ، والألف إما مفخَّمة أو بالإمالة المحضة أو بَيْنَ بَيْن ، فهذه خمسٌ أخرى مع السبعَ عشرةَ ، وإن كانت مكسورةً فإحدى عشرةَ مثلَّثة الفاء مخفَّفة مع التنوين وعدمه ، فهذه ستٌّ ، وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه ، فهذه أربعُ لغاتٍ . والحادية عشرة « أفي » بالإمالة ، وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر ؛ والتنوين وعدمه ، والخامسة « أفْ » بالسكون ، والسادسة « أفي » بالإمالة ، والسابعة « إفاه » بهاء السكت ، فهذه السبعُ مكملة للأربعين .

النوع (**الثاني**) : الفعل (**الماضي ؛ ويتميز**) عن أخويه المضارع والأمر (**بقبول تاء الفاعل ، كتبارك وعسى وليس**) ، تقول : تباركت يا الله ، وعسيت أنا ولست ، (**أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس**) ، تقول : نعمت وبئست وعسيت وليست ، فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ [٢٢/أ] إليه سابقًا بقوله : وبهاتين العلامتين ؛ وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس ، على انفراد تبارك بتاء الفاعل ؛ وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث ؛ كما أومأ إليه أيضًا بقوله : وبالعلامة الثانية . وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال : « وقد انفردت ؛ يعني تاء التأنيث ؛ بلحاقها نعم وبئس ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك » . وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي : أنَّ « تبارك » يقبل التاءين تقول تباركت يا ألله وتباركت أسماء الله . اهـ . وهذا إن كان مسموعًا فذاك ، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس .

واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين أنَّ « أل » في التاء في قول الناظم :

١٣ ــ ومَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ . . . .

للعهد المتقدم في قوله :

١١ ــ بتَا فَعَلْتَ وأتَتْ . . . .

(**ومتى دلت كلمة على معنى**) الفعل (**الماضي**) ، وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ، (**ولم تقبل**) تلك الكلمة (**إحدى التاءين**) المتقدمتين ، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (**فهي اسم**) . أما الوصف كضارب أمس ، أو لفعل (**كَهَيْهَاتَ وشَتَّانَ ،**

بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ) ، فهيهات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افترق ، وفي هيهات أربعون لغةً ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب . لا يقال يشكل عليه « أفعل » في التعجب ، و« ما عدا وما خلا وحاشا » في الاستثناء ، و« حبذا » في المدح ، فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التاءين ، فيلزم أن تكون أسماءً ، لأنا نقول : عدم قبولها لإحدى التاءين عارضٌ ، نشأ من استعمالها في التعجُّب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل .

النوع (**الثالث**) : الفعل (**الأمر ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد ؛ مع دلالته على الأمر)** ، أي الطلب بصيغته . فالدور مدفوع ، وإيراد الأمر باللام ممنوع ، فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من [٢٢/ب] الصيغة ، بخلاف (**نحو : قومن**) ، فإنه دلّ على الطلب ، وقبل نون التوكيد . وهذا معنى قول الناظم :

١٣ ــ .... وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أمْرٌ فُهِمْ

(**فإن قبلت كلمة النون**) المذكورة ، (**ولم تدل**) تلك الكلمة (**على الأمر**) الذي هو الطلب ، (**فهي فعل مضارع نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾**) [يوسف/٣٢] ، أو فعل تعجُّب نحو : أحْسِنَن بزيدٍ ، فإنه ليس أمرًا على الأصحّ ، بل على صورته ، (**وإن دلَّت**) كلمة (**على الأمر**) الذي هو الطلب ، (**ولم تقبل النون**) المذكورة (**فهي اسم**) إما لمصدر نحو : [من الرجز]

١٥ ــ صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارْ

بمعنى اصبروا . أو اسم لفعل (**كنَزَالِ ودَرَاكِ ، بمعنى انْزِلْ وأَدْرِكْ**) ، أو هي حرف نحو « كلا » بمعنى انْتَهِ ، (**وهذا**) التمثيل بنزالِ ودراكِ ، (**أولَى من التمثيل بـ : صَهٍ ، و : حَيَّهَلْ**) في قول الناظم :

١٤ ــ والأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلْ فيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

[٤٦] قال (**اسميتهما**) ، أي اسمية صه وحيهل (**معلومة مما تقدم**) في علامات الاسم ، (**لأنهما يقبلان التنوين**) تقول : صَهٍ وحيهلاً ، بالتنوين ، وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأُفٍّ ، لأنها تقبل التنوين ، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضًا ، ثم النظر في « هاتِ وتعالَ » هل يقبلان نون التَّوكيد ؛ فيدخلان في علامة الأمر ؛ أو لا ، فيخالف ما اختاره أولاً فيهما . ولله درُّه حيث تَمَّمَ أقسام اسم الفاعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناظم .

---

١٥ ــ الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٥٢/٥ (رجز) ، ٨٣/١٤ (بكا) ، وتهذيب اللغة ٦١٠/١٠ .

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبني)

المشتقين من الإعراب والبناء

وإنما قدّم على أصله ، وإن كان معرفة المشتقّ متوقفةً على معرفة المشتقّ منه ، لطول الكلام على الإعراب والبناء ، تأصيلاً وتفريعًا .

(**الاسم**) بعد التركيب (**ضربان**) ، أشار به إلى أنَّ في كلام الناظم حذفًا ، والتقدير : والاسم منه مُعْرَبٌ ومنه مبنِيٌّ على حدّ : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود/١٠٥] ، فاندفع الاعتراض [٢٣/أ] بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ، ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ، [٤٧] ضرب (**معرب** ، **وهو الأصل**) في الأسماء ، وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، (**ويسمى**) الاسم المعرب (**متمكنًا**) ، لتمكنه في باب الاسمية . ثم إنْ كان منصرفًا فسمِّي أمكن ، وإلا سُمِّيَ غير أمكن . وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف ، وإنما كان في الأصل فيه الإعراب ، لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه ، كالفاعلية والمفعولية ، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب . (و) ضرب (**مبنِيّ**) .

وذهب قوم إلى أنَّ المضاف لياء المتكلم لا معربٌ ولا مبنِيٌّ ، وسموه خصيًّا ، وليس بشيء ، (و) المبني : (**هو الفرع** ، **ويسمى**) لعدم إعرابه (**غير متمكّن**) في الاسمية . (**وإنما يبنَى الاسم إذا أشبه الحرف**) لا الفعل عند الناظم ، شبهًا قويًّا يدنيه منه ، أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف ، وهذا معنى قول الناظم :

١٥ — . . . . لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

(**وأنواع**) هذا (**الشبه ثلاثة**) هنا ، (**أحدها الشبه الوَضْعِي**) ، أي المنسوب إلى الوضع الأصلي ، وهو المشار إليه بقوله في النظم :

١٦ ــ كالشَّبَهِ الوضْعيّ في اسْمَيْ جئتنَا . . . .

(**وضابطه**) الْمُنْطَبِق على جزئياته ؛ (**أن يكونَ الاسْمُ**) موضوعًا (**على حرف**) واحد ؛ (**أو**) على (**حرفين**) فقط ، سواء كان ثانيهما حرفَ لِيْنٍ أم لا .

(**فالأول**) وهو الموضوع على حرف واحد (**كتاء : قمتَ**) أي كالتاء من « قمت » ، (**فإنها**) حال الكسر (**شبيهةٌ بنحو باء الجر**) مطلقًا ، (**ولامه**) **[٤٨]** مع الظاهر غير المستغاث ، (**و**) في حال الفتح شبيهةٌ بنحو (**واو العطف وفائه**) ، وفي حال الضم شبيهةٌ بنحو : « الله » في القَسَم ، في لغة مَنْ ضَمَّ الميم ، إذا لم تسكن محذوفة من ايمن . ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم .

(**والثاني**) وهو الموضوع على حرفين ، (**كـ « نا » من « قمنا » فإنها**) ، أي فإن « نا » **[٢٣/ب]** (**شبيهة بنحو : قد وبل**) وما ولا ، وقال الشاطبي : « نا » في قوله « جئتنا » موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعًا أوليًّا كـ « ما ، ولا » ، فإن شيئًا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود . نصَّ عليه سيبويه والنحويون ، بخلاف ما هو على حرفين ، وليس ثانيهما حرف لين ، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به . ثم قال : وبهذا بعينه اعترض ابن جنّيّ على من اعتلَّ لبناء « كم ومن » بأنهما موضوعان على حرفين ، فأشبها « هل وبل » . ثم قال : فعلى الجملة وضع الحرف المختص به ، إنما هو إذا كان ثانيَ الحرفين حرفَ ليْنٍ على حدِّ ما مثَّل به الناظم ، فما أشار إليه الناظم هو التحقيق ، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين ، وأثبت به شبه الحرف ، فليس إطلاقه بسديد . اهـ . ثم استشعر اعتراضًا بأن نحو : « أب وأخ » على حرفين ، مع أنهما معربان ، فأجاب بقوله : (**وإنما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضًا**) ، بعد حذف لامهما ، (**فإن أصلهما**) قبل الحذف (**أبو وأخو ، بدليل**) قولهم في التثنية : (**أبوان وأخوان**) ، بردِّ المحذوف ، والتثنية تردُّ الأشياء إلى أصولها ، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف ، وأما « أبان وأخان » من غير رد فتثنية « أبا وأخا » بالقسر ، كما سيأتي .

فإن قيل لِمَ لَمْ يُبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف ، كـ « نعم وبلى » ؟ فالجواب : أن هذا الشبه مهجور ، لأن أكثر الأسماء موضوعٌ على ثلاثة أحرف ، فيلزم أنْ يكون غالب الأسماء مبنيًّا .

فإنْ قيل : نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيًا كـ « نحن » ، فالجواب : أنَّ بناء نحو « نحن » ليس لهذا الشبه ، بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات .

النوع (**الثاني : الشَّبه المعنوي**) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

١٦ ـ . . . . والْمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وفِي هُنَا

(**وضابطه**) المنطبق على جزئياته (**أن يتضمَّن الاسم معنًى من معاني الحروف**) أي من المعاني التي تؤدَّى بالحروف ، (**سواء أوضع لذلك المعنَى**) الذي [٢٤/أ] تضمنه ذلك الاسم (**حرف ، أم لا**) يوضع له حرف أصلاً .

(**فالأول**) وهو الذي تضمَّن معنًى وُضع له حرفٌ (كـ « **مَتَى** » **فإنها تستعمل شرطًا**) ، فتجزم فعلين ، (**نحو : متَى تَقُمْ أَقُمْ ، وهي حينئذ**) ، أي حين إذا استعملت شرطًا (**شبيهة في**) تأدية (**المعنَى**) ، وهو تعليق الجواب على الشرط (بـ « **أن** » **الشرطية**) ، نحو : إنْ تَقُمْ أَقُمْ . (**وتستعمل أيضًا استفهامًا**) ؛ فلا تعمل شيئًا (**نحو** : ﴿ **مَتَى نَصْرُ اللَّهِ** ﴾ [البقرة/٢١٤] ، **وهي حينئذ**) ، أي حين ، إذا استعملت استفهامًا ، (**شبيهة في**) تأدية (**المعنَى**) ، وهو طلب الفهم (**بهمزة الاستفهام**) في طلب التصوّر ، ولما كان هنا مظنّة سؤال ، وهو أن يقال : أيّ الشرطية وأيّ الاستفهامية أشبها الحرف ، ومع ذلك فهما معربان ، فأشار إلى جوابه بقوله : (**وإنما أعربت أيّ الشرطية في نحو** : ﴿ **أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**) فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص/٢٨] فـ « أي » اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ « قضيت » وقدّمت لأن لها الصدر ، و« ما » صلة ، و« الأجلين » مضاف إليهما ، وجملة « فَلا عُدْوَانَ عَلَيَّ » [٤٩] جوابها . (**و**) أي (**الاستفهامية نحو** : ﴿ **فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ**) بالأَمْنِ ﴾ [الأنعام/٨١] فـ « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و« الفريقين » مضاف إليهما و« أحق » خبر المبتدأ ، (**لضعف الشبه**) فيهما ؛ (**بما عارضه من ملازمتهما للإضافة**) إلى المفرد . وفي بعض النسخ : لملازمتها بالإفراد ، والمراد الملازمة ، أي في الشرط والاستفهام للإضافة (**التي هي من خصائص الأسماء**) .

(**والثاني**) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف ، (**نحو : هنا**) من أسماء الإشارة للمكان ، (**فإنها متضمنة لمعنَى الإشارة**) ، أي لمعنى هو الإشارة ، فالإضافة بيانية ، كَشَجَرِ أَرَاكٍ ، (**وهذا المعنَى**) الذي هو الإشارة ؛ (**لم تضع العربُ له حرفًا**) يدل عليه ، (**ولكنه من المعاني** [٢٤/ب] **التي من حقها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه**) ، أي معنى الإشارة ، (**كالخطاب**) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ؛ (**و**) مثل (**التنبيه**)

الموضوع له « ها » المسماة بها التنبيه بالقصر ، (**فهنا**) لتضمنها معنى الإشارة (**مستحقة للبناء ، لتضمنه**) ، أي لفظ هنا (**لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع**) ، لتؤدي به الإشارة . وعدل عن قول أكثرهم ، لأنه كالتمنّي والترجّي ، إلى الخطاب والتنبيه ، لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع ، نحو : « هذاك » ، فوضعوا للتنبيه « ها » ، وللخطاب « الكاف » ، وتركوا الإشارة بلا حرف ، فكانت تستحق أن يوضع لها حرف ، كما وضع لما قبلها ولما بعدها .

(**وإنما أعرب : هذان وهاتان**) ؛ من أسماء الإشارة (**مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنَّى ، والتثنية من خصائص الأسماء**) وهذا القول ملفَّقٌ من قولين ، فإنَّ مَنْ [٥٠] قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقةً ، ومن قال بأنهما مبنيان ، قال : جيء بهما على صورة المثنى ، وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصحّ ، لأن من شرط التثنية قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ، كما ذكره في شرح الشذور[1] ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ، فقوله : أوّلاً ، وإنما أعرب هذان وهاتان ، يقتضي أنهما مثنيان حقيقةً كالقول الأول ، وقوله : ثانيًا ، لمجيئهما على صورة المثنى ، يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقةً كالقول الثاني ، وإذا جمع بين طَرَفَيْ كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه .

النوع (**الثالث : الشَّبه الاستعمالي**) ، وهو أن يستعمل الاسم استعمال [٢٥/أ] الحروف ، وهو المراد بقول الناظم :

١٧ ـــ وكنيابةٍ عَن الفعْلِ بلا تأثُّر وكافتِقَار أُصِّلا

(**وضابطه**) المنطبق على جزئياته (**أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف**) الدالة على المعاني ، (**كأن ينوب**) الاسم (**عن الفعل**) في معناه وعمله ، (**ولا يدخل عليه عامل**) من العوامل ، (**فيؤثر فيه**) لفظًا أو محلاًّ ، فأما قول زهير : [من الكامل]

١٦ ـــ وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدّرعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤٠ .

١٦ – البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، والإنصاف ٢/٥٣٥ ، وخزانة الأدب ٦/٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، والدرر ٢/٣٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٤/٢٦ ، والكتاب ٣/٢٧١ ، ولسان العرب ١١/٦٥٧ ، ٦٥٨ (نزل) ، ١٢/١٨ (أسم) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، والمقتضب ٣/٣٧٠ ، وهمع الهوامع ٢/١٠٥ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٢٤٧ ، ورصف المباني ص ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٤/٥٠ ، ٥٣ .

فمن الإسناد إلى اللفظ ، أي : إذا دُعِيَتْ هذه الكلمة ، وقوله : « فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصبّ على الدخول الناشئ عنه التأثير » يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثّر ، مع أنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، كما صرح الموضح به في باب الإضافة . فلو اقتصر على نفي الدخول ؛ كما فعل في المشبه به الآتي ؛ لكفاه ، ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٧ ــ .... بلا تأثرٍ ....

الذي لو حذف ، وجعل الألف في قوله :

١٧ ــ .... أصّلا

ضمير تثنية عائدًا على النيابة والافتقار ، أو للإطلاق والحذف من الأول ، لدلالة الثاني عليه ، والأصل : كنيابة أصّلَتْ وافتقار أصّلَ ، لَسَلِمَ مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال : [٥١] « وهذا يعني بلا تأثر لا محصول له ، فإنَّ تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثّرًا في لفظه ، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه ، فحاصل المعنى على هذا ، من شرط بناء اسم الفعل ، أن لا يكون معربًا وهذا محال » . انتهى .

ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضةٌ في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل ، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ، ومنزلة منزلة المتأصّلة في المنقولات ، [٢٥/ب] وهذا هو السِّرُّ في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله ، مع أن كلاً منهما نائب عن الفعل ، وإلا ؛ فما الفرق ؟ فليتأمل !

(**وكان يفتقر**) الاسم (**افتقارًا متأصلاً إلى جملة**) اسمية أو فعلية .

(**فالأول**) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل ، (كـ : **هيهات ، وصَه ، وأوه**) من أسماء الأفعال ، (**فإنها**) ، أي فإن هيهات وصه وأوه (**نائبة عن بَعُدَ**) ، بضم العين (**واسْكُتْ وأَتَوَجَّعُ**) على طريق اللف والنشر على الترتيب ، فـ « هيهات » نائبة عن فعل ماض ، وهو بَعُدَ ، و« صه » : نائبة عن فعل أمر وهو اسْكُتْ ، و« أوه » : نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجّعُ ، (**ولا يصح أنْ يدخل عليها شيء من العوامل**) اللفظية والمعنوية ، (**فتتأثر به**) ، على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب ، وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل ، (**فأشبهت**) من الحرف (**ليت ولعل مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبتان**) عن الفعل ، فـ « ليت » نائبة (**عن أتمنّى ، و**) « لعل » :

نائبة عن (**أترجَّى ، ولا يدخل عليهما عامل**) أصلاً ، فضلاً عن أنْ يتأثرا به (**واحترز**) الناظم (**بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربًا ، في قولك** : ضربًا زيــد ، **فإنه**) ، أي ضربًا ، (**نائب عن اضرب ، وهو مع هذا**) أي مـع كونـه نائبًـا عـن الفعـل (**معربٌ ، وذلك لأنه**) منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبًا ، والتقدير : اضْربْ ضربًـا ، كمـا أنه إذا ناب عن « أن » والفعل (**تدخل عليه العوامل**) اللفظية ، (**فتؤثر فيه ، تقــول**) في الرفع : (**أعجبني ضرب زيد ، و**) في النصب : (**كرهتُ ضربَ عمــــرو ، و**) في الخفض : (**عجبت من ضربه**) ، وبهذا التقدير يندفـع مـا قيـل إن التمثيـل غـير مطـابق للحكم .

(**والثانِي**) وهو الذي يفتقر [٢٦/أ] افتقارًا متأصلاً إلى جملة (**كـإذ وإذا**) مـن ظروف الزمان ، (**وحيث**) خاصة من ظروف المكان و : [من الطويل]

١٧ ـــ . . . . حَيْثُ لَيِّ العَمَـائِم

نادرًا . (و) كالذي والتي من (**الموصولات ، ألا ترى أنك تقول : جئْتُكَ إذْ ، فلا يتــمّ معنى « إذ » حتى تقول : جاء زيد ، ونحوه**) من الجمل (**وكذلك الباقي**) من الظروف [٥٢] والموصولات ، فإنها أشبهت الحروف بأسـرها ، في افتقارهـا في إفـادة معناهـا إلى ذكـر متعلقها افتقارًا متأصلاً إلى جملة ، لأنها إنما وضعــت لنسـبة معـاني الأفعـال إلى الأسمـاء . (**واحتُرِزَ بذكر الأصالة**) المستفادة من قول الناظم :

١٧ ـــ . . . . أصـّـلا

(**من نحو**) يوم في : (﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُــهُمْ** ﴾) [المائدة/١١٩] (**فـ : يوم**) في قراءة الرفع خبر هذا ، وهو (**مضاف**) بدليل حذف تنوينه (**إلى الجملـة**) بعده ، وهي الفعل ومفعوله وفاعله ، (**والمضاف**) أبدًا (**مفتقر إلى**) ذكر (**المضاف إليه**) في إفادة معناه ، (**ولكن هذا الافتقار عارض في بعض الــتراكيب**) ، ويـزول في بعضـها . (**ألا ترى أنك تقول : صمتُ يومًا**) إذا أخبرت عن الترك ، (**وسرتُ يومًا**) إذا أخبرت

---

١٧ - تمام البيت :

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَا بَعْــدَ ضَرْبِهِــمْ ببيض الْمَواضِي حَيْثُ لَــيُّ الْعَمَــائِم

وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣ ، وليس في ديوانه ، وبــلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٣ ، وخزانة الأدب ٥٥٣/٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٤/٧ ، والــدرر ٤٥٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٩، وشرح الأشموني ٣١٤/٢ ، وشرح المفصل ٩٢/٤ ، ومغني اللبيــب ١٣٢/١، وهمع الهوامع ٢١٢/١ .

عن الإيجاد ، (**فلا يحتاج**) في تمام معنى يوم (**إلى شيء**) آخر . (**واحتُرِزَ بذكر الجملة من نحو : سبحان**) من أسماء المصادر (**وعند**) من الظروف ، (**فإنهما مفتقران بالأصالة ، لكن**) افتقارهما (**إلى مفرد**) لا إلى جملة ، (**تقول : سبحان الله ، وجلست عند زيد**) ، فلذلك أعربا نصبًا على المصدرية ، والناصب لـ « سبحان » فعل محذوف تقديره : « أُسَبِّح » ، والناصب لـ « عند » جلست ، وما ذكره من أن « سبحان » ملازم للإضافة هو المشهور . وقال الفخر الرازي : « سبحان » : مصدر لا فعل له ، فيستعمل مضافًا وغير مضاف ، وإذا لم يضف ترك تنوينه ، فقيل : سبحانَ من زَيْدٍ ، أي [٢٦/ب] براءة منه ، كقوله : [من السريع]

١٨ ــ . . . . سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

وإنما منع صرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ونون . انتهى بحروفه . وأما استعمال « عند » غير مضافة كقوله : [من م . الرمل]

١٩ ــ كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عندي لا يساوي نصفَ عندي

فمن كلام المولدين ؛ وليس بلحن ، خلافًا للحريري . بل كلُّ كلمةٍ ذكرت مرادًا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء ، وأن تعرب ويحكى أصلها . قاله في المغني(١) .

ثم استشعر اعتراضًا بأنَّ : « اللذين واللتين وأيًّا » من الموصولات معربة ، مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة ، فأجاب بقوله : (**وإنما أُعْرِبَ « اللذان واللتان وأي [٥٣] الموصولة » في نحو : اضْرِبْ أَيَّهم أساء**) ، بنصب « أي » ، لأن جملة « أساء » صلة تامة ، فسقط القول بأن « أيًّا » هنا مبنية على الضم ، لإضافتها وحذف صدر صلتها ، وهذا سهو عن شرط المسألة ، لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردًا ، ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي . (**لضعف الشَّبَه**) متعلق بقوله : « أُعْرِبَ » ، (**بما**

١٨ - صدر البيت : (أقول لما جاءني فخره) وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، وأساس البلاغة (سبح) ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والدرر ٤١٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٥٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٥/٢ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والكتاب ٢٣٤/١ ، ولسان العرب ٤٧١/٢ (سبح) ، وتاج العروس ٥٧٨/٤ (شتت) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٣ ، والدرر ١٥٩/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٦١/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، والمقرب ١٤٩/١ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ . سبحان من علقمة الفاخر : براءة من فخره وتكبره .

١٩ - البيت لبعض المولدين في مغني اللبيب ١٥٦/١ .

(١) مغني اللبيب ١٥٦/١ .

عارضه) متعلق بضعف ، (**من المجيء**) بيان لما متعلق بعارضه ، (**على صورة التثنية**) متعلق بالمجيء ، وهو راجع إلى « اللذين واللتين » ، وفيه البحث السابق في « هذين وهاتين » ، (و) بما عارضه (**من لزوم الإضافة**) إلى مفرد راجع إلى « أي » .

وأهمل الشبه الإهمالي ، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل ، في كونه غير عامل ولا معمول ، كأسماء الأصوات ، والأعداد المسرودة قبل التركيب ، وفواتح السور . وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي ، وأدخله غيره في الاستعمالي ، وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول الناظم :

١٧ ــ وكنيابة عن الفعل بلا تأثر . . . .

فقال : « لأنها تعطي من المقصود [٢٧/أ] في الزَّجر والاستدعاء ، ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب ، وحمل حكاية الأصوات كـ « غاق » و« قب » على أسماء الأصوات » . ذكره في باب اسم الفعل ، هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم .

(و) أمَّا (**ما سلم**) منه (**من مشابهة الحرف فمعرب ، وهو**) ؛ أي المعرب ؛ (**نوعان : ما يظهر إعرابه** ، كـ : **أرض ، تقول : هذه أرضٌ**) بالرفع ؛ (**ورأيت أرضًا**) بالنصب ، (**ومررتُ بأرضٍ**) بالخفض . (**وما لا يظهر إعرابه** ، كـ : **الفتى**) من المقصور ، (**تقول : جاء الفتى**) بضمة مقدرة على [٥٤] الألف ، (**ورأيت الفتى**) بفتحة مقدرة عليها ، (**ومررت بالفتى**) بكسرة مقدرة عليها . (**ونظير الفتى**) في تقدير الحركات في آخره (**سُمًا**) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر ، (كـ : **هدًى ، وهي**) أي سُمًا (**لغة في الاسم**) من ست[1] ، ثانيها : سِما ؛ بكسر السين والقصر ، كـ : « رِضًى » ، وثالثها ورابعها : سم ، بضم السين وكسرها من غير قصر ، وخامسها وسادسها : اسم ، بضم الهمزة وكسرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨ ــ ومُعْرَبُ الأسْمَاءِ ما قَدْ سَلِمَا مِن شَبَهِ الحرْفِ كأرْضٍ وَسُمَا

بضم السين والقصر لغة في الاسم ، (**بدليل قول بعضهم**) وقد سئل عن اسم شخص : (**ما سماك ؟**) أي : ما اسمك ؟ (**حكاه صاحب الإفصاح**) فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصورًا . وأما أنه يفيد ضم السين فلا ، إذ يحتمل كسرها ، وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القناني ، نسبة إلى

(١) ذكر غيره في حاشية يس ٥٤/١ ، في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها الدنوشري بقوله :

سما سم واسم سماة كذا سمًا وزد سمة واثلث أوائل كلها

القنان[1] ، بفتح القاف ، جبل لبني أسد : [من الرجز]

والله أسْمَاكَ سُمًا مُبارَكَا

وهو ليس بنصٍّ في المقصود ، فلأجل ذلك قال : (**وأما قوله**) :

٢٠ ـ (**والله أسْمَاكَ سُمًا مُبارَكَا**) آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيْثَارَكَا

[٢٧/ب] (**فلا دليل فيه ، لأنه**) أي « سُمًا » (**منصوب منوَّنٌ ، فيحتمل أنَّ الأصل : سُمٌ**) من غير قصر ، (**ثم دخل عليه الناصب**) وهو : « أسْمَاكَ » (**ففتح**) ، أي نصب على أنه مفعول ثان لـ « أسْمَاكَ » ، لأنه بمعنى « سَمَّاكَ » ، وقد روي به أيضًا ، (**كما تقول في : يَدٍ**) إذا دخل عليها ناصب : (**رأيت يدًا**) . ومعنى : « آثرك الله به إيثاركا » اختصك بهذا الاسم المبارك ، كإيثاره إيَّاك بالفضل ، فأضاف المصدر إلى مفعوله ، وطوى ذكر الفاعل .

---

(١) القنان : جبل بأعلى نجد فيه ماء يدعى العسيلة . « معجم البلدان ٤٠١/٤ » .

٢٠ - الرجز لابن خالد القناني في إصلاح المنطق ص ١٣٤ ، والمقاصد النحوية ١٥٤/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩ ، والإنصاف ١٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٤/١ ، وشرح المفصل ٢٤/١ ، ولسان العرب ٤٠١/١٤ ، ٤٠٢ (سما) ، وتاج العروس (سمو) .

(فصـــــــــــــل)

(**والفعل**) أيضًا (**ضربان**) : ضرب (**مبني ، وهو الأصل**) في الأفعال ، إذا لم تعتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب ، (و) ضرب (**معرب ، وهو بخلافه**) ، أي بخلاف المبني ، وهو الفرع . (**فالمبني**) من الأفعال (**نوعان** :

أحدهما) : الفعل (**الماضي**) ، مبني باتفاق (**وبناؤه على الفتح**) ، للخِفَّة ، ثلاثيًّا كان (كـ : **ضرب**) ، أو رباعيًّا كـ : دحرج ، أو خماسيًّا كـ : انطلق ، أو سداسيًّا كـ : استخرج . ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة ، لوقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالاً وشرطًا . ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته ، (**وأما ضربت ونحوه**) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز ، (**فالسكون**) فيه (**عارض أوجبَه [٥٥] كراهتُهم**) أي العرب (**تواليَ أربع متحركات**) ، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ، (**فيما هو كالكلمة**) الواحدة ، لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء ، (**وكذلك ضمة**) الباء من (**ضربوا عارضة لمناسبة الواو**) بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله ، والأصل لمناسبتها الواو .

(و) النوع (**الثاني : الأمر**) ، مبني على الأصح عند جمهور البصريين ، وإلى هذين الإشارة بقوله : [٢٨/أ]

١٩ ـ وَفِعْلُ أمرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَا ....

وبناؤهما مختلف ، فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم ، (و) الأمر (**بناؤه على ما يجزم به مضارعه**) المبدوء بتاء الخطاب ، (**فنحو « اضرب » : مبني على السكون**) ، فإن مضارعه يجزم بالسكون ، نحو : لَمْ تَضْرِبْ ، (**ونحو : اضْرِبَا**) ، واضْرِبُوا ، واضْرِبِي : (**مبني على حذف النون**) لأن مضارعها يجزم بحذف النون ، نحو : لَمْ تضربا ولَمْ تضربوا ولَمْ تضربي ، (**ونحو : اغْزُ**) ، واخْشَ ، وارْمِ (**مبني على حذف آخر الفعل**) ، لأن مضارعها يجزم بحذف آخره ، نحو : لَمْ تَغْزُ ، ولَمْ تَخْشَ ، ولَمْ تَرْمِ . فـ « اغْزُ » : مبني على

حذف الواو ، و« اخْشَ » : مبني على حذف الألـف ، و« ارْمِ » : مبـني علـى حـذف اليـاء . وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّ الأمر معرب مجـزوم بـلام الأمـر ، وإنـها حذفـت حذفًـا مستمرًّا في نحو : قُمْ واقْعُدْ ، والأصل : لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ ، فحذفـت الـلام للتخفيـف ؛ وتبعـها حرف المضارعة . قال الموضح في المغني(١) : « وبقولهم أقول ، لأن الأمر معني ، فحقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النَّهي » . اهـ . وقد دلَّ عليه بـالحرف ، ولأن الفعـل إنمـا وضـع لتقييـد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقـوا بذلـك الأصل كقوله : [من الخفيف]

٢١ ــ لِتَقُـمْ أنْـتَ يَـا ابْـنَ خَـيْرِ قُرَيْـشٍ كَـيْ لِتُقَضِّـي حَوَائِـجَ الْمُسْـلِمِيْنَا

وكقراءة بعضـهم : ﴿ فَبِذَٰلِـكَ فَلْتَفْرَحُـوا ﴾ [يونـس/٥٨] بالتـاء الفوقيـة(٢) ، وفي الحديث : « لِتَأْخُذوا مَصَافَّكُم » ، ولأنك تقول : أُغْزُ ، واخْشَ ، وارْمِ ، واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ؛ كـ : « بِـعْتُ » ، و« أَقْسَمْتُ » ، و« قَبِـلْتُ » ، وأجابوا عن كونها مـع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادِّعاءَ ذلك في : « قُمْ » ، لأنه ليس له حالة غير هذه ، [٢٨/ب] وحينئذ [٥٦] فتشكل فعليته . وإذا ادُّعـي أن أصلـه : « لِتَقُمْ » ، كان الدالّ على الإنشاء اللام لا الفعل(٣) . انتهى كلامه في المغنِـي(٤) . وهـذا مـا وعدناه به عند تقسيم الأفعال .

(**والمعرب**) من الأفعال (**المضارع ، نحو : يقوم**) زيد ، (**لكـــن**) لا مطلقًا على الأصح ، بل (**بشرط سلامته من نون الإناث**(٥)**، و**) من (**نون التوكيد المباشرة**) .

(١) مغني اللبيب ٢٢١/١ .

٢١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦ ، وخزانـة الأدب ١٤/٩ ، ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٢١/١ ، ٥٥٢/٢ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ بالياء ، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأُبَيّ وأنس وابـن سـيرين وقتادة وابن عباس وغيرهم . انظر الإتحاف ٢٥٢ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/٢ . والقراءة مـن شواهد مغني اللبيب ١٨٦/١ ، وشرح التصريح ٥٥/١ ، ٢٤٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠١/٤ .

(٣) أي : وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعًا ، وإذا ثبت كونه مضارعًا ثبت أيضًا أن الفعـل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط ، كما صرَّح بذلك الشارح سابقًا .

(٤) مغني اللبيب ٢٢١/١ .

(٥) أي : نون الإناث الموضوعة أصالة للإناث وإن استعملت للذكور مجازًا . « حاشية يس ٥٦/١ » .

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

١٩ ـــ . . . . وأعْرَبُــوا مُضَارعًــا إن عَرِيَــا

٢٠ ـــ مـن نـونِ توكيـدٍ مُباشِـرٍ وَمِـنْ نُونِ إنَاثٍ . . . .

(**فإنه مع نون الإناث مبني على**) الأصح (**على السكون**) كالماضي (**نحـو** : ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ** ﴾) [البقرة/٢٢٨] ، وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معـرب تقديرًا ، (**ومع نون التوكيد المباشرة مبنيّ**) على الأصـح . وقيـل : لا تشـترط المباشـرة ، فنحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] مبني أيضًا . وقيل : الجمع معرب تقديرًا ، والمختار أنـه مع المباشرة مبني (**على الفتح ، نحو** : ﴿ **لَيُنْبَذَنَّ** ﴾) [الهمزة/٤] لتركيبه مـع النـون تركيـب « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو يـاء مخاطبـة ، لم يحكم على الأصح ببنائه ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . (**وأما**) نون التوكيد (**غـير المباشرة**) لفظًا وتقديرًا ، (**فإنه**) : أي المضارع (**معرب معها تقديرًا نحو** : ﴿ **لَتُبْلَـوُنَّ** ﴾) [آل عمران/١٨٦] مضارع بَلاَ يَبْلُو مبني للمجهول ؛ مسند لجماعة الذكور ؛ مـن البـلاء وهـو التجربة ، أصله قبل التوكيد : « لتبلوون » كـ « تنصرون » ؛ بواويـن ؛ الأولى لام الفعـل ، والثانية واو الجماعة ، فإما أن [٥٧] تقول : استُثقلت الضمـة علـى لام الفعـل ؛ فحذفـت لاستثقالها ، أو تقول : تحركت وانفتح مـا قبلـها ؛ فقلبـت ألفًـا . وعلـى التقديريـن التقـى ساكنان ؛ الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقديـر الثـاني ، فحـذف أول الساكنين ، فصار : « لتبلون » بوزن تفعون ، ثم أكِّد بالثقيلة [٢٩/أ] فصـار : « لتبلونـن » بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظًا لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمـع ونـون التوكيد المدغمة ، وتعذر حذف إحداهما ؛ فحركت الواو بحركة تجانسها ، وهي الضمة ؛ ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفًا لتحركها ؛ وانفتـاح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت ، لأنها علامة الرفـع ، بخلاف ما إذا حذفت للجازم ؛ فإن المضارع معرب مع نون التوكيـد لفظًـا نحـو : (﴿ **فَإِمَّـا تَرَيِنَّ** ﴾) [مريم/٢٦] أصله قبل التوكيد : « ترأيين » كـ « تمنعين » ، نقلت حركة الهمـزة إلى الراء قبلها ، ثم حذفت الهمزة ؛ فصار : « تريين » بفتح الراء وكسـر اليـاء الأولى وسـكون الثانية ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها ؛ فقلبـت ألفًا ، وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ حذف أولهما كما مرّ ، فصار : « ترين » بفتح الـراء

وسكون الياء ، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة ، فحذفت نون الرفع فصار : « فإما تريْ » بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون ، فالتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبة ونون التوكيد ، وتعذر حذف أحدهما ، فحركت الياء بحركة تجانسها ؛ وهي الكسرة ؛ إلى آخر ما مرَّ في « لتبلون » . (و) نحو : (﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ ﴾) [يونس/٨٩] أصله قبل التوكيد والنهي : « تتبعان » بتخفيف النون للرفع ، فدخل عليه « لا » الناهية ، فحذفت نون الرفع ، فصار : « لا تتبعا » ثم أكد بالثقيلة ، فالتقى ساكنان ؛ الألف ونون التوكيد المدغمة ، ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد ، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ، [٢٩/ب] ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها ، فحركت النون بالكسر تشبيهًا بنون التثنية الواقعة بعد الألف .

هذه أمثلة غير المباشرة لفظًا . وأما غير المباشرة تقديرًا فنحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [القصص/٨٧] بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي : « يَصُدُّونَكَ » ، حذفت النون للجازم وهو « لا » الناهية ، فصار : « يصدُّوك » ، ثم أكد بالثقيلة ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الواو لدلالة الضمة عليها ، فصار : « لا يصدنك » . فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظًا ، إلا أنها لم تباشره في الأصل ، لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرًا ، والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ، فإنه إذا أكد بالنون يبنى ، وإن كان يرفع بثبات النون ، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا ، لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا . وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] خاصة بخلاف : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم/٢٦] ﴿ ولا [٥٨] تَتَّبِعَانِّ ﴾ [يونس/٨٩] فإنه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه .

(**والحروف كلها مبنية**) لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب ، وهذه العبارة أحسن من قول الناظم :

٢١ ـ وكلُّ حرفٍ مستحقٌّ للْبِنَـا ....

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به ، والبناء لغةً : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، فقال ابن مالك : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين .

(فصـــــــــــــــــل)

وأنواع (**البناء أربعة**) لا زائد عليها :

(**أحدها : السكون ، وهو الأصل**) [٣٠/أ] ؛ وإليه أشار بقوله :

٢١ـ .... والأَصْـلُ في المبنِـي أنْ يُسَـكَّنَا

وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابًا للأصل ، وهو عدم الحركة ، فلا ينبني عليها إلا لسبب ، كالتقاء الساكنين في نحو : « أمس » ، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء « قمت » ، وكونها عرضة للابتداء بها كـ « لام الابتداء » ، وكونها لها أصل في التمكُّن كـ « أول » ، وكشبهها بالمعرب كـ « ضرب » . (**ويسمى**) عدم الحركة (**أيضًا وقفًا**) ، كما يسمى سكونًا ، والسكون خفيف ، (**ولخفته دخل في الكلم الثلاث**) الحرف والفعل والاسم . ففي الحرف (**نحو** : « **هل** » ، **و**) في الفعل نحو : (**قم** ، **و**) في الاسم نحو : (**كم**) ، بدأ بالحرف لتوغله ، وثنّى بالفعل لأنه الأغلب فيه .

(**و**) النوع (**الثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون**) ، لحصوله بأدنى فتح الفم ، بخلاف الضم والكسر ، فإن الأول إنما يحصل بأعمال العضلتين معًا الواصلتين إلى [٥٩] طرفي الشَّفة ، والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل (**فلهذا**) القرب (**دخل**) الفتح (**أيضًا في الكلم الثلاث**) : في الحرف (**نحو** : **سوف** ، **و**) في الفعل نحو : (**قام** ، **و**) في الاسم نحو : (**أين** . **والنوعان الآخران وهما الكسر والضم**) ثقيلان ، (**ولثقلهما**) لكونهما يحتاجان إلى أعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما ، (**وثقل الفعل**) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة ، والفاعل التزامًا (**لم يدخلا فيه**) ، لئلا يجمع بين ثقيلين ، (**ودخلا في الحرف والاسم**) لخفتهما ، بدلالتهما على شيء واحد ،

فالكسر في الحرف (**نحو : لام الجر**) الداخلة على ظاهر غير مستغاث ، (**و**) الكسر في الاسم نحو : (**أمس**) عند الحجازيين بشرطه الآتي ، (**و**) الضم في الحرف والاسم (**نحو** : « **منذ** » **في لغة من جَرَّ بِهَا** [٣٠/ب] **أو رفع ، فإن الجارَّة**) للاسم (**حرف** ، **والرافعة**) له (**اسم**) ، وسيأتي إيضاح ذلك في باب حروف الجر .

وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله في النظم :

٢٢ ــ ومنهُ ذُو فتْحٍ وذُو كَسْرٍ وضَمْ   كأَينَ أمْسِ حيثُ والساكِنُ كَمْ

وأقوى الحركات الضم ، ويليه الكسر ، ثم الفتح . وسُمِّيَ الأول ضمًّا لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانيًا ، وسُمِّيَ الثاني كسرًا لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجرارًا قويًّا ، وسُمِّيَ الثالث فتحًا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم . وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مَرَّ ، ومقدرة كتقدير الضم في : « يا سيبويه » ، والفتح في نحو : « لا فتًى إلاَّ عَلِيٌّ » ، والكسر في نحو : « هؤلاء » حال الوقف .

(فصـــــــــــــــــل)

(**الإعراب**) لغة : البيان ، واصطلاحًا : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا ، أو [٦٠] تقديرًا ، على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، (**أثر ظاهر**) في اللفظ ، (**أو مقدر**) فيه (**يجلبه العامل**) المقتضي له (**في آخر الكلمة**) التي هي اسم لم يشبه الحرف ، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ، ولم تباشره نون التوكيد ، والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر : نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها ، والمراد بالظاهر : ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والمراد بالمقدّر : ما ينوى من ذلك ، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو : « الفتى » ، وكما تنوى الواو في نحو : « مسلمي » رفعًا ، وكما تنوى النون في نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] وكما ينوى حذف الحركة في نحو : « لم يقرأ » ، إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به ، والمراد بالعامل : ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب ، والمراد بآخر الكلمة : ما كان آخرًا حقيقة [٣١/أ] كـ « دال : زيدٍ » ، أو مجازًا كـ « دال : يَدٍ » ، والمراد بالكلمة هنا : الاسم والفعل المعربان .

والإعراب جنس ، (**وأنواعه**) الداخلة تحته (**أربعة :**

رفع ونصب) يشتركان (**في اسم وفعل**) ، فالرفع (**نحو : زيد يقوم**) ، فـ « زيد » : مرفوع بالابتداء ، و« يقوم » : مرفوع بالتجرد ، (**و**) النصب نحو : (**إنَّ زيدًا لن يقومَ**) ، فـ « زيدًا » : منصوب بـ « إن » ، و« يقوم » منصوب بـ « لن » .

(**وجر**) مختص بمعنى (**في اسم ، نحو**) : مررت (**بزيد**) ، فـ « زيد » : اسم مجرور بالباء .

(**وجزم**) مختص بمعنى (**في فعل نحو : لَم يقم**) ، فـ « يقم » : فعل مجزوم بـ « لم » ، وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله :

٢٣ ــ والرفْع والنَّصْب اجْعَلَنْ إعْرَابَا لاسْم وَفِعْل نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
٢٤ ــ والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَما قد خصِّصَ الفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِمَا

(ولهذه الأنواع الأربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (**علامات**)، جمع علامة، بمعنى علم، أو جمع علم، كاصطبلات جمع اصطبل، فالضمة علم ومسماه الرفع، وكذا الباقي. وبهذا يندفع ما يقال: إن في كلامه تناقضًا، وذلك أنه جعل الإعراب أوَّلاً نفس الحركات، وما ناب عنها بقوله: « أثر » الخ. وجعلها ثانيًا علامات للإعراب بقوله: (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (**أصول**، [٦١] **وهي الضمة للرفع**) نحو: جاء زيد، (**والفتحة للنصب**) نحو: رأيت زيدًا، (**والكسرة للخفض**) نحو: مررت بزيد (**وحذف الحركة للجزم**) نحو: لَمْ يَقُمْ، وذلك مستفاد من قوله في النظم:

٢٥ ــ فَارْفَع بضَمٍّ وانْصِبَنْ فتْحًا وجُرّ كَسْرًا كذكرُ اللّهِ عبدَهُ يَسُرّ
٢٦ ــ واجْزِمْ بتَسْكِيْنٍ ....

(**وعلامات فروع**) نائبة (**عن هذه العلامات**) الأصول وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن [٣١/ب] حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون، وإليها أشار بقوله:

٢٦ ــ .... وغيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ ....

(**وهي**)، أي هذه العشرة، (**واقعة في سبعة أبواب متفرقة**)

(الباب الأول)

المشار إليه بقول الناظم:

٢٧ ــ وارفَعْ بوَاو وانْصِبَنَّ بالأَلِفْ واجرُرْ بيَاءٍ مَا مِنَ الأسْمَا أصِفْ
٢٨ ــ مِن ذاكَ ذُو إن صُحبةً أبانَا والفَمُ حَيْثُ الميمُ منهُ بَانَا
٢٩ ــ أبٌ أخٌ حَمٌ كذاك وهَنُ ....

وهو (**باب الأسْمَاء الستة**) المعتلة المضافة، (**فإنَّها ترفع بالواو**) نيابة عن الضمة، (**وتنصب بالألف**) نيابة عن الفتحة، (**وتخفض بالياء**) نيابة عن الكسرة، (**وهي: ذو، بمعنى صاحب**) لا بمعنى الذي، (**والفم إذا فارقته الميم**) لا المتصل بها، (**والأب، والأخ**) بالتخفيف، (**والحم**) بغير همز، (**والهن**). قال ابن مالك في شرح

العمدة : « جعل أولها « ذو » لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف ، وجعل « فو » قرين « ذو » في الذكر ، لتساويهما في لزوم [٦٢] الإضافة والإعراب بالحروف . إلا أنَّ « ذو » لا تضاف لياء المتكلم ، و« فو » تضاف إليها ، فلهذا انحطَّ عن درجة « ذو » ، وأخّر عنه ، و« الأب والأخ والحم » مستوية في الإعراب بالحروف ؛ إذا أضيفت لغير ياء المتكلم ، فقرن بينها في الذكر قبل « الهن » ، وأخّر « الهن » لأن إعرابه بالحروف قليل » . اهـ ملخصًا .

(**ويشترط**) لإعراب هذه الأسماء بالحروف (**في غير « ذو » ، أن تكون مضافة لا مفردة**) عن الإضافة ، (**فإن أُفردت**) عنها ، (**أُعربت بالحركات**) الثلاث ظاهرة ، فالرفع (**نحو : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾**) [النساء/١٢] ، فـ « أخ » : مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله ، (و) النصب نحو : (**﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾**) [يوسف/٧٨] ، فـ « أبًا » : اسم إن وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها ، والجر نحو : (**﴿ وَبَنَاتُ الأَخِ ﴾**) [النساء/٢٣] فـ « الأخ » : مجرور بإضافة بنات إليه . ثم استشعر اعتراضًا بأن : « فا » جاء معربًا بالحروف مع أنه مفرد ، [٣٢/أ] فأجاب بقوله : (**فأما قوله**) ؛ يعني العجاج : [من الرجز]

٢٢ ــ (**خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا**)

(**فشاذٌ**) ، لأنه منصوب بالألف بالعطف على « خياشيم » المنصوب بـ « خالط » على المفعولية ، مع أنه غير مضافٍ . وخرَّجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حَذَفَ المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه (**لإضافةٍ مَنْوِيَّة**) في المعطوف والمعطوف عليه ، (**أي : خياشيمها وفاها**) ، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة . وقال ابن كيسان : إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين ، فحذف ؛ يعني التنوين ؛ وبقي مفردًا على حرفين ، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد . فعلى قول ابن مالك ، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ، (**ويشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء**) الدالة على التكلم ، سواء في ذلك الظاهر ، وضمير المتكلم مع غيره ، وضمير المخاطب ، وضمير الغائب وفروعها . (**فإن كانت**) الإضافة (**للياء**) المذكورة ، (**أعربت**) هذه الأسماء (**بالحركات المقدرة**) في الأحوال الثلاث على الأصحّ ، فالرفع (**نحو : ﴿ وَأَخِي هَارُونُ ﴾**) [القصص / ٣٤] فـ « أخي » :

٢٢- الرجز للعجاج في ديوانه ٢٢٥/٢ ، ولسان العرب ٤٥٩/١٢ (فمم) ، ٣٤٥/١٥ (فمي) ، ٤٥٦ (ذو) ، وإصلاح المنطق ص ٨٤ ، وخزانة الأدب ٤٤٢/٣ ، ٤٤٤ ، والدرر ٣٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١ ، والمقاصد النحوية ١٥٢/١ ، والمقتضب ٢٤٠/١ ، والممتع في التصريف ص ٤٠٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٠/١ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨-٢٢٩ .

مرفوع على الابتداء [٦٣] وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع ظـهورها اشـتغال المحـل بحركته المناسبة ، و« هارون » : بدل منه أو عطف بيان عليه ، وجملة « هوأفصح مني لسانًا » : خبره .

ومما يحتمل الرفع والنصب : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَـةً ﴾ [ص/٢٣] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون منصوبًا على البدلية من هـذا ، و يحتمـل أن يكـون مرفوعـًا على أنه خبر أول لـ « إن » ، وجملة : « له تسع وتسعون » : خبر ثان .

ومما يحتمل الأوجه الثلاثة (﴿ **إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي** ﴾) [المائدة/٢٥] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون مرفوعًا ، وأن يكون منصوبـًا ، وأن يكـون مجـرورًا ، فرفعـه مـن ثلاثة أوجه :

[٣٢/ب] أحدها : أن يكـون عطفًـا علـى الضمـير المستتر في « أملـك » ، ذكـره الزمخشري ، واعترضه الموضّح بأن « أملك » لا يرفع الظـاهر ، فـلا يعطـف علـى مرفوعـه ظاهر ، وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفـر في المتبـوع ، والـذي حَسَّـن العطـف علـى الضمير المرفوع المتصل ؛ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى .

الوجه الثاني : أن يكون معطوفًا على « إنَّ » واسمها .

الوجه الثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : وأخي لا يملك إلا نفسه ، فهو على هذا من عطف الجمل ، وعلى الأوَّلَيْن من عطف المفردات .

ونصبه من وجهين أحدهما : أن يكون معطوفًا على اسـم « إن » ، والثـاني : أن يكون معطوفًا على « نفس » .

وجره من وجه واحد ؛ وهو أن يكون معطوفًا على الياء المجرورة بإضافة « نفس » إليها .

وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار ، واسـتغنى عـن اشـتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعًا لأصله حيث اقتصر على قوله :

٣١ ــ وشرطُ ذا الإعراب أن يَضُفْـنَ لا لِلْيَـا . . . .

لكونه ذكرها كذلك ، (**وذو**) ؛ حالة إفرادها ؛ (**ملازمة للإضافة لغير اليـاء**) مـن أسمـاء الأجناس الظاهرة غير الصفات ، (**فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها**) ، لأنها حاصلـة ، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل . (**وإذا كانت** « **ذو** » **موصولة**) بمعنى الذي وأخواتـه ، (**لزمتها الواو**) في الأحوال الثلاثة غالبًا ، والبناء على السكون . (**وقد تعرب بالحروف**)

الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًّا (**كقوله**) ، وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]

٢٣ ــ فإمَّـا كِـرَامٌ مُوسِـرُونَ رأيتُـهُم **(فَحَسْبِيَ من ذي عِنْدَهم ما كفانيا)**

هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربًا[1] ، ورواه غيره بالواو على البناء ، وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب . وقيَّد [٣٣/أ] ابن الضائع ذلك [٦٤] بحالة الجرّ ، لأنه محلّ السماع ، (**وإذا لم تفارق الميم « الفم » أعرب بالحركات الثلاث**) ، سواء أفرد أو أضيف ، ولا يختصّ بثبوت الميم في « الفم » حالة الإضافة للضرورة نحو : [من الرجز]

٢٤ ــ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ

خلافًا للفارسي[2] ، ويردّه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيْحِ الْمِسْكِ »[3].

٢٣- البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي في الدرر ١٥٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٠/٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣، والمقرب ٥٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٢٧/١، وللطائي (؟) في مغني اللبيب ٤١٠/٢ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢٢ ، وهمع الهوامع ٨٤/١ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٠ ، ٦٠ .

(١) نص على ذلك ابن الناظم في شرحه ص ٦٠ ، وانظر الدرر اللوامع ١٥٢/١ .

٢٤- الرجز لرؤبة في ديوانه ١٥٩ ، والحيوان ٢٦٥/٣ ، وخزانة الأدب ٤٥١/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، والدرر ٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٩/١ ، ومحاضرات الأدباء ٣٦٥/٢ ، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال ٥٣١/٢ ، والدرة الفاخرة ٢٩٦/١ ، وشرح الأشموني ٣١/١، ومجمع الأمثال ٤٤٧/١ والمخصص ١٣٦/١ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وهمع الهوامع ٤٠/١ .

(٢) في المسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وهي المسألة رقم ٩١ بعنوان : حروف فم واللغات فيها .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، برقم ١٧٩٥ ، وأخرجه مسلم في الصيام ، باب حفظ اللسان للصائم ، برقم ١١٥١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**والأفصح في : الْهَنِ**) ، إذا استُعمل مضافًا (**النقص ، أي : حذف الـلام**) منه ، وهي الواو ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

٢٩ ــ . . . . والنَّقْصُ فِي هــذا الأَخِيْرِ أَحْسَــنُ

(**فيعرب بالحركات**) الثلاث على العين وهــي النـون ، فتقـول : هـذا هَنُـك ، ورأيت هَنَك ، ونظرت إلى هَنِك ، (**ومنه**) ؛ أي من النقص فـي الهن ؛ (**الحديث**) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (**من تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تَكْنُــوا**)(١) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم : « تعزَّى » ، بمثنَّاة مفتوحة ؛ فعين مهملة مفتوحـة ؛ فزاي مشدَّدة ، أي : من انتسب وانتمى ، وهو الذي يقول : « يا لفـلان » ، لتخـرج النـاس معه إلى القتال في الباطل ، « فأعضوه » : بهمزة مفتوحة ؛ وعــين مهملـة مكسـورة ؛ وضـاد مشددة معجمة ، أي : قولا له : إعْضُضْ على هَنِ أبيك ، أي على ذَكَرِ أبيك ، أي قولوا لــه ذلك استهزاءً به ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده . أي : تَمَسَّك بذَكَر أبيك الـذي انتسبت إليه ؛ عساه أنْ ينفعَك ، فأمّا نحن فلا نجيبك . و« لا تكنوا » : أي لا تذكـروا كِنايـة الذَّكَـر ، وهو الْهَنُ ، بل اذكروا له صريح اســم الذَّكَـر ، وهــو الأيـر ، و« تكنـوا » : بفتـح التـاء ؛ وسكون الكاف بعدها نون . والشاهد في قوله : « بهن أبيه » إذا استعمله منقوصًا . انتهى .

[٣٣/ب] وإذا استعمل « الْهَنُ » غير مضاف كان بالإجماع منقوصًا ، تقول : هــذا هَنٌ ، ورأيتُ هَنًا ، ومررتُ بهَنٍ ، وهو « اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس ، كرجـل وفـرس وغيرهما ، وقيل : عما يستقبح التصريح بذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة » . قالـه الموضـح في شرح القطر .

---

(١) الحديث في مسند أحمد ١٥٦/٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٣/٣ (عزا) ، ٢٥٢ (عضــض) ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٩ .

(**ويجوز النقص**) بضعف ، وهو حذف اللام والإعراب بالحركات (**في الأب والأخ والحم**) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ — وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ . . . .

فتقول : هذا أبُك وأخُك وحَمُك ، ورأيت أبَكَ وأخَكَ وحَمَكَ ، ومررتُ بأبِكَ وأخِكَ وحَمِكَ ، (**ومنه**) ، أي من النقص ، (**قوله**) ، وهو رؤبة ، يَمْدَحُ عَلِيَّ بْنَ حاتم الطَّائي : [من الرجز]

٢٥ — بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

فـ « أبه » الأول : مجرور بالكسرة ، و« أبه » : الثاني منصوب بالفتحة . وهذا البيت مقتبس من المثل السائر : « من أشبه أباه فما ظلم »[1] ، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل ، فقيل : « فما ظلم » في وضع الشَّبه في موضعه ، وقيل : فما ظلم أبوه [٦٥] حين وضع زرعه حيث أدّى إليه الشَّبه ، وقيل : الصواب فما ظلمت ، أي أمّه ، حيث لَمْ تَزْنِ ، بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه . قاله اللحياني .

(**و**) من مطلق النَّقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات ، (**قول بعضهم**) أي العرب ؛ (**في التثنية**) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين : (**أبان وأخان**) ، قال الفراء : « أبان » : جاء على لغة من قال : هذا أبُك . قال الموضح في الحواشي : وكذا قياس « أخان » . اهـ . فظهر أنَّ المسموع « أبان » فقط ، و« أخان » مقيس عليه . وإذا جاز « أخان » قياسًا ؛ فينبغي أن يكون « حمان » كذلك ، ولم أقف عليه . ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال[2] : « يقال : هذا أبوك وأباك [٣٤/أ] وأبُكَ » . فمن قال : « هذا أبوك أوأباك » ، قال في التثنية : « أبوان » ، ومن قال : « هذا أبُكَ » ، قال في التثنية : « أبان » . (**و**) الأب والأخ والحم (**قصرهنَّ أولَى من نقصهنَّ**) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ — . . . . وقصرُهَا من نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ

٢٥- الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٢ ، والدرر ٣١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠ ، والمقاصد النحوية ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/٢ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والفاخر ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٣٥٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/١ ، وتخليص الشواهد ٥٧ ، وشرح الأشموني ٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠/١ ، وهمع الهوامع ٣٩/١ .

(١) كتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/٢ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والفاخر ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٣٥٣/٢ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٠٠ .

وعدل الموضّح عن « ها » إلى « هن » ، لأن الأكثر في « هن » أن يعود إلى جمع القلّة ، و« ها » بعكس ذلك ، والمراد بـ « قصرهن » أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة ، فَيُعْرَبْنَ بحركات مقدرة عليها ، (**كقوله**) ؛ وهو أبو النجم فيما قال الجوهري ، وقيل رؤبة : [من الرجز]

٢٦ ــ (**إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا**) قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

أنشده ابن جني وغيره . و« أبا » الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه ، لأنَّ كلّ واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة ، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف ، والشاهد في « أباها » الثالث ، إذ هو نَصٌّ في القصر ، لأنه مضاف إليه ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وإلا لَجُرَّ بالياء ، (**وقول بعضهم**) وهو أبو حنش حين قال له خاله ، وقد بلغه أنَّ ناسًا من أشجعَ في غار يشربون ، وهم قاتلون إخوته : هل لك في غارٍ فيه ظباءٌ لعلنا نُصيب منها ؟ وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ، ثم دفعه في الغار فقال : ضُرَّ يا أبا حنش . فقال بعضهم : إنَّ أبا حنش لَبَطَلٌ ، فقال أبو حنش : « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَل »(1) . فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه . وقيل : إنَّ أوَّل من قاله عمرو بن العاص ، لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة عليّ رضي الله عنهم ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل ، فأعرض عنه . وذكر « الأخ » للاستعطاف ، **[٣٤/ب]** فـ « أخاك » : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، و« بطل » : معطوف بـ « لا » على مكره ، و« مكره » : اسم مفعول خبر مقدم ، ولا يجوز أن يكون « مكره » مبتدأ ، أو « أخاك » نائب عن الفاعل سدَّ مسدَّ الخبر ؛ لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين ، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي(2) .

٢٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، ولأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧ ، ولهما معًا في شرح ابن الناظم ص ٢٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١/١٣٣ ، ٣/٦٣٦، والدرر ١/٣٢، ولرؤبة أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ٧/٤٥٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٤٦ ، وأسرار العربية ٤٦ ، والإنصاف ١٨ ، وتخليص الشواهد ص ٥٨ ، والخزانة ٤/١٠٥، ٧/٤٥٣ ، ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥ وشرح الأشموني ١/٢٩، وشرح شذور الذهب ٦٢،.وشرح شواهد المغني ٢/٥٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٥١ ، وشرح المفصل ١/٥٣، ومغني اللبيب ١/٣٨ .

(١) الشاهد من الأمثال ؛ وهو في الدرر ١/٣٢، وهمع الهوامع ١/٣٩، ومجمع الأمثال ٢/٣١٨،١/١٥٣، والفاخر ٦٢، وجمهرة الأمثال ٢/٢٤٢ ، والمستقصى ٢/٣٤٧ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ٢٧١ ، والبيان والتبيين ١/١٦٢ ، ٤/١٧ . يضرب المثل لمن يُحمل على مَنْ ليس مِنْ شأنه .

(٢) لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه . انظر الدرر ١/٣٢ .

(**قولهم**) بالجرِّ ، وهم العرب (**للمرأة حماةٌ**) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حمًا ، لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها ، وظهر لأنها حرف صحيح ، والمذكر على أصله ، فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذلك : فتى وفتاة . وحاصل ما ذكره تبعًا لأصله : أن الأسماء على ثلاثة أقسام :

ما فيه لغة واحدة ، وهو « ذو » بمعنى صاحب ، و« الفم » بغير الميم .

وما فيه لغتان ، وهو « الهن » ، فإن فيه النقص والإتمام .

وما فيه ثلاث لغات ، وهو [٦٦] « الأب والأخ والحم » ، فإنَّ فيهنَّ الإتمام والنقص والقصر .

(البـــاب الثـــاني)

من أبواب النيابة (**الْمُثَنَّى**)

وهو في الأصل المعطوف ، من ثنيت العودَ : إذا عطفته ، وفي الاصطلاح : (**ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين**) فـ « ما وضع » : جنس ، و« لاثنين » : فصل أول مُخْرج لما وضع لأقل ، كرجلان للماشي ، أو أكثر كصنوان ، و« أغنى عن المتعاطفين » : فصل ثانٍ مُخرج لنحو : كلا وكلتا ، واثنان واثنتان ، وشفع وزوج ، وزكًا بالتنوين : اسم للشيئين ، ودخل فيه نحو : القمران للشمس والقمر . قال الموضح في شرح اللمحة : « والذي أراه أنَّ النحويِّيْن يُسَمُّون هذا النوع مثنًّى لعدم ذكرهم [٣٥/أ] له فيما حمل على المثنى ، وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز » . اهـ . وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى ، ودخل فيه أيضًا تثنية المفرد المذكر اسمًا كان أو صفة (**كالزيدان**) المسلمان ، (**و**) المؤنث كذلك نحو : (**الهندان**) المسلمتان ، وتثنية الجمع المكسر كالجمالان ، وتثنية اسم الجمع كالركبان ، وتسمية اسم الجنس كالغنمان ، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله ؛ وهو الرفع ، واقترانها بـ « أل » المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التنثية فيما أصله العلمية ، وجميع ذلك معرب على الأصحّ ، (**فإنه يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها**) ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

٣٢ ــ بالألفِ ارفَع المثنَّى ....

مع قوله :

٣٤ ــ وتخلفُ اليا في جَميعِها الأَلِفْ جرًّا ونَصْبًا بَعْدَ فتْحٍ قدْ أُلِفْ

وقدَّم الجرَّ على النَّصب لأن الجرَّ أصله ؛ والنصب هنا محمول عليه ، وذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ المثنَّى مبنِيّ .

[٦٧] ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط :

أحدها : الإفراد ، فلا يثنى المثنى ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

الثاني : الإعراب ، فلا يثنَّى المبنِيّ ، وأمّا نحو : ذان وتان واللذان واللتان ، فصيغ موضوعة للمثنى ، وليست مثناة حقيقة على الأصحّ ، عند جمهور البصريين .

الثالث : عدم التركيب ، فلا يثنى المركَّب تركيبَ إسنادٍ اتفاقًا ، ولا مَزْجٌ على الأصحّ ، وأما المركَّب تركيبَ إضافةٍ مع الإعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه .

الرابع : التنكير ، فلا يثنى العلم باقيًا على علميته ، بل يُنَكَّر ثم يثنَّى . [٣٥/ب]

الخامس : اتفاق اللفظ ، وأما نحو : الأبوان للأب والأم ؛ فمن باب التغليب .

السادس : اتفاق المعنى ، فلا يثنَّى المشترك ، ولا الحقيقة والمجاز ، وأمّا قولهم : « القلم أحد اللسانين » فشاذ .

السابع : أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فلا يثنى « سواء » لأنهم استغنوا بتثنية « سِيٍّ » عن تثنيته ، فقالوا : « سِيَّان » ، ولم يقولوا : « سواءان » . وأنْ لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته ، فلا يثنى « أجمع وجمعاء » ، استغناء بـ « كلا وكلتا » .

الثامن : أن يكون له ثانٍ في الوجود ، فلا يثنى الشمس ولا القمر ، وأما قولهم : « القمران » للشمس والقمر فمن باب المجاز .

فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة ؛ يعرب بالألف رفعًا ، وبالياء جرًّا ونصبًا على اللغة المشهورة . ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة ؛ ويعربه بحركات مقدرة على الألف ، ومنهم من يلزمه الألف دائمًا ، ويعربه بحركات ظاهرة على النون ؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد . قاله المرادي في شرح التسهيل .

(**و**) المثنّى الحقيقيّ (**حملوا عليه**) في الإعراب بالحروف (**أربعة ألفاظ**) اقتصر عليها في النظم (**اثنين واثنتين**) في لغة الحجازيين ، و« ثنتين » في لغة التميميين **[٦٨]** (**مطلقًا**) ، سواء أفردا أو ركبا مع العشرة ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر . ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية ، فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما ، لأن ضمير التثنية نص في « الاثنين » فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة . (**وكِلا وكِلْتَا**) بشرط أن يكونا (**مضافين [٣٦/أ] لمضمر**) ، تقول : جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا والمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ، ومررتُ بالرجُلَيْنِ كِلَيْهِمَا والمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا ، (**فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف**) في الأحوال الثلاثة ، وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور ، تقول : جاءني كِلا الرَّجُلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ ، ورأيتُ كِلا الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ ، ومررتُ بكِلا الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ ، فعلى هذا ألِفُ « كلا » كألِفِ « عصا » ، وألِفِ « كلتا » كألف « حبلى » ووزن « كلا » فِعَلٌ كـ « مِعًى » ، وألفها قيل : عن واو ، لقلبها تاء في « كلتا » ، وقيل : عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه[1] ؛ إذا سمي بها . ووزن « كلتا » فِعْلَى كـ « ذكرى » وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إمّا واو وهو اختيار ابن جني ، أو ياء وهو اختيار أبي علي ، والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة ، وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع[2] . ووراء هذه التفرقة إطلاقان : أحدهما الإعراب بالحروف مطلقًا ، وهي لغة كنانة . والثاني : الإعراب بالحركات مطلقًا ، وهي لغة بلحارث ، حكاها الفراء .

ويلتحق أيضًا بالمثنى ما سمي به منه ، كـ « زيدان » علمًا ، فيرفع بالألف ، ويجرّ وينصب بالياء ، ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مُجرى سلمان ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه « أل » جرّ بالكسرة كقوله : [من الطويل]

٢٧ ــ ألا يا ديارَ الْحَيِّ بالسَّبُعَانِ ....

[٦٩] وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع .

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٤ .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٤٥٠ ، المسألة رقم٦٢ ، والدرر ١/٤٢-٤٤ .

٢٧- عجز البيت : (أَمَلّ عليها بالبِلَى الْمَلَوانِ) ، وهو لابن مقبل في الاقتضاب ص ٧٨٧ .

(البـــــاب الثـــــالث)

[٣٦/ب] من أبواب النيابة (**باب جمع المذكر السالم**)

وهو الجمع الذي على هجاءين[١] ، (**كالزيدون**) من الأسماء ، (**والمسـلمون**) من الصفات . وأتى بالمثال مع الجارّ مرفوعًا لأنه أول أحواله ، وهو معرب خلافًا للزجاج[٢] ، (**فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها**) لفظًا ، نحو : جاء الزَّيدون ، أو تقديرًا نحو : ﴿ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران/١٣٩] (**ويجرّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها**) لفظًا ، نحو : رأيت الزَّيدين ، ومررت بالزَّيدين ، أو تقديرًا ، نحو : رأيت المصطفين ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَار ﴾ [ص/٤٧] ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٣٥ ــ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ ومُذْنِبِ

وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين :

أحدهما : أنَّ المثنَّى أكثر من الجمع ، فخصّ بالفتحة لأنها أخفُّ من الكسرة ؛ بخلاف الجمع .

والثاني : أنَّ نون المثنَّى كسرت على أصل التقاء الساكنين ، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء ؛ فرارًا من ثقل الكسرتين ؛ وبينهما ياء ، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ، ليعتدل اللفظ ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة . قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(**ويشترط في كلّ ما يجمع هذا الجمع**) من اسم أو صفة (**ثلاثة شروط :**

أحدها : [٧٠] **الخلوُّ من تاء التأنيث ، فلا يجمع**) هذا الجمع من الأسماء ، (**نحو : طلحة ، و**) لا من الصفات ، نحو : (**علاَّمة**) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها . وقيّد التأنيث بالتاء احترازًا من التأنيث بالألف ، [٣٧/أ] كحبلى وحمراء علمين لرجلين ، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوًا ، فيقال الحبلون والحمراوون .

الشرط (**الثاني : أن يكون لمذكر**) مناسبة بينهما ، (**فلا يجمع**) هذا الجمع علم المؤنث ، (**نحو : زينب ، و**) لا صفة المؤنث ، نحو : (**حائض**) ، لئلا يلتبس جمع

---

(١) أي على حرفين ؛ وهما : الواو رفعًا ، والياء في غيره ، وقد يقال : الهجاءان الواو والنون رفعًا ؛ والياء والنون نصبًا وجرًّا . « حاشية يس ٦٩/١ » .

(٢) في حاشية يس ٦٩/١ : (قال الزرقاني : أي فإنه عنده مبني ، وبناؤه على الواو في : جاء الزيدون ، وعلى الياء في : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين) .

المذكر بجمع المؤنث ، فلو كان نحو زينب علمًا لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ، فلو كان نحو زيد علمًا لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدَّم .

الشرط (**الثالث : أن يكون لعاقل**) مناسبة بينهما ، لأن هذا الجمع مخصوصٌ بالعقلاء ، (**فلا يجمع**) هذا الجمع ، (**نحو** : « **واشق** » ، **علمًا لكلب** ، و« **سابق** » : **صفة لفرس**) ، لعدم العقل فلو كان « واشق » : علمًا لرجل ، و« سابق » : صفة له جمع هذا الجمع ، وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة . (**ثم يشترط**) لانفراد [٧١] كلٍّ منهما عن الآخر (**أن يكون إمَّا علمًا**) ، لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله ، وأن يكون العلم (**غير مركب تركيبًا إسناديًّا ولا مَزْجيًّا ، فلا يجمع**) المركّب الإسنادي ، (**نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ**) علمًا اتفاقًا ، لأن المحكيَّ لا يغيّر ، (**و**) لا المزجي نحو : (**مَعْدِيكَرِبَ**) ونحو : سيبويه على الأصح فيهما ، تشبيهًا بالمحكي في التركيب . وقيل : يجوز مطلقًا ، وقيل : إنْ خُتِمَ بـ « وَيه » جاز ، وإلا فلا . وعلى الجواز في المختوم بـ « ويه » ، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول : سيبويهون ، ومنهم من يحذف « ويه » ويقول : سيبون ، وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني ، فيقول في غلام زيد علمًا : غلامو زيد ؛ وغلامي زيد ، وعن الكوفيين إجازة جمعهما معًا ، فيقال : غلامو الزيدين ، وغلامي الزيدين ؛ بكسر الدال فيهما ، ودخل في قوله : « علمًا » ما كان علمًا على التوكيد نحو : « أجمع » فإنه يقال في جمعه : أجمعون . [٣٧/ب]

(**وإما صفة**) يصح جمعها بالألف والتاء ، وهي التي (**تقبل التاء**) المقصود بها معنى التأنيث ، فلا يجمع هذا الجمع ، نحو : علاَّمة ونسَّابة ، لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث ، (**أو**) صفة لا تقبل التاء ولكنها (**تدلُّ على التفضيل**) ، فالصفة التي تقبل التاء [٧٢] المذكورة ، (**نحو : قائم**) ؛ من المجرد ، (**ومُذْنِب**) ؛ من المزيد ، تقول : قائمة ومذنبة ، (**و**) الصفة التي تدلّ على التفضيل ، نحو : (**أفضل**) ، فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع ، كما تجمع بالألف والتاء ، فيقال : قائمون ومذنبون وأفضلون ، كما يقال : قائمات ومذنبات وفضليات ، (**فلا يجمع**) هذا الجمع ، (**نحو : جريح**) بمعنى مجروح ، (**وصبور**) بمعنى صابر ، (**وسكران وأحمر**) ، لأنها لا تقبل التاء ، ولا تدل على تفضيل ، لأنَّ جريحًا وصبورًا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وسكران مؤنثه سكرى ، وأحمر مؤنثه حمراء ، فلا يقال : جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون ، كما لا يقال : جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات ، فلو جعلت أعلامًا جاز الجمعان .

(فصـــــــــــــــــل)

(وحملوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بـالحروف ، وليست جمع تصحيح نبَّه عليها في النظم بقوله :

٣٦ — . . . . وَبِهِ عِشْـرُونَا وَبَابُـهُ أُلْحِـقَ والأَهْلُونَـا

٣٧ — أُولـو وَعَـالَمُون عِلِّيُونَـا وأرَضُـونَ شـذَّ والسِّـنُونَا

٣٨ — وَبَابُهُ . . . .

فذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع :

(أحدها : أسماء جموع وهي : أولو) بمعنى أصحاب ، اسم جمـع « ذو » بمعنـى صاحب ، وَقيل : جمع « ذو » على غير لفظه ، [٣٨/أ] (وعالَمون) : اســم جمـع « عـالَم » بفتح اللام ، وليس جمعًا له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم ، والعالمون مختصٌ بـالعقلاء ، والخاص لا يكون جمعًا لما هو أعمُّ منه . قاله ابن مالك ، وتبعه الموضح هنا . وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع ، فذهـب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهـب أبـو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط ، وهم الإنس والجن والملائكة . (وعشرون ، وبابــه) وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكلـها في التـنزيل ؛ قـال الله تعـالى : ﴿ إِنْ يَكُـنْ مِنْكُـمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [الأنفال/٦٥] ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَـى ثَلاثِيْـنَ لَيْلَـةً وَأَتْمَمْنَاهَـا بِعَشْـرٍ فَتَـمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف/١٤٢] ﴿ فَلَبِـثَ فِيـهِمْ أَلْـفَ سَـنَةٍ إِلاَّ خَمْسِيْنَ عَامًـا ﴾ [العنكبوت/١٤] ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة/٤] ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقــة/٣٢] ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً ﴾ [النور/٤] ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص/٢٣] .

(و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغيَّر فيها بناء الواحد ، وأعربت بـالحروف (وهي بنون) جمع ابن ، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون ، كما يقال في تثنيته ابنان ، ولكن

خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدّتْ إلى حذف الهمزة . [٧٣] (**وإحـرّون**) بكسر الهمزة ، وحكى يونس فتحها[١] ، وبفتح الهاء المهملة وتشديد الراء جمع حَرَّة ، بفتح الحاء : أرض ذات حجارة سود نَخِرَة كأنّها أحْرِقَت بالنار ، وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري ، كأنه جمع أحرة ، وعلى هذا يشكل المثالان ، لأن « بنون » جمع باعتبار أصله وهو : « بنو » ، و« أحرّون » جمع باعتبار أصله وهو « أحرة » ، فصار من جمع السلامة [٣٨/ب] بلا تكسير ، ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيًا منسيًّا . (**وأَرَضُـون**) بفتح الرَّاء : جمع أرْضٍ ؛ بسكونها ؛ وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام ، كقوله : [من الطويل]

٢٨ ــ لَقَد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوس خطيبٌ فَوْقَ أعوادِ مِنْبَرِ

إلا أنه سكَّن الراء للضرورة ، (**وسنون**) بكسر السين جمع سنة بفتحها ، اسم للعام ، ولامها واو أو هاء ، لقولهم : سنوات وسنهات ، (**وبابـه**) الجاري على سننه ، وضابطه مستفاد من قوله : (**فإنَّ هذا الجمع مُطَّرد في كلّ**) اسم (**ثلاثي حذفت لامه ، وعوّض عنها التأنيث ، ولم يُكَسَّرْ**) تكسيرًا يعرب بالحركات ، (**نحو : عِضَةٍ وعِضِيْنَ**) وأصل عِضَةٍ : عِضَهٌ ؛ بالهاء ، من العَضْهِ ، وهو الكذب والبهتان ، وفي الحديث : « لا يعضه بعضكم بعضًا »[٢] ، وقيل أصله : عِضْوٌ ، من قولهم : عَضَّيْتُهُ تَعْضِيَةً ؛ إذا فرَّقته ، ومنه قول رؤبة : [من الرجز]

٢٩ ــ وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضّي

أي المفرق . فعلى الأول لامها هاء . ويدلّ له تصغيرها على عضيهة ، وعلى الثاني واو ويدلّ له جمعها على عضوات ، فكلٌّ من [٧٤] التصغير والجمع يردَّان الشيء إلى أصله ، (**وعِزَةٍ وعِزِيْنَ**) ، فالعِزَةُ ، بكسر العين المهملة وفتح الزاي ، أصلها : « عزى » ، فلامها ياء ، وهو الفرقة من الناس ، و« العزين » : الفرق المختلفة ، لأنَّ كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى ، (**وثُبَةٍ وثُبِيْنَ**) ، والثّبة ، بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة :

(١) في الكتاب ٣/٦٠٠ : (وزعم يونس أنهم يقولون أيضًا : حرّة وإحرُّون) بكسر الهمزة ؛ وليس بفتحها .

٢٨- تقدم تخريج البيت برقم (٢) .

(٢) النهاية ٣/٢٥٤ ، وهو من حديث البيعة . واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٦١ .

٢٩- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٨١ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٠ ، ومقاييس اللغة ٤/٣٤٧ ، ولذي الرمة في شرح الأشموني ١/٣٦ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/٦٨ (عضا) ، وكتاب العين ٢/١٩٣ .

الجماعة ، وأصلها : ثُبْوٌ ، وقيل : ثُبْيٌ ، من ثبيت أي جمعت ، فلامها على الأول واو ، وعلى [٣٩/أ] الثاني ياء ، وأما الثبة التي هي وسط الحوض ، فليست مما نحن فيه على الصحيح ، لأنها محذوفة العين لا اللام ، من ثاب يثوب إذا رجع ، وقيل : بل هي محذوفة اللام أيضًا ، من ثبيت ، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون ؛ وتجمع على الثاني بهما .

وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ، ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء ، نحو : سنة ، ومكسورها ، نحو : عِضَة وعِزَة ، ومضمومها ، نحو : ثبة ، فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع ، نحو : سنين ، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع ، نحو : عِضِيْن وعِزِين ، وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان : الضم والكسر ، نحو : ثبين بضم الثاء وكسرها . وهو الأكثر ، ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (**قال الله تعالى** : ﴿ **كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِيْنَ** ﴾) [المؤمنون/١١٢] ، فـ « سنين » : مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء ، (﴿ **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** ﴾) [الحجر/٩١] فـ « عضين » : مفعول ثان لـ « جعلوا » وعلامة نصبه الياء ، ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ۞ (**عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ** ﴾) [المعارج/٣٦،٣٧] فـ « عزين » : صفة لـ « مهطعين » ، و« مهطعين » : حال من « الذين كفروا » ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالألف والتاء نحو : ﴿ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء/٧١] ، (**ولا يجوز ذلك**) الجمع المعرب بالحروف (**في نحو** : « **تَمْرَة** » **لعدم الحذف ، ولا في نحو** : **عِدَة**[1] **وزِنَةٍ**) غير علمين ، (**لأن المحذوف**) منهما (**الفاء**) لا اللام ، وأصلهما : وعد ووزن ؛ بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما بعدها ، ثم حذفت الواو وعوض منها [٣٩/ب] الهاء .

وشذَّ « لِدُون » جمع « لِدَةٍ » ، وأصلها ولد ، وهي المساوي في السِّنِّ ، فإن كان علمين لمذكر جمعا هذا الجمع ، فيقال : عِدُون وزِنُون ، (**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو** : **يَدٍ ودَمٍ**) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة ، وأصلهما : يَدْيٌ ودَمْيٌ ؛ بسكون الدال والميم . وذهب الكوفيون إلى فتح الدال ، واختاره ابن طاهر . وذهب المبرد إلى فتح الميم[2] ، وضعَّفه الجاربردي . وحذفت لامهما على غير قياس ، وجعل الإعراب على عينهما ، (**وشذَّ أَبُون وأَخُون**) وهَنُون ، فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض ، وأصلها : أبو وأخو وهنو ،

(١) في ط : (نحو قاعدة) تصحيف واضح .

(٢) المقتضب ٢٣١/١ ، وانظر المسائل العضديات ، المسألة رقم ١١١ ، ص ٢٦٩-٢٧٢ .

فحذفت لاماتها كما مَرَّ ، ولم يعوَّض منها شيء . (**ولا**) يجوز ذلك (**في اسـم وأُخْتٍ وبِنْتٍ ، لأنَّ العوض**) فيهنَّ عن لامهنَّ المحذوفة (**غير الهاء**) . أما « اسْمٌ » فأصله سُمُوٌّ عند البصريين[1] ، فحذفت لامه ، وعُوِّضَ منها الهمزة في أوله ، وأما « أخت وبنت » ، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو ، حذفت لامهما ، وعوّض منها تاء التأنيث ؛ لا هاء التأنيث ، والفرق أنَّ تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء ، وتكتب مربوطة . وذهب يونس إلى أن تاء « أخت وبنت » ليست للتأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء[2] ، نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه ، وادَّعى أن الصيغة كلها للتأنيث ، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقًا للثنائي بالثلاثي .

(**وشذَّ بَنُون**) جمع ابن ، لأن المعوض فيه همزة الوصل ، وأصله « بنو » ، لأن مؤنثه بنت ، ولَمْ نَرَ هذه [٧٥] التاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره [٤٠/أ] محذوف الواو ، قاله الجوهري . (**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو : شاة وشَفَةٍ**) وإن كانا محذوفي اللام ، معوضًا عنها هاء التأنيث ، (**لأنهما كُسِّرَا**) تكسيرًا يعربُ بالحركات ، وذلك أنَّ « شاة » كسِّرت (**على شياه ، و**) « شَفَةٍ » كُسِّرت على (**شفاه**) بالهاء فيهما ، وأصل « شاةٍ » : شوهة ؛ بسكون الواو ؛ كصحفة ، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفًا فصار شاهة ، فحذفت لامها وهي الهاء ، وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل « شياه » : شواه ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وأصل « شفة » : شفهة ، حذفت لامها وهي الهاء أيضًا ، وعوض منها هاء التأنيث ، والدليل على أن لامهما هاء ؛ تصغيرهما على شُوَيْهَة وشُفَيْهَة ، وتكسيرهما على شِيَاهٍ وشِفَاهٍ ، والتصغير والتكسير يردَّان الأشياء إلى أصولها . وزعم قوم أن لام « شفة » واو ، لقولهم في الجمع : شفوات ، قال الجوهري : ولا دليل على صحته ، وإنما لم يجمعا بالحروف لأنَّ العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما . وشذَّ « ظبون » جمع « ظُبَةٍ » ، فإنهم كسروها على ظُبًا ولامها واو محذوفة ، والهاء عوض منها ، والظُّبة ؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحّد : طرف السَّيف والسَّهم ، وأصلها : ظبو ، لقولهم : ظبوته إذا أصبته بالظبة .

(**و**) النوع (**الثالث**) مما حمل على هذا الجمع : (**جموع تصحيح لَمْ تَسْتَوْفِ الشروط**) المتقدمة في الاسم والصفة ، (**كأَهْلُون**) جمع أهل ، وهم العشيرة ، (**ووابِلُون**)

(١) الإنصاف ٦/١ ، المسألة رقم ١ : « الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم » .
(٢) في الكتاب ٣٦١/٣ : (وأما يونس فيقول : أُخْتِيّ ؛ وليس بقياس) .

جمع وابل ، وهو المطر الغزير ، (**لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين ، ولأن وابلاً لغير عاقل**) . وتقدم أنَّ شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ، ووقع جمع « أهل » في التنزيل دون « وابل » ، قال الله تعالى : ﴿ شَغَلَتْنَا [٤٠/ب] أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح/١١] ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة/٨٩] ﴿ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح/١٢] .

(و) النوع (**الرابع : ما سُمِّيَ به من هذا الجمع**) المستوفي للشروط ، (و) من (**ما أُلحق به**) .

فالثاني (**كَعِلِّيُّون**) فإنه ملحق بهذا الجمع ، ومسمى به أعلى الجنة[1] ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين / ١٨، ١٩] وهو في الأصل جمع « عِلِّيٍّ » بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ، ووزنه فعيل ، من العلو . ونقل الغزنوي عن يونس أنَّ واحد عِلِّيِّينَ : عِلِّيّ وعِلِّيَّة ، وهي الغرفة .

(و) الأول نحو : (**زيدون ، مسمى به**) شخص ، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما ، وإن كانا مفردين حينئذ . (**ويجوز في هذا النوع**) المسمى به ، (**أن يجرى**) في الإعراب (**مجرى غِسْلِيْنَ**) ، وهو ما يسيل من جلود أهل النار ، (**في لزوم الياء**) في الأحوال الثلاثة ، (**والإعراب بالحركات**) الثلاثة ظاهرة على النون ، حال كونها (**منوَّنةً**) إن لم يكن أعجميًا ، فتقول : هذا زيدين وعليين ، ورأيت زيدينا وعليينا ، ومررت بزيدين وعليين ، فإن كان أعجميًا امتنع التنوين ، وأعرب إعراب ما لا ينصرف ، فتقول : هذه قنسرين ، وسكنت قنسرين ، ومررت بقنسرين ، وإطلاقه تبعًا للناظم في قوله :

٣٨ — .... ومِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذا البَابُ ....

محمول على المنصرف بقرينة التشبيه ، وعدل عن التشبيه بـ « حين » إلى التشبيه بـ « غِسْلِيْن » ، لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين ، الياء والنون . (**ودون هذا**) المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة (**أن يُجرى مجرى**) هارون ، في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة [٤١/أ] للعلمية [٧٦] وشبه العجمة ، كحمدون ،

(١) كذا قال ابن عقيل في شرحه ٦٣/١ . وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني ٨٣/١ ، نقلاً عن الكشاف للزمخشري أنه اسم لديوان الخير الذي دُوِّن فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين .

قالوا : هذا ياسمونُ بضم النون من غير تنوين ، أو يُجرى مجرى (**عَرَبُون**) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (**في لزوم الواو ، والإعراب بالحركات**) الثلاث (**على النون**) حال كونها (**منوَّنةً**) ، فتقول : هذا زيدونٌ ، ورأيت زيدونًا ، ومررت بزيدونٍ ، (**كقوله**) : [من الخفيف]

٣٠ ــ طالَ لَيْلِي وبِتُّ كَالْمَجْنُونِ (**وَاعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونِ**)

بكسر النون ، وعدم التنوين لوجود « أل » ، ويحتمل أن يكون من باب « هارون » ، وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح : إنه لأبي ذهل الخزاعي[1] ، ردًّا على الجوهري حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري[2] . و« الماطرون » ؛ بالميم والطاء المهملة : موضع بناحية الشام ، قاله صاحب القاموس[3] ، وهو جمع ماطر مسمى به .

(**ودون هذه**) اللغة (**أن تلزمه الواو وفتح النون**) مطلقًا ، ذكره السيرافي وزعم أنَّ ذلك صحيح من كلام العرب ، ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقًا وكسر النون ، ويقدر الإعراب ، كقوله ، وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهَّبَتْ في دير خراب عند الماطرون : [من المديد]

٣١ ــ (**وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إذَا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا**)

الرواية بفتح النون في الماطرون ، وتقدم أنه اسم موضع ، وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء ، بالنون في أوله وكسر النون في آخره ، فغير أوله بالنون بدل الميم ، وآخره بالكسر بدل الفتح ، قاله الموضح في الْحواشي ، والْهاء من « لَها » تعود على

٣٠- البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ، والأغاني ١٢٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٧ ، ٣١٥ ، ولسان العرب ٢٤٢/٤ (خصر) ، ٢٢٤/١٣ (سنن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ١٤١/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩ ، والأغاني ١٠٩/١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٣/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٨ ، والخصائص ٢١٦/٣ ، والممتع في التصريف ١٥٧/١ .

(١) كذا في جميع النسخ ، والصواب : (لأبي دهبل الجمحي) .

(٢) ديوانه ص ٥٩ .

(٣) القاموس ١٣٥/٢ (مطر) ، وفي معجم البلدان ٤٣/٥ : (الماطرون : موضع بالشام قرب دمشق) .

٣١- البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨/١ ، ومعجم البلدان ٤٣/٥ (الماطرون) ، وله أو للأحوص في خزانة الأدب ٣٠٩/٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، والكامل ص ٤٩٨ ، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١ ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٨٥ ، والحيوان ١٠/٤ ، والمستقصى ٥١/١ ، وللأخطل في لسان العرب ٤٠٩/١٣ (مطرن) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢ ، ولسان العرب ١٨٠/٥ (مطر) ، والممتع في التصريف ١٥٨/١ .

النصرانية ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، لقوله : « خِرْفَةً » في البيت بعده[4] ، و« الباء » للظرفية ، والمعنى : لهذه النصرانية [٤١/ب] خِرْفَةً وقت أكل النمل الذي جمعه ، وأراد به أيَّام الشتاء ، فإنَّ النَّمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء . والخرفة ؛ بكسر الخاء المعجمة : ما يخترف من التَّمر ؛ أي يجتنى .

(**وبعضهم**) أي العرب (**يجري بنين وباب سنين**) وإن لم يكن علمًا (**مجرى غِسْلِيْن**) في لزوم الياء والحركات على النون منوَّنةً غالبًا ، على لغة بني عامر ، وغير منوَّنةٍ على لغة بني تميم ، حكاه عنهم الفرَّاء ، ولا تسقط [٧٧] النون للإضافة ، (**قال**) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه : [من الوافر]

٣٢ ــ (**وكان لنا أبو حسن عليٌّ أبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ**)

الرواية « بنين » بالياء ، والإعراب على النون ، (**قال**) الصِّمَّة بن عبد الله بن الطُّفَيْل : [من الطويل]

٣٣ ــ (**دعاني من نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَه**) لَعِبْنَ بنا شِيْبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

الرواية « سنينه » بإثبات النون ، ولم تسقط للإضافة ، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء ، وإلا لقال : فإنَّ سنيه ؛ بحذف النون للإضافة ، وهذه لغة بني عامر ، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ، ولأنَّ النُّون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجودًا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ، فكذلك يكون ما قام مقامه . وقوله : « دعاني » : أمر ، ومعناه : اتركاني من نجد ، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم ، و« شيبًا » ؛ بكسر الشين : جمع أشْيَب ، وهو حال من المجرور بالباء ، و« مردًا » : حال من مفعول شيبننا ، (**وبعضهم**) ؛ أي النُّحاة ؛

(٤) تمام البيت : (خُرْفَةً حتى إذا ارتبعتْ سكنتْ من جلّقٍ بِيَعَا) .

٣٢- البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب ﷺ في المقاصد النحوية ١/١٥٦ ، ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٨/٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٥٥ ، وخزانة الأدب ٨/٦٠ .

٣٣- البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ص ٦٠ ، وتخليص الشواهد ص ٧١ ، وخزانة الأدب ٨/٥٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧ ، وشرح المفصل ٥/١١ ، ١٢ ، والمقاصد النحوية ١/١٦٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٥٧ ، والاقتضاب ص ٦٩ ، ٦٤٥ ، وجواهر الأدب ص ١٥٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧ ، وشرح الأشموني ١/٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٦٥ ، ولسان العرب ٣/١٣ (نجد) ، ١٣/٥٠١ (سنه) ، ومجالس ثعلب ص ١٧٧ ، ٣٢٠ ، وعمدة الحفاظ ٢/٢٢٨ (سنن) ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٩٢ ، والمسائل العضديات ١٢٥ .

(**يطرد هذه اللغة**) ، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة (**في جمع المذكر السالم**، **و**) في (**كل ما حمل عليه**) ، لأن باب الياء أوسع [٤٢/أ] من باب الواو ، وهذا أعمُّ من قول الناظم وهو يعني باب سنين :

٣٨ ــ .... عند قَوْمٍ يَطَّرِدْ

(**ويخرج عليها قوله**) : [من الخفيف]

٣٤ ــ رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلاَلٍ (**لاَ يَزَالُونَ ضَارِبِيْنَ القِبَابِ**)

الرواية : « ضاربين » بإثبات النون مع الإضافة إلى « القباب » ، فدلَّ على أنَّ « ضاربين » معرب بالفتحة على النون كمساكين ؛ لا بالياء ، وإلا لحذفت النون للإضافة ، وقيل : « ضاربي » ، وردَّ بأنه يحتمل أن يكون الأصل : ضاربين ضاربي القباب ، فحذف البدل الذي هو « ضاربي » لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه ، قاله في المغني[1] . ويحتمل أن يكون الأصل : ضاربين نفس القباب ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله ، ويحتمل أن يكون « القباب » منصوبًا بـ « ضاربين » ، والأصل : القبابي ؛ بياء النسب في الجمع ، ثم حذف إحدى الياءين ، وأسكن الياء الباقية ، و« عرندس » ؛ بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة : الشديد القوي ، و« الطلال » ؛ بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام : الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، و« القباب » ؛ بكسر القاف : جمع قبة ، وهي التي تُتَّخَذ من الأديم والخشب واللّبد ونحوها ، وقد تطلق على ما يُتَّخَذ من البناء ، (**وقوله**) وهو سحيم : [من الوافر]

٣٥ ــ ومَاذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي (**وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ**)

٣٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٧٥ ، وخزانة الأدب ٦١/٨ ، والدرر ٥٣/١ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ومغني اللبيب ص ٦٤٣ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/١ ، وهمع الهوامع ٤٧/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٣ ، وانظر الدرر ٥٣/١ .

٣٥- البيت لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص ١٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، وتخليص الشواهد ص ٧٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠ ، وخزانة الأدب ٦١/٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وحماسة البحتري ص ١٣، والدرر ٥٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح ابن عقيل ٦٨/١، وشرح المفصل ١١/٥، ولسان العرب ٥١٣/٣ (نجذ) ، ٩٩/٨ (ربع) ، ٢٥٥/١٤ (دري) ، والمقاصد النحوية ١٩١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٨/٧ وأوضح المسالك ٦١/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥، وشرح ابن الناظم ص ٢٨ ، وشرح الأشموني ٣٨/١ ، ٣٩ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

الرواية بكسر النون ، على أنها كسرة إعرابٍ ، وبه قال الأخفش الأصغر علي ابن سليمان ، ولم يفرِّق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع المكسَّر ، وجعل إعرابه في آخره ، كما يفعل في فتيان ، وقال الأعلم يوسف الشنتمري : هو في [٤٢/ب] السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود ، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه . ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة ، كما سيأتي ، وبذلك صرَّح ابن جني[١] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢ .

(فصـــــــــــل)

في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله :

٣٩ ــ وَنُونَ مجمُوع وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وقلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ ــ وَنُونُ ما ثُنِّيَ والمُلْحَقِ بِهْ بعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فانْتَبِهْ

ولما كان المثنى سابقًا على الجمع قدَّمه الموضّح عليه فقال : (**نون المثنى وما حمل عليه مكسورة**) بعد الألف [٧٨] والياء ، على أصل التقاء الساكنين ، وضمها بعد الألف لغة كقوله : [من الرجز]

٣٦ ــ يَا أبَتَا أرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ

بضم النون ، والقِذَّان ، بكسر القاف وإعجام الذال المشددة : جمع قذ ، وهو البرغوث . (**وفتحها بعد الياء لغة**) لبني أسد حكاها الفرَّاء[(1)] ، (**كقوله**) وهو حميد بن ثور ، وقيل : أبو خالد ؛ يصف قطاة : [من الطويل]

٣٧ ــ (**عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً**) فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي ، بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف : وهو الخفيف في المشي لحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذي الرَّاعي المتشمِّر للرعاية الضابط لما ولي ، وأراد بالأحوذيين هنا : جناحي قطاة يصفهما بالخفة . وفاعل « استقلت » : ضمير القطاة ، و« عشية » : نصب على الظرفية الزمانية ، والمعنى : أن القطاة [٤٣/أ] ارتفعت في الجوِّ عنه على جناحين ؛ فما يشاهدها الرَّائي إلا لَمحة وتغيب عنه . (**وقيل : لا يختص**) فتح النون (**بالياء**) ، بل يكون

٣٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ٩٢/١ ، وذكر محقق تاج العروس ٤٥٦/٩ « قذذ » أن (الرجز في المؤتلف والمختلف ص ١٧٦ منسوب لرؤبة بن العجاج بن شدقم ، وهو غير رؤبة ابن العجاج التميمي المشهور) ، والرجز بلا نسبة في الدرر ٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، وتاج العروس ٤٥٦/٩ « قذذ » .

(١) الدرر ٥٤/١ .

٣٧- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧ ، والدرر ٥٤/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٧/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/١ ، وتخليص الشواهد ٧٩/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٩/١ ، ولسان العرب ٤٨٦/٣ (هوذ) ، والمقرب ١٣٦/٣ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال، قاله ابن عصفور[1]، (**كقوله**) : [من الرجز]

٣٨ ـ (**أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا**) ومنخَرَيْن أشْبَهَا ظَبْيَانَا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في « العينانا » تثنية عين، وأما « ظبيانا » ؛ بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف : فهو اسم رجل بعينه، لا تثنية ظبي، خلافًا للهروي، (**وقيل :**) هذا (**البيت مصنوع**) لا دليل فيه، وقال أبو زيد[2] : هو لرجل من بني ضَبَّةَ هلك منذ أكثر من مائة سنة . وظاهر كلام الموضّح أنّ الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع، وفي اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى، ولم أقف على نصٍّ صريح في ذلك أعتمد عليه، ولا شاهد علّي أستند إليه . (**ونون الجمع**) السالم للمذكر وما حمل عليه، مفتوحة بعد الواو والياء للخفّة، لأن الجمع أثقل من المثنى، (**وكسرها جائز في الشّعر بعد الياء كقوله**) وهو جرير، لا سحيم ؛ خلافًا للجوهري [٧٩] : [من الوافر]

٣٩ ـ عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أبيه (**وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِيْنِ**)

الرواية بكسر النون من « آخرين »، وهو جمع آخر ؛ بفتح الخاء ؛ بمعنى مغاير، وجعفر وبنو أبيه : أولاد ثعلبة بن يربوع، والزّعانف ؛ بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء : جمع زعنفة ؛ بكسر الزاي والنون : وهو القصير، وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدًا، (**وقوله**) وهو سحيم : [من الوافر]

٤٠ ـ ومَاذا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي (**وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ**)

---

(١) المقرب ١٦٣/٣ .

٣٨- الرجز لرجل من بني ضبة أو لرؤبة في الدرر ٥٥/١، والمقاصد النحوية ١٨٤/١، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٥/١، وتخليص الشواهد ص ٨٠، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ورصف المباني ص ٢٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٨٩، ٧٠٥، وشرح الأشموني ٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٧١/١، وشرح المفصل ١٢٩/٣، ٦٤/٤، ٦٧، ١٤٣، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

(٢) نوادر أبي زيد ص ١٥ .

٣٩- البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩، والاشتقاق ص ٥٣٨، وتخليص الشواهد ص ٧٢، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠، والدرر ٥٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٧/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/١، وشرح الأشموني ٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٦٧/١، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

٤٠- تقدم تخريج الشاهد برقم ٣٥ .

[٤٣/ب] بكسر النون ، وتقدّم ما فيه ، واختلف رأي ابن مالك ، فتارةً حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة ، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة ، وتابعه الموضح هنا ؛ فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة ؛ وثانيًا على كسر النون في الشعر ، ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس .

(الباب الرابع)

من أبواب النيابة

(الجمع بألف وتاء مزيدتين)

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثًا بالمعنى فقط (**كَـهِنْدَاتٍ**) ودَعْدَاتٍ ، أو بالتاء والمعنى جميعًا كفاطماتٍ (**ومسلمات**) ، أو بالتاء دون المعنى كطلاحاتٍ وحمزاتٍ ، أو بالألف المقصورة كحُبْلَيَاتٍ ، أو الممدودة كصحراواتٍ ، أو يكون مسماه مذكرًا كاصْطَبْلاَتٍ ، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخماتٍ ، أو تغيّرت كسجدةٍ وسجداتٍ ، وحبلى وحبليات ، وصحراء وصحراوات ، فالأول حرك وسطه ، والثاني قلبت ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واوًا ، ولهذا عدل الموضّح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ليعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر ؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير ، (**فإن**) في جميع ذلك (**نصبه**) بالكسرة نيابة عن الفتحة ، حملاً للنصب على الجرّ ، كما في جمع المذكر السالم ، إجراءً للفرع على وتيرة الأصل ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع ، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب (**نحو** : ﴿ **خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ** ﴾) [العنكبوت / ٤٤] [٨٠] فـ « السماوات » : [٤٤/أ] منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب ، وصوّبه الموضح في المغني ووضحه بأن قال : « المفعول به : ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق : ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتًا ، لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذّوات جميعًا » . اهـ . وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر ، فقال في أسرار البلاغة : « إذا قلنا خلق الله العالم ، فالعالم ليس مفعولاً به ، بل هو مفعول مطلق ، لأن المفعول به هو الذي كان موجودًا فأوجد الفاعل شيئًا آخر ، كقولك ضَرَبتُ زيدًا فإنَّ زيدًا كان موجودًا ، وأنت فعلت به الضَّربَ ، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودًا ، فحصل بك والعالم لم يكن موجودًا ، بل كان

عدمًا محضًا ، والله أوجده وخلصه من العدم ، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ، ولم يكن مفعولاً به . اهـ .

واحتجّ الجمهور والذّاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور :

أولها : أنّا قد نعلم العالم ، وإن كنّا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل ، والمعلوم مغاير للمجهول ، فإذن كون الله خالقًا للعالم غير ذات العالم .

وثانيها : أنّا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلق العالم نفس العالم لـزم أن يكـون الله تعالى موصوفًا بالعالم ، كما أنه موصوف بخالقية العالم .

وثالثها : أن نقول [٤٤/ب] العالم ممكن ، فـلا يوجـد إلا لأنّ الله أوجـده وأحدثـه وأبدعه ، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا : العالم وجد لأن الله أوجـده ، جاريًا مجرى قولنا : العالم وجد لأنه وجد ، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله إلى أنّ العالم وجد بنفسه ، وذلك نفي نصب للصانع ، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل .

ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقًا وهو الغالب ، (**وربمـا نصب بالفتحة**) على لغة كما قال أحمد بن يحيى ، (**إن كان محذوف اللام**) ولم تُـرَدّ إليـه في الجمع ، (**كسمعت لغاهم**) بفتح التاء ، حكاه الكسائي ، ورأيت بناتك ، بفتح التاء كما حكاه ابن سيده ، وكقوله : [من الطويل]

٤١ ــ فَلَمَّـا جلاهـا بالأَيـام تَحَـيَّرَتْ ثُباتًـا عليـها ذلّـها واكْتِئَابُـهَا

والأَيَام : الدُّخان ، وثباتًا ، بضم الثاء : الجماعات المتفرقة ، منصوبة علـى الحاليـة بالفتحة ، والكثير أن ينصـب بالكسـرة كقولـه تعـالى : ﴿ فَـانفِرُوا ثُبَـاتٍ ﴾ [النسـاء/٧١] والضمائر المؤنثة للنحل ، بالحاء المهملة ، والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها ، وإنما نصـب هذا النوع بالفتحة تشبيهًا لهذه التاء التي تبدل في الوقف هـاء أو جـبرًا لما [٨١] فاتـه مـن حذف لامه ، كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرًا لما فاته من حذف لامه ، وليس الوارد مـن ذلك مفردًا مردود اللام ، خلافًا لأبي علي في زعمه أنّ نحو : « سمعت لغاتَهم » بالفتح مفرد رُدَّت لامه ، وأصله : لغة أو لغوة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبلـه ، فقلـب ألفًـا ، فصـار لغات ، ورد بأنه يلزم الجمع بيـن العوض والمعوض ، فإن رُدَّت اللام في الجمع كسنوات أو

٤١- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ٤٦٨ ، والاقتضاب ص ٦٤٤ ، وشرح أشـعار الهذليـين ٥٣/١ ، وشرح الجواليقي ٣١١ ، وجمهرة اللغة ٢٤٨ ، ١٣٣٤ ، وشرح المفصل ٨/٥ ، ولسان العـرب ٤١/١٢ ، (أيم) ، ١٤٩/١٤ (جلا) ، والمحتسب ١١٨/١ ، والمنصف ٦٣/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/٣ ، ورصف المباني ١٦٥ ، وشرح المفصل ٤/٥ ، والمنصف ٢٦٢/١ .

سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقًا ، نحو : اعتكفت سنوات أو سنهات ، بكسر التاء ، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين ، (**فإن كانت التاء أصلية**) والألف زائدة (**كأبيات**) جمع بيت ، (**وأموات**) جمع ميت ، (**أو**) كانت [٤٥/أ] (**الألف أصلية**) والتاء زائدة (**كقضاة**) جمع قاضٍ ، (**وغزاة**) جمع غازٍ ، وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة ، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل ، والتاء زائدة للتأنيث ، (**فالنصب بالفتحة**) على الأصل نحو : وَلَّيْتُ قضاة وجَهَّزْتُ غزاة ، والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علمًا لمؤنث مطلقًا ، أو صفة له مقرونة بالتاء ، أو دالة على التفضيل نحو فضليات ، أو علمًا لمذكر مقرونًا بالتاء ، أو صفة لمذكر غير عاقل كجبالٍ راسيات ، أو مصغرة [٨٢] كدريهماتٍ ، (**وحمل على هذا الجمع شيئان**) :

أحدهما : (**أولات**) وهو اسم جمع بمعنى ذوات ؛ لا واحد له من لفظه ، وواحده في المعنى ذات ، بمعنى صاحبة ، وأصله أَلَي ؛ بضم الهمزة وفتح اللام ؛ قلبت الياء ألفًا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ، ووزنه فعات ، (**نحو : ﴿ وإنْ كُنَّ أُولاَتِ حَمْلٍ ﴾**) [الطلاق/٦] فأولات خبر « كان » وهو منصوب بالكسرة ، واسمها ضمير النسوة ، وهو النون المدغمة في نونها ، وأصل « كُنَّ » كون بضم الواو بعد النقل إلى باب « فَعُلَ » بضم العين ، فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(**و**) الثاني : (**ما سمي به من ذلك**) الجمع وما ألحق به (**نحو : رأيت عرفات**) وهو علم لموضع الوقوف ، واستدل سيبويه على علميته بقولهم[1] : « هذه عرفاتٌ مباركًا فيها » ، بنصب « مباركًا » على الحال ، ولو كان نكرة لجرى عليه صفة ، وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام[2] ، [٤٥/ب] وهي لا تدخل عليه ، (**وسكنت أذرعات**) بكسر الراء ، قاله في الصحاح . وزاد في القاموس : « وقد تفتح » وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات : « النسبة إليها أذرعي » بالفتح ، وهي جمع أذرعة ، وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره ، قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان . (**و**) أذرعات (**هي قرية من قرى الشام**) ، وقال الجوهري : « موضع بالشام » ، ولا منافاة بينهما . واختلف العرب في كيفية

(١) الكتاب ٢٣٣/٣ .

(٢) في الكتاب ٢٣٣/٣ : (ويدلّك أيضًا على معرفتها ، أنك لا تدخل فيها ألفًا ولا لامًا) .

إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق :

(**فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية**) ولم يحذف تنوينه ، لأنه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية .

(**وبعضهم**) [٨٣] يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، (**ويترك تنوين ذلك**) مراعاة للعلمية والتأنيث .

(**وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف**) ، فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه . وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين ، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ، ومن الأخير حذف التنوين ، فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه . (**وروَوْا بالأوجه الثلاثة قوله**) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته : [من الطويل]

٤٢ ــ (**تَنوَّرْتُها من أذْرعات وأهلُها بِيَثْرِبَ أدنَى دارِها نَظَرٍ عَالِي**)

الرواية بجر « أذرعات » ، بالكسرة مع التنوين وتركه ، وبالفتحة بلا تنوين ، ومعنى « تنورتها » : نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات [٤٦/أ] وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول ﷺ ، سميت باسم الذي نزلها من العماليق ، وهو يثرب بن عبيد ، وفي السُّنَّة : منع إطلاق هذا الاسم عليها ، لأنه من مادة التثريب ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ ﴾ [الأحزاب/١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين ، وإلى هذا الباب الإشارة بقول الناظم :

٤١ ــ وَمَا بِتَاءٍ وألِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ في الجرِّ وَفي النَّصْبِ مَعَا

٤٢ ــ كَذَا أولاتُ والّذي اسْمًا قَدْ جُعِلْ كأذْرعَاتٍ فيهِ ذا أيْضًا قُبِلْ

٤٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣١ ، والاقتضاب ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ١٥٦/١ ، والدرر ١٣/١ ، ورصف المباني ص ٣٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، والكتاب ٢٣٣/٣، وعمدة الحفاظ ٢٣١/٤ (نور) ، والمقاصد النحوية١٩٦/١، والمقتضب ٣٣/٣،٣٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٧٦/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ .

(البـــاب الخامس)

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف)

أي ما لا يدخله تنوين الصرف ، (**وهو ما فيه علتان**) فرعيتان (**مـــن**) [٨٤] علل (**تِسْعٍ**) جمعها ابن النحاس في قوله : [من البسيط]

إِجْمَعْ وَزِنْ عَـادِلاً أَنِّـثْ بِـمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عَجْمَه فالوصفُ قد كملا[1]

وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له ، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علّتان منـها (**كأَحْسَنَ**) فإن فيه الصفة ووزن الفعل ، (**أو واحدة منها تقوم مقامهما**) في منع الصرف (**كمساجد وصحراء**) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين ، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث ، فكلٌّ من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علّتين ، (**فإنَّ جرَّه بالفتحة**) نيابة عن الكسرة (**نحو** : ﴿ **فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا** ﴾) [النســاء/٨٦] ، ونحـو : اعتكفـت في مساجد (**إلا إن أضيف**) لفظًا (**نحو** : ﴿ **فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾) [التـين/٤] ، وفي مسـاجد عائشة ، (**أو**) تقديرًا نحو : « ابْدَأْ بذا مِنْ أوَّلِ » ، في رواية من جربالكسرة بـلا تنويـن ، على نية لفظ المضاف إليه ، و(**دخلته « أل »** [٤٦/ب] **مُعَرِّفَةً**) كانت (**نحـو**) : ﴿ **وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ (فِي الْمَسَاجِدِ)** ﴾ [البقرة/١٨٧] ، (**أو موصولة**) نحو قوله : [من الطويل]

٤٣ ـ .... وهـنَّ الشّـافياتُ الحوائـمِ

بخفض « الحوائم » بالكسرة ، لدخول « أل » الموصولة عليه ، وهي جمع حائمة ، وأما الداخلة على الصفة المشبهة (﴿ **كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ** ﴾) [هود/٢٤] واليقظان ، [٨٥] فإنـها حـرف تعريف على الأصح ، كما في المغني وغيره ، لا موصولة أو زائدة كقوله : [من الطويل]

٤٤ ـ رأيـتُ الوليـدَ بـنَ الـيَزيدِ مباركًـا شـديدًا بأعبـاءِ الخلافـةِ كاهِلُـهْ

(١) البيت في شرح شذور الذهب ٤٥٠ ، وشرح قصر الندى ٢٣٨ ، وسيأتي في المجلد الثاني ص ٣١٦ .

٤٣- تمام البيت : (أبأنا بها قتلى وما في دمائهم شفاء وهن الشافياتُ الحمائمِ) ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ .

٤٤- البيت لابن ميادة في ديوانه ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢ ، والدرر ١٧/١، وسر صناعة الإعـراب ٤٥١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٢ ، وشرح شواهد المغني ١٦٤/١ ، ولســان العـرب ٢٠٠/٣ (زيد) ، والمقاصد النحوية ٢١٨/١، ٥٠٩ ، ولجرير في لسان العرب ٣٩٣/٨ (وســع) ، وليـس في ديوانه ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١ ، والأشباه والنظـائر ٢٣/١ ، ٣٠٦/٨ ، والإنصـاف ٣١٧/١ ، وأوضح المسالك ٧٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٧ ، ٤٤٢/٩ ، وشـــرح الأشمـوني ٨٥/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦/١، وشرح قطر الندى ٥٣ ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٤/١ .

بخفض « اليزيد » لدخول « أل » الزائدة عليه ، بناء على أنه باقٍ على علميته ، ويحتمل أن يكون قدّر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه « أل » للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه .

وهذا البيت لابن ميّادة الرّمّاح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية . والأعباء : جمع عبء ، بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة : كل ثقل ، بكسر المثلثة وسكون القاف ، وأراد به أمور الخلافة الشاقة ، والكاهل ، ما بين الكتفين ، والمعنى : أبصرته شديدًا كاهله بحمل أثقال الخلافة . وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله :

٤٣ ـ وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

وإذا دخله « أل » ، أو أضيف وجر بالكسر ؛ هل يعود منصرفًا أو لا ؟ أقوال ؛ ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باقٍ على منع صرفه ، وإلا صرف وهو المختار .

(الباب السادس)

من أبواب النيابة

(الأمثلة الخمسة)

سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعيانها ، كما أن [٤٧/أ] الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أن تعد ستة ، قاله الموضح في شرح اللمحة . (**وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين**) بالتاء للمخاطبين : (**نحو : تفعلان**) يا زيدان ، أو للخاطبتين نحو : تفعلان يا هندان ، أو للغائبتين نحو : الهندان تفعلان ، (**و**) بالياء للغائبين نحو : الزيدان (**يفعلان ، أو واو جمع**) بالتاء للمخاطبين (**نحو**) : أنتم (**تفعلون ، و**) بالياء [٨٦] للغائبين نحو : هم (**يفعلون أو ياء مخاطبة نحو**) : أنت (**تفعلين**) . ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم ، أو علامتين كيفعلان ويفعلون الزيدون ، في لغة طيئ ، (**فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو** : ﴿ **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا** ﴾) [البقرة/٢٤] الأول جازم ومجزوم ، والثاني ناصب ومنصوب ، وقدم الجزم على النصب ، لأن النصب محمول على الجزم ، كما حمل النصب على الجرّ في المثنى ، والمجموع على حده ، لأن الجزم نظير الجرّ في الاختصاص ، فيفعلان كالزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات . وقد جعلوا علامة الرفع في

« الزيدون » الواو ، ولا يمكنهم ذلك في « يفعلون » لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين ، فجعلوا النون علامة للرفع ، لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنّة ، ثم حذفوها لأجل الجازم ، ثم حملوا النّصب عليه ، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء ، وحملوا « تفعلان وتفعلين » [٤٧/ب] على « يفعلون » ، ولما كان ههنا مظنّة سؤال وهو أن يقال : إنك قلت إنّ المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى : ﴿ إلاَّ أنْ يَعْفُونَ ﴾ [البقرة/٢٣٧] منصوب بأن ، والنون لم تحذف ، فأشار إلى جوابه بقوله (**وأما : ﴿ إلاَّ أنْ يَعْفُونَ ﴾ فالواو لام الكلمة**) لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو ، (**والنون ضمير النسوة**) عائد على « المطلقات » لا نون الرفع ، (**والفعل**) معها (**مبني**) على السكون لاتصاله بنون النسوة ، (**مثل** : ﴿ **يَتَرَبَّصْنَ** ﴾) [البقرة/٢٢٨] لا معرب (**ووزنه يَفْعُلْنَ**) فالعين فاؤه ، والفاء عينه ، والواو لامه ، وهذا (**بخلاف قولك** : « **الرجال يعفون** » **فالواو**) فيه (**ضمير**) الجماعة (**المذكرين**) كالواو في قولك « يقومون » ، وواو الفعل محذوفة ، (**والنون علامة رفع**) ووزنه يفعون ، (**فتحذف**) النون للجازم والناصب (**نحو**) : لم تعفو ، وفي التنزيل : (﴿ **وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى** ﴾ [البقرة/٢٣٧] **ووزنه تَفْعُوا وأصله تَعْفُوُوا**) بواوين ، الأولى لام الكلمة ، والثانية واو الجماعة ، استثقلت الضمة على الواو ؛ فحذفت ؛ فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة ، وإلى هذا الباب أشار [٨٧] الناظم بقوله :

٤٤ ـ وَاجْعَلْ لنَحْو يفْعَلان النُونَا رَفْعًا وتَدْعِينَ وتَسْألونَا
٤٥ ـ وحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ والنّصْبِ سِمَهْ ....

(الباب السابع)
من أبواب النيابة وهو خاتمتها
(الفعل المضارع المعتل الآخر)

(**وهو : ما آخره**) حرف علة (**ألفٌ كـ : يخشى ، أو ياء كـ : يرمي ، أو واو كـ : يدعو ، فإنّ جزمهن بحذف الآخر**) نيابة عن السكون ، نحو : لم يَخْشَ ، ولم [٤٨/أ] يَرْمِ ، ولم يَدْعُ ، فالمحذوف من « يَخْشَ » الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ومن « يَرْمِ » الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، ومن « يَدْعُ » الواو ، والضمة قبلها دليل عليها . ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يُقَدَّر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع ، والفتحة في الألف في حالة

النصب ، وعلَّل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع ، فلا حاجة لتقديره فيه ، بخلاف الاسم ، وجعل الجازم كالدواء المسهل إنْ وجَدَ فضلةً أزالها ، وإلا أخذ من قوى البدن ، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها ، فعلى سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة ، واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة ، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ، وعلى قول ابن السراج : الجازم حذف نفس حرف العلَّة وقول الناظم :

٥١ ــ .... واحْذِفْ جَازِمَا ثلاثَهُنَّ ....

يحتمل المذهبين ، ثم استشعر اعتراضًا بأنَّ أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم ، فأشار إلى جوابه بقوله : (**فأما قوله** : [من الرجز]

٤٥ ــ إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

وقوله : [من البسيط]

٤٦ ــ هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدعِ

وقوله وهو قيس بن زهير : [من الوافر]

٤٧ ــ أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تنمي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

٤٥- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، ٣٦٠ ، والدرر ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٣٦/١ ، وبلا نسبة في تاج العروس (رضي) ، ولسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضي) ، والأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، والإنصاف ص ٢٦ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٧٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/١٠ ، والمخصص ٢٥٨/١٣ ، ٩/١٤ ، والممتع في التصريف ٥٣٨/٢ ، والمنصف ٧٨/٢ ، ١١٥ ، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

٤٦- البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١٥٨/١١، وبلا نسبة في تاج العروس ٩/٣ (زبب) (زبن)، والإنصاف ٢٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨ ، والدرر ٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ، وشرح المفصل ١٠٤/١٠ ، ولسان العرب ٤٩٢/١٥ (يا) ، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والمنصف ١١٥/٢، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

٤٧- البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٩٨/١٧، والاقتضاب ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والدرر ٧٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، ٨٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١ ، واللسان ١٤/١٤ (أتى) ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٢٨٠/٥ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ، والجنى الداني ٥٠ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ، والخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٧ ، ورصف المباني ١٤٩ ، وسر صناعة الإعراب ==

فضرورة) فيهن ، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم ، وقيل : هذه الأحرف إشباع ، والحروف الأصلية محذوفة للجازم ، وقيل : هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقرّ [٤٨/ب] حرف العلة على حاله ، والأنباء : جمع نبأ ؛ وهو الخبر ، وتنمي : بفتح التاء المثناة من فوق ؛ من نميت الحديث ، يقال بالتخفيف إذا بلغه على وجه الإصلاح ، وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد ، واللبون : الناقة ذات اللبن ، ويروى : [٨٨] قلوص ، بفتح القاف وضم اللام : الناقة الشابة بدل لبون ، وبنو زياد : الربيع بن زياد وإخوته ، وفاعل « يأتيك » : مضمر ، و« بما لاقت » : متعلق بـ « تنمي » لقربه ، ويجوز أن يكون « ما لاقت » فاعل « يأتيك » ، والباء زائدة في الفاعل مثلها في : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [الفتح/٢٨] **(وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾)** [يوسف/٩٠] بإثبات الياء من « يتقي » وتسكين « يصبر» **(في قراءة قنبل)** عن ابن كثير . فاختلف في تخريجه ، **(فقيل : « من » موصولة)** لا شرطية ، و« يتقي » : مرفوع لا مجزوم ، **(وتسكين : يصبر)** مع أنه معطوف على مرفوع **(إما لتوالي حركات الباء)** الموحدة ، **(والراء)** من يصبر **(والفاء والهمزة)** من « فإن » كما في « يأمر » بإسكان الراء ، تنزيلاً للكلمتين ، بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة ، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وإما على تنزيل « برف » من « يصبر فإن » منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين ، فسكن لأنه بناء مهمل ، وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملاً ، فما بالك بالمهمل .

ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس : [من السريع]

٤٨ ــ فاليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللهِ ولاَ واغِلِ

== ٨٧/١ ، ٦٣١/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والكتاب ٣١٦/٣ ، واللسان ٧٥/٥ ، (قدر) ، ٣٢٤/١٤ (رضي) ، ٤٣٤/١٤ (شظي) ، ٤٩٢/١٥ (يا) ، والمحتسب ٦٧/١ ، ٢١٥ ، ومغني اللبيب ١٠٨/١ ، ٣٨٧/٢ ، والمقرب ٥٠/١ ، ٢٠٣، والممتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤، ١١٥ ، وهمع الهوامع ٥٢/١ .

٤٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢ ، وحماسة البحتري ص ٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠/٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ٨٢/١ ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢١٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والشعر والشعراء ١٢٢/١ ، والكتاب ٢٠٤/٤ ، ولسان العرب ٣٢٥/١ (حقب) ، ٤٢٦/١٠ (دلك) ، ٧٣٢/١١ (وغل) ، والمحتسب ١٥/١، ١١٠ ، وتاج العروس (وغل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١ ، والاشتقاق ==

فنزل « رَبْ غَ » من « أشْرَبْ غَيْر » منزلة عضد ، وسكن الباء كما سكن عضد ، (**وأما على أنه**) أي قنبلاً (**وصل [٤٩/أ] بنية الوقف**) كقراءة الحسن البصري : ﴿ ولاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ ﴾ [المدثر/٦] بتسكين « تستكثر »[١] ، مع أنه مرفوع بإجماع السبعة ، وكقراءة نافع : ﴿ وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ [الأنعام/١٦٢] بسكون ياء « محيايْ »[٢] وصلاً ، (**وأما على العطف على المعنى ؛ لأن** « مَنْ » **الموصولة بمعنى**) من (**الشرطية ؛ لعمومها وإبهامها**) ولكون مدخولها مستقبلاً سببًا لما بعده ، ولهذا دخلت « الفاء » في الخبر كما تدخل في الجواب ، قاله الفارسي ، فلذلك صحَّ العطف بالجزم على الصِّلة ، كما يعطف على الشرط ، وقيل : « مَنْ » شرطية ، و« الياء » في « يتقي » إما إشباع ، فلام الفعل حذفت للجازم ، وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح ، فجزم بحذف الحركة المقدرة ؛ ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة .

(**تنبيه**) : ما مرَّ من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليًّا ، فإما (**إذا كان حرف العلة**) عارضًا ؛ بأن كان (**بدلاً من همزة**) مفتوح ما قبلها ، (**كيَقْرَأُ**) مضارع قَرَأ ، (**و**) مكسور ما قبلها نحو : (**يُقْرِ**) مضارع أقْرَأ ، (**و**) مضموم ما قبلها نحو : (**يَوْضُؤُ**) مضارع وَضُؤَ ، بضم الضاد : بمعنى حسن وجمل ، (**فإن كان الإبدال**) للهمزة (**بعد دخول الجازم**) على المضارع (**فهو إبدال قياسي**) ، لكون الهمزة ساكنة ؛ لحذف حركتها بالجازم ؛ وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ، (**ويمتنع حينئذ**) ؛ أي حين إذا بدل بعد دخول الجازم (**الحذف**) للحرف المبدل من الهمزة (**لاستيفاء الجازم مُقْتضاه**) ، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال ، فلا يحذف شيئًا آخر ، (**وإن كان**) الإبدال (**قبله**) ؛ أي قبل دخول الجازم (**فهو إبدال شاذٌّ**) ، لكون الهمزة متحركة ، فهي [٤٩/ب] متعاصية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذٌّ ، (**ويجوز**) حينئذ (**مع**) دخول (**الجازم الإثبات**) للحرف المبدل ، (**والحذف**) له ، (**بناء على قول الاعتداد بالعارض**) ، وله الإبدال [٨٩] هنا (**وعدمه**) ، أي عدم

== ص ٣٣٧ ، وخزانة الأدب ١٥٢/١ ، ٤٦٣/٣ ، ٤٨٤/٤ ، ٣٣٩/٨ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٩٦/٣ ، والمقرب ٢٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ٥٤/١ .

الواغل : هو الداخل على القوم في شرابهم ، فيشرب معهم من غير أن يدعى إلى الشراب .

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠١/٣ .

(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٢١ ، والنشر ٢٦٧/٢ ، وهي من شواهد الخصائص ٩٢/١ .

الاعتداد بعروض الإبدال ، فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال بحذف حرف العلة للجازم ، لأن حرف العلة على هذا القول معتدٌّ به ، ومنزل منزلة الحرف الأصلي ، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة ، لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض ، (و) عدم الاعتداد بالعارض (**هو الأكثر**) في كلامهم ؛ وعليه الأكثرون ، ففي كلامه لفٌّ ونَشْرٌ[1] غير مرتَّبٍ ، لأن الاعتداد بالعارض علَّة للحذف ، وعدمه علة للإثبات ، وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور[2] ، وذهب غيره إلى أنَّ الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع ، لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها .

---

(١) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها   في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

(٢) انظر المقرب ٢/٢٠٥ .

(فصـــــــــــل)

تُقَدَّر الواو رفعًا في جمع المذكر السالم ؛ إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء مُسْلِمِي ، والنون رفعًا في المضارع المعتلّ إذا أسند إلى واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة ، وأكّد بالنُّون الثَّقيلة نحو : لتبلونَّ لتبلوانِّ لَتُبْلَيِنَّ ، (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرًا (في الاسم المعرب الذي [٥٠/أ] آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو : الفتَى) ، مما ألفه منقلبة عن ياء ، (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو ، وإن صُوِّرت فيهما الألف ياء نظرًا إلى أصلها في الأول ، ومجاوزتها الثلاثة في الثاني . (ويسمى) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (معتلاً) [٩٠] لكون آخره حرف علة ، و(مقصورًا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه ، والقصر : المنع ، أو لكونه منع المدّ ، والمقصور يقابله الممدود ، فعلى هذا لا يسمى نحو : « يَسْعَى » مقصورًا ، وإن كان ممنوعًا من ظهور الحركات فيه ، لأنه ليس في الأفعال ممدود ، تقول : جاء الفتَى والمصطفَى ، ورأيت الفتَى والمصطفَى ، ومررت بالفتَى والمصطفَى ، بلفظٍ واحدٍ في الأحوال الثلاثة ، والتقدير مختلف ؛ فتقدَّر في الرفع الضمة ، وفي النصب الفتحة ، وفي الجرّ الكسرة في الألف ، إنْ قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب ، وهو الأصح ؛ وإلا فبعدها ، وموجب هذا التقدير أنَّ ذات الألف لا تقبل الحركة .

(و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الأحوال الثلاثة ؛ (مكسور ما قبلها نحو المرتَقِي) من مزيد الثلاثي ، (والقاضي) من الثلاثي ، ويسمى الاسم المذكور (معتلاً) لكون آخره حرف علة ، و(منقوصًا) لأنه نقص منه بعض الحركات ؛ وظهر فيه بعضها ، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين ، نحو : مُرْتَقٍ وقاضٍ ، والحذف نقص ، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر ، أما الأول فلأن نحو : يدعو ويرمي ، نقص منه بعض الحركات ، وهو يسمى منقوصًا ، وأما الثاني فلأن نحو : ألفتى ، حذف لامه لأجل التنوين ، ولا يسمى منقوصًا .

(وخرج بذكر الاسم) في حدّ المقصور الفعل (نحو : يخشى) ، والحرف نحو : « على » مما في آخره ألف لازمة ، (و) في حدِّ المنقوص الفعل نحو : (يرمي) ، والحرف نحو : « في » مما آخره ياء لازمة ، وخرج المعرب في حدّيهما المبني ، نحو : ذا وتا والذي والتي ، (و) خرج (بذكر اللزوم) في الألف (نحو : رأيت أخاك ، و) الياء نحو : (مررت بأخيك) ، فإنهما يتغيَّران بحسب الإعراب . (و) خرج [٥٠/ب] (باشتراط الكسرة)

قبل الياء في حد المنقوص (**نحو : ظبي**) ، مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح ، (**وكرسي**) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٦ ـ وسم معتلا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما

٤٧ ـ فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد نصرا

٤٨ ـ والثاني منقوص ....

ثم قال :

٤٨ ـ .... ورَفْعُهُ يُنْوَى كَذا أَيْضًا يُجَرْ

(**وتقدر الضمة والفتحة في الفعل**) المضارع (**المعتل بالألف نحو : هو يخشاها ، ولن يخشاها**) فـ« يخشى » في الأول : مرفوع ، وفي الثاني : منصوب تقديرا فيهما ، ومثلهما متصلين بهاء الضمير ؛ ليوافق اللفظ بالألف الخط . (و) تقدر (**الضمة فقط في الفعل**) المضارع (**المعتل بالواو أو الياء نحو : هو يدعو ، وهو يرمي**) ، فـ« يدعو » ، و« يرمي » : مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء ، وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه[1] ومتابعيه ، وقال ابن السراج ومن تابعه : لا تقدير ، لأنا إنما قدرنا في الاسم ، لأن الإعراب فيه أصل ، فيجب المحافظة عليه ، وفي الفعل فرع ، فلا حاجة لتقديره ، والمعتمد الأول ، وعليه جرى في النظم فقال :

٤٩ ـ وأيُّ فِعْلٍ آخرٌ مِنْهُ أَلِفْ أو واوٌ أوْ ياءٌ فمعتلاً عُرِفْ

٥٠ ـ فالأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ....

ثم قال :

٥١ ـ والرَّفْعَ فيهِمَا انْوِ.......... ....

(**وتظهر الفتحة**) لخفتها (**في الواو والياء**) في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٥٠ ـ .... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كيدْعُو يَرْمِي

وفي الياء في الاسم ؛ وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٤٨ ـ .... ونَصْبُهُ ظَهَرْ ....

(**نحو : إن القاضي لن يرمي ولن يغزو**) ، وليس في العربية اسم مرتجل معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة .

(١) الكتاب ٣/٣١٢ .

(هذا باب النكرة والمعرفة)

[٩١] وهما في الأصل اسْمَا مصدرين لنكرته ومعرفته ؛ فنقلا ؛ وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف . (**الاسم ضربان**) على الأصحّ ، (**نكرة ؛ وهي الأصل**) ؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، (**وهي**) بالحدّ عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدر ، فالأول : كـ « رجلٍ » فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ، ذكرًا بالغًا ، فكلّ ما وجد من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صادق عليه . والثاني : كـ « شمس » فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا ، ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدّدٍ كما أنَّ رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وجدت لكان اللفظ صالِحًا لَها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًّا كزيد وعمرو ، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس ، وكذلك « قمر » ، فأما قوله : [من الكامل]

٤٩ ــ . . . . فكأنه لَمَعانُ بَرْقٍ أو شُعَاعُ شُموسِ

وقوله : [من الرجز]

٥٠ ــ وجوهُهُمْ كأنَّهَا أقْمَارُ

فإن العرب تنسب إليهما التعدُّد باعتبار الأيام والليالي ، وإن كانت حقيقتهما واحدة ، يقولون : شَمسُ هذا اليوم أحرُّ من شَمسِ أمس ؛ وقمرُ هذه الليلةِ أكثرُ نورًا من قَمَرِ ليلةِ أوَّل ذلك الشَّهر ، وبالخاصة (**عبارة عن نوعين**) :

٤٩- تمام صدر البيت : (حَمِيَ الحديد فكأنه) ، وهو للأشتر النخعي في لسان العرب ١١٣/٦ (شمس) ، والتنبيه والإيضاح ٢٨٣/٢ ، وأساس البلاغة (ومض) ، وتاج العروس ١٧١/١٦ (شمس) ، ١١٠/١٩ (ومض) .

٥٠- الرجز ضمن ستة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة (درق) .

(**أحدهما : ما يقابل** « **أل** » **المؤثرة للتعريف ، كرجل**) [٩٢] لحيوان مذكّر عاقل ، (**وفرس**) لحيوان مذكّر غير عاقل ، (**ودار**) لِمؤنّث غير حيوان ، (**وكتاب**) لِمذكّر غير حيوان . وهذه الأمثلة الأربعة تقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : الرجل والفرس والدّار والكتاب .

(و) النوع (**الثاني : ما**) لا يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ؛ ولكنه (**يقع موقع ما يقبل** « **أل** » **المؤثرة للتعريف ، نحو : ذي**) بمعنى [٥١/ب] صاحب (**ومَنْ**) بفتح الميم معنى إنسان ، (**وما**) بمعنى شيء (**في قولك : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، و**) مررت (**بِمَنْ مُعْجِبٍ لك ، و**) مررت (**بِمَا معجبًا لك**) ، فـ « ذو » و« من » و« ما » : نكرات لأن « ذي » نعت لنكرة ، و« مَنْ » و« ما » نُعتا بنكرة ، ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة ، وهي لا تقبل « أل » ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها . أما « ذو » (**فإنها واقعة موقع صاحب**) ، وصاحب يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : « الصاحب » وليست « أل » فيه موصولة ، لأنه قد تُنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال ، وصار من قبيل الجوامد ، ولذلك لا يعمل ، لا تقول مررتُ برجلٍ صاحَبَ أخوه عمرًا . قال الشاطبي في باب المبتدأ : (**و**) أمّا « مَنْ » فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع (**إنسان**) ، وإنسان يقبل « أل » ، فتقول : « الإنسان » ، (**و**) أمّا « ما » فإنها نكرة موصوفة أيضًا واقعة موقع (**شيء**) ، وشيء يقبل « أل » فتقول : « الشيء » ، فـ « مَنْ » للعاقل ، و« ما » لغيره ، وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط : كل إنسان ، وكل شيء ، وفي الاستفهام : أيّ إنسان وأيّ شيءٍ ، فـ « إنسان » و« شيء » يقبلان « أل » . قال الشاطبي : « ثم قال : وكذلك « أين وكيف » فإنهما واقعان موقع قولك : في أيّ مكان ، وعلى أيّ حال ، و« مكان » و« حال » يقبلان « أل » . اهـ .

وذهب ابن كيسان إلى أن « مَنْ » و« ما » الاستفهاميتين معرفتان ، (**وكذلك نحو : صَهٍ**) حال كونه (**منونًا ، فإنه**) نكرة ، ولا يقبل « أل » ، ولكنه [٩٣] (**واقع موقع قولك : سكوتًا**) ، و« سكوتًا » يقبل [٥٢/أ] « أل » لأنه مصدر ، فتقول : « السكوت » بناء على أنّ التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة ، وإلا فمذهب الجمهور أنّ أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال ، وكذا نحو : « أحَدٌ ودَيَّارٌ وعَريبٌ وكتيعٌ » من الأسماء الملازمة للنفي ، فإنها نكرات ولا تقبل « أل » . ولكنها واقعة موقع ما يقبل « أل » ، وهو مثلاً رجل ؛ أو حيّ ؛ أو ساكن ؛ أو نحو ذلك . قال

الشاطبي : وأنكر النكرات شيء ، ثم موجود ، ثم مُحدث ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم بالغ ، ثم ذكرٌ ، ثم رجل ، فهذه عشرة يقابل كلاً منها ما هو في مرتبته .

(و) الضرب الثاني (**معرفة**) ، وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله :[٩٤]

٥٢ ــ نكــرَةٌ قَــابِلُ أل مُؤَثِّــرَا أوْ واقــعٌ مَوْقِــعَ مَــا قــدْ ذُكِــرَا

وغيره معرفة (**وهي الفرع**) ، لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم ، (**وهو عبارة عن نوعين أحدهما** :

ما لا يقبل : أل) المؤثرة (**ألبتّة**) بقطع الهمزة ، سَمَاعًا ، قاله شارح اللباب ، والقياس وصلها ، (**ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد وعمرو**) ، فأما قوله : [من الرجز]

٥١ ــ بَاعَدَ أمّ العَمْرِ مِنْ أسِيْرِهَا ....

فضرورة .

(و) النوع (**الثانِي : ما يقبل « أل » ولكنها غير مؤثّرة للتعريف ، نحو : حارث ، وعباس ، وضحاك ، فإن « أل » الداخلة عليها**) غير مؤثّرة للتعريف ، لأنها معارف بالعلمية ، وإنما دخلت عليها « أل » (**لِلَمْحِ الأصل بها**) وهو التنكير ، وفي بعض النسخ : « للمح الوصف » ، والأول أولى ، لأن مدخولها قد يكون غير [٥٢/ب] وصف ، كالنعمان ؛ فإنه في الأصل اسم عين للدم ؛ بالدال المهملة وتخفيف الميم ، وظاهر كلامه أن « أل » في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام ، وقال الشاطبي : لم تدخل عليها وهي أعلام ، بل على تقدير تنكيرها ، لتكون « أل » مشعرة بأصلها من الصفة ، فدخولها عليها كدخولِها على القائم والقاعد وبابه ، وهذا معنى ما ذكره سيبويه[1] ، ثم قال : فإذا ثبت أنها

٥١- الرجز لأبي النجم العجلي ، وبعده : (حُرّاس أبواب على قصورها) ، وهو في ديوانه ص ١١٠ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، والمخصص ٢١٥/١٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٧/١ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، والجنى الداني ص ١٨٩ ، والدرر ١٣٧/١ ، ورصف المباني ص ٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ١٧/١ ، ١٦٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦ ، وشرح المفصل ١٣٢/١ ، ٦٠/٦ ، ولسان العرب ٢٧٢/٥ (وبر) ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، والمقتضب ٤٩/٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ ، وهمع الهوامع ٨٠/١ .

(١) في الكتاب ٧/٢ : (فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام ، وبما أضيف إلى الألف واللام ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتًا ، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام) .

قد أثرت معنى التعريف تقديرًا ، ولمح الصفة ؛ صار التعريف مشكلاً ، وأجاب عنه بما حاصله : أنها لم تؤثر تعريفًا ، فيما لم يكن فيه تعريف ، وفيه نظر يظهر بالتأمل .

(**وأقسام المعارف سبعة**) :

أحدها : (**المضمر**) ، بضم الميم الأولى وفتح الثانية ، لحاضر أو غائب ، (**كأنا وهم** . و) الثاني : (**العلم**) لمذكر أو مؤنث ، (**كزيد ، وهند** . و) الثالث : (**الإشارة** كـ : **ذا**) للمذكر ، (**وذي**) للمؤنث . (و) الرابع : (**الموصول**) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بـ « أل » ملفوظة كـ « الذي » ، أو مقدرة كـ « مَنْ » [٩٥] أو بالإضافة كـ « أي » (**كالذي**) للمذكر ، (**والتي**) للمؤنث . (و) الخامس : (**ذو الأداة**) للمذكر والمؤنث ، (**كالغلام والمرأة** . و) السادس : (**المضاف**) إضافة محضة ، (**الواحد منها**) ؛ أي من هذه الخمسة معتلاً كان أو صحيحًا (**كابني وغلامي** . و) السابع : المزيد على قول الناظم :

٥٣ ــ . . . . كَهُمْ وَذِي وهِنْدَ وابنِي والغُلامِ والذي

(**المنادى**) المنكر المقصود ، (**نحو : يا رجل ؛ لِمُعَيَّنٍ**) ، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف مَنْوِيٍّ . قال في التسهيل : أعْرَفُها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم العلم ، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام . يعني بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ، ثم المشار به ، والمنادى ، يعني أنهما في مرتبة واحدة ، لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ، ثم الموصول وذو الأداة ، يعني أنهما [٥٣/أ] في مرتبة واحدة ، لأن تعريفهما بالعهد . وفي بعض نسخه : « ثم ذو الأداة » ، فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه ، فجعل المضاف إلى الضمير ، في مرتبة الضمير ، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم . وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا ، فتحصل ثلاثة أقوال .

(فصل في المضمر)

بفتح الميم الثانية (**المضمر**) : اسم مفعول من أضمَرتـه ، إذا أخفيتَه وستَرته ، وإطلاقه على البارز توسع . (**والضمير**) بمعنى المضمر على حَدِّ قولهم : عقدت العسل فهو عقيد ، أي معقود ، وهو اصطلاح بصري ، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًّا ، لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ، قال ابن هانئ : [من الطويل]

فصَرِّحْ بمَنْ تهوى ودَعْني مِنَ الكُنَى فلا خَيْرَ في اللّذاتِ مِنْ دونِها سِتْرُ[1]

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (**اسْمًا لما وضـع**) لتعيين مسماه ، وهو إما (**لمتكلم ، كـ : أنا**) ، بزيادة [٩٦] الألف عند البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين ، (**أو المخاطب كـ : أنت**) ، بزيادة التاء عند البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين ، (**أو الغائب كـ : هو**) ، بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين ، وإليه أشار في النظم بقوله :

٥٤ ــ فَما لِذي غيْبَةٍ أوْ حُضُور كأَنْتَ وَهْوَ سَمٌ بالضَّمير

(**أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى ، وهو**) ثلاثة (**الألف والواو والنون**) ، وإلى ذلك [٥٣/ب] أشار الناظم بقوله :

٥٩ ــ وألِفٌ والواوُ والنُّونُ لِمَا غابَ وغيره . . . .

وأراد بغيره المخاطب (**كقُوما**) للمخاطبين ، (**وقاما**) للغائبين ، (**وقومُوا وقاموا ، وقُمْنَ**) يا هندات ، والهندات قُمْنَ . (**وينقسم**) الضمير (**إلى بارز ؛ وهو ما له صورة في اللفظ**) به (**كتاء : قمت**) ، وكاف « أكرمك » ، وهاء « غلامه » ، فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته ، (**وإلى مستتر [٩٧] وهو بخلافه**) ، أي بخلاف البارز ، وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل ينوى (**كا**) لضمير (**المقدر في**) أقوم ، و(**قـم**) ، فيقدر في « أقوم » أنا ، وفي « قم » أنت . ولم تضع العرب لهما لفظًا يعبَّر به عنهما ، ولكن لضيق العبارة عبَّر عنهما بلفظ الضمير المنفصل ، تعليمًا للمبتدئين ، وليس هما إياهما على الحقيقة .

---

(١) البيت لأبي نواس من خمرية في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في تزيين الأسواق ص ٤٠٩ .

(**وينقسم البارز إلى :**

متصل) بعامله ، (**وهو ما لا يُفتتح به النطق ، ولا يقع بعد : إلا ، كياء : ابني ، وكاف : أكرمك ، وهاء : سليه ويائه**) ، وهذا معنى قول الناظم :

٥٥ ــ وَذُو اتِّصَالٍ منهُ ما لا يُبْتَدَا ... وَلا يَلِي إلاَّ اخْتِيَارًا أبدَا

٥٦ ــ كَالْيَاء والكَافِ مِن ابْنِي أكْرَمَكْ ... والْيَاء والْهَا مِن سَلِيهِ مَا مَلَكْ

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة ؛ من المتكلم والمخاطب والغائب ، ومحالّه الثلاثة ؛ من الرفع والنصب والجر ، فالياء من ابني للمتكلم ، ومحلها جر . والكاف من أكرمك للمخاطب ، ومحلها نصب . والياء من [٩٨] سليه للمخاطبة ، ومحلها رفع على الفاعلية . والهاء من سَلِيه للغائب ، ومحلها نصب على المفعولية . والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ، ولا تقع بعد إلا ، (**وأما**[٥٤/أ]**قوله**) : [من البسيط]

٥٢ ــ وما نُبالِي إذا ما كنتِ جارتَنَا ... (**أنْ لا يُجَاوِرَنا إلاكِ دَيَّارُ**)

(**فضرورة**) ، والقياس : إلا إياك ، ولكنه اضطر فحذف « إيا » وأبقى « الكاف » ، أو أوقع المتصل موقع المنفصل ، و« ما » الأولى نافية ، و« ما » الثانية زائدة ؛ لا مصدرية ، لأن « إذا » الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ، و« نبالي » : من المبالاة ؛ بمعنى الاكتراث ، و« جارتنا » : خبر « كان » ، من الجوار ، و« أن » : مصدرية ، و« ديار » : بمعنى أحد ، فاعل « يجاورنا » ، وأن وصلتها : مفعول « نبالي » ، وهي مفرد لا جملة ، و« إلا » : حرف إيجابي ، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار ، والمعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك . وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد « إلا » مطلقًا ، ومنعه المبرد مطلقًا ؛ وأنشد مكان « إلاك » « سواك » ، ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر : [من الطويل]

٥٣ ــ أعوذُ بربِّ العرشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ فما لِي عَوْضُ إلاه ناصِرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع « إياه » .

٥٢- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ٨٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، والدرر ٨٤/١ ، وشرح الأشموني ٤٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، ومغني اللبيب ٤٤١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١ ، وهمع الهوامع ٥٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤ .

٥٣- البيت بلا نسبة في الدرر ٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١ .

(وإلى منفصل) عن عامله ، (وهو) أي المنفصل ، (ما يبتدأ به) في النطق ، (ويقع بعد : إلا) و ذلك (نحو : أنا ، تقول) في ابتداء النطق به : (أنا مؤمن ، و) في وقوعه بعد « إلا » (ما قام إلا أنا) ، وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل ، لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز في باب العطف ، لاختلاف المدركين ، فإنه هنا ناظر إلى مواقعه من الإعراب ، وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع ، وظاهر صنعه أن كلاًّ من المتصل [٥٤/ب] والمنفصل أصل برأسه ، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل ؛ محتجًّا بأن مبني الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل .

(وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الإعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) :

الأول : (ما يختص بمحل الرفع) فقط ، (وهو خمسة) : أحدها : (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث . (و) ثانيها : [٩٩] (الألف) الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا . (و) ثالثها : (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا . و) رابعها : (النون) الدالة على جمع الإناث (كقمن . و) خامسها : (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير ، وهو قول سيبويه[1] ، وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث[2] ، والفاعل ضمير مستتر ، وتقع في الأمر (كقومي) ، والمضارع كتقومين ، وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم ، فإنها لا تكون في محل رفع أصلاً .

(و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة : (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة) : أحدها : (ياء المتكلم نحو : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾) [الفجر/١٥] ، فالياء من « ربي » في محل جر بإضافة « رب » إليها ، وفي « أكرمني » في محل نصب على المفعولية بـ « أكرم » . (و) ثانيها : (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾) [الضحى/٣] فالكاف من « ودعك » في محل نصب على المفعولية ، ومن « ربك »

(١) الكتاب ٤/١٥٥ .

(٢) قال السيوطي : إن النون والألف والواو والياء ؛ حروف علامات ؛ كتاء التأنيث في « قامت » ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل ، وعليه المازني ؛ ووافقه الأخفش في الياء ، وشبهة المازني أن الضمير لَمَّا استكن في فعل وفعلة ؛ استكن في التثنية والجمع ، وجيء بعلامات للفرق ؛ كما جيء بالتاء . وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ؛ بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولَمَّا كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق ، فجُعلت الياء علامة للمؤنث . انظر حاشية يس ١/٩٩ .

في محل جر بإضافة « رب » إليها . (و) ثالثها : (**هاء الغائب نحو** : ﴿ **قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ** ﴾) [الكهف/٣٧] فالهاء من « له » و« صاحبه » في محل جر ؛ في الأول باللام ، وفي الثاني بالإضافة ، وفي « يحاوره » في محل نصب على المفعولية [٥٥/أ] بـ « يحاوره » وذلك داخل تحت قول الناظم :

٥٧ ـ .... ولَفْظُ ما جُرّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

(و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة : (**ما هو مشترك بين**) **الْمَحَالّ** (**الثلاثة**) ، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر ، (**وهو** « **نا** » **خاصة**) بشرطين : اتحاد المعنى والاتصال (**نحو** : ﴿ **رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا** ﴾) [آل عمران/١٩٣] فـ « نا » في « ربنا » في محل جر ، بإضافة « رب » إليها ، وفي « إننا » في محل نصب بـ « إن » ، وفي « سَمعنا » في محل رفع على الفاعلية بـ « سَمع » ، ونظير ذلك قول الناظم :

٥٨ ـ .... كاعْرِفْ بِنَا فإنَّنَا نِلْنَا

(**وقال بعضهم**) وهو أبو حيان معترضًا على الناظم في قوله :

٥٨ ـ للرفعِ والنّصْبِ وجَرّ نا صَلَحْ ....

(**لا يختص ذلك بكلمة** « **نا** » **بل** « **الياء** » **وكلمة** « **هم** » **كذلك**) ، فإنهما يقعان في المحال الثلاثة ، (**لأنك تقول**) في الياء في الرفع : (**قومي** ، **و**) في النصب : (**أكرَمني** ، **و**) في الجر : (**غلامي** ، **و**) تقول في « هم » في الرفع : (**هم فعلوا** ، **و**) في النصب : (**أنّهم** ، **و**) في الجر : (**لَهُم مال** . **و**) ردّه المتأخرون فقالوا : (**هذا**) النقص (**غير سديد**) بالسين المهملة ، لأن المدَّعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متَّحد المعنى ومتصلاً ، وما أورده ليس كذلك . (**لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم**) ، بدليلين :

أحدهما : أن « ياء المخاطبة » مختلف في اسميتها ، و« ياء المتكلم » لم يختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه .

والثاني : أن « ياء المخاطبة » موضوعة للمؤنث ، و« ياء المتكلم » موضوعة للمذكر ، و« ما » للمؤنث غير « ما » للمذكر ، (**و**) لأن الضمير (**المنفصل غير**) الضمير (**المتصل**) ضرورة ، فانتفى الإيراد وثبت المراد .

(**وألفاظ الضمائر كلها مبنية**) [١٠٠] وجوبًا ، وذلك مفهوم من قول الناظم :

٥٧ ـ وكلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ ....

واختلف في سبب بنائها ، [٥٥/ب] فقيل : شبه الحرف في المعنى ، لأن كل مضمر

مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف ، وقيل : شبه الحرف في الوضع ، لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين ، وحمل الأقل على الأكثر ، وقيل : شبه الحرف في الافتقار ، لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : شبه الحرف في الجمود ، وقيل : اختلاف صيغه لاختلاف معانيه ، وقيل غير ذلك . ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ، (**ويختص الاستتار بضمير الرفع**) فقط . (**وينقسم المستتر إلى قسمين : مستتر وجوبًا ، وهو**) المقتصر عليه في النظم بقوله :

٦٠ ــ ومِنْ ضميرِ الرَّفْعِ ما يَستَتِرُ ....

بقرينة تمثيله بقوله :

٦٠ ــ .... كافْعَل أوَ افِقْ نَغتَبِطْ إذ تَشْكُرُ

وضابط واجب الاستتار (**ما لا يخلفه**) في مكانه اسم ظاهر ، ولا (**ضمير منفصل ، وهو المرفوع بأمر الواحد**) المذكر (كـ : **قم**) ، واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع ، فإنه يبرز في الجميع نحو : قومي وقوما وقوموا وقمن ، (**أو**) المرفوع (**بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد** كـ : **تقوم**) ، وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة ، نحو : هند تقوم ، فإن استتاره جائز لا واجب ، وبخلاف المبدوء [١٠١] بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع ، فإنه يبرز في الجميع ، نحو : تقومين وتقومان وتقومون وتقمن ، (**أو**) المرفوع (**بمضارع مبدوء بالهمزة** كـ : **أقوم**) وأستخرج ، (**أو**) المرفوع بمضارع مبدوء (**بالنون** كـ : **نقوم**) ونستخرج ، (**أو**) المرفوع (**بفعل استثناء** كـ : **خلا ، وعدا**) وليس ، (**ولا يكون ، في نحو قولك**) : القوم (**قاموا ما خلا زيدًا ، وما عدا عمرًا**) ، وليس بكرًا ، (**ولا يكون زيدًا**) ، ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبًا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل [٥٦/أ] السابق ، (**أو**) المرفوع (**بأَفْعَلَ في التعجب ، أو بأَفْعَل**) في (**التفضيل**) ، فالأول (كـ : **ما أحسن الزيدين**) ، بفتح الدال وكسرها ، (**و**) الثاني نحو : (﴿ **هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا** ﴾) [مريم/٧٤] ففي « أحسن » فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبًا ، و« أثاثًا » تمييز ، (**أو**) المرفوع (**باسم فعل غير ماض** كـ : **أوه**) بمعنى أتوجع ، (**ونزال**) بمعنى انزل ، أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد/٤] فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ، ولا الضمير البارز ، إلا « أفعل » التفضيل ،

فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة « الكحل عند جميع العرب » ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: « مررت برجل أفضل منه أنت » إذا لم يعرب « أنت » مبتدأ، وعلى هذا فعد « أفعل » التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبًا يشكل على الضابط المذكور. (**و**) ينقسم (**إلى مستتر جوازًا، وهو ما يخلفه ذلك**) الظاهر أو الضمير المنفصل، (**وهو**) الضمير (**المرفوع بفعل الغائب، أو**) بفعل (**الغائبة، أو الصفات المحضة**)، وهي الخالصة من شائبة الاسْمِية، (**أو اسم الفعل الماضي**)، فالمرفوع بفعل الغائب (**نحو: زيد قام، و**) بفعل الغائبة نحو: (**هند قامت**) أو تقوم، (**و**) بالصفات المحضة، وهي: إما اسم فاعل نحو: (**زيد قائم، أو**) اسم مفعول نحو: زيد (**مضروب، أو**) صفة مشبهة نحو: زيد (**حسن**)، أو أمثلة المبالغة نحو: زيد ضَرَّابٌ أو مِضْرَابٌ أو مَضْرُوبٌ أو ضَرِيْبٌ أو ضَرِبٌ، (**و**) باسم الفعل الماضي نحو: زيد (**هيهاتَ**)، أي بَعُدَ. فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها [١٠٢] مستتر جوازًا، وإذا برز انفصل، تقول: « زيد قام هو » وكذا الباقي، والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، (**ألا ترى أنه يجوز**) [٥٦/ب] في الفصيح: (**زيدٌ قامَ أبوهُ**)، فيخلفه الظاهر وهو « أبوه »، (**أو: ما قام إلا هو**)، فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد « إلا »، (**وكذا الباقي**) من الأمثلة المذكورة بلا فرق. وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل إلى الظرف. وعديله، إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرًا أو حالاً، نحو: « مررتُ برجلٍ أمامك، وفي مجلسك »، و« جاء الذي عندك، أو في الدار »، و« زيد خلفك، أو في المسجد » و« جاء زيد فوق فرس، أو على حمار »، وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو: غلامُ زيدٍ ضاربُه هو.

(**تنبيه: هذا التقسيم**) للضمير إلى مستتر وجوبًا وجوازًا (**تقسيم ابن مالك**) في التسهيل[١] وغيره، (**وابن يعيش**) في شرح المفصل[٢]، (**وغيرهما**) من النحويين، ووافقهما الموضح في شرح القطر[٣]، وخالفهم هنا فقال: (**و**) هذا التقسيم (**فيه نظر الاستتار**) للضمير (**في**) « قام » من (**نحو: « زيد قام » واجب**)، لا يجوز إبرازه متصلاً، (**فإنه**) لو برز وجب انفصاله فيقال: « قام هو » و (**لا يقال: « قام هو » على الفاعلية**)، بل على التوكيد لذلك المستتر، (**وأما**) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل،

---

(١) شرح التسهيل ١٦٦/١.
(٢) شرح المفصل ١٠٨/٣ - ١٠٩.
(٣) شرح قطر الندى ص ٩٤.

ففي غير تركيبه ، فـ « زيد قام » : تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير « زيد » من غير حصر ، وأما (**زيد قام أبوه ، أو : ما قام إلا هو ، فتركيب آخر**) أسند فيه القيام إلى سببي زيدٍ ، وإلى ضميره المحصور بـ « إلا » . هذا تقرير كلامه وفيه أمران :

أحدهما : أن قوله : « فتركيب آخر » يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو : « زيد قام هو » و « زيد قام أبوه » تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ، ولا يظن بهم ذلك ، إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه .

والثاني : [٥٧/أ] أنه نفى أن يقال : « قام هو » على الفاعلية ، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في « هو » من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة/٢٨٢] أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيدًا . ونقل المرادي عنه أيضًا في شرح التسهيل أنه أجاز في « هو » من نحو : « مررت برجل مكرمك هو » أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيدًا . وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له ، وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين ، والنظر الجيد أن يقال : ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل ، لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً . والأول متعذر ، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد ، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه ، (**والتحقيق**) في التقسيم (**أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع ، إلا الضمير المستتر** كـ : **أقوم**) وقم ، (**وإلى ما يرفعه ، وغيره**) ، أي الظاهر (كـ : **قام**) وهيهات ، (**وينقسم**) الضمير (**المنفصل بحسب مواقع الإعراب**) الثلاثة (**إلى قسمين**) :

أحدهما : [١٠٣] (**ما يختص بمحل الرفع**) لا يتجاوزه إلى غيره ، (**وهو : أنا**) للمتكلم ، (**وأنت**) بفتح التاء للمخاطب ، (**وهو**) للغائب وفروعهن ، (**ففرع أنا**) واحد فقط ؛ وهو (**نحن**) ، لأن المتعدد فرع المفرد ، (**وفرع أنت**) بفتح التاء أربعة وهي : (**أنتِ**) بكسر التاء ، (**وأنتما ، وأنتم ، وأنتن**) ، لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد ، (**وفرع هو**) أربعة أيضًا وهي : (**هي وهما وهم وهن**) ، وتعليله ما تقدم .

تنبيه : المختار في « أنا » أن الضمير هو الهمزة [٥٧/ب] والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة . ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة[1] ، واختاره ابن مالك[2] ، وفي

(١) انظر شرح المفصل ٩٣/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٤/١ .

« أنت » وفروعه أن الضمير نفس « أن » عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب[(١)] . وذهب الفراء إلى أن « أنت » بكماله هو الضمير ، وذهب ابن كيسان إلى أن « التاء » هي الضمير ، وهي التي في : « فعلت » وكسرت بـ « أن » .

وفي « هو وهي » الجميع ضمير ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي « هما وهم » الضمير « الهاء » وحدها[(٢)] . وحكي عن الفارسي أنه المجموع ، وفي « هنّ » الهاء وحدها ، والنون الأولى كالميم في « هم » ، والثانية كالواو في « هو » .

(و) القسم الثاني (**ما يختص بمحل النصب**) لا يتجاوزه إلى غيره ، (**وهو إيًّا**) بتشديد الياء المثناة ، تحت حال كونه (**مردفًا بما يدل على المعنى المراد**) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ، (**نحو** : « **إياي** » **للمتكلم**) وحده ، (**و** : **إياك** ، **للمخاطب**) المذكر ، (**و** : **إياه** ، **للغائب**) المذكور . هذه الثلاثة هي الأصول ، (**وفروعها**) تسعة ، ففرع إياي : (**إيانا**) لا غير ، (**و**) فرع « إياك » بفتح الكاف ؛ أربعة : (**إياكِ**) بكسر الكاف ، (**وإياكما** ، **وإياكم** ، **وإياكن** . **و**) فرع إياه أربعة أيضًا: (**إياها** ، **وإياهما** ، **وإياهم** ، **وإياهن**) ، على ما تقدم من التعليل ، وفي بعض النسخ بإسقاط العاطف .

(**تنبيه** : **المختار**) من الخلاف (**أن الضمير نفس** : **إيا**) فقط ، (**وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة**) ، وهو مذهب سيبويه[(٣)] . واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و« إيا » على حدتها لا تدل على ذلك ، وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل [٥٨/أ] على المعنى المراد ، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ، أن اللواحق هي الضمائر ، وكلمة « إيا » عماد[(٤)] ، أي زيادة يعتمد عليها لواحقها ، ليتميز الضمير المنفصل من المتصل .

---

(١) شرح المفصل ٣/٩٣ ، ٩٥ .

(٢) ذكر الأنباري آراء الكوفيين والبصريين في الإنصاف ٢/٦٧٧ ، المسألة رقم ٩٦ : « الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي » . وانظر شرح المفصل ٣/٩٥ – ٩٧ .

(٣) الكتاب ٢/٣٥٥ ، وانظر شرح المفصل ٣/٩٨ – ٩٩ .

(٤) الإنصاف ٢/٦٩٥ ، المسألة رقم ٩٧ : « الضمير في إياك وأخواتها » .

والثاني : ما ذهب إليه الخليل وجمع ، واختاره ابن مالك ، أن « إيا » ضمير إلى ما بعده ، وأن ما بعده ضمير أيضًا في محل خفض بإضافة [١٠٤] « إيا » إليه(١) .

والثالث : ما ذهب إليه الزجاج أن « إيا » اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر ، أضيف « إيا » إليها ، فهي في محل خفض بالإضافة . وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميرًا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم :

٦١ ــ وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ أنا هُو وَأنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

٦٢ ــ وَذُو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ جُعِلا إيَّايَ وَالتَّفريعُ لَيْسَ مُشْكِلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرًا ، وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل ، مرفوع ومنصوب ومجرور ، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط ، فهذه خمسة أقسام ، ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة : واحدة للمتكلم وحده ، وواحدة له ولمن معه ، وخمس للمخاطب : واحدة للمذكر ، وواحدة للمؤنث ، وواحدة لمثنييهما ، وواحدة لجمع المذكر ، وواحدة لجمع المؤنث ، وخمس للغائب كذلك ، وإذا ضربنا خمسًا في اثني عشر خرج منها ستون .

أمثلة المرفوع المتصل : قُمْتُ ؛ قُمْنَا ؛ قُمْتِ ؛ قُمْتُمَا ؛ قُمْتُمْ ؛ قُمْتُنَّ ؛ قامَ ؛ قامَتْ ؛ قَامَا ؛ قَامُوا ؛ قُمْنَ .

أمثلة المنصوب المتصل : [٥٨/ب] أكْرَمَنِي ؛ أكْرَمَنَا ؛ أكْرَمَكَ ؛ أكْرَمَكِ ؛ أكْرَمَكُمَا ؛ أكْرَمَكُمْ ؛ أكْرَمَكُنَّ ؛ أكْرَمَهُ ؛ أكْرَمَهَا ؛ أكْرَمَهُمَا ؛ أكْرَمَهُمْ ؛ أكْرَمَهُنَّ .

أمثلة المخفوض ؛ ولا يكون إلا متصلاً : غلامي لي ؛ غلامنا لنا ؛ غلامكَ لكَ ؛ غلامكِ لكِ ؛ غلامكما لكما ؛ غلامكم لكم ؛ غلامكنّ لكنّ ؛ غلامه له ؛ غلامها لها ؛ غلامهما لهما ؛ غلامهم لهم ؛ غلامهنّ لهنّ .

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح ، فلم أحْتَجْ لسردها مرة ثانية . فهذه الستون متفق عليها ، وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة : ياء المخاطبة في : تقومين وقومي ، وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث ، والفاعل مستتر ، كما يستتر ضمير المفرد في : تقوم وقم ، وقد تقدم ما فيه .

(١) انظر رأي الخليل في الإنصاف ٦٩٥/٢ : والكتاب ٢٧٩/١ ، واستشهد الخليل بقولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ » .

(فصـــــــــــــــل)

القاعدة لغة : الأساس ، واصطلاحًا : حكم كلّيّ منطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه . وهي هنا (**أنه متى تأتي**) وأمكن (**اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله**) ، لأن وضع الضمير على الاختصار ؛ والمتصل أخصر من المنفصل (**فنحو : قمتُ**) بضم التاء (**وأكرمتك ، لا يقال فيهما : قام أنا ؛ ولا أكرمتك إياك**) ، لأن التاء أخصر من « أنا » والكاف أخصر من « إياك » ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٦٣ ـ وَفِي اخْتِيَارِ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إذَا تَـأَتَّى أنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

(**فأما قوله**) وهو زياد بن حَمْل التميمي : [من البسيط]

٥٤ ـ وما أصاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأذْكُرُهُمْ . . . .

أي قومي . [١٠٥]

٥٤ ـ . . . . (**إلاَّ يَزِيْدُهُم حُبًّا إلَيَّ هُمُ**)

فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل ، (**وقوله**) وهو الفرزدق :[من البسيط]

٥٥ ـ بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ (**إيَّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهَارِيرِ**)

فأوقع الضمير [٥٩/أ] المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ، (**فضرورة**) فيهما ، ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان : ما صحبت قومًا بعد قومي ؛ فذكرت لَهم

٥٤- البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٢٥٠/٥ ، ٢٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١٣٥/١، ١٣٧، ٤٢٨ ، وشرح المفصل ٢٦/٧، والشعر والشعراء ٧٠١/٢ ، ومعجم الشعراء ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/١ ، ولبدر بن سعيد أخي زياد (أو المرار) في الأغاني ٣٣٠/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وشرح الأشموني ٥١/١ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١.

٥٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٨٨/٥ ، ٢٩٠ ، والدرر ٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٤/١، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، والأغاني ٣٢٣/١٠ ، والإنصاف ٦٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٩٢/١ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، وشرح ابن عقيل ١٠١/١ ، ١٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وهمع الهوامع ٦٢/١ .

قومي ؛ إلا بالغوا في الثناء عليهم ، حتى يزيدوا قومي حبًّا إلَيَّ ، ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته :

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمُ حيًّا فَأَخْبُرُهُمْ إلا . . . .

إلى آخره . و« هم » الأولى مفعول أول ليزيد ، و« حبًّا » مفعوله الثاني ، و« هم » الثانية ، آخر البيت : فاعل يزيد ، والأصل : يزيدون ، فعدل عن الواو إلى هم للضرورة . وقال ابن مالك : « الأصل : إلا يزيدون أنفسهم ، فحذف المضاف ، وفصل ضمير الفاعل » . قال الموضح في المغنى : وحامله على ذلك ظنُّه أن الضميرين لمسمًّى واحد ، وليس كذلك ، فإن مسمى « الواو » المصاحبون ثانيًا ، ومسمى « هم » المصاحبون أولاً . ومراده : أنه ما يصاحب قومًا بعد قومه فيذكر قومه لهم ، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبًّا إليه ؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم . ويجوز في : « فأذكرهم » النصب في جواب النفي ، والرفع بالعطف على « أصاحب » . قاله الموضح في شرح الشواهد .

و« الباء » في قول الفرزدق : « بالباعث » متعلقة بـ « حلفت » في بيت قبله[(١)] .

والباعث : هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث : هو الذي ترجع إليه الأملاك ؛ بعد فناء الْمُلاَّك . والأموات : إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه ، على حدِّ قولهم[(٢)] : [من المنسرح]

. . . . بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

أو منصوب « بالوارث » ، على أن الوصفين تنازعه ، وأعمل الثاني . وضَمِنَتْ ؛ بكسر الميم مخففة : بمعنى تضمنت ، أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى تكفلت بأبدانهم . والأرض : فاعل « ضمنت » ، و« إياهم » : مفعوله ، والقياس اتصاله ، ولكنه فصل للضرورة . والدهر : الزمان ، و« الدهارير » ؛ بمعنى الشدائد : مضاف إليه . [٥٩/ب]

(١) وهو قوله : (إنِّي حلفت ولَمْ أحلف على فند فناء بيتٍ من الساعين معمورِ) . انظر ديوان الفرزدق ٢١٤/١ ، والدرر ٩٩/١ .

(٢) صدر البيت : (يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به) ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوي) ، وخزانة الأدب ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٣ ، والكتاب ١٨٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٠/١ ، ٢٦٤/٢ ، ٣٩٠ ، وتخليص الشواهد ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٨٧/١٠ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والدرر ٩٩/١ ، ورصف المباني ص ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ٣٦٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ، ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ ، ٦٢١ .

(و) إذا لم يتأتَّ الاتصال وجب الانفصال ، (**مثال ما لَمْ يتأتَّ فيه الاتصال أن**) يرفع الضمير بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب نحو قوله : [من البسيط]

٥٦ ــ بنَصْرِكُم نَحْنُ كُنْتُم ظَافِرِيْنَ . . . .

أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو : « عجبْتُ من ضَرْبِ الأمير إيَّاك » . فإن قالوا : يجوز : « ضربك الأمير » ، قلنا : ويجوز : « بنصرنا إيَّاكم » فما كان جوابهم فهو جوابنا[1] .

أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقًا عند البصريين ، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين ، نحو : « زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو » ، أو أن يحذف عامله ؛ كقوله : [من الطويل]

٥٧ ــ فإنْ أنت لَمْ يَنْفَعْك عِلْمُك فانْتَسِبْ لَعَلَّك تهديك القُرُونُ الأَوَائِلُ

أي فإنْ ضللت لم ينفعك علمُك .

وأن يكون عامله حرف نفي نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة / ٢] وأن يقع بعد واو المصاحبة كقوله : [من الطويل]

٥٨ ــ فَآلَيْتُ لاَ أَنْفَكُّ أَحْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وإيَّاهُم بها مَثَلاً بَعْدِي

أو أن يفصله متبوع نحو : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [الممتحنة/١] .

أو أن يلي « إمَّا » المكسورة الهمزة المشددة الميم ، نحو : إمَّا أنا وإمَّا أنت .

أو يلي اللام الفارقة[2] ، كقوله : [من الخفيف]

٥٦- تتمة البيت : (. . . . . وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا) ، وهو بلا نسبة في الدرر ١/١٠٠ ، والمقاصد النحوية ١/٢٨٩ ، وهمع الهوامع ١/٦٣ .

(١) في حاشية يس ١/١٠٥ : « قال الزرقاني : والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك ، لا فيما يقع في محل رفع ، ولا في المشترك » .

٥٧- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وخزانة الأدب ٣/٣٤ ، والدرر ١/١٠٢ ، وشرح الأشموني ١/١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ١/١٥١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١، والمقاصد النحوية ١/٨ ، ٢٩١، وهمع الهوامع ٢/١١٤ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٦٣ .

٥٨- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٢١٩ ، وخزانة الأدب ٨/١٥ ، ٥١٩ ، والدرر ١/١٠٣ ، ٤٨٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠، والمقاصد النحوية ١/٢٩٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤ ، وهمع الهوامع ١/٦٣ ، ٢٢٠ .

(٢) أي بين « أن » المخففة من الثقيلة والنافية . انظر الدرر ١/١٠٤ .

٥٩ ــ إنْ وَجَدْتُ الصَّدِيْقَ حَقًّا لإِيَّا ... كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أزَالَ مُطِيْعَا

[١٠٦] أو أن يكون منادى ، نحو : يا إيَّاك ، ويا أنت .

أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع أن أتحدث رتبته ، نحو : « ظَنَنْتَنِي إيَّايَ » ، وسيأتي .

أو أن (**يتقدم الضمير على عامله ، نحو** : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ [الفاتحة/٤] ، **أو**) يتأخر عن عامله (**يلي إلا**) لفظًا ، (**نحو** : ﴿ **أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ** ﴾) [يوسف/٤٠] .

أو معنى ، نحو : إنَّمَا قام أنا ، (**ومنه قوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٦٠ ــ أنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ (**وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي**)

(**لأن**) [٦٠/أ] « أنا » ولي « إلا » في المعنى ، لأن (**المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا**) ، أو مماثلي في إحراز الكمالات . ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه ؛ فصل الضمير وأخَّره ، ولو وصله وقال : وإنما أدافع عن أحسابهم ، لصار المعنى : أنه يدافع عن أحسابهم ؛ لا عن أحساب غيرهم . وذلك غير مقصود ، ولا يصحّ حمله على الضَّرورة ، لأنه كان يصح أن يقال : إنَّمَا أدافع عن أحسابهم أنا ، على أن يكون « أنا » توكيدًا ، وليست « ما » موصولة ، و« أنا » خبر إن ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ « من » إلى لفظ « ما » ، وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد « إنَّما » ؛ محمول على أنه لا يرى الحصر بـ « إنَّمَا » ، وخولف في ذلك .

والذَّائد ؛ بذال معجمة أوله ؛ ومهملة آخره : من ذاد يذود : إذا منع ، أو من الذَّود وهو الطَّرد . يقال : رجل ذائد أي حامي الحقيقة ، والحامي هنا تفسير للذَّائد ، وهو اسم فاعل من الحماية ، وهي الدَّفع . والذمار ؛ بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم : وهو ما لزم الشخص حفظه مِمَّا وراءه ويتعلَّق به . والأحساب : جمع حسب ؛ بفتح السين . « قال شَمَر : الحسب : الفِعْلُ الحسنُ للرَّجل ولآبائه ؛ مأخوذ من الحساب ، كأنهم يحسبون مناقبهم

٥٩- البيت بلا نسبة في الدرر ١٠٣/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠١/١ ، وهمع الهوامع ٦٣/١ .

٦٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٥٣/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٨٥ ، والجنى الداني ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤٦٥/٤ ، والدرر ٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٨/٢ ، ولسان العرب ٢٠٠/١٥ (قلا) ، والمحتسب ١٩٥/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٦٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/١ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، ١١٤ ، ٢٤٢/٧ ، وأوضح المسالك ٩٥/١ ، ولسان العرب ٣١/١٣ (أنن) ، وهمع الهوامع ٦٢/١ ، وتاج العروس (ما) .

ويعدُّونها عند المفاخرة ، فالحسْب ؛ بالسكون : العدد ، وبالتحريك : الشيء المعدود على القياس في مثله » . انتهى . قاله التجاني في تحفة العروس[١] .

(ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة ، وهي أنه إذا تأتَّى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (مسألتان) ، يجوز فيهما الانفصال مع تأتِّي الاتصال ، وهما المشار إليهما في النظم بقوله :

٦٤ ـ وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥ ـ كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ ....

(إحداهما) ؛ وهي الأولى في النظم : (أن يكون عامل الضمير) الجائز [٦٠/ب] فيه الاتصال والانفصال ، (عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٦ ـ وقَدِّم الأَخَصَّ في اتِّصَالِ ....

(وليس) المقدم [١٠٧] (مرفوعًا) ، بأن كان منصوبًا أو مجرورًا ، (فيجوز) حينئذ في الضمير الثاني (الوجهان) المتقدِّمان ، وهما : الاتصال نظرًا إلى الأصل ؛ والانفصال هربًا من توالي اتصالين في فضلتين . (ثُمَّ إنْ كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلاً غير ناسخ) ، كما في باب « أعطى » ، (فالوصل أرجح) لكونه الأصل ، ولا مرجِّح لغيره ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه[٢] (كالهاء من) قولك لشخص في عبد : (سَلْنِيهِ) أو مَلِّكْنِيهِ ، وكالكاف من قولك لعبدك : « زيد سَأَلَنِيْكَ » ، ويجوز على مرجوح : سَلْنِي إيَّاه ومَلِّكْنِي إيَّاه وسَأَلَنِي إيّاك ولكون الموصل أرجح لم يأتِ التنزيل إلا به ، قال الله تعالى : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ ﴾ [البقرة/١٣٧]، ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود/٢٨]،﴿ إنْ يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾ [محمد/٣٧] ، كل ذلك من الوصل . (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم : (إنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إيَّاهُم)[٣] ، ولو وصل لقال : « مَلَّكَكُمُوهُمْ » ، ولكنَّه فرَّ من الثّقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمَّاتٍ ، (وإن كان) العامل في الضميرين (اسْمًا) ، وكان أول الضميرين مجرورًا ، (فالفصل أرجح) ، لاختلاف محلَّي الضميرين ، سواء أكان الاسم العامل مصدرًا ، (نحو : عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إيَّاه) ، فـ« حبّ » : مصدر مضاف إلى فاعله ؛

---

(١) تحفة العروس ص ٥٧ ، باب تخير الرجل لنطفته .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٣ .

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩ .

وهو ياء المتكلم ، و« إيَّاه » : مفعوله . هذا من الفصل ، (**ومن الوصل قوله**) في الحماسة : [من المتقارب]

٦١ ــ لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِبًا **(لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقًّا يَقِينَا)**

اللام في « لئن » : موطئة للقسم ، [٦١/أ] وفي « لقد » : جواب القسم ؛ هذا هو المعتمد ؛ ولا التفات لغيره ، وفي « لِي » تقوية لعمل المصدر في مفعوله ؛ لكونه فرعًا عن الفعل في العمل ، و« حبك » الأول ، بغير ياء ، و« الكاف » : مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« حبيك » الثاني ، بالياء ، وفيه الشاهد ، فإنه أتى معه الضمير الثاني ، وهو « الكاف » متصلاً ، ولو فصله لقال : « حبِّي إياك » ، أو كان الاسم العامل اسم فاعل ، نحو : « عجبتُ من الموليك إيَّاه » ، ومن الوصل قوله : [من البسيط]

٦٢ ــ لاَ تَرْجُ أوْ تَخْشَ غَيْرَ الله إن أذى واقيكَهُ اللهُ لاَ يَنْفَكُّ مَأْمُونَا

فأتى بالضمير الثاني متصلاً ، ولو فصله لقال : واقيك الله إيَّاه .

(**وإن كان**) العامل في الضميرين (**فعلاً ناسخًا**) من باب ظنَّ (**نحو : خِلْتَنِيهِ ، فالأرجح عند الجمهور الفصل**) ، لأنه خبر في الأصل ، وحق الفصل قبل وجود الناسخ ، فيترجح بعده ، وهو المراد بقول الناظم :

٦٥ ــ . . . . غَيْرِي اِختارَ الانْفِصَالا

(**كقوله**) : [من البسيط]

٦٣ ــ (**أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ**) وَقَدْ مُلِئَتْ أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بالأَضْغَانِ والإِحَنِ

[١٠٨] أخي : مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك ، أو مبتدأ وما بعده خبره ، على الوجهين في الاشتغال ، لا منادى سقط منه حرف النداء ، لفساد المعنى . والأرجاء : النواحي ، جمع رجا كعصا ، والأضغان : جمع ضغن ؛ بكسر الضاد المعجمة ؛ وهو : الحقد . والإحن ؛ بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة ؛ جمع إحنة ؛ بكسر الهمزة وسكون الحاء ؛ وهو :

٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٢/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٢ ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

لئن كنتِ أوطأتني عشوة لقد كنت أصفيتك الود حينًا

وما كنت إلا كذي مُزة تبدّل غثًّا وأعطى سَمِينَا

٦٢- البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٠٨/١ .

٦٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٦/١ .

الحقد أيضًا ؛ فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر . والشاهد في « حسبتك إيَّاه » ، حيث فصل الضمير الثاني ، (و) الأرجح (**عند الناظم والرَّمَّانِي وابن الطَّراوة الوصل**) ، وقد صرَّح بذلك الناظم فقال :

٦٥ ـــ . . . . واتصَـــالا أختَارُ . . . .

وحجته أنَّ الأصل الاتصال ، وقد أمكن ، وجاء به التنزيل ، قـــال الله تعـالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَـهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، وورد به الشعر (**كقوله**) : [٦١/ب] [من البسيط]

٦٤ ـــ (**بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُكَـهُ**) إذْ لَمْ تَزَلْ لاكتسابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرَا

المسألة (**الثانية**) من المسألتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (**أن يكـــون**) الضمير (**منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها**) ، سـواء أكـان قبلـه ضمـير أم لا[1] ، وبذلـك فارقت المسألة الأولى ، (**نحو : الصديق كنتَه ، أو كأنه زيدٌ**) ، فيجوز في الهـاء الوجـهان ، الاتصال والانفصال ، (**وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور**) في الترجيح في نحـو : « خِلْتَنِيْهِ » فالأرجح عند الجمهور الفصل ، وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل[2] ، وتوجيههما ما سبق ، وكلاهما ورد ، (**ومن ورود الوصل الحديث**) ، وهو قوله ﷺ لعمر ﷺ لَمَّا طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال : « (**إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْـهِ**) وإنْ لا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قتله »[3] . (**ومن ورود الفصل قوله**) وهو عمر بن عبـد الله ابن أبي ربيعة المخزومي : [من الطويل]

٦٥ ـــ (**لَئِنْ كان إيَّاه لقد حالَ بُعْدَنَـــا عَنِ العَهْدِ**) والإنسـانُ قَـدْ يَتغَـيَّرُ

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسألة الأولى ، فقال : (**ولو كان الضمير السابق في الْمَسألة الأولى مرفوعًا وجب الوصل نحو : ضربته**) ، ولا يَجوز : ضربتُ إيَّاه

٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٣ ، والمقاصد النحوية ١/ ٢٨٧ .

(١) يشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف ، وإلا فيجب الفصل ؛ كما يفهم من قول الناظم :
وقدِّم الأخصَّ . . . .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٩٨ ، وشرح التسهيل ١/ ١٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩ .

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ، باب ٧٨ : إذا أسلم الصبي فمات . . . برقم ١٢٨٩ ، وأخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة ، باب : ذكر ابن صياد ، رقم ٢٩٣٠ ، ٢٩٣١ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٣ .

٦٥- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٩٣ ، وخزانـة الأدب ٥/ ٣١٢ ، ٣١٣ ، وشرح المفصل ٣/ ١٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣١٤ وبلا نسبة في أوضـح المسـالك ١/ ١٠٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠ ، وشرح الأشموني ١/ ٥٣ ، والمقرب ١/ ٩٥ .

لِما تقدم ، (**ولو كان الضمير المتقدم**) على الضمير الثاني (**غير أعرف**) ، أي غير أخصّ ، (**وجب الفصل**) ، لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخصّ ، فمع تقديم غير الأخصّ يجب الانفصال ، وهذا معنى قول الناظم :

٦٦ ـــ وقَدِّمــن مــا شِــئْتَ في انْفِصَــالِ . . . .

(**نحو : أعطاه إيَّاك** ، **أو**) أعطاه (**إيَّاي**) ، فإن كلاًّ من ضميري المخاطب والمتكلم أخصّ [٦٢/أ] من ضمير الغائب ، (**أو أعطاك إيَّاي**) ، لأن ضمير المتكلم أخصّ من ضمير الغائب ، وأما قول عثمان ﷺ : « أراهَمُنِـي البـاطلُ شـيطانًا »[1] فنـادر ، والأصـل : أراهـم الباطل إيّاي شيطانًا ، والمعنى : أرى الباطلُ القومَ أنّي شيطان . وأجـاز المـبرد[2] وكثير من [١٠٩] القدماء تقديم غير الأخصّ مع الاتصال نحو : أعطيتهموك ، ولكن الانفصال عندهم راجح ، (**ومن ثَمَّ**) بفتح التاء المثلثة ، أي من هنا ، أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعرف (**وجب الفصل إذا اتّحدت الرتبة**) ؛ بأن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧ ـــ وَفِـي اتِّحَـادِ الرتْبَـةِ الـزمْ فَصْـلا . . . .

وذلك (**نحو**) قول العبد لسيده : (**مَلَّكْتَنِي إيَّاي** ، **و**) قول السيد لعبده : (**مَلَّكْتُكَ إيَّاك** ، **و**) قول السيد إذا أخبر شخصًا أنه مَلَّك عبده نفسه : (**مَلَّكْتُه إيَّـاه**) ، أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخصّ ، (**وقد يباح الوصل ؛ إن كان الاتحاد في**) ضميري (**الغيبة** ، **واختلف لفظ الضميرين**) تذكيرًا وتأنيثًا ، وإفرادًا وتثنية وجمعًا ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٧ ـــ . . . . وقَـدْ يُبِيـحُ الغيـبُ فيـهِ وَصْـلا

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (**كقوله**) : [من الطويل]

٦٦ ـــ لِوَجْهِكَ فِي الإحسانِ بَسْطٌ وبهجةٌ (**أنالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِـدِ**)[3]

بسط ؛ بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله . وبهجة ؛ بمعنى

---

(١) من شواهد شرح ابن عقيل ١٠٦/١ .

(٢) انظر رأي المبرد في شرح المفصل ١٠٥/٣ .

٦٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٩٧ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠ ، والدرر ١٠٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٢/١ ، وهمع الهوامع ٦٣/١ .

(٣) في ط : (وارد) مكان (والد) .

حسن وسرور : معطوف على بسط . وأنال : فعل ماض متعدٍّ لاثنين ؛ أولهما : ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة ؛ وثانيهما : ضمير المفرد الراجع إلى الوجه ، وأتى به متصلاً ، والأكثر : « أنالهما إياه » بالانفصال [٦٢/ب] وقفو ؛ بمعنى اتباع : فاعل « أنال » . وأكرم : مضاف إليه .

واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم ؛ وضميري المخاطب ، فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور ؛ لاتحاد مدلولي الضميرين ، فلا يقال : علمتناني ، ولا : علمتنينا ، ولا : ظَنَنْتُكماك ، وصح الاختلاف في ضميري الغيبية لصحة تعدد مدلوليهما ، نحو : جاريةُ زيدٍ أعطَيْتُهاه وأعطَيْتُهُوها ، واحترز بالاختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما ، فلا بد من الفصل ، نحو : مال زيد أعطيته إيَّاه .

(فصـــــــــــــل)

قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (**أنّ يـــاء المتكلـــم مـــن الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض**) ، فتنصب بواحد من ثلاثـة : فعـل واسـم فعل وحرف ، وتخفض بواحد من اثنين : حرف واسم ، وهذه العوامـل علـى قسـمين : مـا تمتنع معه نون الوقاية ، وما تلحقه ، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحـوال : وجـوبٌ وجوازٌ بتساوي رجحان الثبوت ورجحان التَّرْك ، (**فإنْ نَصَبَها فعل أو اسم فعل أو ليت ، وجب قبلها نون الوقاية**) ؛ لتقي الفعل أو شبهه من نظـير مـا لا يدخلـه ، وهـو الكسـر الشبيه بالجر ، ولتقي ما بني على الأصل [١١٠] وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل .
(**فأما الفعل فنحو : دعاني**) في الماضي ، (**و : يكرمني**) في المضارع ، (**و : أعطنـي**) في الأمر ، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية ، (**وتقول**) فيما تردَّد بين الفعلية والحرفية : (**قــام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني**) ، بنـون الوقايـة (**إنْ قَدَّرْتَـهُنَّ أفعــالاً**) ، فـإن قدرتهن أحرف جر و« ما » زائدة ؛ أسقطت النون ، [٦٣/أ] وتقدير الفعليـة هـو الراجـح ، فتثبت النون ، (**قال**) : [من الطويل]

٦٧ ــ (**تُمَلُّ النَّدامى ما عَداني فإنَّني**) بكـلِّ الـذي يَـهْوَى نديْمِـيَ مُولَـعُ

والندامى : جمع ندمان ، وهو نديم الرجل في الشرب ، مرفوع علـى النيابـة عـن الفاعل بـ « تُمَلّ » ، ومولع ؛ بفتح اللام ؛ بمعنـى : مغرًى ، خـبر « إنّ » ، والمعنـى : تُمـل الندامى مللاً مجاوزًا إلى غيري ، وأما أنا فلا أمل ؛ فإنني مغرى بكل ما يهواه نديمي .
(**وتقول**) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية ، (**ما أفقـرني إلى عفو الله ، وما أحسنني إن اتقيت الله**) ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليـه ، والمثال الأول شاذ ، والثاني منقاس .

(**و**) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية ، والأصح الفعلية : قـام القـوم ليسني ، (**قال بعضهم**) وقد بلغه أن إنسانًا يهدده : (**عليه رجلاً لَيْسَنِي**) ، حكاه سـيبويه عـن بعض العرب[1] . فـ « عليه » : اسـم فعل بـمعنى الأمـر ، و« رجـلاً » : مفعـول به ،

٦٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/١ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهـر الأدب ص ٣٨٢ ، والدرر ٥٠١/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وشرح شـذور الذهـب ص ٢٦٢ ، وشـرح التسـهيل ٣٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٦٣/١ ، ١٣٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣٣/١ .

(١) الكتاب ٣٩٥/٢ ، واستشهد به ابن الناظم في شرحه ص ٣٩ .

و« ليس » : فعل ماض ؛ واسمه مستتر فيه عائد على رجل ، وياء المتكلم خبره ، (**أي ليلزم رجلاً غيري**) ، وهذا مبني على جواز إغراء الغائب ، وهو شاذ ؛ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر ، بل بفعل مقرون بلام الأمر ، كما أن النهي بفعل مقرون بـ « لا » ، فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي ؛ لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر ، لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس ، فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم . وما ذكره من لزوم النون في نحو : « ما أحسَنَني » هو قول البصري ، وهو مبني على أن « أفعل » في التعجب فعل ماض ، (**وأما [٦٣/ب] تجويز الكوفي : ما أحسني**) بحذف نون الوقاية سَمَاعًا ؛ كما في شرح الكافية[1] (**فمبني على قوله : أن أحسن ، ونحوه**) في الوزن من أفعال التعجب (**اسم**) ، بدليل تصغيره ، سمع ما أحيسنه ، ورد بأن التصغير فيه شاذ ، وأما تجويز بعضهم « ليسي » بحذف نون الوقاية من « ليس » لجموده ، فلا يعول عليه ، (**وأما قوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

٦٨ ــ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيْدِ الطَّيْسِ (**إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي**)

[١١١] بغير نون ؛ (**فضرورة أشار لها الناظم بقوله :**

٦٨ ــ .... (**ولَيْسي قَدْ نُظِمْ**)

والعديد : كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أي عدد الثرى . والطيس ؛ بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة : الزمل الكثير ، وليس : فعل ماض ؛ واسمه مستتر فيه وجوبًا عائد على البعض المفهوم من القوم ، وياء المتكلم المتصلة به : خبره ، وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقًا ، هو ما أشار إليه الناظم بقوله :

٦٨ ــ وقَبْل يا النَّفْس مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وقَايَةٍ ....

(١) شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٤٢ .

٦٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥ ، واللسان ١٢٨/٦ (طيس) ، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥ ، ٣٢٥ ، والدرر ١٠٥/١ ، ٥٠٣ ، وشرح التسهيل ١٣٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/٢ ، ٧٦٩ ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/١ ، وتهذيب اللغة ٢٨/١٣، ٧٤ ، وتاج العروس ٢١٩/١٦ (طيس) ، وكتاب العين ٢٨٠/٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٩٩ ، والجنى الداني ص ١٥٠ ، وجواهر الأدب ص ١٥ ، وخزانة الأدب ٣٩٦/٥ ، ٢٦٦/٩ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠ ، وشرح الأشموني ٥٥/١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/٣ ، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس) ، ومغني اللبيب ١٧١/١ ، ٣٤٤/٢ ، وهمع الهوامع ٦٤/١، ٢٣٣ وجمهرة اللغة ص ٨٣٩ ، ٨٦١ ، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٣ ، وأساس البلاغة (ليس) .

(وأما نحو : ﴿ تَأْمُرُونِّي ﴾ [الزمر/٦٤] ، و : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾) [الأنعام/٨٠] بتخفيف النون في قراءة نافع[1] ، (فالصحيح) عند سيبويه (أن المحذوف نون الرفع) ، والمذكور نون الوقاية[2] ، واختاره ابن مالك[3] ، لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] ، ولغير ذلك نحو قوله : [من الرجز]

٦٩ — أبيتُ أسْرِي وَتَبيْتِي تَدْلُكِي

ولا نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تُحذف تَخفيفًا في قراءة أبي عمرو[4] نحو : ﴿ يَأْمُرْكُم ﴾ [البقرة/٦٧] ، فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل ، وقيل : المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضح في شذوره ، وأسقطه من شرحه ، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي [٦٤/أ] وابن جني وأكثر المتأخرين[5] ، واستدلوا له بأوجه :

أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال ، فكانت أولى بالحذف .

وثانيها : أن نون الرفع علامة الإعراب ، فالمحافظة عليها أولى .

وثالثها : أن نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه .

(وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دراكِني وتراكِني) بكسر الكاف فيهما ، (وعليكَني) بفتحها ، فالأول (بمعنى : أدْرِكْنِي) بقطع الهمزة ، (و) الثاني (بمعنى : اترُكْني ، و) الثالث بمعنى : (الزَمني) بوصل الهمزة فيهما ، (وأما : ليت) المشار إليها بقول الناظم :

(١) انظر قراءة ابن نافع في الإتحاف ص ٢١٢ ، ٣٧٦ ، والنشر ٢٥٩/٢ ، ٣٦٣ .

(٢) في الكتاب ٥١٩/٣ : (بلغنا أن بعض القراء قرأ : « أتحاجّونِي ») .

(٣) شرح التسهيل ١٣٧/١ .

٦٩- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٤٢٠/١ ، والأشباه والنظائر ٨٢/١ ، ٩٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥ ، والخصائص ٣٨٨/١ ، والدرر ٧٠/١ ، ورصف المباني ص ٣٦١ ، وشرح التسهيل ٥٢/١ – ٥٣ ، ولسان العرب ٤٢٦/١٠ (دلك) ، ٢٣٧/١٢ (ردم) ، والمحتسب ٢٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥١/١ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ يأمُرُكم ﴾ ، وقرأها أبو عمرو بتسكين الراء . انظر الإتحاف ص ١٣٦ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٤٢٠/١ : (إذا اجتمعت « نون الرفع » مع نون الوقاية ، نحو : هل تضربانِني ، وهل تضربونني ، وهل تضربينني ؛ فيجوز إثباتها ، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما ، فمذهب سيبويه أن المحذوفة نون الرفع ؛ وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وذهب الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوفة نون الوقاية) . وانظر الكتاب ٥١٩/٣ .

٦٩ ـ وَليتَنِي فَشا.......... ....

(فنحو : ﴿ يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾) [الفجر/٢٤] .

وإنما وجبت النون مع « ليت » لقوة شبهها بالفعل ، لكونها تغير معنى الابتداء ، ولا تعلّق ما بعدها بما قبلها .

(وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره ، وما قاله بحيرا الراهب في شأنه : [من الوافر]

٧٠ ـ (فيا لَيْتِي إذا ما كان ذاكُمْ) ولَجتُ وكنتُ أوَّلَهُمْ وُلُوْجَا

بإسقاط نون الوقاية من « ليتني » ، (فضرورة عند سيبويه) ، لأنه يوجب « ليتني » بإثبات نون الوقاية .

(وقال الفراء : يجوز) اختيار (ليتني) بإثبات النون ، (وليتي) بحذفها ، (وإن نَصَبَهَا لَعَلَّ) المشار إليه في النظم بقوله :

٦٩ ـ .... وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ..........

(فالحذف) لنون الوقاية (نحو : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر/٣٦] أكثر من الإثبات) لها ، (كقوله) وهو حاتم بن علي الطائي ، وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود [٦٤/ب] النهشلي يخاطب امرأة عذلته على إنفاقه ماله : [من الطويل]

٧١ ـ (أريني جَوادًا ماتَ هُزْلاً لَعَلَّني) أرَى ما تَرَيْنَ أوْ بَخِيْلاً مُخَلَّدَا

والمعنى : أريني جوادًا مات لأجل الهزل ، أو بَخيلاً مُخلَّدًا لم يمت لعلَّني أرى ما ترين ، وحاصله أن إنفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ، ولا إمساكه يُخلِّد البخيل في الدنيا .

(و) إثبات النون في « لعلَّني » (هو أكثر من) حذفها في (ليتي ، وغلط ابن الناظم)

٧٠- البيت لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية ١/٣٦٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١١٠ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ .

٧١- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٨ ، ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ١/٤٠٦ ، وسمط اللآلي ص ٧١٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٣ ، وشرح المفصل ٨/٧٨ ، والشعر والشعراء ١/٢٥٤ ، ولحاتم أو لحطائط في المقاصد النحوية ١/٣٦٩ ، ولهما أو لدريد في لسان العرب ١١/٤٧٤ (علل) ، ولهم أو لمعن بن أوس في لسان العرب ١٣/٣٤ (أنن) ، ولمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١١٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣٦ .

في شرح النظم في النقل ، (فجعل ليتني نادرًا)[1]، مع أنه ضرورة عند سيبويه[2] كما تقدم ، (و) جعل (لعلّني ، ضرورة) مع أنه نادر[3] ، بل كثير ، كما تقدم . وهو في الأولى تابع لأبيه في قوله :

٦٩ ــ .... وَليتِي نَدْرَا ....

ومخالف له في الثانية ؛ وفي قوله :

٦٩ ــ .... ومَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ ....

وإنما كان الأكثر ، وفي « لعل » التجرد لأنها شبيهة بحروف [١١٢] الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها ، كما في قولك : « تُبْ لعلك تُفلح »[4] ، بخلاف « ليت » فإنها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء ؛ وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦٩ ــ .... وَكُنْ مخيَّرَا

٧٠ ــ فِيْ البَاقِيَاتِ ....

(وهي إنّ) المكسورة ، (وأنّ) المفتوحة ، (ولكنّ ، وكأنّ ، فالوجهان) على السواء ، فالإثبات نظرًا إلى شبهها بالأفعال المتعدّية في عمل النصب والرفع والحذف ؛ نظرًا إلى كراهية اجتماع الأمثال ، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران ؛ (كقوله) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]

٧٢ ــ (وإنّي على ليلى لَزَارٍ وإنَّني) على ذاكَ فيما بَيْنَنَا مُسْتَدِيْمُهَا

---

(١) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٤٣ - ٤٤ : « إذا نصب « الياء » الحرف ، أعني « إنّ » أو إحدى أخواتها ففيه تفصيل ، فإن الناصب إن كان « ليت » وجب إلحاق النون ، نحو : ﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾ [النساء / ٧٣] ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله : [من الوافر]

كمنية جابر إذ قال ليتي أصادفه وأفقد بعض مالي

. . . . واستأثرت « ليت » بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء المتكلم تنبيهًا على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل » .

(٢) في الكتاب ٢/٣٦٩ - ٣٧٠ : « قد قال الشعراء : « ليتي » إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمر منصوب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٣ .

(٤) هذا القول ذكره ابن الناظم في شرحه ص ٤٤ .

٧٢- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٩٨ ، ولسان العرب ١٢/٢١٣ (دوم) ، والمقاصد النحوية ١/٣٧٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٣٥٦ (زري) .

فأتى مع « إن » بنون الوقاية ؛ وجرَّدها منها أولاً . و« زارٍ » خبر « إن » وهو بزاي ثم راء : منقوص من زَرَيْتُ عليه زراية إذا عتبت عليه . والمعنى : وإني لعاتب على ليلى ، وإني مستديمها على ذلك العتب ، وكقول امرئ القيس : [من الطويل]

٧٣ ـ كأنِّي لَم أركبْ جوادًا لِلَذَّةٍ ....

ويجوز « كأنني » وكقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود/٢٩] وكقول الشاعر : [من الطويل]

٧٤ ـ .... ولكنَّنِي عَنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

(وإن خفضها حرف : فإن كان) ذلك الحرف **(من ، أو عن ، وجبت النون)** قبل ياء المتكلم ، محافظة على بقاء السكون ، لأنه الأصل في البناء ، **(إلا في الضرورة)** ، فلا تلحقها النون ، وإلى ذلك أشار بقوله في النظم :

٧٠ ـ .... واضطرارًا خَفَّفَا منِي وعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(كقوله) : [من المديد]

٧٥ ـ **(أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لستُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي)**

بتخفيف نون « من » و« عن » . وقيس هو ابن عيلان ؛ بالعين المهملة ؛ واسمه النَّأس ؛ بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ؛ ابن مضر بن نزار ، واسم أخيه اليأس ؛ بالياء المثناة تحت .

٧٣- عجز البيت : (ولم أتبطن كاعبًا ذات خَلْخالِ) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥ ، ولسان العرب ٥٧/١٣ (بطن) ، وتهذيب اللغة ٣٧٦/١٣، وتاج العروس (خلل) (بطن) ، وأساس البلاغة (بطن) .

٧٤- صدر البيت : (يلومونني في حب ليلى عواذلي) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٧ ، والجنى الداني ص ١٣٢ ، ٦١٨ ، وجواهر الأدب ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٣٦١/١٠، ٣٦٣ ، والدرر ٢٩٥/١ ، ورصف المباني ص ٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٨ ، ٦٤ ، وكتاب اللامات ص ١٥٨ ، ولسان العرب ٣٩١/١٣ (لكن) ، ومغني اللبيب ٢٣٣/١ ، ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .

٧٥- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١١٨/١ ، وتخليص الشواهد ١٠٦ ، والجنى الداني ١٥١، وجواهر الأدب ١٥٢، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥، ٣٨١ ، ورصف المباني ٣٦١ ، والدرر ١٠٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤ ، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٤/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١، وشرح المفصل ١٢٥/٣، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١، وهمع الهوامع ٦٤/١.

(**وإن كان**) الخافض لياء المتكلم (**غيرهُمَا**) ، أي غير « من » و« عن » ، (**امتنعت**) نون الوقاية (**نحو : لِي ، و : بِي**) مما هو على حرف واحد ، (**وفِيّ**) بتشديد الياء ، مما هو على حرفين ، وعلى مما هو على ثلاثة أحرف ، (**وخلايَ وعدايَ وحاشايَ**) بفتح الياء فيهن ، وإنما امتنعت النون في « لي » و« بي » لأنهما مبنيان على الكسر ، وأما « فِيّ » فلأنه وإن كان مبنيًّا على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم ، بل تدغم الياء في الياء ، وأما « خلايَ وعدايَ وحاشايَ » فإن الألف لا تقبل التحريك ، ومقتضى هذا التعليل : أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قُدِّرن أفعالاً ، ولكنهم أجْرَوا باب الفعل مجرًى واحدًا ، وحملوا المعتل على الصحيح ، [٦٥/ب] بخلاف الحروف فإنها لا حظ لها في ذلك ، بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف ، (**قال**) الأقيشر واسمه المغيرة ابن الأسود ، لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر : [من الكامل]

٧٦ ــ (**فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوْا الصَّلِيْبَ إِلَهَهُمْ ... حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُوْرُ**)

بعين مهملة وذال معجمة ، أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ، ويقال فيه : مختون ؛ من الختان ؛ وهو قطع قلفة الذَّكر .

(**وإن خفضها مضاف ، فإن كان**) المضاف (**لَدُنْ ، أو قَطْ ، أو قَدْ**) مما آخره ساكن ، (**فالغالب الإثبات**) لنون الوقاية محافظة على السكون ، (**ويجوز الحذف فيه قليلاً**) ، لأن « لدن » بمعنى : « عند » ، و« قط » و« قد » : بمعنى حَسْبَ ، و« عند » و« حسب » لا يلحقهما النون ، فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ، (**ولا يختص**) الحذف (**بالضرورة**) كما قال ابن مالك ؛ (**خلافًا لسيبويه**)[1] لما سيأتي ، (**وغلط ابن الناظم**) في شرح النظم[2] ، (**فجعل الحذف في « قد » و« قط » أعرف من الإثبات**) ، والصواب العكس كما مر ، (**ومثالهما**) أي الحذف والإثبات في : لدن وقط وقد : (﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا** ﴾ [الكهف/٧٦] **قرئ مشدَّدًا**) على الإثبات ، (**ومخففًا**) على الحذف والتشديد وهو الأكثر ، وقرأ به من السبعة من عدا نافعًا وعاصمًا من رواية أبي بكر

٧٦- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤١ ، والدرر ٥٠٠/١ ، ولسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهر الأدب ص ٤٢٦ ، ولسان العرب ٥٥١/٤ (عذر) ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ .

(١) إثبات النون هو الأشهر عند سيبويه ، والحذف ضرورة لا يكون إلا في الشعر . انظر الكتاب ٣٧١/٢ ، وشرح المفصل ١٢٤/٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٤ : « قدي وقطي في كلامهم أشهر من قدني وقطني » .

عنه ، والتخفيف هو القليل ، وقرأ به نافع وأبو بكر(١) ، (و) روي (في حديث النـار) بالإضافة : (**قَطْنِي قَطْنِي**) بنون الوقاية ، (**وقَطِي قَطِي**) بحذفها(٢) ، والنون أشهر حفظًا للبناء على السكون ، (**وقال**) حميد بن مالك الأرقط : [من الرجز]

٧٧ــ (**قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي**)

بإثبات نون الوقاية في الأول ؛ وحذفها في الثاني ؛ ولك أن تقول : لا شاهد فيه على ترك النون ، [٦٦/أ] ويكون أصله « قد » بإسكان [١١٣] الدال ، ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة ؛ وكسر الدال لالتقاء الساكنين ؛ لا لمناسبة الياء ، قاله الموضح في شرح الشواهد .

والْخُبَيْبَيْنِ : تثنية خبيب ، بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف ؛ وهو من باب التغليب كالقمرين ، وأراد بهما عبد الله بن الزُّبير وأخاه مصعبًا ، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب ، وقيل : هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ، ويروى : الْخُبَيْبِيْنَ ؛ بكسر الباء ؛ على إرادة الجمع ، وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبًا وابنه خبيبًا ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٧١ ــ وفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وقَطْنِي الحذفُ أيْضًا قد يَفِي

وعلم منه أن « قد » و« قط » بمعنى : حسب ، لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة ، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ، ولو كانت « قد » حرفًا و« قط » ظرفًا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلاً .

(**وإن كان**) المضاف (**غَيْرَهُنَّ**) ، أي غير « لدن وقط وقد » (**امتنعت**) نون الوقاية ، (**نحو : أبي وأخي**) لعدم السكون .

---

(١) الإتحاف ص ٢٩٣ .

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد برقم ٦٩٤٩ ، واستشهد به ابن الناظم ص ٤٦ ، وقال : « يروى بسكون الطاء وكسرها ، مع ياء ودونها ، ويروى : قطني قطني ، وقطِ قطِ » .

٧٧- الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والدرر ١٠٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١ ، ولسان العرب ٣٤٤/١ (خبب) ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/١ ، والتنبيه والإيضاح ٤٧/٢ ، ٥٣ ، وتاج العروس ٣٣٣/٢ (خبب) ، ٣٧/٨ (حكد) ، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد) ، وليس في ديوانه ، ولأبي بجدلة في شرح المفصل ١٢٤/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤١/٤ ، وأوضح المسالك ١٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٨ ، ورصف المباني ص ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥ ، والكتاب ٣٧١/٢ ، ولسان العرب ١٥٥/٣ (حكد) ، ومغني اللبيب ١٧٠/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥ ، والتنبيه والإيضاح ٤٦/٢ ، وتهذيب اللغة ١٢٤/١٤ ، والإنصاف ١٣١ ، وسفر السعادة ٧٧٠ ، وعمدة الحفاظ ٢٧٥/٣ (قدد) وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، وأمالي ابن الشجري ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والكامل ١٤٤/١ .

(هذا باب العَلَم)

بفتح العين واللام ، (**وهو نوعان : جنسي ؛ وسيأتِي**) آخر الباب ، (**وشخصي ، وهو اسم يُعَيِّن مسماه تعيينًا مطلقًا**) من غير قيد زائد عليه ، بل بمجرد الوضع والغلبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٢ ـ اسْـمٌ يعيِّـنُ الْمُسَـمَّى مُطْلَقَـا ....

(**فخرج بذكر التعيين النكرات**) كرجل ، فإنها لا تعيِّن مسمَّياتها ، وكشمس وقمر ، فإن لفظهما لا يعيِّن [٦٦/ب] مدلولهما من حيث الوضع ، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى ، وهو الانفراد في الوجود الخارجي ، (**و**) خرج (**بذكر الاطلاق ما عدا العَلَم من المعارف ، فإن تعيينها لمسمياتها**) ليس تعيينًا مطلقًا بل هو (**تعيين مقيّد**) ، إما بقرينة لفظية أو معنوية ، (**ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما يعيّن مسماه مما دامت فيه « أل » ، فإذا فارقته فارقه التعيين**) ، ونحو : « الذي » ، إنما يعيّن مسماه بالصلة ، ونحو : « أنا وأنت وهو » إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة ، فإن «أنت» مثلاً موضوع للمخاطب المعيَّن من حيث هو مخاطب ، فإذا جعل صالِحًا لكل [١١٤] شخص من المخاطبين ، فهو غير معرفة مجازًا ، قاله الشاطبي . (**ونحو « هذا » إنما يعيّن مسمّاه ما دام حاضرًا**) ، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين .

قال الشاطبي : فإن « ذا » مثلاً وضع لشخص مفرد قريب ، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة ، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال ، وحلّ ذلك المحل غير معرفة . اهـ . (**وكذا الباقي**) من المعارف ، فنحو « يا رجل » لمعيّن إنما يعيّن مسماه بالقصد والإقبال ، ونحو : غلامي ، وغلام زيد ، وغلام هذا ، وغلام الذي قام أبوه ، وغلام الرجل ، إنما يعيّن مسماه بالمضاف إليه ، فإذا فارقه فارقه التعيين .

(فصـــــــــــــل)

(و) العَلَم الشخصي (مسمّاه نوعان) :

أحدهما : (أولو العِلَم من المذكرين كـ : جعفر) ، وهو عَلَمْ منقول عــن اسـم النهر الصغير لرجل ، وهو أيضًا : أبو قبيلة من عامر ، وهو جعفر بـــن كـلاب [٦٧/أ] بـن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة ، (والمؤنثات كـ : خِرْنِق) ، بكسر الخاء المعجمة والنـون : وهو عَلَمْ منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، قال أبـو عبيدة : وهي خِرْنِقُ بنت هَفَّان من بني سعد بن ضبيعة ؛ رهط الأعشى[١] اهـ .

(و) الثاني : (ما يؤلف كالقبائل) : جمع قبيلة ، والأحياء : جمع حـي ، (كــ : قرن) بفتح القاف والراء : وهو اسم قبيلة من مراد ، أبوهم قَرَنُ بن رَدْمان بن ناجيـة بـن مراد ، وإليه ينسب أويس القرني[٢] ﷺ ، ومن قال إنه منسـوب إلى قَرْن المنـازل ؛ بسـكون الراء ؛ كالجوهري فقد سها[٣] . (والبلاد) : جمع بلد ، (كعـــدن) بفتـح العـين والـدال المهملتين : عَلَمْ بلدة بساحل اليمن ، (والخيل) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما لـه واحد من معناه وهو فرس ، (كلاحق) : عَلَمْ فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان[٤] رضي الله عنه ، والبغال : كدلدل ، والحمير : كيعفور ، وكلاهما[٥] كان للنبي صلـى الله عليـه وسـلم ، (والإبل) : اسم جمع (كشذقم) : عَلَمْ فحل من فحولة الإبل[٦]، كان للنعمان بن المنذر ،

(١) نقل هذا القول الزبيدي في تاج العروس ٢٣٥/٢٥ (خرنق) .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٧ .

(٣) في معجم البلدان ٣٣١/٤ مادة : قَرَن : « قال الجوهري : قَرَن ، بالتحريك ، ميقات أهل نجد ، ومنـه أويس القرني ، وقال الغوري : هو منسوب إلى بني قَرَن ، وغير الجوهري يقول بسكون الراء » .

(٤) كذا في شرح المفصل ٣٤/١ ، وفي الأغاني ٢٤٦/١٧ أنه اسم فرس لزيد الخيل ، وفي أنساب الخيل ص ٢٢ ، ٣٣ أنه اسم فرس لغني بن أعصر ، وفي معجم الخيل العربية المنسوبة ص ١٨٦ أنـه اسـم فـرس للحسين بن علي بن أبي طالب ، وللحازوق الخارجي ، ولعتيبة بن الحارث ، ولسعد بن زيد .

(٥) أنساب الأشراف ص ٥١١ ، والمعارف ص ١٤٩ ، ورسائل الجاحظ ٢٢٠/٢ .

(٦) شرح المفصل ٣٤/١ .

وإليه تنسب الإبل الشذقمية ، (**والبقر**) : اسم جنس (**كعرار**) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة : علم بقرة ، وفي المثل : « باءت عرار بكحل»[1] بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة : علم بقرة أيضا ، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا ، فباءت كل منهما بالأخرى ، فصار مثلا يضرب لكل مستويين ، (**والغنم**) : اسم جمع (**كهيلة**) : علم لعنز لبعض نساء العرب ، (**والكلاب**) : جمع كلب (**كواشق**) : علم لكلب . وذكر في النظم سبعة أعلام ، [٦٧/ب] وثامنهم علم الكلب ، فقال :

٧٢ ـ .... كجعفر وخرنقا

٧٣ ـ وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ [الكهف/٢٢] .

(١) المثل في مجمع الأمثال ٩١/١ ، وجمهرة الأمثال ٢٠٣/١ ، ٢٢٦ ، والمستقصى ٢/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٤ ، ٦٣ .

(فصـــــــــــــــل)

وينقسم العَلَم بحسب الوضع (إلى) قسمين :

أحدهما : (**مرتَجَل**) من الارتجال ؛ بمعنى الابتكار ؛ قيل : كأنه مأخوذ من قولهم : ارتجل الشيء : إذا فعله قائمًا على رجليه من غير أن يقعد ويتروَّى ، (**وهـو**) في كلام [١١٥] سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي ، قالوا : ولم يأت من ذلك إلا فقعس ، وهو أبو قبيلة من بني أسد ، وهو فقعس بن طريف بن عمرو [بـن قُعين][١] ابن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، ولم يستعملوا مادة « ف‌ق‌ع‌س » في غير هذا الموضع .

والثاني : (**ما**) استعملت مادته ؛ لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية ، بل (**استعمل من أوّل الأمر عَلَمًا**) ، وهذا الثاني هو الكثير ، ولذلك اقتصر عليه ، (**كأُدَد**) : علَمًا (**لرجل**) ، وهو أبو قبيلة من اليمن ، وهو : أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حِمْيَر[٢] . وذكر سيبويه أنه من الودّ ، من مادة « ودد » ، فأصل همزته الواو[٣] ، واستعملت هذه المادة في الودّ والودود وغيرهما ، (**وسعاد**) : عَلَمًا (**لامـرأة**) ، لم تستعمل هذه البنية في النكرات ، واستعملت مادة « س‌ع‌د » في السعد والساعد والسعدان ، وغير ذلك . ثم المرتجل قسمان : قياسي وشاذ ، فالقياسي : ما له نظير في أبنية الأسماء ، والشاذ ما لا نظير له فالأول ، نحو : غطفان وعمران وحمدان [٦٨/أ] وفقعس وحنتف ، فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس ، والثاني ، نحو : محبَّب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة .

---

(١) إضافة من جمهرة أنساب العرب ص ١٩٥ ، ٤٦٦ .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ .

(٣) نسب هذا القول إلى ابن دريد في لسان العرب ٢/٧١ (أدد) .

(**و**) إلى(**منقول ، وهو الغالب**) في الأعلام ، (**وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ونقله**) إما أن يكون (**من اسم**) جامد ، والاسم الجامد (**إما**) أن يكون (**لحدث**) أي مصدر (**كزيد**) ، فإنه في الأصل مصدر : زاد يزيد زيدًا وزيادة ، (**وفضل**) : وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلاً ، (**أو**) يكون (**لعين**) أي ذات ، (**كأسد**) ، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ، (**وثور**) بالمثلثة ، فإنه في الأصل الفحل من البقر ، (**وإما**) أن يكون (**من وصف**) ، و ذلك الوصف (**أما الفاعل كحارث**) ، فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث ، (**وحسن**) ، بفتح المهملتين ؛ فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن ، (**أو لمفعول كمنصور**) ، فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ، (**ومحمد**) : فإنه في الأصل اسم مفعول من « حَمَّدُ » بتشديد الميم الثلاثي المزيد ، (**وإما**) أن يكون (**من فعل**) مجرد عن الفاعل ، وذلك الفعل (**إما ماض ، كشمر**) بتشديد الميم : لفرس ، (**أو مضارع ، كيشكر**) : لرجل ، وهو نوح عليه الصلاة والسلام ، أو أمر كاصمت : لبرية . قال الرضي : وكسر الميم منه ؛ والمسموع في الأمر الضم ؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغيَّر لفظها عند النقل . اهـ . وإما أن يكون نقله من حرف ، كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف ، قاله الفخر الرازي في [١١٦] شرح المفصل ، (**وإما**) أن يكون (**من جملة**) ، وتلك الجملة (**إما فعلية**) فاعلها ظاهر ، (**كشاب قرناها**) ، [٦٨/ب] أي ذؤابتا شعرها ، أو فاعلها مضمر بارز كـ « أطرقا »[1] أو مستتر كيزيد من قوله : [من الرجز]

٧٨ ـ . . . . بني يزيد . . . .

بضم الدال ، (**أو اسمية ؛ كزيد منطلق ؛ وليس**) النقل من الجملة الاسمية (**بمسموع**) من العرب كما قاله في شرح التسهيل[2] ، (**ولكنهم**) أي النحاة (**قاسوه**) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية ، وجعلوه قسيما له ؛ على تقدير التسمية بها ، وما ذكره من

---

(١) الشاهد على ذلك قوله : [من المتقارب]

(على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصي)

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٣١٧/٢ ، ٣٤٢/٧ ، وشرح أشعار الهذليين ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٦٠/١ .

٧٨- تمام البيت : (نبئت أخوالي بني يزيد) ، وسيأتي الشاهد بتمامه برقم ٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١١٧/١ .

تقسيم العَلَم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور[1] ، وهو في ذلك تابع للناظم في قوله :

٧٦ ــ وَمِنْــهُ منْقُــولٌ كَفَضْــلٍ وأسَــدْ وَذُو ارْتِجَــالٍ كَسُــعَادَ وأُدَدْ

(وعن سيبويه : **الأعلام كلها منقولــة**) ، لأن الأصـل في الأسمـاء التنكـير[2] ، (وعن الزجاج : **كلها مرتجلة**) ، لأن الأصل عدم النقل ، وما وافق وصفًا أو غـيره ؛ فـهو اتفاقي لا مقصود .

(١) جعل بعضهم العَلَم بالغلبة قسمًا ثالثًا ؛ ليس بمنقول ولا مرتجل ، وقال : المنقسم إليهما إنما هو العَلَم الوضعي ، وقد يدّعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم . حاشية يس ١/١١٤ .

(٢) الكتاب ٢/٩٧ .

(فصـــــــــــــل)

(**وينقسم**) العَلَم باعتبار ذاته (**أيضًا إلى مفرد**) عن التركيب ، (**كـــزيد**) وأدد (**وهند**) وسعاد ، (**وإلى مركب ، وهو ثلاثة أنواع**) ، وذلك أنه :

إما (**مركب إسنادي**) ، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، [١١٧] (**كَبَرَقَ نَحْرُه ، وشاب قرناها ، وهذا**) النوع مبني ، و(**حكمه الحكاية**) علـى مـا كـان عليه قبل التسمية به ، قال : [من الطويل]

٧٩ ــ كَذَبْتُمْ وبَيْــتِ اللهِ لا تَنْكِحُوْنَــهَا   بَنِي شَـابَ قَرْنَاهَـا تَصُـرُّ وتَحْلُـبُ

(**وقال**) رؤبة في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر : [من الرجز]

٨٠ ــ (**نُبِّئْتُ أخوالِــي بنِــي يزيــدُ**)   ظُلْمًــا عَلَيْنَــا لَــهُمْ فَدِيــدُ

والقوافي مرفوعة ، فلولا أن في « يزيد » ضميرًا مرفوعًـا علـى الفاعليـة لما رفـع « يزيد » على الحكاية ، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غـير منصـرف ، ومـانعه من الصرف [٦٩/أ] العلمية ووزن الفعل .

و« نبئت » : بمعنى أخبرت ، متعدٍّ لثلاثة ، أوَّلُـها ضمـير المتكلـم المرفـوع علـى النيابة عن الفاعل ، وأخوالِي : مفعوله الثاني ، وبني يزيد : عطف بيان عليه ، وجملة « لَهم

٧٩- البيت للأسدي في لسان العرب ٣٣٣/١٣ (قرن) ، وبــلا نسـبة في أمــالي المرتضــى ٢٧٣/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، والكتاب ٨٥/٢ ، ٢٠٧/٣ ، ٣٢٦ ، ولســان العـرب ٥٩٦/١٢ (نوم) ، والكامل ص ٤٩٧ ، وما ينصرف وما لا ينصــرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، والمقــاصد النحوية ٣/٤ ، والمقتضب ٩/٤ ، ٢٢٦ .

٨٠- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، وخزانة الأدب ٢٧٠/١ ، والمقــاصد النحويــة ٣٨٨/١ ، ٣٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩ ، وشرح المفصــل ٢٨/١، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ٣٢٩ (فدد) ٧٥/٤ (بقر) ، ومجالس ثعلب ٢١٢ ومغــني اللبيــب ٦٢٦/٢ ، وتهذيب اللغة ٧٤/١٤ ، ومجمل اللغة ٥٥/٤ ، ومقاييس اللغة ٤٣٨/٤ .

فديد » بالفاء : بمعنى صياح ، في موضع المفعول الثالث ، أي فادين ، و« ظلمنا » : مفعول لأجله ؛ وناصبه محذوف تقديره : يصيحون ، و« علينا » : متعلق بذلك المحذوف ، لا بفديد ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، ولم يقل : « عليهم » لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير ، تقول : أنا وزيد فعلنا ، ولا تقول : فعلا ، [١١٨] والجاري على الألسنة : « بني يزيد » بالياء ؛ آخر الحروف أوله ، وقال ابن يعيش : صوابه بالتاء المثناة فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية[١] اهـ . قيل : ولا يتعين ذلك في البيت إلا أن يريد تزيد ابن جشم بن الخزرج ، أو تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة[٢] ، فإن كلا من هذين أبو قبيلة ، وهما بالتاء الفوقانية .

(و) إما (**مركب مزجي ، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها**) في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ، ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (**الأول أن يفتح آخره**) ، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث ، وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثاني ، لصيرورته كالجزء مما قبله ، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها ، لما صارت كالجزء مما قبلها ، (**كبعلبك وحضرموت**) لبلدين ، والأصل قبل التركيب بعل وبك ، وحضر وموت ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، وحكمهما أن يفتح آخر أولهما ، (**إلا إن كان ياء فيسكن**) ، للثقل بالتركيب [٦٩/ب] والإعلال ، (**كمعدي كرب**) ، لرجل (**وقالي قلا**) لمكان ، وكسر الدال من « معدي » شاذ ، والقياس فتحها ، كمرمى ومسعى ، (**وحكم**) الجزء (**الثاني**) منهما (**أن يعرب بالضمة**) رفعا ، (**والفتحة**) نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية ، (**إلا إن كان**) الجزء الثاني (**كلمة « ويه » فيبنى على الكسر**) في الأشهر عند سيبويه[٣] ، أما البناء فلأنه اسم صوت[٤] ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين و ذلك (**كسيبويه وعمرويه**) ، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، فلا يدخله خفض ولا تنوين . قال أبو حيان : وهو مشكل ، إلا أن يستند إلى سماع ، وإلا لم يقبل ، لأن القياس البناء ، لاختلاط الاسم بالصوت ، وصيرورتهما [١١٩] اسما واحدا : انتهى . وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم :

---

(١) في شرح المفصل ٢٨/١ : « وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة ؛ إليه تنسب البرود التزيدية » .

(٢) في تاج العروس ١٦٢/٨ « زيد » : (قيل : وصوابه تزيد بن حيدان ، كما نبه عليه العسكري في التصحيف في لحن الخاصة) . وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٤٤٠ .

(٣) في الكتاب ٣٠١/٣ : « جعلوه في النكرة بمنزلة غاق ، منونة مكسورة في كل موضع » .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٥٠ : « لأن الأصوات لا حظ لها في الإعراب » .

٧٧ ـ .... ذا إن بغير ويه تم أعربا

(**وإما**) مركب (**إضافي وهو الغالب**) في الأعلام المركبة ،لأن الأكثر فيها الكنى ، وهي مضافة ، (**وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله**) ، في أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب ، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة ، إلا أن التنوين ملازم للسكون ، والمضاف إليه ملازم للجر ، وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب ، (**كعبد الله**) ، مما المضاف إليه مجرور بالكسرة ، والمضاف معرب بالحركات ، (**وأبي قحافة**) مما المضاف إليه مجرور بالفتحة ، والمضاف معرب بالحروف ، (**وحكمه أن يجري**) الجزء (**الأول**) وهو المضاف (**بحسب العوامل الثلاثة**) رفعا ونصبا وجرا ، (**ويجر**) بالبناء للمفعول ، بمعنى يخفض الجزء (**الثاني**) وهو المضاف [٧٠/أ] إليه (**بالإضافة**) دائما ، وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٧٧ ـ وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير ويه تم أعربا

٧٨ ـ وشاع في الأعلام ذو الإضافه ....

(فصـــــــــــــــل)

(وينقسم) العَلَم (**أيضًا إلى اسم وكنية ولقب**) ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٧٤ — واسْـمًا أتَـى وكُنْيَـةً ولَقَبَـا . . . .

(**فالكنية : كل مركب إضافي في صدره أب أو أم ، كأبي بكـــر**) بـن أبـي قحافة [١٢٠اَ] رضي الله عنهما ، (**وأم كلثوم**) بنت النبي ﷺ ، زاد الإمام الفخر الرازي في العَلَم الجنسي : وابن أو بنت ، كابن دأية للغراب ، وبنت الأرض للحصاة . انتهى .

(**واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعتـــه**) ، بفتح الضاد المعجمة ، والقياس كسرها ، وإنما فتحت تبعًا للمضارع ، والهاء عوض من الواو ، والوضيع : الدنيء من الناس ، فالرفعة (**كزين العابدين**) : لقب علي بن الحسين بن علي بـن أبـي طـالب رضي الله عنهم . (**و**) الضعة ، نحو : (**أنف الناقة**) : لقب جعفر بن قريع ، تصغير قرع ، بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة ، وهو : أبو بطن من سعد بن زيد مناة ، وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا رأس الناقة ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجـره ، فلقـب بـه ، وكانوا يغضبون من هذا اللقب ، فلما مدحهم الحطيئة بقوله : [من البسيط]

قَوْمٌ هُمُ الأنـفُ والأذنـابُ غَـيْرَهُمُ ومن يسوي بأنف الناقـة الذنبـا[١]

صار اللقب مدحًا ، والنسبة إليه أنفي ، فمرجع الكنية إلى اللفظ [٧٠/ب] ، وإن أشعرت

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٧ ، وديوان المعاني ٢٧/١ ، ٧٨ ، والاقتضـاب ص ٥٣١ ، ولسـان العرب ٣٨٩/١ (ذنب) ، ١٦/٩ (أنف) ، ومحاضرات الأدباء ٢٨٦/٣ ، ومقاييس اللغـة ١٤٧/١ ، وتهذيب اللغة ٤٣٨/١٤ ، ٢٨٤/١٥، وتاج العروس ٤٣٧/٢ (ذنب) ، ١٣٤/٤ (كـرب) ، ٤٢/٢٣ (أنف) ، وأساس البلاغة (أنف) ، والمعانـي الكبير ص ١١٠٦ ، وبلا نسبة فـي محاضرات الأدبـاء ٢٩٨/١ ، ٣٣٩/٣ .

بالتعظيم ، ومرجع اللقب إلى المعنى ، (**والاسم ما عداهما وهو الغالب ، كزيد وعمرو**) ، وفرق الأبهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب ، فقال : الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة ، (و) إذا اجتمع الاسم واللقب (**يؤخر اللقب عن الاسم**) غالبًا ، [١٢١] لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ « بطة » فلو قُدّم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخره ، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم ، والنعت لا يقدم على المنعوت ، فكذلك ما أشبهه (**كزيد زين العابدين**) ، أو أنف الناقة ، وهذا مراد الناظم بقوله :

٧٤ ــ .... وأخِّرَنْ ذَا إنْ سِواهُ صَحِبَا

(**وربما يقدم**) اللقب على الاسم ، (**كقوله**) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة ابن الصامت رضي الله عنهما : [من الوافر]

٨١ ــ (**أنا ابْنُ مُزَيْقِيَا عمرو وجَدِّي**) أبوه مُنْذِرٌ ماءُ السماءِ

فقدم اللقب وهو « مزيقيا » على الاسم وهو « عمرو » ، ومزيقيا : بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف : لقب عمرو ، وعمرو : بالجر ، عطف بيان على مزيقيا ، أو بدل منه ، وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حلتين ، فإذا أمسى مزقهما ، كراهية أن يلبسهما ثانيًا ، وأن يلبسهما غيره ، ومنذر : أحد أجداده لأمه ، وهو : منذر بن امرئ القيس بن النعمان ، أحد ملوك الحيرة ، وماء السماء : لقب منذر ، واختلف في سبب جريانه عليه ، فقيل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها ، واشتهر المنذر [٧١/أ] بلقب أمه ، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج . وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين ، (**ولا ترتيب بين الكنية وغيرها**) من اسم أو لقب ، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما ، (**قال**) أعرابي إخبارًا عن عمر ابن الخطاب ﷺ : [من الرجز]

٨١- البيت لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية ٣٩١/١ ، ولحسان بن ثابت في المستقصى ٢٤٩/١ ، والدرة الفاخرة ٣١٣/١ ، ولبعض الأنصار في خزانة الأدب ٣٦٥/٤ ، ولسان العرب ٥٤٥/١٣ (موه)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ١١٨ ، وشرح الأشموني ٥٨/١ ، ولسان العرب ٣٤٣/١٠ (مزق) ، ٢٠٨/١٥ (قوا) ، وتاج العروس (مزق) .

٨٢ ـ (أَقْسَمَ بِاللهِ أَبو حَفْص عُمَــرْ) مَـا مَسَّــهَا مِــنْ نَقَــبٍ وَلاَ دَبَــرْ
فَـاغْفِرْ لَـهُ اللَّـهُمَّ إنْ كَــانَ فَجَــرْ

فقدم الكنية وهي « أبو حفص » على الاسم وهو « عمر » ، وسبب إنشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه : إن ناقتي قد نقبت فاحملني ، فقال له عمر : كذبت ، وأبى أن يحمله ، وحلف على ذلك ، فأنشده ذلك . يقال : نقب البعير ينقب ؛ بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع ؛ إذا رق خفه ، ودبر البعير : إذا حفي ، فكأنه تفسير له ، ويقال : فجر ، إذا حنث في يمينه ، (وقال حسان) بن ثابت يرثي سعد بن معاذ ﷺ : [من الطويل]

٨٣ ـ (وما اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ من أجلِ هالكٍ سَمِعْنا به إلا لِسَعْدِ أَبي عمــرِو)

فقدم الاسم وهو « سعد » على الكنية وهو « أبو عمرو » . وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله ، فتألم قليلاً ومات منه ، فقال رسول الله ﷺ : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ »(١) ، فنظمه حسان ﷺ . وتقول : جاءني أبو عبد الله بطَّةَ ، وبطة أبو عبد الله . (وفي نسخة من الخلاصة ما) أي شيء ، وهو قوله :

٧٤ ـ . . . . وأخِّــرَنْ ذَا إنْ سِــواهُ صَحِبَــا

وذلك (يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله [٧١/ب] أنف الناقة) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنية ، فكأنه قال : وأخر اللقب إن صحب الاسم أو للكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح . (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) ، بل يجوز [١٢٢] تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها ؛ كما تقدم . وفي نسخة أخرى من الخلاصة :

. . . . وذا اجعـــل إذا اسمـــا صحبـــا

فالإشارة بـ « ذا » إلى اللقب وهي أصرح في المراد . ولكن قال المرادي : وما سبق

٨٢- الرجز لرؤبة في شرح المفصل ٧١/٣ ، ولعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب ١٥٤/٥ ، ١٥٦ ، وربيع الأبرار ٢٦٩/١ ، ولأعرابي في المقاصد النحوية ١١٥/٤ ، ولسان العرب ٧٦٦/١ (نقب) ، ٤٧/٥ ، ٤٨ (فجر) ، وتاج العروس ٣٠١/٤ (نقب) ، ٣٠١/١٣ (فجر) ، وتهذيب اللغة ٥٠/١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٨/١ ، وشرح الأشموني ٥٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٥ ، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١ ، وأساس البلاغة (نقب) ، وديوان الأدب ١١١/٢ ، وكتاب العين ٣٠٧/٨ .

٨٣- البيت لحسان في أوضح المسالك ١٢٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٩/١ .

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم ٣٥٩٢ .

أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية . انتهى . ولـك أن تقـول : أمـا كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلّم باعتبار المنطوق ، وغـير مسـلّم باعتبار المفهوم ، وأما كونها أولى فممنوع ، لأنها تفهم غير الصواب .

(**ثم إن كان اللقب وما قبله**) من الاسم (**مضافين كعبد الله زين العابدين**) ، أو أنف الناقة ، (**أو كان الأول مفردًا**) عن الإضافة ، (**والثاني مضافًا كزيد زين العابدين**) أو أنف الناقة ، (**أو كانا بالعكس**) بأن كان الأول مضافًا والثاني مفردًا (**كعبد الله كرز**) ، بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي ، وهو في الأصل ، خرج الراعي ، فالأقسام ثلاثة ، فإن شئت (**أتبعت الثاني للأول**) في إعرابه ؛ (**إما بدلاً**) من الأول ؛ بدل كل من كل ، (**أو عطف بيان**) على الأول ، (**أو قطعته عن التبعية ؛ إما برفعه خبرًا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً**) به (**لفعل محذوف**) ، فتقول على الإتباع : جاءني عبد الله زين العابدين ؛ برفعهما ؛ ورأيت عبد الله زين العابدين ؛ بنصبهما ؛ ومررت بعبد الله زين العابدين ؛ بجرهما ؛ وإن شئت قطعت من الرفع [٧٢/أ] إلى النصب ، ومن النصب إلى الرفع ، ومن الجر إلى الرفع والنصب ، فالرفع بتقدير : هو ، والنصب بتقدير : أعني ، ولو أظهر لجاز . وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتباعًا وقطعًا ، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة ، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين ، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافًا والآخر مفردًا فحكمهما ما سبق .

(**وإن كانا مفردين كسعيد كرز ، جاز ذلك**) المتقدم ، وهو جواز الإتباع والقطع ، (**و**) جاز (**وجه آخر ؛ وهو إضافة الأول إلى الثاني**) ، إن لم يمنع مانع ، كما إذا كان الاسم مقرونًا بـ « أل » كالحارث قفة ، أو كان اللقب وصفًا في الأصل مقرونًا بـ « أل » كهارون الرشيد ومحمد المهدي ، فلا يضاف الأول إلى الثاني ، نص على ذلك ابن خروف . وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو [١٢٣] الصحيح ، والإتباع أقيس ، والإضافة أكثر ، (**وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه**) وهو الإضافة ، (**و**) وجوب الإضافة (**يرده النظر**) من جهتي الصناعة والسماع ، أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد ، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين ، (**و**) أما السماع من العرب فهو (**قولهم**) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ، ولقبه عينان : (**هذا يحيى عينان**) ، بغير إضافة ، وإلا لقالوا : عينين

بالياء ، وأجيب [٧٢/ب] عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم ، فمعنى « جاءني سعيد كرز » بالإضافة : جاءني مسمى هذا الاسم ، وإنما أوّل الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمى ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ . وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقًا ، وإلى وجوب الإضافة في المفردين ، وجواز الإتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله :

٧٥ ــ وَإنْ يَكُونَا مُفردَيْنِ فَأضِفْ حَتْمًا وإلاَّ أتْبِعِ الذي رَدِفْ

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حل الإضافة على القول بالجواز ، فهو مشترك الإلزام ، فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب .

(فصـــــــــــــل)

(**والعَلَم الجنسي**) الموعود بذكره أول الباب : (**اسم يعيِّن مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية ، أو**) ذي الأداة (**الحضورية**) ، وبذلك يفارق العَلَم الشخصي . (**تقول**) في تعيينه ذي الأداة الجنسية : [١٢٤] (**أسامة أجرأ**) ، من الجراءة وهي الشدة ، (**من ثُعالة ، فيكون**) في تعيّن الجنس (**بِمَنْزِلة قولك : الأسد أجرأ من الثعلب ، و« أل » في**) الأسد والثعلب (**هذين ، للجنس**) لا للعهد ، إذ كل منها اسم جنس . (**وتقول**) في تعيينه تعيّن ذي الأداة الحضورية : (**هذا أسامة مقبلاً ، فيكون**) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (**بِمَنْزِلة قولك : هذا الأسد مقبلاً ، و« أل » في**) الأسد (**هذا ، لتعريف الحضور**) المستفاد من الإشارة إلى الجنس . فإن قيل : كيف يقول : « هذا الأسد » [٧٣/أ] مشيرًا إلى واحد بعينه ؛ وأنت تعني الجنس ؟ فالجواب : أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس ، فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء ، لا أسد بعينه ، قال سيبويه[١] : إذا قلت هذا أبو الحارث إنَّمَا[٢] تريد هذا الأسد ، أي هو الذي سَمِّيت باسْمه[٣] أو [هذا الذي قد][٤] عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد[٥] ، ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم . انتهى .

(١) الكتاب ٢/٩٤ .

(٢) في الكتاب : (فأنت) مكان (إنَّمَا) .

(٣) في الكتاب : (أي هذا الذي سمعت باسمه) .

(٤) إضافة من الكتاب .

(٥) في الكتاب : (. . . أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كمعرفته زيدًا) .

(**وهذا العَلَم**) الجنسي (**يشبه عَلَمْ الشخص من جهة الأحكام اللفظية ، فإنه يمتنع من**) دخول (**أل**) عليه فلا يقال : الأسامة ، كما لا يقال ، الزيد ، (**و**) يمتنع (**من الإضافة**) فلا يقال : أسامتكم ، كما لا يقال : زيدكم ، إلا إن قصد فيهما الشياع في المسألتين ، لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد ، و ذلك مأمون بالشياع ، (**و**) يمتنع (**من الصرف**) ، وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (**إن كان ذا سبب آخر**) مع العلمية ، (**كالتأنيث**) اللفظي (**في : أسامة وثعالة**) ، وكزيادة الألف والنون في حمار قبَّان ، (**وكوزن الفعل في : بنات أَوْبَرَ**) عَلَمًا على ضرب من الكمأة ، (**وابن آوى**) بالمد ، وهو حيوان كريه الرائحة ، فوق الثعلب ودون الكلب ، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب ، طويل المخالب والأظفار ، صياحه يشبه صياح الصبيان . قاله الكمال الدميري[1] .

فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط ، والعَلَم هو مجموع المضاف والمضاف إليه [٧٣/ب] قلت : أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان عَلَمًا وحده ، قاله الدماميني . ويمتنع وصفه بالنكرة ، فلا يقال : أسامة مفترس ، بل : المفترس ، (**ويبتدأ به ، ويأتي الحال منه**) بلا مسوغ فيهما (**كما تقدم في المثلين**) السابقين وهما : أسامة أجرأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً ، (**ويشبه النكرة من جهة المعنى ، لأنه شائع في أمته**) وجماعته ، (**لا يختص به واحد دون آخر**) ، كما أن النكرة ، نحو : « رجل » كذلك ، فظهر من كلامه أولا أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس بـ « أل » الجنسية ، وآخر : أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى ، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه ، وقد يقال لما [١٢٥] عاملوا « أسد » معاملة النكرة ، و« أسامة » معاملة المعرفة ، دل ذلك على افتراق مدلوليهما ، وإلا لزم التحكم ، فبالأثر يستدل على المؤثر ، والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ؛ ليطابق بها شخص ما ، وعموم « من » حيث هي كلية مجردة عن اللواحق ، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة ، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد ، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها ، والحاصل : أن « أسدا » موضوع للحقيقة الذهنية ؛ من حيث هي هي ؛ من غير اعتبار قيد معها أصلا ، و« أسامة » موضوع للحقيقة باعتبار

---

(١) حياة الحيوان الكبرى ١/١٥٢ (ابن آوى) .

حضورها الذهني الذي هو نوع [٧٤/أ] تشخص لها، مع قطع النظر عن أفرادها، وينقسم على الجنس إلى اسم وكنية ولقب، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٧٩ ــ ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

(فصـــــــــــــل)

(ومسمى عَلَمْ الجنس ثلاثة أنواع :

أحدها ، وهو الغالب : أعيان لا تؤلف) للواضع (**كالسـباع**) جمع سبع ، وهو ما له ناب ، (**والحشرات**) جمع حشرة ، وهو صغار دواب الأرض ، فالسباع (**كأسامة**) للأسد ، وكنيته أبو الحارث ، (**وثعالة**) للثعلب ، وكنيته أبو الحصين ، (**وأبي جعدة**) كنية (**للذئب**) ، واسمه ذؤالة ، (**و**) الحشرات ، نحو : (**أم عريط**) كنية (**للعقرب**) ، واسمها شبوة ، وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله :

٨٠ ــ مِـنْ ذاكَ أُمُّ عِرْيَـطٍ للعَقْـرَبِ وهكـذا ثُعَالَـةٌ للثَّعْلَـبِ

(**و**) النوع (**الثاني : أعيان تؤْلف ، كهَيَّان بن بَيَّان**) ، بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت ، (**للمجهول العين**) وهي الذات ، (**والنسب**) من بني آدم كـ « طامر ابن طامر » لمن لا يعرف ولا يُعرف أبوه ، وفي المحكم لابن سيده : ما أدري أي هيّ بن بيّ هو ، معناه أي الخلق هو[1] ، وهو من أسماء الأضداد ، لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هيِّنة بيِّنة ، وقيل هيّان بن بيّان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ، ويقال أيضًا للذي لا يعرف : صلمعة بن قلمعة ، وضُلّ بن ضلّ ، (**وأبي المضاء**) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد : (**للفرس ، وأبي الدغفاء**) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودًا : [٧٤/ب] (**للأحمق**) ، لأن العرب إذا حَمَّقوا إنسانًا قالوا له : يا أبا الدغفاء ولِّدْها فقارا[2] ، أي شيئًا لا رأس له ولا ذنب ، والمعنى كلِّفها ما لا تطيق ، ولا يكون . قال الموضح في حواشي التسهيل : كأن العرب جعلت « هيّان بن بيّان » لعدم الشعور بحقيقته ، و« أبا الدغفاء » لنفرتهم عنه لحمقه ، بمنزلة ما لا يؤلف .

(**و**) النوع الثالث : أمور معنوية (**كسبحان** « **عَلَمًا** » **للتسبيح**) ، بمعنى التنزيه ، ينصب كما ينصب مسماه ، ثم استعملوه مكان « يُسَبِّحُ » وصار بدلاً من اللفظ

---

(١) لسان العرب ١٠١/١٤ (بيي) ، ٣٧٥/١٥ (هيي) .

(٢) ومنه قول ابن أحمر في ديوانه ص ٧٤ ، ولسان العرب ١٠٣/٩ (دعف) ، ١٠٤ (دغف) :

(يُدَنِّس عرضَه لينال عرضي أبا دغفاء ولّدها فقارا)

بالفعل ، والمعنى : براءة الله من السوء ، قاله ابن إياز ، ورد جعله علما لملازمته للإضافة ، قاله الموضح في الجامع الصغير[1] . (**وكيسان**) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة : علما (**للغدر**) ، بفتح الغين المعجمة ، وعليه قوله : [من الطويل]

٨٤ ـ إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم   إلى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج : والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان ، والغدر بكيسان ، أنهما غير منصرفين ، والسبب الواحد ؛ وهو الألف والنون حاصل ، فلا بد من حصول العلمية ، (**ويسار**) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء : علما (**للميسرة**) بمعنى اليسر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥ ـ فقلت امكثي حتى يسار لعلنا   نحج معا قالت وعاما وقابله

(**وفجار**) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء : علما (**للفجرة**) بسكون الجيم ، بمعنى الفجور ، (**وبرة**) بفتح الموحدة وتشديد الراء : علما (**للمبرة**) ، بمعنى البر ، وقد اجتمع في قول النابغة : [من الكامل]

٨٦ ـ إنا اقتسمنا خطتينا بيننا   فحملت برة واحتملت فجار

[٧٥/أ] وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم :

٨١ ـ ومثله برة للمبره   كذا فجار علما للفجره

---

(٣) الجامع الصغير ص ١١ .

٨٤- البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٩، وأساس البلاغة (كيس) ، والأغاني ٨٧/١٤ ، والحماسة البصرية ٢٨٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٦٥/٢ ، وله أو لضمرة بن ضمرة في شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨ ، ولسان العرب ٢٠١/٦ (كيس) ، وتاج العروس (كيس) ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٢/١ ، ومقاييس اللغة ١٥٠/٥ .

٨٥- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية) ، وخزانة الأدب ٣٣٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٥٥/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وهمع الهوامع ٢٩/١ .

٨٦- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣ ، والدرر ٢٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٥٢/٤ (برر) ، ٤٨/٥ (فجر) ، ١٧٤/١١ (حمل) ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣ ، وخزانة الأدب ٢٨٧/٦ ، والخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وشرح الأشموني ٦٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١، وشرح المفصل ٣٨/١ ، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن) ، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٩/١ .

(هذا باب أسماء الإشارة)

[١٢٦] وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه ، **(والمشار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة)** فهذه ثلاثة ، **(وكل واحد منها إما مذكر أومؤنث)** ، فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها ، فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة . والمخاطب بالإشارة يكون واحدًا مذكرًا أو مؤنثًا ، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين ، أو جماعة ذكورًا وإناثًا ، فهذه ستة تتنوَّع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية .

(فللمفرد المذكر) في القرب أربعة **(ذا)** بألف ساكنة ، و« ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و« ذائه » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، و« ذاؤه » بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة ، قال : [من الرجز]

٨٧ ــ هَــذاؤُهُ الدَّفْــتَرُ خَــيْرُ دَفْــتَرِ   فِــي كَــفِّ قَــرْمٍ مَــاجِدٍ مُصَــوَّرِ

يروى بكسر الهاء وضمها . وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حُرِّكت الهاء فيهما للضرورة ، والأصل فيهما ذاء ؛ وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة ؛ خلافًا للكوفيين ، وهو ثلاثي الأصل ، حذفت لامه على الأصح لا عينه ، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح .

(وللمفرد المؤنث) في القرب [٧٥/ب] **(عشرة)** ، خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة [١٢٧] مبدوءة بالتاء ؛ **(وهي : ذي وتِي)** بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، **(وذهِ وتِهِ)** بإشباع الكسرة ، **(وذهِ وتِهِ باختلاس)** وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع ، **(وذهْ وتِهْ)** بالإسكان للهاء ، **(وذات وتا)** بضم التاء من ذات ، قال الموضح في الحواشي التسهيلية[1] : الإشارة « ذا » والتاء للتأنيث ، وهي التاء في « امرأة » ونحوه مما فيه تاء الفرق ، وليس بصفة ، انتهى . و« تا » بألف .

٨٧- الرجز بلا نسبة في الدرر ١٢٦/١ ، وهمع الهوامع ٧٥/١ .

(١) انظر شرح التسهيل ٢٤١/١ .

(**وللمثنى**) القريبة : (**ذان**) في التذكير ، (**وتان**) في التأنيث بالألف فيهما (**رفعًا ، وذَيْنِ وتَيْنِ**) بالياء فيهما (**جرًّا ونصبًا ، ونحو : ﴿ إِنَّ هَـذَانِ ﴾**) [طه/٦٣] بالألف وتشديد نون إنّ (**﴿ لَسَاحِرَانِ ﴾** [طه/٦٣] **مؤول**) ، وتأويله : إما على حذف اسم « إن » ضمير شأن ؛ على حد : إن يك زيدًا مأخوذ ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف . والأصل : إنه هذان لهما ساحران ، أو على أنّ « إن » بمعنى نعم ، وهي لا تعمل شيئًا ، لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر ، أو على أنه جاء على لغة خثعم ، فإنهم لا يقلبون ألف المثنى في حالتي النصب والجر ، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد ، وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين ، وألف المفرد لا تقلب ياء ، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع ، كما في « اثنان » قبل التركيب ، أو على أنّ « إن » نافية بمعنى « ما » ، واللام بمعنى « إلا » الإيجابية ، كما يقول به الكوفيون ، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة ، واختاره ابن الحاجب[1] .

(**وجمعهما**) في التذكير والتأنيث : (**أولاء**) حال كونه (**مَمدودًا** [٧٦/أ] **عند الحجازيين**) نحو : هؤلاء القوم ، وهؤلاء بناتي ، (**مقصورًا عند**) أهل نجد من بني (**تميم**) وقيس وربيعة وأسد ، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ، ولم [١٢٨] يخصه بتميم ، كما قاله الموضح في حواشي التسهيل[2] ، ومن خطه نقلت ، والأكثر مجيئه للعقلاء ، (**ويقل مجيئه لغير العقلاء ، كقوله**) وهو جرير بن عطية : [من الكامل]

٨٨ ــ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بعدَ منزلةِ اللِّوى (**والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيَّامِ**)

فأشار بـ « أولئك » للأيام ، وهي مما لا يعقل ، وذُمَّ : أمر من ذَمَّ يَذُمُّ ، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف ؛ والضم للإتباع ، والمنازل : مفعول به ، وبعد : متعلق بمحذوف حال من المنازل ؛ على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ، والتقدير :

---

(١) انظر الموشح على كافية ابن الحاجب ص ١٨٣ .

(٢) في شرح التسهيل ٢٤١/١ : (حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين ؛ وأن القصر لغة الحجازيين) . وفي شرح ابن عقيل ١٣٣/١ أن المد لغة الحجازيين ، والقصر لغة بني تميم .

٨٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ ، وفيه (الأقوام) مكان (الأيام) ، وتخليص الشواهد ص ١٢٣ ، وخزانة الأدب ٤٣٠/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧ ، وشرح المفصل ١٢٩/٩، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى) ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٤/١، وشرح ابن الناظم ص ٥١ ، وشرح الأشموني ٦٣/١، وشرح ابن عقيل ١٣٢/١، والمقتضب ١٨٥/١ .

كائنة بعد مفارقة منزلة اللـواء ، واللـواء : ممـدود وقصـر للضـرورة ، والعيـش : منصـوب بالعطف على المنازل ، والأيام : عطف بيان على أولئك ؛ أو نعت له ؛ والمخـاطب بالإشـارة مذكر ، ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم :

٨٢ ــ بـِـذَا لِمُفْــرَدٍ مُذَكَّــرٍ أشِــرْ   بذي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِــرْ
٨٣ ــ وَذَانِ تَــانِ للمثنَّــى المرتفــعْ   وَفي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَيْـنِ اذكُـرْ تُطِـعْ
٨٤ ــ وَبـأُولَى أشِــرْ لِجَمْــع مُطْلقَــا   والْمَدُّ أوْلَـى . . . .

(فصـــــــــــــل)

ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريبًا ، (**وإذا كان المشار إليه بعيدًا لحقته كـاف حرفية**) ، لأن أسماء الإشارة لا تضاف ، وهذه الكاف (**تتصرَّف تصرُّف الكاف الاسمية غالبًا**) ، ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يتبين بها [٧٦/ب] لو كانت اسمًا ؛ فتفتح للمخاطب ؛ وتكسر للمخاطبة ؛ وتتصل بها علامة التثنية والجمعين ، فتقول : ذاكَ وذاكِ وذاكما وذاكم وذاكنَّ ، (**ومن غير الغالب**) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقًا ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِ ﴾ في البقرة[1] ، وقوله تعالى : (﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾)[2] في المجادلة ، (**ولك**) مع إلحاق الكاف (**أن تزيد قبلها لامًا**) مبالغة في البعد ، وهذه اللام أصلها السكون ، كما في « تلك » ، وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين ، أو فرقًا بينها وبين لام الجر من نحو : « ذَا لَكَ » بفتح اللام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤ ـ .... وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا
٨٥ ـ بالكَافِ حَرْفًا دونَ لَامٍ أوْ مَعَهْ ....

(**إلا في التثنية مطلقًا**) من غير تقييد ، بلغة دون أخرى ، وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث ، (**و**) إلا (**في الجمع في لغة من مَدَّه**) ، وهم الحجازيون . وفي لغة بعض من قصره ، وهم التميميون . (**و**) إلا (**فيما سبقته ها**) التنبيه بألف غير مهموزة ، وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله :

٨٥ ـ .... واللَّامُ إنْ قدمْتَ ها مُمْتَنِعَهْ

(١) البقرة : ٢٣٢ .
(٢) المجادلة : ١٢ .

[١٢٩] (وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقًا) لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع ، حكاه الفراء عنهم ، وتقييد الجمع بلغة من مدّه احترازًا من لغة من يقصره غير التميميين ، كقيس وربيعة وأسد ، فإنهم يأتون باللام ، قال شاعرهم : [من الطويل]

٨٩ — أُولالِكَ قَوْمِي لَمْ يكونوا أُشابةً وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولالِكَا

و« الأشابة » بضم الهمزة ؛ وبالشين المعجمة [٧٧/أ] والباء الموحدة : واحدة الأشائب ، وهم الأخلاط من الناس ، و« الضليل » بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام : الكثير الضلال ، وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير ؛ تبع فيه الناظم ؛ وخالفه في شرح اللمحة فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها ، فللمفرد المذكر : « ذا » : للقريب ، و« ذاك » : للمتوسط ، و« ذلك » : للبعيد ، ولمثناه : « ذان » : للقريب ، و« ذانك » : للمتوسط ، و« ذانّك » بتشديدها : للبعيد ، ولجمعه : « أولا » : للقريب ؛ يمد ويقصر ، و« أولاك » بالقصر : للمتوسط ، و« أولئك » بالمد : للبعيد ، وللمفرد المؤنث : « ذي وتي » : للقريب ، و« تيك » : للمتوسط ، و« تلك » : للبعيد ، ولمثناه : « تان » : للقريب ، و« تانك » بالتخفيف : للمتوسط ، و« تانّك » بالتشديد : للبعيد ، ولجمعه : « أولا » : للقريب ، و« أولاك » : للمتوسط ، و« أولئك » للبعيد . انتهى .

وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى ، فالأول : نيابة ذي البعد عن ذي القرب ، نحو : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابِ ﴾ [البقرة/٢] ، والثاني : نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع ، فالأول : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة/٦٨] أي بين ذلك ، أي بين الفارض والبكر ، كقول لبيد : [من الكامل]

٩٠ — ولقد سئمتُ من الحياةِ وطولِها وسؤالُ هذا الناس كيفَ لَبيدُ

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد .

٨٩- البيت للأعشى في شرح المفصل ٦/١٠، ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب ٣٩٤/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢ ، والدرر ١٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٨٤ ، واللامات ص ١٣٢ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى) ، والمنصف ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وهمع الهوامع ٧٦/١ .

٩٠- البيت للبيد في ديوانه ص ٣٥ ، وخزانة الأدب ٢٥١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/١ ، ولسان العرب ٧٥٩/١ (نصب) ، والمحتسب ١٨٩/١ .

(فصـــــــــــل)

(ويشار إلى المكان القريب) بلفظتين (هنا) مجردة عن « ها » التنبيه ، [٧٧/ب] (أو ههنا) مقرونة بـ « ها » التنبيه ،(نحو : ﴿ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ [المائدة/٢٤] ، و) يشار (للبعيد) بألفاظ : (بـ : هناك) مجردة عن « ها » التنبيه ، (أو : هـهناك) مقرونة بـ « ها » التنبيه من غير لام ، (أو : هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة ، (أو : هنّا) بفتح الهاء وتشديد النون ، وأصلها : « هنّن » بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال ، (أو : هِنّا) بكسر الهاء وتشديد النون ، والكلام فيها كالتي قبلها ، وكسر الهاء أردأ من فتحها . قاله السيرافي ، وأنشد لذي الرمة : [من البسيط]

٩١ ــ هَنَّا وهِنَّا ومِنْ هُنَّا لَهُنَّ بِهَا ذاتَ الشمائلِ والأَيْمَانِ هَيْنُومُ

(أو : هنّتْ) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء ، وهي « هنا » المفتوحة الهاء ؛ زيدت عليها التاء الساكنة ، فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين ، وقد تكسر هاؤها ، (أو : ثَمَّ) بفتح المثلثة وتشديد الميم ، وبنيت على الفتح للتخفيف ، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴾) [الشعراء/٦٤] وهي ملازمة للظرفية ، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها ، نحو : « جئتُ مِنْ ثَمَّ » لأن الظرف والجار والمجرور أخوان ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان/٢٠] فـ « ثَمَّ » ظرف مكان لـ « رأيت » المتقدمة عليه ، [١٣٠] لا مفعول مطلق على الصواب ، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث ، فيشار إلى المكان القريب بـ « هنا » ، وإلى المتوسط بـ « هناك » ، وإلى البعيد بـ « هنالك » وأخواته ، وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله :

٨٦ ــ وَبِهُنَا أوْ هَـهُنَا أشِرْ إلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلاَ
٨٧ ــ فِي البُعْدِ أو بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنَّا أو بِهنَالِكَ انطِقَنْ أوْ هِنَّا

٩١- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٠٩ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٠٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٥ ، وشرح المفصل ١٣٧/٣ ، ولسان العرب ٦٢٣/١٢ (هنم) ، ٤٨٤/١٥ (هنا) ، والمقاصد النحوية ٤١٢/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣، وشرح ابن الناظم ص ٥٣ ، وشرح الأشموني ٦٦/١ .

[٧٨/أ] (هذا باب الموصول)

وهو في الأصل اسم مفعول من وَصَلَ الشيء بغيره : إذا جعله من تمامه ، وفي الاصطلاح (**ضربان**) : موصول (**حرفي** ، و) موصول (**اسمي** ، فـ) الموصول (**الحرفي كل حرف أُوِّل مع صلته بالمصدر**) ، ولم يحتج إلى عائد ، (**وهو ستة** :

أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ، وتوصل بجملة اسمية ، وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقًا فالمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جامدًا أُوِّل بالكون ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا أُوِّل بالاستقرار . وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما ، قاله في المغني[1] . وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك .

(**وأنْ**) بفتح الهمزة وسكون النون ، وهي الناصبة للمضارع : وتوصل بفعل متصرف ماضيًا كان أو مضارعًا ، اتفاقًا وأمرًا على الأصح .

(**وما**) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي .

(**وكي**) المصدرية : وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظًا أو تقديرًا .

(**ولو**) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر .

(**والذي**) على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/٢٣] قاله الموضح في الحواشي .

ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي : [من البسيط]

٩٢ ــ يا ليتَ من يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يَمْنَعُهُ ⁂ حتى يَذُوقَ رجالٌ مُرَّ ما صَنَعُوا

وليتَ رزْقَ رجالٍ مِثْلُ نائِلِهِمْ ⁂ قَوتٌ كَقوتٍ وَوُسْعٌ كالذي وَسِعُوا[٧٨/ب]

وعلى القول به ، فقال الرضي : لا خلاف في اسمية « الذي » المصدرية وصنيع الموضح يأباه[2] .

(١) مغني اللبيب ١/١٩٣ .

٩٢- البيتان لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٩١ ، وأمالي المرتضى ١/١١٧ ، والمؤتلف والمختلف ١١٧ .

(٢) في حاشية يس ١/١٣٠ : « مراد الفاضل الرضي بكونها اسمين أن المحل لها ، ومراد الموضح بكونها موصولاً حرفيًا أنها تؤوّل بمصدر ، فلا منافاة » .

مثال « أنّ » بالتشديد (نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾) [العنكبوت/٥١] ، أي أنزلنا .

ومثال « أنْ » بالتخفيف : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾) [البقرة/١٨٤] ، أي صومُكم خير لكم .

ومثال « ما » : (﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾) [ص/٢٦] ، أي بنسيانهم إياه .

ومثال « كي » : (﴿ لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾) [الأحزاب/٣٧] ، أي لعدم كون على المؤمنين حرج .

ومثال « لو » : (﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾) [البقرة/٩٦] ، أي التعمير .

ومثال « الذي » المصدرية : (﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾) [التوبة/٦٩] ، أي كخوضهم .

والمانع يدعي أن الأصل كـ « الذين» ، حذفت النون على لغة ، أو أن الأصل : [١٣١] كالخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد ، أو أن الأصل : كالجمع الذي خاضوا ، فقال « الذي » باعتبار لفظ الجمع ، وقال « خاضوا » باعتبار معناه ، أو أنه أوقع « الذي » على الجمع ، كقوله : [من الطويل]

٩٣ — وإنّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

أو أن « الذي » مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، كما قاله الموضح في شرح اللمحة .

(و) الموصول (**الاسمي**) كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف ، أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلفه ، قاله الموضح في شذوره[(١)] .

٩٣- البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٧/٦ ، ٢٥-٢٨، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢ ، والكتاب ١٨٧/١ ، واللسان ٣٤٩/٢ (فلج) ، ٢٤٦/١٥ (لذا) ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨ ، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والمنصف ٦٧/١ ، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ٦٢/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٢ ، ١٣٣/٦ ، ٢١٠/٨ ، والدرر ٢٢١/٢ ، ورصف المباني ص ٣٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٥٥/٣ ، ومغني اللبيب ١٩٤/١ ، ٥٥٢/٢ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، ٧٣/٢ .

حانت : من الْحَيْن ؛ وهو الهلاك . فلج : موضع . ومعنى « هم القوم كل القوم يا أم خالد » : أن الذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرجال الكاملون ، فاعلمي ذلك ، وابكي عليهم يا أم خالد .

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤١ .

(وهو ضربان : نَصٌّ) في معناه لا يتجاوزه إلى غيره ، **(ومشـترك)** بـين معـان مختلفة بلفظ واحد .

(فالنص ثمانية) هنا ، **(منها للمفرد المذكر « الذي » للعالم)** بكسر اللام : وهو من يقوم به العَلَم **(وغيره)** بالجر ، فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة ، **(نحو : ﴿ الْحَمْـدُ لله الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ﴾)** [الزمر/٧٤] ، والعالم المذكر نحو : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ﴾ [٧٩/أ] [الزمر/٣٣] ، وغير العالم نحو : **(﴿ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَـدُونَ ﴾)** [الأنبيـاء/١٠٣] ، **وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها)** فالأول **(نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَـادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾)** [المجادلة/١] ، والثاني **(نحو : ﴿ مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾)** [البقرة/١٤٢] فأوقع « التي » على القبلة وهي غير عاقلة .

ولك في ياءي « الذي والتي » وجهان : الإثبات والحذف ، فعلـى الإثبـات تكـون إما خفيفة فتكون ساكنة ، وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب ، وعلـى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا ؛ كما كـان قبـل الحـذف وإمـا سـاكنًا ، فـهذه الخمس لغات في « الذي والتي » ، **(ولتثنيتهما : اللَّذان واللَّتـان)** بـالألف **(رفعًـا ، واللَّذَين واللَّتَين)** بالياء المفتوح ما قبلها **(جرًّا ونصبًـا)** ، تقـول : « جـاءني اللـذان قامـا واللتان قامتا » ، و« رأيت اللذين قاما واللتين قامتا » ، و« مررت باللذين قاما واللتين قامتا » ، وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس ، **(وكان القياس في تثنيتهما و)** في **(تثنيـة : ذا ، و : تا)** السابقين في بحث الإشارة **(أن يقال)** في تثنية « الذي » : **(اللَّذِيان)** بإثبات الياء مخففة ، **(و)** في تثنية « التي » : **(اللَّتِيان)** بإثبـات اليـاء مخففـة ، **(و)** في تثنيـة « ذا » : **(ذَيَان)** بقلب الألف ياء ، **(و)** في تثنية « تا » : **(تَيَان)** بقلب الألف ياء **(كما يقال)** في تثنية « القاضي » من المعرب المنقوص : **(القاضيان ؛ بإثبات الياء ، و)** كمـا يقـال في تثنية « فتى » من المعرب المقصور : **(فتيان ؛ بقلب الألف ياء ، ولكنهم فرقوا بين تثنيـة المبني)** كالذي وذا ، **(و)** تثنية **(المعرب)** [٧٩/ب] كالقاضي وفتى ، **(فحذفوا)** الحـرف **(الآخر)** وهو الياء من « الذي والتي » ، والألف من « ذا وتا » ، وأثبتوه في القاضي وفتى ، ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية ، **(كما فرقوا)** بينهما **(في التصغير ، إذ قـالوا)** في تصغير « الذي والتي وذا وتا » : **(اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا وذَيًّا وتَيًّا ، فـأبقوا)** الحرف **(الأول)** هو اللام الأولى من « اللذيا واللتيا » ، والذال من « ذيا » ، والتاء مـن « تيـا » ، **(علـى فتحة)** الذي كان قبل التصغير ، **(وزادوا ألفًا في الآخر)** في الألفاظ الأربعة **(عوضًا عن**

ضمة التصغير) التي تكون في أول المصغر ومن العرب من يقول « اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا » بضم اللام ، فيجمع في التصغير [١٣٢] بين الضمة الألف ، وما ذكره الموضح هنا تبعًا للنظم من أنّ « اللذان واللتان » تثنية : « الذي والتي » مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل[١] : إن العرب استغنت بتثنية « اللَّذِ » دون الياء ، و« اللَّتِ » كذلك عن تثنية « الذي والتي » بالياء ، فإن العرب لم تثنهما . اهـ .

وعلى تقدير تسليم ما هنا ، فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني ، بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب ، نحو : « عاشوران وخنفسان » تثنية : « عاشوراء وخنفساء » ، حكاه الفراء عن العرب . وحيث ثُنّي الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما ، (**وتميم وقيس تُشدِّد النون فيهما تعويضًا من المحذوف**) منهما وهو الياء في « الذي والتي » والألف في « ذا » و« تا » ، (**أو تأكيدًا للفرق**) بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف ، وإلى [٨٠/أ] التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله :

٨٩ ــ . . . . والنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

٩٠ ــ والنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضًا وتَعْوِيضٌ بذَاكَ قُصِدَا

(**ولا يختص ذلك**) التشديد (**بحالة الرفع**) عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب ، (**خلافًا للبصريين**) في زعمهم أن التشديد تختص بحالة الرفع[٢] ، (**لأنه قد قرئ في السبع : ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِّ ﴾**[٣][فصلت/٢٩]، **﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ ﴾**[٤] [القصص/٢٧] ، **بالتشديد**) فيهما في حالتي النصب في « اللذين » ، والجر في « هاتين » ، (**كما قرئ**) في حالة الرفع : (**﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾**[٥] [النساء/١٦] ، **﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ ﴾**[٦]) [القصص/٣٢] بالتشديد فيهما ، فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم ، (**وبلحارث بن كعب**) أجمعون (**وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان**) في حالة الرفع ، تقصيرًا للموصول لطوله بالصلة ، لكونهما كالشيء الواحد ، (**قال**) الفرزدق : [من الكامل]

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٤/١ .

(٢) الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة رقم ٩٥ : الحروف التي وضع عليها الاسم في « ذا » و« الذي » .

(٣) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٨١ ، والنشر ٢٤٨/٢ .

(٤) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣١٢/١ .

(٥) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ١٨٧ ، والنشر ٢٤٨/٢ .

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣٤١/٢ .

٩٤ ــ (أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّـــذَا) قَتَلا الْمُلُـوْكَ وفَكَّكَـا الأَغْـلاَلاَ

أراد : « اللذان » فحذف النون ، وهو مرفوع على الخبرية ، لأن « بني » : منادى بالهمزة ، و« كليب » بالتصغير : أبو قبيلة ، وهو كليب بن يربـوع ، و« عمَّيَّ » بالتثنية : هما هذيل بن هبيرة الثعلبي ، وهذيل بن عمران الأصغر ، كان أخاه لأمـه ، و« الأغـلال » : جمع غلّ ؛ وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم . وأراد الفرزدق بذلك الافتخـار على جرير ، فإنه من بني كليب بأن عمَّيْه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم ، **(وقال)** الأخطل : [من الرجز]

٩٥ ــ (هُمَا اللَّتَا لَـوْ وَلَـدَتْ تَمِيْـمُ) لَقِيْـلَ فَخْـرٌ لَـهُمْ صَمِيْـمُ

أراد : « اللتان » فحذف [٨٠/ب] النون ، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهـو « هما » ، و« تميم » : قبيلة ، و« صميم » : بمعنى خالص . والمعنى : هما المرأتان اللتان لـو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص . ولُقِّب هـذا الشـاعر بـالأخطل لكـبر أذنـه ، واسْـمُه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيًّا .

وجاز حذف النون في « اللذان واللتان » لعدم الإلباس ، **(ولا يجـوز ذلـك)** الحذف **(في)** نون **(ذان ، وتان ، للإلباس)** بالمفرد ، ولعدم الطول .

(وتلخَّص أنّ في نون الموصول ثلاث لغات) : الإثبـات والحـذف والتشـديد ، **(وفي نون الإشارة لغتان)** : الإثبات والتشديد ، **(ولجمع المذكر العاقل كثيرًا أو لغيره)** أي لغيـر العاقل **(قليلاً : الأُلَى)** على وزن العُلَى ، ويكتب بغيـر واو . قاله الموضح فـي

٩٤- البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧ ، والأزهية ص ٢٩٦ ، والاشـتقاق ص ٣٣٨ ، وأمـالي ابـن الشجري ٣٠٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ ، ٦/٦ ، والدرر ٥٩/١ ، وسر صناعة الإعـراب ٥٣٦/٢ ، وسمط اللآلي ٣٥/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٣ ، والكتاب ١٨٦/١ ، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلـج) ، ٢٣٣/١٤ (حظا) ، ٢٤٥/١٥ (لذي) ، والمقتضب ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢، وأوضح المسالك ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ٢١٠/٨ ، ورصف المباني ص ٣٤١ ، ٤٠٦ ، وشرح التسهيل ١٩٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤ ، والمحتسـب ١٨٥/١ ، والمسائل العسكريات ص ٢١٨ ، ومعاني الأخفـش ص ٢٥٦ ، والمنصـف ٦٧/١ ، وهمـع الهوامع ٤٩/١ .

٩٥- الرجز للأخطل في خزانة الأدب ١٤/٦ ، والدرر ٦٠/١ ، والمقاصد النحويـة ٤٢٥/١ ، وليـس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ص ٣٠٨ ، وأوضح المسـالك ١٤١/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ .

شرح اللمحة (**مقصورًا**) على الأشهر كقوله : [من الطويل]

٩٦ ــ رأيتُ بَنِي عَمِّي الأُلَـى يَخْذِلُونَنِـي   علـى حَدَثـانِ الدَّهْـرِ إذْ يَتَقَلَّـبُ

(**وقد يمد**) كقوله : [من الطويل]

٩٧ ــ أبـى اللهُ للشُّـم الألاءِ كأنَّـهم   سُيُوفٌ أجادَ القَيْـنُ يومًـا صِقَالَـهَا

وهي في هذين البيتين للعاقل . ومن وقوعها لغير العاقل قوله : [من الطويل]

٩٨ ــ تُـهَيِّجُنِي للوَصْـلِ أيّامُنَـا الأُلَـى   مَـرَرْنَ عَلَيْنَـا والزَّمَـانُ وَرِيْـقُ

(**والَّذِينَ : بالياء مطلقًا**) في الأحوال الثلاثة ، وهي مبنية ، وإن كان الجمع من خصائص الأسْمَاء ، لأن « الذين » مخصوص بـ « أولي العلم » ، و« الـذي » عام ، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف المثنى فإنه جار على سنن المثناة [١٣٣] المتمكنة لفظًا ومعنى ، (**وقد يقال**) : جاء اللّذُون (**بالواو رفعًا**) ، ورأيت الّذِين ومررت بالّذِين بالياء جرًّا ونصبًا ، وهي حينئذ معربة ، لأن شبه الحرف [٨١/أ] عارضه الجمع ، وهو من خصائص الأسْمَاء (**وهي لغة هذيل أو عقيل**) بالتصغير فيهما ، و« أو » للشك . قال شاعرهم : [من الرجز]

٩٩ ــ (**نَحن اللّذُون صَبَّحُوا الصّباحا**)   يَـوْمَ النُّخَيْـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا

فـ « نحن » : مبتدأ ، و« اللذون » : خبره ، و« النخيل » : تصغير نخل ؛ بالنون والخاء المعجمة ؛ موضع بالشام ، و« غارة » : مفعول لأجله ؛ وهو اسم مصدر إغار ، والقياس

٩٦- البيت لعمرو بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ٧٥/١ ، ولبعض بني فقعس أو لمرة بن عدّاء الفقعسي في الدرر ١٤٧/١ ، ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب ٣٠/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٣ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ٨٣/١ .

٩٧- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٩/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٢ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

٩٨- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٦٣ ، ولمضرس بن قرط المازني في أمالي القالي ٢٥٨/٢ .

٩٩- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١ ، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في الدرر ٩٢/١، ١٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٦/١ ، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب ٢٣/٦ ، ولأبي الحرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ص ٤٧ ، وللعقيلي في مغني اللبيب ٤١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١٤٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١ ، وهمع الهوامع ٦٠/١ ، ٨٣ .

إغارة ، و« الملحاح » بكسر الميم ؛ من ألح السحاب : دام مطره ، (**والجمع المؤنث اللاتي واللائي**) بإثبات الياء فيهما ، (**وقد تحذف ياؤهما**) اجتزاء بالكسرة ، فيقال : اللاتِ واللاءِ ، وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله :

٨٨ ــ مَوْصُولُ الأسْمَاءِ الّذي الأُنْثَى الّتي وَاليَا إذا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبتِ

٨٩ ــ بَلْ مَا تَلِيهِ أوْلِهِ الْعَلاَمَهْ . . . .

٩١ ــ جَمْعُ الّذِي الأُلَى الذينَ مُطْلَقَا وبَعْضُهُمْ بالواو رَفعًا نُطَقَا

٩٢ ــ باللاّتِ واللاّءِ التي قَدْ جُمِعَا . . . .

(**وقد يتقارض الألى واللائي**) فيقع كل منهما مكان الآخر (**قال**) مجنون ليلى قيس بن الملوح : [من الطويل]

١٠٠ــ (**مَحَا حُبَّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا**) وحلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حَلَّ مِنْ قَبْلُ

فأوقع « الألى » مكان « اللائي » (**أي : حب اللائي**) ، بدليل عود ضمير المؤنث عليها ، (**وقال**) رجل من بني سليم : [من الوافر]

١٠١ــ (**فما آباؤُنا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا اللاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا**)

فأوقع « اللاء » مكان « الألى » بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها ، و« الألى » : بمعنى الذين ، و« الذين » أشهر منها ، فلذلك عدل الموضح فقال : (**أي الّذِين**) ، إذ لا فرق بينهما . والمعنى : ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد ، بأكثر امتنانًا علينا من هذا الممدوح . وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله : [٨١/ب]

٩٢ ــ . . . . واللاّءِ كالّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

(و) الموصول (**المشترك ستة : مَنْ**) ؛ بفتح الميم ؛ (**وما ، وأي**) ؛ بفتح الهمزة وتشديد الياء ؛ (**وأل ، وذو ، وذا**) ، وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال :

٩٣ ــ وَمَنْ وَمَا وَألْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وهكَذا ذُو . . . .

٩٥ ــ ومثلُ ماذا . . . .

٩٩ ــ أيٌّ كَما . . . .

١٠٠- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/١ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ .

١٠١- البيت لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد ص ١٣٧ ، والدرر ١٤٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠١ ، وأوضح المسالك ١٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦ ، وشرح الأشموني ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

ولكل منها كلام يخصها ، (**فأما** « مَنْ » **فإنها تكون**) في أصل الوضع (**للعالِم**) بكسر اللام ، (**نحو** : ﴿ **وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ** ﴾ [الرعد/٤٣] ، **و**) تكون (**لغيره**) ، أي غير العالم ؛ على سبيل التطفل (**في ثلاث مسائل**) :

إحداها أن ينزل) ما وقعت عليه « مَنْ » مِنْ غير العالم (**منزلته**) ، أي منزلة العالم ، (**نحو**) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ (**مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ**) ﴾ [الأحقاف/٥] ، وقوله ، وهو العباس بن أحنف : [من الطويل]

١٠٢ــ أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أطِيرُ

فأوقع « مَنْ » على سرب القطا ؛ وهو غير عاقل ، (**وقوله**) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي : [من الطويل]

١٠٣ــ (**ألا عِمْ صَبَاحًا أيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي**)

فأوقع « مَنْ » على الطلل وهو غير عاقل . وعِمْ : فعل أمر معناه الدعاء ، أصله أنْعِمْ ، حذفت منه الألف والنون تخفيفًا . وصباحًا : منصوب على الظرفية ، ومن عادة تحيات العرب في الصباح : عِمْ صباحًا ، وفي المساء : عِمْ مساءً ، فكأنهم قالوا : أنعم الله في صباحك ومسائك . ويَعِمَنْ : أصله يَنْعِمْنَ ، حذفت منه النون الأولى ، والنون الساكنة في آخره للتوكيد . ومَنْ : فاعل يَعِمْنَ . والعُصُر ؛ بضمتين ؛ بمعنى : العَصْر ؛ بفتح العين وسكون الصاد : الزمان ويجمع في القِلَّة على [١٣٤] أعْصُر ؛ وفي الكثرة على عُصُور ، والخالي : نعته . (**فدعاء الأصنام**) [٨٢/أ] في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ [الأحقاف/٥] (**ونداء القَطا**) في قوله : [من الطويل]

أسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه ....

١٠٢- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٠٦ ، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ١٤١ ، وللعباس أو للمجنون في الدرر ١/١٧٥ ، والمقاصد النحوية ١/٤٣١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٤٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧ ، وشرح الأشموني ١/٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٤٨ .

١٠٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩ ، وخزانة الأدب ١/٦٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٢/٣٧١ ، ١٠/٤٤ ، والدرر ٢/٢٦٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٠ ، والكتاب ٤/٣٩ ، وتاج العروس (طول) ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٦٠ ، وأوضح المسالك ١/١٤٨ ، وخزانة الأدب ٧/١٠٥ ، وشرح الأشموني ١/٦٩ ، ٢/٢٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٥ ، ومغني اللبيب ١/١٦٩ ، وهمع الهوامع ٢/٨٣ ، والحيوان ١/٣٢٨ .

(و) نداء (**الطَّلل**) في قوله :

. . . . أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي . . . .

(**سوَّغ ذلك**) ، وهو وقوع « مَنْ » على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة ، وعلى السِّرْب والطَّلل لما كانا منادَيَيْن ، ولا يدعى إلا العاقل .

المسألة (**الثانية**) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (**أن يجتمع**) غير العاقل (**مع العاقل فيما وقعت عليه مَنْ**) الموصولة ، (**نحو** : ﴿ **كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ** ﴾) [النحل/١٧] فإنه عام في العاقل وغيره ، (**لشموله الآدميين والملائكة والأصنام**) ، فإن الجميع لا يخلقون شيئًا ، (**ونحو** : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ** ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (﴿ **وَمَنْ فِي الأَرْضِ** ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها ، وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذِّكر في الآية لشهرتها ؛ واستبعاد السجود منها ، (**ونحو** : ﴿ **مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ** ﴾ [النور/٤٥] **فإنه يشمل الآدمي والطائر**) ، ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول ، أو أقل منه كالمثال الثاني ، أو مساويًا له كالمثال الثالث ، ولذلك أعاد لفظه نحو في الأمثلة الثلاثة .

المسألة (**الثالثة**) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (**أن يقترن**) غير العاقل (**به**) أي بالعاقل (**في عُموم فُصِّل بـ: مَنْ**) الموصولة (**نحو** : ﴿ **مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ** ﴾ و ﴿ **مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ** ﴾ [النور/٤٥] **لاقترانها بالعاقل في**) عموم (**كل دابة**) من قوله تعالى : [٨٢/ب] ﴿ وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور/٤٥] ، فأوقع « مَنْ » على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ، ولكن الاختلاط فيها على ضربين :

اختلاط فيما وقعت عليه « مَنْ » وهو من يمشي على رجلين ، فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم .

واختلاط في عموم فُصِّل بـ « مَنْ » وهو من يمشي على بطنه ، ومن يمشي على أربع ، فإنهما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة ، لأن الدابة لغة : اسم لِمَا يَدِبُّ على الأرض عاقلاً كان أو غيره ، بدليل : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنفال/٥٥] ، ﴿ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾ [سبأ/١٤] ، ويحتمل عندي أن تكون « مَنْ » فيهنّ نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : فمنهم نوع يمشي على بطنه ، ومنهم نوع يمشي على

رجليه ، ومنهم نوع يمشي على أربع ، على حدّ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [الحج/١١] قال الموضح في شرح الشذور[١] : ويجوز في « مَنْ » أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : ومن الناس ناس يعبدون الله . اهـ .

(**وأما ما**) الموصولة (**فإنها**) في أصل وضعها (**لما يعقل وحده نحو** : ﴿ **مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ** ﴾) [النحل/٩٦] أي الذي عندكم ينفد ، (**و**) قد تكون (**له**) أي لما لا يعقل (**مع العاقل نحو** : ﴿ **سَبَّحَ للهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ** ﴾) [الحشر/١] فإنه يشمل العاقل وغيره ، (**و**) تكون (**لأنواع مَنْ يعقل**) . هذه عبارة ابن عصفور ، وعبارة ابن مالك تبعًا للفارسي : ولصفات مَنْ يعقل ، ومثالها عند ابن عصفور [٨٣/أ] وابن مالك (**نحو** : ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ**) مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء/٣] كلا التعبيرين متكلّم فيه ، أما الأول فردَّه ابن الحاج بأن النوع لا يعقل ، فهذا مستغنى عنه بقوله : « لما لا يعقل » ، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال : أنكحوا الطَّيِّب أو الطَّيِّبة ، لأن النكاح إنما هو للذَّوات لا للصِّفات ، نقله الموضح في الحواشي .

وتكون ما [١٣٥] (**للمبهم أمره**) من الأشخاص (**كقولك وقد رأيت شبحًا**) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة ، لا تدري أبشرٌ هو أم مُدَرٌ : (**انظر إلى ما ظهر**) ، كذا لو علمت إنسانيته ، ولم تدر أذكر هو أم أنثى ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل[٢] أخذًا من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران/٣٥] وللبحث فيه مجال .

(**والأربعة الباقية**) من الستة تكون (**للعاقل وغيره**) وفيها تفصيل :

(**فأما : أي**) بفتح الهمزة وتشديد الياء (**فخالف في موصوليتها ثعلب**) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجًا بأنه لم يسمع : أيُّهُم هو فاضل جاءني ، بتقدير : الذي هو فاضل جاءني ، (**ويردّه قوله**) وهو غسان : [من المتقارب]

١٠٤ــ إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ (**فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**)

(١) لم أجد هذا القول في شرح شذور الذهب .

(٢) شرح التسهيل ١٩٧/١ .

١٠٤- البيت لغسان بن وعلة في الدرر١/١٥٥، والمقاصد النحوية ١/٤٣٦، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/٢٣٦، ولغسان في الإنصاف٢/٧١٥، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦١/٦ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٥٠ ، وتخليص الشواهد ١٥٨ ، وجواهر الأدب ٢١٠ ، ورصف المباني ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣، ٢١/٤، ٨٧/٧ ، ولسان العرب ٥٩/١٤ (أيا) ، ومغني اللبيب ٧٨/١، وهمع الهوامع ٨٤/١ .

وجه الرد منه أن « أيُّهم » مبنية على الضم، وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى، وهي الملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا إلى معرفة، (**ولا تضاف لنكرة لتكون خلافًا لابن عصفور**) وابن الضائع، بالضاد المعجمة والعين المهملة، فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء/٢٢٧]، [٨٣/ب] فـ « أي » عندهما موصولة، و« يعلم » بمعنى: يعرف، والتقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، ومذهب الجمهور أن « أيا » هنا استفهامية منصوبة ينقلبون على أنها مفعول مطلق، و« يعلم » على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بـ « أي »، والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب.

(و) أي الموصولة (**لا يعمل فيها إلا**) عامل (**مستقبل متقدم**) عليها (**نحو**: ﴿ **لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ**(١) **أَشَدُّ** ﴾ [مريم/٦٩] **خلافًا للبصريين**) في الاستقبال والتقديم(٢) قال في التسهيل: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه، خلافًا للكوفيين(٣). وقال أبو حيان في شرح التسهيل: (**وسأل الكسائي**) في حلقة يونس: (**لم لا يجوز: [١٣٦] أعجبني أيُّهم قام**)؟ فمنع من ذلك، فقيل له: لِمَهْ؟ فلم يلح له وجه المنع، (**فقال: أي كذا خلقت**) اهـ. أي كذا وضعت. قال ابن السراج موجهًا قول الكسائي بالمنع ما معناه إن « أيا » وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبني أيُّهم يقوم، فكأنك قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنًا من كان، ولو قلت: أعجبني أيُّهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام؛ فأخرجها ذلك عمَّا وضعت له من العموم، وإنَّما اشترط كون العامل فيها متقدمًا مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية، وبين الموصولة، لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر، والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، (**وقد تؤنَّث وتثنَّى وتجمع**) عند بعضهم، فتقول: أيَةَ وأيَّان وأيَّتان وأيُّون وأيَّات، [٨٤/أ] (**و**) على الحالين (**هي معربة، فقيل مطلقًا**)، سواء أضيفت أم لَم تضف، ذكر صدر

---

(١) الرسم المصحفي ﴿ أيُّهم ﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب: هارون ومعاذ وطلحة والأعرج والأعمش. انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦، ومغني اللبيب ٧٧/١، والإنصاف ٧١١/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١، والكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الإنصاف ٧١١/٢.

(٣) الإنصاف ٧٠٩/٢ – ٧١٠.

صلتها أو حذف ، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين[١] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٠٠ـ وبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مطلقًا ....

(**وقال سيبويه : تبنَى على الضم إذا أضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا**[٢]) وهو مراد الناظم بقوله :

٩٩ ـ .... وأعربتْ ما لم تُضَفْ وصَدْرُ وَصْلِهَا ضميرٌ انْحَذَفْ

(**نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾** [مريم/٦٩] ، **وقوله :**

١٠٥ـ .... **على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ**)

بالبناء على الضم فيهما تشبيهًا بالغايات ، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء . وخولف في ذلك ، قال الزجاج : ما تبيّن لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين[٣] ، هذا أحدهما ، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت . اهـ .

وزعم المانعون أنّ « أيًّا » في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، و« أشَدُّ » خبره . ثم اختلفوا في مفعول نتزع . فقال الخليل : محذوف والتقدير : لننزعن الذين يقل فيهم أيهم أشد[٤] . وقال يونس : المفعول الجملة ، وعلقت « ننزع » عن العمل فيها[٥] . وقال الكسائي والأخفش : المفعول : « كل شيعة » ، و« من » زائلة[٦] . ورد الموضح ذلك في المغني[٧] بما يطول ذكره وبالبيت السابق .

(**وقد تعرب حينئذ**) أي حين إذ أضيفت ، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا

---

(١) الإنصاف ٢/٧١١ ، والكتاب ٢/٣٩٩ ، وشرح الرضي ٣/٦٢ .

(٢) هذا القول مستنتج من رأي سيبويه حيث قال في الكتاب ٢/٤٠٠ : « وأرى قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في الآن . . . وجاز إسقاط هو في أيهم تخفيفًا » . وانظر شرح الرضي ٣/٦٠ .

١٠٥- تقدم تخريج البيت بتمامه برقم ١٠٤ .

(٣) في حاشية يس ١/١٣٦ : « لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين » . قلت : يقصد الآية ٦٩ من سورة مريم والبيت الذي تقدم برقم ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) انظر قول الخليل في الإنصاف ٢/٧١١ - ٧١٢ ، وشرح الرضي ٣/٦٢ .

(٥) انظر قول يونس في شرح الرضي ٣/٦٣ ، والكتاب ٢/٤٠٠ .

(٦) انظر قول الكسائي والأخفش في شرح الرضي ٣/٦٣ .

(٧) مغني اللبيب ١/٧٨ .

(**كما رويت الآية**) وهي : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم/٦٩] (**بالنصب**)[1] وهـي قـراءة هـارون ومعاذ ويعقوب ، (**والبيت**) ؛ وهو : « على أيهم أفضل » (**بالجر**) . قال سـيبويه : وهـي لغة جيدة[2] . [٨٤/ب] وبذلك [١٣٧] احتج من قال بإعرابها مطلقًا .

(**وأما « أل » فنحو : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ ﴾**) [الحديد/١٨] مما صلتـه اسم فاعل ، (**ونحو : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۞ وَالْبَحْرِ الْمَسْـجُورِ ﴾**) [الطـور/٥،٦] ممـا صلته اسم مفعول .

وسكت عن الصفة المشبهة نحو : الحسن لأن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف ، على ما صححه في المغني . (**وليست**) « أل » الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (**موصولاً حرفيًّا خلافًا للمازني**) في أحد قوليه (**ومن وافقه**) . ويرده أنـها لا تـؤول بـالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّـهُ » ، والضمـير لا يعـود إلا علـى الأسماء ، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ، ورُدَّ بأن الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وهذا ليس منها ، (**ولا حرف تعريـف ، خلافًا لأبي الحسن**) الأخفش ، وهو ثاني قولي المازني ، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو : جاء الضارب ، كما يتخطاها مع الجامد نحو : جاء الرجل ، وهي مـع الجـامد معرفـة اتفاقًـا ، فتكون مع المشتق كذلك . ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة علـى الفعـل تقديـرًا ، لأن المشتق في تقدير الفعل ، فيعود عليها ضمير ، و« أل » المعرفة لا يعود عليها ضمير ، وإنَّمَـا نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، ويدل على كونها اسْمًا أن الوصـف يعمل معها بلا شرط ، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل ، فلا يكون الوصـف معها عاملاً . وأجاب الأخفش [٨٥/أ] بالتزامه ، فذهب إلى أن اسـم الفـاعل لا يعمـل مـع « أل »[3] . (**وأما « ذو » فخاصة بطيِّئ**)[4] ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٩٣ ـــ . . . . وهَكَـذا ذُو عِنْـدَ طَيِّـئٍ شُـهِرْ

(**والمشهور**) عنهم بناؤها على سكون الواو ، (**وقد تعرب**) بالحروف الثلاثـة إعراب « ذو » بمعنى صاحب ، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع ، (**كقوله**)

(١) انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦ ، والإنصاف ٧١١/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢ .
(٢) أي نصب « أيهم » في الآية السابقة . انظر الكتاب ٣٩٩/٢ .
(٣) انظر هذه الأقوال في شرح الرضي ٢٩/٣ – ٤٨ : الإخبار بالذي أو بالألف واللام ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣ .
(٤) انظر شرح الرضي ٢٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩ .

وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]

١٠٦ـ فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ (فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)

(**فيمن رواه بالياء**) ، وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب . وهو مشكل ، فإن سبب البقاء قائم ولم يعارضه معارض ، (**والمشهور**) عنهم (**أيضًا إفرادها**) وإن وقعت على مثنى أو جمع (**وتذكيرها**) وإن وقعت على مؤنث (**كقوله**) وهو سنان بن الفحل الطائي : [من الوافر]

١٠٧ـ فإنَّ الْمَاءَ مَاءُ أبي وجَدِّي (وبئْرِي ذو حفرتُ وذو طويتُ)

فأتى بـ « ذو » مفردة مذكرة ، مع أنها واقعة على « البئر » وهي مؤنثة . ويحتمل أنه راعى معنى القليب[1] وهو مذكر ، والحفر : معروف . والطَّيّ : من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة . (**وقد تؤنَّث وتثنَّى وتجمع**) عند بعض بني طيئ ، فتقول في المذكر : « ذو قام » ، وفي المؤنث : « ذات قامت » ، وفي مثنى المذكر : « ذوا قاما » ، وفي مثنى المؤنث : « ذواتا قامتا » ، وفي جمع المذكر : « ذوو قاموا » ، وفي جمع المؤنث : « ذوات قُمْنَ » ، (**حكاه ابن السراج**) في الأصول عن جميع لغة طيئ على [١٣٨] الإطلاق ، وتبعه ابن عصفور في المقرب[2] . (**ونازع في ثبوت ذلك**) [٨٥/ب] المحكي على الإطلاق (**ابن مالك**) في شرح التسهيل فقال : وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها[3] . قال الشاطبي : والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيئ ، وأما كون « ذو » تثنَّى وتجمع وتؤنث عند بعض طيء فهو ثابت . اهـ . قال الفراء في لغات القرآن : وربما قالوا : هذان ذَوا تَعْرِفُ ، وهؤلاء ذَوُو تَعْرِفُ ، ويَجعلون مكان « التي » ذات . ويرفعون التاء على كل حال ، وفي تثنيتها : هاتان

١٠٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٣ .

١٠٧- البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٣٤/٦ ، ٣٥ ، والدرر ١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١٥٤/١ ، وتخليص الشواهد ١٤٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٠ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، وشرح الرضي ٢٢/٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣ ، ٤٥/٨ ، ولسان العرب ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، وهمع الهوامع ٨٤/١ .

(١) القليب : البئر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي . وقال شمر : القليب من أسماء البئر ، وسميت قليبًا لأن حافرها قلب ترابها . معجم البلدان ٣٨٦/٤ (قليب) .

(٢) المقرب ٥٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٩/١ .

ذواتا تَعْرفُ ، وفي جمعها : هؤلاء ذوات تعرف . اهـ . (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك[1] (**كلهم حكى**) عن بعض طيِّئ (**ذات للمفردة ، وذوات لجمعها مضمومتين**) ، على أنهما موصولان مستقلّان مرادفان لـ « اللتي واللاتي » ، قال في التسهيل : وقد ترادف « اللتي واللاتي » ذات وذوات مضمومتين مطلقًا ، وقال في النظم :

٩٤ ــ وكَـــالتي أيضًــــا لديْـــهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِــــعَ اللاَّتــــي أتــــى ذَوَاتُ

(**كقوله**) وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن : سمعنا أعرابيًّا من طيئ يسأل ويقول : (**بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به**)[2] فبنى « ذات » على الضم ، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها ، وحذف الألف فسكنت الهاء . وبالفضل : متعلق بمحذوف ، أي : أسألكم بالفضل أو نحوه ، والكرامة : بالخفض : معطوفة على الفضل ، وكأنه يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [النحل/٧١] قاله الموضح في الحواشي . (**وقوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

١٠٨ــ جَمَعْتُــهَا مِـــنْ أيْنُـــقٍ مَــوَارِقِ (**ذَواتُ يَنْهَضْنَ بِغَــيْرِ سَــائِقِ**)

فبنى « ذوات » على الضم ، والهاء في « جمعتها » للنوق المذكورة في بيت قبله ، والأينق ؛ بتقديم الياء المثناة [٨٦/أ] تحت الساكنة على النون المضمومة : جمع ناقة ، وأصل ناقة نوقة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، وتجمع في القلّة على أنْـوُق ، قدمت الواو على النون فصار أونق ، ثم قلبت الواو ياء فصار أيْنُـق ، ويجمع أينق على أيانق ، والموارق : جمع مارقة ، من مَرَقَ السهم ، شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها ، وسائق : من السوق ؛ بفتح السين .

(**وحكي**) في ذات وذوات (**إعرابهما**) بالحركات (**إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات**) ، حكى الأول أبو حيان في الارتشاف ، وحكى الثاني أبو جعفر ابن النحاس الحلبي ، وإذا أعربا نُوِّنا لعدم الإضافة ، فتقول : جاءني ذاتٌ قامت ، ورأيتُ ذاتًا قامت ، ومررتُ بذاتٍ قامت ، بالْحركات الثلاث مع التنوين . وتقول : جاءني ذواتٌ قُمْنَ ،

---

(١) المقرب ٥٩/١ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ .

(٢) ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص ٦٠ .

١٠٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠ ، والدرر ١٥١/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١٥٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٤٤ ، وتهذيب اللغة ٤٤/١٥ ، وتاج العروس (ذو) ، وشرح ابن الناظم ص ٦٠ ، وهمع الهوامع ٨٣/١ .

بالرفع والتنوين ؛ ورأيت ذواتٍ قُمْنَ ، ومررت بذواتٍ قُمْـنَ ، بالكسـر مع التنويـن جـرًّا ونصبًا ، قاله الموضح في الحواشي .

(وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة) ، لأنها إذا كانت للإشارة تدخـل علـى المفـرد ، (نحو : من ذا الذاهبُ وما ذا التَّواني) ، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير « أل » .

(و) الأمر (الثاني : أن لا تكون) ذا (ملغـــاة) ، وإلغاؤهـا علـى وجـهين ، أحدهما حكمي ، والآخر حقيقي ، فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرهـــا مركبة مع « ما » في نحو : ماذا صنعت) ، فيصيران اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية [١٣٩] المقدمة بـ « صنعت » ، والتقدير : أيُّ شيءٍ صنعـتَ [٨٦/ب] (كما قدرها كذلك) ، أي مركبة مع « ما » ، إلا أنهما في محل جر (من قـــال) لسـائل عن شيء : (عمّا ذا تسأل) ، والتقدير : عن أي شيء تسأل ، (فأثبت الألـــف) مـن مـا (لتوسطهما) في اسم الاستفهام بالـتركيب ، ولـولا ذلـك لحذفـت الألـف ، لأن « مـا » الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبأ/١] فرقًا بين « ما » الاستفهامية والموصولة نحـو قولـه تعـالى : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّـا يَقُولُـونَ ﴾ [الإسراء/٤٣] وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف ، وصينت الموصولـة عـن الحـذف لتوسط الألف ، لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسـم الواحـد ، والإلغـاء الحقيقـي مـا ذكـره بقوله : (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقديرها زائدة) بين « ما » ومدخولها ، فكأنك قلت : ما صنعت ؟ والبصريـون لا يجـيزون زيـادة شـيء مـن الأسْمَاء ، وسكت عن إلغاء « ذا » مع « من » لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهمـا أن تكـون « من وذا » مركبتين ، وخصوا جواز ذلك بـ « ما وذا » لأن « ما » أكثر إبهامًا ، فحسـن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ويجوز علـى قـول الكوفيـين بزيـادة الأسماء كون « ذا » زائدة و« من » مفعولاً في نحو : من ذا ضربت ، وظاهر كـلام جماعـة أنـه يجوز أن يكون « من وذا » مركبتين ، قاله في المغني ، وهو ظاهر قول الناظم :

٩٥ ــ ومثـلُ مـــاذا بعـــد مـــا اسْـتِفْهَامِ أوْ مَـــنْ إذا لم تُلْـــغَ في الْكَـــلاَمِ

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمـــن على الأصح) عندهم ، لأن كلاً منهما للاستفهام ، وأجاب [٨٧/أ] المانع بالفرق بأن « مـا » تجانس « ذا » لما فيها من الإبهام ، بخلاف « مـن » ، فإنـها لا إبـهام فيـها لاختصاصـها بمـن

يعقل ، فلا مجانسة بينهما ، وكلا التعليلين ضعيف ، أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإبهام ، فلا خصوصية لإلحاق من دونها . وأما الثاني فلأن « ما » مختصة بما لا يعقل ، كما أن « من » مختصة بمن يعقل ، إلا أن يقال إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل ، والمرجع في ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ، فالأول (**كقول لبيد**) ابن ربيعة العامري : [من الطويل]

١٠٩ـ (**ألا تَسْألونَ الْمَرْءَ ماذا يُحَاولُ**) أنَحْبٌ فَيَقْضِي أمْ ضَلاَلٌ وبَاطِلُ

أنشده سيبويه[1] . فـ « ما » مبتدأ و« ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يحاول » ، صلته والعائد محذوف ، و« يحاول » : يطلب ، و« النحب » بفتح النون وسكون الحاء المهملة : أصله المدة والوقت ، يقال : قضى فلان نحبه ، إذا مات . والمراد به هنا النذر ، والمعنى : ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا ، أنَذْرٌ أوجبه على نفسه ، فهو يسعى في وفائه ، أم هو في ضلال وباطل . (**و**) الثاني نحو (**قوله**) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي ، كما قال ابن مالك[2] ، أو أمية بن أبي الصلت ، كما قال العيني[3] : [من المتقارب]

١١٠ـ ألا إنّ قَلْبِي لدى الظَّاعِنِيْنَا حَزِينٌ (**فَمَنْ ذا يُعَزِّي الْحَزِيْنَا**)

أنشده ابن مالك . فـ « من » مبتدأ ، و« ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يُعَزِّي الْحَزِيْنَا » صلته ، و« الظاعنين » جمع ظاعن ؛ من ظعن : إذا سار . (**والكوفي لا يشترط**) في موصولية « ذا » تقدم « من » ولا « ما » الاستفهاميتين ، (**واحتج بقوله**) وهو يزيد بن مفرغ الْحِمْيَري : [من الطويل]

١٠٩- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ، والأزهية ص ٢٠ ، والجنى الداني ص ٢٣٩ ، وخزانة الأدب ٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٦/١٤٥ ، ١٤٧ ، وديوان المعاني ١/١١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ٢/٧١١ ، والكتاب ٢/٤١٧ ، ولسان العرب ١/٧٥١ (نحب) ، ١١/١٨٧ (حول) ، ١٥/٤٥٩ (ذو) ، والمعاني الكبير ص ١٢٠١ ، ومغني اللبيب ص ٣٠٠ ، وتاج العروس ٤/٢٤٣ (نحب) ، (ما) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٥٩ ، ورصف المباني ص ١٨٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٢ ، وشرح الأشموني ١/٧٣ ، وشرح التسهيل ١/١٩٧ ، وشرح الرضي ٣/٦٥ ، وشرح المفصل ٣/١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤/٢٣ ، وكتاب اللامات ص ٦٤ ، ومجالس ثعلب ص ٥٣٠ .

(١) الكتاب ٢/٤١٧ .

(٢) شرح التسهيل ١/١٩٩ .

(٣) المقاصد النحوية ١/٤٤١ .

١١٠- البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوانه ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٢/٤٣٦ ، وشرح التسهيل ١/١٩٩ ، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية ١/٤٤١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٦١ .

١١١ـ عَدَسْ ما لعبَّادٍ عَلَيْكِ [٨٧/ب] إمَارَةٌ (أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ)

وتقرير الحجة منه أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه « ما » ولا « من » ، وتحملين : صلته والعائد محذوف ، وطليق : بمعنى مطلق خبر المبتدأ ، (**أي والذي تحملينه طليق** ، **وعندنا**) معشر البصريين[1] (**أن** « **هذا** » **اسم إشارة**) على أصله ، لا موصول[2] لأن « ها » التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ ، (**وطليق**) : خبره ، وهي (**جملة اسمية** ، **وتحملين** : **حال**) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها ، (**أي** : **وهذا طليق محمولاً لك**) ، وعدس ؛ بفتح العين والدال والسين المهملات : اسم صوت لزجر البغل ، وعباد : هو ابن زياد بن أبي سفيان ، وكان يزيد يكثر [١٤٠] من هجوه ، حتى كتبه على الحيطان ، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ، ففسدت أنامله ، ثم أطال سجنه ، فكلموا فيه معاوية فأمر بإخراجه ، فلما خرج قدمت بغلة فركبها فنفرت فقال[3] :

عَـدَسْ مـا لعبَّـادٍ عَلَيْـكِ إمَـارَةٌ ....

البيت . و« إمارة » بكسر الهمزة : أي أمر .

ولا تختص « ذا » الإشارية بذلك عند الكوفيين ، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات[4] نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه/١٧] قالوا[5] : إن « تلك » موصول و« بيمينك » صلة ، أي : وما التي بيمينك ، وعندنا أن « بيمينك » حال

١١١- البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص١٧٠ ، وأدب الكاتب ص٤١٧ ، والاقتضاب ٦٢٧ ، والأغاني ٢٧٠/١٨ ، والحماسة البصرية ١٧٣/١ ، والإنصاف ٧١٧/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ص٢٠ ، وجمهرة اللغة ص ٦٤٥ ، وخزانة الأدب ٤١/٦ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر ١٥٣/١، وشرح ابن الناظم ص ٦١ ، ولسان العرب ٤٧/٦ (حدس) ، ١٣٣ (عدس) ، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وأوضح المسالك ١٦٢/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/٤ ، ٣٨٨/٦ ، وشرح الأشموني ٧٤/١ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ ، ١٢٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٦ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، واللسان ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، والمحتسب ٩٤/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢ ، وهمع الهوامع ٨٤/١ . وتاج العروس (ذا) .

(١) الإنصاف ٧١٩/٢ .

(٢) يرى الكوفيون أن « هذا » بمنزلة « الذي » ويستعملونها موصولة . انظر الدرر ١٥٣/١ ، والإنصاف ٧١٩/٢ .

(٣) الأغاني ٢٧٠/١٨ .

(٤) الإنصاف ٧١٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ .

(٥) الإنصاف ٧١٧/٢ ، والاقتضاب ص ٦٢٧ .

من المشار إليه[1] . ومن الموصولات عندهم الاسم الْمحلـى بـالألف والـلام ، نحـو قولـه : [من الطويل]

١١٢ــ لَعَمْرُكَ لأَنْـتَ اللَّيْـثُ أُكْـرِمَ أهْلَـه وأقْعُـدُ مِـنْ أفْنَائِـهِ بالأصَـائِلِ

كأنه قال لأنت الذي أكْرِم أهله ، فأكرم : صلة الليث .

ومنها الاسم المضاف ، [٨٨/أ] نحو قوله : [من البسيط]

١١٣ــ يـا دَارَ مَيَّـةَ بالعَلْيَـاءِ فَالسَّـنَدِ ....

فـ « بالعلياء » : صلة لـ « دار مية » .

ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة ، نحو : هذا رجل ضربته ، فـ « ضربته » عندهم صلة لـ « رجل » ، ولم يثبت البصريون شيئًا من ذلك ، قاله أبـو حيـان في النكـت الحسـان على غاية الإحسان .

(١) الإنصاف ٧٢١/٢ ، كأنه قال : أي شيء هذه كائنة بيمينك ، وهو رأي البصريين .

١١٢- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٤٢/١ ، وإصلاح المنطق ص ٣٢٠ ، والاقتضاب ص ٦٠٣ ، وخزانة الأدب ٤٨٤/٥ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، والدرر ١٥٦/١ ، ولسان العرب ١٦/١١ (أصل) ، وتاج العروس (أصل) ، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢٥٩/٢ ، وأساس البلاغة (فيء) ، والإنصاف ٧٢٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٦ ، ولسان العرب ١٢٤/١ (فيأ) ، وهمع الهوامع ٨٥/١ .

١١٣- عجز البيت : (أَقْوَتْ وطال عليها سالف الأمدِ) ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٨ ، ٢٦٦/١٢ ، ٦٦٨/١٥ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٧/٤ .

(فصـــــــــــــل)

(**وتفتقر كل الموصولات**) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (**إلى صلة**) تتصل بها ، لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة (**متأخرة عنها**) لزومًا ، لأن الصلة مـن كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر ، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول ؛ لا يتقدم معمولها عليه ، لأنه جزؤها ، وأما نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف/٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دلّ عليه صلة « أل » والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين . وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لابد لها من صلة (**مشتملة على ضمير مطابق لها**) في الإفراد والتذكير وفروعهما ، بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها ، فسقط ما قيل إن قول الناظم :

٩٦ — وكُلُّهَا يلزَمُ بعدَهُ صِلَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ عَلَى ضميرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

يعم الموصولات الاسمية والحرفية .

وهذا الضمير (**يسمى العائد**) ؛ لعوده إلى الموصول . ثم الموصول إن طابق لفظه معناه ؛ فلا إشكال في مطابقة العائد لفظًا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرًا ؛ وأريد به غير ذلك نحو : « من وما » ، ففي العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام/٢٥] [٨٨/ب] ومراعاة المعنى نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس/٤٢] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ ، ولا تقل : من سألك ، أو قُبْحٌ[1] نحو : مَنْ هي حمراءُ أمِّكِ ، فيجب مراعاة المعنى ، ولم يعضد المعنى سابق ، فيختار مراعاة المعنى كقوله : [من الطويل]

١١٤— وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هي رَوْضةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ تَهِيجُ الرِّياضُ قَبْلَها وتَصَوَّحُ

(١) وجه القبح أنه لو روعي اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر ؛ فروعي المعنى بكسر كاف « أمك » .

١١٤- البيت لجران العود في ديوانه ص ٤٤، ولسان العرب ٥١٢/٢(صرقح) ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/١.

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو : [من الطويل]

١١٥– .... وأنت الذي في رحمةِ اللهِ أطمعُ

الأصل في رحمته . و : [من الطويل]

١١٦– سعادُ التِي أضناك حُبُّ سُعَادَا ....

أي حبها . (**والصلة إما جملة**) تامة ، اسمية أو فعلية . (**وشرطها أن تكون خبرية**) ، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها ؛ من غير نظر إلى قائلها ، لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو : جاء الرجل الذي قام أبوه . ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون [١٤١] خبرية (**معهودة**) للمخاطب ، لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، (**إلا في مقام التهويل والتفخيم**) وهو التعظيم ؛ (**فيحسن إبهامها**) لذلك . (**فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه**) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في شخص قام أبوه ، (**والمبهمة نحو** : ﴿ **فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ** ﴾) أي البحر (﴿ **مَا غَشِيَهُمْ** ﴾) [طه/٧٨] أي : الذي غشيهم أمر عظيم ، والمرجع في ذلك إلى الموصول ، فإن أريد به معهود فصلته معهودة نحو : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب/٣] وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ﴾ [البقرة/١٧١] ، وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ [النجم/١٠] . [٨٩/أ]

(**ولا يجوز**) في الصلة (**أن تكون**) جملة (**إنشائية**) ، وهي ما قارن لفظها معناها (كـ : **بِعْتُكَهُ**) ، فلا تقل : جاء العبد الذي بعْتُكَهُ ، قاصدًا إنشاءَ البيع ، (**ولا**) جملة (**طلبية**) ، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرًا كانت أو نهيًا ، (**كاضْرِبْه ولا تَضْرِبْه**) فلا تقل : جاء الذي اضْرِبْه ، أو لا تضربه ، لأن كلاً من الإنشاء والطلب لا خارجي له ، فضلاً عن أن يكون معهودًا ، فلا يصلح لبيان الموصول ، ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية ، وإن كانت خبرية فلا يقال : جاء الذي ما أحسنه ، لما في التعجب من الإبهام الْمُنافي للبيان ، فتكون مستثناة من الْخَبَرِيَّة ، كما أن جُمْلة القسم مستثناة من

١١٥– صدر البيت : (فيا ربِّ ليلى أنت في كل موطن) ، وهو لمجنون ليلى في الدرر ١٦٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٩٧/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧/١ ، ومغني اللبيب ٢١٠/١ ، وهمع الهوامع ٨٧/١ .

١١٦– عجز البيت : (وإعراضها عنك استمرّ وزادَا) ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٦٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٢ .

الإنشائية ، فيجوز الوصل بها نحو : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ [النساء/٧٢] وقيل لا استثناء فيهما ، أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرًا إلى حالة الاستعمال ، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري ، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التأكيد .

ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلامًا قبلها ، فلا يقال : جاء الذي لكنَّه قائم ، أو : حتى أبوه قائم ، لأن فيه استعمال « لكن » من غير تقدم مستدرك ، واستعمال « حتى » من غير تقدم مغيا . وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي ، والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو : جاء الذي يغفرُ اللهُ له ، وصاحب الإفصاح : بـ « نِعْمَ وبئْسَ ، وهشام : بـ « لَيْتَ ولَعَلَّ وعَسَى » ، هذا حكم الجملة .

(**وأما شبهها**) في حصول الفائدة (**فهو ثلاثة**) :

الأول والثاني (**الظرف المكاني والجار والمجرور التَّامَّان**) ،[٩٠/ب] والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به ، (**نحو**) : جاء (**الذي عندك** ، و) جاء الذي في الدار ، وتعلقهما بـ « استقر » (**محذوفًا**) وجوبًا ، وبذلك أشبها الجملة ، بخلاف الناقصين ، نحو : جاء الذي مكانًا والذي بك ، إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر ، نحو : جاء الذي سكن مكانًا والذي مرَّ بك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[١٤٢]**

٩٧ ــ وجملةٌ أوْ شِبْهُهَا الـذي وُصِلْ به . . . .

(**و**) الثالث : (**الصفة الصريحة ، أي الخالصة للوصفية**) ، وهي التي لم يغلب عليها الاسْمِيَّة ، لأن فيها معنى الفعل ، ولذلك عملت عمله ، وصح عطف الفعل عليها ، وعطفها عليه نحو : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾ [الحديد/١٨] ، ونحو : [من الرجز]

١١٧ــ أمَّ صَبِيٌّ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ

وبذلك أشبهت الجملة .

(**وتختص**) الصريحة (**بالألف واللام**) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٩٨ ــ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ ألْ . . . .

١١٧- الرجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب ٢٣٨/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٦٦/٢ (درج) ، وأوضح المسالك ٣٩٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩١ ، وشرح الأشموني ٤٣٣/٢ ، والمقاصد النحوية ١٧٣/٤ ، وتهذيب اللغة ٦٤٣/١٠ ، وتاج العروس ٥٥٣/٥ (درج) ، وكتاب العين ٧٦/٣ .

(**كضارِبٍ ومضروب**) اتفاقًا . (**وحسنٍ**) على قول ابن مالك ونصه[1] : وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين ، واسم المفعول ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، انتهى . وصحح الموضح في المغني أن « أل » الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ، (**بخلاف ما غلبت عليها الاسمية**) من الصفات (**كـأبطح**) : مذكر بطحاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة ، (**وأجرع**) : مذكر جرعاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ، ثم غلب عليه الاسمية ، فصار مختصًا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا ، (**وصاحب**) : فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك ، (**وراكب**) : فإنه في الأصل وصف للفاعل ، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره ، وعلى رأس الجبل . قال الشاطبي : [٩٠/أ] الدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ، ولا تعمل على الصفات ، ولا تتحمل ضميرًا ، انتهى . فلا توصل بها « أل » لعدم شبهها بالفعل ، (**وقد توصل**) أل (**بمضارع**) اختيارًا ، (**كقوله**) وهو الفرزدق خطابًا لرجل من بني عذرة ، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١١٨—(**ما أنتَ بالْحَكَم التُّرْضَى حُكومَتُه**) ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والْجَدَلِ

فأدخل « أل » على « ترضى » وهو فعل مضارع مبني للمفعول ، وحكومته : نائب الفاعل به ، (**ولا يختص**) ذلك (**عند ابن مالك بالضرورة**) ، بل أشار إلى قلته بقوله في النظم :

٩٨ — . . . . وكونُها بمعرَب الأَفْعَالِ قَلْ

وهو اختيار ثالث في المسألة ، فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا ، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، فالقول بالجواز على قلّة قول ثالث ، والمدرك مختلف ، فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ، ولم يجد عنه مخلصًا ، ولهذا قال[2] : لتمكنه من أن يقول المرضي . والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ، ولم يجئ في الكلام ، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا ، فلم يتواردا على محل واحد . والحكَم ؛ بفتحتين : الْمُحَكَّم بين الخصمين للفصل بينهما ، والأصيل : الحسيب ، والجدل ؛ بفتحتين : شدة الخصومة .

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١ .

١١٨- تقدم تخريج البيت برقم (١٣) .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، وانظر الدرر ١٥٧/١ .

(فصـــــــــــــل)

يجوز حذف الصِّلة إذا دلَّ عليها دليل ، أو قصد الإبهام ، ولم تكن صلة « أل » كقوله : [من م . الكامل]

١١٩ـ نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَيْنَا

أي نحن الأُلَى عرفوا بالشجاعة .

والثاني كقولهم : بعد اللَّتَيَّا والَّتِي ؛ أي [٩٠/ب] بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وكَيْتَ . وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغًا تقاصرت العبارة عن كنهه .

[١٤٣] (**ويجوز حذف العائد المرفوع**) بشرطين ، (**إذا كان مبتدأ**) غير منسوخ ، وكان مخبرًا عنه بمفرده ، فلا يحذف في (**نحو جاء اللَّذان قاما أو ضُرِبا**) بالبناء للمفعول ، أو كانا قائمين (**لأنه غير مبتدأ**) ، فإنه في الأول فاعل ، وفي الثاني نائب عن فاعل ، وفي الثالث منسوخ ، فهو فاعل مجازًا ، والفاعل ونائبه لا يحذفان ، (**ولا**) يحذف (**في نحو جاء الذي هو يقوم ، أو : هو في الدار ، لأن الخبر غير مفرد**) ، لأنه في الأول جملة فعلية ، وفي الثاني جار ومجرور ، (**فإذا حذف الضمير**) المنفصل المفيد للاختصاص (**لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف**) للضمير جملة أو شبهها ، وكل منهما (**صالح لأن يكون صلة كاملة**) ، لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠١ـ .... وأَبَوْا أن يُخْتَزَلْ

١٠٢ـ إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

١١٩- البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٩/٢ ، والدرر ١٧٣/١، وشرح شواهد المغني ٢٥٨/١ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى وأولاء) ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/١ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٤٢/٦ ، وشرح الأشموني ٧٤/١ ، ٨٢ ، ومغني اللبيب ٨٦/١ ، وهمع الهوامع ٨٩/١ .

(**بخلاف الخبر المفرد**) ، فإنه لا يصلح للوصل على حدته ، ولا فرق في ذلك بين صلة « أي » وغيرها ، فـ « أي » (**نحو** : ﴿ **أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾) [مريم/٦٩] ، فأشد : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد ، وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو أشد . (**و**) غير « أي » **نحو** : (﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ** ﴾) [الزخرف/٨٤] ، فإله : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله ، وذلك المبتدأ هو العائد ؛ وخبره مفرد وهو إله ، وفي السماء : متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ، (**أي هو إله في السماء ، أي معبود فيها**) ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف ، أو فاعلاً بالظرف ، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صلة ، وإله بدل من الضمير المستتر فيه ، وتقدير : ﴿ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤] معطوفًا كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بُعْدٌ ، حتى قيل بامتناعه ، قاله في المغني .

(**ولا يكثر الحذف**) [٩١/أ] للضمير المرفوع (**في صلة غير أي**) عند البصريين ، (**إلا إن طالت الصلة**) ، إما بمعمول الخبر أو بغيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤] ، أو تأخر نحو قولهم : « ما أنا بالذي قائل لك سوءًا » حكاه الخليل[١] .

ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سِيَّما زيدٌ » فإنهم جوزوا في « زيد » إذا رفع أن تكون « ما » موصولة ، و« زيد » خبر مبتدأ محذوف وجوبًا ، والتقدير : لا سِيَّ الذي هو زيد ، فحذف العائد [١٤٤] وجوبًا[٢] ، ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ[٣] ، وذلك لأنهم نزلوا « لا سيما » منزلة « إلا » الاستثنائية ، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : « لا سيما زيد الصالح » فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ، كقوله : [من الطويل]

١٢٠ـــ . . . . ولا سِيَّمَا يَومٌ بِدارةَ جُلْجُلِ

فيمن رفع « يوم » والتقدير : ولا سِيَّ الذي هو يوم ، وحَسَّنَ حذف العائد طول الصلة بصفة

---

(١) ورد هذا القول في الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ .

(٢) هو قولك : « هو » من قوله : « لا سيما الذي هو زيد » .

(٣) كذا قال ابن عقيل في شرحه ١٦٦/١ .

١٢٠- صدر البيت : (ألا ربَّ يومٍ لك منهن صالِحٍ) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ ، والجنى الداني ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ ، ٤٥١ ، والدرر ٥٠٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، ٥٥٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ، واللسان ٤١١/١٤ (سوا) ، وتاج العروس (سوى) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢٤١/١ ، وشرح الرضي ١٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ١٤٠/١ ، ٣١٣ ، ٤٢١ ، وهمع الهوامع ٢٣٤/١ .

« يوم » ، وهو : « بدارة » قاله الموضح في المغني[1]، وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله :

١٠٠ــ .... وفي ذَا الحَـذْفِ أَيًّـا غـيرُ أيٍّ يَقْتَفِـي

١٠١ــ إن يُسْـتَطَلْ وَصْـلٌ ....

(**وشذّت قراءة بعضهم**) وهو يحيى وابن يعمر بن أبي إسحاق (﴿ **تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ** ﴾) [الأنعام/١٥٤] بالرفع[2] ، وشذّت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج : ﴿ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة/٢٦] برفع بعوضة[3] ، أي : الذي هو أحسنُ ، والذي هو بعوضةٌ ، (**و**) شذَّ (**قوله**) : [من البسيط]

١٢١ــ (**مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ**) ولا يَحِدْ عَنْ سَبِيْلِ الْحُلْمِ والكَرَمِ

أي بما هو سفهٌ ، و« يُعْنَ » ؛ بالبناء للمفعول ؛ من قولهم : عنيت بحاجتك أعنى بها بضم أولهما ، و« يَحِدْ » بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة ، بمعنى يعدل ، والمعنى : من يعتنِ بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس [٩١/ب] له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ؛ ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم .

(**والكوفيون**) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة[4] ، و(**يقيسون على ذلك**) المسموع من الآية والبيت ونحوهما ، وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلاً فقال :

١٠١ــ .... وإنْ لم يُسْتطلْ فـالحذفُ نَـزْرٌ ....

(**ويجوز حذف**) العائد (**المنصوب إن كان متصلاً ، وناصبه فعلٌ أو وصفٌ غيرُ صِلَةِ الألف واللام**) .

---

(١) مغني اللبيب ٣١٣/١ .

(٢) الرسم المصحفي : (أحسنَ) بالنصب ، وقرأها بالرفع الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق . انظر الإتحاف ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٥/١ ، والكتاب لسيبويه ١٠٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٦ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٨/١ ، والأمالي الشجرية ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ بعوضةً ﴾ بالنصب ، وانظر القراءة المستشهد بها في البحر المحيط ١٢٣/١ ، والمحتسب ٦٤/١ .

١٢١– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٠، والدرر ١٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص ٦٦ ، وشرح الأشموني ٧٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، وهمع الهوامع ٩٠/١ .

فالفعل (نحو : ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُـــونَ ﴾) [البقـرة/٧٧] أي يسـرونه ويعلنونه ، ولا يتعين في « ما » هذه أن تكـون موصـولاً اسْـمِيًّا ، لجـواز أن تكـون موصـولاً حرفيًّا ، والتقدير : يعلم سركم وعلانيتكم ، بدليل أنه قد جاء مصرحًا به في مكان آخر هو : ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام/٣] قيل : وشرط جواز حذف العائد المنصـوب أن يكـون متعينًا للربط كما مثل ، فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو : [١٤٥] « جاء الذي أكرَمْتُـه في داره » فإن العائد أحدهما لا بعينه ، قاله ابن عصفور وغـيره ، قـال الموضـح في الحواشـي : وفيه نظر ، فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يســمى منصوبًـا ولا مجـرورًا ، انتـهى . وشرط الفعل أن يكون تامًّا ، فلا يحذف في نحو : « جاء الذي كأنه زيد » على الأصح .

(و) الوصف نحو (قوله) : [من البسيط]

١٢٢ــ(ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ به) فمـا لـدى غـيْرِه نَفْـعٌ ولا ضَـرَرُ

فـ « ما » : موصول اسمي في موضـع رفـع علـى الابتـداء ، و« فضـل » : خـبره ، و« الله موليك » : صلة « ما » ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقديـر : الـذي الله موليكَه فضل ، (بخلاف : جاء الذي إيّاه أكرمتُ) ، لأنه منفصل ، وحذفـه [٩٢/أ] يوقـع في إلباسه بالمتصل ، ومفوِّت لما قصد به مـن التخصيـص عنـد البيـانيين ، والاهتمـام عنـد النحويين ، وإنما حذف منفصلاً مـن قولـه سـبحانه وتعـالى : ﴿ وَمِمَّـا رَزَقْنَـاهُمْ يُنفِقُـونَ ﴾ [البقرة/٣] والأصل : رزقناهم إيّاه ، لأن تقديره متصلاً يلزم منــه [١٤٦] اتصـال الضمـيرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة ، وهو قليل ، (و) بخلاف : جاء (الذي إنه فـــاضل أو كأنه أسد) ، لأن اسم « إن » و« كـأن » المشـددتين لا يحـذف إلا شـذوذًا ، وأتـى بمثـالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن ، والثاني ما يغيرها وهو كأن ، (أو) الذي (أنـــا الضاربه) ، لأن الوصف صلة الألـف والـلام ، واسميـة « أل » خفيـة ، والضمـير إذا كـان مذكورًا يدل على اسميتها نصًّا ، فإذا حذف فات هذا المعنى ، وهـم بصـدد التنصيـص علـى اسميتها ، قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب ، وهو سهو ، لأن العائد المنصوب ليـس عائدًا على « أل » في هذا المثال ؛ حتى يدل على اسميتها نصًّا ، وإنما هو عائد على « الذي » ، كما يفيده العطف بأو ، والعائد إلى « أل » إنمـا هـو الضمـير المرفـوع المسـتتر في الوصـف والتحرير أن العائد الْمَنصوب بالوصف الْمَقرون بـ « أل » إن كان عائدًا على غيـر « أل »

١٢٢– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، وشرح الأشمـوني ٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١ .

كالمثال المذكور جاز حذفه ، وإن كان عائدًا على « أل » نحو : « جاءني الضاربه زيــد » امتنـع حذفه لما تقدم من التعليل ، (**وشذ قوله**) : [من البسيط]

١٢٣ـ(**مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُوْدَ عَاقِبَةٍ**) وَلَوْ أُتِيْحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ

فحذف العائد إلى « أل » المنصوب بالوصف و« ما » : نافية ، والمستفز ؛ بالسين المهملة والفاء والزاي ؛ [٩٢/ب] بمعنى : المستخف ، اسم « ما » و« المحمود » خبرها إن كانت حجازية ، وأتيح ؛ بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر ؛ والمعنى : ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر .

(**وحذف منصوب الفعل كثير**) ، لأن الأصل في العمل للفعل ، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف ، (و) حذف (**منصوب الوصف قليل**) جدًّا ، بل قال الفارسي : لا يكاد يسمع من العرب ، قال ابن السراج : أجازوه على قبح ، وقال المبرد : رديء جدًّا ، وعلى هذا فيشكل قول الناظم :

١٠٢ـ .... والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلي

١٠٣ـ في عائِدٍ متَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بفعْلٍ اوْ وَصْفٍ..........

فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ، (**ويجوز حذف**) العائد (**المجرور بالإضافة ، إن كان المضاف**) الجار للعائد (**وصفًا**) ناصبًا للعائد تقديرًا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (**غير ماض**) ، خلافًا للكسائي (**نحو** : ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ** ﴾) [طه/٧٢] والأصل : فاقض الذي أنت قاضيه ، فحذف العائد على ما هو موصول اسمي . قال الموضح في الحواشي : و« ما » هذه تحتمل أن تكون مصدرية ، أي : اقض قضاءك أو مُدَّة قضائك ، بدليل : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [طه/٧٢] انتهى . ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٠٤ـ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كأَنْتَ قَاضٍ بعدَ أمْرٍ مِنْ قَضَى

(**بخلاف : جاء الذي قام أبوه**) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف ، (**أو**) : جاء الذي (**أنا أمْسِ ضاربُه**) لأن المضاف وصف ماض ، وهو لا يعمل على الأصح ، وبخلاف : جاء الذي أنا مضروبه ، لأن الوصف اسم مفعول ، [١٤٧] وإنما لم يجز حذفه فيهنَّ لأنه ليس منصوبًا تقديرًا ، [٩٣/أ] (و) يجوز حذف العائد (**المجرور بالحرف إن كان**) في

١٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧١/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، والدرر ١٧٣/١ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١ ، وهمع الهوامع ٨٩/١ .

موضع نصب ، وكان (**الموصول أو**) الاسم (**الموصوف بالموصول مجرورًا بمثـل ذلـك الحرف لفظًا**) ومعنى ، (**أو معنى**) فقط ، (**و**) اتفقا فيهما (**متعلقًـا**) ، سـواء اتفـق المتعلقان لفظًا ومعنى ، أو معنى فقط ، أم اختلفا نوعًا واتَّحدا مادة ، لأن الضمير عبارة عـن الموصول أو الموصوف به ، فلا بد أن يكون الجار لهما متحدًا من جهة المعنى والمتعلـق ، فـإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما ، وذلك معنى قول الناظم :

١٠٥ــ كَـذَا الَّـذِي جُـرَّ بِمَـا الموصـولَ جَـرّ . . . .

(**نحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْـرَبُونَ ﴾**) [المؤمنـون/٣٣] فـالموصول وهـو « مـا » مجرور بـ « مِنْ » التبعيضية ، وهي متعلقة بـ « يشرب » قبلـها ، والعـائد المحـذوف مجـرور بـ « مِنْ » التبعيضية وهي متعلقة بـ « تشربون » والتقدير : ويشرب من الـذي تشـربون منه فاتّفق الحرفـان لفظًـا أو معنـى ومتعلقًـا ، (**و**) نحـو قولـه ، وهـو كعـب بـن زهـير : [من البسيط]

١٢٤ــ(**لا تركَنَنَّ إلى الأمْرِ الذِي رَكَنَتْ**) أبناءُ يَعْصُرَ حِيْـنَ اضْطَرَّهَـا القَـدَرُ

فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بـ« إلى » المعدية ، وهي متعلقة بـ« تركنن » ، والعائد المحذوف مجرور بـ« إلى » المعدية ، وهي متعلقة بـ« ركنت » ، والتقدير : لا تركـن إلى الأمر الذي ركنت إليه ، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًـا ، وأقيـم الموصـوف بـالموصول مقام الموصول ، لأنه نفسه في المعنى . ويعصر : بمهملات بوزن يَنْصُرُ لا ينصـرف ؛ للعلميـة ووزن الفعل ؛ وهو أبو قبيلة من باهلة ، وحكم المضاف للموصول كذلك ، [٩٣/ب] نحـو : « مررت بغلام الذي مررت » أي به . ومثال اتفاقهما معنى فقـط : « حللـت بـه في الـذي حللت » ، فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء ، لأنها بمعنى : في كـذا ، قـالوا : وفيـه نظـر ؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف . ومثال اختلاف المتعلقين لفظًا واتحادهما معنى نحـو : ﴿ فَـاصْدَعْ بِـمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر/٩٤] أي به ، لأن اصدع في معنى مُـرْ ، علـى خـلاف في هـذه والتـي قبلها . ومثال اختلاف المتعلقين نوعًا واتحادهما مادة قوله : [من الطويل]

١٢٥ــ وقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لانَ مِنْـهَا بـالَّذِي أَنْـتَ بَـائِحُ

١٢٤– البيت لكعب بن زهير في المقاصد النحوية ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٤/١ ، وشـرح الأشموني ٨١/١ .

١٢٥– البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨ ، والمقاصد النحوية ٤٧٨/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/١ ، ٦٧/٥ ، وتذكرة النحاة ٣١ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٨١/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١٧٤/١ ، ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين) .

أي به ، أنشده أبو الفتح[1] ، (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي : [من الوافر]

١٢٦ــ ومِنْ حَسَدٍ يَجُوزُ عَلَيَّ قومي (وأيُّ الدَّهْرِ ذُوْ لَمْ يَحْسُدُوْنِي)

فـ « أي » استفهامية مبتدأ ، و« ذو » : خبره ، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر ، وجملة « لم يحسدوني » : صلتها والعائد محذوف ، (أي فيه) ، والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانًا ، وقد عاد عليه الضمير المجرور بـ « في » كما تقول : أعجبني اليوم الذي جئت ، تريد فيه ، وجعله بعضهم منقاسًا بخلاف غير الزمان ، فإنه لا يتعين فيه الجار ، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدريج ، كما يقول به الإمام سيبويه . أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذًا ، لأنه لما حذف في أولاً صار الضمير منصوبًا على المفعول به توسعًا ، فكأنه [١٤٨] قال : وأيُّ الدهر ذو لم يحسدونيه ، ثم حذفت الهاء . وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/٢٣] أي به ، فحذف الجار أولاً والضمير ثانيًا من نصب [٩٤/أ] لا من جر . وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف .

(و) شذ أيضًا (قوله) وهو رجل من بني همدان : [من الطويل]

١٢٧ــ وإنَّ لِسَانِي شهدَةٌ يُشْتَفَى بها (وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ)

أي عليه . أنشده الفارسي . و« شهدة » بضم الشين المعجمة : العسل بشمعه ، و« هُوَّ » بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها : مبتدأ و« علقم » خبره ، و« على من » متعلق بـ « علقم » لأنه بمعنى مر . و« العلقم » : الحنظل ، وجملة « صبه الله » : صلة من المجرورة بـ « على » ، والعائد على « من » محذوف مجرور بـ « على » ، وهي متعلقة بـ « صب » ، والتقدير : وهو علقم على من صبه الله عليه ، والمعنى : وإن لساني مثل العسل والشهد

(١) الخصائص ٣/٣٥ .

١٢٦– البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٤ ، وشرح التسهيل ١/١٩٩ ، ٢٠٦ ، والمقاصد النحوية ١/٤٥١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٧٥ ، وشرح الأشموني ١/٨١ .

١٢٧– البيت لرجل من همدان في المقاصد النحوية ١/٤٥١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٢٧٣ ، وأوضح المسالك ١/١٧٧ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٥ ، والجنى الداني ص ٤٧٤ ، وخزانة الأدب ٥/٢٦٦ ، والدرر ١/٩٧ ، ٢/٥١٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٨ ، وشرح الأشموني ١/٨١ ، وشرح التسهيل ١/١٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٢ وشرح المفصل ٣/٩٦ ، ولسان العرب ١٥/٤٧٨ (هـا) ، ومغني اللبيب ٢/٤٣٤ ، وهمع الهوامع ١/٦١ ، ٢/١٥٧ .

يشتفي به الناس ، وإنه مثل الحنظل في المرارة على من سلَّطه الله عليه ، (**فحــذف**) حـاتم الطائي (**العائد**) المجرور بـ « في » مع انتفاء خفض (**الموصول**) ، وهو ذو (**في**) البيــت (**الأول**) ، وهو قوله : « ومن حسد » الخ . . . (**و**) حذف الهمداني العائد المجـرور بعلـى (**مع اختلاف المتعلق**) في البيت (**الثاني**) ، وهو قوله : « وإن لساني شهدة » إلى آخره . . (**و**) المتعلقان بفتح اللام (**هما : صب وعلقم**) .

ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورًا نحو : مررتُ بالذي ما مررتَ إلا بـه ، إذ إنما مررت به ، أو كان نائبًا عن الفاعل نحو : مررت بالذي مرَّ به ، أو كان لا يتعين للربط نحو : مررت بالذي مررت به في داره ، أو كان حذفه ملبسًا نحو : رغبت فيما رغبت فيه ، لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل : يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفـين ، ولـو كانـا متباينين [٩٤/ب] لم يجر الحذف ، لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق .

(هذا باب المعرف بالأداة)

قال في التسهيل : (**وهي « أل » لا « اللام » وحدها وفاقًا للخليل وسيبويه**[1] ، **وليست الهمزة زائدة ، خلافًا لسيبويه**) اهـ .

وقال الموضح في شرح القطر : والمشهور بين النحويين أنَّ المعرِّف « أل » عند الخليل ، و« اللام » وحدها عند سيبويه . ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش . وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف « أل » ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة ؛ أزائدةٌ هي أم أصليةٌ ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه . وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب : أحدها : أن المعرِّف « أل » والألف أصل . والثاني : أن المعرف « أل » ، والألف زائدة . والثالث : أن المعرف اللام وحدها[2] . انتهى .

وأسقط مذهبًا رابعًا وهو أن المعرف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرد ، ولكل منهم حجة تعضده .

فحجة الأول فتح الهمزة ، وأنهم يقولون « الأحمر » بنقل حركة همزة [149] أحمر إلى « اللام » قبلها ، فيثبونها مع تحرك ما بعدها[3] ، ويثبتونها في القسم والنداء[4] والتذكر[5] ،

---

(1) الكتاب ٣/٣٢٥ ، ٤/١٤٧ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧ .

(2) شرح قطر الندى ص ١١٢ .

(3) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها لعدم الحاجة إليها . قال ابن الناظم : المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو : « الآخرة ، الأولى » ، وحاصله أن ورشًا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر إلا شذوذًا . انظر حاشية يس ١/١٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٩ .

(4) أي جوازًا ؛ بدليل ما قالوه في بابَي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف « الله » فيهما ، وحذف ألفها في القسم . انظر حاشية يس ١/١٤٩ .

(5) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مَدَّة تشعر باسترساله في الكلام . حاشية يس ١/١٤٩ .

يقولون: «ألى» كما يقولون: «فدى» ويثبتونها مسهلة في نحو: ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام/١٤٣].

وحجة الثاني سقوطها في الدرج، أما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والنداء، نحو: ها الله لأفْعَلَنَّ، ويا ألله، فلأن «أل» صارت عوضًا عن همزة إله، وأما قولهم في التذكر [٩٥/أ] ألى، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد، وأما: «آلذكرين» فلالتباس الاستفهام بالخبر.

وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير، وهي حرف واحد ساكن، فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثير، فحصنت من الحذف بذلك، وإنما كانت لامًا لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، وإذا أظهرت جاز.

وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام، وأن «اللام» تغير عن صورتها في لغة حِمْيَر. قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حِمْيَر يقلبون «اللام» ميمًا إذا كانت مظهرة كالحديث المروي، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر، وإنما الإبدال في البرِّ فقط، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله: [من المنسرح]

١٢٨ــ .... وَامسَلِمَهْ

انتهى.

وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس مِنَ البرِّ الصِّيَامُ في السَّفر»(١). والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال:

١٠٦ــ ألْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أو اللَّامُ فَقَطْ ....

(وهي) على كل قول (قسمان: إما جنسية) وأنواعها ثلاثة، وجه الحصر فيها

١٢٨- تمام البيت: ذَاكَ خليلي وذُو يُواصِلُني يَرْمِي وَرَائي بامْسَهْم وامْسَلِمَهْ

وهو لبجير بن غنمة في الدرر ١/١٣٧، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١، ٤٥٢، وشرح شواهد المغني ١/١٥٩، واللسان ١٢/٢٩٧ (سلم)، ١٥/٤٥٩ (ذو)، والمؤتلف والمختلف ٥٩، والمقاصد النحوية ١/٤٦٤، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٣، والجنى الداني ١٤٠، وشرح ابن الناظم ص ٥٩، وشرح الأشموني ١/٧٢، وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١، وشرح قطر الندى ص ١١٤، وشرح المفصل ٩/١٧، ٢٠، ولسان العرب ١٢/٣٦ (أمم)، ومغني اللبيب ١/٤٨، وهمع الهوامع ١/٧٩.

(١) أخرجه البخاري في الصوم برقم ١٨٤٤.

أن يقال : لا يخلو إما أن تخلفها « كل » حقيقة أو مجازًا أو لا تخلفها أصلاً (**فإن لم تخلفها : كل**) لا حقيقة ولا مجازًا (**فهي لبيان الحقيقة**) الماهية من حيث هي (**نحو** : ﴿ **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ** ﴾) أي من حقيقة الماء المعروف ، وقيل المني . (﴿ **كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ** ﴾) [الأنبياء/٣٠] .

والفرق بين المعرف بـ « أل » هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق ، وذلك أن ذا « الألف واللام » يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة [٩٥/ب] يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد ، قاله الموضح في المغني .

(**وإن خلفتها**) كل (**حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو** : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا** ﴾) [النساء/٢٨] فإنه لو قيل : وخلق كل إنسان ضعيفًا ، لكان صحيحًا على جهة الحقيقة .

(**وإن خلفتها**) كل (**مجازًا**) فهي (**لشمول خصائص الجنس مبالغة ، نحو : أنت الرجل علمًا**) فإنه [١٥٠] لو قيل : أنت كل رجل علمًا لصح على جهة المجاز ؛ على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال . وفي الحديث : « كل الصيد في جوف الفرا »(1) ، وقال ابن هانئ : [من السريع]

١٢٩ـ ولَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ　　أنْ يَجْمَعَ العَالَم في واحِدِ

فإن قيل : هذا الضابط يصدق على « أل» في الاستغراق العرفي ، نحو : جمع الأمير الصاغة ؛ أي صاغة بلده أو مملكته ؛ فإن « كلا » تخلف الأداة فيه مجازًا وليست فيه لشمول الخصائص ، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ؛ أو صاغة مملكته ؛ دون من عداهم ، أجيب بأن الكلام في « أل » المعرفة و« أل » في الصاغة موصول على الأصح .

(**وإما عهدية**) وهي ثلاثة أنواع أيضًا (**و**) وجه الحصر أن يقال : (**العهد : إما ذكرى**) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذِكْرٌ (**نحو**) : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۞ (**فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾) [المزمل/١٥- ١٦] وفائدتها التنبيه على

(١) الحديث قاله الرسول ﷺ في أبي سفيان ، وهو في مجمع الأمثال ١٣٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٥/١ ، ١٣٦/٢ ، ١٦٢ ، والمستقصى ٢٢٤/٢ ، وفصل المقال ص ١٠ ، وأمثال ابن سلام ص ٣٥ ، والبيان والتبيين ١٦/٢ .

١٢٩- البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٥٤ ، والاقتضاب ص ٩٥ ، وزهر الآداب ص ١٠٣٥ ، والوساطة ص ٢٥٤ ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١١٤ .

أنّ الرسول الثاني هو الرسول [٩٦/أ] الأول ، إذ لو جيء به منكرًا لتوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته ، والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة ، وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة ، قال الكسائي ، وقال غيره : هما لغتان بمعنى ، حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة .

(أو عِلْمِيٌّ) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو : ﴿ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ ﴾) [طه/١٢] ، ﴿ تحت الشجرة ﴾ [الفتح/١٨] ، (﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾) [التوبة/٤٠] لأن ذلك معلوم عندهم .

(أو حضوري) وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا (نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) [المائدة/٣] أي اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، وفي بعض النسخ : إسقاط « حضوري » وإثبات « علمي » مكانه ، ومثله بـ « اليوم أكملت » .

(فصـــــــــــــــل)

(**وقد ترد أل زائدة أي غير معرفة**) وغير موصولة (**وهـــي**) ثلاثـة أنـواع ، وذلك لأنها (**إما**) زائدة (**لازمة كالتي في عَلَم قارنتْ وضعه**) سـواء قـارنت ارتجالـه أو نقله .

فالأول (**كالسَّمَوْءَل**) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام : علم لرجل من اليهود ؛ شاعر . وفي القاموس : السموءل بالهمز : طير يكنـى أبـا براء ، (**والْيَسَعِ**) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة : علـم علـى نـبي ، وهـو أعجمـي معرب ، لفظه لفظ المضارع ، وليس بمضارع ، قاله الفارسي .

(**و**) الثاني (**نحو اللات والعُزَّى**) : علمين مؤنثين لصنمـين ، فـاللات كـانت لثقيف بالطائف . وعن مجاهد : كان رجلاً يَلتُّ السَّويقَ بالطائف وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه [١٥١] وثنًا ، وكانت تاؤه مشدَّدة فخفِّفت . والعُزَّى : كانت لغطفان وهي شـجرة ، وأصلها تأنيث [٩٦/ب] الأَعَزّ ، وبعـث إليـها رسـول الله ﷺ خـالد بـن الوليـد فقطعـها ، فخرجت منها شيطانة ناشرةً شعرَها داعيةً وَيْلَهَا ، واضعةً يدها على رأسها ، وجعل يضرِبُها بالسيف حتى قتلها وهو يقول[1] : [من الرجز]

يـا عُـزَّ كُفْرَانَـكِ لا سُـبْحَانَكِ إنّـي رأيـتُ اللهَ قَـدْ أَهَـانَكِ

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : تلك العزى ولن تعبد أبدًا .

(**أو**) كالتي (**في**) اسم (**إشارة ، وهو الآن**) ، فإنه علم على الزمان الحـاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الـذي كـان يسـتحق الوضـع ، قالـه ابـن مـالك . وقـال الفارسي : لتضمنه حرف التعريف و« أل » فيه زائدة ، (**وفاقًا للزجاج والناظم**) في قوله :

١٠٧ـ وَقَـدْ تُـزَادُ لازِمًـا كـاللاتِ وَالآنَ والَّذِيـنَ ثُـمَّ اللاتِـي

---

(١) الرجز بلا نسبة في تاج العروس ٢٢٤/١٥ (عزز) ، وثمار القلـوب ص ٧٥ ، والحيـوان ٤٨٤/٤ ، ولسان العرب ٣٧٩/٥ (عزز) ، والمخصص ١٩٠/١٥ .

(أو) كالتي (في موصول ، وهو الذي والتي وفروعهما) من التثنية والجمع ، فـ « أل » في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة ، (**لأنه لا يجتمع تعريفان**) ، وهما تعريف « أل » وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد ، (**وهذه**) الأمثلة (**معارف بالعلمية**) كما في الأربعة الأول . واعترض الدماميني القول بزيادة « أل » فيها فقال : العلم هو مجموع لفظ « أل » وما بعدها ، فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد . انتهى .

(**والإشارة**) كما في « الآن » خاصة ، (**والصلة**) كما في الموصول ، (**وإما**) زائدة (**عارضة**) وهي نوعان ، وذلك لأنها (**إما خاصة بالضرورة كقوله**) : [من الكامل]

١٣٠ــ ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وعَسَاقِلاً **(ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأوبَرِ)**

[٩٧/أ] أنشده ابن جني[1] . وأصل « جنيتك » : جنيت لك ، من جنيت الثمرة أجنيها ، فحذف الجار توسعًا ، وأكمؤًا ؛ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة : جمع كَمْء كفلْس ، وهو أيضًا واحد كمأة كجبهة . وعساقلاً : جمع عسقول ؛ بضم العين وسكون المهملتين ، وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض ، وأصله : عساقيلاً ، فحذفت المدة ضرورة . وبنات أوبر : جمع ابن أوبر ، كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ، ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل ، وبنات أوبر : كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم ، وهي أول الكمأة ، وقيل مثل الكمأة وليست كمأة . (**وقوله**) وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري : [من الطويل]

١٣١ــ رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صَدَدْتَ **(وَطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عَنْ عمرِو)**

١٣٠- البيت بلا نسبة في الاشتقاق ٤٠٢ ، والإنصاف ٣١٩/١ ، وأوضح المسالك ١٨٠/١ وتخليص الشواهد ١٦٧، وجمهرة اللغة ٣٣١ ، والخصائص ٥٨/٣ ، ورصف المباني ٧٨، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٧١ ، وشرح الأشموني ٨٥/١ ، وشرح شواهد المغني ١٦٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١٨١/١ ، ولسان العرب ٢١/٢ (جـوت) ، ١٧٠/٤ (حجـر) ، ٣٨٥/٤ (سـور) ، ٦٢٢/٤ (عير) ، ٢٧١/٥ (وبر) ، ٢٧١/٦ (جحش) ، ٧/١١ (أبـل) ، ١٥٩/١١ (حفـل) ، ٤٤٨/١١ (عقل) ، ١٨/١٢ (اسم) ، ١٥٥/١٤ (جنى) ، ٣٠٩/١٥ (نجا) ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٥٢/١ ، ٢٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١ ، والمقتضب ٤٨/٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ .

(١) أنشده ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ص ٣٦٦ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ .

١٣١- البيت لرشيد بن شهاب في الدرر ١٣٨/١، ٥٣٢/١ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥ ، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١ ، ٢٢٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨ ، والجنى الداني ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح ابن الناظم ص ٧١، وشرح الأشموني ٨٥/١ ، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٣ ، ٤٧٩ ، وهمع الهوامع ٨٠/١ ، ٢٥٢ .

وأراد بالوجوه أعيان القوم . والمعنى : أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا ، وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرًا . والشاهد في زيادة « أل » الداخلة على « بنات أوبر » في البيت الأول ، وعلى « النفس » في البيت الثاني . وهي لا تدخل عليهما (**لأن بنات أوبر علم**) لضرب من الكمأة ، (**والنفس تمييز**) واجب التنكير عند البصريين ، (**فلا يقبلان التعريف**) فـ« أل » الداخلة عليهما زائدة للضرورة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠٨ـ ولاضطِرارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ السَّري

[١٥٢] (**ويلتحق بذلك ما زيد**) في النثر (**شذوذًا ، نحو**) قولهم : [٩٧/ب] (**ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ**) ، فالسابق منهما حال واللاحق معطوف ، و« أل » فيهما زائدة ؛ لأن الحال واجبة التنكير ، والأصل : أُدخلوا أوّلَ فأوّلَ ، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقبي ، والمعنى : ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق . وأصل « أول » على الأصح « أوأل » على وزن أفعل ، قلبت الهمزة الثانية واوًا ، ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين ، وله استعمالان :

أحدهما : أن يكون اسمًا بمعنى قبل ، فحينئذ يكون منصرفًا منوّنًا ، ومنه قولهم : أولاً وآخرًا .

والثاني : أن يكون صفة ، فيكون أفعل تفضيل ، ومعناه : الأسبق ، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف .

(**وإما مجوزة للمح الأصل**) المنقول عنه ، (**وذلك أن العلم المنقول مِمَّا**) ، أي من شيء (**يقبل « أل » قد يلمح أصله**) وهو التنكير ، (**فتدخل عليه : أل**) للمح الأصل به ، (**وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم**) من أسماء الفاعلين ، (**وحسن وحسين**) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة ، (**وعباس وضحاك**) من أمثلة المبالغة ، (**وقد يقع**) ذلك (**في المنقول عن مصدر كفضل**) فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً إذا صار ذا فضل ، (**أو**) عن (**اسم عين كنعمان**) بضم النون ، (**فإنه في الأصل اسم للدم**) بتخفيف الميم ، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم . فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل :

الأولى : أنه جعل المنقول عن مصدر ، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة ، وجعلهما ابن مالك [٩٨/أ] في مرتبتين ، فقال ما حاصله : وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين .

والثانية : أنه مثل بالنعمان لما فيه « أل » للمح الصفة ، تبعًا للناظم في قوله :

١٠٩ـ وَبَعْضُ الأَعْلام علَيْهِ دَخَلاَ لِلَمْح مَا قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

١١٠ـ كَالْفَضْلِ والْحَارِثِ والنُّعْمان فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّان

فتكون « أل » فيه غير لازمة ، ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة ، فالجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك ، بل قيل إنها من عِنْدِيَّاتِه فلا يتابع عليها ، وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سُمِّي بنعمان مجردًا من « أل » كقوله : [من الطويل]

١٣٢ـ أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونًا بها فلا مخالفة .

(**والباب كله سماعي**) يقتصر فيه على الوارد ، (**فلا يجوز في نحو : محمد وصالح ومعروف**) أن يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية ، لأنه لم يسمع ، واللغة لا تثبت بالقياس ، (**ولم يقع**) دخول « أل » (**في نحو : يزيد ويشكر**) علمين ، (**لأن أصله الفعل ، وهو لا يقبل : أل**) غير الموصولة له ، فأما قوله : [من الطويل] **[١٥٣]**

١٣٣ـ (**رأيتُ الوليدَ بْنَ الْيَزِيْدِ مُبارَكًا**) شديدًا بأعباءِ الْخِلافَة كاهِلُهْ

(**فضرورة**) دخول « أل » على اليزيد (**سهَّلها تقدم ذكر الوليد**) ، و« أل » في « الوليد» للمح الصفة ، وقيل « أل » في « اليزيد » للتعريف ، وأنه نكِّر ، ثم دخلت عليه « أل » ، كما يُنَكَّر العلم إذا أضيف كقوله : [من الطويل]

١٣٤ـ عَلا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُمْ بأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَان

حكاه في المغني[(١)] [٩٨/ب] ولم يتعقبه ، وعندي فيه نظر ، لأنه وإن نكّر لا يقبل « أل » ، نظرًا إلى أصله ، وهو الفعل ، والفعل لا يقبل « أل » بخلاف زيد إذا نُكِّر .

١٣٢- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٩٦ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٦٠ ، وبلا نسبة في الحماسة الشجرية ٢/ ٥٨٠ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٠ .

١٣٣- البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ ، وتقدم مع تخريج واف برقم ٤٤ .

١٣٤- البيت لرجل من طيئ في شرح شواهد المغني ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٩/٣ ، ١٩١ ، وجواهر الأدب ص ٣١٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢ ، ٤٥٦ ، وشرح الأشموني ١٨٦/١ ، ٤٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ، ومغني اللبيب ٥٢/١ .

(١) مغني اللبيب ٥٢/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**من المعرّف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام**) الشخصية في أحكامها ، وصار علمًا اتفاقيًّا .

(**فالأول**) وهو المعرف بالإضافة ، (**كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود**) ، قيل : والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود ، لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة ، وهو من الطبقة الأولى ، قيل : وهذا إنما يُرَدُّ على من قال : غلبت عليهم العبادلة ، دون من قال (**غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوهم**) ، فليتأمل .

(**والثاني**) وهو المقرون بالأداة (**كالنجم**) ، فإنه في الأصل يتناول كل نجم ، ثم صار علمًا (**للثريا**) فقط ، وأصلها قبل التصغير ثروَى من الثروة ، أي كثرة الكواكب ، لأن كواكبها سبعة ، فصغرت فصارت ثُرَيْوَى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثُرَيًّا ، قاله الفخر الرازي ، (**والعقبة**) ، فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص بعقبة مِنَى التي تضاف إليها الجمرة ، فيقال : جمرة العقبة ، قاله الشاطبي . وقيل : عقبة أَيْلَة ، (**والبيت**) ، فإنه في الأصل يتناول كل بيت ، ثم اختص بالبيت الحرام ، (**والمدينة**) لطيبة مدينة رسول الله ﷺ ، (**والأعشى**) ، فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى همدان ونحوه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٩٩/أ]

١١١ـ وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ مُضَافًا اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

(**وأل هذه لازمة**) دائمًا ، (**إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها**) ، لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل [١٥٤] هذه ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

١١٢ـ وحَذْفَ أَلْ ذِي إنْ تُنَادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ . . . .

(**نحو : يا أعشى باهلة**) ، بموحدة : قبيلة من قيس بن عيلان ؛ بعين مهملة ، (**و**) يا (**أعشى تغلب**) ، بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة : قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل .

(**وقد تحذف**) « أل » هذه (**في غير ذلك**) المذكور من النداء أو الإضافة ، هذا معنى قول الناظم :

١١٢ــ . . . . وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(**سمع**) من كلامهم (**هذا عَيُّوقُ طالعًا**) حكاه ابن الأعرابي . وعَيُّوْقُ : فَيْعُوْلُ بمعنى فاعل ، كقيُّوم بمعنى قائم ، واشتقاقه من عَاقَ يَعُوقُ ، كأنه عاق كواكبَ وراءه من المجاوزة . ويجوز أن يكون سَمَّوْه بذلك لأنهم يقولون الدَّبَران يخطب الثُّريا والعيُّوقُ يعوقه عنها ؛ لكونه بينهما ، قاله الفخر الرازي .

(**و**) سمع من كلامهم أيضًا (**هذا يوم اثنين مباركًا فيه**) حكاه سيبويه . ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله « أل » في الاثنين وسائر الأيام للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات . والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها « أل » كالحارث ، ثم غلبت فصارت كالدَّبَران .

هذا باب المُبْتَدَأ والخبَر

ولم يحدّ[1] الناظم المبتدأ ؛ بل اكتفى فيه بالمثال فقال :

١١٣ــ مُبْتَـــدَأٌ زَيْـــدٌ وَعَـــاذِرٌ خَـــبَرْ ....

وحدّه الموضح بقوله : (المبتدأ اسم) صريح[2] ، (أو بِمَنْزلته ، [٩٩/ب] مجـــرد عن العوامل اللفظية ، أو بِمَنْزلته) أي : بمنزلة المجرد ، (مخبرٌ عنه ، أو وصـــفٌ رافـــعٌ [١٥٥] لمكتفى به) عن الخبر ، أو بمنزلة الوصف .

(فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (الله ربُّنا ومحمد نبيُّنا) . وقيل : المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار ، لا الإخبار ، وهذان الوجـهان نقلـهما أبو البقاء .

(والذي بمَنْزلته) ، أي بمنزلة الاسم الصريح ، هو المصدر المنسبك مـن « أن » والفعل نحو : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾) [البقرة /١٨٤] فـ « أنْ تَصُومُوا » مبتدأ ، وهو بمنزلة الاسم الصريح ، لأنه في تأويل صَومُكم ، وخبره « خَيْرٌ لَكُمْ » .

(و) المصدر المتصيّد من الفعل نحو : (﴿ سَوَاءٌ عَلَيْـــهِمْ أَأَنْذَرْتَـــهُمْ أَمْ لَـــمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾) [البقرة /٦،يس/١٠] ، فـ « أَنْذَرْتَهُمْ » مبتدأ ، وهو في تـأويل مصـدر ، و« أَمْ لَـمْ تُنْذِرْهُمْ » معطوف عليه ، و« سَوَاءٌ » خبر مقدم ، والتقدير : إنذارُك وعدمـه سـواء عليـهم وصح الإخبار به عن الاثنين ؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاسـتواء ، والمصـدر يقـع علـى القليل والكثير .

---

(١) في ط : (يجد) مكان (يحد) .

(٢) قال ابن الناظم في شرحه ص ٧٤ : الاسم جنس للمبتدأ يعم الصريح والمؤول .

ومنع الفارسي في الحجة[(١)]، وتبعه ابن عمرون كون « أأنْذَرْتَهُمْ »[(٢)] وتاليه مبتدأ، و« سَوَاءٌ » خبرًا ، لأن ما في حيّز الاستفهام لا يتقدم عليه .

وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ؛ بل هو خبر من حيث المعنى ، (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه « أن » نحو : (**تَسمَع بالْمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه**)[(٣)] فـ« تسمع » مبتدأ ، وهو في تأويل « سماعك » ، وقبله « أن » مقدرة ، والذي حسّن حذف « أن » من « تسمع » ثبوتها في « أن تراه » ، قاله الموضح في شرح الشذور[(٤)].

والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ ، وفي الذي قبله مطّرد ، لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطّرد في باب التسوية ، شاذ في غيرها[(٥)] .

(**والمجرد**) عن العوامل اللفظية (**كما مثلنا**) للصريح المؤول به ، [١١٠/أ] (**والذي بِمَنْزلة المجرد**) عن العوامل اللفظية [١٥٦] ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه ، فالأول (**نحو**[(٦)] : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾) [فاطر/٣] ، (و) نحو : (**بحسبك درهم**) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره ، فـ « خالق » ، و« حسبك » مبتدآن ، وإن كانا مجرورين بـ« من » ، والباء الزائدتين (**لأن وجود**) الحرف (**الزائد كلا وجود . ومنه**) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (**عند سيبويه**) قوله تعالى : (﴿ **بأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾) [القلم /٦] فـ « أيُّكُمُ » مبتدأ ، والباء زائدة فيه ، و« الْمَفْتُونُ » خبره ، ولم يعكس ، لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر .

وعند الأخفش بالعكس[(٧)]، فـ« الْمَفْتُونُ» بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر ، وبـ« أيِّكُمُ »

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٦٩/١ ، وانظر حاشية يس ١٥٥/١ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (أنذرتهم) .

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، ٤٢٠/٢ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ ، ٩٨ ، والفاخر ص ٥٦ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ ، وفصل المقال ص ١٣٥ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٩ .

(٥) في حاشية يس ١٥٥/١-١٥٦: (قال الدماميني في شرح التسهيل في باب القسم : لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدري شاذ في غيرها على الإطلاق ، وإنما يكون شاذاً إذا لم يطرد في باب ، أما إذا اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً ، كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان ، نحو : جئتك حين ركب الأمير ، أي حين ركوبه ، و﴿ هذا يوم ينفع الصادقين ﴾ ، أي يوم نفع الصادقين . فهذا مطرد . . .) .

(٦) سقط من « ب » .

(٧) معاني القرآن للأخفش ٧١٢/٢ .

خبر مقدم ، والباء بمعنى « في » لا زائدة . والمعنى على الأول : أيكم المفتون ؛ أي : المجنون . وعلى الثاني : الفتنة بأيكم ؛ أي : الجنون في أيكم .

(و) منه (**عند بعضهم**) وهو ابن عصفور قوله ﷺ : (**ومن لم يستطع فعليه بالصوم**)[1] ، فـ « الصوم » مبتدأ مؤخر ، و« عليه » خبر مقدم ، والباء زائدة في المبتدأ . وقيل : « عليه » اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه ، و« الصوم » مفعول به ، والباء زائدة في المفعول . وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ ، فإن « عليه » إذا كان اسم فعل يكون نائبًا عن « ليلزم » ، والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل .

وردّ بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب ، والمراد هنا المخاطب ، وإنّما جيء بالضمير غائبًا على لفظ « من » ، وإلاّ [١٠٠/ب] فهو للمخاطب في المعنى ، قاله أبو إسحاق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور .

والثاني : وهو الذي يشبه الزائد ، نحو : [من الطويل]

١٣٥ ـ .... لَعَلَّ أبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ونحو : ربّ رجل صالح لقيتُه ، فمجرور « لعل » و« ربّ » في موضع رفع بالابتداء ، لأن « لعل » و« ربّ » أشبها الحرف الزائد[2] في كونهما لا يتعلقان بشيء .

(**والوصف**) يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، (**نحو : أقائمٌ هذان**)[3] ، وما مضروب العمران ، وهل حَسَنٌ الوجهان ، وهل

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب : الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ، برقم ١٨٠٦ ، وهو في كشف المشكلات ص ١١٥ ، وانظر تخريج المحقق فيه .

١٣٥- صدر البيت : (فقلت ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرة) ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦ ، والاقتضاب ص ٧٦١ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، والدرر ٨٠/٢ ، ٣٤٨ ، وديوان المعاني ١٧٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١ ، ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) ، ٤٧٣/١١ (علل) ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ ، وكتاب اللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (لمم) ، ومغني اللبيب ٣٧٧ ، (٢٨٦/١) ، وهمع الهوامع ٣٣/٢ ، ١٠٨ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٢ .

(٢) في « ب » : (الزيدان) .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر ٨١/٢ : (اعتبار زيادتها من هذه الجهة أولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسي وهو الترجي ؛ كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة) . وانظر حاشية الصبان ١٨٩/١ ، ومصادر تخريج البيت .

أحسن في عينِ زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره ، وما قرشيٌّ أبواك . والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم : لا نولُكَ أن تَفْعَلَ ، فـ « نولك » مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائمًا مقام الفعل ، وهو « ينبغي » و« أن تفعل » فاعل بـ « نولك » سدّ مسدّ الخبر[1] ، وسيأتي في باب « لا » .

(**وخرج**) بقوله : مخبر عنه أو وصف (**نحو : نزال**) ، [فإنه][2] من أسماء الأفعال ؛ (**لأنه**[3] **لا مخبر عنه ولا وصف**) ، فلا يكون مبتدأ ، بناءً على **[١٥٧]** أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب ، وهو الأصحّ .

(**و**) خرج بقوله : رافع لِمكتفى به (**نحو : أقائمٌ أبواه زيد ، فإن الْمَرفوع بالوصف**) وهو « أبواه » (**غير مكتفى به**)[4] في حصول الفائدة مع قطع النظر عن « زيد » (**فـ « زيد » مبتدأ**) مؤخر ، (**والوصف خبر**) مقدم و« أبواه » فاعله .

(**ولا بدّ للوصف المذكور**) وما هو بمنزلته (**من**) اشتراط (**تقدم نفي أو استفهام**) عليهما ، وهل ذلك شرط في العمل ، أو في الاكتفاء ، بالفاعل عن الخبر قولان ، أرجحهما الثاني ، قاله في المغني[5] .

والنفي يشمل النفي بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .

فالنفي بالحرف ، (**نحو**) قوله : [من الطويل]

١٣٦ ـ (**خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بعَهدِي أنْتُمَا**) إذَا لَم تَكونا لِي عَلَى مَن أقاطِعُ

---

(١) في حاشية الصبان ١٨٩/١ : (« نول » وإن كان مصدرًا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك تناوله ، فنولك : مبتدأ ، وأن تفعل : نائب فاعله . وقول المصرح ومن تبعه : « أن تفعل » فاعله غير صحيح) .

(٢) إضافة من « أ » .

(٣) في « أ » ، « ط » : (فإنه) .

(٤) في حاشية يس ١٥٧/١ : (أي فلا يحسن السكون عليه ، وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير ، أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل : أقائم أبوه ، فإنه يكتفى به ويحسن السكون عليه ، لأنه بمنزلة : أقائم أبو زيد) .

(٥) مغني اللبيب (٧٢٣) ٥٥٦/٢ .

١٣٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٨١ ، والدرر ١٨٢/١، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٢١، ومغني اللبيب (٧٢٣) ٥٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/١ .

[١٠١/أ] فـ « ما » نافية ، و« واف » مبتدأ ، و« أنتما » فاعل سدّ مسدّ الخبر .

وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب[١] حيث شرطا أن يكون المرفوع اسمًا ظاهرًا ، قاله الموضح في شرح الشذور[٢] . وجوابه أن المراد بالظهور ضدّ الاستتار .

والنفي بالفعل ، نحو : ليس قائمٌ الزيدان ، فـ « قائم » اسم « ليس » ، و« الزيدان » فاعل بـ « قائم » سدّ مسدّ خبر « ليس » ، قاله ابن عقيل[٣] .

والنفي بالاسم ، نحو : غيرُ قائمٍ الزيدانِ ، فـ « غير » مبتدأ ، و« قائم » مضاف إليه و« الزيدان » فاعل بـ « قائم » سدّ مسدّ خبر « غير » ، لأن المعنى ما قائمٌ الزيدان ، فعومل « غير قائم » معاملة « ما قائم » قاله ابن عقيل أيضًا[٤] .

والنفي في المعنى كالنفي الصريح ، نحو : إنّما قائمٌ الزيدان ؛ لأنه في قوة قولك : ما قائمٌ إلا الزيدان .

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف والاسم .

فالاستفهام بالحرف (**نحو**) قوله : [من الطويل]

١٣٧- (**أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنًا**) إن يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

فـ « قاطن » مبتدأ ، مِنْ : قَطَنَ بالمكان إذا أقام به ، و« قومُ سلمى » فاعل سدّ مسدّ الخبر ، و« الظّعن » : السّير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : كيف جالسٌ العمران ، وإنّما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرًا فيهنّ ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١١٤- وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ والثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى في أَسَارٍ ذَانِ

(١) انظر قوله في كتاب الموشح على كافية ابن الحاجب للخبيصي ص ٤٨ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ ، وفي همع الهوامع ٩٤/١ : (ومنع الكوفيون الضمير ؛ فلا يجيزون إلا « أقائمان أنتما » بالمطابقة ، بجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير ، وردّ بالسماع) .

(٣) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

١٣٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٨١، وجواهر الأدب ٢٩٥، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٨١ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٢/١ .

١١٥ـ وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ.....[(١)] ....

وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ[(٢)] (**خلافًا للأخفش والكوفيين**)[(٣)] في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، (**ولا حجة لهم في نحو**) قول بعض الطائيين : [من الطويل]

١٣٨ـ (**خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ**) لِـهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَـرَّتِ

[١٠١/ب] (**خلافًا للناظم**) في شرح التسهيل[(٤)] (**وابنه**) في شرح النظم[(٥)] (**لجواز كون الوصف**) وهو « خبيرٌ » (**خبرًا مقدمًا**) و« بنو لهب » ، مبتدأ مؤخرًا ، (**وإنّما صح الإخبار به**) ، أي بـ « خبير » مع كونه مفردًا (**عن الجمع**) ، وهو : « بنو لهب » ؛ (**لأنه**) أي « خبير » (**على**) وزن (**فعيل**) و« فعيل » على وزن المصدر كـ « صهيل » ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأعطِيَ حكم ما هو على زنته ، (**فهو على حدّ : ﴿ وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾**) [التحريم/٤] . و« لِهْب » بكسر اللام وسكون الهاء : حيٌّ من الأزد .

[١٥٨] فإن قلت : إذا جوّز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، فما سوّغ الابتداء به وهو نكرة ؟ . قلت : عمله في المرفوع بعده ، وسيأتي

(١) يعني أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام ، نحو : ما قائم الزيدان . وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته ، كـ « هل ، ومن ، وما » ، وأطلق في النفي ليتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الاسم حرفًا وهو « ما ، ولا ، وإن » ، واسْمًا وهو « غير » ، وفعلاً وهو « ليس » . انظر توضيح المقاصد ٢٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/١ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٧٥ : (أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي ؛ كان الابتداء به قبيحًا ، وهو جائز على قبحه) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٧/٢ ، وحاشية الصبان ١٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ .

١٣٨- البيت لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص ١٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، ١٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩١/١ ، والدرر ١٨٣/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢ ، وهمع الهوامع ٩٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٧٥ .

أن العمل من جملة المسوغات . فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد ، وقد تخلف هنا ؟ . قلت : الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه . وإلى موافقة الأخفش والكوفيين[1] أشار الناظم بقوله :

١١٥- . . . . وقـدْ يَجُوزُ نحو فائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

(وإذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال . وجوب الابتدائية ، ووجوب الخبرية ، وجواز الأمرين .

وذلك أنه إن (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته ، نحو : أقائمٌ أخواكَ) فـ « قائم » مبتدأ ، و« أخواك » فاعله سدّ مسدّ خبره ، ولا يجوز أن يكون « أخواك » مبتدأ مؤخرًا و« قائم » خبرًا مقدمًا ، لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وإن طابقه) ، أي طابق الوصف ما بعده (في غير الإفراد) وهو التثنية والجمع (تعيّنت خبريته ، نحو : أقائمان أخواك ، وأقائمون أخوتك) بالتاء الفوقانية ، وأقائم[2] الزيدون ، فالوصف فيهنَّ خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ [١٠٢/أ] مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهنَّ مبتدأ ، والمرفوع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى[3] ، ويجوز ذلك على غيرها ، ومسألة جمع التكسير نصّ عليها الشاطبي .

(وإن طابقه) أي الوصف ما بعده (في الإفراد) تذكيرًا وتأنيثًا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء ، (نحو : أقائم أخوك) ، وأقائمة أختك ، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر . ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبرًا مقدمًا ، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عُورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقطا ، وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله :

١١٦- والثَّانِي مُبْتَدأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإفْرادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

(وارتفاع المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد ،

---

(١) انظر حاشية الصبان ١٩٢/١ ، وحاشية يس ١٥٨/١ .

(٢) في « ب » : (أقيام) ، وفي « ط » : (أقام) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ ، وفي شرح ابن عقيل ١٩٩/١ : (ويجوز على لغة « أكلوني البراغيث » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر) .

وارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند سيبويه[1] ، وإليه ذهب الناظم فقال :

١١٧– وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فـ« زيد » مرفوع بالابتداء ، و« أخوك » مرفوع بـ« زيد » ، وصح رفعه به وإن كان جامدًا لأن أصل العمل للطالب[2] ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به له طلبًا لازمًا ، كما أن فعل الشرط لمّا كان طالبًا [١٥٩] للجواب عمل فيه عند طائفة ، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل . واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو : القائِمُ أبوهُ ضاحكٌ[3] ، فلو كان رافعًا للخبر لأدّى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعًا للآخر . وأجيب بأن [١٠٢/ب] الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكومًا عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكومًا به له (**لا**) ارتفاعه (**بالابتداء**) وهو قول ابن السراج[4] ، وصححه أبو البقاء . وحجة من قال به[5] أن الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتضٍ لهما ، فهو كالفعل لّما عمل في الفاعل عمل في المفعول ، (**ولا**) ارتفاعه (**بهما**) ، أي بالابتداء والمبتدأ . وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعًا في الجزاء عند طائفة ، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين .

(**وعن الكوفيين**[6] **أنهما**) ، أي المبتدأ والخبر (**ترافعا**) ، فرفع كل منهما الآخر . وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر ، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه ، كما أن « أيًّا » الشرطية عامله في الفعل بعدها ، وهو عاملٌ فيها في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ **[الإسراء/١١٠]** .

وهذه الأقوال كلها ضعيفة . أما الأول : فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى ، نحو : زيدٌ أخوك ، فلو رفع « الأخُ » بـ« زيدٍ » كان رافعًا لنفسه بنفسه .

(١) الكتاب ١٢٧/٢ ، وانظر الارتشاف ٢٨/٢ – ٢٩ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ – ٢٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ – ٢٠١ ، وحاشية يس ١٥٨/١ – ١٥٩ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (للطلب) .

(٣) في « ط » : (صاحبك) ، تحريف .

(٤) انظر كتابه الأصول ٥٨/١ .

(٥) يقصد المبرد . انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ ، والمقتضب ١٢٦/٤ ، وحاشية الصبان ١٩٤/١ .

(٦) انظر الإنصاف ٤٤/١ .

وأما الثاني : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين .

وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد .

وأما الرابع : فلأن العمل تأثير والْمُؤَثِّر أقوى من الْمُؤَثَّر فيه ، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويًّا ضعيفًا من وجه واحد إذا كان مؤثرًا فيما أثّر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع .

واحترز بقوله : للإسناد عن الأعداد المسرودة ، نحو : اثنان ثلاثة ، فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها ، فليست مبتدآت . وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في [١٠٣/أ] أول أحواله .

(فصـــــــــــل)

(والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مـــع مبتدأ غير الوصف المذكور) في قوله : أو وصف رافع لمكتفى به ، (فخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) ، نحو : « زيد » من قولك : قام زيد ، (فإنــه) وإن حصلت بـه الفـائدة ؛ لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ، ومثله فاعل اسم الفعل ، نحو : [من الطويل]

١٣٩ـــ ...... هَيْهَاتَ العَقِيــقُ ....

(و) خرج بقوله : غير الوصف المذكور (فاعل الوصـــف) المذكـور ، نحـو : « الزيدان » من قولك : أقائم الزيدان ، فإنه وإن حصلت به الفائدة ، لكنه ليس مع مبتـدأ غير الوصف المذكور ؛ بل مع مبتدأ هو [١٦٠] الوصف المذكور ، فلا يكـون « الزيـدان » خبرًا ؛ بل فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، وسلم الحدّ بعد ذلك للخبر ، بخلاف قول الناظم :

١١٨ـــ وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِـمُّ الفَـائِدَهْ ....

فإنه يرد عليه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف ، (وهو إمّا مفرد)[1] ، وهو ما ليس جملة ، فيشمل المثنى والمجموع ، (وإمّا جملة) اسمية وفعلية .

وذكر ابن خروف في شرح الكتاب[2] أن الخبر ينقسم إلى نيـف وسبعين قسـمًا ، كلٌّ منها يخالف صاحبه في حكم ما ، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ، ولذلك اقتصر الناظم

١٣٩- تمام البيت : (وهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصلُهْ) ، والبيـت لجريـر في ديوانه ص ٩٦٥ ، والأشباه والنظائر ١٣٣/٨ ، والخصائص ٤٢/٣ ، والدرر ٣٥٥/٢ ، وشرح شـواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤، ولسان العرب ٥٥٣/١٣ (هيه) ، والمقاصد النحوية ٧/٣ ، ٣١١/٤ ، وكتاب العين ٦٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٣/٢ ، ٨٧/٤ ، وسمـط الـلآلي ص ٣٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥١٦ ، وشرح قطـر الندى ص ٢٥٦ ، والمقرب ١٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١١١/٢ .

(١) في شرح ابن الناظم ص ٧٧ : (والأصل في الخبر أن يكون اسْمًا مفـردًا) . وفي توضيـح المقـاصد ١٧٤/١ : (خلافًا لابن السراج في إثباته لا مفردًا ولا جملة ، وهو الظرف والجار والمجرور) .

(٢) اسم كتابه : (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) . كشف الظنون ص ١٤٢٧ .

عليهما فقال :

١١٩ـ ومُفْـرَدًا يَـأتِي ويَـأتِي جُمْلَـهْ ....

(**والمفرد إما جامدٌ**) ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ« زيد » فإنه لا يدل على معنى : زادَ المالُ زيادةً ، وكـ« أسدٍ » إذا أراد به شجاع على رأي ، فإنه وإن كان في الاستعمال مُشْعِرًا بمعنى الفعل ؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة ، وهو « شَجُعَ » وكـ« صاحب » فإنه وإن كان مُشْعِرًا بمعنى « صَحِبَ » لكن لا بحسب القياس الاستعمالي ؛ بل بحسب القياس الأصلي [١٠٣/ب] وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال ، فكل من « زيد » و« أسد » و« صاحب » عندهم من قبيل الجوامد ، (**فلا يتحملُ ضمير المبتدأ ، نحو : هذا زيدٌ**) ، وهذا أسد ، وهذا صاحبٌ ، فليس في شيء منها ضميرٌ يعود على المبتدأ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢١ـ والْمُفْـرَدُ الجَـامدُ فَـارِغٌ ....

(**إلا إنْ أوّل**) الجامد (**بالمشتق**) فيتحمل ضمير المبتدأ ، (**نحو : زيد أسد ، إذا أريد به شجاع**) عند جمهور البصريين[1] ، فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف ، أو أنه نفس الأسد مبالغة ، فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم . وذهب الكسائي من الكوفيين ، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقًا[2] ، سواء أُوِّل بمشتق أم لا .

(**وإما مشتق**) ، وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ« قائم » فإنه دل على معنى « قام » ، إذا أخبر به عن مبتدأ (**فيتحمل ضميره**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٦١]

١٢١ـ .... وإنْ يُشْتَقّ فهو ذو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

(**نحو : زيد قائم**) ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وهند قائمة ، والهندان قائمتان ، والهندات قائمات ، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ ، والألف في « قائمان » والواو في « قائمون » حرفان دالاّن على التثنية والجمع ، كما في « الرجلان » و« الزيدون » ، (**إلا إن رفع**) الْمُشتقّ الاسم (**الظاهر نحو : زيد قائم**

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٠٥ .

(٢) كذا ذكر ابن عقيل في شرحه ١/٢٠٥ ، وقال : (والتقدير عندهم : زيد أخوك هو) . وانظر الإنصاف ١/٥٥ ، وشرح المفصل ١/٨٨ .

أبواه) ، أو رفع الضمير البارز نحو : زيد قائم أنت إليه ، فإنه لا يحتمل ضمير المبتدأ ؛ لأنه لا يرفع فاعلين ، (**ويبرز الضمير المتحمل**) ، بفتح الميم ، وينفصل (**إذا جرى الوصف**) الواقع خبرًا (**على**) مبتدأ (**غير مَنْ هو** [١٠٤/أ] **له**) في المعنى ، (**سواء ألبس**) الحال ، (**نحو : غلام زيد ضاربه هو**) ، فـ« ضاربه » وصف في المعنى لـ « زيد »، لأنه هو الضارب للغلام ، وذلك (**إذا كانت الهاء**) المفعولة (**لـ« الغلام »**) ؛ لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو « ضاربه » على « الغلام » لفظًا ؛ لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الضمير المستتر في « ضاربه » لتوهم السامع أن « الغلام » بحسب ظاهر [١٦٢] الإسناد إليه هو « الضارب لزيد » ، وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعًا لهذا اللبس ، فإن كانت الهاء لـ« زيد » فقد جرى الوصف على من هو له لفظًا ومعنى ، واستغنى عن إبراز الضمير ، (**أم لم يلبس**) الحال ، (**نحو : غلام هند ضاربته هي**) ، فتاء التأنيث في « ضاربته » خارجة تدل على أن الوصف في المعنى لـ« هند » ، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصري التزم الإبراز مطلقًا طردًا لِلُّبس ، وجرى على ذلك الناظم فقال :

١٢٢– وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا

(**والكوفي إنّما يلزم الإبراز عند الإلباس**) خاصة (**تمسكًا بنحو قوله** : [من البسيط]

١٤٠– **قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا**) وقد عَلِمَتْ بكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وقَحْطَانُ

وجه التمسك[1] به أن « قومي » مبتدأ أول ، و« ذرا المجد » مبتدأ ثان ، و« بانوها » خبر « ذرا المجد » ، و« ذرا المجد » وخبره خبر « قومي » والهاء عائدة على « ذرا المجد » والضمير العائد على « قومي » مستتر في « بانوها » ، فقد جرى الوصف وهو « بانوها » على « ذرا المجد » وهو في المعنى لـ « قومي » لأنهم « البانون » ، ولم يبرز الضمير المستتر في « بانوها » لأن اللبس مأمون ، فإن « الذرا » مبنية لا بانية ، ولو برز لقيل على اللغة الفصحى : بانيهاهم ، لأن حكم [١٠٤/ب] ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر ، فيكون الوصف مفردًا كالفعل إذا أُسند إلى جمع ، وعلى لغة أكلوني البراغيث : بانُوهَاهُم[2]،

١٤٠– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك١/١٩٦، وتخليص الشواهد ١٨٦، والدرر ١/١٨٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٨ ، وشرح الأشموني ١/٩٣، وشرح التسهيل ١/٣٠٨، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨، وهمع الهوامع ١/٩٦ .

(١) هذا التعليق على البيت نقله الشنقيطي بتمامه في الدرر ١/١٨٤ – ١٨٥ .

(٢) هي لغة طيئ وأزد شنوءة ، انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٦٨ .

ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون « ذرا المجد » منصوبًا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : بانو ذرا المجد بانوها .

و« الذرا » : جمع ذروة ، وذروة الشيء أعلاه ، و« المجد » : الكرم ، و« بانون » : جمع بان ؛ اسم فاعل من بنى يبني ، والأصل : بانيون ، أعلّ إعلال قاضون ، وحذفت النون للإضافة . وقال العيني[1] : من « البون » بضم الباء وهو : الفضل والمزية ، يقال : بانه يبونه ويبنه ، قاله الجوهري[2] . اهـ .

فإن أراد أنه[3] جملة فعلية ماضوية [ولو كان كذلك لاستدعي إثبات الألف في الخط بعد الواو كما في نظائره][4] ، فالضمير هو الواو في « بانوها » ، إذ ليس ثمَّ فاعل غيره حتى يبرز ، وإن أراد الوصف من : بان يبون أو يبين ؛ فقياسه : بائن بهمزة بعد الألف بدلاً من عين الفعل ، والجمع بائنون لا بانون .

(**والجملة إمّا نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط**) يربطها بالمبتدأ[5] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٠ــ وإن تَكُـنْ إيَّـاهُ مَعْنًـى اكْتَفَـى   بـها . . . .

(**نحو : ﴿ هُوَ اللهُ أحَد ﴾** [الإخلاص/١] **إذا قُدِّر « هو » ضمير شأن**) فـ« هو » مبتدأ ، و« اللهُ أحد » جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسِّر عين المفسَّر ، أي : الشأن اللهُ أحد ، [ولا [١٦٣] يكون ضمير الشأن الحاضر ، وإنما يكون ضمير غيبةٍ مفسَّرًا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها ، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن ، وإن كان بلفظ التأنيث سمي قصة ، وقد يسمى بهما ، وأما][6] إذا قُدِّر « هو » ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو « الله » و« أحد » خبر بعد خبر أو بدل ، (**ونحو : ﴿ فإذا هي شَاخِصَةٌ أبْصَارُ الَّذينَ كَفَرُوا ﴾**) [الأنبياء/٩٧] إذا قُدِّر « هي » ضمير قصة ، فـ« هي » مبتدأ ، و« شاخصة » خبر مقدم ، و« أبصار الذين كفروا » مبتدأ مؤخر ، وجملة « أبصار [١٠٥/أ]

---

(١) شرح الشواهد للعيني ١٩٩/١ .

(٢) الصحاح ٢٠٨٢/٥ (بين) .

(٣) في « ب » : (به) .

(٤) ما بين القوسين سقط من « ب » ، « ط » ، والدرر ١٨٥/١ .

(٥) في حاشية يس ١٦٢/١ : (يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر ، وهو كذلك ، ولو قال : فلا يكون لها رابط كان صوابًا) ، وانظر حاشية الصبان ١٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٩/١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من « ب » .

الذين كفروا شاخصة » في موضع رفع خبر « هي » ، وهي عينها في المعنى ، أي : فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة ، فلا تحتاج إلى رابط . وأما إذا قُدِّر « هي » ضمير الأبصار كما قال الفراء[1] ، أو عماد أو تقدم مع الخبر على المبتدأ ، والأصل : فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة ؛ كما قال الكسائي ، فالخبر مفرد ، (**ومنه**) قول الناظم :

١٢٠ــ ....[١٦٤] (**كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي**) ..

فـ « نطقي » مبتدأ ، و« الله حسبي » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر « نطقي » ، وهي نفسه في المعنى ؛ (**لأن المراد بالنطق المنطوق به**) ، والمنطوق به هو « الله حسبي » ، فلا يحتاج إلى رابط . والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة ؛ بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه ، نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة »[2] ، قاله الدماميني والمرادي[3] .

(**وإما غيره**) ، أي غير المبتدأ في المعنى (**فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له**) ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

١١٩ــ .... ويأتي جملةً حاويةً معنى الذي سِيقَتْ لَهْ

(**وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه**) ، أي بمعنى المبتدأ ، (**وهو**) أي الاسم المشتملة عليه الجملة . (**إما ضميره**) ، أي ضمير المبتدأ حال كون الضمير (**مذكورًا**) ، وهو الأصل ، (**نحو : زيد قام أبوه**) . فجملة « قام أبوه » خبر عن « زيد » ، والرابط بينهما الهاء . (**أو مقدّرًا**) ، وهو إمّا مجرور أو منصوب .

فالأول : (**نحو : السّمنُ مَنوانٌ بدرهم**) ، فـ « السمن » مبتدأ أول ، و« منوان » مبتدأ ثان ، وسوّغ الابتداء به الوصف المحذوف ، (**أي**) منوان (**منه**) و« بدرهم » خبر المبتدأ الثاني ، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ « من » المقدرة . **[١٠٥/ب]**

(**و**) الثاني : نحو (**قراءة ابن عامر ﴿ وكلٌّ وَعَدَ اللهُ [١٦٥] الْحُسْنَى ﴾**)

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢ .

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٤/٢٠٣ (كنز) ، ولسان العرب (كنز) . أي أجرهما مدخر لقائلها والمتصف بها ، كما يدخر الكنز .

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٧٧ ، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

[الحديد/١٠] برفع « كلّ » في سورة الحديد[١] ، فـ« كلٌّ » مبتدأ ، وجملة « وعد الله الحسنى » من الفعل والفاعل والْمَفعول خبر الْمُبتدأ ، والرابط بينهما الضمير الْمُقدّر الْمَنصوب بـ « وعد » على أنه مفعوله الأول ، (**أي : وعده**) الله .

(**أو إشارة إليه**) ، أي إلى المبتدأ ، (**نحو : ﴿ ولِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾** [الأعراف/٢٦] **إذا قدّر « ذلك » مبتدأ ثانيًا لا تابعًا لـ« لباس »**) ، فـ« لباس » مبتدأ ، و« التقوى » مضاف إليها ، و« ذلك » مبتدأ ثان ، و« خير » خبره ، وهو وخبره خبر الأول ، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ .

وخصّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفًا والإشارة للبعيد[٢]. وردّ بقوله ﷺ : ﴿ إنَّ السَّمْعَ والْبَصَرَ ﴾ الآية ... [الإسراء/٣٦] .

أما إذا قُدّر « ذلك » تابعًا لـ« اللباس » على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت عليه خلافًا للفارسي ومن تبعه[٣] ، لأنّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت[٤] كما قال الحَوْفي فالخبر حينئذ مفرد .

(**قال الأخفش**[٥] **: أو غيرهما**) ، أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بمعناه ، (**نحو : ﴿ والَّذينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتَابِ ﴾ الآية**) ، وتمامها ﴿ وأَقَامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف/١٧٠] ، فـ« الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون الكتاب » صلة « الذين » ، وجملة « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة ، وجملة « إنّا لا نضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فإن « المصلحين » هم « الذين يمسكون بالكتاب » في المعنى .

وردّ بمنع كون (الذين) مبتدأ ؛ بل هو مجرور بالعطف على « الذين يتقون » [من قوله : ﴿ والدَّارُ الآخِرةُ خَيْرٌ لِلَّذين يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف/١٦٩]][٦] ، ولئن سلم فالرابط

(١) الرسم المصحفي ﴿ كلاًّ ﴾ بالنصب ، وانظر الإتحاف ص ٤٠٩ ، والنشر ٣٨٤/٢ . وفي حاشية يس ١٦٥/١ : (أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي «فضل الله المجاهدين» فساوى بين الجملتين في الفعلية ، بل بين الجمل ، لأن بعده « وفضل الله المجاهدين » وهذا مما أغفلوه ؛ أعني الترجيح ؛ باعتبار ما يعطف على الجملة ، قاله في المغني) .

(٢) انظر قوله في الارتشاف ٥٠/٢ .

(٣) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (وتبعه أبو البقاء وجماعة) .

(٤) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت) .

(٥) في همع الهوامع ٩٨/١ : (ووافق ابن عصفور الأخفش ، كما جاء ذلك في الموصول) .

(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل و« ب » ، وهو ثابت في « ط » .

العموم ، لأن « المصلحين » أعمّ من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أي : منهم ، أو الخبر محذوف ، والجملة قبله دليله ، والتقدير : مأجورون ، قاله في المغني[(١)] .

(أو) تشتمل الجملة (**على اسم بلفظه**) ، أي بلفظ المبتدأ ، (**ومعناه نحو** : ﴿ **الْحَاقَّةُ ۞ ما الْحَاقَّةُ** ﴾) [الحاقة /١-٢] فـ « الحاقة » الأولى [١٠٦/أ] مبتدأ ، و« ما » اسم استفهام مبتدأ ثان ، و« الحاقة » الأخيرة خبر « ما » الاستفهامية ، و« ما » وخبرها خبر « الحاقة » الأولى ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه .

(أو) تشتمل الجملة (**على اسم أعمَّ منه**) ، أي : من المبتدأ ، (**نحو : زيد نعم الرجل**)[(٢)] ، فـ « زيد » مبتدأ ، و« نعم الرجل » خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في « الرجل » الشامل لـ « زيد » .

(و) نحو (**قوله**) وهو الرماح ابن ميادة : [من الطويل]

١٤١– ألا لَيْتَ شِعْري هَلْ إلَى أُمِّ مَعْمَـرٍ سَبِيْلٌ (**فَأمّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا**)

فـ « الصبر » مبتدأ ، و« عنها » متعلق به ، و« لا » نافية ، و« صبرا » اسمها مبني معها على الفتح ، والخبر محذوف تقديره « لي » ، وجملة « لا صبر لي » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم « لا » لأن النكرة المنفية تفيد العموم ، والمطّرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير . أمّا الإشارة فلأنه لا يقال : زيد قام هذا ، والزيدون خرج أؤلئك . وأمّا إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم ردّه . وأمّا إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نصّ سيبويه على ضعفه[(٣)] ، وهو مَخْصوص بموضعين ، [١٦٦] أحدهما : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ ما الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة /١-٢] قاله

(١) مغني اللبيب (٦٥٠) ، وانظر حاشية يس ١٦٥/١ .

(٢) في حاشية يس ١٦٥/١ : (قال الدنوشري : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق . قال ابن الحاجب : وهذا غلط ، لأنا نقطع أن المتكلم بقوله : « نعم العبد صهيب » لم يقصد مدح جميع من في العالم ، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور ، فجَعْلُه للعموم غلط . وفي اللباب : أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو : زيد نعم الرجل) .

١٤١– البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ ، والأغاني ٢٣٧/٢ ، والحماسة البصرية ١١١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١ ، والدرر ١٨٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٧٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٣/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨/٧ ، وأوضح المسالك ١٩٩/١، والكتاب ٣٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٥٠١/٢ (٦٥١) ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(٣) الكتاب ٦٢/١ .

وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ ما الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة /١-٢] قاله الشاطبي . وأمّا العموم فلأنه لا يجوز : زيد مات الناس ، وزيد نِعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، وأمّا :

.... فَأمّا الصَّبرُ عَنْهَا فَلا صَبْرَا

فمن باب : أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ، فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه ، وليس العموم فيه مرادًا ، إذ المراد أنه : لا صبر له عنها ، لا أنه لا صبر له عن كل شيء ، قاله في المغني[1] .

---

(١) مغني اللبيب ٢/٥٠١ (٦٥١) .

(فصـــــــل)

(**ويقع الخبر ظرفًا ، نحو ﴿ والرَّكْبُ أسْفَلَ مِنكُمْ ﴾** [الأنفال/٤٢] ، **ومجـــرورًا** [١٠٦/ب] **نحو : ﴿ الْحَمْدُ للهِ ﴾**) [الفاتحة/٢] . وشرطهما أن يكونا تامّين كما مثّل ، فلا يجوز : زيد مكانًا ، ولا زيد بك ، لعدم الفائدة ، ويتعلقان بمحذوف وجوبًا ، ثم قيل : الخبر نفْس الظرف والمجرور وحدهما ، والمصحح لذلك تضمنها معنًى صادقًا على المبتدأ ، وقيل : هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر ، واختاره الرضي[1] والسيد عبد الله . (**والصحيح**) عند الموضح تبعًا لطائفة (**أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحـــذوف**) ، لا هما ، ولا مع متعلقهما .

واختُلف في تقديره . فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره : كان أو استقر . وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

(**و**) الصحيح عند جمهور البصريين[2] (**أن تقديره : كـائن أو مسـتقر ، لا كان أو استقر**) . وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا ، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح[3] ، ورجّح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل ، نحو : أمّا في الدار فزيد ، ﴿ إذا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آياتِنَا ﴾ [يونس/٢١] لأن « أمّا » لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، ولأن « إذا » الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح .

وقال الموضّح في المغني[4] : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلاً ؛ بل بحسب المعنى . انتهى . وإليه يرشد قول الناظم :

---

(١) شرح الرضي ٢٤٣/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢١١/١ .

(٤) مغني اللبيب ٤٤٥/٢ (٥٨٤) .

١٢٣ـ وَأَخْبَروا بظَرْفٍ أو بحَرْفِ جَرْ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أو اسْتَقَرْ

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير . ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف : الناصب لهما [١٠٧/أ] المبتدأ ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، نحو : زيد عندك . وقال الكوفيون : الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ[١] .

قال في المغني[٢] : ولا معمول على هذين القولين . (و) على القول بأن لهما متعلقًا محذوفًا فالصحيح (**أن الضمير الذي كان فيه انتقل**) منه (**إلى الظرف والمجرور**) ، وسكن فيهما (**كقوله**) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

١٤٢ـ فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرضٍ سِوَاكُم ... (**فإنَّ فُؤَادي عندكَ الدَّهرَ أجْمَعُ**)

وجه الدلالة منه أنّ « أجمع » مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدًا لـ« فؤادي » ولا لـ« الدّهر » ، لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم « إنّ » على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ، ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو « الدهر » فإنه جائز في الضرورة[٣] .

وقيل : لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقًا تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حُذف مع المتعلق ، وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه[٣] والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ ، أمّا إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه ؛ واستدل [١٦٧] على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد ، وأن يُعطف عليه ، وأن يُبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخر ، انتهى .

---

(١) شرح التسهيل ٣١٤/١ .

(٢) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ (٥٨٥) .

١٤٢- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/١ ، والدرر ١٩٠/١ ، والسمط ص ٥٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٥/١ ، ولكثير عزة في ديوانه ص ٤٠٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/١ ، وشرح الأشموني ٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٤٤٢/٢ (٥٧٩) ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(٣) هذا التعليق على البيت نقله الصبان بتصرف في حاشيته ٢٠٠/١ .

(٣) الكتاب ١٤٥/٢ .

ولك أن تقول : إنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالأجنبي ، ولا يلزم [١٠٧/ب] منه عدم وجود المتبوع ، فلا يتم التقريب .

(**ويخبر**) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني ، نحو : زيد خلفك ، والخير أمامك ، ولا يخبر (**بالزمان**) إلا (**عن أسماء المعاني**) إذا كان الحدث غير مستمر ، (**نحو : الصوم اليوم والسفر غدًا**) ، فإن كان الحدث مستمرًا امتنع الإخبار به عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم الفائدة . (**ولا**) يخبر بالزمان (**عن أسماء الذوات ، نحو : زيد اليوم**) ، والفرق أنّ الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ، (**فإن حصلت فائدة جاز**) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات ، وتحصل الفائدة (**كأن يكون المبتدأ عامًّا ، والزمان خاصًّا**) إمّا بالإضافة ، (**نحو : نحن في شهر كذا**) ، فـ« نحن » مبتدأ ، وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم ، إذ لا يختص بمتكلم دون آخر ، و« في شهر كذا » خبره ، وهو خاص بالمضاف إليه . وإمّا بالوصف نحو : نحن في زمان طيب . (**وأمّا نحو : الورد في أيار**) ، بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف ، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي ، (**واليومَ خمرٌ والليلةَ الهلالُ**) ، بنصب « اليوم » و« الليلة » ، (**فـ**) التأويل فيها واجب بتقدير [١٦٨] مضاف كما قاله الفارسي ، و(**الأصل : خروج الورد**) في أيار ، (**و**) اليومَ (**شربُ خمر و**) الليلةَ (**رؤيةُ الهلال**) ، فالإخبار في الحقيقة إنّما هو عن اسم المعنى ، لا عن اسم الذات ، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن [١٠٨/أ] الطراوة وجماعة[١] ، ووافقهم الناظم[٢] فقال :

١٢٤ــ ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

والصحيح المنع مطلقًا ، وما ورد من ذلك فيُؤول .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

(٢) انظر التسهيل ص ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ .

(فصـــــــــــل)

(ولا يبتدأ بنكرة) لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا (إلا إن حصلت) به (فائدة ، كأن يُخبر عنها بمختص) بما يصلح للإخبار عنه ، (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه ، وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ . والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يُخبر عنها بظرف مختص ، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة ، وصرّح بذلك في المغني[1] .

فالظرف (نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾) [ق/٣٥] ، والمجرور نحو : (﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾) [البقرة / ٧] ، فـ« مزيد » و« غشاوة » مبتدآن ، وهما نكرتان ، وسوّغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختص بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٥- ولا يَجُوز الابتِدَا بالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وهو مثل لما يجوز ، (ولا يجوز : رجلٌ في الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معًا ، (ولا) يجوز : (عند رجلٍ مالٌ)[2] لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه[3] ، (أو) كانت (تتلو نفيًا ، نحو : ما رجلٌ قائمٌ) ، ومثّله في النظم بقوله :

١٢٦- .... فَمَا خِلٌّ لَنَا ....

فـ « رجل » و« خل » مبتدآن ، وسوّغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما ، وبذلك تحصل الفائدة ، لأنّ النكرة في سياق النّفي تعم ، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بـ « أل » الاستغراقية [١٠٨/ب] .

---

(١) مغني اللبيب (٦١١) .

(٢) في « ط » : (ماله) ، تحريف .

(٣) في حاشية الصبان ٢٠٤/١ : (المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف ، والمسند إليه في الجملة صالحًا للإخبار عنه ، قاله الشمني) .

(أو) تتلو (استفهامًا ، نحو : ﴿ أإلَهٌ مَعَ اللهِ ﴾) [النمل / ٦٠ ـ ٦٤] ، ومثله في النظم بقوله :

١٢٦ـ وَهَلْ فَتًى فِيْكُمْ ....

فـ« إله » و« فتًى » مبتدآن ، وسوّغ الابتداء بهما وقوعهما في حيّز الاستفهام ، وبذلك تحصل الفائدة ، لأن الاستفهام سؤال عن غير [١٦٩] معيّن يطلب تعيينه في الجواب ، فأشبه العموم الخاص . وفيه ردّ على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته : إن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ« أم » ، نحو : أرجل في الدار أم امرأة ، (أو تكون موصوفة سواء ذُكرا) ، أي الموصوف والصفة ، (نحو : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [البقرة /٢٢١] ، فـ« عبد » مبتدأ وهو نكرة ، وسوّغ الابتداء به وصفه بـ« مؤمن » لأن النكرة إذا وُصفت قربت من المعرفة .

وقال ابن الحاجب : المسوّغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنّما هو معنى العموم[١] ، و« خير » خبر المبتدأ ، ومثّله الناظم بقوله :

١٢٦ـ .... وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

(أو حُذفت الصفة) وذُكر الموصوف ، (نحو : السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ ، ونحو : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتهم أنْفُسَهم ﴾) [آل عمران /١٥٤] ، فـ« منوان » و« طائفة » مبتدآن ، وسوّغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفًا بصفة محذوفة ، (أي : منوان منه ، وطائفة من غيركم) ، بدليل : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم ﴾ [آل عمران /١٥٤] ، وفيه ردّ على ابن مالك حيث مثّل بالآية للتسويغ بواو الحال ، كما قاله في المغني[٢] . (أو) حُذِف (الموصوف) ، وذُكرت الصفة (كالحديث : سَوآءُ وَلُودٌ خَيْرٌ من حسناء عقيم)[٣] ، فـ« سوآء » بالمدّ ، مبتدأ ، وسوّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف ، (أي امرأة سوآء) ، فحُذف [١٠٩/أ] الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، و« ولود » صفة ثانية لـ« امرأة » و« خير » خبر المبتدأ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١ – ١٨٥ .

(٢) مغني اللبيب (٦١٣) .

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ، وقال : رواه الطبراني ، وأشار إليه بالضعف ، فيض القدير ١١٤/٤. وقال ابن الأثير في النهاية ٤١٦/٢ « سوأ » : (أخرجه الأزهري عن النبي ﷺ ، وأخرجه غيره عن عمر) . وفي حاشية يس ١٦٩/١ : (قال الدنوشري : ذكره في الإحياء بلفظ : سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تخريجه : أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده) .

(**أو**) كانت النكرة (**عاملة [عمل الفعل]**[١] ، **كالحديث : أمـرٌ بمعـروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة**)[٢] ، فـ« أمر » و« نهي » مبتدآن ، وسوغ الابتـداء بـهما كونهما عاملين في محل الجرور بعدهما ، لأنـهما مصـدران ، والمصـدر يعمـل عمـل فعلـه ، ومثّله الناظم بقوله :

١٢٧ــ وَرَغْبَـةٌ فِـي الْخَـيْرِ خَـيْرٌ . . . .

(**ومن**) النكرة (**العاملة**) النكرة (**المضافة**) ؛ لأن المضاف عـامل في المضـاف إليه الجرّ ، (**كالحديث** : « **خمس صلوات كتبهنّ الله** ») على العباد في [اليوم والليلة][٣] ، فـ« خمس » مبتدأ ، وسوّغ الابتداء به كونه عاملاً في المضاف إليه ، ومثّله الناظم بقوله :

١٢٧ــ . . . . وَعَمَـــلْ بِــرٍّ يَزِيــنُ . . . .

ولابدّ في هذه المسوّغات من مراعاة معنى صحيح مقصود ، وإلا ورد على الظرف والمجرور : عند الناس درهـم ، وفي الدنيـا رجـل ، وعلـى النفـي : مـا حمـار نـاطق ، وعلـى الاستفهام : هل امرأة في الأرض ، وعلى الموصوف : رجـل ذكـر واضـح ، وعلـى العمـل : شرب للماء نافع ، وغلام إنسان [١٧٠] موجـود ، فـهذه كلـها لا تصلـح لأن تكـون أمثلـة لحصول الفائدة ، مع أنها مشتملة على المسوّغات المذكورة .

(**ويقاس على هذه المواضع**) المذكورة في كلام الموضح (**ما أشبهها**) في المعنى ، فيقاس على ﴿ لدينا (**مزيد**) ﴾ [ق/٣٥] ، ﴿ وعلى أبصارهم غِشاوة ﴾ [البقرة /٦] (**نحو : قَصَدَكَ غُلامُهُ رجل** ، و) على : ﴿ أإلهٌ مع الله ﴾ [النمل/٦٠-٦٤] نحو : (**كم رجـلاً في الدار** و) على : ما رجل في الدار ، نحو (**قوله** : [من البسيط]

١٤٣ــ **لَوْلا اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ)** لَمَّـا اسْـتَقلَّتْ مَطايَـاهُنَّ لِلظَّعَـنِ

(**و**) على ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [البقرة/ ٢٢١] نحو : (**رُجَيْـلٌ في الـدار**) ، بالتصغير [١٠٩/ب] . وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع ، نحـو : قـائم الزيـدان ، عند من لا يشـترط الاعتمـاد ، وإنّما قيست عليهـا (**لشبه الجملة**) ، وهي : قَصَدَكَ غلامُه

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

(٢) صحيح مسلم ٤٩٩/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب ١٣ : استحباب صلاة الضحى .

(٣) ما بين القوسين إضافة من « ط » . وانظر الموطأ ١٢٣/١ .

١٤٣– البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشـرح الأشموني ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٢/١ ، وهمع الهوامع ١٠١/١ .
أودى : هلك . كل ذي مقة : كل ذي محبة . استقلت : نهضت . الظعن : الرحيل والسفر .

رجلٌ (**بالظرف والمجرور**) ، في التقديم والاختصاص بالمعمول ، (و) لشبه (**اسم الاستفهام**) وهو : « كم » (**بالاسم المقرون بحرفه**) وهو : « أإله » ، (و) لشبه (**تالي لولا**) وهو : « اصطبار » (**بتالي النفي**) وهو : « رجل » في : ما رجل ، (و) لشبه (**المصغر**) وهو : « رجيل » (**بـ**) الاسم (**الموصوف**) وهو : « لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ » ، لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر ، هكذا ثبت في بعض النسخ ، وفيه لفٌّ ونشرٌ مرتب وهو [أخصّ من قول الناظم :

١٢٧– .... وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ][1]

ولم يذكر مسوّغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعًا للنظم ، ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله ﷻ : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ [النمل/ ٤٧] ، ذكره الموضح في شرح بانت سعاد[2] .

---

(١) سقط ما بين القوسين من « ب » .

(٢) قال الموضح في شرح بانت سعاد ص ١٢٤ : (ونظيرها الجملة التي بعد « قوم » ، في قوله تعالى : ﴿ بل أنتم قومٌ تجهلون ﴾ ، ﴿ بل أنتم قومٌ عادون ﴾ ، وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صفته) .

(فصـــــــــــــــل)

(**وللخبر ثلاث حالات : إحداها : التأخر ، وهو الأصل**) . وإلى ذلـك أشـار الناظم بقوله :

١٢٨ـ والأصْـلُ فِـي الأخبَـار أنْ تُؤَخَّــرَا ....

لأن المبتدأ محكوم عليه ، فحقه التقديم ليتحقق تعقّلُه ، فيكون حق الخبر التأخير ، لأنه محكوم به (**كـ« زيد قائم » ويجب**) تأخير الخبر (**في أربع مسائل** :

إحداها : [١٧١] **أن يُخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتـين ، أو**) نكرتين (**متساويين**) في التخصيص ، (**ولا قرينة**) تميز أحدهما عـن الآخـر ، فالمعرفتـان (**نحو : زيد أخوك**) ، فإن كلاًّ من هذين الجزأين صالح لأن يُخـبر عنـه بـالآخر ، ويختلـف المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعـرف المخـاطب [١٧٢] اتّصافه بأنه [١١٠/أ] أخو المخاطب ، وأردت أن تعرّفه ذلك قلت : زيـد أخـوك ، ولا يصـح لك أن تقول : أخوك زيد ، وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تُعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك . هذا هو المشهور . وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا . وقيل : إن كان أحدهما مشتقًّا فهو الخـبر وإن تقـدم ، نحو : القائم زيد . وقيل : إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ، نحو : هذا زيد ، وإن اسـتويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم ، نحو : ﴿ الله ربّنا ﴾ [الشورى/١٥] ، قاله في المغني(١) .

(و) النكرتان المتساويتان ، نحو : (**أفضل منك ، أفضل مني**) ، فإنّ كل واحـد من هذين الوصفين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده ، فإذا جعلت « أفضل منك » مبتدأ ، و« أفضل مني » خبره امتنـع تقديـم الخـبرلئلا يتوهـم ابتدائيتـه ، فينعكـس المعنى لعدم القرينة(٢) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٩ـ فامنَعـهُ حـين يسْـتوي الْجُـزآنِ عُرْفًـا ونُكْـرًا عـادِمَيْ بَيَـانِ

(١) مغني اللبيب ٤٥٢/٢ (٥٨٨ – ٥٨٩) .

(٢) هذا على مذهب الجمهور . انظر حاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(**بخلاف**) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية . فالأول نحو : (**رجل صالح حاضر**) ، فإن القرينة اللفظية [١٧٣] وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت . والثاني نحو : (**أبو يوسف أبو حنيفة**) ، فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن « أبو يوسف » مبتدأ ، لأنه مشبه ، و« أبو حنيفة » خبره ، لأنه مشبه به تقدم أو تأخر ، (**وقوله** : [من الطويل]

١٤٤– **بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا**) [١١٠/ب] وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فإنّ قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأنّ بني الأبناء مشبّهونَ بالأبناءِ ، فـ« بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخرٌ ، و« بنونا » خبرٌ مقدمٌ ، (**والمعنى : بنو أبنائنا مثلُ بنينا**) ، هذا على حقيقة التشبيه ، ويضعفُ أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضي المقامُ المبالغةَ فلا شاهدَ فيه حينئذ . و« بناتنا » مبتدأ أوّل ، و« بنوهن » مبتدأ ثان ، و« أبناء الرجال » خبر الثاني[1] ، وهو وخبره خبرُ الأول ، و« الأباعدُ» نعتُ « الرجّال » .

المسألة (**الثانية**) : مما يجبُ فيه تأخيرُ الخبر (**أنْ يخافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل**) إذا تقدم الخبرُ وكان فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ المستتر ، (**نحو : زيدٌ قامَ**) ، أو يقومُ ، فلو قدّم والحالةُ هذه ، وقيلَ : « قام أو يقومُ زيدٌ » لالتبس المبتدأُ بالفاعلِ ، (**بخلاف**) ما إذا كان الخبرُ صفةً ، نحو : (**زيدٌ قائمٌ ، أو**) كان فعلاً رافعًا لظاهر أو لضمير بارز ، فالأول نحو : زيدٌ (**قامَ أبوهُ**) ، والثاني نحو : (**أخواكَ قاما**) على اللغة الفصحى ، فلا لبس فيهنّ ، فيجوز تقديْمُهُ[2] ، فتقول : قائمٌ زيدٌ ، وقامَ أبوهُ زيدٌ ، وقاما أخواكَ ، وهذا التقييد لا بدَّ منه في قول الناظم :

١٣٠– كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كانَ الْخَبَرَا . . . .

١٤٤– البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤٤٤/١ ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤١/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/١ ، وتخليص الشواهد ١٩٨ ، والحيوان ٢٣٠/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ ، وشرح الأشموني ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، ومغني اللبيب ٤٥٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٢/١ .

(١) في « ط » : (خبر المبتدأ الثاني) .

(٢) في الارتشاف ٤١/٢ : « الإجازة مذهب الأخفش والمبرد ، أما من منع فهم باقي البصريين » . وانظر شرح ابن عقيل ٢٣٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ .

المسألة (**الثالثة : أن يقترنَ**) الخبرُ (**بـ« إلاّ » معنى نحو : ﴿ إنَّمَا أنتَ نَذِيرٌ ﴾**) [هود/١٢] ، فلا يجوز تقديمُ الخبرِ لأنه محصور فيه بـ « إلاّ » معنى ، إذ[١] التقديرُ : ما أنتَ إلا نذيرٌ ، (**أو**) يقترن بـ « إلاّ » (**لفظًا نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلاّ رسولٌ ﴾**) [آل عمران /١٤٤] ، فلا يجوزُ تقديمُ [١١١/أ] الخبرِ لِمَا مَرَّ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٠ــ .... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

(**فأما قوله**) ، وهو الكميتُ بنُ زيد : [من الطويل]

١٤٥ــ فَيا ربِّ هَلْ إلاّ بكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِم (**وَهَلْ إلاّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ**

فضرورةٌ) ، لأنه قدّم الخبر المقرونَ بـ « إلاّ » لفظًا ، والأصلُ : وهلِ المعوّلُ إلاّ عليكَ[٢] ، ولا يجوز أن يكون « المعوّلُ » مرفوعًا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام ، لأن « إلاّ » مانعةٌ منْ ذلك ، فكما يقال : هلْ إلاّ قامَ زيدٌ ، لا يقال : هَلْ إلاّ في الدار زيدٌ ، من باب أولى .

المسألة (**الرابعة**) : مما يجب فيه تأخير الخبر (**أنْ يكون المبتدأ مستحقًّا للتصدير ، إمّا بنفسه**) ، بأنْ يكون له صدر الكلام ، (**نحو : ما أحْسَنَ زيدًا**) ، فـ« ما» مبتدأ ، وسوّغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب ، و« أحسنَ زيدًا » خبرُهُ ، (**و : مَنْ في الدار**) ، فـ « مَنْ » اسم استفهام مبتدأ ، و« في الدار» خبرُه ، (**و : مَنْ يَقُمْ أقمْ مَعَهُ**) ، فـ« مَنْ » اسم شرط ، وهو مبتدأ ، و« يقم » خبره على الأصح ، وقيل : الجواب ، وقيل هما ، (**و : كَمْ عبيدٍ لزيدٍ**) فـ « كَمْ » مبتدأ ، وهي خبرية ، و« عبيدٍ » مضاف إليه ، و« لزيدٍ » خبرُ « كَمْ » ، فالخبر في هذه الأمثلة واجبُ التأخير ، وهو في الأول فعلٌ ماضٍ ، وفي الثاني جار ومجرور ، وفي الثالث فعلٌ مضارعٌ ، وفي الرابع جار ومجرور ، والمبتدأ فيها لازمُ الصدر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣١ــ .... أَوْ لازمِ الصَّدْر ....

---

(١) في « ب » : (والتقدير) .

١٤٥- البيت للكميت في تخليص الشواهد ١٩٢، والدرر ١/١٩٥، وسر صناعة الإعراب ١/١٣٩ ، والمقاصد النحوية ١/٥٣٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/٤٢ ، وأوضح المسالك ١/٢٠٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٣ ، وشرح الأشموني ١/٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٥ ، وشرح التسهيل ١/٢٩٨ ، وهمع الهوامع ١/١٠٢ .

(٢) في المقاصد النحوية ١/٥٣٤ : (الاستشهاد به على جواز تقديم الخبر المحصور بـ « إلا » للضرورة ، وإنما كان حقه أن يقول : وهل النصر يرتجى إلا بك ، و: هل العول إلا إليك) . وانظر الدرر ١/١٩٥ حيث نقل ذلك القول .

(**أو مشبهًا به**) ، أي [١٧٤] بما يستحق التصدير ، (**نحو : الذي يأتيني فله درهمٌ**) ، فـ « الذي » مبتدأ ، وهو اسم موصول ، و« يأتيني » صلته ، وجملة « فلَه درهمٌ » خبره ، وهو واجب التأخير ، (**فإنّ المبتدأ [١١١/ب] هنا**) وهو « الذي » (**مشبهٌ باسم الشرط لعمومه**) وإبهامه ، (**واستقبال الفعل الذي بعده**) وهو « يأتيني » ، (**وكونه**) أي الفعل الذي بعده (**سببًا**) لما بعده ، وهو جملة الخبر كما أن الشرط سببٌ للجواب ، (**ولهذا**) الشبه (**دخلت الفاءُ في الخبر كما تدخلُ في الجواب**) لتفيد التنصيص على أن استحقاق « الدرهم » مسبب عن الإتيان ، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار .

(**أو**) يكون مستحقًّا للتصدير (**بغيره**) ، وذلك الغيرُ الذي له الصدر (**إما**) أن يكون (**متقدمًا عليه**) أي على المبتدأ ، (**نحو : لَزيدٌ قائمٌ**) ، فـ « زيدُ » مبتدأ ، و« قائمٌ » خبره[1] ، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء ، وهي مانعة مِنْ تأخيره ، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣١- أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا ....

(**فأما قوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

١٤٦- (**أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ**) تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ

(**فا**) للام داخلة على مبتدأ محذوف ، وا(**لتقدير : هي**[2] **عجوزٌ**) ، والجملة خبرُ « أم الحليس » ، ولا يمتنعُ دخول اللام في الخبر إذا كان جملةً ، بخلاف المفرد ، (**أو**) لا حَذْفَ (**واللامُ زائدةٌ ، لا لام الابتداء**) كقوله : [من الكامل]

---

(١) في الأصل : « زيد قائم ، مبتدأ خبره » .

١٤٦- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٢٣/٨ ، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ٣٢٣/١٠ ، والدرر ٢٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١ ، ٢٥١/٢ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٥١٠/١ (شهرب) وجمهرة اللغة ص ١١٢١ ، وتاج العروس ١٦٩/٣ (شهرب) ، (لوم) ، والارتشاف ١٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٨ ، والجنى الداني ١٢٨ ، ورصف المباني ص ٣٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٤ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٩/١ ، ٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٧/٧ ، ومغني اللبيب ٢٣٠/١ ، ٢٣٣ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .

(٢) في الأصل : « كل » ، تحريف .

١٤٧ــ خَالِـي لأَنـتَ ومَـنْ جريـرٌ خالُــه   يَنَــلِ العَــلاءَ ويكــرِمِ الأَخْــوَالاَ

ويُضْعِفُ التقديرَ الأول أنَّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، ويُضْعِفُ التقدير الثاني(١) أنّ زيادة اللام في الخبر خاصةٌ [١١٢/أ] بالشعر ، قاله في المغني(٢) . وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف ، لئلا يجتمع التوكيد والحذف ، وهو ممتنع عند الجمهور ، (**أو**) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (**متأخرًا عنه**) ، أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافًا إليه المبتدأ ، (**نحو : غلامُ مَنْ في الدار**) ، فـ « غلام » مبتدأ ، و« مَنْ » اسم استفهامٍ مضاف إليه ، و« في الدار » خبر المبتدأ ، (**وغلام مَنْ يقمْ أقمْ معه**) ، فـ « غلام » مبتدأ ، و« مَنْ » اسم شرط مضاف إليه ، و« يقم » خبر المبتدأ ، و« أقم معه » جواب الشرط ، (**و : مالُ كَمْ رجلٍ عندَكَ**) ، فـ « مالُ » مبتدأ ، و« كم » خبريةٌ مضاف إليها ، و« رجلٌ » تمييزها مخفوضٌ بإضافته إليها ، و« عندك » خبرٌ مقدمٌ .

وحاصل ما أتى به [من أمثلة](٣) ما يستحق التصدير سبعة أضرب(٤) : ما التعجبية ، ومَنِ الاستفهامية والشرطية ، وكم الخبرية ، والموصول الذي في خبره الفاء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو : [﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾](٥) [الإخلاص/١] فإنه يلزمُ صدر الكلام ، والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه(٦) .

١٤٧- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٣/١٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ١٠٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٨/١ ، ولسان العرب ٥١٠/١ (شهرب) ، والمقاصد النحوية ٥٥٦/١ .

(١) في الأصل : « الأول » .

(٢) مغني اللبيب ٢٣٨/١ .

(٣) سقط ما بينهما من الأصل .

(٤) انظر الارتشاف ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٥) سقط من « أ » ، « ب » ، وهو ثابت في « ط » .

(٦) في الإنصاف ٦٥/١ : « ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردًا كان أو جملة ، فالمفرد نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو ، والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة » ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ - ٢٢٨.

(**الحالة الثانية : التقدّم : ويجب في أربع مسائل**) أيضًا . وفي غالب النسخ إسقاطُ الحالة الثانية التقدّم ، وإثبات[1] : ويمتنعُ : يعني : تأخير الخبر في أربع مسائل :

(**إحداها : أن يوقع تأخيره في لَبْس ظاهر ، نحو : في الدار رجلٌ**) ، فـ« في الدار » خبرٌ مقدم ، و« رجلٌ » مبتدأ مؤخرٌ وجوبًا ، (**و : عندك مالٌ**) ، فـ « عندَكَ » خبرٌ مقدَّمٌ ، و« مالٌ » مبتدأ مؤخر وجوبًا ، (**وقصدَكَ غلامُهُ رجلٌ**) ، فجملة « قصدك غلامه » خبرٌ مقدم ، و« رجلٌ » مبتدأ مؤخر[2]. قال أبو حيان[3]: ولا أعلم لابن مالك سلفًا **[١١٢/ب]** في هذه الأخيرة ، (**وعندي أنك فاضلٌ**) ، فـ « عندي » خبر مقدم ، و« أنك فاضل » بفتح « أن » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك ، (**فإن تأخير الخبر في مثل هذا المثال**) الأخير ، وهو « عندي أنك فاضل » (**يوقع في إلباس « أن » المفتوحة بـ « إن » المكسورة**) لفظًا ، (**و**) إلباس (« **أن** » **المؤكدة**) المفتوحة (بـ « **أن** ») المفتوحة (**التي بمعنى « لعل »**) يعني : فإذا قدّم المبتدأ وأخّر الخبر يصير : أنك فاضل عندي ، فيحتمل أن تكون « أن » مفتوحة ، وهي وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة ، والظرف متعلق بـ « فاضل » ، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة بمعنى « لعل » لأنها أحد لغاتها ، والمعنى : لعلك فاضل عندي ، وهذا الإلباس لايتأتى مع تقدّم الظرف لأن « إن » المؤكدة المكسورة و« أن » التي بمعنى « لعل » لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ، (**ولهذا يجوز تأخره**) ، أي الخبر عن المبتدأ ، (**بعد : أمّا**) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم ، **[١٧٥]** كقوله : [من البسيط]

١٤٨ـ عِنْدِي اصْطِبارٌ (**وأما أَنّي جَـزِعٌ   يومَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كادَ يَبريني**)

فـ « أما أنني جزع » بكسر الزاي ، مبتدأ ، و« يوم النوى » بالنون بمعنى : البعد والفراق ، يتعلق بـ« جزع » لأنه صفة مشبهة من « الْجَزَع » بفتحتين ، وهو نقيض الصبر ، و« فلوجد » جار ومجرور خبر « أنني جزع » على حدّ : أمّا زيد ففي الدار ، و« يبريني » من :

(١) في « ط » : (والإثبات) .

(٢) في شرح التسهيل ٣٠١/١ : (فلولا « الكاف » من « قصدك » لم يفد الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما) .

(٣) الارتشاف ٤٣/٢ .

١٤٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/١ ، والدرر ١٩٥/١ ، وحاشية يس ٢٥٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٠١/١، ٦٠٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٠/١، والمقاصد النحوية ٥٣٦/١ ، وهمع الهوامع ١٠٣/١ .

بريت القلم : إذا نحته ، وأصل البري : القطع ، والمعنى : وأمّا جزعي يوم الفراق فلأجل وَجْدٍ قَارَبَ أن ينحلني . وإنّما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ[١] هنا (**لأن « إن » المكسورة ، و« أن »** [١١٣/أ] **التي بمعنى « لعل » لا يدخلان هنا**) ، لأن كلاً منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلّة ، و« أمّا » لا تفصل من الفاء بجملة تامّة ، وإنّما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ فَرَوحٌ ﴾ [الواقعة / ٨٨ ـ ٨٩] ، (**وتأخّره**) ، أي الخبر عن المبتدأ (**في الأمثلة**) الثلاثة (**الأُوَل**) ، بضم الهمزة ، وهي : في الدار رجل ، و : عندك مال ، و : قصدك غلامه رجل ، (**يوقع في إلباس الخبر بالصفة**) ، لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبًا حثيثًا ، فلو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة ، لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات ، فالتزم التقديم دفعًا لهذا الإلباس ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٢ــ وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيْهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

(**وإنّما لَم يجب تقديم الخبر في نحو : ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾** [الأنعام / ٢] **لأن النكرة**) وهي « أجل » (**قد وصفت بمسمى**) ، فضعف طلبها للظرف ، (**فكان الظّاهر في الظرف**) وهو « عنده » (**أنه خبر**) لـ « أجل » ، (**لا صفة**) ثانية له[٢] .

وفي الكشاف[٣]: أن تقديم المبتدأ هنا واجب ، لأن المعنى : وأي أجل مسمًّى عنده ، تعظيمًا لشأن الساعة ، فلمّا جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم .

المسألة (**الثانية**) مما يجب فيه تقديم الخبر (**أن يقترن المبتدأ بـ« إلاّ » لفظًا نحو :**

١٣٥ــ .... **مَا لَنَا إِلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**)

صلى الله عليه وسلم ، فـ« لنا » خبر مقدم ، و« اتباع أحمدا » مبتدأ مؤخر ، (**أو**) يقترن بـ « إلاّ » (**معنى**) نحو : إنّما عندك زيد ، فـ « عندك » خبر مقدم ، و« زيد » مبتدأ مؤخر ، وهو محصور فيه ، والمعنى : ما عندك إلاّ زيد ، وشمل ذلك قول الناظم :

١٣٥ــ وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا ....

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) الخبر (**لازم الصدرية**) بنفسه[٤][١١٣/ب] (**نحو : أين زيد**) ، أو بغيره ، إما مقدمًا عليه نحو : لقائم زيد ، (**أو**) متأخرًا عنه ، وذلك إذا كان

(١) سقطت من الأصل .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) الكشاف ٣٥٣/١ .
(٤) خلافًا للأخفش والمازني ، فإنهما أجازا : زيدٌ كيف ؟ وعمرو أين ؟ . انظر الارتشاف ٤٣/٢ .

الخبر (**مضافًا إلى لازمها**) أي الصدرية (**نحو : صبيحة أيِّ يوم سفرك**) فـ « صبيحة » خبر مقدم ، و« أي » اسم استفهام مضاف إليه ، و« سفرك » مبتدأ مؤخر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٤ـ كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ....

المسألة (**الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض**) متعلق (**الخبر**[1]، **كقوله تعالى : ﴿ أمْ عَلَى قُلوبٍ أقْفَالُهَا ﴾**) [محمد/٢٤] ، فـ « أقفالها » مبتدأ مؤخر ، [١٧٦] و« على قلوب » خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ « أقفالها » على « قلوب » وهي متأخرة في الرتبة ، لأنها بعض متعلق الخبر ، لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار ، والجار والمجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير ، فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، (**و**) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر ، نحو (**قول الشاعر**) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح ، وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي ، يخاطب امرأة : [من الطويل]

١٤٩ـ أهابُكِ إجْلالاً ومَا بكِ قُدْرَةٌ عليَّ (**ولكنْ مِلءُ عينٍ حَبيبُهَا**)

فـ « ملء » خبر مقدم ، و« حبيبها » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تقديمه على الخبر[2] لئلا يعود الضمير على « عين » ، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة ، وتسميتها بعض الخبر مجاز ، وإنّما الخبر المضاف لا غير ، وقول الخطيب التبريزي إن الضمير المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد[3] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٣ـ كَذا إذا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقد فيه موجبهما كقولك : زيد قائم [١١٤/أ] فيترجح تأخيره على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٨ـ .... وَجَوَّزُوا التَّقديمَ إذ لا ضَرَرَا

---

(١) انظر حول هذه المسألة ما جاء في شرح ابن عقيل ٢٤٠/١ - ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ .

١٤٩- البيت للمجنون في ديوانه ص ٧١ ، وديوان المعاني ١٤٤/١ ، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ٢٠١ ، وسمط اللآلي ص ٤٠١ ، وشرح التسهيل ٣٠٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٧/١ وبلا نسبة في الارتشاف ٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ ، وشرح الأشموني ١٠١/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٤ : (وتأخير المبتدأ فيه واجب ، لأنه لو قُدِّم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ والرتبة) . وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٢/١ .

(٣) في شرح الحماسة للتبريزي ١٧٠/٣ : (والضمير من « حبيبها » للعين ، وإن جعلته للمرأة جاز) .

(فصـــــــــــــــــــل)

وما عُلم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٦ــ وحَـذفُ مـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ . . . .

(**وقد يجب**) حذف المعلوم منهما[1] ، (**فأما حذف المبتدأ جوازًا**[2] **فنحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ**) وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت / ٤٦ ، الجاثية / ١٥] ، (**ويقال : كيـف زيد ؟ فتقول**) في الجواب : (**دنِفٌ**) ، بكسر النون ، فـ « لنفسه » و« عليها » و« دنِفٌ » أخبار لمبتدآت محذوفة جوازًا للعلم بها ، (**والتقدير : فعمله لنفسه ، وإسـاءته عليـها ، وهو دنِفٌ**) ، أي : مريض من العشق ، وطريـق العلـم بـها أن عملـه وإسـاءته مصـدران مأخوذان من فعلهما السابق ، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالّة على حذفه ، وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال ، وذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٧ــ وفي جَوَابِ كَيْـفَ زَيْـدٌ قُـلْ دَنِـفْ فَزَيْــدٌ اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

(**وأما حذفه**) ، أي المبتدأ (**وجوبًا فإذا أُخبر عنه بنعت مقطوع**) عن متبوعـه (**لمجرد مدح ، نحو : الحمد لله [١٧٧] الحميد ، أو ذمّ ، نحو : أعوذ بالله من إبليس عدوّ المؤمنين ، أو ترحم ، نحو : مررت بعبـدك المسـكين**) ، برفـع « الحميـد » و« عـدوّ » و« المسكين » ، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبًا ، والتقدير : هـو الحميـد ، هـو عـدوّ المؤمنين ، هو المسكين ، وإنّما وجب حذفه لأنهم لَمّـا [قطعـوا هـذه النعـوت إلى النصـب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم][3] قصدوا إنشاء المدح أو الذمّ أو الـترحم ، كمـا فعلوا فـي النداء ؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهمَ الإخبار ، وأجروا الرفع فـي وجوب الحذف

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٨٦ – ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٦/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٢١٤/١ : (ومن حذفه عند شم طيب ، أو سمع صوت ، أو رؤية شبح ، فيقـال : مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار « هذا » ونحوه) .

(٣) سقط ما بينهما من « ط » .

مجرى النصب ، واحترز بقوله : « لمجرد مدح . . . . . . إلخ » ؛ من أن يكـون [١١٤/أ] النعـت للإيضاح أو التخصيص ، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه ، كإظـهار النـاصب وإضماره ، (**أو**) أخبر عنه (**بمصدر جيء به**) أي : بالمصدر (**بدلاً**) ، أي عوضًا (**مـــن اللفظ بفعله**) أي بفعل المصدر ، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضًا عن تلفظهم بالفعل ، (**نحو : سمعٌ وطاعةٌ**[١] ، وقوله : [من الطويل]

١٥٠- **فَقَالَتْ حَنَانٌ ما أتى بكَ هَــهُنَا)** أذو نَسَبٍ أمْ أنْـتَ بـالْحَيِّ عَـارِفُ

فـ« سمع » و« حنان » خبران لمبتدأين محذوفين وجوبًا ، (**والتقدير : أمري حنان ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ**) ، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبًا ؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفـظ بأفعالهـا[٢] ، ولكنـهم قصـدوا الثبـوت والـدوام ، فرفعوهـا وجعلوها أخبارًا عن مبتدآت محذوفة وجوبًا حملاً للرفع علـى النصـب ، وفـاعل « قـالت » مستتر عائد على المرأة المعهودة ، والمعنى : إني أحنّ عليك أي شيء جـاء بـك هـهنا ، ألـك قرابة ، أم معرفة بالحي ، وإنّما قالت له ذلك خوفًا من إنكار أهل الحيّ فيقتلونه[٣] ، (أو) أخبر عنه (**بمخصوص بمعنى « نعم »**) في إفادة المدح ، (**أو بئس**) في إفادة الذمّ (**مؤخر**) المخصوص (**عنهمـــا**) ، أي عن « نعم » و« بئس » ، (**نحو : نعمَ الرجل زيد ، وبئـس الرجل عمرو ، إذا قُدّرا**) ، أي : زيد وعمرو (**خبرين**) لمبتدأيـن محذوفـين وجوبـًا ، كـأن سامعًا سمع : نعمَ الرجل ، أوبئس الرجل ، فسـأل عن المخصوص بالمدح أو الذمّ من هـو ؟ فقيل له : هو زيد ، وهو عمرو ، أمّا إذا قدّرا مبتدأين وخبرهما الْجملة قبلهما ، أو محذوف

(١) أي أمري سمعٌ وطاعةٌ ، انظر شرح ابن الناظم ص ٨٦ .

١٥٠- البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ١١٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٥/١ ، وبلا نسـبة في الارتشاف ٢٩/٢ ، ٢٠٨ ، وأمالي الزجاجي ص ١٣١ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، والدرر اللوامـع ٤١٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٦ ، وشرح الأشموني ١٠٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وشـرح عمدة الحافظ ص ١٩٠ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، والصاحبي في فقـه اللغـة ص ٢٥٥ ، والكتـاب ٣٢٠/١ ، ٣٤٩ ، واللسان ١٢٩/١٣ (حنن) ، والمقاصد النحويـة ٥٣٩/١ ، والمقتضـب ٢٢٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٩/١ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٦ : (قال سيبويه : وسمعت ممن يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحـت ؟ فقال : حمدُ الله وثناءٌ عليه . أي حالي حمدُ الله) . وانظر الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، وشـرح التسـهيل ٢٨٨/١ .

(٣) في « ب » : (فيغتالوه) .

على رأي ابن عصفور[1] فليسا مما نحن فيه ، (**فإن كان**) المخصوص (**مقدّمًا**) عنهما ، أي : نعمَ أو بئس ، (**نحو : زيد نعمَ الرجل**) ، وعمرو بئس الرجل ، (**فمبتدأ**) ، أي فهو مبتدأ [١١٥/أ] (**لا غير**) ، والجملة بعده خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في « الرجل » .

(**ومن ذلك**) ، أي : من حذف المبتدأ وجوبًا (**قولهم : من أنت زيد**) بالرفع ، فـ « زيد » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، (**أي : مذكورك زيد ، وهذا**) التقدير (**أولى من تقدير سيبويه : كلامك زيد**)[2] ، لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ، ولأن « زيدًا » ليس بكلام لعدم تركيبه . وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد ، وهو جائز لغة ، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام ، والمعنى على التقديرين : أن شخصًا ذكر زيدًا وهو ليس أهلاً لذكره ، فقيل له : من أنت زيد ، برفع « زيد » ونصبه ، فالرفع على ما مرَّ ، والنصب بفعل محذوف وجوبًا ، والتقدير : من أنت تذكر زيدًا ، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير : مذكورك زيد ، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب ، والتزم حذف الرافع ، كما التزم حذف الناصب ، نصّ عليه سيبويه[2] ، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله ، وتحقير المخاطب وإذلاله .

(**و**) من حذف المبتدأ وجوبًا (**قولهم : في ذمتي لأفعلنَّ**) ، فـ « في ذمتي » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا لسدّ جواب القسم مسدّه ، [١٧٨] (**أي : في ذمتي ميثاق أو عهد**) ، ذكره أبو علي[3] .

(**وأمّا حذف الخبر جوازًا فنحو : خرجت فإذا الأسد**) فـ « الأسد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا ، (**أي حاضر**) ، لأن « إذا » الفجائية تشعر بالحضور ، (**ونحو : ﴿ أُكُلُها دَائِمٌ وظِلُّهَا ﴾**) [الرعد / ٣٥] ، فـ « ظلها » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه ، (**أي : كذلك**) ، أي دائم ، (**ويقال : من عندك ؟ فتقول [١١٥/ب] زيد**) ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا لدلالة « من » عليه ، (**أي : عندي**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٦ـ .... كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

---

(١) في مغني اللبيب (٧٨٥) : (وجوّز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ويردّه أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إن سدّ شيء مسدّه) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(٢) الكتاب ٣٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل ٨٨/١ .

ويقال : ما عندك ؟ فتقول : درهم ، أي : عندي درهم ، فيقدر الخبر متأخرًا . قال ابن مالك[1] : « ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي درهم إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغي أن يُسلك به مسلك السؤال ، والمقدم في السؤال هو المبتدأ ، فيكون هو المقدم في الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندي درهم ، لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب » انتهى . فإن قلت : إذا قدر الخبر متأخرًا فما سوّغ الابتداء بدرهم ؟ . قلت : كونه جوابًا للاستفهام .

(**وأمّا حذفه**) ، أي الخبر (**وجوبًا ، ففي أربع مسائل** :

إحداها : أن يكون) **الخبر** (**كونًا مطلقًا ، والمبتدأ**) واقع (**بعد : لولا**) الامتناعية ، والمراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود ، وإيضاح ذلك أن يقال : إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق ، (**نحو : لولا زيد لأكرمتك**) ، فـ « الإكرام » ممتنع لوجود « زيد » ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبًا ، وهو كون مطلق ، (**أي : لولا زيد موجود**) ، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ ؛ فالخبر كون مقيد ، كما إذا قيل : هل زيد محسن إليك ؟ . فتقول : لولا زيد لهلكت ، تريد : لولا إحسان زيد إليّ لهلكت ، فـ « الْهَلاك » مُمْتَنع لـ « إحسان زيد » ، فالخبر كون مقيد بـ « الإحسان » ، وإنّما حذف الخبر بعد « لولا » إذا كان كونًا مطلقًا ؛ لأنه معلوم بمقتضى « لولا » ، إذ هي دالّة على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو [١١٦/أ] الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتك ، لم يشك في أن وجود « زيد » منع من « الإكرام » ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف ، وإنّما وجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٨ـ وَبَعْدَ لَوْلا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ . . . .

(**فلو كان**) الخبر (**كونًا مقيّدًا**) ، بمعنى زائد على الوجود (**وجب ذكره إن فُقد دليله ، كقولك : لولا زيد سالَمنا ما سلم**) من القتل ، فـ « زيد » مبتدأ ، وجملة « سالمنا » خبره ، وهو كون مقيّد لأن وجود « زيد » مقيّد بـ « المسالمة » ، ولا دليل يدل على خصوصيتها ، فلذلك وجب ذكره ، (**وفي الحديث**) خطابًا لعائشة رضي الله عنها : (**لولا قومكِ حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم**)[2]، وحكاه في المغني[3]

(١) شرح التسهيل ١/٢٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري في العلم برقم ١٢٦ ، وأعاده في الحج برقم ١٥٠٦ ، ١٥٠٩ ، وأخرجه مسلم في الحج باب نقض الكعبة برقم ١٣٣٣ . والحديث من شواهد أوضح المسالك١/٢٢١ ، ومغني اللبيب ٢٧٢/١ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ١/٣٥٠ (حدث) .

(٣) مغني اللبيب ٢٧٢/١ (٣٦٠) .

بلفظ: « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة » فـ« قومك » مبتدأ، و« حديثو » خبره، وهو كون مقيد بـ « الحداثة »، (**وجاز الوجهان**) وهما: ذكر الخبر وحذفه، (**إن وجِدَ الدليل**) الدالّ عليه، **[١٧٩]** (**نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم**)، فـ « حموه » خبر « أنصار » وهو كون مقيد بـ « الحماية »، والمبتدأ دالّ عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، (**ومنه قول أبي العلاء**) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (**المعري**) في وصف السيف: [من الوافر]

١٥١ــ يُذيبُ الرُّعْبُ منهُ كُلَّ عَضْبٍ (**فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا**)

فـ « يمسكه » خبر « الغمد »، وهو كون مقيد بـ « الإمساك »، والمبتدأ دالّ عليه، إذ من شأن غمد السيف إمساكه، و« يذيب » نقيض « يجمد » ومعناه: يسيل، و« الرعب » بضم الراء وسكون العين المهملة: الخوف، فاعل « يذيب » و« كل عضب » مفعوله، وهو بعين مهملة فضاد **[١١٦/ب]** معجمة ساكنة فموحدة وهو: السيف القاطع، و« الغمد » بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، و« الإسالة »: إيجاد السيلان، والهاء في « يمسكه » عائدة على « كل عضب »[١]. قال الموضح في شرح الشواهد[٢]: والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أن أغمادها تُمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه. انتهى.

وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، وإليه أشار في النظم بقوله: غالبًا. (**وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد « لولا »**) أصلاً، بناءً عندهم على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا. (**وأوجبوا جعل الكون الخاص**)، أي: المقيد (**مبتدأ فيقال**) في: لولا زيد سالمنا ما سلم: (**لولا مسالمة زيد إيانا، أي موجودة**)، ويقال في: لولا أنصار زيد حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي موجودة. (**ولَحّنوا المعري**) في قوله: **فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ**[٣]. قال الموضح في المغني[٤]: وليس؛ يعني التلحين؛

١٥١- البيت لأبي العلاء المعري في الارتشاف ٣١/٢، وأوضح المسالك ٢٢١/١، والجنى الداني ص ٦٠٠، والدرر ١٩٦/١، ورصف المباني ٢٩٥، وشرح ابن الناظم ص ٨٧، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، ومغني اللبيب ٢٧٣/١، والمقرب ٨٤/١.

(١) في شرح ابن الناظم ص ٨٨: (ولو قيل في الكلام: « لولا الغمد لسال » لصحَّ، ولكنه آثر ذكر الخبر، رفعًا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز).

(٢) أي في كتابه تخليص الشواهد ص ٢٠٩.

(٣) في حاشية يس ١٧٩/١: (ظاهر قوله: لَحّنوا، أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك).

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣/١.

بجيد ، لاحتمال تقدير « يمسكه » بدل اشتمال [من « الغمد »] [١] على أن الأصل : أن يمسكه ، ثم حذفت « أن » فارتفع الفعل ، أو تقدير « يمسكه » جملة معترضة ، [أي بين المبتدأ والخبر المحذوف] [١] . انتهى . وفي الاحتمال الأول نظر ، فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في : [من الرجز]

١٥٢- مِنْ لَدُ شَوْلا . . . .

قدّره سيبويه : من لَدُ أن كانت[٢] . واعترض عليه في تقديره « أن » أنه يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ، هذا كلامه ، ومن خطه نقلت .

وبهذا يعترض أيضًا على الدماميني في قوله : ويحتمل أن يخرّج على حذف « أن » الناصبة للاسم ، الرافعة للخبر ، والأصل : فلولا أن الغمد يمسكه ، فحذفت ، وارتفع الاسم بعدها . انتهى . [وهذا أقعد في الردّ من قول الشُّمني ، ردًّا لتخريج الدماميني ، وهذا التخريج غير متأتٍ في بيت المعري لكونه من المولدين ، فيقال له : لا خصوصية بهذا لتخريج الدماميني ، بل يقال ذلك في تخريج الموضح أيضًا][٣] . ولا يجوز أن يكون « يمسكه » [١١٧/أ] حالاً من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكرون الحال بعد « لولا » لأنها خبر في المعنى ، نقله الموضح في المغني[٤] عن الأخفش ، وأقره[٥] . (**وقالوا : الحديث المتقدم مرويّ بالمعنى**) ، لا باللفظ ، قال ابن أبي الربيع[٦] : لم أرَ هذه الرواية ؛ يعني بهذا اللفظ ؛ من طريق صحيح . والروايات المشهورة في ذلك : لولا حدثان قومك ، لولا حداثة قومك ، لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ، ونحو ذلك ، نقله المرادي في شرح النظم[٧] .

(١) ما بين القوسين زيادة من « ط » .

١٥٢- تمام الرجز : (من لَدُ شولاً فإلى إتلائها) ، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢٦٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠١ ، وشرح التسهيل ٣٦٥/١ ، ١٣٠/٣ ، وشرح المفصل ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والكتاب ٢٦٤/١ ، واللسان ٣٨٤/١٣ (لدن) ، ومغني اللبيب ٤٢٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وهو إضافة من « ب » و « ط » .

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣/١ .

(٥) في الارتشاف ٣١/٢ - ٣٢ : (وزعم الأخفش أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد « لولا » كان شاذًا أو ضرورة ، وهو منبه على الأصل) .

(٦) في كتابه البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١ - ٥٩٥ .

(٧) شرح المرادي ٢٨٩/١ .

وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد « لولا » مبتدأ ؛ هو الصحيح عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف ، وقيل : هو مرفوع بـ « لولا »[1] ، وسيأتي .

المسألة (**الثانية : أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم**) ، بمعنى : أنه لا يستعمل إلا في القسم قبل ذكر المقسم عليه ، (**نحو : لَعَمْرُكَ**) ، بفتح العين ، من عَمِرَ الرجل ، [١٨٠] بكسر الميم ، إذا عاش زمنًا طويلاً ، ثم استعمل في القسم مرادًا به الحياة ، أي : وحياتِك ، (**لأفعلنّ ، وأَيْمُنُ اللهِ**) ، بفتح الهمزة وضم الميم ، من اليُمن ، وهو البركة ، أي : وبركة الله لأفعلنّ ، فـ « عمرك » و« أَيمُن الله » مبتدآن ، حُذف خبراهما وجوبًا ، (**أي : لعمرك قسمي ، وأَيْمُنُ اللهِ يميني**) ، وإنّما وجب حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه ، (**فإن قلت : عهدُ اللهِ لأفعلنّ ، جاز إثبات الخبر**) وحذفه (**لعدم الصراحة في القسم**) به ، لأن « عهد الله » غير ملازم للقسم ، إذ يستعمل في غيره ، نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، ولا يُفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

(**وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو : لعمرك لأفعلن ، أن يقدر : لقسمي عمرك ، فيكون من حذف المبتدأ**[2]) .

والأول أولى ؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل [١١٧/ب] أو من الأعجاز الأواخر فالحمل على الأواخر أولى ، لأنها هي محل التغيير غالبًا ؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظًا وتقديرًا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

١٣٨ـ .... وفي نَصِّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَرّْ

المسألة (**الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو وهي نصّ في المعية ، نحو : كل رجل وضيعته**) بالضاد المعجمة ، وهي الحرفة ، سُميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٩ـ وبَعْدَ واو عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ (**كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعْ**)

فـ « كل » مبتدأ ، و« صانع » مضاف إليه ، و« ما صنع » معطوف على المبتدأ ،

---

(١) انظر الإنصاف ١/٧٠ .

(٢) في الارتشاف ٢/٣٢ : (وأجاز ابن عصفور في نحو : يَمينُ الله ، أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، وأن يكون خبرًا محذوف المبتدأ ، وقدّره : قسمي يمين الله ، فإن كان القسم به قد يستعمل لغير القسم كان حذف الخبر جائزًا ، نحو : عليّ عهد الله لأفعلنّ) .

والخبر محذوف وجوبًا ، أي مقرونان ، وإنّما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، وإنّما وجب الحذف لقيام الواو مقام « مع » ، ولو جيء بـ « مع » [مكان الواو][1] كان كلامًا تامًّا ، (**ولو قلت : زيد وعمرو ، وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه**) ، أي الخبر اعتمادًا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب ، (و) جاز (**ذكره**) لعدم التنصيص على المعية[2] ، (**قال**) الفرزدق : [من الطويل]

١٥٣- تَمَنَّوا لِيَ الْمَوْتَ الذي يَشْعَبُ الفَتَى (**وكُلُّ امرئٍ والمَوتُ يلتَقيانِ**)

فآثر ذكر الخبر وهو « يلتقيان » و« يشعب » بفتح العين المهملة : يفرق ، وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين .

(**وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو : كل رجل وضيعته ، مستغنٍ عن تقدير الخبر ، لأن معناه مع ضيعته**) ، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر[3] ، والبيت ضرورة .

المسألة (**الرابعة : أن يكون المبتدأ إمّا [١١٨/أ] مصدراً**) صريحًا (**عاملاً في اسم مفسِّر**) ، بكسر السين ، (**لضمير**) بالتنوين ، متعلق بمفسّر (**ذي حال**) ، نعت لضمير (**لا يصح كونها**) ، أي الحال (**خبرًا عن المبتدأ المذكور ، نحو : ضربي زيدًا قائمًا**) ، فـ « ضربي » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، و« زيدًا » مفعوله ، و« قائمًا » حال من ضمير يفسره « زيد » ، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن « ضربي » لأن الخبر وصف في المعنى ، و« الضرب » لا يوصف بالقيام ، فلا يقال : ضربي قائم . وإمّا مصدرًا مؤولاً ، نحو : أنْ ضربت ، أو : أن تضرب زيدًا قائمًا ، على رأي بعض الكوفيين .

(**أو**) يكون المبتدأ اسم تفضيل (**مضافًا إلى المصدر المذكور ، نحو : أكثر شربي السَّويق مَلْتُوتًا**) ، فـ « أكثر » اسم تفضيل مبتدأ ، مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبر عنه .

(**أو**) مضافًا (**إلى**) شيء (**مؤول بالمصدر المذكور ، نحو : أخطب ما يكون**

(١) إضافة من « ط » .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٨ .

١٥٣- البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ٥٤٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢١١ ، وخزانة الأدب ٢٨٣/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٨ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ .

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ : (واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح) .

الأمير قائمًا) ، فـ « أخطب » اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر ، وهو « ما » والفعل ، أي : [١٨١] أخطب كون الأمير قائمًا . (**وخبر ذلك**) كله في الأمثلة السابقة (**مقدّر بـ « إذ كان »**) إن أريد الماضي ، (**أو « إذا كان »**) إن أريد المستقبل (**عند**) سيبويه وجمهور (**البصريين**)[1] ، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقًا بمحذوف ، والتقدير : حاصل إذ كان ، أو إذا كان ، فـ « حاصل » خبر ، و« إذ » أو « إذا » ظرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر ، و« قائمًا » و« ملتوتًا » حالان من الضمير المستتر في « كان » ، وإنّما لم تُجعل « كان » ناقصة ، والمنصوب خبرها لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، فإنهم لا يقولون : ضربي زيدًا القائم .

والثاني : [١١٨/ب] وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد »[2] ، قاله ابن الناظم[3] .

(**و**) مقدر (**بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم**) في التسهيل[4] لقلة الحذف مع صحة المعنى ، (**فيقدّر**) الخبر (**في : ضربي زيدًا قائمًا : ضربه قائمًا**) ، وفي : أكثر شربي السويق ملتوتًا : شربه ملتوتًا ، وفي : أخطب ما يكون الأمير قائمًا : كونه قائمًا ، فالمصدر الثاني هو الخبر ، وفاعله محذوف ، والهاء المضاف إليها مفعوله ، وهي صاحبة الحال ، وهذا وإن كان أقل حذفًا من الأول غير مرضيّ عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز عندهم ، ولأن تقدير الظرف يناسب الحال[5] . قال ابن عصفور[6] : وإنّما صح للحال أن تسدّ مسدّ الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنه لا فرق بين : ضربي زيدًا قائمًا ، و : ضربي زيدًا وقت قيامه ، فكل منهما سدّ مسدّ الخبر ، وكل منهما على معنى « في » والظرف يسدّ مسدّ الخبر ، فكذا الحال . انتهى .

---

(١) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .

(٢) أخرجه النسائي ٢٤٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب أقرب ما يكون العبد من الله .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(٤) التسهيل ص ٤٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .

(٦) المقرب ٨٥/١ .

وقيل: الخبر نفس الحال، كما قيل به في الظرف، وقيل: الحال أغنت عنه، كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر، والصحيح أن الخبر محذوف وجوبًا لسدّ الحال مسدّه؛ كما نبه عليه الناظم بقوله:

١٤٠- وقبْلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرَا عَنِ الذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

واحترز الموضح بقوله: عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملاً في صاحب الحال نفسه، فإن الحال لا يسدّ مسدّ الخبر حينئذٍ، نحو: ضربي زيدًا قائمًا شديدٌ، فإن «قائمًا» حال من «زيد»، والعامل فيها هو العامل في [١١٩/أ] «زيد» وهو «ضربي»، فلا يغني عن الخبر لأنها من صلة المصدر، وشمل قوله: عاملاً في اسم مفسِّر، كون المفسِّر مفعولاً، كما مثّل، وكونه فاعلاً في المعنى، نحو: قيام زيد ضاحكًا، قاله المرادي في شرح التسهيل.

واحترز بقوله: لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ عمّا إذا صحّت فإنه (**لا يجوز: ضربي زيدًا شديدًا**)، بالنصب (**لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع**) لـ«شديد» (**واجب**)، لأنه وصف لـ«الضرب» لا لـ«زيد»، وقيل: إنّما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار، وهو مشكل غايته أن يكون راجحًا، كما في: زيد ضربته، (**وشذّ قولهم**) لرجل حكّموه عليهم، وأجازوا حكمه: (**حكمك مُسَمَّطًا**)، بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة، أي: مثبتًا، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولكنه نصب على الحالية، والخبر محذوف، (**أي: حكمك لك مثبتًا**)، أي: نافذًا، وشذوذه من وجهين:

أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية.

[١٨٢] والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، وإنّما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في: «حكمك» لأن الذوات لا توصف بالنفوذ، وأشذّ منه قراءة علي كرم الله وجهه ﴿ وَنَحْنُ عُصبةً ﴾ [يوسف/١٤] بالنصب[١]، مع انتفاء المصدرية بالكلّيّة، فـ«عصبة» حال من ضمير الخبر، والتقدير: ونحن نجتمع عصبةً.

---

(١) انفرد الإمام علي بهذه القراءة. انظر البحر المحيط ٢٨٣/٥، ومختصر ابن خالويه ص ٦٢، وشرح ابن الناظم ص ٨٩.

(فصـــــــــــــــــل)

(**والأصح جواز تعدد الخبر**) لفظًا ومعنًى لمبتدأ واحد ، لأن الخبر كالنعت ، فيجوز تعدده ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٢- وأخْبَرُوا باثْنَيْنِ أوْ بأكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ [١١٩/ب] . . . .

سواء اتفقا إفرادًا ، أو جملة ، أو اختلفا . فالأول (**نحو : زيد شاعر**) ، أي ناظم ، (**كاتب**) أي ناثر ؛ يعني أنه ينظم الكلام وينثره . والثاني نحو : زيدٌ قامَ ضَحكَ . والثالث : زيد قاعد ضَحكَ وعكسه .

(**والمانع**) لجواز التعدد كابن عصفور (**يدّعي تقدير « هو » للثاني**) من الخبرين ، (**أو**) يدّعي (**أنه**) ، أي المبتدأ (**جامع للصفتين**) ، الشعر والكتابة ، (**لا الإخبار بكل منهما**) على انفراده لوجود التعدد لفظًا ومعنى ، نصّ على ذلك ابن عصفور في المقرب[١] وشرحي الجمل ، (**وليس من تعدد الخبر**) لواحد (**ما ذكره ابن الناظم**) في شرح النظم[٢] (**من قوله**) وهو طرفة ، على ما قيل : [من المتقارب]

١٥٤- (**يَداكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وأُخْرَى لأعدائِهَا غائِظَهْ**)

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة ، (**لأن « يداك » في قوة مبتدأين لكل منهما خبر**) ، على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد ، وقول أبيه في التسهيل[٣] : بعطف وغير عطف ، منتقد عليه . وليس من تعدد الخبر لفظًا ومعنًى ما ذكره ابن الناظم أيضًا ، (**من نحو قولهم[٤] : الرمّان حلو حامض**) ، بل من تعدد الخبر لفظًا لا

(١) المقرب ص ٨٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٩١ .

١٥٤- البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٥٧٢/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧/٧ ، ١٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢١٢ ، وخزانة الأدب ١٣٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٠ ، وشرح الأشموني ١٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، ٣٢٦ ، ولسان العرب ٤٥٤/٧ (غيظ) .

(٣) التسهيل ص ٥٠ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

معنى ، (**لأنهما بمعنى خبر واحد ، أي : مُزٌّ**) ، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملاً على طرف من كلٍّ من الخبرين ، لا عليهما معًا ، ألا ترى أن « الْمَز » ليس تام الحَلاوة ، ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، (**ولهذا**) ، أي : ولأجل كونهما في معنى خبر واحد (**يمتنع العطف**) للثاني (**على**) الأول على (**الأصح**) ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة ، فلا يقال : الرمان حلو وحامض ، خلافًا للفارسي في أحد قوليه[١] . [١٢٠/أ]

(**و**) يمتنع أيضًا (**أن يتوسط المبتدأ بينهما**) ، وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين ، قاله في البديع . فلا يقال : حلوٌ الرمانُ حامضٌ ، ولا حلوٌ حامضٌ [١٨٣] الرمانُ ، وليس الثاني بدلاً ، لأنه ليس المراد أحدهما ، بل كلاهما ، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفًا للأول على معنى : حلو فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد ، نحو : مررت بالضارب العاقل . وردّ بأن الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولو صح هذا ؛ أي الردّ ؛ لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف . قاله الموضح في شرح بانت سعاد[٢] .

ولا خبر مبتدأ محذوف ، لأن المراد أنه جمع الطعمين ، وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما ، أو في الثاني فقط أقوال ، اختار أبو حيان أولها[٣] ، وصاحب البديع ثانيها ، والفارسي ثالثها ، وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما ، أو تحمل أحدهما في نحو : هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا : لا يتحمل الأول ضميرًا ، تعين رفع « رمانه » بالثاني ، وإن قلنا : إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به ، وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم[٤] أيضًا (**من نحو : ﴿ والذين كَذَّبُوا بآيَاتِنَا صُمٌّ وبُكْمٌ**) فِي الظّلمات ﴾ [الأنعام / ٣٩] ، (**لأن الثاني تابع**) بالعطف بالواو علة ما قبله ، والأصل : والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صمٌّ وبعضهم بكمٌ ، فحذف المبتدآن ، وبقي خبراهما ، فعُطف أحدهما على الآخر .

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٩٠ : (أجاز فيه أبو علي الفارسي ، العطف) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ٥٣ .

(٣) الارتشاف ٦٤/٢ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ)

إذا لم يلزم التصدير ولا [١٢٠/ب] الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه ، أو بغيره . فالأول : كاسم الشرط . والثاني : [١٨٤] كالمخبر عنه بنعت مقطوع . والثالث : نحو : طوبى للمؤمن . والرابع : نحو : أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيدًا . والخامس : كمصحوب إذا الفجائية . والخبر إذا لم يكن طلبًا ولا إنشاء ، (**فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ، ويسمى اسمها**) حقيقة ، وفاعلها مجازًا ، (**وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ، ويسمى خبرها**) حقيقة ، ومفعولها مجازًا ؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد ، كـ : ضرب زيد عمرًا ، هذا مذهب البصريين . وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا ، وإنّما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهًا بالفاعل . واتفقوا على نصبها الجزء الثاني . ثم اختلفوا في نصبه ، فقال الفراء : تشبيهًا بالحال ، لأنها شبيهة بـ « قام » . وقال بقية الكوفيين : منصوب على الحال . والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفة وجامدًا[١] ، ولكونه لا يُستغنى عنه ، وليس ذلك من شأن الحال . وعورض بوقوعه جملة وشبهها ، ولا يقع المفعول به كذلك . وأُجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به ، كالمحكية بالقول ، نحو : ﴿ قال إنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾ [مريم / ٣٠] ، وكذلك شبهها ، كمررت بزيد ، ودخلت الدار ، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله :

١٤٣ــ تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأ اسْمًا والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ . . . .

---

(١) انظر الإنصاف ٢/٨٢١ .

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً ، (**وهي ثلاثة أقسام :**) [١٢١/أ]

(**أحدها : ما يعمل هذا العمل**) ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (**مطلقًا**) من غير شرط ، سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لـ « ما » الظرفية أو« لا » ، (**وهو ثمانية : كان ، وهي أم الباب**) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي ، (**وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وباتَ ، وصار ، وليس** ، نحو : ﴿ **وكان ربُّكَ قَدِيرًا** ﴾) [الفرقان /٥٤] ، و : [من البسيط]

١٥٥ــ أمست خـلاء ....

و : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران / ١٠٣] ، و : [من البسيط]

١٥٦ــ أضحى يمزق أثوابـي ....

و : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل /٥٨ ، الزخرف / ١٧] ، و : [من البسيط]

١٥٧ــ أبيت ريان الجفـون ....

و : صار السِّعرُ رخيصًا ، و : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ [هود / ٨] .

والقسم (**الثاني : ما يعمله**) ، أي : هذا العمل ، (**بشرط أن يتقدمه نفي**) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام ، (**أو نهي ، أو دعاء**) بـ « لا » خاصة ، كما في الارتشاف[1] . (**وهو أربعة : زال ماضي يزال ، وبرح ،**

١٥٥- تمام البيت :

(أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد)

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧ ، والحيوان ٣٢٥/٦ ، ٥١/٧ ، وخزانة الأدب ٥/٤ ، والدرر ٢١٣/١ ، ولسان العرب ٣٨٦/٣ (لبد) ، ٢٤٥/١٤ (خنا) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ ، وثمار القلوب ص ٦٩٤ ، وعمدة الحفاظ (لبد) ، (مسي) .

١٥٦- تمام البيت : (أضحى يمزق أثوابي ويضربني أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا) ، وهو لأم ثواب الهزانية في الحماسة البصرية ٣٠٥/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥٦ ، والعققة والبررة ٣٦٤/٢ (ضمن نوادر المخطوطات) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٥ .

١٥٧- تمام البيت : (أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع) ، وهو للشريف الرضي في ديوانه ٦٥٢/١ ، وحاشية يس ١٨٤/١ ، وللشريف المرتضى في مغني اللبيب ٦٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٣/٢ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ ، ٩٠ .

(١) الارتشاف ٧٢/٢ .

وفتئ، وانفك) ، وإنّما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي ، فإذا دخل عليها النفي إثباتًا، فمعنى : ما زال زيد قائمًا ، وهو قائم فيما مضى ، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائمًا ، كما يجوز : ما كان [١٨٥] زيد إلا قائمًا ، هذا قول البصريين . وصححه أبو البقاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٥ـ .... وهَـذِي الأرْبَعَـهْ لِشِبْهِ نَفْـيٍ أوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

(**مثالها بعد النفي**) بالحرف : (﴿ **ولا يزالون مُخْتَلِفِينَ** ﴾) [هود / ١١٨] ، فـ« يزال » فعل مضارع ، والواو اسمه ، و« مختلفين » خبره ، (﴿ **لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ** ﴾) [طه / ٩١] ، فـ « نبرح » مضارع برح ، واسمه مستتر فيه وجوبًا ، و« عاكفين » خبره . ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ، ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر « لا » [١٢٠/ب] وحذفها ، (**ومنه** : ﴿ **تَاللهِ تَفْتَأُ**) تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف / ٨٥] ، (**وقوله**) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

١٥٨ـ (**فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِدًا**) ولو قطَّعوا رأسي لَدَيكِ وأوصَالِي

(**إذ الأصل : لا تفتؤ ، ولا أبرح**) ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط : كون الفعل مضارعًا ، وكونه جواب قسم ، وكون النافي « لا » . وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ، و« يمين » يروى بالرفع على أنه مبتدأ حُذف خبره ، أي : يمين الله قسمي ، وبالنصب على أن أصله : أقسم بيمين الله ، فحُذف حرف الجر أولاً ، فوصل الفعل بنفسه ، ثم حُذف الفعل ، وبقي النصب بحاله . و« لا أبرح » جواب القسم ، وجواب « لو » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح ، ومثالها بعد النفي بالاسم قوله : [من المديد]

١٥٩ـ غيرُ مُنْفَكٍّ أسِيرُ هوى كُلُّ فانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله : [من الخفيف]

١٥٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٣٨/٩ ، ٢٣٩ ، ٤٣/١٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والدرر ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٠/٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والكتاب ٥٠٤/٣ ، ولسان العرب ٤٦٣/١٣ (يمن) ، واللمع ص ٢٥٩ ، والمقاصد النحوية ١٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٩٣/١٠ ، ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

١٥٩- البيت بلا نسبة في الدرر ٢٠٥/١ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، والارتشاف ٨١/٢ .

١٦٠ـ لَيْسَ يَنْفَكُ ذا غِنى واعتِزاز كُلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعِ

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله : [من الخفيف]

١٦١ـ قَلَّمَا يَبْرَحُ اللبيبُ إلى ما يُورثُ الْحَمْدَ داعِيًا أو مُجيبَا

فإن « قلما » خُلِع منه معنى التقليل ، وصُيِّرَ بمعنى « ما » النافية . ومثالها بالفعل المستلزم للنفي : أبيتُ أزالُ أستغفرُ اللهَ ، أي : لا أزال ، قاله الفراء . ووجهه أن من أبى شيئًا لم يفعله ، والإباء مستلزم للنفي ؛ ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء ، قاله الموضح في الحواشي .

(**ومثالها بعد النهي قوله**) : [من الخفيف]

١٦٢ـ (**صَاحِ شَمِّرْ [١٢٢/أ] ولا تَزَلْ ذاكِرِ الْمَوْ ت**) فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

« صاح » مرخّم صاحب على غير القياس ، و« شَمِّر » بكسر الميم أمر لا نهي ، واسم « تزل » مستتر فيها وجوبًا تقديره : أنت . و« ذاكر الموت » خبرها .

(**ومثالها بعد الدعاء قوله**) وهو ذو الرمة : [من الطويل]

١٦٣ـ ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيّ على البِلَى (**ولا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ**)

فـ « القطر » : اسم « زال » مؤخر ، و« منهلاً » : خبرها مقدم ، والأصل : ولا زال القطر منهلاً بجرعائك ، و« ألا » : حرف استفتاح ، و« يا » : حرف نداء ؛ والمنادى محذوف ، أي : يا هذه ، أو حرف تنبيه مؤكد لـ « ألا » الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه ، و« اسلمي » : فعل أمر من السلامة وهي : البراءة من العيوب ، ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ، و« مي » : اسم امرأة وليس ترخيم ميّة كما قد يُتوهم ، و« على » : للمصاحبة ، أي اسلمي مع بلائك ، و« المنهل » : السائل بشدة ، و« الجرعاء » : تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئًا ، و« القطر » : جمع قطرة المطر . وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح[1] لما

١٦٠- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٠ ، والدرر ٢٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ١١١/١ . وشرح التسهيل ٣٣٤/١ .

١٦١- البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٠٦ ، والنكت الحسان ص ٦٦ .

١٦٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠ ، والدرر ٢٠٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١٤/٢ ، وهمع الهوامع ١١١/١ .

١٦٣- تقدم تخريج البيت برقم ١٢ .

(١) الصحاح ٢٥٦٣/٦ (يا) .

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به[١]. وإنّما قام النهي والدعاء بـ« لا » مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل ؛ وترك الفعل نفي .

(**وقيّدت « زال » بماضي « يزال » احترازًا من « زال » ماضي « يزيل »**) بفتح الياء (**فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول**) واحد ، ووزنه « فعَل » بفتح العين (**ومعناه : « ماز »**) بمعنى « ميز » (**تقول : زِلْ ضأنَكَ منْ مَعَزِك**) أي : ميز بعضها من بعض (**ومصدره « الزَّيل »**) بفتح الزاي ، لأنه من باب ضرب يضرب ضربًا ، [١٢٢/ب] (**و**) احترازًا (**من**) [١٨٦] « زال » (**ماضي « يزول » فإنه فعل تام قاصر**) ، ووزنه « فعَل » بفتح العين أيضًا ؛ لأنه من باب : نَصَرَ يَنْصُرُ ، (**ومعناه الانتقال**) ، تقول[١] : زل عن مكانك ؛ أي : انتقل عنه (**ومنه : ﴿ إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَات والأَرْضَ أنْ تَـزُولا ﴾**) ، أي : تنتقلا ، (**﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا ﴾**) [فاطر / ٤١] ، أي : انتقلتا ، (**ومصدره « الزَّوال »**) ، أي : الانتقال بخلاف « زال » ماضي « يزال » فإن وزنه « فعِل » بكسر العين ؛ لأنه من باب : عَلِمَ يَعْلَمُ ، ولا يوصف بتعدٍّ ولا قصور ، وليس له مصدر . وحكى الكسائي والفراء[٢] لـ « زال » الناقصة مضارعًا آخر وهو « يزيل » فيكون مشتركًا بين التام والناقص ، بل قال الفراء[٣] : غيرت « زال » الناقصة من « زال » التامة بتحويلها إلى « فعِل » بكسر العين ، بعد أن كانت « فعَل » بفتح العين ، فرقًا بين التام والناقص . وقال ابن خروف[٤] : يجوز كون الناقصة منقولة من : « زال يزيل » ، فعلى هذا عينهما ياء و« زال يزول » عينه واو .

والقسم (**الثالث : ما يعمل**) هذا العمل (**بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو « دام »**) خاصّة (**نحو**) : ﴿ وَأَوْصَانِي بالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ (**مَا دُمْتُ حَيًّا**) ﴾ [مريم / ٣١] فـ « ما » مصدرية ظرفية ، و« دمت » دام واسمها ، و« حيًّا » خبرها ، والدليل على مصدرية « ما » وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان ، (**أي : مدة دوامي حيًّا ، وسُمِّيت « ما » هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر . وهو : الدوام ، وسُمِّيت ظرفية لنيابتها عن الظرف ؛ وهو** : المدة) ، فأصل « ما دمت حيًّا » : مدة ما دمت حيًّا ، فحذف المضاف وهو « المدة » ، وناب المضاف إليه وهو : « ما » [١٢٣/أ] وصلتها عنها في

---

(١) سقطت من « ب » .
(٢) حاشية الصبان ١/٢٣٧ .
(٣) الارتشاف ٧٩/٢ .
(٤) الارتشاف ٧٩/٢ .

الانتصاب على الظرفية ، كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ، كجئتك صلاة العصر ، أي : وقت صلاة العصر ، قاله في المغني . وأطلق الناظم « ما » واعتمد على المثال فقال :

١٤٦ــ وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية لم تعمل عمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن ولِي مرفوعها منصوب فهو حال ، نحو : يعجبني ما دمت صحيحًا ، أي : يعجبني دوامك صحيحًا ، ولو لم تذكر « ما » أصلاً فأحرى بعدم العمل ، نحو : دام زيد صحيحًا ، فـ « دام » فعل ماض تام بمعنى « بقي » و« زيد » فاعله ، و« صحيحًا » حال من « زيد » ، ولا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية العمل المذكور ، بدليل ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾ [هود/١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

(فصـــــــــــــــل)

(**وهذه الأفعال**) الثلاثة عشر (**في التصرف**) وعدمه ، (**ثلاثة أقسام** :

ما لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق) لأنها وضعت وضع الحروف ، في أنها لا يفهم معناها ، إلا بذكر متعلقها . (و« **دام** » **عند الفراء وكثير من المتأخرين**)[1] ، لأنها صلة لـ « ما » الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ « ما » التزم مضيّه ، قاله أبو حيّان في النكت الحسان[2] . وأما : يدوم ودمْ ودائم ودوام ، فمن تصرفات التامّة .

(**وما يتصرف تصرفًا ناقصًا ، وهو « زال » وأخواتها**) الثلاثة ، « فتئ » و« برح » ، و« انفك » ، (**فإنها لا يستعمل منها أمر**) ، لأن من شرط عملها النفي ، [١٢٣/ب] وهو لا يدخل الأمر ، (**ولا مصدر**) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين . (و« **دام** » **عند الأقدمين**) وقليل من المتأخرين (**فإنهم أثبتوا لها مضارعًا**) وهو « يدوم » . (**وما يتصرف تصرفًا تامًّا وهو الباقي**) ، بناء على أن لها مصادر ، فمصدر كان : الكون والكينونة ، ومصدر أضحى ، وأمسى ، وأصبح : الإضحاءُ ، والإمساءُ ، والإصباحُ ، ومصدر صار : الصير والصيرورة ، ومصدر بات : البيات والبيتوتة ، ومصدر ظل الظلول ؛ قاله أبو حيّان[3] .

(**وللتصاريف في هذين القسمين**) وهما : المتصرف التّصرف التام والناقص ، (**ما للماضي من العمل**) بشرط وغيره ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٨٧]

١٤٧ــ وَغَـيْرُ مـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلا   إنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلا

---

(١) في همع الهوامع ١/١١٤ : (قال ابن الخباز : لا تتصرف « ما دام » لأنها للتوقيت وللتأبيد ، فتفيد المستقبل . قال أبو حيان : وما ذكر عدم تصرفها لم يذكره البصريون) .

(٢) النكت الحسان ص ٦٩ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٧٥ ، وهمع الهوامع ١/١١٤ .

(**فالمضارع ؛ نحو** : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾) [مريم / ٢٠] ، فـ« أك » مضارع « كان » وأصله : كون ، حذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، واسمه مستتر فيه وجوبًا ، و« بغيًّا » خبره ، وأصله : بغويًا ، اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة . (**والأمر نحو** : ﴿ كونُوا حِجَارَةً ﴾) [الإسراء / ٥٠] ، أصله قبل اتصال الواو : كون ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار : كن ، فلما اتّصل به واو الجماعة حرّكت النون بالضم لمناسبة الواو ، فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين ، والواو اسمه ، و« حجارة » خبره ، ومثله : ﴿ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾ [آل عمران / ٧٩] ، ولو مثّل به لكان حسنًا .
(**والمصدر كقوله**) : [من الطويل]

١٦٤– بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى (**وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ**)

[١٢٤/أ] « كونك » مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه ، وهو كاف المخاطب ، و« إياه » خبره ، من جهة نقصانه ، والأصل : وكونك فاعله ، فحذف المضاف ، وانفصل الضمير ، وفيه ردّ على أبي البقاء في زعمه : أن المنصوب بعد مصدر « كان » حالاً ، لأن الضمير لا ينتصب على الحال ، و« يسير » خبره من جهة ابتدائيته ، و« البذل » بالذال المعجمة : العطاء ، و« الباء » متعلقة بـ « ساد » و« عليك » متعلق بـ « يسير » مقدم من تأخير . (**واسم الفاعل كقوله**) : [من الطويل]

١٦٥– (**وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ**) إذا لَمْ تُلفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

فـ« كائنًا » خبر « ما » الحجازية ، واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره : هو ، و« أخاك » خبره ، و« البشاشة » بفتح الباء الموحدة وشينين معجمتين : طلاقة الوجه ، و« تُلفه » بالفاء بمعنى : تجده متعدٍّ لاثنين ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفَوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافات/٦٩] ، و« منجدًا » بالجيم : مفعوله الثاني لا حال ، خلافًا للعيني[1] . واسم المفعول كقول سيبويه[2] في الظرف :

١٦٤– البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، والدرر ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٥/٢ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

١٦٥– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، والدرر ٢١٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٧/٢ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

(١) المقاصد النحوية ١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

مكون فيه ، قاله أبو حيّان(١) .

(**وقوله**) وهو الحسين بن مطير الأسدي : [من الطويل]

١٦٦ــ (**قَضَى اللهُ يا أسْمَاءُ أنْ لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ**) حتى يُغمِضَ العَينَ مُغمِضُ

فـ « زائلاً » اسم فاعل « زال » الناقصة ، واسمه مستتر فيه تقديره : أنا ، وجملة « أحبك » خبره .

(١) النكت الحسان ص ٦٩ .

١٦٦- البيت للحسين بن مطير في ديوانه ١٧٠ ، والدرر ٢١٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، ولسان العرب ١٩٩/٧ (غمض) ، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٧ ، وهمع الهوامع ١١٤/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**وتوسّط أخبارهن**) بينهن وبين أسمائهن ، (**جائز خلافًا لابن درستويه**[١] **في « ليس » ، ولابن معط**[٢] **في « دام »**) نصّ عليه في ألفيته . قيل : ولم يعرف لغيره . والصحيح الجواز من غير استثناء ، وعليه قول الناظم :

١٤٨ـ وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أجِزْ . . . .

(**قال الله تعالى : ﴿ وكان حَقًّا [١٢٤/ب] علينا نصرُ المؤمنين ﴾**) [الروم / ٤٧] ، فـ « حقًّا » خبر « كان » مقدم ، و« نصر المؤمنين » اسمها مؤخر ، ومِنْ لازم تقديم خبرها على اسمها توسّطه بينها وبين اسمها ، إذا لم يتقدم عليها ، (**وقرأ حمزة وحفص ﴿ ليسَ البرَّ أنْ تُولّوا وجوهَكُم ﴾** [البقرة/١٧٧] **بنصب : البِرّ**[٣]) على أنه خبر « ليس » مقدم ، و« أن تولوا » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر « ليس » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه . ويُؤخذ من كلام المغني[٤] أن رفع « البرّ » ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا هو دونه في التعريف ، فإنه قال : واعلم أنهم حكموا لـ « أن » و« أنَّ » المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ، [لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك][٥] ، فلهذا قرأت

---

(١) في الارتشاف ٨٦/٢ : (وأما توسيط « ليس » فثابت من كلام العرب ، فلا التفات لمن منع ذلك . . . ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر « ليس » ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهًا بـ « ما ») .

(٢) في شرح التسهيل ٣٤٩/١ : (وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر « ليس وما دام » ، وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالف للمقيس والمسموع) .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحيط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٥٩٠ .

(٥) إضافة من المصدر السابق .

السبعة : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُم إلاَّ أنْ قَالُوا ﴾ [الجاثية / ٢٥] ، بالنصب ، والرفع ضعيف . (**وقال الشاعر :**) [من البسيط]

١٦٧ـ (**لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ**) بِادِّكَار الْمَوْتِ وَالْـهَرَمِ

فـ « منغصة » خبر « دام » مقدم ، و« لذاته » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر « دام » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معط ، وله أن يقول : « لذاته » مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ « منغصة » ، واسم « دام » مستتر فيها على طريق التنازع في [١٨٨] السببي المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه .

وأولى منه قول الآخر : [من البسيط]

١٦٨ـ ما دامَ حافظُ سرِّي مَنْ وثقْتُ بهِ فهوَ الذي لسْتُ عنهُ راغبًا أبدَا

فقدم الخبر على الاسم . (**إلا أن يمنع**) من جواز التوسط (**مانع**) ، كحصر الخبر ، (**نحو : ﴿ وَمَا كَانَ صَلاتُهُم عِنْدَ البَيْتِ إلاَّ مُكَاءً ﴾**) [الأنفال / ٣٥] أي : صفير ، أو كخفاء إعرابهما ، نحو : كان موسى فتاك ، وقد يكون التوسط واجبًا ، نحو : كان في الدار ساكنها ، فتحصل ثلاثة أقسام . قسم يجوز ، وقسم يمتنع ، وقسم يجب[1] .

١٦٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٤١ ، والدرر ١/٢٢١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٦ ، وشرح الأشموني ١/١١٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٠٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٣١ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٠ ، وهمع الهوامع ١/١٧٧ .

١٦٨- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٤٠ .

(١) انظر الارتشاف ٢/٨٥ - ٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(فصـــــــــــــل)

(وتقديم أخبارهنَّ) [١٢٥/أ] عليهنَّ (جـائز) عنـد البصريـين[١] ، إذا عُريـت مِمّا يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير ، (بدليل) نحو : (﴿ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾) [سبأ / ٤٠] (﴿ وأَنْفُسَهُم كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾) [الأعراف / ١٧٧] ، فـ « إياكم » و« أنفسكم » معمولان لخبر « كان » ، وقد تقدمـا عليـها ، وتقديـم المعمـول يُـؤذن بجـواز تقديم العامل ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل[٢] ، وسبقه إلى ذلك الفارسي ، وابن جني[٣] ، وغيرهما من البصريين ، وهو غير لازم ، فإن البصريين أجازوا : زيـدًا عمـرو ضـرب ، مـع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فأجازوا تقديم المعمول ، ولم يجيزوا تقديم العامل ، وفي التنزيل : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيْمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى / ٩] ، فتقدم معمول الفعـل مـع أن الفعـل لا يجوز تقديمه ، لأن « أمّا » لا يليها فعل ، قاله الموضح في الحواشي .

(إلا خبر« دام ») فلا يجوز تقديمه على « ما دام » (اتفاقًا) لأن معمـول صلـة الحرف المصدري ، لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين « ما » و« دام » علـى الصـواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها ، وإن قلنـا يفصـل إذا لم يكـن عـاملاً ، وهو اختيار ابن عصفور[٤] ، فإن قلنا بعدم تصـرف « دام » فينبغـي أن يجـري فيـه الخـلاف الذي في « ليس » ، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجـوز قطعًـا ، قالـه الموضـح في حواشـيه . وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال :

١٤٨ـ .... وكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ

---

(١) انظر الارتشاف ٨٦/٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣٥٤/١ .
(٣) الخصائص ٣٨٢/٢ .
(٤) المقرب ٩٦/١ .

« وإلا » خبر « ليس » فلا يجوز أن يتقدم عليها (**عند جمهور البصريين**) من متأخريهم ، وجمهور الكوفيين[١] ، وهو المختار ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٥٠ــ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ....

وحجتهم أنهم (**قاسوها على « عسى »**) وخبر « عسى » لا يتقدم عليها اتفاقًا ، والجامع بينهما الجمود [١٢٥/ب] (**واحتج المجيز**) من قدماء البصريين ، والفراء ، وابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور من المتأخرين (**بنحو قوله تعالى : ﴿ ألا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفًا عنهم ﴾**)[هود/٨] ، وتقدير الحجة منه أنَّ « يوم يأتيهم » معمولاً لـ « مصروفًا » وقد تقدم على « ليس » ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، و« مصروفًا » خبرها ، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر ؛ وهو « مصروفًا » يجوز تقديمه على « ليس » ، لما جاز تقديم معموله عليها . « وأجيب » بالمنع وسنده ما تقدم ، وعلى تقدير تسليمه يُجاب (**بأن المعمول ظرف ، فيتسع فيه**) ما لا يتسع في غيره ، أو بأن « يوم » معمول لمحذوف تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، و« ليس مصروفًا » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، أو بأن « يوم » [١٨٩] في محل رفع على الابتداء ، وبُني على الفتح لإضافته إلى جملة « يأتيهم » و« ليس مصروفًا » خبره .

(**وإذا نُفيَ الفعل بـ « ما »**) النافية (**جاز توسط الخبر بين النافي**) وهو « ما » (**و**) الفعل (**المنفي مطلقًا**) ، سواء كان النفي شرطًا في العمل أم لا ، (**نحو : ما قائمًا كان زيد**) ، ونحو : ما قائمًا زال زيد ، (**ويمتنع التقديم على**) نفس (**ما عند البصريين ، والفراء**) من الكوفيين[٢] ، لأنها من ذوات الصدور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٩ــ كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ ....

(**وأجازه بقية الكوفيين**) بناء على أنها لا تستحق التصدير ، قياسًا على أخواتِها (**وخصَّ ابن كيسان**) من الكوفيين (**المنع بغير « زال » وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب**) ، بدليل أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائمًا ، كما لا يجوز : كان زيد إلا قائمًا . وردَّ بأن [١٢٦/أ] ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارًا بأصل الوضع[٣] .

(**وعمّم الفراء المنع في جميع حروف النفي**[٤]. **ويردّه قوله**) وهو المعلوط

---

(١) الإنصاف ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ .
(٢) انظر التسهيل ص ٥٤ .
(٣) الارتشاف ٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .
(٤) الارتشاف ٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/١ .

القريعي : [من الطويل]

١٦٩ــ وَرَجِّ الفتى لِلْخَيْرِ ما إن رأيْتَهُ **(على السِّنِّ خَيْرًا لا يزالُ يَزيدُ)**

فقدم معمول الخبر على « لا » النافية ؛ والأصل : لا يزال يزيد خيرًا ، ورجّ : أمرٌ من الرجاء ، والفتى : الشاب ؛ يقال : فتي فهو فتى بالقصر ، والسّنّ : هو العمر ، و« خيرًا » مفعول « يزيد » يعني : أنك إذا رأيت الشّاب يزيد خيرًا كلما زاد عمره فرجّه للخير . و« ما » يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية ، وزيدت « أن » بعدها لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، وجزم به في المغني[1] . ويحتمل أن تكون زائدة و« إنّ » شرطية وجوابها محذوف .

١٦٩- البيت للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب ٣٥/١٣ (أنن) ، والمقاصد النحوية ٢٢/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ ، والجنى الداني ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨ ، والخصائص ١١٠/١ ، والدرر ٢٧٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، والكتاب ٢٢٢/٤ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقرب ٩٧/١ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والارتشاف ٢٨٣/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٥/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**ويَجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبَرها ، إن كـــان**) المَعمـول (**ظرفًا أو**) جارًّا و(**مجرورًا**) للتوسع ، (**نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفًا**) ، والأصل : كان زيد معتكفًا عندك ؛ أو في المسجد ، فقدم معمول خبر « كـان » علـى اسمـها ، فوليها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٢ــ ولا يَلِـي العـامِلَ مَعْمُـولُ الخَـــبَرْ إلا إذا ظَرْفًـا أتَـى أو حــرفَ جـرْ

(**فإن لم يكن**) المعمول (**أحدهما ، فجمهور البصريين يمنعون مطلقًا**) ، لمـا في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منهما ، (**والكوفيون يجـــيزون مطلقـــا**) ، لأن معمول معمولها في معنى معمولها[1] .

(**وفصل ابن السراج[2] والفارسي[3]**) من البصريين (**وابن عصفور[4]**) من المتأخرين ، (**فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو : كان طعامك آكلاً زيد**) ، لأن المعمـول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، (**ومنعوه إن تقدم [١٢٦/ب] وحده ، نحو : كان طعـــامك [١٩٠] زيدٌ آكلاً**) ، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي .

ويتحصّل من هذه المسألة أربعٌ وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل .

(**واحتج الكوفيون**) القائلون بالجواز مطلقًا (**بنحو قوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

١٧٠ــ قَنَـافِذُ هَدَّاجُــونَ حَــوْلَ بُيوتِـهمْ (**بِمَا كَان إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَـــوَّدَا**)

---

(١) التسهيل ص ٥٤ ، وحاشية الصبان ٢٣٧/١ .

(٢) في كتابه الأصول ٨٦/١ - ٨٩ .

(٣) في كتابه المسائل البصريات ٤٣٤/١ .

(٤) المقرب ٩٧/١ .

١٧٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥ ، وخزانـــة الأدب ٢٦٨/٩ ٢٦٩ ، والدرر ٢٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤/٢ ، والمقتضب ١٠١/٤ وبلا نســبة في أوضح المسالك ٢٤٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، ومغـــني اللبيــب ٦١٠/٢ ، وهمع الهوامع ١١٨/١ .

وجه الحجة منه أن « إياهم » معمول « عوّد » و« عوّد » خبر « كان » ، فقد ولي « كان » معمول خبرها ، وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا ، و« قنافذ » بالذال المعجمة : جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم قنافذ ، و« هدّاجون » جمع هدّاج بتشديد الدال وفي آخره جيم ؛ من الهدجان وهو : مشية الشيخ ، و« عطية » : أبو جرير ، وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير ، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل ، وطوى ذكر المشبه ، فهو من الاستعارة بالكناية ، (**وخُرِّجَ**) هذا البيت (**على زيادة** « **كان** ») بين الموصول وصلته ، (**أو**) على (**إضمار اسم**) في « كان » حال كونه (**مرادًا به الشأن**[1]) ، وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال :

١٥٣ــ ومُضْمَرَ الشَّأنِ اسْمًا انْوِ إنْ وقَعْ مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ

(**أو راجعًا إلى** « **ما** ») الموصولة (**وعليهن فـ** « **عطية** » **مبتدأ**) و« عوّد » خبره ، و« إياهم » معمول الخبر مقدم على المبتدأ ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين[2] ، (**وقيل**) : التقديم (**ضرورة ، وهذا**) التخريج الأخير ، وهو دعوى الضرورة ، (**متعين في قوله**) : [من البسيط]

١٧١ــ (**بَاتَتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الْخَالِ سَالِبَةً**) فالعيشُ إن حُمَّ لي عيشٌ من العجبِ

فلا يجوز دعوى زيادة « بات » ، ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن **[١٢٧/أ]** (**لظهور نصب الخبر**) وهو « سالبة » لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد ، و« حُمّ » بالبناء للمفعول بمعنى : قدر ، ولا يتعين دعوى الضرورة ، لجواز أن يكون « فؤادي » منادى سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف أي : سالبةٌ لك .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ .

(٢) انظر خزانة الأدب ٢٦٨/٩ - ٢٦٩ .

١٧١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٩/٩، وشرح الأشموني ١١٦/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٢ .

(فصـــــــــــل)

(**قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أي : مستغنية بمرفوعها**) عن منصوبها ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله في النظم :

١٥٠ـ .... وذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين ، من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصًا ، لِمَ سُمي ناقصًا ؟ فعلى الأول : لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين : لكونه سلب الدلالة على الحدث ، وتجرد للدلالة على الزمان ، واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل[1] .

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فِعلٍ لازم . فـ « كان » بمعنى : حَصَلَ (**نحو : ﴿ وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾** [البقرة / ٢٨٠] **أي : وإن حصل ذو عسرة**) و« أمسى » بمعنى : دخل في المساء ، و« أصبح » بمعنى : دخل في الصباح ، نحو : (**﴿ فَسُبْحَانَ الله حِيْنَ تُمْسُونَ وحِيْنَ تُصْبِحُونَ ﴾** [الروم / ١٧] **أي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح**) . و« دام » بمعنى : بقي نحو : (**﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ﴾** [هود / ١٠٧] **أي : ما بقيت**) . و« بات » بمعنى : عرّس ؛ وهو النزول ليلاً ، نحو قول عمر ﷺ : [١٩١] « أمّا رسول الله ﷺ فقد بات بِمِنَى » ، أي : [١٢٧/ب] عرّس بها ، (**وقوله**) وهو امرؤ القيس بن عانس ؛ بالنون ؛ وفاقًا لابن دريد[2] ، لا ابن حجر الكندي خلافًا لمن زعمه : [من المتقارب]

(١) انظر شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٤٨ .

(٢) في الاشتقاق ٣٧٠ : (امرؤ القيس بن عابس ؛ بالباء ؛ بن المنذر الشاعر ، أدرك الإسلام و لم يرتدّ) .

١٧٢- (وَبَـاتَ وَبَـاتَتْ لَـهُ لَيْلَـةٌ) كَلَيْلَـةِ ذِي العَـائِرِ الأَرْمَـدِ

أي : وعرّس ، و« العائر » بالعين المهملة اسم فاعل من العور ، وهو القذى في العين تدمع له ، وقيل : الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول ، وكاشفة على الثاني ، (**وقالوا : بات بالقوم ؛ أي : نزل بهم**) ليلاً . و« ظلّ » بمعنى : دام واستمر ، نحو : (**ظلّ اليوم**) بالرفع ، (**أي : دام ظله . و**) « أضحى » بمعنى : دخل في الضحى ، نحو : (**أضحينا ؛ أي : دخلنا في الضحى**) . و« صار » بمعنى : انتقل ، نحو : صار الأمر إليك ، أي : انتقل ، وبمعنى : رجع نحو : ﴿ ألا إلى الله تصير الأمور ﴾ [الشورى / ٥٣] أي : ترجع . و«برح » بمعنى : ذهب ، نحو : ﴿ وإذْ قالَ موسى لفتاه لا أبرح ﴾ [الكهف /٦٠] أي : لا أذهب . و« انفك » بمعنى : انفصل ، نحو : فككت الخاتم فانفك ، أي : انفصل . وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أُخر غير ما ذُكر(١) .

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة ، (**إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص**) ولم تستعمل تامة أصلاً ، (**وهي : فتئ ، وزال ، وليس**) وما أوهم خلاف ذلك يؤول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥١- . . . . والنَّقْصُ في فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

وذهب أبو حيان في نكته إلى أن « فتئ » تكون تامة بمعنى : سكن . وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن «زال» تكون تامة ، نحو : ما زال زيد عن مكانه ، أي : لم ينتقل عنه. وذهب الكوفيون إلى أن « ليس » تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر ، نحو : [من الرمل]

١٧٣- . . . . إنَّما يجزي الفتى ليسَ الجملْ

١٧٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٦ ، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ص ٥٣١ ، ولامرئ القيس بن عابس في المقاصد النحوية ٣٠/٢، وله أو لامرئ القيس الكندي أو لعمرو بن معديكرب في شرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٤/١ ، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٨ ، وشرح الأشموني ١١٥/١ .

(١) انظر الارتشاف ٧٧/٢ - ٧٨ ، وحاشية الصبان ٣٢٦/١ ، وهمع الهوامع ١١٥/١ .

١٧٣- صدر البيت : (وإذا أقرضت قرضًا فاجزه) ، والبيت للبيد في ديوانه ص ١٧٩ ، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس) ، ٢١٧/٧ (قرض) ، ٤٦٩/١٥ (إما لا) ، وتهذيب اللغة ٣٤/٨، ٧٢/١٣، ٧٣ ، وأساس البلاغة (جزي) ، وتاج العروس ١٧/١٩ (قرض) ، وجمهرة الأمثال ٥٧/١ ، والأزهية ص ١٨٢ ، ١٩٦ ، وخزانة الأدب ٢٩٦/٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ١٩٠/١١ ، ١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، ومجالس ثعلب ص ١٦٩ ، ٥١٥ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/٣ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والارتشاف ٩٦/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(تختص « كان » [١٢٨/أ] بأمور . منها : جواز زيادتها بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضي) ، لتعيين الزمان فيه دون المضارع ، (وشذّ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه : [من الرجز]

١٧٤ـ (أنتَ تَكونُ مـــاجدٌ نَبيـــلُ)   إذا تَـــهُبُّ شَـــمْألٌ بَلِيْـــلُ

أنشده ابن مالك شاهدًا على ذلك[١] . فـ « أنت » مبتدأ ، و« ماجد » خبره ، و« تكون » زائدة بين المبتدأ والخبر ، و« نبيل » فعيل من النبالة ، بمعنى : الفضل ، خبر بعد خبر ، و« شَمْألٌ » كجعفر : ريح تهب من ناحية القطب ، و« بَلِيل » كقتيل ، بمعنى : مبلولة .

(و) الشرط (الثاني : كونها بين شيئين متلازمين ، ليســا جارًا ومجرورًا) ، وليس المراد بزيادتها أنها [١٩٢] لا تدل على معنى البتة ، بل أنـها لم يُؤتَ بـها للإسناد ، وإلا فهي دالة على المضي ، ولذلك كثرت زيادتها بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، لكونه سلب الدلالة على المضي[٢] ، (نحو : ما كان أحسن زيدًا) فـ « كان » زائدة بين المبتدأ وخبره . (و) قد تُزاد بين الفعل ومرفوعه ، نحو : (قول بعضهم : لَمْ يوجدْ كــانَ مثلُهم) ، فزاد « كان » بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدًا للمضي . (وشـذّ) زيادتها بين الجار والمجرور ، ومنه (قوله :) [من الوافر]

١٧٤- الرجز لأم عقيل في أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٩ ، ٢٢٦ ، والدرر ٢٢٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩/٢ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٢٠/١ .

(١) شرح التسهيل ٣٦٢/١ .

(٢) أجاز الفراء ذلك . انظر الارتشاف ٩٦/٢ .

١٧٥ـ جيادُ بـني أبـي بكـرٍ تَسَـامى **(على كان المُسَوَّمَةِ العِـرَاب)**

أنشده الفراء ، فزاد « كان » بين الجار والمجرور ، وهما كالشيء الواحد ، و« الجياد » : جمع جيد ، و« تسامى » أصله : تتسامى ، حذفت إحدى التاءين ، من السمو ، وهو : العلو ، و« المسوَّمة » : اسم مفعول من السومة[1] ، وهي : العلامـة ، و« العـراب » بكسـر العـين المهملة نعت « المسوَّمة » وهي : الخيـل العربيـة الـتي جُعلـت عليـها علامـة ، وتُركـت في المرعى ، وأطلق [١٢٨/ب] الناظم المسألة اعتمادًا على المثال فقال :

١٥٤ـ وَقَـدْ تُـزَادُ كـانَ في حَشْـوٍ كَمَـا كَـانَ أصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَدَّمَـا

(وليس من زيادها قوله) وهو الفرزدق : [من الوافر]

١٧٦ـ فكيـفَ إذا مَـرَرْتُ بـدَار قـومٍ **(وجيرَانٍ لَنَا كَـانُوا كِـرَامِ)**

(لرفعها الضمير) وهو الواو ، والزائد لا يعمـل شـيئًا عنـد الجمهور ، وهـذا مذهب أبي العباس المبرد[2] وأكثر النحويين ، حيث ذهبـوا إلى أن « كـان » في هـذا البيت ليست بزائدة ، بل هي الناقصة ، و« الواو » اسمها ، و« لنا » خبرهـا ، والجملـة في موضـع الصفة لـ« جيران » و« كرام » صفة بعد صفة[3] ، فهو نظير قولـه تعـالى : ﴿ وهـذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ ﴾ [الأنعام / ٩٢ ، ١٥٥] ، **(خلافًا لسيبويه)** والخليل[4] ، حيث ذهبا إلى أنها في

١٧٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٩٦/٢ ، والأزهية ص ١٨٧ ، وأسرار العربيـة ص ١٣٦ ، والأشـباه والنظائر ٣٠٣/٤ ، وأوضـح المسـالك٢٥٧/١ ، وتخليـص الشـواهد ص ٢٥٢ ، وخزانـة الأدب ٢٠٧/٩، ٢١٠، ١٨٧/١٠ ، والدرر ٢٢٧/١ ، ورصـف المبـاني ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ٢١٧ ، ٢٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١ ، وشرح التسـهيل ٣٦١/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ ، ولسان العرب ٣٧٠/١٣(كون) ، واللمع في اللغة العربية ص ١٢٢، والمقاصد النحوية ٤١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٠/١ .

(١) في « ب » : (الوسم) ، وفي « ط » : (السمة) .

١٧٦- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ ، والارتشاف ٢٩٠/٣ ، والأزهية ص ١٨٨ ، وتخليص الشـواهد ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٢١٧/٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وشرح الأشموني ١١٧/١ ، وشرح شواهد المغـني ٦٩٣/٢ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، ولسان العـرب ٣٧٠/١٣ (كـن) ، والمقـاصد النحويـة ٤٢/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦ ، والأشـباه والنظـائر ١٦٥/١ ، وأوضـح المسالك ٢٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٦ ، والصاحبي في فقه اللغـة ص ١٦١ ، ولسـان العـرب ٣٦٧/١٣ (كون) ، ومغني اللبيب ٢٨٧/١ .

(٢) المقتضب ١١٦/٤ .

(٣) انظر خزانة الأدب ٢١٧/٩ ، والمقتضب ١١٦/٤ .

(٤) الكتاب ١٥٣/٢ ، وانظر شرح التسهيل ٣٦١/١ .

البيت زائدة . واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها ، والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة ، واختلفوا في تخريج ذلك ، فقال ابن مالك : لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء « ظنَّ » إسنادها إلى الفاعل في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، وقال الفارسي في التذكرة : فإن قلت : كيف تلغى وقد عملت في الضمير ؟ قلت : تكون لغوًا ، والضمير الذي فيها توكيد لما في « لنا » ، لأنه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خبر له[1] . وقال أبو الفتح محتجًّا للخليل : وجه زيادتها في هذا البيت : أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، و« لنا » الخبر ، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بـ« كان » .

وقال ابن عصفور : [١٢٩/أ] أصل المسألة : وجيران لنا هم ، فـ« لنا » في موضع الصفة ، و« هم » فاعل بـ« لنا » ، على حدّ : مررت برجل معه صقر ، ثم زيدت « كان » بين « لنا » و« هم » ، لأنها تزاد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ« كان » وإن كانت غير عاملة فيه ، لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة ، نحو قوله : [من البسيط]

١٧٧- .... أنْ لا يُجاورنا إلاّكِ ديَّارُ

والأصل : إلاّ إياك ، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل ، اهـ .

قال المرادي في شرح التسهيل : وهذه تخريجات متكلفة ، ثم قال : وقال بعضهم : لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنّما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين « جيران » و« كرام » لفهمَ أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنه فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن الماضي ، فجيء بقوله : كانوا لنا ، لتأكيد ما فهمَ من المضي ، قبل دخولها ، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا : [من الوافر]

هل أنتم عائجون بنا لَعَنَّا ... نَرَى العَرَصَاتِ أو أثَرَ الخيامِ[2]

---

(١) انظر قوله في خزانة الأدب ٢١٩/٩ .

١٧٧- تقدم تخريج البيت برقم ٥٢ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٦٠/٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٢/٩ ، وسمط اللآلي ص ٧٥٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٦ ، واللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٣ (لعن) ، ولجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩ ، ولسان العرب ٣٤/١٣ (أنن) ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٥١ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠ .

ولا يمتنع أيضًا في البيت أن تكون «كان» تامة على حذف مضاف تقديره: «وجدت جيرتهم» ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال: «كانوا» والجملة صفة . ا هـ كلام المرادي .

والحاصل على القول بزيادة «كان» في البيت قولان في الإعمال والإهمال ، وفي كل واحد منهما قولان . فعلى الإهمال قيل : الأصل : هم لنا ، ثم وصل الضمير بـ« كان » الزائدة إصلاحًا للفظ ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل [١٢٩/ب] إلى جانب الفعل . وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في « لنا » على أن « لنا » صفة لـ« جيران » ، ثم وصل لما ذكر . وعلى الإعمال قيل : إن الضمير معمول لـ« كان » بالحقيقة على أنها ناقصة ، و« لنا » خبرها . وقيل : تامة ، وإنها تعمل في الفاعل ، كما يعمل فيه العامل الملغى ، نحو : [١٩٣] زيد ظننت عالم ، هذا ما في المغني مرتبًا[١] . (**ومنها**) ، أي : من الأمور المختصة بها « كان » (**أنها تحذف ويقع ذلك**) الحذف (**على أربعة أوجه** :

أحدها ؛ وهو الأكثر ؛ أن تحذف مع اسمها) ضميرًا كان أو ظاهرًا ، (**ويبقى الخبر**) دالاًّ عليهما ، ويكثر ، (**وكثر ذلك بعد « إنْ » و« لو » الشرطيتين**) ، لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام ، فيخفف بالحذف . وخصّ ذلك بـ« إن » و« لو » دون بقية أدوات الشرط ، لأن « إن » أُمُّ أدوات الشرط الجازمة ، و« لو » أُمُّ أدوات الشرط غير الجازمة ، كما أنّ « كان » أُمُّ بابها ، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٥ـ وَيَحْذِفُونَـها وَيُبْقُـونَ الْخَـبَرْ ... وبَعْـدَ إنْ وَلَـوْ كَثـيرًا ذا اشْـتَهَرْ

(**مثال « إنْ »**) والغالب فيها أن تكون تنويعية ، (**قولك : سِرْ مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا**) أي : إن كنت راكبًا وإن كنت ماشيًا ، (**وقوله**) : [من الكامل]

١٧٨ـ لا تَقْرَبَـنَّ الدَّهْـرَ آلَ مُطَـرِّفٍ ... **(إنْ ظَالِمًا أبدًا وإنْ مَظْلُومَـا)**

أي : إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا . وقال أبو حيان : يمكن أن لا يكونا من إضمار « كان » وإنّما انتصبا على الحال ، و« إن » بقية « أما » . وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية .

(**وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم [١٣٠/أ] إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر**[٢]) ،

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٨٨ .

١٧٨- البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٥ ، ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر ١/٣٦١ ، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠ .

(٢) ورد هذا القول في الكتاب ١/٢٥٨ ، وأوضح المسالك ١/٢٦١ ، والدرر ١/٢٢٩ .

بنصب الأول على الخبرية لـ« كان » المحذوفة مع اسمها ، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف ، (**أي : إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ**) ، وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ . وفيه ردٌّ على التسهيل ، حيث قيّد اسم « كان » بكونه ضميرًا ، وهو معدود من مفرداته(١).

(**ويجوز : إن خيرٌ فخيرًا**) ، وإن شرٌّ فشرًّا ، برفع الأول على أنه اسم لـ« كان » المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أي : (**إن كان في عملهم خيرٌ فيُجزون خيرًا ، ويجوز نصبهما**) معًا بتقدير : إن كان عملهم خيرًا فيُجزون خيرًا ، ورفعهما معًا بتقدير : إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ ، (**و**) الوجه (**الأول**) من الأوجه الأربعة (**أرجحها**) ، لأن فيه إضمار « كان » واسمها بعد « إن » وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما(٢) كثير مطرد .

(**و**) الوجه (**الثاني أضعفها**) ، لأن فيه حذف « كان » وخبرها بعد « إن » وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد ، ولذلك لم يذكره سيبويه(٣) ، (**و**) الوجهان (**الأخيران متوسطان**) بين القوة والضعف . ثم قال الشلوبين : هما متكافئان ، يعني على حدٍّ سَواء(٤) .

قال تلميذه ابن الضائع : لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ، ففي نصبهما قوة نصب الأول ، وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما قوة رفع الثاني ، وضعف رفع الأول ، فتساويا .

وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما(٤) . ومثال « إنْ » غير التنويعية قولهم : [من البسيط]

١٧٩ــ انْطِقْ [١٣٠/ب] بحقٍّ وإنْ مُسْتخرجًا إحَنَا ....

أي : وإن كنت مستخرجًا ، (**ومثال « لو »**) قوله ﷺ لبعض أصحابه : (**التمس**

---

(١) التسهيل ص ٥٦ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) انظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٤) الارتشاف ٩٨/٢ .

١٧٩- عجز البيت : (فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا) ، والبيت بلا نسبة في الدرر ٢٣٢/١ ، وهمع الهوامع ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ .

ولو خاتمًا من حديد[1] أي : التمس شيئًا ولو كان ما تلتمسه خاتمًا من حديد ، (**وقوله**) : [من البسيط]

١٨٠ـ(**لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولَو مَلِكًا**) جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والْجَبَلُ

[١٩٤] أي : ولو كان صاحب البغي ملكًا ذا جنود كثيرة . وقولهم : الأحشف ولو تمرًا ، وفيهما ردّ على أبي حيان ، حيث شرط أن لا يكون ما بعد « لو » أعلى مما قبلها ، ولا أعم ، فإنَّ الملك أعلى مما قبله ، والتَّمرَ أعم من الحشف . (**وتقول**) فيما إذا كان ما بعد « لو » مندرجًا فيما قبلها ، ولا أعم ولا أعلى على ما مثّل به سيبويه من قولهم[2] : (**ألا طعام ولو تمرًا**) ، فإن الطعام أعم من التمر . (**وجوز سيبويه**) فيه (**الرفع بتقدير : ولو يكون عندنا تمر**) ، فحذف « يكون » وخبرها وبقي اسمها . (**ويقلُّ الحذف المذكور**) وهو حذف « كان » واسمها (**بدون** « **إنْ** » و « **لو** ») الشرطيتين (**كقوله** : [من الرجز]

١٨١ـ **مِنْ لَدُ شَوْلاً فَــإِلَى إتْلائِهَا**)

(**قدّره سيبويه**[3] : **من لَدُ أن كانت شَولاً**) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين ، جمع شائلة على غير قياس ، وهي النوق التي جفّ لبنها ، وارتفع ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . وأمّا الشائل : بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للّقاح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها : شُوَّل ، بتشديد الواو ؛ كراكع ورُكَّع ، والإتلاء : مصدر أتلَتِ الناقة إذا تلاها ولدُها ، أي : من زمن كونها شَولاً إلى زمن كونها متلوةً بأولادها ، وإنّما قدره [١٣١/أ] سيبويه : من لَدُ أن كانت شَولاً ، ولم يقدره : من لَدُ كانت ، لأنه لا يرى إضافة « لدن » إلى الجمل ، نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان ، واعترض على سيبويه في تقديره « أنْ » إذ يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ، بل نصّ سيبويه في باب الاستثناء[4] على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ، وإن حُمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أنَّ ما فرّ منه وقع فيه .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٧٤١ .

١٨٠- البيت للعين المنقري في خزانة الأدب ٢٥٧/١ ، والدرر ٨٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠١ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٠/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

١٨١- تقدم تخريج الرجز برقم ١٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٦٥/١ . (٤) الكتاب ٣٣٥/٢ .

الوجه (**الثاني : أن تحذف** « **كان** » **مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضعف : ولو تمرٌ ، وإن خيرٌ**) ، برفعهما .

الوجه (**الثالث : أن تحذف وحدها**) ويبقى اسمها وخبرها ، (**وكثر ذلك بعد** « **أن** » **المصدرية**) الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل ، (**في مثل**) قولهم : (**أمّا أنت منطلقًا انْطَلَقتُ**) ، فـ « انطلقت » معلول ، وما قبله علة له مقدمة عليه ، (**وأصل انطلقت : لأنْ كنت منطلقًا ، ثم قدمت اللام**) التعليلية (**وما بعدها**) ، المجرور بها ، (**على انطلقت للاختصاص**) عند النحويين ، أو الاهتمام بالفعل عند البيانيين(١) ، فصار : لأنْ كنت منطلقًا انطلقتُ ، **[١٩٥]** (**ثم حذفت اللام**) الجارة (**للاختصار**) ، فصار : أنْ كنت منطلقًا انطلقت ، (**ثم حُذفت** « **كان** » **لذلك**) الاختصار ، (**فانفصل الضمير**) الذي هو اسم « كان » فصار : أن أنت منطلقًا ، (**ثم زِيْدَ** « **ما** » **للتعويض**) من « كان » فصار : أن ما أنت ، (**ثم أدغمت النون**) من « أن » (**في الميم**) من « ما » (**للتقارب**) في المخرج ، فصار : أمّا أنت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٦ـ وبَعْدَ أنْ تَعْويضُ ما عَنها ارْتُكِبْ ....

وقد يحذف متعلق الجار إذا فُهم من المقام ، (**وعليه قوله**) وهو عباس بن مرداس : [من البسيط]

١٨٢ـ (**أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ**) فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(**أي : لأن كنت ذا نفر فَخَرْت ، ثُمَّ حذف**) فخرت ، وهو (**متعلق الجار**)

---

(١) في « ب » ، « ط » : للاختصاص عند البيانيين ، أو للاهتمام بالفعل عند النحويين .

١٨٢- البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢ ، والاشتقاق ٣١٣ ، وخزانة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدرر ٢٣٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ، وشرح قطر الندى ١٤٠ ، ولجرير في ديوانه ٣٤٩/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، واللسان ٢٩٤/٦ (خرش) ، ٢١٧/٨ (ضبع) والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ١٤٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتاج العروس (ما) ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، وجواهر الأدب ص ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ورصف المباني ص ٩٩ ، ١٠١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١ ، ولسان العرب ٤٧/١٤ (أما) ، ومغني اللبيب ٣٥/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

لـ « أنْ » وما بعدها ، و« أبا خراشة » منادى [١٣١/ب] سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الخاء المعجمة ، وحكي كسرها ، وبراء مهملة وشين معجمة : كنية شاعر مشهور اسمه خفاف ، بخاء معجمة مضمومة ، وفاءين خفيفتين بينهما ألف ، والنفر بفتح النون والفاء : الرهط هنا ، والضبع ؛ على وزن العضد : السنين الجدبة ، وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله : لم تأكلهم ، وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة ، شبهها بالأكل ، فهو استعارة تبعية ، ودخلت الفاء في « فإن قومي » لأن الثاني مستحق بالأول ، فهو مسبب عنه ، والأول سبب فيه ، فأشبه الشرط والجزاء ، هذا قول البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنّ « أن » المفتوحة هنا شرطية ، ولذلك دخلت الفاء في جوابها[١] : ومعنى المثال المذكور عندهم : إن كنت منطلقًا انطلقتُ معك ، والأول أشهر . ونقل أبو الفتح عن أبي علي أنّ « ما » الخالفة عن « كان » عاملة في الجزأين عمل ما خَلَفَته . وحجته أنّ « ما » لَمَّا نابت في اللفظ نابت في العمل . وزعم أنه مذهب سيبويه[٢] .

(**وقلّ**) حذف « كان » وحدها (**بدونها**) أي : بدون « أن » المصدرية (**كقوله**) وهو عبيد بن حصين الراعي : [من الكامل]

١٨٣- (**أَزْمَانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كَالَّذِي**) لَزِمَ الرِّحَالَةَ أنْ تَمِيلَ مَمِيلا

(**قال سيبويه**[٣] : **أراد أزمان كان قومي**) مع الجماعة ، فحذف « كان » التامة ، وأبقى فاعلها وهو « قومي » ، و« الجماعة » مفعول معه ، والناصب له « كان » المحذوفة . والرِّحالة : بكسر الراء وبالحاء المهملة : سرج من جلود ليس فيها خشب ، يُتخذ للركض الشديد ، وتميل ؛ بفتح التاء ؛ منصوب بـ « أن » وهي ومنصوبها [١٣٢/أ] في موضع التعليل ، و« مَميلا » بفتح الميم الأولى بمعنى : ميل ، مفعول مطلق .

(١) في الارتشاف ١٠٠/٢ : (وزعم الكوفيون أنّ « أن » هذه المفتوحة الهمزة أداة شرط كـ « إن » المكسورة ، وجاز حذف الفعل في المذهبين للعلم بأن « أنْ » لا يقع بعدها إلا الأفعال ، واتفقوا على أنه إذا حذفت « ما » وأتي بالفعل كانت « إن » مكسورة ، وهي عند البصريين غير « أن » المفتوحة) .

(٢) انظر قول أبي الفتح في الخصائص ٣٨١/٢ .

١٨٣- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤ ، والأزهية ص ٧١ ، وخزانة الأدب ١٤٥/٣ ، ١٤٨ ، والدرر ٢٣٤/١ ، ٥٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والكتاب ٣٦٥/١ ، ٢٥٩/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والمقاصد النحوية ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٠٥ ، والمقرب ١٦٠/١ ، وهمع الهوامع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٥/١ .

الوجه (الرابع : **أن تحذف**) كان (**مع معموليها**) جميعًا ، (**وذلك بعد : إن**) الشرطية (**في قولهم : افعل هذا إما لا ، أي : إن كنت لا تفعل غيره فـ« ما » عوض**) عن « كان » واسمها ، وأدغمت نون « إن » فيها لتقارب مخرجيهما ، (**ولا**) هي (**النافية للخبر**) وهو « تفعل » ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره : فافعله . قال الجاربردي[1] : تقول : اخرج ، فإذا امتنع تقول : إما لا فتكلم ، أي : إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم ، هكذا ذُكر في بعض شروح المفصل ، وهو يدل على أن الهمزة من « إما » مكسورة . وقال بعض شراح الشافية : أما لا بفتح الهمزة ، قال : معنى أما لا هو : أن كنت لا تفعل ذلك افعل هذا ، أي : لأن كنت ، فحذف اللام ، ثم حذف « كان » فصار الضمير المتصل منفصلاً ، وزيد « ما » عوضًا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميمًا ، وأدغمت في الميم . اهـ كلام الجاربردي في باب الإمالة . وهو عجيب ، فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلاً إنما هو في أما أنت ، لا في إما لا ، والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب ، وفيما قبلهما جائز ، قاله الخضراوي . وحكى الكوفيون أنه يقال : لا تأت الأمير فإنه جائر ، فتقول : أنا آتيه وإن ، أي : وإن كان جائرًا ، فتحذف « كان » مع معموليها من غير تعويض ، وعليه قوله : [من الرجز]

١٨٤ــ قالَتْ بَناتُ العَـمِّ يـا سـلمى وإنْ كَـانَ فَقِـيرًا مُعْدِمًـا قـالَتْ وإنْ

أي وإن كان فقيرًا معدمًا ، ولا يجوز هذا الحذف مع غير « كان » عند البصريين .

[١٩٦] (**ومنها**) أي من الأمور المختصة بها « كان » [١٣٢/ب] (**أن لام مضارعها**) وهي النون (**يجوز حذفها**) تخفيفًا وصلاً لا وقفًا ، نص على ذلك ابن خروف . وإلى الجواز أشار الناظم بقوله :

١٥٧ــ وَمِـنْ مُضَـارِعٍ لِكَـانَ مُنْجَـزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَـذْفٌ مَـا الْتُزِمْ

(**وذلك بشرط كونه مجزومًا بالسكون**) ، حال كونه (**غير متصل بضمير نصب ، ولا**) متصل (**بساكن** ، نحو : ﴿ **وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا** ﴾) [مريم / ٢٠] ، ﴿ وإنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْها ﴾ [النساء / ٤٠] أصلهما : أكون وتكون ، بالرفع فحذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعًا (**بخلاف** : ﴿ **مَنْ تَكُونُ لهُ عَاقِبَةُ الدَّار** ﴾ [الأنعام / ١٣٥] ﴿ **وتكُونَ لَكُمَا الكبرِيَاء** ﴾ [يونس / ٧٨] **لانتفاء الجزم**) فيهما ، لأن الأول مرفوع ، والثاني منصوب ، وبخلاف نحو : (﴿ **وَتكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِين** ﴾ [يوسف/ ٩] ، **لأن جزمه بحذف النون**) بالعطف على (يَخْلُ) المجزوم في جواب الأمر ، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين

(١) في كتابه شرح الشافية ص ٣٨٤ مع اختلاف يسير عما ورد هنا .

١٨٤- تقدم تخريج الرجز برقم ٩ .

بحركة الإعراب ، وفي الثالث بحركة المناسبة ، فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها ، فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعرابًا مثلهن ، وتحذف للجازم كما يحذفن . (و) بخلاف (**نحو : إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيهِ**) ، فلا يحذف أيضًا (**لاتصاله بالضمير**) المنصوب ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا يحذف معها بعض الأصول . وبخلاف (**نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾**) [النساء/ ١٣٧] ، فلا يحذف أيضًا (**لاتصاله بالساكن**) ، وهو لام التعريف ، فالنون مكسورة لأجله ، فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر[١]. [١٣٣/أ] (**وخالف في هذا**) الأخير (**يونس**) بن حبيب (**فأجاز الحذف**) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين[٢] (**تمسكًا بنحو قوله**) وهو الخنجر بن صخر الأسدي : [من الطويل]

١٨٥ـ(**فَإِنْ لم تَكُ المِرآةُ أَبْدَتْ وَسَامةً**) فَقَدْ أَبْدَتِ المِرآة جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

فحذف النون مع ملاقاة الساكن ، والمرآة ، بكسر الميم ومد الهمزة : آلة الرؤية ، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنًا ، فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو : الأسد ، والوسامة بفتح الواو : الحسن والجمال ، (و) هذا البيت (**حمله الجماعة**) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (**على الضرورة . كقوله**) وهو النجاشي : [من الطويل]

١٨٦ـ فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلاَ أستَطِيعُهُ (**وَلاكِ اسْقِني إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ**)

فحذف نون « لكن » ضرورة[٣] ، واستدل به الفراء على أن « لكنّ » المشددة مركبة ، وأصلها : لكنْ أنْ فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون « لكنْ » للساكنين قاله في المغني[٤] .

وقيل : هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك من أخ ؟ يعني نفسه ، يواسيك بطعامه بغير مَنٍّ ولا بخل ، فقال له الذئب : دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ، ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه .

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٨ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٦/١ ، والارتشاف ٣١١/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٩/١ .

١٨٥- البيت للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب ٣٠٤/٩، والدرر ٢٣٧/١، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢ ، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ (كون) ، والمقاصد النحوية ٦٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٩/١، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ١٢٠/١.

١٨٦- البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١، والأزهية ٢٩٦ ، وخزانة الأدب ٤١٨/١٠ ، ٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢ ، والكتاب ٢٧/١، والمنصف ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٢، ٣٦١ ، والإنصاف ٦٨٤/٢ ، وأوضح المسالك ٦٧١/١ ، وتخليص الشواهد ٢٦٩ ، والجنى الداني ٥٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٥/٥ ، ورصف المباني ص ٢٧٧ ، ٣١٠ .

(٣) انظر الخصائص ٣١٠/١ . (٤) مغني اللبيب ٢٩١/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(في ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيهًا بها) في النفي

(أما « ما » فأعملها الحجازيون ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف / ٣١] ، **﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾)** [المجادلة / ٢] ، ثم اختلف النحاة ، فقال البصريون : عملت في الجزأين ، وقال الكوفيون : عملت في الأول فقط ، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض ، كذا قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ، ونصب بإسقاط الخافض ، وأهملها التميميون ، قال سيبويه[1] : [١٣٣/ب]وهو القياس . كما أهملوا ليس حملاً عليها ، فقالوا : ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، قاله في المغني[2] .

(و) لا يعملها الحجازيون مطلقًا ، بل **(لإعمالهم إياهـا)** عندهم **(أربعة شروط :**

أحدها : أن لا يقترن اسمها بـ « إن » الزائدة) ، فإن اقترن بها بطل عملها وجوبًا عند البصريين[3] **(كقوله)** : [من البسيط]

١٨٧ــ**(بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ)** ولا صَرِيفٌ وَلكِنْ أنتُمُ خَزَفُ

(١) الكتاب ١/٥٧ .

(٢) مغني اللبيب ١/٢٩١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٣٦٩ .

١٨٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٤٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٧٤ ، وتخليص الشواهد ٢٧٧ ، والجنى الداني ص ٣٢٨ ، وجواهر الأدب ٢٠٧، ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤/١١٩، والدرر ١/٢٤١ ، =

[١٩٧] برفع « ذهب » على الإهمال ، وإنما لم تعمل حينئذ ، لأنها محمولة على « ليس » في العمل ، و« ليسَ » لا يقترن اسمها بـ « إنْ » . (**وأما رواية يعقوب**) بن السِّكيت (**ذهبًا ؛ بالنصب فتخرَّج على أن** « **إن** » **نافية مؤكدة لـ : ما**) لا مؤسسة ، لأن نفي النفي إيجاب ، و(**لا زائدة**) كافة لـ « ما » ، وهذا التخريج إنما يتمشّى على قول الكوفيين إنَّ « إنِ » المقرونة بـ « ما » هي النافية ، جيء بها بعد « ما » توكيدًا ، وهو مردود ، فإن العرب قد استعملت « إنِ » الزائدة بعد « ما » الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، فلو لم تكن « إن » المقترنة بـ « ما » النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ، قاله المرادي .

وغُدانة ، بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث : حي من يربوع ، والصريف بالصاد المهملة : الفضة الخالصة ، والخزف ، بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري[١] : هو الجر ، زاد في القاموس[٢] : وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارًا .

الشرط (**الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بـ** « **إلا** ») ، فإن انتقض بطل عملها ، كبطلان معنى « ليس » ، (**فلذلك وجب الرفع في**) « واحدة » من قوله تعالى : (﴿ **وَمَا أَمْرُنَا [١٣٤/أ] إِلاَّ وَاحِدَةٌ** ﴾)[القمر/٥٠] ، وفي « رسول » من قوله تعالى : (﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ** ﴾) [آل عمران/١٤٤] ، (**فأما قوله** : [من الطويل]

١٨٨ــ **وَمَا الدَّهْرُ إِلاّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلاَّ مُعَذَّبَا**

= وشرح ابن الناظم ص ١٠٣ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٤ ، وشرح قطر الندى ١٤٣ ، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف) ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقاصد النحوية ٩١/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٣/١ ، وتاج العروس ١٥/٢٤ (صرف) .

(١) الصحاح ١٣٤٩/٤ (خزف) .

(٢) القاموس المحيط (خزف) .

١٨٨- البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ، والجنى الداني ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، والدرر ٢٣٩/١ ، ٤٥٩ ، ورصف المباني ص ٣١١ ، وشرح ابن الناظم ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ومغني اللبيب ص ٧٣ ، والمقاصد النحوية ٩٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٣/١ ، ٢٣٠ .

فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرًا عن اسم مبتدأ على حد : (**ما زيدٌ إلا سيْرًا ، أي :**) ما زيدٌ (**إلاّ يَسير سَيْرًا ، والتقدير :**) وما الدهر (**إلا يدور دوران منجنون**) ، فـ « الدّهرُ » مبتدأ ، و« يدورُ » خبره ، و « دوران » مفعول مطلق ، وعامله « يدور » فحذف وأقيم المضاف إليه « دوران » مقامه ، والباعث على نصب « منجنون » على هذا التقدير أمران : كونه لا يصح أن يكون خبرًا عن « الدهر » وكونه واقعًا بعد الإيجاب ، والباعث على تقدير « دوران » أن « منجنونًا » لا يصح كونه مفعولاً مطلقًا ، لأنه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء ، فتارة يجعل السافل عاليًا ، وتارة يعكس ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة لها نحو : ضربته سوطًا ، (و) كذا القول في :

.... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

فإنه في تقدير (**إلاَّ يُعَذّبُ مُعَذّبًا ، أي : تعذيبًا**) ، والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب ، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم ، لأن (معذب) اسم مفعول ، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة ، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش ، وأما مذهب سيبويه فلا ، لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر . وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب(١) ، وهذا البيت يشهد له ، والأصل عدم التأويل وأنشده [١٣٤/ب] ابن مالك :

أرَى الدَّهــر إلاَّ منجنونًـا ....

وحكم بزيادة « إلا » .

واعترضه في المغني(٢) ، وما ذكره من وجوب الرفع مطلقًا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور(٣) .

والثاني : جواز النصب مطلقًا وهو قول يونس(٤) .

والثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفًا ، وهو قول الفراء(٥) .

والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهًا به ، وهو قول بقية الكوفيين(٦) .

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٣/١ - ٣٧٤ .

(٢) مغني اللبيب ٧٣/١ .

(٣) الارتشاف ١٠٤/٢ .

(٤) وكذلك رأي الشلوبين ، انظر همع الهوامع ١٢٣/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١١١/٣ .

(٦) انظر الارتشاف ١٠٥/٢ .

(**ولأجل هذا الشرط أيضًا**) وهو : أن لا ينتقض نفي الخبر (**وجب الرفع بعد « بل » و« لكن » في نحو : ما زيد قائمًا بل قاعد ، ولكن قاعد ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف**) أي : بل هو قاعد ، أو لكن هو قاعد ، (**ولم يجز**) في « قاعد » (**نصبه بالعطف**) على « قائمًا » (**لأنه**) واقع بعد « بل » أو « لكنْ » ، والواقع بعدهما (**موجَبٌ**) بفتح الجيم أي : مثبت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٩٨]

١٦٠ــ وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَمْ حَيْثُ حَلْ

وأجاز المبرد كون « بل » ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها ، فيجوز على قوله : ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب على معنى : بل ما هو قاعدًا ، نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب .

الشرط (**الثالث : أن لا يتقدم الخبر**) على الاسم ، خلافًا للفراء ، وإن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا على الأصح ، خلافًا لابن عصفور[١] ، فإن تقدم بطل العمل ، (**كقولهم : ما مسيء من أعتب**) فـ « مسيء » خبر مقدم ، و « من أعتب » مبتدأ مؤخر . وحكى الجرمي : ما مسيئًا من أعتب ، على الإعمال ، وقال : إنه لغة[٢] . والمعتب : الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك . (**وقوله**) : [من الطويل]

١٨٩ــ (**وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى**) وَلكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمُ فَهُمُ هُمُ

[١٣٥/أ] فـ «خذل» بتشديد الذال المعجمة ، جمع خاذل ، خبر مقدم و« قومي » مبتدأ مؤخر ، (**فأما قوله**) وهو الفرزدق : [من البسيط]

١٩٠ــ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ (**إِذْ هُمْ قُرَيْش وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**)

---

(١) المقرب ١٠٢/١ .

(٢) الارتشاف ١٠٣/٢ .

١٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٩/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ٩٤/٢ .

١٩٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١ ، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨١ ، والجنى الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ، والدرر ٢٤٢/١ ، ٤٧٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ، والكتاب ٦٠/١ ، ومغني اللبيب ص ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والهمع ١٢٤/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٣٥/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/١ ، ورصف المباني ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ومغني اللبيب ص ٨٢ ، والمقرب ١٠٢/١ .

بنصب «مثلهم» مع تقدمه ، (**فقال سيبويه**[1] : **شاذ**) ولا يكاد يعرف ، (**وقيل : غلط ، وإن الفرزدق**) تميمي (**لم يعرف شرطها عند الحجازيين**) ، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين ، فغلط فيها ، وفيه نظر ، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه ، (**وقيل**) بشر : خبر ، و(**مثلهم : مبتدأ**[2] ، **ولكن بني**) على الفتح (**لإبهامه مع إضافته للمبني**) ، وهو الضمير ، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه ، (**ونظيره**) في البناء على الفتح : (﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾[3] [الذاريات / ٢٣] ، ﴿ **لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ** ﴾[4] [الأنعام / ٩٤] ، **في قراءة من فتحهما**) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ «حق» في الأول ، والفاعلية في الثاني ، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة « مثل » ، (**وقيل** : « **مثلهم** » **حال**) ، لأن إضافة « مثل » لا تفيد التعريف ، وهو في الأصل نعت لـ « بشر » ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، و« بشر » مبتدأ ، (**والخبر محذوف**) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف ، وهو ممتنع أو نادر ، (**أي : ما في الوجود بشر مثلهم**) ، أي : مماثلاً لهم ، قاله المبرد[5] . ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع ، قاله في المغني[6] . وقيل : « مثلهم » ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء . وقيل : ظرف مكان، والتقدير : وإذ ما مكانهم بشر ، أي في مثل حالهم . [١٣٥/ب] واسم الفرزدق : همام بن غالب ، وقال ابن قتيبة : هميم بن غالب ، ويكنى أبا فراس[7] . واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق ، فقال في أدب الكاتب[8] : الفرزدق قطع العجين ، واحدتها فرزدقة .

---

(١) الكتاب ٦٠/١ .

(٢) في « ب » : (مبتدأ مؤخر) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ مثلَ ﴾ ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : حمزة والكسائي وعاصم والأعمش . انظر الإتحاف ص ٣٩٩ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ بينَكم ﴾ ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم . انظر الإتحاف ص ٢١٣ .

(٥) المقتضب ١٩١/٤ - ١٩٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٤٧٥ .

(٧) كذا نقل عنه ابن السيد في الاقتضاب ٦٣٣ ، وفي الشعر والشعراء ٤٧١/١ : (هو همام بن غالب) . قلت : أما « هميم » فهو اسم أخيه ، كما في الأغاني ٢٧٦/٢١ .

(٨) أدب الكاتب ص ٧٨ .

ولقب به لأنه كان جهم الوجه . وقال في كتاب طبقات الشعراء[1] : إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره . قال أبو محمد بن السيد[2] : والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه ، فبقي وجهه جهمًا .

وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم :

١٥٨ــ إعْمَالَ لَيْسَ أعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ   مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

أي : علم .

الشرط (**الرابع : أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها**) ، فإن تقدم بطل عملها ، (**كقوله**) وهو : مزاحم بن الحارث العقيلي : [من الطويل]

١٩١ــ وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى   (**وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ**)

والأصل : ما أنا عارف كل من وافى منى ، فـ « كل » منصوبة على المفعولية بـ « عارف » ، يقال : تعرفت ما عند فلان ، بتشديد الراء : تطلبت حتى عرفت ، و« المنازل » مفعول فيه . وذلك أن مزاحمًا لما اجتمع بمحبوبته في الحج [١٩٩] ثم فقدها ، فسأل عنها ، فقالوا له : تعرفها في منازل الحج من منى ، فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها . (**إلا إن كان المعمول ظرفًا أو**) جارًّا و(**مجرورًا ، فيجوز**) العمل للتوسع فيهما ، (**كقوله**) : [من الطويل]

١٩٢ــ بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإنْ كُنْتَ آمِنًا   (**فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيا**)

والأصل : فما من توالي مواليًا كل حين ، فـ « ما » نافية ، و « من توالي » اسمها و« مواليًا » خبرها ، و« كل حين » ظرف زمان منصوب بـ « مواليًا » . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٣٦/أ]

١٥٩ــ وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَمَا   بِي أنْتَ مَعْنِيًّا أجَازَ العُلَمَا

---

(١) الشعر والشعراء ٤٧٢/١ .

(٢) الاقتضاب ص ٦٣٣ .

١٩١- البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ص ٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٠/٢ ، والكتاب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، والمقاصد النحوية ٩٨/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/١ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ولسان العرب ٢٣٧/٩ (عرف) ، ومغني اللبيب ٦٩٤/٢ .

١٩٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٠١/٢، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ .

والأصل : ما أنت معنيًّا بي . وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع .

(**وأما « لا » فإعمالها إعمال ليس قليل**) جدًّا عند الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه[1] وطائفة من البصريين ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه[2] ، وعلى الإعمال (**يشترط له الشروط السابقة**) في عمل « ما » (**ما عدا الشرط الأول**) ، وهو أن لا يقترن اسم « لا » بـ « إن » الزائدة ، (**و**) يشترط (**أن يكون المعمولان نكرتين**) ، نحو : لا أحد أفضل منك ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

١٦٢ــ فِي النَّكِرَاتِ أعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ ....

وأما قول النابغة : [من الطويل]

١٩٣ــ .... لا أنَــا بَاغِيًــا سِــوَاهَا ولا في حُبِّــهَا مُتَرَاخِيَــا

وقول المتنبي : [من الطويل]

١٩٤ــ .... فلا الحَمدُ مَكْسُوبًا ولا المَالُ باقِيَا

فمن النوادر .

فإن قلت : كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه[3] : ما زيد ذاهبًا ولا أخوه قاعدًا .

قلت : لا عمل للا بل هي زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولي « ما » (**والغالب**) في « لا » (**أن يكون خبرها محذوفًا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله**) ، وهو سعد بن مالك ، جد طرفة بن العبد : [من م . الكامل]

---

(١) الكتاب ٢/٢٩٥ .

(٢) المقتضب ٤/٣٦٠ .

١٩٣- تمام صدر البيت : (وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا) ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١ ، والأشباه والنظائر ٨/١١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٣ ، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧ ، والدرر ١/٢٤٩ ، وشرح الأشموني ١/١٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٣ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/١٤١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥ ، وهمع الهوامع ١/١٢٥ .

١٩٤- صدر البيت : (إذا الجواد لم يرزق خلاصًا من الأذى) ، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩ ، والجنى الداني ص ٢٩٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١/٦٠ .

١٩٥ــ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا (فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ)

فـ « براح » اسم « لا » وخبرها محذوف ، أي : لا براح لي ، (**والصحيح جواز ذكره**) ، أي الخبر ، (**كقوله** : [من الطويل]

١٩٦ــ **تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا**)

فـ « تعز » فعل أمر من التعزية ، وهي : التسلية ، ومعناه : تصبّر ، و« لا » نافية للجنس هنا ، وهي عاملة عمل « ليس » وربما ظن كثير أن « لا » العاملة عمل « ليس » لا تكون إلا نافية للوحدة ، وليس كذلك نبه عليه في المغني[1] . و« شيء » اسمها و« على الأرض » ظرف مستقر صفة لـ « شيء » أو لغو متعلق بـ « باقيًا » و« باقيًا » خبر « لا » والأول أولى ، وكذا القول فيما بقي ، والوزر : الملجأ ، والواقي : الحافظ .

(**وإنَّمَا لم يشترط الشرط الأول**) ، وهو أن لا يقترن اسمها بـ « إن » ، (**لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلاً**) ، فلا حاجة لاشتراط [١٣٦/ب] ذلك فيها .

(**وأما « لات » فأصلها « لا »**) النافية ، (**ثم زيدت**) عليها (**التاء**) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة [٢٠٠] في معناه أو لهما وخصت بنفي الأحيان ، وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت ، لأن « لا » محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ، ومن ثم لم تتصل بـ « لا » المحمولة على « إن » . قال صاحب الكافي[2] : « لات » فرع « لا » و« لا »

١٩٥- البيت لسعد بن مالك في شرح المفصل ١٠٩/١ ، والكتاب ٥٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٨ ، ١٣٠ ، وخزانة الأدب ٤٦٧/١ ، والدرر ٢٤٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ، ٦١٢ ، ولسان العرب ٤٠٩/٢ (برح) ، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٢ . وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦، والإنصاف ٣٦٧ ، وأوضح المسالك ٢٨٥/١، وتخليص الشواهد ٢٩٣ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ١٢٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، وكتاب اللامات ص ١٠٥ ، ومغني اللبيب ص ٢٣٩ ، ٦٣١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ .

١٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ ، والدرر ٢٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٢١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦ ، وشرح قطر الندى ص ١١٤ ، ومغني اللبيب ٢٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(١) مغني اللبيب ٢٤٠/١ .

(٢) الكافي في النحو لأبي جعفر النحاس . انظر كشف الظنون ص ١٣٧٩ .

فرع ليس ، وليس فرع ضرب ، فهي في المرتبة الرابعة ، وهي كلمتان عند الجمهور « لا » النافية وتاء التأنيث ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة : كلمة وبعض كلمة وذلك أنها « لا » النافية والتاء الزائدة في أول الحين[١] ، وقيل : كلمة واحدة ، وهي فعل ماض ، وعلى هذا هل هي ماضي : يليت ، بمعنى : ينقص ، استعملت للنفي[٢] أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفًا ، وأبدلت السين تاءً ، كما قاله ابن أبي الربيع[٣] ، قولان حكاهما في المغني .

(**وعملها إجماع من العرب**) ، وفيه خلاف عند النحاة ، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئًا وإن وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا أحد قولي الأخفش[٤] ، وعنه أيضًا أنها تعمل عمل « إن » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ، (**وله**) عندهم (**شرطان : كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما ، والغالب**) في المحذوف (**كونه المرفوع ، نحو : ﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ ﴾**) [ص / ٣] بنصب « حين » على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهي بمعنى : ليس ، و « مناص » بمعنى : فرار ، (**أي : ليس الحين** [١٣٧/أ] **حين فرار . ومن القليل قراءة بعضهم**) وهو عيسى بن عمر في الشواذ[٥] : « وَلَاتَ حِيْنُ مَنَاص » (**برفع الحين**) على أنه اسمها وخبرها محذوف ، أي : ليس حين فرار حينًا لهم[٦] ، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة ، لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله ، وقرئ أيضًا : « وَلَاتَ حِينِ مَنَاص » بخفض « حين » فزعم الفراء أنّ « لات » تُستعمل حرفًا جارًّا لاسم الزمان خاصّة ، كما أن منذ ومذ كذلك ، فتحصّل في « حين » ثلاث قراءات : الرفع والنصب و الخفض ، وفي الواقع ثلاثة أقوال . إما على الابتداء أو على الاسمية لـ « لات » إن كانت عاملة عمل ليس ، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن . وفي النصب ثلاثة أقوال أيضًا : إما على الاسْمِية لـ « لات » إن

(١) انظر الارتشاف ٢/١١١ .
(٢) انظر الارتشاف ٢/١١١ .
(٣) البسيط في شرح الجمل ٢/٧٥٣ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٧٠ .
(٥) مختصر الشواذ ص ١٢٩ .
(٦) انظر الكتاب ١/٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٦٧٠ .

كانت عاملة عمل إنَّ ، أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص . وفي الخفض وجه واحد ، وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كما يؤخذ من قول الناظم :

١٦٣ـ وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ....

((فأما قوله) ، وهو شمردل الليثي : [من الكامل]

١٩٧ـ لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ((يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجِيْرُ))

(فارتفاع « مجير » على الابتداء) ، وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرًا ، (أو على الفاعلية) بفعل محذوف ، (والتقدير : حين لات له مجير) ، على الابتدائية (أو يحصل له مجير) ، على الفاعلية ، (و« لات » مهملة ، لعدم دخولها على الزمان) ، و« مجير » بالجيم ، اسم فاعل من أجار ، (ومثله) في إهمال « لات » (قوله) ، وهو الأعشى ميمون : [من الخفيف]

١٩٨ـ (لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ) أو جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

(إذ المبتدأ) [١٣٧/ب] ههنا (ذكرى) بفتح الراء مصدر : ذكر ، (وليس) هو (بزمان) وخبره « هنَّا » بفتح الهاء وتشديد [٢٠١] النون ، وهي ههنا محتملة للمكان والزمان ، أي : ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة ، وقيل مكبر ، هي : بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل ، قيل : هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدّر ، أي : الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهوال ، والطائف : الذي يطرق بالليل ، وأراد به هنا : الخيال الذي رآه في النوم ، فكأنه رآها وهي غضبى ففزع من ذلك ، والأهوال ، جمع هول ، وهو الخوف .

(وأما « إنْ ») النافية ، (فإعمالها نادر) عند ابن مالك[1] ، وقل غيره : إنه أكثر

١٩٧- البيت للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٢ ، وللتميمي الحماسي في الدرر ٢١٧/١ ، وللتميمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٢/٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٣١/٢ ، وهمع الهوامع ١١٦/١ .

١٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤ ، ١٩٨ ، والخصائص ٤٧٤/٢ ، والدرر ٢٥٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ١٧/٣ ، والمحتسب ٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢ ، ١٩٨/٤ .

(١) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

أكثر من عمل « لا » (**وهو لغة أهل العالية**)[١]، بالعين المهملة والياء المثناة تحت ، وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليهما عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح[٢] . واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر[٣] وأبو علي[٤] وأبو الفتح إلى الجواز[١] ، وذهب الفراء[٥] وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة[٦] ، وسمع ذلك من أهل العالية[٧] ، (**كقول بعضهم : إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية**) ، وإنْ ذلك نافعك ولا ضارك ، وإنْ قائمًا ، أي : إن أنا قائمًا . (**وكقراءة سعيد**) بن جبير : (﴿ **إنْ الذينَ [١٣٨/أ] تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ** ﴾) [**الأعراف / ١٩٤**] بسكون نون « إن » ونصب « عبادًا »[٨] وخرجها بعضهم على أنها المخففة من الثقيلة ، وأنها تنصب الجزأين مثل :[من الطويل]

١٩٩ــ .... إنَّ حُرَاسَتَا أُسْدَا

وجعله أحسن لتتوافق القراءتان إثباتًا ، وهو تخريج على شاذ . (**وقول الشاعر**) : [من المنسرح]

٢٠٠ــ(**إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ**) إلاَّ عَلَى أضْعَفِ الْمَجَانِينِ

أنشده الكسائي شاهدًا على عمل « إنْ » عمل « ليس » .

---

(١) الارتشاف ١٠٩/٢ .

(٢) الصحاح ٢٤٣٦/٦ (علا) .

(٣) الأصول ١٠٩/١ - ١١٠ .

(٤) المسائل البصريات ٦٤٦/١ - ٦٤٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

(٧) الارتشاف ١٠٩/٢ .

(٨) الرسم المصحفي : ﴿ إنّ . . . عبادٌ ﴾ ، انظر قراءة ابن جبير في المحتسب ٢٧٠/١ ، وشرح ابن الناظم ١٠٩ .

١٩٩- تمام البيت : (إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إن حراستا أسدا)

وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ص ٣٩٤ ، والدرر ٢٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني ١٣٥/١ ، ومغني اللبيب ص ٣٧ .

٢٠٠- البيت بلا نسبة في الأزهية ٤٦ ، وأوضح المسالك ٢٩١/١ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، والجنى الداني ٢٠٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٤ ، والدرر ١٠٢/١ ، ٤٢٥ ، ورصف المباني ص ١٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٩ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ١١٣/٢ ، والمقرب ١٠٥/١ وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(وتزاد الباء بكثرة في خبر : ليس) غير الاستثنائية ، (و) في خبر (« مـــا » نحو : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِــكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر / ٣٦] ، ﴿ وَمَا اللهُ بِــغَافِلٍ ﴾) [البقرة / ٧٤] ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفي ، قالوا : ليس زيد بقائم ، ردٌّ لأن زيدًا لقائم ، فالباء بمنزلة اللام .

وخرج بقولنا : غير الاستثنائية : قاموا ليس زيدًا ، فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب [ليس][1] الاستثنائية كمصحوب « إلاّ » فكما لا تقول : ما زيدٌ إلاّ بقائم ، لا تقول : قاموا ليس بزيدٍ ، وكما تُزاد الباء في خبر « ليس » تزاد في اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : ﴿ ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم ﴾ [البقرة / ١٧٧] بنصب « البر[2] » ، وقوله : [من المتقارب]

٢٠١ــ أَلَيــسَ عجيبًــا بــأَنَّ الفَتَــى يُصابُ ببعــضِ الــذي في يديــه

وهذا من الغريب ، كما قاله في المغني[3] .

(و) تزاد الباء (بقلة في خبر « لا » ، و) في الجزء الثاني من معمولي (كــل ناسخ منفي ، كقوله) ، وهو سواد بن قارب يخاطب النبي ﷺ : [من الطويل]

(١) إضافة من « ط » .

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحيط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

٢٠١- البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين ١٩٧/٣ ، وأمالي القالي ١٠٨/١ ، وأمالي المرتضى ٦٠٨/١ ، وفوات الوفيات ٨٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ، والكامل ص ٧٠٥ ، ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه ص ١٠٧ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١١٠/١ .

(٣) مغني اللبيب ١١٠/١ .

٢٠٢ــ (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ)

فأدخل الباء في « مغن » وهو [١٣٨/ب] خبر « لا » و« فتيلاً » بفتح الفاء : هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق ، أي : بمغن إغناء ما ، كأحد الوجهين في : ﴿ وَلاَ تظلمون فتيلاً ﴾ [النساء / ٧٧] والمعنى : يوم لا صاحب شفاعة مغنيًا عني شيئًا ، فأقام الظاهر مقام المضمر ، وكقول بعض العرب : لا خير بخير بعده النار . فزاد الباء في خبر « لا » التبرئة ، إذا لم تجعل الباء بمعنى « في » [٢٠٢] قاله ابن مالك(١) .

(وقوله) ، وهو عمرو بن براق الأزدي : [من الطويل]

٢٠٣ــ (وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ) إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

فزاد الباء في « أعجلهم » وهو خبر « أكن » و « أجشع » بتقديم الجيم على الشين المعجمة : الفائق في الجشع ، وهو شدة الحرص على الأكل ، و« أعجل » بمعنى : عجل ، لا للتفضيل ، (وقوله) ، وهو دريد بن الصمة : [من الطويل]

٢٠٤ــ دَعَانِي أَخِي والخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ)

فزاد الباء في « قُعدد » وهو المفعول الثاني لـ « وجد » ، والقُعْدُد ، بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأولى وفتحها : الضعيف .

٢٠٢- البيت لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤ ، والدرر ٢٥٧/١، ٤٧٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢١٥ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٢، ٤١٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ١٢٥/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٤/١ ، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وشرح شواهد المغني ص ٨٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، ومغني اللبيب ص ٤١٩ ، وهمع الهوامع ١٢٧/١ ، ٢١٨ .

(١) شرح التسهيل ٣٨٣/١ .

٢٠٣- البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٨ ، وخزانة الأدب ٣٤٠/٣ ، والدرر ٢٥٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١١٧/٢ ، ٥١/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٤/٢ ، والأشباه والنظائر ١٢٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٥/١ ، والجنى الداني ٥٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦ ، وشرح الأشموني ١٢٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٢/١ ، ١٢٦/٢، وشرح قطر الندى ص ١٨٨ ، ومغني اللبيب ٥٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٧/١ .

٢٠٤- البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٨ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨ ، وجمهرة أشعار العرب ٥٩٠/١ ، والدرر ٢٥٦/١ ، ولسان العرب ٣٦٢/٣ (قعد) ، والمقاصد النحوية ٢١٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٦/١ ، وجواهر الأدب ص ٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦ ، وهمع الهوامع ١٢٧/١ .

(**وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر : إنَّ**) المكسورة (**و« لكن » و« ليت »** **في قوله**) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٢٠٥ـ فَإِنْ تَنْأَ عَنْـهَا حِقْبَـةً لاَ تُلاَقِـهَا (**فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجَرَّبِ**)

فزاد الباء في « المجرب » وهو خبر « إن » ، وتنأ ، من النأي وهو : البعد ، والهاء في « عنها » عائلة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً : [من الطويل]

خَلِيلَـيَّ مُرَّا بِـي عَلَـى أُمِّ جُنْـدَبٍ لِتَقْضِيَ حَاجَاتِ الفُؤَادِ الْمُعَـذَّبِ(١)

و« حقبة » بكسر الحاء المهملة ، نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب . و« تلاقها » مجزوم ، لأنه بدل من تنأ ، قاله الموضح [١٣٩/أ] في شرح الشواهد . والمجرِّب بكسر الراء من التجربة : الاختبار ، (و) في (**قوله**) : [من الطويل]

٢٠٦ـ (**وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْـتِ بِـهَيِّنٍ**) وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ

فزاد الباء في « هين » وهو خبر « لكن » المشددة و« لو فعلت » شرط معترض بين اسم « لكن » وخبرها ، وجوابه محذوف ، كما حذف مفعول « فعلت » والأصل : ولكن أجرًا هين لو فعلته أصبت .

(و) في (**قوله**) ، وهو الفرزدق يهجو جريرًا وكليبًا رهطه ، ويرميهم بإتيان الأتن بالمثناة : إناث الحمير ، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل : [من الطويل]

٢٠٧ـ يَقُولُ إِذَا اقْلَولَـى عليـها وأَقْـرَدَتْ (**أَلاَ لَيْتَ ذَا العَيْشَ اللذِيذَ بِدَائِمِ**)

٢٠٥- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٨٦ ، والدرر ١/١٧٠، ٢٥٨ ، وشرح ابن الناظم ١٠٧، وشرح التسهيل ١/٣٨٥ ، والارتشاف ٢/١١٦ ، والصاحبي في فقه اللغة ١٠٧ ، والمقاصد النحوية ٢/١٢٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٥ ، وأوضح المسالك ١/٢٩٧ ، وجواهر الأدب ص ٥٤ ، ورصف المباني ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ١/١٢٣ ، وهمع الهوامع ١/٨٨ ، ١٢٧ .

(١) ديوانه ص ٤١ ، والأشباه والنظائر ٨/٨٥ ، وأساس البلاغة (قضي) .

٢٠٦- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٦ ، وأوضح المسالك ١/٢٩٨ ، وخزانة الأدب ٩/٥٢٣ ، والدرر ١/٢٥٧ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٢، وشرح الأشموني ١/١٢٤ ، وشرح المفصل ٨/٢٣ ، ١٣٩ ، ولسان العرب ١٥/٢٢٦ (كفي) ، والمقاصد النحوية ٢/١٣٤ ، وهمع الهوامع ١/١٢٧ ، والارتشاف ٢/١١٦ .

٢٠٧- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ، والأزهية ص ٢١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦ ، وجمهرة اللغة ص ٦٣٦ ، وخزانة الأدب ٤/١٤٢ ، والدرر ١/٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢ ، واللسان ١٥/٢٠٠ (قلا) ، والمقاصد النحوية ٢/١٣٥ ، ١٤٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/١١٥، ==

فزاد الباء في «دائم» وهو خبر «ليت» و«ذا» اسمها و«العيش» عطف بيان على «ذا» أو نعت له، و«اللذيذ» نعت العيش و«اقلولى» بالقاف، ارتفع و«أقردت» بالقاف والراء: سكنت وذلت. وفي اليواقيت للزاهد: المقلولي المجافي المستوفز، وفي أثر ابن عمر كان إذا سجد اقلولى[1]، قال الفراء: هو أن يرفع مقعدته ويتجافى قليلاً، وأنشد: [من الرجز]

٢٠٨ـ لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلولِيا

أي: متجافيًا عن النساء، والمقلولي أيضًا: الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا. ومعنى البيت يقول الكلبي: إذا ارتفع على الأتان وسكنت له قال ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى:

ألا هَلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ[2]

وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه «هل» وهي هنا جحد، وعليه شراح التسهيل[3]. قال الكسائي: تأتي «هل» استفهامًا وجحدًا وشرطًا وأمرًا وتوبيخًا وتقريرًا وبمعنى «قد».

واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال:

١٦١ـ وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

(**وإنما دخلت في خبر «أن»**) المفتوحة (**في** : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوات وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ** ﴾ [الأحقاف / ٣٣] ، **لَما كَانَ** : [٢٠٣]

=== وأساس البلاغة ص ٣٦١ (قرد)، والأشباه والنظائر ١٢٦/٣، وأوضح المسالك ٢٩٩/١، والجنى الداني ص ٥٥، وجواهر الأدب ص ٥٢، وخزانة الأدب ١٤/٥ والدرر ٢٥٧/١، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦، وشرح التسهيل ٢٧٢/١، ٣٨٣، وشرح الأشموني ١٢٤/١، واللسان ٣٥٠/٣ (قرد)، ٧٠٧/١١ (هلل)، والمنصف ٦٧/٣، وهمع الهوامع ١٢٧/١، ٧٧/٢، وتاج العروس (هلل).

(١) في النهاية ٣٠٩/٣: (يروى: لو رأيت ابن عمر ساجدًا لرأيته مقلوليًا).

٢٠٨- الرجز للفرزدق في الدرر ٢٨/١، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٩/٤، والخصائص ٦/١، وشرح الأشموني ٥٤١/٢، والكتاب ٣١٥/٣، ولسان العرب ٩٤/١٥ (علا)، ٢٠٠/١٥ (قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، والمقتضب ١٤٢/١، والممتع في التصريف ٥٥٧/٢، والمنصف ٦٨/٢، ٧٩، ٦٧/٣، وهمع الهوامع ٣٦/١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/٩، وكتاب العين ٢١٢/٥، وتاج العروس (علا)، (قلا).

(٢) وردت هذه الرواية في المقاصد النحوية ١٣٥/٢، ١٤٩.

(٣) شرح التسهيل ٣٨٣/١.

« **أوَلم يروا أنّ الله** » **في معنى : أوليس الله**) بقادر ، بدليل أنه جاء مصرحًا [١٣٩/ب] به في موضع آخر . كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ ﴾ [يس/٨١]، فالنفي متناول لها مع ما في حيزها ، فليست حينئذ من النوادر ، وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك : ما ظننت أن أحدًا بقائم ، لما كان في معنى : ليس في ظني أحد بقائم[١] .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤٤٧ .

(هذا باب أفعال المقاربة)

(**وهذا**) مجاز مرسل ، (**من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة**) ، وكتسميتهم ربيئة القوم عينًا . (**وحقيقة الأمر**) في ذلك (**أن أفعال**) هذا (**الباب ثلاثة أنواع**) :

أحدها : (**ما وضع للدلالة**) ، بتثليث الدال (**على قرب الخبر**) للمسمى باسمها ، (**وهو ثلاثة : كاد وكرب**) بفتح الراء وكسرها ، (**وأوشك**) .

(و) الثاني : (**ما وضع للدلالة على رجائه**) ، أي : رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله ، (**وهو ثلاثة**) أيضًا : (**عسى وحرى**) بفتح الحاء والراء المهملتين ، نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال ، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في لمحته ، (**واخلولق**) بخاء معجمة وقاف .

(و) النوع الثالث : (**ما وضع للدلالة على الشروع فيه**) ، أي : على شروع المسمى باسمها في خبرها ، (**وهو كثير**) ، وأنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً[1] ، (**ومنه : أنشأ**) وأنشى (**وطفق**) بفتح الفاء وكسرها ، وطبق بكسر الباء الموحدة[2] ، (**وجعل**) وهبَّ (**وعلق**) وهلهل (**وأخذ**) وقام .

(و) جميع أفعال هذا الباب (**تعمل عمل كان**) من رفع الاسم ونصب الخبر ، (**إلا أن خبرهن يجب كونه جملة**) ليتوجه[3] الحكم إلى مضمونها ، (**وشذ مجيئه مفردًا**) عن [١٤٠/أ] الجملة (**بعد : كاد[4] وعسى**) وأوشك ، (**كقوله**) ، وهو تأبط شرًّا ، واسمه

---

(١) في « ب » : (موضعًا) .

(٢) في الارتشاف ١١٨/٢ : (وكسر الفاء لغة القرآن ، وقالوا : طبق ، بالباء المكسورة بدلاً من الفاء) .

(٣) في « ط » : (لتوجه) .

(٤) في « ط » : (كان) .

ثابت بن جابر : [من الطويل]

٢٠٩- (**فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا**) وَكَم مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِي تَصْفِرُ

فأتى بخبر « كاد » مفردًا ، وهو « آيبًا » اسم فاعل من « آب » إذا رجع ، ويروى :

.... وَمَا كُنتُ آيِبًا ....

و« أبت » بضم الهمزة وسكون الموحدة ، بمعنى : رجعت ، و« فهم » بفتح الفاء وسكون الهاء : أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان . و« كم » خبرية ، و« مثلها » تمييز مجرور بإضافة ، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة . و« تصفر » من صفر الطائر . والمعنى : فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم ، وما كدت راجعًا ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر ، (وقولهم) في المثل : (**عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا**[١]) فـ« أبؤسًا » جمع بؤس ومعناه : العذاب أو الشدة خبر « عسى » وهو مفرد ، لأنه ليس جملة ، هذا قول سيبويه[٢] وأبي علي[٣] من البصريين ، وقال الكوفيون : خبر يكون محذوفة ، والتقدير : [٢٠٤] أن يكون أبؤسًا[٤] .

وقال الأصمعي : خبر « يصير » محذوفة . وقيل : مفعول به ، والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤسٍ ، فحذف الناصب والجار توسعًا ، وتلخص أن « أبؤسًا » خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعولاً به . قال الموضح في شرح الشواهد : والأحسن من ذلك كله ، أن يقدر يبأس أبؤسًا ، فيكون مفعولاً مطلقًا ، على حد : ﴿ فطفق مسحًا ﴾ [ص/٣٣] أي : يمسح مسحًا انتهى . وقال في المغني[٥]: الصواب أنه مما حذف فيه « كان » أي : يكون أبؤسًا ،

٢٠٩- البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٩١ ، والأغاني ٢١/١٥٩ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، وخزانة الأدب ٨/٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والخصائص ١/٣٩١ ، والدرر ١/٢٧٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩ ، ولسان العرب ٣/٣٨٣ (كيد) ، والمقاصد النحوية ٢/١٦٥ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/١٢٠، والإنصاف ٢/٥٤٤ ، وأوضح المسالك ١/٣٠٢، وخزانة الأدب ٩/٣٤٧ ، ورصف المباني ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٥ ، وشرح ابن الناظم ١١١ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٢ ، وشرح المفصل ٧/١٣ ، وهمع الهوامع ١/١٣٠ .

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢/١٧ ، وجمهرة الأمثال ٢/٥٠ ، والمستقصى ٢/١٦١ ، وفصل المقال ٤٢٤ .

(٢) الكتاب ٣/١٥٨ .

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٥٠ .

(٤) المقتضب ٣/٧٠ ، وإليه ذهب المبرد فيه .

(٥) مغني اللبيب ص ٢٠٣ .

لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى . وسبقه إلى [١٤٠/ب] ذلك ابن جني ، فقال في البيت[1] : التقدير : وما كدت أكون آيبًا انتهى . والغوير : تصغير غار بالغين المعجمة . وأصل هذا المثل فيما قيل : أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال ، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه : عسى الغوير أبؤسًا . تريد : لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير ، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يعينها ، وكقول حسان ﷺ : [من السريع]

٢١٠ـ مِنْ خَمْرِ بَيْسَانَ تَخَيّرتُهَا تِرياقةً توشكُ فقرَ العظامْ

أنشد محمد بن بري في حواشي الصحاح ، وقد يقال : إنه على حذف كان ، أي : توشك أن تكون فقر العظام ، (**وأما** : ﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا** ﴾ ، **فالخبر**) فعل (**محذوف**) لدلالة مصدره عليه ، و« مسحًا » مفعول مطلق ، لا خبر (**أي**) : فطفق (**يَمسح مسحًا**) ، وفيه رد على الناظم في قوله :

١١٣ـ وَحَذْف عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ....

كما سيأتي في بابه . وفي قوله : وشذ مجيئه مفردًا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم :

١٦٤ـ كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

(**وشرط الجملة**) الواقعة خبرًا لهذه الأفعال (**أن تكون فعلية**) لتدل على الحدث ، (**وشذ مجيء**) الجملة (**الاسمية**) خبرًا (**بعد** « **جعل** » **في قوله**) في الحماسة : [من الوافر]

٢١١ـ (**وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ**)

فـ « قلوص » بفتح القاف : الشابة من النوق ، اسم « جعل » ، و« مرتعها قريب » جمله اسمية خبر « جعل » وأصله : يقرب مرتعها ، فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية ، قاله الموضح في شرح الشواهد . ويروى ابني سهيل [١٤١/أ] بالتثنية ، و« من الأكوار »

(١) في الخصائص ٣٩١/٣ : (. . . ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب) .

٢١٠- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٨٦ ، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس) ، ٥١٣/١٠ (وشك) .

٢١١- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٢٠ ، وخزانة الأدب ١٢٠/٥ ، ٣٥٢/٩ ، والدرر ٢٧٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١١١ ، وشرح الأشموني ١٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٢١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٠٦ ، ومغني اللبيب ص ٢٣٥ ، والمقاصد النحوية ١٧٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ .

متعلق بـ «قريب» ، وهي إما جمع كُور ، بضم الكاف ، وهو : الرجل بأداته ، أو جمع كَور بفتحها ، وهو : الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمرتع : مكان الرتوع . والمعنى : أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال ، فلم تبعد من الأكوار ، بل رتعت بالقرب منها . قال ابن ملكون فيما له على الحماسة : وقيل : «جعل» بمعنى : صيّر ، ثم اختلف ، فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش : ظننت زيد قائم : وقيل الأصل جعلته ، أي : جعلت القلوص الأمر والشأن ، كما قالوا : إن بك زيد مأخوذ انتهى .

واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى . (**وشرط الفعل**) المشتمل عليه الجملة (**ثلاثة أمور** :

أحدها : أن يكون رافعًا لضمير الاسم) الذي لهذه الأفعال ، نحو : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون ﴾ [البقرة / ٧١] ، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل ، أو شرع فيه لا غيره ، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ، ليتحقق ذلك . (**فأما قوله**) ، وهو أبو حيّة النميري : [من البسيط]

٢١٢- (**وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبِي**) **فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّاربِ الثَّمِلِ**

(**وقوله**) ، وهو ذو الرمة : [من الطويل]

٢١٣- (**وَأسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُني أحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ**)

[٢٠٥] (**فـ ثوبي**) في البيت الأول ، (**وأحجاره**) في البيت الثاني (**بدل من اسمي « جعل »**) في الأول ، (**و« كاد »**) في الثاني بدل اشتمال ، لا فاعلان بـ «يثقلني» و«تكلمني» ، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما ، والتقدير : جعل ثوبي يثقلني ، وكادت أحجاره تكلمني ، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ، لأنه المقصود بالحكم ، والمعتمد

٢١٢- البيت لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩ ، ٣٦٢ ، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، والحيوان ٤٨٣/٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢ ، ولأحدهما في الدرر ٢٦١/١ ، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، ومغني اللبيب ٥٧٩/٢ ، والمقرب ١٠١/١ ، ويروى البيت بقافية (السكر) مكان (الثمل) .

٢١٣- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٨٢١ ، وأدب الكاتب ص ٤٦٢ ، والدرر ٢٧٥/١، والاقتضاب ص ٦٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٩١/١ ، ٩٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤١ ، والكتاب ٥٩/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/٢ ، والممتع في التصريف ص ١٨٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٧/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، وهمع الهوامع ١٣١/١ .

عليه في الإخبار غالبًا ، وأغنى [١٤١/ب] ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي « جعل » و« كاد » ، وتقدم أن ذلك شرط . وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي . وفي البيت الثاني ستة تآويل أخر ذكرها الخضراوي ، وتركت الجميع خوف الإطالة .

(**ويجوز في**) خبر (« **عسى** » **خاصة أن يرفع السببي**) ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها ، (**كقوله**) ، وهو الفرزدق ، حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل : [من الطويل]

٢١٤- (**وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ**) إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

(**يروى بنصب** « **جهده** ») على المفعولية بـ « يبلغ » ، (**ورفعه**) على الفاعلية به ، وهو محل الاستشهاد ، فإنه متصل بضمير يعود على (الحجاج) الذي هو اسم « عسى » ، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان[(١)] .

و« حفير زياد » موضع بين الشام والعراق ، وزياد : هو ابن أبي سفيان ، أخو معاوية ، كان أميرًا بالعراق ، نيابة عن معاوية .

والأمر (**الثاني** : **أن يكون**) الفعل (**مضارعًا**) ، ليدل على الحال أو الاستقبال ، (**وشذ في** « **جعل** » **قول ابن عباس رضي الله عنهما : فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً**[(٢)]) ، فـ « أرسل » خبر « جعل » وهو فعل ماض . قال الموضح في شرح الشواهد : وهذا لم أرَ مَنْ يحسن تقريره ، ووجهه أن « إذا » منصوبة بجوابها على الصحيح ، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله ، فأول الجملة في الحقيقة « أرسل » ، فافهموه[(٣)] ، انتهى .

وفيه رد على ابن مالك ، [٢٠٦] حيث قال في التسهيل[(٤)] : أو فعلية مصدرة

٢١٤- البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٦٠ ، والدرر ١/٢٧٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٧ ، والمقاصد النحوية ٢/١٨٠ ، ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه ص ٥١ ، وخزانة الأدب ٢/٢١١ ، والشعر والشعراء ١/٣٦١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٠٨ ، وشرح الأشموني ١/١٣٠ ، وهمع الهوامع ١/١٣١ .

(١) النكت الحسان ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) النهاية ٤/١٩٤ .

(٣) لم أجد قوله في شرح الشواهد ، وهو في حاشية الصبان ١/٢٦٠ .

(٤) التسهيل ص ٥٩ .

بـ « إذا » . قال الموضح في الحواشي : الصواب أن يقال [١٤٢/أ] أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محط الشذوذ . وأما نفس « إذا » فلا وجه لكونها مرجعًا للشذوذ ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا إن قوله :

٢١٥– وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي . . . .

شاذ من جهة التصدير بـ « إذا » ، وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة ، فافهمه ، انتهى .

والأمر (**الثالث : أن يكون**) المضارع (**مقرونًا بـ « أن »**) المصدرية وجوبًا ، (**إن كان الفعل**) الدال على الترجي ، (**حرى واخلولق**) ، لأن الفعل المرجّى[1] وقوعه قد يتراخى حصوله ، فاحتيج إلى « أن » المشعرة بالاستقبال ، (**نحو : حرى زيد أن يأتي ، و : اخلولقت السماء أن تمطر**) ، واستشكل الاقتران بـ « أن » لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرًا عن الذات ، وهو غير جائز . وأجيب بأنه من باب : زيد عدل ، أو على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، والتقدير : حرى أمر زيد الإتيان ، واخلولق أمر السماء الإمطار ، أو حرى زيد صاحب الإتيان ، واخلولقت السماء صاحبة الإمطار ، بكسر الهمزة ، وكذا البواقي .

(**وأن يكون الفعل مجردًا منها**) ، أي : من « أن » وجوبًا ، (**إن كان الفعل دالاًّ على الشروع ، نحو : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾**) [الأعراف / ٢٢] لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافي الاستقبال . (**والغالب في خبر « عسى » و**) خبر (**أوشك الاقتران بها**) ، أي : بـ « أن » لأن « عسى » من أفعال الترجي ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ « أن » حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من « أن » خاص بالشعر[2] . وأما « أوشك » فإنما يغلب معها الاقتران بـ « أن » حيث جعلت للترجي أختًا لـ « عسى » .

قال الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلاميذه [١٤٢/ب] ابن الضائع والأبّذي وابن أبي الربيع أن « أوشك » من قسم « عسى » الذي هو الرجاء . قال ابن

٢١٥– تقدم تخريج البيت برقم (٢١٢) .

(١) في « ب » ، « ط » : (المترجى) .

(٢) في الارتشاف ١٢٠/٢ : (فجمهور البصريين على أنّ حذف « أنْ » من خبرها لا يكون إلا في الضرورة ، قاله الفارسي ، وأجاز حذفها في التذكرة في الكلام ، وهو ظاهر قول سيبويه) . وانظر الكتاب ١٥٨/٣ .

الضائع : والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن ينجح ، ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : كاد زيد يحج ، إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك وهو في بلد ، انتهى كلام الشاطبي .

وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهبت إليه الموضح[١] هنا تبعًا للناظم وابنه[٢] ، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في « عسى » ، نحو : (﴿ عَسَى رَبُّكُم أنْ يَرْحَمَكُم ﴾)[الإسراء / ٨] ، (و) نحو (قوله : [من الطويل]

٢١٦- (وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا   إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا)

فإن « يملوا » خبر « أوشك » ، وهو مقرون بـ « أن » . وفيه رد على الأصمعي إذ قال[٣] : لم يستعمل ماض لـ « يوشك » ، والمعنى : أن من طبع الناس الحرص على أنهم لو سئلوا[٤] في إعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إذا قيل لهم هاتوه .

(و) التجرد من « أن » قليل ، كقوله ، وهو هدبة بن خشرم العذري : [من الوافر]

٢١٧- (عَسَى الكَرْبُ الذِي أمْسَيْتُ فِيْهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ)

« فيكون » خبر « عسى » وهو مجردا من « أن » ، و« الكرب » بفتح الكاف ، وسكون الراء : الحزن يأخذ بالنفس ، و« أمسيت » قال الموضح تبعًا لليمني : الرواية بفتح التاء على الخطاب ، و« فرج » بالجيم : كشف الغم ، وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ،

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١١٣ .

٢١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣١١/١، وتخليص الشواهد ص ٣٢٢ ، والدرر ٢٦٨/١، وشرح ابن الناظم ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٧ ، ولسان العرب ٥١٣/١٠ (وشك) ، والمقاصد النحوية ١٨٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ ، وتاج العروس (وشك) .

(٣) الارتشاف ١١٩/٢ .

(٤) في « ط » : (حتى لو أنهم سئلوا) .

٢١٧- البيت لهدبة بن خشرم في ديوانه ص ٥٤ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١ ، والدرر ٢٦٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٣ ، واللمع ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢ . وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١١١ ، وشرح المفصل ١١٧/٧، ١٢١ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢ ، وتخليص الشواهد ٣٢٦، وخزانة الأدب ٣١٦/٩، والجنى الداني ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٦ ؛ والمقرب ٩٨/١ ، ومغني اللبيب ١٥٢ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ .

والجملة في محل نصب خبر « يكون »، واسمها مستتر فيها عائد على « الكرب »، و« قريب » نعت لـ « فرج ». وفي نتيجة القواعد لابن أياز « يكون » تامة و« وراءه » متعلق بها، ويجوز أن يكون « وراءه » في الأصل صفة لـ « قريب » ثم قدم عليه فانتصب حالاً، فيتعلق بمحذوف، وفيه ضمير [١٤٣/أ] وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالاً من ضمير « قريب »، وفيه نظر، انتهى. ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف، ولا يجوز أن يكون « فرج » مرفوعًا بـ « يكون » لا على التمام، ولا على النقصان، لأن ذلك يخلي « يكون » من ضمير يعود على اسمها، وتقدم أن شرط خبر « عسى » أن يرفع الضمير أو السببي.

(**وقوله**) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي: [٢٠٧] [من المنسرح]

٢١٨– (**يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِها يُوافِقُهَا**)

فـ « يوافقها » بالفاء فالقاف من الموافقة خبر « يوشك »، وهو مجرد من « أن »، و« من فر » بمعنى: هرب، اسم « يوشك »، والمنية: الموت، والغرات بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء، جمع غرّة، وهي الغفلة، والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته.

(**وكاد وكرب بالعكس**)، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من « أن »، لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدوامته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ « أن » غالبًا، ويقل اقترانه بـ « أن » نظرًا إلى أصلهما، (**فمن الغالب قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلونَ ﴾** [البقرة / ٧١]، **وقول الشاعر**)، وهو كلحبة اليربوعي، وقيل رجل من طيئ: [من الخفيف]

٢١٩– (**كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ**)   حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

٢١٨– البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، ٢٠٧، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد الفريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ولسان العرب ٣٢/٦ (بيس)، ١٨٨ (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ٢٦٣/١، ٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح ابن الناظم ١١٤، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، وهمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠.

٢١٩– البيت للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيئ في الدرر ١٦٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٩/٢ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٠، وشرح ابن الناظم ص ١١٢، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٤، وهمع الهوامع ١٣٠/١.

فـ « يذوب » خبر « كرب » مجرد من « أن » ، و« القلب » اسمها ، والجوى : شدة الوجه ، والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه ، وعضوب : فعول بمعنى فاعل ، كصبور ، يستوي فيه المذكر والمؤنث . والمعنى : كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه [١٤٣/ب] حين قال الواشون : محبوبتك هند غضوب عليك . (**ومن القليل قوله**) يرثي ميتًا : [من الخفيف]

٢٢٠ـ (**كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيهِ**) إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

فـ « أن تفيض » خبر « كاد » ، وهو مقرون بـ « أن » ، وأوله فاء ، وثانيه ياء مثناة تحت ، وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ، ومشالةٌ على لغة قيس ، قاله أبو زيد وأبو عبيدة . يقال : فاظ الميت يفيظ فيظًا إذا قضى ، قاله أبو الفرج بن سهيل . و« غدا » بمعنى صار ، واسمه مستتر فيه ، يعود إلى ما عاد عليه ضمير « عليه » قبله ، وهو الميت المرثي ، و« حشو » خبر « غدا » ، والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة : الملاءة إذا كانت شقة واحدة ، والبُرود بضم الموحدة جمع بُرد ، نوع من الثياب ، والمراد بهما : الكفن ، ويروى : مذ ثوى ، بالمثلثة ، بمعنى : أقام . (**وقوله**) وهو أبو زيد الأسلمي : [من الطويل]

٢٢١ـ سَقَاهَا ذَوُو الأحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظّمَا (**وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقَطَّعَا**)

فـ « أن تقطعا » خبر « كربت » وهو مقرون بـ « أن » ، وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترن بـ « أن » قاله الموضح في شرح الشواهد . وأصل « تقطَّع » تتقطع بتاءين ، حذفت إحداهما ، وسقى يتعلى إلى اثنين ، أولهما الهاء المتصلة به ،

٢٢٠- البيت لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب ص ٦١٤ ، ونسبه الدسوقي في حاشيته على المغني ٢٨٧/٢ ، والأمير ١٨٣/٢ لمحمد بن مناذر ، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦ ، والاقتضاب ص ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ٣١٥/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٨/٩ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١ ، ولسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس) ، ٤٥٤/٧ (فيظ) ، ومغني اللبيب ٦٦٢/٢ .

٢٢١- البيت لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد ٣٣٠ ، والدرر ٢٦٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٨١٥ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/١ ، وشرح ابن الناظم ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١ ، والكامل ص ٢٤٤ ، والمقرب ٩٩/١ ، وهمع الهوامع ١٣٠/١ .

وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل[1] :

مَدَحْـــتُ عَرُوْقَـــا . . . .

وسجلاً ، بفتح السين المهملة ، وسكون الجيم مفعوله الثاني ، وهو : الدلو المشغول بالماء ، والأحلام ، بالحاء المهملة : العقول . والظَّمَا ، بالْمُشَالَة : العطش . (**ولم يذكر سيبويه في خبر « كرب » إلا التجرد من : أن**[2]) . وفي نسخة : وهو مردود بالسماع . والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بـ « أن » ، وتجرده منها أربعة أرقام . ما يجب فيه الاقتران . هو : حرى واخلولق ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

١٦٦– وَكَعَسَــى حَــرَى وَلَكِــن جُعِــلاَ خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِــلاَ **[١٤٤/أ]**

١٦٧– وَأَلْزَمُــوا اخْلَوْلَــقَ أنْ مِثْــلَ حَــرَى . . . .

وما يجب تجرده من « أن » وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم :

١٦٨– . . . . وَتَـرْكُ أنْ مَـعْ ذِي الشُّـرُوعِ وَجَبَــا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب الاقتران ، وعسى وأوشك وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً :

١٦٥– وَكَوْنُــهُ بِــدُون أنْ بَعْــدَ عَسَــى نَزْرٌ . . . .

وثانيًا بقوله :

١٦٧– . . . . وَبَعْــدَ أوْشَــكَ انْتِفَــا أنْ نَــزُرَا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب التجرد ، وهو : كاد وكرب ، وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً :

١٦٥– . . . . فَكَـادَ الأَمْـرُ فِيـهُ عُكِسَـا

وبقوله ثانيًا :

١٦٨– وَمِثْــلُ كَــادَ فِــي الأَصَــحّ كَرَبَــا . . . .

(١) تمام البيت : (مدحت عروقًا للندى مصَّت الثرى حديثًا فلم تَهْمُمْ بأن تترعزعا)
وهو له في الكامل ص ٢٤٣ .

(٢) في الكتاب ١٥٩/٣ : (وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أنْ ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناهما واحد) .

(فصـــــــــــل)

(**وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لَها مضارع ، وهي : كاد**) وعينها واو ، وجاءت من باب : خاف يخاف ، ومن باب : قال يقول ، كدت بكسر الكاف ، كخفت ، وبضمها كقلت ، حكاهما سيبويه . فعلى الأول مضارعها : يكاد ، كيخاف ، (**نحو : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾**) [النور / ٣٥] ، وعلى الثاني مضارعها : يكود ، كيقول ، حكاه ابن أفلح في منية الألباب . قال الموضح في الحواشي : فإن احتج على أنها يائية العين [٢٠٨] بقولهم : لا أفعله ولا كيدًا ، قلنا : معارض بقولهم : ولا كودًا ، وجعل الواو أصلاً ، وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف ، انتهى . (**وأوشك ، كقوله** : [من المنسرح]

٢٢٢– **يُوشِكُ مَنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ**) ....

أنشده سيبويه[1] ، وتقدم الكلام عليه قريبًا . (**وهو أكثر استعمالاً**) من ماضيها ، حتى إن الأصمعي وأبا علي أنكر مجيء ماضيها[2] ، وهما محجوجان بما تقدم ، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع . (**وطفق ، حكى**) أبو الحسن (**الأخفش**[3] **: طفَق يطفِق**) ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، (**كضرب يضرب ، وطفِق يطفَق**) ، بالعكس ، (**كعلم يعلم**) ، وفرح يفرح ، (**وجعل ، حكى الكسائي : إن البعير ليهرمُ حتى يجعلُ**) ، بالرفع ، (**إذا شرب الماء مَجَّهُ**) ، وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرًا كما تقدم توجيهه في : أرسل رسولاً ، وكرَب يكرُب [١٤٤/ب] كنصَر ينصُر . قاله ابن أفلح في منية

٢٢٢– تقدم تمام البيت مع تخريجه برقم ٢١٨ .

(١) الكتاب ٣/١٦١ .

(٢) في الارتشاف ٢/١١٩ : (وأنكر الأصمعي « أوشك » ، وقد نقله الخليل وغيره ، وهو مسموع في كلامهم) .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٥ .

الألباب . وعسى أعسى ، حكاه ابن ظفر في شرح المقامات . وزعم غيره أنه يقال : عسى يعسو ، وعسى يعسي[١] ، فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه ، قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب . واقتصر الناظم على اثنين منها ، فقال :

١٧٠ــ وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا وَكَادَ لاَ غَيْرُ . . . .

(**واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي : كاد ، قاله الناظم**) في شرح الكافية[٢] ، (**وأنشد عليه**) قول كبير[٣] ؛ بالباء الموحدة والتكبير ؛ ابن عبد الرحمن : [من الطويل]

٢٢٣ــ أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ (**وَإِنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ**)

فـ « كائد » بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من : كاد ، والأسى ، بالقصر : الحزن ، والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم : اسم موضع ، ويقينا ، مفعول مطلق ، ورهن بمعنى مرهون خبر « إن » ، (**وكرب ، قاله جماعة ، وأنشدوا عليه**) قول عبد قيس بن خفاف : [من الكامل]

٢٢٤ــ (**أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ**) فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

فـ « كارب » اسم فاعل من : كرب الناقصة ، واسمه مستتر فيه ، وخبره محذوف . (**و« أوشك »**) ، وعليه اقتصر الناظم فقال :

١٧٠ــ . . . . وَزَادُوا مُوشِكَا

(١) في شرح ابن عقيل ١/٣٤٠ - ٣٤١ : (فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عسى يعسي فهو عاسٍ) .

(٢) شرح الكافية ١/٤٥٩ .

(٣) في حاشية الصبان ١/٢٦٥ : (إن تسميته كبير لا ينافيه قول الشارح بعد : « في شرح ديوان كثير » أي بالمثلثة والتصغير ، لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي ، لا لكونه في الديوان ، لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة) .

٢٢٣- البيت لكثير عزة في شرح الشافية ١/١٤٥٩ ، والارتشاف ٢/١٢٦ ، وأوضح المسالك ١/٣١٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ٢/١٩٨ ، والهمع ١/١٢٩ ، وشرح الأشموني ١/١٣١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٤ ، والدرر ١/٢٦٥ .

٢٢٤- البيت لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص ٢٢٩ ، والحماسة الشجرية ١/٤٦٩ ، وسمط اللآلي ص ٩٣٧ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٥ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٧١ ، ولسان العرب ١/٧١٢ (كرب) ، والمقاصد النحوية ٢/٢٠٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١١٤ ، ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٩ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٨ ، وشرح الأشموني ١/١٣١ .

(**كقوله**) وهو كبير بن عبد الرحمن : [من الوافر]

٢٢٥- (**فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لاَ تَرَاهَا**) وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي

فـ « موشك » اسم فاعل أوشك ، و « تعدو » مضارع عدا : إذا جاوز ، و« غاضرة» بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز ، و« العوادي » بالعين المهملة : عوائق الدهر فاعل « تعدو» ، (**والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل ، وهو**) اسم (**للفاعل غير جار على الفعل**) ، لأن فعله كابد [١٤٥/أ] وقياس اسم فاعله الجاري عليه « مكابد » ، « كابد » (**وبهذا جزم**[1] **يعقوب**) بن السكيت (**في شرح ديوان كثير**) عزة ، فلا دليل للناظم فيه ، وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى : والظاهر ما أنشده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته ، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى .

(**و**) الصواب (**أن « كاربا » في البيت الثاني اسم فاعل « كرب » التامة ، في نحو قولهم : « كرب الشتاء » : إذا قرب ، وبهذا جزم الجوهري**) في الصحاح[2] ، وأصله : كارب يومُه ، برفع يوم ، أي : قريب . وفي كرب استعمالان : ناقصة ، وتامة ، والتامة قاصرة ومتعدية ، فالقاصرة نحو : كرب الشتاء ، وقولهم : كل دان قريب فهو كارب ، والمتعدية نحو : كربت القيد إذا ضيقته على المقيد .

(**واستعمل مصدرًا لاثنين وهما : طفق وكاد ، حكى الأخفش : طفوقًا**) كقعودًا (**عمن قال : طفَق بالفتح**[3]) فإن قياسه الفعول ، (**﴿ وَطَفَقَا ﴾**) [الأعراف/٢٢] بفتحتين[1]، كفَرَحًا ،(**عمن قال : طَفِقَ ، بالكسر**[4]) ، فإنَّ قياسه الفعل بفتحتين (**وقالوا : كاد كودًا**) ، كقال قولاً ، (**ومكادًا**) كمقالاً ، (**ومكادةً**) كمقالةً ، كيدًا بقلب الواو ياء ، وفي حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشاك ، مصدر « أوشك » ، قاله الموضح في الحواشي .

٢٢٥- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٢٠ ، والارتشاف ١٢٦/٢ ، والدرر ٢٦٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٣ ، والمقاصد النحوية ٢٠٥/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ١٣١/١ ، وهمع الهوامع ١٢٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٦٠/١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الصحاح ٢١١/١ (كرب) .

(٣) في المساعد ٢٩٢/١ : (قال الأخفش : وبعضهم يقول طفق بالفتح ، يَطْفِقُ طفوقًا) .

(٤) في معاني القرآن للأخفش ٥١٤/٢ : (قال : طَفِقا ، وقال بعضهم : طَفَقَ ، وهذه قراءة أبي السمال) .

(فصـــــــل)

(**وتختص عسى واخلولق وأوشك**) من بين أفعال هذا الباب (**بجواز إسنادهن [٢٠٩] إلى « أَنْ يَفْعَلَ »**) حال كون « أَنْ يَفْعَلَ » (**مستغنى به عن الخبر**) ، فتكون تامة ، وهذا معنى قول الناظم :

١٧١ـ بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

(**نحو : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا [١٤٥/ب] شَيْئًا**) وَهوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ [البقرة/٢١٦] (**ويبنى على هذا الأصل فرعان . أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهُنَّ اسم هو المسند إليه**) الفعل (**في المعنى ، وتأخر عنها « أَنْ » والفعل ، نحو : زيد عسى أَنْ يقومَ , جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم**) المتقدم عليها ، (**فتكون**) « عسى » (**مسندة إلى « أَنْ » والفعل مستغنى بهما عن الخبر**) ، فتكون تامة ، وهذه لغة أهل الحجاز ، (**وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير**) العائد إلى الاسم المتقدم عليها ، فيكون الضمير اسمها ، (**وتكون « أن » والفعل في موضع نصب على الخبر**) ، فتكون ناقصة ، وهذه لغة بني تميم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٢ـ وَجَرِّدَنْ عَسَى أو ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(**ويظهر أثر**) هذين (**التقديرين**) في حال (**التأنيث والتثنية والجمع**) المذكر والمؤنث ، (**فتقول على تقدير الإضمار**) في « عسى » : (**هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ**) ، فـ « هند » مبتدأ ، و« عسى » فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ فيها يعود على « هند » ، و« أَنْ تُفْلِحَ » في موضع نصبٍ على أنه خبر « عسى » ، و« عسى » ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ ، (**والزيدان عَسَيَا أَنْ يقوما**) ، فـ « الزيدان » مبتدأ ، و« عسى » فعل ماض ناقص ، والألف المتصلة بها اسمها ، و« أن يقوما » خبرها ، وجملة « عسى » ومعمولاها خبر المبتدأ (**والزيدون عسَوْا أن يقوموا**) كذلك ، (**والهندات عسَيْنَ أن يقمن**) كذلك ، (**وتقول على تقدير الخلو من المضمر**) في « عسى » : هند

(**عسى**) أنْ تفلحَ ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهِندَاتُ عَسَى أنْ يَقُمْنَ ، فتقدر عسى خالية من الضمير [١٤٦/أ] (**في**) الأمثلة (**الجميع**) ، وهي تامة . وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها ، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها ، (و) الخلو من الضمير (**هو الأفصح**) ، وبه جاء التنزيل ، (**قال الله تعالى : ﴿ لاَ يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُم وَلاَ نِسَاءٌ مَنْ نِسَاء عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ﴾**) [الحجرات /١١] . (و) الفرع (**الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل ، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زيدٌ ، جاز**) الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى ، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غيره وجاز أيضًا وجهان آخران ، أحدهما : أنه يجوز (**في ذلك الفعل**) المقرون بـ « أن » (**أن يقدر خاليًا من الضمير**) العائد إلى الاسم المتأخر ، (**فيكون**) الفعل (**مسندًا إلى ذلك الاسم**) المتأخر ، (و) تكون (« **عسى** » **مسندة إلى** « **أن** » ، **والفعل مستغنى بهما عن الخبر**) ، فتكون تامة .

(و) الثاني : أنه يجوز (**أن يقدر**) ذلك الفعل (**متحملاً لضمير ذلك الاسم**) المتأخر ، (**فيكون الاسم**) المتأخر (**مرفوعًا بـ** « **عسى** » ، **وتكون** « **أن** » **والفعل في موضع نصب على الخبرية**) لـ « عسى » مقدمًا على اسمها ، فتكون ناقصة .

(**ومنع الشلوبين هذا الوجه**) الثاني (**لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر**[١] ، **وأجازه**) أبو العباس (**المبرد**[٢] ، و) أبو سعيد (**السيرافي** ، و) أبو علي (**الفارسي**[٣] ، **ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في**) حال (**التأنيث والتثنية والجمع**) المذكر والمؤنث ، (**فتقول على وجه الإضمار**) في الفعل المقرون بأنْ : (**عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاك**) ، فـ « أخواك » اسم « عسى » مؤخر ، و « أن يقوما » في موضع نصب خبر « عسى » متقدم على اسمها (**وعَسَى أَنْ يَقُوْمُوا إخْوَتُك**) ، فـ « إخوتُكَ » اسم « عسى » ، و « أن يقوموا » خبرها ، (**و : عَسَى أَنْ** [١٤٦/ب] **يَقُمْنَ نِسْوَتُكَ**) ، فـ « نسوتك » ، اسم « عسى » ، و « أن يقمن » خبرها ، (**و : عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، بالتأنيث ، لا غير**) فـ « الشمس » اسم « عسى » ، و « أن تطلع » خبرها ، وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه إذا

(١) في شرح ابن عقيل ٣٤١/١ : (ذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد « أنْ » ، فـ « أنْ » وما بعدها فاعل لـ « عسى » وهي تامة ولا خبر لها) .

(٢) المقتضب ٧٠/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٤٢/١ .

أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر ، كما سيجيء في باب الفاعل . [٢١٠]

(و) تقول (**على الوجه الآخر**) وهو عدم الإضمار في الفعل : عَسَى أنْ يَقُومَ أخَوَاك ، وعَسَى أنْ يَقُومَ إخْوَتُكَ ، وَعَسَى أنْ تَقُومَ نسوتُكَ ، وعسى أن تطلُعَ الشمسُ ، فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل « يقوم » ، و« تطلع » مسندة إلى « أن » ، والفعل مستغنى بهما عن الخبر ، ففي الأمثلة الثلاثة ، الأول (**توحَّد** « **يقوم** ») ، لأنه مسند إلى الظاهر ، وسيأتي أن الأفصح توحيده ، (و) في المثال الأخير (**تؤنث** « **تطلع** » **أو تذكره**) ، لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث ، وسيأتي أنه يجوز تذكيره وتأنيثه ، لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لأنا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة ، لأن أحد الفعلين جامد ، وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره .

(**مسألة** :

يجوز كسر سين : عسى) في لغة من قال : هو عسٌ بكذا ، مثل : شجّ ، من شجى ، (**خلافًا لأبي عبيدة**) في منعه الكسر ، (**وليس ذلك**) الجواز (**مطلقًا**) ، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر ، (**خلافًا للفارسي**) في إجازته الكسر مطلقًا[1] ، فيجيز : عَسِيَ زيد ، بكسر السين ، كرضي زيد ، (**بل يتقيد بأن يسند إلى**) ضمير يسكن معه آخر الفعل ، فيشمل ما إذا كان مسندا إلى (**التاء أو النون أو نا ، نحو :**) عسيت [١٤٧/أ] بالحركات الثلاث في التاء ، وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا ، بفتح السين وكسرها في الجميع[2] ، وبهما قرئ في السبع ، قال الله تعالى : ﴿ (**هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ**) عَلَيْكُم القِتَالُ ﴾ [البقرة/٢٤٦] ، (﴿ **فَهَل عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ** ﴾) [محمد/٢٢] ، قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء[3] ، وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس ، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ، بخلاف الكسر ، ولأنه اللغة الشائعة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٣ــ وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ أجِزْ في السِّيْنِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

---

(١) انظر الحجة ٢/٣٥٠ .

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٢٤ .

(٣) وقرأها كذلك : الحسن وطلحة ، انظر البحر المحيط ٢/٢٥٥ .

(هذا باب الأحرف الثمانية)

عَبَّرَ بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة ، وبالثمانية لإدخال « أنَّ » المفتوحة ، و« عسى » ، و« لا » التبرئة ، وعَبَّر سيبويه[1] بالحروفِ الخمسة لأن المفتوحةَ فرعُ المكسورةِ عندَه ، (**الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ**) اتفاقًا ، بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء ، أو التصدير ، (**ويسمى اسمًا ، وترفـعُ خَبَرَهُ**) ، على الأصح عند البصريين[2] ، بشرط أن لا يكون طلبيًّا ، (**ويسمى خبرها**) ، فلو كان محذوفًا ، نحو : الحَمْدُ للهِ الحميدُ ، برفع « الحميد » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو واجب الابتداء كأيمن ، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن ، كـ « أي » و« كَمْ » ، لَمْ تنصبْهُ هذهِ الأحرفُ ، ولو كان الخبر طلبيًّا ، نحو : زَيْدٌ اضربْهُ ، وأينَ زيدٌ ، لم ترفعه هذهِ الأحرف ، إلاَّ أنْ يكونَ الاستفهام جوابًا ، حُكِيَ مِنْ كلامهم : أن أينَ الماءَ والعشبَ ، جوابًا لِمَنْ قال : أنَّ في موضع كذا الماءَ والعشبَ ، قاله أبو حيان[3] .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن [٢١١] ، وهو المبتدأ ، ولكل من الفريقين حجة . فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهًا بـ « كان » الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملهن عملها معكوسًا ، ليكون المبتدأ [١٤٧/ب] والخَبَرُ معهنَّ كمفعولٍ قُدِّم ، وَفَاعِلٍ أُخِّرَ ، تنبيهًا على الفرعية . وحجة الكوفيين أنه لا يجوز : إنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها . وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر ، وسيأتي .

(١) الكتاب ٢/١٣١ .

(٢) الإنصاف ١/١٧٦ .

(٣) الإنصاف ١/١٧٦ ، المسألة رقم ٢٢ .

فالحرف (**الأول والثاني** « **إنَّ** ») المكسورة ، (و« **أنَّ** ») المفتوحة ، (**وهما لتوكيد النسبة**) بين الجزأين ، (**ونفي الشك عنها** ، و) نفي (**الإنكار لها**) ، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها ، والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالِمًا بالنسبة ، فهما لمجرد توكيد النسبة ، وإذا كان مترددًا فيها ، فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها ، فهما لنفي الإنكار لها ، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا .

(و) الحرف (**الثالث** : « **لكنَّ** » ، **وهو للاستدراك**) ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهمُ ثبوتُه أو نفيُهُ من الكلامِ السابقِ ، (**والتوكيد**) ، قالَهُ جماعَةٌ ، منهم صاحِبُ البسيطِ .

(**فالأول :**) وهو الاستدراك ، كقولك : (**زيدٌ شجاعٌ**) ، فيوهمُ ذلك أنه كريم ، لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فتقول : (**لكنَّه بخيل**) ، وتقول : مَا زيدٌ شجاعٌ ، فيوهمُ أنَّه ليس بكريمٍ ، فتقول : لكنَّه كريم ، ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ، ثم لا يخلو ما بعدها ، إمَّا أن يكون [٢١٢] نقيضًا لما قبلها ، نحو : هذا متحرك ، لكن هذا ساكن ، أو ضدًّا له ، نحو : ما هذا أسودُ ، لكنه أبيضُ ، أو خلافًا له ، نحو : ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا يشربُ ، أو مثلاً لَهُ ، نحو : مَا زيدٌ قائمٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ . فالأول والثاني جائزان باتفاق ، والثالث جائز على الأصح ، والرابع ممتنع بالاتفاق ، قاله أبو حيان في النكت الْحِسَان[١] .

(**والثاني**) وهو التوكيد ، (**نحو**) قولك : (**لو جاءني**) زيدًا [١٤٨/أ] زيدٌ أكرمته ، فهذا يدل على امتناع المجيء ، لأنَّ « لو » إذا أدخلت على مُثْبَتٍ نَفَتْهُ ، فإذا أردت توكيده ، قلت : (**لكنه لَم يجئ**) ، فَأَكَّدْتَ بـ « لكن » ما أفادته « لو » من الامتناع بـ « لكنَّ » . وهي بسيطة على الأصح . وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من « لا » و « أنَّ » ، والكاف زائدة بينهما لا للتنبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفًا .

(و) الحرف (**الرابع** « **كأنَّ** ») ، بتشديد النون ، (**وهو للتشبيه المؤكد**) ، بفتح الكاف ، نعت للتشبيه ، نحو : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، أو حمارٌ ، مما الخبرُ فيهِ أرفعُ مِنَ الاسمِ أو أخفضُ منه ، ففيه تشبيه مؤكد بـ « كأن » ، (**لأنه مركب من الكاف**) المفيدة للتشبيه ، (و« **أنَّ** ») المفيدة للتوكيد ، والأصل : إنَّ زيدًا كالأسدِ ، أو كالحمار ، فقُدمَت الكاف على « أنَّ » ليدُلَّ أول الكلام على التشبيه من أول وهلةٍ ، وفُتحَت همزة « أنَّ » وصارا كلمة واحدة ، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء ، وقبل التقديمِ والتركيبِ كانت متعلقة بمحذوف على الأصح .

---

(١) النكت الحسان ص ٧٩ .

و« كأنَّ » ملازمة للتشبيه ، ولا تكون للتحقيق ، خلافًا للكوفيين[1] ، ولا حجة لهم في قوله : [من الوافر]

٢٢٦ـ فَأَصبحَ بطنُ مكةَ مقشعرًّا كَأَنَّ الأرضَ ليسَ بهَا هِشَامُ

لأنه محمول على التشبيه ، فإنَّ الأرضَ ليسَ بهَا هشامُ حقيقةً ، بلْ هُوَ فِيهَا مدفونٌ ، ولا لِلظَّنِّ فيما إذا كانَ خبرُهَا فعلاً أو ظَرْفًا ، أو صفة من صفة أسمائها ، نحو : كأنَّ زيدًا قَعَدَ ، أو يقعدُ ، أو في الدار أو عندَك ، أو قاعدٌ ، خلافًا لابن السيد[2] ، ولا للتقريب ، نحو : كأنَّكَ بالدُّنيا لم تكن ، خلافًا لأبي الحسين الأنصاري ، ولا للنفي ، نحو : كأنَّك دالٌ عليها ، أي : ما أنت دالٌ عليها ، خلافًا للفارسي .

(و) الحرف (**الخامس** : « **ليت** » ، **وهي للتمني وهو** [١٤٨/ب] **طلبُ ما لا طَمَعَ فيهِ ، أو ما فيهِ عسرٌ** .) فالأول (**نحو**) قول الطاعن في السن : (**ليتَ الشبابَ عائدٌ**) ، فإنَّ عودَ الشبابِ لا طَمَعَ فيهِ ، لاستحالته عادة . (**و**) الثاني نحو (**قول منقطعِ الرجاءِ**) مِنْ مَال يَحُجُّ بِهِ : (**ليتَ لِيَ مالاً فَأَحج منه**) ، فإن حصول المال ممكن ، ولكن فيه عسر ويمتنع : ليت غدا يجيء ، فإنَّ غدا واجب المجيء . والحاصل أن التمني [٢١٣] يكون في الممتنع والممكن ، ولا يكون في الواجب .

(و) الحرف (**السادس** : «**لعلَّ**» ، **وهي للتوقع ، وعبَّر عنه قومٌ بالترجي في**) الشيء (**المحبوب ، نحو :**) لعلَّ الحبيبَ قادمٌ ، ومنه عند البصريين : (﴿ **لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا** ﴾) [الطلاق / ١] ، (**والإشفاق في**) الشيءِ (**المكروهِ ، نحو :** ﴿ **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ** ﴾) [الكهف / ٦] ، أي : قاتلٌ نفسكَ ، والمعنى : أشفِق على نفسِكَ أنْ تقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلام قومِكَ ، قاله في الكشاف[3] .

فَتَوَقُّعِ المحبُوبِ يُسمَّى تَرَجِّيًا ، وتوقُّعِ الْمَكروهِ يُسَمَّى إشْفَاقًا ، ولا يُمكن التوقُّعِ إلا في الممكنِ ، وأمَّا قولُ فرعونَ : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ۞ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾ [غافر/٣٦-٣٧]

---

(١) في الارتشاف ١٢٩/٢ : (زعم الكوفيون والزجاجي أن « كأنّ » تكون للتحقيق) .

٢٢٦- البيت للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣ ، والاشتقاق ص ١٠١ ، ١٤٧ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٧١ ، وجواهر الأدب ص ٩٣ ، والدرر ٢٨٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢ ، ولسان العرب ٤٦١/١٢ (قثم) ، ومغني اللبيب ١٩٢/١ ، وهمع الهوامع ١٣٣/١ .

(٢) في الارتشاف ١٢٩/٢ : (وزعم الكوفيون والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً أو جملة أو ظرفًا كانت « كأن » للشك ، نحو : ظننت وتوهمت) .

(٣) الكشاف ٤٧٣/٢ .

فجهلٌ منه ، أو إفكٌ ، قاله في المغني[١] .

والإشفاقُ لغة الخوف ، يقال : أشفقت عليه بمعنى : خفت عليه ، وأشفقت منه بمعنى : خفت منه وحذرته . (**قال الأخفش**) والكسائي : (و) تأتي « لعلَّ » (**للتعليل ، نحو**) ما قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه : (**أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَغَدَّى**) ، واعْمَل عملَكَ لعلَّكَ تأخذ أجرك ، أي : لنَتَغَدَّى ولتأخذ[٢] ، انتهى .

(**ومنه**) ، أي : من التعليل : (﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ** ﴾) [طـه / ٤٤] ، أي : ليتذكر . قال في المغني[٣] : وَمَنْ لَمْ يُثبتْ ذلكَ يحملهُ على الرجاء ، ويصرفهُ للمخاطبين ، أي اذهبا على رجائكما ، انتهى . [١٤٩/أ]

(**قال الكوفيون**[٤]) : وتأتي « لعلَّ » (**للاستفهام**) . قال في المغني[٥] : ولهذا عُلِّقَ بها الفعل ، (**نحو**) : ﴿ لاَ تَدْرِيْ لعلَّ اللهَ يُحْدِثُ بعدَ ذلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق / ١] ، (﴿ **وَمَا يُدْرِيْكَ لعلَّه يَزَّكَّى** ﴾) [عبس / ٣] انتهى .

وعلى هذا فالتقدير : لا تدري أَأَللهُ يُحدِثُ بعد ذلك أمرًا ، وما يدريك أيَزَّكَّى ، والمعنى : لا تدري جواب أَأَللهُ يحدث ، وما يدريك جواب أيزَّكَّى ، قالهُ قريبُ الموضح في حاشيتِهِ . وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون .

(**وَعُقَيْل**) بالتصغير (**تجيز جر اسمِها ، وكسر لامها الأخيرة**) ، وحذف لامها الأولى وإثباتها ، قال شاعرُهم : [من الطويل]

٢٢٧ـ .... لعلَّ أبي المغوار منكَ قريبُ

وظاهرُ كلامِهِ هنا أنها في حالِ الجرِ عاملةٌ عملَ « إنَّ » وأنَّ اسمها في موضعِ نصبٍ ، وخالفَ ذلكَ في المغني[٦] ، فقالَ ما نصُّهُ : واعلمْ أنَّ مجرورَ « لعلَّ » في موضع رفع بالابتداء لتنزيلِ « لعلَّ » منزلة الجار الزائد ، نحو : بحسبكَ درهمٌ ، بجامعِ مَا بينَهما من عدم التّعلق بعاملٍ ، وقولُهُ « قريبُ » خبرُ ذلك المبتدأ انتهى .

(١) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢ .
(٣) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .
(٤) الارتشاف ١٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ص ٣٧٩ .
(٥) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .
٢٢٧- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٥ .
(٦) مغني اللبيب ص ٣٧٧ .

(و) الحرف (**السّابع « عسى » في لغيةٍ**) بالتصغير ، (**وهو بمعنى : لعلّ**) في التّرجي والإشفاقِ ، فَحُمِلَت في العملِ عليها ، كما حُمِلَتْ « لعلَّ » على « عسى » في إدخالِ أنَّ في خبرِها ، كالحديث[(١)] : « لَعَلَّ بَعْضَكم أنْ يكونَ ألحنَ بحُجتهِ مِنْ بعضٍ » .

(**وشرطُ اسمِها أنْ يكون ضميرًا**) لغائبٍ أو متكلمٍ أو مخاطبٍ ، (**كقولِهِ**) وهو صخر بن الجعدِ الخضري وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض ، ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته إياها : [من الطويل]

٢٢٨ــ فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

فالهاء المتصلة بـ « عسى » اسمُهُ ، و« نار كأس » خبرُه . (**وقولُهُ**) هو عمران بن حطان الخارجي ، وكانَ سنيًّا فتزوج امرأة من الخوارج ، فقيلَ له فيهَا ، فقال : أردُّها عن مذهبِها ، فَغَلَبَتْ هي عليهِ [١٤٩/ب] وأضلته عن مذهب أهل السنة : [من الوافر]

٢٢٩ــ وَلِيَ نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذَا مَا (**أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي**)

فياء المتكلم اسم « عسى » ، وخبره محذوفٌ ، وقول آخر : [من الرجز]

٢٣٠ــ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم برقم ٢٥٣٤ .

٢٢٨- البيت لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع ٢٧٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦ ، والمقاصد النحوية ٢٢٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٩/١ ، والجنى الداني ص ٤٦٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٠/٥ ، ومغني اللبيب ص ١٥٣ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١ .

٢٢٩- البيت لعمران بن حطان في الارتشاف ١٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٤٠ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، ١٢٣/٧ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/١ ، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥ ، والجنى الداني ص ٤٦٦ ، والخزانة ٣٦٣/٥ ، والخصائص ٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، ١١٨ ، والمقتضب ٧٢/٣ ، والمقرب ١٠١/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ .

٢٣٠- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/٧، ٩٠/٢ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤ ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣١٠/٢ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٦/١ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٧٧/١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ١٣٣/١ ، ٤٥٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، ٨٧/٨ ، ٣٣/٩ ، واللامات ص ١٣٥ ، ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠ ، والمقتضب ٧١/٣ ، ومغني اللبيب ١٥١/١ ، ٦٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١ ، وتاج العروس (الياء) .

فالكاف اسْمُه ، وخبره مَحْذوفٌ . وما ذكره الْمُوضح من أنَّ الضمير الْمُتَّصل بـ « عسى » هو اسمه وهو في موضع نصبٍ ، وما بعده خبره هو **[٢١٤]** مذهب سيبويه[(١)] .

وذهب المبرد[(٢)] والفارسي[(٣)] إلى أنَّ الضمير خبر « عسى » مقدمًا ، وما بعده اسمها مؤخرًا .

وَرُدَّ قَوْلُهُمَا بِأَمْرَيْن :

أحدهما : أداؤه إلى كون خبر « عسى » اسمًا مفردًا ، وهو ضرورةٌ ، أو شاذٌ جدًّا .

والثاني : إنَّ مَنْ قال « أو عساها » فقط ، اقتصرَ على فعل ومنصوبِهِ دون مرفوعِهِ ، ولا نظيرَ لذلكَ ، ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أنَّ « عسى » الذي ينصبُ الاسمَ حرفٌ ، فهو نظير : إنَّ مَالاً وَإنَّ وَلَدًا[(٤)] .

وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الضميرَ المنصوبَ في موضعِ رفعٍ على أنَّه اسمُها ، وما بعدَهُ خبرُها ، وأنَّه وُضِعَ المنصوبُ موضعَ المرفوعِ .

ويَردُّه : [من الطويل]

٢٣١ــ فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ ....

برفع « نار » ، **(وهو)** أي « عسى » **(حينئذ)** ، أي : حينَ إذْ نصبَ الاسمَ ، ورفعَ الخبرَ **(حرفٌ)** كـ « لعلَّ » لئلاَّ يلزمَ حملُ الفعلِ على الحرفِ ، **(وفاقًا للسيرافي)** ، بكسر السين ، **(ونقلَهُ)** ، أي : نقل السيرافي القول بحرفيَّتِه **(عَنْ سيبويه[(٥)] ، خلافًا للجمهورِ في إطلاق القولِ بفعليتهِ)** ، سواء أكانَ بمعنى « لعلَّ » أمْ لاَ . **(و)** خلافًا **(لابن السَّراجِ[(٦)])** وثعلب **(في إطلاق القول بحرفيته)** .

والحاصل في « عَسَى » ثلاثةُ أقوال . فِعْلٌ مُطلقًا ، حَرْفٌ مُطلقًا . التفصيل . إنْ عملَ عملَ « لعلَّ » فحرفٌ ، وإلا ففعلٌ . ومحل الخلاف في « عسى » الجامدة . أمَّا « عَسَى » المتصرفة فإنها فِعلٌ باتّفاقٍ **[١٥٠/أ]** ومعناها اشتدَّ ، قالَ عدي : [من الكامل]

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ .

(٢) المقتضب ٧١/٣ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٧٠ .

(٤) الكتاب ١٤١/٢ .

٢٣١- تقدم تخريج البيت برقم ٢٢٨ .

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢ .

(٦) الأصول ٢٢٩/١ .

٢٣٢ـ لَوْلا الحَيَاءُ وأنَّ رأسِيَ قَدْ عَسَى فيهِ المشيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

أي : قَدِ اشتدَّ .

(و) الحرف (الثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي) في بابٍ معقودٍ لَهَا بعدَ هذا .

(و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدَّمُ خبرُهنَّ) عليهنَّ (مطلقًا) ، مِنْ غير استثناءٍ ، وَلَو كَانَ ظَرْفًا ، أو جارًا ومجرورًا لعدمِ تصرفهنّ . (ولا يتوسطُ) خبرُهُنّ بينَهُنَّ وبينَ أسمائِهنَّ لأَنَّ التوسُّطَ يُذْهِبُ صُورةَ ما أراد : مِنْ تقديمِ المنصوبِ ، وتأخيرِ المرفوعِ ، ومِنْ عادتِهم أنهم إذا تركوا شيئًا لا يعودون إليه ، قال : [من الطويل]

٢٣٣ـ إذَا انصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشّيءِ لَمْ تَكُنْ عَلَيهِ بوجهٍ آخرَ الدَّهرِ تُقْبِلُ

(إلا إن كان الحرف) العاملُ (غير : عَسَى ، و : لا) ، لأن شرط عملهما اتصال اسمهما بهما ، (و) إلاَّ إنْ كانَ (الخبرُ ظرفًا أو مجرورًا) ، فيجوز توسطه ، فالظرفُ (نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾) [المزمل/١٢] ، فـ « لدينا » خبرٌ مقدمٌ ، و« أنكالاً » اسمُها مؤخرٌ ، والمجرورُ ، نحو : (﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) [آل عمران/١٣] ، فالمجرورُ خبرٌ مقدمٌ ، و« عبرة » اسمُها مؤخرٌ ، وقد يجب التَّوسطُ ، نحو : إنَّ عِندَ هند عبدَها ، وإنَّ في الدّار مالكَها ، واغتفروا التوسط بالظرفِ والمجرور فيهما لكثرتِهما ، ولا يلزمُ مِنْ تجويزِهم التَّوسط تجويزهم التقدم على هذهِ الأحرف ، لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره ، بخلاف العكس ، وإلى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله :

١٧٦ـ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها ، إلاَّ إنْ كان ظرفًا أو مجرورًا ، ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقًا .

٢٣٢- البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٩٩ ، والأغاني ٣/٣٧٤ ، ٩/٣٠٤ ، ٣٠٧ ، وأمالي المرتضى ١/٥١١ ، وسمط اللآلي ص ٥٢١ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٩٢ ، والشعر والشعراء ٢/٦٢٤ ، ولسان العرب ١٢/١٠٠ (جسم) ، ١٥/٢٨ (عتا) ، ومعجم البلدان ٢/٩٤ (جاسم) ، ومغني اللبيب ١/١٧٣ ، وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٩ .

٢٣٣- لم أجد البيت في مصادر أخرى .

(فصـــــــــــــــل)

(**تتعين « إنَّ » المكسورة**) وهي الأصل عند الجمهور ، (**حيث لا يجوز** [١٥٠/ب] **أنْ يسدَّ المصدر مسدَّها ومسدَّ معموليها ، و**) تتعين (**أنَّ : المفتوحة**) ، وهي الفرع[1] ، (**حيث يجب ذلك**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٧ـ وَهَمْـزَ إنَّ افْتَـحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ مَسَـدَّهَا وَفِـي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

(**ويجوزان**) بألف التثنية ، أي : ويجوز « إنَّ » المكسورة والمفتوحة (**إنْ صح الاعتباران**) [٢١٥] وهما سدُّ المصدر مسدها ، ومسد معموليها ، وعدمه .

(**فالأول**) وهو تعيين « إنَّ » المكسورة في مواضع (**عشرة**) ، لا يجوز فيها أنْ يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، (**وهي أنْ تقع في الابتداء**) حقيقة ، (**نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾**) [الدخان/٣، القدر/١] إذ لو فُتحت لصارت مبتدأ بلا خبر ، لأن المفتوحة في تأويل مفرد ، والمفرد لا يستقل به الكلام ، و« في ليلة » متعلق بـ « أنزلنا » لا بالاستقرار . أو حكمًا ، (**ومنه**) ، أي : من الابتداء الحكمي : (**﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ ﴾**) [يونس / ٦٢] لأنَّ « إنَّ » الواقعة بعد « ألاَ » الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكمـا . (**أو**) تقع (**تالية لـ « حيث »** ، **نحو : جلست حيث إنَّ زيدًا جالس**) ، أو لـ « إذْ » ، كـ : جئتك إذْ إنَّ زيدًا أميٌر ، لأنَّ « حيث وإذْ » لا يضافان إلاَّ إلى الجمل ، وفتح « إنَّ » يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد . (**أو**) تالية (**لموصول**) اسْمي ، أو حرفي ، (**نحو**) : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ (**مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ**) ﴾ [القصص/ ٧٦] فـ « ما » موصول اسمي ، ووجب كسر « إنَّ » بعدها لوقوعها في صدر الصلة ، وصلة الموصول غير « أل » يجب أن تكون جملة ، (**بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل**) ، فإنه يجب فتحها فإنها مع

---

(١) في همع الهوامع ١٣٨/١ : (قال قوم : المفتوحة أصل المكسورة ، وقال آخرون : كل واحدة أصل برأسها) .

معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ، والمبتدأ وخبره صلة « الذي » ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبني [١٥١/أ] الذي أبوه إنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصلة ، لأنها خبر اسم عين ، فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد ، (و) بخلاف (**قولهم : لا أفعله ما أنَّ حِرَاءَ مكانَه**) بفتح « أن » لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا ، (**إذ التقدير : ما ثبت ذلك**) أي : ما ثبت أن حراء مكانه ، (**فليست في التقدير تالية للموصول**) لأنها فاعل بفعل محذوف ، والجملة الفعلية صلة « ما » الموصول الحرفي الظرفي ، والمعنى : لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه ، وحراء بكسر الحاء المهملة ، وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى . قال القاضي عياض : يُمد ويقصر ، ويؤنث ويذكر ، فعلى التذكير يصرف ، وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإرادة الموضع ، والتأنيث بإرادة البقعة .

(**أو تقع جوابًا لقسم**) لم يذكر فعله أو ذكر ، وجاءت اللام ، فالأول (**نحو : ﴿ حَم ۞ وَالكِتَابِ المُبِيْنِ ۞ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾**) [الدخان / ١،٢،٣] ، والثاني : نحو أقسمت إن زيدًا لقائم ، لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة .

(أو) تقع (**محكية بالقول ، نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾**) [مريم/٣٠] ، لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت ، نحو : أخصك بالقول أنك فاضل ، ونحو : أتقول أن زيدًا عاقل ، فإنها في الأول للتعليل ، أي : لأنك فاضل ، وفي الثاني للقول بمعنى الظن .

(أو) تقع (**حالاً**) مقرونة بالواو ، أولا ، فالأول (**نحو : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالحَقِّ وَإِنَّ فَرِيْقًا مِنَ المُؤْمِنِيْنَ لَكَارِهُونَ ﴾**) [الأنفال / ٥] ، فجملة « إنَّ » ومعموليها في موضع نصب على الحال ، والثاني نحو : جاء زيد إنه فاضل [١٥١/ب] ولم تفتح « إنَّ » [٢١٦] فيهما . وإن كان الأصل في الحال الإفراد ، لأن (أنَّ) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير[1] .

وأما : ﴿ وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ الْمُرْسَلِينَ إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان/٢٠] ، فإنما كسرت « إنَّ » لأجل اللام لا لوقوعها حالاً ، على ان ابن الخباز قال في الكفاية : يجب كسر « إن » بعد « إلا » ، نحو : ما يعجبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن اهـ .

(أو) تقع (**صفة**) لاسم عين ، (**نحو : مررت برجل إنه فاضل**) ، لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمَصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود مع

(١) في « ب » : (النكرة) .

« إنَّ » بخلاف الواقع في حشو الصفة فإنها تفتح ، نحو : مررت برجل عندي أنه فاضل ، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر .

(**أو تقع بعد عامل علّق**) عن عمله فيها (**باللام**) الابتدائية ، (**نحو : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُوْلُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِيْنَ لَكَاذِبُوْنَ ﴾**) [المنافقون / ١] ، لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ، ولام الابتداء لها صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده ، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على « إنَّ » ، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ، ولم تؤخر « إنَّ » لقوتها بالعمل ، وإنما فتحت في نحو : علمت أن زيدا لقعد ، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي ، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع « قد » ظاهرة أو مقدرة .

(**أو**) تقع (**خبرًا عن اسم ذات**) غير منسوخ ، (**نحو : زيد إنه فاضل**) ، لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات ، إلا بتأويل ، وذلك ممتنع مع « أنَّ » ، أو منسوخ ، (**ومنه :**) ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ آمَنُوا وَالَّذِيْنَ هَادُوا [١٥٢/أ] وَالصَّابِئِيْنَ وَالنَّصارى والمجوسَ وَالَّذينَ أشركُوا (**إِنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ ﴾**) [الحج / ١٧] ، فجملة إن ومعموليها خبر « إن الذين آمنوا » وما عطف عليه وهي أسماء ذوات . قيل : وبقي عليه الواقعة بعد « كلا » نحو : ﴿ كلا إنَّ الإنسانَ لَيطْغَى ﴾ [العلق / ٦] ، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق ، نحو : ﴿ إنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ﴾ [الأعراف / ١٦٧] . والواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، نحو : مرض زيدًا حتى إنهم لا يرجونه ، والتابعة لشيء من ذلك ، نحو : إن زيدا فاضل ، وإن عمرًا جاهل ، فإن في ذلك كله واجبة الكسر ، والحق أن « إن » في ذلك كله ابتدائية ، فهي داخلة في قوله ، أولاً أن تقع في الابتداء ، واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال :

١٧٨ـ فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَه

١٧٩ـ أوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ أوْ حَلَّتْ مَحَلْ ... حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإنِّي ذُو أمَلْ

١٨٠ـ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا ... بِاللاَّمِ ....

(**والثاني :**) وهو تعيّن « أنَّ » المفتوحة (**في**) مواضع (**ثمانية**) يجب فيها أن يسد المصدر مسد « أن »[1] وسد معموليها ، (**وهي أن تقع فاعلة ، نحو : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾** [العنكبوت / ٥١] ، **أو تقع مفعولة غير محكية**) بالقول ، (**نحو : ﴿ ولاَ تَخَافُوْنَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾**) [الأنعام / ٨١] ، أي : إشراككم ، بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم .

---

(١) في « ط » : (مسدها) مكان (مسدّ أنّ) .

(أو) تقع (**نائبة عن الفاعل** نحو : ﴿ **قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ** ﴾) [الجن/١] ، أي : استماع نفر . (أو) تقع (**مبتدأ**) في الحال ، أو في الأصل .

فالأول نحو : (﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ** ﴾) [فصلت / ٣٩] ، أي رؤيتك الأرض من آياته ، هذا مذهب الخليل . وقل المطرزي : اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه ، وإن لم يعتمد الظرف على[1] شيء ، ومنه : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ ﴾ اهـ . **[٢١٧]**

والثاني نحو : كان عندي أنك فاضل ، والفرق بين قوله **[١٥٢/ب]** أولاً أن تقع في الابتداء ، وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة مستقلة ، وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى خبر ، ومنه عند سيبويه[2] : (﴿ **فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِيْنَ** ﴾) [الصافات / ١٤٣] ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند إليه ، وقيل : له خبر محذوف ، والتقدير : لولا كونه من المسبحين موجود .

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : فلولا ثبت أنه كان من المسبحين ، على الخلاف في : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا ﴾ [الحجرات / ٥] وقاله في المغني[3] .

(أو) تقع (**خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه**) أي على اسم المعنى ، (**خبرها**) أي خبر « أن » ، (**نحو : اعتقادي أنه فاضل**) ، فيجب فتحها ، لأنها خبر « اعتقادي » ، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها ، لأن « فاضل » لا يصدق على الاعتقاد ، وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، والتقدير : اعتقادي فضله ، أي معتقدي ذلك ، ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبرًا بها عن « اعتقادي » لعدم الرابط ، لأن اسم « إن » لا يعود على المبتدأ الذي هو « اعتقادي » ، لأن خبرها غير صادق عليه ، فهو يعود على غيره ، فتبقى الجملة بلا رابط ، (**بخلاف قولي : إنه فاضل**) فيجب كسرها ، لأنها وقعت خبرًا عن « قولي » ، ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى ، والتقدير : قولي هذا اللفظ لا غيره ، أما إذا أريد أن جملة **[١٥٣/أ]** « أن » منصوبة بـ « قولي » كانت من

(١) الكتاب ٣/١١٩ - ١٢٠ .
(٢) الكتاب ٣/١٣٩ - ١٤٠ .
(٣) مغني اللبيب ص ٣٥٦ .

تتمة المبتدأ ، فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى ، لأن القول لا يخبر عن بالفضل ، (**وبخلاف : اعتقاد زيد إنه حق**) فيجب كسرها أيضًا ، لأن خبرها وهو « حق » صادق على « الاعتقاد » ، ولا مانع من وقوع جملة « أن » ومعموليها خبرًا عن المبتدأ ، لأن اسم « أن » رابط بينهما ، ولا يصح فتحها ، لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقًّا ، وذلك لا يفيد ، لأن الخبر لا بد أن يستفاد ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع ، وهو أن تقع خبرًا عن قول ، وخبرها صادق عليه نحو : قولي إنه حق ، لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى .

أو تقع (**مجرورة بالحرف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾**) [الحج/٦] ، لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردًا .

أو تقع (**مجرورة بالإضافة**) إلى غير ظرف ، (**نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مثل ما أَنَّكم تَنْطقونَ ﴾**) [الذاريات/٢٣] ، فـ « مثل » مضاف إلى « أنكم تنطقون » ، و « ما » صلة ، أي : مثل نطقكم ، لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفًا يقتضي الجملة ، فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في « حيث » و« إذ » .

أو تقع تابعة لشيء من ذلك ، وهي إما أن تكون (**معطوفة على شيء من ذلك نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وأَنِّي فضَّلتكم ﴾**) [البقرة / ١٢٢] ، فـ « أني فضلتكم » معطوف على « نعمتي » ، وهو مفعول به ، والمعنى : اذكروا نعمتي وتفضيلي . (**أو مبدلة من شيء من ذلك ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكم الله إحدى الطَّائفتينِ أَنَّها لكم ﴾**) [الأنفال / ٧] ، فـ « أنها لكم » بدل اشتمال من « إحدى » ، والتقدير : إحدى [٢١٨] الطائفتين كونها لكم . فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح « أن » فيها ، لأنها أماكن المفردات ، لا أماكن الجمل .

(**والثالث :**) ما يجوز فيه الأمران ، كسر « إن » [١٥٣/ب] وفتحها ، باعتبارين مختلفين ، وذلك (**في**) مواضع (**تسع** :

أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو :) ﴿ فَإِنَّه غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ من قوله تعالى : (**﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُم سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ . . . الآية**) [الأنعام / ٥٤] ، قرئ بكسر « إنَّ » وفتحها[1] ، (**فالكسر**) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (**على معنى : فهو غفور رحيم ، والفتح**) على تقدير أن ومعموليها مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ،

(١) قرأها عاصم وابن عامر بالفتح (فأنه) ، وقرأها الباقون بالكسر . انظر النشر ٢/٢٥٨ .

(**على معنى : فالغفران والرحمة ، أي : حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة**) ، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى ، لأنه المعهود في الجملة الجزائية (**كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ ﴾** [فصلت / ٤٩] ، **أي : فهو يؤوس**) .

الموضع (**الثاني : أن تقع بعد « إذا » الفجائية**) نسبة إلى الفجاءة ، بضم الفاء والمد ، والمراد بها : الهجوم والبغتة ، تقول : فاجأني كذا ، إذا هجم عليك بغتة ، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها ، على سبيل المفاجأة ، (**كقوله :**) [من الطويل]

٢٣٤ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا (**إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ**)

أنشده سيبويه ، ولم يعزه إلى أحد ، وأرى بضم الهمزة بمعنى : أظن يتعدى إلى اثنين ، وهما زيدًا وسيدًا ، وما بينهما اعتراض ، « فإذا أنه » يروى بكسر « إن » وفتحها ، (**فالكسر على معنى**) الجملة ، أي : (**فإذا هو عبد القفا**) ، فالجملة مذكورة بتمامها ، (**والفتح على معنى**) الإفراد ، (**فإذا العبودية ، أي : حاصلة**) على جعلها مبتدأ ، حذف خبره[1] ، (**كما تقول : خرجت فإذا الأسد**) أي : حاضر ، وذهب قوم إلى أن « إذا » هي الخبر ، فعلى هذا لا حذف ، واللهازم جمع لهزمة ، بكسر اللام ، وبالزاي ، وهو : طرف الحلقوم ، وقيل : مضغه تحت الأذن ، والمعنى : كنت أظنُّ سيادته ، فلما نظرت إلى قفاه ولهازمه تبيَّنَ لي عبوديته [١٥٤/أ] ، وقيل المعنى : كنت أظنّه سيدًا كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن ، وخص هذين بالذكر ، لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز .

الموضع (**الثالث : أن تقع في موضع التعليل نحو :**) ﴿ إِنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ ، من قوله تعالى : (**﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ البَرُّ الرَّحِيمُ ﴾** [الطور / ٢٨] ، **قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة**) أي : لأنه[2] وحرف الجر إذا دخل على « أن » لفظًا أو تقديرًا فتح همزتها ، فهو تعليل إفرادي ، (**و**) قرأ (**الباقون**) من السبعة

٢٣٤- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٤٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٣٨/١ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨ ، والجنى الداني ٣٧٨،٤١١ ، وجواهر الأدب ٣٥٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٥/١٠ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، والدرر ٢٩١/١، وشرح ابن الناظم ١١٩ ، وشرح الأشموني ١٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٢/٢، وشرح شذور الذهب ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٣٥٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٨ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، ٦١/٨ ، والكتاب ١٤٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٢ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٨/١ .

(١) في شرح التسهيل ٢٢/٢ : (والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف) .

(٢) انظر النشر ٣٧٨/٢ .

(**بالكسر على أنه تعليل مستأنف**) بياني ، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله ، فكأنهم لما قالوا :﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ قيل لهم لم فعلتم ذلك ، فقالوا : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ فهو تعليل جلي ، (**مثل ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾**) [التوبة / ١٠٣] ، بكسر « إن » على أنه تعليل مستأنف ، (**ومثله**) في جواز الوجهين : (**لبيك إن الحمد والنعمة لك**) يروى بكسر « إن » وفتحها[(١)] ، فالفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على أنه تعليل مستأنف ، وهو أرجح ، لأن الكلام حينئذ جملتان ، لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب ، قاله الموضح في شرح بانت سعاد[(٢)] . والكسر اختيار أبي حنيفة ، والفتح اختيار الشافعي ، قاله في الكشاف[(٣)] . **[٢١٩]**

الموضع (**الرابع : أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها ، كقوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

٢٣٥– (**أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ   إِنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ**)

يروى بكسر « إن » وفتحها (**فالكسر على الجواب**) للقسم (**والبصريون يوجبونه**[(٤)]) ، واختاره الزجاجي[(٥)] ، (**والفتح**) عند الكسائي والبغداديين [١٥٤/ب] وأوجبه أبو عبد الله الطوال (**بتقدير « على »**) و« أن » مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم ، وهو « تحلفي » ، بإسقاط الخافض ، وعلى هذا ليست جوابًا للقسم ، لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة ، وإذا امتنع أن يكون جوابًا للقسم كان الفعل إخبارًا بمعنى الطلب للقسم ، لا قسمًا ، إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكورًا ، لا محذوفًا ، (**ولو أضمر الفعل**) ، أي فعل القسم ، وذكرت اللام ، أو لم تذكر ، (**أو ذكرت اللام**) وذكر فعل القسم (**تعين الكسر إجماعًا**) من العرب (**نحو : والله إن زيدًا**) لقائِمٌ أو (**قائِمٌ ، وحلفت إن زيدًا لقائم**) ، وحكى

---

(١) انظر الكتاب ١٢٨/٣ .
(٢) شرح بانت سعاد ص ١٤٥ – ١٤٦ .
(٣) الكشاف ٢١٢/٢ .

٢٣٥– الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٠ ، وشرح الأشموني ١٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٤١٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٣١ ، ولسان العرب ٤٥٠/١٥ (ذا) ، واللمع في العربية ص ٣٠٤ ، وتاج العروس (ذا) .

(٤) انظر همع الهوامع ١٣٧/١ ، والارتشاف ١٣٩/٢ .
(٥) في الجمل ص ٥٨ : (والكسر أجود وأكثر في كلام العرب ، والفتح جائز قياسًا) .

ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل ، ولم تذكر اللام[1] ، نحو : والله إن زيدًا قائم ، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر ، وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب ، فإن الكوفيين ، ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك .

الموضع (**الخامس : أن تقع خبرًا عن قول ومخبرًا عنها بقول والقائل**) للقولين شخص (**واحد ، نحو : قولي إني أحمد الله**) ، بفتح « إن » وكسرها ، فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية ، أي : قولي حمد الله ، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول ، أي : مقولي إني أحمد الله ، قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ، ومن خطه نقلت . فالخبر على الأول مفرد ، وعلى الثاني جملة ، وهي مستغنية عن العائد ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، على حد قوله تعالى : ﴿ دَعواهُم فِيها سُبحانَكَ اللَّهمَّ ﴾ [يونس / ١٠] ، قاله الموضح في شرح الشذور[2] .

(**ولو انتفى القول الأول فتحت وجوبًا ، نحو : عملي أني أحمد الله**) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول ، والتقدير : عملي حمد الله ، وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد ، إذ لا يخبر بالخاص عن [١٥٥/أ] العام إلا إذا ادعي انحصاره فيه ، نحو : صديقي زيد ، لأن المحمول لا يكون أخص من الموضوع ، ولا يقال : الحيوان إنسان ، وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان ، أو مساويًا كالإنسان الناطق ، ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ ، وبذلك فارقت : اعتقاد زيد إنه حق ، والجامع بينهما أن خبر « أن » فيهما **[٢٢٠]** يصدق على المبتدأ ، إلا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ، (**ولو انتفى القول الثاني ، أو**) وجد القولان ، ولكن (**اختلف القائل**) لهما (**كسرت**) وجوبًا فيهما ، فالأول (**نحو : قولي إني مؤمن**) ، فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة « إني مؤمن » خبره ، وهي نفسه في المعنى ، فلا تحتاج لرابط ، ولا يصح الفتح لأن الإيمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما ، فإن الإيمان مورده الجنان ، والقول مورده اللسان . (**و**) الثاني نحو : (**قولي إن زيدًا يحمد الله**) ، فالكسر على ما مر قبله ، ولا يصح الفتح لفساد المعنى ، إذ لا يصح أن يقال : حمد زيد الله ، لأن « حمد زيد » غير قائم بالمتكلم ، فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه .

---

(١) انظر الارتشاف ١٣٩/٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٠٨ .

الموضع (**السادس : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : ﴿ أَنَّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى ۞ وَإِنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى ﴾** [طه/ ١١٨-١١٩] ، **قرأ نافع وأبو بكر بالكسر**[١]) في ﴿ وَإِنَّكَ لاَ تَظْمَأُ ﴾ ، (**أما على الاستئناف**) فتكون جملة منقطعة عما قبلها ، (**أو بالعطف على جملة « إن » الأولى**) ، وهي : إن لك أن لا تجوع ، وعليهما فلا محل لها من الإعراب . (و) قرأ (**الباقون**) من السبعة (**بالفتح ، بالعطف على أن لا تجوع**) ، من عطف المفرد على مثله ، والتقدير : أن لك عدم الجوع ، وعدم الظمأ [١٥٥/ب] .

واحترز بقوله : صالح للعطف عليه من نحو قولك : إن لي مالاً وإن عمرًا فاضل ، فإن مالاً مفرد غير صالح للعطف عليه ، إذ لا يصح أن يقال : أن لي مالاً وفضل عمرو ، فيجب كسر « إن » .

الموضع (**السابع : أن تقع بعد حتى**) ، من حيث هي ، ثم تارة يجب كسرها ، وتارة يجب فتحها ، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد ، كما مر قبله ، (**بل يختص الكسر بالابتدائية ، نحو : مرض زيدٌ حتى إنَّهم لا يرجونَهُ**) ، لأن « حتى » الابتدائية منزَّلةَ منزلةَ « ألا » الاستفتاحية ، فتكسر « إنّ » بعدها (و) يختص (**الفتح بالجارة والعاطفة**[٢] ، **نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل**) ، فـ « حتى » في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة ، ولأن تكون عاطفة ، و « أن » فيهما مفتوحة ، فإن قدرت « حتى » جارة فـ « أن » في موضع جرّ بها ، وإن قدّرتها عاطفة فـ « أنَّ » في موضع نصب ، والتقدير على الجر : عرفتُ أمورك إلى فضلك ، وعلى النصب : عرفت أمورك وفضلك ، أما فتحها في الجر فللدخول الجار عليها ، وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول .

الموضع (**الثامن : أن تقع بعد « أما »**) بفتح الهمزة ، وتخفيف الميم ، (**نحو : أما إنك فاضل ، فالكسر على أنَّها**) أي : « أما » (**حرف استفتاح**) ، فتكون حرفًا واحدًا ، (**بِمَنْزِلة : ألا**) الاستفتاحية ، وتلك تكسر « إن » بعدها ، (**والفتح على أنَّها**) مركبة من همزة الاستفهام ، و « ما » العامة بمعنى شيء ، وصارا بعد التركيب (**بمعنى « حقًّا »**) بتقديم الهمزة على « حقًّا » على الصواب ، لا بإسقاطها ، كما قال الموضح في الحواشي ، وهو قليل ، فالهمزة للاستفهام ، و« ما » في محل نصب على الظرفية كما [١٥٦/أ]

(١) انظر قراءتها بالكسر في الإتحاف ص ٣٠٨ ، والنشر ٣٢٢/٢ .
(٢) انظر الكتاب ١٤٣/٣ .

انتصب عليها « حقًّا » في قوله : [من الوافر] [٢٢١]

٢٣٦ــ أحقًّا أن جيرتَنا اسْتَقلّوا فنيَّتُنا ونيَّتُهم فَريقُ

تقديره : أفي حق ، وقد جاء مصرحًا بـ « في » ، كقوله : [من الوافر]

٢٣٧ــ أفي حق مواساتي أخاكم ....

و« أن » وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه(١) والجمهور ، فهي بمنزلتها في : ﴿ وَمِنْ آياتِهِ أنّكَ ترى الأرضَ ﴾ [فصلت/٣٩] ، وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك(٢) ، فهي بمنزلتها في ﴿ أوَلَم يكفهم أنَّا أنْزَلْنا ﴾ [العنكبوت/٥١] وأصل ذلك أن « حقًّا » عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة « كيف »(١) ، ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد(٣) وابن مالك(٤) ، ورده أبو حيان(٥) .

الموضع (**التاسع : أن تقع بعد « لا جرم » ، والغالب الفتح ، نحو : ﴿ لاَ جَرَمَ أنَّ اللهَ يَعْلَمُ ﴾** [النحل/ ٢٣] **، فالفتح عند سيبويه**(٦) **على أن « جرم » فعل ماض**) معناه : وجب ، (**و« أنْ » وصلتها فاعل ، أي : وجب أن الله يعلم و« لا » صلة**) زائدة للتوكيد ، ورده الفراء بأن « لا » لا تزاد في أول الكلام ، وعلله في المغني(٧) بأن زيادة الشيء

٢٣٦- البيت للمفضل النكري في الأصمعيات ص ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٨/٢ ، وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر ٢١٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٠/١ ، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل ابن معشر البكري في تخليص الشواهد ص ٣٥١ ، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٢، وللعبدي في خزانة الأدب ٢٧٧/١٠ ، والكتاب ١٣٦/٣ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٩١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢١، وشرح الأشموني ٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٣/١ ، ولسان العرب ٣٠١/١٠ (فرق) ، ومغني اللبيب ٥٤/١ ، ٦٨ ، وهمع الهوامع ٧١/٢ .

٢٣٧- عجز البيت : (بما لي ثم يظلمني السريسُ) ، والبيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٦٣٦، والأغاني ١٢٩/١٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٠/١٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ولسان العرب ١٠٦/٦ (سرس) ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٨٣ .

(١) الكتاب ١٣٧/٣ .
(٢) شرح التسهيل ٢٣/٢ - ٢٤ .
(٣) على تقدير : أحلف بالله أنك ذاهب . انظر الارتشاف ١٤٢/٢ .
(٤) شرح التسهيل ٢٣/٢ .
(٥) الارتشاف ١٤٢/٢ .
(٦) الكتاب ١٣٨/٣ .
(٧) مغني اللبيب ص ٣٢٩ .

تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به . وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة « لا » في « لا أقسم » من أن القرآن كالسورة الواحدة . وقال المرادي في شرح التسهيل : و« جَرم » عند سيبويه بمعنى « حق »[1] ، و« لا » رد لما قبلها ، والوقف على « لا » و« أنْ » وما بعدها في موضع الفاعل ، انتهى .

وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني[2] عن قطرب ، (**و**) الفتح (**عند الفراء على أن** « **لا جرم** ») مركبة من حرف واسم[3] ، (**بِمَنْزِلة : لا رجلَ**) ، في التركيب ، (**ومعناهما**) بعد التركيب : (**لا بدّ**) ، أو : لا محالة ، (**و« مَنْ »**) أو « في » (**بعدهما مقدرة**) ، أي : لا بد من أن الله يعلم ، أو : لا محالة في أن الله يعلم .

ونقل ابن مالك[4] عن الفراء[5] أن « لا جرم » بمنزلة « حقًّا » ، وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب ، (**والكسر على ما حكاه الفراء**) عن العرب (**من أن بعضهم ينْزِلَها مَنْزِلة اليمين [١٥٦/ب] فيقول : لا جرم لآتينك**) ، ولا جَرم لقد أحسنت ، ولا جرم إنك ذاهب ، بكسر « إن » ، واقتصر الناظم من ذلك على قوله :

١٨١ـ بَعْدَ إذَا فُجْاءَةٍ أوْ قَسَم لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْن نُمِي
١٨٢ـ مَعْ تِلْوِ فَا الجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ إنِّي أحْمَدُ

---

(١) الكتاب ١٣٨/٣ .
(٢) مغني اللبيب ص ٣١٤ .
(٣) معاني القرآن ٨/٢ .
(٤) شرح التسهيل ٢٤/٢ .
(٥) معاني القرآن ٩/٢ .

(فصـــــــــــل)

(**وتدخل لام الابتداء بعد « إن » المكسورة**) ، نحو : إن زيدًا لقائم ، وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلفة ، بالقاف والفاء ، وبنو تميم يقولون : زحلوقة ، بالقاف ، وأهل العالية : زحلوفة ، بالفاء ، سميت بذلك لأن أصل : إن زيدًا لقائم ، لأن زيدًا قائم ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين ، فزحلقوا اللام دون « إنّ » لئلا يتقدم **[٢٢٢]** معمولها عليها ، وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدًا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول ، قاله في المغني[١] .

وإنما دخلت اللام بعد « إن » لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد ، قاله سيبويه[٢] .

وسميت لام الابتداء لأنها لا تدخل على المبتدأ ، وتدخل على غيره بعد « إن » المكسورة (**على أربعة أشياء : أحدها الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا**) عن الاسم ، (**و**) كونه (**مثبتًا ، و**) كونه (**غير ماض**) فيشمل المفرد ، (**نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾**) [إبراهيم / ٣٩] ، والجملة المصدرة بالمضارع ، نحو : (**﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾**) [النمل / ٧٤] والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما ، نحو : (**﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ**) **عظيم ﴾** [القلم / ٤] ، وإن زيدًا لعندك أما إذا قدرا متعلقين بـ « استقر » لم تدخل عليهما اللام ، لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه ، خلافًا للأخفش ، كما سيأتي ، والجملة الاسمية على قلة ، نحو :(**﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيت ﴾**)[الحجر/٢٣] ، وليس « نحن » ضمير فصل ، خلافًا للجرجاني ، (**بخلاف**) نحو : [١٥٧/أ] (**﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾**) [المزمل / ١٢] ، لتقدم الخبر (**و**) بخلاف (**نحو : ﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِم النَّاسَ شَيْئًا ﴾**) [يونس / ٤٤] ، لنفي الخبر ، وشذ قوله وهو أبو حرام بن غالب بن حارث

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٤ .

(٢) الكتاب ٣/١٤٦ – ١٤٧ .

العكلي : [من الوافر]

٢٣٨ـ (**وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ**)

من وجهين ، دخول اللام على الخبر المنفي ، وتعليق الفعل عن العمل ، حيث كسرت « إن » ، وكان القياس أن لا يعلّق ، لأن الخبر المنفي ليس صالحًا للاَّم ، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبَّه « لا » بـ « غير » ، فأدخل عليها اللام ، والمعنى : أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ، ولا قريبين من السواء ، وكان حقه أن يقول : للا سواء ولا متشابهان ، ولكنه اضطر فقدم وأخر . و« سواء » في الأصل مصدر بمعنى المساواة ، فلذلك صح وقوعه خبرًا عن اثنين ، (**وبخلاف نحو : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى ﴾**) [البقرة / ١٣٢ ، آل عمران / ٣٣] لأن الخبر ماض ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد ، لأنه أشبه المتبدأ ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم ، وعلى الجملة الاسمية ، لأنها متبدأ وخبر ، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ؛ ولا إذا كان منفيًّا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو : لم ولن ولما ولا ، وحمل الباقي عليه ، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم ، (**وأجاز الأخفش**[1] **والفراء وتبعهما ابن مالك**[2] : **إنَّ زيدًا لَنِعْمَ الرجلُ**) ، مما سلب الدلالة على الحدث والزمان ، (و :) إن زيدًا (**لعسى أن يقوم**) مما دل على الزمان ، وانتقل إلى الإنشاء ، (**لأن الفعل الجامد كالاسم**) ، ووافق الشاطبي على الأول دون [٢٢٣] الثاني ، والفرق لائح .

(**وأجاز الجمهور : إن زيد لقد قام ، لشبه الماضي المقرون بـ « قد » بالمضارع لقرب زمانه من الحال**) ، والمضارع شبيه [١٥٧/ب] بالاسم ، ومشابه المشابه مشابه ، (**وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافًا لصاحب الترشيح**) ، بالراء ، وهو خطَّاب الماردي ، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على « قد » وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم ، والتقدير : إن زيدًا والله لقد قام ، ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغَزْني ، بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة ، (**وأما**

٢٣٨- البيت لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب ٣٣٠/١٠ ، ٣٣١ ، والدرر ٢٩٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٥/١ ، وجواهر الأدب ٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١ ، والمحتسب ٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١٤٠/١ .

(١) انظر الارتشاف ١٤٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨/٢ .

نحو : إن زيد لقادم) ، بدون « قد » ظاهرة (**ففي الغُرَّة**) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (**أن البصري والكوفي**) اتفقا (**على منعها إن قُدِّرت**) اللام (**للابتداء**) ، لا للقسم ، (**والذى نحفظه**) نحن وهو المنقول في المغني (**أن الأخفش**) من البصريين (**وهشامًا**) الضرير من الكوفيين (**أجازاها على إضمار « قد »**) ، ومنعها الجمهور ، وقالوا : إنما هي لام القسم ، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة « إن » ، كـ : علمت أن زيدًا لقائم ، والصواب عند الكسائي وهشام الكسر . اهـ كلام المغني[1] ، إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش ، بل ذكر بدله الكسائي .

ويشترط في الخبر أيضًا أن لايكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقًا ، ولا على الجواب خلافًا لابن الأنباري[2] .

(**الثاني**) مما يدخل عليه اللام (**معمول الخبر**) ، لأنه من تتمة الخبر ، (**وذلك بثلاثة شروط أيضًا ، تقدمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالِحًا للام ، نحو : إن زيدًا لعمرًا ضارب**) ، وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾ [العاديات / ١١] ، وقد تدخل عليهما معًا ، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب : إني لبحمد الله لصالح[3] ، وذلك قليل ، أجازه المبرد ، ومنعه الزجاج ، وهو [١٥٨/أ] الصحيح[4] ، كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر ، أو على ضمير الفصل ، (**بخلاف : إن زيدًا جالس في الدار**) ، لتأخر المعمول ، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن ، (و) بخلاف : (**إن زيدًا راكبًا منطلق**) ، لأن المعمول حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه ، ونص الأئمة على منعه ، ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه ، وفرق ابن ولاد بينه وبين [٢٢٤] الظرف بأن الحال لا تكون خبرًا وهو حال ، بخلاف الظرف فإنه يكون خبرًا وهو ظرف ، اهـ .

والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل ، فيصير عمدة ، وإذا تقدم على عامله صار متبدأ ، واللام تدخل على المتبدأ ، نحو : إن زيدًا لَطعامُه مأكول ، (و) بخلاف : (**إن زيدًا عمرًا ضرب**) ، لأن الخبر غير صالِح للاَّم لكونه فعلاً ماضيًا ، (**خلافًا للأخفش**) من البصريين ، والفراء من الكوفيين (**في هذه**) المسألة الأخيرة ، وحجتهما أن

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٠١ – ٣٠٢ .
(٢) انظر قوله في همع الهوامع ١٣٩/١ ، والتسهيل ص ٦٤ .
(٣) شرح التسهيل ٣١/٢ ، وفي شرح ابن الناظم ص ١٢٣ ؛ أن هذا القول لابن الجراح .
(٤) شرح التسهيل ٣١/٢ .

المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيًا ، فأما المعمول فاسم ، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل ، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل[١] .

قال الموضح في الحواشي : وينبغي أن يجرى خلاف في : إن زيدًا طعامك قد أكل ، فإن خطّابًا يمنع دخول اللام على « قد » . وبعد فالقول عندي قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين : زيدًا عمرٌو ضرب ، وزيدًا أجله أحرز ، مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا ، فأجازوا تقديم المعمول ، وإن لم يجيزوا تقديم العامل ، لأن المانع من تقديم العامل الالتباس ، وذلك معنى خاص به دون المعمول ، فكذا هنا ، ا هـ .

(**الثالث**) مما تدخل عليه اللام بعد « إن » (**الاسم ، بشرط واحد وهو أن يتأخر**) ، إما (**عن الخبر ، نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَة ﴾**)[آل عمران / ١٣] ، (**أو عن معموله**) ، أي الخبر إذا كان المعمول ظرفًا ، نحو : إن عندك لزيدًا مقيم ، أو جارا ومجرورًا ، (**نحو : إن في الدار لزيدًا جالس**) ، وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفًا أو [١٥٨/ب] جارًّا ومجرورًا منعه ابن عقيل في أول باب « إن » فقال[٢] : لا يجوز أن يقال : إنَّ بك زيدًا واثقٌ ، وإن عندك زيدًا جالس ، ثم قال : وأجازه بعضهم .

(**الرابع**) مما تدخل عليه اللام (**الفصل**) ، وهو المسمى عند الكوفيين عمادًا ، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى ، وضمير فصل عند البصريين ، لأنه يفصل به بين الخبر والنعت[٣] ، وإنما دخله اللام لأنه مقوٍّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا له ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر .

وقال ابن عصفور : لأنه اسم « إن » في المعنى ، (**وذلك بلا شرط**) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو : هو القائمُ زيدٌ ، على أن الأصل : زيدٌ هو القائمُ ، فلذلك قال ابن عقيل[٤] : وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر (**نحو : ﴿ إِنَّ هذا لهوَ القصصُ الحقُّ ﴾**) [آل عمران /٦٢] ، وهذا (**إذا لم يعرب : هو**) الداخلة عليه اللام مبتدأ ، فإن أعرب (**مبتدأ**) ، وما بعده خبر ، والجملة خبر « إن » فلا يكون ضمير فصل ، لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢٨/٢ .
(٢) شرح ابن عقيل ٣٤٩/١ .
(٣) انظر الإنصاف ٧٠٦/٢ .
(٤) شرح ابن عقيل ٣٧٢/١ .

والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين ، واثنين متوسطين ، فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيًّا ولا ماضيًا متصرفًا مجردًا من « قد » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨٣ـ وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ   لامُ ابتِدَاء نَحْو إنِّي لَوَزَرْ
١٨٤ـ وَلاَ يَلِي ذِي اللام مَا قَدْ نُفِيَا   وَلاَ مِنَ الأفْعَال مَا كَرَضِيَا
١٨٥ـ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإنَّ ذَا   لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوَذَا

والثاني الاسم ، وإليه أشار بقوله :

١٨٦ـ .... وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ

وأما المتوسطان فهما معمول الخبر ، وضمير الفصل ، وإليهما أشار بقوله :

[٢٢٥] [١٥٩/أ]

١٨٦ـ وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَرْ   وَالفَصْلَ ....

(فصـــــــــــــل)

(وتتصل « ما ») الحرفية (الزائدة بهذه الأحرف) المتقدمة ، (إلا « عسى » و« لا ») ، فإن « ما » لا تتصل بهما ، وتتصل بـــ « أنّ » و« إنّ » و« كـأنّ » و« لكـنّ » و« ليت » و« لعل » (فتكفها عن العمل) ، فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية ،(وتهيئـــها للدخول على الجمل) الفعلية ، قال في المغـــني : وتسـمى « مـا » الكافـة لعمـل النصـب والرفع ، المتلوة بفعل مهيئة ، فمثال « إنَّ » و« أنَّ » ، (نحو : ﴿ قُلْ إِنَّما يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَـــا إِلَهُكُم إِلَهٌ واحدٌ ﴾) [الأنبياء / ١٠٨] ، فـ « إن » في الأولى مكسورة ، ومدخولها جملة فعلية ، وفي الثانية مفتوحة ، ومدخولها جملة اسمية ، (و) مثال « كأن » نحو : (﴿ كَأَنَّمَا يُسَـــاقُونَ إِلَى الْمَوْت ﴾) [الأنفال / ٦] ، ومثال « لعل » قوله : [من الطويل]

٢٣٩ـــ . . . . لَعَلَّمَـــا أضَاءتْ لَـكَ النَّـارُ الحِمَـارَ المُقَيَّـدَا

ومثال « لكنَّ » قوله : [من الطويل]

٢٤٠ـــ وَلَكِنَّمَـــا أسـعَى لِمجـدٍ مُؤثَّـــلٍ . . . .

(بخلاف قوله) : [من الطويل]

٢٤١ـــ فَـوالله مـا فـــارقتكُمْ قَالِيًـــا لَكُـــم (ولكنَّ ما يُقضَى فسوفَ يكونُ)

٢٣٩- صدر البيت : (أعد نظرًا يا عبد قيس لعلّما) ، والبيت للفرزدق في ديوانه ١ /١٨٠ ، والأزهيـــة ص ٨٨ ، والدرر ١ /٣٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣ ، وشـــرح المفصل ٨ /٥٧ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٩ ، وشرح قطـــر الندى ص ١٥١ ، وشرح المفصل ٨ /٥٤ ، ومغني اللبيب ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والهوامع ١ /١٤٣ .

٢٤٠- عجز البيت : (وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي) ، والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩ ، وإصـــلاح المنطق ص ٢١ ، والإنصاف ١ /٨٤ ، وجمهرة اللغـــة ص ١٢١ ، وخزانـة الأدب ١ /٣٢٧ ، والـدرر ١ /٣٠٨ ، ورصف المباني ص ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ /٣٨ ، وشرح شواهد الإيضـــاح ص ٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١ /٣٤٢ ، ٢ /٦٤٢ ، ولسان العرب ١١ /٩ (أثر) ، وتاج العروس (أثل) (لو) ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٤٠ ، ومغني اللبيب ١ /٢٥٦ ، وهمع الهوامع ١ /١٤٣ .

٢٤١- البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس ٧ /٤٢٠ (برد) ، ومعجم البلـــدان ١ /٣٧٩ (بردى) ، وللأفوه الأودي في الدرر ١ /٢٠٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أمـــالي القـــالي ١ /٩٩ ، وأوضح المسالك ١ /٣٤٨ ، وشرح الأشموني ١ /١٠٨ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٩ ، ومعجم البلـــدان ٢ /٢٢٠ (الحجاز) ، والمقاصد النحوية ٢ /٣١٥ ، وهمع الهوامع ١ /١١٠ ، وشرح التسهيل ١ /٣٣٢ .

فـ « ما » اسم موصول ، لا زائدة ، في موضع نصب على أنها اسم « لكن » ، و« يقضى » صلتها ، وجملة « فسوف يكون » خبرها ، ودخلت الفاء في خبرها لأن « ما » الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم ، فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب ، نص عليه ابن مالك[1]، ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة « بخلاف » وليس بجيد ، والمعتمد إثباتها ، وإنَّمَا أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها ، (**إلا « ليت » ، فتبقى على اختصاصها**) بالجمل الاسمية على الأصح ، خلافًا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، فإنهما أجازا : ليتما قام زيد[2] ، (**ويجوز إعمالها**) استصحابًا للأصل حتى قيل بوجوبه ، ويجوز إهمالها حملاً على أخواتها ، (**وقد روي بهما قوله**) ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط]

٢٤٢- (**قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَام لَنَا**) إلى حَمامتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى برفع « الحمام » ونصبه ، فالرفع على الإهمال ، والنصب على الإعمال ، وليس فيه رد على القائل **[١٥٩/ب]** . بوجوب الإعمال ، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون « ما » موصولة اسم « ليت » ، و « هذا » خبر متبدأ محذوف ، و« الحمام » نعت « هذا » ، و« لنا » خبر « ليت » ، والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت ، وقبل هذا البيت[3] :

وَاحْكُم كَحُكم فتاةِ الحيِّ إذْ نظَرَتْ إلى حَمَامِ شِراعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

---

(١) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٢) في همع الهوامع ١٤٣/١ : (قال أبو حيان : ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ، ذكر فيه أن « ليتما » تليها الجملة الفعلية ، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين) .

٢٤٢- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ ، والأزهية ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأغاني ١٣/١١، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢ ، تذكرة النحاة ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والدرر ١١٣/١ ، ٣٠٦ ، ورصف المباني ص ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٥٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٩/١ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قدد) ، والمقرب ١١٠/١ ، وهمع الهوامع ٦٥/١ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ .

وبعده :

فَحَسَّبُوه فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ ... تِسْعًا وتِسْعِين لَم يَنْقُص ولَم يَزِدِ
فَكَمَّلَتْ مِائَةً فيها حَمَامَتُها ... وَأَسْرَعَت حِسْبَةً في ذَلِكَ العَدَدِ

والمعنى : كن حكيمًا كفتاة الحي ، وهي زرقاء اليمامة . قيل : وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ، وقصتها أنها كان لها قطاة ، ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين ، فقالت[1] : [من الرجز]

ليتَ الحمامَ لِيَه ... إلى حَمَامَتِيَهْ
وَنصفَهُ قديه ... تَمَّ الحمامُ مِيَهْ

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد ، فعده فإذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة ، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة .

ووصف « الحمام » بصفة الجمع ، وهو شراع ، وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال ، وبصفة الإفراد ، وهو وارد ، والثمد بفتح المثلثة والميم : الماء القليل ، وحسبوه من الحساب ، وهو العدّ .

(**وندر الإعمال في « إنَّما »**) ، نحو : إنَّما زيدًا قائم ، بنصب « زيد » ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعًا[2] ، (**وهل يمتنع قياس ذلك**) المسموع (**في الباقي**[3] **مطلقًا**) ، أي في بقية أخوات « إن » الأربعة ، وهي : « أن » المفتوحة ، و« كأن » و« لعل » و« لكن » وقوفًا مع السماع ، ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش[4] ، (**أو يسوغ**) القياس [١٦٠/أ] على ما سمع في « إنما » (**مطلقًا**) في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق ، ذهب إلى ذلك الزجاج[5] وابن السراج[6] والزمخشري[7] وابن مالك[8] ، أو يسوغ القياس (**في « لعل »**

(١) الرجز في ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ ، والدرر ٣٠٨/١ ، ولسان العرب ١٥٩/١٢ (حمم) ، وخزانة الأدب ٢٥٧/١٠ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ١٢٥ : (وذكر ابن برهان أن الأخفش روى : إنما زيدًا قائمٌ ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي ، وهو غريب) ، وانظر شرح التسهيل ٣٨/٢ ، والارتشاف ١٥٨/٢ .

(٣) في « ط » : (البواقي) .

(٤) انظر الكتاب ١٣٨/٢ ، ١٣٨/٣ ، والارتشاف ١٥٧/٢ .

(٥) الارتشاف ١٥٧/٢ .

(٦) الأصول ٢٣٢/١ .

(٧) المفصل ص ٢٩٣ .

(٨) شرح التسهيل ٣٨/٢ .

فقط) ، لأنها أقرب إلى « ليت » حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾[1] [غافر/٣٧] إن « لعل » ضمنت معنى « ليت » ذهب إلى ذلك الفراء[2] ، (**أو**) يسوغ (**فيها**) ، أي في « لعل » ، (**وفي** : **كأن**) لقربهما من « ليت » ، لأن الكلام معهما صار غير خبر ، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع[3] ، فهذه أقوال أربعة ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

١٨٧ــ ووَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إعمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

(١) انظر القراءة في النشر ٢/٣٦٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/٩ .

(٣) في الارتشاف ٢/١٥٧ : (عزاه صاحب البسيط إلى الأخفش ، واختاره ابن أبي الربيع) .

(فصـــــــــــــل)

[٢٢٦](**يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر ، وبعده ، كقوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

٢٤٣- (**إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَدَا أَبي العبَّاسِ والصُّيُوفَا**)

فعطف « الخريف » بالنصب على « الربيع » قبل مجيء الخبر ، وهو « يدا أبي العباس » ، وعطف « الصيوف » جمع « صيف » على « الربيع » بالنصب ، بعد مجيء الخبر ، والجود ، بفتح الجيم ، وسكون الواو وبالدال : المطر الغزير ، ويروى : الجوْن ، بالنون ، بدل الدال ، والمراد به السحاب الأسود ، والمراد بالربيع والخريف والصيوف : أمطارهن ، والمراد بأبي العباس : السفاح أول الخلفاء من بني العباس ، وهذا من عكس التشبيه ، مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف ، وحقيقة التشبيه أنْ تقول إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصُّيُوف .

(**ويعطف بالرفع**) على محل أسماء هذه الأحرف (**بشرطين ، [٢٢٧] استكمال الخبر ، وكون العامل « إن » أو « أن » أو « لكن »**) مما لايغير معنى الجملة ، (**نحو : ﴿ أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ وَرَسُولُهُ ﴾**) [التوبة / ٣][١٦٠/ب] فعطف « رسوله » على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو « بريءٌ » ، (**وقوله :**) [من الطويل]

٢٤٤- فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبوهُ وَأُمُّهُ (**فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيْبَةَ وَالأَبُ**)

فعطف الأب على محل الأم ؛ بعد استكمال الخبر وهو « لنا » ، (**وقوله :**) [من الطويل]

٢٤٥- وَمَا قَصَّرَتْ بي في التَّسَامِي خُؤُولَةٌ (**ولكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ**)

٢٤٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وتخليص الشواهد ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ٤٨/٢ ، والكتاب ١٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٦١/٢ ، وللعجاج في الدرر ٤٨٠/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥ ، والمقتضب ١١١/٤ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٣/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٠ ، والدرر ٤٧٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٦ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠ ، والدرر ٤٨٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

فعطف « الخال » على محل « عمي » بعد استكمال الخبر وهو : « الطيب » ، هذا معنى قول الناظم :

١٨٨ـ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلاَ

١٨٩ـ وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأنْ ....

وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز ، أي الطالب لذلك المحل ، (**والمحققون**) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (**على أن رفع ذلك ونحوه**) ليس بالعطف على محل الاسم ؛ (**بل على أنه متبدأ حذف خبره**) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة ، والتقدير : ورسوله بريءٌ ، ولنا الأب النجيب ، والخال الطيب الأصل ، (**أو**) على أنه مرفوع (**بالعطف على ضمير الخبر**) المستتر فيه ، (**وذلك إذا كان بينهما فاصل**) ، فهو من عطف مفرد على مفرد ، فـ « رسوله » معطوف على الضمير المستتر في « بريءٌ» ، أي بريءٌ هو ورسوله ، لوجود الفصل بالجار والمجرور ، وهو « من المشركين » ، و« الأب » معطوف على الضمير المستتر في «لنا » ، لوجود الفصل بالصفة والموصوف ، و« الخال » معطوف على الضمير المستتر في « الطيب » ، لوجود الفصل بالمضاف إليه ، (**لا**) إن رفع ذلك ونحوه (**بالعطف على محل الاسم مثل**) عطف « امرأة » على محل « رجل » في قولك : (**ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ ، بالرفع ، لأن الرافع**) لمحل « رجل » الفعل ، وهو « جاءني » ، وهو باق [١٦١/أ] ولا يمنعه عن العمل في محل « رجل » الحرف الزائد ، لأن الزائد وجوده كلا وجود ، والرفع لمحل الاسم (**في مسألتنا**) التي نحن فيها (**الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ**) وهو « إن » و« أن » و« لكن » ، والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي ، فإن قيل : إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر ، وكون العامل « إن » و« أن » أو« لكن » عندهم ، قلت : أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ، وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل [٢٢٨] فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء ، وإن كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف .

(**ولم يشترط الكسائي و**)تلميذه (**الفراء الشرط الأول**) ، وهو استكمال الخبر ، (**تمسكًا بنحو : ﴿ إنَّ الَّذينَ آمنُوا والَّذينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ ﴾**) [المائدة / ٦٩]

فعطف « الصابئون » بالرفع على محل « الذين آمنوا » قبل استكمال الخبر ، وهو : ﴿ مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخرِ ﴾ [المائدة/٦٩] ، وبقراءة بعضهم[١] (﴿ إِنَّ اللهَ وملائِكتُهُ يُصَلُّونَ على النبيِّ ﴾) [الأحزاب/٥٦] فعطف « وملائكته » بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو « يصلُّون » ، (**وبقوله**) وهو ضابئ بالضاد المعجمة ، وبعد الألف باء موحدة ، فهمزة ، ابن الحارث البرجمي ، بضم الموحدة والجيم [من الطويل]

٢٤٦ــ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ (**فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ**)

فعطف « قيَّار » بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر ، وهو« لغريب » ، وقيَّار ؛ بقاف مفتوحة وياء مثناة [١٦١/ب] تحتية مشددة : اسم فرس عند الخليل ، واسم جمل عند أبي زيد ، وضمير « بها » لـ « المدينة » ، (**وقوله**) وهو بشر بن أبي خازم ، بالخاء والزاي المعجمتين : [من الوافر]

٢٤٧ــ (**وإلاَّ فاعلمُوا أَنَّا وأنتُمْ بُغَاةٌ**) ما بَقينَا في شِقَاقِ

فعطف « أنتم » وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه ، أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ، ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعًا والفراء لا يوافق على نحو : ﴿ إنَّ اللهَ وملائِكتُهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب/٥٦] استدرك ذلك بقوله : (**ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر**) على المعطوف بالرفع (**خفاء إعراب الاسم**[٢]) ، برفع الخبر ، ونصب خفاء على المفعولية لاشتراط ، والظرف مقدر من تأخير

---

(١) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث . انظر البحر المحيط ٢٤٨/٧ ، والكشاف ٢٧٢/٣ .

٢٤٦- البيت لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤ ، والإنصاف ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩،٣١٢/١٠،٣١٣،٣٢٠ ، والدرر ٤٨١/٢ ، ٤٨٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، والشعر والشعراء ص ٣٥٨ ، والكتاب ٧٥/١ ، ولسان العرب ١٢٥/٥ (قير) ، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/١، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، ورصف المباني ص ٢٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ ، ومجالس ثعلب ص ٣١٦ ، ٥٩٨ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٧- البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/١٠ ، ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢ ، والكتاب ١٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧١/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٧ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١ .

تأخير ، والأصل ولكن اشتراطَ الفراء خفاء إعـراب الاسـم إذا لم يتقـدم الخـبر ، والتعبـير بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل[1] ، واعترضه في حواشيه فقال : المعروف عن الفـراء أنـه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصـور والمضـاف للياء ، ويدخـلان في نقـل المؤلف ، اهـ .

فيجيز إن كان الاسم مبنيًّا ، (**كما في بعض هذه الأدلة**) المتقدمة ، وهي : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾) [المائدة / ٦٩] الآية ، والبيتان ، ويمنع إن كان الاسـم معربًـا ، كمـا في نحـو : ﴿ إِنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، بالرفع ، لما فيه من تخالف [٢٢٩] المتعاطفين في الحركة اللفظية ، ومقتضى ، ومقتضى هذه العلة أنه يجيز : إن الفتى وزيدٌ ذاهبان ، برفع « زيـد » ، لعدم التخالف اللفظي ، فإن إعراب الاسم خفـي ، ومنعـه البصريـون مطلقًـا لمـا فيـه مـن اجتماع عاملين على المعمول واحد عملا واحـدًا ، لأن الناسـخ عـامل في الخـبر والمعطـوف مبتدأ ، وهو أيضًا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عمـلا واحـدًا ، وذلـك ممتنع ، [١٦٢/أ] ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء ، لأن الرافع للخـبر عندهمـا في باب « إن » هو رافعه في باب المبتدأ ، إلا أنه مشكل ، أمـا علـى القـول بالـترافع وهـو المشهور عن الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسـخ ، وأمـا علـى القـول بـأن رافعـه الابتداء في باب « إن » كما نقله الشاطبي عنهم فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسألتنا تـوارد عليه عاملان من جهة واحدة ، وهما : الابتداء والمبتدأ ، فما هربا منـه وقعـا فيـه ، (و) مـا تمسكا به من الأدلة المتقدمة (**خرّجها المانعون**) من البصريين (**على التقديم والتأخير**) ، فيكون « من آمن » خـبر « إنَّ » ، وخـبر « الصـابئون » محذوفًـا ، (**أي : والصـابئون**) والنصارى (**كذلك**) ، والأصل والله أعلم : إن الذين آمنوا والذين هادوا مـن آمـن بـالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى مـن آمـن بـالله واليـوم الآخـر ، (**أو علـى**) تقديـر (**الحذف من الأول**) لدلالة الثاني عليه ، فيكون « من آمن » خبر « الصابئون » ، وخـبر « إن » محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه ، (**كقوله :**) [من الطويل]

٢٤٨– خَليلَيَّ هَلْ طِبٌّ (**فَـإِنِّي وأنتُمَـا**) وإِنْ لَمْ تَبُوحَا بالهَوى دَنِفَـانِ)

فحذف خبر « إن » لدلالة خبر المبتدأ عليه ، والتقدير : فإني دنف ، أي : مريض

(١) التسهيل ص ٦٦ .

٢٤٨– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤ ، وشرح ابـن النـاظم ص ١٢٧ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٥٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٢.

وأنتما دنفان ، والتوجيه الأول أجود ، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس ، قاله الموضح في شرح الشذور[1] .

(ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (**في قوله :**) [من الطويل]

٢٤٩- . . . . (**فإني وَقَيَّـــارٌ بهـــا لغَرِيْـــبُ**)

والأصل : فإني لغريب وقيار غريب ، (**ولا يتأتى فيه**) التوجيه (**الثاني**) وهو الحذف من الأول (**لأجل اللام**) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (**إلا إن قـــدرت زائـــدة** [١٦٢/ب] **مثلها في قوله :**) [من الرجز]

٢٥٠- . . . . (**أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوْزٌ شَـــهْرَبَهْ**)

على الوجهين المتقدمين ، فيصح حينئذ التخريج الثاني ، ويصير التقديـر ، فـإني غريب وقيار لغريب ، (**و**) يتعين التوجيه (**الثاني**) وهـو الحـذف مـن الأول (**في قولـه تعالى**) : ﴿ إنَّ اللهَ (**وملائِكتُهُ**) ﴾ [الأحـزاب/٥٦] ، بـالرفع ، والتقديـر : إن الله يصلـي وملائكته يصلون ، (**ولا يتأتى فيه**) التوجيه (**الأول**) وهو التقديم والتأخير (**لأجـل الواو في** « **يصلون** ») لأنها للجماعة المشتركة ، والله واحد لا شريك له (**إلا إن قدرت**) الواو (**للتعظيم**) للواحد (**مثلها في** : ﴿ **قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ** ﴾) [المؤمنـون/٩٩] فإنـها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين ، فيتأتى التوجيه الأول أيضًا ، ويصير التقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون .

فإن قلت : كلا الوجهين مشـكل ، فـإن شـرط الدليـل اللفظـي أن يكـون طِبْـقَ المحذوف معنى ، أما على التوجيه الأول فلأن الصـلاة المذكـورة بمعنـى : الرحمـة ، والمحذوفـة بمعنى الاستغفار ، فلم يتطابقا ، وأمـا علـى التوجيـه الثـاني فعلـى العكـس ، لأن الصـلاة المذكورة بمعنى : الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى : الرحمة ، فلـم يتطابقـا أيضًـا ، قلـت : [٢٣٠] أجاب عنه في المغني ، فقال : الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو : العطف ، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى : الرحمة ، وإلى الملائكة : الاستغفار ، وإلى الآدميـين : دعاء بعضهم لبعض انتهى[2] .

---

(١) لم أجده في شرح شذور الذهب ، بل في مغني اللبيب ٤٧٥/٢ .

٢٤٩- تقدم تخريج البيت برقم ٢٤٦ .

٢٥٠- تقدم تخريج البيت برقم ١٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٩١ .

وموضع الخلاف حيث يتعيّن كون الخبر للاسمين جميعًا ، نحو : إنك وزيد ذاهبان ، وأما نحو : إن زيدًا وعمرو في الدار ، فجائز باتفاق ، قاله الموضح في شرح بانت سعاد[1] ، وهو مخالف لما أطلقه هنا .

(**ولم يشترط الفراء الشرط الثاني**[2]) وهو كون العامل « إنّ » أو« أنّ » أو« لكنّ » [١٦٣/أ] (**تمسكًا بنحو قوله**) وهو العجاج : [من الرجز]

٢٥١ــ (**يا ليتني وأنتِ يا لَمِيسُ في بَلَدٍ لَيسَ بهَا أنيْسُ**)

فعطف « أنتِ » بكسر التاء ، على اسم « ليت » وهو ياء المتكلم ، « لميس » علم امرأة ، و « أنيس » بمعنى : مؤنس .

(**وخرّج**) بتشديد الراء والبناء للمفعول (**على أن**) « أنتِ » مبتدأ ، حذف خبره ، وأن (**الأصل : وأنتِ معي ، والْجملة**) من المبتدأ والخبر (**حالية**) متوسطة بين اسم « ليت » وخبرها ، فالاسم ياء المتكلم ، (**والخبر قوله : « في بلدٍ »**) ، هذا تخريج ابن مالك[3] ، وهو على ندور أو قلة ، فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك ، فقال في باب الحال :

٣٤٦ــ . . . . وَنَدَرْ نَحْوُ سَعِيدٌ مُستَقرًّا في هَجَرْ

وشرحه الموضح بقوله[4] : يجوز توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به ، اهـ .

والنادر والقليل لا يقاس عليهما ، وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل : أنا وأنت ، « فأنا » مبتدأ ، « وأنت » معطوف عليه ، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله : « في بلد » ، فحذف « أنا » ، اهـ .

---

(١) شرح بانت سعاد ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٧/١ .

٢٥١– الرجز للعجاج في الدرر ٤٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٤/١ ، ومجالس ثعلب ٣١٦/١ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٢/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٣١/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**تُخفف** « **إن** » **المكسورة لثقلها**) بالتضعيف ، (**فيكثر إهمالُـــها لـــزوال اختصاصها**) بالأسْماء ، (**نحو** : ﴿ **وَإِنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيْعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ** ﴾) [يـــس / ٣٢] في قراءة من خفف « لَمَا »[١] ، فـ « كـل » مبتـدأ ، والـلام لام الابتـداء ، و« مـا » زائـدة ، و« جميع » خبر المبتدأ ، و« محضرون » نعته ، وجمع على المعنى (**ويَجوز إعمالُها**) على قلـة (**استصحابًا للأصل**) ، [٢٣١] وإليه يشير قول الناظم :

١٩٠ــ وَخُفِّفَــت إنَّ فَقَـــلَّ العَمَـــلُ . . . .

(نحو : ﴿ **وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**) رَبُّكَ أعْمَالَهُم ﴾ [هود / ١١١] في قراءة نـافع وابن كثير ، بتخفيف « إن » و« لَمَا »[٢] ، فـ « إن » مخففة من الثقيلة ، و« كـلاًّ » اسمـها ، واللام في « لَمَـا » لام الابتـداء ، و« مـا » موصولـة خبر « إن » ، و« ليوفينـهم » جـواب [١٦٣/ب] لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة « ما » ، والتقديـر : وإن كـلا للذيـن والله ليوفينهم ، وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سـدت مسـد الصفـة ، والتقدير : وإن كلاًّ لخلق موفي عمله .

(**وتلزم لام الابتداء بعد**) « إن » المكسورة المخففة (**المهملـــة**) ، وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

١٩٠ــ . . . . وَتَلـزَمُ الـــلاَّم إذا مـــا تُـــهمَلُ

حال كون اللام (**فارقة بين الإثبات والنفي**) ، في نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، بتخفيف « إنْ » ورفع زيد ، فلولا اللام لتوهم « إن » نافية ، وأن المعنى : ما زيد قـائم ، فلمـا جـيء باللام ارتفع التوهم .

---

(١) هي قراءة نافع وابن كثير والكسائي . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٢٩١/٢ .
(٢) وقرأها كذلك عاصم وشعبة وابن محيصن . انظر الإتحاف ص ٢٦٠ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

(و) هذه اللام (**قد تغني عنها قرينة لفظية**) بأن يكون الخبر منفيًا ، (**نحو : إنْ زيدٌ لنْ يقوم**) ، فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني[1] ، لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم ، (**أو**) قرينة (**معنوية**) ، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح ، (**كقوله**) ، وهو الطرماح ، واسمه الحكيم بن حكيم : [من الطويل]

٢٥٢ــ أنا ابنُ أباةِ الضَّيـمِ مِـنْ آلِ مَـالِكٍ (**وإنْ مالكٌ كانَتْ كِرامَ المَعَادن**)

ولو قال : لكانت باللام لجاز ، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح ، وتوهم النفي هنا ممتنع ، وأباة جمع آب ، كقضاة جمع قاض ، من : أبى إذا امتنع ، والضيم : الظلم ، ومالك : اسم قبيلة ، ولذلك قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩١ــ وَرُبَّمَـا اسْـتُغْنِيَ عنـهَا إنْ بَـدَا مَـا نَـاطِقٌ أرَادَهُ مُعتَمِـدَا

(**وإن ولي « إنْ » المكسورة المخففة**) من الثقيلة (**فعل**) فشرطه أن يكون ناسخًا ، وربما تخلف ، وشرط الناسخ كونه غير ناف ، فخرج بذلك « ليس » وغير منفي ، فخرج بذلك « زال » وأخواتها ، ونحو : ما كان ، وغير صلة ، فخرج بذلك [١٦٤/أ] « ما دام » ، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنه (**كثر كونه مضارعًا ناسخًا نحو : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا لَيُزْلِقُوْنَكَ) بأبْصَارِهِمْ ﴾** [القلم / ٥١] ، (**﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِيْنَ ﴾** [الشعراء / ١٨٦] ، **وأكثر منه**) أي من المضارع (**كونه ماضيًا ناسخًا ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرةً ﴾** [البقرة / ١٤٣] ، **﴿ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِين ﴾** [الصافات / ٥٦] ، **﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم لفَاسِقِين ﴾**) [الأعراف / ١٠٢] ، وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ ، أما دخول « إن » على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل ، فلما خففت وضعت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية ، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرًا عليها إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها ، وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لأنك إذا قلت : إن كان زيد لقائمًا فمعناه : إن زيد

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٦ .

٢٥٢- البيت للطرماح في ديوانه ص ٥١٢ ، والدرر ٢٩٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والجنى الداني ص ١٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٨ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٩/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٥ ، وهمع الهوامع ١٤١/١ .

لقائم ، وأما كون الماضي أكثر من المضارع فلأن « إنّ » المشددة شبيهة به لفظًا ومعنى ، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها ، ويقاس على النوعين اتفاقًا ، ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ ، (ونَدر) عند غيرهم (**كونه ماضيًا غير ناسخ ، كقوله**) وهي الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب ﷺ تخاطب عمرو بن شرموز قاتل الزبير بن العوام[1] : [من الكامل]

٢٥٣ـ (**شَلَّت يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا**) حَلَّت عَلَيْكَ عُقوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فأدخلت « إن» المخففة على « قتلت » وهو فعل ماض غير ناسخ ، وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار ومعناه : الدعاء ، وحلت : وجبت ، (**ولا يقاس عليه**) ، أي [١٦٤/ب] على « إنْ قلت لمسلمًا » : (**إنْ قام لأنا ، وإنْ قعد لزيد ، خلافًا للأخفش**) فإنه أجازه ، كما قاله في المغني[2]، وزاد هنا : (**والكوفيين**) وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويدخلونها على : نحو قام وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم ، فإنهم لا يجيزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويحملون [٢٣٢] على ما ورد من ذلك على أن « إن » نافية بمنزلة « ما » ، واللام إيجابية بمنزلة « إلا » ، قال في المغني في بحث اللام : وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى : « إلا » وأن « إنْ » قبلها نافية ، اهـ .

ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود : ﴿ قَالَ إنْ لَبِثْتُم لَقَلِيْلاً ﴾ [المؤمنون / ١١٤] حكاها الأخفش في معانيه[3] ، وقول امرأة من العرب : والذي يُحْلَف به إنْ جاء لَخاطِبًا ، فدخلت على الماضي غير الناسخ .

---

(١) بعده في « ط » : (يوم الجمل) .

٢٥٣- البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، والدرر ٣٠٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٠/٢ ، والأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٦٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجنى الداني ص ٢٠٨ ، ورصف المباني ص ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ٢٧/٩ ، واللامات ص ١١٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤/١ ، والمقرب ١١٢/١ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٦٤٠/٢ .

(**وأندر منه كونه لا ماضيًا ولا ناسخًا**) ، بأن يكون مضارعًا غير ناسخ ، إذ لا مشابهة بينهما (**كقوله : إن يُزينكَ لَنفسكَ وإن يشينَكَ لَهيه**[1]) ، ولا يقاس عليه اتفاقًا .

والحاصل أن للام بعد « إن » المخففة ثلاث حالات ، وجوب ذكرهـا ، ووجوب تركها ، وجواز الأمرين . فالأول نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، بالإهمال ، حيث لا قرينة ، والثاني نحو : إنْ زيدٌ لن يقوم . والثالث نحو : إنْ زيدًا قائمٌ ، بالإعمال ، ومَّا ذكره من أنها لام الابتداء قال به سيبويه[2] والأخفشان[3] ، وأكثر البغداديين[4] ، وذهب الفارسي[5] وابن جني[6] وابن أبي العافية وابن أبي الربيع[7] إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل ولا راجعًا إلى الخبر كالمفعول في نحو : إنْ قتلتَ لَمسلمًا ، وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وهما حالآن محلّ الجزء الأول الذي يلي « إنْ » والمفعول كالجزء الثاني ، فإنْ قتلتَ لَمسلمًا بمنزلة إنْ قتيلكَ لَمُسْلِمٌ ، ثم إن كان الفعل ناسخًا دخلت على الخبر الذي كان خبرًا في الأصل ، كما مر ، وإن كان غير ناسخ ، دخلت [١٦٥/أ] على معموله فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرًا كان أو ضميرًا منفصلا كما مر ، فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ، ما لم يكن ضميرًا متصلا ، فإن تقدم عليها فعل من أفعال القلوب ، نحو : قد علمنا إنْ كنت لَموقنًا ، فإن قلنا اللام للابتداء كسرت « إنْ » ، وإن قلنا لام أخرى اجتلبَتْ للفرق فُتِحَتْ ، وإلى دخولها على الفعل مطلقًا أشار الناظم بقوله :

١٩٢ـ والفِعلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلاَ تُلفِيهِ غَالِبًا بِإنْ ذِيْ مُوصَلاَ

---

(١) انظر هذا القول في أوضح المسالك ٣٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٩ .

(٢) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٥/٢ .

(٤) انظر همع الهوامع ١٤٢/٢ .

(٥) البغداديات ص ٣٩ .

(٦) المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٧) همع الهوامع ١٤٢/١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**وتخفف « أن » المفتوحة ، فيبقى العمل**) وجوبًا لتحقق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية ، لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، (**ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا**) لا مظهرًا (**محذوفًا**) لا مذكورًا ، سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك[1] ، لأن « إنَّ » المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف .

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، (**فأما قوله**) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب : [من المتقارب]

٢٥٤ـ (**بأنْكِ ربيعٌ وغيثٌ مريع وأنْكِ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ**)

(**فضرورة**) من وجهين عند ابن الحاجب ، كونه غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورًا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورًا .

والربيع ربيعان ، ربيع الشهور ، وربيع الأزمنة ، فربيع الشهور بعد صفر ، وربيع الأزمنة ربيعان ، أولهما : ما يأتي فيه النور والكمأة ، والثاني : ما تدرك فيه الثمار ، والمراد هنا ربيع الأزمنة ، والغيث : الكلأ أو المطر ، والمريع : إما بفتح الميم إنْ جُعل الغيث اسمًا للكلأ ، أي : خصيب ، وإما بضمها إن جُعل اسمًا للمطر ، يقال : مرع الوادي وأمرعه المطر ، والثِّمال : بكسر الثاء المثلثة : الغياث خبر « تكون » .

---

(١) شرح التسهيل ٤١/٢ .

٢٥٤- البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠ ، وليس في ديوانه ، وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢ ، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥ ، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٦ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ (أنن) ، ومغني اللبيب ٣١/١ ، وتاج العروس (أنن) .

(**ويجب في خبرها [١٦٥/ب] أن يكون جملة**) لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم ، (**ثم إن كانت**) الجملة (**اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل**) من الفواصل الآتية ، أما مع الاسمية فلأنه جيء بعد « أن » باسم وخبر ، كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة ، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم ، والاسم غير محتاج إلى فصل ، فكذلك ما أشبهه ، وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف ، قاله الشاطبي . فالاسمية (**نحو : ﴿ وآخرُ دعواهُمْ أَنِ الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمينَ ﴾**) [يونس/١٠] ، والفعلية ، التي فعلها جامد ، نحو : (**﴿ وَأَنْ لَيسَ للإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾**) [النجم / ٣٩] ، والفعلية التي فعلها دعاء إما بخبر نحو : ﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النار وَمَنْ حَوْلَها ﴾ [النمل / ٨] ، أو بشر نحو : (**﴿ والْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾**) [النور/٩] في قراءة من خفف « أن »[1] وكسر الضاد في غير السبع ، وهذا مبني على جواز [٢٣٣] تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح ، ويجوز الفصل فيهن ، (**ويجب الفصل في غيرهن**) ، ليكون عوضًا مما حذفوا من أنه وهو أحد النونين والاسم ، أو لئلا يلتبس بـ « أن » المصدرية ، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه ، والفصل إما (**بـ « قد »**) لأنها تقرب الماضي من الحال ، (**نحو : ﴿ ونعلمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا ﴾** [المائدة / ١١٣] ، **أو تنفيس ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُون ﴾** [المزمل / ٢٠] ، **أو نفي بـ « لا » أو « لن » أو « لم »**) فقط ، مثال « لا » (**نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾**) [المائدة / ٧١] ، في قراءة من ضم نون « تكون »[2] ، و : حسبت أن لا قامَ زيد ، ومثال « لن » : (**﴿ أيحسَبُ أَنْ لَنْ يقدرَ عليهِ أَحَدٌ ﴾**) ، [البلد / ٥] ومثال « لم » ، (**﴿ أَيَحسبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَد ﴾** [البلد / ٧] ، **أو « لو » نحو :**) ﴿ وَأَنْ لَو اسْتَقَامُوا ﴾ [الجن / ١٦] (**﴿ أَنْ لَوْ [١٦٦/أ] نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾**) [**الأعراف/١٠٠**] ، وهو كثير .

والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي ، وكل منهما إما ماض أو مضارع ، فالمثبت إن كان ماضيًا ففاصله « قد » ، وإن كان مضارعًا ففاصله حرف التنفيس ، والمنفي إن كان ماضيًا ففاصله «لا» فقط ، وإن كان مضارعًا ففاصله « لن » أو« لم » أو« لا » ، وأما « لو »

---

(١) هي قراءة نافع كما في شرح ابن الناظم ص ١٣٠ ، وانظر الإتحاف ص ٣٢٢ ، والنشر ٣٣٠/٢ ، وهي من شواهد شرح المفصل ١٠٤/٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٦/١ .

(٢) قرأها بالرفع : أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش . انظر الإتحاف ص ٢٠٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا ، (**ويندر تركه**) ، أي الفصل بواحد منها ، (**كقوله**) : [من الخفيف]

٢٥٥ـ (**عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا**) قَبْلَ أنْ يَسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

والقياس : علموا أن سيؤمّلون ، وسؤل : بمعنى مسؤول ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سؤلكَ [يَا مُوسى ﴾ [طه/٣٦] أي : [٢٣٤] قَد أُوتِيتَ مسؤولك][1] ، (**ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين**) ، هذا شرح قول الناظم :

١٩٣ـ وَإنْ تُخَفَّفْ أنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ والخَبَر اجْعَلْ جُملةً مِنْ بَعْدِ أنْ

١٩٤ـ وَإنْ يَكُنْ فِعْلا وَلَم يكُنْ دُعَا وَلَمْ يكُنْ تَصرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥ـ فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بقَدْ أو نَفْي او تَنْفِيسٍ او لَوْ وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

(**وقول ابن الناظم : إن الفصل بها**) ، أي بـ « لو » (**قليل ، وهمٌ**) بفتح الهاء ، أي غلط (**منه على أبيه**) كأن الموضح وقع له النسخة التي فيها : وربما فصلت بـ « لو » فاعترض عليها ؛ وإلا فالذي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه[2] : وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين « أن » المخففة وبين الفعل بـ « لو » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٥ـ .... وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

انتهى . وهو مساو لنص الموضح ، فلينظر .

٢٥٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣ ، والجنى الداني ص ٢١٩ ، والدرر ٣٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ .

(١) ما بينهما إضافة من « ط » .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(وتخفف « كأن » فيبقى أيضًا إعمالها) استصحابًا للأصل ، (لكـــن يجــوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله :

١٩٦ــ وَخُفِّفَــت كَــأَنَّ أَيْضًــا فَنُــوِي　　مَنْصُوبُها[١٦٦/ب]وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

(كقوله) وهو رؤبة : [من الرجز]

٢٥٦ــ　(كَأَنْ وَرِيْدَيه رِشَــاءُ خُلُــبِ)

فـ « وريديه » وهما عرقان في الرقبة اسـم « كـأنْ » ، و« رشـاء » بكسـر الـراء والمد : خبرها ، وهو مفرد لا مثنى ، وصحح الصغاني أنه مثنى بالغين المعجمـة ، والرشـاء : الحبل ، والخلب : بضم الخاء المعجمة : الليف ، قاله أبو إسحاق . وقال غيره الخلـب : البئر البعيدة القعر .

(وقوله) وهو باغث ، بـالموحدة فالمعجمـة فالمثلثـة ، ابـن صريـم ، بالتصغـير ، اليشكري ، قاله النحاس[1] . وقال السيرافي[2] : هو أرقم بن علباء ، وقال صاحب المنقد هـو علباء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها : [من الطويل]

٢٥٧ــ وَيَومًــا تُوافِينَــا بوجــهٍ مُقَسَّــمٍ　　(كَأَنْ ظَبية تعطو إلى وارقِ السَّلَمِ)

٢٥٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ، وبلا نسبة في لســان العــرب ٣٦٥/١ (خلب) ، ٣٢/١٣ (أنن) ، والإنصاف ١٩٨/١ ، وأوضح المســالك ٣٧٥/١ ، وتخليـص الشواهد ص ٣٩٠ ، والجنى الــداني ص ٥٧٥ ، وخزانــة الأدب ٣٩١/١٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٥/٢ ، وشرح المفصــل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، والمقرب ١١٠/١ ، وتاج العروس ٣٨٠/٢ (خلب) .

(١) خزانة الأدب ٤١٣/١٠ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ .

٢٥٧- البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧ ، والدرر ٣٠٤/١ ، والمقــاصد النحويــة ٣٨٤/٤ ، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ٥٢٥/١ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١ ، ولكعب بــن أرقم في اللسان ٤٨٢/١٢ (قسم) ، ولباغث بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠ ، = = =

يروى بالمرفوع) لـ « ظبية » على أنها خبر « كأن » (**على حذف الاسم ، أي : كأنها**) ظبية ، ويروى بالنصب لظبية على أنها اسم « كأن » (**على حذف الخبر ، أي : كأن مكانها**) ظبية ، (و) يروى (**بالجر**) لظبية (**على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما**) ، أي بين الكاف ومجرورها ، وعليهن فجملة « تعطو » صفة لـ « ظبية » ، والموافاة الإتيان ، والمقسّم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد : المحسن من القسام وهو الحسن ، يقال : فلان قسيم الوجه ، ومقسم الوجه ، أي : حسنه ، وتعطو : أي تتناول ، وعداه بـ « إلى » لتضمنه معنى : تميل ، والوارق : اسم فاعل من ورق الشجر : يَرِق ، مثل : أورق ، أي : صار ذا ورق ، ويروى ناضر السلم ، والنضرة الحسن والبهجة ، والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك .

(**وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل**) [١٦٧/أ] كما تقدم تعليله في « أن » المخففة (**كقوله :**) [من الهزج]

٢٥٨ـ وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ (**كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ**)

فـ « ثدياه حقان » مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر « كأن » ، واسمها ضمير شأن محذوف ، أي : كأنه . وهذا البيت رواه سيبويه هكذا[1] [٢٣٥] ورواه غيره :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ....

== وشرح المفصل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٣٤/٢ ، وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٣٠١/٢ ، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١١١/١ ، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري ، أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ٤١١/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والجنى الداني ص ٢٢٢ ، ورصف المباني ص ١١٧ ، ٢١١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢ ، وسمط اللآلي ص ٨٢٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٣١ ، ٣٤١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٧ ، والكتاب ١٦٥/٣ ، والمحتسب ٣٠٨/١ ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقرب ١١١/١ ، ٢٠٤/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وهمع الهوامع ٤١٣/١ .

٢٥٨- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩ ، والجنى الداني ص ٥٧٥ ، وخزانة الأدب ٣٩٢/١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ، والدرر ٣٠٣/١ ، ٣٠٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٨ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ، والكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ ، ٣٢ (أنن) ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ١٣٥/٢ .

والمعنى على الأول : رب وجه يلوح لونه ، وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة .

(**وإن كانت الجملة فعلية فصلت** بـ « **لم** ») في المضارع المنفي ، (**أو** « **قد** ») في الماضي المثبت ، فالأول (**نحو** : ﴿ **كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأمسِ** ﴾) [يونس / ٢٤] ، (و) الثاني (**نحو قوله**) : [من الخفيف]

٢٥٩ـ (**لاَ يُهولنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فمحذورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا**)

ففصل بين « كأن » و« ألما » بـ « قد » ، والهول : الفزع ، يقال : هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ، ولظى الحرب : نارها ، والاصطلاء : من اصطليت بالنار : تدفأت بها ، والمحذور : من الحذر ، وهو : ما يخاف منه ، وألَمَّ : ماض من الإلمام ، وهو : النزول ، يقال : ألَمَّ بـه أمـر إذا نزل به .

(**مسـألة** :

وتخفف (**لكنَّ**) **فتهمل وجوبًا**) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وليباين لفظها لفظ الفعل ، (**نحو** :) ﴿ فَلَم تَقْتُلُوْهُم (ولكِنِ اللهُ قَتَلَهُم ﴾ [الأنفال / ١٧] ، **وعن يونس والأخفش جواز الإعمال**) قياسًا على « أنْ » ، ولم يسمع من العرب : ما قـام زيدٌ لكنْ عمرًا قائمٌ ، بنصب عمرو ، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين « إنْ » زوال الاختصاص .

٢٥٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٩/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤١٩ ، ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٦ ، والمقاصد النحوية ٣٠٦/٢ .

(هذا باب « لا » العاملة عمل « إن ») المشدّدة

وتسمى « لا »(1) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي ، وحق « لا » التبرئة أن تصدق على « لا » النافية كائنة ما كانت ، لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا ، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل « إنَّ » فإن التبرئة فيها أمكن [١٦٧/ب] منها في غيرها ، لعمومها بالتنصيص ، وتسمى النافية للجنس ، وأفردَت بباب لطول الكلام عليها .

قال أبو البقاء وإنما عملت « لا »(1) عمل « إن » لمشابهتها لها من أربعة أوجه .

أحدها : أن كلاًّ منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن كلاًّ منهما للتأكيد ، فـ « لا » لتأكيد النفي ، و« إنَّ » لتأكيد الإثبات .

والثالث أن « لا » نقيضة « إنَّ » ، والشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره .

والرابع : أن كلاًّ منهما له صدر الكلام ، ولكون « لا » محمولة على « إن » في العمل انحطت درجتها عن « إنَّ » في أمور :

منها أن اسم « لا » لا يكون إلا مظهرًا ، واسم « إنَّ » يكون مظهرًا ومضمرًا .

ومنها أن اسم « لا » لا يكون إلا نكرة ، واسم « إنَّ » يكون نكرة ومعرفة .

ومنها أن « لا » لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ويجوز في « إنَّ » .

ومنها أن اسم « لا » لا ينوَّن ، واسم « إنَّ » ينوَّن .

ومنها أن اسم « لا » المفرد مختلف في إعرابه وبنائه ، واسم « إنَّ » لا خلاف في إعرابه ، اهـ .

---

(1) سقطت من « ب » .

ومنها أن « إنّ » تعمل بلا شرط ، و« لا » لا تعمل إلا بشرط ، (**وشرطها أن تكون نافية**) لا زائدة ، (**وأن يكون المنفي**) بها (**الجنس**) بأسره ، (**وأن يكون نفيه نصًّا**) وذلك إذا دخلت على [٢٣٦] نكرة ، وأريد بها النفي العام ، وقدر فيه « من » الاستغراقية ، لأن « من » هي الموضوعة للجنس ، فإذا قلت : لا رجل في الدار ، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير « من » ، ولو لم تُرِدْ « مَنْ » لكنت نافيًا رجلاً واحدًا ، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ، ومن هنا قال النحويون إن « لا رجل » جواب لمن قال : هل مِنْ رجلٍ في الدار ؟ ، فهو سائل عن كل الجنس ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني [١٦٨/أ] (**وأن لا يدخل عليها جار**) ، وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول ، (**وأن يكون اسمها نكرة**) لأنه على تقدير « مَن » كما تقدم ، و « مَن » الاستغراقية مختصة بالنكرات ، وأن تكون النكرة (**متصلة بها**) ، خلافًا لأبي عثمان فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ، ولكنه لا يبني ، فقد جاء في السَّعة : لا منها بد ، بالبناء مع الفصل ، وليس مما يعول عليه ، قاله الموضح في الحواشي ، (**وأن يكون خبرها نكرة**) على الأصل ، فجملة الشروط سبعة ، أربعة راجعة إلى « لا » واثنان إلى اسمها ، وواحد إلى خبرها ، وستأتي محترزاتها .

وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت « لا » عمل « إنَّ » من نصب الاسم ورفع الخبر ، (**نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ**) ، فـ« غلام سفر » اسمها ، وهو منصوب ، و« حاضر » خبرها ، وهو مرفوعًا بها اتفاقًا ، لأنها غير مركبة ، وأما إذا [٢٣٧] ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر ، بل النكرة مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول « لا » ، والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضًا ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد[1] ، (**فإن كانت غير نافية لم تعمل**) في الأسماء شيء ، (**وشذ إعمال**) « لا » (**الزائدة في قوله**) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري : [من البسيط]

٢٦٠- (**لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لاَ ذُنُوبَ لَهَا إذنْ للاَمَ ذَوُو أَحسابِها عُمَرَا**)

فأعمل « لا » الزائدة ، « وذنوب » اسمَها ، و« لَها » خبرها ، وإنَّمَا عملت مع

---

(١) انظر الارتشاف ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٣٥٧/٤ .

٢٦٠- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٣٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٠/٤ ، ٣٢ ، ٥٠ ، والدرر ٣٢٠/١ ، والارتشاف ١٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢ ، والخصائص ٣٦/٢ ، ولسان العرب ٢٦٩/٩ (غطف) ، وهمع الهوامع ١٤٧/١ .

الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظًا وصورة ، فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى ، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من « لو » [١٦٨/ب] لأن « لو » شرطها ممتنع ، والغرض أنه منفي بـ « لم » ، وامتناع النفي إثبات ، فدل على إثبات الذنوب لغطفان ، لا نفيها عنها ، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب « لو » إذا كان مثبتًا في نفسه يكون منفيًّا بعد دخول « لو » ، وإنما شد عمل الزائدة ، لأنها غير مختصة ، وشرط العمل الاختصاص ، فإن قيل : « لا » النافية غير مختصة مع أنها عاملة ، فالجواب ما قاله المرادي أن « لا » إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (**ولو كانت**) «لا» لغير نفي الجنس بل (**لنفي الوحدة عملت عمل « ليس »**) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر (**نحو : لا رجلٌ قائمًا**) ، فالمنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه : (**بل رجلان**) ، فيكون المنفي واحدًا ، والمثبت اثنان ، (**وكذا**) تعمل عمل « ليس » (**إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص**) بل على سبيل الظهور ، نحو : لا رجلٌ قائمًا ، ويمتنع أن يقال بعده : بل رجلان .

والحاصل أن « لا » إذا عملت عمل « ليس » احتمل نفي الواحد ونفي الجنس ، وهو الظاهر لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا أردت نفي الواحد ميَّزته بقولك عقبه : بل رجلان ، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقِّبه بشيء ، بل لا يجوز أن تقول بعده : بل رجلان ، هذا حاصل كلام ابن عقيل(١) .

(**وإن**) وقعت(٢) « لا » بين عامل ومعمول كما إذا (**دخل عليها الخافض**) فإنها لا تعمل شيئًا ، (**وخفضَ**) الخافضُ (**النكرةَ**) لقوته ، ولأن « لا » لا تحول بين العامل ومعموله (**نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء**) بالجر فيهما بحرف الجر . وعن الكوفيين أن « لا » هنا اسم بمعنى غير ، وأن الخافض دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خُفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفًا ، ويسميها زائدة ، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين مطالبين ، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها ، (**وشذَّ : جئت بلا شيء ، بالفتح**) [١٦٩/أ] على الإعمال والتركيب ، ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو : لا خمسة عشر ، وليس حرف الجر معلقًا ، بل « لا » وما رُكِّب معها في موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد ، قاله ابن جنِّيّ في كتاب القدّ . وقال في الخاطريات إن « لا » نصبت

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٩٣/١ .

(٢) سقطت من « ب » .

« شيء » ، ولا خبر لها ، لأنها صارت فضلةً نقله عن أبي علي وأقرَّه[1] ، **(وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت)** وجوبًا **(ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها)** في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضًا من مصاحبة ذي العموم[2] ، أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم ، والسؤال بهما لا بد فيه من العطف ، فكذلك الجواب ، **(نحو : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو ، ونحو : ﴿ لاَ فيها غَولٌ)** وَلاَ هُم عَنْها ينزفونَ ﴾ [الصافات/٤٧] ، **(وإنما لم تتكرر)** مع المعرفة **(في قولهم : لا نَوْلُكَ أنْ تفعلَ ، و)** في **(قوله)** : [من البسيط]

٢٦١– **(أشاءُ مَا شِئْتِ حَتَّى لاَ أزالَ لِما لا أنْتِ شائيةٌ مِنْ شأننا شَاني)**

(للضرورة في هذا) البيت ، واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بـ« لم » تتكرر ، والمعنى : وإنما لم تتكرر في « لا أنت » للضرورة ، و« أشاء » مضارع شاء مسند للمتكلم ، و« ما » موصول في موضع نصب على المفعولية بـ « أشاء » ، وشِئْتِ [٢٣٨] بكسر التاء صلة « ما » ، والعائد محذوف ، و« حتى » بمعنى : إلى ، و« أزال » مضارع زال ، منصوب بـ« أن » مضمرة بعد حتى وجوبًا ، واسم « أزال » مستتر فيه وجوبًا ، وخبره « شاني » آخر البيت بنون ، من الشنآن وهو : البغض ، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ، و« لِمَا » متعلق به ، و« ما » موصول اسمي ، و« لا » نافية ، و« أنت » مبتدأ ، و« شائية » من المشيئة **[١٦٩/ب]** خبره ، و« من شأننا » متعلق به ، والجملة صلة « ما » ، والعائد محذوف ، والمعنى : أشاء الذي شئته حتى لا أزال شانيًا للذي لا أنت شائيته من شاننا ، أي : أمرنا ، **(ولتأول)** معطوف على الضرورة **(« لا نولك » بلا ينبغي لك)** ، « ولا » إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه في معنى النكرة ، « ونولك » بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو : العطية مبتدأ ، وأن تفعل سدَّ مسدَّ خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي .

وقال أبو حيان والذي أذهبت إليه أنه خبر لا فاعل ، لأن « نولك » ليس بوصف . وقال الموضح : لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله : إن « لا نولك » مؤول بلا ينبغي لك ، ولم ينزل كتاب بأن المرفوع السادّ مسدَّ الخبر لا يرفع إلا بالوصف انتهى .

(١) المسائل البصريات ٢/٩٠٦ – ٩٠٨ ، والمسائل المنثورة ص ٨٥ .

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٧٢ ، والتسهيل ص ٦٨ .

٢٦١– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٧ ، والدرر ١/٣٢٥ ، وشرح الأشموني ١/١٤٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٢٥ ، وهمع الهوامع ١/١٤٨ .

وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل . قال الرضي : والنـول مصدر بمعنى : التناول وهو هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متنـاولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك أن تتناوله اهـ . فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد[1] وابن كيسان على عدم وجوب تكرار « لا » إذا دخلـت علـى معرفـة ، وإلى إعمـال « لا » عمل « إنَّ » أشار الناظم بقوله :

١٩٧ــ عَمَـلَ إنَ اجْعَـلْ لِـلاَ فِــي نَكِــرَهْ مُفْــرَدَةً جــاءَتْــكَ أوْ مُكَــرَّرهْ

(١) المقتضب ٤/٣٥٩ .

(فصـــــــــــل)

(**وإذا كان اسمها مفردًا ، أي : غير مضاف ولا شبيه به بنِيَ على الفتـــح إن كان مفردًا**) لفظًا ومعنى أو لفظًا لا معنى ، (**أو جمع تكسير**) لمذكر أو مؤنث ، فالأول (نحو : **لا رجلَ**) ، والثاني نحو : لا قومَ ولا شجرَ ، (و) الثالث نحو : (**لا رجـالَ**) [١٧٠/أ] ولا هنودَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٩- وَرَكِّـبِ المُفْـرَدَ فَاتِحًـا ....

(و) بنِيَ (**عليه**) أي على الفتح (**أو على الكسر إن كان جمعًا بألف وتاء**) مزيدتين ، (**كقوله**) وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب ، لا ابن مقبل ، خلافًا لابن عصفور : [من البسيط]

٢٦٢- (**إنَّ الشَّبابَ الَّذي مجدٌ عواقبُـهُ فيه نَلَذُّ وَلا لَـذّاتَ للشَّـيْبِ**)

[٢٣٩] بكسر التاء وفتحها ، (**روى بهما**) في « لـذّات » جمع لـذّة ، وهو اسم « لا » و« للشيب » بفتح الشين خبرها ، وفي الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم « لا » أربعة أقوال :

أحدها : أنه يجعل في البناء كما هو في الإعراب ، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة ، فكذلك في البناء ، قاله ابن عذرة ، وهو قول الأكثرين . (و) قال أبو الفتح ابن جنّيّ (**في الخصائص**[١]) ما حاصله (**أنه لا يجيز فتحَه بصري إلا أبو عثمان**) المازني ، وعبارة الخصائص : لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئًا قاسه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين ، اهـ .

٢٦٢- البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٠ ، وخزانة الأدب ٢٧/٤ ، والدرر ٣١٩/١ ، والشعر والشعراء ص ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٣٢٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

(١) الخصائص ٣٠٥/٣ .

الثاني : كالأول إلا أنه ينون ، لأن تنوينه كنون « مسلمين » ، لا كتنوين « زيـد » فلا ينافي البناء ، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ، ونقله ابن الدهان عـن قـوم ، وتابعـه ابن خروف .

الثالث : أنه يفتح ، لأن الحركة ليسـت لـه ، بـل لمجموع المركب ، وهـو « لا » والاسم ، قاله المازني والفارسي[1] ، وهو حسـن في القيـاس ، ورجحـه الموضـح في المغـني ، وشرح الشواهد .

الرابع : أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين ، وهو الصحيح ، واقتصر عليه هنا ، وقال بعض المغاربة : جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم « لا » .

فمن قال [١٧٠/ب] هي إعـراب وحُـذف تنوينـه للتخفيـف كالزجـاج والجرمـي والرماني والكوفيين كَسَرَ[2] ، ومن قال هـي بنـاء كجمـهور البصريـين فتـح[3] ، (و) بـني (**على الياء إن كان مثنى أو مجموعًا على حدِّه**) ، أي على حدِّ المثنى وطريقته في إعرابـه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة (**كقوله** : [من الطويل]

٢٦٣– (**تعزَّ فلا إلفينِ بالعيشِ مُتِّعَـا**) ولكـنْ لـورّادِ المنـونِ تَتَـابعُ

فـ « إلفين » بكسر الهمزة تثنية : إلف ، اسم « لا » مبني على اليـاء ، و« مُتِّعَـا » بالبناء للمفعول خبرها ، و« تعزَّ » أمر من التعزية ، وهي الحمل على الصبر عند المصيبـة ، و« المنون » : الموت ، و« ورَّاده » الذين يردونه ، وهو جمع وارد ، (**وقوله** : [من الخفيف]

٢٦٤– (**يُحشرُ النَّـاسُ لا بنـينَ ولا آ باءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْـهُمْ شُـؤونُ**)

فـ « بنين » بكسر النون الأولى جمع ابن ، اسم « لا » مبني على اليـاء ، ولا آبـاء جمع أب ، عطف على ما قبله ، و« إلا » حرف إيجاب ، وقد عَنَتْهُم بفتح العين المهملة والنون

(١) الارتشاف ١٦٥/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٢ – ٥٩ .

(٣) انظر الإنصاف ٣٦٦/١ .

٢٦٣– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠/٢ ، وتخليص الشواهد ٣٩٥ ، والدرر ٣١٧/١ ، وشرح ابـن الناظم ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٣ ، والمقاصد النحويـة ٣٣٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

٢٦٤– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦ ، والدرر ٣١٨/١ ، وشـرح ابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٥/٢ ، وشرح شذور الذهـب ص ٨٤ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

وسكون التاء المثناة فوق بمعنى : أهمَّتهم ، وشؤون : جمع شأن وهو الخطب فاعل «عَنَتْهُم » ، والجملة في موضع رفع خبر « لا » ، ولا يضر اقترانه بالواو ، ولأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو ، كقول الحماسي : [من الهزج]

٢٦٥ــ . . . . فَأَمْسَى وَهْوَ عريَانُ

وقولهم : ما أحدٌ إلاَّ وله نفسٌ أمَّارةٌ[1] ، وليست حالاً خلافًا للعيني[2] ، لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالي « إلا » كما قال الموضح في باب الحال[3] ، وذهب المبرد[4] إلى أن المثنى والمجموع على حدّه في باب « لا » معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضًا التضمن أو التركيب في علة البناء ، ولو صح ذلك لزم الإعراب في : يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به [١٧١/أ] والقول بالبناء في اسم « لا » المفرد اختلف في علته . (**قيل : وعلة البناء**) فيه (**تضمن معنى « مِنْ »**) الاستغراقية (**بدليل ظهورها في قوله :**) [من الطويل]

٢٦٦ــ فَقَامَ يذودُ النّاسَ عَنْها بسيفِهِ (**وقَالَ ألاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إلى هِنْدِ**)

واختار هذا القول ابن عصفور ، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، والبناء للتضمن كثير ، واعترضه ابن الضائع [٢٤٠] بأن المتضمن لمعنى « مِنْ » هو« لا » نفسها ، لا الاسم بعدها ، (**وقيل**) ، علة البناء (**تركيب الاسم مع الحرف**) كما في تركيب الاسمين ، (**كخمسة عشر**) ، هذا قول سيبويه والجماعة[5] ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا

٢٦٥- صدر البيت : (فلما صرح الشر) ، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ص ٥٦ ، والحيوان ٤١٦/٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٨ ، ٩٤٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ .

(٢) المقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

(٣) أوضح المسالك ٣٥٣/٢ .

(٤) المقتضب ٣٦٦/٤ .

٢٦٦- البيت بلا نسبة في كتاب العين ٣٥٢/٨ ، وأوضح المسالك ١٣/٢، وتهذيب اللغة ٤٢٣/١٥ ، وتاج العروس (ألا) ، (لا) ، وأوضح المسالك ١٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦ ، والجنى الداني ص ٢٩٢ ، والدرر ٣١٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ ، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (ألا) ، ٤٦٨/١٥ (لا) ، ومجالس ثعلب ص ١٧٦ ، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٦/١ .

(٥) الكتاب ٤٧٤/٢ .

أعربوا ، فقالوا : لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ، وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله : [من الرجز]

٢٦٧- أثورَ ما أصيدكُم أم ثَوْرينْ

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدّم لـ « أصيد » ، وأما « كم » فعلى التوسع بإسقاط اللام ، والمعنى : أصيد لكم ثورًا أم ثورين .

(**وأما المضاف وشبهه فمعربان**) اتفاقًا ، نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ، ولا طالبًا علمًا ممقوتٌ ، وأما : لا أبا لك ، فاللام زائدة ، لتأكيد معنى الإضافة ، وهي معتد بها من وجه دون وجه ، وأما وجه الاعتداد فلأن اسم « لا » لا يضاف لمعرفة ، فاللام مزيلة لصورة الإضافة ، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف ، وإنما يعرب إذا كان مضافًا أو شبهه ، هذا مذهب سيبويه والجمهور[(١)] ، ويشكل عليه[(٢)] : لا أبا لي ، بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم ، (**والمراد بشبهه**) أي : شبه المضاف (**ما اتصل به شيء من تمام معناه**) مرفوع أو منصوب أو مجرور ، (**نحو : لا قبيحًا فعلُه محمودٌ ، ولا طالعًا جبلاً حاضرٌ ، ولا خيرًا مِنْ زيدٍ عندَنا**) فـ« لا » في الجميع نافية ، وما بعدها اسمها وهو منصوب [١٧١/ب] بها ، والمتأخر خبرها ، وفعله في الأول فاعل « قبيحًا » ، لأنه صفة مشبهه ، و« جبلاً » في الثاني مفعول « طالعًا » ، لأنه اسم فاعل ، و« مِن زيدٍ » في الثالث متعلق بـ « خيرًا » لأنه اسم تفضيل ، وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين ، وأجاز البغداديون : لا طالعا جبلا ، بلا تنوين ، أجروه في ذلك مجرى المضاف ، كما أجري مجراه في الإعراب ، وعليه يتخرج الحديث : « لا مانعَ لِمَا أعطيتَ ولا مُعطيَ لِمَا منعتَ »[(٣)]، قاله في المغني[(٤)] .

٢٦٧- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٠/٢ ، والخصائص ١٨٠/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٦ ، ولسان العرب ١١١/٤ (ثور) ، ٣٣٣/١٣ (قرن) ، وتهذيب اللغة ٩٠/٩ .

(١) الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٢) في « ط » : (عليهم) .

(٣) انظر الكلم الطيب ص ٣٧ .

(٤) مغني اللبيب ص ٣١٣ .

(فصـــــــــــل)

(ولك في نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، خمسة أوجه :

أحدها : فتحهما) ، أي : فتح ما بعد « لا » الأولى وما بعد « لا » الثانية ، (وهو الأصل ، نحو : ﴿ لا بيعَ فيهِ ولا خلّةَ ﴾) [البقرة / ٢٥٤] ، بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء[1] .

(والثاني : رفعهما إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل « ليس » ، كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين من السبعة ، وقوله) [٢٤١] وهو عبيد الراعي بن حصين : [من البسيط]

٢٦٨– ومَا هَجَرتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً (لا نَاقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ)

برفع « ناقة » و« جَمل » ، والمعنى : وما تركتك حتى تبرَّأتِ منّي وقلتِ صريحًا : لا ناقةٌ لي ولا جملٌ ، وهو مثل ، ضربه لبراءتهما منه[2] .

(والثالث : فتح الأول ، ورفع الثاني ، كقوله :) [من الكامل]

٢٦٩– هــذا لعمرُكُم الصَّغارُ بعينِهِ (لاَ أمَّ لِيْ إنْ كانَ ذاكَ وَلاَ أبُ)

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ ﴾ ، بالرفع . وقرأها بالنصب : ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن واليزيدي ، انظر الإتحاف ص ١٣٥ ، والنشر ٢/٢١١ .

٢٦٨– البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وشرح المفصل ٢/١١١ ، ١١٣ ، والكتاب ٢/٢٩٥ ، ولسان العرب ١٥/٢٥٤ (لقا) ، ومجالس ثعلب ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥ ، وشرح الأشموني ١/١٥٢ ، واللمع ص ١٢٨ .

(٢) المثل في المستقصى ٢/٢٦٧ ، وفصل المقال ص ٣٨٨ ، ويروى : (لا ناقتي في هذا ولا جملي) في مجمع الأمثال ٢/٢٢٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٧٥ ، وجمهرة الأمثال ٢/٣٩١ .

٢٦٩– البيت لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/٣٨،٤٠ ، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة ، أو لهمام أخي جساس ابني مرّة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وهو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٢/٤٧٦ ، وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس) ، وتاج العروس ١٥/٥٦٩ (حيس) ، وهو لابن أحمر في المؤتلف والمختلف ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٩، ولرجل ==

واختلف في قائله ، فنسبه سيبويه في الكتاب[١] إلى رجل من بني مذحج ، ونسبه أبو رياش إلى همام بن مرة ، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة ، ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر ، ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة .

والصَّغار بفتح الصاد : الذل ، و« بعينه » توكيد له ، والباء زائدة . (**وقوله**) وهو جرير يهجو نُمَيْرَ بن عامر بن صعصعة [١٧٢/أ] بن معاوية ابن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس : [من الطويل]

٢٧٠- بأي بلاءٍ يا نُميرُ بنُ عامرٍ (**وأنتم ذُنَابَى لا يدينٍ وَلا صَدْرُ**)

بأي متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأي بلاءٍ تفتخرون ، وذنابى : بضم الذال المعجمة وتخفيف النون ، وبعد الألف باء موحدة مفتوحة ، أي : أتباعٌ ، وجملة « لا يدين » و« لا صدر » تفسير للذنابى ، والمعنى : لستم برؤوس بل أتباعٌ لا يدين لكم ولا صدر .

(**الرابع : عكس الثالث**) ، وهو رفع الأول ، وفتح الثاني ، (**كقوله**) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة : [من الوافر]

٢٧١- (**فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثيمَ فِيْهَا**) وَمَا فَاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيْمُ

واللغو : الباطل ، والتأثيم : من أثمته ، إذا قلت له أثمت ، وفاهوا تلفظوا ، والمعنى : ليس في الجنة قولُ باطلٍ ولا تأثيمُ أحدٍ ، وما تلفظوا به مِنْ طلبِ شهوةٍ حاصلٌ مقيم على التأبيد .

=== من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ٩٢١ ، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكنانيّ في حماسة البحتري ٧٨ ، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ٢٨٨ ، ولعمرو بن طيئ في معجم البلدان ٩٨/١ (أجأ) . وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٣٦ ، وشرح المفصل ١١٠/٢ ، ٢٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، ٢٤٥ ، والأشباه والنظائر ١٦٢/٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣ ، ٨٤٧ ، وأوضح المسالك ١٦/٢ ، ورصف المباني ص ٢٧٦ ، وشرح الأشموني ١٥١/١ ، وكتاب اللامات ص ١٠٦ ، واللمع في العربية ص ١٢٩ ، ومغني اللبيب ص ٥٩٣ ، والمقتضب ٣٧١/٤ .

(١) الكتاب ٢٩٢/٢ .

٢٧٠- البيت لجرير في ديوانه ١٧٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧/٢ .

٢٧١- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ ، ٤١١ ، والدرر ٤٧٨/٢ ، واللسان ٦/١٢ (أثم) ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٢ ، وجواهر الأدب ص ٩٣ ، ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٤٩٤/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٦ ، وشرح الأشموني ١٥٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١، ولسان العرب ٥٢٦/١٣ (فوه) ، واللمع ص ١٢٩، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

(**الخامس : فتح الأول ونصب الثاني ، كقوله**) وهو أنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس ، وقيل : أبو عامر جد العباس : [من السريع]

٢٧٢– (**لاَ نَسَبَ اليومَ ولاَ خُلَّةً**) اتَّسعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله مستفادة من قول الناظم :

١٩٩– وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلاَ حَوْلَ ولا قُوَّةَ والثَّانِي اجْعَلا

٢٠٠– مَرفُوعًا او مَنصُوبًا او مُركَّبَا وَإنْ رَفَعْتَ أولاً لاَ تَنْصِبَا

ولكل منها توجيه يخصه ، أما فتحهما فوجهه أن تجعل « لا » فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت .

فعلى مذهب سيبويه(1) يجوز أن يقدر بعدهما خبرًا لهما معًا ، أي : لا حولَ ولا قوةَ لنا ، أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن « لا » المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع [١٧٢/ب] رفع « ولا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعًا ، فيكون الكلام جملة واحدة ، نحو : زيدٌ وعمرٌو قائمان ، ويجوز أيضًا عنده أن يقدّر لكل واحدة منهما خبر ، أي لا حولَ موجودٌ لنا ، ولا قوةَ موجودةٌ لنا ، فيكون الكلام جملتين .

وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن « لا » المفتوح اسمها عاملة في الخبر ، كما عملت فيه « لا » الناصبة اسمها ، فيجوز أيضًا أن يقدر لهما معًا خبر واحد ، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بـ « لا » الأولى والثانية ، وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحدًا ، كما في : إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا قائمان ، لأنهما شيء واحد ، ويجوز أيضًا عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حياله ، وأما رفعهما فوجهه أن تجعل

٢٧٢– البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، والدرر ٤٧٦/٢ ، ٥٧٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ ، ولسان العرب ٥١١/٥ (قمر) ٢٣٨/١٠ (عتق) ، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢ ، وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١ ، ٥٨٧ ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٢/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٢١/١ ، وأوضح المسالك ٢٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٥ ، وشرح الأشموني ١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥ ، ٩٦٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨/٩ ، واللمع في العربية ص ١٢٨ ، ومغني اللبيب ٢٢٦/١ ، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ ، ٢١١ .

(1) الكتاب ٢٨٤/٢ – ٢٨٥ .

« لا » الأولى ملغاة لتكرارها ، فما بعدهـا مرفـوع بـالابتداء ، أو عاملـة عمـل « ليـس » ، فيكون ما بعدها مرفوعًا بها ، وعلى الوجهين فـ « لنا » خبر عن الاسمين [٢٤٢] إن قُـدِّرت « لا » الثانية تكرار للأولى وما بعدها معطوف فإن قُـدرت الأولى مهملـة ، والثانيـة عاملـة عمل « ليس » ، أو بالعكس ، فـ « لنا » خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محـذوف ، كمـا في : زيدٌ وعمرٌو قائمٌ ، ولا يكون خبرًا عنهما لئلا يلزم محذوران : أحدهمـا : كـون الواحـد مرفوعًا منصوبًا . والثاني : توارد عاملين على معمول واحد ، قاله في المغني[١] في مسـألة : لا رجلٌ ولا امرأةٌ ، برفعهما ، وأما فتـح الأول ورفـع الثـاني ، فوجهـه أن « لا » الأولى عاملـة عمل « إنَّ » ولا الثانية زائدة ، وما بعدها معطوف على محل « لا » الأولى مع اسمها ، فعنـد سيبويه[٢] يجوز أن يقدّر لهما معًا خبر واحد لأنه خبر مبتدأ ، وما عطف عليه ، وعند غـيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع « لا » والابتداء [١٧٣/أ] في رفع الخـبر الواحـد ، ويجـوز أن تجعل « لا » الثانية غير زائدة ، وهي ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » .

وأما رفـع الأول وفتـح الثـاني فوجهـه أن « لا » الأولى ملغـاة ، أو عاملـة عمـل « ليس » ، و« لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، وتقدير الخبر في هذا الوجـه كالوجـه الـذي قبله ، سواء على المذهبين .

وأما فتح الأول ونصـب الثـاني فوجهـه أن « لا » الأولى عاملـة عمـل « إنَّ » ، و« لا » الثانية زائدة ، وما بعدها منصوب منوَّن ، (**وهو أضعفها**) ، لأن نصب الاسم مـع وجود « لا » ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين ، (**حـتى**) قـال ابـن الدهـان في الغـرة : (**خصه يونس وجماعة**) من النحويين (**بالضرورة ، كتنوين المنادى**) المفـرد المعرفـة[٣] ، وجعله الزمخشري منصوبًا على إضمار فعل أي : ولا أرى قوةً[٤] ، (**وهو عند غيرهم علـى تقدير « لا » زائدة مؤكدة ، وأن الاسم**) بعدها (**منتصب بالعطف**) علـى مَحـل اسـم « لا » الأولى عند ابن مالك[٥] ، وعند غيره على لفظ اسم « لا » لأنـه لمـا اطـرد في « لا » بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابيـة ، وأمـا الخـبر فـلا يجوز عند سيبويه[٦] أن يقدر لهما خبـر واحد بعدهما لأن خبـر ما بعد « لا » الأولـى مرفوع بما كان مرفوعًا ، قبل دخول « لا » عنده ، وخبر ما بعد « لا » الثانية مرفوع بـ« لا » الأولى ، لأن الناصب لاسْمَها عاملة فـي الخبـر عنده ، كما يقول غيـره ، فيلزم ارتفاع الخبـر بعاملين

(١) مغني اللبيب ٢٤٢/١ .
(٢) الكتاب ٢٨٥/٢ – ٢٨٦ .
(٣) الارتشاف ١٧٣/٢ .
(٤) المفصل ص ٧٥ .
(٥) شرح التسهيل ٦٨/٢ .
(٦) الكتاب ٢٨٥/٢ .

مختلفين ، وهو لا يجوز ، فيجب أن يقدر لكل منهما خبر [على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأن العامل عندهم « لا » وحدها ، ويجوز أن يقدر لكل خبر][(١)].

وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهًا ، وذلك لأن ما بعد « لا » الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل « ليس » ، فهذه ثلاثة ، وما بعد « لا » الثانية يجوز فيه ذلك . ووجه رابع وهو النصب ، وإذا ضُربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهًا ، وكلها جائزة إلا اثنين ، وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل « ليس » ، ونصب الثاني ، وأنهاها ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين [٢٤٣] وجهًا ، هذا إذا عُطفت وكرِّرت « لا » ، (**فإن عطفت ولم تكرر « لا » وجب فتح الأول**) على إعمال « لا » عمل « إن » ، (**وجاز في الثاني النصب**) عطفًا على محل الأول ، (**والرفع**) عطفًا على محل « لا » مع اسمها ، وامتنع الفتح لعدم ذكر « لا » (**كقوله**) ، وهو رجل من بني عبد مناة يَمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك : [من الطويل]

٢٧٣– (**فَلا أبَ وابنًا مثلَ مروانَ وابنِهِ**) إذا هوَ بالمجدِ ارتدى وَتَأزَّرا

يروى « وابنًا » بالنصب ، (**ويجوز « وابنُ » بالرفع**) ، ولا يجوز « وابنَ » بالفتح ، (**وأما حكاية الأخفش**) : لا رجلَ وامرأةَ ، بالفتح ، بلا تنوين (**فشاذة**[(٢)]) ، والأصل : ولا امرأةَ ، فحذفت « لا » وبقي البناء بحاله على نية « لا » ، كما قالوا : ولا بيضاءَ شحمةٍ[(٣)] ، على نية « كل » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٣– والعَطْفُ إنْ لَمْ تتكرَّرْ لاَ احْكُمَا لَهُ بما لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انتمَى

---

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وتم استدراكه من « ب » ، « ط » .

٢٧٣– البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخليص الشواهد ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/٤ ، ٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧ ، والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢ ، وله أو للفرزدق في الدرر ٤٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١ ، ٥٩٣/٢ ، ٨٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١، وشرح قطر الندى ص ١٦٨ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، واللامات ص ١٠٥ ، واللمع ١٣٠، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح التسهيل ٦٨/٢ .

(٣) في الكتاب ٦٥/١ : (ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً ، وإن شئت نصبت « شحمة » و« بيضاء » : في موضع جر ، كأنك أظهرت « كل » فقلت : « ولا كل بيضاء ») . ومن الأمثال قولهم : « ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة » ، والمثل في الفاخر ص ١٩٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨١/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وإذا وُصفت النكرة المبنية بمفرد**) متعلق بوُصفتْ (**متصل**) نعت مفرد جاز في الوصف المفرد (**فتحه على أنه ركّب معها**) أي : مع النكرة (**قبـــل مجـــيء « لا »**) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ، ثم دخل عليهما « لا » (**مثل**) : لا (**خمســةَ عشرَ**) عندنا ، وقيل : علة البناء كون الوصف من تمام اسم « لا » واسم « لا » وجب لـه البناء لتصمنه معنى « مِنْ » فصارا كأنهما معًا تضمنا معنى « مِـنْ » [١٧٤/أ] وقيـل : إنـه أجري على لفظ الموصوف ، لأنه أشبه المعرب ، وقيل : فتحته فتحة إعراب ، وحُذف تنوينـه للمشاكلة .

وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفـة لأنـها في محـل نصـب « بـلا » ، وقـال الشاطبي : النصب بالحمل على لفظ النكرة ، وإن كان مبنيًّا ، لأن حركـة البنـاء هنـا شـبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى .

(**و**) جاز (**رفعه مراعاة لمحلها مـــع « لا »**) لأنـهما في محـل رفـع بـالابتداء لصيرورتها بالـتركيب كشـيء واحـد ، فحكمـوا علـى محلـهما بـالرفع ، وجعلـوا النعـت للمجموع كما عكسوا في النعت المقـرون بـ « لا » ، نحـو : مـررتُ برجـلٍ لا ظريـفٍ ولا كريمٍ . قال الرضي[١] : جُعِل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لـ « رجــل » انتـهى . (**نحو : لا رجُلَ ظريف فيها**) هذا من أمثلة الخليل ، فيجوز فيه : لا رجلَ ظريــفَ ، بفتـح « ظريف » ، ولا رجلَ ظريفًا ، بنصبه ، ولا رجلَ ظريفٌ ، برفعه ومثله : لا رجلين ظريفـين ، وظريفان ، ولا رجالَ ظريفين ، وظريفون ، يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات ، لأن اسم « لا » في ذلك كله مبني ، ولا فرق في النعـت بـين المشـتق ، كمـا مـر ، والجامد المنعوت بمشتق ، (**ومنه[٢] ألاَ ماءَ ماءً باردًا عندَنـــا**) فيجـوز في « مـاء » الثـاني الفتح على أنه مركب مع الأول ، والنصب والرفع على ما مر . وضعف الكمال الأنصاري

(١) شرح الرضي ٢٩١/١ .
(٢) الكتاب ٢٨٩/٢ .

في شرح المفصل كون « ماء » الثاني صفة « لماء » الأول ، وقال : كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد ، وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي ، أو البدل ، انتهى . وجوابه أنه لا بعدَ في جعله صفة ، لأنه لما وصف بـ « باردًا » صار مغايرًا للأول تغاير المطلق والمقيد ، (**ولأنه يوصف بالاسم**) الجامد (**إذا وصف**) كـ : مررت برجلٍ رجلٍ عاقلٍ ، (**والقول بأنه توكيد**) لفظي أو بدل (**خطأ**) ، لأن « الماء » الثاني لما وصف وتقيد [١٧٤/ب] بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول ، فلا [٢٤٤] يصح كونه توكيدًا له ، ولا بد منه لعدم مساواته للأول ، وإن جعلنا « باردًا » نعتًا « لماء » الأول ، « وماء » الثاني بدلاً من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع .

وقال أبو حيان(١) : وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى : ﴿ فِيْهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيْمٍ ۞ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [الدخان/٤-٥] واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجرى على منعوته إذا كان ذلك حق المشتقات [ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في : جاء زيدٌ ضاحكًا ، كما أنه على حذف الموصوف](٢) ، وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك : « باردًا » نعتًا على « ماء » الأول ، فما فائدة هذه التوطئة انتهى .

قلت : هذا كلام مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين « بارد » لأنه وصف ثان ، (**فإن فُقِدَ الإفراد**) في النعت (**نحو : لا رجلَ قبيحًا فعلُه عندنا ، أو**) فُقد الإفراد في المنعوت ، نحو : (**لا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا ، أو**) فُقد (**الاتصال**) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل ، (**نحو : لا رجلَ في الدارِ ظريف ، أو : لا ماءَ عندَنا ماءً باردًا امتنع الفتح**) فيهن ، لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركّبون ما زاد على كلمتين (**وجاز الرفع**) بالنظر إلى المحل ، (**والنصب**) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربًا ، وإلى محله إنْ كان مبنيًّا .

قال ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني ، لأن الموضع للابتداء انتهى . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٠١ـ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ أو انْصِبَنْ أو ارْفَعْ تَعْدِلِ
٢٠٢ـ وَغَيْرَ مَا يَلِي وغَيْرَ الْمُفْرَدِ لاَ تَبْنِ وانْصِبْهُ أو الرَّفْعَ اقْصِدِ

---

(١) الارتشاف ١٧٥/٢ .

(٢) إضافة من « ط » .

(**كما**) تقدم (**في المعطوف بدون تكرار : لا**) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار « لا » ، والناظم عكَس ذلك ، فشبه المعطوف بدون تكرار « لا » بالنعت [١٧٥/أ] المفصول فقال :

٢٠٣– والعَطْفُ إنْ لَمْ تتكـرَّرْ لاَ احكُمـا   لَهُ بِـمَا للنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (**وكما في البدل الصالح لعمل « لا »**) وهو المنكر (**فالعطف**) بدون تكرار « لا » (**نحو : لا رجلَ وامرأة فيها**) بنصب امرأة ورفعها ، (**والبدل**) الصالح لعمل «لا» (**نحو : لا أحد رجلٌ وامرأةٌ فيها**) ، بنصب « رجلٍ وامرأةٍ » ورفعهما ، ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه ، وفي البدل بعامله ، لأن البدل على نية تكرار العامل (**فإن لم يصلح**) البدل (**له**) أي لعمل « لا » بأن كان معرفة ، (**فالرفع**) واجب بالنظر إلى محل « لا » مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم « لا » ، لأنها لا تعمل في معرفة ، (**نحو : لا أحدَ زيدٌ وعمرٌو فيها**) فـ « زيد وعمرو » بدل تفصيل مِن « أحد » ، (**وكذا**) يجب الرفع مع تكرار « لا » (**في المعطوف الذي لا يصلح لعمل « لا » ، نحو : لا امرأةَ فيها ولا زيدٌ**) لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة .

قال أبو حيان[١] : ومن قال : ربَّ شاةٍ وسخلتها ، قال ، لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه ، قاله صاحب البسيط . ووجهه أنهم يغتفرون في الثّواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناءً على أنهما لا يتبعان نكرة ، وسيأتي الخلاف فيهما .

---

(١) الارتشاف ١٧٥/٢ .

(فصـــــــــــل)

(وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا ») النافية للجنس (لم يتغيَّر الحكم) ، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها مِنْ عملٍ في اللفظ[1] ، نحـو ، ألا غـلامَ سـفرٍ حاضرٌ ، بنصب « غلام » لا غير ، ومن تركيب نحـو : ألا رجـلَ في الـدار [١٧٥/ب] بفتح « رجل » لا غير ، وتكرار نحو : ألا رجوع وألا حباء ، بالأوجه الخمسة ، (ثم تارة يكـون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي ، (كقوله) ، وهو قيس بن الملوح على ما قيل : [من البسيط]

٢٧٤- (ألاَ اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدُ) إذا أُلاقـي الـذي لاقـاهُ أمثـالِي

[٢٤٥] والمعنى : ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي مـن المـوت ، هـل عـدم الاصطبـار ثـابتٌ لسـلمى أم لهـا تجلّـدٌ ، وكنـى عـن المـوت بمـا ذكـر تسـلية لهـا ، وأدخـل « إذا » الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليـل ، حتى توهم) أبو علي (الشلوبين أنه غير واقع) في كـلام العـرب[2] ، ورد علـى الجـزولي إجازته إياه[3] ، والحق وقوعه فـي كلامهم على قلة ، كقولهم في المثل : أفلا قِماص بالعَيْرِ[4] ،

(١) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ ، والمسائل المنثورة ص ١٠٥ .

٢٧٤- البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨ ، وجواهـر الأدب ٢٤٥ ، والـدرر ٣٢٢/١ ، وشـرح شواهد المغني ٤٢/١ ، ٢١٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٦/٢ ، وأوضـح المسالك ٢٤/٢، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والجنى الداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشـرح ابن الناظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤١٠/١ ، وشرح عمدة الحـافظ ص ٣٢٠ ، ٣٨٤ ، ومغني اللبيب ١٥/١ ، وهمع الهوامع ١٤٧/١ ، وتاج العروس (ألا) .

(٢) الارتشاف ١٧٦/٢ .

(٣) الجزولية ص ٢١٩ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، ويروى : « ما بالعير من قماص » في مجمع الأمثال ٢٦٨/٢ ، وجمـهرة الأمثال ٢٣٧/٢ ، والمستقصى ٣١٧/٢ .

والقِماص بكسر القاف وبالصاد المهملة ، والعَيْر بفتح العين المهملة : الحمار ، والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح ، قاله الدماميني . (**وتارة يراد بهما**) أي بالهمزة و« لا » (**التوبيخ**) والإنكار ، (**كقوله**) : [من البسيط]

٢٧٥ـ (**ألا ارعواءَ لِمَنْ ولَّتْ شبيبتُهُ**) وآذنت بمشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ

فـ « ألا » حرف توبيخ ، و« ارعواء » مصدر ارعوى ، أي انكفّ عن الشيء ، يستعمل كثيرًا في ترك ما يستهجن ، يقال : ارعوى فلان عن القبيح ، أي : انكف عنه ، و« ولَّت » : أدبرت وذهبت ، و« الشبيبة » : الشباب قال في المطوّل[1] : والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أي : قوية مشتعلة انتهى . [١٧٦/أ] وهو مأخوذ من كلام الأطباء ، و« آذنت » أعلمت ، والمشيب والشيب واحد . وقال الأصمعي : المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال ، والشيب بغير ميم : بياض الشعر ، والهرَم : كبر السن . (**و**) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (**هو الغالب**) في الاستعمال ، واعترضه الدماميني فقال : اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع « ألا » والنفي المفاد بـ « لا » باق على حاله ، ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت ، والتوبيخ تسلّطٌ[2] على ذلك ، وحينئذ هما حرفان ، كل منهما يفيد ما اختص به . وأجاب الشمني[3] بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي ، وكلمة « لا » تفيد النفي فمجموع « ألا » يفيد الإنكار التوبيخي على النفي ، (**وتارة يراد بهما التمني ، كقوله**) : [من الطويل]

٢٧٦ـ (**ألاَ عُمر ولَّى مُستطاعٌ رجوعُهُ**) فيرأبَ مَا أثْأَتْ يدُ الغفلاتِ

٢٧٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٧٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٤ ، والدرر ٣٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٩ ، ومغني اللبيب ٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٧/١ .

(١) المطول « شرح التلخيص » ٢٥٠/١ .

(٢) في « ط » : (مسلط) .

(٣) حاشية الصبان ١٦/٢ .

٢٧٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والجنى الداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٤١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٨ ، ومغني اللبيب ص ٦٩ ، ٣٨١ ، والمقاصد النحوية ٣٦١/٢ .

والعمر : المدة ، ويرأب : بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى : يُصلح ، منصوب في جواب التمني ، وفاعله ضمير العمر ، وأثأت : بمثلثة بعد الهمزة الأولى ، أي : أفسدت ، ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية ، واستعارة تخييلية ، استعار للغفلات يدًا تشبيهًا بمن يكسب أشياء بيده . (**وهو**) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (**كثير**) ، واختلف في « ألا » هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها ، (**و**) المعتمد (**عند سيبويه**[1] **والخليل أن « ألا » هذه**) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي (**بِمَنْزِلة : أتَمَنّى ، فلا خبر لها**) [١٧٦/ب] كما أن أتَمنّى لا خبر له ، (**وبِمَنْزِلة : « ليت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت**) كما أن « ليت » كذلك لأن « ليت » تركب مع اسمها ، ولا تكرر فتلغى ، فلا تعمل « ألا » عندهما إلا في الاسم خاصة فينبني إن كان مفردًا ، ويعرب نصبًا إن كان مضافًا أو شبهه ، (**وخالفهما المازني**[2] **والمبرد**[3]) فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام ، فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله ، واستدلاً بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أنَّ « مستطاع » إما خبر لـ « ألا » ، وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط ، وإلا نصبَ ، وعليهما فـ « رجوعه » مرفوعٌ بـ « مستطاع » على النيابة عن الفاعل ، فاللازم أحد الأمرين ، إما ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها ، وأيًّا ما كان فهو المدعى ، (**و**) ردَّ بأنه (**لا دليل لهما في البيت**) ، أي : الذي استدلا به ، (**إذ لا يتعين كون « مستطاعًا » خبرًا**) لـ « ألا » ، (**أو صفة**) لاسمها ، (**و« رجوعُه » فاعلاً**) على حذف مضاف ، أي : نائب فاعل بـ « مستطاع » (**بل يجوز كون « مستطاع » خبرًا مقدمًا ، و« رجوعه » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة**) من المبتدأ والخبر (**صفة ثانية**) لـ « عمر » وصفته الأولى جملة « ولّى » ، وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال .

ولما فرغ من الكلام على « ألا » المركبة اتفاقًا ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٢٠٤– وَأَعْطِ لاَ مَعِ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاِسْتِفْهَامِ

[٢٤٦] شرع في « ألا » البسيطة على الأصح تكملة للأقسام فغيَّر الأسلوب [١٧٧/أ] وقال : (**وترد « ألا » للتنبيه**) والاستفتاح (**فتدخل على الجملتين**) الاسمية والفعلية ، ولا تعمل شيئًا ، فالاسْمية (**نحو : ﴿ ألاَ إنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خوفٌ عليهم ﴾**) [يونس /٦٢] ،

---

(١) الكتاب ٣٠٨/٢ ، وانظر الارتشاف ١٧٧/٢ .

(٢) الأصول ٣٩٧/١ ، وشرح التسهيل ٧١/٢ .

(٣) المقتضب ٣٨٢/٤ .

والفعلية نحو : (﴿ ألاَ يومَ يأتيهِمْ ليسَ مصْروفًا عنهُم ﴾) [هود / ٨] ، فـ « ألا » داخلة على « ليس » تقديرًا ، لأن « يوم » منصوب بـ « مصروفًا » مقدَّم مِنْ تأخير ، والأصل : ألا ليس مصروفًا عنهم يوم يأتيهم .

(و) ترد « ألا » (**عَرْضِيَّة**) ، بسكون الراء ، (**وتحضيضية**) ، بحاء مهملة وضادين معجمتين ،(**فتختصان**) بالجملة (**الفعلية**) الخبرية ، ولا تعملان شيئًا ، فالعرضية (**نحو** : ﴿ **ألا تحبّون أَنْ يغفرَ اللهُ لَكُم** ﴾) [النور / ٢٢] ، والتحضيضية نحو : (﴿ **ألاَ تقاتلونَ قومًا نكثُوا أيمانَهم** ﴾) [التوبة / ١٣] ، وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لن العرض طلب بلين ورفق ، والتحضيض طلب بحث وازعاج ، ومضمون الفعلية ، أمر حادث متجدد ، فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي .

(**مسألة** :

وإذا جُهل الخبر) سواء قلنا : إنه خبر « لا » أم خبر المبتدأ (**وجب ذكره**) للجهل به ، (**نحو « لا أحدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عزَّ وجل**[1]» ، **وإذا عُلم**) من سياق أو غيره (**فحذفه كثير ، نحو** ﴿ **فَلاَ فَوْتَ** ﴾) [سبأ / ٥١] ، أي لهم ، (﴿ **قَالُوا لاَ ضَيْرَ** ﴾) [الشعراء / ٥٠] أي : علينا ، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين[2] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٥ـ وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إسقاطُ الخَبَرْ إذَا المُرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

(و) حذف الخبر المعلوم (**يلتزمه التميميون والطائيون**) هذا نقل ابن مالك[3] ، ونقل ابن خروف عن بني تميم[4] أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعًا ، ويظهرون المجرور [١٧٧/ب] والظرف ، وهو ظاهر كلام سيبويه[5] . وقال أبو حيان[6] : وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع « إلاَّ » ، نحو : لاَ إلهَ إلاَّ اللهُ ، أي : لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك . قال الزَّمَخْشري في جزء لطيف على كلمة الشَّهادة : هكذا قالوا ، والصواب أنه كلام تام ، ولا

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح برقم ٤٣٥٨ ، ٤٩٢٤ .

(٢) انظر الارتشاف ١٦٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ .

(٤) انظر الارتشاف ١٦٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٧/٢ .

(٦) الارتشاف ١٦٦/٢ – ١٦٧ .

حذف ، وأن الأصل : اللهُ إلهٌ مبتدأ وخبر ، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ثم جيء بأداة الحصر ، وقدم الخبر على الاسم وركب مع « لا » ، كما ركب المبتدأ معها في نحو : لا رجلَ في الدار ، ويكون « الله » مبتدأ مؤخرًا ، و« إله » خبر مقدمًا ، وعلى هذا تخريج نظائره ، نحو : « لا سيفَ إلاَّ ذو الفقار ولا فتى إلاَّ علي »[1] . نقله الموضح منه ، وذلك على قول الجمهور ، ومِنَ الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وعن العام بالخاص ، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا ، اهـ .

(١) شرح المفصل ١/١٠٧ .

(هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين)

هذا قول الجمهور[1] ، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب « ظن » ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولي « أعطى » ، واستدل بـ : ظننت زيدًا عمرًا ، فإنه لا يقال : زيدٌ عمرٌو ، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت[2] . وأجيب بالمنع ، وأن المراد : ظننت زيدًا عمرًا ، فتبيَّن خلافه .

وذهب الفراء[3] إلى أن الثاني منصوب على [٢٤٧] التشبيه بالحال ، مستدلاً بوقوعه جملة وظرفًا وجارًّا ومجرورًا . وعورض بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه .

(أفعال هذا الباب نوعان :

أحدهما : أفعال القلوب ، وإنما قيل لها ذلك ، لأن معانيها قائمةٌ بالقلب [١٧٨/أ] وليس كل قلبي ينصب مفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام : ما لا يتعدى بنفسه ، **نحو : فكَّر**) في كذا ، (**وتفكَّر**) فيه ، (**وما يتعدى لواحد**) بنفسه ، (**نحو : عرف**) زيدٌ الحقَّ ، (**وفهم**) المسألة ، (**وما يتعدى لاثنين**) بنفسه ، (**وهو المراد هنا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٠٦- انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأي ابتدَا ... أعْنِي رَأى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
٢٠٧- ظَنَّ حسبْتُ وزعمْتُ مَعَ عَدْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
٢٠٨- وَهَبْ تَعَلَّمْ ....

(١) انظر المساعد ٣٥٢/١ .
(٢) انظر المساعد ٣٥٢/١ ، والارتشاف ٥٦/٣ .
(٣) الارتشاف ٥٦/٣ .

(**وينقسم**) هذا القسم المتعلي لاثنين (**أربعة أقسام** :

أحدها : ما يفيد في الخبر يقينًا ، وهو أربعة : **وَجَدَ وألفى وتعلَّمْ بمعنى : اعلم ، ودَرَى ، قال الله تعالى : ﴿ تَجِدُوه عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا ﴾**) [المزمل / ٢٠] ، فالهاء المتصلة به مفعوله الأول ، و« خيرًا » مفعوله الثاني ، و« هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، وإنما ساغ مجيء « وجد » للعلم ، لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه ، وقال الله تعالى : (**﴿ إِنَّهم أَلفوا آباءَهُمْ ضَالِّيْنَ ﴾**) [الصافات / ٦٩] ، فـ « آباءهم » مفعول أول ، و« ضالين » مفعول ثان ، (**وقال الشاعر**) ، وهو زياد بن سيار : [من الطويل]

٢٧٧- (**تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفسِ قهرَ عَدُوِّهَا**) فَبَالِغْ بلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

فـ « تعلم » أمر بمعنى : اعلم ، و« شفاء النفس » مفعوله الأول ، و« قهر عدوها » مفعوله الثاني ، (**والأكثر وقوع**) « تعلم » (**هذا على** « **أنَّ** ») المشددة ، (**وصلتها**) ، فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، (**كقوله**) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الطويل]

٢٧٨- (**فَقلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ للصَّيدِ غِرَّةً**) وإلاَّ تُضَيِّعْها فَإنَّكَ قاتِلُهْ

فـ « أنّ » بفتح الهمزة ، وتشديد النون حرف موصول ، و« للصيد » خبرها مقدم ، و« غرة » بكسر الغين المعجمة ، وتشديد الراء المهملة اسمها [١٧٨/ب] مؤخر ، و« أنَّ » وصلتها سدَّتْ مسدَّ مفعولي « تعلَّم » و« إلاَّ » إلى آخره جملة شرطية ، والهاء في « تضيعها » عائدة على « الوصية » فيما قبله ، والهاء في « قاتله » عائدة على « الصيد » .

وقد تكون « تعلمْ » بمعنى الماضي ، قال يعقوب : تقول : تعلمت أن زيدًا خارجٌ ، بمعنى : علمت ، (**وقال الآخر** : [من الطويل]

٢٧٩- **دُرِيْت الوفيَّ العهد يا عروَ فاغْتَبِطْ**) فإنَّ اغتباطًا بالوفاءِ حَمِيْدُ

٢٧٧- البيت لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزانة الأدب ١٢٩/٩ ، والدرر ٣٣٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

٢٧٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٣٤ ، ولسان العرب ١٣/١٣ (أذن) ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ .

٢٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٢، والدرر ٣٣٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١، وشرح التسهيل ٧٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

و« دُريت » مبني للمفعول ، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، و« الوفي » مفعوله الثاني ، وهو صفة مشبهة ، و« العهد » بالرفع على الفاعلية ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وبالجر على الإضافة ، و« عرو » منادى مرخم بحذف التاء ، و« فاغتبط » جواب شرط مقدر ، أي : إن دريته فاغتبط من الغبطة ، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه ، فإن أراد زوالها كان حسدًا . **(والأكثر في)** « درى » **(هذا أن يتعدى بالباء)** ، نحو : دريت بزيد ، **(فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه ، نحو : ﴿ ولا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾)** [يونس/ ١٦] ، فضمير المخاطبين مفعوله الأول ، والمجرور بالباء مفعوله الثاني .

(و) القسم **(الثاني : مايفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة : جَعَلَ وحَجَا وعدَّ ووهب وزعم ، نحو : ﴿ وجَعَلُوا الملائكَةَ الذينَ هُمْ عبادُ الرَّحْمن إناثًا ﴾)** [الزخرف/١] ، فـ « الملائكة » مفعوله الأول ، و« إناثًا » مفعوله الثاني ، (و) نحو **(قوله)** وهو تميم بن مقبل ، وقيل : أبو شبل الأعرابي : [من البسيط] **[٢٤٨]**

٢٨٠ــ **(قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عمرٍو أَخَا ثِقَةٍ)** حتى أَلَمَّتْ بِنَا يومًا ملمَّاتُ

فـ « أبا عمرو » مفعوله الأول ، [١٧٩ /أ] و« أخا ثقة » مفعوله الثاني ، و« الملمَّات » جمع ملمَّة ، بمعنى النازلة فاعل « أَلَمَّت » بمعنى نزلت ، (و) نحو **(قوله)** وهو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه : [من الطويل]

٢٨١ــ **(فَلا تَعْدُدِ المَولى شريَكَكَ في الغِنى)** ولكنّما المولى شريكُكَ في العُدْمِ

فـ « المولى » بمعنى الصاحب ، هنا مفعوله الأول ، و« شريكك » مفعوله الثاني ، و« العدم » بضم العين : الفقر ، (و) نحو **(قوله)** وهو ابن همام السلولي : [من المتقارب]

٢٨٠- البيت لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر ٣٢٨/١ ، وللأزهري في شرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢ ، ولسان العرب ٣١٥/٢ (ضربج) ، ١٦٧/١٤ (حجا) ، وهمع الهوامع ١٤٨/١ .

٢٨١- البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣١ ، والدرر ٣٢٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦/٢ ، وخزانة الأدب ٥٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٨/١ .

٢٨٢ـ فَقلْتُ أجِرْني أبا خَالِدٍ (وَإلاَّ فَهَبْني امرأً هَالِكَا)

فياء المتكلم : مفعوله الأول ، و« امرأ » مفعوله الثاني ، و« هالكًا » نعت « امرأ » .

والأقل في « هب » هذا وقوعه على « أنَّ » وصلتها ، كما في المسألة الحمارية في الفرائض : هَبْ أنَّ أبانا كان حمارًا[1]، (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفي ، واسمه أوس : [من الخفيف]

٢٨٣ـ (زَعَمتْني شيخًا ولسْتُ بشيخٍ) إنَّما الشَّيخُ مَنْ يدبُّ دَبيْبَا

فياء المتكلم مفعوله الأول ، و« شيخًا » مفعوله الثاني ، و« يدب دبيًا » : يدرج في المشي درجًا رويدًا ، (والأكثر في) « زعم » (هذا وقوعه على « أنْ ») بتخفيف النون ، (أو : أنَّ) بتشديدها [أي مع فتح الهمزة فيهما][2] (وصلتهما) ، وإفراد الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته [لأنَّ العطف فيه بـ « أو » وهو رأي البصريين ، والتثنية رأي الكوفيين][2] ، فالأول (نحو : ﴿ زَعَمَ الذينَ كَفَرُوا أنْ لنْ يُبْعَثُوا ﴾) [التغابن/٧] ، (و) الثاني نحو (قوله) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٢٨٤ـ (وَقَد زَعَمَتْ أنّي تغيّرتُ بعدَها) وَمَنْ ذَا الَّذي يا عَزُّ لاَ يتغيَّرُ

و« عزُّ » منادى مرخم .

٢٨٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد ص ٤٤٢ ، وخزانة الأدب ٣٦/٩ ، والدرر ٣٣٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، ولسان العرب ٨٠٤/١ (وهب) ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، ومغني اللبيب ٥٩٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

(١) تقوم هذه المسألة على إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم ، وحكم عمر بن الخطاب ﷺ فيها بالنصف للزوج ، والسدس للأم ، والثلث للأخوين للأم ، وترك الأخوين لأب وأم ، فقالا له : هب أن أبانا كان حمارًا ، فأشركنا بقرابة أمنا ، ففعل . انظر الجامع لأحكام القرآن ٧٩/٥ .

٢٨٣- البيت لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ٣٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١، وشرح قطر الندى ص ١٧٢ ، ومغني اللبيب ص ٥٩٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

٢٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٨ ، والأغاني ٢٦/٩ ، وتخليص الشواهد ص ٤٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٢٢/٥ ، ٣١٤ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٩ .

(و) القسم (**الثالث : ما يردُ بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأي وعلم ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيْدًا وَنَرَاهُ قريبًا ﴾**) [المعارج / ٧] ، الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، (**وقوله تعالى : ﴿ فاعلمْ أنَّه لا إله إلا الله ﴾** [محمد / ١٩] ، [١٧٩/ب] **وقوله تعالى : ﴿ فإن عَلِمْتُمُوْهُنَّ مؤمناتٍ ﴾**) [الممتحنة / ١٠] ، **الأولى لليقين ، والثانية للرجحان** .

(و) القسم (**الرابع : ما يرد بهما**) ، أي : بالوجهين ، (**والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظنَّ ، وحسب ، وخال**) ، فالرجحان كقوله : [من الطويل]

٢٨٥ــ (**ظننْتُكَ إنْ شُبَّتْ لظى الحربِ صَاليًا**) فعرَّدتُ فيمَنْ كانَ عنها معرَّدا

فالكاف مفعوله الأول ، و« صاليًا » مفعوله الثاني ، و« إن شبت » بالبناء للمفعول شرط ، و« لظى الحرب » نائب الفاعل ، وجواب الشرط محذوف ، والتعريد بالعين المهملة : الانهزام والجبن ، يقال : عرد في الحرب إذا جبن . وقال الخليل : عرد وعرج في الحرب واحد ، والمعنى : ظننتك صاليًا الحربَ إذا أوقدت نارها فانهزمْتَ فيمن كان منهزمًا ، (و) اليقين ، (**نحو قوله تعالى : ﴿ يظنونَ أنَّهم ملاقوا ربّهم ﴾**) [البقرة / ٤٦] ، أي يتيقنون ذلك ، (و) الرجحان في حسب ، (**كقول الشاعر**) وهو زفر بن الحارث الكلابي : [من الطويل] **[٢٤٩]**

٢٨٦ــ (**وكنّا حسبْنا كلَّ بيضاءَ شحمةً**) عشيةَ لاقيْنا جُذامَ وحميرا

فـ « كل » مفعوله الأول ، و« شحمة » مفعوله الثاني ، و« عشية » منصوب على الظرفية ، و« جذام وحمير » قبيلتان لم ينصرفا للعملية والتأنيث . (و) اليقين فيها نحو (**قوله**) وهو لبيد العامري : [من الطويل]

٢٨٧ــ (**حسبْتُ التُّقى والوجودَ خيرَ تجارةٍ**) رَباحًا إذا مَا المرءُ أصبَحَ ثاقِلا

٢٨٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٢ .

٢٨٦- البيت لزفر بن الحارث الكلابي في تخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/٢ وشرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٦/٢ .

٢٨٧- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦ ، وأساس البلاغة ص ٤٦ (ثقل) ، والدرر ٣٣٤/١ ، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل) ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٢ ، وتاج العروس (ثقل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ ، وهمع الهوامع ١٤٩/١ .

فـ « التقى » مفعول أول ، و« الوجود » معطوف عليه ، و« خيْر » مفعوله الثاني ، ولم يثنّ لأنه اسم تفضيل ، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير ، و« ربحًا » بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز ، و« إذا » شرطية ، و« ما » زائدة ، و« المرء » مرفوع بفعل محذوف يفسره « أصبح » ، و« ثاقلاً » بمعنى : ثقيلاً[1] خبر [١٨٠/أ] أصبح المحذوف ، والمعنى : تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحًا[2] إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت ، ووُصف الميت بالثقل لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات . (و) الرجحان في « خال » (**كقوله**) : [من الطويل]

٢٨٨– (إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تغضضِ الطَّرفَ ذَا هَوَى) يَسومُكَ مَا لاَ يُسْتَطَاعُ مِنَ الوَجْدِ

إخالك بكسر الهمزة ، والقياس فتحها[3] ، والكاف مفعوله الأول ، و« ذا هوى » مفعوله الثاني ، و« إن لم تغضض الطرف » شرط ، وجوابه محذوف ، وجملة « يسومك » بمعنى : يكلفك نعت « هوى » ، وفاعله ضمير مستتر يعود على « هوى » ، وهو العائد من الصفة إلى الموصوف ، و« ما لا يستطاع » في موضع المفعول الثاني لـ « يسومك » ، و« من الوجد » بيان لـ « ما » . (و) اليقين فيها ، نحو (**قوله**) : [من المنسرح]

٢٨٩– (مَا خِلْتني زِلْتُ بعدَكم ضَمِنًا) أشكو إليكم حُمُوةَ الأَلَمِ

أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وياء المتكلم مفعوله الأول ، و«ضَمِنًا » مفعوله الثاني ، وهو بفتح الضاد المعجمة ، وكسر الميم وبالنون : الزَّمِنُ الْمُبْتَلِي ، وفي نسخة : ظمئًا بالظاء المشالة ، والهمزة ، وهو بمعنى مشتاق[4] ، قاله[5] في الصحاح[6] . وظمئتُ إلى لقائكم : اشتقتُ ، و« زلت بعدكم » معترض بين المفعولين و« خلتني » معترض بين النافي وهو « ما » والمنفي وهو « زلت » ، و« ضمنًا » معترض بين اسم « زال » وهو التاء ، وخبرها

---

(١) في « ب » : (ثقيل) .

(٢) سقطت من « ب » .

٢٨٨– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٢ ، والدرر ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٥٠/١ .

(٣) في خزانة الأدب ١٥٢/٩ أن فتح الهمزة في « أخال » هي لغة بني أسد .

٢٨٩– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٧/٢ ، واللسان ٢٦٠/١٣ (ضمن) ، ٢٠١/١٤ (حما) ، والمقاصد النحوية ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/١ ، ٨١/٢ .

(٤) في « أ » ، « ط » : (مشفق) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (قال) .

(٦) الصحاح ٦١/١ (ظمأ) ، ٢١٥٦/٦ (ضمن) .

وهو « أشكو » ، و« بعدكم » متعلق بـ « ضمنًا » ، وجاز تقدمه على الصفة المشبهة ، لأنه ظرف و« حُمُوّة » بضم الحاء المهملة والميم ، وتشديد الواو : الشدة ، والتقدير : خلت نفسي ضمنًا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق .

(**تنبيهان**) اثنان : (**الأول : ترد « عَلِمَ » بمعنى : عرف ، و**) ترد (**ظن ؛ بمعنى : اتهم**) ، وإليهما أشار الناظم بقوله : [١٨٠/ب]

٢١٤ـ لِعِلْمٍ عِرْفَانٌ وَظَنٍّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

(**و**) ترد (**« رأى » بمعنى :**) ذهب ، من (**الرأي ، أي : المذهب ، و**) ترد (**« حجا » بمعنى : قصد ، فيتعدينَ**) هذه الأفعال الأربعة (**إلى**) مفعول (**واحد**) فقط : فأوَّلها (**نحو : ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِنْ بُطُوْنِ أُمَّهَاتِكُم لاَ تَعْلَمُون شَيْئًا ﴾**) [النحل/٧٨] أي : [٢٥٠]لا تعرفون شيئًا. (**و**) ثانيها نحو: (**﴿ وَمَا هُو عَلَى الغَيْبِ بظَنِيْن[(١)] ﴾**)[التكوير/٢٤]، بالظاء المشالة ، أي : بمتهم . (**و**) ثالثها : (**تقول : رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، ورأى الشافعي حرمته**) ، أي : ذهب أبو حنيفة إلى حِلِّ كذا ، وذهب الشافعي إلى حرمته . (**و**) رابعها : نحو : (**حجوت بيت الله**) أي : نويته وقصدته ،(**وترد « وجد » بمعنى : حزن أو حقد ، فلا يتعديان**) ، يقال : وجد زيد إذا حزن ، أو حقد ، ويختلفان في المصدر ، فمصدر وجد بمعنى : حزن وَجْدٌ ، ومصدر وجد بمعنى : حقَد موجدةٌ .

(**وتأتِيَ هذه الأفعال**) الخمسة (**وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية ، فلا تتعدى لمفعولين**) ، فتأتي « علم » العُلمية بضم العين ، كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا ، وتأتي « رأى » بمعنى : أبصر ، نحو : رأيت زيدًا ، أي : أبصرته ، وبمعنى : أشار ، نحو : رأي زيدٌ كذا ، أي : أشار به ، وبمعنى : ضرب ، نحو : رأيت الصيد ، أي ضربت رئته ، وتأتي « حَجَا » بمعنى : غلب في المحاجة ، نحو : حجا زيدٌ عمرًا ، أي غلبه في المحاجة ، وبمعنى : ردَّ ، نحو : حجيْتُ السائل إذا رددْتُه ، وبمعنى : ساق ، نحو حجوتُ الإبلَ ، أي : سقتها ، وبمعنى : كتم ، وبمعنى : حفظ ، نحو : حجوتُ الحديثَ ، أي : كتمته أو حفظته ، وبمعنى : أقام ، نحو : حجا بمكة ، أي : أقام بها ، وبمعنى بخل [١٨١/أ] يقال : حجا بماله أي : بخل به ، وبمعنى : وقف ، كقوله : [من الرجز]

---

(١) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٥١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٠/١ ، وشرح المفصل ٨١/٧ ، والرسم المصحفي : ﴿ بضنين ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وابن عباس ، وغيرهم . انظر الإتحاف ص ٤٣٤ ، والنشر ٣٩٨/٢ – ٣٩٩ .

٢٩٠ـ فَـهُنَّ يَعْكُفْـنَ بِـهِ إذَا حَجَـا

أي : إذا وقف ، وتأتي « وجد » بمعنى : أصاب ، نحو : وجد زيد ضالته ، أي : أصابها ، وبمعنى : استغنى ، يقال : وجد فلان ، أي : استغنى ، وتأتي « عد » بمعنى : حسب ، بفتح السين نحو عددت المال ، أي : حسبته أحسُبُه ، بضم السين في المضارع ، وتأتي « زعم » بمعنى : كفل ، نحو : زعمت زيدًا ، أي كفلته وضمنته ، وفي التنزيل : ﴿ وأنا به زَعِيْمٌ ﴾ [يوسف / ٧٢] ، وفي الحديث : « الزعيمُ غارمٌ »(١) ، وبمعنى : رأس ، بالهمزة وتركه ، نحو : زعم زيدٌ إذا رأس ، ومنه : زعيم القوم هوفلان ، أي : رئيسهم ، وبمعنى : قال ، كقول أبي زبيد الطائي : [من البسيط]

٢٩١ـ يَا لَهْفَ نَفْسِيَ إنْ كَانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا وَمَاذَا يَرُدُّ القَومَ تَلهيْفِي

أي : إن كان الذى قالوه حقًّا ، نص عليه ابن بري(٢) ، وبمعنى : سمن وهزل ، يقال : زعمت الشاة بمعنى : سمِنَتْ وهزلت ، وبمعنى : طمع ، قاله في الصحاح(٣) . وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه(٤) : يقال : زعم في غير مَزْعَمٍ ، أي : طمع في غير مطمع ، وتأتي درى : بمعنى : خدع ، نحو : درى الذئبُ الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه . وتأتي «حسب » بمعنى : احْمَرَّ لونُه وابيضَّ ، يقال : حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص . وتأتي « خال » للعجب ، يقال : خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه ، وبمعنى : ظلع ، بالظاء المشالة ، يقال : خال الفرس ، أي : غمز في مشيه ، وغير ذلك . قال الموضح : (**وإنما لم نحترز عنها لأنها لم يشملْها قولنا أفعال القلوب**) .

التنبيه (**الثاني**) من التنبيهين : العرب (**ألحقوا « رأى » الحلمية بـ « رأى » العلمية في التعدي لاثنين**) بجامع إدراك [١٨١/ب] الحس الباطن ، كقوله تعالى : ﴿ إنِّي أرَانِي أعْصُرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف / ٣٦] ، فـ « أرى » عملت في ضميرين متصلين لِمُسمًّى

٢٩٠- الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤، ٢٥ ، ولسان العرب ١٤/١٦٦ (حجا) ، وتاج العروس ٢٤/١٧٩ (عكف) ، (حجا) .

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الصدقات برقم ٢٣٩٨ ، وأحمد في المسند ٥/٢٧٦ .

٢٩١- البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٢٠ ، وخزانة الأدب ٩/١٣١، ولسان العرب ٤/٣٢ (أمر)، ٩/٣٢٤ (نجف) ، وتاج العروس (زعم) .

(٢) انظر لسان العرب (غرم) .

(٣) الصحاح ٥/١٩٤٢ (زعم) .

(٤) لسان العرب (زعم) .

واحد ، وأحدهما فاعل ، وثانيهما مفعول أول ، وجُمْلة « أعصر خَمْرًا » الْمَفعول الثاني[1] ، (وكقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام ، فرآهم في منامه : [من الوافر]

٢٩٢– (أَرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا) تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالا

فالهاء والميم مفعول أول ، و« رفقتي » بضم الراء وكسرها مفعول ثان ، والرفقة : الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة ، وسُمُّوا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض ، والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله : حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل ، أي : انطوى وانقطع ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢١٥– وَلِرَأي الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انتمَى

وذهب بعضهم إلى أن « رأى » الحلمية لا تنصب مفعولين ، وأن ثاني المنصوبين حال . وردَّ بوقوعه كما هنا . واعتُرض بأن الرفقة الرفقاء ، وهم : المخالطون والمرافقون ، فهو بمعنى اسم الفاعل ، فالإضافة فيه غير محضة ، قاله الموضح في الحواشي ، وفيه نوع مخالفة لما هنا .

و« رأى » الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق ، خلافًا للشاطبي . (**ومصدرها الرؤيا ، نحو**) قوله تعالى : (﴿ **هَذَا تَأْوِيْلُ رؤيايَ مِنْ قبلُ** ﴾) [يوسف/١٠٠] (**ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية ، بل** [٢٥١] **قد تقع مصدرًا للبصرية ، خلافًا للحريري وابن مالك ، بدليل :** ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا الرّؤيا الَّتي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فتنةً للنَّاسِ** ﴾) [الإسراء/٦٠] ، (**قال ابن عباس**) رضي الله عنهما : (**هي رؤيا عين**) ، ولكن المشهور استعمالها في الحلمية .

(**النوع الثاني**) [١٨٢/أ] من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين (**أفعال التصيير**) ، وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى ، (**كجَعَل وردَّ وترك واتَّخَذَ وتَخِذ وصيَّر وهبَّ**) ، وإليهما الإشارة [٢٥٢] بقول الناظم :

٢٠٨– .... والَّتي كَصَيَّرَا أيضً بها انْصِبْ مُبتدأً وَخَبَرَا

---

(١) انظر شرح التسهيل ٩٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٦/١ .

٢٩٢– البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٢٩ ، والحماسة البصرية ٢٦٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٧/١ والكتاب ٢٧٠/٢ ، ولسان العرب ٦٨٩/٦ (حنش) ، والمقاصد النحوية ٤٢١/٢ ، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢٤٠/١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥١ ، وشرح الأشموني ١٦٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤١/١ .

(**قال الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاه هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾**) [الفرقان / ٢٣] ، فالهاء مفعوله الأول ، و« هباء » مفعوله الثاني ، و« منثورًا » نعت « هباء » ، وقال تعالى : (**﴿ لَوْ يردُّونَكُم مِنْ بعدِ إيمانكم كُفَّارًا**) حَسَدًا ﴾ [البقرة / ١٠٩] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و« كفارًا » مفعول ثان ، و« حسدًا » مفعول لأجله ، وقال تعالى : (**﴿ وَتركْنا بعضَهُم يَومَئِذٍ يَمُوجُ في بعضٍ ﴾**) [الكهف / ٩٩] فـ « بعضهم » مفعول أول ، وجملة « يموج في بعض » في موضع المفعول الثاني ، وقال الله تعالى : (**﴿ واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلاً ﴾**) [النساء / ١٢٥] ، فـ « إبراهيم » مفعول أول ، و« خليلاً » مفعول ثان ، (**وقال الشاعر**) وهو أبو جندب ابن مرة الهذلي : [من الوافر]

٢٩٣– (**تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُم دَلِيلاً**) وَفَرُّوا في الحجاز لِيُعْجِزُونِي

فـ « غراز » بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد ، قاله العيني ، وأنشده الموضح مختومًا بنون ، وقال : إنه اسم جبل ، وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ، و« دليلاً » مفعول ثان ، و« إثرهم » منصوب على الظرفية ، والضمير المضاف إليه فاعل ، و« فروا » و« يعجزوني » راجع إلى بني لحيان في البيت قبله ، « وفي » بمعنى : إلى ، واللام في « ليعجزوني » للتعليل ، (**وقال**) رؤبة : [من السريع]

٢٩٤– وَلَعِبَتْ طَيرٌ بِهِم أَبَابِيلْ (**فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ**)

وهو من السريع [١٨٢/ب] مستفعلن مستفعلن مفعولات ، مرتين ، والواو في « صيروا » نائب الفاعل ، وهي المفعول الأول ، و« مثل » المفعول الثاني ، و« كعصف » مضاف إليه على زيادة الكاف بين المتضايفين .

٢٩٣– البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١ ، والارتشاف ٦١/٣ ، ولسان العرب ٣٧٠/٥ (عجز) ، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٢ ، وتاج العروس ٩٥/١٥ (حجز) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥١/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١، ولسان العرب ٣٣١/٥ (حجز) ، وشرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٩/٢ .

٢٩٤– الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ١٦٨/١٠، ١٧٥ ، ١٨٤، ١٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٢ ، ولحميد الأرقط في الدرر ٣٣٦/١ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٩٠ ، وخزانة الأدب ٧٣/٧ ، ورصف المباني ص ٢٠١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٦ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، ولسان العرب ٢٤٧/٩ (عصف) ، ومغني اللبيب ١٨٠/١ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، وهمع الهوامع ١٥٠/١ ، وتاج العروس ١٦١/٢٤ (عصف) .

وقال الدماميني : فينبغي أن تكون الكاف اسمًا أضيف إليه « مثل » ، فيكون عمل كل من الكلمتين موفرًا عليها ، أما إذا جُعلت حرفًا زائدًا ، وجعل « مثل » مضافًا إلى « عصف » لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍ له ، اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور[1] . انتهى .

وقيل : الكاف اسم بمعنى « مثل » ، و« مثل » الثانية توكيد لها ، قاله في المغني في حرف الكاف[2] .

والعصف : قال الحسن[3] : زرعٌ أكِل حبُّه ، وبقي تبنُه . وقال الفراء[4] ورقُ الزرع .

(**وقالوا**) في الدعاء : (**وهبنِي الله فداءك**) ، أي : صيرني ، حكاه ابن الأعرابي[5] عن العرب وهو قليل . فياء المتكلم مفعوله الأول ، و« فداءك » مفعوله الثاني ، (**و**) وهب (**هذا ملازم للمضيّ**) ، لأنه إنما سمع في مثَل ، والأمثال لا يتصرف فيها .

---

(١) نقله الصبان في حاشيته ٢/٢٥ ، ولم ينسبه .

(٢) مغني اللبيب ص ٣٢٨ .

(٣) لسان العرب (عصف) .

(٤) في معاني القرآن ٣/١١٣ ، ٢٩٢ : (العصف : أطراف الزرع قبل أن يدرك ويسنبل) .

(٥) انظر الارتشاف ٣/٦١ ، ولسان العرب (وهب) .

(فصـــــــــــــــــل)

(هذه الأفعال ثلاثة أحكام، أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في) أفعال [٢٥٣] هذا الباب (**الجميع**) ، الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف ، (و) الحكم (**الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظًا ومحلاً لضعف العامل بتوسطه**) بين المبتدأ والخبر ، (**أو تأخره**) عنهما ، فالمتوسط (كـ : **زيدٌ ظننتُ قائمٌ** ، و) المتأخر نحو : (**زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، قال**) منازل بن زمعة المنقري : [من البسيط]

٢٩٥- أبالأراجيزِ يا بنَ اللُّومِ توعدُنِي **(وفي الأراجيز خلتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ)**

[٢٥٤] فوسط « خلت » بين المبتدأ المؤخر وهو «اللُّؤْم » والخبر المقدم وهو « في الأراجيز » جمع أرجوزة [١٨٣/أ] بمعنى : الرجز ، وأراد : القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز ، و«اللُّؤْم » بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ، ودناءة الآباء فهو مِن أذمِّ ما يهجا به ، وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة ، أو العجاج على ما قيل ، حيث جعله ابنًا للُّؤْم ، إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه ، و« الخور » بفتح الخاء المعجمة والواو ، وفي آخره راء مهملة : الضعف ، والمعنى : أتوعدني يا بن اللُّؤْم بالأراجيز وفيها اللُّؤْم والخور .

(**وقال**) أبو أسيدة الدبيري : [من الطويل]

٢٩٦- وَإنَّ لَنَا شَيْخَيْن لاَ يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْن لاَ يُجدي علينا غِنَاهُمَا
(هُمَا سَيِّدانا يَزْعُمَان وَإِنَّمَا) يَسُودانِنا إنْ أيْسَرَتْ غَنَمَاهُمَا

٢٩٥- البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١ ، ولسان العرب ٢٢٦/١١ (خيل) ، وللعين المنقري في الدرر ٣٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٧/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٨٤/٢، وأوضح المسالك ٥٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٤ ، واللمع ص ١٣٧ .

٢٩٦- البيتان لأبي أسيدة الدبيري في لسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وتاج العروس ٤٥٧/١٤ (يسر) ، وبلا نسبة في الحيوان ٦٥/٦ ، والبيت الثاني له في تخليص الشواهد ٤٤٦ ، والدرر ٣٤٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٨٦/٢ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ١٤٧ ، ولسان العرب ٤٤٥/١٢ (غنم) ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

فأخر « يزعم » عن المبتدأ والخبر ، و« إنْ » حرف شرط ، حذف جوابها ، والمعنى : هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا ، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها ، وأجرى علينا من ذلك ، (**وإلغاء**) العامل (**المتأخر**) عن المبتدأ والخبر (**أقوى من إعماله**) بلا خلاف لضعفه بالتأخر ، (**و**) العامل (**المتوسط بالعكس**) ، فالإعمال فيه أقوى من إهماله ، لأن العمل اللفظي أقوى من الابتداء ، (**وقيل : هما**) ، أي : الإلغاء والإعمال (**في المتوسط بين المفعولين سواء**) لأن ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له ، فلكل منهما مرجح ، قاله أبو حيان[١] .

« **تنبيه** » :

هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين ، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه ، نحو : قام ظننت زيد ، فإنه يجوز عند البصريين ، ويجب عند الكوفيين [١٨٣/ب] ، ووجهه أنه إنما ينصب بـ « ظننت » ما كان مبتدأ قبل مجيئها ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل ، قاله الخضراوي وأبو حيان[٢] ، وشاهد الجواز قوله : [من الوافر]

٢٩٧ــ شَجَاكَ أظُنُّ ربعُ الظاعِنِيْنَا ....

يروى برفع « ربع » على الفاعلية ، وبنصبه على أنه مفعول أول ، و« شجاك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إلى « ربع » ، قاله في المغني[٣] . واعترض بأنا لا نسلم أن « شجاك » فعل ومفعول ، بل مضاف ومضاف إليه ، و« ربع الظاعنين » خبر عنه على تقدير رفعه ، ومفعول أول مقدم و« ربع الظاعنين » مفعول ثان ، و« أظن » عامل على تقدير نصبه .

والحكم (**الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظًا لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده**) وسمي تعليقًا لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل ، وتقديره إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام ، (**وهو لام الابتداء نحو : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾**) الآية ؛ وتمامها (﴿ **مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ** ﴾) [البقرة/ ١٠٢] ،

---

(١) الارتشاف ٦٣/٣ - ٦٤ .

(٢) الارتشاف ٦٦/٣ .

٢٩٧- عجز البيت : (فلم تعبأ بعذل العاذلينا) ، والبيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٤٦ ، والدرر ٣٤٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٠٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٥٠٦ .

فـ « من » مبتدأ ، وهو موصول اسمي ، و جملة « اشتراه » صلة « من » ، وعائدها فاعل « اشتراه » المستتر فيه ، و« ما » نافية ، و« له » و« في » متعلقان بالاستقرار خبر « خلاق » و« من » زائدة ، وجملة « ما له في الآخرة من خلاق » خبر « من » ، والرابط بينهما الضمير المجرور باللام ، وجملة «من» وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء ، لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل ، وإنما تخطاها في باب « إنَّ » فرفع الخبر ، لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم على « إنَّ » . (**ولام القسم ، كقوله**) وهو لبيد على ما قيل : [من الكامل]

٢٩٨- (**وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي**) إنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

فاللام في « لتأتين » لام القسم [١٨٤/أ] وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة[١] في محل نصب معلّق عنها[٢] فاللام في « لتأتين » لام القسم وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام [٢٥٥] القسم لا جملة الجواب فقط ، فسقط ما قيل : إن جملة جواب القسم لا محل لها ، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل ، فيتنافيان ، ولهذا قال أبو حيان[٣] وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات ، وفي الغرة : ولام القسم لا تعلق ، كقوله : [من المتقارب]

٢٩٩- لَقَد عَلِمَتْ أسَدٌ أننا لهم يومَ نصر لنعمَ النُّصُرْ

بفتح « أنّ » ، فهذه لام القسم ولم تعلق ، وتقول : علمت أن زيدًا ليقومنَّ ، ففتح « أنَّ » ، انتهى . وفي المغني[٤] : أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله : [من الكامل]

٢٩٨- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ ، ١٦١ ، والدرر ٣٤٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والكتاب ١١٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٣ ، وأوضح المسالك ٦١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٦ ، ومغني اللبيب ٤٠١/٢ ، ٤٠٧ ، وهمع الهوامع ١٥٤/١ .

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (عنهما) .

(٣) الارتشاف ٦٩/٣ .

٢٩٩- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٩ ، ولسان العرب ٤٢٨/٨ (رغغ) ، وتهذيب اللغة ٦٦/١٦.

(٤) مغني اللبيب ٤٠٧/١ .

٣٠٠– وَلَقَــدْ عَلِمْــتُ لَتَــأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـــي ....

انتهى . فأخرج لام « لتأتين » عن كونها للقسم ، (و« **ما** » **النافية ، نحو : ﴿ لَقَدْ عَلِمْـتَ ما هؤلاءِ يَنْطِقون ﴾**) [الأنبياء / ٦٥] فـ « ما » نافية ، و« هـؤلاء » مبتـدأ ، و« ينطقـون » خبره ، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ « علمت » ، وهي معلق عنها العامل في اللفـظ بـ « ما » النافية . (و« **لا** » و« **إن** » **النافيتان**) [٢٥٦] الواقعتان (**في جـــواب قســم ملفوظ به**) ، أي بالقسم ، (**أو**) قسم (**مقدر**) بالقسم الملفوظ به ، (**نحو : علمتُ واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو ،**) وعلمتُ والله إنْ زيدٌ قائمٌ ، والقسم المقدر نحو : علمــتُ لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، (**وعلمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ**) ، فـهذه أربعـة أمثلـة لكـل واحـد مـن الحرفين مثالان ، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنـها العـامل فـهي في محـل نصب على المفعولية بـ « علمت » .

(**والاستفهام ، وله صورتان :**

إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة) بعده ، (**نحـــو : ﴿ وإنْ أدْرِي أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ مَا تُوْعَدُوْنَ ﴾**) [الأنبياء/ ١٠٩] ، فـ « قريب » مبتـدأ ، و« أم بعيد » معطوف عليه ، و« ما » موصول اسمي في محل رفع خبر المبتـدأ ، ومـا عطـف عليـه ، وجملة « توعدون » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في موضـع نصـب بـ « أدري » المعلق بالهمزة .

والصورة (**الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدةً كـــان ، نحـــو : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَـــى ﴾**) [الكـهف / ١٢] ، فــ « أي » اسـم اسـتفهام مبتـدأ ، و« أحصى » خبره ، وهو فعل ماض ، وقيل : اسم تفضيل مـن الإحصـاء بحـذف الزوائـد ، وجملة المبتدأ والخبر معلّق عنها « نعلم » ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولا فـرق في العمدة بين المبتدأ ، كما مر ، والخبر ، نحو : علمت متى السفر ، والمضاف إليه المبتدأ ، نحـو : علمت أبو مَنْ زيد ، أو الخـبر ، نحـو : علمـت صبيحـة أيّ يـوم سـفرك ، (**أو فضلـــة**) ، بالنصب عطفًا على عمدة ، [١٨٤/ب] (**نحو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِيـــن ظَلَمُـــوا أَيَّ مُنْقَلَـــب يَنْقَلِبُون ﴾**) [الشعراء/٢٢٧] ، فـ « أي منقلب » مفعول مطلق منصوب بـ « ينقلبون » مقدم من تأخير ، والأصل : ينقلبون أي انقلاب ، وليست « أيّ » مفعولاً به لـ « يعلــم » ، كمـا قد يتوهم ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وجملة « ينقلبون » معلّق عنها العامل ، فهي

٣٠٠– تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٨ .

في محل نصب ، وإلى ذكر المعلّقات أشار الناظم بقوله :

٢١٢ــ .... والتزم التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

٢١٣ــ وَإنْ وَلَى لاَمُ ابتداءٍ اوْ قَسَمْ كَذَا وَالاِسْتِفْهَام ذَا لَهُ انْحَتَمْ

(**ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير**) لقوتها ، (**ولا في قلبي جامد**) لعدم تصرفه (**وهو** [٢٥٧] **اثنان ، هبْ وتعلّم ، فإنَّهما يلزمان الأمر**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٩ــ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيق وَالإلغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠ــ كَذَا تَعَلَّمْ ....

واعترض بأن « تعلم » قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم ، (**وما عداهما من أفعال**) هذا (**الباب متصرف إلا « وهب »**) من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي ، (**كما مر**) في آخر النوع الثاني . (**ولتصاريفهن ما لهن**) من الإعمال والتعليق ، (**تقول في الإعمال**) للمضارع : (**أظن زيدًا قائمًا** ، **و**) لاسم الفاعل ، (**أنا ظانٌّ زيدًا قائمًا** ، **و**) تقول (**في الإلغاء للمضارع**) مع التوسط : (**زيدٌ أظنُّ قائمٌ** ، **و**) مع التأخر له (**زيد قائم أظن** ، **و**) مع التوسط للوصف : (**زيدٌ أنا ظانٌّ قائمٌ**) ، فـ « زيد » مبتدأ ، و« قائم » خبره ، وجملة « أنا ظان » متوسطة بينهما ، (**و**) مع المتأخر له : (**زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌّ**) ، فألغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ . (**و**) تقول (**في التعليق**) بـ« ما » : (**أظنُّ ما زيدٌ** [١٨٥/أ] **قائمٌ ، وأنا ظانٌّ ما زيدٌ قائمٌ**) ، وقس على ذلك بقية التصاريف . والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق ، قاله أبو موسى الجزولي[1] . وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٢١٠ــ .... وَلِغَيرِ المَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا ....

يعني « هب » و« تعلم »

٢١٠ــ .... اجْعَل كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

أي : علم .

(**وقد تبين بما قدمناه**) في حكمي الإلغاء والتعليق (**أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين : أحدهما : أن العامل الملغى لا عمل له البتة**) ، لا في اللفظ ، ولا في الْمحل ، (**و**) أن (**العامل المعلق له علم في المحل**) ، لا في اللفظ ، (**فيجوز**) على

(١) انظر الجزولية ص ٨١ – ٨٢ .

اعتبار المحل : (**علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، وغير ذلك من أموره بالنصب**) لـ « غير » (**عطفًا على المحل**) ، أي : محل جملة : زيد قائم ، فإنها في محل نصب على المفعولية لـ « علمت » ، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان :

إحداهما : أنه من محل الخلاف . قال أبو حيان : « في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب . أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان : أنها في موضع نصب . الثاني للكوفيين : لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم ، والجملة جواب له . والثالث للمغاربة : لا موضع لها أيضا ، إلا أن الأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم ، فصارت قاصرة لا تتعدى ، وصارت الجملة جوابا له ، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل » . اهـ .

الفائدة الثانية : أنه إنما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة ، فتقول : علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، وغير ذلك : من أموره ، ولا تقول : علمت لزيدٌ قائمٌ وعمرٌو ، لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل [١٨٥/ب] فإن كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به ، وإلا فلا ، (**قال**) كثير عزة : [من الطويل]

٣٠١- (**وَمَا كُنْتُ أَدرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا ... ولاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ**)

فعطف « موجعات » بالنصب بالكسرة على محل قوله « ما البكا » الذي علق عن العمل فيه قوله « أدري » هذا مراده هنا ، وصرح بذلك في شرح القطر[1] . وقال في المغني[2] : هكذا استدل به ابن عصفور ، ولك أن تدعي أن « البكا » مفعول ، وأن « ما » زائدة ، وأن الأصل : ولا أدري موجعات القلب ، فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال ، و« موجعات » اسم « لا » ، أي : وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا ، انتهى .

وعلى الأول فالمعنى : وما كنت أدري أي شيء البكا ، وصح عطف « موجعات » على محل الجملة لأنه يؤدي [٢٥٨] معنى الجملة ، لأن معنى : ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي ، هو في معنى : قلبي له موجعات .

٣٠١- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥ ، وخزانة الأدب ١٤٤/٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٣ ، ٨٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٨ ، ومغني اللبيب ٤١٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ص ١٦٢ .

(١) شرح قطر الندى ص ١٩٧ .

(٢) مغني اللبيب ٤١٩/١ .

(و) الوجه (**الثاني**) : من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق (**أن سبب التعليق موجب**) للإهمال لفظًا (**فلا يجوز**) معه الإعمال نحو : (**ظننت ما زيدًا قائمًا**) ، بنصبهما ، (**وسبب الإلغاء مُجَوِّز**) للإعمال والإهمال ، (**فيجوز : زيدًا ظننتُ قائمًا**) ، بنصبهما مع المتوسط ، (**وزيدًا قائمًا ظننتُ**) ، بنصبهما مع المتأخر ، (**ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١١– وَجَـوِّز الإلغَـاء لاَ في الابتـدَا ....

(**خلافًا للكوفيين والأخفش**) ، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم[(١)] ، نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ برفعهما ، (**واستدلوا**) على ذلك (**بقوله**) وهو بعض بني فزارة : [من البسيط]

٣٠٢– كَذَلِكَ أُدِّبَت حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي (**أنّي وَجَدتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ**)

برفع « ملاك » على الابتداء ، و« الأدب » **[١٨٦/أ]** على الخبرية مع تقدم « وجدت » عليهما . وفي الحماسة[(٢)] بنصبهما على الإعمال . (**وقوله**) وهو كعب بن زهير : [من البسيط]

٣٠٣– أرْجُو وَآمُل أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا (**وَمَا إخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ**)

برفع « تنويل » على الابتدائية ، وخبره المجرور قبله ، مع تقدّم « إخال » بكسر الهمزة ، والقياس فتحها ، كما مر محكي عن بني أسد خاصة . ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر . (**وأجيب**) عنهما (**بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :**

---

(١) انظر الكتاب ١١٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٥/٢ ، والارتشاف ٦٤/٣ .

٣٠٢– البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ١٣٩/٩ ، ٣٣٥/١٠ ، والدرر ٣٤١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ٤٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٨٩/٣ ، والمقرب ١١٧/١، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦ .

٣٠٣– البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢ ، وخزانة الأدب ٣١١/١١ ، والدرر ٨٠١/١ ، ٣٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٦٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/١ ، وهمع الهوامع ٥٣/١ ، ١٥٣ .

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل : لَمِلاَكُ ولَلَديْنَا ، ثم حذف اللام وبقي التعليق) بحاله كما كان مع وجود المعلق ، وهذا مما نسخ لفظه ، وبقي حكمه ، قاله في المغني . وعلى هذا حمل سيبويه قوله : [من الكامل]

٣٠٤- .... وَإِخَالُ إِنِّي لاَحِقٌ مُسْتَتْبَعُ

بكسر « إن » على تقدير إني لَلاحق .

(و) الوجه (**الثاني : أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضًا**) للإلغاء ، (**نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى**) من الإلغاء مع التقدم عليهما (**والعامل هنا**) وهو « وجدت » في البيت الأول ، و« إخال » في البيت الثاني (**قد سبق بـ « إني »** ، و) أما « إخال » فقد سبق (بـ « **ما** » **النافية**) فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (**ونظيره**) في المسبوقية بالغير : (**متى ظننت زيدًا قائمًا ، فيجوز فيه الإلغاء**) لعدم تصدره ، والإعمال لتقدمه على المعمولين .

(و) الوجه (**الثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل :**) إني (**وجدته** ، و) ما (**إخاله**) ، فحذف ضمير الشأن منهما ، (**كما حذف في قولهم**) ، أي العرب : (**إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ**) ، والأصل : إنه ، وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله : [١٨٦/ب]

٢١١- .... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أوْ لاَمَ ابْتِدَا

٢١٢- فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ....

والوجه الأول أولى ، لأن حذف اللام قد عهد في الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس / ٩] ، والأصل : لقد أفلح ، والوجهان الآخران ضعيفان ، أما ضعف الإلغاء المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة ، وهو الياء من « إني » بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرًا منزلة تقديم الخبر ، أما إذا قُدّرا داخلين على العامل بطل الإلغاء ، وأما ضعف الحذف فمن وجهين ، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ، وسيأتي بيانه ، وضعف حذف ضمير الشأن لأنه لا يستعمل في مواطن التفخيم ، والحذف مناف لذلك .

٣٠٤- صدر البيت : (فغبرت بعدهم بعيش ناصب) ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد ص ٤٤٨ ، والدرر ٣٤٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٤/٣ ، والمنصف ٣٢٢/١ ، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب) ، وللهذلي في مغني اللبيب ٢٣١/١ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٣/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**ويجوز بالإجماع حذف المفعولين**) لأفعال القلوب ، (**اختصارًا ، أي لدليل**) يدل عليهما ، (**نحو : ﴿ أينَ شُرَكَائِيَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُوْنَ ﴾**) [القصص / ٦٢] ، (**وقوله**) وهو الكميت يمدح أهل البيت : [من الطويل] [٢٥٩]

٣٠٥– (**بِـأَيِّ كِتَـابٍ أَمْ بِأَيَّـةِ سُـنَّةٍ تَرَى حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ**)

فحذف في الآية مفعولا « تزعمون » ، وفي البيت مفعولا « تحسب » لدليل ما قبلهما عليهما ، (**أي : تزعمونهم شركاء ، وتحسب**) ـه ، أي : (**حبَّهم عارًا عليَّ**) ، وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء ، [وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء][(١)] لأن الكلام في حذف المفعولين معًا لا في حذف ما يسد مسدهما .

(**وأما حذفهما اقتصارًا ، أي لغير دليل ، فعن سيبويه**[(٢)]) فيما نقل ابن مالك[(٣)] (و) عن (**الأخفش**) والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (**المنع مطلقًا**) ، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم ، (**واختاره الناظم**) وحجتهم في ذلك أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم ، [١٨٧/أ] فتلقاها بما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيْصٍ ﴾ [فصلت / ٤٨] . [من الكامل]

٣٠٦– وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَـأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـي ....

٣٠٥– البيت للكميت في خزانة الأدب ١٣٧/٩ ، والدرر ٣٣٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢ ، والمحتسب ١٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢، ١١٢/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٢/١ .

(١) سقط من « أ » ، وهو ثابت في « ب » ، « ط » .

(٢) الكتاب ٤٠/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢ .

٣٠٦– تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٨ .

والجواب لا يحذف ، فكذلك ما هو بمنزلته . وردّ بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم . (**وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا**) لمجيء ذلك في أفعال العلم ، (**كقوله تعالى** : ﴿ **وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ** ﴾) [البقرة / ٢٣٢] ، ﴿ أعِنْدَهُ عِلْمُ الغَيْبِ (**فَهُوَ يَرَى** ﴾) [النجم / ٣٥] أي يعلم ، والأصل ؛ والله أعلم[١] ؛ يعلم الأشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقًا ، أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام . وفي أفعال الظن ، نحو : (﴿ **وَظَنَنتُم ظَنَّ السَّوءِ** ﴾) [الفتح / ١٢] فـ « ظَنَّ السَّوءِ » مفعول مطلق مفيد للنوع ، (**وقولهم**) في المثل : (**مَنْ يسمَعْ يَخَلْ**[٢]) ، أي : يقع منه خيلة ، قاله الموضح[٣] ، وصاحب التقريب[٤] ، والمعنى من يسمع خبرًا يحدث له ظنّ ، ومن قال معناه : يخل مسموعه صادقًا فقد جعله من الحذف الاقتصاري ،[٢٦٠] وليس الكلام فيه .(**وعن الأعلم**) يوسف الشنتمري تفصيل ،فقال[٥] : (**يجوز في أفعال الظن**) لكثرة السماع فيها (**دون أفعال العلم**) . وعن أبي العلاء إدريس يجوز في « ظن وخال وحسب »، لأنه سمع فيها ، ويمتنع في الباقي ، ونسبه لسيبويه[٦] .

(**ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا**) ، أي : لغير دليل ، لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ، ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده ، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارًا أشار بقوله :

٢١٦ـ وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أو مَفْعُولِ

(**وأما**) حذف أحدهما (**اختصارًا**) ، أي لدليل (**فمنعه**) أبو إسحاق (**بن ملكون**) من المغاربة وطائفة ، وحجتهم أن المفعول [١٨٧/ب] في هذا الباب مطلوب من جهتين ، من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه ، كذا قالوا . وما قالوه منتقض بخبر « كان » ، فإنه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل ، (**وأجازه الجمهور**[٧]) ، كقوله تعالى : ﴿ ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ

(١) سقطت من « ب » .

(٢) المثل في المستقصى ٢٦٢/٢ ، وفصل المقال ص ٤١٢ ، ومجمع الأمثال ٣٠٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٧٩٧ .

(٤) المقرب ١١٦/١ .

(٥) الارتشاف ٥٦/٢ .

(٦) الارتشاف ٥٦/٢ .

(٧) انظر الارتشاف ٥٦/٢ ، والمقرب ١١٦/١ .

يَبْخَلُوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [آل عمران / ١٨٠] ، تقديره : ولا يحسبن الذي يبخلون ما يبخلون به هو خيرًا لهم ، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه ، (**كقوله**) وهو عنترة العبسي : [من الكامل]

٣٠٧- (وَلَقَد نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ)

تقديره : فلا تظني غيره مني واقعًا ، فحذف المفعول الثاني ، والتاء في « نزلت » مكسورة ، والحاء والراء من « المحب المكرم » مفتوحتان .

« فرع[1] » :

إذا قلت : زيدًا ظننته قائمًا ، فالتقدير عند الجمهور : ظننت زيدًا قائمًا ، وعند ابن ملكون وموافقيه : اتهمت زيدًا ظننته قائمًا ، أو لابست ، قاله الموضح في الحواشي .

فائدة :

هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين ، وليس من الحذف في شيء عند البيانين ، لأن [٢٦١] غرض المتكلم مختلف في إفادة المخاطب ، لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل ، فيسند الفعل إلى المصدر ، فيقول : وقع ظن أو علم ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول ، فيقول[2] : فلان يظن أو يعلم ، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحينئذ فلا يقال : إنه حذف منه شيء ، كما يقال في القاصر : إنه حذف منه شيء ، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ، لأن الغرض تعلّق بإفادتهما .

٣٠٧- البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١ ، وأدب الكاتب ص ٦٠٣ ، والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢ ، والاشتقاق ص ٣٨ ، والأغاني ٢١٢/٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩١ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ ، والخصائص ٢١٦/٢ ، والدرر ٣٣٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١ ، ولسان العرب ٢٨٩/١ (حبب) ، والمقاصد النحوية ٤١٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٤/١ ، والمقرب ١١٧/١ ، وهمع الهوامع ١٥٢/١ .

(١) في « ط » : (فائدة) .

(٢) في « ب » : (فيقع) .

(فصـــــــــــــل)

(تُحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب ، (وكذا الاسْمية) عند بعضهم [١٨٨/أ] فلا يعمل القول في جزأيها شيئًا ، كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها ، فجزآها معه كالمفعولين في باب « أعطيت » فصحَّ أن ينصبهما ، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها ، فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب « أعطيت » ، ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا إعراب لها ، فلم يبقَ إلا الحكاية ، قاله ابن الناظم[1] .

(وسُلَيْم) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وهو سُلَيم بن منصور بن عكرمة ابن حفصة بن قيس بن عيلان ، وسليم أيضًا قبيلة من جُذام من اليمن ، يجرون بالقول مجرى الظن ، و(يعملونه فيها) ، أي في الجملة الاسمية (عمل « ظن ») ، فينصبون المبتدأ والخبر (مطلقًا) من غير شرط من الشروط الآتية ، (وعليه يروى قولـــه) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسًا : [من الطويل] [٢٦٢]

٣٠٨– إذَا مَا جَرَى شَـأْوَيْنِ وابْتَـلَّ عِطْفُـهُ (تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَب)

(بالنصب) لـ « هزيز » على أنه مفعول أول لـ « تقول » ، وجملة « مرت بأثأب » مفعول ثان ، و« شأوين » تثنية شأو ، بسكون الهمز وهو : السبق ، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر ، و« العِطْف » : الجانب ، و« هزيز الريح » : دويها عند هبوبها ، و« الأثأب » بفتح الهمزتين وسكون التاء المثلثة وفي آخره باء موحلة جمع أثأبة وهي نوع من الشجر ، (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملاً : [من الطويل]

(١) شرح ابن الناظم ص ١٥٠ .

٣٠٨– البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب ٤٢٤/٥(هزز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ .

٣٠٩ــ (**إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْـدَةٍ)** وَضَعْـتُ بِـهَا عَنْـهُ الوَلِيَّـةَ بِـالهَجْرِ

(**بالفتح**) لـ « أني » على أنها مع معموليها **[١٨٨/ب]** سدت مسد مفعولي « قلت » ، و« آيب » ، أي : راجع ، و« أهل بلدة » مفعول « آيب » ، والضمير في « عنه » يعود إلى « الجمل » ، و« الوَلِيَّة » بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف : البرذعة التي توضع تحت الرحل ، و« الْهَجْر » بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها : نصف النهار عند اشتداد الحر ، وإلى رأي سُليم أشار الناظم بقوله :

٢١٩ــ وَأَجْـرِيَ القَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقَـا عِنْـدَ سُـلَيْمٍ ....

(**وغيرهم يشترط**) في إعمال لفظ القول عمل « ظن » (**شروطًا**) ثلاثة ، (**وهي كونه**) فعلاً (**مضارعًا**) ، فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر ، فلا يعمل شيء من ذلك عمل « ظن » لأنها لم تقوَ قوة المضارع في هذا الباب ، (**وسوَّى به السيرافي**) بكسر السين ، (**قُلْتُ بالخطاب** ، و) سوَّى به (**الكوفي قُلْ**) ، فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب ، وفعل الأمر ، نحو : أقلت زيدًا منطلقًا ، بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب . (و) يشترط في المضارع (**إسناده للمخاطب**) لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظن نفسه ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ، ولا غائب ، فلا تقل : أقول زيدًا منطلقًا ، ولا : يقول زيد عمرًا منطلقًا ، لما مر ، ولو قال : وإسناده للمخاطب ، وسوى به السيرافي إلخ ...... كان أبين للتسوية ، (و) يشترط في زمن المضارع (**كونه حالاً ، قاله الناظم**) في شرح التسهيل[1] ، (**ورد بقوله**) وهو عمر بن أبي ربيعة : [من الكامل]

٣١٠ــ أَمَّا الرَّحِيـلُ فَـدُونَ بَعـدِ غَـدٍ (**فَمَتَى تَقُولُ الـدَّارَ تَجْمَعُنَـا**)

أنشده سيبويه بنصب « الدار » على أنها مفعول أول و« تَجْمعنا » مفعول ثان[2]

٣٠٩- البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٢٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٩ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٢ ، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥ .

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٥ .

٣١٠- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩ ، ٩/ ١٨٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٨٠ ، والكتاب ١/ ١٢٤ ، ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول) ، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٧٤ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، ورصف المباني ص ٨٩ ، ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل) ، ١٢/ ٢٦٦ (زعم) ، والمقتضب ٢/ ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ١/ ١٢٤ .

[١٨٩/أ] قال أبو حيان(١) : وفيه رد على من اشترط الحال ، لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه في الحال . اهـ .

وهذا مبني على أن « متى » ظرف لـ « تقول » ، (**والحق أن « متى » ظرف لـ « تجمعنا » لا لتقول**) ، وفيه نظر ، لأن « تقول » [٢٦٣] على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ، ويشترط كونه مضارعًا لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ، وليس التفريع عليه . (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (**كونه**) واقعًا (**بعد استفهام بحرف ، أو باسم ، سمع الكسائي**) من العرب (**أتقول للعميان عقلاً**) ، فـ « عقلاً » مفعول أول ، و« للعميان » مفعول ثان على التقديم والتأخير ، (**وقال**) عمرو بن معد يكرب المذحجي : [من الطويل]

٣١١– (**عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي**) إذَا أنَا لَمْ أَطْعُنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ

فـ « علام » جار ومجرور ، والجار والمجرور « ما » الاستفهامية ، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، و« الرمح » بالنصب مفعول أول ، وجملة « يثقل عاتقي » في موضع المفعول الثاني ، و« أطعُن » بضم العين ، يقال : طعن يطعُن ، بالضم إذا كان بالرمح وغيره ، وطعن يطعَن بالفتح إذا كان في النسب ، و« إذا » في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور ، على حد ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق / ١] ، والتقدير : إذا لم أطعن أنا لم أطعن ، وإذا كرّت الخيل كرّت .

(**قال سيبويه(٢) والأخفش(٣)**) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (**كونهما متصلين**) من غير حاجز بينهما ، (**فلو قلت : أأنت تقول**) زيدٌ [١٨٩/ب] منطلقٌ ، (**فالحكاية**) واجبة ، (**وخولفا**) ، قال أبو حيان وخالفهما

---

(١) الارتشاف ٧٨/٣ .

٣١١– البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٦/٢ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٤١٨ ، واللسان ٥٧٥/١١ (قول) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، ومغني اللبيب ص ١٤٣ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

(٢) في الكتاب ١٢٣/١ : (فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ، رفعتَ ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأنت زيدٌ مررت به فصارت بمَنْزلة أخواتها ، وصارت على الأصل) .

(٣) انظر همع الهوامع ١٥٧/١ .

وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين ، فأجازوا النصب ، ولم يعتدوا بالضمير فاصلاً[1] ، ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل ، و« أنت » فاعل فعل مضمر ، وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما .

ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور ، وأما المضمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة ، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام ، نقله الموضح في حواشي التسهيل ، ولم يتعقبه ، ومن خطه نقلت .

وعلى هذا يشكل قوله هنا (**فإن قدرت الضمير**) وهو « أنت » (**فاعلاً بمحذوف والنصب**) للمفعولين (**بذلك المحذوف جاز اتفاقًا**) ، فليتأمل ، (**واغتفر الجميع الفصل**) بين الاستفهام والفعل (**بظرف زماني**) أو مكاني (**أو مجرور ، أو معمول القول**) ، مفعولاً كان أو حالاً ، أو غيرهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١٧- وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
٢١٨- بغَيْرِ ظَرْفٍ أو كَظَرْفٍ أو عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

فالفصل بالظرف الزماني ، (**كقوله**) : [من البسيط]

٣١٢- (**أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً**) شَمْلِي بِهِم أمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا

فالهمزة للاستفهام ، و« بَعد » بفتح الباء ظرف زمان ، و« بُعد » بضم الباء مضاف إليه ، وبينهما جناس محرف ، و« الدار » مفعول أول لـ « تقول » ، و« جامعة » مفعوله الثاني ، و« شملي » مفعول « جامعة » و« البعد » مفعول أول لـ « تقول » ، و« محتومًا » مفعوله الآخر ، فأعمل « تقول » مرتين ، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف ، والثاني متصل بالاستفهام بـ « أم » ، والفصل بالظرف المكاني كقولك : أعندك تقول زيدًا جالسًا والفصل بالجرور كقولك [١٩٠/أ] أفي الدار تقول زيدًا مقيمًا .

(**و**) الفصل بالمعمول نحو (**قوله**) وهو الكميت بن زيد الأسدي : [من الوافر]

---

(١) انظر الارتشاف ٧٩/٣ .

٣١٢- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٦٩/٢ ، ومغني اللبيب ٦٩٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

٣١٣ـ (أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ) لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجَاهِلِيْنَا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني ، والأصل : أتقول بني لؤيٍّ جهَّالاً ، و« بني لؤي » مفعوله الأول ، والمراد بهم قريش ، و« الجهال » جمع جاهل ، و« المتجاهل » هو الذي يظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل ، والمعنى ، أتظن بني لؤي جهالاً ، أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر ، مع فضلهم عليهم .

والفصل بالحال كقولك : أمسرعًا تقول زيدًا منطلقًا ، لأن المعمول المتقدم في نية التأخير .

(**قال السهيلي : و**) يشترط أيضا في المضارع (**أن لا يتعدى باللام ، كـ : تقول لِزيدٍ عمرٌو منطلقٌ**) ، برفعهما قال : لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ، ولم يكن إلا قولاً مسموعًا ، لأن الظن من أفعال القلب ، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب ، نقله المرادي بتعليله في شرح التسهيل وأقرّه . **[٢٦٤]**

(**وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ، الآية**) [البقرة / ١٤٠] بالتاء المثناة فوق ، وكسر « إن » (**في قراءة الخطاب**) للأخوين وابن عامر وحفص ، (**وروي**) :

٣١٤ـ (عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ) ....

(**بالرفع**) ، على الحكاية .

وإذا أعمل القول عمل « ظن » فهل يجرى مجراه في العمل خاصة ، أم في العمل والمعنى معًا ، مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل « ظن » حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية[١] ، وغيرها . وزعم بعضهم أنه قد يجرى مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله : [من الرجز] **[١٩٠/ب]**

٣١٣- البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ١٨٣/٩ ، ١٨٤ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، ٨٧ ، والكتاب ١٢٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٢ ، وليس في ديوانه ، وهو لابن أبي ربيعة في شرح ابن الناظم ص ١٥٣ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣٦٣/١ ، وأوضح المسالك ٧٨/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/١ .

٣١٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣١١ .

(١) في حاشية الصبان ٢٧/٢ : (وممن اختار هذا المذهب ابن جني) .

٣١٥- قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيْنَا هذا لعمرُ اللهِ إسرائينا

فليس المعنى على « ظننت » ، لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبًّا فقالت ، هذا إسرائين ، لأنها تعتقد في الضّباب أنها من مسخ بني إسرائيل ، وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف ، واختاره صاحب البسيط[1] . قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون « هذا » مبتدأ ، و« إسرائين » على تقدير مضاف ، أي : مسخ بني إسرائيل ، فحذف المضاف الذى هو الخبر ، وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ، لأنه لغة في « إسرائيل » . وإذا أجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلغاء والتعليق ، وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد ، قال في النهاية : نعم ، وبحث الشاطبي المنع ، ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين ، فمن قال : إنه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ، ومن قال بالعمل فقط قال بالمنع قلته تفقهًا ، ولم أره نصًّا .

٣١٥- الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٢/٤٢٥ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، والدرر ١/٣٥٠ ، وسمط اللآلي ص ٦٨١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٢ ، وشرح الأشموني ١/١٥٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/٩٥ ، ولسان العرب ١٣/٣٢٣ (فطن) ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ (يمن) ، والمعاني الكبير ٦٤٦ ، وهمع الهوامع ١/١٥٧، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) (سرو) ، والمخصص ١٣/٢٨٢ .

(١) انظر حاشية الصبان ٢/٣٧ .

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

ثلاثة ، بالنصب ، بدلاً من مفاعيل ، ولم يقل « ثلاثة مفاعيل » بالإضافة ، لأن إضافة العدد للصفة قليلة ، أو ضرورة ، قاله أبو حيان نقلاً عن شيخة ابن النحاس . ولا يجوز « ثلاثة مفعولين » ، بجمع السلامة ، لأن مفعولاً اسم للفظ ، وهو غير عاقل ، قاله الموضح في الحواشي .

(**وهي : أعلم وأرى ، اللذان**) كان (**أصلهما**) قبل دخول همزة النقل عليهما : (**علم ورأى المتعديان لاثنين**) ، وإنما اقتصر عليهما وقوفًا مع السماع ، وأما بقية أخواتهما [١٩١/أ] وهي : ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين ، وقصروا ذلك على السماع ، ومنعوا أن يقال : أظننت زيدًا عمرًا قائمًا ، لأنه لم ينقل عن العرب ، فالزيادة عليه ابتداء لغة ، وأجازه قوم منهم طردًا للباب ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(**وما ضمن معناهما من « نبّأ »**) ، بتشديد الموحدة ، (**وأنبأ ، وخبّر**) ، بتشديد الموحدة ، (**وأخبر ، [٢٦٥] وحدّث**) بتشديد الدال ، (**نحو : ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُم حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾**) [البقرة ١٦٧] . « فيُرى » بضم الياء مضارع أرى ، والهاء والميم مفعول أول ، و« الله» فاعل ، و« أعمالهم » مفعول ثان ، و« حسرات » مفعول ثالث ، قاله الزمخشري[١] . وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر . قال الموضح في حواشيه : وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة ، « فيرى » على هذا بصرية ، و« حسرات » حال ، والمعتزلة يقولون علمية ، و« حسرات » مفعول ثالث ، والذى أجازوه ممكن عندنا ، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك . والذي نقوله نحن ممتنع . انتهى .

وألحق بذلك رأي الحلمية سماعًا ، (**نحو : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللهُ في منامك قليلاً ولو أراكَهُم**) كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، فالكاف فيهما مفعول أول ، والهاء والميم مفعول ثان و« قليلاً » في الأول ، وكثيرًا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة ردّ على ابن الخباز حيث

(١) الكشاف ٣٢٧/١ .

قال : لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول ، كما في قول النابغة : [من الكامل]

٣١٦– نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا تُهْدَى إلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

[١٩١/ب] فالتاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، و« زرعة » مفعول ثان ، وجملة « تهدى إلي » مفعول ثالث ، وما بينهما اعتراض ، وقول الأعشى ميمون بن قيس : [من المتقارب]

٣١٧– وَأُنبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أبْلُه كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ

فالتاء مفعوله الأول ، و« قيسًا » الثاني ، « وخير » الثالث ، ومعنى أبله : أجربه ، وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير : [من الطويل]

٣١٨– وَخُبِّرْتُ سَوداءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أهْلِي بِمِصْرَ أعُودُهَا

فالتاء المفعول الأول ، و« سوداء » الثاني ، و« مريضة » الثالث ، و« الغميم » بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان ، وقول رجل من بني كلاب : [من البسيط]

٣١٩– وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخْبِرتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بعلُكِ يَومًا أنْ تَعُودِينِي

فالتاء المكسورة مفعول أول ، وياء المتكلم الثاني ، و« دنفا » الثالث ، والدنف المريض ، وقول الحارث بن حلزة اليشكري : [من الخفيف]

٣٢٠– أو مُنِعْتُم ما تُسألونَ فَمَنْ حُـ ـدِّثْتُمُوهُ لَهُ علينا العَلاءُ

٣١٦– البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٤ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٦ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٥ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٢ ، وأساس البلاغة (أبد) ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٢٥٢ .

٣١٧– البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، والدرر ٣٥٣/١ ، ومجالس ثعلب ٤١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٠/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٥٥، وشرح الأشموني ١٦٧/١ وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح التسهيل ١٠٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥١، وهمع الهوامع ١٥٩/١.

٣١٨– البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر ٣٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٢/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/١١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١٦٧/١ ، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ١٥٩/١ .

٣١٩– البيت لرجل من بني كلاب في الدرر ٣٥٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٢ ، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٦٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/١ .

٣٢٠– البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧ ، وتخليص الشواهد ٤٦٨ ، والدرر ٣٥٤/١، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩ ، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧ ، وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢ ، وشرح المفصل ٦٦/٧ ، والمعاني الكبير ١٠١١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ١٥٩/١ .

فالضمير المرفوع مفعول أول، والمنصوب مفعول ثان، والجملة بعده مفعول ثالث، والفعل في الجميع مبني للمفعول، [وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة][1] أشار الناظم بقوله:

٢٢٠– إلَـــى ثَلاَثَـــةٍ رَأى وَعَلِمَـــا عَـــدَّوْا إذَا صَـــارَا أرَى وَأعْلَمَـــا

ثم قال:

٢٢٤– وَكَـــأرَى السَّـــابِق نَبَّـــا أخْـــبَرَا حَـــدَّثَ أنْبَـــا كَذَلِـــكَ خَـــبَّرَا

وقال الناظم في شرح التسهيل: إن أولى من ذلك، يعني من نصب نبأ وأخواته أن يُحمل الثاني منها على نزع الخافض، كما في آية التحريم[2]، وكما في قول بعض العرب، نبئت زيدًا مقتصرًا عليه، وكما قال سيبويه[3] في: [من الطويل]

٣٢١– نُبِّئْتُ عبدَ اللهِ ....

والثالث حال، ويرجح ذلك كونه حملاً على [١٩٢/أ] ما ثبت، وهو التوسع، وأن في سلامة من التضمين الذى هو خلاف الأصل[4]. اهـ.

(**ويجوز عند الأكثرين حذف**) المفعول (**الأول**) استغناء عنه، (**كـــأعلمْتُ كبشَك سَمِينًا**)، ولا تذكر من أعلمته، (**و**) يجوز (**الاقتصار عليه كأعلمت زيـــدًا**)، ولا تذكر من أعلمت به، لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول، ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور، هذا قول أبي العباس[5] وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع[6] وابن مالك[7] والأكثرين.

وذهب سيبويه[8] وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور[9] إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه، كفاعل «عَلِم»، وهو قياس الأخفش لا بد من الثلاثة[10].

---

(١) سقط ما بينهما من «ب».

(٢) وهي الآية رقم ٣ من سورة التحريم: ﴿ من أنبأك هذا ﴾.

(٣) الكتاب ٣٩/١.

٣٢١– البيت للفرزدق وتمامه: (نبئت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليها لئيمًا صميمها)
وهو في الكتاب ٣٩/١، والمقاصد النحوية ٥٢٢/٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٦/١، وشرح الأشموني ١٨٦/١.

(٤) شرح التسهيل ١٠١/٢.

(٥) المقتضب ١٢٢/٣.

(٦) البسيط ٤٥٠/١.

(٧) شرح الكافية الشافية ٥٧٤/٢.

(٨) الكتاب ٤١/١.

(٩) المقرب ١٢٢/١.

(١٠) الارتشاف ٨٤/٣.

زعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ، [ومنع الاقتصار عليه][1] ، وأما [٢٦٦] حذف الثلاثة جميعًا فقال ابن مالك[2] : الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره ، وإن لم يَجُز في باب الظن الحذف لغير دليل ، وذلك لأن قولك : علمت وظننت لا فائدة له ، لأن الإنسان لا يخلو غالبًا عن علم أو ظن ، وأما الإعلام فإنه يخلو منه . انتهى .

(**وللثاني والثالث**) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (**من جواز حذف أحدهما اختصارًا**) ، أي لدليل (**ومنْعه اقتصارًا**) ، أي لغير دليل ، (**ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما**) قبل النقل ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٢٢١– وَمَا لِمَفْعُولَـي عَلِمْتُ مُطْلَقَا ... لِلثَّان وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقَا

(**خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقًا**[3]) ، أي سواء أكان مبنيًّا للفاعل أم للمفعول ، وهو أبو علي الشلوبين [١٩٢/ب] ونسبه إلى المحققين ، (و) خلافًا (**لمن منعهما في المبني للفاعل**) وهو أبو موسى الجزولي[4] ، فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل ، فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل ، كصورته في المتعدى لاثنين ، ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغى في حالة واحدة ، وذلك تناقض .

وقال خطاب في الترشيح : لا تلغى أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر ، لبقاء الأول غير مرتبط فإن بَنَيْتَهَا للمفعول ووسَّطتها أو أخَّرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ، ولم يؤثر فيهما شيء ، (**ولنا**) من الأدلة (**على الإلغاء**) في المبني للفاعل من النثر (**قول بعضهم : البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مع الأكابرِ**) ، « فالبركة » مبتدأ ، « ومع الأكابر » خبره ، « وأعلم » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره . (و) من النظم (**قوله :**) [من الطويل]

٣٢٢– (**وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ**) ... وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

فـ« فأنت » مبتدأ ، « وأمنع » خبره ، « وأرى » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره .

---

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) حاشية الصبان ٣٩/٢ .

(٣) في همع الهوامع ١٥٨/١ : (ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لأن مبنى الكلام عليهما) .

(٤) همع الهوامع ١٥٨/١ ، والجزولية ص ٨٣ .

٣٢٢– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨٠/٢ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح الأشموني ١٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى : (﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيْدٍ ﴾) [سبا / ٧] فالكاف والميم مفعول أول ، وجملة « إنكم لفي خلق جديد » في محل نصب ، سدت مسد المفعول الثاني والثالث ، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ، ولذلك كسرت « إنَّ » و« إذا » شرطية ، وجوابها محذوف مدلول عليه بـ « جديد » ، والتقدير : إذا مزقتم تجددون ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين [١٩٣/أ] ولا يصح أن تكون جملة « إن » وما بعدها جواب الشرط ، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو : ﴿ وما تَفْعَلُوْا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيْمٌ ﴾ [البقرة / ٢١٥] ، (و) من النظم (قوله) : [من الطويل]

٣٢٣– (حَذَارِ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى)

فـ « حذار » بكسر الراء اسم فعل بمعنى : احذره ، و« نبئت » بالبناء للمفعول فعل ماض ، والتاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، وجملة « إنك للذي » في موضع نصب سدت مسد المفعولين ، والفعل معلق عنها باللام ، ولذلك كسرت « إنَّ » .

(قال ابن مالك) في النظم وغيره(١) : (وإذا كانت : أرى ، و : أعلم منقولتين من) « رأى » البصرية و« علم » العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديًا) بالهمزة (لاثنين ، نحو :) أرأيتُ زيدًا الهلالَ ، أي : أبصرته إياه ، وأعلمت زيدًا الخبرَ ، أي : عرفته إياه ، قال تعالى : (﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّوْنَ ﴾) [الأنفال / ٤٤] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و« ما تحبون » مفعول ثان ، وأما : ﴿ وإذ يُرِيْكُمُوْهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ في أعيُنِكم قليلاً ﴾ [الأنفال / ٤٤] فـ (قليلاً » حال لا مفعول ثالث ، (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي « كسا » في الحذف) ، لهما أو لأحدهما ، (لدليل وغيره) ، وفي كون الثاني منهما [٢٦٧] لا يكون جملة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٢– وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

٢٢٣– وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ....

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ، ألا ترى أن « الحكم » غير « زيد » ، في قولك : أعلمت زيدًا الحكم ، كما أن « الثوب » غير « زيد » في قولك : كسوت زيدًا ثوبًا ، فتقول في حذف الأول : أعلمت الخبر ورأيت الهلال ، كما تقول : كسوت

٣٢٣– البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨١/٢ ، والدرر ٣٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(١) شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢ .

ثوبًا ، وفي حذف الثاني : أعلمت زيدًا ، ورأيت زيدًا ، كما تقول : كسوت زيدًا ، وفي حذفهما معًا [١٩٣/ب] أعلمت ورأيت كما تقول : كسوت .

(**وفي منع الإلغاء والتعليق**) في المفعولين معًا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (**قيل : وفيه نظر في موضعين . أحدهما أن « علّم » بمعنى : عرف ، إنما حفظ نقلها**) إلى اثنين (**بالتضعيف لا بالهمزة**) ، نحو : ﴿ وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة /٣١] . (و) الموضع (**الثاني أن « أرى » البصرية سمع تعليقها بالاستفهام**) عن المفعول الثاني ، (**نحو : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾**) [البقرة / ٢٦٠] ، فـ « أرني » فعل دعاء ، وياء المتكلم مفعوله الأول ، و« كيف تُحْيِي الموتى » جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني ، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ « كيف » ، وهذا النظر لأبي حيان[1] .

(**وقد يُجاب**) عن الأول (**بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسًا**) على المتعدي لاثنين كما قيس (**نحو : ألبستُ زيدًا جُبَّةً**) ، على : كسوته جبة ، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في « علم » نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال : وأما السماع في المتعدي فكثير ، وذكر أمثلة منها : علم الشيء وأعلمته إياي ، أي : عرفته إياه ، هذا نصه ، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع .

(و) قد يُجاب عن النظر الثاني (**بادعاء أن الرؤية هنا**) ، أي في[2] : ﴿ أرِنِي كَيْفَ تُحْيِيِ الْمَوْتَى ﴾ [البقرة / ٢٦٠] (**علمية**) لا بصرية ، كما قال الحوفي في : ﴿ أَلَم تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَ ﴾ [الفرقان / ٤٥] ، الرؤية رؤية القلب في هذا ، ومخرجها مخرج رؤية العين ، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ، ولا يجوز مع العلم اهـ . ذكره في سورة النساء ، ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء ، بل جملة « كيف تحيي » في تأويل مصدر منصوب على المفعولية ، [١٩٤/أ] والتقدير : أرني كيفية إحيائك الموتى ، كما قال الكوفيون وابن مالك في ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بهِمْ ﴾ [إبراهيم / ٤٥] أن التقدير : وتبيّن لكم كيفية فعلنا بهم ، على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب « كسا » لجواز أن يقول : اكسني كيف شئت ، كما تقول : أرني كيف تفعل ، لأنه سؤال عن مفعول به . قلته بحثًا ، ولم أره مسطورًا ، فإن صح سقط النظر الثاني ، وصح عموم قول الناظم :

٢٢٣ـ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

---

(١) البحر المحيط ٢٩٧/٢ .

(٢) سقطت من « ط » .

(هـــذا بـــاب الفـــاعل)

(**الفاعل**) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحًا (**اسم**) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (**أو ما في تأويله**) ، **[٢٦٨]** أي : الاسم (**أسند إليه فعل**) تام متصرف أو جامد ، (**أو ما في تأويله**) ، أي : الفعل ، (**مقدم**) : أي الفعل ، وما في تأويله على المسند إليه ، (**أصلي المحل**) في التقديم ، (**و**) أصلي (**الصيغة . فالاسم**) الصريح الظاهر ، (**نحو** : ﴿ **تَبَارَكَ اللَّهُ** ﴾) [الأعراف / ٥٤] ، والمضمر نحو : تباركت يا الله ، والمستتر نحو : أقوم وقم ، (**والمؤول به**) ، أي بالاسم ما اقترن بسابك لفظًا أو تقديرًا ، والسابك هنا أنَّ وأنْ ، وما دون لو وكي ، (**نحو** : ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا** ﴾) [العنكبوت/٥١] ، أي إنزالنا ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد/١٦] ، و : [من الوافر]

٣٢٤ـ يَسـر المـرءَ مَـا ذَهَـبَ اللَّيَـالِي ....

أي : ذهابها . ولا يقدر من هذه الأحرف إلا « أنْ » خاصة ، نحو : وما راعني إلا يسير ، ولا تقدر « أنَّ » المشددة ، ولا « ما » لعدم ثبوته ، ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين ، خلافًا للكوفيين ، ولا حجة لهم في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [يوسف / ٣٥] ، حيث أوَّلوا « ليسجننه » بالسجن ، بفتح السين على أنه فاعل « بدا » لاحتمال أن يكون فاعل « بدا »

٣٢٤- عجز البيت : (وكان ذهابهن له ذهابا) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٧/٣ ، والجنى الداني ص ٣٣١ ، والدرر ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٥/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٤١ ، وشرح المفصل ١٤٢/٨ ، ١٤٣ ، وهمع الهوامع ٨١/١ .

ضميرًا مستترًا فيه راجعًا إلى المصدر المفهوم منه ، والتقدير : ثم بدا لهم [١٩٤/ب] بداء ، كما جاء مصرحًا به في نحو قول الشاعر : [من الطويل]

٣٢٥ـ .... بَدَا لِي مِن تِلْكَ القلوصِ بَدَاءُ

وإليه ذهب المبرد ومن وافقه . (**والفعل كما مثلنا**) من نحو : ﴿ تَبَارَكَ اللهُ ﴾ [الأعراف / ٥٤] ، ﴿ أَوَلَم يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت / ٥١] ، (**ومنه**) أي : من الفعل نحو : (**أتى زيدٌ ونِعْمَ الفتَى ، ولا فرق في [٢٦٩] ذلك بين المتصرف**) كـ « أتى » (**والجامد**) كـ « نعم » ، (**والمؤول بالفعل**) يشمل اسم الفاعل ، (**نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾**) [النحل / ٦٩] ، فـ « مختلف » في تأويل يختلف ، و« ألوانه » فاعل ، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثّل ، (و) غير السالم ، (**نحو : منيرًا وجهه ، في قولك : أتى زيدٌ منيْرًا وجهُهُ**) ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٢٢٥ـ الفَاعِلُ الَّـذِي كَمَرْفُوْعَـي أتَـى زَيـدٌ مُنِيْرًا وَجْهُـهُ نِعْـمَ الفَتَـى

فـ « أتى » فعل ماض ، و« زيد » فاعل ، و« منيرًا » حال من « زيد » ، و« وجهه » فاعل « منيرًا » ، وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو « زيد » . وأمثلة المبالغة نحو ، ضَرَّاب أو ضَرُوب أو مِضْرَاب أو ضِرِيب أو ضَرِبٌ زيدٌ . والصفة المشبهة نحو : زيدٌ حسنٌ الوجهُ .

واسم التفضيل نحو قوله : [من الخفيف]

٣٢٦ـ مَا رَأَيتُ امْرَأً أَحُبُّ إلَيْهِ الـ ـبَذْلُ مِنْهُ إلَيْكَ يا بْنَ سِنَانِ

والمصدر نحو قوله : [من الطويل]

٣٢٧ـ ألاَ إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ ....

٣٢٥- صدر البيت : (لعلك والموعود حق لقاؤه) ، والبيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ٧٧/١٦ ، وخزانة الأدب ٢١٣/٩ ، ٢١٥ ، والدرر ٥١٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٠ ، وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧ ، ولسان العرب ٦٦/١٤ (بدا) ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٧٠٥ ، وشرح شذور الذهب ص ١٦٧ ، ومغني اللبيب ص ٣٨٨ ، والهوامع ٢٤٧/١ .

٣٢٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٣، وشرح قطر الندى ص ٢٨٢ ، وهمع الهوامع ١٠٢/٢ .

٣٢٧- عجز البيت : (إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا) ، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧.

واسم المصدر نحو: عجبتُ مِنْ عطاءِ الدنانير زيدٌ . واسم الفعل نحو: [من الطويل]

٣٢٨ــ فَهَيْـهَاتَ هَيْـهَاتَ العَقيـقُ . . . .

والظرف وعديله المعتمدين ، نحو: ﴿ وَمَن عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتَابُ ﴾ [الرعـد / ٤٣] ، و﴿ أَفِي اللهُ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم / ١٠] ، قاله أبو حيان . أو اسم موضوع موضع الفعـل ، نحـو : إياك أنت وزيدٌ أن تَخْرُجا ، ففي إياك ضمير مسـتتر مرفـوع علـى الفاعليـة ، ولذلـك أكـد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع ، فـ « إياك » وضع موضـع « احذر » انتهى .

وقولنا : تام مخرج للفعل الناقص ، نحو : [١٩٥/أ] كان زيدٌ قائمًا ، فإن « زيـد » لا يسمى فاعلاً حقيقة في الاصطلاح . (**وقوله : مقدم رافع لتوهم دخـــول**) « زيـد » مـن (**نحو : زيدُ قامَ**) ، في حد الفاعل ، خلافًا للكوفيين بل « زيد » مبتدأ ، و« قـام » متحمـل لضميره ، والجملة خبره ، وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار ، فقد حكى ابن مالك عن الأعلـم وابن عصفور أنهما قالا في : [من الطويل]

٣٢٩ــ . . . . وَقَلَّمَـا وصَالٌ عَلَـى طُـولِ الصُّـدُودِ يَـدُومُ

إن « وصال » فاعل « يدوم » المذكور ، لا محذوف ، وإن الذى سوغ ذلك الضرورة[1]. انتهى .

(**و**) قوله (**أصلي المحل**) قيد (**مخرج لنحو : قائمٌ زيدٌ ، فإن**) « زيد » فاعلاً ، لأن المسند و(**هو « قائم »**) مقدم اللفظ ، و(**أصله التأخير ، لأنه خـــبر**) ، و« زيـد » مبتدأ ، هذا قول جمهور البصريين . وذهب الأخفـش والكوفيـون إلى جـواز كـون « قـائم » مبتدأ ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، و« زيد » فاعل سد مسد الخـبر ، فعلـى قولهـم يجب إدخاله في الحد ، ولا يحتاج إلى قوله : أصلي المحل ، (**وذكر**) أصالة (**الصيغـــة**) قيـد (**مخرج لنحو : ضُرِب زيدٌ ، بضم أول الفعل وكســـر ثانيه ، فإنَّهَا**) صيغة غير أصلية ،

٣٢٨- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩ .

٣٢٩- صدر البيت : (صددت وأطولت الصدود وقلما) ، والبيت للمرار الفقعسي في ديوانـــه ص ٤٨٠ ، والأزهية ص ٩١ ، وخزانـــة الأدب ٢٢٦/١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والـــدرر ٢٦٣/٢ ، ٥٧٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢ ، ومغـــني اللبيـــب ٣٠٧/١ ، ٥٨٢/٢ ، ٥٩٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٤٤/١ ، وخزانـــة الأدب ١٤٥/١ ، والخصـــائص ١٤٣/١ ، ٢٥٧ ، وشرح المفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص ٢٠١ ، والكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، ولسان العرب ٤١٢/١١ (طول) ، ٥٦٤ (قلل) ، والمحتسب ٩٦/١ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والممتـــع في التصريف ٤٨٢/٢ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ .

(١) انظر ضرائر الشعر ص ٢٠١ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

لأنها (**مفرعة عن « ضرب » ، بفتحهما**) ، على الصحيح عند جمهور البصريين ، فـ « زيد » ليس فاعلاً بل نائب عن الفاعل ، وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل ، و مخرج لنحو : مضروبٌ زيدٌ ، فإنها مفرعة عن ضارب ، ومخرج لنحو : أعجبني قراءة في الجامع القرآن ، فالمصدر هنا بمعنى المفعول[1] ، لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول ، فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرًا ، والقرآن نائب الفاعل به ، والتقدير : يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن ، وسم الحد بعد ذلك للفاعل .

(**وله أحكام**) سبعة : (**أحدها : الرفع**) ، لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه ، ورافعه المسند وفاقًا لسيبويه[2] لا الإسناد خلافًا لخلف الأحمر[3] ، وقد ينصب شذوذًا إذا فهم [١٩٥/ب] المعنى ، سُمع من كلامهم : خَرق [٢٧٠] الثوبُ المسمارَ ، وكَسر الزجاجُ الحجرَ ، برفع أولهما ، ونصب ثانيهما ، وجعله ابن الطراوة قياسًا مطردًا ، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾ [البقرة/٣٧] ، بنصب « آدم » ، ورفع « كلمات[4] » ، وفيه نظر ، لإمكان حمله على الأصل ، لأن من تلقى شيئًا فقد تلقاه الآخر .

(**وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر نحو : ﴿ لَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾**) [البقرة / ٢٥١] فـ « الله » فاعل ، و« الناس » مفعول ، والتقدير : ولولا أن يدفع الله الناس . (**أو**) يجر بإضافة (**اسمه**) ، أي المصدر ، (**نحو**) قول عائشة رضي الله عنها : (**مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ الوُضُوءُ**)[5] فـ « الوضوء » مبتدأ مؤخر ، و« من قبلة الرجل » خبر مقدم و« قبلة » بضم القاف اسم مصدر قبَّل ، و« الرجل » فاعله ، و« امرأته » مفعول ، وسيأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين . (**أو**) يجر (**بـ « من » أو الباء الزائدتين**) . فالأول (**نحو : ﴿ أنْ تَقُولُوا مَا جَاءنَا مِنْ بَشِيْرٍ ﴾**) [المائدة / ١٩] ، أي : ما جاءنا بشير . والثاني نحو : (**﴿ كَفَى باللهِ شَهِيْدًا ﴾**) [النساء / ٧٩] أي : كفى الله . والثالث نحو : ﴿ هيهاتَ هيهاتَ لِمَا توعَدونَ ﴾ [المؤمنون/٣٦] ، أي : هيهات ما توعدون .

(١) في « ب » : (مبني) .
(٢) الكتاب ١/٣٣ - ٣٤ .
(٣) الارتشاف ٢/١٨٠ ، والمساعد ١/٣٨٦ .
(٤) وقرأها كذلك : ابن عباس ومجاهد ، والرسم المصحفي برفع « آدم » ، ونصب « كلمات » . انظر الإتحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢/٢١١ .
(٥) الموطأ ص ٤٠ .

الحكم (**الثاني : وقوعه بعد الْمُسنَد**) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم ، أي على الفاعل ، ولكنه ذكره توطئة لقوله : (**فإن وُجِدَ**) في اللفظ (**ما ظاهره أنه فاعل تقدم**) على المسند (**وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا**) في المسند ، (**وكون**) المسند إليه (**المقدم إما مبتدأ في نحو : زيدٌ قامَ**) ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على « زيد » و« زيد » مبتدأ ، و« قام » وفاعله خبر « زيد » ، (**وإما فاعلاً**) حال كونه (**محذوف الفعل في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ [١٩٦/أ] اسْتَجَارَكَ ﴾**) [التوبة / ٦] ، فـ « أحد » فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : وإن استجارك أحدٌ استجارك ، وإنما « أحدٌ » مبتدأ ، و« استجارك » خبره من غير حذف ، (**لأن أداة الشرط**) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (**مختصة بالجمل الفعلية**) على الأصح عند جمهور البصريين خلافًا للأخفش[١] والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون « أحد » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده ، و« استجارك » خبره ، (**وجاز الأمران**) الابتدائية والفاعلية (**في نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُوْنَنَا ﴾**) [التغابن / ٦] فـ « بشر » يجوز أن يكون مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ، وجملة « يهدوننا » خبره ، ويجوز أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره « يهدوننا » ، والتقدير : أيهدينا بشر يهدوننا ، والأرجح الفاعلية ، لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال ، (و) جاز الأمران في : (**﴿ أَأَنْتُم تَخْلُقُوْنَه ﴾**) [الواقعة / ٥٩] ، فـ « أنتم » يجوز أن يكون مبتدأ ، و« تخلقونه » خبره ، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : أتخلقون تخلقونه ، فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرًا منفصلاً على ما هو القانون عند حذف العامل ، (**والأرجح الفاعلية**) ، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم ، وعورض بأن في الفعلية تخالفًا في عطف جملة[٢] ﴿ أمْ نَحْنُ الخَالِقُون ﴾ [الواقعة / ٥٩] عليه ، وفي الابتدائية تناسبًا ، والتناسب أولى من التخالف ، ومن ثم قال الموضح[٢] في المغني[٣] : وتقدير الاسمية في « أأنتم تخلقونه » أرجح منه في « أبشر يهدوننا » لمعادلتها الاسمية وهي « أم نحن الخالقون » .

وهذه [١٩٦/ب]الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة ، وإذا تعارض المرجحان تساقطا ، وبقي الوجهان على السواء ، وما ذكره من

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٥٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/١١٠ .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) مغني اللبيب ص ٤٩٥ .

وجوب تأخير [٢٧١] الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (**وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل**) عن المسند (**تمسكًا بنحو قول الزباء**) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد، ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف : [من الرجز]

٣٣٠ـ (**مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا**) أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

وجه التمسك أن « مشيها » روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ إذا لا خبر له في اللفظ إلا « وئيدًا » وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بـ « وئيدًا » مقدمًا عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي، و« وئيدًا » بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التُّؤَدَة، قاله الجوهري[١] وفي القاموس[٢] : الوئيد الرزانة والتأني. (**وهو عندنا**) معشر البصريين (**ضرورة**) تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم، (**أو « مشيها » مبتدأ حذف خبره**) لسد الحال مسده، (**أي يظهر « وئيدًا »**، **كقولهم : حُكْمُكَ مَسَمَّطًا**[٣])، فـ « حكمك » مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده، (**أي حكمك لك مثبتًا قبل أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف**) المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار، وذلك أن « ما » الاستفهامية في محل رفع على الابتداء، و« للجمال » خبره، وهو جار ومجرور، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على « ما »، وهذه التخريجات ضعيفة، أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية من « الجمال » بدل اشتمال، وأما الابتدائية فتخريج على شاذ، كما مر في بابه [١٩٧/أ]. وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل أو اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير « ما » الاستفهامية، وإذا أبدل « مشيها »

٣٣٠- الرجز للزباء في لسان العرب ٤٤٣/٣ (وأد)، ١٩٣/٩ (صرف)، ١٤٨/١٠ (زهق)، وأدب الكاتب ص ٢٢٢، والأغاني ٢٥٦/١٥، وأوضح المسالك ٨٦/٢، وجمهرة اللغة ص ٧٤٢، ١٢٣٧، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧، والدرر ٣٥٥/١، وشرح الأشموني ١٦٩/١، وشرح شواهد المغني ٩١٢/٢، وتاج العروس ٢٤٨/٩ (وأد)، ١٧/٢٤ (صرف)، وشرح عمدة الحافظ ص ١٧٩، ومغني اللبيب ٥٨١/٢، وللزباء أو للخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٥٩/١، ومقاييس اللغة ٧٨/٦، وكتاب العين ١١١/٧، وأساس البلاغة (وأد).

(١) الصحاح (وأد).

(٢) القاموس المحيط (وأد).

(٣) المثل في مجمع الأمثال ٢١٢/١ ، وجمهرة الأمثال ٣٤١/١، ٣٧٤.

منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر كما صرح به في المغني[١] .

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟ قلت : فائدته تظهر في التثنية والجمع ، فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام ، والزيدون قام ، بالإفراد فيهما ، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق في « قام »[٢] .

الحكم (**الثالث**) من أحكام الفاعل : (**أنه**) عمدة (**لا بد منه**) لأن المسند حكم ، ولا بد للحكم من محكوم عليه (**فإن ظهر**) الفاعل (**في اللفظ**) بأن نطق به ظاهرًا كان أو مضمرًا (**نحو : قامَ زيدٌ والزيدان قاما ، فذاك**) واضح (**وإلا**) يظهر في اللفظ (**فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور**) متقدم على المسند (**كـ زيد قام ، كما مر**) في الحكم الثاني ، ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « زيد » المذكور قبله ، (**أو**) راجع (**لما دل عليه الفعل**) المسند المستتر فيه الضمير ، (**كالحديث : لا يزنِي الزانِي حين يزنِي وهو مؤمنٌ ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمنٌ**)[٣] ، ففي « يشرب » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية [٢٧٢] راجع إلى « الشارب » الدال عليه « يشرب » بالالتزام ، (**أي : ولا يشرب هو ، أي : الشارب**) ، لأن « يشرب » يستلزم شاربًا ، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو « لا يزني [١٩٧/ب] الزاني » ، وليس براجع إلى « الزاني » لفساد المعنى ، (**أو**) راجع (**لما دل عليه الكلام ، أو**) دل عليه (**الحال المشاهدة**) ، فالأول (**نحو : ﴿ كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾**) [القيامة / ٢٦] ، ففي « بلغت » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « الروح » الدال عليها سياق الكلام ، (**أي : إذا بلغت**) هي ، أي (**الروح**) ، و« التراقي » أعالي الصدر . (**و**) الثاني : (**نحو قولهم**) أي العرب (**إذا كان غدًا فأْتِني**) ، بنصب « غدًا » ، (**وقوله**) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفًا على نفسه : [من الطويل]

٣٣١– (**فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيْكَ حَتَّى تَرُدَّنِي**) إلى قَطَرِيٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٥٨ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٥٦ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحدود برقم ٦٤٠٠ .

٣٣١– البيت لسوار بن المضرب في المقاصد النحوية ٢/٤٥١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٩٠ ، وخزانة الأدب ١٠/٤٧٩ ، والخصائص ٢/٤٣٣ ، وشرح الأشموني ١/١٦٩ ، وشرح المفصل ١/٨٠ ، والمحتسب ٢/١٩٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٢٣ ، ٣/٢٦٤ .

ففي « كان » فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ « كان » مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما ، (**أي إذا كان هو ، أي ما نحن الآن عليه من سلامة**) في غد ، هذا في المثال ، (و) في البيت ، (**فإن كان هو ، أي ما تشاهده منّي**) ففيه لف ونشر على الترتيب ، ويجوز في « كان » فيهما أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة كان « غدًا » في المثال ، و« لا يرضيك » في البيت في موضع خبرها ، وإن جعلتها تامة كان « غدًا » منصوبًا على الظرفية متعلقًا بـ « كان » ، « ولا يرضيك » في موضع الحال من فاعل « كان » ، وحكى سيبويه[(١)] : إذا كان غدٌ ، بالرفع على أنه فاعل « كان » ، وقد قيل : إن النصب لغة تميم ، والرفع لغة غيرهم ، وقطريّ ، بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٦ــ وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل .

(**وعن الكسائي إجازة حذفه**[(٢)]) ، وتبعه [١٩٨/أ] السهيلي (**تمسكًا بنحو ما أولناه**) من الآية والحديث والمثال والبيت .

ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل ، نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [يوسف / ٤١] ، وفي الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند ، وفي « أفعل » بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله ، نحو : ﴿ أَسْمِعْ بهم وأبصِرْ ﴾ [مريم / ٣٨] ، وفي المصدر نحو : ﴿ أو إطعامٌ فِي يومٍ ذي مسغبةٍ ۞ يتيمًا ﴾ [البلد / ١٤ ، ١٥] .

الحكم (**الرابع : أنه يصح حذف [٢٧٣] فعله**) جوازًا (**إن أجيب به نفي كقولك : بلى زيد**) جوابًا (**لمن قال : ما قام أحد**) ، فـ « زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي ، والجملة فعلية ، (**أي : بلى قام زيدٌ**) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ، ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق ، (**ومنه قوله :**) [من الطويل]

٣٣٢ــ (**تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيْلَ لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ**)

فـ « أعظم الوجد » فاعل فعل محذوف ، دل عليه مدخول النفي ، والتقدير : بل عراه أعظمُ الوجدِ ، و« تجلدت » من التجلد ، وهو التصبر على الهموم ونحوها ، و« لم يعر »

---

(١) الكتاب ١/٢٢٤ .

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٠ : (أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل) .

٣٣٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٩٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وشرح الأشموني ١/١٧٢ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٥٣ ، وشرح التسهيل ٢/١٢٠ .

بالعين والراء المهملتين، من: عراه الأمر: إذا غشيه، و« قلبه » مفعول « يعر » و« شيء » فاعله، و« بل » للإضراب، و« أعظم الوجد » شدة الشوق.

(**أو**) أجيب به (**استفهام محقق**)، أي ملفوظ به، (**نحو: نَعَمْ زيدٌ. جوابًا لمن قال: هل جاءك أحد؟**) فـ « زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، ولَم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال، (**ومنه: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُوْلُنَّ اللهُ ﴾**) [الزخرف / ٨٧]، فـ « الله » فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: خلقنا الله [١٩٨/ب]، لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق، قاله التفتازاني[1]. وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه، ثم قال: والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّموات والأرضَ لَيَقُوْلُنَّ خَلَقَهُنَّ العَزِيْزُ العَلِيْمُ ﴾ [الزخرف / ٩] اهـ.

وهو معارض بالمثل، فيقال: والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى، ﴿ قُلْ مَنْ يُنْجِيْكُم مِنْ ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ ﴾ [الأنعام / ٦٣]، إلى قوله: ﴿ قُلِ اللهُ يُنجيْكُمْ مِنْهَا ﴾ [الأنعام / ٦٤]، وما يقال: إنه قدّم لإفادة الاختصاص ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح، والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية.

(**أو**) أجيب به استفهام (**مقدر**) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول، قاله السيد عبد الله، (**كقراءة الشامي وأبي بكر**[2]: **﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيْهَا بالغُدُوِّ والآصالِ ۝ رجالٌ ﴾**) [النور/ ٣٦-٣٧]، فـ « يسبح » مضارع مبني للمفعول، و« له » نائب الفاعل، وأوجبه الخفاف لخفاء الإعراب، وعدم القرينة.

وقال الموضح في الحواشي لا يجب، بل هو أولى مما بعده، و« الآصال » جمع أُصُل، بضمتين، و« أصل » جمع أصيل، ويجمع آصال على أصائل، و« رجال) فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لما قيل: يسبّح له فيها بالغدو والآصال، قيل: من يسبحه، فقيل، يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار « يسبَّح » المبني للمفعول به، ولا يصح إسناد « رجال » إلى الفعل المذكور [١٩٩/أ] المبني للمفعول لفساد المعنى، لأن الرجال ليسوا مسبَّحين، بفتح الباء، بل مسبِّحين [٢٧٤] بكسرها، فالوقف دونهم.

---

(١) انظر المطول « شرح التلخيص » ١٤/٢ .

(٢) انظر القراءة في النشر ٣٣٢/٢ .

(**وقوله :**) وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، كما قال التفتازاني[1] والنيلي ، وقال أبو عبيدة : هو مهلهل ، وقال العيني[2] : هو نهشل ، وقال بعضهم[3] : هو الحارث بن نهيك النهشلي : [من الطويل]

٣٣٣ـ (**لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ**) وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فـ « ضارع » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر ، كأنه قيل : من يبكيه ، فقيل : ضارع ، أي : يبكيه ضارع ، ثم حذف الفعل ، كما قيل : إن « رجال » فاعل فعل محذوف ، (**أي : يسبِّحه رجال ، ويبكيه ضارع**) ، و« يزيد » نائب فاعل « يبك » المجزوم بلام الأمر . والضارع الفقير الذليل ، والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة ، وتطيح من الإطاحة ، وهي : الإذهاب والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس ، كلواقح جمع ملقحة ، والقياس المطاوح والملاقح ، و« من » تعليلية متعلقة بـ « مختبط » ، و« ما » مصدرية ، والمعنى : ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا بيزيد . ويروى : ليبك ببناء الفعل للفاعل ، و« يزيد » مفعوله ، و« ضارع » فاعله ، وفي كل من الروايتين وجه حسن . أما الأولى فمن جهة جعل « يزيد » الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف .

(**وهو**) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (**قياسي ، وفاقًا للجرمي**[4]) بفتح الجيم ، نسبة إلى بني جرم [١٩٩/ب] قبيلة مشهورة ، واسمه صالح بن إسحاق ، وكنيته أبو عمرو ، (**وابن جني**[5]) ، بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوبًا ، وإنَّما هو معرب ،

---

(١) انظر المطول ١٤/٢ .

(٢) المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ .

(٣) خزانة الأدب ٣٠٣/١ .

٣٣٣- البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والكتاب ٢٨٨/١ ، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، ولضرار بن نهشل في الدرر ٣٥٨/١ ، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ ، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١ ، ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢ ، ٢٤/٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦١ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧ ، ٧٨٩ ، وأوضح المسالك ٩٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٨ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ .

(٤) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٥) الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٨١/٢ - ١٨٢ .

كنّي ، واسمه أبو الفتح ، وهما من البصريين أجازا أُكِلَ الطعامُ زيدٌ ، وشُرِبَ الماءُ عمرٌو ، بالبناء للمفعول فيهما ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس[1] ، والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : المسبح له رجال ، والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان[2] ، وبالثاني صاحب البسيط .

(و) على القياس (**لا يجوز في نحو : يُوعَظ**) بالبناء للمفعول (**في المسجد رَجُلٌ**) أن يجعل « رجل » فاعل فعل محذوف ، (**لاحتماله للمفعولية**) ، والرفع بالنيابة عن الفاعل ، فيقع اللبس ، فيجب أن يكون مرفوعًا على النيابة عن الفاعل ، (**بخلاف : يُوعَظ في المسجد رجالٌ زيدٌ**) ، فإنه يجوز أن يجعل « زيد » فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية ، لأن الفعل المبني للمفعول رفع « رجال » على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا واحدًا ، كالفاعل ، وكأنه لما قيل : من يعظهم قيل : زيد ، أي : يعظهم زيد ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٩ـ وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا   كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

(**واستلزمه**) ، أي استلزم الفعل الرافع للفاعل (**ما**) ذكر (**قبله**) من فعل (**كقوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٣٤ـ (**غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ   حُصَيْنٌ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالخَمْرُ**)

فـ « الخمر » مرفوع بفعل محذوف يستلزمه « أحلت » ، (**أي : وحلت له الخمر ، لأن : أحلت**) المزيد (**يستلزم : حلّت**) المجرد ، وحكي أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب [٢٠٠/أ] عن توجيه رفع « الخمر » في هذا البيت فقال : بإضمار فعل ، أي : وحلّت الخمر ، فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب « طعنة » ، ورفع « عبيطات » على جعل الفاعل مفعولاً ، نقله محمد بن سلام . و« غداة » نصب على الظرفية ، و« طعنة » فاعل « أحلّت » ، و« حصين » بالجر بدل من « ابن أصرم » ، أو عطف بيان عليه ، و« عبيطات » مفعول « أحلت » ، والعبيط ، بالعين المهملة : الطري من اللحم ، و« السدائف » بالسين المهملة والفاء آخره : سقف السنام ، وغيره مِمَّا غلب

(١) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٢) الارتشاف ١٨٢/٢ .

٣٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٤٥٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٧/١ ، وأوضح المسالك ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، وشرح التسهيل ١١٩/٢ ، ٢٥٤/٣ .

عليه السمن ، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب فحرَّم على نفسه شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه ، فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري .

(**أو فسره**) أي فسر الفعل الرافع للفاعل (**ما بعده**) من فعل نحو : (﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾) [التوبة/٦] فـ « أحد » فاعل فعل محذوف يفسره « استجارك » [٢٧٥] والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، (**والحذف في هذه**) الصورة الأخيرة (**واجب**) ، لأن « استجارك » المذكور كالعوض من « استجارك » المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وتقدم الخلاف فيهما .

والحكم (**الخامس**) من أحكام الفاعل (**أن فعله**) وما هو بمنزلته (**يوحَّد مع تثنيته وجمعه ، كما يوحد مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك**) وأقائم أخوك ، (**كذلك تقول : قام أخواك**) وأقائم أخواك ، (**وقام إخوتك**) ، وأقائم إخوتك ، (**وقام نسوتك**) وأقائم نسوتك ، بتوحيد المسند في الجميع ، لأنه لو قيل : قاما أخواك [٢٠٠/ب] وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك ، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ، وكذا في تثنية الوصف وجمعه ، فالتزم توحيد المسند دفعًا لهذا الإيهام ، وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع ، وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة للتأنيث دون علامتي التثنية والجمع ، لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ، ولغة التوحيد هي الفصحى ، وبها جاء التنزيل ، (**قال تعالى ﴿ قالَ رَجُلانِ ﴾** [المائدة /٢٣] ، **﴿ وقالَ الظَّالِمُون ﴾** [الفرقان / ٨] ، **﴿ وقالَ نِسْوَةٌ ﴾**) [يوسف /٣٠] ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٢٧ـ وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ أو جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

(**وحكى البصريون عن طيئ ، و**) حكى (**بعضهم عن أزد شنوءة**) ، بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين . قال في الصحاح[1] : أزد : أبو حي من اليمن ، وهو بالسين أفصح ، يقال : أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة . واختلف في تسميته أزدًا وأسدًا ، فقيل ، لأنه كثير العطاء ، فقيل له ذلك لكثرة من يقول : أسدي إلى كذا ، أو أزدي إلى كذا . وقيل : لأنه كان كثير النكاح ، والأزد والأسد : النكاح . وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة ، (**نحو : ضَرَبُونِي قومُك وضَرَبْنَنِي نسوتُك وضَرَبانِي أخواك**) ، وفي

(١) الصحاح (أزد) .

الحديث « أوَمُخْرِجيَّ هم »[1] قاله ﷺ لما قال له ورقة بن نوفل : « وَدِدْتُ أنْ أكُونَ مَعَكَ إذْ يُخْرِجْكَ قَوْمُكَ » ، والأصل : أو مُخْرجوي هم ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، (وقال) [٢٠١/أ] عمرو بن ملقط الجاهلي : [من السريع]

٣٣٥ـ (أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا) أوْلَى فَأوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فـ « ألفيتا » بالبناء للمفعول فعل ماض ، و« عيناك » نائب الفاعل ، فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل ، و« عند » ظرف بمعنى : قرب ، متعلق بـ « ألفيتا » ، و« ذا واقيه » حال من مضاف إليه ، وهو الكاف ، [٢٧٦]و« واقيه » مصدر معناه الواقية كالكاذبة مصدر معناه الكذب ، و« أولَى فأولَى لك » دعاء ، أي : قاربك ما يهلكك ، وهذا البيت يصف به رجلاً يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع فَتَلْفَى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات ، (وقال) أمية : [من المتقارب]

٣٣٦ـ (يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخيـ ـلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ)

فـ « أهلي » فاعل « يلومونني » ، فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله ، وحذف فاعله . ويروى : اشترائي النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب مفعوله ، و« كلهم » مبتدأ ، و« ألوم » بفتح الواو غير مهموز خبره ، وهو اسم تفضيل من لِيمَ ، بالبناء للمفعول ، كقيل ، أي : وكلهم أكثر ملومية ، واللوم : العذل ، ويروى : وكلهم يعذل ، وبعده[2] :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لُحِيَ البَائِعُ الأوَّلُ

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٣ .

٣٣٥- البيت لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد ص ٤٧٤ ، وخزانة الأدب ٢١/٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٨/٢ ، ورصف المباني ص ١٩ ، وسر صناعة الإعراب ٧١٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٣ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٣٧١/٢ .

٣٣٦- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ٣٥٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٠/١ ، وشرح المفصل ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، ومغني اللبيب ٣٦٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ .

(٢) ورد هذا البيت في الدرر ٣٥٧/١ .

(**وقال**) آخر : [من الكامل]

٣٣٧ــ (**نَتَجَ الرَّبِيْعُ مَحَاسِنًا ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ**)

فـ « غر » جمع غراء ، مؤنث أغر ، بمعنى أبيض ، فاعل ألقح ، وألقحه علامة جمع المؤنث وهي النون ، و« السحائب » جمع سحابة ، والفعل والفاعل نعت « محاسنًا » ، و« محاسن » جمع محسن ، كـ : مساوئ جمع مسوأ على غير قياس ، والوصف في ذلك كالفعل ، إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء دون النون ، نحو : أقائمات الهندات . [٢٠١/ب]

(**والصحيح**) عند سيبويه[1] ومتابعيه (**أن الألف والواو والنون في ذلك**) المسموع (**أحرف**) ، وأن طيئًا وأزد شنوءة (**دلوا بها على التثنية والجمع**) تذكيرًا وتأنيثًا ، (**كما دل الجميع**) من العرب (**بالتاء في « قامت » على التأنيث**) بجامع الفرعية عن الغير ، فالمثنى والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر . قال سيبويه[2] : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ، ثم قال : وهي لغة قليلة . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٢٢٨ــ وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

(**لا أنها ضمائر للفاعلين ، وما بعدها**) من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبر (**على التقديم**) للخبر ، (**والتأخير**) للمبتدأ (**أو**) ما بعدها (**تابع**) لها (**على الإبدال من الضمير**) بدل كل من كل . (**و**) الصحيح [٢٧٧] أيضًا (**أن هذه اللغة**) وهي إلحاق العلامات (**لا تمتنع من المفردين أو المفردات المتعاطفة**) بغير « أو » (**خلافًا لزاعمي ذلك**) ، بكسر ميم الجمع ، أي خلافًا لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ، ولمن زعم أنها إبدال ، ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات ، وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (**لقول الأئمة**) من أهل اللغة (**إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر**) كما يقول به الأول (**والإبدال**) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب (**ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم**) ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل[3] . وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تَمْتنع

٣٣٧- البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ /١٠٢ ، والدرر ١ /٣٥٧ ، والمقاصد النحوية ٢ /٤٦٠ ، وهمع الهوامع ١ /١٦٠ .

(١) الكتاب ٢ /٣٦ . (٢) الكتاب ٢ /٤٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢ /١١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ /٥٨١ .

مع المتعاطفات (**لمجيء قوله**) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي [٢٠٢/أ] مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما : [من الطويل]

٣٣٨- تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ **(وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ)**

فألحق علامة التثنية وهي الألف في « أسلماه » مع المتعاطفين وهما « معبد وحميم » و« المارقين » ، الخوارج ، من : مرق السهم مروقًا إذا خرج من الجانب الآخر ، و« أسلماه » : خذلاه ، يقال : أسلمت فلانًا إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه ، و« المبعد » : اسم مفعول من الإبعاد ، والمراد به الأجنبي من النسب ، و« الحميم » : القريب . (**وقوله**) وهو عروة ابن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر : [من الوافر]

٣٣٩- ذَرِيْنِي لِلغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمُ الفَقِيْرُ
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ **(وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيْرُ)**

فألحق علامة التثنية وهي الألف في « كانا » مع المتعاطفين وهما « نسب وخير » بكسر الخاء المعجمة أي : الكرم ، والمعنى : وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره ، وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال : لا نعلم أحدًا يجيز : قاما زيدٌ وعمرٌو ، ولا قاموا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ . وقال الموضح في المغني[1] : وليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى .

والحكم (**السادس**) من أحكام الفاعل : (**أنه إن كان مؤنثًا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي**) ، جامدًا كان أو متصرفًا ، تامًّا كان أو ناقصًا ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٢٣٠- وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إذَا كَانَ لأُنْثَى ....

(**وبتاء المضارعة في أول المضارع**) ولم يتعرض له في النظم ، (**ويجب ذلك**) التأنيث (**في مسألتين : أحدهما : أن يكون**) الفاعل (**ضميرًا متصلاً**) لغائية حقيقية التأنيث أو مجازيته ، ونعني بحقيقي التأنيث [٢٠٢/ب] ما له فرج ، والمجازي خلافه . فالحقيقة :

٣٣٨- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦ ، وتخليص الشواهد ٤٧٣ ، والدرر ٣٥٦/١، وشرح شواهد المغني ٧٨٤/٢ ، ٧٩٠ ، والمقاصد النحوية ٤٦١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٦/٢ ، والجنى الداني ص ١٧٥ ، وجواهر الأدب ص ١٠٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٩ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٩/١ ، ومغني اللبيب ٣٦٧/٢ ، ٣٧١ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١ .

٣٣٩- البيتان لعروة بن الورد في ديوانه ص ٩١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٢ .

(١) مغني اللبيب ص ٤٨١ .

(**كـ : هند قامت أو تقوم** ، و) المجازية نحو : (**الشمسُ طلعَتْ أو تطلعُ**) ، وإنَّما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكرًا منتظرًا إذ يجوز أن يقال ، هند قام أبوها ، والشمسُ طلعَ قرنُها ، (**بخلاف**) الضمير [٢٧٨] (**المنفصل ، نحو :**) هند (**ما قام**) إلا هي ، (**أو ما يقوم إلا هي**) ، والشمس ما طلع إلا هي ، أو ما يطلع إلا هي ، فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور ، لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، وبخلاف قول المرأة الحاضرة : قمتُ أو أقومُ ، فإنه لا يمكن تأنيثه ، وإن كان ضميرًا متصلاً لمؤنث (و) تاء التأنيث (**يجوز تركها في الشعر**) مع اتصال الضمير (**إن كان التأنيث مجازيًّا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٣٤ـ .... وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

(**كقوله**) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضًا نافعتين[١] : [من المتقارب]

٣٤٠ـ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا (**وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا**)

وكان القياس « أبقلت » ، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حذف التاء للضرورة . وقال ابن كيسان : يجوز ترك التاء في الكلام النثر ، يقال : الشمسُ طلعَ ، كما يقال : طلعَ الشمسُ ، لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر ، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : أبقلت إبقالها ، بالنقل ، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر . وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره ، فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق ، وقد يعارض بالمثل ، فيقال : إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى[٢] : أبقلت ابقالها

(١) سقطت من « ب » .

٣٤٠- البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣ ، وخزانة الأدب ٤٥/١ ، ٤٩، ٥٠ ، والدرر ٥٤٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢، والكتاب ٤٦/٢ ، ولسان العرب ١١١/٧(أرض) ، ٦٠/١١(بقل) ، والمقاصد النحوية ٤٦٤/٢ ، وتاج العروس (ودق) (بقل) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١ ، وأوضح المسالك ١٠٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٠/١ ، ومغني اللبيب ٦٥٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٤/٥ ، وهمع الهوامع ١٧١/٢ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/١ .

بتخفيف الهمزة ، قال : ولا ضرورة فيه على هذا ، إذ هذا دليل على أن قائلـه يجيز النقـل ، [٢٠٣/أ] قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان ، فلا ضرورة انتهى .

وفي هذا التأويل نظر ، لأن الهاء في « إبقالها » يأبه . (**وقولـــه**) وهـو الأعشـى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيـس بـن معـد يكـرب ويزيـد بـن عبـد الـدار الحارثي : [من المتقارب]

٣٤١ــ فَإِمَّـــا تَرَيْنِــــي وَلِـــي لِمَّـــةٌ   (**فَإِنَّ الحَـــوَادِثَ أَوْدَى بِـــهَا**)

وكان القياس « أودت » ، لأن الفاعل ضمير متصل ، ولكنه حذف التاء ضرورة . و« اللمة » بكسر اللام وتشديد الميم : شعر الرأس دون الجمة ، و« الحوادث » جمع حادثة ، والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي . وقيـل : المـراد الحدثـان الليـل والنـهار ، « وأودى » بمعنى : هلك يتعدى بالباء .

(**و**) المسألة (**الثانية**) من وجوب التأنيث (**أن يكون**) الفاعل ظاهرًا (**متصلاً**) بالفعل ، (**حقيقي التأنيث نحو** : ﴿ **إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ** ﴾) [آل عمـران / ٣٥] ، وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٢٣١ــ وَإِنَّمَـــا تَلْـــزَمُ فِعْـــلَ مُضْمَـــرِ   مُتَّصِـــلِ أَوْ مُفْـــهِمٍ ذَاتَ حِـــرِ

[٢٧٩] (**وشذ قول بعضهم : قال فلانة**) ، حكاه سيبويه عن بعض العرب[(١)] ، (**وهو رديء لا ينقاس**) ، فيقتصر فيه على السماع ، وظاهر قول الناظم :

٢٣٤ــ وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَصْـلِ . . . .

أنه ينقاس على قلة ، (**وإنما جاز في**) الكلام (**الفصيح ، نحو : نِعْمَ المرأةُ**) في المدح ، (**وبِئْسَ المرأةُ**) في الذم بترك التاء فيهما ، (**لأن المراد**) بالمرأة فيهما (**الجنـــس**) وهو مؤنث مجازي ، (**وسيأتِي أن الجنس**) فيه معنـى الجماعـة ، والجماعـة مؤنـث مجـازي ، فلذلك (**يجوز فيه ذلك**) الترك ، وإليه أشار الناظم قوله :

٢٣٦ــ وَالحَذْفُ فِي نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَـنُوا   لأَنَّ قَصْـدَ الجِنْـسِ فِيْـــهِ بَيِّـــنُ

٣٤١- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، وشـــرح أبيـات سيبويه ٤٧٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، ٤١/٩ ، والكتاب ٤٦/٢، ولسان العرب ١٣٢/٢ (حدث) ، ٣٨٥/١٥ (ودي) ، والمقاصد النحوية ٤٦٦/٢ ، وبـلا نسـبة في الإنصاف ٧٦٤/٢ ، وأوضح المسالك ١١٠/٢ ، ورصف المباني ١٠٣ ، ٣١٦ ، وشرح ابن النـــاظم ص ٥٤٠ ، وشرح الأشموني ١٧٥/١ ، وشرح المفصل ٦/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٥/٢ .

(١) الكتاب ٣٨/٢ .

(**ويجوز الوجهان**) التأنيث والتذكير (**في مسألتين** :

إحداهما :) المؤنث الحقيقي الظاهر (**المنفصل**) من الفعل بفاصل ، (**كقوله**) وهو جرير [٢٠٣/ب] بن الخطفى يهجو الأخطل : [من الوافر]

٣٤٢ــ (**لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمّ سَوءٍ**) عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ

فترك التاء من « ولدت » جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير ، والصلب : بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى ، والشام جمع شامة ، (**وقولهم**) أي العرب : (**حضر القاضِيَ اليومَ امرأةٌ**) ، فامرأة فاعل « حضر » وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدًا لحكاية الشاهد بتمامه ، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل ، لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٣٢ــ وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ

(**والتأنيث أكثر**) من التذكير لقوة جانبه ، (**إلا إن كان الفاصل**) بين الفعل وفاعله المؤنث (**إلا**) الاستثنائية الإيجابية ، (**فالتأنيث خاص بالشعر ، نص عليه الأخفش**) وأوجب التذكير في الكلام ، نحو : ما قام إلا هندٌ ، لأن ما بعد « إلا » ليس هو الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل « إلا » ، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ، ولذلك ذكّر الفعل ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند ، (**وأنشد**) الأخفش (**على التأنيث**) في الشعر : [من الرجز]

٣٤٣ــ (**مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ**)

فـ « بنات العم » فاعل « برئت » ، وأنثه مع وجود الفصل بـ « إلا » ، (**وجوزه ابن مالك في النثر**) على قلة فقال[1] :

٢٣٣ــ وَالحَذْفُ مَع فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ العَلاَ

٣٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨ ، ٤٠٥ ، وشرح المفصل ٩٢/٥ ولسان العرب ٥٢٩/١ (صلب) ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٧٥/١ ، وأوضح المسالك ١١٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ١١٣ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٣/١، والمقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والممتع في التصريف ٢١٨/١ .

٣٤٣- الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٦ ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٢ ، وهمع الهوامع ١٧١/٢ .

(١) شرح التسهيل ١١٤/٢ .

[٢٨٠] (وقرئ : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةٌ ﴾) [يس/٢٩] بالرفع[1]، وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه، وجماعة من التابعين : (﴿ فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُم ﴾) [الأحقاف/٢٥] بضم التاء من « ترى » [٢٠٤/أ] ورفع « مساكنهم » على النيابة عن الفاعل . وقال ابن جني[2] : إنها ضعيفة في العربية .

المسألة (الثانية) من جواز الوجهين : (المجازي التأنيث ، نحو : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ ﴾) [القيامة / ٩] ، ولو ورد : « وجُمِعَت » ، بالتاء ، لم يمتنع ، (ومنه) ، أي من مجازي التأنيث (اسم الجنس) كشجر ، (واسم الجمع) المعرب : كقوم ونسوة ، (والجمع) المكسر « كإعراب ، وهنود » ، (لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك جاز التأنيث) في الفعل مع اسم الجمع ، (نحو : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَومُ نُوْحٍ ﴾) [ق/ ١٢] ، (و) مع الجمع المكسر نحو : (﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾)[الحجرات / ١٤] (و) مع اسم الجنس نحو : (أورقت الشجرُ ، و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو : أورق الشجرُ ، و) مع اسم الجمع المذكر نحو (﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾) [الأنعام / ٦٦] (و) مع اسم جمع المؤنث نحو : (﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) [يوسف /٣٠] ، (و) مع الجمع المكسر المذكر نحو : (قال الرجال ، و) مع جمع التكسير المؤنث نحو : (جاء الهنود) ، فأتى في جانب التذكير بالنشر مرتبًا على ترتيب اللَّف ، وفي جانب التأنيث مختلطًا ، كقوله : هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة ، وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازًا من اسم الجمع المبني نحو: الذين ، فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا ، بالتأنيث ، وإن قيل إنه جمع « الذي » ، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين : أحدهما : أن التأنيث غير حقيقي ، فتضعف العناية به . والثاني : أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في : جاءتني كتابُ زيدٍ ، أي صحيفته ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٣٥ـ وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

(إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت [٢٠٤/ب] التذكير) في الفعل (في نحو : قام الزيدون) ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون ﴾ [المؤمنون /١] ، (و) أوجبت (التأنيث في) الفعل ، (نحو : قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه[3] وجمهور البصريين ، (خلافًا للكوفيين فيهما) ، فإنهم أجازوا في

(١) قرأها بالرفع : أبو جعفر وشيبة ومعاذ والحارث . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٢/٣٥٣ .
(٢) المحتسب ٢/٢٦٦ . (٣) الكتاب ٢/٣٨ .

الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، (و) خلافًا (**للفارسي**) من البصريين (**في**) جمع تصحيح (**المؤنث**) فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ، وتبعه الناظم فلم يستثنه ، (**واحتجوا بنحو** : ﴿ **إِلاَّ الَّذِي آمَنَت بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ** ﴾) [يونس /٩٠] ، فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، (**و**) بنحو : (﴿ **إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ** ﴾) [المتحنة /١٢] ، فذكَّر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ، (**و**) بنحو (**قوله**) : [من الكامل]

٣٤٤ـ (**فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ و زَوْجَتِي**   وَالظَّامِعُونَ إِلَـيَّ ثُـمَّ تَصَدَّعُـوا

فذكّر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث ، و« شجوهن » بمعنى : حزنهن مفعول لأجله ، و« تصدعوا » : انصرفوا . (**وأجيب بأن** « **البنين** ») في قوله : « بنو إسرائيل » (و« **البنات** ») في قوله : « بناتي » (**لم يسلم فيهما لفظ الواحد**) ، إذ الأصل ، بنو ، فحذفت لامه ، وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث ، فلما لَم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير ، وليس الكلام فيه . قال الشاطبي[1] : ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل [٢٨١] تغيير فيهما ، أما ما تغيّر منهما : كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقًا اهـ . (**وبأن التذكير في** « **جَاءَكَ**) **الْمُؤْمِنَاتُ** » (**للفصل**) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم : حضر القاضي امرأة ، (**أو لأن الأصل النساء المؤمنات**) ، والنساء : اسم جمع ، فحذف الموصوف وخلفته صفته ، فعوملت معاملته [٢٠٥/أ] (**أو لأن : أل**) في « المؤمنات » اسم موصول (**مقدرة باللاتي ، وهي**) أي اللاتي (**اسم جمع**) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث . قيل : وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر . أما الأول فلان الفصل بغير « إلا » الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح ، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه ، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح . وأما الثاني فلأنه يلزم منه حذف الفاعل ، والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه ، وفيه نظر ، لأن الصفة قامت مقام الموصوف . وأما الثالث فلأن « أل » في نحو : المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام ، لا للحدوث والتجدد ، وسكت الموضح تبعًا للناظم عن إسناد الفعل إلى المثنى ، وحكمه حكم مفرده ، فان كان لمذكر وجب

٣٤٤- البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٥٠ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٠١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٣ ، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٦/٢ ، والخصائص ٢٩٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٧٥/١ .

(١) حاشية الصبان ٥٤/٢ .

تذكير الفعل نحو : ﴿ قالَ رَجُلانِ ﴾ [المائدة / ٢٣] ، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله ، نحو قالت الهندات .

والحكم (**السابع**) من أحكام الفاعل : (**أن الأصل فيه أن يتصل بفعله**) ، لأنه منزل منه منزلة جزئه ، (**ثم يجيء المفعول**) بعدهما ، (**وقد يعكس**) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ، ثم يَجيء الفاعل بعدهما ، (**وقد**) يتأخر الفعل والفاعل و(**يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك**) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه ، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا (**جائز وواجب**) فهذه ست مسائلِ داخلة تحت قول الناظم :

٢٣٧ـ وَالأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أنْ يَتَّصِلاَ ... وَالأَصْلُ في المَفْعُول أنْ يَنْفَصِلاَ
٢٣٨ـ وقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ ... وقَدْ يَجِيءُ المَفْعولُ قَبْلَ الفِعْلِ

(**فأما جواز الأصل**) [٢٠٥/ب] وهو تقديم الفاعل على المفعول (**فنحو : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾**) [النمل / ١٦] ، فـ « سليمان » فاعل و« داود » مفعول .
(**وأما وجوبه**) ، أي الأصل (**ففي مسألتين** :

إحداهما أن يُخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تُميِّز الفاعل من المفعول (كـ : **ضرب موسى عيسى**) فـ « موسى » فاعل ، و« عيسى » مفعول ، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر ، وصور ذلك ست عشرة صورة ، قامت من ضرب أربع في مثلها ، وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم ، وكلها داخلة تحت قول الناظم :

٢٣٩ـ وَأخِّرِ الْمَفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... .

فيتعيَّن في هذه الصورة أن يكون الأول منهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، (**قاله أبو بكر**) بن السراج[(١)] (**والمتأخرون كالجزولي**[(٢)] **وابن عصفور**[(٣)] **وابن مالك**) في النظم وغيره[(٤)]، (**وخالفهم**) في ذلك (**ابن الحاج**) في نقده على المقرب لابن عصفور ، فقال[(٥)] : لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه [٢٨٢] الأغراض الواهية ، (**محتجًا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر**) على عمير ، مع وجود اللبس ، (**وبأن الإجمال من مقاصد**

(١) انظر الأصول ٢٤٥/٢ .
(٢) الجزولية ٥٠ – ٥١ .
(٣) المقرب ٥٣/١ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢ .
(٥) انظر الارتشاف ١٩٩/٢ .

العقلاء) فإن لهم غرضًا في الإجمال ، كما أن لهم غرضًا في البيان ، **(وبأنه يجوز)** أن يقال : زيد وعمرو **(ضرب أحدهما الآخر)** ، إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين ، فيأتي باللفظ المحتمل ، **(وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق)** عند الأصوليين ، ولغة عند النحويين ، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل [٢٠٦/أ] ، ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة ، كـ مختار ومنقاد ، فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفًا ، **(و)** جائز **(شرعًا على الأصح)** خلافًا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر ، وأبي اسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي ، لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ، ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال ، فأما قبل ذلك فلا ، **(وبأنّ الزجاج نقل)** في معانيه **(أنه لا خلاف)** بين النحويين **(في أنه يجوز في نحو ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾** [الأنبياء / ١٥] **كون «** **تلك** **» اسمها)** ، أي اسم « زال » ، **(و« دعواهم » الخبر ، وبالعكس)** ، اهـ كلام ابن الحاج .

قال المرادي[١] : ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى ، لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم « زال » بخبرها ، وذلك واضح ، اهـ . وكذا يقال في الباقي ، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو : ضربت موسى سعدى ، أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف .

المسألة **(الثانية)** من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول **(أن يحصر المفعول بـ « إنما » ، نحو : إنما ضرب زيد عمرًا)** ، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقًا ، لأنه لو أخر انقلب المعنى ، وذلك لأن معنى قولنا : إنما ضرب زيد عمرًا انحصار ضرب زيد في عمرو ، مع جواز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر ، فإذا أخّر وقيل إنما ضرب عمرًا زيد جاز أن يكون زيد ضاربًا لشخص آخر ، ولم يجز أن يكون عمرو مضروبًا لشخص آخر ، **(وكذا الحصر بـ « إلا » عند)** أبي موسى **(الجزولي[٢] وجماعة)** من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ « إلاّ » ، نحو : ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا ، **(وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري)** من الكوفيين **(تقديمه)** ، أي المفعول مع « إلا » **(على الفاعل[٣] ، كقوله)** وهو دعبل بن علي الخزاعي : [من الطويل] [٢٠٦/ب] .

---

(١) شرح المرادي ١٧/٢ .
(٢) الجزولية ص ٥١ .
(٣) انظر شرح التسهيل ١٣٤/٢ .

٣٤٥– (وَلَمَّا أَبَى إِلاَّ جِمَاحًا فُــؤَادُهُ)   وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَـالٍ وَلاَ أَهْـلِ

فقدم المفعول المحصور بـ « إلا » وهو « جماحًا » على الفاعل وهو « فؤاده » ، والجماح هنا الإسراع ، والجموع من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء ، وقوله وهو مجنون بني عامر : [من الطويل]

٣٤٦– تَزَوَّدْتُ مِـنْ لَيْلَـى بِتَكْلِيْـمِ سَـاعَةٍ   (فَمَا زَادَ إِلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا)

فقدم المفعول المحصور بـ « إلا » وهو « ضعف » على الفاعل وهو كلامها ، (وقوله) وهو زهير بن أبي سُلمى بضم السين : [من الطويل]

٣٤٧– وَهَـلْ يُنْبِتُ الخَطِّـيُّ إِلاَّ وَشِـيجُهُ   (وَيُغْرَسُ إِلاَّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخْـلُ)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ « إلا » على نائب الفاعل ، وهو « النخل » لأنه بمثابة الفاعل ، و« ينبت » بضم الياء مضارع أنبت ، و« الخطي » بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط ، **[٢٨٣]** وهو سيف البحر عند عمان ، بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ، و« وشيجه » ، بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ، و« يغرس » بالبناء للمفعول و« النخل » نائب الفاعل ، والمانع لتقديم المفعول المحصور مع « إلا » على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع . قال في التسهيل[١] وتبعه في المغني[٢] : ولا يعمل ما قبل « إلا » فيما بعدها إلا

٣٤٥– البيت لدعبل بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه ص ٣٤٩ ، والدرر ١/٣٦٠ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٨٠ ، وللحسن بن مطير في ديوانه ص ١٨٢ ، وسمط اللآلي ص ٥٠٢ ، ولابن الدمينة في ديوانه ص ٩٤ ، وللمجنون في ديوانه ص ١٨١ ، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/٢٢٣ ، وأوضح المسالك ٢/١٢١ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤ ، والحماسة البصرية ٢/١٧٣ ، والزهرة ص ٨٧ ، وشرح الأشموني ١/١٧٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٩٢ ، وهمع الهوامع ١/١٦١ .

٣٤٦– البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٤ ، والدرر ١/٢٥٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٨١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٦ ، والدرر ١/٤٩٦ ، وشرح الأشموني ١/١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٩١ ، وشرح التسهيل ٢/١٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٩١ ، وهمع الهوامع ١/١٦١ ، ٢٣٠ .

٣٤٧– البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٨٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٣ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤ ، ولسان العرب ٧/٢٩٠ (خطط) ، وشرح التسهيل ٢/١٣٤ ، ٣٠٥ .

(١) التسهيل ص ٧٥ .

(٢) مغني اللبيب ص ٩٨ .

أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيدًا أحد ، أو تابعًا له نحو : ما قام أحد إلا زيدًا فاضل ، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل ، انتهى .

ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعًا في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل « إلا » تقديرًا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حلَّ في موضعه لا ينوى بع غيره ؛ وإلا لجاز ضرب غلامه [٢٠٧/أ] زيدًا وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٤٠ـ وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

(**وأما توسط المفعول**) بين الفعل والفاعل (**جوازا ، فنحو : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾**) [القمر / ٤١] ، فـ « النذر » فاعل « جاء » و« آل فرعون » مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ، (و) نحو (**قولك : خاف ربَّه عمرٌ**) ، فـ « عمر » فاعل و« ربه » مفعول . (**قال**) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٣٤٨ـ جَاءَ الخِلاَفَةَ إذْ كَانت لَـهُ قَدرًا (**كَمَا أَتى رَبَّه موسى عَلَى قَدَرِ**)

فـ « موسى » فاعل و« ربه » مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤١ـ وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ....

والمراد عمر بن الخطاب ﷺ .

(**وأما وجوبه**) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (**ففي مسألتين : إحداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾**) [البقرة / ١٢٤] ، فـ « إبراهيم » مفعول مقدم ، و« ربه » فاعل مؤخر وجوبًا ، (و) نحو : (**﴿ يَوْمَ لاَ يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُم ﴾**) [غافر / ٥٢] ، فـ « معذرتهم » فاعل مؤخر ، و« الظالمين » مفعول مقدم وجوبًا ، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول ، وهو متأخر لفظًا ورتبة ، (و))لأجل ذلك (**لا يجيز أكثر النحويين نحو : زانَ نورُه الشجرَ**) بتقديم الفاعل على المفعول ، (**لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما**

٣٤٨- البيت لجرير في ديوانه ٤١٦ ، والأزهية ١١٤ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، والدرر ٤٣٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٩٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٢/١ ، ٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/٢ ، والجنى الداني ٢٣٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، وشرح قطر الندى ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١٣٤/٢ .

الأخفش وابن جني[(١)]) من البصريين (و) أبو عبد الله (**الطُوال**) ، بضم الطاء ، وتخفيف الواو من الكوفيين (**وابن مالك**) في التسهيل[(٢)] في باب الضمير (**احتجاجًا**) في النثر بقولهم : ضربوني وضربت قومك ، بإعمال الثاني ، حكاه سيبويه[(٣)] ، وأجازه البصريون ، وضربته زيدًا [٢٠٧/ب] ، بإبدال « زيد » من الهاء ، بإجماع ، حكاه ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما في : ضرب غلامه زيدًا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر ، (**بنحو قوله**) وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه : [من الطويل]

٣٤٩- (**جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ**) جَزَاءَ الكْلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فـ « ربه » فاعل ، وهو متصل بضمير عائد إلى « عدي » ، وهو مفعول ، ورتبته التأخير ، و« جزاء الكلاب » مفعول مطلق . واختلف في معنى « جزاء الكلاب » فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة . وقال الأعلم ليس بشيء ، وإنما هو دعاء عليه بالابنة إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد ، قال : وهذا من ألطف الهجو[(٤)] . (**والصحيح جوازه في الشعر فقط**) للضرورة ، وهو الإنصاف ، لأن ذلك إنما ورد في الشعر ، فلا يقاس عليه ، وأما الإعمال والبدل فمستثنيان [٢٨٤] لمجيئهما على خلاف الأصل ، إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره ، فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه ، كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرًا إلى الجذاذ مما خارج عن القواعد ، وإلى ذلك أشار الناظم فقال :

٢٤١- . . . . وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

(و) المسألة (**الثانية**) من مسألتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله

---

(١) الخصائص ١/٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) التسهيل ص ٢٨ .

(٣) الكتاب ٢/٤٠ .

٣٤٩- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١ ، والخصائص ١/٢٩٤ ، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، والدرر ١/١١٤ ، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في المقاصد النحوية ٢/٤٨٧ ، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٢٥ ، وشرح الأشموني ٢/٥٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٦ ، ولسان العرب ١٥/١٠٨ (عوي) ، وهمع الهوامع ١/٦٦ .

(٤) ورد قول الأعلم في شرح الشواهد للعيني ٢/٥٩ .

(**أن يحصر الفاعل بـ « إنما »**) باتفاق ، (**نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ ﴾**) [فاطر / ٢٨] ، فـ « العلماء » فاعل محصور فيه الخشية ، فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول ، والمعنى ، ما يخشى الله من عباده إلا العلماء ، (**وكذا الحصر بـ «إلا» عند غير الكسائي**) فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بـ « إلا » نحو : ما ضرب عمرًا إلا زيد ، (**واحتج**) الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ « إلا » (**بقوله**) : [من البسيط]

٣٥٠ــ (**مَا عَابَ إِلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ... وَلاَ جَفَا قَطُّ إِلاَّ جُبَّأٌ بَطَلا**)

[٢٠٨/أ] فقدم الفاعل المحصور بـ « إلا » في الموضعين ، والأصل : ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ، ولا جفا بطلاً إلا جبأ ، وعاب بالعين المهملة من العيب ، واللئيم هنا البخيل، مقابل الكريم ، والْجُبَّأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود : الجبان ، ومقابله البطل وهو الشجاع ، (**وقوله**) : [من البسيط]

٣٥١ــ نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بالنَّار جَارَهُمْ ... (**وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلاَّ اللهُ بِالنَّارِ**)

فقدم الفاعل المحصور بـ « إلا » على المجرور بالباء ، وطوى ذكر المفعول ، و« هل » بمعنى « ما » ، والأصل ما يعذب أحد أحدًا بالنار إلا الله ، و« نبئتهم » مبني للمفعول ، وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل ، وضمير الغائبين مفعوله الثاني ، وجملة « عذبوا » في موضع المفعول الثالث ، و« جارهم » مفعول « عذبوا » لا المفعول الثالث خلافًا للعيني . (**وقوله**) : [من الطويل]

٣٥٢ــ (**فَلَمْ يَدْرِ إِلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا**) ... عَشِيَّةً إِنـآء الدِّيَارِ وِشَامُهَا

فقدم الفاعل المحصور بـ « إلا » على المفعول وهو « ما هيجت » ، والأصل : فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله و« عشية » منصوب على الظرفية ، والإنـآء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزنًا ومعنى ، والوشام ، بكسر الواو جمع وشيمة : الكلام الشر والعداوة ، والوشام أيضًا من الوشم ، يقال وشم يده وشمًا إذا غرزها بالإبرة ثم ذر عليها النِّيلة ، مرفوع على الفاعلية بـ « هيجت » ، وغير الكسائي قدر

٣٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والدرر ٣٦١/١ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٦١/١ .

٣٥١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢ .

٣٥٢- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٩ ، والدرر ٣٦٠/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٢ ، والمقرب ٥٥/١ ، وهمع الهوامع ١٦١/١ .

للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملاً ، فقدر قبل : « فِعَلَ » ذي كرم عاب ، وقبل : « بطلاً » جفأ ، وقبل « بالنار » يعذب ، وقبل « ما هيجت » درى ، بناء على أن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه ، أو تابع له ، كما تقدم تمثيله وتقريره عليه جرى في التسهيل[(١)] ، وخالف [٢٠٨/ب] هنا فقال :

٢٤٠ـ وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ أخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدُ ظَهَرْ

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (**جوازًا فنحو : ﴿ فَفَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾**) [البقرة / ٨٧] ، فـ « فريقًا » فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ، ويجوز في غير القرآن تأخيره .

(**وأما وجوبًا**) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعًا (**ففي مسألتين** :

إحداهما أن يكون) المفعول (**مما له الصدر**) كأن يكون اسم استفهام ، (**نحو : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ ﴾**) [غافر/٨١] ، « فـأي » مفعول مقدم لـ « تنكرون » ، أو اسم شرط ، نحو : (**﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا) فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾** [الإسراء/١١٠] ، فـ « أيـا » اسم شرط مفعول مقدم لـ « تدعوا » ، و« ما » صلة ، و« تدعوا » مجزوم بـ « أيًا » ، فكل منهما عامل في [٢٨٥] عامله من جهتين مختلفتين .

المسألة (**الثانية** :) من [مسألتي][(٢)] وجوب تقديم المفعول على عامله (**أن يقع عامله بعد الفاء**) الجزائية في جواب « أما » ظاهرة أو مقدرة ، (**وليس له**) ، أي العامل المفعول (**منصوب غيره**) أي غير المفعول (**مقدم**) نعت منصوب (**عليها**) أي على الفاء ، مثال « أما » المقدرة (**نحو : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾**) [المدثر/٣] ، فتقديره : وأما ربك فكبر ، (**و**) مثال « أما » الظاهرة (**نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيْمَ فَلاَ تَقْهَرْ ﴾** [الضحى/٩] وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذارًا من أن تلي الفاء « أما » الملفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول . فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، فكيف عمل ههنا في المفعول ؟ فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي ، وهي ههنا ليست فيه ، لأنها مؤخرة من تقديم ، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن ، ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرًا من إيلائها أما (**بخلاف**) ما إذا كان للفعل منصوب [٢٠٩/أ] غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفي بالفصل بذلك

(١) التسهيل ص ٧٥ .

(٢) إضافة من « ب » .

المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو : (**أما اليوم فاضْرِبْ زيدًا**) ، فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به ، وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول .

(تنبيه :)

يدرك بالتأمل فيما تقدم (**إذا كان الفاعل والمفعول**) به (**ضميرين**) متصلين (**ولا حصر فِي أحدهما وجب تقديْم الفاعل**) على المفعول كما هو الأصل فيهما ، (**كضربته**) ، فالتاء فاعل ، والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل .

(**وإذا كان المضمر**) المتصل (**أحدهما فإن كان**) المضمر (**مفعولاً**) والظاهر فاعلاً (**وجب**) في المضمر (**وصله**) بالفعل (**وتأخير الفاعل**) الظاهر عن المفعول (كـ : **ضربنِي زيدٌ**) ، لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولاً مع إمكان اتصاله .

(**وإن كان**) المضمر (**فاعلاً**) والظاهر مفعولاً (**وجب**) في المضمر (**وصله**) بالفعل (**و**) وجب إما (**تأخير المفعول**) الظاهر عن الفاعل (**أو تقديْمه**) عليه (**وعلى الفعل**) معًا ، (كـ : **ضربتُ زيدًا وزيدًا ضربْتُ**) ، حذرًا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال .

(**وكلام الناظم**) في النظم (**يوهم امتناع التقديم**) للمفعول على الفعل كـ زيدًا ضربْتُ ، (**لأنه سوى**) في النظم (**بين هذه المسألة**) وهي مسألة : ضربتُ زيدًا ، (**ومسألة : ضرب موسى عيسى**) ، في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال :

٢٣٩ــ وَأَخِّرِ الْمَفْعُوْلَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرَ أَوْ أَضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

فاقتضى أنه لا يجوز : زيدًا ضربت ، كما لا يجوز : عيسى ضرب موسى بتقديم [٢٠٩/ب] المفعول على الفعل ، (**والصواب ما ذكرنا**) من جواز نحو : زيدًا ضربت ، إذ لا لبس ، وامتناع نحو : عيسى ضرب موسى ، لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ ، وأن الفعل متحمل لضميره ، وأن موسى مفعول .

وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاثة مسائل . أن يخشى اللبس ، وأن يكون المفعول [٢٨٦] محصورًا فيه ، وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ، وأنه يجب توسط

المفعول في مسألتين : أن يكون الفاعل ملتبسًا بضمير المفعول ، وأن يكون الفاعل محصورًا فيه ، وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين : أن يكون له صدر الكلام ، وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه ، وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا ، وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ، ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلاً والمفعول اسمًا ظاهرًا ، والجواز فيما عدا ذلك .

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان[1] : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك[2] ، والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله .

(**قد يحذف الفاعل للجهل به كـ : سُرِق المتاعُ**) ، إذا لم يعلم السارق من هو ، (**أو لغرض لفظي**) كالإيجاز ، نحو : قوله تعالى ﴿ بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُم بِهِ ﴾ [النحل / ١٢٦] ، وكإصلاح السجع ، كقولهم ، من طابَتْ سريرتُه حُمِدَتْ سِيْرَتُه ، فإنه لو قال : حَمَد الناسُ سيرتَه لاختلفت السجعة ، قاله الموضح في شرح القطر[3] وغيره ، (**وكتصحيح النظم**) كما وقع للأعشى ميمون بن قيس في قوله في قِنَّةٍ كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد : [من البسيط] [٢١٠/أ] .

٣٥٣- (**عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ**)

فبنى « علق » في المواطن الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال : علقني الله إياها ، وعلقها الله رجلاً غيري ، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم ، والتعليق هنا الْمَحبة ، و« عرضًا » بالعين المهملة وفتح

(١) الارتشاف ١٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٤/٢ ، والتسهيل ص ٧٧ .

(٣) شرح قطر الندى ص ١٨٧ .

٣٥٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ١٥٢/٥ ، ولسان العرب ١٨٥/٧ (عرض) ، ٢٦٢/١٠ (علق) ، وتاج العروس (علق) ، والمقاصد النحوية ٥٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

الراء مفعول مطلق، أي تعليقًا عرضًا من غير قصد. قال في الصحاح[1]: وقولهم علقها عرضًا إذا هوى امرأة، أي اعترضت لي فعلّقتُها من غير قصد انتهى. واسم هذه القينة هريرة، كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله[2]: [من البسيط]

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أيُّهَا الرَّجُلُ

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره، وذلك الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها.

(أو) لغرض (**معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض**) أي قصد (**نحو** : ﴿ **فَإِنْ أُحْصِرْتُم** ﴾) [البقرة/١٩٦] (﴿ **وَإِذَا حُيِّيتُمْ** ﴾)[النساء/٨٦] (﴿ **إِذَا قِيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا** ﴾) [المجادلة/١١]، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان. وحيث حذف الفاعل (**فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به**) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه [٢٨٧] (**وتأنيث الفعل لتأنيثه**) إن كان مؤنثًا غير مجرور (**واحد**) فاعل ينوب (**من أربعة**) بيان لواحد.

(**الأول**) منها: (**المفعول به**) لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه، ولا فرق في الفعل بين الصحيح كـ: ضرب زيد، والمعتل العين أو اللام (**نحو** : [٢٠١/ب] ﴿ **وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ** ﴾) [هود / ٤٤]، والأصل: غاض الله الماء وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به، وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير [عن الفعل][3] بعد أن كان جائز التقديم عليه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٤٢ـ يَنُوبُ مفعولٌ بِهِ عن فاعلِ فِيمَا لَهُ..............

(**الثاني : المجرور**) كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازمًا للبناء للمفعول أم لا. فالأول (**نحو** : ﴿ **وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيديهم** ﴾) [الأعراف / ١٤٩]، (**و**) الثاني نحو: (**قولك : سِيْرَ بزيدٍ**)، لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل، هذا مذهب الجمهور.

(**وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه**) أبي علي (**الرندي**) بالراء المهملة والنون: (**النائب ضمير المصدر**) المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سقط هو،

(١) الصحاح (عرض).
(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥، ولسان العرب ١١٢/١٢ (جهنم)، ومقاييس اللغة ١٢٦/٤، وتاج العروس ٢٩٦/٢٢ (ودع).
(٣) إضافة من « ط ».

أي السقوط ، وسير هو ، أي السير ، (**لا المجرور**) بالحرف المعدى ، (**لأنه لا يُتبَع على المحل**) ، أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل ، (**بالرفع**) فلا يقال : مر بزيد الظريف ، ولا ذهب إلى زيد وعمرو ، برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبًا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع ، كقوله : [من الكامل]

٣٥٤- .... طلبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

برفع « المظلوم » على محل « المعقب » ، فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب (**ولأنه**) أي المجرور قد (**يتقدم**) على عامله (**نحو : ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾**) **[الإسراء/٣٦]** ، فلو كان « عنه » هو النائب لما تقدم على عامله وهو « مسؤولاً » ، والفاعل لا يتقدم على عامله ، فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل ، (**ولأنه**) أي المجرور (**إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ**) نحو : الزيت كيل ، ورمضان [٢١١/أ] صيم ، وضرب شديد ضرب ، كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ ، نحو : زيد قام ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ، (**ولأن الفعل لا يؤنث له**) أي للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل (**في نحو : مُرَّ بِهند**) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو : ضربت هند ، فثبت بهذه العلل الربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل .

(**و**) قال الجمهور : (**لنا**) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (**قولهم : سِيْرَ بزيدٍ سَيْرًا**) بالنصب ، فأنابوا المجرور ، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه ، بل أبقوه منصوبًا ، ولو أنابوه لرفعوه ، وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهامًا منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه ، ولنا من الأجوبة (**أنه إنما يُراعى محل يظهر**) إعرابه (**في الفصيح**) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف ، فالأول [٢٨٨] (**نحو : لستُ بقائمٍ ولا قاعدًا**) بالنصب اتباعًا لمحل « قائم » ، فإنه يظهر إعراب محله في فصيح الكلام ، فيقال : لست قائمًا ، والثاني نحو قوله : [من الطويل]

٣٥٤- صدر البيت : (حتى تهجر في الرواح وهاجها) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨، والإنصاف ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٢/٢ ، ٢٤٥ ، ١٣٤/٨ ، والدرر ٤٨٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣ ، وشرح المفصل ٦٦/٦ ، ولسان العرب ٧١٤/١ (عقب) ، والمقاصد النحوية ٥١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٣ ، وخزانة الأدب ١٣٤/٨، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٩، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٢ ، ٤٦ ، وهمع الهوامع ١٤٥/٢ .

٣٥٥_ فَإِنْ لَم تَجِدْ من دونِ عدنانَ والـدًا ودونَ مَعَـدٍّ فَلْـتَزَعْكَ العَـوَاذِلُ

بنصب « دون » الثانية اتباعًا لمحل « دون » الأولى ، فإن إعرابها النصب بـ « تجد » ، ويظهر في الفصيح نصبه ، فيقال : فإن لم تجد دون عدنان ، (**بخلاف**) المجرور بحرف أصلي مُعَد ، (**نحو : مررتُ بزيدٍ الفاضلَ**) بالنصب ، اتباعًا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية ، أو : مُرَّ بزيدٍ الفاضلُ ، بالرفع ، اتباعًا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (**فلا يجوزان**) خلافًا لابن جني[1] (**لأنه لا يجوز**) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع دون أنّ وأنْ وكي ، [٢١١/ب] إلا شذوذًا ، فلا تقل : (**مـررتُ زيـدًا**) بـالنصب على المفعولية (**ولا : مُرّ زيدٌ**) بالرفع على النيابة عن الفاعل ، وإذا لم يكن فصيحًا فـلا يجوز مراعاته ، وأما قوله : [من الرجز]

٣٥٦_ يَسْـلُكْنَ في نَجْـد وَغَـورًا غَـائِرا

بالنصب ، فالفصيح أنه منصوب بفعل محذوف ، أي : ويسلكن غورًا ، لا بالعطف على محل « نجد » فسقط قولهم لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، وأما قولهم ولأنه يتقدم نحو ﴿ كَانَ عَنْـهُ مَسْؤُولاً ﴾ [الإسراء/٣٦] ، فـ « عنه » ليس هـو النـائب عـن الفـاعل ، خلافًـا لصاحب الكشاف[2] ، ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (**النائب في**) هذه (**الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم « كان » وهو المكلف**) المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير : مسؤولاً هو ، أي المكلف ، وإنما لم يقدر ضمير « كان » راجعًـا « لكـل » ، لئـلا يخلـو « مسـؤولاً » عـن ضمير ، فيكون مسندًا إلى « عنه » ، وذلك لا يجوز كمـا تقدم ، وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لَم

٣٥٥- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأمالي المرتضـى ١٧١/١ ، وخزانـة الأدب ٢٥٢/٢ ، ١١٣/٩ ، وسر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٥١/١، ٨٦٦/٢ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١ ، ورصف المباني ص ٨٢ ، والمحتسـب ٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٢/٢ .

(١) في المحتسب ٤٣/٢ ، بعد إنشاد البيت : (عطف « دون » الثانية على موضع « مـن دون » الأولى ، ونظائره كثيرة جدًّا) .

٣٥٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٩٠ ، وأساس البلاغة (فسق) ، وللعجـاج في ملحـق ديوانـه ٢٨٨/٢ ، والكتاب ٩٤/١ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠٨/١٠ (فسق) ، والخصـائص ٤٣٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٢ ، والمحتسب ٤٣/٢ .

(٢) في الكشاف ٤٤٩/٢ : (و« عنه » في موضع الرفع بالفاعلية ، أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنها ، فمسؤول : مسند إلى الجار والمجرور ، كالمغضوب في قوله : ﴿ غيرِ المغضوب عليهم ﴾) .

يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (**وامتناع الابتداء**) في المجرور بحرف أصلي (**لعدم التجرد**) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها ، هكذا أجاب ابن عصفور ، وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ ، فالنائب أحق وأجدر ، وذلك نحو : نعم امرأة هند إذ لو قيل : هي نعم امرأة لم يجز ، لأن المبتدأ حينئذ يصير عائدًا على شيء من الخبر مؤخر . انتهى .

(**وقد**) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلاً عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (**أجازوا النيابة في : لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ**) اتفاقًا ، لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (**مع امتناع : مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ**) لأن « من » لا تزاد في الإيجاب لا لوقوع « أحد » في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله : [من الطويل]

٣٥٧– إذا أحدٌ لَم يَعْنِه شَأن طَارق ....

[٢١٢/أ] نص عليه ابن مالك في التسهيل[1] في باب العدد ، وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء ، وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو : مر بهند ، فلأنه لما لم يظهر تأثيره في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة ، فلم يؤنث الفعل له ، فأما قوله تعالى : ﴿ إنْ تَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنكُم ﴾ [التوبة/٦٦] ، بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد[2] فقال ابن جني[3] : محمولة على معنى : إن تسامح طائفة ، بدليل ﴿ تُعَذَّب طَائِفَة ﴾ [التوبة /٦٦] ، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقد[4] (**قالوا في ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء/٧٩] إن المجرور فاعل مع امتناع : كَفَتْ بِهِنْدٍ**) بتأنيث الفعل مع أنّ الفاعل مجرور بحرف جر زائد ، فما بالك إذا كان مجرورًا بحرف أصلي ، هذا تقدير كلام الموضح ، وهو معارض بنحو : ﴿ وَمَا تَسقُطُ مِنْ وَرَقَة ﴾ [الأنعام/٥٩] ، ﴿ ومَا تَخرجُ مِنْ ثَمرَةٍ ومَا تَحمِلُ مِنْ أنْثَى ﴾ [فصلت/٤٧] ، بتأنيث الفعل مع أن فاعله [٢٨٩] مجرور بحرف زائد . واختلف في سبب امتناع كفت بهند ، فقال الزجاج[5] : لأنه كفى مضمن معنى اكتف ، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله . وقال ابن السراج : إن

٣٥٧– شطر بيت بلا نسبة في التسهيل ص ١١٨ ، وحاشية الصبان ٦٧/٢ .

(١) التسهيل ص ١١٨ .

(٢) انظر هذه القراءة في النشر ٢٨٠/٢ .

(٣) المحتسب ٢٩٨/١ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢ .

فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء ، والباء متعلقة بالمضمر ، أي : كفى الاكتفاء بهند ، وردّ بأنَّ ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين ، وهو منهم ، خلافًا للكوفيين .

(**الثالث**) مما ينوب عن الفاعل : (**مصدر**) متصرف (**مختص**) بصفة أو غيرها (**نحو** : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾) [الحاقة/١٣] ، فـ « نفخة » نائب الفاعل وهو مصدر[1] متصرف لكونه مرفوعًا ، ومختص لكونه موصوفًا بـ « واحدة » وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية ، نحو ﴿ سُبْحَانَ اللهِ ﴾ [المؤمنون/٩١] وغير المختص المبهم ، نحو : سَيْرٌ ، فيمتنع [٢١٢/ب] سبحان الله ، بالضم ، على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل : يُسَبَّح سبحان الله لعدم تصرفه ، (**ويمتنع نحو : سِيْرَ سَيْرٌ لعدم الفائدة**) إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند المسند إليه ولا بد من تغايرهما ، بخلاف ما إذا كان مختصًا فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة ، وإذا امتنع سِيْرَ سَيْرٌ مع إظهار المصدر (**فامتناع سِيْرَ**) ، بالبناء للمفعول على (**إضمار ضمير**) المصدر ([**السير**][2] **أحق**) بالمنع ، لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهامًا من ظاهره (**خلافًا لمن أجازه**) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا : جُلِس ، بالبناء للمفعول ، وفيه ضمير مجهول ، قال ثعلب : أراد أن فيه ضمير المصدر ، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان ، فقال[3] : ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره ، فيجوز أن تقول : قيم وقعد ، فتضمر المصدر كأنك قلت : قيم القيام ، وقعد القعود ، انتهى . والصحيح المنع ، (**وأما قوله**) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٣٥٨- (**وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ ... يَسُؤْكَ وَإِن يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَب**)

(فـ) النائب عن الفاعل بـ « يعتلل » ضمير مصدر مختص بلام العهد ، أو بصفة محذوفة ، و(**المعنى : ويعتلل**) هو ، أي (**الاعتلال المعهود ، أو اعتلال ، ثم خصصه بـ « عليك » أخرى**) في موضع الحال من الضمير ليقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل ، لأنه إنَّمَا يدل على مصدر نكرة مَحْضة وهي حال (**محذوفة للدليل**) الدال عليهما

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) زيادة من « ب » .

(٣) النكت الحسان ص ٥٣ .

٣٥٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٢ ، ٨٨٣ ، ولعلقمة في ديوانه ص ٨٣ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٢/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٦/٢ .

وهو « عليك » المذكورة قبل الفعل ، وحذفت (**كما تحـذف الصفـات المخصصـة**) للموصوفات للدليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلا نُقِيْمُ لَهُم يومَ القِيامَةِ وزنًا ﴾ [الكهف/١٠٥] أي : نافعًا ، لأن أعمالهم [٢١٣/أ] توزن بدليل ، ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُه ﴾ [الأعراف/٩] الآية ، قاله في المغني . وإضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه[1] ، لأن الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه . و« يسؤك » من الإساءة جواب الشرط الأول ، و« تـدرب » بالدال المهملة من الدربة ، وهي العادة جواب الشرط الثاني [٢٩٠] والاعتلال : الاعتذار ، يقال : اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر ، (**وبذلك**) التوجيه (**يوجـه** : ﴿ وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ ﴾) [سبأ/٥٤] ، بالنصب ، فيكون المعنى : وحيل هو ، أي : الحول المعـهود ، أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ، (**و**) بذلك يوجه أيضًا (**قوله**) وهو طرفة بن العبد : [من الطويل]

٣٥٩ـ (**فيَا لَكَ مِنْ ذي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا**) وَمَا كُلُّ مَا يَـهْوَى امْـرُؤٌ هُـوَ نَائِلُـهْ

فيكون المعنى : حيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حـول دونـها ، وليس النـائب الظرف فيهما ، لأنه غير متصرف عنـد جمـهور البصريـين . وعـن الأخفش أنـه أجاز في : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام/٩٤] ، ﴿ ومِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجـن/١١] أن يكـون الظـرف في موضع رفع مع فتحه ، ثم قال أبو علي[2] وتلميذه ابن جني[3] فتحـة اعـراب ، واستشـكل ، وقال غيرهما فتحة بناء ، وهو المشهور ، ولو قرئ : ﴿ وحِيلَ بينُهم ﴾ [سـبأ/٥٤] ، أو روي حِيلَ دونُها ، بالرفع فيهما كما قرئ : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم ﴾ [الأنعام/٩٤] ، بـالرفع[4] ، وكمـا روي : [من الطويل]

٣٦٠ـ . . . . وَبَاشَرَتْ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دونُهَا

---

(١) الكتاب ٢٢٩/١ .

٣٥٩- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٨ ، والمقاصد النحوية ٥١٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسـالك ١٤٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٢) انظر الحجة ٣٦٠/٣ .

(٣) المحتسب ١٩٠/٢ .

(٤) كذا قرأها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم ومجاهد . انظر الإتحاف ص ٢١٣ ، والنشـر ٢٦٠/٢ .

٣٦٠- صدر البيت : (ألم تريا أني حميت حقيقتي) ، وهو لموسى بن جابر في الدرر ٤٦١/١ ، وشرح ديـوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧١ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهـب ص ٨١ ، والارتشـاف ٢٦٢/٢ ، وعمدة الحفاظ (دون) ، وهمع الهوامع ٢١٣/١ ،

بالرفع أيضًا لجاز ، ولم يحتج إلى هذا التوجيه ، (و) بذلك يوجه أيضًا (**قوله**) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين : [من البسيط]

٣٦١- (**يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه**) فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِيْنَ يَبْتَسِمُ

فيكون المعنى : يغضي الإغضاء المعهود ، أو إغضاء من مهابته ، (**ولا يقال النائب المجرور**) بـ « من » وهو « مهابته » (**لكونه [٢١٣/ب] مفعولاً له**) ، قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة ، وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال : والجمهور على منع نيابة المفعول له ، خلافًا للأخفش وضعفه ، قال الخفاف : وعله المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى اهـ . وبهذا يعلل منع نيابة الحال لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافًا للكسائي وهشام ، ولا المفعول معه ، ولا خبر « كان » ، فلا يقال كين قائم ، خلافًا للفراء .

(**الرابع**) مما ينوب عن الفاعل (**ظرف**) زماني أو مكاني (**متصرف مختص**) فالزماني (**نحو : صِيمَ رمضانُ ، و**) المكان نحو : (**جُلِسَ أمامَ الأمِيْرِ**) ، فـ « رمضان ، وأمام » ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ، ومختصان بالعلمية في الأول والإضافة في الثاني ، (**ويمتنع نيابة نحو عندَكَ ومعَكَ وثَمَّ**) بفتح المثلثة ، فلا يقال : جلس عندك ولا معك ولا ثم ، (**لامتناع رفعهن**) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفًا كاملاً ، لأن « من » تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كـ « قط وعوض » أولى بالمنع ، ويمتنع نيابة (**نحو : مكانًا وزمانًا إذا لم يُقَيَّدا**) بقيد يخصصهما ، فلا يقال : جلس مكان ، ولا صيم زمان لعدم الفائدة ، لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزامًا في الأول ووضعًا في الثاني ، فإن قيدا بوصف مثلاً جاز نيابتهما نحو : جلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل ، لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف ، لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف ، وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله :

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أو مِنْ مَصْدَرِ أو حَرفُ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

٣٦١- البيت للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن) ، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢ ، وأمالي المرتضى ٦٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٥١٣/٢ ، ٢٧٣/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ .

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور [٢١٤/أ] (**لا ينوب غير المفعول به مع وجوده**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥١ـ وَلاَ يَنُوبُ بَعضَ هَـٰذِي إنْ وُجِدْ   في اللَّفْظِ مفعولٌ بهِ . . . .

لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازًا ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ، لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب ، (**وأجازه الكوفي**[1]) أي أجاز الكوفيون[2] أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (**مطلقًا**) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه .

فالأول (**كقراءة أبي [٢٩١] جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قومًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾**) [الجاثية/١٤] ، فبنى « يجزى » للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو « قومًا » مقدمًا على النائب[3] .

والثاني كضرب في الدار زيدًا ، (و) أجازه (**الأخفش بشرط تقديم النائب**) على المفعول به[4] كالمثال الثاني ، (**وكقوله :**) [من الرجز]

٣٦٢ـ وَإنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ   (**ما دَامَ مَعنيًّا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ**)

فـ « معنيًّا » اسم مفعول من « عني بحاجتك » ، أصله معنوي ، كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخرًا وهو « قلبه » ، (و) نحو (**قوله**) وهو رؤبة : [من الرجز]

---

(١) انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ – ١٧١ .

(٢) في « ب » : (الكوفي) .

(٣) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، والقراءة المستشهد بها قرأها عاصم وشيبة والأعرج . انظر الإتحاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ١٧٠ : (مذهب سيبويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وأجازه الأخفش والكوفيون) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والخصائص ٣٩٧/١ .

٣٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٩/٢ .

٣٦٣– (لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا) وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إِلاَّ ذُو هُدَى

فـ « يعن » مضارع مبني للمفعول من « عني بكذا » ، و« بالعلياء » نائب الفاعل ، و« سيدًا » مفعول به مؤخر ، واختاره الناظم في التسهيل[1] ، وظاهر قول الناظم :

٢٥١– .... وَقَدْ يَرِدْ

يشمل مذهب الكوفيين والأخفش . وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، قال الموضح في شرح القطر[2] : ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في [٢١٤/ب] الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائدًا على « الغفران » المفهوم من قوله « يغفروا » ، أي : ليجزى الغفران قومًا ، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز . اهـ .

وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي[3] : تساوت البقية . واختار ابن عصفور[4] إقامة المصدر ، وأبو حيان[5] ظرف المكان ، وابن معط المجرور[6] .

(مسألة :

وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل **(واجب نصبه لفظًا إن كان غير جار ومجرور ، كضُرِبَ زيدٌ يومَ الخميس أمامَك ضربًا شديدًا)** برفع « زيد » على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ، **(ومن ثَمَّ)** أي من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب **(نصب المفعول الذي لَمْ يَنُبْ)** عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني **(في نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ دينارًا ، وأُعْطِيَ دينارٌ زيدًا)** ، ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله . **(أو)** واجب نصبه **(محلاً إن كان)** غير النائب **(جارًا ومَجْرورًا ، نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾)** [الحاقة /١٣] ، فرفع « نفخة »

٣٦٣– الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣ ، والدرر ٣٦٣/١ ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٠/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٢/١ .

(١) التسهيل ص ٧٧ .

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩٠ .

(٣) الجزولية ص ١٤٢ .

(٤) المقرب ٨١/١ .

(٥) النكت الحسان ص ٥٥ .

(٦) في المصدر السابق : (واختار ابن معط إقامة المجرور) .

على النيابة عن الفاعل ، ونصب مَحَل الجار والمجرور وهو في « الصبور »، (**وعلة ذلك**) النصب الواجب لفظًا أو محلاً لما عدا النائب (**أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا ، فكذلك نائبه**) لا يكون إلا واحدًا فينصب ما عداه ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢٥٤– وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددًا ، أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبًا فيه مذهبان ، أصحهما الأول ، ويعزى لسيبويه[1] .

(١) الكتاب ١/٢٢٨ .

(فصـــــــــــــل)

(وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) واحد **(فنيابة الأول جـــائزة اتفاقًـا [٢١٥/أ] ونيابة الثالث ممتنعة [٢٩٢] اتفاقًا ، نقله)** ابن هشام **(الخضراوي[1])** وابن أبي الربيع **(وابن الناظم)** في شرح النظم[2] ، **(والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبـس)** بغيره **(نحو : أعلمْتُ زيدًا كبشَك سَمِينًا)** فتقول : أعلم زيـدًا كبشـك سمـين ، قالـه أبـو حيان في النكت الحسان[3] . وقال الشاطبي : أجاز بعض المتأخرين إقامـة الثـالث لكـن مـع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلاف في الثاني ، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما . قال الشاطبي : وهو إلزام صحيح . اهـ .

وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأنه داخل في حكم الثاني ، فيأتي فيـه الخـلاف الآتي فيه ، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل[4] .

(وأما الثاني ففي باب « كسا ») وهو ما ليس خبرًا في الأصل عـن الأول **(إن ألبس ، نحو : أعطيْتُ زيدًا عمرًا ، امتنع)** نيابته **(اتفاقًا)** للإلباس تقـدم أو تـأخر ، لأن كلاًّ منهما يصلح أن يكون معطى ، ولا يتبين المأخوذ من الآخـذ إلا بـالإعراب ، فلـو قيـل : أعطي عمرو زيدًا ، أو أعطي زيدًا عمرٌو ، لتوهم أن « عمـرًا » آخـذ ، و« زيـدًا » مـأخوذ ، والغرض بالعكس .

وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في : ضرب موسى عيسى ، فيكون المقدم هو المسـند إليه ، **(وإن لم يلبس نحو : أعطيتُ زيدًا درهَمًا ، جاز)** نيابته **(مطلقًا)** أي سواء اعتقـد القلـب أم لا ، وسـواء كـان الثـاني نكـرة والأول معرفة أم لا ، لأن « زيدًا » آخذ أبدًا ، و« درهمًا » مأخوذ أبدًا . **(وقيل : يمتنع مطلقًـا)** طردًا للّبس ، فيتعين نيابة الأول لأنه فاعل [٢١٥/ب] معنى .

(١) انظر المقرب ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٨/٢ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦ .
(٣) النكت الحسان ص ٥٦ .
(٤) انظر التسهيل ص ٧٧ ، والارتشاف ١٨٦/٢ - ١٨٨ .

(**وقيل**) يمتنع نيابة الثاني (**إن لم يعتقد القلب**) في الإعراب وهو كون المرفوع منصوبًا والمنصوب مرفوعًا ، فإن اعتقد القلب جاز ، والنائب في الحقيقة هو الأول ، لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفعه مجاز ، كما أن نصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب ، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وهو من ملح كلامهم .

(**وقيل :**) يمتنع نيابة الثاني (**إن كان نكرة والأول معرفة**) قاله الفارسي . فلا يقال : أعطي درهم زيدًا ، ويتعين : « أعطي زيد درهمًا »[1] ، لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة (**وحيث قيل بالجواز**) في الثاني (**فقال البصريون إقامة الأول أولى**) لأنه فاعل معنى . (**وقيل**) عن الكوفيين أنهم قالوا : (**إن كان**) الثاني (**نكرة**) والأول معرفة (**فإقامته قبيحة ، وإن كان معرفتين استويا في الحسن قاله**) المرادي نقلاً عن الكوفيين في شرح التسهيل .

وقال أبو حيان[2] : محل الخلاف أنه إذا كان « درهمًا » منصوبًا بـ « أعطى » ، أما من جعله منصوبًا بغير « أعطى » وقدر له فعلاً آخر تقديره : يأخذ درهمًا ، فلا يصح على مذهبه إقامة « الدرهم » معمولاً لـ « أعطى » ، لأنه معمول لغيره ، اهـ .

(و) المفعول الثاني (**في باب « ظن »**) وهو ما كان خبرًا في الأصل عن الأول . (**قال قوم**) كثيرون (**يمتنع**) نيابته (**مطلقًا**) سواء ألبس أم لم يلبس ، وسواء كان جملة أم لا ، وسواء كان نكرة والأصل معرفة أم لا (**للإلباس في النكرتين**) نحو : ظُنَّ أفضَلُ منك أفضلُ من زيد ، إذا كان أفضل من زيد هو الأول ، (و) في (**المعرفتين**) [٢١٦/أ] نحو : ظُنَّ صديقك زيدًا ، إذا كان زيد هو الأول ، (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (**إن كان الثاني نكرة**) والأول معرفة ، (**لأن الغالب**) في الثاني (**كونه مشتقًا ، وهو حينئذ**) أي : حين إذ ناب عن الفاعل (**شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه**) الفعل المبني للمفعول ، (**فرتبته التقديم**) نحو : ظن قائم زيدًا ، ففي « قائم » ضمير مستتر يعود على « زيدًا » وهو متأخر لفظًا ورتبة ، لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل ، و« قائم » متقدم الرتبة ، لأنه نائب الفاعل ، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر ، (و) هذا القول (**اختاره**) أبو موسى (**الجزولي**[3]) وابن هشام (**الخضراوي** .

(١) في « ب » : (أعطي زيدًا درهم) .
(٢) النكت الحسان ص ٥٦ .
(٣) الجزولية ص ١٤٣ .

وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب « ظن » **(إن لم يلبس)** نحو : ظن قائم زيدًا ، ويمتنع إن ألبس ، نحو : ظن عمرو زيدًا ، إذا كان عمرو مفعولاً ثانيًا ، **(ولم يكن جملة)** اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح ، **(و)** هذا القول **[٢٩٣]** **(اختاره ابن طلحة)** والسيرافي في الإقناع **(وابن عصفور**[١] **وابن مالك**[٢] **)** وجماعة من المتأخرين .
(وقيل : يشترط) في إقامة الثاني **(أن لا يكون نكرة والأول معرفة ، فيمتنع : ظُنَّ قائمٌ زيدًا)** برفع « قائم » لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير ، وما سمع منه حمله جماعة على القلب ، وقد نص على هذا المعنى سيبويه[٣] في : كان رجل زيدًا ، والبابان واحد ، قاله الشاطبي .

(و) المفعول الثاني **(في باب « أَعْلَمَ » أجازه قوم)** منهم الجزولي[٤] ، والشلوبين في التوطئة ، وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب **(إذا لم يلبس فيمتنع)** أعلم [٢١٦/ب] زيد عمرو قائمًا ، **(ومنعه قوم منهم الخضراوى والأُبَّدي)** بضم الهمزة وتشديد الموحدة ، نسبة إلى أُبَّدَة بلد بالأندلس ، **(وابن عصفور**[٥] **لأن)** المفعول **(الأول)** واقع عليه الإعلام فهو **(مفعول صحيح)** لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبسًا به ، **(و)** أما المفعولان **(الأخيران)** **(فأصلهما مبتدأ وخبر شُبِّها)** في نصبهما **(بمفعولي « أعطى »)** فإطلاق المفعولية عليهما مجاز ، **(ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال)** الفرزدق : [من الطويل]

٣٦٤- **(وَنُبِّئْتُ عَبد الله بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ** كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا

فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل ، و« عبد الله » علم قبيلة المفعول الثاني ، وجملة « أصبحت » المفعول الثالث ، واسم « أصبحت » ضمير مستتر فيها يعود إلى « عبد الله » ، وأنثها باعتبار القبيلة ، و« كرامًا » خبر أصبحت ، و« مواليها » فاعل « كرامًا » ، و« لئيمًا » خبر بعد خبر ، و« صميمها » فاعل « لئيمًا » ، و« الجو » بفتح الجيم ، وتشديد الواو اليمامة ، كانت تسمى جوًّا ، و« الكريم » الشريف ، و« اللئيم »

---

(١) المقرب ٤١/١ .
(٢) التسهيل ص ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .
(٣) الكتاب ٤٧/١ .
(٤) الجزولية ص ١٤٣ .
(٥) المقرب ٨١/١ .
٣٦٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣٢١ .

ضده ، و« صميم الشيء » خالصه ، والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها ، والمعنى : أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ، ورؤساؤها لئام .

(**وقد تبين**) مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني [مفعولي][1] كسا ، واشتراط كون الثاني في باب « ظن » ليس جملة ، وجريان الخلاف في الثالث في باب « أعلم » (**أن في النظم أمورا**) غير مناسبة ، (**وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسا » ، حيث لا لبس**) فإنه[2] قال :

٢٥٢— وَباتِّفَاق قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

(**وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة**) حيث قال :

٢٥٣— فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعًا إذَا القَصْدُ ظَهَرْ

(**وإيهام [٢١٧/أ] أن إقامة الثالث**) من باب « أعلم » (**غير جائزة بالاتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه**) وهو إقامة الأول (**ولا مع المختلف فيه**) وهو إقامة الثاني ، (**ولعل هذا**) الصنيع الموهم (**هو الذي غلط ولده**) في شرح النظم[3] ، (**حتى حكى الإجماع على الامتناع**) ، فهذه ثلاثة أمور ، والأولان مسلمان ، والثالث منظور فيه من وجهين .أحدهما : أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحًا فقد تعرض له التزامًا ، وذلك لأن الثالث في باب « أعلم » هو الثاني في باب « علم » ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصريحًا بما علم التزامًا ففيه شائبة تكرار ، والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي ، فلا ينسب حاكيها إلى غلط ، غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف .

---

(١) إضافة من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ١٧١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**يُضَمُّ أولُ فعلِ المفعول**) الذى لم يسم فاعله (**مطلقًا**) سـواء كـان ماضيًـا أم مضارعًا ، وإلى ذلك أشار [٢٩٤] الناظم بقوله :

٢٤٣ــ فَـأَوَّلَ الفِعْــلِ اضْمُمَـنْ . . . .

(**ويشركه**) في الضم (**ثاني الماضي المبدوء بتاء زائـدة**) معـادة سـواء أكـانت للمطاوعة أم لا ، فالثاني (**كتضارب ، و**) الأول نحو : (**تعلّمَ**) وتدحرج ، وقيدنا الزيـادة بالمعتادة احترازًا من التاء في نحو قولهم : ترمس الشيء ، بمعنى رَمَّسَه ، فإنها زائدة ، ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة ، قاله المرادي[1] ، وإلى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله :

٢٤٥ــ وَالثَّـانِيَ التَّـالِيَ تَـا الْمُطَاوَعَـهْ كَـالأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلاَ مُنَازَعَـهْ

ويشركه (**ثالث المبدوء بهمز الوصل**) سواء [٢١٧/ب] أكـان متعديًـا أم لازمًـا ، فالثاني (كـ : **انطلق ، و**) الأول نحو : (**استخرج واسـتحلى**) وإلى ذلـك أشـار النـاظم بقوله :

٢٤٦ــ وَثَـالِثَ الَّـذِي بِـهَمزِ الوَصْـلِ كَـالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَاسْـتُحْلِي

وفي جمل الزجاجي[2] لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويـين اهـ . وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ، ومثّله بـ « قام » و« جَلَسَ » ، وعللـه بأنـه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرًا بغير مخبر عنه ، وذلك محال ، (**ويكسر ما قبل الآخـر من الماضي**) وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤٣ــ . . . . وَالْمُتَّصِـلْ بَـالآخِرِ اكْسِـر فِـي مُضِـيٍّ كَوُصِـلْ

ومن العرب من يسكنه كقوله : [من الرجز]

٣٦٥ــ لَوْ عُصْرَ بها البَانُ والمِسْك انْعَصَرْ

(١) شرح المرادي ٢/٢٣ - ٢٤ . (٢) الجمل ص ٧٧ .

٣٦٥- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٠٣ ، وأدب الكاتب ص ٥٣٨ ، وإصلاح المنطـق ص ٣٦ ، والكتاب ٤/١١٤ ، واللسان ٣/٣٣٦ (فصد) ، ٤/٥٨١ (عصر) ، والمنصف ١/٢٤ ، والارتشـاف ٢/١٩٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٢٤، واللامات ٣٦، والمنصف ٢/١٢٤، والمخصص ١٤/٢٢٠.

واختاره قطرب. قال الخضراوي: وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام، فتقلب الياء ألفًا، فيقول في رُؤِيَ زيدٌ: رُؤَى زيدٌ، بفتح الهمزة، وهي لغة طيىء، فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات، كسر ما قبل آخره وتسكينه، وفتحه (**ويُفتح**) ما قبل الآخر (**من المضارع**) وإليه أشار الناظم بقوله:

٢٤٤ـ وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَـارِعٍ مُنْفَتِحَـا ....

هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف.

(و) أما (**إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي** كـ« **قام** ») من الواوي، (و« **باع** ») من اليائي، (**أو**) كان (**على**) وزن (**افتعل وانفعل**، كـ« **اختار** ») من اليائي، (و« **انقاد** ») من الواوي (**فلك**) في العين (**كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم فتقلب**) الألف (**ياء فيهما**) وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس، وأكثر بني أسد.

قال الشاطبي: وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب:

أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به.

والثاني [٢١٨/أ] ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء.

والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اهـ.

وقال المرادي[١]: الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال: كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادًا لا شيوعًا جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء اهـ.

(**ولك إخلاص الضم فتقلب**) الألف (**واوًا**) وإلى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله:

٢٤٧ـ وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا وَضَمٌّ جَا كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ

وأشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله:

(١) شرح المرادي ٢/٢٥.

٢٤٩ـ وَمَـا لِفَـا بَـاعَ لِمَـا العَيْــنُ تَلِــي   في اخْتَـارَ وانْقَـادَ وَشِـبْهٍ يَنْجَلِــي

(قال) رؤبة في الضم الخالص : [من الرجز]

٣٦٦ـ (لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَــيْئًا لَيْــتُ   لَيْتَ شَبَابًا بُــــوعَ فَاشْــتَرَيْتُ)

[٢٩٥] فـ « بوع » مبني للمفعول وهو خبر « ليت » الأولى ، و« شبابًا » اسمـها ، و« ليت » الأخيرة توكيد للأولى فلاسم لهـا ولا خـبر ، وليـت الوسـطى فـاعل « ينفـع » ، و« شيئًا » مفعول مطلق ، أي نفعًا وفاقًا للموضح لا مفعول به خلافًا للعيني[1] ، والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد ، و« هل » للنفي بدليل أنه روى وما ينفع شيئًا ليت ، والواو للاعتراض ، (وقال) آخر : [من الرجز]

٣٦٧ـ (حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ)   تَخْتَبِــطُ الشَّــوكَ وَلاَ تُشَــاكُ

فـ « حوكت » من الحياكة وهي النسج ، مبني للمفعول ، ونائب الفـاعل ضمـير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ، و« نيرين » تثنية نِيْر بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت ، وفي آخره راء علم الثوب [٢١٨/ب] ولحمته أيضًا فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتـها تختبط الشـوك ولا يؤثر فيها شيئًا ، وهذه اللغة (وهي) الضم الخـالص لغـة (قليلــة) موجودة في كلام هذيل (وتُعزَى لفقعس ودَبِيْرٍ) الجميع ، وهما من فصحاء بني أسد ، قاله المرادي في شرح التسهيل .

وقال الشاطبي : حكيت عن بني ضبة ، وقال الموضح[2] : حكيت عن بعض تميـم . (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعــل) كــ « اختـار » (وانفعل) كـ « انقاد » مِمَّا زاد على الثلاثة ، فلا يقال : اختور ولا انقـود ، (و) المشهور

٣٦٦- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١ ، والدرر ١/٥٢٤، ٢/٥٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٥٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٩، وشرح الأشموني ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٣، وشرح التسهيل ٢/١٣١ ، ٣/٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، وهمع الهوامع ١/٢٤٨ ، ٢/١٦٥ ، وتهذيب اللغة ١٤/٣٢٠ ، وديوان الأدب ٣/٤٠٢ .

(١) المقاصد النحوية ٢/٥٢٥ .

٣٦٧ - الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، والدرر ٢/٥٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٨ ، وشرح الأشموني ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥، والمقاصد النحوية ٢/٥٣٦ ، والمنصف ١/٢٥٠ ، وهمع الهوامع ٢/١٦٥، وتاج العروس ١٩/٢٣٧ (خبط) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ١٢٦ .

(**الأول**) وهو (**قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك**) وينطق بـالهمزة في نحـو : اختـار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث ، قاله ابن مالك[١] ، (**وادعى ابن مالك امتناع ما أَلْبَسَ من كَسْرٍ كـ « خِفْتُ وبِعْتُ » أو ضم كـ « عُقْتُ »**) مبنيـات للمفعـول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٤٨ـ وَإِنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ ....

(وأصل المسألة) قبل بنائهن للمفعول (**خافَنِي زيـد ، وبـاعَنِي لِعَمْـرو ، وعاقَنِي عن كذا**) ، فحذفت الفاعل ، (**ثم بَنَيْتَهُنَّ للمفعول**) وأبدلت من ياء المتكلم تـاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم ، (**فلو قلت : خِفْتُ وبِعْتُ فبالكسـر**) في الخاء والباء ، (**وعُقْتُ بالضم**) في أوله (**لتُوُهِّم أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى**) المراد ، (**فتعين أنه لا يجوز إلا الإشمام أو الضم في**) خفت وبعت (**الأولـين ، والكسـر في**) عقت (**الثالث ، و**) تعين (**أن يمتنع الوجه المُلْبِس**) وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث ، (**وجعلته المغاربة مرجوحًا لا ممنوعًا**) فقالوا : إن العرب تختـار الكسـر في الفـاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة ، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقًا بينهما وهو ظاهر[٢] ، (و) لِهذا (**لَم يلتفت [٢١٩/أ] سيبويه**) في ذلك (**للإلباس[٣]**) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقًا اكتفاء بالفرق التقديري لأن الإلباس غير مانع (**لحصوله في**) الاسم والفعل ، فالاسم (**نحو : مُخْتار**) ، إذ يحتمل أن يكون وصفًـا للفـاعل أو المفعـول ، ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفًا ، واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلـى تقديـر كونـه وصفـا للفاعل تكون الياء مكسورة ، وعلى تقديـر المفعـول تكـون مفتوحـة ، (**و**) الفعـل نحـو : (﴿ **تُضَارَّ** ﴾) [البقرة / ٢٣٣] إذ يحتمل أن يكون مبنيًا للفـاعل وأن يكـون مبنيًـا للمفعـول ومع ذلك أدغم ، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة ، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة ، (**وأوجب[٤] الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف**) وهـو مـا كـان عينه ولامه من جنس واحد ، (**نحو : شُدَّ ومُدَّ**) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما ، (**والحقّ قول بعض الكوفيين إن الكسـر**) في الفاء (**جائز**) ونص سيبويه على اطراده ، فقال[٥] :

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ .

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٩٦ .

(٣) الكتاب ٤/٤٢١ .

(٤) في « ب » : (وأوجبه) .

(٥) الكتاب ٤/٤٢٢ - ٤٢٣ .

واعلم أن لغة مطردة للعرب يجري فيها فُعل من المضاعف الثلاثي مجرى فُعِل من المعتل فيكسر أوله ، فيقال : رِدَّ ، كما يقال : قِيل ، نقله الموضح عنه في الحواشي ، ومن خطه نقلت .

(و) الكسر (**هو لغة بني ضبة**) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة ، فهاء تأنيث وهو ابن أد عم تميم بني مرة ، قاله الدماميني[١] . وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي[٢] : ضنة ، بالضاد المعجمة والنون لا بالباء ، وهو بطن من قضاعة ينسب إليها جماعة ، كذا في مختصر الأنساب اهـ . ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة ، (و) لغة (**بعض تميم ، وقرأ علقمة**) ويحيى بن وثاب : (﴿ **رِدَّتْ إِلَيْنَا** ﴾)[٣] [يوسف/٦٥] ، و : (﴿ **وَلَوْ رِدُّوا** ﴾)[٤] [الأنعام/٢٨] ، (**بالكسر**) فيهما بنقل كسرة العين إلى الفاء حملاً له على المعتل ، (**وجوز ابن مالك الإشمام أيضًا**) فقال في التسهيل[٥] : وقد تشم فاء المدغم ، (**وقال المهاباذي : من أشم**) من العرب (**في قِيل وبِيع**) من المعتل (**أشمَّ هنا**) ، يعني في المضعف ، [٢٩٦] فتحصل [٢١٩/ب] في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٤٨ـ . . . . وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

وعلى الكسر يلغز ، فيقال : ما وجه رفع الماء في قولهم : إنّ الماء ؛ بكسر الهمزة ؛ ورفع الماء ، وجوابه أن أصله إن زيد الماء في الحوض إذا صبه فحذف الفاعل ، وأنيب عنه المفعول ، وكسر الهمزة على حدّ ﴿ رِدَّتْ إلينا ﴾ [يوسف / ٦٥] بكسر الراء ، واستفدنا من تغيير الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل ، وبه قال جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء ، وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين .

---

(١) شرح التسهيل للدماميني ٢٦٧/٤ .

(٢) الكتاب مفقود ، وورد قوله في شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٦٠ .

(٣) انظر القراءة في الإتحاف ص ٢٦٦ ، والمحتسب ٣٤٥/١ .

(٤) انظر القراءة في الإتحاف ص ٢٠٧ ، والبحر المحيط ١٠٤/٤ .

(٥) التسهيل ص ٧٧ .

(هذا باب الاشتغال)

[٢٢٠/أ]وحدّه أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو اسم يشبهه ، ناصب لضميره ، أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول ، وسُلط على الاسم المتقدم لنصبه ، إذا تقرر ذلك فنقول : (**إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم**) المتقدم (كـ« **زيدًا ضربتُه** » ، **أو لمحلّه**) أي لمحل ذلك الاسم المتقدم ؛ (كـ : **هذا ضربته**) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢٥٥ــ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بنَصْبِ لَفْظِه أو الْمَحَلْ

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدَّعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه ، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله . والتحقيق أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح . وأن الضمير لا ينصب له لفظ (**فالأصل**) جواب إذا (**أن ذلك الاسم**) المتقدم (**يجوز فيه وجهان** : [٢٢٠/ب]

أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل ، (**وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده**) من الجملة الفعلية (**في موضع رفع على الخبرية**) للمبتدأ ، والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل ، (**وجملة الكلام**) من المبتدأ والخبر (**حينئذ**) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ ؛ جملة (**اسمية**) لتصديرها بالاسم .

(**و**) الوجه (**الثاني**) من الوجهين (**مرجوح لاحتياجه إلى التقدير**) للعامل ، (**وهو** [٢٩٧] **النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور**) فيما يلائمه (**محذوف وجوبًا**) ، لأن الفعل المذكور مفسر له ، ولا يجمع بينهما . وأما قوله تعالى : ﴿ إنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا والشَّمْسَ والقَمَرَ رأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِيْنَ ﴾ [يوسف/٤] فتوكيد ، خلافًا لمن أجاز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر ، (**فما بعده**) أي الاسم المتقدم (**لا محل له ، لأنه مفسِّر**) للفعل

المحذوف ، والجملة المفسِّرة لا محل لها على الأصح . وقال في المغني[1] : إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية ، وإن حصل بها تفسير . انتهى .

(**وجملة الكلام**) من الفعل المحذوف وما بعده (**حينئذ**) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوبًا بفعل محذوف جملة (**فعلية**) لتصديرها بالفعل المحذوف .

وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة ، فالنصب في نحو : « زيدًا ضربتُه » أقوى من النصب في نحو « زيدًا ضربت أخاه » ، والنصب في « زيدًا ضربتُ أخاه » أحسن من النصب في « زيدًا مررت به » والنصب في « زيدًا مررت به » أحسن من النصب في « زيدًا مررت بأخيه » ، قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥٦ـ فالسَّابقَ انْصِبْهُ بفِعْلٍ أُضْمِرا ... حَتْمًا موافقٍ لما قَدْ أُظْهِرا

[٢٢١/أ] وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير . وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد[2] . ويردُّ عليهما « أزيدًا مررتَ به ؟ » و« أزيدًا هدمتَ داره ؟ » .

(**ثم قد يعرض لهذا الاسم**) المتقدم (**ما يوجب نصبه ، وما يرجحه ، وما يسوّى**) فيه (**بين الرفع والنصب ، ولم نذكر**) نحن (**من الأقسام ما يجب رفعه ، كما ذكر الناظم**) في النظم بقوله :

٢٥٨ـ وإنْ تَلاَ السَّابقَ ما بالابتدا ... يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التزِمْهُ أبدا

٢٥٩ـ كذا إذا الفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... ما قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

(**لأن حد الاشتغال السابق**) أو الباب (**لا يصدق عليه**) ، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فُرِّغَ الفعل من الضمير وسُلط عليه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية ، (**وسيتضح ذلك**) في التنبيه الأول الآتي . (**فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يَختص بالفعل كأدوات التحضيض**) بحاء مهملة وضادين معجمتين (**نحو : هلاَّ زيدًا أكرمته**) ، وأهمله في الارتشاف .

(**وأدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدًا رأيتَه**) فيجب نصب « زيد » بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو « رأيت » ، ولا يجوز رفعه ، لأن « هل » إذا جاء بعدها

---

(١) مغني اللبيب ص ٥٢٦ .

(٢) الارتشاف ٣/١١٠ ، وهمع الهوامع ٢/١١٤ .

اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز « هل زيدًا رأيت » إلا في الشعر ، هذا مذهب سيبويه[١] ، وخالفه الكسائي في ذلك ، فأجاز أن يليها الاسم الذي بعد فعل ولم يخص ذلك بالشعر[٢]، فعلى قوله يجوز الاشتغل في النثر ، ولا يجب النصب بل يترجح . وما تقدم في صدر الكتاب[٣] من أن « هل » مشتركة [٢٩٨] بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيّزها فعل ، نحو : « هل زيدٌ أخوك » فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها ، فلا تدخل إلا عليه ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما . قاله التفتازاني[٤] وغيره .

(و : **متى عمرًا لقيتَه**) فيجب النصب لما ذكر ، وسيأتي الكلام على الهمزة في المسألة الثالثة . (**وأدوات الشرط ، نحو : حيثما زيدًا لقيته فأكرمه**) فيجب النصب ، لما ذكر من الاختصاص بالفعل . (**إلا أن هذين النوعين**) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (**لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر**) عن سيبويه[٥] ، (**وأما في**) نثر (**الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل**) ، فلا يجوز في الكلام « متى عمرًا لقيته » و« حيثما زيدًا لقيته فأكرمه » (**إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقًا**) ، سواء أكان الفعل ماضيًا أم لا (**أو : إنْ**) بكسر الهمزة وسكون النون (**والفعل ماض**) لفظًا أو معنى (**فيقع**) الاشتغال بعدهما (**في**) نثر (**الكلام ، نحو : « إذا زيدًا لقيته**) فأكرمه » (**أو**) « إذا زيدًا (**تلقاه فأكرمْه** ») ، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع « إذا » (**و**) تقول في « إنْ » والفعل ماض لفظًا : (**إنْ زيدًا لقيته فأكرمْه**) أو معنى فقط « إن زيدًا لم تلقه فانتظره » . (**ويمتنع**) الاشتغال (**في**) نثر (**الكلام**) بعد « إنْ » الجازمة لفعل التفسير لفظًا نحو : (**إن زيدًا تلقه**) بحذف الألف (**فأكرمه**) ، لأن « إنْ » لما جزمت الفعل قوي طلبها له ، فلا يليها غيره ، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظًا ، إما لمضيه ، وإما لجزمه بغيرها كما تقدم ، فيضعف طلبها للفعل ، فيليها غيره . [٢٢٢/أ]

(**ويجوز**) الاشتغال (**في الشعر**) بعد « إنْ » الجازمة لفعل التفسير ، نحو « إن زيدًا تلقه فأكرمه » . (**وتسوية الناظم**) في النظم (**بين « إنْ » و« حيثما » مردودة**) ،

(١) الكتاب ٣/٩٩ .
(٢) انظر الكشاف ٣/١٠٧ .
(٣) انظر ما تقدم ص ٣٧ .
(٤) مختصر التفتازاني ٢/٢٦٠ – ٢٦١ .
(٥) الكتاب ١/١٠١ .

لأن الاشتغال بعد « حيثما » لا يقع إلا في الشعر ، وأما بعد « إنْ » فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيًا لفظًا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر . وإن كان مضارعًا مجزومًا بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر .

وجوابه إن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما ، وأما التسوية بينهما في جميع الوجود فليست بلازمة ، وعبارة الناظم ناطقة بذلك ، ونصها :

٢٥٧ـ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابقُ مَا يَختْصُّ بالفِعْلِ كَإنْ وَحَيْثُمَا

(**ويترجح النصب في ست مسائل :**

إحداها أن يكون الفعل) المشتغل (**طلبًا**[١]،**وهو الأمر والدعاء**) بخير أو شر ، (**ولو**) كان الدعاء (**بصيغة الخبر**) المقابل للإنشاء ، (**فالأمر نحو : زيدًا اضربه ، و**) الدعاء بصيغة الطلب ، نحو : (**اللهم عبدَك ارحَمْه ، و**) الدعاء بصيغة الخبر ، نحو : (**زيدًا غفر الله له**) .

فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين ، ومن معنى الثالث لقصوره ، والتقدير : اضرب زيدًا وارحم عبدك ، وارحم زيدًا غفر الله له . وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل ، فكان حمل الكلام عليه أولى ، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب ، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب ، قاله ابن الشجري[٢] ونوقش فيه[٣] .

وقال أبو علي[٤] : كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي[٥] حتى مر بي قوله : [من البسيط]

٣٦٨ـ إنَّ الذين قَتَلْتُمْ أمْسِ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَن ليلكُمْ نَامَا

(١) انظر الكتاب ١/١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٣ ، والارتشاف ٣/١٠٧ .
(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ .
(٣) انظر الدرر اللوامع ١/١٨٣ - ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١/٩٦ .
(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ - ٣٣٢ .
(٥) الكتاب ١/١٣٨ .

٣٦٨- البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والدرر ١/٢٨٥ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩١٤ ، ومغني اللبيب ٢/٥٨٥ ، وهمع الهوامع ١/١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٢ ، وشرح التسهيل ٢/١١ .

(**وإنما وجب الرفع في نحو** : « **زيدًا أحسنْ به** » **لأن الضمير**) **المجرور بالباء** (**في محل رفع**) على الفاعلية عند سيبويه ، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلنا : الضمير في محل نصب ، لأن فعل [٢٩٩] التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً .

(**وإنما اتفق السبعة عليه**) أي على الرفع (**في نحو** : ﴿ **الزَّانِيَةُ والزَّانِي فاجْلِدُوا**) كلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مائةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور/٢] (**لأن**) الفاء مانعة من حَملة على الاشتغال ، فإن (**تقديره عند سيبويه**[١] : **مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني**) ، فحذف المضاف الذي هو « حكم » ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو « الزانية والزاني » ، وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ، (**ثم**) بعد تمام الجملة (**استؤنف الحكم**) وهو « فاجلدوا » فصارت جملة الطلب مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي « فاجلدوا » عن المبتدأ وهو « الزانية والزاني » ، ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، وهذا التقدير متعين عند سيبويه[٢] ، (**وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا**) المثال ، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف ، وصلة « أل » غير ذلك ، (**ولذا**) أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف (**قال في قوله** : [من الطويل]

٣٦٩ــ **وقَائِلَةٍ خولانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ**) وأُكْرومَةُ الحَيين خِلْوٌ كما هيا

(**إن التقدير : هذه خولان**) ، هذا مقول قول سيبويه[٣] ، فجعل « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وجملة « فانكح فتاتهم » مستأنفة هربًا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير

---

(١) الكتاب ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) الكتاب ١/١٣٩ - ١٤٠ .

٣٦٩- البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣ ، وأوضح المسالك ٢/١٦٣ ، والجنى الداني ص ٧١ ، وخزانة الأدب ١/٣١٥ ، ٤٥٥ ، ٤/٣٦٩ ، ٨/١٩ ، ١١/٣٦٧ ، والدرر ١/٢٠١ ، والرد على النحاة ص ١٠٤ ، ورصف المباني ص ٣٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/٢٧٩ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ١/١٨٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٣١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٨ ، ٢/٨٧٣ ، وشرح المفصل ١/١٠٠ ، ٨/٩٥ ، والكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ ، ومغني اللبيب ١/١٦٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٩ ، وهمع الهوامع ١/١١٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٢٤٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٤٠٧ .

(٣) الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .

الموصول . [٢٢٣/أ] وأجاز الأخفش زيادتها مطلقًا[١] ، ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضًا عن الفارسي[٢] وابن جني[٣] وغيرهما من البصريين .

وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرًا أو نهيًا[٤] . و« خولان » بفتح الخاء المعجمة : قبيلة من اليمن ، و« النكاح » : التزويج ، و« الفتاة » : الشابة ، و« أكرومة » بضم الهمزة : من الكرم ، كالأعجوبة من العجب ، مبتدأ ، و« الحيين » : تثنية حي ، والمراد حي أبيها ، وحي أمها ، يعني أن كرمها من جهتي نسبها ، و« الخلو » بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام : الخالية من الأزواج ، خبر « أكرومة » ، و« كما » : جار ومجرور ، خبر بعد خبر ، و« ما » المجرورة بالكاف : اسم موصول ، وكلمة « هي » مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة صلة « ما » والعائد محذوف ، والكاف بمعنى « على » ، والتقدير : على ما هي عليه .

(**وقال المبرد**[٥] **: الفاء**) في ﴿ فَاجْلِدُوْا ﴾[النور/٢] (**لمعنى الشرط**) ، لأن الموصول فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط ، والمعنى : إن زنيا فاجلدوهما ، (**ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبههما**) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط ، (**وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً**) .

فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال ، (**فالرفع**) على الابتداء (**عندهما واجب**) . والخبر على قول سيبويه محذوف ، وعلى قول المبرد مذكور وهو « فاجلدوا » . وقال أبو علي الفارسي[٦] : من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في « زيدٌ فاضربْه » وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى : [من الرجز]

٣٧٠ـ يا ربَّ موسَى أظْلَمِي وأظْلَمُهْ فاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لا يَرْحَمُهْ

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، وانظر الدرر ٢٠١/١ .

(٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، وفي الدرر ٢٠١/١ : (قال أبو علي : من جعل الفاء زائدة أجاز في « خولان » الرفع والنصب) .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ .

(٤) الارتشاف ٦٦/٢ - ٧٠ .

(٥) الكامل ص ٨٢٢ .

(٦) الدرر اللوامع ٢٠١/١ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٨٠/١ .

٣٧٠- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ ، والدرر ٢٠٢/١ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٣ ، وهمع الهوامع ١١٠/١ .

[٣٠٠] المعنى : أظلمَنا[1] . [٢٢٣/ب]

وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة ﴿ والسَّارِقَ والسَّارِقَةَ ﴾ [المائدة/٣٨] بالنصب[2] . (**وقال**) أبو محمد ، عبد الله بن محمد (**ابن السِّيْد**) ؛ بكسر السين ، وسكون الياء آخر الحروف ؛ البَطَلْيَوْسِيّ ، (**و**) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد (**ابن بابشاذ**) ، بالتركيب ، كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (**يُختار الرفع في**) الاسم المنظور فيه إلى (**العموم**) بالأمر ، (**كالآية**) ونحوها كـ : ﴿ السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا ﴾ [المائدة/٣٨] لشبهه بالشرط في العموم والإبهام ، (**و**) يُختار (**النصب في**) الاسم المنظور فيه إلى (**الخصوص**) بالأمر ، (كـ : **زيدًا اضربه**) لعدم مشابهته للشرط[3] .

المسألة (**الثانية :**) مما يترجح فيه النصب (**أن يكون الفعل**) المشتغل (**مقرونًا باللام أو بلا الطلبيتين ، نحو** : « **عمرًا ليضربْه بكرٌ** » و« **خالدًا لا تُهِنْه** ») .

فإن قيل : كيف جاز ذلك ، وقد فسَّر العاملَ ما لا يعمل ، لأن « اللام » و« لا » الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسًا ؟ . قلت : أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر بـ « اللام » مجرى الأمر بغيرها ، وأجروا النهي بـ « لا » مجرى النفي بها .

ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ، (**ومنه : زيدًا لا يعذبُه اللهُ**) برفع « يعذب » ، (**لأنه نفي بمعنى الطلب**) ، فـ « زيدًا » منصوب بفعل محذوف ، تقديره : رحم الله زيدًا ، لأن عدم التعذيب رحمة . (**ويجمع المسألتين**) هذه والتي قبلها (**قول الناظم**) :

٢٦٠ــ واختِيْرَ نصبٌ (**قبلَ فعلٍ ذي طلبْ**) . . . .

(**فإن ذلك**) الفعل المصاحب للطلب (**صادق**) على شيئين : (**على الفعل الذي هو طلب**) كالأمر والدعاء ، (**وعلى الفعل المقرون بأداة طلب**) ، كالمقرون [٢٢٤/أ] « باللام » و« لا » الطلبيتين .

المسألة (**الثالثة : أن يكون الاسم**) المشتغل عنه (**واقعًا بعد شيء ، الغالب**) في ذلك الشيء (**أن يليه فعل**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٦٠ــ . . . . وبعدَ ما إيْلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/٢٩٤ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٣/٤٧٦ ، والكشاف ١/٣٧٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٢ .

(٣) انظر رأي البطليوسي في كتابه الحلل ص ١٥٤ ، ورأي ابن بابشاذ في همع الهوامع ٢/١١٣ ، وانظر الارتشاف ٣/١٠٧ .

(**ولذلك أمثلة ، منها همزة الاستفهام ، نحو : ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا واحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾**) [القمر/٢٤] فيترجح نصب « بشرًا » بفعل محذوف يفسره المذكور ، لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال ، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب ، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لَم يتوسعوا في غيرها . (**فإن فصلت الْهمزة**) من الاسم المشتغل عنه (**فالمختار الرفع نحو : أأنت زيد تضربه**) ، لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم ، لا على الفعل ، هذا إن جعلت « أنت » مبتدأ ، كما هو رأي سيبويه[1] . وإن جعلته فاعلاً بفعل مقدر ، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب[2] ، لأن الهمزة داخلة في التقدير ، (**إلا في نحو : أكُلَّ يومٍ زيدًا تضربُه**) ، فيترجح النصب ، (**لأن الفصلَ بالظرفِ**) وهو « كل يوم » بنصب « كل » (**كلا فصل**) ، وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل .

(**وقال ابن الطراوة[3] : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع**) واجب ، (**نحو : أَزَيْدٌ ضربتَه أم عمرٌو**) لأن الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه (**وحكَم**) ابن الطراوة (**بشذوذ النصب في قوله**) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحًا ، ويذم طُهَيَّة والخِشَاب : [من الوافر] [٢٢٤/ب]

٣٧١ــ أثَعْلَبَةَ الفَوَارسَ أمْ رِيَاحا عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والْخِشَابَا

بنصب « ثعلبة » بفعل محذوف تقديره : أحقرت ثعلبة ، ولا يجوز إضمار « عدلت » لتعديه بالياء ، قاله الموضح في الحواشي .

و« ثعلبة » بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة ، و« الفوارس » نعته ، وإن كان جمعًا ، نظر إلى معنى أهل القبيلة ، و« رياحًا » بمثناة من تحت ، وحاء مهملة ، و« طهية » بضم الطاء المهملة ، وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف ، و« الخشاب » بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة : كلها قبائل ، قاله الموضح في الحواشي .

(١) الكتاب ١٠٤/١ ، وانظر الارتشاف ١٠٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، والارتشاف ١١٢/٣ .

(٣) الارتشاف ١٠٨/٣ .

٣٧١- البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٤ ، والأزهية ص ١١٤ ، وأمالي المرتضى ٥٧/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٠ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١ ، والكتاب ١٠٢/١ ، ١٨٣/٣ ، ولسان العرب ٣٥٥/١ (خشب) ، ١٧/١٥ (طها) ، والمقاصد النحوية ٥٣٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٦/٢ ، والرد على النحاة ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١٩٠/١ .

وفي مسائل الزجاجي[1] ، قال المازني : سأل مروان الأخفش عن « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف . فقال : [٣٠١] إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يُختار الرفع . فقال : هذا هو القياس . قال المازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل . فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ ، بدليل قول العرب : « أزيدًا ضربتَه أم عمرًا » بالنصب ، انتهى .

(**وقال الأخفش**[2] : **أخوات الهمزة**) في ترجيح النصب (**كالهمزة**) في ذلك (**نحو : أيُّهم زيدًا ضرَبَه**) ، فـ « أيُّهم » : مبتدأ ، و« زيدًا » منصوب بفعل محذوف يفسره « ضربه » والجملة خبر « أيُّهم » والتقدير : « أيُّهم ضرب زيدًا » ، (**ومَنْ أَمَةَ اللهِ ضَرَبَهَا**) فـ « من » بفتح الميم : مبتدأ ، و« أمة الله » : منصوب بفعل محذوف ، خبر « من » والتقدير : من ضرب أمة الله ؟ .

[٢٢٥/أ] (**ومنها**) أي من الأمثلة (**النفي بـ « ما » أو « لا » أو « إن » نحو : ما زيدًا رأيته**) أو : لا زيدًا رأيته ، أو : إنْ زيدًا رأيته ، فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أنَّ الكلام معها غير موجب .

(**وقيل : ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع**) في الاسم بعدها[3] .

(**وقال**) أبو عبد الله[4] (**ابن البـاذش**) ؛ بباء موحدة وألف فذال وشين معجمتين ، والذال مكسورة ؛ (**وابن خروف**) : لا يترجح النصب مع هذه الأحرف ، وإنما الرفع والنصب (**يستويان**) معها لدخولها على الأسماء والأفعال ، بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي : « لم » و« لما » و« لن » فإنها مختصة بالأفعال ، فحكمها حكم « إن » الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك . قاله ابن مالك في شرح الكافية[5] .

(**ومنها « حيث » نحو : حيث زيدًا تلقاه فأكرمه ، قاله النـاظم**) في شرح الكافية ، ونصُّه[6] : ومن مرجحات النصب تقدم « حيث » مجردة من « ما » نحو : حيث

(١) أي في مجالس العلماء ص ٦١ .

(٢) انظر الارتشاف ١٠٨/٣ .

(٣) الكتاب ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وانظر الارتشاف ١٠٨/٣ .

(٤) كذا في « أ » ، « ب » ، « ط » ، والصواب : أبو الحسن ، انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢ - ٦٢٠ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢ .

زيدًا تلقاه فأكرمه ، لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بـ « ما » صارت أداة شرط ، واختصت بالفعل . انتهى . وهو في ذلك تابع لسيبويه ، فإنه قال(١) : « إذا » و« حيث » مما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، وإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس ، تقول : « إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمْه » و« حيث زيدًا تجدْه فأكرمْه » .
ونُوزع سيبويه في « إذا » لأنها عنده مختصة بالأفعال ، ولم ينازع في « حيث » فظن الموضح أن المنازعة في « حيث » فقال : (**وفيه نظر**) ، والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال(٢) : وإضافة « حيث » إلى [٢٢٥/ب] الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدًا أراه . انتهى .

ولعل وجه النظر في قوله : « فأكرمه » ، فإنه يوهم أنه جواب « حيث » ، و« حيث » المجردة من « ما » لا جواب لها عند البصريين ، ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها ، فلا يكون راجحًا .

المسألة (**الرابعة :**) مما يترجح فيه النصب (**أن يقع الاسم**) المشتغل عنه (**بعد عاطف غير مفصول**) ذلك العاطف من الاسم (بـ : **أمَّا**) المفتوحة الهمزة ، المشددة الميم ، (**مسبوقٍ**) العاطفُ (**بفعل غير مبنِي**) ذلك الفعل (**على اسم**) قبله ، والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبرًا عن ذلك الاسم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦١ــ وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

ولا فرق في الفعل بين أن تكون رافعًا للفاعل أو ناصبًا للمفعول ، فالأول (كـ : **قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه**) ، (و) الثاني (**نحو :** ﴿ **وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ** ﴾ [النحل/٥] **بعد**) قوله : (﴿ **خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ** ﴾) [النحل/٤] ، وإنما ترجَّح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وتشاكلُ الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما ، قاله في شرح الكافية(٣) . [٣٠٢] (**بخلاف**) ما إذا فُصل بين العاطف والاسم بـ « أمَّا » (**نحو : ضربت زيدًا وأما عمرٌو فأهنته ، فالمختار الرفع**) ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير . [٢٢٦/أ] وحكم الاسم الواقع بعد « أمَّا » في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام ،

---

(١) الكتاب ١/١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٠ - ٦٢١ .

(**لأن « أما » تقطع ما بعدها عما قبلها**) لكونها من الحروف التي يُبتدأ بها الكلام ، قاله الشاطبي : (**وقرئ ﴿ وأَمَّا ثَمُودًا فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾**) [فصلت/١٧] بالنصب لـ« ثمود » منوّنًا وغير منوّن ، قاله الزمخشري في كشافه[١] ، والبيضاوي في تفسيره[٢] . والتنوين باعتبار الحي ، وعدمه باعتبار القبيلة ، والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري ، وبالتنوين[٣] قراءة ابن عباس ، والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، (**على حد : زيدًا ضربته**) ، إلا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل « ثمود » كما يُقدَّر قبل « زيد » في « زيدًا ضربتُه » لئلا يلزم الفصل بين « أمّا » و« الفاء » بجملة تامة ، وذلك لا يجوز ، فلا يقال : وأما هدينا ثمود فهديناهم ، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور ، والأصل : وأما ثمود فهدينا هديناهم ، فلما حُذف الفعل المفسَّر ؛ بالفتح ؛ دخلت الفاء على مفسِّره فصار « وأما ثمود فهديناهم » . فإن قلت : ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . قلت : الفاء ليست هنا في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل . وشمل قوله : العاطف « الواو » و« الفاء » و« ثم » و« أو » ، قاله الشاطبي .

(و« **حتى** » و« **لكن** » و« **بل** » **كالعطف نحو : ضربت القوم حتى زيدًا ضربتُه**) و« ما رأيت زيدًا لكن عمرًا رأيت أباه » و« ما أكرمت زيدًا بل عمرًا أكرمته » وإنما قال : كالعاطف ، لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردًا ، وهو هنا جملة ، فجُعلت هذه الأحرف مُنَزَّلَةً منزلة العاطف في إعطاء حكمه .

المسألة (**الخامسة :**) مما يترجح فيه النصب (**أن يتوهم في الرفع أن الفعل**) المشتغل بالضمير (**صفة**) لما قبله ، (**نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ**) **بِقَدَرٍ** ﴾ [القمر/٤٩] ، لأنه إذا رفع « كل »[٤] احتمل « خلقنا » أن يكون خبرًا له ، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرًا كانت أو شرًّا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .

[٢٢٦/ب] واحتمل أن يكون « خلقنا » صفةً لشيء ، و« بقدر » خبر « كل » ، والتخصيص باللغة يُفهمُ أن ما لا يكون موصوفًا بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقيّة المنسوبة له ، فالمخلوقيّة التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أنّ ثمّ مخلوقًا لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة .

---

(١) الكشاف ٣٨٨/٣ .

(٢) أي في كتابه أنوار التنزيل ١١٦/٤ .

(٣) في « ب » : (بالنصب) .

(٤) هي قراءة أبي السمال ، انظر الكشاف ٤١/٤ ، والمحتسب ٣٠٠/٢ .

(**وإنّما لم يتوهم ذلك مع النصب**) لـ « كل » على أنه مفعول بفعل محذوف يفسِّره « خلقنا » ، ويمتنع جعله صفة لـ « كل شيء » (**لأن الصفة لا تعمل بالموصوف ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً**) .

(**ومن ثَمّ**) بفتح المثلثة ، أي من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف (**وجب الرفع**) لـ « كل » (**إن كان الفعل**) الْمتصل بالضمير (**صفة**) لـ « كل شيء » (**نحو : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾**) [القمر/٥٢] أي الكتب ، ولا يصح نصب « كل » لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنّما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليط « فعلوا » على « كل شيء » وإنّما المعنى : وكل شيء مفعول لهم ، ثابت في الزبر ، وهو مخالف لذلك المعنى ، فرفع « كل » واجب على الابتدائية ، والفعل المتأخر صفة له أو لـ « شيء » و« في الزبر » خبر « كل » .

(**أو**) إن كان الفعل (**صلةً**) لموصول (**نحو : زيدٌ الذي ضَرَبْتُهُ ، أو**) إن كان الفعل (**مضافًا إليه نحو : زيدٌ يومَ تراهُ تفرحُ**) فـ« زيد » فيهما واجب الرفع بالابتدائية ، ولا يجوز نصبه بفعل يفسِّره « ضربته » في الأول ، و« تراه » في [٣٠٣] الثاني ، لأن كلاً منهما لا يعمل فيما قبله ، أما الأول فلأنه صلة ؛ والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ؛ وأما الثاني فلأنه مضاف إليه « يوم » وهو شبيه الصلة في تتميم ما قبله ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . [٢٢٧/أ]

(**أو**) إن (**وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالابتداء ، كـ « إذا » الفجائية على الأصح**) متعلق بـ « يختص » . وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أصحها هذا مطلقًا . والثاني : جواز دخولها على الفعلية مطلقًا . والثالث : التفرقة بين أن يقترن الفعل بـ « قد » فيجوز دخولها عليه ، وألاّ يقترن فيمتنع . حكاها في المغني[1] . وعلى الأصح فيجب الرفع (**نحو : خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو**) ، ويجوز النصب على الثاني ، ويمتنع على الثالث لفقدان « قد » وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٦٢ــ وَإنْ تَلاَ السَّابقُ ما بالابْتِدَا يختصُّ فالرَّفْعَ التَزِمْهُ أبَدَا

(**أو**) إن وقع الاسم (**قبل ما لا يرد قبله معمولاً لِمَا بعده**) وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٥٩ــ كَذَا إذا الفِعْلُ تَلاَ ما لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وجِدْ

(١) مغني اللبيب ص ١٣٢ - ٢٣٣ .

(نحو : زَيْدٌ ما أحْسَنَهُ ، أو) زيدٌ (إنْ رأيتَهُ فأكْرِمْهُ ، أو) زيدٌ (هَلْ رأيْتَهُ ، أو) زيدٌ (هَلاَّ رأيتَهُ) أو ما زيدٌ إلاّ يضربُهُ عمرٌو ، فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة لأن ما بعد « ما » التعجبية و« إن » الشرطية و« هل » الاستفهامية و« هلاّ » التحضيضية و« إلا » الاستثنائية ، لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً ، ويُقاس على ذلك سائر أدوات الصدور .

(**تنبيهان**) اثنان (**الأول : ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة** « **إذا** » **الفجائية**) المتقدمة (**لعدم صدق الضَّابط عليها**) لأن من جملة الضّابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّغَ من الضمير لنصب الاسم السابق ، وذلك ممتنع مع « إذا » الفجائية وما ذُكر معها ، (**وكلام الناظم**) [٢٢٧/ب] في البيتين السابقين (**يوهم ذلك**) ، لأنه جعله من جملة أقسام الباب ، لكنَّ ضرورة تتميم الأقسام ألجأته إلى ذلك . وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره .

التنبيه (**الثاني : لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحًا للنصب**) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال : ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصًا من إيهام غير الصواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : ﴿ إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر/٤٩] ثم علله بأخصر مما قدمناه ، (**بل جعل**) سيبويه (**النصب في الآية**) المذكورة مرجوحًا (**مثله في زيدًا ضربتُه**) فإنه (**قال**) في أثناء كلامٍ : فأما قوله تعالى : ﴿ إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإنما جاء على حد قوله : « زيدًا ضربتُه » (**وهو عربي كثير**) . انتهى كلام سيبويه[(١)] . فيكون الرفع أحسن من النصب .

قال ابن الشجري[(٢)] : أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب . وقال الكوفيون : النصب فيها أجود ، لأنه تقدم على كل عامل ينصب وهو « إن » فاقتضى ذلك إضمار « خلقنا » انتهى .

المسألة (**السادسة :**) مما يترجح نصبه (**أن يكون الاسم**) المشتغَل عنه (**جوابًا لاستفهام منصوب**) لفظًا أو محلاً بما يليه (كـ« **زيدًا ضربته** » ، **جوابًا لمن قال :** « **أيَّهُم ضربْتَ** » أو« **من ضربت** ») فـ « زيدًا » يترجح نصبه لكونه جوابًا لاستفهام منصوب لفظًا في الأول ، ومحلاً في الثاني ، ليطابق الجوابُ السؤالَ في الجملة الفعلية .

---

(١) الكتاب ١٤٨/١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٣٣٨/١ - ٣٣٩ .

أما إذا كان الاستفهام مرفوعًا نحو : « أَيُّهُم ضربْتَهُ » برفع « أيهم » فإنك تجيب بالرفع فتقول : « زيدٌ ضربته » برفع « زيد » راجحًا ، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية .

وجوَّز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد « أيهم ضربته » كما يجيز الوجهين في « زيدٌ ضربتُه وعمرًا أكرمتُه » ، وأجرى الجواب مجرى العطف[1] . وإنما يجيز سيبويه ذلك في النصب على حده في « زيدًا ضربته »[2] . ويقال : « هل رأيت زيدًا » فتقول : « لا ، ولكن عبدَ الله لقيتُه » ، ينزل ذلك منزلة الجواب ، وإن لم يكن جوابًا [٣٠٤] عن المسؤول عنه ، وكذا لو عطفته فقلت : « لا ، بل عمرًا لقيتُهُ » أو : « وعمرًا لقيته » ، قاله الموضح في الحواشي ، ومن خطه نقلْت .

(و) الرفع والنصب (**يستويان في مثل الصورة الرابعة**) ، على أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ« أما » ، مسبوق بفعل (**إذا بُني الفعل**) السابق (**على اسم**) بأن أخبر بالفعل عن اسم (**غير « ما » التعجبية ، وتضمنت الجملة الثانية**) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (**ضميره ، أو كانت**) الجملة الثانية (**معطوفة بالفاء**) المفيدة للسببية (**لحصول المشاكلة**) متعلق بيستويان وعلى أنه علة له (**رفعت أو نصبت**) الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٢ــ وَإِنْ تَـلاَ الْمَعْطُـوْفُ فِعْـلاً مُخْـبَرَا بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فَـاعْطِفَنْ مُخَـيَّرَا

(**وذلك نحو : « زيدٌ قام وعمرٌو أكرمتُه لأجله » أو « فعمرٌو أكرمته »**) فيجوز في « عمرو » الرفع والنصب على السواء وذلك لأن « زيد قام » جملة كبرى ذات وجهين ، ومعنى قولنا : كبرى ، أنها جملة في ضمنها جملة مبنيّة على مبتدئها . [٢٢٨/ب] ومعنى قولنا : أنها ذات وجهين ، أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها ، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها ، فإن راعيت صدرها رفعت « عمرًا » وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، وكلاهما لا محل له من الإعراب . وإن راعيت عجزها نصبته ، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية ، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من « لأجله » العائد على صدر الجملة الأولى ، أو « الفاء » فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ، فاستوى الوجهان .

---

(١) انظر الارتشاف ٣/١٠٩ .

(٢) الكتاب ١/٩٣ .

وقال في البسيط : إن أبا علي رجح الرفع ، انتهى . وهو مقتضى قول ابن الشجري[١] : إن اعتبار الاسم الذي ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل .

وقال أبو حيان[٢] : قال بعض معاصرينا : لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء ، وإنما ذلك قول الجزولي[٣] . والأظهر ترجيح النصب ، لأن الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو : « هذا جحر ضب خرب »[٤] وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار . فلكل منهما مرجح ، فتساويا . (**بخلاف**) ما إذا بُنِي الفعل على « ما » التعجبية نحو : (**ما أحسنَ زيدًا ، وعمرٌو أكرمتُه عندَه ، فلا أثر للعطف**) على الجملة الفعلية ، فرفع « عمرو » في هذا هو المختار ، وذكر ذلك سيبويه[٥] ، لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء لجموده ، ولذلك صُغِّر[٦] . واعتقد الكوفيون اسميته ، فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم ، فيترجح الرفع لعدم الإضمار .

(**فإن لم يكن في**) الجملة (**الثانية ضمير الأول ، ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي**) بكسر السين (**يمنعان النصب**) بناء على العطف على الصغرى ، (**وهو المختار**[٧]) ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا بد فيه من رابط ، وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب . وإن ورد النصب فهو على حده في « زيدًا ضربته » ابتداء ، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وهو جائز بلا خلاف ، قال المرادي في التلخيص .

(**والفارسي وجماعة**) كثيرة من المتقدمين (**يجيزونه**) أي النصب ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال[٨] ؛ وقد ذكر المسألة : وذلك قولك : « عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلَّمْتُه » إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخر قلت : « عمرٌو لقيته [٣٠٥] وزيدًا كلمته » انتهى . يعني بالنصب ، فصرَّح بأنك إن حملت على الآخر ، نصبت ، وليس في هذا المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرًا .

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٣٧ .
(٢) الارتشاف ٣/١١٠ .
(٣) الجزولية ص ١٠١ .
(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٦ - ٤٣٧ ، والاقتضاب ص ٢٤٧ « طبعة دار الجيل » .
(٥) الكتاب ١/٩٦ .
(٦) الكتاب ٣/٤٧٨ .
(٧) الارتشاف ٣/١١٠ .
(٨) الكتاب ١/٩١ .

ونقل ابن عصفور[١] أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرًا[٢] ، واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن/٧] وهي معطوفة على « يسجدان » في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرَ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن/٦] وليس فيهما ضمير يعود على « النجم والشجر » .

(**وقال هشام**) الضرير من الكوفيين[٣] : (**الواو كالفاء**) في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية ، كما أن الفاء فيها معنى السببية ، بدليل « هذان زيدٌ وعمرٌو » ، وردّ بأن الواو إنّما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز « هذانِ يقوم ويقعد » . وقال ابن خروف تبعًا لطائفة من المتقدمين : جميع حروف العطف يحصل بها الربط ، واحتجوا ببيت أنشده ثعلب : [من الطويل]

٣٧٢ــ فَذَرْنِي أَجُوْلُ فِي البِلاَدِ لَعَلَّنِي ... أَسُرُّ صَدِيْقًا أَوْ يُسَاء حَسُودُ

[٢٢٩/ب] وخُرِّج على التقدير : أو يساء بي حسود . (**وهذه أمور متممات لما تقدم**) ، وفي بعض النسخ تنبيهات :

(**أحدها : أن**) العامل (**المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسمًا لكن بشروط ثلاثة :**

أحدها : أن يكون واصفًا) ، فلا يكون اسم فعل ولا مصدرًا .

(**الثاني : أن يكون**) الوصف (**عاملاً**) عمل الفعل ، فلا يكون وصفًا غير عامل .

والشرط (**الثالث : أن يكون**) الوصف العامل (**صالحًا للعمل فيما قبله**) ، فلا يكون وصفًا مقرونًا بـ « أل » ولا صفة مشبهة ، ولا اسم تفضيل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٥ــ وَسَوِّ فِي ذا البَابِ وَصْفًا ذا عَمَلْ ... بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

(**وذلك**) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة :

---

(١) شرح الجمل ١/٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/١٤٤ .

(٣) الارتشاف ٣/١١٠ .

٣٧٢- البيت بلا نسبة في أمالي القالي ٢/١٣٦ .

فالأول (**نحو : زيدًا أنا ضاربُه**) . والثاني نحو : « الدرهمَ أنت مُعطاهُ » . والثالث[1] نحو : « العسلَ أنت شرَّابُه ، و« النِّعَم أنت مِنْحَارُها » ، و « العبدَ أنت ضَرُوبُه » أو « ضريبه » و« القدرَ أنت حَذِرُه » (**الآن ، أو : غدًا**) في الجميع ، فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسِّره الوصف المذكور ، والتقدير : أنا ضاربٌ زيدًا ، وأنت معطًى الدرهمَ ، وأنت شرابٌ العسلَ ، وأنت منحارٌ النعمَ ، وأنت ضروبٌ أو ضريبٌ العبدَ ، وأنت حذرٌ القدرَ . (**بخلاف** « **زيدٌ عليكه** » و « **زيدٌ ضربًا إيَّاهُ** ») بالياء المثناة تحت ، فلا يجوز نصب « زيد » فيهما (**لأنهما**) أي « عليك » و« ضربًا » (**غير صفة**) ، لأن الأول اسم فعل ، والثاني مصدر ، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما [٣٠٦] قبلهما ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . [٢٣٠/أ] فـ « زيد » في المثالين واجب الرفع على الابتدائية ، وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر .

(**نعم يجوز النصب**) فيه (**عند من جوَّز تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي**[2] ، و) عند من جوَّز تقديم (**معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري**) كـ « ضربًا » النائب عن فعله الطلبي ، (**وهو المبرد**[3] **والسيرافي**) ، وعند من جوَّز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين .

(**وبخلاف** « **زيدٌ أنا ضاربُه أمس** » **لأنه غير عامل على الأصح**) ، لأنه بمعنى الماضي[4] . نعم يجوز النصب عند من جوَّز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي ، وهو الكسائي[5] .

(**و** « **زيدٌ أنا الضاربُه** » **و** « **وجهُ الأبِ زيدٌ حسَنُه** ») ، فـ « زيد » في المثال الأول ، و « وجه الأب » في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية ، وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ، ولا يجوز نصبهما ، (**لأن الصلة**) وهي « ضارب » (**والصفة المشبهة**) وهي « حسن » (**لا يعملان فيما قبلهما**) ، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً . وبخلاف « زيدُ عمرٌو أكْرَمُ منه » ، لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقًا لا تقديمًا ولا تأخيرًا .

---

(١) سقطت من « ب » .
(٢) الارتشاف ١٠٤/٣ ، ١٠٧ .
(٣) المقتضب ١٣/١ ، والارتشاف ١٠٣/٣ .
(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٤/١ .
(٥) شرح التسهيل ٧٥/٣ .

الأمر (**الثاني : لا بد في صحة الاشتغال من عُلْقَة**) رابطة (**بين العامل والاسم السابق**) ، لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر ، ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه ، (**وكما تحصل العُلْقَة**) الرابطة (**بضميره**) أي ضمير الاسم السابق (**المتصل بالعامل** كـ « **زيدًا ضربته** ») فالعُلْقَة الرابطة بين العامل وهو « ضربت » وبين الاسم وهو « زيد » الهاء المتصلة بـ « ضربت » (**كذلك تحصل**) العُلْقَة (**بضميره المنفصل من العامل بحرف جر**) متعلق بالمنفصل (**نحو** : « **زيدًا مررت به** ») ، فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء .

[٢٣٠/ب] (**أو**) المنفصل من العامل (**باسم مضاف نحو : زيدًا ضربت أخاه**) فالهاء المجرورة بإضافة « الأخ » إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو « الأخ »(١) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٤ـ وفَصْلُ مَشْغُوْلٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أو بإضافةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

(**أو**) المنفصل من العامل (**باسم أجنبي ، أُتْبِع بتابع مشتمل**) ذلك التابع (**على ضمير الاسم**) السابق ، (**بشرط أن يكون التابع**) للأجنبي (**نعتًا له**) لأن النعت و المنعوت كالشيء الواحد . قاله في المغني . (**نحو : زيدًا ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ**) فالهاء من « يحبه » هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو « رجلاً » ، وجملة « يحبه » نعت « رجلاً » وهو أجنبي من « زيد » لأنه ليس سببًا له . (**أو**) يكون التابع (**عطفًا**) على الأجنبي (**بالواو**) خاصة ، لما فيها من معنى الجمع ، فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ، قاله الموضح في الحواشي ، (**نحو : زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه ، أو**) يكون التابع (**عطف بيان**) على الأجنبي ، لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كـ : **زيدًا ضربتُ عمرًا أخاه**) فالهاء في « أخاه » فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالمعطوف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٢٦٦ـ وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بتابعٍ كَعُلْقَةٍ بنَفْسِ الاسمِ الوَاقِعِ

مسألة عطف البيان زائدة على التسهيل ، (**فإن قدرت : الأخ**) فيها (**بدلاً**) من « عمرًا » (**بطلت**) هذه (**المسألة ، نصبت الاسم**) السابق (**أو رفعت**) لأن « الأخ » يصير من جملة ثانية ، لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة **[٣٠٧]**

(١) انظر الارتشاف ١٠٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٦ .

الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت، وعلى المشتغل عنه إن نصبت. قاله ابن عصفور[1]. [٢٣١/أ] اللهم (**إلا إذا قلنا : عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان**) ، النصب والرفع لوجود الرابط فيهما . فإن قلت : ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضًا ، بأن يجعل العامل في « الأخ » خبرًا في الرفع ، ومفسِّرًا في النصب ، وجملة « ضربت عمرًا » معترضة بينهما . قلت : عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصلح أن يكون خبرًا أو مفسِّرًا لغيره ، وإنما هو على تقدير معنوي ، وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل هو من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق . وبقي من التوابع التوكيد[2] ، ولا يصح مجيئه هنا ، لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكَّد أبدًا ، فلا يصح عوده على الاسم السابق ، قاله الشاطبي .

الأمر (**الثالث : يجب كون المقدَّر في نحو : « زيدًا ضربته » من معنى العامل المذكور ولفظه**) ، فيقدر : ضربْتُ زيدًا ضربْتُه . (**وفي بقية الصور من معناه**) أو لازمه ، (**دون لفظه ، فيقدَّر**) في نحو : « زيدًا مررت به » (**جاوزتُ زيدًا مررتُ به**) ، ولا يقدر « مررت » ، لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، ويقدر في نحو : « زيدًا لستُ مثلَه » : خالفتُ زيدًا لستُ مثلَه ، لأن « خالفت » هو معنى « لست مثله » ، قاله أبو البقاء . (و) يقدَّر في نحو : « زيدًا ضربت أخاه » (**أهَنْتُ زيدًا ضربتُ أخاه**) ، ولا يقدر « ضربت » لأنك لم تضرب زيدًا ، وإنما ضربت أخاه ، ومن لازمه إهانة « زيد » ، لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص[3] . [٢٣١/ب] وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدمًا على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره ، فيقدر متأخرًا عنه .

الأمر (**الرابع**) : ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسًا لضميره يجري (**إذا رفع فعل ضمير اسم سابق**) لفظًا (**نحو : زيدٌ قام ،** أو) تقديرًا نحو : « زيدٌ (**غُضِبَ عليه** ») ، فالهاء المجرورة بـ « على » في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ « غضب » (**أو**) رفع (**ملابسًا لضميره نحو : « زيدٌ قام أبوه »**) .

(**فقد يكون ذلك الاسم**) السابق (**واجب الرفع بالابتداء كـ : خرجت فإذا زيدٌ**) قد (**قام**) ، لأن « إذا » الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق[4] ،

---

(١) شرح الجمل ٣٦٢/١ .

(٢) بعده في « ط » : (نحو : زيدًا ضربت عمرًا نفسه) .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ - ٣١ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٦١٥/٢ ، والارتشاف ١٠٥/٣ .

(و« **ليتما عمرٌو قعد** » ، **إذا قدرت** « **ما** » **كافة**) لـ « ليت » عن العمل ، فـ « عمرو » : مبتدأ ، و« قعد » ، خبره ، ولا يجوز أن يكون **[٣٠٨]** « عمرو » فاعلاً لمحذوف ، لأنه لم يسمع « ليتما قعد عمرو » ، فإن قدرت « ما » زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبًا بل جائزًا ، لما تقدم من أنها إذا اتصل بها « ما » الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية . وإن قدرت « ما » مصدرية كان الرفع واجبًا ، لكن على الفاعلية ، لأن « ما » المصدري يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر .

(أو) واجب الرفع (**بالفاعلية نحو** : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [التوبة/٦] ، و : **هلاَّ زيدٌ قام**) لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافًا للكوفيين[١] فيهما ، قاله ابن عصفور[٢] في شرح الإيضاح .

(**وقد يكون**) الاسم السابق (**راجح الابتدائية على الفاعلية نحو** : « **زيدٌ قام** » **عند المبرد ومتابعيه**) ، فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ، [٢٣٢/أ] ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور ، فسقط ما قيل : إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية .

وعكس ابن العريف الترجيح ، فرجح الفاعلية على الابتدائية ، (**وغيرهم**) من البصريين (**يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل**) من نفي أو استفهام . وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه .

(**وقد يكون**) الاسم السابق (**راجح الفاعلية على الابتدائية نحو** : **زيدٌ لِيَقُمْ**) لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهو خلاف القياس ، لأنها لا تحتمل الصدق والكذب ، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت ، هذا تقرير كلامه ، وفيه نظر ، لأن رفع « زيد » على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسِّره ، وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب[٣] : إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ . فكيف يكون راجحًا مع كونه شاذًّا ؟ ، (ونحو : قامَ زيدٌ وعمرٌو قعَدَ) فيترجح رفع « عمرو » على الفاعلية بفعل محذوف يفسِّره « قعد » لتناسب العطف على الجملة الفعلية .

(**ونحو** ﴿ **أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا** ﴾ [التغابن/٦] و ﴿ **أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ** ﴾) [الواقعة/٥٩] فيرجح رفع « بشر » و« أنتم » على الفاعلية بفعل محذوف ، لأن الغالب في الهمزة دخولها

(١) ومنهم الأخفش ، انظر همع الهوامع ١١٤/٢ .

(٢) انظر المقرب ٢٦٠/١ .

(٣) أوضح المسالك ٨٦/٢ .

على الأفعال ، وتقدم في باب الفاعل ما يغني هنا عن إعادته .

نعم الرفع على الفاعلية في « أَبَشَرٌ يَهْدُوْنَنَا » أرجح من الرفع على الفاعلية في « أأَنْتُمْ تَخْلُقُوْنَهُ » ، وتقدير الاسمية في « أأَنْتُمْ تَخْلُقُوْنَهُ » أرجح منه في « أَبَشَرٌ يَهْدُوْنَنَا » [٢٣٢ / ب] لمعادلتها الاسمية ، وهي : ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة/٥٩] ، صرح بذلك في المغني[1] .

(و) الابتدائية والفاعلية (**قد يستويان**) في (**نحو : زيدٌ قام وعمرٌو قعد عنده**) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ، ففيه عطف فعلية على فعلية . وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ، ففيه عطف اسمية على مثلها ، فالتناسب حاصل على كلا التقديرين .

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٢ .

(هذا باب التعدي واللزوم)

في الأفعال (الفعل ثلاثة أنواع :

أحدها ما لا يوصف بتَعَدٍّ ولا لزوم ، وهو « كـــان » وأخواتهـــا) في حـال [٣٠٩] نقصانها[1] ، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين ، وحال أو شبيه به على قـول الكوفيين ، (وقد تقدمت) عقب باب المبتدأ .

و(الثاني : المتعدي ، وله علامتان ، إحداهما : أن يصح أن تتصل بـــه هـــاء ضمير غير المصدر) ، على وجه لا يكون خبرًا ، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله :

٢٦٧ــ عَلاَمَــةُ الفِعْــلِ الْمُعَــدَّى أنْ تَصِــلْ هَــا غَــيْرِ مَصْــدَر بِـــهِ . . . . . .

العلامة (الثانية) : أن يصح (أن يبنَى منه اسم مفعول تام) ، بأن يستغني عن حرف جـر كما قال في شرح الكافية[2] .

وزاد في التسهيل[3] : باطراد ، (وذلك كـ : ضَرَبَ) بفتح الراء (ألا ترى أنـك تقول « زيدٌ ضربه عمرٌو » ، فتصل به) أي بضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو : زيدٌ) ، وخرج بقولنا : على وجه لا يكون خبرًا نحو : « الصديقُ كنتُه » ، فإنه يصدق على « كـان » أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك لا يكون متعديًـا كمـا مـر ، (و) ألا تـرى أنك (تقول : هو مضروبٌ ، فيكون) « مضـروب » تامًّـا ، غـير مفتقـر إلى حـرف جـر [٢٣٣/أ] ، واحترز بالاطّراد من نحو : [من الوافر]

(١) في « ط » : (نقصها) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ١٧٧ .

(٣) التسهيل ص ٨٣ .

٣٧٣ــ تَمُــرُّوْنَ الدِّيَــارَ ....

فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام ، فتقول : الديار ممرورة ، ولكنه ليس بمطرد ، فلا يكون « مر » متعديًا .

(و) المتعدي (**حكمه أن ينصب المفعول به** كـ : **ضربت زيدًا** ، و : **تَدبَّرت الكتبَ**) أي تأملتها (**إلا إن ناب**) المفعول به (**عن الفاعل**) فإنه يُرفع على النيابة عن الفاعل (كـ : **ضُرب زيدٌ** ، و : **تُدبِّرت الكتبُ**) برفعهما ، وبناء الفعلين للمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٨ــ فَانْصِبْ بِــهِ مَفْعُولَـهُ إنْ لَـمْ يَنُـبْ عَـنْ فَـاعِلٍ ....

وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين ، واختلف قول الكوفيين[1] فقال هشام : الناصب له الفاعل . وقال الفراء : كلاهما . وقال خلف الأحمر : معنى المفعولية . ولكل حجّة ، فحجّة البصريين أن أصل العمل للأفعال . وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا ، والدوران يفيد العلّية . وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر . وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها . ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره[2] . وعُلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب [٣١٠] المفعول به ، أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم ، بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي .

النوع (**الثالث : اللازم وله اثنتا عشرة علامة**) اثنتان عدميتان ، وعشر[3] وجودية ، (**وهي**) مطّردة . **[٢٣٣/ب]**

٣٧٣- تمام البيت : (تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرامُ)

وهو لجرير في ديوانه ص ٢٧٨ ، والاقتضاب ص ٣٧٠ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، والدرر ٢٦٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣١١/١ ، ولسان العرب ١٦٥/٥ (مرر) ، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٥/٦ ، ٢٥٢/٨ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٧ ، ورصف المباني ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/١ ، وشرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، ومغني اللبيب ١٠٠/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ .

(١) سقط من « ب » : (واختلف قول الكوفيين) .

(٢) انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ٧٨/١ – ٨٠ ، المسألة رقم ١١ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (عشرة) .

فالأولى والثانية : (**ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألا يُبنَى منه اسم مفعول تام ، وذلك كـ** « خرج » **، ألا ترى أنه لا يقال : زيدٌ خَرَجَهُ عمرٌو**) فيتصل بـ « خرج » ضمير غير المصدر وهو « زيدٌ » ، (**ولا : هو مَخْرُوج**) فيبنى منه اسم مفعول تام ، (**وإنما يقال : الخروجُ خَرَجَهُ عمرٌو**) فيتصل به هاء ضمير المصدر ، وهو الخروج ، (**وهو مَخْروج به أو إليه**) بحسب المعنى ، فيكون اسم المفعول ناقصًا لاحتياجه إلى حرف الجر .

(و) الثالثة : (**أن يدل على سَجِيَّة**) بالسين المهملة ؛ أي الطبيعة والسليقة ، (**وهي**) أي السجية (**ما ليس حركة جسم ، من وصف ملازم**) للذات غير منفك عنها ، (**نحو** : « **جَبُنَ** » و « **شَجُعَ** ») من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها ،وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات ، عند صدور هذه الأفعال منها ، قاله شارح القصارى[(1)] ، وإليه الإشارة بقوله :

٢٦٩ـ .... وحُتِمْ لُزُومُ أفْعَالِ السَّجَايَا ....

العلامة الرابعة : المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (**على عَرَض**) بفتح العين والراء المهملتين (**وهو**) أي العرض (**ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت**) دائمًا (كـ : **مَرِضَ ، و : كَسِلَ ، و : نَهِمَ ، إذا شبع**) بكسر العين فيهن ، بخلاف « نهم » إذا صار أكولاً ، فليس لازمًا ، وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١ـ أو عَرَضًا ....

والخامسة المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (**على نظافة كـ : نَظُفَ ، و : طَهُرَ ، و : وَضُؤَ**) بضم العين فيهن ، ويجوز في « طهر » فتح العين .

السادسة المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (**على دنس نحو : بَخُسَ ، و : قَذِرَ**) بالذال المعجمة كسرًا وضمًّا فيهما ، وإليهما الإشارة بقوله : **[٢٣٤/أ]**

٢٧٠ـ .... ومَا اقْتَضَى نَظَافَةً أوْ دَنَسَا

السابعة : المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (**على مطاوعة فاعله لفاعل فعل**

[٣١١] متعد لواحد نحو : كَسَرْتُهُ فانكسر ، و : مَدَدْتُهُ فامْتَدَّ) وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١ـ .... أو طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ ....

---

(١) هو حسن شاه بن شرف الدين البقالي العجمي المتوفى سنة ٩٠٥ . والقصارى : متن في التصريف لعلاء الدين أحمد الخجندي البرهاني . انظر كشف الظنون ١٣٢٧ ، وهدية العارفين ٢٨٨/١ .

والمطاوعة قبول الأثر ، ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي ، (**فلو طاوع ما يتعدى فعلة لاثنين تعدى**) المطاوع؛ بكسر الواو (**لواحد كـ : عَلَّمْتُهُ الحسابَ فَتَعَلَّمَهُ**) ففاعل « تعلَّم » قبل التعليم من فاعل « علم » .

الثامنة : المذكورة في قوله : (**أو**) أن (**يكون موازنًا لافْعَلَلَّ**) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كـ « **اقْشَعَرَّ** » و« **اشْمَأَزَّ** ») بمعجمتين ؛ وهو بناء مقتضب ، وقيل : ملحق بـ « احْرَنْجَمَ » وأصلهما « اقْشَعْرَرَ » و« اشْمَأْزَزَ » بسكون العين والهمزة ، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر ، قاله أبو البقاء . واعترض بأن حكم الملحق ألا يُدغم ، لئلا تفوت الموازنة ، ولهذا وجب الفك في « اقْعَنْسَسَ » والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع .

والتاسعة المذكورة في قوله : (**أو**) يكون موازنًا (**لما أُلْحِق به**) أي بـ « افْعَلَلَّ » (**وهو افْوَعَلَّ**) بسكون الفاء ، وفتح الواو والعين ، وتشديد اللام (كـ : **اكْوَهَدَّ الفرخُ إذا ارتعد**) .

والعاشرة المذكورة في قوله : (**أو**) يكون موازنًا (لـ : **افْعَنْلَلَ**) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى ، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها أصليين (كـ : **احْرَنْجَمَ**) . [٢٣٤/ب]

الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله : (**أو**) أن يكون موازنًا (**لِمَا أُلْحِق به**) أي بـ « افْعَنْلَلَ » ، بأصالة اللامين (**وهو**) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف ، أو من حروف « سألتمونيها » ، فالأول نحو : (**افْعَنْلَلَ؛ بزيادة إحدى اللامين**) وهل هي الأولى أو الثانية ؟ قولان (كـ : **اقْعَنْسَسَ الجملُ ، إذا أبَى أن ينقاد** ، **و**) الثاني نحو (**افْعَنْلَى**) بفتح العين ، وسكون النون ، وزيادة الألف في آخره ، وهي من حروف «سألتمونيها » (كـ: **احْرَنْبَى الديكُ**) بسكون الحاء المهملة ، وفتح الراء ، وسكون النون ، وفتح الموحدة (**إذا انتفش للقتال**) فإن قلت : زعم ابن جني[1] وأبو عبيدة أن « افْعَنْلَى » يتعدَّى ، ولا يتعدَّى ، ومن تعدِّيه قول الراجز : [من الرجز]

٣٧٤ــ قَـدْ جَعَـلَ النُّعَـاسُ يَغْرَنْدِيِنِـي أدفَعُــهُ عَنِّــي وَيَسْــرَنْدِيِنِي

---

(١) المنصف ١/٨٦ .

٣٧٤- الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢١٥ ، والخصائص ٢/٢٥٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٩٠ ، وشرح الأشموني ١/١٩٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١/١١٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧ ، ==

قال أبو عبيلة : المغرندي والمسرندي : الذي يغلبك ويعلوك . قلت : أجيب عنه بأنه شاذ ، والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعدٍّ[1] . واقتصر الناظم على « افْعَلَلَّ » ، و« افْعَنْلَلَ » بقوله :

٢٧٠- كَذا افْعَلَلَّ والْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا ....

(وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد [٣١٢] من قول الناظم :

٢٧٢- وعَدِّ لأزمًا بِحَرْفِ جَرّ ....

ويختلف الجار باختلاف المعنى (كـ « **عجبت منه** » و« **مررت به** » و« **غضبت عليه** » **وقد يحذف**) الجار (**ويبقى الجر**) بحاله (**شذوذًا**) لأن حرف الجر لا يعمل محذوفًا ، (**كقوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٧٥- إذا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيْلَةٍ (**أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ**)

فحذف الجار من « كليب » ، وأبقى عمله ، والأصل : (**إلى كليب**) وهو كليب بن يربوع بن حنظلة[2] أبو قبيلة جرير . و« الأصابع » : فاعل « أشارت » ، و« بالأكف » : حال منها ، و« الباء » بمعنى « مع » ، أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف ، فالإشارة وقعت بالمجموع ، وقيل : هذا مقلوب ، والأصل أشارت الأكف بالأصابع .

(**وقد يُحْذف**) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (**وينصب المجرور**) إن كان في موضع نصب (**وهو ثلاثة أقسام**) :

=== وشرح شواهد المغني ٨٨٥/٢ ، ومغني اللبيب ٥٢٠/٢ ، والممتع في التصريف ١٨٥/١ ، والمنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، ولسان العرب ٢١٢/٣ (سرد) ، ٣٢٥ (غرند) ، وديوان الأدب ٤٩٢/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٤٠/٢ ، ١٥٠/١٣ ، وكتاب العين ٣٤١/٧ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٤ ، ومجمل اللغة ٤٩/٤ .

(١) الكتاب ٧٦/٤ - ٧٧ .

٣٧٥- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤ ، وخزانة الأدب ١١٣/٩ ، ١١٥ ، والدرر ٩٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٧٢/٢ ، ٥٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٧٨/٢ ، وخزانة الأدب ٤١/١٠ ، والدرر ٢٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٠ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١/٢ ، ٢٤٤ ، ١٩٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ٦١/١ ، ٦٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ ، ٨١ .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (خطفة) وهو تحريف ، والتصويب من جمهرة أنساب العرب ٢٢٤ .

أحدها (**سماعي جائز في الكلام المنثور نحو : نصَحْتُه ، و : شكَرْتُه**) و : كلْتُه ، و : وزنْتُه ، (**والأكثر ذكر اللام**) الجار (**نحو ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾** [الأعراف/٩٧] ، **﴿ أَنِ اشْكُرْ لِيْ ﴾**) [لقمان/١٤] ، و« كلتُ له » ، و« وزنت له » . وقال التفتازاني : اللام زائدة ، لأن معنى نصحت زيدًا ، ونصحت له ، مستويان . انتهى . وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾ [المطففين/٣] بغير ذكر اللام .

(و) الثاني (**سماعي خاص بالشعر ، كقوله**) وهو ساعدة بن جؤية :

[من الكامل]

٣٧٦- لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيْهِ (**كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ**)

فـ« لدن » ؛ بفتح اللام ، وسكون الدال المهملة ؛ خبر مبتدأ محذوف ، أي هو لدن ، أي لين ، و« بهز » متعلق بـ« يعسل » ؛ بالعين والسين المهملتين ؛ أي يضطرب بهز الكف ، و« متنه » : فاعل « يعسل » ، والمتن : الصدر ، وضمير « فيه » يعود إلى الهز ، و« في » للمصاحبة ، يقول : هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه ، وذلك دليل على كثرة لينه ، و« الثعلب » : فاعل « عسل » . (**وقوله**) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح :

[من البسيط]

٣٧٧- (**آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ**) والْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوْسُ

« آليت » : حلفت . يحتمل أن يكون إخبارًا عن نفسه ، فتكون التاء مضمومة ، وأن يكون خطابًا لملك الحيرة ، فتكون مفتوحة ، [٢٣٥/ب] وذلك أن شخصًا هجا ملك الحيرة ، فبلغه

٣٧٦- البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ ، ٨٦ ، والدرر ٨٦/٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٥، وشرح شواهد المغني ٨٨٥ ، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط) ، ٤٤٦/١١ (عسل) ، والمقاصد النحوية ٥٤٤/٢ ، ونوادر أبي زيد ١٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ ، والارتشاف ٢٥٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٩/٢ ، وجمهرة اللغة ٨٤٢ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ص ١١ ، وهمع الهوامع ٢٠٠/١ .

٣٧٧- البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧ ، والجنى الداني ص ٤٧٣ ، وخزانة الأدب ٣٥١/٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٤/١ ، والكتاب ٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، وأوضح المسالك ١٨٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ٩٩/١ .

ذلك ، فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق ، وهو القمح[1] . و« أطعمه » على تقدير : لا أطعمه ، لأنه جواب القسم ، ولذلك امتنع أن يكون « حبّ » منصوبًا على شريطة التفسير لأن [٣١٣] « لا » النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . و « السوس » : بمهملتين ؛ قمل القمح ونحوه . والشاهد في البيت الأول في حذف « في » ، ونصب « الطريق » ، والأصل ذكر « في » ، لأن « الطريق » اسم مكان مختص كالبيت والدار (**أي في الطريق**) وقول ابن الطراوة : إن الطريق ظرف ، مردود بأنه غير مبهم ، وقله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازَع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق . قاله في المغني[2] .

(**و**) الشاهد في البيت الثاني في حذفه « على » ونصب « حب » أي (**على حب العراق**) . وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول :

٢٧٢ـ . . . . وإنْ حُـذِفْ فَـالنَّصْب لِلْمُنْجَـرّ

٢٧٣ـ نَقْـلاً . . . .

(**و**) الثالث (**قياسي وذلك في** « **أنَّ** » و« **أنْ** ») بفتح الهمزة فيهما ، وتشديد النون في الأولى ، وسكونها في الثانية (**و : كي**) لطولهن بالصلة (**نحو** : ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ** ﴾ [آل عمران/١٨] **ونحو** : ﴿ **أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ** ﴾ [الأعراف/٦٣] **ونحو** : ﴿ **كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً** ﴾ [الحشر/٧] **أي بأنه**) لا إله إلا هو (**ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إذا قدرت** « **كي** » **مصدرية**) لدخول اللام عليها تقديرًا ، (**وأهمل النحويون هنا ذكر : كي**) مع تجويزهم في نحو : « جئت كي تكرمني » أن تكون « كي » مصدرية ، واللام مقدرة قبلها ، والمعنى : لكي تكرمني . قاله في المغني[3] . [٢٣٦/أ]

(**واشترط ابن مالك في**) النظم وغيره[4] في حذف الجار من (« **أنَّ** » و« **أنْ** » **أمن اللبس**) فقال في النظم :

٢٧٣ـ . . . . . . وفِـي أنَّ وأنْ يَطَّـرِدُ مَـعْ أمْـنِ لَبْـسٍ . . . .

(**فمنع الحذف في نحو : رغبت في أن تفعل ، أو** « **عن أن تفعل** » **لإشكال المراد بعد الحذف**) ، هل هو على معنى « في » ، أو « عن » ؟ لأن « رغب » يتعدى بكل

---

(١) المقاصد النحوية ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٨١ .
(٣) مغني اللبيب ص ٦٨١ - ٦٨٢ .
(٤) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

منهما ، ومعناهما مختلف ، (**ويُشْكِل عليه**) قوله تعالى : (﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء/١٢٧] **فحذف الحرف**) الجار (**مع**) أن اللبس موجود ، بدليل (**أن المفسرين اختلفوا في المراد**) فبعضهم قدر « في أن » ، وبعضهم قدر « عن أن » ، واستدل كل على ما ذهب إليه ، وأجيب عنه بجوابين ، ذكرهما المرادي في شرح النظم :

أحدهما : أن يكون حذف الحرف اعتمادًا على القرينة الرافعة للبس ، وقد أشار إلى هذا في منهج السالك .

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام ، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . انتهى .

وفي الكشاف[1] : « يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن » ، وتبعه البيضاوي[2] ، والجواب الأول موافق لقول الموضح في المغني[3] وإنما حُذف الجار في « أن تنكحوهن » لقرينة ، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية ، لاختلافهم في سبب نزولها ، فالخلاف في الحقيقة في القرينة . انتهى .

وما ذهب إليه الموضح من أن محل « أنَّ » و« أنْ » نصبٌ بعد الحذف هو مذهب الخليل ، وأما سيبويه فقال[4] بعدما أورد أمثلة من الحذف : ولو قال قائل : إن الموضع جرٌّ لكان قولاً قويًا ، وله نظائر [٢٣٦/ب] ، نحو قولهم : « لاهِ أبوكَ » . ثم نقل النصب عن الخليل ، فظهر بهذا أن ما قاله ابن مالك[5] تبعًا لابن العِلْجِ من أن الخليل يقول : بالجر ، سهو .

ولا يقاس على « أنَّ » و « أنْ » غيرهما ، فلا يقال : « بريْتُ السكيْنَ القلمَ » ، والأصل : بالسكين ، خلافًا للأخفش الأصغر علي بن سليمان البغدادي ، تلميذ ثعلب والمبرد ، نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، تلميذ سيبويه ، والأخفش الأكبر غيرهما ، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه ، والأخافشة أحد عشر نحويًا[6] والسيبويهون أربعة[7] .

---

(١) الكشاف ٣٠١/١ .
(٢) أنوار التنزيل ١٢٠/١ .
(٣) مغني اللبيب ص ٧٨٨ .
(٤) الكتاب ١٢٨/٣ .
(٥) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .
(٦) بغية الوعاة ٣٨٩/٢ .
(٧) بغية الوعاة ٣٩٠/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**لبعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض**) آخر ، وأصالة المفعول (**إمـــا بكونه مبتدأ في الأصل**) والآخر خبر ، كما في باب « ظن » ، (**أو**) بكونه (**فـــاعلاً في المعنى**) ، والآخر مفعول معنى ، كما في باب « أعطـى » ، (**أو**) بكونـه (**مُسَـرَّحًا**) أي مطلقًا ؛ لم يتقيد بجار (**لفظًا أو تقديرًا ، والآخر مقيد**) بحرف جر (**لفظًا أو تقديـــرًا**) ، كما في باب « اختار » ، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرَّح على غيره ، (**وذلك كـ « زيدًا » في « ظننتُ [٣١٤] زيدًا قائمًا »**) ، فتقدَّم « زيدًا » علـى « قائمـا » لأن « زيدًا » مبتدأ في الأصل ، و« قائمًا » خبره ، والمبتدأ مقدم على الخبر ، (**وأعطيـــت زيدًا درهَمًا**) ، فتقدم « زيدًا » على « درهمًا » ، لأن « زيدًا » فـاعل معنـى ، لأنـه الآخـذ والقابل للدرهم ، ومـن ثـم جـاز « أعطيـت درهَمَـه زيـدًا » ، وامتنـع « أعطيـت صاحبَـه الدرهمَ » إلا على قول من أجاز «ضرب غلامُه زيدًا » قاله ابن مالك في شرح التسهيل(١) .

(**و : اخترتُ زيدًا القومَ ، أو : من القوم**) [٢٣٧/أ] ، فتقدم « زيدًا » ، لأنـــه مسرَّح غير مقيد بجار لفظًا وتقديرًا ، و« القوم » مقيد تقديرًا ، و « من القوم » مقيد لفظًـا ، والمسـرَّح مقدم على المقيد « لأنه مسرَّح غير مقيد بجارٍ لفظًـا وتقديـرًا ، و« القـوم » مقيـد تقديـرًا ، و« من القوم مقيد لفظًا ، والمسرَّح مقدم على المقيد ، لأن علقةَ ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى إليه بواسطة ، ومن ثم يقـــال : « اخـترت قومَـه عمـرًا » ، ولا يقال : « اخترت أحدَهم القومَ » إلا على لغة من أجاز « ضرب غلامُه زيـــدًا » ، قالـه ابـن مالك في شرح التسهيل(١) أيضًا . والتقديم في ذلك كله جائز ، وإليه يشير قول الناظم :

٢٧٤ـــ والأَصْـلُ سَـبْقُ فَـاعِلٍ مَعْنًــى . . . .

(**ثم قد يجب الأصل**) فيجب التقديم ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

---

(١) شرح التسهيل ١٥٢/٢ .

٢٧٥ـ وَيَلْـزَمُ الأَصْـلُ لِمُوْجِـبٍ عَـرَى ....

(**كما إذا خيف اللبس**) كـ « ظننتُ زيدًا عمرًا » ، و (كـ : **أعطيت زيدًا عمرًا**) ، وكـ « اخترتُ الشجعانَ الجندَ » ، ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج . (**أو كان الثاني محصورًا**) كـ « ما ظننتُ زيدًا إلا قائمًا » ، أو (كـ : **ما أعطيت زيدًا إلا درهَمًا** ») و« ما اخترتُ زيدًا إلا القومَ » ، ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل ، (**أو**) كان المفعول الثاني اسْمًا (**ظاهرًا ، و**) ، المفعول (**الأول ضمير نحو**) : « العالِمَ ظننتُه مجتهدًا » ، أو (﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ** ﴾) [الكوثر/١] ، و« الفرسانَ اخترتُهم القومَ » ، ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل ، وأنت بالخيار في الظاهر ، إن شئت قدمته على الفعل والضمير ، وإن شئت أخرته عنهما .

(**وقد يمتنع**) الأصل فيجب التأخير ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٧٥ـ .... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْـلِ حَتْمًا قَـدْ يُـرَى

(**كما إذا اتصل**) المفعول (**الأول بضمير**) المفعول (**الثاني**) كـ « ظننتُ زيدًا غُلامَهُ » [٢٣٧/ب] و (كـ « **أعطيتُ المالَ مالكَهُ** ») ، و« اخترتُ قومَه عمرًا » . (**أو كان**) الأول (**محصورًا**) كـ « ما ظننْتُ قائمًا إلا عَمْرًا » ، و (كـ : **ما أعطيت الدرهمَ إلاَّ زيدًا**) ، و« ما اخترت القومَ إلاَّ بَكرًا » . (**أو**) كان الثاني (**مضمرًا والأول ظاهرًا**) كـ « الفاضلَ ظننتُه زيدًا » ، و (كـ « **الدرهمَ أعطيتُه زيدًا** ») ، و« القومَ اخترتُهُم عَمْرًا » . أما الامتناع في الأولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظًا ورتبةً . وأما في الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير . وأما في الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال ، لا يعدل عنه إلا الانفصال ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه[1] .

(١) انظر الارتشاف ٢٧٤/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي ، كتناسب الفواصـــل**) جمع فاصلة ، والمراد بها رؤوس الآي ، وذلك (**في نحو** : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾) [الضحى/٣] ، والأصل : وما قلاك ، فحذف المفعول ليناسب ﴿ سَجَى ﴾ [الضحى/٢] و﴿ الأُوْلَى ﴾ [الضحى/٤] (و) في (**نحو** : ﴿ **إلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى** ﴾) [طه/٣] والأصل : يخشاه ؛ أي القرآن ؛ ويحتمل أن لا حذف ، ومفعول « يخشى » هو قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيْلاً ﴾ [طه/٤] ، والمعنى : لمن يخشى تنزيل الله . قال في الكشاف[1] : وهو معنى حسن وإعراب بين . انتهى .

(**وكالإيجاز**) والاختصار ، وذلك (**في نحو** : ﴿ **فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا**) وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤] ، والأصل : فإن لم تفعلوه ، ولن تفعلوه ، أي الإتيان بسورة من مثله .

(**وإما معنوي كاحتقاره نحو** : ﴿ **كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ** ﴾ [المجادلة/٢١] **أي الكافرين**) ، فحذف المفعول لاحتقاره . (**أو لاستهجانه**) أي لاستقباح التصريح بذكره ، (**كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأى منِّي ولا رأيت منه**[2]) تعني عورة رسول الله ﷺ ، [٢٣٨/أ] فحذفت المفعول لاستقباح ذكره ، (**أي العورة**[3] . **وقد يمتنع حذفه**) أي المفعول (**كأن يكون محصورًا**) فيه (**نحو** : « **إنَّما ضربتُ زيدًا** ») لأن الحذف ينافي الحصر ، (**أو**) يكون (**جوابًا**) لسؤال (**كـ « ضربتُ زيدًا » ، جوابًا لمن قال : من ضربْتَ ؟**) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه ، وذلك كله مستفاد من قول الناظم :

٢٧٦ــ وَحَذْفُ فَضْلَةٍ أجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيْقَ جَوَابًا أو حُصِرْ

---

(١) الكشاف ٤٢٧/٢ .

(٢) رواية الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال ٤٧٩/٢ : (ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط) . وهذه الرواية لا شاهد فيها .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٦١/٢ ، والارتشاف ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**وقد يُحذف ناصبه**) أي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله :

٢٧٧ـ وَيُحْـذَفُ النَّاصِبُـهَا (إِنْ عُلِمَــا) . . . .

(**كقولك لمن سدد**) بالمهملة (**سهمًا** : « **القِرْطَاس** » ، **ولمن تأهب لسفر** : « **مكَّة** » ، **ولمن قال : منْ أَضْرِبُ ؟**) بالمضارع (**شرَّ النـاس**) . فالقرطاس : منصوب (**بإضمار** « **تصيب** ») ، ودل عليه المشاهدة ، (**و**) « مكة » : منصوب بإضمار (**تريد**) ، ودلَّ [٣١٥] عليه قرينة الحال ، (**و**) « شر الناس » : منصوب بإضمار (**اضـرب**) ، ودل عليه قرينة المقال . (**وقد يجب ذلك**) الحذف . كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٧٧ـ . . . . وَقَـدْ يَكُـوْنُ حَذْفُـهُ مُلْتَزَمَـا

وذلك (**كما**) تقدم (**في**) باب (**الاشتغال** كـ « **زيدًا ضربتـه** ») ، لأنـه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر . (**و**) باب (**النداء**) فيما سيأتي (كـ : **يا عبد الله**) ، لأن « يا » عوض عن الناصب ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . (**وفي الأمثال**) العربية ؛ وهي كل كلام مركب مشهور شبّه مضربه بمورده (**نحو : الكلابَ على البقـرِ**[1]) فـ « الكـلاب » : منصوب بفعل محذوف وجوبًا (**أي أرسل**) ، ولا يجوز ذكره ، لأن ذكره يغيِّر المثل ، والأمثال لا تغيّر ، لأنها لَمّا شبّه مضربها بموردها ، لزم أن يلـتزم فيـها أصلـها كقولهـم : « الصيف ضيعت اللبن »[2] [٢٣٨/ب] ، يقال بكسر التاء لكل مخاطب . والمراد بالبقر في المثل المتقدم : بقر الوحش . (**وفيما جرى مجرى الأمثال**) في كثرة الاستعمال ، وهو كل كـلام اشتهر ، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل ، فأعطي حكمه في أنه لا يغيّر ، (**نحو** : ﴿ **انتهُوا خَـيْرًا لَكُمْ** ﴾) [النساء/١٧١] فـ « خيرًا » مفعول بفعل محذوف وجوبًا (**أي : وائتوا**) خيرًا ، ولا يجوز ذكره لما تقدم ، وذهب بعضهم[3] ، إلى أن « خيرًا » خبر لـ « كان » محذوفة ، والتقدير :

(١) مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٩/٢ ، والمستقصى ٣٤١/١ ، وفصل المقـال ص ٤٠٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٨٤ .

(٢) جمهرة الأمثال ٥٧٥/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧ .

(٣) مثل أبي عبيدة ، انظر الارتشاف ٢٧٩/٢ .

« انتهوا يكن خيرًا لكم » وهو تخريج على قلّة ، لأن « كان » لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرًا إلا بعد « إن » و« لو » الشرطيتين **(وفي التحذير بـ « إياك » وأخواتها)** من ضمائر الخطاب المنفصلة ، **(نحو : إيَّاك والأسَدَ)** ، فـ « إياك » منصوب المحل بفعل محذوف وجوبًا ، ويقدر متأخرًا عن « إيَّاك » **(أي : إيَّاك باعد)** على أحد التقديرين الآتيين في باب التحذير ، و« الأسد » منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، ويقدر متقدمًا على « الأسد » أي : **(واحذر الأسد)** ، والفرق أن « إياك » ضمير منفصل ، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله ، بخلاف « الأسد » . **(وفي التحذير بغيرها)** أي بغير إياك وأخواتها **(بشرط عطف أو تكرار)** ، فالعطف **(نحو : رأسَكَ والسيفَ)** . فـ « رأسك » و« السيف » منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا ، **(أي باعد)** رأسك ، **(واحذر)** السيف . **(و)** التكرار **(نحو : الأسَدَ الأسَدَ)** بتقدير « احذر » . **(وفي الإغراء بشرط أحدهما)** وهو العطف أو التكرار ، فالعطف **(نحو : المروءةَ والنجدةَ ، و)** التكرار **(نحو : السِّلاحَ السلاحَ ، بتقدير « الزم »)** ، [٢٣٩/أ] في المثالين ، وإنَّمَا وجب حذف الفعل فيهما لأن كلاًّ من العطف والتكرار قائم مقام العمل ، فالتزم حذفه لذلك .

(هذا باب التنازع في العمل)

(**ويسمى أيضًا باب الإعمال**) بكسر الهمزة عند الكوفيين[1] ، (**وحقيقته : أن يتقدم فعلان**) مذكوران (**متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما**) في التصرف ، (**أو فعل متصرف واسم يشبهه**) في التصرف ، ويتأخر عنهما ؛ أي عن العاملين (**معمول غير سببي مرفوع**) وغير مرفوع ، واقع بعد إلا ، على الأصح فيهما ، (**وهو**) أي المعمول المتأخر عن العاملين (**مطلوب لكل منهما من حيث المعنى**) ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية ، أو مع التخالف فيهما ، والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان ، وأمثلتها اثنا عشر مثالاً ، مثال الفعلين في طلب المرفوع : « قام وقعد زيدٌ » ، ومثالهما في طلب المنصوب : « ضربت وأكرمت زيدًا » ، ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب : « قام وضربت زيدًا » ، ومثالهما في طلب العكس : « ضربت وقام زيدٌ » ، ومثال الاسمين في طلب المرفوع : « أقائمٌ وقاعدٌ الزيدان » ، ومثالهما في طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ وقاتلٌ عمرًا » ، ومثال اختلافهما في الصورتين : « زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبويه » ، وعكسه : « زيدٌ ضاربٌ وقائمٌ أبواه » ، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع : [٣١٦] « أقائمٌ وقعد زيدٌ » ومثالهما في طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ ويكرمُ عمرًا » ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع : « أقائمٌ ويضرب عمرًا » ، [٢٣٩/ب] وعكسه : « ضربتُ وأقائمٌ زيدٌ » . والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال :

٢٨١ــ كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا   وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال : (**مثال**

(١) كذلك قال ابن عصفور في المقرب ١/٢٥٠ .

الفعلين ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾) [الكهف/٩٦] فـ « آتوني » يطلب « قطرًا » على أنه مفعول ثان له ، و« أفرغ » يطلبه على أنه مفعوله ، وعمل الثاني وهو « أفرغ » في « قطرًا » ، وأعمل « آتوني » في ضميره ، وحذفه لأنه فضلة ، والأصل : آتونيه ، ولو أعمل الأول لقيل : أفرغه . (**ومثال الاسمين قوله :**) [من الطويل]

٣٧٨ـ (**عُهِدْتَ مُغِيْثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجرْتَهُ**) فَلَمْ اتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ

فـ « مغنيًا » من الإغاثة بالمثلثة ، و« مغنيًا » : من الإغناء ضد الإفقار ، تنازعا « من » الموصولة ، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأول في ضميره ، وحذفه ، فالأصل : مغيثه ، و« عهدت » مبني للمفعول ، مسند إلى تاء المخاطب ، و« مغيثًا » و« مغنيًا » حالان منها ، و« الفناء » الجوار والقرب ، و« الموئل » : الملجأ .

(**ومثال المختلفين ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾**) [الحاقة/١٩] فـ « ها » اسم فعل بمعنى « خذ » ، والميم حرف يدل على الجمع ، و « اقرؤوا » فعل أمر ، تنازعا « كتابيه » . وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأول ضمير المفعول ، والأصل : هاؤموه ، وأصل « هاؤم » : هاكم ، أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة ، وفي الجزء الأول من شرح البحرين [٢٤٠/أ] عن صفوان بن عسَّال أن النبي ﷺ ناداه رجل ، قال ﷺ : هاؤم . فقال : الرجل يحب القوم ، ولما يلحق بهم ، فقال : « الْمَرْءُ مَع مَنْ أَحَبَّ » حديث حسن ، صحيح ، رواه الشافعي في مسنده[1] ، ومالك[2] وسفيان ، وشعبة بن الحجاج ، والحمادان ، ومعنى « هاؤم » : تعالوا . انتهى .

قال الموضح في الحواشي : فإن صح أنه يرد « قاصرًا » تعنى « تعالوا » كما قيل في الحديث ، فلا تنازع في الآية ، ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين ، وهذا المعنى متعيّن ، وظاهر في الآية ، ولكن لا أستحضر الآن أحدًا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث . انتهى . قلت : قال به الْحَوْفِيُّ في الآية نفسها .

---

٣٧٨ – البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٥١٣ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢/٣ .

(١) انظر مسند الشافعي المجلد الأول ٤١/١ – ٤٢ ، حديث رقم ١٢٢ ، وأورده ابن قدامة في كتابه « المتحابين في الله » ص ٨٨ .

(٢) لم أجد الحديث في الموطأ ؛ ولا في المدونة الكبرى .

وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات . وفي النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع في المفعول له ، ولا الحال ، ولا التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول : « قمتُ وسرتُ زيدًا » ، إن أعملت الثاني . و« قمتُ وسرتُ وإيَّاه وزيدًا » ، إن أعملت الأول . انتهى . وسيأتي الكلام في الواقع بعد « إلاَّ » .

واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفًا على الآخر ، خلافًا للجَرْمِيّ .

وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد ، (**وقد يتنازع ثلاثة . وقد يكون المتنازع فيه متعددًا ، وفي الحديث « تُسَبِّحون وتُكَبِّرون وتُحَمِّدون دَبْرَ كُلِّ صلاة ثلاثًا وثلاثين »**[1] **فتنازع ثلاثة**) وهي « تسبحون » و« تكبرون » و« تحمدون » (**في اثنين : ظرف**) وهو « دبر » ، (**و**) نائب (**مصدر**) وهو « ثلاثة » ، فأعمل الأخير لقربه ، فنصب « دبر » على الظرفية ، و« ثلاثًا » على المفعولية المطلقة ، لنيابته عن المصدر ، وأعمل الأولين في ضميريهما ، وحذفهما لأنهما فضلتان ، والأصل : تسبِّحون الله فيه إياه ، وتكبِّرون الله فيه إياه . [٢٤٠/ب] وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع . قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه : استقرأت كلام العرب ، فوجدت إعمال الثالث ، وإلغاء ما عداه . قال ابن مالك[2] : وهو كما قال . واعتُرض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة ، كقول أبي الأسود : [من الطويل]

٣٧٩ــ كَسَاكَ وَإنْ لَمْ تَكْسِهِ فَاشْكُرَنْ لَهُ   أَخٌ لَكَ يُعطِيْكَ الجزيلَ وناصِرُ

[٣١٧] قال المرادي : فدلَّ على أن استقراءه غير تام . ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني . انتهى .

(**وقد عُلم مِمَّا ذكرته**) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفي الاسمية والفعلية (**أن التنازع لا يقع بين حرفين**) ، لأن الحروف لا دلالة لَها على الحدث حتى تطلب الْمَعمولات . وأجاز ابن العِلْج التنازع بين

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات برقم ٥٩٧٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/١٧٦ - ١٧٧ .

٣٧٩- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٦ ، ٣٠٩ ، وإنباه الرواة ١/٥٨ ، والارتشاف ٣/٩٣ ، ودرة الغواص ص ١٥٧ ، وحماسة البحتري ص ١٤٩ ، وسمط اللآلي ص ١٦٦ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٠٣ .

حرفين، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤] فقال: تنازع «إن» و«لم» في «تفعلوا». ورُدَّ بأن «إن» تطلب مثبتًا، و«لم» تطلب منفيًا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى. ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله: [من الرجز]

٣٨٠- حَتَّى تَرَاهَا فَكَأَنَّ وَكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مشددات بقرنْ

ومنع التوكيد للعطف بالواو. انتهى. وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد.

(ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين حرف وغيره، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوَّز تنازع «لعل» و«عسى»، نحو: «لعل وعسى زيدٌ أن يخرجَ» على إعمال الثاني، و«لعل وعسى زيدًا خارجٌ» على إعمال الأول. وردَّ بأن منصوب «عسى» لا يحذف[1].

(و) عُلم من تقييد العاملين بالتصرف أنه (لا) يقع التنازع (بيْن) عاملين [٢٤١/أ] (جامدين) فعلين، أو اسمين، أو مختلفين، لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله. قال أحمد بن الخباز في النهاية: فإذا قلت: «سرَّني إكرامُك وزيارتُك عمرًا» وجب نصب عمرًا بالثاني، لا بالأول، للفصل بين المصدر ومعموله[2]. انتهى.

(ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل، أو اسم متصرف. (وعن المبرد) في كتابه المدخل (إجازته في فعلي التعجب) مع جمودهما، سواء كانا بلفظ الماضي، أو بلفظ الأمر، فالأول (نحو: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر، وتعمل الأول في ضميره، وتحذفه لأنه فضلة.

(و) الثاني نحو: (أَحْسِنْ وأَجْمِلْ بعمرٍو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور، وتعمل الأول في ضميره المجرور، ولا تحذفه لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف عنده، لأنه بصري[3]. ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء. والجمهور على المنع فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما[4].

٣٨٠- الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٣٩٤/٢، والمقاصد النحوية ١٠٠/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٧، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤، وشرح الأشموني ٤١/٢، وهمع الهوامع ١٢٥/٢.

(١) ورد قول ابن عمرون في التذكرة لأبي حيان ص ٣٦١.

(٢) ورد قول ابن الخباز في الارتشاف ٩٨/٣.

(٣) المقتضب ١٨٤/٤، والارتشاف ٩٨/٣.

(٤) شرح التسهيل ١٧٧/٢.

(و) عُلم من تقييد المعمول بالتأخير أنه (**لا**) يقع التنازع (**في معمول مقدم ، نحو : أيَّهم ضربْتَ وأكرمْتَ ، أو : شتمتَه**) ، لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه ، وقوله : « شتمته » عديل مدخول الاستفهام ، [٣١٨] (**خلافًا لبعضهم**) [٢٤١/ب] في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة[١] مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة/١٢٨] ، ولا حجة له ، لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول ، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه ، وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي ، وعبارته[٢] : « قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو : زيدًا ضربْتُ وقتلْتُ ، و : بك قمتُ وقعدتُ » ، وتعقَّبه البدر الدماميني ، فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه ، وهو ممتنع ، ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه في نحو : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [يوسف/١٠٩] ، فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف ، ولكنها قدمت عليه لفظًا ، وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد إلى غير الهمزة ، بل مقصور عليها عندهم . انتهى .

(**ولا**) يقع التنازع (**في معمول متوسط نحو : ضربتُ زيدًا وأكرمتُ**) ، لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني (**خلافًا للفارسي**) فإنه أجاز في قوله : [من البسيط]

٣٨١ـ .... مَتَى تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تشِمِ

أن تكون « من » زائدة ، و« بارق » في موضع نصب بـ « تشم » ، ومفعول « تصب » محذوف ، وهو ضمير عائد على بارق .

ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم ، فقال[٣] : وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع ، بل حيث تقدَّم المعمول ، أو توسَّط ، جاز عمل كل من العاملين فيه . انتهى .

---

(١) همع الهوامع ٢/١١٠ .

(٢) شرح الرضي ١/٢٠١ .

٣٨١- صدر البيت : (قد أوبيت كل ماء فهي طاوية) ، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب ٨/١٦٣، ١٦٦ ، والدرر ٢/١٧٩ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٥٧ ، ٢/٧٤٣ ، ولسان العرب ١٤/٤ (أبي) ، ٤٧٣ (صوي) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٦٢ ، وخزانة الأدب ٩/٢٦ ، ومغني اللبيب ١/٣٣٠ ، وهمع الهوامع ٢/٥٧ ، والمسائل العضديات ص ١٥٧ .

(٣) انظر شرح المرادي ٢/٦٤ .

(**و**) عُلم من اشتراط كون المعمول مطلوبًا لكل من العاملين من جهة المعنى أن التنازع (**لا**) يقع (**في نحو**) قول جرير : [من الطويل]

٣٨٢ـ (**فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ**) وهَيْـهَاتَ خِـلٌّ بـالْعَقِيْقِ نُوَاصِلُـهْ

(**خلافًا له**) أي الفارسي[1] (**وللجرجاني**[2] ، **لأن الطالب للمعمول**) وهو العقيق (**إنما هو**) هيهات (**الأول ، وأما**) « هيهات » (**الثاني فلم يؤت به للإسناد**) إلى العقيق ، (**بل لمجرد التقوية**) والتوكيد لـ « هيهات » الأول ، (**فلا فاعل له**) أصلاً ، (**ولهذا قال**) الشاعر : [من الطويل]

٣٨٣ـ فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَـاةُ بِبَغْلَتِـي (**أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ**)

فـ « اللاحقون » فاعل « أتاك » الأول ، و« أتاك » الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له ، لأنه ليس من التنازع ، (**ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك**) على إعمال الأول ، (**أو : أتوك أتاك**) على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردًا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه[3] : « ضربني وضربْتُ قومَك » بالنصب ، وقيل : المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين ، لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد ، فكأنهما عامل واحد . فهذه الثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك[4] ما ذكره الموضح .

(**و**) عُلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع أنه (**لا**) تنازع (**في نحو**) قول كثير عزة : [من الطويل]

٣٨٤ـ قَضَى كُـلُّ ذِي دَيْـنٍ فَوَفَّـى غَرِيْمَـهُ (**وَعَزَّةَ مَمْطُوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُـهَا**)

٣٨٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩ .

(١) المسائل الحلبيات ص ٢٤١ ، والمسائل العضديات ص ١٧٢ .

(٢) انظر الارتشاف ٨٧/٣ .

٣٨٣- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٦١٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٦٧/٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، وأوضح المسالك ١٩٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٥ ، والخصائص ١٠٣/٣ ، ١٠٩ ، والدرر ٢٥٥/٢ ، ٣٩٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢٠١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٢، ٣٠٢/٣، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٩/٣ ، وهمع الهوامع ١١١/٢ ، ١٢٥ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ - ٨٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٤٣/٢ .

٣٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٠ ، وشرح المفصل ٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣/٣، وهمع الهوامع ١١١/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر =

[٣١٩] لأنه لو قصد فيه التنازع ، لأسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضميره . قاله المرادي[١] تبعًا لابن مالك في شرح التسهيل[٢] . قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبًا نحو : « زيدًا ضربتُ وأكرمتُ أخاه » ، [٢٤٢/ب] لأن أحد العاملين يعمل في السببي ، والآخر يعمل في ضميره ، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ ، فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ، قال : ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسي ، من أن « غريمها » إن رفع بـ « معنّى » يكون « ممطول » قد جرى على غير من هو له ، فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بـ « ممطول » فهو خطأ ، لأنه قد وصف بـ « معنّى » والاسم الذي يعمل عمل الفعل ، إذا وُصف لا يعمل شيئًا ، فلا يجوز : « مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا » . انتهى . وأقول : ما ذكره أبو محمد ، يقال بمثله فيما إذا كان السببي منصوبًا ، نحو : « غلامُ زيدٍ ضاربٌ مهينٌ أخاه » ، إذا كان الضارب والمهين زيدًا ، فإن كان الناصب للسببي الثاني وجب إبراز الضمير الأول ؛ لكونه جرى على غير من هو له . وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ ؛ لأنه قد وصف بمهين ، والوصف إذا وُصف لا يعمل .

إذا تقرر هذا فنقول : « عزة » مبتدأ ، وليس « ممطول » و« معنى » خبرين لها ، (**بل « غريمها » مبتدأ**) ثان مؤخر عن خبره ، (**و« ممطول » و« معنّى » خبران**) لغريمها ، خبر بعد خبر[٣] . (**أو « ممطوّل » خبر**) وحده ، (**و« معنّى » صفة**[٤] **له**) ، لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح ، وحجة المانع أن الوصف كالفعل ، وهو لا يوصف . (**أو حال من ضميره**) المستتر فيه ، المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى « غريمها » و« غريمها » وخبره خبر « عزة » . والرابط بينهما الضمير المضاف إليه غريم .

(**و**) عُلم من تقييد السببي بالمرفوع أنه (**لا يمتنع التنازع في**) السببي المنصوب ، (**نحو : زيدٌ ضَرَبَ وأكرَمَ أخاه ؛ لأن السببي**) وهو « أخاه » (**منصوب**) بأحد العاملين ، [٢٤٣/أ] والرابط موجود بالضمير المستتر ، أو بالمضاف إليه السببي .

=== ٢٨٢/٥ ، ٢٥٥/٧ ، والإنصاف ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، ولسان العرب ٣٣٤/١٤ (ركا) ، ومغني اللبيب ٤١٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، والارتشاف ٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٣ .

(١) شرح المرادي ٦٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٣) هذا الرأي لابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٤) هذا الرأي للبطليوسي ، انظر الارتشاف ٨٨/٣ .

ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب، وعلله بأنه لو أعملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي، وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه. قال ابن خروف: لأنه لو تقدم كان عوضًا من اسمين مضاف ومضاف إليه، وهذا مما لا سبيل إليه. انتهى.

فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقًا، ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد «إلا» على الصحيح كقوله: [من البسيط]

٣٨٥ــ مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إلاَّ كواعِبُ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا

والمانع من كونه من التنازع، أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم في نحو: «ما قام وقعد إلا أنا» إعادة ضمير غائب على حاضر، قاله المرادي في شرح التسهيل. انتهى.

وحَمَله في التسهيل[1] على الحذف، وقال في شرحه[2]: على تأويل: ما قام أحد وقعد إلا أنا، فحذف «أحد» لفظًا، واكتفى بقصده، ودلالة المعنى، والاستثناء عليه.

وعُلم من قولنا «مذكوران» أنه لا تنازع بين محذوفين، ولا بين محذوف ومذكور.

٣٨٥- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٧، والدرر ٣٥٣/٢، وشرح التسهيل ١٧٦/٢، وهمع الهوامع ١١٠/٢.

(١) التسهيل ص ٨٦.

(٢) شرح التسهيل ١٧٥/٢.

(فصـــــــــــــــل)

(**إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيِّهما شئت باتفاق**) من البصريين والكوفيين[1] ؛ لأن إعمال **[٣٢٠]** كل منهما مسموع من العرب ، (و) الخلاف بينهم في المختار ، هل هو من الأول ، أو الثاني ، أو هما على حد سواء **[٢٤٣/ب]** أقوال : (**اختار الكوفيون**) منها (**الأول لسبقه ، واختار البصريون الأخير لقربه**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٧٨ــ إنْ عَامِلاَن اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

٢٧٩ــ والثاني أوْلَى عِنْدَ أهْلِ البَصْرَهْ واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أسْرَهْ

وقيل : هما سيان ، لأن لكل منهما مرجحًا ، حكاه ابن العلج في البسيط .

إذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، قاله المرادي[2] . وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثاني[3] ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوي فيه الأمران ؟ لم أرَ في ذلك نقلاً .

(**فإن**) تنازع اثنان ، و(**أعملنا الأول في المتنازَع فيه**) على اختيار الكوفيين ، (**أعملنا الأخير في ضميره**) مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا ، (**نحو** : « **قام وقعدا**) أخواك » ، (أو) قام (**وضربتُهما**) أخواك ، (أو) قام (**ومررتُ بهما أخواك . وبعضهم**) كالسيرافي (**يجيز حذف غير المرفوع**) وهو المنصوب والمجرور (**لأنه فضلة**) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل[4] ، (**كقوله**) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب : [من م . الكامل]

---

(١) الإنصاف ١/٨٣ – ٩٦ ، المسألة رقم ١٣ .

(٢) شرح المرادي ٢/٦٥ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الثالث) ، وانظر الارتشاف ٣/٩٣ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ .

٣٨٦ـ (**بِعُكَــاظَ يُعْشِــي النَّاظِرِيْــــــ ـــنَ إذا هُمُ لَمَحُــوا شُــعَاعُهْ**)

فأعملت الأول وهو « يعشـى » ، فرفعـت « شـعاعه » ، وأعملـت « لحـوا » في ضميره ، وحذفته ، والتقدير : لحوه ، و« عكـاظ » بضـم العـين المهملـة ، وتخفيـف الكـاف وبالظاء المشالة : موضع بقرب مكة كان سوقًا في الجاهلية ، و« يعشي » مضارع « أعشـى » بالعين المهملة ، وقيل بالمعجمة ، و« شعاعه » بالشين المعجمة : ضوؤه ، والضمير المضـاف إليه للسلاح فيما قبله .

(**ولنا**) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (**أن في حذفه هَيئة العامل**) ، وهو « لحوا » (**للعمل**) في « شعاعه » (**وقطعه عنه**) برفعه بـ « يعشي » بغير معارض ، قاله بعض المغاربة . (**و**) هذا (**البيت ضرورة**) عند الجمهور . **[٢٤٤/أ]**

(**وإن أعملنا الثاني**) على اختيار البصريين (**فـإن احتـاج الأول لمرفـوع فالبصريون يضمرونه**) ولا يحذفونه (**لامتناع حذف العمدة**) عندهم ، (**و**) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر ، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، (**لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء**) مصرحًا به (**في غير هذا الباب ، نحو : رُبَّهُ رَجُلاً ، و : نِعْمَ رَجُـلاً**) فـ « رجلاً » فيهما تمييز للضمير المجرور بـ « رب » والمرفوع على الفاعليـة بـ « نعـم » ، ورتبة التمييز التأخير ، فقد عاد الضمير على التمييز ، وهو متأخر لفظًا ورتبة ، (**و**) جـاء الإضمار قبل الذكر (**في**) هذا (**الباب**) الذي نحن فيه ، وهو بـاب التنـازع نـثرًا وشـعرًا (**نحو**) قول بعض العرب : (**ضربوني وضربتُ قومَك**) بالنصب (**حكاه سـيبويه**(١)) ، فقد أعمل الثاني ، وأضمر في الأول ضمير الفاعل ، وهو الواو العائدة على المتنازع فيـه ، وهو « قومك » المنصوب على المفعولية ، والمفعول رتبتـه **[٣٢١]** التأخـير ، فعـاد الضمـير على متأخر لفظًا ورتبة ، (**وقال الشاعر**) : [من الطويل]

٣٨٧ـ (**جَفَونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي** لِغَيْرِ جَمِيـلٍ مِـنْ خَلِيْلِـي مُـهْمِلُ

٣٨٦- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٣٥٠/٢ ، وشرح ديوان الحماسـة للمرزوقـي ص ٧٤٣ ، والمقاصد النحوية ١١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٤/٥ ، وأوضح المسالك ١٩٩/٢ ، وشـرح الأشموني ٢٠٦/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/١، ومغني اللبيب ٦١١/٢، والمقرب ٢٥١/١ ، وهمع الهوامع ١٠٩/٢ .

(١) الكتاب ٧٩/١ .

٣٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٨٤/١ ، والأشباه والنظائر ٧٧/٣ ، ٢٨٢/٥ ، وأوضـح المسـالك ٢٠٠/٢ ، وتخليص الشواهد ٥١٥ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩ ، والدرر ١١٥/١ ، ٣٥٢/٢ ، وشـرح ابن الناظم ص ١٨٧ ، وشرح الأشموني ١٧٩/١ ، ٢٠٤ ، وشرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٧٠/٢ ، وشـرح قطر الندى ١٩٧، ومغني اللبيب ٤٨٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٤/٣، وهمع الهوامع ٦٦/١، ١٠٩/٢ .

فأعمل الثاني ، ونصب « الأخلاء » المنصوب على المفعولية ، و« الأخلاء » : جمع خليل و« الجميل » : الشيء الحسن ، و« مهمل » : اسم الفاعل من الإهمال ، وهو الترك .

(**والكسائي وهشام**) الضرير (**والسهيلي**) الكوفيون (**يوجبون الحذف**) للضمير المرفوع على الفاعلية هربًا من الإضمار قبل الذكر[1] ، (**وتَمَسكًا بظاهر قوله**) ، وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني : [من الطويل]

٣٨٨ـ (**تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ**) فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

(**إذ لم يقل : تعفقوا**) على تقدير إعمال الثاني ، [٢٤٤/ب] (**ولا : أرادوه**) على تقدير إعمال الأول ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني ، ولم يقل « تعفقوا » على لفظ الجمع ، لأنه يجوز أن ينوي مفردًا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ، ولهذا قال الموضح[2] : « بظاهر قوله » ، ولم يقل : « بقوله » ، و« تعفق » بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف : أي استتر ، و« الأرطى » : شجر ، و« بذت » بالباء الموحدة ، والذال المعجمة المشددة : أي غلبت ، و« نبلهم » بسكون الموحدة : سهامهم ، فاعل « بذت » ، و« كليب » بفتح الكاف وكسر اللام : جمع كلب ، كعبيد جمع عبد .

والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه ، وتعمل المهمل في ضميره ، سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف .

(**والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع**) وكان العطف بالواو ؛ كما في المغني (**فالعمل لهما**) لأنهما لما كان مطلوبهما واحدًا كانا كالعامل الواحد ، (**نحو : قام وقعد أخواك**) فـ « أخواك » مرفوع عنده بـ « قام » و« قعد » ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظًا ومعنى ، وهو مشكل ، فإن النحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية ، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول . قاله الرضي ، ثم قال : وجاز عند الفراء وجه آخر ، وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميرًا منفصلاً بعد المتنازع فيه ، لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر . هذا هو النقل الصحيح عن الفراء . انتهى .

(**وإن اختلفا**) أي العاملان ؛ في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعًا

---

(١) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٠٩/٢ أن هذا مذهب هشام والسهيلي وابن مضاء .

٣٨٨- البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٣٨ ، والرد على النحاة ص ٩٥ ، واللسان ٢٥٤/١٠ (عفق) ، ٣٥٣/١٤ (زبي) ، والمقاصد النحوية ١٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٧ ، وجمهرة اللغة ص ٩٣٦ ، والمقرب ٢٥١/١ ، وشرح التسهيل ١٢٧/١ ، ١٧٤/٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٣٥ - ٦٣٦ ، وانظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(**أضمرته مؤخرًا**) وجوبًا (كـ : **ضربني وضربتُ زيدًا هو**) ، انتهت مقالة الفراء[1] .
[٢٤٥/أ] فهو فاعل « ضربني » ، وإنما أخِّر عن الظاهر هربًا من الإضمار قبل الذكر ، ولم يَحذفه هربًا من حذف الفاعل ، هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثاني .

(**وإن**) أعملنا الثاني ، و(**احتاج الأول لمنصوب لفظًا**) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (**أو محلاً**) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (**فإن أوقع حذفه**) أي المنصوب (**في لبس**) ظاهر ، (**أو**) لم يوقع في لبس ، ولكن (**كان العامل من باب « كان » أو من باب « ظن » وجب إضمار المعمول مؤخرًا**) عن المتنازع عنه في المسائل الثلاث :

فالأولى : (**نحو : استعنْتُ واستعان عليَّ زيدٌ به**[2]) ، فالأول يطلب « زيدًا » مجرورًا بالباء ، والثاني يطلبه فاعلاً ، لأنه استوفى معمول المجرور بـ « على » ، فأعملنا الثاني ، وأضمرنا ضمير « زيد » مجرورًا بالباء مؤخرًا وقلنا به ، والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدمًا قبل « استعان » لزم الإضمار قبل الذكر ، ولو حذفناه أوقع في لبس ، فلا يعلم هل « زيدٌ » مستعان به أو عليه .

(**و**) الثانية : نحو : (**كنتُ وكان زيدٌ صديقًا إياه**) ، فـ « كنت » و« كان » تنازعا « صديقًا » على الخبرية لهما ، فأعملنا الثاني فيه ، وأعلمنا الأول في ضميره مؤخرًا .

(**و**) الثالثة : نحو : (**ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه**) ، فـ « ظنني » يطلب « زيدًا قائمًا » فاعلاً ومفعولاً ثانيًا ، و« ظننت » يطلبهما مفعولين ، فأعملنا الثاني ، ونصبنا « زيدًا قائمًا » وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان ، فأضمرنا الفاعل مقدمًا مستترًا ، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا ، وقلنا : « إياه »[3] . [٢٤٥/ب] ولم نحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة ، لأنه عمدة في الأصل ، [٣٢٢] لأنه خبر مبتدأ . (**وقيل في باب « ظن » و« كان » يضمر مقدمًا**) كالمرفوع ، لأنه مرفوع في الأصل فيقال : « ظنَّني إياه ، وظننتُ زيدًا قائمًا » ، هكذا مثَّل أبو حيان في النكت الحسان[4] بالضمير منفصلاً ، ولا يتعين ، بل يجوز اتصاله نحو : « ظننيه » على ما تقدم من اختلاف الترجيح .

(١) انظر شرح التسهيل ١٧٤/٢ .
(٢) شرح التسهيل ١٧٣/٢ .
(٣) المقتضب ١١٣/٣ .
(٤) النكت الحسان ص ٩٤ .

وقول الشارح[١] تبعًا لأبيه في شرح الكافية[٢] : « ولا يجوز تقديمه عند الجميع » مخالف لظاهر التسهيل[٣] ، ولتصريح ابن عصفور[٤] ، وابن خروف بذلك .

(**وقيل**) : لا يضمر ، ولا يحذف ، بل (**يظهر**) كما في المسألة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره ، فيقال : « ظَنَّنِي قائمًا وظننتُ زيدًا قائمًا ». (**وقيل**) : لا يضمر ، ولا يظهر ، بل (**يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حذفٌ لدليل**) ، فإن المفسِّر يدل عليه ، قال ابن عصفور[٥] : وهذا المذهب أَسَدُّ[٦] المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر ، والفصل بين العامل والمعمول ، لم تدع ضرورة إليه ، وحذفُ الاختصار في باب « ظن » قد تقدَّم الدليل على جوازه . انتهى .

وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادًا وتذكيرًا وفروعهما ، فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه ، نحو : « عَلِمَنِي وعلمتُ الزيدين قائمين » فلا بد أن يقول : « إياه » متقدمًا أو متأخرًا ، ولا يجوز حذفه . قاله أبو حيان في النكت الحسان[٧] .

(**وإن كان العامل من غير بابَي : كان ، و : ظن**) ولم يلبس (**وجب حذف المنصوب**) لفظًا أو محلاً ، لأنه فضلة مستغنى عنه ، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر (كـ : **ضربتُ وضربنِي زيدٌ**) ، و: مررتُ ومرَّ بي زيدٌ ، (**وقيل : يجوز إضماره ، كقوله**) : [من الطويل]

٣٨٩ــ **(إِذَا كُنْتَ تُرْضِيْهِ وَيُرْضِيْكَ صَاحِبٌ)** جِهارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْودِّ

فأعمل الثاني ، وأضمر في الأول ضمير المفعول ، (**وهذا**) البيت (**ضرورة عند الجمهور**) ،

(١) أي ابن الناظم في شرحه على الألفية ص ١٨٨ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢ .
(٣) التسهيل ص ٨٦ .
(٤) شرح الجمل ٦١٦/١ .
(٥) شرح الجمل ٦١٧/١ .
(٦) في « ط » : (أحد) .
(٧) النكت الحسان ص ٩٤ .

٣٨٩- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٤ ، والدرر ٣٥٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٦ ، وشرح الأشموني ٢٥/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٤٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٥١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٣ ، وهمع الهوامع ١١٠/٢ .

ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى[1] . وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

٢٨٠ـ وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

ثم قال :

٢٨٢ـ وَلاَ تَجِئْ مع أوَّل قَدْ أهْمِلاَ ... بِمُضْمَر لِغَيْر رَفْع أُوْهِلاَ

٢٨٣ـ بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وأخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

(**مسألة : إذا**) اختلف المخبر عنه ، ومفسر الضمير ، و(**احتاج العامل المهمل إلى ضمير ، وكان ذلك الضمير**) المحتاج إليه (**خبرًا عن اسم ، وكان ذلك الاسم**) المخبر عنه (**مخالفًا في الإفراد والتذكير أو غيرهما**) من التأنيث والتثنية والجمع (**للاسم المفسر له ؛ وهو**) الاسم (**المتنازع فيه ؛ وجب العدول**) من الإضمار (**إلى الإظهار**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٨٤ـ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

(**نحو : « أظنُّ ويظُنَّاني أخا الزيدين أخوين » ، وذلك لأن الأصل**) قبل الإعمال (**أظن ويظنّني الزيدين أخوين**) بالتثنية فيهما (**فـ« أظن » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و« يظنّني » يطلب « الزيدين » فاعلاً ، و« أخوين » [٣٢٣] مفعولاً**) ثانيًا ، لأنه أخذ مفعوله الأول ، وهو ياء المتكلم المتصلة به ، (**فأعملنا الأول**) وهو « أظن » ، (**فنصبنا الاسمين ، وهما « الزيدين أخوين »**) على أنهما مفعولان لـ « أظن » ، (**وأضمرنا في الثاني**) وهو « يظنّني » (**ضمير « الزيدين » وهو الألف**) في « يظناني » ، [٢٤٦/ب] فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، (**وبقي علينا المفعول الثاني**) لـ « يظناني » (**يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر**) في الأصل (**عن ياء المتكلم**) المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول « يظن » ، (**والياء المخالفة لـ « أخوين » الذي هو مفسِّر الضمير الذي يؤتى به ، فإن الياء مفرد ، و« الأخوين » تثنية ، فدار الأمر بين إضماره مفردًا ليوافق المخبَر عنه**) وهو الياء ، (**وبين إضماره مثنّى ليوافق المفسَّر**) وهو « الأخوين » ، (**وفي كل منهما محذور**) لا محيص منه (**فوجب العدول إلى الإظهار ، فقلنا : « أخًا » فاتفق المخبر عنه**) وهو الياء في الإفراد ، (**ولم يضره مخالفته لـ « أخوين » لأنه**) أي « أخًا » (**اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا**) في هذه المسألة[2] .

---

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) انظر هذه المسألة في شرح ابن الناظم ص ١٨٨ – ١٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٦/١ – ٢٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦٥١/٢ .

قال الموضح تبعًا لجماعة على سبيل البحث : (و) الذي (**يظهر لي فساد دعوى التنازع في « الأخوين » لأن « يظنّني » لا يطلبه ؛ لكونه مثنّى ، والمفعول الأول مفرد**) .

وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر كونه مفردًا أو مثنى ، قال صاحب المتوسط بمعناه ، وفيه نظر ؛ لأن التنازع لا يكون في مبهم (**وعن الكوفيون أنهم أجازا فيه وجهين : حذفه وإضماره**) مقدمًا (**على وفق المخبر عنه**) ، فيقولون على الحذف : « أظن ويظناني الزيدين أخوين » ، ويحذفون « أخًا » لدلالة أخوين عليه ، ويقولون على الإضمار : « أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين » . [٢٤٧/أ] كذا مثَّله في شرح الكافية[1] مقدمًا ؛ لأن العلة المقتضية لتأخيره ؛ وهي تأخير المفسِّر ؛ مفقودة هنا .

وإن أعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار ، ومن إجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ، ولكن يضمر مؤخرًا ، قاله المرادي في شرح التسهيل ، وفيه البحث السابق .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٥١ - ٦٥٢ .

(هذا باب المفعول المطلق)

(أي الذي يصدق عليه قولنا : مفعـــول) بغير صلة (صدقًــا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة « صدقًا » (بالجارّ) حرف أو اسم ، متعلق بمقيد ؛ بخلاف بقية المفاعيل فإن صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به ، والمفعول لـه ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، وهذه التسمية للبصريين[1] .

وأما غيرهم[2] فلا يسمي مفعولاً إلا المفعول به خاصة ، ويقول في غيره : مشبه بالمفعول ، قال الموضح في الحواشي[3] .

(و) المفعول المطلق : (هو اسم يؤكّد عامله) ، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك . (أو يبيِّن نوعه) ، أي نوع العامل ، فيفيده زيادة على التوكيد [٣٢٤] (أو) يبيّن (عدده) أي عدد العامل ، فيفيد عدد مرات العامل زيادةً على التوكيد ، (وليس) هو (خبرًا) عن مبتدأ (ولا حالاً) من غيره (نحو : ضربتُ ضربًا ، أو) ضربتُ (ضرْبَ الأميْر ، أو) ضربتُ (ضربتيْن) ، فالأول مثال لما يؤكّد عامله ، والثاني مثال لما يبيِّن نوعه ، والثالث مثال لما يبيِّن عدده ، (بخـــلاف نحـــو) : « ضَرْبُـك ضربتان » و(ضرْبُك ضرْبٌ أليـمٌ) فإنه وإن بيَّن العدد في الأول ، والنوع في الثاني لوصفه بـ« أليم » فهو خبر عن « ضربك » فلا يكون مفعولاً مطلقًا ، (و) بخلاف (نحو : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾) [النمل/١٠] فإنه وإن كان توكيدًا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولاً مطلقًا . [٢٤٧/ب]

وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٢٨٨ـ تَوْكِيدًا أو نَوْعًا يُبِيْنُ أو عَدَدْ ....

(١) همع الهوامع ١٦٥/١ .

(٢) أي الكوفيون ، كما في همع الهوامع ١٦٥/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٦ .

(**وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا**) كما تقدم من الأمثلة . (**والمصدر**) كما قال الناظم :

٢٨٦ـ . . . . اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوْلَيِ الْفِعْلِ . . . .

وهو (**اسم الحدث الجاري على الفعل**) ، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب إعمال المصدر[1] .

(**وخرج بهذا القيد**) وهو الجريان على الفعل (**نحو**) « غسلاً » و« وُضوءًا » و« عطاء » من قولك : (« **اغتسل غُسْلاً** » و« **توضّأ وُضُوءًا** » و« **أعطى عَطاءً** » **فإن هذه**) الثلاثة (**أسماء مصادر**) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لأن « اغتسل » قياس مصدره الجاري عليه « الاغتسال » ، و« توضأ » قياس مصدره الجاري « التوضؤ » ، و« أعطى » قياس مصدره الجاري عليه « الإعطاء » .

وخرج [٣٢٥] بقولنا : وليس علمًا ، نحو « حماد » علمًا للمحمدة . وبقولنا : ليس مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو : « مقتل » بمعنى القتل فإنها من أسماء المصادر . والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر ، فمدلول المصدر معنًى ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر . وسُمي المصدر مصدرًا لأن فعله صدر عنه ؛ أي أخِذ منه ، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه[2] .

(**و**) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (**عامله إما مصدر مثله**) لفظًا ومعنى (**نحو** : ﴿ **فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا** ﴾) [الإسراء/٦٣] ، فـ « جزاء » مفعول مطلق ، وعامله « جزاؤكم » ، وهو مصدر مثله . أو لا معنى لا لفظًا نحو : « أعجبني إيمانك تصديقًا » . [٢٤٨/أ] وقول الجرمي : لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها .

(**أو ما اشتق**) لفظه (**منه من فعل**) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (**نحو** : ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا** ﴾) [النساء/١٦٤] ، وخرج عنه فعل التعجب ، فلا يقال : « ما أحسنَ زيدًا حسنًا » ، والأفعال الناقصة فلا يقال : « كان زيدٌ قائمًا كونًا » ، والأفعال الملغاة فلا يقال : « زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنًّا » .

(**أو**) من (**وصف**) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة ، فاسم الفاعل (**نحو** : ﴿ **والصَّافَّاتِ صَفًّا** ﴾) [الصافات/١] ، واسم المفعول

---

(١) أوضح المسالك ٣/٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) انظر الإنصاف ١/٢٣٥ ، المسألة رقم ٢٨ .

نحو : « الخبزُ مَأكُولٌ أكلاً » ، وأمثلة المبالغة نحو : « زيدًا ضرَّاب ضربًا » ، ولا يجوز : « زيدٌ حسنٌ وجهه حسنًا » ، ولا « أقومُ منك قيامًا » ، وأما قوله : [من البسيط]

٣٩٠ــ أمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ　　لؤمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فـ « لؤمًا » منصوب محذوف ، قاله صاحب البديع . وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله :

٢٨٧ــ بِمِثْلِهِ أو فِعْلٍ أو وَصْفٍ نُصِبْ　　. . . . .

وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين ، وإليه يرشد قول الناظم :

٢٨٧ــ . . . .　　وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ

(**وزعم بعض البصريين**) كالفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر (**أن الفعل أصل للوصف**) ، فيكون فرع الفرع .

(**وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما**) أي للمصدر والوصف .

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر[1] .

والصحيح الأول ، [٢٤٨/ب] لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين[2] .

٣٩٠- البيت لصدره روايات مختلفة ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨ ، ولسان العرب ١٢٤/٧ (بيض) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٩/٨ ، وأمالي المرتضى ٩٢/١ ، والإنصاف ١٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨ ، وشرح المفصل ٩٣/٦ ، واللسان ١٢٣/٧ (بيض) ، ٩٦/١٥ (عمى) ، والمقرب ٧٣/١ ، وأساس البلاغة (طبخ) .

(١) ورد هذا الرأي والذي قبله دون نسبة إلى قائل في الارتشاف ٢٠٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٦/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(فصـــــــــــــــــل)

(ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصـــدر من صفة) له (كـ : **سرْتُ أحسَنَ السَّيْرِ**) والأصل سِرْتُ السَّيْرَ أحسنَ السَّيْر ، فحُـذف الموصوف لدلالة إضافـة صفتـه إلى مثلـه عليـه ، ونـابت [٣٢٦] صفتـه منابـه ، وانتصبـت انتصابه . (و : **اشتمَلَ الصَّمَّاء**) ، والأصل الشَّمْلَةَ الصَّمَّاءَ ، فحُـذف الموصـوف ونـابت صفته منابه . (و : **ضربْتُه**[1] **ضرْبَ الأمِيْرِ اللِّصَّ** ، **إذ الأصل : ضربًا مثل ضرْب الأمِـيْرِ اللِّصَّ ، فحُذف الموصوف**) وهو « ضربًا » (**ثم المضاف**) وهو « مثـل » وصـح وقوعـه نعتًا للنكرة وإن أضيف لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف بالمضاف إليـه لتوغّلـه في الإبـهام . وقيَّد أبو البقاء المسألة بقوله : وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليـه نحـو : « سـرتُ أشـدَّ السَّيْرِ » ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قدِّمت لتدل على المبالغة . انتهى .

وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقـام الموصـوف في الانتصـاب علـى المفعـول المطلق تبع فيه ابنَ مالك في شرح التسهيل[2] ، وخالف ذلك في شرح القطر[3] فقال : وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو : ﴿ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة/٣٥] خلافًا للمعربين ، زعمـوا أن الأصل : أكلاً رغدًا ، وأنه حُذف الموصوف ، ونابت صفته منابه ، وانتصبت انتصابه[4] .

ومذهب سيبويه[5] أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : « فكلا » حال كون الأكل رغدًا ، ويدل ذلك على أنـــهم يقولـون : « سِـيْرَ عليـه طويـلاً » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون : « طويل » بالرفع ، فدل على أنه حـال لا مصدر ، وإلا جازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق[6] . انتهى .

(١) في « ط » : (ضربت) .
(٢) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .
(٣) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .
(٤) منهم البيضاوي ، انظر أنوار التنـزيل ١٤٢/١ .
(٥) الكتاب ٢٢٨/١ .
(٦) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(**أو**) من (**ضميره**) أي ضمير المصدر (**نحو : عبدَ الله**) بالنصب (**أظنُّه جالسًا**) فـ « عبد الله » مفعول أول لـ « أظن » و« جالسًا » مفعوله الثاني ، و« الهـا » في « أظنه » ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة . وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير : أظن ظنًّا ، أو عن نوعي ، فيكون التقدير : أظن ظنّي ، كما قدَّره الشارح[1] تبعًا للمفصل[2] ، فيه بحث .

قال الموضح في الحواشي : والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة ، وذلك كقوله : [من م . الكامل]

٣٩١ـ مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إلاَّ التَّحِيَّهْ

وقوله : [من البسيط]

٣٩٢ـ هذا سُرَاقَةُ لِلْقُرآنِ يَدْرُسُهُ والْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ

[٣٢٧] أي يدرس الدرس ، وقد نلتُ النيلَ ، ولو صرِّح بالظاهر لم يفد إلا التوكيد فكذلك ضميره .

(و) أما (**نحو**) ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا (**لا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا**) ﴾ [المائدة/١١٥] فتقديره : لا أعذب هذا التعذيب الخاص ، فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان . انتهى كلامه في الحواشي ، ومن خطه نقلت .

وينبغي أن يكون[3] « أل » في « النيل » و« الدرس » للجنس لا للعهد ، وإلا لكان نوعيًّا أيضًا .

(**أو**) من (**إشارة إليه**) أي إلى المصدر ؛ سواء أكان اسم الإشارة متبوعًا بالمصدر أم لا . فالأول (كـ : **ضربتُه ذلك الضربَ**) بالنصب . والثاني كـ «ضربتُه ذلك» ،

---

(١) أي ابن الناظم في شرح الألفية ص ١٩٢ .

(٢) المفصل ص ٤٧ .

٣٩١- البيت لزهير بن جناب في إصلاح المنطق ص ٣١٦، والأغاني ٣٠٧/١٨ ، والشعر والشعراء ٣٨٦/١ ، ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل) ، ٢١٦/١٤ (حيا) ، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٠ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٩٩/٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠ ، ولسان العرب ٢١٧/١٤ (حيا) .

٣٩٢- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٨/٩ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، والدرر ٧٨/٢ ، ورصف المباني ص ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب ١٥٧/١٠ (سرق) ، والمقرب ١١٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تكون) .

فـ « ذلك » في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر . [٢٤٩/ب]

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل[(١)] إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية . وذهب سيبويه[(٢)] والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : « ظننت ذلك » ، يشيرون به إلى الظن قاله المرادي في التلخيص .

(**أو**) من (**مرادف له**) معنى (**نحو : شَنِئْتُه بغضًا**) فـ« بغضًا»: مفعول مطلق نائب عن « شنء» فإن «الشنء » مصدر « شنئ » ؛ بكسر النون ؛ مرادف للبغض . (**و : أحببْتُه مِقَةً**) ، فـ « مقة » مفعول مطلق نائب عن الْمحبة ،فإن الْمقة ؛ بكسر الميم ؛ مصدر « ومق » مرادف للمحبة ، (**و : فرحْتُ جَذَلاً**) ، فـ « جذلاً » مفعول مطلق نائب عن « فرحًا » فإن الجذل ؛ بفتحتين (**وهو بالذال المعجمة مصدر «جَذِل» بالكسر**) مرادف للفرح . وظاهر كلام الموضح تبعًا لابن مالك[(٣)] أن المرادف منصوب بالفعل المذكور ، وهو مذهب المازني . والمنقول عن الجمهور أنَّ ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة : شَنِئْتُه وبغضتُه بُغْضًا ، وأحببْتُه وَمِقْتُهُ مِقَةً ، وفَرِحْتُ وجَذِلْتُ جَذَلاً .

(**أو**) من (**مشارك له**) أي للمصدر المحذوف (**في مادته**) وحروفه (**وهو أقسام ثلاثة :**

اسم مصدر) غير علم (**كما تقدم**) من نحو : « اغتسل غُسْلاً » و« توضأ وضوءًا » و« أعطى عَطاءً » . وفي شرح التسهيل[(٤)] : أن [اسم][(٥)] المصدر العلم لا يستعمل مؤكّدًا ولا مبينًا .

(**واسم عين ومصدر لفعل آخر**) ، فاسم العين (**نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾**) [نوح/١٧] ، فـ« نباتًا»: اسم عين للنبات ، وهو ما ينبت من زرع أوغيره ، ومنه زكاة النبات . وعن سيبويه[(٦)] : أن « نباتًا » في الآية مصدر جار على غير الفعل ، وكأنه نائب عن « إنباتًا » ، قاله الشاطبي . فعلى هذا [٣٢٨] يكون من القسم الثالث ؛ وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو : (**﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾**) [المزمل/٨] [٢٥٠/أ] ، فـ « نباتًا » نائب

(١) شرح التسهيل ١٨١/٢ .
(٢) الكتاب ١٢٥/١ .
(٣) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .
(٤) شرح التسهيل ١٨٠/٢ .
(٥) إضافة من المصدر السابق .
(٦) الكتاب ٨١/٤ .

عن « إنباتًا » و« تبتيلاً » نائب عن « تبتّلاً » ، (**والأصل**) في مصدر « أنبت » و« تبتّل » (**إنباتًا وتبتّلاً**) ، لأن قياس مصدر « أنبت » الإنبات لا النبات لأنه مصدر « نبت » . قال ابن القطّاع : نبت البقل نباتًا . وقياس مصدر « تبتّل » التبتّل لا تبتيلاً لأن التبتيل مصدر « بتّل » بالتشديد .

(أو) من لفظ (**دالّ على نوع منه**) أي من المصدر (كـ : **قعد القرفصاء**) بالمد والقصر ، (**و : رجع القهقرى**) بالقصر فقط ، فإن « القرفصاء » نوع من القعود ، و« القهقرى » نوع من الرجوع ، والأصل : قعد القعدة القرفصاء ، ورجع الرجوع القهقرى ، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه . فإن قلت : القرفصاء والقهقرى مصدران ، فكيف يقال : نابا عن المصدر ؟ قلت : أجيب بأنهما نابا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير . وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ، ولا قائل به ، قاله الموضح في الحواشي .

(أو) من لفظ (**دالّ على عدده**) أي المصدر (كـ : **ضربتُه عشرَ ضرباتٍ**) فـ « عشر » نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضربًا عشر ضربات ، فحُذف المصدر ، وأنيب عنه عدده ، ومثله : (﴿ **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً** ﴾) [النور/٤] ، والأصل : فاجلدوهم جلدًا ثمانين ، فحذف المصدر وأنيب عنه « ثمانين » ، و « جلدة » تمييز .

(أو) من لفظ دالّ (**على آلته**) أي المصدر (كـ : **ضربتُه سَوطًا ، أو عصا**) والأصل : ضربته ضربًا بسوط أو عصا ، ثم توسع في الكلام ، [٢٥٠/ب] فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وأعطيت ما له من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع ، تقول : « ضربته سوطين » و« أسواطًا » ، والأصل : ضربتين بسوط ، وضربات بسوط ، قاله الشارح[1] .

وقال المرادي في التلخيص : أصل ضربته سوطًا ، ضربته ضربة[2] سوط ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك يطرد في كل آلة معهودة للفعل ، فلو قلت : ضربتُه خشبةً ، لم يجز[3] لأنه لا[4] يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل . انتهى .

(أو) من (**كل**) وما معناها مضافة إلى المصدر (**نحو** : ﴿ **فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾) [النساء/١٢٩] فـ « كل » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا

(١) أي ابن الناظم في شرح الألفية ص ١٩٢ .

(٢) في « ط » : (ضرب) .

(٣) في « ب » : (يصح) .

(٤) في « ط » : (لم) .

تميلوا ميلاً كل الميل ، (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]

٣٩٣ـ وقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا (يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلاَّ تَلاَقِيَا)

والأصل : يظنان ظنًّا كل الظن ، ونحو : ضربتُه جميعَ الضرب أو عامةَ[1] الضرب .

(أو) من (بعض) وما في معناها مضافة إلى المصدر (كـ : **ضربتُه بعضَ الضرب**) ، فـ« بعض » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ضربته بعض الضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة/٤٤] ، ونحو : « ضربتُه يسيْرَ الضرب » ، وفي التنزيل : ﴿ وَلا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ [هود/٥٧] . وحاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر نوعان : نائب عن مؤكّد ، ونائب عن مبيّن . فالنائب عن المؤكد : المرادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة . والنائب عن المبين : ما بقي وهو الوصف والضمير والإشارة والعدد والآلة وكل وبعض [٢٥١/أ] وذلك يدخل في قول الناظم :

٢٨٩ـ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّْ ....

(**مسألة : المصدر المؤكّد**) لعامله (**لا يثنّى ولا يجمع باتفاق [٣٢٩] ، فلا يقال :**) ضربتُ (**ضربَيْن**) بالتثنية ، (**ولا :**) ضربتُ (**ضُروبًا**) بالجمع ، (**لأنه**) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كـ « **ماء** » و« **عسل** ») و« دقيق » ، ولأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فكذلك ما كان بمنزلته .

(و) المصدر العددي ، وهو (**المختوم بتاء الوحدة** كـ « **ضربة** » **بعكسه**) فيثنّى ويجمع (**باتفاق ، فيقال :**) ضربتُ (**ضربَتَيْن ، وضَرَبات ، لأنه**) فرد لجنس (كـ « **تمرة** » و« **كلمة** » . **واختلف في**) المصدر (**النوعي ، فالمشهور**) من الخلاف في تثنيته وجمعه (**الجواز**) قياسًا ، فيقال : « ضربتُ ضربَتَيْن ضربًا عنيفًا وضربًا رقيقًا » ، و« ضربت ضروبًا مختلفة » ، (**وظاهر مذهب سيبويه المنع**) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع[2] ، (**واختاره**) أي المنع (**الشَّلَوْبِيْن**[3]) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب/١٠] والألف مزيدة تشبيهًا للفواصل بالقوافي . وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله :

٢٩٠ـ وَمَا لِتَوْكِيْدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

٣٩٣- البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٤٣ ، والمقاصد النحوية ٤٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٠/١ ، ولسان العرب ٤٨/٢ (شتت) .

(١) في « أ » : (غاية) . (٢) الكتاب ٣٥/١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٦/١ .

(فصـــــــــــــــل)

النحاة (**اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غــير المؤكّد**) وهو المبيّن للنوع أو العدد . والدليل المقالي : ما مرجعه إلى القول ، (**كأن يقال : « ما جلست » . فيقال : « بلى جلوسًا طويلاً » ، أو « بلى جلستين »**) فـ « جلوسًا » : مصدر نوعي لوصفه بالطول ، حُذف عامله جوازًا لدليل مقالي ، وهو قول القائل : ما جلست ، والتقدير : بلى جلست جلوسًا طويلاً ، و « جلستين » : مصدر عددي حذف عامله لذلك ، والتقدير : بلى جلست جلستين . **[٢٥١/ب]**

(**و**) الدليل الحالي : ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها ، (**كقولك لِمن قدم من سفر : قدومًا مباركًا**) ، ولمن تكرر منه إصابة الغرض : « إصابتين » . فـ « قدومًا » : مصدر نوعي ، و« إصابتين » مصدر عددي ، حذف عاملهما جوازًا لدليل حالي ، وهو الحال المشاهدة ، والتقدير : قدمتَ قدومًا مباركًا ، وأصبتَ إصابتين .

(**وأما**) المصدر (**المؤكّد فزعم ابن مالك**) في شرح الكافية[1] : (**أنه لا يحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف منافٍ لهما**) ، فلم يجز حذفه ، بخلاف المصدر المبين نوعًا أو عددًا ، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله كما جاز عامل المفعول به . انتهى كلامه في شرح الكافية ، وصرح بذلك في النظم فقال :

٢٩١ــ وَحَــذْفُ عَــامِلِ الْمُؤَكِّــدِ امْتَنَــعْ وَفِــي سِــوَاهُ لِدَلِيْــلٍ مُتَّسَــعْ

(**وردّه ابنه[2]**) بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه دائمًا ، فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلم ،

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٧ - ٦٥٨ .

(٢) بعده في « ب » : (في شرح النظم) ، وفي « ط » : (في شرحه) . وانظر شرح ابن الناظم ١٩٣ .

ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد ، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيله بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى . (**وبأنه قد حُذف جوازًا**) [٢٥٢/أ] إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (**في نحو : « أنتَ سَيْرًا »** ، **ووجوبًا**) مع التكرير أو الحصر في (**أنت سَيْرًا سَيْرًا**) و« ما أنت إلا سيْرًا » . (**و**) في غير ذلك (**نحو : سَقيًا ورَعيًا**) وحَمْدًا وشُكرًا لا كُفرًا ، فمنع مثل هذا إما للسهو[1] عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام . انتهى كلام ابنه في شرحه[2] .

وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم ، لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قُصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده ، فحذفُه مع هذا القصد نقض للغرض ، وأما ما استدل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً ، وإنما هي مصادر جُعلت بدلاً من أفعالها ، وعوضت منها ، **[٣٣٠]** ففائدتها النيابة عن أفعالها ، وإعطاء معانيها ، لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها ، والشيء لا يؤكد نفسه . انتهى ملخصًا مع اعترافه بأن « أنتَ سَيْرًا » للتوكيد . حيث قال في شرح قول الناظم :

٢٩٤ــ كَــذَا مُكَــرَّرٌ . . . .

وتقول في المؤكد : « أنت تَسِيْرُ سَيْرًا » ، فيظهر أيضًا ؛ يعني العامل ؛ ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقرَّه عليه ، لكن إقراره على نحو : « سَقْيًا » و « رَعْيًا » مشكل ، بل قال ابن عقيل[3] : إن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح ، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء ، وإنما هي من المصادر النائبة عن أفعالها . انتهى . [٢٥٢/ب] والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد ، وهو في معنى الاستثناء من قوله :

٢٩١ــ وَحَــذْفُ عَــامِلِ الْمُؤَكِّــدِ امْتَنَــعْ . . . .

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة .

(**وقد يقام المصدر**) المؤكد (**مقام فعله**) المستعمل أو المهمل (**فيمتنع ذكره معه**) أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر ؛ لقيامه مقامه .

---

(١) في « أ » ، « ب » : (لسهو) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٩١ – ٢٩٢ .

(**وهو نوعان ، ما لا فعل له**) أصلاً من لفظه (**نحو : وَيْلَ زيدٍ ووَيْحَهُ** ؛ و : [من الكامل]

٣٩٤- .... **بَلْهَ الأَكُفِّ**)...........

بالإضافة إلى المفعول ، (**فيقدَّر له عامل من معناه ، على حد : « قعدتُ جلوسًا »**) ، بناء على قول المازني : إن جلوسًا منصوب بـ « قعدت » ، فيقدر في نحو : « ويلَ زيدٍ وويْحَهُ » : أحزنَ اللهُ زيدًا وَيْلَهُ ، وأحزنَ اللهُ زيدًا ويْحَهُ ، لأن الويل والويح بمعنى الحزن ، قاله أبو البقاء . وقيل : يقدَّر : « أهلك » لأنهما بمعنى الهلاك ، وقيل : يقدر قبل « ويح » و « رحم » لأنها كلمة ترحم ، وقبل[1] « ويل » عذَّب لأنها كلمة عذاب . وذهب بعض البغداديين إلى أن «ويْحَهُ » و« وَيْلَهُ » و « وَيْسَهُ » منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد : [من الهزج]

٣٩٥- فَمَا مَالَ وَلاَ وَاحَ وَلاَ وَاسَ أَبُو هِنْدِ

قال المرادي في شرح التسهيل : وهو مصنوع[2] . انتهى .

ويقدر في « بَلْهَ الأَكُفِّ » : اترك ، لأن بله الشيء بمعنى تركه ، و« الأكف » : جمع كف . (**وما له فعل**) مستعمل من لفظه ، (**وهو نوعان :**)

نوع (**واقع في الطلب وهو الوارد دعاء**) بخير أو ضده ، فالأول : (كـ : **سقيًا** ، و : **رعيًا**) ، والثاني : كـ : كيًّا ، (و : **جَدْعًا**) ، والأصل : سقاك اللهُ سقيًا ، ورعاك اللهُ [٣٣١] رعيًا ، وكواه الله كيًّا ، وجدَعه جدْعًا ، [٢٥٣/أ] والجدع : قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك .

(**أو**) الوارد (**أمرًا أو نهيًا نحو : قيامًا لا قعودًا**) ، أي : قُمْ قيامًا لا تقعدْ قعودًا ،

٣٩٤- تمام البيت : (تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلقِ)

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، والدرر ٥٠٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ ، ولسان العرب ٤٧٨/٣ (بله) ، وتاج العروس (بله) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٧/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٠ ، والجنى الداني ص ٤٢٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٦ ، وشرح الأشموني ٢٥١/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ومغني اللبيب ص ١١٥ ، وهمع الهوامع ٢٣٦/١ .

(١) في « ب » : (قيل) .

٣٩٥- البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ٥٦٧/٢ ، والمنصف ١٩٨/٢ .

(٢) الارتشاف ٩٠/١ .

(و) كذلك النوعي (نحو : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾) [محمد/٤] أي : فاضربوا ضربَ الرقاب[1] ، (و) نحو (قوله) : [من الطويل]

٣٩٦ـ عَلَى حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ (فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

أي : اندل يا زريق المال ندل الثعالب ، أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب . و« زريق » ؛ بزاي فراء ؛ مصغر علم رجل ، و« المال » : مفعول به ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٩٢ـ والْحَذفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاً

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ، ولم يقيده بالتكرار .

(وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار[2] ، كقوله) وهو قطري ابن الفجاءة الخارجي : [من الوافر]

٣٩٧ـ (فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الموتِ صَبْرًا) فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

أي : اصبر صبرًا ، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائمًا مقام العامل ، وبذلك قال ابن الضائع ، ونصه : واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار[3] المصادر في الأمر المثناة كقولهم : الحذرَ الحذرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، وضربًا ضربًا . انتهى .

---

(١) بعده في « ط » : (ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ، ولذلك فصله بقوله) ، وفي « ب » : (هذا من النوعي ، ولذلك فصله بقوله) .

٣٩٦- البيت لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/٣٧١ ، ٣٧٢ ، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/٤٦ ، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥ ، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣ ، وأوضح المسالك ٢/٢١٨ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢ ، والخصائص ١/١٢٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٤ ، وشرح الأشموني ١/٢٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٦ ، والكتاب ١/١١٥ ، ولسان العرب ١١/٦٥٣ (ندل) .

(٢) شرح الجمل ٢/٤٠٧ .

٣٩٧- البيت لقطري بن الفجاءة في تخليص الشواهد ص ٢٩٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٥١ ، وشرح التسهيل ٢/١٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٦٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٢٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢١٢ .

(٣) في « ط » : (إضمار) .

قال الموضح في حاشية التسهيل : وأشار بقوله هـذا إلى التحذير بغير « إيَّـا » ، وبمثل قوله قال ابن عصفور[1] ، وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف . انتهى كلام الموضح .

(**أو**) الوارد (**مقرونًا باستفهام توبيخي**) وهو ثلاثة أقسام : **[٢٥٣/ب]**

توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أَغُـدَّةً كَغُـدَّةِ البَعِيْرِ وَمَوْتًا فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ سَلُوْلِيَّةٍ[2] .

وتوبيخ لمخاطب (**نحو : « أَتَوانِيًا وقد جَدَّ قُرَنـاؤك »**) ، أي أتتوانـى توانيًـا ، (**وقوله**) ؛ وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي : [من الوافر]

٣٩٨ـ أَعَبْدًا حَـلَّ فِـي شُـعْبَى غَرِيْبًـا (**أَلُؤْمًا لاَ أَبَا لَـكَ وَاغْتِرَابًـا**)

أي أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا . و« عبدًا » : منادى بـالهمزة ، و« شـعَبَى » : بضـم الشـين المعجمة[3] وفتح العين والباء الموحدة ؛ موضع .

والتوبيخ لغائب في حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد أبلغك أنـه يلعـب : « ألعبًا وقد علاك المشيب » ، أي أتلعبُ لعبًا .

(**و**) نوع (**واقع في الخبر ، وذلك في**) خمس (**مسائل :**

إحداها : مصادر مسموعة كثر استعمالها ، ودلت القرائن علـى عاملـها) المحذوف (**كقولهم عند تذكُّر نعمة وشدة : حَمْدًا وشـكرًا لا كفرًا ،**) وهي من أمثلـة سيبويه[4] ، وقدَّره : أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا ، وأشـكره شـكرًا لا أكفره كفـرًا ، كـذا يتكلـم بـهذه الأمثلة مجتمعة .

---

(١) شرح الجمل ٤٠٧/٢ .

(٢) من الأمثال في مجمع الأمثال ٥٧/٢ ، وفصل المقال ص ٣٧٤ ، والمستقصى ٢٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال ١٠٢/١ .

٣٩٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥٠ ، وإصلاح المنطق ٢٢١ ، والأغـاني ٢١/٨ ، وجمـهرة اللغـة ص ١١٨١ ، وخزانة الأدب ١٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، ولسـان العرب ٥٠٣/١ (شعب) ، ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩ ، ٨٦١ ، والمقاصد النحوية ٤٩/٣، ٥٠٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٢ ، ورصف المباني ص ٥٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، وشـرح الأشموني ٢١٢/١ .

(٣) في « ط » : (المهملة) .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ - ٣١٩ .

قال ابن عصفور[1] : لا يستعمل كفرًا إلا مع حَمدًا وشكرًا ، ولا يقال : « حَمدًا » وحده أو « شكرًا » إلا أن يظهر على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع « لا[2] كفرًا » ، فهذه الأمور جرت مجرى المثل ، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب . انتهى .

(و : **صَبْرًا لا جَزَعًا**) ، والتقدير : أصبر صَبْرًا ، لا أجزعُ جزعًا ، ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر[3] المرتب ، (و) كقولهم (**عند ظهور أمر معجب : عجبًا**) أي : أعجب عجبًا ، (**وعند خطاب**) شخص (**مُرْضيٍّ عنه أو مغضوب عليه : أفعَلُهُ**) [٣٣٢] أنا (**وكرامةً ومسرَّةً**) أي أفعل[4] ما تريد وأكرمُك كرامة وأسرُّك مسرَّة ، ولا تستعمل « مسرة » إلا بعد « كرامة » و« كرامة » : اسم مصدر « أكرم » ، [٢٥٤/أ] (**ولا أفعَلُه ولا كيدًا ولاهَمًّا**) أي لا أكاد كيدًا ، ولا أهمّ همًّا ، هذا تقدير[5] سيبويه[6]، واختلف في تقديره : « أكاد » ، فقال الأعلم : هي الناقصة ، وقال ابن طاهر : هي التامة ، والمعنى : ولا مقاربة[7] ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين . و«همًّا » من هممت بالشيء . ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب ، فالمثبت للمرضي عنه ، والمنفي للمغضوب عليه .

المسألة (**الثانية : أن يكون**) المصدر (**تفصيلاً لعاقبة ما قبله**) من طلب أو خبر ، فالأول (**نحو : ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾**) [محمد/٤] فـ « منًّا » و« فداءً » ذكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير : فإما أن تمنوا منًّا ، وإما أن تفادوا فداءً .

والثاني كقوله : [من البسيط]

٣٩٩ـ لأَجْـهَدَنَّ فَإِمَّـا دَرْءَ وَاقِعَـةٍ   تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوْغَ السُّـؤْلِ وَالأَمَـلِ

(١) شرح الجمل ٢/٤٢١ .

(٢) سقطت (لا) من « أ » .

(٣) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها   في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

(٤) بعده في « ب » : (أنا) .

(٥) بعده في « ط » : (كلام) .

(٦) الكتاب ١/٣١٩ .

(٧) الارتشاف ٢/٢١٢ ، وهمع الهوامع ١/١٩١ .

٣٩٩- البيت بلا نسبة في الدرر ١/٤١٨ ، وهمع الهوامع ١/١٩٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٨٨ .

فـ « درء » و « بلوغ » ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد أي : إما أدرأ وإما أبلغ . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٣ــ وَمَا لِتَفْصِيْلٍ كَإِمَّا مَنَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) المصدر (**مكررًا أو محصورًا أو مستفهمًا عنه ، وعامله خبر عن اسم عين**) في الأنواع الثلاثة ، وشروطها أربعة أمور :

أحدها : التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه .

والثاني : كون المصدر مستمرًّا للحال لا منقطعًا عنه ولا مستقبلاً ، نص على ذلك سيبويه[1] .

والثالث : كون عامل المصدر خبرًا .

والرابع : كون المخبر عنه اسم عين . **[٢٥٤/ب]**

فالمكرر (**نحو : « أنتَ سَيْرًا سَيْرًا »**) ، والتقدير : أنتَ تَسِيْرُ سَيْرًا ، فحذف « تسير » وجوبًا لقيام التكرير مقامه[2] .

(**و**) المحصور بـ « إلا » أو « إنما » نحو : (**« ما أنت إلا سَيْرًا » و « إنما أنت سَيْرُ البريد »**) ، والتقدير : ما أنت إلا تسير سَيْرًا ، وإنما أنت تسير سَيْرَ البريد ، فحذف « تسير » لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير . والمعطوف عليه نحو : « أنت أكلاً وشربًا » ، والتقدير : أنت تأكل أكلاً ، وتشرب شربًا ، لأن العطف كالتكرار ، نصوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتحذير ، ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب ، والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول ، والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد ، والعامل الثاني معطوف على الأول ، وكلاهما خبر عن « أنت » ، قاله الموضح في الحواشي .

(**و**) المستفهم عنه نحو : (**« أأنت سَيْرًا »**) والتقدير : أأنت تسير سيرًا ، نص عليه سيبويه[3] ، ووجهه أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ، وجوَّز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفًا ، وهو غير مناسب هنا ، لأن الكلام في قيام المصدر مقام فعله ، فليتأمل .

واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال :

(١) الكتاب ٣٣٦/١ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، والارتشاف ٢١٤/٢ ، والكتاب ٣٣٥/١ - ٣٤٠ .
(٣) الكتاب ٣٩٩/١ .

٢٩٤ــ كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُوْ حَصْـرٍ وَرَدْ نَـائِبَ فِعْلٍ لاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

فإن لم يكن المصدر مكررًا ولا محصورًا ولا مستفهمًا عنه ولا معطوفًا عليه لم يجب إضمار عامله نحو : « أنت تسير سيرًا » ، وإن شئت حذفته ، فقلت : « أنت سيرًا » . ولو كان العامل خبرًا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل ، بل يتعين رفع المصدر على الخبرية ، نحو : « إنما سَيْرُكَ سَيْرُ البريد » ، [٢٥٥/أ] بخلاف كونه خبرًا عن اسم عين كما تقدم ، فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبَر به عن العين إلا مجازًا كقوله : [من البسيط]

٤٠٠ــ . . . . فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

أي ذات إقبال وإدبار ، قاله في شرح الكافية(١) .

المسألة (**الرابعة : أن يكون المصدر مؤكِّدًا لنفسه**) ، (أو) مؤكِّدًا [٣٣٣] (**لغيره ، فالأول**) ؛ وهو المؤكِّد لنفسه ؛ هو (**الواقع بعد جملة هي نص في معناه ، نحو :**

٢٩٦ــ . . . . . **لَهُ عليَّ أَلْفٌ عُرْفَا** . . . .

أي : اعترافا) ، فجملة « له علي ألف » نص في الاعتراف ، لأنها لا تحتمل غيره ، وسُمي مؤكِّدًا لنفسه ، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله ، فكأن الذي قبله نفسه .

(**والثاني**) ؛ وهو المؤكد لغيره ؛ هو (**الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره**) ، ويقع منكرًا ومعرفًا ، فالأول نحو : (**زيدٌ ابني حقًّا**) ، فجملة « زيدٌ ابني » تحتمل الحقيقة والمجاز ، ولكنها صارت نصًّا بالمصدر ، لأن قولك : « حقًّا » يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، وسمي مؤكِّدًا لغيره لأنه يجعل ما قبله نصًّا بعد أن كان محتملاً ، فهو مؤثِّر ، والمؤكَّد به متأثِّر ، والمؤثر غير المتأثر . (و) الثاني قسمان : ما هو جائز التعريف ، وما هو واجبه ، فالأول نحو : (**هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ**) ، فجملة « هذا زيدٌ » تحتمل الصدق والكذب ، فإذا قلت : « الحق » ، فقد حققت أحد الاحتمالين ، فرفعت الاحتمال الآخر ، وكأنك قلت : أحقُّ ذلك الحق أو حقًّا ، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت ، وأردت قصر القلب

٤٠٠- صدر البيت : (ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت) ، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣ ، والأشباه والنظائر ١/١٩٨ ، وخزانة الأدب ١/٤٣١ ، ٢/٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٢ ، والشعر والشعراء ١/٣٥٤ ، والكتاب ١/٣٣٧ ، ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهط) ، ١١/٥٣٨ (قبل) ، ١٤/٤١٠ (سوا) ، والمقتضب ٤/٣٠٥ ، والمنصف ١/١٩٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٧ ، ٤/٦٨ ، وشرح الأشموني ١/٢١٣ ، وشرح المفصل ١/١١٥ ، والمحتسب ٢/٤٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٢٤ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٦٦٥ - ٦٦٦ .

قلت : « لا الباطلَ » بالنصب عطفًا على « الحق » . (و) الثاني : (**لا أفعل كذا البتَّة**) ، فجملة « لا أفعل كذا » تحتمل استمرار النفي وانقطاعه ، فإذا قلت : « البتَّة » حققت استمرار النفي ، ورفعت انقطاعه .[٢٥٥/ب] و« البتُّ » : القطع ، يقال : « لا أفعله البتَّةَ » لكل أمر لا رجعة فيه ، قاله في الصحاح ، و« أل » في « البتَّة » لازمة الذكر ، قاله الموضح في الحواشي . وفي حاشية العلاَّمة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال : لا أفعله بتَّةَ والبتَّةَ ، أي بتته بتة والبتة . وفي اللباب[1] : لم يسمع في « ألبتة » إلا قطع الهمزة ، والقياس وصلها . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٥ــ وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدَا لِنَفْسِـهِ أو غَيْـرِهِ فَالْمُبْتَدَا

٢٩٦ــ نَحْـو لَـهُ عَلَـيَّ أَلْـفٌ عُرْفَـا وَالثَّـانِي كَـابْنِي أَنْـتَ حَقًّـا صِرْفَـا

المسألة (**الخامسة : أن يكون**) المصدر (**فعلاً علاجيًّا تشبيهيًّا**) واقعًا (**بعد جملة مشتملة عليه**) أي : على اسم بمعناه ؛ (و) مشتملة (**على صاحبه**) أي المصدر ؛ فهذه أربعة شروط ، زاد المرادي شرطًا خامسًا وهو : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل ، (كـ : **مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حِمارٍ**[2]) ، و : إذا له (**بكاءٌ بكاءَ ذاتِ داهيةٍ**) ، فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي[3] واقع بعد جملة ، وهي : « له صوت » و« له بكاء » ، وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه ، وهو المصدر الأول ، ومشتملة أيضًا على صاحب المصدر ، وهو : « الها » في « له » ، ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني ، لأنه لا يحل محله فعل ، لا مع حرف مصدري ، ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد : أنك مررت به في حال تصويت وبكاء ، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به ، [٢٥٦/أ] وإذا لم يصلح للعمل فيه تعيَّن أن يكون منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا ، لتضمُّن الكلام معنى الفعل ، لأن معنى « إذا له صوت » : هو يصوِّت ، فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه .

قال سيبويه[4] : وإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : « له صوت » ، علم أن ثَمَّ مصوتًا ، فصار قولك : « له صوت » ، بمنزلة قولك : « فإذا هو يصوِّت » ، فحمل المصدر الثاني على المعنى . انتهى .

---

(١) اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني ص ٧٨ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٦ .
(٣) بعده في « ب » : (لأنه من أفعال الجوارح) .
(٤) الكتاب ٣٥٦/١ .

ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة ، ذكرهما سيبويه[1] . ويجوز أن يكون خبر المحذوف ، وتمتنع الصفة [٣٣٤] إن كان معرفة ، ولا يجوز إلا في الضرورة ، قاله سيبويه[1] .

وقال الخليل[2] : تجوز الصفة أيضًا على تقدير : « مثل » . وهل[3] الرفع والنصب متكافئان أو لا ؟ فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح ، لأن الثاني ليس هو الأول ، والنصب سالم من هذا المجاز . وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان ، لأن في النصب التقدير ، والأصل عدمه .

(**ويجب الرفع في نحو**) قولك : (« **له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماءِ** » ، **لأنه**) ؛ أي : الذكاء ؛ (**فعل معنوي لا علاجي**) ، والمراد بالعلاجي : ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، كالضرب والشتم ، والمعنوي بخلافه ، كالعلم والذكاء ، وإنما وجب الرفع مع غير العلاجي لأنك إذا قلت : « له ذكاءٌ » ، فلست تريد أنه فعل شيئًا ، بل أنه ذو ذكاء ، فكان بمنزلة « له يدٌ يدُ أسدٍ » ، فكما لا ينتصب « يد » فكذلك هذا .

ويجب الرفع أيضًا في نحو : « له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ » ، لأنه غير تشبيهي ، (**وفي نحو « صوتُهُ صوتُ حِمارٍ » لعدم تقدم الجملة**) [٢٥٦/ب] ، لأن « صوته » مبتدأ ، و« صوت حمار » خبره ، (**وفي نحو : فإذا في الدار صوتٌ صوتُ حِمارٍ ، ونحو : فإذا عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمامِ ، لعدم تقدم صاحبه**) فيهما . أما الأول فلأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه . وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بـ « على » ليس عائدًا على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح ، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر ، (**وربما نصب نحو هذين**) المثالين ، (**لكن على الحال**) من الضمير لا على المفعول الطلق لأنه ليس منه .

(**تنبيه : مثل : له صوتٌ صوتَ حِمارٍ**) في النصب على المفعول المطلق ، (**قوله**) ؛ وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة ، واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسًا : [من الكامل]

---

(١) الكتاب ١/٣٦١ .

(٢) الكتاب ١/٣٦١ ، والارتشاف ٢/٢١٧ .

(٣) في « ب » : (هذا) .

٤٠١ــ **(مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ)**

فـ « طي » مفعول مطلق ، وناصبه محذوف تقديره : يطوي ، **(لأن ما قبله)** هو :

مَـا إِنْ يَمَـسُّ الأَرْضَ إِلاَّ مَنْكِـبٌ ....

(بِمَنْزِلة : له طَيٌّ) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه ، **(قال سيبويه)** بمعناه ، ونصه[1] : صار « مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ » بمنزلة « له طي » . انتهى .

و« ما » : نافية و« إن » : زائدة ، و« حرف الساق » : مرفوع بالعطف على « منكب » ، والمعنى : أن هذا الفرس مضمر ، قد بلغ في التضمير إلى حدٍّ لا تصل بطنه الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبٌ وحرفُ الساق ، وأراد بـ « طي المحمل » أنه مُدْمَجُ الخلْق كطي المحمل ، وأن له تجافيًا كتجافي المحمل ؛ بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ؛ وهو علاقة السيف . [٢٥٧/أ] واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة ، وأحال بقية الشروط على المثال فقال :

٢٩٧ــ كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيْهِ بَعْدُ جُمْلَهْ كَلِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ

٤٠١- البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، والاقتضاب ص ٣٤٠ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٩١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر والشعراء ٦٧٦/٢، والكتاب ٣٥٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤/٣ ، وللهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ٢١٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٦/١ ، والإنصاف ٢٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٤/٢ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ٢٣٢ .

(١) الكتاب ٣٦٠/١ .

(هذا باب المفعول له)

(**ويسمى المفعول لأجله و**) المفعول (**من أجله**) ، وهو ما فُعل لأجله فعل ، (**مثاله : جئت رغبةً فيك**) ، فـ « رغبة » : اسمٌ ، فُعِلَ لأجله فِعْلٌ وهو المجيء ، وحكمه النصب بشروط ، (**وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور**) :

الأول : (**كونه مصدرًا**) ، لأن النصب[1] يشعر بالعلّيّة ، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالبًا ؛ لأن العلل أحداث ، والمصدر اسم للحدث ، (**فلا يجوز : جئتُك السَّمْنَ والعسلَ**) بالنصب ، لأنه اسم عين لا مصدر ، وهذا الشرط (**قاله الجمهور . وأجاز يونس**) بن حبيب[2] : (**أمَّا العبيدَ**) بالنصب (**فذو عبيدٍ**) زاعمًا أن قومًا من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخصٌ شخصًا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد . وتأول نصب « العبيد » على أنه مفعول له ، وإن كان غير مصدر (**بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد**) لا غير ، فـ « العبيد » علة للذكر (**و**) هذا النصب (**أنكره سيبويه**) وقبّحه ، وقال[3] : إنه لغة خبيثة قليلة ، وإنما يجوز على ضعفه ، إذا لم يرد عبيدًا بأعيانهم . وأوّله الزجاج على تقدير : أما تملك العبيد ، أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد ، وهذا كله مراعاة للمصدر .

(**و**) الشرط الثاني : (**كونه قلبيًّا**) أي : من أفعال النفس الباطنة (**كالرغبة**) ، لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل ؛ والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح

---

(١) في « ط » : (المصدر) .

(٢) انظر الكتاب ٣٨٩/١ ، والارتشاف ٢٢١/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، وانظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

ليست كذلك . [٢٥٧/ب] (**فلا يجوز : جئتُك قراءةً للعلم**) من أفعال اللسان ، (**ولا : قتلاً للكافر**) من أفعال اليد ، وهذا الشرط (**قاله ابن الخباز وغيره**) كالرُّنْدي ، ويجوز « إرادةَ قراءةِ العلم » ، و« ابتغاءَ قتلِ الكافر » ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن [٣٣٥] أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل[١] قاله الشاطبي ، (**وأجاز الفارسي « جئتُك ضَرْبَ زيدٍ » أي : لتضرب زيدًا**) ، ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضًا ، لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب ، وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي .

(و) الشرط الثالث : (**كونه علّة**) لأنه الباعث على الفعل . واستشكل جعل العلية شرطًا ، لأنها محل الشروط ، ومحل الشروط لا يُجعل شرطًا ، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه ، لا لتحقيق ماهيته (**عَرَضًا كان**) ؛ بفتح العين والراء المهملتين ؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت ، كما تقدم في باب التعدي واللزوم ، فسقط ما قيل : إن الغرض ؛ بالغين المعجمة ؛ ما كان باعثًا على الفعل ، ووجوده ، متأخرًا عنه ، فلا يصح تمثيله بقوله : (كـ « **رغبة** ») بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (**أو غير عوض**) ، وهو ما كان جبليًا من الأوصاف اللازمة ، (كـ : **قعد عن الحرب جبنًا**) ، فإن الجبن وصف جبلي لازم .

(و) الشرط الرابع : (**اتحاده بالمعلَّل به وقتًا**) ، بأن يكون وقت الفعل المعلَّل ؛ بفتح اللام الأولى ؛ والمصدر المعلِّل ؛ بكسرها ؛ واحدًا ، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كـ « جئتك رغبةً » و« قعدت عن الحرب جبنًا » . [٢٥٨/أ] أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : « جئتك[٢] خوفًا من فرارك » أو بالعكس نحو « جئتك إصلاحًا لحالك » . فإن لم يتحدا وقتًا امتنع النصب (**فلا يجوز : تأهبتُ**) اليومَ (**السفرَ**) غدًا ، لأن زمن التأهب غير زمن السفر ، وهذا الشرط (**قاله الأعلم**) يوسف الشَّنْتَمري ، (**والمتأخرون**) كالشلوبين ، وقال تلميذه ابن الضائع ؛ بإعجام الضاد وإهمال العين : لم يشترطه سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين ، فعلى هذا يجوز « جئتك أمس طمعًا في معروفك الآن »[٣] .

---

(١) في « ط » : (المطلق) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (حبستك) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

(و) الشرط الخامس : (**اتحاده بالمعلَّل به فاعلاً**) ، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة/١٩] فـ « الحذر » مصدر ، ذكر علَّة لجعل الأصابع في الآذان ، وفاعل « الجعل » و« الحذر » واحد ، وهم الكفار . فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب (**فلا يجوز : جئتُك مَحَبَّتَكَ إيَّايَ**) لأن فاعل « المجيء » المتكلم ، وفاعل « المحبة » المخاطب ، وهذا الشرط (**قاله المتأخرون أيضًا ، وخالفهم ابن خروف**) ، فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجًا بنحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد/١٢] . ففاعل « الإراءة » هو الله تعالى ، وفاعل « الخوف » و« الطمع » المخاطبون . وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال : معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع . وقيل هو على حذف مضاف ، أي : إراءة الخوف والطمع . وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين[1] . واقتصر في النظم على بعض الشروط ، ووكل الباقي إلى المثال ، فقال :

٢٩٨ـ يُنْصَبُ مَفْعُوْلاً لَهُ الْمَصْدَرُ إنْ أَبَانَ تَعْلِيْلاً كَجُدْ شُكْرًا وَدِنْ

٢٩٩ـ وَهوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيْهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلاً . . . .

[٢٥٨/ب] وبقي عليه شروط ماهية المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال : وللمفعول له شروط :

أحدها : أن يصلح في جواب « لِمَ » .

الثاني : أن يصحَّ جعله خبرًا عن الفعل العامل فيه ، كقولك « زرتُك طمعًا في برِّكَ » ، أي الذي حملني على زيارتك الطمع ، أو مبتدأ ، كقولك : « الطمع حملني على زيارتي إياك » .

الثالث : أن يصح تقديره باللام .

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن تجعل زيارة في قولك : « زرتُك زيارةً » مفعولاً له ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى ، والشيء لا يكون علة لوجود نفسه . انتهى .

(**ومتى فقد المعلَّل**) بكسر اللام الأولى ؛ من شروط جواز النصب (**شرطًا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجرَّه بحرف التعليل**) وهو أربعة : « اللام ، والباء ،

---

(١) الكشاف ٢/٢٨٢ .

وفي ، ومن » ، واقتصر في النظم على « اللام » ، لأنها الأصل ، فقال :

٢٩٩ــ . . . . وَإِنْ شَـرْطٌ فُقِـدْ

٣٠٠ــ فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ . . . .

(**ففاقد**) الشرط (**الأول**) وهو المصدرية (**نحو** : ﴿ **وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ** ﴾) [الرحمن/١٠] **[٣٣٦]** فـ « الأنام » علة « للوضع » ، وليس مصدرًا ، فلذلك جُرَّ باللام .

(و) فاقد الشرط (**الثاني**) وهو القلبية (**نحو** : ﴿ **وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ** ﴾) [الأنعام/١٥١] فـ« إملاق» وهو الفقر علة للقتل ، وهو ليس قلبيًا ، فلذلك خُفض بـ « من » التعليلية ، (**بخلاف**) ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ (**خَشْيَةَ إِمْلاقٍ**) ﴾ [الإسراء/٣١] فـ « الخشية » مصدر قلبي ، فلذلك جاء منصوبًا .

وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو « قتلته صبرًا » فيمتنع جره ، لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية ، والغرض عدمها ، فلذلك أسقطه . **[٢٥٩/أ]**

(و) فاقد الشرط (**الرابع**) وهو الاتحاد في الوقت (**نحو**) قول امرئ القيس الكندي : [من الطويل]

٤٠٢ــ (**فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا**) لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام ، و« نضت » بتخفيف الضاد المعجمة من النضو ، وهو الخلع ، و« لبسة » بكسر اللام : هيئة من اللبس ، و« المتفضل » : هو الذي يبقى في ثوب واحد . والمعنى : جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به .

(و) فاقد الشرط (**الخامس**) وهو الاتحاد في الفاعل ، (**نحو**) قول أبي صخر الهذلي : [من الطويل]

٤٠٣ــ (**وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِـزَّةٌ**) كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْـرُ

٤٠٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، والارتشاف ٢٢٣/٢ ، ٣٦٩ ، والدرر ٤٢١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ٣٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ ، ولسان العرب ٣٢٩/١٥ (نضا) ، وتاج العروس (فضل) ، (نضا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٦/٢ ، والدرر ٥١٨/١ ، ورصف المباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢٠٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٧ ، والمقرب ١٦١/١ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ ، ٢٤٧ .

٤٠٣- البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥ - ١٧٠ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، والدرر ٤٢٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، واللسان ١٥٥/٢ (رمث) ، ===

فالذكرى علّة عرو الهزّة ، وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، لأن المعنى لذكري إياك ، فلذلك جرَّ باللام . و« الهزة » بالكسر : النشاط والارتياح .

(**وقد انتفى الاتحادان**) معًا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (**في** : ﴿ **أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ** ﴾) [الإسراء/٧٨] ففاعل القيام المخاطب ، وفاعل الدلوك هو الشمس ، وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جُرَّ بلام التعليل .

وقال في المغني[1] : اللام في « لدلوك » بمعنى « بعد » فظاهره التخالف ، والدلوك : الميل ، يقال دلكت الشمس دلوكًا إذا مالت عن وسط السماء .

(**ويجوز جر المستوفي للشروط**) وإلى ذلك يشير قول الناظم : [٢٥٩/ب]

٣٠٠ـ .... وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ....

(**بكثرة إن كان**) مقرونًا (بـ « أل » **وبقلّة إن كان مجردًا**) منها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠١ـ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ . . .

(**وشاهد القليل فيهما**) أي في المقرون بـ « أل » والمجرد منها (**قوله**) : [من الرجز]

٤٠٤ـ (**لاَ أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ**) وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

فـ « الجبن » مفعول له ، وهو مقرون بـ « أل » ، وجاء منصوبًا على قلة ، والأكثر فيه أن يكون مجرورًا . (**وقوله**) : [من الرجز]

٤٠٥ـ (**مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيْكُمْ جُبِرْ**) وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيْهِ يَنْتَصِرْ

فـ « رغبة » مفعول له وهو مجرد من « أل » ، وجاء مجرورًا ، وفيه رد على الجزولي في منعه

=== والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٢ ، وشرح الأشموني ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، ٣٧٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، والمقرب ١٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨١ .

٤٠٤- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٤/٢ ، والدرر ٤٢٢/١ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢ ، وعمدة الحفاظ (هيج) ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٥/١ .

٤٠٥- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٩ ، والمقاصد النحوية ٧٠/٣ .

الجر ، والأكثر فيه أن يكون منصوبًا ، وإنما كان جرًّا لمجرد قليلاً بخلاف المقرون بـ « أل » ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة . وشاهد الكثير قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف/٥٦] .

(و) النصب والجر (**يستويان في المضاف**) ، فالنصب (**نحو** : ﴿ **يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ** ﴾) [البقرة/٢٦٥] فـ « ابتغاء » : مفعول له ، وهو مضاف منصوب . (و) الجر (**نحو** : ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ** ﴾) [البقرة/٧٤] أي لأجل خشية الله ، فـ « خشية » مفعول له ، وهو مضاف مجرور . (**قيل ومثله**) في جر المفعول له المضاف (﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** ﴾) [قريش/١] فـ « إيلاف » مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة [٣٣٧] بـ « يعبدوا » (**أي** : ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ** ﴾ [قريش/٣] **لإيلافهم الرحلتين**) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ، ودخلت « الفاء » لما في الكلام من معنى الشرط ، إذ المعنى : أنَّ نعم الله عليهم لا تُحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما ، لأنهم خدمة بيت الله ، بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطّاع والمنتهبين . [٢٦٠/أ] (**والحرف**) الجارُّ (**في هذه الآية واجب عند من اشترط**) في نصب المفعول له (**اتحاد الزمان**) وهو الأعلم والمتأخرون ، لأن زمن الإيلاف[١] سابق على زمن الأمر بالعبادة ، ولأن زمن العبادة مستقبل ، وزمن الإيلاف ثابت في الحال . وقال الكسائي والأخفش[٢] : « اللام » في « لإيلاف » متعلقة بـ « اعجبوا » مقدرًا . وقال الزجاج[٣] : متعلقة بقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [الفيل/٥] فتكون السورتان سورة واحدة ، ويرجحه أنهما في مصحف أُبَيّ سورة واحدة ، ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم أو جرأتهم على البيت ، والله أعلم بكتابه .

واختُلف في ناصب المفعول له ، فقال جمهور البصريين : منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير : جئتُك أكرمُك إكرامًا . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه ، لأنه ملاقٍ له في المعنى ، وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل « قعدتُ جلوسًا »[٤] .

(١) في « أ » ، « ب » : (لائتلاف) .
(٢) البحر المحيط ٥١٤/٨ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٥/٥ .
(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في الارتشاف ٢٢١/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٤/١ - ١٩٥ .

(هذا باب المفعول فيه)

(**وهو المسمى**) عند البصريين (**ظرفًا**) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء ، وهو متناهي الأقطار ، كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفًا من المكان ليس كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح . [٢٦٠/ب]

(**الظرف ما ضمن معنَى « في »**) الظرفية (**باطّراد ، من اسم وقت ، أو**) من (**اسم مكان ، أو**) من (**اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو**) من اسم (**جار مجراه**) ، أي مجرى أحدهما .

(**فالمكان والزمان كـ « امْكُثْ هنا أزمنًا »**) ، فـ « هنا » اسم إشارة من أسماء المكان ، و« أزمنًا » جمع « زمن » من أسماء الزمان .

[٣٣٨] (**و**) الاسم (**الذي عرضت دلالته على أحدهما**) أي الزمان أو المكان (**أربعة**) :

أحدها : (**أسماء العدد المميَّزة بهما**) أي بالزمان والمكان (كـ : **سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخًا**) ، فـ « عشرين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان ، لأنه لما ميِّز بـ « يومًا » وهو من أسماء الزمان ؛ عرضت له اسمية الزمان ، و« ثلاثين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان ، لأنه لما ميز بـ « فرسخًا » وهو من أسماء المكان ؛ عرضت له اسمية المكان .

(**و**) الثاني : (**ما أفيد به كلّية أحدهما**) أي الزمان والمكان (**أو جزئيته** كـ : **سرتُ جميعَ اليومِ جميعَ الفرسخِ ، أو : كلَّ اليومِ كلَّ الفرسخِ**) ، فـ « جميع » و« كل » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى

الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان ، وصارا دالين على كليتهما ، لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة . (أو : **بعضَ اليومِ بعضَ الفرسخِ ، أو : نصفَ اليومِ نصفَ الفرسخِ**) ، فـ « بعض » و« نصف » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان ، فصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان ، لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن « بعض » يدل على جزء مبهم ، و« نصف » يدل على جزء معين من جهة المقدار . **[٢٦١/أ]**

(و) الثالث : (**ما كان صفة لأحدهما**) أي الزمان والمكان (كـ : **جلستُ طويلاً من الدهر شرقيَّ الدار**) ، فـ « طويلاً » و« شرقي » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان ، لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان . فـ « طويلاً » : صفة للزمان ، و« من الدهر » : بيان له ، و« شرقي » : صفة للمكان ، وذكر « الدار » معين له ، والأصل : زمنًا طويلاً ، ومكانًا شرقيًّا .

(و) الرابع : (**ما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما**) أي الزمان والمكان (**ثم**) حذف المضاف ، (**وأنيب عنه**) المضاف إليه (**بعد حذفه**) أي المضاف ، (**والغالب في هذا**) المضاف إليه (**النائب**) عن المضاف المحذوف (**أن يكون مصدرًا** ، و) الغالب (**في**) المضاف المحذوف (**المنوب عنه أن يكون زمانًا ، ولا بد من كونه معيّنًا لوقت أو لمقدار**) ، فالمعين للوقت نحو : « جئتُك صلاةَ العصر » أو « قدومَ الحاجِّ » فـ « صلاة » و« قدوم » : مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان ، لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه ، والأصل : وقتَ صلاةِ العصرِ ، ووقتَ قدومِ الحاجِّ ، فحذف المضاف ؛ وهو وقت ؛ المعين لوقت « المجيء » وأنيب عنه المصدر وهو « صلاة » و« قدوم » . (و) المعين للمقدار نحو : (**انتظرتُك حلْبَ ناقةٍ ، أو : نَحْرَ جَزُورٍ**) فـ « حلب » و« نحر » مفعول فيهما ، والأصل : مقدارَ حلبِ ناقةٍ ، ومقدارَ نَحْرِ جزور ، ففعل فيهما ما تقدم .

(**وقد يكون النائب**) عن الزمان (**اسم عين ، نحو**) قولهم في المثل : (**لا أُكَلِّمُهُ القَارِظَيْنِ**[١]) بالتثنية ، (**والأصل : مدةَ غيبةِ القارظَيْن**) ، فحذف « مدة » وأنيب عنها « غيبة » ثم « غيبة » وأنيب عنها **[٢٦١/ب]** « القارظين » وهو تثنية « قارظ » بالقاف والظاء المشالة : وهو الذي يجني القرظ ؛ بفتح القاف والراء ؛ وهو يدبغ به .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢١١/١ ، والمستقصى ٥٨/٢ ، وكتاب الأمثال لمجهول ص ٥٥ .

قال الجوهري[1] : « لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي ، وهما قارظان كلاهما من عنزة ، خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا » وطالت غيبتهما .

(**وقد يكون المنوب عنه مكانًا نحو : جلستُ قُربَ زيدٍ ، أي مكانَ قربه**) ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأنيب عنه المصدر وهو « قرب » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٠ــ وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وإنما كان ذلك كثيرًا في ظروف الزمان ، وقليلاً في ظروف المكان ، لقرب ظروف الزمان من المصدر ، وبعد ظروف المكان منه ، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما ، لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، بخلاف ظرف المكان ، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي ، إذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه ، فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ، ولم يبلغ رتبته ، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ، ومقام المكان قليلة .

(**والجاري مجرى أحدهما**) أي الزمان والمكان (**ألفاظ مسموعة ، توسعوا فيها ، فنصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم : أحقًّا أنك ذاهبٌ**) ، فـ « أحقًّا » منصوبة على الظرفية المتعلقة بالاستقرار ، **[٣٣٩]** على أنها خبر مقدم ، و« أنك ذاهب » في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه[1] والجمهور على حد : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾ **[فصلت/٣٩]** (**والأصل : أفي حقٍّ**) ذهابك ، فحذفت « في » وانتصب « حقًّا » على الظرفية ، (**وقد نطقوا بذلك**) الحرف الجار في قوله : [من الوافر] **[٢٦٢/أ]**

٤٠٦ــ أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُم ....

و(**قال**) فائد ؛ بالفاء ؛ بن المنذر القشيري : [من الطويل]

٤٠٧ــ (**أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ**) وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ

---

(١) الصحاح (قرظ) .

(١) الكتاب ١٣٤/٣ - ١٣٥ .

٤٠٦- عجز البيت : (بما لي ثم يظلمني السريسُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٢٣٧ .

٤٠٧- البيت لفائد بن المنذر في المقاصد النحوية ٨١/٣ ، والحماسة البصرية ٢٠٨/٢ ، ولعابد بن المنذر في شرح شواهد المغني ١٧٢/١ ، ولمجنون ليلى في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأبي الطمحان القيني في محاضرات الأدباء ٥٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٧٧ ، والتمثيل والمحاضرة ص ٢٨١ ، وخزانة الأدب ٤٠١/١ ، ٢٧٤/١٠ ، والحماسة المغربية ص ٩٦٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٥٥/١ .

فصرح بـ « في » وشبه هوى من هو مغرم بها ؛ في كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله ؛ بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية ، فلا هو خلٌّ صرف حتى يستعمل خلاً ، ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرًا ، فمن كان حال هواه بهذه المثابة ، كيف يكون غرام من أغرم بها حقًّا ؟ .

ولما كان قول الموضح : « والجاري مجرى أحدهما » شاملاً للزمان والمكان خصصه بقوله : (**وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا يقع خبرًا عن المصادر**) كما تقدم في « أحقًّا أنك ذاهب » (**دون الجثث**) فلا يقال : « أحقًّا زيد » .

وذهب المبرد وتبعه ابن مالك[1] إلى أن « حقًّا » مصدر بدل من اللفظ بفعله ، وأن ما بعدها من أن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ [العنكبوت/٥١] وردَّه أبو حيان[2] . ومثله ؛ أي مثل « أحقًّا أنك ذاهب » ؛ في الانتصاب على الظرفية المجازية (**غَيْرَ شكٍّ**) أنك قائم ، أو(**جَهْدَ رأيي**) أنك قائم ، أو(**ظنًّا منِّي أنك قائم**) ، فـ « غير شك » و« جهد رأيي » و« ظنًّا مني » منصوبات على الظرفية الزمانية توسعًا على إسقاط « في » ، والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظن مني ، على وزان « أحقًّا »[3] .

(**وخرج عن الحد**) المذكور في النظم بقوله :

٣٠٣ــ الظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُمِّنَـا   فِي بـاطِّرَادٍ . . . .

وتبعه الموضح [٢٦٢/ب] (**ثلاثة أمور** :

أحدها : ﴿ **وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ** ﴾ [النساء/١٢٧] **إذا قدر بـ « في »**) ، فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمّن معنى « في » ، إذ التقدير : وترغبون في نكاحهن ، وهو ليس بظرف ، (**فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا**) ، لأنه ليس باسم زمان ولا مكان ، أما إذا قدر بـ « عن » فليس مما نحن فيه .

(**و**) الأمر (**الثاني : نحو** : ﴿ **يَخَافُونَ يَوْمًا** ﴾) [النور/٣٧] من أسماء الزمان ، (**ونحو** : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾) [الأنعام/١٢٤] من أسماء المكان ، فإن « يومًا » و « حيث » وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين ، (**فإنهما ليسا على معنى : في**)

---

(١) شرح التسهيل ٢٣/٢ - ٢٤ .

(٢) الارتشاف ٢٢٦/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، (**فانتصابهما على المفعول به**) ، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما ، وناصب لفظ « يومًا » : « يخافون » ، (**وناصب**) محل (**حيث**) فعل مضارع منتزع من لفظ « أعلم » تقديره (**يعلم**) حال كونه (**محذوفًا**) لدلالة « أعلم » عليه لا « أعلم » المذكور الذي هو اسم تفضيل ، (**لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا**) ، هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت : قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع : غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً ﴾ [الإسراء/٨٤] وليس تمييزًا ، لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجهًا » وقول العباس بن مرداس : [من الطويل]

٤٠٨ــ .... وأضْرَبَ مِنَّا بالسُّيُوفِ القَوَانِسَا

انتهى . [٢٦٣/أ] وفي الارتشاف لأبي حيان[1] : وقال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام/١١٧] . انتهى . وفي جعل « حيث » مفعولاً بها نظرٌ ، لأن هذا ضرب من التصرف . وفي التسهيل[2] : إن تصرف « حيث » نادر . وشرحه المرادي بقوله : لم تجيء حيث فاعلاً ، ولا مفعولاً بها ، ولا مبتدأ بها . انتهى .

ولهذا قال الدماميني[3] : ولو قيل : إن المراد : يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء «حيث» على ما عهد لها من ظرفيتها ، والمعنى : أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات ، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك . انتهى .

٤٠٨- صدر البيت : (أَكَرَّ وأحمى للحقيقة منهم) ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٩٣ ، والأصمعيات ص ٢٠٥ ، وحماسة البحتري ص ٤٨ ، وخزانة الأدب ٣١٩/٨ ، ٣٢١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١ ، ١٧٠٠ ، ولسان العرب ١٨٤/٦ (قنس) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، ٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ١٠/٧ ، وشرح الأشموني ٢٩١/١ ، ومغني اللبيب ٦١٨/٢ .

(١) الارتشاف ٢٢٥/٣ .

(٢) التسهيل ص ٩٦ .

(٣) انظر قول الدماميني في حاشية الصبان ١٢٦/٢ .

(و) الأمر (**الثالث : نحو : دخلتُ الدارَ ، و : سكنتُ البيتَ ، فانتصابهما**) أي « الدار » و« البيت » (**إنما هو على التوسع بإسقاط الخـافض**) ، وهـو في الأصـل : دخلتُ في الدار ، وسكنتُ في البيت ، فلما حُذِفَ الخافض نُصِبَا على المفعـول بـه توسـعًا ، كما حُذف[1] الجارَّ ونُصِبَ[2] ما بعده كقوله : [من الوافر]

٤٠٩ـ تَمُـرُّوْنَ الدِّيَـارَ . . . .

(**لا**) انتصابهما [٣٤٠] (**على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدي**) سائر (**الأفعـال إلى : الدار ، و : البيت ، على معنى : في ، لا تقول : صلَّيْتُ الدارَ ، ولا : نِمْتُ البيـتَ**) لأن « الدار » و« البيت » من أسماء المكان[3] المختصة[4] ، لأن لها صـورة وحـدود محصـورة ، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم ، أو ما اتحدت مادتـه ومـادة عاملـه كما سيجيء .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (يحذف) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (ينتصب) .

٤٠٩- تمام البيت :

(تمرون الديار و لم تعوجوا كلامكم عليّ إذًا حرامُ)

وتقدم تخريجه برقم ٣٧٣ .

(٣) في « ب » : (الظروف) ، بدل (أسماء المكان) .

(٤) انظر الكتاب ١/١٥٩ ، وشرح التسهيل ٢/٢٠٠ .

(فصـــــــــــــــل)

والظرف الزماني والمكاني (**حكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه**) ، سواء أكان اللفظ الدالّ فعلاً أم اسم فعل أم وصفًا أم مصدرًا وهذا أشمل من قول الناظم :

٣٠٤ــ فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيْهِ . . . .

[٢٦٣/ب] (**ولهذا اللفظ ثلاث حالات :**

إحداها : أن يكون مذكورًا) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٠٤ــ . . . . (**كَامْكُثْ هُنَا أَزْمُنَا**)

٣٠٥ــ . . . . مُظْهَرًا   . . . .

(**وهذا هو الأصل**) ، لأن الأصل في العامل أن يكون مذكورًا .

(و) الحالة (**الثانية : أن يكون محذوفًا جوازًا**) لدليل مقالي ، (**وذلك كقولك : فرسَخَيْنِ ، أو يومَ الجمعة**) بنصب « فرسخين » من ظروف المكان ، و« يوم الجمعة » من ظروف الزمان ، (**جوابًا لمن قال : كم سِرْتَ ؟ أو متى صُمْتَ ؟**) أي : سرْتُ فرسخين ، وصمتُ يومَ الجمعة ، والفرق بين « كم » و« متى » في الاستفهام أن « كم » يطلب بها تعيين المعدود مطلقًا زمانًا كان أو مكانًا أو نحوهما ، و« متى » يطلب بها تعيين الزمان خاصة .

(و) الحالة (**الثالثة : أن يكون محذوفًا وجوبًا ، وذلك في ست مسائل : وهي أن يقع صفة كـ : مررتُ بطائرٍ فوقَ غصنٍ**) فـ « فوق » صفة لـ « طائر » . (**أو صلةً كـ : رأيتُ الذي عندَك**) فـ « عندك » صلة « الذي » . (**أو حالاً كـ : رأيتُ الهلالَ بين السحاب**) فـ « بين » حال من « الهلال » . (**أو خبرًا كـ : زيدٌ عندك**) فـ « عندك » خبر « زيد » . والناصب في الجميع محذوف وجوبًا تقديره : « استقرَّ » أو « مستقرٌّ » إلا في الصلة فيتعيَّن «استقرَّ» ، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان .

ويستثنى من الظروف ما قُطع عن الإضافة ، وبُنِيَ على الضم ، فإنه لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالاً ولا خبرًا ، لا يقال : « مررتُ برجلٍ أمامُ » ، ولا « جاء الذي أمامُ » ، ولا « رأيتُ الهلالَ أمامُ » ، ولا « زيدٌ أمامُ » ؛ لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر .

[٢٦٤/أ] ومثَّل للزمان بمثالين ، أحدهما قياسي ، والآخر سماعي ، فقال : (**أو مشتغلاً عنه**) العامل بنصبه لمحل ضميره ، (كـ : **يومَ الخميس صُمْتُ فيه**) فـ « يوم الخميس » منصوب بفعل محذوف وجوبًا يفسره « صمت » المذكور ، والتقدير : صمت يوم الخميس صمت فيه ، ولم يقل : « صمته » ؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية ، بل يجب جره بـ « في » كما مثل .

(**أو مسموعًا بالحذف لا غير كقولهم**) في المثل لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده : (**حينئذٍ ، الآنَ**)[1] ، فـ « حين » منصوبة لفظًا بفعل محذوف ، وأضيفت إلى « إذ » إضافة بيان ، أو إضافة أعمّ إلى أخصّ ، و« الآن » منصوب محلاً ، وفتحته فتحة بناء ؛ لأنه مبني لتضمنه معنى « أل » ، و« أل » الموجودة فيه زائدة ؛ لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم ، وناصبه فعل محذوف ، (**أي كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن**) ، فهما جملتان ، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول : كذا وكذا : « حينئذ ، الآن » ، أي : كان ما تقول واقعًا حين إذ كان كذا ، واسمع [٣٤١] الآن ما أقول لك ، فـ « حينئذ » مقتطَع من جملة ، و« الآن » مقتطَعٌ من جملة أخرى[2] .

وكان ينبغي للموضح أن يقول : ليس غير ، لأنه يرى أن قولهم : « لا غير » ، لحنًا كما صرح به في المغني[3] ، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره[4] ، والحقُّ جوازه لورود السماع به ، كما أوضحته في باب الإضافة .

ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفًا كالمصدر ، واسم الفعل ، وما جرى مجراهما ، وشمل مسألتي الحذف قول الناظم :

٣٠٤ـ .... وَإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

فإن ذلك يعم الجائز والواجب . [٢٦٤/ب]

---

(١) المثل في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، والكتاب ٢٢٤/١ ، ٢٧٤ ، ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٩١/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٠٩ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٠٣ .

(فصـــــــــل)

(أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مبهمُـــهَا كـ : حين ، و : مدة . ومختصُّها كـ : يوم الخميس . ومعددوهـــا كـ : يومـين ، أو : أسبوع) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٥ــ وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَـابِلٌ ذَاكَ . . . .

والمراد بالمختص ما يقع جوابًا لـ « متى » كـ « يـوم الخميس » كما مثَّل . وبالمعدود ما يقع جوابًا لـ « كم » كـ « يومين » و« أسبوع » كما مثَّل . والمبهم ما لا يقع جوابًا لشيء منهما كـ « حين » و« مدة » كما مثَّل . تقول : « صمتُ مدةً » ، أو« يومَ الخميس » أو« يومين » . وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو « قعدتُ مقعدَ زيدٍ » ، تريد الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان ، إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير « في » ، ونصبه على الظرفية[1] ، قاله الشاطبي .

(والصالح لذلك) النصب على الظرفية **(من أسماء المكان نوعان :**

أحدهما : المبهم : وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمَّاه ، كأسماء الجهات) الست ، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسمَّاها إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ، وهذه العبارة أخذها من الشارح[2] ، والإضافة فيها بيانية ؛ أي صورة في مسماه ؛ والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته . وينحل إلى قولنا : « ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه » كـ « مكان » فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه .

قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني : الإبهام يحصل في المكان من وجهين :

أحدهما : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وقد تتحول عن تلك الجهة ، فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان ، فهي جهات له ، وليس لكل واحدة منها[3] حقيقة منفردة بنفسها . [٢٦٥/أ]

(١) انظر حاشية الصبان ١٢٨/٢ .
(٢) أي في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ .
(٣) في « أ » : (منهما) .

والوجه الثاني : أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فـ « خلفك » اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا . انتهى .

والجهات الست (**نحو : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت**) ، تقول : « جلست أمامك ، ووراءك ، ويمينك ، وشمالك ، وفوقك ، وتحتك » . وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات . (**وشبهها في الشياع** كـ : **ناحية ، وجانب ، ومكان**) ، تقول : « جلست ناحية عمرو ، وجانب زيد ، ومكان بكر » . واعترض « جانب » بأنه مما يتعين التصريح معه بـ « في » . (**وكأسماء المقادير** كـ : **ميل ، وفرسخ ، وبريد**) ، تقول « سرت ميلاً ، وفرسخًا ، وبريدًا »[١] .

النوع (**الثاني : ما**) اشتُق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل ، و(**اتحدت مادته ومادة عامله** ، كـ : **ذهبتُ مذهبَ زيدٍ** ، و : **رميتُ مرمَى عمرو**) ، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل ، ولا بين المفرد ؛ كما مثَّل ؛ والجمع ، (**نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾**) [الجن/٩] فـ « مذهب » و« مرمى » و« مقاعد » منصوبة على الظرفية ، ومادتها ومادة عاملها متحدة ، فإن عامل « مذهب » ذهب ، وعامل « مرمى » رمى ، وعامل « مقاعد » نقعد ، وقس على ذلك فعل الأمر نحو : « قمْ مقامَ زيدٍ » ، والوصف نحو : « أنا قائمٌ مقامَك » ، والمصدر نحو : « عجبتُ من قيامِ زيدٍ مقامَك »[١] .

وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٣٠٥ــ . . . . وَمَا   يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

وأشار إلى مثاله بقوله : **[٢٦٥/ب]**

٣٠٦ــ نَحْوَ الْجِهَاتِ والْمَقَادِيرِ وَمَا   صِيْغَ مِنَ الْفِعْلِ . . . .

وأشار إلى شرطه بقوله :

٣٠٧ــ وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْسًا أنْ يَقَعْ   ظَرْفًا لِمَا فِي أصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو : « رميتُ مذهبَ زيدٍ » و« ذهبتُ مرمَى عمرو » لم يجز في القياس أن يُجعل ظرفًا بل يجب التصريح معه بـ « في » (**وأما قولهم : هو منِّي مقعدَ القابلةِ ، و : مَزْجَرَ الكلبِ ، و : مَنَاطَ الثُّرَيَّا ، فشاذٌّ**) نصبُه **[٣٤٢]** لمخالفة مادته مادة[٢] عامله ، (**إذ التقدير : هو مني مستقرٌّ في مقعدِ القابلة**) ، وفي مزجَرِ

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٨٣ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (لمادة) .

الكلب ، وفي مناط الثريا ، (**فعامله الاستقرار**) المتعلق به « مني » الواقع خبرًا عن « هو » ومادة الاستقرار مخالفة لمادة « مقعد ، ومزجر ، ومناط » ، والمعنى : هو مني في القرب مقعدَ القابلة من النفساء ، وفي البعد مناطَ الثريا من الدَّبَرَان ، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر ، فـ « من » الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر ، و« من » الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لأنه مشتق ، (**ولو أُعمل في المقعد « قعد » وفي المزجر « زجر » وفي المناط « ناط » لم يكن شاذًّا**) ، لاتحاد المادة ، ويصير المعنى هو مستقر مني قعدَ مقعدَ القابلة ، وزجَر مزجَرَ الكلب ، وناطَ مناطَ الثريا[1] .

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان ، لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان تضمُّنًا ، وعلى المكان التزامًا .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(**الظرف**) الزماني والمكاني (**نوعان** :

متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل مبتـــدأ ، أو خبرًا ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً) به ، (**أو مضافًا إليه ، كـ : اليوم**) فإنه يستعمل مبتـدأ وخبرًا ، (**تقول : اليومُ يومٌ مباركٌ**) برفعهما ، [1]وفاعلاً تقول : (**أعجبني اليـــومُ ، و**) مفعولاً به تقول : (**أحببتُ يومَ قدومِكَ**) ، ومضافًا إليه تقول : (**سرتُ نصفَ اليومِ**[1]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٨ـ وَمَـا يُـــرَى ظَرْفًــا وَغَـيْرَ ظَـرْفِ فَـذَاكَ ذُو تَصَـــرُّفٍ فِـــي العُــرْفِ

(**وغير متصرف وهو نوعان** :

ما لا يفارق الظرفية أصلاً كـ : قَطُّ) في استغراق الماضي ، (**و : عَــوْضُ**) في استغراق المستقبل لا يستعملان إلا بعد نفي . (**تقول : ما فعلته قَـــطُّ ، و : لا أفعلـــه عَوْضُ**) ، والمعنى ما فعلته في الزمن المــاضي ، ولا أفعلـه في الزمـن المسـتقبل ، و« قـط » مشتقة من قططت الشيء أي قطعته ، فمعنى « ما فعلته قط » ما فعلتـه فيمـا انقضـى مـن عمري ، لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال ، وهي مبنية ، وعلة بنائها تضمنـها معنـى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها ، إذ المعنى : ما فعلته مذ خلقني الله تعالى إلى الآن ، وبنيت على حركة فرارًا من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة في بعض لغاتها حملاً على « قبل ، وبعد » .

و« عَوْضُ » مشتقة من العوض ، وسمي الزمان « عوض » لأن الدهر كلما مضى منـه جـزء خلفه آخر ، فكان عوضًا منه ، ويبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافًا .

والنوع الثاني (**ما لا يخرج عنها**) أي الظرفية (**إلا بعد دخول الجار عليــه**) ، وهو « مِنْ » خاصة ، قال في درة الغواص[2] : واختصت « من » بذلـك لكونـها أم البـاب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها [٢٦٦/ب] (**نحو : قَبْلُ ، و : بَعْدُ**) من أسماء الزمـان ،

(١) سقط ما بين الرقمين من «ب » .

(٢) درة الغواص ص ١٤ .

(و : **لَدُنْ** ، و : **عِنْدَ**) من أسماء المكان (**فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِـــنْ » تدخل عليهن**) نحو ﴿ للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم/٤] ، ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَــةً مِــنْ عِنْدِنَـا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف/٦٥] (**إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها**) أي الظرفية (**لأن الظرف والجار والمجرور أخوان**) في التوسع فيهما ، والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة ، أو صلة ، أو خبرًا ، أو حالاً ، فإن جر شيء من الظروف بغير « مـــن » كـان متصرفًا نحو : ﴿ عَنِ الْيَمِيْنِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج/٣٧] والفرق أن « من » لكونـها أم الباب كثرت زيادتها فلم يُعتد بها . قال ابن مالك[١] : إن « من » الداخلة على « قبـل ، وبعد » وأخواتها زائدة . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٣٠٩ــ وَغَـيْرُ ذِي التَّصَـرُّفِ الَّـــذِي لَــزِمْ ظَرْفِيَّــةً أو شِـبْهَهَا مِــنَ الْكَلِــمْ

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٠٢ .

(هذا باب المفعول معه)

(**وهو اسم فضلة ، تالٍ لواو بِمَعنى مع ، تالية لِجملة ذات فعـل** ، **أو**) ذات (**اسم فيه معنى الفعل وحروفه**) بالرفع ، فذات الفعل (**كـ : سـرتُ والنيـلَ**) وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل (**و**) حروفه نحو : (**أنا سائرٌ والنيلَ**) فيصدق على « النيل » في المثالين أنه اسم لدخول « أل » عليه وأنه فضلة ، لأنه منصوب ، وأنـه تـالٍ لـ « واو » بمعنى « مع » ، والواو تالية لجملة ذات فعل ، وهو « سرت » في المثـال الأول ، وذات اسـم فيه معنى الفعل وحروفه وهو « سائر » في المثال الثاني ، فإن فيه معنى الفعل ، وهو « أسير » ، وفيه حروفه ، وهي السين والياء والراء ، وسمي « النيل » مفعولاً معه ؛ لأنه [٣٤٣] فُعِلَ معه فعلٌ ، وهو « السير » الصادر من الفاعل . [٢٦٧/أ]

(**فخرج باللفظ الأول**) وهو قوله : « اسم » (**نحـو : لا تـأكلِ السـمكَ وتشربَ اللبَنَ**) بنصب « تشرب » كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة ، (**ونحـو : سرتُ والشمسُ طالعةٌ**) ، برفعهما ، (**فإن الواو**) وإن كانت بمعنى « مـع » فيـهما كمـا صرح به في شرح القطر[١] إلا أنها (**داخلة في**) المثال (**الأول**) في اللفظ (**على فعـل**) ، وهو « تشرب » (**و**) داخلة (**في**) المثال (**الثاني على جملة**) ، وهي « الشمس طالعة » ، فليسا مفعولاً معه بناء على المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه . خلافًا لبعضـهم ، وعلى أن جملة « الشـمس طالعـة » ليسـت مفعـولاً معـه خلافًـا لصـدر الأفـاضل تلميـذ الزمخشري ، وكما نقله عنه في المغني[٢] .

---

(١) شرح قطر الندى ص ٢٣١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(و) خرج (بـ) اللفظ (**الثاني**) وهو قوله : « فضلة » (**نحو : اشتركَ زيدٌ وعمرٌو**) ، فإنه عملة .

(و) خرج (بـ) اللفظ (**الثالث**) وهو في قوله : « تال لواو » (**نحو : جئتُ مع زيدٍ**) فإنه تالٍ لنفس « مع » لا للواو التي بمعناها .

(و) خرج (بـ) اللفظ (**الرابع**) وهو قوله : « بمعنى : مع » (**نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو بعدَه**) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ، ولو قال بدل جاء « رأيتُ » حتى يكون « عمرًا » منصوبًا كان أولى ، لأن الرفع يخرج بقوله فضلة ، ويمكن أن يقال خرج بقيدين .

(و) خرج (بـ) اللفظ (**الخامس**) وهو قوله : « تالية لجملة » (**نحو : كلُّ رجلٍ وضيعتُه**) بالرفع ؛ عطفًا على « كل » (**فلا يجوز فيه النصب**) على المفعول معه ، لعدم تقدم الجملة ، (**خلافًا للصيمري**) بفتح الميم وضمها ؛ فإنه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز[1] .

(و) خرج (بـ) اللفظ (**السادس**) [٢٦٧/ب] وهو قوله : « ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه » (**نحو : هذا لك وأباك**) بالموحدة (**فلا يتكلم به**) .

قال سيبويه[2] : وأما « هذا لك وأباك » فقبيح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسمًا فيه معنى فعل .

قال ابن مالك[3] : أراد بالقبيح الممتنع ، وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز ، وعلم من هذا أن اسم الإشارة ، وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار[4] ، لا يعملان في المفعول معه ، (**خلافًا لأبي علي**) الفارسي[5] فإنه أجاز في قوله: [من البسيط]

٤١٠ـ .... هـذا ردَائِـي مَطْوِيًّـا وَسِرْبَالاَ

إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر . انتهى كلام ابن مالك .

---

(١) انظر الارتشاف ٢٨٥/٢ ، ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٢ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .

(٤) في « ط » : (الإقرار) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ .

٤١٠- صدر البيت : (لا تَحسبنك أثوابي فقد جمعت) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧٦/٧ ، والدرر ٤٨١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ .

ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادًا على المثال فقال :

٣١١ـ يُنْصَبُ تَالِي الوَاو مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْو سِيْرِي وَالطَّرِيْقَ مُسْرِعَهْ

(**فإن قلت : فقد قالوا : ما أنت وزيدًا ؟ و : كيف أنت وزيدًا ؟**) بنصب « زيدًا » فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه . (**قلت : أكثرهم يرفع بالعطف على**) « أنت » ولا إشكال فيه ، (**والذين نصبوا قدَّروا الضمير**) وهو « أنت » (**فاعلاً بمحذوف لا مبتدأ**) ، واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الأول (**والأصل : ما تكون ؟ وكيف تصنع ؟**) ففي « تكون » و« تصنع » ضمير مستتر وجوبًا مرفوع على الفاعلية (**فلما حُذِفَ الفعلُ وحدَه**) وهو « تكون » و« تصنع » (**برزَ ضميرُه وانفصل**) لتعذر اتصاله .

وقدَّره سيبويه[1] من لفظ الكون في المثالين وقدَّره بالمضارع مع « كيف » وبالماضي مع « ما » ، فقال الأصل : كيف تكون وزيدًا ؟ وما كنت وزيدًا ؟ .

واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أم غير مقصود ؟ .

فزعم السيرافي أنه غير مقصود ولو عكس لجاز[2] .

وزعم ابن وَلَّاد أنه لا يجوز إلا ما قدَّره سيبويه[3] قال : وذلك أن « ما » دخلها معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة ، ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع . واختلف في « كان » المقدرة ، فنص الفارسي وغيره[4] على أنها التامة ، وعلى هذا فتكون « كيف » في موضع نصب على الحال ، وأما « ما » فلا تكون حالاً . وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال .

والصحيح أن « كان » ناقصة ، و« كيف » و« ما » في محل نصب خبرها ، والتقدير : على أي حال تكون ، أو كنت مع زيد ؟ وهو مذهب ابن خروف . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٣ـ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أو كَيْفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ

(**والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه**) ، وبه قال جمهور البصريين[5]

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .
(٢) الارتشاف ٢٨٩/٢ .
(٣) الارتشاف ٢٨٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢١/١ .
(٤) انظر المصدرين السابقين .
(٥) انظر الإنصاف ١٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .

وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا ، فقال سيبويه[١] والفارسي[٢] وجماعة[٣] : إنه كالمفعول به في المعنى ، فمعنى « سرت والنيل » : سرت بالنيل . وزعم [٣٤٤] الأخفش ، وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو مهيئة للظرفية ، ونظروه بمسألة النصب بعد « إلا » ، فانتصب الاسم بعد الواو ، كما انتصب بعد « إلا »[٤] . (لا) الناصب له (**الواو ، خلافًا للجرجاني**) عبد القاهر[٥] . وردَّ بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميرًا ، كما في سائر الحروف الناصبة[٦] . وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

٣١٢ــ بمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبهه سَبَقْ ذا النَّصْبُ لاَ بالوَاو فِي القَوْلِ الأَحَقْ

(**ولا**) الناصب له (**الخلاف**) أي المخالفة (**خلافًا للكوفيين**[٧]) أي أكثرهم ، كما صرح به الموضح في شرح اللمحة ، [٢٦٨/ب] فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي ، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرًا عن المبتدأ ، نحو « زيد عندك » ، لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله كـ « قام زيد وعمرو » ، فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف . وردَّ بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز « ما قام زيد بل عمرًا » بنصب « عمرو » ، وذلك لا يجوز (**ولا**) الناصب له فعل (**محذوف**) بعد الواو ، (**والتقدير**) في « سرت والنيل » (**سرت ولابست النيل ، فيكون حينئذ مفعولاً به خلافًا للزجاج**[٨]) ، وردَّه السيرافي بما يطول ذكره ، وإنما قدر فعل الملابسة لأنها أعم الأفعال ، إذ لا يتحقق بدونها[٩] ، ويؤخذ من قوله : والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل ، أو شبهه ، أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، لا يقال : « والنيل سرت »[١٠] ، ولا يتوسط نحو « سار والنيل زيد » ، لأن الواو عندهم

---

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١٩٣/١ .

(٣) منهم ابن السراج ، انظر كتابه الأصول ٢٠٩/١ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٨٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، والتسهيل ص ٩٩ .

(٦) انظر المصدرين السابقين .

(٧) انظر شرح المفصل ٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(٩) انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .

(١٠) انظر الأصول ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٢/٢ .

أصلها أن تكون عاطفة ، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا ، والأولى متفق عليها ، والثانية طرقها خلاف أبي الفتح ، ذهب في الخصائص[1] إلى جواز التوسط مستدلاً بنحو قوله : [من الطويل]

٤١١ــ جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وهذا مخرج على أن « فحشًا » معطوف على « غيبة » وقدم عليه للضرورة ، كقوله : [من الوافر]

٤١٢ــ ألاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

والأصل : عليك السلام ، ورحمة الله .

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ .

٤١١- البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ١٣٠/٣ ، ١٣٤ ، والدرر ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٧ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ ، ٢٦٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٤١/٩ ، والخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

٤١٢- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ (الهامش) ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، ١٣١/٣ ، والدرر ٣٧٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٧/٢ ، ولسان العرب ١٩١/٨ (شيع) ، ومجالس ثعلب ص ٢٣٩ ، والمقاصد النحوية ٥٢٧/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٦/٢ ، والدرر ٤١٢/٢ ، ٤٦٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥ ، ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، ٦٥٩ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٢٣٠ ، ١٣٠/٢ ، ١٤٠ .

(فصـــــــل)

(**للاسم**) الواقع (**بعد الواو خمس حالات :**)

إحداها (**وجوب العطف كما في**) نحو : (**كلّ رجُلٍ وضَيْعَتُهُ ، ونحو : اشترك زيدٌ وعمرٌو ، ونحو : جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَه أو بعدَه ، لما بيّنّا**) [٢٦٩/أ] من عدم تقدم جملة في الأول ، ومن عدم الفضلية في الثاني ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، ومن عدم المصاحبة في الثالث .

(و) ثانيها : (**رجحانه**) أي العطف ؛ على المفعول معه (كـ : **جاء زيدٌ وعمرٌو**) ، فيترجح العطف ، (**لأنه الأصل وقد [٣٤٥] أمكن بلا ضعف**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٤ـ وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِـلاَ ضَعْـفٍ أحَـقْ ....

ويجوز النصب على المفعول معه .

(و) ثالثها (**وجوب المفعول معه ، وذلك في نحو : ما لك وزيدًا ، و : مات زيدٌ وطلوعَ الشمس ، لامتناع العطف في**) المثال (**الأول**) ، وهو « ما لك وزيدًا » (**من جهة الصناعة**) ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، وهو الكاف في « لك » إلا بعد إعادة الجار ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [غافر/٨٠] ، وأجاز الكسائي فيه الجر[١] . قال الموضح في الحواشي : وبه أقول ، لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . انتهى . وفيه نظر ، لأن الجارَّ في الأمر العام المطرد إذا حُذف زال عمله . فإن قلت : كما ينبغي أن يمتنع « ما لك[٢] وزيدًا » ، كما امتنع « هذا لك وأباك » على الصحيح ، لعدم تقدم فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه . قلت : لما اشتمل « ما لك وزيدًا » على ما يشتد طلبه للفعل ، وهو « ما » الاستفهامية الإنكارية ، وقدروا عاملاً بعدها ، لشدة طلبها للفعل ، والتقدير : ما كان لك وزيدًا ، ، وهو أحد الوجهين في التسهيل[٣] ، وإلى هذا

(١) انظر الارتشاف ٢٨٨/٢ .

(٢) في « ط » : (كان) ، مكان (لك) .

(٣) التسهيل ص ٩٩ .

أشار الناظم بقوله :

٣١٥ــوَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجبْ ....

(و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو : مات زيدٌ وطلوعَ الشمس ، (من جهة المعنَى) ، لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت . [٢٦٩/ب]

(و) رابعها: (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله) : [من الوافر]

٤١٣ــ (فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ) مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

و« الكليتان » بضم الكاف : لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين ، عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما ، و« الطحال » بكسر الطاء[1] ، (ونحو : قمت وزيدًا ، لضعف العطف في الأول) ، وهو : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، (من جهة المعنى) ، لأنك إذا قلت : « كن أنت وزيد كالأخ » وعطفت « زيدًا » على الضمير في « كن » لزم أن يكون « زيد » مأمورًا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ . قاله الموضح في شرح القطر[2] ، وهو معنى قول ابن مالك[3] : لأن المراد : كونوا لبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك ، و إذا عطفت كان التقدير : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود . انتهى .

وقال أبو البقاء : كان ينبغي أن النصب يجب ، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء ، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله : « أنتم » ، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرًا لجاز هنا . انتهى . وبقوله أقول .

(و) لضعف العطف (في الثاني) وهو : قمت وزيدًا ، (من جهة الصناعة) ، لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي

٤١٣- البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٣/٢، والدرر ٤٨٠/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ٦٤٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٤٨/٢ ، والكتاب ١٩٨/١ ، واللمع ص ١٤٣ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(١) بعده في « ط » : (الذي عليه مركز القلب ، وهو الصلب) .

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢٦٠/٢ .

فاصل كان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٤ــ . . . . والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

(و) خامسها : (**امتناعهما**) أي العطف والمفعول معه (**كقولـــه**) : [٣٤٦]

[من الرجز] [٢٧١/أ]

٤١٤ــ (**عَلَفْتُهَا تِبْنًـا وَمَـاءً بَـارِدًا**) حَتَّـى شَـتَتْ هَمَّالَـةً عَيْنَاهَـا

(**وقوله :**) [من الوافر]

٤١٥ــ إذا مَـا الغَانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا (**وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَـا**)

(**أما امتناع العطف**) فيهما (**فلانتفاء المشاركة**) لأن الماء لا يشارك التبن في العلف ، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج ، لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها ، يقال : رجُلٌ أزَجُّ ، وامرأةٌ زَجَّاء ، إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين .

(**وأما امتناع المفعول معه**) فيهما (**فلانتفاء المعية في**) البيت الأول ؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف ، (**وانتفاء فائدة الإعلام بها**) أي بمصاحبة العيون للحواجب (**في**) البيت (**الثاني**) ، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب ، فلا فائدة في الإعلام بذلك .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو ، وهو « ماء » في البيت الأول ، و« العيون » في البيت الثاني (**على أنه مفعول بـه**) ، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور ، (**أي**) علفتها تبنًا و(**سقيتها ماء**) ، وزجّجن الحواجب

٤١٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج) ، ٣٦٧/٣ (قلد) ، ٢٥٥/٩ (علف) ، والأشباه والنظائر ١٠٨/٢ ، ٢٣٣/٧ ، وأمالي المرتضى ٢٥٩/٢ ، والإنصاف ٦١٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٥/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والدرر ٤١٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٥٨/١ ، ٩٢٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٨/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٢/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠١/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٠/٢ ، وتاج العروس ١٨٢/٢٤ (علف) .

٤١٥- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ، والدرر ٤٨٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٧٨/٢ (زجج) ، والمقاصد النحوية ٩١/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٢/٣، ٢٣٣/٧، والإنصاف ٦١٠/٢ ، وأوضح المسالك ٤٣٢/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦١٧ ، وحاشية يس ٤٣٢/١ ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والدرر ٤١٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢ ، ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب) ، ومغني اللبيب ٣٥٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٢٢/١ ، ١٣٠/٢ .

(**وكحَّلن العيون ، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما**[1]) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٥ـ . . . . أو اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

(**وذهب الجرمي**) بفتح الجيم ؛ نسبة إلى بني جرم ، ويلقب بالصَّيَّاح[2] ؛ لكثرة مناظرته في النحو ، وصياحه ، قاله ابن درستويه . (**والمازِني**) بكسر الزاي ؛ نسبة إلى بني مازن ، (**والمبرد**) بفتح الراء ؛ قال ابن جني : وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن مسائل ، فأجاب عنها وأحسن ، فقال : أنت المبرد ؛ بكسر الراء ؛ أي أنت المثبت للحق . قال المبرد : فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء ، (**وأبو عبيدة**) بضم العين (**والأصمعي**) بفتح الميم ؛ نسبة إلى جده أصمع ، [٢٧٠/ب] (**و**) أبو محمد (**اليزيدي**) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي (**إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو**) في البيتين (**معطوف**) على ما قبله ، (**وذلك على تأويل العامل المذكور**) قبلهما (**بعامل يصح انصبابه عليهما**) معًا انصبابة[3] واحدة[4] ، (**فيؤول : زجَّجن بـ : حَسّنّ**) بتشديد السين ، لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب ، فيقال : حَسَّنَّ العيون والحواجب . (**و**) يؤوّل (**علفتها بـ : أنلتها**) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء ، فيقال : أنلتها تبنًا وماء ، فهو من باب التضمين ، واحتج الأولون القائلون بالحذف أنه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنًا ، كما ساغ علفتها تبنًا وماء ، وقالوا : وهو غير سائغ . وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب ، كقول طرفة : [من الطويل]

٤١٦ـ . . . . لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي ؟ والأكثرون على أنه قياسي ، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام ، قاله المرادي في تلخيصه .

---

(١) انظر قول الفارسي والفراء في الارتشاف ٢/٢٩٠ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (النباح) كما في المزهر ٢/٤٢٨ عن ابن درستويه في شرح الفصيح .

(٣) في « ب » : (انتصابه) .

(٤) انظر ما قيل عن هؤلاء النحاة في الارتشاف ٢/٢٩٠ ، والمزهر ٢/٤٢٦ – ٤٢٨ .

٤١٦– صدر البيت : (أعمر بن هند ما ترى رأي صرمة) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، وخزانة الأدب ٣/١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٩ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٤/١٨١ .

(هذا باب الْمُسْتَثْنَى)

وهو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ « إلا » أو ما في معناها بشرط الفائدة ، قاله في التسهيل[1] . فقوله : « المخرج » جنس يشمل المخرج بالبدل ، نحو : « أكلت الرغيف ثلثه » وبالصفة نحو : « أعتق رقبة مؤمنة » ، وبالشرط نحو « اقتل الذمي إن حارب » ، وبالغاية نحو : ﴿ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة / ١٨٧] وبالاستثناء نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُم ﴾ [البقرة/٢٤٩][٣٤٧] . وقوله : « تحقيقًا أو تقديرًا » إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع . [٢٧١/أ] وقوله : « من مذكور أو متروك » إشارة إلى قسمي التام والمفرغ . وقوله : « بإلا » متعلق بالمخرَج ، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم . وقوله : « أو ما في معناها » يشمل جميع أدوات الاستثناء . وقوله : « بشرط الفائدة » احتراز عن نحو : « جاءني ناسٌ إلا زيدًا » ، و« جاءني القومُ إلا رجلاً » ، فإنه لا يفيد[2] .

قال[3] الشاطبي : ومعنى إخراجه ذكره بعد « إلا » مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنه كان مرادًا للمتكلم ، ثم أخرجه ، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه[4] وغيره ، وهو الذي لا يصح غيره . انتهى . وبه يتضح الحال ، ويزول الإشكال .

(للاستثناء أدوات ثمان) ، وهي أربعة أقسام :

---

(١) التسهيل ص ١٠١ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) في « أ » ، « ط » : (قاله) .

(٤) الكتاب ٢/٣١٠ ، ٣٣٠ .

الأول : (**حرفان ، وهما « إلا » عند الجميع**) من النحويين ، (**وحاشا ؛ عند سيبويه**[١]) وأكثر البصريين[٢] . وذهب الجرمي والمازني والمبرد[٣] والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا ، وقليلاً فعلاً متعديًا جامدًا لتضمنه معنى « إلا »[٤]. وذهب جمهور الكوفيين[٥] إلى أنها فعل دائمًا (**ويقال فيها : حاشَ**) بحذف الألف الأخيرة (**و : حشا**) بحذف الألف الأولى ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٣١ـــ . . . . وَقِيْلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

واعترض بأن « حاشا » الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف ، وإنما ذلك في « حاشا » التنزيهية نحو ﴿ حَاشَ لِلهِ ﴾ [يوسف/٣١] وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا[٦]: لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية . قاله في المغني[٧] . [٢٧١/ب]

(و) الثاني (**فعلان وهما : ليس**) عند الجمهور ، وذهب الفارسي[٨] وتبعه أبو بكر بن شُقَيْر إلى حرفيتها مطلقًا[٩] ، وذهب بعضهم[١٠] إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفًا ناصبًا للمستثنى بمعنى « إلا » (**و : لا يكون**) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً . ويجاب بأنهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً .

(و) الثالث (**مترددان بين الحرفية والفعلية**) تستعملان تارة حرفين وتارة فعلين ، (**وهما « خلا » عند الجميع**) من النحويين ، (**و« عدا » عند غير سيبويه**) ، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية[١١] .

---

(١) الكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩ .
(٢) الارتشاف ٣١٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ .
(٣) المقتضب ٣٩١/٤ ، ٤٢٦ .
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٢٣/١ - ٣٢٤ .
(٥) همع الهوامع ٢٣٢/١ .
(٦) الإنصاف ٢٧٨/١ ، المسألة رقم ٣٧ .
(٧) مغني اللبيب ص ١٦٤ - ١٦٥ .
(٨) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٩/١ ، والإيضاح العضدي ٢١٠/١ .
(٩) انظر الجنى الداني ص ٤٩٤ .
(١٠) منهم المرادي ، انظر الجنى الداني ص ٤٩٥ .
(١١) الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ .

(و) الرابع (اسمان وهما « غير » و« سوى » بلغاتها ، فإنه يقال) فيها : (سِوى) بكسر السين والقصر (كـ : رِضًى ، و : سُوًى) بضم السين والقصر ، كـ (هُدًى ، و : سَوَاء) بفتح السين والمد ، كـ (سَمَاء ، و : سِوَاء) بكسر السين والمد ، كـ (بناء ، و) هذه الأخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها ، وممن نص عليها الفارسي في الحجة[1] ، وتبعه ابن الخباز في النهاية ، ومنه أخذ ابن إياز . والحاصل أنها تُمَدُّ مع الفتح ، وتقصر مع الضم ، ويجوز الكسر مع الوجهان . قاله في المغني[2] .

(فإذا استثني بـ « إلا » وكان الكلام) قبلها (غير تام ؛ وهو الذي لم يذكر معه المستثنَى منه ؛ فلا عمل لـ « إلا » ، بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة إلى العمل (مثله عند فقدها) ، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعًا رُفِع ما بعدها ، وإن كان يطلب منصوبًا لفظًا نُصب ، وإن كان [٣٤٨] يطلب منصوبًا محلاًّ جُر بجار يتعلق به ، [٢٧٢/أ] نحو : « ما قام إلاَّ زيدٌ ، وما رأيت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » ، (ويسمى استثناء مفرَّغًا) لأن ما قبل « إلا » تفرَّغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره ، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف ، وما بعد « إلا » بدل من ذلك المحذوف ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا زيدًا ، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا ، وما مررت بأحد إلا بزيد ، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه ، وأشغلوا العامل بالمستثنى ، وسموه استثناء مفرغًا ، (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير إيجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يُخرجه عن الإيجاب ، (وهو النفي نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ﴾) [آل عمران/١٤٤] فما قبل « إلا » وهو « محمد » مبتدأ ، والمبتدأ يطلب الخبر ، فرفع ما بعد « إلا » وهو « رسول » على الخبرية . (والنهي نحو : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾) [النساء/١٧١] فما قبل « إلا » وهو « تقولوا » يطلب مفعولاً صريحًا فنصب ما بعد « إلا » وهو « الحق » على المفعولية ، وتقدير المستثنى منه : ولا تقولوا على الله شيئًا إلا الحق ، ﴿ وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت /٤٦] فما قبل « إلا » وهو « تجادلوا » يطلب مجرورًا بالباء ، فجُرَّ بها ما بعد « إلا » وهو « التي » وتقدير المستثنى منه : ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن . (والاستفهام الإنكاري) لِما فيه من معنى النفي (نحو : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾) [الأحقاف/٣٥] فما قبل « إلا » وهو « يهلك » الْمَبني للمفعول يطلب مرفوعًا نائبًا عن

(١) الحجة ١/٢٤٨ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٨ .

الفاعل ، فرفع ما بعد « إلا » وهو « القوم » على النيابة عن الفاعل ، وتقدير المستثنى منه : فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون ، والمعنى : ما يهلك إلا القوم الفاسقون . ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب ؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا نقول : رأيتُ إلا زيدًا ؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا ، و ذلك محال عادة ، (**فأما قوله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللهُ إلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾** [التوبة/٣٢] **فحمل « يأبى »**) في إفادة النفي (**على « لا يريد » لأنهما**) أي : لأن « يأبى » و« لا يريد » معناهما النفي فهما (**بمعنى**) واحد ، والمعنى : لا يريد الله إلا إتمام نوره ، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى . وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله :

٣١٩ــ وَإنْ يُفَرَّغْ سَابقٌ إلاَّ لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَو الاَّ عَدِمَا

(**وإن كان الكلام تامًّا**) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ، ففيه تفصيل ، (**فإن كان الكلام موجبًا**) بفتح الجيم ، وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (**وجب نصب المستثنى**) بـ « إلا » و إلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[٣٤٩]**

٣١٦ــ مَا اسْتَثْنَتْ إلاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ....

(**نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلاً ﴾**) [البقرة/٢٤٩] فما قبل « إلا » وهو « شربوا » كلام تام ؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو الواو في « شربوا » ، وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وما بعد « إلا » وهو « قليلاً » واجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجيء ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ ﴾ [الأنبياء/٢٢] بالرفع ؛ فـ « إلا » فيه ليست للاستثناء ، وإنما هي بمعنى « غير » فهي صفة لـ « آلهة » ، ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف ، (**وأما قوله**) وهو الأخطل : **[٢٧٣/أ]** [من البسيط]

٤١٧ــ وبالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ (**عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتَدُ**)

برفع « النؤي » و« الوتد » على الإبدال من الضمير المستتر في « تغير » ، والقياس نصبهما ؛ لأن الكلام موجب ، (**فحمل « تَغَيَّرَ »**) في إفادة النفي (**على « لم يبق على حاله » ، لأنهما**) أي لأن تغير ولَم يبق معناهما النفي فهما (**بمعنى**) واحد . و« الصريمة »

٤١٧- البيت للأخطل في ديوانه ص ١١٤، وشرح شواهد المغني ٦٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٠، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٨/١، وشرح التسهيل ٢٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢، ومغني اللبيب ٢٧٦/١ .

بالصاد والراء المهملتين : كل رملة انصرمت من معظم الجبل . و« خلق » بفتحتين : بمعنى بال . و« عافٍ » بمعنى دارس ، يقال : عفا المنزل إذا درس ، وعفته الريح : درسته ، يتعدى ولاً يتعدى . و« النؤْي » بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن « قفل » : حفيرة حول الخباء ، تصنع لئلا يدخله ماء المطر . و« الوتد » بكسر التاء : الخازوق ، يدق في الأرض .

واختُلف في ناصب المستثنى بـ « إلا » على ثمانية أقوال[١] :

أحدها : أنه نفس « إلا » وحدها ، وإليه ذهب ابن مالك[٢] ، وزعم أنه مذهب سيبويه[٣] والمبرد[٤] .

والثاني : تمام الكلام ، كما انتصب درهمًا بعد عشرين[٥] .

والثالث : الفعل المتقدم بواسطة « إلا » ، وإليه ذهب السيرافي[٦] والفارسي[٧] وابن الباذِش[٨] .

والرابع : الفعل المتقدم بغير واسطة « إلا » ، وإليه ذهب ابن خروف[٩] .

والخامس : فعل محذوف من معنى « إلا » تقديره أستثني زيدًا ، وإليه ذهب الزجَّاج[١٠] .

والسادس : المخالفة ، وحكي عن الكسائي[١١] .

والسابع : « أنّ » بفتح الهمزة وتشديد النون ؛ محذوفة هي وخبرها ، والتقدير : إلا زيدًا لم يقم ، حكاه السيرافي عن الكسائي[١٢] .

(١) الإنصاف ١/٢٦٠ ، المسألة رقم ٣٤ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٤ .
(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧١ – ٢٧٧ .
(٣) الكتاب ٢/٣١٠ ، ٣١٩ .
(٤) المقتضب ٤/٣٩٠ .
(٥) الارتشاف ٢/٣٢٢ .
(٦) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٤ .
(٧) الإيضاح العضدي ١/٢٠٥ .
(٨) همع الهوامع ١/٢٢٤ .
(٩) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، والارتشاف ٢/٣٠٠ .
(١٠) شرح التسهيل ٢/٢٧٨ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٤ .
(١١) الارتشاف ٢/٣٠٠ .
(١٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

والثامن : أن « إلا » مركبة من « إنَّ » و« لا » ثم خففت « إن » ، وأدغمت في اللام ؛ حكاه السيرافي عن الفراء[١] . [٢٧٣/ب]

وزاد ابن عصفور[٢] : فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم « إنَّ » وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم « لا » ، لأنها عاطفة .

(**وإن كان الكلام**) التام (**غير موجب**) ففيه تفصيل ، (**فإن كان الاستثناء متصلاً**) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء ، وهو غير متراخٍ المستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه (**فالأرجح اتباع المستثنَى للمستثنَى منه**) في إعرابه للمشاكلة (**بدل بعض**) من كل (**عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين**) ، لأن « إلا » عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة . قاله أبو حيان[٣] . وهي عندهم بمنزلة « لا » العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها . قاله في المغني[٤] .

ورد ثعلب كلا الوجهين من المذهبين، فقال[٥] في الرد على البصريين : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي ، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى . وأجاب الأُبَّذِيُّ : بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفًا للأول في المعنى[٦] ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رأيتُ القومَ بعضَهم » فيكون قولك أولاً : « رأيت القوم » مجازًا ، ثم بينت بعد ذلك مَن رأيت منهم ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو : « مررت برجل لا كريم ولا شجاع » جاز في البدل . [٣٥٠] وقال في الرد على الكوفيين : بأن « إلا » لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : « ما قام إلا زيدٌ » وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل . [٢٧٤/أ] قال في المغني[٧] : وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ، إذ الأصل : ما قام أحدٌ إلا زيد . انتهى . وإلى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله :

٣١٦- .... وَبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .
(٢) شرح الجمل ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .
(٣) الارتشاف ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ ، والنكت الحسان ص ١٠٦ - ١٠٧ .
(٤) مغني اللبيب ص ٩٨ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٢٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٦ .
(٦) كذلك يرى السيرافي ، انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .
(٧) مغني اللبيب ص ٩٩ .

٣١٧ـ إتْبَـاعُ مَـــا اتَّصَــلَ ....

مثال النفي (نحو : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾) [النساء/٦٦] بـالرفع في قـراءة السبعة غير ابن عامر[١] ، فـ « قليل »[٢] بدل من الواو في « فعلوه » ، بدل بعض مـن كـل عند البصريين ، وهو في نية تكرير العامل ، والتقدير : ما فعلوه إلا قليـل منـهم ، وعطـف نسق عند الكوفيين . وشبه النفي النهي والاستفهام ، مثال النهي (﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُـــمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾) [هود/٨١] بالرفع[٣] في قراءة أبي عمرو وابن كثـير ، فـ « امرأتـك » بدل من « أحد » ، بدل بعض من كل ، ولم يصرح معه بضمـير ؛ لأن قـوة تعلـق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبًا . ومثال الاستفهام (﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّـهِ إلاَّ الضَّالُّونَ ﴾) [الحجر/٥٦] بالرفع في قراءة الجميع ، فـ « الضالون » بدل من الضمير المستتر في « يقنط » ، بدل بعض من كل ، ولم يؤت معه بضمير لما قلنا .

(والنصب عربي جيد وقد قرئَ به في السبع في : قليل) من قوله تعـالى ﴿ مَـا فَعلُوهُ إلاَّ قَلِيْلاً مِنْهُمْ ﴾ [النساء/٦٦] (وفي : امرأتك) من قوله تعالى : ﴿ ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُـمْ أحَدٌ إلاَّ امْرَأتَكَ ﴾ [هود/٨١] ولا يتأتى الإتباع في الموجب . فأما قراءة بعضهـم ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم ﴾ [البقرة/٢٤٩] بالرفع محمولة على أن « شربوا » في معنى : لم يكونوا[٤] منه ، بدليل ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فليسَ مِنِّي ﴾ [البقرة/٢٤٩] قاله في المغنِي[٥] . [٢٧٤/ب]

وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي ، وبغير المردود نحو : « مـا قـام القـومُ إلا زيـدًا » بالنصب وجوبًا ؛ ردًّا على من قال : « قام القومُ إلا زيدًا » قصدًا للتطابق بـين الكلامـين ، ولم يجز الإبدال ، نقله المرادي عن السراج[٦] ، وردَّه ابـن عصفـور : وخـرج بغـير المـتراخي « ما جاءني أحدٌ حين كنت جالسًا هنا إلا زيدًا » فإن البدل فيه غـير مختـار ؛ لأن البـدل إنمـا كـان مختـارًا لقصد التطـابق بينـه وبيـن الْمُستثنى منـه ، ومع التـراخي لا يظهـر التطـابق

(١) قرأها ابن عامر « قليلاً » بالنصب ، وكذلك قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأُبَيّ وأنس . انظـر الإتحاف ص ١٩٢ ، والنشر ٢/ ٢٥٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١١٧ .

(٢) في « ط » : (فقيل) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ امرأتك ﴾ بالنصب ، وقرأها بالرفع أبو عمرو وابن كثير ، انظـر الإتحـاف ص ٢٥٩ ، والنشر ٢/ ٢٩٠ .

(٤) يعده في « ط » : (شربوا) .

(٥) مغني اللبيب ص ٨٨٧ .

(٦) الأصول ٢٨٣/١ .

قاله الرضي[(١)] وغيره[(٢)] . وخرج بقيد التقدم « ما جاء إلا زيدًا القومُ » فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء .

(وإذا تعذر الإبدال على اللفظ) لمانع **(أبدل على الموضع ، نحو : ﴿ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾** [الصافات/٣٥] **، ونحو : « ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ » برفعهما ، [٣٥١] و« ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعبأ به » بالنصب)** . قال ابن مالك في شرح التسهيل[(٣)] : رفعت[(٤)] البدل يعني الجلالة من اسم « لا » ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه ؛ **(لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب)** .

وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين ، وهو مشكل ، فإن اعتبار محل اسم « لا » على أنه مبتدأ قبل دخول « لا » قد زال بدخول الناسخ ، كما قال الموضح في باب « إن »[(٥)] واعتبار محل « لا » مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه[(٦)] لا يتوجه عليه تقدير دخول « لا » على الجلالة . والمختار عند أبي حيان[(٧)] أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم « لا » ، و« زيد » في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل « أحد » لأنه في موضع رفع بالابتداء ، و« شيئًا » في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل « شيء » ، لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ « ليس » .

ولم يجز خفضهما حملاً على اللفظ ؛ لأنهما موجبان بدخول « إلا » عليهما ، **(و)** لأن **(« من » و« الباء » الزائدتين)** بعد نفي أو شبهه لا يعملان في موجب [٢٧٥/أ] **(كذلك)** .

فإن قلت : مقتضى قوله : « فالأرجح الاتباع » أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح . قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ، ويجوز فيهما الجر على الصفة ، أنشد الكسائي : [من الكامل]

(١) شرح الرضي ٩٦/٢ .
(٢) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٢/٢، وسيبويه في الكتاب ٣١٩/٢، وابن الناظم في شرحه ٢١٦.
(٣) شرح التسهيل ٢٨٥/٢ .
(٤) بعده في « ب » : (على) .
(٥) أوضح المسالك ٣٥٨/١ .
(٦) الكتاب ٣١٧/٢ .
(٧) الارتشاف ٣٠٢/٢ .

٤١٨ـ أبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمَا بيَدٍ إلاَّ يَدٍ ليسَتْ لها عَضُدُ

بالخفض ، وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه : لا يجوز في نحو : ﴿ لا إلهَ إلاَّ اللهُ ﴾ [الصافات/٣٥] من نصب المستثنى ما جاز في نحو : ﴿ ما فعلوهُ إلاَّ قَلِيْلٌ ﴾ [النساء/٦٦] ، كما لم يجز في : ﴿ ولم يكنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أنْفُسُهُمْ ﴾ [النور/٦] إلا بالرفع ، وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا القليل ، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب ، فإذا دخل النفي على كلام قائم[1] بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي ، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريًا عنه تعين اعتبار حكم النفي ، وامتنع اعتبار حكم الإيجاب . انتهى .

(**فإن قلت : « لا إلهَ إلا إلهٌ واحدٌ » فالرفع أيضًا**) في « إله واحد » على البدل من المحل ، ولا يجوز النصب حملاً على اللفظ ، وإن كان البدل نكرة موصوفة (**لأنها**) موجبة لوقوعها بعد « إلا » و« لا » الجنسية (**لا تعمل في موجب**) .

(**ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنَى منه عن المستثنَى نحو : «ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالِحٌ» خلافًا للمازني**) ، فإنه قال[2] : إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يُختار النصب ، فتقول « ما فيها رجلٌ إلا أخاك صالِحٌ » ، فـ « رجل » مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله ، [٢٧٥/ب] و« صالح » نعت رجل المستثنى منه ، و« أخاك » منصوب على الاستثناء ، مقدم على صفة المستثنى منه ، و الأصل : ما فيها رجلٌ صالِحٌ إلا أخاك .

ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب ، وأنه ينزّل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف ، لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجوه ، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا . والصواب ما نقله الموضح [٣٥٢] عنه ، فقد قال أبو حيان[3] : إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط . وقال ابن مالك في شرح الكافية[4] : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان :

٤١٨- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢ ، ولطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥ ، وشرح المفصل ٩٠/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١ ، والكتاب ٣١٧/٢ ، والمقتضب ٤٢١/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢ ، والارتشاف ٣٠٣/٢ ، ٦١٩ .

(١) في « ب » ، « ط » : (تام) .
(٢) المقتضب ٣٩٩/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢ .
(٣) الارتشاف ٣٠٢/٢ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢ – ٧٠٧ .

أحدهما : ألا يكترث بالصفة ، بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كقولك : « ما فيها رجلٌ إلا أبوكَ صالِحٌ » كأنك لم تذكر صالِحًا ، هذا رأي سيبويه[١].

والثاني : ألا يُكترث بتقديم الموصوف ، بل يقدر المستثنى مقدمًا بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجحًا ، وهذا اختيار المبرد[٢] .

وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ؛ لأن لكل واحد منهم مرجحًا فتكافآ . انتهى . فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه ، نحو « ما مررت بأحدٍ خيْرٍ من زيدٍ[٣] إلا ابنك برٍّ بوالديه » فظاهر[٤] أن الخلاف قائم فليتأمل[٥] .

(**وإن كان الاستثناء منقطعًا**) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ألا يكون ما قبل « إلا » دالاًّ على ما يستثنى ، فيجوز : « قام القومُ إلا حمارًا » ، ويمتنع : « قام القوم إلا ثعبانًا » ، وفي ذلك تفصيل ؛ فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى ، وتارة لا يمكن ، [٢٧٦/أ] (**فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب**) في المستثنى (**اتفاقًا**) من الحجازيين والتميميين[٦] ، (**نحو : ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص**) ، فـ « ما » مصدرية ، و« نقص » صلتها ، وموضعهما نصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل ، لأنه لا يصح تسليط العامل عليه ، (**إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله**) في القياس (**ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ ، إذ لا يقال : نفع الضرَّ**) . وزعم السيرافي ومَبْرَمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من « ما » والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه ، وما نفع زيد ولكن الضر شأنه . وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره : ما زاد المالُ شيئًا إلا النقصانَ ، ثم فرَّغه له ، وجعله متصلاً . ورُدَّ بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة . وزعم ابن الطراوة أن « ما » زائدة ، واستُغني عن الواو ، كما في قولك : « ما قام زيدٌ إلا وقعد عمرٌو »[٧] .

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٦ .

(٢) في المقتضب ٤/٤٠٠ : (والقياس عندي قول سيبويه) وهذا الرأي يخالف ما نسبه المؤلف هنا .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (فالظاهر) .

(٥) بعده في « ط » : (قاله الموضح في الحواشي) .

(٦) انظر الارتشاف ٢/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٧) انظر ما زعمه السيرافي ومبرمان والشلوبين وابن الطراوة في الارتشاف ٢/٣٠٤ .

(**وإن أمكن تسليطه**) أي العامل ؛ على المستثنى نحو : [٣٥٣] « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، إذ يصح أن يقال : « قام حمار » (**فالحجازيون يوجبون النصب**[١]) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، (**و**) النصب (**عليه قراءة السبعة : ﴿ ما لَهُمْ به مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾**) [النساء/١٥٧] بنصب « اتباع » ، (**وتميم ترجحه ، وتجيز الإتباع**) ، ويقرؤون : ﴿ إلاَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع[٢] على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ، [٢٧٦/ب] و« من » الزائدة التي لا تعمل فيها ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٧ـ .... وانْصِبْ ما انْقَطَعْ   وعَنْ تَميمٍ فيه إبْدَالٌ وَقَعْ

(**كقوله**) وهو جران العود عامر بن الحارث : [من الرجز]

٤١٩ـ (**وبَلْدَةٍ ليس بِها أَنِيسُ**)   إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس ، و« إلا » الثانية مؤكدة للأولى ، و« اليعافير » جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية و« العيس » بكسر العين : جمع عيساء ، كـ« البيض » : جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة . وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين[٣] :

---

(١) الكتاب ٣٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ ، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ .

٤١٩- الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧ ، وخزانة الأدب ١٥/١٠ ، ١٨ ، والدرر ٤٨٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/٢ ، ٢٧/٣ ، ٢١/٧ ، والمقاصد النحوية ١٠٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩١/٢ ، والإنصاف ٢٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦١/٢ ، والجنى الداني ص ١٦٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٥ ، وخزانة الأدب ١٢١/٤ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٣٦٣/٧ ، ٢٥٨/٩ ، ٣١٤ ، ورصف المباني ص ٤١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥ ، وشرح الكافية الشافية ٥١٤/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، ولسان العرب ١٩٨/٦ (كنس) ، ٤٣٣/١٥ (ألا) ، ومجالس ثعلب ص ٤٥٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/١ ، وتهذيب اللغة ٤٢٦/١٥ ، وتاج العروس ٤٥٥/١٦ (كنس) ، (ألا) ، (الواو) .

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ - ٣٢٠ .

أحدهما : أنهم حملوا ذلك على المعنى ، لأن المقصود هو المستثنى ، فالقائل : « ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ » ، المعنى فيه : ما في الدار إلا حمارٌ ، وصار ذكر « أحد » توكيدًا ، ليعلم أنه ليس ثم آدمي ، ثم أبدل من « أحد » ما كان مقصوده من ذكر الحمار .

والوجه الثاني : أنه جعل الحمار إنسان الدار ، أي الذي يقوم مقامه في الأنس ، كقوله : [من الوافر]

٤٢٠ـ . . . . تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

جعلوا الضرب تحيتهم ، لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم . [٣٥٤]

(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمَخشري[١]) قوله تعالى : ﴿ قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السمواتِ والأَرضِ الغَيْبَ إلاَّ اللهُ ﴾ [النمل/٦٥] فـ « من » في محل رفع على الفاعلية بـ « يعلم » ، و« الغيب » : مفعول به ، و« الله » مرفوع على البدلية من « مَنْ » على لغة تميم ، وهو استثناء منقطع ؛ لعدم اندراجه في مدلول لفظة[٢] « من » لأنه تعالى لا يحويه مكان . وجوز السَّفَاقُسِيُّ[٣] أن يكون متصلاً ، والظرفية في حقه تعالى مجازية ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية ، وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان ، [٢٧٧/أ] وكلاهما ضعيف ، قال ابن مالك[٤] : والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر : قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض . انتهى . وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني[٥] وهو : أن يقدر « من » مفعولاً به ، و« الغيب » بدل اشتمال ، و« الله » فاعل ، والاستثناء مفرغ . انتهى .

٤٢٠- صدر البيت : (وخيل قد دلفت لها بخيل) ، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩، وخزانة الأدب ٢٥٢/٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢ ، والكتاب ٥٠/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٠ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، والخصائص ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ .

(١) الكشاف ١٤٩/٣ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (لفظ) .

(٣) انظر كتابه : غيث النفع في القراءات السبع ص ٣١٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٨٨/٢ .

(٥) مغني اللبيب ص ٥٨٧ .

(فصـــــــــل)

(وإذا تقدم المستثنَى على المستثنَى منه وجب نصبه) عند البصريين **(مطلقًا)** ، **[٣٥٥]** سواء أكان متصلاً أو منقطعًا ، وامتنع اتباعه ؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ، **(كقوله)** وهو الكميت يمدح بني هاشم : [من الطويل]

٤٢١ــ **(ومَا لِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ ومَا لِيَ إلاَّ مشعبَ الحقِّ مشعبُ)**

والأصل : ما لي شيعة إلا آل أحمد ، وما لي مشعب إلا مشعب الحق ، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه ، و أراد بـ « أحمد » النبي ﷺ . **(وبعضهم)** وهم الكوفيون والبغداديون **(يجيز)** في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه **(غير النصب)** ، وهو الاتباع **(في المسبوق بالنفي ، فتقول : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ)** . قال سيبويه[1] : **(سَمع يونس)** بعض العرب الْموثوق بهم يقول : **(ما لِي إلا أبوكَ ناصرٌ)** ، بالرفع . **(وقال)** حسان رضي الله عنه : [من الطويل]

٤٢٢ــ لأنهم يَرْجُونَ منه شَفَاعَةً **(إذا لَم يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ)**

بالرفع ، **(ووجهه أن العامل)** وهو الابتداء في المثال ، و« يكن » التامة في البيت **(فُرِّغ لما بعد «إلا»)** وهو « أبوك » في المثال ، و« النبيون » في البيت **(وأن المؤخَّر)** وهو « ناصر »في المثال ، و« شافع » في البيت **(عام)** لوقوعه في سياق النفي **(أريد به خاص ،**

٤٢١- البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠ ، والإنصاف ص ٢٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٨٢ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٤ ، ٣١٩ ، ١٣٨/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٦، ولسان العرب ٥٠٢/١ (شعب) ، واللمع في العربية ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/١ ، ومجالس ثعلب ص ٦٢ ، والمقتضب ٣٩٨/٤ .

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

٤٢٢- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤١ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٨، وشرح التسهيل ٢٩٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٨/٢، وشرح الأشموني ٢٩٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/١ .

فصح إبداله من المستثنى) منه ، [٢٧٧/ب] **(لكنه بدل كل)** من كل لا بدل بعض . **(ونظيره في أن المتبوع أُخر)** من تقديم ، **(وصار تابعًا)** بعدما كان متبوعًا : **(ما مررت بمثلِك أحدٍ)** بالجر ، و الأصل : ما مررت بأحد مثلك ، فـ « مثلك » تابع لـ « أحد » على أنه نعت له ، فما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل ، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت ، كقوله تعالى : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيْزِ الحَمِيدِ ۞ اللهِ ﴾ [إبراهيم/١،٢] في قراءة الجر[1] ، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ، ولم يبقوه على عمومه ، لأن الأعم لا يبدل من الأخص . قال ابن الضائع[2] : الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع « إلا » مجموعين ، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٨ــ وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابقٍ في النَّفي قَدْ يَأْتِي ولكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

---

(١) كما في الرسم المصحفي ، وقرأها « اللهُ » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن ، انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والكشاف ٣٦٥/٢ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٢) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر قول ابن الضائع في الارتشاف ٣٠٧/٢ .

(فصـــــــــــــل)

[٣٥٦] **(وإذا تكررت « إلا » فإن كان التكرار للتوكيد ، وذلك إذا تلت)** واوًا **(عاطفًا ، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها)** ، أو بعضه ، أو مشتمل عليه ، أو مضرب إليه عنه **(ألغيت)** جواب الشرط الثاني ؛ وهو وجوابه جواب الشرط الأول ؛ ويشملها قول الناظم :

٣٢٠ــ وألْـغِ إلاَّ ذاتَ توكيـدٍ ....

(فالأول) : وهو العطف ، **(نحو : ما جاءني إلاَّ زيدٌ وإلاَّ عمرٌو ، فما بعد « إلا » الثانية)** وهو « عمرو » **(معطوف بالواو على ما قبلها)** وهو « زيد » عطف نسق ، **(و« إلا » الثانية زائدة للتوكيد)** ، والأصل : ما جاءني إلا زيدٌ وعمرٌو .

(والثاني) : هو البدل بأقسامه الأربعة : فبدل المماثل ؛ وهو بدل الكل من الكل ؛ **(كقوله)** أي الناظم :

٣٢٠ــ .... لا **(تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ العَـلاَ)**

بالمد ، **(فـ« الفتى » مستثنى من الضمير المجرور بالباء)** وهو الهاء والميم **(فالأرجح)** في « الفتى » **(كونه تابعًا له في جره)** ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف . **(ويجوز)** على مرجوح **(كونه)** أي الفتى **(منصوبًا)** بـ« إلاَّ » **(على الاستثناء)** ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف . **(و« العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل ، لأنهما لمسمى واحد . و« إلاَّ » الثانية)** زائدة **(مؤكدة)** لـ« إلا » الأولى .

وبدل البعض من كلّه نحو : « ما أعجبني أحدٌ إلا زيدٌ إلا وجهُه » ، فـ« زيد » مستثنى من « أحد » ، فالأرجح في كونه تابعًا له ، ويجوز نصبه على الاستثناء . و« وجهه » : بدل من « زيد » بدل بعض من كل . وبدل الاشتمال نحو : « ما أعجبني شيءٌ إلا زيدٌ إلاَّ علمُه » ، فـ« زيد » مستثنى من « شيء » ، ففيه الوجهان . و« علمه » بدل من « زيد » بدل اشتمال . وبدل الإضراب نحو : « ما أعجبني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرٌو » ، فـ« زيد »

مستثنى من « أحد » ، و« عمرو » بدل من « زيد » بدل الإضراب ، والمعنى : بل عمرو .
(**وقد اجتمع العطف والبدل في قوله**) : [من الرجز].

٤٢٣ـ (مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ و إلاَّ رَمَلُهْ)

فـ « رسيمه » بفتح الراء وكسر السين المهملتين (**بدل**) من « عمله » بدل بعض من كل عند السيرافي[1] . (و« **رمله** ») بفتح الراء والميم (**معطوف**) على « رسيمه » . وذهب ابن خروف[2] إلى أن « رسيمه » و« رمله » بدل تفصيل من « عمله » ، وهما كل العمل ، (و« **إلا** » **المقترنة بكل منهما**) زائدة مؤكدة . و« الرسيم » و« الرمل » : ضربان من السير ، والرسيم في السعي : الركض ، والرمل في الطواف : الإسراع . [٢٧٨/ب]

(**وإن كان التكرار لغير توكيد**) وهو التأسيس (**وذلك في غير بابي** [٣٥٧] **العطف والبدل ؛ فإن كان العامل الذي قبل** « **إلا** » **مفرغًا**) بأن لم يشتغل بمعمول قبل « إلا » (**تركته يؤثر في واحد من المستثنيات**) على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر ، (**ونصبت**) وجوبًا على الاستثناء (**ما عدا ذلك الواحد**) الذي أثر فيه العامل ، (**نحو : ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا ، رفعت الأول**) وهو زيد[3] (**بالفعل**) وهو قام (**على أنه فاعل**) له ، (**ونصبت الباقي**) من المستثنيات ؛ وهو « عمرو » و« بكر » ؛ على الاستثناء ، (**ولا يتعين**) المستثنى (**الأول لتأثير العامل**) فيه ، (**بل يترجح**) ، لقربه من العامل . (**وتقول :** « **ما رأيت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا** » **فتنصب واحدًا منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب الباقي**) من المستثنيات (بـ « **إلا** » **على الاستثناء**) ، ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل ، بل يترجح ، فما كان منصوبًا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى ، وما كان منصوبًا على الاستثناء يطرقه الخلاف المتقدم . وتقول : « ما مررت إلا بزيدٍ إلا عمرًا إلا بكرًا » فتخفض واحدًا منها بـ « الباء » وتعلقها بالفعل ، وتنصب الباقي ، ولا يتعين الأول للجر ، بل يترجح[4] ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٤٢٣– الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٢/٢ ، والدرر ٤٩٢/١ ، ورصف المباني ص ٨٩ ، وشرح الأشموني ٢٣٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٠٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٢/٢ ، والكتاب ٣٤١/٢ ، والمقاصد النحوية ١١٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٧/١ .

(١) انظر حاشية الصبان ١٥١/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل ٣١٤/١ .

(٣) بعده في « أ » : (على الاستثناء) .

(٤) الكتاب ٣٣٨/٢ ، والارتشاف ٣١٠/٢ .

٣٢١ـ وإنْ تُكَـرَّرْ لا لِتَوْكِيـدٍ فَمَـعْ تَفْرِيـغٍ التَّأْثِـيرَ بالعـامِلِ دَعْ
٣٢٢ـ فِـي واحـدٍ مِمَّـا بـإلاَّ اسـتُثْنِي وَلَيْسَ عَـنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِـي

[٢٧٩/أ] وإن (**كان العامل غير مفرغ**) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل « إلا » (**فإن تقدمت المستثنيات**) كلها (**على المستثنَى منه نُصبت كلها**) على الاستثناء وجوبًا، (**نحو : ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحدٌ**) ، فـ « أحد » فاعل « قام » ، وهو المستثنى منه ، وتقدم عليه جميع المستثنيات ، ولا يجوز في شيء منها الاتباع ، لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٣ـ ودُونَ تَفْرِيـغٍ مَـعَ التَّقَـدُّمِ نَصْبَ الجَميـعِ احْكُـمْ بـه والْتَزِمِ

(**وإن تأخرت**) المستثنيات كلها عن المستثنى منه (**فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا كلها**) وجوبًا (**نحو : قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا**) ، لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الإيجاب ، (**وإن كان**) الكلام (**غير إيجاب أعطي واحدٌ منها**) أي من المستثنيات (**ما يُعطاه لو انفرد**) من نصب واتباع ، (**ونُصب ما عداه**) وجوبًا (**نحو : « ما قاموا إلا زيدٌ[1] إلا عمرًا إلا بكرًا » ، لك في واحد منها الرفع راجحًا والنصب مرجوحًا ، ويتعين في الباقي**) من المستثنيات (**النصب ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٤ـ وانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وجِـئْ بوَاحِـدِ مِنْـها كمـا لـو كـانَ دُونَ زَائِـدِ

وأجاز الأبدي رفع الجميع على الإبدال[2] .

(**هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ**) من حيث الإعراب ، (**وأما بالنظر إلى المعنَى**) من حيث المفهوم (**فهي نوعان : ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض** كـ : **زيد** ، و : **عمرو** ، و : **بكر**) في الأمثلة السابقة ، فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره ، فلا يستثنى منه شيء . (**وما يمكن**) استثناء [٣٥٨] بعضه من بعض كالأعداد ، (**نحو : له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا**) فإن كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره ، فيستثنى منه . [٢٧٩/ب]

(**ففي النوع الأول**) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (**إن كان المستثنى الأول داخلاً**) في الحكم (**وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده**)

---

(١) في « ب » ، « ط » : (زيدًا) .
(٢) الارتشاف ٣١١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٨/١ .

من المستثنيات (**داخل**) في الحكم كذلك ، نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا » فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو داخل في إثبات القيام لـه ، لأن الاستثناء من النفي إثبات ، و« عمرو » و« بكر » داخلان كذلك . (**وإن كان**) المستثنى الأول (**خارجًا**) عن الحكم (**وذلك إذا كان مستثنى من موجب ؛ فما بعده خارج**) نحو : « قام القومُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا » فـ « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو خارج عن الحكم ، لأن القيام منفي عنه ، لأن الاستثناء من الإثبات نفي ، و« عمرو » و« بكر » خارجان كذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٥ـــ . . . . وحُكْمُـها في القَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

(**وفي النوع الثاني**) : وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض ، النحاة (**اختلفوا**) على ثلاثة أقوال : (**فقيل : الحكم كذلك**) وهو إن كان الأول داخلاً فما بعده داخل ، وإن كان خارجًا فما بعده خارج (**وإن الجميع**) من المستثنيات (**مستثنى من أصل العدد**) ، وهو قول الصيمري ، وتبعه القاضي أبو يوسف ، ويمكن إدراجه في قول الناظم :

٣٢٥ـــ . . . . وحُكْمُـها في القَصْـدِ حُكْـمُ الأَوَّلِ

(**وقال البصريون والكسائي**[1] : **كل من الأعداد**) المستثنيات (**مستثنى مما يليه**) ، أي من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله ، وهكذا حتى ينتهي الأول ، (**و**) هذا القول (**هو الصحيح ؛ لأن الحمل على الأقرب متعين على التردد**) .

(**وقيل : المذهبان**) المتقدمان [٣٥٩] (**محتملان**) أي : يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول ، و أن الجميع مستثنى من أصل العدد . ويحتمل عود كل منهما إلى ما يليه حتى تنتهي إلى الأول ، وصححه بعض المغاربة ، وقال : إلا أن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء . [٢٨٠/أ] (**وعلى هذا**) الخلاف (**فالمقر به في المثال**) المذكور ؛ وهو « له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا » (**ثلاثة على القول الأول**) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد ؛ فتكون الأربعة والاثنان والواحد ؛ ومجموعها سبعة ؛ مخرجة من أصل العدد ، وهو عشرة ، يبقى ثلاثة . (**وسبعة على القول الثاني**) وهو أن كلاً من الأعداد مستثنى مما يليه ؛ فإذا استثنِي واحد من اثنين يبقى واحد ، و إذا استثنِي الباقي من الأربعة يبقى ثلاثة ، وإذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة . (**ومحتمل لهما**) أي للثلاثة والسبعة (**على**) القول (**الثالث**) ، وتوجيهه يعرف مما تقدم . (**ولك في معرفة**

---

(١) انظر الارتشاف ٣١٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

المتحصل على القول الثاني) للبصريين والكسائي (**طريقتان**[١] :

إحداهما : أن تسقط) المستثنى (**الأول، وتَجْبُرَ الباقي**) بالمستثنى (**الثاني**) أي تزيده عليه (**وتسقط**) المستثنى (**الثالث ، وإن كان معك**) مستثنى (**رابع فـإنك تجبر به**) الثالث ، (**وهكذا**) تفعل إلى أن تنتهي (**إلى**) المستثنى (**الأخير**) . فالمستثنى الأول في المثال المذكور « أربعة » فأسقطها من العشرة يبقى ستة ، فأجبرها بالمستثنى الثاني ؛ وهو اثنان ؛ تصير ثمانية ، فأسقط منها الثالث ؛ وهو واحد ؛ يبقى سبعة . [٢٨٠/ب]

(**و**) الطريق (**الثانية**) من الطريقتين (**أن تَحُطَّ**) المستثنى (**الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه ، وهكذا**) تفعل حتى تنتهي (**إلى الأول**) فما تحصل فهو الباقي ، ففي المثال المذكور تحط واحدًا من اثنين ، يبقى واحد ، تحطه من الأربعة ، يبقى ثلاثة ، تحطها من العشرة ، يبقى سبعة .

وبقي طريق ثالث ، وهو أن تجعل كل وتر خارجًا وكل شفع داخلاً ، وما اجتمع فهو الحاصل ، ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحدًا ، وأدخل اثنين ، يبقى [٣٦٠] سبعة ، وإيضاحه أن تقول له : عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة ، أخرج المستثنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية ، وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية ، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ، وذلك لأنا أخرجنا من المائة « خمسين » ، لأنها أول المستثنيات ، فهي إذن وتر ، وأدخلنا « العشرين » لأنها ثاني المستثنيات ، فهي إذن شفع ، و أخرجنا « عشرة » ، لأنها ثالثة المستثنيات ، فهي إذن وتر ، فصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة ، لأنها رابع المستثنيات ، فهي إذن شفع ، فصار الباقي خمسة وستين ، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة . قاله ابن مالك في شرح التسهيل[٢] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ .

(فصـــــــــــــل)

(وأصل « غير » **أن يوصف بها**) لما فيها من معنـى اسـم الفـاعل ألا تـرى أن قولك : « زيد غير عمرو » ، معناه : مغاير لـ « عمرو » ، والموصوف بها (إما نكرة) محضة (نحو : ﴿ **صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ** ﴾) [فاطر/٣٧] فـ « غير » وصف « صالِحًا » ، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول ، لأنها لا تتعرف بالإضافة . (أو) يوصف بها (**معرفــة**) لفظًـا (**كالنكرة**) معنى (**نحو**) : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمِ (**غيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْـهِم** ﴾) [الفاتحة/٧] على القول : بأن « غير المغضوب » صفة لـ « الذين أنعمت عليهم » ، (**فـإن موصوفها « الذين » وهم جنس**) مبهم (**لا قوم بأعيانهم**) . [٢٨١/أ]

وذهب السيرافي إلى أن « غير » تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين ، كما في قولهم : « الحركة غير السكون » ، فعلى قوله « غير » في الآيتين بدل لا صفة .

(**وقد تخرج**) « غير » (**عن الصفة ، وتتضمن معنَى « إلا » فيستثنَى بها اسم مجرور بإضافتها إليه**) ، كما تخرج « إلا » من الاستثناء ، وتتضمن معنى « غير » فيوصـف بها جمع منكر قبلها ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ ﴾ [الأنبياء/٢٢] أي : غـير الله ، فلمـا حملت « إلا » على « غير » انتقل إعـراب « غـير » إلى الاسـم الـذي بعـد « إلا » ، كمـا انتقل إعراب الاسم الذي بعـد « إلا » إلى « غـير » في الاسـتثناء ، فيعـرب الاسـم الـذي بعد « إلا » بما يستحقه ، (**وتعرب هي**) أي « غير » نفسها (**بما يستحقه الْمسـتثنَى بـ « إلا » في ذلك الكلام فيجب نصبها**) في أربع مسائل :

الأولى : إذا كان الكلام تامًّا موجبًا كما (**في نحو : قاموا غيْرَ زيدٍ**) .

(و) الثانيـة : إذا كـان الاسـتثناء منقطعًـا ، ولم يمكـن[1] تسـليط العـامل علـى المستثنى كما في نحو : (« **ما نفع هذا [٣٦١] المالُ غيْرَ الضررِ** » ، **عند الجميــع**) في المسألتين .

---

(١) في « ب » : (أمكن) .

(**و**) الثالثة : إذا كان الاستثناء منقطعًا ، وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما (**في نحو « ما فيها أحدٌ غيْرَ حمارٍ » ، عند الحجازيين**) .

(**و**) الرابعة : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (**عند الأكثر في نحو : ما فيها غيْرَ زيدٍ أحدٌ**) .

(**ويترجح**) نصبها في مسألتين :

إحداهما : (**عند قوم**) من الكوفيين والبغداديين (**في نحو هذا المثال**) المتقدم ، وهو « ما فيها غيْرَ زيدٍ أحَدٌ » .

(**و**) الثانية (**عند تميم**) في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى ، (**نحو : ما فيها أحدٌ غيْرَ حِمارٍ**) . **[٢٨١/ب]**

(**ويضعف**) نصبها (**في**) مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الكلام تامًّا غير موجب ، (**نحو : ما قاموا غيْرَ زيد**) . وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وهو ظاهر مذهب سيبويه[١] ، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة[٢] .

(**ويمتنع**) نصبها (**في**) مسألة واحدة ، وهي إذا ما كان العامل[٣] مفرَّغًا ، (**نحو : ما قام غيْرُ زيدٍ**) . وفي الصحاح[٤] : قال الفراء : بعض بنِي أسد وقضاعة ينصبون « غيرًا » إذا كانت في معنى « إلا » ، تَمَّ الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : « ما جاءني غيْرَك » ، و« ما جاءني أحدٌ غيْرَك » . انتهى بلفظه .

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه ؟ قاله الموضح في الحواشي . وأقول : لا شاهد في تمثيله ، لجواز أن تكون الفتحة في « غيرك » فتحة بناء لإضافتها إلى المبني ، وإلى مسألة « غير » أشار الناظم بقوله :

٣٢٦ــ واسْتَثْنِ مَجْرُورًا بغَيْرٍ مُعْرَبَا   بِمَا لِمُسْتَثْنَى بإلاَّ نُسِبَا

وتفارق « غير » « إلاَّ » في خمس مسائل إحداها :

أن « إلاَّ » تقع بعدها الجمل دون « غير » .

(١) الكتاب ٣٤٣/٢ .

(٢) وهو رأي ابن مالك أيضًا ، انظر شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٣) في « ب » : (الكلام) .

(٤) الصحاح (غير) .

الثانية : أنه يجوز أن يقال : « عندي [٣٦٢] درهمٌ غيْرُ جيدٍ » على الصفة ، ويمتنع « عندي درهم إلا جيد » .

الثالثة : أنه يجوز أن يقال : « قام غيْرُ زيدٍ » ولا يجوز « قام إلاَّ زيد » .

الرابعة : أنه يجوز أن يقال : « ما قام القومُ غير زيد وعمرو » ، بجر « عمرو » على لفظ « زيد » ، ورفعه حملاً على المعنى ؛ لأن المعنى : ما قام إلا زيدٌ وعمرٌو ، ومع « إلا » لا يجوز إلا مراعاة اللفظ . [٢٨٢/أ]

الخامسة : أنه يجوز « ما جئتُك إلا ابتغاءَ معروفك » بالنصب ، ولا يجوز مع « غير » إلا بالجر نحو : « ما جئتُك لغيْرِ ابتغاءِ معروفك » .

(فصـــــــــــل)

(والمستثنى بـ« سوى ») بلغاتها (كالمستثنى بـ« غير » في وجوب الخفض) ، ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها ، قاله[1] أبو حيان[2] ، (ثُم قال) أبو القاسم (الزجاجي[3]) في الجمل[4] ، (وابن مالك[5] : سوى كـ« غير » معنى وإعرابًا) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٢٧ــ ولِسِوى سُوى سَوَاءٍ اجْعَلا   على الأصَحِّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

(ويؤيدهما حكاية الفراء[6] : أتاني سواكَ) ، وقوله : [من الكامل]

٤٢٤ــ . . . .   فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأنْتَ الْمُشْتَرِي

(وقال سيبويه[7] والجمهور : هي ظرف) للمكان بمعنى « وسط » ، غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كـ : جاء الذي سِوَاكَ) فليست هنا بمعنى « غير » ؛

(١) في « ط » : (قال) .

(٢) النكت الحسان ص ١٠٥ .

(٣) في جميع النسخ (الزجاج) ، وهو تحريف .

(٤) الجمل ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣١٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ .

٤٢٤- صدر البيت : (وإذا تباع كريمة أو تشترى) ، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر ٤٣٢/١، والحماسة البصرية ١٨٤/١ ، والحماسة المغربية ص ٣١٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٦١ ، ومعجم الشعراء ص ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٥/٣ ، وبلا نسبة في الأغاني ١٤٥/١٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٢/١ .

(٧) الكتاب ٤٠٧/١ ، ٣٥٠/٢ .

لأن « غيرًا » لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : « جاء الذي هو غيرك » ، فلما وصلوا « سوى » بغير ضمير ادعى أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك .

(قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله) وهو شهل ؛ بالمعجمة ؛ ابن سنان : [من الهزج]

٤٢٥ـ **(ولم يَبْقَ سِوَى العُدْوَا ن دِنَّاهُمْ كما دَانُوا)**

فجعلها فاعلاً في الشعر . و« العدوان » بضم العين المهملة : الظلم الصريح . و« دناهم » بكسر الدال : جازيناهم . و« دانوا » : جازوا . ومنه : « كما تدين تدان »[1] .

وقال الكوفيون : تستعمل « سوى » اسمًا وظرفًا ، فيجيزون في السعة : « أتاني سواك » ، قاله المطرزي .

(وقال الرُّمَّانِيّ و) أبو البقاء **(العُكْبَري : تستعمل ظرفًا غالبًا ، وكـ « غير » قليلاً[2])** .

قال الموضح : وإلى هذا المذهب أذهب ، لأنه أخلص[3] . [٢٨٢/ب]

٤٢٥- البيت للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحماسة البحتري ص ٥٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، والدرر ٤٣٣/١ ، وسمط اللآلي ص ٩٤٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ ، ٢٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٢/١ .

(١) مجمع الأمثال ١٥٥/٢ ، ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال ١٣٦/٢ ، ١٦٨ ، والمستقصى ٢٣١/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٢٦/٢ .

(٣) الإنصاف ٢٩٤/١ ، المسألة رقم ٣٩ .

(فصـــــــــــــل)

(**والمستثنَى بـ « ليس » و« لا يكون » واجب النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث : « ما أنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللَّهِ عليه فكُلُوا**) ؛ أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (**ليسَ السِّنَّ والظُّفُرَ** »[1]) بنصبهما ؛ لأنهما مستثنيان من فاعل « أنهر » المستتر فيه ، وما بينهما اعتراض ، و« الإنهار » : الإسالة ، شبه خروج الدم يجري الماء في النهر . (**وتقول : أتوني لا يكون زيدًا**) بالنصب ، فـ « السن » في الحديث ، و« زيدًا » في المثال خبران لـ « ليس » و« لا يكون » ، (**واسمهما ضمير مستتر**) فيهما (**عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق**) عند سيبويه[2] ، كما قاله الموضح في الحواشي ، (**أو**) عائد على (**البعض المدلول عليه بكلّه السابق**) عند جمهور البصريين[3] ، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل [٣٦٣] تضمنًا عند الكوفيين[4] (**فتقدير : قاموا ليس زيدًا**) : ليس هو ، أي : (**ليس القائمُ**) زيدًا على القول الأول ، ورُدَّ بأنه غير مطرد لتخلفه في نحو : « القومُ إخوتُك ليس زيدًا » . (**أو**) ليس هو ، أي : (**ليس بعضُهم**) زيدًا على القول الثاني ، وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدًا ، قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على « عدا » و« خلا » . أو ليس هو ، أي ليس قيامُهم قيامَ زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث ، ورُدَّ بما[5] رُدَّ به الأول ، وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط . (**وعلى**) القول (**الثاني**) وهو كونه ضميرًا يعود على بعض المدلول عليه بالكل (**فهو نظير ﴿ فإنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾** [النساء/١١] **بعد تقدم ذكر الأولاد**) [٢٨٣/أ] الشامل للذكور والإناث ، فالنون في « كن » اسمها وهو عائد على الإناث

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشركة برقم ٢٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٣) منهم سيبويه في الكتاب ٣٤٧/٢ ، والمبرد في المقتضب ٤٢٨/٤ .

(٤) الارتشاف ٣٢٠/٢ .

(٥) في « ط » : (ربما) مكان (ردّ بما) .

اللاتي هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى : ﴿ يُوصِيْكُمُ اللهُ فِي أَوْلادِكُمْ ﴾ [النساء/١١] فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث ، و« نساء » خبر « كن » . فإن قلت : لا فائدة في قول القائل : فإن كن الإناث نساء . قلت : الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده . فإن قلت : إذا كان محطّ الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء ؟ قلت : فائدته التوطئة للوصف بعده ، وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال .

(**وجملتا الاستثناء**) من « ليس زيدًا » و« لا يكون زيدًا » (**في موضع نصب على الحال من**) المستثنى منه . فإن قلت : كيف حكم على جملة « ليس » بأنها حال ، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع « قد » ظاهرة أو مقدرة ؟ قلت هذه مستثناة كما قال أبو حيان في النكت الحسان[1] بحثًا .

(**أو مستأنفتان فلا موضع لهما**) من الإعراب . فإن قلت : دعوى الاستئناف تخلّ بالمقصود . قلت : لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب فقط ؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع « إلا زيدًا » فكما أن « إلا زيدًا » لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٢٨ــ واستثنِ نَاصِبًا بليسَ . . . .

ثم قال :

٣٢٨ــ . . . . وبيَكُون بَعْدَ لا

(١) النكت الحسان ص ١٠٤ .

(فصـــــــــــــل)

(وفي المستثنى بـ « خلا » و« عدا » وجهان :

أحدهما : الجر على أنهما حرفا جر) ، وإليهما الإشارة بقول الناظم :

٣٢٩ـ واجْـرُرْ بسَـابقَيْ يَكُـونُ إنْ تُـرِدْ ....

[٢٨٣/ب] (وهو قليل ، و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في « عدا » ، ومن شواهده قوله) :

[من الوافر]

٤٢٦ـ تَرَكْنَا في الْحضيـض بَنَـاتِ عُـوْجٍ عَواكِـفَ قـد خَضَعْـنَ إلى النُّسُـورِ

(أَبَحْنَا حَيَّـــهُمْ قَتْـلاً وأَسْـرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِـيْرِ)

والقوافي مجرورة ، فـ « الشمطاء » مجرورة بـ « عدا » ، وهـي أنثـى الأشْـمَط : وهـو الـذي يخالط سواد شعره بياض . و« حيهم » بالياء المثنـاة تحت : مفعـول « أبحنـا » مـن الإباحـة . و« قتلاً » : تمييز محول عن المفعول . وقول الآخر : [من الطويل]

٤٢٧ـ خَـلاَ اللهِ لا أرجُـو سِـوَاكَ وَإِنَّمَـا أعُـدُّ عِيَـالِي شُـعْبَةً مِـنْ عِيَالِكَـا

بجر الجلالة ، و« خلا » و« عدا » (موضعهما) جارين (نصب) ، ثم اختلف (فقيـل : هو نصب عن تمام الكلام) ، فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمـة عليـهما الـتي انتصبا عن تمامها ، كما قيل به فـي التمييز الرافع لإبهام النسبة « إن العامل فيه هو الجملة

٤٢٦- البيتان بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٥/٢، والدرر ٥٠٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦ ، وشرح التسهيل ٣١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١٣٢/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ ، وعمدة الحفاظ (حشي) .

٤٢٧- البيت للأعشى في خزانة الأدب ٣١٤/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٨٢ ، وحاشية يس ٣٥٥/١ ، والدرر ٤٩٠/١ ، ٥٠٠ ، وشرح التسهيل ٢٩١/٢ ، ٣١٠ ، وشرح الأشموني ٢٣٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٢١/١ ، ولسان العرب ٢٤٢/١٤ (خلا) ، والمقاصد النحوية ١٣٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢٢٦/١ ، ٢٣٢ .

التي انتصب عن تمامها » حكاه المرادي في باب التميز عن قوم[(١)] . (**وقيل : لأنهما متعلقان بالفعل**) أو شبهه (**المذكور**) قبلهما[(٢)] على قاعدة أحرف الجر ، فيكونان في موضع المفعول به [٣٦٤] ، كـ « مررْتُ بزيدٍ » ، إلا أن تعديتهما على جهة السلب ، قاله الجرجاني . قال الموضح في المغني[(٣)] : والصواب عندي الأول ، وعلله بأمرين ، ورُدَّ .

(**و**) الوجه (**الثاني : النصب على أنهما فعلان**) ماضيان (**جامدان ، لوقوعهما موقع « إلا »**) ، لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدًا ، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيًّا . قال الموضح في شرح اللمحة : هذا يعني النصب إن صح في « عدا » لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء ، كقولك : « عدا فلان طوره » ، أي تجاوزه ، لم يصح في « خلا » لكونها قاصرة ، فكيف تنصب المفعول به ؟ [٢٨٤/أ] قلت : ضمنوها في الاستثناء معنى « جاوز » ، وحسن ذلك ، لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه . انتهى .

(**وفاعلهما ضمير مستتر**) فيهما . (**وفي مفسِّره وفي موضع الجملة**) منهما (**البحث السابق**) في « ليس » و« لا يكون » ، فيكون فاعلهما المضمر إما عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، فإذا قلت : « قاموا عدا زيدًا » فالتقدير : عدا هو ، أي[(٤)] : القائم زيدًا . وإما على مصدر الفعل ، أي : عدا القيام زيدًا . وإما على البعض المدلول عليه بكله السابق ، أي : عدا هو ، أي : بعضهم زيدًا ، وفيه نظر ، لأن المقصود من قولك : « قام القوم عدا زيدًا » أن زيدًا لم يكون معهم أصلاً ، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ، ومجاوزة بعضهم إيه خلو الكل ، ولا مجاوزة الكل ، بخلاف قولك : « قاموا ليس زيدًا » ، أي : ليس بعضهم زيدًا ، لأن البعض هنا في سياق النفي ، فيشمل كل بعض من القوم ، فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه ، وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان ، فلا موضع لهما .

(**وتدخل عليهما**) أي على « خلا » و« عدا » (**« ما » المصدرية**) ، وهو مشكل على ما تقدم من أن « خلا » و« عدا » جامدان . و« ما » المصدرية لا توصل بفعل

(١) شرح المرادي ١٧٦/٢ .

(٢) بعده في « ب » : (شبهه) .

(٣) مغني اللبيب ص ١٧٨ .

(٤) سقطت من « ب » .

جامد ، كما نص عليه في التسهيل[1] . وعلى القول بجواز دخول « ما » عليهما (**فيتعيَّن النصب**) في المستثنى عند الجمهور[2] ، (**لتعيّن الفعلية حينئذ**) . وإليه الإشارة بقوله :

٣٢٩ــ .... وبَعْــدَ مَــا انْصِــبْ ....

(**كقوله**) وهو لبيد : [من الطويل]

٤٢٨ــ (**أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ**) ....

أي : ذاهب وفان ، [٢٨٤/ب] أخذا من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ [القصص/٨٨] جملة « ما خلا الله » استثنائية ، ويحتمل أن تكون صفة للمضاف أو المضاف إليه ، و« ما » زائدة ، والتقدير : كل شيء غير الله باطل ، وعلى هذا فلا استثناء ، قاله الشيخ طاهر .

(**وقوله**) : [من الطويل]

٤٢٩ــ (**تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي**) بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيْمِي مُوْلَعُ

فـ « عدا » فعل ماض ، (**ولهذا دخلت**) عليه (**نون الوقاية**) ، و« ما » موصول حرفي ، و« عدا » صلته ، (**وموضع الموصول وصلته نصب**) بلا خلاف ، (**إما على الظرفية**) الزمانية (**على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم [٣٦٥] الفاعل**) ، وتلك الحال فيها معنى الاستثناء ، (**فمعنى « قاموا ما عدا زيدًا » : قاموا وقتَ مجاوزتِهم زيدًا**) على الأول ، (**أو مجاوزين زيدًا**) على الثاني وبه قال السيرافي ، أو على الاستثناء كانتصاب « غير » في « قاموا غيرَ زيدٍ » ، وإليه ذهب ابن خروف[3] . والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول ، فإن كثيرًا ما يحذف اسم الزمان ، وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه .

(**وقد يُجَرَّان على تقدير « ما » زائدة**) ، وبه قال الجرمي والرَّبَعِيّ والكسائي والفارسي وابن جني[4] ، وأشار الناظم إليه بقوله :

(١) التسهيل ص ٣٧ .

(٢) شرح المرادي ١٢٣/٢ .

٤٢٨– تقدم تخريج البيت برقم ٤ .

٤٢٩– تقدم تخريج البيت برقم ٦٧ .

(٣) انظر ما ذهب إليه ابن السيرافي وابن خروف في الارتشاف ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٤) انظر ما ذهبوا إليه في همع الهوامع ٢٣٣/١ .

٣٢٩ـ .... وَانْجِـرَارٌ قَـدْ يَـــرِدْ

قال في المغني[1] : فإن قالوا بالزيادة قياسًا ففاسد ، لأن « مـا » لا تـزاد قبـل الجـار والمجرور بل بعده نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيْلٍ ﴾ [المؤمنون/٤٠] ، وإن قالوا ذلك سماعًا فهو من الشــذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى . وهو مخالف لما هنا . [٢٨٥/أ]

(١) مغني اللبيب ص ١٧٩ .

(فصـــــــــــل)

(والمستثنى بـ « حاشا » عند سيبويه مجرور[1] لا غير) بالبناء على الضم مع لا ، وفي المغني أن ذلك لحن ، وأن صوابه : ليس غير ، واختار ابن مالك عدم التفرقة ، ونقله عن العرب ، وأنشد عليه : [من الطويل]

٤٣٠ـ .... لا غيـر ....

(وسمع غيره) أي غير سيبويه (النصب) رواه الأخفش وغيره[2] (كقولـــه : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ[3]) بنصب « الشيطان » ، و« أبا الأصبغ » بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين ، وليس بمنظوم كما قد يتوهم ، فإن قلت : المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلِمَ استثنى « حاشا » ؟ قلت : تنبيهًا على أن الشيطان لشدة حساسته وإفراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ، ويعظم شأنها أن تتعلق به . وجعل « أبا الأصبغ » قرينًا للشيطان تنبيهًا على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم ، قاله الدماميني . وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف ، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم[4] حيث قال :

٣٣١ـ وَكَخَـلاَ حَاشَـا ....

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٩ .

٤٣٠- تمام البيت : (جوابًا به تنجو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عمل أسلفتَ لا غيرُ تسألُ)

وهو بلا نسبة في الدرر ١/٤٥٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢١ ، وشرح التسهيل ٣/٢٠٩ ، وهمع الهوامع ١/٢١٠ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/٣٠٦ - ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٢/٨٥ ، وفيهما أن المازني وأبا عمرو الشيباني روياه بالنصب .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١/٦٢١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦ .

(٤) انظر آراءهم في شرح المرادي ٢/١٢٧ .

(والكلام في موضعها) ؛ حال كونها **(جارة وناصبة ؛ وفي فاعلها كــالكلام في أختيها)** « عدا » و« خلا » ، وتقدم مشروحًا .

(ولا يجوز دخول « ما » عليها) كما أفاده الناظم بقوله :

٣٣١ـ . . . . وَلاَ تَصْحَــبُ مَــا . . . .

(خلافًا لبعضهم) ، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليــه وسـلم : « أسـامةُ أحـبُّ الناسِ إلَيَّ ما حاشا فاطمةَ »[1] بناء على أن « مـا حاشـا فاطمـة » مـن الحديـث[2] ، وليـس بمدرج ، وردَّه في المغني[3] بأن : « ما نافية لا مصدريـة ، والمعنـى أنـه ﷺ لم يسـتثن فاطمـة » [٢٨٥/ب] وأن « ما حاشا فاطمة » مدرج من كلام الراوي ، ويؤيده أن في معجم الطبراني[4] « ما حاشا فاطمةَ ولا غيْرَها » . وأما قول الأخطل : [من الوافر]

٤٣١ـ رَأَيْـتُ النَّـاسَ مَـا حَاشَـا قُرَيْشًـا فَإِنَّـا نَحْــنُ أَفْضَلُــهُم فَعَــالاَ

فنادر .

قال الموضح في شرح اللمحــة : ويحتمـل أن يكـون « حاشـا » فيـه فعـلاً متعديًـا متصرفًا من حاشيته بمعنى استثنيته ، واشتقاقه من الحاشية ، كأن المـراد أنـك أخرجتـه منه ، وعزلته عنه[5] . انتهى .

(ولا) يجوز **(دخول « إلا »)** على « حاشا » **(خلافًا للكسائي)** في إجازتــه ذلك إذا جرّت نحو : « قام القومُ إلا حاشا زيــدٍ » ، ومنعـه إذا نصبـت ، وحكـاه أيضًـا أبـو الحسن عن العرب ، ومنعه البصريون مطلقًا ، وحَملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ ، قالــه المرادي في شرح التسهيل . ووجه بعضهم قول الكسائي بأن « حاشا » ضعفت في الاستثناء فقويت بـ « إلا » كما قويت « لكن » العاطفة بـ « الواو » لوقوعها غــير عاطفـة ، وكمـا قويت « هل » بـ « أم » في الاستفهام نحو : أم هل ؟ .

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٨١/٨ - ٨٢ برقم ٥٧٠٧ ، وهو من شواهد شرح ابن النـــاظم ص ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٦٤ .

(٤) في معجم الطبراني الكبير ١٥٩/١ ، حديث رقم ٣٧٢ : « أسامة أحب الناس إلي » .

٤٣١- البيت للأخطل في خزانة الأدب ٣٨٧/٣ ، والدرر ٥٠٢/١ ، وشــــرح شــواهد المغــني ٣٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٣ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٦٥ ، وشرح الأشموني ٢٣٩/١، وشرح ابــن عقيل ٣٢٤/١ ، وشرح المرادي ١٢٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٢١/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٣/١ .

(٥) نقله الشنقيطي في الدرر ٥٠٢/١ .

(هذا باب الحَال)

وألفها منقلبة عن واو ، لقولهم في جمعها أحوال ، وفي تصغيرها حويلة . واشتقاقها من التحول وهو التنقل ، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظًا ومعنى . والمذكور في هذا الباب حدّها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف حاملها . [٢٨٦/أ]

(**الحال نوعان : مؤكّدة**) هي التي يستفاد معناها بدون ذكر ما ، (**وستأتي** . **ومؤسِّسة**) ، ويقال لها : المبيّنة ، (**وهي**) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، وحدّها : (**وصفٌ ، فضلةٌ ، مذكورة لبيان الهيئة**) للفاعل أو [٣٦٦] المفعول أو لهما معًا ، فالأول : (كـ « **جئتُ راكبًا** ») فـ « راكبًا » مبيّن لهيئة الفاعل ، وهو التاء . (و) الثاني : نحو : « زيدٌ (**ضربتُه مكتوفًا** ») فـ « مكتوفًا » مبين لهيئة المفعول ، وهو الهاء . (و) الثالث : نحو : « زيدٌ (**لقيتُه راكبَيْن** ») فـ « راكبين » مبين لهيئة الفاعل ، وهو تاء المتكلم ، ولهيئة المفعول ، وهو هاء الغائب ، ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك يؤول بهما نحو : « زيد في الدار جالسًا » ، فـ « جالسًا » حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح ، و : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢] فـ « شيخًا » حال من « بعلي » ، وهو مفعول معنى تقديره : أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي . قاله في المتوسط[1] .

---

(١) المتوسط ص ١٥٣ .

(**وخرج بذكر الوصف نحو « القهقرى » في « رجعت القـــهقرى »**) ، فإنـه وإن كان مبينًا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف ، والمراد بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولاً به لتدخل الجملة وشبهها من الظـرف والجـار والمجـرور إذا وقعـت حـالاً فإنـها في تـأويل الوصف .

(**و**) خرج (**بذكر الفضلة الخبر في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ »**) فإن « ضـاحك » وإن كان مبينًا للهيئة فهو عمدة لا فضلة ، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة ، لا ما يستغني الكـلام عنـه ، ليدخـل نحـو : « كُسَـالَى » مـن قولـه تعـالى : ﴿ قَـامُوْا كُسَـالَى ﴾ [النساء/١٤٢] ، فإن « كسالى » حال ، ولا يستغني الكلام عنه .

(**و**) خرج (**بالباقي**) [٢٨٦/ب] وهو قوله : مذكورة لبيان الهيئة (**التمييـــز في نحو : « لله دَرُّهُ فارسًا » ، والنعت في نحو : « جاءني رجلٌ راكبٌ » ، فـإن**) « فارسًـا » و« راكب » وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك ، لأن (**ذكر التمييز لبيـــان جنس المتعجب منه**) وهو الفروسية (**وذكر النعت لتخصيص المنعــوت**) وهـو رجـل ؛ بالنعت (**وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنًا لا قصدًا**) ، ورب شيء يقصد لمعنى خـاص وإن لزم منه معنى آخر ، (**وقال الناظم**) في النظم :

٣٣٢ــ (**الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِـــبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـــذَا**) . . . .

بزيادة : « كذا » لبيان المراد . (**فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحـال . وفضلة**) فصل أول (**مُخْرِج للخبر**) في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ » ، فإنه عمدة . (**ومنتصب**) فصل ثان (**مُخْرِج لنعتَي المرفوع والمجرور ، كـ « جاء رجلٌ راكبٌ » و« مررت برجـــلٍ راكبٍ »**) فإنهما وإن قيدا المنعوت فليسا بمنصوبين . (**ومفهم في حال كذا**) فصل ثالث (**مُخْرِجٌ لنعت المنصوب كـ « رأيتُ رجلاً راكبًا » فإنه**) أي النعت (**إنما سيق**) بكســر السين وسكون الياء المثناة تحت (**لتقييد المنعوت**) به [٣٦٧] (**فهو لا يُفهم في حال كـذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم**) ، لأن المقصود بالذات التقييد بـالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض .

(**وفي هذا الحد**) الذي ذكره الناظم (**نظر ، لأن**) المقصـود مـن الحـد تصـور ماهية المحدود ، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد ، وقد جعل (**النصب**) جزءًا من الحـد مع أنه (**حكم**) من أحكام المحدود ، (**والحكم فرع التصور**) إذ لا يحكـم علـى شـيء إلا بعد تصوره ، [٢٨٧/أ] (**والتصور**) لماهية المحدود (**موقوف على**) جميع أجزاء (**الحـد**) ،

ومن جملتها النصب وهو حكم ، (**فجاء الدور**) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، إما بمرتبة كتوقف « أ » على « ب » و« ب » على « أ » ، أو بمراتب كتوقف « أ » على « ب » و« ب » على « ج » و« ج » على « أ » ، والدور مبطل للحد ، وأجيب باختلاف الجهة ، فإن الحكم ليس موقوفًا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان ، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما ، وذلك لا يتوقف على الحد ، فلا يلزم البطلان ، وفيه نظر ، لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه ، والتصور : وجه ما لا يكفي في ذلك .

(فصـــــــــــــل)

(**للحال**) من حيث هي (**أربعة أوصاف** :

أحدها : أن تكون متنقلة) ، وهو الأصل فيها ، لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، قاله أبو البقاء لا ثابتة دائمًا ، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين :

منتقلة : (**وذلك**) الانتقال (**غالب**) فيها (**لا لازم** كـ : **جاء زيدٌ ضاحكًا**) ، ألا ترى أن الضحك يزايل زيدًا ويفارقه .

وثابتة : وذلك قليل ، فلذلك قال : (**وتقع وصفًا ثابتًا في ثلاث مسائل** :

إحداها : أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (**نحو : زيدٌ أبوك عطوفًا**) . أو لعاملها نحو : (﴿ **وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا** ﴾) [مريم/٣٣] . أو لصاحبها نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس/٩٩] ، فإن الأبوة من شأنها العطف ، والبعث من لازمه الحياة ، والعموم [٣٦٨] من مقتضياته الجمعية[١] . [٢٨٧/ب]

المسألة (**الثانية : أن يدل عاملها على تجدد**) ذات (**صاحبها**) وحدوثه ، أو تجدد صفة له ، فالأول (**نحو : خلق اللهُ الزرافةَ**) بفتح الزاي أفصح من ضمها (**يديها أطولَ من رجليها** فـ : **يديها**) : بدل من « الزرافة » (**بدل بعض**) من كل ، (**وأطول : حال ملازمة**) من « يديها » ، و« من رجليها » متعلق بـ « أطول » لأنه اسم تفضيل ، وعامل الحال « خلق » ، وهو يدل على تجدد المخلوق . قال أبو البقاء : وبعضهم يقول : « يداها أطول » بالرفع ، فـ « يداها » : مبتدأ ، و« أطول » خبره ، والجملة حالية . انتهى . ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية ، لأن الزرافة معرفة[٢] بـ « أل » الجنسية .

والثاني نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام / ١١٤] فـ « الكتاب » قديم ، والإنزال حادث ، وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى :

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ .

(٢) في « أ » : (معرف) .

﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء/٢] ، قاله الموضح في شرح اللمحة ، فجعله مما له ضابط ، وسيأتي له ما يخالفه .

المسألة (الثالثة) : أن يكون مرجعها إلى السماع (**نحو : ﴿ قَائِمًا بالقِسْطِ ﴾**) من قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُو الْعِلْمِ قَائِمًا بالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران/١٨] إذا أعرب « قائمًا » حالاً من فاعل « شهد » ، وهو الله تعالى . واعتذر الزمخشري عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه ؛ وإن كان مثل « جاء زيدٌ وعمرٌو راكبًا » لا يجوز ؛ بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس ، وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين[1] .

قال التفتازاني[2] : كأنها للدلالة على علو مرتبتهما . [٢٨٨/أ] (**ونحو : ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾**) [الأنعام/١١٤] ، أي : مبينًا فيه الحق والباطل ، بحيث نفى التخليط والإلباس ، (**ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع**) ، فلا يقاس عليه .

(**ووهم ابن الناظم**) في شرح النظم ، (**فمثل بـ « مفصلاً » في الآية**) المذكورة (**للحال التي تجدد صاحبها**[3]) . قال في المغني[4] : وهذا سهو منه ، فإن القرآن قديم . انتهى . وقال الدماميني في شرحه[5] : والسهو إنما هو منه ؛ أي من الموضح ؛ فإن الإنزال يقتضي الانتقال ، والقديم لا يقبله انتهى . وقال الشُّمُنِّي : الجواب عن هذا أن « أنزل » ؛ الذي هو عامل في الحال ؛ يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ، ولا يلزم من دلالته على تجددِهِ تجدُّدُه ، لقيام الدليل القاطع على قدمه ، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها ، على أن الذي يمتنع تجدده هو الكلام القائم بذاته تعالى ، [٣٦٩] لا العبارة الدالة عليه ، والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول . انتهى .

والوصف (**الثاني : أن تكون مشتقة**) من المصدر (**لا جامدة ، وذلك أيضًا غالب لا لازم**) كـ « جاء زيدٌ ضاحكًا » ، فإن « ضاحكًا » مشتق من الضحك ، وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله :

٣٣٣ـ وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ . . . .

(**وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل :**

---

(١) الكشاف ١/١٧٩ .

(٢) حاشية الصبان ٢/١٧٠ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (شرحيه) .

إحداها : أن تدل على تشبيه نحو : كَرَّ زيدٌ أسدًا ، و : بدت الجاريةُ قمرًا وتثنَّتْ غصنًا) فـ « أسدًا » : حال من « زيد » ، و« قمرًا » : حال من الجارية ، و« غصنًا » : حال من فاعل « تثنت » المستتر فيه ، وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق ، فـ « أسدًا » : مؤول بشجاعة ، و« قمرًا » : مؤول بمضيئة ، و« غصنًا » : مؤول بمعتدلة ، [٢٨٨/ب] **(أي شجاعًا ومضيئة ومعتدلة)** ، والمعنى [٣٧٠] فيهن على التشبيه . **(وقالوا)** في المثل : **(وَقَعَ الْمُصْطَرِعَانِ عِدْلَي عَيْرٍ**[1] **)** فـ « عدلي » بالتثنية : حال جامدة من « المصطرعان » ، و« عير » بفتح العين المهملة : الحمار وحشيًا كان أم أهليًا ، مضاف إليه ، و« عدلي » : مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف **(أي مصطحِبَيْن اصطحابَ عِدْلَي حِمارٍ حين سقوطهما)** ، وقيل هذا الأمثلة ونحوها على حذف مضاف ، والتقدير : مثل أسد ، ومثل قمر ، ومثل غصن ، ومثل عدلي عير ، وإليه يرشد قوله في النظم :

٣٣٥ـ . . . . وكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أي كَأَسَدْ

أي مثل أسد ، وصرح بذلك في التسهيل فقال[2] : أو تقدير مضاف قبله ، وهو أصرح في الدلالة على التشبيه ، لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه .

المسألة **(الثانية)** من الثلاث : **(أن يدل على مفاعلة)** من الجانبين **(نحو :)** « البرُّ **(بعته)** زيدًا **(يدًا بيد)** » ، فـ « زيدًا » : حال من الفاعل والمفعول ، و« بيد » : بيان . قال سيبويه[3] : كما كان لك في « سقيًا لك » بيانًا أيضًا ، فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين . قال في المغني[4] : وفيه معنى المفاعلة ، **(أي متقابضين)** . **(و)** « زيدٌ **(كلَّمتُه فاه إلى فِيّ)** » بالتشديد ، فـ « فاه » : حال من الفاعل والمفعول ، و« إلى في » : بيان وفيه معنى المفاعلة ، **(أي متشافهين)** . وما ذهب إليه الموضح من أن « فاه » منصوب على الحال لكونه واقعًا موقع مشافهًا ومؤديًا معناه هو مذهب سيبويه[5] ، وجرى عليه في التسهيل[6] .

---

(١) المثل من شواهد أوضح المسالك ٢٩٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٩ ، وهو برواية : « وقعا كعكمي عير » في مجمع الأمثال ٣٦٤/٢ ، وفصل المقال ص ١٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٣٢٨/٢ ، ٣٣٦ .

(٢) التسهيل ص ١٠٨ .

(٣) الكتاب ٣٩٤/١ .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٤ .

(٥) الكتاب ٣٩١/١ .

(٦) التسهيل ص ١٠٨ .

وزعم الفارسي أن « فاه » حال نائبة مناب جاعل ، ثم حذف وصار العامل كلَّمته .

وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، [٢٨٩/أ] والأصل : كلَّمته متشافهة ، فوضع « فاه » موضع مشافهة ، ومشافهة موضع مشافهًا .

وذهب الأخفش إلى أن الأصل : من فيه إلى فِيَّ ، فحذف حرف الجر ، وانتصب « فاه » ، وردَّه المبرد بأنه تقدير لا يعقل ، لأن الإنسان لا يتكلم من فِيّ غيره ، وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته ، فهو من المفاعلة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصله : جاعلاً فاه إلى فِيَّ ، فهو مفعول به ، ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، وهذا المثال لا يقاس عليه ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موقع مفرد ، والوارد منه قليل[1] .

المسألة (الثالثة) من الثلاث : (**أن تدل على ترتيب كـ« ادخلوا رجلاً رجلاً**) ورجلين رجلين[2] ورجالاً رجالاً » ، وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررًا . قاله الرضي[3] .

وفي النصب الجزء الثاني خلاف ، ذهب الزجاج[4] . إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جنِّيّ إلى أنه صفة للأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول ، لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل .

قال المرادي : والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول ، لأن مجموعهما هو الحال ، ونظيره في الخبر « هذا حلوٌ حامضٌ » ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على [٣٧١] تقدير حذف الفاء والمعنى : رجلاً فرجلاً لكان مذهبًا حسنًا . ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة . انتهى .

قال الرضي : أو« ثم » نحو : « مضوا كبكبةً ثم كبكبةً » (**أي مترتبين**[5]) .

[٢٨٩/ب]

(**وتقع**) الحال (**جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، وهي أن تكون موصوفة**) بمشتق أو شبهه .

---

(١) انظر الآراء السابقة والردود عليها في الارتشاف ٣٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) شرح الرضي ٣٤/٢ .

(٤) انظر همع الهوامع ٢٣٨/١ ، وفي « أ » : (الزجاجي) .

(٥) شرح الرضي ٣٤/٢ ، أي مترتبين هذا الترتيب المعين .

فالأول (**نحو : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾**) [الزمر/٢٨] ، فـ « قرآنًا » حال من القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ ﴾ [الزمر/٢٧] والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « عربيًّا » (**﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾**) [مريم/١٧] فـ «بشرًا » حال من فاعل تمثل ، وهو الملك ، والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « سويًّا » .

والثاني نحو : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ [الدخان/٤،٥] قاله[1] أبو حيان[2]. (**وتسمى**[3]) الحال الجامدة الموصوفة (**حالاً موطئة**) بكسر الطاء ؛ لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه ، وبه صرح في المغني ، فقال[4] : فإنما ذكر « بَشرًا » توطئة لذكر « سويًّا » . انتهى .

وقال ابن بابشاذ[5] في : ﴿ وَهَٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف / ١٢] « لسان » : حال ، لأنه لما نعت اللسان بعربي ؛ والصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ صارت الحال شبيهة بالمشتق ، وصار « عربيًّا » هو الموطئة لكون اللسان حالاً ، وليس حقيقة اللسان أن يكون [حالاً لكونه][6] جامدًا لولا ما ذكر من الصفة . انتهى . فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة ، والموطئة لغة : المهيئة .

(**أو دالة على سعر**) بكسر السين المهملة (**نحو :**) « هذا البر (**بعتُه مُدًّا بكذا**) » فـ « مدًّا » : حال من الهاء فـ « بكذا » : بيان لـ « مدًّا » .

(**أو**) دالة على (**عدد نحو : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾**) [الأعراف/١٤٢] فـ « أربعين » : حال من « ميقات » ، و« ليلة » : تمييز . [٢٩٠/أ]

(**أو**) دالة على (**طور**) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو ؛ أي حال ، قاله ابن الأنباري ؛ (**واقع فيه تفضيل**) بالضاد المعجمة (**نحو : هذا بسرًا**) بضم الموحدة وسكون المهملة (**أطيب منه رطبًا**) بضم الراء وفتح الطاء ؛ فـ « بسرًا » حال من فاعل « أطيب » المستتر فيه ، و« رطبًا » : حال من الضمير المجرور بـ « من » ، والمعنى : هذا في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا ، وسيأتي بأوسع من هذا .

(١) في « ط » : (قال) .
(٢) الارتشاف ٣٣٤/٢ .
(٣) في « أ » : (سمي) .
(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .
(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣١١/٢ .
(٦) إضافة ضرورية من المصدر السابق .

(**أو تكون نوعًا لصاحبها نحو : هذا مالُكَ ذهبًا**) ، فـ « ذهبًا » : حال من « مالك » ، وهو نوع منه ، فإن الذهب نوع من المال .

(**أو فرعًا**) له أي لصاحبها [٣٧٢] (**نحو : هذا حديدُكَ خاتمًا**) ، فـ « خاتمًا » : حال من حديدك ، وهو فرع له ، فإن الخاتم فرع الحديد ، (و : ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾) [الأعراف/٧٤] فـ « بيوتًا » : حال من « الجبال » ، والبيوت فرع للجبال ، وفي غالب النسخ : من الجبال بيوتًا ، وهو سهو ، فإن « بيوتًا » على هذا مفعول به لا حال .

(**أو أصلاً له**) أي لصاحبها (**نحو : هذا خاتَمُك حديدًا**) ، فـ « حديدًا » حال من « خاتَمُك » ، وهو أصل له ، فإن الحديد أصل للخاتم ، (و : ﴿ **أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** ﴾) [الإسراء/٦١] فـ « طينًا » : حال ، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال ، أو من الموصول[١] المجرور باللام ، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق ، وهذا أحسن من جعل « طينًا » منصوبًا بنزع الخافض ، فإنه موقوف على السماع في غير « أن » و« إن » و« كي » .

وهذه المسائل العشر[٢] ؛ غير مسألة العدد ؛ مأخوذة من التسهيل ، ونصّه[٣] : ويغني عن اشتقاقه وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على مفاعلة ، أو سعر ، أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفريع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه تفضيل . [٢٩٠/ب]

(**تنبيه : أكثر هذه الأنواع**) العشرة (**وقوعًا مسألة السعر ، والمسائل الثلاث الأُوَل**) جمع أولى ، وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ، (**وإلى ذلك يشير قوله**) في النظم :

٣٣٤ـ (**وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ**)

(**ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلّة في مواضع أخر ، وأنها لا تؤوَّل بالمشتق[٤] ، كما لا تؤوَّل الواقعة في التسعير . وقد بيَّنتها كلها**) بقولي أولاً : وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ، وبقولي ثانيًا : وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي[٥] في التنبيه : وإلى ذلك يشير .

---

(١) في « ط » : (الموصوف) .
(٢) في « أ » ، « ب » : (العشرة) .
(٣) التسهيل ص ١٠٨ .
(٤) في « ط » : (بالمستثنى) .
(٥) في « ب » : (قوله) .

(**وزعم**) بدر الدين (**ابنه**) أي ابن الناظم في شرح النظم[(١)] (**أن**) المسائل العشر (**الجميع تؤوّل بالمشتق ، وهذا تكلف**) منه ، (**وإنما قلنا**) نحن (**به**) أي بالتأويل (**في**) المسائل (**الثلاث الأول**) وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (**لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ، فالتأويل فيها واجب**) ، وقد تقدم كيفيته وأما[(٢)] كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويًّا في صفة البشر ، والثانية على معنى مسعّرًا ، والثالثة على معنى معدودًا ، والرابعة على معنى مطوّرًا ، والخامسة على معنى منوّعًا ، والسادسة على معنى مفرّعًا[(٣)] ، والسابعة على معنى متأصّلاً[(٤)] أو مصنوعًا .

الوصف (**الثالث**) من أوصاف الحال : (**أن تكون نكرة لا معرفة ، وذلك لازم**) ، لأن الغالب كونها [٣٧٣] مشتقة ، وصاحبها معرفة ، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحُمل غيره عليه ، [٢٩١/أ] (**فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة**) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير . وعدل عن قول التسهيل[(٥)] : « وقد يجيء معرفًا » إلى قوله : « بلفظ المعرفة » ، لأنه ليس بمعرفة عند الجمهور ، وإنما هو على صورة المعرفة ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٣٣٦ــ وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيْرَه مَعْنًى . . . .

وذلك أن العرب (**قالوا : جاء وحدَه**) : فـ « وحده » حال من فاعل « جاء » المستتر فيه ، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه ، (**أي**) متوحدًا أو (**منفردًا**[(٦)] . **و**) قالوا : (**رجع عَوْدَه على بدئِه**[(٧)]) فـ « عوده » بفتح العين : حال من فاعل « رجع » المستتر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه ، (**أي عائدًا**) أو راجعًا ، و« على بدئه » : بيان ، والمعنى : رجع آخره على أوله ، قاله الجرمي . وقال أبو البقاء : معناه : رجع عائدًا في الحال . وقال الشاطبي : معناه : راجعًا على

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
(٢) سقطت من « أ » .
(٣) في « ب » ، « ط » : (مصوغا) .
(٤) في « ب » : (مفاضلا) .
(٥) التسهيل ص ١٠٨ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣١ ، وشرح التسهيل ٢/٣٢٦ .
(٧) مجمع الأمثال ١/١٦٢ .

طريقه . (و) قالوا (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ) فـ « الأول » المبتدأ به : حالاً من الواو في « ادخلوا » ، و« الأول » الثاني : معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعرف بـ « أل » ، فيؤولان بنكرة ، (أي مترتبين) واحدًا فواحدًا . (و) قالوا (جاؤوا[1] الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ[2]) فـ « الجماء » : حال من الواو في « جاؤوا » ، وهي بلفظ المعرف بـ « أل » فتؤوّل بنكرة ، (أي جميعًا) ، و« الغفير » بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء : من الغفر بمعنى الستر والتغطية ، فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء ، و« الجماء » بالجيم والمد : تأنيث الجم ، وهو الكثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ [الفجر/٢٠] وكان القياس أن يقولوا : الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ، ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة ، [٢٩١/ب] وذكروا الوصف حملاً للفعيل[3] بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها . (و) قالوا في الإبل : (أرسَلَها العِرَاكَ) فـ « العراك » بكسر العين المهملة : حال من الهاء في « أرسلها » ، وهي بلفظ المعرف بـ « أل » ، فيؤوّل بنكرة ، (أي معتركة) ، قال لبيد : [من الوافر]

٤٣٢ـ فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يشفق عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

و« النغص » بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة : مصدر ، نغص الرجل إذا لم يتم مراده ، و« الدخال » بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة : من المداخلة . و« العراك » : مصدر عارك معاركة وعراكًا ، أي ازدحم ، وصف إبلاً أوردها الماء مزدحمة . وخرَّجها والتي قبلها في شرح الشذور[4] على زيادة « أل » ، وما هنا أولى ، ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف .

(الرابع) من أوصاف الحال : (أن تكون نفس صاحبها في المعنَى) ، لأنها وصف له وخبر عنه ، والوصف نفس الْمَوصوف ، والخبر نفس الْمُخبَر عنه ، (فلذلك)

---

(١) في « ب » ، « ط » : (جاء) .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٠ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢ .
(٣) في « ط » : (الفعل) .
٤٣٢- البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، وأساس البلاغة (نغص) ، وخزانة الأدب ١٩٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/١ ، والكتاب ٣٧٢/١، ولسان العرب ٩٩/٧ (نغص) ، ٤٦٥/١٠ (عرك) ، ٢٤٣/١١ (دخل) ، والمقاصد النحوية ٢١٩/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٦ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٠ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٤/٢ .
(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٥٠ .

الاتحاد (**جاز : جاء زيدٌ ضاحكًا**) ، لأن الضاحك هو« زيد » في المعنى ، (**وامتنع**) أن يقال : (**جاء زيدٌ ضَحِكًا**) ، لأن الضحك مصدر وزيد ذات ، والمصدر يباين[1] الذات ، (**وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف** كـ : **جاء وحدَه** ، و : **أرسلَها العِرَاكَ**) .

وفيها شذوذان : المصدرية ، والتعريف بالإضافة في الأول والأداة[2] في الثاني .

وزعم سيبويه[3] أن الذي جوَّز تعريفها أنها شبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كـ « الحمدَ لله » ، و« العجبَ لزيد » ، حيث كانت مصادر **[٣٧٤]** مثلها ، وكانت غير الأول ، وغير ما هي له صفات . انتهى . **[٢٩٢/أ]**

وقال ابن الشجري[4] : الأصل : تعترك العراك ، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ، وكذا التقدير في « جاء وحده » فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال . انتهى .

وحكى الأصمعي[5] : « وَحَدَ يَحِدُ » كـ « وَعَدَ يَعِدُ » ، فعلى هذا يقال : « وَحْدٌ وَحِدَةٌ » مصدران لفعل مستعمل وهو« وحد » كما يقال : « وَعْدٌ وَعِدَةٌ » مصدران لـ « وعد » .

وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحال معرفة ، وقاسوا على ذلك نحو : « ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ »[6] .

وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو : « عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ » ، فـ « المحسن » و« المسيء » حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، والتقدير : عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء ، فإن لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظًا ، فلا يقال عندهم : « جاء عبدُ الله المحسنَ » ، إذ لا يصح : جاء عبدُ الله إن أحسن[6] .

(**و**) جاءت مصادر أحوالاً (**بكثرة في النكرات**) ، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية ، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً ، لأنها غير صاحبها في المعنى ، لكنهم لما كانوا

(١) في « أ » : (بيان) .
(٢) في « ب » : (الأدوات) .
(٣) الكتاب ٣٧٢/١ .
(٤) أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ .
(٥) الارتشاف ٣٤٠/٢ .
(٦) الارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٩/١ .

يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرًا واتساعًا نحو : « زيدٌ عدلٌ » فعلوا مثل ذلك في الحال[١] ، لأنها خبر من الأخبار ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٣٣٧ـ وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ . . . .

(كـ « طلع) زيدٌ (بغتة ») : حال من فاعل « طلع » . (وجاء ركضًا) ، فـ « ركضًا » : حال من فاعل « جاء » ، (وقتلْتُه صبْرًا) وهو[٢] أن يحبس حيًّا ثم يرمى حتى يقتل[٢] ؛ فـ « صبرًا » : حال من مفعول « قتلته » (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) ، فيؤوّل « بغتة » بوصف من « باغت »[٣] ، (أي مباغتًا) ، وقدّره ابن عقيل[٤] « باغتًا » من بغت ، [٢٩٢/ب] يقال : بغته ، أي فجأه ، والبغت : الفجأة ، قال الشاعر[٥] : [من الطويل]

وَلكِنَّهُم كَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِيْنَ يَفْجَؤُكَ البَغْتُ

(و) يؤوّل « ركضًا » بوصف الفاعل من ركض ، أي (راكضًا) ، والركض في الأصل : تحريك الرجل ، ومنه ﴿ ارْكُضْ برجْلِكَ ﴾ [ص/٤٢] ، ثم كثر حتى قيل : « ركض الفرس » إذا عدا ، وليس بالأصل . (و) يؤوّل « صبرًا » بوصف المفعول من صبر ، أي : (مصبورًا ، أي : مَحبوسًا) . ووقوع المصدر النكرة حالاً كثير ، (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و(الجمهور[٦] : لا ينقاس مطلقًا) سواء أكان نوعًا من العامل أم لا ، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتًا أو خبرًا بجامع الصفة المعنوية . (وقاسه المبرد فيما كان نوعًا من العامل) فيه ، لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه ، (فأجاز) قياسًا (جاء زيدٌ سرعةً) ، لأن السرعة نوع من المجيء ، (ومنع جاء ضَحِكًا) ، لأن الضحك ليس نوعًا من المْجيء . قال الموضح في الحواشي : وإنما قاسه المبرد ، ولم يقسه سيبويه ، لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أن عكسه لا ينقاس ، والمبرد يرى

(١) سقط من « ط » .

(٢) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٣) بعده في « ط » : (لأنها بمعنى مفاجأة) .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٢٨/١ .

(٥) البيت ليزيد بن ضبة الثقفي في لسان العرب ١١/٢ (بغت) ، والتنبيه والإيضاح ١٥٧/١ ، وتاج العروس ٤٤٥/٤ (بغت) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٨٢/٨ ، وجمهرة اللغة ص ٢٥٥ ، ١٠٤٣ ، ومجمل اللغة ٢٧٩/١ ، ومقاييس اللغة ٢٧٢/١ .

(٦) الكتاب ٣٧٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

أنه مفعول مطلق حُذف عامله لدليل ، فهو عنده مقيس كما يُحذف عامل سائر المفاعيل لدليل ، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق . انتهى . ومن خطه نقلت .

وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال ، وهو لا يقول بذلك (**وقاسه الناظم**) في التسهيل[1] ، (**وابنه**) في شرح النظم[2] (**بعد « أما »**) بفتح الهمزة وتشديد الميم (**نحو : أمَّا علمًا فعالِمٌ**) ، [٢٩٣/أ] والأصل في هذا : أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف : « أمَّا علمًا فعالِمٌ » ، (**أي مهما يذكَر شخص في حال علم ، فالمذكور عالم**) ، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ، و« يذكر » ناصب الحال ، لما تقرر أن العام في صاحب الحال هو العامل في الحال ، ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحًا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبًا بفعل الشرط المقدر بعد « أمَّا » نحو : « أمَّا علمًا فلا علم له » ، و« أمَّا علمًا فإن له علمًا » ، و« أمَّا علمًا فهو ذو علم » ، لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، فلو كان المصدر التالي « أمَّا » معرفًا بـ « أل » فهو عند سيبويه مفعول له[3] . وذهب الأخفش إلى أن المعرف بـ « أل » والمنكر كليهما بعد « أمَّا » مفعول مطلق[4] . وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علمًا فالذي وصفت عالم[5] . قال ابن مالك في شرح التسهيل[6] : وهذا القول [٣٧٥] عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب .

(**و**) قاسه[7] أيضًا (**بعد خبر شبِّه به مبتدؤه كـ : زيدٌ زُهَيْرٌ شعرًا**) فـ« زهير » بالتصغير : خبر شبه به مبتدؤه ، وهو « زيد » ، والتقدير : زيدٌ مثل زهير في الشعر ، وإنَّما حذف « مثل » ليزول لفظ التشبيه ، فيكون الكلام أبلغ ، و« شعرًا » : حال في تقدير

(١) التسهيل ص ١٠٩ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .
(٣) الكتاب ٣٨٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ ، والارتشاف ٣٢٩/٢ .
(٥) الارتشاف ٣٤٤/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٣٣٠/٢ .
(٧) أي ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٨/٢ - ٣٢٩ ، وابن الناظم في شرحه ص ٢٣٢ .

الصفة ، أي : شاعرًا ، والعامل فيها ما في « زهير » من معنى الفعل ، إذ معناه : مجيد ، [٢٩٣/ب] وصاحب الحال ضمير مستتر في « زهير » ، لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ، ويجوز أن يكون « شعرًا » تمييزًا لما انبهم في « مثل » المحذوفة ، وهي العاملة فيه ، قاله الخصاف في الإيضاح ، واستظهره أبو حيان في الارتشاف[١] ، والموضح في المغني[٢] .

(**أو قرن هو**) أي الخبر (بـ « **أل** » **الدالة على الكمال نحو : أنت الرجلُ علمًا**) ، فـ « علمًا » : حال ، والعامل فيها ما في « الرجل » من معنى الفعل ، إذ معناه الكامل . وفي الخاطريات لابن جنّيّ : « أنت الرجل فهمًا وأدبًا » ، ويحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون في قولك : « أنت الرجل » معنى الفعل ، أي : أنت الكامل فهمًا وأدبًا .

والثاني : أن يكون على معنى : تفهم فهمًا ، وتأدب أدبًا . انتهى . قال في الارتشاف[٣] : يحتمل عندي أن يكون تمييزًا ، كأنه قال : أنت الكامل أدبًا ، أي : أدبه ، فهو محول عن الفاعل . انتهى . فيتحصل فيه ثلاثة آراء : حال ، مفعول مطلق ، تمييز .

ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال : مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال[٤] . ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله[٥] ، وإنما عامله محذوف من لفظه ، وذلك المحذوف هو الحال . ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق[٦] ، وعامله الفعل المذكور ، وليس في موضع الحال . وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف ، وتقديره « جاء ركضًا » : جاء ذا ركضٍ ، وكذا باقيها .

وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس ، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعًا من عامله ، وقاسه الناظم وابنه[٧] في ثلاث مسائل بعد « أمَّا » ، وبعد خبر شبه به مبتدؤه ، [٢٩٤/أ] وفيما إذا كان الخبر مقرونًا بـ « أل » الدالة على الكمال .

---

(١) الارتشاف ٢/٣٤٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٧٤ .

(٣) الارتشاف ٢/٣٤٣ .

(٤) الكتاب ١/٣٧٠ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٢٨ ، والارتشاف ٢/٣٤٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(٦) الارتشاف ٢/٣٤٢ ، وهمع الهوامع ١/٢٣٨ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وأصل صاحب الحال التعريف**) ، لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالبًا ، (**ويقع**) صاحب الحال (**نكرة بمسوِّغ**) يقرِّبه من المعرفة ، (**كأن يتقدم عليه الحال نحو : « في الدار جالسًا رجلٌ »** ، **وقوله**) وهو كثير عزة : [من م . الوافر]

٤٣٣ـ (**لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ**) . . . .

وتمامه عند الأعلم :

. . . . يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وروي[1] : [من الوافر]

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيْمُ

فـ « جالسًا » في المثال : حال من « رجل » ، و« موحشًا » في البيت : حال من « طلل » وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها .

وفي المغني[2] أن تقديم النكرة عليها ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها ، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبًا ، وفي الرضي[3] ما يوافقه ، وعلى هذا

٤٣٣- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ ، وخزانة الأدب ٢١١/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، ولسان العرب ٣٦٨/٦ (وحش) ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣/٦ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤، ١٨٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٢٤، ٢٥٣، وشرح قطر الندى ص ٢٣٦ ، ولسان العرب ٢٢٠/١١ (خلل)، ومغني اللبيب ٨٥/١ ، ٤٣٦/٢ ، ٦٥٩ .

(١) البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٦٤ ، وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٧٧ .

(٣) شرح الرضي ٢٣/٢ .

فالمسوغ في المثال تقديم الخبر ، وفي البيت هو أو الوصف ، وما ذكر من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه[١] ، وقيل[٢] : من الضمير المستكن في الظرف ، وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها ، والصحيح المنع ، لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدًا ، وصحح ابن مالك في شرح التسهيل[٣] قول سيبويه ، وعلّله بأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر [٣٧٦] الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما . قلنا : نعم لو تساويا ، ولكن التعريف أولى بالترجيح به . وزعم ابن خروف[٤] أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم ، ولهذا لا يؤكّد ، ولا يعطَف عليه ولا يبدَل منه ، وتعقب منع العطف بقول ابن جنّيّ[٥] في : [من الوافر]

٤٣٤ـ . . . . عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

[٢٩٤/ب] إن العطف على الضمير في الظرف . و« الطلل » بفتح الطاء المهملة واللام الأولى : ما شخص من آثار الديار ، و« الموحش » : هو القفر الذي لا أنيس فيه ، و« خلل » بكسر الخاء المعجمة : جمع خلة ؛ بكسر الخاء ؛ وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب .

(**أو يكون**) صاحبها (**مخصوصًا إما بوصف كقراءة بعضهم**) ، وهو إبراهيم بن أبي عبلة (﴿ **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقًا** ﴾)[٦] [البقرة/٨٩] فـ « مصدقًا » حال من « كتاب » ، لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده ، وهذا لا دليل فيه لجواز كون « مصدقًا » حال من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ ، (**وقول الشاعر**) : [من البسيط]

٤٣٥ـ (**نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا**)

---

(١) الكتاب ٢/١٢٢ -١٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٣ ، والارتشاف ٢/٣٤٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٣٢ .

(٤) الارتشاف ٢/٣٤٧ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٢ .

(٥) الخصائص ٢/٣٨٦ .

٤٣٤- صدر البيت : (ألا يا نخلة من ذات عرق) ، وهو للأحوص ، وتقدم برقم ٤١٢ .

(٦) في الرسم المصحفي : ﴿ مصدق ﴾ بالرفع ، وانظر قراءة ابن أبي عبلة في البحر المحيط ١/٣٠٣ ، ومختصر ابن خالويه ص ٨ .

٤٣٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح ابن عقيل ١/٦٣٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣١ ، والمقاصد النحوية ٣/١٤٩ .

فـ« مشحونًا »: حال من « فلك » بوصفه بـ « ماخر » ، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في « ماخر » ، وهو ؛ بالخاء المعجمة ؛ الذي يشق الماء شقًّا ، و« اليم » بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم : البحر ، و« المشحون » بالشين المعجمة والحاء المهملة : المملوء .

(**وليس منه**) أي من المختص بالوصف قوله تعالى : (﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۞ أَمْرًا** ﴾) [الدخان/٤،٥] (**خلافًا للناظم**) في شرح التسهيل[1] ، (**وابنه**) في شرح النظم[2] ، فإنهما أعربا « أمرًا » المنصوب حالاً من « أمر » المجرور بالإضافة ، لكونه مختصًّا بالوصف بـ « حكيم » مع قولهما : إنه لا تأتي الحال من المضاف إليه إلاَّ بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه ، أو عاملاً في الحال ، وذلك مفقود هنا . وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية[3] ، فجعله من التخصيص بالإضافة . **[٢٩٥/أ]**

وفي نصب « أمرًا » أوجه :

أحدها : أنه على الاختصاص .

الثاني : على المفعول له .

الثالث : على المصدر من معنى « يفرق » .

الرابع : على الحال من « كل » ، أو من ضمير الفاعل في « أنْزَلْنَا » ، أي : آمرين ، أو من ضمير المفعول ، وهو الهاء في ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الدخان/٣] ، أو من الضمير المستتر في « حكيم » .

الخامس : أنه مفعول « منذرين » .

(**أو**) مخصوصًا [٣٧٧] (**بإضافة نحو** : ﴿ **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً**) لِلسَّائِلِينَ ﴾ [فصلت/١٠] فـ « سواء » حال من « أربعة » ، لاختصاصها بالإضافة إلى « أيام » .

(**أو**) مخصوصًا (**بمعمول**) غير مضاف إليه (**نحو** : **عجبْتُ مِنْ ضَرْبِ أخُوكَ شديدًا**) ، فـ « شديدًا » حال من « ضرب » ، لاختصاصه بالعمل في الفاعل ، وهو « أخوك » .

أو مخصوصًا بعطف نحو : « هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين » ، قاله الناظم في شرح العمدة[4] .

---

(١) شرح التسهيل ٣٣١/٢ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٣ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢ .
(٤) شرح العمدة ٣٠٧/١ .

(أو مسبوقًا بنفي نحو ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾)
[الحجر/٤] فجملة : « ولها كتاب معلوم » حال من « قرية » ، لكونها مسبوقة بالنفي ، وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية ، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ، وردَّه ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها[١] . فإن قلت : فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال[٢] قلت : إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة/٢٥٩] أما في النفي فلا ، [٣]لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا . قلت : لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات[٣] .

(أو بنهي نحو) قول الناظم :

٣٣٩ــ .... (لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ)

فـ « مستسهلاً » حال من « امرئ » الأول لكونه مسبوقًا بالنهي ، والبغي : التعدي ، والاستسهل : الاستخفاف ، والمعنى : لا يتعد امرؤ[٤] على امرئ مستخفًا به ، (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة[٥] ، [٢٩٥/ب] لا الطرماح خلافًا لابن الناظم[٦] : [من الكامل]

٤٣٦ــ (لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ)

فـ « متخوفًا » حال من « أحد » ، لكونه مسبوقًا بالنهي ، و« الإحجام » بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم : النكوص والتأخر ، و« الوغى » بالمعجمة : الحرب ، و« الحمام » بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم : الموت .

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ .
(٢) شرح المرادي ١٤٦/٢ .
(٣) سقط ما بين الرقمين من « ط » .
(٤) في « أ » : (لا يتعدى امرئ) .
(٥) شرح العمدة ص ٤٢٣ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣٤ .

٤٣٦- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه١٧١، وخزانة الأدب١٦٣/١٠، والدرر٥١٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٢/٢ ، ٣٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣ ، وللطرماح في شرح ابن الناظم ٢٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/١ .

(**أو استفهام ، كقوله**) وهو رجل من بني طيىء كما قال ابن مالك(١) :
[من البسيط]

٤٣٧ـ **(يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى)** لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ

فـ « باقيًا » حال من « عيش » ، لكونه مسبوقًا بالاستفهام بـ « هل » ، و« صاح » : مرخم صاحب على غير قياس ، و« حم » بضم الحاء المهملة : بمعنى قدر ، « والإبعاد » بكسر الهمزة : مصدر أبعد ، والأمل : مفعوله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[٣٧٨]**

٣٣٨ـ وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّص أَوْ يَبِنْ

٣٣٩ـ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ . . . .

(**وقد يقع**) صاحب الحال (**نكره بلا مسوغ ، كقولهم : عليه مائة بيضًا**) ، فـ « بيضًا » بلفظ الجمع : حال من « مائة » ، وليس تمييزًا خلافًا لأبي العباس ، لأن تمييز المائة لا يكون جمعًا منصوبًا ولا مجرورًا ، وهو من أمثلة سيبويه(٢) ، والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة للمائة ، والمائة مبهمة الوصف .

(**وفي الحديث**) : صلى رسول الله ﷺ قاعدًا (**وصلى وراءه رجالٌ قيامًا**) رواه مالك في الموطأ(٣) ، فـ « قيامًا » حال من رجال ، وهو نكرة بلا مسوغ ، لا يقال : التخصيص بالحكم كافٍ ، لأنا نقول : لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً . **[٢٩٦/أ]** وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويًا بالمعنى .

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس أو لا ؟ ذهب سيبويه(٤) إلى الجواز ، والخليل ويونس إلى المنع(٥) .

---

(١) شرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

٤٣٧- البيت لرجل من طيئ في الدرر اللوامع ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/١ .

(٢) الكتاب ١١٢/٢ .

(٣) الموطأ ١٣٤/١ ، رقم ٣٤٠ ، وأخرجه البخاري في الجماعة والإمامة برقم ٦٥٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣١٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٤٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٤ .

(٤) الكتاب ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٥) الارتشاف ٣٤٦/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وللحال**) المؤسسة (**مع صاحبها ثلاث حالات**) ، كما أن للخبر مع المبتـدأ ثلاث حالات :

(**إحداها وهي الأصل : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه ، وأن تتقدم عليه**) فاعلاً كان ، أو مفعولاً كـ (« **جاء زيدٌ ضاحكًا** » ، و« **ضربتُ اللصَّ مكتوفًـــا** » ، **فلـــك في** « **ضاحكًا** » و« **مكتوفًا** » **أن تقدمهما على المرفوع**) في الأول وهو« زيد » ، (**و**) **علـى** (**المنصوب**) في الثاني وهو« اللص » ، فتقول : « جاء ضاحكًا زيدٌ » و« ضربت مكتوفًا اللصَّ » ، هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ، ثـم قيـل : عنهم مطلقًا ، وقيل : إن تقدمت على رافعه ، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضًـا ، ثم قيل : عنهم مطلقًا ، وقيل : إن لم يكن فعلاً .

الحالة (**الثانية : أن تتأخر عنه وجوبًا ، وذلك كأن تكون محصورة نحو : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِيْنَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾**) [الأنعـــام/٤٨] فـــ « مبشـرين » و« منذريـن » حلان من « المرسلين » . ولا يجوز تقديمهما على « المرسلين » لكونها محصـورة ، والمحصـور يجب تأخيره ، ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع « إلا » .

(**أو يكون صاحبها مجرورًا إما بحرف غير زائد كـــ : مررتُ بهندٍ جالسةً**) ، فـ « جالسة » حال من « هند » ، ولا يجوز تقديمها عليها . لا تقول : مررتُ جالسـةً بـهندٍ ، هذا مذهب الجمهور ، وعللوا منع ذلك بأن تعلّـق العـامل بالحـال ثـان لتعلقـه بصاحبـه ، [٢٩٦/ب] فحقه إذا تعدى لصاحبه [٣٧٩] بواسطة أن يتعدى إليه بتلـكَ الواسـطة ، لكـن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضًا عـن الاشـتراك في الواسطة التزام التأخير ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٤٠ــ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوا . . . .

(**وخالف في هذه**) المسألة الأخيرة (**الفارسي وابن جنّي وابن كيسان**) وابـن

برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين[١] ، (**فأجازوا التقديم**) ، لضعف دليل المنع ، (**قال الناظم**) في النظم :

٣٤٠ـ .... (**وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ**)

وقال في شرح التسهيل[٢] : (و) التقديم (**هو الصحيح ، لوروده**) في الفصيح (**كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾**) [سبأ/٢٨] فـ « كافة » حال من المجرور ، وهو « الناس » ، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ، (و) نحو (**قول الشاعر**) : [من الطويل]

٤٣٨ـ (**تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ**) بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

فـ « طرًّا » بمعنى جميعًا ، حال من الكاف والميم ، وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ « عن » .

(**والحق أن**) هذا (**البيت**) ونحوه (**ضرورة**) ، أو « طرًّا » حال من « عنكم » محذوفة مدلولاً عليها بـ « عنكم » المذكورة ، (**وأن : كافة**) في الآية (**حال من الكاف**) في « أرسلناك » ، (و) أن (**التاء للمبالغة لا للتأنيث**) ، قاله الزجاج[٣] ، وردَّه ابن مالك[٤] بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالبًا إلا في أبنية المبالغة كـ « علاَّمة » . و « كافة » بخلاف ذلك ، فإن حمل على « راوية » فهو حمل على شاذ ، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه . وقول الزمخشري : « إلا رسالة كافة » مصادم لنقل ابن برهان أن « كافة » لا تستعمل إلا حالاً ، [٢٩٧/أ] وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادًا ذكرها معه .

(و) قول ابن مالك وغيره إن « كافة » حال من « الناس » ، (**يلزمه تقديم الحال المحصورة**) بـ « إلا » على صاحبها ، (و) يلزمه (**تعدي « أرسل » باللام**) ، والأكثر تعديه بـ « إلى » ، (**والأول**) وهو تقديم الحال (**المحصورة**) على صاحبها (**ممتنع**) كما تقدم ، (**والثاني**) وهو تعدي « أرسل » باللام (**خلاف الأكثر**) ، ويدفع الأول بأن

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢ ، والارتشاف ٣٤٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤١/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢ .

٤٣٨ـ البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣٣٧/٢ .

تقديم المحصور بـ « إلا » ليس ممتنعًا عند الجميع ، كيف وقد قال الموضّح في باب الفاعل في المحصور بـ « إلاّ » : وأجاز البصريون [٣٨٠] والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، وأي فرق بين الحال والمفعول ، لأن الاقتران بـ « إلا » يدل على المقصود . ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر ، فإن تعدي « أرسل » باللام كثير ، فصيح ، واقع في التنزيل كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [النساء/٧٩] وفصل الكوفيون ، فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمرًا كـ « مررت ضاحكةً بك » أو اسمين أحدهما مجرور نحو : « مررت مسرعين بزيد وعمرو » ، أو كان الحال فعلاً نحو : « مررتُ تضحكُ بهندٍ » ، ومنعوه إذا لم يكن كذلك . واحترز بقوله أولاً : « بحرف غير زائد » من الزائد ، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقًا ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو : « ما جاءني راكبًا من أحد » ، و« ما رأيت راكبًا من أحد » .

(وإما) مجرورًا (بإضافة) بمعنى مضاف ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول (كـ : **أعجبني وجهُها مسفرةً**) ، و« هذا شاربُ السويق ملتوتًا » ، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف [٢٩٧/ب] لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف . قاله ابن الناظم(١) ، وفصّل والده في شرح التسهيل فقال(٢) : إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو : « هذا ملتوتًا شاربُ(٣) السويق » بالخفض ؛ لأن الإضافة فيه في نية الانفصال ، فلا يعتد بها ، وإن كانت محضة لم تجز بإجماع . ونازعه أبو حيان في القسمين(٤) ، ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي ، والاشتغال بذلك خروج عن المقصود .

(**وإنما يجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا(٥) المثال**) المتقدم وهو : أعجبني وجهُها مسفرةً . (**وكقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾**) [الحجر / ٤٧] فـ « إخوانًا » : حال من المضاف إليه ، وهو الهاء والميم ، والصدور : بعضه ، وكقوله تعالى : (﴿ **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا** ﴾) [الحجرات/١٢] فـ « ميتًا » :

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٣٥ .

(٣) في جميع النسخ : « شارب ملتوتًا » ، والتصويب من الارتشاف ٢/٣٤٨ .

(٤) الارتشاف ٢/٣٤٨ .

(٥) في جميع النسخ : « هكذا » ، والتصويب من أوضح المسالك ٢/٣٢٤ .

حال من الأخ المضاف إليه اللحم، واللحم بعض الأخ (**أو كبعضه نحو**) : ﴿ أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾) [النحل/١٢٣] فـ « حنيفًا » حال من إبراهيم، المضاف إليه الملة، والملة : كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنه لو قيل : « ونزعنا ما فيهم من غل »، و« يأكل أخاه »، و« اتبع إبراهيم » لكان صحيحًا[١].

(**أو**) كان المضاف (**عاملاً في الحال**) كأن يكون مصدرًا أو وصفًا، فالأول (**نحو** : ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا** ﴾) [يونس/٤] فـ « جميعًا » : حال من الكاف والميم المضاف إليه « مرجع »، [٢٩٨/أ] و« مرجع » : مصدر ميمي عامل في الحال النصب، (و) نحو : (**أعجبني انطلاقُك منفردًا**) فـ« منفردًا » : حال من الكاف المضاف إليها « انطلاق »، و« انطلاق » : مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب. (و) الثاني : نحو : (**هذا شاربُ السويق ملتوتًا**) الآن أو غدًا، فـ « ملتوتًا » حال من « السويق » المضاف إليه شارب، و« شارب » : اسم فاعل عامل في الحال النصب، لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتماده على المخبر عنه. وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٣٤١ــ وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

٣٤٢ــ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيْفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيْفَا

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدته، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافًا إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة موفاة، لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال، إذ لو قلت : « ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً »، أو نحو ذلك لم يجز، قال ابن مالك[٢] : بلا خلاف. ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك[٣]، قال أبو حيان[٤] : والذي تختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه

(١) في « أ » : (في صدورهم) مكان (فيهم).

(٢) شرح التسهيل ٣٤٢/٢.

(٣) نقل ذلك ابن الشجري في أماليه ١٥٧/١، ٣٢٧/٢، ٣٢٨.

(٤) الارتشاف ٣٤٨/٢.

سواء أكان المضاف[1] جزأه أو كجزئه أو لم يكن ، [٢٩٨/ب] لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد [٣٨١] الحال وصاحبها في العامل ، وأما « ميتًا » فيحتمل أن يكون حالاً من « لحم » ، و« إخوانًا » يحتمل أن يكون منصوبًا على المدح ، و« حنيفًا » يحتمل أن يكون حالاً من « الملة » ، وذكّر لأن الملة والدين بمعنى ، أو من الضمير في اتبع . انتهى بمعناه .

الحالة (**الثالثة**) من الحالات الثلاث : (**أن تتقدم**) الحال (**عليه**) أي على صاحبها (**وجوبًا ، كما إذا كان صاحبها محصورًا**) فيه (**نحو : ما جاء راكبًا إلا زيدٌ**) ، وفيه البحث السابق .

---

(١) بعده في « أ » ، « ط » : (إليه) .

(فصـــــــــــــــــــل)

(وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضًا :

إحداها وهي الأصل : أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه) ، كـ « جاء زيدٌ راكبًا » ، **(وأن تتقدم عليه)** كـ « راكبًا جاء زيدٌ » ، **(وإنما يكون ذلك إذا كان العامل)** فيها **(فعلاً متصرفًا)** ، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة[1] ، أي يكون ماضيًا ومستقبلاً وحالاً ، قاله أبو البقاء ، فالماضي **(كـ : جاء زيدٌ راكبًا)** ، والمستقبل كـ « قم مسرعًا » ، والحال كـ « يقوم زيدٌ مسرعًا الآن » .

(أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية ، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع ، وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **(كـ : زيدٌ منطلقٌ مسرعًا)** ، فـ « مسرعًا » حال من فاعل « منطلق » المستتر فيه ، **(فلك في « راكبًا »)** في « جاء زيدٌ راكبًا » في المثال الأول ، **(و)** في **(مسرعًا)** في « زيدٌ منطلقٌ مسرعًا » في المثال الثاني **(أن تقدمهما على « جاء » وعلى « منطلق »)** ، فتقول : راكبًا جاء زيدٌ ، ومسرعًا زيدٌ منطلقٌ أو زيدٌ مسرعًا منطلقٌ ، هذا مذهب البصريين إلا الجرمي ، [٢٩٩/أ] فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ، والأخفش فإنه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو : راكبًا زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل . وردَّ جمهور البصريين على الأخفش والجرمي بالسماع في الفصيح **(كما قال الله تعالى : ﴿ خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾)** [القمر/٧] فـ « خاشعًا » حال من الواو في « يخرجون » ، وقد تقدم على عامله الفعل ، وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون « خاشعًا » صفة مفعول محذوف ، والتقدير : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ ﴾ [القمر/٦] قومًا خاشعًا أبصارهم ، وقد صرح به غير واحد من المعربين . ويجاب بأن الأصل عدم الحذف ، **(وقالت العرب : شَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ[2])** ، فـ « شتى » : جمع شتيت ، حال من الحلبة ، وهو اسم

(١) في « ط » : (الثلاث) .

(٢) المثل في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٤١/١ ، والمستقصى ١٢٧/٢ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ١٣٣ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٨ .

ظاهر ، وتقدمت فيه على عاملها ، و« الحلبة » : جمع حالب ، و« تؤوب » : بمعنى ترجع . (**أي : متفرقين يرجع الحالبون**) ، وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله ، وحكي أن ثعلبًا نوظر في هذه المسألة ، وأنه انقطع بقولهم : « شتَّى تؤوبُ الحربُ » ، أي متفرقة[1] ، ترجع الحرب ، أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب . (**وقال الشاعر**) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته : [من الطويل]

٤٣٩ـ عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ (**أَمِنْتِ وَهذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ**)

(**فـ : تحملين**) : جملة (**في موضع نصب على الحال**) من فاعل « طليق » المستتر فيه ، (**وعاملها « طليق » ، وهو صفة مشبهة**) ، وقد قدِّمت عليه . فإن قلت : معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا مؤخرًا ، فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي ؟ قلت : المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه ، وأما عملها في الحال فبما فيها من معنى الفعل ، [٢٩٩/ب] كما صرح به الموضح في بابها[2] ، واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردًا أو جملة . ومنع الفراء [٣٨٢] وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال : « والشمس طالعة جاء زيدٌ » ، والجمهور على الجواز . والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين[3] ، لأنهم يقولون : بأن « هذا » اسم موصول ، و« تحملين » صلته ، وعائده محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه طليق ، كما مر في باب الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٣ـ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فجائز تقديمه .

الحالة (**الثانية : أن تتقدم**) الحال (**عليه**) أي على عاملها (**وجوبًا ، كما إذا كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيدٌ ؟**) فـ « كيف » في موضع الحال من « زيد » ، وهل هي ظرف أو اسم ؟ قولان :

أحدهما : إنها ظرف شبيهة باسم المكان ، كما أن « سواك » كذلك ، ويعزى إلى سيبويه[4] .

---

(١) في « ط » : (متفرقين) .

٤٣٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٤٩ .

(٣) في « ب » : (على رأي) مكان (في الرد على) .

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠ .

والثاني أنها ليست ظرفًا ، وإنما هي اسم ، ويعزى إلى الأخفش .

وعلى القولين يُستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور ، في أي حال جاء زيدٌ ؟ وعلى الثني : على أي حال جاء زيدٌ ؟ وعلى القول بالظرفية لا يفتقر إلى الاستقرار ، بخلاف « أين » و« متى » ، قاله أحمد بن الخباز في النهاية .

الحالة (**الثالثة : أن تتأخر**) الحال (**عنه**) أي عن عاملها (**وجوبًا ، وذلك في ست مسائل ، وهي أن يكون العامل فعلاً جامدًا نحو : ما أحسَنَهُ مقبلاً**) ، فـ « مقبلاً » حال من « الها » ، وهي واجبة التأخير عن عاملها ، [٣٠٠/أ] لكونه فعلاً جامدًا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه .

(**أو**) يكون العامل (**صفة تشبه الفعل الجامد**) في عدم قبول العلامات الفرعية ، (**وهو اسم التفضيل**) فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحطَّ عن درجة اسْمَي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجُعل موافقًا للجامد (**نحو : هذا أفصحُ الناسِ خطيبًا**) ، فـ « خطيبًا » حال من فاعل « أفصح » المستتر فيه ، ولا يجوز أن يتقدم على « أفصح » ، لما تقدم .

(**أو**) يكون العامل (**مصدرًا مقدرًا بالفعل وحرف مصدري نحو : يعجبني اعتكافُ أخيك**[1] **صائمًا**) ، فـ « صائمًا » حال من « أخيك »[1] ، والعامل فيه المصدر المقدر بـ « أن » والفعل ، ومعمول المصدر المقدر من « أن » والفعل لا يتقدم عليه .

(**أو**) يكون العامل (**اسم فعل نحو : نَزَالِ مسرعًا**) فـ « مسرعًا » حال من فاعل « نزال » المستتر فيه ، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

(**أو**) يكون العامل (**لفظًا مضمنًا معنَى الفعل**) دون حروفه كاسم الإشارة (**نحو : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾**) [النمل/٥٢] فـ « خاوية » : حال من « بيوتهم » ، والعامل فيه اسم الإشارة ، وهو« تلك » ، وفيها معنى الفعل ، وهو« أشير » دون حروفه ، فإن قلت : العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدًا عند الجمهور ، وهنا قد اختُلِفَ ، فإن العامل في الحال معنى الإشارة ، والعامل في صاحبها المبتدأ ، قلت : العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة ، تقديره: أشير إليها خاوية ، والضمير المجرور هو صاحب الحال ، والعامل فيه وفي الحال واحد . وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل ، وإنما العامل فعل محذوف تقديره : انظر إليها خاوية .

---

(٢) في « ط » : (أخوك) .

(و) حرف التشبيه نحو (**قوله**) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] [٣٠٠/ب]

٤٤٠ــ (**كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا**) لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ البَالِي

[٣٨٣] فـ « رطبًا » و « يابسًا » حالان من « قلوب » ، والعامل فيهما « كأن » لما فيه من معنى « أشبه » ، وليس فيه حروفه . فإن قلت : كيف يصح أن يكون « رطبًا » و« يابسًا » حالين من قلوب ؟ قلت : على معنى قسمًا رطبًا ، وقسمًا يابسًا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد ، قاله الدماميني . والضمير في « وكرها » يعود على العقاب ، وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير ، وشبه الرطب بالعناب ، واليابس بالحشف البالي ، وهو أرذل التمر اليابس ، وهو تشبيه ملفوف ، وهو أن يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما .

(و) حرف التمنّي نحو : (**ليتَ هندًا مقيمةً عندنا**) ، فـ « مقيمة » حال من « هند » ، والعامل فيها « ليت » ، لما فيها من معنى « أتَمنى » دون حروفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٥ــ وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لاَ حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلاَ

٣٤٦ــ كَتِلْكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ ....

(أو) يكون العامل (**عاملاً آخر**) غير ما تقدم (**عرض له مانع**) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، (**نحو : لأصْبِرُ مُحْتَسِبًا**) ، فـ « محتسبًا » : حال من فاعل « أصبر » المستتر فيه ، (و : **لأَعْتَكِفَنَّ صائمًا**) ، فـ « صائمًا » : حال من فاعل « أعتكف » المستتر فيه ، ولا يجوز في « محتسبًا » و« صائمًا » أن يتقدما على عاملهما ، (**فإن ما في حيِّز لام الابتداء**) ، وهو « محتسبًا » ، (و) ما في حيز (**لام القسم**) ، وهو« صائمًا » (**لا يتقدم عليهما**) ، أي على لام الابتداء ولام القسم ، لأنهما من أدوات الصدور[1] ، فلو فُصلت اللام جاز التقديم نحو : « لعن زيدٌ محتسبًا أصبر » . [٣٠١/أ]

(**ويُستثنَى من « أفعل » التفضيل ما**) إذا (**كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنَى أو مختلفيه ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ، فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة**) خوف اللبس ، فالأول : كـ : (**هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا**) . قال ابن خروف :

٤٤٠- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٢ ، ٢/٥٩٥ ، ٨١٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٤ ، ولسان العرب ١/٢٠٦ (أدب) ، والمقاصد النحوية ٣/٢١٦ ، والمنصف ٢/١١٧ ، وتاج العروس (بال) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٦٤ ، وأوضح المسالك ٢/٣٢٩ ، ومغني اللبيب ١/٢١٨ ، ٢/٣٩٢ ، ٤٣٩ .

(١) الارتشاف ٢/٣٥٠ .

انتصب « بسرًا » عند سيبويه[(١)] على الحال من الضمير في « أطيب » ، وانتصب « رطبًا » على الحال أيضًا من الضمير المجرور بـ « من » والعامل فيهما « أطيب » بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين ، كأنه قال : هذا في حال كونه بسرًا أطيب [٣٨٤] من نفسه في حال كونه رطبًا ، يريد أن يفضل البسر على الرطب ، قال : و« أطيب » ناب مناب عاملين ، لأن التقدير : يزيد طيبه في حال كونه بسرًا على طيبه في حال كونه رطبًا ، وأشار بذلك إلى التمر ، والمعنى : بسره أطيب من رطبه . انتهى . وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل في حالين معًا وبه قال المازني في أظهر قوليه ، والفارسي في تذكرته ، وابن كيسان وابن جنِّي[(٢)] . وزعم المبرد[(٣)] والزجاج وابن السَّرَّاج[(٤)] والسيرافي[(٥)] والفارسي في حلبياته[(٦)] أن الناصب « كان » محذوفة تامة صلة لـ « إذ » أو « إذا » ، فإن قلت ذلك وهو بلح فالمقدر « إذا » ، أو وهو تمر فالمقدر « إذ » ، والصاحبان المضمران في « كان » ، لا المضمر في « أطيب » والمجرور بـ « من » ، وقدم الظرف على « أطيب » لاتساعهم في الظروف ، ولهذا جاز « أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ » بالاتفاق ، ولم يجز « زيدٌ جالسًا في الدار » عند الجمهور ، وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه : أنه يجوز تقدير « كان » ناقصة بدليل « زيدٌ الحسنَ أفضلُ من المسيءَ » ، [٣٠١/ب] فجاءا معرفتين . وإنما تتعدد الحال مع « أفعل » إذا كانتا فاضلتين ، فإن كان الفاضل واحدًا رفعًا نحو : « هذا بسرٌ أطيبُ منه عنبٌ » ، قاله الموضح في الحواشي . ونقل صاحب المتوسط[(٧)] عن الفارسي أن العامل في « بسرًا » هو « هذا » ، أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه[(٨)] .

(و) الثاني نحو (**قولك : زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرٍو مُعانًا**) فـ « مفردًا » : حال من الضمير المستتر في « أنفع » الراجع إلى « زيد » ، و« معانًا » : حال من عمرو ، والعامل في الحالين « أنفع » أو« كان » المحذوفة على القولين السابقين ، وفي هذا المثال رد

(١) الكتاب ١/٤٠٠ .
(٢) الارتشاف ٢/٣٥٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤١ .
(٣) المقتضب ٣/٢٥٠ - ٢٥١ .
(٤) الأصول ٢/٣٥٩ .
(٥) شرح التسهيل ٢/٣٤٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤١ .
(٦) المسائل الحلبيات ص ١٧٩ - ١٨٠ ، وانظر رأي المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الارتشاف ٢/٣٥٣ .
(٧) المتوسط ص ١٥٨ .
(٨) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٦٠ .

على من زعم أن العامل في المثال الأول إما « ها » التنبيه أو اسم الإشارة، لتخلفه هنا. وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن « أفعل » كما في الحال الواحدة، ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضل[1] فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لالتبسا[2]، فإن قيل: اجعل أحدهما تاليًا لـ « أفعل » ولا لبس. قلنا: يؤدي إلى فصل « أفعل » من « من » ومجرورها، وهما كالموصول والصلة. فإن قيل: قد فُصل بالظرف وعديله والتمييز. قلنا: ذاك فصل جائز، وهذا فصل واجب في نوع خاص إذا لم يجز تقديمه، قاله في الحواشي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٣٤٧ـ وَنَحْو زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(**ويستثنى من المضمّن معنَى الفعل دون حروفه أن يكون**) العامل (**ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا بهما**) متأخرين عن المخبر عنه، (**فيجوز بقلّة توسط الحال بين المخبَر عنه والمخبَر به كقوله**): [من الطويل] [٣٨٥]

٤٤١ـ (**بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهو بَادِئَ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ**) فَلَمْ يَعْدَمْ وَلاَءً وَلاَ نَصْرَا

[٣٠٢/أ] فوسّط الحال؛ وهو: بادئ ذلة؛ بين المخبر عنه؛ وهو: الضمير المنفصل؛ والمخبر به، وهو لديكم، والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف، و« عوف »: فاعل « عاذ » بالذال المعجمة، وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدما على المخبر عنه نحو: « في الدار، أو عندك جالسًا زيدٌ » جاز التوسط بلا خلاف، لأن الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، وذلك ظاهر. والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة، والجملة المصدرة بالواو وغيرها، والظرف، والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة؛ كما تقدم في البيت؛ (و) غير المضافة (**كقراءة بعضهم: ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا ﴾**) [الأنعام/١٣٩] بنصب «خالصةً»[3] على الحال المتوسطة بين المخبر عنه؛ وهو« ما» الموصولة؛ والمخبر به، وهو« لذكورنا »، والأصل؛ والله أعلم: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، و« ما »

(١) في « ط »: (الفاضلة).

(٢) في « أ »: (النساء).

٤٤١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٧٢/٣.

(٣) الرسم المصحفي: ﴿ خالصةٌ ﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. انظر البحر المحيط ٢٣١/٤، والمحتسب ٢٣٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٨/١.

واقعة على الأجنَّة ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار ، (وكقراءة الحسن) البصري (﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾) [الزمر/٦٧] ، بنصب « مطويات »[1] على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو « السماوات » والمخبر به وهو « بيمينه » والأصل ؛ والله أعلم : والسماوات بيمينه مطويات ، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور ، ففي هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ، (**وهو قول الأخفش**[2]) ، وسبقه إلى ذلك الفراء[3] ، (**وتبعه الناظم**) في التسهيل وشرحه[4] ، وأشار إليه في النظم بقوله :

٣٤٦ـ .... وَنَــدَرْ نَحْـو سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِـي هَجَـرْ

(**والحق**) المنع ، وهو قول جمهور البصريين[5] ، (**وأن البيت**) المتقدم (**ضرورة ، وأن : خالصة**) في الآية الأولى ، (**ومطويات**) في الثانية (**معمولان لصلة : ما**) ، وهي في « بطون » ، (**ولـ : قبضته**) ، فـ « خالصة » معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة ، و« مطويات » معمولة لـ « قبضته » [٣٠٢/ب] على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في « خالصة » للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه من الأجنَّة ، وقول البيضاوي[6] : التاء فيها للمبالغة كما في راوية[7] ، أو مصدر كـ « العاقبة » وقع موقع الخالص ؛ فيه نظر ، لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة ، والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع ، فلا يقاس عليهما ، (**و**) الحق (**أن السماوات عطف على ضمير مستتر في « قبضته »**) لتأويلها بالمشتق (**لأنها بمعنى مقبوضة**) ، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير ، (**لا**) « السماوات » (**مبتدأ ، و« بيمينه »**) خبره ، كما قال الأخفش ، بل « بيمينه » (**معمول الحال**) لتعلقه بها ، (**لا عاملها**) ، أي لا عامل الحال .

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ مطوياتٌ ﴾ بالرفع ، وقرأها بالنصب عيسى والجحدري . انظر البحر المحيط ٧/٤٤٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤٢٥ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٤٦ ، والارتشاف ٢/٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠ .

(٣) الارتشاف ٢/٣٥٦ .

(٤) التسهيل ص ١١١ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٦ .

(٥) الارتشاف ٢/٣٥٥ .

(٦) أنوار التنزيل ٢/٢١٠ .

(٧) في « ط » : (رواية) .

(فصـــــــــــــــــل)

(ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقيد (جـــاز أن يتعــدد لمفرد وغيره) ، كما يتعدد الْخبَر والنعت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٨ــ وَالْحَـالُ قَـدْ يَجِـيءُ ذا تَعَـدُّدِ لِمُفْـرَدٍ فَـاعْلَمْ وَغَـيْرِ مُفْـرَدِ

(فالأول) وهو أن تتعدد للمفرد (كقوله) : [من الطويل]

٤٤٢ــ (عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْـيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَـا)

فـ « رجلان حافيًا » حـالان مـن فـاعل « الزيـارة » المحذوفـة ، والتقديـر : علـي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيًا ، أي ماشيًا غير منتعل ، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ « على » ، و« رجلان » : بسكون الجيم وفي آخره نون ، وقـد صحفـه بعض الأعجميين ، فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلـم ، وأعربـه فـاعلاً بــ « زيـارة » ، و« حافيًا » حالاً من ضمير المتكلم في رجلاي ، نبه عليه الموضح في الحواشي ، [٣٠٣/أ] وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني ، فإنه قال فيه : وقـد صحـف جماعـة « رجـلان » برجلاي إلى آخره .

(وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾) [آل عمران/٣٩] لأن من شـرط التعـدد عـدم الاقـتران بالعاطف عند الموضح .

(والثاني) وهو أن يتعدد لمتعدد ، وفيه تفصيل ، فينظر في الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه [٣٨٦] ثُنّي أو جُمع) ، فالتثنية (نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّـمْسَ وَالْقَمَـرَ دَائِبَيْنِ ﴾) [إبراهيم/٣٣] فـ « دائبين » حال مؤسسة بمعنى : دائمين (والأصـل : دائبـة ودائبًا) ، فلما اتفقا لفظًا ومعنى ثنيا ، ولا يضر اختـلافهما في التذكيـر والتـأنيث ، وأصل

٤٤٢- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٢٣٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٥/٢ ، وشـرح الأشمـوني ٢٥٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢ ، ولسان العرب ٢٦٨/١١ (رجل) ، ومغني اللبيب ٤٦١/٢ .

الدؤوب : مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه . (و) الجمع (نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ) بِأَمْرِهِ ﴾ [النحل/١٢] فـ « مسخرات » حال مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى ، صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة[1] ، وولده في شرح النظم[2]، والأصل : مسخرًا ومسخرًا ومسخرة ومسخرًا ومسخرة ، فلما اتحدت لفظًا ومعنى جمعت .

(وإذا اختلف) لفظه ومعناه (فرِّق بغير عطف كـ « لقيتُه مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » ويقدر) الحال (الأول) من الحالين (للثاني) من الاسمين ، (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين ، ليتصل أحد الحالين بصاحبه ، ولا يعدل عنه إلا لقرينة . فإن قلت : فما بال علماء البيان جوَّزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعًا إلى الأول من الأمور الملفوفة ، والثاني للثاني ، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب ؟ قلت : أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى ، [٣٠٣/ب] وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه ، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك . فـ « مصعدًا » حال من « الها » ، و« منحدرًا » حال من « التاء » ، على غير الترتيب ، (قال) : [من الوافر]

٤٤٣ــ(عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى) فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

فـ « ذات هوى » : حال من « سعاد » ، و « معنًّى » : حال من « التاء » في « عهدت » ، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك ، والمعنى : إني كنت أنا وسعاد متحابين ، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة ، وأما هي فعاد هواها سلوانًا .

(وقد تأتي) الحال المتعددة (على الترتيب) ، فيقدر الأول للأول ، والثاني للثاني (إن أُمِنَ اللبس ، كقوله) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] [٣٨٧]

٤٤٤ــ(خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا) عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٣٢٧/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٤٢ .

٤٤٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢، وشرح شواهد المغني ٩٠١/١ ، ومغني اللبيب ٥٦٥/٢ والمقاصد النحوية ١٨٠/٣ .

٤٤٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/١١ ، والدرر ٥١٣/١ ، والارتشاف ٣٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢، ٩٠١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٢ ، ولسان العرب ٢٤٦/٥ (نير) ، وتاج العروس (رحل) ، ==

فجملة « أمشي » حال من « التاء » في « خرجت » ، وجملة « تجر » حال من « الها » المجرورة بالباء ، والمعنى : أخرجتها من خدرها حال كوني ماشيًا ، وحال كونها جارة على أثري قدمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصدًا للستر ، و« المرط » بكسر الميم وسكون الراء : كساء من خزّ أو صوف ، و« المرحل » بالحاء المهملة : ما فيه علم.

(**ومنع الفارسي**[1] **وجماعة**[2] **النوع الأول**) وهو تعدد الحال لمفرد ؛ قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدًا فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة ، (**فقدّروا نحو قوله : حافيًا**) في البيت (**صفة**) لـ « رجلان » ، (**أو حالاً من ضمير : رجلان**) ، فتكون حالاً متداخلة لا مترادفة ، (**وسلّموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل**[3]) ، [٣٠٤/أ] واتحد صاحب الحال (**نحو : هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا**) ، وتقدم الكلام فيه .

=== (رحل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٩/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٣٨/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ .

(١) انظر الارتشاف ٣٥٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ .

(٢) منهم ابن عصفور ، انظر شرح ابن الناظم ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٤/١ .

(٣) في « ط » : (تفضيل) .

فصـــــــــــــــل

الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام، مقارنة: وهو الغالب نحو: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢]. ومقدَّرة: وهي المستقبلية نحو: ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر/٧٣]. ومحكيَّة: وهي الماضية نحو: «جاء زيدٌ أمسِ راكبًا»[1].

(١) انظر همع الهوامع ١/٢٤٥.

(فصـــــــــــــــل)

(الحال ضربان :

مؤسِّسة) : وتسمى مبينة أيضًا ، لأنها تبين هيئة صاحبها ، (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (كـ : جاء زيدٌ راكبًا) ، فلا يُستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبًا ، (وقد مضت) أول الباب .

ومؤكِّدة : وهو التي يُستفاد معناها بدون ذكرها ، وذهب الفراء[١] والمبرد[٢] والسهيلي[٣] إلى إنكار المؤكِّدة ، وما ورد من ذلك ردّوه إلى المبينة ، والصحيح الأول وهو قول الجمهور .

(والمؤكِّدة) ثلاثة أقسام ، لأنها (إما) مؤكدة[٤] (لعاملها لفظًا ومعنًى نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾) [النساء/٧٩] فـ « رسولاً » حال من الكاف وهي مؤكِّدة لعاملها ، وهو « أرسلنا » لفظًا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى ، (وقوله) : [من البسيط]

٤٤٥ـ (أَصِخْ مُصِيْخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحَتَهُ) وَالْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

فـ « مصيخًا » حال من فاعل « أصخ » المستتر فيه ، وهي مؤكِّدة لعاملها لفظًا ومعنى لتوافقهما في اللفظ[٥] ، وأصخ[٦] ؛ بالصاد المهملة والخاء المعجمة ؛ من الإصخاء وهو

(١) انظر الارتشاف ٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ .

(٢) المقتضب ٣١٠/٤ - ٣١١ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ .

(٤) سقطت من « ب » .

٤٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/١، وشرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ١٨٥/٣ .

(٥) بعده في « ط » : والمعنى : وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل .

(٦) سقطت من « ب » .

الإصغاء والاستماع ، والمعنى أصخ حال كونك مصغيًا لمن أظهر نصيحته ، وتحفظ من خلط الجد بالهزل .

(أو) مؤكدة لعاملها (**معنًى فقط**) واللفظ مختلف نحو : (﴿ **فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا** ﴾) [النمل/١٩] فـ « ضاحكًا » حال من فاعل « تبسم » ، وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط ، لأن التبسم نوع من الضحك ، ولفظها مختلف ، ومثله (﴿ **وَلَّى مُدْبِرًا** ﴾) [القصص/٣١] ، فإن الإدبار نوع من التولي ، ويجمع هذين النوعين قول الناظم :

٣٤٩- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا . . . .

[٣٠٤/ب] (وإما) مؤكدة (**لصاحبها** نحو : ﴿ **لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا** ﴾) [يونس/٩٩] فـ « جميعًا » حال من فاعل « آمن » ، وهو« من » الموصولة مؤكدة لها[1] ، وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني[2] وغيره[3] : وأهمل النحويون[4] ذكر المؤكدة لصاحبها .

(وإما) مؤكدة (**لمضمون جملة**) قبلها (**معقودة**) ومركبة (**من اسمين معرفتين جامدين**) ، والتوكيد بها إما لبيان يقين : كـ « هو زيدٌ معلومًا » ، أو فخر : كـ « أنا فلانٌ بطلاً » ، أو تعظيم : كـ« هو فلانٌ جليلاً مهابًا » ، أو تحقير : كـ« هو فلان مأخوذًا مقهورًا » ، أو تصاغر كـ « أنا عبدُك[5] فقيرًا إليك » ، أو وعيدًا كـ « أنا فلانٌ متمكنًا منك » ، أو لمعنى غير ذلك (كـ : **زيدٌ أبوك عطوفًا**) قاله ابن [٣٨٨] الناظم في شرح النظم[6] ، زاد أبوه في التسهيل[7] : « جمودًا محضًا » ، احترازًا من أن يكون أحد الاسمين[8] في حكم المشتق ، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل ، ولذلك جعل ابن مالك « زيدٌ أبوك عطوفًا » من المؤكدة لعاملها على تأويل « الأب » بمشتق ، فالعامل « الأب » لما فيه من معنى الاشتقاق ، وخالفه الموضح[9] في هذا تبعًا للشارح .

(١) بعده في « ط » : (لأن جميعًا يدل على الإحاطة ، فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة) .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .
(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٤٧ .
(٤) منهم ابن الناظم في شرحه ص ٢٤٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٥٥ .
(٥) في « ب » : (عبيدك) .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ .
(٧) التسهيل ص ١١٢ .
(٨) بعده في « ب » : (مشتقًا أو) .
(٩) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(**وهذه الحال**) المؤكِّدة[1] لمضمون جملة قبلها (**واجبة التأخير عن الجملة المؤكَّدة**[1]) ، لأنها مؤكِّدة لها ، وحق المؤكِّد أن يتأخر عن المؤكَّد ، (**وهي معمولة**) عند سيبويه[2] (**لمحذوف وجوبًا**) مقدر بعد الخبر ، (**تقديره : أحقه ، ونحوه**) كـ « اعرفه » إن كان المبتدأ غير « أنا » ، وإن كان « أنا » فالتقدير : أحقّني أو اعرفني . وقال الزجاج[3] : العامل هو الخبر لتأويله بمسمى ، وقال ابن خروف[4] : العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى « تنبه[5] » . وكلا القولين ضعيف ، لاستلزام الأول المجاز ، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر ، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة ، فالعامل إذن محذوف وجوبًا ، **[٣٠٥/أ]** لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٠ـ وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

---

(١) في « ب » : (المذدور) .

(٢) الكتاب ٢/٧٨ - ٧٩ .

(٣) انظر قول الزجاج في شرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٥٨ ، والارتشاف ٢/٢٦٣ .

(٤) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الناظم ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٥٨ ، والارتشاف ٢/٢٦٣ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (انتبه) .

(فصـــــــــــــــــــل)

(**تقع الحال اسمًا مفردًا**) عن الجملة وشبهها (**كما مضى**) من نحو : « جئتُ راكبًا » ، و« ضربتُ اللصَّ مكتوفًا » .

(و) تقع (**ظرفًا كـ : رأيتُ الهلالَ بين السحاب**) ، فـ « بين » : ظرف مكان من موضع الحال من « الهلال » .

(**وجارًا ومجرورًا نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾**) [القصص / ٧٩] فـ « في زينته » جار ومجرور في موضع الحال من فاعل « خرج » المستتر فيه ، العائد إلى « قارون » ، (و) إذا وقع الظرف وعديله حالاً فإنهما (**يتعلقان بمستقر**) إن قُدِّرا في موضع المفرد ، (**أو استقر**) إن قدِّرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثرون حال كون مستقرًّا أو استقر (**محذوفين وجوبًا**) لكونهما كونًا مطلقًا ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ [النمل/٤٠] فمحمول على عدم التزلزل والانتقال ، لا أنه[1] كون مطلق . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم ، فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين ، فلا يقال : هذا زيد اليوم ، ولا فيك ، قاله أبو حيان[2] .

(و) تقع الحال (**جملة**) اسمية أو فعلية ، وذلك مفهوم من إطلاق قول [٣٨٩] الناظم :

٣٥١– (و) موضع الحال يجيء (جملـة) ....

(**بثلاثة شروط :**

أحدها : كونها خبرية) ، وهي المحتملة للصدق والكذب ، وهذا الشرط مجمع عليه ، لأن الحال بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة إنشائية ، فإن قلت : قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت ، والخبر يكون بالإنشائية ، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر ؟

(١) في « ب » : (لأنه) مكان (لا أنه) .

(٢) الارتشاف ٢/٣٥٧ .

قلنا : الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد ، والقيود تكون ثابتة مع ما قيِّد بها ، والإنشاء لا[1] خارج له بل يظهر مع اللفظ ، ويزول بزواله ، [٣٠٥/ب] فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطًا ولا نعتًا ، هذا حاصل جواب الْحُدَيْثِيِّ . (**وغلط من قال**) وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (**في قوله**) وهو بعض المولدين : [من السريع]

٤٤٦ـ (**اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَب**) فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا

أَمَا تَرَى الْحَبْلَ بتكْرَارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

(**إن « لا » ناهية ، و**) إنَّ (**الواو للحال**) ، قال في المغني[2] : وهذا خطأ ، (**والصواب**) في الواو (**أنها عاطفة**) إما مصدرًا يُسبك من « أن » والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي : ليكن منك طلب وعدم ضجر . أو جملة على جملة ، وعلى الأول ففتحة « تضجر » إعراب و« لا » نافية ، والعطف مثل قولك : « ائتني ولا أجفوكَ » بالنصب . وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب . والأصل : ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة فحُذفت للضرورة ، و« لا » ناهية ، والعطف (**مثل ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾**) [النساء/٣٦] . انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسِّرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال : ثم الأصح أن الفتحة ؛ يعني فتحة « تضجر » ؛ إعراب مثلها في « لا تأكلِ السمكَ وتشربَ [٣٩٠] اللبَن » لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة . انتهى .

الشرط (**الثاني : أن تكون**) الجملة (**غير مصدَّرة بدليل استقبال**) ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافي الاستقبال . واعتُرض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاًّ من الأزمنة الثلاثة على السواء ، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكًا لفظيًا ، [٣٠٦/أ] وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال . وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودًا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فُهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد ، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية ، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال ، إذ

---

(١) سقطت من « ب » .

٤٤٦- البيتان لبعض المولدين في الدرر ٥١٥/١ ، والبيت الأول في المقاصد النحوية ٢١٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(٢) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .

لو صدّرت بها لفُهِم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها . (**وغَلِطَ من أعـوب**) ، كـالحوفي ، (**سيهدين ؛ من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾** [الصافات/٩٩] **حـــالاً**[١]) مفعول أعرب ، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر ، وأما من جهة المعنى فلأنه صيَّر معنى الآية : سأذهب مهديًّا[٢] ، فصرف التنفيس إلى الذهاب ، وهو في الآية للهداية ، وأجيب بأن « مهديًّا » وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس ، فيلزم أن يكون أيضًا فيـه تنفيـس كـالمقيّد ، قاله الدماميني . وأما قولهم : « لأضربنَّه إن ذهبَ وإن مكثَ » ، فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو « إن » ، لأن المعنى لأضربنَّه على كل حـال ، إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد . قاله في المغني[٣] .

وقال المطَرِّزي[٤] : طريق جعل الشرطية حالاً أن تجعلها خبرًا لمن الحـال لـه تقـول في : « جاء زيدٌ إنْ تسألْهُ يعطِكَ » : جاء زيدٌ وهو إن تسأله يعطك ، وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية .

الشرط (**الثالث : أن تكون**) [٣٩١] الجملة (**مرتبطة إما بالواو والضمـير**) معًا لتقوية الربط [٣٠٦/ب] (**نحو :**) **﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُـمْ أُلُوفٌ) حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾** [البقرة/٢٤٣] فجملة « هم ألوف » حال من الواو في « خرجـوا » ، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو « هم » . (**أو بالضمير فقط**) دون الواو ، و (**نحـو : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾**) [البقرة/٣٦] فـ« بعضكم » : مبتدأ ، و« عدو » : خبره ، و« لبعض » يتعلق بـ« عدو » ، والجملة حال من الواو في « اهبطوا » ، (**أي : متعادين**) يضل بعضكم بعضًا ، وهي مرتبطة بالضمير فقط ، وهـو الكـاف والميـم ، والخطـاب لآدم وحواء بدليل : ﴿ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [طه/١٢٣] وجمع ضميرهمـا ، لأنـهما أصـلا البشـر فكأنهما جمع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولإبليـس والحيـة ، وصحـح الزمخشـري الأول[٥] . (**أو**) مرتبطة (**بالواو فقط**) دون الضمير (**نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾**) [يوسف/١٤] فجملة « ونحن عصبة » حال من « الذئب » مرتبطـة بـالواو فقـط ، ولا دخـل لـ« نحن » فـي الربط ، لأنها لَم ترجع إلى صاحب الحال ، وإنما جُعلت الواو فـي باب الحال

(١) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .
(٢) في « ب » : (مذهبًا) .
(٣) مغني اللبيب ٣٩٩/٢ .
(٤) انظر قول المطرزي في الارتشاف ٣٦٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/١ .
(٥) الكشاف ٦٣/١ .

رابطة لأنها تدل على الجمع[1] ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها .

(**وتجب الواو**) في موضعين :

أحدهما : أن يفقد الضمير نحو : « جاء زيدٌ وما طلعت الشمسُ » .

والثاني : (**قبل « قد »**) حال كونها (**داخلة على مضارع**) مثبت (**نحو** : ﴿ **لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ**) أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصف/٥] فجملة « تعلمون » حال من الواو في تؤذونني ، وهي حال مقررة[2] للإنكار ، فإن « قد » لتحقيق العلم ، والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ، ويمنع من إيذائه . قاله البيضاوي[3] .

(**وتمتنع**) الواو (**في سبع صور** :

إحداها : الواقعة بعد عاطف) حالاً على حال كما قاله[4] المرادي[5] (**نحو** : ﴿ **فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾) [الأعراف/٤] [٣٠٧/أ] فجملة « هم قائلون » من القيلولة ؛ حال معطوفة على « بياتًا » وهو مصدر في موضع الحال ، والمعنى : جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ، ولا يقال : أو وهم قائلون ، كراهة اجتماع حرفي عطف[6] .

الصورة (**الثانية**) : [٣٩٢] الحال (**المؤكّدة لمضمون الجملة**) قبلها (**نحو : هو الحق لا شك فيه** ، و : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ** ﴾ [البقرة/٢] فكل من جملتي « لا شك فيه » و« لا ريب فيه » حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو : جاء زيدٌ نفسه لا تدخل هنا ، لأن المؤكِّد نفس المؤكَّد في المعنى ، فلو دخلت الواو في التوكيد لكان في صورة عطف الشيء على نفسه .

الصورة (**الثالثة : الماضي التالي « إلا »**) الإيجابية (**نحو** :) ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ (**إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**) ﴾ [الحجر/١١] فجملة « كانوا به يستهزئون » حال من الهاء والميم في « يأتيهم » ، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك[7] ، وصرَّح شارح اللّبّ[8] بجواز

(١) في « ط » : (الجملة) .
(٢) في « أ » ، « ب » : (مقدرة) .
(٣) أنوار التنزيل ١٠٢/٤ .
(٤) في « ب » ، « ط » : (قال) .
(٥) انظر شرح المرادي ١٦٧/٢ .
(٦) بعده في « ط » : (صورة) .
(٧) شرح التسهيل ٣٦١/٢ .
(٨) العباب في شرح اللباب لعبد الله العجمي ٨٤/٢ .

الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليًا « إلا » كقوله : [من البسيط]

٤٤٧ـ نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

الصورة (**الرابعة : الماضي المتلو بـ « أو » ، نحو : لأضربنَّه ذهبَ أو مكثَ**) ، فجملة « ذهب » حال من الهاء ، وهي متلوة بـ « أو » فلا تقترن بالواو ، لأنها في تقدير شرط ، أي : إن ذهب وإن مكث ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو ، فكذلك ما كان في تقديره .

الصورة (**الخامسة : المضارع المنفي بـ « لا » نحو : ﴿ وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ ﴾**) [المائدة/٨٤] فجملة « نؤمن بالله » حال من الضمير المجرور باللام ، ولم تقترن بالواو ، لأن المضارع المنفي بـ « لا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » ، فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ، ألا ترى أن معناه : ما لنا غير مؤمنين ، [٣٠٧/ب] فكما لا يقال : ما لنا وغير مؤمنين لا يقال : ما لنا ولا نؤمن . قاله ابن مالك في شرح الكافية . وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل « لا » أكثريًا ، وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية : [من الوافر]

٤٤٨ـ .... وَكُنْتُ وَلاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ

وقول مسكين الدارمي : [من الرمل]

٤٤٩ـ أكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيْضُ أبًا وَلَقَدْ كَانَ وَلاَ يُدْعَى لأَبِ

الصورة (**السادسة : المضارع المنفي بـ « ما » كقوله**) : [من الطويل]

٤٥٠ـ (**عَهِدتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيْكَ شَبِيْبَةٌ**) فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّمَا

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل(١) ، فجملة « تصبو » : حال من الكاف في « عهدتك » ، ولم تقترن بالواو لما تقدم في « لا » و« صبًّا » : حال ، والمعنى : كنتَ حالة الصبا غير لاهٍ ، وصرت في حال الشيخوخة لاهيًا ، وكان مقتضى الحال عكس ذلك .

٤٤٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٧٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٦٩/٢ .

٤٤٨- صدر البيت : (تفانى مصعب وبنو أبيه) ، وهو لمالك بن رقية في أمالي القالي ١٢٧/٣ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ .

٤٤٩- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٢ ، وسمط اللآلي ص ٣٥٢ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ .

٤٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/٢ ، والدرر ٥١٦/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(١) شرح التسهيل ٣٦٠/٢ .

الصورة (**السابعة : المضارع المثبت**) المجرد من « قد » (**كقوله تعالَى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾**) [المدثر/٦] فجملة « تستكثر » حال من فاعل « تمنن » المستتر فيه ، ولم تقترن بالواو ، لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٥٢ـ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ

(**وأما نحو قوله**) وهو عنترة العبسي : [من الكامل]

٤٥١ـ (**عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا**) زَعْمًا لَعَمْرُ أبيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

فجملة « وأقتل قومها » حال من « التاء » في « علقتها » ، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت ، واختلف في تخريجها (**فقيل : ضرورة . وقيل : الواو عاطفة**) لا واو الحال ، (**والمضارع مؤول بالماضي**) ، والتقدير : وقتلت قومها ، فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدًا لحكاية الحال الماضية ، [٣٠٨/أ] ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعًا في هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع ، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى [٣٩٣] الشيخ عبد القاهر . (**وقيل :**) هي (**واو الحال ، والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وأنا أقتل**) قومها ، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال ، وعليه اقتصر في الناظم فقال :

٣٥٣ـ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

و« علقتها » : مبني للمفعول ، و« عرضًا » بفتح العين المهملة والراء ، و« زعمًا » بفتح الزاي والعين المهملة : مصدر زعم ؛ بكسر العين : يزعم ؛ بفتحها : زعمًا ؛ بفتحتين : أي طمع يطمع طمعًا كـ : فرح يفرح فرحًا ، والمزعم : المطمع .

٤٥١- البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١ ، وجمهرة اللغة ص ٨١٦ ، وخزانة الأدب ١٣١/٦، ولسان العرب ٢٦٧/١٢ (زعم) ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٥ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٤١/١ .

(فصـــــــــــل)

(**وقد يُحذف عامل الحال**) إذا كان فعلاً (**جوازًا لدليل حالي كقولك لقاصد السَّفر** : « **راشدًا** » ، و) قولك (**للقادم من حج** : « **مأجورًا** » . **أو**) لدليل (**مقالي**) ، كأن تقع في جواب استفهام كقولك : « راكبًا » ، لمن قال لك كيف جئت ؟ أو جواب نفي (نحو ﴿ **بَلَى قَادِرِيْنَ** ﴾) [القيامة/٤] ، أو جواب شرط نحو : (﴿ **فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَانًا** ﴾) [البقرة/٢٣٩] فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازًا ، فـ « راشدًا » : منصوب (**بإضمار** « **تسافر** » ، و) « مأجورًا » : منصوب بإضمار (**رجعت** ، و) « قادرين » منصوب بإضمار (**نجمعها** ، و) « رجالاً » : منصوب بإضمار (**صلّوا**) ، ولو قيل : تسافر راشدًا[1] ، ورجعت مأجورًا ، ونجمعها[2] قادرين ، وصلّوا رجالاً ، لجاز ، ولكن القراءة سنة متبعة .

(و) يُحذف[3] (**وجوبًا قياسًا في أربع**) صور :

إحداها : السادّة مسدّ الْخبْر (**نحو : ضربي زيدًا قائمًا**) . والأصل : حاصل إذا كان قائمًا . أو ضربه قائمًا على الخلاف في تقديره ، [٣٠٨/ب] ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض .

(**و**) الثانية : الحال المؤكِّدة لمضمون جملة قبلها (**نحو : زيدٌ أبوكَ عطوفًا**) ، والأصل : أحقّه ، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله[4] منزلة البدل من اللفظ . (و) هاتان الصورتان (**قد مضتا**) ، فالأولى في باب المبتدأ ، والثانية قريبًا هنا .

(١) في « ط » : (راشد) .
(٢) في « ط » : (نجمعهما) .
(٣) سقطت من « ط » .
(٤) في « ب » : (فيه) .

(و) الصورة الثالثة : هي (**التي يبيّن بها ازدياد**) في المقدار (**أو نقص**) فيه (**بتدريج**) فيهما ، فالأول (كـ : **تصدَّق بدينارٍ فصاعدًا** ، و) الثاني نحو : (**اشتَرِه بدينارٍ فسافلاً**) ، فـ « صاعدًا » ، و« سافلاً » حالان ، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملاً قد حُذف وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء ، والأصل : تصدَّق بدينار فذهب المتصدَّق به صاعدًا ، واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلاً ، قال أبو البقاء : ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء .

(و) الصورة الرابعة : (**ما ذُكِر**) بدلاً من اللفظ بالفعل (**لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس** ، و) لمن لا يثبت على حال : (**أتميميًّا مرة وقيسيًّا أخرى**) ، فـ « قائمًا » : حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا (**أي : أتوجد**) ، و« تميميًّا ، وقيسيًّا » : حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا أي : (**أتتحوَّل** . و) يُحذف (**سماعًا في غير ذلك نحو : هنيئًا لك**) ، فـ « هنيئًا لك » حال محتملة للتأسيس والتأكيد ، منصوبة بفعل محذوف ، (**أي : ثبتَ لك الخَبَرُ هنيئًا**) ، على التأسيس . (**أو هنأك**) ذلك (**هنيئًا**) ، على التأكيد ، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه[1] : وإنما نصب « هنيئًا » لأنه ذكر أن خبرًا أصابه إنسان ، فقلت : « هنيئًا » ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئًا أو هنأك ذلك هنيئًا . انتهى . فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري . و« هنأ » بتخفيف النون وبالهمز ، يقال : هَنِيءَ يَهْنَأُ ، كـ « علم يعلم » ، وهَنُؤَ يَهْنُؤُ ، كـ « ظرف يظرف » . وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله : [٣٠٩/أ]

٣٥٥ـ وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

أي منع .

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ .

(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر « مَيَّزَ » : إذا خلَّص شيئًا من شيء ، وفرَّق بين متشابهين .
وقولهم في الاسم المميز : « تمييز » مجاز من [٣٩٤] إطلاق المصدر على اسم الفاعل كـ « الطلع » و« النجم » ، بمعنى الطالع والناجم ، قاله أبو البقاء .

و(**التمييز**) في الاصطلاح (**اسم نكرة ، بمعنَى « مِنْ » ، مبين لإبهام اسم أو**) إبهام (**نسبة**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٦ــ اسْمٌ بِـمَعْنَى مِنْ مُبْيِّنٌ نَكِرَهْ ....

(**فخرج بالفصل الأول**) وهو نكرة ، المشبه بالمفعول به (**نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ**) بالنصب ، فإن فيه ما في « حسن وجهًا » إلا التنكير ، فلا يكون تمييزًا لعدم تنكيره ، (**وقد مضى**) في باب المعرف بالأداة (**أن قوله**) وهو رشيد اليشكري : [من الطويل]

٤٥٢ــ رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا (**صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو**)

(**محمول على زيادة : أل**) عند البصريين[1] كما زيدت في : [من الرجز]

٤٥٣ــ بَاعَدَ أمَّ العَمْرِو عَنْ أسِيْرِهَا

وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة[2]، فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أوَّلناه .

(**و**) خرج بالفصل (**الثاني**) وهو بمعنى « من » (**الحال**) نحو « جاء زيدٌ راكبًا » ، (**فإنه بمعنَى : في حال كذا ، لا بمعنَى : من**[3]) .

٤٥٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣١ .
(١) انظر الارتشاف ٣٨٤/٢ .
٤٥٣- تقدم تخريج الرجز برقم ٥١ .
(٢) الارتشاف ٣٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٢/١ .
(٣) شرح التسهيل ٣٧٩/٢ .

(و) خرج بالفصل (**الثالث**) وهو مبيِّن لإبهام اسم أو نسبة اسم « **لا** » التبرئة (**نحو** « **لا رجلَ** » ، و) ثاني مفعولي « أستغفر » (**نحو** :) [من البسيط]

٤٥٤ـ (**أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ**) رَبَّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

(**فإنهما**) أي « رجل » و« ذنبًا » (**وإن كانا على معنَى : من**) بدليل صحة اقترانهما بها نحو : « لا من رجل » ، و« أستغفر الله من ذنب » (**لكنها**) أي « من » (**ليست**) فيهما (**للبيان**) [٣٠٩/ب] فلا يكونان مُبَيِّنين ، (**بل هي في الأول**) وهو « لا رجل » (**للاستغراق**) للجنس ، ولذلك بني اسم « لا » معها ، (**وفي الثاني**) وهو أستغفر الله ذنبًا (**للابتداء**) ، كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ [٣٩٥] منه بالجانب المتناهي ، وهو الأول ، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى ، لكونه غير محدود ، فكأنه قال : أستغفر الله مبتدئًا من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى .

قال الموضح في الحواشي : وليس المراد بقولهم في التمييز : بمعنَى « من » أن تكون « من » مقدرة قبله ، لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد ، وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بـ « من » المبينة للجنس ، لا أن ثم « من » مقدرة . انتهى .

(**وحكم التمييز النصب**) ، لأنه من الفضلات ، (**والناصب لمبيّن الاسم هو ذلك الاسم المبهم**) ، واختُلف في صحة إعماله مع أنه جامد ، فقيل : شبهه باسم الفاعل ، لأنه طالب له في المعنى (كـ : **عشرين درهَمًا**) ، فإنه شبيه بـ « ضاربين زيدًا » ، و« رطلٍ زيتًا » ، فإنه شبيه بـ « ضارب عمرًا » في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون .

وقيل : شبهه بـ « أفعل من » ، وذلك في خامس مرتبة ، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل ، لأنه يعمل معتمدًا وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا ، وهو أصل للصفة المشبهة ، لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي

٤٥٤- البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤ ، والأشباه والنظائر ١٦/٤ ، والأصول ١٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وخزانة الأدب ١١١/٣ ، ١٢٤/٩ ، والدرر ٢٦٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٧١، وشرح المرادي ١٧٤/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١ ، والكتاب ٣٧/١ ، ولسان العرب ٢٦/٥ (غفر) ، والمقاصد النحوية ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، وهمع الهوامع ٨٢/٢ .

وهو أصل لـ « أفعل من » ، لأنها ترفع الظاهر ، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة ، وهو أصل للمقادير ، [٣١٠/أ] لأنه يتحمل الضمير ، وهي لا تتحمله ، وصحح هذا القول ، لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى .

(**والناصب لمبيّن النسبة**) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم[1] (**المسند من فعل أو شبهه**) ، فالفعل (كـ : **طاب**) زيدٌ (**نفسًا**) ، فـ « نفسًا » منصوب بـ « طاب » ، (و) شبه الفعل نحو : (**هو طَيِّبٌ أُبُوَّةً**) ، فـ « أبوة » منصوب بـ « طيب » وهو صفة مشبهة ، (**وعُلم بهذا**) التقدير والتفصيل (**بطلان عموم قوله**) في النظم :

٣٥٦ـ .... (**يُنْصَبُ تَمْيِيْزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ**)

فإنه يقتضي أن التمييز يُنصَب بما قد فسره ، سواء أكان مفسِّرًا لإبهام اسم أو لنسبة ، وليس كذلك ، وأجاب عنه المرادي : بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه ، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله : « بما قد فسره » . وذهب قوم إلى أن العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه ، واختاره ابن عصفور[2] ، ونسبه إلى المحققين ، ولولا أن الناظم صرَّح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور .

---

(١) مثل الفارسي ، انظر الإيضاح ٢٠٣/١ ، والارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح المرادي ١٧٥/٢ .
(٢) الارتشاف ٣٧٧/٢ .

[٣٩٦] (فصـــــــــــــــل)

(والاسم المبهم أربعة أنواع :

أحدها : العدد) ، وهو قسمان : صريح وكناية ، فالصريح (كـ ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾) [يوسف/٤] ، والكناية كـ « كم » الاستفهامية ، نحو : « كم عبدًا ملكْتَ ؟ » وقدَّم الاسم على النسبة ، لأن المفرد مقدَّم على المركب ، وقدَّم العدد ، لأنه أولى بالتمييز لوجهين : أحدهما : أنه يُميَّز بالمقادير ، نحو : أحد عشر رطلاً أو شبرًا أو قفيزًا ، ولا يعكس . والثاني : أنه واجب النصب ، ذكرهما في شرح الكافية[1] ، [٣١٠/ب] وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها ، وهو قول المحققين ، لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره ، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه ، والعدد ليس كذلك ، ألا ترى أنك تقول : « عندي مقدارُ رطلٍ زيتًا » ، ولا تقول : « عندي مقدارُ عشرين رجلاً » ، قاله الموضح في شرح القطر[2] .

(و) النوع (الثاني : المقدار ، وهو) ما يعرف به قدر الشيء ، وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (إما مساحة كـ : شِبْرٍ أرضًا) و« ذراعٍ نسيجًا » (أو كيل كـ : قفيزٍ بُرًّا) ، ووقع في شرح لمع ابن جنِّيّ لأبي البقاء : ومن الممسوح عندي « قفيزان شعيرًا » ، لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب ، وهو عشر الجريب . انتهى . ولم أره لغيره . (أو وزن كـ : مَنَوَيْنِ عسلاً) وتمرًا ، (وهو تثنية : منًا) بتخفيف النون والقصر ، كـ (عصا) ، والمنا : آلة الوزن ، يعرف بها مقادير الموزونات ، فيقال في تثنيته : « منوان » ، كما يقال في تثنية « عصا » : « عصوان » ، (ويقال فيه « مَنٌّ » بالتشديد) كـ « ضب » ، (وتثنيته : مَنَّان) بالتشديد ، كما يقال في تثنية « ضب » : « ضَبَّان » .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/٧٦٩ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٩ .

(و) النوع (**الثالث : ما يشبه المقدار**) في الوزن والكيل والمساحة ، فالأول (**نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾**) [الزلزلة/٧] فـ « مثقال الذرة » شبيه بما يوزن به ، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا . (و) الثاني : نحو : (**نِحْيٌ سَمْنًا**) فـ « النحي » بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء : اسم لوعاء السمن ، وهو مما يشبه الكيل ، وليس بكيل حقيقة ، ويكون كبيرًا وصغيرًا . (و) الثالث نحو : (**﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾**) [الكهف/١٠٩] فـ « مثل » شبيه بالمساحة ، وليست مساحة حقيقية ، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحدّ ، [٣١١/أ] (**وحُمل على هذا**) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة ، نحو : (**إنّ لنا غيرَها إبلاً**) ووجه حمله عليه أنه غيره ، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل ، ولم يحمل على غيره لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به ، وهو المثل .

(و) النوع (**الرابع : ما كان فرعًا للتمييز نحو**) : هذا (**خاتَمٌ حديدًا ، فإن « الخاتَم » فرع « الحديد »**) من جهة أنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل ، والخاتَم مشتق منه ، فهو فرعه بهذا الاعتبار ، وضابطه : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه ، (**ومثله**) أي مثل « خاتم حديدًا » في ذلك (**بابٌ ساجًا**) ، فإن « الباب » فرع « الساج » والساج نوع من الخشب ، (و : **جُبَّةٌ خزًّا**) فإن الجبّة فرع الخزّ ، والخزّ نوع من الحرير ، (**وقيل**) في المنصوب بعد « الخاتم » وبعد « الباب » وبعد « الجبة » : (**إنه حال**) .

وينبني عليهما الخلاف في الاتباع ، فمن خرَّج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان(١) . ومن خرَّجه على الحال ، قال : إنه نعت(٢) . والأول أولَى لأنه جامد جمودًا محضًا ، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتًا . **[٣٩٧]**

(**والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل نحو : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾**) [مريم/٤] فإن نسبة « اشتعل » إلى « الرأس » مبهمة ، و« شيبًا » مبيِّن لذلك الإبهام ، وهذا التمييز محول عن الفاعل ، والأصل : واشتعل شيب الرأس ، فحُوِّل الإسناد من المضاف ؛ وهو شيب ؛ إلى المضاف إليه ؛ وهو الرأس ؛ فارتفع ، ثم جيء بذلك المضاف الذي حوِّل عنه الإسناد فضلة وتمييزًا . **[٣١١/ب]**

---

(١) قال بذلك المبرد ، انظر المقتضب ٢٥٩/٣ .

(٢) قال بذلك سيبويه ، انظر الكتاب ١١٧/٢ - ١١٨ .

(ونسبته للمفعول نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾) [القمر/١٢] فإن نسبة « فجرنا » إلى « الأرض » مبهمة ، و« عيونًا » مبين لذلك الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فحوِّل المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وجيء بالمضاف تمييزًا ، هذا مذهب الجزولي[1] وابن عصفور[2] وابن مالك[3] وأكثر المتأخرين[4] ، وأنكره الشلوبين[5] ، وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول ، وتبعه تلميذه الأُبَّدِيّ[6] وابن أبي الربيع[7] ، وتأول الشلوبين « عيونًا » في الآية على أنها حال مقدرة ، لأنها حال التفجر لم تكن عيونًا ، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك ، وأوَّلها ابن أبي الربيع على وجهين : أحدهما : أن يكون بدل بعض من كل ، على حذف الضمير ، أي : عيونها ، مثل : أكلت الرغيف ثلثًا ، أي : ثلثه . والثاني أن يكون مفعولاً على إسقاط الجار ، أي : بعيون . وردَّه الموضح في شرح اللمحة .

(ولك في مميز الاسم) المفرد (أن تجره بإضافة الاسم) إليه إن حُذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه[8] (كـ : شِبْرِ أرضٍ) من الممسوحات ، (و : قفيزِ بُرٍّ) من المكيلات ، (و : مَنَوَيْ عسلٍ) من الموزونات ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٨ــ وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذا

(إلا إذا كان الاسم عددًا) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي ، بخلاف ثلاثة عشرة وما بينها ، ومائة وما فوقها ، فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ كـ « خمسة أثوابًا » و« مائتين عامًا » ، فلا يدخل الجواز شيئًا من واجب النصب وواجب الجر ، فلا اعتراض عليه في الإطلاق ، وإنما وجب النصب فيما كان (كـ : عشرين درهمًا) وامتنع جره ، [٣١٢/أ] لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو : « عشري رجلٍ » ، فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس ، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ؟ ولَم يعكس الأمر دفعًا

(١) الجزولية ص ٢٢٢ .
(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .
(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨٤ .
(٤) منهم ابن عقيل في شرحه ١/٣٤٧ .
(٥) الارتشاف ٢/٣٧٨ .
(٦) همع الهوامع ١/٢٥١ ، والارتشاف ٢/٣٧٨ .
(٧) الارتشاف ٢/٣٧٨ .
(٨) في « ب » : (تثنية) .

لإضافة الشيء إلى نفسه ، لأن العدد هو التمييز في المعنى ، قاله في المتوسط ، وزعم أنه الصواب . (أو مضافًا نحو :) ﴿ وَلَوْ جِئْنَا (بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾) [الكهف/١٠٩] (و ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾) [آل عمران/٩١] فـ « مددًا » تمييز لـ « مثل » ، و« ذهبًا » تمييز لـ « ملء » ، ولا يجوز جرهما بالإضافة ، لأن « مثل » و« ملء » مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٩ــ وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

(فصـــــــــــــــل)

(**من مُميّز النسبة**) التمييز (**الواقع بعد ما يفيـــد التعجـــب**) إمـا بصيغتـه الموضوعة له أو لا ، فالأول (**نحو :**) أبو بكر (**أكرمْ به أبًا وما أشـــجَعَهُ رجُــلاً . و**) الثاني نحو : (**لله درُّهُ فارسًــا**) ، فـ « أبًـا » و« رجـلاً » و« فارسًـا » تمييز لبيـان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة ، والدَّرّ ؛ بفتـح الـدال المهملـة وتشـديد الـراء ؛ في الأصـل مصدر درَّ اللبن يدِرُّ ويدُرُّ ؛ بكسر الدال وضمها ؛ درًّا ودرورًا كـثر ، ويسـمى اللـبن نفسـه درًّا ، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضيف[1] فعله إلى الله تعالى قصـدًا لإظهار التعجب منه ، لأنه تعالى منشـئ العجـائب ، فمعنـى قولهـم : « لله دره فارسًـا » مـا أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الــذي ارتضعـه مـن ثـدي أمـه ، أي مـا أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفـة ، وكـون « فارسًـا » من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه [٣٩٨] « الـدر » معلـوم المرجـع ، [٣١٢/ب] أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسـبة ، لأن الضمـير مبـهم ، فيحتاج إلى ما يميزه ، قاله في الحواشي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦١ــ وَبَعْـدَ كُـلِّ مَـا اقْتَضَـى تَعَجُّبَـا مَـــيِّزْ . . . .

(**و**) من مميز النسبة التمييز (**الواقع بعد اسم التفضيل**) ، وله حالتـان : تـارة يكون منصوبًا ، وتارة يكون مجرورًا ، (**وشرط نصب هـذا**) الواقـع بعـد اسـم التفضيـل (**كونه**) سببيًا ، وذلك إذا كان (**فاعلاً معنًى ، نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً**) ، وعلامـة ذلـك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلاً من لفظه ومعناه ، ويرفع التمييز به مع صحة المعنى ، فتقول في مثالنا : « زيدٌ كَثُرَ مالُهُ » ، وإلى هذه المسالة أشار الناظم بقوله :

٣٦٠ــ وَالفَـاعِلَ الْمَعْنَـى انْصِبَـنْ بـأَفْعَلاَ مُفَضِّـــلاً . . . .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (أضاف) .

(**بخلاف**) ما إذا لم يكن فاعلاً معنى ، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو : (**مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ**) ، بالخفض ، وعلامة ذلك أن يحسن وضع « بعض » موضع اسم التفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فنقول في مثالنا : « مالُ زيدٍ بعضُ الأموال » ، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون « مال » فاعلاً معنى لفساد المعنى ، فلا يقال : « مالُ زَيدٍ كَثُرَ مالُه » ، لأنه يؤدي إلى أن المال له مال .

وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية ، لأن اسم التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى ، (**وإنما جاز : هو أكرمُ الناسِ رجُلاً**) بالنصب مع تخلف شرطه ؛ وهو أن « رجلاً » لا يصح أن يكون فاعلاً في المعنى ، إذ لا يقال : « هو كرم رجل » فتخبر عن « هو » بقولك : « كرم رجل » وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر ، وإنما نصب (**لتعذر إضافة « أفعل » مرتين**) ، لأنه أضيف أولاً إلى « الناس » ، فلو أضيف ثانيًا إلى « رجل » لزم إضافته مرتين ، وذلك ممتنع ، لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره .

[٣١٣/أ] (فصـــــــــــل)

(**ويجوز جر التمييز بـ « من » كـ « رطلٍ مِنْ زَيْـــتٍ »**) . واختلـف في معنـى « من » التي يصرح بها مع التمييز ، فقيل : للتبعيض ، ولذلك لم تدخل في « طاب نفسًـا » لأن « نفسًا » ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة . وقال الشـلوبين[١] : زائـدة عند سيبويه[٢] لمعنى التبعيض . قال في الارتشاف[٣] : ويدل علـى صحتـه أنـه عُطـف علـى موضعها نصبًا ، قال الحطيئة : [من البسيط]

٤٥٥ـ طَـافَتْ أمَامَـةُ بالرُّكْبَـانِ آونَـــةً   يَـا حُسْـنَهُ مِـنْ قـوامٍ مـا وَمُنْتَقَبَـا

وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيـان الجنـس ، وهـو ظـاهر ، لأن المشـهور مـن مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن « من » لا تزاد إلا في غير الإيجاب .

ولا[٤] يمتنع جر التمييز بـ « من » (**إلا[٥] في ثلاث مسائل** :

إحداها : تمييز العدد . كـ : **عشرين درهَمًا**) لما سيأتي .

(**الثانية : التمييز المحوّل عن المفعول** ، كـ : **غرستُ الأرضَ شجرًا ، ومنـــه**)

أي من المحوّل عن المفعول (**ما أحسنَ زيدًا أدبًا**) فإنـه محـول عـن المفعـول ، وأصلـه : مـا أحسنَ أدبَ زيدٍ ، (**بخلاف : ما أحسنَه**) أي زيدًا (**رجُلاً**) فإنه ليس محوّلاً عن المفعـول ، إذ لا يصح « ما أحسن رجل زيد » مع أن المراد [٣٩٩] بالرجل نفس زيد .

(١) الارتشاف ٣٨٤/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٣) الارتشاف ٣٨٤/٢ .

٤٥٥- البيت للحطيئة في ديوانه ص ١١ ، والارتشاف ٣٨٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٦/١ ، وخزانـة الأدب ٢٧٠/٣ ، ٢٨٩ ، والدرر ٥٣٠/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤٢/٣ ، وبـلا نسـبة في الخصـائص ٤٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٥١/١ .

(٤) سقط من « ط » .

(٥) سقط من « ط » .

و(**الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنَى إن كان محوّلاً عن الفاعل صناعـــة كــ : طابَ زيدٌ نفسًا**) ، إذ أصله : طابت نفسُ زيدٍ ، (**أو**) محوّلاً (**عن مضاف غـيره**) ، كـأن يكون مبتدأ ، (**نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً**) ، فـ « مالاً » محوّل عن مبتدأ ، (**إذ أصله : مالُ زيدٍ أكثرُ**) ، فحُوِّل المضاف ، وجُعِل تمييزًا ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فـارتفع علـى الابتـداء مكانه ، (**بخلاف**) ما كان فاعلاً في المعنى ، ولم يكن محوّلاً (**نحو : لله دَرُّهُ فارسًـــا** ، و : **أبرحْتِ جارًا**) بكسر التاء خطابًا للمؤنثة ، أخذًا من قول الأعشى : [من المتقارب]

٤٥٦ــ أقُــولُ لَــهَا حِيْــنَ جَــدَّ الرَّحِيْـــ ـــلُ أبْرَحْــتِ رَبًّــا وَأبْرَحْــتِ جَــارَا

[٣١٣/ب] (**فإنهما**) أي فارسًا وجارًا (**وإن كانا فاعلين معنًى ؛ إذ المعنَى عَظُمْتَ فارسًـــا وعَظُمْتِ جارًا ؛ إلا أنهما غير محوَّلين**) عن الفاعل صناعة ، (**فيجوز دخـــول « مِـــنْ » عليهما**) ، فتقول : « من فارس » و« من جار » ، كقوله : [من السريع]

٤٥٧ــ يَــا سَــيِّدًا مَــا أنْــتَ مِــنْ سَــيِّدٍ مُوَطَّــأ الأكْنَــافِ رَحْــبَ الــذِّرَاعْ

(**ومن ذلك**) الفاعل في المعنى الغير المحوّل : (**نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ**(١)) ، فـ « رجلاً » وإن كـان فاعلاً معنى ؛ إذ المعنى نعم الرجل زيدٌ ؛ إلا أنه غير محول ، فلذلك (**يجوز**) دخول « مـن » عليه ، فتقول : (**نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ ، قال**) أبو بكر بن الأسود : [من الوافر]

٤٥٨ــ تَخَـــيَّرَهُ فَلَـــمْ يَعْـــدِلْ سِـــوَاهُ (**فَـنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَــهَامِي**)

بفتح التاء كـ « يَمَان » . واقتصر في النظم على استثناء مسألتين فقال :

٣٦٢ــ وَاجْرُرْ بِـمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ وَالفَاعِلِ الْمَعْنَى . . . .

٤٥٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩ ، والارتشاف ٣٨٢/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٥٦ ، ٢٧٥ ، وخزانـــة الأدب ٣٠٢/٣، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، وسمط اللآلي ص ٣٣٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقـــي ١٢٦٣ ، والكتاب ١٧٥/٢ ، ولسان العرب ٤١١/٢ (برح) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٥ ، وبلا نسبة في أمالي ابـــن الحاجب ٣٦٧/١ ، ٤٠٤ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/٢ ، والفاخر ص ٢٨٠ .

٤٥٧- البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٩٥/٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، والدرر ٣٧٨/١ ، وشرح اختيـــارات المفضل ص ١٣٦٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥ ، وبلا نســبة في الأشـباه والنظـائر ١٨٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، والدرر ٢٩٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٨ ، وشرح قطر النـــدى ص ٣٢٠ ، والمقرب ١٦٥/١ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٩٠/٢ .

(١) في « أ » ، « ب » : (زيدا) .

٤٥٨- البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر ٢٧٦/٢ ، وشرح المفصـــل ١٣٣/٧، والمقاصد النحوية ٢٢٧/٣ ، ١٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٩/٣، وخزانـــة الأدب ٣٩٥/٩، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١، والمقرب ٦٩/١، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

وإنما امتنع دخول « من » في المسائل الثلاث المتقدمة ، لأن وضع « مِـنْ » المبينـة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه ، نحو : ﴿ أَسَـاوِرَ مِـنْ ذَهَبٍ ﴾ [الكهف/٣١] . وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمـل ، لكـون العـدد دالاًّ علـى متعدد ، والتمييز مفرد ، وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، وجاز دخولها في غير ذلك ، لأن التمييز نفس المميز في المعنى .

وفي كلامه هنا أمور منها : أنه قيّد الفاعل المعنوي بأن يكـون محـوّلاً صناعـة ، ولم أقف عليه لغيره . ومنها أنه تبع الشارح[1] في جعـل « للهِ دَرُّهُ فارسًـا » و« نِعْـمَ الْمَـرْءُ مِـنْ رَجُلٍ » من تمييز الجملة ، واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة[2] . ومنها أنـه حكـم على « أبرحْتِ جارًا » أنه غير[3] محوّل ، والمنقـول عـن الأعلـم أنـه ممـا انتصـب عـن تمـام الكلام ، وأنه منقول عن فاعل ، وتقديره : أبرح جارك ، فأسند الفعـل إلى غـيره ثـم نصبه تفسيرًا ، [٣١٤/أ] وذهب ابن خروف[4] إلى أنه مما انتصب [٤٠٠] عن تمام الاسم ، فـالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محوّلاً قول ثالث . ومنها أنه خالف كلامـه في « نِعْـمَ رجُـلاً زيدٌ » ، فقال هنا : يجوز «نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ» ، ومنع ذلك في شرح اللمحة فقال[5] : ولا تدخـل « مِنْ » على ما كان منقولاً أو مشبهًا بـالمنقول أو بعـد عـدد ، وقـدَّم قبـل ذلـك أن المشـبه بالمنقول قولهم : « نِعْمَ رجلاً زيدٌ » ، ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، فكان هذا هو الأصل ، ثم حوّل الإسناد عن الظاهر إلى المضمـر ، وجُعـل المرفـوع تمـيزًا لذلـك الضمير . انتهى . فجعله محولاً ، ومنـع دخـول « مِـنْ » عليـه . ومنـها أن قولـه : إذ المعنـى عَظُمَتْ فارسًا وعَظُمَتْ جارًا . ليس فيه بيان أن « فارسًا » و« جارًا » فاعلان معنى ، وكـان حقه أن يرفعهما ، ويقول : إذ المعنى عظمت فروسيتُك وعظم جـوارُك ، فيسـند الفعـل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز ، فتقول : عظم فارس وعظم جار .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٥٢ .

(٢) شرح المرادي ١٨٣/٢ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الارتشاف ٣٨١/٢ .

(٥) انظر قوله في همع الهوامع ٢٥١/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسمًا**) جامدًا (**كـ : رطـــلٍ زيتًـــا** ، أو **فعلاً جامدًا نحو : ما أحسنَه رجُـلاً**) ، لأن الجـامد لا يتصـرف في نفسـه فـلا يتصـرف في معموله بتقديمه عليه . (**وندر تقدمه على**) الفعل (**المتصرف كقوله**) وهو رجل من بني طيئ : [من المتقارب]

٤٥٩ــ (**أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْـــلِ الْمُنَــى**) وَدَاعِــي الْمَنُــون يُنَــادِي جِــهَارَا

فـ « نفسًا » تمييز مقدم على عامله ؛ وهو تطيب ؛ لأنه فعل متصرف (**وقـــاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي**[1]) ، قال الناظم في شـرح العمـدة[2] : بقولهـم أقـول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وجعله في النظم قليلاً فقال :

٣٦٣ــ وَعَـامِلَ التَّمْيِـيْزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيْفِ نَـزْرًا سُبِـقَا

[٣١٤/ب] ولم يجـز سيبويه[3] والجمـهور ذلـك ، لأن الغـالب في التمييـز المنصـوب بفعـل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل ، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغيّر عما كان مستحقه[4] من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل .

٤٥٩- البيت لرجل من طيئ في شرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧ ، وبلا نسبة في أوضـــح المســالك ٢/٣٧٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩ ، وشرح المـــرادي ٢/١٨٦ ، ومغني اللبيب ٢/٤٦٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٤١ .

(١) انظر هذه الآراء في التسهيل ص ١١٥ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩ ، وشرح ابـن النـاظم ص ٢٥٣ ، والارتشاف ٢/٣٨٥ .

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/٣٥٩ .

(٣) الكتاب ١/٢٠٥ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يستحقه) .

وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسي ، واستحسنه ابن خروف . والبيت ونحوه ضرورة ، كما قال في المغني[1] ، ويحتمل أن يكون « نفسًا » منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور ، فالتقدير : أتطيب نفسًا تطيب .

وأما إذا كان العامل وصفًا فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل . واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدمًا نحو : « طاب نفسًا زيدٌ » ، قاله ابن الضائع . وهذا يردّ قول الفارسي : إن التمييز كالنعت ، لأن النعت لا يتقدم على المنعوت . قاله ابن عصفور[2] .

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٠٣ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(هذا باب حروف الجر)

[٢] ويسميها الكوفيون حروف الإضافة ، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها . (**وهي عشرون حرفًا**) كما في النظم (**ثلاثة مضت في**) باب (**الاستثناء ، وهي : خلا وعدا وحاشا**) الجارات فلا حاجة لإعادتها ، (**وثلاثة شاذة**) في عمل الجر :

(**أحدها** : « **متى** » **في لغة هذيل**) بالتصغير (**وهي**) عندهم (**بمعنَى « من » الابتدائية**) ، حكى يعقوب ذلك عنهم ، و(**سمع من بعضهم**[1] : **أخرجها متى كمه**) أي من كمه ، (**وقال**) شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصفه السحاب : [من الطويل] [٣١٥/أ]

٤٦٠- شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ ... (**مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**)

أي : مِن لجج ، واللجج : جمع لجة ؛ بضم اللام ؛ وهي معظم الماء ، والنئيج : بفتح النون وكسر

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ .

٤٦٠- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١ ، والأشباه والنظائر ٢٨٧/٤ ، وجواهر الأدب ص ٩٩، وخزانة الأدب ٩٧/٧ ، ٩٩ ، والخصائص ٨٥/٢ ، والدرر ٣٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢١٨ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (شرب) ، ١٦٢/٥ (مخر) ، ٤٧٤/١٥ (متى) ، والمحتسب ١١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥ ، والأزهية ص ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، والجنى الداني ص ٤٣ ، ٥٠٥ ، وجواهر الأدب ص ٤٧ ، ٣٧٨ ، ورصف المباني ص ١٥١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ص ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، وشرح التسهيل /١٥٣، ١٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، ٨٠٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ص ١٠٥، وهمع الهوامع ٣٤/٢ .

الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم : المر السريع مع الصوت ، يقال : إن السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر الملح ، فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه ، فيكون لها صوت عظيم مزعج ، ثم تذهب صاعدة إلى الجو ، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفّعها ، ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى .

(**والثاني** : « **لعلّ** » **في لغة عقيل**) بالتصغير (**قال**) شاعرهم : [من الوافر]

٤٦١ـ (**لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا**) بشَيْءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيْمُ

بجر الجلالة بـ « لعل » ، وشريم : بفتح الشين المعجمة : المرأة المفضاة ، (**ولهم في لامها الأولى الإثبات**) كما مر ، (**والحذف**) كقوله : [من الرجز]

٤٦٢ـ عَلَّ صرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها

أنشده الفراء بجر صروف ، (و) لهم (**في**) لامها (**الثانية الفتح والكسر**) ، وأنشدوا عليهما : [من الوافر]

٤٦٣ـ لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهارًا مِنْ زهَيْرٍ أو أَسِيدِ

[٣] فهذه أربع لغات ، ولا يجوز الجر في بقية لغات « لعل » .

(**والثالث** : « **كي** ») ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا ، (**وإنما تجر ثلاثة**) لا رابع لها ، (**أحدها** : « **ما** » **الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء** : « **كَيْمَهْ** ») ، والأصل : « كيما » فحذفت ألف « ما » وجوبًا ، وجيء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة

٤٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧ ، والجنى الداني ص ٥٨٤ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٣ ، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ورصف المباني ص ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٨٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٤٧ ، والمقرب ١/١٩٣ .

٤٦٢- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/٣٢٥ (زفر) ، ١١/٤٧٣ (علل) ، ١٢/٥٥٠ (لمم) ، والخصائص ١/٣١٦ ، وشرح الأشموني ٣/٥٧٠ ، ٦٦٨، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، ٥٤٥ ، وشرح التسهيل ٤/٣٤ ، وشرح شواهد الشافية ١٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٩٩ ، والإنصاف ١/٢٢٠ ، والجنى الداني ص ٥٨٤ ، ورصف المباني ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٧ ، واللامات ص ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٦ ، وتاج العروس (لمم) .

٤٦٣- البيت لخالد بن جعفر في الأغاني ١١/٧٩ ، وأمالي المرتضى ١/٢١٢ ، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٨٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩ ، ولسان العرب ١١/٤٧٣ (علل) ، وشرح التسهيل ٢/٤٧ ، ٣/١٨٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٨٣ .

الدالة على الألف المحذوفة ، (**والأكثر**) عندهم (**أن يقولوا** : « **لِمَهْ** ») باللام ؛ والمعنى : لأي شيء كان كذا ؟ (**الثاني** « **ما** » **المصدرية وصلتها**) ، فإنهما في تأويل الاسم ، (**كقوله**) وهو النابغة : [من الطويل] [٣١٥/ب]

٤٦٤ـ إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... (**يُرَادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ**)

فـ « كي » جارة لمصدر مؤول من « ما » وصلتها ، وهي حرف النفع بمنزلة اللام ، (**أي**) إنما يراد الفتى (**للضر والنفع**) ، أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ، ويروى : « يُرجَّى الفتى » ، وكون « ما »[1] فيه مصدرية ، (**قاله الأخفش**[2]) ، وهو قليل . (**وقيل** « **ما** ») فيه (**كافة**) لـ « كي » عن عمل الجر مثلها في « ربما » ، وقول قريب الموضح في حاشيته : وأن المصدرية مضمرة بعدها ، سهو . (**الثالث** : « **أنْ** » **المصدرية**) المضمرة (**وصلتها نحو** : « **جئت كي تكرمني** » **إذا قدرت** « **أن** » **بعدها**) ، والأصل : كي أن تكرمني ، فحذفت « أن » استغناء عنها بنيِّتها (**بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله**) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

٤٦٥ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا ... (**لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا**)

فـ « تَغُرَّ » و « تَخْدَعا » مبنيان للفاعل ، و« الْمَنح » : الإعطاء . متعد لاثنين أولهما « أكل

٤٦٤- البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٦ ، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١ ، وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٤٩٨/٨ ، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤ ، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ٣١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٩٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، والحيوان ٧٦/٣ ، وخزانة الأدب ١٠٥/٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ١٥٣٢/٣ ، ومغني اللبيب ١٨٢/١ ، وهمع الهوامع ٥/١ ، ٣١ .

(١) في « أ » : (لما) .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١ .

٤٦٥- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٨١/٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والدرر ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٨٢/٣ ، وأوضح المسالك ١١/٣ ، وخزانة الأدب ص ١٢٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، ورصف المباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، ١٤٨/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٥/٢ .

الناس » وثانيهما « لسانك » على حذف مضاف ، والمعنى : أصبحت مانحًا كل الناس حلاوة لسانك ، والغرور : الخداع ، فهو عطف تفسيري ، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم .

وجعل ابن مالك في التسهيل[1] إظهار « أن » بعد « كي » قليلاً ، ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح ، (**والأولى**) فيما إذا لم يذكر « أن » بعد « كي » (**أن تقدّر « كي » مصدرية**) ، ناصبة للمضارع بنفسها ، (**فتقدر اللام قبلها**) استغناء عنها بنيّتها (**بدليل كثرة ظهورها معها نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾**) [الحديد/٢٣] . فهذه ستة أحرف . [٣١٦/أ]

(**والأربعة عشر الباقية**) من العشرين (**قسمان :**

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي : من ، و إلى ، و عن ، و على ، و في ، و الباء ، و اللام) ، وهي بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام : ما هو موضوع على حرف واحد ، وهو اثنان : « الباء » و« اللام » . وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة : « من » و« عن » و« في » . وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان : « إلى » و« على» .

وبدأ منها بـ « من » ، لأنها أم حروف الجر ، قاله صاحب درة الغواص وغيره . مثال : جرها المضمر والظاهر (**نحو : ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾**) [الأحزاب/٧] .

ومثال « إلى » : (**﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾** [المائدة/٤٨] **﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾**)[الأنعام/٦٠] .

ومثال «عن» : (**﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾** [الانشقاق/١٩] **﴿ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ﴾**)[المائدة/١١٩] .

ومثال «على» : (**﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾**) [غافر/٨٠] .

ومثال « في » : (**﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴾** [الذاريات/٢٠] (**﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ ﴾**) [الزخرف/٧١] .

ومثال « الباء » : (**﴿ آمَنُوا بِاللَّهِ ﴾**[النساء/١٧٥] **﴿ آمَنُوا بِهِ ﴾**)[الأعراف/١٥٧] .

ومثال اللام : (**﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾** [البقرة/٢٨٤] **﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾** [يونس/٦٨] .

(**وسبعة تختص بالظاهر**) وهي المشار إليها بقوله في النظم :

٣٦٦ــ بالظَّاهِرِ اخْصُصْ منذُ مذْ وَحَتَّى   وَالكَافَ وَالواوَ وَرُبَّ وَالتَّا

وهي بالنسبة إلى الوضع أربعة أقسام : ما وضع على حرف واحد ، وهو ثلاثة : الكاف

(١) التسهيل ص ٢٢٩ .

والواو والتاء . وما وضع على حرفين ، وهو « مذ » خاصة . وما وضع على ثلاثة أحرف وهو : « منذ » و « رب » . وما وضع على أربعة أحرف وهو : « حتى » خاصة .

(**وتنقسم**) بالنسبة إلى عملها في الظاهر (**أربعة أقسام**) أيضًا :

(**ما لا يختص بظاهر بعينه ، وهو**) ثلاثة : « حتى » و« الكاف » و« الواو » ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر/٥] ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى/١١] ، ﴿ وَالطُّورِ ﴾ [الطور/١] . (**وقد تدخل**) « حتى » و(**الكاف في الضرورة على الضمير**) ، فالأول كقوله : [من ؟؟؟؟]

٤٦٦ـ أتت حَتَّاكَ تَقْصُدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أنَّها لاَ تَخِيْبُ

[٣١٦/ب] والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة ، قاله في المغني(١) .

والثاني (**كقول العجاج**) يصف حمارًا وحشيًا : [من الرجز]

٤٦٧ـ خَلَّى الذُّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا (**وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا**)

فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الذُّنابات ؛ بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة ؛ جمع ذنابى ، وهي في الأصل شبه المخاط يقع من أنوف الأبل ، وهنا اسم موضع بعينه ، وأم أوعال : اسم هضبة بعينها [٤] ، وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض ، وشِمالاً : ظرف ، وكثبًا ؛ بفتح الكاف والثاء المثلثة ؛ صفته ، ومعناه : قريبًا ، و« أو » : حرف عطف ، والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات نلحية شماله قريبًا منه ، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها . (**وقول الآخر**) وهو رؤبة يصف حمارًا وحشيًا وأتنًا وحشيات : [من الرجز]

٤٦٨ـ فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ (**كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ**)

٤٦٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٧٠، ومغني اللبيب ١٢٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٣/٢ .

(١) مغني اللبيب ١٢٣/١ .

٤٦٧- البيت للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ ، وأوضح المسالك ١٦/٣ ، وتاج العروس (وعل) ، وجمهرة اللغة ص ٦١ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ١٩٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٥/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ .

٤٦٨- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٨ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، ١٩٦ ، والدرر ٦٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، ====

فأدخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي ، وفي الثاني على ضمير الإناث الوحشيات ، والبعل : الزوج ، والحلائل : جمع حليلة الرجل ، وهي امرأته ، الحاظل ؛ بالحاء المهملة والظاء المشالة : المانع من التزويج كالعاضل ، والمعنى : لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ، ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعًا .

(**وما يختص بالزمان وهو** « **مذ** » و« **منذ** ») وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦٧ــ وَاخْصُصْ بِـمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا ....

(**فأما قولهم : ما رأيتُه مذ أن الله خلقه**) [٣١٧/أ] بفتح الهمزة على أنها مصدرية ، وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بـ « مذ » في الصورة الظاهرة (**فتقديره : مذ زمنِ أن الله خلقَه**) ، فـ « مذ » في الحقيقة إنما جرت زمانًا محذوفًا مضافًا إلى المصدر لا المصدر ، (**أي مذْ زمنِ خلقِ اللهِ إياه**) ، فاندفع بهذا التقدير السؤال . وأما على رواية من كسر الهمزة فـ « مذ » فيه اسم لدخولها على الجملة . (**وما يختص بالنكرات وهو : رُبَّ**) بضم الراء ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٦٧ــ .... وَبِـرُبْ منكـرًا ....

نحو : « رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه » ، (**وقد تدخل في الكلام**) النثر (**على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنَى**) من إفراد وتذكير وفروعهما كقولك : « رُبَّهُ رجلاً » ، و« رُبَّهُ رجلين » ، و« رُبَّهُ رجالاً[(١)] » ، و« رُبَّهُ امرأةً » ، و« رُبَّه امرأتين » ، و« رُبَّهُ نساءً » ، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد ، (**قال**) الشاعر : [من الخفيف]

٤٦٩ــ (**رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْت إِلَى مَا**) يُـورِثُ الْحَمْـدَ دَائِبًـا فَأَجَـابُوا

فأتي بالضمير مفردًا ، مفسَّرًا بتمييز مجموع مطابق للمعنى ، وهو فتية ، هذا مذهب البصريين[(٢)] .

== وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، ورصف المباني ص ٢٠٤، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٨ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ ، ٧٩٣ ، وهمع الهوامع ٣٠/٢ .

(١) سقطت الجملة من « أ » .

٤٦٩- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٣ ، والدرر ٥٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤ ، ومغني اللبيب ص ٤٩١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢٧/٢ .

(٢) انظر مذهب البصريين في الارتشاف ٤٦٢/٢ ، والأزهية ص ٢٦١ .

وحكى الكوفيون[1] جواز مطابقته لفظًا[2] نحو : « رُبَّها امرأةً » ، و« رُبَّهما رجلين » ، و« رُبَّهُم رجالاً » ، و« رُبَّهُن نساءً » .

واختُلف في الضمير المجرور بـ « رب » فقيل معرفة ، وإليه ذهب الفارسي[3] وكثيرون . وقيل نكرة ، واختاره الزمخشري[4] وابن عصفور[5] ، لأنه عائد على واجب التنكير ، وجعل الناظم دخول « رُبَّ » والكاف على الضمير نادرًا فقال :

٣٦٨ــ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى نَزْرٌ كَذَاكَهَا وَنَحْوِهِ أَتَى

(وما يختص بالله وربَّ) بفتح الراء ، [٣١٧/ب] حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) في القسم ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٦٧ــ .... والتاءُ للهِ ، وَرَبْ

(نحو : ﴿ تَاللهِ لأَكِيْدَنَّ) أَصْنَامَكُمْ ﴾ [الأنبياء/٥٧] ، (و« تَرَبِّ الكعبة » . و« تَرَبِّي لأفعلنَّ ») ، حكاه الأخفش[6] ، وندر « تالرحمن » و« تحياتِك » ، حكاه سيبويه[7] .

(١) انظر مذهب الكوفيين في الارتشاف ٤٦٣/٢ ، والأزهية ص ٢٦١ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٥٣/١ .

(٤) الارتشاف ٤٦٢/٢ .

(٥) المقرب ٢٠٠/١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٥٩ .

(٧) الكتاب ٥٩/١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(في ذكر معانِي الحروف) الجارة : والصحيح عند البصريين أن حروف الجـر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحـرف النصـب ، ومـا أوهـم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف . وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وهذا الأخير هو مجمـل البـاب كلـه عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ، ومذهبـهم أقـل تعسـفًا . قالـه في المغني(١) .

(لـ « مِن » سبعة معان :

أحدها : التبعيض) عند الفارسي(٢) والجمهور ، وصححه ابن عصفـور(٣) ، [٨] وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ « بعض » (**نحو :**) ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ (**حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّـا تُحِبُّونَ**) ﴾ [آل عمران/٩٢] أي : بعض ما تحبون ، (**ولهذا قرئ : بعضَ ما تُحِبـون**) قـرأ ذلك ابن مسعود(٤) .

(و) المعنى (**الثاني : بيان الجنـس**) عنـد جماعـة مـن المتقدمـين والمتـأخرين ، وعلامتها صحة وقوع موصـول موضعـها إذا بيّنـت معرفـة نحـو : ﴿ فَـاجْتَنِبُوا الرِّجْـسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [الحج/٣٠] أي الذي هو الأوثان ، فإن بيّنت نكرة فهي ومجرورهـا في موضـع جملـة (**نحو :**) ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا (**مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ**) ﴾ [الكـهف/٣١] فـ « مـن ذهـب » بيـان لـ « أساور » ، أي : هي ذهب ، و« من » الأُولى للابتداء عند الجمهور ، أو زائدة علـى رأي الأخفش(٥) ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ ﴾ [الإنسان/٢١] . [٣١٨/أ]

---

(١) مغني اللبيب ص ١٥٠ – ١٥١ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٥١/١ .

(٣) المقرب ١٩٨/١ .

(٤) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والكشاف ٢٠٢/١ ، وتفسير الرازي ٥٠١/٢ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ – ٢٧٣ .

(و) المعنى (**الثالث : ابتداء الغاية المكانية باتفاق**) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (**نحو**) : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً (**مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**) إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ [الإسراء/١] . (و) ابتداء الغاية (**الزمانية**) وفاقًا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن دُرُسْتَوَيْه ، و(**خلافًا لأكثر البصريين**) في منعهم ذلك ، (و) يدل (**لنا**) الكتاب العزيز وهو (**قوله تعالى** : ﴿ **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**) أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة/١٠٨] ، (**والحديث**) وهو قول أنس ﷺ : (**فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ**) رواه البخاري[١] من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه ، وقول بعض العرب : « من الآن إلى الغد » ، كما حكاه الأخفش في المعاني[٢] ، (**وقول الشاعر**) النابغة الذبياني يصف السيوف : [من الطويل]

٤٧٠ـ (**تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيْمَةٍ**) إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

فـ « من أزمان » لابتداء الغاية الزمانية ، وتُخُيِّرْنَ وجُرِّبْنَ : مبنيان للمفعول ، والنون المتصلة بهما نائب الفاعل ، وهي راجعة إلى السيوف المحدّث عنها في بيت قبله[٣] ، وتُخُيِّرْنَ[٤] : اصطفين ، وجُرِّبْنَ : اختبرن ، ويوم حليمة ، يوم مشهور من أيام العرب ، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغساني ، وحليمة هي بنت الحارث[٥] بن أبي شمر ، والتجارب : جمع تجربة . وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف ، والتقدير : في الآية : من تأسيس أول يوم ، وفي الحديث من صلاة الجمعة ، وفي البيت : من استمرار أزمان ، وكذلك ما أشبهها ، وأجيب بأن الأصل عدم الحذف . [٣١٨/ب]

وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو : « من محمدٍ رسولِ اللهِ إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرومِ »[٦] .

---

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء برقم ٩٧١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٥٨/١ .

٤٧٠- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٥ ، وخزانة الأدب ٣٣١/٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٤٩ ، ٧٣١ ، ولسان العرب ٢٦١/١ (جرب) ، ١٤٩/١٢ (حلم) ، ومغني اللبيب ص ٣١٩ ، والمقاصد النحوية ٢٧٠/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦/٢ .

(٣) وهو قوله : (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب) .

(٤) في « أ » : (خيرن) .

(٥) في « ط » : (الحرب) .

(٦) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٧ .

(و) المعنى (**الرابع : التنصيص على العموم أو لتوكيد**[١] **التنصيص عليه ، وهي الزائدة**) ، فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، فهي للتنصيص على العموم ، ألا ترى أنه قبل دخول « من » يحتمل نفي الواحد[٢] ونفي الجنس على سبيل العموم ، ولهذا يصح أن يقال : « بل رجلان » ، وبعد دخولها يصير نصًّا في نفي الجنس على سبيل العموم ، فيمتنع أن يقال : « بل رجلان » . والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو : « ما جاءني مِن أحدٍ » فهي لتأكيد التنصيص على العموم ، لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضًا ، فزيادة « من » إنما أفادت مجرد التوكيد ، لأن « ما جاء أحد » و« ما جاء من أحد » سيان في إفهام العموم دون احتمال . فإن قلت : إذا كانت « من » تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة ؟ أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب ، وإن كان سقوطها[٣] مخلاً بالمعنى المراد ، كما قالوا في « لا » : إنها زائدة في قولهم : « جئت بلا زاد » مع أن سقوطها يخل بالمعنى .

(و) « من » المزائدة (**لها ثلاثة شروط**) عند الجمهور :

أحدها : (**أن يسبقها نفي**) بأي أداة كانت ، (**أو نَهْيٌ**) بـ « لا » ، (**أو استفهام [٩] بـ « هل »**) خاصة ، وفي إلحاق الهمزة بها نظر ، وفي الارتشاف[٤] : لو قلت كيف تضرب من رجل ؟ أو متى تضرب من رجل ؟ لم يجز . انتهى . ولعل الفرق أن « هل » لطلب التصديق دائمًا .

(و) الثاني : (**أن يكون مجرورها نكرة**) كما مر .

(و) الثالث : (**أن يكون**) مجرورها المنكر (**إما فاعلاً نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾**) [الأنبياء/٢] فذكر فاعل « يأتيهم » ، (**أو مفعولاً**) به (**نحو : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾**) [مريم/٩٨] فـ « أحد » مفعول « تحس » ، [٣١٩/أ] (**أو مبتدأ نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ ﴾**) [فاطر/٣] فـ « خالق » مبتدأ ، و « غير الله » نعته على المحل ، والخبر محذوف ، تقديره : لكم ، وليس « يرزقكم » الخبر ، لأن « هل » لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح .

---

(١) في « ط » : (توكيد) .
(٢) في « أ » ، « ط » : (الوحدة) .
(٣) في « ب » : (استعمالها) .
(٤) الارتشاف ٢/٤٤٥ .

وأجاز بعضهم[(١)] زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو : « قد كانَ مِنْ مَطَرٍ »، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط[(٢)] ، ووافقهم الناظم في التسهيل[(٣)] ، وعلله في [١٠] شرحه[(٤)] بثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا.

(الخامس معنَى البدل نحو : ﴿ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾) [التوبة/٣٨] أي بدل الآخرة ، وأنكر قوم مجيء « من » للبدل ، وقالوا : التقدير : أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة ، فالمفيد للبدلية متعلَّقُها المحذوف وأما هي فللابتداء . نقله في المغني[(٥)] وأقره .

المعنى (السادس : الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية ، فالأول (نحو : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾) [فاطر/٤٠] أي في الأرض ، والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ [البقرة/١٠٦] قاله في المغني[(٦)] . (و) الثاني نحو : (﴿ إِذَا نُودِي لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾) [الجمعة/٩] أي في يوم الجمعة .

(السابع : التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾) [نوح/٢٥] أي أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقدِّمت العلة على المعلول للاختصاص ، (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم : [من البسيط]

٤٧١ــ (يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ) فَمَا يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

أي يغضى منه لأجل مهابته . والإغضاء : بالغين والضاد المعجمتين : إرخاء الجفون ، واقتصر

(١) منهم ابن جني ، انظر الخصائص ١٠٦/٣ .
(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ .
(٣) التسهيل ص ١٤٤ .
(٤) شرح التسهيل ١٣٨/٣ – ١٣٩ .
(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٣ .
(٦) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

٤٧١– البيت للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، ولسان العرب ١١٤/١٣ (حزن) ، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢ ، وأمالي المرتضى ٦٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، ومغني اللبيب ٣٢٠/١، والمقاصد النحوية ٥١٣/٢ ، ٢٧٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٩٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٤٦/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ .

في النظم على قوله : [٣١٩/ب]

٣٦٩ـ بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَـدِئْ فِـي الأَمْكِنَـهْ بِـمِنْ وَقَـدْ تَـأْتِي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ

٣٧٠ـ وزيـد في نفـي وشـبهه فجـر نكـرة ....

وزاد في المغني[1] ثامنًا : وهو المجاوزة نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾ [الزمر/٢٢] أي عن ذكر الله .

وتاسعًا : وهو الانتهاء كقولك : « قربت منه » ، فإنه مساو لقولك : « قربت إليه » ، قاله ابن مالك[2] .

وعاشرًا : وهو الاستعلاء عند الأخفش[3] والكوفيين نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء/٧٧] أي عليهم ، وخرَّجها المانعون على التضمين ، أي منعناه بالنصر من القوم .

وحادي عشر : وهو الفصل ؛ بالصاد المهملة ؛ وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما ، نحو : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة/٢٢٠] ، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران/١٧٩] ، ونحو : « لا تعرف زيدًا من عمرو » .

وثاني عشر : موافقة الباء عند بعض البصريين ، وقيل بعض الكوفيين ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى/٤٥] أي بطرف ، نقله الأخفش عن يونس[4] .

وثالث عشر : موافقة « عند » نحو : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا ﴾ [آل عمران/١٠] قاله أبو عبيدة[5] .

ورابع عشر : مرادفة « ربما » كقوله : [من الطويل]

٤٧٢ـ وَإنا لَمِمَّا نَضْـرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَـةً ....

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣/١٣٦ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٥ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٦٨٧ ، وشرح التسهيل ٣/١٣٧ .

(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

٤٧٢- عجز البيت : (على رأسه تلقى اللسان من الفمِ) ، وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٤ ، والأزهية ص ٩١ ، وخزانة الأدب ١٠/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، والدرر ٢/٨٥ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢ ، ٧٣٨ ، والكتاب ٣/١٥٦ ، ومغني اللبيب ص ٣١١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٣١٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، ومغني اللبيب ص ٣٢٢ ، ٥١٣ ، والمقتضب ٤/١٧٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٥ ، ٣٨ .

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم[١] .

والخامس عشر : الغاية ، قاله سيبويه[٢] : تقول : « رأيته من ذلك الموضع » فجعلته غاية لرؤيتك ، وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد له .

(**وللاّم اثنا عشر معنًى أحدها :**

الملك نحو : ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾ [لقمان/٢٦] .

المعنى (**الثاني : شِبه الملك ، ويعبر عنه بالاختصاص**) والاستحقاق ، فالأول (**نحو : السرج للدابة**) . والثاني نحو : « العمارة للدار » لأن « الدابة » و« الدار » لا يتصور منهما الملك ، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات ، والتي للاختصاص بخلاف ذلك . [٣٢٠/أ]

(و) المعنى (**الثالث : التعدية**) إلى المفعول به (**نحو : ما أضربَ زيدًا لعمرو**) لأن ضرب متعدٍّ في الأصل ، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل ؛ بضم العين ؛ فصار قاصرًا ، فتعدى بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو ، هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى[٣] أن الفعل باقٍ على تعديته [١١] ولم ينقل ، وأن اللام ليست للتعدية ، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب ، وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا ؟ ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثاني . ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية[٤] بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم/٥] ، وتبعه ابنه[٥] . قال الموضح في المغني[٦] : والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو : « ما أضربَ زيدًا لعمرو » كما مثل هنا ، ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل[٧] فصار المثال محتملاً . وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقًا عليه فكيف يكون أولى ؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن ، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه .

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

(٢) الكتاب ٤/٢٢٥ .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٢ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٦٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٢٨٤ .

(٧) شرح التسهيل ٣/١٤٤ ، ولم يذكر الآية التي وردت في المتن ، بل بقوله تعالى : ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجًا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾ [النحل /٧٢] .

المعنى (**الرابع : التعليل ، كقوله**) وهو أبو صخر الهذلي : [من الطويل]

٤٧٣ـ (**وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرَاكِ هـــزةٌ**)   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْـرُ

أي لأجل ذكري إياك .

المعنى (**الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة**) ، وهي أنواع منــها المعترِضة بـين الفعل المتعدي ومفعوله ، (**نحو قوله**) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان ابن عبد الملك بن مروان : [من الكامل] [٣٢٠/ب]

٤٧٤ـ وَمَلَكْتَ مَـا بَيْـنَ العِـرَاقِ وَيَـثْرِبٍ   (**ملكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمعـــاهِدِ**)

أي أجار مسلمًا ، وهو بالجيم . قال الدماميني : لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون « أجار » بمعنى : فعل الإجارة ، واللام صلة له . انتهى . (**وأمــا : ﴿ رَدِفَ لَكُـــم ﴾** [النمـل/٧٢] **فالظاهر أنه**) ؛ أي ردف ؛ (**ضمن معنَى « اقترب »**) فاللام صلة له لا زائدة ، وبه جزم في المغني فقال[1] : وليس منه « ردف لكم » خلافًا للمبرد[2] ومـن وافقـه[3] ، بـل ضمـن ردف معنى « اقترب » ، (**فهو مثل ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾**) [الأنبيـاء/١] . انتـهى . ومنـها المعترِضة بين المتضايفتين كقولهم : [من م . الكامل]

٤٧٥ـ يَـا بُـؤْسَ لِلْحَــرْبِ ....

والأصل يا بؤسَ الحربِ ، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص . وهل انجرار ما بعدها بها أو

٤٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٤٠٣ .

٤٧٤- البيت لابن ميادة في الارتشاف ٢٨٥/٣ ، والدرر ٧٨/٢ ، ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغــني ٥٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩/٣ ، والجنى الــداني ص ١٠٧ ، وشـرح الأشموني ٢٩١/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٢/٢ ، ١٥٧ .

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) المقتضب ٣٧/٢ .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣ .

٤٧٥- تمام البيت : (يا بؤس للحرب التي   وضعت أراهط فاستراحوا) ، وهو لسعد بن مالك في خزانـة الأدب ٤٦٨/١ ، ٤٧٣ ، وشرح شواهد المغــني ص ٥٨٢ ، ٦٥٧ ، والكتـاب ٢٠٧/٢ ، والمؤتلـف والمختلف ص ١٣٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠٧/٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦ ، والجنـى الداني ص ١٠٧ ، وجواهر الأدب ص ٢٤٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٤ ، وشـرح المفصل ١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥ ، وكتاب اللامات ص ١٠٨ ، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهط) ، والمحتسب ٩٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٦/١ .

بالمضاف ؟ قولان ، قال في المغني : أرجحهما الأول ، لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق[(١)] . انتهى . وهو مشكل ، لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه ، وإلا فلا إضافة . ومنها لام المستغاث ، فإنها زائدة عند المبرد ، واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها[(٢)] .

المعنى (**السادس : تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعًا في العمل**) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو : « عجبت من ضربِ زيدٍ لعمرو » ، و(**نحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾**) [البقرة/٩١] ، ونحو : « زيدٌ مُعْطٍ[(٣)] للدراهم » ، (و) نحو : (﴿ **فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ** ﴾) [هود/١٠٧] . ومنع ابن مالك[(٤)] زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ، ورد بقوله : [من الطويل]

٤٧٦ـ . . . . ولا اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا

(**وإما بتأخره عن المعمول**) مع أصالته في العمل (**نحو : ﴿ إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾**) [يوسف/٤٣] والأصل ، والله أعلم : إن كنت تعبرون الرؤيا ، [٣٢١/أ] فلما أخر الفعل وتقدّم[(٥)] معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام ، (**وليست**) اللام (**المقوية زائدة محضة**) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم ، (**ولا معدّية**) محضة لاطّراد صحة إسقاطها ، (**بل هي بينهما**) ، فلها منزلة بين منزلتين ، وهو مشكل ، فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح ، فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد ، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين .

المعنى (**السابع : انتهاء الغاية ، نحو : ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾**) [الرعد/٢] أي إلى أجل .

المعنى (**الثامن : القسَم**) ، ويختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء (**نحو : للهِ لا يُؤَخَّرُ الأجلُ**) ، أي تالله .

المعنى (**التاسع : التعجب ، نحو : للهِ دَرُّك**) أي ما أكثر درك ، بالدال المهملة .

---

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢١٧/١ .

(٣) في « ط » : (معطي) .

(٤) شرح التسهيل ١٤٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ .

٤٧٦- صدر البيت : (أحجاج لا تعط العصاة مناهم) ، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٢٢ ، والدرر ٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، وهمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٥) في « ط » : (قدم) .

المعنى (**العاشر : الصيرورة**) عند الأخفش ، وتسمى أيضًا لام العاقبة ولام المآل (**نحو :**) [١٢] [من الوافر]

٤٧٧ـ (**لِدوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ**) فَكُلُّكُم يَصِيْرُ إلَى ذهَابِ

فإن الموت ليس علّة الولد ، والخراب ليس علّة للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك . ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه .

المعنى (**الحادي عشر : البعدية**) بالباء الموحدة ؛ فتكون مرادفة لـ « بعد » (**نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾** [الإسراء/٧٨] **أي بعده**) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل ، وتقدم فيه معنى الدلوك .

المعنى (**الثاني عشر : الاستعلاء**) حقيقة (**نحو : ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾**) [الإسراء/١٠٩] جمع ذقن ، (**أي عليها**) . ومجازًا نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء/٧] أي عليها ، قاله في المغني[(١)] . [٣٢١/ب]

وتأتي للنسب نحو : « لزيد عمٌّ هو لعمرو خالٌ ». وللتبليغ نحو : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ ﴾ [إبراهيم/٣١] قاله ابن مالك[(٢)] . وللتبيين نحو : « سُقْيًا لك » ، قاله سيبويه[(٣)] . وللظرفية نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء/٤٧] أي فيه . وبمعنى « عند » كقراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بالْحَقِّ لِما جَاءَهُمْ ﴾ [ق/٥] بكسر اللام وتخفيف الميم : أي « عند مجيئه إياهم » قاله أبو الفتح[(٤)] . وبمعنى « من » نحو : [من الطويل]

٤٧٨ـ . . . . وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أفْضَلُ

أي نحن أفضلُ منكم يومَ القيامة . وبمعنى « عن » إذا استعملت مع القول نحو : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ

٤٧٧- البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣ ، وللإمام علي بن أبي طالب في خزانة الأدب ٥٢٩/٩ ، ٥٣١ ، والدرر ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٣ ، والجنى الداني ص ٩٨ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣١٨/١ .

(٤) المحتسب ٢٨٢/٢ .

٤٧٨- صدر البيت : (لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم) ، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣ ، والجنى الداني ص ١٠٢ ، وجواهر الأدب ص ٧٥ ، وخزانة الأدب ٤٨٠/٩ ، والدرر ٧٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ، ولسان العرب ٢٤/٢ (حتت) ، ومغني اللبيب ٢١٣/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٩١/٢ .

كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العنكبوت/١٢] أي: عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب[1] . وللتمليك وشبهه نَحو: « وهبت لزيد دينارًا » ونحو: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل/٧٢] قاله ابن مالك في التسهيل[2] ، وتبعه الموضح في المغني[3] ، واقتصر في النظم على قوله:

٣٧٢ـ والـلامُ لِلْمِلْـكِ وَشِـبْهِهِ وَفِـي تَعْدِيَـةٍ أَيْضًـا وَتَعْلِيْـل قُفِـي

٣٧٣ـ وَزِيْدَ........................ ....

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنًى أيضًا :

أحدها: الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (**نحو: كتبت بالقلم**) ، و« نجرت بالقدوم » . أو مجازًا نحو: ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل/٣٠] ، لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها . حكاه في المغني[4] . وهو أحد قولَـي الزمخشري[5] في البسملة ، والقول الثاني: إنها للمصاحبة ، وهو الأظهر عنده .

المعنى (**الثاني: التعدية**) بالتاء المثناة فوق ؛ وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تُعدّي الفعل القاصر (**نحو: ﴿ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ ﴾** [البقرة/١٧] **أي أذهبه**) ، وقرئ « أذهبَ اللهُ نورَهم »[6] ، وبهذه الآية ردّ على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقًا ، وأنك إذا قلت: « ذهبت بزيد » كنت مصاحبًا له في الذهاب . قاله في المغني[7] . [٣٢٢/أ]

المعنى (**الثالث: التعويض**) ، ويسمى بالمقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حسًّا (كـ « **بعتك هذا**) الثوبَ (**بهذا**) العبد » فمدخول الباء هو الثمن . أو معنى نحو: « كافأت إحسانَه بضعفٍ » فمدخول الباء هو العوض . قال في المغني[8] : ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل/٣٢] ، وإنَّمَا لَم نقدّرها[9] باء السببية كما قال

(١) الكافية ص ١٩ ، وانظر همع الهوامع ٣٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٧٥ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٣٩ .

(٥) الكشاف ٤/١ .

(٦) هي قراءة اليماني ، انظر البحر المحيط ٨٠/١ ، والكشاف ٣٩/١ .

(٧) مغني اللبيب ص ١٣٨ .

(٨) مغني اللبيب ص ١٤١ .

(٩) في « أ » ، « ب » : (يقدرها) ، والتصويب من المصدر السابق .

المعتزلة وكما قال الجميع ؛ يعني من أهل السنة ، في : « لن يدخلَ أحدُكُمُ الجنَّةَ بعمَلِهِ »[1] لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين [١٣] جمعًا بين الأدلة . انتهى .

المعنى (**الرابع : الإلصاق**) ، وهو أصل معانيها ، قال سيبويه[2] : وإنما هي للإلصاق والاختلاط ، ثم قال : وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله . قال في المغني[3] : ثم الإلصاق حقيقي (**نحو : أمسكت بزيد**) ، أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، ولو قلت : « أمسكته » احتمل ذلك ، وأن تكون منعته من التصرف . ومجازي نحو : «مررت بزيد » ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد . انتهى . فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به . ثم الحقيقي نوعان : ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كـ « سطوت[4] بزيد » . وما يصل الفعل بدونه نحو : « أمسكت بزيد » ، فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف « أمسكت زيدًا » فإنما يفيد منعه من التصرف بوجه ما .

المعنى (**الخامس : التبعيض**) ، أثبته الأصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك[5] ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (**نحو : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾** [الإنسان/٦] **أي منها**) ، ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ [المائدة/٦] [٣٢٢/ب] وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة .

المعنى (**السادس : المصاحبة**) ، وهي التي يصلح في موضعها « مع » أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال (**نحو : ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ ﴾** [المائدة/٦١] **أي معه**) أو كافرين .

المعنى (**السابع : المجاوزة**) ، وهي التي يحسن في مكانها « عن » ، قيل : وتختص بالسؤال (**نحو : ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾** [الفرقان/٥٩] **أي عنه**) بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ ﴾ [الأحزاب/٢٠] ، وقيل : لا يختص بالسؤال بدليل ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان/٢٥] أي عنه ، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وتأولوا ما ورد من ذلك .

---

(١) أخرجه البخاري في المرضى برقم ٥٣٤٩ ، وأعاده في الرقاق برقم ٦٠٩٩ .
(٢) الكتاب ٢١٧/٤ .
(٣) مغني اللبيب ص ١٣٧ .
(٤) في « ط » : (كسوط) .
(٥) شرح التسهيل ١٥٢/٣ – ١٥٣ .

المعنى (**الثامن : الظرفية**) ، وهي التي يحسن في مكانها « في » ، ثم الظرفية مكانية وزمانية ، فالمكانية (**نحو** : ﴿ **وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ** ﴾ [القصص / ٤٤] أي فيه) ، (و) الزمانية (﴿ **نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ** ﴾) [القمر/٣٤] أي فيه .

المعنى (**التاسع : البدل**) ، وهي التي يحسن في مكانها « بدل » (**كقول بعضهم :**) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه : (**ما يَسُرّني أنّي شَهِدْتُ بَدْرًا بالْعَقَبَةِ**[1] . **أي بدلها**) .

المعنى (**العاشر : الاستعلاء**) ، وهي التي يحسن في موضعها « على » (**نحو**) : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (**مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ** ﴾ [آل عمران/٧٥] **أي على قنطار**) ، قاله الأخفش[2] ، ويدل له : ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف/٦٤] ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [المطففين/٣٠] أي مروا عليهم بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِيْنَ ﴾ [الصافات/١٣٧] .

المعنى (**الحادي عشر : السببية**) ، وهي الداخلة على سبب الفعل (**نحو** : ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ** ﴾) [المائدة/١٣] أي لعنّاهم بسبب نقضهم ميثاقهم ، كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، كما تقدَّم ، فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافًا لابن مالك[3] ، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية ، وعد من مفرداته . [٣٢٣/أ]

المعنى (**الثاني عشر : التوكيد وهي الزائدة**) ، وتزاد مع الفاعل (**نحو** : ﴿ **كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾) [الرعد/٤٣] ، (و) مع المفعول (**نحو** : ﴿ **وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾) [البقرة/١٩٥] ، (و) مع المبتدأ (**نحو : بحسبك درهم ، و**) مع خبر « ليس » (**نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ**) .

وتأتي الباء للقسم ، وهي أصل أحرفه ، وتستعمل في القسم الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة طلبية نحو : « باللهِ هل قام زيدٌ » أي أسألك بالله مستحلفًا ، وغير الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة خبرية نحو : « باللهِ لتفعلَنَّ » .

وللغاية نحو : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف/١٠٠] أي إلي ، وقيل ضمن أحسن معنى لطف .

---

(١) شرح التسهيل ١٥١/٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٠/٣ .

وللتفدية[1] نحو : « بأبي أنت وأمي » ، أي : فداؤك أبي وأمي . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٣ـ . . . . وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا   وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

٣٧٤ـ بالباءِ اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ   وَمِثْلِ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

(ولـ « في » ستة[2] معان :)

أحدها : (**الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية**) ، فالأولى (نحو : ﴿ **فِي أَدْنَى الأَرْضِ** ﴾) [الروم/٣] ، (و) الثانية (نحو ﴿ **فِي بِضْعِ سِنِيْنَ** ﴾) [الروم/٤] فـ « أدنى » و« بضع » اكتسبا الظرفية من المضاف إليهما ، فإن « أدنى » اسم تفضيل من الدنو ، و« بضع » اسم لما بين الثلاث إلى التسع . (**أو مجازية**) إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [البقرة/١٧٩][١٤] أو الظرف معنى ، والمظروف ذاتًا نحو : « أصحابُ الجنةِ في رحْمَةِ اللهِ » ، أو بالعكس (نحو : ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ**) حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب/٢١] ، وفي بعض النسخ : ﴿ **لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ** ﴾ [يوسف/٧] الآية .

(و) الثاني : (للسببية نحو : ﴿ **لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾) [النور/١٤] أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم ، أي خضتم فيه .

(و) الثالث : (**المصاحبة**) عند الكوفيين والقتيبي[3] وهي التي يحسن موضعها « مع » (نحو : ﴿ **قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ** ﴾) [الأعراف/٣٨] أي مع أمم .

(و) الرابع : (**الاستعلاء**) عند الكوفيين والقتيبي ، وهي التي يحسن موضعها « على » (نحو : ﴿ **وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾) [طـه/٧١] أي عليها ، [٣٢٣/ب] وقيل : إن « في » هنا ليست بمعنى « على » ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور .

(و) الخامس : (**المقايسة**) ، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، (نحو : ﴿ **فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ** ﴾) [التوبة/٣٨] ، أي بالقياس إلى الآخرة .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (للتعدية) .

(٢) في « أ » : (ست) .

(٣) سقطت « والقتبي » من « ط ، ب ، ج » .

(و) السادس : (بِمَعنَى البـــاء) عند الكوفيين والقتيبي (كقولــه) : [من الطويل]

٤٧٩ـ وَيَرْكَبُ يَومُ الرَّوْعِ مِنَّا فَوارس (بَصِيْرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكِلَى)

أي بصيرون بطعن ، وهو ؛ بالباء الموحدة وكسر الضاد المهملة ؛ جمع بصير ، نعت فوارس و« الأباهر » : جمع الأبهر ، وهو عرق إذا قطع مات صاحبه ، و« الكلى » : جمع كلوة . وتأتي « في » بمعنى « من » نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل/١٢] أي منها قاله الحوفي .

وللتعويض وهي الزائدة عوضًا من أخرى محذوفة كقولك : « ضربتُ فيمن رغبتُ » ، أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده[1] ، وفيه نظر للموضح في المغني[2] .

وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض ، أجازه الفارسي في الضرورة[3] ، وأجازه بعضهم في الكلام ، وجعل منه ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ [هود/٤١] أي اركبوها . واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله :

٣٧٣ـ .... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(ولـ « على » أربعة معان :

أحدها : الاستعلاء) على مجرورها ، وهو الغالب (نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾) [المؤمنون/٢٢] ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾ [طه/١٠] .

(والثاني : الظرفية) كـ « في » قاله الكوفيون (نحو) : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ (عَلَى حِيْنِ غَفْلَةٍ ﴾ [القصص/١٥] أي في حين غفلة) .

(والثالث : المجاوزة) كـ « عن » (كقوله) وهو قحيف العامري : [من الوافر]

٤٧٩- البيت لزيد الخيل في لسان العرب ١٦٧/١٥ (فيا) ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وتاج العروس (فيا) ، وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، ٣٢٥/٣ ، والجنى الداني ص ٢٥١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٦ ، ٣٩٣/٩ .

(١) شرح التسهيل ١٦٢/٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٢٥ ، والعبارة في « أ » ، « ط » : (قال في المغني : وفيه نظر) .

(٣) همع الهوامع ٣٠/٢ .

٤٨٠ـ (إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ)   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

[٣٢٤/أ] (أي) إذا رضيت (عني) ، وبنو قشير ؛ بضم القاف وفتح الشين المعجمة ؛ اسم قبيلة ، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثًا ، [١٥] ويحتمل أن يكون « رضي » ضمّن معنى عطف . قاله في المغني[1] . وقال الكسائي : حمل على نقيضه وهو سخط . وقال أبو عبيدة : إنما ساغ هذا لأن معناه : أقبلت عليّ .

(**الرابع : المصاحبة**) كـ « مع » عند الكوفيين (**نحو** : ﴿ **وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ** ﴾ [الرعد/٦] **أي مع ظلمهم**) ، وتأتي بمعنى اللام نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة/١٨٥] أي لهدايته إياكم .

وبمعنى « عند » نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾ [الشعراء/١٤] أي عندي .

ومرادفة « من » نحو : ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطففين/٢] أي منهم .

وموافقة الباء نحو ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ [الأعراف/١٠٥] أي بألا أقول ، وبذلك قرأ أبيّ[2] .

وزائدة للتعويض وغيره ، فالأول : [من الرجز]

٤٨١ـ إِنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ   إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

٤٨٠- البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢ ، والاقتضاب ص ٤٣٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٥٣ ، والأزهية ص ٢٧٧ ، وخزانة الأدب ١٣٢/١٠ ، والدرر ٥٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤١٦/١ ، ولسان العرب ٣٢٣/١٤ (رضي) ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٨/٢ ، والإنصاف ٦٣٠/٢ ، وأوضح المسالك ٤١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، والجنى الداني ص ٤٧ ، والخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٤ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٠/١ ، ولسان العرب ٤٤٤/١٥ (يا) ، والمحتسب ٥٢/١ ، ٣٤٨ ، ومغني اللبيب ١٤٣/٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٨/٢ ، والكامل ١٠٠١ .

(١) مغني اللبيب ص ١٩١ .

(٢) انظر القراءة في البحر المحيط ٣٥٦/٤ ، والكشاف ٧٩/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ .

٤٨١- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٧٥/١١ (عمل) ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٧٨ ، وخزانة الأدب ١٤٦/١٠ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، والدرر ٣٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٤١٩ ، والكتاب ٨١/٣ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وهمع الهوامع ٢٢/٢ ، وكتاب العين ١٥٣/٢ ، ومقاييس اللغة ١٤٥/١ ، وديوان الأدب ٤١٦/٢ ، وأساس البلاغة (عمل) (وجد) ، وتاج العروس (عمل) (علا) .

أي عليه ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل الموصول تعويضًا . قاله ابن مالك[1] .

والثاني : كقول حميد بن ثور : [من الطويل]

٤٨٢ــ أَبَى اللهُ إلاَّ أنَّ سرحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العضَاةِ تَرُوقُ

زاد « على » لأن راق متعدية بنفسها ، تقول : راقني حسن الجارية . ونص سيبويه على أن « على » لا تزاد[2] ، ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين « تروق » تشرق .

وللاستدراك كقولك : « فلانٌ لا يدخلُ الجنةَ لسوءِ صنيعِهِ على أنَّه لا يَيْأسُ مِنْ رحمةِ الله » ، أي ولكنه . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٥ــ عَلَى للاستِعْلاَءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ . . . .

(ولـ « عن » أربعة معان أيضًا :

أحدها : المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه ، (**نحو : سرت عن البلد ، ورميْتُ عن القوس**) ، والمثال الأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه ، [٣٢٤/ب] فقال ابن مالك[3] : هي فيه للاستعانة بمعنى الباء ، لأنهم يقولون : رميت بالقوس وعن القوس ، حكاه الفراء . وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية ، وحكى أيضًا : « رميت على القوس » ، قاله في المغني[4] .

(**الثاني : البعدية**) بالباء الموحدة (**نحو**) : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق/١٩] **أي حالاً بعد حال**) ، ويحتمل أن تكون « عن » على بابها ، والتقدير : طبقًا متباعدًا في الشدة عن طبق آخر دونه ، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، قاله الدماميني .

(**الثالث : الاستعلاء كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [محمد/٣٨] أي عليها**) ، ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل ، قاله

---

(١) شرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٢- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ ، وأدب الكاتب ص ٥٢٣ ، وأساس البلاغة (روق) ، والجنى الداني ٤٧٩ ، والدرر ٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١ ، ولسان العرب ٤٧٩/٢ (سرح) ، ومغني اللبيب ١٤٤/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٧٧ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ ، ١٤٤/١٠ ، ١٤٥ ، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٨١/٣ - ٨٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٠/٣ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٩٨ .

الدماميني ، (وكقول الشاعر) وهو ذو الأصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحارث بن مجرب : [من البسيط]

٤٨٣ــ (لاهِ ابْنَ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي) وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

أي علي ؛ لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه . قاله في المغني[1] ، و« لاه » أصله : لله ، فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذًا ، والحسب ؛ بفتح السين ؛ الدين وما يعده الإنسان من مفاخر آبائه ، والديان : الملك ، وتخزوني : تسوسني ، والمعنى : لله درُّ ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني .

(الرابع : التعليل نحو : [١٦] ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [هود/٥٣] أي لأجله) ، قال في المغني[2] : ويجوز أن يكون حالاً من ضمير « تاركي » أي ما نتركها صادرين عن قولك ، وهذا رأي الزمخشري . انتهى .

وتكون « عن » مرادفة « من » نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى/٢٥] أي منهم .

ومرادفة الباء نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النجم/٣] أي به .

وللاستعانة نحو : « رميت عن القوس » أي به كما تقدم عن ابن مالك .

والبدل نحو : ﴿ لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة/٤٨] أي بدل نفس ، وفي الحديث « صومي عن أمِّك » أي بدل أمك[3] .

والظرفية كقوله : [من الطويل]

٤٨٣– البيت لذي الأصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣ ، والأزهية ص ٢٧٩، والاقتضاب ص ٢٤٩ ، ٤٤١ ، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣ ، وخزانة الأدب ١٧٣/٧ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، والدرر ٥٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١ ، ولسان العرب ٥٢٥/١١ (فضل) ، ١٦٧/١٣(دين) ، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن) ، ٥٣٩ (لوه) ، ٢٢٦/١٤ (خزي) ، ومغني اللبيب ١٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٦/٣ ، ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/١ ، ١٢١/٢ ، ٣٠٣ ، والإنصاف ٣٩٤/١ ، وأوضح المسالك ٤٣/٣ ، والجنى الداني ص ٢٤٦ ، والخصائص ٢٨٨/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، وهمع الهوامع ٢٩/٢ .

(١) مغني اللبيب ص ١٩٦ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٩٧ .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٢٨/٣ ، حديث رقم ٦٦٧ .

٤٨٤ـ .... وَلاَ تَـكُ عَـنْ حمـلِ الرباعـة وَانِيَـا

[٣٢٥/أ] أي في حمل، بدليل ﴿ وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴾ [طه/٤٢]. وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله: [من الطويل]

٤٨٥ـ أَتَجْـزَعُ إنْ نَفْـسٌ أَتَاهَـا حِمَامُـهَا فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْـنَ جَنْبَيْـكَ تَدْفَـعُ

قال ابن جنّيّ: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف «عـن» من أول الموصول، وزيدت بعده. واقتصر في النظم على قوله:

٣٧٥ـ .... بِعَنْ تَجَـاوُزًا عَنَـى مَـنْ قَـدْ فَطَـنْ

٣٧٦ـ وقَـدْ تَجِـي مَوْضِـعَ بَعْـدٍ وعلـى ....

(وللكاف أربعة معان أيضًا :

أحدها : التشبيه نحو) قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ (وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾) [الرحمن/٣٧] .

(والثاني : التعليل) أثبته قوم ونفاه الأكثرون (نحـو : ﴿ وَاذْكُـرُوهُ كَمَـا هَدَاكُمْ ﴾) [البقرة/١٩٨] فالكاف تعليلية و«ما» مصدرية (أي لهدايته إياكم)، وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخـاص موضـع العـام إذ الذكـر والهدايـة يشـتركان في أمـر وهـو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة: «وأحسِنْ كما أحسَـنَ اللهُ إليـكَ»، والكـاف للتشـبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب .

(والثالث : الاستعلاء) ذكره الأخفش والكوفيون[١]، (قيل لبعضـهم) وهـو رؤبة: (كيف أصبحت ؟ قال : كخير . أي على خير)، وقيل المعنى: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء. وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خيْر. (وجعل منه) أي مـن الاسـتعلاء (الأخفش قولهم : «كن كما أنت» أي على ما أنت عليه)،

٤٨٤- صدر البيت : (وآسى سراة الحي حيث لقيتهم) وهو للأعشى في ديوانـه ص ٣٧٩، والارتشاف ٤٤٨/٢، والدرر ٦١/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١، وبلا نسـبة في الجنـى الـداني ص ٢٤٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٤، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، ومغني اللبيب ١٤٨/١، وهمع الهوامـع ٣٠/٢، وتاج العروس (عنن)، وشرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٥- البيت لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص ٣٢٥، والارتشاف ٤٤٨/٢، ٣١٨/٣، وشرح شـواهد المغني ٤٣٦/١، وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي ص ١٠٥، وذيل سمـط الـلآلي ص ٤٩، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠، وتاج العروس (عنن)، والـدرر ٣٧/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، وشرح التسهيل ١٤٠/٢، ١٦١/٣، وشرح الكافيـة الشـافية ٣١٣/١، والمحتسب ٢٨١/١، ومغني اللبيب ١٤٩/١، وهمع الهوامع ٢٢/٢ .

(١) الارتشاف ٤٣٧/٢، وشرح التسهيل ١٧٠/٣ .

فالكاف بمعنى « على » ، و« ما » موصولة[1] ، و« أنت » : مبتدأ حذف خبره ، هذا أحد الأعاريب . والثاني : أن « ما » موصولة ، و« أنت » : خبر حذف مبتدؤه أي كالذي[2] هو أنت . والثالث : أن « ما » زائدة ملغاة ، والكاف جارة ، و« أنت » : ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، والمعنى : كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى . الرابع : أن « ما » كافة ، و« أنت » : مبتدأ حذف خبره ، [٣٢٥/ب] أي عليه أو كائن . والخامس : أن « ما » كافة أيضًا ، و« أنت » : فاعل ، والأصل : كما كنت ثم حذف « كان » فانفصل الضمير . والسادس : أن « ما » زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالتين .

المعنى (**الرابع**) من معاني الكاف [١٧] (**التوكيد ، وهي الزائدة نحو** : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ [الشورى/١١] **أي ليس شيء مثله**) ، كذا قدره الأكثرون ، إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى : ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال ، وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا ، قاله ابن جنّيّ ، وقيل : الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا ، فقيل : الزائد « مثل » ، كما زيدت في : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ ﴾ [البقرة/١٣٧] قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير . قال في المغني[3] : والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . وقيل : الكاف و« مثل » لا زائد منهما ، ثم اختلف فقيل : « مثل » بمعنى الذات ، والمعنى ليس كذاته شيء ، وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه ، والمعنى : ليس كصفته شيء . وقيل : الكاف اسم مؤكد « مثل » ، كما عكس ذلك من قال : [من الرجز]

٤٨٦ــ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

زاد في المغني[4] في معاني الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بـ « ما » في نحو : « سَلِّم كما تدخل » ، و« صلِّ كما يدخلُ الوقت » ، ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما ، وهو غريب جدًّا . انتهى . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٧ــ شَبِّه بكَافٍ وَبِهِ التَّعْلِيلُ قَدْ يَعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

(١) في « ب » : (مصدرية) .

(٢) في « ب » : (فالذي) .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٨ .

٤٨٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ص ٢٣٧ .

(**ومعنَى « إلى » و« حتى » انتهاء الغاية مكانية أو زمانية**) ، مثال « إلى » في المكان (**نحو** : ﴿ **مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى** ﴾) [الإسراء /١] ، [٣٢٦/أ] (و) مثالها في الزمان (**نحو**) : ﴿ **ثُمَّ** (**أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾) [البقرة/١٨٧] . (و) مثال « حتى » في المكان (**نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، و**) مثالها في الزمان (**نحو** : ﴿ **سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾) [القدر/٥] وتقدم أن معاني اللام الانتهاء ، ولذلك جمعها الناظم بقوله :

٣٧١ـ لِلانْتِهَا حَتَّى وَلاَمٌ وَإِلَى ....

(**وإنما يجر بـ « حتى » في الغالب آخر**) نحو : « حتى رأسِها » ، (**أو متصل بآخر**) نحو : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [القدر / ٥] (**كما مثلنا**) ، وإذا ثبت أنها لا تجر إلا آخرًا أو متصلاً به (**فلا يقال : سهرت البارحة حتى نصفِها**) ، لأن النصف ليس آخرًا ولا متصلاً بالآخر ، قالته المغاربة . قال في المغني[1] : وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده . واعترض عليه بقوله : [من الخفيف]

٤٨٧ـ عيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل : « فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها » ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به . انتهى . وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها ، ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك .

(**ومعنَى « كي » التعليل**) نحو : « جئت كي أقرأ » أي للقراءة .

(**ومعنَى الواو والتاء**) المثناة فوق (**القسم**) نحو : والله ، وتالله .

(**ومعنَى مذ ومنذ ابتداء الغاية**) في الزمان ، فيكونان بمعنى « من » (**إن كان الزمان ماضيًا كقوله**) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الكامل]

٤٨٨ـ لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ (**أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ**)

---

(١) مغني اللبيب ص ١٦٧ .

٤٨٧- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٤ ، والارتشاف ٤٦٨/٢ ، والدرر ٣٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١ ، ومغني اللبيب ١٢٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٦٧/٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٨/٣ ، وشرح المرادي ٢٠٥/٢ .

٤٨٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦ ، والأزهية ص ٢٨٣ ، وأسرار العربية ص ٢٧٣ ، والأغاني ٨٦/٦ ، والإنصاف ٣٧١/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٩ ، ٤٤٠ ، والدرر ٤٧١/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، والشعر ===

أي من حجج ومن دهر ، و« الحجج » بكسر الحاء : جمع حجة ؛ بكسرها أيضًا ؛ وهي السنة . و« الدهر » : الزمان ، و« الديار » : مبتدأ ، تقدم خبره في الجار والمجـرور قبلـه ، و« قنـة » : بضم القاف وتشديد النون : أعلى الجبل . و« الحجر » بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم : حجر ثمود ، ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى . [٣٢٦/ب] و« أقوين » بسكون القاف وفتح الواو : خلون من سكانهن . (**وقوله**) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٤٨٩ـ قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَعرفَـانِ (**وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ**)

أي من أزمان . وقفا : أمر للواحد لفظ الاثنين على حـد ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق/٢٣] أو بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف ، وأصلـه : قفن . وعرفان : بكسر العين : مصدر عـرف معرفـة وعرفانًـا . والربـع : المنزل . وعفـت : درست وامحت . وآثاره : جمع أثر . (**و**) معنى « مذ » و« منذ » (**الظرفيـــة**) فيكونـان بمعنى « في » (**إن كان**) الزمان (**حاضرًا نحو**) : ما رأيته مذ أو (**منـــذ يومنـــا**) أي في يومنا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨٠ـ وإنْ يجـرًّا فِـي مُضِـيٍّ فَكَمِـــنْ هُمَا وَفِي الْحُضُور مَعْنى فِي اسْتَبِنْ

(**و**) يكونان (**بمعنَى** « **من** » و« **إلى** » **معًا**) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معًا ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه [١٨] ابتداء الفعل وانتهاؤه (**إن كان**) الزمـان معدودًا نكرة (**نحو**) : ما رأيته (**مذ**) أو منذ (**يومين**) أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

(**وربَّ**) ليست للتقليل دائمًا خلافًا للأكثرين ولا للتكثير دائمًـا خلافًـا لابـن درستويه وجماعة ، بل ترد (**للتكثير كثيرًا ، وللتقليل قليلاً**) . قاله في المغني[١] .

(**فالأول**) : كقوله تعالى : ﴿ رُبَمَا[٢] يَوَدُّ الَّذِيـنَ كَفَـرُوا لَـوْ كَـانُوا مُسْلِمِيْنَ ﴾ [الحجر/٢] و (**كقوله** ﷺ : « **يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يوم القيامة**[٣] » ، **وقول بعض**

=== والشعراء ١/١٤٥ ، ولسان العرب ٤/١٧٠ (حجر) ، ١٣/٤٢١ (قنـن) ، والمقـاصد النحويـة ٣/٣١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٧٠ ، ورصف المبـاني ص ٣٢٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٧ ، ومغني اللبيب ١/٣٣٥ ، وهمع الهوامع ١/٢١٧ .

٤٨٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٨٩ ، والدرر ١/٤٧٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤، ٢/٧٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٩، وشرح الأشموني ٢/٢٩٧، ومغني اللبيب ١/٣٣٥، وهمع الهوامع ١/٢١٧.

(١) مغني اللبيب ١/١٣٥ .

(٢) الرسم المصحفي : « رُبَمَا » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١١٥ .

العرب عند انقضاء رمضان : « **يا رب صائمِهِ لن يصومَه ، وقائمِه لن يقومَه** ») بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان ، وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ، وقول الشاعر : [٣٢٧/أ] [من الطويل]

٤٩٠ــ وَيَا رُبَّ يومٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بآنسةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل . قاله في المغني(١) .

(**والثاني**) : وهو التقليل (**كقوله**) وهو رجل من أزد السراة : [من الطويل]

٤٩١ــ (**أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ**)

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْجَلِي لِزَمَانِ

وَيكملُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُه وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانِ

وعن الفارسي أن عمر الجنبي(٢) سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال : (**يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام**) والقمر ، ويلده بسكون اللام وفتح الدال أو ضمها ، وأصله : لم يلده بكسر اللام وسكون الدال ، فسكن اللام تشبيهًا لها بتاء « كتف » فالتقى ساكنان ، فحركت الدال بالفتح اتباعًا لفتحة الياء أو بالضم اتباعًا لضمة الهاء . والشامة : الخال ، وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها . وفي رواية « شامة غراء » وهو ضمير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء ، والشامة سوداء . والحر من الوجه : ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد ، قاله الدماميني . ومجللة : أي ذات عز وجلال ، وروي « مجلحة » بتقديم الجيم على الحاء : أي منكسة ، ويهرم أي يشيب ، قاله الحلبي .

٤٩٠- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٩ ، وخزانة الأدب ٦٤/١ ، والدرر ٤٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، ٣٩٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٣٥/١ ، والمقرب ١٩٩/١ .

(١) مغني اللبيب ١٣٥/١ .

٤٩١- الأبيات لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢ ، والكتاب ٢٢٦/٢ ، ١١٥/٤ ، وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٣٨١/٢ ، والدرر ٨١/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/١ ، وأوضح المسالك ٥١/٣ ، والجنى الداني ص ٤٤١ ، والخصائص ٣٣٣/٢ ، والدرر ٤٥/٢ ، ورصف المباني ص ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، والمقرب ١٩٩/١، ومغني اللبيب ١٣٥/١ ، وهمع الهوامع ٥٤/١ ، ٢٦/٢ .

(٢) في « ط » : (الخشني) .

(فصـــــــــــــل)

(من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة :

أحدها : الكاف) ، وهل اسميتها في النثر والشعر معًا أو في الشعر فقط ؟ قولان ، (والأصح) منهما (أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجـاج يصـف نسـوة : [من الرجز][٣٢٧/ب]

٤٩٢ـ بيــضٌ ثــلاثٌ كَنِعــاجٍ جَــمٍّ (يَضْحَكْنَ عن كَالْبَرَدِ الْمُنْــهَمِّ)

فالكاف هنا اسم بمعنى « مثل » ، لأن حروف الجر مختصة بالأسماء . وبيــض : جمع بيضـاء ، والنعاج : جمع نعجة ، وهي هنا البقرة الوحشية ، ولا يقال لغير البقر من الوحش : نعــاج . والجم ؛ بضم الجيم : جمع جَماء ، وهي التي لا قرن لها ، وبالفتح الكثير . ويضحكــن : خـبر بيض . والبرد ؛ بفتحتين : مطر منعقد . المنهم ؛ بضم الميم الأولى وتشديد الثانيـة وسـكون النون : الذائب . يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل الـبرد الذائـب لطافـة ونظافـة . ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق قول الناظم :

٣٧٨ــ وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا . . . .

(والثاني والثالث « عن » و« على ») يستعملان اسمين (وذلك إذا دخلــت عليهما « من ») فتكون « عن » بمعنى « جانب » ، و« علــى » بمعنــى « فــوق » ، فـالأول (كقوله) وهو [١٩] قطري الخارجي : [من الكامل]

٤٩٢- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ ، وخزانــــة الأدب ١٦٦/١٠ ، ١٦٨ ، والـــدرر ٦٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٨ ، وأوضــح المسالك ٥٤/٣ ، والجنى الداني ٧٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، وشـــرح المفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، ومغني اللبيب ١٨٠/١ ، وهمع الهوامع ٣١/٢ ، ولسان العرب ٦٢٠/١٢ (همم)، وتاج العروس ٣٤٥/٢٤ (كوف) ، (همم) ، والمخصص ١١٩/٩ ، وكتاب العين ٤٦١/٤ .

٤٩٣ـ فَلَقَدْ أرانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً (مِنْ عَنْ يَمِيْنِي مَرَّةً وَأَمَامِي)

فـ « عن » هنا اسم بمعنى « جانب » ، لأن حروف الجر مختصة بالأسماء . ودريئة ؛ بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة : وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي . ومرة : مصدر مر . (و) الثاني كـ (قوله) وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا : [من الطويل]

٤٩٤ـ (غَدَتْ من عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا) تَصِلُّ وَعن قَيْضٍ بِـزِيزَاء مَجـهلِ

فـ « على » هنا اسم بمعنى « فوق » لدخول « من » عليها ، وكونها بمعنى « فوق » هو قول الأصمعي . وقال أبو عبيلة : بمعنى « عند » ، والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها . وغدت ؛ بالمعجمة : من أخوات كان ، واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا . وتصل : خبرها ، وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة ، [٣٢٨/أ] أي تصوت[1] من جوفها من شدة العطش .

قال أبو حاتم : قلت للأصمعي كيف قال : « غدت » ، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلاً ؟ فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل ، والعرب تقول : « بَكِّرَ إلى العشيّة » ، ولا بكور هناك . قاله ابن السيد[2] .

٤٩٣- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١ ، وخزانة الأدب ١٥٨/١٠ ، ١٦٠ ، والدرر ٣٤٨/١ ، ٨٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٣ ، ٣٠٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥ ، والأشباه والنظائر ١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٥٧/٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢ ، وشرح التسهيل ٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٨ ، ومغني اللبيب ١٤٩/١ ، وهمع الهوامع ١٥٦/١ ، ٣٦/٢ .

٤٩٤- البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٤ ، والاقتضاب ص ٤٢٨ ، والأزهية ١٩٤ ، وخزانة الأدب ١٤٧/١٠ ، ١٥٠ ، والدرر ٨٩/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٨ ، ولسان العرب ٣٨٣/١١ (صلل) ، ٨٨/١٥ (علا) ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٤٤/٢ ، ٣٣٧/٣ ، والأشباه والنظائر ١٢/٣ ، وأوضح المسالك ٥٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٣ ، والكتاب ٢٣١/٤ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ .

(١) في « ب » : (تصورت) .

(٢) الاقتضاب ص ٦٩٧ .

وتَمَّ ؛ بفتح المثناة فوق : أي كمل . وظمؤها ؛ بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها ؛ قال الدماميني : ما بين الوردين ، تستعمل في الإبل ، ولكنه استعاره للقطا . وقال ابن السيد[1] : مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب . ولا تنافي بينهما. والقيض ؛ بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة ؛ قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض . وقال العيني[2] : أراد به الفرخ ها هنا . وزيزاء ؛ بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمدّ : الغليظة من الأرض . ويروى : « بيداء » بالمد ، المهلكة « والجهل » : القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها ، وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ، ولا يجوز أن يكون نعتًا لـ « زيزاء » عند البصريين . قاله ابن السيِّد في شرح أبيات الجمل .
وإلى استعمال « عن » و« على » اسمين أشار الناظم بقوله :

٣٧٨ـ . . . . وَكَذا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

وقد تكون « على » فعلاً ماضيًا ، تقول : علا يعلو علوًّا ، وعلي يعلي علاء ، قاله ابن خالويه في الطارقية . وقد تكون « إلى » اسمًا واحد آلاء الله ، وهي نعمه ، تقول : « إلى » و« آلاء » ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جنِّيّ .

(**والرابع والخامس**) مما يستعمل اسمًا (**مذ ، و : منذ ، وذلك في موضعين**) أشار إليهما الناظم بقوله : [٣٢٨/ب]

٣٧٩ـ وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ . . . .

(**أحدهما : أن يدخلا على اسم مرفوع**) نكرة أو معرفة معدودًا أو لا (**نحو : ما رأيته منذ يومان**) ، فـ « يومان » منكر معدود (**أو : منذ يومَ الجمعة**) ، فـ « يوم الجمعة » معرف [٢٠] غير معدود ، (**وهما حينئذ**) أي حين إذ رفع ما بعدهما (**مبتدآن وما بعدهما خبر**) عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب ، ومعناهما : الأمد إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا ، وأول المدة إن كان ماضيًا . قاله في المغني[3] .

(**وقيل بالعكس**) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ ، وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ، ومعناهما « بين وبين »

---

(١) الاقتضاب ص ٦٩٧ .
(٢) المقاصد النحوية ٣/٣٠٣ .
(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

مضافين ، فمعنى « ما لقيته مذ يومان » : بيني وبين لقائه يومان . قاله في المغني[1] ، ولا يخلى ما فيه من التعسف . (**وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بـ « كان » تامة محذوفة**) ، والتقدير : مذ كان يومان أو يوم الجمعة ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مَضَاء والسهيلي[2] .

وقيل ظرفان ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : من الزمان الذي هو يومان ، وهو قول لبعض الكوفيين ، وهو مبني على أن « منذ » مركبة من « من » الجارة و« ذو » الطائية أو منها ومن « إذ » ، وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال : في نحو « ما لقيته منذ يومان » أربعة أقوال ، فللبصريين قولان ، قال الفارسي : التقدير : أَمَدُ ذلك يومان ، فـ « منذ »[3] مبتدأ ، و« يومان » : خبره . وقال ابن جنّي[4] « بيني وبين لقائه يومان » ، فـ « منذ »[3] : خبر ، و« يومان » : مبتدأ . وللكوفيين قولان أحدهما : أن « من » حرف و« ذو » [٣٢٩/أ] موصولة و« هو يومان » : مبتدأ وخبر ، والجملة صلة ، فحذفت [٢١] الواو والمبتدأ ، وضمت الميم إتباعًا . والثاني : أن الأصل : منْ إذْ مضى يومان ، فـ « يومان » فاعل بفعل محذوف . انتهى .

(و) الموضع (**الثاني : أن يدخلا على الجملة فعلية كانت ؛ وهو الغالب ؛ كقوله**) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب : [من الكامل]

٤٩٥ـ (مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَه) فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

فأدخل « مذ » على الجملة الفعلية ، وهي « عقدت » . وخبر « زال » : يدنى في البيت بعده[5] .

---

(١) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

(٢) الارتشاف ٢٤٣/٢ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (مذ) .

(٤) اللمع ص ١٢٠ .

٤٩٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٢٣/٥ ، وخزانة الأدب ٢١٢/١ ، والدرر ٤٦٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٠ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ ، والمقاصد النحوية ٣٢١/٣ ، والمقتضب ١٧٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٦١/٣ ، والدرر ٤٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٢١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ ، ولسان العرب ٦٧/٦ (خمس) ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٢١٦/١ ، ١٥٠/٢ .

(٣) هو قوله : (يدني خوافق من خوافق تلتقي في كل معتبط الغبار مثارِ) .

و« سما » : ارتفع . و« أدرك » : لَحِقَ . والمراد بخمسة الأشبار : ارتفاع قامته أو موضع قبره ، قاله الدماميني . (**أو اسمية كقوله**) وهو ميمون الأعشى : [من الطويل]

٤٩٦ـ (**وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ**) وليْدًا وَكَهْلاً حِيْنَ شِبْتُ وَأَمرَدَا

فأدخل « مذ » على الجملة الاسمية ، واليافع ؛ بالياء التحتية : الغلام الذي راهق العشرين سنة ، يقال : يَفَع وأيفَعَ فهو يافع ، ولا يقال : موفع ، قاله في القاموس(١) .

والوليد : الصبي . والكهل : ما بعد الثلاثين ، وقيل : بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين .

والأمرد : الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ، ولم يجاوز حد الإنبات ، فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثَّطُّ بالمثلثة والمهملة المشددة ، قاله الزركشي .

(**وهما حينئذ**) أي حين إذ دخلا على الجملتين (**ظرفان باتفاق**) مضافان ، فقيل : إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر . قاله في المغني(٢) ، وهو مصرح بخلاف في المسألة فلا تحسن دعوى الاتفاق السابقة منه .

وأصل « مذ » « منذ » فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو : « مذُ اليوم » ، [٣٢٩/ب] ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبًا كما قالوا في « ابنم » أصله « ابن » فزيدت الميم . وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه . ويرده تخفيفهم « إنَّ » و« كأنَّ » . قاله في المغني(٣) .

وقال المالقي(٤) : إذا كانت « مذ » اسمًا فأصلها « منذ » ، وإذا كانت حرفًا فهي أصلٌ نظرًا إلى أن الحرف لا يُتَصَرَّف فيه . وفيه الرد السابق . وقد تكسر ميمها عند عكل . وسكون ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها ، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها ، لأن القريب أولى من الغريب ، والمألوف خير من المنكور . وضم ذال « مذ » لغة بني غني ،

٤٩٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وتذكرة النحاة ص ٥٨٩ ، ٦٣٢ ، والدرر ٤٦٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢ ، ٧٥٧ ، والمقاصد النحوية ٦٠/٣ .

(١) القاموس المحيط (يفع) .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٤) رصف المباني ص ٣٨٧ .

وبنو غنِي حي من غطفان ، قاله في الصحاح[1] ، ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة لفظًا لا نيَّة على حد قوله : [من الطويل]

٤٩٧ـ وَمن قَبْل نَادَى ....

بالكسر بلا تنوين .

(١) الصحاح (غني) .

٤٩٧- تمام البيت : (ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطفُ)

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(فصـــــــل)

(**تزاد كلمة** « **ما** » **بعد** « **من** » و« **عن** » و« **الباء** ») كثيرًا ، وبعد « الـلام » قليلاً ، (**فلا تكفهن عن عمل الجر**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨١ــ وَبَعْـدَ مِـنْ وَعَـنْ وَبَـاءٍ زِيْـدَ مَـا فلـم تَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِمَـا

فـ « من » ، (**نحو** : ﴿ **مِمَّا**) خَطَايَاهُمْ ﴾ [نوح/٢٥] ، وقرئ (**خطيئاتِـهم**)[1] وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الإعراب فيه ، وبه مثّل في المغني[2] .

(و) عن ، نحو : (﴿ **عَمَّا قَلِيْل** ﴾) [المؤمنون/٤٠] .

(و) الباء ، نحو : (﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم** ﴾) [النساء/١٥٥] .

واللام ، كقول الأعشى : [من المتقارب]

٤٩٨ــ إِلَـى ملـكٍ خَـيْرِ أَرْبَابِـه فَـإِنَّ لِمَـا كُـلُّ شَـيْءٍ قَـرَارَا

يريد فإن لكل شيء .

وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بـ « ما » على فعل أو جملة اسمية أوِّلت « ما » بأنها موصول حرفي ، والجملة صلتها .

(و) تزاد « ما » (**بعد** « **ربّ** » و« **الكاف** » **فيبقى العمل قليلاً**) ، وتكفهما كثيرًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٣٠/أ]

٣٨٢ــ وَزِيْـدَ بَعْـدَ رُبَّ وَالكَـاف فَكُـفّ وَقَـدْ يَلِيْـهِمَا وَجـرّ لَـمْ يكـفّ

فالعمل (**كقوله**) وهو عدي بن الرعلاء[3] الغساني : [من الخفيف]

---

(١) كذا في الرسم المصحفي ، وقد قرئت (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو والحسن والأعرج . انظر الإتحاف ص ٤٢٥ ، والنشر ٣٩١/٢ ، وقرأ أبو رجاء : (خطِيّاهم) ، انظر الكشاف ١٦٥/٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤١١ .

٤٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١ .

(٣) في « أ » : (الدغفاء) ، وفي « ب » : (الرعناء) .

٤٩٩ــ (رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ) بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

فجر بـ « رب » ضربة ، مع اقترانها بـ « ما » ، و« طعنة » ، مجرور بالعطف على « ضربة ، ونجلاء » بالجيم والمد : الواسعة ، البينة الاتساع ، صفة طعنة . وأضيفت « بين » إلى « بصرى » لاشتمالها على « أماكن » أو على تقدير مضاف أي : أماكن بصرى ، وهي ؛ بضم الباء ؛ بلدة بالشام كرسي حوران . (**وقوله**) وهو عمرو بن البراقة النهمي بكسر النون : [من الطويل]

٥٠٠ــ وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ (كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ)

فجر الناس بالكاف المقترنة بـ « ما » الزائدة . والمجروم ؛ بالجيم : من الجرم . ويروى : « مظلوم عليه وظالم » .

(**والغالب**) [٢٢] في « ما » إذا زيدت بعد « رب » و « الكاف » (**أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل**) ، قال سيبويه[1] : جعلوهما مع « ما » بمنزلة كلمة واحدة (**كقوله**) وهو نهشل بن حري يرثي أخاه : [من الطويل]

٥٠١ــ أَخٌ ماجدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ (كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ)

فـ « سيف » : مبتدأ ، و« لم تخنه » : خبره ، والكاف مكفوفة بـ « ما » الزائدة ، وأراد بـ « يوم مشهد » يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله عنه ، وأراد بـ « عمرو »

٤٩٩- البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢ ، ٩٤ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ ، والاشتقاق ص ٤٨٦ ، والأصمعيات ص ١٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٥٨٢/٩ ، ٥٨٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥ ، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٢/٣ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٣٦٩ ، وأوضح المسالك ٦٥/٣ ، والجنى الداني ص ٤٥٦ ، ورصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٣٧ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

٥٠٠- البيت لعمرو بن براقة في أمالي القالي ١٢٢/٢ ، والدرر ١٠٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٢/١ ، ٥٠٠ ، ٧٢٥/٢ ، ٧٧٨ ، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣/٣ ، وخزانة الأدب ٢٠٧/١٠ ، والدرر ٤١٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٧١/٣، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، ومغني اللبيب ٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، ١٣٠.

(١) الكتاب ١١٥/٣ - ١١٦ .

٥٠١- البيت لنهشل بن حري في الدرر ١٠٤/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٠٢ ، ٧٢٠ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٨ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

عمرو بن معلي كرب . وسيفه هو الصمصامة ، و« المشهد »: مصدر ميمي ، و« مضاربه »: جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجمعه على حد « شابت مفارقه » . وإنما للإنسان مفرق واحد . والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل ، فيوقعون الجمع موقع الواحد . (وقوله) وهو جذيمة الأبرش : [من المديد]

٥٠٢ـ (رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي علمٍ) تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

فكف « رب » عن الجر ، [٣٣٠/ب] وأدخلها على الجملة الفعلية وهي « أوفيت » : أي نزلت ، و« علم » : أي جبل . و« شمالات » بفتح الشين : جمع شمال ، ريح تهب من ناحية القطب ، فاعل « ترفعن » .

(**والغالب على « رب » المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت**) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حدُّه ، والمستقبل مجهول . (**وقد تدخل على مضارع منَزّل منْزِلة الماضي لتحقق وقوعه نحو : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**) لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ ﴾ [الحجر/٢] قال الرُّماني : إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازًا ، وقيل التقدير : ربما كان يود ، و« كان » شأنية . ورده في المغني[1] .

(**وندر دخولها على الجملة الاسمية**) خلافًا للفارسي في المنع من الدخول (**كقوله**) وهو أبو دواد الإيادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف : [من الخفيف]

٥٠٣ـ (رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهُم) وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهن الْمِهارُ

٥٠٢– البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ٩٤ ، ٢٦٥، والأغاني ٢٥٧/١٥، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ١٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٣، والكتاب ٥١٨/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ، ٣٦٦/١١ (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٠/٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ ، ٧٨ .

(١) مغني اللبيب ص ٤٠٨ .

٥٠٣– البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦ ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ ، ٥٨٨ ، والدرر ٤٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، ومغني اللبيب ١٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧١/٣، والجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٨ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦/٢ .

فأدخل « رب » المكفوفة بـ « ما » على الجملة الاسمية ، فإن « الجامل » : مبتدأ ، و« المؤبل » : نعته ، و« فيهم » : خبره ، و« الجامل » بالجيم : القطيع من الإبل مع راعيها ، وقيل : اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه . و« المؤبل » بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة : المعد للقنية . و« العناجيج » بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية : جياد الخيل واحدها عنجوج كـ « عصفور » ، وهي الخيل الطويلة الأعناق . و« المهار » بكسر الميم : جمع مُهر ؛ بضمها ؛ وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

ودخول « رب » المكفوفة بـ « ما » على الجملة الاسمية نادر جدًّا (**حتى قال**) أبو علي (**الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسمًا**) نكرة (**مجرورًا بـ « رب » بمعنًى شيء**) [٣٣١/أ] (**و**) يقدر (**الجامل خبرًا لضمير محذوف ، والجملة صفة لـ : ما**) . و« فيهم » متعلق بحال محذوفة ، (**أي رب شيء هو الجامل المؤبل**) كائنًا فيهم . وإنما قدر الفارسي ضميرًا محذوفًا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لـ « ما » ليحصل الربط بين الصفة والموصوف .

(فصـــــــــــــل)

(**تحذف « رب » ويبقى عملها بعد الفاء كثيرًا كقولـه**) : وهـو امـرؤ القيـس الكندي : [من الطويل]

٥٠٤ــ (فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمرضعٍ) فَأَلْهَيْتُـهَا عَـنْ ذِي تَمَـائِمَ مُحْـــوِلِ

فجر مثل بـ « رب » المحذوفة بعد الفاء . ومعنى « طرقـت » : أتيتـها ليـلاً . و« ألهيتـها » : شغلتها . و« التمائم » : التعاويذ واحدها تميمة ، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقايـة من العين أو السحر . و« محول » من أحول الصبي فهو محول إذا تَمَّ له حَوْل أو سنة . وإنمـا خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء في الرجال ، وأقلهن شغفًا بهم .

(**وبعد الواو أكثر**) لأن العرب تبدل من رب الواو ، وتبـدل مـن الـواو الفـاء لاشتراكهما في العطف (**كقوله**) وهو امرؤ القيس أيضًا : [من الطويل]

٥٠٥ــ (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ) عَلَـيَّ بـأَنْوَاعِ الْـهُمُومِ لِيَبْتَلِـي

فجرٌ ليل بـ « رب » المحذوفة بعد الواو ، وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة أمـره بموج البحر ، واستعار له سدولاً وهي الستور واحدها سدل لِمَا يحول منه بيـن البصر وبيـن

٥٠٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، وخزانـة الأدب ٣٣٤/١ ، والـدرر ٩٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢ ، وشرح شـواهد المغـني ص ٤٠٢ ، ٤٦٣ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، واللسان ١٢٦/٨ (رضـع) ، ٥١١/١١ (غيـل) ، والمقـاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٣ ، ورصف المبـاني ٣٨٧ ، وشـرح الأشمـوني ٢٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، وشـرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، ومغني اللبيب ١٣٦/١، ١٦١ ، وهمع الهوامع ٣٦/٢ .

٥٠٥- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٢٧١/٣ ، وشرح شواهد المغـني ٥٧٤/٢ ، ٧٨٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضـح المسالك ٧٥/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح التسـهيل ١٨٧/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

إدراك المبصرات. و« علي » : متعلق بـ « أرخى » . والباء [٢٣] في « بأنواع » للمصاحبة . و« يبتلي » : يختبر . يقول : رب ليل بهذه الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها . (**وبعد** « **بل** » **قليلاً**) من الواو (**كقوله**) وهو رؤبة أو العجاج : [من الرجز] [٣٣١/ب]

٥٠٦ـ **(بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ)**

فجرَّ « مهمه » بـ « رب » المحذوفة بعد « بل » . و« المهمه » : المفازة البعيدة الأطراف .

وإلى حذف « رب » وإبقاء جرها بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٣٨٣ـ وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ   وَالْفَاءِ وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا عَمَلْ

(**وبدونهن أقل كقوله**) وهو جميل بن معمر : [من الخفيف]

٥٠٧ـ **(رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ)**   كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فـ « رسم » مجرور بـ « رب » محذوفة . و « رسم الدار » : ما كان لاصقًا من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه . و« الطلل » : ما شخص من آثار الدار . و« أقضي » : أموت . ويروى بدل الحياة « الغداة » وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، و« من جلله » بفتح الجيم ؛ فقيل : من أجله ، وقيل : من عظم أمره في عيني ، و« الجليل » : العظيم .

(**وقد يحذف**) حرف الجر (**غير** « **رب** » **ويبقى عمله**) ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٨٤ـ وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ لَدَى   حَذْفٍ..............

(**وهو ضربان** :

سماعي كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ؛ ابن العجاج بن رؤبة : (**خير**)

٥٠٦- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦ ، ولسان العرب ٧٠/١١ (بلل) ، ٥١٩/١٣ (عمه) ، وخزانة الأدب ٥٤٩/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٨ ، وتهذيب اللغة ١٥٠/١ ، وديوان الأدب ٢٥٤/٢ ، وتاج العروس (عمه) ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٢ ، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية ٣٤٥/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٨٨/١٤ (بلا) ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، وتاج العروس (بلل) .

٥٠٧- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٢٠/١٠ ، والدرر ٥٣٩/١ ، ٩٧/٢ ، ٢١٧، وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١ ، ٤٠٣ ، ومغني اللبيب ص ١٢١ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، ٥٢/٨ ، وهمع الهوامع ٣٧/٢ .

بالجر (والحمد لله . جوابًا لمن قال له : كيف أصبحت[(١)] ؟) والأصل : بخير أو على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله . ورؤبة هذا من فصحاء العرب ، قال الزمخشري : وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم ، يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضغ ، لأن هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ، ومن قراءته : ﴿ إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة/٢٦] . برفع بعوضة .

(وقياسي) وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٤ـ . . . . وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

(كقولك : بِكَمْ درهمٍ اشتريت ثوبك ؟) فـ « درهم » مجرور بـ « من » [٣٣٢/أ] مقدرة عند الجمهور أي : (بكم من درهم ، خلافًا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة[(٢)]) .

واحتج بوجهين أحدهما : أن « كم » الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر ، لأنها قائمة مقام عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه . والثاني : أن الجر بعد « كم » الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يُشتَرط دخول حرف الجر على « كم » ، فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بـ « من » مضمرة لكون حرف الجر الداخل على « كم » عوضًا من اللفظ بـ « من » بخلاف « كم » الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورًا بالإضافة لا بـ « من » مضمرة خلافًا للفراء[(٣)] .

(وكقولهم : إنَّ في الدارِ زيدًا والحجرةِ عمرًا) ، فـ « الحجرة » : مجرورة بحرف جر محذوف (أي وفي الحجرة) عمرًا ، إذ لو عطفت على المجرور بـ « في » لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه[(٤)] ومتابعيه ، لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافًا للأخفش[(٥)] إذ قدَّر العطف على معمولي عاملين) ، فجعل « الحجرة » معطوفة على « الدار » ، و« عمرًا » معطوفًا على « زيد » ، و« الدار » و« زيد » معمولان لعاملين مختلفين ، فإن العامل في الدار حرف الجر ، والعامل في زيد « إن » .

(و) كـ (قولهم : مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ ، حكاه يونس[(٦)])

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ – ٥٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٠/٢ .

(٤) الكتاب ٦٣/١ .

(٥) مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٦) الكتاب ٢٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ١٩٢/٣ .

بجر « صالح » و« طالح » بحرف جر محذوف ، (**وتقديره : إلا أمر**) أنا (**بصالح فقد مررت بطالح**) ، هذا تقدير ابن مالك[1] . وقدره سيبويه : إلا أكن مررت بصالح فبطالح . قيل : وتقدير سيبويه[2] هو الصواب . قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه : إذا قلت : « إلا أمر » نقضت المعنى ، [٣٣٢/ب] فإنك قد قلت : « مررت بصالح » ثم تقول : « إلا أمر بصالح » فيما يستقبل ، وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون ، فتقول : « إلا أكن فيما يستقبل موصوفًا يكون مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح » ، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب « كان » وأقرَّه .

(١) شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٦٢/١ .

(باب الإضافة)

وهي لغةً مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس : [من الطويل]

٥٠٨ـــ فَلَمَّــا دَخَلْنَــاهُ أَضَفْنَــا ظُـــهُورَنَا إِلَـى كُـلِّ حَـارِيٍّ جَدِيـدٍ مُشَـــطَّبِ

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة ، مخطط فيه طرائق . واصطلاحًا [٢٤] إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه . قاله الموضح في شرح الشذور(١) .

(**تحذف**) أنت (**من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنويـــن ظـــاهر**) . كتنوين « ثوب » أو تنوين مقدر كتنوين « دراهم » ، لأن غير المنصرف فيه تنويـــن مقـدر ، منع من ظهوره مشابهة الفعل ، والذي يدل على أن فيه تنوينًا مقدرًا نصب التمييز في نحو : « هو أحسن وجهًا » ، إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (**كقولك في ثوب ودراهم : ثوبُ زيدٍ ودراهِمُه**) ، فتحذف من « ثوب » تنوينه الظاهر ومـــن « دراهـــم » : تنوينه المقدر ، لأن التنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فـــلا يُجمـــع بينهما .

(**و**) تحذف ما فيه (**من نون تلي علامة الإعراب وهي**) أربعة :

الأول والثاني : (**نون التثنية وشبهها**) ، فالأول (**نحو ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾**) [المسد/١] فـ « يدا » تثنية يد ، [٣٣٣ /أ] والأصل : يدان فحذفت نون التثنية للإضافة لأنها

٥٠٨– البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣ ، وجمهرة اللغة ص ٩٠٩ ، وخزانة الأدب ٤١٨/٧ ، ولســـان العرب ٢١٠/٩ (ضيف) ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٢٥/٤ (حير) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٢٥ .

تلي علامة الإعراب وهي الألف . (و) الثاني نحو : (**هذان اثنا زيدٍ**) فـ « اثنا » شبيه بالتثنية في الإعراب بالحروف ، وليست تثنية حقيقة إذ لا يقال في مفردها : اثن ، والأصل : اثنان فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا .

(و) الثالث والرابع : (**نون جمع المذكر السالم وشبهه**) ، فالأول : (**نحو : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةِ ﴾**) [الحج/٣٥] فـ « المقيمي » جمع مقيم جمع مذكر سالم ، والأصل : والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء . (و) الثاني : نحو : (**عِشْرو عمرٍو**) فـ « عشرو » شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له . وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب ، (و) لهذا (**لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو : « بساتين زيدٍ » و﴿ شَيَاطِيْنَ الإِنسِ ﴾**) [الأنعام/١١٢] ، لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر ، لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون ، وهذا أحد قولين في المسألة . والقول الثاني : إن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده . وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله :

٣٨٥ـ نونًا تَلِي الإعرابَ أوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيْفُ احْذِفْ . . . .

(**ويُجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه**[1]) ، وهو الأصح لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، [٢٥] (**لا بمعنَى اللام خلافًا للزَّجَّاج**[2]) ، [٣٣٣/ب] ولا بالإضافة خلافًا للسهيلي[3] وأبي حيان في النكت الحسان[4] ، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافًا لابن الباذش .

(١) الكتاب ١/٤١٩ - ٤٢٠ .

(٢) الارتشاف ٢/٥٠١ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٠ .

(٤) النكت الحسان ص ١١٧ .

(فصـــــــــــــل)

(**وتكون الإضافة على معنَى « اللام » بأكثرية**) ، لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج ، (**وعلى معنَى « من » بكثرة ، وعلى معنَى « في » بقلّة**) ، ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك[1] تبعًا لطائفة قليلة .

(**وضابط**) الإضافة (**التِي**) تكون (**بمعنَى « فِي » أن يكون الثـــانِي**) وهو المضاف إليه (**ظرفًا للأول**) وهو المضاف سواء أكان زمانًا أو مكانًا ، فالزمان (**نحـــو** : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾) [سبأ/٣٣] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة / ٢٢٦] . (**و**) المكان نحـو : (﴿ يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾) [يوسف/٤١] و« شهيد الدار » ، فالليل ظرف للمكر ، والسجن ظرف للصاحبين ، والتقدير : مكر في الليل ، ويا صاحبان في السجن .

(**و**) ضابط الإضافة (**التِي**) تكون (**بمعنَى « من » أن يكـون**) الأول ؛ وهو (**المضاف ؛ بعض**) الثاني ؛ وهو (**المضاف إليه ؛ و**) أن يكون المضاف إليه (**صالِحًا للإخبار به عنه**) أي عن المضاف (**كـ « خاتم فضة »** ، **ألا ترى أن الخـاتم**) الذي هو المضاف (**بعض جنس الفضة**) المضاف إليها ، (**وأنه**) يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، فإنه (**يقال : هذا الخاتم فضة**) ، فتخبر بالفضة عن الخاتم ، لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته .

(**فإن انتفى**) شرط القسم الأول (**والشرطان معًا**) في القسم الثاني (**نحـو : ثوبُ زيدٍ ، و : غلامُه**) مما الإضافة فيه تفيد الملك ، (**و : حصيْرُ المسجدِ ، و : قِنديلُه**) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ، ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ، ولا المضاف إليه[2] فيها ظرف للمضاف . [٣٣٤/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢١ – ٢٢٣ .

(٢) في « ط » : (إليها) .

(**أو انتفى**) الشرط (**الأول**) من شرطَي القسم الثاني (**فقط نحو : يوم الخميس**) ، فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال : « هذا يومُ الخميس »[1] لكن اليوم ليس بعض الخميس ، فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم (**أو**) انتفى الشرط (**الثانِي**) من الشرطين (**فقط نحو : يدُ زيدٍ**) ، فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيدٍ ، فلا يقال : « هذه اليد زيد » ، وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله .

وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنَى « من » أو « في » (**فالإضافة بمعنَى : لام الملك**) كما في « ثوب زيدٍ » و« غلامه » ، (**أو**) لام (**الاختصاص**) كما في بقية الأمثلة ، [٢٦] ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كـ « ضارب زيدٍ » ، فإنها بمعنَى اللام كما صرح به ابن جنّي[2] والشلوبين . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٣٨٦ــ والثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصلحِ الاَّ ذاكَ وَاللاَّمَ خُذَا

٣٨٧ــ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ . . . .

فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنَى « من » أو « في » فهي بمعنَى « اللام » تحقيقًا حيث يمكن النطق بها كـ « غلام زيدٍ » ، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها نحو : « ذي مال » و« عندَ زيدٍ » و« معَ عمرٍو » ، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو : « صاحب » و« مكان » و« مصاحب » .

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنَى « اللام » وبمعنَى « من » ولا ثالث لهما ، وما أوهم معنى « في » فهو على معنَى اللام مجازًا . قاله الشارح[3] .

وذهب أبو الحسن بن الضائع[4] إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنَى « اللام » على كل حال ، [٣٣٤/ب] وكان يقدر في « ثوب خز » ونحوه ويقول : الثوب مستحق للخزّ بما هو أصله . وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته .

---

(١) في « ط » : (اليوم) .

(٢) الخصائص ٣/٢٦ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٧٢ .

(٤) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر مذهبه في الارتشاف ٢/٥٠٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(والإضافة على ثلاثة أنواع :

نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كـــان) المضـاف إليـه (معرفـــة كـ : غلام زيدٍ) ، فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها ، (وتخصيصه به) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (نكـــرة ، كـ : غلام امرأة) ، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فما أضيف إلى النكـرة تخصص بها . والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريـف فـإن غـلام امـرأة أخـص مـن « غلام » ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز « غلام زيدٍ » بـه . قالـه في المغنِـي[1] . وإلى ذلـك يشير قول الناظم :

٣٨٧ــ . . . . وَاخْصُـصْ أوَّلاَ أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيْـفَ بـــالذِي تَــلاَ

(وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام ، فكل من المتضايفين مؤثر في الآخـر ، فالأول يؤثر في الثاني الجرَّ[2] ، والثاني يؤثر في الأول التعريفَ أو التخصيص .

(ونوع : يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) ، وذلـك قسـمان : قسـم يقبـل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة . وقسم لا يقبله أصلاً . فالأول ضابطه أن يقع موقـع مـا لا يكون معرفة كقوله : [من الوافر]

٥٠٩ــ أبــالْمَوْتِ الَّــذِي لاَ بُـــدَّ أنِّـــي مــــلاقٍ لاَ أبــــاكِ تُخَوِّفِيْنِــــي

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٣ .

(٢) سقط من بداية باب الإضافة إلى هنا من « ب » .

٥٠٩- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧ ، وخزانـــة الأدب ٤/١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والـــدرر ٣١٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب ٢١٠/١١ (خعــل) ، ١٢/١٤ (أبي) ، ٦٣/١٥ (فلا) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٢/٣ ، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح ديوان الحماســة للمرزوقي ص ٥٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٨ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٣٧٥/٤ ، والمقرب ١٩٧/١ ، والمنصف ٣٣٧/٢ ، والهوامــع ١٤٥/١ ، وشــرح التســهيل ٦٠/٢ ، ٦٣ ، ٢٢٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/١ .

ونحو : « رُبَّ رجلٍ وأخيه » و« كم ناقةٍ وفصيلها » و« جاء وحدَه » فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة ، لأن « لا » لا تعمل في المعارف ، و« رب » و« كم » لا يجرَّان المعارف ، والحال لا يكون معرفة ، فالإضافة هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف . [٣٣٥/أ] . (و) الثاني (**ضابطه أن يكون المضاف متوغلاً**) أي شديد الدخول (**في الإبهام**) ، يقال : وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بيِّنًا ، (كـ « **غير** » و« **مثل** » **إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما**) [٢٧] من كل وجه ، قال أبو البقاء[١] : إذا أريد بـ « غير » المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك : « هذه الحركة غير السكون » ، وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف ، لأن المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهًا بعينه . انتهى . فجعل المقتضي للتعريف وقوعًا بين متضادين ، وبه قال السيرافي ، وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام ، وبه قال ابن السراج[٢] ، وارتضاه الشلوبين[٣] ، وبيان الإبهام فيها أنك إذا قلت : « غير زيدٍ » فكل شيء إلا زيدًا غيره ، وكل ما صدق وصفُه بالمغايرة صدَق وصفُه بالمماثلة إذا كان الجنس واحد ، واشتركا في وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر . وذهب سيبويه[٤] والمبرد[٥] إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن « غيرك » و« مثلك » بمنزلة « مغايرك » و« مماثلك » ، واختاره أبو حيان في النكت الحسان[٦] . وهذا النوع مرجعه السماع ومنه « شِبهُك » و« خِدنك » و« ضَرْبُك » و« تِربُك » و« نَحوك » و« نِدُّك » و« حَسْبك » و« شرعك » ، وأمها[٧] « مثلك » و« غيرك » فإذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة ، (**ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو : مررت برجلٍ مثلِك ، أو : غيْرِك**) ، والنكرة لا توصف بالمعرفة ، [٣٣٥/ب] (**وتسمى الإضافة في هذين النوعين**) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه ، وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه ؛ (**معنوية ، لأنَّهَا أفادت أمرًا معنويًّا**) ، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه . (و) تسمى

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/١٠ .
(٢) الأصول ٢/٥ .
(٣) شرح التسهيل ٣/٢٢٧ .
(٤) الكتاب ٢/١١٠ - ١١١ .
(٥) المقتضب ٤/٢٨٩ .
(٦) النكت الحسان ص ١١٨ .
(٧) في « ط » : (وأما) .

أيضًا (**محضة أي خالصة من تقدير الانفصال**) ، إذ ليس قولنا : « غلامُ زيدٍ مثلُك » في تقدير « غلام لزيدٍ مثل لك » .

(**ونوع لا يفيد شيئًا من ذلك**) التعريف أو التخصيص ، (**وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٨ـ وإنْ يشابهِ الْمُضافُ يَفْعَلُ   وَصْفًا فَعَنْ تَنْكِيْرِهِ لاَ يُعْزَلُ

فخرج بالصفة المصدرُ المقدر بـ « أن » والفعل ، فإن إضافته محضة خلافًا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة[١] بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله : [من الخفيف]

٥١٠ـ إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيْدَ أَرَانِي   عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذولاَ

فوصف وجدي ؛ وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم ؛ بالشديد ، ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : « جئتُ إكرامَك » ، فإن إضافته محضة خلافًا للرياشي[٢] . وخرج بتشبيه المضارع إلى آخره اسم التفضيل نحو : « أفضل القوم » ، فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافًا لابن السراج[٣] والفارسي[٤] وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي[٥] وابن أبي الربيع[٦] وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه[٧] وقال : إنه الصحيح بدليل قولهم : « مررت برجلٍ أفضلِ القوم » ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وإن المخالف خرَّج ذلك على البدل ، [٣٣٤/أ] فيكون من بدل المعرفة من النكرة ، قال : وذلك باطل ، لأن البدل بالمشتق يقلّ . انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل[٨] . وهذا الذي حكاه سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي ، واختار خلافه ، وزعم أن [٢٨] ذلك قول

---

(١) الارتشاف ٢/٥٠٥ ، وشرح المرادي ٢/٢٤٥ .

٥١٠- البيت بلا نسبة في الدرر ٢/١٣٨، ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٢/٣٠٦، وشرح قطر الندى ص ٢٦٤، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٦ ، وهمع الهوامع ٢/٤٨ ، ٩٣ .

(٢) النكت الحسان ص ١١٩ .

(٣) الأصول ٢/٨ ، والارتشاف ٢/٥٠٥ .

(٤) الإيضاح العضدي ١/٢٦٩ ، والارتشاف ٢/٥٠٥ .

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٣١ .

(٦) البسيط ١/٣١٢ .

(٧) الكتاب ١/٢٠٤ .

(٨) شرح الجمل ٢/٧١ .

سيبويه(١) . وخرج أيضًا الصفة التي بمعنى الماضي نحو : « ضاربُ زيدٍ أمسِ » ، فإن إضافته محضة على الصحيح خلافًا للكسائي . وخرج أيضًا الصفة التي لم تعمل نحو : « كاتبُ القاضي » و« كاسبُ عيالِه » ، فإن إضافتها محضة .

(**وهذه الصفة**) الشبيهة للمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال (**ثلاثة أنواع**) كما يؤخذ من أمثلة النظم :

(**اسم الفاعل**) : المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر ، فالأول (**كـ : ضاربُ زيدٍ**) الآن أو غدًا ، (**و**) الثاني نحو : (**راجينا**) الآن أو غدًا ، ومنه أمثلة المبالغة كـ « شرَّاب العسل » .

(**واسم المفعول**) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا ، فالأول (**كـ : مضروب العبد**) الآن أو غدًا ، (**و**) الثاني نحو : (**مروَّعُ القلبِ**) بفتح الواو المشددة .

(**والصفة المشبهة**) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا ، فالأول (**كـ : حَسَنُ الوجهِ**) الآن ، (**و : عظيمُ الأملِ**) الآن ، (**و : قليلُ الحَيلِ**) الآن ، والثاني : كـ « مستقيمُ القامةِ » و« معتدلُ الطبيعةِ الآن »(٢) .

فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنًى ، واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنًى ، فإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا تفيدها تعريفًا ، (**والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا وصفُ النكرة به**) أي بالوصف المضاف [٣٣٤/ب] (**في نحو : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾**) [المائدة/٩٥] فـ « هديًا » نكرة منصوبة على الحال ، و« بالغ الكعبة » : نعتها ، ولا توصف النكرة بالمعرفة . (**ووقوعه حالاً في نحو : ﴿ ثانيَ عِطْفِهِ ﴾**) [الحج/٩] فـ « ثاني » حال من الضمير المستتر في « يجادل » من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الحج/٨] . والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ، (**وقوله**) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرًا وكان زوج أمه : [من الكامل]

٥١١ـ (**فَأَتَتْ بِهِ حُوْشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا**) سُهدًا إذا مَا نَامَ لَيْلُ الْـهَوْجَلِ

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٢٨ .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

٥١١- البيت لأبي كبير الهذلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠ ، وخزانة الأدب ٨/١٩٤ ، ٢٠٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٧ ، والشعر والشعراء ٢/٦٧٥ ، ولسان العرب ٣/٢٢٤ (سهد) ، ٦/٢٩٠ (حوش) ، ١١/٦٩٠ (هجل) ، ومغني اللبيب ٢/٥١١ ، وتاج العروس (هجل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٨٩ ، وجمهرة اللغة ١١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٨٠ ، واللسان ١٤/٢١٤ (حيا) ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩١٢ .

فـ « حوش » بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة : صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة إلى تأبط شرًا ، ومعناه : حديد الفؤاد . و« المبطن » : الضامر البطن ، وهو وصف محمود في الذكور . و« السهد » بضم السين المهملة والهاء : القليل النوم ، و« الهوجل » الأحمق . (**ودخول « رب » عليه في قوله**) ؛ وهو جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

٥١٢ــ (**يا رُبَّ غابطِنا لو كان يطلُبُكم**) لاقَى مباعدةً مِنْكُم وَحِرْمَانَا

فأدخل « رب » على غابطنا ، ولو كان معرفة لما صح ذلك ، وهو من الغبطة وهي[1] أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه ، عكس الحسد ، (**والدليل على أنَّها**) ؛ أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها ؛ (**لا تفيد تخصيصًا أن أصل قولك : ضاربُ زيدٍ**) بالخفض (**ضارب زيدًا**) بالنصب ، (**فالاختصاص**) بالمعمول (**موجود قبل الإضافة**) ، فلم تحدث الإضافة تخصيصًا ، وفي ذلك ردّ على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله[2] : « ولا تفيد إلا تخفيفًا » فقال « بل تفيد أيضًا التخصيص فإن ضارب زيدٍ أخص من ضارب » قال في المغني[3] : وهذا سهو فإن « ضارب زيدٍ » أصله : « ضارب زيدًا » ، بالنصب ، وليس أصله « ضاربًا » فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن يأتي بالإضافة . انتهى . **[٣٣٧/أ]**

وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال[4] : « وأما قوله : « ولا تخصيص » فغير صحيح . لأنك إذا قلت : « هذا ضارب امرأة » فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة . انتهى .

(**وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف**) ، لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ،

٥١٢- البيت لجرير في ديوانه ١٦٣ ، والدرر ١٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢،٨٨٠ ، والكتاب ٤٢٧/١ ومغني اللبيب ٥١١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وهمع الهوامع ٤٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٥ ، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٣ ، ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ٢٨٩/٤ .

(١) في « ب » ، « ط » : (هو) .

(٢) الكافية ص ٩ .

(٣) مغني اللبيب ص ٦٦٤ .

(٤) المقرب ٢٠٩/١ ، وشرح الجمل ٧٠/٢ .

ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون . قاله في الْمُغْنِي[1] . (أو) تفيد (**رفع القبح**) . (**أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر**) من المضاف (**كما في : ضاربُ زيدٍ ، و : ضارباتُ عمرٍو**) و« مضروبُ العبدِ » (و : **حَسَنُ الوجهِ**) ، ففي هذه الصفات تنوينٍ ظاهر حذف للإضافة . (**أو**) بحذف التنوين (**المقدر كما في : ضواربُ زيدٍ، و : حواجُّ بيتِ الله**) ، ففي « ضوارب » و« حواجّ » تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول ، [٢٩] قاله الموضح في الحواشي . (**أو**) بحذف (**نون التثنية كما في : ضاربا زيدٍ ، أو**) نون (**الجمع**) السالم (**كما في : ضاربو زيدٍ**) ، ففي التثنية و الجمع نون حذفت للإضافة . (**وأما رفع القبح ففي نحو : مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ**) ، بالجر ، (**فإن في رفع « الوجه »**) على الفاعلية (**قبح خُلُوِّ الصفة**) المشبهة (**عن ضمير يعود على الموصوف**) لفظًا كما في المغني[2] . (**وفي نصبه**) على التشبيه بالمفعول به (**قبح إجراء وصف**) الفعل (**القاصر**) ؛ وهو حَسُن ؛ (**مَجرى**) ؛ بضم الميم ؛ (**وصف**) الفعل (**المتعدي**) في نصبه المفعول به ، ففي رفع « الوجه » قبح ، وفي نصبه قبح ، (**وفي الجر تخلص منهما**) معًا ، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ، [٣٣٧/ب] (**ومن ثم امتنع : الحسن وجهه**) بالجر (**لانتفاء قبح الرفع**) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه « الوجه » لفظًا ، فإنه يعود على الموصوف ، (**و**) امتنع (**نحو : الحسن وجهٍ**) بالجر أيضًا (**لانتفاء قبح النصب ، لأن النكرة تنصب على التمييز**) بخلاف المعرفة ، وسيأتي أن الصفة المفردة المقرونة بـ « أل » لا تضاف إلى الخالي منها ومن الإضافة إلى تاليها (**وتسمى الإضافة في هذا النوع**) وهو إضافة الوصف لمعموله (**لفظية ، لأنها أفادت أمرًا لفظيًّا**) ، وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ، ورفع القبح ، ومرجعها إلى اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٩٠ـ وذِي الإضافةُ اسْمُها لفظيَّهْ ....

(**و**) تسمى أيضًا (**غير محضة ، لأنها في تقدير الانفصال**) ، لأن نحو : « ضارب زيد » مثلاً في تقدير : ضارب هو زيد[3] ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا .

---

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٣ .
(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٥ .
(٣) في « أ » : (زيدا) .

(فصـــــــــــل)

(تختص الإضافة اللفظية) لكونها غير محضة **(بجواز دخـــول « أل » علـــى المضاف في خمس مسائل :**

إحداها : أن يكون المضاف إليه) مقرونًا (بـ : **أل**) ، وإليــه[1] أشـار النـاظم بقوله :

٣٩١ــ وَوَصْـلُ ألْ بـذا الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ كـالْجَعْدِ الشَّـعَرْ

فـ « الجعد » : صفة مشبهة من جعد شـعره جعـودة ضـد سـبط سـبوطة . والشـعَر ؛ بفتـح العين ؛ مضاف إليه ، **(وقوله)** وهو الفرزدق : [من الطويل]

٥١٣ــ أَبَأْنَـا بِـها قَتْلَـى وَمَـا فِـي دِمَائِـهـا **(شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ)**

بجر « الحوائم » بإضافة الشافيات . و« أبأنا » بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسـكون الهمـزة الثانية : قتلنـا . والضمـير في « بـها » و« هـن » للسـيوف ، وفي « دمائـها » للقتلـى . و« الحوائم » : العطاش التي تحوم حول الماء ، جمـع حائمـة ؛ بالحـاء المهملـة ؛ مـن الحـوم وهـو الطواف حول الماء وغيره . و« الشافيات » : جمع شافية ، اسم فـاعل مـن الشـفاء . **[٣٣٨/أ]** والمعنى : قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاءً ، وإنما السـيوف هي الشافيات ، لأنها آلة السفك ، ولولاها ما حصل السفك .

المسألة **(الثانية : أن يكون)** المضاف إليه **(مضافًا لما فيه « أل »)** ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٢ــ أوْ بـالَّذِي لَـهُ أضِيْـفَ الثَّـانِي (كَـ) زيدٌ **(الضاربُ رأسِ الجاني)**

فـ « الضـارب » صفـة مقرونـة بــ « أل » مضافـة إلى « رأس » و« رأس » ، مضـاف إلى « الجاني » المقرون بـ « أل » **(و)** نحو **(قوله)** : [من الطويل]

---

(١) في « ب » ، « ط » : (إليها) .

٥١٣- تقدم تخريج البيت برقم ٤٣ .

٥١٤ــ (**لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ الْعِـدَى**) بِـمَا جاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْـرِ وَالقَتْـلِ

فـ « الزوار » جمع زائر صفة مقرونة بـ « أل » مضاف إلى « أقفية » : جمع قفا . و« أقفيـة » مضافة إلى « العدى » المقرونـة بـ « أل » و« الآمـال » بـالمد : جمـع أمـل ، وهـو الرجـاء . و« ملأسر » : أصله : من الأسر فحذفت نون « مـن » علـى لغـة زبيـد وبنـي خثعـم مـن قبائل اليمن .

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) المضاف إليه (**مضافًا إلى ضمير ما فيـه « أل » كقوله**) : [من الكامل]

٥١٥ــ (**الودُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْـوِه**) مِنِّـي وَإِنْ لَـمْ أَرْجُ مِنْـكَ نَـوَالاَ

فـ « المستحقة » : صفة مفردة مقرونة بـ « أل » مضافة إلى « صفو » . و« صفو » : مضـاف إلى ضمير ما فيه « أل » وهو الود بضم الواو . و« النـوال » : العطـاء . ومنـع المـبرد هـذه الأخيرة لما سيأتي . ولم يتعرَّض لها في النظم .

المسألة (**الرابعة : أن يكون**) الوصف (**المضاف مثنًّى كقوله**) : [من البسيط]

٥١٦ــ (**إِنْ يغْنيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ**) فَإِنَّنِي لَسْـتُ يَوْمًـا عَنْـهُمَا بِـغَنِي

[٣٠] فـ « المستوطنا » : صفـة مثنـاة مضافـة إلى « عـدن » ولذلـك حذفـت النـون منـها . و« يغنيا » : مضارع غنِي بكسر النون في الماضي ، وفتحها في المضارع ، والألف فيه علامـة التثنية على لغة أكلوني البراغيث . و« المستوطنا » : فاعله . وهي جملـة شـرطية ، وجوابـها « فإنني لست » . [٣٣٨/ب] والمعنى إن يستغنِ عنِّي المستوطنا عدن فإني لست غنيًّا عنـهما يومًا من الأيام .

المسألة (**الخامسة : أن يكون**) الوصف المضاف (**جَمْعًا اتبع سبيل المثنَّـى**) وطريقه (**وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يعرب بحرفين ، ويسلم فيه بناء الواحـد**) مـن تغيير الحركات ، (**ويُختم بنون زائدة**) بعد علامة الإعراب (**تحذف للإضافة كمـا أن المثنَّى كذلك كقوله**) : [من البسيط]

٥١٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩١/٣ .

٥١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٨/١ ، والمقـاصد النحوية ٣٩٢/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٨٦/٣ .

٥١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٦/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح الأشمـوني ٣٠٩/٢ ، وشـرح التسهيل ٨٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ .

٥١٧ـ (لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسَامِعِهِم) إِلَى الوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذوي رَحِم

فـ « المصغي » : صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم ، ولذلك حذفت النون منها ، و« الأخلاء » : الأصدقاء . و« الوشاة » : جمع واش ، وهو النمّام بين الأخلاء . و« الرحم » : القرابة .

وإلى مسألتَي المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله :

٣٩٣ـ وكونُها فِي الوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين « أل » والإضافة .

أما المسألة الأولى ؛ وهي مسألة الصفة المشبهة ؛ فإنها الأصل في ذلك ، وذلك لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور ، لأن الأصل في « الجعد الشعر » : الجعد شعره أو شعر منه ، فلما أضيفت حذف الجار والمجرور بالإضافة[1] أو بالحرف[2] فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود « أل » ، وقرن المضاف إليه بـ « أل » عوضًا عما فاته من الضمير أو من التنوين ، لأن التنوين و« أل » يتعاقبان على الاسم ، فولِي المضاف « أل » كما يليه التنوين ، وحمل على الصفة المشبهة نحو : « الضارب الرجل » لمشابهته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـ « أل » والمضاف إليه مقرون بها . [٣٣٩/أ]

وأما المسألة الثانية فلأن « أل » إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد ، فلا يجوز : « الضاربُ ابنِ أختِ القومِ » كما جاز : « نعمَ ابنُ أختِ القومِ » .

وأما الثالثة : فاختُلف فيها ، ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه « أل » منزلة الاسم المقرون بـ « أل » أم لا ؟ فالجمهور على الجواز ، والمبرد على المنع .

وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة ، كما حذفت من الصلة لغير إضافة ، كقوله : [من المنسرح]

٥١٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٨٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٩٤/٣ ، وهمع الهوامع ٤٨/٢ .

(١) بعده في « ط » : (على الأول) .

(٢) بعده في « ط » : (على الثاني) .

٥١٨ــ الحــــافظو عــــورةَ العشــــيرةِ ....

في رواية من نصب « عورة » ، فلذلك لم يشـترط في المضـاف إليـه شيء مما تقـدم ، قالـه الشاطبي بمعناه . وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث[1] حكم المفرد .

(وجوَّز الفراء[2] **إضافة الوصف المحلى بـ « أل » إلى المعارف كلـــها**) ســواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما (كـ : **الضارب زيد ، و : الضارب هـــذا**) و« **الضارب الذي** » و« **الضاربك** » و« **الضارب غلامك** » إجراءً لسـائر المعـارفِ مَجرى المعرف بـ « أل » (**بخلاف**) المضاف إلى المنكر نحو : (**الضارب رجل**) لامتناع إضافـة إلى النكرة .

(**وقال المبرد**[3] **والرمانِي في « الضاربك » و« ضـــاربك »**) ممـا الوصـف فيـه مقرون بـ« أل » أو مجرد منها : (**موضع الضمير خفض**) ، لأن الضمير نائب عن الظاهر ، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضًا بالوصف فكذلك نائبه .

(**وقال الأخفش**) وهشام[4] : موضع الضمير (**نصب**) ، لأن موجب النصـب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب الخفض الإضافـة وهـي غـير محققـة ، ولا دليـل عليـها إلا حذف التنوين ، [٣٣٩/ب] ولحذفه سبب آخر غير الإضافة ، وهو صَون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً . وضعَّفه ابن مالك[5] .

٥١٨- تمام البيت : (الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف)

وهو لعمرو بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، والـدرر ٦٠/١ ، وشـرح التسهيل ٧٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧ ، ولقيس بن الخطيم في ديوانـه ص ١١٥ ، ٢٣٨ ، والاقتضاب ص ٥٧٨ ، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في اللسـان ٣٦٣/٩ (وكـف) ، ولشريح بن عمران أو لمالك بن عجلان في شرح أبيات سيبويه ٢٠٥/١ ، ولرجل من الأنصار في خزانـة الأدب ٦/٦ ، والكتاب ١٨٦/١، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤ ، وإصـلاح المنطـق ص ٦٣ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٢٩/٨ ، ٢٠٩ ، ورصف المبـاني ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والمنصـف ٦٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، وعمدة الحفاظ (عور) .

(١) بعده في « ط » : (السالم) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٩٦ .

(٣) بعده في « ط » : (والمازني) ، مع أنها لم ترد في أوضح المسالك ٩٩/٣ . وانظـر قـول المبرد في المقتضب ١٥٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٨٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٨٣/٣ ، ٨٤ .

(**وقال سيبويه**[1] **: الضمير كـ**) الاسم (**الظاهر ، فهو منصوب في : الضاربك**) ، لأن الوصف المقرون بـ « أل » لا يضاف عنده إلاَّ لما فيه « أل » ، أو إلى مضاف لما فيه « أل » ، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه « أل » ، والضمير ليس واحدًا منها . (**مخفوض في : ضاربك**) لأن [٣١] حذف التنوين دليل الإضافة ولا مانع منها إلا اقتران[2] الوصف بـ « أل » وهو مجرد عنها . (**ويجوز في « الضارباك » و« الضاربوك » الوجهان**) الخفض والنصب ، لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة ، فيكون الضمير في محل خفض ، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة ، فيكون في محل نصب . وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير ، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل ، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك ، قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل . وفيه رد على ابن مالك حيث قال[3] : وأما الضمير في نحو : « جاءَ الزائراكَ والمكرموكَ » فجائز فيه الوجهان بإجماع ، لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه . انتهى .

(**مسألة : قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه ، وبالعكس**) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره ، (**وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه**) عند سقوطه (**بالمضاف إليه**) مع صحة المعنى في الجملة ، [٣٤٠/أ]

(**فمن**) التصوير (**الأول قولهم : قُطِعَتْ بعضُ أصابعه**) ، فـ « بعض » : نائب فاعل قطعت ، وأنّث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي « الأصابع » لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، فيقال : « قطعت أصابعه » تعبيرًا عن الجزء بالكل مجازًا ، (**وقراءة بعضهم**) وهو الحسن البصري (**﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾**) [يوسف/١٠] بتأنيث « تلتقطه »[4] بالتاء المثناة فوق ، (**وقوله**) وهو الأغلب العجلي وهو من المعمرين : [من الرجز]

---

(١) الكتاب ١/١٩٣ .

(٢) في « ط » : (لاقتران) مكان (إلا اقتران) .

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ يلتقطه ﴾ بالياء ، وانظر القراءة المستشهد بها في الإتحاف ص ٢٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٦ .

٥١٩ـ (طولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي) نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

فأنث « أسرعت » مع أنه خبر عن مذكر ، وهو « طول » لأنه اكتسب التأنيث من « الليالي » . و« نقضي » و« نقضن » في الموضعين بقاف وضاد معجمة .

وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع ، الأول : ما كان المضاف بعضًا وهو مؤنث . [٣٢] والثاني : ما كان بعضًا وهو مذكر ، والثالث : ما كان وصفًا للمؤنث . وبقي عليه ما كان كلاًّ كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران/٣٠] ، ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران/٢٥] . وما لم يكن شيئًا من ذلك كقولهم : « اجتمعَتْ أهلُ اليمامة » ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله : [من الكامل]

٥٢٠ـ فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي ....

فمنع صرف « أناس » لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم ، ولا يبعد حمله على الضرورة ، قاله في الحواشي . (**ومن**) التصوير (**الثاني**) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (**قوله**) : [من البسيط]

٥٢١ـ (إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسوفٌ بِطوعِ هوًى) وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

فذكر « مكسوف » مع أنه خبر عن مؤنث وهو « إنارة » إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى « العقل » (**ويحتمله** : ﴿ **إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِيْنَ** ﴾) [الأعراف/٥٦] [٣٤٠/ب] ويبعده : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى/١٧] فذكر « قريب » حيث لا إضافة ،

٥١٩- الرجز للأغلب العجلي في الأغاني ٣٠/٢١ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/٤، ٢٢٥، ٢٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٣ ، وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني ٨٨١/٢ ، وللعجاج في الكتاب ٥٣/١ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، والمخصص ٧٨/١٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٣/٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٠/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢ ، ومغني اللبيب ٥١٢/٢ ، والمقتضب ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ .

٥٢٠- عجز البيت : (عمرو ستنتجع حاجتي أو تزحفُ) ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٥٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢ ، ولسان العرب ١٣٠/٩ (زحف) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٩٦/٢ ، والدرر ٤٠٥/٢ ، والكتاب ٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٧/٢ .

٥٢١- البيت لبعض المولدين في المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/٥، وأوضح المسالك ١٠٥/٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤ ، ١٠٦/٥ ، وشرح الأشموني ٣١٠/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٣ .

وذكر الفراء[١] أنهم التزموا تذكير « قريب » إذا لم يرد قرب النسب قصدًا للفرق . هذا نقله في المغني[٢] . ونقل غيره عن الفراء : إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجبًا بلا خلاف ، تقول : « هذه قريبة فلان » ، ولا تقول « هذه قريب فلان » ، وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث . وقيل التذكير في الآية على المعنى ، لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزجاج[٣] . وقيل بمعنى المطر ، قاله الأخفش[٤] ، وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازيًّا ، لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو : « الشمسُ طالعةٌ » ، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهري لا المضمرين . قاله في المغني[٥] ردًّا على الجوهري .

(**ولا يجوز : قامت غلامُ هند**) بتأنيثْ الفعل . (**ولا : قام امرأةُ زيدٍ**) بتذكيره (**لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه**) ، فلا يقال : « قامت هند » إذا كان القائم غلامها ، ولا « قام زيد » إذا كان القائم امرأته . ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح[٦] في توجيهه قراءة أبي العالية : ﴿ لا تَنفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ [الأنعام/١٥٨] بتأنيث الفعل : إنه من باب « قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه » ، لأن المضاف لو سقط هنا لقيل : « نفسًا لا تنفع » بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي [٣٣] ناب عن الإيمان في الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك : « زيدًا ظلم »[٧] ، تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز . واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال : [٣٤١/أ]

٣٩٤ـ وَرُبَّمَا أكْسَبَ ثَانٍ أوَّلاَ ‍ ‍ ‍ تَأْنِيْثًا إنْ كَانَ لِحَذْفٍ مَوْهِلاَ

مسألة : ذهب البصريون إلى أنه (**لا يضاف اسم لمرادفه كـ : ليث أسدٍ ، ولا**) يضاف (**موصوف إلى صفته كـ : رجل فاضل ، ولا**) تضاف (**صفة لموصوفها كـ : فاضل رجل**) . وشمل ذلك قول الناظم :

٣٩٥ـ وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ‍ ‍ ‍ معنًى ....

---

(١) معاني القرآن ٣٨٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢ .

(٥) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .

(٦) المحتسب ٢٣٦/١ .

(٧) في « ط » : (أظلم) .

لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص بها ، (**فإن سمع ما يوهم شيئًا من ذلك يؤوّل**) ، وهذا معنى قول الناظم :

٣٩٥ــ .... وَأَوِّلَ مُوهِمًا إذا وَرَدْ

(**فمن**) ورود (**الأول**) وهو إضافة الاسم لمرادفه (**قولهم : جاءني سعيد كرز**) ، فـ « سعيد » و« كرز » مترادفان لكونهما لمسمى واحد ، وأضيف أحدهما إلى الآخر ، (**وتأويله أن يراد بالأول**) وهو المضاف (**المسمى ، وبالثاني**) وهو المضاف إليه (**الاسم**) ، أي اللفظ الدال على المسمى ، (**أي جاءني مسمى هذا الاسم**) ، وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع ، فقدِّم عليه في اللفظ ، وقصد بالمقدم المسمى لتعرُّضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما ، حتى كأن قائل : « جاءني سعيد كرز » قال : جاءني مسمى كرز ، هذا إذا نسب إلى الأول ما ينسب إلى الذوات . أما إذا نسب إليه ما ينسب إلى الألفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى ، والأول بالاسم كما إذا قلت : « كتبت : سعيد كرز » فإنه يتعين أن تقول : كتبت اسم هذا المسمى ، قاله قريب الموضح . **[٣٤١/ب]**

(**ومن**) ورود (**الثاني**) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (**قولهم : حبةُ الحمقاءِ**) بالمد ، وإنما وصفوها بالحمق لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطؤها الأقدام . قاله الرضي[1] .

(**و**) قولهم : (**صلاةُ الأولى ، و**) قولهم : (**مسجد الجامعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف**) أضيف إليه المضاف المذكور ، فيقدر في الأول اسم عين ، وفي الثاني اسم زمان ، وفي الثالث اسم مكان ، (**أي حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع**) . وعدل عن تقدير الرضي : مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا .

(**ومن**) ورود (**الثالث**) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (**قولهم : جَرْدُ قَطِيفة**) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء ، (**وسَحْقُ عِمامة**) **[٣٤]** بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين ، (**وتأويله أن يقدر موصوف أيضًا ، و**) يقدر (**إضافة الصفة إلى جنسها**) ، ويجر جنسها بـ « من » ، لأن الإضافة فيهما بمعنى « من » لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف ، (**أي شيء جرّد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس العمامة**) ، و« شيء » موصوف ،

(١) شرح الرضي ٢/٢٤٤ .

و« جرد » أو « سحق » صفته ، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى ، وصرح بـ « من » معها لبيان معنى الإضافة .

وذهب الكوفيون[1] إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : ﴿ حَقُّ اليَقِيْنِ ﴾ [الواقعة/٩٥] ، ﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ [يوسف/١٠٩] ، ﴿ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ ﴾ [القصص/٤٤] وغير ذلك .

(١) الإنصاف ٢/٤٣٨ ، المسألة رقم ٦١ .

(فصـــــــــــــل)

(الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) عنها (**كـ : غلام**) من العقلاء (**و : ثوب**) من غيرهم ، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول : « غلام زيدٍ وثوبه » ، وتارة لا يضافان فيقال : « غلام وثوب » (**ومنها ما يمتنع إضافته**) لملازمته التعريف (**كالمضمرات**) خلافًا للخليل [٣٤٢/أ] في نحو : « أياك » فإنه يقول : إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر ، وتبعه الناظم[1] ، (**والإشارات**) وأما « ذلك » وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه ، (**وكغير « أي » من الموصولات**) النصة والمشتركة ، (**و**) كغير « أي » (**من أسماء الشرط**) ، وكغير « أي » من أسماء (**الاستفهام**) ، وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف ، والحرف لا يُضاف ، وإنما أضيفت « أي » في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تُضاف إليه .

(ومنها ما هو واجب الإضافة [٣٥] إلى المفرد ، وهو نوعان) :

الأول : (**ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ**) فيُنوَّن ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٣٩٦ـ .... وبعض ذا قد يأتي لفظًا مفردا

(**نحو : كل**) إذا لم يقع نعتًا ولا توكيدًا ، (**وبعض ، وأي ، قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾** [يس/٤٠] **و : ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾**) [البقرة/٢٥٣] وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم : مررت بكلٍّ قائمًا وببعضٍ جالسًا ، وأصل صاحب الحال : التعريف . وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفًا وسدسًا وثلثًا وربعًا ونحوها معارف ، لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بإجماع . ورُدَّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده ، وقد لا تريده ، ودلَّ مجيء الحال بعد « كل »

(١) شرح التسهيل ١٤٤/١ .

و« بعض » على إرادته : (﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾) [الإسراء/١١٠] فـ « أيًّا » : اسم شرط مفعول مقدم ، و« ما » صلة .

(و) النوع الثاني : (**ما يلزم الإضافة لفظًا**) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٣٩٦ـ وبعض الأسماء يُضاف أبدا ....

(**هو ثلاثة أنواع**) :

الأول : (**ما يضاف للظاهر**) مرة ، (**وللمضمر**) أخرى ، (**نحو : كِلا**) الرجلين وكلاهما ، (**وكِلتا**) المرأتين وكلتاهما ، (**وعند**) زيدٍ وعندك ، (**ولدى**) الباب ولديك ، (**وقصارى**) الأمر وقصاراه ؛ بضم القاف ؛ أي غايته ، (**وسوى**) زيدٍ وسواك .

(و) الثاني : (**ما يختص بالظاهر**) دون المضمر (**كـ : أولي**) بمعنى « أصحاب » ، (**و : أولات**) بمعنى « صاحبات » ، (**و : ذي**) بمعنى « صاحب » ، (**و : ذات**) بمعنى صاحبة ، (**قال الله تعالى : ﴿ نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ ﴾**) [النمل/٣٣] أي أصحاب قوة ، (**و : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾**) [الطلاق/٤] أي صاحبات الأحمال [٣٦] ، (**و ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾**) [الأنبياء/٨٧] أي صاحب الحوت ، (**و ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾**) [النمل/٦٠] أي صاحبة بهجة .

(و) الثالث : (**ما يختص بالمضمر**) دون الظاهر ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٧ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

(**وهو نوعان**) :

أحدهما (**ما يضاف لكل مضمر**) متكلم أو مخاطب أو غائب ، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، مذكرًا أو مؤنثًا ، (**وهو : وحد**) وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور ، فمن إضافته إلى ضمير الغيبة (**نحو : ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾**) [غافر/١٢] ، (و) من إضافته إلى ضمير الخطاب نحو (**قوله**) وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

[من الرجز]

٥٢٢ـ (**وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَا**) لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا

٥٢٢- الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ١٤٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٦٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٨١/٢ ، وشرح المفصل ١١/٢ ، والكتاب ٢١٠/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢ ، ومغني اللبيب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٢٤٧/٤ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٩/١ ، ١٥٧٣/٣ .

و« إلهي » الأول : منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه . (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري : [من المنسرح]

٥٢٣ـ أصبحتُ لاَ أحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أمْلِكُ رَأسَ البَعِيْرِ إنْ نَفَرَا
(وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي) وَأخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

قال ذلك لكبر سنه ، وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل . [٣٤٣/أ]

(و) النوع الثاني من النوعين : (**ما يختص بضمير المخاطب ، وهو مصادر مثناة لفظًا ، ومعناها التكرار**) ، لأنهم لما قصدوا بها التكثير[1] جعلوا التثنية علمًا على ذلك ، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، (**وهي : لَبَّيْكَ**) بفتح اللام وتشديد الموحدة (**بمعنَى : إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و« سعديك » بمعنَى : إسعادًا لك بعد إسعاد ، ولا تستعمل**) « سعديك » (**إلا بعد : لبيك**) ، لأن « لبيك » هي الأصل في الإجابة . و« سعديك » كالتوكيد لها[2] . قال المرادي[3] : أراد سيبويه بقوله : « لبيك » و« سعديك » إجابة بعد [٣٧] إجابة . انتهى . (و : **حنانيك**) بفتح المهملة والنون (**بمعنَى : تحنُّنًا عليك بعد تحنن**) ، قال طرفة بن العبد : [من الطويل]

٥٢٤ـ . . . . حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

أنشده سيبويه[4] .

(و : **دَوَاليك**) بفتح الدال المهملة (**بمعنَى : تداولاً بعد تداول**) ، وهذا أنسب من قول ابن الناظم[5] : إدالة بعد إدالة ، لأن الإدالة الغلبة ، يقال : اللهم أدلني على

٥٢٣- البيتان للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٦/١ ، والارتشاف ٣٤٠/٢ ، وحماسة البحتري ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ٣٨٤/٧ ، والدرر ١٤٦/٢ ، والكتاب ٩٠/١ ، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن) ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٣/٧ ، وأوضح المسالك ١١٤/٣ ، والرد على النحاة ص ١١٥ ، والمحتسب ٩٩/٢ .

(١) في « ب » : (التكرير) .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) شرح المرادي ٢٥٩/٢ .

٥٢٤- صدر البيت : (أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦ ، والدرر ٤١٢/١ ، والكتاب ٣٤٨/١ ، ولسان العرب ١٣٠/١٣ (حنن) ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، وتاج العروس (حنن) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٧٣ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٣ .

(٤) الكتاب ٣٤٨/١ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٧٨ .

فلان وانصرني عليه . (و : **هذاذيك ؛ بذالين معجمتين بمعنى : إسراعًا لك بعد إسراع ، قال**) العجاج : [من الرجز]

٥٢٥ــ **(ضَرْبًا هذَاذَيْك وَطَعْنًا وَخْضَا)**

والمعنى : اضرب ضربًا يهذّ هذًّا[1] بعد هذ على التكرير ، وأطعن طعنًا جائفًا ، و« الهــذ » : السرعة في القطع وغيره . و« الوخض » بالخاء والضاد المعجمتين : الطعن الجائف ، وهــو ؛ بفتح الواو وسكون الخاء ؛ نعت للطعن .

(**وعامله**) أي هذاذيك (**وعامل لَبَّيْك من معناهما**) على حد «قعدت جلوسًا» ، والتقدير : أسرع وأجيب ، (**و**) عامل (**البواقي**) من الأمثلة (**من لفظها**) ، والتقديــر : أسعد وأتحنن وأتداول .

(**وتجويز سيبويه**[2]) مبتدأ ومضاف إليه (**في** « **هذاذيك** » **في البيت**) السابق للعجاج [٣٤٣/ب] (**وفي : دواليك ، من قوله**) وهو سحيم بن الحسحاس : [من الطويل]

٥٢٦ــ إذا شُــقَّ بُــرْدٌ شُــقَّ بالــبردِ مثلُــه **(دوالَيْكَ حتى كلُّنا غيرُ لابــسِ)**

(**الحالية**) مفعول تجويز (**بتقدير : نفعله متداولين وهاذين أي مسرعين ، ضعيف**) خــبر تجويز (**للتعريف**) بالإضافة إلى الضمير ، والحال واجبة التنكير ، وجوابه أنه مــؤول بنكــرة كما في « جــاء زيد وحدَه »[3] (**ولأن المصدر الموضوع للتكثير**[4] **لم يثبت فيه غيــر كونه**

٥٢٥- الرجز للعجاج في ديوانه ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٢ ، والدرر ٤١١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٣ ، وتهذيــب اللغــة ٣٦٠/٥ ، وأساس البلاغة (هذذ) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٨، وأوضح المســالك ١١٧/٣، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ (هـــذذ) ، ومجــالس ثعلــب ١٥٧/١ ، وهمع الهوامع ١٨٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦١٥ ، ١٢٧٣ .

(١) سقط من « ب » : (بعد هذ) .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١ - ٣٥١ .

٥٢٦- البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦، وجمهرة اللغة ص ٤٣٨، وخزانــة الأدب ٩٩/٢، والدرر ٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولســان العــرب ٥١٧/٣ (هــذذ) ، ٢٥٣/١١ (دول) ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٣، وتاج العروس (دول) ، وبلا نسبة في أوضح المســالك ١١٨/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٧٢ ، والخصائص ٤٥/٣ ، ورصف المباني ص ١٨١ ، وشرح الأشمــوني ٣١٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٥٧/١ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٩/١ .

(٣) في « ط » : (جاء في) مكان (في جاء) .

(٤) في « ط » : (للتنكير) .

مفعولاً مطلقًا) لا حالاً ، وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام ، وفيه عسر . و« سُحَيْم » بالتصغير وبمهملتين . و« الحسحاس » بمهملات أربع .

قال أبو عبيلة : كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما بُرد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما(١) .

(**وتجويز الأعلم**) وهو يوسف الشنتمري ، لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا (**في** « **هذاذيك** » **في البيت**) السابق للعجاج (**الوصفية**) لـ « ضربًا »(٢) (**مردود**) خبر تجويز (**لذلك**) ، وهو التعريف ، لأن « ضربًا » نكرة فلا توصف بمعرفة ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقًا . والجواب عن التعريف أن الأعلم لا يقول : بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به . والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم .

(**وقوله**) أي الأعلم ؛ مبتدأ ومضاف إليه (**فيه**) أي في « هذاذيك » (**وفي أخواته**) وهو « لبيك » و« سعديك » و« حنانيك » و« دواليك » : (**إن الكاف**) المتصلة [٣٨] بها حرف (**لِمجرد الخطاب مثلها**) أي الكاف (**في** « **ذلك** » **مردود**) خبر قوله (**أيضًا لقولهم**) : بلام التعليل متعلق بمردود (**حنانيه**) [٣٤٤/أ] بإضافته إلى ضمير الغيبة (**و : لَبَّى زيد**) بإضافته إلى الظاهر ، فتعين أن تكون الكاف في « لبيك » وأخواته اسمًا لقيام الاسم مقامها ، لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . (**ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في : ذانك**) و« تانك » ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (**وبأنَّها**) أي الكاف الحرفية (**لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف**) ، وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية ، فالكاف الحرفية لا تلحق « لبيك » وأخواته ، لأنها لا تشبه الحرف ، فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم ، علتان وجوديتان ، وعلة عدمية ، فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل ، واستعمل مع العدمي الباء تغايرًا بينهما وتفننًا في التعبير . والجواب عن الأولى أن « حنانيه » و« لبى زيد » شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد . وقول أبي حيان في الارتشاف : ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ؛ ضعيف .

---

(١) نقل الصبان هذا القول من شرح التصريح منسوبًا إلى أبي عبيدة (٢/ ٢٥٢) ، وورد هذا القول بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٠٠ ، والدرر ٤١١/١ ، وشرح الأعلم ٢٧١/١ ، وفي خزانة الأدب أن أبا عبيدة قال : (كان من شأن العرب إذا تجالسوا مع الفتيات للتغزل أن يتعابثوا بشق الثياب لشدة المعالجة عن إبداء المحاسن) .

(٢) شرح الأعلم ٢٧١/١ .

وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة ، وكما في « اثني عشر » ، وإنما لم تحذف في « ذانك » و« تانك » للإلباس بالمفرد .

(**وشذت إضافة « لبّى » إلى ضمير الغائب في نحو قوله**) : [من الرجز]

٥٢٧ــ إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بُيُّونِ

(لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي)

فـ « دوني زوراء » بالزاي ثم الراء : جملة حالية من ياء المتكلم ، والزوراء : الأرض البعيدة . و« ذات مترع » صفتها ، والمترع من قولهم : « حوض ترع » بفتح التاء المثناة فوق والراء : أي ممتلئ . و« بيون » بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت : أي واسعة بعيدة الأطراف . **[٣٤٤/ب]** وكان مقتضى الظاهر أن يقول : « لبيك » ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [يونس/٢٢] .

(و) شذت إضافة لبّى (**إلى الظاهر في قوله**) وهو أعرابي من بني أسد : [من المتقارب]

٥٢٨ــ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا **(فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ)**

وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٨ــ . . . . وشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّى

وفي شرح المواقف أن « يدي » في البيت زائدة . انتهى .

٥٢٧- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧٣١/١ (لبب) ، ٦٤/١٣ (بين) ، وأوضح المسالك ١٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٩٣/٢ ، والدرر ٤١٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥٧٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، وتاج العروس ١٨٤/٤ (لبب) ، (بين) ، والمخصص ٣٦/١٠ ، ١٤٧/١٦ ، وأساس البلاغة (بين) ، وتهذيب اللغة ٥٠١/١٥ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ ، وشرح المرادي ٢٦١/٢ .

٥٢٨- البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٤١٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢، ولسان العرب ٢٣٩/١٥ (لبى) ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (لبي) ، وأوضح المسالك ١٢٣/٣ ، وخزانة الأدب ٩٢/٢ ، ٩٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١ ، وشرح الأشموني ٣١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢، وشرح المرادي ٢٦٠/٢ ، والكتاب ٣٥٢/١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، ٢٣/٢، ومغني اللبيب ٥٧٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ .

و« مسورًا » : علم منصوب على المفعولية بـ « دعوت » . و« لما » بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ « دعوت » . و« نابني » بمعنى أصابني صلة « ما » . وجملة « فلبى » معطوفة على جملة « دعوت ». والأصل : فلباني ، أي قال لي : لبيك ، فحذف المفعول . والمعنى : دعوت مسورًا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني . وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك ، وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته . وقيل : كانت عادة العرب ذلك مطلقًا ، فجاء النهي عن ذلك ، روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا دعا أحدُكم أخاه فقال : لبيك ، فلا يقولَنْ : لبى يديك[1] ، وليقل : أجابك الله بما تحب » قاله الشاطبي .

(و) قال سيبويه[2] : هذا البيت (**فيه رد على يونس في زعمه أنه**) أي لبى (**مفرد وأصله : لبى**) بألف بعد الموحدة[3] على وزن فَعْلَى بسكون العين ، (**فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما**) قلبت (**في**) « لدى » و« على » لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما : (**لديك ، و : عليك**) . ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ، ولو كانت الفه كالف « لدى » و« على » لم تقلب مع الظاهر إذ يقال : « لدى الباب » ، و« على زيدٍ » ببقاء الألف على حالها . **[٣٤٥/أ]**

(**وقول ابن الناظم**) في شرح النظم[4] : (**إن خلاف يونس**) جار (**في : لبيك وأخواته وهَم**) بفتح الهاء ؛ أي غلط ، وإنما هو خاص بـ « لبيك » . (**ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل**) مطلقًا (**اسمية كانت أو فعلية وهو : إذ**) من أسماء الزمان **[٣٩]** (**و : حيث**) خاصة من أسماء المكان ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٩٩ــ وأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الْجمَلِ حيثُ وإذْ . . . .

(**فأما : إذ ، فنحو : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾**) [الأنفال/٢٦] بإضافة[5] « إذ » إلى الجملة الاسمية ، (**و ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾**) [الأعراف/٨٦] بإضافة « إذ » إلى الجملة الفعلية ، و« إذ » في هذين المثالين مفعول به لـ « اذكر » ، وزعم الجمهور أنها ظرف

---

(١) في النهاية ٢٢٢/٤ «لبب» : (وقال الزمخشري : فمعنى لَبَّيْ يديك : أي أطيعك ، وأتصرف بإرادتك ، وأكون كالشيء الذي تصرِّفه بيديك كيف شئت) .

(٢) الكتاب ٣٥١/١ - ٣٥٢ .

(٣) في « ب » : (بفتح الموحدة) مكان (بألف بعد الموحدة) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٧٨ .

(٥) في « ب » : (فأضاف) .

لمفعول محذوف ، أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلاً .

وشرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضيًا ، نص على ذلك سيبويه[(١)] .

وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا كما مثل ، ومعنى لا لفظًا نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [البقرة/١٢٧] . وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة/٤٠] .

(**وقد يحذف ما أضيفت**) « إذ » (**إليه**) من الجملة بأسرها (**للعلم به ، فيجاء بالتنوين عوضًا منه**) أي من المضاف إليه (**كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ**) ✿ بِنَصْرِ اللهِ ﴾ [الروم/٤،٥] أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون ، فحذف[(٢)] جملة ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم/٢] وعوض منها التنوين ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، و« إذ » باقية على بنائها على الأصح ، و إليه أشار الناظم بقوله : [٣٤٥/ب]

٣٩٩ــ . . . . وإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

٤٠٠ــ إفْرَادُ إذْ . . . .

(**وأما : حيث ، فنحو : جلست**[(٣)] **حيث جلس زيد**) بإضافة « حيث » إلى الجملة الفعلية (**و : حيث زيد جالس**) بإضافة « حيث » إلى الجملة الاسمية ، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدّم مثال الفعلية على الاسمية . وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلاً ، نص على ذلك سيبويه[(٤)] . (**وربما أضيفت**) « حيث » (**إلى المفرد**) كـ « عند » (**كقوله**) : [من الطويل]

٥٢٩ــ وَنَطْعَنُهُم تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبهم (**بِبِيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ**)

فأضاف « حيث » إلى « لَيِّ » وهو مصدر مفرد ، (**ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي**) . فإنه قاس عليه ، و« نطعنهم » بضم العين ، يقال : طعنه بالرمح يطعنه بالضم ، وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب . و« الْحُبَا » بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة : جمع حِبوة بكسر الحاء ، والمراد أوساطهم . و« بيض المواضي » : السيوف القواطع . و« لَيِّ

---

(١) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢) في « ط » : (فحذفت) .

(٣) سقط من « ط » : (حيث فنحو : جلست) .

(٤) الكتاب ١٠٧/١ .

٥٢٩- تقدم تخريج البيت برقم ١٧ .

العمائم » : شدها على الرؤوس .

(**ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو : لما**) الوجودية (**عند من قال باسميتها**) كابن السراج[١] وتبعه الفارسي[٢] وتبعهما ابن جني[٣] وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال : إنها اسم وهي ظرف بمعنى [٤٠] « حين » . وقال ابن مالك : بمعنى « إذ » ، واستحسنه في المغني[٤] ، لأنها مختصة بالماضي (**نحو : لما جاءني أكرمته**) ، والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود[٥] . واستدل له الموضح في شرح القطر[٦] بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ ﴾ [سبأ/١٤] ، وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، وذلك العامل إما « قضينا » أو « دلّهم » إذ ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف . [٣٤٦/أ] وكون العامل « دلّهم » مردود بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها هنا[٧] عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية . انتهى .

ويجاب بأن العامل « قضينا » وكونه مضافًا إليه ممنوع بأن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرح في المغني بذلك في « إذا » على قول المحققين : إن العامل فيها شرطها ، فقال[٨] : لأن « إذا » عند هؤلاء غير مضافة كما يقول[٩] الجميع فيها إذا جزمت . انتهى .

(**و« إذا » عند غير[١٠] الأخفش والكوفيين[١١]**) فإنها تختص بالجملة[١٢] الفعلية ،

(١) الأصول ١٥٧/٢ .

(٢) الإيضاح العضدي ٣١٩/١ .

(٣) الارتشاف ٥٧٠/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٣٦٩ .

(٥) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٦) شرح قطر الندى ص ٤٣ .

(٧) سقطت من « ط » .

(٨) مغني اللبيب ص ١٣٠ .

(٩) في « ب » : (يقولون) .

(١٠) سقطت من « ط » .

(١١) انظر رأيه في الارتشاف ٢٣٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ .

(١٢) في « ب » ، « ط » : (بالجمل) .

وإليها[١] أشار الناظم بقوله :

٤٠٣ـ وأَلْزَمُــوا إذا إضافَــةً إلَـــى جُمَــلِ الأَفْعَــلِ . . . .

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنسَانِ أَعْرَضَ ﴾ [الإسـراء/٨٣] ، ومضارعين نحو : ﴿ إِذَا يُتْلَى عَلَيْـهِمْ يَخِـرُّونَ ﴾ [الإسـراء/١٠٧] ، ومختلفين نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ [المائدة/٨٣] الآية ، ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا ﴾ [مريم/٥٨] ، وماضيًا وأمرًا ، (نحو ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾ [الطلاق/١] .

(**وأما نحو** : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾) [الانشقاق/١] مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز[٢] دخول « إذا » على الجملة الاسمية (**فمثل** : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾) [التوبة/٦] في التأويل ، فـ « السماء » : فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : إذا انشقت السماء انشقت ، كما أن « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره « استجارك » ، والأصل : وإن استجارك أحد لا أن[٣] « السماء » مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره . وفي هذا القياس نظر ، لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقًا عليه عند الخصمين ، وليس هو هنا كذلك ، لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن « أحد » في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته ، لأن « إنْ » الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال ، كما قاله الموضح[٤] وغيره ، [٣٤٦/ب] فلا فرق عندهم بين « إذا » و« إنْ »[٥] في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية . (**وأما قوله**) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٥٣٠ـ (**إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَــهُ حَنْظَلِيَّــةٌ**) لَـهُ ولَـدٌ منـها فـذاكَ الْمُـذَرَّعُ

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (**فعلى إضمار : كان**) ، و« باهلي » مرفوع بها ،

---

(١) في « ط » : (إليهما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (لأن) .

(٤) مغني اللبيب ص ٧٥٧ .

(٥) في « ب » : (إن وإذ) .

٥٣٠- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤١٦ ، والدرر ٤٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٣/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ، ومغني اللبيب ص ٩٧، وهمع الهوامع ٢٠٧/١ .

والجملة بعده خبرها ، والتقدير : إذا كان باهلي تحته حنظلية . وقيل : « حنظلية » فاعل بـ « استقر » محذوفًا ، و« باهلي » : فاعل بمحذوف يفسره [٤١] العامل في « حنظلية » . ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعًا . ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف . و« الباهلي » : منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عَيلان بالعين المهملة . و« الحنظلية » : منسوبة إلى حنظلة ، وهي أكرم قبيلة من تميم . و« المدرع » : الذي يكسى الدرع بالدال المهملة . ويعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فلذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه . وقال الدماميني : والظاهر أنه المذرّع بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه ، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة . انتهى .

والقول بإضمار « كان » معهود (**كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله**)

وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينة : [من الطويل]

٥٣١ـ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ (**فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا**)

فـ « نفس ليلى » : خبر مقدم ، و« شفيعها » : مبتدأ مؤخر على حد : [من الطويل]

٥٣٢ـ .... ولكن ملْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظًا ورتبة ، والجملة خبر « كان » المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن ، [٣٤٧/أ] والتقدير : فهلا كان هو أي الشأن . وقيل : التقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس . و« شفيعها » على هذا : خبر لمبتدأ محذوف ، أي هي شفيعها . قلت : ويرجح من وجه آخر ، وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف . ويجاب عنه بأنه حذف تبعًا للفعل فاغتفر .

٥٣١- البيت للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ٢٢١/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣ ، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٦٠/٣ ، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٢٠٤/٢ ، وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية ٤٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الأغاني ٣١٤/١١ ، وأوضح المسالك ١٢٩/٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ ، والجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣١٣ ، ورصف المباني ٤٠٨ ، والزهرة ١٩٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٠٥ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، ٢٦٣ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣ ، ومغني اللبيب ٧٤/١ ، وهمع الهوامع ٦٧/٢ .

٥٣٢- صدر البيت (إجلالاً وما بك قدرة) وتقدم تخريجه برقم ١٤٩ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**وما كان**) من أسماء الزمان (**بِمَنْزلة « إذ » أو « إذا » في كونه اسم زمـــان مبهم لما مضى**) كما أن « إذ » كذلك . (**أو لما يـأتِي**) كمـا أن « إذا » كذلـك ، (**فإنـه بِمَنْزلتهما فيما يضافان إليه**) ، فما كان بمنزلـة « إذ » جـاز أن يضـاف للجملتـين الاسمية والفعلية ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠٠ـ .... وَمَـا كَـإِذْ مَعْنًـى كَـإِذْ أَضِـفْ جَـوازًا ....

(**فلذلك تقول : جئتُك**[1] **زمنَ الحجاجِ أميْرٌ**) بالرفع على الابتداء والخبر ، (**أو : زمـنَ كان الحجاج أميرًا** ، **لأنه**) أي لأن زمن (**بِمَنْزلة : إذ**) في إفادة معنى المضي ، والنـاصب له « جئت » ، لأنه بمعنى الماضي ، فلا يعمل فيه إلا ماضٍ . (**و**) ما كان بمنزلة « إذا » جـاز أن يضاف إلى الجملة[2] الفعلية دون الاسمية ، فلذلك تقول : (**آتيكَ زمنَ يقدمُ الحاجُّ**[3]) ، فـ « زمن » مضاف إلى الجملة الفعلية ، والناصب له « آتيك » ، لأنـه مستقبل ولا يعمـل في المستقبل إلا مستقبل ، (**ويمتنع**) آتيك (**زمن الْحاج**[4] **قادم**) علـى الابتـداء والخـبر ، (**لأنه**) أي لأن زمن (**بِمَنْزلة : إذا**) ، و« إذا » لا تضاف إلى الجملـة الاسميـة[5] ، فـكذا[6] ما كان معناها ، (**هذا قول سيبويه**) في مشبه « إذ » و« إذا »[7] ، (**ووافقـه النـاظم في مشبه : إذ**) ، واقتصر عليه في النظم (**دون مشبه : «إذا» محتجًّا** [٣٤٧/ب] **بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾**) [الذاريات/١٣] فـأضيف « يوم » ؛ وهو مشـبه « إذا » فـي

---

(١) في « ط » : (جئت) .

(٢) في « ط » : (الجمل) .

(٣) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (الحجاج) .

(٤) في « ب » : (الحجاج) .

(٥) في « ط » : (الجمل) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (فكذلك) .

(٧) الكتاب ١١٩/٣ .

الاستقبال ؛ إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ، (**وقوله**) وهو سواد بن قارب : [من الطويل]

٥٣٣ـ (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ) بِـمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَـارِبِ

[٤٢] فأضاف « يوم » وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ، (**وهذا**) المذكور من الآية والبيت (**ونحوه**) عند سيبويه[١] (**مما نزّل فيه المستقبل لتحقق وقوعه بِمَنْزلة**[٢] **ما قد وقع ومضى**) ، فـ « يوم » فيه مشبه « إذ » لا مشبه « إذا » فلذلك أضيف إلى الجملة الاسمية ، ولو كان الزمان محدودًا كأسبوع ويومين وشهر لم يُضَفْ إلى الجمل[٣] خلافًا لبعض المغاربة .

٥٣٣- تقدم تخريج البيت برقم ٢٠٢ .

(١) الكتاب ٣/١١٩ .

(٢) في « ط » : (منـزلة) .

(٣) في « ب » : (الجملة) .

(فصــــــــــــــــل)

(ويَجوز فِي الزمان الْمحمول علي : إذ ، أو : إذا) إذا أضيف إلَى جُملة (الإعرابُ على الأصل) في الأسماء ، (والبناءُ) على الفتح ، (حملاً عليهما) ، أي على « إذ » و« إذا » ؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة ، واقتصر في النظم على مشبه « إذ » فقال :

٤٠١ـ وابْنِ أو أعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أجْرِيَا ....

(فإن كان ما وليه فعلاً مبنيًّا) بناء أصليًّا أو عارضًا (فالبناء أرجح) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠١ـ .... واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

واختُلف في علته ، فقال البصريون : (للتناسب) .

وقال ابن مالك[1] بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك أن « قمت » من قولك : « حين قمت قمت » كان كلامًا تامًّا قبل دخول « حين » عليه ، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه « حين » وأمثاله بـ « إن » . فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل] [٣٤٨/أ]

٥٣٤ـ (على حيْنَ عَاتَبْتُ المشِيبَ عَلَى الصِّبَا) وقلْتُ ألَمَّا أصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

---

(١) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

٥٣٤- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٠/٢ ، ٥٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ١١١/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ ، ورصف المباني ص ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨١ ، ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ص ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ .

يروى « على حين » بالخفض على الإعراب ، و« على حين » بالفتح على البناء ، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة ، وهو « عاتبت » .

(و) البناء العارض نحو (قوله) : [من الطويل]

٥٣٥ــ لأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُن قلبي تحلّمًا (عَلَى حِيْنَ يَسْتَصْبِيْنَ كُلَّ حَلِيمِ)

يروى بخفض « حين » على الإعراب له ، وفتحه على البناء لكونه مضافًا إلى مبني ، وهو « يستصبين » ، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وماضيه « استصبيت فلانًا » إذا عددته صبيًّا أي جعلته في عداد الصبيان .

(**وإن كان**) ما وليه (**فعلاً**) مضارعًا (**معربًا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح**) من البناء (**عند الكوفيين**) والأخفش (**وواجب عند**) جمهور (**البصريين**) لعدم التناسب ، (**واعترض عليهم**) في دعوى الوجوب (**بقراءة نافع : ﴿ هذا يَوْمَ يَنْفَعُ ﴾ [المائدة/١١٩] بالفتح**[1]) على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى « اليوم » كما في قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفًا ، والتوفيق بين القراءتين أليَق ، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في « صمت يوم الخميس » ، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفًا لنفسه ، (و) اعترض عليهم أيضًا بنحو (**قوله**) : [من الوافر]

٥٣٦ــ تَذَكَّر مَا تَذَكَّر مِنْ سُلَيْمَى (على حِيْنِ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ)

يروى بفتح « حين » على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ، ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين ، وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم :

٤٠٢ــ وقبلَ فعلٍ معرَبٍ أو مُبتَدا أعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

أي لن يغلط .

٥٣٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٥/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠٧/٣ ، والدرر ٤٧٣/١ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، وشرح شواهد المغني ٨٣٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤١٠/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

(١) الرسم المصحفي : ﴿ يومُ ﴾ بالرفع . والقراءة المستشهد بها هي لنافع وابن محيصن ، انظر البحر المحيط ٦٣/٤ ، والنشر ٢٥٦/٢ ، والآية مع القراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨١ ، والأمالي الشجرية ٤٤/١ ، ومغني اللبيب ١١٥/٢ ، وحاشية يس ٥٢/١ .

٥٣٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، والارتشاف ٥٢١/٢ ، والدرر ٤٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

(فصـــــــــــــل)

(مما يلزم الإضافة) لفظًا ومعنى (كلا ، و : كلتا) ، فإنهما يضافـان للظـاهر والمضمر كما تقدم ، (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : [٣٤٨/ب]

أحدها : التعريف) ، فلا يضافان لنكرة مطلقًا ، (فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا : كلتا امرأتين) عند البصريين ، (خلافـًا للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتـهما إلى النكـرة المختصة نحو : « كـلا رجلـين عنـدك محسـنان » ، فـإن « رجلـين » قـد تخصصـا بوصفـهما بالظرف ، وحكوا : « كلتا جاريتين عندك [٤٣] مقطوعة يدها » ، أي تاركة للغزل ، قالـه في المغني(١) ، وهو مقيد لما أطلقه هنا .

(و) الشرط (الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص) مضمرًا كان أو مظهرًا ، فالأول (نحو : كلاهما) و« كلتاهما » . والثـاني نحـو : « كـلا البسـتانين » (و ﴿ كِلْتَـا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف/٣٣] ، أو بالاشتراك) بين المثنى الجمع (نحو قوله) : [من الطويل]

٥٣٧ــ (كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيْهِ حَيَاتَـــهُ) وَنَحْــنُ إذا مِتْنَــا أشَــدُّ تَغَانِيَــا

(فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة) ، فلذلك صح إضافـة « كـلا » إليـها .

(وإنما صح قوله) : [من الرمل]

٥٣٨ــ (إنَّ لِلْخَــيْرِ وَلِلشَّــرِّ مَــدًى وَكِــلاَ ذَلـك وَجْـهٌ وَقَبَــلْ)

---

(١) مغني اللبيب ص ٢٦٩ .

٥٣٧- البيت للأبيرد الرياحي في الأغاني ١٢٧/١٣ ، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في ديوانه ٩٠ ، والحماسة الشجرية ٢٥٣/١، وللمغيرة بن حبناء التيمي في اللسان ١٣٧/١٥(غنا) ، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني ٥٥٥/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣١/١، وأوضح المسالك ١٣٨/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٦٥ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٤/١ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

٥٣٨- البيت لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص ٤١ ، والأغـــاني ١٣٦/١٥ ، والـــدرر ١٤٨/٢ ، وشـــرح شواهد المغني ٥٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٣، ٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣ ، وبلا نسبة في الارتشـــاف ٥١١/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٣١٧/٢، وشـــرح ابن عقيل ٦٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(**لأن : ذا**) وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها (**مثناة في المعنى**) ، لأنها مشار بها إلى اثنين ، وهما الخير والشر ، (**مثلها في قوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾**) [البقرة/٦٨] أي بين الفارض والبكر ، فالإشارة بـ « ذا » في الموضعين تعود إلى ما ذكر ، (**أي وكلا ما ذكر**) من الخير والشر ، (**وبين ما ذكر**) من الفارض والبكر .

والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل إسلامه . و« المدى » بفتح الميم وبالدال المهملة : الغاية . و« الوجه » بفتح الواو وسكون الجيم : مستقبل كل شيء . و« القبل » بفتح القاف والباء الموحدة : يطلق[1] على أمور منها المحجة[2] الواضحة ، ذكر ذلك بمعناه في القاموس[3] . يقول إن للخير وللشر غاية ينتهيان إليها ، ويقفان عندها ، وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه . [٣٤٩/أ] وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قِبلة ، بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي .

(**و**) الشرط (**الثالث : أن يكون**) المضاف إليه « كلا » و« كلتا » (**كلمة واحدة**) ، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين ، (**فلا يَجوز : كلا زيد وعمرو**) . وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٠٤ـ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(**فأما قوله**) : [من البسيط]

٥٣٩ـ (**كِلاَ أَخِي وَخَلِيْلِي وَاجِدِيْ عَضُدًا**) فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

بإضافة « كلا » إلى متفرق ، وهما « أخي » و« خليلي » ، (**فمن نوادر الضرورات**[4]) . و« الخليل » من الخلة ، وهي كما قال أبو بكر بن فورك : صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل[5] الأسرار . وقال غيره : أصل الخلة المحبة . و« العضد » والساعد بمعنى ،

(١) في « ب » : (مطلق) .

(٢) في « أ » : (الجهة) ، وفي « ب » : (الحجة) ، وفي « ط » : (الجملة) ، والتصويب من القاموس المحيط (قبل) ، ولسان العرب ٥٤٢/١١ (قبل) .

(٣) القاموس المحيط (قبل) .

٥٣٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣ ، والدرر ١٤٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٣، وشرح الأشموني ٣١٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٣/٢ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٣ ، وهمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٤) في « ب » : (الضرورة) .

(٥) في « ب » : (بتخليل) .

وهو من المرفق إلى الكتف ، وكنى به عن الإعانة والتقوية ، فإن العضد قوام اليد وبشدتها تشتد[1] . و« النائبات » : المصائب . و« الإلمام » النزول . و« الملمات » : جمع مُلِمَّة ، وهي نوازل الدهر . و« كلا » : مبتدأ . و« واجدي » بكسر الدال : مفرد مضاف إلى مفعوله الأول[2] ، وهو ياء المتكلم ، خبر المبتدأ . و« عضدًا » : مفعوله الثاني . وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو : « كلاي وكلاك محسنان » . ويجوز مراعاة لفظ « كلا » و« كلتا » في الإفراد نحو : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ [الكهف/٣٣] ، ومراعاة معناهما وهو قليل ، وقد اجتمعا في قول الفرزدق : [من البسيط]

٥٤٠ـ كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

[٣٤٩/ب][٤٤] فألحق « أقلعا » ضمير التثنية مراعاة للمعنى ، وأفرد « رابي » مراعاة للفظ .

(**ومنها : أيّ**) بفتح الهمزة وتشديد الياء ، (**وتضاف للنكرة مطلقًا**) سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (**نحو : أيّ رجل ؟ و : أيّ رجلين ؟ و : أيّ رجال ؟** ، و) تضاف (**للمعرفة إذا كانت**) المعرفة (**مثناة نحو : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾** [الأنعام/٨١] أو) كانت المعرفة (**مجموعة نحو : ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾** [هود/٧] **ولا تضاف**) « أي » (**إليها**) أي إلى المعرفة ؛ حال كونها (**مفردة**) عن التثنية والجمع ، (**إلا إن[3] كان بينهما**) أي بين « أي » والمعرفة المفردة (**جمع مقدر ، نحو : أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟ إذ المعنَى : أي أجزاء زيدٍ أحسن**) ، فبين « أي » و« زيد » لفظ مقدر يدل على الجمع ، وهو « أجزاء » . (**أو عطفت[4] مثلها عليها بالواو كقوله**) : [من الكامل]

---

(١) في « ب » : (تشد) .

(٢) سقطت من « ب » .

٥٤٠- البيت للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧ ، والارتشاف ٥١٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٦٦ ، والخصائص ٣١٤/٣ ، والدرر ٤٢/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٢، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ١٥٦/٩ (سكف) ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٤٧ ، وخزانة الأدب ١٣١/١ ، ٢٩٩/٤ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧١ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٤ ، وهمع الهوامع ٤١/١ ، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، ٢٤٥/٣ .

(٣) في « ب » : (إذا) .

(٤) في « ب » ، « ط » : (عطف) .

٥٤١ـ فَلَئِنْ لَقِيتكَ خَالِيَيْن لتعْلَمَنْ (أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ)

(إذ المعنَى : أينا) فارس الأحزاب. وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٠٥ـ وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ

٤٠٦ـ أوْ تَنْوِ الأَجْزَاءَ.......... ....

والسر في ذلك كله[1] أن « أيًّا » الاستفهامية[2] اسم عام لجميع الأوصاف، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف، فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى منكر، وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة « كل » لصحة دلالة المنكّر على العموم مفردًا أو مثنى أو مجموعًا بحسب ما يراد من العموم، فيقال : « أي رجل ؟ » و« أي رجلين ؟ » و« أي رجال ؟ » على معنى واحد من الرجال، وأي اثنين منهم، وأي جماعة منهم. وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف، وامتنع أن تطابقه في المعنى، وكانت معه بمنزلة « بعض » لعدم صحة دلالة المعرف على العموم، [٣٥٠/أ] ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعًا وإما مكررًا مع « أي » بالواو، لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع، وإما على تقدير مضاف دال على الجمع.

(ولا تضاف « أيّ » الموصولة إلا لمعرفة نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾) [مريم/٦٩] لأن معناها معنى « الذي » وهو معرفة، و لا يجوز أن تضاف إلى نكرة، لا تقول[3] : « اضرب أي رجل هو أفضل »، (خلافًا لابن عصفور) في إجازته ذلك[4].

(ولا) تضاف (أي : المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة)، فالأولى (كـ : مررت بفارس أيِّ فارس) بخفض « أي » نعتًا لـ « فارس » (و) الثانية : كـ : مررت (بزيدٍ أيَّ فارس) بنصب « أي » على الحالية من « زيد »، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما، لأن نعت النكرة [٤٥] والحال يجب أن يكونا نكرتين، ومعنى « أي فارس »، كامل في الفروسية، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٠٦ـ.......... وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوصُولَةً أَيًّا وَبِالعَكْسِ الصِّفَهْ

٥٤١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٣، والمحتسب ٢٥٤/١، ومغني اللبيب ص ١٤١.

(١) سقطت من « ب ».

(٢) سقطت من « ب ».

(٣) في « ب » : (يقال).

(٤) شرح المرادي ٣٧٣/٢.

(**وأما**) « أي » (**الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما**) أي إلى المعرفة والنكرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٠٧ــ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أو اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا

لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ، ولهما أربعة أمثلة ، مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة (**نحو** : ﴿ **أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا** ﴾) [النمل/٣٨] (و) مثال الشرطية المضافة إلى المعرفة : (﴿ **أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**) فَلاَ عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصص/٢٨] ، (و) مثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة : (﴿ **فَبِأَيِّ حَدِيثٍ** ﴾)[الأعراف/١٨٥] ، (و) مثال الشرطية المضافة إلى نكرة (**قولك : أي رجل جاءك فأكرمه**) .

والحاصل أن أقسام « أي » خمسة ، وهي : ضربان : ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، [٣٥٠/ب] وهو اثنان المنعوت بها ، والواقعة حالاً . وما يجوز ، وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية ، فالأولى[1] نحو : « اضرب أيًّا أفضل » . والثانية نحو[2] : قلت : ثم أي ؟ والثالثة نحو[3] : ﴿ أيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء/١١٠] .

(**ومنها : لَدُن**) وهي (**بمعنَى : عند**) ، فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه كما أن « عند » كذلك ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٠٨ــ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ . . . .

(**إلا أنها**) أي « لدن » (**تختص**) عن « عند » (**بستة أمور** :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات) الزمانية والمكانية ؛ جمع غاية وهي المسافة ؛ و« عند » غير ملازمة لمبدأ الغايات ، (**فمن ثم**) أي من أجل أن « لدن » وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه (**يتعاقبان**) أي يتداولان ؛ على شيء واحد (**في نحو : جئت من عنده ومن لدنه ، و**) قد اجتمعا (**في التَّنْزِيل**) ، قال الله تعالى في حق الخضر : (﴿ **آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا** ﴾) [الكهف/٦٥] ، فلو جيء بـ« عند » فيهما أو بـ « لَدُن » لصح ذلك ، ولكن تُرِك دفعًا لتكرار اللفظ (**بخلاف نحو : « جلست عنده » فلا يجوز فيه « جلست لدنه » لعدم معنَى الابتداء هنا**) ، لأن حرف الابتداء وهو « من » غير موجود هنا .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقط من « ب » : (والثانية نحو) .

(٣) سقط من « ب » : (أي والثالثة نحو) .

(و) الأمر (**الثاني أن الغالب**) في « لدن » (**استعمالها مجرورة بـ : مـن**) ، ونصبها قليل حتى أنها لم تأت في التنزيل منصوبة ، وجر « عنـد » بـ « مـن » [٤٦] دون جر « لدن » في الكثرة .

والأمر (**الثالث أنها مبنية**) على السكون ، وعلة بنائها شبهها بالحرف في لـزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (**إلا في لغة قـيس**) ، فإنـها معربـة عندهـم تشبيهًا[١] بـ « عند » ، (**وبلغتهم قرئ**) : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا (مِنْ لَدْنِهِ ﴾) [الكـهف/٢] بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصـل ، [٣٥١/أ] وهـي قراءة أبي بكر عن عاصم[٢] . وفي أمالي ابن الشجري[٣] : « قال أبو علي : فأما ما روي عـن عاصم من قراءته « من[٤] لدنِه » ؛ بكسر النون ؛ فإن ذلك لالتقـاء السـاكنين مـن[٥] حيـث سكنت الدال إسكان الباء من سبع ، وليست كسـرة إعـراب » . انتـهى . فظـهر بـهذا أن « لدن » مبنية دائمًا بخلاف « عند » فإنها معربة دائمًا .

والأمر (**الرابع : جـواز إضافتـها إلى الجمـل كقولـه**) وهـو القطـامي :
[من الطويل]

٥٤٢ـ صَرِيـعُ غَـوَانٍ رَاقَـهُنَّ وَرُقْنَـهُ (**لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ**)

فأضاف « لدن » إلى جملة « شب » . و« الصريع » : المصروع ، وهو المطروح علـى الأرض غلبة . و« غوان » ؛ بغين معجمة مفتوحة : جمع غانية ، وهي الجارية التي غنيت ، أي استغنت

(١) في « ب » : (لشبهها) .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ لَدُنْهُ ﴾ وقرأ عاصم وشعبة : (لَدْنِهي) بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون والهاء مع وصلها بياء . انظر الإتحاف ص ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٩٦/٦، والنشر ٣١٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٤ ، وحاشية يس ٤٩/١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) سقطت من « ب » .

٥٤٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وخزانة الأدب ٨٦/٧ ، والدرر ٤٦٦/١ ، وسمط اللآلي ص ١٣٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٥ ، ومعاهد التنصيص ١٨١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٤٥/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٣ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٥٧ ، وهمع الهوامع ٢١٥/١ .

بحسنها عن الحلي . و« راقهن ورقنه » : أعجبهن وأعجبنه . و« الذوائب » : جمع ذؤابة من الشعر ، بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد ، وكان حقها أن تثبت في الجمع ، لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوًا . وهذا البيت لا دليل فيه ، إذ يحتمل أن يكون على إضمار « أن » بدليل أنها تظهر بعدها أحيانًا ، قاله ابن الشجري(١) ، ويؤيده تقدير سيبويه(٢) في « لَدُ شَولاً »(٣) : أن كانت شولاً . ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته .

الأمر (**الخامس جواز إفرادها**) عن الإضافة (**قبل : غدوة**) كقوله : [من الطويل]

٥٤٣ـ وَما زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ فِيْهِم لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

[٤٧] بنصب « غدوة » ، (**فتنصبها**) « لدن »(٤) (**على التمييز**) ، لأن « لدن » في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر ، **[٣٥١/ب]** وقد تحذف نونها فشابهت حركاتُ الدال حركاتِ الإعراب من جهة تَبَدُّلِها ، وشابهت النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها ، فصارت « لدن غدوةً » في اللفظ كـ « راقود خلاًّ » ، فنصب « غدوة » على التمييز بـ « لدن » كنصب « خلاًّ » بـ « راقود » ، (**أو على التشبيه بالمفعول به**) في نحو : « ضارب زيدًا » ، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قال أبو علي(٥) : النون في « لدن » زائدة . نقل ذلك عنه ابن الشجري(٦) ، وبه يتضح تشبيه « لدن » بـ « ضارب » منونًا حتى نصبت بعدها « غدوة » ، وإليهما يشير قول الناظم :

٤٠٨ـ .... ونصبُ غدوةٍ بها..........

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) تمام الشاهد : (من لَدُ شولاً فإلى إتلائها) ، وتقدم برقم ١٥٢ ، ١٨٢ .

٥٤٣- البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١، والدرر ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٨ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/١٣ (لدن) ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٥/١ .

(٤) بعده في « ط » : (إما) .

(٥) المسائل الحلبيات ص ٢٢٣ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(أو) تنصبها أنت (**على إضمار « كان » واسمها**) وإبقاء خبرها ، والأصل : لدن كان الوقت غدوةً ، والذي دل على الوقت كلمة « لدن » ، قاله ابن مالك ، وقال[1] : هذا حسن ، لأن فيه إبقاء « لدن » على ما ثبت لها من الإضافة ، ويؤيده « من لد شولاً » ، فالنصب على هذا ليس بـ « لدن » ، وإنما هو بـ « كان » المحذوفة ، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير . (**وحكى الكوفيون**) في « غدوة » : (**رفعها**) بعدها ؛ أي بعد « لدن » ؛ (**على إضمار « كان » تامة**) ، أي لدن كانت غدوةً . وقال ابن جني : لشبهه بالفاعل فرفع . قال المرادي[2] : وظاهره أنها مرفوعة بـ « لدن » . (**والجر القياس**) كما تجر سائر الظروف ، (و) هو (**الغالب في الاستعمال**) ، ولا تكون « غدوة » بعد « لدن » إلا منونة وإن كانت معرفة ، ولا تنصب « غدوة » إلا مع وجود النون في « لدن » دون حذفها ، و« عند » لا ينصب شيء من المفردات بعدها . [٣٥٢/أ]

الأمر (**السادس : أنها**) أي « لدن » (**لا تقع إلا فضلة**) بخلاف « عند » ، فإنها قد تكون عمدة ، (**تقول : السفر من عند البصرة**) ، فتجعل « عند » خبرًا عن السفر ، والخبر عمدة ، وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدأ : أن الخبَر مُتَعَلَّقُهَا المحذوف إلا أن يقال : لما سدَّ مسدّه أعطي ما له من العمدية ، (**ولا تقول**) : السفر (**من لدن البصرة**) ، لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضليَّة .

(**ومنها : مع**) والغالب استعمالُها مضافة ، فتكون ظرفًا ، (**وهي**) حينئذ (**اسم لمكان الاجتماع**) ، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو : « زيد معك » ولزمان الاجتماع نحو : [٤٨] « جئتك مع العصر » ، ولمرادفة « عند »[3] فتجر بـ « من » كقراءة بعضهم : ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي ﴾ [الأنبياء/٢٤] بكسر ميم « من » ، وحكاية[4] سيبويه[5] : « ذهبت من معه » بالجر ، وهي اسم بدليل جرِّها بـ « من » ، وتنوينها عند إفرادها[6] عن الإضافة نحو : « جاءا معًا » (**معرب**) لأنه ثلاثي الأصل (**إلا في لغة ربيعة**) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ، (**وغَنْم**) ؛ بفتح الغين المعجمة وسكون النون ؛ بن ثعلب بن

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٨ .
(٢) شرح المرادي ٢/٢٧٦ .
(٣) في « أ » : (مرادفة لعند) ، وفي « ب » : (مرادفة عند) .
(٤) في « ط » : (وحكى) ، وفي « ب » : (وحكاه) .
(٥) الكتاب ١/٤٢٠ .
(٦) في « ط » : (تجردها) .

وائل أبو حي ، (فتبنَى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع ، قاله الشاطبي ، (كقوله) وهو الراعي كما قال الشاطبي أو جرير كما قال العيني : [من الوافر]

٥٤٣ـ (فَرِيْشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ) وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُم لِمَامَا

الرواية بتسكين عين « معكم » ، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة[٢] ، وخالفه المتأخرون[٣] محتجين بأن ذلك ورد في الكلام ، ونقل عن الكسائي أن ربيعة تقول : « ذهبت مع أخيك » و« جئت مع أبيك » بالسكون ، ومن حفظ حجَّةٌ على من لم يحفظ . و« الريش » : اللباس الفاخر أو المال ونحوه . [٣٥٢/ب] و« لِمامًا » ؛ بكسر اللام وتخفيف الميم ؛ وقتًا بعد وقت . (وإذا لقي) « مع » (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين ، (وفتحها) استصحابًا للأصل أو اتباعًا (نحو : مع القوم) بكسر العين وفتحها ، وعبارة التسهيل[٤] : وتسكين عينها قبل حركةٍ وكسرُها قبل سكونٍ لغةُ ربيعة . فأفاد ما لم يُفِدْه الموضح ، وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو : « جئت معْكٍ » ، وتكسر قبل سكون نحو : « جئت معِ الرجل » ، ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم :

٤٠٩ـ وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

(وقد تفرد) « مع » عن الإضافة فتنون وتصير (بمعنَى : « جميعًا » ، فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو : جاءا معًا) قال : [من الطويل]

٥٤٤ـ فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اشْتِيَاقٍ لَمْ نبتْ لَيْلَةً مَعَا

٥٤٣ـ البيت للراعي النميري في الكتاب ٢٨٧/٢ ، وملحق ديوانه ص ٣٣١ ، ولجرير في ديوانه ص ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ٢٩١/٢ ، وأساس البلاغة (ريش) ، والمقاصد النحوية ٤٣٢/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٦٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٤٥/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ .

(٢) الكتاب ٢٨٧/٣ ، وانظر الارتشاف ٢٦٧/٢ حيث نقل أبو حيان مذهب سيبويه .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤١/٢ .

(٤) التسهيل ص ٩٨ .

٥٤٤- البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢ ، وتاج العروس (فرق) ، وأدب الكاتب ص ٥١٩ ، والأزهية ص ٢٨٩ ، والأغاني ٢٣٨/١٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٢٧٢/٨ ، ===

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات ، فالأول كقول الخنساء : [من المتقارب]

٥٤٥- وأفْنَى رجَالِي فَبَادوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزًّا

بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه . والثاني كقول متمم بن نويرة : [من الطويل]

٥٤٦- .... إذا حَنَّتِ الأُوْلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

أي إذا صوتت الحمامة الأولى هدَرْنَ جميعًا لأجل تصويتها .

واختُلف في حركة « معًا » إذا نوِّنت فذهب الخليل و سيبويه[1] إلى أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت في حال الإضافة . وذهب يونس والأخفش[2] إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسمًا مقصورًا ، منقوصًا في الإضافة ، تامًّا في الإفراد ، [٣٥٣/أ] ولكن حذفت ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذفت ألف « فتًى » لذلك . قال ابن مالك[3] : وهذا هو الصحيح ، لقولهم : « الزيدان معًا » و« الزيدون معًا » ، فيوقعون « معًا » في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو : « هم على » ، ولو كان [٤٩] باقيًا على النقص لقيل : « الزيدون مع » كما قيل : « هم يد واحدة على مَن سِواهم » . واعتُرض بأن « معًا » ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله .

(ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) إما بالذت

=== والدرر ٧٧/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٢ ، ورصف المباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢١٩/٢ ، ولسان العرب ٥٦٤/١٢ (لوم) ، ومغني اللبيب ٢١٢/١، وهمع الهوامع ٣٢/٢ ، وتاج العروس (لوم).

٥٤٥- البيت للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٢/١ ، ٧٤٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٢٠/٢ .

٥٤٦- صدر البيت : (يذكرن ذا البث الحزين ببثه) ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٧/٢ ، ٧٤٧ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٤،٧٥، وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ ، والمحتسب ١٥١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ .

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ ، وانظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

نحو : « مررت برجلٍ غيرِك » ، أو بالصفات كقولك لشخص : « دخلت بوجهٍ غير الذي خرجت به » ، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو : « زيدٌ غيْرُ عمرو » ، فإن ماهيتهما واحدة ، وهي الحيوان الناطق ، والتركيب صحيح . (**وإذا وقع**) « غَيْرٌ » (**بعد « ليسَ » وعلم المُضاف إليه جاز ذكره كـ : قبضت عشرة ليس غيْرها**[1]) برفع « غير » على أنها اسم « ليس » وخبرها محذوف ، والتقدير : « ليس غيرها مقبوضًا » ، وبنصبها على أنها خبر « ليس » ، واسمها محذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها ، (**وجاز حذفه لفظًا فيضم**) « غير » بالتنوين[2] (**بغير تنوين ، ثم اختُلف**) في ضمته (**فقال المبرد**[3]) والجرمي وأكثر المتأخرين : (**ضمةُ بناء ، لأنَّها**) أي « غيرًا » (**كـ : قبل**) و« بعد » (**في الإبهام**) والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ، ونسب إلى سيبويه[4] ، (**فهي اسم**) لـ « ليس » (**أو خبر**) لها ، والجزء الآخر محذوف ، فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع ، وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة ، لأنها ضمة بناء ، وعلى الخبرية فهي في موضع نصب ، والتقدير على الرفع : ليس غيرها مقبوضًا ، وعلى النصب : ليس المقبوض غيرها ، فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم . و إلى بناء « غير » على الضم أشار الناظم بقوله : [٣٥٣/ب]

٤١٠ــ وَاضْمُمْ بنَاءً غَيْرًا إنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أضِيْفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

(**وقال الأخفش**) : ضمة « غير » ضمة (**إعراب**[5]) ، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا ، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده ، (**لأنها اسم كـ : كل و : بعض**) في جواز القطع عن الإضافة لفظًا ، (**لا ظرف**) للزمان (**كـ : قبل و : بعد**) ، و لا للمكان كـ« فوق » و« تحت » ، وعلى هذا (**فهي اسم**) لـ« ليس » ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، (**لا خبر**) لأن خبر « ليس » لا يُرفع . (**و**) هذان القولان في الضمة (**جوَّزهُما ابن خروف**[6]) ، فعلى البناء هي اسم أو خبر ، وعلى الإعراب هي اسم لا خبر[7] .

---

(١) في « ط » : (غير) .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) المقتضب ٣٢٩/٤ .
(٤) الكتاب ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٩ .
(٦) مغني اللبيب ص ٢١٠ .
(٧) في « أ » : (غير) .

(**ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين**) لقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى ، (**ودونه**) لنيَّة لفظ المضاف إليه ، (**فهي خبر**) لأنه منصوب ، واسم « ليس » محذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرًا أو غير ، (**والحركة**) على هذا (**إعرابٌ باتفاق**) ، واعتُرض بأن « غيرًا » يجوز بناؤها على الفتح[1] إذا أضيفت إلى مبني ، فيحتمل أنها بنيت حل الإضافة ثم حذفت المضاف إليه وبقي البناء على حاله ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا ، نعم الفتح مع التنوين (**كالضم مع التنوين**) ، فالحركة إعراب باتفاق ، لأن [٥٠] التنوين إما للتمكين فهو خاص بالمعرب ، أو للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور . وقيّد حذف ما يضاف إليه « غير » بقوله : « بعد ليس » ، بناء على أنه لا يجوز بعد « لا » النافية ، كما صرح به في المغني ، وقال : إنه لحن ، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في شرح الشذور . ورد بأن أبا العباس كان يقول : « لا غيرُ » بالبناء على الضم كـ « قبل » و« بعد » ، [٣٤٥/أ] وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل[2] : [من الطويل]

٥٤٧ـ جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَيْرُ تُسْأَلُ

وتبعهم صاحب القاموس[3] .

(**ومنها « قبل » و« بعد » ، ويجب إعرابهما**) نصبًا على الظرفية أو خفضًا بـ « من » فقط (**في ثلاث صور** :

إحداها : أن يصرّح بالمضاف إليه كـ : جئتك بعد الظهر وقبل العصر ، و : من قبله ومن بعده) ، ولا يختصان بالزمان ، فقد يكونان للمكان كقولك : « داري قبل دارك أو بعدها » ، ولهذا سهل دخول « من » عليهما عند البصريين ، قاله الدماميني .

الصورة (**الثانية : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنوى ثبوتُ لفظه ، فيبقى الإعراب وتركُ التنوين**) على حالهما (**كما لو ذكر المضاف إليه كقوله**) : [من الطويل]

٥٤٨ـ **(ومن قبلُ نادَى كلُّ مولًى قَرَابَةً)** فَمَا عَطفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ

---

(١) في « ط » : (الضم) .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٠٩ .

٥٤٧- تقدم تخريج البيت برقم ٤٣٠ .

(٣) القاموس المحيط (غير) .

٥٤٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٩٧ .

بخفض « قبل » بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، (**أي : ومن قبل ذلك**) ، فحذف « ذلك » من اللفظ وقدّره ثابتًا . (**وقرئ**) في الشواذ : (**﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾** [الروم/٤] **بالخفض من غير تنوين**[(١)] ، **أي : من قبل الغلب ومن بعده**) ، وهي قراءة الجحدري والعقيلي .

الصورة (**الثالثة : أن يحذف**) المضاف إليه (**ولا ينوى شيء**) لا لفظه ولا معناه ، (**فيبقى الإعراب**) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بـ « من » ، (**ولكن يرجع التنوين**) الذي كان حذف للإضافة (**لزوال ما يعارضه**) من الإضافة (**في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم**) : **﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) ﴾** [الروم/٤] (**بالجر والتنوين**[(٢)] ، **وقوله**) وهو عبد الله بن يعرب : [من الوافر] **[٣٤٥/ب]**

٥٤٩ــ **(فساغَ لِي الشَّرابُ وكنتُ قَبلاً)** أكَاد أغصُّ بالْمَاءِ الفُرَاتِ

بنصب « قبلاً » على الظرفية . والرواية المشهورة « بالماء الحميم » . والذي رواه الثعالبي « بالماء الفرات »[(٣)] ، قال الموضح : وهو الأنسب ، لأنه العذب ، والحميم : الحار ، ومنه اشتقاق الحمام ، وقيل : الحميم : البارد ، فهو من الأضداد . (**وقوله**) : [من الطويل]

٥٥٠ــ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أسد خفية **(فَمَا شَرِبُوا بعدًا عَلَى لذة خَمْرَا)**

---

(١) انظر هذه القراءة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، ومغني اللبيب ١٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٢/٢ .

(٢) قرأها بالتنوين : أبو السمال والجحدري وعون . انظر البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ .

٥٤٩- البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٢٦/١ ، ٤٢٩ ، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٤٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٧ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦ ، ٥١٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، والارتشاف ٥١٤/٢ ، وشرح المرادي ٥٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، ولسان العرب ١٥٤/١٢ (حمم) ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/١ .

٥٥٠- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠١/٦ ، والدرر ٤٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

بنصب « بعدًا » على الظرفية ، ويحتمل أن يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة ، وهي المسألة المشهورة . قال المرادي : مسألة : إذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعًا وعلى قوله :

.... فَمَا شَرِبُوا بعدٌ عَلَى لذةٍ خَمْرَا

ومختار الخليل وأصحابه تنوينُه منصوبًا كقوله :

فسَاغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قَبْلاً ....

انتهى .

(**وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا ، ولذلك نوِّنا**) كما تنوَّن سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين . وقال بعضهم : هما معرفتان بنيّة الإضافة وتنوينهما تنوين عِوَض ، قال ابن مالك في شرح الكافية[1] : وهذا القول عندي حسن .

(**وهما معرفتان في الوجهين [٥١] قبله**) بالإضافة لفظًا في الأول ، وتقديرًا في الثاني . (**فإن نوي معنَى المضاف إليه دون لفظه بنيا**) لافتقارهما إلى المضاف إليهما[2] معنى كافتقار الحروف لغيرها ، وبنيا على حركة[3] فرارًا من التقاء الساكنين ، و(**على الضم**) لتخالف حركة البناء حركة الإعراب (**نحو : ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾**) [الروم/٤] (**في قراءة الجماعة**) السبعة بالضم بغير تنوين ، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منويّة ، والأصل ؛ والله أعلم « لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده » . **[٣٥٥/أ]** وقال الحوفي : إنما يُبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة . وإما إذا كان نكرة فإنهما معربان[4] سواء نويت معناه أو لا . انتهى . وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات ، لأن الأصل فيها أن تكون مضافة ، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه ، لأنه تتمته إذ به تعريفه ، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف[5] غايته ، قاله الدماميني .

(**ومنها : أوّل**) مقابل « آخر » (**و : دون ، وأسماء الجهات**) الست (**كـ : يمين ، و: شمال ، و : وراء ، و : أمام ، و : فوق ، و : تحت ، وهي على**[6] **التفصيل المذكور**

(١) شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢ .
(٢) في « أ » : (إليه) .
(٣) في جميع النسخ : (حركتي) .
(٤) في « ط » : (يعربان) .
(٥) بعده في « ب » : (إليه) .
(٦) سقطت من « ب » .

في : **قبل** ، و : **بعد**) من أنها إذا أضيفت لفظًا أعربت نصبًا على الظرفية أو خفضًا بـ « من » ، وإذا لم تضف لا لفظًا ولا تقديرًا أعربت الإعراب المذكور ونوِّنت ، وإذا حُذف[1] المضاف إليها[2] فإن نوي لفظه أعرب الإعراب المذكور ولم تنوّن ، وإن نُوي معناه بُنِيَتْ على الضم ، (**تقول : جاء القوم وأخوك خلفُ أو أمامُ**) بالضم فيهما ، (**تريد خلفهم أو أمامهم**) ، ولكنك حذفت المضاف إليهما[3] ، ونويت معناه ، وبنيتهما على الضم ، (**قال**) رجل من بني تميم : [من الكامل]

٥٥١ـ لَعَنَ الإلهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسافرٍ (**لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِن قُدامُ**)

بالضم ، والأصل : من قدامه ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبناه[4] على الضم . و« تعلة » بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام ؛ علم رجل ، ويروى ابن مزاحم . و« يشن » ؛ بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة ؛ يصب ، (**وقال**) معن بن أوس : [من الطويل] [٣٥٥/ب]

٥٥٢ـ لَعَمْرُكَ مَا أدْري وَإنِّي لأَوْجَلُ (**عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ**)

[٥٢] بالضم ، والأصل : أول الوقتين ، وذلك لأن لكل منهما وقتًا يموت فيه ، يقدر أحدهما سابقًا ، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين لهما على أي الرجلين ، و« المنية » : الموت ، (**وحكى أبو علي**) الفارسي : (**أبدأ بذا من أولُ ؛ بالضم على نية معنَى المضاف إليه**) ، والأصل : من أول الأمر ، (**وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركهما ، ومنعه**

---

(١) في « ط » : (حذفت) .

(٢) في « أ » : (إليه) .

(٣) في « ط » : (إليه) .

٥٥١- البيت لرجل من بني تميم في الدرر ٤٤٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٩/١ ، ٢٦٤/٢ .

(٤) في « ط » : (فبناؤه) .

٥٥٢- البيت لمعن بن أوس في ديوانه ٣٩ ، وخزانة الأدب ٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٢٦ ، ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبر) ، ٧٢٢/١١ (وجل) ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وتاج العروس (وجل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٠/٨ ، وأوضح المسالك ١٦١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ٩٨/٦ ، واللسان ٢٦١/٩ (عنف) ، ٤٣٨/١٣ (هون) ، والمقتضب ٢٤٦/٣ ، والمنصف ٣٥/٣ ، وتاج العروس ٩٠/٢٤ (عنف) (هون).

من الصرف للوزن والوصف) ، لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق ، واستفيد من حكاية أبي علي أن « أول » له استعمالان : أحدهما : أن يكون ظرفًا[1] كـ « قبل » والثاني : أن يكون صفة كـ « الأسبق » وقال آخر : [من الطويل]

٥٥٣ــ إذا أنا لم أومن عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

بالضم . وأنشد سيبويه : [من الرجز]

٥٥٤ــ لاَ يَحْمِلُ الفَارسَ إلاَّ الْمَلْبُونْ الْمَحْض مِن أمامِهِ وَمِنْ دُونْ

بالسكون ، والقافية ههنا[2] لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيًا على الضم ، لأنه في نية الإضافة ، قاله الشاطبي . وتقول : « جلست يمينُ وشمالُ وفوقُ وتحتُ » بالضم فيهن ، والأصل : يمينك وشمالك وفوقك وتحتك .

(ومنها : حسْب) بسكون السين ، **(ولها)** في العربية **(استعمالان :**

أحدهما : أن تكون بمعنَى كاف) اسم فاعل كفى **(فتستعمل)** مضافة **(استعمال الصفات)** المشتقة **(فتكون نعتًا لنكرة)** ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه ، **(كـ : مررت برجل حَسْبُكَ من رجل** ، أي : **كاف لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة كـ : هذا عبد الله حَسْبَكَ من رجل)** ، [٣٥٦/أ] بنصب « حسب » على الحال من عبد الله ، أي : كافيًا لك عن غيره . **(و)** تستعمل **(استعمال الأسماء)** الجامدة فترتفع على الابتداء **(نحو : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾)** [المجادلة/٨] فـ « حسبهم » : مبتدأ ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و« جهنم » : خبره ، ويجوز العكس ، وهو أولى لأن « جهنم » معرفة بالعلمية ، و« حسب » نكرة . **(و)** تنصب اسمًا لـ « إن » نحو : **(﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾)** [الأنفال/٦٢] فـ « حسبك » : اسم « إن » و« الله » خبرها . وهذا يؤيد الإعراب[3] الأول . **(و)** يجر بالحرف نحو **(بحسبِك درهمٌ)** فـ « حسبك » : مبتدأ ، و« درهم » خبره ، ولا يجوز

---

(١) في « ط » : (اسمًا) .

٥٥٣- البيت لعتي بن مالك في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (ورى) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٠٤/٦ ، والدرر ٤٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد) ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

٥٥٤- الرجز بلا نسبة في الكتاب ٢٩٠/٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٣ (دون) ، ٣٧٤ (لبن) ، وتهذيب اللغة ٣٦٤/١٥ ، وتاج العروس (دون) ، (لبن) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (هنا) .

(٣) سقطت من « ب » .

العكس لأن «حسبك» نكرة مختصة، و«درهم» غير مختص، (**وهذا**) [٥٣] الاستعمال الثاني (**يرد على من زعم أنها اسم فعل**) بمعنى يكفي، (**فإن العوامل اللفظية**) نحو: «إن» و«الباء» في المثالين الأخيرين[1] (**لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق**)، ولا العوامل المعنوية على الأصح.

(و) الاستعمال (**الثاني**) من أصل التقسيم: (**أن تكون**) «حَسْب» (**بِمَنْزلة «لا غير» في المعنَى، فتستعمل مفردة**) عن الإضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف إليه. (و) «حسب» (**هذه هي «حسب» المتقدمة**) في الاستعمالين السابقين (**ولكنها عند قطعِها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنَى**) الدال على النفي، (و) تجدّد لها (**ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم**) بعد أن كانت معربة[2] بحسب العوامل، (**تقول**) في الوصفية: (**رأيت رجلاً حسب**، و) في[3] الحالية: (**رأيت زيدًا حسبُ**)، فحذف المضاف إليه منهما[4] ونوى معناه فبُنيت على الضم. [٣٥٦/ب] (**قال الجوهري**[5]: **كأنك قلت: حسبِي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنوّن. انتهى**). وعنى بالإضمار الحذف فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنوّن، لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضم كـ «قبل» و«بعد»، (**وتقول**) في الابتداء: (**قبضت عشرةً فحسبُ**)، فحسب: مبتدأ حذف خبره، (**أي: فحسبي ذلك**)، والمعنى: رأيت رجلاً لا غيْرُ، ورأيت زيدًا لا غيْرُ، وقبضت عشرة لا غيْرُ. ودخلت الفاء في الأخير تزيينًا للفظ كما تدخل على «قطّ» في قولك «قبضت عشرة فقط»، (**واقتضى كلام ابن مالك**) في قوله في النظم:

٤١١ــ قبلُ كَغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أوّلُ ... وَدُونُ وَالْجِهاتُ أيْضًا وَعَلُ

٤١٢ــ وَأعْرَبُوا نَصْبًا إذا مَا نُكِّرَا ... قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(**إنها**) أي حسب (**تعرب نصبًا إذا نكِّرت كـ «قبل» و«بعد»**). **قال أبو حيان**[6]: **ولا وجهَ لنصبها، لأنها غيْرُ ظرف**)، وقد ذكرها مع الظروف (**إلا أن نقل عنهم**[7] **نصبها**

(١) في «ط»: (الآخرين).
(٢) في «ب»: (معرفة).
(٣) سقطت من «ب».
(٤) سقطت من «ب».
(٥) الصحاح (حسب).
(٦) انظر الارتشاف ٢/٥٠٣.
(٧) في «ب»: (عندهم).

حالاً إذا كانت نكرة . انتهى) كلامه . (**فإن أراد**) أبو حيان (**بكونها نكرةً قطعَها عن الإضافة**) لفظًا (**اقتضى أن استعمالَها حينئذ**) أي حين إذ قطعت عن الإضافة (**منصوبةً شائعٌ**) في كلامهم ، (و) اقتضى (**أنها كانت مع الإضافة معرفــة**) بالإضافـة ، (و) هذان الاقتضاءان (**كلاهما ممنوع**) . أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم . وأما الثاني فلأنها نكرة دائمًا أضيفت أو[1] لم تُضَفْ . (**وإن أراد**) أبو حيان (**تنكيرها مع الإضافة**[2] **فلا وجه لاشتراط التنكير حينئــذ**) أي حين إذ كانت مضافة (**لأنها لم تَرِد**) في كلامهم (**إلا**) نكرة (**كذلــك**) لأن إضافتها لا تفيد التعريف ، [٣٥٧/أ] وإنما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة[3] ، (**وأيضًا فلا وجه لتوقفه**) أي لتوقف أبي حيان (**في تجويز انتصابها على الحال حينئذ**) أي حين إذ كانت مضافة (**فإنه**) أي فإنّ نصبها على الحال (**مشهور**) في غالب الكتب (**حتى إنــه مذكور في كتاب الصحاح**) للجوهري مع كثرة تداول الأيدي له قديمًا وحديثًا ، (**قــال**) صاحب الصحاح[4] فيه : (**تقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وتقول في المعرفة : هذا عبدُ الله حسبَك من رجل ، فتنصب « حســبك » علــى الحــال . انتــهى**) نصه . فـ « حسبك » في الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لهـا ، وفي الثـاني وقعت بعد معرفة فنصبت على أنها حال منها ، وهي في الصورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفـة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف ، (**وأيضًا فلا وجه للاعتذار عن ابـــن مـــالك بذلك**) ؛ أي بنصبها على الحال ؛ إذا تنزلنا وقلنا : إن لها حالة تعريف وحالة تنكير ، (**لأن مراده**) بقوله :

٤١٢ــ وأعْرَبُــوا نَصْبًــا إذا مَــا نُكِّــرَا ....

(**التنكير الذي ذكره في « قبل » و« بعد »** ، **وهو أن يقطع عن الإضافــة لفظًــا** [٥٤] **وتقديرًا**) وينصب على الظرفية بحيث يقـال : « رأيـت زيـدًا حسـبًا » أو « فحسـبًا » ولم يسمع ذلك ؟ لا مطلق التنكير كمـا توهمـه أبـو حيـان . ومـا ذكـره الموضـح مـن أن مـراد الناظم[5] ذلك لا يدفع الانتقاد[6] ، فالصواب أن يحمل عموم قوله :

---

(١) في « ب » ، « ط » : (وأم) .
(٢) انظر الارتشاف ٥٠٣/٢ .
(٣) شرح عمدة الحافظ ٣٧٢/١ .
(٤) الصحاح (حسب) .
(٥) في « ب » ، « ط » : (ابن مالك) .
(٦) في « ب » : (الإيراد) .

٤١٢ـ . . . . وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه « حسب » و« علُ » الآتية . [٣٥٧/ب]

(وأما « علُ » فإنها توافق « فوق » في) إفادة (معناها) وهو العلوّ ، (وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها علو معين كقولك : « أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من علُ » ، أي : من فوق الدار و(كقوله) ؛ وهو الفرزدق يهجو جريرًا : [من الكامل]

٥٥٥ـ وَلَقَدْ سَدَدْتَ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ (وَأَتَيْت نَحْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ)

(أي من فوقهم) ، و« الثنية » : طريق[1] العقبة . (و) توافق « فوق » أيضًا (في إعرابها إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علوٌّ مجهول (كقوله) ؛ وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسًا : [من الطويل]

٥٥٦ـ مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا (كَجُلْمُوْدِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ)

بكسر اللام ، (أي : من شيء عالٍ وتُخالفها) أي وتخالف « علٍ ، فوق » (في أمرين) : أحدهما : (أنها) ؛ أي عل ؛ (لا تستعمل إلا مجرورة بـ : من) دائمًا ، (و) الثاني (أنها لا تستعمل مضافة) بخلاف « فوق » فيهما . (كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع ، وهو الحق ، وظاهر ذكرِ ابن مالك لها في عِداد هذه الألفاظ أنها[2] تجوز إضافتها وقد صرَّح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال[3] يقال : أتيته من علِ الدار ؛ بكسر اللام ؛

٥٥٥- البيت للفرزدق في ديوانه ١٦١/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٨٥ ، والدرر ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٠٧ ، وشرح المفصل ٨٩/٤ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

٥٥٦- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩ ، ولسان العرب ٨٤/١٥ (علا) ، وجمهرة اللغة ص ١٢٦ ، وتاج العروس ٣١٨/١٣ (فرر) ، (علا) ، وكتاب العين ١٧٤/٧ ، وإصلاح المنطق ص ٢٥، وخزانة الأدب ٣٩٧/٢ ، ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والدرر ٤٥٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٥١/١ ، والشعر والشعراء ١١٦/١ ، والكتاب ٢٢٨/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٤٩/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٧٤/٧ (حطط) ، وتهذيب اللغة ٢٥/١٤ ، والمخصص ٢٠٢/١٣ ، وتاج العروس ١٩٨/١٩(حطط) ، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، ورصف المباني ص ٣٢٨ ، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٠٧ ، ومغني اللبيب ١٥٤/١ ، والمقرب ٢١٥/١ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(١) في «أ» ، «ب» : (طريقة) .

(٢) في «ط» : (أنه) .

(٣) الصحاح (علا) .

أي من عال) ، وهو سهو ، قاله في شرح الشذور[1] ، **(ومقتضى قوله)** في النظم :

٤١٢ـ **(وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إذا مَـــا نُكِّـــرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَـــدْ ذُكِـــرَا)**

(أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية ، **(وما أظن شـــيئًا مـــن)** هذيـن **(الأمرين)** وهما جواز [٥٥] إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها **(موجـــودًا)** في كلامهم ، **(وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين اللفظتـــين)** وهمـا « حسـب » و« عل » **(لأنّي لم أر أحدًا)** من الشرَّاح **(وفاهما حقهما من الشرح وفيمـــا ذكرتـــه كفاية)** لمن تدبره ، **(والحمد لله)** على تيسير ذلك . [٣٥٨/أ]

---

(١) شرح شذور الذهب ص ١٠٧ .

(فصـــــــــــــــل)

(**يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه ، فإن كان المحذوف**) هو (**المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه**) ، وهو في ذلك على قسمين : سماعي وقياسي .

فالسماعي : ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر ابن أبي ربيعة : [من الخفيف]

٥٥٧ـ لاَ تَلُمْنِي عتيقُ حَسْبِـي الَّذِي بِـي إنَّ بِـي يـا عَتيـقُ مَـا قَـدْ كَفَـانِي

أراد يا ابن أبي عتيق .

والقياسي ما لا يصح[1] فيه ذلك ، وهو إما فاعل (**نحو** : ﴿ **وَجَـاءَ رَبُّـكَ** ﴾) [الفجر/٢٢] (**أي : أمر ربك**) ، أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ وَنُـزِّلَ الْمَلاَئِكَـةُ تَـنزِيلاً ﴾ [الفرقان/٢٥] أي : نزول الملائكة ، قاله ابن جني ، وفيه نظر ، أو مبتدأ نحو : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِـرَّ مَنْ آمَنَ باللَّهِ ﴾ [البقرة/١٧٧] أي : بر من آمن بالله ، قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، أو خبر عن المبتدأ نحو : [من الطويل]

٥٥٨ـ شَـرُّ الْمَنَايَـا مَيِّـتٌ بَيْـنَ أَهْلِـهِ ....

أي : منية ميت ، أو مفعول به نحو : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِـهِمُ الْعِجْـلَ ﴾ [البقـرة/٩٣] أي : حب العجل ، أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون : [من الطويل]

٥٥٩ـ أَلَـمْ تَغْتَمِـضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدَا ....

٥٥٧- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٩١ ، والارتشاف ٥٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٧/٣ .

(١) في «ط» : (يصلح) .

٥٥٨- عجز البيت : (كهلك الفتاة أيقظ الحي حاضرُه) ، وهو للحطيئة في أمالي المرتضى ٤٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٦/١ ، والكتاب ٢١٥/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١/١ .

٥٥٩- عجز البيت : (وعادك ما عاد السليم المسهدا) ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وخزانة الأدب ١٦٣/٦، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والدرر ٤٠٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٢/١٠ ، وشرح شواهد المغني ==

أي : اغتماض ليلة أرمد ، أو مفعول فيه نحو قولهم : « أتينا طلوعَ الشمس » ، أي : وقت طلوع الشمس ، أو مفعول له نحو : « جئت زيدًا فضله » ، أي ابتغاء فضله ، قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو : « جاء زيد والشمسَ » ، أي : وطلوعَ الشمس ، أو حال نحو « تفرَّقوا أيادِيَ سَبَأ »(١) ، أي : مثل أيادي سبأ ، أو مجرور بالحرف نحو : ﴿ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب/١٩] أي : كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة نحو : [من البسيط]

٥٦٠ـ . . . . وَلاَ يَحُولُ عطاءُ اليَوْمِ دُونَ غَدِ

أي دون عطاء غد .

ثم تارة يكون المحذوف مطّرحًا [٥٦] وهو الأكثر ، [٣٥٨/ب] وتارة يكون ملتفتًا إليه ، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه ، فالأول (نحو : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف/٨٢] (أي : أهلَ القرية) ، فأهل مطرح ، ولو التفت إليه هنا لقيل : الذي كنا فيه . والثاني نحو : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ [النور/٤٠] أي : كذي ظلمات بالإفراد ، فحذف والتفت إليه فذكر الضمير في « يغشاه » ، ولو كان مطرحًا لقيل(٢) : يغشاها ، وشمل ذلك قول الناظم :

٤١٣ـ وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الإعْرَابِ إذا مَا حُذِفَا

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلُف المضاف في إعرابه بل (**قد يبقى على جره ، وشرط ذلك في الغالب أن يكون**) المضاف (**المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم : ما مثلُ عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك**) ، فأبقوا « أخيه » على جره مع أنه مضاف إليه « مثل » محذوفًا ، و« مثل » المحذوف معطوف على « مثل » المذكور ، (**أي : ولا مثل أخيه بدليل قولهم : يقولان ؛ بالتثنية**) نظرًا إلى المذكور والمحذوف ، ولو كان « أخيه » معطوفًا على « عبد الله » لكان العامل فيهما واحدًا وهو « مثل » ، وكان يجب أن يقولوا : « يقول » ؛ بالإفراد ؛ لأنه خبر اسم « ما » وهو مفرد .

--- ٥٧٦/٢ ، والمحتسب ١٢١/٢ ، ومغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٧/٣ ، والمنصف ٨/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٢/٢ ، ٢٦٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ .

(١) مجمع الأمثال ٢٧٥/١ ، والمستقصى ٨٨/٢ .

٥٦٠- صدر البيت : (يومًا بأطيب منه سيب نافلة) ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٧ ، ولسان العرب ٥٢٩/٤ (عبر) ، ١٨٨/١١ (حول) ، وتهذيب اللغة ٢٤٢/٥ ، وتاج العروس ٥٠٢/١٢ (عبر) .

(٢) في « ط » : (لقال) .

(**وقوله**) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج : [من المتقارب]

٥٦١ــ (**أَكُلَّ امْــرِئٍ تَحْسَــبِيْنَ امْــرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِـــي اللَّيْـــلِ نَـــارَا**)

فأبقى « نار » على جره مع أنــه مضـاف إليـه « كـل » محذوفـة معطوفـة علـى « كـل »[1] المذكورة[2] ، (**أي : وكل نار**) ، وإنما قدرناه مجرورًا بـ « كــل » محذوفـة ولم نجعلـه مجـرورًا بالعطف على « امرئ » المجرور بإضافة « كل » إليه (**لئلا يلزم العطــف**) علـى معمـولي عاطفين مختلفين ، لأن « امرئ » المجرور معمول لـ « كــل » ، و« امـرأ » المنصـوب معمـول لـ « تحسبين » على أنه مفعول ثان له ، **[١/٣٥٩أ]** ومفعوله الأول « كل امرئ » مقدم عليه ، فلو عطفنا « نار »[3] المجـرورة علـى « امـرئ » المضـاف إليـه « كـل » ، وعطفنـا « نـارًا » المنصوبة على « امرأ » المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين (**على معمولي عاملين**) مختلفين ، وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل ، وعامل واحد لا يعمل جرًّا ونصبًا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين ، هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشـام[4] . وذهـب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز[5] ، والتقدير : أتحسـبين كـل امـرئٍ امـرأً ، وكل نارٍ نارًا ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، واختير الحذف دون العطــف **لأن حذف ما دل**[6] عليه دليل مجمع على جوازه ، والعطف على معمولي عاملين مختلـف فيـه **كما قدمنا**[7] ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه ، وإلى ذلك أشــار **الناظم بقوله :**

٤١٤ــ وَرُبَّمَـا جَـرُّوا الَّـذِي أبْقَــوْا كَمَــا قَـدْ كَـانَ قَبْـلَ حَـذْفِ مَـــا تَقَدَّمَـا

٥٦١- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانــة الأدب ٥٠١/٦ ، والدرر ٤٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التســهيل ٣٨٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤/٢ ، ولسان العــرب ٩٣/٣ (بعــد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

(١) سقطت من « أ » .

(٢) في « أ » : (المذكور) .

(٣) في « ط » : (نارا) .

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٥) انظر ما ذهب إليه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج في مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٦) في « ط » : (يدل) .

(٧) في « ط » : (قدمناه) .

٤١٥ـ لكِنْ بِشَرْطِ أنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم .

(**ومن غير الغالب قراءة ابن جماز**) بالجيم والزاي : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا (وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ ﴾) [الأنفال/٦٧] بجر « الآخرة » على حذف مضاف ، (**أي : عمل الآخرة ، فإن المضاف**) المحذوف وهو « عمل » (**ليس معطوفًا**) على حدته (**بل المعطوف جملة**) من مبتدأ وخبر (**فيها المضاف**) وهو « عمل » على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف ، والأصل ؛ والله أعلم : تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ، ومن قدر « عَرَض الآخرة » فقد تجوَّز[(١)] . [٣٥٩/ب]

(**وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه**) وهو الجزء الثاني (**فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزال من المضاف**) وهو الجزء الأول (**ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنَى على الضم نحو**) : قبضت عشرةً (**ليس غيرُ**) مما هو شبيه بالغايات ، (**ونحو : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾**) [الروم/٤] مما هو غايات (**كما مر**) في الفصل قبله . (**وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو : ﴿ وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ ﴾**) [الفرقان/٣٩] من ألفاظ الإحاطة ، (**و**) نحو : (﴿ **أَيًّا مَا تَدْعُوْا** ﴾) [الإسراء/١١٠] من أسماء الشرط . (**وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه**) أي على المضاف (**اسم عامل في مثل**) المضاف إليه (**المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل**) ، والأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل[(٢)] ، فحذفوا « ما حصل » الأول المضاف إليه « ربع » لدلالة « ما حصل » الثاني المضاف إليه « نصف » ، وأبقوا المضاف الأول وهو « ربع » على [٥٧] حاله فلم ينوّن ، لأن المضاف إليه منويٌّ لفظُه ، وعطف عليه « نصف » ، وهو اسم مضاف عامل في « ما حصل » الجر بالإضافة إليه ، و« ما حصل » المذكور مثل « ما حصل » المحذوف لفظًا ومعنى ، وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ، فإن ربع و« نصف » يتنازعان « ما حصل » ، فأُعمل الثاني لقربه ، وحُذف معمولُ الأول لأنه فضلة[(٣)] ، وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، [(٤)]والأصل : خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف والمضاف إليه[(٤)] ، فصار : ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء إصلاحًا للفظ

(١) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٣ .
(٢) سقط من « ط » : (ما حصل) .
(٣) سقط من « ب » : (لأنه فضلة) .
(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

فصار : ربع ونصف ما حصل ، [٣٦٠/أ] ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر[١] . واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني ، فلا فصل فهي عنده جائزة قياسًا وسماعًا[٢] ، وإليها أشار بقوله في النظم :

٤١٦ــ وَيُحْذَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إذا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧ــ بشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أضَفْتَ الأَوَّلاَ

(**أو غيره**) بالرفع ؛ أي غير مضاف ، وهو عامل في « مثل » المحذوف (**كقوله**) :

[من الرجز]

٥٦٢ــ علقت آمالي فعمت النِّعَمْ (**بمثل أو أنفع من وَبْل الدِّيَمْ**)

فـ « مثل » مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الديم[٣] فحذف « وبل الديم » من الأول لدلالة الثاني عليه ، والعامل « أنفع » وهو غير مضاف ، وهو مجرور بالعطف على « مثل » المجرور بالباء المتعلقة بـ « علقت » و« الوبل » بسكون الباء الموحدة : المطر الشديد . و« الديم » بكسر الدال : جمع ديمة ، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق .

(**ومن غير الغالب قولُهم**) فيما حكاه أبو علي : (**ابدأ بذا من أولِ ، بالخفض من غير تنوين**) على نية لفظ المضاف إليه ، أي : من أول الأمر ، (**وقراءة بعضهم**) وهو ابن محيصن : (**﴿ فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾**) [البقرة /٣٨] بالرفع من غير تنوين على الإهمال ، (**أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم**) . وأما قراءة يعقوب « لا خوفَ » بالفتح من غير تنوين فعلى الإعمال[٤] .

---

(١) الكتاب ١/١٧٦ ، ٢/٢٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٦٥ ، ومغني اللبيب ص ٨١١ .

٥٦٢– الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٥١ ، والارتشاف ٢/٧١٥ .

(٣) بعدها في « ب » : (أو أنفع من وبل الديم) .

(٤) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢/٢١١ .

(فصـــــــــــــــــل)

(**زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشـــعر**[١]) ، لأن المضاف إليه منزَّل من المضاف منزلةً جزئية ، لأنه واقع موقع تنوينه ، فكمـا لا يفصـل بـين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه ، وهو قـول البصريين ، [٣٦٠/ب] (والحق) عند الكوفيين (**أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السَّـعة**) بفتح السين ؛ وهي النثر ، وضابطها أن يكون المضاف إما اسمًا يشبه الفعل ، وأن يكـون الفـاصل بينهما معمولاً للمضاف ، وأن يكون منصوبًا ، أو اسمًا لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم .

(**إحداها : أن يكون المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاعل إمـا مفعول كقراءة ابن عامر**[٢]) : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (قَتْـلُ أَوْلَادَهُـمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾) [الأنعام/١٣٧] برفع « قتل » علـى النيابـة عـن الفـاعل بـ « زيـن » المبنـي للمفعـول ، ونصـب « أولادهـم » ، وجـر « شـركائهم » ، فـ « قتـل » مصـدر مضـاف ، و« شركائهم » مضاف إليه[٣] من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« أولادهم » مفعوله ، وفصـل به[٤] بين المضاف والمضاف إليه ، وحسَّنَ ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ، فـإن ذلـك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجـل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلـك قـول الزمخشـري في الكشاف[٥] : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهـو الشـعر لكـان[٦] سمجًا مردودًا فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . انتهى . (**وقول الشاعر**) : [من الطويل]

---

(١) بعده في « ب » ، « ط » : (خاصة) .

(٢) انظر قراءته في الإتحاف ص ٢١٧ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٨٩ .

(٣) في « أ » : (إليهم) .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) الكشاف ٤٢/٢ .

(٦) في جميع النسخ : (كان) ، والتصويب من الكشاف .

٥٦٣ــ عَتَوا إذْ أجَبْنَاهُم إلَـى السِّـلْمِ رَأفَـةً (فَسُقْنَاهُمُ سوقَ البغاثَ الأجَادِلِ)

فـ « سوق » مصدر مضاف ، و« الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« البغاث » مفعوله ، وفصل به بين [٥٨] المضاف والمضاف إليه ، [٣٦١/أ] والأصل : سوق الأجادل البغاث ، و« السلم » بكسر السين : الصلح ، و« البغاث » ؛ بتثليث الموحدة أوله[١] وبثاء مثلثة آخره ، فأوله مثلث الضبط ، وآخره مثلث النقط[٢] ، وبينهما غين معجمة : طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد ، و« الأجادل » : جمع الأجدل وهو الصقر .

(وإما ظرفه) عطف على قوله وإما مفعوله ؛ أي : والفاصل إما مفعول المضاف كما تقدم . وإما ظرفه ؛ (كقول بعضهم : تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها) سعيٌ لها في رداها ، فـ « ترك » مصدر مضاف ، و« نفسك » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومفعوله محذوف ، و« يومًا » ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، و« هواها » مفعول معه ، والتقدير : ترك نفسك شأنَها يومًا مع هواها سعي في رداها ، ويحتمل أن يكون الأصل : تركك نفسك ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل .

المسألة (الثانية) من الثلاث : (أن يكون المضاف وصفًا) بمعنى الحال أو الاستقبال ، (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾) [إبراهيم/٤٧] بنصب « وعده » وجر « رسله »[٣]، فـ « مخلف » اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ، و« رسله » مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ، و« وعده » مفعوله الثاني ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : ولا تحسبن الله مخلفَ رسلِه وعدَه ، (وقول الشاعر) : [من الكامل]

٥٦٤ــ مَـا زَالَ يُوقِـنُ مَـنْ يَؤُمُّـكَ بـالغِنَى (وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ)

٥٦٣- البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحافظ ص ٤٩١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٠، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧.

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد ، وهي في البحر المحيط ٥/٤٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء .

٥٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٦٩ .

فـ « سواك » مبتدأ ، و« مانع » خبره ، [٣٦١/ب] وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو « المحتاج » ، و« فضله » مفعوله الثاني ، وفصل به[1] بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : وسواك[1] مانع المحتاج فضله .

(**أو ظرفه**) عطف على مفعوله الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه ؛ وذلك صادق بالجار والمجرور (**كقوله ﷺ : هَلْ أَنْتُم تَارِكُو لِي صَاحِبِي**[2]) فـ « تاركو » جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو « صاحبي » بدليل حذف النون ، و« لي » جار ومجرور ظرف « تاركو » ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : هل أنتم تاركو صاحبي لي . (**وقول الشاعر**) : [من الطويل]

٥٦٥ــ فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لاَ أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي   (**كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ**)

فـ« ناحت » اسم فاعل مضاف ، و« صخرة » ، مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ، و« يومًا » ظرف « ناحت » بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، و« رشني » : أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش ، والمعنى : أصلح حالي بخير ، و« مدحتي » مفعول معه ، و« بعسيل » متعلق بـ « ناحت » ، وهو ؛ بفتح العين والسين المهملتين ؛ مكنسة العطار التي يجمع بها العطر ، وهو[3] كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

المسألة (**الثالثة**) : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل ، و(**أن يكون الفاصل قسمًا كقولهم : هذا غلام ؛ واللهِ ؛ زيدٍ**[4]) بجر « زيد » بإضافة الغلام إليه ، وفصل بينهما بالقسم ، حكاه الكسائي . وحكى ابن الأنباري « هذا غلامُ ؛ إن شاءَ اللهُ ؛ ابنِ[5] أخيك » بجر « ابن » بإضافة الغلام إليه ، والفصل بينهما [٣٦٢/أ] بالشرط ، وهو « إن شاءَ اللهُ » وزاد ابن مالك الفصل بـ « إما »[6] كقول تأبط شرًّا : [من الطويل]

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة برقم ٣٤٦١ .

٥٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٤/٣ ، وتاج العروس (عسل) ، والدرر ١٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٨ ، ولسان العرب ٤٤٧/١١ (عسل) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٣ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

(٣) في « ط » : (هي) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٣٥/٢ ، المسألة رقم ٦٠ ، والارتشاف ٥٣٥/٢ .

(٥) سقطت من « ط » .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ .

٥٦٦ــ هُمَـا خطتـا إمَّـا إسَـارٍ ومنـــة وإمـا دمٍ وَالْقَتْــلُ بــالْحرِّ أجْــدَرُ

في رواية الجر ، و« الإسار » بكسر الهمزة : الأسر .

(و) المسائل (**الأربع الباقية**) من السبع[1] (**تختص بالشعر**) لفقـد الضـابط المذكور .

(**إحداها : الفصل**[2] **بالأجنبي ، ونعني به معمولَ غيْرِ المضـــاف**) وإن كـان عاملهما[3] واحدًا (**فاعلاً كان**) الأجنبي (**كقولـــه**) وهـو الأعشـى ميمـون بـن قيـس : [من المنسرح]

٥٦٧ــ (**أَنْجَـــبَ أيـــامَ وَالِـــدَاهُ بِـــه إذْ نَجَلَاهُ فَنِعْـــمَ مَـــا نَجَــلاَ**)

فـ « أنجب » فعل ماض ، و« والداه » فاعلـه ، و« بـه » متعلـق بـ « أنجـب » ، و« أيـام » ظرف زمان متعلق بـ « أنجب » وهو مضاف ، و« إذ » مضاف إليه ، و« والداه » فاصل بـين المضاف والمضاف إليه ، وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغـيره ، أي : أنجـب والـداه بـه أيام إذ نَجَلاه ، يقال : أنجب الرجل إذا ولد نجيبًا ، و« نجـلاه » بـالنون والجيـم : نسـلاه . أو مفعولاً معطوف على فاعلاً ، أي : فاعلاً كان ؛ كما مر ؛ (**أو مفعولاً ، كقوله**) وهو جرير : [من البسيط]

٥٦٨ــ (**تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدى المسواكَ ريقتِها**) كَمَا تَضَمَّنَ مـاءَ الْمُزْنَـة الرَّصَـفُ

٥٦٦- البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٨٩ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وخزانـة الأدب ٤٩٩/٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، والدرر ٥٨/١ ، ١٦٢/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ ، وشرح شـواهد المغـني ٩٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٨٩/٧ (خطط) ، والمقاصد النحوية ٤٨٦/٣ ، وبلا نسـبة في الخصـائص ٤٠٥/٢ ، ورصف المباني ص ٣٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ ، ومغني اللبيب ٦٤٣/٢ ، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢ ، وهمع الهوامع ٤٩/١ ، ٥٢/٢ .

(١) في « ط » : (السبعة) .

(٢) في « أ » : (الفاصل) .

(٣) في « ط » : (عاملها) .

٥٦٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٥ ، والدرر ١٦٤/٢ ، ولسان العرب ٦٤٦/١١ (نجل) ، والمحتسب ١٥٢/١، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٦/٣ ، وشرح ابـن النـاظم ص ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤ ، وشـرح الكافية الشافية ٩٩١/٢ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٦٨- البيت لجرير في ديوانه ص ١٧١/١ ، والدرر ١٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٤/٣ ، وبلا نسـبة في أوضح المسالك ١٨٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشـرح التسـهيل ٢٧٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

[٥٩] فـ « تسقي » مضارع سقى متعدٍّ لاثنين ، وفاعله ضمير يرجع إلى « أم عمرو » في البيت قبله[١] ، و« ندى » مفعوله الأول وهو مضاف ، و« ريقتها » مضاف إليه ، و« المسواك » مفعوله الثاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، (**أي : تسقي ندى ريقتها المسواك**) ، والمسواك أجنبي من « ندى » ، لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحدًا وهو « تسقي » ، والامتياح : ؛ بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة ؛ الاستياك ، و« المزنة » : السحابة ، و« الرصف » بفتحتين : جمع رصفة ، **[٣٦٢/ب]** وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرقّ وأصفى . (**أو ظرفًا كقوله**) وهو أبو حية النميري : [من الوافر]

٥٦٩ـ (**كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ**)

فأضاف « كف » إلى « يهودي » ، وفصل بينهما بالظرف ، وهو أجنبي من المضاف ، لأنه ليس معمولاً له ، و« خط » مبني للمفعول ، و« بكف » متعلق به ، ويقارب أو تزيل : نعتان ليهودي .

المسألة (**الثانية**) من الأربع : (**الفصل بفاعل المضاف كقوله**) : [من الرجز]

٥٧٠ـ مَا إنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ (**وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ**)

فأضاف « قهر » إلى مفعوله ، وهو « صب » ، وفصل بينهما بفاعل المصدر ، وهو « وَجْد » ، والأصل : ما وجدنا للهوى طبًّا ، ولا علمنا قهر صب وجد ، و« الصب » : العاشق . (**ويحتمل أن يكون منه**) ؛ أي من الفصل بالفاعل (**أو من الفصل بالمفعول ؛ قوله**) وهو الأحوص : [من الوافر]

---

(١) البيت المقصود هو : (ما استوصف الناس عن شيء يروقهم إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا) .

٥٦٩- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٦٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٩/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (عجم) ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٣ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩١، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، ٢٧٣/٣ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ ، والوساطة ص ٤٦٤ .

٥٧٠- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، والدرر ١٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٧١ــ لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ (فَإِنَّ نِكَاحَهَا مطرٍ حَرَامُ)

في رواية الخفض لـ « مطر » بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء ، وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل أنه يروى بنصب « مطر » وبرفعه ، فإن كان بالرفع فالتقدير : فإن نكاحَ مطرٌ إياها ، فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير : فإن نكاحُ مطرَ هي ، فهو من الفصل بالفاعل ، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير : « إياها » أو فاعلة فتكون في تقدير « هي » ، فعلى الأول فاعل النكاح « مطر » ، وعلى الثاني المرأة ، فإنه يقال نَكَحَتْهُ ونَكَحَهَا ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة/٢٣٠] وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها ، [٣٦٣/أ] وعلى هذا فيشكل خفض « مطر » بإضافة المصدر إليه ، لأن المضاف[1] لا يضاف لشيئين ، وسبب قول الأحوص ذلك أن مطرًا كان أقبح الناس منظرًا[2] ، وكان تحته امرأة من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ، وهو يأبى ذلك .

(و) المسألة (الثالثة : الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدًا من عليٍّ بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاويةَ بن أبي سفيان رضي الله عنهم ، فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية : [من الطويل]

٥٧٢ــ نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ (مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ)

ففصل بين المتضايفين ؛ وهما أبي وطالب ؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح ، أي : من أبي طالب شيخ الأباطح ، وتجوز في جعل « شيخ الأباطح » نعتًا للمضاف وهو « أبي » دون المضاف إليه ، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا ، والمرادي هو عبد الرحمن ابن عمرو ، الشهير بابن مُلجَم ؛ بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول ؛ كما في

٥٧١- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ ، وأمالي الزجاجي ص ٨١ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٥٢ ، والعقد الفريد ٨١/٦ ، والمقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٠ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٩٣/٣ ، ٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٦٧٢/٢ .

(١) في « ب » : (المصدر) .

(٢) سقطت من « ب » .

٥٧٢- البيت لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ١٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٨/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

تهذيب الأسماء ، وهو قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، و« الأباطح » : جمع بطحاء ، والمراد بها مكة ، لأن أبا طالب[1] [٦٠] كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرافها .

المسألة (**الرابعة : الفصل بالنداء**) بمعنى المنادى (**كقوله**) : [من الرجز]

٥٧٣ـ (**كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ**)

فأضاف برذون إلى زيدٍ ، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه ، و« حمار » خبر « كأن » ، (**أي : كأن برذون زيدٍ**) حمار (**يا أبا عصام**) .

وبقيت خامسة : وهي الفصل بفعل ملغى كقوله : [من الوافر] [٣٦٣/ب]

٥٧٤ـ بِأَيٍّ تَرَاهُمُ الأَرَضِيْنَ حَلُّوْا ....

أراد : بأي الأرضين تراهم .

وسادسة : وهي الفصل بالمفعول لأجله كقوله : [من الوافر]

٥٧٥ـ معاود جرأةً وقت الهوادي ....

أراد : معاود وقت الهوادي جرأة . وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

٤١٨ـ فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُوْلاً أَوْ ظَرْفًا أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

٤١٩ـ فَصْلُ يَمِيْنٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

---

(١) سقط من « ط » .

٥٧٣- الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٤ ، والدرر ٢/١٦٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٣ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٩، وشرح ابن عقيل ٢/٨٦ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٨٠ ، وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

٥٧٤- عجز البيت : (أألدبران أم عسفوا الكفارا) ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/١٦٤ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٩٠ ، وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

٥٧٥- عجز البيت : (أشم كأنه رجل عبوسُ) ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٤٩٢ ، والمقتضب ٤/٣٧٧ ، وهمع الهوامع ٢/٥٣ .

(فصـــــــــــــــل)

(في أحكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم : (**يجب كسر آخـــره**) ؛ أي المضاف ، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحًا (كـ : **غلامي**) و« عبدي » أو شبيهًا بـالصحيح كـ « دلوي » و« ظبيي » ، (**ويجوز فتح الياء وإسكانها**) ، واختلف في أيهما أصل ، فقيل : الفتح ، وقيل : الإسكان . ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنـي والياء مبنية ، والفتح أصل ثان لأنه أصل ما يُبنى وهو على حـرف واحـد ، وعلـى القولـين الإسكان أكثر .

(**ويستثنَى من هذه الحكمين**) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجوازُ فتح الياء وإسكانها (**أربع مسائل**) لا يأتي فيها ذلك (**وهي المقصور** كـ : **فتًـــى** ، و : **قـــذًى**) بالذال المعجمة (**والمنقوص** كـ : **رامٍ** ، و : **قاضٍ** ، **والمثنَّـــى**) وشـبهه (كـــ : **ابنـــين**) بالموحدة[1] (و : **غلامين**) و« اثنين » بالمثلثة ، (**وجمع المذكر الســـالم**) وشـبهه (كـــ : **زيدين** ، و : **مسلمين**) و« عشرين » ، (**فهذه الأربعة آخرها واجب الســـكون**) ، لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف ، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصـوب وجمـع المذكـر السالم مطلقًا ياء مدغمة في ياء المتكلم ، وليـس شـيء مـن الألـف والحرف المدغـم قـابلاً للتحرك ، (**والياء معها واجبة الفتح**) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشـار الناظم بقوله : [٣٦٤/أ]

٤٢٠ــ آخِرَ مَـا يُضَـافُ لِلْيَـا اكْسِـرْ إذا ... لَـمْ يَـكُ مُعْتَـلاً كَـرَامٍ وَقَـذَى

٤٢١ــ أوْ يَـكُ كَـابْنَيْنِ وَزَيْدَيْـنِ فَـذِي ... جَمِيْعُهَا الْيَـا بَعْـدُ فَتْحُـهَا احْتُـذِي

(**وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع** ﴿ **وَمَحْيَـــايْ**) وَمَمَـاتِي ﴾ [الأنعـام/١٦٢] في الوصل بسكون ياء « محياي »[2] ، ولبيان أن ذلك في الوصل عطف عليه « ومماتي » وإلا فلا

(١) في « ط » : (الموحدة) .

(٢) وكذلك قرأها ورش وقالون وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٢٢١ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، والبحر المحيط ٤/٢٦٢ .

حاجة لذكره . (**و**) ندر (**كسرها بعدها**) أي بعد الألف (**في قراءة الأعمش والحسن**) البصري ﴿ **قَلَ (هِيَ عَصَايِ)** ﴾ [طه/١٨] بكسر الياء[1] على أصل التقاء الساكنين ، (**وهو**) أي الكسر (**مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة**) والأعمش ويحيى بن وثاب : ﴿ **وَمَا أَنْتُمْ (بِمُصْرِخِيِّ إِنِّي)** ﴾ [إبراهيم/٢٢] بكسر الياء في الوصل[2] ، ولذلك عقبه بـ « إني » ، وهذه اللغة حكاها الفراء[3] وقطرب ، فأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبي ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته[4] : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : « وما أنتم بمصرخيِّ » بالكسر .

قال الموضح في الحواشي : والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام ، ولعل الذين كسروا لغتُهم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان ، ونظيره الكسر في « شد » وفي « مع القوم » وإن كان الكسر في الياء أثقل . انتهى .

(**وتدغم ياء المنقوص والمثنّى**) في حالتي الجر والنصب (**و**) ياء (**المجموع**) جمع السلامة [٦١] (**في ياء الإضافة**) لاجتماع المثلين (**كـ : قاضي**) رفعًا ونصبًا وجرًّا ، (**و : رأيت ابنَي**) بفتح النون ؛ (**وزيدِي**) بكسر الدال و« مررت بابني وزيدي » .

(**وتقلَب واو الجمع**) السالم في حالة الرفع (**ياء**) ، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (**ثم تدغم**) الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم [٣٦٤/ب] لاجتماع المثلين (**كقوله**) وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعًا في طاعون واحد : [من الكامل]

٥٧٦– (**أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً**) عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لاَ تُقْلِعُ

فـ « أودى » : معناه هلك ، و« بنيَّ » فاعله ، وهو جمع « ابن » مضاف إلى ياء المتكلم ، وأصله : « بَنَوْيَ » عمل فيه ما تقدم .

(١) هي قراءة أبي عمرو والحسن وابن أبي إسحاق . انظر البحر المحيط ٢٣٤/٦ ، والمحتسب ٤٨/٢ .

(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٧٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

(٣) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٤) انظر رسالة الغفران ص ٤٤٧ .

٥٧٦– البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٤٢٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، ولسان العرب ٦١٣/١ (عقب) ، والمقاصد النحوية ٤٩٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٧/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣/١ .

(**وإن كان**) الواو (**قبلها ضمة قُلِبت**) الضمة (**كسـرة كمـا في**) أودي (**بنِيّ**) وجاء (**مسلميّ**) و« عشريّ » ، وظاهر سياقة أنه يبدأ بقلب الواو على قلب الضمة كسرة ، وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم :

٤٢٢ـ وَتُدْغَمُ الْيَا فِيْهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

واختار ابن جني أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في « أَجْرٍ » جمع « جَرْو » ، وأصله : أجرو فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولاً لأنها أضعف ، ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها ، فلم يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أقدموا[1] على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج . قلت : لا يمكنهم العكس في « أجر » : لأنه يؤدي إلى قلب الواو ياء[2] لغير موجب بخلافه في « مسلمي » ، فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسَبْقُ إحداها بالسكون ، وإنما قدم قلب الضمة كسرة[3] في « أجر » والواو ياء[3] في « مسلمي » لأن قلب الواو ياء في « أجر » ناشئ عن قلب الضمة كسرة ، وقلب الضمة كسرة في « مسلمي » ناشئ عن قلب الواو ياء . [٣٦٥/أ]

(**أو**) كان قبل الواو (**فتحة أبقيت**) لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كـ : **مصطفَى**) بفتح الفاء : جمع « مصطفى » بالقصر ، وأما « مصطفِي » بكسر الفاء : فإنه جمع « مصطفٍ » بالنقص . (**وتسلم ألف التثنية**) من القلب ياء اتفاقًا كـ « مسلماي » إذ لا موجب لقلبها ياء ، وأطلق الناظم فقال :

٤٢٣ـ وَأَلِفا سَلِّمْ . . . .

(**وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبَها ياء**) عوضًا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٣ـ . . . . عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

(**كقوله**) وهو أبو ذؤيب الهذلي : [من الكامل]

٥٧٧ـ (سَبَقُوْا هَوِيَّ وَأَعْنَقُوْا لِهَوَاهُمُ) فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

---

(١) في « ط » : (قدموا) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) سقطت من « ط » ، « ب » .

٥٧٧- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وإنباه الرواة ٥٢/١ ، والدرر ١٦٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٣٣/٣ ، وكتاب اللامات ص ٩٨ ، ولسان العرب ٣٧٢/١٥ (هوا) ، والمحتسب ٧٦/١ ، ===

فـ« هَوِيَّ » أصله « هَواي » فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم ، والواو في « سبقوا » تعود إلى بنيه الخمسة في قوله : « أودى بنِي » ، و« أعتقوا » : تبع بعضهم بعضًا في الموت ، و« تُخُرِّمُوا » بالخاء المعجمة والراء ؛ مبني للمفعول ، أي : خرمتهم المنية واحدًا بعد واحد. وهُذيل بالتصغير . قال ابن السِّيد : يجوز أن يكون تصغير « هذلول » ، وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير « مهذول » وهو المضطرب ، من تصغير الترخيم فيهما . انتهى . وهُذيل حي من مُضَرَ وهو هُذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة[1] أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة .

ولا يختصُّ قلبُ ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر بن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيء في قوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ ﴾ [طه/١٢٣] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن [أبي][2] إسحاق وعيسى بن عمر « هديَّ » و« هي عصيَّ » ورويت[3] عن النبي ﷺ ، قاله الشاطبي .

(واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الألف ياءً مع ياء المتكلم (في : عليَّ ، و : لديَّ) الظرفيتين كما قيَّده المرادي ، [٣٦٥/ب] وهو ظاهر ، فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف ، وفي دعواه الاتفاق نظر ، فإن بعض العرب لا يقلب فيقول : « لداي » و« علاي » قاله المرادي في شرح التسهيل .

(ولا يختص) قلبُ الألف ياءً (بياء المتكلّم بل هو عامٌّ في كل ضميرٍ نحو : « عليه » و« لديه » و« علينا » و« لدينا » وكذا الحكم في) « إلى » نحو (إلَيَّ) ، وظاهر كلام المرادي السابق أن من يقول « لداي » يقول : إلاي ، فإنه قال ؛ بعد أن قال ذلك : وكذلك « إلَيَّ » . انتهى .

وأفرد « إلى » عن أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفًا وإن كانت تقع اسمًا لواحد الآلاء وهي النعم . والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده ، وهذا آخر النصف الأول من شرح التوضيح للشيخ خالد رحمه الله ونفعنا ببركاته في الدنيا والآخرة آمين . تَمَّ .

=== والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وهمع الهوامع ٥٣/٢ ، وتاج العروس (هوي) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٣٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢ .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ١١ .

(٢) سقطت من جميع النسخ ، والتصويب من مختصر ابن خالويه ص ٥ ، ومعجم القراءات ٢٤٠/٣ .

(٣) مختصر ابن خالويه ص ٥ .

شرح
التصريح على التوضيح

أو
التصريح بمضمون التوضيح
في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

تحقيق
محمد باسل عيون السود

الجزء الثاني

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: **Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ**
(A book in Arabic syntax)

Author: Al-Šayḫ Ḫālid al-ʾAzhari

Editor: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1824 (3 volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 2 nd

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح

المؤلف: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري

المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

عدد الصفحات: 1824 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الثانية

ISBN 2-7451-3006-4
9 782745 130068 90000 >

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الثانية

٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor

هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.

هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ — ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ — رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

[١/أ] (هذا باب إعمال المصدر و) إعمال (اسْمه)

ومدلولهما مختلف ؛ فمدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، [٦٢] فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر .

وتَحقيق ماهيتهما أن يقال : (**الاسم الدال على مُجرد الْحدث**) من غير تعرُّض لزمان ؛ (**إن كان علمًا**) موضوعًا على معنى ، (كـ : **فَجَارِ وحَمَادِ**) ، عَلَمَيْن (لـ : **الفَجْرَة**) ، بسكون الجيم ، (**والْمَحْمِدَة**) ، بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، (**أو**) كان (مبدوءًا **بميم زائدة لغير المفاعلة** ، كـ : **مَضْرَب ومَقْتَل**) ، بفتح أولهما وثالثهما ، (**أو**) كان (**متجاوزًا فعله الثلاثة** ، **وهو بزِنَة اسم حَدَث الثلاثي** كـ : **غَسْلٍ ووُضُوء**) ، بضم أولهما (**في قولك : اغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءًا** ؛ **فإنهما**) ، أي : فإن الغسل (**بزنة القرب** ، و) الوضوء بزنة (**الدخول في**) قولك : (**قَرُب قُرْبًا ودَخَلَ دُخولاً** ، **فهو اسم مصدر**) ، جواب الشرط ، وهو « إنْ كان » والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، وهو قوله أولاً : « الاسم الدال » .

---

(١) البسملة وما بعدها سقطت من « ب » ، « ط » .

والأجود في مثل هذا التركيب ؛ كما قال الموضح في الحواشي ؛ حَذْفُ الفاء وجَعْل ما بعدها خبر المبتدأ ، والشرط معترض بينهما ، وجوابه محذوف على حد قول الناظم :

١٤ ــ وَالأَمْـرُ إنْ لَـمْ يَـكُ للنـونِ مَحَـلْ فِيهِ هُوَ اسـمٌ . . . .

وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم[١] .

وقال في شرح الشذور[٢] : إنه مصدر ، يسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزًا . انتهى . (**وإلاَّ**) يكن[٣] كذلك (**فمصدر**) .

(**ويعمل الْمصدر عمل فعله**) في التعدي واللزوم (**إن كان يَحُلُّ مَحَلَّه فعلٌ ، إما مع : أن**) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل ؛ فالأول : (كـ : **عجبت من ضربِكَ زيدًا أمسِ ، و**) الثاني نحو : (**يعجبني ضربُك [٢/أ] زيدًا غدًا**) ، فالمصدر في هذين المثالين يحل محله « أنْ » وفعل ماض في الأول ؛ (**أي : أنْ ضربتَه**) أمسِ ، (و) « أن » وفعل مضارع في الثاني ؛ أي : (**أن تضربَه**) غدًا .

(**وإما مع : ما**) المصدرية والزمان حال فقط ، (كـ : **يعجبني ضربُك زيدًا الآن ؛ أي : ما تضربه**) الآن ، (**ولا يجوز في نحو : ضربت ضربًا زيدًا**) ، من المصدر المؤكِّد لعامله ، (**كون** « **زيدًا** » **منصوبًا بالمصدر ؛ لانتفاء هذا الشرط**) ؛ لأنه لا يحل محله فعل مع « أنْ » أو « ما » وإنما هو منصوب بـ : ضربْت ، اتفاقًا ؛ لأن المصدر المؤكِّد لا يعمل .

وأما المصدر النائب عن فعله نحو : ضَرْبًا زيدًا ، ففيه خلاف ، فذهب ابن مالك ؛ في التسهيل[٤] ؛ إلى جواز إعماله ، وصحح الموضح ؛ في شرح القطر[٥] ؛ المنع ، وعلله : بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون « أن » و« ما » . انتهى . فـ : زيدًا ، في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح . وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله :

٤٢٤ــ بفعلـهِ المصـدرَ أَلْحِـقْ في العَمَـلْ . . . .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٩٦ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ - ٤١١ .

(٣) في « ب » : (يَكُ) .

(٤) التسهيل ص ٨٨ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٢٦١ .

٤٢٥ـ إنْ كـان فعـلٌ مـع أنْ أو مـا يَحُـلْ مَحَلَّهُ . . . .

وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العلمية[(١)] ، فـهي أن لا يكـون مصغـرًا ، فلا يجوز : أعجبني ضريبُك زيدًا ، ولا مضمرًا ؛ فلا يجوز : ضربي زيـدًا حسـنٌ وهـو عَمْـرًا قبيحٌ ، خلافًا للكوفيين ، ولا محدودًا ؛ فلا يجوز : أعجبتْني ضربَتُكَ [٦٣] زيدًا ، ولا موصوفًـا قبل العمل ؛ فلا يجوز : أعجبَني ضربُـكَ الشـديدَ زيـدًا ، ولا محذوفًـا ؛ فـلا يقـال : إنَّ بـاء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره : ابتدائي[(٢)] ، خلافًا لقوم .

ولا مفصولاً من معموله بأجنبي فلا يقال : إن : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطارق/٩] معمول لـ : ﴿ رَجْعِهِ ﴾ [الطارق/٨] لأنه قد فُصل بينهما بالخبر ، ولا مؤخـرًا عـن معمولـه ؛ [٢/ب] فلا يجوز : أعجبني زيدًا ضربُكَ . قاله في شرح القطر[(٣)] أخذًا من التسهيل[(٤)] .

(**وعمل المصدر مضافًا أكثر**) من عملـه غـير مضـاف ، وهـو متفـق عليـه[(٥)] ، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى ؛ فالأول (**نحو** :﴿ **ولولا دَفْعُ اللهِ النـاسَ** ﴾) [البقرة/٢٥١] ، والثاني كقوله : [من الطويل]

٥٧٨ـ ألاَ إنَّ ظُلْـمَ نَفْسِـهِ الْمَـرْءُ بَيِّـنٌ إذا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هوًى يَغْلِبُ العَقْلاَ

(**و**) عمله (**منوَّنًا أَقْيَسُ**) من عمله مضافًا ؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير[(٦)] (**نحو** : ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا** ﴾) [البلد/١٤، ١٥] فـ : إطعـام ، مصـدر وفاعلـه محذوف ، و : يتيمًا مفعوله ، والتقدير : أو إطعامه يتيمًا . والمسغبة : المجاعة ، من سَـغِبَ : إذا جاع . ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون ، وحملوا ما بعـده مـن مرفـوع ومنصـوب علـى إضمار فعل .

(**و**) عمله معرفًا (بـ«**أل**» **قليل**) في السماع ، (**ضعيف**) في القياس ؛ لبعده

---

(١) سقط من « ب » : (شروطه العدمية) .

(٢) في « ب » : (ابتداء) .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٦٦ .

(٤) التسهيل ص ١٤٢ .

(٥) في شرح ابن الناظم ص ٢٩٧ : (وإذا كان في المصدر شرط العمل فأكثر ما يعمل مضافًا) ، وانظـر الارتشاف ١٧٧/٣ ، وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

٥٧٨- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧ ، وتقدم برقم ٣٢٧ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٢٩٧ : (وإعمال المصدر مضافًا أكثر ، ومنوّنًا أقيس ، وقد يعمل مع الألـف واللام) ، وانظر الارتشاف ١٧٧/٣ ، وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

من مشابهة الفعل بدخول « أل » عليه (**كقوله**) : [من المتقارب]

٥٧٩ـ (**ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ**) يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

فـ : النكاية : مصدر مقرون بـ « أل » وفاعله محذوف ، وأعداءه : مفعوله . والمعنى : ضعيفُ نِكايَتِهِ أعداءَه ، يَظُنُّ أن الفرار من الموت يباعد الأجل . وفي التنزيل : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الذي تَفِرُّونَ منه فإنّه مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة/٨] . واختُلف في المصدر المقرون بـ « أل » على أربعة أقوال ؛ فسيبويه يُعْمِلُه[1] ، والكوفي لا يُعْمِلُه ، كما لا يُعْمِلُ المنون[2] وجوَّزه الفارسي على قبح[3] ، وابن طلحة إن كانت « أل » فيه معاقبة للضمير ، كما في البيت ، ومنع : عجبْتُ مِنَ الضرْبِ زيدٍ عمرًا ، ووافقه أبو حيان[4] ، ويَرِد عليهما قوله : [من الطويل]

٥٨٠ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وللتَّرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِيْنَ فَقِيْرَا

أي : عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إِلَهُهُ ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا . وإلى إعمال المصدر في أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٢٤ـ .... مُضافًا أو مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

[٣/أ] (**واسم المصدر إن كان علمًا لم يعمل اتفاقًا**) لتعريفه[5] بالعلمية ، والأعلام لا تعمل ، (**وإن كان ميميًّا فكالمصدر**) في العمل (**اتفاقًا**) لأنه مصدر حقيقة ، كما [٦٤] تقدم عن شرح الشذور[6] (**كقوله**) ؛ وهو الحارث بن خالد المخزومي ، ونسبه

٥٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٨ ، والدرر ٣٠٤/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/١ ، وشرح التسهيل ١١٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٤ ، والكتاب ١٩٢/١ ، والمقرب ١٣١/١ ، والمنصف ٧١/٣ ، وهمع الهوامع ٩٣/٢ .

(١) الكتاب ٣١٩/١ ، وانظر الدرر ٣٠٥/٢ .

(٢) الدرر ٣٠٥/٢ .

(٣) الإيضاح العضدي ١٦٠/٣ .

(٤) الارتشاف ١٧٧/٣ .

٥٨٠- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٩ .

(٥) في « أ » : (لتعرفه) .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ - ٤١١ .

الموضح في المغني[1] للعرجي تبعًا للحريري : [من الكامل]

٥٨١ـ (أَظَلُومُ إنّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً) أهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

فـ « مصاب » مصدر ميمي مضاف إلى فاعله ، ورجلاً : مفعوله ، وجملة « أهدى السلام » : نعت رجلاً ، وتحية : مفعول مطلق ، على حد : قعدت جلوسًا ، وظلم : خبر « إن » ، وظلوم : منادى بالهمزة .

(**وإن كان**) اسم المصدر (**غيرهما**) أي غير العلم والميمي ، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حَدَث[2] الثلاثي ، (**لم يعمل عند البصريين**) ؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر ؛ فـ : الغسل موضوع لما يُغتسل به ، والوضوء لما يُتوضأ به ، ثم استُعمل في الحدث ، (**ويعمل عند الكوفيين والبغداديين**) ؛ لأنه الآن دال على الحدث ، (**وعليه قوله**) ؛ وهو القطامي : [من الوافر]

٥٨٢ـ أكفرًا بعد ردِّ الموتِ عنّي (وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا)

فـ « عطائك » اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، والمائة : مفعوله الثاني ، وحذف الأول ؛ أي عطائك إياي المائة ، على حد : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ [التوبة/٢٩] أي : يعطوكم الجزية .

---

(١) مغني اللبيب ٥٣٨/٢ .

٥٨١- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١ ، والاشتقاق ص ٥١ ، ٩٩ ، وخزانة الأدب ٤٥٤/١ ، والدرر ٣٠٩/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤ (الخطم) ، وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣ ، ودرة الغواص ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٥٣٨/٢ ، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ٢٨٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٠٢/٣ ، ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٦٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٦/٦ ، وأوضح المسالك ٢١٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣١ ، ومجالس ثعلب ص ٢٧٠ ، ومراتب النحويين ص ١٢٧ ، وهمع الهوامع ٩٤/٢ .

(٢) في « ب » : (حد) .

٥٨٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٧، وتذكرة النحاة ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ١٣٦/٨ ، ١٣٧ ، والدرر ٤٠٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٥ ، ولسان العرب ١٤١/٩ (رهف) ، ٦٩/١٥ (عطا) ، ومعاهد التنصيص ١٧٩/١، والمقاصد النحوية ٥٠٥/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤١١/٢ ، وأوضح المسالك ٢١١/٣، والدرر ٢١٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٨ ، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢ ، ولسان العرب ١٦٣/٨ (سمع) ، ١٣٨/١٥ (غنا) ، وهمع الهوامع ١٨٨/١ ، ٩٥/٢ .

والرِّتاع ؛ بكسر الراء : جمع راتعة ، وهي الإبل التي ترتع[1] : نعت « مائة » . والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي ، وكان من خبره أن القطامي أسِرَ ، فخلَّصه ؛ زفر وَرَدَّ عليه مالَه ، وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسَرُوه . وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم :

٤٢٥ــ . . . . وَلاسْمِ مَصْدَر عَمَلْ

بالتنكير ؛ لأن ذلك صادق عليه .

(**ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله**) لشدة اتصاله به ، (**ثم يأتي مفعوله**) منصوبًا (**نحو** : [٣/ب] ﴿ **وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾) [البقرة/٢٥١] فـ « دفع » مصدر مضاف إلى فاعله وهو « الله » و« الناس » مفعوله . والمعنى : ولولا أنْ دَفَعَ اللهُ الناسَ بعضهم ببعض لغلب المفسدون ، وتعطلت المصالح .

(**ويَقِلّ عكسه**) ، وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعًا ، (**كقوله**) وهو الأقيشر الأسدي : [من البسيط]

٥٨٣ــ أفْنَى تِلاَدِي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ (**قَرْعُ القواقيزِ أفواهُ الأبَارِيقِ**)

فـ « قرع » ، بالقاف والعين المهملة ، مرفوع على الفاعلية بـ « أفنى » ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهو « القواقيز » ؛ بقافين وزاي معجمة[2] : أقداح يُشرب بها الخمر ، واحدتها قاقوزة ، وأما قازوزة ؛ بزاءين معجمتين ؛ فجمعها « قوازيز » كـ : قوارير ، بمهملتين ، جمع « قارورة » ، وأفواه : فاعل المصدر ، وهو جمع « فم » وأصله : فوه ؛ فلذلك رُدَّت في الجمع . والأباريق : جمع إبريق . ورُوي بنصب الأفواه ، فيكون من القسم الأول . وتلادي ، بكسر التاء المثناة فوق : المال القديم ، من تراث وغيره ، و« جَمَّعْتُ » بتشديد الميم ، و« النشب » بفتح النون والشين المعجمة : اسم يقع على الضياع والدور والأموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرتحل بها .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (ترتعي) .

٥٨٣- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠ ، والأغاني ٢٥٩/١١ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٤ ، والدرر ٣٠٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ ، والشعر والشعراء ص ٥٦٥ ، واللسان ٣٩٦/٥ (قفز) ، والمؤتلف والمختلف ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٠٨/٣ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٣٨ ، والإنصاف ٢٣٣/١ ، وأوضح المسالك ٢١٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٣ ، واللمع ٢٧١ ، ومغني اللبيب ٥٣٦/٢ ، والمقتضب ٢١/١ ، والمقرب ١٣٠/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(**وقيل : تختص**) إضافة المصدر إلى مفعوله (**بالشعر**) ، كهذا البيت ، ورد بالحديث وهو قوله ﷺ : (**وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً**)[١] فـ « حج » ، مصدر يحل محله « أنْ » والفعل ، وهو مضاف إلى مفعوله ، وهو « البيت » و« مَنْ » الموصولة : فاعله ، (**أي : وأن يحج البيتَ المستطيعُ**) . وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويًا بالمعنى فلا دليل فيه .

(**وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يُذكر المفعول**) في اللفظ ، (**وبالعكس**) ، وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ ، (**فكثير**) فيهما (**فالأول : ﴿ ربَّنا وتَقَبَّلْ دُعَائِي ﴾**) [إبراهيم/٤٠] .

(و) الثاني (نحو : **﴿ لا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ [٤/أ] مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ ﴾**) [فصلت/٤٩] فـ « دعائي » مصدر مضاف إلى الفاعل ، وهو ياء المتكلم ، و« دعاء الخير » مصدر مضاف إلى المفعول وهو « الخير » فحذف من الأول المفعول ، ومن الثاني الفاعل ، (**ولو ذكرا**[٢] **لقيل : دعائي إياك ، ومن دعائه الخير**) ، وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٦ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

(**وتابع المجرور**) فاعلاً كان المجرور أو مفعولاً (**يُجَرّ على اللفظ ، أو يُحمَل على المحل ، فيُرفع**) إن كان المجرور [٦٥] فاعلاً ، (**كقوله**) ؛ وهو لبيد العامري ؛ يصف حمارًا وأتانًا وحشيين : [من الكامل]

٥٨٤ـ حَتّى تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... (**طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ**)

فـ « طلب » بالنصب : مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله ، وهو « المعقب » بكسر القاف : وهو الغريم ، لأنه يأتي عقب غريمه ، و« حقَّه » مفعول المصدر ، و« المظلوم » بالرفع ، نعت لـ « المعقب » ، على محله ؛ أي : كما يطلب المعقب المظلومُ حقَّه . (**وينصب**) إن كان المجرور مفعولاً ، (**كقوله**) وهو زياد العنبري[٣] لا رؤبة :

(١) أخرجه البخاري في المسند ٢/٢٦ ، ٩٣ ، ٤/٣٦٣ .
(٢) في « ب » ، « ط » : (ذكرا) .
٥٨٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣٥٤ .
(٣) في « ط » : (العنتري) .

[من الرجز]

٥٨٥ـ قَـدْ كُنْـتُ دَائِنْـتُ بـِـها حَسَّـانا (**مَخَافَــةَ الإفــلاسِ واللَّيَّانــا**)

فـ « مخافة » مفعول لأجله ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفـاعل محـذوف ، أي : مخافتِي الإفلاس ، و« الليان » بكسر الـلام وفتحـها ، وهـو الأكـثر : المطـل بـالدين ؛ معطوف بالنصب على محل الإفلاس ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٧ـ وَجُـرَّ مـا يَتْبَـعُ مَـا جُـرَّ وَمَـنْ رَاعَى في الإتبـاعِ الْمَحَـلَّ فَحَسَـنْ

هذا مذهب الكوفيين وبعـض البصريـين ، ومذهـب سـيبويه[١] والجمـهور منـع الإتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول .

قال المرادي[٢] : والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويل على خلاف الظاهر .

٥٨٥- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، والكتاب ١/١٩١،١٩٢ ، ولزياد العنبري في شرح المفصل ٦/٦٥ ، وله أو لرؤبة في الدرر ٢/٤٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١ ، وشرح شـواهد المغني ٢/٨٦٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢١٥، وخزانـة الأدب ٥/١٠٢، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٠ ، وشرح المفصـل ٦/٦٩ ، ومغـني اللبيـب ٢/٤٧٦ ، وهمع الهوامع ٢/١٤٥ .

(١) الكتاب ١/١٩١ .

(٢) شرح المرادي ٣/١٣ .

[٤/ب] (هذا باب إعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي واللزوم

(**وهو ما دل على الحدث والحدوث**[1] **وفاعله**) ، فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال ، (**فخرج بـ**) ذكر[2] (**الحدوث**[3]) اسم التفضيل (**نحو : أفضل و**) الصفة المشبهة (**نحو : حسن ، فإنهما**) لا يدلان على الحدوث ، (**وإنما يدلان على الثبوت ، وخرج بذكر : فاعله**) اسم مفعول (**نحو : مضروب ، و**) الفعل نحو : (**قام**) فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل ، والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع ، لا على الفاعل ، وإنما دل عليه بالالتزام .

وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث ، والصواب خلافه ؛ لأن الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الْميزان (**فإن كان**) اسم الفاعل (**صلة لـ « أل » عمل**) عمل فعله (**مطلقًا**) ، ماضيًا كان أو غيره ، معتمدًا أو غير معتمد ، تقول : جاءَ الضاربُ زيدًا أمْسِ أو الآنَ أو غدًا ، وذلك لأن « أل » هذه موصولة و« ضارب » حالّ محل « ضرب » إنْ أريد المضي ، أو « يضرب » إن أريد غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذا ما حل محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣١ــ وإنْ يَكُـنْ صِلَـةَ أل ففـي المُضِـي وَغَـيْرِهِ إعْمَالُـهُ قَـدِ ارْتُضِـي

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (بالحدث) .

(**وإن لَم يكن**) اسم الفاعل صلة لـ « أل » (**عمل**) عمل فعله (**بشرطين**) عدميين ، وبشرطين وجوديين : فالعدميان : أحدهما : أن لا يوصف ، والثاني : أن لا يصغر ، خلافًا للكسائي فيهما . والوجوديان :

(**أحدهما : كونه للحال أو [٦٦] للاستقبال**) ؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع ؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي ؛ (**لا للماضي**) ؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه ، (خلافًا للكسائي) في إجازة عمله بمعنى الماضي ، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ ﴾ [الكهف/١٨] وجه [٥/أ] الدلالة منه أن « باسط » بمعنى الماضي وعمل في « ذراعيه » النصب . (**وقال**) المانعون : (**لا حجة له وهم في « باسطٌ ذِرَاعَيْهِ » لأنه على**) إرادة (**حكاية الحال**) الماضية ، (**فالْمَعنَى : يبسط ذراعيه**) ، فيصح وقوع المضارع موقعه (**بدليل**) أن الواو في « وكلبهم » واو الحال ؛ إذ يحسن أن يقال : جاء زيدٌ وأبوهُ يضحَكُ ، ولا يحسن : وأبوه ضَحِكَ ؛ (و) لذا قال سبحانه وتعالى : (﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾) [الكهف/١٨] بالمضارع الدال على الحال ، (**ولم يقل : وقلبناهم**) ، بالماضي . ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به ، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا .

(و) الشرط الثاني : (**اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف**) أو ذي حال ؛ فالاستفهام والنفي (**نحو : أضاربٌ زيدٌ عمرًا ، وما ضاربٌ زيدٌ عمرًا ، و**) المخبر عنه نحو : (**زيدٌ ضارِبٌ أبوهُ عمرًا ، و**) الموصوف نحو : (**مررْتُ برجل ضاربٍ أبوهُ عمرًا**) وذي الحال نحو : جاء زيدٌ راكبًا أبوهُ فرسًا .

(**والاعتماد على المقدَّر**) من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال ، (**كالاعتماد على الملفوظ به**) من ذلك (**نحو : مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرمُهُ**) فـ « مهين » رفع زيدًا ونصب عما اعتمادًا على الاستفهام المقدر (**أي : أمهين ، ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾**) [النحل/٦٩] فـ « مختلف » رفع « ألوانه » اعتمادًا على الموصوف المقدر (**أي : صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُهُ ، وقوله**) ؛ وهو الأعشى ميمون : [من البسيط]

٥٨٦ــ (**كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَها**) فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

٥٨٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ١١١ ، وتاج العروس (وعل) ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٣ ، وبلا نسبة في الأغاني ١٤٩/٩ ، وأوضح المسالك ٢١٨/٣ ، والرد على النحاة ٧٤ ، وشرح الأشموني ٣٤١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢ .

فـ « ناطح » نصب « صخرة » اعتمادًا على الموصوف المقدر ؛ أي : كوعل ناطح . والوعل ، بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها ، كـ : فَرَسٍ أو كَتِفٍ ، وقد يقال بضم الواو وكسر العين ، كـ : دُئِلٍ ، وهو نادر ، والمراد به هنا : تيس الجبل ، بجيم وموحدة مفتوحتين ، ويقال له الأيِّل ، بفتح [٥/ب] الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة . ويوهنها : يزعزعها .

(**ومنه**) أي : من الاعتماد على الموصوف المقدر : (**يا طالعًا جبلاً**) فـ « طالعًا » نصب « جبلاً » لاعتماده على الموصوف المقدر ؛ أي : يا رجلاً طالعًا ، وقول ابن مالك في النظم :

٤٢٩ـ . . . . او حرفَ نِدَا   أو نَفْيًا او جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

تصريح منه (**أنه اعتمد على حرف النداء**) ، وذلك (**سهو**) لأن المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح [٦٧] لذلك (**لأنه مختص بالاسم**) لكونه من علاماته ، (**فكيف يكون مقربًا من الفعل ؟**) قاله ابن الناظم بمعناه[١] ، وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٢٨ـ كَفِعْلِهِ اسمُ فاعل في العمل   إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ بمعزل

٤٢٩ـ وَوَلِيَ استفهامًا او حرفَ نِدَا   أو نفيًا او جَا صِفَةً أو مُسْنَدَا

وأشار إلى الاعتماد على المقدر بقوله :

٤٣٠ـ وَقَدْ يكونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

وفي المغني[٢] : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين : أحدهما : أنه يصح : زيدٌ قائمٌ أبوهُ أمسِ ، والثاني : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : أقائمٌ الزيدان ، كونَ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال . انتهى . وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ، واستدل بنحو قوله : [من الطويل]

٥٨٧ـ خبيرٌ بنو لِهْبٍ . . . .

البيت . . . وتقدم في باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٠١ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٤٧٠ .

٥٨٧- تقدم تخريجه برقم ١٣٨ وتمامه : (خبير بنو لهب فلا تك ملغيًا   مقالة اللهبي إذا الطير مرَّتِ) .

(فصـــــــــــل)

(تُحَوَّل[1] صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكثـــير) فيـه (إلى) خمسة أوزان : (فَعَّال) ، بفتح الفاء وتشديد العين ، كـ : ضرَّاب ، (أو فَعُـول) ، بفتح الفـاء ، كـ : ضَرُوب ، (أو : مِفْعَال) ، بكسر الميم ، كـ : مِضْرَاب ، (بكثـــرة) ، وإليـها أشـار الناظم بقوله :

٤٣٢ـ فعّـــالٌ أو مِفْعَـــالٌ أو فَعُـــولُ   في كَـــثْرَةٍ عـــن فـــاعلٍ بَديـــلُ

(وإلى : فَعِيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كـ : ضَرِيب ، (أو : فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء ، كـ : ضَرِب ، (بقلّة) ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٣٣ـ . . . .   وفي فَعِيـــلٍ قَـــلَّ ذا وفَعِـــلِ

وتسمى هذه الخمسة أمثلة [٦/أ] المبالغة ، (فيعملن عمله بشروطه) المتقدمـة ، وإلى ذلـك يشير قول الناظم :

٤٣٣ـ فَيَسْـتحِقُّ مـا لـه مـنْ عَمَـلِ   . . . .

(قال) القلاخ بالقاف [٦٨] المضمومة وبالخاء المعجمة : [من الطويل]

٥٨٨ـ (أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا)   وَلَيْسَ بِـوَلاَّجِ الخَوَالِـفِ أعْقَـلاَ

فنصب « جلالها » بـ : لباس ، لاعتماده على صـاحب الحـال ، وذلـك لأن « أخـا الحرب » و« لباس » حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله[2] ، وأراد بـ : الجلال ؛ بالجيم ؛ ما

(١) في « ب » : (تحويل) .

٥٨٨- البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٣١٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، ٨٠ ، والكتاب ١١١/١ ، ولسان العرب ٨٣/١١ (ثعل) ، والمقاصد النحويـة ٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، وشرح ابن النـاظم ص ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٧٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٢ ، وشـرح ابن عقيل ١١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وهمع الهوامع ٩٦/٢ .

(٢) البيت هو : (فإن تكُ فاتتك السماء فإنني   بأرفع ما حولي من الأرض أطولا) .
انظر المقاصد النحوية ٥٣٥/٣ .

يُلبس في الحرب من الدروع والجواشن ، والولاخ : مبالغة في « والج » من الولـوج : وهـو الدخول ، والخوالف ؛ بالخاء المعجمة : جمع خالفة ، وهي في الأصل عماد البيت ، وأراد بـها البيت نفسه . وأعقلاً ؛ بالعين المهملة وبالقاف : مـن العقـل ، يقـال : أعقـل الرجـل ، إذا اضطربت رجلاه من الفزع ، ونصبه على الحال أو على الخبرية لـ : ليس ، إن لم يمنع تعـداد خبرها . والمراد أنه ثابت القدم في الحرب ، وبينه وبينها مؤاخاة ؛ وإذا قامت الحـرب لا يلـج البيت ولا يستتر فيه ، بل يظهر ويحارب .

(**وقال**) أبو طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أبي أمية بن المغـيرة المخزومـي : [من الطويل]

٥٨٩ـ (**ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا**) إذا عَدِمُـوا زَادًا فـإنَّكَ عَـاقِرُ

فنصب « سوق » جمع « ساق » بـ : ضروب ؛ لاعتمـاده علـى ذي خـبر محـذوف ؛ أي : هـو ضـروب ، أو : أنـت ضـروب . ونصـل السـيف : شـفرته ؛ ولذلـك أضافـه إلى السيف ، وقد يسمى السيف كله نصلاً . والمراد : أنه كان يعرقب الإبل السـمان للضيفـان عند عدم الزاد .

(**وحكى سيبويه**) بمعناه : (**إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها**[1]) ، فنصب « بوائكها » جمـع « بائكة » وهي السمينة الحسناء من النوق ؛ بـ : منحار ؛ بالحاء المهملة ؛ مبالغة في « ناحر » لاعتماده [٦/ب] على مخبر عنه وهو اسم « إن » . (**وقال**) عبيـد الله بـن قيـس الرقيـات : [من الطويل]

٥٩٠ـ (**فتاتان أمَّـا مِنْـهُمَا فَشَـبِيهَةٌ هِلاَلاً**) وأخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَـدْرَا

فنصب « هـلالاً » بـ : شـبيهة ، مبالغة فـي « مشبهة » لاعتمادهـا على ذي خبـر محذوف ، تقديره : أما فتاة منهما فشبيهة هلالاً . (**وقال**) زيد الخيل ؛ سمي بذلك لأنه كان له

٥٨٩- البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٢٤٢/٤ ، ٢٤٥ ، ١٤٦/٨ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، والدرر ٣١٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٣ ، وشـرح المفصل ٧٠/٦ ، والكتاب ١١١/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، وهمع الهوامع ٩٧/٢ .

(١) الكتاب ١١٢/١ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٣/٢ .

٥٩٠- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣٤ ، وفيه : « الشمسا » مكان « البدرا » ، وشـرح التسهيل ٨١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ ، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٣ .

خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها ، وسماه رسول الله ﷺ زيد الخير ؛ بالراء : [من الوافر]

٥٩١ــ (أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِـــي) جِحَــاشُ الكِرْمِلَيْــنِ لَــهَا فَدِيــدُ

فنصب « عرضي » بــ : مزقـون ، جمـع « مـزق » بـالزاي ، مبالغـة في « مـازق » لاعتماده على اسم « أن » المفتوحة على الفاعلية لـ : أتاني .

وعِرْض الرجل : جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويُحامي عنه ، والجحاش ، بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة ، جمع جحش ؛ وهـو الصغـير مـن الحمـير ؛ : خـبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هم جحاش ، والكرملين ؛ بكسر الكاف وفتـح الـلام ؛ : اسـم مـاء في جبل طيىء ، والفديد ؛ بالفاء : الصياح والتصويت .

يقول : إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الـذي يصـوِّت عنـه . وإعمال أمثلة المبالغة قول سـيبويه وأصحابـه ، وحجتـهم في ذلـك السـماع والحمـل علـى أصلها ، وهو اسم الفاعل ؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا المنصوب بعدها علـى تقديـر فعـل ، ومنعـوا تقديمه عليها ، ويردّ عليهم قول العرب : أما العسَلَ فأنا شَرَّابٌ[1] .

ولم يجز بعض البصريين إعمال فَعِيل وفَعِـل ، وأجـاز الجرمـي إعمـال فَعِـل دون فَعِيل ؛ لأنه على وزن الفعل ، كـ : عَلِمَ وفَهِمَ وفَطِنَ .

٥٩١- البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٨ ، والدرر ٣١٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ ، وشرح المفصـل ٧٣/٦ ، والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ ، وشـرح ابن عقيل ١١٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥ ، والمقرب ١٢٨/١ .

(١) الكتاب ١١١/١ ، وشرح ابن عقيل ١١١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٣ .

(فصـــــــــــــــل)

[٦٩](**تثنية اسم الفاعل وجَمعه**) تصحيحًا وتكسيرًا وتذكيرًا وتأنيثًا ، (**وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها [٧/أ] كمفردهن في العمل والشـــروط**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣٤ـ وَمَا سِوىَ الْمُفْرَدِ مِثْلَـهُ جُعِلْ   في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

(**قال الله تعالى : ﴿ والذّاكرِينَ اللهَ ﴾**) [الأحزاب/٣٥] فـ : الذاكرين : جمع ذاكر ، وفاعله مستتر فيه ، والجلالة : منصوبة به ، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بـ « أل » .

(**وقال الله تعالى : ﴿ هل هُنَّ كاشِفَاتُ ضُرِّه ﴾**) [الزمر/٣٨] فـ : كاشفات : جمع كاشفة ، وفاعلها مستتر فيها ، وضره : مفعولها ، وهي معتمدة على المخبَر عنه وهو : هنَّ .

(**وقال**) تعالى : (**﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهم ﴾**) [القمر/٧] فـ : خشـعًا ؛ جمع خاشع ؛ جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي(١) ، وأبصارهم : فاعل به لاعتماده على صاحب الحال .

(**وقال**) عنترة العبسي : [من الكامل]

٥٩٢ـ الشـاتِمَيْ عِرْضِـي ولم أشْـتِمْهُمَا   (**والنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ القَهُمَا دَمِي**)

فـ « دمي » : منصوب بـ : الناذرين ، هما تثنية « ناذر » بالذال المعجمة ، وأراد بـهما ابنَي ضمضم ؛ حصينًا ومرَّة ، وأراد بـ « دمي » : قتلي . والمعنى أنهما ينذران علـى أنفسـهما في الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه ، فإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنًا منهما . (**وقال**) طرفة بـن العبد : [من الرمل]

---

(١) هي قراءة الأعرج وشيبة وقتادة والجمهور ، أما أبو عمرو وحمزة والكسائي فقـرؤوا : (خاشـعًا) بالإفراد . انظر البحر المحيط ١٧٥/٨ ، والنشر ٣٨٠/٢ .

٥٩٢- البيت لعنترة في ديوانه ٢٢٢، والأغاني ٢١٢/٩ ، والشعر والشعراء ٢٥٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٨/١، والمقاصد النحوية ٥٥١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٩/٢.

٥٩٣ــ ثُــمَّ زَادُوا أنَّــــهُمُ في قَوْمِـــــهِم (غُفُــرٌ ذَنْبَــهُمُ غــيْرُ فُخُــرْ)

(غفر[1]) بضم الغين والفاء: (جمع: غفور) من أمثلة المبالغة، وفاعله مستتر فيه، (وذنبهم: مفعوله)، واعتماده على اسم «أن» المفتوحة على تقدير الباء، وفخر؛ بالخاء المعجمة: جمع «فخور» من الافتخار. ومعناه: أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم، ولا يعجبون بنفوسهم، ولكنهم يتواضعون للناس. ويروى «فُجُرْ» بالجيم، جمع «فجور» من الفجور، وهو الكثير الفسق، ويقع على القليل والكثير، يقال: فَجَرَ الرجل: إذا كذب. ومعناه: أنهم لا يفسقون ولا يكذبون. قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل.

٥٩٣- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥، وخزانة الأدب ١٨٨/٨، والدرر ٣٢١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/١، وشرح التسهيل ٨٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وشرح المفصل ٧٤/٦، ٧٥، والكتاب ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣، ونوادر أبي زيد ص ١٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٧، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل ١١٧/٢، وهمع الهوامع ٩٧/٢.

(١) سقطت من «ب».

(فصـــــــــــــــل)

(**يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف [٧/ب] العامل أن ينتصب بـــه**) أي : بالوصف ، (**وأن ينخفض بإضافته إليه**) للتخفيف ، مفردًا كـان الوصـف أو جمعًـا ، (**وقد قرئ**) في السبع : (﴿ **إنَّ اللهَ بالغُ أَمْرِهِ** ﴾ [الطلاق/٣] و : ﴿ **هلْ هُنّ كاشِـــفَاتُ ضُرِّهِ** ﴾ [الزمر/٣٨] ؛ **بالوجهين**) النصب والخفض ؛ فـالنصب علـى المفعوليـة ، والخفـض بالإضافة ، فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض[١] ، والباقون بالنصب[٢] ، والثانية قرأها غـير أبي عمرو بالخفض[١] ، وأبو عمرو وحده بالنصب[٣] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٣٥ـ وانْصِبْ بذِي الإِعْمَالِ تِلْـوًا واخْفِـضِ ....

(**وأما ما عدا التالي**) للوصف (**فيجب نصبه**) لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٣٥ـ .... وَهْـوَ لِنَصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُقْتَضِـي

(**نحو : خليفة ، من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ في الأَرْضِ خَلِيْفَةً ﴾**)[البقرة/٣٠] وفي بعض النسخ : « وسَكَنًا » من : ﴿ وجَاعِلُ الليلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام/٩٦] [٧٠] والصواب حذفها ؛ لأن الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الأثر . وإذا أتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة (**فالوجه جر التابع على اللفظ ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمـــرو**) ، بـالخفض عطفًـا على لفظ زيدٍ ، (**ويجوز نصبه بإضمار وصف منوَّن ، أو فعل اتفاقًا**) أي : وضاربٌ عمرًا ، أو يضرب عمرًا ، (**و**) يجوز نصبه (**بالعطف على المحل عند بعضهم**) ، وهـم الكوفيون

---

(١) أي كما في الرسم المصحفي .

(٢) قرأها بالنصب : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف . انظر الإتحاف ص ٤١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٣/٣ ، والنشر ٢٨٨/٢ .

(٣) ليس أبو عمرو وحده قرأها بالنصب ، فقد قرأها مثله : عاصم والكسائي والحسن وابن محيصن وشـيبة وشعبة ويعقوب والأعرج ويحيى بن وثاب . انظر الإتحاف ص ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٤٣٠/٧ ، ومعـاني القرآن للفراء ٤٢٠/٢ ، والنشر ٣٦٣/٢ .

وطائفة من البصريين ، خلافًا لسيبويه وجمهور البصريين ، ويحتمل المذهبين قول الناظم :

٤٣٦ــ واجْرُرْ أو انْصِبْ تَابعَ الذي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ ومَالاً مَنْ نَهَضْ

(**ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل**) بأن[1] كان بمعنى الماضي ، (**فيُنصَب : الشمس في : ﴿ وجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ ﴾** [الأنعام/٩٦] **بإضمار : جعل**) أي : بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (**لا غير**) ؛ أي : لا غير الفعل يجوز إضماره ، فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ، ولا بالعطف على المحل ؛ [٨/أ] لأن الوصف المذكور غير عامل ؛ لكونه بمعنى الماضي ، (**إلا إن قُدِّر « جاعل » على حكاية الحال**) ، فيجوز نصبها بإضمار وصف منوَّن ، أو بالعطف على محل « الليل » لأن « جاعل » على هذا عامل لكونه بمعنى « يجعل » .

وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران :

أحدهما : أنها محضة ، باعتبار معنى المضيِّ فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه . قاله اليمني في شرح الكشاف[2] .

فعلى هذا يجوز أن تكون « الشمس » معطوفة على محل « الليل » باعتبار عمل « جاعل » فيه لصدقه على الحال والاستقبال ، وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماض ، باعتبار عدم عمله فيه ، لصدقه على الماضي ، وعلى هذا يُحْمَل تجويز الزمخشري كون « الشمس » معطوفة على محل « الليل » .

تنبيه : إذا قُصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ؛ ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، وجره بالإضافة ، وهو في ذلك على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما يجوز ذلك فيه اتفاقًا ، وهو ما أخِذ من فعل قاصر كـ : طاهر القلب .

والثاني : ما يمتنع ذلك فيه اتفاقًا ، وهو ما يتعدى لأكثر من واحد .

والثالث : ما اختُلف فيه ، وهو [٧١] ما يتعدى لواحد ؛ فقال الأخفش بالجواز مطلقًا ، وبعضهم بالمنع مطلقًا ، وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع : إن حُذِفَ مفعوله

(١) سقطت من « ب » .

(٢) كشف غوامض الكشاف ص ١٤٨٠ .

اقتصارًا جاز ، وإلا امتنع ، وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال ، وشرَط ابن مالك فيه أمن اللَّبْس[1] ، كقولك : فلانٌ ظالِم العبيد ؛ أي أن عبيده ظالمون ، [8/ب] وذلك إذا قلته مثلاً بعد قول القائل : ليس عبيدُ فلان ظالمين ، فحينئذ يجوز : ظالِمُ العبيدُ ، بالرفع ، وظالِمُ العبيدَ ، بالنصب ، وظالِم العبيدِ ، بالجر ، كما في : الحَسَنِ الوجه ، برفع الوجه ونصبه وخفضه ، وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة : [من الطويل]

٥٩٤ـ تَبَارَكْتَ أنّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفُ   وأنّي إلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر : [من البسيط]

٥٩٥ـ ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّمًا وَإنْ ظُلِمَا   ولا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا

---

(1) التسهيل ص ١٤١ .

٥٩٤- البيت لعبد الله بن رواحة في شرح التسهيل ٩١/٣ ، ١٠٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٣٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، ١٠١ .

٥٩٥- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٥/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٦١٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢ .

(هذا باب إعمال اسم المفعول)

(**وهو ما دلّ على حَدَث ومفعولِه**) ، فخرج بقوله : « ومفعوله » ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث ، ويكون من الثلاثي المجرد ، (كـ : **مَضْرُوبٍ** ، و) من المزيد فيه نحو : (**مُكْرَمٌ**) ، بفتح الراء ، ومن الرباعي المجرد كـ : مُدَحْرَج ، ومن المزيد فيه ، كـ : مُتَدَحْرَج .

(**ويعمل عمل فعل المفعول**) أي : الفعل المبني للمفعول ، ([1]**وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان**) مقرونًا (بـ « **أل** » **عمل مطلقًا**) ، لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة « أل »[2] والفعل يعمل مطلقًا[1] .

(**وإن كان مجردًا**) من « أل » عمل (**بشرط الاعتماد**) على الاستفهام أو النفي أو المميز عنه أو الموصوف أو ذي الحال ، (و) بشرط (**كونه للحال أو للاستقبال**) ، لا للماضي ، كما مر في اسم الفاعل حرفًا بحرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣٧ــ وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاِسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلِ

٤٣٨ــ فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي ... مَعْنَاهُ . . . .

(**تقول**) في المجرد من « أل » المعتمد على المخبر عنه : (**زيدٌ معطى أبوه درهَمًا الآن أو غدًا**) . فـ : زيدٌ : مبتدأ ، ومعطًى : خبره ، وهو اسم مفعول متعد لاثنين ، وأبوه : نائب الفاعل به ، وهو مفعوله الأول ، ودرهمًا : مفعوله الثاني ، (**كما تقول**) في الفعل المبني للمفعول : (**زيدٌ يُعطى أبوهُ درْهَمًا**) ، بلا فرق .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) سقطت من « أ » .

(و) تقول في المقرون بـ « أل » :

٤٣٨ـ . . . . (المعطَى كَفَافًا يكتفــــي)

كما مثَّل الناظم ، وهو يحتمل الأزمنة [٩/أ] الثلاثة ، (**كما تقول : الذي يُعْطَى**) ، إن أردت الحال أو الاستقبال ، (**أو : أُعْطِيَ**) ، إن أردت الماضي ، (**فـ : المعطَى : مبتدأ**) ، وهو متعد لاثنين ، (**ومفعوله الأول**) القائم مقام الفاعل ضمير (**مستتر**) فيه (**عائد إلى : أل**) الموصولـة به ، (**وكفافـًا : مفعول ثان ، و**) جملة (**يكتفي**) من الفعل والفاعل : (**خبر**) المبتدأ .

(**وينفرد اسم المفعول**) المتعدي إلى واحد إذا أريد به معنى الثبــوت عـن اسـم المفعول . المراد به الحدوث ، كما انفرد به[١] اسم الفاعل المراد به الثبوت (**عــــن اســـم الفاعل**) المراد به الحدوث[٢] (**بجواز**) معاملته معاملة الصفة المشبهة .

قال في التسهيل[٣] في آخر باب الصفة المشبهة : وإن قُصد ثبــوت معنــى[٤] اسـم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد مــن هذا الباب . انتهى .

يعني : باب الصفة المشبهة ، وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هــذا الباب .

وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي علــى الفاعليـة على [٧٢] ما يقتضيه حال الصفة المشبهة ، لا على النيابة عن الفاعل ، كمـا يقتضيـه حـال اسم المفعول . قاله الموضح في الحواشي ، ومن خطــه نقلــت ، وعقّبَه بقولـه : ويُسـأل هنـا فيقال : هلاَّ قيل : إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل علــى مـا يقتضيـه حـال اسـم المفعول ؟ انتهى . ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يُراعى إذا أريد به معنى الحدوث ، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية ، وينصبه[٥] على التشبيه بـالمفعول بـه إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجره بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشـواهد ؛ فمن شواهد الرفع قوله : [من الطويل] [٩/ب]

(١) سقطت من « ب » .
(٢) سقط من « ط » قوله : (عن اسم الفاعل المراد به الحدوث) .
(٣) التسهيل ص ١٤١ .
(٤) سقطت من « ب » .
(٥) في « ب » : (وينصب السبَبي) .

٥٩٦ــ بِثَــوْبٍ وَدِينَــار وَشَــاةٍ ودِرْهَــمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِـمَا هــهنا رَاسُ

ومن شواهد النصب قوله : [من الكامل]

٥٩٧ــ لو صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بصِفَاتِـهَا لمــا بَــدَتْ مَجْلُــوَّةً وَجَنَاتِــها

ومن شواهد الجر : [الطويل]

٥٩٨ــ تَمَنّى لِقَائي الْجَوْنُ مَغْـرُورَ نَفْسِهِ فَلَمّـا رَآنِـي ارْتَـاعَ ثُمَّـتَ عَـرَّدَا

(**فجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنَى**) مسبوق بالنصب ، (**وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف**) باسم المفعول[1] ، ونصب الاسم المرفوع به (**على التشبيه**) بالمفعول به ، إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه ؛ لأنه عينه في المعنى ، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه[2] ، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه[3] إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف ، ثم يُنصب المرفوع المحوَّل عنه الإسناد ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف ، فيُنصَب انتصابها ، ثم يجر بالإضافة فرارًا من قبح إجراء وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٣٩ــ وقـد يُضَـافُ ذَا إلَـى اسْـمٍ مُرْتَفِـعْ مَعْنًى كَمَحْمُـودُ الْمَقَـاصِدِ الـوَرِعْ

والأصل أنك (**تقول : الورِعَ مَحْمُودَةٌ مقاصِدُه**) بالرفع (**ثم**) تُحَوِّل الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء ، فيستتر في « محمود » ويعوض منه « أل » على رأي الكوفيين ، فتنصبه و(**تقول : الوَرَعُ مَحْمُودٌ المقاصدَ ، بالنصب ، ثم**) بعد أن تنصب « المقاصد » تجرها و(**تقول : الوَرِعُ مَحْمُودُ المقاصدِ**) بالجر ، [١٠/أ] بعد ثلاثة أعمال ، وقد تبين أن هذه الأوجه[4] أصلها الرفع وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الجر .

٥٩٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، وشرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، ١٠١ .

٥٩٧- البيت لعمر بن لحاء التيمي في الدرر ٣٣٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢ .

٥٩٨- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢ .

(١) في « ب » : (للموصوف به اسم المفعول) .

(٢) في « ب » : (به) .

(٣) في « ب » : (لإضافته إلى مرفوعه) .

(٤) في « ب » : (أن أوجه المعمول الثلاثة) .

(هــذا بــاب أبنيــة مصــادر)

الفعل (الثـــلاثي) المجرَّد

(**اعلم أن للفعل الثلاثي**) المجرد[1] (**ثلاثة أوزان**) ، لا رابع لها :

(**فَعَلَ ، بالفتح**) في عينه (**ويكون متعديًا** كـ : **ضَرَبَهُ**) ، فإنه متعدٍّ إلى الهاء المتصلة به[1] ، (**وقاصرًا** كـ : **قَعَدَ . وفَعِلَ ، بالكسر**) في عينه (**ويكون قاصرًا** كـ : **سَلِمَ**) ، بكسر اللام ، (**ومتعديًا** كـ : **عَلِمَهُ**) ، فإنه متعد إلى الهاء ، ولو مثَّل بـ : فَهِمَهُ ، كان أولى ، لما سيأتي ، وقدم الغالب في المفتوح [٧٣] والمكسور على غير الغالب فيهما . (**وفَعُلَ ، بالضم**) في عينه ، (**ولا يكون إلا قاصرًا**) ، ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل ، (كـ : **ظَرُفَ**) ، بضم الراء .

(**فأما فَعَلَ**) المفتوح العين ، (**وفَعِل**) المكسور العين (**المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْل**) بفتح الفاء وسكون العين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٤٠ــ فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ . . . .

والمراد بـ « القياس » هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، إلا أنك تقيس مع وجود السماع . قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور[2] .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في شرح ابن عقيل ٢/١٢٣ : (الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على « فَعْل » قياسًا مطردًا ، نص على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فتقول : ردّ ردًّا ، وضرب ضربًا ، وفهم فهمًا ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد) .

(**فالأول**) وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز ؛ فالمهموز (كـ : **الأَكْلِ**) ، مصدر « أَكَلَ » (و) الصحيح نحو : (**الضَّرْب**) مصدر « ضَرَبَ » (و) المضاعف نحو : (**الـرَّدُّ**) ، مصدر « رَدَّ » ومعتل الفاء كـ : الوَعْد مصدر وَعَدَ ، ومعتل العين كـ : البَيْع ، مصدر « باع » ومعتل اللام كـ : الرَّمْيِ ، مصدر « رَمَى » .

(**والثاني**) : وهو « فعِل » المكسور العين المتعدي كذلك ؛ فالصحيح [١٠/ب] (كـ : **الفَهْمِ**) ، مصدر فَهِمَ ، واللَّثْم : مصدر « لَثِمَ » (و) مهموز الفاء نحو : (**الأَمْن**) ، مصدر « أَمِنَ » ، والمضاعف نحو : الْمَسّ ، ومعتل الفاء كـ : الـوَطْء ، ومعتل العين نحو : الْخَوْفُ ، ومعتل اللام نحو : الفَنْيُ ، يقال : فَنِيَ حياءَه فَنْيًا : لَزِمَهُ ، وأطلق ذلك تبعًا لسيبويه والأخفش ، وقيَّده ابن مالك في التسهيل[١] بأن يُفهِم عملاً بالفم نحو : شَرِب شَرْبًا ، ولَقِمَ لَقْمًا .

(**وأما فَعِل**) المكسور العين (**القاصر فقياس مصدره : الفَعَـلُ**) بفتح الفاء والعين ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤١ــ وَفَعِـلَ الـلازِمُ بَابُـهُ فَعَـلْ ....

ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف .

فالصحيح (كـ : **الفَرَح**) ، مصدر « فَرِح » (و) المهموز نحو : (**الأَشَـر**[٢]) ، مصدر « أَشِرَ »[٣] ومعتل الفاء كـ : الوَجَع ، ومعتل العين كـ : العَـوَر ، (و) معتل اللام نحو : (**الْجَوَى** ، و) المضاعف نحو : (**الشَّلَل**) ، مصدر « شَلِلَ » (**إلا أن دَلَّ**) « فَعِلَ » القاصر (**على حِرْفة أو وِلاَيَة فقياسه الفِعَالَة**) ، بكسر الفاء (كـ : **وَلِيَ عليهم وِلاَيَةً**) ، وعدَّاه بـ « على » لتصحيح التمثيل ، أما إذا تعدى بنفسه نحو : ولِـيَ أمرَهـم ، فـلا ؛ لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي[٤] .

ولم يمثِّل للحِرفة استغناء بتمثيل « الوِلايـة » لأن الوِلايـات في معنـى الْحِرَف ، لكنه لم يكتف بذلك في « فَعَل » المفتوح بل مثَّل لها ، كما سيأتي .

(١) التسهيل ص ٢٠٥ .
(٢) في « ب » : (الأسر) .
(٣) في « ب » : (أسر) .
(٤) في « ب » : (فلأن كان الكلام في القاصر لا في المتعدي) .

وبقي عليه أن يقول : وإلا إن دلّ على لون فقياسه « فُعْلَة » كـ : الْحُمْرَة والسُّمْرَة والأُدْمَة .

وقال ابن الحاج[١] : إن كان عِلاجًا[٢] ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفُعُول نحو : القُدُوم والأُزُوف والعُسُول والصُّعُود ، مصادر : قَدِمَ منَ السفر وأَزِفَ الشيء ، وعَسَلَ بالشيء : أي : لزمه ولصق به ، وصَعِدَ في الجبل . قال : وهذا مقتضى قول سيبويه[٣] ، وقد غفل عنه أكثرهم . انتهى .

(وأما فَعَل) الْمفتوح العيْن القاصر (فقياس مصدره : الفُعُول) [١١/أ] بضم الفاء والعين ، (كـ : القُعُود والجُلُوس والخُرُوج) والدُّخُول ، وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ، ثالثها : أنه ينقاس فيما لم يُسْمَع ، وهو الصحيح ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٤٢ـ وفَعَلَ اللازمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ باطِّرادٍ ....

وقال ابن الحاج : « يقلّ في معتل العين كـ : غار وسار وغاب وآب ، وإنما يفرُّون من ذلك إلى « الفَعْل » كـ : الصَّوْم والعَوْد والأَوْب والْخَيْم ، وهو الْجُبْن[٤] ، والْحَيْض والغَيْم »[٥] . انتهى .

(إلا إن دَلّ على امتناع فقياس مصدره : الفِعَال) بكسر الفاء (كـ : الإِبَاء) : مصدر « أبى » (والنِّفَار) : مصدر « نَفَرَ » (والْجِمَاح) : مصدر « جَمَحَ » (والإِبَاق) : مصدر « أَبَقَ » . واعتُرِضَ الإباء بأنه متعد ، تقول : أَبَيْتُ الشيءَ : إذا كرهته ، والكلام في اللازم .

(أو) دلّ (على تقلُّب) واهتزاز (فقياس مصدره : الفَعَلان) بفتح الفاء والعين ، (كـ : الْجَوَلان) : مصدر « جال » (والغَلَيَان) : مصدر « غَلَى » .

(أو) دلّ (على داء) بالمد (فقياسه : الفُعَال) بضم الفاء [٧٤] (كـ : مَشَى بطنُه مُشَاءً) .

(أو) دلّ (على سَيْرٍ فقياسه : الفَعِيل) بفتح الفاء ، (كـ : الرَّحِيل) : مصدر « رَحَلَ » (والذَّمِيل) : مصدر « ذَمَلَ » .

---

(١) في « ب » : (ابن الحجاج) .
(٢) في « ب » : (علاجيًّا) .
(٣) الكتاب ٤/٥٠ .
(٤) في « ب » : (الحس) .
(٥) انظر قول ابن الحاج في الارتشاف ١/٢٢٤ .

(أو) دلَّ (**على صوت فقياسه : الفُعَال**) بضم الفاء ، (أو : **الفَعِيل**) بفتح الفاء ؛ فالأول (كـ : **الصُّرَاخ**) : مصدر « صَرَخَ » (**والعُوَاء**) بالمد : مصدر « عَوَى » . (و) الثاني نحو : (**الصَّهِيل**) : مصدر « صَهَلَ الفرسُ » (**والنَّهِيق**) : مصدر « نَهَقَ الحمارُ » (**والزَّئِير**[1]) بزاي فهمزة مكسورة : مصدر « زَأَرَ الأسدُ » وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله :

٤٤٣ـ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَعَالا ....

الأبيات الثلاثة[2] .

(أو) دلَّ (**على حِرفة أو وِلاية فقياسه : الفِعَالة**) بكسر الفاء ؛ فالحرفة (كـ : **تَجَرَ**) في المال (**تِجَارَةً**) بالمثناة الفوقانية أوله ، وليس منه : نَجَرَ الخشبَ بالقَدُّوم نِجَارَةً ، بكسر النون ، (**وخاط**) الثوب (**خِياطة**) لأنهما متعديان ، والكلام في القاصر والولاية نحو : أَمَرَ عليهم إِمَارَةً : إذا حكم ، **[١١/ب]** (**وسَفَر بينهم سِفَارَةً : إذا أصلح**) ، وعَرَفَ على القوم عِرَافَةً : إذا تكلَّم عليهم ، وأَبَلَ إِبَالَةً : إذا قامَ بمصالح الإبل ، وذكر ابن عصفور أن « فِعَالة » مقيس في الولايات والصنائع .

والحاصل أن « فَعَلَ » القاصر يطرد في مصدره « فُعُول » إلا في هذه المعاني السبعة وهي : الامتناع والتقلُّب والداء والصوت والسير والْحِرفة والولاية .

والغالب في الامتناع « فِعَال » وفي التقلُّب « فَعَلاَن » وفي الداء « فُعَال » وفي الصوت « فُعَال » أو « فَعِيل » وقد يجتمعان نحو : نَعَقَ نُعَاقًا ونَعِيقًا ، وقد ينفرد « فُعَال » نحو : بَغَمَ بُغَامًا ، وقد ينفرد « فَعِيل » نحو : صَهَلَ صَهِيلاً ، واطَّرد انفراد « فُعَال » في الرُّغَاء[3] ، و« فَعِيل » في السير ، واطَّرد في الوَلايات والْحِرَف « فِعَالَةٌ » .

(**وأما « فَعُلَ » بالضم**) في عينه (**فقياس مصدره : الفُعُولة**) بضم الفاء ، [4](كـ : **الصُّهُوبة**) : مصدر « صَهُبَ الشَّعرُ يَصْهُبُ » إذا احمرّ حمرة صافية ، والصُّعُوبة : مصدر « صَعُبَ » ضد « سَهُلَ »[4] (**والسُّهُولة**) : مصدر « سَهُلَ الأمر » (**والعُذُوبة**) :

(١) في « ب » : (والأزير) .

(٢) الأبيات الثلاثة هي :

٤٤٣ـ .... أوْ فَعَلانًا فَادْرِ أو فُعَالا

٤٤٤ـ فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى والثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

٤٤٥ـ لِلدَّا فُعَالٌ أوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ سَيرًا وصوتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

(٣) في « ب » : (رعاء) . (٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » ، « ط » .

مصدر « عَذُبَ الماء » (**والمُلُوحة**) : مصدر « مَلُح » . (**والفَعَالـة**) بفتح الفاء (كـ : **البَلاغة**) : مصدر « بَلَغ » (**والفَصاحة**) : مصدر « فَصُحَ » (**والصَّرَاحة**) بمهملتين : مصدر « صَرُح » ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٤٦ـ فُعُولَـةٌ فَعَالَـةٌ لِفَعُـلاَ ....

وما جاء مخالفًا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع ، وهو معنى قول الناظم :

٤٤٧ـ وَمَا أتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ....

وأراد بذلك أنه يُنقل ولا يُقاس عليه ، (**كقولهم في : فَعَلَ**) المفتوح العين (**المتعدي : جَحَدَهُ جُحُودًا وشَكَرَه شُكورًا**[1] **وشُكْرانًا**) ، والقياس : جَحْدًا وشَكْرًا ، (**وقالوا : جَحْدًا على القياس**) ولم يقولوا : شَكْرًا[2] .

(**و**) كقولهم (**في : فَعَلَ**) المفتوح العين (**القاصر : مات مَوْتًا ، وفاز فَوْزًا ، وحَكَمَ حُكْمًا ، وشاخ شيخوخة ، ونَمَّ نَمِيمَةً ، وذهب ذَهابًا**) ، بفتح الذال المعجمة ، والقياس فيها « فُعُول » .

(**و**) كقولهم (**في : فَعِل**) المكسور العين المتعدي : عَلِمَ عِلْمًا ، بكسر العين ، والقياس فتحها ، وكقولهم في « فَعِلَ » المكسور العين (**القاصر : رَغِبَ رَغَبُوتًا**[3]) ، بزيادة الواو والتاء ، [١٢/أ] والقياس « رَغَبًا » بفتحتين[4] ، (**ورَضِيَ رِضًا**) ، بكسر الراء ، (**وبَخِلَ بُخْلاً ، وسَخِطَ سُخْطًا ، بضم أولهما وسكون ثانيهما**) ، والقياس فيهن[5] فتح الأول والثاني ، (**وأما البَخَلُ والسَّخَطُ ؛ بفتحتين ؛ فعلى القياس ، كـ : الرَّغَب**) ، بفتح الراء والغين المعجمة .

(**و**) كقولهم (**في : فَعُلَ**) المضموم العين (**نحو : حَسُنَ حُسْنًا وقَبُحَ قُبْحًا**) بضم أولهما وسكون ثانيهما ، وقياسهما الفُعُولَة أو الفَعَالَة[6] .

---

(١) في « ب » : (شُكْرًا) .

(٢) سقط من « ب » ، « ط » : (ولم يقولوا شكرًا) .

(٣) في « أ » : (رغوبًا) ، وفي « ط » وأوضح المسالك ٣/٢٣٧ : (رغوبة) ، وكلاهما تصحيف ، انظر لسان العرب ١/٤٢٢ (رغب) .

(٤) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٥) في « ب » : (فيهما) .

(٦) سقطت من « ط » .

(**وذكر الزجاجي وابن عصفور أن : الفُعْلَ**[١]) بضم الفاء وسكون العين (**قياس في مصدر : فَعُلَ**) المضموم ، (**وهو خلاف ما قاله سيبويه**[٢]) .

فهذه نُبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط ، وذكر في التسهيل[٣] منها تسعة وتسعين مصدرًا ، منها أحد وعشرون[٤] ، تنقسم ثلاث ، كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرتُ أمثلتها في شرحي على التسهيل ، فلينظر ثمة[٤] .

---

(١) في « ط » : (الفعلة) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٨ : (وأما الفُعْل من هذه المصادر فنحو : الْحُسْن والقبح ، والفعالة أكثر) .

(٣) التسهيل ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٤) في « ب » : (تركت ذلك خوف الإطالة) مكان (فلينظر ثمة) .

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي .

اعلم أنه (**لا بد لكل فعل**) ماض (**غيْر ثلاثي من [٧٥] مصدر مقيس ؛ فقياس**) مصدر (**فَعَّلَ ؛ بالتشديد**) من مزيد الثلاثي (**إذا كان صحيح اللام** « **التَّفْعِيل** » كـ : **التسليم**) : مصدر « سَلَّم » (**والتكليم**) : مصدر « كلَّم » (**والتطهيْر**) : مصدر « طهَّر » والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤٨ـــ وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

(**ومعتلّها**) أي : معتل اللام ، فقياسه « التفعيل » (**كذلك**) أي كقياس صحيح اللام في التقدير ، (**ولكن تُحذف ياء التفعيل**) التي بعد العين وجوبًا ، (**وتعوَّض منها التاء**) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة[1] ، (**فيصير**) بعد الحذف والتعويض (**وزنه : التَّفْعِلَة ، كـ : التَّوْصِيَة**) بالصاد المهملة : مصدر « وَصَّى على أولاده » [١٢/ب] (**والتَّسْمِيَة**) : مصدر « سَمَّى » (**والتَّزْكِيَة**) : مصدر « زَكَّى ماله » وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٤٩ـــ وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ....

وقد يُفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو : ذَكَّرَ تَذْكِرَةً وجَرَّبَ تَجْرِبَةً .

وقد يستغنون غالبًا عن التَّفْعِيل بـ : تَفْعِلَة ، فيما لامه همزة نحو : خَطَّأَ تَخْطِئَةً ، وهَنَّأَ تَهْنِئَةً ، وجَزَّأَ تَجْزِئَةً ، ووجهوه بأن مثل « تَخْطِيئًا » يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسًا مطردًا ؛ لأنها همزة مُحرّكة[2] بعد ياء زائدة ؛ كـ : خَطِيئَةٍ ، فلما اطَّرد الإبدال المذكور صارت

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (متحركة) .

اللام كأنها وضعت ياء ، فالتحق بباب التعزية ، ومن غير الغالب : تخطيئًا وتهنيئًا وتجزيئًا . حكاه غير سيبويه .

وحكى سيبويه : نَبَّأ تَنْبيئًا . وزعم أبو زيد أن « التفعيل » فيه أكثر من « التفعلة » في كلام العرب ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سُمِعَ ، وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور .

(**وقياس : أَفْعَلَ ؛ إذا كان صحيح العين ؛ الإِفْعَال**) بكسر الهمزة (**كـ : الإِكْرَام**) : مصدر « أكْرَمَ » ، (**والإِحْسَان**) : مصدر « أحْسَنَ » ، والإِيْعَاد : مصدر « أوْعَدَ » ، والإِيْلاء : مصدر « آلَى من زوجته » ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤٩ـ .... وأجْمِلاَ إجْمَالَ ....

(**ومعتلّها**) أي : ومعتل العين قياسه « الإِفْعَال » (**كذلك**) أي : كقياس صحيح العين ، (**ولكن تُنقل حركتها**) أي : حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، (**فتقلب**) العين (**ألفًا**) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فيلقي ساكنان ، وهما الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر ، (**ثم تحذف الألف الثانية**) عند الخليل وسيبويه[1] .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى[2] ؛ لأنها بمنزلة : ﴿ وَقَالا الْحَمْدُ للهِ ﴾ [النمل/١٥] ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف .

(**و**) على القولين : (**تُعَوَّض عنها التاء كـ : أقام إقامة ، وأعان إعانة**) ، وأصلها : إقوامًا وإعوانًا ، فأُعِلاً بالنقل والحذف والتعويض ، [١٣/أ] وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٥٠ـ .... ثُمَّ أقِمْ إقَامَةً وغالبًا ذا التَّا لَزِمْ

(**وقد تُحذف التاء**) للإضافة عند ابن مالك (**نحو : ﴿ وإقَامِ الصَّلاَةِ ﴾**) [النور/٣٧] وفي الحديث : « كَاسْتِنَار البدر » والأصل : وإقامة الصلاة ، واستنارة البدر ، فحذف التاء لسد المضاف إليه مسدها ، وقد تُحذف في غير الإضافة ، حكى الأخفش : أجاب إجابًا[3] .

(**وقياس ما أوله همزة وصل**) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (**أن تَكْسِرَ**) أنت (**ثالثه ، وتزيد قبل آخره ألفًا فينقلب مصدرًا ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا**

(١) الكتاب ٣٥٤/٤ .

(٢) انظر الممتع في التصريف ٤٧٩/١ – ٤٨٠ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٣١١ : (ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم : أراه إراءً) .

واصْطَفَى اصْطِفَاءً[١]) ، وهما من باب الافْتِعَال ، سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في الثاني ، لما سيجيء ، (**وانْطَلَقَ انْطِلاَقًا**) ، وهو من باب الانْفِعَال[٢] ، (**واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا**) ، وهو من باب الاسْتِفْعَال ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٥١ــ ومَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بهمز وصل .

ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل ، بأن لا يكون أصله تَفَاعَلَ كـ : تَطَايَرَ ، ولا « تَفَعَّلَ » كـ : تَطَيَّرَ ، إذا أدغم التاء في الطاء ، واجتُلبت همزة وصل ، فإن مصدر ذلك لا يكسَر ثالثه ، ولا تزاد ألف قبل آخره ، بل يُضم الحرف التالية الأخير نظرًا إلى الأصل[٣] ، نحو : اطَّايَرَ يُطَّايَرُ اطَّايُرًا ، واطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ[٤] اطَّيُّرًا .

وجملة الأفعال الماضية التي أولها همزة وصل ؛ وفاقًا وخلافًا ؛ خمسة وعشرون بناء ، ولا تكون إلا خماسية أو سداسية ، (**فإن كان اسْتَفْعَلَ معتل العين عُمِلَ فيه ما**) عُمِل (**في مصدر أَفْعَلَ المعتل العين**) من نقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، وقلْب العين ألفًا ، وحذفها لالتقاء الساكنين ، وتعويض تاء التأنيث عنها ، (**فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً**) ، والأصل : اسْتِقْوَامًا واسْتِعْوَاذًا ، [١٣/ب] ففُعِلَ فيهما ما قررنا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٥٠ــ واسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً . . . .

[٧٦] وجاء تنبيهًا على الأصل : أَغْيَمَتِ السماء إِغْيَامًا ، واسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ اسْتِحْوَاذًا ، بالتصحيح .

(**وقياس : تَفَعْلَلَ**) مما أوله التاء (**وما كان على وزنه**[٥]) في الحركات والسكنات وعدد الأحرف ، وإن لم يكن من بابه ، (**أن يُضَمَّ رابعه ، فيصير مصدرًا**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٥٢ــ . . . . وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ في أمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢/١٣٠ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٧٩ .

(٣) في « ب » : (إلى أن الأصل) بزيادة (أن) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (وزانه) .

ومجموع ذلك عشرة أبنية : تَفَعْلَلَ وتَفَعَّلَ وتَفَيْعَلَ وتَمَفْعَلَ وتَفَعْلَيَ وتَفَاعَلَ وتُفُوعِلَ وتَفَعْنَلَ وتَفَعْوَلَ وتَفَعْلَتَ . (كـ : **تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا ، وتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا ، وتَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا**) ، وتَقَلْسَيَ تَقَلْسِيًا ، وتَغَافَلَ تَغَافُلاً ، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا ، وتَقَلْنَسَ تَقَلْنُسًا ، وتَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا ، وتَعَفْرَتَ تَعَفْرُتًا .

(**ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو : التَّوَاني والتَّوَالِي**) ، والأصل : التَّوَانُيْ والتوالُيْ ، بضم ما قبل الياء ، فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوًا ، فيؤدي إلى وقوع واو وقبلها ضمة في آخر اسم معرب ، وذلك مرفوض في الأسماء ؛ لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلم ، وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم في آخره واو قبلها ضمة ، وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء ، وإدغامُها في ياء المتكلم ، كـ : مُسْلِمِي ، رفعًا .

(**وقياس**) مصدر (**فَعْلَلَ**[1] ؛ **وما أُلْحِقَ به ؛ فَعْلَلَةٌ** ؛ كـ : **دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً**) . والملحق بـ : فَعْلَلَ ، ستة أبنية (**وهي : بَيْطَرَ بَيْطَرَةً ، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً**) ، وجَلْبَبَ جَلْبَبَةً ، وجَهْوَرَ جَهْوَرَةً ، وسَلْقَيَ سَلْقَيَةً ، وقَلْنَسَ قَلْنَسَةً ، وزاد بعضهم : سَنْبَلَ ، وشَرْيَفَ الزرعُ : طال ورقُهُ ، وعَذْيَطَ ، وتَأْبَلَ ، ويَرْنَأَ لِحْيَتَهُ : خضبها باليَرْنَاء ، وهو الْحِنَّاء .

(**وفِعْلال ، بالكسر**) للفاء (**إن كان**[1] **مضاعفًا**) وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد [١٤/أ] وعينه ، ولامه الثانية من جنس واحد[2] ، (كـ : **زِلْزَال ووِسْوَاس**) ، بسينين مهملتين ، ووِشْوَاش ، بشينين معجمتين : وهو كلام فيه اختلاط .

(**وهو**) أي : فِعْلال (**في غير المضاعف سماعي ، كـ : سَرْهَفَ سِرْهَافًا**) ، يقال : سَرْهَفْتُ الصبي : إذا أحسنت غذاءه ، ولم يسمع في دَحْرَجَ دِحْرَاجًا ، نص على ذلك الصيمري وغيره ، ولا في الملحق بـ : فَعْلَلَ ، إلاَّ حِيقَالٌ : مصدر « حَوْقَل » وبذلك يقيَّد قول الناظم :

٤٥٣ــ فَعْلاَلٌ او فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ واجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لا أوَّلاَ

(**ويَجوز فتح أول المضاعف**) تَخفيفًا للثقل الْحاصل بالتضعيف ، (**والأكثر أن يعنَى بالْمفتوح**) أوله (**اسم الفاعل**) لا الْمصدر ، (**نحو : ﴿ مِنْ شَرِّ الوَسْوَاسِ ﴾**) [الناس/٤] أي : الْمُوَسْوِس ، ولِهذا وُصِفَ بالخَنَّاس ، وما بعده ، وهما من صفات الذوات .

(١) بعده في « ب » : (فَعْلل) .

(٢) سقط من « ب » : (وعينه ولامه الثانية من جنس واحد) .

(**وقياس : فاعَلَ**) بفتح العين ، (**كـ : ضَارَبَ وخاصَمَ وقاتَلَ : الفِعَال**) بكسر الفاء ، (**والْمُفَاعَلَة**) نحو : الضِّرَاب والْمُضَارَبة ، والْخِصَام والْمُخَاصَمَة ، والقِتَال والْمُقَاتَلَة ، ولا فرق بين أن يكون فَاعَلَ للمشاركة ، كما تقدم ، أو لا ، نحو : نادى نِداءً ومُنَادَاةً ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٤٥٤ـ لِفَاعَلَ الفِعَالُ والْمُفَاعَلَهْ ....

واللازم عند سيبويه « الْمُفَاعَلَة »[1] لأنهم قد يتركون « الفِعَال » ولا يتركون « الْمُفَاعَلَة » قالوا : جَالَسَ مُجَالَسَةً ، ولم يقولوا : جِلاَسًا .

وأصل « الفِعَال » هنا « الفِيْعَال » وقد نطقوا بذلك فقالوا : ضَارَبَ ضِيْرَابًا وقاتَلَ قِيْتَالاً . (**ويَمتنع « الفِعَال » فيما فاؤه ياء نحو : ياسَرَ ويامَنَ**) ، فلا يقال : ياسَرَهُ يِسَارًا ، ولا يامَنَهُ يِمَانًا ، لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم : إنه لم يوجد منه إلا اليِسَار[2] لغة في اليَسَار ، وإلا اليِعَارُ[3] : جمع يَعْرٍ ، وهو الْجَدْيُ ، وإنما يقال : مُيَاسَرَةً ومُيَامَنَةً ، (**وشذَّ : ياوَمَهُ يِوَامًا**) . حكاه ابن سيده ، [١٤/ب] وحكى : مُيَاوَمَةً على القياس[4] ، (**وما خرج عما ذكرناه فشاذ**) ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٥٤ـ .... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَه

(**كقولهم : كَذَّبَ كِذابًا**) ، بالتشديد والتخفيف[5] فيهما ، والقياس : تَكْذِيبًا ، (**وقوله**) : [من الرجز]

٥٩٩ـ (**وَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّا**) كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا

والقياس : تَنْزِيَة ، ولكنه حمله على ما هو بمعناه ، أي : تَحَرَّكَ دَلْوَهَا تَحْرِيْكًا . والشَّهْلَةُ ، بفتح المعجمة : العجوز ، شبه يديها إذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقِّص صبيًا ، وخص الشهلة بالذِّكْرِ لأنها أضعف من الشابَّة .

(١) الكتاب ٨٠/٤ .
(٢) في « ط » : (اليسار) .
(٣) في « ط » : (اليعار) .
(٤) لم أجد قول ابن سيده في كتبه ، غير أن ابن الناظم ذكره في شرحه ص ٣١٢ .
(٥) سقطت من « ط » .

٥٩٩- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣ ، والخصائص ٣٠٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢، ١٣١، والتسهيل ص ٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤ ، وشرح المفصل ٥٨/٦ ، والمقاصد النحوية ٥٧١/٣ ، والمنصف ١٩٥/٢ ، وديوان الأدب ٣٨٠/٢ .

(**وقولهم: تَحَمَّلَ تِحِمَّالاً**) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم، والقياس: تَحَمُّلاً، (**وتَرَامَى القوم رِمِّيًا**) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة، والقياس: تَرَامِيًا، (**وحَوْقَلَ حِيْقَالاً**): وهو الفتور عن الجماع للكبر، [٧٧] والقياس: حَوْقَلَةً وأشَدُّ منه: حَوْقَالاً، بالفتح، لأنه مخصوص بالمضاعف.

(**واقْشَعَرَّ**) جلده (**قَشْعَرِيرَةً**)، بضم القاف وفتح الشين، (**والقياس**) في مصدر « فَعَّلَ » بالتشديد، إذا كان صحيح اللام نحو: كَذَّبَ (**تَكْذِيبًا**، و) في مصدر معتلّها: (**تَنْزِيَة**، و) في مصدر « تَفَعَّلَ » نحو: تَحَمَّلَ تَحَمُّلاً، وفي مصدر « تَفَاعَلَ » المعتل اللام نحو: تَرَامَى (**تَرَامِيًا**، و) في مصدر « فَوْعَلَ » نحو: حَوْقَلَ (**حَوْقَلَةً**، و) في مصدر « فَعْلَلَ » نحو: اقْشَعَرَّ (**اقْشِعْرارًا**). ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب[1].

---

(١) في شرح الكافية البديعية للحلي ص ٧٦ : (واللف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتمم معناها؛ إما بالجمل، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس:

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه)

فصـــــــــل

(ويُدَلُّ على المرَّة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (بـ : فَعْلَةٍ ، بالفتح) في الفاء ، كما في فعلها (كـ : جَلَسَ جَلْسَةً ولَبِسَ لَبْسَةً) .

ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون[١] في مصدره زيادة على حروف الفعل كـ : جَلَسَ جُلُوسًا ، أو لا ، كـ : لَبِسَ لُبْسًا ، فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله ، وإن كان [١٥/أ] ثَمَّ زيادة فإنك تطرحها فرقًا بين مصدر الثلاثي وغيره ، وشذ : لَقِيْتُهُ لِقَاءَةً واحدةً ، وأتَيْتُهُ إتْيَانَةً واحدةً . حكاهما سيبويه[٢] .

وإذا طرحْتَ الزيادة فإنك تبني « فَعْلَة » من الباقي وتختمها بالتاء فرقًا[٣] بين الواحد والجنس ، لأن منزلة الْجَلْسَة من الْجُلُوس منزلة التَّمْرَةِ منَ التَّمْرِ ، والأصل في[٤] الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء .

(إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فَعْلَةٍ ، بالتاء ، (فيدل على المرَّة منه) أي من المصدر العام المبني على فَعْلَة ، (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كـ : رَحِمَ رَحْمَةً واحدةً) ، أو فَرْدَةً .

(ويُدَلُّ على الْهيئة) وهي الْحالة التِي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بـ : فِعْلَة ، بالكسر) في الفاء ، فرقًا بينها وبين المرَّة ، (كـ : الْجِلْسَة والرِّكْبَةِ والقِتْلَةِ) بكسر أولها ، وفيها العمل المتقدم .

(إلا إن كان بناء المصدر العام عليها) أي على فِعْلَة ؛ بكسر الفاء ؛ (فيُدَلّ[٥] على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها كـ : نَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عظيمةً) ، أو نِشْدَةَ الملهوفِ .

(١) في « ب » : (ما) مكان (أن يكون) .
(٢) الكتاب ٤/٤٥ .
(٣) في « ب » : (بينها بين) .
(٤) في « ط » : (من) .
(٥) في « ب » : (فإنه يدل) .

(**و**) يُدَلّ على المرَّة (**من غير الثلاثي**) ، رباعيًّا كان أو غيره ، (**بزيادة التاء على مصدره القياسي** كـ : **انْطِلاَقةٍ واسْتِخْرَاجَةٍ** ، **فإن كان بناء المصدر العام**) أي المطلق (**على التاء دُلَّ على المرَّة منه بالوصف**) بالوحدة (**كـ : إِقَامَةٍ وَاحِدَة ، واسْتِقَامَةٍ واحدة**) ودُحْرَجَةٍ واحدةٍ ، ولا يقال : دِحْرَاجَةً ، لأنه غير قياسي ، بل قيل : غير مسموع ، كما تقدم عن الصيمري .

والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران : قياسي وسماعي ، لَحِقَتِ القياسي دون السماعي ، فإن كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لَحِقَتِ الأغلب منهما . قاله الشاطبي .

[(١)](**ولا يبنَى من غير الثلاثي مصدر للهيئة**) ، لأن بناء الفِعْلَة لا يتأتى فيه ، إذ يلزم من ذلك هدْم [١٥/ب] بنية الكلمة بحذف ما قُصِدَ إثباته فيها[(١)] ، فاجتُنِبَ ذلك ، واستُغْنِيَ عنه بنفس المصدر الأصلي ، (**إلا ما شذ من قولهم : واخْتَمَرَت**) المرأة (**خِمْرَةً**) بالمعجمة والراء : غَطَّتْ رأسَهَا بالْخِمَار ، (**وانْتَقَبَتْ نِقْبَةً**) أي[(٢)] : غطَّت وجهها بالنِّقاب ، (**وتَعَمَّمَ**) الرجلُ (**عِمَّةً**) : غطَّى رأسَه بالعِمَامة ، (**وتَقَمَّصَ قِمْصَةً**) : غطَّى جسده بالقميص ، وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية[(٣)] المصدر وبنوا الفِعْلَة حرصًا على البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٥٥ـ وَفَعْلَةٌ لِمَرَّة كَجَلْسَهْ وفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ

٤٥٦ـ في غَيْرِ ذي الثَّلاَث بالتا الْمَرَّهْ وشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (أبنية) .

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (**والصفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من**) مضارع[١] (**الفعل الثلاثي**) المجرد من الزوائد (**على**) وزن (**فاعِل**) بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة (**بكثرة**[٢] **في « فَعَلَ » بالفتح**) ، حال كونه (**متعديًا**) إلى المفعول (كـ : **ضَرَبَهُ**) فهو ضاربٌ ، (**وقَتَلَه**) فهو قاتِلٌ ، (**أو لازمًا**) للفاعل (كـ : **ذَهَبَ**) فهو ذاهِب ، (**وغذا ؛ بالغين والذال المعجمتين ؛ بمعنى سال**) فهو غاذٍ ، يقال : غَذا الماء ، إذا سال ، وغَذا العِرْقُ ، إذا سال دمًا ، وغَذا البول : إذا انقطع ، وغَذا الشيب : إذا أسرع ، ويُستعمل متعديًا ، يقال : غَذا الطعامُ الصبيَّ وغذوته أنا باللبن ، فيكون من قسم المتعدي .

(**وفي « فَعِل » بالكسر**) ، حال كونه (**متعديًا**) إلى المفعول (كـ : **أَمِنَهُ**) فهو آمِنٌ ، (**وشَرِبَهُ**) فهو شاربٌ ، (**وركِبَهُ**) فهو راكِبٌ ، وذلك مستفاد من قول الناظم : [٧٨]

٤٥٧ـ كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ إذَا مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ يَكُونُ ......

(**ويقلّ**) فاعِل[٣] (**في**) « فَعِل » بالكسر (**القاصر**) على الفاعل (كـ : **سَلِمَ**) فهو سالِمٌ ، (**وفي : فَعُلَ ؛ بالضم ؛ كـ : فَرُهَ**) بمعنى حَذِقَ ، فهو فارهٌ أي حاذِقٌ . وإلى ذلك أشار الناظم [١٦/أ] بقوله :

٤٥٨ـ وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتَ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدّى ....

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (بكسرة) .

(٣) سقطت من « ط » .

(**وإنما قياس الوصف من : فَعِلَ**) المكسور العين (**اللازم : فَعِلٌ**) بفتح الفاء وكسر العين (**في الأعراض**) : جمع عَرَض ، بفتح العين المهملة والراء ، (كـ : **فَرِحٍ وأَشِرٍ**) ، بالتنوين فيهما ، والأَشِرُ : الذي لا يَحْمَدُ النعمة والعافية .

(و : **أَفْعَلُ ؛ في الألوان والْخِلَق**) ، فاللون (كـ : **أَخْضَرَ وأَسْوَدَ وأَكْحَلَ**) ، أي : أسود العينين من غير اكتحال ، (**وأَلْمَى**) : أي أسود حمرة الشفتين ، (و) الْخِلْقَة ، نحو : (**أَعْوَرُ وأَعْمَى**) وأَجْهَرُ : وهو الذي لا يبصر في الشمس .

(**وفَعْلان**) بفتح الفاء وسكون العين ، (**فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن**) ، فالأول (كـ : **شَبْعَان وريَّان** ، و) الثاني نحو : (**عَطْشان**) وصَدْيَان بمعنى عطشان ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٥٨ـ .... بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
٤٥٩ـ وَأَفْعَلُ فَعْلانُ نحو أَشِر ونحو صَدْيَانَ وَنَحْوَ الأَجْهَر

(**وقياس الوصف من « فَعُل » بالضم : فَعِيل كـ : ظريف وشريف ، ودونه**) أي : دون فَعِيل (**فَعْلٌ**) بفتح الفاء وسكون العين (كـ : **شَهْم**) بالشين المعجمة من الشَّهَامة بمعنى الضخامة ، (**وضَخْمٍ**) بالضاد والخاء المعجمتين ، من ضَخُمَ الشيء إذا غَلُظَ .

(**ودونهما**) أي : دون فَعِيل وفَعْل (**أَفْعَلُ** كـ : **أَخْطَبُ**) بالخاء والظاء المعجمتين ، يقال : أخطب اللون : (**إذا كان أَحْمَرَ إلى الكُدْرَة ، وفَعَلٌ**) بفتحتين ، (كـ : **بَطَلٍ وحَسَنٍ ، وفَعَالٌ ، بالفتح**) في الفاء (كـ : **جَبَان**[1] ، **وفُعَال ، بالضم** كـ : **شُجَاع ، وفُعُل**) بضمتين (كـ : **جُنُب**) بضم الجيم والنون ، (**وفِعْلٌ**) بكسر الفاء وسكون العين (كـ : **عِفْرٍ**) بالعين المهملة والفاء (**أي : شُجاعٍ ماكرٍ**) ، وفي القاموس : أنه الخبيث الماكر[2] ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٦٠ـ وَفَعْلٌ اوْلَى وَفَعِيلٌ بفَعُلْ ....
٤٦١ـ وَأَفْعَلٌ فيه قَلِيلٌ وَفَعَلْ كالضَّخْمِ والْجَمِيْلِ والفِعْلُ جَمُلْ

(**وقد يستغنون عن صيغة فاعِل من « فَعَل » بالفتح بغيرها**[3]) من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره [١٦/ب] (كـ : **شَيْخٍ وأَشْيَبَ وطَيِّبٍ وعَفِيفٍ**) ،

(١) في « ط » : (جبال) .
(٢) القاموس المحيط (عفر) .
(٣) في « ط » : (بغيرهما) .

ولم يقولوا : شائِخٌ وشائِبٌ[1] وطائِبٌ وعافٌّ ، بالتشديد ، كما استغنوا بـ : تَرْكٍ وتَارِكٍ عن وَذْرٍ وواذِرٍ ووَدْعٍ ووادِعٍ ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٦١ـ .... وبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

ومحلّ الاستغناء ما لم يُستعمل له قياس ، أما ما استُعمل له قياس[2] وسُمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو : مالَ يَمِيلُ فهو مائِلٌ وأَمْيَلُ ، قاله الشاطبي .

(تنبيه : **جميع هذه الصفات**) المتقدمة الدالة على الثبوت (**صفات مشبهة**) باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين ، (**إلا فاعِلاً كـ : ضارِب**) ، من المتعدي ، (**وقائم**) من اللازم ، (**فإنه**) في الاصطلاح (**اسم فاعل ، إلا إذا أضيف**) فاعل (**إلى مرفوعه**) في المعنى ، (**وذلك فيما دل على الثبوت كـ : طاهِرِ القلب ، وشاحِطِ الدارِ**) ، بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين ، (**أي : بعيدِها**) ، والأصل[3] : طاهِرٌ قلبُهُ وشاحِطَةٌ[4] دارُهُ ، (**فصفة مشبهة أيضًا**) ، وقد أشبعنا الكلام فيه في باب إعماله ، وكان ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لئلا يوهم[5] أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة [٧٩] وليس كذلك ، ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة : مُسْتَقِيمُ الرأيِ ، ومُعْتَدِلُ القَامَةِ .

---

(١) في « ب » : (وشاب) .
(٢) سقط من « ب » : (أما ما استعمل له قياس) .
(٣) في « أ » : (وأصل) .
(٤) في « ب » : (وشاحط) .
(٥) في « ط » : (يتوهم) .

(فصـــــــــــــــل)

(ويأتي وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثـــي المجـــرد بلفـــظ) حـروف (مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف[1] المضارعة) ، وشذ كســرها فـي « مِعِيْنٍ » من أعانَ ، و« مِغِير » من أغارَ ، و« مِبِيْنٍ » من أبانَ ، بكسر الميم فيهن إتباعًــا لحركة ما بعدها ، (و) بشرطِ (كسر ما قبل الآخر) تشبيهًا باسم الفاعِل من الثلاثي[2] ، وشذ « مُسْهَبٌ » من أسهَبَ[3] ، و« مُحْصَنٌ » من أحْصَنَ ، و« مُلْقَحٌ » مـن ألـقحَ ، بفتـح ما قبل الآخر فيهن (مطلقًا ، سواء كان مكسورًا في المضـــــارع كـ : مُنْطَلِــق [١٧/أ] ومُسْتَخْرِج) ، فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونـه مضارعًـا ، أو مفتوحًـا في المضارع (كـ : مُتَعَلِّم ومُتَدَحْرِج) .

وأما نحو : مُخْتَار ومُنْقَاد ومُتَحَابٌ ، بالإدغام ، فكسر ما قبل الآخر فيهن مقــدَّر إذا كُنَّ اسم فاعلٍ ، وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله :

٤٦٢ــ وَزِنَــةُ الْمُضَــارِعِ اسْــمُ فَــاعِلِ ... مِـنْ غَـيْرِ ذِي الثَّـلاثِ كـالْمُوَاصِلِ

٤٦٣ــ مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُــوِّ الأخـيْرِ مُطْلَقَــا ... وَضَــمِّ مِيــمٍ زائــدٍ قَــدْ سَــبَقَا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة ، لأن الواو لا تُــزاد أولاً ، واليـاء والألف يوقِعَان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ، ولكون مَخْـرَج الميـم قريبًـا مـن مَخْـرَج الواو لأنهما من الشفتين ، وحُرِّكَت بالضم دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو : مَكْرَمٌ[4] ، والكسر يؤدي إلى الالتبــاس باسم الآلة منه .

---

(١) في « ب » : (حروف) .

(٢) في « ب » : (فاعل الثلاثي) .

(٣) في « ب » : (مشهب من أشهب) .

(٤) سقط من « ب » : (ولو في بعض الصور نحو : مكرم) .

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ . (**يأتِي وصف المفعول من**) مضارع الفعل (**الثلاثي المجرد**) التام المتصرف (**على زنة مَفْعُول**) من المتعدي (كـ : **مَضْرُوب ، ومَقْصُود**) ومَعْلُوم ، (**و**) من اللازم كـ : مَدْخُول عليه ، و(**مَمْرُور به**) ، زيدت[1] الميم لِما مر في اسم الفاعل ، وفُتحت للخفة وضُمَّ ما قبل الآخر خوفًا من المكان[2] ، ثم أشبعت الضمة ، فتولّد منها الواو ، لئلا يلزم وقوع مَفْعُلٍ في كلامهم[3] .

(**ومنه**)[4] أي : من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مَفْعُول : (**مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومَرْمِيٌّ**) ومَدْعُوٌّ ، (**إلا أنها غيِّرت**) عن صيغة مَفْعُول في اللفظ ، فأصل « مَبِيع » مَبْيُوع ، نُقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قُلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حُذفت الواو [١٧/ب] لالتقاء الساكنين ، [٨٠] وخصَّت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف .

[5]وأصل مَقُول : مَقْوُول بواوين ، نُقِلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حُذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين ، وخصَّت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف[5] ، هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول[6] .

---

(١) في « ب » : (زدت) .

(٢) بعده في « ب » : (والآلة) .

(٣) في حاشية يس ٢/٧٩ – ٨٠ : وقال بعضهم : إنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ : مَكْرُم ومَعْوُن ومَأْلُك بمعنى رسالة ، ومَيْسُر ، كما قرئ : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَةٍ ﴾ ، قال : ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ « مَفْعُلَة » ، وقد سُمع فيها ضم العين ثم حُذفت التاء ، وذلك ظاهر في قراءة : مَيْسُرَة .

(٤) في « ط » : (ومنه من أي) .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٦) الكتاب ٤/٣٤٨ .

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة في « مبيع » قُلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي[١] .

وأصل مَرْمِيّ : مَرْمَوِيّ ، اجتمعت الواو والياء وسُبقت أحداهما بالسكون فقُلبت الواو ، ياء والضمة التي قبلها كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

وأصل مَدْعُوٌّ : مَدْعُوو بواوين ، أدغِمت الأولى في الثانية لاجتماع المِثْلَيْن . وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثي أشار الناظم بقوله :

٤٦٥ــ وفي اسْمِ مَفْعولٍ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

(و) يأتي وصف المفعول من غيره ، أي : (**من غير الثلاثي**) المجرد (**بلفظ مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة**) ، لما مرَّ في اسم الفاعل ، وفَتْح ما قبل آخره[٢] ، (**وإن شئت قلت**[٣] : **بلفظ اسم فاعله بشرط فتْح ما قبل الآخر**) ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٤٦٤ــ وإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج إلى صلة (**نحو : المَالُ مُسْتَخْرَجٌ** ، و) من اللازم فيحتاج إلى صلة نحو : (**زيدٌ مُنْطَلَقٌ به**) .

(**وقد ينوب فَعِيل عن مَفْعُول كـ : دَهِيْن**) بمعنى مَدْهُون ، (**وكَحِيْلٍ**) بمعنى مَكْحُول ، (**وجَرِيحٍ**) بمعنى مَجْرُوح ، (**وطَرِيْحٍ**) بمعنى مَطْرُوحٍ . قال ابن مالك : (**ومرجعه السماع**) وإن كان كثيرًا ، وإليه أشار الناظم[٤] بقوله :

٤٦٦ــ وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيْلِ ....

وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ ، كـ : قَتِيلٍ ، لا فيما له [١٨/أ] فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ ، نحو : قَدَرٌ ، بفتح الدال ، ورَحِمٌ بكسر الحاء ، كقولهم : قَدِيْرٌ ورَحِيْمٌ بمعنى قادِر وراحِم .

وقد ينوب فَعِيْل عن مُفْعَل نحو : عَقَدْتُ العَسَلَ فهو عَقِيْدٌ ، وأعَلَّهُ الْمَرَضُ فهو عَلِيْلٌ ، أي : مُعْقَدٌ ومُعَلٌّ .

(١) انظر المنصف ١/٢٨٧ .
(٢) سقط حرف الهاء من الأصل .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) في « ب » : (أشار في النظم) .

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)

ووَجْه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع ، تقول في « حَسَن » : حَسَنَةٌ وحَسَنَان وحَسَنَتَان وحَسَنُونَ وحَسَنَاتٌ ، كما تقول في « ضَارِبٍ » : ضَارِبَةٌ وضَارِبان وضَارِبَتان وضَارِبونَ وضَارِباتٌ ، فلذلك عملَتْ النصب كما يعمله اسم الفاعل ، واقتصرتْ على واحد ، لأنه أقل درجات المتعدي ، وكان أصلها أن لا تعمل النصب ، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عملَه .

(**وهي الصفة**) المصوغة[1] لغير تفضيل ، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث . وخاصيتها أنها (**التي استُحسن فيها أن تُضاف لما هو فاعل**) بها (**في المعنى**) ، سواء أكانت وصفًا لازمًا [٨١] لا يمكن انفكاكه ، كـ : طويل الأنف ، وعريض الحواجب ، وواسع الفم ، أم يمكن انفكاكه (كـ : **حَسَنِ الوَجْهِ ونَقِيِّ الثَّغْرِ ، وطَاهِرِ العِرْضِ**) ، فإن الْحُسْنَ والنَّقَايَةَ والطَّهَارَةَ مما يوجد ويُفقد .

(**فخرج**) باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (**نحو : زيدٌ**[2] **ضاربٌ أبوه ، فإن إضافة الوصف**) وهو « ضَارِبٌ » فيه ، أي في هذا التركيب (**إلى الفاعل**) وهو « أبوه » ممتنعة ، إذ لا يقال : ضَارِبُ أبيه ، (**لئلا توهِمَ**) الإضافة فيه[2] (**الإضافة إلى المفعول**) ، وأن [١٨/ب] الأصل : زيدٌ ضَارِبٌ أباه .

---

(١) في « ب » : (الموضوعة) .

(٢) سقطت من « ب » .

(و) خرج باسم الفاعل القاصر (**نحو : زيدٌ كاتِبٌ أبوه ، فإن إضافة الوصف**) وهو « كاتِبٌ » (**فيه**) إلى الفاعل وهو « أبوه » (**وإن كانت لا تمتنع**) على قلَّة ، (**لعدم اللَّبْس**) بالإضافة إلى المفعول ، لكون الكتابة لا تقع على الذوات ، (**لكنها**) على قلتها (**لا تحسن ، لأن الصفة**) الدالة على الثبوت (**لا تُضاف لمرفوعها حتى يقدَّر تحويل إسنادها عنه**) أي عن مرفوعها (**إلى ضمير موصوفها**) فيستتر في الصفة (**بدليلين** :

أحدهما : أنه لو لم يقدَّر) الأمر (**كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه**) ، لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله .

(و) الدليل (**الثاني : أنهم يؤنثون الصفة**[١]) بالتاء (**في نحو : هِنْدٌ حَسَنَةُ الوَجْهِ**) ، فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكِّرت كما تذكَّر مع المرفوع . قاله ابن عصفور . (**فلهذا**) التحويل (**حَسُنَ أن يقال**) في « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالرفع : (**زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ**) بالإضافة ، فالْحُسْن مسند إلى ضمير زيدٍ ، فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى وَجْهه ، وذلك حَسَنٌ ، (**لأنَّ مَنْ حَسُنَ وَجْهُه حَسُنَ أن يُسند الْحُسْنُ إلى**) جميع (**جملته مجازًا**) ، عن الإسناد إلى الجزء منه ، فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض ، فهو مجاز قريب ، والباعث على ارتكابه غرض التخفيف .

قال ابن أبي الربيع[٢] : إذا قلت : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، حصل عدة أمور ، كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد ، وكذلك الصفة والموصوف ، والفاعل والفعل ، والمضاف والمضاف إليه ، فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير ، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها ، لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعَتْ ضميره ، فَحَسُنَ أن يقال ذلك (**وقَبُحَ أن يقال**) في « زيدٌ كاتِبٌ أبوهُ » : (**زيدٌ كاتِبُ الأَبِ ، لأن من كَتَبَ** [١٩/أ] **أبوهُ لا يَحْسُنُ أنْ تُسْنَدَ الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد**) سرى من المضاف ، وهو الأب في « كاتبٌ أبوه » إلى المضاف إليه وهو الهاء ، فهو من الإسناء إلى المضاف إليه وإرادة المضاف .

ووَجْه قُرْب الأول وبُعْدِ هذا أنَّ الجزء بعض الكل ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الأُبُوَّة والبُنُوَّة ، (**وقد تبيَّن**) مما شرحناه (**أن العِلْم بحُسْنِ**[٣] **الإضافة**) في[٤]

(١) في « أ » : (يؤنثون للصفة) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .
(٢) البسيط ١٠٧٨/٢ .
(٣) في « أ » : (يحسن) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٧/٣ .
(٤) في « ب » : (من) .

الصفة إلى مرفوعها (**موقوف على النظر في معناها**) ، وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت ، فما جاز من الصفات أن يسنَد إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة[1] ، وما لا فلا ، (**لا**) موقوف[2] (**على معرفة كونها صفة مُشبهة ، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور**) في قول الناظم :

٤٦٧ـ صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بها الْمُشْبِهَةُ اسمَ الفاعِلِ

(**كما توهَّمه**[3] **ابن الناظم**) حين قال في الشرح[4] : « وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها ، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العِلْم بكون الصفة مشبهة ، فهو متأخر عنه ، وأنت تعلم أن العِلْم بالمعرَّف يجب تقديمه على العِلْم بالمعرَّف » انتهى .

وتقرير الدور منه أن العلْم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل ، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور[5] .

ودفعه الموضح بانفكاك الجهة ، وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل ، لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفًا على معرفة كونها صفة مشبهة ، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حُوِّل إسنادها عنه إلى ضميره [١٩/ب] لا يكون فيه لَبْسٌ ولا قُبْحٌ ، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل .

---

(١) في « أ » : (حسنًا) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (موقوفة) .

(٣) في « أ » : (توهمه ، وأثبت ما في « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٣/٢٤٧ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣١٨ .

(٥) في « ب » : (في الدور) .

(فصـــــــــــــــل)

وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية [٨٢] والجمع ، وشرط[١] الاعتماد إذا تجرد[٢] من « أل » .

(**وتختص هذه الصفة**) المشبهة (**عن اسم الفاعل بخمسة أمور**) على ما هنا :

(**أحدها : أنها تصاغ من**) الفعل (**اللازم**) وضعًا أو قصدًا (**دون**) الفعل (**المتعدي**) الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت . فالمصوغة من اللازم وضعًا (**كـ : حَسَنٍ وجَمِيلٍ**) ، فإنهما مصوغان من حَسُنَ وجَمُلَ ، وهما لازمان وضعًا ، والمصوغة من اللازم قصدًا كـ : ضَارِبِ الأبِ ومضروبِ العبدِ ، فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قُصد بهما الثبوت جَرَيَا مجرى الصفة المشبهة ، كما قال في « التسهيل » في آخر هذا الباب[٣] .

(**وهو**) أي اسم الفاعل المراد به الحدوث (**يصاغ منهما**) أي : من اللازم والمتعدي ، فمن اللازم (**كـ : قائِمٌ ، و**) من المتعدي نحو : (**ضَارِبٌ**) .

الأمر (**الثاني : أنها**) تكون (**للزمن**) الماضي المتصل بالزمن (**الحاضر الدائم**) كـ : حَسَنِ الوَجْهِ الآنَ ، (**دون الماضي المنقطع والمستقبل**) ، فلا يقال : حَسَنُ الوَجْهِ أمسِ ولا غدًا ، (**وهو**) أي اسم الفاعل (**يكون لأحد الأزمنة الثلاثة**) ، نحو : حاسِنٌ أمسِ أو الآنَ أو غدًا . والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت : حَسَنٌ ولا تقول : حاسِنٌ ، وإن أردت حدوثه قلت : حاسِنٌ ، ولا تقول : حَسَنٌ . قاله الشاطبي وغيره ، وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله :

٤٦٨ـ وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ   كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيْلِ الظَّاهِرِ

---

(١) في « ب » : (وبشرط) .

(٢) في « ب » : (تجردا) .

(٣) في التسهيل ص ١٤٢ : (وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، ولو كان من متعدّ ، إن أمن اللبس ، وفاقًا للفارسي ، والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقًا) .

الأمر (**الثالث : أنها تكون مُجَارية للمضارع في تحرُّكه وسكونه**) ، والمراد تقابل حركة بحركة ، وسكون بسكون ، لا تقابل حركة بعينها ، إذ لا يشترَط التوافق في أعيان الحركات ، ولهذا قال ابن الخشاب[1] : وهو وزن عَرُوضي لا تصريفي ، سواء أكانت مصوغة من ثلاثي أو من[2] غيره ، فالثلاثي (كـ : **طاهِرِ القلب ، وضامِرِ البطْنِ**) ، وغير الثلاثي [نحو : مُدَحْرِجُ الْحَجَر ، (و][3] **مُسْتَقِيم الرَّأْيِ ، ومُعْتَدِلُ القَامَةِ**) ، فإنها [٢٠/أ] مُجَارية لـ : يَطْهُرُ ويَضْمُرُ [ويُدَحْرِجُ][3] ويَسْتَقِيْمُ ويَعْتَدِلُ ، (**وغير مُجَارية له**) ، أي للمضارع (**وهو الغالب في المبنية من الثلاثي** كـ : **حَسَنٍ وجَمِيلٍ وضَخْمٍ ومَلآنَ**) ، فإنها ليست مُجَارية لـ : يَحْسُنُ ويَضْخُمُ ويَمْلأُ . وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة : إنها لا تكون إلا غير مجارية ، مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله : [من المديد]

٦٠٠ـ مِنْ صَدِيْقٍ أوْ أخِي ثِقَةٍ أوْ عَدُوٌّ شَاحِطٍ دَارَا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين ، بمعنى بعيد ، صفة مشبهة ، وهي مُجَارية لـ : يَشْحَط ، وجوابه ممكن ، إذ لَهم أن يقولوا : ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرِيَ مَجرى الصفة المشبهة في الحكم ، لا أنه صفة مشبهة حقيقة .

ولا يكون اسم الفاعل إلا مُجَارِيًا له ، أي للمضارع ، كـ : ضَارِبٍ ويَضْرِبُ ، ومنه : قائِمٌ ويَقُومُ ، لأن الأصل : يَقْوُمُ ، بسكون القاف وضم الواو ، ثم نقلوا ، وداخِلُ يَدْخُلُ ، لأن توافق أعيان الحركات غير معتبَر كما تقدَّم .

الأمر (**الرابع : أن منصوبها لا يتقدم عليها**) لأنها فرع اسم الفاعل في العمل ، فلا يجوز : زيدٌ وَجْهَه حَسَنٌ ، (**بخلاف منصوبه**) ، فإنه يجوز تقديمه عليه ، تقول : زيدٌ عمرًا ضَارِبٌ ، (**ومن ثَمَّ**) بفتح المثلثة ، أي : ومن أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه ، (**صح النصب**) : أي نصبُ الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغَل عنه بضميره ، باسم فاعل محذوف (**في نحو : زيدًا أنا ضَارِبُه**) ، لأن ما يعمل في المتقدِّم عليه يصح أن يفسِّر عاملاً فيه .

---

(١) ورد قوله في مغني اللبيب ٤٥٨/٢ .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٣) إضافة ضرورية من « ب » فقط .

٦٠٠- البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣١/١ ، ٢١٧ ، وشرح المغني ٨٥٨/٢ ، والكتاب ١٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٦٢١/٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٥٩/٢ .

(**وامتنع**) نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببه[١] ، بصفة مشبهة محذوفة (**في نحو : زيدٌ أبوهُ حَسَنٌ [٨٣] وَجْهَهُ**) ، [٢]فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتملة على زيد ، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وَجْهه ، لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان ، وحَسَنٌ : خبره ، والجملة خبر « زيد » كما امتنع أن يقال : وَجْهَ[٣] الأبِ زيدٌ حَسَنَةٌ ، بنصب الوَجْه .

الأمر (**الخامس : أنه يلزم كون معمولها سببيًا ، أي**) اسمًا ظاهرًا (**متصلاً بضمير موصوفها إما لفظًا نحو : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ**[٢]) ، فـ : وَجْهه : معمول « حَسَنٌ » وهو سببي لأنه اسم [٢٠/ب] ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيدٌ ، (**وإما**) متصل بضمير موصوفها (**معنًى نحو : زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ**) ، فـ : الوَجْه : معمول « حَسَنٌ » وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى ، أي : الوَجْهُ (**منه**) ، أي : من زيد ، هذا رأي البصريين ، (**وقيل**) : لا حذف ، و(**إن : أل**) في الوَجْه (**خَلَفٌ عن**) الضمير (**المضاف إليه**) ، وهو رأي الكوفيين ، ويردّه[٤] التصريح بالضمير مع « أل » كقوله : [من الطويل]

٦٠١– رَحِيْبُ قِطَابُ الْجَيْبِ منها رَقِيقَةٌ   بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ

(**وقول ابن الناظم**) في شرح النظم[٥] ؛ ما معناه : (**إن جاز نحو : زيدٌ بكَ فَرِحٌ**) ، بتقديم المعمول وهو « بك » مع أنه غير سببي ، على أن الصفة وهي « فرح » (**مبطِلٌ لعموم قوله**) يعني الناظم[٦] : (**إن الْمعمول**) للصفة الْمشبهة (**لا يكون إلا سببيًا**) ، ولا يكون إلا (**مؤخَّرًا ، مردودٌ**) ، خبر قول ابن الناظم ، (**لأن المراد بالمعمول**) في قول الناظم :

---

(١) في « أ » ، « ط » : (سببيه) ، والتصويب من « ب » .

(٢) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٣) في « أ » : (وجهه) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٤) في « ب » : (ويؤيده) .

٦٠١– البيت لطرفة في ديوانه ص ٣٠ ، وخزانة الأدب ٣٠٣/٤ ، ٢٢٨/٨ ، والمحتسب ١٨٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٣/١ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٣١٩ .

(٦) التسهيل ص ١٤١ .

٤٧٠ـ وَسَبْقُ مَا تَعمَلُ فيهِ مُجْتَنَبْ ... وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

(**ما عَمَلُها فيه بحق الشبه**) باسم الفاعل ، كما أفهمه قول الناظم :

٤٦٩ـ وعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى ... لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

(**وإنَّمَا عملها في الظرف**) [وعديله][1] وهو « بك » (**مِمَّا فيها من معنى الفعل**) ،لأن الظرف [وعديله][1] مِمَّا يكتفي برائحة الفعل ،كما قاله التفتازاني ،(**وكذا عملها في الْحال**) ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ طَلْعَةً ، (**و**) في (**التمييز**) نحو : زيدٌ حَسَنٌ وَجْهًا ، (**ونحو ذلك**) من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعلي ، (**بخلاف اسم الفاعل**) فإنه قوي الشبه بالفعل ، فيعمل في متأخِّر ومتقدِّم ، وفي سببي وأجنبي .

وتختص أيضًا بأمور منها : أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ، ومنها : أن لا تعمل محذوفة ، ومنها ، أنها تؤنَّث بالألف ، ومنها : أنها تُخالِف فعلها فتنصب مع قصوره ، ومنها : دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تَخَلُّل ، كـ : حَسَنِ الوَجْهِ ، ومع التخلل نحو : مُتَقَلِّبِ الْخَاطِرِ ، ومنها : استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ، ومنها : أنه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها ، نحو : مررتُ بِحَسَنٍ وَجْهِهِ .

ومنها : أنه لا يجوز أن يفصَل بينها [٢١/أ] وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ، ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ، ومنها : أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقًا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه [٨٤] يتعرَّف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي ، أو أريد به الاستمرار ، ومنها : أن منصوبها[2] [المعرفة][3] مشبه بالمفعول به ، ومنصوب[4] اسم الفاعل مفعول به ، ومنها : أن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف ، والداخلة عليه اسم موصول على الأصح فيهما .

---

(١) إضافة ضرورية من « ب » .
(٢) في « ب » : (معمولها) .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) في « ب » : (ومفعول) .

(فصـــــــــــــل)

(لمعمول هذه الصفة) المشبهة **(ثلاث حالات :**

الرفع على الفاعلية) للصفة . **(قال الفارسي**[١] **: أو على الإبدال من ضـمير مستتر في الصفة)** بدل بعض من كل . ويردُّه حكاية الفراء : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوَجْهُ ، إذ لو كان الوجه بدلاً من الصفة لوجب تأنيثها ؛ لأن الصفة إذا رفعت ضميرًا وجب تأنيثها ، وحكاية الكوفيون : بامرأةٍ قَوِيمِ الأَنْفُ ، وأنه يجوز : برجُلٍ مضْرُوبٍ الأَبُ ، بالرفع ، وليس هذا البدل كلاًّ ولا بعضًا ولا اشتمالاً .

(والخفض بالإضافة) أي بإضافة الصفة إليه ، **(والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة)** كـ : الوَجْه ، وعليه ، **(أو على التمييز إن كان نكرة)** ، كـ : وَجْهًا .

(والصفة مع كل من الثلاثة) وهي : الرفع والنصب والخفض ، **(إما نكرة أو معرفة)** مقرونة بـ « أل » ، **(وكل من هذه الستة)** الحاصلة من ضـرب وجـوه الإعـراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها **(للمعمول معه ست حـــالات ، لأنـــه)** ؛ أي المعمول ؛ **(إما بـ : أل ، كـ : الوَجْهِ ، أو مضاف لما فيه « أل »** كـ : **وَجْـــهِ الأَب ، أو مضاف للضمير ، كـ : وَجْهِهِ ، أو مضاف لمضاف للضمير كـ : وَجْهِ أَبِيهِ ، أو مجـــرد)** من « أل » والإضافة كـ : وَجْهٍ ، **(أو مضاف إلى المجرد)** من « أل » والإضافة **(كـ : وَجْهِ أَبٍ ، فالصور ست وثلاثون)** صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها .

وهي ضربان : جائز وممتنع ، [٢١/ب] فالجائز اثنان وثلاثون صورة ، **(الممتنع منها أربع وهي : أن تكون الصفة بـ « أل » والمعمول مجردًا منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو)** أي المعمول ؛ **(مَخفوض ، كـ : الحَسَنِ وَجْهِهِ ، أو)** الحَسَنِ **(وَجْهِ أبيهِ ، أو)** الحَسَنِ **(وَجْهٍ ، أو)** الْحَسَنِ **(وَجْهِ أبٍ)** ، لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تُفِـدْ تعريفًـا ، كما في نحو غلامِ زيدٍ ، ولا تخصيصًا ، كما في نحو : غلامِ رَجُلٍ ، ولا تخفيفًا كما في : نحو حَسَنِ الوَجْهِ ، ولا تخلصًا من قُبْحِ حذفِ الرابط أو التجوز في العمل ، كما في الْحَسَنِ الوَجْهِ .

---

(١) الإيضاح العضدي ١/١٥٣ .

وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحَسَن ، فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت ، أو مع « أل » المجرد[١] منها ، ومن الضمير والمضاف إلى المجرد ، وذلك أربع صور ، وهو : حَسَنٌ وَجْهُ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أبٍ ، والْحَسَنُ وَجْهُ ، والْحَسَنُ وَجْهُ أبٍ .

ووَجْه قبحها خلوّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظًا ، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرًا .

وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة[٢] من « أل » المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره . ووَجْه ضعفه[٣] أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي .

وجرُّ الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك ست صور وهي : حَسَنٌ الوَجْهَ ، وحَسَنٌ وَجْهَ الأبِ ، وحَسَنٌ وَجْهَهُ ، وحَسَنٌ وَجْهَ أبيهِ ، بالنصب فيهن ، وحَسَنُ وَجْهِهِ وحَسَنُ وَجْهِ أبيهِ ، بالجر فيهما .

وهو ؛ أي الجر ؛ عند سيبويه من الضرورات[٤] ، وأجازه الكوفيون في السَّعَة[٥] ، وهو الصحيح لوروده في [٨٥] الحديث كقوله في وصف النبي ﷺ : « شَثْنُ أصَابِعِهِ »[٦] ، وفي حديث أم زرع : « صُفْرُ وُشَاحِهَا »[٧] ، وفي حديث الدجَّال : « أعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى »[٨] . ومع جوازه ففيه ضعف ، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه .

[٢٢/أ] وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من « أل » المعرَّف بها والمضاف إلى المعرَّف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصب الصفة المجرَّد من

(١) في « ب » : (المجردة) .

(٢) في « ب » : (المتجردة) .

(٣) أي : ضعف النسب ، كما في « ب » .

(٤) في « ب » : (وعند سيبويه أنه من الضرورة) .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٩٦ ، والارتشاف ٣/٢٤٦ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الجعد ، برقم ٥٥٦٨ : (عن أنس : كان النبي ﷺ شثنَ القدمين والكفين) .

(٧) من حديث أم زرع ، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة برقم ٢٤٤٨ ، وانظره في فتح الباري ٩/٢٥٤، والنهاية ٣/٣٦، وفيه : (أي أنها ضامرة البطن ، فكأن رداءها صفر : أي خالٍ ، والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه) .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء برقم ٣٢٥٧ ، ومسلم في الإيمان ، باب ذكر الدجال برقم ١٦٩ .

« أل » والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما ، وجَرُّ الصفة المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بها ، والمجرَّد من « أل » والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما ، ورفعُ الصفة مع « أل » المعرَّف بها ، والمضاف إلى المعرَّف بها أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصْبُ الصفة المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، والمجرَّد من « أل » والإضافة ، والمضاف إلى المجرَّد منهما ، وجَرُّ الصفة المعرَّف بـ « أل » والمضاف إلى المعرَّف بـ « أل » .

فهذه اثنتان عشرون صورة وهي : حَسَنُ الوَجْهُ وحَسَنٌ وَجْهُ الأَبِ ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أبيه ، وحَسَنٌ وَجْهًا ، وحَسَنٌ وَجْهَ أبٍ ، وحَسَنٌ الوَجْهَ ، وحَسَنٌ وَجْهَ الأَبِ ، وحَسَنُ وَجْهٍ ، وحَسَنُ وَجْهِ أبٍ ، والْحَسَنُ الوَجْهِ ، والْحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ ، والْحَسَنُ وَجْهُهُ ، والْحَسَنُ وَجْهُ أبيهِ ، والْحَسَنُ الوَجْهُ ، والْحَسَنُ وَجْهُ الأبِ ، والْحَسَنُ وَجْهَهُ ، والْحَسَنُ وَجْهَ أبيهِ ، والْحَسَنُ وَجْهًا ، والْحَسَنُ وَجْهَ أبٍ ، والْحَسَنُ الوَجْهِ ، والْحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ . وذلك كله مستفاد من قول الناظم :

٤٧١ــ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أل وَدُونَ أل مَصْحُوبَ أل وما اتَّصَلْ
٤٧٢ــ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلاَ تَجْرُرْ بها مَعْ أل سُمًا مِنْ أل خَلاَ
٤٧٣ــ وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَاليها وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا

وأوصل[١] بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة ، وذلك أنه جعل الصفة إما بـ « أل » أو لا ، فهذه حالتان ، ومعمولها إما بـ « أل » أو مضاف [٢٢/ب] أو مجرد . والمقرون بـ « أل » نوع واحد كـ : الْحَسَنِ الوَجْهِ[٢] ، والمضاف[٣] ثمانية أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف نحو : حَسَنُ وَجْهِهِ .

والثاني : مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو : حَسَنُ وَجْهِ أبيهِ .

والثالث : مضاف إلى المعرَّف بـ : أل ، نحو : حَسَنُ وَجْهُ الأَبِ .

والرابع : مضاف إلى مجرد نحو : وَجْهُ أبٍ .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو : جَميلَةُ أنْفِهِ ، من قولك : مررْتُ بامرأةٍ حَسَنِ وَجْهِ جاريَتِها جَميلَةِ أنْفِهِ .

(١) في « ب » : (واصل) .
(٢) سقط من « ب » : (والمقرون . . . . حسن الوجه) .
(٣) في « ب » : (وجعل المضاف) .

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو : جَمِيلُ خَالِهَا ، من قولك : مررتُ برَجُلٍ حَسَنِ الوَجْنَةِ جَمِيلِ خَالِهَا .

والسابع : مضاف إلى موصول نحو : « الطَّيِّبِي كُلَّ ما التاثَتْ به الأُزُرُ » من قوله: [من البسيط]

٦٠٢ــ فَعُجْ بِها قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً والطَّيِّبِي كُلَّ ما التائثْ به الأُزُرُ

[٨٦] والثامن : مضاف إلى موصوف بجملة ، نحو : رأيتُ رجُلاً حَدِيدُ سِنَانِ رُمْحٍ يَطْعَنُ به .

والمجرَّد من الإضافة و« أل » يشمل ثلاثة أنواع : الموصول نحو قوله : [من الطويل]

٦٠٣ــ أسِيلاَتُ أَبْدَانٍ رِقَاقٍ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ ما التفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

والموصوف نحو : « جَمًّا نَوَالٌ أعَدَّهُ » من قوله : [من الطويل]

٦٠٤ــ تَزُورُ امرأً جَمًّا نَوَالٌ أعَدَّهُ لِمَنْ أمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أزْمَةَ الدَّهْرِ

وغيرهما نحو : مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ .

هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها ، تصير أربعًا وعشرين ، وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ، ويُضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميرًا ، وهي[(١)] ثلاثة :

الأولى : أن يكون مجرورًا ، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من « أل » نحو قولك : مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيلِهِ .

الثانية : أن تُفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من « أل » نحو : قريشٌ نُجَبَاءُ الناسِ ذُرِّيَّةً وكِرَامُهُمُوهَا .

٦٠٢– البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١ ، والارتشاف ٢٤٥/٣ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ ، والمقاصد النحوية ٦٢٥/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ .

٦٠٣– البيت لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية ٦٢٩/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ .

٦٠٤– البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ ، وشرح المرادي ٥١/٣ .

(١) في « ب » : (وهو) .

الثالثة : أن تتصل به ولكن تكون الصفة بـ « أل » نحو : زيدٌ الْحَسَنُ الوَجْهَ الْجَمِيلَهُ . والضمير في هاتين الصورتين [٢٣/أ] منصوب ، فصارت خمسة وسبعين .

والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه[1] جمع سلامة أو جمع تكسير ، أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه[2] جمع سلامة أو جمع تكسير ، وهذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة .

وإذا نوَّعْتَ نفسَ الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، وضربْتَها في الستمائة تصير ألفًا وثمانمائة ، وإذا نوَّعْتَ نفس الصفة أيضًا من وَجْه آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه ، إلى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه ، كانت ثمانيًا ، فإذا ضربْتَ فيها الألف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفًا وأربعمائة .

قال : ويستثنى من هذه الصور الضمير ، فإنه لا يكون مجموعًا جمع تكسير ولا جمع سلامة ، وجملة صوره مائة وأربع وأربعون ، فالباقي أربعَ عَشْرَةَ ألفًا ومائتان وست وخمسون ، بعضُها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدَّم . انتهى .

---

(١) في « ب » : (أو لمجموع) .

(٢) في « ط » : (أو لمجموع) .

(هذا بـــاب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره ، أو قلَّ نظيره ، قاله ابن عصفور[1] .

فخرج بـ : « وَصْفِ الفاعل » وصفُ المفعول ، فلا يقال : ما أضْرِبَ زيدًا ، تعجبًا من الضرب الواقع على زيد ، وبـ : « خفي سببها » الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يُتعجب في شيء منها لقولهم : « إذا ظَهَرَ السببُ بَطَلَ العَجَبُ » وبـ : « قلة النظائر والخروج عنها » ما تكثر نظائره في[2] الوجود ولا يُستعظم ، فلا يُتعجب منه[3] .

(و) التعجب[4] (**له عبارات**) كثيرة واردة في الكتاب والسُّنَّة ولسان العرب ، فمن الكتاب (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُوْنَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ** ﴾) [البقرة/٢٨] (و) من السنة قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه : (**سُبْحَانَ اللهِ ، إنَّ المؤمِنَ** [٢٣/ب] **لا يَنْجَسُ**)[5] . (و) من كلام العرب قولهم[6] : (**للهِ دَرُّه فارسًا**) . وإنما لم يُبَوَّب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة .

(**والمبوَّب له منها**[6] **في النحو**) صيغتان (**اثنتان**) موضوعتان له :

---

(١) المقرب ٧١/١ .

(٢) في « أ » : (من) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٣) انظ المقرب ٧١/١ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الغسل برقم ٢٨١ ، ومسلم في الحيض برقم ٣٧١ .

(٦) سقطت من « ب » .

(**إحداهما : ما أَفْعَلَهُ ، نحو : ما أَحْسَنَ زيدًا**) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٧٤ــ بـأَفْعَلَ انْطِـقْ بَعْـدَ مـا تَعَجُّبـا . . . .

والكلام فيها في [٨٧] شيئين ، في « ما »[١] و« أَفْعَلَ » ، (**فأما : ما**) التعجبية (**فأجمعوا على اسميتها ، لأن في** « أَحْسَنَ » **ضميرًا يعود عليها**) اتفاقًا ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، (**وأجمعوا**) أيضًا (**على أنها مبتدأ لأنها مجردة**) عن العوامل اللفظية (**للإسناد إليها**) ، وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب ، فشاذ لا يقدح في الإجماع . (**ثم**) بعد الاتفاق على أنها سم مبتدأ ، اختلفوا في معناها ، (**قال سيبويه**) وجمهور البصريين : (**هي نكرة تامة بمعنَى شيء ، وابتُدِئَ بها لتضمنها معنَى التعجب**[٢]) ، كما قالوا في قول[١] الشاعر : [من الكامل]

٦٠٥ــ عَجَـبٌ لِتِلْـكَ قَضِيَّـةً وإقَـامَتِي فِيْكُمْ عَلَى تِلْـكَ القَضِيَّـةِ أعْجَـبُ

(**وما بعدها**) من الجملة الفعلية (**خبر ، فموضعه رفع**[٣]) .

وقال الأخفش[٤] : **هي**) أي : ما (**معرفة ناقصة**) أي موصولة (**بمعنَى** « **الذي** » **وما بعدها**) من الجملة الفعلية (**صلة**) لها (**فلا موضع له**) من الإعراب ، (**أو نكرة ناقصة**) ؛ أي نكرة موصوفة بمعنى « شيء » (**وما بعدها**) من الجملة الفعلية (**صفة**) لها ، (**فمحله رفع**) تبعًا لمحل « ما » .

(**وعليهما**) أي على قول الأخفش من التعريف والتنكير الناقصين ؛ (**فالخبر**) أي خبر المبتدأ الذي هو « ما » التعجبية (**محذوف وجوبًا ، أي**) : الذي ، أو شيءٌ أَحْسَنَ زيدًا (**شيءٌ عظيمٌ**) ، وردَّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقديم الإفهام بالصلة [٢٤/أ] أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما تضمَّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقدُّم الإبهام[٥] .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٨/١ - ٣٢٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٦ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢١ .

٦٠٥- البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٤١٦/١ ، ولهني بن أحمر في الكتاب ٣١٩/١، ولسان العرب ٦١/٦ (حيس) ، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١١٤/١ ، وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ٩٧/١، وشرح قطر الندى ص ٣٢١ ، وهمع الهوامع ١٩١/١.

(٣) انظر شرح المفصل ٤٩/٧ ، والكتاب ٧٢/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٩/٧ ، والارتشاف ٣٣/٣ .

(٥) في « أ » : (ما تقدم) ؛ بزيادة (ما) .

والثاني : التزام حذف الخبر دون شيء يسدُّ مسدَّه .

وروي عن الأخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور ، وذهب الفراء وابن درستويه إلَى أن « ما » استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل[1] عن الكوفيين ، وهو موافق لقولهم باسمية « أفْعَلَ » فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ مَا أَصْحَابُ الْيَمِيْنِ ﴾ [الواقعة/٢٧] .

والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه ، لأن قصد المتعجِّب الإعلام بأن المتعجَّب منه ذو مزية إدراكها جلي[2] ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبَّر بها عن ذلك أن تُفتتَح بنكرة غير مختصة ليحصُل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام ، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع « أفْعَلَ » على المتعجَّب منه ، إذ لا يكن إلا مختصًّا ، فتعين كون الباقي وهو « ما » مقتضيًا للإبهام .

(**وأما : أفْعَلَ**) بفتح العين (كـ : **أحْسَنَ**) ففيه خلاف ، (**فقال البصريون والكسائي**) وهشام : (**فعل**) ماض (**للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : ما أَفْقَرَنِي إلَى رَحْمَةِ الله**) ، وما أحْسَنَنِي إنْ اتَّقَيتُ اللهَ ، (**ففتحته**) التي في آخره (**بناء**) لا إعراب ، (**كالفتحة في « ضَرَبَ » من**) قولك : (**زيدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده**) من الاسم المنصوب (**مفعول به**) ، كما أن ما بعد « ضَرَبَ » من الاسم المنصوب مفعول به ، فإعراب : ما أحْسَنَ زيدًا ، مثل[3] إعراب : زيدٌ ضربَ عمرًا ، حرفًا بحرف .

(**وقال [٨٨] بقية الكوفيين**) غير الكسائي وهشام : « أفْعَلَ » (**اسم لقولهم**) أي العرب (**ما أُحَيْسِنَهُ**) وما أُمَيْلِحَهُ ، بالتصغير ، ولم يصغروا غيرهما ، والتصغير من خصائص[4] الأسماء ، (**ففتحته**) التي في آخره (**إعراب**) لا بناء (**كالفتحة في**) « عندَكَ » من قولك : (**زيدٌ عنْدَكَ ، [٢٤/ب] وذلك لأن مُخالفة الخبر للمبتدأ**) في المعنى (**تقتضي عندهم نصبه**) أي : نصب الخبر ، بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كـ : ﴿ اللهُ رَبُّنَا ﴾ [الشورى/١٥] أو مشبهًا به نحو : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [الأحزاب/٦] فإنه يرتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفًا له بحيث لا يُحْمَلُ عليه حقيقة ولا حكمًا خالفه في الإعراب .

(١) شرح التسهيل ٣٢/٣ .

(٢) بعدها في « أ » : (خبر) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » ، « ب » : (خواص) ، وأثبت ما في « ط » .

والناصب له عندهم معنوي ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ، ولا يحتاج إلَى شيء يتعلق به الخبر ، (و : أحْسَنَ ؛ إنما هو في المعنَى وصف لـ : زيد ، لا لضمير : ما) فلذلك نَصَبَ . (و : زيدًا ؛ عندهم مشبه بالْمفعول به) ، لأن ناصبه وصف قاصر[1] ، فأشبه نصبَ الوجهِ في قولك : « زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ » . وأجيب بأن التصغير في « أفْعَلَ » شاذ ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عمومًا لجموده ، وأنه لا مصدر له . أو أنهم[2] ذهبوا بتصغيره إلَى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة . قاله أبو البقاء[3] . وأشبه أفْعَلَ التفضيل خصوصًا بكونه على وزنه ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُبْنَيان إلا مما استكمل شروطًا ، يأتي ذكرها .

وندر حذف همزة « أفْعَلَ » سُمِع : ما خَيْرَه وما شَرَّهُ ، بمعنى : ما أخْيَرَهُ وما أشَرَّهُ ، ولما حذفوا همزة « أخْيَرَ » حركوا الخاء بحركه الياء ، ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف « ما » ويقول : مَخْيَرَه ، وسمع الكسائي : مَخْبَثَهُ .

(**الصيغة الثانية**) من صيغتَي التعجب : (**أفْعِلْ بِـه**) بكسر العين ، (**نحو أَحْسِنْ بزيدٍ**) ، وإليها الإشارة بقول الناظم :

٤٧٤ـ .... أو جِئْ بِأَفْعِلْ قبل مجرور بِبَا

(**وأجمعوا على فعلية : أفْعِلْ**) لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ، فأما أَصْبِعٌ بفتح الهمزة ، لغة في إِصْبَعٍ فنادر ، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن « أفْعِلْ » اسم . قال المرادي[4] : ولا وجه له .

(**ثم**) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته ، (**قال البصريون**) ؛ جمهورهم : (**لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر**) ، فمدلوله ومدلول « أحْسَنَ » في : ما أحْسَنَ زيدًا من حيث التعجب واحد ، (**وهو في الأصل فعل ماض**) صيغته (**على** [٢٥/أ] **صيغة : أفْعَلَ**) بفتح العين ، وهمزته للصيرورة (**بمعنَى صار ذا كذا**) ، فأصل « أحْسِنْ بزيدٍ » : أحْسَنَ زيدٌ ، أي صار ذا حُسْنٍ ، (كـ : **أَغَدَّ البعيْرُ ، أي صار ذا غُدَّة**) ، وأبقلت الأرض : أي صارت ذات بقل ، (**ثم غُيِّرَت الصيغة**) الماضوية إلَى الصيغة الأمرية ، فصار : أحْسِنْ زيدٌ ، بالرفع ، (**فَقَبُحَ إسناد**) لفظ (**صيغة الأمر إلَى الاسم الظاهر**) ، لأن صيغة

(١) في « ب » : (فعل) .
(٢) في « ب » : (أو لأنهم) .
(٣) ورد قوله في كتابه التبيين ص ٢٩٠ – ٢٩١ .
(٤) شرح المرادي ٦٣/٣ .

الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ، (**فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول بـــه**) المجرور بالباء ، (كـ : **امرر بزيد** ، **ولذلك**) القبح (**الـتُزمت**) زيادتـها صونًا للفـظ عن الاستقباح ، (**بخلافها**) أي : بخلاف زيادة الباء (**في**) فاعل الفعل الماضي نحو : (﴿ **كَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا** ﴾) [الرعد/٤٣] (**فيجوز تركها**) المجرور لعدم الاستقباح (**كقولــه**) ؛ وهو سحيم ؛ بمهملتين ؛ عبد بني الحسحاس ؛ بمهملات أربع : [من الطويل]

٦٠٦ــ عُمَـيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَـهَّزْتَ غَادِيـا (**كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ نَاهِيًا**)

فحذف الباء من فاعل « كفى » .

(**وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خـروف**) : أَفْعِلْ ؛ بكسر العين في التعجب ؛ (**لفظه ومعناه الأمر**) حقيقة ، (**وفيه ضمير**) مستتر مرفوع على الفاعلية ، (**والباء للتعدية**) داخلة على المفعول به لا زائدة[1] .

(**ثم**) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في « أَفْعِلْ » ، (**قال ابن كيسان**) من الكوفيين : (**الضمير**) المستتر في أفْعِلْ[2] لِلْحُسْنِ المدلول عليه بـ : أَحْسِنْ ، كأنه قيل : أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ ، أي : دُمْ به والْزَمْهُ ، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال ، لأن ضير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يُجْمَع ، واستحسنه ابن طلحة .

(**وقال غيره**) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم ، وهم : الفراء من الكوفيين ، والزجاج من البصريين ، وابن خروف والزمخشري من المتأخرين : الضمير المستتر في « أفْعِلْ » (**للمخاطب**) المستدعى منه التعجب ، وكان القياس [٢٥/ب] أن يقال في التأنيث : أَحْسِنِي ، وفي التثنية : أَحْسِنَا ، وفي الجمع : أَحْسِنُوا أو أَحْسِنَّ ، (**وإنما الـتُزم إفراده**) وتذكيره واستتاره ، [٨٩] (**لأنه**) أي : أَفْعِلْ المستتر فيه الضمير (**كلام جـرى مجرى المثل**) ، والأمثال لا تَغَيَّرُ عن حالها .

٦٠٦- البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف ١٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٧/١ ، ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٥/١ ، والكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، ولسان العرب ٢٢٦/١٥ (كفى) ، ومغني اللبيب ١٠٦/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦٥/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٢٣ ، وشرح المفصل ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، ولسان العرب ٣٤٤/١٥ (نهى) ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ .

(١) انظر الارتشاف ٣٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ .

(٢) سقط من « ب » : (المستتر في أفعل) .

وضَعُفَ مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه: أحدها: استعمال الأمر بمعنى الماضي، وهو ما لم يُعْهَدْ والمعهود عكسه. والثاني: استعمال أَفْعِلْ بمعنى «صار» وهو قليل. والثالث: زيادة الباء في الفاعل.

وردَّ ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه[1]:

أحدها: أنه لو كان أمرًا لزم إبراز ضميره.

الثاني: أنه لو كان أمرًا لم يكن الناطق به متعجّبًا، كما لا يكون الآمر بالْحَلْف ونحوه حالفًا، ولا خلاف في كونه متعجّبًا.

الثالث: أنه لو كان مسندًا إلَى ضمير المخاطب لم يَلِهِ ضمير المخاطب في نحو: أَحْسِنْ بك. الرابع: أنه لو كان أمرًا لوجب له من الإعلال ما وجب لـ: أَقِمْ وأَبِنْ.

ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجَّب منه «أنْ» المصدرية وصلتها كقوله: [من الطويل]

٦٠٧- .... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُوْنَ الْمُقَدَّمَا

أي: بأن يكون، دون «أن» المشددة وصلتها لعدم السماع، فهذا حكم اختصت[2] به «أنْ» عن «أنّ» ونظيره: عسى أنْ يقومَ. قاله الموضح في الحواشي[3].

وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة، وهي «فَعُلَ» بضم العين، نحو: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ [الكهف/٥]، وزاد الكوفيون رابعة وهي: أَفْعَلَ بغير «ما» فأجازوا تحويل الثلاثي إلَى صيغة أَفْعَلَ، وقالوا: أَحْسَنْتَ رجُلاً، وأكرَمْتَ رَجُلاً بمعنى[4]: ما أَحْسَنَكَ وما أَكْرَمَكَ. وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكًا بقول سيبويه[5]: إنَّ أَفْعَلَ وما أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به في معنى واحد.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣ - ٣٤.

٦٠٧- صدر البيت: (وقال نبي المسلمين تقدموا)، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢، والدرر ٢/٢٩٢، ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٦، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٣٤، والجنى الداني ص ٤٩، والدرر ٢/٥٨٠، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤، وشرح ابن عقيل ٢/١٥٧، وشرح التسهيل ٣/٣٥، ٤١، ولسان العرب ١/٢٩٢ (حبب)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٣، وهمع الهوامع ٢/٩٠، ٩١، ٢٢٧.

(٢) في «ب»: (اختص).

(٣) انظر التسهيل ص ١٣٠.

(٤) في «ب»: (يعني).

(٥) الكتاب ٤/٩٧.

(**مسألة**) : لا يتعجَّب إلا من معرفة أو نكرة مختصة[1] نحو : ما أحْسَنَ زيدًا ، وما أسْعَدَ رَجُلاً اتقى اللهَ ، لأن المتعجَّب منه مُخْبَرٌ عنه في المعنى ، فلا يقال : ما أسْعَدَ [٢٦/أ] رَجُلاً مِنَ الناسِ ، لأنه لا فائدة في ذلك .

(**ويجوز حذف المتعجَّب منه**) إذا كان ضميرًا ، كما (**في مثل : ما أَحْسَنَهُ**) ، و(**إن دَلَّ عليه دليل**) ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٧٦ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

(**كقوله**) ؛ وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : [من الطويل]

٦٠٨ـ جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ ... (**رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وأَكْرَمَا**)

أي : ما أعفَّهَا وأكرمَهَا .

(**وفي**) مثل (**أفْعِلْ بهِ ؛ إن كان ؛ أفْعِلْ**) ؛ بكسر العين ؛ (**معطوفًا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾**) [مريم/٣٨] أي : بهم

وقوله : [من الرجز]

٦٠٩ـ أعْزِزْ بنَا واكْتَفِ إنْ دُعِينَا ... يَوْمًا إلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا

أي : واكْتَفِ بنا . وإنما حُذف للدليل مع كونه فاعلاً ، لأن لزومه للجر كساه صورة الفَضْلِيَّة ، خلافًا للفارسي وجماعة ذهبوا إلَى أنه لم يُحذف ، ولكنه استتر في الفعل حين حُذفت الباء ، كما في قولك : زيدٌ كفى به كاتبًا . زيدٌ كفى كاتبًا .

وردَّه ابن مالك بوجهين[2] :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع ، والثاني : أن من الضمائر ما لا [٩٠] يقبل الاستتار ، كـ : « نا » من : أكْرِمْ بنا ، فإن لم يَدُلَّ عليه دليل لم يجز حذفه .

أما في « ما أفْعَلَهُ » فَلِعُرُوِّهِ إذ ذاك عن الفائدة ، فإنك لو قلت : ما أحْسَنَ أو ما أجْمَلَ ، لَم يكن كلامًا ، لأن معناه أن[3] شيئًا صيَّر الْحُسْنَ واقعًا على مجهول ، وهذا مِمَّا لا

---

(١) سقطت من « ب » .

٦٠٨- البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٤٩١ ، والدرر ٢/٢٩٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٨، والعقد الفريد ٥/٢٨٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٤٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤ ، وهمع الهوامع ٢/٩١ .

٦٠٩- الرجز بلا نسبة في الدرر ٢/٣٢٨ ، وشرح التسهيل ٣/٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧ .

(٣) في « ب » : (ما) .

ينكر وجوده ، ولا يفيد التحدث به . وأما نحو « أفْعِلْ به » فلا يحذف منه المتعجَّب منه لغير دليل ؛ لأنه فاعل ، **(وأما قوله)** وهو عروة بن الورد : [من الطويل]

٦١٠ــ فَذَلِــكَ إنْ يَلْــقَ الْمَنِيَّــةَ يَلْقَــهَا **(حَمِيدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ)**

فحذف المتعجَّب منه ، ولم يكن معطوفًا على مثله ، **(أي)** : فأَجْدِرْ **(به)** حميدًا ، **(فشاذٌ)** أو قليل .

(مسألة : وكل من هذين الفعلين وهما : [٢٦/ب] **ما أَفْعَلَهُ وأفْعِلْ به ، ممنوع التصرف)** اتفاقًا . قاله ابن مالك[1] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٧٧ــ وفي كِــلاَ الفِعْلَيْــنِ قِدْمًــا لَزِمَــا مَنْــعُ تَصَــرُّفٍ بِحُــكْمٍ حُتِمَــا

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع « ما أفْعَلَهُ » فتقول : ما يُحْسِنُ زيدًا ، وهو قياس ، ولم يُسْمَع ، فلا يَقْدَح في الإجماع .

وليس « أفْعِلْ » أمرًا من « أفْعَلَ » لاختلاف مدلولَي[2] الهمزة عند الجمهور ، لأنها في التعجب للصيرورة ، وفي غيره للنقل ، **(فالأول)** وهو : ما أفْعَلَهُ **(نظير : تبارك وعسى وليس)** في الجمود وفي ملازمة المضي . **(والثاني)** وهو أفْعِلْ به **(نظير « هَبْ » بمعنَى : اعتقِد ، و« تعلَّم » بمعنَى : اعلم)** في الجمود وفي ملازمة صيغة الأمر .

(وعلة جمودهما تضمنهما معنَى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع .

(مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالَّيْن على التعجب **(امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما ، و)** امتنع **(أن يُفصل بينهما)** وبين معموليهما[3] **(بغير ظرف أو مجرور ، لا تقول : ما زيدًا أحْسَنَ)** ، بتقديم معمول « أحْسَنَ » عليه **(ولا)** تقول :

٦١٠- البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ١٥ ، والأصمعيات ص ٤٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٢٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٥٥، والمقاصد النحوية ٦٥٠/٣ ، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني ٣٠٣/٦ ، وخزانة الأدب ٩/١ ، ١٣/١٠ ، ولحاتم الطائي في الدرر ١٠٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأغاني ٢٩٦/٦ ، وأوضح المسالك ٢٦٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٩ ، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ٣٨/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٨٠/٢ .

(٢) في « ب » : (مدلول) .

(٣) في « ب » : (ومعمولهما) .

(بزيدٍ أحْسِنْ) ، بتقديم معمول « أحْسِنْ » عليه ، **(وإن قيل : إنَّ « بزيد » مفعول)** به ، كما يقول به الفراء وأصحابه ، لعدم التصرف ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٣ــ وَفِعْلُ هَـذَا البَـابِ لَـنْ يُقَدَّمَـا مَعْمُوْلُـهُ . . . .

(وكذلك لا تقول : ما أحْسَنَ ؛ يا عبدَ الله ؛ زيدًا) ، بالفصل بالمنادى بين « أحْسَنَ » ومعموله ، بلا خلاف ، كما يؤخذ من كلام الشارح[١] ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٣ــ . . . . وَوَصْلَهُ بِـمَا الْزَمَـا

وفِي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار ابن ياسر مقتولاً : « أعْزِزْ عَلَيَّ ؛ أبـا اليَقْظَـانِ ؛ أنْ أراك صريعًـا مُجَـدَّلاً » أي مَرْمِيًّا علـى الْجَدَالَةِ ، بفتح الجيم ، وهي الأرض . قال ابن مالك[٢] : وهذا [٢٧/أ] مُصَحِّح للفصل بالمنادى .

(ولا) تقول : **(أحْسِنْ ؛ لولا بُخْلُهُ ؛ بزيد)** ، بالفصل بـ « لولا » الامتناعية ومصحوبها ، وأجاز ذلك ابن كيسان[٣] ، قال المرادي[٤] : ولا حجة له على ذلك .

وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو : ما أحْسَنَ ؛ إحسانًا ؛ زيدًا ، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر ، وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحْسَنَ ؛ راكبًا ؛ زيدًا ، وأحْسِنْ ؛ راكبًا ؛ بزيدٍ[٥] .

(واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما **(متعلقين بالفعل)** الدال على التعجب ، **(والصحيح الجواز)** للتوسع فيهما ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٨٤ــ وَفَصْلُهُ بِـظَرْفٍ أو بِـحَرْفِ جَـرْ مُسْتَعْمَلٌ والْخُلْـفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع[٦] ، وذهب الفراء والجرمي

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٣١ : (لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف ، والجار والمجرور ، كالحال والمنادى) .

(٢) شرح التسهيل ٤١/٣ .

(٣) الارتشاف ٤١/٣ .

(٤) شرح المرادي ٧٢/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح المفصل ١٥٠/٧ .

والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز[١] ، (**كقولهم : ما أحْسَنَ بالرجُلِ أنْ يَصْدُقَ ، وما أَقْبَحَ بِهِ أنْ يَكْذِبَ ، وقوله**) ؛ وهو أوس بن حجر : [من الطويل]

٦١١– أُقِيْمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا (**وَأَحْرِ إذا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ**)

ففصل بـ « إذا » الظرفية بين « أحر » ومعموله ، وهو « أن » وصلتها ، وليس لسيبويه في ذلك نص[٢] .

(**ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقًا**) ، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل[٣] (**نحو : ما أحْسَنَ معتكفًا في المسجد ، وأحْسِنْ بجالسٍ عندَك**) ، فلا يقال فيهما : ما أحْسَنَ في المسجد معتكفًا ، وأحْسِنْ عندَك بجالس ، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

٦١١– البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٩٢ ، وحماسة البحتري ص ١٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٤٨ ، والمقاصد النحوية ٦٥٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٣/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية١٠٩٨/٢ ، وفي شرح ابن الناظم٣٣١ : (حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمتصور) .

(٣) شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(فصـــــــــــــل)

(وإنَّمَا يُبنَى هذا الفعلان مما اجتمعت[١] فيه ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً ، فلا يبنيان من) الاسم ، نحو (الجِلْـــفُ) بـالجيم ، وهو في الأصل الدَّنُّ الفارغ ، (و) في القاموس[٢] : (الْجِلْفُ) بالكسر : الرجُل الجـافِي ، [٢٧/ب] وقد [٩١] جَلِفَ : كـ « فرح » جَلَفًا وجَلافَةً . انتهى . فأثبت له فعلاً ، فيُبنـى مـن فعله .

(والحمار) : وهو الحيوان المعروف ، (فلا يقال : ما أجلَفَهُ) أي : أجفاه ، وفيه ما تقدم عن القاموس . (ولا) يقال : (ما أَحْمَرَهُ) أي : أبْلَدَهُ ، (وشَذَّ : ما أَذْرَعَ المرأة ، أي : ما أَخَفَّ يدها في الغَزْلِ ، بنوه من قولهم : امرأةٌ ذَرَاعٌ) ، بفتح أوله .

قال في القاموس[٣] : والذَّرَاع : كسَـحَاب : الخفيفـة اليديـن بـالغزل ، ويكسـر ، واقتصر في « الضياء » على الفتح .

وقال ابن القطاع في الأفعال[٤] : ذُرِعَتِ المرأة : خفَّت يدها في العمل ، فهي ذَرَاعٌ . وعلى هذا لا شذوذ في قولهم : ما أَذْرَعَ المرأةَ .

(ومثله) في الشذوذ : (ما أَقْمَنَه) بكذا ، (وما أَجْدَرَهُ بكذا) ، فـالأول بنـوه من قولهم : هو قَمِنٌ بكذا ، والثاني من قولهم : هو جدير بكذا ، والمعنى فيـهما : مـا أحقـه بكذا ، ولا فعل لهما[٥] .

الشـرط (الثاني : أن يكون) الفعل (ثلاثيًّا ، فلا يبنيان من) رباعي مجرد ولا من مزيد فيه ، ولا ثـلاثـي مزيد حرفًا أو حرفيـن أو ثـلاثـة ، نحو : (دَحْرَجَ) وتَدَحْـرَجَ ،

---

(١) في « ب » : (اجتمع) .
(٢) القاموس المحيط (جلف) .
(٣) القاموس المحيط (ذرع) .
(٤) كتاب الأفعال ١/٣٨٦ .
(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(وضارَبَ) وانْطَلَقَ (واسْتَخْرَجَ) ، لأن بناءهما من ذلك يفوِّت الدلالة على المعنى المتعجَّب منه .

أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلَى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة ، وأما المزيد فلأنه يؤدي إلَى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ، ألا ترى أنك لو بنيت « أفْعَلَ » من ضارَبَ وانطَلَقَ واستَخْرَجَ ، فقلت : ما أضْرَبَهُ وأطْلَقَهُ وأخْرَجَهُ ، لَفَاتَتِ الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب ، (**إلا « أفْعَلَ » فقيل : يجوز**) بناؤهما منه قياسًا (**مطلقًا**) ، سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا ، وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه[1] ، واختاره في التسهيل وشرحه[2] .

(**وقيل : يمتنع مطلقًا**) إلا [٢٨/أ] أن يشذ منه شيء فيُحفَظ ولا يقاس عليه ، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، ومن وافقهم[3] .

(**وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ، نحو : ما أَظْلَمَ الليلَ ، وما أَقْفَرَ هذا**) المكان ، ويمتنع إن كانت للنقل ، نحو : ما أذْهَبَ نُورَهُ ، وإليه ذهب ابن عصفور[4] .

قال الشاطبي : وهذا التفرقة لم يَقُلْ بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوي ، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خَرْقٌ للإجماع ، ثم أطال في الرد عليه .

(**وشذ على هذين القولين**) وهما : المنع مطلقًا والمنع في أحد شِقَّيِ التفصيل : (**ما أَعْطَاه للدراهِمِ[5] وما أَوْلاَهُ لِلْمَعْرُوفِ**) ، مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد إلَى المتعدي إلَى اثنين قبل التعجب ، فإذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه :

أحدها : الاقتصار على الذي كان فاعلاً ، فتقول : ما أعْطَى زيدًا وما أولاه .

والثاني : أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورًا باللام ، فتقول : ما أعْطَاهُ للدراهم . وما أوْلاَهُ للمعروف .

والثالث : أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبًا بمحذوف عند البصريين ، وبالمذكور عند الكوفيين[6] ، فتقول : ما أعْطَى زيدًا للفقراءِ الدراهمَ ، وما أوْلاَهُ للفقراءِ

(١) انظر الارتشاف ٤٢/٣ .
(٢) التسهيل ص ١٣٢ ، وشرح التسهيل ٤٦/٣ .
(٣) الارتشاف ٤٢/٣ ، والإيضاح العضدي ٩٣/١ .
(٤) المقرب ٧٣/١ .
(٥) في « ب » : (للدرهم) .
(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٥/٢ .

المعروفَ ، وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس ، فتقول : ما أعطى زيدًا الفقراءَ الدراهمَ وما أولاه الفقراءَ المعروفَ . وتقدير المحذوف[١] عند البصريين : أعطاهم الدراهمَ وأولاهم المعروفَ .

واختُلف في بناء فعلي[٢] التعجب من الثلاثي المزيد إذا أجري مجرى الثلاثي ، نحو : اتَّقَى وامْتَلأَ وافْتَقَرَ واسْتَغْنَى ، فذهب ابن السراج وطائفة إلَى الجواز[٣] ، لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد ، بدليل قولهم في الوصف منه : تَقِيٌّ ومَلِيْءٌ وفَقِيْرٌ وغَنِيٌّ .

وذهب ابن خروف وجماعة إلَى المنع ، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما [٢٨/ب] من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا ، وهي هَدْمُ[٤] البنية وحذفُ زوائدها لغير موجب مع وجود الغِنَى عن ذلك بـ : أَشَدَّ وأَشْدِدْ ، ونحوهما .

(و) شَذَّ (**على كل قول**) من أقوال المانعين : (**ما أَتْقَاه**) للهِ[٥] (**وما أَمْلأَ القِرْبَةَ ، لأَنَّهما مِنْ اتَّقَى**) بتشديد التاء ، (**وامتلأَتْ**) ، وما أَفْقَرَنِي إلَى عفوِ اللهِ ، وما أغناني عن الناس إنْ قَنِعْتُ ، لأنهما من افتقر واستغنى ، وإن كان قد سُمِع تَقِيَ بمعنى خاف ، ومَلُؤَ بمعنى امتلأ ، وفَقرَ ، بضم القاف وكسرها ، بمعنى افتقر ، وغَنِيَ بمعنى استغنى ، لِنُدُورِهِ .

(و) شذ (**ما أَخْصَرَهُ لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر ، سيأتِي**) ، وهو أنه مبني [٩٢] للمفعول .

الشرط (**الثالث : أن يكون**) الفعل (**متصرفًا**) ، لأن التصرف فيما لا[٦] يتصرف نقضٌ لوضعه ، وعدم التصرف على وجهين :

أحدهما : يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كـ : نِعْمَ وبِئْسَ .

---

(١) في « ب » : (والتقدير) مكان (وتقدير المحذوف) .

(٢) في « ب » : (فعل) .

(٣) انظر المقتضب ١٧٩/٤ ، والأصول ٩٩/١ - ١٠٠ .

(٤) في « ب » : (عدم) .

(٥) في « ب » : (له) .

(٦) في « أ » : (لم) .

والثاني : يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره ، وإن كان باقيًا على أصله من الدلالة على الحدَث والزمان ، كـ : يَذَرُ ويَدَعُ ، حيث استُغنِيَ عن ماضيهما بماضي « يَتْرُكُ » . وكلا القسمين مراد هنا ، فلا يُبْنَيَان مِنْ : نِعْمَ وبِئْسَ ويَذَرُ ويَدَعُ ، فلا يقال : ما أنْعَمَهُ وأبْأَسَهُ ، وأنْعِمْ به وأبْئِسْ به ، وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم ، ولا ما أوْذَرَهُ ، ولا مَا أوْدَعَهُ ، وشَذَّ ما أعْسَاهُ أو أعْسِ به(١) .

الشرط (**الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل**) في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس ، سواء كانت بالنسبة إلَى شخص واحد في حالين ، كـ : العِلْم الْجَهْل ، أو شخصين ، كـ : الْحُسْنِ والقُبْحِ ، فتقول : ما أعْلَمَهُ يَوْمَ الخميسِ ، وما أجْهَلَهُ يومَ الأربعاءِ ، وما أحْسَنَهُ [٢٩/أ] وما أقْبَحَهُ ، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (**فلا يبنيان من نحو : فَنِيَ وماتَ**) لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يُتَعَجَّبَ منه .

الشرط (**الخامس : أن لا يكون**) الفعل (**مبنيًّا للمفعول**) تحويلاً أو تأصيلاً ، (**فلا يبنيان من نحو : ضُرِبَ**) زيدٌ بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، فلا يقال : ما أضْرَبَ زيدًا ، وأنت تريد التعجب من الضرْبِ الذي وقع على زيد ، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل . (**وشذ : ما أَخْصَرَهُ ، من وجهين**) : الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول(٢) ، (**وبعضهم يستثني**) من الفعل المبني للمفعول (**ما كان ملازمًا لصيغة : فُعِلَ**) بضم أوله وكسر ثانيه ، (**نحو : عُنِيْتُ بِحَاجَتِكَ ، وزُهِيَ علينا**) بمعنى تكبَّر [بضم أولهما وكسر ما قبلِ آخرهما](٣) فيُجيز التعجب منه لعدم اللَّبْس ، فتقول : (**ما أعْنَاهُ بِحاجَتِكَ ، وما أزْهَاهُ علينا**) ، وجرى على ذلك ابن مالك(٤) وولده(٥) بناء على أن علة المنع خوف الالتباس ، وأما من حمل علة المنع التشبيه بأفعال الخلْق بجامع أن كلاً منهما لا كَسْبَ للمفعول فيه ، فينبغي أن لا يستثني شيئًا ، ويؤوِّل ما ورد من ذلك ، على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطَق به(٦) .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢ .
(٣) إضافة من « ب » .
(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٨٦/٢ .
(٥) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .
(٦) سقطت من « ب » .

الشرط (**السادس : أن يكون**) الفعل (**تامًّا ، فلا يبنيان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد**) ، لأنهن نواقص ، فلا يقال : ما أكْوَنَ زيدًا قائمًا ، بنصب الخبر ، ولا بجره باللام لتغيير المعنى . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز : ما أكْوَنَ زيدًا لأخيك ، دون : ما أكْوَنَ زيدًا لِقَائِمٍ ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم : ما أكْوَنَ زيدًا قائمًا ، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال(١) ، فَسَهُلَ [٢٩/ب] الأمر عليهم ، ولم يأت بذلك سماع .

الشرط (**السابع : أن يكون**) الفعل (**مثبتًا ، فلا يبنيان من**) فعل (**منفي ، سواء كان ملازمًا للنفي نحو : ما عَاجَ بالدواء ، أي : ما انْتَفَعَ به**) ومضارعه « يَعِيجُ » ملازم للنفي أيضًا . قاله ابن مالك في شرح التسهيل(٢)، واعتُرِض بأنه قد جاء في الإثبات ، قال أبو علي القالي في نوادره(٣) : أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي : [من الطويل]

٦١٢ــ ولم أرَ شَيْئًا بَعْدَ لَيْلَى ألَذُّهُ ولا مَشْرَبًا أرْوَى بِهِ فَأَعِيجُ

أي : أنتفع به . وأما « عَاجَ يَعُوجُ » بمعنى « مَالَ يَمِيْلُ » فإن العرب استعملته مثبتًا ومنفيًّا . (**أم غير ملازم**) للنفي ، (كـ : **ما قام زيدٌ**) ، وما عاجَ ، أي : مالَ ، فلا يقال : ما أقْوَمَهُ وما أعْوَجَهُ ، لئلا يلتبس المنفي بالمثبت .

الشرط (**الثامن : أن لا يكون اسم فاعله على**) وزن (**أفْعَلَ فَعْلاَءَ ، فلا يُبنَيان من نحو : عَرِجَ**) فهو أعْرَجُ ، من العيوب ، (**وشَهِلَ**) فهو أشْهَلُ ، من المحاسن ، وهو بالشين المعجمة ، (**وخَضِرَ الزرعُ**) فهو أخْضَرُ ، من الألوان ، ولَمِيَ فهو ألْمَى من الْحِلَى .

واختُلف في المنع من ذلك فقيل(٤) : لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض ، وأكثر أفعال الألوان والْخِلَق إنما تجيء على « افْعَلَّ » بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو : اخْضَرَّ ، فلم يُبْنَ فِعلا التعجب [٩٣] في الغالب مما كان منها ثلاثيًّا إجراءً للأقل مجرى الأكثر .

---

(١) في « ب » : (يكون منصوبًا على الحال) مكان (بعد كان حال) .

(٢) شرح التسهيل ٤٤/٣ .

(٣) أمالي القالي ١٦٨/٢ .

٦١٢- البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣٣٦/٢ (عيج) ، وأمالي القالي ١٦٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٧١/٣ ، وشرح المرادي ٦٨/٣ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، انظر الإنصاف ١٥١/١ ، المسألة رقم ١٦ ، وشرح ابن يعيش ١٤٤/٧ .

وقيل⁽¹⁾ : لأن الألوان والعيون الظاهرة جرت مجرى الْخِلَقِ الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كـ : اليد والرِّجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها .

وقيل : لأن بناء الوصف من⁽²⁾ هذا النوع على أفْعَلَ ، ولم يُبْنَ منه أفْعَلُ تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر . ولما امتنع صوغ أفْعَلِ التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة ، وتساويهما [٣٠/أ] في الوزن والمعنى ، وهذا الشروط مستفادة من قول الناظم :

٤٧٨ـ وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابل فَضْل تَمَّ غَيْر ذِيْ انْتِفَا

٤٧٩ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

فهذه سبعة شروط ، ويؤخذ الثامن من قوله :

٤٧٨ـ .... ذِي ثَلاَثٍ ....

فإنه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث .

وبقي شرط تاسع لم يذكراه ، وهو أن لا يُستغنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة⁽³⁾ ، فإنهم لا يقولون : ما أقْيَلَهُ ، استغناءً بقولهم : ما أكْثَرَ قَائِلَتَهُ . ذكره سيبويه⁽⁴⁾ . ونحو : سَكِرَ وقَعَدَ وجَلَسَ ، ضد « أقام » فإنهم لا يقولون : ما أسْكَرَهُ وأقْعَدَهُ وأجْلَسَهُ ، استغناءً بقولهم : ما أشَدَّ سُكْرَهُ ، وأكْثَرَ قُعُودَهُ وجُلُوسَهُ . ذكره ابن برهان ، وزاد ابن عصفور⁽⁵⁾ : « قام وغَضِبَ ونام » وفي عَدِّ « نام » منها نظرٌ ، فقد حكى سيبويه⁽⁶⁾ : ما أنْوَمَهُ ، وقد قالت العرب : هُوَ أنْوَمُ مِنْ فَهْدٍ⁽⁷⁾ .

---

(١) هذا رأي الخليل كما في الكتاب ٩٨/٤ ، وانظر المقتضب ١٨١/٤ .

(٢) سقط من « ب » : (الوصف من) .

(٣) في « ب » : (المقايلة) .

(٤) الكتاب ٩٩/٤ .

(٥) المقرب ٧٤/١ .

(٦) الكتاب ٩٩/٤ .

(٧) المثل في مجمع الأمثال ١٥٨/١ ، ٣٥٥/٢ ، والدرة الفاخرة ٤٠٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٣١٨/٢ ، والمستقصى ٤٢٦/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦١ .

(فصـــــــــــل)

(ويُتوصَّل إلَى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصْفُهُ على أفْعَلَ فَعْـلاَءَ بـ : ما أَشَدَّ ، ونحوه) كـ : ما أقْوَى وما أضْعَفَ ، وما أكْثَرَ وما أقَلَّ ، وما أعْظَمَ وما أحْقَرَ ، وما أكْبَرَ وما أصْغَرَ ، وما أحْسَنَ وما أقْبَحَ ، وما أشبه ذلك .

(ويُنصَب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة ما وَصْفُه على أفْعَلَ فَعْـلاَءَ (بعده) أي بعد أشَدَّ ونحوه ، (وبِأَشْدِدْ ونحـــوه) كـ : أضْعِفْ وأكْثِرْ وأقْلِلْ وأعْظِمْ وأكْبِرْ وأصْغِرْ وأحْسِنْ وأقْبِحْ ، وما أشبه ذلك .

(ويجرُّ مصدرهما بعده) أي بعد أشْدِدْ ونحوه (بالباء) لزومًا ، (فتقول) علـى الأول : (ما أَشَدَّ أو أَعْظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انطلاقَهُ) في الزائد على الثلاث ، (أو حُمْرَتَــهُ) أو عَرَجَهُ ، مما الوصف منه على أفْعَلَ فَعْلاَءَ . (و) تقول على الثاني : (أَشْدِدْ أو أَعْظِـمْ بهِمَا)[1] أي : بدَحْرَجَتِهِ وانْطِلاَقِهِ وحُمْرَتِهِ وعَرَجِهِ ، وذلك مستفاد من قول الناظم : [٣٠/ب]

٤٨٠ـ وَأَشْدِدَ اوْ أَشَدَّ أوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوْطِ عَدِمَا
٤٨١ـ وَمَصْدَرُ العَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ أفْعِلْ جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ

(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يُتَوَصَّل إلَى التعجب منهما بـ : أَشَدَّ ونحوه[2] ، أو بـ : أَشْدِدْ ونحوه ، (إلا أن مصدرهما) ؛ أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول (يكون مؤولاً) بـ « أنْ » والفعل المنفي ، و« ما » والفعل المبني للمفعول ، (لا صريْحًا نحو : ما أَكْثَرَ أَنْ لاَ يَقُومَ ، وما أَعْظَمَ ما ضُرِبَ) بالبناء للمفعول ، (وأَشْـدِدْ بِـهِمَا) أي : بأَنْ لا يقومَ ، و بـ : ما ضُرِبَ ، فتأتي بالمصدر المؤوّل دون المصدر[3] الصريح ، أما في المنفي فليُتمكن من أن يُستعمَل معه النفي ، وأن يعمل فيه الفعل الذي يُتَعَجَّب بسببه ، وأما

(١) في « ب » ، « ط » : (بها) .
(٢) في « ب » : (منها) .
(٣) سقطت من « ب » .

المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي[١] ولفظ الفعل المبني للمفعول ، لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل « ولو أُمِنَ اللبس جاز إيلاؤه المصدرَ الصريح ، نحو : ما أَسْرَعَ نَفَاسَ هِنْدٍ ، وأَسْرِعْ بنفاسِها » قاله الشارح[٢] .

(**وأما الفعل الناقص فإن قلنا : له مصدر**) ؛ وهو الصحيح ؛ (**فمن النوع الأول**) ، فيؤتى له بمصدر صريح ، (**وإلاَّ**) نَقُلْ : له مصدر ، (**فمن**) النوع (**الثاني**) ، فيؤتى له بمصدر مؤوَّل ، (**تقول**) على الأول : (**ما أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً** ، **أو**) تقول على الثاني : (**ما أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ، وأَشْدِدْ وأَكْثِرْ بذلك**) أي : بكونه جميلاً ، وبما كان محسنًا .

(**وأما الجامد**) نحو : نِعْمَ وبِئْسَ ويَدَعُ ويَذَرُ ، (**والذي لا يتفاوت معناه**) ، نحو : مات وفَنِيَ ، (**فلا يُتَعَجَّب منهما البَتَّة**) ، فلا يُتَوَصَّل إلَى التعجب منهما بشيء ، أما الجامد فلأنه لا مصدر له فيُنْصَب أو يُجَرّ ، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلاً للتفاضل إلا إذا أريد[٣] وصفٌ زائدٌ عليه ، فيقال في نحو : مات زيدٌ : ما أَفْجَعَ مَوْتَهُ ، وأَفْجِعْ بِمَوْتِهِ ، كما يرشد إليه كلام الشارح[٤] .

ولا يختص التوصل بـ : أَشَدَّ ، مما فقدَ بعض الشروط ، بل [٣١/أ] يجوز فيما استوفى الشروط ، فتقول : ما أَشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ لِعَمْرٍو ، [٩٤] وما ورد من بناء فعلَي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه ، وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحُكِمَ عليها بالشذوذ ، ونبه عليها في النظم بقوله :

٤٨٢ــ وبالنُّدُور احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلاَ تَقِسْ عَلَى الذي مِنْهُ أُثِرْ

(١) في « ب » : (المنفي) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (إن) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٣٠ .

(هذا باب نِعْمَ وبِئْسَ)

(**وهما**) لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وهي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان :

إحداهما[1] : أنهما (**فعلان عند**) جميع (**البصريين والكسائي**) من الكوفيين (**بدليل**) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب ، وفي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (**فَبِهَا ونِعْمَتْ**) ، ومن اغتسل فالغسل أفضل »[2] ، وتقول : بِئْسَتِ المرأةُ حَمَّالةُ الحطبِ . (**واسمان عند باقي الكوفيين بدليل**) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشِّر ببنت : « واللهِ (**ما هي بنِعْمَ الولدُ**) ، نصرُها بُكاءٌ وبِرُّها سرقةٌ »[3] . وقول آخر وقد سار إلَى محبوبته على حمار بطيء السير : « نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ »[4] . وأجيب[5] : بأن الأصل : ما هي بولد مقول فيه نِعْمَ الولدُ ، ونِعْمَ السيرُ على عَيْرٍ مقول فيه بِئْسَ العَيْرُ[6] ، فحُذف الموصوف وصفته ، وأقيم معمول الصفة مقامهما[7] ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف .

---

(١) انظر الإنصاف ٩٧/١ ، المسألة رقم ١٤ .

(٢) أخرجه البخاري في سننه ٥٢٢/١ ، وابن ماجه في سننه ١٨٠/١ ، والدارمي في سننه ٣٦٢/١ .

(٣) هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل ١٦١/٢، وشرح ابن الناظم ٣٣٣، والإنصاف ٩٩/١، ١١٢ .

(٤) هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل ١٦٠/٢، وشرح ابن الناظم ٣٣٣، والإنصاف ٩٩/١، ١١٢ .

(٥) انظر الإنصاف ١١٢/١ - ١١٣ .

(٦) سقط من « ب » قوله : (وأجيب . . . . . . بئس العير) .

(٧) في « ط » : (مقامها) .

الطريقة الثانية : وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة ، فقال[1] : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين أن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلَى الفاعل ، فذهب البصريون إلَى أن « نِعْمَ الرَّجُلُ » جملة فعلية ، وكذلك [٣١/ب] « بِئْسَ الرَّجُلُ » وذهب الكسائي إلَى أن قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ وبِئْسَ الرَّجُلُ ، اسمان محكيان بمنزلة « تأبط شرًّا » فـ : نِعْمَ الرَّجُلُ ، عنده اسم للممدوح ، وبِئْسَ الرَّجُلُ : اسم للمذموم ، وهما في الأصل جملتان محكيتان[2] نُقلتا عن أصلهما ، وسُمي بهما .

وذهب الفراء إلَى أن الأصل في « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ وبِئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو » : رَجُلٌ نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، ورَجُلٌ بِئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو ، فحُذف الموصوف الذي هو « رَجُلٌ » فأُقيمت الصفة التي[3] هي الجملة من « نِعْمَ وبِئْسَ » وفاعلهما مقامه ، فحكم لها بحكمه ، فـ : نِعْمَ الرَّجُلُ وبِئْسَ الرَّجُلُ ، عندهما رافعان لـ : زيد وعمرو ، كما لو قلت : ممدوحُ زيدٍ ومذمومُ عمرو .

ويردُّ قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون : إنَّ نِعْمَ الرَّجُلُ قائمٌ ، ولا : ظننتُ نِعْمَ الرَّجُلُ قائمًا .

والطريق الأولى هي المشهورة ، وأصحها أن نِعْمَ وبِئْسَ فعلان جامدان ، وعلى ذلك جرى الناظم فقال :

٤٨٥ـ فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   نِعْمَ وبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للإنشاء ، فـ « نِعْمَ » منقولة من قولك : نَعِمَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب نعمةً ، و« بِئْسَ » منقولة من قولك : بَئِسَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب بؤسًا .

ويجوز فيهما أربع لغات : فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه ، وفتح الأول أو كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ، ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا[2] الأصل .

قال الخضراوي في [٩٥] أول شرح الإيضاح : (**رافعان لفاعلين**) عند البصريين

---

(١) لم أجد قول ابن عصفور فيما عدت إليه من كتبه ، وقد ذكره المرادي في شرحه ٧٩/٣ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (الذي) .

والكسائي ، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال [ابن العلج](١) في البسيط : ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعًا عندهم لـ : نِعْمَ ، إما بدلاً أو عطف بيان ، ونِعْمَ اسم يراد به الممدوح ، فكأنك قلت : الممدوحُ الرَّجُلُ زيدٌ ، [هذا على الطريق الأولى أما على الثانية فواضح](١) .

(**معرَّفَيْن بـ « أل » الجنسية**) على أحد القولين ، أو [٣٢/أ] العهدية على القول الآخر ، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين :

أحدهما : أنها للجنس حقيقة ، فالجنس كله ممدوح أو مذموم ، والمخصوص مندرج تحته ، لأنه فرد من أفراده ، ثم نص عليه كما يُنَصُّ على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ، ونُسِبَ إلَى سيبويه(٢) ، ورُدَّ بأدائه إلَى التكاذب في نحو قولك : نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ وبِـئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو .

والثاني : أنها للجنس مجازًا لأنك لم تقصد إلا مدح معين ، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة .

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضًا :

أحدهما : أنها لمعهود ذهني ، فهي مشار بها إلَى ما في الأذهان من حقيقة رَجُلٍ ، كما تقول : اشْتَرِ اللَّحْمَ ، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدَّمَ .

والثاني : أنها للعهد في الشخص الممدوح ، كأنك قلت : زيدٌ نِعْمَ هُوَ . قاله ابن ملكون والجواليقي ، ومثالهما(٣) (**نحو : ﴿ نِعْمَ العَبْدُ ﴾**) [ص/٤٤] (و : **﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾**) [الكهف/٣٠] . (أو) معرَّفَيْن (**بالإضافة إلَى ما قارنَها**) أي « أل » (**نحو : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾**) [النحل/٣٠] (و : **﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾**) [النحل/ ٢٩] . (أو) معرَّفَيْن بالإضافة (**إلَى مضاف لما قارنَها ، كقوله**) وهو أبو طالب عم النبي ﷺ :

[من الطويل]

٦١٣ـ (فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّب) زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

(١) إضافة من « ب » .
(٢) شرح التسهيل ٣/١٢١ .
(٣) سقطت من « ب » .

٦١٣- البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٢/٧٢، والدرر ٢/٢٦٩، والمقاصد النحوية ٤/٥ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/١٦ ، وأوضح المسالك ٣/٢٧٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥ ، وشرح الأشموني ٢/٣٧١ ، وشرح التسهيل ٣/٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٥ ، وهمع الهوامع ٢/٨٥ .

فـ : غير : حال ، وزهير : مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء ، وخبره مـا قبلـه ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وحسامٌ مفردٌ : خبران لمبتدأ محذوف ؛ أي : هو حسامٌ مفـردٌ ، لا نعتـان لـ « زهير » لأن المعرفة لا تُنْعَت بالنكرة ، واقتصر الناظم على قوله :

٤٨٥ــ . . . . رَافِعَان اسْـمَيْن

٤٨٦ــ مُقَـارِنَيْ أل أوْ مُضَـافَيْن لِمَـا قَارَنَـهَا . . . .

(أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبًا في نِعْمَ وبِـئْسَ (مفسَّرين بتمييز) لكل منهما ، مطابق لهما في المعنى ، قابلٍ « أل » مذكور غالبًا ، وإلَـى ذلـك أشـار الناظم بقوله :

٤٨٧ــ وَيَرْفَعَـانِ مُضْمَـرًا يُفَسِّـرُهْ مُمَـيِّزٌ . . . .

(نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِيْنَ بَدَلاً ﴾) [الكهف/٥٠] ففي « بِـئْسَ » ضمـير مستتر فيها ، [٣٢/ب] مرفوع على الفاعلية ، وبدلاً : تميز مفسِّر [له][1] ، والتقدير : بِـئْسَ هـو ، أي : البدل . (وقوله) في مدح هرم بن سنان : [من البسيط]

٦١٤ــ (نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَـةٌ) إلاَّ وَكَـانَ لِمُرْتَـاعٍ لَـهَا وَزَرَا

ففي « نِعْمَ » ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية ، وامرأ : تمييز مفسِّرٌ لـه ، والتقديـر : نِعْمَ هو ، أي : المراد ، وهرم : مخصوص بالمدح .

ومن غير الغالب قولهم : إنْ فعلْتَ كـذا فبـها ونِعْمَـتْ . قـال ابـن عصفـور[2] : « التقدير : نِعْمَتْ فعلةً فِعْلَتُكَ ، فحذف التمييز والمخصوص » . وقال في تفسير الحديث[3] : فبالرُّخْصَةِ أخِذ ونِعْمَتْ رُخْصَةً الوضوءُ .

وفي البسيط : لا يُحذف التمييز لبقاء الإبهام ، ولعدم مفسِّر الضمير حينئذ ، ولأنه كالعِوَض من الفاعل : إلا أن يعوَّض منه شيء كالتاء في الحديث . انتـهى . وأراد بـالحديث قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَوَضَّـأَ يَـوْمَ الْجُمُعَـةِ فَبِـهَا ونِعْمَـتْ » ويـدل علـى أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون مما يقبل « أل » فلا يكون « مثلاً » و« غيرًا » و« أَفْعَلُ مِنْ » ولا كلمة « ما » خلافًا للفراء والزمخشري ومن وافقهما .

---

(١) غضافة من « ب » ، « ط » .

٦١٤- تقدم تخريج البيت برقم ٤٤٧ .

(٢) المقرب ١/٦٦ - ٦٧ .

(٣) هو قوله ﷺ : « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » .

ولا يكاد يُجمع بينهما ، (**وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجْمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر**) توكيدًا (**كقوله**) : [من البسيط]

٦١٥- (**نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ**) رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءِ

[٩٦] (**ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا**) ، سواء أفاد معنى زائدًا على الفاعل أم لا ، وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ، ونقضه ابن مالك بأمرين[1] : الإجماع على جواز : لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُوْرِ عِنْدَ اللهِ [٣٣/أ] اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة/٣٦] . وقال أبو طالب : [من الكامل]

٦١٦- ولقد عَلِمْتُ بأنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

والثاني : أنه قد جاء في الباب ، كقول جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

٦١٧- والتَّغْلِبِيُّوْنَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيْقُ

وما قاله سيبويه متعيّن ، ولا حجة فيما أورده عليه في الوجه الأول ، لأنه من التمييز المؤكد ، وليس الكلام فيه[2] ، وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكّدة .

(**وقيل : إن أفاد**) التمييز (**معنًى زائدًا**) على الفاعل الظاهر (**جاز**) الجمع بينهما ، (**وإلا فلا**) يجوز . وصححه ابن عصفور[3] ، فالأول (**كقوله**) وهو أبو بكر بن

٦١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٧/٣ ، والارتشاف ٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٣٩٨/٩ ، والدرر ٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢ ، وشرح المرادي ٩٣/٣ ، ومغني اللبيب ص ٤٦٤ ، والمقاصد النحوية ٣٢/٤ ، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

(١) شرح التسهيل ١٤/٣ - ١٥ .

٦١٦- البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٦/٢ ، ٣٩٧/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٢ ، ولسان العرب ١٤٤/٥ (كفر) ، والمقاصد النحوية ٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٣٧٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٠/٣ .

٦١٧- البيت لجرير في ديوانه ص ١٩٢ ، والدرر ٢٧٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٧ ، ولسان العرب ٣٥٥/١٠ (نطق) ، والمقاصد النحوية ٧/٤ ، وتاج العروس (نطق) ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٤/٣ - ١٥ ، وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٢/٣ ، وهمع الهوامع ٨٦/٢ .

(٢) سقط من « ب » : قوله : (لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) .

(٣) المقرب ٦٨/١ .

الأسود المعروف بابن شعوب : [من الوافر]

٦١٨ـ تَخَـيَّرَهُ فَلَـمْ يَعْـدِلْ سِـوَاهُ (فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِـهَامِي)

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو «المرء» والتمييز وهو «رجل» المجرور بـ«من» وقد أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل ، وهو كونه تهاميًا ، نسبة إلَى « تِهامة » بكسر التاء ، وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ، وفي النسبة إليها لغتان : تِهامي ، بكسر التاء ، وتَهامي ، بفتحها ، فإن كسرْتَ شددْتَ ياء النسب ، وإن فتحْتَ لم تشددها .

والثاني كقوله : [من البسيط]

٦١٩ـ نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَـاةً . . . .

وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٨ـ وَجَمْـعُ تَمْيِيزٍ وفَـاعِلٍ ظَـهَرْ فِيْهِ خِلاَفٌ عَنْـهُمُ قَـدِ اشْـتَهَرْ

(**واختُلف في كلمة « ما » بعد : نِعْمَ وبِـئْسَ**) إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين : (**فقيل**) هي (**فاعل**) فيهما[1] ، فإن وقع بعدها جملة فعلية (**فهي معرفة ناقصة ، أي موصولة**) والفعل بعدها صلتها ، والمخصوص محذوف كما (**في نحو** : ﴿ **نعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ** ﴾) [النساء/٥٨] أي : نِعْمَ الذي يعظكم به ، وهو [٣٣/ب] منقول عن الفارسي[2] .

(**و**) إن وقع بعدها مفرد (**فهي معرفة**) تامة كما (**في نحو** : ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾ [البقرة/٢٧١] ، **أي : فنِعْمَ الشيء هي**) ، فكلمة « هي » هي المخصوص ، وهو منقول عن سيبويه[3] ، والأصل : فنِعْمَ الشيء إبداؤها ، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ، ثم حُذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع .

(**وقيل**) : هي (**تمييز**) فيهما ، (**فهي نكرة موصوفه**) بالجملة الفعلية (**في**) المثال (**الأول**) ، وهو مذهب الأخفش ، (**و**) نكرة (**تامة في**) المثال (**الثاني**) ، وهو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة/٢٧١] لعدم الجملة ، وإلَى الخلاف في المتلوَّة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله :

٦١٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٥٨ .

٦١٩- تقدم تخريج البيت برقم ٦١٥ .

(١) في « ب » : (منهما) .

(٢) شرح المرادي ٩٧/٣ .

(٣) النقل عن سيبويه زعمه ابن خروف ، انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، والكتاب ٧٣/١ .

٤٨٩ـ ومَـا مُمَـيِّزٌ وقِيْـلَ فَـاعِلُ   في نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُوْلُ الفَاضِلُ

وبسْط القول في ذلك أن يقال : اعلم أن « ما » هذه على ثلاثة أقسام : مفردة ، أي غير متلوَّة بشيء ، ومتلوَّة بمفرد ، ومتلوَّة بجملة فعلية ، فالأولى : نحو : دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا ، وفيها قولان : معرفة تامة فاعل ، نكرة تامة تمييز ، وعليهما ، فالخصوص محذوف ، أي : نِعْمَ الشَّيْءُ الدَّقُّ ، أو : نِعْمَ شيئًا الدَّقُّ .

والثانية : المتلوَّة بمفرد ، نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة/٢٧١] و« بِئْسَما تزويجٌ ولا مَهْرٌ » وفيهما ثلاثة أقوال : معرفة[1] تامةٌ فاعل ، نكرة تامة تمييز ، مركبة مع الفعل قبلها تركيب « ذا » مع « حَبَّ » فلا موضع لها وما بعدها فاعل ، وهو قول الفراء[2] وموافقيه .

والثالثة : المتلوَّة بجملة فعلية ، نحو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء/٥٨] ، ﴿ بِئْسَمَا اشتَرَوْا بِهِ ﴾ [البقرة/٩٠] ، وفيها عشرة أقوال ، ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها[3] نكرة في موضع نصب على التمييز .

والثانية : أنها في موضع رفع على الفاعلية . وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٨٩ـ وَمَـا مُمَـيِّزٌ وقِيْـلَ فَـاعِلُ   في نَحْوِ نِعْمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِلُ[4]

والثالث : أنها المخصوص .

[٣٤/أ] والرابع : أنها الكافَّة .

فأما القائلون : إنها في موضع نصب على التمييز ، فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري ، وكثير من المتأخرين .

والثاني : أنها نكرة [٩٧] غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص « ما » أخرى موصولة ، والفعل صلة لـ « ما » الموصولة المحذوفة ، وهو قول الفراء[5] . قال المرادي[6] : « ونُقِلَ عن الكسائي » .

وأما القائلون : إنها في موضع رفع على الفاعلية ، فاختلفوا على خمسة أقوال :

---

(١) في « ب » : (مفردة) .
(٢) معاني القرآن للفراء ١/٥٨ .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) سقط من « ب » ، « ط » : (وإليهما أشار الناظم بقوله) مع بيت الألفية .
(٥) معاني القرآن ١/٥٧ .
(٦) شرح المرادي ٣/٩٧ .

الأول : أنها اسم معرفة تام ، أي غير مفتقر إلى صلة ، والفعل بعدها صفة لموصوف محذوف . نقله في التسهيل[١] عن سيبويه ، وقال به ابن خروف[٢] .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقِل عن الفارسي[٣] .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها مُكْتَفٍ بها وبصلتها عن المخصوص . نقله ابن مالك في شرح التسهيل[٤] عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية سادَّة بصِلَتِهَا ؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه ؛ مسَدَّ الفاعل والاسم المخصوص جميعًا .

والخامس : أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف .

وأما القائل : إنها المخصوص فقال : إنها موصولة والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هي التمييز ، وهو قول الكسائي ، ونقله المرادي عن الفراء[٥] .

وأما القائل : إنها كافَّة ، فقال[٦] : إن « ما » كَفَّتْ « نِعْمَ » عن العمل[٧] ، كما كَفَّتْ قَلَّ وطَالَ عنه ، فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

---

(١) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح التسهيل ٩/٣ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ .
(٣) الارتشاف ١٨/٣ .
(٤) شرح التسهيل ٩/٣ .
(٥) شرح المرادي ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن ٥٧/١ .
(٦) شرح المرادي ٩٨/٣ .
(٧) في « ب » : (الفاعل) .

(فصـــــــــل)

(**ويُذكَر المخصوص**) وهو المقصود (**بالمدح أو الذم ، بعد فاعل نعْمَ وبئْسَ**) الظاهر ، [٣٤/ب] أو بعد التمييز ، (**فيقال : نِعْمَ الرَّجُلُ**) ؛ أو رجلاً ؛ (**أبو بكرٍ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ**) ؛ أو رجلاً ؛ (**أبو لَهَب**) .

هذا هو الغالب ، وسرُّه أنه لما كان نِعْمَ وبِئْسَ للمدح العام والذم العام الشائعَيْنِ في كل خصلة محمودة أو مذمومة ، المستبعد تحقيقها ، سلكوا بهما في الأمر العام طريقَي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير ، فجاؤوا بعد الفعل[1] بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجَّه المدح والذم إلى المخصوص[2] به أولاً[3] على سبيل التفصيل ، فيحصل من تقوِّي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد .

(و) اختُلِف في رفع المخصوص فقيل : (**هو مبتدأ والجملة قبله خبَره**) ، ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش[4] ، وقيل : يجوز هذا ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ واجب الحذف ، (**أي : الممدوحُ أبو بكرٍ والمذمومُ أبو لَهَبٍ**) ، وهو مذهب الجمهور ، ومنهم الجرمي المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم[5] .

وقيل : يتعيَّن الثاني ، وقيل : مبتدأ حُذِف خبره ، وإليه ذهب ابن عصفور[6] .

وقيل : بدلٌ من الفاعل ، وإليه ذهب ابن كيسان[7] ، واقتصر في النظم على القولين الأولين فقال :

---

(١) في « أ » : (الفاعل) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (والمخصص) .

(٣) في « ب » : (أولى) .

(٤) شرح التسهيل ١١٦/٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل ١١٦/٣ – ١١٧ ، وشرح ابن يعيش ١٣٧/٧ .

(٦) المقرب ٦٩/١ .

(٧) شرح المرادي ١٠٠/٣ – ١٠١ .

٤٩٠ـ ويُذْكَرُ الْمَخْصوصُ بَعْدُ مبتـدا أوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْـدُو أبَـدَا

(و) من غير الغالب أنه (**قد يتقدم المخصوص**) على نِعْمَ وبِـئْسَ، (**فيتعيَّن كونه مبتدأ**) على القول بفعليتهما، والجملة بعده خبره، (**نحو : زيدٌ نِعْمَ الرَّجُـلُ**)، وعمرٌو بِـئْسَ الرَّجُلُ، وجوَّزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين، والمخصوص الخبر، وبالعكس.

(**وقد يتقدم**) في الكلام (**ما**) أي شيء (**يُشْعِرُ به**) أي المخصوص بالمدح أو الذم، (**فيحذف**) [٣٥/أ] المخصوص جوازًا للعلم به (**نحو** : ﴿ **إنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ العَبْدُ** ﴾) [ص/٤٤] أي : هو[1] أيوب، فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير « أيوب » لتقدُّمِ ذِكْرِ « أيوب » في قوله [تعالى][2] : ﴿ واذْكُرْ عَبْدَنَا أيُّوبَ ﴾ [ص/٤١]، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩١ـ وإنْ يُقَـدَّمْ مُشْـعِرٌ بِـهِ ....

(**وليس منه**) أي : من حذف المخصوص؛ قول الناظم :

٤٩١ـ .... (**العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى**) والمُقْتَفَى

(**وإنما ذلك من التقديم**) لا من حذفه، هذا إذا رفعنا « العلم » على الابتداء. أما إذا جعلناه خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : هذا العلمُ، على حد : ﴿ سُورَةٌ أنْزَلْنَاهَا ﴾ [النور/١] أي : هذه سورة، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره : الزمِ العلمَ، ونحوه، فيكون من الحذف، لا من التقديم، كما ذكر الناظم. [٩٨]

---

(١) سقطت من « ب ».

(٢) إضافة من « ب ».

(فصـــــــــل)

(وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلاَءَ ، (صالح للتعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على « فَعُـلَ » بضم العين ، إما بالأصالة كـ : ظَرُفَ وشَرُفَ ، أو بالتحويل) بأن يكون في الأصل مفتوح العين (كـ : ضَرَبَ) وقَتَلَ ، أو مكسورها كـ : عَلُمَ (وفَهُمَ) ، بضم العين فيهن ، وإنما حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كـ : نِعْمَ .

وحكم المضاعف أن يدغم ، نحو : حَبَّ ، ويجوز النقل ؛ كما سيأتي ؛ وحكم معتل العين واللام ؛ إن كان من باب قوة ؛ قلْب الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياء ، نحو : قَوِيَ ، أو من باب شَوَيْتُ ، قلْب الياء واوًا للضمة قبلها ، ثم يُفعل فيه ما فُعل في قُوَّة ، ويجوز فيهما الإسكان نحو : قَوْيَ وشَوْيَ ، ولا يدغم لعروض الإسكان . والأجوف يقدر فيه الضم نحو : طال وباع ، والناقص المضموم العين نحو : سَرُوَ ، يجوز تسكينه ، والمفتوح والمكسور فقيل : لا يغيَّر ، وقيل بل يغيَّر ، وقال ابن عقيل[1] : [٣٥/ب] لا يجوز تحويل عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ إلَى فَعُلَ ، بضم العين ، لعدم السماع .

(ثم) بعد ضم العين أصالة أو تحويلاً قال الفارسي والأكثرون (يجري حينئذ مجرى نِعْمَ وبِئْسَ في إفادة المدح والذم ، وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر ، (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع ، وجواز حذفه إذا تقدم ما يُشْعِرُ به ، وجواز تقديمه ، (تقول في المدح : فَهُمَ الرَّجُلُ زيدٌ) ، وفَهُمَ رجلاً زيدٌ ، (وفي الذم : خَبُثَ الرَّجُلُ عمرٌو) ، وخَبُثَ رجلاً عمرٌو ، والمعنى : نِعْمَ الفاهمُ زيدٌ ، وبِئْسَ الخبيثُ عمرٌو . وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٢ـ . . . . وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِي ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

---

(١) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ .

(ومن أمثلته : ساء) بالمد ، وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٤٩٢ــ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ . . . .

(فإنه في الأصل : سَوَأَ ، بالفتح) من السُّوْءِ : ضدّ السرور ، من ساءه الأمر يسوؤُه إذا أحزنه ، فهو متعد متصرف ، (فَحُوِّلَ إلَى فَعُلَ ، بالضم ، فصار قاصرًا ، ثم ضُمِّنَ معنَى « بِئْسَ » فصار جامدًا قاصرًا محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا) في « بِئْسَ » .

تقول في الفاعل المقرون بـ « أل » ساءَ الرجُلُ[1] أبو جَهْلٍ ، وفي المضاف إلَى المقرون بـ « أل » : ساءَ حَطَبُ النَّار أبو لَهَبٍ ، وفي المضمر المفسَّر بالتمييز : ساءَ رَجُلاً ، (وفي التَّنْزيل : ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾) [الكهف/٢٩] ففي « ساءَ »[2] ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلَى النار ، ومرتفقًا : تمييز على حذف مضاف ، أي : نارُ مُرْتَفَقٍ ، لأن التمييز لا بد[3] وأن يكون عَيْنَ المميَّز في المعنى ، والمرتفق : الْمُتَّكَأُ .

(و) فيما يحتمل الفاعلية والتمييز : (﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُوْنَ ﴾) [العنكبوت/٤] فيجري في « ما » الخلاف المتقدم ، فإن جعلناها فاعلاً فهي معرفة ناقصة ؛ أي : سَاءَ الذي يحكمونه ، إن جعلناها تمييزًا فهي نكرة موصوفة ، أي : ساءَ شيئًا يَحْكُمُونَ[4] ، وعليهما : فالمخصوص بالذم [٣٦/أ] محذوف .

وقال الأخفش والمبرد[5] : يجري فَعُلَ المضموم العين في المدح والذم مجرى فَعُلَ الدال على التعجب ، فلا يلزم فاعله « أل » أو الإضمار ، وهو الصحيح .

(و) على هذا يجوز (لك في فاعل فَعُلَ المذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مجردًا من « أل » وأن تجره بالباء) الزائدة تشبيهًا بفاعل أَفْعِل في التعجب ، (وأن تأتي به ضميرًا مطابقًا) لما قبله ، فالظاهر المجرد من « أل » (نحو : فَهُمَ زيدٌ) ، حملاً على « ما أَفْهَمَ زيدًا » ، والمجرورُ بالباء ، وهو الأكثر ، نحو : حَسُنَ بزيدٍ ، حملاً على « أَحْسِنْ بزيدٍ » (وسُمِع) من العرب : (مررْتُ بأبيات جادَ بِهِنَّ أبياتًا وَجُدْنَ أبياتًا)[6] حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانيًا .

(١) في « ب » : (الرجال) .

(٢) في « ب » : (ساءت) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يحكمونه) .

(٥) انظر المقتضب ١٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨/٣ .

(٦) ورد هذا القول في مجالس ثعلب ٣٣٠/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ .

وأصل « جاد بهن أبياتًا وجدن أبياتًا » من جادَ الشيءُ جَوْدَةً إذا صار جَيِّدًا ، وأصل « جاد » جَوَدَ ؛ بفتح العين ؛ فحوِّل إلَى فَعُلَ ؛ بضم العين[1] ؛ لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء في [٩٩] الفاعل وعوِّض من ضمير الرفع ضميرُ الجر فقيل : بهنَّ ، وأبياتًا : تمييز ، و« جُدْنَ أبياتًا » على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك ثبت ضمير الرفع ، وأبياتًا : تمييز ، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز . (**وقال**) الطرماح : [من المديد]

٦٢٠ـ (**حُبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرَى**) منه إلا صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ

(**أصله : حَبُبَ الزَّوْر**) بفتح الزاي ، بمعنى الزائر (**فزاد الباء**) في الفاعل حملاً على « أَحْبِبْ بالزَّور » (**وضَمَّ الحاء ؛ لأن فَعُلَ المذكور يجوز فيه أن تُسْكَنَ عَيْنُهُ ، وأن تُنقل حركتها إلَى فائه**) ، ولو كانت الفاء غير حلقية ، خلافًا لظاهر التسهيل[2] ، (**فتقول : ضَرْبُ الرَّجُلِ**) ، بفتح الضاد وسكون الراء ، (**و : ضُرْبُ**) الرَّجُلِ ، بضم الضاد وسكون الراء . وصفحة [٣٦/ب] كل شيء : جانبه ، واللمام : بكسر اللام : جمع لِمَّةٍ ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٥ـ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أوْ فَجُرّ بالبَا ....

ومثال الضمير المطابق ما قبله : الزيدان كَرُمَا رجلين ، والزيدون كَرُمُوا رجالاً[3] ، حملاً على : ما أكْرَمَهُمَا رجلين ، وما أكْرَمَهُم رجالاً .

---

(١) في « أ » ، « ط » : (بضمها) .

٦٢٠- البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ص ٣٩٣ ، والدرر ٢/ ٢٩٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٨١ ، وجواهر الأدب ص ٥٤ ، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٠ ، ولسان العرب ٤/ ٣٣٥ (زور) ، والمقرب ١/ ٧٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ٨٩ .

(٢) في التسهيل ص ١٢٩ : (وقد تفرد « حَبَّ » فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها ، وكذا كل فعل حلقي الفاء ، مراد به مدح أو تعجب) .

(٣) في « ب » : (رجلاً) .

(فصــــــــــل)

(**ويقال في المدح : حَبَّذَا ، وفي الذم : لا حَبَّذَا . قال**) الشاعر : [من المتقارب]

٦٢١ــ (**أَلاَ حَبَّذَا عَـاذِرِي فِي الْـهَوَى ... ولا حَبَّذَا الْجَـاهِلُ العَـاذِلُ**)

فجمع بين المدح والذم ، ومثله قول الآخر : [من الطويل]

٦٢٢ــ ألا حَبَّـذَا أهْـلُ الْمَـلاَ غَـيْرَ أنَّـهُ ... إذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلاَ حَبَّـذَا هِيَـا

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٣ــ وَمِثْـلُ نِعْـمَ حَبَّـذَا ....

ثم قال :

٤٩٣ــ .... وإن تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـلْ لا حَبَّـذَا

ودخول « لا » في الذم على « حَبَّذَا » لا يخلو من إشكال ، لأن « لا » لا تدخل على فعل ماض جامد ، ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسًا ، ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلَتْ عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف .

(**ومذهب سيبويه أن « حَبَّ » فعل**) ماض ، (**و« ذا » فاعل**) . وإلَيه أشار الناظم بقوله :

٤٩٣ــ .... الفَـاعِلُ ذَا ....

(**وأنهما باقيان على أصلهما**) من كونهما جملة فعلية ماضوية ، لأن الأصل عدم التغيير ، ولاقتصارهم على « حَبَّ » إذا عطف على « حَبَّذَا » كقوله[1] ؛ وهو عبد الله

٦٢١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/٣ ، والدرر ٢٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٢ ، والمقاصد النحوية ١٦/٤ ، وهمع الهوامع ٨٩/٢ .

٦٢٢- البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠ ، والدرر ٢٨٧/٢ ، ولكنْزة أم شملة في ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢ ، ولذي الرمة أو لكنْزة أم شملة في المقاصد النحوية ١٢/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٣٨ ، وشرح الأشموني ٣٨١/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٣ ، وهمع الهوامع ٦٩/٢ .

(١) في « ب » : (لقوله) .

ابن رواحة الأنصاري رضي الله عنه : [من الرجز]

٦٢٣ـ فَحَبَّذا ربًّا وَحَبَّ دِينَا

أي : وحبذا دينًا[1] ، فحذف « ذا » ولم يتغير المعنى ، ولا يُفعل ذلك بنحو « إذ ما » وأخواته من المركبات التي تغيَّرَ حكمها بالترتيب ، وهو قول ابن درستويه وابن برهان ابن خروف وابن كيسان وابن مالك[2] .

قيل : ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل ، لأن سيبويه قال[3] حكاية عن الخليل : ولكن « ذا » و« حب » بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : « لولا » وهو اسم مرفوع ، ألا ترى أنك [٣٧/أ] لا تقول للمؤنث : حَبَّذِهِ . انتهى .

والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ ، والجملة من الفعل والفاعل خبره ، والرابط بينهما اسم الإشارة ، وقيل : مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل : عكسه ، وقيل : عطف بيان ، وقيل : بدل ، (**وقيل : رُكِّبَا ، وغلبت الفعلية لتقدُّم الفعل ، فصار الجميع فعلاً**) ماضيًا ، (**وما بعده**) من المخصوص (**فاعل**) ، والجملة فعلية ، (**وقيل : رُكِّبا ، وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسمًا مبتدأ وما بعده**) من المخصوص (**خبره**) ، والجملة اسمية .

وأصل الخلاف قولان : التركيب وعدمه ، وينشأ عن التركيب قولان : فعلية[4] الجميع أو اسميته ، ولكل دليل على مُدَّعَاهُ ، فاستدل مُدَّعِي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل[5] ، ثم استدل مُدَّعِي غلبة [١٠٠] الفعلية ؛ وهو الأخفش وخطَّاب ؛ بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفًا ، وسلامة مُدَّعِيها مِمَّا[6] لزم مُدَّعِي

٦٢٣- الرجز لابن رواحة في ديوانه ص ١٠٧ ، ولسان العرب ٦٧/١٤ (بدا) ، والدرر ٢٨٣/٢، ٢٨٤ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٤ ، ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٢ ، وتاج العروس ١٣٨/١ (بدأ) ، (بدى) ، وجمهرة اللغة ص ١٠١٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٠ ، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ ، والمخصص ٤٢/١٠ ، وهمع الهوامع ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(١) قال ابن الناظم في شرحه ٣٤٠ : أي حبَّ عبادته دينًا . وذكّر ضمير العبادة لتأولها بالدين والتعظيم .

(٢) انظر الارتشاف ٢٩/٣ - ٣١ .

(٣) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٤) في « ب » : (بفعلية) .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(٦) في « ب » : (ما) .

الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبَر عنه ، ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح ، وبقولهم لا تُحَبِّذْهُ ، فجاؤوا لها بمضارع[١] .

واستدل مُدَّعِي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه[٢] وابن السراج في أصوله[٣] والسيرافي في « شرح الكتاب » بأن الاسم أشرف ، ويستقل به الكلام ، ويقع فيه التركيب كثيرًا ، وأما « تُحَبِّذْهُ » فمضارع « حَبِّذْهُ » إذا قال له : حَبَّذَا .

(و) اختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه (**لا يتغيَّر « ذا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال**) : حَبَّذَا هند أو (**حَبَّذَا الزيدان**) ، في تثنية المذكر ، (**أو الهندان**) في تثنية المؤنث ، (**أو**) حَبَّذَا (**الزيدون**) ، في جمع الذكور ، (**أو الْهنداتُ**) في جمع الإناث ، على ثلاثة أقوال : فقال ابن مالك[٤] : (**لأن ذلك كلام جرى [٣٧/ب] مجرى المثل السائر**) الذي لا يغيَّر عن حالته في الاستعمال الأول ، (**كما في قولهم : الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ**[٥] . **يقال لكل أحد**) ، مذكرًا كان أو مؤنثًا ، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا ، (**بكسر التاء وإفرادها**) ، لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل مُوسِر ، فكرهته لكِبَرِ سِنِّهِ فطلقها ، فتزَوَّجها رجل شاب فقير ، فبعثت إلَى زوجها الأول تَسْتَرْفِدُهُ فقال لها هذا . والصيف : منصوب على الظرفية . قاله الجوهري . والْمَثَلُ ، بفتح المثلثة : قول مركب مشهور ، شُبِّهَ مَضْرِبُهُ بِـمَوْرِدِهِ .

(**وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه**) مصدر (**مضاف**) إلى المخصوص ، (**محذوف ، أي : حَبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ**) ، و كذلك الباقي[٦] . وردَّهُ ابن العلج بأنه لم يُنْطَقْ به في وقت[٧] .

وقال الفارسي في البغداديات[٨] : لأن « ذا » جنس شائع ، فالتُزم فيه الإفراد كفاعل نِعْمَ وبِـئْسَ المضمَر ، ولهذا يجامع التمييز فيقال : حَبَّذَا زيدٌ رجلاً .

---

(١) الارتشاف ٢٩/٣ .

(٢) المقتضب ١٤٥/٢ .

(٣) الأصول ١١٥/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ .

(٥) المثل في مجمع الأمثال ٦٨/٢ ، والفاخر ١١١، وجمهرة الأمثال ٣٢٤/١ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، والمستقصى ٣٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧ .

(٦) سقط من « ب » : (وكذلك الباقي) .

(٧) شرح المرادي ١١٠/٣ .

(٨) البغداديات ص ٤٩ .

(**ولا يتقدم المخصوص على : حَبَّذَا**) فلا يقال : زيدٌ حَبَّذا ، كما يقال : زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ ، (**لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل**) ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٤ــ وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوْصَ أَيًّا كَانَ لاَ تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلا

(**وقال ابن بابشاذ**[1]) : إنما امتنع تقديم المخصوص على « حَبَّذا » (**لئلا يُتوهَّم أن في** « **حَبَّ** » **ضميرًا**) مرفوعًا على الفاعلية يعود على المخصوص ، (**وأن** « **ذا** » **مفعول**) به . قال ابن مالك[2] : وتوهُّمُ هذا بعيد ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله . ثم علله بجريانه مجرى المثَل ، كما تقدم .

(**تنبيه : إذا قلت : حَبَّ الرَّجُلُ زيدٌ ، فـ : حَبَّ ، هذه من باب : فَعُلَ**) المضموم العين (**المتقدم ذكره**) في الفصل قبله ، (**ويجوز في حائه**[3] **الفتح**) مع التخفيف[4] وعدمه ، (**والضم**) بنقل حركة العين إليها[5] ، (**كما [٣٨/أ] تقدم**) من أنه يجوز أن تسكَن عينه ، وأن تنقل حركته إلَى فائه ، وإن لم تكن الفاء حلْقية ، وإلَى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٥ــ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّ بالبَا ....

(**فإن قلت : حَبَّذَا ، فَفَتْحُ الحاء واجب**) للتركيب ، (**إن جعلتهما كالكلمة الواحدة**) ، وإلا فجائز .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) شرح التسهيل ٢٧/٣.

(٣) في « ب » : (فائه) .

(٤) في « ب » : (الإدغام) مكان (التخفيف) .

(٥) في « ب » : (الحركة) مكان (حركة العين إليها) .

(هذا باب أَفْعَلِ التفضيل)

وهو الوصف المبني على أفْعَلَ لزيادة صاحبة على غيره في أصل الفعل ، وأما خَيْرٌ وشَرٌّ ، في التفضيل ، [١٠١] فأصلهما : أَخْيَرُ وأَشَرُّ ، فحُذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة : ﴿ مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾ [القمر/٢٦] بفتح الشين وتشديد الراء[١] ، وقول الشاعر : [من الرجز]

٦٢٤ـ بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

واختُلف في سبب حذف الهمزة منهما ، فقيل[٢] : لكثرة الاستعمال ، وقال الأخفش : لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان : حذف الهمزة ، وكونهما لا فعل لهما ، وأما قوله : [من البسيط]

٦٢٥ـ وَزَادَني كَلَفًا في الْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيْءٍ إلى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

(١) الرسم المصحفي : ﴿ الأَشِرُ ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قتادة وأبو حيوة . انظر البحر المحيط ١٨٠/٨ ، والكشاف ٣٩/٤ ، والمحتسب ٢٩٩/٢ .

٦٢٤- الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٣٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٩١/٢ ، المسألة رقم ٦٩ ، والمسائل العضديات ص ٢٦٤ ، المسألة رقم ١٠٩ .

٦٢٥- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٣ ، والارتشاف ٢٢٠/٣ ، والأغاني ٣٠١/٤، وتذكرة النحاة ص ٤٨ ، ٦٠٤ ، والحماسة الشجرية ٥٢١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٠ ، والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ، ولمجنون ليلى في ديوانه ص ١٥٨ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٥٣/٣ ، وعيون الأخبار ٥/٢ ، ولسان العرب ٢٩٢/١ (حبب) ، ونوادر أبي زيد ص ٢٧ ، وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

فضرورة،(**إنما يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب**)، وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلاَءَ، (**فيقال**) من باب « ضَرَبَ يَضْرِبُ » : (**هو أَضْرَبُ** ، و) من باب « عَلِمَ يَعْلَمُ » : هو (**أَعْلَمُ** ، و) من باب فَضُلَ يَفْضُلُ : هو (**أَفْضَلُ ، كما يقال**) في التعجب منها : (**ما أَضْرَبَهُ** ، و) ما (**أَعْلَمَهُ** ، و) ما (**أَفْضَلَهُ**) ، وأَعْلِمْ به وأَفْضِلْ به ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٦ـ صُغْ مِنْ مَصُوْغٍ منه للتعجُّبِ أَفْعَلَ للتفضيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

(**وشذ بناؤه من**) اسم عين نحو : هو أَحْنَكُ البعيرين ، بنوه من الْحَنَكِ ، [٣٨/ب] وهو اسم عين ، والمعنى : آكَلُهُمَا ، أي : أشَدُّهما أكْلاً ، (**ومن وصف لا فعل له** كـ : **هو أَقْمَنُ بِهِ ، أي : أَحَقُّ**) ، بنوه من قولهم : هو قَمِنٌ ، أي : حقيق ، (**و**) هو (**أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ**[1]) بنوه من قولهم : هو لِص ، بكسر اللام ، أي : سارق . وشظاظ ، بكسر الشين وبظاءين معجمتين[2] : اسم لص معروف من بني ضبة[3] ، ونقل ابن القطاع له فعلاً فقال[4] : يقال : لَصَّ ، إذا أخذ المال خفية ، فعلى هذا لا شذوذ .

(**و**) شذ بناؤه (**مما زاد على ثلاثة كـ : هذا الكلام أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ**) ، بنوه من « اخْتُصِر » ففيه شذوذان : كونه مبنيًا للمفعول ، وكونه زائدًا على الثلاثة ، كما تقدم في التعجب [منه][5] .

(**وفي**) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (**أَفْعَلَ ؛ المذاهب الثلاثة**) المتقدمة في التعجب ، فقيل : يجوز مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وقيل ، يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل .

[6](**وسُمع**) شذوذًا على القول بالمنع مطلقًا ، وعلى المنع في أحد شقي التفضيل : (**هو أَعْطَاهُم للدراهم ، وأولاهم للمعروف**[6] ، و) سُمع شذوذًا على الثاني : (**هذا المكانُ أَقْفَرُ**[7] **من غيره**) .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢/٢٥٧ ، وجمهرة الأمثال ٢/١٨٠ ، والدرة الفاخرة ٢/٣٦٩ ، والمستقصى ١/٣٢٨ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤١ .

(٢) سقط من « ب » : (وبظاءين معجمتين) .

(٣) في « ب » : (ضمية) .

(٤) كتاب الأفعال ٣/١٤٤ .

(٥) إضافة من « ط » .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٧) في « ب » : (أفقر) .

(و) سُمع بناؤه (من فعل المفعول كـ : **هو أَزْهَى مِـــنْ دِيـــكٍ**[(١)]) بنـوه مـن « زُهِيَ » بمعنى « تكبَّرَ » . قال في الصحاح[(٢)] : لا تتكلم بـه العـرب إلا مبنيًّا للمفعـول ، وإن كان بمعنى الفاعل . وحكى ابن دريد[(٣)] : « زها يزهو : أي : تكبر » ، فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه ، لأنه من المبني للفاعل .

(و) سُمِعَ : « هو[(٤)] (**أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ**) »[(٥)] بنوه من « شُـغِلَ » بالبنـاء للمفعول . والنحيين : تثنية نِحْيٍ ، بكسر النون وسكون الحاء المهملة : زِقُّ السَّمْن ، وذات [٣٩/أ] النحيين : امرأة من بني تيم اللات بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتى خَوَّات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها ، فَحَلَّتْ نِحْيًـا منـهما مملـوءًا ، فقـال لهـا : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حَلَّ الآخر وقال : أمسكيه ، فلما شغل يديها حاورها حتـى قضى منها ما أراد وهرب ، ثم أسلمَ خَوَّاتٌ فشهد بدرًا ﷺ .

(و) سُمع : هو (**أَعْنَى بِحَاجَتِكَ**)[(٦)] ، بَنَوه مـن « عُنِـيَ » بالبنـاء للمفعـول ، وسُمع فيه « عَنِيَ » كـ : رَضِيَ ، بالبناء للفاعل ، فعلى هذا لا شذوذ فيه .

(**وما توصِّل به إلى التعجب مما لا يتعجَّب منه بلفظه يتوصَّل [١٠٢] بـــه إلى التفضيل**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٧ـ وَمَـا بِـهِ إِلى تَعَجُّـبٍ وُصِـلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

(**ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزًا**[(٧)] **: فيقال : هو أشـد اسـتخراجًا وحُمْرَةً**) ، ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ[(٨)] للفاعل ، والفاقد للإثبـات ، فـإن أشـدَّ يـأتي هناك ولا يأتي هنا ، وذلك مستفاد من قول الموضح : ويجاء بمصدر ذلـك الفعـل تمييزًا ، لأن المؤوَّل بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير ، كما نبه عليه الموضح في الحواشي .

---

(١) المثل في مجمع الأمثال ٣٢٧/١ ، والمستقصى ١٥١/١ ، والدرة الفاخرة ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناظم ٣٤٢ .

(٢) الصحاح (زهي) .

(٣) جمهرة اللغة ٢٢/٣ .

(٤) في « ب » : (سمع بناؤه من شغل بالبناء للمفعول نحو :) .

(٥) المثل في مجمع الأمثال ٣٧٦/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٣٨/١ ، ٥٦٤ ، والدرة الفاخرة ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١٩٦/١ ، وفصل المقال ص ٥٠٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٤٢ .

(٧) سقطت من « ب » .

(٨) في « ب » : (المصوغ) .

(فصـــــــــــــــــل)

(ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجردًا من « أل » والإضافة ، فيجب له حكمان :

أحدهما) في نفسه ، وهو **(أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا)** ، ولو كان مسندًا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك : زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وهندٌ أَفْضَلُ من عَمْرٍو ، والزيدان أَفْضَلُ من عَمْرٍو[١] ، والهندان أَفْضَلُ من عَمْرٍو ، والزيدونَ أَفْضَلُ من عَمْرٍو ، والهنداتُ أَفْضَلُ من عَمْرٍو ، و(**نحو**) قولهِ تعالى : ﴿ **لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ**) إلى أبينَا مِنَّا ﴾ [يوسف/٨] (**ونحو**) قوله تعالى : (﴿ **قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكم وأَبْنَاؤُكم . . . .** ﴾ **الآيــة**) ، إلى قوله : ﴿ أَحَبُّ إِلَيْكُم ﴾ [التوبة/٢٤] فأفرد في الآيــة الأولى مـع الاثنـين ، وفي [٣٩/ب] الآيـة الثانية مع الجماعة .

(**ومن ثَمَّ**) أي ومن أجــل أنَّ أَفْعَـلَ التفضيـل إذا تجـرد مـن « أل » والإضافـة لزمه[٢] التذكير والإفراد[٣] (**قيل في أُخَرَ**) ، بضم الهمزة ، جمع أُخْرَى أنثى آخَـرَ ، بـالفتح : [٤](**إنه معدول عن آخَرَ**) الموازن لأَفْعَلِ التفضيل ، وليس من بـاب « أفْعَـلِ التفضيـل » حقيقة ، لأنه لا يدلّ على[٤] مشاركة وزيادةٍ ، ولذلك لم يجعله ابن مالك من بـاب « أفْعَـلَ » ولا ملحقًا به ، بل ملحقًا بالملحق بـه[٥] ، وهـو « أَوَّلُ » لأنـه بـه أنسـب ، لأنـه أشـبهه في الوزن ، وكون معناه نسبيًّا ، وكونه لا يدل على زيادة ، وعلى الإلحـاق بـه فـهو يخـالف بـاب « أفْعَلَ » في ثلاثة أمور :

---

(١) سقط من « ب » : (أفضل من عمرو) .

(٢) في « ط » : (لزم) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الإفراد والتذكير) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) شرح التسهيل ٣/٦٤ .

أحدها : أنه يطابق ، ولو كان نكرة .
الثاني : أنه لا يليه « مِنْ » لا لفظًا ولا تقديرًا .
الثالث : أنه لا يُضاف .

(و) من ثَمَّ ؛ أيضًا ؛ قيل **(في قول)** أبي نواس الحسن **(ابن هانئ)** الحكمي يصف الخمرة : [من البسيط]

٦٢٦ـ **(كَأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِهَا)** حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(إنه لَحْنٌ) ، حيث أنَّث[1] « صغرى وكبرى » وكان حقه أن يقول : كأنَّ أصغر وأكبر ، بالتذكير . وأجيب [عنه][2] بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة ، فهو كقول العروضيين ، فاصلة صغرى وفاصلة كبرى ، وقول الفرزدق : [من الطويل]

٦٢٧ـ إذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ اللَّيْلِ كُنْتُمُ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ

أي : لئام . والفقاقع ، بفتح الفاء والقاف ، وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة : النُّفَاخَاتُ التي تعلو وجه الخمرة .

وسبب تلقيبه بأبي نواس ؛ بنون مضمومة بعدها واو لا همزة ؛ أنه كان له ذؤابتان تَنُوسَان : أي تتحركان[3] على عاتقه .

(و) الحكم **(الثاني)** فيما بعد « أَفْعَلَ » **(أن يؤتى بعده بـ « مِنْ » جارَّة للمفضول)** كما تقدم من الأمثلة ، وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في [٤٠/أ] نحو : « أَفْضَلَ منه » وابتداء الانحطاط في نحو « شَرٌّ منه » .

٦٢٦- البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، وشرح قطر الندى ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ١٠٢/٦ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٦٢/٣ ، ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ .

(١) بعده في « ب » : (إنه) .

(٢) إضافة من « ط » .

٦٢٧- البيت للفرزدق في الارتشاف ٢٢٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٧/٤ ، وليس في ديوانه ، وتاج العروس (عين) ، وبلا نسبة في أمالي القالي ١٧١/١ ، ٤٧/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٦٥٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨ ، وسمط اللآلي ص ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ٣٨٨/٢ ، ولسان العرب ٢٣١/١ (سود) ، ٣٨١/١٢ (عتم) ، ومعجم البلدان ١٩٣/١ (أسود العين) ، ومغني اللبيب ٣٨١/٢ .

(٣) سقط من « ب » : (أي تتحركان) .

واعترضه ابن مالك بأنها لا تقع بعدها « إلى » واختار أنها للمجاوزة ، فإن معنى « زيدٌ أفضلُ من عَمْرو » جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل[١] .

واعترضه في المغني[٢] بأنها لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها « عن » ودُفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع مانع من ذلك[٣] ، وههنا منع مانع وهو الاستعمال ، فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا « مِنْ » خاصة .

(وقد تحذف « مِنْ »[٤] مع مجرورها) للعلم بها (نحو : ﴿ والآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾) [الأعلى/١٧] أي : من الحياة الدنيا . (وقد جاء الإثبات والحذف في : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف/٣٤] أي : منك) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٨ـ وَأفعَلَ التَّفْضِيْلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

(وأكثر[٥] ما تحذف « من ») مع المفضول (إذا كان « أفْعَلُ »[٦] خبرًا) في الحال ، أو في الأصل ، فيشمل خبر المبتدأ وخبر [١٠٣] « كان » و« إنَّ » وثاني مفعولي « ظن » وثالث مفاعيل « أعْلَمَ » نحو : زيدٌ أفضلُ ، وكان زيدٌ أفضلَ ، وإنَّ زيدًا أفضلُ ، وظننت زيدًا أفضلَ ، وأعلمتُ زيدًا عمرًا[٧] أفضلَ . (ويقل) الحذف (إذا كان) أفْعَلُ (حالاً ، كقوله) : [من الطويل]

٦٢٨ـ (دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلاَ) فَظَلَّ فُؤَادِي في هَوَاكِ مُضَلَّلاَ

فـ « أجمل » حال من تاء المخاطبة في « دنوت » ، و« كالبدر » مفعول ثان لـ : خلناك ، (أي : « دنوتِ أجْمَلَ منَ البدرِ) وقد خلناك مثله » . قاله ابن مالك[٨] في شرح التسهيل[٩] .

---

(١) شرح التسهيل ١٣٥/٥ - ١٣٦ .

(٢) مغني اللبيب ٣٢١/١ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (إذا لم يمنع من ذلك مانع) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ط » : (وكثر) .

(٦) في « ب » : (الفعل) .

(٧) سقطت من « ب » .

٦٢٨- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٩/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٠/٣ ، ٣٨٩ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٧٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٠/٤ .

(٨) في « ب » : (قال) .

(٩) شرح التسهيل ٥٧/٣ .

(أو) إذا كان أفْعَلُ(١) (صفة ، كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح : [من الرجز]

٦٢٩ـ (تَرَوَّحِيْ أَجْـدَرَ أَنْ تَقِيْلِـي) غَـدًا بِـجَنْبَيْ بَـارِدٍ ظَلِيـلِ

فـ « أجدر » صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على « تروَّحي » (أي : تروَّحي وائْتِـي مكانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِه ، بأن تقيلي فيه) غدًا ، قاله ابن مالك في شرح الكافية(٢) ، [٤٠/ب] وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته ، وهو من « التَّرَوُّح » بمعنى الرواح وقت العشي ، و« أجدر » بالجيم : أي : أَحَقُّ ، وتقيلي : من القيلولة ، وهو النوم وقت الظهيرة .

وقال العيني(٣) : إن الخطاب للفسيل ، وهي صغار النخل ، منْ تروَّح النبت ، إذا طال ، وأنه كنى بالقيلولة عن نُمُوِّها وزُهُوِّها ، وادَّعى أن السوابق واللواحق تشهد لذلك . وجنبَي : تثنية جنب ، مضاف إلى « بارد » و« ظليل » وهما وصفان لموصوفين محذوفين ، والأصل : بجنبي ماء بارد ومكان ظليل ، وحُذف العاطف .

(ويجب تقديم « من » ومجرورها عليه) أي : على أفْعَلَ ، (إن كان المجرور) بـ « من » (استفهامًا) ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، (نحو : أنتَ مِمَّنْ أفضـلُ ؟) فالأصل : أنتَ أفضلُ مِمَّنْ(٤) ؟ فقُدِّم « مِمَّنْ » على عامله ، وهو « أفضلُ » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٢ـ وَإنْ تَكُنْ بتِلْـوِ مِـنْ مُسْـتَفْهِمَا فَلَـهُمَا كُـنْ أبَـدًا مُقَدِّمَـا

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله :

٥٠٣ـ كَمِثْـلِ مِمَّـنْ أنْـتَ خَـيْرٌ ....

لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لأن المبتدأ أجنبي من الخبر ، بمعنى أنه ليس معمولاً له على الصحيح ، وسيأتي أنه لا يُفصل بين أفْعَلَ و« مِن » بالمبتدأ ، لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه . ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن صَدْرِيَّتِهِ ، لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط ، لا مطلقًا .

---

(١) في « ب » : (أفعل منه) .

٦٢٩- الرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية ٣٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩١/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٤٣/١ ، وخزانة الأدب ٥٧/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/٢، وشرح التسهيل ٥٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ .

(٣) المقاصد النحوية ٣٧/٤ .

(٤) في « ب » : (من) .

(**أو**) كان المجرور بـ « مِنْ » (**مضافًا إلى الاستفهام نحو : أنتَ مِنْ غُلامِ مَنْ أَفْضَلُ ؟**) والأصل : أنتَ أفضلُ مِنْ غُلامِ مَنْ ؟ فقُدمت « مِن » ومجرورها على « أفضل » لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير ، وما أحسن قول الأمين المحلِّي في المفتاح : [من الطويل]

عَلَيْكَ بأَرْبَابِ الصُّدُوْرِ فَمَنْ غَدَا ... مُضَافًا لأَرْبَابِ الصُّدُور تَصَدَّرَا[١]

[٤١/أ] (**وقد تتقدم**[٢]) من[٣] مع مجرورها على أفْعَلَ (**في**[٤] **غير الاستفهام**) ، وهو الإخبار ، (**كقوله**) وهو جرير : [من الطويل]

٦٣٠ــ إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً ... (**فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ**)

فالأصل : فأسماء أملح من تلك الظعينة ، فقدم « من » ومجرورها على « أملح » وهو ضرورة عند الجمهور ، ونادر عند الناظم حيث قال :

٥٠٣ــ . . . . وَلَدَى ... إخْبَارٍ التَّقْدِيْمُ نَزْرًا وَرَدَا

وذلك لأن أفعلَ عامل غير متصرف في نفسه ، فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقدم[٥] عليه كسائر العوامل غير المتصرفة .

(**الحالة الثانية : أن يكون**) أفْعَلُ مقرونًا (بـ « **أل** » **فيجب له حكمان :**

أحدهما : أن يكون مطابقًا لموصوفه) في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وإلى ذلك[٦] أشار الناظم بقوله :

٥٠٠ــ وَتِلْوُ ال طِبْقٌ . . . .

(**نحو : زيدٌ الأفضلُ وهندٌ الفُضْلَى والزيدان الأفضلان**) والهندان الفضليان (**والزيدون الأفضلون**) أو الأفاضل (**والهنداتُ الفضليات أو الفُضَلُ**) بضم الفاء وفتح

---

(١) البيت في مغني اللبيب ٥١٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٠٤/٥ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (تقدم) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ط » : (إن) .

٦٣٠- البيت لجرير في ديوانه ص ٨٣٥ ، وتذكرة النحاة ص ٤٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٦ ، والمقاصد النحوية ٥٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢ .

(٥) في « أ » ، « ط » : (بالتقدم) ، وأثبت ما في « ب » .

(٦) بعده في « ب » : (وإليه) .

الضاد المخففة كـ : الكُبَرُ ، فيطابق موصوفه لزومًا ، لأنه نقص شبهه بأفْعَلَ[١] المتعجَّب به[٢] لاقترانه بـ « أل » ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع .

قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه[٣] المستوفى[٤] ما ملخصه : ولا يُستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع ، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما : الأشارف والشُّرْفَى والأظارف والظُّرْفَى ، [١٠٤] كما قيل ذلك في الأفضل والأطول ، وكذلك الأكرمُ والأمجدُ ، قيل فيهما : الأكارمُ والأماجدُ ، ولم يُسمَع فيهما : الكُرْمَى والْمُجْدَى . انتهى .

(و) الحكم (**الثاني : أن لا يؤتى معه بـ : من**) لأن « من » و« أل » يتعاقبان ، فلا يجتمعان كـ « أل » والإضافة . (**فأما قول**) ميمون (**الأعشى**) : [من السريع] [٤١/ب]

٦٣١ـ (**وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى**) وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

(**فخُرِّج**) جمعه بين « أل » و« من » (**على زيادة : أل**) في « الأكثر » (**أو على أنها**) ؛ أي : « من » ليست متعلقة بالأكثر المعرَّف بـ « أل » وإنما هي (**متعلقة بـ« أكثر » نكرة**) ، حال كونه (**محذوفا مبدلاً من « أكثر » المذكور**) بدل نكرة من معرفة ، والأصل : بالأكثر أكثر منهم ، أو على أن « من » بمعنى « في » أي : فيهم ، أو لبيان الجنس ، أي : من بينهم ، أو متعلقة بـ : ليس ، لما فيه من رائحة قولك ، انتفي واغتُفِر الفصل بين « أفْعَلَ » وتمييزه للضرورة . وحصى : تمييز ، أي : عددًا ، والكاثر : بمعنى الكثير .

الحالة (**الثالثة : أن يكون**) أفْعَلُ[٥] (**مضافًا ، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران[٦]: التذكير والتوحيد ، كما يلزمان المجرد**) من « أل » والإضافة (**لاستوائهما**

(١) سقطت من « ب » .
(٢) في « ب » : (منه) .
(٣) في « أ » ، « ط » : (كفاية) ، والتصويب من « ب » .
(٤) ورد مثل ذلك في الارتشاف ٢٢٠/٣ .
٦٣١- البيت للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٤٠٠/٣ ، ٢٥٠/٨ ، ٢٥٤ ، والخصائص ١٨٥/١، ٢٣٦/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ١٠٣، ولسان العرب ١٣٢/٥ (كثر) ، ١٤٧/٩ (سدف)، ١٨٣/١٤ (حصى) ، ومغني اللبيب ٥٧٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٥ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢ ، وشرح المفصل ٦/٣ .
(٥) في « ب » : (لفعل) .
(٦) الكتاب ٢٠٣/١ .

في التنكير) ، ولكونهما على معنى « من » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٩ــ وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

(ويلزم في[1] المضاف إليه أن يطابق) الموصوف (نحو) : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، و(الزيدان أفضلُ رجلين ، [١٠٥] والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ) ، والهندان أفضلُ امرأتين ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ ، إذ قصد ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه ، واحدًا واحدًا ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة .

والمعنى : زيدٌ أفضلُ مِنْ جميع الرجالِ إذا فُضِّلُوا رجلاً رجلاً ، والزيدان أفضلُ مِنْ جميعِ الرجالِ إذا فُضِّلُوا رَجُلَيْنِ[2] رَجُلَيْنِ ، والزيدون أفضلُ من جميعِ الرجالِ إذا فُضِّلُوا رجالاً رجالاً ، وهندٌ أفضلُ من جميعِ النساءِ إذا فُضِّلْنَ [3][امرأةً امرأةً ، والهندان أفضلُ من جميعِ النساءِ إذا فُضِّلْنَ امرأتَيْنِ امرأتَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ مِنْ جميعِ النساءِ إذا فُضِّلْنَ][3] نساءً نساءً .

فإن قلت : النكرة في سياق الإثبات لا تعمُّ ، فمن أين جاء العموم ؟ قلت : أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل « زيدٌ أفضلُ رجلٍ » : زيدٌ أفضلُ الناسِ إذا عُدُّوا رجلاً رجلاً ، وكذا الباقي . ولذلك صحت الإضافة ، لأنَّ أَفْعَلَ [٤٢/أ] لا يُضاف إلا لما هو بعضه[4] .

(فأما) قوله تعالى : (﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾) [البقرة/٤١] بالإفراد ، ومقتضى القاعدة « كافرين » بالجمع ، ليطابق الواو في « تكونوا » فالجواب ما قاله المبرد : إنه على حذف الموصوف ، (والتقدير : أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به) .

وقال الفراء[5] : إنما وحَّد لأنه في معنى الفعل : أي : أوَّلَ منْ كفرَ ، ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع .

وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب « البديع » : إن النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها ، نحو ، أنت أفضلُ رجلٍ ، وأنتما أفضلُ رجلٍ ، وأنتم أفضلُ رجلٍ منه ، ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة/٤١] وذلك هو القياس ، لأنَّ النكرة تمييز له ،

(١) سقطت من « ط » .
(٢) في « ب » : (رجل لا رجالاً) .
(٣) سقط ما بين القوسين من « أ » ، واستدرك من « ب » ، « ط » .
(٤) انظر شرح المرادي ١٢٥/٣ .
(٥) معاني القرآن للفراء ٣٢/١ - ٣٣ .

وقد خُفِضت بالإضافة ، فأشبه مائةَ رجلٍ ، وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن تُثنى وأن تُجمع نحو : أنتما أفضلُ رجلينِ وأنتم أفضلُ رجالٍ . انتهى . والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة .

(**وإن كانت الإضافة إلى معرفة**) فهو ثلاثة أقسام :

قسم تُقصَد زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يُقصد به زيادة[1] مطلقة ، وقسم يؤوَّل بما لا تفضيل فيه ، (**فإنْ أُوِّلَ أفْعَلُ بما لا تفضيل فيه**) ، أو قُصِدَ به زيادة مطلقة (**وجبت المطابقة**) للموصوف به تشبيهًا بالمعرَّف بـ « أل » في الإخلاء عن لفظ « مِن » ومعناها .

وقد يتواردان على مثال[2] واحد (**كقولُهم : الناقصُ والأشَجُّ أَعْدَلا بني مروانَ**[3]) ، فيحتمل « أعدلا » أن يؤول لما لا تفضيل فيه (**أي : عَادِلاَهُمْ**) ، لأنهما لم يشاركهما أحدٌ من بني مروان في العدل ، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة . والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك [٤٢/ب] بن مروان ، لقِّب بذلك لأنه نقَّص أرزاق الجند . والأشج ، بالشين المعجمة والجيم : هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، لُقِّب بذلك لأن بجبينه[4] أثر شَجَّةٍ من دابة ضربته . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠١ــ . . . . وَإنْ لم تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

(**وإن كان أفْعَلُ على أصله من إفادة المفاضلة**) على ما أضيف[5] إليه (**جازت المطابقة**) لشبهه بالمعرَّف بـ « أل » (**كقوله تعالى**) : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ (**أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا**) ﴾ [الأنعام/١٢٣] فـ : أكابر : مفعول أول[6] لـ « جعلنا » ، و« في كُلِّ قرية » في موضع المفعول الثاني ، ومجرميها : مضاف إليه « أكابر » ، ولو لم يطابق لقيل : أكبَرَ مجرميها ، (**و**) في بعض النسخ : (﴿ **هُمْ أَرَاذِلُنَا** ﴾) [هود/٣٧] ولو لم يطابق لقيل : « أرذلُنا » .

---

(١) في « ب » : (زيادته) .

(٢) في « ب » : (محل) .

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٤٥ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٨١ .

(٤) في « ب » : (بجنبيه) .

(٥) في « أ » : (وما أضيفت) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٦) سقطت من « ب » .

(و) جاز (**تركها**) أي ترك المطابقة[١] ؛ لشبهه بالمجرد لنية معنى « من » (**كقوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾**) [البقرة /٩٦] فـ « أحرص » مفعول ثان لـ « تجد » ، ولو طابق لقيل : أَحْرَصِي ، بالياء ، (**وهذا**) الوجه وهو ؛ ترك المطابقة ؛ (**هو الغالب**) في الاستعمال ، [١٠٦] (**وابن السراج يوجبه**) ويجعل أفْعَلَ فيه كالمجرد ويُلزِم الإفراد والتذكير ، ويرده : ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام/١٢٣] (**فإن قُدِّر** « **أكابر** » **مفعولاً ثانيًا**) لـ « جعلنا » ، (و« **مُجرميها** » **مفعولاً أول**) ؛ كما قال ابن عطية ؛ (**فيلزمه الْمطابقة في الْمجرّد**) من « أل » والإضافة ، كما قال أبو حيان[٢] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٢ـ . . . . وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هذا إذا نويْتَ معنى « مِنْ » .

وذكر صاحب « الأمثال السائرة » أن أفْعَلَ يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾ [الدخان/٣٧] أي : لا خير في الفريقين . انتهى .

(**مسألة**) : يتعلق بأفْعَلِ التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بـ « أفْعَلَ » التعجب ، وأما الخفض به فيجوز إن [٤٣/أ] كان المخفوض كلاً وأفْعَلُ بعضه ، وعكسه[٣] ، وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه[٣] والمطلق مطلقًا[٣] ، والتمييز إن لم يكن فاعلاً معنًى ، إلا إن كان أفْعَلُ مضافًا إلى غيره ، ويجوز الباقي .

وأما الرفع به (**فإنه يرفع أفْعَلُ التفضيل الضميْرَ** المستتر **في كل لغة ، نحو : زيدٌ أفضلُ**) ، ففي « أفضل » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى « زيد » (**و**) يرفع (**الضميْرَ** المنفصلَ **والاسمَ الظاهرَ في لغة قليلة**) حكاها سيبويه[٤] ، وأشار إليها الناظم بقوله :

٥٠٤ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ . . . .

(**كـ : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، أو**) أفضلَ منه (**أنتَ**) ، بخفض أفضلَ بالفتحة

(١) سقط من « ب » قوله : (الوجه ؛ وهو ترك المطابقة) .

(٢) الارتشاف ٢٢٤/٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الكتاب ٢٦/٢ .

على أنه صفة لـ « رجل » ويُرفع الأب أو « أنتَ » على الفاعلية بـ « أفضل » على معنى فاقه في الفضل أبوه أو « أنت » وأكثر العرب يوجب رفع أفضلَ في ذلك على أنه خبر مقدم ، وأبوه أو « أنت » مبتدأ مؤخر ، وفاعل أفضلَ[1] : ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ : رجل ، ورابطها الضمير المجرور بـ « من » .

(**ويطَّرد ذلك**) الرفع للظاهر (**إذا حَلَّ**) أفْعَلُ التفضيل (**محلّ الفعل**) مع موافقة المعنى ، والفعل يرفع الظاهر ، فكذلك ما حلَّ محلَّه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٤ـ .... وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فكثيرًا ثَبَتَا

(**وذلك إذا**[2]) كان أفْعَلُ صفة لاسم جنس ، و(**سبقه نفي** ، **وكان مرفوعه أجنبيًّا**) ، وهو ما ليس ملتبسًا[3] بضمير الْموصوف به ، (**مفضَّلاً**) ذلك الأجنبي (**على نفسه باعتبارين**) مختلفين ، (**نحو**) قول العرب : (**ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عيْنِ زيدٍ**[4]) ، فـ « أحسن » أفْعَلُ تفضيل ، وهو صفة لـ « رجلاً » وهو[5] اسم جنس مسبوق بنفي ، ومرفوعه « الكحل » وهو أجنبي من [٤٣/ب] الموصوف لكونه لم يتصل بضميره ، والكحل مفضَّل على نفسه باعتبار محلَّيْن مختلفين ، فباعتبار كونه في عين [١٠٧] زيدٍ فاضلاً ، وباعتبار كونه في عين غيره مفضولاً .

والمعنى أن الكحلَ في عينِ زيدٍ أحسنُ من نفسِه في عينِ غيرِهِ[6] من الرجال . ونظيره قول الأصوليين : الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة .

والسبب في اطراد رفع [7]أفْعَلِ التفضيل الاسم الظاهر في مثل[7] هذا المثال ، تهيئتُه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة[8] الفعل على وجه لا يكون بدونها ، (**فإنه يجوز أن يقال : ما رأيتُ رجلاً يحسنُ في عينِه الكحلُ كحُسْنِهِ في عينِ زيدٍ**) ، فيؤتى بالفعل ، وهو

(١) في « ب » : (أفعل) .
(٢) في « ب » : (أنه إذا) .
(٣) في « أ » ، « ب » : (متلبسًا) ، والتصويب من « ط » .
(٤) انظر مثل ذلك في شرح ابن الناظم ص ٣٤٦ – ٣٤٧ .
(٥) في « ب » : (ورجل) .
(٦) في « ب » : (غير زيد) .
(٧) ما بين الرقمين سقط من « ب » .
(٨) في « ب » : (لمعاقبته) .

« يحسن » مكان أفْعَلِ التفضيل ، وهو « أحسنَ » ولا يتغير المعنى . قاله ابن مالك[١] ، وناقشه أبو حيان في ذلك[٢] .

(**والأصل أن يقع هذا**) الاسم (**الظاهر**) المرفوع بأفْعَلِ التفضيل (**بيْن ضميرين : أولهما للموصوف**) بأفعَلِ التفضيل ، وهو الهاء في « عينه » ، (**وثانيهما للظاهر**) ، وهو الهاء في « منه » فيكون المفضول مذكورًا ، كما مثلنا .

وقد يُحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ، والمقدَّر كالملفوظ . (**وقد يُحذف الضمير الثاني**) العائد إلى « الكحل » فيكون المفضول مقدرًا .

(**وتدخل : مِنْ**) الجارة للمفضول (**إما على الاسم الظاهر**) ، وهو « الكحل » في مثالنا ، (**أو**) تدخل (**على محله**) ، أي محل الكحل وهو العين ، (**أو**) تدخل (**على ذي الْمحل**) وهو زيد ، (**فتقول**) : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ (**منْ كحلِ عينِ زيدٍ**) ، بدخول « من » على الاسم الظاهر ، وهو الكحل ، (**أو**) : ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل (**من عيْنِ زيدٍ**) ، بدخول « من » على [٤٤/أ] محل الكحل ، وهو العين ، (**أو**) : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ (**مِن زيدٍ**) بدخول « من » على ذي الْمحل ، وهو زيدٌ (**فتَحذِف مضافًا**) إذا أدخلتَ « من » على المحل ، وهو العين ، (**أو مضافين**) إذا أدخلت « من » على ذي الْمحل وهو زيد .

(**وقد لايؤتى**) بعد الاسم الظاهر (**المرفوع بشيء**) أصلاً ، وذلك إذا تقدم المفضل على أفْعَلِ التفضيل ، فيُستغنى عما بعد المرفوع ، (**فتقول : ما رأيتُ كعيْنِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ**) ، فتَحذف ضمير « الكحل » ومحلَّه وصاحب محلّه اختصارًا .

وربما أدخلوا « من » على غير المفضول لفظًا ، (**وقالوا : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من زيدٍ ، والأصل : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من حُسْنِ الجميلِ بزيدٍ**) ، فـ « الجميل الثاني » هو المفضول ، وهو « الجميل الأول » ، (**ثم [إنهم]**[٣] **أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه**) في المعنى ، فصار التقدير : مِنْ جميلِ زيدٍ ، (**ثم حذفوا المضاف**) ، وهو « جميل » وأقاموا المضاف إليه ، وهو « زيد » مقامه ، فصار : مِنْ زيدٍ ، (**ومثله**) قول الناظم :

---

(١) شرح التسهيل ٦٧/٣ .

(٢) الارتشاف ٢٣٥/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٤٨ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

٥٠٥ـ (**كَلَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفِيْــقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ من الصِّدِّيْــقِ**)

(**والأصل : من ولايةِ الفضلِ**[١] **بالصِّدِّيقِ**) ، فـ : الفضل الثاني هو المفضول ، وهو الفضل الأول . (**ثم**) إنهم أضافوا الفضل إلى الصِّدِّيق لملابسته له في المعنى ، فصار التقدير : (**مِنْ فضلِ الصِّدِّيق**) ، ثم حذفوا المضاف ، وهو الفضل[٢] الثاني[٣] ، وأقاموا المضاف إليه وهو « الصِّدِّيق » مقامه فصار : (**مِنَ الصِّدِّيق**) .

وهذا المثال داخل تحت القاعدة ، فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بـ « لن » ، مُكْتَنَفٌ بضميرين : أولهما ضمير الموصوف ، وهو الهاء من « به » ، والثاني ضمير الاسم الظاهر ، وقد حُذف ، والأصل : أولى[٤] به الفضلُ منه بالصِّدِّيق .

والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين ، وتارة يكونان محذوفين ، وتارة يُذكَر أحدهما ويُحذَف الآخر ، [٤٤/ب] وإذا حُذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس .

ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفْعَلِ التفضيل و« من » وذلك لا يجوز ، رفعوه[٥] على الفاعلية ، وشرطوا تقدُّم النفي عليه ، وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل[٦] النهي والاستفهام ، وتبعه الموضح في شرح القطر[٧] ولم يَرِدْ به سماع ، فالأَوْلَى الاقتصار على ما قالته العرب .

---

(١) في « ط » : (ولايته للفضل) .
(٢) في « ط » : (وهو فضل) .
(٣) سقطت من « ب » ، « ط » .
(٤) في « ب » : (والأولى) .
(٥) في « ب » : (رفعه) .
(٦) شرح التسهيل ٣/٦٨ .
(٧) شرح قطر الندى ص ٢٨٣ .

(هــذا بــاب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف .

(الأشياء التي ما قبلها في الإعراب) لفظًا أو تقديرًا أو محلاً (خمسة : [١٠٨] النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) . ويُشكل عليه : قامَ قامَ زيـدٌ[١] ، ونَعَـمْ نَعَمْ ، ولا لا ، فإنها مشتملة على التوكيد ، ولا تبعية في شيء منها .

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا ، الأول عطف النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا ، الأول البدل ، والثاني : إمـا أن يكون بألفاظ مخصوصة أو لا ، الأول التوكيد ، والثاني إمـا أن يكـون بالمشـتق أو لا ، الأول النعت ، والثاني عطف البيان ، ولها أبواب ، وإذا اجتمعت يُبـدأ بـالنعت ثـم بالبيـان ثـم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق . قاله في التسهيل[٢] .

واختُلف في عامل التابع ، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمـهور : العـامل فيها هو العامل في المتبوع ، ونُسِبَ إلى سيبويه[٣] . وقيل : العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ، وهو قول الخليل والأخفش[٤] .

وأمـا البـدل فقيل : عاملُه محذوف ، وهو قـول الجمهور . ويدل لهم[٥] ظهوره جـارًّا

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) التسهيل ص ١٧٣ .

(٣) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب ، وهو في الارتشاف ٢/٥٩٢ .

(٤) وهو أيضًا قول سيبويه والجرمي . انظر همع الهوامع ٢/١١٥ .

(٥) في « ب » : (له) .

جوازًا مع الظاهر ووجوبًا مع المضمر ، نحو : بزَيْدٍ به . وقال قوم منهم المبرد[١] : عامله عامل متبوعه ، [وهو ظاهر [٤٥/أ] مذهب سيبويه[٢] ، واختاره ابن مالك[٣] وابن خروف . وقال ابن عصفور[٤] : عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة . وأما النسق فقال الجمهور][٥] : عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف ، وقيل : الحرف ، وقيل : محذوف ، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله :

٥٠٦ـ يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

(**فالنعت عند الناظم**) المشار إليه بقوله في النظم :

٥٠٧ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

(**هو التابع الذي يكمِّل متبوعه بدلالته على معنًى فيه ، أو فيما يتعلق به . فخرج بقيد التكميل النسق والبدل**) ، فإنهما لا يكمِّلان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ، ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عَرَضِيٌّ ، (و) خرج (**بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد**) ، فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به ، أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول ، وأما التوكيد فلأن نفس الشيء . هو الشيء لا معنى فيه . قاله ابن مالك في شرح العمدة . (**والمراد بالمكمِّل الموضح للمعرفة ، كـ : جاءني زيدٌ التاجرُ**) ، في النعت الحقيقي ، أو التاجرُ أبوه ، في النعت السببي ، (**والمخصِّص للنكرة كـ : جاءَ رجلٌ تاجرٌ**) في الحقيقي ، (**أو : تاجرٌ أبوهُ**) في السببي .

واختُلف في معنى الإيضاح والتخصيص ، فقيل : الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق ، فهو يجري مجرى بيان الجمل ، والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع ، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة . وقيل : الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف ، والتخصيص تقليل الاشتراك [٤٥/ب] في النكرات .

(**وهذا الحد**) ليس بجامع لأنه (**غير شامل لأنواع النعت ، فإن النعت**) قد لا

(١) المقتضب ٢٩٥/٤ ، ٣٩٩ .
(٢) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب ، وهو في شرح المرادي ١٣٢/٣ .
(٣) شرح التسهيل ٣٣٠/٣ .
(٤) المقرب ٢٤٢/١ .
(٥) سقط ما بين القوسين من « أ » ، واستدركته من « ب » ، « ط » .

يكون للإيضاح والتخصيص بل (**قد يكون لمجرد المدح** كـ : ﴿ **الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ** ﴾) [الفاتحة/٢] (**أو لمجرد الذم نحو : أعوذُ باللهِ منَ الشيطانِ الرجيمِ**) ، أو للتعميم نحو : إنَّ اللهَ يرزقُ عبادَه الطائعِيْنَ والعَاصِيْنَ ، [١٠٩] أو للتفصيل نحو : مَرَرْتُ برجلين عربيٍّ وأعجميٍّ ، أو للإبهام نحو : تصدَّقْ بصَدَقَةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ ، (**أو للترحُّم ، نحو : اللهمَّ أنا عبدُكَ المسكيْنُ ، أو للتوكيد نحو :**) ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ** (**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**) ﴾ [الحاقة/١٣] .

وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص ، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازًا عن استعمال الشيء في غير ما وُضِعَ له .

(فصـــــــــــل)

(ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة) : الرفع والنصب والجر ، **(ومن التعريف والتنكير ، تقول)** في التعريف : **(جاءني زيـــدٌ الفاضلُ)** برفعهما **(ورأيتُ زيدًا الفاضلَ)** بنصبهما **(ومَرَرْتُ بزَيْدٍ الفاضلِ)** بجرهما **(و)** تقول في التنكير : **(جاءِني رجلٌ فاضلٌ)** ، ورأيتُ رجــلاً فـاضلاً ، ومَـرَرْتُ برَجُـلٍ فاضلٍ .

(كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الإعراب ، لأن ذلك يُخِلّ بالتبعية ، ولا تخالفهما في التعريف والتنكير ، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعيَّن مدلولاً عليه بحسب تعيينـه ، والتنكير يقتضي كون ذلك المعيَّن غير مدلولٍ عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمــعُ بـين النفي والإثبات ، وهو محال . قاله الفخر الرازي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٨ـ وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيـفِ والتنكيـرِ مَـا   تَــلاَ كَــامْرُرْ بقَـــومٍ كُرَمَـــا

(وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإنْ رَفَـــعَ الوصــفُ) [٤٦/أ] الحقيقي أو المجازي **(ضميرَ الموصوف المستتر وافقه فيها)** أيضًا . ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على من هو له ، **(كـ : جاءتني امرأةٌ كريمةٌ)** ، ورجلٌ كريمٌ ، **(ورجلان كريمان ، ورجالٌ كِرَامٌ)** ، ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع . **(وكذلك)** تقول في التعريف : جاءتني المرأةُ الكريمةُ والرجلان الكريمانِ والرجالُ الكرامُ .

ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير من هو له إذا حُوِّلَ الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وجُرَّ الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ، ونُصِبَ على التمييز إن كان نكرة نحو : **(جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأب)** بالإضافة **(أو كريمةٌ أبًا)** بالتمييز ، **(وجــاءني رجلان كريما الأب)** ؛ بالإضافة ؛ **(أو كريمان أبًا)** ؛ بالتمييز ، **(وجاءني رجالٌ كــرامُ الأبِ)** بالإضافة **(أو كرامٌ أبًا)** بالتمييز ، فيوافق النعــت منعوتـه فــي الإفـراد والتثنيـة

والجمع ، والتذكير والتأنيث ، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي التعريف والتنكير . وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة[1] ، (**لأن الوصف في ذلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر**) أصالة أو تحويلاً ، ويستثنى من ذلك شيئان :

أحدهما : الوصف باسم التفضيل إذا استُعمل بـ « مِنْ » أو أضيف إلى نكرة ، فإنه[2] يلزمه الإفراد [١١٠] والتذكير ، ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع ، نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبرجلين أفضلَ مِنْ زيدٍ ، وبرجالٍ أفضلَ مِنْ زيدٍ ، وبامرأةٍ أفضلَ من زيدٍ ، وبامرأتين أفضلَ منْ زيدٍ ، وبنساءٍ أفضلَ من زيدٍ ، وكذلك : مَرَرْتُ برَجُلٍ أفضلَ شخصٍ ، وبرجلين أفضلَ شخصين ، وبرجالٍ أفضلَ شخوصٍ . . . إلى آخر المثل[3] .

والثاني : الوصف [٤٦/ب] بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فَعُول بمعنى فاعِلٍ وفَعِيلٍ بمعنى مَفْعُول ، إذا كان جاريًا على موصوفه نحو : رَجُلٌ صَبُورٌ ، وامرأةٌ صبورٌ ، ورَجُلٌ قتيلٌ ، وامرأةٌ قتيلٌ .

(**وإنْ رَفَعَ**) الوصفُ الاسمَ (**الظاهر أو**) رفع (**الضمير البارز أعطي**) الوصفُ (**حكم الفعل ، ولم يُعتَبَرْ حال الموصوف**) في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، (**تقول**) في الوصف إذا رَفَعَ الظاهر : (**مَرَرْتُ برَجُلٍ قائمةٍ أمُّه**) ، بتأنيث قائمةٍ ، لأنها مسندة إلى الأم ، وإن كان الموصوف مذكرًا ، (**وبامرأةٍ قائمٍ أبوها**) بتذكير قائم ، لأنه مسند إلى الأب ، وإن كان الموصوف مؤنثًا ، (**كما تقول**) في الفعل : (**قامت أمُّه**) في المثال الأول ، (**وقام أبوها**) في المثال الثاني ، (**و**) تقول : (**مَرَرْتُ برجلين قائمٍ أبواهما**[4]) بإفراد قائم ، وإن كان المنعوت مثنى ، (**كما تقول**) [في الفعل][5] : (**قام أبواهما**) بإفراد الفعل .

(**ومن قال**) من العرب كطيئ وأزد شنوءة : (**قاما أبواهما**) بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر ، (**قال**) في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر :

---

(١) في شرح ابن عقيل ١٩٤/٢ : أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميرًا ، وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهرًا .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ .

(٤) في « ب » : (أبواها) .

(٥) إضافة من « ب » .

(**قائمَيْن أبواهما**[1]) بتثنية الوصف .

(**وتقول**) في جمع التذكير : (**مَرَرْتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم**) بإفراد قائم ، وإن كان الموصوف جمعًا ، (**كما تقول**) في الفعل : (**قام آباؤهم**) بإفراد الفعل عن علامة الجمع .

(**ومن قال**) من العرب المتقدم ذكرهم : (**قاموا آباؤهم**) بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في « أكلوني البراغيث » ، (**قال**) في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر : (**قائِمِيْنَ آباؤهم**) بجمع الوصف جمع السلامة[2] . (**و**) لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعًا ، فأجازوا تكسير الوصف ثم قال [٤٧/أ] سيبويه[3] والمبرد وأبو موسى : (**جمع التكسير**) في الوصف (**أفصح من الإفراد** كـ : **قيامٍ آباؤهم**[4]) .

وقال الأُبَّذِيّ والشلوبين وطائفة : إفراد الوصف أفصح من تكسيره[5] ، وفصل آخرون فقالوا : إن كان النعت تابعًا لجمع كـ : مَرَرْتُ برجالٍ قيامٍ آباؤهم ، فالتكسير أفصح ، وإن كان لمفرد أو مثنى كـ : مَرَرْتُ برَجُلٍ قاعدٍ غلمانُه ، وبرجلين قاعدٍ غلمانُـهُمَا ، فالإفراد أفصح . واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة .

وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز : جاءني غلامُ امرأةٍ ضاربَتُه هي ، وأَمَـةُ رجلٍ ضاربُها هو ، كما تقول : ضربَتْهُ هي وضربها هو ، وجاءني غلام رجليْنِ ضارِبُهُ همـا ، كما تقول : ضَرَبه هما ، ومن قال : ضرباه هما قال : ضارِبَاه هما .

وتقول : جاءني غلامُ رجالٍ ضاربُهُ هم ، كما تقول : ضَرَبَهُ هم ، ومن قال : ضَرَبُوهُ هم قال : ضارِبُوه هم ، وجمع التكسير كـ : ضَوَارِبُه هم ، أفصح من الإفراد ، كما تقدم حرفًا بحرف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٥٠٩ـ وَهْـوَ لَـدَى التَّوْحِيـدِ والتَّذْكِـيْرِ أَوْ سِـوَاهُمَا كَـالفِعْلِ ....

---

(١) في « ب » : (قاما أبواهما ؛ بتثنية الفعل ؛ قال : قائمين أبواهما) ، وهي على لغة أكلوني البراغيث ، انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ ، والارتشاف ٢٤٩/٣ .

(٣) الكتاب ٤٣/٢ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٠٥/٣ .

(٥) وهو مذهب الجمهور ، انظر الارتشاف ٢٥٠/٣ .

(فصـــــــــل)

(والأشياء التي يُنعت بها أربعة) كما في النظمْ :

(أحدها : المشتق) وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٥١٠ــ وَانْعَتْ بِـمُشْـتَقٍّ ....

وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر[1] ، (والمراد به) هنا [١١١] (ما دل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل أو وقع عليه ، (كـ : ضارِب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين ، وما كان بمعناهما . فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة ، كـ : ضَرَّاب ، (و) الصفة المشبهة نحو : (حَسَنٌ ، و) اسم التفضيل [٤٧/ب] المبني من فعل الفاعل نحو : (أَفْضَلُ) ، ومما هو[2] بمعنى اسم المفعول كـ : قتيل بمعنى مقتول ، واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو : أَجَنُّ . من عمرٍو ، وخرج من ذلك ما اشتُق لزمان أو مكان أو آلة ، فإنه لا يُنعت به ، فلا يردّ نقضًا .

(الثاني) : مما يُنعَت به (الجامد المُشْبِهِ للمشتق في المعنَــى) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥١٠ــ .... وَشِـبْهِهِ ....

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كـ : اسم الإشارة) غير المكانية ، (وذي بمعنَى صاحب) وفروعها ، (وأسماء النسب) وهي المنبه عليها في النظم بقوله :

٥١٠ــ .... كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

فاسم الإشارة تُنعَت به المعارف ، (تقول : مَرَرْتَ بزَيْدٍ هذا ، و) « ذو » بمعنى صاحب يُنعَت بها النكرات ، تقول : مَرَرْتُ (برَجُلٍ ذي مال ، و) أسماء النسب ينعت بها

(١) كذا قال ابن الناظم في شرحه ص ٣٥٢ ، وابن عقيل في شرحه ١٩٥/٢ ، وهو مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أن أصل الاشتقاق هو الفعل . انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(٢) في « ب » : (هي) .

النكرات والمعارف ، تقول : مَرَرْتُ (**برَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ**) ، وبالرجُلِ الدِّمَشْقِيِّ ، بفتح الميم ويجوز الكسر(١) .

وإنما قلنا : إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق ، (**لأن**) لفظة « هذا » (**معناها الْحاضر**) ، ولفظة « ذي مال » معناها (**صاحب مال ، و**) لفظة « دمشقي » معناها : (**منسوب إلى دمشق**) ، فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صَحَّ النعت بها . ويُقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها ، فيقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا « من » و« ما » وعلى ذي الصاحبية ذو(٢) الطائية وفروعها ، وعلى المنسوب بالياء نحو : تَمَّارٌ وتَامِرٌ وتَمْرٌ ، مما هو منسوب إلى التمر فيهن . وأما أسماء الإشارة المكانية نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ هنا أو هناك أو « ثَمَّ » ، فمتعلقة بمحذوف صفة لـ : رجل ، لأنها ظروف وليس صفات .

(**الثالث**) : مما يُنعَت به (**الْجُمَل**) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٥١١ــ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ....

(**وللنعت بها ثلاثة [٤٨/أ] شروط** :

شرط في المنعوت : وهو أن يكون نكرة إما لفظًا ومعنًى نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ﴾) [البقرة/٢٨١] فجملة « ترجعون » في موضع نصب نعت لـ : يومًا ، وهو نكرة لفظًا ومعنى ، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ : « في » .

(**أو**) نكرة (**معنًى لا لفظًا : وهو**) الاسم (**المعرف بـ « أل » الجنسية ، كقوله**) ؛ وهو رجل من بني سلول : [من الكامل]

٦٣٢ــ (**وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي**) فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي

---

(١) سقط من « ب » ، « ط » : (ويجوز الكسر) .

(٢) في « ب » : (و) مكان (ذو) .

٦٣٢- البيت لرجل من بني سلول في الدرر ١/١٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٣١٠ ، والكتاب ٣/٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٨ ، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦ ، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ١٧١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٦٣ ، والأشباه والنظائر ٣/٩٠، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦، وخزانة الأدب ١/٣٥٧، ٣٥٨، ٣/٢٠١، ٤/٢٠٧، ٢٠٨، ٥/٢٣ ، ٥٠٣ ، ٧/١٩٧ ، ٩/١١٩ ، ٣٨٣ ، والخصائص ٢/٣٣٨ ، ٣/٣٣٠ ، والدرر ٢/٤٦٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١ ، ومغني اللبيب١/١٠٢، ٢/٤٢٩، ٦٤٥ ، وهمع الهوامع ١/٩ ، ٢/١٤٠.

فجملة « يسبُّني » في موضع جر نعت لـ « اللئيم[1] » وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس ، وصح نعته بالجملة نظرًا إلى معناه ، فإن المعرف بـ « أل » الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة . قاله ابن مالك في شرح التسهيل[2] .

وقال أبو حيان في الارتشاف[3] : ولا يُنعت بالجملة[4] المعرَّف بـ « أل » الجنسية ، خلافًا لمن أجاز ذلك . انتهى . ويجوز أن تكون الجملة حالاً [١١٢] نظرًا إلى لفظه .

وبقى شرط آخر في المنعوت بالجملة ، وهو أن يكون مذكورًا إذا لم يكن بعضَ اسم متقدم مجرور بـ : من أو في ، كما سيأتي .

(**وشرطان في الجملة :**

أحدهما : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، إما ملفوظ به ، كما تقدم) في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى الله ﴾ [البقرة/٢٨١] . (**أو مقدَّر**) أما مرفوع كقوله : [من الكامل]

٦٣٣ـ إنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي : هو عار . أو منصوب كقوله : [من الوافر]

٦٣٤ـ .... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي : حميته . أو مجرور بـ : في ، إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان (**كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة/٤٨] أي : لا تجزي فيه**) .

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٥١ : (يسبني : صفة ؛ لا حال ، لأن المعنى : ولقد أمر على لئيم من اللئيم) .
(٢) شرح التسهيل ٣١١/٣ .
(٣) الارتشاف ٥٨٤/٢ .
(٤) في « ب » : (بها الجملة) .

٦٣٣- البيت لثابت بن قطنة في ديوانه ص ٤٩ ، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ٥٦٥/٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، والدرر ٤٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ، والشعر والشعراء ٦٣٥/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٨٥/٢ ، والأزهية ص ٢٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٣٠١/٢، وتخليص الشواهد ص ١٦٠ ، والجنى الداني ص ٤٣٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، ٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٧٩/٩ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ، والمقتضب ٦٦/٣ ، والمقرب ٢٢٠/١ ، وهمع الهوامع ٩٧/١ .

٦٣٤- صدر البيت : (أبَحت حمى تُهامة بعد نَجد) ، وهو لِجرير في ديوانه ٨٩/١ ، والكتاب ٨٧/١ ، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٧٥/٣ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢/٦ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٣١٢/٣ ، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢ ، ٦١٢ ، ٦٣٣ .

وهل حذف الجار والمجرور معًا ، أو حذف الجار وحده ، فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبًا ؟ قولان : الأول عن سيبويه[1] ، والثاني عن الأخفش[2] . أو مجرور [٤٨/ب] بـ « من » عائد على ظرف أو غيره : فالأول نحو : شهرٌ صُمْتُ يومًا مُبَارَكًا ، أي : منه ، والثاني نحو : عندي بُرٌّ كُرٌّ بدرهم ، أي : منه .

(و) الشرط (**الثاني : أن تكون الجملة خبرية ، أي : محتملة للصدق والكذب**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥١١ـ .... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

(**فلا يجوز**) النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال : (**مَرَرْتَ برَجُلٍ اضرِبْه ، ولا : مَرَرْتُ بعبدٍ بِعْتُكَهُ ، قاصدًا لإنشاء البيع**) لا الإخبار بذلك ، لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٢ـ وَامْنَعْ هُنَا إِيْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ....

(**فإن جاء**) من لسان العرب (**ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٢ـ .... وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

لأن القول كَثُرَ إضماره في الكلام ، (**كقوله**) وهو العجاج ؛ على ما قيل ؛ يذكر أن قومًا أضافوه فأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جاؤوا بلبنٍ مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب : [من الرجز]

٦٣٥ـ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ (**جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ**)

(١) الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٣١٢/٣ : (فهذا عند سيبويه حذف اعتباطًا ، لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره ، وعند الأخفش على حذف وتعدي الفعل وحذف الضمير) .

٦٣٥- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٠٩/٢ ، والدرر ٣٦٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١١٥/١ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٣ ، وخزانة الأدب ٣٠/٣ ، ٢٤/٥ ، ٤٦٨ ، ١٣٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٩٩/٢، وشرح التسهيل ٣١١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٥٩/٣ ، وشرح المفصل ٥٢/٣ ، ٥٣ ، ولسان العرب ٢٤٨/٤ (خضر) ، ٣٤٠/١٠ (مذق) ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤٦/١ ، ٥٨٥/٢ ، وهمع الهوامع ١١٧/٢ .

فظاهره أن جملة الاستفهام وهي : هل رأيت الذئب قط[١] ؛ نعت لـ : مَذْق ، فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة ، (**أي : جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند**[٢] **رؤيته**) : هل رأيت الذئب[٣] قط ؟ .

وقال ابن عمرون : « الأصل : بمذق مثل لون الذئب ، هل رأيت الذين[٤] يقولون : مَرَرْتُ برجلٍ مثلِ كذا ، هل رأيتَ كذا[٥] . وفي الحديث : « كَلاَلِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَان ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَان ؟ قالوا : نَعَمْ يا رَسُولَ اللهِ . قال : فَإِنَّهُمَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَان »[٦] . ثم حذف « مثل لون الذئب » وبقي : هل رأيت الذئب ؟ فتأولوه بمقول عند رؤيته (**هذا الكلام**) ، فـ : « مقول » هو الصفة ، وجملة الاستفهام معمول لها » . انتهى .

والمذق ، بفتح الميم وسكون الذال المعجمة : مصدر قولك : مَذَقْتُ اللبَنَ ، [٤٩/أ] إذا مزَجْتَهُ بالماء ، والمراد به هنا المذوق مبالغة . والمعنى : جاؤوا بلبن سُمَار فيه لون الوُرْقَة[٧] [١١٣] التي هي لون الذئب . والسُّمَار : اللبن الرقيق ، والوُرْقَة : بياض يضرب إلى سواد .

(**الرابع**) : مما ينعت به (**المصدر**) سماعًا بشروط : أحدها : أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع . الثاني : أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر[٨] ثلاثي . الثالث : أن لا يكون ميميًّا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٣ـ وَنَعَتُوْا بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَا   فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ والتَّذْكِيْرَا

(**قالوا : هذا رجلٌ عَدْلٌ**) بفتح العين[٩] (**ورِضًا**) بكسر الراء (**وزَوْرٌ**) بفتح الزاي (**وفِطْرٌ**) بكسر الفاء .

والثلاثة الأولى[١٠] مصادر حقيقية ، والرابع اسم مصدر ، فإن فعله أفْطَرَ ، (و) هو كثير ، ومع كثرته يُقتصَر فيه على السماع .

---

(١) سقطت من « ب » : (الذئب قط) ، وسقط من « ط » : (قط) .
(٢) في « ب » : (عندهم) .
(٣) في « ب » : (الظبي) .
(٤) في « ب » : (الذئب) .
(٥) سقط من « ب » : (هل رأيت كذا) .
(٦) أخرجه البخاري في صفة الصلاة برقم ٧٧٣ ، وأخرجه مسلم في المساجد برقم ٦٧٥ .
(٧) في « ب » : (الزرقة) .
(٨) سقطت من « ب » .
(٩) في « ب » : (الميم) .
(١٠) في « ب » ، « ط » : (الأول) .

فإن قلت : كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتًا للذات ؟ قلت : صح (**ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق**) ، اسم فاعل أو مفعول (**أي : عادل**) اسم فاعل عَدَلَ ، (**ومَرْضِيٌّ**) : مفعول رَضِيَ ، وزائر : اسم فاعل زار ، (**ومُفْطِرٌ**) : اسم فاعل أفطَرَ ، ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافًا إضافة غير معنوية نحو : مَرَرْتُ برَجُلٍ هَدِّكَ[1] وشَرْعِكَ وحَسْبِكَ ، فدَلَّ على لَحْظِ معنى الصفة .

(**وعند البصريين : على تقدير مضاف ، أي : ذو كذا ، ولهذا التُزم إفراده وتذكيره ، كما يُلتزمان لو صُرِّح بـ : ذو**) وفروعه ، فيقال[2] : هذا رجلٌ عَدْلٌ ، وامرأةٌ عَدْلٌ ، ورجلان عَدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ونساءٌ عَدْلٌ ، كما يقال : هذا رجلٌ ذو عَدْل ، وامرأةٌ ذاتُ عَدْلٍ ، ورجلان ذوا عَدْل ، ورجالٌ ذَوُو عَدْل ، ونساءٌ ذواتُ عَدْل . وقيل : لا تأويل ولا حذف مضاف ، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازًا وادِّعاءً .

وإنما التُزِمَ إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير ، لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يُثَنَّى ولا يُجمع [٤٩/ب] ولا يُؤنث ، فأجروه على أصله ، وأما قول العرب : رجلٌ ضَيْفٌ ورجالٌ أضيافٌ وضيوفٌ وضِيفانٌ ، وامرأةٌ ضيفةٌ ، فقليل .

---

(١) في « ب » : (عدل) .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٥٨٧ – ٥٨٨ .

(فصـــــــــــــــل)

(**وإن تعددت النعوت**) فتارة تكون لواحـــد وتـارة تكـون لغـيره ، فـإن كـانت لواحد فسيأتي الكلام[1] عليها في فصل يخصها ، وإن كانت لغير واحد فهي على ضربـين : أحدهما : أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعًا من غير تفريـق . والثـاني : أن يكـون مفرقًـا ، وتفريقه أما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه ، فيقوم العطف [١١٤] مقامهما ، وإما لتعدد عامل المنعوت .

(**فإن**) كان المنعوت مثنى أو مجموعًا من غير تفريق و(**اتحد معنَى النعـــت**[2]) ولفظه ، (**استُغنيَ بالتثنية والجمع**[3] **عن تفريقه**) بالعطف (**نحـــو : جـــاءني رجـــلانِ فاضلانِ ورجالٌ فُضَلاءُ**) .

(**وإن اختلف**) معنى النعت ولفظه كـ : العاقل والكريم ، أو لفظه دون معنـاه كـ : الذاهب والمنطلق ، أو معناه دون لفظه كـ : الضارب ، من الضـرب بالعصـا ونحوهـا ، والضارب ، من الضرب في الأرض ، أي السير فيها ، (**وجب التفريق [فيها]**[4] **بالعطف**) ، لأنه أصل التثنية والجمع ، (**بالواو**) خاصة ، لأنها الأصل في ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٤ــ وَنَعْـتُ غَـيْرِ وَاحِــدٍ إِذَا اخْتَلَــفْ فَعَاطِفًــا فَرِّقْــه لا إذَا ائْتَلَـــفْ

(**كقوله**) : [من الوافر]

٦٣٦ــ بَكَيْـتُ وَمَـا بُكَــا رَجُــلٍ حَزِيــنٍ (**عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوْبٍ وَبَـــالِ**)

---

(١) في « ب » : (عليهما) .

(٢) في « ب » : (المنعوت) .

(٣) في « ب » : (من) .

(٤) إضافة من « ط » .

٦٣٦– البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغـني ٧٧٤/٢ ، ولرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظـــائر ٢١١/٣ ، وأوضـــح المســـالك ٣١٣/٣ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ ، والمقرب ٢٢٥/١ .

فـ : مسلوبٍ وبالٍ : نعتان لـ : ربعَيْنِ ، وعُطِفَ أحدهما على الآخر بالواو . والمسلوب : هو الذاهب بالكُلِّيَّة بحيث لم يبقَ له عين ولا أثر . والبالي : هو الذي ذهب[١] عينه وبقـي شـيء من آثاره ، وبُكَا : مقصور .

(وقولك : مَرَرْتُ برَجُلٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ) ، فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت[٢] لـ : رجل[٣] . والشاعر : هو الذي يأتي بالكلام منظومًا ، والكاتب : هو الذي يأتي به منثورًا ، [٥٠/أ] والفقيه ، من « فَقُهَ » بالضم هو الذي صار الفقه له سَجِيَّةً[٤] .

ويُستثنى نعت الإشارة فلا يتأتَّى فيه التفريق ، لا يجوز : مَـرَرْتُ بـهذين الطويـلِ والقصيرِ ، على النعت . قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي[٥] ، وهو مقتضـى القيـاس ، لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ ، لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضًا عـن الضمير ، وحُمِلَ المشتق عليه .

قال الزيادي[٦] : وإن قَدَّرْتَهُ بدلاً أو بيانًا جاز ، وقد أجـاز سـيبويه[٧] : هـذان زيـدٌ وعمرٌو ، على البيان ، والبيان هنا مخالف للنعت . نقله الموضح في الحواشي .

(وإذا تعددت النعوت[٨]) مع تفريق المنعوت ، (فإن كـان) العـامل فيـها واحدًا ، فإن اتحد العامل فالإتباع ، نحو : مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعمرٍو العاقِلَيْنِ ، ومَرَرْتُ بشيخٍ وطفلٍ وعجوزٍ وجُلُوسٍ ، لأن العطف بمثابة التثنية والجمع ، وإنْ اختلف واختلفت نسـبة العـامل إليهما ، نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا الظريفَيْنِ ، فالقطع .

وإن اتحدت ، نحو : خاصَمَ زيدٌ عمرًا الكريمان ، فالقطع عنـد البصريـين ، وإتبـاع الأخير عند الفراء ، وإتباع الأول عند الكسائي ، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان[٩] .

(١) في « ب » : (هو الذاهب) .
(٢) في « ب » : (نعت) .
(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٤ .
(٤) في « ب » ، « ط » : (سجية له) .
(٥) انظر الكتاب ٨/٢ ، والارتشاف ٥٨٩/٢ .
(٦) شرح المرادي ١٤٥/٣ .
(٧) الكتاب ٨١/٢ .
(٨) في « ب » : (تعدد المنعوت) .
(٩) همع الهوامع ١١٩/٢ .

وإن [١١٥] كان العامل متعددًا و(**اتحد لفظ النعت ، فإن اتحد معنَى العامل وعمله**) ولفظه أو جنسه (**جاز الإتباع مطلقًا**) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين . فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه : ذهَبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلان ، وهذا زيدٌ وهذا عمرٌو الفاضِلاَن ، ورأيتُ زيدًا ورأيتُ عمرًا الظريفَيْنِ ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ ومَرَرْتُ بعمرٍو الكريْمَيْنِ .

ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كـ : **جاءَ [٥٠/ب] زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفانِ ، وهذا زيدٌ وذاك عمرٌو العاقِلانِ ورأيتُ زيدًا**) بعيني (**وأبصرتُ خالدًا الشاعِرَيْنِ**) ، وسُقْتُ النفعَ إلى خالدٍ وسِيقَ لزيدٍ الكاتِبَيْنِ .

ومنع ابن السراج الإتباع في النوع الثاني ، وفصّل في الأول[1] فقال : إن قُدِّر الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيدًا والأول هو العامل جاز الإتباع .

(**وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعِلَي فعلين**) كـ : جاءَ زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفانِ ، أو خَبَرَي مبتدأين كـ : هذا زيدٌ وذاك عمرٌو العاقلان ، أخذًا من كلام سيبويه[2] ، فإنه تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص . قاله ابن مالك في شرح التسهيل . ثم قال[3] : « والظاهر تعميم الحكم ، إذ لا فرق في القياس بين قولك : ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلان ، وقولك : أحببْتُ زيدًا ووَدِدْتُ عمرًا العاقِلَيْنِ ، وقولك : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ومَرَرْتُ بعمرو العاقلَيْن ، فإذا جاز الأول جاز هذا ». انتهى . وجزم به في النظم فقال :

٥١٥ــ وَنَعْتَ مَعْمُوْلَـيْ وَحِيْدَيْ مَعْنَـى وَعَمَـلٍ أَتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْتِثْنَا

(**وإن اختلفا في المعنَى والعمل**) واللفظ ، (كـ : **جاءَ زيدٌ ورأيتُ عمرًا الفاضلَيْنِ**) ، أو اختلفا في المعنى والجنس واللفظ كـ : هذا ناصرُ زيدٍ ويَخْذُلُ عمرًا العاقِلَيْنِ[4] ، (**أو اختلف المعنَى فقط** كـ : **جاءَ زيدٌ ومضى عمرٌو الكاتبان**[5] ، أو) اختلف (**العمل فقط** ، كـ : **هذا مؤلِمُ زيدٍ**) ؛ بالجر ؛ (**ومُوجِعٌ عمرًا**) ؛ بالنصب ؛ (**الشاعران ، وجب القطع**) عن المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل .

(١) الأصول ٤٢/٢ .
(٢) الكتاب ٦٠/٢ .
(٣) شرح التسهيل ٣١٧/٣ .
(٤) في « ب » : (العاقلان) .
(٥) في « ب » : (الكاتبين) .

ويمتنع الإتباع لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة ، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت [٥١/أ] وهو الصحيح[1] . أما إذا اتحد العملان معنى وعملاً فلا محذور في الإتباع ، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد ، فنزِّلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور . وقال ابن السراج[2] إذا اتفقا لفظًا كان الثاني توكيدًا للأول . والحاصل أن صور العاملين أربع :

إحداها : أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كـ : رأيتُ زيدًا ومَرَرْتُ بعمرٍو .

الصورة الثانية : أن يختلف العمل فقط كـ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ ولقيتُ عمرًا ، وفيهما أربعة أقوال : فالجمهور على منع الإتباع فيهما ، وابن الطراوة على جواز الإتباع فيهما للثاني دون الأول ، والكسائي والفراء على منع الإتباع في الأولى وجوازه في الثانية ، لكن الكسائي يُتبع الثاني فيها دون الأول والفراء يعكس ذلك[3] .

الصورة الثالثة : أن يختلف المعنى فقط كـ : وَجَدَ زيدٌ على عمرو ، ووَجَدَ عمرٌو الضالَّةَ ، أجاز قوم فيها الإتباع ، وهم القائلون [١١٦] : إن العامل التبعيةُ[4] ، ومَنَعَهُ قوم وهم القائلون : إن عامل المنعوت والنعت واحد[5] .

الصورة الرابعة : أن يتحدا معنًى وعملاً وتحته صورتان :

أن يتحدا لفظًا أو لا ، فالأولى[6] نحو : جاءَ زيدٌ وجاءَ عمرٌو العاقلان فيجوز فيها الإتباع ، وقيده ابن السراج بأن يقدَّر الثاني توكيدًا[7] . والثانية نحو : جاءَ زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفان ، فأجاز الجمهور فيها الإتباع[8] ، ومنَعه ابن السراج مطلقًا[2] . هذا كله مع اتحاد جنس العاملَيْنِ . فإن اختلفا كـ : هذا زيدٌ وجاء عمرٌو الظريفان ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وهذا عمرٌو الظريفان ، ولقيتُ زيدًا وإنَّ عمرًا في الدار القائمان ، فذهب الجمهور إلى منع الإتباع والأخفش والجرمي إلى جوازه[9] .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٤ .
(٢) الأصول ٤٢/٢ .
(٣) انظر همع الهوامع ١١٩/٢ .
(٤) في همع الهوامع ١١٥/٢ ، القائلين بالتبعية هم الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي .
(٥) انظر همع الهوامع ١١٥/٢ .
(٦) في « ط » : (فالأول) .
(٧) الأصول ٤٢/٢ .
(٨) انظر شرح التسهيل ٣١٧/٣ .
(٩) انظر شرح المرادي ١٥٠/٣ ، والارتشاف ٥٩٠/٢ .

(فصـــــــــــل)

إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقــة أو ادِّعـاء ، جـاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد[1] التوكيد [٥١/ب] نحو : ﴿ نَفْخَـةٌ وَاحِـدَةٌ ﴾ [الحاقـة/١٣] ، أو ملتَزَمَ الذِّكْرِ نحو : الْجَمَّاءُ الغَفِيْرُ ، أو جاريًا على مُشَارٍ إليه نحو : بـهذا الرجُـلِ ، فـلا يجـوز القطع في شيء منها .

(**وإذا تكررت النعوت لواحد ، فإن تعيَّن مسماه بدونها جاز إتباعها كلـــها وقطعها**) كلها (**والجمع بينهما**) أي : بين القطع والإتباع ، (**بشرط تقـــديم**) النعـت (**المتبِع**) على النعت المقطوع ، (**وذلك كقول خِرْنِقَ**) ، بكسـر الخـاء المعجمـة والنـون بينهما راء ساكنة ، بنت هَفَّان القيسية أخت طرفة بن العبد لأمِّه ، ترثي زوجـها بشـر بـن عمرو بن مرثد ، ومن قُتل معه من بنيه وقومه : [من الكامل]

٦٣٧ـ (**لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُـمُ سُـمُّ العُـدَاةِ وَآفَـةُ الْجُـزُرِ**
النَّازِلُون بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُوْنَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ)

فـ « قومي » : فاعل « يَبْعَدَنْ » بفتح الياء والعين ، وهو دعاء خرج مخرج النهي ، أي : لا يهلكن ، وهو من بَعِدَ الرجـلُ يَبْعَـدُ بَعَـدًا ؛ كَفَـرِحَ يَفْـرَحُ فَرَحًـا ؛ إذا هلـك ، وفي التنزيل : ﴿ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴾ [هود/٩٥] فإن قيل : كيف دعت لقومها بأن لا يهلكوا وهـم قد هلكوا ؟ ! .

---

(١) في « ب » : (مجرد) .

٦٣٧- البيتان للخرنق بنت بدر بنت هفان في ديوانها ص ٤٣ ، والأشباه والنظائر ٢٣١/٦ ، وأمالي المرتضى ٢٠٥/١ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٤/٣ ، والحماسة البصرية ٢٧٧/١ ، وحماسة القرشي ص ٣٦٧ ، وخزانة الأدب ٤١/٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، والدرر ٣٦٨/٢ ، والسمط ص ٥٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦/٢ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، ٥٧/٢ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ولسان العرب ٢١٤/٥ (نضر) ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٠٢/٣ ، ٧٢/٤ ، وأساس البلاغة (أزر) ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٢٣ ، وشرح الأشموني ٣٩٩/٢ ، والمزهر ٤٥/١ .

أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمل هذه اللفظة في الدعاء، ولهم في ذلك غرضان:

أحدهما: أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل، وكأنهم لا يصدّقون بموته. والثاني: أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذِكْرُهُ ولا يذهب، لأن بقاء ذِكْرِ الإنسان بعد موته بمنزلة حياته.

والعُدَاةُ: جمع عادٍ، وهو العدو بعينهِ، ولا يجوز أن يكون جمع عَدُوٍّ، لأن فَعُولاً لا يجمع على فُعَلَة. والْجُزُرُ: جمع جَزُور، وهي الناقة التِي تُتَّخَذُ للنحر. والمعتَرَكُ: موضع القتال، ومعاقد: جمع مَعْقِدٍ، والأزر: جمع إزار.

والمعنى: لا يَهْلِكْنَ [٥٢/أ] قومي الذين هم سُمٌّ على أعدائهم وآفَةٌ لإبلهم، لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم.

والنزول في الحرب على ضربين: أحدهما في أول الحرب، وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم، والثاني: في آخرها، وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم إذا كان القتال في موضع وَعْرٍ لا مجال فيه للخيل.

والطيبون معاقد الأزر: كناية عن عِفَّةِ الفَرْجِ، تريد: أنهم لا يعقدون مآزِرَهُم على فرْج زانية. كانت العرب إذا وصفوا الرجُلَ بطهارة الإزار والذيل أرادوا أنه لا يزني، وإذا وصفوه بطهارة الكُمِّ أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر.

(و) المقصود من البيت أنه (**يجوز فيه رفع** « **النازلين والطيبين** » **على الإتباع لـ: قومي، أو على القطع بإضمار مبتدأ**) تقديره: (**هم**، و) يجوز (**نصبهما**) على القطع أيضًا (**بإضمار**) فعل تقديره: هم، ويجوز نصبهما على القطع أيضًا بإضمار فعل تقديره: (**أَمْدَحُ أو أَذْكُرُ**، و) يجوز (**رفع الأول**) وهو « النازلون » على الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمار « هم » (و) يجوز (**نصب الثاني**) وهو « الطيبون » على القطع بإضمار « أمدح » أو « أذكر » على ما ذكرنا.

(و) يجوز (**عكسه**) وهو نصب الأول ورفع الثاني (**على القطع فيها**) لا على الإتباع في الثاني، لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال، لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارًا

بتكثير الجمل، وسكت عن النعت الأول، وهو الموصول، لخفاء إعرابه، فيُتْبَع إن أتبعْتَ [٥٢/ب] الجميع، ويُقْطَعُ إن قطعت الجميع.

فإن أَتْبَعْتَ بعضًا وقَطَعْتَ بعضًا فليس فيه إلا الإتباع، [١١٧] لأن القطع في البعض والإتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع، وإلى جواز القطع والإتباع أشار الناظم بقوله:

٥١٧ـ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا ....

(**وإن لم يُعْرَفْ**) مسمى المنعوت (**إلا بمجموعها وجب إتباعها كلها**) للمنعوت (**لتنْزيلها منه مَنْزِلَة الشيء الواحد**)، وإليه أشار الناظم بقوله:

٥١٦ـ وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(**وذلك كقولك: مَرَرْتُ بزَيْدٍ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ إذا كان**) زيد (**هذا الموصوف**) بهذه الصفات (**يشاركه في اسمه ثلاثة**) من الناس، اسم كل واحد منهم زيد، و(**أحدهم تاجرٌ كاتبٌ، والآخر تاجرٌ فقيهٌ، والآخر فقيهٌ كاتبٌ**)، فلا يتعيَّن زيدٌ الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة، فيجب إتباعها كلها، (**وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض**) الذي تعيَّن به (**الأوجه الثلاثة**): الإتباع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح، وإليه الإشارة بقول الناظم:

٥١٧ـ .... أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

(**وإذا كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأول من نعوته الإتباع**) لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنِيٌّ عن التخصيص، (**وجاز في الباقي**) من نعوته (**القطع**) عن المتبوع، سواء تعيَّن مسماه بدونها أم[1] لا، لأن المقصود من النعت التخصيص، وقد حصل بتبعية الأول، (**كقوله**) وهو أمية بن أبي عائذ الهذلي يصف صائدًا: [من المتقارب]

٦٣٨ـ (**وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي**)

(١) في « أ »، « ط »: (أو) مكان (أم).

٦٣٨ـ البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٤٢/٢، ٤٣٢، ٤٠/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٤٦/١، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢، والكتاب ٣٩٩/١، ٦٦/٢، وتاج العروس (سعل)، ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤، وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢، ولسان العرب ١٢٧/٨ (رضع)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١، وأوضح المسالك ٣١٧/٣، ورصف المباني ص ٤١٦، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٥، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل ٣١٨/٣، والمقرب ٢٢٥/١.

فأتبع النعت [٥٣/أ] الأول وهو « عطل » بضم العين وتشديد الطاء المهملتين ، يقال : عَطِلَتِ المرأةُ : إذا خلا جيدُها من القلائد ، وقطع الثاني وهو « شعثًا » بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة في آخره مثلثة : جمع شعثاء ، بالمد ، وهي المُغْبَرَّةُ الرأس ، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أخص شعثًا ، ونحوه ، والمراضيع : جمع « مُرْضِع » ، السعالي : جمع سِعْلاَة ، وهي أخبث الغِيلان ، فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر[١] .(**وحقيقة القطع أن يُجعَل النعت خبرًا لمبتدأ**[٢] **أو مفعولاً لفعل : فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحُّم وجب حذف المبتدأ**) إن رفعْتَ النعت وقدَّرْتَ « هو » ، (**والفعل**) إن نصبْتَ النعت وقدَّرْتَ في المدح : أَمْدَحُ ، وفي الذمِّ : أذمُّ ، وفي الترحُّم : أرْحَمُ ، وعلى ذلك يُحمَل قول الناظم :

٥١٨ــ وَارْفَع أو انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا

(**كقولهم**) في المدح : (**الحمدُ لله الحميدُ ، بالرفع ، بإضمار : هو**) فـ« هو » : مبتدأ ، والحميد : خبره ، (**وقوله تعالى**) في الذم : (**﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ ﴾** [المسد/٤] **بالنصب**) لـ« حَمَّالة » (**بإضمار : أَذُمُّ**) ، فـ« امرأته » ، مرفوع بالعطف على فاعل « يَصْلَى » المستتر فيه . وكقولك : « مَرَرْتُ بعبدِكَ المسكين » ، برفع المسكين ونصبه ، وجملة النعت المقطوع مستأنَفَة . قال الشاطبي[٣] : « لأن الصفة مع المقدَّر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب » . انتهى .

ووجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحُّم جعلوا إضمار العامل أمارةً على ذلك كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا العامل وقالوا : أدعُو عبدَ اللهِ [٥٣/ب] ، مثلاً ، لَخَفِيَ معنى الإنشاء ، وتُوُهِّمَ كونه خبرًا مستأنفًا .

(**وإن كان**) النعت المقطوع (**لغير ذلك**) ؛ أي لغير المدح والذم والترحم ، (**جاز ذِكره**) أي ذِكْرُ العامل ، وهو المبتدأ أو الفعل ، (**تقول : مَرَرْتُ بزَيْدٍ التاجر ، بالأوجه الثلاثة**) بالجر على الإتباع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، (**ولك أن**) تُظْهِرَ كُلاًّ من المبتدأ والفعل و(**تقول : هو**[٤] **التاجرُ وأعنِي التاجرَ**) ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : من هو ؟ أو : من تعني ؟

---

(١) انظر الارتشاف ٢/٥٩٢ ، والكتاب ٢/٦٦ .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) في « ب » : (قال بعضهم) .
(٤) في « أ » : (هذا) .

(فصـــــــــــــل)

[١١٨] (ويجوز بكثرة حذف المنعوت إنْ عُلِمَ ، وكان النعت إمَّـــا) مفردًا (صالِحًا لمباشرة العامل) ، إما باختصاص النعـت بـالمنعوت كـ : مَـرَرْتُ برَجُـلٍ راكـبٍ صاهلاً ، أي : فرسًا صاهلاً ، أو بمصاحبة ما يعيِّنُه (نحو) : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ ۞ (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾) [سبأ/١٠-١١] (أي) : اعمل (دروعًا سابغات) ، فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بـالمنعوت ، ولكـن تقـدُّم ذكـر الحديـد أشـعَرَ بـه ، وحيـث حُـذف الموصوف أقيمت صفته مقامه ، لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوتَ مباشرة . فإن لم يصلـح لمباشرة[1] العامل امتنع حذفه غالبًا ، ومن غير الغالب : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَـلِيْن ﴾ [الأنعام/٣٤] أي : نَبَأٌ من نبأ المرسلين ، بناء على أن « من » لا تـزاد في الإيجـاب ولا تدخـل على معرفة .

(أو) كأن النعت جملة أو شبهها وكان المنعـوت مرفوعًـا ، كمـا قـال الفارسـي ، وكان (بعض اسم مقدَّم مخفوض بـ : مِنْ ، أو : في .

فالأول كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ) ؛ أي سافر ؛ (ومِنَّا أقامَ) ، فـ « ظعن » و« أقـام » جملتان في موضع رفع ، نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء ، (أي : مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ ومِنَّا فريقٌ أقامَ) ، [٥٤/أ] والمنعوتان بعض اسم مقدَّم ، وهو الضمير المجرور بــ « مـن » . هذا تقدير البصريين ، وقدَّر الكوفيون المحذوف موصولاً ، أي : الذي ظَعَنَ والذي أقامَ ، وما قدَّره البصريون أقْيَسُ ، لأن اتصال الموصـول بصلتـه أشـد مـن اتصـال الموصـوف بصفتـه لتلازمهما .

(والثاني) كقولهم : ما في الناس إلا شَكَرَ أو كَفَرَ ، أي : إلا رجلٌ شَكَرَ أو رجـلٌ كَفَرَ ، والمنعوتان بَعْضُ اسم مُقَدَّم مجرور بـ « في » وهو « الناس » ، و(كقوله) ؛ وهو أبو الأسود الْحِمَّاني يصف امرأة : [من الرجز]

---

(١) في « ب » : (بمباشرة) .

٦٣٩_ (لَو قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَمِ)

ففيه حذف وتغيير وتقديم[١] وتأخير ، و(أصله : لو قلتَ ما في قومها أحدٌ [يفضلُها][٢] لَمْ تَأْثَمْ) في مقالتك ، (فحذف الموصوف) بجملة « يفضلها » (وهو : أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بـ « في » ، وهو « قومها » (وكَسَرَ حرفَ المضارعة من : تَـأْثَمْ) على لغة غير الحجازيين[٣] . (وأبدَلَ الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيهًا بالألف ، (وقدَّمَ جواب : لو) وهو : لم تيثم ، على جملة النعت وهي « يفضلها » حال كون الجواب (فاصلاً بين الخبر المقدم وهو) : في قومها ، الذي هو (الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو : أحدٌ ، المحذوف) ، وإنما قُدِّر متأخرًا ، لأن النكرة المخبَر [١١٩] عنها بظرف أو جار ومجرور مختص ، يجب تقديم خبرها عليها . والْحَسَبُ ، بفتح الحاء والسين المهملتين : ما يُعِدُّهُ الإنسانُ مِنْ مفاخر آبائه ، والْمِيسَم : الجمال ، وأصله : مِوْسَمٌ ، قُلِبَت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

ومثال شبه الجملة : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الجن/١١] أي : فريقٌ دون ذلك ، وقولهم : ما في بنِي تميم إلا فوق ما تريد ، أي : إلا [٥٤/ب] رجُلٌ فوق ما تريد ، وقولك : ما مِنَّا إلا على أهْبَةٍ ، أو : ما فينا إلا على أهبة ، أي : إلا رجلٌ على أهبةٍ .

فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدَّم[٤] مخفوض بـ « من » أو « في » لم يحذف[٥] إلا في ضرورة ، كقوله : [من الرجز]

٦٣٩- الرجز لأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ ، والمقاصد النحوية ٧١/٤ ، ولحكيم بن معية في خزانة الأدب ٦٢/٥ ، ٦٣ ، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٣٧٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٠/٣ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧ ، والكتاب ٣٤٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٠/٢ ، والمخصص ٣٠/١٤ ، وتاج العروس (أثم) ، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وشرح المرادي ١٥٦/٣ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (الحجازية) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (لم يجز حذفه) .

٦٤٠ــ يَرْمِي بكَفَّيْ كَانَ مِنْ أرْمَــى البَشَرْ

أي : بكفّي رجُلٍ كان .

(**ويَجوز حذف النعت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ غَصْبًا ﴾**) [الكهف/٧٩] فحُذِف النعت وبقي المنعوت (**أي : كلّ سفينةٍ صالِحَةٍ**) ، بدليل أنــه قـرئ كذلك[١] ، فإن تعييبَها لا يخرجها عن كونها سفينة ، فلا فائدة فيه حينئذ . قاله في المغنِـي[٢] .

(**وقول الشاعر**) وهو عباس بن مرداس : [من المتقارب]

٦٤١ــ وَقَـدْ كُنْتُ فِـي الحَــرْبِ ذَا تُـدْرَإٍ (**فَلَمْ أُعْطَ شَــيْئًا ولَمْ أُمْنَــعِ**)

فحذف النعت وأبقى المنعوت ، (**أي : شيئًا طائلاً**) . والذي أحوج إلى تقدير هذا النعـت تَحَرِّي الصدق ، فإن الواقع أنه أعطى شيئًا ، بدليل قوله : « ولم أمنع » ، ولكنه لم يرتضــه ، فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ، ويتحلى يزينه الحق . وعللــه في المغنِي بدفع التناقض[٣] ، واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع .

وسبب قول العباس هذا البيت أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلَّفة قلوبهم من نفـل حُنَيْنٍ مائة مائة أعطاه أباعِرَ فَسَخِطَهَا[٤] وقال[٥] : [من المتقارب]

أَتَجْعَـلُ نَهْبِــي وَنَــهْبَ العُبَـيْـــــدِ بَيْــنَ عُيَيْنَــةَ وَالأَقْــرَعِ

٦٤٠- الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/١١٤، ١١٥ ، وتاج العروس (كون) ، (منن) ، وخزانــة الأدب ٥/٦٥، والخصائص ٢/٣٦٧ والدرر ٢/٣٧٤، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٦ ، وشرح الأشموني ٢/٤٠١ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦١ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٠ ، وشرح الكافيــة الشــافية ٣/١١٦٥ ، وشرح المفصل ٣/٦٢ ، ولسان العرب ١٣/٣٧٠ (كون) ، ٤٢١ (منن) ، ومجالس ثعلــب ٢/٥١٣ ، والمحتسب ٢/٢٢٧ ، ومغـــني اللبيـــب ١/١٦٠ ، والمقــاصد النحويــة ٤/٦٦ ، والمقتضـــب٢/١٣٩، والمقرب١/٢٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٠ .

(١) هي قراءة أُبيّ وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابن جبير ، انظر البحر المحيط ٦/١٥٤ ، والكشــاف ٢/٤٩٥ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٦٢٧ .

٦٤١- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤ ، والدرر ٢/٣٧٦ ، وشـــرح ابــن النــاظم ص ٣٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٦٩ ، وبلا نســبة في أوضــح المســالك ٣/٣٢٢ ، وشرح الأشموني ١/٤٠١ ، ومغني اللبيب ٢/٦٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٠ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٦٢٧ .

(٤) في « ب » : (فشحطها) .

(٥) ديوانه ص ٨٤ .

وَقَـدْ كُنْـتُ فِـي الحَـرْبِ ذَا تُـدْرَإٍ فَلَـمْ أُعْـطَ شَـيْئًا وَلَـمْ أُمْنَـعِ
وَمَـا كَـانَ حِصْـنٌ وَلاَ حَابِـسٌ يَفُوْقَـانِ مِـرْدَاسَ في مَجْمَـعِ
وَمَـا كُنْـتُ دُوْنَ امْـرِئٍ مِنْـهُمُ وَمَـنْ تَضَـعِ اليَـوْمَ لاَ يُرْفَـعِ

فقال النبي ﷺ : اقطعوا لسانه عنِّي ، فزادوه حتى [٥٥/أ] رَضِيَ[١] .

والعُبيد ، بالتصغير : اسم فرسه ، ويعني عيينة بن حصن والأقرع بن حابس . والتدرأ ، بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة : القوَّة والعُدَّةُ .

(**وقوله**) وهو المرقش الأكبر : [من الوافر]

٦٤٢ـ وَرُبَّ أَسِـيْلَةِ الخَدَّيْـنِ بِكْـرٍ (**مُهَفْهَفَةٍ لَـهَا فَـرْعٌ وَجِيْـدُ**)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (**أي : فَرْعٌ فَاحِمٌ وجِيدٌ طويلٌ**) ، بدليل أن البيت للمدح ، وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقَيْنِ ، بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين . والفرع ، بالفاء والعين : الشَّعْرُ ، [١٢٠] والفاحم ، بالفاء والحاء المهملة : الأسود ، والجيد ، بكسر الجيم وإسكان الياء مخففة : العنق ، فكأنه قال : لها شعر أسود وعنق طويل . وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله :

٥١٩ـ وَمَا مِنَ الْمَنْعُـوْتِ والنَّعْـتِ عُقِـلْ يَجُـوْزُ حَذْفُـهُ وفي النَّعْـتِ يَقِـلْ

---

(١) انظر الخبر في الدرر ٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٥/٢-٩٢٦ ، والمقاصد النحوية ٦٩/٤-٧٠ .

٦٤٢- البيت للمرقش الأكبر في شرح اختيارات المفضل ٩٩٨ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٢ ، والمقاصد النحوية ٧٢/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٥/٣ ، والارتشاف ٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٣ .

فصـــــــــــــــل

ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أَمْ وحتى . قاله ابن خروف[1] ، وصوَّبه الموضح في الحواشي .

وإذا تقدَّم النعت على المنعوت ، فإن كانا معرفتين وكان النعت صالِحًا لمباشرة العامل ، جُعِلَ المنعوت بدلاً من النعتِ ، نحو : ﴿ إلى صِرَاطِ العَزِيْزِ الْحَمِيْدِ ۞ اللهِ ﴾ [ابراهيم/١-٢] في قراءة الجر[2] ، وإن كانا نكرتين نُصِبَ النعت على الحال نحو : [من م . الوافر]

٦٤٣ـ لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ ....

وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّمَ المفردُ على الظرفِ والظرفُ على الجملةِ غالبًا فيهنَّ .

---

(١) ورد قوله في همع الهوامع ٢/١١٩ - ١٢٠ .

(٢) كذا في الرسم المصحفي ، وقرئت « اللهُ » بالرفع ، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن وأبي جعفر . انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والكشاف ٢/٣٦٥ ، ومعاني الفراء ٢/٦٧ .

٦٤٣- عجز البيت : (يلوح كأنه خللُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٤٣٣ .

(هذا باب التوكيد)

والتأكيد أيضًا لغة فيه ، ولم ينفرد أحدهما بتصرُّف فيُجْعَلُ أصــلاً ، يقـال : وَكَّـدَ توكيدًا ، وأكَّدَ[1] تأكيدًا ، والواو أكثر ، [٥٥/ب] ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحـاة . والمراد به التابع .

(**وهو ضربان : لفظي ، وسيأتِي**) آخر الباب ، (**ومعنوي**) : وهو تابع بألفاظ مخصوصة[2] ، ولذلك استُغني به عن حدِّه ، (**وله سبعة ألفاظ**) محصورة ، وغيرهـا كالتـابع لها ، اللفظ (**الأول والثانِي**[3] : **النفس والعين ، ويؤكَّد بهما لِرَفْعِ المجاز عن الـــذات**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٠ــ بـالنَّفْسِ أَوْ بـالعَيْنِ الاسْـمُ أُكِّــدَا ....

(**تقول : جاء الخليفةُ ، فيحتمل**) أنه على تقدير مضاف ، و(**أن الجائِيَ خبره ، أو ثِقْلُهُ**) ، بكسر المثلثة وسكون القاف : واحد الأثقال ، وبفتحهما : متاع المسافر وحَشَمُهُ[4] . (**فإذا أكَّدْت بالنفس**) فقـط (**أو بالعين**) فقط ، (**أو بهما**) معًا بشـرط تقديم النفس ، فقلت : جاء الخليفةُ نفسُه ، أو عينُه ، [١٢١] أو نفسُه عينُه ، (**ارتفع ذلك الاحتمال**) عن الذات ، وصار الكلام نصًّا على ما هو الظاهر منه ، وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة . ونص ابن عصفور على أن التوكيد يُضْعِفُ احتمال المجاز[4] ، ولا يرفع احتماله البتة .

---

(١) سقط من « ب » : (وأكد تأكيدًا) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٧ : (أما المعنوي فهو : التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبـــوع ، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم) .

(٣) بعده في « ب » : (من ألفاظه) .

(٤) سقطت من « ب » .

(**ويجب**) في النفس والعين (**اتصالهما**) لفظًا (**بضمير مطابق للمؤكَّد**) بفتح الكاف، ليرتبط به، (**و**) يجب (**أن يكون لفظهما طِبْقَهُ في الإفراد والجمع**)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٢٠ــ .... مَـعَ ضَمِـيْرٍ طَـابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

تقول: جاءني زيدٌ نفسُه عينُه، وهندٌ نفسُها عينُها، والزيدون أنفسُهُم أعينُهُم، والهنداتُ أنفسُهُنَّ أعينُهُنَّ، ولا يجوز: نفوسُهُم ولا عيونُهُم ولا أعيانُهُم، في التوكيد.
(**وأما في التثنية فالأفصح**) في النفس والعين (**جمعهما**) جمع قِلَّة (**على: أَفْعُلٍ**)، بضم العين، يقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسُهُما أعينُهُما، ويجوز في غير الأفصح: نفسُهُما عينُهُما، بالإفراد، ونفساهما [٥٦/أ] عيناهما، بالتثنية عند ابن كيسان سماعًا[1]، وأجاز ذلك ابن إياز في «شرح الفصول» تبعًا لابن مُعْطٍ، ووافقهم الرضي[2]، واقتصر في النظم على الجمع فقال:

٥٢١ــ وَاجْمَعْـهُمَا بِـأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَـا مَـا لَيْـسَ وَاحِـدًا ....

وإنما تُرِكَ الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين، وعُدِلَ إلى الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى. (**ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم**)، كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب «كيفية التثنية وجمعَي التصحيح»[3]: ويُختار في المتضايفين لفظًا أو معنًى إلى متضمِّنَيْهِمَا لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد. [١٢٢] انتهى كلام الناظم[4].

(**وغيره يعكس ذلك**) فيرجِّح التثنية على الإفراد، ولم أقف عليه فهو نقل غريب، كيف وقد قيل: إن التثنية لم تردْ إلا في الشعر.

(**والألفاظ الباقية**) من السبعة: (**كلا وكلتا للمثنّى**) نحو: جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، (**وكُلٌّ وجميعٌ وعامَّةٌ، لغيره**) أي لغير المثنى، وهو الجمع مطلقًا

(١) شرح الرضي ٣٦٩/٢ - ٣٧٠، وشرح المرادي ١٦٠/٣.
(٢) شرح الرضي ٣٦٩/٢.
(٣) التسهيل ص ١٩.
(٤) في «أ»: (ابن الناظم)، وهذا خطأ، انظر المصدر السابق. وفي شرح ابن الناظم ص ٣٥٧: (ويجوز فيهما أيضًا الإفراد والتثنية، وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية). وانظر الارتشاف ٦٠٨/٢.

والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو[١] بعامله نحو : جاء القومُ كُلُّهُم ، أو جميعُهُم ، أو عامَّتُهُم ، والهندات كلُّهُنَّ أو جَميعُهُنَّ أو عامَّتُهُنَّ ، واشتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ أو جميعَه أو عامَّتَه ،

(ويجب اتصالهن بضمير المؤكَّد) لفظًا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٢ــ وَكُـلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِـلاَ كِلْتَـا جَمِيْعًـا بِـالضَّمِيْرِ مُوْصَـلاَ

(فليس منه) أي ؛ من التوكيد : (﴿ خَلَقَ لَكُم مَا فِي الأَرْضِ جَمِيْعًـا ﴾) [البقرة/٢٩] لعدم الضمير ، (خلافًا لِمَن وَهِمَ) وهو[٢] ابن عقيل فإنه قال : إن « جميعًا » توكيد لـ « ما » الموصولة الواقعة مفعولاً لـ : خلق ، ولو كان كذلك لقيل : جميعَهُ ، ثم التوكيد بجميعٍ قليل ، فلا يُحْمَل [٥٦/ب] عليه التنزيل . قاله في المغني[٣] .

(ولا قراءةُ بعضهم : ﴿ إِنَّا كُلاًّ فِيْهَا ﴾) [غافر/٤٨] لعدم الضمير[٤] ، (خلافًا للفراء [١٢٣] والزمخشري) في قولهما : إن « كُلاًّ » توكيد لاسم « إنَّ »[٥] (بل) الصواب أن (جميعًا) في الآية الأولى (حال) من « ما » الموصولة ، (وكُلاًّ) في الآية الثانية (بدل) من اسم « إنَّ » ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كُلٍّ جائز ، إذا كان مفيدًا للإحاطة نحو : قُمْتُمْ ثَلاَثَتُكُمْ ، وبدل الكُلِّ لا يحتاج إلى ضمير[٦] . ويجوز في « كل » أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : جاءني كُلُّ القومِ ، ويجوز مجيئها بدلاً بخلاف : جاءني كُلُّهم ، فلا يجوز إلا في الضرورة . قاله في المغني[٦] .

قال ابن مالك[٧] : (ويجوز كونه) أي : كُلاًّ (حالاً من ضمير) الاستقرار المنتقل إلى (الظرف) يعني « فيها » ، وفيه ضَعْفَان ، تنكير « كُلّ » بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي . قاله في المغني[٦] .

(١) سقط من « ب » : (بنفسه أو) .

(٢) في « ب » : (ممن عاصر الموضح ، يعني) مكان (هو) .

(٣) مغني اللبيب ٢/٥١٠ .

(٤) الرسم المصحفي : « كلٌّ » بالرفع ، وقرأها بالنصب : ابن السميفع وعيسى بن عمر . انظر البحر المحيط ٧/٤٦٩ ، والكشاف ٣/٤٣٠ .

(٥) انظر الارتشاف ٢/٦١٠ ، وشرح التسهيل ٣/٢٩٢ .

(٦) مغني اللبيب ٢/٥١٠ .

(٧) شرح التسهيل ٣/٢٩٣ .

(و) كِلا وكِلتا وكُلٌّ وجميعٌ وعامَّةٌ (**يؤكَّد بهن لِرَفْعِ احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، فمن ثم**) ؛ أي : من أجل الاحتمال المذكور (**جاز**) أن يقال : (**جاءني الزيدان كِلاهما ، والمرأتان كِلتاهما ، لجواز أن يكون الأصل : جاء أحدُ الزيدين أو إحدى المرأتين**) ، وأنه أُطلق المثنى وأُريد به واحد ، (**كما قال**) الله (**تعالى** : ﴿ **يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ** ﴾ [الرحمن/٢٢] **بتقدير : يخرج من أحدهما**) وهو البحر الْمِلْحُ ، واللؤلؤ : كبار الدُّرِّ ، والْمَرْجَان : صغاره .

(**وامتنع على الأصح**) أن يقال : (**اختصم الزيدان كلاهُما والهندان كلتاهُما ، لامتناع التقدير المذكور**[١]) ، لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين ، ويدلّ على امتناع[٢] ذلك إطباقهم على منع : جاء زيدٌ كُلُّهُ ، لعدم الفائدة . هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي[٣] . وذهب الجمهور إلى إجازته[٤] ، وتبعهم ابن مالك في التسهيل[٥] .

واحتج الْمُجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : جاء القومُ كلُّهم أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ . (**وجاز**) أن يقال : (**جاء القومُ كُلُّهُم ، واشتريْتُ العبْدَ كُلَّهُ**) لرفع الاحتمال المذكور ، (**وامتنع**) أن يقال : (**جاء زيدٌ كُلُّهُ**) ، [٥٧/أ] لعدم الفائدة ، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر .

(**والتوكيد بـ « جَميعٍ » غريبٌ**[٦] ، **ومنه قول امرأة**) من العرب وهي ترقِّص ولدها : [من الهزج]

٦٤٤- (فَدَاكَ حَيُّ خَوْلَانْ   جَمِيْعُهُم وَهَمْدَانْ)
وَكُلُّ آلِ قَحْطَانْ   وَالأَكْرَمُونَ عَدْنَانْ

---

(١) في « ب » : (حينئذٍ) مكان (المذكور) .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) الارتشاف ٦٠٩/٢ .
(٤) ومنهم المبرد ، انظر الارتشاف ٦٠٨/٢ .
(٥) التسهيل ص ١٦٤ .
(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٩ : (وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين « جميع وعامة » ، ونبه عليهما سيبويه) . وانظر الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، ١١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٩/٣ .

٦٤٤- الرجز لامرأة من العرب ترقص ابنها في المقاصد النحوية ٩١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/٣ ، والدرر ٣٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٩ ، وهمع الهوامع ١٢٣/٢ .

فـ : جميعهم : توكيد لـ : « حي خولان » وفداك : من التفدية ، بالدال المهملة ، ويجوز في الفاء الكسر ، فيكون مبتدأ ، وحَيُّ : خبره ، ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضيًا ، وحَيٌّ : فاعله . وخولان : بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان ، بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال : قبيلتان من اليمن ، وقحطان : أبو اليمن ، وعدنان : أبو مَعَدٍّ ، وهو عطف بيان على « الأكرمون » . وقد تكون جميع بمعنى مجتمع ضِدّ مُفْتَرِقٍ ، فلا تفيد توكيدًا كقوله : [من الطويل]

٦٤٥- .... فإنَّنِي نَهَيْتُكِ عَنْ هذا وَأَنْتِ جَمِيْعُ

(وكذلك التوكيد بـ : عامَّةٍ) غريبٌ ، ولذلك[١] أغفله أكثر المصنفين[٢] ، (والتاء فيها) لازمة (بمَنْزلتها) في اللزوم (في النافلة ، فتصلح مع المؤنث والمذكر ، فتقول : اشتريْتُ) الأَمَةَ عَامَّتَهَا ، و(العبدَ عَامَّتَهُ) ، بالتاء مع المذكر ، (كما قال الله تعالى : ﴿ وَيَعْقُوْبَ نَافِلَةً ﴾) [الأنبياء/٧٢] بالتاء ، وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل[٣] قول والده في النظم : [٥٧/ب]

٥٢٣- وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

[١٢٤] على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله ، ثم قال[٤] : وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه ، فإنَّ مِنْ أجَلِّهِم سيبويه ولَمْ يُغْفِلْهُ . انتهى .

وفي « الإفصاح » أن المبرد خالف سيبويه ، فزعم أن عامَّتَهُم بمعنى أكثرهم ، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد ، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم .

٦٤٥- صدر البيت : (عدمتك من نفس شعاع فإنني) ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١٠٥ ، وتاج العروس ٤٥٢/٢٠ (جمع) ، ٢٧٥/٢١ (شعع) ، ولسان العرب ١٨١/٨ (شعع) ، ولقيس بن معاذ (مجنون ليلى) في ديوانه ص ١٥١ ، ولسان العرب ٥٤/٨ (جمع) ، والأغاني ٢٥/٢ ، ١٢٦/٨ ، ٢٠٦/٩ ، ولقيس أو للضحاك بن عمارة في سمط اللآلي ص ١٣٣ ، ولجميل بثينة في ديوانه ص ١١٤ ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٦٧/٣، ومجمل اللغة ١٤٦/٣، وأساس البلاغة (شعع) ، والزهرة ٢٥٦/١.

(١) في « ب » : (ولهذا) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٩ : (وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين « جميع وعامة » ، ونبه عليهما سيبويه) . وانظر الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، ١١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٩/٣ .

(٣) في « ب » : (جعل) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٥٩ .

(فصـــــــــل)

(**ويجوز إذا أُريد تقوية التوكيد أن يُتْبَعَ كُلُّهُ بـأَجْمَعَ ، وكُلُّـها بجَمْعَـاءَ ، وكُلُّهُمْ بأَجْمَعِيْنَ ، وكُلُهُنَّ بجُمَعٍ**) ، فتقول : جاء الجيشُ كلُّه أجْمَعُ ، والقبيلةُ كُلُّها جَمْعَاءُ ، والقومُ كُلُّهُم أجْمَعُونَ ، والنِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ . (**قال الله سبحانه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُوْنَ ﴾**) [ص/٧٣] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٤ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِيْنَ ثُمَّ جُمَعَا

(**وقد يؤكَّد بهنّ**) استقلالاً[1] (**وإن لَمْ يتقدَّم**) عليهن (**كُلٌّ ، نحو**) قولك : جاء الجيشُ أجْمَعُ ، والقبيلةُ جَمْعَاءُ والقومُ أجْمَعُونَ والنِّساءُ جُمَعُ . قال الله تعالى : (**﴿ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ ﴾**) [الحجر/٣٩] ، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ (**لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِيْنَ**) ﴾ [الحجر/٤٣] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٢٥ـ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

(**ولا يجوز تثنية أَجْمَعَ ولاَ جَمْعَاءَ**) عند جمهور البصريين (**استغناء بكِلاَ وكِلْتَا**) عن تثنية أجْمَعَ وجَمْعَاءَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٧ـ وأَغْنِ بكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

(**كما استغنوا**) غالبًا (**بتثنية : سِيٍّ**) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (**عن تثنية سَوَاء**) بالمد ، فقالوا : سِيَّان ، ولَم يقولوا : سَواءان ، إلا نادرًا . (**وأجاز الأخفش والكوفيونَ ذلك**) [٥٨/أ] أي تثنية أجْمَعَ وجَمْعَاءَ ، (**فتقول**) على رأيهم : (**جاء الزيدان أَجْمَعَان**) بتثنية أجْمَعَ (**والهندان جَمْعَاوَان**) بتثنية جَمْعَاءَ . قال ابن خروف[2] : ومن منع تثنيهما فقد تكلَّفَ وادَّعى ما لا دليل عليه . وهذا الخلاف جارٍ فيما وازنهما نحو : أَكْتَعُ وكَتْعَاءُ .

---

(١) في « ب » : (استثقالاً) .

(٢) شرح المرادي ١٦٨/٣ .

(**وإذا لم يُفِدْ توكيد النكرة لَم يَجُزْ باتفاق**) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبْس ، وفي شرح التسهيل[1] لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقًا ، فَيَقْدَحُ في دعوى الاتفاق . (**وإن أفاد جاز عند**) الأخفش والكوفيين ، (**وهو الصحيح**) لورود السماع به ، ومنعه جمهور البصريين مطلقًا[2] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٦ـ وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

[١٢٥] (**وتحصُلُ الفائدة بأن يكون**) المنكَّر (**المؤكَّد**) زمنًا (**محدودًا**) ، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء كـ : يومٍ وأسبوعٍ وشهرٍ وحَوْلٍ .

(**و**) يكون (**التوكيد من ألفاظ الإحاطة**) والشُّمُول ، كقوله : [من الرجز]

٦٤٦ـ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

و(كـ : **اعْتَكَفْتُ أسبوعًا كُلَّهُ ، وقوله**) : [من البسيط]

٦٤٧ـ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ (**يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ**)

(**ومن أنشد**) كالناظم وابنه (« **شهرٍ** » **مكان** « **حَوْلٍ** » **فقد حرَّفه**[3]) ، من التحريف ، وهو التغيير ، لأن المعنى يَفْسُدُ عليه ، لأن الشاعر تمنى أن يكون[4] عِدَّة الْحَوْلِ من أوله إلى آخره رَجَبًا ، لما رأى فيه من الْخَيْرَاتِ ، ولا يصح أن يتمنى أنَّ عدّة شهرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ ، لأنَّ الشهر الواحد لا يكون بعضُهُ رَجَبًا وبَعْضُهُ غَيْرَ رَجَبٍ حتى يتمنى أن يكون كُلُّه رجبًا .

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ . وانظر الإنصاف ٤٥١/٢ ، المسألة رقم ٦٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١/٢ ، المسألة رقم ٦٣ .

٦٤٦- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٥٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨١/١، ١٦٩/٥، والدرر ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، ٤٥ ، والمقاصد النحوية ٩٥/٤، والمقرب ٢٤٠/١، وهمع الهوامع ١٢٤/٢.

٦٤٧- البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠ ، والإنصاف ص ٤٥٠ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٠ ، وجمهرة اللغة ص ٥٢٥ ، وخزانة الأدب ١٧٠/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٩ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٤ .

(٣) رواه ابن الناظم في شرحه ص ٣٦١ : (حول) ، ولم أجد البيت في مؤلفات ابن مالك .

(٤) سقطت من « ب » .

(ولا يجوز : صُمْتُ زمنًا كُلَّهُ) لأن النكرة غير محدودة ، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير ، (ولا) صمت (شهرًا نفسَهُ) لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة . ولا فائدة [٥٨/ب] في ذلك . ولا يجوز : هذا أسَدٌ نفسُهُ عند ابن عصفور[1] ، خلافًا لابن مالك : إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي ، إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة ، وقد اعترف ابن مالك[2] بذلك . وأما « جاء زيدٌ نفسُهُ » ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي ، بخلاف : جاء أسدٌ نفسُهُ ، فإنه لرفع المجاز اللغوي ، قاله الموضح في الحواشي .

(١) المقرب ٢٣٩/١ .
(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ .

فصـــــــــــــــل

(**وإذا أُكّدَ ضمير مرفوع متصل** [١٢٦] **بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٨ــ وَإِنْ تُؤَكِّـدِ الضَّمِـيْرَ الْمُتَّصِـلْ   بالنَّفْسِ وَالعَيْـنِ فَبَعْـدَ الْمُنْفَصِـلْ

٥٢٩ــ عَنَيْـتُ ذَا الرَّفْـعِ ....

(**نحو**) : قمتَ أنتَ نفسُكَ ، وقُوما أنتُما أنفسُكُمَا ، وقَامَا هُمَا أنفسُهُمَا ، و(**قُومُوا أنتُم أنفسُكُم**) ، وقاموا هم أنفُسُهُم ، وقُمْنَ هُنَّ أنفُسُهُنَّ ، وقُمْتُنَّ أنْتُنَّ أنفُسُكُنَّ ، كراهة إبهام الفاعلية عن استتار الضمير المؤنث ، إذ لو قيل : المرأةُ خرجَتْ عينُهَا ، تَوَهَّمْتَ الباصرةَ ، أو : نفسُهَا ، تَوَهَّمْتَ نفسَ الحياةِ .

وحملوا ما لا لَبْسَ فيه على ما ألبس ، كما في مسألة إبراز الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول . وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار : إن الفصل كالتوكيد ، وإنما ذلك في العطف ، (**بخلاف : قام الزيدون أنفسُهُم ، فيمتنع الضمير**) المنفصل ، لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر ، لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية ، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه .

(**وبخلاف : ضَرَبْتُهُم أنفُسُهُم ، ومَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ ، وقامُوا كُلُّهُمْ ، فـا**) لتوكيد با (**لضمير**) المنفصل فيهن (**جائز لا واجب**) ، أما الأولان فلأن الضمير [٥٩/أ] المؤكَّد غير مرفوع ، وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ، ولا لَبْسَ ، لأن « كلُّهم » المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٨ــ .... وَأَكَّدُوا بِـمَا   سِـوَاهُمَا وَالقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَزَمَـا

فصـــــــــــــل

(وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه ، زاد في [١٢٧] التسهيل[١] : أو تقويته بموافِقِهِ معنًى . وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ، ولا يزيد على ثلاث مرات ، فالأول كـ : جاء زَيْدٌ زَيْدٌ ، وقام قام زَيْدٌ ، ونَعَمْ نَعَمْ ، وقُمْتُ قُمْتُ . والثاني : كتأكيد اسم بمرادفه نحو : حَقِيقٌ جَدِيرٌ ، وصَمَتَ سَكَتَ [زَيْدٌ][٢] ، وأجَلْ جَيْرِ ، وقَعَدْتُ جَلَسْتُ[٣] . أو فِعْلٍ باسم فعل نحو : انْزِلْ نَزَالِ ، أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو : قُمْتُ أنَا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٠ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا ....

(فإن كان) المؤكّد (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر اقترانها بالعطف) وهو « ثُمَّ » خاصة ، كما صرح به في الارتشاف[٤] (نحو : ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾)[التكاثر/٣] الآية، أي : ﴿ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾ [التكاثر/٤] . ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّيْن ﴾ [الانفطار/١٧-١٨] . (ونحو : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾) [القيامة/٣٤] أي : (﴿ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾) [القيامة/٣٥] . فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكّد ما بعد « ثُمَّ » ، وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مَثَّلَ بـ : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ ، ولم يزد ، فأوهم أن المؤكّد الجملة المقرونة بالفاء . (وتأتي) الجملة المؤكدة (بدونه) أي : بدون العاطف ، (نحو قوله ﷺ : « والله لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا) ، واللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ، واللهِ [١٢٨] لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا »[٥] كررها (ثلاث مرات) .

(١) التسهيل ص ١٦٦ .
(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٣) في « ب » : (جلسًا) .
(٤) الارتشاف ٦١٧/٢ .
(٥) أخرجه أبو داود في سننه ٥٨٩/٣ ، كتاب الأيمان والنذور .

(ويجب الترك) للعاطف[١] (عند) اللبس و(إيهام التعدد ، نحو : ضربْتُ زيدًا ضربْتُ [٥٩/ب] زيدًا) ، إذ لو قيل : ثم ضربْتُ زيدًا ، لتوهَّمَ أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة .

(وإن كان) المؤكَّد (اسْمًا ظاهرًا أو ضمِيْرًا منفصلاً منصوبًا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط ، (نحو) قوله ﷺ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ (فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ[٢]) » . كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات . (وقوله) : [من الطويل]

٦٤٨ــ (فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ) إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين . والمراء ، بكسر الميم والمد[٣] : المجادلة : منصوب على التحذير . ودَعَّاء بتشديد العين : من أمثلة المبالغة .

(وإن كان) المؤكَّد (ضمِيْرًا منفصلاً مرفوعًا جاز أن يؤكَّد به كل ضمير متصل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٣ــ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيْرٍ اتَّصَلْ

(نحو : قُمْتَ أنتَ وأَكْرَمْتُكَ أنتَ ومَرَرْتُ بكَ أنتَ) ، فيقع ضمير الرفع توكيدًا لجميع الضمائر المتصلة ، وإن اختلف الوضع .

ووجه ذلك أن الضمير المنفصل[٤] أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور[٣] ، لأن أول أحوال الاسم الابتداء ، وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فلم يكن بدٌّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به ، [٥]فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه[٥] ،

(١) في « ب » (للعطف) .

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه ٣١٦/١ ، والدارمي في سننه ١٣٧/٢ .

٦٤٨- البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٧٦/٤ ، وخزانة الأدب ٦٣/٣ ، ومعجم الشعراء ٣١٠ ، وله أو للعرزمي في حماسة البحتري ص ٢٥٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٢٨٦ ، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، ورصف المباني ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٢ ، وشرح الأشموني ٤٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٢ ، والكتاب ٢٧٩/١ ، وكتاب اللامات ص ٧٠ ، واللسان ٤٤١/١٤ (أيا) ، ومغني اللبيب ٦٧٩ ، والمقاصد النحوية ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، والمقتضب ٢١٣/٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (المتصل) .

(٥) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

احتجنا إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلاَّ ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع ، كما اشترك الجميع في « نا » في نحو : قُمْنَا ، وأكْرَمَنَا ، وغُلاَمُنَا ، وهو القياس ، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد [٦٠/أ] كالأسماء الظاهرة . هذا تعليل السيرافي . وبقي عليه أن يقول : واستُعِيْرَ المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية ، إذ المرفوع لا يتبع المنصوبَ ولا المخفوض .

(**وإن كان**) المؤكَّد (**ضمِيْرًا متصلاً وُصِلَ بِمَا وُصِلَ به المؤكَّد**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣١ــ وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيْرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

(**نحو**) : جَعَلْتُ جَعَلْتُ ، وأكْرِمُكَ أكْرِمُكَ ، و(**عجبْتُ مِنْكَ مِنْكَ**) ، لأن إعادته مجردًا عما وُصِلَ به تُخْرِجُهُ [١٢٩] من الاتصال إلى الانفصال ، والغرض أنه متصل .

(**وإن كان**) المؤكَّد (**فعلاً أو حرفًا جوابيًّا**) يؤتى به في جواب نفي أو إثبات ، (**فواضح**) أمرهما ، فيكرَّر الفعل [والحرف][1] بغير شرط ، (**كقولك : قامَ قامَ زيدٌ**) ، وبَلَى بَلَى ، ونَعَمْ نَعَمْ ، (**وقوله**) ؛ وهو جميل بن عبد الله : [من الكامل]

٦٤٩ــ (**لاَ لاَ أَبُوْحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا**) أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُوْدَا

فكرر حرف الجواب وهو « لا » مرتين . وبثنة ، بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث : اسم محبوبته ، وتصغيرها : بُثَيْنَة ، وبه اشتهرت . ومواثق : جمع مَوْثِقٍ بمعنى ميثاق ، وأصله : مواثيق كـ : مصابيح ، حذفت ياؤه ضرورة .

(**وإن كان**) المؤكَّد حرفًا (**غير جوابي**[2] **وجب أمران : أن يفصَل بينهما**) أي : بين الحرفين : المؤكَّد والمؤكِّد ، (**وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكَّد ، إن كان**) ما اتصل بالحرف المؤكَّد (**مضمرًا**) لكونه كالجزء منه . وإلى الأمر الثاني أشار الناظم بقوله :

٥٣٢ــ كَذَا الحروفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَوَابٌ ....

(**نحو**) قوله تعالى : (**﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُوْنَ ﴾**) [المؤمنون / ٣٥] فـ « أن » المفتوحة الثانية مؤكدة لـ « أن » المفتوحة الأولى

---

(١) سقطت من « أ » ، واستدركت من « ب » ، « ط » .

٦٤٩- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨ ، والارتشاف ٦١٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٥ ، والدرر ٣٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩١ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ .

(٢) في « ط » : (جواب) .

الواقعة مفعولاً ثانيًا لـ « يَعِدُ » ، [٦٠/ب] وفصل بينهما بالظرف وما بعده ، وأعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصلة[١] به « أن » الأولى ، وهو الكاف والميم ، (و) وجب (**أن يعاد هو**) ؛ أي لفظ المتصل بالحرف المؤكَّد ؛ (**أو ضميره**) أي ضمير المتصل بالحرف المؤكَّد ، (**إن كان**) ما اتصل الحرف المؤكَّد اسْمًا (**ظاهرًا نحو : إنَّ زيدًا إنَّ زيدًا فاضلٌ**) ، فـ « إنَّ » الثانية مؤكِّدة لـ « إنَّ »[٢] الأولى ، وأعيد مع « إنَّ » الثانية ما اتصل بـ « إنَّ » الأولى ، وهو لفظ زيد . (**أو : إنَّ زيدًا إنَّه فاضلٌ**) فـ « إنَّ » الثانية مؤكِّدة للأولى ، وأعيد مع « إنَّ » الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بـ « إنَّ » الأولى . (و) عود ضميره (**هو الأَوْلى**) من إعادته بلفظه ، وبه جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ ففي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيْهَا خَالِدُونَ ﴾ [آل عمران/١٠٧] ، فـ « في » الثانية توكيد لـ « في » الأولى ، وأعيد مع « في » الثانية ضمير « رحمة » .

ولا يكون الجار والمجرور توكيدًا للجار والمجرور ، لأن الضمير لا يؤكِّد الظاهر ، لأن الظاهر أقوى منه ، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار ، لأن العرب لم تبدل مُضْمَرًا من [١٣٠] مُظْهَرٍ ، لا يقولون : قامَ زيدٌ هو ، وإنما جوَّز ذلك بعضهم بالقياس . قاله في المغني[٣] .

وكذا إن أعيد ظاهر مضاف لظاهر ، فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِيْنَ ﴾ [الروم/٤٩] ، ولا يعاد الحرف المؤكد وحده . نص على ذلك ابن السراج[٤] .

ويؤخذ من كلام التسهيل[٥] أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به ، وظاهر كلام الموضح خلافه ، (**وشذ اتصال الحرفين**) المؤكَّد والمؤكِّد من غير فصل (**كقوله**) : [من الخفيف]

٦٥٠ـ (**إنَّ إِنَّ الكَرِيْمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ**) يَرَيْـنَ مَـنْ أَجَـارَهُ قَـدْ ضِيْمَـا

(١) في « ط » ، « ب » : (لضمير المتصل) .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٣) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ .

(٤) الأصول ١٩/٢ - ٢٠ .

(٥) التسهيل ص ١٦٦ .

٦٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/٣ ، والدرر ٣٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٣/٣ ، وشرح الأشموني ٤١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٧/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ .

فأكَّد « إنَّ » الأولى بـ « إنَّ » الثانية من غير[1] فصل بينهما ، وأجازه الزمخشري اختيارًا[2] . [٦١/أ] قال ابن مالك في شرح التسهيل[3] : وقوله ؛ يعني الزمخشري ؛ مردود ، لعدم إمام يستند إليه وسماع يُعَوَّل عليه ، ولا حجة له في هذا البيت ، فإنه من الضرورات .

(**وأسهل منه**) أي من هذا البيت ؛ في اتصال الحرفين (**قوله**) ؛ وهو خطام المجاشعي ، وقيل : الأغلب العجلي : [من الرجز]

٦٥١ـ (**حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ**) أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بقَرَنْ

(**لأن المؤكَّد حرفان**) وهما « الواو » و« كأنَّ » (**فلم يتصل لفظ بمثله**) بل بغيره ، لأن التوكيد الأول ، وهو الواو الثانية ، مفصول بالمؤكَّد الثاني ، وهو « كأنَّ » والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول ، والمؤكَّد الثاني ، قاله الموضح في الحواشي . وخفف « كأن » الثانية للقافية .

وقال الفارسي في « التذكرة » في هذا البيت : ولا يجوز أن يكون على الزيادة ؛ يعني التوكيد ؛ لمكان العطف بالواو ، لأن هذا العطف لم يرد في موضع . نقله الشاطبي عنه في باب « التنازع » وأقره . والضمير في « تراها » و« أعناقها » يرجع إلى المطي المذكوره قبله . والقرن ، بفتحتين : حبل يقرن به البعير .

(**وأشدُّ منه**) أي من البيت الأول (**قوله**) وهو رجل من بني أسد : [من الوافر]

٦٥٢ـ فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي (**وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ**)

لكون الحرف المؤكَّد ؛ وهو اللام ؛ موضوعًا (**على حرف واحد**) ، فاتصل لفظه بمثله .

---

(١) بعده في « ب » : (إعادة) .

(٢) انظر المفصل ص ١١٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٣ - ٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٠٤/٣ .

٦٥١- تقدم تخريج الرجز برقم ٣٨٠ .

٦٥٢- البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، ٣١٢ ، ١٥٧/٥ ، ٥٢٨/٩ ، ٥٣٤ ، ١٩١/١٠ ، ٢٦٧/١١ ، ٢٨٧ ، ٣٣٠ ، والدرر ٣٦/٢ ، ٦٢ ، ٣٩٥ ، ٥٣١ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١ ، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣ ، والجنى الداني ص ٨٠ ، ٣٤٥ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤ ، وشرح الأشموني ٤١٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ١٨١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢ ، ١٥٨ .

(**وأسهل من هذا**) البيت (**قوله**) وهو الأسود بن يعفر : [من الطويل]

٦٥٣ــ (**فَأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِــهِ**) أَصَعَّدَ فِـي عُلْـوِ الْـهَوَى أَمْ تَصَوَّبَـا

(**لأن الْمُؤَكَّد**) بفتح الكـاف ؛ وهو « عن » (**على حرفيــن**) والْمُؤكِّد وهو البـاء ، على حرف واحد ، (**ولاختلاف اللفظين**) وهمـا « عن » و« الباء » . وصح توكيد « عن » بـ « الباء » لأنها بمعناها ، فهو توكيد بالمرادف ، وله مُسَهِّلاَن :

أحدهما : [٦١/ب] أنَّ « عن » على حرفين .

والثاني : أن لفظ المؤكَّد مخالف للفظ المؤكِّد ، بخلاف « لِلِمَا بهم » قاله في شـرح الكافية[1] .

٦٥٣- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المســالك ٣٤٥/٣ ، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ١٤٢/١١ ، والـدرر ٣٥/٢ ، ٦٢ ، ٢٣٣ ، ٥٣١ وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٣/٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ٣٥٤ ، وهمع الهوامــع ٢٢/٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، ١٥٨ .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٨٩/٣ .

(هذا باب العطف)

وهو في الأصل مصدر « عطفت الشيء » إذا ثنيته ، وعَطَفَ الفارسُ على قِرْنِهِ ، إذا التفَتَ إليه .(**وهو**) في الاصطلاح ضربان : (**عطف نَسَقٍ**) بحرف ، (**وسيأتِي**) في باب يلي هذا ، (**وعطف بيان**) بغير حرف ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٥٣٤ــ العَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ ....

والكلام الآن في عطفِ البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٤ــ .... وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

وسمي بيان لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على [١٣١] نفسه . (**وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة**) . هذا معنى قول الناظم :

٥٣٥ــ فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

فخرج بـ « المشبه للصفة » النعت ؛ لأن المشبه للشيء ، غير ذلك الشيء ، فكأنه قال : تابع غير صفة ، وخرج بذكر « الإيضاح والتخصيص » التوكيد والنسق والبدل .

(**والأول**) وهو إيضاح الْمَعرفة (**متفق عليه**) عند البصريين والكوفيين ، (**كقوله**) : [من الرجز]

٦٥٤ــ (**أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ**) مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

٦٥٤- تقدم تخريج الرجز برقم ٨٢ .

فـ : عمر : عطف بيان على « أبو حفص » للإيضاح ، وتقدم فـي باب « العلم » شرح هذا البيت ، وسبب إنشاده ، وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١] .

(**والثاني**) : وهو تَخصيص النكرة ، نفاه جُمهور البصريين و(**أثبته الكوفيون وجماعة**) من البصريين منهم : الفارسي وابن جنّيّ ، وجماعة من المتأخرين منهم : الزمخشري[٢] وابن عصفور وابن مالك[٣] [٦٢/أ] وولده[٤] ، وأشار إليه في النظم بقوله :

٥٣٧ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

(**وجوَّزوا أن يكون منه**) أي من عطف البيان للنكرة : (﴿ **أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِيْنَ** ﴾) [المائدة/٩٥] (**فيمن نوَّن : كفارة**[٥]) فـ : طعام مساكين ، عطف بيان على « كفارة »[٦] . (**ونحو** : ﴿ **مِنْ مَاءٍ صَدِيْدٍ** ﴾) [إبراهيم/١٦] فـ « صديد » عطف بيان على « ماء » . (**والباقون**) من البصريين وغيرهم (**يوجبون في ذلك البدلية**) بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ ، (**ويَخُصُّون عطف البيان بالمعارف**) ، محتجين بأن البيان بيانٌ كاسْمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبيِّن المجهول . ودُفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض ، والأخص يبيِّن غير الأخص .

(**و**) عطف البيان كالنعت (**يوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة**) وهي : الرفع والنصب والجر ، و(**الإفراد والتذكيرْ والتنكيْر وفروعهن**) ، ففرع الإفراد التثنية والجمع ، وفرع التذكير التأنيث ، وفرع التنكير التعريف ، تقول : جاءني محمدٌ أبو سهلٍ ، فـ « أبو سهل » مرفوع ، والرفع واحد من ثلاثة وهي : الرفع والنصب والجر . ومفرد ، والإفراد واحد من ثلاثة أيضًا وهي : الإفراد والتثنية والجمع ، ومذكّر ، والتذكير واحد من اثنين هما : التذكير والتأنيث . ومعرَّف ، والتعريف[٧]

(١) تقدم الخبر مع البيت رقم ٨٢ .

(٢) المفصل ص ١٢٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢٦ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٦٦ .

(٥) هي قراءة الجمهور ، وقرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر « كفارةُ » . انظر الإتحاف ص ٢٠٣ ، والكشاف ١/٣٦٥ ، والنشر ٢/٢٥٥ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٦٧ : (وأجاز أبو علي في التذكرة في « طعام » العطف والبدل) .

(٧) في « أ » ، « ط » : (ومنكر التنكير) مكان (ومعرف التعريف) ، وأشار إلى ذلك الشيخ ياسين في حاشيته ٢/١٣١ .

واحد من اثنين أيضًا ، وهما : التنكير والتعريف[1] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٦ـ فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

(**وقول الزمخشري**[2] : **إنَّ** ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران/٩٧] **عطف**) بيان (**على** ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ [آل عمران/٩٧] **مخالف لإجماعهم**) ، لأن البصريين [١٣٢] والكوفيين أجْمَعوا [٦٢/ب] على أن النكرة لا تبيَّن بالمعرفة ، وجمع المؤنث لا يبيَّن بالمفرد المذكر . ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددًا وكان البدل غير وافٍ بالعِدَّة تَعَيَّنَ القطع ، وإنما التقدير : منها مقامُ إبراهيمَ ، أو : بعضُها مقامُ إبراهيمَ ، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ .

(**وقوله**) أي الزمخشري (**وقول الجرجاني : يُشْتَرَط**) في عطف البيان (**كونه** أوضحَ) وأخصَّ (**من متبوعه ، مخالف لقول سيبويه في** : « **يا هذا ذا الْجُمَّة** » **إنَّ** « **ذا الجمة** » **عطف بيان**) على « هذا » (**مع أن الإشارة أوضح**) وأخص (**من الْمضاف إلى ذي الأداة**) ، لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ، ومخالف للقياس أيضًا[3] لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق ، فلا يلزم تخصيص عطف البيان . قاله الشارح[4] . نعم لو قيل : يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه ، لكان مذهبًا ، لأن الجلي يبيِّن الخفي .

(**ويصح في عطف البيان**) إذا قُصِد به ما يُقصَد بالبدل أن يُعرَب بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ ، لما فيه[5] من البيان ، (**إلا إن امتنع الاستغناء عنه**) فيمتنع أن يكون بدلاً ، (**نحو : هندٌ قامَ زيدٌ أخوها**) فـ « أخوها » يتعين كونه عطف بيان على « زيد » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضَمِيْر رابط للجملة الواقعة خبرًا لـ « هند » ، إذ الجملة الواقعة خبرًا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبَر عنه ، والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لـ « زيد » ، فلو أسقِطَ لم يصح الكلام ، فوجب أن يُعْرَب « أخوها » بيانًا لا بدلاً ، [٦٣/أ] لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبَر بها عن رابط .

---

(١) انظر شرح التسهيل ٣٢٥/٣ ، وشرح المفصل ٧١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٧ .

(٢) الكشاف ٢٠٤/١ .

(٣) في « ب » : (أو مخالف القياس أيضًا) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٦٨ .

(٥) سقطت من « ب » .

(أو) امتنع (إحلاله محل الأول نحو : يا زيدُ الحارثُ) فـ « الحارث » يتعين كونه عطف بيان على « زيد » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لامتناع إحلاله محل الأول ، إذ لو قيل : يا الحارثُ ، لم يجز ، لأن « يا » و« أل » لا يجتمعان هنا . (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب : [من الطويل]

٦٥٥ـ (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً) أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا

فـ « عبد شمس ونوفلا » يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على « أخوينا » ويمتنع فيهما البدلية ، لأنهما على تقدير البدلية يحلان[1] محل « أخوينا » فيكون التقدير : يا عبدَ شَمْسٍ ونوفلا ، بالنصب ، وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا [١٣٣] عطف عليه اسم مجرد من « أل » وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ، و« نوفل » لو كان منادى لقيل فيه : يا نوفلُ ، بالضم ، لا : يا نوفلا ، بالنصب .

(وقوله) وهو المرار الأسدي : [من الوافر]

٦٥٦ـ (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فـ « بشر » : يتعين كونه عطف بيان على « البكري » ولا يجوز أن يكون بدلاً منه ، لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ التاركِ بشرٍ ، لأن الصفة المقرونة بـ « أل » كـ : التارك ، لا تضاف إلا لما فيه « أل » كـ : البكري . (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء[2] ، لإجازته) إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى جميع المعارف نحو : (الضاربُ زيدٍ ، وليس) مذهبه (بِمَرْضِيٍّ) عند الجمهور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٥- البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ٦١/١، والدرر ٣٨٧/٢، والمقاصد النحوية ١١٩/٤ وبلا نسبة في الارتشاف ٦٠٧/٢، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ٣٦٨، وشرح الأشموني ٤١٤/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وهمع الهوامع ١٢١/٢ .

(١) في « ب » : (بخلاف) .

٦٥٦- البيت للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥، ٢٢٥، والدرر ٣٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٦/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، والكتاب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٢١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٩، وشرح الأشموني ٤١٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وشرح قطر الندى ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣ ، وشرح المرادي ١٨٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٢٢/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٦٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٢٣/٢ : (الفراء والفارسي) .

٥٣٨ـ وَصَالِحًــــا لِبَدَلِيَّـــــةٍ يُـــــرَى فِيْ غَـيْرِ نَحْـوِ يَـا غُـلاَمُ يَعْمُـرَا

٥٣٩ـ وَنَحْـوِ بِشْـرٍ تَـابعِ البَكْـرِيِّ وَلَيْـسَ أَنْ يُبْـدَلَ بِـالْمَرْضِيِّ

[٦٣/ب] ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عامٍّ، ويُتبع بقسميه نحـو: زيدٌ أفضلُ الناسِ: الرجلِ والنساءِ، لأنه لو نُوِيَ إحلال الرجال محل الناس لنُوِيَ إحلال ما عُطِفَ عليه، وهو «النساء» محل «الناس» فيكون التقدير: زيدٌ أفضلُ النساءِ، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قُصد به الزيادة على ما أضيف له يُشتَرط فيه أن يكون منـهم، ومن ثم خُطِّئَ من قال: أنا أشْعَرُ الإنسِ والجن.

ومنها: أن تُتْبَع صفة «أي» بمضاف نحو: يـا أيـها الـرجلُ غـلامَ زيـدٍ، بنصـب الغلام، لأن الغلام لو نُوِيَ إحلاله محل الرجل لَرُفِعَ، لأن الرجل في هذا التركيب واجـب الرفع لأن صفة «أي».

ومنها: أن يُتْبَعَ مجرور «أي» بمفصَّل نحو: بأيٍّ الرجلين: زيدٍ وعمرٍو، مررتَ؟ لأنه لو نُوِيَ إحلالُ زيدٍ مع ما عُطِفَ عليه، وهو «عمرو» محلَّ الرجلـين، لـزم إضافـة أي إلى المعرفة المفردة، وهي لاتضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدَّر نحو: أيُّ زيـدٍ أحسـنُ؟ بمعنى أيُّ أجزائه أحسنُ؟ أو عطف على «أي» مثلها نحو: [من الكامل]

٦٥٧ـ . . . . أَيِّـي وَأَيُّـكَ فَـارِسُ الأَحْزَابِ

ومنها: أن يتبع مجرور «كِلاَ» بمفصَّل، نحو: كِلاَ أخويك زيـدٍ وعمـرٍو عنـدي، لأنه لو نُوِيَ إحـلال زيد مع ما عُطف عليه وهو «عمرو» مَحل «أخويك» لـزم إضـافـة «كِلاَ» إلى مُفَرَّق، وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق، وشذَّ: كِلا أخي وخليلي.

قال الموضح في الحواشي: وهذه المسائل المستثناة مبنية على أن البـدل لا بـد وأن يكون صالِحًا للإحلال محل الأول، وفيه نظر لأنـهم يغتفـرون في الثوانـي ولا يغتفـرون في الأوائل، وقد جوَّزوا في: إنَّكَ أنتَ، [٦٤/أ] كون «أنت» توكيدًا، وكونه بدلاً مع أنـه لا يجوز: إنَّ أنتَ[1].

وقال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى: أولَى[2] ما يقـال في «نِعْـمَ الرجلُ زيدٌ»: إن «زيد» بدل من «الرجل» ولا يلزم أن يجوز: نِعْمَ زيدٌ. انتهى.

٦٥٧- صدر البيت: (فلئن لقيتك خاليين لتعلمن)، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٤١.

(١) انظر همع الهوامع ١٢٢/٢.

(٢) في «ب»: (أول).

وقال الفخر الرازي : وهذا الاستثناء مبنيٌّ على أن المبدَل منه في حكـم الطـرح ، والمبدَل هو المعتبَر ، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مُهْدَرًا بالكُلّيَّةِ ؛ لأنه قد يُحتاج إليه لغرض آخر ، كقولك : زيدًا رأيْتُ غُلاَمَهُ رَجُلاً صَالِحًا ، فلو ذهبت تَهْدُرُ[1] الأول لَم يصح كلامك . انتهى .

ويفترق البيان من البدل بوجوه منها[2] :

أن البيان لا يقع ضَمِيْرًا ولا تابعًا لضَمِيْر .

ومنها : أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير . [١٣٤]

ومنها : أنه لا يقع جملة ولا تابعًا لجملة ، ولا فعلاً ، ولا تابعًا لفعل .

ومنها : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، وليس من جملة أخرى ، وليس متبوعه في حكم الطرح ، بخلاف البدل في الجميع .

---

(١) في « ب » : (بزيد) .

(٢) انظر هذه الفروق في مغني اللبيب ٢/٤٥٥ .

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين ، بمعنى المنسوق ، من نَسَقْتُ الشيءَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا أتيت به متتابعًا ، وكثيرًا ما يسميه سيبويه[1] : باب الشَّرْكَة . (**وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها**) ، وهو[2] معنى قول الناظم :

٥٤٠ـ تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ....

فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد « أي » التفسيرية من نحو قولك : مررت بغضنفر ، أي : أسد ، فإن « أسد » تابع لـ« غضنفر » بتوسط حرف التفسير ، وهو « أي » وليس من الأحرف الآتي ذكرها ، فليس هو عطف نسق ، وإنما هو [٦٤/ب] عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وليس لنا عطف بيان بتوسط[3] حرف إلا هذا ، وذهب الكوفيون إلى أن « أي » عاطفة . (**وهي**) أي الأحرف الموعود بها (**نوعان**) :

أحدهما : (**ما يقتضي التشريك في اللفظ**) بوجوه الإعراب ، (**و**) في (**المعنَى ، إما مطلقًا**) من غير قيد ، (**وهو**) أربعة : (**الواو والفاء وثُمَّ وحتَّى**[4]) . تقول : جاءَ القومُ وزيدٌ ، أو فزيدٌ ، أو ثم زيدٌ ، أو : حتى زيدٌ . فـ« زيدٌ » شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) الكتاب ١/٤٤١ .

(٢) في « ب » : (وهذا) .

(٣) في « ب » : (بشرط) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٣٧٠ : (أحدهما ما يعطف مطلقًا ، أي يشرك في الإعراب والمعنى وهو : الواو ، وثم ، والفاء ، وأمْ ، وأوْ) . وانظر مثل ذلك في شرح ابن عقيل ٢/٢٢٥ .

٥٤١ـ فَالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حتّى أمْ ....

وذهب الكوفيون إلى أن « حتى » ليست بعاطفة .

(**وإما مقيدًا**) بقيد (**وهو**) اثنان : (**أو ، وأم ، فشرطهما**) في اقتضاء التشريك لفظًا ومعنًى (**أن لا يقتضيا إضرابًا**) ، لأن القائل : أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ، عالِمٌ بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه . فالذي بعد « أم » مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » فقد شركتهما [١] في المعنى كما شركتهما [٢] في اللفظ ، وكذلك « أو » مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما [٣] . فإن اقتضيا إضرابًا كانا مُشْرِكَيْنِ في اللفظ لا في المعنى ، كما ذكر في التسهيل [٤] ، وسيأتي بيان ذلك . وذهب الجمهور إلى أن « أو » و« أم » مشرِكان في اللفظ لا في المعنى دائمًا ، والصحيح عند ابن مالك الأول .

(**و**) الثاني : (**ما يقتضي [١٣٥] التشريك في اللفظ دون المعنَى ، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ، وهو « بل » عند الجميع**) من النحويين ، نحو : ما قام زيدٌ بل عمرٌو ، (**و« لكنْ » عند سيبويه [٥] وموافقيه [٦]**) ، نحو : ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو [٧] .

ثم اختلف هؤلاء القائلون : إن « لكنْ » من حروف العطف ، على [٦٥/أ] ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي [٨] .

---

(١) في « ب » : (شركتها) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٧٠ - ٣٧١ : (وأكثر المصنفين لا يعدُّون « أو » فيما يشرك في الإعراب والمعنى ؛ لأن المعطوف بها يدخله الشك أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام على اليقين والقطع ، وإنما عدَّها الشيخ في هذا القسم ؛ لأن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله ، وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما بعدها) .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٣ .

(٥) الكتاب ١/٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٦) في شرح التسهيل ٣/٣٤٨ : (عند غير يونس) .

(٧) في شرح ابن الناظم ص ٣٧١ : (الضرب الثاني : ما يعطف لفظًا فحسب ، أي يشرك في الإعراب وحده ، وهو : بل ، ولا ، ولكنْ) .

(٨) المسائل المنثورة ص ١٨٧ .

والثاني : أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا ، وصححه ابن عصفور ، وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه .

والثالث : أنها عاطفة تقدَّمَتْها الواو أو لا ، وهو مذهب ابن كيسان[1] ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة .

(**وإما لكونه بالعكس**) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما[2] قبله ، (**وهو « لا » عند**) النحاة (**الجميع**) نحو : جاء زيدٌ لا عمرٌو ، (**و« ليس » عند البغداديين**) ، كما نقله ابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه في التسهيل[3] (**كقوله**) وهو لبيد : [من الرمل]

٦٥٨- وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ (**إِنَّمَا يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ**)

برفع الجمل عطفًا على الفتى . وخرَّجه المانعون على حذف خبر « ليس » للعلم به ، والأصل : ليسه الجمل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٢- وَأَتْبَعَتَ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ ....

---

(١) انظر الارتشاف ٢/٦٢٩ .

(٢) في « ب » : (لا) .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

٦٥٨- تقدم تخريج البيت برقم ١٧٣ .

(فصـــــــــل)

في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

(**أما الواو فلمطلق الجمع**) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح ، خلافًا للفراء وهشام وثعلب[1] من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب[2] . والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد ، وقد أطال الناس في الاختلاف[3] في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف .

وإذا ثبت أنها لمطلق[4] الجمع في الحكم ، (**فتعطف متأخرًا في الحكم**) على متقدم [٦٥/ب] عليه (**نحو** : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ** ﴾) [الحديد/٢٦] فـ « إبراهيم » معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم . (**و**) تعطف (**متقدمًا**) في الحكم على متأخر (**نحو** : ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**) اللهُ العَزِيزُ الحَكِيمُ ﴾ [الشورى/٣] فـ « الذين » معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر . (**و**) تعطف (**مصاحبًا**) للمعطوف عليه في الحكم نحو : (﴿ **فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ** ﴾) [العنكبوت/١٥] . فـ : أصحاب السفينة : معطوف على الهاء عطف مصاحب ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٣ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا أَوْ سَابِقَا في الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

(١) في « ب » : (تغلب) .

(٢) شرح ابن الناظم ٣٧١ - ٣٧٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٩/٣ - ٣٥٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٦/١ .

(٣) في « ب » : (الإطلاق) .

(٤) في جميع النسخ : (الاجتماع) ، والتصويب من حاشية يس ١٣٥/٢ حيث قال : (قوله لمطلق الجمع ، قال الدنوشري : محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل إما الثانية) .

فهذه ثلاث مراتب ، وهي مختلفة في الكثرة والقلة ، فمجيئها للمصاحبة أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكس الترتيب قليل ، فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن لِلْمَعِيَّة بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية . هذا مراد التسهيل[1] وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث[2] .

(**وتنفرد الواو**) من بين سائر حروف العطف (**بأنّها**) تَختص بأحد وعشرين حكمًا :

الأول : أنها (**تعطف اسمًا على اسم لا يكتفي الكلام به**) أي بالاسم المعطوف عليه (كـ : **اختصم زيدٌ وعمرٌو ، وتضارب زيدٌ وعمرٌو ، واصطف زيدٌ وعمرٌو**) ، وسواءٌ زيدٌ وعمرٌو ، وجلست بين زيدٍ وعمرو . فالمعطوف عليه[3] في هذه الأمثلة ، وهو زيدٌ ، لا يكتفَى به ، فلا يقال : اختصم زيدٌ ، وتضارب زيدٌ ، واصطف زيدٌ ، وسواءٌ زيدٌ ، وجلست بين زيدٍ ، (**إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة**[4] **والبينية من المعاني** **[١٣٦]** **النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا**) ، والواو لمطلق الجمع ، فلذلك اختصت بها ، بخلاف غيرها من حروف العطف ، وإلى ذلك يشير قول الناظم : **[٦٦/أ]**

٥٤٤ــ وَاخْصُص بهَا عَطْفَ الذي لا يُغْنِي مَتْبُوْعُهُ . . . .

(**ومن هنا**) أي : من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (**قال الأصمعي**) ، بفتح الميم ، في قول امرئ القيس : [من الطويل]

٦٥٩ــ . . . . بسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ

بالفاء في إحدى الروايتين : (**الصواب أن يقال : بين الدخول وحومل ، بالواو**) ، على

(١) التسهيل ص ١٧٤ .

(٢) في حاشية يس ١٣٥/٢ : (قوله : « وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث » ، تعريض بأبي حيان حيث قال : وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين ، بل هو قول ثالث خارج عن القولين يجب اطراحه) .

(٣) في « ب » : (من) .

(٤) سقطت من « ب » .

٦٥٩- صدر البيت : (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٣٣٢/١ ، ٢٢٤/٣ ، والدرر ٤٠٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٣، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٧ ، وهمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ ، والدرر ٤١٤/٢ - ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٤١٧/٢ ، وشرح قطر الندى ٨٠ ، ومغني اللبيب ١٦١/١، ٢٦٦ ، وهمع الهوامع ١٣١/٢ .

الرواية المشهورة ، وهي القياس ، لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء ، لأنها تدل على الترتيب . (**وحجة الجماعة**) السماع ، واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت : إنه على حذف مضاف ، وإن التقدير : بين أهل الدخول فحومل . وقال خطاب المادري : إنه على اعتبار التعدد حكمًا ، لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها ، و(**أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، فهو بِمَنْزِلة : اختصم الزيدون فالعَمْرُون**) ، إذا كان كل فريق منهم خصمًا لصاحبه . قال : وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذًا إذا ثبتت الرواية . انتهى . والدخول ، بفتح الدال ، وحومل ، بفتح الحاء : موضعان ، وسقط ، بكسر السين المهملة ، ما تساقط من الرمل ، واللوى ، بكسر اللام والقصر : رمل يَعْوَجّ ويلتوي . فإن قلت : قدمت[1] أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو[2] ، وقد جاء العطف فيها بـ « أم » كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾ [البقرة / ٦] . قلت : أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية ، إذ[3] الأصل : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو ، قاله الموضح [٦٦/ب] في الحواشي .

الثاني : مما تنفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه ، نحو : زيدًا ضربْتُ عمرًا وأخاه ، وزيدٌ مررتُ بقومِكَ وقومِهِ .

والثالث : عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية ، نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلاَةِ الوُسْطَى ﴾ [البقرة/٢٣٨] .

الرابع : عطف الشيء على مرادفه نحو : ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة/٤٨] .

الخامس : عطف عامل قد حُذف وبقي معموله ، نحو : ﴿ والذينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمانَ ﴾ [الحشر/٩] .

السادس : جواز فصلها من [١٣٧] معطوفها بظرف أو عديله ، نحو ﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [يس/٩] .

السابع : جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة ، نحو قوله : [من الطويل]

٦٦٠- جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

---

(١) في « ب » : (قد قدمت) .

(٢) سقط من « ب » : (التي لا يعطف فيها إلا بالواو) .

(٣) في « ب » : (إذا) .

٦٦٠- تقدم تخريج البيت برقم ٤١١ .

وقيل : لا تختص « الواو » بذلك بل : « الفاء ، وثم ، وأو ، ولا »، كذلك قاله التفتازاني .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة ، نحو : ﴿ وَأَرْجُلِكُم ﴾ [المائدة/٦] في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة(١) .

التاسع : جواز حذفها إن أُمِنَ اللبس كقوله : [من الخفيف]

٦٦١ـ كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ . . . .

العاشر : إيلاؤها(٢) « لا » إذا عطفت مفردًا بعد نهي ، نحو : ﴿ وَلاَ الْهَدْيَ وَلاَ الْقَلاَئِدَ ﴾ [المائدة/٢] . أو نفي نحو : ﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة/١٩٧] . أو مؤوّل بنفي : ﴿ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة/٧] .

الحادي عشر : إيلاؤها « إما » مسبوقة [١٣٨] بمثلها غالبًا إذا عطفت مفردًا ، نحو ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ [مريم/٧٥] .

الثاني عشر : عطف العَقْد على النَّيِّف نحو : أحد وعشرون .

الثالث عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها ، كقوله : [من الوافر]

٦٦٢ـ بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوْبٍ وَبَالِ

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية والجمع ، كقول الفرزدق : [من الكامل]

٦٦٣ـ إِنَّ الرَّزِيَّةَ لاَ رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي [٦٧/أ] وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح/ ٢٨] . وأما عكسه نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ وأرجلَكم ﴾ ؛ بالرفع ؛ وقرأها بالجرّ أيضًا : أنس وعكرمة وابن عباس والشعبي وقتادة وعلقمة والضحاك ومجاهد وأبو جعفر . انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣ ، والنشر ٢٥٤/٢ .

٦٦١- تمام البيت : (كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الودّ في فؤاد الكريم)

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٤/٨ ، والخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، والدرر ٤٦٣/٢ ، وديوان المعاني ٢٢٥/٢، ورصف المباني ص ٤١٤ ، وشرح الأشموني ٤٣١/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١ ، وشرح التسهيل ٣٨٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٠/٢ .

(٢) في « ب » : (إتلاؤها) .

٦٦٢- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٦ .

٦٦٣- البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٦١/١ ، والدرر ٤٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ، ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، والمقرب ٤٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ .

وسقط من « ب » : (الرابع عشر . . . .) مع البيت .

مِنَ النَّبِيِّيْنَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ ﴾ [الأحزاب/٧] فتشاركها فيه « حتى » نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصًّا على عام . قاله في المغني[(١)] .

السادس عشر : اقترانها بـ « لكنْ » نحو : ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ الله ﴾ [الأحزاب/٤٠] .

السابع عشر : امتناع الحكاية معها ، فلا يقال : ومن زيدًا ؟ بالنصب حكاية لمن قال : أرأيت زيدًا ؟ .

الثامن عشر : العطف التلقيني ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾ [البقرة/١٢٦] .

التاسع عشر : العطف في التحذير والإغراء نحو : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [الشمس/١٣] ونحو : المروءة والنجدة .

العشرون : عطف السابق على اللاحق نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوْحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الذينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ ﴾ [الشورى/٣] .

الحادي والعشرون : عطف « أي » على مثلها كقوله : [من الكامل]

٦٦٤ــ . . . . أيِّـي وَأيُّـكَ فَـارسُ الأَحْـزَابِ

(**وأما الفاء فللترتيب المعنوي**) ، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ [الانفطار/٧] . وقد تكون للترتيب الذكري ، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه[(٢)] بحسب الذكر لفظًا ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول ، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصَّل على مُجْمَل نحو : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً ﴾ [النساء/١٥٣] . (**والتعقيب**) : وهو[(٣)] أن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهملة (**نحو** :﴿ **ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ** ﴾) [عبس/٢١] . وتعقيب كل شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال : تزوج فلان فولد له ، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل ، وإن كانت مدته متطاولة ، ودخل البصرة فبغداد ، إذا لم يُقِم في البصرة ولا بين البلدين . (**وكثيرًا ما تقتضي**) الفاء (**أيضًا**[(٣)] [٦٧/ب] **التسبب**) ، وهو أن يكون المعطوف بها[(٣)] متسببًا عن المعطوف عليه ، (**إن كان المعطوف**) بها (**جملة**) أو صفة ، فالأول (**نحو** : ﴿ **فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ** ﴾) [القصص/١٥] . والثاني نحو : ﴿ لآكِلُوْنَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّوْمٍ ۞ فَمَالِئُوْنَ مِنْهَا البُطُوْنَ ۞ فَشَارِبُوْنَ عَلَيْهِ مِنَ الحَمِيْمِ ﴾ [الواقعة/٥٢،٥٣،٥٤] .

---

(١) مغني اللبيب ٢/٣٥٧ .

٦٦٤- صدر البيت : (فلئن لقيتك خاليين لتعلمن) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٤١ ، ٦٥٧ .

(٢) بعده في « ب » : (إنما هو) .

(٣) سقطت من « ب » .

(**واعترض على**) المعنى (**الأول**) ، وهو الترتيب المعنوي ، (**بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾**) [الأعراف/٤] فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة ، وذلك ينافي الترتيب الذي [١٣٩] في الفاء . قاله الفراء[١] .

(و) اعترض أيضًا (**بنحو** : « **توضأ فغسل وجهه ويديه**) ومسح رأسه ورجليه »[٢] (**الحديث**) . فإنَّ غُسْلَ الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك . (**والجواب**) من وجهين :

أحدهما : (**أن المعنَى**) على إضمار الإرادة ، والتقدير : (**أردنا إهلاكها**) فجاءها بأسنا ، فمجيء البأس مترتب على الإرادة ، (**وأراد الوضوء**) فغسل وجهه . . . إلى آخره ، فغُسْلُ الأعضاء الأربعة مترتب[٣] على إرادة الوضوء .

الوجه الثاني : أن الفاء فيهما للترتيب الذِّكْري لا المعنوي .

والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقًا ، والفراء يمنع ذلك مطلقًا ، وقال الجرمي : لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الإمطار ، بدليل : [من الطويل]

. . . . بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[٤]

وقولهم : « مُطِرْنَا مكانَ كذا ، فمكانَ كذا » إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(و) اعترضَ (**على**) المعنى (**الثاني**) وهو التعقيب ، (**بقوله تعالى**) : ﴿ والذي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۞ (**فَجَعَلَه غُثَاءً**) أَحْوَى ﴾ [الأعلى/٤-٥] فإن إخراج المرعى لا يعقبه جَعْلُهُ غثاءً أحوى ، أي : يابسًا أسود . (**والجواب**) من وجهين :

أحدهما : [٦٨/أ] أن جملة « فجعله غثاء » معطوفة على جملة محذوفة ، و(**أن التقدير : فمضت مدة فجعله غثاء**) .

(و) الثاني : (**بأن الفاء نابت**[٥] **عن : ثُم**) ، والمعنى : ثم جعله غثاء ، (**كما**

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٣٧١ .

(٢) في صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، ٤٥ : باب الوضوء من التور ، حديث رقم ١٩٦ : (حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي يكثر من الوضوء ، قال لعبد الله بن زيد : أخبرني كيف رأيت النبي ﷺ يتوضأ ؟ فدعا بتَوْر من ماء فكفأ على يديه . . . . . فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أخذ بيده فمسح رأسه ، فأدبر به وأقبل ، ثم غسل رجليه) . وانظر الحديث في صحيح البخاري برقم ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) في « ب » : (مرتب) .

(٤) تقدم تخريج البيت برقم ٦٥٩ .

(٥) في « ب » : (نائب) .

جاء عكسه) وهو نيابة « ثم » عن « الفاء » كقوله : [من المتقارب]

٦٦٥ـ .... جَرَى في الأَنَابيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أي : فاضطرب ، (**وسيأتي**) قريبًا . وإلى إفادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله :

٥٤٥ـ وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ باتِّصَالِ ....

(وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما[1] لا يصح كونه صلة لخلوه[2] من العائد) على الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٦ـ وَاخْصُصْ بفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الذي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(نحو : اللذان يقومان فيغضبُ زيدٌ أخوَاك) فـ « اللذان » مبتدأ ، وهو اسم موصول ، وجملة « يقومان » صلته ، وجملة « يغضب زيد » معطوفة على جملة[3] « يقومان » الواقعة صلة . وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ، لأنها رفعت الظاهر ، وهو زيدٌ ، ولكنها لما عُطفت بالفاء صح ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة ، لإشعارها بالسببية ، فكأنك قلت : اللذان إن يقوما[4] فيغضبْ زيدٌ أخَوَاك ، و« أخواك » : خبر اللذان . (**وعكسه**) وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة ، (**نحو : الذي يقومُ أخَوَاك فيغضبُ هو زيدٌ**) فـ « الذي » : مبتدأ ، و« يقوم أخواك » : جملة فعلية ، صلة « الذي » ، وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول . والذي سوغ ذلك عطْف جملة « يغضب هو » عليها ، لاشتمالها على العائد [٦٨/ب] إلى الموصول ، وهو الضمير المرفوع بـ « يغضب » ، وإنما أبرز [الضمير][5] لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع[6] ضميرًا وجب إبرازه ، وزيدٌ : خبر الذي .

٦٦٥- قبل هذا البيت : (كهز الرديني تحت العجاج) ، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٢٩٢ ، والدرر ٤٢٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٥٨ ، والمقاصد النحوية ١٣١/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٣٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٣/٣، والجنى الداني ٤٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٤، وشرح الأشموني ٤١٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٣١/٢ .

(١) في « ب » : (بما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (جملته) .

(٤) في « ط » : (يقومان) .

(٥) إضافة من « ب » .

(٦) في « ب » : (ووقع) .

(**ومثل ذلك جارٍ في الخبر والصفة والحال**) ، فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرًا لخلوه من عائد على المبتدأ ، وعكسه ، فالأول (**نحو** : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾) [الحج/٦٣] فجملة « تصبح الأرض » بالرفع : معطوفة على جملة « أنزل » الواقعة خبر « أن » . وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم « أن » إذ المعطوف على الخبر خبر ، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك .

(و) الثاني نحو (**قوله**) ، وهو ذو الرمة غيلان : [من الطويل]

٦٦٦ـ (**وَإِنْسَانُ عَيْنِيْ يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو**) **وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ**

[١٤٠] فـ « إنسان عيني » : مبتدأ ومضاف إليه ، و« يحسر الماء » ، بالرفع : خبر المبتدأ ، وهو لا يصلح كونه[1] خبرًا ، لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر ، وهو « الماء » ، ولكن سوغ ذلك عطف « فيبدو » عليه ، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ . هذا قول ابن عصفور[2] . وقال المرادي في باب المبتدأ[3] : التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء ، فاكتُفي بضمير واحد في إحداهما كما يُكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء ، فإذا قلت : زيدٌ جاءَ عمرٌو فأكْرَمَهُ ، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية . نص على ذلك ابن أبي الربيع ، قال : لأنهما تنزلتا منزلة : زيدٌ لما جاءَ عمرٌو أكْرَمَهُ . فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما ، والرابط إنما هو الضمير . انتهى كلام المرادي .

وقال الموضح في المغني[4] : كذا قالوا ، والبيت [٦٩/أ] يحتمل أن يكون أصله : يحسر الماء عنه : أي : ينكشف عنه . ونقل المكودي[5] في باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف « إنْ » الشرطية ، وأنها إذا حُذفت ارتفع المضارع ، واستشهد له بهذا البيت .

٦٦٦- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، والدرر ١٨٩/١، والمقاصد النحوية ٥٧٨/١ ، ٤٤٩/٤ ، ولكثير في المحتسب ١٥٠/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/٣ ، ٢٥٧/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ٩٢/١ ، ومجالس ثعلب ص ٦١٢ ، ومغني اللبيب ٥٠١/٢ ، والمقرب ٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(١) سقطت من « ب » .
(٢) المقرب ٨٣/١ .
(٣) شرح المرادي ٢٧٦/١ .
(٤) مغني اللبيب ٥٠١/٢ .
(٥) شرح المكودي ٤٣٦/١ .

و« إنسان العين » : هو المثال الذي يُرى في السواد ، و« يَحْسِرُ » بالحاء المهملة : يغور ، من قولهم : حسر البحر ، إذا غار ، و« يَجُمُّ » بالجيم : من الْجُمُوم ، وهو الكثرة ، و« يغرق » : معطوف على « يَجُمُّ » . والمعنى أن الماء إذا غار ظهر إنسان العَيْن ، و إذا كثُر غرق واستتر .

وتعطِف على الصفة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من[1] عائد على الموصوف ، وعكسه ، فالأول نحو : مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرٌو ، والثاني نحو : مررتُ برجلٍ يبكي عمرٌو فيضحكُ هو .

وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالاً لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال ، وعكسه ، فالأول نحو : عهدتُ زيدًا يغضبُ فيطِيْرُ الذبابُ . والثاني نحو : عهدتُهُ يَطِيْرُ الذبابُ فيغضَبُ[2] هو . هذا وقد قال في المغني[3] : ويجب أن يُدَّعَى أن الفاء في ذلك كله قد أخلِصَت لمعنى السببية ، وأخْرِجَت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط . انتهى .

(**وأما « ثُمَّ » فللترتيب والتراخي**) على الأصح فيهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٥ــ .... وثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بانْفِصَالِ

(نحو : ﴿ **فَأَقْبَرَهُ ۞ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ** ﴾) [عبس/٢١،٢٢] . وزعم[4] قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكًا بنحو قوله [تعالى][5] : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ في الزمر . [الزمر/٦] .

وأجيب بأن « ثم » فيها بمعنى الواو بدليل : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف/١٨٩] بالواو ، في الأعراف ، والقصة واحدة .

وزعم الأخفش أن « ثم » قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك : [٦٩/ب] أعجبني ما صنعتَ اليومَ ثُمَّ ما صنعْتَ أمسِ أعْجَبُ ، لأن « ثم » في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين .

---

(١) في « ب » : (عن) .
(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٧٣ ، وشرح التسهيل ٣/٣٥٤ .
(٣) مغني اللبيب ٢/٤٢٥ .
(٤) أي الفراء والأخفش وقطرب ، انظر الارتشاف ٢/٦٣٨ .
(٥) إضافة من « ب » .

وجعل منه ابن مالك : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ [الأنعام/١٥٤] الآية . قال في المغني[1] : والظاهر أن « ثم » فيه واقعة موقع الفاء ، (**وقد توضع**) ثم (**موضع الفاء كقوله**) وهو أبو دؤاد[2] جارية[3] بن الحجاج : [من المتقارب]

٦٦٧ــ كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ (**جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ**)

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله في المغني[4] . واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد . وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة . [١٤١]

و« الرُّدَيني » : صفة للرمح[5] ، يقال : رمح رديني وقناة ردينية . قال الجوهري[6] : زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى رُدَيْنَةَ ، كانت تقوِّمُ القناةَ بخطِّ هَجَر . و« العجاج » بفتح العين : الغبار ، والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

(**وأما « حتّى » فالعطف بها قليل**) عند البصريين ، (**والكوفيون ينكرونه**) بالكلية ، ويحملون نحو : جاءَ القومُ حتَّى أبوكَ ، ورأيتُ القومَ حتَّى أباكَ ، ومررتُ بالقومِ حتَّى أبيكَ ، على أن « حتى » فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل . (و) العطف بـ « حتى » (**شرطه أربعة أمور** :

أحدها : كون المعطوف اسمًا) لا فعلاً ، لأنها منقولة من « حتى » الجارَّة ، وهي لا تدخل على الأفعال ؛ فلا يجوز على العطف : أكرمْتُ زيدًا بكُلِّ ما أقدِرُ عَلَيْهِ حَتّى أقَمْتُ نفْسِي خادمًا له ، وبَخِلَ عَلَيَّ زيدٌ بكُلِّ شَيْءٍ حَتَّى مَنَعَنِي دانِقًا ، وأجازه ابن السيد[7] .

(**والثاني : كونه ظاهرًا**) لا مضمرًا ، كما كان ذلك شرط مجرورها ،[٧٠/أ] (**فلا يجوز : قامَ الناسُ حَتَّى أنا**) ، ولا : ضربْتُ القومَ حَتَّى إيَّاكَ ، وهذا الشرط (**ذكره**) ابن هشام (**الخضراوي**) ، قال في المغني[8] : ولم أقف عليه لغيره .

---

(١) مغني اللبيب ١/١١٨ - ١١٩ .
(٢) في « ب » ، « ط » : (أبو داود) .
(٣) في جميع النسخ : (حارثة) ، والتصويب من الدرر ٢/٤٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٥٨ .
٦٦٧- تقدم تخريج البيت برقم ٦٦٥ .
(٤) مغني اللبيب ١/١١٨ - ١١٩ .
(٥) في « ب » : (الرمح) .
(٦) الصحاح (ردن) .
(٧) الحلل ص ١٩٧ .
(٨) مغني اللبيب ١/١٢٧ .

(**والثالث : كونه بعضًا من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق**) بأن يكون جزءًا من كُلٍّ ، (**نحو : أكلتُ السمكةَ حَتّى رأسَها**) ، أو فردًا من جمع نحو : قَدِمَ الْحُجَّاجُ حتّى الْمُشَاةُ ، أو نوعًا من جنس نَحو : أعجبني التمرُ حتّى البَرْنِيُّ[1] . (**أو**) بعضًا (**بالتأويل ، كقوله**) ؛ وهو أبو مروان النحوي في قصة المتلمّس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله : [من الكامل]

٦٦٨ـ (**أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا**)

(**فيمن نصب نعله ، فإن ما قبلها**) ؛ وهو « ألقى الصحيفة » و« الزاد » ؛ (**في تأويل : ألقى ما يثقله**) ، ونعلُه بعض ما يثقله . قال أبو البقاء ، فيكون معطوفًا على « الصحيفة » ويحتمل أن يكون منصوبًا بفعل محذوف يفسره « ألقاها » فـ « ألقاها » : على الأول توكيد ، وعلى الثاني تفسير . وأما من رفع نعله فعلى الابتداء ، وألقاها : خبره ، وأما من جرّها فعلى أن « حتى » جارّة ، وألقاها : توكيد .

وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة ، وأمره فيها بقتلهما ، وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصِلَةٍ ، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة وفَرَّ إلى الشام ، وأما طرفة فأبى أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله[2] .

(**أو شبيهًا بالبعض**) في شدة الاتصال (**كقولك**[3] **: أَعْجَبَتْني الجارِيَةُ حَتَّى كلامُها ، ويمتنع**) أن يقال : أَعْجَبَتْنِي الجاريةُ (**حَتَّى ولدُها**) ، لأن ولدَها ليس جزءًا منها ولا [٧٠/ب] شبيهًا به ، بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئِها .

---

(١) في « ب » : (البري) . والبرني : ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة كثير اللحاء عذب اللحاء . انظر لسان العرب ١٣/٥٠ (برن) .

٦٦٨- البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٠ ، ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزانة الأدب ٣/٢١ ، ٢٤ ، والدرر ٢/٤١ ، والكتاب ١/٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤/١٣٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/٦٤٧ ، وأوضح المسالك ٣/٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٩/٤٧٢ ، والدرر ٢/٤٥٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤١١ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٩ ، وشرح التسهيل ٣/٣٥٨ ، وشرح قطر الندى ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١١ ، وشرح المرادي ٣/٢٠١ ، وشرح المفصل ٨/١٩ ، ومغني اللبيب ١/٢٤ ، وهمع الهوامع ٢/٢٤ ، ١٣٦ .

(٢) انظر الخبر في الدرر ٢/٤١ - ٤٢ ، ومجمع الأمثال ١/٣٩٩ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (كقوله) .

(**وضابط ذلك أنه إن**[1] **حَسُنَ الاستثناء**) الْمتصل (**حَسُنَ دخول : حَتَّى**) ، وإن لم يحسن امتنع ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : أعْجَبَتْنِي الجاريةُ إلا كلامَها ، تنزيلاً لكلامها منزلة بعضها ، ويمتنع أن يقال : أعْجَبَتْنِي الجاريةُ إلا ولدَها ، على إرادة الاتصال ، لأن اسم الجارية يتناول ولدها ، لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصًّا ، و [هذا][2] ليس كذلك ، فلا يحسن استثناؤه ، فلا يصح عطفه بـ « حتى » .

(**والرابع : كونه غاية**) لما قبلها (**في زيادة حِسِّيَّة**) مرجعها إلى الحس والمشاهدة (**نحو : فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حَتَّى الأُلُوفَ**) فإن [١٤٢] الألوف غاية الأعداد في الزيادة الحسية .

(**أو**) في زيادة (**معنوية**) مرجعها إلى المعنى (**نحو : مات الناسُ حَتَّى الأنبياءُ ، أو الملوكُ**) ، فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية ، وهي الاتصاف بالنبوَّة والْمُلْكِ . (**أو في نقص**) حسي أو معنوي كذلك ، فالأول نحو : المؤمنُ يُجْزَى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذَّرَّةِ ، فإن مثقالَ الذرةِ غايةٌ في النقص الحسي .

(**و**) الثاني (**نحو : غلبَكَ الناسُ حَتَّى الصبيانُ أو النساءُ**) ، فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي ، وهو الاتصاف بالصِّبا والأنوثة . والتحقيق ؛ كما قال في المطوَّل ؛ أن المعتبر في ترتيب أجزاء ما قبلها ذِهْنًا من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة[3] الأجزاء الأُخَرِ[4] نحو : ماتَ [٧١/أ] كلُّ أبٍ لِي حتى آدمُ ، وفي أثنائها نحو : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، وفي زمان واحد نحو : جاءني القومُ حتى زيدٌ ، إذا جاؤوك معًا وزيدٌ أضْعَفُهُم . وعُلِم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد « حتى » من جنس ما قبلها تحقيقًا أو تأويلاً أو تشبيهًا ، أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ، أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حِسِّيَّيْنِ أو مَعْنَوِيَّيْنِ ، امتنع العطف بـ : حتى ؛ فلا يجوز : كَلَّمْتُ العربَ حتى العجمَ ، لاختلاف الجنس ، ولا : خرجَ الفُرْسانُ حتى بنُو فلانٍ ، وهم من وَسْطِ الفرسانِ ، لفقد الغاية ، لأن

(١) في « ب » : (أن إن) .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (ملابسته) .

(٤) سقطت من « ب » .

الغاية لا تكـون إلا في الأطـراف العاليـة أو السـافلة ، ولا : جـاء القـومُ حتـى زيـدٌ ، إذا لم يتصف[1] بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٧ــ بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِـفْ عَلَـى كُـلٍّ وَلاَ يَكُـوْنُ إلاَّ غَايَـــةَ الـــذِي تَـــلاَ

وبقي عليهما شرط آخر ، وهو أن يكون شريكًا في العامل ، فلا يجوز : صمـتُ الأيـامَ حتـى يومَ الفطرِ . قاله الموضح في الحواشي .

(**وأما « أَمْ » فضربان : منقطعة ؛ وستأتي ؛ ومتصلة ، وهي المسـبوقة إمـا بهمزة التسوية**) ، سواء وُجدت لفظة « سواء » أوْ لا ، (**و**) [المسبوقة بهمزة التسوية][2] (**هي الداخلة على جملة**) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (**في محـل المصـدر**) ، وتكـون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (**هي**) والجملة (**المعطوفة عليها فعليتين نحو : ﴿ سَـوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُم ﴾ الآية**) ، أي (**﴿ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾**) [البقرة/٦] أي : سواء عليهم الإنذار وعدمه . (**أو اسْمِيتين كقوله**) : [من الطويل]

٦٦٩ــ وَلَسْـتُ أُبَـالِيْ بَعْدَ فَقْـدِيِ مَالِكًـا (**أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِـعُ**)

أي : لست أبالي بُعْدَ موتي أم وقوعه الآن . (**أو مختلفتيـن**) بـأن تكـون المعطوفـة عليهـا [٧١/ب] فعلية والمعطوفة اسْمية (**نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوْهُم أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُوْنَ ﴾**) [الأعراف/١٩٣] أي : سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم . أو بـالعكس نحـو : مـا أبـالِي أزيدٌ قاعدٌ أَمْ قامَ ، أي : ما أبالِي بقعودِهِ أمْ قِيامِهِ .

(**وإما**) مسبوقة (**همزة يطلَب بها وبـ « أَمْ »** [١٤٣] **التعيين**) لأحد الشـيئين بحكم معلوم الثبوت ، فإذا قيل : أزيدٌ عندك أم عمـرٌو ؟ قيـل في الجـواب : زيـدٌ ، أو قيـل : عمرٌو ، ولا يقال : لا ، ولا : نعم ، لعدم التعيين .

(**وتقع**) « أم » المسبوقة بهمزة التعيين (**بين مفردين متوسط بينـهما مـا لا يُسأل عنه نحو : ﴿ أَأَنْتُم أَشَدُّ خَلْقًا أَم السَّمَاءُ ﴾** [النازعات/٢٧] **أو متأخر عنـهما**) مـا لا يُسأل عنه (**نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ مَا تُوْعَدُوْنَ ﴾**) [الأنبياء/١٠٩] .

(١) في « ب » : (لم يكن يتصف) .

(٢) إضافة من « ب » .

٦٦٩ــ البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ١٠٥، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٥٣/٢ ، والأشباه والنظـائر ٥١/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣ ، والدرر ٤٢٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٥ ، وشـرح شـواهد المغـني ١٣٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣ ، ومغني اللبيب ٤١/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٤ ، وهمـع الهوامع ١٣٢/٢ .

فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يُسأل عن المسند ، وفي الثانية بالعكس ، فوسّط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو « أَشَدُّ خَلْقًا » وأخّر في الثانية وهو « مَا تُوْعَدُوْنَ » وذلك لأن شرط الهمزة المعادِلة لـ « أم » أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلي « أم » المعادِل[1] الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه .

تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر : أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ وإن شئت قلت : أزيدٌ أم عمرٌو قائمٌ ؟ . فتُوَسِّط الخَبَرَ أو تؤخّره ، لأنه غير مسؤول عنه .

وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ : أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ ؟ . وإن شئت قلت : أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ ؟ فتُوسِّط المبتدأ أو تؤخّره ، لأنه غير مسؤول عنه .

(**و**) تقع (**بين**) جملتين (**فعليتين**) ليستا في تأويل المفردين (**كقوله**) ؛ وهو زياد بن حَمَل بفتح [الحاء][2] المهملة والميم : [من البسيط]

٦٧٠ـ فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي (**فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ**)

(**لأن الأرجح [٧٢/أ] كون : هي**) الواقعة بعد الهمزة (**فاعلاً بفعل محذوف**) يفسره « سرت » ، لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يُشَكُّ فيه ، وهو الأحوال ، لأنها متجددة ، وأما عن الذوات فقليل ، ومن ثم رُجِّح النصب في باب الاشتغال نحو : أزيدًا ضربتَه ؟ .

والمراد بالطيف هنا : خيال المحبوبة الذي رآه في النوم ، والمرتاع : الخائف ، وأرَّقَنِي : أسهرني ، وأهي : بسكون الهاء بعد الهمزة ، وسرت : سارت ليلاً ، وعادني : جاءني بعد إعراضه عني ، والحلم ، بضمتين : رؤيا النوم .

قال ابن الحاجب[3] : يريد : أني قمت من أجل الطيف منتبهًا مذعورًا للقائه ، وأرَّقَنِي لما لم يحصل اجتماع محقق ، ثم ارتبت : هل كان الاجتماع على التحقيق ، أو كان في المنام ؟ .

---

(١) في « ب » : (العادل) .

(٢) إضافة من « ب » .

٦٧٠- البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٢٤٤/٥ ، ٢٤٥ ، والدرر ٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٩/١ ، ١٣٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣ ، والخصائص ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ ، والدرر ٤٢٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٨/٢ ، وشرح المفصل ١٣٩/٩ ، ومغني اللبيب ٤١/١ ، وهمع الهوامع ١٣٢/٢ .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٥٧/١ .

(**واسْمِيتين كقوله**) ، وهو الأسود بن يعفر التميمي : [من الطويل]

٦٧١ــ لَعَمْـرُكَ مَـا أدري وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيَـا (**شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقِرٍ**)

فـ « شعيث » في الموضعين ، بالتصغير ، أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة : اسم قبيلة ، وهو مبتدأ ، وابن : خبره ، ولهذا يكتب بالألف ، والجملة في موضع النصب بـ : أدري ، وهو معلّق عنها بالاستفهام ، و(**الأصل : أَشُعَيْثٌ**[1]) بالهمزة في أوله والتنوين في آخره ، (**فحذفت الهمزة والتنوين منهما**) للضرورة ، بناء على أنه مصروف نظرًا إلى الحي ، بدليل الإخبار عنه بـ : ابن ، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرًا إلى القبيلة ، والإخبار بـ : ابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية[2] التذكير وضده باعتبارين ، قال السيرافي : لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول : لم تستقر على أب ، لأن بعضًا يعزوها إلى منقر ، وبعضًا[3] يعزوها إلى سهم . انتهى .

والمعنى : [٧٢/ب] لا أدري أي النسبين هو الصحيح ، نسب شعيث بن سهم أم نسب شعيث بن منقر . وسهم ، بفتح المهملة وسكون الهاء ، ومنقر ، بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف ، وبالراء : قبيلتان .

واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم :

٥٤٩ــ ورُبَّمَـا أُسْـقِطَتِ الْـهَمْزَةُ إنْ كَـانَ خَفَـا الْمَعْنَـى بِحَذْفِـهَا أُمِـنْ

ومختلفتين نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الخَالِقُوْنَ ﴾ [الواقعة/٥٩] لأن الأرجح كون « أنتم » فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور . قاله في المغني[4] .

والحاصل أن « أم » المتصلة منحصرة في نوعين ، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ، أو همزة يُطلَب بها وبـ « أم » التعيين . وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر .

٦٧١- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧ ، وخزانة الأدب ١١/١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ص ١٣٨ ، والكتاب ٣/١٧٥ ، والمقاصد النحوية ٤/١٣٨ ، ولأوس بن حجر في ديوانه ٤٩ ، وخزانة الأدب ١١/١٢٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٧٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٦ ، والمحتسب ١/٥٠ ، ومغني اللبيب ١/٤٢ ، والمقتضب ٣/٢٩٤ ، وهمع الهوامع ٢/١٣٢ .

(١) في « ب » : (أشعث) .

(٢) في « ب » : (وغاية) .

(٣) في « ب » : (وبعضها) .

(٤) مغني اللبيب ١/٤٢ .

وقيل : لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ، لأنهما جميعًا بمعنى « أي » . [١٤٤] ورجِّح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها ، بخلاف الأول ، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق ، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفَيْها المتصلين ، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها .

وعُورض بأن الوجه الثاني إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية ، فيترجح الأول لشموله النوعين ، وعليه اقتصر في المغنِي[١] . وتسمى أيضًا في النوعين معادِلة لمعادَلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ، ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، [٧٣/أ] وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر .

وثالثها ورابعها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل المفردين كما مر ، وليست تلك كذلك . وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله :

٥٤٨ــ وَأَمْ بهَا اعْطِفْ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْـزَةٍ عَـنْ لَفْـظِ أيٍّ مُغْنِيَـهْ

(و) أم (**المنقطعة هي الخالية من ذلك**) المذكور في المتصلة ، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها و بـ« أم » التعيين . وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، (**فلا يفارقها معنَى الإضراب**) عند الجمهور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٠ــ وَبانْقِطَاعٍ وبِـمَعْنَى بَـلْ وَفَـتْ إنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَت بِـهِ خَلَـتْ

(**وقد تقتضي مع ذلك**) الإضراب (**استفهامًا حقيقيًّا**) وهو الطلبي ، (**نَحو**) قول العرب : (**إِنَّهَا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ**) بالمد . والإبل : اسم جنس ، والشاء : ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه . قاله أبو عثمان . وشاء : خبر لمبتدأ محذوف (**أي : بل أهِيَ**[٢] **شاءٌ**) فالهمزة[٣] داخلة على جملة . (**وإنما قدرنا بعدها مبتدأ ، لأنها لا تدخل على المفرد**) ، لأنها بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ، ومن

(١) مغني اللبيب ٤١/١ .
(٢) في « ب » : (هي) .
(٣) في « ب » : (فأم) .

ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور ، خلافًا لابن جني[(١)] . وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد ، وحَمَل قولهم : إنها لإبلٌ أم شاءٌ ، على ظاهره دون تقدير مبتدأ ، واستدل بأنه قد سمع أن هناك : إبلاً أمْ شاءً ، بالنصب ، وهذا لا يعرف إلا من جهته[(٢)] ، وإن سَلِمَ فالتأويل[(٣)] ممكن بأن تكون متصلة وحُذفت الهمزة ، أو منقطعة وانتصب « شاء » بمحذوف أي : أم أرى شاءً .

(أو) استفهامًا (إنكاريًّا كقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ) وَلَكُمُ الْبَنُوْنَ ﴾[الطور/٣٩] [٧٣/ب] (أي) بل (أَلَهُ الْبَنَاتُ) ، إذ لو قَدَّرْتَ الإضراب المحض لزم المحال ، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى عن ذلك . (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي « أم » المنقطعة الاستفهام (البتة) ، لا حقيقيًّا ولا إنكاريًّا (نحو) : ﴿ هَلْ يَسْتَوِيْ الأَعْمَى وَالْبَصِيْرُ (أَمْ هَلْ تَسْتَوِيْ الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) ﴾ [الرعد/١٦] (أي : بل) هل (تستوي) ، ولا يقدَّر : بَلْ أَهَلْ ، (إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، وقول الشاعر) : [من الطويل]

٦٧٢ــ فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيْعَتِي (هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ)

أي : بل في جهنم ، (إذ لا معنًى للاستفهام) هنا ، لأنه للتمني . ونقل ابن الشجري[(٤)] عن جميع البصريين أن « أم » أبدًا بمعنى « بل » والهمزة جميعًا ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . انتهى . وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين ، فإن « أم » فيهما بمعنى « بل » خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل : [من الكامل]

٦٧٣ــ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلاَمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

(١) في الارتشاف ٦٥٦/٢ : (وقدره الفارسي وابن جني وأصحابنا : بل أهي شاء) .
(٢) شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .
(٣) في « ب » : (فالتوكيد) .

٦٧٢- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ٤٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤٣/٤ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٣٥/٢ .

٦٧٣- البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥ ، والأزهية ص ١٢٩ ، وخزانة الأدب ٩/٦ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩٥ ، ١٢٢/١١ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٤٣/١ ، والكتاب ١٧٤/٣ ، ولسان العرب ٧٠٦/١ ، ٧٠٩ (كذب) ، ١٥٦/٦ (غلس) ، ٣٨/١٢ (أمم) ، ومغني اللبيب ٤٥/١ ، وتاج العروس ٣١٠/١٦ (غلس) ، (أمم) ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، وبلا نسبة في الأغاني ٧٩/٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٥ .

قال أبو عبيدة : [إن][1] المعنى : هل رأيت .

(**وأما « أو » فإنها بعد الطلب للتخيير**) بين المتعاطفين (**نحو : تَزَوَّجْ زينَبَ أو أختَها ، أو للإباحة كـ : جَالِسِ العُلَمَاءَ أو الزُّهَّادَ . والفرق [بينهما]**) أي [1] بين التخيير والإباحة (**امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير**) ، فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج ، لامتناع الجمع بين الأختين ، (**وجوازه**) ؛ أي الجمع بين المتعاطفين ؛ (**في الإباحة**) ، فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهّاد في المجالسة[2] .

(**وبعد الخبر**) ، وهو مقابل الطلب ، أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (**للشك**) من المتكلم (**نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾**) [الكهف/١٩] فـ « لبثنا » كلام خبري ، و« أو » للشك من القائلين ذلك . [١٤٥]

(**أو للإبهام**) على المخاطب (**نحو : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى [٧٤/أ] هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾**) [سبأ/٢٤] فـ « إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى » : كلام خبري ، و« أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » : للإبهام ، فيكون الشاهد في الثانية . وقال في المغني[3] : « الشاهد في الأولى » . وقال الدماميني : « الشاهد في الأولى والثانية » ، والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين : كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين ، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحَّد الله وعبَدَه فهو على هدى ، وأن من عبَد غَيْرَ اللهِ منْ جَمَادٍ أو غَيْرِه فهو في ضلال مبين . انتهى .

(**وللتفصيل**) ؛ بالصاد المهملة ؛ بعد الإجمال (**نحو : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾**) [البقرة/١٣٥] فـ « قالوا » كلام خبري ، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى ، فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما ، ثم فصَّل ما قاله كل فريق ، أي : قالت اليهود : كونوا هودًا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى ، فـ « أو » لتفصيل الإجمال في فاعل « قالوا » وهو الواو .

(**أو للتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف**) . قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلِها ، وعدل عنه في التسهيل[4] وشرْحِهِ[5] إلى التفريق المجرَّد .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) انظر مغني اللبيب ١/٦٣ – ٦٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣٦٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/٦١ ، وسقط من « ب » : (في المغني) .

(٤) التسهيل ص ١٧٦ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٦٢ .

(**وللإضراب**) كـ « بل » مطلقًا (**عند الكوفيين وأبي علي**) الفارسي وابن برهان ، نحو : أنا أخرجُ ، ثم تقول : أو أقيمُ ، أضْرَبْتَ عن الخروج [١٤٦] ثم أثْبَتَّ الإقامة ، فكأنك قلت : لا ، بل أقيم . (**حكى الفراء : اذهبْ إلى زيدٍ أو دَعْ ذلك فلا تَبْرَحِ اليومَ**) . نقله عنه في شرح الكافية(١) . ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت « لا » والإضراب بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، وتكرير العامل ، نحو : لستَ زيدًا أو لستَ عمرًا ، ولا تضربْ زيدًا أو لا تضربْ عمرًا .

(**و**) تكون « أو » (**بمَعْنَى الواو [٧٤/ب] عند الكوفيين**) والأخفش والجرمي(٢) ، (**وذلك عند أمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله**) ، وهو حميد بن ثور الهلالي : [من الكامل]

٦٧٤ــ قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُم   (**مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ**)

أي : وسافع ، لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم .

ويحتمل أن تكون « أو » لأحد الأمرين على بابها ، والمراد : بين فريق ملجم أو فريق سافع ، على حدِّ : اجلسْ بَيْنَ العلماءِ أو الزُّهَّادِ . والصريخ : صوت المستصرِخ ، والملجم : هو جاعل اللجام في محله من الفرس ، والسافع ، بالسين المهملة : هو الآخذ بناصية فرسه ، ومنه : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق/١٥] . وإلى معاني « أو » أشار الناظم بقوله :

٥٥١ــ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ   وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

٥٥٢ــ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا   لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

(**وزعم كثيرٌ من النحويِّين**(٣) **أن « إما » الثانية فِي الطلب والخَبَرِ**) ، فالأول (**نحو : تزوَّجْ إمَّا هِنْدًا وإمّا**(٤) **أختَهَا ، و**) الثاني نحو : (**جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، بمَنْزلة « أو » فِي العطف والْمَعْنَى**) ، فتكون بعد الطلب للتمييز والإباحة ، وبعد الخبر للشك

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣ .

(٢) في الارتشاف ٦٤١/٢ : (الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين والأزهري) .

٦٧٤– البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ٢٠٦ ، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٨/٨ ، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٠ ، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣ ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، وأساس البلاغة (سفع) ، (صرخ) .

(٣) في « ب » : (وزعم أكثر الكوفيين) .

(٤) في « ب » : (أو إما) .

والإبهام وللتفصيل ، نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُوْرًا ﴾ [الإنسان/٣] فانتصابهما على هذا على الحال المقدَّرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٣ـ وَمِثْلُ أَوْ فِي القَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ ....

(**وقال أبو علي وابن كيسان وابن برهان**) بفتح الباء والمنع من الصرف : (**هي مثلها في المعنَى فقط**) لا في العطف ، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه . قال ابن عصفور[1] : (**ويؤيده قولهم إنها مجامعة للواو**) العاطفة (**لزومًا . والعاطف لا يدخل على العاطف . وأما قوله**) ؛ وهو سعد بن قرط ، لا الأحوص ، خلافًا للجوهري :

[من البسيط] [٧٥/أ]

٦٧٥ـ يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا (**أَيْمَا إلى جَنَّةٍ أَيْمَا إلى نَارِ**)

(**فشاذٌّ**) حذف الواو ، (**وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى**) ياء شاذان أيضًا على سبيل الاجتماع ، وإلا ففتْح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . وشالت نعامها : كناية عن موتها ، فإن النعامة باطن القدم ، وشالت : ارتفعت ، ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه . ولا خلاف في أن « إما » الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو : قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، ونحو : رأيْتُ إمَّا زيدًا وإمَّا عمرًا .

(**وأما « لكِنْ » فعاطفة خلافًا ليونس**) ، وتبعه ابن مالك في التسهيل[2] ، (**وإنما تعطف بشروط**) ثلاثة : (**إفراد معطوفها ، [١٤٧] وأن تُسْبَق بِنَفْيٍ أو نَهْيٍ**) عند البصريين ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٤ـ وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْيًا اوْ نَهْيًا.... ....

(**وأن لا تقترن بالواو**) عند الفارسي والأكثرين[3] . فالنفي (**نحو : ما مررتُ**

---

(١) المقرب ٢٢٩/١ .

٦٧٥- البيت للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١ ، ولسان العرب ٤٦/١٤ (أما) ، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ٨٦/١١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، والدرر ٤٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٨٦/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٣ ، والمحتسب ٢٨٤/١ ، ٣١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٢/٣ ، وتذكرة النحاة ١٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٦/٣ ، وشرح المرادي ٢١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣ ، وشرح المفصل ٧٥/٦ ، ومغني اللبيب ٥٩/١ ، وهمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) التسهيل ص ١٧٤ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٢ ، والكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٢٩٣/١ .

برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ) ، بالجر سماعًا ، فقيل : عُطِف على صالح ، وقيل : بجارٍّ مقدَّر ، أي : لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره .

(**و**) النهي (**نحو : لا يقمْ زيدٌ لكنْ عمرٌو**) . (**وهي حرف ابتداء**) جيء به لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة (**إن تلتها جملة**) لعدم إفراد معطوفها ، (**كقوله**) ؛ وهو زهير ابن أبي سلمى ؛ بضم السين : [من البسيط]

٦٧٦– (**إنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بِوَادِرُه ؛ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ**)

فـ « وقائعه » مبتدأ ، و« تنتظر » : خبره ، و« لكن » الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء ، و« ابن ورقاء » بالمد : هو الحارث الصيداوي ، و« ورقاء » : أبوه ، والبوادر : جمع بادرة ، وهي الحدة .

(**أو تلتْ**) لكن (**واوًا**) فهي حرف ابتداء أيضًا [٧٥/ب] وليست بعاطفة ، لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو ، (**نحو**) : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ (**وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ**) ﴾ [الأحزاب/٤٠] فـ « لكن » حرف ابتداء ، و« رَسُولَ اللهِ » : خبر لـ « كان » المحذوفة ، (**أي : ولكنْ كانَ رسولَ الله**) .

وليس « **رَسُولَ اللهِ** » **المنصوبُ معطوفًا بالواو)** الداخلة على « لكن » على « أَبَا أَحَدٍ » من عطف مفرد على مفرد ، كما هو مذهب يونس من كون « لكنْ » حرف استدراك ، والعاطف الواو ، (**لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب**) لأن المعطوف عليه هنا منفي ، والمعطوف موجب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو ، فيجوز تخالفهما إيجابًا وسلبًا ، نحو : ما قامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو ، أو : قامَ زيدٌ ولَمْ يَقُمْ عمرٌو[١] .

وزعم ابن أبي الربيع أن « لكنْ » حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملةٍ[٢] ، وأنه ظاهر قول[٣] سيبويه[٤] . (**أو سُبِقَتْ بإيجاب ، نحو : قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لَمْ يَقُمْ**) فـ « لكنْ » : حرف ابتداء واستدراك ، وعمرو : مبتدأ ، و« لَم يقم » : خبره . (**ولا يَجوز :**

٦٧٦– البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٦ ، والجنى الداني ص ٥٨٩ ، والدرر ٤٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٣/٢ ، واللمع ص ١٨٠ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٧٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٥/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٧/٢ .

(١) نقله المؤلف عن مغني اللبيب ٢٩٣/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٦٤٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ .

(٣) في « ب » : (كلام) .

(٤) الكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٢ .

لكنْ عمرٌو) بالإفراد (**على أنه معطوف**) على زيد ، لفوات شرطه[١] ، وهو النفي أو النهي ، (**خلافًا للكوفيين**) في إجازتهم ذلك ، وليس بمسموع .

(**وأما « بل » فيُعطَف بها بشرطين : إفراد معطوفها ، وأن تُسبَق بإيْجاب**[٢] **أو أمر أو نفي أو نهي ، ومعناها بعد الأوَّلَيْن**) ؛ وهما الإيجاب والأمر ؛ (**سَلْبُ الحكم عما قبلها**) حتى كأنه مسكوت عنه ، ولَم يَحكم عليه بشيء ، (**وجعْلُه لِما [١٤٨] بعدها** ، كـ : **قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو** ، و : **لِيَقُمْ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو**) ، فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد .

(و) معناها (**بعد الأخيرَيْنِ**) وهما النفي والنهي (**تقرير حكم ما قبلها**) من نفي أو نهي على حاله ، (**وجَعْل ضده لما بعدها ، كما أن « لكنْ » كذلك ، كقولك : ما كنتُ في مَنْزِلِ رَبيعٍ بلْ أَرْضٍ لاَ يُهْتَدَى بِهَا**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٧٦/أ]

٥٥٥ـ وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَلَمْ أكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

فَتُقُرِّرَ نفي الكون في منزل الربيع[٣] عن نفسك وتُثبت لَها الكون في أرض لا يهتدى بها ، (**ولا يَقُمْ زيدٌ بلْ عمرٌو**) ، فَتُقُرِّرَ نهي زيدٍ عن القيام وتأمرُ عمرًا بالقيام .

(**وأجاز المبرد**) وعبد الوارث مع هذا (**كونَها ناقلة معنَى النفي والنهي لما بعدها**[٤] ، **فيجوز على قوله**) وقول عبد الوارث : (**ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا**) بالنصب (**على معنَى : بل ما هو قاعدًا**) . واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ، ويلزمهما أن لا تعمل « ما » في « قائمًا » شيئًا ؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول ، وقد انتقل عنه ، (**ومذهب الجمهور أنَّها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر**[٥]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٦ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ   في الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

(**نحو : قامَ زيدٌ بلْ عمرٌو واضربْ زيدًا بل عمرًا**) . قال المرادي[٦] تبعًا للشارح : فهي في ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ، وجَعْلِهِ لما بعدها . انتهى .

---

(١) في « ب » : (شرط) .
(٢) انظر مغني اللبيب ٢٩٢/١ .
(٣) في « ب » : (المربع) .
(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٤ .
(٥) انظر شرح التسهيل ٣٦٨/٣ ، ومغني اللبيب ١١٢/١ .
(٦) شرح المرادي ٢٢٤/٣ .

فالقائم عمرٌو دون زيدٍ ، والْمأمورُ بضربه عمرٌو دون زيدٍ . وتزاد « لا » قبل « بل »[1] لتوكيد الإضراب بعد الإيْجاب ، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ، فالأول كقوله : [من الخفيف]

٦٧٧ـ وَجْهُكَ البَدْرُ لاَ بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

والثاني كقوله : [من البسيط]

٦٧٨ـ وَمَا هَجَرْتُكِ لا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَي لا إلَى أجَلِ

[١٤٩] (وأما « لا » **فيعطف بها بشروط ثلاثة : إفراد معطوفها ، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا**) ، فالأول (كـ : **هذا زيدٌ لا عمرٌو** ، و) الثاني نحو : (**اضربْ زيدًا لا عمرًا**) . زاد سيبويه[2] : (**أو نداءٍ ، خلافًا لابن سعدان**) بفتح السين ، في منعه ذلك ، وزعمه أنه ليس من كلام العرب ، (**نحو : يا بْنَ أخي لا ابْنَ عَمِّي ، وأن لا يَصْدُق** [٧٦/ب] **أحدُ متعاطفيها على الآخر . نص عليه السهيلي**) في « نتائج الفكر » فقال[3] : وشرط « لا » أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها . ونص عليه أيضًا الأُبَّذِيُّ في « شرح الجزولية » وزاد : فيكون الأول لا يتناول الثاني . وتبعهما أبو حيان[4] . قال الموضح : (**وهو حق ، فلا يجوز : جاءني رجلٌ لا زيدٌ**) ، لأن الرجل يَصْدُقُ على زيدٍ ، (**ويجوز**[5] : **جاءني رجلٌ لا امرأةٌ**) ، إذ لا يَصْدُقُ أحدهما على الآخر . قال البدر الدماميني : ما ذكره السهيلي والأبذي مبني على صحة مفهوم اللقب ، وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح ، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل : قامَ[6] رجلٌ لا زيدٌ ، فإنه مثل[6] : قامَ رجلٌ وزيدٌ ، في صحة التركيب ، فإن امتنع : قامَ رجلٌ وزيدٌ ،

(١) سقطت من « ب » .

٦٧٧- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٥٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/٣ ، ومغني اللبيب ١١٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٨/٤ .

٦٧٨- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٥٢/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٨/١ ، ومغني اللبيب ١١٣/١ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٨٦/٢ .

(٣) نتائج الفكر ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٤) الارتشاف ٦٤٥/٢ .

(٥) في « ب » : (ونحو) .

(٦) ما بين الرقمين ورد مكانه في « ب » : (قام زيد لا عمرو ، فإنه في مثل) .

ففي غاية البعد لأنك إن أردت بالرجل الأول زيدًا كان كعطف الشيء على نفسه تـأكيدًا ، فلا مانع منه إذا قُصِدَ الإطناب ، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه ، ويصير على هذا التقدير مثل : قامَ رجلٌ لا زيدٌ ، في صحة التركيب ، وإن كان معنياهما[1] متعاكسين ، وللبحث فيه مجال . انتهى .

قال الزجاجي في كتاب معاني الحروف[2] : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض ، فلا يجوز عنده ، جاءني زيْدٌ لا عمرٌو . قال : لأن العامل يقدَّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا جاءَ عمرٌو ، إلا على الدُّعاء . ويردُّه أنه : لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع : ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . قاله في المغني[3] .

وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب ، وهو الدعاء ، و ذلك لا يتأتّى [٧٧/أ] في مسألة « ليس » . [١٥٠] والحق أنه لا يُشتَرط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز : اختصمَ[4] زيدٌ وعمرٌو ، ورأيت ابنَي زيدٍ وعمرو ، وإنَّ زيدًا لا عمرًا قائمان . والدليل على صحة ما قلناه قول العرب : « جَدُّكَ لاَ كَدُّكَ »[5] قيل في تفسيره : نَفَعَكَ جَدُّكَ[6] . و(**قوله**) ؛ وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٦٧٩ـ كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُوْنِهِ (**عُقَابُ تَنُوْفَى لا عُقَابُ القَوَاعِلِ**)

فعطف « عقاب العواقل » على « عقاب تنوفى » وهو فاعل فعل ماض ، وهو « حلقت » ودثار ، بالمثلثة : اسم راعٍ ، وحلقت : ذهبت ، و« لبونه » بالإضافة : الإبل ذات اللبن ، وعقاب : واحدة العقبان طائر معروف ، وتنوفى : بفتح التاء الْمثناة فوق والفاء ، كـ : جَلُولا ،

---

(١) في « ب » : (معنياها) .

(٢) حروف المعاني ص ٣١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٣ .

(٣) مغني اللبيب ٢٤٢/١ .

(٤) في « ب » : (اختصما) .

(٥) من الأمثال في مجمع الأمثال ١٧٢/١، وجمهرة الأمثال ٢٩٧/١،٣٠٢، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٩٣.

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٨٣ : (قيل في تفسيره : نفعك جدُّك لا كدّك) .

٦٧٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩، والجنى الداني ص ٢٩٥، وخزانة الأدب ١١/١٧٧- ١٧٨، ١٨١، ١٨٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٤١/١ ، ٦١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٢/٣ ، ومغني اللبيب ٢٤٢/١، والمقاصد النحوية ١٥٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٦٦ ، والممتع في التصريف ١٠٤/١ .

مقصور للضرورة : ثَنِيَّةٌ[١] مشرفَةً قرْبَ القَوَاعِلِ . قاله في القاموس[٢] . وقال في المغنِي[٣] : إنه جبل عالٍ ، والقواعل ، بالقاف وكسر العين المهملة : جبال صغار .

والمعنى : كأن هذا الراعي ذهبت بإبله التي يرعاها عُقابٌ من عقبان تنوفى ، فطارت بها وارتفعت ، فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها ؛ لإعقاب هذه الجبال الصغار ، لعدم ارتفاعها . واقتصر الناظم على قوله :

٥٥٤ـ .... ولا نِـدَاءً اوْ أمْـرًا أوِ اثْبَاتًـا تَـلاَ

فـ « نداء » وما عطف عليه : مفعول مقدم بـ « تلا » ، و« تلا » : خبر « لا » ، والتقدير : ولا تلا نداء أو أمرًا أو إثباتًا . وإياك أن تظن أن « لا » معطوف على « لكنْ » كما ظن المرادي[٤] ، فتزلَّ ، هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردًا صفة لموصوف مذكور ، أو خبرًا ، أو حالاً ، فإن اقترنت بعاطف نحو : جاءَ زيدٌ لاَ بَلْ عَمْرٌو ، فالعاطف « بل » و« لا » رَدٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة . قاله في المغنِي[٣] . وإن كان مدخولها مفردًا صفة لسابق ، أو خبرًا ، أو حالاً ، فليست عاطفة ، ووجب تكرارها ، نحو : ﴿ إنَّهَا بَقَرَةٌ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ ﴾ [البقرة/٦٨] . ونحو : زيدٌ لاَ شاعرٌ ولا كاتبٌ ، وجاءَ [٧٧/ب] زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا . قاله في المغنِي[٥] .

---

(١) في « ب » : (تثنية) .
(٢) القاموس المحيط (حلو) .
(٣) مغني اللبيب ١/٢٤٢ .
(٤) شرح المرادي ٣/٢٢٢ .
(٥) مغني اللبيب ١/٢٤٤ .

فصـــــــــــــــــل

(**يُعطَف على الظاهر والضمير الْمنفصل**) مرفوعًا كان أو منصوبًا ، (**والضمير المتصل المنصوب بلا شرط**) ، فالعطف على الظاهر (كـ : **قامَ زيدٌ وعمرٌو**) ، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو: أنا وأنت قائمان ، (و) المنصوب نحو: (**إيَّاكَ والأسدَ**) ، وعلى الضمير الْمتصل الْمنصوب (**نَحو : ﴿ جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِيْنَ ﴾**) [المرسلات/ ٣٨] فـ « الأولين » : معطوف على الكاف والميم . (**ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ، بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد توكيده**) بتوكيد لفظي مرادف له ، بأن يكون (**بضمير منفصل ، نحو : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُم وَآبَاؤُكُمْ ﴾**) [الأنبياء/٥٤] ونحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ [الأعراف/١٩] في أحد الوجهين ، أو بتوكيد معنوي ، كقوله : [من الوافر]

٦٨٠ــ ذُعِرْتُـمْ أجْمَعُـوْنَ وَمَـنْ يَلِيْكُـمْ بِرُؤْيَتِنَـــا وَكُنَّـــا الظَّافِرِيْنَـــا

(**أو**) بعد (**وجود فاصل أيّ فاصل كان بين المتبوع**) ، وهو المعطوف عليه ، (**والتابع**) ، وهو المعطوف ، (**نحو : ﴿ يَدْخُلُوْنَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾**) [الرعد/٢٣] فـ « من صلح » : معطوف على الواو في « يدخلونها » والفاصل بينهما الهاء . (**أو**) وجود (**فصل بـ : لا**) [١٥١] النافية (**بين العاطف**) ، وهو حرف العطف ، (**والمعطوف**) ، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ، (**نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾**) [الأنعام/١٤٨] فـ « آباؤنا » معطوف على « نا » و« لا » فاصلة بين العاطف ، وهو الواو ، والمعطوف ، وهو « آباؤنا » . (**وقد اجتمع الفصلان**) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع ، والفصل بـ« لا » بين العاطف والمعطوف (**في نحو : ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ﴾**) [الأنعام/٩١] فـ « آباؤكم » معطوف على الواو في « تعلموا » وفُصل بينهما بالتوكيد بـ « أنتم » ، والفصل بـ « لا » بين الواو و« آباؤكم » مقوٍّ لذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٠- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣٧٣ .

٥٥٧ـ وَإِنْ على ضَمِـيرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

٥٥٨ـ أَوْ فَاصِلٍ مـا ....

(**ويضعف**) [٧٨/أ] العطف على الضمير المرفوع المتصل (**بدون ذلك**) ، لأنه يوهم العطف على عامل الضمير ، لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء ، (كـ : **مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ**) ، بالرفع عطفًا على الضمير المستتر في « سواء » لأنه مؤوَّل بمشتق ، (**أي : مستوٍ هو والعَدَم**) ، وليس بينهما فصل ، (**وهو فاشٍ في الشِّعْرِ**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٨ـ .... وَبِلاَ فَصْلٍ يَـرِدْ في النَّظْـمِ فَاشِـيًا ....

(**كقوله**) ؛ وهو جرير في هَجْوِ الأخطل : [من الكامل]

٦٨١ـ وَرَجَا الأُخَيْطِـلُ مِـنْ سَفَاهَةِ رَأْيِـهِ (**مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَـالاَ**)

فعطف « أب » على الضمير المستتر في « يكن » ولم يكن بينهما فاصل .

وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله ﷺ : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وفَعَلْتُ وأبو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وانْطَلَقْتُ وأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »(١) من غير فصل ، فيحتمل أنه مرويٌّ بالمعنى . (**ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض**(٢)) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٩ـ وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ضَمِـيْرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ

(**حرفًا كان**) الخافض (**أو اسمًا**) ، سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كـ : قيامِك ، أو منصوبه ، كـ : ضَرْبِـكَ ، إذا قَدَّرْتَ الكافَ مفعولاً به ، أو كان لا محل له من رفع أو نصب كـ : غلامِكَ . فالحرف (**نحو : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ﴾**) [فصلت/١١] فـ « الأرض » معطوف(٣) على الهاء المخفوضة باللام ، (و) أعيدت مع المعطوف والاسم ، نحو : (**﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾**) [البقرة / ١٣٣] فـ « آبائك » معطوف على الكاف المخفوضة

٦٨١- البيت لجرير في ديوانه ٥٠٧ ، والدرر ٤٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١٣٨/٢ .

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم ٣٤٧٤ .

(٢) في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢ أنه مذهب الجمهور ، وفي شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ أنه مذهب الأكثرين ، وفي الإنصاف ٤٦٦/٢ أنه مذهب البصريين .

(٣) في « ب » ، « ط » : (معطوفة) .

بإضافة « إله » إليها ، وأعيد المضاف وهو « إلـه »(١) مع المعطوف ، والأصل : فقال لها والأرضِ ، ونعبد إلَـهكَ وآبائِكَ . وإنما أعيد الخافض فيهما ؛ لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم . قاله الحوفي .

وكما لا يُعْطَف على التنوين لشدة لزومه لا يُعْطَف على ما أشبهه . [٧٨/ب]

(وليس) عَوْدُ الخافض (بلازم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين) ، وتبعهم الناظم فقال :

٥٦٠ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَـى في النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيْحِ مُثْبَتَا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصري (وغيرهما) ، كحمزة : (﴿ تَسَاءلُوْنَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾) [النساء/١] بالخفض(٢) عطفًا [١٥٢] على الهاء المخفوضة بالباء ، (وحكاية قطرب) عن العرب : (ما فيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ(٣)) ، بالخفض عطفًا على الهاء المخفوضة بإضافة « غير » إليها ، وليس في القراءة ، والحكاية إعادة خافض ، لا حرفٍ في الأولى ولا مضاف في الثانية . (قيل : و) يُحتمل أن يكون (منه) ؛ أي من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض : (﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيْلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾) [البقرة/٢١٧] . فـ « الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » عطف على الهاء المخفوضة بالباء ، ولو أعيدت لقيل : وبالمسجد الحرام ، (إذ ليس العطف على : سبيل) المخفوض بـ « عن » خلافًا للزمخشري(٤) . (لأنه صلة المصدر) وهو « صَدٌّ » فإنه متعلق به ، (وقد عُطف عليه) ؛ أي على المصدر (كُفْرٌ ، و) القاعدة أنه (لا يُعطف على المصدر حتى تَكْمُلَ معمولاتُه) ، فلو عُطِفَ « الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » على السبيل لكان من جملة معمولات « صد » لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ، ومتى كان للمصدر معمولاتٌ لا يُعطَف عليه إلا بعد تَمامها ، فلما عُطِفَ عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته ، وأنه معطوف على الْهاء من « به » إذ ليس معنا سواهما ، وقد انتفى أحدهما فتعيَّن الآخر . لا يقال :

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ والأرحامَ ﴾ بالنصب ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا المطوعي والأعمش . انظر الإتحاف ص ١٨٥ ، والبحر المحيط ١٥٧/٣ ، والنشر ٢٤٧/٢ ، والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٣٩٢/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٦ ، وشرح المفصل ٥٣/٨ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ .

(٣) ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص ٣٨٦ .

(٤) في الكشاف ١٣١/١ أن « المسجد الحرام » عطف على « سبيل الله » ، ولا يجوز أن يعطف على الْهاء في « به » . وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٧ .

الحصر ممنوع ؛ لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف ، والتقدير : وصَدٌّ عن المسجدِ الحرامِ ، لأنَّا نقول : المصدر لا يعمل محذوفًا عند المحققين ، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه .

[٧٩/أ] وقال في المغني[1] : والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عَطْفٌ على « به » . . . انتهى .

(**ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما**) في المضي والاستقبال ، (**سواءٌ اتَّحَدَ نوعاهُما**) في الفعلية ، كأنْ يكونا مضارعين أو ماضيين ، ولا يُشتَرط اتحادهما في المادة ، (**نحو** : ﴿ **لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ** ﴾) [الفرقان/٤٩] فـ « نسقيه » : معطوف على « نحيي » بدليل ظهور النصب في لفظه نحو : (﴿ **وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ** ﴾) [محمد/٣٦] فعطف « تتقوا » على « تؤمنوا » و« يسألكم » على « يؤتكم » من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب ، بدليل ظهور الجزم فيهما . ونحو : قامَ وقعدَ أخوك . (**أم اختلفا نوعًا**) ، فيعطف الماضي على المضارع ، وعكسه ، فالأول (**نحو** : ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ** ﴾) [هود/٩٨] فـ « أورد » معطوف على « يقدم » وزمانهما مستقبل ، (و) الثاني (**نحو** : ﴿ **تَبَارَكَ الذي إنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا من ذلك جنَّات** ﴾ **الآية**) وتمامها : ﴿ تَجْرِيْ مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُوْرًا ﴾ [الفرقان/١٠] فعطفَ « يجعل » وهو مضارع على « جعل » وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٣ـ . . . . وَعَطْفُكَ الفِعْلَ على الفِعْلِ يَصِحْ

(**ويعطف الفعل**) الماضي أو المضارع[2] (**على الاسم المشْبه له في المعنَى ، نحو** : ﴿ **فَالْمُغِيْرَاتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِ** ﴾) [العاديات/٣-٤] ، (**ونحو** : ﴿ **صَافَّات وَيَقْبِضْنَ** ﴾) [الملك/١٩] فعطف في الأولى « أثرن » وهو ماض على « المغيرات » وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل « واللاتي أغرْنَ » ، وعطف في الثانية « يقبضن » وهو مضارع على « صافات » لأنها في معنى « يَصْفُفْنَ » . قيل : والذي حسَّن ذلك تأويل « يقبضن » بـ « قابضات » و« أثرن » بـ « مُثِيْرَات » . (**ويجوز العكس**) ، وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى [٧٩/ب] على الفعل الماضي أو المضارع (**كقوله**) : [من الرجز]

٦٨٢ـ (**يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجِ أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ**)

---

(١) مغني اللبيب ٢/٥٤١ .

(٢) في « ب » : (ماضيًا كان أو مضارعًا) .

٦٨٢- تقدم تخريج الرجز برقم ١١٧ .

[١٥٣] فعطف « دارج » على « حبا » لتأويل « دارج » بـــ « دَرَجَ » أو « حبـا » بـ « حَابٍ » . والعواهج : جمع عَوْهَجٍ ، وهي في الأصل الطويلة العنق من الظّباء والنـــوق ، والمراد بها هنا المرأة التامة الخلْق .

ويجوز في « أم » الجر على البدلية من « بيضـاء » ، والرفـع علـى الخبريـة لمبتـدأ محذوف . ولا يجوز نصبها إلا على القطع ، وقول العيني[1] : « أمَّ صبيٍّ » بالنصب : عطف بيان لـ « بيضاء » سهو ، لأن بيضاء مجرورة بـ « رب » ، لا منصوبـة ، وفتحتـها نائبـة عـن الكسرة ، لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة .

(**وجعل منه**) أي (**الناظم**) في شرح التسهيل[2] من عطف الاسم على الفعل : (**﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾**) [الأنعام/٩٥] فقَـدَّر « مُخْـرِجُ » معطوفًا على « يُخْرِجُ » لتأوُّل « مُخْرِجُ » بـ « يُخْرِجُ » .(**وقدَّر الزمخشـــري عطـــف : مُخْرِجُ ، على : فالِقُ**) فيكون من عطف الاسم على الاسم[3] . ولكـل منـهما مرجحـان : فيرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعـــاطفين بجملـة ، وذكـر الشـيء مقابلـه ، ويرجـح الثاني عدم التأويل ، والتوافق بين نوعي المتعاطفين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٤ـــ وَاعْطِفْ عَلَى اسم شبه فعل فعـــلا وعكسـه اسـتعمل تَجـده سـهلا

---

(١) المقاصد النحوية ٤/١٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٨٣ .

(٣) الكشاف ٢/٢٨ .

(فصـــــــــــــــل)

(تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليـــل) ، وتشـاركهما في ذلك « أم » المتصلة ، (مثاله في الفاء : ﴿ أنِ اضْرِبْ بعَصَاكَ الْحَجَـــرَ فانبجســـت ﴾) [الأعراف/١٦٠] أي فضرب فانبجست ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على « أوحينا » مــن قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْـقَاهُ [٨٠/أ] قَوْمُـهُ أَنِ اضْـرِب بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ ﴾ و« انبجست » معطوف على « ضــرب » المحـذوف ووقـع في بعض النسخ مكان « فانبجست » : فانفجرت . (أي فضرب فانفجرت ، وهذا الفعـــل المحذوف معطوف على : أوحينا) ، وهو سـهو ، لأن « انفجـرت » في البقـرة ، وليـس في آيتها « أن » ولا « أوحينا » ، وتلاوتها : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البقرة/٦٠] وتسمى الفاء[(١)] العاطفة على مقدر فصيحة . (ومثالـــه في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل]

٦٨٣ــ (فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمَا   أبو حُجُـــرٍ إِلاَّ لَيَـــالٍ قَلاَئِـــلُ)

فحذف الواو ومعطوفها (أي : بين الخير وبيني) . وأبــو حجـر ، بضـم الحـاء المهملـة[(١)] والجيم : كنية النعمان بن الحارث الغساني . [١٥٤]

(وقولهم : راكبُ الناقةِ طَلِيحَانِ) فـ « طليحان » خبر المبتدأ ، وما عطف عليه في التقدير ؛ (أي) : راكبُ الناقةِ (والناقةُ) طليحــان ، فحـذف المعطـوف مـع العـاطف بدليل تثنية الخبر ، وإلا لأفرد . ويحتمل أن يكون الأصل : أحد طليحـين ، فحـذف المضـاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد[(٢)] فلا دليل فيه . والطليح ، بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة ، من قولهم : طَلَحَ البَعِيْرُ ، إذا أعيا .

---

(١) سقطت من « ب » .

٦٨٣- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٩ ، وشرح عمدة الحـــافظ ص ٦٤٨ ، والمقاصد النحوية ١٦٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٦/٣ ، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢ .

(٢) إضافة من « ب » .

ومثاله في « أم » قول أبي ذؤيب : [من الطويل]

٦٨٤ـ . . . . فَمَـا أَدْرِي أشَـكْلُكُمُ شَـكْلِي

قال أبو الفتح : أي : فمـا أدري أطريقكـم طريقـي أم غـيره ، فحـذف . واقتصـر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعًا لقول الناظم :

٥٦١ـ وَالفَاءُ قَدْ تُحْـذَفُ مَـعْ مَـا عَطَفَـتْ وَالوَاوُ إِذْ لاَ لَبْسَ . . . .

(**وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حُـذِفَ وبَقِـيَ معمولــه ،** [٨٠/ب] **مرفوعًا كان نحو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾**) [البقرة/٣٥] فـ « زوجك » فاعل بفعل محذوف معطوف على « اسكن » (**أي : ولْيَسْكُنْ زَوْجُكَ**) ، فهو من عطف الأمر على الأمر . (**أو منصوبًا نحو : ﴿ والذين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيْمَانَ ﴾**) [الحشر/٩] فـ « الإيمان » مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤوا (**أي : وأَلِفُوا الإيمان**) فهو من عطف جملة على جملة . (**أو مجرورًا نحو : ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شَحْمَةً**[١]) فـ « بيضـاء » مجرور بمضاف محذوف معطوف على « كل » أي : ولا كلُّ بيضاءَ .

(**وإنما لم يجعل العطف فيهن**) أي في الأمثلة الثلاثة (**على الموجود في الكلام**) بدون حذف ، (**لئلا يلزم في**) المثال (**الأول**) وهـو : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾ [البقرة/٣٥] (**رفْعُ فعل الأمر**) وهو « اسكن » (**للاسم الظاهر**) وهو « زوجك » .

بيان الملازمة أنه لو جعل « زوجك » معطوفًا على فاعل « اسكن » المسـتتر فيـه لكان [٢]شريكه في عامله ، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرًا ، فلا يعطف علـى فاعلـه ظـاهر . وقد يقال : يغتفر في الثواني[٢] ما لا يغتفر في الأوائل ، « ورب شيء يصح تبعًـا ولا يصـح استقلالاً ، كالحاج عن غيره ، يصلي عنه ركعتَي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح » ، كما قاله في المغني[٣] . وفي التسهيل[٤] : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . انتهى . ولو سَلِمَ فلاجتماع حذف الفعل وحذف حرف

٦٨٤- تتمة البيت : (وقال صحابي قد غُبِنْتَ وخلتني غُبِنْتُ . . . .)

وهو في ديوان الهذليين ٣٦/١ .

(١) المثل في الفاخر ص ١٩٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، ومجمع الأمثـال ٢٨١/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٦٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٩٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٧ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) مغني اللبيب ٥٦/١ .

(٤) التسهيل ص ١٧٧ .

الأمر شاذ ، كما سيأتي[١] له في باب التحذير ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه . (و) لئلا يلزم (في) المثال (**الثاني**) وهو : ﴿ والذين تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيْمَانَ ﴾ [الحشر/٩] (**كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً**) . [٨١/أ]

بيان الملازمة أنه لو جعل الإيمان معطوفًا على « الدار » لكان معمولاً لـ « تبوؤوا » لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله ، وهو فاسد من جهة المعنى ، لأن الإيمان لا يُتَبَوَّأ (**وإنَّمَا يُتَبَوَّأُ الْمَنْزِلُ**) ، إذ التَّبَوُّؤُ : التهيؤ ، يقال : بَوَّأْتُ له منزلاً ، أي : هيأته له . وفي إعراب الحوفي في سورة آل عمران : يقال : تبوَّأ فلانٌ الدارَ ، إذا لزمها . انتهى . فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر . (و) لئلا يلزم (في) الْمثال (**الثالث**) وهو « ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولاَ بيضاءَ شَحْمَةً » (**العطف على معمولي عاملين مختلفين**) .

بيان الملازمة أن « سوداء » معمول « كل » وتمرة : معمول « ما » ، فلو عطف « بيضاء » على « سوداء » و« شحمة » على « تمرة » لزم العطف على معمولي عاملين ، وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين[٢] ، وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جارًّاو اتصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا » كهذا المثال .

وقيل : يجوز مطلقًا . حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء[٣] ، والأصح في التسهيل[٤] المنع مطلقًا ، لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين . قال في المغني[٥] : والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو : في الدار زيدٌ ، والحجرةِ عمرٌو . انتهى .

واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب ، فلا يقال : دخلَ زيدٌ إلَى عمرٍو وبَكْرٌ خَالِدٍ ، وإنَّ زيدًا في الدار وعمرًا الحجرةِ ، للفصل بين نائب الجار ؛ وهو العاطف ؛ والمجرور[٦] . قاله السيد عبد الله .

(**ولا يجوز في**) المثال (**الثاني كون الإيمان مفعولاً معه ، لعدم الفائدة في تقييد**) الأنصار المعطوفين على [٨١/ب] (**المهاجرين بمصاحبة الإيمان ، إذ هو أمر معلوم**) ، وإلى

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الكتاب ٦٥/١ – ٦٦ ، وانظر مغني اللبيب ٤٨٦/٢ .

(٣) في مغني اللبيب ٤٨٦/٢ : نقله الفارسي عن جماعة ، منهم الأخفش . وفي شرح الرضي ٣٤٤/٢ : (قال ابن الحاجب : وإذا عطف على عاملين لم يجز ، خلافًا للفراء) .

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) مغني اللبيب ٤٨٨/٢ .

(٦) انظر شرح الرضي ٣٤٤/٢ – ٣٤٥ حيث ورد المثالان السابقان .

هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٥٦١ـ .... وَهْـيَ انْفَـرَدَتْ

٥٦٢ـ بِعَطْـفِ عَـامِلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَقِـي مَعْمُولُـهُ دَفْعًـا لِوَهْـمٍ اتُّقِـي

(**ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء**) و« أم » المتصلة .

(**فالأول**) : وهو حذف المعطوف عليه بالواو ، [١٥٥] (**كقول بعضهم** : « **وبكَ وأهلاً وسهلاً** » **جوابًا لمن قال له** : « **مرحبًا**) بك »[1] . الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على « مرحبًا » المقدرة ، فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد . قاله في الحواشي . (**والتقدير : ومرحبًا بك وأهلاً**) . فـ « بك » متعلق بـ « مرحبًا » ، و« أهلاً » معطوف على « مرحبًا » .

(**والثاني**) : وهو حذف المعطوف عليه بالفاء ، وهو خاص بالجمل ، (**نحو** : ﴿ **أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا** ﴾) [الزخرف/٥] فجملة « نضرب » معطوفة على جملة محذوفة (**أي : أَنُهْمِلُكُم**) ؛ بتقديم الهاء على الميم ؛ (**فنضربُ ، ونحو** : ﴿ **أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِم**) وَمَا خَلْفَهُم ﴾ [سبأ/٩] فجملة « لم يروا » معطوفة على جملة محذوفة ؛ (**أي : أَعَمُوا فلم يروا**) . وظاهرهُ أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ، وأن الهمزة في محلها الأصلي ، وهو قول الزمخشري وطائفة . ومذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة قُدِّمت من تأخير تنبيهًا على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء ، والأصل : فَأَنَضْرِبُ ، فَأَلَمْ يَرَوْا .

والثالث : وهو حذف المعطوف عليه بـ « أم » المتصلة نحو : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ﴾ [البقرة/٢١٤] أي : أعلمتم أن الجنة حُفَّتْ بالْمَكاره أمْ حسبتم ...... وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٣ـ وَحَـذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا هُنَـا اسْـتَبِحْ ....

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٩٠ ، وشرح التسهيل ٣/٣٨١ .

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبصريين ، واختلف في تسميته عن الكوفيين فقال الأخفش : يسمونه الترجمة [٨٢/أ] والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير[١] . والغرض منه[٢] أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ، ولذلك يقولون : البدل في حكم تكرير العامل .

وقولهم : المبدل منه في حكم الطرح . إنما يعنون به من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ بدليل جواز : ضربتُ زيدًا يدَه ، إذ لو لم يُعْتَدّ بزيدٍ أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه .

والبدل لغةً العِوَضُ ، (و) اصطلاحًا : (**هو التابع المقصود بالحكم**) المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة . هذا معنى قول الناظم :

٥٦٥ـ . . . . . . الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ   وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ

(**فخرج بالفصل الأول**) وهو المقصود بالحكم ، ثلاثة توابع : (**النعت والبيان والتوكيد ، فإنها مكملات للمقصود بالحكم**) وهو متبوعها ، وليست مقصودات بالحكم .

(**وأما النسق فثلاثة أنواع :**

[أحدها][٣] **: ما ليس مقصودًا بالحكم**) أصلاً ، وهو المعطوف بـ « لا » بعد الإيجاب و بـ « بل » و« لكنْ » بعد النفي (**كـ : جاء زيدٌ لا عَمْرٌو ، و : ما جاء زيدٌ بل**

(١) في الارتشاف ٦١٩/٢ أن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير .

(٢) الغرض من البدل هنا ، نقله الشارح من شرح ابن الناظم ص ٣٩٣ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

عَمْرٌو ، أو : لكنْ عَمْرٌو) . **(أما الأول)** وهو الْمعطوف بـ « لا » **(فواضح)** أمره ، **(لأن الحكم السابق)** وهو إثبات المجيء لزيد **(منفي عنه)** بـ « لا » **(وأما الآخران)** وهما المعطوف بـ « بل » والمعطوف بـ « لكن » بعد النفي **(فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء ، والمقصود به إنما هو الأول)** دون الثاني .

(النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه) هو **(المقصود)** وحده ، **(وذلك كالمعطوف بالواو)** إثباتا أو نفيًا **(نحو : جاء زيدٌ وعَمْرٌو ، وما جاء زيدٌ ولا عَمْرٌو . وهذان النوعان)** [٨٢/ب] وهما الأول والثاني **(خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان)** ، أما الأول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع ، وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده .

و **(النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ« بل »[1] بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيدٌ بل عَمْرٌو[2])** . وفي بعض النسخ ذكر « لكنْ » بعد « بل » وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين . **(وهذا النوع خارج بقولنا : بلا واسطة ، وسَلِمَ الْحَدُّ بذلك للبدل .**

وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد ، وما ذكره الناظم[3] وابنه[4] ومن قَلَّدَهُما) من شُرَّاح النظم[5] وغيره[6] **(علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل . وأقسام البدل أربعة[7])** : أشار إليها الناظم بقوله :

٥٦٦ـ مُطَابقًا أوْ بَعْضًا أوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

[١٥٦] **(الأول : بَدَلُ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ : وهو بدل الشيء[8] مِمَّا هو طبق معناه ،**

---

(١) بعده في « ب » : (ولكنْ) .
(٢) بعده في « ب » : (أو : لكنْ عمرو) .
(٣) شرح التسهيل ٣/٢٣١ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٨٢ – ٣٨٣ .
(٥) مثل ابن عقيل في شرح الألفية ٢/٢٤٧ .
(٦) مثل أبي حيان في الارتشاف ٢/٦١٩ .
(٧) كذلك قال ابن الناظم في شرحه ص ٣٩٣ ، وفي حاشية يس ١/١٥٥ : (زاد بعضهم خامسًا وهو بدل كل من بعض . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهدًا في التنـزيل وهو قوله تعالى : ﴿ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئًا ﴾ . . .) ، وذكر أبو حيان هذا القسم الخامس وقال : (إن الجمهور على نفيه . انظر الارتشاف ٢/٦٢٥ .
(٨) بعده في « ب » : (ومن الشيء) .

نحو : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۞ صِرَاطَ الذينَ) أنْعَمْتَ عَلَيْهِم ﴾ [الفاتحة / ٦ ، ٧] فـ « صِرَاطَ الذينَ » : بدل من « الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ » بدل كل من كل ، (وسَمّاه الناظم) في النظم (البدل المطابق) ، وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل ، (لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو : ﴿ إِلَى صِرَاطِ العَزِيْزِ الْحَمِيْدِ ۞ اللهِ ﴾ [إبراهيم / ١ ، ٢] فيمن قرأ بالجر[١]) ، فـ « الله » بدل من « العزيز » بدل مطابق . ولا يقال فيه : بدل كل من كل ، (وإنَّمَا) لَم يُقَلْ ذلك ، لأن كلاًّ إنما (يطلق) على ما يقبل التَّجْزِيْءَ ، فعند الإطلاق تدل (كل ، على ذي أجزاء ، وذلك ممتنع هنا) ، لأن الله تعالى منزه عن ذلك . ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس [٨٣/أ] المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط .

(والثاني : بدل بعض من كل : وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء) بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه ، (أو مساويًا) له (أو أكثر) منه (كـ : أكلْتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) ، فالثلث أقل من الباقي ، وهو الثلثان ، (أو نصفه) ، فالنصف مساوٍ للنصف الثاني ، (أو ثلثيه) ، فالثلثان أكثر من الثلث الباقي .

وذهب الكسائي وهشام إلى أن [بدل][٢] البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى : أكلْتُ الرغيفَ نصفَهُ أو ثُلُثَيْهِ أو أكْثَرَهُ ، بدل بعض عندهما . (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه) ليربط البعض بكله ، (مذكور) ذلك الضمير ، متصل بالبدل أو بغيره ، فالأول (كالأمثلة المذكورة) في قوله : ثُلُثَهُ أو نصفَهُ أو ثُلُثَيْهِ . (و) الثاني (كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرٌ مِنْهُم ﴾) [المائدة/٧١] فـ « كثير » بدل من الواو الأولى فقط ، والواو الثانية عائدة على « كثير » لأنه مقدم رتبة ، والأصل ؛ والله أعلم : ثم عَمُوا كَثِيْرٌ منهُم وصَمُّوا . والذي حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلاً من الواوين معًا لزم توارد عاملين على معمول واحد ، وإن جعلناه بدلاً من أحدهما ، وبدل الآخر محذوف ، فهو متوقف على إجازة حذف البدل ، وإن جعلناه بدلاً من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسِّر ، وإن جعلناه مبتدأ ، والجملة قبله[٣] خبره ، فقال البيضاوي[٤] : إنه ضعيف ، لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع . اهـ .

(١) وهي قراءة الجمهور ، وقرأ (اللهُ) ؛ بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن . انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والنشر ٢/٢٩٨ .
(٢) إضافة من « ط » .
(٣) في « ب » : (بعده) .
(٤) أنوار التنزيل ٢/١٦٢ .

وإن جعلناه فاعلاً لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين :
[١٥٧] أحدهما : أنه يُخَرَّج على لغة أكلوني البراغيث . والثاني : أنه يجب أن يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى « كثير » ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبَيْنِ من غرائب العربية ، كما قاله في [٨٣/ب] المغني[١] . وإن جعلناه خَبَرَ مبتدأ محذوف ، والتقدير : العُمْيُ والصُّمُّ كثِيرٌ منهم ، فهو تكلُّفٌ .

(أو مقدر كقوله تعالى :﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾) [آل عمران/٩٧] . فـ : « مَنِ اسْتَطَاعَ » : بدل من « الناس » بدل بعض من كل ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ؛ (أي : منهم) . قال ابن إياز : قال النحويون : « مَنِ اسْتَطَاعَ » : بدل بعض[٢] . وقال ابن برهان : بدل كل ، واحتج بأن المراد بالناس المستطيعُ ، فهو عام أريد به خاص ، لأن الله ﷻ لا يكلف الحجَّ من لا يستطيع . اهـ .

قال الموضح في الحواشي : والجماعة يقولون : عامٌّ مخصوص ، ولا ضَيْرَ[٣] ، لأن الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده ، والحق أنهما محتملان اهـ . وقال الكسائي : مَنْ : شرطية وجوابها محذوف ، والتقدير : من استطاع فَلْيَحُجَّ . وَرُدَّ بأن لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام . وقال ابن السِّيد : مَنْ : فاعل « حَجُّ » والمصدر مضاف إلى مفعوله . وَرُدَّ بأنه : يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج ، وذلك باطل[٤] .

(والثالث : بدل الاشتمال) . واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني : هو الأول . واختاره في التسهيل[٥] ، وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كـ : أَعْجَبَتْنِي الجاريةُ حُسْنُهَا ، أو مُكْتَسَبٌ منه صفة نحو : سُلِبَ زيدٌ مالُهُ ، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكًا . وَرُدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز : ضربْتُ زيدًا عَبْدَهُ ، على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك . قاله أبو حيان في التذكرة[٦] . وقال الفارسي في الحجة : المشتمل هو الثاني . قال : بدليل : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ . وَرُدَّ بـ : سُرِقَ زيدٌ فَرَسُهُ .

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٧/٢ .
(٢) بعده في « ب » : (من كل) .
(٣) في « ب » : (ولا ضير) .
(٤) انظر شرح قطر الندى ص ٣٠٩ .
(٥) التسهيل ص ١٧٣ .
(٦) تذكرة النحاة ص ١٨٦ .

وقيل : لا اشتمالَ [٨٤/أ] لأحدهما على الآخر ، وإنما المشتمِل الْمسنَد إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يُكتفَى به من جهة المعنى ، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى مختصًّا بغير الأول . وهذا القول أفصحَ عنه السيرافي وأبو العباس[١] ، ولهذا لا يجوز : ضُرِبَ زيدٌ عَبْدُهُ ، على الاشتمال ، لاكتفاء المسند بالأول .

وهذا المذهب قيل : إنه التحقيق ، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون وقال[٢] : إن النحويين ؛ يعني أكثرهم ؛ لم يفصحوا عنه كل الإفصاح ، ولم يوضحوه كل الإيضاح ، فلذلك اختاره الموضح وقال : (**وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامِلُه على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال**) .

وقال [١٥٨] في الحواشي : هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، (**وذلك** كـ : **أَعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ أو حُسْنُهُ أو كَلامُهُ**) . ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة . (و) كذلك : (**سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ أو فَرَسُهُ**) ، فإن زيدًا مسروقٌ مجازًا والثوبَ والفرسَ مسروقان حقيقة ، وهذا مطرد .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة/٢١٧] ؟ قلت : كلمة « عن » دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريقَي الحقيقة والمجاز ، كما بَيَّنَّا ، فلا إشكال فيها . اهـ . ومع ذلك يَرِدُ عليه : زيدٌ مالُهُ كَثِيْرٌ ، إذا أعرب « ماله » بدلاً من « زيدٌ » إلا أن يقول : إن الابتداء مشتمل[٣] على زيدٍ مجازًا وعلى مالِهِ حقيقة . وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدرًا وتارة يكون غيره ، و إذا كان مصدرًا فتارة يكون مكتَسَبًا كالعلم ، وتارة يكون غير مكتسب ، وغير المكتسب تارة يكون لازمًا كالْحُسْنِ ، وتارة يكون مفارقًا كالكلام ، وغير [٨٤/ب] المصدر تارة يكون مشتملاً اشتمال الظرف على المظروف كالثوب ، وتارة لا يكون كذلك ، كالفرس ، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر . (و) بدل الاشتمال (**أمره في الضمير**) الرابط له بالمبدل منه (**كأمر بدل البعض**) ، ثم تارة يكون مذكورًا وتارة يكون مقدرًا .

(**فمثال المذكور**) المتصل بالبدل (**ما تقدم من الأمثلة** ، و) مثال المتصل بغير البدل قوله تعالى : (**﴿ يَسْأَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾**) [البقرة/٢١٧] فـ « قتال »

(١) المقتضب ٢٧/١ .
(٢) انظر قول ابن ملكون في تذكرة النحاة ص ١٨٧ .
(٣) في « ب » : (اشتمل) .

بدل اشتمال من « الشهر » والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ « في »[١] .

(ومثال) الضمير (المقدر : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ﴾) [البروج/٤،٥] فـ « النار » : بدل من « الأخدود » ثم اختُلف في الرابط فقيل : محذوف متصل بغير البدل ، (أي : النار فيه) ، وهو قول البصريين . (وقيل) : لا تقدير ، و(الأصل : ناره ، ثم نابت « أل » عن الضمير) ، وهو قول الكوفيين . والأخدود : شق في الأرض ، وأصحابه ثلاثة : أنطيانوس الرومي بالشام ، وبختنصر بفارس ، ويوسف ذو نواس بنجران ، شقَّ كل واحد منهم شقًّا عظيمًا [في الأرض][٢] ، طوله أربعون ذراعًا ، وعرضه اثنا عشر ذراعًا ، وهو الأخدود ، وملؤوه نارًا وقالوا : مَنْ لَمْ يكفُرْ ، وإلاَّ أُلْقِيَ فيه ، ومن كَفَرَ تُرِكَ . قاله الكواشي . وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة ، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل ، قال : وذلك أن العرب تحذف المضاف ، فإذا قالوا : أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ ، وأعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ ، فالمعنى : أكلتُ بعضَ الرغيفِ وأعْجَبَنِي وصفُ زيدٍ ، ثم أبدِلَ من البعض والوصف ، ثم حُذفا للدليل عليهما .

(والرابع : الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ) للمبدل منه ، (وهو ثلاثة أقسام ، لأنه لا بد أن يكون مقصودًا) بالحكم (كما تقدم في الحد ، ثم الأول) [٨٥/أ] ، [١٥٩] وهو المبدل منه ، (إن لم يكن مقصودًا البتة ولكن سبق[٣] إليه اللسان فهو بدل الغلط ، أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط ، لا أن البدل نفسه هو الغلط ، كما قد يتوهم) من ظاهر اللفظ ، (وإن كان) الأول (مقصودًا ، فإن تبيَّن بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان ، أي بدل شيء ذكر نسيانًا .

وقد ظهر) من هذا[٤] التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنِّسيان متعلق بالْجَنَانِ) وهو القلب ، (والناظم) في قوله في النظم :

٥٦٧ـ .... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

(وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ، فسموا النوعين بدل غلط[٥]) ، قال ابن

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٩٤ : (لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنًى فيه ، وهو ترك تعظيمه) .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « أ » : (سيق) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) منهم أبو حيان في الارتشاف ٦٢٥/٢ ، وابن عقيل في شرحه ٢٤٩/٢ ، وابن الناظم في شرحه ٣٩٥ ، والمرادي في شرحه ٢٥٣/٣ .

عصفور[١] : وهذان النوعان جائزان قياسًا، ولم يرد بهما سماع . **(وإن كان قصد كل واحد**[٢] **منهما صحيحًا فبدل إضراب)** ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٦٧ـ وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ ....

(ويسمى أيضًا بدل بَدَاء) ، بالدال المهملة والمد . قال ابن عصفور : وهذا النوع مختلف فيه ، فقيل : بدل بداء ، وقيل : معطوف حُذِف عاطفه[٣] . قال في الحواشي : وهو الواو لا بل ؛ لأنه لم يثبت حذفها . **(وقول الناظم)** في النظم :

٥٦٨ـ .... **(وَخُذْ نَبْلاً مُدَى)**

(يحتمل الثلاثة) وهي الغلط والنسيان والبداء ، **(وذلك باختلاف التقادير)** بحسب الإرادات ، **(وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى)** بالقصر **(جمع مدية ، وهي السكين ، فإن كان المتكلم)** بقوله : « خُذْ نبلاً مُدًى » **(إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل ، فبدل غلط**[٤] ، **وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل)** ابتداء ، **(ثُم تبيَّن له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى ، فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول)** ؛ وهو [٨٥/ب] الأمر بأخذ النبل ، **(ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول**[٥] **)** ؛ وهو الأمر بأخذ النبل ؛ **(في حكم المتروك ، فبدل إضراب وبداء)** ، لأنه أضرب[٦] عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني .

(والأحسن فيهن أن يؤتى[٧] **بـ : بل)** لئلا يتوهم إرادة الصفة ، أي : نبلاً حادة ، كما تقول : رأيتُ رجلاً حمارًا ، تريد جاهلاً أو[٨] بليدًا .

---

(١) المقرب ٢٤٣/١ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في المقرب ٢٤٣/١ : (وهو أن تبدل لفظًا تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضربت عنه) .

(٤) في « ب » : (الغلط) .

(٥) في « ب » : (الأولان) .

(٦) في « أ » : (إضراب) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٧) في « ط » : (يؤول) .

(٨) سقطت من « ب » .

(فصـــــــــــل)

(**يبدل الظاهر من الظاهر ، كما تقدم ، و**) ذهب ابن مالك في التسهيل[١] إلى أنه (**لا يبدل المضمر من المضمر**) وقوفًا مع السماع ، (**ونحو : قمتَ أنتَ**) ، ورأيتُكَ أنتَ ، (**ومررتُ بكَ أنْتَ ، توكيدٌ اتفاقًا**) من البصريين والكوفيين ، (**وكذلك نحو : رأيتُكَ إيَّاكَ**) ، توكيد (**عند الكوفيين والناظم**) لا بدل ، خلافًا للبصريين .

قال الناظم في شرح التسهيل[٢] : وقول الكوفيين عندي أصحُّ ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو : فعلتَ أنتَ ، والمرفوع توكيدٌ بإجماع ، فليكن المنصوب توكيدًا ، فإن الفرق بينهما تحكُّمٌ بلا دليل .

قال الشاطبي : والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئتَ أنتَ ورأيتُك أنتَ ومررتُ بكَ أنتَ [١٦٠] وإذا أرادت البدل وفَّقَتْ بين التابع والمتبوع فقالت : جئتَ أنتَ ورأيتُكَ إيَّاكَ ومررتُ به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ، ويختلف في غيره ، هكذا نقل سيبويه عن العرب[٣] وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتَمَنُونَ على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب [٨٦/أ] وعرفوا مقاصدهم ، فلا يعارَض هذا بقياس ، بأن يقال : فإن نسبة المنفصل إلى المتصل . . . إلى آخره مقاله ابن مالك السابقة .

(و) ذهب أيضًا في التسهيل[٤] إلى أنه (**لا يبدل مضمرٌ من ظاهر**) . وقال في شرحه[٥] : (و) الصحيح عندي أن يكون (**نحو : رأيتُ زيدًا إيَّاهُ ، من وضع النحويين**

(١) التسهيل ص ١٧٢ .
(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠٥ .
(٣) الكتاب ٢/٣٨٥ - ٣٨٦ .
(٤) التسهيل ص ١٧٢ .
(٥) شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثر ولا شعرًا ، ولو سُمِعَ كان توكيدًا . (ويجوز عكسه) ، وهو إبدال الظاهر من الضمير (مطلقًا) في جميع أنواع البدل ، سواء كان كُلاً أم بعضًا أم اشتمالاً أم إضرابًا ، (إن كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾) [الأنبياء/٣] فـ : « الذينَ ظَلَمُوا » : بدل من الواو في « أسروا »[1] بدل كل من كل (في أحد الأوجه الثلاثة) . وقيل « الذينَ ظَلَمُوا » : مبتدأ مؤخر ، و« وَأَسَرُّوا النَّجْوَى » : خَبَرٌ مقدم . وقيل : « الذينَ ظَلَمُوا » : فاعل « أسروا » والواو حرف دال على الجمع لا ضمير ، كما تقدم في باب الفاعل .

(وكذا) يجوز إبدال الظاهر من المضمر (إن كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم أو مخاطب ، (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض) من كل ، كقوله : [من الرجز]

٦٨٥– أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

فـ « رجلي » الأولى : بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل .

و(كـ : أَعْجَبْتَنِي وجهُكَ) ، فوجهك : مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل ، (وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾) [الأحزاب/٢١] فـ « من » الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام ، وأعيدت اللام مع البدل للفصل .

(أو) يكون (بدل اشتمال كـ : أَعْجَبْتَنِي كلامُكَ) فكلامك ، بالرفع : بدل اشتمال من تاء المخاطب ، (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي : [من الطويل] [١٦١] [٨٦/ب]

٦٨٦– (بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا) وَإِنَّا لَنَرْجُوْ فَوْقَ ذلِكَ مَظْهَرَا

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٩٧ .

٦٨٥– الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ١٨٨/٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، والدرر ٤٠٢/٢ ، والمقاصد النحوية ١٩٠/٤ ، وتاج العروس (دهم) ، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢٦٦/٣ ، وإصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٧ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٢/٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، وتاج العروس ٣٠٧/٩ (وعد) ، ومقاييس اللغة ١٢٥/٦ ، وهمع الهوامع ١٢٧/٢ ، وتهذيب اللغة ١٣٤/٣ ، ومجمل اللغة ٥٣٩/٤ ، والمخصص ٢٢١/١٢ .

٦٨٦– البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٦٨ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٣ ، ٤١٩/٧ ، واللسان ٥٢٣/٤ ، ٥٢٩ (ظهر) ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٨ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣ .

فـ « مجدنا وسناؤنا » : بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو « نا » .

(أو) يكون (**بدل كل مفيدًا للإحاطة**) والشمول كالتوكيد (**نحو**) : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ (**تَكُوْنُ لَنَا عِيْدًا لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا**) ﴾ [المائدة/١١٤] ، فـ « أَوَّلِنَا وَآخِرِنَا » بدل كل من الضمير المجرور باللام ، ولذلك أعيدت اللام مع البدل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٩ـ وَمِنْ ضَمِيْرِ الحَاضِرِ الظَّاهِرِ لا تُبْدِلْهُ إلاَّ مَا إحَاطَةٍ جَلاَ

٥٧٠ـ أو اقْتَضَى بَعْضًا أو اشْتِمَالاَ كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالا

(**ويمتنع**) إبدال الظاهر من الضمير بدل كل (**إن لم يُفِدْهَا**) ، أي الإحاطة ، (**خلافًا للأخفش فإنه أجاز**) تبعًا للكوفيين : (**رأيتُك زيدًا**) ، على أن زيدًا بدل من الكاف ، (**ورأيْتَنِي عمرًا**) ، على أن عمرًا بدل من الياء ، وسَمِعَ الكسائي : إلَيَّ أبي عبد الله ، وقال الشاعر : [من البسيط]

٦٨٧ـ بكُمْ قُرَيْشٍ كُفِيْنَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيْلاَ

٦٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٦٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ٢٦٠/٣ .

(فصـــــــــــــــــل)

(يبدل كل من الاسم والفعل والجملة[1] من مثله ، فالاسم كما تقـــدم) في الأقسام الأربعة ، **(والفعل)** كذلك عند الشاطبي ، إذا أفاد زيادة بيان للأول .

فبدل الكل **(كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًــا ۝ يُضَــاعَفْ ﴾)** [الفرقان/٦٨،٦٩] فـ « يضاعف » بدل من « يلحق » بدل كل ، قال الخليل[2] : لأن مضــاعفة العذاب هي لُقِيّ الآثام .

وبدل البعض نحو : إن تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ ، فـ : تسجد : بدل من « تصلِّ » بدل بعض من كل .

وبدل الاشتمال كقوله : [من الرجز]

٦٨٨ــ إنَّ عَلَــــيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَــــا تُؤْخَــذَ كَرْهًــا أوْ تَجِــيءَ طَائِعَــا

[١٦٢] لأن الأخذ كرهًا[3] والمجيء طائعًا من صفات المبايعة .

وبدل الإضراب[4] والغلط نحو : إنْ تُطْعِمْ زيدًا تَكْسُهُ أكْرِمْكَ . اهـ كلام الشاطبي ملخصًا ، وذلك داخل تحت إطلاق قول الناظم :

٥٧٢ــ وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِـنَ الفِعْـلِ .... [٨٧/أ]

(والجملة) كذلك إلا في بدل الكل نحو : قعدتُ جلسْتُ في دار زيدٍ ، فإنه لا يعتدُّ به ، لأنه

(١) في « ب » : (والحرف) .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ .

٦٨٨- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٣/٥ ، ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤١/٣ ، وشـــرح عمدة الحافظ ص ٥٩١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٧/٣ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والمقـــاصد النحويـــة ١٩٩/٤ ، والمقتضب ٦٣/٢ .

(٣) في « ب » : (كارهًا) .

(٤) في « ب » : (الاضطراب) .

إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني ، وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب . قاله التفتازاني في شرح التلخيص .

وبدل البعض (**كقوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِيْنَ ۞**) وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الشعراء/١٣٢،١٣٣،١٣٤] فجملة « أمدكم » الثانية أخص من الأولى ، باعتبار متعلقيها ، فتكون داخلة في الأولى ، لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام وغيرها .

وبدل الاشتمال كقوله : [من الطويل]

٦٨٩ـ أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا   وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

فـ « لا تقيمن عندنا » : بدل اشتمال من « ارحل » لما بينهما من المناسبة اللزومية . وليس توكيدًا له لاختلاف لفظيهما ، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول ، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به ، كما تقدم ، ولا غلط لوقوعه في الفصيح .

وبدل الغلط كـ : قُمْ اقْعُدْ .

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظًا أو تقديرًا ، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محلٌّ ، وإلا فإطلاق التبعية عليها[1] مجاز[2] ، إذ التابع كلُّ ثانٍ أعربَ بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد . وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل ، لتعذر عود الضمير عليها .

(**وقد تبدل الجملة من المفرد**) [بدل كل][3] (**كقوله**) ، وهو الفرزدق : [من الطويل]

٦٩٠ـ **(إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِيْنَةِ حَاجَةً   وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ)**

٦٨٩- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٧/٥، ٤٦٣/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٠ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٣/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩٦ ، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١ ، ومغني اللبيب ٤٢٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٠/٤ .

(١) في « أ » : (عليهما) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (مجازًا) .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

٦٩٠- البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢٠٨/٥ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٥/٣، والمقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/٣ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧/١ ، ٤٢٦ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٨/٢ .

أبدل جملة « كيف يلتقيان » من « حاجة » و« أخرى » وهما مفردان . قالــه ابــن جني[1] . وإنما صح ذلك لرجوع [١٦٣] الجملة إلى التقديــر بمفــرد ، (**أي : إلى الله [٨٧/ب] أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما**) ، فـ : تعذُّر : مصدر مضاف إلى فاعلـه ، وهـو بـدل من « هاتين » . قال الدماميني : ويحتمل أن يكون « كيف يلتقيان » جملـة مسـتأنفة نبـه بـها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين . والشام : بلاد سُمِّيَتْ بشام بن نوح ، فإنه بالشين المعجمة بالسريانية ، أو لأن أرضها شامات بيـض وحمـر وسـود ، وعلـى هذا لا يهمز ، وقد يُذَكَّرُ . كذا في القاموس[2] .

(١) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٤٠ .

(١) القاموس المحيط (شأم) .

(فصـــــــــــــــل)

(وإذا أُبدل اسم من اسم مضمَّن معنَى حرف الاستفهام) ؛ وهو الهمزة ؛ **(أو حرف شرط)** ؛ وهو « إن » ؛ بدل تفصيل ، **(ذُكِرَ ذلك الحـرف)** المفيـد للاسـتفهام أو الشرط **(مع البدل)** ليوافق[1] المبدل منه في تأدية المعنى .

(فالأول) : وهو الاستفهام ، ويكون عن معرفة[2] الكمّيات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني ، فالأول **(كقولك : كم مالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثلاثـــونَ)** فعشـرون ومـا عطف عليها بدل من « كم » بدل تفصيل . **(و)** الثاني كقولك : **(مَنْ رأيتَ أزيـــدًا أم عمرًا)** فـ « زيدًا » وما عطف عليه بدل من « مَنْ » بدل تفصيل ، **(و)** الثالث كقولك : **(ماصَنَعْتَ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا)** فـ « خيْرًا » وما عطف عليه بدل مـن « مـا » بـدل تفصيـل ، وقُرِنَ بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام .

(والثاني) : وهو الشرط ، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان ، فالأول (نحو **مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عَمْرٌو أَقُمْ معه**) ، فـ « زيدٌ وعَمْرٌو » بدل من « مَنْ » بدل تفصيـل . **(و)** الثاني نحو : **(ما تصنَعْ إنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تَجْزَ بِهِ)** فـ«خيْرًا وشرًّا» بدل من «ما» الشرطية[2] بدل تفصيل . **(و)** الثالث نحو: **(مَتَى تُسافِرْ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَـــافِرُ مَعَكَ)** ، فـ « غدًا » و« بعد [٨٨/أ] غد » : بدل مـن « متـى » بـدل تفصيـل . والرابـع : حَيْثُما تَجْلِسْ إنْ يَمِيْنَ المحرابِ وإنْ يسارَه أجلسْ معكَ . وقُرن بـ « إن » في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط . وقـد يتخلـف كـل مـن التفصيـل وإعـادة حـرف الشـرط ، ففـي الكشاف[3] أن «يومئذٍ» بدل من « إذا » في قوله تعـالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَـتِ الأَرْضُ زِلْزَالَـهَا ﴾ [الزلزلة/١] وكذا قال أبو البقاء[4] ، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال :

---

(١) بعده في « ب » : (البدل) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الكشاف ٢٢٧/٤ .

(٤) البيان ص ١٢٩٩ .

٥٧١ــ وَبَــدَلُ الْمُضَمَّــنِ الْــهَمْزَ يَلِــيْ هَمْــــزًا . . . .

وكذا فعل[١] في التسهيل[٢] مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عَمْرٌو ، كان اسم الشرط مرفوعًا بالابتداء ، فيكون البدل مرفوعًا بالابتداء ضرورة[٣] ، سواء قلنا : البدل على نية تكرير[٤] العامل أم لا ، فيلزم دخول « إنْ » الشرطية على المبتدأ ، وهو غير جائز على الأصح .

وإن جعلنا ما بعد « إنْ » مرفوعًا على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل ، ولأن « إنْ » لا يُضْمَرُ الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وَإِنِ امْـرَأَةٌ خَـافَتْ ﴾ [النساء/١٢٨] .

وجوابه أنَّ « إنْ » إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل ، فلا يلزم المحذور .

---

(١) في « ب » : (نقل) .

(٢) التسهيل ص ١٧٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » ، « ب » : (تكرار) .

(بـــاب النِّـــداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها ، وهو الدعاء بأحرف مخصوصة . **(وفيه فصول)** أربعة :

(الفصل الأول في) ذكر

(الأحرف التي يُنَبَّه بِها الْمُنادى) إذا دعي

(و) في ذكر **(أحكامها)**

(وهذه الأحرف) وفاقًا وخلافًا **(ثمانية**[1] : **الهمزة)** وحدها **(و : أيْ)** بفتح الهمزة وسكون الياء ، حال كون الهمزة و« أي » **(مقصورتين وممدودتين)** ، فتقول : [١٦٤] أَزَيْدُ وأيْ زَيْدُ ، بقصر الهمزة فيهما ، وآزَيْدُ وآي زَيْدُ ، بمد الهمزة فيهما ، **(و : يَا ، و : أَيَا ، و : هَيَا ، و : وَا)** . [٨٨/ب]

وأما أحكامها **(فالهمزة المقصورة للقريب)** المسافة ، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة ، خلافًا لصاحب المقرب[2] ، ولا « أيْ »[3] خلافًا لجماعة من المتأخرين ، **(إلا أن ينَزَّل)** القريب **(مَنْزِلة البعيد)** كالساهي **(فله بقية الأحرف ، كما أنَّها)** ، أي بقية الأحرف ،

---

(١) وهو مذهب الكوفيين ، فقد أضافوا : « آ ، آي » . انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣ .

(٢) في المقرب ١٧٥/١ أن الهمزة للقريب خاصة .

(٣) في « ب » : (بي) .

(للبعيد الحقيقي) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٧٣ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

٥٧٤ـ وَالهَمْزُ لِلدَّانِي ....

وذهب المبرد[1] إلى أن « أيا وهيا » للبعيد ، و« أيْ والهمزة » للقريب ، و« يا » لَهما ، وذهب ابن برهان إلى أنَّ « أيا وهيَا » للبعيد ، و« الهمزة » للقريب و« أي » للمتوسط و« يا » للجميع ، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدًا ، وعلى منع العكس . قاله الشارح[2] .

(وأعمُّها : يا) لأنها أم الباب ، (فإنها تدخل في كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة ، أو مصحوب بهما ، (وتتعين) « يا » وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو : يا اللهُ ، (وتتعين) أيضًا (في باب الاستغاثة نحو : يا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ ، وتتعين هي أو : وا) دون غيرهما (في باب الندبة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٧٤ـ .... وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا ....

(و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب) ، لأنها الأصل فيه ، (وإنما تدخل : يـا) في باب الندبة (إذا أُمِنَ اللَّبْسُ) بالمنادى ، (كقوله) ، وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٦٩١ـ حُمِّلْتَ أمرًا عَظِيْمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ (وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَـرَا)

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب ، إذ لو كان منادى لقال : يا عُمَرُ ، بالضم ، لأنه منادى مفرد ، وهذا مفهوم من قول الناظم :

٥٧٤ـ .... وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

(ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو « يا » خاصة ، سواء كان المنادى مفردًا أو جاريًا مجراه أو مضافًا ، فالأول [٨٩/أ] (نحو : ﴿ يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾) [يوسف/٢٩] أي : يا يوسفُ . والثاني نحو : (﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾) [الرحمن/٣١] أي : يا أيها الثقلان . والثالث نحو : (﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللهِ ﴾) [الدخان/١٨] أي : يا عباد الله ، على

(١) المقتضب ٤/٢٣٥ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٠١ .

٦٩١- البيت لجرير في ديوانه ص ٧٣٦ ، والدرر ١/٣٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٢ ، ومغني اللبيب ٢/٣٧٢ ، وهمع الهوامع ١/١٨٠ .

أحد الوجهين . (**إلا في ثمان مسائل**) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء :

إحداها : (**المندوب نحو : يا عُمَرَا**) .

(**و**) الثانية : (**المستغاث نحو : يا لَلّهِ**) ، ومنه المتعجب منه نحو : يا لَلْمَاءِ ولِلْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتها .

(**و**) الثالثة : (**المنادى البعيد**) نحو : يا زَيْدُ ، إذا كان بعيدًا منك . وإنما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث ، (**لأن المراد فيهن إطالة الصوت**) بحرف النداء ، (**والحذف ينافيه**) .

(**و**) الرابعة : (**اسم الجنس غير المعيَّن كقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي**) . قاله ابن مالك في الكافية وشرحها[1] . وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء ، لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلاً على المنادي ، ومتهيئًا لما يقول له ، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة .

(**و**) الخامسة : (**المضمر**) المخاطب ، لأن الحذف معه يفوِّت الدلالة على النداء . (**و**) المضمر (**نداؤه شاذ**) ، وظاهر ذِكْرِ الناظم له في عداد هذه الكلمات أنه مطَّرِدٌ[2] ، وقَصَرَهُ ابن عصفور على الشِّعْر[3] ، واختار أبو حيان أنه لا يُنادَى البتة[4] ، فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير[5] المخاطب ، (**ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع**) ، فالأول (**كقول بعضهم : يا إيَّاكَ قد كفيتُكَ** ، **و**) الثاني نحو (**قول الآخر**) وهو الأحوص : [من الرجز]

٦٩٢ــ (**يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا**) أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ أَسَأْتَا

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ .

(٣) المقرب ١/١٧٦ .

(٤) الارتشاف ٣/١١٩ .

(٥) في « ب » : (في ضمير) .

٦٩٢- الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٢ ، ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣ ، والدرر ١/٣٨٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٢٥ ، وأوضح المسالك ٤/١١ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٥ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٣ ، وشرح التسهيل ٣/٣٨٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠١ ، وشرح المرادي ٣/١٧٠ ، وشرح المفصل ١/١٢٧ ، ١٣٠ ، والمقرب ١/١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/١٧٤ .

[١٦٥]فـ« أبجر » بسكون الموحدة وفتح الجيم : منادى ، و« أنت » الأول منادى ، وكان القياس أن يقول : يا إياك ، لأنه مفعول حُذف [٨٩/ب] عامله ، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ، أو لأنه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع . وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن « يا » فيهما للتنبيه لا للنداء ، و« إياك » في المثال من باب الاشتغال ، و« أنت » الأول في البيت مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل ، والموصول خبر . واتفقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال : يا أنا ، ولا : يا إيَّايَ ، ولا : يا هُوَ ، ولا : يا إيَّاهُ .

(و) السادسة : (**اسم الله تعالى**) نحو : يا اللهُ ، (**إذا لم يعوَّض في آخره الميم المشددة**) عن حرف النداء ، لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فلو حُذف حرف النداء لَم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون للدليل ، (**وأجازه بعضهم ، وعليه قول أمية ابن أبي الصلت**) الثقفي : [من الطويل]

٦٩٣ـ (**رَضِيْتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى   أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيًا**)

أي : يا الله ، وأرى : من الرأي في الأمور ، وأدين : مضارع دان بالشيء إذا اتخذه دينًا وديدنًا ، أي عادة ، والأصل : أن أدين ، فحذفت « أن » فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ »(١) . وإلَهًا : مفعوله . وراضيًا : منصوب بـ « رضيت » إما على الحالية من فاعله أو على المفعولية المطلقة على حد قولهم : قُمْ قائمًا ، [٢٣٦/أ] أي : قيامًا ، وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض ، وربًّا : مفعول « رضيت » . والمعنى : رضيتُ رضًا بك ربًّا يا الله ، فلن أرى أن أَتَّخِذ إلَهًا غَيْرَكَ يا اللهُ .

(و) السابعة والثامنة : (**اسم الإشارة واسم الجنس لمعين**) ، لأن حرف النداء في اسم(٢) الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم(٣) الإشارة في معنى الْجنس فجرى مَجراه . قاله الشارح(٤) . [٩٠/أ] (**خلافًا للكوفيين فيهما** ،

٦٩٣- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢/٤ وفيه « ثانيا » مكان « راضيا » .

(١) تمام المثل : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . انظره في مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ – ٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ ، وفصل المقال ص ١٣٥ .

(٢) في « ب » : (حرف) .

(٣) بعده في « ب » : (الجنس) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٠٢ .

احتجوا) بقوله تعالى :﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة/٨٥] ، أي : يا هؤلاء ، و(**بقوله**) وهو ذو الرمة : [من الطويل]

٦٩٤– إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي (**بِمِثْلِكَ هذا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ**)

يريد : يا هذا . ولوعة : مبتدأ ، وتقدم خبره في المجرور قبله . (**وقولهم : أَطْرِقْ كَرَا**) ، إنَّ النَّعَامَ فِي القُرَى »[1] وهو مثل يضرب لمن تكبَّر وقد تواضع مَنْ هو أشرف منه ، أي : طَأْطِئْ يا كَرَوَانُ رأسَكَ واخْفِضْ عنُقَكَ للصيدِ ، فإن أكبر منك ، وأطول عنقًا ، وهي النعام ، قد صِيدت وحُمِلَت من البدو إلى القرى .

(و : **افْتَدِ مَخْنُوقُ**)[2] وهو مثل يضرب لك مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسَه بماله .

(و : **أَصْبِحْ لَيْلُ**)[3] وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء . وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له : أصبحْتَ أصبحْتَ يا فتى . فلم يلتفت إليها ، فرجعت إلى خِطَاب الليلِ كأنها تستعطفه . أي : صِرْ صُبْحًا يا لَيْلُ ، كقوله : [من الطويل]

٦٩٥– .... نَوِّرْ صُبْحُ واللَّيْلُ عَاتِمُ

٦٩٤– البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢ ، والدرر ١/٣٨٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٥ ، وهمع الهوامع ١/١٧٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٥ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٣ ، ومغني اللبيب ٢/٦٤١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، وشرح المرادي ٣/٢٧٢ .

(١) المثل من شواهد الكتاب ٢/٢٣١ ، ٣/٦١٧ ، وأوضح المسالك ٤/١٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٧، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ٢/١٦ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ١/٤٣١ ، والدرة الفاخرة ١/١٥٥ ، وجمهرة الأمثال ١/١١ ، ١٩٤ ، ٣٩٥ ، والمستقصى ١/٢٢١ .

(٢) المثل من شواهد الكتاب ٢/٢٣١ ، وأوضح المسالك ٤/١٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٧، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ٢/١٦ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٢/٧٨ ، والمستقصى ١/٢٦٥ .

(٣) المثل من شواهد الكتاب ٢/٢٣١ ، وأوضح المسالك ٤/١٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٧، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ٢/١٦ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ١/٤٢٧ ، والدرة الفاخرة ١/٢٧٨، وجمهرة الأمثال ٢/٤ ، والمستقصى ١/٢١٨ .

٦٩٥– تتمة البيت : (وحتى يبيت القوم في الصيف ليلة يقولون ....) ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٢٧ ، ولسان العرب ١/٥٩٧ (نوم) ، وبلا نسبة في لسان العرب ٥/٢٤٠ (نور) ، وتاج العروس ١٤/٣٠٣ (نور) .

والأصل فيها : أطرق يا كروان ، فرُخِّمَ على لغة من لا ينتظر ، فقلبت الواو ألفًا . وافْتَدِ يا مَخْنُوقُ ، وأَصْبِحْ يا لَيْلُ ، ونَوِّرْ يا صُبْحُ ، (**وذلك عند البصريين ضرورة**) في النظم ، (**وشذوذ**) في النثر[1] . قال المرادي في شرح النظم[2] : « والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا ، وقَصْرُ اسم الإشارة على السماع ، إذ لم يرد[3] إلا في الشعر » . وأما نحو : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُوْنَ ﴾ [البقرة/٨٥] فمتأوَّل[4] على أن « أنتم »[5] مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، أو بالعكس ، وجملة « تقتلون » حال ، واقتصر في النظم على قوله :

٥٧٥ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦ـ وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ والْمُشَارِ لَهْ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٤٠٣ : (وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد ، والبصريون يقصرونه على السماع) ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ ، وشرح المرادي ٢٧١/٣ .

(٢) شرح المرادي ٢٧١/٣ .

(٣) في « ط » : (يوجد) .

(٤) في « ب » : (فمتناول) .

(٥) في « ط » : (كنتم) .

(الفصل الثاني في أقسام المنادى)[٩٠/ب] بفتح الدال

(و) ذكر (أحكامه)

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به) من حركة أو حرف ، (**لو كان معربًا**) على سبيل الفرض ، (**وهو ما اجتمع فيه أمران : أحدهما التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقًا على النداء نحو**) : زَيْدٌ ، في قولك : (**يا زَيْدُ**) ، فزَيْدٌ معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء ، وهو مذهب ابن السراج[١] وتبعه الناظم[٢] .

وقيل : [١٦٦]سُلِب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد[٣] والفارسي[٤] ، ورُدَّ بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة[٥] ، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير . (أو) كان التعريف (**عارضًا في النداء بسبب القصد والإقبال نحو : يا رَجُلُ ، تريد به معيَّنًا**) ، وإليه ذهب الناظم[٦] . وقيل : تعريفه بـ « أل » محذوفة ونابت « يا » عنها .

(و) الأمر (**الثاني : الإفراد ، ونعْني به أن لا يكون مضافًا ولا شبيهًا به ، فيدخل في ذلك [٢٣٦/ب] الْمُركب الْمَزْجي والْمُثنَّى والْمَجموع**) على حَدِّهِ وغيره تذكيرًا وتأنيثًا .

---

(١) الأصول ٣٢٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ .

(٣) المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٠٥/٤ .

(٥) الإنصاف ٣٣٨/١ ، المسألة رقم ٤٦ .

(٦) في « ط » : (ابن الناظم) مع أن ابن الناظم لم يقل هذا ، وإنما هذا القول لوالده في شرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ .

فالمزجي (**نحو : يا مَعْدِ يكَرِبُ**) ، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى : عَدَاهُ الكَرْبُ ، أي : تجاوزه . حكى ذلك أبو الفتح[١] عن الفارسي . (**و**) المثنى نحو : (**يا زيدان ، و**) الجمع على حده ، وهو جمع المذكر السالم نحو : (**يا زيدون ، و**) تثنية[٢] المنكَّر وجمعه السالم نحو : (**يا رجلان ويا مسلمون**) ، والجمع المكسر في التذكير نحو : يا زُيُودُ ، (**و**) جمع السالم في التأنيث نحو : (**يا هندات**) ، وجمع تكسيره[٣] نحو : يا هُنُودُ .

(**وما كان مبنيًّا قبل النداء**) ، سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث ، فالأول : (**كـ : سِيْبَوَيْهِ**) ، في لغة من بناه ، (**و**) الثاني نحو : (**حَذَامِ ، في لغة أهل الْحجاز**) ، أم غير علم نحو : هؤلاءُ ، في لغة الضم ، وهذا [٩١/أ] وأنت وكيف . فما كان معربًا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة ، وما كان مثنى أو مجموعًا على حده بنيته على نائب الضمة ، وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقًا . وما كان معتلاً كـ : فتًى وقاضٍ ، أو مبنيًّا قبل النداء (**قدَّرْتَ فيه الضمة**) ففي نحو : يا سيبويه ويا هؤلاء ، ويا هذا ويا أنت ، ضمة مقدرة في آخره مجدَّدة للنداء .

(**ويظهر أثر ذلك**) التقدير (**في تابعه فتقول : يا سيبويه العالِمُ، برفع العالم**) مراعاةً لضمة مقدرة في آخره ، (**ونصبه**) مراعاة لمحله ، فإن محله منصوب على المفعولية ، (**كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه نحو : يا زَيْدُ الفاضل**) ، برفع الفاضل مراعاة لضمة زَيْدٍ لفظًا ، ونصبه مراعاة لمحله .

(**و**) العلم المركب الإسنادي (**المحكي**) ، ما كان عليه قبل العلمية (**كالْمبني**) في تقدير الضم في آخره ، (**تقول**[٤] **: يا تأبط شرًّا المقدامُ**) ، بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره ، (**والمقدام**) ، بالنصب مراعاة لمحله . ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيًّا ، والمنقول أنه مبني ، وهذه النعوت مقصودة[٤] ، فإن « سيبويه » يناسبه العِلْمُ ، و« زيدٌ » يناسبه الفضل ، و« تأبط شرًّا » يناسبه الإقدام ، ومعناه : جعل السلاح تحت إبطه .

(١) انظر المبهج ص ٢٠ ، وفي مقدمة ديوان عمرو بن معدي كرب ص ٢٠ : (قال ابن جني : ومعدي كرب فسره أحمد بن يحيى ، فيما حكاه لنا أبو علي أنه من عَدَاه الكربُ أي تجاوزه وانصرف عنه) ، وأضاف محقق الديوان أن عبد الرحمن السهيلي قال في الروض الأنف ٣٩/١ : (ومعدي كرب ؛ بالحميرية : وجه الفلاح . المعدي : هو الوجه بلغتهم ، والكرب : هو الفلاح) .

(٢) بعده في « ب » : (مذكر) .

(٣) في « ب » : (تكبيره) .

(٤) سقطت من « ب » .

واحتُرز بقوله : « المحكي » من لغة من أعربه إعراب المتضايفين ، فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة ، ويصير من قسم المضاف .

وفي الرضي[1] في باب العلم : « إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علمًا لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب » . اهـ . فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلامًا : يا كيفُ ويا هؤلاءُ ويا كَمُ ويا مُنْذُ ، بضمة ظاهرة فيهن متجددة للنداء ، وإلى هذا القسم [٩١/ب] أشار الناظم بقوله :

٥٧٧ــ وَابْنِ الْمُعَــرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْـرَدَا ....

البيتين[2] . . . . [١٦٧]

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى ؛ (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع) :

أحدها : (النكرة غير المقصودة) ، جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر ، (كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبُه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذْ بيَدِي ، وقول الشاعر) ، وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي : [من الطويل]

٦٩٦ــ (أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَــنْ) نَدَامَـايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَنْ لا تَلاَقِيَـا

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا واحدًا[3] بعينه ، (و) إنما كرر الشواهد ردًّا لما نقل (عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم) مدَّعيًا أن نداء غير المعين لا يمكن ، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة . وعَرَضْتَ : أي أتيت العَرُوض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما . ونجران : بلد باليمن .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٣ .

(٢) البيتان هما :

وَابْــنِ الْمُعَــرَّفَ الْمُنَــادَى الْمُفْــرَدَا على الَّــذِي فِــي رَفْعِـهِ قَـدْ عُـهِدَا

وَانْوِ انْضِمَــامَ مَــا بَنَــوْا قَبْـلَ النِّـدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرَى ذي بِنَـاء جُـــدِّدَا

٦٩٦- البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٢٤٣/٦ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٧، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، والعقد الفريد ٢٢٩/٥ ، والكتاب ٢٠٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٦/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤١٣/١ ، ٢٢٣/٩ ، ورصف المباني ص ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٣ ، وشرح الأشموني ٤٤٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١١١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥/١ ، وشرح المبردي ٢٨٠/٣ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ .

(٣) في « ط » : (أحدًا) .

النوع (**الثاني**) : مما يجب نصبه (**المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة**) ، وهي الخالصة من شائبة الانفصال (**نحو : ربَّنَا اغْفِرْ لنا**) أي : يا ربَّنا ، (**أو غير مَحضة**) ، وهي إضافة الصفة لمعمولها (**نحو : يا حَسَنَ الوجهِ ، و**) نقل (**عن ثعلب**)[1] وهو أحمد ابن يحيى (**إجازة الضم في غير المحضة**) ، فيجيز : يا حسنُ الوجهِ ، بضم الصفة ، لأن إضافتها في تقدير الانفصال[2] . ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا ، وأنه لا سماع يقتضي ذلك ، فإن ادعي أن نحو : « يا حسنَ الوجهِ » في قوة « يا حسنُ » فباطل ، بل في قوة : يا حسنًا الوجهَ ، وهذه الشبهة عرضت لمن قال : إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظرًا إلى أن حسنَ الوجهِ أخص من « حسنُ » .

النوع (**الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه**) إما بعمل أو عطف قبل النداء . [٩٢/أ]

والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور ، فالأول (**نحو : يا حسنًا وجهُهُ**) فـ « وجهه » مرفوع على الفاعلية بـ « حسن » . (**و**) الثاني نحو : (**يا طالعًا جبلاً**) فـ « جبلاً » منصوب على المفعولية بـ « طالعًا » . (**و**) الثالث نحو : (**يا رفيقًا بالعباد**) فـ « العباد » متعلق بـ « رفيقًا » .

(**و**) المعطوف نحو : (**يا ثلاثةً وثلاثين ، فيمن سَمَّيْته بذلك**) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معًا ، فيجب نصبهما للطول بلا خلاف ، أما نصبُ ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول ، لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفًا ومعطوفًا عليه ، وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعضُ اسمٍ عَمِلَ في آخرَ ، فأشبه ضاربًا زيدًا . وأما نصب « ثلاثين » فبالعطف على « ثلاثة » . (**ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين »**) لأنه الجزء الثاني من العلم ، فأشبه « شَمْسٍ » من عبدِ شَمْسٍ ، و« يا » لا تدخل عليه ، (**خلافًا لبعضهم**) في إجازة ذلك ، لتخلف المشبَّه في بعض الأحكام عن المشبه به .

(**وإن ناديت جماعة ، هذه**) العِدَّة (**عِدَّتُها**) فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا . فإن [١٦٨] كانت غير معينة (**نصبتهما أيضًا**) ، أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة ، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٩٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٦/١ .

(**وإن كانت معينة ضممت الأول**) لأنه نكرة مقصودة معرَّفة بالقصد والإقبال ، (**وعرفت الثانِي بـ : أل**) وجوبًا ، لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي « أل » (**ونصبته أو رفعته**) بالعطف على المحل أو اللفظ ، كما في قولك : يا زَيْدُ والضحَّاك . قاله الفارسي .

(**إلا إن أَعَدْتَ معه « يا » فيجب ضمه**) ، لأنه نكرة مقصودة ، (**و**) يجب [٩٢/ب] حينئذ (**تجريده من : أل**) لأن « يا » لا تدخل على ما فيه « أل » وإنما جاز دخول « يا » عليه لأنه ليس جزء[1] عَلَمٍ والحالة هذه . (**ومنع ابن خروف**) مبتدأ (**إعادة « يا » وتخييره[2] في إلحاق « أل » مردود**) خبر « منع » ، ووجه رَدِّهِ أن الثاني ليس بجزء علم ، وأنه اسم جنس أريد به معين .

وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه[3] بالمضاف النعت والمنعوت ، إذا كان المنعوت مفردًا نكرة مقصودة ، فإن العرب تُؤْثِرُ نصبها على ضمها ، حكى الفراء : يا رجلاً كريمًا أقبلْ . ووجهه أنه يحتمل أن يكون نُقل إلى النداء موصوفًا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية ، وتعريف القصد لا يقدح في هذا ، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معًا ، لا على الموصوف وحده .

فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو : يا زَيْدُ العاقلَ . أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها[4] .

فإن قيل : لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبًا لا راجحًا . أجيب بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته ، وعند ذلك لا بد من النصب ، وتارة يرد على الاسم غير موصوف ، فلا بد من البناء على الضم ، لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ، ثم يرد الوصف ، فلما اختلف المدركان جاز الوجهان .

فإن قيل : إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة ، فكيف توصف بالنكرة ، وإنما توصف بالمعرفة[5] ، حكى يونس عن العرب : يا فاسقُ الْخبيثُ ، وأخبر سيبويه بذلك[6] ؟ .

---

(١) في « ب » : (بجزء) .
(٢) في « ط » : (وتأخيره) .
(٣) في « ب » : (النسبة) .
(٤) في « أ » : (إليهما) .
(٥) في « ط » : (المعرفة) .
(٦) الكتاب ١٩٩/٢ .

أجيب بأنه يُغْتَفَرُ في المعرفة الطارئة ما لا يُغْتَفَرُ في الأصلية ، ويحتمل أن يكون المنادى محذوفًا ، و« رجلاً » : حال موطِّئة منه ، والتقدير : [٩٣/أ] يا زَيْدُ رجلاً كريمًا أقبل .

وأما « يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم ، ويا لطيفًا لم يزل ، ويا حليمًا لا يعجل »[١] فقال الموضح [في الحواشي][٢] : ليست الجملة نعتًا لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير الْمُستَتِر في الوصف ، وهو الْمُخاطَب بالنداء ، وعامل الْحَال هو عامل صاحبها ، والْمُنادى منصوب كما في : يا طالعًا جبلاً ، ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد : يا تميمُ كلُّهُم أو كُلُّكُمْ . اهـ . فهو من الشبيه بالمضاف ، وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتًا[٣] . وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله :

٥٧٩ــ وَالْمُفْــرَدَ الْمَنْكُــوْرَ وَالْمُضَافَــا وَشِبْهَهُ انْصِــبْ . . . .

(و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى : (**ما يجوز ضمه وفتحه** ، [١٦٩] **وهو نوعان** :

أحدهما أن يكون) الْمنادى (**علمًا مفردًا موصوفًا بابنٍ متصل به**) أي بالعلَم (**مضافٍ**) الابنُ (**إلى علَم**) آخر (**نحو : يا زَيْد بنَ سعيدٍ**) بضم زَيْد على الأصل ، وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن ، إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين ، وعليه اقتصر في التسهيل[٤] ، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا ، كـ : خمسةَ عشرَ ، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعًا للشيخ عبد القاهر ، وإما على إقحام الابن وإضافة زَيْدٍ إلى سعيدٍ ، لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه ، لأنه يلابسه . حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين ، فعلى الوجه الأول فتحة زَيْد فتحة إتباع ، وعلى الثاني فتحة[٥] بناء ، وعلى الثالث فتحة إعراب ، وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما .

(**والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لِخِفَّتِه**[٦]) ، فإن كان على الإتباع فهو نظير امرئٍ وابْنِمٍ ، وإن كان على التركيب فهو نظير : لا رَجُلَ ظريفَ ، فيمن فتحهما ، وإن

(١) في شرح التسهيل ٣٩٣/٣ أن هذا القول مروي عن النبي ﷺ .
(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٣) شرح التسهيل ٣٩٣/٣ .
(٤) التسهيل ص ١٨٠ .
(٥) سقطت من « ب » .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

كان على الإقحام فهو نظير : [من الرجز]

٦٩٧ـ يَـا زَيْـدَ زَيْـدَ اليَعْمَـلاتِ . . . .

إذا [٩٣/ب] فتحت الأول على قول سيبويه(١) . وذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وهو القياس(٢) ، وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر(٣) ، (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهري(٤) ، أو رجل من بني الحرماز عند العيني(٥) ، وزعم أنه الصواب : [من الرجز]

٦٩٨ـ (يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ) سُـرَادِقُ الْمَجْـدِ عَلَيْـكَ مَمْـدُودْ

بفتح « حكم » وقال المبرد : إنه لو قال : يا حكم ، بالضم ، لكان أولى لأنه الأصل(٦) .

ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة ، بأن كان بدلاً أو بيانًا أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره : أعني ، ونحوه .

(**ويتعين الضم**) أيضًا إذا كان المنادى غير علم ، أو كان الابن مضافًا لغير علم ، كما (**في نحو : يا رجلُ ابنَ عمرٍو ، ويا زَيْدُ ابنَ أخينا ، لانتفاء علمية المنادى**) وهو رجل (**في**) الصورة (**الأولى ، و**) انتفاء (**علميَّة المضاف إليه في**) الصورة (**الثانية**) .

٦٩٧- تمام الرجز : (يا زيد زيد اليعملات الذبلِ تطاول الليل عليك فانزلِ)

وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٢ ، ٣٠٤ ، والدرر ٣٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، ٨٥٥/٢ ، ولبعض بني جرير في شرح المفصل ١٠/٢ ، والكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢١/٤ ، وأساس البلاغة (عمل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١١ ، وشرح الأشموني ٤٥٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣ - ١٣٢١ ، ومغني اللبيب ٤٥٧/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وهمع الهوامع ١٢٢/٢ ، وأساس البلاغة (طول) ، وتاج العروس (عمل) .

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، انظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(٣) انظر الارتشاف ١٢٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٨٣/٣ .

(٤) الصحاح (سردق) .

(٥) المقاصد النحوية ٢١٠/٤ .

٦٩٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وتاج العروس ٤٤٢/٢٥ (سردق) ، وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ٤٧٢/١ ، والشعر والشعراء ٦٨٩/٢ ، والكتاب ٢٠٣/٢ ، ولرؤبة أو للكذاب في المقاصد النحوية ٢١٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٤ ، ورصف المباني ص ٣٥٦ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٦/٣ ، وشرح المفصل ٥/٢ ، والصحاح (سردق) ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(٦) المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(**و**) يتعين الضم أيضًا إذا فُصل بين العلم والابن ، كما (**في نحو : يا زَيْدُ الفاضلَ ابنَ عمرٍو ، لوجود الفصل**) بالفاضل .

(**و**) يتعين الضم إذا كان الوصف غير ابن ، كما (**في نحو : يا زَيْدُ الفاضلَ ، لأن الصفة**) ؛ وهي الفاضل ؛ (**غَيْرُ ابْنِ**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله(١) :

٥٨٠ــ وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ....

البيتين(٢) .

(**ولم يشترط ذلك الكوفيون**) ، وهو أن يكون الوصف ابنًا ، بناء على أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء في باب « لا » نحو : لا رجلَ ظريفَ ، بفتحهما ، فجوَّزوا ذلك هنا ، (**وأنشدوا عليه**) قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز : [من الوافر]

٦٩٩ــ فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وابْنُ سُعْدَى (**بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا**)

الرواية (**بفتح : عمر**) و« الجوادَ » ، والقوافي منصوبة .

وكعب بن مامة هو كعب الإيادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء [٩٤/أ] حتى(٣) هلك عطشًا ، وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور ، وسعدى : أمه . ويروى « أروى » مكان « سعدى » قيل : والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم « ابن » إتباعًا لضم المنادى ، وهو نظير ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ [الأنعام/١] بضم اللام(٤) في تبديل حركة بأثقل منها للإتباع ، وفي كون ذلك من كلمتين ، وفي تبعية الثاني للأول ، لكنه مُخالف في كونه(٥) إتباع معرب لِمَبنِي و« الْحَمْدُ لُلَّهِ » بالعكس .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (وإلى ذلك الإشارة بقول النظم) .

(٢) البيتان هما :

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ

والضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

٦٩٩- البيت لجرير في خزانة الأدب ٤٤٢/٤ ، والدرر ٣٨٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٤/٣، وشرح شواهد المغني ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٤ ، واللمع ص ١٩٤ ، والمقتضب ٢٠٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٨٥/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٠ ، ومغني اللبيب ص ١٩ ، وهمع الهوامع ١٧٦/١ .

(٣) في « ط » : (حين) .

(٤) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، انظر مختصر ابن خالويه ص ١ .

(٥) في « أ » : (كون) ، والصواب من « ب » ، « ط » .

(**والوصف بابنة**) في جواز فتح الْمنادى معها (**كالوصف بابن**) في ذلك ، لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء ، (**نحو : يا هند بْنَةَ عمرٍو**) بضم هند وفتحها إتباعًا لابنة ، لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين ، وتاء [١٧٠] التأنيث في حكم الانفصال .

(**ولا أثر للوصف ببنت**) عند جمهور العرب ، (**فنحو : يا هندُ بنتَ عمرٍو ، واجب الضم**) وممتنع الفتح لتعذر الإتباع ، لأن بينهما حاجزًا حصينًا ، وهو تحرُّك الباء الموحدة ، وجوَّزه أبو عمرو بن العلاء سماعًا بناء على أن الفتح للتركيب ، ومثله : يا زَيْدُ بُنَيَّ عمرو ، بتصغير ابنٍ ، لتعذر الإتباع ، ويجوز للتركيب . وشَمِل قوله : « أن يكون علَمًا مفردًا » المثنى والمجموع مسمًّى بهما ، ففي « النهاية » : إذا سَمَّيْتَ بمسلمَاتٍ وبزيْدَيْنِ وبزيْدِيْنَ ، حاكيًا إعرابه ، قلت فيمن قال : يا زَيْدَ بنَ عمرٍو ، بالفتح ، ويا مسلماتِ بنَ عمرو [1] بالكسر ، ويا زيدَيْنِ بنَ عمرو ، ويا زيْدِيْنَ ابنَ عمرو . وعلى من ضم تقول : يا مسلماتُ بنَ عمرو[1] ، ويا زيدانِ بنَ عمرو ، ويا زيدُونَ بْنَ عَمْرٍو . ومن أجرى الإعراب في النون أجرى النون مجرى الدال ، فيفتحها أو يضمها . انتهى .

وهذا مبني على القول بالتركيب ، وأما على القول بالإتباع[2] فلا ، إذ لا إتباع في مسلمات إذا كسرت [التاء][3] ولا في المثنى والمجموع على حده ، ولذلك قال في التسهيل[4] : ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعًا ، فنحو : ﴿ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة/١١٠] [٩٤/ب] لا يقدَّر فيه إلا الضم ، خلافًا للفراء والزمخشري[5] .

وإذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله ، كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظًا والألف من الابن خطًّا ، كما في النداء ، تقول : جاءني زَيْدُ بنُ عمرو ، بحذف تنوين زَيْدٍ ، ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله : [من الرجز]

٧٠٠ـ جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ   تَزَوَّجَتْ شَيْخًا غَلِيْظَ الرَّقَبَهْ

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٢) في « ب » : (بالإشباع) .
(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٤) التسهيل ص ١٨٠ .
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، والكشاف ٣٧١/١، وفيهما أنهما أجازا الفتح والضم في «عيسى» .

٧٠٠- الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٤٨ ، واللسان ٢٣٨/١ (ثعلب) ، وأساس البلاغة (قعب) ، والدرر ٣٨٨/١، وشرح المفصل ٦/٢ ، والكتاب ٥٠٦/٣ ، وتاج العروس ٦٤/٤ (قعب) ، (خلل) ، (حلي) ، والخصائص ٤٩١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٦/١ ، وتاج العروس (الياء) ، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٣١٥/٢ .

وإن كان الابن خبرًا انعكس الحكم فينوَّن المخبَر عنه وتُكتَبُ[١] ألف ابن خطًّا ، تقول : زَيْدٌ ابن عمرو ، بتنوين زَيْدٍ ، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين ، تقول : جاءني زَيْدٌ ابن أخينا ، بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطًّا ، فالحكم المذكور متعلق بشرطين : أن يقع الابن بين[٢] علمين ، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله ، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين . قاله الفخر الرازي وغيره .

النوع (**الثاني : أن يكرَّر**) المنادى حال كونه [١٧١] (**مضافًا ، نحو : يا سعدَ سعدَ الأوسِ**[٣] ، **فالثاني**) من السعدين (**واجب النصب ، والوجهان**) ، وهما الضم والفتح ، جاريان (**في**) سعد (**الأول**[٤]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩١ــ في نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَـانٍ وَضُـمَّ وَافْتَـحْ أَوَّلاً تُصِـبْ

(**فإن ضممته**) ، وهو الأكثر لأنه منادى مفرد ، (**فالثاني بيان**) للأول ، (**أو بدل**) منه (**أو**) منادى [ثان][٥] (**بإضمار « يا » أو**) مفعول بإضمار (**أعْني**) أو توكيد . قاله ابن مالك[٦] ، واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف ، لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء ، والثاني بالإضافة[٧] . وقال الموضح في الحواشي : وثم مانع أقوى من ذلك ، وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول .

(**وإن فتحته**) أي الأول (**فقال سيبويه**[٨] **: مضاف لما بعد الثاني والثاني مُقْحَم**) أي زائد بينهما . [٩٥/أ] وهذا مبني على جواز إقحام الأسْماء ، وأكثرهم يأباه ، وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين ، وهما كالشيء الواحد ، وكان يلزم أن ينوَّن الثاني لعدم إضافته .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (وتثبت) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في حاشية يس ١٧١/١ : (قال الدنوشري : أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهي قوله :

فإن يسلم السعدان يصبح مُحمد بمكة لا يَخشى خلاف المخالفِ

فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرًا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارفِ

أورد ذلك السهيلي في الروض الأنف) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) شرح التسهيل ٤٠٥/٣ .

(٧) الارتشاف ١٣٥/٣ .

(٨) الكتاب ٢٠٦/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(**وقال المبرد**[1] : **مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني**) ، والأصل : يا سعدَ الأوسِ سعدَ الأوسِ ، فحُذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ ورجْلَ مَنْ قَالَها ، وهو قليل في كلامهم ، والكثير العكس ، وسعدُ الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد ، لأن المضاف إليه الأول مرادٌ أو منادى ثان .

(**وقال الفراء : الاسمان**) الأول والثاني (**مضافان للمذكور**) ، ولا حذف ولا إقحام . وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد .

(**وقال بعضهم**) وهو الأعلم[2] : (**الاسْمان مركبان تركيب خمسة عشر ، ثم أضيفا**) إلى الأوس كـ : خمسةَ عشرَ زَيْدٍ ، وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء . وسعدُ الأوسِ هو سعد بن معاذ رضي الله عنه ، وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن خثعم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك ، وهو أخو الخزرج .

القسم (**الرابع**) من أقسام المنادى : (**ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه**) سواء كان علَمًا أو نكرة مقصودة ، فالعلم (**كقوله**) وهو الأحوص : [من الوافر]

٧٠١ـ (**سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا**) وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء .

(**و**) النكرة المقصودة نحو (**قوله**) وهو جرير : [من الوافر] **[٩٥/ب]**

٧٠٢ـ (**أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْبًا**) أَلُؤْمًا لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا

بتنوين « عبدًا » مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة .

(١) المقتضب ٢٢٧/٤ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(٢) انظر قوله في خزانة الأدب ٣٠٤/٢ .

٧٠١- البيت للأحوص في في ديوانه ص ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥٠/٢ ، ١٥٢ ، ٥٠٧/٦ ، والدرر ٣٧٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥/٢ ، ٦٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣، والإنصاف ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ٢٨/٤ ، والجنى الداني ص ١٤٩، والدرر ٢٥٧/٢ ، ورصف المباني ١٧٧ ، ٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣، ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ، والمحتسب ٩٣/٢ .

٧٠٢- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٨ .

وأجاز فيه سيبويه[1] وجهًا آخر ، وهو أن يكون حالاً كأنه قال : أتَفْخَرُ عبدًا ، أي في حال عبودية ، ولا يليق الفخر بالعبد ، قاله ابن السيد .

(**واختار الخليل وسيبويه**) والمازني (**الضم**) مطلقًا ، لأنه الأكثر في كلامهم ، (**و**) اختار (**أبو عمرو**) بن العلاء [١٧٢] (**وعيسى**) بن عمر ويونس والجرمي والمبرد (**النصب**) مطلقًا ، (**ووافق الناظم والأعلم سيبويه في**) ضم (**العلم**) كـ « مطر » في البيت الأول ، (**و**) وافقا (**أبا عمرو وعيسى في**) نصب (**اسم الجنس**) كـ « عبدًا » في البيت الثاني .

قال ابن مالك[2] : إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير ، مرجوع في اسم الجنس ، لضعف شبهه بالضمير .

واختلف في تنوين المضموم فقيل : تنوين تمكين ، لأن هذا المبني يشبه المعرب . وقيل : تنوين ضرورة ، و إليه ذهب ابن الخباز . قال في المغني[3] : وبقوله أقول ، لأن الاسم مبني على الضم ، وخَيَّرَ في النظم بين الضم والنصب فقال :

٥٨٢ــ وَاضْمُمْ أو انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

وتظهر فائدتهما في التابع ، فتابع المنوَّن المضموم يجوز فيه الضم والنصب ، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه .

(١) الكتاب ١/٣٣٩ ، ٣٤٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٤٣ .

(فصـــــــــــل)[1]

(**ولا يجوز نداء ما فيه : أل**) لأن نداء يفيد التعريف و« أل » تفيد التعريف ، و لا يجمع بين معرفين ، فلا يقال : يا الرجُلُ ، عند البصريين[2] ، (**إلا في أربع صور :**

إحداها : اسم الله تعالى ، أجمعوا على ذلك ، تقول : يا اللهُ ، بإثبات الألفين) ألف « يا » وألف « الله » (**ويَلِلَّهُ**[3] ، **بحذفهما**) معًا (**ويا للَّهُ ، بحذف الثانية فقـــط**) وإبقاء الأولى .

وعلل [٩٦/أ] سيبويه جواز نداء الجلالة بأن « أل » لا تفارقها ، وهي عوض من همزة إله ، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة[4] . انتهى .

وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء ، كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قُطِعَت همزته ، تقول : جاءني أَنْصُرٌ وإِضْرِبٌ ، بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني .

ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ، ووجه حذف ألف « يا » أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ، ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة .

(**والأكثر أن يحذف حرف النداء**) وهو « يا » خاصة ، (**وتعوض عنه الميم المشددة ، فتقول : اللَّهُمَّ**) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ، ولم تزد مكان المعوّض منه لئلا تجتمع زيادتا[5] الميم و« أل » في الأول . وخُصَّت الميم بذلك لأن الميم عُهِدَت زيادتها آخرًا كميم زُرْقُم . قاله السيرافي .

---

(١) في « أ » ، « ط » : (مسألة) ، وأثبت ما في « ب » ، وأوضح المسالك ٣١/٤ .
(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، والإنصاف ٣٣٥/١ ، المسألة رقم ٤٦ .
(٣) في « ط » ، وأوضح المسالك ٣١/٤ : (يا لله) .
(٤) الكتاب ١٩٥/٢ .
(٥) في « ب » : (زيادة) .

وما ذكره من أن الميم عوض عن « يا » هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض «أُمَّنَا بخير » فيجيزون[1] « يا اللَّهُمَّ » في السعة[2] . ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم ، وأنه لا يمتنع : اللَّهُمَّ أُمَّنَا بخير ، والأصل عدم التكرار .

(**وقد يُجْمَع بينهما**) أي بين « يا » والميم المشددة (**في الضرورة النادرة ، كقوله**) ، وهو أبو خراش الهذلي : [من الرجز]

٧٠٣- إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا (**أَقُولُ يا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا**)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٤- وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ

وقد تخرج « اللهم » عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين :

أحدهما : أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب [٩٦/ب] في نفس السامع ، يقول لك : أَزَيْدٌ قائمٌ . فتقول أنت[3] : اللَّهُمَّ نعم ، أو : اللَّهُمَّ لا .

الثاني : أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور ، كقولك : أنا لا أزورك اللَّهُمَّ إلا أن تدعوني . ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل . قاله في النهاية .

الصورة (**الثانية : الجمل المحكية**) المبدوءة بـ « أل » (**نحو : يا المنطلقُ زَيْدٌ ، فيمن سُمِّيَ بذلك . نصَّ على ذلك سيبويه**) وقال[4] : لأنه بمنزلة تأبط شرًا ، لأنه لا يتغير عن حاله ، إذ قد عمل بعضه في بعض . انتهى .

ومقتضى ما قدمناه في « أَنْصُرٍ » قطع الهمزة ، وإلى هاتين[5] الصورتين أشار الناظم بقوله :

٥٨٣- .... إلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

(١) في « ب » : (فيجوزون) .

(٢) انظر المسألة رقم ٤٧ في الإنصاف : الميم في اللهم ، عوض عن حرف النداء أم لا ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٧ .

٧٠٣- الرجز لأبي خراش في الدرر ٣٩٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢٩٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٣١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٨/١ ، والمخصص ١٣٧/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) في « ب » : (هذين) .

(وزاد عليه[1] **المبرد**[2] **: ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـ«أل» نحـــو)** : يـا **(الذي)** قام [١٧٣] **(و)** يا **(التي)** قامت ، **(وصوبه الناظم)** في شرح التسهيل[3] ، ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه .

فإن قلت : لم قال سيبويه فيمن سمي بـ « الذي قام » إنه لا ينادى ، مع أنـــه أيضًـا محكي[4] لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة ؟ .

قلت : الفرق بينهما أنَّ « الذي قام » محكي بحالته التي ثبتت لـه قبـل التسـمية ، وهو قبلها لا ينادى لوجود « أل » وذلك لمانعٍ باقٍ ، ونحو : المنطلـقُ زَيْـدٌ ، ليـس المـانع مـن ندائه قبل التسمية وجود « أل » بل كونه جملة ، و ذلك المانع قد زال بالتسمية .

فإن قلت : المانع شيئان : الجملة و« أل » فإذا زال أحدهما بقي الآخر. قلت : لـو صَحَّ هذا امتنع نداؤه ، وأنت تسلِّم الجواز ، وإذا ثبت الجواز تَوَجَّهَ أن المنـادى هـو المجمـوع و« أل » ليست داخلة على الـمجموع بل على جزء الاسم ، فأشبه ما لـو سميـت بقولـك : عبدُنا المنطلقُ .

وأما « الذي » وصلتـه فإنمـا يحكـى حكايـة [٩٧/أ] المفـردات لا حكايـة الجمـل ، فالمنادى إنما هو « الذي » دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر « الـذي » ، ولهـذا إذا سميـت بأيهم ضربْتَهُ و« أي » موصولة ، لَمْ تَحْـكِ إعـراب الرفـع في « أي » بـل تعربـها بحسـب العوامل فتقول : رأيتُ أيَّهم ضربْتَه ، ومررتُ بأيِّهم ضربْتَه ، كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول : رأيتُ ضاربًا زيدًا ، ومـررتُ بضاربٍ زيدًا . ولما كانت الصلة[5] لا دخل لها في ذلك مثَّـل الموضـح بـالموصول مجـردًا عـن الصلة ، وليس محل النزاع ، وكأنه أشار إلى الفرق .

(و) الصورة **(الثالثة : اسم الجنس المشبه به ، كقولك : يا الخليفةُ هَيْبَـــةً . نصَّ على ذلك ابن سعدان)** . قال الناظم في شرح التسهيل[6] : تقديره : يا مِثْـلَ الخليفـةِ ، فلذلك حسن دخول « يا » عليه لأنها في التقدير داخلة على غير « أل » .

(١) سقطت من « ب » .
(٢) المقتضب ٢٤١/٤ .
(٣) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .
(٤) بعده في « ب » : (بحالته) .
(٥) في « ب » : (العلة) .
(٦) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

قال الشاطبي : وفيما قاله نظر ، إذ ليس تقدير « مثل » بمزيل لقبح الجمع بين « يا » و« أل » ، وإلا لجاز : يا القريةُ ، لأنه في تقدير : يا أهلَ القريَةِ ، وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان ، فدل على أنه غير صحيح . انتهى .

وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم : قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها ، فإن تقديره : ولا مِثْلَ أبي حَسَنٍ لَهَا[1] ، فلولا أن تقدير « مثل » مزيل لقبح دخول « لا » على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ، ولَلَزِمَ عمل « لا » في المعرفة ، والشاطبي لا يقول بعمل « لا » في المعارف .

(و) الصورة (**الرابعة : ضرورة الشعر**) ، وإليها أشار الناظم [بقوله][2] :

٥٨٣- وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وألْ ....

(**كقوله**) : [من الكامل]

٧٠٤- (**عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالذي**) عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ

فجمع بين [٩٧/ب] « يا » و« أل » في الشعر ضرورة ، (**ولا يجوز ذلك في النثر خلافًا للبغداديين**) والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع ، أما القياس فقد جاز : يا اللهُ ، بالإجماع ، فيجوز : يا الرجلُ ، قياسًا عليه بجامع أن كُلًّا منها فيه « أل » وليست من أصل الكلمة ، وأما السماع فقد أنشدوا : [من الرجز]

٧٠٥- فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أنْ تُكْسِبَانَا شَرَّا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرَّا . وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ[3] .

---

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) سقطت من « أ » .

٧٠٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٤ ، والدرر ٣٨٤/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ .

٧٠٥- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠ ، والإنصاف ٣٣٦ ، والدرر ٣٨٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٢ وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣ ، وشرح المفصل ٩/٢ ، واللامات ص ٥٣ ، واللمع في العربية ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤ ، والمقتضب ٢٤٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٤/١ ، وتاج العروس (الياء) .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ ، وانظر الإنصاف ٣٣٨/١ ، المسألة رقم ٤٦ .

(الفصل الثالث)

(في أقسام تابع المنادى الْمبني وأحكامه)

(أقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى)، فإن محله نصب ، (**وهو ما اجتمع فيه أمران : أحدهما : أن يكون**) التابع (**نعتًا أو بيانًا أو توكيدًا**) . [١٧٤] (و) الأمر (**الثاني : أن يكون**) التابع مضافًا (**مجردًا من : أل**) .

فالنعت (**نحو : يا زَيْدُ صاحبَ عَمْرٍو** ، و) البيان نحو : (**يا زَيْدُ أبا عبدِ الله** ، و) التوكيد نحو : (**يا تميمُ كلَّهُم أو كلَّكُم**) ، بنصب « صاحب ، وأبا ، وكل » وجوبًا ، وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد ، وتبعهم ابن الأنباري . وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل نحو : يا تميمُ كلَّهُم ، وعلى الحضور باعتبار الحال ، نحو : يا تميمُ كلَّكُم ، وقد اجتمعا في قوله : [من الطويل]

٧٠٦ـ فَيَا أَيُّهَا الْمُهْدِي الْخَنَا مِنْ كَلاَمِهِ كَأَنَّكَ يَضْغُو فِي إِزَارِكَ خِرْنِقُ

ويضغو ، بضاد وغين معجمتين : يصوِّت ، وخرنق ، بكسر الخاء المعجمة والنون : ولد الأرنب[١] . وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال : وأما قولهم : يا تميمُ كلُّكُم ، فإن رفعوه [٩٨/أ] فهو مبتدأ وخبره محذوف ، أي : كلُّكُم مَدْعُوٌّ ، وإن نصبوه فبفعل[٢] محذوف أي : كُلَّكُم دعوْتُ . وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله :

٥٨٥ـ تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْبًا . . . .

٧٠٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٤٣/٢ .

(١) في « أ » ، « ب » : (الثعلب) ، والتصويب من « ط » ، ولسان العرب ٧٨/١٠ (خرنق) .

(٢) في « ب » : (فبعامل) .

(و) القسم (الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت : أيٍّ) في التذكير (و : أيَّةٍ) في التأنيث ، (ونعت اسم الإشارة) فيهما (إذا كان اسم الإشارة وَصْلَة لندائه) أي لنداء نعته (نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾) [البقرة/٢١] (و : ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ ﴾) [الفجر/٢٧] فـ « أيُّ » و« أيَّةُ » مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردًا ، و« ها » التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ « أيُّ » و« أيَّةُ » عوضًا عن المضاف إليه ، مفتوحة الهاء ، ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد ، وقد قرئ[(١)] بهما ، و« الناسُ ، والنفسُ » : مرفوعان على التبعية وجوبًا مراعاة للفظ « أيُّ ، وأيَّةُ » وإنما جاز الرفع مراعاةً للفظ مع أن المتبوع مبني ، لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه ، وكذا تقول[(٢)] في أمثاله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٨ــ وَأَيُّهَا مَصْحُوْبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بالرَّفْعِ ....

(و) نحو (قولك : يا هذا الرجُلَ) ويا هذه المرأةُ (إن كان المراد أولاً نداء الرجل) والمرأة . وإنما[(٣)] أتيت باسم الإشارة وَصْلَة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاةً للضم المقدر في اسم الإشارة . وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء ، والمنادى المفرد لا ينصب ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٠ــ وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ في الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ الْمَعْرِفَهْ

[١٧٥] وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي .

(ولا يوصف اسم الإشارة أبدًا) في هذا الباب وغيره [٩٨/ب] (إلا بما فيه : أل) ، نحو : مررت بهذا الرجل ، وجوَّزوا فيه أن يكون بيانًا لاسم الإشارة ، واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبيَّن ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف ؟ .

وأجاب[(٤)] بأنه إذا قدِّر بيانًا قدِّرَتْ « أل » فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس والحضور بدخول « أل » ، والإشارة إنما تدلُّ على الحضور دون الجنس ، وإذا قدِّر نعتًا قدِّرت

(١) هي قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ أيُّهُ الثقلان ﴾ . انظر الإتحاف ص ٤٠٦ ، والنشر ١٤٢/٢ ، وفي حاشية يس ١٧٤/٢ : (فوجهها ؛ أي قراءة ابن عامر ؛ أن هذا الحرف إذا تقدم كالجزء من الكلمة ، حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا ، فلما جرى أولاً مجرى الجزء جرى ذلك المجرى آخرًا ، فحذفت ألفه) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (القول) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) مغني اللبيب ٥١/١ .

« أل » فيه للعهد ، فالمعنى : مررتُ بهذا ، وهو الرجل المعهود بيننا ، فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف . قال[١] : وهذا معنى كلام سيبويه .

(**ولا توصف** « **أي** » و« **أية** » **في هذا الباب**) المعقود للنداء إلا بما فيه « أل » من معرف بها أو موصوف ، فيقال : يا أيُّها الرجلُ ويا أيّتُها المرأةُ ، و : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر/١٥] ويا أيّتُها التي قامت . ولا يقال : يا أيُّها الحارثُ أو الصَّعِقُ[٢] مما هي فيه لِلَمْحِ الأصل أو الغلبة .

(**أو باسم الإشارة**) العاري من كاف الخطاب (**نحو**[٣] : **يا أيُّهَذَا الرجلُ**) ، ولا يجوز : يا أيُّها ذلِكَ الرَّجُلُ ، خلافًا لابن كيسان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٩ـ وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هذا يُرَدْ

(و) القسم (**الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه**) ؛ فالنصب إتباعًا لمحل المنادى ، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلةَ حركة الإعراب بسبب دخول العامل . ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل [٩٩/أ] في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل ، وإلا فأين الرافع ؟ والقول : إنَّ الرافعَ التبعيةُ قولٌ ضعيفٌ لا يحسن التخريج عليه .

والمخلِّص من ربْقَةِ هذا الإشكال أن يحاولَ في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى ، [١٧٦] والتقدير : مَدْعُوٌّ زَيْدٌ ، فَرُفِعَ تابعُهُ بالحمْل على ذلك . (**وهو نوعان** :

أحدهما : النعت المضاف المقرون بـ « **أل** » **نحو : يا زَيْدُ الحسن الوجهِ**) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا .

(و) النوع (**الثاني : ما كان مفردًا من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفًا**[٤]) مقرونا بـ « أل » .

فالنعت (**نحو : يا زَيْدُ الْحَسَنُ**) بالرفع (**والْحَسَنَ**) ، بالنصب ، (و) البيان نحو : (**يا غلامُ بِشْرٌ**) ، بالرفع ، (**وبِشْرًا**) ، بالنصب ، (و) التوكيد نحو : (**يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ**) ، بالرفع ، (**وأَجْمَعِيْنَ**) ، بالنصب ، (و) المعطوف المقرون بـ « أل » كقولك :

---

(١) مغني اللبيب ٥١/١ .

(٢) في « ب » : (الصعة) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (مقطوعًا) .

يا زَيْدُ والضَّحَّاك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٦ــ وَمَا سِوَاه ارْفَـعْ أو انْصِـبْ ....

وكما (**قال الله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾** [سبأ /١٠] **قرأه السبعة بـالنصب**) عطفًا على محل الجبال[١] ، (**واختاره أبو عمرو**) بن العلاء (**وعيسى**) بن عمـر الثقفـي ويونس والجرمي ، (**وقرئ**) في غير السبع (**بالرفع**) عطفًا على لفظ الْجبال ، (**واختاره الخليل وسيبويه**) والمازني[٢] ، (**وقدروا النصب**) في « الطير »[٣] (**على العطــف علــى « فضلاً » من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً ﴾**) [سـبأ/١٠] والتقديـر : وآتينـاه الطَّيْرَ ، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفَيْن .

(**وقال المبرد**[٤] : **إن كانت : أَلْ**) في المعطوف (**للتعريف مثلُها في « الطير »** ، **فالمختار النصب**) في المعطوف ، (**أو لغيره**) ، وهي الزائدة ، (**مثلُــها في ﴿ اليَسَــعِ ﴾** [الأنعام/٨٦] **فالمختار الرفع**) . وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه الأكثر[٥] ، ووجه اختيار النصب أن [٩٩/ب] ما فيه « أل » لم يجز أن يلـي حـرف النـداء ، فلـم يُجعـل لفظه كلفظ ما وَلِيَهُ ، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب « الطير » .

ووجه التفصيل أن « أل » في نحو : « اليَسَع » لم تفد تعريفًا فكأنها ليست فيــه ، فـ : « يا زَيْدُ واليَسَعُ » مثل « يا زَيْدُ ويَسَـعُ » ، و« أل » في نحـو « الطـير » مؤثِّـرَةٌ تعريفًـا وتركيبًا ما ، فأشبه ما هي فيه المضاف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٧ــ وَإِنْ يَكُـنْ مَصْحُـوْبَ أَلْ مَـا نُسِّقَا فَفِيْـهِ وَجْــهَانِ وَرَفْــعٌ يُنْتَقَــى

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٩ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣٦/٤ ، والدرر ٤٧٢/٢ ، والتسهيل ص ١٨١ – ١٨٢ ، وشرح ابـن عقيـل ٢٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ ، وشرح المفصل ٢/٢ – ٣ ، والكتاب ١٨٧/٢ ، وشـرح ابن الناظم ص ٤٠٩ ، والمقتضب ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ والطيرَ ﴾ ؛ بالنصب ، وقرأها (والطيرُ) ؛ بالرفع : أبو عمرو وعاصم والسـلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وروح ونصر وعبيد بن عمير . انظر الإتحـاف ص ٣٥٨ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٧ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضـح المسـالك ٣٦/٤ ، والـدرر ٤٧٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٩ ، وشرح ابن عقيـل ٢٦٨/٢ ، وشـرح المفصـل ٢/٢ – ٣ ، والكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) المقتضب ٢١٢/٢ – ٢١٣ .

(٥) الكتاب ١٨٦/٢ – ١٨٧ .

(و) القسم (**الرابع : ما يُعطى**) حال كونه (**تابعًا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل والمنسوق المجرد من** : أل) فيُضَم إن كان مفردًا ، ويُنصَب إن كان مضافًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٦ـ .... وَاجْعَلاَ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلاَ

وذلك (**لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ، تقول**) في البدل المفرد : (**يا زَيْدُ بِشْرُ ، بالضم**) من غير تنوين ، كما تقول : يا بشرُ ، (**وكذلك**) تقول في المنسوق المفرد المجرد من « أل » : (**يا زَيْدُ وبِشْرُ**) بالضم من غير تنوين ، كما تقول يا بشرُ .

(**وتقول**) في البدل المضاف : (**يا زَيْدُ أبا عبدِ الله**) بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ اللهِ ، (**وكذلك**) في المنسوق والمضاف المجرد من « أل » : (**يا زَيْدُ وأبا عبدِ**) اللهِ ، بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ اللهِ .

(**وهكذا حكمهما**) ، أي البدل والمنسوق المجردين من « أل » ، (**مع المنادى المنصوب**) ، فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين ، تقول : يا أبا عبدِ اللهِ بشرُ ويا عبدَ اللهِ وبشرُ ، بضم بشر فيهما ، ويا عبدَ اللهِ أخا زَيْدٍ ، ويا عبدَ اللهِ وأخا زَيْدٍ ، بنصب الأخ فيهما .

قال في التسهيل[1] : خلافًا للمازني [١٧٧] والكوفيين في تجويز : يا زَيْدُ وعمرًا . وقال في شرح [١٠٠/أ] التسهيل[2] : أجروا المنسوق العاري من « أل » مجرى المقرون بها . قال : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم يُنْوَ إعادة « يا » فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين ، كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد . اهـ .

---

(١) التسهيل ص ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٠٢ .

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء)

الدالة على المتكلم

(**وهو أربعة أقسام :**

أحدها : ما فيه لغة واحدة ، وهو) المنادى (**المعتل**) بالألف أو الياء ، (**فإن ياءه**) المضاف هو إليها (**واجبة الثبوت والفتح نحو : يا فتايَ ويا قاضيَّ**) ، فلا يجوز حذفها للإلباس ، ولا إسكانها ، لئلا يلتقي ساكنان ، ولا تحريكها بالضم أو الكسر ، لثقلهما[1] على الياء .

(و) القسم (**الثاني : ما فيه لغتان ، وهو الوصف المشبه للفعل**) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ (**فإن ياءه ثابتة لا غير**) ؛ فإنها في حكم الانفصال فلم تُمازج ما اتصلت به ، فليست كياء « قاضٍ » ، (**وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مُكْرِمِي ويا ضَارِبِي**) . وهل أصلها السكون أو الفتح ؟ بقولان تقدما في باب المضاف إلى ياء المتكلم ، واحتُرِز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فإن إضافته محضة ، وفي يائه[2] اللغات الست الآتية .

(و) القسم (**الثالث : ما فيه ست لغات ، وهي ما عدا ذلك**) المتقدم من القسمين ، (**وليس أبًا ولا أمًّا ، نحو : يا غلامي ، فالأكثر**) فيه (**حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾**) [الزمر/١٦] أجريَ المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة ، نحو : ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** ﴾ [الفجر/٤] (**ثم ثبوتُها ساكنة**) على الأصل في البناء (**نحو : ﴿ يَا عِبَادِي لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾**) [الزخرف/٦٨] (**أو**) ثبوتها (**مفتوحة**) للتخفيف ، (**نحو : ﴿ يَا عِبَادِيَ الذِينَ [١٠٠/ب] أَسْرَفُوا ﴾**) [الزمر/٥٣] وإنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرًا إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم .

(١) في « ب » : (لثقلها) .

(٢) في « ب » : (وبابه) .

(**ثُمَّ قَلْبُ الكسرة فتحة و**) قلْب (**الياء ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن الألف أخف من الياء ، (**نحو : ﴿ يَا حَسْرَتَا ﴾**) [الزمر/٥٦] والأصل : يا حَسْرَتِيَ ، بكسر التاء وفتح الياء ، ثم قيل : يا حَسْرَتَيَ ، بفتحهما[١] ، ثم قيل : يا حَسْرَتَا[٢] ، بقلب الياء ألفًا. (**وأجاز الأخفش**) والفارسي والمازني (**حذف الألف**) المنقلبة عن الياء (**والاجتزاء بالفتح**) عنها ، فتقول : يا حَسْرَةَ ، (**كقوله**) : [من الوافر]

٧٠٧ـ وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي (**بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ انِّي**)

فالباء في « بلهف » متعلقة بـ « راجع » ومجرورها قول محذوف (**أصله : بقولي**) ، ولهف : منادى سقط منه حرف النداء ، والأصل : (**يا لَهْفَا**) فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة . والمعنى : ولست راجعًا ما فات مني بقولي : يا لَهْفي ، ولا بقولي : يا ليتني فعلْتُه ، ولا بقولي : لو أني فعلْتُ[٣] . والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة « لو » .

(**ومنهم من**) يحذف الياء[٤] و(**يكتفي من الإضافة بنيَّتِها ، ويضم الاسم**) المضاف [١٧٨] للياء ، (**كما تُضَمُّ المفردات**) في غير الإضافة . (**وإنما يُفعل ذلك**) الضم (**فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافًا**) كالأم والأب والرَّب[٥] ، حملاً للقليل على الكثير ، (**كقول بعضهم : يا أمُّ لا تفعلي**) بضم الْميم. حكاه يونس[٦] . (**وقراءة آخر : ﴿ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾**) [يوسف/٣٣] بضم« ربُّ »[٧] لأن الأم والرب الأكثر فيهما أن

---

(١) في « أ » : (بفتحها) .

(٢) في « ب » : (يا حسرتي) .

٧٠٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٣/٢ ، ١٧٩ ، والإنصاف ٣٩٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وخزانة الأدب ١٣١/١ ، والخصائص ١٣٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/١ ، ٧٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٥٢١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥ ، ولسان العرب ٣٢١/٩ (لهف) ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤٨/٤ ، والمقرب ١٨١/١ ، ٢٠١/٢ ، والممتع في التصريف ٦٢٢/٢ .

(٣) في « ب » : (فعلته) .

(٤) في « ب » : (الفاء) .

(٥) سقطت من « ب » .

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٢ ، والكتاب ٢١٣/٢ .

(٧) الرسم المصحفي : ﴿ ربِّ ﴾ ؛ بالكسر ؛ وقرئت بالضم : (ربُّ) . انظر إملاء ما منّ به الرحمن ٢٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٢ .

لا يناديا إلا مضافين للياء ، والأصل : يا أمي ويا ربي ، فحذفت الياء تخفيفًا وبنيا على الضم تشبيهًا بالنكرة المقصودة ، بخلاف : يا عدوي ، فلا يجوز : يا عدو ، بحذف الياء ، [١٠١/أ] وضم الواو . قاله شارح اللباب . لأن نداءه مضافًا للياء لم يكثر .

وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة لا بالقصد والإقبال ، وقد صرح في « النهاية » بالثاني فقال[١] : جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم ، وهذه الضمة كهي في : يا رجلُ ، إذا قصدت رجلاً بعينه . اهـ . ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على إسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله :

٥٩٢ـ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

والأظهر أن تعريفه بالإضافة الْمَنْوِيَّة ، لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء ، ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه .

(و) القسم (**الرابع : ما فيه عشر[٢] لغات ، وهو الأب والأم ، ففيهما مع اللغات الست**) المتقدمة أربع أخر[٣] يأتي ذكرها ، وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة ، نحو : يا أبِ ويا أمِّ ، بكسرهما ، ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو ، يا أبي ويا أمي ، ثم قلبها ألفًا نحو : يا أبَا ويا أمَّا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو : يا أبَ و يا أمَّ ، بفتحهما ، وأقلها الضم نحو ، يا أبُ ويا أمُّ بضمهما .

والأربعة الباقية (**أن تعوض[٤]**) أنت (**تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها ، وهو الأكثر**) في كلامهم ، لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه[٥] قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحًا ، وتوجيه الفراء[٦] بأن الياء في النية ردَّه الزجاج[٧] بأنه لا يقال : يا أبَتِي .

(**أو تفتحها ، وهو الأقيس**) ، لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس ، وقيل : لأن الأصل : يا أبَتَا ، ويردُّه ما رَدَّ قول الفراء .

(١) انظر شرح المرادي ٣/٣٠٥ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (أربع لغات) .

(٤) في « ب » : (تُضم) .

(٥) في « ب » : (من الكسرة التي كان يستحقها) .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢ .

(٧) في « ط » : (الزجاجي) . وانظر قول الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٣/٨٩ .

[١٠١/ب] (**أو تضمها على التشبيه بنحو : ثُبَةٍ وهِبَةٍ ، وهو شاذّ**) ، حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع : يا أُمَّتِ ، بالضم(١) ، وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج(٢) ، (**وقد قرئ بهنَّ**) فبالكسر قرأ الجميع(٣) إلا ابن عامر ، وبالفتح قرأ ابن عامر(٤) ، وبالضم قرئ في الشواذ(٥) . (**وربَّمَا جُمع بين التاء والألف فقيل : يا أَبَتَا ويا أُمَّتَا**) ، وعليه قوله : [من الرجز]

٧٠٨- يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وهو جَمْعٌ بين العِوَض والْمُعَوَّض (**فهو كقوله**) : [من الرجز]

٧٠٩- (**أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا**)

(**وسبيل ذلك الشعر**) .

وزعم ابن مالك(٦) أن الألف في « يا أبتا » هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث ، وأنها ليست بدلاً من الياء . والأول قول ابن جني(٧) . وربما جُمِعَ

(١) في الكتاب ٢١١/٢ : (يا أمةُ لا تفعلي) .

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣ .

(٣) كما في الرسم المصحفي في قوله تعالى : ﴿ يا أبتِ ﴾ [يوسف/٤] .

(٤) كذلك قرأها أبو جعفر ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢/٢ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، والدرر ٥١٥/٢ .

(٥) لم تنسب قراءة الضم إلى أحد من القراء ، وقد ذكرها الفراء في معاني القرآن ٣٢/٢ ، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣ : (وأما « يا أبةُ إني » ؛ بالرفع ؛ فلا يجوز إلا على ضعف ، لأن الهاء ها هنا جعلت بدلاً من ياء الإضافة) .

٧٠٨- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/٧ ، ٩٠/٢ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤ ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣١٠/٢ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٦/١ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٧٧/١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٢٤ ، ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ١٣٣/١ ، ٤٥٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، ٨٧/٨ ، ٣٣/٩ ، واللامات ١٣٥ ، ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ، والمقتضب ٧١/٣ ، ومغني اللبيب ١٥١/١ ، ٦٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٢/١ ، وتاج العروس (الياء) .

٧٠٩- تقدم تخريج الرجز برقم ٧٠٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٣٢٧/٣ .

(٧) اللمع ص ١٧٥ .

بين التاء والياء فقيل : يا أبَتِي ويا أمَّتِي ، وعليه قوله : [من الطويل]

٧١٠- أيَا أبَتِي لاَ زلْتَ فِيْنَا فإنَّمَا لَنَا أمَلٌ في العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وهو ضرورة خلافًا لكثير من الكوفيين ، والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه ، وهو الياء . وربما قيل : يا أبَاتُ ، وعليه قوله : [من الطويل]

٧١١- .... كَأَنَّكَ فِيْنَا يَا أبَاتُ غَرِيبُ

فقيل : أراد : يا أبَتُ ثم أشبع . وقيل : أراد : يا أبَتَا ثم قَلَبَ . **[١٧٩]** وقيل : أراد يا أبَا على لغة القصر ، ثم قدَّر لَحَاق الياء وأبدل منها التاء[(١)] ، واقتصر في النظم على قوله :

٥٩٤- وَفِي النِّدَا أبَتِ أُمَّتِ عَوَضْ وَاكْسِرْ أوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

(**ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن**[(٢)] **ياء المتكلم إلا في النداء**) خاصة ، (**فلا يجوز : جاءني أبَتِ ، ولا : رأيتُ أبَتِ**) ، ولا : مررتُ بأبَتِ . (**والدليل على أن التاء في : يا أبَتِ ويا أُمَّتِ**[(٣)] ، **[١٠٢/أ] عوض من الياء ، أنهما لا يكادان يجتمعان**) عند البصريين وطائفة من الكوفيين ، (و) الدليل (**على أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء**) عند جمهور البصريين ، وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء[(٤)] ، وحجة البصريين أنها تشبه تاء[(٥)] صَيَاقِلَةٍ ، وحجة الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفًا ، وقد وقف أبو عمرو بالتاء[(٦)] وهو رأس البصريين ، ورُسِمَت في المصحف بالتاء ، ويجوز رسمها بالهاء .

٧١٠- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٥٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، وشرح المرادي ٣١٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥١/٤ .

٧١١- صدر البيت : (تقول ابنتي لما رأتني شاحبًا) ، وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد ص ٢٣٩ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (شحب) ، والاقتضاب ص ٦٤٥، والخصائص ٣٣٩/١، والدرر٥١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، وشرح المرادي ٣١٩/٣ ، ولسان العرب ٨/١٤ ، ١٠ (أبى) ، ومقاييس اللغة ٢٥٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ .

(١) انظر الدرر ٥١٥/٢ - ٥١٦ ، والاقتضاب ص ٦٤٥ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ .

(٢) في « أ » : (من) .

(٣) في « ب » : (أمتي) .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ .

(٥) في « أ » : (هذا) .

(٦) انظر الإتحاف ص ٢٦٢ .

(فصـــــــــل)

(**وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء**) نحو : يا غلامَ غُلامِي (**فاليـاء ثابتة لا غير**) ، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى . وهي إما ساكنة أو مفتوحة (**كقولك : يا بْنَ أخِي ويا بْنَ خَالِي**) ، ويا بنتَ أخي ويا بنتَ خالِي ، (**إلا إذا كان**) المنادى (**ابـنَ عَمٍّ أو ابنَ أُمٍّ**) ، أو ابنةَ عمٍّ أو ابنةَ أمٍّ ، (**فالأكثر**) حذف الياء و(**الاجتزاء بالكسرة عن الياء**) كقولك ، يا بْنَ عَمِّ ويا بنَ أمِّ ، بكسر الميم فيهما .

ثم قال الزجاجي[(١)] : لا تركيب ، بل إضافتان . وقـال في الارتشـاف[(٢)] نقـلاً عـن أصحابه : إنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد ، وإنهم حذفـوا اليـاء حذْفَـها مـن خمسـة عشر ، إذا أضافوها للياء ، فليس إلا إضافة واحدة . اهـ .

(**أو أن يفتحا**) ، ثم قيل : (**للتركيب المزجي**) كقولك : يا بنَ عمَّ ويا بنَ أمَّ ، بفتح الميم فيهما . وقيل : الأصل عمًّا وأمًّا ، بقلـب اليـاء ألفًـا ، فحذفـت الألـف وبقيـت الفتحة دليـلاً عليـها . والأول : قيـل : هـو مذهـب سـيبويه والبصريـين[(٣)] ، والثـاني قـول الكسائي والفراء[(٤)] وأبي عبيدة ، وحكي عن الأخفش ، (**وقد قرئ في السبع** : ﴿ **قَالَ ابْنَ أُمَّ** ﴾[الأعراف/١٥٠] [١٠٢/ب] **بالوجهين**) ، الكسر والفتح[(٥)] ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٥٩٣ــ وَفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ اليَـا اسْتَمَرّ   فِي يَـا بْـنَ أُمَّ يَـا بْـنَ عَـمَّ لا مَفَرّ

(و) العرب (**لا يكادون يثبتون الياء ولا الألف**) فيهما (**إلا في الضرورة**[(٦)] ، **كقوله**)

---

(١) انظر الجمل ص ١٦٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣ .

(٣) الكتاب ٢١٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١ .

(٥) الرسم المصحفي : ﴿ أمَّ ﴾ ؛ بالفتح ، وقرأها بالكسر : ابن عامر وحمزة والكسائي وخلـف وبكـر . انظر الإتحاف ص ٢٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٤/١ ، والنشر ٢٧٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٢ .

(٦) كذا قال ابن الناظم في شرحه ص ٤١٢ – ٤١٢ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٢ ، ويرى المبرد في الاقتضاب أن إثبات الياء أجود ، أما ابن عقيل فقال في شرحه ٢٧٦/٢ : (لا يجوز إثبات اليـاء . . . لأن التاء عوض من الياء ، فلا يجمع بين العوض والمعوّض عنه) .

وهو أبو زبيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر في مرثية أخيه : [من الخفيف]

٧١٢- (يَا بْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي) أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

(وقوله) ، وهو أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة : [من الرجز]

٧١٣- (يَا بْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي واهْجَعِي) وَانْمِي كَمَا يَنْمَى خِضَابُ الأَشْجَعِي

ويروى :

لاَ يَخْرِقُ النَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِي ....

٧١٢- البيت لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ١٧٠/٢ ، والكتاب ٢١٣/٢، ولسان العرب ١٨٢/١٠ (شقق) ، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١٧٩/٢ ، وأوضح المسالك ٤٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، وشرح الأشموني ٤٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٦/٣ ، وشرح المرادي ٣١٣/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٢ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وهمع الهوامع ٥٤/٢ .

٧١٣- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٣٤ ، وخزانة الأدب ٣٦٤/١ ، والدرر ١٧٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٠/١ ، وشرح المرادي ٣١٣/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، والكتاب ٢١٤/٢ ، ولسان العرب ٤٢٤/١٢ (عمم) ، والمحتسب ٢٣٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤١/٤ ، ورصف المباني ص ١٥٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، وهمع الهوامع ٥٤/٢ .

(هــذا بــاب فــي ذكــر أســماء لازمت النِّــداء)

فلا تستعمل في غيره ، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليهًا ، وهي كثــيرة : (منها فُلُ) بضمتين (وفُلَةُ) بضم الفاء ، وهما عند سيبويه[1] كناية[2] عن نكرة مَنْ يعقِل من جنس الإنسان ، فـ « فُلُ » (بمعنى رجل ، و) فُلَةُ (بمَعْنَى امرأة) .

(وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلج : فُلُ وفُلَةُ كناية عــن عَلَم مَنْ يعْقِل ، فَفُلُ (بمعنى زيدٍ ، و) فُلَةُ (بمعنى هند ، ونحوهما) من أعلام الأناسيِّ[3] .

ولم يذكر ابن مالك ذلك صريْحًا وإنما لزم من قوله[4] : ويقــال : يـا فُـلُ للرجـلِ ، ويـا فُلَـةُ للمرأةِ ، بمعنى يا فلانُ ويا فلانَةُ ، فظاهر أن « فُلُ » و« فُلَةُ » كناية عن علَم من يعقِل ، لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة ، وهما كنايتان عن علَم من يعقل . قاله المرادي[5] .

(و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وَهَمٌ) بفتح الهاء [١٨٠] مصدر وَهِمَ، بالكسر : إذا غلط ، (وإنَّما ذلك) الذي هو (بِمعنَى) زيد وهند : (فلانٌ وفلانةٌ) ، لا : فُلُ وفُلَةُ .

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٨ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الارتشاف ٣/١٤٩ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤١٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩ .

(٥) شرح المرادي ٤/٥ .

والحق أن ما قاله ابن مالك [١٠٣/أ] مبني على أن أصل « فُلُ ، وفُلَةُ » : فلان وفلانة[1] ، وهو مذهب الكوفيين ، وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور ، فإنه لا يقول[2] : إن أصلهما فلان وفلانة .

ومذهب سيبويه أن لام « فُلُ » ياء محذوفة كـ « يَدٍ » ومادته « فَ ل يَ » ، وتصغيره « فُلَيٌّ » إذا سُمِّي به[3] ، ومذهب الكوفيين أن لامه نون ، وأصله فلان ثم رُخِّم بحذف الألف والنون ، ومادته « فَ لَ نَ » ، وتصغيره « فُلَيْنٌ » . ورُدَّ بأنه لو كان أصله فلانًا لقيل في ترخيمه : فُلاَ ، ولما قيل في التأنيث : فُلَةُ ، ولما اختص بالنداء ، كما أن فلانًا كذلك ، (وأما قوله) ، وهو أبو النجم العجلي : [من الرجز]

٧١٤- تَضِلُّ مِنْهُ إبِلِي بالْهَوْجَلِ (في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاَنًا عَنْ فُلِ)

(فقال ابن مالك[4] : هو « فُلُ » الخاص بالنداء ، استُعمل) في غير النداء (مجرورًا) بـ « عن » (للضرورة) ، وصرَّح بذلك في النظم فقال :

٥٩٧- .... وَجُرَّ في الشِّعْرِ فُلُ

وليس كذلك ، (والصواب أن أصل) « فُلِ » (هذا) المجرور بـ « عن » : (فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون) ، والتقدير : أمسِكْ فلانًا عن فُلِ ، أي عن ذِكْرِهِ . في لَجَّةٍ ، بفتح اللام : أي اختلاط الأصوات . وليس حذف الألف والنون منه للترخيم وإنما هو (للضرورة كقوله) ، وهو لبيد : [من الكامل]

٧١٥- (دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ) فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ

---

(١) شرح التسهيل ٤١٩/٣ .

(٢) المقرب ١٨٢/١ .

(٣) الكتاب ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ .

٧١٤- الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧ ، والطرائف الأدبية ص ٦٦ ، والمنصف ٢٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢ ، والدرر ٣٨٩/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١ ، وشرح المفصل ١١٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١ ، والكتاب ١٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٩/٣ ، وأوضح المسالك ٤٣/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٦ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، وشرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وشرح المرادي ٩/٤ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وهمع الهوامع ١٧٧/١ .

(٤) شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣ .

٧١٥- البيت للبيد في ديوانه ص ١٣٨ ، والارتشاف ١٦٣/٣ ، والدرر ٤٩٩/٢ ، وسمط اللآلي ص ١٣ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧ ، ولسان العرب ٣٧/٨ (تلع) ، ٥/١٣ ==

(أي : دَرَسَ المنازلُ) ، فحذف الزاي واللام ضرورة[(١)] .

ودرس : عفا ، ومتالع ، بضم الميم ، وبالتاء المثناة فوق : اسم موضع ، وقيل : جبل[(٢)] ، وكذلك « أبان » بالموحدة . والحبس ، بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة ، والسوبان ، بضم السين المهملة وسكون [١٠٣/ب] الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون : أسماء مواضع .

(ومنها : لُؤْمَانُ ، بضم أوله وهمزة ساكنة ثانيه ، بمعنى كثير اللؤم) والخبث ، **(ونَوْمَانُ ، بفتح أوله وواو ساكنة ثانيه ، بمعنى كثير النوم)** ، ولا يقاس عليهما[(٣)] ، وهذا معنى قول الناظم[(٤)] :

٥٩٥ــ وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

ومنها : فُعَل ؛ بضم الفاء وفتح العين ؛ المعدول عن فاعل كـ : غُدَر ، بالغين المعجمة ، وفُسَق ، سبًّا للمذكر بمعنى : يا غادرُ ويا فاسقُ ، واختار ابن عصفور كونه قياسيًّا[(٥)] ، فيُقاس عليه ما أشبهه ، واختار ابن مالك كونه سماعيًّا[(٦)] ، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله :

٥٩٧ــ وَشَاعَ في سَبِّ الذُّكُور فُعَلُ ولا تَقِسْ..............

ومنها : فَعَالِ ؛ بفتح الفاء وكسر اللام ؛ المعدول عن فَاعِلَةٍ أو فَعِيلَةٍ ، كـ : فَسَاقِ وخَبَاثِ سبًّا للمؤنث ، بمعنى : يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ، **(وقوله)** وهو الحطيئة يهجو امرأته : [من الوافر]

٧١٦ــ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي **(إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ)**

=== (أبن) ، والمقاصد النحوية ٢٤٦/٤ ، وتاج العروس ٣٩٩/٢٠ ، ٤٠٠ (تلع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وكتاب العين ١٧٣/١ ، والمسائل العسكريات ص ١١٦ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(١) في الدرر ٤٩٩/٢ أن هذا الحذف هنا مستباح للضرورة ، بدليل أن « المنازل » لو سمي به مجردًا من الألف واللام لم يرخم بحذف الزاي واللام اتفاقًا) .

(٢) في الدرر ٥٠٠/٢ أنه جبل بنجد .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤١٥ : (لا يقاس على هذه الصفات بإجماع) ، وانظر شرح المرادي ٦/٤ .

(٤) في « ط » : (الناظم) .

(٥) المقرب ١٨٢/١ .

(٦) شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وهو أيضًا رأي ابن الناظم في شرحه ص ٤١٥ .

٧١٦- البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦، وجمهرة اللغة ص ٦٦٢ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥، والدرر ١٤٣/١، ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٥٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ ، ولأبي الغريب ==

فـ « قعيدته » مبتدأ ، ولكاع : خبره ، (**فاستعمله**) في غير النداء (**خَبَرًا ضرورة**) ، وقيل : لا ضرورة ، والخبر قول[1] محذوف والتقدير : قعيدَتُهُ يقال لها : يا لَكَاعِ ، فحذف الخبر وحرف النداء . وقَعِيدَةُ الرَّجُلِ : امرأتُهُ ، سُمِّيَتْ بذلك للزومها البيت . ومعنى « لَكَاعِ » خَسِيْسَةٌ .

(**وينقاس**) فَعَالِ (**هذا**) الذي هو سبٌّ[2] للمؤنث ، (**وفَعَالِ بمَعْنَى الأمر** كـ : **نَزَالِ**) بمعنى انزلْ ، وتَرَاكِ بمعنى اتْرُكْ ، (**من كل فعل ثلاثي**) مجرد (**تام متصرف**) تصرفًا كاملاً ، (**فخرج نحو : دَحْرَجَ**) لأنه رباعي ، وشذَّ دَرَاكِ منْ أدْرِكْ ، (**و**) خرج نحو (**كان**) لأنه ناقص ، (**و**) خرج نحو : (**نِعْمَ وبِئْسَ**) لأنهما جامدان ، وخرج نحو : يَذَرُ ويَدَعُ ، [١٠٤/أ] لأنهما ناقصا التصرف . هذا مذهب سيبويه[3] ، (**و**) خالفه (**المبرد**) في البابين فقال[4] : لا يقال منهما إلا ما سُمِعَ ، و (**لا يقيس فيهما**) ، والأول أصح ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٩٥ـ .... وَاطَّرَدَا
٥٩٧ـ فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ والأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

=== النضري في اللسان ٣٢٣/٨ (لكع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣ ، وشرح المرادي ١٠/٤ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وهمع الهوامع ٨٢/١ ، ١٧٨ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ب » : (لسبّ) مكان (هو سب) .

(٣) الكتاب ١٧٨/٣ ، ٢٨٠ .

(٤) الكامل ص ٥٨٧ .

(هـــذا بـــاب الاســـتغاثة)

وهي نداءُ مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ أو يُعِيْنُ على مَشَقَّةٍ .

(**إذا استُغِيث اسم منادى وجب كون الحرف**) الذي ينادى به المستغيث (**يا**) لأنها أم حروف النداء ، (**و**) وجب (**كونها مذكورة**) ، لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت ، كما تقدم ، والحذف منافٍ لذلك . (**وغلب**) في المنادى المستغاث (**جرّه بلام واجبة الفتح**) لأنه واقع [١٨١] موقع المضمَر ولام الجر تفتح معه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٨ـ إذَا اسْتُغِيْثَ اسْمُ مُنَادًى خُفِضَا   بِاللاَّمِ مَفْتُوحًا . . . .

(**كقول عمر** ﷺ **عنه** : « يا لَلّه) لِلْمُسْلِمِيْنَ »[1] ، (**وقول الشاعر**) : [من الخفيف]

٧١٧ـ (**يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي**)   لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ في ازْدِيَادِ

(**إلا إن كان**) المستغاثُ ياءَ المتكلم نحو : يا لِي ، أو (**معطوفًا**) على مستغاث (**ولم تُعَدْ معه** « يا » **فتُكْسَر**) اللام ، نحو يا لَزَيْدٍ ولِعَمْرو لِلْمُسْلِمِيْنَ ، فإن أعيدت معه « يا » فُتحت اللام ، نحو : يا لَزَيْدٍ ويا لَعَمْرٍو لِلْمُسْلِمِيْنَ ، وعليه البيت السابق ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٩ـ وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوْفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا   وَفِي سِوَى ذَلِكَ بالكَسْرِ ائْتِيَا

---

(١) شرح قطر الندى ص ٢١٨ ، والأصول ٣٥٢/١ .

٧١٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٧، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ١٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٤ .

(**ولام المستغاث له مكسورة دائمًا**) على الأصل (**كقوله**) ، وهو عمر ﷺ : (**يا لَلّهِ لِلْمُسْلِمِيْنَ**) بكسر لام « للمسلمين » . (**وكقول الشاعر**) : [من البسيط]

٧١٨- يُبْكِيْكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ (**يَا لَلْكُهُوْلِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ**)

بكسر لام العجب ، إلا أن يكون المستغاث [١٠٤/ب] له ضميرًا غير ياء المتكلم فتُفْتَحَ لامه نحو : يا لَزَيْدٍ لَكَ ، أو : لَهُ .

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين ، تقول : يا لَكَ لِي ، تستغيث المخاطَب لنفسك . قاله في النهاية . (**ويجوز أن لا يُبْتَدَأَ المستغاث باللام ، فالأكثر حينئذ أن يُخْتَمَ بالألف**) عوضًا من اللام ، ومن ثم لا يجتمعان ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٠٠- وَلَامُ مَا اسْتُغِيْثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ....

(**كقوله**) : [من الخفيف]

٧١٩- (**يَا يَزِيْدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ**) وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

فـ « يزيدا » مستغاث ، والألف فيه عوض من اللام ، و « لآمل » بكسر اللام مستغاث له ، وهو اسم فاعل « أَمَلَ » و « نَيْلَ » مصدر « نال » مفعول آمِلٍ ، والعزُّ مقابل الْهَوَانِ ، والغِنَى مقابل الفَاقَةِ ، والفَاقَةُ : الفقْرُ ، والْهَوَانُ : الذُّلُّ .

(**وقد يخلو**) المستغاث (**منهما**) أي من اللام والألف ؛ فيُعْطَى ما يستحقُّه لو كان منادى غير مستغاث ، كقولك : يا زيدُ لِعَمْرٍو ، و(**كقوله**) : [من الوافر]

٧٢٠- (**أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ العَجِيْبِ**) وَلِلْغَفَلاَتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيْبِ

فـ « ألاَ » حرف تنبيه واستفتاح ، وقوم : مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفةً اجتزاءً بالكسرة ، وللعجب : مستغاث له ، وللغفلات : عطف عليه ، والأريب : العالم بالأمور .

٧١٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٧/٤ ، وخزانة الأدب ١٥٤/٢ ، والدرر ٣٩٣/١ ، ورصف المباني ص ٢٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣ ، وشرح قطر الندى ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ١٨/٤ ، ولسان العرب ٥٦٠/١٢،٥٦٣ (لوم) ، والمقاصد النحوية ٢٥٧/٤ ، والمقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقرب ١٨٤/١، وهمع الهوامع ١٨٠/١ .

٧١٩-البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٩/٤ ، والجنى الداني ص ١٧٧ ، والدرر ٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٩ ، وشرح الأشموني ٤٦٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣ ، وشرح المرادي ٢٣/٤ ، ومغني اللبيب ٣٧١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٦٢/٤ .

٧٢٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٩ ، وشرح الأشموني ٤٦٣/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٢١ ، وشرح المرادي ٢٣/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦٣/٤ .

(**ويجوز نداء المتعجَّب منه فيُعامَل معاملة المستغاث**) من غير فرق ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٠ـ . . . . وَمِثْلُـهُ اسْـمٌ ذُو تَعَجُّـبٍ أُلِـفَ

وهو على قسمين : أحدهما أن يرى أمرًا عظيمًا فينادي جنسَه ، (**كقولهم : يـا لَلْمَاءِ ويا لَلدَّوَاهِي ، إذا تعجَّبوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا**) ، والثاني أن يـرى أمـرًا يسـتعظمه فينـادي مَنْ له نِسْبَةٌ إليه ومُكْنَةٌ فيه نحو : يا لَلْعُلَمَاءِ ، ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قولـه : [١٠٥/أ] [من الرجز]

٧٢١ـ يَـا عَجَبًـا لِـهَذِهِ الفُلَيْقَـهْ هَـلْ تُذْهِبَـنَّ القُوَبَـاءَ الرِّيقَـهْ

وهذا البيت لأعرابي أصابته قُوَبَـاءُ فقيـل لـه : اجعـل عليـها شـيئًا مـن ريقـك وتَعَهَّدْهَا بذلك فإنها ستذهب ، فتعجَّبَ من ذلك ، والفُلَيْقَةُ : الداهية . وقد يخلو المتعجَّب منه من اللام والألف نحو : يا عَجَبُ .

٧٢١- الرجز لابن قنان في لسان العرب ٦٩٣/١ (قوب) ، والتنبيه والإيضاح ١٣٠/١ ، وبـلا نسـبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥ ، ١٠٢٦ ، ١٢٣٣ ، والجنى الداني ص ١٧٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢ ، وكتاب اللامات ص ٨٨ ، ومغـني اللبيـب ٣٧٢/٢ ، والمنصف ٦١/٣ ، وتهذيب اللغة ٣٥١/٩ ، وتاج العـروس ٨٦/٤ (قـوب) ، (فلـق) ، ومقاييس اللغة ٣٧/٥ ، وديوان الأدب ٣٨٢/٣ .

(هــذا بــاب النُّــدْبَة)

بضم النون .

(حُكْمُ المندوب وهو المتفجَّع عليه حقيقةً) ، كقول جرير يندب عمر بـن عبـد العزيز : [من البسيط]

٧٢٢ــ .... وَقُمْتَ فِيهِ بِــأَمْرِ اللهِ يَــا عُمَــرَا

أو حُكْمًا ، كقول عمر بن الخطاب ﷺ وقد أُخْبِـرَ بجرَب شديد أصاب قومًـا مـن العرب : واعُمَرَاهْ واعُمَرَاهْ .

(أو المتوجَّع منه) لكونه مَحَلَّ أَلَمٍ ، كقول قيس العامري : [من الطويل]

٧٢٣ــ فَوَا كَبِـدَا مِنْ حُبِّ مَـنْ لاَ يُحِبُّنِـي وَمِــنْ عَــبَرَاتٍ مَــا لَــهُنَّ فَنَــاءُ

أو لكونه سبب أَلَم ، كقول ابن قيس الرقيات : [من الكامل]

٧٢٤ــ تَبْكِيْــهِمُ الدَّهْمَــاءُ مُعْوِلَــةً وَتَقُــولُ سَــلْمَى وَارَزِيَّتِيَــهْ

وكقول القائل : وامُصِيبَتَاهْ ، لأن الرزية ، والمصيبة سببا[1] الأَلَمِ الذي حصل له .

٧٢٢- صدر البيت : (حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيْمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٩١ .

٧٢٣- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٣٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩١ ، وبلا نسبة في شرح الأشمـوني ٤٦٤/٢ ، وشرح المرادي ٢٥/٤ .

٧٢٤- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩ ، وشرح أبيات سـيبويه ٥٤٩/١ ، وشـرح التسـهيل ٤١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٥/٤ ، والكتـاب ٢٢١/٢ ، والمقـاصد النحوية ٢٧٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٢/٤ .

(١) في « ب » : (لسبب) .

وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك ، ومن ثم منعوا في النداء : يا غلامَكَ ، لأن خطاب أحد المسمَّيَيْن يناقض خطاب الآخر ، ولا يُجمَع بين خطابين ، وأجازوا في الندبة : واغُلاَمَكَ ، فلذلك [١٨٢] قالوا : حُكْمُ المندوب (حُكْمُ المنادى) ، وقال الناظم :

٦٠١ـ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوْبٍ . . . .

(فيُضَمُّ) إن كان مفردًا كما (في نحو : وَا زَيْدَا ، ويُنْصَبُ) إن كان مضافًا ، [كما][(١)] (في نحو : وَا أَمِيْرَ المؤمنِيْنَ) ، أو مطولاً ، كما في نحو : وَا ضَارِبًا عَمْرًا ، وإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله : [من الرجز]

٧٢٥ـ وَا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

(إلا أنه لا يكون[(٢)] نكرة كـ : رجل) [٥/١٠٥ب] فلا يقال : وَا رَجُلاَهْ ، خلافًا للرياشي[(٣)] مُدَّعِيًا أنه جاء في الحديث : « وَا جَبَلاَهْ » فإن صحَّ فهو نادر .

(ولا) معرَّفًا (مبهمًا كـ : أيٍّ) والمضمر (واسم الإشارة والموصول) ، فلا يقال : وَا أَيُّهَاهْ ، ولا : وَا أَنْتَاهْ ، ولا : وَا هَذَاهْ ، ولا : وَا مَنْ ذَهَبَاهْ ، لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يُنْدَب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠١ـ . . . . وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلاَ مَا أُبْهِمَا

(إلا ما) كان موصولاً غير مبدوء بـ « أل » و(صِلَتُه مشهورة ، فيُنْدَبُ) عند الكوفيين خلافًا للبصريين (نحو : وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ[(٤)] ، فإنه) في شهرته (بمَنْزِلة : وَا عَبْدَ الْمُطَّلِبَاهْ) ، وذلك شاذ عند البصريين[(٥)] . واتفق الْجميع على منع ندبة الْموصول

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

٧٢٥- الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ٣٧٤/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٤/٣ ، والدرر ٣٩٢/١ ، ورصف المباني ص ٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٧/٤ ، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢ ، والمقرب ١٨٤/١ ، وهمع الهوامع ١٧٢/١ ، ١٧٩ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (أن يكون) مكان (أنه لا يكون) .

(٣) في « ب » : (الفارسي) . انظر الارتشاف ١٤٣/٣ .

(٤) الإنصاف ٣٣٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢ .

(٥) انظر الإنصاف ٣٦٢/١ ، المسألة رقم ٥١ .

المبدوء بـ « أل » وإن اشتهرت صلته ، فلا يقال : وَا الَّذِي حَفَرَ بئْرَ زَمْزَمَاهْ ، إذ لا يُجْمَع بين حرف الندبة و « أل » وبذلك يقيَّد قولِ الناظم :

٦٠٢ــ وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بالذي اشْتَهَرَ   كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ

وتقدم الخلاف في ندائه . وأصل زَمْزَمٍ : زَمَمَ ، أبدِلَت الميم الثانية زايًا . قاله في الفردوس .

(**إلا أن الغالب أن يُخْتَمَ بالألف**) إطالةً للصوت (**كقوله**) ، وهو جرير :

[من البسيط]

٧٢٦ــ . . . .   (**وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا**)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٣ــ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوْبِ صِلْهُ بالأَلِفْ   . . . .

وأما لحاقها توابعَ المندوب فقال ابن الخبار في « النهاية » : إنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنًا بين عَلَمَيْنِ نحو : وَا زَيْدُ بن عَمْرَا ، وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد ، وعندي [١٠٦/أ] أنها تدخل آخر البدل ؛ لأنه قائم مقام المبدل منه ، فتقول : وَا غُلاَمَنَا زَيْدَاهْ ، وتدخل العطف النَّسَقِيَّ نحو : وَا زَيْدُ وعَمْرَاهْ . اهـ .

وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر ﷺ : وَا عُمَرَاهْ وَا عُمَرَاهْ .

(**ويُحذف لهذه الألف ما قبلها**[١] **من ألف [١٨٣] نحو : وَا مُوسَاهْ**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٣ــ . . . .   مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

وأجاز الكوفيون قياسًا قلب الألف ياء فقالوا[٢] : وَا مُوسَيَاهْ .

(أو) من (**تنوين**) ظاهر أو مقدَّر (**في**) آخِر (**صلة ، نحو : وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ**) ، بحذف التنوين من زمزم ، فإنه منصرف باعتبار أنه عَلَم على القَلِيبِ ، وإن اعتبر أنه علَم على البئر فهو غير منصرف ، وفيه تنوين مقدر ، كما صرح به في أول باب الإضافة .

(أو) تنوين (**في مضاف إليه نحو : وَا غُلاَمَ زَيْدَاهْ ، أو في**) عَلَم[٣] (**مَحْكِيٍّ**

٧٢٦- صدر البيت : (حُمِّلْتَ أمْرًا عَظِيْمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ) وقد تقدم تخريجه برقم ٦٩١، كما تقدم برقم ٧٢٢.

(١) في « ب » : (من) .

(٢) انظر شرح المرادي ٢٨/٤ .

(٣) في « ب » : (فعل) .

نحو : وَا قَامَ زَيْدَاهْ ، فِيمَنْ[1] اسْمُهُ : قَامَ زَيْدٌ) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٤ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ....

وأجاز الكوفيون حذف التنوين وإثباته مع فتحه ، [2]فيقولون : وَا غُلاَمَ زَيْدَنَاهْ[3] ، مُحَافَظَةً على بقاء ألف الندبة ، ومع كسره وقلب الألف ياء[2] ، فيقولون : وَا غُلاَمَ زَيْدَنِيهْ[4] ، على أصل التقاء الساكنين .

وأجاز الفراء حذْف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلْب الألف ياء ، فيقول : وَا غُلاَمَ زَيْدِيهْ ، ولا يُجيز البصريون إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما في اجتماع الأَلِفَيْن .

(و) يُحذف لهذه الألف ما قبلها (من ضمَّة) بنائيَّة (نحو : وَا زَيْدَاهْ) ووَا مُنْذَاهْ فيمن اسْمُه « مُنْذُ » (أو كسرة) إعرابية (نحو : وَا عَبْدَ الْمَلِكَاهْ ، أو) بنائيَّة نحو : (وَا حَذَامَاهْ) لأن ما قبل الألف لا يكون مضمومًا ولا [١٠٦/ب] مكسورًا .

(فإن أوقع حذْف الكسرة أو الضمة في لَبْسٍ أُبْقِيَا وجُعِلَت الألفُ ياءً بعد الكسرة نحو : وَا غُلاَمَكِي) ، إذ لو قيل ، وَاغُلاَمَكَا ، التبس بالمذكَّر ، (وواوًا بعد الضمة نحو : وَا غُلاَمَهُو ، أو : وَا غُلاَمَكُمُو) ، إذ لو قيل : وَا غُلاَمَهَا ، وَا غُلاَمَكُمَا ، التبس المذكَّر بالمؤنث في الأولى ، والجمع بالمثنى في الثانية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٥ـ وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف الْمَدِّ) الثلاثة توصلاً إلى زيادة المدِّ ، نحو : وَا زَيْدَاهْ ، وَا غُلاَمَكِيهْ ، وَا غُلاَمَكُمُوهْ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٦ـ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ ....

فإن وصلْتَ حذفْتَها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي : [من البسيط]

٧٢٧ـ وَا حَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ....

ولك حينئذ ضمُّها تشبيهًا بهاء الضمير وكسرُها على أصل التقاء الساكنين ، أجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين .

---

(١) بعده في « ب » : (كان) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) في « ط » : (زيداه) .

(٤) في « ط » : (زيديه) .

٧٢٧- عجز البيت : (ومن بجسمي وحالي عنده سقمُ) ، وهو للمتنبي في ديوانه ٣/٨٠ ، وخزانة الأدب ٧/٢٧٦ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٣ ، وشرح المفصل ١٠/٤٤ .

(فصـــــــــــــل)

(وإذا نُدِبَ المضاف للياء) الجائزُ فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال : يا عَبْدِ ، بالكسر ، أو يا عَبْدُ ، بالضمِّ) ، أو يا عَبْدَ ، بالفتح ، مع حذف الياء فيهن ، (أو يا عَبْدَا بالألف) المنقلبة عن الياء (أو يا عَبْدِيْ ، بالإسكان) في الياء ، (يقال) في هذه اللغات الخمس : (وَا عَبْدَا ، وعلى لغة مَنْ قال : يا عَبْدِيَ ، بالفتح) في الياء ، (أو يا عَبْدِيْ ، بالإسكان) في الياء (يقال : وَا عَبْدِيَا ، بإبقاء الفتح على الأول) وهو : يا عَبْدِيَ ، بالفتح ، (واجتلابه على الثاني) وهو : يا عَبْدِيْ ، بالإسكان .

(وقد تبيَّن) من جواز : وَا عَبْدَا ووَا عَبْدِيَا في يا عَبْدِيْ ، بالإسكان ، (أنَّ لِمَنْ سكَّنَ الياء أن يَحْذِفَها) في الندبة ويقول : وَا عَبْدَا ، (أو يفتحها) ويقول : وَا عَبْدِيَا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٧ـ وَقَائِلٌ وَا عَبْدِيَا وَا عَبْدَا مَنْ في النِّدَا اليَا ذا سُكُوْنٍ أبْدَى

(والفتح رأي سيبويه[١]) ، وهو أقيس وأقلُّ عملاً ، [١٠٧/أ] (والحذف رأي المبرد[٢]) .

والحاصل أنه إذا نُدِبَ على لغة من حذف الياء[٣] ، فإن كان ما قبلها مفتوحًا أُقِرَّت الفتحة على حالها وأُتِيَ بألف الندبة ، وإن كان مكسورًا أو مضمومًا جُعِلَ بدل الكسر والضمة فتحة وزيدت الألف ، وعلى لغة من أبدل الياء ألفًا حُذِفَت الألف المبدلة وزيدت ألف الندبة ، كما يُفْعَلُ ذلك بالمقصور ، وعلى لغة من أثبت الياء مفتوحة زيدت الألف ولم تحتج إلى عملٍ ثانٍ ، لأن الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الألف ، وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذفُ الياء لالتقاء الساكنين ، وإبقاؤها مفتوحة .

(وإذا قيل : يا غُلامَ غُلامِي ، لَمْ يَجُزْ في الندبة حَذْفُ الياء ؛ لأن المضاف إليها) ، وهو غلام الثاني ، [١٨٤] (غير منادى) لأنه مضافٌ إليه المنادى ، والمضاف إليه المنادى غير منادى ، وحُكْمُ[٤] المندوب حكم المنادى ، فلمَّا لَمْ يُحْذف في النداء لم يُحْذف في الندبة ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكتاب ٢/٢٢١ .
(٢) في المقتضب ٤/٢٧٠ أنه أجاز الفتح والحذف .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) بعده في « ب » : (منادى) .

(هذا باب الترخيم)

وهو لغة : التسهيل والتليين ، يقال : صوت رخيم ، أي : سهل لين .

واصطلاحًا : حَذْفُ بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وهما المذكوران في هذا الباب ، وترخيم التصغير ، وسيأتي في باب التصغير[1] .

(**يَجوز ترخيم الْمُنادى ، أي حذف آخره تَخفيفًا**[2] ، **وذلك بشرط كونه معرفة**) ، لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها ، وخَصَّ الآخر بذلك لأنه محل التغيير . (**غير مستغاث**) مجرور باللام ، (**ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد فلا** [١٠٧/ب] **يُرَخَّم نحو قول الأعمى : يا إنسانًا خُذْ بيَدِي**) ، لأنه نكرة ، (**ولا**) نحو[2] (**قولك : يا لَجَعْفَرٍ**) ، لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عَمِلَتْ في موضعه ، فإن لم يُجَرّ باللام جاز ترخيمه ، نص على ذلك سيبويه في كتابه[3] ، وأقرَّه عليه شُرَّاحُهُ كالصَّفَّار وابن خروف والسيرافي ، وعبارة التسهيل تقتضيه[4] ، فإنه قيَّد المنادى بكونه مبنيًا ، والمستغاث المجرور باللام مُعْرَبٌ ، وغير المجرور المفرد مبني ، وشاهد ترخيمه قوله : [من الوافر]

---

(١) في « ب » ، « ط » : (بابه) مكان (باب التصغير) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الكتاب ٢/٢٤٠ .

(٤) التسهيل ص ١٨٨ .

٧٢٨ـ .... أعَامِ لَكَ ابْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ

قال ابن الضائع : وهذا ضرورة . وقد ناداه بغير « يا » وذلك ممنوع . وسُمِعَ ترخيمه ومعه اللام كقوله : [من الرمل]

٧٢٩ـ كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ

وهو ضرورة اتفاقًا .

(و) لا يُرَخَّم نحو : (**وَا جَعْفَرَاهْ**) ، لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته صورة المنادى ، لأنه لا يُطْلَب إقباله . (و) لا يُرَخَّم نحو : (**يا أَمِيْرَ الْمُؤْمِنِيْنَ**) ، لأن المضاف إليه مُنَزَّل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة . (و) لا يُرَخَّم نحو : (**يا تَأَبَّطَ شَرًّا ، علَمًا**) ، لأن أصله الجملة ، وجزؤها الثاني ليس منادى ، (**و**) نُقِل (**عن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عَجُزِ المضاف إليه**[1] **تمسكًا بنحو قوله**) : [من الطويل]

٧٣٠ـ (**أَبَا عُرْوَ لاَ تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ**) سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيْتَةٍ فَيُجِيْبُ

أراد : يا أبا عروةَ ، فحذف حرفَ النداء ورَخَّمَهُ بحذف التاء . وأجيب بأنه نادر[2] .

و« تبعد » : بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين : من البَعَد ، بفتحتين ، وهو الهلاك . [١٠٨/أ] ومِيتة بكسر الميم : هيئة من الموت . وأندرُ من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله : [من السريع]

٧٣١ـ يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً ....

٧٢٨- صدر البيت : (تمناني ليقتلني لقيط) ، وهو للأحوص بن شريح في الارتشاف ١٥٢/٣ ، والكتاب ٢٣٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٣٩٩/١ ، وشرح الأشموني ٤٧١/٢ ، وشرح المرادي ٤٦/٤ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

٧٢٩- البيت لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية ٣٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ١٦٤ ، وشرح الأشموني ٤٧١/٢ ، وشرح المرادي ٤٧/٤ .

(١) سقطت من « ب » .

٧٣٠- البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩ ، والإنصاف ٣٤٨/١، وأوضح المسالك ٥٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٤ .

(٢) الإنصاف ٣٤٨/١ .

٧٣١- عجز البيت : (في موكبٍ أو رائدًا للقنيصْ) ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٣/٣ ، وشرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

أراد : يا عبدَ عمرو ، وعبدُ عمرو[1] عَلَمٌ له .

(**وزعَم ابن مالك**) في النظم[2] والتسهيل[3] وشرحه[4] (**أنه قد يُرَخَّم ذو الإسناد ، وأنَّ عَمْرًا نقل ذلك**) عن العرب ، فقال في شرح التسهيل[5] : ونصَّ ؛ يعني سيبويه ؛ في « باب النسب » على أن من العرب من يرَخِّمُهُ فيقول في « تَأَبَّطَ شَرًّا » : يا تَأَبَّطَ ، ورتب على ترخيمه النسب إليه ، قال[6] : ولا خلاف في النسب إليه . اهـ .

ولاشتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبَّهَ على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب .

والذي نُقِلَ عن سيبويه [١٨٥] وقع له في « باب الإضافة إلى الحكاية » ، قال[7] : فإذا أضفْتَ إلى الحكاية حذفْتَ وتركْتَ الصدر بمنزلة عبدِ القيسِ وخمسةَ عشرَ ، فلزمه الحذف كما لزمهما ، و ذلك قولك في تَأَبَّطَ شَرًّا : تَأَبَّطِيٌّ . قال : ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تَأَبَّطُ أقْبِلْ ، فيجعل الأول مفردًا ، فكذلك تُفْرِدُهُ في الإضافة . يعني في النسب ، هذا نصه في المسألة في باب النسب .

ونصَّ في باب الترخيم على المنع فقال[8] : واعلم أن الحكاية لا تُرَخَّمُ لأنك لا تريد أن تُرَخِّمَ غير منادى ، وليس مما يغَيِّرُهُ النداء ، وذلك نحو : « تَأَبَّطَ شَرًّا » قال : ولو رَخَّمْتَ هذا لَرَخَّمْتَ رجلاً يسمى : [من الكامل]

٧٣٢ـ يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجِوَاءِ تَكَلَّمِي ....

اهـ .

---

(١) سقط من « ب » : (وعبد عمرو) .

(٢) قال ابن مالك في الألفية :

وَالعَجْزَ احْذِفْ مِن مُرَكَّبٍ وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

(٣) التسهيل ص ١٨٨ .

(٤) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ .

(٦) سقطت من « ب » .

(٧) الكتاب ٢٧٧/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٦ .

(٨) الكتاب ٢٦٩/٢ .

٧٣٢- عجز البيت : (وعمي صباحًا دار عبلة واسلمي) ، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٨٧، والاقتضاب ص ٧٤٨ ، وخزانة الأدب ٦٠/١ ، ١٦٩/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٥١٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١ ، والكتاب ٢٦٩/٢ ، ٢١٣/٤ ، ولسان العرب ٦٤١/١٢ (وعم) ، وشرح المفصل ٢٤/٢ .

وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يُذكَرُ في غير بابه ، [١٠٨/ب] فإنه لم يَعْتَنِ به كاعتنائه بالأول ، لكون ذكره استطرادًا ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ ، وقول الناظم :

٦١٤ــ . . . . وَقَــلْ تَرْخِيمُ جُمْلَــةٍ وَذَا عَمْــرٌو نَقَــلْ

يوهم أنه لم يُنْقَلْ عنه غيره ، وقد عرفْتَ ما فيه . (**وعمرو هذا**) المذكور في النظم (**هو إمام النحويين رحمه الله ، وسيبويه لقبه**) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح . قال البطليوسي في شرح الفصيح : الإضافة في لغة العجم مقلوبة . والسِّيب : التفاح ، ووَيْهِ : الرائحة ، والتقدير : رائحة التفاح . وقيل : كانت أمه ترقصه بذلك في صغره . وقيل : كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح . وقيل : كان يعتاد شمَّ التفاح . وقيل : لقِّب بذلك للطافته ؛ لأن التفاح من لطيف الفواكه . وقيل : لأنه كان أبيض مُشْرَبًا بحمرة كأن خدوده لون التفاح . (**وكنيته أبو بشر**) ، ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وإن كان لُقِّبَ بسيبويه جماعة غيره منهم : محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الأصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ .

(**ثم إن كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا**) ، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان على أربعة أحرف[١] أم أقل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٩ــ وَجَوِّزَنْــهُ مُطْلَقًــا في كُــلِّ مَــا أُنِّثَ بِالْهَــا . . . .

(**تقول في هِبَةٍ عَلَمًا : يا هِبَ**) بحذف التاء ، (**وفي جارِيَةٍ « لِمُعَيَّنَةٍ »[٢] يا جَارِيَ**) ، بحذف التاء[٣] .

ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة[٤] ، ويردُّه السماع ، قالوا : يا شَا ادْجُنِي[٥] ، بالجيم المضمومة وبالنون ، أي : يا شاةُ أقِيمِي ولا تَسْرَحِي ، يقال : شاةٌ داجنٌ إذا ألِفَتِ [١٠٩/أ] البيوتَ واستَأْنَسَتْ . قاله ابن السكيت .

(١) في « ب » : (أوجه) .
(٢) في « ب » : (معينة) .
(٣) في « ط » : (الهاء) .
(٤) المقتضب ٤/٢٦٤ .
(٥) شرح ابن عقيل ٢/٢٨٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٤ .

(**وقال**) العجاج : [من الرجز]

٧٣٣ـ (**جَارِيَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيْرِي**)   سَيْرِي وَ إِشْفَاقِي عَلَى بَعِيْرِي

أراد : يا جارية ، فحذف حرف النداء ورَخَّمَهُ بحذف الهاء ، وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين . والعذير ، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة : هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما[1] يُعذر عليه . وسَيْرِي وإشفاقي : بدل تفصيل من عذيري .

(**وإن كان**) المنادى (**مجردًا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علَمًا زائدًا على ثلاثة**) أحرف ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦١٠ـ . . . . وَاحْظُلاَ   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هذه الْهَا قَدْ خَلاَ

إلا الرباعي فما فوق العلَم (كـ : **جعفر**) علَم رَجُلٍ (**وسعاد**) علَم امرأة ، فيقال فيهما : يا جَعْفَ ويا سُعَا ، (**ولا يجوز ذلك**) الترخيم (**في نحو إنسان لِمُعَيَّنٍ**) ، لأن تعريفه بغير العلَمية ، وأجاز بعضهم ترخيمه قياسًا على قولهم : أطْرِقْ كَرَا ، ويا صَاحِ ، وهو قياس على[2] شاذ .

(**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو : زيدٍ**) من كل ثلاثي ساكن الوسط ، (**ولا في نحو : حَكَمٍ**) من كل ثلاثي محرك[3] الوسط ، لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف ، فحَذْفُ آخرهما[4] إجحافٌ . هذا هو مذهب الجمهور[5] .

٧٣٣- الرجز للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١ ، وخزانة الأدب ١٢٥/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦١/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٠ ، والكتاب ٢٣١/٢ ، ٢٤١ ، ولسان العرب ٥٤٨/٤ (عذر) ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤، والمقتضب ٢٦٠/٤، وتاج العروس ٢٢٠/١٢(شقر) ، ٥٧٦ (عذر) ، ومجمل اللغة ٤٦٠/٣ ، وتهذيب اللغة ٣٠٩/٢ ، ولرؤبة في مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٨/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٦ ، ومقاييس اللغة ٢٥٤/٤ .

(١) في « ب » : (عما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (متحرك) .

(٤) في « ب » : (أحدهما) .

(٥) في الإنصاف ٣٥٩/١ أنه مذهب البصريين والكسائي .

(**وقيل : يجوز**) الترخيم (**في مُحَرَّك الوسط**) كـ : حَكَمٍ وحَسَنٍ ، فيقال : يا حَكَ ويا حَسَ[١] ، (**دون ساكنه**) كـ : زيدٍ وعمرو . هذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى[٢] الحرف قياسًا على إجرائهم نحو : سَقَرٍ ، بحركة وسطه مجرى زَيْنَبَ ، في إيجاب منع الصرف ، لا مجرى هندٍ ، في إجازة الصرف وعدمه .

(**وقيل : يجوز**) الترخيم (**فيهما**) ، [١٠٩/ب] وهو قول بعض الكوفيين ، أما المحرَّك الوسط فلما مرَّ ، وأما الساكن الوسط فقياسًا على نحو : يَدٍ ، في غير الترخيم ، فإن أصلها يَدْيٌ ، بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوبًا ، فدخوله جوازًا أوْلَى .

---

(١) في « ب » : (يا حكم ويا حسن) .

(٢) في « ب » : (محرك) .

(فصـــــــــــــل)

[١٨٦] (والمحذوف للترخيم إما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) : يا جَعْفَ ، و(ياسُعَا ، وقراءة بعضهم) ، وهو ابن مسعود(١) : ﴿ وَنَادَوا (يَا مَالِ) ﴾ [الزخرف/٧٧] . والذي حَسَّن الترخيم (٢)لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم في غُنْيَةٍ عن الترخيم(٢) . (وإما حرفان ، وذلك إذا كان الحرف الذي قبل الآخر من أحرف اللِّيْـــنِ) ، وهي : الألف والواو والياء ، حال كون حرف اللين (ساكنًا) ، بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف ، سواء أكانت ساكنة أم متحركة ، والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة ، فالقيد على الأول مُخَصِّصٌ وعلى الثاني كاشِفٌ ، وفي بعض النسخ « من أحرف العِلَّة » وهو أصوب لأن الأصل في القيد التخصيص . (زائدًا) لا أصليًا ، (مُكَمِّلاً أربعة فصاعدًا) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٢ــ وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الذي تَلاَ إنْ زِيْدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاَ

٦١٣ــ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا . . . .

(وقبله حركة من جنسه) على الأصح (لفظًا) كـ : مروان ومسكين ومنصور ، (أو تقديرًا) كـ : مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنَ ، عَلَمَيْنِ ، سواء أكان الحرف الأخير زائدًا أم أصليًا ، (وذلك نحو : مروانُ) ، فإن الألف والنون فيه زائدتان ، (وأَسْمَاءُ) بالمد ، عَلَمًا منقولاً من جَمْعِ اسم ، فهمزته أصلية ؛ لأنها بدلٌ من لام الكلمة ، وأصلها أَسْمَاوٌ ، وأبدلت الواو همزة لتطرُّفها إثر ألف زائدة ، فوزنه أفْعَالُ . (ومنصورٌ) علَمًا ، (ومِسْكِيْنٌ) علَمًا ، منقولين من وصفَي المفعول [١١٠/أ] والفاعل ، فالراء من الأول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد ، فيُحذف عند الترخيم من مروان الألف والنون ، وتقول : يا مَرْوَ ، ومن أسْماء الألف والهمزة

(١) وكذا قرأ علي وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء . انظر البحر المحيط ٢٨/٨ ، والكشاف ٤٩٦/٣ ، والمحتسب ٢٥٧/٢ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

وتقول : يا أسْمَ ، ومن منصور الواو والراء ، وتقول : يا مَنْصُ ، ومن مسكين الياء والنون ، وتقول : يا مِسْكِ ، ومن « مُصْطَفَوْنَ » و «مُصْطَفَيْنَ » الواو والياء ، وتقول فيهما : يا مُصْطَفَ ، كما سيأتي .

(قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك : [من الكامل]

٧٣٤ـ (يَا مَرْوَ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ) تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ

أراد : يا مروانُ ، فرَخَّمَهُ بحذف الألف والنون . والحباء ، بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد : العطاء ، وربُّها : صاحبُها . (وقال) أبو زبيد الطائي على ما زعم اللَّخمِي ، أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب : [من البسيط]

٧٣٥ـ (يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَث) إنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ

أراد : يا أسماء ، فرَخَّمَهُ بحذف الألفِ والهمزة . والمعنى : اصبري على الحوادث ، فإن بعضها ملقيٌّ وبعضها منتظَرٌ . (بخلاف نحو : شَمْأَلٍ) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد ، علَمًا ، فتقول في ترخيمه : يا شَمأَ ، بحذف اللام فقط دون الهمزة ، (لأنَّ زائده ؛ وهو الهمزة ؛ غير حرف لِيْنٍ) . قال في النهاية : واختُلف في نحو : [١٨٧] مَعَدٍّ ، هل الزائد فيه الأول أو الثاني ؟ فمن قال : الزائد الأول ، حذف الآخر لتطرُّفه ، ثم حذف الذي قبله لأن لفظه كلفظه ، ومن قال : الزائد الثاني ، حَذَفَهُ وأبقى ما قبله ، وهذه المسألة ذكرها سيبويه [١١٠/ب] في مُحْمَرٍّ ومُسْوَدٍّ(١) .

(و) بخلاف (نحو : هَبَيَّخٍ) بفتح الهاء والباء الموحدة المثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة : الغلام الممتلئ ، (وقَنَوَّرٍ) بفتح القاف والنون والواو المشددة ، بعدها راء مهملة : الصعب اليبوس من كل شيء ، حال كون هَبَيَّخٍ وقَنَوَّرٍ (علَمَيْن) ، فتقول في ترخيمهما : يا هَبَيَّ ويا قَنَوَّ ، بحذف آخرهما فقط ، ولا يُحذف ما قبله (لتحرُّك حرف اللين) فيهما ، وهو الياء في هَبَيَّخٍ ، والواو في قَنَوَّرٍ(٢) .

٧٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٥/١ ، والكتاب ٢٥٧/٢ ، واللمع ص ١٩٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٢/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٢٢/٢ .

٧٣٥- البيت لأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه ص ١٥١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٥/١ ، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٤ ، والكتاب ٢٥٨/٢ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٢٨٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ .

(١) الكتاب ٢٦٤/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٥ .

(و) بخلاف (**نحو : مُخْتَارٍ ومُنْقَاد عَلَمَيْنِ**) ، فتقول في ترخيمهما : يا مُخْتَا ويا مُنْقَا ، بحذف آخرهما فقط ، ولا يحذف ما قبله (**لأصالة الألفين**) فيهما، فإنهما منقلبان عن أصل ، فأصل مُخْتَار ومُنْقَادٍ: مُخْتَيَرٌ ومُنْقَوِدٌ ، بفتح الياء والواو أو كسرهما، فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين ، والمنقلب عن الأصل أصل . وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما : يا مُخْتَ ويا مُنْقَ ، بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرًا إلى الحالة الراهنة .

(و) بخلاف (**نحو : سَعِيدٍ وثَمُودَ وعِمَاد**) ، فتقول في ترخيمهما : يا سَعِي ويا ثَمُو ويا عِمَا ، بحذف الدال فيهن فقط ، ولا يُحذف ما قبلها من الياء أو الواو و الألف وإن كان كل منها حرف لين زائد ، (**لأن السابق على حرف اللين حرفان**) لا ثلاثة ، وهذا مُحْتَرَزُ قوله :

٦١٢ـ .... مُكَمَّلاَ

٦١٣ـ أَرْبَعَةً ....

وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو : سعيد وعماد في كل لغة ، وحذف الواو مع الآخر في نحو : ثَمُودَ ، في لغة من يجعله اسْمًا برأسه ولا ينتظر المحذوف ، فيقول : يا سَعُ ويا عِمُ ويا ثَمُ[1] .

وأما على لغة من ينتظر في نحو : ثَمُودَ ، فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز : يا ثَمُو ، بحذف الدال فقط ، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ؛ إذ ليس في العربية اسم مُتَمَكِّنٌ في آخره واو لازمة قبلها ضمة . ورُدَّ بأنه يلزم بقاء الاسم الْمُتَمَكِّنِ على حرفين ، وذلك خلاف القياس ، والواو حينئذ لا يُحكَم لها بحكم الحَشْوِ ، فلا يَلْزَم ما قاله[2] .

(**وبخلاف نحو : فِرْعَوْنَ وغُرْنَيْقٍ**) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق ، حال كونه (**علَمًا**) ،فتقول في ترخيمهما : يا فِرْعَوْ [١١١/أ] ويا غُرْنَيْ ، بحذف آخرهما فقط ، ولا تحذف الواو والياء (**لعدم مجانسة الحركة**) لهما .

والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة ، فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة ، فيقولان : يا فِرْعَ[3] ويا غُرْنَ ، لبقاء الاسم الْمُتَمَكِّن[4] على ثلاثة أحرف[5] ، وإلى ذلك أشار

(١) في « ب » : (ويا ثمو) .
(٢) شرح المرادي ٥٣/٤ – ٥٤ .
(٣) في « ب » : (يا فِرْعو) .
(٤) بعده في « ب » : (أعني) .
(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٢٩١/٢ ، والتسهيل ص ١٨٨ .

الناظم بقوله :

٦١٣ـ . . . . وَالْخُلْفُ فِـي وَاوٍ وَيَـاءٍ بِـهِمَا فَتْـحٌ قُفِـي

(**ولا خلاف في**) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (**نحـو : مُصْطَفَـوْنَ ومُصْطَفَيْنَ ، عَلَمَيْنِ**) ، فتقول فيهما : يا مُصْطَفَ ، بحذف الواو والنـون مـن الأول واليـاء والنون من الثاني ، (**لأن أصلهما مُصْطَفَيُوْنَ ومُصْطَفَيِيْنَ**) بضم الياء في الأول وكسـرها في الثاني ، ولكنهم قلبوها ألفًا لتحركـها وانفتـاح مـا قبلـها ، ثـم حذفـوا الألـف لالتقـاء الساكنين ، (**فالحركة المجانسة**) ، وهي الضمة في الأول والكسرة في الثـاني ، وإن لم تكـن ملفوظة فهي (**مقدَّرة**) .

والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ ، كما سبق في قوله : وقبله حركـة من جنسه لفظًا أو تقديرًا ، وهو مأخوذ من قول التسهيل[1] : مسبوق بحركة مجانسـة ملفوظـة أو مقدرة . والمحذوف للترخيم إما حرف واحد[2] أو حرفان ، كمـا تقـدم ، (**وإمـا كلمـة برأسها وذلك في المركَّب المزجي**) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦١٤ـ وَالعَجُزَ احْذِفْ مِـنْ مُرَكَّـبٍ وَقَـلْ تَرْخِيـمُ جُمْلَـةٍ وَذَا عَمْـرٌو نَقَـلْ

(**تقول في**) ترخيم (**مَعْدِ يكَرِبَ**) وبَعْلَبَكَّ وسِيْبَوَيْهِ وخَمْسَةَ عَشَرَ عَلَمًا : (**يا مَعْدِي**) ويا بَعْلَ ويا سِيْبَ ويا خَمْسَةَ . ومنع الفراء ترخيم المركَّب من العدد إذا سُمِّيَ به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بـ « وَيْهِ » والمنقول أن العرب لم ترخِّم المركب المزجـي وإنما أجازه النحويون قياسًا .

(**وإما كلمة وحرف وذلك في : اثنا [١١١/ب] عشـر**) علَمًـا (**تقـول**) إذا رَخَّمْتَهُ : (**يا اثْنَ**) بحذف الألف [١٨٨] و« عَشَرَ » ، كما تقـول في ترخيمـه لـو لم تركِّبـه ، نص على ذلك سيبويه[3] ، (**لأن « عشر » في موضع النون ، فنُزِّلَت هي والألف مَنْزِلَـة الزيادتين فـي « اثْنَانِ » عَلَمًا**) ، ولذلك أعرب . وقد يُحذف المضاف إليه وآخر المضـاف جميعًا نحو : يا صَاحِ ، أصله : يا صاحِبِي . قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة . وقال غيرهم[4] : هو مرخَّم صاحب على غير قياس .

(١) التسهيل ص ١٨٨ .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٩ .

(٣) الارتشاف ٣/١٦٥ .

(٤) منهم الشلوبين كما ذكر أبو حيان في الارتشاف ٣/١٦٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/٢٤٣ ، وسـيبويه في الكتاب ٢/٢٥٦ .

(فصـــــــــــل)

(**والأكثر**) في لسان العرب (**أن يُنوَى المحذوف ، فلا يغيَّر ما بقي**) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحًا ، (**تقول في جَعْفَرٍ : يا جَعْـفَ ، بالفتح ، و**) على كسره إن كان مكسورًا ، تقول (**في حَارِثٍ : يا حَارِ ، بالكسـر ، و**) على ضمه إن كان مضمومًا ، تقول (**في مَنْصُورٍ : يا مَنْصُ ، بتلك الضمة**) الموجـودة قبل الترخيم ، (**و**) على سكونه إن كان ساكنًا ، تقول (**في هِرَقْلَ : يا هِرَقْ ، بالسكون ، و**) تقول (**في ثَمُودَ وعَلاَوَةَ وكَرَوَانَ**) أعلامًا : (**يا ثَمُو ويا عَلاَوَ ويا كَرَوَ**) ، بإبقـاء الـواو على صورتها في الأمثلة الثلاثة[1] من غير إبدال لأنها ليست طرفًا في التقدير ، لأن الحـرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ، وتسمى لغة من ينتظر ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٥ــ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْـدَ حَـذْفٍ مَـا حُـذِفْ فالبَـاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَـا فِيْـهِ أُلِـفْ

(**ويجوز أن لا يُنوَى**) المحذوف (**فيُجعَل الباقي**) بعـد الحـذف اسـمًا برأسـه ، ويُجْعَل الحرف الذي قبل المحذوف (**كأنه آخر الاسم في أصل الوضع**) من غير حـذف ، فلا يبقى على حالة بل يُضَمُّ ، وتسمى لغة من لا ينتظر ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٦ــ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَـمْ تَنْوِ مَحْذُوْفًا كَمَا لَـوْ كَـانَ بِـالآخِرِ وَضْعًـا تُمِّمَـا

[١١٢/أ] (**فتقول : يا جَعْفُ ويا حَارُ ويا هِرَقُ ، بالضمِّ فيهن ، وكذا تقول : يا مَنْصُ بضمة حادثة للبناء**) غير تلك الضمة التي كانت قبل الـترخيم ، بدليـل أن هـذه يجوز إتباعها وتلك لا يجوز إتباعها .

(**وتقول : يا ثَمِي ، بإبدال الضمة كسرة والواو ياء ، كما تقـول في جمـع جرْوٍ**) بتثليث الجيم ، (**ودَلْوٍ**) على أفْعُل ، بضم العين : (**الأَجْرِي والأَدْلِي**) والأصل : الأَجْرُو والأَدْلُو ، بضم الراء واللام ، فقلبوا الضمة كسرة ، والواو ياء لئلا يلـزم منـه عـدم النظير ، (**لأنه ليس في العربية [١٨٩] اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلـها**) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (المسائل الثلاث) .

(**وخرج بالاسمِ الفعلُ نحو : يَدْعُـــو**) ، وجَعْلُـه علَمًـا عـارضٌ ، (**و**) خـرج (**بالْمُعْرَبِ**) المبنِي أصالةً (**نحو : هُوَ**) . وأما أسمـاء البلـدان نحـو : سَـنَبُو[١] والبِـــيهُو في الإقليم الصعيدي ، فالظاهر أنها غير عربية كـ : سَمَنْدُو[٢] .

(**و**) خرج (**بذِكْرِ الضمِّ نحو : دَلْوٌ**) ، فإن ما قبل الـواو سـاكن ، (**و**) خـرج (**باللزوم نحو : هذا أبوكَ**) فإن الواو فيه ليست بلازمة ، فإنها تُقْلَبُ ألفًا في النصب وياء في الجر ، (**وتقول : يا علاءُ ، بإبدال الواو همزة لتطرُّفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء**) ، فإن أصله : كِسَاوٌ ، لأنه من « كَسَوْتُ » فأُبدلت الواو همزة لما ذكِرَ . (**وتقول : يا كَـرًا ، بإبدال الواو ألفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها**) ولم يكن بعدها ساكن (**كما في العصا**) .
والعِلاَوَة بكسر العين المهملة : ما علَّقْتَه على البعير بعـد تمـام الوِقْـرِ ، والكَـرَوانُ ، بفتـح الكاف والراء : طائر طويل العنق ، وهو ذَكَرُ الْحُبَارَى .

---

(١) في « ب » : (شنبو) .

(٢) في « ب » : (هندو) .

(فصـــــــــــــل)

(**يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها : أنه لا يُشْتَرَط لِتَرْخِيمِهِ عَلَمِيَّـــةٌ**) ، بل [١١٢/ب] مُطْلَقُ التعريف فيه كافٍ ولو بالقصد ، (**ولا زيادةٌ على ثلاثة أحـــرف ، كما مَرَّ**) في قوله : « ثم إن كان المنادى مختومًا بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقًا ، تقول في هِبَةٍ عَلَمًا : يا هِبَ ، وفي جارية لِمُعَيَّنَةٍ : يا جَارِيَ » .

(**و**) منها : (**أنه إذا حُذِفَ منه التاء تَوَفَّرَ مِنَ الحذف ولَمْ يَسْتَتْبِعْ حذْفُـــهَا حَذْفَ حرف قبلها**) ، لأن تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها ، وإلى ذلك أشـار الناظم بقوله :

٦٠٩ـ .... وَالـذي قَـد رُخِّمَـا

٦١٠ـ بِحَذْفِـهَا وَفِّـرْهُ بَعْـدُ ....

(**فتقول في**) ترخيم (**عَقَنْبَاة**) ، بفتح العين المهملة والقاف وبسكون النون بعدها موحَّدة فألف فتاء تأنيث ،صفة للعُقَابِ ، يقال : عُقَابٌ عَقَنْبَاةٌ أي : ذو مَخَالِيبَ حِدَادٍ : (**يا عَقَنْبَا**) بالألف ، ولا تَحْذِف لِمَا مَرَّ .

(**و**) منها (**أنه لا يُرَخَّم إلا على نِيَّةِ الْمَحْذوف**) خوف الالتباس بـالْمذكَّر ، (**تقول في**) ترخيم (**مُسْلِمَةَ**) بضمِّ الميم ، (**وحَارِثَـــةَ**) بالحاء المهملة والثاء المثلثة ، (**وحَفْصَةَ : يا مُسْلِمَ ويا حَارِثَ ويا حَفْصَ ، بالفتح**) فيهن ، ولا تقول : يا مُسْلِمُ ويا حارثُ ويا حفصُ ، بالضَّمِّ فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (**لئلا يلتبس بنداءِ**) مذكَّرٍ لا ترخيم فيه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٨ـ وَالْـتَزِمِ الأَوَّلَ فِـي كَمُسْـلِمَهْ ....

(**فإن لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ**[1] **جاز**) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف ، (**كما في نحو : هُمَزَة**) علَمًا ، بضم الهاء[2] وفتح الميم والزاي ، وهو الْمُغْتَابُ يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث

(١) في « أ » ، « ب » : (لم تخفَ لبسًا) ، والتصويب من « ط » ، وأوضح المسالك ٤/٦٦ .

(٢) في « ب » : (بالضم بالها) .

يقال : رَجُلٌ هُمَزَةٌ وامرأةٌ هُمَزَةٌ ، وفي التنزيل : ﴿ وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة/١] . (ومَسْلَمَةَ) بفتح الميم ، علَم رَجُلٍ ، وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث . فتقول إذا رَخَّمْتَهما على لغة من لا [١١٣/أ] ينتظر : يا هُمَزُ ويا مَسْلَمُ ، بالضم فيهما ، إذ لا لَبْسَ بذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٨ـــ .... وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَهْ

(و) منها (**أن نداءه مرخَّمًا أكثر من ندائه تامًّا**) من غير ترخيم (**كقوله**) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٣٦ـــ (**أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هذا التَّدَلُّلِ**) وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

أراد : يا فاطمةُ . و« أزمعت » بزاي وعين مهملة : أي أحكَمْتِ عزْمَكِ ، والصَّرْمُ : القطع ، والإجمال : الإحسان .

(**ولكن يشاركه في هذا**) الحكم الأخير (**مَالِكٌ وعَامِرٌ وحَارِثٌ**) ، فترخيمهن أكثر من تَرْكِ الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء . ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله ، فافترقا .

٧٣٦- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والجنى الداني ص ٣٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/١١ ، والدرر ٣٧٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٠/١، والمقاصد النحوية ٢٨٩/٤ ، وتاج العروس (عنز) ، (زمع)، (دلل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٨٤/٢ ، ورصف المباني ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ٤٦٧/٢ ، وشرح المرادي ٣٤/٤ ، ومغني اللبيب ١٣/١ ، وهمع الهوامع ١٧٢/١ .

(فصـــــــــــــــل)

(وُيجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة) .

الشرط (**الثاني : أن يصلُحَ الاسمُ**) المرادُ ترخيمُه (**للنداء**) أي لمباشرة حرف النداء ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٩ـ وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُوْنَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ....

في الضرورة ، (**فلا يجوز**) ترخيم الضرورة (**في نحو : الغلامِ**) ، مما فيه « أل » لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ، ومن ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ جَعَلَ مِنْ ترخيم الضرورة[1] قول العجاج : [من الرجز]

٧٣٧ـ أوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي

بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله : الحَمَام ، بالتخفيف ، فحذف الميم الثانية وقُلِبَت الألف ياء للقافية . وقيل : حُذِفَت الألف وأبْدِلَت الميم ياء . ويحتمل أن يكون حُذِفَ منه الألف والميم [١٩٠] للضرورة كقوله : [من الكامل]

٧٣٨ـ دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ ....

وكُسِرَت الْميم الأولَى للقافية والياء إشباع . وُرْقٌ ، بضم الواو : جَمع وَرْقَاءَ ، وهي التي [١١٣/ب] في لونها بياض إلى سواد .

(١) ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب ٧٨/١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٩ .

٧٣٧- الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ ، والكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، وتهذيب اللغة ٣٨١/١٥ ، وتاج العروس ٣٠/٢٣ (ألف) ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٣/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٩٤/١ ، والإنصاف ٥١٩/٢ ، والدرر ٣٩٨/١ ، ٥٢٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، ٤٢٩ ، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢ ، ٤٧٦ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، وشرح المرادي ٦٠/٤ ، وشرح المفصل ٧٥/٦ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ .

٧٣٨- عجز البيت : (فتقادمت بالحبس فالسوبانِ) ، وتقدم تخريجه برقم ٧١٥ .

الشرط (**الثالث : أن يكون**) المرخم في الضرورة (**إما زائدًا على الثلاثة**) وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٦١٩ــ .... نَحْوُ أَحْمَدَا

(**أو**) مختومًا (**بتاء التأنيث**) ، فالأول (**كقوله**) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٣٩ــ لَنِعْمَ الفَتَى يَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ (**طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوْعِ والْخَصَرْ**)

أراد : ابن مالكٍ ، فَرَخَّمَهُ في غير النداء ضرورة ، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ، ونَوَّنَهُ على لغة من لا ينتظر . ويعشو : يسير في العِشَاء ، وهو الظلام[1] ، والْخَصَرُ ، بفتح الخاء والصاد المهملتين : شدة البرد . والثاني كقول الأسود بن يعفر : [من الطويل]

٧٤٠ــ وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيْرُه لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنَ حَنْظَلِ

أراد : ابنَ حَنْظَلَةَ ، فَرَخَّمَهُ في غير النداء ضرورة .

(**ولا يمتنع**) الترخيم في الضرورة (**على لغة من ينتظر المحذوف**) عند سيبويه[2] وجمهور البصريين[3] ، (**خلافًا للمبرد**[4]) ، قالوا : (**ودليلنا**) القياس على النداء والسماع ، ومنه قول أوس التميمي : [من البسيط]

٧٤١ــ إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

٧٣٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٢ ، والارتشاف ١٦٤/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٤٢٠ ، والدرر ٣٩٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١ ، وشرح المرادي ٥٧/٤ ، والكتاب ٢٥٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٤ ، ورصف المباني ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/٢ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

(١) في « ب » : (الكلام) .

٧٤٠- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦ ، وسمط اللآلي ص ٩٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٤/١ ، والكتاب ٢٤٦/٢ ، ٦٩/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩ - ١٦٠ ، وبلا نسبة في المقرب ١٨٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ .

(٣) الإنصاف ٣٤٧/١ ، المسألة رقم ٤٨ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، والإنصاف ٣٥٥/١ ، والدرر ٣٩٨/١ .

٧٤١- البيت لابن حبناء في الدرر ٣٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١ ، والكتاب ٢٧٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣ ، وشرح المرادي ٥٨/٤ ، والمقرب ١٨٨/١ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

أراد : ابن حارثةَ ، فَرَخَّمَهَا بحذف التاء على لغة من ينتظر ، وقوله ، وهو جرير : [من الوافر]

٧٤٢ـ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا (وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا)

أراد : أمامةُ ، بضم الهمزة ، علَم امرأة ، فرخَّمَهَا بحذف التاء على لغة من ينتظر . ورماما : جمع رُمَّةٍ ، بضم الراء المهملة ، وهي القطعةُ البالية من الْحَبْل . وأنشده المبرد(١) :

. . . . وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

قال ابن مالك في شرح الكافية(٢) : والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ، ولا تُرْفَع إحداهما بالأخرى . اهـ .

وفُهِمَ مِنْ عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة [١١٤/أ] أنه يجيء في النكرات ، كقوله : [من الخفيف]

٧٤٣ـ لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ . . . .

أي : بخالدٍ .

٧٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١ ، والكتاب ٢٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٨/٢٤ ، ونوادر أبي زيد ٣١، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٤٠، والإنصاف ٣٥٣/١ ، وأوضح المسالك ٧٠/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣،١٣٦٢،١٣٧١ ، وشرح المرادي ٥٨/٤ .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣ .

٧٤٣- عجز البيت : (لا عديمٌ ولا مثمرُ مالِ) ، ويروى : (فَلَوى ذروة فجني ذيّالِ) ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٠٩ ، والدرر ٣٩٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦١/٤ وفيه القافية « أقال » ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٤/٣ ، وشرح الأشموني ٤٧٦/٢ ، وشرح المرادي ٦/٤ ، وهمع الهوامع ١٨١/١ .

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الأصل اخْتَصَصْتُهُ بكذا ، أي خَصَصْتُهُ[1] بـه ، وفي الاصطلاح : تخصيص حكم عُلِّقَ بضمير بما[2] تأخر عنه من اسمٍ ظاهرٍ مُعَرَّفٍ .

والباعث عليه فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةُ بيان ، فالأول نحـو : عَلَـيَّ ؛ أيُّـهَا الجَـوَادُ ؛ يعتمدُ الفقيرُ . والثاني نحو : إنِّي ؛ أيُّهَا العبدُ ؛ فَقِيْرٌ إِلَـى عَفْـوِ اللهِ . والثـالث نحـو : نحـنُ ؛ العربُ ؛ أقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ[3] .

وهو خبر استُعْمِلَ بصورة النداء توسُّعًا ، كما استُعْمِلَ الخبر بصيغة الأمر ، نحو : أحْسِنْ بزَيْدٍ ، والأمر بصيغة الخبر نحـو : ﴿ وَالوَالِـدَاتُ يُرْضِعْـنَ ﴾ [البقـرة/٢٣٣] . (و) المنصوب على الاختصاص (**هو اسم**) ظاهر غير نكرة ولا مبهَم ، (**معمول لـ : أخُصُّ**) مضارع « خَصَّ » (**واجبَ الحذفِ**) ، كما يجب حذف ناصب المنادى .

(**فإن كان**) المنصوب على الاختصاص (**أيُّهَا**) في التذكير ، إفرادًا وتثنية وجمعًا ، (**أو : أيَّتُهَا**) في التأنيث إفـرادًا وتثنيـةً وجمعًـا ، (**اسـتُعْمِلا**) في الاختصـاص (**كمـا يُسْتَعْمَلان في النداء ، فَيُضَمَّان**) لفظًا ويُنصَبان محلاً ، ويتصل بهما « ها » التنبيه وجوبًا ، (**ويوصفان لزومًا باسمٍ لازمِ الرفع**) مراعاةً للفظيهما ، (**محلّى بـ : أل**) الجنسية ، (**نحو : أنا أفعل كذا أيُّهَا الرَّجُـلُ**) فأنـا أفعـل : مبتـدأ وخـبر ، وأيُّـهَا : في موضـع نصـب علـى الاختصاص بفعل محذوف وتقديره « أخصُّ » و« الرَّجُلُ » : نعت « أيُّ » على اللفظ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « أ » ، « ط » : (ما) .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٣٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/٢ .

(**واللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أَيَّتُهَا العِصَابَةُ**)[١] بكسر العين ، فأَيَّتُهَا ؛ بالضم ؛ في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره « أخص » والعصابة : نعت « أيَّتُهَا » [١١٤/ب] على اللفظ ، وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال . والمعنى : أنا أفعل كذا مخصوصًا من بين الرجال ، واللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا مخصوصين من بين العصائب .

وما ذكره من أن أيُّهَا وأيَّتُهَا مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفًا هو مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أن كلاًّ منهما منادى ، قال[٢] : ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر ﷺ : [١٩١] « كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ » .

وذهب السيرافي[٣] إلى أن « أيًّا » في الاختصاص معرَبة ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف ، [٤]والتقدير : أنا أفعلُ كذا هُوَ أيُّهَا الرَّجُلُ ، أي المخصوص به . والثاني : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف[٤] ، والتقدير : أيُّهَا الرَّجُلُ المخصوصُ أنا المذكور .

(**وإن كان**) المنصوب على الاختصاص (**غيرهما**) أي غير أيُّهَا وأيَّتُهَا (**نُصِبَ**) لفظًا ، سواء كان [لفظه][٥] مفردًا أم مضافًا ، فالأول (**نحو : نَحْنُ**) ؛ العربَ ، أقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ . والثاني [نحو][٥] قوله ﷺ : إنَّا (**مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ**)[٦] ، فالعرب ومعاشر : منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا تقديره : أخصُّ العرب وأخصُّ معاشر الأنبياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٠ــ الاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ . . . .

البيتين[٧] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٣٠ ، والكتاب ٢٣٢/٢ .

(٢) انظر قوله في همع الهوامع ١٧١/١ .

(٣) انظر ما ذهب إليه السيرافي في الارتشاف ١٦٦/٣ ، وهمع الهوامع ١٧١/١ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برواية : (لا نورث ، ما تركنا صدقة) برقم ٢٩٢٦ ، ٢٩٢٧ ، وأخرجه مسلم برقم ١٧٥٩ ، وفي حاشية يس ١٩١/١ : (ذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روي : نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث) .

(٧) البيتان هما : أَلاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا ... كَأَيُّها الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

وقد يُرى ذا دون أيٍّ تِلْوَ أَلْ ... كَمِثْلِ نحنُ العُرْبَ أسخَى مَنْ بَذَلْ

والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام :
أحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلّم ، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطَب .
والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر .
والثالث[1] : أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد ، والنداء قد[2] [١١٥/أ] يكون كذلك ، كقولك لمن هو مُصْغٍ إليك : كان الأمر كذا يا فلانُ .

(**ويفارق المنادى في أحكام**) لفظية ومعنوية : فأما الأحكام اللفظية فأمور :

(**أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظًا ولا تقديرًا**) ، بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك .

(**الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه**) أي وسطه . (**كالواقع بعد : نَحْنُ**) في المثال ، وبعد « إنَّا » (**في الحديث المتقدم**) ، وهذا الحديث بلفظ « نَحْنُ » . قال الْحُفَّاظُ[3] : غير موجود ، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى : إنَّا معاشِرَ الأنبياءِ[4] . كما شرحنا . (**أو بعد تمامه**) أي الكلام (**كالواقع بعد « أنا » و« لنا »**[5] **في المثالين قبله**) وهما « أنا أفعلُ كذا أيُّهَا الرَّجُلُ » و« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُهَا العصابةُ » فالمخصوص وهو « أيُّهَا » في المثال الأول و« أيَّتُهَا » في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام ، لأن كل من قولك « أنا أفعلُ كذا » و« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا » كلامٌ تامٌّ[6] ، بخلاف المنادى ، فإنه يقع في أول الكلام ، نحو : يا اللهُ اغْفِرْ لنا .

(**والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدَّم**[7] **عليه اسْمًا بمعناه**) في التكلم والخطاب ، (**والغالب كونه**) أي : [كون][8] المقدّم على المخصوص (**ضميرَ تَكَلُّم**) يخصه أو يشارك فيه ، فالأول نحو : أنا أفعَلُ كذا أيُّهَا الرَّجُلُ ، والثاني نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيَّتُهَا العِصابةُ .

---

(١) في « ب » : (والتايلث) .
(٢) في « ب » : (فلا) .
(٣) في « أ » : (الحافظ) .
(٤) السنن الكبرى للنسائي ٤/ ٦٤ .
(٥) في « ب » ، « ط » : (نا) .
(٦) سقطت من « ب » .
(٧) في « ب » : (المتقدم) .
(٨) إضافة من « ط » .

(**وقد يكون**) المقدَّم (**ضمير خطاب كقول بعضهم : بِكَ ؛ اللهَ ؛ نرجو الفَضْلَ**) ، فـ « بك » متعلق بـ « نرجو » ، والله : منصوب على الاختصاص ، والفضل : مفعول « نرجو » . وفي هذا المثال شذوذان : كونه بعد ضمير خطاب ، وكونه [١١٥/ب] علَمًا . قاله في الشذور[(١)] .

ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسْمًا ظاهرًا ، فلا يجوز : بهم معشرَ العربِ ؛ خُتِمَت المكارمُ ، ولا : بزَيْدٍ ؛ العَالِمَ ؛ يقتدي الناسُ[(٢)] .

(**والرابع والخامس : أنه يقلُّ كونه عَلَمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا**) معرفة[(٣)] ، (**كما في هذا المثال**) وهو : بكَ ؛ اللهَ ؛ نرجو الفضلَ ، ومثله : سبحانَكَ اللهَ العظيمَ ، والمنادى يكثر كونه عَلَمًا ، ويُضَمُّ مع كونه مفردًا .

والسادس : أن يكون بـ « أل » قياسًا كقولهم : نحن ؛ العَرَبَ ؛ أقْرَى الناسِ للضيفِ ، والمنادى لا يكون كذلك .

والسابع والثامن والتاسع والعاشر : أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميرًا . قاله في الارتشاف[(٤)] . والمنادى يكون كذلك .

الحادي عشر : أن « أيًّا » هنا [١٩٢] لا توصف باسم الإشارة ، وتوصف به في النداء .

الثاني عشر : أن صفة « أيٍّ » هنا واجبة الرفع[(٥)] بلا خلاف ، كما قاله في الارتشاف[(٦)] ، وفي النداء طرقها[(٧)] خلافٌ ، أجاز المازني نَصْبَهَا .

الثالث عشر : أن أيًّا هنا اختلف في ضمتها : هل هي إعراب أو بناء ، وفي النداء بناء بلا خلاف .

[(٨)]الرابع عشر : العامل المحذوف هنا لم يعوَّض عنه شيء وعُوِّضَ عنه في النداء حرف .

الخامس عشر : أن العامل المحذوف[(٨)] هنا فعلُ الاختصاص ، وفي النداء فعلُ الدعاء[(٩)] .

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٢٢ .
(٢) الكتاب ٢/٢٣٦ .
(٣) سقطت من « ب » .
(٤) الارتشاف ٣/١٦٧ .
(٥) سقطت من « ب » كلمة : (الرفع) .
(٦) الارتشاف ٣/١٦٦ .
(٧) بعده في « ب » : (الرفع) ، وهي الكلمة نفسها التي سقطت في الحاشية السابقة .
(٨) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٩) في « ب » : (الدعا) .

والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر : أنه لا يكون تاليًا لحرف النداء ، وأنه لا يُعنى به إلا نفسُ المتكلم ، وأنه لا يجوز فيه الترخيمُ .

والتاسع عشر والعشرون : أنه لا يُستغاث به ، وأنه لا يُنْدَبُ .

وأما الأحكام المعنوية فأمور :

[١١٦/أ] أحدها : أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

والثاني : أن الغَرَضَ من ذِكْرِه تخصيصُ مدلوله من بين أمثاله بما نُسِبَ إليه .

والثالث : أنه مُفِيدٌ لِفَخْرٍ أو تواضعٍ أو زيادةُ بيانٍ ، بخلاف النداء فيهما .

(هــذا بـــاب التحذيــر)

(**وهو**) في الأصل مصدر « حَذَّرَ » بالتشديد ، والمراد به هنا (**تنبيه المخـاطب على أمر مكروه لِيَجْتَنِبَهُ**) . ويكون بثلاثة أشياء : بـ « إِيَّاكَ » وأخواته ، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب ، نحو : نَفْسَكَ ، وبذكر المحذَّر منه ، نحو : الأَسَدَ .

(**فإن ذُكِرَ المحذَّر بلفظ « إيَّا » فالعامل**) في محلها[1] النصب فعل (**محـــذوف لزومًا**) ، لأنه لما كثر التحذير بلفظ « إيًّا » جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والـتزموا معـه إضمار العامل ، (**سواء عطفت عليه**) المحذر منه ، نحو : إيَّاك والشر ، (**أم كَرَّرْتَهُ**) نحـو : [من الطويل]

٧٤٤ــ إِيَّـــاكَ إِيَّـــاكَ الْمِـــرَاءَ . . . .

(**أم لم تعطف ولم تكرر**) نحو : إيَّاك الأَسَدَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٢ــ إِيَّـاكَ وَالشَّـرَّ وَنَحْـوَهُ نَصَـبْ　　　مُحَــذِّرٌ بِـمَا اسْـتِتَارُهُ وَجَـبْ

٦٢٣ــ وَدُوْنَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُـبْ . . . .

(**تقول**) إذا عطفت عليه المحذر منه : (**إِيَّاكَ والأَسَدَ**) فإيَّاك : في مَحـل نصب بفعل محذوف تقديره : أحذر ، ونحوه ، ثم قيل : يجب تقديره بعـد « إِيَّـاكَ » والأصـل : إِيَّـاكَ أحذر ، لأنه لو قُدِّرَ قبله لاتصل به ، فقيل : أحذرك ، فيلزم تعدي فعل المضمـر المتصـل إلى ضميره[2] المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها .

---

(١)　في « ب » : (محلهما) .

٧٤٤- تمام البيت : (إياك إياك المراء فإنه　　إلى الشر دعاء وللشر جالبُ) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٤٨ .

(٢)　في « ب » : (ضمير) .

(**و**) قيل : (**الأصل : احذر تَلاقِيَ نفسِكَ والأسَدَ ثم حُذِفَ الفعلُ**) وهو احذرْ [١١٦/ب] (**وفاعله**) وهو ضمير المخاطب [١٩٣] المستتر فيه ، فصار « تَلاَقِيَ نفسِكَ والأسدَ » (**ثم**) حُذِفَ (**المضاف الأول**) وهو « تَلاقِيَ » ، (**وأنيبَ عنه الثاني**) وهو « نفسِكَ » (**فانتصب**) فصار « نفسَكَ والأسدَ » ، (**ثم**) حُذف المضاف الثاني وهو « نفسَ » (**وأنيب عنه الثالث**) في التركيب وهو الكاف ، (**فانتصب**) بعد أن كان مجرورًا بالإضافة ، (**وانفصل**) لتعذر اتصاله فصار « إيَّاكَ » .

واختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل : هو معطوف على « إيَّاكَ » والتقدير : احْذَرْ نفسَكَ أنْ تَدْنُوَ مِنَ الأسدِ والأسدَ أنْ يدنُوَ منكَ ، وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي ، واختاره ابن عصفور[١] .

واعتُرض بأن « إيَّاكَ » مُحَذَّرٌ و« الأسد » محذَّرٌ منه ، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى . وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف ، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفًا والآخر مخوفًا منه . قاله الفخر الرازي في شرح المفصل . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو عندهما من قبيل عطف الْجُمَل[٢] . واختار ابن مالك قولاً ثالثًا ، وهو أن يكون معطوفًا عطف مفرد لا على التقدير الأول ، بل على تقدير : اتَّقِ تَلاقِيَ نفسِكَ والأسَدَ ، فحُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال : ولا شك في أن هذا أقل تكلفًا . انتهى . وظاهر صنيع الموضح موافقته .

(**وتقول**) إذا لم تعطف ولم تكرر : (**إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ**) ، واختُلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور : عامله فعل [١١٧/أ] متعدٍّ لواحد ، (**والأصل : باعِدْ نفسَكَ مِنَ الأسَدِ ، ثم حُذِفَ « باعد » وفاعله**) المستتر فيه فصار : نفسَكَ مِنَ الأسَدِ ، (**و**) حُذِف (**المضاف**) وهو « نفس » ، فانفصل الضمير وانتصب فصار : إيَّاكَ مِنَ الأسَدِ ، فـ« إيَّاكَ » منصوب « باعد » محذوفًا ، و« من الأسد » : متعلق بذلك المحذوف .

(**وقيل**) : عامله فعل متعد لاثنين ، و(**التقدير : أُحَذِّرُكَ مِنَ الأسَدِ**) . قاله ابن الناظم[٣] تبعًا لأبي البقاء[٤] ، فحذف « أحذِّر »[٥] وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله

(١) المقرب ٢٥٣/١ .
(٢) انظر الارتشاف ٢٨١/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٩/١ .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤٣٢ : (أحذرك الأسدَ) .
(٤) انظر شرح المرادي ٧٠/٤ .
(٥) سقطت من « ب » .

(**فنحو : إِيَّاكَ الأَسَدَ**) ، بحذف « مِنْ » ونصب « الأسد » ، (**ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور**) ، لما يلزم عليه من حذف « من » ونصب المجرور ، وهو غير مطـرد إلا مع « أنْ » و« أنَّ » و« كي » كما تقدم في باب التعدي واللزوم ، (**وجائز على**) التقدير (**الثاني ، وهو رأي ابن الناظم**[1]) وأبي البقاء[2] ، لأن « أحذِّر » يتعدى إلى اثنين من غير واسطه ، قال الله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمـران/٣٠] فـالكلام علـى تقديـر الجمهور إنشائي ، وعلى تقدير ابن الناظم خبري .

(**ولا خلاف في جواز : إِيَّاكَ أَنْ تفعلَ**) ، على التقديرين ، فجوازه علـى الأول **لصلاحيته لتقدير : مِنْ**) أي مِنْ أنْ تفعلَ ، لأن حرف الجريُ حذف مع « أنْ » قياسًا مطردًا ، كما تقدم ، وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة .

(**ولا يكون « إِيَّا » في هذا الباب لمتكلم**) ، لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، [١٩٤] (**وشذ قول عمر** ﷺ : **لِتُذَكِّ**) من التذكية (**لَكُمُ الأَسَلُ**[3]) بفتح الهمزة والسين المهملة ، وفي آخره لام ، وهو هنا ما رَقَّ وأرْهَفَ [١١٧/ب] من الحديد كالسيف والسكين ونحوهمـا . وفي كتاب[4] الضياء : الأَسَلُ : شجر الرِّماح ، ويقال لكل نبت له شوك طويل ، (**والرِّماح**) : جمع رُمْحٍ ، (**والسِّهام**) : جمع سهم .

(**وإِيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ**) ، فقيل : الكلام جملتان ، ثم قال الزجاج : أصله : « إِيَّايَ وحَذْفَ الأرنبِ وإِيَّاكُمْ وحذفَ الأرنبِ » فحُذف من كل جملـة مـا أثبـت في الأخرى .

(و) قال الجمهور : (**أصله : إِيَّايَ بَاعِدُوا عن حذف الأرنـبِ ، وبَـاعِدُوا أنفُسَكُم أنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرنبَ ، ثم حُذِفَ مـن الأول المحـذور**) وهـو « حَـذْف الأرنب » (و) حُذِف (**من الثاني الْمُحَذَّرُ**) وهو « بـاعدوا أنفسـكم » وقيـل : الكـلام جملة واحدة .

ثم اختُلف فقيل : حُذِفَت أربعة أشياء ، وأصله : إِيَّايَ باعدوا عن حذفِ الأرنـب وحذفَ الأرنبِ عَنِّي ، فحُذِف فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ مقيَّدٌ ، وما عطف على هذا المفعول المقيد

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٣٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٤/٧٠ .

(٣) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ ، وتمامه : « لتذكِّ لكم الأسل والرماح والسهام ، وإياي وأن يُحذف أحدكم الأرنب » ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٠٠ .

(٤) سقطت من « ب » ، « ط » .

فإن الواو عَطَفَتْ بشيئين على شيئين . وقال السيرافي : حُذِفَ شيئان فقط ، وأصله : باعدوني وحَذْفَ الأرنب .

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف ، أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حَذْفِ « إيَّاكُمْ » ولا يليق حذفهما لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل ، وأما ما اختاره الموضح ففيه حَذْفُ من الأول لدلالة الثاني [عليه][1] ، وهو قليل وفيه مخالفة لما يُفْهَمُ من صنيعه في « إيَّاكَ والأَسَدَ » أنهما جملة واحدة . وأما القول الثالث فيه كثرة حذف وتكرار ، فإن مباعَدَتَهُم له عن حَذْفِ الأرنبِ مباعدةٌ لِحَذْفِ الأرنبِ عنه ، وكذا هو في قول السيرافي ، [١١٨/أ] وإن لم يصرِّح به ، فإن « باعدوني » ليس أمرًا بالمباعدة المطلقة ، بل بالمباعدة عن شيء خاص ، وكذا مباعدةُ حذفِ الأرنب إنما هي عنه ، فمرجع القولين الأخيرين إلى قول واحد ، وإنْ ظَنَّ شارحون أنهما غَيْرَان .

(**ولا يكون**) « إيَّا » في هذا الباب (**لغائب**) ، لاختصاص التحذير بالمخاطب ، (**وشذ قول بعضهم**) ، أي العرب : (**إذا بلغ الرَّجُلُ السِّتِّيْنَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ**[2]) . قال سيبويه[3] : حدَّثني من لا أتَّهِمُ عن الخليل أنَّه سَمِعَهُ من أعرابي . والشَّوَابُّ : بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة : جمع « شَابَّةٍ » . ويُرْوَى : السَّوْءات ، بالسين المهملة : جمع سَوْءَةٍ[4] .

والمعنى : إذا بلغ الرَّجُلُ سِتِّيْنَ سَنَةٍ فلا يَتَوَلَّع بشابَّةٍ ولا يفعل سَوْءَةً . والكلام جملة واحدة ، (**والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلاَقِيَ نَفْسِهِ وأَنْفُسَ الشَّوَابِّ**) ، فحُذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدِل « أنْفُسَ » بـ« إيَّا » . لأنها تلاقيها في المعنى .

(**وفيه شذوذان**) آخران[5] :

(**أحدهما : اجتماعُ حَذْفِ الفعلِ**) المجزوم بلام الأمر (**وحَذْفِ حرف الأمر**) وهو اللام ، مع أن لام الأمر لا تُحْذَفُ إلا في الضرورة كقوله : [من الطويل]

---

(١) إضافة من « ب » ، وسقطت من « ط » .

(٢) من شواهد الكتاب ٢٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٠١/٢ ، والإنصاف ٦٩٧/٢ ، المسألة رقم ٩٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٣ ، ولسان العرب (أيا) ، وشرح المفصل ١٠٠/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٤) في « ب » : (ويروى : الشوءات ؛ بالشين المهملة ، جمع شوءة) .

(٥) سقط من « ب » : (وفيه شذوذان آخران) .

٧٤٥ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ....

أي : لِتَفْدِ ، فَحَذْفُهَا مع مجزومها أشذُّ .

(و) الشذوذ (الثاني : إقامة المضمَر وهو [١٩٥] « إيَّا » الثانيةُ مقامَ الظاهر وهو : الأَنْفُسَ) ، وإضافتها إلى الشَّوَابِّ ، (لأن المستحق للإضافة إلى الأسْماء الظاهرة) اتفاقًا وإلى المضمَرات على الأصحِّ (إنما هو المظهَر لا المضمَر) ، لأن الإضافة إما للتعريف [١١٨/ب] وإما للتخصيص ، والضمير غَنِيٌّ عن ذلك ، لأنه[1] أعرف المعارف .

وذهب الخليل إلى أنَّ « إيَّاهُ » ضميران[2] أضيف أحدهما إلى الآخر[3] ، وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله :

٦٢٥ـ وَشَذَّ إيَّايَ وَإيَّاهُ أشَذْ وَعَنْ سَبِيْلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

(وإن ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ) ؛ بفتح الذال المعجمة ؛ (بغير لفظ « إيَّا »[4] أو اقْتُصِرَ على ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ منه فإنما يجب الحذف) للعامل (إن كرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ، فالأول) وهو ذِكْرُ المحذر بغير لفظ « إيَّا » مع التكرار ، (نحو : نفسَكَ نفسَكَ) ، ومع العطف نحو[5] : نفسَكَ وعينَكَ .

(والثاني) ، وهو الاقتصار على ذِكْرِ المحذَّر منه بغير لفظ « إيَّا » مع التكرار ، (نحو : الأسَدَ الأسَدَ ، و) مع العطف نحو : (﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾) [الشمس/١٣] فالعامل في هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوبًا ، لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل ، والتكرار بمنزلة العطف .

٧٤٥- عجز البيت : (إذا ما خفت من شيء تبالا) وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢١١ ، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩ ، وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣١٩،٣٢١، وأمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١ وشرح ابن الناظم ص ٤٩٢ ، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٩٧/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٧،٦٠،٦٢، ٢٤/٩ ، والكتاب ٨/٣ ، واللامات ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، وهمع الهوامع ٥٥/٢ .

(١) في « ب » : (لأنها) .

(٢) في « ب » : (أنه ضميران) .

(٣) الإنصاف ٦٩٥/٢ ، المسألة رقم ٩٨ .

(٤) في « ب » : (يا) .

(٥) سقطت من « ب » .

(**وفي غير ذلك يجوز الإظهار**) للعامل (**كقوله**) وهو جرير : [من البسيط]

٧٤٦ــ (**خَلِّ الطَّرِيْقَ لِمَن يَبْنِي المَنَارَ بِهِ**) وَابْرُزْ ببَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

فأظهر العامل وهو « خَلِّ » لأن المحذر منه وهو « الطريق » خالٍ من التكرار والعطف . والمنار ، بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض ، والبَرْزَةُ : الأرض الواسعة ، والباء للظرفية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٣ــ .... وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٤٢٤ــ إلاَّ مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرَارِ ....

٧٤٦- البيت لجرير في ديوانه ٢١١/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٤٢/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦ ، والكتاب ٢٥٤/١ ، ولسان العرب ٣١٠/٥ (برز) ، والمقاصد النحوية ٣٠٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٨/٤ ، والرد على النحاة ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٤٨١/٢ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ .

(هذا باب الإغراء)

بالمد ، (وهو) في الأصل مصدر « أغْرَيْتُ » ، والمراد به هنا (**تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله**) .

(**وحكم الاسم**) المنصوب (**فيه حكم**) الاسم في (**التحذير الذي لم يُذْكَرْ فيه « إيَّا »** [١١٩/أ] **فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار**) ، لِمَا تقدَّم ، (**كقولك**) في العطف : (**المروءةَ والنجدةَ**) ، بنصبهما ، (**بتقدير « الْزَمْ »**) ، **وقوله**) ،
وهو مسكين الدارمي في التكرار : [من الطويل]

٧٤٧ـ (**أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَـهُ**) كَسَاعٍ إلى الْـهَيْجَا بغَـيْرِ سِـلاَحِ

بنصب « أخاك » بتقدير « الْزَمْ » وجوبًا ، و « أخاك » الثاني : توكيد ، والهيجا ، بالقصر هنا ، والأكثر فيها[1] الْمَدُّ : الْحَرْبُ .

٧٤٧- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ٢٠/١٧١ ، ١٧٣ ، وخزانة الأدب ٣/٦٥ ، ٦٧ ، والدرر ١/٣٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٥ ، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩ ، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥ ، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/٦٠ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ١٠٠، والإنصاف ٢/٤٦٥ ، وأوضح المسالك ٤/٧٩ ، وتخليص الشواهد ص ٦٢ ، والخصائص ٢/٤٨٠ ، والدرر ٢/٣٩٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، والكتاب ١/٢٥٦ ، وعيون الأخبار ٢/٣٠٤ ، ٣/٢ ، والعقد الفريد ٢/٣٠٤ ، وهمع الهوامع ١/١٧٠ ، ٢/١٢٥ .

(١) في « ب » : (فيه) .

ولا يُعْطَفُ في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة ، لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان ، فإن فُقِدَ العطف والتكرار جار إظهار العامل نحو : الْزَمْ أخَاكَ .

(**ويُقالُ : الصلاةَ جَامِعَةً**) ، بنصبهما ، (**فتنصُبَ « الصلاةَ » بتقدير : احْضُرُوا** ، و« **جامعةً** » **على الحال**) من « الصلاة »، وناصبها « احضروا » المحذوف ، (**ولو صُرِّحَ بالعامل**) في « الصلاة » (**لجاز**) ؛ لعدم[1] العطف والتكرار . ويقال برفعهما على الابتداء والخبر ، وبرفع الأول على الابتداء ، وحذف الخبر ، ونصب « جامعة » على الحال ، ونصب الأول على الإغراء ، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف . وإلى حكم الإغراء أشار الناظم بقوله :

٦٢٦ــ وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

(٢) سقطت من « ب » .

(هذا باب أسْمَاء الأفعال)

وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال[1] أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة ، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، أو هي أفعال ؟ : أقوال : قال بالأول جمهور [١١٩/ب] البصريين ، وبالثاني صاحب البسيط ، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون[2] ، وعلى القول : إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة ، واختاره ابن مالك[3] .

وعلى القول : إنها أسماء لمعاني الأفعال ، موضعها رفعٌ بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين .

وعلى القول : إنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال ، موضعها نصبٌ بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفة ، والصحيح أن كُلاًّ منها اسمٌ لفعلٍ ، وأنه لا موضع لها من [١٩٦] الإعراب .

(**واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنًى واستعمالاً كـ : شَتَّانَ**) فإنه اسمٌ ناب عن فعلٍ ماضٍ وهو « افْتَرَقَ » ، (و : **صَهْ**) فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو « اسْكُتْ » ، (و : **أَوَّهْ**) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع[4] وهو « أَتَوَجَّعُ » . [5]والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان[5] ، (**والمراد بالاستعمال كونه**) أبدًا

(١) في « ط » : (للألفاظ النائبة عن الأفعال) ، قال ابن الناظم في شرحه ص ٤٣٥ : (أسماء الأفعال : ألفاظ نابت عن الأفعال معنًى واستعمالاً) .

(٢) انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٢٨/١ ، المسألة رقم ٢٧ .

(٣) التسهيل ص ٢١٠ .

(٤) في « ب » : (ماضٍ) ، وهو وجه ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٤٠٥ بمعنى توجعت .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(**عاملاً غير معمولٍ**) لعاملٍ يقتضي الفاعلية والمفعولية . (**فخرجت**) الحروف نحو « إنَّ » وأخواتها ، فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال [١٢٠/أ] لكنها قد تُهمَل إذا اتصلت بها « ما » الكافَّة ، فليست أبدًا عاملة ، وخرجت (**المصادر والصفات**) النائبة عن أفعالها (**في نحو : ضَرْبًا زَيْدًا**) ، فإنه نائب عن « اضْرِبْ » ، (**و : أَقَائِمٌ الزَّيْدَان**) فإنه نائب عن « يقوم » ، (**فإنَّ العوامل**[1]) اللفظية والمعنوية (**تدخل عليها**) فتعمل فيها ، ألا ترى أن « ضَرْبًا » منصوب بما ناب عنه ، وهو « اضْرِبْ » ، و« أقائمٌ » مرفوع بالابتداء .

(و) اسم الفعل (**ورودُهُ بِمَعْنَى الأمر كثير كـ : صَهْ ومَهْ وآمِيْنَ**) فـ « صَهْ » (**بمعنَى « اسْكُتْ »** ، و) « مَهْ » بمعنى (**انْكَفِفْ**) لا بمعنى « اكْفُفْ » لأن اكفف يتعدى و« مَهْ » لا يتعدى . قاله في شرح الشذور[2] تبعًا لغيره[3] .

ورُدَّ بأن ذلك غير مطرد ، فإن « آمين » لا يتعدَّى و « استجب » يتعدَّى . (و) آمين ، بالمد وبالقصر وبالإمالة لا بتشديد اللام بمعنى (**اسْتَجِبْ ، ونَزَالِ**) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى « انزل » (**وبابُهُ**) ، وهو منقاسٌ من كل فعل ثلاثي تام متصرف ، ولا ينقاس في غيره ، وشذَّ « دَرَاكِ » من أدْرِكْ ، و« بَدَارِ » مِنْ بَادِرْ ، قال : [من الرجز]

٧٤٨- بَدَارِهَا مِنْ إبِلٍ بَدَارِهَا

وأجاز ابن طلحة بناءه من « أفْعِلْ » قياسًا على « دَرَاكِ » وعلى بنائهم فعلي التعجب من « أفْعَلَ » وشذَّ قَرْقَارِ بمعنى قَرْقِرْ ، أي : صَوِّتْ ، مِنْ قَرْقَرَ بطنُهُ ، وأجاز الأخفش أن يقال : دَحْرَاجِ وقَرْطَاسِ ، قياسًا على قَرْقَارِ[4] . ولا يجوز من هَبْ ودَعْ : وَهَابِ وَدَاعِ ، للجمود ، ولا كَوَانِ قائمًا ، للنقص ، ويجوز من التامة .

ولم يقس المبرد شيئًا من الباب لأنه ابتداع لما لم يُسْمَع من الأسماء[5]. [١٢٠/ب] ورُدَّ

(١) في « ب » : (العامل) .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١١٦ .

(٣) منهم ابن مالك في التسهيل ص ٢١١ ، وفي شرح ابن الناظم ص ٤٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/٢ : (مه : بمعنى اكفف) .

٧٤٨- لم أقع عليه في المصادر المتاحة ، ولعل الأزهري حرف روايته من (تراكها من إبل تراكها) . انظر هذه الرواية في الإنصاف ص ٥٣٧ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، والكتاب ٢٤١/١ ، ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٦٩/٣ .

(٤) انظر الارتشاف ١٩٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٥ .

(٥) الكامل ص ٥٨٧ - ٥٩٢ .

بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد ، فكان حقيقًا بالاتساع وإن فقد السماع . وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت كسرة على الأصل ، وبنو أسد تفتحه إتباعًا وتخفيفًا . (و) وروده (**بمعنى الماضي المضارع**) المبدوء بالهمزة (**قليل كـ : شَتَّانَ ، وهَيْهَاتَ**) .

فـ شَتَّانَ : بفتح النون ، وفي فصيح ثعلب[1] أن الفراء كان يكسرها (**بمعنى افترق**) ، كذا أطلق الجمهور وقيَّده الزمخشري[2] بكون الافتراق في المعاني والأحوال ، قال ابن عمرون : كالعلم والجهل والصحة والسُّقم ، قال : ولا تُستعمَل في غير ذلك ، لا تقول : شَتَّانَ الخصمان عن مجلسِ الحكْمِ ، ولا : شَتَّانَ المتبايعان عن مجلس العقد ، بمعنى افْتَرَقَا عنه . انتهى .

وهيهات[3] : حكى الصغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة : هَيْهَاتَ ، وأَيْهَاتَ ، وهَيْـهَانَ ، وأَيْهَانَ ، وهَيْهَاهُ ، وأيْهَاهُ ، كل واحدة[4] من هذه الست مضمومةُ الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منها [١٩٧] منوَّنَةٌ وغير منوَّنَةٍ ، فتلك ست وثلاثون .

وحكى غيره ، هَيْهَاكَ ، وأَيْهَاكَ ، بكاف الخطاب ، وأَيْهاءُ ، وأَيْـهَا ، وهَيْـهَاءُ ، فـهذه إحدى وأربعون لغة ، وكلهما بمعنى بَعُدَ .

(**وأَوَّهْ ، وأُفٌّ**) فـ « أوَّهْ » (**بمعنى أَتَوَجَّعُ ، و**) « أفٌّ » ؛ وفيها أربعون لغـة ؛ ذكرتها في صدر الكتاب[5] وكلها بمعنى (**أَتضَجَّرُ**) .

(**و : وَا ، و : وَيْ ، و : وَاهًا**) ، الثلاثة[6] (**بمعنى : أَعْجَبُ**) بفتح الهمـزة ، (**كقوله تعالى : ﴿ وَيْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكَافِرُوْنَ ﴾**) [القصص/٨٢] فـ « وَيْ » : اسم فعـل مضارع بمعنى « أعْجَبُ » والكاف : حرف تعليل ، وأنَّ : مصدرية مؤكِّدة ، (**أي : أَعْجَبُ لِعَدَمِ فَلَاحِ الكَافِرِينَ**) . هذا قول الخليل وسيبويه[7] . وقال أبو الحسن[8] « وي » [بمعنى][9] « أَعْجَبُ » ، والكاف : حرف خطاب ، وقيل : الكاف للتشبيه بمعنى الظن ، فهما كلمتان .

(١) في فصيح ثعلب ٣١٢ : (والفراء يخفض نون شتان) . وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٦٢٤ .

(٢) في المفصل ص ١٦١ : (المعنى في شتان : تباين الشيئين في بعض المعاني والأحوال) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (واحد) .

(٥) انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) بعده في « ط » : (كلها) .

(٧) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٨) الارتشاف ٢٠٠/٣ .

(٩) في حاشية يس ١٩٧/١ : (الصواب أن يقال : كأن للتشبيه) .

[١٢١/أ] وقال الكسائي : « وَيْ »[1] محذوف من « وَيْلَكَ » ، قال عنترة : [من الكامل]

٧٤٩ــ وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرأ سُقْمَهَا قَوْلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

فهما كلمة واحدة . (وقول الشاعر) : [من الرجز]

٧٥٠ــ (وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ) كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

[2]فـ « وَا » اسم بمعنى أعْجَبُ ، و« بأبي » : جار ومجرور ، خبر مقدم ، و« أنت » بكسر التاء : مبتدأ مؤخر ، و« فوك » ، بكسر الكاف : مبتدأ[2] . و« الأشنب » : مِن الشَّنَبِ ، بفتح الشين المعجمة والنون : حدَّةٌ في الأسنان ، ويقال : بَرْدٌ وعُذُوبَةٌ . كذا قاله الجوهري[3] . و« كأنما ذُرَّ » بالبناء للمجهول[4] : خبر « فوك »[5] وهو من ذرَرْتُ الحَبَّ ، بالذال المعجمة . و« الزرنب » كـ : جعفر : ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأُتْرُجِّ ، وورَقُه كورَقِ الطَّرْفَاءِ ، وقيل : كورَقِ الْخِلاَفِ[6] .

(١) في « أ » : (هو) ، والتصويب من « ط » ، وسقطت من « ب » .

٧٤٩- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩ ، والاقتضاب ص ٥٦٢ ، وأساس البلاغة (قدم) ، والجنى الداني ص ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٨١ ، ٧٨٧ ، وشرح المرادي ٨٠/٤ ، ، وشرح المفصل ٧٧/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧ ، ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا) ، والمحتسب ١٦/١ ، ٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٤ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٣٦٩/١ .

٧٥٠- الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١٠/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٠٠/٣ ، وأوضح المسالك ٨٣/٤ ، وتاج العروس (زرنب) ، (وا) ، وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٣ ، وجمهرة اللغة ص ٣٤٥ ، ١٢١٨ ، والجنى الداني ص ٤٩٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧ ، ولسان العرب ٤٤٨/١ (زرنب) ، ومجمل اللغة ٣٩٦/٣ ، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢ ، ومقاييس اللغة ٢١٧/٣ ، وهمع الهوامع ١٠٦/٢ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) الصحاح (شنب) .

(٤) في « ب » : (للمفعول) .

(٥) خبر فوك : هو قوله : (كأنما ذر عليه الزرنب) ، وليس فقط : (كأنما ذر) . انظر حاشية يس ١٩٧/٢ .

(٦) الخلاف : الصفصاف ، وهو شجر عظام وأصنافه كثيرة . لسان العرب ٩٧/٩ (خلف) .

(وقول الآخر) ، وهو أبو النجم على ما قاله الجوهري[1] : [من الرجز]

٧٥١ـ (وَاهًا لِسَلْمَى وَاهًـــا وَاهَـــا) هِـيَ الْمُنَـى لَـوْ أَنَّنَـا نِلْنَاهَـــا

فـ « واهًا » : اسم فعل بمعنى أعْجَبُ ، قال الجوهري : إذا تعجَّبْتَ من طِيب شيء قلت : واهًا له ، أي : ما أطيبه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٧ـ مَـا نَـابَ عَـنْ فِعْـلٍ ....

البيتين[2] .

---

(١) الصحاح (ووه) .

٧٥١- الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ٢٢٧ ، ولسان العرب ٥٦٣/١٣ (ويه) ، وتاج العروس ٤٠١/١٠ (جرر) ، وله أو لرؤبة في الدرر ٣٢/١ ، ٣٨ ، ولرؤبة في ديوانه ص ١٦٨ .

(٢) تمام البيتين :

مَا نَـابَ عَـنْ فِعْـلٍ كَشَـتَّانَ وَصَـهْ هُـوَ اسْـمُ فِعْـلٍ وَكَـذا أَوَّهْ وَمَـهْ

ومَـا بِمَعْنَـى افْعَـلْ كَـآمِيْنَ كَـثُرْ وَغَـيْرُهُ كَـوَيْ وهَيْـهَات نَـزُرْ

(فصـــــــــل)

(اسم الفعل ضربان :

أحدهما) مُرْتَجَلٌ ، وهو (ما وُضِعَ من أوَّل الأمر كذلك) : أي اسْمًا للفعل (كـ : شَتَّانَ ، و : صَهْ ، و : وَيْ) ؛ فإنها موضوعة من أول الأمر أسماءً لتلك الأفعال .

(والثاني) : منقول ، وهو (ما) وُضِعَ من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم (نُقِلَ من غيره إليه ، وهو) ؛ أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه ؛ (نوعان) :

أحدهما : (منقول من ظرف) للمكان ، (أو جـار ومجـرور) ، [١٢١/ب] فالمنقول من الجار والمجرور (نحو : عليكَ) زيدًا ، [١٩٨] فإنه نُقِلَ عن موضوعه الأصلي ، واستُعمل اسمَ فعل (بمعنَى الْزَمْ) زيدًا ، (ومنه : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾) [المائدة/١٠٥] فـ« عليكم »: اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه وجوبًا ، و« أنفسكم »: مفعول به على حذف مضاف ، (أي : الزموا شأنَ أنفسكُم . و) المنقول من ظرف المكان نحو : (دُونَكَ زيدًا ، بمَعْنَى : خُذْهُ ، و : مكانَكَ ، بمَعْنَى : اثْبُتْ[(١)] ، و : أمامَكَ ، بمَعْنَى : تَقَدَّمْ ، و : وَرَاءكَ ، بِمَعْنَى : تَأَخَّرْ . و) من المنقول من الجار والمجرور : (إِلَيْكَ ، بِمَعْنَى : تَنَحَّ) ، وكان المناسب أن يذكره مع « عليك » ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة ، والقاصر منهما على حدة ، وذكر أربعة ظروف ، واحد متعدٍّ وهو « دونك » وثلاثة قاصرة وهي « مكانك » و« أمامك » و« وراءك » وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ، ولما تقدمك ، ولما تأخر عنك . وذكر جارَّين ومجرورين ، أحدهما متعد وهو « عليك » والثاني قاصر وهو « إليك » . وزعم الكوفيون أن « إليك » تأتي بمعنى « أمْسِكْ » فتتعدَّى بنفسها .

قيل : وقد تتعدى « عليك » بالباء كقول الأخطل : [من الكامل]

٧٥٢ـ فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لاَ تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إذا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

---

(١) في « أ » : (اثبت) .

٧٥٢- البيت للأخطل في ديوانه ص ١٩٥ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٩ .

وشذ مجيء « عَلَيَّ » اسم فعل مضارع بمعنى « الْزَمْ » و« عليه » اسم فعل لـ « يلزم » ، والباب كله سماعي عند البصريين ، والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سَمِعَ بشرط الْخِطَاب ، نحو : عليك . واختُلف في الكاف المتصلة بـ « عليك »[1] وأخواته ، فقال ابن بابشاذ : حرف خطاب ، [١٢٢/أ] وقال الجمهور : ضمير المخاطَب ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب ، فقال الكسائي : نصب على المفعولية ، وقال الفراء : رفع على المفعولية ، وقال البصريون : جرٌّ ، فقيل : على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال ، وقيل : الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر ، واختاره الموضح في « الحواشي » فقال : إن « عَلَيَّ » مثلاً اسم للُّزوم ، تقول : « عليك » بمعنى « إلزامَكَ » فللكاف موضعُ خفضٍ ورفعٍ . اهـ .

واستفدنا من ذلك[2] أن اسم الفعل إنما هو الجارّ فقط والمجرور خارج عنه ، وذلك خلاف ما صرَّح به هنا .

(و) النوع الثاني : (**منقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استُعمِل فعله ومصدر أُهْمِل فعله ، فا**) لنوع (**الأول نحو : رُوَيْدَ زيدًا ، فإنهم قالوا : أَرْوَدَهُ إِرْوَادًا بِمَعْنَى أَمْهَلَهُ إمهالاً ، ثم صَغَّرُوا الإِرْوَادَ**) الذي هو مصدر « أَرْوَدَ » (**تصغير الترخيم**) ، فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين ، وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا : رُوَيْدًا ، وسُمِّيَ تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد ، والترخيم حذفٌ ، (**وأقاموه مقام فعله**) الدال على الأمر .

(**واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله فقالوا : رُوَيْدَ زيدٍ ، وتارة منوَّنًا ناصبًا للمفعول**) به (**فقالوا : رُوَيْدًا زيدًا**) ، فـ « رويدًا » فيهما بمعنى « أَرْوِدْ » وفاعله مستتر فيه وجوبًا ، لأنه نائب عن فعل أمر ، و « زيدًا » مفعول به مجرور في الأول ، منصوب في الثاني . وتارة منوَّنًا غير ناصب للمفعول ، فقالوا : رُوَيْدًا يا زيدُ .

وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبًا حالاً عند سيبويه[3] ، نحو : ساروا [١٢٢/ب] رُوَيْدًا ، أي : مُرْوِدِيْنَ ، أو حال كون السير رُوَيْدًا ، أو نعتًا لمصدر مذكور أو مقدَّر ، فالأول نحو : ساروا سيرًا رُوَيْدًا ، والثاني نحو : ساروا رُوَيْدًا .

---

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (واستفيدوا منه) ، وفي « ب » : (واستفد منه) .

(٣) الكتاب ١/٢٤٤ .

(**ثم [إنَّهم]**[١] **نقلوه**) من المصدرية (**وسَمُّوا به فعله فقالوا : رُوَيْدَ زيدًا**[٢]) بفتح الدال من « رويد » ونصبها من زيد .

(**والدليل على أن**) رُوَيْدًا (**هذا**) المفتوح (**اسم فعل**) لا مصدر (**كونه مبنيًّا**) ، ولو كان مصدرًا كان معربًا . (**والدليل على بنائه كونه غير منوَّن**) ، ولو كان معربًا كان منوَّنًا ، والدليل على أنه مصغَّر ضمُّ أوَّله وفتْحُ ثانيه واجتلاب ياء ثالثة . والدليل على أن تصغير إرْوَادٍ تصغير ترخيم ، كما قال البصريون ، مجيئه متعديًا ، ولو كان تصغير رُوْدٍ[٣] بمعنى الْمَهْلِ[٤] والرِّفْقِ ، مثل[٥] قولهم : يَمْشِي على رُوْدٍ ، أي على مَهْلٍ ، كما قال الفراء[٦] ، كان قاصرًا .

(و) النوع [١٩٩] (**الثاني**) : المهمَل فعلُه ، نحو (**قولهم : بَلْهَ زيدًا**) أي : دَعْهُ ، (**فإنه في الأصل مصدر فعل مهمَل**) ، وذلك الفعل المهمل (**مرادف لـ : دَعْ**) ، و« دع » لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك ، (**يقال : بَلْهَ زيدٍ ، بالإضافة إلى المفعول كما يقال : تَرْكَ زيدٍ**) بالإضافة إلى المفعول ، وأما ما جاء في الحديث : « مِنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَةِ »[٧] فنادر ، (**ثم قيل**) بعد أن نقلوه وسموا به فعله : (**بَلْهَ زيدًا ، بنصب المفعول**[٨] **وبناء : بَلْهَ**) على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا ، لأنه نائب عن فعل أمر . و« بَلْهَ » هذا اسم فعل ، والدليل (**على أنه اسم فعل**) كونه مبنيًّا ، والدليل على بنائه كونه غير منوَّن ، وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه[٩] لا يتم به التقريب ، فإن

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول مالك بن خالد الهذلي : [من الطويل]

(رويدَ عليًّا جُدَّ ما ثدي أمِّهم إلينا ولكنْ بغضهم متماينُ)

وهو في شرح أبيات سيبويه ١/١٠٠ ، وشرح أشعار الهذليين ١/٤٤٧ ، والكتاب ١/٢٤٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٨٨ ، وشرح المفصل ٤/٤٠ .

(٣) في « ب » : (ورد) .

(٤) في « ب » : (المهمل) .

(٥) في « ب » : (من) .

(٦) الارتشاف ٣/٢٠٥ .

(٧) الحديث برواية : « لينتهيَن أقوام عن ودعهم الجمعات » وهو في مسند أحمد ١/٢٣٩ ، والنهاية ٥/١٦٥.

(٨) بعده في « ب » : (به) .

(٩) سقطت من « ب » .

« بَلْهَ » المرادفة[1] لـ « كيف » تشاركها [١٢٣/أ] في البناء وعدم التنوين ، يقال : بَلْـهَ زيـدٌ ، برفع زيد على الابتداء ، وبَلْهَ : خبر مقدم ، أي كَيْفَ زيدٌ ، وبذلك يتـم لــ « بَلْـهَ » ثلاثـة أوجه : مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف ، وقد روي بالأوجـه الثلاثـة قـول الشـاعر يصف السيوف : [من الكامل]

٧٥٣ــ تَـذَرُ الجَمَـاجِمَ ضَاحِيًـا هَامَاتُــهَا   بَلْـهَ الأَكُـفَّ كَأَنَّــهَا لَــمْ تُخْلَــقِ

وقد تأتي لغير ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٩ــ وَالفِعْـلُ مِــنْ أَسْـمَائِهِ عَلَيْكَــا   وَهَكَــذَا دُونَــكَ مَــعَ إِلَيْكَــا

٦٣٠ــ كَــذَا رُوَيْــدَ بَلْــهَ نَــاصِبَيْنِ   وَيَعْمَــلاَنِ الْخَفْـضَ مَصْدَرَيْــنِ

---

(١) في « ب » : (المرادف) .

٧٥٣- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٤ .

(فصـــــــــــل)

(**يعمل اسم الفعل عمل مسمَّاه**) في التعدي واللزوم غالبًا ، فإن كان مسماه لازمًا كان اسم فعله كذلك ، فيقتصر على الفاعل ، (**تقول : هَيْهَاتَ نَجْدٌ ، كما تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ ، قال**) جرير : [من الطويل]

٧٥٤ـ (**فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ** وَهَيْـهَاتَ خِـلٌّ بـالعَقِيْقِ نُوَاصِلُـهْ

فالعقيق : فاعل هيهات الأول ، وخِلٌّ : فاعل هيهات الثالث ، وهيهات الثاني لا فاعل له ، لأنه لم يؤتَ به للإسناد بل لمجرد التقوية ، والتوكيد للأول .

(**و**) إذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك ، (**تقول : شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو ، كما تقول : افْتَرَقَ زيدٌ وعمرٌو**) ، لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدًا . (**و**) إن كان مسماه متعديًا كان اسم فعله كذلك ، تقول : (**دراكِ زيدًا**) ، بنصب المفعول ، (**كما تقول : أَدْرِكْ زيـدًا**) ، بالنصب ، وفي بعض النسخ : تَرَاكِ زيدًا ، بالتاء والراء والكاف ، وهي أحسن ، لأن دَرَاكِ شاذٌّ ، لأنه من أَدْرِكْ ، وتَرَاكِ مقيسٌ [١٢٣/ب] لأنه من تَرَكَ ، ومن غير الغالب : آمِيْنَ وإيهِ ، فإنهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعدٍّ نحو : رَبِّ اسْتَجِبْ دُعائي وزِدْنِي عِلْمًا ، وإلى ذلك [٢٠٠] أشار الناظم بقوله :

٦٣١ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا..................

(**وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بيْن أفعال سُمِّيَتْ به ، فيُستَعْمَل على أوجه باعتبارها**) ، فيعمل عملها ، فيصل إلى المفعول به بنفسه إذا كان بمعنى فعل متعدٍّ ، وبحرف[1] جر إن كان بمعنى فعل لازم ، (**قالوا : حَيَّهَلِ الثَّرِيْدَ**) ، بالنصب ، (**بمعنى : ائْتِ الثَّرِيدَ**) ، وهو خُبْزٌ مغموس[2] بِمَرَقِ اللحم .

٧٥٤- تقدم تخريج البيت ١٣٩ ، ٣٨٢ .

(١) في « ب » : (وبجر) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (مغمور) .

(و) قالوا : (حَيَّهَلْ على الْخَيْرِ) فعدُّوه بـ« على » (أي : أَقْبِلْ على الْخير) ، وهو ضد الشر ، (وقالوا : إذا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلْ بِعُمَرَ[1]) فعدُّوه بالباء ، وحذفوا المضاف ، (أي : أَسْرِعُوا بِذِكْرِهِ) ، والمراد به عمر بن الخطاب ﷺ ، كما قال الحريري في المقامة التاسعة ، قال : وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه .

ولكن اسم الفعل يخالف مسماه ، فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ، (ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه) لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٣١ــ .... وَأَخِّـر مَـا لِـذِي فِيـهِ العَمَـلْ

(خلافًا للكسائي) في إجازته تقديم معموله عليه إلحاقًا للفرع بأصله[2] ، (وأمـا) ما احتج به وهو قوله تعالى : (﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء/٢٤] ، وقوله) : أي الشخص ، وهي جارية من بني مازن : [من الرجز]

٧٥٥ــ (يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَـا) إِنِّـي رَأَيْـتُ النَّـاسَ يَحْمَدُوْنَكَـا

(فمؤَوَّلان) ، وتأويل الآية أن « كِتَابَ اللهِ » مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم : متعلق به أو بالعامل [١٢٤/أ] المحذوف ، والتقدير : كتب اللهُ ذلك كتابًا عليكم ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعليه على حد : ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾ [البقرة/١٣٨] ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [النساء/٢٣] لأن التحريم يستلزم الكتابة . قاله الموضح في شرح القطر[3] . وتأويل البيت أن « دلوي » : مبتدأ ، ودونك : خبره ، وفيه نظر ، لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه .

---

(١) الحديث في النهاية ٤٧٢/١ ، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٢١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ .

٧٥٥- الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٤٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١١/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥ ، والأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، والإنصاف ٢٢٨/١ ، وأوضح المسالك ٨٨/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٥٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، وذيل السمط ص ١١ ، وشرح الأشموني ٤٩١/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، وشرح المفصل ١١٧/١، ولسان العرب ٦٠٩/٢ (ميح) ، ومعجم ما استعجم ص ٤١٦ ، ومغني اللبيب ٦٠٩/٢ ، والمقرب ١٣٧/١ ، ومقاييس اللغة ٢٨٧/٥ ، وعمدة الحفاظ (دون) ، وهمع الهوامع ١٠٥/٢ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٨ .

وجوَّز ابن مالك أن يكون « دلوي » منصوبًا بـ « دونك » مضمرة مدلولاً عليها بـ « دونك » الملفوظة[(١)] ، مستندًا لقول سيبويه في « زيدًا عليك »[(٢)] كأنك قلت : عليك زيدًا . وفيما قاله نظر ، لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا ، كما صرَّح به الموضح في متن القطر[(٣)] ، وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب .

وجوَّز بعضهم أن يكون « دلوي » منصوبًا بفعل محذوف دل عليه السياق ، أي : تناوَلْ دلوي ، وسَكَتَ عن « دونَكَ » . والمائح : من ماح ، بالحاء المهملة ، [وهو][(٤)] الذي ينزلُ[(٥)] البئرَ فيملأُ الدلوَ إذا قلَّ ماؤها .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٤ – ١٣٩٥ ، وفيه أيضًا جوّز ابن مالك أن يكون « دلوي » : مبتدأ ، و« دونك » : خبره .

(٢) الكتاب ١/٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٦ .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « ب » : (يندل) .

(فصـــــــــــــــل)

(**وما نُوِّنَ من هذه الأسماء**) النائبة عن الأفعال تنوين تنكير (**فهو نكـــــرة ، وقد التُزم ذلك**) التنكير (**في : وَاهًا ووَيْهًا ، كما التزم تنكير نحو : أَحَدٍ وعَرِيـــبٍ**) بفتح العين المهملة وكسر الراء ، (**ودَيَّارٍ**) بفتح الـدال وتشـديد اليـاء ، كلاهمـا مـرادف لـ « أحد » ، وأطلَقَ أحدًا وله استعمالات :

أحدها : مرادف الأول[1] ، وهو المستعمل في العدد ، نحو : أَحَدَ عَشَرَ .

الثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد ، نحو : ﴿ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص/١] .

الثالث : مرادف [١٢٤/ب] إنسان ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة/٦] .

الرابع : أن يكون اسْمًا عامًّا في جميع من يعقل ، نحو : ﴿ فَمَـا مِنْكُـمْ مِـنْ أَحَـدٍ ﴾ [الحاقة/٤٧] وهو المراد هنا ، وهذا ملازم للتنكير غالبًا ، ومن تعريفه قوله : [من البسيط]

٧٥٦ــ وَلَيْـسَ يَظْلِمُنِـي فِي حُـبِّ غَانِيَـةٍ إِلاَّ كَعَمْرٍو وَمَا عَمْـرُو مِـنَ الأَحَـدِ

قاله الموضح في الحواشي .

(**وما لم ينوَّن منها فهو معرفة ، وقد التُزم ذلك**) التعريف (**في نَزَالِ**) بالنون والزاي ، (**وتَرَاكِ**) بالتاء والراء (**وبابهما**) ، وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف ، كما التُزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات المعينة ، أما إذا أريد بـها غـير معين فإنـها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة ، نحو : ﴿ صِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْـتَ عَلَيْـهِم غَـيرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة/٧] . قاله الموضح في باب الاستثناء .

وفي ضمير الغائب أقوال :

---

(١) في « ب » : (مرادفٌ للأول) .

٧٥٦- البيت برواية (يطلبني) مكان (يظلمني) ، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٩٧/٥ ، وتاج العـروس ٢٧٤/٩ (وحد) ، ولسان العرب ٤٥١/٣ (وحد) .

ثالثها : إنْ رجع إلى واجب التنكير كـ : رُبَّهُ رجلاً ، فنكرة ، وإن رجع إلى جائز التعريف كـ : جاء [٢٠١] رجلٌ فأكْرَمْتُهُ ، فهو معرفة كالراجع إلى معرفة ، والصحيح أنه معرفة مطلقًا .

(**وما استُعمل بالوجهين**) ، بالتنوين وتركه ، (**فعلى معنيين**) : التعريف والتنكير ، (**وقد جاء على ذلك صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ ، وألفاظٌ أُخَرُ**) نحو : أفٍّ ، فما نُوِّنَ منها فهو نكرة ، وما لم ينَوَّن فهو معرفة ، (**كما جاء التعريف والتنكير في نحو : كتاب ورَجُلٍ وفَرَسٍ**) ، فمع التنوين نكرات وبدونه مع « أل » أو الإضافة معارف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٣٢ـ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيْرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نوّن منها وما لم ينوّن ، وأنها أعلام أجناس [١٢٥/أ] معنوية كـ : سُبْحَانَ .

قال في البسيط : وهو ظاهر قول ابن خروف ، والجميع مبني على الصحيح . وقال الفارسي وابن جني : ما كان منها ظرفًا فحركته إعرابية . نقله الموضح في الحواشي وقال : ينبغي أن لا يقولا به فيما كان مصدرًا نحو : رُوَيْدَ وبَلْهَ . اهـ .

(هذا باب أسْمَاء الأصوات)

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها ، وإذا ثبت النوع ثبت الجنس ، ويستشكل صدقُ حدِّ الكلمة عليها ، لأنها ليست دالة على معنى مفرد ، لأن المخاطب بها من لا يعقل ، فهي بمنزلة النعيق للغنم .

والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلِقَ فُهِمَ منه العالِمُ بالوضع معناه ، وهذا كذلك ، إذ لَمْ يُقَلْ : إنَّ حقيقة الدلالة كونُ اللفظ[1] يُخاطَبُ به من يعقل لإفهام معناه ، حتى يُرَدَّ ما ذكِرَ ، والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه . قاله الموضح في حواشيه[2] ومن خطه نقلْتُ[3] .

(وهي نوعان :

أحدهما : ما خُوطِبَ به ما لا يعقل مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعل) في الاكتفاء به ، ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير[4] ، واسم[5] الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير[6] ، وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل ، والثاني لِزَجْرِهِ .

فالدعاء **(كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : جِئْ جِئْ)** بكسر الجيم فيهما مكررين **(مهموزين)** كالأمر من «جاء» قاله السمين . وفي المحكم أنهما أمر للإبل بورود الماء . اهـ .

---

(١) بعده في « ط » : (بحيث) .

(٢) في « ب » : (الحواشي) .

(٣) انظر همع الهوامع ٢/١٠٧ .

(٤) سقط من « ب » ، « ط » : (لتحمله الضمير) .

(٥) في « ب » : (والاسم) .

(٦) سقط من « ب » : (لعدم تحمله الضمير) .

يقال : جَأْجَأْتُ الإبلَ ، إذا دعوتَها لتشربَ فقلتَ : جئْ جئْ . نقله الجوهري عن الأموي[١] وأقره . والاسم « الْجَيْءُ » على مثل البيع[٢] ، والأصل : جَأٌّ ، بهمزتين ساكنة فمتحركة ، أبدلت الهمزة الأولى ياء . [١٢٥/ب] ويقال في الإبل إذا دُعِيَت للعلف : هَأْهَأْ ، والاسم « الْهيْءُ » . قال أبو عمرو : الْهيْءُ : الطعام ، والْجِيْءُ : الشراب ، قال : [من الهزج]

٧٥٧ــ وَمَا كَانَ عَلَى الْجِيْءِ وَلاَ الْهِيْءِ امْتَدَاحِيكَا

(و) كقولهم (في دعاء الضَّأْن : حَاحَا ، و) في دعاء (الْمَعْزِ : عَاعَا) ، بالحاء المهملة في الأول ، وبالعين المهملة في الثاني ، حال كونهما (غير مهموزين ، والفعل منهما حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ) . قال سيبويه[٣] : وأبدلوا الألف من الياء لشبهها بها[٤] ، لأن قولك : حَاحَيْتُ ، إنما هو صوت بنيتَ منه فعلاً ، يعني على فَعْلَلْتُ وليست فَاعَلْتُ . قال : والذي يَدُلُّك [٢٠٢] على أنها ليست فَاعَلْتُ قولهم في الاسم : الْحَيْحَاءُ والْعَيْعَاءُ ، بالفتح فيهما . اهـ .

(والمصدر : حِيْحَاءَ وعِيْعَاءَ) ، بكسر أولهما ، وأصلهما : حِيْحَايٌ وعِيْعَايٌ ، أبدِلَت الياء همزة لتطرُّفها إثر ألف زائدة . قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعًا : [من الرجز]

٧٥٨ــ (يَا عَنْزُ هَذا شَجَرٌ وَمَاءُ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي العَيْعَاءُ)

(و) الزجر كقولهم (في زَجْرِ البَغْلِ : عَدَسْ) بفتح العين والدال المهملتين وبإهمال السين ، (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان : [من الطويل]

٧٥٩ــ (عَدَسْ مَا لِعَبَّاد عَلَيكَ إمَارَةٌ) أمِنْتِ وَهَذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيقُ

فـ « عَدَسْ » : [صوت][٥] يُزْجَرُ به البغل ، وقد يسمى البغل به ، والتقدير على التسمية به : يا عَدَسُ ، فحُذِفَ حرف النداء . و« إمارة » بكسر الهمز [ة][٦] : أي أمْرٌ وحُكْمٌ .

---

(١) في « ب » : (الأبْدي) .

(٢) في « ب » : (الجميع) .

٧٥٧- البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب ٤٢/١ (جأجأ) ، ٥٣ (جيأ) ، ١٧٩ (هأهأ) ، ١٨٩ (هيأ) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٣/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٧١ .

(٣) الكتاب ٣١٤/٤ .

(٤) بعده في « ب » : (في) .

٧٥٨- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٤ ، والمقاصد النحوية ٣١٣/٤ .

٧٥٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٥) إضافة من « ط » .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

(وقولنا : مِمَّا يشبه اسم الفعل ، احتراز من نحو قوله) ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط]

٧٦٠- (يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاء فَالسَّنَدِ) أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

فإن قوله : « يا دَارَ مَيَّةَ » ، خطاب [١٢٦/أ] لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفًى به ، ولذلك احتاج إلى قوله : « أَقْوَتْ »، وخاطب الدار توجعًا منه لما رأى تغيرها . وذهب الكوفيون إلى أن قوله « يا دَارَ مَيَّةَ » اسم موصول ، و« بالعلياء » : صلته . والعلياء : ما ارتفع من الأرض ، والسَّنَدُ : عطف على العلياء ، وسَنَدُ الجبل : ارتفاعه ، حيث يُسْنَدُ فيه ، أي : يُصْعَدُ ، والفاء فيه بمعنى الواو ، وأَقْوَتْ ، بالقاف : خَلَتْ ، والسالف : الماضي ، والأَمَدُ : الدهر . (وقوله) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٦١- (أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ أَلاَ انْجَلِي) بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فـ « أيها الليل » خطاب لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفًى به ، ولهذا احتاج إلى قوله : انْجَلِي .

النوع (الثاني : ما حُكِيَ به صوتٌ) مسموعٌ ، والمحكي صوته قسمان : حيوان وغيره ، فالأول (كـ : غاقْ) ، بالغين المعجمة والقاف ، (لِحكاية صوت الغراب) ، و« شِيبْ » لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشُّرْب . (و) الثاني نَحو : (طاقْ) ، بالطاء المهملة والقاف ، حكاية (لصوت الضَّرْبِ ، و : طَقْ) ، بفتح الطاء المهملة ، حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض ، (و : قَبْ) ، بفتح القاف وسكون الموحدة ، حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) ، وهي الدَّرَقَةُ .

(والنوعان) من أسماء الأصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنَّها لا عاملة ولا معمولة ، كما أن أسْماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة)

٧٦٠- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، والدرر ١٥٦/١ ، ٥٨٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥ ، والكتاب ٣٢١/٢ ، والمحتسب ٢٥١/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٥/٤ ، ولسان العرب ٣٥٥/٣ (قصد) ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٨ ، ٢٦٦/١٢ ، ٦٦٨/١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٤ ، ورصف المباني ص ٤٥٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٣/٢ ، ولسان العرب ٢٢٣/٣ (سند) ، ١٤١/١٤ (جرا) ، ٤٩١/١٥ (يا) ، وهمع الهوامع ٨٥/١ ، ٢٤٣/٢ .

٧٦١- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، والأزهية ٢٧١ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ ، وسر صناعة الإعراب ٥١٣/٢ ، ولسان العرب ٣٦١/١١ (شلل) ، والمقاصد النحوية ٣١٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٣/٤ ، وجواهر الأدب ٧٨ ، ورصف المباني ص ٧٩ ، وشرح الأشموني ٤٩٣/٢ .

كـ « ليت » (**في أنّها عاملة غير معمولة ؛ وقد مضى ذلك في أول**) هذا (**الكتاب**[1]) ،
بخلاف [١٢٦/ب] أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم :

٦٣٤ــ . . . . وَالْزَمْ بنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

على نوعي أسماء الأصوات ، وهما المذكوران في قوله :

٦٣٣ــ ومَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلْ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
٦٣٤ــ كَذَا الذي أجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ . . . .

وربما أُعْرِبَ بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط ، أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعْلِهِ اسْمًا للمحكي صوته أو للمصوَّت له به ، فيكون حينئذ مرادفًا لاسم متمكن .

فالأول كقوله : [من الطويل]

٧٦٢ــ . . . . كَمَا رُعْتَ بالحَوْبِ الظِّمَاءَ الصَّوَادِيَا

يروى : الحَوْبَ ، بالوجهين : على الحكاية وعدمها ، أي : كما رُعْتَ بهذا اللفظ الذي يُصَوَّت به . وهو « حَوْبَ » بفتح الحاء المهملة ، والباء الموحدة ، وهو زجرٌ للإبل ، وأما « جُوتَ » ، بضم الجيم وبالتاء المثنَّاة فوق ، المفتوحة ، فهو لدعاء الإبل لا لزجرها .

والثاني كقوله : [من الرجز]

٧٦٣ــ إذ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ

فهذا بمنزلة قوله : مثلُ جَنَاحِ غُرَابٍ .

والثالث كقوله : [من الكامل]

٧٦٤ــ وَوَقَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأنِّي لَمْ أزَلْ

قال الموضح [٢٠٣] في حواشيه : وهذان النوعان الأخيران ينبغي أن لا يجوز فيهما إلا الإعراب .

---

(١) انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٨ وما بعدها .

٧٦٢- صدر البيت : (دعاهن رِدْفِي فارْعَوَيْن لصوته) ، وهو لعويف القوافي في خزانة الأدب ٣٨١/٦ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣١٧ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٨ ، وشرح المفصل ٧٥/٤ ، ٨٢ ، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت) ، وتاج العروس ٢٨٢/٤ (جوت) .

٧٦٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠ ، والدرر ٣٤٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢١٨/٣ ، والاقتضاب ص ٦٢٥ ، وتاج العروس (غيق) ، وتخليص الشواهد ص ١٥٢، وشرح الأشموني ٤٩٤/٢ ، ولسان العرب ١٣٣/٦ (عدس) ، والمخصص ١٥١/٨ ، وهمع الهوامع ١٠٧/٢ .

٧٦٤- لم أقف على تمام البيت ولا على مصادره .

(هذا باب نونَي التوكيد)

الثقيلة والخفيفة

(لتوكيد الفعل نونان : تقيلة وخفيفة نحو : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾) [يوسف/٣٢].

وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما ، كإبدال الخفيفة ألفًا في نحو : « ولَيَكُونًا » ، وحذفها في نحو : [من الخفيف]

٧٦٥ـ لا تُهِينَ الفقيرَ ....

وكلاهما ممتنع في الثقيلة . قاله سيبويه[1] .

وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانًا ، وقد قال سيبويه نفسه في « أنَّ » المفتوحة إنها فرع المكسورة ، ولَها [١٢٧/أ] إذا خُفِّفَت أحكام تخصها[2] ، ومذهب

٧٦٥- تمام البيت : (لا تهين الفقير علّك أنْ تَرْ كَعَ يومًا والدهر قد رفَعَهْ)

وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ٦٨/١٨ ، وأمالي القالي ١٠٧/١ ، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١ ، والحماسة البصرية ٣/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٠/١١ ، ٤٥٢ ، والدرر ٢٨١/١ ، ٢٥١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٣ ، والشعر والشعراء ٣٩٠/١، والمعاني الكبير ٤٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤، وتاج العروس ١٢٢/٢١(ركع) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢١/١ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٤٦ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٧ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، واللسان ١٨٤/٦ (قنس) ، ١٣٣/٨ (ركع) ، ٤٣٨/١٣ (هون) ، واللمع ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١٥٥/١ ، والمقرب ١٨/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ ، وتاج العروس (هون) ، وعمدة الحفاظ (ركع) .

(١) الكتاب ٥٢١/٣ .

(٢) الكتاب ١٢٠/٣ .

الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة[١] ، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة[٢] . اهـ . ويدل له : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوْنًا ﴾ [يوسف/٣٢] فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصًا على سجنه من كينونته صاغرًا .

(**ويؤكد هما الأمر مطلقًا**) من غير شرط ، لأنه مستقبل دائمًا ، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو : قُومَنَّ ، والأمر باللام نحو : لِيَقُومَنَّ زيدٌ ، بكسر اللام ، والدعاء نحو : [من الرجز]

٧٦٦– فَأَنْزِلَنْ سَكِيْنَةً عَلَيْنَا

(**ولا يؤكَّد هما الماضي**) لفظًا ومعنًى (**مطلقًا**) لأنهما يُخْلِصَان مدخولهما للاستقبال ، وذلك ينافي الْمُضِيَّ ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمُ الدَّجَّالَ » وقول الشاعر : [من الكامل]

٧٦٧– دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا ....

فهذان الفعلان مستقبلان معنًى .

(**وأما المضارع**) المجرد من لام الأمر (**فله حالات :**

إحداها : أن يكون توكيده هما واجبًا) ، أي لا بد منه ، (**وذلك إذا كان مثبتًا مستقبلاً ، جوابًا لقسم ، غير مفصول من لامِهِ**) ، أي لام القسم ، (**بفاصل نحو : ﴿ وَتَاللهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾**) [الأنبياء/٥٧] فـ « أكيدنَّ » : فعل مضارع مثبَت مستقبَل جواب قسم ، وهو : تَاللهِ ، وليس مفصولاً من لام القسم بفاصل .

(**ولا يجوز توكيده هما إذا كان منفيًا**) لفظًا أو تقديرًا ، فالأول نحو : واللهِ لا أقوم ، والثاني (**نحو : ﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ ﴾**) [يوسف/٨٥] فـ « تفتأ » منفي بلا محذوفة ، (**إذ التقدير : لا تَفْتَأُ**) ، وحذفُ « لا » في جواب القسم مطرد .

---

(١) انظر الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة رقم ٩٤ .

(٢) الكتاب ٥٠٩/٣ .

٧٦٦– الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٢/٢ ، والكتاب ٥١١/٣ ، وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ٢٣٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٠ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٧ ، ومغني اللبيب ٩٨/١ ، ٢٦٩ ، ٣١٧ ، ٣٣٩/٢ ، ٥٣٩ ، والمقتضب ١٣/٣ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

٧٦٧– عجز البيت : (لولاك لم يك للصبابة جانحا) ، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٤/١ ، وشرح المرادي ٩١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٠/١ ، ٣٤١/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(**أو كان**) المضارع (**حالاً كقراءة ابن كثير** : ﴿ **لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ** ﴾[1] [القيامة/١] ، **وقول الشاعر**) : [من المتقارب]

٧٦٨ــ (**يَمِيْنًا لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ**) يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ

فـ « أقسم » في الآية ، و « أبغض » في البيت [١٢٧/ب] معناهما الحال لدخول اللام عليهما ، وإنَّما لم يؤكَّدا بالنون ، لكونها تُخْلِصُ الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال .

(**أو كان**) المضارع (**مفصولاً من اللام**) بمعموله أو بحرف [٢٠٤] تنفيس ، فالأول (**مثل**) قوله تعالى : (﴿ **وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللهِ تُحْشَرُوْنَ** ﴾) [آل عمران/١٥٨] (و) الثاني (**نحو** : ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾ [الضحى/٥] فـ « يعطيك » على جواب القسم وهو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى/٣] والمعطوف على الجواب جواب .

وقول البيضاوي[2] تبعًا للزمخشري[3] : واللام في : « وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ » للابتداء ، دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ ، والتقدير : لأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ ، لا للقسم ، فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكِّدة ، مخالفٌ لِمَا عليه الجمهور من أنَّ ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها ، فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله : [من الخفيف]

٧٦٩ــ فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَي الذي أسْـ ـلَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أوْ جَمِيْلاَ

أنشده ابن مالك شاهدًا على ذلك .

(و) الحالة (**الثانية : أن يكون**) توكيده بهما (**قريبًا من الواجب ، وذلك إذا كان**) المضارع (**شرطًا لـ : إنْ**) الشرطية (**المؤكَّدة بـ : ما**) الزائدة (**نحو** : ﴿ **وَإِمَّا تَخَافَنَّ** ﴾) [الأنفال/٥٨] من الأجْوَفِ ، (﴿ **فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ** ﴾) [الزخرف/٤١] من السالم ، (﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾) [مريم/٢٦] من الناقص ، (**ومن تَرْك توكيده قوله**) : [من البسيط]

---

(١) هي قراءة ابن كثير وقنبل والحسن والأعرج والبزي والزهري والقواس . انظر الإتحاف ص ٤٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ ، والنشر ٢٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ .

٧٦٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٤ ، وشرح الأشموني ٤٩٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٤ .

(٢) أنوار التنزيل ١٨٨/٤ .

(٣) الكشاف ٢١٩/٤ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٤١ .

٧٦٩- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٨/٣ .

٧٧٠ــ (يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ) فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

[١٢٨/أ] أراد : يا صاحبي ، فحذف المضاف إليه ؛ وهو الياء[١] ؛ وآخِر المضاف ؛ وهو الباء[١] ؛ معًا ، قاله ابن خروف ، والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط ، وترك توكيد[٢] « تجدني » ، فحذف النون (وهو قليل) في النثر ، (وقيل : يختص بالضرورة) .

الحالة (الثالثة : أن يكون) توكيده بهما (كثيرًا ، وذلك إذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) ، نهي أو دعاء أو عرض أو تمني أو استفهام .

فالأول (كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً) عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُوْنَ ﴾ [إبراهيم/٤٢] .

(و) الثاني كقول خرنق : [من الكامل]

٧٧١ــ لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذينَ هُمُ سُمُّ العَدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

فَأَكَّدَتْ « يبعد » بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء . والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة : [من البسيط]

٧٧٢ــ (هَلاَّ تَمُنِّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ) كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

فأكد « تَمُنِّنْ » بكسر النون الأولى بعد حرف العرض ، وأصله : تَمُنِّيْنَنْ ، حُذِفَت نون الرفع مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة لتوالي النُّونات ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وغير : حال من ياء المخاطبة ، ومُخْلِفَة ، بتاء التأنيث : مضاف إليها ، وذي سَلَم : موضع بالشام .

(و) الرابع نحو (قول الآخر يخاطب امرأة أيضًا) : [من الطويل]

٧٧٣ــ (فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي) لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

فأكد « تَرَيِنَّني » بتشديد النون الأولى على حد : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [مريم/٢٦] بعد حرف التمنِّي .

٧٧٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٤ ، والدرر ٢٣٩/٢ .

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ط » : (تنوين) .

٧٧١- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٧ .

٧٧٢- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٣٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٩٩/٤ ، والدرر ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٣/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

٧٧٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٠/٤ ، والدرر ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٠ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٣/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(و) الخامس نحو (**قوله**) : [من الكامل]

٧٧٤ـ .... **(أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاَ)**

فأكد « تَمْدَحَنَّ » بعد حرف الاستفهام . وكندة ، بكسر الكاف وسكون النون : اسم قبيلة في كهلان ، وقبيلاَ : ترخيم قبيلة للضرورة .

الحالة (**الرابعة : أن يكون**) توكيده بهما (**قليلاً ، وذلك بعد** « **لا** » **النافية ، أو**) بعد (**ما ؛ الزائدة** [١٢٨/ب] **التي لم تُسْبَق بـ : إنْ**) الشرطية .

فالأول (**كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾**) **[الأنفال/٢٥]** فأكَّد « تُصِيبَنَّ » بعد « لا » النافية تشبيهًا لها بالناهية صورة ، وجملة « لا تصيبن » خبرة في موضع الصفة لـ « فتنة » فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم ، لا خاصة بالظالمين : لأنها قد وُصِفَت بأنها تصيب الظالمين خاصة فيكف تكون مع هذا خاصة بهم ؟ . وقيل : « لا » ناهية وأقيم المسبَّب مقام السبب ، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عُلِلَ عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ، لأن الإصابة مسبَّبة[1] عن التعرض ، وأسند[2] المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلاً **[٢٠٥]** بل كثيرًا ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول ، أي : واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك .

(و) الثاني (**كقولهم**) في المثل نظمًا : [من الطويل]

٧٧٥ـ إذا مَاتَ مِنهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ **(وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا)**

فأكد « يَنْبُتَنَّ » بعد « ما » الزائدة . وهذا مثل يضرب لِمن كان أصلاً تفرع منه ما يشبهه .

٧٧٤- صدر البيت : (قالت فطيمة حَلِّ شِعْرَك مِدْحة) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٥٨ ، والمقنع في الكتاب ٥١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠١/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٤٣ ، وخزانة الأدب ٣٨٣/١١ ، ٣٨٤ ، والدرر ٢٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٠ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(١) في « أ » : (مسبة) .

(٢) في « ب » : (واستند) .

٧٧٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/٤ ، وخزانة الأدب ٢٢/٤ ، ٢٨١/٦ ، ٢٢١/١١ ، ٤٠٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣، وشرح شواهد المغني ٧٦١/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والكتاب ٧١٥/٣ ، ولسان العرب ٤٢٦/٤ (شكر) ، ٥١٦/١٣ ، ٥١٨ (عضه) ، ومغني اللبيب ٣٤٠/٢ .

والمعنى هنا : إذا ماتَ الأبُ[1] سَرَقَ الولدُ شَخْصَ والِدِهِ ، فيصير كأنه هو . قاله العيني[2] .

واقتصر الموضح في الحواشي على عجُزه فقال : هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن . والعِضَةُ : شجرة ، وشَكِيْرُهَا : شوكها ، وقيل : صغار ورقها ، يعني أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها، أي : ما ظهر من الصغار يدل على الكبار .

وقولهم : « بِأَلَمٍ مَا تُخْتَنَنَّهْ »[3] يقال لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له منه ، وهو خطاب لامرأة في [١٢٩/أ] الأصل ، والهاء للسكت .

وقولهم : « بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ »[4] يقال لِمَنْ حَمَّلْتَهُ فعلاً فأباه[5] ، أي : لا بدَّ لك من فعله بمشقة .

وقولهم : « بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ »[6] تقوله لِمَنْ يُخْفِي عنك أمرًا أنتَ بصيرٌ به ، أي أني أراك بعين بصيرة .

(وقوله) ، وهو حاتم الطائي : [من الطويل]

٧٧٦ـ (قَلِيْلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ) إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا

و« ما » زائدة في الأماكن الخمسة ، وهي على معنى النفي ، أي : ما يَحْمَدَنَّكَ ، وكذا الباقي ، ولا يقاس عليهن ، ولا تحذف « ما »[7] منهن .

الحالة (**الخامسة : أن يكون**) التوكيد بهما (**أقل ، وذلك بعد : لَمْ ، وبعد أداة جزاء بغيرِ : إمَّا**) الشرطية ، فالأول (**كقوله**) ، وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلاً

(١) في « ط » : (الابن)

(٢) شرح الشواهد للعيني ٢١٧/٣ .

(٣) مجمع الأمثال ١٠٧/١ ، وفي المستقصى ٢٠٤/٢ : (احبري بألم تختننه) .

(٤) من شواهد الكتاب ٥١٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤١ .

(٥) في « ط » : (أعياه) .

(٦) مجمع الأمثال ١٠٠/١ ، وجمهرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، والكتاب ٥١٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٩/٢ ، وشرح المفصل ٥/٩ .

٧٧٦- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٣، والدرر ٢٤٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٥١/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٤ ، ونوادر أبي زيد ١١٠ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٠٤/١، وأوضح المسالك ١٠٥/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٧/٤ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ .

(٧) في « ط » : (ما الشرطية) .

قد عَمَّهُ الخصب وحَفَّهُ النبات : [من الرجز]

٧٧٧ـ (يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا) شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أراد : ما لم يَعْلَمَنْ ، بنون التوكيد الخفيفة المبدَلة في الوقف ألفًا .

(و) الثاني (كقوله) : [من الكامل]

٧٧٨ـ (مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ) أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

فأكد « تَثْقَفَنْ » بنون التوكيد الخفيفة بعد « مَنْ » الشرطية . و« تثقفن » بمعنى « تَجِدْ » والآيب : الراجع ، وبنو قتيبة من باهلة .

وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة : واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل ، لأن آخرها مشبه بما قبله ، وما قبله مشبه بما قبله ، وهكذا إلى الأول ، وذلك أن التوكيد بالنُّونَيْنِ إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه .

أما في الحالة الأولى ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٧ـ أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ ....

فلأن القسم إنما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجًا إلى التوكيد .

وأما [١٢٩/ب] الحالة الثانية ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٦ـ .... أَوْ شَرْطًا امًّا تَالِيَا

٧٧٧- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١،٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٠/٤ ، ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ٢٤٠/٢ ، ولأبي حيان الفقعسي في المقاصد النحوية ٣٢٩/٤ ، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٢٠ ، ٧١١ ، والإنصاف ٤٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٨ ، ٤٥١ ، ورصف المباني ص ٢٢٩، ٣٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٠/٢، وشرح المفصل ٤٢/٩ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ٢٢٩/١٤ (خشي) ٩٩/١٥ (عمي) ، ٤٢٨ (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠ ، ونوادر أبي زيد ص ١٣٢ ، وهمع الهوامع ٧٨/٢ ، وتهذيب اللغة ٦٦٤/١٥ ، وتاج العروس (خشي) ، (عمي) .

٧٧٨- البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ٢٤٤/٢ ، ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢٦٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٣ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/٢ ، وشرح المرادي ١٠٥/٤ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

فلأن « إنْ » الشرطية لما أكّدت بـ « ما » الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام .

وأما الحالة الثالثة ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٦ـ يُؤَكِّـدَانِ افْعَـلْ وَيَفْعَـلْ آتِيَـا ذَا طَلَبٍ ....

فلأن ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد « إنْ » في استدعاء الجواب .

وأما الحالة الرابعة ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٧ـ .... وَقَـلَّ بَعْـدَ مَـا ولَـم وبَعْـدَ لاَ

فلأن « لا » النافية أشبهت « لا » الناهية صورة ، وأما الزائدة فأشبهت « ما » النافية كذلك .

وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٨ـ وَغَـيْرِ إمَّـا مِـنْ طَوَالِـبِ الْجَـزَا ....

فلأن[1] « لَمْ » للنفـي ، والنفـي أشبه النـهي معنًى[2] ، وغير « إنْ » من [٢٠٦] أدوات الشرط أشبهت « لَمْ » في الجزم ، ولا يؤكَّد بهما في غير ذلك إلا ضرورة كقوله : [من المديد]

٧٧٩ـ رُبَّمَـا أوْفَيْـتُ في عَلَـمٍ تَرْفَعَـنْ ثَوْبِـي شَمَـالاَتُ

والذي سهل ذلك أن « رُبَّمَا » للقلة ، والقلة تناسب النفي والعدم ، والنفي شبيه بالنهي . كذا علل التفتازاني[3] .

---

(١) في « ط » : (فلا إن) .

(٢) في « ب » : (معا) .

٧٧٩- البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ١٥/٢٥٧ ، وخزانة الأدب ١١/٤٠٤ ، والدرر ٢/١٠١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣ ، والكتاب ٣/٥١٨ ، ولسان العرب ٣/٣٢ (شيخ) ، ١١/٣٦٦ (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٤ ، ٤/٣٢٨ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١/٣٠٦ ، وأوضح المسالك ٣/٧٠ ، والدرر ٢/٢٤٣ ، ورصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩ ، وشرح المفصل ٩/٤٠ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ٣/١٥ ، والمقرب ٢/٧٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٨ ، ٧٨ .

(٣) شرح التفتازاني ص ١٦ .

وقد يؤكّدان جواب الشرط كقوله : [من الطويل]

٧٨٠ـ . . . . وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْـهُ فَـزَارَةُ تَمْنَعَـا

أي : « تَمْنَعَنْ » وهو قليل في الشعر . نص عليه سيبويه وقال[1] : « شبهوه بالنهي حيث كان مجزومًا غير واجب »

٧٨٠- صدر البيت : (فمهما تشأ منه فزارة تعطكم) ، وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٥١٥/٣ إلى عوف بن الخرع ، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩٥، وحماسة البحتري ص ١٥ ، والدرر ٢٤٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٢/٢ ، وللكميت في شرح ابن الناظم ص ٤٤٤ ، وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ولسان العرب ٢٧٣/٨ (قزع) ، وللكميت بن معروف أو للكميت ابن ثعلبة في المقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٠٩/٧ ، ٥١٠ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وهمع الهوامع ٧٩/٢ .

(١) الكتاب ٥١٥/٣ .

(فصـــــــــل)

(في حكم آخر) الفعل (المؤكَّد) بالنُّونَيْنِ

(**اعلم أن هنا أصلين يستثنَى من كل منهما مسألة**) واحدة (**الأصل الأول ، أن آخر**) الفعل[1] (**المؤكَّد يُفتَح**) كما أشار الناظم بقوله :

٦٣٨ــ .... وَآخِـرَ الْمُؤَكَّـدِ افْتَـحْ .....

(**تقول**) في المضارع : (**لِتَضْرِبَنَّ**) زيدًا ، (**و**) في الأمر : (**اضْرِبَنَّ**) يا زيدُ .

واختُلِفَ في [١٣٠/أ] هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي : بناءٌ للتركيب ، وقال سيبويه والسيرافي والزجلجي : عارضةٌ للساكنين[1]، وهما : آخر الفعل والنون الأولَى .

(**ويستثنَى من ذلك**) الأصل الأول (**أن يكون**) المضارع (**مسنَدًا إلى ضَمِيرٍ**) بالتنوين ، (**ذي لِيْنٍ**) ، ألف أو واو أو ياء ، (**فإنه يُحَرَّك آخره حينئذ بحركة تُجَانِسُ ذلك اللَّيْنَ**) من فتحة أو ضمة أو كسرة (**كما نشرحه**) قريبًا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٣٩ــ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

(**والأصل الثاني : أنّ ذلكَ**) الضمير (**اللَّيْنَ يجب حذفه إن كان واوًا أو ياء**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٠ــ وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاّ الأَلِفْ ....

(**تقول : اضْرِبُنَّ يا قَوْمُ ، بضمِّ الباء ، واضْرِبِنَّ يا هِنْدُ ، بكسرها ، والأصل : اضْرِبُونَّ واضْرِبِيْنَّ**) ، بتشديد النون فيهما ، فالتقى ساكنان : الواو والنون المدغمة في الأول ، والياء والنون المدغمة في الثاني ، (**ثم حذفت الواو**) في الأول (**والياء**) في الثاني (**لالتقاء الساكنين**) .

---

(١) سقطت من « ب » .

أما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللّيْن والمدغَمُ في كلمة واحدة فواضحٌ ، لأنه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حَدِّهِ ، وأما من لم يشترط ذلك فلأن الكلمة لما ثَقُلَتْ واستطالت ، وكانت الضمة والكسرة تدلّان على الواو والياء حُذِفَتا ، هذا مع الثقيلة ، وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على حَدِّهِ اتفاقًا .

(**ويُستَثْنَى من ذلك**) الأصل الثاني (**أن يكون آخر الفعل**) المضارع (**ألفًا** ، كـ : **يَخْشَى** ، **فإنك تحذف**) آخر الفعل ، وهو الألف ، وتثبت الواو مضمومة ، [١٣٠/ب] والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٢ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وفِي ... وَاوٍ ويَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي

(**فتقول : يا قومِ اخْشَوُنَّ**) بضم الواو (**ويا هندُ اخْشَيِنَّ**) [بكسر الياء][1] والأصل : اخْشَيُونَّ واخْشَيِيْنَّ[2] ، حُذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني . وإن شئت قلت : تحرَّكت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني ، فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما ، فحُرِّكت الواو بما يناسبها وهو الضم ، وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر ، تخلصًا من التقاء الساكنين .

(**فإذا أُسْنِدَ هذا الفعل**) الذي آخره ألف (**إلى غير الواو والياء**) ، وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون ، (**لم تحذف آخره**) ، وهو الألف ، (**بل تقلبه ياء**) ، وإلى ذلك [٢٠٧] أشار الناظم بقوله :

٦٤٠ـ .... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ اليَا ... وَالوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

(**فتقول**) إذا أسندته إلى الظاهر : (**لَيَخْشَيَنَّ زيدٌ** ، و) إلى الضمير المستتر : (**لَتَخْشَيَنَّ يا زيدُ** ، و) إلى الألف : (**لَتَخْشَيَانِّ يا زيدانِ** ، و) إلى النون : (**لَتَخْشَيْنَانِّ يا هنداتُ**) .

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « أ » ، « ب » : (اخشون واخشين) .

(فصــــــــــــــل)

(تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو : قُومَا واقْعُــــدَا) ، فـلا يقـال : قُومَـانْ واقْعُدَانْ ، [١٣١/أ] بسكون النون ، (لئلا يلتقي ساكنان) على غير حدهما[١] ، (و) نُقِلَ (عن يونس والكوفيين إجازته[٢]) ، وحجتهم ؛ كما قال الخضراوي ؛ أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل : نحو : ﴿ مَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ [الأنعام/١٦٢] ، ونحو ﴿ آنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقـرة/٦] ونحـو : ﴿ هَؤُلَاءْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ ﴾ [البقرة/٣٢] و« الْتَقَتْ حَلَقَتَا البِـــطَانِ »[٣] ، ونحـو : لامْ ، راْءْ ، وكاْفْ هاْءْ ، وعَيْنْ صاْدْ .

(ثم صرَّح الفارسي في) كتابه (الحجة : بأن يونس يُبْقِي النون ســـاكنة[٤] . ونظير ذلك قراءة نافع : وَمَحْيَايْ) بسكون الياء وصلاً[٥] . (وذكر النـــاظم) في شـرح التسهيل عن يونس (أنه يكسر) النون[٦] ، (وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم[٧] : ﴿ فَدَمِّرَانِهِمْ تَدْمِيْرًا ﴾) [الفرقان/٣٦] على أنه أمر للاثنين ، والنون المكســورة نـون توكيـد خفيفة .

(وجوَّز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان : ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس/٨٩] بتخفيف

---

(١) في « ط » : (غيرها) .

(٢) انظر الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة رقم ٩٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، والكتاب ٥٣٧/٣ .

(٣) مجمع الأمثال ١٨٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٨٨/١ ، والمستقصى ٣٠٦/١، وكتاب الأمثال لابن ســـلام ص ٣٤٣ .

(٤) الحجة ٤٤١/٣ .

(٥) وكذلك قرأها أبو جعفر ، انظر الإتحاف ص ٢٢١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، ولم يرد هذا القول في شرح التسهيل ، بل في شـــرح الكافيــة الشــافية ١٤١٧/٣ .

(٧) هي قراءة علي بن أبي طالب ﷺ . انظر مختصر ابن خالويه ص ١٠٥ .

النون) مكسورة ، بناء على كون الواو للعطف و« لا » للنهي[١] . قال الشارح[٢] : ويجوز أن تكون الواو للحال و« لا » للنفي ، والنون علامة الرفع .

(**وأما الشديدة فتقع بعدها**) ، أي بعد الألف ، (**اتفاقًا**) من البصريين والكوفيين ، (**ويجب كسرها**) . وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله :

٦٤٤ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيْفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيلَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

(**كقراءة باقي السبعة : ﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِّ ﴾**) [يونس/٨٩] بتشديد النون[٣] . وإنما كُسِرَتْ وكان أصلها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين في نحو : غلامان ، وفُتِحَتْ في غير ذلك ، لأنها حرفان ، الأول منهما ساكن ، فُتِحَت كما فُتِحَت نون « أَيْنَ » . هذا تعليل سيبويه[٤] .

الحكم (**الثاني**) من أحكام الخفيفة : (**أنها لا تؤكّد الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن** [١٣١/ب] **يُؤْتَى بعده بألف فاصلة بين النونين**) ، وهما نون الإناث ونون التوكيد ، (**قصدًا للتخفيف**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٥ـ وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلاً إِلَى نُوْنِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

(**فيقال : اضْرِبْنَانِّ**) يا نِسْوَةُ ، (**وقد مضى**) قريبًا (**أن الخفيفة لا تقع بعد الألف**) .

وعدل في التعليل عن تعليل تصريف العزي للفصل بين النُّونات[٥] ، يعني الثلاثة : نون جماعة الإناث ، والمدغَمَة والمدغَم فيها ، ليرتِّب عليه قوله : (**ومَنْ أجاز ذلك**) وهو يونس والكوفيون فيما تقدَّم ، (**أجازه هنا بشرط كسر النون**) فرارًا من التقاء الساكنين على غير حده ، إذ ليس هنا ثلاث نونات .

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ ، والإتحاف ص ٢٥٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، والإنصاف ٦٦٧/٢ .

(٣) انظر الإتحاف ص ٢٥٣ .

(٤) الكتاب ٥٢٧/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ .

(٥) تصريف العزي ص ١٧ .

واعتُرِضَ بأنَّ تحريكها يُخْرِجُها عن وضعها فالوجه مَنْعُها بعد الألف « وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأنَّ الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها ، وأُدْخِلَتِ الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ، لئلا يلزم للفرع مزيَّةٌ على الأصل » .

واعترضه التفتازاني بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين[1] ، مع أن الفرع لا يجب أن يَجْرِي على الأصل في جميع الأحكام . اهـ .

ولك أن تقول نُصْرَةً لابن الحاجب : المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون ، وهم [٢٠٨] القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة .

قال الشاطبي : والحجة لهم فيما ذهبوا إليه ، أن الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل هنا بعد الألف ، فكذا الخفيفة . اهـ . فهذا فرع جارٍ على أصلهم .

الحكم (**الثالث**) من أحكام الخفيفة : [١٣٢/أ] (**أنها تُحْذَفُ قبل الساكن**) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٦ـ وَاحْـذِفْ خَفِيْفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ ....

(**كقوله**) ، وهو الأضبط بن قُرَيْعٍ ، وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة : [من الخفيف]

٧٨١ـ (**لاَ تُـهِيْنَ الفَقِـيْرَ عَلَّـكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَـدْ رَفَعَـهْ**)

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلاً عليها ، (**وأصله : لا تُهِيْنَنْ**) ، من الإهانة ، وكنَّى بالركوع عن انحطاط الحال .

الحكم (**الرابع**) من أحكام الخفيفة : (**أنها تعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قُلِبَت ألفًا**) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٨ـ وَأَبْدِلَنْـهَا بَعْـدَ فَتْـحٍ أَلِفَـا وَقْفًـا ....

(**كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] ﴿ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف/٣٢] ، وقول الشاعر**) ، وهو الأعشى ميمون : [من الطويل]

---

(١) شرح التفتازاني ص ١٧ .

٧٨١- تقدم تخريج البيت برقم ٧٦٥ .

٧٨٢ــ وَإِيَّـــاكَ وَالْمَيْتَـــاتِ لاَ تَقْرَبَنَّـــهَا (وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا)

والأصل فيهن: لَنَسْفَعَنْ ولَيَكُونَنْ واعْبُدَنْ، بالنون الخفيفة، فأُبْدِلَتْ في الوقف ألفًا بعد فتحة، كما أن تنوين المنصوب يُبْدَلُ في الوقف ألفًا، نحو: رأيتُ زيدًا، ومن ثم كُتِبَ بالألف، كما كُتِبَ: رأيتُ زيدًا، بالألف.

وقياس من قال: رأيتُ زَيْدْ، بحذف الألف على لغة ربيعة، أن يقول في الوقف على «اضْرِبَنْ»: اضْرِبْ، بالسكون.

(**وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل**) من واو أو ياء (**لأجلها**)، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٦٤٦ــ . . . . وَبَعْـدَ غَـيْرِ فَتْحَـةٍ إذا تَقِـفْ

٦٤٧ــ وَارْدُدْ إذا حَذَفْتَـهَا فِـي الوَقْـفِ مَـا مِنْ أَجْلِـهَا فِي الوَصْـلِ كَـانَ عُدِمَـا

(**تقول في الوصل: اضْرِبُنْ يا قومِ، اضْرِبِنْ يا هِنْدُ**)، بضم الباء [١٣٢/ب] في الأول، وكسرها في الثاني، (**والأصل: اضْرِبُونْ واضْرِبِيْنْ**) بسكون النون فيهما، فحُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، (**كما مرَّ**) في الفصل قبله، (**فإذا وقفتَ حذفْتَ النون لشبهها بالتنوين**) الواقع بعد ضمة أو كسرة (**في نحو: جاءَ زيدٌ، ومررتُ بزيدٍ**) في اللغة الفصحى (**ثُم تَرْجِع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين**) بحذف النون، (**فتقول: اضْرِبُوا واضْرِبِي**).

وفي شرح الخضراوي: وذكر سيبويه أن الخليل قال[1]: وقياس من قال: جاءني زَيْدُو، ومررتُ بزَيْدِي، بالإشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هنا: هَلْ تَضْرِبُوا، وهَلْ تَضْرِبي، فتُبْدِل من النون واوًا وياءً، ثم تَحْذِف مع المبدَل منه، ولا تَرُدّ نونَ الإعراب.

٧٨٢- البيت ملفق من بيتين في ديوانه ص ١٨٧، وهما:

فإياك والميتـــات لا تأكلنها ولا تأخذن سهمًا حديدًا لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبـــدا

والبيت الشاهد للأعشى في الأزهية ص ٢٧٥، وتذكرة النحاة ص ٧٢، والـــدرر ٢٣٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/٢، ٢٤٥، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢، ٧٩٣، والكتاب ٥١٠/٣، ولسان العرب ٧٥٩/١ (نصب)، ٤٧٣/٢ (ســبح)، ٤٢٩/١٣ (نــون)، واللمع ص ٢٧٣، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤، والمقتضب ١٢/٣، وبلا نسبة في الإنصـــاف ٦٥٧/٢، وأوضح المسالك ١١٣/٤، وجمهرة اللغة ص ٨٥٧، وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨، ورصف المبـــاني ص ٣٢، ٣٣٤، وشرح الأشموني ٥٠٥/٢، وشرح قطر الندى ص ١٤٩، وشرح المفصـــل ٣٩/٩، ومغني اللبيب ص ٣٧٢، والممتع في التصريف ٤٠/١، وهمع الهوامع ٧٨/٢.

(١) الكتاب ٥٢٢/٣.

وتقول في المعتلّ على هذا لِلرِّجَال : اخْشَوُا ، وللمرأة : اخْشَيِي ، كما تقول مع النون : لا تَخْشَوُنْ ولا تَخْشَيِنْ ، ثم يُستَثْقَل واوان ، أُولاهُما مضمومة فتحذف الضمة ، ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ، ويبقى بدل النون ، وكذا العمل في الياء المكسورة ويُجْهَلُ التوكيدُ.

وإذا قلت : هل تَخْشَوُنْ يا قومِ ، وهَلْ [٢٠٩] تَخْشَيِنْ يا هندُ ، ثم أبدلْتَ ، ثم حذفتَ الضمة والكسرة ، ثم الواو والياء لَمْ يُجْهَلِ التوكيد لعدم نون الرفع . هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس .

قال الخضراوي : وإذا وقفتَ على اضْرِبَانْ واضْرِبْنَانْ ، عند من جوَّزَهُمَا ، أبدَلْتَ النونَ ألفًا ، فيلتقي ألفان ، فتُبْدِلُ الثانيةَ همزةً ، كما في حَمْرَاءَ ، فتقفُ على همزة ساكنة ، كذا حكى سيبويه عنهم ، ونَصُّهُ[1] « ويقولون في الوقف : اضْرِبَا واضْرِبْنَا ، فَيَمُدُّونَ ، وهو قياس [١٣٣/أ] قولِهِم : لأنها تصير ألفًا ، فإذا اجتمعتْ ألفان مُدَّ الحرفُ » .

(١) الكتاب ٣/٥٢٧ .

(هذا بـــاب مـــا لا ينصرف)

واختلف في اشتقاقه ، هل هو من الصرف ، وهو الخالص من اللَّبن . والمنصـرف خالص من شبه الفعل ؟ أو من الصريف ، وهو الصوت ، لأن الصـرف ؛ وهـو التنويـن ؛ صوت في الآخِر ؟ أو من الانصراف ، وهو الرجوع[1] ؟ .

فكأن الاسم ضربان : ضـرب أقبـل علـى شـبه الفعـل فمُنِـعَ مِمَّـا مُنِـعَ[2] منـه ، وضرب انصرف عنه . أو من الانصراف إلى جـهات الحركـات ؟ [3]أو مـن الصـرف الـذي هو القلب[3] ؟ أقوال .

(**الاسم إن أشبه الحرف**) في الوضع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، (**بُنِيَ ؛ كمـا مر**) في بحث المعرب والمبني ؛ (**وسُمِّيَ غير متمكن**) لعدم تمكنه في باب الاسمية ، (**وإلا**) يشبه الحرف (**أعرب ، ثم المعرب إن أشبه الفعل**) في فرعيتين من تسع : إحداهمـا : مـن جهة اللفظ ، والثانية : من جهة المعنى . أو في واحدة تقوم مقامهما . وذلـك لأن في الفعـل فرعية على الاسم في اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى ، وهـي احتياجـه إلى الاسم في الإسناد ، (**مُنع الصرف ؛ كما سيأتِي**) بيانه [٢١٠] ؛ (**وسُمِّيَ غيْر أمكن**) لعدم أمكنيته .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .

(٢) في « ب » : (يمتنع) ، وفي « ط » : (يمنع) .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(**وإلا**) يشبه الفعل ، (**صرف وسُمِّيَ أمكن**) لتمكنه في باب الاسمية . وأمكَن اسم تفضيل ، وبناؤه من مَكُنَ مَكَانَةً إذا بلغ الغاية في التمكن ، لا من تمكَّن خلافًا لأبي حيان ومن قلده ، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

(**والصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن**) . وإليه أشار الناظم بقوله : [١٣٣/ب]

٦٤٩ــ الصَّرْفُ تَنْوِيْنٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُوْنُ الاسْمُ أَمْكَنَا

(**وذلك المعنى**) المدلول عليه بهذا التنوين (**هو عدم مشابَهته**) ؛ أي الاسم ؛ (**للفعل والحرف ، كـ : زيد**) من المعارف (**و : فرس**) من النكرات .

(**وقد علم من هذا**) التقرير (**أن غير المنصرف هو**) الاسم المعرب (**الفاقد لهذا التنوين**) المذكور ، فيدخل في ذلك نحو : جوارٍ ، وأُعَيْمٍ تصغير أعمى .

(**ويستثنى من ذلك نحو : مسلمات**) مما جمع بألف وتاء مزيدتين ، (**فإنه منصرف مع أنه فاقد له ، إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم**) .

وجزم ابن مالك في شرح الكافية(1) « بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف » . [انتهى](2) .

وقال ابن معزوز ، واضع كتاب أغلاط الزمخشري : « ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفًا وتمكينًا ، وإن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه » . انتهى .

وحيث منع التنوين ، منع الجر تبعًا له عند الجمهور . وذهب الزجاج ، والرُّمَّاني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معًا(3) . والعلل المانعة من الصرف تسع ، جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال(4) : [من البسيط]

اِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

(**ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان :**

أحدهما : ما يمتنع صرفه لعلة واحدة ، وهو شيئان :

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١ – ٢ .

(٤) البيت في شرح شذور الذهب ص ٤٥٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٨ .

أحدهما : ألف التأنيث مطلقًا ، أي مقصورة كانت أو ممدودة) ، وإليه الإشارة بقول الناظم[١] :

٦٥٠ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الذي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

[١٣٤/أ] لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة[٢] علة ، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ، فهو بمنزلة علة ثانية ، وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله[٣] بتكرير السبب الواحد .

(ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أي سواء وقع نكرة كـ : ذكرى) بالقصر : مصدر ذَكَرَ ، **(وصحراء)** ، بالمد . **(أم معرفة كـ : رَضْوَى)** ؛ بفتح الراء والقصر : اسم جبل بالمدينة ، **(وزكريَّاء)** بالمد : علم نبي . **(أم مفردًا ، كما تقدم)** تمثيله . **(أم جمعًا كـ : جرحى)** ، بالقصر : جمع جريح ، **(وأصدقاء)** بالمد : [٢١١] جمع صديق . **(أم اسمًا ، كما تقدم)** تمثيله . **(أم صفة كـ : حبلى)** ؛ بالقصر ، **(وحمراء)** بالمد ، وأصلها عند سيبويه[٤] : حَمْرَى ؛ بالقصر ؛ بوزن سكرى ، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها[٥] ألفًا أخرى ، والجمع بينهما محال ، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب ، لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المدُّ ، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث . وقلب الأولى أيضًا مُخِلٌّ بالمد المطلوب ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة .

وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث ، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أَفْعَل ومؤنث فَعْلَان . وضَعُفَ بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوًا . وذهب بعضهم إلى أن الألفين معًا للتأنيث . ورُدَّ بعدم النظير إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين .

(و) الشيء **(الثاني : الجمع الموازن لـ : مَفَاعِل أو مَفَاعِيْل)** :

في كون أوله حرفًا مفتوحًا وثالثه ألفًا ، غير عوض ، يليها كسر[٦] أصلي ملفوظ به ، أو مقدر على أول حرفين بعد الألف . ولا فرق في الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها [١٣٤/ب] **(كـ : دراهم)** ومساجد ؛ بكسر ما بعد الألف لفظًا ؛ ودواب ، ومدارى بكسر ما بعد الألف تقديرًا ؛ إذ أصلهما : دَوَايِب ومَداري ، بالكسر فيهما .

---

(١) في « أ » : (النظم) .
(٢) في « أ » ، « ب » : (الجملة) .
(٣) المفصل ص ١٦ - ١٧ .
(٤) الكتاب ٤/٢٤٠ .
(٥) سقط من « ب » : (قبل ألفها) .
(٦) سقطت من « ب » .

أو ثلاثة أوسطها ساكن ، غير منوي بـه وبمـا بعـده الانفصـال ، كـ : مصـابيح ، (ودنانِيْر) ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة ، كان فيه فرعية اللفظ ، بخروجـه عـن صيـغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فاستحق المنع من الصرف . والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية ، أنك لا تجد مفـردًا ثالثـه ألـف بعدهـا حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كـ : عُذافر ، بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، [والفاء][1] والراء : الجمل الشديد .

أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقًا ، كـ : يَمَـان وشَـآم ، وأصلـهما : يَمَنِيّ وشأمِيّ . أو تقديرًا ، كـ : تِـهَام ، فـإن الألـف في تِهَامَـة موجـودة قبـل النسـب فـهي كالعوض ، فكأنه نسب إلى فَعْل ، مثل : شَأْم ، بسكون العين ، أو فَعَل ، كـ : يَمَـن ، بفتـح العين .

أو ما يلي الألف سـاكن ، كـ : عَبَـالّ ، بفتـح العـين المهملـة ، والبـاء الموحـدة ، وتشديد اللام ، جمع : عَبَالَّة ، وهي : الثِّقْلُ . يقـال : ألقـى عليـه[2] عَبَالَّتَـه ، أي : ثِقْلَـه . أو مفتوح ، كـ : بَرَاكـاء ، بفتـح الموحـدة ، والـراء ، وهـو[3] الثبـات في الحـرب ، أو مضمـوم ، كـ : تَدَارُك ، مصدر : تَدَارَكَ . أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ، كـ : تـوان وتـدان ، وأصلهما : تَوانُيٌ وتَدَانُيٌ ، بضم النون فيهما ، قلبت الضمة كسرة ، وأعِلاَّ إعلالَ قاضٍ .

أو ثاني الثلاثة محرَّك ، كـ : طَوَاعِيَة وكَرَاهِيَة ، مصدرين[4] .

أو الثاني والثالث عارضان للنسب ، منوي بهما الانفصال ، [وضابطه ألا يسبقا [١٣٥/أ] الألف في الوجود ، سواء أكانا مسـبوقين بـها][5] ، كـ : ظَفَـاريّ ووَبَـاريّ ، نسـبة إلـى : ظَفَار ووَبَار ، قبيلتيـن ، أو غير منفكيـن من الألف ، كـ : قَـوَاريّ ، وهـو النـاصر ، وحَوَالِيّ : وهو المحتال .

بخلاف نحو : قَمَاري وكَرَاسي ، فإن اليـاءين فيـهما موجودتـان في المفـرد ، وهـو : قُمَرِي وكُرْسِي ، فليست اليـاءان عارضتيـن فـي الجمع ، فقماري[6] ونحوه ، بمنزلة : مصابيح .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٢) سقطت من « ب » .
(٣) في « ب » ، « ط » : (وهي) .
(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٨ .
(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٦) في « ب » : (في قماري) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٨ــ وَكُــنْ لِجَمْــعٍ مُشْــبِهٍ مَفَــاعِلاَ أَوِ المَفَــاعِيْلَ بِــمَنْعٍ كَــافِلاَ

(**وإذا كان مفاعل**) مُعْتَلاً (**منقوصًا فقد تبدل كسرته فتحة ، فتقلب ياؤه ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويجري مجرى الصحيح ، (**فلا ينوَّن**) بحل اتفاقًا ، ويقدر إعرابه في الألف ، (**كـ : عَذارى**) جمع عذراء ؛ بالمد ؛ وهي [٢١٢] البكر . (**ومَدَارَى**) جمع مِدْرَى ، بكسر الميم والقصر : وهو مثل الشوكة تحك[١] به المرأة رأسها . وهذا الاستعمال غير غالب ، (**والغالب أن تبقى كسرته**) وياؤه على حالهما ، (**فإذا خلا من « ألْ » ومن الإضافة أجري في**) حالتي (**الرفع والجر مجرى : قاضٍ وسارٍ**) ونحوهما من المنقوص المنصرف (**في حذفه يائه وثبوت تنوينه ، نحو**) : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بجوارٍ . قال الله تعالى : (﴿ **وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ** ﴾ [الأعراف/٤١] ، ﴿ **وَالفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ** ﴾) [الفجر/١،٢] . فـ « غواش » : مرفوع على الابتداء ، و« ليال » : مجرور بالعطف على الفجر . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٩ــ وَذَا اعْتِــلالٍ مِنْــهُ كَــالْجَوَارِي رَفْعًــا وَجَــرًّا أَجْــرِهِ كَسَــارِي

(و) أجرِي (**في**) حالة (**النصب مجرى : دراهم ، في سلامة آخره ، وظهور فتحته**) من غير تنوين ، (**نحو**) : رأيتُ جواريَ . قال الله تعالى : (﴿ **سِيْرُوا فِيْهَا لَيَالِيَ** ﴾) [سبأ/١٨] .

وسبب[٢] [١٣٥/ب] ذلك أن في آخر نحو : جوارٍ مزيد ثقل ، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف . فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة ، تطرق إليها التغيير ، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض ، فخفف[٣] بحذف الياء ، وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع ، [٤]وقدر إعرابه رفعًا وجرًّا ، واستثقالاً للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها[٤] ، ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ، ولا مع الألف واللام والإضافة ، لعدم التمكن من التعويض ، [٤]لأن التنوين لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة[٤] .

---

(١) في « ب » : (تحرك) .

(٢) من هنا ١٣٦ أ حتى ١٣٦ ب نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ - ٤٦٠ ، وينتهي النقل عند قول الأزهري : « قاله الشارح » .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) سقط ما بين الرقمين من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ ، حيث نقل الأزهري كلامه .

وذهب الأخفش : إلى أن الياء لما حُذِفت تخفيفًا بقي الاسم في اللفظ كـ : سلام وكلام ، وزالت صيغة منتهى الجموع ، فدخله تنوين الصرف . ورُدَّ بأن المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم باطل فالملزوم مثله[1] .

وذهب الزجاج[2] إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء ، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف ، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء ، لكان التعويض عن حركة الألف ، في نحو : موسى ، أولى . لأنها لا تظهر بحال . واللازم منتفٍ ، فالملزوم كذلك .

وذهب المبرد[3] إلى أن فيما لا ينصْرف تنوينًا مقدرًا ، بدليل الرجوع إليه في الشعر فحكموا له في جَوَارٍ ونحوه ، بحكم الموجود ،وحذفوا ؛ لأجله ؛ الياء في الرفع والجر ، لتوهم التقاء الساكنين ، ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر . وهو بعيد لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما [١٣٦/أ] لم يوجد له نظير . ولا يحسن ارتكاب مثله . قاله الشارح[4] .

وقال المرادي[5] : « المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة[6] ، كما نقل في شرح الكافية »[7] . (**وسراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد**) . واختلف في سبب[8] منع صرفه :

(**فقيل : إنه أعجمي حُمِلَ على موازنه من العربي**) كـ: دنانير . (**وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَلَة**[9]) ، سُمِّيَ به المفرد الجنسي . واختلف في سماع سروالة ، فقال أبو

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٠ : (واللازم كما لا يخفى منتفٍ) .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧ .

(٣) المقتضب ٣٠٩/٣ .

(٤) انتهى ما نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ – ٤٦٠ .

(٥) شرح المرادي ١٣٢/٤ .

(٦) المقتضب ٣٣١/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٣٢٤/٣ ، وفي حاشية الصبان ٢٤٦/٣ : (على هذا يكون المبرد مخالفًا لسيبويه في الساكن الذي ردف الياء ، فسيبويه يقول : هو التنوين الموجود قبل حذفه ، والمبرد يقول : هو التنوين المقدر في كل ممنوع من الصرف ، وموافقًا له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة) .

(٨) سقطت من « ب » .

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٠ ، والكتاب ٢٢٩/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

العباس إنها مسموعة[١] ، وأنشد عليها : [من المتقارب]

٧٨٣ـ [عَلَيْهِ][٢] مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ   فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وقيل : لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه[٣] . والصحيح ما قاله أبو العباس . فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سِرْوَالَة . وقال أبو حاتم : « من العرب من يقول سِرْوَال »[٤] .

وقيل : سَرَاوِيل جمع سِرْوال ، كشَمَالِيل جمع شِمْلاَل . حكاه الحريري في المقامات[٥] .

(**ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه**[٦] . **وأنكر ابن مالك ذلك عليه**[٧]) . ورُدَّ بأنه ناقلٌ ومن نقل حجة على من لم ينقل . وإلى المنع من الصرف أشار في النظم بقوله :

٦٦٠ـ وَلِسَرَاوِيْلَ بِهَذَا الْجَمْعِ   شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

(**وإن سُمِّيَ**) شخص (**بهذا الجمع**) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل ، (**أو بما وازنه من لفظ أعجمي ، مثل : سَرَاوِيْل وشَرَاحِيْل**) ، بمعجمة ومهملتين ، (**أو**) من (**لفظ مرتجل للعملية ، مثل : كشَاجِم**) ؛ بالكاف والشين المعجمة والجيم ؛ اسم شاعر ، وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف . وفي القاموس زيادة على الصحاح : كُشَاجِمٌ كَعُلاَبِطٍ : اسم . انتهى .

ولا خلاف[٨] أن علابط ، بضم [١٣٦/ب] العين وكسر الموحدة ، وهو الضخم ،

---

(١) المقتضب ٣٤٦/٣ .

٧٨٣- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٣٣/١ ، والدرر ١٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦١ ، وشرح الأشموني ٥٢٢/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠ ، وشرح المفصل ٦٤/١ ، ولسان العرب ٣٣٤/١١ (سرل) ، والمقتضب ٣٤٦/٣ ، وهمع الهوامع ٢٥/١ ، وتاج العروس (سرل) .

(٢) سقطت من « أ » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦١ ، وخزانة الأدب ٢٣٣/١ .

(٤) الارتشاف ٤٢٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ .

(٥) المقامات الأدبية ص ١٨٥ .

(٦) في شرح الرضي على الكافية ١٤٥/١ : (قال ابن الحاجب : وسراويل : إذا لم يصرف وهو الأكثر، فقد قيل : أعجمي حمل على موازنه ، وقيل : عربي جمع سروالة تقديرًا ، وإذا صرف فلا إشكال) . وانظر شرح الرضي ١٥٠/١ - ١٥٢ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ .

(٨) بعده في « ب » : (في) .

(**منع الصرف**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[١] : **[٢١٣]**

٦٦١ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة[٢] . وقيل : قيام العلمية مقام الجمعية ، فلو طرأ تنكيره ، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية ، وهو مذهب المبرد[٣] . ولا ينصرف على مقتضى التعليل الألو لوجود الصيغة ، وهو مذهب سيبويه[٤] ، وعن الأخفش القولان[٥] . والصحيح قول سيبويه ، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح .

(**النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان :**

أحدهما : ما يمتنع صرفه) حال كونه (**نكرة ومعرفة . وهو ما وضع صفة . وهو إما مزيد ، في آخره ألف ونون . أو موازن للفعل**) ، وهو وزن أفْعَل في المكبَّر ، وأُفَيْعِل في المصغَّر . (**أو معدول**) عن لفظ آخر . (**أما ذو الزيادتين فهو فعلان**) ؛ بفتح الفاء ؛ (**بشرط أن لا يقبل التاء**) الدالة على التأنيث ، (**إما لأن مونثه فَعْلَى**) ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ (كـ : **سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان**) فإن مؤنثاتها : سَكْرَى وغَضْبَى وعَطْشَى . (**أو لكونه لا مؤنث له**) أصلاً (كـ : **لَحْيَان**) للكبير اللحية .

فالأول متفق على منع صرفه ، لأنه صفة جاءت على فَعْلان ، والمؤنث منه على فَعْلَى . وإنما كان ذلك مانعًا فيه لتحقق الفرعيتين به : فرعية المعنى وفرعية اللفظ .

أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية ، وهي فرع على الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك .

وأما فرعية اللفظ [١٣٧/أ] فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث ، في نحو : حَمْرَاء ، في أنهما في بناء يخص المذكر ، كما أن ألفي التأنيث في حَمْرَاء . في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ، فلا يقال : سَكْرَانة ، كما لا يقال : حَمْرَاءة . والمزيد فرع عن المجرد ، فلما اجتمع في فعلان المذكور الفرعيتان ، امتنع من الصرف[٦] .

(١) سقط من « ب » من (وقوله) إلى رقم الشاهد ٧٨٤ ، وسأنبه على نهاية السقط .
(٢) بعده في شرح ابن الناظم ص ٤٦١ : (مع أصالة الجمعية) .
(٣) هذا القول نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٦١ الذي لم يذكر اسم المبرد .
(٤) الكتاب ٢٢٧/٣ .
(٥) شرح الرضي ١٥١/١ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .

وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولــون : سَكْرَانَة ، ويصرفـون سَكْرَان . فقــال الزبيدي[(١)] : « ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء » . وقال أبو حاتم : « لبني أسد مناكـير لا يؤخذ بها » .

والثاني : وهو ما لا مؤنث له ، كـ : لَحْيَان ، مختلف فيــه ، والصحيح منعـه مـن الصرف لأنه وإن لم يكن له « فَعْلَى »، وجودًا ، فله « فَعْلَى » تقديرًا . لأنا لــو فرضنـا لـه مؤنثًا ، لكان « فَعْلَى » أولى به من « فَعْلاَنَة » لأن باب سكرى أوســع مـن بـاب ندمانـة ، والمقدر في حكم الموجود ، بدليل الإجماع على منع صرف « أكْمَر » مع أنه لا مؤنث له[(٢)] .

وحكِيَ أن من العرب من يصرف « لَحْيَان » حملاً على « ندمان » ، على أنه لــو كان له مؤنث لكان بالتاء[(٢)] ، (**بخلاف نحو : مَصَّان**) ، بتشديد الصاد المهملة ، (**للَّئيــم**) بهمزة بعد اللام ، (**وسَيْفان**) ، بسين مهملة فياء مثناء تحتانية ففاء ، (**للطويل**) المشــوق الضامر البطن ، (**وأَلْيَان**) ، بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (**للكبير الألية**) من ذكور الغنم . (**وندمان من المنادمة**) ، وهي المكالمة ، (**لا من النــدم**) علـى مـا فـات ، (**فإن مؤنثاهما فَعْلانة**) ، فلذلك صرفت .

(**وأما ذو الوزن فهو : أَفْعَل**) [١٣٧/ب] غالبًا ، (**بشرط ألا يقبل التاء ، إمـا لأن مؤنثه فَعْلاء ، كـ : أَحْمر ، أو فُعْلَى**) ؛ بضم الفاء ؛ (**كـ : أَفْضل ، أو لكونــه لا مؤنث له**) أصلاً ، (**كـ : أَكْمَر**) لعظيم الكَمَرة وهي الْحَشَفَة ، (**وآدَر**) ؛ بـالمد لكبـير الأنثيين .

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصـف الأصلـي ، ووزن أفْعَـل ، فـإن وزن الفعل أولى بالفعل ، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم فكان لذلك أصلاً في الفعل ، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى . وإنما اشترط أن لا تلحقـه[(١)] تاء التأنيث ، لأن ما تلحقه من الصفات كـ : أرمل ، وهــو الفقـير ، ضعيـف الشبه بلفـظ المضارع ، لأن تاء التأنيث [لا][(٣)] تلحقه[(٤)] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٢ـــ وَوَصْــفٌ أَصْلِــيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَــلاَ   مَمْنُوْعَ تَـأْنِيْثٍ بِتَـا . . . .

(**وإنما صُرف أربع ، في نحو : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ**) ، مع كونه صفة لنسوة ، وفيه

---

(١) لحن العوام ص ١٦٢ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .
(٣) سقطت من « أ » .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ – ٤٥٤ .

وزن الفعل (**لأنه وُضع اسْمًا**) للعدد . (**فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية ، وأيضًا فإنه قابل للتاء**) ، في نحو : مررتُ برجال أربعةٍ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٣ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ ....

(**وإنما منع صرف باب أبطح**) ، وهو المكان المنبطح من الوادي ، وأجرع ، وهو المكان المستوي ، وأبرق ، وهو المكان الذي فيه لونان . (و) باب (**أدهم للقيد ، وأسود**) للحية السوداء ، (**وأرقم للحية**) التي فيها نقط سود وبيض كالرُّقَم ، (**مع أنها أسماء لأنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية**) . وفي الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب **[٢١٤]** تمنع صرف ستة : أدهم للقيد ، وأسود سالخ ، وأرقم لنوعين من الحيات [١٣٨/أ] ، وأجرع ، وأبطح ، وأبرق . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٣ـ .... وَعَارِضَ الاسْمِيَّهْ

أي : ألغينه ، (**وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها**) الطارئة (**فصرفها**) . وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تنصرف .

ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجودة معها ، فُهِمَ ذلك المعنى ، وباب أدهم صفات عامة . ويفترق هذا البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه .

فأما أدهم وأبطح ، فأصلهما الوصفية ، ثم طرأت عليهما الاسمية ، فلهذا منعا من الصرف . (**وأما أَجْدَل للصقر ، وأَخْيَل لطائر ذي خِيلان**) ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال ، وهي النقط المخالفة لبقية البدن . قال الفراء : وهو الشِّقِرَّاقُ ، وسُمِّيَ أخيل لأنه يُتَخيَّل في لونه الخضرة من غير خلوصها .

(**وأفعى للحية**) ، واختُلف في اشتقاقها . فقال أبو علي : « مشتقة من يافع ، فأصله أيْفَع » وقال ابن جني : « من فَوْعَة السُّمِّ ، حرارته ، فأصلها : أفْوَع ، فنقلت فاؤه على الأول ، وعينه على الثاني ، إلى موطن لامه »(١) . وقال غيرهما : من مادة الأُفْعُوَان ، فلا نَقْلَ لقولهم : أرضٌ مُفَعَّةٌ ، أي : كثيرة الأفاعي . (**فإنها أسماء في الأصل و**) في (**الحال ، فلهذا صرفت في لغة الأكثر** . [**وبعضهم يمنع صرفها**](٢)) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٥ـ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوْفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

(١) انظر الارتشاف ٤٣٠/١ .

(٢) إضافة من « ط » .

(**لِلَمح معنى الصفة فيها** . **وهي : القوة**) في أجدل ، (**والتلوُّن**) في أخيل ، (**والإيذاء**) في أفعى . لكن « المنع في أفعى أبعد منه في أخيل وأجدل ، لأنهما من : الْمَخْيُول [١٣٨/ب] وهو الكثير الخيلان ، ومن الْجَدْل ، وهو الشدَّة ، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق ، لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق » قاله المرادي(١) تبعًا للشارح(٢) .

(**قال**) القطامي : [من الطويل]

٧٨٤ـ كَأَنَّ العُقَيْلِيِّيْــنَ يَــومَ(٣) لَقِيتُــهُم (**فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا**)

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لا قين ، وبازيًا : يجوز أن يكون صفة أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفًا على أجدل بإسقاط العاطف . وهو من بَزَى إذا تطاول .

(**وقال**) حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه : [من الطويل]

٧٨٥ـ ذَرِيْنِـي وعِلْمـي بـالأُمورِ وَشِـيمتِي (**فَمَا طَائِرِي يَومًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلاَ**)

فمنع صرف أخيل ، والعرب تتشاءم بأخيل ، تقول : « هو أَشْأَمُ مِـنْ أَخْيَـل »(٤) ، ويجمع على أخايـِل « ومن غير الغالب : أُفَيْعِل ، نحو : أُحَيْمِر وأُفَيْضِل من المصغر ، فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، فإنه على وزن أُبَيْطِر » . قاله المرادي(٥) ، تبعًا للشارح(٦) .

(**وأما الوصف ذو العدل**) فنوعان :

(**[أحدهما]**(٧) **: موازن فُعال**) ، بضم الفـاء ، (**ومَفْعَل**) ، بفتح الميم والعين ،

(١) شرح المرادي ١٢٦/٤ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٥٤ .

٧٨٤- البيت للقطامي في ديوانه ١٨٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٤ ، ولجعفر بن علبة الحارثي في المؤتلف والمختلف ١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/٤ ، وجمهرة اللغة ٨٠٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٤ ، وشرح الأشموني ٥١٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، ولسان العرب ١٠٤/١١ (جدل) .

(٣) إلى هنا نهاية ما سقط من « ب » الذي نبهت عليه في ص ٣٢٢ في الحاشية رقم ١ .

٧٨٥- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٢ ، ولسان العرب ٢٣٠/١١ (خيل) ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤ ، وتاج العروس (خيل) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠ ، وأوضح المسالك ١٢٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٤ ، وشرح الأشموني ٥١٤/٢ .

(٤) مجمع الأمثال ٣٨٣/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٣٨/١ ، ٥٥٩ ، والمستقصى ١٧٦/١ ، والدرة الفاخرة ٢٣٥/١ ، ٢٤٩ .

(٥) شرح المرادي ١٢٥/٤ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٥٤ .

(٧) إضافة من « ط » .

وهما مسموعان **(من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي)** من العشرة **(على الأصح)** ، وقيل : في العشرة والخمسة فدونها سماعًا ، وما بينهما قياسًا عند الكوفيين والزَّجَّاج[1] . وقيل : يقاس على فعل خاصة لأنه أكثر ، والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي[2] : إن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة . [كما][3] حكاه الشيباني .

ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه : « إن العرب لا تتجاوز الأربعة »[4] . لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا .

[١٣٩/أ] ونقل السخاوي أنه يعدل أيضًا على فُعْلان ، بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله : [من البسيط]

٧٨٦ــ . . . . طَـارُوا إِلَيْـهِ زُرَافَـاتٍ وَوُحْدَانَـا

(وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) ، حال كونها **(مكررة[5] . فأصل : جاء القوم أُحَادَ ، جاؤوا واحدًا واحدًا)** . فعدل عن : « واحدًا واحدًا » إلى « أُحاد » تخفيفًا للفظ ، **(وكذا الباقي .**

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا ، نحو : ﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾) [فاطر/١] فمثنى وثلاث ورباع : نعوت لأجنحة ، **(أو أحوالاً نحو : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾)** [النساء/٣] فمثنى وثلاث ورباع : أحوال من النساء ، **(أو أخبارًا ، نحو : صلاة الليل مثنَى مثنَى[6])** . فمثنى الأولى : خبر صلاة ، ومثنى الثاني : تكرير له . **(وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير)** ، التأسيس . لأنه لو قيل : صلاة الليل مثنى ، لكفى في المقصود .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ .
(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣ .
(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٤) قال البخاري في كتاب التفسير ، الباب رقم ٧٩ : تفسير سورة النساء : « ولا تجاوز العرب رباعَ » .
٧٨٦- صدر البيت : (قوم إذا الشر أبدى ناجذيه إليهم) ، وهو لقريط بن أنيف العنبري في تاج العروس ٤٥١/١٢ (طير) ، ٣٨٢/٢٣ (زرف) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٧٨ ، وبلا نسبة في تاج العروس ٢٦٤/٩ (وحد) ، ولسان العرب ٤٤٧/٣ (وحد) ، ٥١٠/٤ (طير) ، وكتاب الصناعتين ص ٢٩٤ ، ومجالس ثعلب ص ٤٠٥ ، والمزهر ٥٩/١.
(٥) سقطت من « ب » .
(٦) أخرجه البخاري في كتاب المساجد ، باب الحلق والجلوس ، رقم ٤٦٠ - ٤٦١ ، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل مثنى مثنى رقم ٧٤٩، ٧٥٣، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ٤٥٥ .

وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنيَّة الألف واللام[1] . فعلى هذا فهي في الآيتين بدل ، كما قال الْحَوْفِي . إذا لا تُنعت النكرة بمعرفة[2] ، ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل . ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله : [من المتقارب] [٢١٥]

٧٨٧ــ وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُها

النوع (**الثاني : أُخَر**) بضم الهمزة وفتح الخاء (**في نحو : مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ**) .

وإلى منع العدل مع الوصف في هذينَ النوعين أشار الناظم بقوله :

٦٥٦ــ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَر

(**لأنها جمع لأخرى ، وأخرى أنثى آخَر ، بالفتح**) للخاء ، (**بمعنى مغاير ، وآخَر**) ، بالفتح ، (**من باب اسم التفضيل**) .

فإن أصله : أأْخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ، أبدلت الساكنة [١٣٩/ب] ألفًا .

(**واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من « أل » والإضافة مفردًا مذكرًا**) ، ولو كان جاريًا على مثنى أو مجموع أو مؤنث .

فالأول (**نحو : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾** [يوسف/٨] .

و) الثاني (**نحو : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُم وأبناؤُكُم ﴾ ، إلى قوله : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم**) مِنَ اللهِ وَرَسولِهِ ﴾ [التوبة/٢٤] .

والثالث نحو : هندٌ أَحَبُّ إِلَيَّ من عَمرو . (**فكان القياس أن يقال : مررتُ بامرأةٍ آخَرَ ، وبنساءٍ آخَرَ . وبرجالٍ آخَرَ ، وبرجُلَيْنِ آخَرَ**) ، بفتح الهمزة الممدودة فيهن ، (**ولكنهم**) في التأنيث ، (**قالوا : أخرى ، و**) في جمع المؤنث المكسر ، قالوا : (**أُخَر**) ، بضم الهمزة ، (**و**) في جمع المذكر السالم قالوا : (**آخرون ، و**) في المثنى قالوا : (**آخران**) ، (**و**) بذلك جاء التنزيل ، (**قال الله تعالى : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾** [البقرة/٢٨٢] ، **﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾** [البقرة/١٨٤] ، **﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾** [التوبة/١٠٢] ، **﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ ﴾** [المائدة/١٠٧] .

وإنما خص النحويون أُخَر) ، بضم الْهمزة ، (**بالذكر**) دون ما عداه ، (**لأن في**

(١) معاني القرآن ١/٢٥٤ .

(٢) في « ب » : (بالمعرفة) .

٧٨٧- البيت بلا نسبة في الدرر ١/٢٣ ، وهمع الهوامع ١/٢٧ .

أخرى ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل) [في منع الصرف][١]، (و) أما (**آخرون وآخران ، فمعربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب**) لأن إعرابه بالحركات . (**وأما آخَر**) ، بفتح الهمزة ، (**فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه**) ، وهي المؤنث والمثنى والجمع ، (**وإنما امتنع من الصرف للوصف**[٢] **والوزن**) .

وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة .

ومن ثم قال الموضح في الحواشي : « الصواب أن أُخَر مشابه لأفضلَ من جهات ثلاث : إحداهما : الوصف ، والثانية : الزيادة ، والثالثة : أنه لا يتقوَّم معناه إلا باثنين ، مغايِر ومغايَر .

كما [١٤٠/أ] أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين : مفضل ومفضل عليه . فلما أشبهه من هذه الجهات ، استحق أحكامه في جميع تصاريفه . وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير ، بل مع « أل » والإضافة لمعرفة ، فلما خولف بها عن ذلك ، كان ذلك[٣] عدلاً عما استحقه ، بمقتضى المشابهة ، فعلى هذا إذا قيل : مررت بنسوة أُخر ، كان معدولاً عن آخر بالفتح والمد ، ولا نقول عن الآخِر ، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتًا ، ولا عن آخرين لما بيَّنَّا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة . وكثير غلط في المسألة » . انتهى .

(**وإن كانت أُخرى بمعنى آخِرة**) ، بكسر الخاء ، وهي المقابلة للأولى ، (**نحو : ﴿ قَالَت أُخْرَاهُم لأُوْلَاهُم ﴾**) [الأعراف/٣٨] ، **﴿ وَقَالَتْ أُوْلَاهُم لأُخْرَاهُم ﴾** [الأعراف/٣٩] (**جُمعت على آخر ، مصروفًا**) ، لأنه غير معدول . ذكر ذلك الفراء[٤] ، (**ولأن مذكرها آخِر ، بالكسر**) مقابل أوّل ، (**بدليل : ﴿ وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى ﴾**) [النجم/٤٧] أي : الآخِرة ، بدليل : (**﴿ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾**) [العنكبوت/٢٠] .

والقصة[٥] واحدة ، (**فليست**) أخرى بمعنى آخرة ، (**من باب اسم التفضيل**) ، والفرق أن أنثى المفتوح لا يدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليها

(١) إضافة من « ط » .
(٢) في « ط » : (للوصفية) .
(٣) سقط من « ط » .
(٤) معاني القرآن ٣٧٩/١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٦ .
(٥) في « ب » : (القضية) .

مثلها من جنس واحد. كقولك: عندي رجل وآخر وآخر، وعندي امرأة وأخرى وأخرى. وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد، كما أن مذكرها كذلك[١].

(**وإذا سُمِّيَ بشيء [٢١٦] من هذه الأنواع**) الثلاثة وهي: الوصف ذو الزيادتين، والوصف الموازن للفعل، والوصف المعدول، [١٤٠/ب] (**بقي على منع الصرف**) عند الجمهور، (**لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية**)، وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله.

وقال الأخفش في المعاني[٢]، وأبو العباس[٣]: «إنه لو سُمِّيَ بمثنى أو أحد أخواته انصرف، لأنه إذا كان اسمًا فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصة». وتبعهما على ذلك الفارسي، وارتضاه ابن عصفور.

ورُدَّ بأن هذا مذهب لا نظير له. إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس. وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال: «الوصف يزول فيخلفه العريف الذي للعلَم، والعدل قائم في الحالين جميعًا». انتهى. وحجة الجمهور أن شبة الأصل من العادل حاصل، والعلمية محققة، فسبب المنع موجود، فالوجه امتناع الصرف.

وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين: مثنى وثلاث ورباع مصروفة[٤]. فليس مرادهم الصرف الحقيقي، وإنما مرادهم بذلك العدل، فإنهم يسمون العدل صرفًا، ولا مشاحة في الاصطلاح.

(**النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:**

أحدها: العلم المركب تركيب المزْج)، المشار إليه في النظم بقوله:

٦٦٢ـ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيْبَ مَزْجٍ ....

(كـ: **بَعْلَبَكّ وحَضْرَمَوْتَ**)، علمين لبلدين، وسيبويه في لغة من أعربه. فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بالتركيب، (**وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما تشبيهًا**) [١٤١/أ] بـ: عبد الله، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٧ - ٤٥٨.
(٢) معاني القرآن للأخفش ١/٤٣١ - ٤٣٢.
(٣) المقتضب ٣/٣٨٠.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/٢٥٤.

ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كـ : رامَ هُرْمُز ، منع من الصرف ، وإلا صرف كـ : حَضْرَمَوْتَ ، وإن كان آخر الجزء الأول ياء كـ : مَعْدِي كَرِب ، فإنه تقدَّر فيه الحركات الثلاث ، ولا تظهر فيه الفتحة تشبيهًا بالألف ، فلازم في التركيب ، لزيادة الثقل ، ما كان جائزًا في الإفراد . قاله ابن مالك حكمًا وتعليلاً[١] . وقال غيره : يفتح في النصب ، ويسكن في الرفع والجر كـ : قاضي القوم .

والمشهور في لغة الإضافة صرف « كرب » وجرّه بالكسرة . وسمع جرّه بالفتحة . فقال سيبويه[٢] والفارسي : ممنوع الصرف لأنه مؤنث . وقال قوم : مبني على الفتح كـ : عَشَر من خمسة عشر قيل : وهو الصحيح ، لأنه لو كان مؤنثًا غير منصرف ، لم يجئ فيه الصرف لأنه محرك الوسط .

ودفع بأنه قد تكون مؤنثة عند قوم ، مذكرة عند آخرين ، وأجاز الفارسي[٣] الوجهين لاحتمال الأمرين . (**وقد يبنيان على الفتح**) تشبيهًا بخمسة عشر . حكاه سيبويه[٢] وغيره[٤] . فيفتح آخر الجزأين إلا في نحو : مَعْدِي كَرِب ، فيفتح آخر الثاني فقط .

وفي البسيط : ليس البناء مطردًا عند عامة البصريين والكوفيين ، وعلى اللغات ، وهي : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وإضافة أول جزايه إلى ثانيهما ، وبناؤهما على الفتح . (**فإن كان آخر**) الجزء (**الأول مُعْتَلاً**) بالياء ، (كـ : **مَعْدِي كَرِب ، وقالِي قلا ، وجب سكونه مطلقًا**) في الرفع [٢١٧] والنصب والجر ، سواء أكان معربًا في لغة الإضافة ، أو مبنيًا كما في غيرها . [١٤١/ب] وقد تقدم شرح ذلك .

(**الثاني : العلم ذو الزيادتين**) ، الألف والنون . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٣ــ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا ....

سواء أكان أوله مفتوحًا ، أو مكسورًا ، أو مضمومًا ، (كـ : **مروان وعِمران وعثمان . و**) لا فرق بين أعلام الأناسي ؛ كما تقدم ؛ وغيرها ، نحو : (**غَطَفَان**) ، بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء : اسم قبيلة من قبائل العرب ، سميت باسم أبيها وهو : غطفان بن سعد بن قيس عيلان[٥] . (**وإِصْبَهَان**) ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، علم بلد ، سميت بذلك لأن أول من نزلها ، إصبهان بن فَلُّوج بن لمطى بن يافث .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٤ .
(٢) الكتاب ٣/٢٩٦ .
(٣) المسائل المنثورة ص ٢٤٢ .
(٤) انظر الإنصاف ١/٣٠٩ ، وشرح المرادي ٤/١٣٩ - ١٤٠ .
(٥) جمهرة أنساب العرب ص ٢٤٨ .

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقًا ، لأن الألف والنون فيها زيدتا معًا . وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ، ففيه وجهان : الصرف ، وعدمه اعتبارًا بأصالتها وزيادتها . فمن ذلك : رُمَّان ، وحَسَّان ، ودهْقَان ، وشَيْطَان ، أعلامًا . فإن اعتقدت أنها من : الرَّمّ ، والْحِسّ ، والدَّهْق ، والشَّطّ ، لم تصرفها . وإن اعتقدت أنها من : الرُّمْن ، والْحُسْنِ ؛ بالنون ؛ والدَّهْقَنَة ، والشَّيْطَنَة ، صرفتها . وإذا تَمَحَّضَتَ لجهة الأصالة صُرِفت . كما إذا سميت بـ : طَحَّان من الطَّحْن ، أو بـ : تَبَّان من التِّبْنِ ، أو بـ : سَمَّان من السَّمْنِ ، ونحو ذلك .

واختلف في « أبَان » ، بتخفيف الباء عَلَمًا ، فمن صرفه رأى أن وزنه فَعَال ، فالهمزة والباء والنون أصول . ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أفْعَل ، وأنه منقول من أبَانَ الشيء يُبِيْنُ ، والجمهور على المنع ، كما قال ابن يعيش(١) .

وإذا أبدل من [١٤٢/أ] النون الزائدة لام ، منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه ، وذلك نحو : أُصَيْلال مسمى به ، أصله : أُصَيْلان ، تصغير ، أُصُل على غير قياس . ولو أبدل من حرف أصلي نون ، صرف ، وذلك نحو : حنَّان ، مسمى به ، أصله : حِنَّاء ، أبدلت همزته نونًا .

(**الثالث : العلم المؤنث ، ويتحتم منعه من الصرف :**

إن كان بالتاء) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٤ــ كَــذَا مُؤَنَّـثٌ بِـهَاءٍ مُطْلَقَـا ....

سواء أكان علم مؤنث أم مذكر ، (كـ : **فاطمة وطلحة**) ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، وهي ملازمة له . ومن ثم لم تؤثر في الصفة ، نحو : قائمة ، لأنها في حكم الانفصال ، فإنها تارة تجرد منها ، وتارة تقترن بها .

(**أو زائدًا على**) أحرف (**ثلاثة** كـ : **زينب وسعاد**) ، تنزيلاً للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث .

(**أو**) ثلاثيًّا (**محرك الوسط**) لفظًا [٢١٨] (كـ : **سَقَر ولَظَى**) ، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع . خلافًا لابن الأنباري في جعله ذا وجهين كـ : هند . وإما محرك الوسط تقديرًا ، كـ : دار ونار ، علم امرأة ، فيلتحق(٢) بباب هند .

---

(١) شرح المفصل ٦٧/١ .

(٢) في « ط » : (علمي امرأتين فيلحق) .

(أو) ثلاثيًّا أعجميًّا (كـ : ماه وجُوْر) ، بضم الجيم ، علمي بلدين ، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية ، تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف ، وإنما أثرت تحتمه . وقيل : هو ذو وجهين كـ : هند .

(أو) ثلاثيًّا (منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ : زيد ، اسم امرأة) ، لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقلٌ ، عادَلَ خِفَّةَ اللفظ . هذا مذهب سيبويه[1] والجمهور[2] . وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٦٦٤ـ .... وَشَـرْطُ مَنْـعِ العَـارِ كَوْنُـهُ ارْتَقَـى

٦٦٥ـ فَـوْقَ الثَّـلاَثِ أَوْ كَجُـوْرَ أَوْ سَـقَرْ أَوْ زَيْـدٍ اسْـمَ امْـرَأةٍ لاَ اسْـمَ ذَكَـرْ

[١٤٢/ب] (ويجوز في : هند ودعد) وجُمْل ، من الثلاثي الساكن الوسط ، إذا لم يكن أعجميًّا ، ولا مذكر الأصل : (الصرف وتركه[3]) . فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت أحد السببين ، ومن لم يصرفه ، (وهو أولى) ، نظر إلى وجود السببين في الجملة ، وهما : العلمية والتأنيث[4] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٦٦ـ وَجْـهَانِ فِي العَـادِمِ تَذْكِـيرًا سَـبَقْ وَعُجْمَـةً كَـهِنْدَ وَالْمَنْـعُ أَحَـقْ

(والزجاج يوجبه) ، أي المنع ، وعلله بأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[5] . انتهى .

(وقال عيسى) بن عمر الثقفي ، (و) أبو عمر (الجرمي ، و) أبو العباس (المبرد) ، وأبو زيد (في نحو : زيدٍ ، اسم امرأة ، إنه كـ : هند) ، في جواز الوجهين[6] ، وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كـ : يَدٍ ، جاز فيه الوجهان . ذكره سيبويه[7] .

وإذا سُمِّيَ مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط :

---

(١) الكتاب ٣/٢٤٠ - ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/٣٣١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩ .

(٣) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر : لم تتلفعْ بفضل مئزرها دعدٌ و لم تسقَ دعدُ في العلبِ

والبيت لجرير في ديوانه ص ١٠٢١ ، ولابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٧٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٤١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، والمنصف ٢/٧٧ ، وشرح المفصل ١/٧٠ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ ، حيث نقل الأزهري هذا القول منه .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ .

(٦) المقتضب ٣/٣٥٠ ، والارتشاف ١/٤٤٢ .

(٧) الكتاب ٣/٢٤٠ .

أحدها : كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظًا كـ : زينب ، أو تقديرًا ، كـ : جَيَل ، مخفف جَيْأَل[١] .

الثاني : أن لا يكون مسبوقًا بتذكير انفرد به تحقيقًا كـ : رباب ، علم امرأة ، فإنها منقولة من مذكر ، فلو سُمِّيَ بها مذكر صرفت ، أو تقديرًا كـ : جَنُوب وشَمَال ، فإنهما صفتان لمذكر مقدر[٢] .

الشرط الثالث : أن لا يكون مسبوقًا بتذكير غالب كـ : ذِرَاع ، فإنه مؤنث[٣] بدليل : ذراع رأيتها . فإذا سُمِّيَ به مذكرًا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر . كقولهم : أنت ذراعي وعضدي . بمعنى : أنت ناصري ومُنْجِدِي .

الشرط [١٤٣/أ] الرابع : أن لا يكون التأنيث موقوفًا على تأويل غير لازم . وذلك كتأنيث الجموع كـ : رجال ،فإن تأنيثها ينبني على تأويلها بالجماعة ، وذلك غير لازم لأنها قد تؤول بالجمع ، وهو مذكر ، فإذا سُمِّي به مذكر انصرف .

(**الرابع : العلم الأعجمي**) ، فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ ، بكونه من الأوضاع الأعجمية ،فيمتنع من الصرف (**إن كانت علميته في اللغة الأعجمية**) ، كما هو ظاهر مذهب سيبويه[٤] . وزعم الشلوبين ، وابن [٢١٩] عصفور أنه لا يشترط[٥] .

ويظهر أثر الخلاف في : قَالُون ، فيصرف على الأول ، لأنهم لم يستعملوه عَلَمًا ، وإنما استعملوه صفة بمعنى جيِّد . ويمنع الصرف على الثاني ، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (**وزاد على**) أحرف (**ثلاثة كـ : إبراهيم وإسماعيل**) . فلو كان ثلاثيًّا ضعف فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية . « فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولاً واحدًا في لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى ما نُقِل خلافه » . قاله في شرح الكافية[٦] . والمراد بالعجمي : ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت . وتعرف عجمة الاسم بوجوهٍ :

---

(١) في الكتاب ٢٣٩/٣ أن هذه الأسماء لم تصرف لأنها تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة .

(٢) الكتاب ٢٣٩/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣٦/٣ ، وهمع الهوامع ١١٠/١ .

(٤) الكتاب ٢٣٤/٣ – ٢٣٥ .

(٥) المقرب ٢٨٦/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ – ١٤٧٠ .

أحدها : نقل الأئمة .

والثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كـ : إبراهيم .

والثالث : أن يعرى من حروف الذَّلاَقة ، وهو خماسي أو رباعي . وحروف الذلاقة ستة ، وهي : الميم ، والراء ، والباء الموحدة ، والنون ، والفاء ، واللام ، يجمعها : مُرْ بنَفْلٍ .

والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب [١٤٣/ب] كالجيم والقاف بغير فاصل نحو : قج وجق ، والصاد والجيم نحو : الصَّوْلَجَان[١] ، والكاف والجيم نحو : أُسْكُرَّجَة[٢] ، والراء بعد النون أول كلمة نحو : نرجس[٣] ، والزاي بعد الدال نحو : مُهَنْدِز[٤] . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٧ــ وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيْفِ مَعْ زَيْدٍ على الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(**وإذا سُمِّيَ بنحو : لِجَام**) ، بالجيم ، وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه . (**وفِرِنْد**) ، بكسر الفاء والراء وسكون النون ، قال الجواليقي[٥] : « فارسي معرب ، وهو جوهر السيف » . (**صرف لحدوث علميته . ونحو : نوح ولوط**) من الثلاثية الساكنة الوسط . (**وشَتَر**) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق ، اسم قلعة من أعمال أرَّان ، بفتح الهمزة وتشديد الراء ، إقليم بأذربيجان ، (**مصروفة**) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها . صرح بذلك السيرافي ، وابن برهان ، وابن خروف[٦] .

(**وقيل : الساكن الوسط**) كـ : نوح ولوط (**ذو وجهين**) : الصرف وعدمه كـ : هند . (**والمحركة**) الوسط كـ : شَتَر (**متحتم المنع**) كـ : زينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع . وهذا التفصيل قال به : عيسى بن عمر الثقفي ، وابن قتيبة ، والجرجاني ، والزمخشري[٧] .

(١) الصولجان : عصًا يُعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب ، وقال الجوهري : الصولجان : المحجن ، فارسي معرب . انظر لسان العرب ٣١٠/٢ (صلج) .

(٢) في « ط » : (السكرجة) ، وهي إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأُدْم ، وهي فارسية ، وأكثر ما يوضع فيها الكوامخ ونحوها . انظر لسان العرب ٢٩٩/٢ (سكرج) .

(٣) النِّرجس ، بالكسر : من الرياحين ، معروف ، وهو دخيل . انظر لسان العرب ٢٣٠/٦ (نرجس) .

(٤) المهندز : الذي يقدر مجاري القُنِي والأبنية ، إلا أنهم صيروا الزاي سينًا ، فقالوا : مهندس ، لأنه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال . انظر لسان العرب ٢٤٧/٥ (هندز) .

(٥) في « ب » : (الجواقليقي) .

(٦) انظر الارتشاف ٤٣٩/١ – ٤٤٠ .

(٧) انظر الارتشاف ٤٣٩/١ .

(**الخامس : العمل الموازن للفعل**) الماضي أو المضارع أو الأمر . (**والمعتبر من وزن الفعل أنواع**) ثلاثة :

(**أحدها : الوزن الذي يخص الفعل**) ، والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل ، إلا في علَم ، أو أعجمي ، أو ندور . فالعلم (كـ : **خَضَّم**) ، بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين ، عَلَمًا (**لمكان**) . وقال الجوهري(١) « اسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وقد غلب على القبيلة » . قال : [من الرجز] [١٤٤/أ]

٧٨٨ـ لَـوْلاَ الإِلَــهُ مَـا سَـكَنَّا خَضَّمَـا

أي بلاد خَضَّم ، (**وشَمَّر**) ، بالشين المعجمة وتشديد الميم ، عَلَمًا (**لفرس**(٢)) . والأعجمي كـ : بَقَّم لصبغ ، وبَذَّر لماء(٣) ، (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو : (**دُئِل**) اسمًا (**لقبيلة**(٤)) . [٢٢٠]

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما ، ولأن العمل منقول من فعل ، فالاختصاص فيه باقٍ . (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل ، أو تاء مطاوعة (كـ : **انطلق واستخرج** ، و) نحو : (**تقاتل**) وتصالح حال كونهما (**أعلامًا**) .

وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ، لأن المنقول من فعل [بَعُدَ عن أصله](٥) ، فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كـ : اقتدار ، فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية ، لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يستحق الخروج عما هو له .

---

(١) الصحاح (خضم) ، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

٧٨٨- الرجز بلا نسبة في تاج العروس (خضم) ، وتهذيب اللغة ١١٩/٧ ، وديوان الأدب ٨٤/١ ، والخصائص ٢١٩/٣ ، وشرح المفصل ٣٠/١ ، ٦٠ ، ولسان العرب ١٨٤/١٢ (خضم) ، ومعجم البلدان ٣٧٧/٢ (خضم) .

(٢) في كتاب الحلبة ص ٩٨ : (شَمَّر على فَعَّل ، وقد تكسر الشين ، اسم فرس جدّ جميل بن معمر العذري ، قال جميل : [من الطويل] وجدي يا حجاج فارس شمرا) .

(٣) في حاشية يس ٢١٩/٢ : (في كلام ابن إياز أنه اسم لموضع ، ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ : (دئل : لدويبة) ، وفي حاشية يس ٢٢٠/٢ : (دئل : مشتركة بين القبيلة والدويبة) .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(**الثاني : الوزن الذي الفعل به أولى : لكونه غالبًا فيه**) . وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال :

٦٦٨ــ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ ۔أَوْ غَالِبٍ ....

فالغالب (**كـ : إِثْمِد**) ، بكسر الهمزة والميم ، وسكون المثلثة بينهما ، وبالدال المهملة ، حجر الكحل ، وأما مضموم[١] الهمزة والميم ، فاسم موضع . (**وإصبَع**) ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، واحدة الأصابع ، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء ، والعاشرة : أُصْبُوع . (**وأُبْلُم**) ، بضم الهمزة واللام ، وسكون الموحدة بينهما ، سَعَفُ الْمُقْل ، حال كون الثلاثة (**أعلامًا فإن وجود موازنها في الفعل أكثر**) منه في الاسم ، [١٤٤/ب] (**كالأمر من ضرب**) ، فإنه موازن إِثْمِدَ ، (**و**) الأمر من (**ذهب**) ، فإنه موازن إصبَع ، بفتح الباء ، (**و**) الأمر من (**كتب**) ، فإنه موازن : أُبْلُم .

(**الثالث : الوزن الذي الفعل به أولى ، لكونه مبدوءًا بزيادة تدل**) على معنى (**في الفعل ولا تدل**) على معنى (**في الاسم ، نحو : أفكل**) ، بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي : الرِّعْدَة ، يقال : أخذه الأفكل ، إذا أصابته رعدة . (**وأكلب**) ، بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام ، جمع كَلْب (**فإن الهمزة فيهما لا تدل**) على معنى ، (**وهي في موازنهما من الفعل ، نحو : أذهب**) ، مضارع ذهب ، (**وأكتب**) ، مضارع كتب ، (**دالة على المتكلم**[٢]) ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال ، أصلاً للمفتتح بهما من الأسماء .

(**ثم لابد من كون الوزن لازمًا ، باقيًا**) في اللفظ على حالته الأصلية ، (**غير مخالف لطريقة الفعل** .

فخرج بـ) القيد (**الأول**) ، وهو اللزوم ، (**نحو : امرؤ ، عَلَمًا ، فإنه**) في الرفع نظير اكتب[٣] . و(**في النصب نظير : اذهب ، وفي الجر نظير : [٢٢١] اضرب ، فلم**) يلزم وزنًا واحدًا في الأحوال الثلاثة ، (**ولم يبق على حالة واحدة**) ، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه ، والفعل لا إتباع فيه .

(**وخرج بـ**) القيد (**الثاني**) وهو البقاء على حالته الأصلية (**نحو : رُدَّ ، وقيل ،**

(١) في « ب » : (المضموم) .

(٢) في « ب » : (التكلم) .

(٣) في « ب » : (كتب) .

وبيع) مبنيات[١] للمفعول ، فإنها لم تبق على حالتها الأصلية ، (**فإن أصلها : فُعِلَ**) ، بضم الفاء وكسر العين ، (**ثم**) دخلها الإدغام والإعلال . فالإدغام في : رُدَّ ، والإعلال بالنقل والقلب في : قيل ، وبالنقل فقط في : بيع . و(**صارت**) صيغة رُدَّ ، (**بِمَنْزِلة**) صيغة : (**قُفْل**) ، بضم [١٤٥/أ] القاف وسكون الفاء . وصيغة قيل (**و**) بيع ، بمنزلة صيغة : (**ديك**) بكسر الدال وسكون الياء ، آخر الحروف ، وبالكاف . (**فوجب صرفها**) لذلك .

• (**فلو سميت بضرب**) بضم الضاد وسكون الراء ، حال كونه (**مخففًا من ضرب**) بضم الضاد وكسر الراء ، (**انصرف اتفاقًا**) ، لأن التخفيف سابق على التسمية ، وإنَّما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية : هل ينزل منزلة الأصلي أم لا ؟ (**و**) ذلك كما (**لو سميت بضرب**) ، بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، (**ثم خففته**) بتسكين ما قبل آخره . فإذا فعلت ذلك ، (**انصرف أيضًا عند سيبويه**[٢]) ، لأنه عنده كالسكون الأصلي . واختاره ابن مالك[٣] ، (**وخالفه الْمبرد**[٤]) ، والمازني ، ومن وافقهما[٥] ، فمنعوه من الصرف (**لأنه تغيير عارض**) بعد التسمية .

(**و**) خرج (**بـ**) القيد (**الثالث**) ، وهو كونه غير مُخالف لطريقة الفعل (**نحو : أَلْبُب ، بالضم**) في الباء الموحدة ، فيما رواه الفراء ، (**جمع لب**) ، بضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وهو العقل ، وجمع لُبٍّ على أَلْبُبٍ قليل ، والأكثر أن يجمع على ألباب . ويقال : بناتُ ألبُبٍ ، عروق في القلب ، يكون منها الرِّقَّة . وألبب حال كونه (**عَلَمًا**) ينصرف (**لأنه قد باين الفعل بالفك ، قاله أبو الحسن**) الأخفش[٦] . (**وخولف**) .

فعن سيبويه منع الصرف (**لوجود الموازنة**[٧]) ، كـ : أَكْتُب ، ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح استحوذ ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعًا ، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزومًا ، كـ : أشْدِد به في التعجب ، وجوازًا ، كـ : ارْدد ، ولم يردد ، وشذوذًا كـ : ضَبِبَ البلدُ ، [وأَلِلَ السِّقاءُ ، إذا تغيرت رائحته][٨] .

(١) في « ب » ، « ط » : (مبنيان) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .
(٢) الكتاب ٢٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .
(٣) التسهيل ص ٢١٨ .
(٤) المقتضب ٣١٤/٣ .
(٥) همع الهوامع ٩٩/١ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٦٤ .
(٧) الكتاب ١٩٥/٣ .
(٨) إضافة من « ط » .

(**ولا يؤثر وزنٌ هو بالاسم [١٤٥/ب] أولى**) كـ : فاعِل نحو : كاهِل عَلَمًا ، فإنه وإن وجد في الفعل كـ : ضاربْ ، أمرًا من ضاربَ ، إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر . (**ولا**) يؤثر (**وزنٌ هو**) موجود (**فيهما على السواء**) نحو : فَعَل ؛ بفتح العين ؛ وفَعْلَل نحو : شجَر وضَربَ وجَعْفَرَ ودَحْرَجَ . (**وقال عيسى**) بن عمر الثقفي البصري ، شيخ الخليل وسيبويه : (**إلا أن يكونا منقولين من الفعل**) ، فإنهما يؤثران[١] . فالأول : (**كالأمر من ضارب**) ؛ بفتح الراء ؛ (**و**) الثاني : (**كـ : ضَرَبَ ودَحْرَجَ أعلامًا**) .

وظاهر كلام الشاطبي تبعًا للتسهيل[٢] أن خلاف عيسى[٣] إنما هو في المشترك ، ونصه : وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزنَ المشترك المنقول من « فَعَل » ، ويقول : كل فعل ماضٍ سُمِّيَ به فإنه لا ينصرف إذا[٤] كان فارغًا من فاعله . (**واحتج**) على ذلك (**بقوله**) ، وهو سحيم بن وثيل اليربوعي : [من الوافر]

٧٨٩ـ (**أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا**) مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْنِي

ووجه الحجة منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل ، وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه . (**وأجيب**) عنه (**بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ « جلا » من قولك : زيدٌ جَلا**) أي هو ، (**ففيه ضمير**) مستتر يعود على « زيد » ، (**وهو من باب المحكيات**) فهو وفاعله جملة محكية[٥] ، (**كقوله**) : [من الرجز]

٧٩٠ـ (**نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ**)

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

(٢) التسهيل ص ٢١٩ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٤) في « ط » : (إلا إذا) .

٧٨٩- البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤ ، والأصمعيات ص ١٧، وجمهرة اللغة ٤٩٥ ، ١٠٤٤، وخزانة الأدب ٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، والشعر والشعراء ٦٤٧/٢ ، والكتاب ٢٠٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٦/٤ ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٤، وخزانة الأدب ٤٠٢/٩ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٥ وشرح الأشموني ٥٣١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢، وشرح قطر الندى ص ٨٦ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ١٠٥/٤ ، واللسان ١٢٤/١٤ (ثني) ، ١٥٢ (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، ومجالس ثعلب ٢١٢/١، ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، والمقرب ٢٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٣٠/١ .

(٥) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ : (فهو محكي لا ممنوع من الصرف) .

٧٩٠- تقدم الرجز برقم ٨٠ .

فيزيد مسمى به ، من قولك : المالُ يزيدُ ، ففيه ضمير مستتر ، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية ، وإلا لو كان مجردًا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل(١) المضارع .

(و) يحتمل (**أن يكون ليس بعلم ، بل**) هو وفاعله جملة في موضع خفض (**صفة لمحذوف ، أي**) : أنا (**ابنُ رجلٍ جَلاَ الأمورَ**) ، أي كشفها . وفي كلا الاحتمالين [١٤٦/أ] نظر .

أما الأول : فلأن الأصل عدم استتار الضمير ، وأما الثاني : فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بـ « من » أو « في » كما تقدم في باب النعت(٢) . هذا وقد قال سيبويه(٣) : « إن قول عيسى خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكَعْسَبَ(٤) ، وهو فعل من الكَعْسَبَةِ(٥) ، وهو العَدْو الشديد مع تقارب الخطا »(٦) .

[٢٢٢] (**السادس : العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كـ : عَلْقَى**) ، باتفاق ، (**وأَرْطَى**) على الأصح حال كونهما (**علمين**) فإنهما ملحقان بجعفر ، والمانع لَهما من الصرف العلمية ، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة ، والموافقة لمثال ما هي فيه ، فإنهما على وزن سَكْرَى ، وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحق به كـ : حاميم اسم رجل . فإنه عند سيبويه(٧) ممنوع الصرف لشبهه بـ « هابيل » ، في الوزن والامتناع من الألف واللام ، فلما أشبه الأعجمي ، عومل معاملته(٨) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٦٩ــ وَمَا يَصِيْرُ عَلَمًا مِنْ ذِيْ أَلِفْ زِيْدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

وقيل : إن أرطى أفعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ، ولذلك قلت

---

(١) سقط من « ب » .
(٢) انظر باب النعت في هذا الجزء ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
(٣) الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .
(٤) في « ب » : (كعب) .
(٥) في « ب » : (الكعبة) .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .
(٧) الكتاب ٢٥٧/٣ .
(٨) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

على الأصح . وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة [كـ : عِلْبَاء ، فإنه ملحق بقرطاس ، لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة][١] ، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزة[٢] [٣]الإلحاق منقلبة عن ياء ، لا عن ألف ، وهمزة التأنيث[٣] منقلبة عن ألف ، لا عن ياء . فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير . [١٤٦/ب]

بهذا علل ابن أبي الربيع[٤] . وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلبًا من غير مانع مُنِع ، كالهمزة في صحراء ، [٥]فإنها بدلٌ من ألِف التأنيث[٥] . وإذا كان منقلبًا عن غير مانع لَم يُمنع ، كهمزة علباء . والعلقى نبت ، والأرطى شجر . وبقي[٦] عليه ألف التكثير ، [كـ : قَبَعْثَرَى][٧] ، ومن أدخلها في ألف الإلْحاق فقد سها ، إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به .

(**السابع : المعرفة المعدولة**) عن أصلها ، (**وهي خمسة أنواع :**

أحدها : فُعَل) بضم الفاء[٨] وفتح العين (**في التوكيد ، وهي : جُمَع وكُتَع**) ، من تكتَّع الجلد إذا اجتمع ، (**وبُصَع**) بالصاد المهملة ؛ من البصيع[٩] ، وهو العرَق المجتمع ، (**وبُتَع**) ؛ بموحدة فمثناة فوقانية ؛ من البَتَع ، وهو طول العنق . والمانع لها من الصرف : التعريف والعدل . أما التعريف ، (**فإنَّها**) على الصحيح (**معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد**) ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ، هذا ظاهر كلام سيبويه[١٠] ، وهو اختيار ابن عصفور[١١] ، وابن مالك[١٢] . وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش : إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة ، لِما تتبعه . وأيده

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .
(٢) في « ط » : (همزته) .
(٣) سقط ما بين الرقمين من « ط » .
(٤) البسيط ٢٤٩/١ - ٢٥٠ .
(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٦) في « ب » : (بني) .
(٧) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٨) سقطت من « ب » .
(٩) في « ب » : (البصع) .
(١٠) الكتاب ٢٢٤/٣ .
(١١) المقرب ٢٨٠/٢ .
(١٢) التسهيل ص ٢٢٢ .

بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات . وردَّه في شرح الكافية فقال[١] : وليس يعني جُمع بعلَم ، لأن العلم إما شخصي ، أو جنسي . فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص ، فلا يصلح لغيره ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره ، وجُمَع خلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل . انتهى .

قلت : علم الإحاطة من قبيل علم [١٤٧/أ] الجنس المعنوي ، كـ : سبحان للتسبيح[٢] وفي ارتكابه توفية بالقاعدة ، وهي أنه لا يُعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية . ويلزم من اعتبار الإضافة عدم النظير ، وجرّه بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب[٣] .

(و) أما العدل ، فإنها (**معدولة عن فَعْلاَوَات ، فإن مفرداتُها : جَمْعَاء ، وكَتْعَاء ، وبصعاء ، وبتعاء ، وإنَّمَا قياس**[٤] **فعلاء إذا كان اسْمًا**) كـ : صحراء (**أن يُجمع على فعلاوات** كـ : **صحراء وصحراوات**[٥]) .

واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل ، فقالا[٦] : لأن « جمعاء » مؤنث « أجمع » فكما جُمِعَ المذكر بالواو والنون ، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، فلما جاؤوا به على « فُعَل » علم أنه معدول عما هو القياس فيه ، وهو جمعاوات .

وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور[٧] : معدولة عن فُعْل بضم الفاء وسكون العين ، من جهة أن مفردها : فَعْلاَء أفْعَل كـ : حمراء وأحمر ، فإنهما يجمعان على حُمْر .

وقال آخرون[٨] : معدولة عن فَعَالَى ، من جهة أن مفردها اسم على فَعْلاء كـ : صحراء .

والصحيح ما قاله الموضح ، لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيه .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٢) في « ب » : (علم للتسبيح) .

(٣) انظر ما تقدم في الجزء الأول ، باب الإضافة ص ٦٧٣ - ٦٧٤ .

(٤) في « ب » : (القياس) .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ - ١٤٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٧) انظر المقرب ٢٨٠/٢ - ٢٨١ .

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

أما العلمية فلأن الناظم وابنه منعاها[١] ، وأما الوصفية فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقًا ، وإذا بطل الشرط ، بطل [٢٢٣] المشروط ، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما ، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف والتاء[٢] . ولأن فعلاء لا يجمع على فُعْل إلا إذا كان مؤنثًا لأفعَل صفة كـ : حمراء ، ولا على فَعَالَى ، إلا إذا كان اسْمًا محضًا لا مذكر له [١٤٧/ب] كـ : صحراء ، وجُمَع ، وأخواته ليس كذلك . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٠ــ والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيْدِ . . . .

(**الثاني**) من المعدول : (**سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ، واستعمل ظرفًا مجردًا من** « **أل** » **والإضافة** . كـ : **جئت يوم الجمعة سحَرَ** . **فإنه**) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل[٣] .

أما التعريف ففيه خلاف . فقيل هو (**معرفة**) بالعلمية ، لأنه جعل عَلَمًا لهذا الوقت صرَّح به في التسهيل[٤] . وقيل : يشبه[٥] العلمية لأنه تعرَّف بغير أداة ظاهرة ، كالعلم . وهو اختيار ابن عصفور[٦] . وفي كلام الموضح إيماء إليه[٧] .

وأما العدل فلأن صيغته معدولة عن « السحر » المقرون بـ « أل » لأنه لما أريد به معين كان الأصل [فيه][٨] أن يذكر معرفًا بـ « أل » فعدل عن اللفظ بـ « أل » وقصد به التعريف فمنع الصرف . وقال السهيلي والشلوبين الصغير : « معرب مصروف »[٩] . واختلفا في منع تنوينه ، فقال السهيلي[١٠] : « هو على نية الإضافة » وقال الشلوبين[١١] : « على نية أل » . (**وقال صدر الأفاضل**) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ [٢٢٤] الزمخشري : « هو (**مبني**) على الفتح (**لتضمنه معنى اللام**) كأمس » .

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .
(٢) سقطت من « ط » .
(٣) الارتشاف ٤٣٥/١ .
(٤) التسهيل ص ٢٢٢ .
(٥) في « أ » : (شبه) .
(٦) المقرب ٢٨٢/٢ .
(٧) شرح قطر الندى ص ٣١٢ .
(٨) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٩) انظر شرح المرادي ١٥٧/٤ .
(١٠) أمالي السهيلي ص ٣٣ .
(١١) انظر الارتشاف ٤٣٥/١ .

ورد بأمور[١] :

منها أنه لو كان مبنيًّا لكان غير الفتح أولى به ، لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الإعراب ، كما اجتنبت في : قبل وبعد[٢] .

ومنها أنه لو كان مبنيًّا لكان جائز الإعراب جواز «حين» في قوله : [من الطويل]

٧٩١ـ عَلَى حِيَنِ عَاتَبْتُ ....

لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضًا [١٤٨/أ] .

ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء ، لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل .

وإذا ثبت أن « سحر » غير مبني ، ثبت أنه غير متضمن[٣] معنى حرف[٤] التعريف وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمين والعدل[٥] : أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر . والعدل : تغيير صيغة[٦] اللفظ مع بقاء معناه . فـ « سحر » المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ : « السحر » من غير تغيير لمعناه . وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها وهو التنكير[٧] مزيدًا عليه [تضمن][٨] معنى حرف التعريف .

---

(١) وردت هذه الأمور بنصها في شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ .

(٢) بعده في شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ : (والمنادى المفرد المعرفة) .

٧٩١- تمام البيت : (على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألَمَّا أصح والشيب وازعُ)

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ، ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣، ورصف المباني ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١ .

(٣) في « ب » : (مضمن) .

(٤) سقط من « ط » : (معنى حرف) .

(٥) هذا الفرق بين التضمين نقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ .

(٦) في « ط » : (صفة) .

(٧) سقط من شرح ابن الناظم (وهو التنكير) .

(٨) إضافة من شرح ابن الناظم .

واحترز بالقيد الأول ، وهو أن يراد به سحر يوم بعينه من المبهم ، فإنه ينصرف[١] اتفاقًا نحو : ﴿ نَجَّيْنَاهُم بسَحَرٍ ﴾ [القمر/٣٤] أي من الأسحار ، وبالقيد الثاني ، وهو أن يستعمل ظرفًا من المعين المستعمل غير ظرف ، فإنه يجب تعريفه بـ « أل » أو الإضافة للدلالة على التعيين نحو : طاب السَّحَرُ سَحَرُ ليلتنا ، وبالقيد الثالث وهو أن يجرد من « أل » والإضافة ، فإنه يصرف اتفاقًا ، نحو : جئتك يومَ الجمعةِ السحرَ ، أو سَحَرَه . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧١ــ وَالعَـدْلُ وَالتَّعْرِيـفُ مَانِعَـا سَـحَرْ إذا بـه التَّعْيـينُ قَصْـدًا يُعْتَـبَرْ

(**الثالث**) من المعدول (**فُعَل**) ، بضم الفاء وفتح العين (**عَلَمًا للمذكر إذا سُمع مَمنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غيْر العلمية**) . وهو المشار إليه في النظم [١٤٨/ب] بقوله :

٦٧٠ــ .... أوْ كَثُعَـلاَ

(**نحو : عُمَر**) مما ليس بصفة في الأصل . والمحفوظ من ذلك : عُمَر ، ومضر ، (**وزفر**) ، وقثم ، (**وزحل**) ، وجشم ، (**وجمح**) ، وقزح ، وعصم ، وجحا ، ودلف ، وهذل ، وبلغ ، وثعل ، (**فإنهم قدروه معدولاً**) عن فاعل غالبًا ، (**لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف**) .

وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل . فعُمر مثلاً معدول عن عامر ، فإن عامرًا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر ، (**مع أن صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل**) التحقيقي (كـ : **غدر ، وفسق**) ، فإنهما معدولان عن ، غادر وفاسق (وكـ : **جمع وكتع**) ، فإنهما معدولان عن : جمعاوات وكتعاوات . (وكـ : **أخر**) ، فإنها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد .

وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية ، ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو[٢] : ثُعَل ، فإن ورد فُعَل مصروفًا ، حُكم بعدم عدله كـ : أدد .

(و) أما (**﴿ طُوًى ﴾ [طه/١٢] فيمن منع صرفه[٣] ، فالمعتبر فيه[٤] التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاوٍ[٥] ، لأنه**) أي العدل (**قد أمكن غيْره**) ، وهو التأنيث ،

(١) في « أ » : (يصرف) .
(٢) في « ب » : (الفعل عن) مكان (أفعل نحو) .
(٣) في الإتحاف ص ٣٠٢ : (وقرأ الباقون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار البقعة والتعريف ، أو للعجمة والعلمية) . وانظر معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢ ، والنشر ٣١٩/٢ .
(٤) سقطت من « ب » .
(٥) في « ب » : (من طاوي) .

(فلا وجه لتكلفه) أي العدل . **(ويؤيده)** أي اعتبار التأنيث **(أنه)** أي طوى **(يصرف باعتبار المكان)** ، فلو كان العدل معتبرًا فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان .

واحترز بقوله : عَلَمًا من[١] فُعَل الوارد جمعًا كـ : غرف وقرب ، أو اسم جنس كـ : صرد ونفر ، أو صفة كـ : حطم ولبد ، أو مصدرًا : كـ : هدى وتقى ، فإنها مصروفة اتفاقًا . وبقوله : إذا سمع ممنوع الصرف كما سمع مصروفًا كـ : أدد ، وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فإن فيه خلافًا ، فقال [١٤٩/أ] سيبويه[٢] : يصرف حملاً على الأصل في [٢٢٥] الأسماء . وقال غيره : يمنع صرفه حملاً على الغالب في فُعل عَلَمًا . وليس بجيّد . قاله الخضراوي[٣] . وبقوله : وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى ، وتقدم شرحه .

(الرابع) من المعدول **(فَعَالِ)** بفتح الفاء **(عَلَمًا للمؤنث كـ : حذام وقطام ، في لغة)** بني **(تميم)** وتميم أبو قبيلة ، وهو تميم بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر[٤] ، **(فإنهم يمنعون صرفه[٥])** ، واختلف في علة ذلك ، **(فقال سيبويه[٦] : للعلمية والعدل عن فاعلة)** . ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة . **(وقال المبرد[٧] : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ : زينب[٨])** ويرجحه أنهم لا يدّعون العدل في نحو : طوى ؛ كما تقدم .

(فإنْ ختم) فعال عَلَمًا للمؤنث **(بالراء كـ : سَفَار ؛ اسْمًا لِمَاء)** من مياه العرب ؛ ملحوظ فيه معنى التأنيث ، ولهذا قال سيبويه[٩] : « اسم لماء » . وقال الجوهري[١٠] : « اسم لبئر » . وهو المناسب ، لأن الكلام في أعلام المؤنث ، والماء مذكر . **(وكـ : وبار اسْمًا لقبيلة[١١] ، بنوه على الكسر ، إلا قليلاً منهم)** ، أي من تميم[١٢] .

---

(١) في « ط » : (عن) .

(٢) الكتاب ٢٢٢/٣ .

(٣) في كتابه الإفصاح كما قال السيوطي في همع الهوامع ٨٩/١ .

(٤) جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٦ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ .

(٦) الكتاب ٢٧٧/٣ .

(٧) المقتضب ٣٧٣/٣ ، والكامل ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٨) سقط من « ب » .

(٩) الكتاب ٢٧٩/٣ .

(١٠) الصحاح (سفر) .

(١١) في جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٢ : (وبار : ابن أميم بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام) .

(١٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ : (وأما ما آخره راء نحو ظفار ووبار . . . . فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالبًا) .

قال الفرزدق : [من الطويل]

٧٩٢– مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِم يَرْمِي الْمُسْتَجِيْزَ الْمُعَوَّرَا

وإنما كان الكثير الكسر عندهم لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا توصلوا إليها . ولو منعوه الصرف لامتنعت . قاله الخليل[1] . (**وقد اجتمعت اللغتان**) ؛ الإعراب والبناء ؛ (**في قوله**) ، وهو الأعشى ميمون : [من م . البسيط]

٧٩٣– (**أَلَمْ تَرَوا إِرَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِها الليلُ والنهارُ**)

(**وَمَرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ**)

فبنى « وبار » الأولى على الكسر ، وأعرب « وبار » الثانية رفعًا[2] على [١٤٩/ب] الفاعلية بهلكت .

ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة ، والثانية ضمير لا حرف إطلاق ، ووبار فعلاً ماضيًا من البوار ، والجملة معطوفة على هلكت ، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد[2] على « وبار » المكسور .

والمعنى : هلكت وبارت . وقال أولاً : هلكت ، على القبيلة . وثانيًا : وباروا ، على أهلها . وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا . فلا شاهد فيه على لغة الإعراب . وإرم اسم قبيلة عاد . وأودى بها : أهلكها . (**وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهًا له بنَزَالِ**) في التعريف ، والعدل ، والوزن ، والتأنيث[3] ، (**كقوله**) وهو لجيم بن صعب في امرأته : [من الوافر]

٧٩٢– البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٥/١ ، ولسان العرب ٣٧١/٤ (سفر) ، ٦١٤/٤ (عور) ، ومغني اللبيب ٩٧/١ ، ومعجم البلدان ٢٢٣/٣ (سفار) ، والمقتضب ٥٠/٣ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٩٦ .

(١) الكتاب ٢٦٩/٣ .

٧٩٣– البيتان للأعشى في ديوانه ٣٣١ ، والبيت الثاني في شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٧ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، ٦٥ ، والكتاب ٢٧٩/٣ ، ولسان العرب ٢٧٣/٥ (وبر) ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ ، وهمع الهوامع ٢٩/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤ ، وأوضح المسالك ١٣٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، والمقرب ٢٨٢/١ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٤ـ (إِذَا قَالَتْ حَـذَامِ فَصَدِّقُوهَـا فَإِنَّ القَولَ ما قَـالَتْ حَـذَامِ)

فبناها[١] على الكسر مع أنها فاعل « قالت » في الموضعين .

وإذا سُمِّيَ بباب « حذام » مذكر ، زال موجب البناء ، وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثًا معدولاً فيعرب غير منصرف . ومن العرب من يصرفه ، قاله سيبويه[٢] .

واعلم أن التشبيه بنزال فيما يذكر إنما يتم على مذهب المبرد . فإنه يقول[٣] : نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث ، وبني لتضمنه معنى لام الأمر .

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول معرَّف عن نفس الفعل ، فيكون التشبيه في العدل والوزن . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧٢ـ وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

٦٧٣ـ عِنْدَ تَمِيمٍ ....

(**الخامس**) من المعدول : (**أمس إذا كان مرادًا به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يضف ، ولم يقرن [١٥٠/ب] بالألف [٢٢٦] واللام**) ، ولم يصغر ولم يكسر ، (**ولم يقع ظرفًا ، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقًا**) رفعًا ونصبًا وجرًّا[٤] ، (**لأنه**) علم على اليوم الذي يليه يومك . (**معدول عن الأمس**) المعرف بـ : « أل » فيقولون : مضى أمسُ ، بالرفع بلا تنوين . وشاهدت أمسَ ، وما رأيت زيدًا مذ أمسَ ، بالفتح فيهما . (**كقوله**) : [من الرجز]

٧٩٥ـ (لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا) عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

٧٩٤- البيت للجيم بن صعب في شرح شواهد المغني ٥٩٦/٢ ، والعقد الفريد ٣٦٣/٣ ، ولسان العرب ٣٠٦/٦ (رقش) ، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤ ، وله أو لوسيم بن طارق في اللسان ٩٩/٢ (نصت) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٤ ، والخصائص ١٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، ومغني اللبيب ٢٢٠/١ .

(١) في « ب » : (فبناؤها) .

(٢) الكتاب ٢٧٩/٣ - ٢٨٠ .

(٣) المقتضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٥- الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، والكتاب ٢٨٥/٣ ، وأسرار العربية ص ٣٢ ، وأوضح المسالك ١٣٢/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٨٤١ ، ٨٦٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٧ ، ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ٩٦ ، وشرح قطر الندى ١٦ ، واللسان ٩/٦، ١٠ (أمس) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٥٧ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

فأمس مجرور بالفتحة ، والألف فيه للإطلاق ، وليست فتحته هنا فتحة بناء خلافًا للزجاجي[١] ، ووهمه الموضح في ذلك ، في شرحي القطر[٢] والشذور[٣] .

وزعم بعضهم أن « أمسى » هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه . أي : مذ أمسى هو ، أي المساء[٤] . وفيه بعد ، وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم ، (**وجمهورهم يخص ذلك**) الإعراب الممنوع الصرف (**بحالة الرفع**) خاصة ، دون حالتي النصب والجر ، فيبنيه على الكسر فيهما[٥] . (**كقوله**) : [من الخفيف]

٧٩٦ـ (**اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ ... وَتَنَاسَ الذي تَضَمَّنَ أَمْسُ**)

وعَنَّ ؛ بالنون ؛ من عَنَّ يَعنُّ إذا عرض ، ويروى : عَزَّ ؛ بالزاي ؛ بمعنى غلب[٦] . وتناس : أمرًا من التناسي ، وهو أن يرى من[٤] نفسه أنه نسيه .

(**والْحجازيون يبنونه على الكسر مطلقًا**) ، في الرفع والنصب والْجر ، (**على تقديره مضمنًا معنَى اللام**) الْمعرَّفة[٧] .

(**قال**) أسقف نجران ، أو تُبَّع بن الأقرن : [من الكامل]

٧٩٧ـ مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ ... وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لاَ تُمْسِي

وَطُلوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً ... وَغُروبُهَا صَفْرَاءَ كَالوَرْسِ

اليَومَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ ... (**وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِه أَمْسِ**)

---

(١) في « ب » : (للزجاج) ، وفي شرح شذور الذهب ص ١٠٠ : (وقد وهم الزجاجي فزعم أن من العرب من يبني أمسِ على الفتح) . وانظر كتاب الجمل للزجاجي ص ٢٩٩

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٠٠ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٣/٤، والدرر ٤٤٤/١ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٤ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

(٦) انظر الدرر اللوامع ٤٤٤/١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٨ .

٧٩٧- الأبيات لأسقف نجران في الحماسة البصرية ٤٠٦/٢ ، وثمار القلوب ص ٣٧٤ ، والحيوان ٨٨/٣ ، وسمط اللآلي ص ٤٨٦ ، ولسان العرب ٩/٦ (أمس) ، والمقاصد النحوية ٣٧٣/٤ ، ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين ص ٢٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٤/٤ ، والدرر ٤٤٣/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥ ، ومراتب النحويين ص ١٠٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

[١٥١/أ] فـ « أمس » فاعل « مضى » ، وهو مكسور كما ترى ، (**والقوافي مجرورة**) ومكسورة كما أنشدتها . ولا يعارض هذا رفع « أمس » بتضمن في البيت السابق ، لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى . (**فإن أردت بـ« أمس » يومًا من الأيام الماضية مبهمًا**) ، أي : أمسًا ما من الأموس ، (**أو عرَّفته بالإضافة**) ، نحو : أمس يوم الخميس ، (**أو**) عرفته (**بالأداة**) نحو : الأمس ، أو صغَّرته نحو : أمَيْس ، أو كسرته نحو : أموس ، (**فهو معرب**[١] **إجماعًا**) إعراب المنصرف . (**وإن استعملت المجرد**) من « أل » والإضافة ، (**المراد به**[٢] **معين ، ظرفًا ، فهو مبني إجماعًا**) لتضمنه معنى الحرف . **[٢٢٧]**

(١) في « ب » : (يعرب) .
(٢) في « ب » : (بها) .

فصـــــــــــــل

(**يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب : الأول : أن يكون أحد سببيه**) المانعين له من الصرف : (**العلمية ثم ينكر**) ، فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني : وهو إما التأنيث ، أو الزيادة ، أو العدل ، أو الوزن ، أو العجمة ، أو التركيب ، أو ألف الإلحاق المقصورة . (**تقول : رُبَّ فاطمةٍ ، وعمران ، وعمر، ويزيد ، وإبراهيم، ومعدي كرب ، وأرطى**) ، لقيتهم[١] ، بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبَي منع صرفها ، وهو العلمية . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٣ـ . . . . وَاصْرِفَنَ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا

(**ويستثنى من ذلك**) المصروف (**ما كان صفة قبل العلمية كـ : أحمر وسكران**) إذا نُكِّرا . (**فسيبويه يبقيه غير منصرف**) ، للوزن ، أو الزيادة وعود الوصف الأصلي ، بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل[٢] . (**وخالفه**[٣] **الأخفش في الْحواشي**) على [١٥١/أ] كتاب سيبويه ، فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود[٤] . ورُدَّ بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية ، وإذا زال المانع رجعت الصفة .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية[٥] أن : الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه ، (**ووافقه في**) كتابه (**الأوسط**[٦]) ، وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذِكْر موافقته أولى لأنها آخر قوليه » . انتهى .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ٢٠٢/٣ .

(٣) في « ط » : (وخالف) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ : (وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرف نحو : أحمر ، بعد التنكير) .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ أن الأخفش رجع عن صرفه في كتابه الأوسط .

السبب (**الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين**) المانعين من الصرف (كـ : **حُمَيْد وعُمَيْر ، في**) تصغير : (**أحمد وعمر**) ، فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير ، فيصرفان[١] لزوال أحد السببين . أما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، وأما زوال العدل به ، فقال الموضح في الحواشي : « إن نحو عمر ، قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة ، والتصغير لا يزيل شيئًا مما ثبت إذا لم يكن معتادًا له ، فالحكم بصرفه بعيد » . انتهى .

وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي ، أما العَدْل التقديري فلا ، لأنهم إنما ارتكبوه حفظًا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف ، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره .

(**وعكس ذلك**) وهو أن ينصرف مكبرًا ، ولا ينصرف مصغرًا (**نحو : تِحْلِئ**) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام ، وبالهمزة آخره ، وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر ، حال كونه (**عَلَمًا فإنه ينصرف مكبرًا ولا ينصرف مصغرًا لاستكمال العلتين بالتصغير**) ، وهما : العلمية والوزن : فإنه يقال في تصغيره : تُحَيْلِئ ، بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه [١٥١/ب] فهو على زنة : تُدَحْرِج وتُبَيْطِر .

السبب (**الثالث : إرادة التناسب**) للمنصرف ، (**كقراءة نافع والكسائي : ﴿ سَلَاسِلاً ﴾**) [الإنسان/٤] بالصرف[٢] ، لتناسب[٣] ﴿ أغْلَالاً ﴾ [الإنسان/٤] ، و﴿ قَوَارِيْرًا ﴾ [الإنسان/١٥] بصرفهما[٤] وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثاني الأول عند صرفه . قاله الخبيصي[٥] .

(و) نحو (**قراءة الأعمش ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾**) [نوح/٢٣] بصرفهما[٦] لتناسب :

---

(١) في « ب » : (فينصرفان) .

(٢) قرأها كذلك : ابن عامر وعاصم وابن كثير وشعبة ورويس وشبل والأعمش وابن مسعود . انظر الإتحاف ٤٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، والنشر ٣٩٤/٢ ، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٢ ، وهمع الهوامع ١١٩/١ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (لمناسبة) .

(٤) قرأها كذلك : عاصم وشعبة وأبو جعفر والحسن والأعمش وهشام والشنبوذي والأزرق وابن شنبوذ وروح . انظر الإتحاف ٤٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، والنشر ٣٩٥/٢ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٩/١ .

(٥) الموشح في شرح الكافية ص ٣١٧ .

(٦) قرأها كذلك : الأشهب العقيلي والمطوعي . انظر الإتحاف ٤٢٥ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٢ .

﴿ وَدًّا وَلَاسُوَاعًا ﴾ [نوح/٢٣] ﴿ وَنَسْرًا ﴾ [نوح/٢٣] . وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلّة واحدة أو بعلّتين ، وأن الصرف في ذلك للتناسب . لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارًا ، ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقًا على لغة .

السبب (**الرابع : الضرورة**) ، إما بالكسر كقوله : [من الطويل]

٧٩٨_ إذَا مَا غَزَا في الجيشِ حَلَّقَ فَوْقَهُم عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدي بعَصَائِبِ

والقوافي مجرورة . أو بالتنوين (**كقوله**) ، وهو امرؤ القيس : [من الطويل]

٧٩٩_ (**وَيَومَ دَخَلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ**) فَقَالَت لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي

فصرف عنيزة بالتنوين[1] ، وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه ، وقيل : لقبها واسمها فاطمة ، وقيل : فاطمة غيرها . « والخدر ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال ، الهودج » . قاله الأعلم[2] . وفي الصحاح[3] : الخدر : السِّتْر . ومعنى : إنك مرجلي ؛ بالجيم ؛ إنك تصيِّرني راجلة ، أي ماشية ، لعقرك ظهر بعيري .

قال الدماميني : « ينبغي أن يُحمل كلامهم في أمثال ذلك ، على أنه يَجوز للمضطر أن يَجعل غير الْمنصرف كالْمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه . ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لِمنافاته لوجود العلتيْن الْمحققتيْن . **[١٥٢/أ]** وإنَّمَا يكون تنوين ضرورة » . انتهى .

(**وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة**) حكاها الأخفش وقال[4] : « كأنها لغة الشعراء **[٢٢٨]** لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام » .

(**وأجاز الكوفيون**) إلا أبا موسى الْحامض من شيوخهم ، والأخفش (**والفارسي**) من البصريين : (**للمضطر أن يمنع صرف المنصرف**[5]) .

٧٩٨- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤ ، والشعر والشعراء ص ١٧٥ ، ولسان العرب ٦٠٥/١ (عصب) ، ٦٣/١٠ (حلق) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٨/١ .

٧٩٩- تقدم تخريج البيت برقم ١٠ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) أشعار الشعراء الستة الجاهليين ص ٣١ .

(٣) الصحاح (خدر) .

(٤) انظر همع الهوامع ١٢٠/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، المسألة رقم ٧٠ ، وهمع الهوامع ١٢١/١ .

قال الموضح في الحواشي : « وهو الصحيح ، لكثرة ما ورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » (**وأباه سائر البصريين**) أي باقيهم (**واحتُجَّ عليهم بنحو قوله**) وهو الأخطل : [من الكامل]

٨٠٠ــ (**طَلَبَ الأَزارِقَ بَالكَتَائِب إذ هَوَتْ   بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَـــدُورُ**)

فمنع صرف شبيب للضرورة ، وهو علم مصروف ، وهو : شبيب بن يزيد ، رأس الخوارج الأزارقة ، وبالغ في أمره حتى ادَّعى الخلافة وسُمِّيَ أمير المؤمنين . وكانت زوجته غزالة أيضًا خارجية ، وكانت شديدة البأس ، حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها . [1]والأزارق ، جمع الأزرق ، بزاي فراء ، مفعول طلب ، والأصل : الأزارقة ، بالهاء ، فحذفها للضرورة . والكتائب : الجيوش[1] . وهوت من هوى به الأمر : أطمعه وغرَّه . والغائلة : الشر . وغدور ، فعول ، من الغدر ، بالغين المعجمة ، بدل من غائلة فاعل هوت .

(**وعن**) أبي العباس ، أحمد بن يحيى (**ثعلب أنه أجاز ذلك**) ، وهو منع صرف المنصرف ، (**في الكلام**) مطلقًا[2] . وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره ، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها . ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم .

وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف . ولم [١٥٢/ب] يفرق بين العلمية وغيرها ، وهو جارٍ على أصلهم فإنهم يدَّعون أن الفعل أصل للمصدر[3] ، فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار . [1]وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار[1] . فيكون السبب الواحد يمنع الصرف .

قلت : ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف . ومعلوم أن الأمر ليس كذلك . وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

٦٧٥ــ وَلاضْطِرَارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ   ذُو الْمَنْعِ وَالمصرُوفُ قَد لاَ يَنْصَرِفْ

٨٠٠- البيت للأخطل في ديوانه ص ١٩٧ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٧/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ .

(٣) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

فصـــــــــــــل

(**المنقوص**) : وهو الذي آخره ياء ساكنة لازمة ، (**المستحق لِمنع الصـــرف ، إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعًا وجرًّا ، ونوّن باتفاق**) ، سواء كان جمعًا لا نظير له في الآحاد أم مصغرًا .

فالأول (كـ : **جوارٍ**) ، فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع .

(**و**) الثاني نحو : (**أُعَيم**) تصغير أعمى ، فإن مانعه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وهو أُبَيْطِر ، بناء على أن وزن أُفَيْعِل[١] لا يتعين في الوصف ؛ وهو كذلك كما تقدم بيانه .

(**وكذا إن كان عَلَمًا كـ : قاضٍ علم امـــرأة**) ، فإن مانعه من الصرف : العلمية والتأنيث المعنوي ، (**وكـ : يرمي عَلَمًا**) ، فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه ، فتقول : جاءني جوارٍ ، وأعيم ، وقاضٍ[٢]، ويَرْمٍ ، ومررت بجوار ، وأعيم ، وقاض ، ويَرمٍ ، بالتنوين ، وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر[٣] . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٤ــ وَمَا يَكُونُ مِنهُ مَنقُوْصًا فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

وهذا قول سيبويه[٤] ، والخليل[٤] ، وأبي عمرو ، وابن أبي إسحاق ، وجمهور البصريين[٥] [١٥٣/أ] (**خلافًا ليونس ، وعيسى**) بن عمر ، من البصريين ، (**والكسائي**) وأبي زيد ، والبغداديين ، (**فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعًا ، ومفتوحة جرًّا**[٦]) .

(١) في « أ » : (أفعل) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/٢ .

(٤) الكتاب ٣٠٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ .

(٥) الارتشاف ٤٤٧/١ .

(٦) انظر الارتشاف ٤٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ .

فيقولون في الرفع جاءني جواريْ، وأعيمَى، وقاضيْ، ويرميْ، بإثبات الياء ساكنة فيهن، مقدّرًا فيها الضمة، ويقولون في الجر، مررت بجواريَ، وأعيميَ، وقاضيَ، ويرميَ بفتح الياء فيهن[1]، (**كما**) تفتح (**في النصب، احتجاجًا بقوله**)، وهو الفرزدق: [من الرجز]

٨٠١ـ (**قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا**) لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

بفتح الياء من: يعيليا مصغر يعلى علم رجل، ولم ينوّنه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، كـ: مُبَيْطِر، وألفه للإطلاق، وخلقًا بفتح الخاء المعجمة واللام، وفي آخره قاف العتيق جدًّا. والمراد هنا: رثّ الهيئة. والمقلَولي، بفتح [٢٢٩] الميم، المتجافي المنكمش. وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي: إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا، وردَّ بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح، (**وذلك عند الجمهور ضرورة**[2]. **كقوله**): وهو الفرزدق (**في غير العلم**) يهجو عبد الله، لما بلغه مقالة عبد الله المذكور: [من الطويل]

٨٠٢ـ فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ (**وَلَكِنَّ عبدَ الله مَولَى مَوَالِيَا**)

فأظهر الفتحة في حالة الجر، ضرورة[3]. وكان القياس أن يقول: مَولَى مَوالٍ، على حد[4]: ﴿ وَالفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [الفجر/١،٢].

---

(١) سقط من « ط ».

٨٠١- تقدم تخريج الرجز برقم ٢٠٨.

(٢) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٨، وضرائر الشعر ص ٤٢ - ٤٣.

٨٠٢- البيت للفرزدق في إنباه الرواة ٢/١٠٥، وبغية الوعاة ٢/٤٢، وخزانة الأدب ١/٢٣٥، ٢٣٩، ٥/١٤٥، والدرر ١/٢٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١١، وشرح المفصل ١/٦٤، والكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، ولسان العرب ١٥/٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولى)، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤، ومراتب النحويين ص ٣١، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٥، والمقتضب ١/١٤٣، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٤٠، وشرح الأشموني ٣/٥٤١، وهمع الهوامع ١/٣٦.

(٣) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٩.

(٤) سقط من « ب ».

(هذا باب إعراب الفعل المضارع)

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسلم من نوني التوكيد[1] والإناث كان مرفوعًا كـ : يقوم . وإنَّمَا اختلفوا في تحقيق الرافع له ، ما هو على أقوال أصحها [١٥٣/ب] (قولهم) : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقًا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش[2] . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٦ـ ارْفَعْ مُضَارِعًا إذا يُجَرَّدُ مِن نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين[2]) ، غير الأخفش والزجاج . قالوا : ولهذا إذا دخل عليه « لن ، ولَم » امتنع رفعه ، لأن الاسم لا يقع بعدهما ، فليس حينئذ حالاً محلَّ الاسم .

ولا رافعه حروف المضارعه خلافًا للكسائي ، ولا مضارعته للاسم خلافًا لثعلب من الكوفيين ، والزجاج من البصريين .

واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي ، والعدم لا يكون سببًا لوجود غيره . وأجيب بأن التجرد [أمر][3] وجودي ، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم .

---

(١) في « ب » : (التأكيد) .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٣/٢ ، المسألة رقم ٧٤ .

(٣) إضافة من « ط » .

واعتُرض قول البصريين [بأنه][1] غير مطرد (**لانتقاضه بنحو : هلاَّ تفعل**) ، وسوف تفعل . فإن المضارع فيهما مرفوع ، وليس حالاً محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ، ولا بعد حرف التنفيس . وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس ، فلم يغيِّراه ، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر .

واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنَّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه . وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة ، لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه .

(**وناصبه أربعة**) عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين :

(**أحدها : لن ، وهي لنفي سيفعل**) [١٥٤/أ] أي : لنفي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية ينتهي إليها ، نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَح عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرجِعَ إليْنَا مُوسَى ﴾ [طه/٩١] ، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج/٧٣] . فإنَّ نفي خلق الذباب مستمر أبدًا ، لأن خلقهم الذباب محال ، وانتفاء المحال مؤبد قطعًا ، وإلا لكان ممكنًا لا محالاً .

(**ولا تقتضي**) لن (**تأبيد النفي**) خلافًا للزمخشري في أنموذجه[2] ، لأنها لو[1] كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ اليَوْمَ إنْسِيًّا ﴾[مريم/٢٦] . ولزم التكرار بذكر أبدًا في قوله تعالى ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوهُ أبدًا ﴾ [البقرة/٩٥] .

ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَن لِي أبي ﴾ [يوسف/٨٠] . وتأبيد النفي [في][1] : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج/٧٣] لأمر خارجي لا من مقتضيات « لن » .(**ولا**) تقتضي (**تأكيده**[3]) ؛ أي النفي ؛ (**خلافًا للزمخشري**) في كشَّافه[4] ، في تفسير : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ [الأعراف/١٤٣] ، بل قولك : لن أقومَ ، محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدًا ، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافق لقولك : لا أقومُ ، في عدم إفادة التأكيد والتأبيد .

(١) سقطت من « ب » .
(٢) الأنموذج ص ١٠٢ .
(٣) في « ط » : (توكيده) .
(٤) الكشاف ٩١/٢ .

(**ولا تقع**) « لن » (**دعائية**) ، بأن يكون الفعل بعدها دعاء ، (**خلافًا لابن السراج**) ، وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى : ﴿ فَلَن أكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ **[القصص/١٧]** . مدَّعين أن معناه : فاجعلني لا أكون ، ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرمًا ، جزاء لتلك النعمة التي أنعم [الله][(١)] بها عليه . قاله الموضح في شرح القطر[(٢)] . واختاره في المغني غيره فقال[(٣)] : **[١٥٤/ب]** وتأتي « لن » للدعاء ، كما كانت « لا » كذلك وفاقًا لجماعة ، والحجة في قوله :

[من الخفيف] **[٢٣٠]**

٨٠٣ ــ لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُم ثُمَّ لاَ زِلْـ ... ـتُ لَكُم خَالِدًا خُلُودَ الجِبَالِ

انتهى .

وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه[(٤)] والجمهور ، (**وليس أصلها : لا**) النافية ، (**فأبدلت الألف نونًا خلافًا للفراء**[(٥)]) ، وحجته أنهما حرفان [نافيان][(٦)] ثنائيان ، و« لا » أكثر استعمالاً ، ويردّه أنَّ الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله[(٧)] مُعملاً ، وأن المعهود إنَّمَا هو إبدال النون ألفًا كـ : ﴿ نَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] لا العكس .

(**ولا**) أصلها (**لا أنْ**) فتكون مركبة من « لا » النافية نظرًا لمعناها ، ومن « أن » المصدرية نظرًا لعملها ، (**فحذفت الهمزة تخفيفًا**[(٨)]) كما في : وَيْلُمِّهِ[(٩)] ، (**والألف للساكنين ، خلافًا للخليل والكسائي**) والخارْزَنْجي ، وحجتهم قرب لفظها منهما ، وأن معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها ، وقد جاءت على الأصل في الضرورة .

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢٨٤/٢ .

٨٠٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣ ، والدرر ٢٠٥/١ ، ٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٤/٢ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨ ، وشرح الأشموني ٥٤٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، ٤/٢ ، وتاج العروس (لنن) .

(٤) الكتاب ٥/٣ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٧) في « أ » : (فتجعله) .

(٨) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٩) في حاشية يس ٢٣٠/٢ : (أصله : ويل أمه ، فحذفت الهمزة) .

أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري : [من الوافر]

٨٠٤ ـ فَإِنْ أُمْسِكْ فَإِنَّ العَيْشَ حُلْوٌ إِلَيَّ كَأَنَّهُ عَسَلٌ مَشُوبُ
يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا لا إنْ يُلاقِي وَتَعرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ الْخُطُوبُ

أي : لن يلاقي .

ورُدَّ عليهم بأربعة أمور أقواها : « أنه » إنَّمَا يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ « لولا » وقد لا يظهر أحدهما ، كـ « أما »[1] . قاله الشلوبين . وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة .

الناصب (**الثاني** : « **كي** » **المصدرية**) ، وهي الداخل عليها اللام لفظًا نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾ [الحديد/٢٣] أو تقديرًا ، نحو : جئتك كي تكرمني ، إذا قدَّرت أن الأصل « لكي » ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيَّتها ، فإن لم تقدر اللام كانت « كي » تعليلية .

(**فأما**) المصدرية فناصبة بنفسها **[١٥٥/ب]** كما أن « أن » المصدرية كذلك . وأما (**التعليلية فجارةٌ ، والناصب بعدها** « **أن** » **مضمرة**) ، لزومًا في النثر ، (**وقد تظهر في الشعر**) كقوله : [من الطويل]

٨٠٥ ـ .... كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

وسيأتي[2] .

وما ذكره من أنَّ « كي » مشتركة بين الناصبة والجارَّة ، هو مذهب سيبويه والجمهور[3] ، وحجتهم قولهم : جئتك لكي أتعلَّمَ ، وقولهم : كَيْمَهْ ؟ .

٨٠٤- البيتان لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في خزانة الأدب ٤٤٠/٨ ، ٤٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٨/٢، والجنى الداني ص ٢١٠ ، والدرر ٢٤٦/١ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، ٦٧٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٥/١ .

(١) في « ب » : (كما) .

٨٠٥- تمام البيت : (فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك ....)

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٨١/٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والدرر ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٣ ، وخزانة الأدب ص ١٢٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، ورصف المباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، ٤٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٧ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٥/٢ .

(٢) سيأتي البيت برقم ٨٠٩.

(٣) الكتاب ٦/٣ .

وعن الأخفش أن « كـي » جـارَّة دائمًـا ، وأن النصـب بعدهـا بـأن مضمـرة أو ظاهرة[(١)] ورُدَّ بقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾ [الحديد/٢٣] فإن زعم أن « كـي » تـأكيد لـلام كقوله : [من الوافر]

٨٠٦ ـ . . . . وَلاَ لِلْمَـا بـهـم أبـدًا دواءُ

ورُدَّ بأن الفصيح[(٢)] المقيس لا يخرج عـن[(٣)] الشـاذ . وعـن الكوفيـين أن « كـي » ناصبة دائمًا ، ويردّه قول العرب : كَيْمَهْ كما يقولون : لِمَهْ ، فإن أجـابوا بـأن الأصـل : كـي تفعل ماذا ؟ يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غـير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت .

فإن ادَّعوا أن حذف المنصوب وبقـاء ناصبه قـد ثبـت في صحيـح البخـاري ، في تفسير : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ [القيامة/٢٢] « كيما فيعود »[(٤)] ، أي : كيمـا يسـجد . قلنـا : إن ثبت حذف يسجد فهو لا يقاس عليه ، على أن الحافظ الشهاب بن حجر قـال[(٥)] : « لَـم أقف على حذفه » .

(**وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو** [٢٣١] : ﴿ **لِكَيْلاَ تَأْسَوْا** ﴾) [الحديد/٢٣] لئلا يدخل الجار على الجار . (و) تتعين (**التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو : أن**) .

فالأول (**نحو قوله**) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات : [من المديد]

٨٠٧ ـ (**كَي لِتَقْضِيَنِـي رُقَيَّـةُ مَـا**) (**وَعَدَتْنِـي غَـيْرَ مُخْتَلَـسِ**)

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٣٠٠ - ٣٠١ .

٨٠٦- صدر البيت : (فلا والله لا يلفى لما بي) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٥٢ .

(٢) في « ب » : (الصحيح) .

(٣) في « ب » : (على) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد برقم ٧٠٠١ ، وفيه : (فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا) ، وهذا التفسير ليس لقوله تعالى في سورة القيامة كما ذكر الأزهري ، بل لقوله تعالى في سورة القلم : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ ، انظر كتاب التفسير حديث رقم ٦٤٣٥ وفيه : (فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا) .

(٥) فتح الباري ١٣/٥٢٦ .

٨٠٧- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٠ ، وخزانة الأدب ٨/٤٨٨ ، ٤٩٠ ، والدرر ١/٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٥١ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٠ ، وهمع الهوامع ١/٥٣ .

فـ « كي » هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيني عنها ، وتقضيني منصوب بـ « أن » مضمرة . وأما حكاية الأخفش : لكي ما [١٥٦/أ] أضربك ؛ بالرفع ؛ فمخرَّجة على جعل « ما » موصولة ، و« كي » جارَّة مؤكِّدة للام[١] ، كما أكدت الكاف بمثل في : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى/١١] ، ومثل بالكاف في مثل : [من الرجز]

٨٠٨ ــ مِثْـلَ كَعَصْـفٍ مَـأْكُولْ

(و) الثاني : نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافًا للزمخشري[٢] : [من الطويل]

٨٠٩ ــ فَقَالَتْ أكُلُّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ (كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)

فـ « كي » هنا تعليلية لتأخر « أن » عنها ، و« كل الناس » : مفعول أول لـ « مانِحًا » و« لسانك » : مفعوله الثاني ، و« تغر » : بضم الغين وبالراء المهملة .

(ويجوز الأمران) : المصدرية والتعليلية ، إن فُقد سبْق اللام ، وتأخر « أن » ، أو وجدا .

فالأول كما (في نحو : ﴿ كَيْلا يَكُوْنَ دُولَةً ﴾) [الحشر/٧] فإن قُدِّرت قبلها اللام فهي مصدرية ، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية ، فيكون على الأول منصوبًا بنفس « كي » . وعلى الثاني منصوبًا بـ « أن » مضمرة بعد « كي » والأولَى أن تكون مصدرية ، كما ذكره الموضح في باب حروف الجر[٣] .

[(و) الثاني][٤] كما في (قوله) : [من الطويل]

٨١٠ ــ (أَرَدتَ لِكَيْمَا أنْ تَطِيْرَ بِقِرْبَتِي) فَتَتْرُكَـهَا شَـنًّا بِـبَيْدَاءَ بَلْقَـعِ

---

(١) الدرر ٧٩/١ .

٨٠٨- تمام الرجز : (فصُيروا مثل كعصف مأكولْ) ، وتقدم تخريجه برقم ٢٩٤ .

(٢) كذا قال العيني في المقاصد النحوية ٢٠٤/٢ ، مع أن الزمخشري نسبه في المفصل ص ٣٢٥ إلى جميل .

٨٠٩- تقدم تخريجه برقم ٨٠٥ .

(٣) أوضح المسالك ١٣/٣ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

٨١٠- البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٤/٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٥ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ١٦/١، ٤٨١/٨ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ورصف المباني ص ٢١٦ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٥٤٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وشرح المفصل ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، ومغني اللبيب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٤ .

فـ « كي » تحتمل أن تكون مصدريــة لدخــول الــلام قبلــها ، وتحتمــل أن تكــون تعليلية لتأخر « أن » بعدها ، فإن كانت مصدريــة ، فــأن مؤكـدة لهـا ، بمعنــى السـبك . وإن كانت تعليلية ، فاللام مؤكدة لها لِمعنى التعليل ، وكونها تعليلية أولى من كونــها مصدريـة لأن تأكيد الجارّ بجارّ أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري ، قاله الموضـح [٢٣٢] في الحواشي[١] . والشن ؛ بفتح المعجمة ؛ القِربة الخَلَقة ، مفعول ثان لتترك ، والبيداء ؛ بفتح الباء الموحدة والمد ؛ الأرض القفراء التي تُبيد ، أي تهلك من يدخل فيها . والبلقع : الأرض القفراء التي لا شيء فيها .

الناصب (**الثالث : أن**) المصدرية ، وتقع في موضعين : [١٥٦/أ]

أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفع على الابتداء ، (**في نحـــو : ﴿ وَأَن تَصُوْمُوا**) خَيْرٌ لَكم ﴾ [البقرة/١٨٤] .

(**و**) الثاني : بعد لفظ دال على معنــى اليقـين ، فتكـون في موضـع رفـع علـى الفاعلية ، في نحو : ﴿ أَلَم يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوْبُهُم ﴾ [الحديــد/١٦] ، وفي موضـع نصب على المفعولية في نحو : ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيْبَهَا ﴾ [الكهف/٧٩] ، وفي موضع جـر في نحـو : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ ﴾ [البقرة/٢٥٤] ، ومحتملة لهما في نحو : (**﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِـــي**) خَطِيْئَتِي ﴾ [الشعراء/٨٢] أصلــه : في أن يغفـر لي ، فحذفـت « في » فنصـب مـا بعدهـا ، أو أبقي على جره .

وأكثر العرب على وجوب إعمالها ، (**وبعضهم يهملها**) جوازًا ، ([**حَمْـــلاً**][٢] **على « ما » أختها ؛ أي : المصدرية**) بجامع أن كلاً منهما حــرف مصـدري ثنـائي . وإليـه أشار الناظم بقوله :

٦٧٩ــ وَبَعْضُـهُم أَهْمَـلَ أَنْ حَمْـلاً عَلَـى مَا أُخْتِـهَا حَيْـثُ اسْـتَحَقَّتْ عَمَـلا

(**كقراءة ابن مُحَيصن ﴿ لِمَن أراد أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾**) [البقــرة/٢٣٣] برفـع « يتـم »[٣] ، والقول بأن أصله « يتمون » ، وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواو للتسكين لفظًـا ، واستصحب ذلك خطأ . والجمع باعتبار معنى من ، تكلُّفٌ .

(١) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) نسبت القراءة إلى مجاهد في البحر المحيط ٢١٣/٢ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ١٥٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٦ ، وفيهما أنها قراءة ابن محيصن . وهي في شرح المفصل ١٤٣/٨ ، ومغني اللبيب ٢٩/١ .

(وكقوله) : [من البسيط]

٨١١ ـ (أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا) مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

فـ « أن » الأولى والثانية مصدريتان ، غير مخففتين من الثقيلة ، وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية . وبعضهم أعمل « ما » المصدرية حملاً على « أن » المصدرية . نحو : « كما تكونوا يُوَلَّى عليكم »[1] . قاله ابن الحاجب . وما ذكره الموضح تبعًا للناظم من أنَّ « أن » هذه مصدرية مهملة ، هو قول البصريين . وزعم أنها المخففة من الثقيلة ، شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري ، والقياس فصله منها بـ « قد » أو إحدى أخواتها .

(وتأتِي [١٥٦/ب] « أن » مفسرة) بمنزلة « أي » ، (وزائدة) دخولها وخروجها سواء ، (ومخففة من : أنَّ) المشددة (فلا تنصب) [الفعل][2] (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة ، ولكلٍّ ضابطٌ يضبطها .

(فالمفسِّرة : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) ، المتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بجارّ ، (نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيهِ أَن اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾) [المؤمنون/٢٧] أي : اصنع . (﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾) [ص/٦] أي : امشوا . إذ ليس المراد بالانطلاق هنا[3] المشي ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارَف ، بل الاستمرار على الشيء ، فخرج : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ ﴾ [يونس/١٠] لعدم تقدم الجملة ، وقلت له أنِ افعل كذا ، لأن الجملة السابقة فيها حروف القول .

وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول . ولا يَجوز : « ذكرت عسجدًا » : أي ذهبًا ، لعدم تأخر الْجملة ، بل يَجب الإتيان

٨١١- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٣/١ ، والإنصاف ٥٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، والجنى الداني ص ٢٢٠ ، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، ورصف المباني ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٦ ، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣ ، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٥/٧ ، ١٤٣/٨ ، ١٩/٩ ، ولسان العرب ٣٣/١٣ (أنن) ، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ٣٠/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٤ .

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وانظر حاشية يس ٢٣٢/٢ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) سقط من « ب » .

بـ « أي » ، أو ترك حرف التفسير . وليس من التفسيرية : « كتبت إليه بأن افعل » لدخول الجار . نصَّ عليه الموضح في القواعد الصغرى . [٢٣٣]

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة . قال في المغني(١) : « وهو متجه لأنك إذا قلت : كتبت إليك أن افعل ، لم يكن « افعل » نفس « كتبتُ » كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : « هذا عسجد » أي : ذهبٌ . ولهذا لو جئت بـ « أي » مكان « أن » ، لم تجده مقبولاً في الطبع » . انتهى . واعترضه الدماميني ، وردَّه الشُّمُنِّي بما يطول ذكره(٢) .

(**والزائدة : هي التالية للمَّا**) التوقيتية (**نحو ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيْرُ**) **أَلْقَاهُ على وَجْهِهِ ﴾** [يوسف/٩٦] . (**والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله**) [١٥٧/أ] وهو باعث اليشكري : [من الطويل]

٨١٢ ــ . . . . (**كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ**)

فيمن جرَّ « ظبية » أي : كظبية ، و« تعطو » : تتطاول إلى الشجر للتناول منه . و« الوارق » : اسم فاعل من وَرَقَ الشجرُ يَرِقُ مثل(٣) أَوْرَقَ . و« السَّلَم » بفتحتين : شجر له شوك .

(أو) الواقعة (**بين**) فعل (**القسم**) الْمذكور (**و : لو ، كقوله**) : [من الطويل]

٨١٣ ــ (**فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ**) لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو المتروك كقوله : [من الوافر]

٨١٤ ــ أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلا العَتِيْقِ

---

(١) مغني اللبيب ٣٠/١ .

(٢) انظر حاشية يس ٢٣٣/٢ .

٨١٢- صدر البيت : (ويومًا توافينا بوجه مقسم) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٢٥٧ .

(٣) سقط من « ب » .

٨١٣- البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب ١٤٥/٤ ، ٥٨٠/١٠ ، ٥٨١ ، ٣١٨/١١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٠٩/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٠/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ ، والكتاب ١٠٧/٣ ، ولسان العرب ٣٧٨/١٢ (ظلم) ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ .

٨١٤- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٢١/١ ، وخزانة الأدب ١٤١/٤ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٨٢/١٠ ، والجنى الداني ص ٢٢٢ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والدرر ٢٩/٢ ، ١١١ ، ورصف المباني ص ١١٦ ، وشرح شواهد المغني ١١١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٩/٤ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، وهمع الهوامع ١٨/٢ ، ٤١ .

أي : أقسم والله لو كنت حرًّا . هذا قول سيبويه[١] وغيره .

وفي مقرب ابن عصفور[٢] أنها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم . ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك » . قاله في المغني[٣] .

والواقعة بعد إذا كقوله : [من الطويل]

٨١٥ ــ فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إذَا أنْ كَأَنَّهُ مُعَاطي يَدٍ في لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد « لَمَّا » ، وأقلّها الواقعة بين الكاف ومجرورها .

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك[٤] ، وأنها تنصب المضارع كما تجرُّ « من » و« الباء » الزائدتان الاسمَ ، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَا ألاَّ نَتَوَكَّلَ على اللهِ ﴾ [إبراهيم/١٢] .

وأجيب بأنَّ « أن » مصدرية لا زائدة ، والأصل : وما لنا في أن لا نتوكل ، وإنَّمَا لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال ، بخلاف « من ، والباء » الزائدتين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر .

(**والمخففة من : أنَّ**) المشددة ، (**هي الواقعة**) غالبًا (**بعد عِلْم**) خالص ، سواء أدُلَّ عليه بمادة « ع ل م » أم لا . فالأول (**نحو** : ﴿ **عَلِمَ أَنْ سَيَكُوْنُ** ﴾) [المزمل/٢٠] ، (و) الثاني (**نحو** : ﴿ **أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ** ﴾) [طه/٨٩] .

وقيَّدتُ العلم بالخالص احترازًا من إجرائه مجرى الإشارة ، نحو قولهم : ما علمتُ إلا أن تقومَ[٥] . قال سيبويه[٦] : « يجوز فيه النصب لأنه كلام [١٥٧/ب] خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : أشِيْرُ عليك أن تقومَ » . انتهى . ومن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم : ﴿ أفَلاَ يَرَوْنَ ألاَّ يَرْجِعَ ﴾ [طه / ٨٩] ، بالنصب[٧] . (**أو بعد ظن**) مؤول بالعِلْم

(١) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٢) المقرب ٢٠٥/١ .

(٣) مغني اللبيب ٣٣/١ ، وانظر الدرر ٢٩/١ .

٨١٥- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١ وفيه (غارف) مكان (غامر) ، والدرر ٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ١١٢/١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٣١ ، ومغني اللبيب ٣٤/١ ، وهمع الهوامع ١٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٧٧/١ .

(٥) في « ط » : (يقوم) .

(٦) الكتاب ١٦٨/٣ .

(٧) الرسم المصحفي : ﴿ يرجعُ ﴾ ؛ بالرفع ، وقرأها بالنصب : أبو حيوة والزعفراني وأبان والشافعي . انظر البحر المحيط ٢٦٩/٦ ، والكشاف ٥٥٠/٢ .

(نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُوْنَ) فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١] في قراءة الرفع[١] .

(ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة) ، إجراء للظن على أصله ، من غير تأويل ، (و) النصب (هو الأرجح[٢]) ، لأن التأويل على خلاف الأصل ، (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) : ﴿ آلَمْ ۞ (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾) [العنكبوت/١،٢] بحذف النون . (واختلفوا في : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُوْنَ) فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١] ، (فقرأه غير أبي عمرو والأخوين) ، حمزة والكسائي (بالنصب) ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ، بالرفع ، لوجود الفصل بين « أن » والفعل بـ « لا » وإنَّمَا لم يقرؤوا بالرفع في : « يتركوا » ، لعدم الفصل[٣] .

فعُلِم أن التعديل في كون « أن » ناصبة ، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ، ألا ترى أنك ترفع في : رأيتُ أن لا يقومُ زيد ، إذا أردت اليقين ، مثل : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ ﴾ [طه/٨٩] وتنصب إذا أردت الظن مثل : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة/٧١] خلافًا للمبرد[٤] ، فإنه لا يجوِّز إجراء العلم مجرى خلافه ، فتنصب « أن » الواقعة بعده الفعل [٢٣٤] ولا إجراء غيره مجراه . فيرتفع الفعل الواقع بعد « أن » الواقعة بعده ، فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ، ولا يجري غيره مجراه ، والنوعان عند سيبويه جائزان[٥] . والفراء وابن الأنباري ينصبان بعد العلم الصريح[٦] . وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٦٧٧ـ وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَي كَذَا بِأَنْ ... لاَ بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

٦٧٨ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَّرِدْ

[١٥٨/أ] ومن غير الغالب : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُم أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ ﴾ [يونس/١٠] فأن هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد عِلْم ولا ظنّ .

(١) هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف واليزيدي والأعمش . انظر الإتحاف ٢٠٢ ، والنشر ٢/٢٥٥ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ٤/١٦١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٦ ، والأمالي الشجرية ١/٢٥٢ ، ومغني اللبيب ١/٣٠ ، والكتاب ٣/١٦٦ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٧٦ : (النصب هو الأكثر) .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٧٦ .

(٤) المقتضب ٢/٣٢ .

(٥) الكتاب ٣/١٦٦ .

(٦) الارتشاف ٢/٣٨٨ ، والأمالي الشجرية ١/٢٥٢ .

الناصب[١] (**الرابع : إذَنْ**) ، والصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من « إذ ، وأن » أو « إذا ، وأن » ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا « أن » مضمرة بعدها .
(**وهي**) على القول بالحرفية (**حرف جواب وجزاء**) ، عند سيبويه[٢] .

وقال الشلوبين[٣] : هي كذلك في كل موضع . وقال الفارسي[٣] : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : أحبك . فتقول : إذًا أظنك صادقًا ، إذ لا مجازاة هنا . قال الرضي[٤] : لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال .

والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به[١] أو مقدر ، سواء وقعت في صدره ، أو في حشوه ، أو في آخره .

والمراد بكونها للجزاء ، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءًا[٥] لمضمون كلام آخر . وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ، ومن ثم قالوا : (**وشرط إعمالها ثلاثة أمور :**

أحدها : أن تتصدَّر) في أول الجواب ، لأنها حينئذ في أشرف محالها . (**فإن وقعت حشوًا**) في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (**أُهملت**) ، وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون ما بعدها خبرًا عما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك .

الثانية : أن تكون جوابًا لشرط ما قبلها نحو : إن تأتني إذن أكرمْك .

الثالثة : أن تكون[٦] جواب قسم قبلها مذكور نحو : والله إذن لا أخرج ، أو مقدر ، (**كقوله**) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٨١٦ ـ لَئِنْ عَادَ لِي عَبدُ العَزِيزِ بِـمِثْلِها (**وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لاَ أُقِيلُـهَا**)

---

(١) سقطت من « ب » .
(٢) الكتاب ٣/١٢ - ١٣ .
(٣) مغني اللبيب ١/٢٧ .
(٤) شرح الرضي ٤/٤٢ .
(٥) في « أ » : (جزاء) .
(٦) سقط من « ب » : (أن تكون) .

٨١٦- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥ ، وخزانة الأدب ٨/٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، والدرر ٢/١١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٤، وشرح شواهد المغني ٦٣ ، وشرح المفصل ٩/١٣ ، ٢٢ ، والكتاب ٣/١٥، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٥ ، وخزانة الأدب ٨/٤٤٧ ، ١١/٣٤٠ ، ورصف المباني ص ٦٦ ، ٢٤٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٢/٥٥٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٠ ، والعقد الفريد ٣/٨ ، ومغني اللبيب ١/٢١ .

[١٥٨/ب] برفع أقيلها ، لأن إذن لم تتصدَّر لكونها جواب قسَم مقدَّر . والتقدير : والله لئن وجواب الشرط محذوف ، وأهملت إذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه ، خلافًا لما وقع في المغني[١] ، تبعًا للشّارح[٢] ، وضمير « مثلها » عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لـ « كُثيِّرْ » . وذلك أن كثيرًا امتدح عبد العزيز بقصيدة ، فأعجب بها ، فقال له : تَمَنَّ علي أعطك ، فتمنى أن يكون كاتبًا له ، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى : إن عاد الأمير إلى تمنيتي ، وأمكنني منها ، لم أترك مقالتي الأولى ، وأتمنى عليه أن أكون كاتبًا له كما فعلت أولاً . وعُبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله عنه . (**وأما قوله**) : [من الرجز]

٨١٧ ــ لاَ تَتْرُكَنِّي فِيْهِمُ شَطِيرَا **(إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرا)**

بنصب « أهلك » بـ « إذن » مع أنها وقعت حشوًا بين اسم « إن » وخبرها ، (**فضرورة** أو) لا ضرورة . (**والخبر**) أي خبر « إن » [٢٣٥] (**محذوف ، أي : إنِّي لا أستطيع ذلك**) ، أو : لا أقدر عليه ، ثم استأنف بـ « إذن » فنصب . وجملة « إني » على هذا معترضة بين « إذن » وما هي جواب له . والأصل : لا تتركني ؛ إذن ؛ أهلِكَ . وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدُّر . والشطير ؛ بشين معجمة ؛ الغريب ، وقال الأصمعي : البعيد ، وهو مفعول ثان لتتركني ، لا حال . وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

٦٨٠ــ .... إنْ صُدِّرَت ....

فإن كان السابق عليها ؛ أي على إذن ؛ واوًا أو فاء ، جاز النصب والرفع باعتبارين . فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف [١٥٩/أ] جملة مستقلة والفعل فيها بعد « إذن » غير معتمد على ما قبلها .

---

(١) مغني اللبيب ٢١/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٧٧ .

٨١٧- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٠٨/٤ (شطر) ، وتهذيب اللغة ٣٠٨/١١ ، وتاج العروس ١٧٢/١٢ (شطر) ، ومقاييس اللغة ١٨٧/٣ ، ومجمل اللغة ١٨٥/٣ ، وأساس البلاغة (شطر) ، والإنصاف ١٧٧/١ ، وأوضح المسالك ١٦٦/٤ ، والجنى الداني ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٨ ، ٤٦٠ ، والدرر ١٣/٢ ، ورصف المباني ص ٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، ومغني اللبيب ٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٤ ، والمقرب ٢٦١/١ ، وهمع الهوامع ٧/٢ .

(**وقد قرئ**) في الشواذ : (﴿ **وَإِذًا لاَ يَلْبَثُوا** ﴾ [الإسراء/٧٦] ﴿ **فَإِذًا لاَ يُؤْتُوا** ﴾) [النساء/٥٣] بالنصب ، بحذف النون فيهما ، والأولى قراءة ابن مسعود[1]، والثانية قراءة أبي بن كعب[2] ، (**والغالب الرفع ، وقرأ به السبعة**) فيهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[3] :

٦٨١ــ . . . . وَانْصِبْ وَارْفَعَا إذا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

قال في المغني[4] : « والتحقيق أنه إذا قيل ، إن تزرْني أزُرْك وإذن أحْسِن إليك ، فإن قدَّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوًا ، أو على الجملتين معًا ، جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ، لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أولى » . انتهى .

الأمر الثاني : (**أن يكون**) المضارع بعدها (**مستقبلاً**) قياسًا على بقية النواصب ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٦٨٠ــ وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلاَ . . . .

(**فيجب الرفع في نحو : إذن تصدقُ جوابًا لِمن قال : أنا أحب زيدًا**) ، لأنه حال ، ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم آنفًا .

الأمر (**الثالث : أن يتصلا**) ، أي أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها . وإليه الإشارة بقول الناظم :

٦٨٠ــ . . . . وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

(**أو يفصل بينهما القسم**) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٦٨١ــ أو قَبْلَهُ اليَمِيْنُ . . . .

(**كقوله**) : [من الوافر]

٨١٨ ــ (**إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُم بِحَرْبٍ**) تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ

---

(١) هي قراءة ابن مسعود وأُبيّ . انظر الإتحاف ص ٢٨٥ ، والنشر ٣٠٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ .

(٢) هي قراءة ابن مسعود وابن عباس . انظر البحر المحيط ٢٧٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١ ، ومغني اللبيب ٢١/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) مغني اللبيب ٢١/١ .

٨١٨- البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ٣٧١ ، والأشباه والنظائر ٢٣٧/٢ ، والدرر ١١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٧/١، والمقاصد النحوية ١٠٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣، وشرح شذور الذهب ٢٩١، وشرح قطر الندى ٥٩، ومغني اللبيب ٦٩٣/٢، وهمع الهوامع ٧/٢ .

فنصب « نرميهم » بـ « إذن » مع وجود الفصل بالقسم ، لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا ، كما لم يمنع من الجر في قولهم : إنَّ الشاةَ لتجترُّ فتسمعُ [١٥٩/ب] صوتَ ؛ والله ؛ ربِّها . حكاه أبو عبيدة[١] . و« اشتريته بوالله ألف » . حكاه ابن كيسان عن الكسائي[١] ، بخلاف الفصل بغير القسم ، ولو كان ظرفًا أو عديله فإنه جزء من الجملة ، فلا تقوى « إذن » معه على العمل فيما بعدها .

واغتفر في المغني[٢] الفصل بـ « لا » النافية ، وابن عصفور[٣] الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وحكى سيبويه[٤] عن بعض العرب إلغاء « إذن » مع استيفاء شروط العمل . وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنَّمَا أعلمها الأكثرون حملاً على « ظن » لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة ، وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت « ما » على « ليس » لأنها مثلها في نفي الحال[٥] . والمرجع في ذلك كله إلى[٦] السماع .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ٢٢/١ .

(٣) المقرب ٢٦٢/١ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٧٨ .

(٦) سقطت من « ب » .

(فصـــــــــــــــــل)

(ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبًا في خمسة مواضع :

أحدها بعد اللام إن سبقت بكون ناقص مـــاض) لفظًـا ومعنًـى ، أو معنًـى لا لفظًا (منفي) الأول : بـ « ما » والثاني : بــ « لَـم » ودون غيرهمـا مـن أدوات النفـي . (نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُم ﴾ [العنكبوت/٤] ، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم ﴾) [النساء/١٣٧] فـ « يظلم » و« يغفر » ، منصوبان بـ « أن » مضمرة بعد اللام عند البصريين ، لا باللام . واللام متعلقة بمحذوف ، لا زائدة ، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الـذي دخلـت عليـه اللام . وخالفهم الكوفيون فيهن(١) .

وقد صرَّح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال : [من الوافر]

٨١٩ ــ سَمَوْتَ وَلَم تَكُــن أهْـلاً لِتَسْـمُو وَلَكِنَّ [١٦٠/أ] الْمُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ

[٢٣٦] فهذا بمنزلة ما قدَّروه من قولك : ما كان زيدٌ مريدًا للفعل أو مقدَّرًا لـه .

واحتج الكوفيون بقوله : [من الطويل]

٨٢٠ ــ لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْـرٍو وَلَـمْ أكُـنْ مَقَالَتَـهَا مَـا كُنْـتُ حَيًّـا لأَسْـمَعَا

إذ لو كانت « أن » هي الناصبة لأسمع . لزم تقديم معمول صلتها عليها . وذلـك ممتنع . وعورض بمجيء ذلك في صريح « أن » في قوله : [من الرجز]

٨٢١ ــ كَـانَ جَزَائـي بَالعَصَـا أنْ أُجْلَـدَا

(١) انظر الإنصاف ٥٩٣/٢ ، المسألة رقم ٨٢ .

٨١٩- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٠٠/٢ ، والجنى الداني ص ١١٩ ، والدرر ١٣/٢ ، ولسـان العـرب ٥٥٩/١٢ (لوم) ، وهمع الهوامع ٨/٢ .

٨٢٠- البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وخزانة الأدب ٥٧٨/٨ ، وشرح التسهيل ٢٣/٤ ، وشـرح المفصل ٢٩/٧ .

٨٢١- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢، والدرر ١٧٠/١، ٢٠٩ ، والمحتسب ٣١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٢/٨ ، والدرر ٤/٢ ، وشرح شافية ابـن الحاجب ٣٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٩ ، واللامات ص ٥٩ ، والمنصف ١٢٩/١ ، وهمـع الهوامـع ٨٨/١ ، ١١٢ ، ٣/٢ ، والاشتقاق ص ٣١ .

والجواب واحد ، وعلة امتناع ذكر « أن » بعد لام الجحود أن : ما كان ليفعل ، ردٌّ على من قال : كان سيفعلُ . فاللام في مقابلة السين ، فكما لا تذكر « أن » مع السين كذلك لا تذكر مع اللام ، وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار « أن » بشرط حذف اللام . محتجًّا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [يونس/٣٧] ، ورُدَّ بأن « أن » يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله . وفي هذا الرد نظر ، لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة . والحق أن هذا ليس مما نحن فيه ؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مزيد ونحوه .

[(١)] وزعم بعضهم أن الحكم لا يختص بـ « كان » ، بل يجوز في سائر أخواتها ، نحو : ما أصبح زيد ليفعل[(١)] . وزعم بعضهم أنه يجوز في ، « ظن » قياسًا على « كان » ، نحو : ما ظننتُ زيدًا ليفعل . ووسع بعضهم الدائرة ، فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعل كذا . (**وتسمى هذه اللام ، لام الجحود**) ، من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، لا عن مطلق النفي . والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٦٨٣- . . . . وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرَا

الموضع (**الثاني** : بعد : [١٦٠/ب] أو) العاطفة (**إذا صلح في موضعها : حتى**) المرادفة إلى (**نحو : لأَلْزَمَنَّك أو تقْضِيَني حقِّي**) أي : حتى تقضيني . وقوله : [من الطويل]

٨٢٢ ـ (**لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى**) فَمَا انْقَادَتِ الآَمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

أي حتى[(٢)] أدرك .

(**أو**) صلح في موضعها (**إلا**) الاستثنائية (**نحو : لأقتلنّه**) ؛ أي الكافر ؛ (**أو يسلمَ**) أي : إلا أن يسلم[(٣)] . (**وقوله**) وهو زياد الأعجم : [من الوافر]

٨٢٣ ـ وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ (**كَسَرتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيْمَا**)

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

٨٢٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ وشرح قطر الندى ص ٦٩ ، ومغني اللبيب ٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤ ، وهمع الهوامع ١٠/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ .

٨٢٣- البيت لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١ ، والأزهية ص ١٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١ ، والكتاب ٤٨/٣ ، واللسان ٣٨٩/٥ (غمز) ==

أي : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصلح هنا معنى ؛ إلى ؛ لأن الاستقامة[1] لا تكون غاية للكسر . وغمزت ؛ بالغين والزاي المعجمتين : عصرت ، والقناة ؛ بالقاف والنون : الرمح . والكعوب : النواشز في أطراف الأنابيب . وهذه استعارة تمثيلية .

شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحالة إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعًا يمنع من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم .

و« أن » والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على [٢٣٧] مصدر متصيَّد من الفعل المتقدم . أي : ليكوننَّ لزومٌ منِّي أو قضاء منه لحقي ، وليكوننَّ استسهالٌ منِّي للصعب أو إدراك للمنى ، وليكوننَّ قتلٌ منِّي [للكافر][2] ، أو إسلام منه ، وليكوننَّ كسرٌ منِّي لكعوبها . أو استقامة منها . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٨٤- كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إذا يَصلُحُ في مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الاَّ . . . .

الموضع (**الثالث : بعد : حتى**) الجارَّة ، (**إن كان الفعل** [١٦١/أ] **مستقبلاً باعتبار**) زمن (**التكلم**) بما قبلها ، (نحو : ﴿ **فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ** ﴾ [الحجرات/٩] فـ« تفيء » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به ، (**أو**) مستقبلاً (**باعتبار ما قبلها**) من غير اعتبار تكلم ، (**نحو** : ﴿ **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ** ﴾) [البقرة/٢١٤] فإن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصِّه علينا ، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ولـ« حتى » التي ينتصب الفعل بعدها معنيان ، فتارة تكون بمعنى « كي » التعليلية ، وذلك إذا كان ما قبلها علَّة لما بعدها . نحو : أسلم حتى تدخل الجنة . وتارة تكون بمعنى « إلى » الغائية ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، نحو : لأسيْرَنَّ حتى تطلع الشمس . إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضح مما يصلح للمعنيين معًا ، فيحتمل أن يكون المعنى : كي تفيء أو : إلى أن تفيء ، والمثال الثاني « حتى » فيه بمعنى « إلى » خاصة أي : إلى أن يقولَ الرسولُ ، وإلى هذا الموضع[3] أشار الناظم بقوله :

--- والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤ ، والمقتضب ٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ٧٠ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، ومغني اللبيب ٦٦/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ .

(١) في « ب » : (الاستفادة) .
(٢) إضافة من « ط » .
(٣) سقطت من « ب » .

٦٨٥ـ وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ ....

(**ويرفع الفعل بعدها إن كان حالاً**) ، أو مؤوَّلاً بالحال ، (**مسبّبًا**) عمَّا قبلها ، (**فضْلة**) ، تم الكلام قبله ، (**نحو : مرض زيد حتى لا يرجونه**) ، فلا يرجونه حالٌ لأنه في قوة قولك : فهو الآن لا يُرجى ، ومسبّبًا عمَّا قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية .

(**ومنه ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾**) [البقرة /٢١٤] برفع « يقول » (**في قراءة نافع ، لأنه مؤول بالحال ، أي : حتى حالة الرسول ، والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك**) حينئذ .

وللحال المؤول تفسيرٌ آخر ، وهو أن يفرض ما كان واقعًا في الزمن الماضي ، واقعًا في هذا الزمن ، فيعبّر عنه بالمضارع المرفوع . وفائدة تأويله بالحال ، تصوير تلك الحال [١٦١/ب] العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها . وإنَّمَا وجب رفع الفعل بعد « حتى » عند إرادة الحال ، حقيقة أو مجازًا ، لأن نصبه يؤدي إلى تقدير « أن » وهي للاستقبال ، والحال ينافي الاستقبال[١] .

وإنَّمَا اشترطت السببية ليحصل الربط معنًى ، وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا ، زال الاتصال اللفظي ، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرًا ، لما فات من الاتصال اللفظي ، وإنَّمَا اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ، وذلك أنه إذا رفع كانت « حتى » حرف ابتداء ، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة . فإن فقد شرط من الثلاثة ، وجب النصب . فيجب النصب في مثل : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه/٩١] لانتفاء الحال .

(**ويجب النصب في مثل : لأسِيْرَنَّ حتى تطلع الشمس**) . خلافًا للكوفيين . [٢٣٨] (**و : ما سرتُ**) إلى البلدة (**حتى أدخلَها ، و : أَسِرْتَ حتَّى تدخلَها ، لانتفاء السببية**) فيهن . أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، فلو رفع لزم أن يكون مستأنفًا مقطوعًا بوقوعه ، وما قبله سبب له . وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه . قاله المرادي[٢] .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨١ ، والكتاب ١٧/٣ – ١٨ .

(٢) شرح المرادي ٢٠٤/٤ .

(**بخلاف : أيُّهم سارَ حتَّى يدخلُها**) ، و : متى سرت حتى تدخلها ؛ برفعهما ، (**فإن السير ثابت**) محقق ، (**وإنَّمَا الشك في**) عين (**الفاعل**) في الأول ، [١٦٢/أ] وفي عين الزمان في الثاني . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابًا ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل « حتى » خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنَّمَا منعه إذا كان النفي مسلطًا على السبب خاصة . وكل أحد يمنع ذلك .

(**و**) يجب النصب (**في نحو : سَيْري**) ؛ بفتح السين ؛ (**حتى أدخلَها ، لعدم الفضلية**) ، فـ « سيري » مبتدأ ، و« حتى أدخلها » خبره ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ وبلا نسبة في خبر .

(**وكذلك**) يجب النصب في مثل : (**كان سيري أمس حتى أدخلها ، إن قُدِّرت « كان » ناقصة**) ، وحتى أدخلها الخبر ، (**ولَم تقدر الظرف**) وهو « أمس » (**خبرًا**) لـ « كان » ، بل قدَّرته متعلقًا بنفس السير ، فإن قدرت « كان » تامة ، و« أمس » متعلقًا بـ « سيري » ، أو ناقصة ، و« أمس » متعلقًا باستقرار محذوف على أنه خبر « كان » رفعت ، لأن ما بعد « حتى » حال مسبب ، فضلة ، و« حتى » فيه ابتدائية ، وعلامة كونه حالاً أو مؤولاً به ، صلاحية جعل الفاء في موضع « حتى » . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٨٦ــ وَتِلْـوَ حَتَّـى حَـالاً أو مُـؤَوَّلا بِـهِ ارْفَعَـنَّ وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلا

الموضع (**الرابع والخامس : بعد « فاء » السببية ، و**) بعد (**واو المعيّة**) ، حال كونهما (**مسبوقين بنفي أو طلب محضين**) ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٦٨٧ــ وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أوْ طَلَـبْ مَحْضَيْنِ ....

٦٨٨ــ وَالوَاوُ كَالفَـا إنْ تُفِـدْ مَفْهُوْمَ مَـعْ ....

فالنفي يشمل ما كان بحرف ، أو فعل ، أو اسم ، وما كان تقليلاً مرادًا به النفي . فالأول (**نحو : ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾**) [فاطر/٣٦] . والثاني نحو : [١٦٢/ب] ليس زيدٌ حاضرًا فيكلِّمَك . والثالث : نحو أنت غير آت فتحدِّثنا . والرابع نحو : قلَّما تأتنا فتحدثنا . (**و**) النفي مع الواو كذلك نحو : (**﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾**) [آل عمران/١٤٢] وقِس الباقي . والطلب يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنِّي ، والاستفهام . فهذه سبعة ، مع النفي صارت ثمانية . (**و**) زاد الفراء الترجِّي .

مثال الفاء بعد التمنّي : (﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ ﴾) [النساء/٧٣] . ومثال الواو بعده : ﴿ يَا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ [الأنعام/٢٧] بالنصب في قراءة حمزة وحفص(١).

(و) مثال الفاء بعد النهي : (﴿ وَلاَ تَطْغَوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي ﴾) [طه/٨١] . (و) مثال الواو بعده (قوله) ، وهو أبو الأسود الدؤلي : [من الكامل]

٨٢٤ ـ (لا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ) عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

[٢٣٩] وشرط النهي عدم النقض بإلا ، فلو نقضت النهي بإلا لم يجز النصب نحو : لا تضربْ إلا عمرًا فيغضبُ ، فيجب في « يغضب » الرفع . قاله في شرح الشذور(٢) تبعًا لسيبويه(٣) .

(و) مثال الفاء بعد الأمر (قوله) ، وهو أبو النجم العجلي : [من الرجز]

٨٢٥ ـ (يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا)

---

(١) القراءة من شواهد أوضح المسالك ١٨٠/٤ ، وحاشية يس ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٥ ، والكتاب ٤٤/٣ . وفي النص المصحفي : ﴿ نكذبَ ﴾ ، ﴿ نكونَ ﴾ ؛ بالنصب ، وقرأهما بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو بكر والكسائي . انظر الإتحاف ٢٠٦ ، والنشر ٢٥٧/٢ .

٨٢٤- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤ ، والأزهية ص ٢٣٤، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨، ٣١٢ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ ، وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٥٦/١٢ ، وحماسة البحتري ١١٧ ، والعقد الفريد ٣١١/٢، والمؤتلف والمختلف ١٧٩، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٤٤٧/٧ (عظظ) ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في المقاصد النحوية ٣٩٣/٤ ، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٥٦٤/٨ ، ٥٦٧ ، وللأخطل في الرد على النحاة ١٢٧ ، وشرح المفصل ٢٤/٧، والكتاب ٤٢/٣ ، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٨١/٤، وجواهر الأدب ١٦٨ ، والجنى الداني ١٥٧ ، ورصف المباني ٤٢٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٥ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٧ ، ولسان العرب ٤٨٩/١٥ (وا) ، ومغني اللبيب ٣٦١/٢ ، والمقتضب ٢٦/٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٠٦ .

(٣) الكتاب ٣٠/٣ .

٨٢٥- الرجز لأبي النجم في الدرر ٢٠٠/١، ١٧/٢ ، والرد على النحاة ١٢٣ ، والكتاب ٣٥/٣ ، ولسان العرب ٦٣/٣ (نفخ) ٢٧٤/١٠ (عنق) ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤ ، وهمع الهوامع ١٠/٢ ، وتاج العروس (عنق) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٤ ، ورصف المباني ص ٣٨١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١ ، ٢٧٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢، ٥٦٢/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧١ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ، واللمع في العربية ص ٢١٠ ، والمقتضب ١٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٢/١ .

والعنق ؛ بفتحتين ؛ ضرب من السير . والفسيح : الواسع .

(و) مثال الواو بعده (قوله) ، وهو الأعشى ، أو الحطيئة ، فيما زعم ابن يعيش[1] ، أو ربيعة بن جشم ، فيما زعم الزمخشري[2] ، أو دثار بن شيبان النمري ، فيما زعم ابن بري : [من الوافر]

٨٢٦ ـ (فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى) لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

فـ « أدعو » مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الواو . و« أندى » أفعل ، من الندى ؛ بفتحتين ؛ وهو بُعْدُ الصوت ، و« لِصوت » ، بكسر اللام ، متعلق به . [١٦٣/أ] و« أن ينادي » ، بفتح الهمزة وكسر الدال خبر « إنَّ » ، و« داعيان » : تثنية داعٍ ، فاعل ينادي . والمعنى : فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك ، فإنَّ أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معًا .

(وقد اجتمع) النصب في جوابَي (الطلب والنفي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم ﴾ ؛ الآية) وتمامها : ﴿ بالغَدَاةِ وَالعَشِيِّ يُرِيْدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُم فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِيْن ﴾ [الأنعام/٥٢] . (لأن تطردهم جواب النفي) ، وهو : « ما عليك من حسابهم من شيء » ، (وتكون ، جواب النهي) ، وهو : « ولا تطرد » ، على طريق اللف والنشر[3] من غير

---

(١) شرح المفصل ٣٥/٧ .

(٢) المفصل ص ٢٤٨ .

٨٢٦- البيت للأعشى في الدرر ٢١/٢ ، والرد على النحاة ص ١٢٨ ، والكتاب ٤٥/٣ ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق في أمالي القالي ٩٠/٢ ، وليس في ديوانه ، ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ١٥٩/٢ ، وسمط اللآلي ص ٧٢٦، ولسان العرب ٣١٦/١٥ (ندى) ، وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٥/٧ ، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح شواهد المغني ٨٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٨٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١١ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤١ ، ولسان العرب ٥٦٠/١٢ (لوم) ، ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٣٩٧/١ ، والمفصل ص ٢٤٨ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(٣) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

ترتيب ، فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أنَّ : فتكون ، جواب « فتطردهم » ، أو هما جوابان للطلب أو النفي ، والجواب لا يُجاب ، والشيء الواحد لا يكون له جوابان ، كما[1] نص عليه النحاة .

ومثال الفاء بعد الدعاء[1] قوله : [من الرمل]

٨٢٧ ــ رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِيْنَ في خَيْرِ سَنَنْ

وبعد العرْض قوله : [من البسيط]

٨٢٨ ــ يَا ابْنَ الكِرَامِ ألاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا   قَد حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

وبعد التحضيض قولك : هلاَّ اتقيتَ الله فيغفرَ لك . وهو والعرْض متقاربان يجعلهما التنبيه على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحثٍّ ، وفي العرض لينًا ورفقًا . وبعد الاستفهام قوله : [من البسيط]

٨٢٩ ــ هَلْ تَعْرِفُوْنَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أنْ   تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربْته فيجازيك . فإن الضرب إذا وقع يتعذَّرُ سبك مصدر مستقبل منه[2] ، والترجي سيأتي .

قال في شرح الشذور[3] : « ولم يسمع [١٦٣/ب] نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي : النفي ، والنهي ، والأمر ، والتمنّي . ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها » . وقال أبو حيان[4] : « ولا أحفظه بعد الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجي ، فينبغي أن لا يقدم على[1] ذلك إلا بسماع » . انتهى .

(١) سقطت من « ب » .

٨٢٧- البيت بلا نسبة في الدرر ١٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٢ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ ، وهمع الهوامع ١١/٢ .

٨٢٨- البيت بلا نسبة في الدرر ١٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤ ، وهمع الهوامع ١٢/٢ .

٨٢٩- البيت بلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٤٨٢، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٧٣، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ .

(٢) في « ب » : (مستقل به) .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

(٤) الارتشاف ٤١٥/٢ .

واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرًا بالهمزة ، ومن النفي المتلو بنفي آخر . ومن النفي المنتقض بإلا . فالأول نحو : ألم تأتِني فأحْسِنُ إليك ، بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ، وإنَّمَا أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه .

قال الشيخ عبد القاهر في شرح [٢٤٠] مختصره : « معنى قولنا الهمزة للتقرير ، أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ، تقول : أضربتَ زيدًا ، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمرًا لم تكن تعلمُه ، ولكن أردت أن تقرِّرَه أي تحمله على أن يقرَّ بفعلٍ قد فَعَلَهُ » . انتهى .

والمعنى : أنت أتيتِني فأحسنت إليك . على حد قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر/٣٦] أي : الله كاف عبده ، لأن نفي النفي إثبات . قال في التلخيص[١] : « وهذا مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أي بما دخله النفي لا بالنفي » . انتهى .

فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل ، فلا ينصب المضارع في جوابه ، لعدم تمحُّض النفي . وما ورد منه[٢] منصوبًا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريرًا ، أو لأنه جواب الاستفهام .

(و) الثاني (**نحو : ما تزال تأتينا فتحدثُنا** ، و) الثالث نحو : (**ما تأتينا إلا وتحدثُنا**) . فإن معناهما الإثبات ، فلذلك وجب رفع [١٦٤/أ] الفعل بعدهما . أما الأول فلأن « زال » للنفي ، وقد دخل عليها النفي ، ونفي النفي إثبات . وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا . ولك في نحو : ما تأتينا[٣] فأكرمك ، أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدِّر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل[٤] على لفظ ما قبلها ، فيكون شريكه في إعرابه ، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه . وكأنك قلت : ما تأتيني فما أكرمك ، فهو شريكه في النفي الداخل عليه .

الثاني : أن يقدِّر[٥] الفاء لِمجرد السببية ، ويقدر[٥] الفعل الذي بعدها مستأنفًا ،

---

(١) التلخيص في علوم البلاغة ص ١٦٦ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٤) في « ط » : (النفي للفعل) مكان (لفظ الفعل) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (تقدر) .

ومعنى استئنافه أن يقدر[١] خبرًا لمبتدأ محذوف ، فيجب الرفع أيضًا ، لخلوِّ الفعل من الناصب والجازم ، والمعنى : ما تأتينا[٢] فأنا أكرمك لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارهًا لإتيانه . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ، أن النفي في الذي قبله ، يشمل ما قبل الفاء وما بعدها . وفي هذا الوجه انصبَّ النفي فيه[٣] إلى ما قبل الفاء خاصَّة .

الثالث : أن تقدِّر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على[٤] المصدر المؤول مما قبلها ، ويقدر[٥] النفي منصبًا على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيجب حينئذ النصب . والمعنى : ما يكون منك إتيانٌ يعقبه منِّي[٤] إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منِّي إكرام .

الرابع : أن يقدر[٦] الفاء أيضًا ، لعطف مصدر الفعل الذي بعدها ، على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن يقدر النفي منصبًا على المعطوف عليه ، فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى . ويكون المعنى : ما يكون [١٦٤/ب] منك إتيان ، فكيف يكون منِّي إكرام . والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان .

(و) احترز (**من الطلب باسم الفعل** ، و) من الطلب (**بما لفظه الخبر ، وسيأتي**) الكلام عليهما بعد أسطر .

(و) احترز (**بتقييد الفاء بالسببية** ، و) تقييد (**الواو بالمعية من**) الفاء والواو (**العاطفتين على صريح الفعل**) إذا لم يشعروا بسببية ولا معيَّة ، (**ومن الاستئنافيتين**) . فالفاء العاطفة على صريح الفعل (**نحو : ﴿ وَلاَ يُؤْذَنَ لَهُم فَيَعْتَذِرُون ﴾** [المرسلات/٣٦] **فإنها للعطف**) . فعطفت « يعتذرون » على لفظ « يؤذن »[٧] فهو شريك له في رفعه ، وفي النفي الداخل عليه . وكأنه قيل : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون[٨] . ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع[٩] . والمعنى : لو أذن لهم لاعتذروا مثل : ﴿ لا يُقْضَى

---

(١) في « ب » ، « ط » : (تقدره) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (تقدير) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (تقدر) .

(٧) في « ب » : (يؤذن لهم) .

(٨) سقط من « ب » : (فلا يعتذرون) .

(٩) ويكون حينئذ على الوجه الرابع المار في كلامه . انظر حاشية يس ٢/٢٤٠ - ٢٤١ .

عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر/٣٦] ولكنه أوثر الرفع لتتناسب رؤوس الآي . قاله الفراء[١] .

وفرّق ابن عصفور بأنَّ الإذن والاعتذار منفيّان بالقصد ، وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم . ولم يقصد نفيه كما قصد[٢] نفي الاعتذار ، وبأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا . وليس الإذن سببًا للاعتذار .

(و) الفاء الاستئنافية ، نحو (قوله) ، وهو جميل صاحب بثينة : [من الطويل]

٨٣٠ ـ (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ) وَهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

فـ « ينطق » : مرفوع ، وهو مبني على مبتدأ محذوف[٣] ، أي : فهو ينطق ، ولا يضر اقترانه بالفاء (فإنها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببيَّة ، (إذ العطف يقتضي الْجزم) لِما بعدها ، لكونه معطوفًا على مَجزوم ، وهو : « تسألْ » . [٢٤١] (والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام .

ونوزع في اقتضاء السببية النصب ، فإنه قد جاء الرفع مع تحقُّق السببية في [١٦٥/أ] : ﴿ لا يُؤْذَنُ لَهُم فَيَعْتَذِرُون ﴾ [المرسلات/٣٦] ، كما صرح به بعضهم . ودفع بأن اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر . قال في المغني : « والتحقيق أن الفاء فيه للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا الفعل وحده وإنَّمَا يقدِّر النحويون كلمة « هو » ليبيِّنوا[٤] أن الفعل ليس المعتمد بالعطف » . انتهى . والربع : المنزل . والقواء ، بفتح القاف ، ومدُّه أكثر من قصره : الخالي الذي لا أنيس به . والبيداء : القفر الذي يبيد من يسلك[٥] فيه ، أي : يهلكه . والسملق ، بفتح السين المهملة : القاع الأملس الصفصف[٦] .

(١) معاني القرآن ٢٢٦/٣ .

(٢) في « ط » : (يقصد) .

٨٣٠- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٨ ، ٥٢٥ ، والدرر ١٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، ٣٧ ، ولسان العرب ١٦٤/١٠ (سملق) ، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٥/٤ ، والجنى الداني ص ٧٦ ، والدرر ٤١٧/٢ ، والرد على النحاة ص ١٢٧ ، ورصف المباني ص ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، وشرح الرضي ٦٦/٤ ، ٧١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٠ ، والكتاب ٣٧/٣ ، ولسان العرب ٣٠٠/١ (حدب) ، ومغني اللبيب ١٦٨/١ ، وهمع الهوامع ١١/٢ ، ١٣١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » : (ليبينون) . انظر حاشية يس ٢٤١/١ .

(٥) في « ط » : (سلك) .

(٦) في « ط » : (للصفصف) .

(**وتقول مع الواو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن**[١] **؛ بالرفع**) على الاستئناف ؛ (**إذا نهيته عن الأول فقط**) وأبحت له الثاني ، فكأنك قلت : لا تأكل السمك ولك شُرْبُ[٢] اللبن . (**فإن قدَّرت النهي عن الجمع**) بينهما ، (**نصبت**) على إرادة المعية ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك مع شرب[٣] اللبن ، (**أو**) قدَّرت النهي (**عن كل منهما**) على حدته ، (**جزمت**) على العطف ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

والفرق بين النصب والجزم في حالتَي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤوَّل من « أن » والفعل ، على مصدر متصيَّد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل . وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل .

(**وإذا سقطت الفاء**) من المضارع الواقع (**بعد الطلب**) المحض (**وقُصد**) بالفعل الذي سقطت منه الفاء ، (**معنى الجزاء**) للطلب السابق عليه ، (**جُزم الفعل**) ، والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببًا عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرط مسبب[٤] عن فعل الشرط .

واختلف في تحقيق جازمه ، فالجمهور يجعلونه [١٦٥/ب] (**جوابًا لشرط مقدر**) ، فيكون مجزومًا عندهم[٥] بأداة شرط مقدَّرة هي وفعل الشرط (**لا**) جوابًا (**للطلب**) المتقدم ، فيكون مجزومًا بنفس الطلب ، وهو قول الخليل وسيبويه[٦] والسيرافي[٧] والفارسي[٨] .

ثم اختلفوا في علَّته ، فقال الخليل وسيبويه[٦] : إنَّمَا جزم الطلب (**لتضمنه معنى**) حرف (**الشرط**) ، كما أن أسماء الشرط إنَّمَا جزمت لذلك ، وقال الفارسي والسيرافي : لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما أن النصب بضربًا ، في قولك : ضربًا زيدًا ، لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه ، (**خلافًا لزاعمي ذلك**) .

(١) انظر الارتشاف ٤١٥/٢ ، والإنصاف ٤١٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٢، وشرح ابن عقيل ٣٥٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٦ .

(٢) في « ب » : (مع شُرْبك) .

(٣) في « ب » : (شرب) .

(٤) في « ب » : (سبب) .

(٥) سقطت من « ب » .

(٦) الكتاب ٦٢/٣ .

(٧) شرح كتاب سيبويه ٨٨/١ .

(٨) المسائل المنثورة ص ١٥٨ .

ومذهب الجمهور أرجح ، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف . ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ، ولأن الأرجح في : ضربا زيدًا ، أن زيدًا [٢٤٢] منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري ، وذلك (نحو : ﴿ قُلْ تَعَالَوا أَتْلُ ﴾) [الأنعام/١٥١] تقدم الطلب وهو « تعالوا » وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أتل » وقصد به الجزاء[١] فجُزم بحرف شرط مقدر . والتقدير : تعالوا إن تأتوني ، أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم . وعلامة جزمه حذف الواو .

ومثله : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ ﴾ [مريم/٢٥] فإنه مجزوم باتفاق السبعة . بخلاف ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِم صَدَقَةً تُطَهِّرُهُم ﴾ [التوبة/١٠٣] ،[٢] وإنَّمَا أريد : خذ منهم صدقة مطهرة لهم[٢] . فـ « تطهرهم » : مرفوع باتفاق [١٦٦/أ] السبعة ، وإن كان مسبوقًا بالطلب ، وهو : خُذ ، لكونه ليس مقصودًا به معنى : أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنَّمَا أريد : خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم ، صفة لصدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس .

وبخلاف نحو : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ [مريم/٥،٦] في **قراءة الرفع[٣] فإنه قدَّره**) مع فاعله جملة في موضع نصب (**صفة لـ « وليًّا » لا جوابًا لـ « هَبْ »** ، **كما قدره من جزم[٤]**) ، وقس على ذلك بقية أنواع الطلب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٩ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه ، فلا يقال : ما تأتينا تُحَدِّثْنَا بجزم « تحدثنا » خلافًا للزجاجي ، والكوفيين ، ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية ، ولا يكون انتفاء الإتيان سببًا للتحديث .

(**وشرط غير الكسائي**) من النحويين ، (**لصحة الجزم بعد النهي ، صحة**) وقوع (**إنْ لاَ ، في موضعه**) ، وهو أن تضع موضع النهي شرطًا مقرونًا بـ « لا » النافية ،

(١) في « ط » : (الجزم) .
(٢) سقط ما بينهما من « ب » .
(٣) وكذا في الرسم المصحفي .
(٤) أي : (يرثْني ويرثْ) ، وقرأها أبو عمرو والكسائي واليزيدي والشنبوذي والأعمش وطلحة وغيرهم . انظر الإتحاف ص ٢٩٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦١/٢ ، والنشر ٣١٧/٢ .

مع صحة المعنى ، قاله الموضح في شرح القطر[١] ، والمرادي في شرح النظم[٢] . وظاهر قول الناظم :

٦٩٠ــ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

أنك تضع « إن » قبل « لا » الناهية ، بالهاء . وشرحه على ذلك الشاطبي . (**فمن ثم**) ؛ بفتح الثاء المثلثة ؛ أي من أجل هذا الشرط (**جاز : لا تدنُ من الأسد تسلمْ ؛ بالْجزم**) ، لصحة قولك : إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ ، لأن السلامة مسببة عن عدم الدنوّ . (**ووجب الرفع في نحو : لا تدنُ من الأسد يأكلُكَ**) ، لعدم صحة قولك : إن لا تدنُ من الأسد يأكلك . لأن الأكل لا يتسبب عن عدم [١٦٦/ب] الدنو ، وإنَّمَا يتسبب عن الدنو نفسه[٣] . ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع[٤] في قوله تعالى : ﴿ وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر/٦] . (**وأما**) قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (**فَلاَ يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا**) [٢٤٣] بريحِ الثُّومِ »[٥] . (**فالجزم**) في « يؤذنا » ؛ بحذف الياء ؛ (**على الإبدال**) من « يقرب » بدل اشتمال ، (**لا**) على (**الجواب**) للنهي ، لعدم صحة : إن لا يقرب يؤذنا ، لأن الإيذاء إنَّمَا يتسبب عن القرب لا عن عدمه . ولم يشترط الكسائي ، قيل : والكوفيون قاطبة ، هذا الشرط ، واحتجوا بالقياس على النصب ، فإنه يجوز : لا تدنُ من الأسد فيأكلَكَ ، بالنصب ، وفي التنزيل : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بعَذَابٍ ﴾ [طه/٦١] ، وبقول أبي طلحة[٦] للنبي ﷺ : لا تُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ »[٧] . ويروى : لا تتطاولْ يُصِبْكَ ، وبالحديث : « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »[٨] .

---

(١) شرح قطر الندى ص ٨٢ .

(٢) شرح المرادي ٢١٣/٤ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ : (وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقًا) .

(٤) وقرأها الحسن وابن أبي عبلة (تستكثرْ) ؛ بالجزم ، وقرأها الأعمش ويحيى (تستكثرَ) ؛ بالنصب . انظر المحتسب ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٧٢/٨ ، وانظر ما تقدم في الجزء الأول من شرح التصريح ٨٩ .

(٥) أخرجه البخاري في صفة الصلاة ، باب ما جاء في النوم رقم ٨١٥ ، ٨١٦ . وهو من من شواهد أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٦) في « ب » : (وقول طلحة) .

(٧) الحديث في النهاية ٤٦١/٢ – ٤٦٢ ، أي لا تتشرف من أعلى الموضع ، وفيه : (كان أبو طلحة حسن الرمي ، فكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر إلى مواقع نبله أي يحقق نظره ويطلع عليه . وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر ، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء) . وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١٢١ ، وأعاده برقم ٤١٤٣ ، ٦٤٧٥ ، ٦٦٦٩ .

وأجاب البصريون بأنه لو صحَّ القياس على النصب ، لصحَّ الجـزم بعـد النفـي قياسًا له على النصب . و« يصبك » : بدل من « تشرف » ، أو « تتطاول » . و« يضـرب » مدغم . وفي ردِّ القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي ، كما تقدم .

(**وألْحق الكسائي في جواز النصب بالأمر**) ، بالفعل ، (**ما دلَّ على معناه**) ، أي الأمر ، (**من اسم فعل**[1]) مطلقًا ، سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا ، (**نحو : نَـــزَالِ فَنُكْرِمَكَ**) ، و : صَهٍ فنحدِّثك .

ووافقه ابن جنِّيّ ، وابن عصفور بعد : نَزَالِ وتَرَاكِ ، ونحوه ، مما فيه معنى الفعـل وحروفه ، ومنَعاه بعد : صَهٍ ومَهٍ ونحوهما ، مما فيه معنى الفعل دون حروفه[2] ، (**أو**) مـا دلَّ على الأمر (**من خبر**) مثبت ، (**نحو : حسبُك [١٦٧/أ] حديثٌ فينامَ النـاسُ**) ، بنصـب « ينام » عند الكسائي خاصة[3] ، فـ « حسبك » : مبتدأ ، وحديث : خبره ، والجملة متضمنة معنى اكفف . وعبر الموضح بنحو دون ، كقولهم لأنَّ المسموعَ حسبُك ينام الناس[4] .

واختلـف في إعرابـه ؛ فقـال المـرادي[5] : مبتـدأ وخـبره محـذوف ، أي : حســبك السكوت ، وهو لا يظهر .

وقال جماعة منهم ابن طاهر[6] : إنه مبتدأ وبلا نسبة في خبر . لأنه في معنـى مـا لا يخبر عنه .

ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت ، لأن النصب إنَّمَـا هو بإضمار أن ، والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، و« نزال » ، و« حسبك » ، ونحوهما ، لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة ، (**ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما**) ، أي بعـد اسـم الفعل والخبر المثبت (**إذا سقطت الفاء**) ، لعدم مقتضى السبك . وإلى ذلك أشار النـاظم بقوله :

٦٩١ـ وَالأَمْـرُ إنْ كَـانَ بغَـيْرِ افْعَـلْ فَـلا تَنْصِـبْ جَوَابَـهُ وَجَزْمَـهُ اقْبَـلا

(**كقوله**) ، وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري : [من الوافر]

---

(١) في « ب » : (الفعل) .

(٢) انظر شرح قطر الندى ص ٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٥) شرح المرادي ٢١٧/٤ .

(٦) الارتشاف ٤١٩/٢ .

٨٣١ ــ وَقُوْلِـي كُلَّمـا جَشَـأَتْ وَجَاشَــتْ (مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيْحِي)

فجزم « تُحمدي » في جواب اسم الفعل ، وهو مكانك ، فإنه في معنى اثبتِي . و« قـولي » : مصدر مبتدأ خبره : مكانك تحمدي ، على حـد قـولي : ﴿ لاَ إلَـهَ إلاَّ اللهُ ﴾ [الصافـات/٣٥] . وجشأت ، بالجيم والشين المعجمة والهمزة : ارتفعت ، وجاشت ، بالجيم والشين المعجمة : غثت ، من الغثيان .

(**وقولهم**) ، أي العرب : (**اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عليه**) بجزم « يثب » لأن « اتقى » و« فعـل » ، وإن كـان فعلـين مـاضيين ظاهرهمـا الخبر ، إلا أن المـراد بـهما الطلب ، (**أي : ليتق الله وليفعل**) ، فلذلك جزم في جوابهما .

(**وألحق الفراء الترجي [١٦٧/ب] بالتمنِّي**[١]) في نصب الفعل المقـرون بالفـاء بعده بأن مضمرة وجوبًا (**بدليل قراءة حفص**) عـن عـاصم (﴿ فَـأَطَّلِعَ ﴾ [غـافر/٣٧] **بالنصب**[٢]) في جواب ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [غافر/٣٦] ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٩٢ــ وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَاءِ في الرَّجَا نُصِـبْ كَنَصْـبِ مَـا إلى التَّمَنِّــي يَنْتَسِـبْ

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب ، وتأولوا قراءة النصب بأن « لعل » أشربت معنى « ليت » ، لكثرة استعمالها في توقع المرجوّ ، وتوقع المرجوّ ملازم للتمنّي .

وفي الارتشاف[٣] : وسماع الجزم بعد الترجِّي يدلّ على صحة مذهب الفراء ، ومن وافقه من الكوفيين .

٨٣١- البيت لعمرو بن الإطنابة في الاقتضاب ص ٩٢ ، وكتاب الاختيـارين ص ١٦٠ ، وأمـالي القـالي ٢٥٨/١ ، والأشباه والنظائر للخالديين ١٨/١ ، وإنباه الرواة ٢٨١/٣، وأساس البلاغة (جشأ) ، وتـاج العروس ١٧٦/١ (جشأ) ، وحماسة البحتري ص ٩ ، والحماسة البصرية ٣/١ ، وحماسة القرشـي ص ١٤٨ ، والحماسة المغربية ص ٦٠٦ ، والحيوان ٤٢٥/٦ ، وجمهرة اللغـة ص ١٠٩٥ ، وخزانـة الأدب ٤٢٨/٢ ، والدرر ٢٠/٢ ، ٢١ ، وديوان المعاني ١١٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٤ ، وشـرح شـواهد المغني ٥٤٦/٢ ، ومجالس ثعلب ص ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٥/٤ ، والكامل ص ١٤٣٤ ، وبلا نسـبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٩/٣ ، وشرح شذور الذهـب ص ٣٤٥ ، وشرح قطر الندى ص ١١٧ ، وشرح المفصل ٧٤/٤ ، ولسان العرب ٤٨/١ (جشأ) ، ومغـني اللبيب ٢٠٣/١ ، والمقرب ٢٧٣/١ ، وهمع الهوامع ١٣/٢ .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ .

(٢) قراءة حفص عن عاصم هي كما في الرسم المصحفي . وقرئ قوله تعالى ﴿ أطلعُ ﴾ بالرفع ، ونسـبت القراءة إلى نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم وشعبة وأبو جعفر وخلـف ويعقـوب . انظر الإتحاف ٣٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٩/٣ ، والنشر ٣٥٦/٢ . والقراءة المستشهد بها من شـواهد أوضح المسالك ١٩١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢ .

(٣) الارتشاف ٤١٩/٢ .

(فصـــــــــــــل)

(وينصب) المضارع (بأن مضمرة جوازًا بعد) أحرف (خمســـة أيضًـــا) ، مصدر آضَ ، إذا عاد :

(أحدها : اللام) الجارَّة[1] ، (إذا لم يسبقها كون ناقص ، ماض) منفي ، (ولم يقترن الفعل بلا) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٦٨٢ـــ .... وَإن عُدِمْ

٦٨٣ـــ لاَ فَـأَنَ اعْمِـلْ مُظْـهِرًا أو مُضْمِـرَا ....

(نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِيْن ﴾ [الأنعام/٧١] ، ﴿ وَأُمِـــرْتُ لأَنْ أَكُـوْنَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِيْنَ ﴾)[الزمر/١٢] فأضمرت في : « لنسلم » ، وأظـهرت في : « أكـون » ، ومـا ذكـره الموضح من أن الناصب هو « أن » ؛ هو مذهب جمهور البصريين . وذهب جمهور الكوفيـين إلى أن الناصب هو اللام ، وجوَّزوا إظهار « أن » بعدها توكيدًا[2] .

وقال ثعلب [٢٤٤] النـاصب الـلام ، كمـا قـالوا ، ولكـن لنيابتـها عـن « أن » المحذوفة . وقال ابن كيسان والسيرافي[3] : يجوز أن يكون الناصب « أن » المقدرة بعدها ، وأن يكون « كي » ولا تتعين « أن » لذلك ، ودليلهم صحة إظهار « كي » بعدها . فتحصَّل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة ، وقولان إذا قلنا إنها غير ناصبة .

ودخل تحت قوله اللام ، لام العاقبة ، نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص/٨] [١٦٨/أ] ولام التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيْـدُ اللهُ لِيُذْهِـبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب/٣٣] . (فإن سبقت) اللام (بالكون المذكور ، وجب إضمار « أن » كما مر) حكمه وتعليله . (وإن قُرن الفعل وبلا نســبة فـي نافية ، أو) زائدة

---

(١) في « ب » : (التعليلية) .

(٢) الإنصاف ٢/٥٧٥ ، المسألة رقم ٧٩ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ١/٨٣ .

(**مؤكدة ، وجب إظهارها**) لئلا يتوالى مثلان ، وهما : « لام » كي ، و« لام » لا ، من غير إدغام ، وهو ركيك في الكلام . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٢– وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ أنْ . . . .

(**نحو**) : ﴿ لِئَلاَّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُم حُجَّةٌ ﴾ [البقرة/١٥٠] ، بإدغام النون في « لا » النافية ، لتقارب مخرجيهما . (﴿ **لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَاب** ﴾) [الحديد/٢٩] بإدغام النون في « لا » المؤكدة .

والحاصل ، أن لـ « أن » بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار بعد لام الجحود ، ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بـ « لا » ، وجواز الأمرين ، وذلك بعد « لام » كي ، و« لام » العاقبة ، و« لام » التوكيد .

(**و**) الأحرف (**الأربعة الباقية**) من الأحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازًا : (**أو** ، و : **الواو** ، و : **الفاء** ، و : **ثم** ، **إذا كان العطف**) بها (**على اسم**) صريح (**ليس في تأويل الفعل**) ، وهو[1] نوعان : مصدر وغيره . فغير المصدر ، كقول الحصين بن الحمام[2] المري : [من الطويل]

٨٣٢ – وَلَوْلاَ رجَالٌ مِن رزَامٍ أعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوْءَكَ عَلْقَمَا

فـ « أسوءك » : معطوف على « رجال » ، وهو ليس في تأويل الفعل ، و« رزام » : حي من نمير . والمصدر (**نحو**) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْيًا أوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ (**أَوْ يُرْسِلَ رَسُوْلاً** ﴾ [الشورى/٥١] **في قراءة غير نافع ؛ بالنصب**[3]) ، بإضمار « أن » بعد « أو » . والتقدير : أو أن يرسلَ ، وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب ، (**عطفًا على وحيًا**[4]) . والتقدير : إلا وحيًا أو إرسالاً ، ووحيًا مصدر ليس في تأويل الفعل .

(**وقوله**) ، وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية ، زوج معاوية بن أبي سفيان

---

(١) في « أ » : (وهما) .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (حصين بن حمام) بإسقاط « ال » التعريف منهما .

٨٣٢– البيت للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣٢٤/٣ ، والدرر ١٦/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤ ، والكتاب ٥٠/٣ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٧٢/١ ، وشرح الأشموني ٥٥٩/٣ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وهمع الهوامع ١٠/٢ .

(٣) قرأها بالرفع (يرسلُ) نافع وابن عامر والزهري وشيبة وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٣٨٤ ، والبحر المحيط ٥٢٧/٧ ، والنشر ٣٦٨/٢ ، والقراءة من شواهد أوضح المسالك ١٩٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٦١/٢ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

رضي الله عنه ، وأم ابنه يزيد : [من الوافر] [١٦٨/ب]

٨٣٣ ــ (وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـ « تقر » منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على « لبس » ، [١]والتقدير : ولبسُ عباءة وقرَّة عينِي . و« لبس »[١] : بالواو العاطفة على قولها قبله[٢] :

لبيت تَخفقُ الأرواحُ فيه أحبُّ إلَيَّ مِن قَصْرٍ مُنِيْفِ

وفي بعض النسخ : للبس ، باللام ، وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد[٣] . (وقوله) : [من البسيط]

٨٣٤ ــ (لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ) مَا كُنتُ أُوْثِرُ إِتْرَابًا على تَربِ

فـ « أرضيه » : منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا بعد الفاء ، و« أن ، وأرضى » ، في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه . وتوقع ليس

٨٣٣- البيت لميسون بنت بحدل في الارتشاف ٤٢٢/٢ ، والاقتضاب ص ١٦٣، وبلاغات النساء ص ١٦١، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص ٤٠٠ ، والحماسة البصرية ٧٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨ ، ٥٠٤ ، والدرر ٢٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، وعمدة الحفاظ (روح) ، ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (مسن) ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، ومعجم الأديبات الشواعر ص ٤٤٨، ومغني اللبيب ٢٦٧/١، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٧٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٩٢/٤ ، والجنى الداني ص ١٥٧ ، وخزانة الأدب ٥٢٣/٨ ، والرد على النحاة ص ١٢٨ ، ورصف المباني ص ٤٢٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤ ، وشرح قطر الندى ص ٦٥ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢ ، ١١٨ ، والكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٢) البيت في الارتشاف ٤٢٢/٢ ، وبلاغات النساء ص ١٦١ ، والحماسة البصرية ٧٢/٢، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص ٤٠٠ ، ومعجم الأديبات الشواعر ص ٤٠٠ ، وخزانة الأدب ٥٠٣/٥ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤ ، ولسان العرب ٤٠٨/٣ (مسن) .

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٠٦ .

٨٣٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٤/٤، والدرر ٢٦/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٤ ، وهمع الهوامع ١٧/٢ .

في تأويل الفعل . و« الْمعترّ » ، بالعين المهملة والتاء الْمثناه فوق : المعترض للمعروف . و« الأتراب » جمع ترب ، بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وتِرْب الرجل : من يولد في الوقت الذي ولد[1] فيه ، فيساويه في السنّ[2] .

والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاؤه ، ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السنّ ، على المساوي له في سنّه . (**وقوله**) ، وهو أنس بن مدركة الخثعمي : [من البسيط]

٨٣٥ ـ (**إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ**) كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

فـ « أعقله » : مضارع منصوب بـ « أن » مضمرة جوازًا بعد « ثم » ، و« أن أعقله » : في تأويل مصدر معطوف على قتلي ، والتقدير : وقتلي سليكًا ثم عقلي إياه . وقتلي ليس في تأويل الفعل . وسليكا ، بالتصغير ، اسم رجل ، مفعول قتلي ، **[٢٤٥]** وكالثور : خبر إن ، والمراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تتبعه ، فإذا عاف الماء ، عافته ، فيضرب ليرد الماء لترد معه . [١٦٩/أ]

وقيل : المراد بالثور ، ثور الطحلب ، وهو الذي يعلو على الماء ، فيصد البقر عنه ، فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه ، والمناسب للتشبيه ، الأول ، لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره .

واحترز الموضح بقوله : ليس في تأويل الفعل ، عن الاسم الواقع صلة للألف واللام ، فإنه في تأويل الفعل . (**وتقول : الطائر فيغضبُ زيدٌ الذبابُ**[3] ، **بالرفع**) في يغضب (**وجوبًا ، لأن الاسم**) وهو طائر (**في تأويل الفعل**) ، و« ألْ » الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف . ويغضب زيد : جملة معطوفة على صلة « ألْ » ، ولعطفها بالفاء ، لم تحتج لرابط ، والذباب : خبر الْمبتدأ . وصح عطف الفعل على الاسم ، لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة

(١) في « ب » ، « ط » : (يولد) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (سنه) .

٨٣٥- البيت لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠ ، والحيوان ١٨/١ ، والدرر ٢٧/٢ ، واللسان ١٠٩/٤ (ثور) ، ٣٨٠/٨ (وجع) ، ٢٦٠/٩ (عيف) ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٤ ، بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٥/٤ ، وخزانة الأدب ٤٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، والمقرب ٢٧٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٧/٢ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٦١/٢ .

الموصول ، (أي : الذي يطير) ، فيغضب زيد الذباب . فتحصَّل من كلامه أولاً وآخرًا . أن لـ « الفاء » ، و« الواو » ، و« أو »[1] ، حالتين :

حالة يجب فيها إضمار « أن » بعدهن . وحالة يجوز . فيجب إذا كانت الفاء للسببية ، والواو للمعية ، بعد نفي أو طلب محضين ، و« أو » بمعنى : « إلى » أو : « إلا » . ويجوز إذا عطفن على اسم خالص من التأويل بالفعل و« أنْ » ، ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب . وأطلق في النظم العاطف فقال :

٦٩٣ــ وَإنْ على اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أنْ ثَابتًا أو مُنْحَذِفْ

(ولا ينتصب) الفعل المضارع **(بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة)** . وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار « أن » ، والخمسة المذكورة في جوازه ، **(إلا شاذًّا)** . وهي في ذلك [كله][2] على قسمين : تارة [3] يكون في الكلام مثلها ، فيحسن حذفها . وتارة لا يكون[3] .

فالأول : **(كقول بعضهم : تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)**[4] بنصب [١٦٩/ب] « تسمع » بإضمار « أن » ، والذي حسَّن حذفها من « تسمع » ، ذكرها في « أن تراه » . قاله الموضح في شرح الشذور . وقول طرفة : [من الطويل]

٨٣٦ ــ ألا أيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى وَأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي

بنصب : أحضر ، بأن مضمرة ، ويؤيده : وأن أشهدَ .

(١) سقط من « ب » ، « ط » : (وأو) .

(٢) إضافة من « ب » .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) من الأمثال في مجمع الأمثال ١/١٢٩ ، ٢/٤٢٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ - ٩٨ ، والمستقصى ١/٣٧٠ ، وفصل المقال ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٤/١٩٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، والكتاب ٤/٤٤ .

٨٣٦- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢ ، والإنصاف ٢/٥٦٠ ، وخزانة الأدب ١/١١٩، ٨/٥٧٩ ، والدرر ١/٧،٢/٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٠٠ ، والكتاب ٣/٩٩، ١٠٠ ، ولسان العرب ١٣/٣٢ (أنن) ، ١٤/٢٧٢ (دنا) ، والمقاصد النحوية ٤/٤٠٢ ، والمقتضب ٢/٨٥ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/٤٦٣ ، ٨/٥٠٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، والدرر ١/٣٨٦ ، ورصف المباني ص ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٢ ، وشرح المفصل ٢/٧، ٤/٢٨ ، ٧/٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٣٨٣ ، ومغني اللبيب ٢/٣٨٣ ، ٦٤١ ، وهمع الهوامع ٢/١٧ .

والثاني، كقول عامر الهذلي : [من الطويل]

٨٣٧ــ .... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدتُ أَفْعَلَهْ

بالنصب .

(وقول آخر : خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ[1]) بالنصب . (وقراءة بعضهم : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ على البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾) [الأنبياء/١٨] بنصب يدمغه[2] . وقراءة الحسن ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدَ ﴾ [الزمر/٦٤] بالنصب[3] . فحذفت « أن » فيهن وليس معها ما يحسن حذفها، والجميع شاذ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٩٤ــ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ في سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه . وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين، إلى أنه يقاس عليه . وأجاز الأخفش حذف « أن » قياسًا، ولكن بشرط رفع الفعل، مثل : ﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر/٦٤]، و« تسمعُ بالمعيدي » . في رواية الرفع فيهما . وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة، رفعت أو نصبت .

٨٣٧- صدر البيت : (فلم أرَ مثلها خباسة واحد)، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمرو بن جوين في لسان العرب ٦٢/٦ (خبس)، ولعامر بن جوين في الأغاني ٩٣/٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١، والكتاب ٣٠٧/١، والمقاصد النحوية ٤٠١/٤، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٩٣١/٢، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١/٢، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨، والدرر ٨٥/١، ٢٨/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٠، وشرح الأشموني ١٢٩/١، ومغني اللبيب ٦٤٠/٢، والمقرب ٢٧٠/١، وهمع الهوامع ٥٨/١ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٩٠، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ فيدمغُه ﴾ ؛ بالرفع، وقرأها بالنصب : عيسى بن عمر . انظر البحر المحيط ٣٠٢/٦، والكشاف ٥٦٦/٢، ومغني اللبيب ١٥٠/١، ١٥١ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ أعبدُ ﴾ ؛ بالرفع، وقرئت بالنصب في البحر المحيط ٤٣٩/٧، والكشاف ٤٠٧/٣ .

(فصـــــــــــــل)

(**وجازم الفعل نوعان : جازم فعل**[1] **واحد ، وهو**) أحرف (**أربعة**) :

أحدها : (**لا الطلبية ، نهيًا كانت ، نحو : ﴿ لا تُشْرِكْ بِاللهِ ﴾** [لقمان/١٣] **أو دعاء نحو : ﴿ لا تُؤَاخِذْنَا ﴾** [البقرة/٢٨٦] أو التماسًا ، نحو : لا تفعل . فالنهي من الأعلى ، والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوي .

(**وجزمها فعلي الْمتكلم**[2]) ، الْمبدوء بالْهمزة والْمبدوء بالنون ، حال كونهما (**مبنيين للفاعل ، نادر ، كقوله**) ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط] [١٧٠/أ]

٨٣٨ــ (**لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُوْرًا مَدامِعُهَا**) مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

فـ « لا » : ناهية ، و« أعرف » : مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة ، مسند إلى ضمير المتكلم . وهذا النوع مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب أي : لا يكن[3] ربرب فأعرفه ، والربرب : براءين مهملتين وباءين موحدتين : القطيع من البقر الوحشية . والحور ، بضم الحاء المهملة ، جمع حوراء ، من الحور ، بفتحتين : وهو شدة بياض العين في شدة سوادها . ومدامعها [٢٤٦] مرفوع بحوراء ، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق الْحال

---

(١) في « ط » : (لفعل) .

(٢) في « ب » : (التكلم) .

٨٣٨- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٥ - ٧٦ ، وهو ملفق من بيتين هما :

لا أعرفن ربربًا حورًا مدامعها كأن أبكارها نعاج دوّارِ

خلف العضاريط لا يوقَيْن فاحشة مردفات على أعقاب أكوارِ

وشرح شواهد المغني ٦٢٥/٢ ، والكتاب ٥١١/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٤١/٤ ، وتاج العروس ٣٣٥/١١ (دور) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٨/٤ ، وجواهر الأدب ص ٢٥١ ، ومغني اللبيب ٢٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٥٧٣/٣ .

(٣) في « ب » : (يكون) .

وإرادة الحل . ومردفات : حال من ربربا ، لوصفه بما بعده ، والأعقاب : جمع عقب ، وعقب كل شيء : آخره ، والأكوار : جمع كور ، بضم الكاف : وهو الرجل بأداته . (**وقوله**) ، وهو الوليد بن عقبة ، لا الفرزدق : [من الطويل]

٨٣٩ ـ (**إِذَا مَا خَرَجْنَا مِن دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ**) لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

فـ « لا » ناهية ، أو دعائية ، كما في المغني[١] ، و« نعد » : مجزوم بها ، وهو مسند إلى المتكلم المعظّم نفسه ، وهو على النهي نادر ؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز ، تنزيلاً له منزلة الأجنبي . و« دمشق » ، بكسر الدال المهملة وفتح الميم ، وقد تكسر ، كما في القاموس ، وبالشين المعجمة : قصبة الشام ، والجراضم ، بضم الجيم وبالضاد المهملة : الأكول الواسع البطن ، وعنى به معاوية ﷺ .

(**ويكثر**) جزمها فعلي المتكلم ، مبنيين للمفعول ، (**نحو : لا أُخْرَجُ ، و : لا نُخْرَجُ ، لأن المنهي غير المتكلم**) ، وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد . فحُذف الفاعل ، وأنيب عنه ضمير المتكلم ، [٢]وعُدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبية ، إلى المبدوء بالهمزة والنون ، ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم[٢] ، على حد الالتفات من الغيبية إلى [١٧٠/ب] التكلم[٣] .

وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني[٤] للمفعول ، طريقة لبعضهم ، وعبارة الشارح[٥] : وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرًا ، وقد تصحب فعل المتكلم ، فسوّى بين المخاطب والغائب في الكثرة ، ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول ، وهو موافق لظاهر الكافية[٦] والتسهيل[٧] .

٨٣٩- البيت للفرزدق في الأزهية ص ١٥٠ ، ومغني اللبيب ٢٤٧/١ ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني ٦٣٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٥٧٤/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .
(٢) سقط ما بين الرقمين من « ط » .
(٣) في « ب » : (المتكلم) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٩٣ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٦٥/٣ .
(٧) التسهيل ص ٢٣٥ .

وليس أصل « لا » الطلبية . لام الأمر زيدت عليها الألـف ، فـانفتحت ، خلافًـا لبعضهم . وليست « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهـة اجتماع لامَيْن ، خلافًا للكسائي .

(و) الثاني : (**اللام الطلبية أمر كانت ، نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾** [الطلاق/٧] ، **أو دعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾**) [الزخرف/٧٧] أو التماسًا ، نحو : ليقم .

فالأمر من الأعلى ، والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوي . (**وجزمها فعلي المتكلم**) ، المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون ، حال كونهما (**مبنيين للفاعل قليل**) ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه . نحو قوله ﷺ : (**قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُم**)[1] أي لأجلكم ، والفاء زائدة . (و) قوله تعالى : (**﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم ﴾**) [العنكبوت/١٢] فأُصَلِّ ونحمل : مجزومان بلام الأمر . فعلامة جزم الأول : حذف الياء ، وعلامة جزم الثاني : السكون . (**وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِك فَلْتَفْرَحُوا ﴾**) [يونس/٥٨] بالتاء المثناة فوق[2] ، في قراءة لعثمان وأبي وأنس وزيد . (**ونحو**) قوله ﷺ : (**لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم**)[3] . وقول الشاعر : [من الخفيف]

٨٤٠ ــ لِتَقُـم أنْـتَ يَـا ابْـنَ خَـيْرِ قُرَيْـشٍ كَـي لِتُقْضَـى حَوَائِـجُ الْمُسْـلِمِيْنَا

وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة . والجمهور جعلوا جزمها لفعـل المخـاطب ، أقـل من جزمها لفعل المتكلم . [١٧١/أ] (و) قالوا : (**الأكثر الاستغناء عن هذا**) ، وهو جزم فعل المخاطب (**بفعل الأمر**) ، نحو : افرحوا ، وخذوا ، وقُـمْ . وأصـل لام [٢٤٧] الطلـب السكون ، لأن الأصل عدم الحركة ، لكن منع منه أنـها قـد تكـون في الابتـداء ، والابتـداء بالساكن متعذر فكُسرت ، وقد تفتح عند سُلَيم ، فإذا دخل عليـها الـواو أو الفـاء أو ثـم ، رجعت إلى سكونها الأصلي غالبًا .

(و) الثالث والرابع : (**لَم ولَمَّا**) أختها (**ويشتركان في أمور في : الحرفية**) والاختصاص بالْمضـارع (**والنفي ، والقلب للمضي**) ، وجـواز دخول همـزة الاسـتفهام

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة في الثياب برقم ٣٧٣ ، ومسلم في المساجد برقم ٦٥٨ .

(٢) الرسم المصحفي ﴿ فليفرحوا ﴾ ، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأُبَيّ وأنس وابن سيرين وقتادة وابـن عباس وغيرهم . انظر الإتحاف ٢٥٢ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/٢ . والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٢٠١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ ،.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٤٣/٥ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٩٢ .

٨٤٠- تقدم تخريج البيت برقم ٢١ .

عليهما . فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه[١]، ويقلب زمانه إلى المضي ، وفاقًا للمبرد ، لأنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع[٢] ، خلافًا لأبي موسى ، ونسب إلى سيبويه[٣] .

(**وتنفرد لَم**) عن لَمَّا ، (**بمصاحبة أداة الشرط ، نحو : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾**) [المائدة/٦٧] ولا يجوز : إن لَمَّا تفعل ؛ لأن الشرط يليه مثبت لم . تقول : إن قام زيد قام عمرو ، ولا يليه مثبت لَمَّا ، لا تقول : إن قد قام زيد . فعودل بين النفي والإثبات . وإنَّمَا لم تقع بعد الشرط ، لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال . والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال .

(**و**) تنفرد لَم أيضًا (**بجواز انقطاع نفي منفيِّها**) ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسانِ حِيْنٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ [الإنسان/١] لأن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا . قاله الموضح في شرح القطر[٤] ، تبعًا لابن مالك[٥] .

وقال في الحواشي : لا دليل في هذا ، لأن قبله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسانِ حِيْنٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ فالنفي إنَّمَا هو باعتبار ما ذكر [١٧١/ب] من ذلك الحين لا مطلقًا . انتهى .

بخلاف لَمَّا ، فإن نفي منفيِّها مستمر إلى زمن الحال ، (**ومن ثم**) أي ومن أجل أن نفي منفي لَم يجوز انقطاعه ، جاز أن يقال في لَم : (**لَم يكن**) الإنسان شيئًا مذكورًا ، (**ثم كان**) شيئًا مذكورًا .

(**وامتنع في لَمَّا**) أن يقال : «لَمَّا يكن ثم كان» لما فيه من التناقض ، لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي . نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال . قاله الدماميني .

(**وتنفرد لَمَّا**) عن لَم ، (**بجواز حذف مجزومها ، كـ : قاربت المدينة ولَمَّا**) ، بحذف المجزوم ، (**أي : ولَمَّا أدخلْها**) ، وذلك لأنها نفي لـ « قدْ فَعَلَ » ، والفعل قد يحذف

(١) سقط من « ب » .
(٢) الكامل ٣٦١/١ .
(٣) الكتاب ١١٧/٣ .
(٤) شرح قطر الندى ص ٨٣ - ٨٤ .
(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣ .

بعد « قد » ، كقوله : [من الكامل]

٨٤١ ـ . . . . وكأن قدِ

(**فأما قوله**) ، وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي : [من الكامل]

٨٤٢ ـ إِحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الـتي اسْتُوْدِعْتَهَا **(يَوْمَ الأَعَازِب إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ)**

أي : وإن لم تصل . (**فضرورة**) . والأعازب ، يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة : التباعد .

(**و**) تنفرد لَمَّا أيضًا (**بتوقع ثبوته**) ، أي ثبوت منفيها ، (**نحو : ﴿ بَل لَمَّا يَذُوقُوا عَذَاب ﴾**) [ص/٨] أي : إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه . (**﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُم ﴾**) [الحجرات/١٤] أي : إلى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل . ولم لا تقتضي ذلك .

والعلة فيه أن لَمَّا لنفي قد فعل ، وهو مفيد للتوقع ، بخلاف لم فإنها لنفي فَعَل ، ولا دلاله فيه على التوقع ، والتوقع في لَمَّا غالب ، لا لازم ، كما أن التوقع بـ « قد » كذلك ، ومن غير الغالب : ندم إبليس ولَمَّا ينفعه الندم(١) .

(**ومن ثم**) ، أي ومن أجل أنَّ « لَمَّا » يغلب عليها التوقع ؛ (**امتنع**) أن يقال : (**لَمَّا يجتمع الضدان**) لاستحالة اجتماعهما . [١٧٢/أ] وتوقُّع المستحيل محال .

٨٤١- تمام البيت : (أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدِ)

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ، والأزهية ص ٢١١ ، والأغاني ٨/١١ ، والجنى الداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ ، ١٩٨ ، ٤٠٧/١٠ ، والدرر اللوامع ٢٥٤/٢، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، ولسان العرب ٣٤٦/٣ (قدد) ، ومغني اللبيب ص ١٧١ ، والمقاصد النحوية ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/٢ ، ٣٥٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ٢٦٠/١١ ، ورصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ ، ٤٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧ ، وشرح الأشموني ١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ ، ومغني اللبيب ص ٣٤٢ ، والمقتضب ٤٢/١ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

٨٤٢- البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ١٠ ، والدرر ١٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٤ ، وأوضح المسالك ٢٠٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ٢٥٦ ، ٤٢٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٩ ، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣ ، ومغني اللبيب ٢٨٠/١ ، وهمع الهوامع ٥٦/٢ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ .

وقد تتقارض « أن » المصدرية ، و« لَم » ، فتجزم بـ « أن » ، وتنصب بـ « لَم » ، وقد تهمل « لَم » حملاً على « لا » النافية ، فيرتفع بعدها الفعل ، كقوله : [من البسيط]

٨٤٣ — .... لَم يُوفُونَ بالجَارِ

ومن ثم قال الفراء : أصل لَم : « لا » فأبدلت الألف ميمًا ، كما قال في « لن » ، أصلها « لا » فأبدلت الألف نونًا . والصحيح في لَمَّا ، قول الجمهور : إنها مركبة من « لَم » و« ما » وقيل بسيطة .

(و) النوع الثاني : (**جازم لفعلين ، وهو**) إحدى عشرة كلمة ، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه ، (**أربعة أنواع**) :

(**حرف [٢٤٨] باتفاق ، وهو إنْ**) ، بكسر الهمزة وسكون النون ، وهي أمّ الباب .

(**وحرف على الأصح ، وهو إذما**) ، فقال سيبويه(١) : إنها حرف بمنزلة « إن » الشرطية فإذا قلت : إذما تقمْ أقم ، فمعناه : إن تقمْ أقم . وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تقم أقم . واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسْمًا(٢) . والأصل عدم التغيير . وأجيب بأن التغيير قد تحقق ، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، فدلَّ على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة . واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها ، تغيير ذاتها كالمضارع ، فإنه موضوع لأحد الزمانين ، الحال أو الاستقبال ، وإذا دخل عليه « لَم » ، انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها .

(**واسم باتفاق ، وهو : من**) بفتح الميم ، (**و : ما ، و : متى ، و : أي ، و : أين ، و : أيان ، و : أنَّى ، و : حيثما**) .

(**واسم على الأصح ، وهو مهما**) ، فقال الجمهور : إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [الأعراف/١٣٢] . وزعم السهيلي ، وابن يسعون ، بمهملتين ، أنها حرف .

٨٤٣- تمام البيت : (لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجارِ)

وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٢٠٥/١ ، ٣/٩ ، ٤٣١/١١ ، والدرر ١٧٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/١ ، وشرح الأشموني ٥٧٦/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ٨/٧ ، ولسان العرب ١٩٨/٩ (صلف) ، والمحتسب ٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٧/١ ، ٣٣٩ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤ ، وهمع الهوامع ٥٦/٢ .

(١) الكتاب ٥٦/٣ - ٥٧ .

(٢) انظر الارتشاف ٥٤٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ .

وهذه الأنواع الأربعة ، ستة أقسام :

أحدها : ما وضع لمجرد تعليق الجواب على [١٧٢/ب] الشرط ، وهو « إن ، وإذما » نحو : ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُد ﴾ [الأنفال/١٩] ، و« إذما تقم أقم » .

والثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضمّن معنى الشرط ، وهو مَنْ ، نحو : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوْءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء/١٢٣] .

والثالث : ما وضع للدلاله على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « ما ، ومهما » نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾ [البقرة/١٩٧] ، ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ [الأعراف/١٣٢] الآية .

والرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « متى » ، و« أيّان » نحو : [من الوافر]

٨٤٤ ــ .... مَتَى أضَع العمَامَة تَعرفُونِي

ونحو : أيّان نؤمنْك ، تأمن غيرنا .

والخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : أين وأنّى وحيثما نحو : ﴿ أيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوتُ ﴾ [النساء/٧٨] ، ونحو : [من الطويل]

٨٤٥ ــ ... أنّى تَأْتِهَا تَشْتَجِر بِهَا ....

ونحو : [من الخفيف]

٨٤٦ ــ حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ـهُ نَجَاحًا ....

والسادس : ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة ، وهو « أي » ، فإنها بحسب ما تضاف إليه . فهي في « أيّهم يقمْ أقم معه » من باب مَن ، وفي « أيّ الدواب تركبْ أركب » من باب ما ، وفي « أي يوم تصم أصم » من باب متى ، وفي « أي مكان تجلس أجلس » من باب أين .

٨٤٤- صدر البيت : (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٧٨٩ .

٨٤٥- تمام البيت : (فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجرُ)

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٩١/٧ ، ٩٣ ، ٤٥/١٠ ، ٤٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ ، والكتاب ٥٨/٣ ، ولسان العرب ٤٧/٥ (فجر) ، والمعاني الكبير ص ٨٧١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤ ، وشرح قطر الندى ص ٩٠ ، وشرح المفصل ٤٥/٧ ، والمقتضب ٤٨/٢ .

٨٤٦- عجز البيت : (نجاحًا في غابر الأزمانِ) ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٣٦ ، وخزانة الأدب ٢٠/٧ ، وشرح ابن الناظم ٤٩٥ ، وشرح الأشموني ٥١٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٨٩ ، ومغني اللبيب ١٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٦/٤ .

(و) هذه الكلمات (**كل منهن يقتضي فعلين ، يسمى أولهما شرطًا**) لتعليق الحكم عليه ، (و) يسمى (**ثانيهما جوابًا**) لأنه مرتب على الشرط كما يرتب الجواب على السؤال ، (**وجزاء**) لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٩٨ــ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ وَجَوَابًا وُسِمَا

وفهم من قوله : « وجازم لفعلين » ، أن أداة الشرط جازمة لهما معًا . وهو مذهب الجمهور من البصريين[1] ، واختاره ابن عصفور[2] والأبّذي .

واعترض بأن الجازم كالجارّ ، فلا يعمل في شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف [١٧٣/أ] كرفع ونصب . ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما ، بخلاف الجارّ ، وبأن تعدُّد العمل قد عُهد من غير اختلاف ، كمفعولي « ظنَّ » ، ومفاعيل أعلَمَ .

وقيل : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ونسب إلى الأخفش ، واختاره في التسهيل[3] .

وقيل : الشرط والجواب تجازما ، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافقا ، وهذا نقله ابن جنّي عن الأخفش[4] .

وقيل : الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ، كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، ونُسب هذا القول لـ : سيبويه والخليل[5] . ورُدَّ بأن العامل المركب لا يُحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يُحذف ، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه . وقد جاء الفصل ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة/٦] ، وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف ، وهذا مفسر له .

وقيل : الجواب مجزوم بالجوار . قاله الكوفيون قياسًا للجزم على الجر[6] ، ورُدَّ بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاوُر .

(١) انظر الإنصاف ٦٠٢/٢ ، المسألة رقم ٨٤ .
(٢) المقرب ٢٧٣/١ .
(٣) التسهيل ص ٢٣٧ .
(٤) الخصائص ١٨/١ .
(٥) الكتاب ٦٢/٣ .
(٦) الارتشاف ٥٥٧/٢ .

(و) لا يشترط في الشطر والجزاء أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة (**يكونان مضارعين نحو** : ﴿ **وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ** ﴾) [الأنفال/١٩] . (و) تارة يكونان (**ماضيين نحو** : ﴿ **وَإِنْ عُدتُّم عُدْنَا** ﴾) [الإسراء/٨] . (و) تارة يكونان مختلفين ، (**ماضيًا فمضارعًا نحو** : ﴿ **مَنْ كَانَ يُرِيْدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ** ﴾) [الشورى/٢٠] .

وفي الخاطريات لابن جنّيّ : قال أبو بكر : إنّما حسُن لأن الاعتماد في المعنى على خبر « كان » ، وهو مضارع ، فكأنه قال : ومن يرد نزد ، وليس مثل قولك [١٧٣/ب] إن آتيتني آتِك . قال الموضح : فتتبّعت ما ورد به التنزيل [٢٤٩] من ذلك ، فإذا فعل الشرط فيه كلمة « كان » .

(و) تارة يكونان (**عكسه**) ، مضارعًا فماضيًا ، (**وهو قليل**) حتى خصّه الجمهور بالشعر ، ومذهب الفراء[1] ومن تبعه ، جوازه في الاختيار ، (**نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم : (**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ**) . رواه البخاري[2] .

(ومنه : ﴿ **إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ**) **أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِيْنَ** ﴾ [الشعراء/٤] ، فـ « ظلت » : ماضٍ وهو معطوف على الجواب ، وهو ننزّل ، فيكون جوابًا ، (**لأن تابع الجواب جواب** .

ورد الناظم) في شرح التسهيل[3] (**بهذين**) الحديث والآية (**ونحوهما ، على الأكثرين ، إذ خصُّوا هذا النوع بالضرورة**) . وقالوا : لأنّا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ، ثم جئنا بالجواب ماضيًا ، كنّا قد هيّأنا العامل للعمل ، ثم قطعناه عنه ، وهو غير جائز . وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى ، فليس نصًّا في الدليل . وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، ويتحصّل من قول الناظم :

٦٩٩ـ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ   تُلْفِيْهِمَا أو مُتَخَالِفَيْنِ

تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال : فإنه يكون ماضيَ اللفظ ، أو مضارعًا عاريًا من « لَم » أو مصحوبًا بها ، والجزاء كذلك . وإذا ضربت ثلاثًا في ثلاث ، بلغت تسعًا ، منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقًا ، وواحدة مختلف فيها ، وهي أن يكون الشرط مضارعًا والجزاءً ماضيًا عاريًا من « لَم » ، كما في الحديث والآية .

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٧٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٥ ، وأعاده في الصوم برقم ١٨٠٢ ، ١٩٠١ .

(٣) شرح التسهيل ٤/٩١ – ٩٢ .

(ورفعُ الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ « لَمْ » قويٌّ ، كقوله) وهو زهير يمدح هرم بن سنان : [من البسيط]

٨٤٧ ــ (**وَإِن أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَــومَ مَسْــأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَــرِمُ**)

[١٧٤/أ] يرفع يقول . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٠٠ــ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُــكَ الْجَزَا حَسَــنْ . . . .

والذي حسَّن ذلك أن الأداة لَمَّا لَمْ تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيًا مع قربه ، فلا تعمل في الجواب مع بُعده . المراد بالخليل هنا : الفقير الْمُخْتَلّ الحال ، وليس المــراد بــه الصَّديق . والمسألة ، مصدر سأل ، يقال : سَأَلَهُ سُؤالاً ومسألة . ويروى مَسْغَبَة ، مكان مسألة . وعلى هذا أنشده الجوهري[1] . والمسغبة : المجاعة . والحرم ، بفتح الحاء المهملة وكسر الــراء ، مصدر كالحرمان ، ومعناه : المنع . وهو مبتدأ حــذف خــبره ، أي : لا غــائب مــالي ولا عنــدي حرمان . على أحد الاحتمالات . (**ونحو : إن لَم تقمْ أقومُ**) برفع أقوم ، لأن مجزوم « لَــم » لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي . (**ورفع الجواب في غير ذلك ضعيــــف**) . وإليــه أشــار الناظم بقوله :

٧٠٠ــ . . . . وَرَفْعُــهُ بَعْــدَ مُضَــارِعٍ وَهَــنْ

(**كقوله**) ، وهو أبو ذؤيب الهذلي : [من الطويل]

٨٤٨ ــ فَقُلْتُ تَحَمَّــلْ فَــوْقَ طَوْقِـكَ إِنَّـها مُطَّبَعَةٌ (**مَنْ يَأْتِهَا لا يُضِيْرُهَــا**)

٨٤٧- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣ ، والإنصاف ٦٢٥/٢ ، وخزانــة الأدب ٤٨/٩،٧٠ ، والدرر ١٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/٢ ، وشــرح أبيــات ســيبويه ٨٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٩ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ ، وشرح المفصــل ١٥٧/٨ ، والكتاب ٦٦/٣ ، ومغني اللبيب ٤٢٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٤ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والكامل ص ١٧٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٧/٤ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح كرواية أوضح المسالك ، ولعل ما ذكره الأزهري ورد في نسخة أخــرى من الصحاح .

٨٤٨- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥٢/٩ ، ٥٧ ، ٧١ ، وشرح أبيــات ســيبويه ١٩٣/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٣٠٨/١ ، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢ ، والكتاب ٧٠/٣، ولسان العــرب ٤٩٥/٤ (ضير) ، ٢٣٣/٨ (طبع) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٤ ، وبلا نسبة في أوضــح المســالك ٢٠٨/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، والمقتضــب ٧٢/٢ . يصف قرية كثيرة الطعام ، مَن امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئًا . والطوق : الطاقة . والمطبعة : المملوءة طعامًا ويقصد القربة .

برفع « يضيرها » . (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ : (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾) [النساء/٧٨] برفع « يدرككم »[1] . ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط ، فكان القياس عملها في الجواب . وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير ، أو إضمار الفاء ، والأول عنده أولَى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور . كقوله : [من الرجز]

٨٤٩ ـ .... إنَّكَ إن يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ

والمبرد يقطع بتقدير[2] الفاء فيهما[3] . لأن ما يحل مَحَلاً يمكن أن يكون له ، لا ينوي به غيره . وهذان التخريجان ضعيفان ، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل [١٧٤/ب] وخلاف فرض المسألة ، لأن الغرض أنه الجواب . وإضمار الفاء مع غير القول مختصٌّ بالضرورة .

---

(١) الرسم المصحفي ﴿ يدرككُم ﴾ بالجزم . وانظر قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط ٢٩٩/٣ ، والمحتسب ص ١٩٣ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، ومغني اللبيب ١٢٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٩/٤ ، والدرر ١٩٠/٢ .

٨٤٩- قبل البيت الشاهد : (يا أقرع بن حابس يا أقرعُ) ، وهو لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل) ، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١٢١/١ ، وديوان الأدب ٤٣٥/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، ورصف المباني ص ١٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، وعمدة الحفاظ (صرع) ، والكامل ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ٥٥٣/٢ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ٧٢/١ .

(٢) في « ب » : (بتقديم) .

(٣) انظر الكامل ص ١٧٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ .

(فصـــــــــــــــــــــــل)

يشترط في الشرط ستة أمور :

أحدها : أن يكون فعلاً غير ماضي[1] المعنى فلا يجوز : إن قام زيدٌ أمسِ قمتُ . وأما قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة/١١٦] ، فالمعنى : إن ثبت أني كنت قلته .

والثاني : أن لا يكون طلبًا ، فلا يجوز : إنْ قم ، و : إن لا تقم .

والثالث : أن لا يكون جامدًا ، فلا يجوز : إن عسى ، ولا : إن ليس .

والرابع : أن لا يكون مقرونًا بحرف تنفيس[2] ، فلا يجوز : إن سوف يقم .

والخامس : أن لا يكون مقرونًا بـ« قد » ، فلا يجوز : إن قد قام ، ولا : إن قد يقم .

والسادس : أن لا يكون مقرونًا بحرف نفي غير « لَم ، ولا » ، فلا يجوز : إن لَمَّا تقم[3] ، ولا : إن لن تقم[4] .

إذا تَمَهَّد ذلك فتقول[5] : كل جواب يصلح[6] جعله شرطًا بأن يكون[7] ماضي اللفظ دون المعنى ، مجردًا من « قد » وغيرها ، أو مضارعًا مجردًا ، أو منفيًا بـ « لَم ، أو لا » ، فالأكثر خلوّه من الفاء ، ويجوز اقترانه بها ، ويبقى الماضي على حاله ويُرفع المضارع ، نحو : ﴿ وَمَنْ جَاءَ [٢٥٠] بالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُم في النَّار ﴾ [النمل/٩٠] ، ونحو ﴿ فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ ﴾ [الجن/١٣] ، قاله الشارح[8] . وقال غيره : إذا رُفع المضارع فالجواب جملة اسْمية . والتقدير : فهو لا يخاف[9] .

---

(١) في « ب » : (ماض) .

(٢) في « ب » : (التنفيس) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (يقم) .

(٤) في « أ » : (تقوم) ، والوجه حذف واوه للجزم ، وفي « ط » : (يقوم) .

(٥) في « ب » : (فنقول) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (ويصح) .

(٧) في « ب » ، « ط » : (كان) .

(٨) شرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٩) بعده في « ط » : (قال المرادي : وهذا هو التحقيق . اهـ بمعناه) .

(**وكل جواب يمتنع جعله شرطًا**) لخلوّه عما شُرِطَ ، (**فإن الفاء تجب فيه**) لتربطه بشرطه ، لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وليس على تقدير [الظهور][1] . وخُصَّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء معنى . (**وذلك**) من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل . كما أن الجزاء يتعقَّب على الشرط كذلك .

والممتنع جعله شرطًا ، (**الجملة الاسمية ، نحو : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ على كُلِّ [١٧٥/أ] شَيْءٍ قَدِيْرٌ ﴾**) [الأنعام/١٧] فـ « هو » مبتدأ و« قدير » خبره . و« على كل شيء » تتعلق بـ « قدير » . فإن قلت : « قدير » صفة مشبهة فكيف تقدَّم معمولها عليها . قلت : قد مضى ؛ في بابها ؛ أن عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل ، وذلك لا يمنع التقديم .

والجملة الطلبية نحو : ﴿ إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُوْنِي ﴾ [آل عمران/٣١] ، وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ، ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض[2] والتمنّي والترجي . ولا نطيل بأمثلتها ، فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بألف شاهد .

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد ، وقد اجتمعتا[3] في قوله تعالى : ﴿ وَإن يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذي يَنْصُرُكُم مِن بَعْدِهِ ﴾ [آل عمران/١٦٠] فجملة : « من ذا الذي ينصركم » اسمية ، لأن صدرها اسم وهو « من » ، وطلبية لأن « من » فيها استفهامية ، وهي مبتدأ ، و« ذا » اسم إشارة خبرها ، و« الذي » : نعت له أو بيان ، ويحتمل أن تكون « ذا » ملغاة ، والخبر الموصول والجملة جواب الشرط .

(**والتي فعلها**) ماضي المعنى ، نحو : ﴿ إنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف/٢٦] قاله الموضح في شرح الشذور[4] . وقال الشاطبي[5] : هو على إضمار « قد » ، أي : فقد صدقت .

(**والتي فعلها جامد ، نحو : ﴿ إنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾** [الكهف/٣٩] ، **﴿ فَعَسَى رَبِّي**) أنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾ [الكهف/٤٠] . (**أو مقرون بـ « قد » ، نحو :**

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٢) في « ب » : (التخصيص) .
(٣) في « أ » : (اجتمعا) .
(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٤١ .
(٥) انظر شرح المرادي ٤/٢٥٠ .

﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ) لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف/٧٧] . (أو تنفيس نحو) : ﴿ وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾ [الطلاق/٦] ، (﴿ وَإِنْ خِفْتُم عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ) مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [التوبة/٢٨] . (أو « لن » ، نحو : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوه ﴾ [آل عمران/١١٥] . أو « ما » ، نحو : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ﴾) . [يونس/٧٢] أو« إن » ، نحو : إن يقم فإنْ أقوم .

والحاصل أن الفاء [١٧٥/ب] تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطًا . إما لذاتها أو لِمَا اقترن بها من نفي أو إثبات . فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الاسمية ، والجملة الطلبية ، والجملة التي فعلها جامد . والثاني ثلاثة أنواع أيضًا : « ما ، ولن ، وإن » النافيات . والثالث ثلاثة أنواع أيضًا : « قد » لفظًا أو تقديرًا ، و« السين ، وسوف » .

(**وقد تحذف**) الفاء في النَّدْرَةِ كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لَمَّا سأله عن اللُّقَطَة : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُها وَإِلاَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا » . أخرجه البخاري[(١)] . أو (**في الضرورة ، كقوله**) ، وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه[(٢)] : [من البسيط]

٨٥٠ ـ (**مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا**) وَالشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

أراد : فاللهُ يشكرها .

وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقًا ، وزعم أن الرواية[(٣)] :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره ....

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم ٢٢٩٤ .

(٢) في « ط » : (عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما) .

٨٥٠- البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، ولسان العرب ٤٧/١١ (بجل) ، والمقتضب ٧٢/٢ ، ومغني اللبيب ٥٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣١ ، ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩ ، ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ، ولحسان بن ثابت في الدرر ١٨٧/٢ ، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٤/٧، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٣٥٧/١١،٧٧ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٢٦٥، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، وشرح المفصل ٢/٩ ، ٣ ، والكتاب ١١٤/٣ ، والمحتسب ١٩٣/١، والمقرب ٢٧٦/١ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وهمع الهوامع ٦٠/٢ . ويروى (سيان) مكان (مثلان) .

(٣) المقتضب ٧٢/٢ .

ويردُّ بالحديث المتقدم . (و) بنحو (**قوله**) : [من الطويل]

٨٥١ ـ **(وَمَنْ لاَ يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصِّبَا سَيُلْفَى عَلى طُولِ السَّلاَمَةِ نَادِمَا)**

أراد : فسيلفَى ، بالفاء[١] ، أي : سيوجد ، من ألفى بمعنى وَجَدَ .

وإلى الربط[٢] بالفاء أشار الناظم بقوله :

٧٠١ــ وَاقْرِنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

[٢٥١] **(ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء)** في الربط ، لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يُبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ، **(إن كانت الأداة)** الجازمة **(إن)** لأنها أم باب الجوازم الشرطية ، أو كانت الأداة غير الجازمة « إذا » الشرطية لأنها تشبه « إن » في كونها أم باب الشروط غير الجازمة[٣] ، **(والجواب)** فيهما **(جملة اسمية)** موجبة ، **(غير طلبية)** وغير مقرونة بـ « إن » التوكيدية ، **(نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِم إذا هُم يَقْنَطُون ﴾)** [الروم/٣٦] [١٧٦/أ] ، فجملة : هم يقنطون : جواب « إن » والرابط « إذا » الفجائية ، ونحو : ﴿ إذَا دَعَاكُم دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إذا أَنْتُم تَخْرُجُون ﴾ [الروم/٢٥] فـ « أنتم تخرجون » : جواب « إذا » الشرطية مرتبطة بإذا الفجائية . وقد يجمع بين الفاء و« إذا » الفجائية تأكيدًا ، خلافًا لمن منع ذلك[٤] . قال الله تعالى : ﴿ فَإِذا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الذينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء/٩٧] . قال الزمخشري[٥] : إذا [هذه][٦] هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ، ولو قيل : إذا هي شاخصة ، أو فهي شاخصة ، كان سديدًا . انتهى . وإلى خَلَفِ « إذا » الفجائية للفاء ، أشار الناظم بقوله :

٧٠٢ــ وَتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا الْمُفَاجَأَه . . . .

٨٥١- البيت بلانسبة في أوضح المسالك ٢١١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٩ ، وشرح الأشموني ٥٨٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ .

(١) في « ب » : (فسيلقى) ؛ بالقاف .
(٢) في « أ » ، « ب » : (الرابط) .
(٣) في « ب » ، « ط » : (الجوازم) .
(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٦/٢ ، والارتشاف ٥٥٣/٢ .
(٥) الكشاف ٥٨٤/٢ .
(٦) سقطت من « أ » .

(فصـــــــــــــل)

(**وإذا انقضت الجملتان**) ، جملة الشرط وجملة الجواب ، (**ثُم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، فَلَكَ جزمُه بالعطف**) على لفظ الجواب ، إن كان مضارعًا مجزومًا ، وعلى محله إن كان ماضيًا أو جملة ، (**ورفعه على الاستئناف ، ونصبه بـ « أن » مضمرة وجوبًا**) ، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ، (**وهو قليل**[١]) .

(**قرأ عاصم وابن عامر** ﴿ **فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ** ﴾) [البقرة/٢٨٤] ؛ **بالرفع**) على الاستئناف[٢] ، (**وباقيهم ؛ بالجزم**[٣]) ؛ عطفًا على لفظ : ﴿ **يُحَاسِبْكُم** ﴾ [البقرة / ٢٨٤] .
(**و**) قرأ (**ابن عباس**) ، وأبو حَيْوَة ، والأعرج ، في غير السبع ؛ (**بالنصب**) بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد الفاء[٤] ، (**وقرئ بهن**) ؛ أي بالرفع والنصب والجزم ؛ (**أيضًا في قوله تعالى :** ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ** ﴾) [الأعراف/١٨٦] ؛ بالرفع على الاستئناف ، وبه قرأ أبو عمرو وعاصم ، مع الياء[٢] ، والباقون ، مع النون[٥] ، والجزم بالعطف على محل جملة : « فلا هادي له » ، وبه قرأ الكسائي [١٧٦/ب] وحمزة ، مع الياء[٦] ، والنصب بـ « أن » مضمرة وجوبًا بعد الواو ، ولَم أقف على من قرأ به . وإلى ذلك أشار

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ ، والكتاب ٨٩/٣ - ٩٠ .
(٢) كما في الرسم المصحفي .
(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي والأعمش . انظر البحر المحيط ٣٦٠/٢ ، والإملاء للعكبري ٧١/١ .
(٤) انظر البحر المحيط ٣٦٠/٢ ، والإملاء للعكبري ٧١/١ .
(٥) أي : (نَذَرُهُم) وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر . انظر النشر ٢٧٣/٢، والكشاف ١٠٦/٢ .
(٦) أي : (يَذَرْهُم) ، وقرأها مع الكسائي وحمزة : ابن مصرف والأعمش وخلف . انظر النشر ٢٧٣/٢، والكشاف ١٠٦/٢ .

الناظم بقوله :

٧٠٣ـ وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَـزَا إنْ يَقْـتَرِنْ بالفَـا أو الــوَاو بتَثْلِيْــثٍ قَمِــنْ

(وإذا توسَّط الْمضارع الْمقرون بالفاء أو بالواو بين الْجملتين) ،جملة الشرط وجملة الجواب ، (فالوجه الْجزم) بالعطف على الشرط الْمجزوم لفظًا أو مَحَـلاً ، ويجوز النصب بأن مضمره وجوبًا بعد الفاء أو الواو . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٤ـ وَجَـزْمٌ أوْ نَصْـبٌ لِفِعْـلٍ إثْــرَ فَـا أوْ وَاوٍ انْ بالْجُمْلَتَيْــنِ اكْتَنَفَــا

وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب . قال سيبويه(١) : سـألت الخليـل عن قولك : إن تأتني فتحدِّثني ، أو وتحدثني ، أحَدِّثك ، بالنصب ، فقال : هذا يجوز والجــزم الوجه. وجاء النصب مصرَّحًا به ، (كقوله) : [من الطويل]

٨٥٢ ـ(وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ) وَلاَ يَخْشَ ظُلْمًا مَا أقَامَ وَلاَ هَضْمَـا

الرواية بنصب : يخضع ، ولا يصح الوزن إلا به ، والهضم ؛ بالضاد المعجمة ؛ من قولهم : هَضَمَ أخاه : إذا لم ينصفه ويوفه [٢٥٢] حقه . وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه ، اقتباسًا من قوله تعالى : ﴿ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا ﴾ [طـه/١١٢] . والنصـب في مسـألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخر ، لأن العطف فيها على فعل الشرط ، وفعل الشرط غير واجب فكان قريبًا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها . قاله الشاطبي .

ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا (ثم) مجرى الفاء والواو ، فيقولون : إن تـأتني ثم تحدثني أكرمك . بنصب تحدثني . احتجوا بقـراءة بعضـهم : ﴿ وَمَـنْ يَخْـرُجْ مِـنْ بَيْتِـهِ مُهَاجِرًا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أجْرُهُ على اللهِ ﴾ [النساء/١٠٠] ، بنصـب يدركه [١٧٧/أ] وهي قراءة قتادة والجرَّاح(٢)، وقد قرئ بالرفع ، وهي قراءة طلحة بن سليمان ، وإبراهيم النخعي(٢) ، والجزم قراءة الجماعـة(٣) ، وهـذه القـراءات لم يثبـت البصريـون بـها حكمًا لندورها .

---

(١) الكتاب ٨٨/٣ ، ونقله ابن الناظم في شرحه ص ٥٠٠ .

٨٥٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣، وشرح شواهد المغني ٤٠١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ ، وشرح عمـدة الحـافظ ص ٣٦١ ، ومغني اللبيب ٥٦٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٤ .

(٢) انظر البحر المحيط ٣٣٧/٣ ، والكشاف ٢٩٤/١ ، والمحتسب ١٩٥/١ .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(فصـــــــــــــــــل)

(**يجوز حذف ما عُلم من شرط إن كانت الأداة : إن**) حل كونها (**مقرونة بـ : لا**) النافية (**كقوله**) ، وهو الأحوص يخاطب مطرًا ، وكان مطر[1] ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة : [من الوافر]

٨٥٣ ــ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ (**وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ**)

فحذف الشرط لدلالة قوله « فطلقها » عليه ، وأبقى جوابه ، (**أي**[2] : **وإلا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ**) .

وقد يتخلَّف واحد من « إن » والاقتران بـ « لا » ، وقد يتخلفان معًا .

فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف[3] عن العرب : « من سلَّم عليك فسلِّم عليه ، ومن لا فلا تعبأ به . أي : ومن لا يسلِّم عليك فلا تعبأ به » . قال الشاطبي : وهذا نص في الجواز .

والثاني : نحو : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ [النساء/١٢٨] فحذف الشرط مع انتفاء اقتران « إن » بـ « لا » .

والثالث كقوله : [من الطويل]

٨٥٤ ــ مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بظِنَّةِ عَامِرٍ وَلَم ينجُ إلاَّ في الصِّفَادِ يَزِيدُ

(١) سقط من « ب » : (وكان مطر) .

٨٥٣- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ، والدرر ١٩١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٣٦ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٦١/٢ ، والإنصاف ٧٢/١ ، وأوضح المسالك ٢١٥/٤ ، ورصف المباني ص ١٠٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ، وشرح التسهيل ٨٠/٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٩ ، ولسان العرب ٤٦٩/١٥ (إما لا) ، ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، وهمع الهوامع ٦٢/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الإنصاف ٧٢/١ .

٨٥٤- البيت بلا نسبة في الدرر ١٩٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

أي : متى تثقفوا تُؤْخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين . والقسر : القهر . والظِّنَّة ؛ بكسر المشالة : التُّهَمَة . والصفاد ؛ بكسر المهملة : ما يوثق به الأسير من قيد وغيره[1] .

(**و**) يجوز حذف (**ما علم من جواب**) شرطه ماض ، (**نحو**) : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُم (**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقًا** ﴾ **الآية**) ، وتمامها ﴿ فِي الأَرْضِ أو سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾ [الأنعام/٣٥] ، فإن استطعت : شرط حُذف جوابه لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل . والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول . والمعنى : إن استطعت منفذًا تحت [١٧٧/ب] الأرض تنفذ فيه ، فتطلع لهم بآية ، أو سلمًا تصعد به إلى السماء ، فتنزل منها بآية ، فافعل .

ويجوز حذف الشرط والجزاء معًا وإبقاء الأداة . كقول النمر بن تولب : [من المتقارب]

٨٥٥ ــ فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أي : أينما يذهب[2] تصادفه .

وقد اجتمع حذف جواب[2] وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ اسْتَمْتَعَ بهَا »[3] . فحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط ، والتقدير : فإن جاء صاحبها فردَّها إليه[4] ، وإن لم يجيء فاستمتع بها .

(**ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مِمَّا هو جواب في المعنى**) ولا يصح جعله جوابًا صناعةً ، إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء ، (**نَحو : أنتَ ظَالِمٌ إنْ فعلْتَ**) ، أي : فأنت ظالم ، وإما لكونه جملة منفية [٢٥٣] بـ « لَم »[5] ، مقرونة بالفاء ، نحو قوله : [من الطويل]

٨٥٦ ــ فَلَم أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا ....

---

(١) ورد هذا الشرح بتمامه في الدرر ١٩٢/٢ .

٨٥٥- البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨ ، وأدب الكاتب ص ٢١٤ ، والاقتضاب ص ٥٥٧ ، والمعاني الكبير ص ١٢٦٤ ، والمقاصد النحوية ٥٧٥/١ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم ٢٢٩٤ ، وتقدم ص ٤٠٦ .

(٤) سقط من « ب » : (فردها إليه) .

(٥) في « ط » : (بل) مكان (بـ لَم) .

٨٥٦- تمام البيت : (فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غسٌّ ولا بمغمَّرِ) ===

وإما لكونه مضارعًا مرفوعًا لزومًا ، نحو : أقومُ إن قمتَ ، والجواب في ذلك كله محذوف وجوبًا لدلالة المتقدم عليه ، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين[1] ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ، ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني للأداة ماضيًا ، كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ، ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابًا .

أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء ، وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ « لَم » المقترنه بالفاء ، فلأن الجواب المنفي بـ « لَم » لا تدخل عليه الفاء . وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابًا .

وذهب الكوفيون[1] ، والمبرد[2] ، وأبو زيد[3] ، إلى أنه لا حذف ، والمتقدم هو الجواب .

وأجابوا عن الأول بأن الفاء [١٧٨/أ] إنَّمَا لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر ، ولأنها خلفٌ عن العمل ولا عمل مع التقديم .

وعن الثاني : بأن الفاء قد تدخل على المنفي بـ « لَم »[4] . أجاز الزمخشري في : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوْهُمْ ﴾ الآية [الأنفال/١٧] ، أن يكون التقدير : « إن افتخرتم بقتلهم ، فلم تقتلوهم »[5] .

وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرًا . وجميع ذلك ضعيف .

والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابًا أن المتكلم أخبَر جازمًا ، ثم بدا له التعليق ، فهو كالتخصيص بعد التعميم ، بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط . فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه ، فيكون جوابًا في الصناعة والمعنى . وإلى حذف الجواب وبقاء الشرط[6] وعكسه ، أشار الناظم بقوله :

=== وهو لزهير بن مسعود في لسان العرب ١٥٤/٦ (غسس) ، ونوادر أبي زيد ص ٧٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٢٦/٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٣٣ ، والخصائص ٣٨٨/٢ ، وكتاب العين ٤١٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦١١/٣ .

(١) انظر الإنصاف ٦٢٣/٢ ، المسألة رقم ٨٧ .

(٢) المقتضب ٦٦/٢ .

(٣) نوادر أبي زيد ص ٢٨٣ .

(٤) الإنصاف ٦٢٧/٢ .

(٥) الكشاف ١١٩/٢ .

(٦) في « ط » : (إبقاء) .

٧٠٥ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

(**أو**) كان الدال على جواب الشرط (**ما تأخَّر عن**[1] **جواب قسَم سابقٍ**) عليه ، أي على الشرط ، (**نحو** : ﴿ **وَلَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ وَالْجِنُّ** ﴾) ؛ الآية ؛ وتمامها : ﴿ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذا القُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء/٨٨] فجملة « لا يأتون » : جواب قسم سابق على الشرط ، وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في « لئن » لأنها موطئة لقسم قبلها ، وجواب الشرط محذوف [وجوبًا][2] استغناء عنه بجواب القسم . (**كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه ، نحو : إنْ تَقُمْ ؛ واللهِ ؛ أقم**) ، فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو : أقم .

والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم ، استُغنِيَ بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم . وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٧٠٦ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر ، (**وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافًا لابن مالك**) في التسهيل[3] والكافية[4] ، وخالف ذلك في النظم فقال :

٧٠٧ـ وَإنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرْ

(**نحو : زيدٌ ؛ والله ؛ إن يقم أقم**) . وجاز جعل الجواب للقسم [١٧٨/ب] لتقدّمه ، نحو : زيدٌ ؛ والله ؛ إن يقم لأقومَنَّ . والأرجح مراعاة الشرط تقدَّم أو تأخَّر . كما ذكره ابن عصفور[5] وغيره[6] ، وجرى عليه الناظم في الخلاصة .

وإنَّمَا رُجِّح الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر ، لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها ؛ بخلاف القسم ، فإنه مسوق لمجرد التوكيد .

والمراد بذي خبر : ما يطلب خبرًا ، من مبتدأ أو اسم كان ونحوه ، (**ولا يجوز**) **جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم** ، (**إن لَم يتقدمهما**) ذو خبر ، فلا يجوز : والله ،

(١) في « أ » ، « ط » : (من) .
(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٣) التسهيل ص ١٥٣ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٦ .
(٥) المقرب ١/٢٠٨ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٨٣ .

إن قامَ زيدٌ أقم . (**خلافًا له**) أي لابن مالك ؛ في قوله في[1] [٢٥٤] النظم :

٧٠٨ــ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

(و) خلافًا (**للفراء**) في إجازته ذلك[2] .

وأما ما استدلا به ، (و) هو (**قوله**) : [من الطويل]

٨٥٧ ــ (**لَئِنْ كَانَ ما حُدِّثْتَهُ اليَومَ صَادِقًا أَصُمْ في نَهَارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا**)

وَأَرْكَبْ حِمَارًا بَينَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الخَاتَمِ صُغْرَى شَمَالِيَا

فهو عند البصريين (**ضرورة** ، **أو اللام**) من « لئن » (**زائدة**) ، لا موطِّئة للقسم . وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية .

(**وحيث حذف الجواب**) جوازًا أو وجوبًا ، (**اشترط في غير ضرورة مضيّ الشرط**) ، لفظًا أو معنًى ، كما مثَّلنا ، (**فلا يجوز : أنتَ ظالِمٌ إنْ تَفْعَلْ ، ولا : واللهِ ، إنْ تَقُمْ لأَقُومَنَّ**) ، لكون الشرط مضارعًا غير منفي بـ « لَمْ » ، عند البصريين والفراء ، وأجازه بقية الكوفيين قياسًا . واحترز بقوله : « في غير الضرورة » عما جاء في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥٨ ــ لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُم لِيَعْلَمَ رَبِّي أنَّ بَيْتِي وَاسِعُ

فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بـ « لم » . وإذا دخل شرط على شرط ، فتارة يكون بعطف [١٧٩/أ] ، وتارة يكون بغيره . فإن كان بعطف ، فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه[3] ، وفصل غيره فقال : إن كان العطف بالواو ، فالجواب لهما لأن الواو للجمع ، نحو : إن تأتني وإن تحسن إلي ، أحسنْ إليك .

---

(١) في « ط » : (قول) مكان (قوله في) .

(٢) معاني القرآن ٦٦/١ .

٨٥٧- البيتان لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ٣٢٨/١١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، والدرر ١٢٢/٢ - ١٢٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٥٠٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٢ (ختم) ، وتاج العروس (ختم) ، والبيت الأول في شرح شواهد المغني ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤ ، وأوضح المسالك ٢١٩/٤ ، وشرح الأشموني ٥٩٥/٣ ، ومغني اللبيب ٢٣٦/١ ، وهمع الهوامع ٤٣/٢ .

٨٥٨- البيت للكميت بن معروف في معاني القرآن للفراء ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وديوان الكميت ص ١٧٢ ، وخزانة الأدب ٦٨/١٠ ، ٧٠ ، ٣٣١/١١ ، ٣٥١ ، ٤٢٩ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٤٩٦/٢ ، ٥٩٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٢٧/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣ .

وإن كان العطف بـ « أو » ، فالجواب لأحدهما ، لأن « أو » لأحد الشيئين ، نحو : إن جاء زيد أو إن جاءت هند ، فأكرمْه ، أو فأكرمْهُما ، وإن كان العطف بـ « الفاء » ، فالجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب للأول ، وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما ، والشرط الثاني مقيّد للأول ، كتقييده بحال واقعة موقعه ، كقوله : [من البسيط]

٨٥٩ ــ إنْ تَسْتَغِيْثُوا بنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَها كَرَمُ

فتجدوا ، جواب : إن تستغيثوا وإن تذعروا ، بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا .

وإذا دخل الاستفهام على الشرط ، فعن يونس[1] أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط ، قياسًا على مسألة تقدم القسم على الشرط ، نحو : أإنْ قامَ زيدٌ تقومْ .

٨٥٩– البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣٥٨/١١ ، والدرر ١٩٣/٢ ، وشرح الأشموني ٥٩٦/٣ ، ومغني اللبيب ٦١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٥٢/٤ ، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

(١) انظر الكتاب ٨٣/٣ ، ورده سيبويه بقوله : (وهذا قبيح يكره في الجزاء ، وإن كان في الاستفهام) .

(فصـــــــل في) أوجه (لو)

(لـ « لو » ثلاثة أوجه) وضعفها ، فتكون ستة :

(أحدها : أن تكون مصدرية ، فترادف : أن) المصدرية في المعنَى والسبك ، إلا أنها لا تنصب . (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد « وَدَّ » نحو : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾) [القلم/٩] أي : الإدهان ، (أو) بعد (يَوَدُّ ، نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾) [البقرة/٩٦] أي : التعمير . (ومن القليل قول قُتَيْلَة) ، مصغَّر قَتْلَة ، بالقاف والتاء المثناة فوق ، بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبي ﷺ حين قتل أباها النضر ، صَبْرًا ، بالصفراء ، بعد أن انصرف [١٧٩/ب] من غزوة بدر : [من الكامل]

٨٦٠ ـ (مَا كَانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ)

أي : ما كان ضرَّك مَنُّكَ .

وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم ، أباها ، أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ، ويقول : محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود ، وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة ، يريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم . [٢٥٥] فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت ، وهو من جملة[١] أبيات أنشدتها بين يديه ، قال[٢] : « لو سَمِعْتُهُ قَبْلَ قَتْلِهِ مَا قَتَلْتُهُ ، وَلَعَفَوْتُ عَنْهُ » . ثم قال : « لا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هذا صَبْرًا » .

٨٦٠- البيت لقتيلة بنت النضر في الأغاني ١/١٩ ، وبلاغات النساء ص ٢٣٥ ، ومعجم البلدان (أثيل) ، وحماسة البحتري ص ٢٧٦ ، والجنى الداني ص ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ١١/٢٣٩ ، والدرر ١/١٤٠ ، وشرح الأشموني ٣/٥٩٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٨ ، ولسان العرب ٧/٤٥٠ (غيظ) ، ١٠/٧٠ (حنق) ، والمقاصد النحوية ٤/٤٧١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٣ ، وتذكرة النحاة ص ٣٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٨١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « أ » : (فقال) .

والمَغِيْظُ ، بفتح الميم : اسم مفعول من غاظه يغيظه ، بالغين والظاء المعجمتين ، وفي القاموس : الغيظ : الغضب أو شدته أو سَوْرَةُ أوَّلِهِ . والمحنق ، بضم الميم وفتح النون : اسم مفعول من أحْنَقَهُ ، بالحاء المهملة ، إذا أغاظه ، فهو توكيد للمغيظ .

و« لو » المصدرية لا جواب لها ، وممن ذهب إلى مصدرية « لو » الفراء ، وأبو علي [الفارسي][1] ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك[2] . وذهب الأكثرون إلى المنع ، ويدَّعون أن « لو » في نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة/٩٦] شرطية ، وأن مفعول « يود » وجواب « لو » محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير ، لو يعمّر ألف سنة لسرّه ذلك . قال في المغني[3] : ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوْا ﴾ [القلم/٩] [4]بحذف النون ، فعطف : يدهنوا ؛ بالنصب ؛ على : تدهن ، لما كان معناه : أن تُدْهِنَ[4] . ويُشْكل عليهم دخولها على « أن » في نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوْءٍ تَوَدُّ لَو أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران/٣٠] ، وجوابه : أنَّ لو إنَّما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد [١٨٠/أ] « لو » ، تقديره : يودّ لو ثبت أن بينها . انتهى .

(و) « لو » المصدرية (**إذا وليها**) الفعل (**الماضي بقي على مضيِّه** ، **أو**) الفعل (**المضارع ، تخلّص للاستقبال ، كما** [**أنَّ**][5] « **أن** » **المصدرية كذلك**) .

(**و**) الوجه (**الثاني**) من أوجه « لو » : (**أن تكون للتعليق**) ، أي : لتعليق[6] الجواب على الشرط (**في المستقبل** ، **فترادف : إن**) الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأفصح ، (**كقوله**) ، وهو قيس بن الملوح ، مجنون ليلى : [من الطويل]

٨٦١ ــ (**وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا**) وَمِن دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

(١) إضافة من « ط » .
(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤ .
(٣) مغني اللبيب ٢٦٥/١ .
(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٥) إضافة من « ط » ، « ب » .
(٦) في « أ » : (لتعلق) .

٨٦١- البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣ ، وهما للمجنون في ديوانه ص ٣٩ ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٤ ، وشرح الأشموني ٦٠٠/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١ .

[٢٥٦] فـ « لو تلتقي » : شرط ، و« لظلّ » : جوابه ، و« الأصداء » ، بالمد : جمع صدى ، بالقصر : وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها ، و« الصدى » أيضًا : ذكَر البوم . و« الرمس » : القبر أو ترابه . والأول عن القاموس[1]، والثاني عن الصحاح[2] . و« السبسب » بمهملتين وموحدتين : المفازة . و« الرمة » بكسر الراء [وتشديد الميم][3] : العظام البالية . و« يهش » : يرتاح ، من هَشِشْتُ ، بكسر العين . قال في الصحاح[4] : هَشِشْتُ لفلان ، بالكسر ، أهَشُّ هَشَاشَةً ، إذا ارتَحْتُ له . انتهى . و« الطرب » : خفَّةٌ لسُرور ، و« لصوت » بكسر اللام ، متعلق بـ « يهش » ، ومتعلق بـ « طرب » محذوف مماثل لمتعلق يهش ، والتقدير : يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له .

(**وإذا**) كانت « لو » للتعليق في المستقبل و(**وليها**) فعل (**ماض**) لفظًا ، (**أُوِّل**) بالفعل المستقبل معنى ، كما أن [إن][5] كذلك (**نحو ﴿ وَلْيَخْشَ الذينَ لو تَرَكُوا**) مِنْ خَلْفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَليهم ﴾ [النساء/٩] أي : إن شارفوا أن يتركوا . وإنَّمَا أول الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنَّمَا يتوجه إليهم قبل **[١٨٠/ب]** الترك لأنهم بعده أموات . قاله في المغني[6] . وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب ، وتبعه ابن الناظم ، مجيء « لو » للتعليق في المستقبل .

قال ابن الحاج : ولهذا لا تقول : لو يقومُ زيدٌ فعمرٌو منطلقٌ ، كما تقول ذلك مع « إن » . وقال ابن الناظم[7] : وعندي أن « لو » لا تكون لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به من قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الذين لو تَرَكُوا ﴾ [النساء/٩] لا حجة لهم فيه لصحة حمله على المضي . انتهى . وردَّ عليه الموضح في المغني بآيات ، ومثال ، وشاهد ، فلينظر منه[8] .

(**أو**) تلاها (**مضارع تخلّص للاستقبال**) ، كقوله : [من الكامل]

(١) القاموس المحيط (صدي) .
(٢) الصحاح (صدي) .
(٣) إضافة من « ب » .
(٤) الصحاح (هشش) .
(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٦) مغني اللبيب ٢٦١/١ .
(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ .
(٨) مغني اللبيب ٢٦٣/١ .

٨٦٢ ــ لا يُلْفِكَ الرَّاجُوْكَ إلاَّ مُظْهِرًا خُلُقَ الكِرَامِ وَلَو تَكُونُ عَدِيْمَا

(**كما أنَّ « إن » الشرطية**) كذلك .

الوجه (**الثالث : أن تكون للتعليق**) ، أي لتعليق الجواب على الشرْط (**في**) الزمن (**الماضي ، و**) هذا القسم (**هو أغلب أقسام : لو**) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٩ــ لَو حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ وَيَقِلْ إيْلاَؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لَكِن قُبِلْ

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعني : عقد السببية بين الجملتين بعدها[(١)] .

والثاني : تقييد الشرطية بالزمن الماضي . وبهذا[(٢)] الوجه وما يذكر بعده فارقت « إنْ » ، فإنَّ « إنْ » لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بـ « إن » سابق على الشرط بـ « لو » . وذلك لأن الزمن المستقبل سابق[(٣)] على الزمن الماضي ، ألا ترى أنك تقول : إنْ جئتَنِي غدًا أكرمتُك ، فإذا انقضى الغد ولم تجيء[(٤)] ، قلت : لو جئتَنِي أمس [٢٥٧] أكرمتك . وفي الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف . قال الفخر الرازي : والحق قول الزجاج أن المقدَّم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضرًا ، [١٨١/أ] فإذا انقضى صار ماضيًا . انتهى .

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب .

والثاني أنها تفيد امتناع الشرط ، وامتناع الجواب جميعًا . وردَّهما في المغني[(٥)] .

(و) الثالث : (**أنها تقتضي امتناع شرطها دائمًا**) ، مثبتًا كان أو منفيًا ، (**خلافًا للشلوبين . ولا**) تقتضي امتناع (**جوابها ، خلافًا للمعربين**) .

٨٦٢- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٥ ، وجواهر الأدب ص ٢٦٧ ، وشرح الأشموني ٣/٦٠٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٤٦ ، ومغني اللبيب ١/٢٦١ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٦٩ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (ولهذا) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (يجيء) .

(٥) مغني اللبيب ١/٢٦٠ .

(**ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير**) ذلك الشرط ، (**لزم امتناعه**) أيضًا لملازمته له شرعًا أو عقلاً أو عادة ، فالأول (**نحو**) قوله تعالى ؛ في بلعم بن باعوراء[1] : (﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا** ﴾) [الأعراف/١٧٦] فـ « لو » هنا دالَّة على أنَّ مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ، ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيًّا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيًا ، لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة . كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي .

(**و**) الثاني : (**كقولك : لو كانت الشمسُ طالعةً ، كان النهارُ موجودًا**[2]) ، فطلوع الشمس سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول « لو » عليه ، فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس ، وقد انتفى ، فيكون منفيًّا ، لأن انتفاء السبب المساوي ، يستلزم انتفاء المسبَّب لما بينهما من التلازم العقلي .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء/٢٢] أي : السماوات والأرض ، ففسادهما ، وهو خروجهما عن نظامهما المشاهَد ، مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق [١٨١/ب] العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء ، وعدم الاتفاق عليه[3] ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد الْمُفاد بـ « لو » ، نظرًا إلى الأصل فيها . وإن كان القصد من الآية العكس ، لأنها إنَّمَا سيقت لإثبات الوحدانية ، ونفي التعدد . فوجب أن يقال : إنَّ معناه انتفاء التعدد لانتفاء الفساد ، لما بينهما من التلازم العادي ، وإلا بأن كان لجواب « لو » سبب غير شرطها ، لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ، ثم تارة يكون ثبوته بالأَوْلَى ، لحو : لو كانت الشمس طالعة [بالفعل][4] كان الضوء موجودًا ، فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود النهار ، لاحتمال أن يكون بالسِّراج مثلاً ، فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى .

(**ومنه**) الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه : « **نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ** »[5]) . فإنه لا يلزم من انتفاء : لَم يخف ، انتفاء : لَم يعص ، حتى يكون

(١) كان بلعم بن باعوراء يعلم اسم الله الأعظم ، فلما دعى على موسى ﷺ وعلى بني إسرائيل أنساه الله تعالى الاسم . انظر المعارف ص ٤٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٠٤ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) النهاية ٨٨/٢ ، وهو من شواهد مغني اللبيب ٢٥٧/١ .

قد خاف وعصى . لأن انتفاء العصيان له سببان : أحدهما : خوف العقاب ، وهو وظيفة العوام ، والثاني : الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواص . والمراد أن صهيبًا رضي الله تعالى عنه من قسم الخواص ، وأنه لو قُدِّر خلوُّه عن الخوف لم يقع منه معصية ، فكيف والخوف حاصل له ؟ .

وإنَّمَا لم تدل « لو » على انتفاء الجواب ههنا ، لأن دلالتها على ذلك إنَّمَا هو من باب مفهوم المخالفة ، [إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ، وفُسِّر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفًا لحكم المذكور إثباتًا أو نفيًا ، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقًا في الحكم المذكور][(١)] .

وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف ، فعند الخوف أَوْلَى ، وإذا تعارض هذان المفهومان ، قُدِّم مفهوم الموافقة [على عدم المعصية][(٢)] . ومن نسب هذا الأثر [٢٥٨] بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهِمَ[(٣)] ، وإنَّمَا الوارد ما رواه أبو نُعَيْم في الْحِلْيَة[(٤)] ، أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حُذَيْفَة : [١٨٢/أ] « إِنَّهُ شَدِيدُ الْحُبِّ للهِ تَعَالَى ، لَوْ كَانَ لا يَخَافُ اللهَ ما عَصَاهُ » . وتارة يكون بالمساوي ، كقوله صلى الله عليه وسلم في دُرَّة بنت أم سَلَمَة : « لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي[(٥)] فِي حِجْرِي ما حَلَّتْ لِي ، إِنَّهَا لابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ »[(٦)] . [(٧)]رواه الشيخان . فإنَّ حلَّها له ، عليه الصلاة والسلام ، منتفٍ من وجهين : كونها ربيبته ، وكونها ابنة أخيه من الرضاع[(٧)] ، وهما متساويان في منع الحِلّ .

وتارة يكون بالأَدْوَن ، كقولك فيمن عرضت عليك نكاحها : لو انْتَفَتْ أخوة الرضاع لَمَّا حلَّت من النسب ، فإنَّ حلَّها منتفٍ من وجهين : أخوة الرضاع ، والنسب . إلا أن حُرمة الرضاع أَدْوَنُ من حُرمة النسب .

(**وإذا**) كانت « لو » للتعليق في الماضي ، و(**وليها مضارع أُوِّل بالماضي**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) إضافة من « ط » .
(٢) إضافة من « ب » .
(٣) في « أ » : (وهن) .
(٤) حلية الأولياء ١/١٧٧ .
(٥) في « أ » : (ابنتي) .
(٦) أخرجه البخاري في النكاح برقم ٤٨١٣ ، ومسلم في الرضاع برقم ١٤٤٩ .
(٧) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

٧١١ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلى الْمُضِيِّ ....

(نحو : ﴿ لَوْ يُطِيْعُكُم فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّم ﴾) [الحجرات/٧] أي : لو أطاعكم لعنتُّم .

(**وتختص** « **لو** » **مطلقًا**) ، شرطية كانت أو مصدرية ، (**بالفعل**) على الأصح ، والناظم اقتصر على الشرطية فقال :

٧١٠ـ وَهِيَ فِي الاِخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَإِنْ ....

(**ويجوز أن يليها قليلاً**[1] **اسم**) مرفوع ، (**معمول لفعل محذوف**) وجوبًا ، (**يفسره ما بعده**) ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لـ « كان » محذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ، ما بعده خبره[2] .

فالأول ، كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما : « لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ »[3] ، (**وكقوله**) ، وهو الغَطَمَّش الضَّبِّي : [من الطويل] **[٢٥٩]**

٨٦٣ ـ(**أَخِلاَّيَ لَو غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُم**) عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا على الدَّهْرِ مَعْتَبُ

فـ « غير » فاعل بفعل محذوف يفسره « أصابكم » . والتقدير : لو أصابكم غير الحمام ، وهو بكسر الحاء : الموت . وعتبت : جواب « لو » ، ومعتب ، بفتح الميم والتاء ، مصدر ميمي بمعنى العتاب .

وقولهم في المثل : « لو ذاتُ سِوار لَطَمَتْنِي »[4] ، أخذًا من قول [١٨٢/ب] حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب . وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها ، لتأكل دم فصدها ، فنحرها ، فقيل له في ذلك ، فقال : هذا فصدي ، فلطمته الجارية فقال : « لو ذات سوار لطمتني » . فـ « ذات سوار » فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، والتقدير : لو لطمتني ذات سوار . وذات السوار : الْحُرَّة ، لأنَّ الإماء عند العرب لا يلبس السوار . وجواب « لو » محذوف تقديره : لهان علي ذلك .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « أ » : (خبر) .

(٣) حلية الأولياء ٤٧/١ ، وجواب « لو » محذوف ، تقديره وجهان : - أحدهما : لو قالها غيرك لأدبته .
ـ والثاني : لو قالها غيرك لم أتعجب منه وإنما العجب من قولك مع فضلك . انظر حاشية يس ٢٥٨/٢ .

٨٦٣- البيت للغطمش الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٣ ، ١٠٣٦ ، ولسان العرب ٥٧٧/١ (عتب) ، والمقاصد النحوية ٤٦٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجنى الداني ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٦٠١/٣ .

(٤) مجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، ٢٠٢ ، وفصل المقال ص ٣٨١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٦٨ ، وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ، والمستقصى ٢٩٧/٢ .

والثاني : لو زيدًا رأيتُه أكرمْته .

والثالث : نحو : « الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيْدٍ »(١) أي : ولو كان خاتمًا .

والرابع كقوله : [من الرمل]

٨٦٤ ــ لَو بغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقْ كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي

فَوَلِيَ « لو » اسم هو في الظاهر مبتدأ ، وشرق : خبره . قيل : وهو مذهب الكوفيين . واختلف البصريون في تخريجه ، فقال الفارسي : « حلقي » : فاعل بفعل محذوف ، وشرق : خبر مبتدأ محذوف ، والأصل : لو شَرِقَ حلقي ، هُو شَرِق . فحذف الفعل أوَّلاً ، والمبتدأ آخرًا ، وخرَّجه غيره على إضمار « كان » الثانية . واسمها وجملة ما بعد « لو » اسمية خبر « كان » .

(**و**) يَجوز أن يلي « لو » (**كثيرًا : أن**) المشددة الموصولة (**وصلتها ، نَحو :** ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا** ﴾) [الحجرات / ٥] وموضعهما عند الجميع رفعٌ . ثم اختُلف في رفعه ، (**فقال سيبويه**(٢) **، وجمهور البصريين : مبتدأ . ثم قيل : لا خبر له**) لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه . (**وقيل : له خبر محذوف**) ، ثم قيل : يقدَّر مقدَّمًا على المبتدأ ، أي : ولو ثابت صبرهم ، على حدِّ : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ [يس/٤١] .

وقال ابن عصفور : يقدَّر مؤخرًا على الأصل ، أي : ولو صبرهم [١٨٣/أ] ثابتٌ .

(**وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري : فاعل بِثَبَتَ مقدَّرًا**) ، أي : ولو ثبت صبرهم(٣) . والدالّ عليه « أنَّ » فإنها تعطي معنى الثبوت ، [٢٦٠] (**كما قال**) النحاة (**الجميع في**) « أنَّ » الواقعة بعد (**ما**) الموصولة ، من كون « أنَّ » (**وصلتها في**)

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح ، باب السلطان وليّ ، برقم ٤٨٤٢ .

٨٦٤- البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣ ، والأغاني ٤٩/٢ ، وجمهرة اللغة٧٣١ ، والحيوان ١٣٨/٥ ، ٥٩٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٨ ، ١٥/١١ ، ٢٠٣ ، والدرر ١٩٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، والشعر والشعراء ٢٣٥/١ ، واللامات ١٢٨ ، ولسان العرب ٥٨٠/٤ (عصر) ٦١/٧ (غصص) ، ١٧٧/١٠ (شرق) ، والمقاصد النحوية ٤٥٤/٤ ، وكتاب العين ٣٤٢/٤ ، وأساس البلاغة (عصر) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٧٣/٢ ، والاشتقاق ٢٦٩ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجنى الداني ٢٨٠ ، وجواهر الأدب ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٠٦ ، وشرح الأشموني ٦٠١/٣ ، وشرح التسهيل ٩٨/٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣ ، والكتاب ١٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١ ، وهمع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٢١/٣ .

(٣) الارتشاف ٥٧٣/٢ ، والجنى الداني ص ٢٨٠ .

موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرًا في : (**لا أكلّمُهُ ما أنّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا**)(١) ، أي : ما ثَبَتَ أنَّ في السماء نَجْمًا . ورُجِّح هذا بأن فيه إبقاء « لو » على اختصاصها بالفعل . ويبعده أن الفعل لَمْ يُحذف بعد « لو » وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسَّرًا بفعل بعده ، إلا « كان » ، والمقرون بـ « لا » بعد « إن » . قاله الموضح في شرح بانت سعاد(٢) . وإليه أشار الناظم بقوله(٣) :

٧١٠ـ . . . . لَكِنَّ لَو أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

واختصَّت « أنَّ » من بين سائر ما يؤوَّل بالاسم المرفوع ، بالوقوع بعد « لو » ، كما اختصت « غدوة » ، بالنصب بعد « لدن »(٤) .

(وجواب « لو » إما ماض معنًى نحو : **لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ** ، أو) ماض (وضعًا ، وهو) أي الماضي وضعًا ، (**إما مثبت ، فاقترانه باللام ، نحو ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾** [الواقعة/٦٥] **أكثر من تركها ، نحو ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾**) [الواقعة/٧٠] .

قال عبد اللطيف في باب اللامات : هذه اللام تسمى لام التسويف ، لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط ، وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل ، أي أن الجواب يقع عقب الشرط بـ « لا » مهملة ، ولهذا دخلت في : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ [الواقعة/٦٥] وحذفت في : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة/٧٠] أي : لوقته في الْمُزْنِ من غير تأخير ، والفائدة في تأخير جعله حطامًا ، وتقديم جعله أجاجًا ، تشديد العقوبة ، أي : إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع ، جعلناه حطامًا ، كما قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إذا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ الآية [يونس/٢٤] . انتهى .

(**وإما منفي**) بـ « ما » ، عطف على مثبت ، (**فالأمر بالعكس**) ، فالأكثر تجرده من اللام ، ويقلُّ اقترانه بها ، فالأول ، (نحو : **﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوه ﴾**) [الأنعام/١١٢] .

(و) الثاني : نحو (**قوله**) : [من الوافر] [١٨٣/ب]

٨٦٥ ـ (**وَلَو نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا**) وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٠٦ .

(٢) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) في « ط » : (في قوله) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ .

٨٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣١/٤ ، وخزانة الأدب ١٤٥/٤ ، ٨٢/١٠ ، والدرر ٢٠١/٢ ، وشرح الأشموني ٦٠٤/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧١/١ ، وهمع الهوامع ٦٦/٢.

فأدخل اللام على « ما » النافية، ولا تدخل اللام على نافٍ غيرها، وتقدم في باب « إن » توجيه ذلك.

(**قيل : وقد تُجاب**) لو (**بجملة اسمية**) مقرونة باللام، (**نحو**) : ﴿ وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا واتَّقَوا (لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللهِ خَيْرٌ ﴾) [البقرة/١٠٣] صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال[١] : إن اللام في « لمثوبة » جواب « لو ». وإن بين الماضي والاسم تشابهًا من هذه الجهة. قال الزمخشري[٢] : وإنَّمَا جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء. وقيل : الجملة مستأنفة، صرح به أبو حيان في البحر فقال[٣] : « اللام » في « لمثوبة »، لام الابتداء، لا الواقعة في جواب « لو »، وهو أحد احتمالَي الزمخشري. أو « جواب لقسم مقدَّر ». صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال[٤] : وإذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم. وارتضاه في المغني فقال[٥] : والأولى أن تكون لام « لمثوبة » لام جواب القسم، بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنها لام جواب « لو » وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف. انتهى. وأن « لو » في هذين الوجهين الأخيرين، وهما : الاستئناف وجواب القسم، للتمنِّي فلا جواب لها على الأصح الآتي.

الوجه الرابع من أوجه « لو » : أن تكون للتمنِّي نحو : لو تأتِيني[٦] فتحدثَنِي. بالنصب. واختلف فيها، فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قَسَمٌ برأسها فلا تحتاج إلى جواب. وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى ليت[٧].

الوجه الخامس : أن تكون للعرض نحو : لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا. ذكره في التسهيل[٨].

الوجه السادس : أن تكون للتقليل نحو : « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بظِلْفٍ مُحْرِقٍ »[٩]. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. [١٨٤/أ]

---

(١) شرح التسهيل ٤/١٠٠.
(٢) الكشاف ١/٨٦.
(٣) البحر المحيط ١/٣٣٥.
(٤) التسهيل ص ٢٤١.
(٥) مغني اللبيب ١/٢٢٨.
(٦) في « ب »، « ط » : (تأتيني).
(٧) مغني اللبيب ١/٢٧٧.
(٨) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٧.
(٩) في سنن النسائي ٥/٨١ : (ردوا السائل ولو بظِلف محرق). وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ٨٧.

(فصـــــــل فــي أمـّــا)

بفتح الهمزة وتشديد الميم

(**وهي حرف شرط**) ، أي متضمن معنى شرط ، (**و**) حرف (**توكيد دائمًا** ، **و**) حرف (**تفصيل غالبًا . يدل على**) المعنى (**الأول**) ، وهو الشرط ، (**مجيء الفـــاء بعدها**) غالبًا ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أنَّهُ الحَقُّ مِـنْ رَبِّـهِمْ وَأَمَّـا الذيـنَ كَفَـرُوا فَيَقُولُون ﴾ [البقرة/٢٦] .

ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يُعطف الخـبر علـى مبتدئـه . ولو كانت زائدة لصحَّ الاستغناء عنها . ولما لم يصح الاستغناء عنها ، ولا عطفها الخبر علـى مبتدئه تعيَّن أنها فاء الجزاء وأن « أما » للشرط .

(**و**) يدل (**على**) المعنى (**الثالث**) وهو التفصيل [٢٦١] (**استقراء مواقعها**) وعطف مثلها عليها (**نحو** : ﴿ **فَأَمَّا اليَتِيْمَ فَلا تَقْهَرْ** ﴾ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَر ﴾ [الضحى/٩، ١٠] ، (﴿ **فَأَمَّا الذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ** ﴾) [آل عمران/١٠٦] ، ﴿ وَأَمَّا الذين ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُم ﴾ [آل عمران/١٠٧] ، (﴿ **فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى** ﴾) [الليل/٥] ، ﴿ وَأَمَّا مَن بَخِـلَ وَاسْـتَغْنَى ﴾ [الليل/٨] الآيات الثلاث . وقد يُتْرك تكرارها استغناء بذكر أحد القســمين عـن الآخـر ، أو بكلام يذكر بعدها .

فالأول نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَد جَاءكُم بُرهَانٌ مِنْ رَبِّكُم وَأَنْزَلْنَا إِلَيكُم نُوْرًا مُبِيْنًا ۝ فَأَمَّا الَّذِين آمَنُوا باللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُم فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [النساء/ ١٧٤، ١٧٥] وقسيمه في المعنى : وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا .

(**و**) الثاني (**منه**) : ﴿ هُوَ الذي أَنْزَل عَلَيكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُـنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ (**فَأَمَّا الذينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ** ﴾ [آل عمران/٧] **الآية ، وقســيمه في المعنى قوله تعالى** : ﴿ **وَالرَّاسِخُوْنَ فِي العِلْمِ**) يَقُولُوْنَ ﴾ [آل عمران/٧] (**الآية . فالوقف دونه**) ، وقف تام ، فيقف القارئ لهذه الآية على قولـه تعـالى : ﴿ إِلاَّ اللهُ ﴾ [آل عمـران/٧] ويبتدئ بما بعده . [١٨٤/ب]

(**والمعنى : وأما الراسخون**) في العلم (**فيقولون**) : آمنَّا به . (**وذلك**) مبنِي (**على أن المراد بالمتشابه**) بالقرآن (**ما استأثر الله تعالى بعلمه**) ، أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ، ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوفيق منه سبحانه وتعالى . وهذا التقدير الذي قدَّره الموضح في هذه الآية هو [أحد][1] أدلَّة الْحَشَوية على جواز الخطاب بالمهمل . وتقرير[2] الدليل منه أنهم قالوا : الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إلاَّ اللهُ ﴾ [آل عمران/٧] واجب حتى يكون[3] قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ [آل عمران/٧] كلام مستأنفًا. إذ لو لم يقف عليه ، بل وقف على قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُوْنَ فِي العِلْمِ ﴾ [آل عمران/٧] حتى يكون عطفًا على[4] قوله : « إلاَّ الله » فإذا ابتدئ بقوله « يَقُولُوْنَ آمَنَّا بِهِ » كان المراد به : قائلين آمنَّا ، فيكون حالاً ، وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم ، حتى كأن الله تعالى والراسخين في العلم قالوا : آمنَّا به كلٌّ من عند ربنا . وذلك في حق الله تعالى محال . أو يكون حالاً عن الراسخين [في العلم][5] فقط ، وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه .

وهو أيضًا غير جائز لأنه منافٍ للقاعدة المقررة في العربية : أن المعطوف في حكم المعطوف عليه . فثبت أن الوقف على قوله تعالى : « إلاَّ الله » واجب . وإذا كان الوقف عليه واجبًا فقد خاطبنا الله[6] بما لا نفهمه ، وهو المهمل . وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس ، كقوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ [الأنبياء/٧٢] ، فإن نافلة [١٨٥/أ] حال من المعطوف فقط وهو يعقوب . لأن النافلة ولد الولد ، وإنَّمَا هو يعقوب دون إسحاق . قاله العكبري[7] .

(**ومن تخلّف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلق**) . هذا هو المنقول ، وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال : والظاهر أن : أما زيد فمنطلق ، لا يقال إلا إذا وقع تردُّد في شخصين نُسبا أو أحدهما إلى ذلك ، فهو على هذا للتفصيل أي : وأما غيره فهو ليس كذلك . انتهى .

---

(١) إضافة من « ط » .
(٢) في « أ » : (تقدير) .
(٣) بعده في « ط » : (عطفًا على) .
(٤) سقط من « ط » : (عطفًا على) .
(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٦) سقط من « ب » .
(٧) التبيان ٢/٩٢٢ .

(**وأما**) المعنى (**الثاني**) وهو التوكيد ، (**فذكره الزمخشري فقال : أمَّا حرفٌ يعطي الكلام فضل**) بالمعجمة ؛ أي زيادة (**توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهبٌ فإذا قصدت**) توكيد ذلك و(**أنه لا محالة ذاهب**) ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، (**قلت : أما زيد فذاهب**) انتهى .

(**وزعم أن ذلك**) التوكيد (**مستخرج من كلام سيبويه**) حيث فسر « أما » بمهما يكن من شيء[(١)] . قال الزمخشري : وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين : كونه توكيدًا ، وأنه في معنى الشرط . انتهى . وقال الطيبي ما معناه وتحريره[(٢)] : مهما قُدِّر من الموانع والحوادث ، فإنه لا يمنع زيدًا من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة . انتهى .

(**وهي نائبة عن أداة شرط وجملته**) ، وموضعها صالح لهما ، وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط ، وليست أمَّا بمعنى : مهما ، وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل . قاله المرادي[(٣)] . (**ولهذا**) المذكور من النيابة (**تُؤوِّل بمهما يكن من شيء**) كما [٢٦٢] يؤخذ من تفسير سيبويه السابق .

قال الموضح في الحواشي : فشيء في كلام [١٨٥/ب] سيبويه عام يراد به خاص ، وكان تامة . والمعنى : مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه . فما ظنك إذا انتفت الموانع ؟ وإنَّمَا عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين ، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ، ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور :

أحدها : التوكيد ، إذ معنى قولك : أما زيد فمنطلق ، أنه منطلق لا محالة ، وهذا لا يعطيه الكلام بدونها .

والثاني : معنى الشرط ، إذ المراد : مهما قُدِّر مانع من انطلاقه ، فانطلاقه واقع ، ومن هنا كان الانطلاق واقعًا لا محالة .

والثالث : معنى التفصيل ، وهذا لا يشعر به : مهما ، ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها ، وقد تخلو[(٤)] من هذا بدليل قولهم : أما العسل فأنا شرَّابٌ ، وأما حقًّا فإنك ذاهبٌ ، حكاهما سيبويه[(٥)] . انتهى .

---

(١) الكتاب ٢٣٥/٤ .
(٢) في « ب » : (تجريده) .
(٣) شرح المرادي ٢٨٥/٢ .
(٤) في « أ » : (يخلو) .
(٥) الكتاب ١١١/١ ، ١٣٧/٣ .

وكون « أمَّا » تقدَّر بهما هو قول الجمهور . وقال بعضهم : إذا قلت : أمَّا زيد فمنطلق ، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق . حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت « أمَّا » مناب ذلك . وعلى القولين لا بد لـ « أمَّا » من جملة ، (**ولا بد**) لها (**من فاء تالية لتاليها**) ، نحو : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ، والأصل أن يقال : أمَّا فزيدٌ منطلقٌ ، فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير « أمَّا » من أدوات الشرط . ولكن خولف هذا الأصل مع « أمَّا » فرارًا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه . ففصلوا بين « أمَّا » والفاء بجزء من الجواب ، وهو واحد من ستة أمور :

أحدها : المبتدأ ؛ كما مثلنا . [١٨٦/أ] .

والثاني : الخبر نحو : أمَّا في الدار فزيدٌ .

والثالث : جملة شرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۞ فَرَوحٌ ﴾ [الواقعة / ٨٨ ، ٨٩] .

والرابع : اسم منصوب لفظًا أو مَحَلاً نحو : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ۞ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحى/١٠،١١] .

والخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو : أمَّا زيدًا فاضربْه .

والسادس : ظرف نحو : أمَّا اليومَ فأضربُ زيدًا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٢ــ أمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

(**إلا إن دخلت**) الفاء (**على قول قد طُرِحَ**) ، أي حُذف ، (**استغناء عنه**) ، أي عن القول ، (**بالمقول ، فيجب حذفها معه**) للاستغناء عنهما بالمقول ، (**كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الذينَ اسْوَدَّت وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم**) بَعْدَ إِيْمَانِكُم ﴾ [آل عمران/١٠٦] ، فـ « أكفرتم » : مقول لقول محذوف . والقول ومقوله جواب أمَّا (**أي : فيقال لهم : أكفرتم . ولا تحذف**) الفاء (**في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله**) : [من الطويل]

٨٦٦ ــ (**فَأَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ**) وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

٨٦٦- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥ ، والأغاني ٣٨/١ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١ ، والدرر ٢٠٧/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤ ، والجنى الداني ص ٥٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧ ، وشرح شواهد المغني ص ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/٢، وشرح المفصل ١٣٤/٧ ، ٤١٢/٩ ، والمنصف ١١٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والمقتضب ٧١/٢ ، وهمع الهوامع ٦٧/٢ .

والأصل : فلا قتال . فحذف الفاء ضرورة . قال أبو الفرج[1] : « هـذا البيت مما هُجي به قديمًا بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس » . وعراض ، بالعين المهملة والضاد المعجمة : الشق والناحية ، لا جمع عرصة ؛ بمهملتين ؛ وهي الساحة . والمواكب جمع موكب : وهم القوم الركوب على الإبل . (أو) في (ندور ، نحو) قوله صلى الله عليه وسلم : (**أَمَّا بَعْدُ ! مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ**) . الحديث أخرجه البخاري[2] ، والأصل : فما بال رجال . و« ما » : استفهامية مبتدأ . و« بال » ، بمعنى شأن : خبرها . وإلى حذف [١٨٦/ب] الفاء أشار الناظم بقوله :

٧١٣ـ وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إذا لَم يَكُ قَولٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

---

(١) الأغاني ٣٨/١ .

(٢) أخرجه البخاري في المساجد ، باب ذكر البيع والشراء على المنبر ، حديث رقم ٤٤٤ . وهو من شواهد أوضح المسالك ٢٣٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٢/٢ .

(فصـــــــــــل في)

ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم

(لـ : لولا و لوما وجهان :

أحدهما : أن يدلاً على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصـــان بـــالجمل الاسمية) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٤ــ لَــوْلاَ وَلَوْمَــا يَلْزَمَـــان الابْتِـــدَا إذا امْتِنَاعًـــا بِوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

[٢٦٣] (نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتم لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ ﴾) [سبأ/٣١] ، وقوله : [من الكامل]

٨٦٧ ــ لَوْمَا الإِصَاخَــةُ لِلْوُشَــاةِ لَكَــانَ لِــي مِنْ بَعْدِ سُــخْطِكَ فِي رِضَــاكَ رَجَـاءُ

وبهذا ردٌّ على المالقي ، حيث زعم أن « لوما » لا تأتي إلا للتحضيــض ، وكــون المرفوع بعد « لولا » مبتدأ هو الصحيح ، وهو قول سيبويه . وقيــل : مرفــوع بــ « لــولا » أصالة ، وهو قول الفراء . وقيل : مرفوع بها نيابة ، وهو قول حكــاه الفــراء عــن بعضــهم . وقيل : مرفوع بفعل محذوف ، وهو قول الكسائي . وعلى القول الصحيح فقــال الجمــهور : يجب في الخبر أن يكون كونًا مطلقًا محذوفًا . وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونًا مطلقًا كالوجود والحصول ، فيجب حذفه .

ويجوز أن يكون كونًا مقيدًا كالقيام والقعود ، فيجب ذكره إن لم يعلــم دليلــه وإلا جاز حذفه وذكره ، والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونًا مطلقًا ، والتقديــر : لــولا أنتــم موجودون . ويحتمل أن يكون كونًا مقيدًا . والتقدير : لولا أنتم صددتُمونا عن الهــوى بعــد إذ جاءنا ، بدليل : ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الهـُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءكُم ﴾ [سبأ/٣٢] ولم أقــف علــى الخلاف في المرفوع بعد « لوما » ولم يبعد مجيئه .

٨٦٧- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٦٠٨/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٦، ومغني اللبيب ص ٢٧٦.

(و) الوجه (**الثانِي : أن يدلاَّ على التحضيض**) ، بمهملة ومعجمتين . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٥ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ . . . .

(**فيختصان بـ**) الجمل (**الفعلية**) ، لأن التحضيض طلب بحث وإزعاج . [١٨٧/أ] ومضمون الجملة الفعلية حادث ومتجدد ، فيتعلق الطلب به ، بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث . (**نحو** : ﴿ **لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلاَئِكَةُ** ﴾ [الفرقان/٢١] ، (و) نحو : (﴿ **لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ** ﴾ [الحجر/٧] . **ويساويها في**) إفادة (**التحضيض والاختصاص بالأفعال : هلاَّ ، وألاَّ ، وألاَ**) ، بفتح أولها وتشديد اللام في الأوَّلَيْن وتخفيفها في الثالث ، نحو : هلاَّ ضربتَ زيدًا ، وألاَّ أهتنه ، وألاَ شتمته فيتأدَّب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٥ـ .... وَهَلاَّ ألاَّ ألاَ وَأوْلِيَنْهَا الفِعْلا

وأما قوله : [من الطويل]

٨٦٨ ـ .... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُها

فتقديره : فهلاَّ كان هو ، أي : الشأن . (**وقد يلي حرف التحضيض اسم مُعلَّقٌ بفعل**) على جهة كون الاسم معمولاً للفعل ، وذلك الفعل :

(**إما مضمر ، نحو**) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيِّب : (**فَهَلاَّ بِكْرًا تُلاَعِبُهَا وَتُلاَعِبُكَ**)[1] فـ « بكرًا » : متعلق بفعل محذوف (**أي : فهلاَّ تزوَّجت بكرًا** .

أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (**نحو**) قوله تعالى : (﴿ **وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم** ﴾) [النور/١٦] فـ « لولا » بمعنى « هلاَّ » . وفي المغني[2] أنها هنا للتوبيخ . و« إذ » متعلقة بـ « قلتم » ، و« قلتم » فعل مظهر مؤخر من تقديم ، و« سمعتموه » مجرور بإضافة « إذ » إليه ، (**أي : هلاَّ قلتم إذ سمعتموه**) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٦ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسمٌ بفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

٨٦٨- صدر البيت : (ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٣١ .

(١) أخرجه البخاري في البيوع برقم ١٩٩١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٧٨ .

(باب الإخبار بالَّذِي وفروعه)

الَّتِي ، والَّذِي ، واللَّتَيْن ، والَّذِيْنَ واللاَّتِي ، (**وبالألف واللام**) .

وكثيرًا ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص ، أو [٢٦٤] تقوِّي الحكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، أو قوة ملكة في التصرف[1] في الكلام .

(**و**) لذلك (**يسميه** [١٨٧/ب] **بعضهم في**) الصدر الأول : (**باب السبك**) أي سبك النحو ، وهي تسمية قديمة .

وقد بالغ فيه النحويون ، ووضعوه على أبواب النحو كـ : باب الفاعل ، والمبتدأ والخبر ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع ، والإعمال وغير ذلك ، ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف .

(**وهو باب**) واسع (**وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين**) الآتية وهي : كيف تبني من كذا مثل كذا (**في القواعد التصريفية** ؟) .

والكلام فيه في فصلين :) أحدهما : في بيان حقيقته ، وثانيهما : في بيان شروط ما يُخْبَرُ عنه .

---

(١) في « ب » : (التصريف) .

(الفصل الأول في بيان حقيقته)

وهي أن تُدخل[١] الموصول على أول الكلام الَّذِي فيه الاسم المخبر عنه واقعًا على معنى ذلك الاسم ، ثم يعوِّض من ذلك الاسم ضَمِيْرًا مكانه على حسبه في الإعراب والإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، ويكون ذلك الضَّمِيْر عائدًا على ذلك الموصول ، ويكون الموصول أيضًا مطابقًا للضَّمِيْر فيما تقدم . ثم يصير ذلك الاسم الَّذِي أردت الإخبار عنه خَبَرًا عن الموصول ، وباقي الجملة صلة الموصول .

وبيان ذلك أنك (**إذا قيل لك : كيف تُخْبِر عن زيد**) المبتدأ (**من قولنا**[٢] : **زيدٌ منطلقٌ بالَّذِي**) ؟ متعلق بتخبر . (**فاعمد إلى ذلك الكلام**) الَّذِي فيه زيد ، (**فاعمل فيه أربعة أعمال :**

أحدها : أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (**مطابق**) ذلك الموصول (لـ : **زيد ، في إفراده وتذكيره**) . وذلك [١٨٨/أ] المطابق لـ : « زيد » فيما ذُكِرَ (**هو : الَّذِي**) الواقع في الابتداء .

العمل (**الثاني : أن تؤخر زيدًا إلى آخر التركيب**) ، لأنك تريد أن تَجعله خَبَرًا عن الموصول .

العمل (**الثالث : أن ترفعه**) ، أي زيدًا ، (**على أنه خبر للذي**[٣]) .

العمل (**الرابع : أن تجعل في مكانه**) ، أي مكان زيد ، (**الَّذِي نقلته عنه ضَمِيْرًا مطابقًا له في معناه و**) في (**إعرابه ، فتقول : الَّذِي هو منطلقٌ زيدٌ**) ، فالموصول وهو (**الَّذِي : مبتدأ**) فمن حيث كونه موصولاً ، يحتاج إلى صلة وعائد ، ومن حيث كونه مبتدأ ، يحتاج إلى خبر ، (**و**) جملة : (**هو منطلق ، مبتدأ وخبر**) على الترتيب ، (**والجملة**)

(١) في « ب » : (يدخل) .
(٢) في « ب » : (قولك) .
(٣) في « ب » : (الذي) .

من المبتدأ والخبر (**صلة الَّذِي ، والعائد منها**) إلى الموصول ، (**الضَّمِيْر**) المرفوع على الابتداء (**الَّذِي جعلته خلفًا عن زيد**) في إعرابه (**الَّذِي هو الآن**) ، وهو زيد ، (**كمال الكلام**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٧ـ مَا قِيْلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

٧١٨ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

(**وقد تبين بما شرحناه ، أن زيدًا**) في المثال المذكور (**مخبر به ، لا عنه ، وأن الَّذِي بالعكس**) أي : مخبر عنه لا به . (**وذلك خلاف ظاهر السؤال**) ، وهو قولهم : كيف تخبر عن زيد من قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، بالَّذِي ؟ فظاهر هذا السؤال أنَّ زيدًا ، مخبر عنه ، وأن الَّذِي ، مخبر به ، (**فوجب تأويل كلامهم على**) أوجه :

أحدها : لابن عصفور : أنهم أرادوا بقولهم : الإخبار بالَّذِي ، أن تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار : الَّذِي ، فعبَّر عن المسمَّى : بالَّذِي . فإذا قيل : أخبر عن زيد بالَّذِي ، كان على [١٨٨/ب] (**معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالَّذِي**) .

وثانيها لابن الضائع ، بمعجمة فمهملة : الأقرب أن يكون الكلام محمولاً على المعنى ، وذلك أن زيدًا هو المخبر عنه في الحقيقة ، وإن كان في اللفظ خَبَرًا ، فعبَّروا عنه بأنه مُخْبَر عنه نظرًا إلى الحقيقة .

وثالثها : أنه على القلب وأن « عن » بمعنى الباء . ورابعها : أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، صحَّ أن يُطلق عليه أنه مخبر عنه ، وإذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعًا على حدة ، أو مؤنثًا ، جيء بالموصول على وفقه ، لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٠ـ وَبِاللَّذَيْن وَالَّذِينَ وَالَّتِي اخْبِرْ مُرَاعِيًا وفَاقَ الْمُثْبَتِ

(**تقول في نحو : بلَّغت من أخويك إلى العَمْرين**) ؛ بكسر الراء ؛ (**رسالةً ، إذا أخبرت عن التاء**) من بلَّغت ، (**بالَّذِي : الَّذِي بلَّغ من أخويك إلى العمرين رسالةً أنا**) . فالَّذِي : مبتدأ ، وأنا : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير [٢٦٥] مستتر في بلَّغ ، لأنه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله .

(**فإذا أخبرت عن أخويك**) بالتثنية (**قلت : اللذان بلَّغْتُ منهما إلى العَمْرين رسالةً أخواك**) ، فاللذان : مبتدأ ، وأخواك : خبره ، وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية

المجرور بـ « من » . (**أو**) أخبرت عن (**العَمرِين**) بالجمع (**قلت : الَّذِينَ بلَّغْت من أخويك إليهم رسالة العَمْرون**) . فالَّذِينَ مبتدأ ، والعمرون : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير الجمع المجرور بـ « إلى » . (**أو**) أخبرت (**عن الرسالة قلت : الَّتِي بلَّغْتُها من أخويك إلى العمرين رسالةٌ**) بالرفع ، فالَّتِي : مبتدأ ، ورسالة : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها الهاء من : بلغتها ، وكان حق ضمير الرسالة أن يكون [١٨٩/أ] مكانها منفصلاً ويكون التقدير : الَّتِي بلَّغْتُ من أخويك إلى العمرين إيَّاها رسالةٌ .

لكن حيث أمكن[١] الاتصال (**فتقدَّم الضَّمِيْر وتصله**) بالفعل ، (**لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول**) عنه (**إلى الفصل**) إلا في الضرورة ، (**وحينئذ**) ، أي حين إذ قدمته ووصلته ، (**فيجوز**) لك (**حذفه**) وإثباته (**لأنه عائد متصل منصوب بالفعل**) وتقدَّم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوبًا متصلاً بالفعل ، جاز حذفه نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِم ﴾ . [يس/٣٥] وشرط الضَّمِيْر العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفًا عن حاضر[٢] . وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب . فتقول في الإخبار عن تاء المخاطب : الَّذِي ضربت أنت . ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم نحو : الَّذِي قمتُ أنا ، إذ لا فرق . ورُدَّ بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر ما صلة في المبتدأ ، وذلك خطأ ، والخبر في هذا الباب واجب[٣] التأخير عند الجمهور ، ونقل ابن العلج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خَبَرًا عن الَّذِي أو مبتدأ[٤] .

---

(١) في « ب » ، « ط » : (أمكنك) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (جائز) .

(٤) انظر الارتشاف ٢/٦ .

(الفصل الثاني)

(في شروط ما يخبر عنه)

فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار

(**اعلم أن الإخبار إن كان بالَّذِي أو أحد**[١] **فروعها**) من التأنيث والتثنية والجمع ، (**اشترط للمخبر عنه سبعة شروط** :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير) ، لما مرَّ من أنه يجب تأخيره ، (**فلا يخبر عن أيُّهم**) في الاستفهام (**من قولك** : « **أيُّهُم في الدار** ؟ » **لأنك تقول حينئذ** : « **الَّذِي هو في الدار أيُّهُم** » . **فتزيل الاستفهام عن صدريَّته**) ، وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو : أيّهم الَّذِي هو في الدار ؟ فـ « أيّهم » : خبر مقدم ، و« الَّذِي » : مبتدأ مؤخر . [١٨٩/ب] وقال ابن الضائع : بل « أيّهم » مبتدأ ، و« الَّذِي » : خبره .

والأقرب قول ابن عصفور ، وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقًا[٢] . (**وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و**) أسماء (**الشرط ، و« كم » الخبرية ، و« ما » التعجبية ، وضمير الشأن**) ، على القول بأن له صدر الكلام ، (**لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا**) من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته ، وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من قولنا : « أيُّهم يكرمنِي أكرمُه » : الَّذِي هو يكرمنِي أكرمه أيُّهم[١] . وعن « كم » الخبرية من قولنا : كم عبد ملكتَ ؟ [٣]الَّذِي إياه عبد ملكتَ[٣] كم . وعن « ما » التعجبية من قولنا : « ما أحسن زيدًا » : الَّذِي هو أحسن زيدًا ما . وعن ضمير الشأن من قولنا : « هو زيدٌ قائمٌ » : الَّذِي هو زيدٌ قائمٌ هو . فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته ، وثم مانع آخر وهو أن الضَّمِيْر الحالّ محلّ المخبَر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٥ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

أما في مسألة الاستفهام فلأن الضَّمِيْر لا يستفهم به . وأما في مسألة الشرط فلأن الضَّمِيْر لا يجزم . وأما في مسألة « كم » فلأن الضَّمِيْر لا يضاف . وأما في مسألة « ما » التعجبية فلأن الضَّمِيْر لا يخبر عنه بأفعَل في التعجب ، وأما في مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول .

(وفي التسهيل[1] **أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خلَفه ، التأخير . وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من : « قمت » ، يُخْبَر عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلَفُها ، وهو الضَّمِيْر الْمنفصل . تقول**) إذا أخبرت عن التاء من « قمتُ » : (**الَّذِي نام أنا**) . فعلى هذا يصير المتصل منفصلاً لكونه خَبَرًا ويصير المتكلم غائبًا لعوده على : الَّذِي فلذلك عزاه للتسهيل . [١٩٠/أ]

الشرط (**الثانِي : أن يكون**) المخبر منه (**قابلاً للتعريف ، فلا يُخبر عن الحال والتمييز**) مما هو ملازم للتنكير ، (**لأنك لو قلت في : جاء زيدٌ ضاحكًا**) ، وفي : « ملكتُ تسعين نعجةً » : (**الَّذِي جاء زيدٌ إيَّاهُ ضاحكٌ**) ، والَّتِي ملكتُ تسعين إيّاها نعجةً ، (**لكنت [قد]**[2] **نصبت الضَّمِيْر**) في الأول (**على الحال**) ، وفي الثاني على التمييز ، (**وذلك ممتنع ، لأن الحال**) والتمييز كل منهما (**واجب التَّنْكِير ، وكذا القول في نَحوه . وهذا القيد**[3]) : [٢٦٦] وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله :

٧٢١ــ قَبُولُ تَـأْخِيْرٍ وَتَعْرِيـفٍ لِمَـا أُخْـبِرَ عَنْـهُ هَـهُنَا قَـدْ حُتِمَـا

(**لم يذكره**) [الناظمُ][4] (**في التسهيل**) بهذا اللفظ ، وذكره بلفظ غيره فقال[1] : مَنُوبًا عنه بضمير . قال شرَّاحه ، أبو حيان[5] ومتابعوه : المرادي[6] وابن عقيل[7] وناظر الجيش والسمين واللفظ له .

قوله : منوبًا عنه بضمير ، أي عن ذلك الاسم الَّذِي تريد أن تخبر عنه . وتحرَّز بذلك من الأسماء الَّتِي لا يجوز إضمارها[8] ، كالحال والتمييز ، والأسماء العاملة عمل الفعل ،

---

(١) التسهيل ص ٢٥١ .
(٢) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٤/٢٤٠ .
(٣) في « ط » : (التقييد) .
(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٥) الارتشاف ٣/٢ .
(٦) شرح المرادي ٤/٢٩٧ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢/٤٠١ .
(٨) في « أ » : (إظهارها) .

نحو : اسم الفاعل واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، والمصادر ، والصفات المشبهة ، وأسماء الأفعال . انتهى .

الشرط (**الثالث : أن يكون**) المخبر عنه (**قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي**) في صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار ، كـ : زيد من : « ضربتُ زيدًا » ، فإنه يصح وقوع عَمْرٍو مثلاً موقعه في تركيب آخر ، فتقول : ضربتُ عمرًا ، بخلاف الهاء في : « زيدٌ ضربته » ، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ ، (**فلا يخبر عن الهاء من نحو : « زيدٌ ضرَبْتُهُ »** ، **لأنَّها لا يُستغنَى عنها بالأجنبي** ، كـ : **عَمْرو و بكر**) ، لما ذكرنا . [١٩٠/ب]

(**وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك ، لأنك لو أخبرت عنه لقلت : الَّذِي زيدٌ ضربتُه هو ، فالضَّمِيْر المنفصل**) وهو « هو » المتأخر في آخر التركيب ، (**هو الَّذِي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضَّمِيْر المتصل الآن**) وهو الهاء ، (**خَلَفٌ عن ذلك الضَّمِيْر الَّذِي كان متصلاً بالفعل ، ففصّلته وأخّرته** .

ثم هذا الضَّمِيْر) المنصوب (**المتصل**) ، وهو الهاء من ضربته ، (**إن قدَّرته رابطًا للخبر بالمبتدأ ، الَّذِي هو : زيد ، بقي الموصول**) ، وهو الَّذِي (**بلا عائد ، وإن قدَّرته عائدًا على الموصول ، بقي الخبر بلا رابط**) . ولا سبيل إلى كونه عائدًا عليهما ، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا[1] من جهة الصناعة ، وأما من جهة المعنى فقال الفارسي : لا فائدة في هذا الإخبار ، لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : الذاهب جاريته صاحبها . انتهى .

الشرط (**الرابع : أن يكون**) المخبَر عنه (**قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر ، فلا يخبر [عن المجرور]**[2] **بـ « حتى » ، أو بـ « مذ » ، أو بـ « منذ » ، لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه ؛ كما تقدم**) أول الباب ؛ فلا يخبر عن رأسها من قولك : « أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها » ، بالجرّ ، فلا تقل : الَّذِي أكلتُ السمكة حتّاه رأسِها ، ولا عن يومين من قولنا : « ما رأيته مذ أو منذ يومين » . فلا تقل : اللذان ما رأيته مُذهما ، أو مُنذُهما ، يومان ، لأنَّ « حتى » و« مذ » و« منذ » لا يجررن ضَمِيْرًا . وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٧٢٢ـ كَذَا الغِنَى عَنْهُ بأَجْنَبِيٍّ أو بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ . . . .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) إضافة من « ط » ، وفي أوضح المسالك ٤/٢٤٠ : (عن الاسم المجرور) .

وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ، ولا عن مصدر عامل [١٩١/أ] دون معموله ، ولا عن موصوف دون صفته[١] ، ولا عن صفة دون موصوفها .

(فـ) على هذا (**إذا قيل** : « **سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبٌ من عَمْرٍو الكريم** » ، **جاز الإخبار عن زيد**) خاصة ، (**وامتنع الإخبار عن الباقي ، لأن الضَّمِيْر**) يخلف زيدًا و(**لا يخلفهن**) . تقول في الإخبار عن زيد : « الَّذِي سَرَّ أباه قربٌ من عَمْرو الكريم زيدٌ » . ولا تقل في الإخبار عن الأب وحده : « الَّذِي سَرَّ أبا زيدٍ قربٌ من عَمْرو الكريم أبٌ » ولا عن قُرْب : « الَّذِي سَرَّ أبا[٢] زيد هو من عَمْرو الكريم قربٌ » . ولا عن عَمْرو : « الَّذِي سرَّ أبا زيد قربٌ منه الكريم عَمْرو » . ولا عن الكريم : « الَّذِي سرَّ أبا زيدٍ قربٌ من عَمْرو هو الكريم » . (**أما** « **الأب** » ، **فلأن الضَّمِيْر**) الحالّ محلّه (**لا يضاف ، وأما** « **القرب** » ، **فلأن الضَّمِيْر**) الحالّ محلّه (**لا يتعلق به جار ومَجرور وغَيْره**) من المعمولات ، عند البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر ، (**وأما** « **عَمْرو الكريم** » **فلأن الضَّمِيْر**) الحالّ محلّ عَمْرو ، (**لا يُوصف ، و**) الضَّمِيْر الحالّ محلّ الكريم ، (**لا يُوصف به . نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معًا**) ، وهما : « أبا زيد » ، أو عن العامل ومعموله معًا ، وهما : « قربٌ من عَمْرو » ، أو عن الموصوف وصفته ، وهما : « عَمْرو الكريم » . (**فأخَّرت ذلك**) المخبر عنه برمَّته ، (**وجعلت مكانه ضَمِيْرًا**) مطابقًا له في معناه وإعرابه ، (**جاز**) ذلك ، (**فتقول في الإخبار عن المتضايفين**) وهما : أبا زيد : (**الَّذِي سرَّه قربٌ من عَمْرو الكريم أبو زيد ، وكذا الباقي**) . فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله : « الَّذِي سرَّ أبا زيد قربٌ من عَمْرو [٢٦٧] الكريم » . ففي : « سرَّ » ، ضمير مستتر مرفوع [١٩١/ب] على الفاعلية وهو خَلَفٌ عن : « قرب » . وكان القياس أن يوضع في محله ، لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه[٣] واتصاله بعامله ، فاستتر فيه . وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معًا وهما : عَمْرُو الكريم : الَّذِي سرَّ أبا زيد قربٌ منه عَمْرو الكريم .

الشرط (**الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخبَر عن : أحد ، من نَحو :**

(١) في « ب » : (موصوفه) .

(٢) في « ط » : (ويأباه) .

(٣) في « أ » : (تقدمه) .

« **ما جاءنِي أحدٌ** » ، **لأنه لو قيل : الّذِي ما جاءنِي أحدٌ ، لزم وقوع :** « **أحد** » **في الإيجاب**) ، فإنه خبر « الّذِي » ، وفاعل « جاءني » ، ضمير مستتر فيه ، وهو ضمير « أحد » .

ونصّ في التسهيل في باب العدد[1] على أن نفي ضمير : أحد ، مسوّغ لوقوع : أحد في الإيجاب . كقوله : [من الطويل]

٨٦٩ـ إِذَا أَحَدٌ لَمْ يَعْنِهِ شَأْنُ طَارِقٍ ....

فإن قلت : الضَّمِيْر في جاءني يعود على الموصول ، لا على : أحد ، قلت : أحدٌ : خبر الموصول ، والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ .

الشرط (**السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يخبر عن الاسم**) المعمول لفعل طلب كالواقع (**في مثل : اضرب زيدًا**) ، فلا تقل في الإخبار عن زيد : الّذِي أضربه زيد . (**لأن الطلب لا يقع صلة**) للموصول ، لما مر في بابه .

الشرط (**السابع : أن لا يكون**) المخبر عنه (**في إحدى جملتين مستقلتين**) ، ليس في الأخرى منهما ضميره ، ولا بين الجملتين عطف بالفاء ، وذلك (**نحو : زيد من قولك : قام زيدٌ وقعد عَمْرٌو**) . فلا يقال : الّذِي قام وقعد عَمْرو زيدٌ ، لأن جملة : « قعد عَمْرو » ، ليس فيها ضمير يعود على الموصول ، ولا هي معطوفة بالفاء ، فلا يصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة ، (**بخلاف**) ما إذا كان في إحدى جملتين غير مستقلتين ، كالشرط والجزاء ، نحو : (**إنْ قام زيدٌ قعد عَمْرٌو**) . فيجوز الإخبار عن زيد ، فتقول : الّذِي إن قام قعد عَمْرُو زيدٌ ، لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة . بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، فإنه يجوز الإخبار لحصول الرابط[2] بين الجملتين بالضَّمِيْر أو بالفاء .

فالأول : كالمتنازع فيه من نحو : « ضربنِي وضربتُ زيدًا » ، ونحو : « أكرمنِي وأكرمته عَمْرو » . تقول في الإخبار عن زيد : « الّذِي ضربنِي [١٩٢/أ] وضربته زيد » ، وعن عَمْرو : « الّذِي أكرمنِي وأكرمته عَمْرو » .

والثاني : كأحد المرفوعين ، من نحو : « يطِيْرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ » . تقول في الإخبار عن الذباب : « الّذِي يطِيْرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ » ، وفي الإخبار عن زيد : « الّذِي

---

(١) التسهيل ص ١١٨ - ١١٩ .

٨٦٩- عجز البيت : (لعدم فإنا مؤثروه على الأهلِ) ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٤٠٧ .

(٢) في « ب » : (الربط) .

يطِيْرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ». ويُكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما، لأن ما في الفاء من معنى السببية نزَّلَهُما[1] منزلة الشرط والجزاء، فجاز لذلك قولك: « الَّذِي إنْ يَطِرْ فيغضبُ زيدٌ الذباب ».

(**وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عشرة أمور: هذه السبعة، وثلاثة أخر وهي: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفًا**) ليصاغ منه الوصف الصريح، وأن يكون الفعل مقدَّمًا غير مسبوق بشيء. وفي بعض النسخ مثبتًا. (**فلا يخبر بـ « ألْ » عن زيد من قولك: زيدٌ أخوك**)، لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة « ألْ » (**ولا من قولك: عسى زيدٌ أن يقوم**)، لأن الفعل جامد. (**ولا من قولك: ما زال زيدٌ عالِمًا**)، لأن الفعل غير مقدم، بل النفي متقدم عليه، و« ألْ » لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٧٢٣ــ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُـوْنُ مِنْـهُ الفِعْـلُ قَـدْ تَقَدَّمَـا

٧٢٤ــ إنْ صَـحَّ صَـوْغُ صِلَـةٍ مِنْـهُ لأَلْ ... .

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فتقول: المضروبُ زيدٌ، (**ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك: وَقَى اللهُ البطلَ. فتقول**) إذا أخبرت عن الفاعل: (**الواقي البطلَ اللهُ**، و) تقول إذا أخبرت عن المفعول: (**الواقيهِ اللهُ البطلُ**)، برفع الأول على الفاعلية، والثاني على الخبرية. (**ولا يجوز لك أن تحذف الهاء**) من: « الواقيه »، خلافًا للشارح[2]، (**لأن عائد الألف واللام لا يحذف** [١٩٢/ب] **إلا في الضرورة، كقوله**): [من البسيط]

٨٧٠ ــ (**مَا الْمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ**) ... وَلَـوْ أُتِيْـحَ لَـهُ صَفْـوٌ بِـلاَ كَـدَرِ

أي: المستفزُّه.

---

(١) في « ب »: (نزلتهما).

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥١٦: (ولك أن تحذف الهاء).

٨٧٠- تقدم تخريج البيت برقم ١٢٣.

(فصـــــــــــــــل)

(**وإذا رفعَتْ**[١] **صلة : ألْ**) اسْمًا ظاهرًا ، كالمثال المتقدم ، فلا إشكال فيه . وإذا رفعت (**ضَمِيْرًا**) ، فلا يخلو إما أن يكون (**راجعًا إلى نفس : ألْ**) ، وإما أن يكون راجعًا إلى غيرها . فإن كان راجعًا إلى نفس « ألْ » . (**استتر**) [٢٦٨] ذلك الضَّمِيْر (**في الصلة**) وجوبًا ، (**ولم يَبْرز**) لكون الصفة جارية على من هي له . (**تقول في الإخبار عن التاء من** : « **بلَّغْتُ**) من أخويك إلى العُمَرَيْن رسالةً » ، (**في المثال المتقدم** : « **المبلّغ من أخويك إلى العَمْرِيْنَ رسالةً أنا** » . **ففي** « **المبلّغ** » **ضمير مستتر**) مرفوع على الفاعلية ، ولم يبرز (**لأنه في المعنى لـ** « **ألْ** » ، **لأنه**) أي الضَّمِيْر المستتر ، (**خلفٌ عن ضمير**[٢] **المتكلم**) المؤخر المجعول خَبَرًا ، (و « **ألْ** » **للمتكلم ، لأن خبَرها**) « أنا » ، وهو (**ضمِيْر المتكلم . والمبتدأ**) في هذا الباب (**نفس الخبر**) ، والصفة نفس[٣] موصوفها ، فيكون الضَّمِيْر المستتر في : المبلِّغ يرجع إلى « ألْ » ، فلذلك وجب استتاره . (**وإن رفعتْ صلة** « **ألْ** » **ضَمِيْرًا**) راجعًا (**لغير** « **ألْ** » **وجب بروزه وانفصاله**) من الصلة لما تقرر [من][٤] أن الصلة[٥] إذا جرت على غير من هي له ، امتنع أن ترفع ضَمِيْرًا مستترًا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٥ـ وَإِنْ يَكُـنْ مَـا رَفَعَـتَ صِلَـةُ ألْ ضَمِـيْرَ غَيْرِهَـا أُبِـينَ وَانْفَصَـلْ

(**كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسْماء الَمثاَل**) المتقدم ، (**تقول في الإخبار عن الأخوين** : « **المبلّغ أنا منهما إلى العَمْرين رسالةً أخواكَ** » ، **و**) تقول في الإخبار (**عن العَمْرِين** : « **المبلّغ أنا من أخويك إليهم رسالةً العَمْرُون** » ، **و**) تقول في الإخبار (**عن الرسالة : المبلّغُها أنا من أخويك إلى العَمْرِيْنَ رسالةٌ**) ، بالرفع[٦] .

---

(١) في « ب » : (وقعت) .
(٢) سقط من « ب » .
(٣) في « أ » : (نحو) .
(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٥) في « أ » : (الصفة) .
(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٥١٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٠٤ .

فـ « أنا » فيهن فاعل المبلّغ ، وهو [١٩٣/أ] ضمير منفصل لأنه لغير « ألْ » ، (**وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم**) ، لأن فعله مسند إلى المتكلم في : بلّغت ، (**و« ألْ » فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الَّذِي أخرته**) ، وهو : الأخوان في الأول ، والعَمْرُون في الثاني ، والرسالة في الثالث ، ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره .

تقول في الإخبار بـ « ألْ » عن المتنازَع فيه من نحو : ضربتُ وضربنِي زيدٌ : « الضارب أنا والضاربي زيدٌ » . وإنما أبرزنا فاعل الأول لأن « ألْ » الأولى ، كـ « ألْ » الثانية في أنها نفس الخبر الَّذِي هو : زيد . والضرب الأول ليس لزيد .

وتقول في الإخبار بـ « ألْ » ، عن غير المتنازع فيه على رأي الأخفش فإنه يغير الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولاً للأول بعدما كان معمولاً للثاني ، إذا أخبرت عن التاء من : « ضربت » ، في المثال المذكور : « الضاربُ زيدًا ، والضاربه هو أنا » . قدّمت « زيدًا » وجعلته لأوّل المتنازعَيْن لأنه كان يطلبه منصوبًا ، وأضمرت في الوصف الأول ضَمِيْرًا غائبًا عائدًا على « ألْ » عوضًا عن التاء[١] المخبَر عنها ، ليصح له[٢] أن يعود على الموصول ، فاستتر في الوصف لجريانه على ما[٣] هو له ، لأن « ألْ » نفس « أنا » لأن الَّذِي فعل الضرب هو « أنا » في المعنى ، ثم جئت بموصول ثان لأن « ألْ » لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفًا على وصف هو صلة لـ « ألْ » ، وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود إلى « ألْ » ، وفصلت ضمير الفاعل وهو « هو » لأن الصفة جرت على غير صاحبها ، لأن « ألْ » نفس « أنا » . والَّذِي فعل الضرب ثانيًا إنما هو زيد ، كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى[٤] هو المتكلم . وهذا [١٩٣/ب] أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاة الترتيب الأصلي بأن يؤتى لكلٍّ من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر[٥] ، لفظًا ومعنًى ، فعلى هذا تقول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور : « الضاربه أنا هو ، والضاربه زيدٌ أنا » . ووجهه أنَّا أخبرنا أولاً عن الفاعل ، وهو التاء الفوقانية ففصَّلناه وأخَّرناه . وأوقعنا « ألْ » الأولى على المضروب ، كما أوقعنا « ألْ »[٦]

(١) في « أ » : (الياء) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » ، « ط » : (من) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (الأول) .

(٦) سقط من « ب » .

الثانية على الضارب ، ثم وصلنا[١] صلته بضمير المفعول العائد على « ألْ » ، ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ، ثم جئنا بضمير المفعول خَبَرًا عن الموصول الأول ، ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود[٢] على « ألْ » ، وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ، ثم جئنا بالمخبر عنه وهو : أنا . ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرَح كلامه بما[٣] تقدم : عليك مؤاخذةٌ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنك سُئلت عن الإخبار عن الفاعل ، فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى ، وعن الفاعل في الجملة الثانية .

والوجه الثاني : أنك أخَّرت المخبر عنه من الجملة الأولى الَّتِي كان فيها ، إلى الجملة الأخرى بعدها .

والوجه الثالث : أن قولك : « هو » في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية ، والغرض أنها متأخرة .

واختار الموضح في الحواشي أن يقال : الضاربه أنا والضاربه زيدٌ أنا . فتأتي للوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء ، وتفصل الفاعل وهو « أنا » وتجعله خَبَرًا وتجعل مكان التاء [٢٦٩] الَّتِي فصلتها ضَمِيْرًا مثلها في المعنى والإعراب ، لكن تجعله غائبًا ليعود على الموصول . [١٩٤/أ] وتجعله مستترًا ، لأن « ألْ » هي نفس الخبر الَّذِي هو « أنا » والضرب فعل المتكلم ، فجرت الصفة على صاحبها ، وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد ، وزيد : الفاعل ، وأنا : الخبر . انتهى .

---

(١) في « أ » : (فصلنا) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (ليعود) .

(٣) في « ط » : (كما) .

(هذا باب العدد)

بفتحتين ، وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه ، القريبتين أو البعيدتين على السواء ، [كـ : الاثنين][1] ، فإن حاشيته السفلى واحد[2] ، والعليا ثلاثة ، ومجموع ذلك أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، وهو المطلوب . ومن ثم قيل : الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا . والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود ، كما يقال الجمع ، للفظ الدال على الجماعة .

(اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين :

أحدهما : أنهما يذكّران مع المذكّر ، فتقول : واحد ، اثنان ، ويؤنّثان مع المؤنّث ، فتقول : واحدة ، واثنتان) ، على لغة الحجازيين ، و« ثنتان » على لغة بني تميم . ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلاً مطلقًا ، والعشرة إذا ركّبت ، فتقول : الجزء الثالث والثالث عشر ، والمقامة الثالثة والثالثة عشرة . **(والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك)** ، فتؤنّث مع المذكر وتذكّر مع المؤنث ، **(فتقول : ثلاثةُ رجال بالتاء ، وثلاثُ إماء[3] ، بتركها . قال الله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِم سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾)** [الحاقة/٧] . وقال ابن مالك[4] : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم ، لأن

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ط » : (واحدة) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٩٧ .

الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كـ : « زُمْرَة وأمَّة وفِرْقَة » ، فالأصل أن تكون[1] بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستُصحب [١٩٤/ب] الأصل مع المذكّر لتقدّم رتبته ، وحُذفت مع المؤنث فرقًا لتأخر رتبته . انتهى .

(و) الحكم (الثاني) من حكمَي[2] واحد واثنين : (**أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود ، لا تقول : واحدُ رجلٍ ، ولا : اثنا رجلين ، لأن قولك : رجل ، يفيد الجنسية والوحدة وقولك : رجلان ، يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما**) ، فأما قوله : [من الرجز]

٨٧١ ــ .... ثِنْتَا حَنْظَلِ

فقليل[3] .

وأما البواقي ، وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فلها ثلاثة أحوال : الأول : أن يقصد بها العدد المطلق . والثاني : أن يُقصد بها معدود ولا يُذكَر . والثالث : أن يقصد بها معدود ويذكَر .

فأما لو قصد بها العدد المطلق . فإنها كلها بالتاء ، نحو : ثلاثة نصف ستة ، ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة ؛ خلافًا لبعضهم ؛ وأما إذا أريد بها معدود ولَم يذكر في اللفظ ،

---

(١) في « ب » : (يكون) .

(٢) في « أ » : (حكم) .

٨٧١- تمام الرجز : (كأن خصييه من التدلدلِ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظلِ)

وهو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في خزانة الأدب ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ ، ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشماء الهذلية في الدرر ٥٣٢/١ ، وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٥٢٦/٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٨٩ ، وتاج العروس (دلل) (هدل) (ثني) (خصى) ، وتهذيب اللغة ١٩٩/٦، ٤٧٨/٧ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧ ، وديوان الأدب ١١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥١٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧ ، وشرح المفصل ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦/٦ ، ١٨ ، والكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، وكتاب العين ٢٥/٤ ، ٢٨٧ ، ولسان العرب ٢٤٩/١١ (دلل) ، ٦٩٢ (هدل) ، ١١٧/١٤ (ثني) ، ٢٣٠ (خصا) ، والمخصص ١١٠/١٢ ، ٩٨/١٦ ، ١٠٠/١٧ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، والمنصف ١٣١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ .

(٣) وقيل : (ضرورة) . انظر شرح ابن الناظم ص ٥١٨ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ ، والدرر ٥٣٢/١ ، والارتشاف ٣٥٨/١ .

فالفصيح أن تكون[1] بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث ، كما لو ذكر المعدود . فتقول : « صمتُ خمسةً » ، تريد أيامًا ، و« سهرت خمسة » ، تريد ليالِيَ .

ويجوز أن تحذف التاء كما[2] في المذكَّر ، كالحديث : « ثُمَّ أَتْبِعْهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّال »، وأما إذا قُصد بها معدود وذكِر ، **(فلا تستفاد العِدَّة والْجِنس إلا من العدد والمَعدود جميعًا ، ذلك لأن قولك : « ثلاثة » ، يفيد العِدَّة دون الجنس . وقولك : « رجال » ، يفيد الجنس دون العدة ، فإذا قصدت الإفادتين)** ، وهما العدة والجنس ، **(جمعت بين الكلمتين)** وهما : العدد والمعدود . فقلت : ثلاثة رجال . وثلاث إماء ، بالتاء مع المذكر ، وبعدمها مع المؤنث ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٦ــ ثَلاثَــةً بالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشْــرَهْ   في عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ مُذَكَّــرَهْ

٧٢٧ــ في الضِّدِّ جَــرِّدْ . . . . [١٩٥/أ]   . . . .

---

(١) في « أ » : (يكون) .

(٢) سقط من « ب » ، « ط » .

(فصـــــــــــــل)

[٢٧٠] ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع :

مفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد واثنان[1] وعشرون وتسعون وما بينهما .

ومضاف ، وهو أيضًا عشرة ألفاظ : مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما .

ومركّب ، وهو تسعة ألفاظ : أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما .

ومعطوف وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون وما بينهما . فمميِّز العشرين ، والتسعين وما بينهما ، والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، والأحد والعشرين ، والتسعة والتسعين وما بينهما ، مفرد منصوب . و(**مُمَيز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس**) ، وهو ما يفرّق بينه وبين مفرده بالتاء غالبًا ، (كـ : « **شجر وتَمْر** » . **أو اسم جمع**) ، وهو ما دَلَّ على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه غالبًا ، (كـ : «**قوم ورهط**» ، **خُفِضَ بـ«مِن» تقول** : « **ثلاثة**) من الشجر غرستُها » ، و«خمسة (**من التمر**) أكلتها» ، (و« **عشرة من القوم**) لقيتهم » ، و« تسعة من الرهط صحبتهم » . (**قال الله تعالى** : ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ** ﴾) [البقرة/٢٦٠] . وعلَّل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه .

قال الموضح في الحواشي : قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة ، فإن صيغته كصيغة الواحد ، وإن كان لا ينطبق[2] على الواحد ، والدليل على أنه يعامل لفظًا معاملة الواحد ، أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ، ويُفرد الْخَبَر عنه ، نحو : الرَّكْبُ سائرٌ . انتهى .

(**وقد يُخفض**) مُمَيِّز اسْمَي الجنس والجمع ، (**بإضافة العدد**) إليه ، فاسم الجمع (**نحو** : ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ [النمل/٤٨] . **وفي الحديث** : « **لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ** »[3] . **وقال الشاعر**) : [من الوافر]

(١) في « أ » ، « ط » : (اثنتان) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (ينطلق) .

(٣) أخرجه البخاري برقم ١٣٤٠ ، ١٣٩٠ ، ومسلم في أول كتاب الزكاة برقم ٩٧٩ .

٨٧٢ـ (ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَودٍ) لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ على عِيَالِي

والذَّود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من [١٩٥/ب] لفظها . كذا في الصحاح[1]. وذاله الأولى معجمة ، والثانية مهملة . و« الأنفس » : جمع نَفْس ، وهي مؤنثة ، وإنما أنَّث عددها ، لأن النفس كثر استعمالها مقصودًا بها إنسان . قاله المرادي[2] . واسم الجنس كقول جندل بن المثنى : [من الرجز]

٨٧٣ـ كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

فـ « حنظل » : اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل/٤٨] قاله الموضح . واتفق الجميع على الخفض بـ « من » . وأما بالإضافة ففيه مذاهب :

أحدها : الجواز على قلَّة ، وهو ظاهر كلام الموضح هنا[3] ، تبعًا لابن عصفور[4] .

والثاني : الاقتصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين[5] .

والثالث : التفصيل في اسم الجمع ، فإن كان مما يُستعمل للقليل فقط نحو : « نَفَرٍ ، ورَهْطٍ ، وذَوْدٍ » ، جازَ . وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير ، كـ : « قوم ونسوة » ، لم يجز . حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني . وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لِمَا يدل على الكثرة ، وأمَّا : ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨] فمسموع . انتهى .

(وإن كان) مُميزها **(جَمعًا ، خُفض بإضافة العدد إليه ، نحو : ثلاثة رجال)** وثلاث إماء ، **(ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمَي الجمع والجنس بِحسب حالهما)** باعتبار

٨٧٢- البيت للحطيئة في ديوانه ٢٧٠ ، والأغاني ١٤٤/٢ ، والإنصاف ٧٧١/٢، وخزانة الأدب ٣٦٧/٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٩٤ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والكتاب ٥٦٥/٣ ، ولسان العرب ١٦٨/٣ (ذود) ، ٢٣٥/٦ (نفس) ، ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر ٥٣٤/١ ، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٩٠/٢ ، ٥٤٠ ، وشرح ابن الناظم ٥١٩ ، وشرح الأشموني ٦٢٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٠٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٥٣/١ ، ١٧٠/٢ .

(١) الصحاح (ذود) .

(٢) شرح المرادي ٣٠٤/٤ .

٨٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٨٧١ .

(٣) سقط من « ط » .

(٤) المقرب ٣٠٥/٢ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٥٨/١ .

عود الضمير عليهما[١] ، تذكيرًا وتأنيثًا ، (**فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما**[٢]) ، فإن كان ضميرهما[٢] مذكرًا ، أنّث العدد ، وإن كان مؤنثًا ذكّر .

(**فتقول**) في اسم الجنس : (**ثلاثةٌ من الغنم**) عندي ، (**بالتاء**) في ثلاثة ، (**لأنك تقول : غنم كثير ، بالتذكير**) للضمير المستتر في : كثير ، (**وثلاث من البط ، بترك التاء**) من ثلاثة[٣] ، (**لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث**) للضمير المستتر في : كثيرة .

(**و**) تقول : (**ثلاثة من البقر**) ، بالتاء ، (**أو : ثلاث**) ، بتركها ، (**لأن**) ضمير البقر يجوز فيه [١٩٦/أ] التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك أن[٤] (**في البقر لغتين : التذكير والتأنيث . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ﴾**) [البقرة/٧٠] بتذكير الضمير ، (**وقرئ : تشابهت**) بتأنيثه[٥] .

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع : ما فيه لغتان ، التذكير فقط[٦] وهو : الغنم . وما فيه لغة [٢٧١] التأنيث فقط وهو : البط ، وما فيه لغتان ، التذكير والتأنيث وهو : البقر ، ولم يُمَثِّل[٦] لاسم الجمع ، وفصَّل فيه ابن عصفور فقال[٧] : إن كان لمن يعقِل فحكمه حكم المذكر كـ : القوم والرهط والنفر . وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كـ : الجامل والباقر .

(**و**) التذكير والتأنيث (**يعتبران مع الجمع بحال مفرده**) فإن كان مفرده مذكرًا أنّث عدده ، وإن كان مؤنثًا ذكّر ، (**فلذلك تقول : إصطبلات**) جمع إصطبل ، بقطع الهمزة المكسورة ، (**وثلاثة حَمَّامات**) جمع حَمَّام ؛ بتشديد الميم ؛ (**بالتاء فيهما**) اعتبارًا بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ، ولا تقول : ثلاث ، بتركها ؛ (**اعتبارًا بالجمع ، خلافًا للبغداديين**) والكسائي[٨] . ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك[٩] .

---

(١) في « ب » : (إليهما) .

(٢) في « ب » : (ضميرها) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (ثلاث) .

(٤) في « ب » : (لأن) .

(٥) في البحر المحيط ٢٥٤/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥٢/١ أنها قراءة أُبَيّ .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٧) المقرب ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ .

(٨) الارتشاف ٣٦١/١ .

(٩) الكتاب ٥٦١/٣ - ٥٦٢ .

وتقول: ثلاث سحابات؛ بترك التاء؛ اعتبارًا بالسحابة فإنها مؤنثة، **(ولا يُعتبَر من حال الواحد حالُ لفظه)** في التأنيث والتذكير **(حتى يقال: ثلاث طَلَحات؛ بترك التاء)** نظرًا إلى تأنيث لفظ واحده وهو: طلحة، **(ولا)** يعتبر **(حال معناه)** تذكيرًا وتأنيثًا، **(حتى يقال: ثلاث أشخص؛ بتركها)** أيضًا؛ نظرًا إلى تأنيث معنى واحده وهو شخص، **(تريد: نسوة)**، لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث[1]. **(بل يُنظَر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره، فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول: طَلْحَةُ حَضَرَ، وهندٌ شخصٌ جميلٌ،** [١٩٦/ب] **بالتذكير فيهما تقول: ثلاثةُ طَلَحات، وثلاثةُ أَشْخُصٍ؛ بالتاء فيهما؛ فأما قوله)** وهو عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

٨٧٤ — فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنتُ أَتَّقِي **(ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ)**

(فضرورة).

وكان القياس فيه: ثلاثة شخوص؛ بالتاء؛ ولكنه كنّى بالشخوص عن النساء. **(والذي سهَّل ذلك قوله: كاعبان ومعصر)**، أي: هن كاعبان ومعصر، **(فاتصل باللفظ ما يعضِّد المعنى المراد)** وهو التأنيث. **(ومع ذلك فليس بقياس خلافًا للناظم)**، بل قال[2]: إن اقترن باللفظ ما يرجِّح جانب المعنى، ترجَّح. والكاعب: الجارية حين يبدو ثديها للنهود. والمعصر؛ بضم الميم وكسر الصاد المهملة: الجارية أول ما أدركت، سُمِّيت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب. قاله الخليل. **(وإذا كان المعدود صفة)** منوِّنًا موصوفها، **(فالمعتبر)** في التذكير والتأنيث **(حال الموصوف المنوي لا حالها)**. فإن كان الموصوف مذكَّرًا، أنِّث العدد، وإن كان مؤنثًا ذكِّر. **(قال الله تعالى)**: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ **(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾)** [الأنعام/١٦٠] بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، **(أي: عشر حسنات أمثالِها. ولولا ذلك)** الاعتبار **(لقيل: عشرة)** بالتاء **(لأن الْمِثْلَ)** الذي هو

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥١٩: (الشخص مؤنثة)، وفي الكتاب ٥٦٢/٣: (الشخص اسم مذكر).

٨٧٤– البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩، والأغاني ٩٠/١، وأمالي الزجاجي ص ١١٨، والإنصاف ٧٧٠/٢، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣، والكتاب ٥٦٦/٣، ولسان العرب ٤٥/٧ (شخص)، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح ابن الناظم ص ٥١٩، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٩، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والمقرب ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣.

واحد الأمثال (**مذكر . و**) تقدَّم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده . (**تقول : عندي ثلاثة رَبْعَات ، بالتاء**) في ثلاثة (**إن قدَّرت**) الموصوف (**رجالاً ، وبتركها إن قدَّرت**) [الموصوف][1] (**نساء**) ، لأن ربعات ؛ بفتح الباء ؛ في الأصل اسم ، ثم استعملت في الصفة ، وهي جمع ربعة ؛ بسكونها ؛ يوصف بها المذكر والمؤنث . يقال : رجل رَبْعَةٌ [١٩٧/أ] وامرأة رَبْعَةٌ : وهي المربوع لا طويل ولا قصير .

واعتبار توهُّم الموصوف كاعتبار نيَّته ، (**ولهذا**) ترى العرب (**يقولون : ثلاثةُ دوابٍّ ؛ بالتاء ؛ إن**[2] **قصدوا ذكورًا ، لأن الدابة**) وهي لغة كلُّ ما يدبُّ على الأرض (**صفة في الأصل**) غلبت عليها الاسمية ، (**فكأنهم [٢٧٢] قالوا : ثلاثةُ أحْمِرَة**) ، جمع حِمَار ، (**دوابٍّ . وسُمِع**) من كلامهم : (**ثلاثُ دوابٍّ ذكور ، بترك التاء ، لأنَّهم**) اعتبروا تأنيث اللفظ ، و(**أجروا الدابة مجرى**) الاسم (**الجامد**) نظرًا إلى الحال ، (**فلا يجروها على موصوف**) . قاله ابن مالك[3] أخذًا من قول ابن عصفور[4] : وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسمًا .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » ، « ط » : (إذا) .

(٣) شرح التسهيل ٢/٤٠٠ .

(٤) المقرب ٢/٣٠٧ .

(فصـــــــــــــل)

(الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة ، وهي نوعان :

أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ ، **(وحق ما تضـاف إليه أن يكون جمعًا مكسَّرًا)** ليطابق العددُ المعدودَ لفظًا ، **(من أبنية القلّة)** ليتطابقا معنًى.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٧ــ . . . . وَالْمُمَيِّزَ اجْـرُرِ   جَمْعًـا بلَفْـظِ قِلَّــةٍ في الأَكْـثَرِ

(نحو : ثلاثةُ أَفْلُسٍ) من الجوامد ، **(وأربعةُ أَعْبُدٍ)** من المشتقات الجارية مجرى الجوامد .

و : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان/٢٧] من المائعات ، وثمانية أحمال ، وتسعة جِبيةٍ ، وعشرة أرغفة .

(وقد يتخلّف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) ، وهي : الجمع والتكسير والقلّة ، **(فيضاف للمفرد)** في مسألتين :

إحداهما : أن يكون اسم جمع ، وذلك قليل نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل/ ٤٨] ، و : « خَمْسِ ذَوْدٍ »(١) .

والثانية : في لفظ واحد . **(وذلك إن كان نحو : ثلاثُمِائَة وتسـعمِائَة)** ، لأن المائة وإن أفردت لفظًا فهي جمعٌ معنًى ، لأنها عشر عشرات وهو عدد [١٩٧/ب] قليل . قاله الموضح في الحواشي .

(وشذ في الضرورة قوله) ، وهو الفرزدق : [من الطويل]

٨٧٥ ــ **(ثَلاَثُ مِئِيْنٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِـهَا)**   رِدَائِي وَجَلَّتْ عَـنْ وُجُـوهِ الأَهَـاتِمِ

ووجه شذوذه أن المائة إذا جُمعت كان أقل مفهوماتها ثلاثمائة . وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب(٢) .

---

(١) أخرجه البخاري في الزكاة برقم ١٣٤٠ ، ١٣٩٠ .

٨٧٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٠/٧ ، ٣٧٣ ، واللسان ٣١٧/١٤ (ردى) ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٣/٤ ، وشرح ابن الناظم ٥١٨ ، وشرح الأشموني ٦٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥١٨ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، والمقتضب ١٧٠/٢ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥١٨ : (يقال : ثلاث مائة ، وقد يقال ثلاث مئات وثلاث مئين) .

(ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَل تكسير الكلمة ، نحو : ﴿ سَبْعُ سَمٰوات ﴾ [البقرة/٢٩] و : خَمْسُ صَلوَات و : ﴿ سَبْعَ بقَرات ﴾) [يوسف/٤٣] فإن : سماء وصلاة وبقرة ، لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً ، فضلاً عن أن يكون للقلّة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلّة عند سيبويه وأتباعه[1] .

(والثانية : أن يجاور) ؛ بالراء المهملة ؛ (ما أهمل تكسيره) ، وإن كان هو مسموع التكسير (نحو : ﴿ سَبْعَ سُنْبُلاَت ﴾ [يوسف/٤٣] فإنه) كسِّر على : سنابل . ولكنه (في التَّنْزِيل مجاور لـ : سَبْعَ بَقَرَات) المهمل تكسيره ، فلذلك حسُن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسَّرًا نحو : ﴿ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة/٢٦١] .

وبقي مسألتان :

إحداهما : أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو : ثلاثُ سُعَادَات فإنَّ[2] جَمْعَ سُعَاد على : سَعَائِد ، خلاف القياس . كذا قال ابن مالك[3] . وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو : رسالة ورسائل ، وأنَّ نحو : عجائز ، يُحفَظ ولا يُقاس عليه .

والثانية : أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو : ﴿ في تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل/١٢] قال الموضح : كذا ظهر لي ، فإن تكسير آيةٍ على : آيٍ جائز لكنه ليس بالفاشي . وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره . قال : وفيه نظر .

(ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداهما : أن يُهمَل بناء القلَّة ، نحو : ثلاثُ جَوَارٍ ، وأربعةُ رِجَالٍ ، وخَمْسَةُ دَرَاهِمَ) . فإنَّ : جارية ورجلاً ودرهمًا ، لم يستعمل لها جمع قلة . وأما أرْجُل فجمع : رِجْل ، بكسر الراء وسكون الجيم .

(والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذٌّ قياسًا أو سَماعًا ، فيُنَزَّلُ لذلك مَنْزِلَة المعدوم) [١٩٨/أ] ويعدل عنه[4] إلى جمع الكثرة .

(فالأول) وهو الشاذ قياسًا (نحو : ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوء ﴾ [البقرة/٢٢٨] فإن جَمْعَ : قَرْءِ ؛ بالفتح ؛ على أقراء ، شاذ) ، كما سيأتي في باب جمع التكسير . نعم إنَّ جعْل قُرُوء

(١) الكتاب ٦٠٣/٣ .
(٢) في « أ » : (فإنه) .
(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ .
(٤) في « أ » : (منه) .

جَمعًا لـ : قُرْء ؛ بالضَّمِّ ؛ كان قياسًا . والقرء ؛ بالفتح والضم ؛ يطلق على الطُّهْرِ والحَيْضِ .

(والثاني) : وهو الشاذ سَمَاعًا (نَحو : ثلاثةُ شُسُوعٍ) ؛ بمعجمة فمهملة ؛ (فإن أَشْسَاعًا) وإن كان قياسًا لأن مفرده : شِسْع ، بكسر أوله [١] وسكون ثانيه : أحد سُيُور النعل [١] ، وأفعالٌ قياس فيه كـ : حِمْل وأحْمَال ؛ بالحاء المهملة ؛ ولكنه (قليل الاستعمال) .

(النوع الثاني) من النوعين : (المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو) : ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مِائَةَ جَلْدَةٍ) ﴾ [النور/٢] ، (و) نحو : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ (أَلْفَ سَنَةٍ) ﴾ [العنكبوت/١٤] وإنما كان حقهما ذلك ؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ، لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد . والألف عوض من [٢] عشر مائة ، وهي [٢٧٣] تُميّز [٣] بمفرد مَخفوض ، فعوملت الألف معاملة ما عوّضت منه . (وقد تضاف المائة إلى جمع ، كقراءة الأخوين حمزة والكسائي : ﴿ ثَلاثَمِائَةِ سِنِينَ ﴾) [الكهف/٢٥] بحذف التنوين للإضافة [٤] .

قيل : ووجه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت تعشيرًا للعشرات ، والعشرة تعشيرًا للآحاد . وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد . ومن نوَّن فقيل : هو عطف بيان ، أو بدل من ثلاثمائة [٥] .

وردَّ بأن البدل على نية طرح الأول . [١٩٨/ب] وعلى تقدير طرحه يكون المعنى : ولبثوا في كهفهم سنين ، فيفوت التنصيص على كمية العدد . ويُجاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة . ولا يكون : سنين تمييزًا لأنه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا : تسعمائة وتسع سنين . قاله الموضح في الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٨ـ وَمِائَـةٌ وَالأَلْـفَ للفَـرْدِ أَضِـفْ وَمِائَـةٌ بـالجَمْعِ نَـزْرًا قَـدْ رُدِفْ

(وقد تُميَّز) الْمائة (بِمفرد منصوب [٦] ، كقوله) ، وهو الربيع بن ضبع

---

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) في « أ » : (عن) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (تميز) .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ مائةٍ ﴾ وقرأها (مائةِ) بالإضافة : حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش وطلحة وابن سعدان . انظر الإتحاف ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٧/٢ .

(٥) انظر الإتحاف ص ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٥٢٠ : (وقد شذّ تمييز المائة بمفرد منصوب) .

الفزاري : [من الوافر]

٨٧٦ ــ (إِذَا عَاشَ الفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا) فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ والفَتَاءُ

فـ « عامًا » : تمييز منصوب بعد مائتين .

قال ابن مالك[1] : وذلك يقوِّي ما أجازه ابن كيسان من نحو : الألف درهمًا والمائة دينارًا بالنصب . ويؤيده قول حذيفة ﷺ : « ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة » بالنصب ، فأجري « أل » في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون . وروي بخفض مائة ، على زيادة « أل » . أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب « أل » أو إبدال مائة من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع مثل : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر/٥٤] ، والحق أن البيت ضرورة ، والرواية شاذة .

٨٧٦- البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/٢٥٤ ، وخزانة الأدب ٧/٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، والدرر ١/٥٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥ ، والكتاب ١/٢٠٨، ٢/١٦٢ ، ولسان العرب ١٥/١٤٥ (فتا) ، والمقاصد النحوية ٤/٤٨١ ، وهمع الهوامع ١/١٣٥، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٤/٢٥٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢ ، وشرح الأشموني ٣/٦٢٣ ، وشرح المفصل ٦/٢١ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، والمقتضب ٢/١٦٩، والمنقوص والممدود ص ١٧ .

(١) شرح التسهيل ٢/٣٩٥ .

(فصـــــــــــــل)

(فإذا تَجاوزت العشرة جئت بكلمتين :

الأولى : النَّيِّف) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة ؛ وقد تخفف[١] كـ : هَيْـن ، وأصله الواو ، من نافَ ينوفُ إذا زاد . وقال أبو زيد[٢] : **(وهو التسعة فما دونَها)** ، وقـال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات[٣] : النَّيِّف من العدد : ما جاوز العقد إلى الثلاثة ، هذا قول أهل اللغة ، وفي الصحاح والقاموس[٤] : كل ما [١٩٩/أ] زاد على العقد فهو نيْفٌ حتى يبلغ العقد الثاني . انتهى .

والعَقْدُ ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف ، **(وحكمتَ لَها)** ، أي للكلمة الأولى وهي النيِّف ، **(في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلــــك)** الـتركيب ، **(فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، و)** أجريت **(ما دون ذلك)** وهو : الأحد[٥] والاثنان **(على القياس ، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى)** بإبدال الواو همـزة فيهما .

إلا أن الأول شاذ لازم[٦] غالبًا . والثاني : مطرد على الأصح كـ : إشـاح وإكـاف ، ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا : وَحَـد . ولم ينبـهوا عليـه في إحْـدَى ، وأتـوا بـأحد وإحدى مع التركيب **(مكان واحد وواحدة)** مع الإفراد ، خوف الالتباس بالصفة .

(ويبنى الجميع) من النيِّف والعَقْد بعد التركيب **(على الفتح)** ، ليعادل خفَّته ثقل الـتركيب ، أما بناء الكلمة الأولـى فلأنها نزِّلت منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما

(١) في « ط » : (يخفف) .

(٢) في شرح القصائد التسع ص ٢٢٨ أن الجرمي حكى عن أبي زيد : أن النيف ما بين الواحد إلى التسعة .

(٣) شرح القصائد التسع ص ٢٢٨ .

(٤) الصحاح والقاموس (نوف) .

(٥) في « أ » : (الواحد) .

(٦) في « أ » : (لا لازم) .

بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع التنوين ، (**إلا اثنين واثنتين فتعربهما**) بالألف رفعًا وبالياء جرًّا ونصبًا (**كالْمُثَنَّى**) ، لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد ، وقيل : مضافان إليه . وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف .

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر [٢٧٤] أخواتهما[١] .

وردَّ بأنهما لو كانا مبنيين لزما [١٩٩/ب] الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد ، ولهذا قالوا : لا يَدَيْن بهَا[٢] لَكَ (**وإلا : ثماني ، فلَكَ فتح الياء**) لأنها مفتوحة في ثمانية . قاله السهيلي في الروض . (**و**) لك (**إسكانها**) كما في : معدي كرب .

(**ويقل حذفها مع بقاء كسر النون**) لأنها ياء زائدة ، فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها فأشبهت : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُوْنِ ﴾ [الزمر/١٦] . (**و**) يقل[٣] حذفها (**مع فتحها**) ، أي النون ، لأنها لما كانت تُضَمُّ في الآخر إذا كان الآخر نون ، كقوله : [من الرجز]

٨٧٧ ــ لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

جُعلت فتحة بناء على التركيب .

(**والكلمة الثانية**) من الكلمتين : (**العشرة ، ويرجع بها إلى القياس**) في (**التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث**) ، فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث ، رجوعًا إلى الأصل ، لئلا يُجمع بين علامتَي تأنيث ، (**وتبنيها على الفتح مطلقًا**) سواء أكانت مع اثنين واثنتين أم مع غيرهما . أما بناؤها مع اثنين واثنتين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة ، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِيَ . وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين ، وهو حرف مبني على السكون ، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيهًا على الفرعية ، واختير الفتح طلبًا للتخفيف .

---

(١) الارتشاف ٣٦٦/١ .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (لها) ، والتصويب من لسان العرب ٤٢٤/١٥ (يدي) ، وفيه : (ابن سيده : وقولهم لا يدين لك بها ، معناه لا قوة لك بها ، لَم يحكه سيبويه إلاَّ مثنى ، ومعنى التثنية هنا : الجمع والتكثير) . وفي الكتاب ٢٧٩/٢ أن إثبات النون في هذا القول أحسن وهو الوجه .

(٣) في « ط » : (ونقل) .

٨٧٧– الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦٥/٧، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، واللسان ١٠٣/٤(ثغر)٨١/١٣ (ثمن) ، وتاج العروس ٣٢/١٠ (ثغر) (ثمن) ، وتهذيب اللغة ١٠٧/١٥ ، وشرح التسهيل ٤٠٣/٢ .

(وإذا كانت) العشرة مختومة **(بالتاء سكَّنت)** أنت **(شينها في لغة الحجازيين)**، فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

(وكسرها في لغة) أكثر بني **(تميم)**[١] تشبيهًا بتاء كيف . **(وبعضهم)**، وهم الأقلُّون من بني تميم [٢٠٠/أ] **(يفتحها)**، إبقاء لها على أصلها من الفتح . وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع : ﴿ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا ﴾[٢] [البقرة/٦٠] وبعضهم يسكّن العين من عشرة ، فيقول : أحَدَ عْشَرَ ، احترازًا من توالي المتحركات . قاله في المفصَّل[٣] .

(وقد تبيَّن بما[٤] ذكرنا أنك تقول) : عندي **(أَحَدَ عَشَرَ عبدًا ، واثْنَا عَشَرَ رجُلاً ، بتذكيرهما)**، أي : النيِّف والعقد من المثالين ، **(وثلاثةَ عَشَرَ عبدًا ، بتأنيث الأوَّل)** وهو ثلاثة ، **(وتذكير الثاني)** وهو عشر . **(وتقول)** : عندي **(إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً ، واثنتا عَشْرَةَ جارِيةً ، بتأنيثهما)**، أي : النيِّف والعَقْد من المثالين .

وإنما جمعوا بين تأنيثين في : إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين ، وفي اثنتا عشر إما لأن التاء بدل من الياء ، وليست للتأنيث . أو لأنها زائدة للإلحاق بـ « أصبهان » . وإما لأن « اثنان واثنتان » معربان ، وعشرة مبنية ، والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان : مضاف ومضاف إليه ، وإما لأنهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون .

قال الموضح : كل ذلك قد قيل ، والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي لأنهم قالوا في اسم الفاعل : خامِسَ عَشَرَ في المذكر ، وخامِسَةَ عَشَرَةَ في المؤنث فأنَّثوا الكلمتين جميعًا وبنوهما على الفتح ، وذلك مُجمع عليه ، وكذا في الباقي فدلَّ على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب . انتهى .

(و) تقول : عندي **(ثلاث عشرة جارية ، بتذكير)** الجزء **(الأول وتأنيث)** الجزء **(الثاني)** وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٠٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢١ ، والارتشاف ٣٦٥/١ .

(٢) لم تنسب هذه القراءة إلى يزيد ، بل إلى الأعمش وابن فضل الأنصاري . انظر البحر المحيط ٢٢٩/١ ، والكشاف ٧١/١ ، والمحتسب ٨٥/١ . وقد نسب إلى يزيد أنه قرأها (عشِرة) ؛ بكسر الشين ، انظر المصادر السابقة ، وحاشية يس ٢٧٤/٢ .

(٣) لم أجده في المفصل خلال حديثه عن العدد ، انظر المفصل ص ٢١٢ – ٢١٦ ، وفي لسان العرب ٥٦٨/٤ (عشر) : (قال ابن السكيت : ومن العرب من يسكّن العين فيقول أَحَدَ عْشَرَ ، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر ، وقال الأخفش : إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت حركاته) .

(٤) في « ط » : (مِمَّا) .

٧٢٩ــ وَأَحَــدَ اذْكُــرْ وَصِلَنْــهُ بِعَشَــرْ ....

الأبيات [٢٠٠/ب] الستة[1] .

(**فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير ، والتسع عشرة في التأنيث ، استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول**) : عندي (**عشرون عبدًا**) ، وعشرون أمة ، وثلاثون عبدًا (**وثلاثون أمة**) . والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز ، (**وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو** : ﴿ **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** ﴾ [يوسف/٤] ، ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهرًا** ﴾ [التوبة/٣٦] ، ﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾) [الأعراف/١٤٢] ، ﴿ فَلَبِثَ فِيْهِم أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِيْنَ عَامًا ﴾ [العنكبوت/١٤] ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيْنًا ﴾ [المجادلة/٤] ، ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُوْنَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة/٣٢] ، ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِيْنَ جَلْدَةً ﴾ [النور/٤] ، (﴿ **إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** ﴾) [ص/٢٣] .

(**وأما قوله تعالى** : ﴿ **وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا** ﴾ أُمَمًا ﴾ [الأعراف/١٦٠] ، (**فـ : أسباطًا**) ليس بتمييز لأنه جمع ؛ وإنما هو (**بدل من اثنتي عشْرة**) ، بدل كلّ من كلّ ، (**والتمييز محذوف أي : اثنتي عشرة فرقة**) . قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما . (**ولو كان : أسباطًا ، تمييزًا**) عن اثنتي عشرة ، (**لذكّر**) ؛ بتشديد الكاف ؛ (**العددان**) ولقيل : اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث ، (**لأن السِّبْط**) واحد الأسباط (**مذكر**) ، فكان يجب أن تجرّد التاء من عدده .

(**وزعم الناظم**) في شرح الكافية[2] (**أنه**) لا حذف ، وأن أسباطًا (**تمييز ، وأنَّ ذكْرَ « أُمَمًا » رجَّح حكم التأنيث**) في [٢٧٥] أسباطًا لكونه وُصف بـ « أُمَمًا » جمع أُمَّة ، (**كما رجَّحه**) ؛ أي التأنيث ؛ في : شُخوص (**ذِكْرُ** [٢٠١/أ] : **كاعبان ومعصر في قوله**) :

[من الطويل]

---

(١) الأبيات هي :

....	مُرَكّبًا قَاصِدَ مَعْدُود ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأنيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ	والشِّينُ فِيهَا عَن تَميم كَسْرَهْ
ومَعَ غَيرِ أَحَدٍ وإِحْدَى	مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فافْعَلْ قَصْدَا
ولِثلاثَةٍ وتسْعَةٍ ومَا	بَيْنَهُمَا إن رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
وأوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَي وعَشْرَا	إثْنَي إذَا أُنْثَى تَشَا أو ذَكَرا
واليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وارْفَعْ بِالأَلِفْ	والْفَتْحُ في جُزْءَي سِواهُمَا أُلِفْ

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٦٤ .

٨٧٨ ــ فَكَانَ مِجنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي (ثَلاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ)

وكان القياس : ثلاثة شخوص ، لأن الشخص مذكر ، ولكنه لما فسره بـ : كاعبان ومعصر ، وهما مؤنثان رجّح تأنيثه . وما ذكره الناظم في الآية ، مخالفًا في شرح التسهيل[1] « إن أسباطًا بدل لا تمييز » . انتهى .

والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مُشْكِلٌ على قولهم : إن المبدل منه في نية الطرح غالبًا . ولو قيل : وقطّعناهم أسباطًا لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه .

والقول بأنه تمييز مُشْكِلٌ على قولهم : إنَّ تمييز العدد المركب مفرد ، وأسباطًا جمع . وقال الحوفي : « يجوز أن يكون أسباطًا نعت الفرقة ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأممًا : نعت الأسباط ، وأنّث العدد وهو واقع على الأسباط ، وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أمّة كقوله : [من الوافر]

٨٧٩ ــ ثلاثةُ أنْفُس ....

يعني رجالاً . انتهى .

فارتكب الوصف بالجامد ، والكثير خلافه . وذهب الفراء إلى جواز جميع التمييز . وظاهر الآية يشهد له ، ويشهد له أيضًا ما روي من قول ابن مسعود ؛ رضي الله تعالى عنه : « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض » . وتخريج أبي حيان على أن : بني مخاض : حال من عشرين ، أو نعت لها ، والتمييز محذوف خلاف الأصل ، وإلى تمييز المركب أشار الناظم بقوله :

٧٣٦ــ وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

٨٧٨- تقدم تخريج البيت برقم ٨٧٤ .

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣ .

٨٧٩- تمام البيت : (ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جار الزمان على عيالي) ، وتقدم تخريجه برقم ٨٧٢ .

(فصـــــــــــــل)

(ويجوز في العدد المُركب ، غير اثنَي عشر واثنتَي عشرة ، أن يضاف إلَـى مستحِقّ [٢٠١ / ب] **الْمَعدود ، فيُستغنَى عن التمييز ، نَحو : هذه أحَدَ عَشَرَ زَيـــدٍ)** ، فـ « هذه » مبتدأ ، وأحد عشر : خبره ، وزيد : مضاف إليه . وإنما لم يضف : اثنا عشر واثنتا عشرة لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون ، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تَمتنع مع ما وقع موقعها . ولا كذلك الباقي . **(ويَجب)** حينئذ **(عند البصريِّيْن البناء فِي الْجزأين)** معًا ، كما يبقى مع التمييز .

(وحكى سيبويه[١] **الإعراب في آخر)** الجزء **(الثانِي)** بحسب العوامل ، وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح **(كما في : بَعْلَبَـكّ)** . فتقـول : هـذه أحَـدَ عَشْـرُ زيـدٍ ، ورأيتُ أحَدَ عَشْرَ زيدٍ ، ومررتُ بأحَدَ عَشْرِ زيدٍ . بفتح أحَدَ في الجميع ، ورفع عشر في الأول ونصبه في الثاني وجرّه في الثالث . والفتحة في النصب علـى هـذه اللغـة غـير الفتحـة في اللغة الأولى ، لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب . **(وقال)** سيبويه[٢] في هــذه اللغـة : **(هي لغة رديئة)** وقال الأخفش : حسنة .

واختارها ابن عصفور[٣] وزعم أنها الفصحى ، ووجَّــه ذلـك بـأن الإضافـة تـردُّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب . وردَّه ابن مالك في شرح التسهيل[٤] بأن المبــني قـد يضـاف نحو : كم رجلٍ عندك ، انتهى .

وقد يفرِّق بين ما بناؤه أصلي فلا يردّ إلى الإعــراب ، ومـا بنـاؤه عـارض بسـبب التركيب فيُردُّ إليه بأدنى ملابسة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٣٧ـ وَإنْ أُضِيْــفَ عَــدَدٌ مُرَكَّــبُ يَبْــقَ البِنَـا وَعَجْـزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ

(١) الكتاب ٣/٢٩٩ .

(٢) الكتاب ٣/٢٩٩ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ .

(٣) المقرب ٢/٣٠٩ .

(٤) شرح التسهيل ٢/٤١٩ .

(**وحكى الكوفيون وجهًا ثالثًا وهو أن يضاف**) الجزء (**الأول إلى**) الجزء (**الثاني**) ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الجزء [٢٠٢/أ] الثاني بالإضافة (**كما في : عبد الله ، نحو**) ما حكى الأخفش[١] أنه سمع ممن سمع من أبي فقعس الأسدي ، وأبي[٢] الهيثم العقيلي : (**ما فعلَتْ خَمْسَةُ عَشْرِكَ**) ، برفع خمسة . وجرّ عشرك[٣] .

(**وأجازوا أيضًا هذا الوجه**) ، وهو إعراب المتضايفين (**دون إضافة**) إلى مستحق المعدود نحو : هذه خمسةُ عشرٍ ، ورأيتُ خمسةَ عشرٍ ، ومررتُ بخمسةِ عشرٍ ، بجرٍّ عشر في الأحوال الثلاثة ، وإعراب خمسة بحسب العوامل ، (**استدلالاً بقوله**) ؛ وهو نفيع بن طارق على ما قيل : [من الرجز]

٨٨٠ ــ (**كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ   بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ**)

فـ : « بنت » : مفعول ثان بـ « كُلِّف » ، ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل ، وثماني : مضاف إليه[٤] ، وعشرة : بالتنوين [٢٧٦] مجرورة بإضافة ثماني إليها ، ولم يضف إلى مستحق المعدود . والعناء ، بفتح العين المهملة : التعب والمشقة . والشقوة ، بكسر الشين المعجمة : الشقاوة .

وقول ابن مالك في التسهيل[٥] : ولا يجوز بإجماع ثماني عشر إلا في الشعر . مردود ، فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقًا في الشعر وغيره ، كما قال الموضح فليس نقل الإجماع بصحيح .

---

(١) نسب هذا القول إلى الفراء في شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ .

(٢) في « ط » : (ابن) .

(٣) بعده في شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ : (والبصريون لا يرون ذلك ، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة ، كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع) .

٨٨٠- الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦ ، والدرر ٤٩١/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٣٨/١٤ (شقا) ، والإنصاف ٣٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٩ ، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦ ، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣ ، وشرح التسهيل ٤٠٢/٢ ، والمخصص ٩٢/١٤ ، ١٠٢/١٧ ، وهمع الهوامع ١٤٩/٢ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (إليها) .

(٥) التسهيل ص ١١٨ .

(فصـــــــــــــــل)

(ويجوز أن تصوغ) أي تشتق **(من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل)** على وزن فاعِل ، **(كما تصوغه من فَعَل)** المفتوح العين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٣٨ــ وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوقُ إلَى   عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعُلا

(فتقول : ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ إلى العاشر ، كما تقول) من فعل الْمُتعدي : **(ضارِب ، و)** من اللازم : **(قاعِد)** ، إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي ، لأنه من قبيل [٢٠٢/ب] الاشتقاق من أسماء الأجناس كـ « تَرِبَت يَدَاكَ »[١] من التراب ، واستَحْجَر الطين من الحجَر ، على ما هو مبيّن في علم الاشتقاق ، ويستثنى من ذلك ما إذا أريد به معنى فاعل فإن له فعلاً ، كما صرّح به في التسهيل[٢] ، فيكون مصوغًا من المصدر .

قال في شرح التسهيل[٣] : وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلّم ، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثُّلْثِ إلى العَشْرِ ، وهي مصادر : ثَلَثْتُ الاثنين إلى عَشَرْتُ التسعة . انتهى .

وفي الصحاح[٤] : عَشَرْتُ القومَ أعْشِرُهُم عَشْرًا إذا صِرْتَ عاشِرَهُم .

(و) اسم الفاعل من العدد **(يجب فيه أبدًا أن يذكّر مع المذكر ويؤنَّث مع المؤنث)** على القياس . **(كما يجب ذلك مع ضارِب ونحوه)** من أسماء الفاعلين .

(فأما ما دون الاثنين فإنه وُضع على ذلك) الحكم **(من أوَّل الأمر فقيل)** في المذكر : **(واحد ، و)** في المؤنث : **(واحدة)** ، وهما من : وَحَدَ يَحِدُ .

---

(١) من حديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٨٠٢ ، ومسلم في الرضاع برقم ١٤٦٦ ، وتمامه : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

(٢) التسهيل ص ١٢١ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٣/٢ .

(٤) الصحاح (عشر) .

(**ولك في اسم الفاعل المذكور**) وهو : ثانٍ[1] وعاشرٌ[2] وما بينهما ، (**أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه** :

أحدها : أن تستعمله مفردًا) عن الإضافة (**ليفيد الاتصاف بمعناه مجردًا**) عن الاتصال بالعشرة ، (**فتقول : ثالث ورابع**) ، ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثًا ورابعًا ، (**قال**) النابغة الذبياني : [من الطويل]

٨٨١ ــ تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لها فَعَرَفْتُهَا (**لِستَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ**)

والمعنى : وقع في وهمي أي : ذهني ، علامات للمرأة فعرفتُ العلامات بعد ستة أعوام ، وهذا العام الذي أنا فيه سابع .

الوجه (**الثاني : أن تستعمله مع أصله**) الذي صيغ هو [٢٠٣/أ] منه ، (**ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدَّة المعينة لا غير**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٠ــ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ . . . .

(**فتقول : خامِسُ خَمْسَةٍ أي : بعض جماعة منحصرة في خمسة**) أي : واحد من خمسة لا زائد عليها ، (**ويجب حينئذ إضافته إلى أصله**) ؛ كما مثَّل ؛ (**كما يجب إضافة البعض إلى كله**) كـ : يد زيد . (**قال الله تعالى** ﴿ **إِذْ أَخْرَجَهُ الذين كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ** ﴾) [التوبة/٤٠] ، فـ « ثاني » حال من الهاء في « أخرجه » ، و« اثنين » مضاف إليهما (**وقال**) الله (**تعالى** : ﴿ **لَقَدْ كَفَرَ الذين قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ** ﴾) [المائدة/٧٣] ، فـ « ثالث » خبر « إن » ، و« ثلاثة » مضاف إليه .

(**وزعم الأخفش وقطرب**) من البصريين ، (**والكسائي وثعلب**) من الكوفيين ، (**أنه يجوز إضافة الأول**) وهو الفرع ، (**إلى الثاني**) وهو الأصل ، (**ونصبه إياه**[3]) . فعلى هذا يجوز : ثالث ثلاثة ، بجر ثلاثة ونصبها ، ونصبه إياه . فعلى هذا يجوز : ثالث ثلاثة ، بجر ثلاثة ونصبها . (**كما يجوز في : ضارب زيد**) ، جر زيد ونصبه .

(١) في « ط » : (ثاني) .

(٢) في « ب » : (عشر) .

٨٨١- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣١ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣ ، والكتاب ٨٦/٢ ، ولسان العرب ٥٦٩/٤ (عشر) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، والمقرب ١٤٧/١ ، وتاج العروس (لوم) .

(٣) الارتشاف ٣٦٧/١ .

(**وزعم الناظم**) في التسهيل[1] (**أن ذلك جائز في ثانٍ فقط**) دون غيره . وعلَّله في شرح التسهيل[2] : بأن العرب تقول : ثَنَّيْتُ الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما . يعني ولا تقل ثَلَّثْتُ الرجلين[3] ، إذا كنت الثالث منهم .

ثم قال[4] : فمن قال : ثاني اثنين بهذا المعنى عُذِرَ لأن له فعلاً ، ومن قال : ثالثُ ثلاثة[5] لا يُعْذَر لأنه لا فعل له . وتعقَّبه أبو حيان فقال[6] : ثَنَّيْتُ الرجلين ، مخالف لنقل النحاة ، ثم هو ليس نصًّا في : ثَنَّيْتُ الاثنين ، حتى يبنى عليه جواز : ثَنَّيتُ الاثنين . قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في **[٢٠٣/ب]** كتاب الأفعال[7] . وإذا جاز ثَنَّيت الرجلين ، جاز ثَنَّيت الاثنين ، ولا يتوقَّف في ذلك إلا ظاهري جامد . انتهى .

الوجه (**الثالث : أن تستعمله**[8] **مع ما دون أصله**) الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ، (**ليفيد معنى التصيير**) والتحويل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : **[٢٧٧]**

٧٤١_ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

(**فتقول : هذا رابعٌ ثلاثةً**) ، بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، (**أي : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إلاَّ هُوَ رَابِعُهُم وَلاَ خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾**) [المجادلة/٧] ، أي إلا هو مصيِّرهم أربعة ومصيِّرهم ستة .

(**ويجوز حينئذ**) ، أي حين إذا كان بمعنى مصيِّر ، (**إضافته**) إلى ما دونه (**وإعماله**) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده على نفي أو استفهام ، أو ذي خبر أو حال أو موصوف ، (**كما يجوز الوجهان**) : وهما الإضافة والإعمال (**في جاعل ومصيِّرٍ ونحوهما**) من أفعال التحويل والانتقال .

---

(١) التسهيل ص ١٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٣) في جميع النسخ : « الرجال » ، والتصويب من شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ الذي أجاز أن يقال : (ثلثت الرجلين إذا انضممت إليهما ، فصرتم ثلاثة) .

(٤) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٥) في « أ » : (ثالثة) .

(٦) الارتشاف ٣٧٣/١ .

(٧) في كتاب الأفعال ١٤٤/١ أن هذا كلام العرب ، والقياس غيره .

(٨) في « أ » : (يستعمل) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤ .

(**ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان ، فلا يقال : ثاني واحدٍ ، ولا : ثان واحدًا**) . نصَّ على ذلك سيبويه[١] . (**وأجازه بعضهم**) ، وهو الكسائي (**وحكاه عن العرب**) فقال[٢] : تقول ثاني واحد . وحكى الجوهري[٣] : ثان واحدًا .

وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلاً ، كما أن جاعلاً كذلك ، يقال : كانوا تسعةً وعشرين فَثَلَثْتُهم ، أي : فَصَيَّرْتُهُم ثلاثين ، أثْلُثُهم ، فأنا ثالِثُهُم . وهكذا إلى كانوا تِسعةً وثمانين فَتَسَعْتُهُم ، أي : فَصَيَّرْتُهُم تِسْعِيْن أتْسَعُهُم ، فأنا تاسِعُهُم . إلا أن المضارع من رَبَّعْتُهم وسَبَّعْتُهُم وتَسَّعْتُهُم [٢٠٤/أ] مفتوح العين لا مكسورها . فإذا تجاوزت ذلك قلت : كانوا تسعةً وتسعين فَأَمْأَيْتُهُم ، على أفْعَلْتُهُم ، وكذا كانوا تِسعمائة وتِسعًا وتِسعين فَآلَفْتُهُم ، فأنا مُمْءٍ ومُؤْلِفٌ .

ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السرَّاج لأبي الحسن بن الأهوازي : كان القوم عشرةً فَحَدْعَشْتُهُم إلى تَسْعَشْتُهُم ، وهم مُحَدْعَشُون ، وأنا مُحَدْعِش ومُتَسْعِش ، قال : وكذا العقود ، يقال : مُعَشْرِن ومُثَلْثِن ، ومن المائة والألف : مُمْءٍ ومُؤْلِفٌ ، لأنَّ فعلهما : أَمْأَى وأَآْلَفَ . انتهى .

الوجه (**الرابع : أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه**) ، حال كونه (**مقيدًا بمصاحبة العشرة**) ، وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة . (**فتقول : حادي عشر ، بتذكيرهما**) على القياس ، (**وحادية عشرة ، بتأنيثهما**) على القياس أيضًا . (**وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث**[٤] . **تقول : الجزء الخامس عشر**) بتذكيرهما ، (**والمقاومة السادسة عشرة**) بتأنيثهما . (**وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءهما**) وهي الواو ، (**إلى موطن لامهما**) وهي الدال . وتقول : حَادِوٌ وحَادِوَةٌ ، (**وتصيِّرها**) أي الواو (**ياء**) ، لأن الواو إذا تطرفت إثر الكسر[٥] قلبت ياء ، وتاء التأنيث في حكم الانفصال ، إلا أنك تُعِلّ حادِيًا إعلال قاضٍ ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما : الياء والتنوين ، ولا تُعلُّ حادية لتحرك الياء .

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٩ .
(٢) انظر الارتشاف ١/٣٧٢ - ٣٧٣ .
(٣) الصحاح (ثنى) .
(٤) في « أ » : (المؤنثة) .
(٥) في « ط » : (الكسرة) .

(**فتقول : حاد**) ، بحذف الياء ، ووزنه : عَالِفٌ ، (**وحادية**) ، بإثبات الياء [٢٠٤/ب] ووزنها : عالفة لأنهما من الوحدة . وحكى الكسائي عن بعض العرب : واحد عشر على الأصل . فلم يلتزم القلب كل العرب[1] .

الوجه (**الخامس : أن تستعمله معها**) ، أي مع العشرة ، (**ليفيد معنى : ثاني اثنين ، وهو انحصار العدة فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :**

أحدها ؛ وهو الأصل ؛ أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها : الوصف) ، وهو اسم الفاعل . والثاني : العشرة ، حال كون الوصف (**مركبًا مع العشرة ، و**) اللفظ (**الثالث : ما اشتق منه الوصف ، و**) الرابع : العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (**مركبًا أيضًا مع العشرة . وتضيف جملة التركيب الأول**) ، وهو الوصف المركب مع العشرة (**إلى جملة التركيب الثاني**) ، وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة . (**فتقول : ثالث عشر ثلاثة عشر**[2]) فالوصف هو : ثالث ، وما اشتُقَّ منه هو : ثلاثة ، وكل منهما مركب مع العشرة . وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح ، وجمله التركيب الأول مضافة ، وجملة التركيب الثاني مضاف إليها .

الوجه (**الثاني**) من هذه الحالة : (**أن تحذف عشر من**) التركيب (**الأول استغناء به في**) التركيب (**الثاني**) ، وتعرب الجزء الأول من أول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : هذا ثالثُ ثلاثة عشر برفع : ثالث ، بلا تنوين ، وبناء : ثلاثة عشر . قال أبو حيان[3] : وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقًا ، وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب ، وقياس من أجاز الإعمال في : ثاني اثنين ، أن يجيزه هنا . انتهى .

الوجه (**الثالث**) من هذه الحالة : (**أن تحذف العقد**) ، وهو العشرة (**من**) التركيب (**الأول ، و**) [٢٠٥/أ] تحذف (**النيِّف**) ، وهو الثلاثة في مثالنا ، (**من**) التركيب (**الثاني . ولك في [٢٧٨] هذا الوجه**) المشتمل على الحذفين المذكورين (**وجهان :**

أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو : التركيب (**فيهما فتجري الأول**) وهو الوصف (**بمقتضى حكم العوامل**) في الرفع والنصب والجر . (**وتجر الثاني**)

(١) انظر شرح المرادي ٣٢٢/٤ .
(٢) أنكر ثعلب ذلك وقال : (إنما الوجه : ثالث ثلاثة عشر لا غير) . انظر كتاب الحلل ص ٢٣٦ .
(٣) الارتشاف ٣٧١/١ .
(٤) إضافة من « ط » .

وهو العقد ، (**بالإضافة**) دائمًا فتقول : جاءني ثالثَ عشرٍ ، ورأيتُ ثالثَ عشرٍ ، ومررت بثالثِ عشرٍ ، بجرّ عشر في الأحوال الثلاثة . (و) إعراب ثالث بحسب العوامل . جزم بذلك ابن عصفور[1] . قال أبو حيان[2] : وينبغي أن لا يُقدم على هذا إلا بسماع لما فيه من الإجحاف .

الوجه (**الثاني**) من هذين الوجهين : (**أن تعرب**) الجزء (**الأول**) ، وهو الوصف ، بحسب العوامل ، (**وتبني**) الجزء (**الثاني**) وهو : العقد على الفتح ، (**حكاه الكسائي ، و**) يعقوب (**ابن السكيت ، وابن كيسان**[3] **. ووجهه أنه**) أعرب الأول لزوال التركيب ، و(**قدَّر ما حُذف من الثاني فبقي البناء بحاله**) لنية الصدر . ونظيره : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله . فيمن فتح قوة . فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها ، وبقي البناء بحاله . قاله ابن مالك[4] .

قال أبو حيان[5] : (**ولا يقاس على هذا الوجه لقلّته . وزعم بعضهم**) ، وهو أبو محمد بن السِّيد[6] ، (**أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه**) .
فتقول : جاء ثالثَ عشرَ ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ ، ومررتُ بثالثَ عشرَ ، ببناء الجزأين على الفتح في الأحوال الثلاثة .

(**وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ**) ، أي حين إذ بُنِيا ، (**على أن هذين الاسمين** [٢٠٥/ب] **منتزعان من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب**) الجزء (**الأول**) فإنه يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين .

(**ولَم يذكر الناظم**) في التسهيل (**وابنه**) في شرح النظم (**هذا الاستعمال الثالث**) ، وهو أن يحذف العقد من الأول ، والنيِّف من الثاني ، (**بل ذكرا مكانه**) ، في الكتابين المذكورين[7] : (**أنك تقتصر على التركيب الأول ، باقيًا بناء صدره ، وذكرا**) ، أي الناظم وابنه (**أن بعض العرب يعربه**) ، زاد ابنه : حكى ذلك ابن السكيت وابن

(١) المقرب ٣١٧/٢ .
(٢) الارتشاف ٣٧١/١ .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٢٥ : (حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان) .
(٤) تخليص الشواهد ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .
(٥) الارتشاف ٣٧١/١ .
(٦) كتاب الحلل ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .
(٧) التسهيل ص ١٢١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٥ .

كيسان[١] . قال الموضح : (**والتحرير ما قدَّمته**) من الاستعمال الثالث بوجهيه . وأن ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حُذف العقد من الأول والنيِّف من الثاني ، لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة . وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد ، وإلا فقد قال أبو حيان[٢] : إنه باطل ، لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبتين . وردَّه الموضح في الحواشي بأن الذي أجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وأنه يقل : حادي عشر ، وليس في كلامه ما يقتضي أنه منتزع من تركيبين . انتهى . وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان ، فإن قوله :

٧٤٤ـ وَشَاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِيْ عَشَرَا ....

معناه : استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب ، وتلخّص في هذه المسألة خمسة أوجه :

الأول : الإتيان بأربعة ألفاظ ، وإليه يشير قول الناظم :

٧٤٢ـ .... فَجِئْ بِتَرْكِيْبَيْنِ

وهو قليل الاستعمال ، حتى إن بعضهم منعه .

الثاني : أن تحذف [٢٠٦/أ] عقد الأوّل . وإليه يشير قول الناظم :

٧٤٣ـ أوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أضِفِ إلى مُرَكَّبٍ ....

الثالث : حذف هذا ونيِّف الثاني ، وبناء ما بقي .

الرابع : حذفهما وإعراب ما بقي .

الخامس : إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيِّفه .

الوجه (**السادس**) من أوجه استعمال اسم[٣] الفاعل : (**أن تستعمله معها**) ؛ أي مع العشرة (**لإفادة معنى : رابع ثلاثة**) ، فيكون بمعنى : جاعل ، وليس بمسموع . (**فتأتي أيضًا بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون**) اللفظ (**الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول : رابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ . أجاز ذلك سيبويه**[٤]) ، وجماعة من المتقدمين قياسًا ، (**ومنعه بعضهم**) ، وهم الكوفيون وأكثر البصريين ، وقوفًا مع السماع[٥] . (**وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني**) من التركيبين (**في موضع خفض**) ،

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٢٥ .
(٢) الارتشاف ٣٧١/١ .
(٣) سقط من « ط » .
(٤) الكتاب ٥٥٩/٣ .
(٥) في كتاب الحلل ص ٢٣٦ – ٢٣٧ : (أكثر النحويين على أنه لا يجوز) .

بإضافة التركيب الأول إليه . ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل ، لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بـ « أل » ، وهما منتفيان مع التركيب ، ومن ثم أجاز بعض النحويين[1] : هذا ثان أحدَ عشر وثالثٍ اثنَي عشر ، بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة .

(**ولك**) إذا أتيت بتركيبين (**أن تحذف العشرة من**) التركيب (**الأول**) فتقول : رابعَ ثلاثةَ عشرَ ، (**وليس لك مع ذلك**) الحذف للعشرة من الأول ، (**أن تحذف النيف من**) التركيب (**الثاني**) ، وتقول : رابع عشر ، بفتحهما ، (**للإلباس**) بما ليس أصله تركيبين .

ومقتضى البناء في [٢٧٩] الجزأين [٢٠٦/ب] الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه . ويزول الإلباس بإعراب الأول ، كما ذكر في الوجه الخامس . ولم أره مسطورًا .

الوجه (**السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها**) إلى التسعين ، (**فتقدّمه**) في اللفظ ، (**وتعطف عليه العقد بالواو خاصة**) ، فتقول : حادٍ وعشرون وحاديةٌ وعشرون وكذا الباقي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٤- .... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

٧٤٥- وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

وهذا لا يختص باسم الفاعل ، بل للعشرين وأخواتها مع النيِّف ثلاثة أحكام : وجوب تأخيرها عنه لأن الأقل سابق للأكثر طبعًا ، ووجوب عطفها عليه ليرتبطا ، ووجوب كون العاطف الواو ، لأنه عددٌ واحدٌ والواو للجمع .

(١) منهم ثعلب ، انظر كتاب الحلل ص ٢٣٦ .

(هذا باب كنايات العدد
وهي ثـــلاث كم وكـــأي وكـــذا)

ولكل منها كلام يخصها ، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها .

(**أما « كم » فتنقسم إلى : استفهامية بمعنى : أيّ عدد**) ، قليلاً كان أو كثيرًا ، وستعملها من يسأل عن كمية الشيء . (و) إلى (**خبريـــة بمعـــنى**) عـدد (**كثـــير**) ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير . (**ويشتركان في خمسة أمور**) :

أحدها : (**كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس**) والحقيقة ، (**والمقـــدار**) والكمية .

(و) الثاني : (**كونهما مبنيّيْن**) ، وسبب بنائـهما مشـابهة الحـرف في المعنـى . وهو في الاستفهامية حـــرف الاسـتفهام ، وفي الخبريـة حـرف التكثـير الـذي كـان يسـتحق الوضع ، أو في الوضع على حرفين .

(و) الثالث : (**كون البناء**) فيهما (**على السكون**) ، وهو الأصل في البناء .

(و) الرابع : [٢٠٧/أ](**لزوم التصدير**) ، فكل منهما له صدر الكلام .

(و) الخامس : (**الاحتياج إلى التمييز**) ، لأن كل منهما عدد مجهول .

(**ويفترقان أيضًا في خمسة أمور** :

أحدها : أن « كم » الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٦ـ مَيِّزْ في الاسْتِفْهَامِ كَـمْ بِـمِثْلِ مَـا مَـيَّزْتَ عِشْـرِينَ . . . .

(**نحو : كم عبدًا ملكت**) ، بفتح تاء الخطاب ، أما إفراده فلازم خلافًا للكوفيين ، فإنهم يجيزون جمعه نحو : « كم شهودًا لك » ، والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الحقيقة يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفًا .

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : « كم غلمانًا لك » ؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان(١) .

وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لازم ، ولا يجوز جره مطلقًا ، وهو مذهب بعض النحويين .

والثاني : أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقًا حملاً على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، والفارسي(٢) .

(و) الثالث : أنه (**يجوز جرّه بـ « من » مضمرة جوازًا ، إن جُرَّت « كم » بحرف**(٣)) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٧ـ وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

(**نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك**) ؟ هذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره ، إلا إذا دخل على « كم » حرف جر ، ليكون حرف الجر الداخل على « كم » عوضًا من اللفظ بـ « من » المضمرة . وذهب الزجاج إلى أنَّ جرّ التمييز إنما هو بإضافة « كم » إليه . وردَّ بأن « كم » بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلته . قاله ابن خروف(٤) .

(**وتُمَيَّز الْخبَرية بِمجرور**) [٢٠٧/ب] بإضافتها إليه حملاً لـ « كم » على ما هي مشابهة له من العدد . وقال الفراء(٥) : على إضمار « من » ، لأن « من » كثر دخولها على تمييز « كم » الخبرية ، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه . وهذا القول نقله ابن الخباز في [٢٨٠] شرح الجزولية . وابن مالك في شرح الكافية(٦) ، عن الخليل . (**مفرد أو مجموع**) ،

---

(١) في الكتاب ١٥٩/٢ : (ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله : كم غلمانًا لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابًا لك . . . . ويقبح أن تقول : كم غلمانًا لك) .

(٢) انظر المسائل المنثورة ص ٧٦ – ٧٧ ، وشرح المرادي ٣٢٤/٤ ، وكتاب الحلل ص ٢٣٩ .

(٣) كتاب الحلل ص ٢٣٩ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٢٧ .

(٥) الارتشاف ٣٧٩/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ .

لأن « كم » بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها، وتارة إلى مفرد، كالمائة فما فوقها. فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين. (**نحو : كم رجال جاؤوك**). كما يقال: عشرة رجال جاؤوك. (**وكم امرأة جاءتك**)، كما يقال: مائة امرأة جاءتك.

(**والإفراد أكثر**) في الاستعمال (**وأبلغ**) في المعنى من الجمع، حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد، فكم رجال، على معنى: كم جماعة من الرجال، ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو: كم قوم صدَّقوني. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٧٤٨ــ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أوْ مِائَةٍ . . . .

(و) الأمر (**الثاني : أن الخبرية تختص بـ**) الزمن (**الماضي كـ : رُبَّ**) بجامع التكثير فيهما، فلهذا (**لا يجوز : كم غلمان سأملكهم، كما لايجوز : رُبَّ غلمان سأملكهم**)، لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول.

(**ويجوز**) في الاستفهامية: (**كم عبدًا تستشريه**)، لأن الاستفهام لتعيين المجهول.

(و) الأمر (**الثالث**) مما تختص به الخبرية: (**أن المتكلم بها لا يستدعي**)، أي لا يطلب (**جوابًا من مخاطبه**)، لأنه مخبر، بخلاف المتكلم بالاستفهاميّة فإنه مُستخبِرٌ.

(و) الأمر (**الرابع : أنه**) ؛ أي المتكلم بالخبرية؛ (**يتوجه إليه التصديق والتكذيب**)، لأنه منشيء، والإنشاء لا يحتمل ذلك.

(و) الأمر (**الخامس**) مما تختص به الخبرية: (**أن المبدل منها لا يقترن** [٢٠٨/أ] **بهمزة الاستفهام**) لأنه خبر، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام. (**تقول : كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون**). بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام، لتضمنها معنى الاستفهام. (و) لهذا (**يقال : كم مالُك أعشرون أم ثلاثون**) ؟ فـ « كم » في موضع رفع بالابتداء، و« مالك » خبره، عند سيبويه[1]، وعند الأخفش بالعكس. و« أعشرون » بدل من « كم »، و« أم » عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة. و« ثلاثون » معطوف على « عشرون ».

(**تنبيه**) :

(**يروى قول الفرزدق**)، وهو همام بن غالب التميمي، في هجو جرير:

[من الكامل]

(١) الكتاب ١٦٠/٢.

٨٨٢ ــ (كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٍ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي)

(**بجر : عمة وخالة ، على أن** « **كم** » **خبرية ، وبنصبهما . فقيل : إن تميمًا تجيز نصب مميز الخبرية مفردًا**) ، أي : كثيرًا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي[1] .

(**وقيل : على الاستفهام التهكمي**) ، أي : أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته . (**وعليهما**) : أي الجر والنصب ، (**فهي**) : أي « كم » (**مبتدأ** ، و) جملة (**قد حلبت : خبر** ، و) أفرد الضمير حملاً على لفظ « كم » . أو (**التاء**) في : حلبَتْ (**للجماعة ، لأنهما**) في المعنى : (**عمّات وخالات** . و) يروى (**برفعهما على الابتداء**) ، لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بـ : لك ، وبـ : فَدْعَاء ، محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع ، كما حذف : « لك » مع خالة استدلالاً عليها بـ « لك » الأولى . (و) قد (**حلبت : خبر للعمة أو الخالة ، وخبر الأخرى محذوف . وإلا لقيل : قد حلبتا**) [٢٠٨/ب] لأن المخبَر عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنًى ، نظيره : زينبٌ وهندٌ قامت . (**والتاء في : حلبت**) على هذا (**للوحدة ، لأنّها عمة واحدة وخالة واحدة . و : كم**) على هذا الوجه مَحلها (**نصب على الْمصدرية** ، أو) على (**الظرفية**) الزمانية . (**أي كم حَلْبَةً**) ، على الْمصدرية . (**أو**) كم (**وقتًا**) ، على الظرفية .

والفدعاء ، بسكون الدال المهملة : من الفدع ، بفتح الفاء ، والدال : وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل ، حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيهما ، بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة : وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد ، والأيمن : على رأي الأصمعي . والعشار ، بكسر العين ، جمع عُشَراء : وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر . ومعنى « عليَّ » : على كره منّي ،

٨٨٢- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١ ، والأشباه والنظائر ١٢٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، والدرر ٥٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦، ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر) ، واللمع ص ٢٢٨ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٧ ، وشرح الأشموني ٩٨/١ ، وكتاب الحلل ص ٢٤١ ، ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كمم) ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والمقرب ٣١٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٥٤/١ .

(١) انظر كتاب الحلل ص ٢٤١ ، والدرر ٥٣٧/١ .

لأن [٢٨١] « على » تستعمل في الضر ، كما أن اللام تستعمل في النفع ، نحو : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة/٢٨٦] .

(وأما « كأين » فبمنزلة « كم » الخبرية) في خمسة أمور : (في إفادة التكثير) ، وفي الإبهام ، (وفي لزوم التصدير) ، وفي البناء ، (وفي انجرار التمييز . إلا أن جره بـ « من » ظاهرة ، لا بالإضافة) ، بخلاف « كم » . (قال الله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ [العنكبوت/٦٠] ، وقد ينصب) تمييز : « كأيّن » ، (كقوله) : [من الخفيف]

٨٨٣ ــ (أُطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ)

فـ « آلِمًا » بمد الهمزة على وزن فاعلاً ، من : أَلِمَ يأْلَم إذا وُجع ، منصوب على التمييز بـ « كأين » و« اطرد » أمر من طرد يطرد ؛ كـ : قتل يقتل . و« اليأس » بالياء المثناة تحت : القنوط . و« الرجا » بالقصر للضرورة : الأمل [٢٠٩/أ] و« حم » بضم الحاء المهملة ؛ بمعنى : قُدِّر .

يقول : لا تقنط وترجَّ حصول الفرج بعد الشدة ، فكم من عديم قدَّر الله غناه بعد فقره .

و« كأين » تخالف « كم » في أمور :

منها أنها مركبة من كاف التشبيه ، و« أي » المنونة ، و« كم » بسيطة على الأصح . وقيل : مركبة من الكاف و« ما » الاستفهامية ثم حُذفت ألفها لدخول الجارّ ، وسُكِّنت ميمها للتخفيف ، لثقل الكلمة بالتركيب .

ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور ، خلافًا لابن قتيبة ، وابن عصفور ، وابن مالك(١) .

ومنها أنها لا تقع مجرورة ، خلافًا لابن قتيبة ، وابن عصفور فإنهما أجازا : بكأين تبيع هذا الثوب(٢) .

ومنها أن خبرها لا يقع مفردًا .

٨٨٣- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٣٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٧٦/٤ ، والدرر ٥٤٢/١ ، وشرح الأشموني ٦٣٧/٣ ، وشرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/١ .

(١) شرح التسهيل ٤٢٣/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٨٧/١ .

(**وأما « كذا » فيكنَّى بها عن العدد القليل والكثير**) ، وتوافق « كأين » في أربعة أمور :

التركيب ، فإنها مركبة من كاف التشبيه و« ذا » الإشارية . والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز بمفرد .

(و) تخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنه (**يجب في تمييزها النصب**) ، فلا يجوز جره بـ « من » اتفاقًا ، ولا بالإضافة ، لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه ، خلافًا للكوفيين . أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٍ ، وكذا أثوابٍ . بالجرِّ قياسًا على العدد الصريح . وقال الزَّجَّاجي : يجوز الجرّ على ضربٍ من الحكاية . وقال الحوفي : على البدل من « ذا » .

(و) الثاني : أنها (**ليس لها الصدر ، فلذلك تقول : قبضتُ كذا وكذا درْهَمًا**) . والثالث : أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها ، كقوله : [من الطويل]

٨٨٤ ـ عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا ... كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بهِ نُسِيَ الجهْدُ

[٢٠٩/ب] وإلى « كأين » و« كذا » أشار الناظم بقوله :

٧٤٩ـ كَكَمْ كَأَيِّنْ وَ كَذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ أو بهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

٨٨٤- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٧ ، والدرر ٥٤٣/١ ، وشرح الأشموني ٦٣٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥١٤/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٧/٤ ، وهمع الهوامع ٢٥٦/١ .

(هذا باب الحكاية)

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده ، وهي ثلاثة أنواع : حكاية الجمل وتختص بالقول ، وحكاية المفرد : وتختص بالعلَم ، وحكاية حال المفرد : وتختص بـ « أي » و« مَن » الاستفهاميتين .

(**فحكاية الجمل مطردة بعد القول**) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما ، (**نحو**) : ﴿ وَقَوْلِهِم إنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيْحَ ﴾ [النساء/١٥٧] ، (﴿ **قَالَ إنِّي عَبْدُ اللهِ** ﴾) [مريم/٣٠] ، ﴿ أَمْ تَقُولُوْنَ إنَّ إبْرَاهِيْمَ ﴾ [البقرة/١٤٠] الآية . ﴿ قُلْ إنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بالْحَقِّ ﴾ [سبأ/٤٨] ، ﴿ وَالقَائِلِيْنَ لإخْوَانِهِم هَلُمَّ إلَيْنَا ﴾ [الأحزاب/١٨] فتُحكى الجمل على ترتيب اللفظ .

[٢٨٢] (**ويجوز حكايتها على المعنى**[1] ، **فتقول في حكاية : زيدٌ قائمٌ : قال عمرٌو قائمٌ زيدٌ**) ، بعكس الترتيب ، (**فإن كانت الجملة ملحونة تعيَّن المعنى**) في حكايتها (**على الأصح**) صونًا من ارتكاب اللحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي .

فعلى هذا إذا قيل لشخص[2] : جاء زيدٍ ؛ بالجر ؛ وأردت حكاية كلامه قلت : قال فلان جاء زيدٌ ؛ بالرفع ؛ ولكنه خفض زيدًا ، لتنبه بالاستدراك على لحنه ، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب . وعلى القول الثاني تقول : قال فلان جاء زيدٍ ، بالجر ، مراعاة للفظه .

---

(١) في حاشية يس ٢٨٢/٢ : (المراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكي بهيئته ، فيصدق على تقديم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظًا ، فلا يقال : إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضًا) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (قال شخص) .

(**وحكاية المفرد**[1] **في غير الاستفهام شاذة ، كقول بعضهم : ليس بقرشيًّا ، ردًّا على من قال . إن في الدار قرشيًّا**) ، وكقول ذي الرمة : [من الوافر]

٨٨٥ ـ سَمِعتُ النَاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالاَ

فإنه سمع قومًا يقولون : الناس ينتجعون غيثًا ، فحكى ذلك كما سمع ، فرفع الناس . وصيدح: اسم ناقته . [٢١٠/أ] قاله الزجاجي في جمله[2] .

قال ابن مالك في شرح الكافية[3] : ويمكن أن يكون من هذا ما كُتِبَ بواو في خط الصحابة رضي الله عنهم : فلان بن أبو فلان ؛ بالواو ؛ كأنه قيل : فلانًا ابن المقول فيه أبو فلان . فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء ، وإن كان مكتوبًا بالواو ، كما تقرأ الصلاة والزكاة ، بالألف ، وإن كانتا مكتوبتين بالواو على أن المنطوق به منقلب عن واو . انتهى .

وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين : أحدهما : أن الغرض أنه محكي وقراءته بالياء تفوِّت ذلك ، بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيَّتَيْن . والثاني : أنه يحتمل أن يكون وُضِعَ بالواو ، فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله . وذلك لا يُغَيَّر .

(**وأما**) حكاية حال المفرد (**في الاستفهام ، فإن كان المسؤول عنه نكرة**) مذكورة (**والسؤال بـ : « أيٍّ » أو بـ « مَنْ » ، حكي في لفظ « أيّ » ولفظ**[4] **« مَنْ » ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية**) ، حقيقة أو صالحة لوصفها بها . (**وجمع**) سالم موجود فيه ، أو صالح لوصفه به .

(**تقول لمن قال : رأيت رجلاً ، وامرأة ، وغلامين ، وجاريتين ، وبنين ، وبنات : أيًّا**) ؟ في حكاية رجلاً ، (**وأيَّةً**) ؟ في حكاية امرأة ، (**وأيَّيْنِ**) ؟ بالتثنية في حكاية غلامين ، (**وأيَّتَيْنِ**) ؟ في حكاية جاريتين ، (**وأيِّينَ**) ؟ بالجمع في حكاية بنين ، (**وأيَّاتٍ**) ؟ في حكاية بنات .

(١) في حاشية يس ٢٨٢/٢ : (أي حاله) .

٨٨٥- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٥ ، والجمل ص ٣٢٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٠٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٢/١ ، ولسان العرب ٥٠٩/٢ (صدح) ، ٣٤٧/٨ (نجع) ، والمقتضب ١٠/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٩٠ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٩ ، ٣٩٣ ، وشرح الأشموني ٦٤٤/٣ .

(٢) الجمل ص ٣٢٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٧٢٢/٤ .

(٤) في « ط » : (وفي) .

وقولنا في التثنية : أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل : رأيت شاعرًا وكاتبًا . فإنك تقول في حكايتهما : أيّين ، مع أنهما ليسا مُثَنَّيَيْن صناعة ، إلاَّ أنهما يوصفان بالتثنية [٢١٠/ب] فتقول : الظريفَيْن . وقولنا في الجمع السالم : أو صالح لوصفه به ، ليشمل مثل : رأيت رجالاً أو نساءً ، فإنك تقول في حكاية الأول ، أيِّيْـن . وفي حكاية الثاني : أيَّاتٍ مع أنهما ليسا جَمْعَي سلامة ، إلا أنهما يوصفان لِجمع السلامة . فتقول : رأيت رجالاً صالِحِيْنَ ، ونساءً صالِحَاتٍ . وقِسْ على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والْمجرور .

[٢٨٣] واختُلف في الحركات اللاحقة لـ « أيّ » ، فقيل :

حركاتُ حكاية و« أيّ » بمنزلة « مَن » في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف .

وقيل : هي حركات إعراب ، فإذا وقعت سؤالاً عن مرفوع بالفاعلية نحو : قام رجلٌ فقيل : أيّ ؟ فـ « أي » فاعل بالفعل ، وهو سابق عليها في التقدير ، لأن الاستثبات يزيل الصدر ، فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك إنما ذكرت « أيًّا » فقط . ويجوز أن تصرِّح بالفعل مؤخرًا توكيدًا ، قاله الكوفيون . ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعيَّن كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره : أيّ قامَ ، لأن الفاعل لا يتقدَّم والاستفهام لا يتأخَّر . والكوفيون يجيزونهما .

فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور ، فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخّر ، ولك أن تصرّح به توكيدًا مع التأخُّر . فتقول : أيًّا رأيت ؟ وبأيٍّ مررت ؟ . وعند الكوفيين منعهما . وعلى القول بجواز تقديم العامل ، فهو أولى للمطابقة .

(**وكذلك تقول في : مَنْ**) إذا حكيت بها النكرة ، رفعا ونصبًا وجرًّا ، وإفرادًا وتثنية وجمعًا على حدِّها ، تذكيرًا وتأنيثًا ، كما تقدَّم من الأمثلة .

(**إلا أن بينهما فرقًا من أربعة أوجه :**

أحدها : أن « أيًّا » عامة في السؤال [٢١١/أ] فيُسأل بها عن العاقل ؛ كما مثّلنا) من قولنا : رأيت رجلاً ، الخ . (**وعن غيره كقول القائل : رأيت حِمَارًا أو حِمَارَين**) ، أو أتانًا أو أتانَين ، أو حُمُرًا أو أُتُنًا ، (**و« مَنْ » خاصة بـ**) السؤال عن (**العاقل**) .

الفرق (**الثاني : أن الحكاية في « أيّ » عامة في الوقف والوصل ، يقال : جاءِني رجلان فتقول : أيَّانْ**) ؟ بالوقف والإسكان ، (**أو أيَّانِ يا هذا**) ، بالوصل

(**والحكاية في « مَنْ » خاصَّة بالوقف ، تقول**) لمن قال : جاءني رجلان . (**مَنَانْ ، بالوقف والإسكان**) في النون ، (**وإن وصلت قلت : مَنْ يا هذا**) ؟ بالسكون . (**وبطلت الحكاية**) كما سيأتي أنك تقول في حكاية المذكر : مَنُوْ ومَنًا ومَنِي[1] ؟

وهذه[2] الأحرف كأحرف الإطلاق لا تكون إلا في الوقف . (**فأما قوله**) ، وهو شمر بن الحارث الضبي ، أو تأبط شرًّا : [من الوافر]

٨٨٦ ــ (**أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ**) فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامَا

والقياس : من أنتم . (**فنادر في الشعر**) . وحمله سيبويه على لغة من قال : ضَرَب مَنُو مَنًا[3] .

قال[4] : إنما يجوز مَنُون على هذا فهو عنده معرب كـ« أيّ »، مجموع بالواو والنون .

وقال الكسائي[5] : ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد[6] في الوصل[7] . قال ابن خروف[8] : وتوجيه سيبويه أجود ، وهو أن يكون معربًا وجمعه كأيّ .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

(٢) من هنا حتى قوله : (انتهى) في نهاية الصفحة التالية قبل حديثه عن الفرق الثالث ؛ نقله الشنقيطي في الدرر ٥٢٤/٢ - ٥٢٥ .

٨٨٦- البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤ ، ١٩٧/٦ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٥٢٤/٢ ، ولسان العرب ١٤٩/٣ (حسد) ، ٤٢٠/١٣ (منن) ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٣ ، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ١٨٣/٢ ، ولشمر أو لتأبط شرًّا في شرح المفصل ١٦/٤ ، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤٩٨/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ٣٢٨/١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والدرر ١٥٤/٢ ، ورصف المباني ص ٤٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٣١ ، وشرح الأشموني ٦٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤ ، والكتاب ٤١١/٢ ، وكتاب الحلل ص ٣٦٠ ، ولسان العرب ١٢/٦ (أنس) ، ٣٧٨/١٤ (سرا) ، والمقتضب ٣٠٧/٢ ، والمقرب ٣٠٠/١ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢١١ .

(٣) في الكتاب ٤١١/٢ : (وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول : ضرب مَنٌ مَنًا) .

(٤) في الكتاب : (وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير ، وكان يونس إذا ذكرها يقول : لا يقبل هذا كل أحد فإنما يجوز : منون يا فتى على ذا) .

(٥) الدرر ٥٢٥/٢ .

(٦) في « ط » ، والدرر : (الرواية) .

(٧) في الدرر : (الأصل) .

(٨) الدرر ٥٢٥/٢ .

وحكى الكوفيون [٢٨٤] أن منهم من يقول : مَنُو أنـت ، ومَنَان أنتمـا ، ومَنُـونَ أنتم ؟ فيكون البيت على هذا .

(**ولا يُقاس عليه خلافًا ليونس**) ، وحجَّته أنه سمع بعض العرب يقول : ضَـرَبَ مَنٌ مَنًا ؟ ومَنُو مَنًا ؟ لِمَنْ قال : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً . حكاه عنه سـيبويه[١] ، ووجهـه أنـه أزال الاستفهام عن صدريَّته [٢١١/ب] وأعـرب أحدهمـا فـاعلاً ، والآخـر مفعـولاً في الأولـين ، وحكاهما في الوصل في الباقين ، واستبعده سيبويه .

وفي هذا البيت شذوذان آخران :

أحدهما : أنه حكى الضمير في : أتَوْا وهو معرفة ، وليس وجه شذوذه أنه حُكـي مقدَّرًا ، خلافًا للشارح[٢] .

والثاني : أنه حَرَّك النون وحكْمها السكون[٣] .

وعِمُوا ؛ بكسر العين المهملة ؛ أي : أنعموا . وظلامًا : جـوَّز فيـه ابـن السِّيد[٤] كونه ظرفًا ، أي انعِمُوا في ظلامكم ، وكونه تمييزًا أي : من جهة ظلامكم . انتهى .

والأول أولى ، ويؤيِّده أنه يُنشد :

.... عِمُوا صباحًا[٥]

وهو إنشادٌ صحيح[٦] وقع في قصيدة حائيَّة منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني .

ونصَّ ابن الحاجب في الأمالي[٧] : على أنه لا يحسن أن يكون ظرفًا إذ ليس المـراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح ، وإنما المراد أنهم نَعِمَ ظلامُهُم أو صباحُهُم . انتهى[٨] .

(١) الكتاب ٤١١/٢ .
(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ : (أنه حكي مقدرًا ، غير مذكور) .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ : (أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف) .
(٤) كتاب الحلل ص ٣٦٠ - ٣٦١ .
(٥) انظر هذه الرواية في شرح المفصل ص ١٧٤ « الحاشية » ، ولسان العرب ٣٨١/١٤ (سرا) .
(٦) في كتاب الحلل ص ٣٦٠ أن الزجاجي قال في كتابه الجمل ص ٣٣٦ - ٣٣٧ : (وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه : عموا صباحًا ، وهو غلط) . وعلق ابن السيد في الحلل ص٣٦٠ فقال : (ليس بغلط كما ذكر ، ولكنهما شعران ، أحدهما على قافية الميم وهو الذي أنشده عن ابن دريد ، والثاني على قافية الحاء ، وهو أطول من هذا) .
(٧) أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ .
(٨) إلى هنا انتهى ما نقله صاحب الدرر ٥٢٥/٢ .

الفرق (**الثالث : أن « أيًّا » يحكى فيها حركات الإعراب غير مُشْبَعَةٍ ، فتقول**) في حكاية المفرد المرفوع : (**أيٌّ** . و) في حكاية المنصوب : (**أيًّا** ، و) في حكاية المجرور (**أيٍّ** . **ويجب في « مَنْ » الإشباع**) في الحركات[1] في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى . (**فتقول**) لمن قال : جاءني رجل : (**مَنُـوْ ؟ و**) لمن قال : رأيت رجلاً : (**مَنَا ؟** ، و) لمن قال : مررت برجل : (**مَنِي**) ؟ .

ومن العرب من يحكي بـ « مَنْ » إعراب المسؤول عنه فقط ، ولم يزد علامة التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول لمن قال : قام رجلٌ ، أو رجلان ، أو رجالٌ ، أو امرأةٌ . أو امرأتان ، أو نساءٌ : مَنُو في الجميع . وفي النصب : مَنَا ، وفي الجر : مَنِي .

وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركات الإشباع ، وأن الحركات حكاية [٢١٢/أ] هو قول السيرافي . زعم أن الحركات حكاية ، وأنهم أشبعوا بيانًا للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك .

وردَّ بأن الحركات إنما تبيَّن بهاء السكت وبالألف في « أنا » و« حَيَّهَلا » ، خاصَّة وبأن الموضع للوقف ولا حركة فيه .

وقال المبرد والفارسي : الحكاية مشبَّهة بالإعراب ، فالحروف اجتُلبت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها[2] ، وصوَّبه ابن خروف ، وصحَّحه أبو حيَّان[3] .

وقال بعضهم : الحروف عوض عن التنوين . فإذا قيل : مَنُو ، فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين . وكذا : « مَنَا ومَنِي » . وردَّه أبو حيان[4] بأنَّ ذلك لغة قليلة . وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب .

وقال بعضهم[4] : الحروف عوض عن لام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها .

الفرق (**الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث في « أيّ » واجب الفتح تقول : أَيَّـةٌ وأَيَّتَانِ**) كما تقول : آية وآيتان . (**ويجوز الفتح والإسكان في : مَن**) إذا اتصل بها تاء الحكاية . (**تقول : مَنَهْ**) ، بفتح النون وقلب التاء هاء ، (**ومَنْت**) ، بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء ، وإنما قُلبت مع فتح ما قبلها ولم تُقلَب مع سكونه اعتبارًا بحالة الوقف .

(١) في « ط » : (للحركات) مكان (في الحركات) .
(٢) المقتضب ٣٠٦/٢ .
(٣) الارتشاف ٣٢١/١ - ٣٢٣ .
(٤) الارتشاف ٣٢١/١ - ٣٢٢ .

(**ومَنَتَان**) ، بفتح النون الأولى ، (**ومَنْتَان**) ، بسكونها . (**والأرجح الفتح في المفـــرد ، والإسكان في التثنية**) ، وإنما عبَّرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكّن ما قبلها . قال الموضح في الحواشي : وهو الحق . وظاهر كلامه هنا أنـها للتأنيث . والقول بأنها في « أيَّة » للتأنيث ، وفي « مَنَهْ » للحكاية ، مجرد عناية .

وإنما كان الأرجح الفتح في المفرد [٢١٢/ب] لأن التـاء فيـه متطرّفـة فـهي سـاكنة للوقف ، فحرّك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك في التثنية ، وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء : مَنَاتْ ، بإسكان التاء للوقف . هذا حكم غير العطف .

وأما العطف فإذا قال : جاءني امرأةٌ ورجلٌ . فإنك تقول : مَنْ ومَنُو ؟ . وإذا قـال : جاءني رجلٌ وامرأةٌ ، فإنك تقول : مَنْ ومَنْه ؟ تُلحِق العلامة آخر الكلام لأنه محـلّ الوقـف دون ما قبله ، لأنه في حكم الوصل . وكذا إذا قال : جاءني رجلٌ ونساءٌ قلت : مَنْ ومَنَاتْ ؟ فإذا قلا : مررتُ بنسوةٍ ورجلٍ قلت : مَنْ ومَنِيَ ؟ وإذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل ، جعلـت السؤال عما لا يعقل بـ « أيٍّ » ، وعمن يعقل بـ « مَنْ » . فإذا قال : رأيتُ رجـلاً وحمـارًا . قلت : مَنْ وأيًّا ؟ و إذا قال : مررتُ بحمار ورجلٍ . قلت : أيٍّ ومَنِي ؟ وإذا قال : رأيـت ثوبًـا وغلامًا . قلت : أيًّا ومَنًا ؟ وكذلك ما أشبهه . ذكره الزَّجَّاجي[١] .

ثم انتقل إلى النوع الثالث : وهو حكاية العلَم ، وجعله قسيمًا لقوله أوَّلاً ، فإن كان [٢٨٥] الْمسؤول عنه نكرة فقال : (**وإن كان الْمَسؤول عنه علَمًا لِمَن يعقل ، غير مقرونٍ بتابع**) من التوابع الْخمسة ، (**وأداة السؤال « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالْحجـازيونَ يُجيزون حكاية إعرابه**[٢] ، **فيقولون : مَنْ زيدًا ؟ لِمَنْ قال : رأيتُ زيدًا ، ومَنْ زَيْـدٍ ؟ بالخفض لِمن قال : مررتُ بزيدٍ**) . فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد « مَنْ » مبتدأ خبره « مَنْ » عند الجمهور[٣] . أو خبر مبتـدؤه « مَـنْ » عنـد سيبويه[٤] ، وإن كان المحكي مرفوعًا كقوله[٥] : مَن زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ ، برفع مـا بعـد « مَنْ » على اللغتين[٦] ، ويختلف التقدير ، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدَّرًا لاشتغل

---

(١) الجمل ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٣) الارتشاف ١/٣٢٣ .

(٤) الكتاب ٢/٤١٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٥) في « ط » : (كقوله) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

آخر المحكي بحركة الحكاية [٢١٣/أ] فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير . وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر . (**وتبطل الحكاية في نحو**) : أيّ زيد ؟ لأن أداة السؤال غير « مَنْ » وفي نحو : (**ومَنْ زيد ؟ لأجل العاطف**) الداخل على « مَنْ » . (**وفي نحو : مَنْ غلامُ زيدٍ ، لانتفاء العلميّة**) ، خلافًا ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف(١) . وفي نحو : مَنْ شَدقمٌ ؟ لانتفاء العقل . (**وفي نحو : مَنْ زيدٌ الفاضلُ ؟ لوجود التابع**) ، وهو النعت .

(**ويُستثنى مِنْ ذلك أن يكون التابع ابنًا متّصلاً بعَلَم كـ : رأيتُ زيدَ بنَ عمرو ، أو علمًا معطوفًا**) ، بالواو خاصة (**كـ : رأيتُ زيدًا وعمرًا ، فتجوز فيهما الْحكاية على خلاف في الثانية**) . فتقول لمن قال : رأيت زيدًا بنَ عمرو . مَنْ زيدٌ بنُ عمرو ؟ ولمن قال : مررتُ بزيدٍ بن عمرو : من زيدُ بنُ عمرو ؟ بنصب زيد في الأول ، وخفضه في الثاني . وتقول لمن قال : رأيت زيدًا وعمرًا : من زيدًا وعمرًا ، بنصبهما . ولمن قال : مررت بزيدٍ وعمرٍو : من زيدٍ وعمرٍو ، بخفضهما . وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية . وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقًا ويوجبون رفع ما بعد « مَنْ » . ومدركُ الحجازيين أنَّ الأعلامَ كثرت في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية ، لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بـ « مَنْ » دون « أيّ » لوجهين :

أحدهما : كثرة استعمالهم لها دون « أيّ » قاله سيبويه(٢) .

والثاني : أن « من » مبنيّة ، لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال ، بخلاف « أيّ » فإنه لو حُكِي بها : أيُّ زيدًا ؟ وأيُّ زيدٍ ؟ برفع « أيّ » فيهما ، ونصب « زيد » في الأوّل ، وجرّه في الثاني ، لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر .

قال ابن الضائع : والأوّل أولى ، وعليه اعتمد سيبويه . [٢١٣/ب] وزاد ابن خروف وجهًا ثالثًا : وهو كون « مَنْ » على حرفين . وأما شرط انتفاء التابع ، فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية ، واستُثْنِيَ النعت بابن لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد ، واستُثْنِيَ عطفُ النَّسَق لأنه ليس فيه بيان للمتبوع ، فلا يبيّن إلا بالحكاية .

وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بـ « مَنْ » ، فلأن الغرض بالحكاية بيان أن المسؤولَ عنه هو المتقدّم في الذكر لا غير . فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك بيان أن المسؤولَ عنه هو الأول فلم يَحْتَجْ للحكاية . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٥٧ــ وَالعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٢) الكتاب ٢/٤١٣ - ٤١٤ .

(هذا باب التأنيث)

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ : أشخاص الجواهر ، وهي على قسمين : حيوان وجماد ، والحيوان ضربان : ذكر وأنثى . و(**لَمَّا كان التأنيث فرع التذكير**) لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قال سيبويه[1] ، (**احتاج**) المؤنث (**لعلامة**) تميِّزه من المذكر .

(**وهي إما** « **تاء** » **محركة**) بوجوه الإعراب ، (**وتختص بالأسماء كـ : قائمة**) وهاوية ، وتبدل في الوقف هاء فلذلك رُسِمَت بالهاء .

(**أو تاء ساكنة ، وتختصُّ بالأفعال**) الماضية (كـ : **قامت**) ونِعْمَتْ ، (**وإما ألف مفردة**) عن ألف قبلها (كـ : **حُبْلَى**) وسَكْرَى .

(**أو ألف قبلها ألف**) زائدة (**فتقلب هي**) أي الألف الثانية ، (**هَمزة كـ : حَمْرَاء**) .

هذا مذهب الجمهور من البصريين[2] ، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معًا علامة التأنيث[3] .

وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث ، والألفان المقصورة [٢١٤/أ] ، (و) الممدودة (**يَختصان بالأسْماء**) الظاهرة[4] . وإلى التاء والألف أشار الناظم [٢٨٦] بقوله :

---

(١) الكتاب ٢٤١/٣، وانظر شرح ابن الناظم ٥٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٧٠/٢.

(٢) انظر شرح المرادي ٣/٥ .

(٣) وهو مذهب الأخفش كما في الارتشاف ٢٩٣/١ .

٧٥٨ــ عَلَامَــةُ التَّــأْنِيْثِ تَــاءٌ أَوْ أَلِــفْ ....

ولا يُجمع بينهما فلا يقال : حُبْلَاةَ ، وأما : عَلْقَاة ، فالألف مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ، ومع عدمها للتأنيث .

(و) العرب (**قد أنّثوا أسْماء كثيْرة بتاء مقدرة ، ويُستدلُّ على ذلك**) التقدير (**بالضمير العائد عليها نحو** : ﴿ **النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا** ﴾ [الحج / ٧٢] ، ﴿ **حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا** ﴾ [محمد/٤] ، ﴿ **وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا** ﴾) [الأنفال/٦١] . فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها . ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة ، وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطِّباق .

(**وبالإشارة إليها نحو** : ﴿ **هَذِهِ جَهَنَّمُ** ﴾) [يس/٦٣] ، فجهنم : مؤنثة ، بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنّث وهي : هذه .

(**وبثبوتِها** ؛ أي التاء ؛ **في تصغيره ، نَحو : عُيَيْنَة ، وأُذَيْنَة**) ، مُصَغَّري : عين وأذن من الأعضاء الْمزدوجة ، فإن التصغير يردُّ الأشياء إلَى أصولِها ، وغير الْمزدوج مذكر كـ : الرأس والقلب ، (أو) بثبوتها في (**فعله نحو** : ﴿ **وَلَمَّا فَصَلَتِ العِيْرُ** ﴾) [يوسف/٩٤] ، فالعير مؤنثة ، بدليل تأنيث فعلها .

(**وبسقوطها من عدده كقوله**) ، وهو حُمَيد الأرقط يصف قوسًا عربية :
[من الرجز]

٨٨٧ ــ أَرْمِيْ عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ (**وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْبَعُ**)

فأذرع : جمع ذراع ، وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو : ثلاث . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٥٨ــ .... وَفِيْ أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالكَتِفْ

٧٥٩ــ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيْرُ بِالضَّمِيْرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيْرِ

(١) الارتشاف ٢٩٣/١ .

٨٨٧– الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٤١ ، والمقاصد النحوية ٥٠٤/٤ ، وبلا نسبة في ديوان الأدب ١١٨/١ ، وإصلاح المنطق ص ٣١٠ ، وأوضح المسالك ٢٨٦/٤، والاقتضاب ص ٣٤٣ ، ٧٠٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، وخزانة الأدب ٢١٤/١ ، والمخصص ١٦٧/١ ، ٣٨/٦ ، ٦٥/١٤ ، ٨٠/١٦ ، ومقاييس اللغة ٢٦/١ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٧٦ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ، ٢٤٧ (فرع) ، ٣٣٥/١٤ (رمى) ، ٨٨/١٥ (علا) ، وأدب الكاتب ص ٥٠٧ ، والأزهية ص ٢٧٦ ، والأشباه والنظائر ٢١٩/٥ ، والكتاب ٢٢٦/٤ ، وتاج العروس ٤٨١/٢١ (فرع) ، (رمى) ، وتهذيب اللغة ١٨٤/٣ .

(فصـــــــــل)

(الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من [٢١٤/ب] صفة المذكــر كـ : قائم وقائمة) ، ومن غير الغالب في الأسماء غير الصفات[1] نحو : رَجُل ورَجُلَة ، وغلام وغلامة ، وفي الصفات التي تنزَّل على مقصدين ، وهي الصفات المختصة بالمؤنث كـ : حائض وطامث ، فإن قُصد بها الحدوث في أحد الأزمنة ، لحقتها التاء فقيل : حائضة وطامثة ، وإن لم يُقصَد بها ذلك لم تلحقها ، فيقال : حائض وطامث ، بمعنى : ذاتُ أهليَّة للحيض والطَّمْث .

(ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر **(في خمسة أوزان :**

أحدها : فَعُول) بفتح الفاء [٢٨٧] **(بمعنى : فاعل كـ : رجل صبور)** ، بمعنى : صابر ، **(وامرأة صبور)** ، بمعنى صابرة . وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل . ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها . قاله الشاطبي . **(ومنه)** ، أي من : فَعُول بمعنى فاعل : (﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم/٢٨] **أصله : بَغُويًا)** ، اجتمعت فيه الواو والياء ، وسُبقت إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء ، **(ثم أدغم)** الياء في الياء . وإلا لو كان فعيلاً بمعنى فاعل ، لحقته التاء .

وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله ، فلم يأتوا بوجه الصواب ، فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح .

(وأما قولهم : امرأة مَلُولَة) من الملل ، بمعنى : مالَّة وقد لَحقته التاء ، **(فالتاء)** فيه ليست للفصل وإنما هي **(للمبالغة ، بدليل)** دخولها في المذكر نحو : **(رجل مَلُولَة ، وأما : امرأة عدوّة)** ، أصله : عدووة ، بواوين ثم أدغم ، **(فشاذ)** لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه **(محمول على : صديقة)** ، كما في عكسه وهو حَمْل صديق على عدوَّة ، في قوله : [من الطويل]

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٤ : (وهو في الأسماء قليل ، نحو : رجل ورجلة . . . .) .

٨٨٨ — .... لَـمْ أَبْخَـل وَأَنْـتِ صَدِيْـقُ

والقياس : صديقة . وهم يحملون الضدّ على ضدّه ، كما يحملون النظير على نظيره .

(**ولو كان [٢١٥/أ] فَعُول بمعنى مفعول ، لحقته التاء**) الفاصلة جوازًا (**نحـو : جَمَل رَكُوب ، وناقة رَكُوبة**) ، وإنما لحقته وإن لَمْ يَجْرِ على الفعل ، فرقًا بين المقصدين .

(و) الوزن (**الثاني : فَعِيل بمعنى مفعول نحو : رجل جريح ، وامرأة جريح**) بمعنى : مجروحة . والعلَّة فيه ما تقدَّم . (**وشذَّ : مُلْحَفَة جَدِيـدَة**) ، بالتـاء ، فإنـها بمعنـى : مَجْدُودَة ، ولحقتها التاء . (**فإن كان فعيل بمعنى فاعل ، لحقته التاء**) الفاصلة ، (**نحـو : امرأة رحيمة ، وظريفة**) . وإنما لحقت فعيلاً بمعنى فاعل ، دون فعيـل بمعنـى مفعـول فرقًا بينهما . واختصت بـ « فعيل » بمعنى « فاعل » ، لأنه يجري على الفعل ، لأن الوصف من : رَحِمَ وظَرُفَ يأتي على فعيل اطّرادًا ، فصار كفاعل من فَعَل بخلافه بمعنى : مفعول .

(**فإن قلت : مررتُ بقتيلةِ بنِي فُلانٍ ، ألحقْتَ التاء خشية الإلباس**) بـالمذكر ، (**لأنك لم تذكر الموصوف**) المأمون معه الإلباس .

(و) الوزن (**الثالث**) : مِفْعَال ، بكسر الميم (كـ : **مِنْحَـار**) ، يقـال : رجـل منحار ، وامرأة منحار ، أي : كثيرة النَّحْرِ ، بالحاء المهملة . (**وشـذَّ : مِيْقَانَـةٌ**) ، بالقـاف والنون ، من اليقين وهو عدم التردُّد . يقال : رجل مِيْقَان : لا يسمع شيئًا إلا أيقنـه ، وامـرأة ميقانة . وإنما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل ، ولأنه يشـبه المصـادر الميميَّة بزيادة الميم في أوَّله . قاله ابن الأنباري .

(و) الوزن (**الرابع : مِفْعِيل**) بكسر الميم (كـ : **مِعْطِيْر**) من العطر . (**وشذ : امرأة مسكينة**) لخروجه عن القاعدة ، ومع ذلك فإنه محمول على : فقيرة . (**وسُـمِع**) : امرأة (**مسكين ، على القياس**) ، حكاه سيبويه[1] .

٨٨٨– تمام البيت : (فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديقُ)

وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥ ، ٢٦٢ ، والإنصاف ٢٠٥/١، والجنى الداني ص ٢١٨ ، وخزانة الأدب ٢٤٦/٥ ، ٤٢٧ ، ٣٨١/١٠ ، ٣٨٢ ، والـدرر ٣٠٢/١ ، ورصـف المباني ص ١١٥، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١، وشرح ابن عقيـل ٣٨٤/١ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ولسان العرب ١٨١/٤ (حرر) ، ١٩٤/١٠ (صدق) ، ٣٠/١٣ (أنـس) ، ومغني اللبيب ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣١١/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٤٣/١ ، وتـاج العروس ٥٧٣/١٠ (حرر) ، (أنن) .

(١) الكتاب ٦٤٠/٢ ، ونقله ابن الناظم في شرحه ص ٥٣٦ .

(و) الوزن (**الخامس : مِفْعَل**) ؛ بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ؛ (كـ : **مِغْشَم**) بالغين والشين المعجمتين ؛ وهو الذي لا ينتهي عما يريله ويهواه [٢١٥/ب] من شجاعته . [٢٨٨] (**ومِدْعَس**) بالدال والعين والسين المهملات ؛ من الدَّعْس وهو الطعن . يقال : رمح يُدْعَس به . وعلّة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ، ما تقدم في [المثال][1] الثالث . وإلى هذه الأوزان الخمسة أشار الناظم بقوله :

٧٦٠ــ وَلاَ تَلِي فارِقَةً فَعُولاَ . . . .

الأبيات الثلاثة[2] .

(**وتأتِي التاء لفصل الواحد من الجنس**) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (**كثيرًا** كـ : **تَمْرة**) وتَمْر ؛ بفتح المثنّاة فوق وسكون الميم ؛ (**ولعكسه**) ، أي لفصل الجنس من واحده (**في : جبأة**) ، بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة : ضرب من الكمأة أحمر . (**وكمأة**) ؛ بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة ؛ وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد . وقول الموضح : (**خاصَّة**) مُخْرِج لـ : سَيَّارَة ومَيَّارَة ، فإنهما جمعا : سَيَّار ومَيَّار ، لا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما . قال الله تعالى : ﴿ وَجَاءتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف/١٩] وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس . فالقيد مصروف إلى الجامد ، وهذان مشتقان .

وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلاً نحو : لَبِن ولَبِنَة ،

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كـ : رَبْعَة : وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا القصير[3] .

(و) تأتي التاء (**عوضًا من فاء كـ : عِدَة**) ، وأصلها : وعد ، بكسر الواو ، فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوَّضوا منها التاء في غير محلّ المعوَّض منه ، لأن تاء التأنيث لا تقع صدرًا .

---

(١) إضافة من « ب » .

(٢) الأبيات الثلاثة هي :

. . . . أصْلاً وَلاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلا

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الفَرْقِ مِنْ ذي فَشُذُوذٌ فيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

(٣) في « ط » : (بالقصر) .

وتأتي عوضًا من عين كـ : إقامة ، (**أو من لام** كـ : **سَنَة**) ، وأصلها : سَنو أو سَنه بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء : سَنَوَاتٍ أو سَنَهَاتٍ ، [٢١٦/أ] فكرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها . وعلى الهاء لخفائها ، فحذفوا الواو والهاء وعوّضوا منها التاء في محلّ المعوَّض منه على القياس .

(**أو**) عوضًا (**من**) حرف (**زائد لمعنًى**) ، هو ياء النسب ، (كـ : **أَشْعَثِيّ وأَشَاعِثَة**) ، وأزْرَقِيّ وأزَارِقَة ، ومُهَلبِيّ ومَهَالِبَة ، نسبة إلى : أشعث وأزرق ومَهْلَب ، فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقال : الأشعثيون والأشاعثة ، وكذا الباقي .

(**أو**) عوضًا (**من**) حرف (**زائد لغير معنى**) ، وهو ياء مفاعيل (كـ : **زِنْدِيق وزَنَادِقَة**) ، فالتاء عوض من [ياء][1] زنديق ، فإذا جيء بالياء لم يُجَأ بالتاء ، بل يقال : زناديق ، فالياء والتاء متعاقبان هنا . قاله في شرح الكافية[2] . والزنديق : هو الذي لا ينتحل دينًا . وقيل : هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر[3] .

(**و**) تأتي التاء (**للتعريب**) بالعين المهملة ؛ أي : تعريب الأسماء الأعجمية (كـ : **مَوَازِجَة**) جمع مَوْزَج ؛ بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم ؛ وهو الخُفُّ وقيل الجورب ، والقياس : مَوَازِج ، فدخلت التاء في جمعه لتدل على أن أصله أعجمي فَعُرِّب . والفرق بين المعرَّب وغيره ، أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه فقد عرَّبته ، وإلا فلا .

(**و**) تأتي التاء (**للمبالغة**) في الوصف (كـ : **راوية**) لكثير [٢١٦/ب] الرواية . وإنما أنَّثوا المذكَّر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة . (**ولتأكيدها**) ، أي : المبالغة الحاصلة بغير التاء (كـ : **نسَّابة**) ، وذلك لأن فَعَّالاً يفيد المبالغة بنفسه ، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة .

(**و**) تأتي التاء (**لتأكيد التأنيث** كـ : **نعجة**) ، لأن انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كـ : عجوز وأتان ، فكان يكفي أن يقال : نعجٌ ، لأنه يفيد التأنيث بنفسيه ، فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث .

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٣٦/٤ .

(٣) انظر حاشية يس ٢٨٨/٢ .

(فصـــــــــــــــل)

(**لكل واحدة من أَلِفَي التأنيث**) المقصورة والممدودة (**أوزان نادرة ، ولا نتعرَّض لها في هذا المختصر**) لكون الناظم لم يذكرها . (**وأوزان مشهورة**) في الاستعمال ، وتقدَّم في باب ما لا ينصرف : أن المقصورة أصل للممدودة ، فلذلك قدَّمها .

(**فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر**) وزنًا :

(**أحدها : فُعَلَى ، بضم الأول وفتح الثاني كـ : أُرَبَى**) ، بالراء المهملة والباء الموحدة ، اسْمًا للداهية ، بالدال المهملة ، وجمعها : دَوَاهٍ وأعظمها الموت ، [٢٨٩] (**وأُدَمَى وشُعَبَى**) ، بمعجمة فمهملة فموحّدة ، اسمين (**لموضعين ، قال**) جرير : [من الوافر]

٨٨٩ ــ (**أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيْبًا**) أَلُؤْمًا لاَ أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا

(**وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها**) في لسان العرب[1] .

(**ويرد عليه : أُرَنَى ، بالنون**) ، اسْمًا (**لحبٍّ**) من البقل (**يُجَبَّنُ به اللبن ، وجُنَفَى**) بالجيم والنون والفاء ، اسْمًا (**لموضع ، وجُعَبَى**) ، بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة ، اسْمًا (**لعظام النمل**) ، جمع عظيم لا عظم ، والمراد به : كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن أفواه واسعة . قاله القالي[2] . ورُحَبَى ، بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة ، لموضع ، وحُلَكَى ، بالحاء [٢١٧/أ] المهملة ، لدويبة . قال أبو علي الفارسي[3] : هي مقصورة . حكاه عنه ابن جني في القدّ . (**وقد تبيَّن**) من عدم اشتهار ما ذُكر (**أن عدّ الناظم لـ : فُعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل**) ، لأنها من الأوزان النادرة . بل قال خطّاب الماردي[4] : إنها شاذة .

٨٨٩- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٨ ، ٧٠٢ .

(١) أدب الكاتب ص ٥٩٣ ، وانظر المزهر ٦٦/٢ ، ٩٩ ، والاقتضاب ص ٣٩٠ .

(٢) قاله في كتابه المقصور والممدود ، وقد صرح بذلك ابن السيد في الاقتضاب ٣٩٠، وانظر المزهر ٦٤/٢.

(٣) التكملة ص ٩٩ .

(٤) في « ب » : (المازني) ، وفي « ط » : (المرادي) .

الوزن (**الثاني : فُعْلَى ، بضم الأول وسكون الثاني ، اسْمًا كان كـ : بُهْمَى**) ، بالموحدة اسْمًا لنبت . قاله الجوهري[١] . يقال : أبْهَمَت الأرضُ : كثر بُهْمَاهَا . (**أو صفة** لا مذكر لها (كـ : **حُبْلَى** ، و) ما لها مذكر نحو : (**الطُّولى**) ، أنثى الأطول . (**أو مصدرًا** كـ : **رُجْعَى**) مصدر : رَجَعَ .

الوزن (**الثالث : فَعَلَى ؛ بفتحتين ؛ اسْمًا كان كـ : بَرَدَى**) بالموحدة (**لنهر بدمشق أو مصدرًا كـ : مَرَطَى**) بالطاء المهملة (**لمشية ، أو صفة كـ : حَيَدَى**) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية ، يقال : حمارٌ حَيَدَى ، أي : يحيد عن ظلّه إذا تخيَّل منه .

الوزن (**الرابع : فَعْلَى ، بفتح أوّله وسكون ثانيه ، بشرط أن يكون إما جمعًا** كـ : **قَتْلَى**) جمع : قتيل ، (**وجَرْحَى**) جمع جريح ، (**أو مصدرًا كـ : دَعْوَى**) مصدر : دعا ، (**أو صفة كـ : سَكْرَى وسَيْفَى ، مؤنثيْ : سَكْرَان ، وسَيْفَان للطويل . فإن كان فَعْلَى اسْمًا كـ : أَرْطَى وعَلْقَى ، ففي أَلِفِهِ وجهان**) مبنيان على الصرف وعلمه ، فمن صرف قدَّر الألف للإلحاق ، ومن منع قدَّرها للتأنيث . والأَرْطَى : شجر الرمل يُدبَغُ به الأديم . يقال : أديمٌ مأرُوطٌ أي : مدبوغ . وقد يكون : أرْطَى أفْعَل[٢] ، لأنه يقال : أديمٌ مَرْطِيٌّ . حكاه في الصحاح[٣] . والعَلْقَى : نبت .

الوزن (**الخامس : فُعَالَى ، بضم أوله**) وتخفيف ثانيه (كـ : **حُبَارَى**) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة ، (**وسُمَانَى**) : [٢١٧/ب] بالسين المهملة والنون : (**لطائرين**) ذكرين أو أنثيين ، (**وفي الصحاح**[٤] **: أن ألف حبارى ليست للتأنيث ، وهو وهَم**) بفتح الهاء ، من صاحب الصحاح ، (**فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف**) . ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث .

الوزن (**السادس : فُعَّلَى ، بضم أوّله وتشديد ثانيه مفتوحًا كـ : سُمَّهَى**) بالمهملة (**للباطل**) وللكذب ، وللهواء بين السماء والأرض .

الوزن (**السابع : فِعَلَّى ، بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كـ : سِبَطْرَى**) بمهملات وموحدة (**ودِفَقَّى**) بالدال والفاء والقاف : (**لضربين من المشي**) ، فالأول : مشية فيها تبختر ، والثاني : مشية فيها تدفق وإسراع .

---

(١) الصحاح (بهم) .
(٢) في « ب » : (الفعل) .
(٣) الصحاح (أرط) ، (رطا) ، وانظر حاشية يس ٢٨٩/٢ .
(٤) الصحاح (حبر) .

الوزن (**الثامن : فِعْلَى ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، إما مصدرًا كـ : ذِكْرَى**) مصدر : ذَكَرَ ذِكْرًا[1]، وذِكْرَى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث . (**أو جمعًا وذلك**) شيئان : (**حِجْلَى**) بالحاء المهملة [والجيم][2] : (**جمعًا للحَجَل ؛ بفتحتين ؛ اسمًا لطائر ، وظِرِبّى ؛ بالظاء المشالة**) والراء والباء الموحدة : (**جمعًا لِظَرِبَان ؛ بفتح أوله وكسر ثانيه ؛ اسمًا لدويبة . ولا ثالث لَهما في الْجموع**[3]) ، وذلك معلوم من عدم الإتيان معهما بالكاف ، ولكن ذكره تأكيدًا .

الوزن (**التاسع : فِعِّيْلَى ، بكسر أوله وثانيه مشددًا نحو : حِثِّيْثَى**) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية ، اسم مصدر : حثَّ على الشيء إذا حضَّ عليه . (**وخِلِّيْفَى**) بالْخاء الْمعجمة [٢٩٠] والفاء : الْخلافة . وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه : « لولا الْخِلِّيْفَى لأَذَّنْتُ »[4]. (**وحكى الكسائي : هو من خِصِّيْصَاء قومه**[5] **؛ بالمدّ ؛ وهو شاذّ**) ، وقياسه القصر ، كما مثَّل به في التسهيل[6] .

الوزن (**العاشر : فُعُلَّى ، بضم أوله وثانيه [٢١٨/أ] وتشديد ثالثه كـ : كُفُرَّى**) بالفاء والراء . وفي القاموس[7] أنه مثلَّث الكاف والفاء . والكُفُرَّى والكافور (**لوعاء الطلع**) أي : طلع النخل . سمي بذلك لأنه حين يتشقق يكفره ، أي : يستره ويغطيه . والشيباني يجعله للطلع نفسه . والفراء يجعله للطلع حين يتشقق . قال القالي : والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته . (**وحُذُرَّى وبُذُرَّى**) ، بذالين معجمتين مهملتين وبحاء مهملة في الأول وباء موحدة في الثاني ، وهما (**من : الحذر والتبذير**) . وقال ابن ولَّاد : البُذُرَّى ، بالذال المعجمة ، الباطل .

الوزن (**الحادي عشر : فُعَّيْلَى ، بضم أوله وفتح ثانيه مشددًا كـ : خُلَّيْطَى**) بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، اسْمًا (**للاختلاط**) ، يقال : وقعوا في خُلَّيْطَى إذا اختلط عليهم أمرهم . (**وقُبَّيْطَى**) ، بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة : اسْمًا (**للناطف**) .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) قاله الفارسي ، انظر المزهر ١٠٣/٢ .

(٤) النهاية ٦٩/٢ (خلف) .

(٥) في المزهر ١٠١/٢ : (زعم الكسائي أنه سمع المد والقصر في خصيصى) .

(٦) التسهيل ص ٢٥٥ .

(٧) القاموس المحيط (كفر) .

الوزن (**الثاني عشر : فُعَّالَى ، بضم أوله وتشديد ثانيه نحو : شُقَّارَى**) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة ، (**وخُبَّازَى**) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاي ، اسمين (**لنَبْتَيْن . وخُضَّارَى**) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة : اسمًا (**لطائر**) .

(**تنبيه**) :

(**نحو جُنَفَى**) مما كان على وزن : فُعَلَى ، بضم الفاء وفتح العين . (**ونحو : خِلِّيفَى**) ، مما كان على وزن : فِعِّيلَى ، بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة . (**ونحو : خُلَّيْطَى**) ، مما كان على وزن : فُعَّيْلَى ، بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ، (**ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة بدليل**) وجودها في أوزان الممدودة .

فالأول كما في : (**عُرَوَاء**) ، بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة ، « قِرَّةُ الْحُمَّى ومَسُّهَا فِي أوَّل [٢١٨/ب] رِعْدَتِها » كما في القاموس[١] زيادة على الصحاح[٢] .

(**و**) الثاني كما في : (**فِخِّيْرَاء**) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر ، والفخير[٣] : الرجل الفَخْر .

(**و**) الثالث كما في : (**دُخَّيْلاء**) ، بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ، ولم يُحفظ بالمد غيره . يقال : هو عالِمٌ بدُخَّيْلاَء أمورك . أي : بباطنها .

(**ومشهور أوزان الممدودة سبعة عشر**) وزنًا :

(**أحدها : فَعْلاَء ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، اسمًا كان كـ : صَحْرَاء . أو مصدرًا كـ : رَغْبَاء**) ، مصدر : رَغِبَ ، بالراء المهملة والغين المعجمة . (**أو صفة كـ : حَمْرَاء ، ودِيْمَة هَطْلاَء**) ، والدِّيْمة ؛ بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت ؛ قال أبو زيد : هو المطر الذي ليس[٤] فيه رعد ولا برق ، وأقلُّه ثلثُ النهار أو ثلثُ الليل . والْهطل : تتابع المطر . (**أو جَمعًا في المعنَى كـ : طَرْفَاء**) ، بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ، ويضاف للغابة ، بالموحدة ، فيقال : طَرْفاء الغابة وهي شجر ، ومنها اتُّخذ منبره صلى الله عليه وسلم . وفي القاموس[٥] : أنها أربعة أصناف منها : الأَثْلُ ، الواحدة : طَرْفَاءَة وطَرَفَة . وفي الصحاح[٦] : قال سيبويه[٧] : واحد وجمع .

(١) القاموس المحيط (عرا) .
(٢) الصحاح (عرا) .
(٣) في « ط » : (الفخيراء) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) القاموس المحيط (طرف) .
(٦) الصحاح (طرف) .
(٧) الكتاب ٣/٥٦٩ .

(و) الوزن (الثاني والثالث والرابع : أَفْعَلاَء ، بفتح العين ، وأَفْعِـــلاَء ، بكسرها ، وأَفْعُلاَء ، بضمها ، كقولهم : يوم الأربعاء) ، بفتح البـاء وكسـرها وضمـها . (سمع فيه الأوزان الثلاثة) ، وهو اليوم المعروف . وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه[1] : اسم اليوم : أربعاء ، بفتح الباء وكسرها ، وبفتح الهمزة وضم الباء : عمود الخيمـة . وبضمـهما : موضع[2] .

والوزن (الخامس : فَعْلَلاَء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كـ :عَقْرَبَاء): اسْمًا لمكان خارج دمشق[3] .

والوزن (الســادس : فِعَالاَء ، بكسر الفاء ، كـ : قِصَاصَاء) ؛ بقاف وصادين مهملتين : اسْمًا [٢١٩/أ] (للقصاص) .

والوزن (السابع : فُعْلُلاَء ، بضم الأول والثالث ، كـ : قُرْفُصَاء) بقاف فـراء فصاد مهملة : لنوع من القعود . يقال : قعد القرفصاء . إذا قعد على قدميه ، وأمسَّ الأرضَ إلْيَتَيْهِ .

الوزن (الثامن : فَاعُولاء ، بضم الثالث كـ : عَاشُوراء) لعاشر المحرم . وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر[4] .

الوزن (التاسع : فَاعِلاَء ، بكسر الثالث ، كـ : قَاصِعَـاء) ؛ بالقـاف والصـاد والعين المهملتين ؛ اسْمًا (لأحد جحرة اليربوع) ، وهو حيوان فوق الفارة ، يداه أقصر من رجليه ، وعكس الزرافة . ومن أسماء جحرته أيضًا : غَائِبَاء ونَافِقَاء .

الوزن العاشر : فِعْلِيَاء ، بكســر الأول وسـكون الثـاني . نحـو : كِبْرِيَـاء ، بمعنـى : التَّكَبُّر .

الوزن (الحادي عشر : مَفْعُولاَء ، كـ : مَشْيُوخَاء) بالشين والخاء المعجمتـين : للشيوخ ، وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة ، قال[5] : ومعناه اختلاط الأمر .

---

(١) في « ب » : (المؤلف) .

(٢) التسهيل ص ٢٥٦ .

(٣) سقط من « ب » ، « ط » : (خارج دمشق) .

(٤) في المزهر ٦٩/٢ : (زاد ابن خالويه : ساموعاء ، وهو اللحم في التوراة ، وخابوراء يعني النــهر ، وزاد البغدادي في شرح الفصيح : الضاروراء والساروراء والدالولاء) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٧٥٤/٤ .

الوزن (**الثاني عشر : فَعَالاَء ، بفتح أوله وثانيه نحو : بَرَاسَاء**) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (**بمعنى : الناس . يقال : ما أدري أيّ البَرَاسَاء هــو**) [٢٩١] أي : أي الناس هو . (**وبَرَاكَاء**) بالموحدة والراء المهملة (**بمعنَى : البُرُوك**) ، وهو أن يبركوا إبلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رَجَّالَة . وبَرَاكاء كل شيء : معظمه وشدته . يقال : وقع في براكاء الأمر ، وفي براكاء القتال ، أي : في معظمه وشدَّته . قال بشر بن أبي خازم : [من الوافر]

٨٩٠ ــ وَلاَ يُنْجِي مِنَ الغَمَرَاتِ إلاَّ بَرَاكَاءُ القِتَالِ أو الفِرَارُ

قاله القالي[١] .

الوزن (**الثالث عشر : فَعِيْلاَء ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : قَرِيْثَاء وكَرِيْثَاء**) ، بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما[٢] ، وبالقاف في الأول والكاف في الثاني : (**نوعان من البُسْر**) بضم الموحدة وسكون المهملة . قال الكسائي : بُسْرٌ قَرِيْثَاء ممدود ، وهو أطيب التمر بُسْرًا [٢١٩/ب] وقال أبو الجرَّاح : تَمْرٌ قريثا ، غير ممدود .

الوزن (**الرابع عشر : فَعُولاَء ، بفتح أوله وضم ثانيه ، نحو : دَبُوقَاء**) بالدال المهملة والباء الموحّدة والقاف : العَذِرة ، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة .

الوزن (**الخامس عشر : فَعَلاَء ، بفتحتين كـ : خَفَقَاء**) بالخاء المعجمة والفاء والقاف ، اسْمًا (**لموضع . قاله ابن الناظم**) في بعض نسخ الشرح[٣] . (**وإنما هو بالجيم والنون والفاء**) ، كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم ونصّه[٣] : وفَعَلاَء كجَنَفَاء ، اسم مكان . (**ولا نظير له إلا : دَأَثَاء**[٤]) ، بفتح الدال المهملة والهمزة والتاء المثلثة ، اسْمًا (**للأَمَةِ ، وفَرَمَاء**) بالفاء والراء : اسْمًا (**لموضع**) . ذكره في الصحاح في مادة الفاء[٥] ، ولَم

٨٩٠– البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٩ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ٥٠٦/٧ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، ولسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٢٢٩ .

(١) في كتابه المقصور والممدود ، وهو مفقود ، انظر المقصور والممدود لابن ولاد ص ٢١ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٤٠ .

(٤) في المزهر ٥٣/٢ : (وفي كتاب المقصور للقالي زيادة : نَفَساء ، لغة في نُفَساء ، والسَّحَناء : الهيئة ، لغة في السَّحْناء ، ويقال في الأمة ثَأْداء وثَأَداء ؛ بالفتح والسكون) .

(٥) الصحاح (فرم) .

يذكره في مادة القاف[١] . [قال في القاموس في فصل الفاء[٢] : وقول الجوهري : فَرَمَاءُ موضعٌ ، سَهْوٌ ، وإنَّما هو بالقاف . وقال في فصل القاف[٣] : وقَرْمَى كجَمْزَى ، ويُمَدُّ : موضعٌ باليمامة لبني امرئ القيس ، وموضع بين مكة والمدينة . (**وعلى هـذا**) التقدير (**فعَدُّ الناظم لذلك في المشهور**) من أوزان الممدودة (**مشكلٌ**) لأنه وزن نادر جدًّا . (**وفي المحكم**) لابن سيده (**أنَّ جنفى ، بالجيم والنون والفاء والقصر ، موضع ، وأنَّه بالمدِّ أيضًا موضع**) . فذِكْرُه فيما يختصُّ بالمدِّ مُشْكِلٌ][٤] .

الوزن (**السادس عشر : فِعَلاَء ، بكسر أوله وفتح ثانيه نحو**[٥] : **سِيَرَاء**) بالسين المهملة والياء المثناة التحتانية : ثوب مخلوط بحرير ، وقيل : ما عُمِل من القزِّ ، وقيل : بُرْدٌ فيه خطوط صفر وأيضًا نبت ، وأيضًا : الذهب[٦] .

الوزن (**السابع عشر : فُعَلاَء ، بضم أوله وفتح ثانيه كـ : خُيَلاَء**) ، بالْخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية : الكِبْرُ والعُجْبُ .

---

(١) في حاشية يس ٢٩١/٢ : (قرماء ؛ بالقاف وتحريك العين : موضع ، ذكره الجوهري بالفاء ، وهو تصحيف ، إنما هو بالقاف) .

(٢) القاموس المحيط (فرم) .

(٣) القاموس المحيط (قرم) .

(٤) سقط من « أ » : من قوله (قال في القاموس . . . . . .) إلى هنا .

(٥) سقط من « ب » .

(٦) في المزهر ١٠٧/٢ : (وليس في الكلام فِعَلاء ، إلا ثلاثة أحرف : السِّيَراء : ضرب من البرود ، ويقال الذهب ، والْحِوَلاء : والكلام فيه بالضم ، والعِنَباء : للعنب) .

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور : هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة كـ : الفتى والعصا ، بخلاف : إذا ، ورأيتُ أخاك ، فلا يسمى مقصورًا .

والممدود : هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة كـ : كِسَاء ورداء ، بخلاف : أُولاء ورَشَاء ، فلا يسمى [٢٢٠/أ] ممدودًا .

(قصر الأسْمَاء ومدُّها ضربان : قياسي ، وهو وظيفة النحوي . وسَـمَاعي ، وهو وظيفة اللغوي ، وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى **(وضعوا في ذلـك كتبًـا**[١] **.**

وضابط الباب عند النحويين) ليرجع إليه ، **(أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام :**

أحدها : ما له نظير من الصحيح) الآخر ، **(يجب فتح ما قبل آخره)** قياسًـا ، **(وهذا النوع مقصور بقياس)** ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧١ــ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّـرَفْ فَتْحًـا وَكَـانَ ذَا نَظِـيْرٍ كَالأَسَـفْ

٧٧٢ــ فَلِنَظِـيْرِهِ الْمُعَـلِّ الآخِـرِ ثُبُـوتُ قَصْـرٍ بِقِيَـاسٍ ظَـاهِرِ

(وله أمثلة منها : كونه مصدر : فَعِلَ) بكسر العين **(اللازم ، نحو : جَوِيَ جَـوًى**[٢] **)** بالجيم ، **(وهَوِيَ هَوًى ، وعَمِيَ عَمًى ، فإن نظيرها من الصحيح)** الآخر : **(فَرِحَ فَرَحًا) ، وبَطِرَ بَطَرًا ، (وأَشِرَ أَشَرًا)** ، وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد ، **[٢٩٢]** لأن « فَعِلَ » اللازم قياس مصدره « فَعَلَ » بفتحتين .

---

(١) أَلَّف العلماء ما يزيد على أربعين كتابًا في المقصور والممدود ، وقد أحصاها محققا المقصور والممدود والفراء في مقدمتهما ص ١٣ - ١٩ .

(٢) في « ب » : (يجوي) .

(**قال ابن عصفور وغيره**) تبعًا لسيبويه[1] والفراء[2] : (**وشذَّ الغَرَاء**) بالغين المعجمة المفتوحة والمد ؛ (**مصدر غَرِيَ**) ؛ بكسر الراء ، فهو غرٌ . وفي الصحاح[3] في فصل الغين المعجمة والراء : غَرِيَ بالشيء ، بالكسر ، أي : أُوْلِعَ بـه ، والاسم الغَـرَاءُ ، بالفتح والمدّ . (**وأنشدوا**) لكثير : [من الطويل]

٨٩١ ــ (**إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالْبُكَا غِـرَاءً وَمَدَّتْـهَا مَدَامِـعُ نُـهَّلُ**)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه .

(**وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى**) عن خالد بن كلثوم[4] : (**غـاريْتُ بين الشيئين غِرَاءً أي : وَالَيْتُ**) بينهما . (**ثُم أنشده**) ، أي بيت كثير المتقدم . (**وعلى**) قول أبي عبيدة (**هذا فالمد قياسي ؛ كما سيأتِي ؛ لأن غاريْتُ غِرَاء**) بالكسر ، لـه نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف [٢٢٠/ب] (كـ : **قاتلت قتالاً**) . ثم قل أبـو عبيـدة[5] : (**وغارَيْتُ : فاعلْتُ من غَرِيتُ**) بالشيء أغرى (**به . وأنشد**) أبو عبيدة والجوهـري[6] : (**أسْلُو بدل : مَهلاً . وفاضت بدل : غارت ، وحُفَّل : بـدل نُـهَّل**) ، بضم النون وتشديد الهاء ، أي : كثيرة متتابعة ، دل عليه رواية « حفل » ، بضم الحـاء المهملـة وتشـديد الفاء ، أي : ممتلئة .

ولا يبعد عنـدي أن يقـال : الغـراء ؛ بـالفتح والمـد ؛ اسـم مصـدر كـ : الكلام والسلام ، وقياس المصدر : غَرًى ، بالقصر ، وما حكاه أبو عبيدة من باب « فـاعِل » لا من باب « فَعِل » ، وكلٌ استشهد بحسب ما رواه . وقد جزم الجوهري[6] بأن « الغراء » بـالفتح والمد : اسم مصدر غَرِيَ ، و« الغراء » بالكسر والمد : مصدر غارَيْتُ .

---

(١) الكتاب ٥٣٨/٣ .

(٢) المقصور والممدود للفراء ص ٤٠ .

(٣) الصحاح (غري) .

٨٩١- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأمالي القالي ٦٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٢٣، ولسان العرب ١٥٧/١١(حفل) ، ١٢١/١٥ (غرا) ، وشرح المفصل ٣٩/٦ ، وتاج العروس (حفل) وفيه (حفل) مكان (نهل) ، (غرا) ، والمقاصد النحوية ٥٠٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٢/٤ ، وشرح الأشموني ٦٥٥/٣ .

(٤) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (خالد بن مكتوم) ، والتصويب من لسان العرب ١٢١/١٥ (غرا) ، وأمالي القالي ٦٠/١ ، حيث ورد قوله وقول أبي عبيدة .

(٥) انظر أمالي القالي ٦٠/١ ، ولسان العرب ١٢١/١٥ (غرا) ، والصحاح (غرا) .

(٦) الصحاح (غرا) .

واختلفوا في بيت كثير ، فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد ، وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمد ، وتابعه على ذلك الجوهري ، فلم يتواردا على محلٍّ واحد .

(ومنها « فِعَلٌ » بكسر أوله وفتح ثانيه جمعًا لـ « فِعْلَة » ؛ بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : فِرْيَة وفِرًى) ؛ بالفاء والراء : الكذب ، (ومِرْيَة ومِرًى) بالراء : الجدال . (فإن نظيره) من الصحيح : (قِرْبَة وقِرَب) بكسر القاف فيهما .

(ومنها : « فُعَل » بضم أوله وفتح ثانيه جمعًا لـ « فُعْلَة » بضم أوله وسكون ثانيه نحو : دُمْيَة ودُمًى) بالدال المهملة ، الصور المنقوشة في الحائط ، وتطلق[1] على الصور الجميلة على سبيل التشبيه ، (ومُدْيَة ومُدًى) بالدال المهملة : السكين ، (وزُبْيَة وزُبًى) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة : الحفيرة تحفر للأسد ، (وكُسْوَة وكُسًى) بالكاف والسين المهملة ، (فإن نظيرها) من الصحيح : (حُجَّةٌ وحُجَج ، وقُرْبَة وقُرَب) [٢٢١/أ] بضم الحاء والقاف فيهما . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٣ـ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

(ومنها : اسم مفعول ، ما زاد على ثلاثة نحو : مُعْطًى) من الرباعي ، ومُقْتَفًى من الخماسي ، (ومُسْتَدْعًى) من السداسي ، (فإن نظيره) من الصحيح : (مُكْرَم) ومُحْتَرَم (ومُسْتَخْرَج) ، بفتح ما قبل الآخر فيهن .

القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف : (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف ، وهذا النوع ممدود بقياس) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٤ـ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

(وله أمثلة منها : أن يكون الاسم مصدرًا لـ : أفْعَل) ، بسكون الفاء وفتح العين ، (أو لـ : فِعْل) ، بكسر الفاء وسكون العين ، (أوله همزة وصل) .

فالأول (كـ : أعطى إعطاءً و) الثاني نحو : (ارْتَأَى ارْتِآءً) . قال الجوهري[2] : ارتأى افتعل ، من الرأي والتدبير . انتهى . والأصل : ارْتَأَى ارتِآيا ، قلبت الياء في الفعل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ، (واستقصى) الأمر (استقصاء) تتبَّعه . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٥ـ كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

(١) في « ب » : (ويطلق) .

(٢) الصحاح (رأى) .

(**فإن نظير ذلك**) أي : نظير ما كان مصدرًا لـ « أفْعَل » من الصحيح : أكرم إكرامًا ، ونظير ما كان مصدرًا لفعل أوله همزة وصل من الصحيح : (**اكتسب اكتسابًا**) ، فإنه من : افتعل ، (**واستخرج استخراجًا**) ، فإنه من : استفعل .

(**ومنها : أن يكون مفردًا لـ : أَفْعِلَة**) ، سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء ، فالأول (**نحو : كِسَاء وأَكْسِيَة ، و**) الثاني نحو : (**رِدَاء وأَرْدِيَة**) ، والأصل : كِسَاوٌ ورِدَايٌ ، (**فإن نظيره**) من الصحيح : (**حِمَار وأَحْمِرة ، وسلاح وأسلحة . ومن ثم**) ، أي من أجل أن : أفعلة حقها أن تكون جمعًا للممدود ولا تكون جمعًا للمقصور .

[٢٢١/ب] (**قال الأخفش : أَرْحِيَة**) جَمع رحِيّ ، [٢٩٣] من اليائي ، (**وأَقْفِيَة**) جَمع قفًى ، من الواوي ، (**من كلام المولدين ، لأن رَحًى وقفًى مقصوران**) . والرحى : الطاحونة مؤنثة . والقفا : مؤخر العنق ، يذكر ويؤنث . (**وأما قوله**) ، وهو مرة بن محكان التميمي : [من البسيط]

٨٩٢ ـ(**فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ**) لا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

(**والمفرد : نَدًى ، بالقصر ، فضرورة . وقيل**) : ليس بضرورة ، ولكنه (**جُمع**) بالبناء للمفعول (**نَدًى**) بالقصر (**على نِداء**) بالمد (كـ : **جَمَل وجِمَال**) بالجيم ، (**ثم جمع نداء**) الممدود (**على أندية**) ، فأندية على هذا جمع الْجمع ، (**و**) هذا القول (**يبعده أنه لم يسمع : نداء ، جمعًا**) ولو سمع لنقل ، واللازم منتفٍ فالملزوم كذلك .

(**ومنها : أن يكون مصدرًا لـ « فَعَل » بالتخفيف**) والفتح ، حال كونه (**دالاًّ على صوت كـ : الرُّغَاء والثُّغَاء**) ، بضم المهملة والمثلثة وفتح ثانيهما وإعجامه ، والرغاء : صوت ذوات الخف ، والثغاء : صوت الشاة من الضأن والمعز . (**فإن نظيره**) من الصحيح : (**الصُّراخ . أو**) دالاًّ (**على داء نحو : الْمُشَاء**) ، يقال : مشى بطنه مشاء ، (**فإن نظيره**) من الصحيح : (**الدُّوَار**) بضم الدال وفي آخره راء مهملة . زاد في القاموس : فتح الدال ، قال[1] : فهو شبه[2] الدوران يأخذ في الرأس . والزكام ، بضم الزاي .

٨٩٢- البيت لمرة بن محكان في الأغاني ٣١٨/٣ ، والخصائص ٥٢/٣ ، ٢٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣ ، ولسان العرب ٣١٣/١٥ (ندى) ، والمقاصد النحوية ٥١٠/٤ ، والمقتضب ٨١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٤/٤ ، وشرح الأشموني ٦٥٦/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٣٢٩ ، وشرح المفصل ١٧/١٠ ، ولسان العرب ٢٦٨/١١ (رجل) .

(١) القاموس المحيط (دور) .

(٢) في « ط » : (شبيه) .

القسم (**الثالث : أن يكون لا نظير له**) من الصحيح ، (**فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسَّمَاع ، فمن المقصور سَمَاعًا : الفتَى واحد الفِتيان ، والسَّنا : الضوء ، والثَّرَى**) بالمثلثة : (**التراب ، والْحِجَا**) بكسر الحاء المهملة وبالجيم : (**العقل**) ، وهو صفة يُميز بها بين الْحسن والقبيح . (**ومن الْممدود سَمَاعًا : الفتاء ، لِحداثة السن ، والسناء للشرف**) بالشين المعجمة ، (**والثراء**) بالمثلثة (**لكثرة المال ، والحذاء**) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة ، (**للنعل**) بالنون والعين المهملة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٦ـ وَالعَادِمُ النَّظِيْرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالحِجَا وَكَالْحِذَا

(**مسألة :**

أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة[1]) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٧ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْـــه ....

(**كقوله**) : [من الرجز]

٨٩٣ ـ(**لأَبُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ**) وَإن تَحَنَّى كُلُّ عُوْدٍ وَ دَبِرْ

فقصر : صنعًا للضرورة ، وجواب الشرط محذوف ، أي : لا بد منه ، وتحنى : من حنى ظهره إذا احدودب ، والعود ، بفتح العين المهملة وسكون الواو : المسنّ من الإبل . ودبر ، بفتح الدال وكسر الموحَّدة ، من دَبِرَ البَعِيْرُ ، بالكسر ، يَدْبَرُ دبرةً ودبُورًا إذا عقر ظهره .

(**وقوله**) : [من الطويل]

٨٩٤ ـفَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الـذي يَعْرِفُوْنَـهُ (**وَأَهْلُ الوَفَا مِنْ حَادِث وَقَدِيْمِ**)

فقصر : الوفا للضرورة ، وهو ممدود . وأراد[2] : أنَّ هؤلاء القوم مدحتهم مَثَلٌ للناس يعرفونه

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٤٢ : (ولا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة) ، وانظر شرح ابن عقيل ٤٤٠/٢ ، والإنصاف ٦٤٥/٢ ، المسألة رقم ١٠٩ .

٨٩٣- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والدرر ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٧/٣، والمقاصد النحوية ١١/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ ، والمخصص ١١/١٥ ، ٤٢/١٦ ، وتاج العروس ٣٦٩/٢١ (صنع) ، ولسان العرب ٢١٢/٨ (صنع) ، وكتاب العين ٢١٩/٢ .

٨٩٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والدرر ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٧/٣، والمقاصد النحوية ٥١٢/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(٢) في « ط » ، والدرر ٥٠٦/٢ : (يعرفونهم) .

ويضربون بهم[١] مثلاً في كل نوع من أنواع الخير ، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدِّد[٢] ، وقديم ماضٍ .

ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مدّه ، نحو : فعلاء « أفْعَل »[٣] ، لأن « فعلاء » تأنيث أفعل لا يكون إلا مَمْدودًا ، فلا يَجوز عنده أن يُقْصَر للضرورة . ورُدَّ بقول الأقيشر : [من المنسرح]

٨٩٥ ــ فَقُلْتُ لَوْ بَاكَرْتِ مَشْمُوْلَةً صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ

فقصر : صفراء ، للضرورة . وهي : فعلاء أنثى : أفعل ، فلهذا لم يعتدّ بخلافه . وحُكي الإجماع على الجواز تبعًا للناظم .

(واختلفوا في جواز مدِّ الْمقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون متمسِّكيْن بنحو قوله) : [من الوافر]

٨٩٦ ــ سَيُغْنِيْنِي الذي أَغْنَاكَ عَنِّي **(فَلاَ فَقْرٌ يَدُوْمُ وَلا غِنَاءُ)**

فمدَّ : غِنَى للضرورة مع أنه مقصور . وورد في الاختيار كقراء طلحة بن مصرِّف : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ [النور/٤٣] بالمدّ[٤] ، ووافقهم ابن ولاَّد[٥] وابن خروف . **(ومنعه البصريون)** وقالوا : القراءة شاذة ، **(وقدروا الغناء في)** هذا **(البيت مصدراً لـ : غانَيْتُ)** لأنه يقال : غانيت غناء كـ : قاتلت قتالاً ، **(لا مصدراً لـ : غَنِيْتُ)** غِنًى كـ : رَضِيْتُ رِضًى ، **(وهو تعسُّف)** . وإلى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٧ــ .... وَالعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(١) في « أ » : (يضربونهم) .

(٢) في « أ » : (ممتد) .

(٣) سقط من « ط » ، والدرر ٥٠٦/٢ .

٨٩٥- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤٣ ، والدرر ٥٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٦/٤ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٨ ، والحماسة البصرية ٣٦٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٨/٣ ، ومجالس ثعلب ١١٠/١ ، وهمع الهوامع ١٥٦/٢ .

٨٩٦- البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٧٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٩ ، والدرر ٥٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٨/٣ ، وشرح ديوان زهير ص ٧٣ ، ولسان العرب ١٣٦/١٥ (غنا) ، والمقاصد النحوية ٥١٣/٤ ، والمنقوص والممدود ص ٢٨ .

(٤) انظر هذه القراءة في المحتسب ١١٤/٢ ، والبحر المحيط ٤٦٥/٦ ، والدرر ٥٠٨/٢ .

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٥٣ - ٥٤ .

(هذا باب كيفية التثنية)

[٢٩٤] وهي[١] جعل الاسم[٢] القابل لها دليل اثنين بزيادة في آخره . (والاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح) ، وهو ما ليس آخره حرف علة (كـ : رَجُلٍ وامْرَأة) .

و(الثاني : الْمُنَزَّل مَنْزِلَة الصحيح) ، وهو ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها سكون (كـ : ظَبْيٍ ودَلْوٍ) .

و(الثالث : المعتلّ المنقوص) [٢٢٢/أ] وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كـ : القاضِي) والقاضية .

(وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغيَّر) عن حالها (في التثنية ، تقول : رجلان وامرأتان ، وظبيان ، ودلوان ، والقاضيان) ، والقاضيتان . (وشذ في) تثنية : (أَلْيَة) بفتح الهمزة ، (وخُصْيَة) بضم الخاء المعجمة : (أَلْيَان وخُصْيَان) ؛ بحذف التاء . والقياس : أليتان وخصيتان . قال عنترة : [من الوافر]

٨٩٧ ــ مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) في « أ » : (هو) .

(٢) في « ب » : (جمع للاسم) .

٨٩٧- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ، ٥٠٧/٧ ، ٥٥٣ ، ٢٢/٨ ، والدرر ١٩٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ ، ولسان العرب ٥١٣/٤ (طير) ، ٤٣/١٤ (ألا) ، ٢٣١/١٤ (خصا) ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٧٩/٣ ، وشرح التسهيل ٩٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وشرح المفصل ١١٦/٤ ٨٧/٦ ، ولسان العرب ١٢٧/٩ (رنف) ، وهمع الهوامع ٦٣/٢ .

والروانف ، بالراء والنون والفاء : أطراف الألية ، وقيل : أليان وخصيان ، ليسا تثنية : أالية وخصية المؤنثين ، وإنَّمَا (**هما تثنية : أَلْيٍ وخُصْيٍ**) المذكرين .

النوع (**الرابع : المعتلّ المقصور**) ، وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب ، (**وهو نوعان :**

[أحدهما][1] **ما يجب قلب ألفه ياء**) في التثنية ، (**وذلك في ثلاث مسائل :**

إحداهــا : أن تتجاوز [ألفه][1] ثلاثة أحرف) ، وأن[2] تكون ألفه رابعة (كـ : **حُبْلَى وحُبْلَيَان ، ومَلْهًى ومَلْهَيَان**) ، بفتح الميم وسكون اللام ، وهو ما يُلهى بـه . أو خامسة كـ : مُعْطًى ومُعْطَيَان ، أو سادسة كـ : مُسْتَدْعًى ومُسْتَدْعَيَان . (**وشذَّ قولهـم في تثنية : قهقرى**) ، وهو الرجوع إلى خلف ، (**وخَوْزَلَى**) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي ، وهي مشية فيها تثاقل ، وقيل : مشية بتبختر : (**قَهْقَرَان وخَوْزَلَان ، بالحذف**) للألف دون قلبها ياء .

المسألة (**الثانية : أن تكون**) الألف (**ثالثة مبدلة من ياء كـ : فتًى . قـال الله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾**) [يوسف/٣٦] بقلب الألف ياء . (**وشذ في**) تثنية : (**حِمًى**) بكسر الحاء المهملة : (**حِمَوَان ، بالواو**) . وحكاه الفراء[3] مع أن ألفه مبدلة من ياء ، تقول : حَمَيْتُ المكانَ حِمَاية . والقياس : حَمَيَان .

المسألة (**الثالثة : [٢٢٢/ب] أن تكون**) الألف (**غير مبدلة**) من شيء ، وهـي المجهولة الأصل . (**وقد أُمِيلَت** كـ : متَى ، **لو سُمِّيت بها قلت في تثنيتها : مَتَيَان**) .

أما قلب الألف ، فلأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها ، ومـا آخـره ألـف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة ، ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة .

وأما وجه قلبها ياء في المسألة الأولى فبالحمل على الفعل لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل . وأنت لو بنيت فعلاً مما زاد على الثلاثة لقلبـت الألـف إلى اليـاء ، سواء أكان أصلها الواو أم لا . وأما في المسألة الثانية فهي [٢٩٥] من الرجوع إلى الأصل . وأما في المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنَّمَا تحصل بنحو الألف إلى الياء ، فرُدَّت إليها في التثنية .

---

(١) زيادة من « ط » .
(٢) في « ط » : (بأن) .
(٣) المقصور والممدود ص ٧٠ .

وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

٧٧٨ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٧٩ـ كَذَا الذي اليَا أَصْلُهُ نَحْوُ الفَتَى وَالْجَامِدُ الذي أُمِيلَ كَمَتَى

(و) النوع (**الثاني**) من نوعي المقصور (**ما يجب قلب ألفه واوًا ، وذلك في مسألتين** :

إحداهما : أن تكون مبدلة من الواو) ، ولَم تتجاوز ثلاثة أحرف (كـ : **عصًا**) وعصوان ، (**وقَفًا**) وقَفَوَان ، (**ومنًا**) بالتخفيف ؛ ومَنَوَان ، (**وهو لغة في الْمَنِّ**) بالتشديد (**الذي يوزن به . قال**) الشاعر : [من الوافر]

٨٩٨ ـ وَقَدْ أعْدَدْتُ لِلْعُذَّالِ عِنْدِي (**عَصًا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيْدِ**)

(**وشذ قولهم في**) تثنية : (**رِضًا : رِضَيَان ؛ بالياء ؛ مع أنه من الرِّضوان**) . وقاس عليه الكسائي . وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه .

المسألة (**الثانية**) من المسألتين : (**أن تكون**) الألف (**غير مبدلة**) من شيء (**ولم تُمَلْ ، نحو : لدى وإذا ، تقول إذا سُميت بِهما ثم ثَنَّيتهما : لَدَوَان وإِذَوَان**) . وإنَّمَا قلبت الألف في هاتين المسألتين واوًا ، لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وعدم [٢٢٣/أ] الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء .

وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٧٨٠ـ في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوًا الأَلِفْ وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

والنوع (**الخامس : الممدود**) ، وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة . (**وهو أربعة أنواع** :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية كـ : قرَّاء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة ، (**و : وُضَّاء**) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة . (**تقول**) في تثنيتهما : (**قُرَّاءان ، و : وُضَّاءان**) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوًا . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٢ـ . . . . وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ . . . .

(**والقُرَّاء : الناسك ، والوضاء : الوضيء الوجه**) . مأخوذان من : قَرْء ووضوء ، وإنَّمَا لم تقلب الهمزة فيهما لقوّتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها .

٨٩٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٩/٤ ، وشرح الأشموني ٦٦٠/٣ .

النوع (**الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كـ : حمراء**) عند الجمهور ، (**وحَمراوان**) ، وإنَّمَا قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات ، واختير قلبها واوًا لبعد شبهها بالألف ، لأن الياء تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث . قاله المبرد[1] . وهو منقوض بمطايا . والأجود أن يقال : إنَّمَا قلبت واوًا حملاً على النسب ، لأن التثنية وجمعي التصحيح ، والنسب تجري مجرًى واحدًا . قاله الشاطبي . وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٧٨١ــ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ....

(**وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف ، فتقول في : عشواء**) ؛ بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة ؛ وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهارًا ، (**عشواءان ؛ بالهمزة ؛ وجوَّز الكوفيون في ذلك الوجهين**) : التصحيح والقلب [٢٢٣/ب] واوًا .

وشذ عند الفريقين : حَمْرَايات ، بقلب الهمزة ياء . (و) شذ : (**قُرفُصَان**) في تثنية : قرفصاء ، بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة : ضرب من القعود ، (**وخُنْفُسَان**) ، تثنية خنفساء ، بضم الخاء المعجمة وسكون النون . قال الجوهري[2] : « وفتح الفاء » ومقتضى الضياء ضمها . ومقتضى القاموس جوازهما ، وسينها مهملة : « دويبة سوداء » ، (**وعاشوران تثنية**) : عاشوراء : العاشر أو التاسع من المحرَّم . قاله في القاموس[3] . (**بحذف الألف والهمزة معًا**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٢ــ .... وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

النوع (**الثالث : ما يترجح فيه التصحيح**) ، وهو إقرار الهمزة على حالها (**على الإعلال**) ، وهو قلب الهمزة واوًا ، (**وهو ما همزته بدل من أصل نحو : كِسَاء وحَيَاء**) ، بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية ، (**أصلهما : كِسَاوٌ وحَيَايٌ**) ، قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة . وإنَّمَا رجَّح التصحيح لأن فيه إقرارًا للحرف على صورته الأصلية ، بخلاف [٢٩٦] الإعلال (**وشذَّ على الوجهين : كِسَايَان**) ، بإبدال الواو ياء .

---

(١) المقتضب ٣٣٨/٣ .

(٢) الصحاح (خفس) .

(٣) القاموس المحيط (خنفس) .

النوع (**الرابع : ما يترجح فيه الإعلال**) ، وهو قلب الهمزة واوًا (**على التصحيح**) ، وهو عدم القلب ، (**وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كـ : عِلْبَاء**) ، بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة : عصبة صفراء في العنق . قال أبو النجم : [من الرجز]

٨٩٩ — يَمُورُ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَائِهِ

(**وقُوباء**) : بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة : داء معروف يتقشر ويتَّسع[1] ، يعالج بالريق . (**أصلهما : عِلْبَاي وقُوبَاي ، بياء زائدة فيهما ، لتلحقهما بـ : قرطاس**) بكسر القاف وسكون الراء : وهو ما يُكتَب فيه أو يُرمى إليه . (**وقُرناس**) ، بضم القاف وسكون الراء بعدها نون [٢٢٤/أ] فسين مهملة : شبه الأنف يتقدم من الجبل . (**ثم أبدلت الياء**) فيهما (**همزة**) لتطرفها إثر ألف زائدة . فعلباء ملحق بقرطاس ، وقوباء ملحق بقرناس . وإنَّمَا ترجح الإعلال على التصحيح فيهما تشبيهًا لهمزتهما بهمزة : حمراء من جهة أن كلاًّ منهما بدل من حرف زائد غير أصلي .

(**وزعم الأخفش وتبعه**) أبو موسى (**الجزولي : أن الأرجح في هذا الباب أيضًا التصحيح**) على الإعلال ، (**و**) أن (**سيبويه إنَّمَا قال**[2] : **إن القلب في : علباء أكثر منه في : كساء**) مع اشتراكهما في العلّة . فلذلك قال الناظم :

٧٨١— .... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢— بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ....

من غير ترجيح .

٨٩٩– الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٥٦ ، والمخصص ٢٨/١٦ ، ٦٣ .

(١) في « أ » : (وينسلخ) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، ولسان العرب ٦٩٣/١ (قوب) .

(٢) الكتاب ٣٩٢/٣ .

(هذا باب جمع الاسم جمع المذكر السالم)
ويسمى الجمع الذي على هجاءين

وهما : الواو والنون رفعًا ، والياء والنون نصبًا وجرًّا . ويسمى [أيضًا][1] : (**الجمع الذي على حدِّ المثنى**) أي : على طريقة المثنى ، (**لأنه أُعرب بحرفين**) : الواو والياء ، (**وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنونٍ زائدة تحذف للإضافة**) ، [2]كما أن المثنى أعرب بحرفين : الألف والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة[2] .

(**اعلم أنه يحذف لهذا الجمع**) المذكر السالم (**ياء المنقوص وكسرها**) التي قبلها ، (**فتقول**) في جمع : القاضي ، مما ياؤه أصلية ، والداعي ، مما ياؤه منقلبة عن واو : (**القاضون والداعون**) . والأصل فيهما : القاضيون والداعيون : حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسر التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، ثم عوِّض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو . وإن شئت قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت [٢٢٤/ب] منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

(**و**) تحذف لهذا الجمع (**ألف المقصور دون فتحتها**) التي قبلها ، (**فتقول**) في جمع : موسى علَمًا : (**الْمُوسَوْن**) ، والأصل : الْمُوسَاون ، حذف الألف لالتقاء الساكنين وأبقيَت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة . وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) سقط ما بينهما من « ط » .

٧٨٣ــ وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُوْرِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَــدِّ الْمُثَنَّــى مَــا بِــهِ تَكَمَّـــلاَ

٧٨٤ــ وَالفَتْـحَ أَبْـقِ مُشْـعِرًا بِمَــا حُــذِفْ . . . .

وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة ، فأجازوا في جمع [٢٩٧] موسى : مُوسَوْن ومُوسُون ، بفتح السين وضمها ، فالفتح بناء على أن وزنه مُفْعَلٌ وألفه أصلية ، من : أوسَيْتُ رأسَه إذا حلقته بالموس . والضم : بناء على أن وزنه فُعْلَى وألفه زائدة ، من : مَاسَ رأسَه موسًا : حَلَقَهُ[1] .

واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل ، ياء أو واو ، فتقول : الفَتَوْن والأَعْلَون . (**وفي التنزيل** : ﴿ **وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ** ﴾ [آل عمران/١٣٩] ، ﴿ **وَإِنَّهُم عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ** ﴾) [ص/٤٧] ، وأصلهما : الأعلَيون والمصطفيين ، تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلوّ والصَّفْوَة ، وانفتح ما قبلهما فقُلبا ألفين ثم حذفا لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلهما دليلاً عليهما .

(**ويعطى الممدود**) في [جمعه][2] جمع المذكر السالم (**حكمه في التثنية**) من وجوب التصحيح فيما همزته أصليَّة ، ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ، ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل .

(**فتقول في**) جمع : (**وُضَّاء**) وقُرَّاء ، وصفين لمذكر : [٢٢٥/أ] (**وُضَّاؤون**) وقُرَّاؤون ، (**بالتصحيح**) بسلامة الهمزة لأصالتها .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**حمراء ، علمًا لمذكر**) عاقل : (**حمراوان ، بالواو**) ، لأن همزته بدل من ألف التأنيث . واحتُرز بقوله : علمًا ، لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة .

(**ويجوز الوجهان**) : التصحيح والإعلال (**في نحو : عِلْبَاء وكِسَاء ، عَلَمَيْن لمذكَّرين**) عاقلين ، فتقول : علباؤون وكساؤون ، بالتصحيح ، وعلباوُون وكساوُون ، بإبدال الهمزة واوًا لأنها في : علباء للإلحاق بقرطاس ، وفي : كساء بدل من أصل . وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه ، والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٤٥ .

(٢) سقط من « أ » .

(هذا باب كيفية جمع المؤنث السالم) من التغيير

(**يسلم في هذا الجمع**) المؤنث السالم (**ما سلم في التثنية**) ، لأن التثنية وجمع السلامة أخوان . (**فتقول في جمع : هند**) علمًا لمؤنث : (**هندات**) بزيادة ألف وتاء ، (**كما تقول في تثنيتها : هندان**) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منها ، (**إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع**) بالألف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث . (**وتسلم في التثنية**) لفقد العلة المذكورة .

(**تقول في جمع : مسلمة : مسلمات**) ، ولا تقول : مسلِمَتَات ، لما مرَّ . (و) تقول (**في تثنيتها : مسلمتان**) بإثبات التاء ، ولا تقول : مسلمان بحذفها ، للإلباس بتثنية المذكر . (و) جمع المقصور والممدود (**يتغيَّر فيه ما تغيَّر في التثنية**) .

(**تقول في**) جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة : (**حُبْلَيَات ، بالياء**) المثناة التحتانية ، (و) بالممدودة : (**صحراوات ، بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : حُبْلَيَان**) بالياء (**وصحراوان**) بالواو ، [٢٢٥/ب] وإنَّمَا قلبوا المقصورة لأنهم لا يجمعون بين ألفين ، والحذف متعذر لأن الكلمة بنيت عليها ، وخُصَّت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤنَّث بها كـ : تقومين . وإنَّمَا قلبوا الممدودة واوًا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات ، فإن الهمزة من مخرج الألف ، وخُصَّت بالقلب واوًا لأن الياء قريبة من الألف ، فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات .

(**وإذا كان ما قبل التاء**) الدالّة على التأنيث في المفرد (**حرف علّة ، أَجْرَيْتَ عليه**) ، أي على حرف العلة ، (**بعد حذف التاء ، ما يستحقه**) من تصحيح وإعلال (**لو كان آخرًا في أصل الوضع**) قبل مجيء تاء التأنيث .

(**فتقول في**) جَمع (**نَحو : ظَبْيَة وغَزْوَة : ظَبَيَات وغَزَوَات ، بسلامة**) حرف العلّة ، (**الياء والواو**) ، من القلب ألفًا لسكون ما بعدها .

(**و**) تقول في جمع ([**نَحو**][1] : **مصطفاة وفتاة**) بالفاء [٢٩٨] والتاء المثناة فوق : (**مصطفيات وفتيات ، بقلب الألف ياء**) فيهما رجوعًا إلى الأصل في : فتاة ، ولزيادتها على الثلاث في : مصطفاة لأنها من : الصفوة . (**قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُم**) على البغَاءِ ﴾ [النور/٣٣] .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**نحو : قناة**) بالقاف والنون : وهي الرمح والحفيرة : (**قنوات ، بالواو**) ، ردًّا إلى أصلها لأنها ثالثة .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**نحو : نباءة**) بفتح النون والباء الموحّدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو ، قال الجوهري[2] : النَّبْوَة والنَّبَاوَة : ما ارتفع من الأرض . وضبطها الشيخ عبد القادر المكّي ، بفتح النون وسكون الموحَّدة بعدها همزة فتاء تأنيث : الصوت الخفي . انتهى . وفيه نظر[3] : (**نباءات**) ، بإقرار الهمزة ، (**ونباوات**) بقلبها واوًا لما مر من أن ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والإعلال .

وتقول في نحو : بَنَّاءة ، بفتح الموحدة وتشديد [٢٢٦/أ] النون مؤنث بنّاء : بنَّاءات وبنَّايات لأن الهمزة فيه بدل من ياء لأنه من : بنى يبني .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**نحو : قُرَّاءة**) بضم القاف وتشديد الراء ، وهي الناسكة : (**قُرَّاءات ، بالهمز لا غير**) ، لما مر من أن الهمزة الأصلية يجب سلامتها . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٤ـ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ ....
٧٨٥ـ فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

---

(١) إضافة من « ط » .

(٢) الصحاح (نبا) .

(٣) في حاشية يس ٢٩٨/٢ : (قوله وفيه نظر ، وجهه أن ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك : نباءات ونباوات ، وكان يقال عليه : بنات ، لا غير) .

(فصـــــــــــــــل)

(**إذا كان المجموع بالألف والتاء اسمًا ، ثلاثيًّا ، ساكن العين ، غير معتلّها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة ، لزم فتح عينه**) اتباعًا لفتح فائه ، سواء في ذلك العاقل وغيره . وصحيح الفاء واللام أو أحدهما ، مؤنث بالتاء أو المعنى (**نحو : سَجْدَة ودَعْد**) علم امرأة ، (**تقول**) في جمعها بالألف والتاء : (**سَجَدَات ودَعَدَات**) بفتح عينهما . (**قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِم ﴾**) [البقرة/١٦٧] بفتح السين ، جمع : حسرة ، بسكونها . (**وقال**) عبد الله بن عمرو العرجي : [من البسيط]

٩٠٠ـ (**بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا**) لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

بفتح الباء الموحدة ، جمع : ظبية ، بسكونها . والقاع : المستوي من الأرض . وليلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم : مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم . ومنكن : خبر المبتدأ . وعدل من الإضمار إلى التصريح باسمها ثانيًا للاستلذاذ . (**وأما قوله**) ، وهو أعرابي من بني عذرة : [من الطويل]

٩٠١ـ (**وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ**)

بتسكين الفاء من : زفرات في الموضعين (**فضرورة حسنة ، لأن العين قد تسكَّن للضرورة مع الإفراد والتذكير** [٢٢٦/ب] **كقوله**) : [من الرجز]

٩٠٠- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ٤١٦/١ ، ٥١٨/٤ ، وللكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢ ، وذكر مؤلف خزانة الأدب ٩٧/١ ، ومؤلف معاهد التنصيص ١٦٧/٣ أن البيت اختلف في نسبته ؛ فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٨٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤، وتذكرة النحاة ص ٣١٨ ، وشرح الأشموني ٨٧/١ .

٩٠١- البيت لعروة بن حزام في ديوانه ص ٦١ ، وخزانة الأدب ٣٨٠/٣ ، والدرر ١٦/١ ، وذيل الأمالي ص ١٦٠، ولأعرابي من بني عذرة في المقاصد النحوية ٥١٩/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٤/٤، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤/١ .

٩٠٢- يَا عَمْرُو يَا بْنَ الأَكْرَمِيْنَ نَسْبَا

بسكون السين . وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففي الجمع أولى . والزفرات من : زَفَرَ يَزْفِرُ : إذا خرج نفَسُه بأنين ، وإنَّمَا أضاف الزفرات إلى وقْتَي الضحى والعشي ، لأن من عادة المتيَّم أن يقوى به الهيام في هذين الوقتين .

(**وإن كان**) الاسم المستوفي للشروط الخمسة ، (**مضموم الفاء نحو : خُطْوَة وجُمْل**) بالجيم ، علَم امرأة ، (**أو مكسورها نحو : كِسْرَة وهند ، جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقًا**) عن القيد الآتي ، (**والإتباع**) لحركة الفاء (**إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كـ : دُمْيَة**) بالدال المهملة والياء المثناة تحت ، وهي الصورة من العاج . (**وزُبْيَة**) بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت ، وهي حفرة للأسد . فيقال في جمعهما : دُمَيَات وزُبْيَات ، بفتح عينهما وإسكانهما ، وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفًا لئلاً يلتقي ساكنان ، وامتناع الإتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة .

(**ولا مكسورة واللام واوًا كـ : ذُرْوَة**) بكسر الذال المعجمة وقد تضم ، وبسكون الراء : أعلى السنام . (**ورشوة**) بكسر الراء ، على إحدى اللغات الثلاث ، وسكون الشين المعجمة[1] : وهي الْجُعْلُ . فلا يقال في جمعهما : ذِرِوَات ورِشِوات ، بكسر عينهما اتباعًا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة .

(**وشذ : جِرِوَات ، بالكسر**) في الراء إتباعًا للجيم جمع : جِرْوَة ، بكسر الجيم ، على إحدى اللغات الثلاث ، وسكون الراء : الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القِثَّاء . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٦- وَالسَّالِمَ العَيْنِ . . . .

الأبيات الأربعة[2] .

٩٠٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/٤ ، والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤ ، وتاج العروس ٢٦١/٤ (نسب) ، ولسان العرب ٧٥٠/١ (نحب) ٧٥٥ (نسب) .

(١) بعده في « ب » : (وقد تضم) .

(٢) تمام الأبيات :

. . . . الثُّلاثِـيَّ اسْـمًا أَنِـلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
وسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا
ومَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ ... وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

(ويَمتنع التغيير) في العين (فِي خَمسة [٢٢٧/أ] أنواع) لَم تستوفِ الشروط الخمسة :

(أحدها) : فاقد الثلاثة (نَحو : [٢٩٩] زَيْنَبَات وسُعَادَات ، لأنَّهما رباعيَّان لا ثلاثيَّان) .

النوع (الثاني) : فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو : ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع : ضخمة ، وهي الغليظة ، (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة : وهي التامَّة الخلْق . (لأنهما وصفان لا اسمان . وشذَّ : كَهَلات ، بالفتح) في الهاء ، جمع كهلة : وهي التي جاوزت الثلاثين سنة . وكان حقه الإسكان لأنه صفة ، (ولا ينقاس) فتحه ، (خلافًا لقطرب) .

النوع (الثالث) : فاقد سكون العين (نحو : شَجَرات) بفتح الجيم (وسَمُرَات) بضم الميم ، (ونَمِرَات) بكسر الميم ، (لأنهن محركات الوسط) ومفردهن : شَجَرَة وسَمُرَة ونَمِرَة ، بالنون ، أنثى النمر .

(نعم يجوز الإسكان) تخفيفًا (في نحو : سُمُرَات) مما كانت عينه مضمومة ، (ونَمِرات) مما كانت عينه مكسورة ، (كما كان) الإسكان (جائزًا) تخفيفًا (في المفرد) نحو : سَمْرة ونَمْرة ، بإسكان الميم ، فاستصحب مع الجمع ، (لا أنَّ ذلك) الإسكان (حكمٌ تَجَدَّدَ) له (حالة الجمع) حتى يقال : إن التغيير حاصل بسبب الجمع .

النوع (الرابع) : فاقد صحة العين (نحو : جَوْزَات) من الواوي ، (وبيضات) من اليائي ، مما قبل حرف العلَّة[1] فيه فتحة ، فلا يغير (لاعتلال العين . قال الله تعالى : ﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾) [الشورى/٢٢] بسكون الواو . (وهذيل تحرّك ذلك) بالفتح ، ولم تستثقل فتحة عين المعتلّ لعروضها عندهم . (وعليه قراءة بعضهم : ﴿ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ ﴾) [النور/٥٨] بفتح الواو[2] . (وقول الشاعر) الهذلي في وصف جمله : [٢٨٧/ب] [من الطويل]

٩٠٣- (أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ) رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

(١) في « ط » : (العين) مكان (العلة) .

(٢) هي قراءة الأعمش كما في مختصر ابن خالويه ص ١٠٣ .

٩٠٣- البيت لأحد الهذليين في الدرر ١٥/١ ، وشرح المفصل ٣٠/٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٥٥ ، وأوضح المسالك ٣٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ١٠٢/٨ ، ١٠٤ ، والخصائص ١٨٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٦ ، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٨٠٤/٤ ، ولسان العرب ١٢٥/٧ (بيض) ، والمحتسب ٥٨/١ ، والمنصف ٣٤٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

بفتح الياء من بيضات . يقول : جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهارًا ليصل إليها . والرائح من الرَّواح وهو الذهاب . والمتأوِّب : من تأوَّبَ إذا جاء أول الليل . والرفيق بمسح المنكبين : هو العالم بتحريكهما في السير . والسبوح : حسن الجري .

وبقي من المعتلّ ضرب آخر ، وهو ما كان حرف العلّة فيه ساكنًا وقبله حركة تجانسه[1] ، نحو : تارة ودُولة ودِيْمَة ، فهذا يبقى على حاله ، وهذيل تفتحه في جميع الباب . قاله في المصباح .

(**واتفق جميع العرب على الفتح في : عِيَرات جمع : عِيْر**) ، بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء ، (**وهي الإبل التي تحمل الْمِيْرَة**) ، بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت : الطعام . (**وهو شاذ في القياس لأنه**) مؤنث بدليل : ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ العِيْرُ ﴾ [يوسف/٩٤] فهو (كـ : **بيعَةٍ وبيعَات ، فحقُّه الإسكان**) .

واختلف الناس في : عِيَرات اختلافًا كثيرًا وحاصله : هل هي بكسرة ففتحة ، أو بفتحتين على قولين : والأول قول الجمهور . ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم : عِيْر ، بكسرة أصلية : اسم جمع للإبل تحمل الميرة لأنها تَعِيْرُ أي : تذهب وتجيء .

وقيل : عِيْر ، بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لـ : عَيْر ، بالفتح ، وهو الحمار ، كـ : سَقْفٍ وسُقُفٍ ، ثم فُعِل به ما فُعِل بـ « بِيْض » من قلب الضمة كسرة . قالوا : وأصل القافلة قافلة الحمير ، ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة .

والقول الثاني : اختلف القائلون به أيضًا على قولين : أحدهما للمبرد وهو أنه جمع عَيْرٍ وهو الحمار . والثاني لتلميذه أبي إسحاق وهو أنه جمع عَيْر وهو الذي في الكتف[2] أو القدم[3] ، فقيل [٢٢٨/أ] له : أذلك مؤنث ؟ قال : نعم . فإن يونس قال : كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان[4] كاليدين والرجلين .

النوع (**الخامس**) : فاقد عدم الإدغام (**نحو : حَجَّات**) جمع : حَجَّة ، بفتح الحاء : الْمَرَّة من الحجِّ ، (**وحِجَّات**) جمع : حِجَّة ، بكسر الحاء ، للهيئة من الحجِّ ، (**وحُجَّات**) جمع : حُجَّة ، بضم الحاء ، للدليل ، فلا تغيّر العين عن سكونها (**لإدغام عينه ، فلو حرِّك انفكَّ إدغامه ، فكان يثقل فتفوت فائدة الإدغام**) .

---

(١) في « ب » : (تجانسه) .
(٢) في « أ » : (الكف) .
(٣) في الكامل ص ١٠٢٥ : (يقال للناتئ في وسط الكتف : حَيْد وعَيْر ، وكذلك الناتئ في القدم) .
(٤) في « ط » : (يؤنثان) .

(هذا باب جَمع التَّكسير)

ويفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء :

أحدها : أن جمع السلامة مختصٌّ بالعقلاء والتَّكسير لا يختص .

والثاني : أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التَّكسير .

والثالث : أنه يعرب بالحروف وجمع التَّكسير بالحركات .

والرابع : أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنَّث ويؤنَّث مع التَّكسير . قاله أبو البقاء .

(و) جَمع التَّكسير لفظًا : (**هو ما تغيَّر فيه بناء الواحد ، إما بزيادة**) ليست عوضًا من شيء من غير تبديل شكل (كـ : **صِنْوٍ**) للمفرد [٣٠٠] (**وصِنْوان**) : لجمعه . قال في الصحاح[1] : إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحدة منهن صنو ، والجمع صنوان ، برفع النون . بخلاف : زيدون ، فإن الواو عوض عن الضمة ، والنون عوض عن التنوين .

(**أو بنقص**) من غير تبديل شكل (كـ : **تُخَمَـنَـة**) ، بضم التاء وفتح الخاء الْمعجمة للمفرد ، (**وتُخَم**) : لِجمعه ، (**أو بتبديل شكل**) من غير زيادة ولا نقص ، (كـ : **أَسَد**) ، بفتح الهمزة والسين للمفرد ، (**وأُسْد**) ، بضم الهمزة وسكون السين : لِجمعه ، (**أو بزيادة وتبديل شكل ، كـ : رجال**) ورجل . (**أو بنقص وتبديل شكل ، كـ : رُسُل**) ورسول ، (**أو بهنَّ**) ؛ أي : بالنقص والزيادة وتبديل الشكل [٢٢٨ / ب] ، (كـ : **غِلْمان**) وغلام ، فإن : غِلمانًا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في : غلام . وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه .

---

(١) الصحاح (صنا) .

هذا تقسيم ابن مالك[١] . واعترض بأنه لا تحرير فيه لأن صِنْوَان من باب زيادة وتبديل شكل . وتُخَم من باب نقص وتبديل شكل ، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد . قاله المرادي[٢] .

ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ ، وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي . والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين[٣] : لفظي وتقديري . فاللفظي ما تقدم . والتقديري نحو : فُلْكٍ ، ودِلاَص ، وهِجَان .

ومذهب سيبويه أن فُلْكًا و أخواته جموع[٤] تكسير[٥] ، فيقدّر في : فُلْك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع . ففلك إذا كان واحدًا كـ : قُفْل ، وإذا كان جمعًا كـ : بُدْن . وكذا القول في أخواته . الباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته : فُلْكَان ، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بـجُنُب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ . والفارق عنده بين ما يقدّر تغييره وما لا يقدّر تغييره ، وجدان التثنية وعدمها . وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل[٦] : والأصح كونه ؛ يعني باب فلك ؛ اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير .

(و) التغيير اللفظي (**له سبعة وعشرون بناء منها : أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة**) ، بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيّا ولو قال : [٢٢٩/أ] وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى . (**وهي : أفْعُل**) بضم العين (كـ : **أكلب**) جمع : كلب . (**وأفعال** كـ : **أجمال**) بالجيم ، جمع : جمل . (**وأفعلة**) بكسر العين (كـ : **أحمرة**) جمع : حمار . (**وفعلة**) بكسر الفاء وسكون العين (كـ : **صبية**) جمع : صبي . وخصّت هذه الأوزان الأربعة بالقلّة لأنها تصغّر على لفظها نحو : أُكَيْلِب وأُجَيْمال وأُحَيْمِرة وصُبَيَّة بخلاف غيرها من الجموع فإنها تُرَدُّ إلى واحدها في التصغير . وتصغير الجمع يدل على التقليل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩١ــ أفْعِلَةٌ أفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ   ثُمَّتَ أفْعَالُ جُمُوعُ قِلَّهْ

---

(١) شرح التسهيل ٧٠/١ .
(٢) شرح المرادي ٣٣/٥ .
(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٠٨/٤ .
(٤) في « ب » : (جمع) .
(٥) الكتاب ٥٧٧/٣ .
(٦) التسهيل ص ٢٦٧ .

وليس من جموع القلّة : فُعَل بضم الفاء وفتح العين كـ : غُرَف . ولا : فِعَل ؛ بكسر الفاء وفتح العين ؛ كـ : نِعَم . ولا : فِعَلة ؛ بكسر الفاء وفتح العين ؛ كـ : قِرَدَة . خلافًا للفراء[١] .

(**وثلاثة وعشرون**) موضوعة (**للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي**) قريبًا . (**وقد يستغنى ببضع أبنية القلة عن بناء الكثرة**) وضعًا أو استعمالاً اتكالاً على القرينة . قاله في التسهيل[٢] .

قال الشاطبي : وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر ، والاستعمال أن تكون وضعتهما معًا ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر . انتهى .

فالأول (كـ : **أَرْجُل**) جمع : رجْل ، بسكون الجيم . (**وأعناق**) جمع : عنق . (**وأفئدة**) جَمع : فؤاد . قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْجُلَكُم إلى الكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة/٦] ، ﴿ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال/١٢] ، ﴿ وَأَفْئِدَتُهُم هَوَاءٌ ﴾ [إبراهيم/٤٣] . فاستغنى فيهما ببناء القلة عن بناء الكثرة ، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة .

والثاني كـ : أقلام ، جمع : قلم . قال الله تعالى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان/٢٧] والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعًا . وقد استعمل فيه وزن القلّة مع أنه سُمع له وزن كثرة ، وهو : قِلامٌ . [٢٢٩/ب] [٣٠١]

(**وقد يعكس**) فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعًا أو استعمالاً اتكالاً على القرينة . فالأول (كـ : **رجال**) جمع : رجُل ، بضم الجيم . (**وقلوب**) جمع : قلب . (**وصِرِدان**) ، بكسر الصاد ، جمع صُرَد ، بضمها وفتح الراء : اسْمًا لطائر . تقول : خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان . فيستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة ، لعدم وضعه .

(**وليس منه**) ، أي من هذا القسم ، وهو ما لم تضع العرب له بناء قلّة (**ما مثّل به الناظم وابنه**[٣] **من قولهم في جمع : صَفَاة وهي الصخرة الْمَلساء : صُفِيّ**) ، بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (**لقولهم**) في جمع قلّتها : (**أصفاء . حكاه الجوهري**[٤] **وغيره**[٥]) .

(١) انظر الارتشاف ١/١٩٤ ، وحاشية الصبان ٤/١٢٣ .
(٢) التسهيل ص ٢٦٨ .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٤٧ .
(٤) الصحاح (صفا) .
(٥) في اللسان١٤/٤٦٥ : (وجمع الصفاة صفوات وصَفًا ، مقصور ، وجمع الجمع أصفاء وصُفِيّ وصِفِيّ) .

بل هو من القسم الثاني، وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه. كقوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨]. ففسَّر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلَّة. كقوله ﷺ: «دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ»[1]. وعلى ذلك يُحمل قول الناظم:

٧٩٢ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

البناء (**الأول من أبنية القلة: أفعل، بضم العين، وهو جمع لنوعين**) كل منهما لجمعه شروط:

(**أحدهما: فعل**)، بفتح الفاء وسكون العين، حال كونه (**اسمًا**) لا صفة، (**صحيح العين**) لا معتلّها. (**سواء صحَّت لامه أم اعتلّت، بالياء أم بالواو**)، وليست «فاؤه» واوًا، كـ: وعْد، ولا «لامه» مماثلة لعينه [كـ: رِقّ][2]، وذلك (**نحو: كَلْب**) وأكْلُب، (**وظَبْيٍ**) وأظْبٍ، (**وجَرْوٍ**) وأجْرٍ. وأصلهما: أظْبُيٌ وأجْرُوٌ، بضم الياء والراء، فقلبت ضمَّتهما كسرة، والواو في: أَجْرُو ياءً وحُذفت الياء الأصلية في أظْبِي، والمنقلبة في: أجرو على حد الحذف في: قاضٍ وغازٍ. [٢٣٠/أ]

(**بخلاف نحو: ضخْم**)، فلا يجمع على أفعل (**فإنه صفة. وإنَّمَا قالوا: أعبُد**) جمع: عبد مع أنه صفة (**لغلبة الاسْمِيَّة**). قاله ابن مالك[3].

(**وبخلاف نحو: سوط**[4] **وبيت**)، فلا يجمعان على: أفعُل (**لاعتلال العين**) بالواو في الأول، والياء في الثاني. (**وشَذَّ قياسًا**) لا سَمَاعًا: (**أَعْيُن**) جمع: عَيْن. قال الله تعالى: ﴿ وأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ [التوبة/٩٢].

(**و**) شَذَّ (**قياسًا وسَماعًا: أَثْوُب**[5]) جمع: ثوب، (**وأَسْيُفٌ**) جمع: سيف. قال معروف بن عبد الرحمن، أو حميد بن ثور، على خِلْفٍ: [من الرجز]

٩٠٤ـ (**لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوُبَا**) حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا

---

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة ٧٢/١، والترمذي في الطهارة ٢٢٠/١، وابن الأثير في النهاية ٣٢/٤.

(٢) إضافة من «ط».

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨١٦/٤.

(٤) في «أ»: (صوت)، وفي «ب»: (شوط)، والتصويب من «ط»، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤.

(٥) في «ب»: (أثواب).

٩٠٤- الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح ٦٢/١، وتاج العروس ١٠٩/٢ (ثوب)، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٠/٢، ولسان العرب ٢٤٥/١ (ثوب)، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١٦، ===

والقياس : أثوابًا أو ثيابًا . (**وقال**) آخر : [من البسيط]

٩٠٥ـ (**كَأَنَّهُمْ أَسْيُفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ**) عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الأُثُرُ

والقياس : سيوف أو أسياف . والبيض ، بكسر الباء : جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وعضب : قاطع . والمضارب جمع مضرب ، ومضرب السيف نحو : شِبْر من طرفه . والأثر بضم الهمزة والثاء المثلثة : أثر الجرح يبقى بعد البرء . قاله العيني[1] .

وشَذَّ : أوْجُهٌ ، جمع : وَجْهٍ ، لأن فاءه واو . وشَذَّ أكُفٌ جمع كَفٍّ ، لأن لامه مماثلة لعينه ، ويحفظ أفعُل في ثمانية أوزان :

« فِعْل » كـ : ذئب اسْمًا ، وجلف صفة ، « وفِعْلة » بكسر الفاء اسْمًا كـ : نعمة ، وصفة كـ : شدة ، « وفِعَل » بكسر أوله وفتح ثانيه كـ : ضلع ، « وفُعْل » ، بضم أوله وسكون ثانيه كـ : قفل ، « وفُعُل » بضمتين كـ : عنق ، « وفَعَل » بفتحتين كـ : جبل ، « وفَعَلَة » ، بفتحتين كـ : أكمة ، « وفَعُل » بفتحة وضمة كـ : ضبع . ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء ، وثلاثة في [٣٠٢] مكسورها ، واثنان في مضمومها . والجميع إنَّمَا يقع في الأسماء إلاَّ فِعْلا ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، ومؤنَّثه فيقع فيها وفي الصفات .

النوع (**الثاني**) مِمَّا يجمع على أفْعُل : (**الرباعي المؤَنَّث**) بلا علامة ، (**الذي قبل آخره مَدَّة**) ، ألف أو ياء ، سواء فتح أوله[2] أو كسر أو ضم . فالمفتوح (كـ : **عَنَاق**) أنثى الجدي ، (و) المكسور نحو : (**ذِرَاع**) ، بالذال المعجمة ، (و) المضموم [٢٣٠/ب] نحو : (**عُقَاب**) ، طائر معروف (و) الياء نحو : (**يَمِيْن**) . فتقول في جمعها : أعْنُقٌ وأذْرُعٌ وأعْقُبٌ وأيْمُنٌ .

(**وشَذَّ**) أفعُل (**في نحو**) : مكان و(**شِهاب وغُراب**) وجنين ، (**من المُذَكَّر**) . فخرج بالرباعي نحو : دار ونار ، فأدْوُرٌ وأنْوُرٌ ليس بمطرد عند سيبويه[3] .

ـــ وله أو لمعروف بن عبد الرحمن في المقاصد النحوية ٥٢٢/٤ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نشب) ، وكتاب الجيم ٢٧٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢ ، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣ ، والكتاب ٥٨٨/٣ ، واللسان ٦٠٢/٢ (ملح) ، ومجالس ثعلب ص ٤٣٩ ، والمقتضب ٢٩/١ ، ١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، والممتع في التصريف ٣٣٦/١ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ .

٩٠٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٩/٤، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣ ، واللسان ٨/٤ ، ٩ (أثر) ، ١٦٦/٩ (سيف) ، والمقاصد النحوية ٥٢٣/٤ .

(١) انظر قوله في كتابه شرح الشواهد ١٢٣/٤ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .

وخرج بالتأنيث نحو : حِمَار ، وعَمُود ، ورَغِيف ، وبلا علامة نحو : سحابة ورسالة ، وبِمَدَّة قبل الآخر نحو : زينب . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٧٩٣ــ لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أفعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أيْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤ــ إنْ كَانَ كَالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي مَدٌّ وَتَأْنِيْثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

البناء (**الثاني**) من أبنية القلَّة : (**أفعال وهو**) : جمع (**لاسم ثلاثي لا يستحق أفعُل**) السابق ، (**إما لأنه على : فَعْل**) ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (**ولكنه معْتَلّ العين**) بالياء أو بالواو (**نحو : سيف**) وأسياف ، (**وثوب**) وأثواب . (**أو لأنه على غير فَعْل**) ، بفتح الفاء وسكون العين ، فيشمل ثمانية أوزان :

ثلاثة مع فتح الفاء (**نحو : جَمَل ونَمِر وعَضُد** ، و) ثلاثة مع كسرها نحو : (**حِمْل وعِنَب وإِبِل** ، و) اثنان مع ضم الفاء نحو : (**قُفْل وعُنُق**) . فتقول في جمعها : أجمال وأنمار وأعضاد وأحمال ، [بالحاء][1] المهملة ، وأعناب وآبال ، بإبدال الهمزة الثانية ألفًا ، وأقفال وأعناق . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٥ــ وَغَيْرُ مَا أفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

(**ولكن الغالب في : فُعَل ، بضم الأول وفتح الثاني ، أن يجيء**) جمعه (**على : فِعْلان**) بكسر أوله وسكون ثانيه (**كـ : صُرَد**) بالصاد والراء المهملتين ، وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، قيل . وهو أول طائر صام لله تعالى .

(**وجُرَذ**) ، بالجيم والراء والذال المعجمة . [٢٣١/أ] قال الجوهري[2] : ضرب من الفأر . (**ونُغَر**) ، بالنون والغين المعجمة والراء المهملة ، جمع : نُغَرَة . قال الجوهري[3] : كهُمَزَة[4] ، وهو طائر كالعصافير حُمْر الْمَناقير . (**وخُزَز**) ، بخاء معجمة وزاءين معجمتين . قال الجوهري[5] : ذكر الأرانب . فيقال في جمعها : صِرْدَان وجِرْذَان ونِغْرَان وخِزَّان ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٩٦ــ وَغَالِبًا أغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِم صِرْدَانُ

(١) إضافة من « ط » .

(٢) الصحاح (جرذ) .

(٣) الصحاح (نغر) .

(٤) في « ب » : (كتمرة) .

(٥) الصحاح (خرز) .

(وشَذَّ نحو : أرطاب) جمع : رُطَب ، (كما شَذَّ في فَعْل المفتوح الفاء[1]، الصحيح العين الساكنها نحو : أحمال) جمع : حَمْل ، بفتح الحاء المهملة وسكون الميم . وأفراخ جمع : فرخ ، بالفاء والراء والخاء المعجمة ، وأحبار جمع :حبْر ، بالحاء المهملة والباء الموحدة ، (وأزناد) جمع : زَنْد ، بالزاي المفتوحة والنون الساكنة ، وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار ، والزندة هي السفلى . (قال الله تعالى : ﴿ وَأُوْلَاتُ الأَحْمَالِ) أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[الطلاق/٤]. يقال : الحمل ، بالفتح ، لما في البطن ، وبالكسر لما يحمل على الظهر ، وبالوجهين لحمل النخل . قاله الفراء . وقال الله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُم ﴾ [التوبة/٣١] .

(وقال الحطيئة) ، بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة ، تصغير : حَطْأَة ، بفتح الحاء وسكون الطاء ، وهي : الضَّرْطَة . والحطأة أيضًا : الصَّرْعَةُ . يقال : حَطَأْتُ الرجلَ إذا صرعتُه بالأرضِ . واختُلف في تلقيبه بذلك ، فقيل : لقصره . وقيل : لأنه ضرط في يوم بين قوم فقيل له : ما هذا ؟ فقال : حطيئة . وقيل : لأنه كان محطوء الرجل . والرِّجْل المحطوءة هي التي لا أخمص لها . واسمه جرول بن أوس ويكنى : أبا مليكة . قاله ابن السِّيد[2] : [من البسيط]

٩٠٦ـ (مَاذَا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَخٍ) زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان قد سجنه [لهجوه إياه][3] .

وأراد بالأفراخ ، بالخاء المعجمة [٢٣١/ب] [٣٠٣] الأولاد . وهو محلّ الاستشهاد . والقياس في جمع فرخ : أَفْرُخ أو فراخ . ومرخ ، بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة ، وادٍ كثير الشجر قريب من فَدَك . وزغب ، بضم الزاي وسكون الغين المعجمة ، من الزغَب : وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ . والحواصل جمع : حوصلة الطير .

وأراد : ما قولك في أولاد صغار جدًّا لا ماء عندهم ولا شجر ، إذا شكوا إليك حالهم ؟ .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) الاقتضاب ص ٥٠٠ ، وانظر الشعر والشعراء ٣٢٢/١ ، والأغاني ١٥٧/٢ .

٩٠٦- البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٤ ، والأغاني ١٨٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٤/٣ ، والخصائص ٥٩/٣ ، والشعر والشعراء ٣٣٤/١ ، ولسان العرب ٥٣٢/٢ (طلح) ، ومعجم ما استعجم ص ٨٩٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٤٩ ، وشرح الأشموني ٦٧٤/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٥ ، والمقتضب ١٩٦/٢ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

(**وقال آخر**) ، وهو الأعشى : [من المتقارب]

٩٠٧- وُجِـدْتَ إذا أَصْلَحُـوا خَـيْرَهُمْ **(وَزَنْـدُكَ أَثْقَـبُ أَزْنَادِهَـا)**

فجمع زند على أزناد ، وقياسه : أَزْنُدٌ .

وسُمع أيضًا : « فَعْل » و« أفعَال » في : شَكْلٍ ، وسَمْعٍ ، ولَفْظٍ ، ولَحْظٍ ، ومَحْلٍ ، ورأيٍ ، ورَأدٍ : وهو أصل اللحيين ، وسَطْلٍ وجَفْن ولَحْنٍ ونَجْدٍ وفَرْدٍ وجَلْدٍ وأَلْـفٍ وأنْـفٍ وثَلْجٍ . وليس منه : أفنان من قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَان ﴾ [الرحمن/٤٨] إنَّمَا هو جمع فنن وهو : الغصن . فأما الفنُّ وهو النوع ، فجمعه : فُنُون على القياس كـ : صَكٍّ وصُكُوكٍ .

البناء (**الثالث**) من أبنية القلَّة : (**أفْعِلة**) بكسر العين ، (**وهو**) جمع (**لاسم مُذَكَّر رباعي ، بمَدَّة**) ألف أو واو أو ياء (**قبل**) الحرف [1](**الآخر**) ، سواء أكان مفتـوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها . فالألف مع فتح الفاء (**نحو : طعام** ، **و**) مع كسرها نحو : (**حمار** ، **و**)[1] مع ضمها نحو : (**غراب** ، **و**) الياء نحو : (**رغيف** ، **و**) الواو نحو : (**عمود**) .

فتقول في جمعها على أفْعِلة[2] : طعام وأطعمة ، وحمـار وأحمـرة ، وغـراب وأغربـة ، ورغيـف وأرغفة ، وعمود وأعمدة ، وشَذَّ : كتاب وكُتُب ، والقياس : أكتِبَة ولم يقولوه . قاله المهاباذي .

ووقع في الصحاح[3] أنك إذا جمعت النهار قلت في كثيرة : نُهُرٌ ، وفي قليلة : أَنْهُرٌ والصواب : أنْهِرَةٌ كما في المحكم . لأن النهار مُذَكَّر . وإلى هذا أشار الناظم بقوله : [٢٣٢/أ]

٧٩٧- في اسْـمٍ مُذَكَّـرٍ رُبَـاعِيٍّ بِـمَدّْ ثَـالِثٍ أفْعِلَـةُ عَنْـهُمُ اطَّـرَدْ

(**والتُزم**) بناء أفعلة (**في فعَال ؛ بالفتح ؛ وفِعَال ؛ بالكسـر**) حـال كونـهما (**مضعَّفي اللام أو معْتَلّيها . فـالأول**) وهـو مضـاعف الـلام ، وأراد بتضعيفـها مماثلتـها للعين . ومضاعف الثلاثي : ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كـ : **بتات**) بفتـح البـاء الموحدة وتاءين مثنّاتين فوق .

قال الجوهري[4] : هو الزاد والجِهاز[5] . وقال أبو عبيدة: متاع البيت . وفي الحديث :

٩٠٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، وبلا نسـبة في أوضح المسالك ٣١١/٤ ، وشرح الأشموني ٦٧٤/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٥ ، والمقـاصد النحويـة ٥٢٦/٤ ، والمقتضب ١٩٦/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الارتشاف ١٩٧/١ .

(٣) الصحاح (نهر) .

(٤) الصحاح (تبت) .

(٥) في « أ » ، « ب » : (الحمار) .

« لا يُؤْخَذُ مِنْكُم عُشْرُ البَتَاتِ »[(١)] . (**وزمام**) ، بكسر الزاي . قال الجوهري[(٢)] : هو الخيط الذي يشدُّ في البُرَة أو في الخِشَاش ثم يُشَدُّ في طرفه المقوَد . وقد يسمى المقود زمامًا . وزمام النعل : ما يشدّ فيه الشِّسْع . والخشاش ، بالكسر : الذي يجعل في عظم أنف البعير . وهو من خشب ، والبُرَةُ من صُفْرٍ . فتقول في جمع بتات : أَبِـتَّة . وفي جمع زمام : أَزِمَّة . والأصل : أَبْتِتَةٌ وأَزْمِمَةٌ ، فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ، ثم أدغم أحد المثلثين في الآخر .

(**والثاني**) : وهو معْتَلّ اللام ، ما كان لامه واوًا أو ياء (كـ : **قبــاء**) بفتح القاف والباء الموحدة . (**وإناء**) بكسر الهمزة الأولى . فتقول في جمعهما على **أفْعِلة** : أَقْبِيَة وآنِيَة ، بألف بعد الهمزة . والأصل : أأنية بهمزتين مفتوحتين فساكنة ، أبدلت الساكنة ألفًا من جنس حركة ما قبلها . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٩٨ــ وَالْزَمْــهُ في فَعَــالٍ أو فِعَــالِ   مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أو إعْـلاَلِ

ويحفظ أفعِلة في : نجي ، في شَحِيح ونَجْد : وهو ما ارتفع من الأرض . و : وَهْي مصدر وَهِيَ السِّقاء : إذا تخرّق ، [٢٣٢/ب] وسَدّ وسُدّ ، بالسين المهملة فتحًا وضمًا ، كل بناء سدَّ به موضع . وقدح وقِنّ وخَال وباب وقفًا وجائز بالجيم والزاي : الخشبة الكبيرة في وسط البيت . ووادٍ وناحية وظَنِيْن ، بالظاء المشالة ، بمعنى : متَّهم . ونضيضة ، بنون وضادين معجمتين : المطر القليل . وعَيِيّ ، بفتح العين المهملة وكسر الياء الأولى وتشديد الثانية ، وجِرَّة ، بكسر الجيم وتشديد [٣٠٤] الراء المهملة . وعَيِّل بفتح العين وتشديد الياء المثَنَّاة تحت . وعِقاب ورَمَضَان وخَوَّان لربيع الأول .

فأما : شحيح ونَجِيّ وظنين وعيي فقالوا فيها : أَشِحَّة وأَنْجِيَة وأَظِنَّة وأَعِيَّة ، مع أنها صفات . وأما عقاب فقالوا فيه : أَعْقِبَة مع أنه مؤَنَّث . وأما : نَجْد وَهْي وسَدّ وسُدّ وقِدْح وقِنّ وخال وقفًا وبَابَ وجِرَّة ، فقالوا فيها : أَنْجِدَة وأَوْهِيَة وأَسِدَّة وأَقْدِحَة وأَقِنَّة وأَخْوِلَة وأَبْوِبَة وأَقْفِيَة وأَجِرَّة ، مع أنها ثلاثيَّة . وأما : رمَضَان وخَوَّان ونَضِيضة فقالوا فيها : أَرْمِضَة وأَخْوِنَة وأَنْضِضَة ، مع أنها زائدة على أربعة أحرف . وأما عَيِّل فقالوا فيه : أَعْوِلَة مع خلوِّه عن مَدَّة قبل آخره . وأما جائِز وناجية فقالوا فيهما : أَجْوِزَة وأَنْجِيَة ، مع أن المَدَّة فيهما ليست قبل الآخر .

---

(١) من حديث كتابه ﷺ لحارثة بن قطن في النهاية ٩٢/١ .

(٢) الصحاح (زمم) .

البناء (**الرابع**) من أبنية القلّة : (**فِعْلَة ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، و**) لَم يطرد في شيء من الأبنية ، بل (**هو محفوظ في**) ستة أوزان : فَعَل ، بفتحتين نحو : (**ولَد وفتًى ، و**) فَعْل ، بفتح أوله وسكون ثانيه . (**نحو : شيخ وثور ، و**) فِعَل ، بكسر أوله وفتح ثانيه (**نحو : ثِنَى**) ، بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كـ : عِدَى . حكاه الفارسي : الأمر الذي يعاد مرتين . [٢٣٣/أ]

وفي الحديث : « لا ثِنَى فِي الصَّدَقَةِ »[١] أي : لا تؤخذ في السنة مرتين . والثِّنْيُ أيضًا : الثاني في السيادة . وهو : الثُّنيان بضم المثلثة : وهو الذي يكون دون السَّيِّد في المرتبة . قاله ابن مالك[٢] .

(و) فَعَال ، بفتح أوله (**نحو : غزال ، و**) فُعال ، بضم أوله (**نحو : غلام ، و**) فَعِيل ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، (**نحو : صَبِيّ وخَصِيّ و**) جليل . تقول في جمعها على فِعْلَة : وِلْدَة وفِتْيَة وشِيْخَة وثِيْرَة[٣] وثِنْيَة وغِزْلَة وغِلْمَة وصِبْيَة وخِصْيَة وجِلَّة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٩- .... وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بنَقْلٍ يُدْرَى

(**ولعدم اطّراده قال أبو بكر**) بن السراج[٤] : (**هو اسم جمع لا جمع**) .

(و) البناء (**الأول من أبنية الكثرة : فُعْل ، بضم أوله وسكون ثانيه**) ، وهو أخفُّ أوزان الكثرة لكونه ثلاثيًّا مجرَّدًا ساكن الوسط . (**وهو جمع لشيئين :**

أحدهما : أفْعَلُ مقابل فَعْلاء) بالمد (**كـ : أحمر**) وأبيض . (**أو مُمتنعة مقابلته لَها**) ، أي لفعلاء ، (**لمانع خلقي نحو : أكْمَر**) : لعظيم الكَمَرة ، بفتح الكاف ، وهي حَشَفَة الذكَر . (**وآدَر**) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة : لعظيم الأُدْرَة ، بضم الهمزة وسكون الدال ، وهي : الخصية المنتفخة . (**بخلاف نحو : آلَى**) ، بمد الهمزة ، (**للكبير الألْيَة**) . والأصل : أَأْلي ، بهمزتين مفتوحة فساكنة ، قلبت الساكنة ألفًا كـ : آدم . (**فإن المانع من : ألْيَاء**) ، بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثنّاة تحتانية ، (**تخلُّف الاستعمال**) فإنهم قالوا في المُذكَّر : آلَى على وزن : أفعل ، ولم يقولوا في المؤنَّث : ألياء على وزن : فَعْلاَء .

---

(١) غريب الحديث لابن الجوزي ١/١٣٠ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٦ .
(٣) في « ب » : (سيرة) .
(٤) الأصول ٢/٤٣٢ .

(**والثانِي**) : مما يجمع على فُعْل (**فَعْلاء**) بفتح الفاء وسكون العين ، (**مقابلة أفْعَل كـ : حَمراء**) وبيضاء . [٢٣٣/ب] (**أو مَمْتنعة مقابلتها له**) أي لأفعل (**لِمانع خلقي كـ : رَتْقاء**) ، بالراء المهملة والتاء المثنّاة فوق والقاف : من الرَّتَق وهو انسداد الفرْج باللحم . (**وعَفْلاء**) ، بالعين المهملة والفاء ، من العَفَل ، بفتح العين والفاء ، وهو شيء يُجمع في قُبُل الْمرأة ، يشبه الأُدْرَة للرَّجُلِ ، (**بخلاف نحو : عجزاء**) ، بالْجيم والزاي : (**للكبيرة العجز**) . فإن المانع من أعجز تخلُّف الاستعمال ، فإن العرب قالوا في المؤنّث : عجزاء ، ولم يقولوا في المُذكَّر : أعجز . فلا يقال : رجال أُلْيٌ ، ولا : نساء عُجْز ، إلاَّ إذا سُمِعَ فيحفظ ولا يقاس عليه . هذا مقتضى كلامه ، وهو في ذلك تابع للتسهيل[1] . ونقل المرادي[2] وابن عقيل[3] في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك : أنه ذكر في غير التسهيل أن : فُعْلاً يطَّرد في هذا النوع كاطِّراده في : أحمر وحمراء . وما ذكره من أنهم لا يقولون : امرأة ألياء ولا : رجل أعجز ، هو على أشهر اللغات .

وقد حكي : امرأة ألياء ورجل أعجز . فعلى هذا يقال : رجال أُلْيٌ ، ونساء أُلْيٌ . ورجال عُجْزٌ ونساء عُجْزٌ . وتقول في نحو أبيض : بيض ، بكسر الأول ، تصحيحًا للعين لئلا يثقل الجمع ، ووزنه فُعْل ، بالضم ، على الأصل لا : فِعْل بالكسر . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٩ــ فُعْلٌ لِنَحْوِ أحْمَرٍ وَحَمْرَا ....

البناء (**الثانِي**) من أبنية الكثرة : (**فُعُل ، بضمتين**) ، وهو تدريج حسن لأنه لما فرغ من : فعل بالإسكان . أعقبه بفعل بالتحريك . **[٣٠٥]** لأنهما وزنان لم يختلفا إلاَّ بالحركة والسكون . (**وهو مطرد في شيئين**) :

أحدهما : (**في وصف على فَعول**) ، بفتح الفاء ، (**بمعنى : فاعل كـ : صبور**) وصبُر ، (**وغفور**) وغُفُر ، بخلاف : حَلُوب ورَكُوب فإنهما بمعنى : مفعول .

(**و**) الثاني : (**في اسم رباعي**) في العدد ، (**بِمَدَّة**) ألف أو ياء أو واو ، (**قبل لام**) [٢٣٤/أ] صحيحة ، (**غير معْتَلّة مطلقًا**) ، من غير تقييد بحرف معيّن من أحرف العلّة . (**أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفًا**) لا غير . وما مَدَّته ألف ثلاثة أوزان :

---

(١) التسهيل ص ٢٧١ .

(٢) شرح المرادي ٥/٤٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٤٥٧ .

مفتوح الفاء ، (**نحو : قَذَال**) للمُذَكَّر ، وهو جماع مؤخَّر الرأس ، ومَعْقِد العِذار من الفَرَس خلْف الناصية . (**وأتان**) ، بالمثنّاة الفوقانية ، للمؤنَّث من الحمير .

(**و**) مكسور الفاء (**نحو : حمار**) للمُذَكَّر ، (**وذراع**) للمؤنَّث .

(**و**) مضموم الفاء نحو : (**قُراد**) للمُذَكَّر ، (**وكُراع**) للمؤنَّث .

(**و**) ما مَدَّته ياء (**نحو : قضيب**) للمُذَكَّر ، (**وكثيب**) للمؤنَّث .

(**و**) ما مَدَّته واو (**نحو : عمود**) للمُذَكَّر ، (**وقلوص**) للمؤنَّث : وهي الشابّة من النُّوق .

(**و**) ما مَدَّته ياء أو واو مع التضعيف (**نحو : سرير**) للمُذَكَّر ، (**وذلول**) للمؤنَّث .

(**و**) خرج بقوله : لام غير معْتَلّة (**نحو : كِسَاء وقِبَاء**) ، فلا يجمعان على : فُعُل ، (**لأجل اعتلال اللام**) لأنهما لو جمعا على : فُعُل ، لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ، ولتسلم ياء : قباء ، فيصيرا على وزن : فُعِل ، بضم الفاء وكسر العين ، وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضمٍّ إلى كسر .

والحق أن ذلك غالب لا لازم ، فقد قال ابن يعيش ما نصّه[1] : « وقالوا في المعْتَلّ : ثنيٌ وثُن ، والأصل : ثُنُي بضم النون ، فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوًا ، كما فعلوا ذلك في : أجْرٍ وأدْلٍ » .

(**و**) خرج بقوله : غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفًا (**نحو : هِلال وسِنان**) ، فلا يجمعان على : فُعُل ، (**لأجل تضعيفها**) أي اللام (**مع الألف**) ، فلا يقال في جمعهما : هُلُل ولا سُنُن ، لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم . (**وشَذّ : عنان**) ، بكسر العين ، لما يقاد به الفرس ، وبفتحها : للمطر . وفيه تناسب الأعلى للأعلى ، والأسفل للأسفل . (**وعُنُن وحِجَاج**) ، [٢٣٤/ب] بحاء مهملة مكسورة وجيمين : العظم المستدير حول العين ، وقيل : هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب . (**وحُجُج**) ووطواط ، بفتح الواو وبمهملتين : الضعيف ووُطُط . (**ويحفظ**) فُعُل ، بضمتين ، (**في**) : فَعِل ، بفتح الفاء وكسر العين ، اسْمًا (**نحو : نَمِر ، و**) صفة نحو : (**خَشِن ، و**) في : فعيل صفة نحو : (**نذير ، و**) في : فعيلة مطلقًا اسْمًا نحو : (**صحيفة**) ، وصفة نحو : نجيبة . وفي : فَعْل ، بفتح أوله وسكون ثانيه نحو : سَقْف ورَهْن . وفي فاعل نحو : بازل وشارف . وفي : فَعَل ، بفتحتين ، نحو : نَصَف ،

(١) شرح المفصل ٣٥/٥ .

وفي : فعال ، بكسر الفاء وفتحها ، صفة نحو : كِنان بكسر الكاف . وصَناع ، بفتح الصاد ، أي : حاذقة . وفي : فَعِلة ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : فَرِحة . وفي : فَعَلة ، بفتحتين ، نحو : خشبة . وفي : فِعْل ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : سِتْر[١] . وإلى : فُعُل ، بضمتين ، أشار الناظم بقوله :

٨٠٠ ــ وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ قَدْ زِيْدَ قَبْلَ لامٍ اعْلالاً فَقَدْ

٨٠١ ــ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ . . . .

البناء (**الثالث : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه**) ، ولو قدّمه على : فُعُل ، بضمتين ، كان أولى لأنه أخفّ منه . (**وهو مطرد في شيئين**) :

أحدهما : (**في اسم على فعلة**) ، بضم أوله وسكون ثانيه . ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتّلها ومضاعفها . فالصحيح (كـ : **قُرْبَة**) وقُرَب ، (**وغرفة**) وغرف . (و) المعْتَلّ اللام نحو : (**مُدْيَة**) ومُدًى وزُبْيَة وزُبًى . (و) المضاعف اللام نحو : (**حُجَّة**) وحُجَج ، (**ومُدَّة**) ومُدَد .

(و) الثاني : [٣٠٦] (**في الفُعْلى**[٢]) ، بضم الفاء ، (**أنثى أفعل**) صفة (كـ : **الكبرى**) أنثى الأكبر . والوسطى أنثى : الأوسط ، (**والصغرى**) أنثى : الأصغر . (**بخلاف : حبلى**) ، فإنها ليست أنثى أفعل ، لأنها صفة لا مُذَكّر لها ، فلا تجمع على : فُعَل . (**وشذّ**) فُعَل (**في**) فُعْلة صفة (**نحو : بُهْمة**) ، بضم الباء الموحدة وسكون الهاء [٢٣٥/أ] ، وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى ، لشدة بأسه ، والجمع : بُهَمٌ . قاله في الصحاح[٣] . (و) فُعْلى مصدرًا (**نحو : رؤيا**) . يقال : رأى في منامه رؤيا ، على [وزن][٤] فعلى ، من غير تنوين ، وجمع الرؤيا رؤًى بالتنوين مثل رُعًى . قاله الجوهري[٥] . (و) فَعْلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه (**نحو : نوبة**) ، بفتح النون والباء الموحدة ، وقاس عليهما الفراء . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه معْتَلّ اللام (**نحو : قَرْية**) وقُرًى . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (**نحو : بَدْرة**) ، بفتح الموحدة ، وهي : عشرة آلاف درهم ، وجمعها : بُدُور وبِدَر ، بكسر أوله وفتح ثانيه .

---

(١) في « أ » : (شبر) .
(٢) في « أ » : (الأفعل) .
(٣) الصحاح (بهم) .
(٤) إضافة من « ط » .
(٥) الصحاح (رأى) .

ولم أقف على جمعها على فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، فذكرها هنا فيه نظر . وفِعْلة ، بكسر أوله وسكون ثانيه معتلاً نحو : لِحْيَة ولِحًى . (و) فُعْلة ، بضم أوله وسكون[1] ثانيه نحو : (تُخمة) ، بالتاء المثنّاة فوق والخاء المعجمة . وإلى : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، أشار الناظم بقوله :

٨٠١ — .... وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

٨٠٢ — وَنَحْوِ كُبْرَى ....

البناء (الرابع : فِعَل ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فِعْلة) ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، غير واحد : فِعْل (كـ : حِجَّة) وحِجَج . وفي التنزيل : ﴿ ثَمَانِيَ حِجَجٍ ﴾ [القصص/٢٧] (وكِسْرَة) وكِسَر ، (وفِرْيَة) ، بالفاء والياء المثنّاة تحت ، (وهي : الكذبة) ، وفِرًى . وخرج بذكر الاسم الصفة نحو : صِغْرَة وكِبْرَة وعِجْزَة . وبالتمام نحو : عِدَة وزِنَة ، فإنهما نقصا الفاء[2] ، وعوِّض منها التاء . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٢ — .... وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ....

(ويُحفظ) فِعَل ، باتّفاق (في : فَعْلة) واحد فِعْل ، بكسر الفاء وسكون العين نحو : سِدْرَة وسِدَر . ولا يقال في : تِبْنَة ، واحدة التِّبْن : تِبَن ، حملاً على : سِدَر . وفي المعوَّض من لامه تاء التأنيث ، [٢٣٥/ب] كـ : عَزَّة وعُزًى ، وفي : فَعْلة ، الأجوف ، بفتح أوله ، (نحو حاجة) وحِوَج . وقامة وقِوَم . (و) في : فِعْلَى مصدرًا (نحو : ذكرى) وذِكَر ، (و) في فَعْلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، صحيح الأصول نحو : (قَصْعَة) وقِصَع ، وجَفْنَة وجِفَن . (و) في : فِعْلة ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، صفة نحو : (ذربة) ، بكسر الذال المعجمة وسكون الراء بالباء الموحدة ، كما في الصحاح[3] والضياء . وصِمَّة ، بكسر الصاد المهملة ، يقال في جمعهما : ذِرَبٌ وصِمَمٌ . والذِّربة : المرأة الحديدة اللسان . والصِّمَّة : الرجل الشجاع . (و) في : فِعْل ، بكسر أوله وسكون ثانيه نحو : (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة : الثوب الخلق جمعوه على هِدَم . رواه ابن سيده . وفي : فُعْلة بضم أوله كـ : صورة وصُوَر . والصِّوَر ، بكسر الصاد ، لغة في الصُّوَر بضمها : جمع صورة . قاله في الصحاح[4] .

(١) في « أ » : (وفتح) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (اللام) ، والتصويب من حاشية يس ٢/٣٠٦ .

(٣) الصحاح (ذرب) .

(٤) الصحاح (صور) .

البناء (**الخامس : فُعَلة ، بضم أوله وفتح ثانيه ، وهو مطرد في وصف لعاقل**) ، مُذَكَّر (**على**) زنة (**فاعل ، معْتَلّ اللام**) بالياء أو الواو ، (**كـ : رامٍ**) ورماة ، (**وقاضٍ**) وقضاة ، (**وغازٍ**) وغُزاة ، والأصل فيهن : رُمَيَة وقُضَيَة وغُزَوَة ، قُلِبَت الياء والواو ألفَيْن لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل : إنها فَعْلَة ، بفتح الفاء ، وأنَّ الفتحة حوِّلت ضمَّة للفرق بين معْتَلّ اللام وصحيحها . وإليه أشار الناظم [٣٠٧] بقوله :

٨٠٣ ــ في نَحْـوِ رَامٍ ذُو اضْطِـرَادٍ فُعَلَـهْ ....

فخرج بقوله : وصف نحو : وادٍ بالتذكير ، ونحو : غادية . وبالعقل نحو : أسَدٍ ضَارٍ ، وبوزن فاعل نحو : ظريف وبالمعْتَلّ اللام نحو : ضارب . فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلة . وشذَّ في صفة على غير فاعل نحو : كَمِيّ وكُمَاة . وفي فاعل اسمًا نحو : بازٍ وبُزَاة ، ووادٍ ووُدَاةٍ . وفي فاعل صحيح اللام نحو : هادِرٍ [٢٣٦/أ] وهدَرَة ، بالدال المهملة ، وهو الرجل الذي لا يعتدُّ به .

البناء (**السادس : فَعَلَة ، بفتحتين ، وهو شائع في وصف لِمُذَكَّر عاقل صحيح اللام نحو : كامل**) وكَمَلَة ، (**وساحر**) وسَحَرَة ، (**وسافر**) وسَفَرَة ، (**وبارّ**) وبَرَرَة . قال الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ ﴾ [الأعراف/١١٣] ، ﴿ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۞ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس/١٥،١٦] . وفي التسهيل[1] : بررة جمع : بِـرّ على غير القياس . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٣ ــ .... وَشَـاعَ نَحْـوُ كَـامِلٍ وَكَمَلَـهْ

فخرج بالوصف : الاسم نحو : وادٍ وبازٍ ، وبالتذكير نحو : طالق وحائض ، وبالعقل نحو : سابق ولاحق ، صفتي فرسين . وبصحة اللام نحو : قاضٍ وغازٍ ، فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلة ، بفتحتين ، باطِّراد . وشذَّ في غير فاعل نحو : سَيِّد وسَادَة ، فوزنها : فَعَلَة . وفي بعض نسخ الصحاح[2] : وزن سَادَة فَعَالة ، وهو سهو . وقوله : شائع ، تبع فيه النظم[3] ، وكان الأولى أن يعبِّر بمطَّرد لأنه لا يلزم من الشياع الاطراد .

البناء (**السابع : فَعْلَى ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، وهو**) جمع (**لما دل على آفة[4]**) من هُلْكٍ أو توجُّع أو نقص ما (**من فعيل**) ، حال كونه (**وصفًا للمفعول**) . فالتوجع (**كـ : جريح**) وجَرْحَى ، (**وأَسِير**) وأسْرَى ، والْهُلْك نحو : قتيل وقَتْلَى ، وصريع وصرْعَى .

(١) التسهيل ص ٢٧٤ .
(٢) الصحاح (سود) .
(٣) انظر بيت الألفية الذي تقدم أعلاه برقم ٨٠٣ .
(٤) في « ب » : (وأنه) .

(وحُمل عليه ستة أوزان ، مِمَّا[1] **دلَّ على آفة من)** ذلك :

أحدها : **(فعيل وصفًا للفاعل)** لا للمفعول (كـ : **مريض**) ومرضى .

(**و**) الثاني : (**فَعِل**) بفتح أوله وكسر ثانيه ، (كـ : **زَمِن**) وزَمْنَى . وهذان الوصفان مما يدل على التوجُّع .

(**و**) الثالث : (**فاعل** كـ : **هالك**) وهلكى .

(**و**) الرابع : (**فَيْعِل**) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ، (كـ : **مَيِّت**) أصله : مَيْوِت اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت [٢٣٦/ب] الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين ، وهل هو فَيْعِل ، بكسر العين ، أو بفتحها ، وأبدلت الفتحة كسرة ؟ أو : فعيل كـ : طويل ؟ أقوال محكية في : سَيِّد أشهرها أولها[2] .

(**و**) الخامس : (**أَفْعَل** كـ : **أَحْمَق**) وحَمْقَى .

(**و**) السادس : (**فَعْلان** كـ : **سكران**) وسكرى ، وهذان الوصفان مما يدل على وصف ما . وندر : كَيِّس وكَيْسَى ، وذَرِب وذَرْبَى ، وجَلْد وجَلْدَى . وإلى فَعْلَى أشار الناظم بقوله :

٨٠٤ ــ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتُ بِهِ قَمِنْ

البناء (**الثامن : فِعَلَة ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، وهو كثير في : فُعْل**) ، حال كونه (**اسْمًا ، بضم الفاء**) وسكون العين : ويكون صحيح اللام (**نحو : قُرْط**) وقِرَطَة ، بالقاف والراء والطاء المهملتين : ما يعلَّق في شحمة الأذن . (**ودُرْج**) بالجيم ، ودِرَجَة ، (**و**) أجوف نحو : (**كُوز**) ، بالزاي ، وكِوَزَة . (**و**) مضاعفًا نحو : (**دُبّ**) ودِبَبَة . (**وقليل في اسم على**) زنة (**فَعْل ، بفتح الفاء**) وسكون العين ، (**نحو : غَرْد**) بالغين المعجمة والراء : نوع من الكمأة . وهو عند الفراء بفتح الفاء ، وعند غيره بكسرها . وظاهر الصحاح[3] أن غِرَدَة جمع لمكسور الفاء . (**أو بكسرها نحو : قِرْد**) وقِرَدَة بالقاف والراء . (**وقلَّ أيضًا في نحو : ذكر**) ، بفتحتين ، ضد الأنثى ، وكِتْف (**وهادِر**) وعِلْجٍ ووَقْفَة وخطْوَة . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٥ ــ لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا فِعَلَهْ وَالوَضْعُ في فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

وخرج بقوله : صحيح اللام ، نحو : ظَبْي ونِحْي ومُدْي ، فلا يجمع شيء منها على فعلة .

---

(١) في « أ » : (ما) .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٧٩٥ ، المسألة رقم ١١٥ .

(٣) الصحاح (غرد) .

البناء (**التاسع : فُعَّل ، بضم أوله وتشديد ثانيه ، وهو**) جمع (**لوصف على**) زنة (**فاعل وفاعلة**) ، حال كونهما (**صحيحي اللام**) ، سواء صحَّت عينهما أم اعتلَّت . [٢٣٧/أ] (كـ : **ضارب وصائم**) ، ومؤنثيهما : ضاربة وصائمة . فتقول في جمعهما : ضُرَّب وصُوَّم ، وشَمَل نحو : حائِض وحُيَّض . وخرج بقيد الوصف : الاسم نحو : حـاجب العين ، وجائزة البيت ، فلا يجمعان على : فُعَّل . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٦ ــ وَفُعَّـــلٌ لِفَـــاعِلٍ وَفَاعِلَـــهْ وَصْفَيْـــنِ . . . .

(**وندر نحو : غازٍ**) وغُزًّى ، (**وعاف**) ، بالعين المهملة والفاء ، أي : سـائل وعُفًّى ، لاعتلال لامهما ، (**كما ندر**) فُعَّل (**في نحو**) : امرأة (**خريـــدة**) ، بفتـح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون اليـاء آخـر الحـروف : الْحَيِـيَّة ، أي : ذات الْحَيـاء ، بالحاء المهملة والياء المثنّاة التحتانية وقيل : العذراء . وجمعها : خُرَّد ، وقـالوا : خرائـد علـى القياس . (**ونُفسَاء**) ونُفَّس ، (**ورَجُلٌ أَعْزَلٌ**) ورجال عُزَّل : إذا لم يكـن معـهم سـلاح . وزعم الأصفهاني أن أفعل لا يجمع على فُعَّل . ورُدَّ بالسماع ، كقوله : [من الطويل]

٩٠٨ــ وَأُبـقي رِجَـالاً سَـادَةً غَـير عُـزَّلٍ مَصَالِيْتَ أَمْثَالَ الأُسُـودِ الضَّرَاغِـمِ

[٣٠٨] وفارق باب أحمر ، لأنه وصف غير لازم ، بدليل أنه لو تناول عصًا أو سيفًا أو رمحًـا . زالت عنه هذه[1] الصفة .

البناء (**العاشر : فُعَّال ، بضم أوله وتشديد ثانيه ، وهو**) جمع (**لوصـــف**) لِمُذَكَّر (**على**) زنة (**فاعل ، صحيح اللام**) ، سواء أكانت لامه همزة أم لا (كـ : **صائم**) وصُوَّام ، (**وقائم**) وقُوَّام ، (**وقارئ**) وقُرَّاء . (**قيل : وندر**) فُعَّال (**في**) جمع (**فاعلـة ، كقوله**) ، وهو القطامي : [من البسيط]

٩٠٩ــ أَبْصَـارُهُنَّ إِلَى الشُّـبَّانِ مَائِلَـةً (**وَقَد أُرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُـدَّاد**)

قال الموضح في الحواشي : لا أعلم أحدًا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنّث ، إلاَّ في هـذا البيت . وحكايته مشهورة [٢٣٧/ب] بين الأصمعي وابن الأعرابي[2] .(**والظاهر أن الضمير**)

٩٠٨- لم أقف عليه في المصادر المتاحة .

(١) سقط من « ط » .

٩٠٩- البيت للقطامي في ديوانه ص ٧٩ ، وأمالي الزجاجي ص ٥٩ ، والأشباه والنظـائر ٥١/٥ ، ولسـان العرب ٢٤٥/٣ (صدد) ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/٤، وشـرح ابن الناظم ص ٥٥١ ، وشرح الأشموني ٦٨٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٦٢/٢ .

(٢) في حاشية يس ٣٠٨/٢ : (حاصلها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد : إن صِداد جمع صادّة ، فخطّـأه ابن الأعرابي ، ووجه ذلك ما قاله المصنف) . وانظر أمالي الزجاجي ص ٥٩ .

المؤَنَّث (للأبصار لا للنساء) لأنه يقال : بَصَرٌ صادٌ ، كما يقال : بَصرٌ حَادٌّ . (فهو جمع صادّ ، لا) جمع : (صَادَّة) . لأن قياس فُعَّل أن يكون جمع فاعل لا فاعلة . انتهى . ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر ، وعود الضمير على غير المحدَّث عنه . (وندر) فُعَّال (في) فاعل (المعْتَلّ) بالواو والياء (كـ : غُزَّاء) جمع غازٍ ، (وسُرَّاء) جمع سارٍ ، والأصل : غزَّاوْ وسرَّايْ ، قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة .

البناء (الحادي عشر : فِعَال ، بكسر أوله ، وهو) يكون (جمعًا لثلاثة عشر وزنًا :

الأول والثاني : فَعْل وفَعْلة) ، بفتح الفاء وسكون العين فيهما ، حال كونهما (اسْمين أو وصفين) ، غير يائِيِّي الفاء والعين ، فالاسم منهما (نحو : كَعْب) وكِعَاب ، (وقَصْعَة) وقِصَاع (و) الصفة منهما نحو : (صَعْب) ، بمهملتين ، وصِعَاب ، (وخَدْلة) وخِدَال ، بالخاء المعجمة والدال المهملة : ممتلئة الساقين والذراعين . (وندر) فِعَال (في) جمع : فَعْل ، (يائي الفاء نحو : يَعْر) ، بالياء المثنّاة تحت وبالعين والراء المهملتين : الجدي يربط في الزُّبية للأسد ليقع فيها ، وفي المثل : « أذَلُّ مِنْ يَعْرٍ »[1] . (أو) يائي (العين نحو : ضَيْف) وضِيَاف ، (وضَيْعَة) ، بالضاد المعجمة ، وضِيَاع . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٨ ــ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا

الوزن (الثالث والرابع : فَعَل وفَعَلَة) ، بفتح أولهما وثانيهما ، حال كونهما اسْمين (غير معْتَلّي اللام ولا مضعَّفيها كـ : جَمل) وجمال ، (وجبل) وجبال ، بالجيم فيهما ، (ورَقَبة) ورِقَاب [٢٣٨/أ] (وثَمَرَة) وثِمَار ، فخرج نحو : فتًى [فيهما][2] ، وعصًا لاعتلال اللام[3] ، ونحو : طَلَلٍ ، لتضعيفها ، ونحو : بَطَل لأنه صفة ، وشَذَّ طِلَال وحِسَان . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٠٩ ــ وَفَعَلٌ أيْضًا لَهُ فِعَالُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠ ــ أوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ ذُو التَّا . . . .

الوزن (الخامس والسادس : فِعْل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كـ : ذِئْب) وذِئَاب ، (وبئر) وبئار . (وفُعْل) ، بضم الفاء وسكون العين (كـ : دُهْن) ودِهَان ، (ورُمْح) ورماح . وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسْمين ، احترازًا من نحو : جِلْف وحُلْو .

(١) الدرة الفاخرة ٢٠٣/١ ، وجمهرة الأمثال ٤٥٨/١ ، ٤٦٩ ، ومجمع الأمثال ٢٨٤/١ ، والمستقصى ١٣٢/١ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « ب » : (لامهما) .

وشرط ثانيهما أن لا يكون واويّ العين كـ : حُوت ، ولا يائي اللام كـ : مُدْي . قاله المرادي[١] أخذًا من التسهيل[٢] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٠ ــ .... وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

الوزن (السابع والثامن : فعيل ؛ بمعنَى فاعل ؛ ومؤنثه) ، صحيحي اللام ، (كـ : ظَرِيف) وظِرَاف ، (وكَرِيْم) وكِرَام ، (وشَرِيف) وشراف ، (ومؤنثاتِها) ، كـ : ظريفة وظِرَاف ، وكريمة وكِرَام ، وشريفة وشِرَاف . بخلاف : غنِيّ ووَلِيّ ، ومؤنثيهما لاعتلال اللام . وبخلاف نحو : جريح ، لأنه بمعنى مفعول . وقرأ الكسائي ﴿ فَجَعَلَهُمْ جِذَاذًا ﴾ [الأنبياء/٥٨] بكسر الجيم[٣] . قال الفراء[٤] والزجاج[٥] : هو جمع جَذِيذ مثل : ثَقِيل وثِقَال . والجذيذ بمعنى : المجذوذ ، وهو المكسور . قاله الواحدي في البسيط . فاقتضى هذا أن فعيلاً الوصف قد يجمع على : فِعَال وإن كان بمعنى : مفعول . قاله الموضح في [٣٠٩] الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١١ ــ وَفِي فَعِيْلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر وزنًا ؛ مِمَّا يُجمع على فِعَال : (فَعْلان) بفتح الفاء ، (صفة ومؤنثاه : فَعْلَى) بالألف ، (وفَعْلَانة) [٢٣٨/ب] بالتاء ، (وفُعْلَان[٦]) بضم الفاء ، (صفة وأنثاه فُعْلانة) بالتاء لا غير . فمفتوح الفاء (كـ : غَضْبَان) وغِضَاب (وغَضْبَى) وغِضَاب ، (ونَدْمَان) ونِدَام (ونَدْمَانة) ونِدَام ، (و) مضموم الفاء ، نحو : (خُمْصان) وخِمَاص (وخُمْصَانة) وخِمَاص[٧] . وفي الحديث : « تَغْدُو خِمَاصًا »[٨] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٢ ــ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلاَنَا أو أُنْثَيَيْهِ أو عَلَى فُعْلاَنَا

(١) شرح المرادي ٥/٥٤ .

(٢) التسهيل ص ٢٧٣ .

(٣) وكذلك قرأ الأعمش وابن محيصن وابن مقسم وأبو حيوة وحميد ويحي بن وثاب . انظر الإتحاف ص ٣١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٩٦ ، والنشر ٢/٣٢٤ .

(٤) معاني القرآن ٢/٢٠٦ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٦ .

(٦) سقط من « ب » : (بالتاء وفعلان) .

(٧) سقط من « ب » .

(٨) في النهاية ٢/٨٠ : (كالطير تغدو خماصًا وتروح بطانًا ، أي تغدو بكرة وهي جياع ، وتروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف) .

ومثله : [فَعْلاَنة][1] . (و) العرب (**التزموا في فعيل وأنثاه إذا كانا واويّي العينين ، صحيحي اللامين كـ : طويل وطويلة ، أن لا يجمعا إلاّ على فِعَال**) بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فِعَالاً ، بل يجمع عليه وعلى غيره .

تقول : كَرِيم وكُرَمَاء وكِرَام ، وظَرِيف وظُرَفَاء وظِرَاف ، وشَرِيف وشُرَفَاء وشِرَاف . وإنَّمَا لم يشاركها نحو : طويل في ذلك لقلّته .

قال في المحكم : قال ابن جنّيّ : لم يأتِ فعيلٌ صفةً عينه واوٌ ، وفاؤه ولامه صحيحان إلاّ في ثلاث كلمات : طَوِيل وقَوِيم وصَوِيب ، من قولهم : سَهْمٌ صَوِيبٌ ، أي : صائِبٌ . قال : وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلاّ أنّه صار اسْمًا[2] . انتهى . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨١٣ ـ . . . . وَالْزَمْهُ فِي نَحْـو طَوِيْـلٍ وَطَوِيْلَـةٍ تَفِـي

(**ويُحفظ فِعَال**[3] **في**) وصفٍ على فاعل (**نحو : راعٍ**) ورِعَاء . وفِي التنزيل : ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ [القصص/٢٣] ، وقائم وقيام .

وفي التنزيل : ﴿ هُمْ[4] قِيَامٌ ﴾ [الزمر/٦٨] . (**وآمّ**) ، بهمزة ممدودة وميم مشددة ، من أَمَّ بمعنى : قَصَدَ ، وأصله : آمِم كضَارِب ، فأدغم الميم في الميم للتماثل ، وجمعه : إمام ، بكسر الهمزة كـ : قيام .

قيل : ومنه : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِيْنَ إمَامًا ﴾ [الفرقان/٧٤] أي : قاصدين بهم . (**ومؤنثاتُهن**) كـ : رَاعِيَة ورِعَاء ، وقائمة وقيام ، وآمَّةٍ وإمام .

(**و**) يحفظ في وصف على أفعل نحو : (**أعجف**) أي : هزيل ، وعِجَاف ، ومؤنّثه : عَجْفَاء وعِجَاف . ومنه : ﴿ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ [يوسف/٤٣] لأن مفرده : بقرة عجفاء [٢٣٩/أ] .

وحكى الفارسي[5] وأبو حاتم : أجْرَب وجِرَاب . زاد أبو حاتم : أبطح وبطاح . قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق . فسقط ما قيل : إنَّ أعْجَف لا ثاني له .

(**و**) في وصفٍ على فَعَال ، بتخفيف العين نحو : (**جَوَاد**) ، بفتح الجيم وتَخفيف الواو ، وجِيَاد ؛ والأصل : جِوَاد ، قُلِبَت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) ورد قول ابن جني في لسان العرب ٥٣٧/١ (صوب) ، وتاج العروس ٢١٦/٣ (صوب) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ط » : (وأنتم قيام) .

(٥) التكملة ص ١٨٩ .

قال : [من الطويل]

٩١٠ـ .... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

(و) في وصفٍ على فَعِيل نحو : (خَيِّر) ، بفتح الخاء وتشديد الياء المثنّاة تحت المكسورة ، وخِيَار .

(و) في وصفٍ على فعلاء نحو : (بَطْحَاء) وبِطَاح .

وفي وصفٍ على فُعْلَى ، بضم الفاء نحو : أنثى وإناث .

(و) في اسمٍ على فَعُول ، بفتح الفاء نحو : (قَلُوص) وقِلاَص .

وفي : فَعِل ، بفتح أوَّله وكسر ثانيه ، نحو : زَخِل [٣١٠] وزِخَال ، وهو بالزاي والخاء المعجمتين : الأنثى من ولد الضأن .

وفي : فَعِلَة ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : نَمِرَة ونِمَار .

وفي : فَعَالة ، نحو : عَبَاءة وعِبَاء .

وفي : فُعْلَة ، بضم أوله وسكون ثانيه ، نحو : بُرْمَة وبِرَامٍ ، ونُطْفَة ونِطَافٍ .

وفي : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، كـ : رُبَع ورِبَاع .

وفي : فُعُل ، بضمَّتين ، نحو : جُمُد وجِمَاد .

وفي : فَعِيل ، نحو : فَصِيل وفِصَال .

وفي : فَعُل ، بفتح أوَّله وضمّ ثانيه ، كـ : سَبُع وسِبَاع .

وفي : فَعْلان ، بفتح الفاء وسكون العين ، كـ : ضَبْعَان وضِبَاع .

البناء (**الثاني عشر**) من أبنية الكثرة : (**فُعُول ، بضمَّتين ، ويطَّرد في**) ألفاظ (**أربعة : إحداها : اسم على فَعِل**) ، بفتح أوله وكسر ثانيه (**نحو : كَبِد**) وكُبُود ، (**ووَعِل**) ووُعُول . (**وهو**) ، أي فُعُول ، (**فيه**) أي في فَعِل (**كـالللازم**) . وإليه يشير قول الناظم :

٨١٤ ــ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِبًا ....

٩١٠- صدر البيت : (سريت بهم حتى تكل مطيهم) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣ ، والدرر ٤٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٠/٢، وشرح الأشموني ٤٢٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، والكتاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، ولسان العرب ٢٨٤/١٥ (مطا) ، ومغني اللبيب ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٤ ، ورصف المباني ١٨١/٥ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، ولسان العرب ١٢٤/١٥(غزا) ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٢ .

ومن غير الغالب : نَمِر ونِمَار . (**وجاء في نحو**[١] : **نَمِر نُمُور على القياس . ونُمُــــر**) ، بضمّتين على غير القياس . [٢٣٩/ب] (**قال**) حكيم بن مُعَيَّة الربعي : [من الرجز]

١١ـ٩ فِيْــهَا عَيَايِــيلُ أُسُـــودٌ ونُمُـــرْ

أنشده سيبويه[٢] . فقال ابن الضائع : أراد : نمر ، بسكون الميم ، ثم نقل أو أتبع . (**و**) قال غيره : (**قد يكون مقصورًا**) ، أي مختصرًا (**من نُمُور**) ، فحذفت الواو (**للضــــرورة . وقالوا أيضًا**) في جمعه : (**أَنْمَار**) على غير القياس . فتحصل في جمعه أربعة أوزان : واحد قياسي وهو : نُمُور ، وثلاثة على غير القياس وهي : نِمَارٌ وأَنْمَارٌ ونُمُـرٌ . والعيـاييل جمـع : عَيِّل واحد العَيِّال . قاله الصَّغَّاني .

(**والثلاثة الباقية**) من الأربعة المطرد فيها فُعُول : (**الاسم الثلاثـــي الســـاكن العين**) حال كونه (**مفتوح الفاء**) ، ليس عينه واوًا (**نحو : كَعْب**) وكُعُوب ، (**وفَلْسٍ**) وفُلُوسٍ ، وخرج عنه [نحو][٣] : حَوْضٍ ، فلا ينقاس فيه : فُعُـول . وشَـذَّ في فَـوْج : فُـوُوج . وهم الجماعة من الناس . (**ومكســـورها نحـــو : حِمْـــل**) ، بالحـاء المهملـة ، وحُمُـول ، (**وضِرْس**) وضُرُوس ، (**ومضمومها نحو : جُنْد**) وجُنُود ، (**وبُرْد**) وبُرُود . وإليه أشـار الناظم بقوله :

٨١٤ ـــ .... كَـذَاكَ يَطَّـرِدْ

٨١٥ ـــ في فَعْـلٍ اسْمًا مُطْلَـقَ الفَـا ....

(**إلاّ في ثلاثة**) من مضموم الفاء لم يطّرد فيها فُعُول :

(**أحدها : معْتَلّ العين كـ : حُوت**) ، فإنَّ جمعه : حِيْتَان .

(**والثاني : معْتَلّ اللام كـ : مُدْي**) فإن جمعه : أمداء . قال سيبويه[٤] : لا يكسـر

---

(١) سقط من « ب » .

١١- الرجز لحكيم بن معية الربعي في شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢ ، ولسـان العـرب ٢٣٤/٥ (نمـر) ، ٤٨٩/١١ (عيل) ، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤ ، وتاج العروس ٢٩٣/١٤ (نمر) ، (عيـل) ، وبـلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، وشرح شافية ابن الحـاجب ١٣٢/٣ ، وشـرح الأشمـوني ٨٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦ ، وشرح المفصل ١٨/٥ ، ٩٢/١٠ ، والكتـاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠٣/٢ ، والممتع في التصريف ٣٤٤/١ ، والمخصص ٧/١١ .

(٢) الكتاب ٥٧٤/٣ .

(٣) إضافة من « ط » .

(٤) الكتاب ٥٧٧/٣ .

على غير ذلك . قال في الْمحكم : الْمُدْي من الْمكاييل معروف . قال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، والجمع : أمْدَاء . وقال الجوهري[1] : هو القفيز الشامي ، وهو غير الْمُدّ .

(وشَذَّ في) جمع : (نُؤْي) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة : (نُئِيّ) ، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء . (قال) الشاعر : [من الوافر]

٩١٢ـ (خَلَتْ إلاَّ أَيَاصِرَ أَوْ نُئِيًّا) مَحَافِرُهَا كَأَشْرِبَةِ الإضِيْنِ

وإلاّ : حرف استثناء ، وأياصر : منصوب على الاستثناء ، وهو بالياء المُثَنّاة التحتانية والصاد المهملة ، جمع : أيْصَر : حبلٌ قصير يشدّ في [٢٤٠/أ] أسفل الخباء إلى وتد . والنُّئيُّ ، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء ، جمع نُؤْي . وهو حَفِيْرة تُجْعَل حول الخباء لئلاَّ يدخله ماء المطر . وأصل الجمع : نُووي ، على زنة[2] فُعُول اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون . قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى لتماثلهما ، فصار نُؤيا . ويقال فيه أيضًا : نِئِيٌّ ، بكسرتين إتباعًا لكسرة الهمزة . وآنْآء ويقدِّمون الهمزة ثم يقولون : آناء على القلب ، مثل : أبْآر وآبار . والإضِيْن ، بكسر الهمزة جمع : أضاءة وهي الغدير .

والمستثنى (الثالث) من فُعُل ، بضم العين[3] ، (المضاعف) ، فإنه لا يجمع على فُعُول (كـ : مُدّ) ، بضم الميم ، لمكيال ، فإنه يُجمع على : أمداء .

(وشَذَّ في) جمع (حُصّ ، بالْحاء الْمهملة) المضمومة والصاد المهملة ، (وهو : الوَرْسُ) كما قال الجوهري[4] . وقال غيره[5] : الزعفران . قال عمرو بن كلثوم : [من الوافر]

٩١٣ـ مُشَعْشَعَةٌ كَأَنَّ الْحُصَّ فِيْهَا إذا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِيْنَا

---

(١) الصحاح (مدى) .

٩١٢- البيت للطرماح في ديوانه ص ٥٢١ ، وأساس البلاغة (نأي) ، ولسان العرب ٣٨/١٤ (أضا) وفيه القافية (الإضينا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٨/٤ .

(٢) في « ب » : (وزن) .

(٣) في « ط » : (الفاء) .

(٤) الصحاح (حصحص) .

(٥) لسان العرب ١٥/٧ (حصحص) .

٩١٣- البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٦٤ ، ولسان العرب ٥٣١/٢ (طلح) ، ١٥/٧ (حصحص) ، ٢٠٥/١٣ (سخن) ، وكتاب العين ٧١/١ ، والمخصص ٢/٣ ، ٦٠/١٥ ، والأغاني ٤٥/١١ ، وجمهرة أشعار العرب ٣٨٩/١ ، وخزانة الأدب ١٧٨/٣ ، والخصائص ٢٨٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، وشرح ديوان ===

(**حُصُوص**) : فاعِل شَذَّ . (**ويحفظ**) فَعُول (**في : فَعَل**) بفتحتين ، اسْمًا (كـ : **أَسَد** ، **و**) أُسُود ، (**وشَجَن**) ، بالشين المعجمة والجيم : الحلجة حيث كانت ، والجمع : شُجُون . والشَّجَن أيضًا : الْحُزْنُ ، والجمع : أشجان . (**ونَـــدَب**) ، بفتح النون [٣١١] والدال المهملة وبالباء الموحدة : الْخَطَر ، وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد ، والجمع : نُدُوب . (**وذَكَر**) ، بفتحتين ، مقابل أنثى ، والجمع : ذُكُور ، وطَلَل وطُلُول .

البناء (**الثالث عشر : فِعْلَان ، بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطَّرد أيضًا فِي**) ألفاظ (**أربعة :**

اسمٍ على فُعَال) ، بضم الفاء (كـ : **غُلَام**) وغِلْمَان ، (**وغُراب**) وغِرْبَان .

(**أو على : فُعَل**) بضم أوله وفتح ثانيه (كـ : **صُرَد**) لطائر . وصِرْدَان ، (**وجُرْذ**) بالجيم [٢٤٠/ب] والراء والذال [المعجمة][1] : نوع من الفئران ، والجمع : جِرْذَان .

(**أو : فُعْل**) بضم أوله وسكون ثانيه ؛ حال كونه (**واويّ العين ، كـ : حُوت**) وحِيتَان ، (**وكُوزٍ**) وكِيْزَان ، بالزاي .

(**أو**) على : (**فَعَل**) ، بفتحتين . (كـ : **تاج**) ، بالجيم ، وتِيْجَان ، (**وســاج**) وسِيْجَان ، (**وخال**) وخِيْلَان : وهي النقط المخالفة لبقيّة لون البَدَن . (**وجار**) وجيران ، (**ونار**) ونيران . (**وقاع**) وقِيعان .

والألف في الجميع منقلبة عن واو ، إلاَّ في : خال ، فإنها منقلبة عن ياء . والخال : أخو الأم ، ألفه منقلبة عن واو ، وجمعه : أخوال .

(**وقلّ**) فِعْلان (**في**) : فِعْل ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، (**نحو**) : حِسْل وحِسْلَان[2] ، وخِرْص وخِرْصَان ، وخِشْف وخِشْفَان ، وخِيْط وخِيْطَان[3] ، ورِئْدٍ ورِئْدَان[4] ،

=== امرئ القيس ٣٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨٨/١، وشرح القصائد السبع ص ٣٧٢ ، وشرح القصائد العشر ص ٣١٢ ، وشرح المعلقات السبع ص ١٦٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ٨٨ ، وشعراء النصرانية ص ٤٥٥ ، وللتغلبي في تاج العروس ٥٨٢/٦ (طلح) ، ومقاييس اللغة ١٣/٢ ، ١٦٨/٣ ، وديوان الأدب ٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (حصص) .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « ب » : (حمل وحملان) .

(٣) في « أ » : (خبط وخبطان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٤) في « أ » : (زند وزندان) ، وفي « ب » : (زيد وزيدان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

وشِقْد وشِقْدَان ، وشِيْح وشِيْحَان[١] ، و(صِنْوٍ) وصِنْوَان ، وقِنْوٍ وقِنْوَان .

هـذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنّي ، ونظمها ابن مالك في بيتين فقال : [من البسيط]

لِلْحِسْلِ وَالْخِرْصِ فِي التَّكْسِيْرِ فِعْلان وَهَكَذَا قُلْ خِشْفَانٌ وَخِيْطَانُ[٢]

رِئْدٌ وَشِقْدٌ وَشِيْحٌ هَكَذَا جُمِعَتْ وَمِثْلُ ذلك صِنْوانٌ وَقِنْوَانُ[٣]

الحسل : ولد الضب ، والخرص : سنان الرمح ، والخشف ، الغزال ، والخيط[٤] : قطيع النعام ، والرئد : الْمِثْل وأيضًا : فرخ[٥] الشجرة ، وقيل ما لانَ من أغصانها ، والشقد : ولد الحرباء ، والشِّيح : نبت ، والصنود والقنو : مِثْلاَن .

(و) في : فَعَل ، بفتحتين ، نحو : (**خَرَب**) ، بفتح الخاء المعجمة والراء : ذكَر الْحُبَارى سُمّي بذلك لسكونه في الخراب ، وجمعه : خِرْبان ، بكسر الخاء . قاله في الضياء .

(و) في : فَعَال بفتح أوله ، نحو : (**غزال**) وغِزْلان .

(و) في فِعَال . بكسر أوله ، نحو : (**صِوار**) بكسر الصاد المهملة ، وحُكي ضمّها ، وهو القطيع من بقر الوحش ، وجمعه : صِيْرَان ، بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

(و) في فاعل نحو : (**حائط**) وحيطان . [٢٤١/أ]

(و) في : فعيل نحو : (**ظليم**) ، بفتح الظاء المشالة : ذكر النعام ، وجمعه : ظلمان بكسر الظاء وضمّها .

(و) في : فَعُول نحو : (**خَرُوف**) وخِرْفَان .

وفي : فِعْلَة ، بكسر أوَّله وسكون ثانيه ، نحو : نِسْوَة ونِسْوَان .

وفي وصفٍ على : فَعْل نحو : ضَيْف وضِيْفَان .

أو على : فُعَال نحو : شُجَاع وشِجْعَان .

---

(١) في « أ » : (شيخ وشيخان) ، وفي « ب » : (سيج وسيجان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٢) في « أ » : (خبطان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٣) في « أ » : (زند ، شيخ) ، وفي « ب » : (زيد ، سيج) مكان (رئد ، شيح) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهري .

(٤) في « أ » : (الخبط) .

(٥) في « ط » : (فرع) .

البناء (**الرابع عشر : فُعْلَان ، بضمّ أوَّله وسكون ثانيه ، ويكثر في**) ألفاظ (**ثلاثة**) :

(**في اسم على فَعْل**)، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (كـ : **ظَهْر**) ، بالمشالة وظُهْرَان ، (**وبَطْن**) وبُطْنَان .

(**أو : فَعَل**) ، بفتحتين ، حال كونه (**صحيح العين** ، كـ : **ذَكَر**) وذُكْرَان ، (**وجَذَع**) للثَّنِيِّ من المعز ، وجُذْعَان .

قال الموضح في الحواشي : هذا مثال أبي حيان ، وهو خطأ لأن جَذَع صفةٌ لا اسمٌ . انتهى . وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلي لا باعتبار غلبة الاسمية .

(**أو**) على (**فَعِيل** كـ : **قَضِيب**) وقُضْبَان ، (**ورغيف**) ورُغْفَان ، (**وكَثِيب**) وكُثْبَان .

(**وقلّ**) فُعْلان ، بضم الفاء ، (**في**) فاعل (**نحو : رَاكِب**) ورُكْبَان ، ورَاجِل ورُجْلَان ، ويجمع راجِل على رَجْلٍ كـ : صَحْبٍ ، ورَجَّالَة ورُجَّال .

(**وفي**) : أفعل [٣١٢] ، نحو : (**أسود**) وسُودَان وأحْمَر وحُمْرَان .

وزعم الفراء أن سُودان وحُمْرَان جمع : سُوْدٍ وحُمْرٍ فهو جمع الجمع ، لا جمع المفرد . ورُدَّ بأن فعلاء صفة لا تجمع على فُعْلَان .

وفي : فُعَال ، بضم الفاء كـ : حُوَار ، بالحاء المهملة ، وحُوْرَان ، والكثير : حِيْرَان . وزُقَاق ، بزاي وقافين ، وهو السِّكَّة ، (**وزُقَّان**) ، بإدغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين .

وعبَّر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ، ولم يخالف التسهيل(١) . إلاَّ في : جَذَع ، فإنَّه جعله من قسم المحفوظ [٢٤١/ب] بناء على أنه صفة .

البناء (**الخامس عشر : فُعَلاء ، بضم أوله وفتح ثانيه . ويطَّرد في : فعيل**) وصفًا ، لمُذكَّر عاقل ، (**بمعنى فاعل**) ، أو بمعنى مُفْعِل ، أو مُفَاعِل ، حال كونه (**غير مضاعف ، ولا معتَلّ اللام**) .

فالأول (كـ : **ظَرِيْف**) وظُرَفَاء ، (**وكَرِيْم**) وكُرَمَاء ، (**وبَخِيل**) وبُخَلاء . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٨ ــ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا

(١) التسهيل ص ٢٧٦ .

ويستثنى من ذلك : صَغِيْر وصَبِيح وسَمِيْن فقط ، فإنهم استغنوا فيهن بفِعَال . قال سيبويه[١] : ولا يقولون : صُغَرَاء ولا صُبَحَاء ولا سُمَنَاء .

والثاني كـ : سَمِيع بمعنى مُسْمِع ، وأَلِيْم بمعنى مُؤْلِم . فإنه يقال في جمعهما : سُمَعَاء وأُلَمَاء . قاله ابن مالك[٢] . وشوحح فيهما .

والثالث نحو : جَلِيس وخليط ، بمعنى : مُجَالس ومُخَالط ، فإنه يقال في جمعهما : جُلَسَاء وخُلَطَاء . وشَذَّ : أسِيْر وأُسَرَاء ، وقَتِيل وقُتَلاَء . لأنهما بمعنى مفعول .

(وكثر) فُعَلاء **(في فاعل دالاً على معنًى)** غير مكتسب **(كـالغريزة)** ، بالغين المعجمة والراء والزاي ، وهي الطبيعة التي طُبع الإنسان عليها . **(كـ : عاقل)** وعُقَلاَء ، **(وصالِح)** وصُلَحَاء ، **(وشاعر)** وشعراء . فإن العقل والصلاح والشّعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية[٣] كـ : الكرم والبخل ، من جهة أن كلاًّ منهما غير مكتسب . **(وشَذَّ فُعَلاَء في نحو : جَبَان)** وجُبَنَاء ، **(وخَلِيْفَة)** وخُلَفاء[٤] . قال سيبويه[٥] : وقولهم : خُلَفَاء محمول في المعنى على خَلِيْفٍ ، لأنه لا يقع إلاَّ على مُذَكَّر ، والتاء لا تثبت في تكسيره . وقال أبو علي[٦] : جمع خليفة : خلائف . على حدِّ : كرائم أموالهم[٧] ؛ جمع : كريمة . **(وسَمْح)** بسين مهملة مفتوحة [٢٤٢/أ] وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة : الكريم ، وجمعه : سُمَحَاء ، لا بالخاء المعجمة ، خلافًا لأبي حيان[٨] . **(ووَدُود)** ووُدَدَاء ، ورَسُول ورُسَلاَء ، لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل .

البناء **(السادس عشر : أَفْعِلاء ، بكسر ثانيه[٩] ، وهو نائب عن فُعَلاَء في المضعَّف)** من فعيل بمعنى فاعل **(كـ : شديد)** وأشِدَّاء ، **(وعزيز)** وأعِزَّاء .

---

(١) الكتاب ٦٣٦/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ – ١٨٦١ .

(٣) في « ب » : (العزيزي) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) الكتاب ٣٣٦/٣ .

(٦) التكملة ص ١٨٥ .

(٧) أخرجه البخاري في الزكاة برقم ١٤٢٥ : (فإياك وكرائم أموالهم) ، وشرحه في النهاية ١٦٧/٤ بقوله: (أي نفائسها التي تتعلق بها نفس مالكها ويختصها لها ، حيث هي جامعة للكمال الممكن في حقها) .

(٨) الارتشاف ٢٠٦/١ .

(٩) في « ط » : (ثالثة) .

(**وفي الْمعْتَلّ**) اللام من : فعيل بِمعنى فاعل (كـ : **وَلِيّ**) وأولياء ، (**وغنِيّ**) وأغنياء ، وإنَّمَا ناب أفْعِلاَء عن فُعَلاَء في المعْتَلّ اللام والمضعَّف ، لأنهم لو قالوا في : غنِيّ : غُنَيَاء ، لتحرُّك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فينقلب ألفًا ، فيلتقي ألفان فتُحذَف إحدى الألفين ، فتختلّ الكلمة . كذا قالوا . وفيه نظر لأن حرف العلّة بعده ألف فلا يعلّ لأجلها . ولو قالوا : شُدَدَاء ، التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فُعَلاَء وزن خاص بالاسم فلا يُدْغَم . وشَذَّ : تَقِيّ وتُقَوَاء ، وسَخِيّ وسُخَوَاء .

(**وشَذّ**) أفْعِلاء (**فِي**) غير الْمضعَّف والْمعْتَلّ ، (**نَحو : نصيب**) وأنصباء ، (**وصديق**) وأصدقاء ، (**وهَيِّن**) وأهْوِنَاء . وأما ظَنِيْن وأظِنَّاء فشاذٌّ ، وإن كان مضاعفًا[١] ، لأنه بالظاء المشالة ، بمعنى متَّهم . فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل . وبالطاء المهملة : اسم لا صفة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٩ ــ وَنَابَ عَنْهُ أفْعِلاَءُ فِي الْمُعَلْ   لاَمًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

البناء (**السابع عشر : فواعل ، ويطَّرد في**) ألفاظ (**سبعة**) ثانيها ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسي .

وذلك (**في : فاعِلَةٍ اسْمًا**) كانت (**أو صفة** [٢٤٢/ب] كـ : ﴿ **نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ** ﴾) [العلق/١٦] فـ : ناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة : صفة ، فيقال في جمعها : نَوَاصٍ[٢] . وكَوَاذِب ، وخَوَاطِئ .

(**وفي اسم على فَوْعَل كـ : جوهر**) وجواهر ، (**وكوثر**) وكوائر .

(**أو**) اسم (**على : فَوْعَلَة ، كـ : صَوْمَعَة**) وصَوَامِع ، (**وزَوْبَعَة**) وزَوَابِع ، والصومعة : بيت النصارى . قاله في القاموس[٣] . والزوبعة ، بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين : رئيس من رؤساء الجن . ومنه يُسَمَّى الإعصار زوبعة ، وهي : ريح تثير[٤] الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود . قاله في الصحاح[٥] .

(**أو**) اسم (**على فاعل ، بالفتح**) في العين (**كـ : خاتَم**) ، على إحدى اللغتين ، وخواتِم . (**وقالَب**) ، على لغة الفتح ، وقوالب ، وطابَع كذلك ، وطوابِع .

---

(١) في « ب » : (مضعفًا) .
(٢) في « ب » : (نواصي) .
(٣) القاموس المحيط (صمع) .
(٤) في « أ » : (يثير) بتذكير الفعل مع أن الريح مؤنثة ، وفي « ب » : (تنثر) .
(٥) الصحاح (زبع) .

(أو) اسم (على فاعلاء ، بالكسر) [٣١٣] في عينه وبالمدّ (نحو : قاصعاء) وقواصع ، (وراهطاء) ورواهط ، ونافقاء ونوافق . والثلاثة أسماء لِجِحَرَة[1] اليربوع . فالراهطاء ، بالراء والطاء المهملتين : هي التي يخرج منها التراب ويجمعه ، والقاصعاء ، بالقاف والصاد والعين المهملتين : حفر يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسدّ به فم الجحر لئلا يدخل عليه . والنافقاء بالنون والفاء والقاف : حفرة يكتمها ويظهر غيرها ، وهو موضع يربعه ، فإذا أتي من قبل القاصعاء ، ضرب النافقاء برأسه فخرج .

(أو) اسم على (فاعل) ، بكسر العين (كـ : جائز) وجوائز ، وهو بالجيم والزاي : الخشبة المعترضة بين الحائطين ، ومنه جائزة الطاحون . وقيل : الخشبة[2] التي يحمل عليها خشب البيت . (وكاهل) : وهو مجمع الكتفين ، وكواهل . (وفي وصفٍ على فاعل) بكسر العين (لمؤنّث) [٢٤٣/أ] لا تدخله تاء الفرق (كـ : حائض) وحوائض (وطالق) وطوالق .

(أو) وصفٍ على فاعل (لغير عاقل) من المُذَكَّر (كـ : صاهل) صفة فرس ، وصواهل ، (وشاهق) صفة مكان ، وشواهق ، وطالِع صفة نجم ، وطوالع . (وشَذَّ) فواعل من وصفٍ على فاعل لِمُذَكَّر عاقل .

فمن ذلك قولهم : (فوارس) في جمع فارس ، (ونواكس) في جمع ناكس . قال الفرزدق : [من الكامل]

٩١٤ـ وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيْدَ رَأَيْتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

(و) في جمع : سابق صفة لِمُذَكَّر (سوابق ، و) في جمع هالك (هوالك) . قال : [من الطويل]

٩١٥ـ وَأَيْقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ   غَدَاتَئِذٍ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(١) في « ط » : (لجحر) .

(٢) في « ب » : (الخشب الذي) .

٩١٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١ ، والاقتضاب ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ٦٠٧، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ ، ٢٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٥ ، والكتاب ٦٣٣/٣ ، واللسان ٢٤١/٦ (نكس) ، ٧٤/٨ (خضع) ، والمقتضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ .

٩١٥- البيت لابن جذل الطعان في لسان العرب ٥٠٤/١٠ (هلك) ، وتاج العروس (هلك) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٦/٥ .

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذٌّ وأنه جمع لفاعلة ، وكأنه قيل : طائفة هالكة ، وطوائف هوالك ، وكذا الباقي . نقله الموضح في الحواشي وأقرَّه .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصَّل : « أما فوارس ، فالذي حسّنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنَّث لأنهم[1] لا يقولون : امرأة فارسة . وأما هوالك فجاء في[1] مَثَلٍ : هالكٌ في الْهَوَالِكِ[1] . والأمثال كثيرًا ما تخرج عن القياس . وأما « نواكس » فضرورة .

وخرج بقولنا : ثانيها ألف زائدة نحو : آدم ، فإن ألفه غير زائدة ، فيقال في جمعه : أَوَادِم ، بزنة : أفَاعِل لا فَوَاعِل .

وبقولنا : أو واو غير ملحقة بخماسي نحو : فَدَوْكَس ، فإنَّه ملحق بسَفَرْجَل ، فيقال في جمعه : فَدَاكِس بزنة فَعَالِل لا فَوَاعِل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٢٠ ــ فَوَاعِلٌ لَفَوْعَلٍ وَفَاعِلِ وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ

٨٢١ ــ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ وَشَذَّ في الفَارِسِ مَعَ مَا مَاثَلَهْ

[٢٤٣/ب] البناء (**الثامن عشر : فَعَائِل . ويطَّرد**[2] **في كل رباعي مؤنَّث ثالثه مَدَّة سواء**) كانت المَدَّة ألفًا أو ياء أو واوًا ، وسواء كان اسْمًا أو صفة ، وسواء (**كان تأنيثه بالتاء** كـ : **سَحَابَة**) وسَحَائِب ، (**وصَحِيْفَة**) وصَحَائِف ، و(**حَلُوبَة**) وحلائب ، ورسالة ورسائل ، وذؤابة وذوائب ، وظريفة وظرائف .

(**أو**) كان تأنيثه (**بالمعنى** كـ : **شِمَال**) بكسر الشين ، مقابل يَمِيْن ، وبفتحها : ريحٌ تهبُّ من ناحية القطب ، وجمعها : شَمَائِل . قال الله تعالى : ﴿ عَنِ اليَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ ﴾ [المعارج/٣٧] . وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح : شِمَالاً وشَمَائِل . وعُقَاب وعَقَائِب ، (**وعجوز**) وعجائز ، (**وسعيد ؛ علم امرأة**) وسعائد .

وشَذَّ : دليل ودلائل . أو كان تأنيثه بالألف المقصورة كـ : حُبَارَى وحَبَائِر . أو بالمدودة كـ : جَلُولاء ، وجَلاَئِل ، بالجيم : قرية بناحية فارس . وشَذَّ : ضَرَّة وضَرَائِر ، وكَنَّة وكَنَائِن ، وظِنَّة وظَنَائِن ، وحُرَّة وحَرَائِر ، لأنهنَّ ثلاثيَّات . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٢٢ ــ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أو مُزَالَهْ

البناء (**التاسع عشر : فَعَالِي ، بفتح أوله وكسر رابعه ، ويطَّرد في**) ألفاظ (**سبعة**) :

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (يرد) .

أحدها : (**فَعْلاَة**) ، بفتح أوله وسكون ثانيه (كـ : **مَوْمَاة**) : وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها ، وجمعها مَوَامٍ[1] . قاله صاحب الضياء .

(**و**) الثاني : (**فِعْلاَة**) ، بكسر أوله وسكون ثانيه (كـ : **سِعْلاَة**) ، بالسين والعين المهملتين ؛ أخت[2] الغيْلاَن . وجمعها : سَعَالٍ[3] . قال : [من الرجز]

٩١٦- عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

(**و**) الثالث : (**فِعْلِيَة**) ، بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه [٢٤٤/أ] ، (كـ : **هِبْرِيَة**) [٣١٤] بالباء الموحّدة والراء والياء المثنّاة التحتانية مخفّفة : وهي ما يتعلّق بأصول الشَّعَر مثل نخالة الطحين . وقيل : ما تطاير من دُقاق القطن . وجمعها : هَبَارٍ[4] .

(**و**) الرابع : (**فَعْلُوَة**) ، بفتح أوله ، وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه ، (كـ : **عَرْقُوَة**) ، بالعين والراء المهملتين والقاف : وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو . وجمعها عَرَاقٍ[5] .

(**و**) الخامس : (**ما حذف أول زائديه من نحو : حَبَنْطَى**) ، بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة : وهو العظيم البطن . وزيد فيه النون والألف ليلتحق[6] بسفرجل ، فإذا حذف أول زائديه وهو النون ، قيل في جمعه : حَبَاطٍ[7] ، (**وقَلَنْسُوَة**) ، بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو : ما يلبس على الرأس . وزيد فيه النون والواو ليلتحق[6] بـ : قَمَحْدُوَة ، فإذا حُذِف أوَّل زائديه وهو النون ، قيل في جمعه : قَلاَسٍ . واحترُزَ بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما ، فإنَّه يُقال في جمعهما : حَبَانِط وقَلاَنِس على [زنَة][8] فَعَالِل .

---

(١) في « ب » : (موامي) .

(٢) في « ب » : (أخبث) وهذا يوافق ما جاء في لسان العرب ٣٣٦/١١ (سعل) ، وفي حاشية يس ٣١٣/٢ - ٣١٤ : (المراد : أختها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات) .

٩١٦- تقدم تخريج الرجز برقم ٧٩٥ .

(٣) في « ط » : (سعالي) .

(٤) في « ب » : (هباري) .

(٥) في « ب » : (عراقي) .

(٦) في « ط » : (ليلحق) .

(٧) في « ب » : (حباطي) .

(٨) إضافة من « ط » .

(و) السادس : (**فَعْلاَء**) بفتح أوله وسكون ثانيه ، (**اسمًا**) كانت (كـ : **صحراء**) وصَحَارٍ[١] ، (**أو صفة مُذَكَّر لها كـ : عذراء**) وهي البِكْر ، وعَذَارٍ .

(و) السابع : (**ذو الألف الْمقصورة لتأنيثٍ** ، كـ : **حُبْلَى**) وحَبَالٍ ، (**أو إلْحاقٍ** ، كـ : **ذِفْرَى**) ، بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة : وهو الموضع الذي يعرق من قفَا البعير خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بدِرْهَم وهَجْرَع ، والجمع : ذَفَارٍ[٢] ، وعَلقَى وعَلاَقٍ[٢] .

(**تَمام العشرين**) من أبنية الكثرة : (**فَعَالَى ، بفتح أوله ورابعه ، ويشاركه الفَعَالِي : [٢٤٤/ب] بالكسر**) في رابعه (**في صحراء وما ذُكِر بعده**) من نحو : عذراء[٣] ، وحُبْلَى ، وذِفْرَى ، فتقول في جمعها : صَحَارَى وصَحَارٍ[٢] ، وعَذَارَى وعَذَارٍ[٢] ، وحَبَالَى وحَبَالٍ[٢] ، وذَفَارَى وذَفَارٍ[٢] ، وعَلاَقَى وعَلاَقٍ[٢] ، بالفتح والكسر في الجميع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٢٣ ــ وَبالفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالعَذْرَاءُ وَالقَيْسَ اتْبَعَا

وينفرد فَعَالِي بالكسر ، عن فَعَالَى بالفتح ، بما ذكر قبل صَحْرَاء ، (**وليس لِفَعَالَى**) بالفتح ، (**ما ينفرد به عن الفَعَالِي**) بالكسر (**إلاَّ وصفٌ**) على فَعْلاَن ، أو فَعْلَى ، بفتح أوَّلهما نحو : سَكْرَان وسَكْرَى ، وغَضْبَان وغَضْبَى ، فتقول في جمعهما : سَكَارَى وغَضَابَى بالفتح . ولا تقول : سِكَار وغِضَاب بالكسر . ويترجَّح في هذين الوصفين : فُعَالَى ، بضم الفاء وفتح اللام نحو : كُسَالَى على فَعَالَى ، بفتحهما .

ويُحفَظ فَعَالَى ، بفتح الفاء واللام ، في نحو : حَبِطٍ وحَبَاطَى ، ويَتِيْمٍ ويَتَامَى ، وأيِّمٍ وأيَامَى ، وطَاهِر ؛ بنات بنِي عَون ؛ وطَهَارَى ، ومَهْرَى ومَهَارَى ، وشاة رئيس ، إذا أصيب رأسها ؛ ورآسَى .

ويُحْفَظ فُعَالَى ، بالضم ، في نحو : قديم وقُدَامَى ، وأَسِيْرٍ وأُسَارَى .

والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فُعَالَى ، بالضم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما فُعَالَى بالضَّمِّ أرجح فيه من فَعَالضى بالفتح وهو شيئان : فَعْلاَن وفَعْلَى ، وصفَين .

---

(١) في « ب » : (صحاري) .

(٢) جميع الكلمات في « ب » بزيادة ياء في آخرها .

(٣) في « ب » : (عذرى) .

والثاني: ما فُعَالَى، بالضَّمِّ فيه لازم وهو: قديم وأسِير.

والثالث: ما فعالَى فيه ممتنع، وهو: يتيم وحَبِـطٌ[1] وأيِّـم وطـاهر ومَـهْرَى[2]، ورئيس بمعنى مرؤوس.

(**الحادي والعشرون: فَعَالِيٌّ، بالفتح**) في الفاء (**والتشديد**) في الياء، (**ويطَّرد**) فَعَالِيّ (**في كل ثلاثي**) ساكن العين (**آخره ياء مشدَّدة**) زائدة على الثلاثة (**غير متجدِّدة للنسب كـ: بُخْتِيّ**) بضم الموحّدة وسكون الخاء المعجمة، **[٢٤٥/أ]** وبَخَاتِيّ، (**وكُرْسِيّ**) وكَراسِيّ، (**وقُمْرِيّ**)، بضم القاف، وقَمَارِيّ. (**بخلاف نحو**): عَرَبِيّ وعَجَمِيّ، لأنـهما محرَّكا العين. ونحو: (**مِصْرِيّ وبَصْرِيّ**)، لأنَّ ياءهما متجـدِّدة للنسـب. وإلى ذلـك أشـار الناظم بقوله:

٨٢٤ ـ وَاجْعَـلْ فَعَـالِيَّ لِغَـيْرِ ذِي نَسَــبْ جُدِّدَ..................

وشَذَّ: قِبْطِيّ وقَبَاطِيّ، نسبةً إلى قِبْـط. وفي الصِّحـاح[3]: القِبْـطُ: أهـلُ مِصْـرَ، ورَجُلٌ قِبْطِيٌّ، والقِبْطِيَّةُ: ثياب بيض رقاق من كتَّان والجمع: قَبَاطِيّ. وفي الصحاح[4] أيضًا: البُخْتُ من الإبل معرَّب، وبعضهم يقول: [هو][5] عربي، وينشد لابن قيس الرقيَّـات: [من الخفيف]

٩١٧ـ يَـهَبُ الْخَيْـلَ وَالأُلُـوفَ وَيَسْـقِي لَبَـنَ الْبُخْـتِ في قِصَـاعِ الخَلَنْـجِ

الواحد: بُخْتِيٌّ، والأنثى: بُخْتِيَّة والجمع: بَخَاتِيّ، غير منصرف لأنه بزنـة جمع الجمع، ولك تخفيف الياء، فتقول: البَخَاتِي. **[٣١٥]**

قال الموضح: فاليـاء فـي البَخَاتي، متجدِّدة للنسب، وليـس بُخْتِـيّ وبَخَـاتِيّ، كـ: قَمَرِيّ وقَمَارِيّ، ألا ترى أن الياء في قمري ليست للنسب إلى: قَمَر، ولكنها في بُخْتِيّ للنسب إلَـى بُخْتٍ، وبُخْتِيّ [وبُخْتٌ][6] كتُرْكِيّ وتُرْكٍ، فكما لا يقال فـي تُرْكِيّ تَرَاكِيّ،

(١) في « ب »: (حبطي).

(٢) في « ب »: (مهر).

(٣) الصحاح (قبط).

(٤) الصحاح (بخت)

(٥) إضافة من « ب »، « ط ».

٩١٧- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٨١، واللسان ٩/٢ (بخت)، ٢٦١ (خلنـج)، والتنبيه والإيضاح ١٥٦/١، وتاج العروس ٤٣٧/٤ (بخت)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٢.

(٦) إضافة من « ب »، « ط ».

[كذا][(١)] كان القياس أن لا يقال في بُخْتِيّ بَخَاتِيّ . انتهى .

وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيًا[(٢)] منسيًّا ، أو كالمنسيّ ، فيعامل الاسم معاملة ما[(٢)] ليس منسوبًا كقولهم : مَهْرِيّ ومَهَارِيّ ، وأصل الْمَهْرِيّ : بعير[(٣)] منسوب إلى مَهْرَةَ ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثُر استعماله حتى صار اسْمًا للنجيب من الإبل . قاله المرادي[(٤)] . وبه تندفع مشبهة الموضح .

ويحفظ فَعَالِي في : إنسان وظَرِبَان ، فإنهم قالوا في جمعهما : أناسي وظرابي . ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع . إنسي ، حتى قال [٢٤٥/ب] به بعضهم ، أشار إلى جوابه بقوله . (**وأما أناسي فجمع إنسان ، لا**) جمع (**إنْسِيّ**) ، لأن إنسيًّا آخره ياء النسب .

وتقدَّم أنَّ ما خُتِم بياء النسب لا يُجْمَع على فَعَالِي ، (و) أناسِيّ (**أصله أناسِيْن ، فأبدلوا النون ياء**) ، وأدغموا[(٥)] الياء المبدلة من ألف إنسان فيها . (**كما قالوا : ظَرِبَان وظَرَابِيّ**) ، وأصله : ظَرَابين[(٦)] ، فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل ، فقالت : أناسِيْن وظرابين ، وبهذا يتبيَّن أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور[(٧)] .

ولو كان أناسيّ جمع إنسِيّ ، لقيل في جمع : جِنِّي جَنَانِيّ[(٨)] ، وفي جمع : تركي تراكي . قاله ابن مالك في شرح الكافية[(٩)] . زاد ابنه[(١٠)] : وهذا لا يقول به أحد . انتهى . والظَّرِبَان ؛ بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة ؛ قال الجوهري[(١١)] : « دويبة كالهرّة مُنْتِنَة الريح ، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب »[(١٢)] .

---

(١) إضافة من « ب » .
(٢) سقط من « ب » .
(٣) في « أ » ، « ب » : (بغير) .
(٤) شرح المرادي ٥/٧١ .
(٥) في « ب » : (وأبدلوا) .
(٦) في « ب » : (ضربان وضرابي وأصله ضرابين) .
(٧) الممتع في التصريف ٢/٣٧٢ .
(٨) في « أ » : (خني خناني) .
(٩) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٠ .
(١٠) شرح ابن الناظم ص ٥٥٦ .
(١١) الصحاح (ظرب) .
(١٢) في « ب » : (تبلى) .

وقال في المحكم : الظربان : دويبة تشبه الكلب ، أصْلَمُ الأُذُنَيْن ، طويل الخرطوم ، أسود الرأس ، أبيض الجسم ، مُنْتِن الريح ، كثير الفسو . انتهى .

البناء (**الثاني والعشرون : فَعَالِل . ويطَّرد في**) أنواع (**أربعة وهي : الرباعي والخماسي ، مجردين ومزيدًا فيهما :**

فالأول) : الرباعي المجرَّد ، ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومضمومهما ومكسورهما . فالمفتوح (كـ : **جَعْفَر**) وهو النهر الصغير ، وجمعه : جَعَافِر . (**و**) المكسور نحو : (**زِبْرِج**) ، بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم ، وهو من أسماء الذهب ، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة ، وجمعه : زبارج . والمضموم نحو: بُرْثُن[1] ، بالباء [٢٤٦/أ] الموحَّدة والراء المهملة والثاء[2] المثنّاة[3] فوق ، وهو مخالب[4] الضبع كالأصابع للإنسان ، وجمعه : بَرَاثِن[5] .

(**والثاني**) : الخماسي المجرَّد[6] (كـ : **سَفَرْجَل وجَحْمَرِش**) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة .

(**ويجب**) في جمع الخماسي (**حذف خامسه**) تخفيفًا لأن الثقل به حصل . (**فتقول**) في جمع سفرجل : (**سَفَارِج**) ، بحذف اللام . (**و**) في جمع جَحْمَرِش : (**جَحَامِر**) بحذف الشين . (**وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان**) الحرف (**الرابع**) من الْخماسي ، (**مشبهًا للحروف**) العشرة (**التي تزاد**) في الكلم ، وهي حروف « سألتمونيها » . وشبهه بها :

(**إما بكونه بلفظ أحدها كـ : خَدَرْنَق**) ، بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف ، وهو العنكبوت[7] . قال المتنبي : [من الطويل]

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسْجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا ... إذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسْجِ الْخَدَرْنَقِ[8]

---

(١) في « ط » : (برتن) .

(٢) في « ط » : (التاء) .

(٣) في حاشية يس ٣١٥/٢ : (قوله : والتاء المثناة ، صوابه : المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس ، وكذا رأيته بخط المصنف) .

(٤) في « ب » : (مخاليب) .

(٥) في « ط » : (براتن) .

(٦) انظر حاشية يس ٣١٥/٢ .

(٧) في « أ » ، « ب » : (وهي) .

(٨) البيت للمتنبي في ديوانه ٣٠٩/٢ .

ورابعه[١] النون . وهي حرف أصلي لأنـها لا يحكـم بزيادتـها متوسـطة إلاَّ بشـروط تـأتي ، ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد .

(**أو بكونه من مخرجه**) ، أي من مخرج الحرف الزائد ، (كـ : **فَـرَزْدَق**) جمـع : فَرَزْدَقَة ، وهي القطعة من العجين ، لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر . (**فـإنّ**[٢] **الدَّال**) هي الحرف الرابع ، وليست بلفظ حروف الزيادة ، ولكنها (**من مَخرج التـاء**) الفوقية[٣] ، وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العُلْيَتَيْن[٤] .

والحاصل أنك [٢٤٦/ب] إذا جمعت الخماسي فإن لم يكـن رابعـه شـبيهًا بـالزائد تعيَّن حذف خامسه ، وإن كان رابعه شبيهًا بالحرف الزائد لا يتعيَّن حذف خامسه بل يتخيَّر الحاذف[٥] . فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول : خَدَارِق وفَرَازِق[٦] . وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول[٧] : خَدَارِن وفَـرَازِد[٨] . وهـو الأجـود[٩] ومذهـب سـيبويه[١٠] . [٣١٦] وقال المبرد[١١] : لا يحذف إلاَّ[١٢] الخامس .

ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد ، فإنْ أشبهه تعيَّن حذفه قـولاً واحدًا نحو : قُذَعْمِل ، فتقول في جمعه : قَذَاعِم .

(**الثالث**) : الرباعي المزيد (**نحو : مُدَحْرِج**[١٣] **ومُتَدَحْرِج** .

والرابع) : الخماسي المزيد (**نحو : قَرْطَبُوس**) . قال ابن السِّيد : بفتح القـاف : الداهية ، وبكسرها : الناقة العظيمة الشديدة[١٤] . (**وخَنْدَرِيس**[١٥]) ، بفتح الخاء المعجمة

---

(١) في « ب » : (رابع) .
(٢) في « أ » : (أو تكون) .
(٣) في « ب » ، « ط » : (الفوقانية) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) في « ب » : (الحاذق) .
(٦) في « ب » : (فرازق) .
(٧) في « ط » : (فتقول) .
(٨) في « ب » : (فرازد) .
(٩) وهو رأي ابن الناظم في شرحه ص ٥٥٧ .
(١٠) الكتاب ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ .
(١١) المقتضب ٢٣٠/٢ .
(١٢) سقط من « ب » .
(١٣) في « أ » : (تدحرج) .
(١٤) ورد هذا القول في تاج العروس ٣٦٧/١٦ (قرطبس) ولم ينسبه إلى ابن السيد ، وقـال : (حكـاه الشيخ أبو حيان عن المبرد ، ومثّل بهما سيبويه جميعًا ، وفسرهما السيرافي كما قدمنا) .
(١٥) القرطبوس والخندريس ؛ حكاهما أبو حيان في المبدع في التصريف ص ١٠٠ .

وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثنّاة تحتانية فسين مهملة : الخَمْر .

(ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين ، وهما : الرباعي المزيد والخماسي المزيد . ففي مزيد الرباعي يقتصر[١] على حذف زائده ، فتقول في جمع : مُدَحْرِج ومُتَدَحْرِج : دَحَارِج ، بحذف الميم والتاء فقط . وفي مزيد الخماسي تحذف[٢] زائده وخامسه ، فتقول في جمع : قَرْطَبُوس وخَنْدَرِيس : قَرَاطِب ، بحذف الواو والسين ، وخَنَادِر ، بحذف الياء والسين .

(إلاّ إذا كان) زائد الرباعي (لينًا) رابعًا (قبل الآخر ، فتثبت) وتجمع[٣] ما هو فيه على فعاليل . (ثم إن كان) الزائد (ياء صُحِّح[٤] نحو : قِنْدِيل) وقَنَادِيل . (أو كان واوًا أو ألفًا ، قُلبا ياءين) لوقوعهما بعد [٢٤٧/أ] الكسرة (نحو : عصفور) وعصافير ، (وسِرْدَاح) ، بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين : المكان الليِّن ، والناقة الكثيرة اللحم . وقال الفراء : العظيمة . وجمعه : سَرَادِيح .

البناء (الثالث والعشرون : شبه فَعَالِل) ، وهو ما ماثله عددًا وهيئة ، وإن خالفه زنة ، كـ : مَفَاعِل وفَيَاعِل وفَوَاعِل .

(ويطّرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدّم) من نحو : أحْمَر ، وسَكْرَان ، وصَائِم ، ورَام ، وباب كُبْرَى وسَكْرَى ، فإنها يقدَّر لها جموع تكسير فلا تجمع على فَعَالِل ، (ولا تحذفُ زيادته إن كانت واحدة) ، سواء أكانت أوّلاً أو وسطًا أو آخرًا ، لإلحاق أو غيره ، وسواء كانت حرف علّة أو لا . (كـ : أَفْضَل) وأفَاضِل ، (ومَسْجِد) ومساجد ، (وجوهر) وجواهر ، (وصَيْرَف) وصَيَارِف ، (وعَلْقَى) وعَلاقٍ[٥] . فالزيادة في الأوَّلَيْن لغير الإلحاق ، وفي الباقي[٦] للإلحاق .

(ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة ، (فتُحذف زيادة) واحدة (من نحو) : منطلق ، (و) زيادتان (اثنتان من نحو : مُسْتَخْرَج ومُتَذَكِّر) بتشديد الكاف ، (ويتعيَّن إبقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ، ويحصل الفضل بواحد من سبعة

---

(١) في « ب » : (تقتصر) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (بحذف) .

(٣) في « ط » : (فيثبت ويجمع) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (علائق) .

(٦) في « أ » : (الثاني) .

أمور : التقدُّم ، والتحرُّك ، والدلالة على المعنى ، ومقابلة الأصول . وهو كونه للإلحاق ، والخروج عن حروف « سألتمونيها » ، وأن لا يؤدِّي إلى مثال غير موجود ، وأن لا يؤدِّي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف .

وردَّها في التسهيل[١] إلى ثلاثة أمور : المزيَّة من جهة المعنى ، والمزيَّة من جهة اللفظ ، وأن لا يُغنِي حذفه عن حذف غيره .

فالمزيَّة من جهة المعنى (**كالميم مطلقًا**) ، سواء أكان معها حرف مماثل للأصل أم لا ، [٢٤٧/ب] وسواء اكان ثاني الزائدين ملحقًا أم لا . ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي .

(**فتقول في**) جَمع (**مُنْطَلِق : مَطَالِق**) ، بحذف النون وإبقاء الميم (**لا نَطَالِق**) ، بحذف الميم وإبقاء النون ، لأن الميم تفضّل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها . واختصاصها بالاسم .

(**و**) تقول (**في**) جمع (**مسْتَدْعٍ : مَدَاعٍ**) ، بحذف السين والتاء معًا ، لأن بقاءهما يخلّ ببنية الجمع ، وإبقاء الميم لأن لها مزيّة عليهما[٢] ؛ كما تقدَّم . (**لا : سَدَاعٍ ولا تَدَاعٍ**) ، بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود ، والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناءً موجودًا كـ : تَنَاصُب[٣] ، لكنَّ حذف الميم يفوّت الدلالة على اسم الفاعل (**خلافًا للمبرد في نحو : مُقْعَنْسِس**) مما أحد[٤] زائديه[٥] للإلحاق . فإنه يقول في جمعه[٦] : قَعَاسِس ، ويحذف الميم والنون وتبقي[٧] السين ترجيحًا لمماثل الأصل ، لأن السين زيدت للإلحاق بإحرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره . وخالفه سيبويه في ذلك[٨] .

(**وكالهمزة والياء**) التحتانية ، (**المصدَّرتيْن**) في أوَّل الكلمة ، (**كـ : أَلَنْدَد ويَلَنْدَد**) ، بفتح أوَّلهما وثانيهما وسكون النون فيهما ، وهما بمعنى : « أَلَدُّ » ، وهو الشديد

(١) التسهيل ص ٢٧٩ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٥٨ : (وتبقي الميم لأنها مصدرة ومتجددة للدلالة على معنى) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تناظب) ، قال الشيخ يس في حاشيته ٣١٦/٢ : (قوله كتناظب ، كذا في النسخة المصححة بخطه ، بالظاء المشالة ، و لم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس) .

(٤) في « ط » : (آخر) .

(٥) في « ب » : (زوائده) .

(٦) المقتضب ٢٣٥/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٥٩ .

(٧) في « ط » : (ويبقي) .

(٨) جمع « مقعنسس » عند سيبويه : « مقاعس » ، انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٥٩ .

الخصومة . نصَّ عليه الجوهري[١] وصاحب الضياء . ومنه : خَصْمٌ أَلَدُّ . وفي التنزيل : ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة/٢٠٤] (**تقول**) في جمعهما : (**أَلَادّ ويَلَادّ**) ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدّرهما وتحريكهما ، ولكونهما في موضع يقعان فيه دالَّيْن على معنى بخلاف النون ، فإنها في موضع لا تدلّ على معنى أصلاً . والأصل : أَلَادِد ويَلَادِد ، فأدغم أحد المثلَيْن في الآخر . [٢٤٨/أ] [٣١٧] والمزيَّة من جهة اللفظ كالتاء من : استخرج علمًا ، تقول في جمعه : تَخَارِيج ، بحذف السين وإبقاء التاء ، لأن له نظيرًا وهو : تَمَاثِيل . ولا تقل : سَخَارِيج بحذف التاء وإبقاء السين ، لأن سَفَاعِيل معدوم[٢] .

والمزيّة من جهة كون الحرف لا يُغنِي حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله : (**وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيًا عن حذف الأخرى بدون العكس ، تعيَّن حذف المغني حذفُها كياء حَيْزَبُون**) ، بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثنّاة تحت وفتح الزاي وضمّ الباء الموحَّدة : العجوز ، وفيه ثلاث زوائد : الياء والواو والنون (**تقول**) في جمعه : (**حَزَابِيْن بحذف الياء وقلب الواو ياءً**) لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنَّمَا أوثرت الواو بالبقاء ، لأن الياء إذا حُذِفت أغنى حذفُها عن حذف الواو ، ولبقائها رابعة قبل الآخر ، فيُفعل بها ما فُعِل بواو : عُصْفُور ، من قلبها ياء .

و(**لا**) تقل : (**حَيَازِين ، بحذف الواو**) وسكون الموحَّدة قبل النون ، (**لأن ذلك**) وهو حذف الواو لا يُغنِي عن حذف الياء ، بل هو (**مُحْوِجٌ إلى أن تحذف الياء**) أيضًا (**وتقول : حَزَابِن**[٣]) ، لصيرورته على مَفَاعِل ، (**إذ لا يقع بعد ألف التَّكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، إلاَّ وهو**) حرف (**معْتَلّ**) كـ : مصابيح وقناديل .

(**فإن تكافأت الزيادتان**) في الترجيح ، (**فالحاذف مُخَيَّر**) إذ لا مزيّة لأحدهما على الأخرى (**نحو نُونَي : سَرَنْدَى**) ، بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة : وهو الجريء على الأمور . وقال الجوهري[٤] : الشديد . وقيل : القوي . (**وعَلَنْدَى**) بفتح [٢٤٨/ب] العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال : البعير الضخم وقيل : نبت . وقيل : الغليظ الضخم من كل شيء . قاله الجوهري[٥] .

(١) الصحاح (لدد) .
(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٥٨ : (لأن سفاعيل ليس في كلام العرب) .
(٣) في « ب » : (حزابين) .
(٤) الصحاح (سرد) .
(٥) الصحاح (علد) .

(**وألِفَيهِمَا**) المقصورتين ، فإنَّ النون رُجِّحَت بالتقدُّم[١] على الألف ، والألف رُجِّحَت بتقدير[٢] الحركة ، لإلحاقها بسفرجل . فلما تكافأت الزيادتين تخَيَّر الحاذف[٣] . قاله الشاطبي .

(**تقول**) في جمع سَرَنْدَى : (**سَرَاند**) بحذف الألف وإبقاء النون ، (**وسَرَاد**) بحذف النون وإبقاء الألف . (**و**) تقول في جَمع عَلَنْدَى : (**عَلاَند**) ، بحذف الألف وإبقاء النون ، (**وعَلاَد**) بحذف النون وإبقاء الألف . فإن حذفت الألف يبقى : سَرَنْد وعَلَنْد ، يُنقل إلى : [٤]سَرَنْدٍ وعَلَنْدٍ كـ : جَعْفَرٍ ، فيقال في جمعهما : سَرَانِد وعَلاَنِد كـ : جَعَافِر . وإن حذفت النون يبقى : سَرَدَى وعَلَدَى ، ينقل إلى[٤] : سَرْدَى وعَلْدَى كـ : أرْطَى ، فيقال في جمعهما : سَرَادٍ وعَلاَدٍ ، بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ، ثم تحذف رفعًا وجرًّا ، ويُعَوَّض منها التنوين ، كـ : جَوَارٍ . وإلى التَّخْيِيْر أشار الناظم بقوله :

٨٣٢ ــ وَخَيَّرُوا في زَائِدَيْ سَرَنْدَى وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

---

(١) في « ب » : (بالتقديم) .

(٢) في « ط » : (بتقديم) .

(٣) في « ب » : (الحاذق) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(هذا باب التَّصغيْر)

وهو لغة : التقليل . واصطلاحًا : تغيير مخصوص يأتي بيانه . وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية .

أما فوائده فست : تقليل ذات الشَّيء نحو : كُلَيْب ، وتحقير شأنه نحو : رُجَيل ، وتقليل كميته نحو : دُرَيهمات ، وتقريب زمانه نحو : قُبَيل العصر ، وبُعَيد المغرب ، وتقريب مسافته نحو : فُوَيق المرحلة ، وتُحَيت البريد ، وتقريب منزلته نحو : صُدَيْقي .

وزاد الكوفيون معنى آخر وهو : التعظيم نحو : دُوَيْهِيَة . وخرّجها البصريون على التقليل ، لأن الدَّاهية إذا عظُمت قلَّت مدَّتها . [٢٤٩/أ]

وزاد بعضهم معنى آخر وهو : التَّحبُّب نحو : بُنَيَّة .

وأما علاماته فثلاث : ضم أوله ، وفتح ثانيه ، واجتلاب ياء ثالثه .

وأما شروطه فأربعة :

أحدها : أن يكون اسْمًا ، فلا يُصغَّر الفعل ولا الحرف . وشذَّ : ما أُحَيْسَنه عند البصريين .

الثاني : أن لا يكون متوغِّلاً في شبه الحرف ، فلا تُصغَّر المضمرات . ولا « من وكيف » ونحوهما .

الثالث : أن يكون خاليًا من صيغ التَّصغير وشبهها ، فلا يُصغَّر نحو : كُمَيْت لأنه على صيغة التَّصغير ، ولا مُبَيْطر لأنه على صيغة تشبه صيغة التَّصغير . قاله ابن مالك[1] . وفيه كلام يأتي .

---

(١) التسهيل ص ٢٨٤ .

الرابع : أن يكون قابلاً لصيغة التَّصغير ، فلا تُصغَّر الأسْمَاء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ، ولا جمع الكثرة ، وكل ، وبعض ، ولا أسْمَاء الشهور ، والأسبوع عند سيبويه[١] ، والْمَحكيّ ، وغير ، وسوى ، والبارحة ، والغد ، والأسْمَاء العاملة .

(و) أما أبنيته الموضوعة (له) فهي (**ثلاثة أبنية**) لا زائد عليها : (**فُعَيْل** ، **وفُعَيْعِل** ، **وفُعَيْعِيْل**[٢]) .

فالأول : لتصغير الثلاثي (كـ : **فُلَيْس**) .

(و) الثاني : لتصغير الرباعي نحو : (**دُرَيْهِم**) .

(و) الثالث : لتصغير الخماسي نحو : [٣١٨] (**دُنَيْنِيْر**) .

وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ، فقيل له : لِمَ بنيت المصغَّر على هذه الأبنية ؟ فقال : لأنِّي وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار[٣] . فإن قلت : النُّون الأولى من دُنَيْنِيْر ليست في مكبَّره . قلت : أصل دينار دنَّار ، بتشديد النُّون ، أبدلت النُّون الأولى ياء ، فإذا صغِّر رجع إلى أصله ، لأن التَّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها .

ووزن المصغَّر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا [٢٤٩/ب] الباب ، اعتُبر فيه مجرَّد اللَّفظ تقريبًا ، وليس بجار على مصطلح التصريف .

ألا ترى أن وزن : أحَيْمِد[٤] ، ومُكَيْرِم ، وسُفَيْرِج في التَّصغير : فُعَيْعِل ، ووزنها التصريفي : أفَيْعِل ، ومُفَيْعِل ، وفُعَيْلِل . وأصل هذه الأبنية الثلاثة : فَعِيْل . (**وذلك لأنه لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال** : **ضم**) الحرف (**الأول**) إن لَم يكن مضمومًا ، (**وفتح**) الحرف (**الثانِي**) ، إن لَم يكن مفتوحًا ، (**واجتلاب ياء ثالثة ساكنة**) ، وتسمى ياء التَّصغير .

(**ثم إن كان**) الاسم (**المصغَّر ثلاثيًّا اقتصر على ذلك**) العمل (**وهي بنية فُعَيْل** ، كـ : **فُلَيْس**) تصغير فلس ، (**ورُجَيْل**) تصغير رجل .

فإن كان المكبَّر مضموم الأول ، مفتوح الثاني كـ : صُرَد ، فيقدَّران في مصغَّره كـ : صُرَيْد ، فالضَّمة والفتحة في المصغَّر غيرهما في المكبَّر كما في فُلْك مفردًا وجمعًا . جزم به ابن إياز .

---

(١) الكتاب ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦٠ .

(٣) نقله الصبان في حاشيته ١٥٦/٤ ، وانظر المقتضب ٢٣٦/٢ .

(٤) في « ب » : (أحيمر) .

ويؤخذ عنه(١) أنه لو كان المكبّر على هيئة المصغّر كـ : مُبَيْطِر ، فإنه يُصغَّر بتقدير الحركات كـ : فُلْك(٢) . وبه صرح السهيلي في الروض فقال : تُحذف الياء الزائدة كما تُحذف ألف مفاعل ، ثم تلحق ياء التَّصغير فيبقى اللَّفظ بحاله ويختلف التَّقدير . ثم أورد على نفسه سؤالاً وأجاب عنه فقال : فإن قيل : هلاَّ قلتم لا يُصغَّر ، إذ لا يعقل مصغَّر على لفظ مكبَّر ، وإلا فما الفرق ؟ فالجواب : بأن الفرق قد يظهر في الجمع ، فإنك تجمع مُبَيْطَرًا المكبَّر على : مَبَاطِر ، بحذف الياء . وأما المصغَّر فلا يجوز فيه إلا مُبَيْطَرُون ، وذلك لأنه لو كسر حذفت ياؤه ، لأنه خماسي ثالثه زائد ، فيزول علم التَّصغير انتهى . وهذا [٢٥٠/أ] ما تقدم الوعد به .

والحاصل أنه لابد من ضم الأول ، وفتح الثاني ، لفظًا أو تقديرًا ، وزيادة ياء ثالثه . (**ومن ثَمَّ**) ، أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة ، (**لَم يكن نحو: زُمَّيْل**) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحته (**ولُغَّيْزَى**) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (**تصغيرًا ، لأن**) الحرف (**الثانِي**) منهما ؛ وهو الميم في الأول ، والغين في الثاني ؛ (**غير مفتوح**) ، بل ساكن مدغم فيما بعده . (**و**) لأن (**الياء غير ثالثة**) ، بل رابعة ، لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر . والزُّمَّيْل : الجبان الضَّعيف . واللُّغَّيْزَى : من ألغز في كلامه إذا عَمِيَ مراده . والاسم : اللُّغْز .

(**وإن كان**) المصغَّر (**متجاوزًا الثلاثة ، احتيجَ إلى عمل رابع وهو كسر ياء التَّصغير ، ثم**) يُنظر (**إن لَم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف ليِّن**) ، ألف أو ياء أو واو (**قبل الآخر**) في المكبَّر ، (**فهي بنية**(٣) **فُعَيْعِل ، كقولك في**) تصغير (**جعفر : جُعَيْفِر** .

وإن كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (**حرف ليِّن قبل الآخر**) في المكبَّر ، (**فهي بنية فُعَيْعِيْل**(٤) ، **لأن**) ذلك في الحرف (**اللين الموجود قبل آخر المكبَّر إن كان ياء سلمت في التَّصغير لِمناسبتها للكسرة**) قبلها (كـ : **قِنْدِيل وقُنَيْدِيْل ، وإن كان**) حرف اللين (**واوًا أو ألفًا ، قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما كـ : عصفور وعُصَيْفِيْر**) بقلب الواو ياء ، (**ومصباح ومُصَيْبِيْح**) ، بقلب الألف ياء ، [٢٥٠ / ب] وإلى ذلك أشار

---

(١) في « ب » ، « ط » : (منه) .
(٢) سقط من « ب » .
(٣) في « ب » : (بِمَنْزلة) .
(٤) في « ب » : (فعيعل) .

الناظم بقوله :

٨٣٣ــ فُعَيْــلاً اجْعَــلِ الثُّلاثِــيَّ إذَا ....

البيتين[١] .

(ويُتوصل) في التَّصغير (**في هذا الباب**) المعقود له (**إلى مثالَي : فُعَيْعِل**[٢] **وفُعَيْعِيْل**) مِمَّا زاد على أربعة أحرف (**بِمَا يُتوصَّل به**) في التَّكسير (**في باب الجمع**) المعقود له قبل هذا الباب (**إلى مثالَي : فَعَالِل وفَعَالِيْل**) . وللحاذف هنا من وجوب وتَخيير[٣] ما له في التَّكسير .

فتقول في تصغير : سَفَرْجَل مِمَّا يجب فيه حذف خامسه .

(**وفَرَزْدَق**) مِمَّا فيه تَخيير بين حذف رابعه وخامسه .

(**ومُسْتَخْرَج**) ، مِمَّا يُحذف منه زيادتان وهما السين والتَّاء ، ويتعيَّن فيه إبقاء الفاضل وهو الميم .

(**وأَلَنْدَد ويَلَنْدَد**) مِمَّا يُحذف منه زيادة فقط وهي النُّون ، ويتعيَّن إبقاء الفاضل وهو الهمزة والياء .

(**وحَيْزَبُون**) مِمَّا تُحذف منه الياء وتبقى الواو .

(**وسُفَيْرِج**) بحذف خامسه وهو اللام ، ومنهم من لا يحذفها . قال الأخفش : سمعت من يقول : سُفَيْرِجِل ، بكسر الجيم[٤] .

(**وفُرَيْزِد**) بحذف خامسه وهو القاف .

(**أو فُرَيْزِق**) [٣١٩] بحذف رابعه وهو الدال .

(**ومُخَيْرِج**) بحذف الشين والتَّاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما .

(**وأُلَيْد ويُلَيْد**) بحذف النُّون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما .

(**وحُزَيْبِيْن**) بحذف الياء وقلب الواو ياء .

---

(١) البيتان هما :

.... صَغَّرْتَــهُ نَحْــوُ قُــذَيٌّ في قَــذَى

فُعَيْعِــلٌ مَــعَ فُعَيْعِيــلٍ لِمَــا فَــاقَ كَجَعْـلِ دِرْهَــمٍ دُرَيْــهِمَا

(٢) في « أ » : (فعيل) .

(٣) في « ب » : (تأخير) .

(٤) انظر شرح المفصل ١١٧/٥ .

وتقول في تصغير : سَرَنْدَى وعَلَنْدَى مِمَّا تكافأت فيه الزيادتان ، وتَخيُّر الحلاف[١] في أحدهما : سُرَيْنِد وعُلَيْنِد ، بحذف الألف وإبقاء النُّون ، أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ بحذف النُّون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ، ولَم يصحَّح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر ، وألف الإلحاق [٢٥١/أ] لا تبقى في التَّصغير كما سيأتي ، ثم أعلَّت كياء قاضٍ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيْرِ صِلْ

(**ويجوز لك في بابي : التَّكسر والتَّصغير**[٢] **أن تعوض مِمَّا حذفته ياء ساكنة قبل الأخير**[٣] **إن لَم تكن موجودة**) ، لأن ذلك لا يخل ببنائهما ، بخلاف بقاء الزائد[٤] فإنه يخل به . (**فتقول**) في تصغير سفرجل وتكسيره : (**سُفَيْرِيْج سَفَارِيْج ، بالتعويض**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ   إِنْ كَانَ بَعْضُ الاِسْمِ فِيْهِمَا انْحَذَفْ

(**وتقول في تكسير : احْرِنْجَام**) مصدر اِحْرَنْجَم (**وتصغيره : حَرَاجِيم وحُرَيْجِيم ، ولا يمكن التعويض**) عن المحذوف (**لاشتغال مَحلِّه بالياء المنقلبة عن الألف**) الكائنة قبل الميم .

(**وما جاء في البابين**) ، التَّكسير والتَّصغير ، (**مُخالفًا لِمَا شرحناه فيهما ، فخارج عن القياس**) الْمُطَّرد .

(**مثاله في**) جمع (**التَّكسير جمعهم**) أي العرب (**مكانًا على أَمْكُنٍ**) ، وفيه شذوذان :

أحدهما : أنه مذكَّر ، وحقُّ مثله أن يأتي على مثال أَفْعِلَة .

والثاني : أنه شُبِّه فيه الألف بالزائد فحُذف ، والزائد بالأصلي فثبت فقالوا : أَمْكُن .

والقياس في بناء مكان على أفْعُل أن يقال : أَكْوُن ، بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة . قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب[٥] .

(١) في « ب » : (الحاذق) .
(٢) في « ب » : (التصحيح) .
(٣) في « ط » : (الآخر) .
(٤) في « ب » : (الزوائد) .
(٥) أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٩٦/٥ إلى نسختين مخطوطتين ، وانظر مقدمة تحقيق شرح ابن الناظم .

(و) جمعهم : (**رهطًا وكُراعًا**) ، بضم الكاف ، (**على أرَاهِط وأكَارِع**) ، والقياس فيهما : كُرُع وأكْرِعة ، ورُهُوط وأرْهَاط .

(و) جَمعهم : (**باطلاً وحديثًا على : أباطيل وأحاديث**) ، والقياس فيهما : بواطِل ، وأُحْدِثَة ، وحُدُث . وما ذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس ، هو مذهب [٢٥١/ب] لبعض النحويين .

ومذهب سيبويه[١] أنها جموع لواحد مهمل استُغنِيَ بها عن جمع المستعمل . وزعم ابن جنّي[٢] أن اللّفظ تغيّر إلى هيئة أخرى ، ثم جُمع ، فكان أمْكُن جمع مِكْن ، كـ : فِلْس ، وكان أرَاهِط جمع أرْهَط ، وكان أباطيل جمع إبطِيل أو أُبْطُول ، وكان أحاديث جمع أُحْدُوثَة .

وقال ابن خروف : إن أُحْدُوثَة إنّمَا يستعمل في المصائب والدَّواهي ، لا في معنى الحديث الذي يُتحدث به .

واختار ابن الحاجب أنها جُموع على غير المفرد كـ : نِسَاء جمع امرأة . (**ومثاله في التّصغير تصغيرهم**) أي العرب (**مَغْرِبًا وعِشَاءً على : مُغَيْرِبَان وعُشَيَّان**) ، بزيادة ألف ونون ، وقياسهما : مُغَيْرِبٌ وعُشَيٌّ ، بإسقاط الألف والنُّون .

(**وتصغيرهم إنسانًا وليلة**) على : (**أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة**[٣]) بزيادة الياء فيهما ، وقياسهما [أُنَيْسَان][٤] ولُيَيْلَة ، بإسقاط الياء فيهما[٥] .

وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنسانًا أصله : إنسِيَان[٦] من النِّسيان[٧] ، فلا يكون تصغيره على أُنَيْسِيَان شاذًا .

(و) تصغيرهم (**رجلاً على رُوَيْجِل**) بزيادة الواو ، وقياسه : رُجَيْل ، (**وصِبْيَة ، وغِلْمَة**) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، جمع صبي وغلام . (**وبَنُون**) جمع ابن (**على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون**) بزيادة الهمزة في أولها ، وقياسها : صُبَيَّة ، وغُلَيْمَة ، وبُنَيُّون .

---

(١) الكتاب ٦١٦/٣ .

(٢) انظر قول ابن جني في شرح الأشموني ١٥٩/٤ المطبوع مع حاشية الصبان .

(٣) في « أ » : (ليلية) ، وفي « ب » : (لييلة) .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « أ » : (عنهما) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (أنيسان) .

(٧) انظر الإنصاف ٨٠٩/٢ ، المسألة رقم ١١٧ .

(و) تصغيرهم (عَشِيَّة على عُشَيْشِيَة) ، بزيادة شين ثانية[١]، وقياسها : عَشِيَّة . وقيل : هذه الألفاظ مِمَّا استُغنِيَ فيها بتصغير مُهمل عن تصغير مُستعمل . فمُغَيْرِبَان وعُشَيَّان كأنهما تصغيرا : مَغْرِبَان وعَشِيَّان ، وأُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة كأنهما تصغيرا : أُنْسِيَان ولَيْلاة ، ورُوَيْجِل كأنه تصغير رَاجِل ، وأُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة كأنهما تصغيرا [٢٥٢/أ] أصْبِيَة وأغْلِمَة ، وأُبَيْنُون كأنه تصغير ابْنُون . واختاره في التسهيل[٢] . وقال في النظم :

٨٣٧ـ وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ في البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

---

(١) سقط من « ب » ، « ط » .

(٢) التسهيل ص ٢٨٧ .

(فصـــــــــــــل)

(واعلم أنه يُستثنَى من قولنا : بكسر ما بعد ياء التَّصغير فيما تجاوز الثلاثـة أربع مسائل :

إحداها : [٣٢٠] ما قبل علامة التَّأنيث ، وهي نوعان : تـاء كـ : شـجرة ، وألف كـ : حُبْلى) .

المسألة **(الثانية : ما قبل الْمَدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث كـ : حَمْراء)** .

المسألة **(الثالثة : ما قبل ألف أفْعَال كـ : أجْمَال وأفْرَاس)** .

المسألة **(الرابعة : ما قبل ألف**[1] **فَعْلان الذي لا**[2] **يجمع على فَعَالِيْن)** صفة كان أو اسْمًا ، مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها **(نحو : سَكْران)** ، وعِمْران ، **(وعُثْمان)** .

(فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصغير مفتوحًا ، أي باقيًا على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصغير) .

أما فتح ما قبل تاء التَّأنيث فللخفَّة . وأمـا فتـح ألفـي التَّـأنيث فلبقائـهما علـى حالهما . وأما فتح ما قبل ألف أفْعَال . فللمحافظة على الجمع . وأمـا فتـح مـا قبـل الألـف والنُّون فملشابهتهما بألفي التأنيث .

(تقول : شُجَيْرَة ، وحُبَيْلَى ، وحُمَيْرَاء ، وأُجَيْمَال ، وأُفَيْرَاس ، وسُكَيْرَان) ، وعُمَيْرَان ، **(وعُثَيْمَان)** ، لأنهم لَم يجمعوها على فَعَالِيْن .

(وتقول في) تصغير : **(سِرْحَان)** بكسر السين ؛ وهو الذئب . **(وسُـلْطَان)** مِمَّا هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتـان وليـس لـه مؤنَّـث علـى وزن فَعْلَـى : **(سُرَيْحِيْن وسُلَيْطِيْن)** ، بقلب الألف فيهما ياء ، **(لأنهم جمعوهما**[3] **على)** فَعَالِيْن فقالوا : **(سَرَاحِيْن وسَلاطِيْن)** ، والتَّكسير والتَّصغير أخوان .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) سقط من « ب » قوله : (الذي لا) .

(٣) في « ب » : (جمعوها) .

وإنَّمَا لَم يقولوا : سَكَارين ، وعَمَارين ، وعَثَامين ، لأن الألف والنُّون فيها شابها ألفي التَّأنيث بدليل [٢٥٢/بَ] منع الصرف . فكما لا[1] تتغيَّر ألفا التَّأنيث لَم يتغيَّر ما أشبههما . ولَمَّا لَم تكن الألف والنُّون في سَرْحَان وسُلْطَان كذلك ، حصل التَّغيير .

وعُلِم من تقييد الألف بالتَّأنيث أنها لو كانت للإلحاق : كـ أرْطَى وعِلْبَاء ، أنه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما : أُرَيْط ، عُلَيْبِيٌّ ، فرقًا بين الإلحاق والتَّأنيث .

والدليل على أنَّ ألفهما للإلحاق لا للتَّأنيث تنوينهما . فأَرْطَى ملحق بجَعْفَر ، وعِلْبَاء ملحق بقِرْطَاس . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٣٨ـ لِتِلْـو يَـا التَّصْغِـيْرِ ....

البيتين[2] .

(١) في « ط » : (لا) .

(٢) البيتان هما :

.... مِـنْ قَبْـلِ علَـمْ تَـأنيثٍ اوْ مَدَّتِـهِ الفَتْـحُ انْحَتَـمْ
كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أفْعَـالٍ سَـبَقْ أوْ مَـدُّ سَـكْرَان ومَـا بِـهِ التَحَـقْ

(فصـــــــل)

(ويُستثنَى أيضًا من قولنا : يُتوصَّل إلى مثالَي : فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل بما يتوصَّل له من الحذف إلى مثالَي : مَفَاعِل ومَفَاعِيْل . ثماني[1] **مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونِها مَختومة بشيء قُدِّر انفصاله عن البنيَة ، وقُدِّر التَّصغير واردًا على ما قبل ذلك الشَّيء)** . وكان ذلك الشَّيء غير موجود في المكبَّر . **(وذلك)** المقدَّر انفصاله **(ما وقع بعد أربعة أحرف)** ، سواء أكانت كلها أصولاً أم لا ، **(من ألف تأنيث**[2] **)** بيان لـ « ما » **(مَمْدودة)** نعت ألف **(كـ : قُرْفُصَاء)** ، لنوع من القعود ، وسيأتي حكم المقصورة ، **(أو تائه**[3] **)** أي التَّأنيث **(كـ : حنظلة)** واحدة الحنظل ، **(أو علامة نسب كـ : عبقريّ)** ، نسبة إلى عبقر ، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن ، فينسبون إليه كل شيء عجيب . **(أو ألف ونون زائدتين كـ : زَعْفَرَان وجُلْجُلان)** بجيمين ، **(أو علامة تثنية)** ، وهي الألف و [النُّون أو][4] الياء والنُّون **(كـ : مُسْلِمَيْن)** بفتح الميم . [٢٥٣/أ] **(أو علامة جمع تصحيح للمذكَّر)** ، وهي الواو و **(النُّون ، أو)** الياء والنُّون **(كـ : جَعْفَرِيْن)** بكسر الرَّاء . **(أو)** علامة جمع تصحيح **(للمؤنَّث)** ، وهي الألف والتَّاء **(كـ : مُسْلِمَات ، وكذلك عجز المضاف كـ : امرئ القيس . وعجز المركَّب)** المزجيّ **(كـ : بَعْلَبَكّ** .

فهذه) المذكورات **(كلها ثابتة في التَّصغير ، لتقديريها منفصلة)** عمَّا قبلها ، **(وتقدير التَّصغير واقعًا على ما قبلها)** .

فتقول : قُرَيْفُصَاء ، وحُنَيْظِلَة ، وعُبَيْقري ، وزُعَيْفَرَان ، وجُلَيْجِلان ، ومُسَيْلِمِيْن ، وجُعَيْفِرِيْن ، ومُسَيْلِمَات ، وأُمَيْرِئَ القيس ، وبُعَيْلَبَكّ . وإنَّما لَم تحذف ألف التَّأنيث المدودة وما ذُكر بعدها ، لأنها أشبهت كلمة أخرى . فلو حُذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردًا عنها .

---

(١) في « ب » : (ثمان) .

(٢) في « ب » : (تأنيثه) .

(٣) في « ب » : (تاء) .

(٤) إضافة من « ط » .

(**وأما في**) جمع (**التَّكسير فإنَّك تحذف**) كل واحد منها فيما أمكن تكسيره ، إذ لا لبس إلا المضاف فإنَّ تكسيره كتصغيره ؛ كما[1] سيأتي .

(**فتقول : قَرَافِص**) بحذف الألف ، (**وحَنَاظِل**) بحذف التَّاء ، (**وعَبَاقِر**) بحذف ياء النَّسب ، (**وزَعَافِر ، وجَلاجِل**) بحذف الألف والنُّون منهما .

(**ولو ساغ تكسير البواقي**) ، وهي التَّثنية ، والجمعان المصحَّحان ، والْمضاف ، وصدر المركَّب ، (**لوجب الْحذف . إلا أن الْمضاف يكسَّر بلا حذف ، [٣٢١] كما في التَّصغير .**

فتقول) في تكسيره : (**أماريء القيس ، كما تقول**) في تصغيره : (**أُمَيْرِئ**[2] **القيس**) بلا فرق[3] ، (**لأنَّهما كلمتان كل منها ذات إعراب يَخصُّها ، فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه**) في النظم . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٠ ــ وَأَلِفُ التَّأْنِيْثِ حَيْثُ مَدا ....

الأبيات الأربعة[4] .

(١) في « أ » : (فيما) .
(٢) في « أ » : (امروء) .
(٣) في « ب » : (حرف) .
(٤) الأبيات هي :

....	وتَاؤهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذا المزيدُ آخِرًا للنَّسَبِ	وعَجُزُ المضَافِ والْمُرَكَّبِ
وهكذا زِيَادَتَا فَعْلانَا	مِنْ بعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ علَى	تثنِيَةٍ أوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

(فصـــــــــــــــــل)

(**ويثبت**) في التَّصغير (**ألف التَّأنيث المقصورة [٢٥٣/ب] إن كانت رابعة**) لخفّة الاسم (كـ : **حُبْلَى**) فتقول : حُبَيْلَى ، (**وتحذف إن كانت سادســـة**) للاستثقال (كـ : **لُغَّيْزَى**) ، فتقول : لُغَيْغِزَة[١] بحذف الألف وجوبًا وتعويض الهاء جوازًا . (**أو سابعة** كـ : **بَرْدَرَايَا**) بفتح الباء الموحدة وسكون الرَّاء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء مثناة تحتانية ، اسم موضع ، ووزنه فَعْلَعَايَا . قاله ابن القطاع . فتقول في تصغيره : بُرَيْدِيّ ، وذلك أنك لَمَّا حذفت ألف التَّأنيث بقي : بَرْدَرَاي ، فقلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها عند التَّصغير ، وأدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف التَّأنيث .

وفي بعض النسخ بدل : لُغَّيْزَى قُبَعْثَرَى ، وبدل : بَرْدَرَايَا حَوْلاَيَا بحاء مهملة ومثناة تحتانية : اسم مكان . وليسا[٢] بصواب .

أما قُبَعْثَرَى . فألفه ليست للتَّأنيث باتفاق صاحِبَي الصِّحاح[٣] والقاموس[٤] .

وأما حَوْلاَيَا[٥] فإن ألفه سادسة لا سابعة . ولَم يذكره صاحِبَا الصِّحاح والقاموس .

(**وكذا**) تحذف (**الخامسة إن لَم تتقدمها**[٦] **مَدَّة**) زائدة (كـ : **قَرْقَرَى**) ، بقافين وراءين مهملتين ، اسم موضع . فتقول : قُرَيْقِر لأن بقاء الألف الخامسة فصاعدًا يخرج البناء عن مثالَي ، فُعَيْعِل وفُعَيْعِيْل . فإن قيل : فـ«حُبَيْلَى» فُعَيْلَى ، وليست من أبنية التَّصغير الثلاثة . قلنا : نعم ! ولكنها توافق فُعَيْعِلاً فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف . (**فإن تقدمتها مَدَّة**) زائدة ، (**حذفت أيهما شئت**) لتكافئهما وعدم مزيّة إحداهما على الأخرى (كـ : **حُبَارَى**) بضم [الحاء][٧] المهملة وبالموحدة والرَّاء ، (**وقَرِيْثَا**) بفتح القاف

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٢ : (لغيغيز) .
(٢) في « ط » : (وليس) .
(٣) الصحاح (قتر) .
(٤) الصحاح (قتر) .
(٥) في « ب » : (حولاي) .
(٦) في « ب » ، « ط » : (يتقدمها) .
(٧) إضافة من « ب » .

وكسر الرَّاء وبالمثناة [٢٥٤/أ] التحتانية والمثلثة .

(**تقول**) في تصغير : حُبَارَى (**حُبَيْرَى**) بحذف المـدَّة الزائـدة قبـل الـرَّاء ، (**أو حُبَيِّر**) بحذف ألف التَّأنيث وقلب المدَّة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها[1] فيـه بالكسـر وإدغامها في ياء التَّصغير . وأبو عمرو يعوِّض عن الف التَّأنيث هاء فيقول : حُبَيِّرَة[2] .

(و) تقول في تصغير ، قَرِيْثَاء (**قُرَيْثَا**) ، بحذف المدَّة وهي الياء ، (**أو قُرَيِّث**) ، بحذف ألف التَّأنيث وإدغام الياء في ياء التَّصغير . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٤ــ وَأَلِـفُ التَّـأْنِيْثِ ذُو القَصْـرِ . . .   .

البيتين[3] .

---

(١) في « ب » : (تكريرها) .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٧/٣ .

(٣) البيتان هما :

. . . . مَتَـى   زَادَ علَـى أرْبَعَـةٍ لَـنْ يَثْبُتَـا

وَعِنْـدَ تَصْغِـيْرِ حُبَـارَى خَـيِّرِ   بـين الْحُبَـيْرَى فـادْرِ والْحُبَـيِّرِ

(فصـــــــــــــــل)

(**وإن كان ثاني الْمصغَّر ليِّنًا**) ، ألفًا أو واوًا أو ياءً ، (**منقلبًا عن ليّن رددته إلى أصله**) الذي انقلب عنه ، (**فترد ثاني نحو : قِيْمَة ، ودِيْمَة ، ومِيْزَان ، وباب**) بموحدتين (**إلى الواو**) ، لأنها الأصل المنقلب عنه . والأصل : قِوْمَة من القوام ، ودِوْمَة من الدوام . ومِوْزان[1] من الوزن ، وبَوب . قلبت الواو في الثلاثة الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وفي الرابع ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

فإذا صغّرتها قلت : قُوَيْمَة ودُوَيْمَة ومُوَيْزِين[2] وبُوَيْب ، برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها ، وقلبت الألف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها . (**ويُردُّ ثاني نحو : مُوْقِن ، ومُوْسِر ، ونَاب**) ، بالنُّون ، وهو السن ، (**إلى الياء**) لأنها الأصل المنقلب عنه . والأصل : مُيْقِن من اليقين ، ومُيْسِر من اليسر ، ونَيَب من النَّيب ، قُلبت الياء في الأولين واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وفي الثالث ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

فإذا صغَّرتها : مُيَيْقِن ، ومُيَيْسِر ، ونُيَيْب ، بردّ الياء إلى أصلها . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢٥٤/ب]

٨٤٦ــ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ ....

(**بخلاف ثاني نحو : مُتَّعد ، فإنه غير لين**) لأنه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو ، إذ أصله : مُوْتَعِد ،أبدلت الواو تاء وأدغمت في التَّاء الأخرى لاجتماع المثلين . (**فيقال**) في تصغيره : (**مُتَيْعِد ، لا مُوَيْعِد** .

خلافًا للزجاج والفارسي[3]) ، فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال .

---

(١) في « ب » : (موازن) .
(٢) في « أ » : (موزين) . انظر الكتاب ٤٥٧/٣ .
(٣) التكملة ص ١٩٧ .

والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه[١] . وعلَّلوه بأنه إذا قيل فيه : مُوَيْعِد ، أوْهَمَ أنَّ مكبَّره : مُوْعِد أو مُوْعَد أو مَوْعِد ، ومُتَيْعِد لا إيهام[٢] فيه . مع أن سيبويه لَم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة .

(**وبخلاف ثانِي نحو : آدم ، فإنه**) منقلب (**عن غير لين**) ، لأنه منقلب عن همزة تلي همزة ، والأصل : أأدم ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة ، قُلبت الساكنة ألفًا (**فتقلب**) الألف (**واوًا ، كالألف الزائدة من نَحو : ضَارِب ، و**) ، كالألف (**الْمجهولة الأصل** كـ : **صَاب**) [٣٢٢] ، بالصاد المهملة والباء الموحدة ، اسم نبت . تقول في تصغيرها : أُوَيْدِم ، وضُوَيْرب ، وصُوَيْب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٨ــ وَالأَلِفُ الثَّانِيْ الْمَزِيْدُ يُجْعَلُ وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

وإن كان ثاني[٣] المصغَّر لينًا مبدلاً من حرف صحيح غير همزة ، أو همزة لا تلي همزة ، فإنه يرد أيضًا إلى أصله :

فترد ثاني : دينار وقيراط ، إلى النُّون وإلى الرَّاء . فتقول في تصغيرهما : دُنَيْنِيْر وقُرَيْرِيْط ، كما تقول في تكسيرهما : دنانير ، وقراريط . وأصلهما : دِنَّار ، وقِرَّاط ، والياء[٤] فيهما[٥] بدل من أول المثلين ، فلما صغَّرتهما زال سبب الإبدال .

ويرد ثاني نحو : ذيب ، بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذئب ، بالهمزة ، والياء فيه بدل من [٢٥٥/أ] الهمزة فإذا صغَّرته قلت : ذؤيب ، بالهمزة ، رجوع إلى الأصل ، لأن قلب الهمزة ياء إنَّمَا كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتَّصغير . والضابط أن ما أبدل لعلَّة لا تزول بالتَّصغير لَم يرد إلى أصله ، وما أبدل لعلَّة تزول بالتَّصغير يرد[٦] إلى أصله . (و) هلم جرًّا .

فإن قلت : فقد (**قالوا في**) تصغير (**عيد : عُيَيْد**) ، فصغروه على لفظه ، ولَم يردوه إلى أصله ، وقياسه : عُوَيْد ، بالواو ، لأنه من عاد يعود ، فلم يردو الياء إلى أصلها ، وهو الواو . قلت : إنَّمَا قالو ذلك (**شذوذًا كراهية لالبتاسه بتصغير عود**) ، كما قالوا في تكسيره : أعياد ، فرقًا بينه وبين جمع عود . والتَّكسير والتَّصغير من وَادٍ واحد .

---

(١) الكتاب ٣/٤٦٥ .

(٢) في « ب » : (إبهام) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ط » : (التاء) ، وفي « ب » : (الهاء) .

(٥) في « ب » : (فيها) .

(٦) في « ب » : (فيرد) .

(**وهذا الْحكم**) الذي ذكرناه في التَّصغير ، (**ثابت في التَّكسير الذي يتغيَّر فيه الأول** كـ **موازين ، وأبواب ، وأنياب ، وأعياد**[1] . **بخلاف**) ما لا يتغير فيه الأول (من **نحو : قِيَم ودِيَم**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٧ــ وَشَذَّ في عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

(١) في « ط » : (أعواد) .

(فصـــــــــــــــل)

(وإذا صغر ما حذف أحــد أصولــه) ، فـاء أو عـين أو لام أو اثنـان منـها ، (وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) ، بالمحذوف الفاء (نحــو : كُلْ ، وخُذْ) ، وعِدْ[1] أعلامًا .

(و) المحذوف العين نحو : (مُذْ) ، وقُلْ ، وبِـعْ ، (أعلامًا ، وسَــهٍ) ، وهـو : الدبر .

(و) المحذوف اللام نحو : (يَدٍ) ، ودَمٍ ، (وحِرٍ) ، بكسر الحاء المهملة ، وهــو : الفَرْج .

والمحذوف الفاء واللام نحو : قِهْ ، ولِهْ ، وشِهْ ، أعلامًا .

والمحذوف العين واللام نحو : رَهٍ ، علمًا .

(تقول) في تصغيرها : (أُكَيْل ، وأُخَيْذ) ، ووُعَيْد ، (برد الفاء ، ومُنَيْــذ) ، وقُوَيْل ، وبُيَيْع[2] ، (وسُتَيْهَة[3] ، برد العين ، ويُدَيَّة) ودُمَيّ ، [٢٥٥/ب] (وحُرَيْح ، بــرد اللام) . ووُقَيٌّ ، ووُلَيّ ، ووُشَيّ[4] ، برد الفاء والـلام ، ورُأيّ[5] ، بـرد العـين والـلام . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٩ــ وَكَمِّـلِ الْمَنْقُـوْصَ . . . .

إلى آخره .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (بويع) .

(٣) في « أ » : (ستيه) .

(٤) في « ب » : (وليي وسيي) .

(٥) في « ط » : (ورؤى) .

وإنَّمَا وجب رد المحذوف ليتمكّن من بناء فُعَيْل ، ولأنه لـو لَـم يُـردّ لوقعـت يـاء التَّصغير طرفًا ، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهي لا تكون إلا سـاكنة . وإذا سُـمِّي بما وضع ثنائيًّا على حرفين . فإن كان ثانيه صحيحًا نحو : هل ، وبل ، لَم يزد عليه شيء حتى يُصغَّر[١] ، فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء وهو الأَوْلَى ، فيقال في تصغير : هل ، هُلَيْـل ، بالتضعيف ، أو هُلَيٌّ ، بزيادة ياء . وقيل : إن شئت ألحقته بمـا لامـه يـاء ، فقلـت في : هـل ، هُلَيّ ، وبما لامه واو ، فقلت : هُلِيو ، ثم أعللته إعلال سيِّد ، وفيه زيادة عمل فينبغي تعيـين الأوَّل . وقد جزم به الأُبَّدي ، واقتضاه كلام التسهيل[٢] . وحجته أن ما حذفـت لامـه واوًا ، أكثر مِمَّا حذفت لامه ياءً . قاله الموضح في الحواشي .

(**وإن كان**) ثانيه (**معتلاً وجب التَّضعيف قبل التَّصغـير**) لئـلا يلـزم إثبـات اسم معرب على حرفين آخره حرف لِيْن متحرك ، وهذا لا نظير له . بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحًا فإن نظيره من الأسماء المعربة : يد ، ودم ، (**فيقال في : لو ، وكي ، وما**) الحرفية ، (**أعلامًا : لوّ ، وكيّ ؛ بالتشديد**) فيـهما ؛ وذلـك لأنـك زدت علـى واو « لـو » واوًا ، وعلى ياء « كي » ياءً ، ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر .

(**وماء ، بالْمد ، وذلك لأنَّك زدت على الألف ألفًا ، فالتقى ألفان ، فأُبدلت الثَّانية همزة**) لأجل اجتماعها مع الألف الأولى والتقائهما ساكنين ، علـى حـدِّ الإبـدال في حمراء .

وقيل : زيدت[٣] الْهمزة من أول الأمر [٢٥٦/أ] (**فإذا صُغِّرن**) بعـد التَّضعيـف (**أُعطين حكم : دَوٍّ ، وحَيٍّ**) ، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما . والدَّوُّ : الباديـة . والْحَـيُّ : القبيلة . (**وماء**) بالمد ؛ وهو الذي يشرب . (**فتقول**) في تصغير لوّ ؛ بالتشديد ؛ (**لُوَيّ . كما تقول**) في تصغير : دَوّ ، (**دُوَيّ ، وأصلهما**) قبل الإدغام : (**لُوَيْوٌ ، ودُوَيْـوٌ**[٤]) ، اجتمع فيها الواو والياء ، والسَّابق منهما ساكن ، قُلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء .

(**وتقول**) فِي تصغيـر : كيّ [٣٢٣] بالتشديد ؛ (**كُيَيٌّ بثلاث ياءات**) ، أولاها أصلية ، وثانيها ياء التَّصغير ، وثالثها : المزيدة للتضعيف .

---

(١) سقط من « ب » : (حتى يصغر) .

(٢) التسهيل ص ٢٨٥ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (ديو) .

[1](**كما تقول**) في تصغير حيّ (**حُيَيٌّ**) ، بثلاث ياءات ، أولاها وأخراها : أصليتان ، ووسطاها : ياء التَّصغير[1] .

(**وتقول**) في تصغير ماء ؛ بالمد ؛ (**مُوَيٌّ**) [بالتشديد][2] ، بقلب الألف [الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التَّصغير وإدغامها فيها ، ولَم تهمز لزوال علّة إبدالها همزة بقلب الألف][2] الأولى واوًا لكونها بعد التَّضعيف صارت مجهولة الأصل .

(**كما تقول في تصغير الماء المشروب : مُوَيّه**) ، بقلب الألف واوًا ردًّا إلى أصلها .

(**إلا أن هذا**) الماء[3] المشروب (**لامه هاء فرُدَّ[4] إليها**) ، وأصله : مَوَهٌ ، بدليل جمعه على أمواه ، فقلبت الواو ألفًا على القياس ، وأبدلت الهاء همزة على غير القياس .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (ترد) .

(فصـــــــــــل)

(**وتصغير التَّرخيم**) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردًا معطى ما يليق به من فُعَيْل إذا كان ثلاثي الأصول ، أو فُعَيْعِل إن كان رباعي الأصول . سُمِّي بذلك لِمَا فيه من الحذف المفضي إلى الضعف . يقال : صوت رخيم إذا لَم يكن قويًا .

وطريقه : (**أن تعمد**) أنت (**إلى**) الاسم (**ذي الزيادة الصالحة** [٢٥٦/ب] **للبقاء**) في تصغير غير التَّرخيم لعدم إخلالها بالزِّنة ، (**فتحذفها ثم توقع التَّصغير على أصوله** .

ومن ثَمَّ) ، أي من أجل أنه مختص بالمزيد ، (**لا يتأتى**) تصغير التَّرخيم (**في نحو : جَعْفَر**) من الرباعي الأصول ، (**وسَفَرْجَل**) من الخماسي الأصول ، (**لتجردهما**) من الزوائد .

(**ولا**) يتأتى أيضًا (**في نحو : مُتَدَحْرِج ، ومُحْرَنْجِم ، لامتناع بقاء الزيادة فيهما**) في تصغير غير التَّرخيم (**لإخلالها بالزِّنة**) ، فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لأن حذف زوائدهما واجب في تصغير[1] غير التَّرخيم . ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص تصغير التَّرخيم بالأعلام ، خلافًا للفراء وثعلب ، فإنهما قالا[2] : لا يصغَّر فاطمة ، ومالك ، وأسود ، أعلامًا على فَعِيْل ، ولا يُفْعَل ذلك فيهنّ صفات .

(**ولَم يكن له إلا صيغتان**) فقط (**وهُما : فُعَيْل ، كـ : حُمَيْد ، في**) تصغير : (**أحمد ، وحامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان**) ، وحَمَّاد . ولَم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن .

وزاوئدها لا يخل بقاؤها في تصغير غير التّرخيم بدليل صحة قولك : أُحَيْمِد ، وحُوَيْمِد ، ومُحَيْمِد ، وحُمَيْدُون ، وحُمَيْدَان ، وحُمَيْمِيْد .

---

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ١/١٩٠ - ١٩١ ، والتسهيل ص ٢٨٩ .

(**وفُعَيْعِل كـ : قُرَيْطِس**) ، تصغير : قِرْطَاس . وأما قُرَيْطِب تصغير : قِرْطَبُوس ، فهو مِمَّا حُذِف فيه مع زائِدِه خامسُه ، فليس تصغير ترخيم . (**لا فُعَيْعِيْل لأنه ذو زيادة**) ، وهي الياء .

وقد يخلف[1] لِهذا التَّصغير أصل يشبه الزائد نحو[2] : بُرَيْه ، وسُمَيْع ، مصغَّري : إبراهيم ، وإسماعيل ، فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف . وإنَّمَا اختلفوا في الهمزة :

فقال سيبويه[3] [٢٥٧/أ] زائدة بدليل سقوطها .

وردَّه المبرد بحذف اللام والميم مع أصالتهما ، وبأن همزتهما كهمزة إسطبل .

وانبنى على الخلاف في الهمزة ، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم .

فيقول سيبويه[4] : بُرَيْهِيْم وسُمَيْعِيْل . ويقول المبرد : أُبَيْرِه وأُسَيْمِع . وإنَّمَا حذف الميم واللام كما يحذف الخامس[5] .

والأول هو المسموع . حكى أبو زيد : بُرَيْهِيْم . وسيبويه يقول بحذف الهمزة لأنها زائدة . والمبرد يقول بحذف الأخير [لخسّة الأخير][6] لأنه يشبه الزائد . قاله [الموضح][7] في الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٠ ــ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ ....

---

(١) في « ب » ، « ط » : (يحذف) .

(٢) الكتاب ٤٧٢/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤ ، ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ٤٤٦/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ١٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٠/٤ .

(٦) إضافة من « ط » .

(٧) إضافة من « ب » .

(فصـــــــــــل)

(وتلحق تاء التَّأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنَّث عار[1] **منها)** لفظًا ، **(ثلاثي في الأصل وفي الحال)** الراهنة لئلا يجتمع فرعيَّتان : التَّصغير والتَّقدير . **(نحـــو : دار)** ، مِمَّا عينه واو ، **(وسِنّ)** ، من المضاعف ، **(وعَيْن)** مِمَّا عينـه يـاء ، **(وأُذُن)** ، مِمَّـا فـاؤه همزة . فيقال في تصغيرها : دُوَيْرَة ، وسُنَيْنَة ، وعُيَيْنَـة ، وأُذَيْنَـة ، وهـذا الحكـم مستمرّ بعـد التسمية ، فمن ذلك : عروة بن أذينة ، وعيينة[1] بن حصن .

(أو) ثلاثي في **(الأصل دون الحال نحو : يَدٍ)** ويُدَيَّة ، **(وكذا إن عرضــت ثلاثيَّته بسبب التَّصغير كـ : سَمَاء)** بالمدّ **(مطلقًا)** ؛ سواء صغَّرته تصغير الـترخيم أم لا . فتقول في تصغيره : سُمَيَّة والأصل : سُمَيِّيٌ ، بثلاث ياءات أولاها : ياء التَّصغير ، وثانيـها : بدل المدَّة ، وثالثها : بدل لام الكلمة ، فحذفتَ إحدى الياءين على القيـاس المقـرَّر في هـذا الباب ، فبقي الاسم ثلاثيًّا ، فلما عرضت ثلاثيَّته بسبب التَّصغير [٢٥٧/ب] لحقته التَّاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ، ولو سَمَّيْتَ بسماء مذكَّرًا ، لقلت في تصغيره : سُمَيّ ، بغير تـاء ، لتذكير مسمَّاه . [٣٢٤] **(وحَمْراء وحُبْلَى)** ، حال كونهما **(مصغَّرين تصغير الـترخيم)** .

فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم : حُمَيْرَة ، وحُبَيْلَة ، بالتَّاء ، عوضًا عن ألف التَّـأنيث . وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم : حُمَيْرَى وحُبَيْلَى ، ولا تأتي بالتَّاء إذ لا يجمع بين علامَتَي تأنيثٍ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥١ ــ وَاخْتِمْ بتَا التَّأْنِيْثِ مَا صَغَّرْتَ مِـنْ مُؤَنَّــثٍ عَـارٍ ثُلاَثِــيٍّ . . . .

(بخلاف) نَحو : **(شجر وبقر)** ، من أسْماء الأجناس ، **(فلا تلحقهما التـاء فيمن أنَّثهما)** ، فلا يقال في تصغيرهما : شُجَيْرَة وبُقَيْرَة ، **(لئلا يلتبسا بالْمفرد)** ، فأما من ذكَّرهما فلا إشكال .

(وبخلاف نحو : خَمْس وسِـــتّ) ، مـن أسمـاء العـدد المؤنَّـث ، فـلا يقـال في تصغيرهما : خُمَيْسَة ، وسُدَيْسَة ، **(لئلا يلتبسا بالعدد المذكَّر)** المصغَّر .

---

(١) سقط من « ب » .

(**وبخلاف نحو : زينب وسعاد**) ، فلا يقال في تصغيرهما : زُيَيْنَة وسُعَيْدَة ، (**لتجاوزهما للثلاثة**) ، فإن الحرف الرابع قائم مقام التَّاء ، فلا يجمع بينهما لِمَا في ذلك من الاستثقال . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٢ ـ مَا لَـمْ يَكُـنْ بالتَّـا يُـرَى ذَا لَبْـسِ ....

(**وشذَّ ترك التَّاء في تصغير حَرْب**) ، بفتح الحاء المهملة ، وسكون الرَّاء المهملة بالموحَّدة ، (**وعَرَب**) ، بفتح العين والرَّاء المهملتين ، (**ودِرْع**) بكسر الدال ، (**ونَعْل**) ، بفتح النُّون ، (**ونحوهن**) كـ : ذَوْدٍ ، وقَوْسٍ ، وعِرْسٍ ، ونَابٍ (**مع ثلاثيَّتهنّ**) وتأنيثهنّ (**وعدم اللبس**) .

وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظًا ، وهي : اسم الجنس : كـ : شَجَر ، واسم الجمع كـ : غَنَم ، واسم العدد كـ : خَمْسٍ ، ونَابٍ للناقة [٢٥٨/أ] المسنَّة ، وحَرْبٍ ، وقَوْسٍ ، ودِرْعٍ ، وفَرَسٍ ، وعِرْسٍ ؛ بكسر العين ؛ وعُرْسٍ ؛ بضمّها ؛ وذَوْدٍ ، وضُحَى ، وطَسْتٍ ، وطَسٍّ ، وشوْلٍ ، وقدر ، ونَصَفٍ ؛ بفتحتين ؛ وحَرْفٍ ، وضَرْبٍ[1] ، ونَعْلٍ ، وسُمِعَ في بعضها التَّأنيث . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٣ ـ وَشَـذَّ تَـرْكُ دُوْنَ لَبْـسٍ ... .

(و) شذَّ (**اجتلابها**) ، أي التَّاء (**في تصغير : وراء ، وأمام ، وقدَّام ، مع زيادتهن على الثلاثة**) . فقالوا : وُرَيِّئَة ، بضم الواو ، وفتح الرَّاء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشدَّدة ، فهمزة مفتوحة فالياء الأولى ياء التَّصغير ، والثانية المبدلة من المدَّة التي قبل الهمزة ، وأُمَيِّمَة ، بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشدّدة مكسورة فميم مفتوحة . فالياء الأولى ياء التَّصغير ، والثانية بدل من ألف أمام .

[2]وقُدَيْدِيْمَة ، بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثنَّاة تحتانية وميم مفتوحة . الياء الأولى ياء التَّصغير ، والثانية بدل من ألف قدَّام[2] .

ووجه إلحاق [3]التَّاء بها أن جميع الظروف غير هذه مذكَّرة ، فلو لَم يُظهروا التَّاء[3] فيها لظنَّ أنها مذكَّرة ، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ، ولا بوصفها ، ولا بإعادة الضمير عليها ، بل بالتَّصغير فقط . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٣ ـ .... وَنَـدَرْ إلْحَـاقُ تَـا فِيْمَـا ثُلاَثِيًّـا كَـثَرْ

(١) في « أ » ، « ب » : (عرب) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) في « أ » : (الياء) .

(فصـــــــــــــــــل)

التَّصغير من جملة التصاريف[١] في الاسم فيُصغَّر المتمكِّن ؛ كما مرّ ؛ (**ولا يُصغَّر من غير المتمكّن إلاَّ أربعة**) :

أحدها : (**أَفْعَلُ**) ، بفتح العين ، (**في التعجُّب**) .

(و) الثاني : (**الْمركَّب الْمزْجِي**) ، علَمًا كان أو عددًا ، فالعلم **[٣٢٥]** (كـ : **بَعْلَبَكّ ، وسِيْبَوَيْه ، في لغة من بناهما**) على الفتح في بعلبك ، وعلى الكسر في سيبويه . (**فأما [٢٥٨/ب] من أعربهما**) إعراب ما لا ينصرف (**فلا إشكال**) في تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن والعدد نحو : خمسةَ عشرَ . فأفعل في التعجب والمركّب المزْجي (**تصغيرهما تصغير المتمكّن**) ، في ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التَّصغير ثالثة ، (**نحو : ما أُحَيْسنَه ، وبُعَيْلِبَكّ ، وسُيَيْبوَيْه**[٢]) ، وخُمَيْسَةَ عَشَرَ . أما أفْعَل في التعجّب ، فقال الخليل[٣] في قولهم : ما أمَيْلِحَ زيدًا ، إنَّمَا يعنون الشَّيء الذي يتَّصف بالْمِلْح ، كأنهم قالوا : زيدٌ مَلِيْحٌ . وأما المركَّب المزْجي فلأنَّ الجزء الثاني بمنزلة تاء التَّأنيث والتنوين من حيث أنَّه نازلٌ منه منزلة ذيله وتتمَّته نزولهما بهاتيك المنزلة ، فلذلك صغَّروا الصَّدر .

(و) الثالث : (**اسم الإشارة ، وسُمِع ذلك منه في خمس كلمات وهي : ذا**) في التذكير[٤] ، (**و : تا**) في التَّأنيث ، (**وذان**) في تثنية المذكّر ، (**وتان**) في تثنية المؤنَّث ، (**وأولاء**) في جمعهما .

(و) الرابع : (**الاسم الموصول ، وسُمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات وهي : الذي**) ، للمفرد المذكَّر (**والتي**) للمفرد المؤنَّث ، (**وتثنيتهما**) : اللَّذان واللَّتان ، (**وجمع الذي**) : الذين ، واللاتي .

---

(١) في « ب » : (التصريف) .
(٢) في « ب » : (سيبويه) .
(٣) الكتاب ٤٧٨/٣ .
(٤) في « ب » : (التركيب) .

(و) هذه الكلمات العشر من غير الْمتمكن (**يوافقن**[1] **تصغير المتمكن فِي ثلاثة أمور**) :

أحدها : (**اجتلاب الياء الساكنة**) .

(و) الثاني : (**التزام كون ما قبلها**) ، أي الياء ، (**مفتوحًا**) .

(و) الثالث : (**لزوم تكميل ما نقص منها عن**) الأحرف (**الثلاثة**) .

(**ويخالفنه**[2]) ، أي تصغير المتمكّن ، (**في**) أمور (**ثلاثة أيضًا**) :

أحدها[3] : (**بقاء أوّلِهما على حركته الأصلية**) التي كانت قبل التَّصغير من فتح أو ضم تنبيهًا على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره . [٢٥٩/أ]

والثاني : (**زيادة ألف في الآخر**) إن أمكن (**عوضًا من ضم**) الحرف (**الأول ، وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية ، أو**) زيادة (**جمع**) .

(و) الثالث : (**أن**[3] **الياء**) التي للتصغير (**قد تقع ثانية ، وذلك في : ذا ، و : تا**) . تقول في تصغيرهما (**ذَيَّا ، و : تَيَّا**) ، فيبقى الحرف الأول على فتحه ، وتأتي بياء التَّصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف : « ذا » ، و« تا » ، وتزيد ألفًا في الآخر عوضًا عن ضم الحرف الأول .

والأصل : ذُيَيًّا ، وتُيَيًّا ، بثلاث ياءات : أُولاها : عين الكلمة ، وثانيها : ياء التَّصغير ، وثالثها : لام الكلمة . فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره ، (**فحذفت الياء الأولى**) لأن ياء التَّصغير [4]جيء بها لمعنى فلا تحذف ، ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي وقوع ياء التَّصغير[4] آخرًا إذا كانت الألف في زنة حركة وهي الضمة . ووقوع ياء التَّصغير طرفًا ممتنع لأنها إن بقيت ساكنة لَم يمكن بقاء الألف ، بل كانت تُقلب ياء . وفي ذلك وقوع فيما فرَّ منه ، وإزالة الألف المجعولة عوضًا ، ووقوع ياء التَّصغير طرفًا ، وإن حُرِّكت ، فياء التَّصغير كألف التَّكسير فلا تتحرَّك ، فتعيَّنت الأولى للحذف ، وهذا إنَّمَا يستقيم على قول البصريين أنَّ « ذا » ثلاثيّ الوضع ، وأن ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة . وأما على قول الكوفيين أن الألف زائدة ، وهو موضوع على حرف واحد . فلا[5] .

(١) في « ب » : (يوافق) .
(٢) في « ب » : (ويخالف) .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .
(٥) انظر الإنصاف ٢/٦٦٩ ، المسألة رقم ٩٥ .

(و) تقول في تصغير : ذان ، وتان : (ذَيَّان ، وتَيَّان) ، بإبقاء أوَّلهما على فتحه ، وإدغام ياء التَّصغير فيما بعدها . ولَم يؤتَ بألف بعد النُّون ، للطول بزيادة علامة التَّثنية . (وتقول) في تصغير أولاء (أُولَيَّا) ، بإبقاء أوله على ضمه في حل التَّكبير [٢٥٩/ب] و(بالقصر في لغة من قصر) وهم التميميون . (وبالمدّ في لغة من مَدَّ) ، وهم الحجازيون .

أما على لغة القصر ، فلا إشكال ، وأما على لغة المدّ ، فقال الفارسي[١] : ألحقنا ياء التَّصغير ثالثة ، وقلبنا الألف بعدها ياء ، وزيدت الألف قبل الآخر ، ولَم تُزد بعد الآخر إذ ليس لنا تصغير خماسي إلا وقبل آخره مدَّة .

وقال المبرد : لو ألحقنا ألف التَّصغير في آخر أولاء على القاعدة في المبهمات[٢] ، التبست لغة المدِّ ، بلُغَةِ القصر .

وبيانه من وجهين :

أحدهما أن ياء التَّصغير تقع ثالثة قبل الألف ، فتنقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التَّصغير وتكسر كما في غُزَيِّل ، فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء ، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التَّصغير .

والوجه [٣٢٦] الثاني : أن أُولاء فُعَال ، فإذا جاءت الألف أخيرًا صار أُولاء على فَعَالَى كـ : حَبَارَى ، فيجب حذفها لأنها خامسة ، وأما إذا قدمت فإنها تصير رابعة . وما كان خمسة ورابعه ليِّن فإنه لا يسقط ، فلما خافوا المحذور المذكور ، أدخلوا الألف بعد الياءين .

وقال الزجّاج : همزة أُولاء منقلبة عن ألف المدّ ، فإذا قلبت ألف المدّ ياء لوقوعها بعد ياء[٣] التَّصغير رجعت الهمزة إلى أصلها ، ثم تأتي ألف التَّصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف .

(وتقول) في تصغير : الذي والتي : (اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا) ، بإبقاء أوَّلهما على فتحه وفتح ثانيهما ، وزيادة حرفين : ياء التَّصغير والألف وإدغام ياء التَّصغير ، وفتح ياء المكبَّر لأجل الألف .

وتقول في تصغير اللَّذان واللَّتان : (اللَّذَيَّان ، واللَّتَيَّان) ، بفتح أوَّلهما وثانيهما [٢٦٠/أ] وتشديد ثالثهما ، ولَم يؤتَ بألف بعد النُّون للطُّول بعلامة التَّثنية .

---

(١) التكملة ص ٢١٠ .

(٢) في « ط » : (الممدودات) .

(٣) سقط من « ب » : (لوقوعها بعد ياء) .

قال الموضح في الحواشي : هذا الذي أراه من القول ، وهم يقولون إنّ التَّثنية تـرد على المفرد المصغَّر . ثم اختلف[١] سيبويه والأخفش . فسيبويه يحذف الألف حذفًـا اعتباطيًـا لمجرَّد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التَّثنية ، فلا يقدّرها البتّة[٢] . والأخفـش يحذفـها لالتقـاء الساكنين فيقدِّرها[٣] . وأصل الخلاف بينـهما إذا ثنّـي المفـرد المصغَّـر فـهل يقـدّر أنّ ألـف التَّصغير اجتمعت مع ألف التَّثنية ثم حذفت للساكنين ، ولَم تقلب [ياء][٤] فرقًا بين تثنية المتمكّن وغيره . أو يعتقد أنها حذفت قبـل مجـيء ألـف التَّثنيـة لمجـرد التخفيـف ؟ الأول : للأخفش ، والثاني : لسيبويه . ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكَّـر ، فسـيبويه يضـمّ مـا قبـل الواو ، ويكسر ما قبل الياء . والأخفش يفتحهما ، كما في الأَعْلَوْن[٢] .

(و) تقول في تصغير الذين : (**اللَّذَيُّون**) ، رفعًـا ، واللَّذِيّيْـن ، جـرًّا ونصبًـا ، بضمّ ما قبل الواو[٥] وكسر ما قبل الياء . وهو قول سيبويه[٢] ، لأنه يرى أن الألـف حذفـت تخفيفًا ؛ كما تقدَّم في التَّثنية ؛ فكأنها لا وجود لها .

والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء ، لأنه يقدِّر الحذف للساكنين ، والـذَّال علـى القولين مفتوحة . وفي شرح الشافية للجاربردي : وأما اللَّذَيُّون ، فلأنهم زادوا في الذين قبل الياء ياء ، وقبل النُّون ألفًا ، فصار اللَّذَيَّان ، ثم أبدلوا الفتحـة ضمَّـة ، والألـف واوًا لئـلا يلتبس بالتَّثنية . انتهى .

(**وإذا أردت تصغير : اللاتي**) لِجمع المؤنَّث ، (**صغَّرت الَّتِـي**) للمفـرده[٦] ، (**فقلت : اللَّتَيَّا**) كما تقدَّم ، (**ثم جمعت بالألف [٢٦٠/ب] والتَّاء ، فقلت : اللَّتَيَّـات ، واستغنوا بذلك**) الجمع المصغَّر مفرده ، (**عن تصغير اللاتي ، واللائي ، على الأصحّ**) عند سيبويه[٧] . فإنه قال في اللاتي واللائي : لا يُحقَّران استغناءً بجمع الـتي المحقَّـرة بـالألف والتَّاء ، كما في : دِرْهَم[٨] ودُرَيْهِمَات ، بل المؤنَّث أولَى مِمَّا لا يعقل بهذا الجمع .

(١) في « أ » : (يختلف) .

(٢) الكتاب ٤٨٨/٣ .

(٣) شرح المرادي ١٢٧/٥ .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « ب » : (الآخر) مكان (الواو) .

(٦) في « ط » : (لمفرده) .

(٧) الكتاب ٤٨٩/٣ .

(٨) في « ط » : (دراهم) .

والأخفش يصغِّرهما ويقلب الألف واوًا لأنهما صارا حين حقِّرا بمنزلة ضارب، إذا أجريَ عليهما حكمه، ويحذف[١] الياء التي هي لامهما، لأن ألف التَّصغير تزاد فيبقى[٢] الاسم على خمسة سوى ياء التَّصغير، وإنَّمَا كانت الياء هي[٣] المحذوفة لأنها طرف. والمازني يصغِّرهما[٤]، ولكن يحذف الألف لأنها زائدة والياء أصلية، فيصير[٥] اللائي: اللأيَّا، واللاتي: اللّتيَّا. وهذا يلبس بتصغير الواحد.

(**ولا يُصغَّر : ذي**)، من أسماء الإشارة (**اتفاقًا**) عند الجميع (**للإلباس**) بتصغير « ذا »، ويشكل عليه تصغيرهم: عُمَر وعَمْرًا على عُمَيْر، مع الإلباس. (**ولا**) يصغَّر (**تِي**) الإشارية، (**للاستغناء**) عن تصغيرها (**بتصغيْر : تا ، خلافًا لابن مالك**) في قوله في النظم:

٨٥٤ ـ .... مِنْهَا تَـا وَتِـي

قال المرادي[٦]: وذلك يوهم أن « تي » صغِّر كما صغِّر « تا »، وقد نصُّوا على أنهم لَم يصغِّروا من ألفاظ المؤنَّث إلا « تا » خاصة، وهو المفهوم من التسهيل[٧]، فإنه قال: ولا يُصغَّر[٨] من غير المتمكن إلا: ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها. ولَم يذكّر[٩] من ألفاظ المؤنَّث غير[١٠] « تا » خاصة. انتهى. وإلى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار في النظم بقوله:

٨٥٤ ـ وَصَغَّـرُوا شُـذُوْذًا الَّـذِي الَّتِـي وَذَا مَـعَ الفُـرُوعِ ....

وإنَّمَا ساغ تصغيرهما لأنهما يُوصَفَان ويُوصَف بهما. والتَّصغير وصفٌ في المعنى ولهذا منعوا إعمال اسم الفاعلِ مصغَّرًا، كما منعوا إعماله موصوفًا. قاله أبو الحسن [٣٢٧] ابن الباذش. وحكَى ابن العِلْج تصغير أوه على: أُوَيْه. وبقي المنادى المبني نحو: يا زيدُ، فإنَّه يصغَّر فيقال: يا زُيَيْدُ.

---

(١) في « ب »: (وتحذف).
(٢) في « ب »: (فتبقي).
(٣) سقط من « ب ».
(٤) الارتشاف ١/١٨٧.
(٥) في « ط »: (فتصير).
(٦) شرح المرادي ٥/١٢٠.
(٧) التسهيل ص ٢٨٨.
(٨) في « ب »: (تصغر).
(٩) في « ب »: (يذكروا).
(١٠) في « ب »: (إلا).

(هذا باب النّسب)

[٢٦١/أ] وسَمَّاه سيبويه باب الإضافة[١] ، وابن الحاجب باب النّسبة[٢] .

والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه . أو من أهل تلك البلدة . أو الصّنعة[٣] ، وفائدتها فائدة الصفة .

وإنَّمَا افتقرت إلى علامة ، لأنها معنى حادث ، فلا بد لها من علامة ، وكانت من حروف اللين لخفتها ، ولكثرة زيادتها ، وإنَّمَا ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض ، فموضح زيادتها هو الآخر ، وإنَّمَا لَم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريًّا ، ولا الواو لثقلها . وإنَّمَا كانت مشدَّدة لتدل على نسبة إلى المتجرد عنها .

ويحدث بالنّسب ثلاثة تغييرات :

أولها : لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب إليه ، وكسر ما قبلها ، ونقل إعرابه إليها .

وثانيها : معنوي ، وهو صيرورته اسْمًا لِمَا لَم يكن له .

وثالثها : حكمي ، وهو معاملته معاملة الصّفة المشتقّة ، في رفعه المضمر ، والظاهر باطّراد .

(١) الكتاب ٣/٣٣٥ .

(٢) شرح الشافية ٢/٤ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الضيعة) .

واعلم أنك (**إذا أردت النّسب**[1] **إلى شيء**) من بلد ، أو قبيلة ، أو غيرهما ، (**فلا بد لك من عملين في آخره** :

أحدهما : أن تزيد عليه ياء مشدّدة ، تصير) تلك الياء (**حرف إعرابه**) ، فتتداولها حركات الإعراب ، رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا ، لصيرورتها[2] بمنزلة الآخر .

(**و**) العمل (**الثاني : أن تكسره**) ، أي لآخر لمناسبة الياء ، كما في ياءي[3] المتكلم ، والمخاطبة ، (**فتقول في النّسب إلى : دِمَشْق**) بفتح الميم : (**دِمَشْقِيّ**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٥ــ يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَليهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

[٢٦١/ب] (**ويحذف لهذه الياء**) المزيدة للنّسب (**أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر** .

أما) الأمور (**التي في الآخر فستة** :

أحدها : الياء المشدّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا ، سواء كانتا زائدتين ، أو كانت إحداهما زائدة ، والأخرى أصلية .

فالأول) : وهو ما آخره ياءان زائدتان ، سواء أكانتا للنّسبة[4] أم لا (**نحو : كُرْسِيّ**) ، مِمَّا آخره ياءان ليستا للنّسب ، (**وشَافِعِيّ**) مِمَّا آخره ياءان للنّسب ، (**فتقول في النّسب إليهما : كُرْسِيّ ، وشَافِعِيّ**) ، فتحذف الياء المشدّدة منهما ، وتجعل مكانها ياء للنّسب ، (**فيتحد لفظ المنسوب ، ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير**) ، فيقدر أنهما مع الياء المحدثة للنّسب غيرهما بدونها .

(**و**) يظهر (**لهذا**) الاختلاف التقديري أثر في الصناعة ، وذلك أنه إذا (**كان : بَخَاتِيّ**) جمع « بُخْتِيّ » بباء موحلة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (**علمًا لرجل**) ، فإنه يكون (**غير منصرف**) ، استصحابًا لِمَا كان عليه من الجمعية قبل العلمية . قال في الصحاح[5] : الواحد بُخْتِيّ والجمع بَخَاتِيّ غير منصرف ، لأنه بزنة جمع جمع الْجمع . انتهى بتكرير جمع .

---

(١) في « أ » : (النسبة) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٣٣١/٤ .

(٢) في « ب » : (لصيرورته) .

(٣) في « ب » : (ياء) .

(٤) في « ط » : (سواء كانتا للنسب) .

(٥) الصحاح (بخت) .

(**فإذا نسبت إليه انصرف**) لزوال صيغة منتهى الجموع ، لأن الياء التي كانت تحمل الصيغة زالت ، وخلفتها ياء أخرى غيرها ، وهي أجنبية لَم تُبْنَ الكلمة عليها ، فوزنه قبل النّسب « مَفَاعِيْل »، وبعده « مَفَاعِيْ ».

وقيده بقوله « علمًا » ليرتب عليه قوله : فإذا نسبت إليه ، لأن جمع التّكسير إذا لَم يكن علمًا ، ولا جاريًا مجرى العَلَم لا ينسب إليه على لفظه ، بل يرد إلى مفرده ، ثم يسنب إليه ، فسقط[1] ما قيل ، إن قوله : [٢٦٢/أ] علمًا معطل لا مفهوم له . وقيد العلم بكونه لرجل ، احترازًا عما إذا كان لامرأة ، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي، لا صيغة منتهى الجموع .

(**والثاني**) : وهو ما إحدى ياءيه زائدة ، والأخرى أصلية (**نحو : مَرْميّ**) بالتّشديد اسم مفعول من الرمي ، (**أصله : مَرْمُوْيٌ**) كـ « مَضْرُوْب »، اجتمع [٣٢٨] فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، (**ثم قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة**) لتسلم الياء من قلبها واوًا ، (**وأدغمت الياء**) المنقلبة عن الواو الزائدة (**في الياء**) الأصلية ، لاجتماع المثلين ، (**فإذا نسبت إليه**) حذفت الياء المشدّدة ، وجعلت مكانها ياء للنّسب[2] ، و(**قلت : مَرْميّ**) . هذا هو الأفصح[3] .

(**وبعض العرب تحذف**) الياء (**الأولى لزيادتها ، وتبقي الثانية لأصالتها ، وتقلبها ألفًا**) لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، (**ثم تقلب الألف واوًا**) لوجوب كسر ما قبل ياء النّسب ، [4]والألف لا تقبل الحركة ولَم تقلب الألف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات ، (**فتقول**[4] : **مَرْمَوِي**) ، وأطلق في النظم قوله :

٨٥٦ــ ومثلَــهُ مِمَّــا حَــوَاهُ احْــذِفْ . . .   .

وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا ، (**وإن وقعت الياء المشدّدة بعد حرفين حذفت الأولى فقط**) ، فرارًا من الإجحاف ، وتعينت للحذف لسكونها ، (**وقلبت الثانية ألفًا**) لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، (**ثم**) قلبت (**الألف واوًا**) كراهة اجتماع الياءات . (**تقول في : أُميّة : أُمَوِي**) ، وجاء « أُمَيِـيِـيّ » بأربع ياءات ، إذ ليس قبلها كسرة . (**وإن وقعت**) الياء المشدّدة (**بعد حرف واحد** [٢٦٢/ب] **لَم تحذف واحدة منهما . بل تفتح**)

---

(١) في « ب » : (فقط) .
(٢) في « ب » : (النسب) .
(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٥ : (وقد يقال : مَرْمَوِي ، تفرقة بين الأصل والزائد) .
(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

الياء (الأولى) كما في « نَمَر » ، (**وبردّها إلَى الواو إن كان أصلها الواو**) ، وإلا أبقيت على صورتها ، (**وتقلب**) الياء (**الثانية واوًا**) لئلا تجتمع الياءات (**تقول في : طَيّ ، وحَيّ : طَوَوِيّ ، وحَيَوِيّ**) لأنهما من « طَوَيْت ، وحَيِيْت » .

الأمر (**الثاني**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**تاء التأنيث ، تقول في « مَكّة » مَكِيّ**) بحذف التاء ، لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر ، واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث ، نحو : « امرأة مَكّيّة » وإيقاع تاء التأنيث حشوًا .

(**وقول المتكلمين في**) علم الأصول الدينية في النّسبة إلى (**ذَات « ذَاتِيّ »** ، **وقول العامة فِي**) النّسبة إلَى (**الْخليفة : خَلِيْفَتِيّ**) بإثبات تاء التأنيث فيهما (**لَحن**[1]) ، أي خطأ لخروجه عن القاعدة ، يقال للمخطئ : لاحن ، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب ، (**وصوابُهما : ذَوَوِيّ ، وخَلِيْفِيّ**) بحذف التاء منهما ، وهذا مبني على أن « ذَاتِيّ » نسبة إلى « ذَات » لغة ، وهم لا يقولون ذلك .

قال الكاتي في شرح إيساغوجي في المنطق[2] : لا يقال الذاتي منسوب إلى الذات ، فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية ، وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه ، وهو ممنوع ، لأنا نقول : هذه التسمية[3] ليست بلغوية حتى يلزم ذلك ، بل إنَّمَا هي اصطلاحية ، فلا يرد ذلك ، انتهى .

والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال « ذات » مرادًا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب ، وابن برهان . وإنَّمَا المعروف فيها « ذات » بمعنى صاحبة ، وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها ، ثم رد لامها المحذوفة وإذا ردت عادت العين إلى الصحة ، فتصير على تقدير : « ذوًا » ثم تقلب الألف [٢٦٣/أ] واوًا ، فتقول : « ذَوَوِيّ »[4] .

الأمر (**الثالث**) مِمَّا يُحذف لياء النّسب (**الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو كانت رابعة متحركًا ثاني كلمتها .**

فالأول يقع) في ثلاثة :

(**في ألف التأنيث كـ : حَبَارى**) بالحاء المهملة ، والباء الموحدة والراء : الطائر .

(**و**) في (**ألف الإلْحاق كـ : حَبَرْكَى**) بفتح الْحاء الْمهملة والباء الْموحدة وسكون الراء

---

(١) شرح المرادي ٥/١٢٢ .

(٢) شرح إيساغوجي في المنطق ص ٤٥ .

(٣) في « ط » : (النسبة) .

(٤) الكتاب ٣/٣٦٦ - ٣٦٧ .

بعده كاف ، قال الجوهري[١] : القُراد ، وقال الزبيدي[٢] : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، (**فإنه ملحق بـ : سَفَرْجَل**) .

(**و**) في (**الألف المنقلبة عن أصل كـ : مُصْطَفى**) فإنها منقلبة عن واو الصفوة ، فتقول : «حَبَارِيّ ، وحَبْركيّ ، ومُصْطَفِيّ » بحذف الألف فيهن وجوبًا للطول .

(**والثاني**) : وهو ما ألفه رابعة ، وثاني كلمتها متحرك ، (**لا يقع إلاّ في ألف التأنيث كـ : جَمَزَى**) صفة ، يقال : حمار جمزى ، أي سريع ، من الجمز ، وهو ضرب من السير . تقول في النّسب إليها : «جَمَزِيّ » بحذف الألف وجوبًا ، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر ، فالألف فيها في حكم الخامسة .

(**وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب**) واوًا تشبيها بألف «مَلْهَى »، (**والحذف**) تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها . (**والأرجح في التي للتأنيث كـ «حُبْلَى» الحذف**) لأن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . (**و**) الأرجح (**في التي للإلحاق كـ : عَلْقَى**) فإنه ملحق بـ «جَعْفَر» (**و**) في (**المنقلبة عن أصل كـ : مَلْهَى**) من اللهو ، فألفه منقلبة عن واو (**القلب**) ، خبر الأرجح .

وإنَّمَا كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق ، ورجوعًا إلى الأصل في الثاني . (**والقلب في نحو : مَلْهَى**) مِمَّا ألفه منقلبة عن أصل (**خير منه في نحو : عَلْقَى**) مِمَّا ألفه زائدة [٢٦٣/ب] للإلحاق [٣٢٩] (**والحذف بالعكس**) اللغوي ، فالحذف في نحو : « عَلْقَى »خير منه في نحو : «مَلْهَى » لأن حذف الزائد خير من حذف الأصلي[٣] .

الأمر (**الرابع**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء الْمنقوص الْمتجاوزة الأربعة[٤]**) ، خامسة أو سادسة (**كـ : مُعْتَدٍ ، ومُسْتَعْلٍ**) ، تقول في النّسب إليهما : «مُعْتَدِيّ ، ومُسْتَعْلِيّ » بحذف ياء المنقوص وجوبًا للطول . (**فأما**) الياء (**الرابعة كـ «قَاضِي» فكألف المقصور الرابعة من نحو : مَسْعَى ، ومَلْهَى**) مِمَّا ثاني ما هي فيه ساكن ، وألفه منقلبة عن ياء أو واو ، فيجوز فيهما القلب واوًا ، والحذف ، (**ولكن الحذف أرجح**) من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه[٥] من شذوذ تغييرات النّسب ، حتى قيل : لَم يسمع إلا في

(١) الصحاح (حبرك) .
(٢) في « ط » : (الأصل) .
(٣) في « ب » ، « ط » : (أربعة) .
(٤) الارتشاف ٢٨٧/١ .
(٥) الكتاب ٢٤١/٢ .

قوله : [من الطويل]

٩١٨ـ فَكَيْفَ لَنَا بَالشُّربِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْد الْحَانَوِيّ وَلاَ نَقْدُ

جعل اسم الموضع حانية ، ونسب إليه .

(**وليس في الثالث من ألف الْمقصور**) الْمنقلبة عن ياء ، أو واو (كـ : **فَتَى** ، **وعَصَا** ، **و**) من (**ياء المنقوص**) الثالثة (كـ : **عَمٍ**) بفتح العين المهملة ، من عمي عليه الأمر إذا التبس ، ورجل عميّ القلب أي جاهل ، (**و** : **شَجٍ**) بالشين المعجمة ، والجيم من شجي أي حزن ، (**إلا القلب واوًا**) ، فتقول : « فَتَوِيّ ، وعَصَوِيّ ، وعَمَوِيّ ، وشَجَوِيّ ». فأما قلبها في « فَتَى » واوًا ، وإن كان أصلها الياء ، فلئلا تجتمع الكسرة والياءات : وأما في « عَصَا » فرجوع إلى أصلها ، وأما في « عَمٍ ، و : شَجٍ » فلأنا لَمَّا أردنا النّسب إليهما فتحنا عينهما ، كما في « نَمَر » ، فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف واوًا كما قلبت ألف « فَتَى » حكمًا وتعليلاً .

(**وحيث قلبنا الياء واوًا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها**) على قلبها لِمَا تقرر أن قلبها واوًا مسبوق [٢٦٤/أ] بقلبها ألفًا ، فإن قلت : فما وجه فتح العين في « قَاضٍ » عند من قال : « قَاضَوِيّ » بقلب الياء واوًا ، نظيره من الصحيح لا يفتح عينه ، فالجواب أنه نظير فتح لام « تَغلِب » عند بعض العرب[1] ، نقله المرادي[2] عن بعض النحويين[3] .

(**ويَجب قلب الكسرة فتحة في**) كل ثلاثي مكسور العين ، سواء كان مفتوح الفاء ، أم مضمومها ، أم مكسورها .

فالمفتوح الفاء نحو : (**فَعِل** كـ : **نَمِر**) بالنون ، (**و**) المضموم الفاء نحو : (**فُعِل** كـ : **دُئِل** ، **و**) المكسور الفاء نحو : (**فِعِل** كـ : **إِبِل**) ، فتقول في النّسب إليها « نَمَرِيّ ، ودُؤَلِيّ ، وإبَلِيّ » بفتح العيْن فيهن كراهة لتوالِي الياءين والكسرتيْن . وذهب بعضهم إلَى

٩١٨- البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة (عين) ، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب ٢٩٨/١٣ (عون) ، ولعمارة (؟) في شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، ٢٣٦/٢ ، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٥٦٦ ، وشرح الأشموني ٧٢٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٣/٤ ، وشرح المرادي ١٢٨/٥ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب ٢٠٥/١٤ (حنا) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ .

(٢) شرح المرادي ١٣١/٥ .

(٣) في المصدر السابق والارتشاف ٢٨٥/١ : (هم ابن السراج والمبرد والفارسي والرماني والصيرمي) .

بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كـ « إبليّ » بكسرتين ، كسرة الإتباع ، والكسرة الأصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة ، فلا تثقلها .

الأمر (**الخامس والسادس**) مِمَّا يُحذف لياء النّسب (**علامة التثنية : وعلامة جمع تصحيح المذكر ، فتقول في**) النّسب إلى (**زَيْدَان ، وزَيْدُون**) حال كونهما (**علمين معربين بالحروف : زَيْدِيّ**) . بحذف علامة التثنية ، وعلامة الجمع ، لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف ، وإعراب بالحركات في ياء النّسب ، وحذفت النون تبعًا لِمَا قبلها ، لأنهما زيادتان زيدتا معًا ، فتحذفان معًا ، (**فأما قبل التسمية**) بهما (**فإنَّمَا ينسب إلى مفردهما**) ، لا إليها . (**ومن أجرى : زَيْدَان ، علمًا مجرى : سَلْمَان**) في لزوم الألف ، والإعراب على النون إعراب الما ينصرف للعلمية ، والزيادة ، (**وقال**) وهو تميم ابن أبي مقبل . لا خلف الأحمر ، خلافًا للموضح : [من الطويل]

٩١٩ـ (**أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ**) أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالبَلَى الْمَلَوَانِ

(**قال**) في النّسب : (**زَيْدَانِيّ**) بإثبات الألف والنون كما يقول : « سَلْمَانِيّ » .

والسّبعان : تثنية سبع ، اسم موضع ، والملوان : الليل والنهار .

(**ومن أجرى** « **زيدون** » **علمًا مجرى** ﴿ **غِسْلِيْن** ﴾) [الحاقة/٣٦] في لزوم الياء ، والإعراب على النون منونة ، (**قال**) في النّسب : (**زَيْدَيْنِيّ**) بإثبات الياء والنون كما يقول : « غِسْلِيْنِي » . [٢٦٤/ب] (**ومن أجراه**) أي « زَيْدُوْن » (**مجرى : هَارُوْن**) في لزوم الواو ، وجعل الإعراب على المنون ، ومنع الصرف للعلمية ، وشبه العجمة . (**أو**) أجراه (**مَجرى : عُرُبُون**) في لزوم الواو ، الإعراب على النون منونة ، (**أو ألزمه الواو وفتح النون**) كـ « الْمَاطِرُون » . (**قال**) في النّسب على اللغات الثلاث : (**زَيْدُوْنِيّ**) بإثبات الواو والنون ، كما يقول : « هَارُونيّ ، وعَرْبُونيّ ، وماطِرونيّ » .

وأما جمع تصحيح الْمؤنث ففيه تفصيل ، (**فنحو : تَمْرات**) بالْمثناة [فوق][1] . مِمَّا كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ، (**إن كان باقيًا على جمعيته**) ولَم ينقل إلى العلمية ، (**فالنّسب إلى مفرده**) ، لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثًا ، قاله أبو حيان[2] . [٣٣٠] (**فيقال : تَمْرِيّ ، بالإسكان**) في الميم ، لأن مفرده ساكن العين قبل الجمع . (**وإن**

٩١٩- تقدم تخريج البيت في الجزء الأول برقم ٢٧ .

(١) إضافة من « ب » .

(٢) الارتشاف ٢٨٠/١ .

كان علمًا ، فمن حكى إعرابه) حالة الجمع حذف الألف والتاء معًا ، و(نسب إليه على لفظه المفتوح) حالة الجمع . (ومن منع صرفه) للتأنيث ، والعلمية ، (نزل تاءه منْزلة تاء مَكّة ، و) نزل (ألفه منْزلة ألف : جَمَزَى) لكون ثاني ما هي فيه متحركًا ، (فحذفهما) على التدريج ، فحذف أولاً التاء كما في « مَكّة » ، ثم الألف كما في « جَمَزَى » ، (وقال : « تَمَرِيّ » بالفتح) في حكاية الإعراب ، ومنع الصرف ، وإنّما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية[1] ، وفتحت في حال نقله إلى العلمية للفرق[2] بين النّسب إليه جمعًا ، والنّسب إليه علمًا ، لأن علامة الجمع تحذف في كلا الحالين .

(وأما نَحو : ضَخْمات) مِمَّا هو جمع صفة ، فقال الْموضح بَحثًا ، (ففي ألفه) وجهان : (القلب) واوًا . (والحذف ، لأنهما كألف : حُبْلَى) بجامع أن كلاً منهما صفة ، ساكن ثاني ما هي فيه ، وعلى كلا الوجهين تحذف التاء ، فتقول : « ضَخْمويّ ، وضَخْميّ » ، كما تقول : « حُبْلَويّ ، وحُبْلِيّ » . [٢٦٥/أ] (وليس في ألف نَحو : مُسْلِمَات) من الْجموع القياسية ، (و) نَحو : (سُرَادِقَات) من الْجموع الشاذة (إلا الْحذف) ، لكونها خامسة ، فتقول : « مُسْلِميّ ، سُرَادِقِيّ » ، بحذف الألف والتاء . والسرادق ، قال في القاموس[3] : الذي يمد فوق صحن الدار ، والبيت من الكرسف ، والغبار الساطع ، والغبار المرتفع المحيط بالشيء .

(وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضًا :

أحدها : الياء) المثناة تحت (المكسورة ، المدغمة فيها ياء أخرى) ، سواء كان ما هي فيه يائي العين كـ « طَيِّب » ، أم واويّها كـ « هَيِّن » (فيقال في) النّسب إلى (طَيِّب ، وهَيِّن : طَيْبِيّ ، وهَيْنِيّ ، بحذف الياء الثانية) المدغم فيها ، وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ، ولَم يحذفوا الأولى لئلا ترجع إلى تحرك حرف العلة . وانفتاح ما قبله ، فيلزم الثقل لو لَم تقلب ألفًا .

ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو : هَبَيَّخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة ، الغلام الممتلئ ، وقيل : الغلام الناعم ، فيقال في النّسب إليه : « هَبَيَّخِيّ »[4] بإثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغمة فيها .

(١) في « ب » : (الجمع) .

(٢) في « ب » : (للتفريق) .

(٣) القاموس المحيط (سردق) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٩٧ .

((وبخلاف نحو : مُهَيّيم) تصغير ((مِهيَام : مِفْعَال)) من هام على وجهه إذا ذهب من العشق ، أو من هام إذا عطش ، أو تصغير ((مُهَوِّم)) اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من النّعاس ، أو تصغير ((مُهَيِّم)) اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائمًا ، تقول في النّسب إلى كله : ((مُهَيِّمِيّ))[(١)] بإثبات الياء المكسورة الْمدغمة فيها ياء أخرى (**لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة**) التي هي عوض من ألف ((مِهْيَام))، أو من الواو الثانية [٢٦٥/ب] من ((مُهوِّم))، أو من الياء الثانية من ((مُهيّم))، هذا حاصل كلام أبي حيان[(٢)] ، وتلميذه الشهاب الحلبي السمين[(٣)] .

(**وكان القياس أن يقال في**) النّسب إلى : (**طَيّئ**) ؛ بتشديد الياء وبالهمزة : (**طَيْئِيّ**) ، بحذف الياء الثانية فقط ، (**ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية**) ، وهي الأولى (**ألفًا على غير قياس**) ، لأنها ساكنة ، (**فقالوا : طَائِيّ**[(٤)]) . ولو قيل : حذفت الياء الأولى الساكنة ، وقلبت الياء الثانية المتحركة ألفًا ، كان القلب على القياس .

الأمر (الثاني) مِمَّا يحذف لياء النّسب (ياء : فَعِيْلَة) بفتح أوله ، وكسر ثانيه . بشرط صحة العين ، وانتفاء تضعيفها (كـ : **حَنِيْفَة ، وصَحِيْفَة ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثم تحذف الياء**) ثانيًا ، فرقًا بين المذكر الصحيح اللام ، والمؤنث ، (**ثم تقلب الكسرة**) فتحة كما في ((نَمِر)) ، (**فتقول : حَنَفِيّ ، وصَحَفِيّ**) .

(**وشذَّ قولهم في**) النّسب إلى (**السَّلِيقَة**) وهي الطبيعة [٣٣١] (**سَلِيْقِيّ** ، **وفي**) النّسب إلى (**عميرة كلب**) ، وإلى سليمة الأزد : (**عَمِيْرِي**) ، و ((سَلِيْمِيّ))[(٥)] ، والقياس فيهن : ((سَلَقِيّ ، وعَمَرِيّ ، وسَلَمِيّ)) بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة ، كما في عميرة غير كلب ، وسليمة غير أزد ، ولكنهم فرقوا بينهما .

والسَّليقي من يتكلم بسليقته ، أي طبيعته ، معربًا من غير تعلم إعراب ، قال :

[من الطويل]

٩٢٠ـ وَلَسْتُ بنَحْوِيّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلكِنْ سَلِيْقِيٌّ أقُولُ فَأُعْرِبُ

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والارتشاف ٢٨٢/١ .

(٢) الارتشاف ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

(٣) الدر المصون ٥٦٦/٨ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٧/٢ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والارتشاف ٢٨٣/١ ، والمسائل العضديات ص ٤ ، ١٦١ .

٩٢٠- البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (سلق) ، وتاج العروس ٤٦٠/٢٥ (سلق) ، وشرح الأشموني ٧٣٢/٣ ، وشرح المرادي ١٣٥/٥ .

(**ولا يجوز حذف الياء في نحو « طَوِيْلَة »** ، **لأن العين معتلّة**[١]، **فكـــان يلـــزم قلبها ألفًا لتحركها ، وتحرك ما بعدها ، وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغيير**) مـع اللبس ، ولو لَم يقلبوا لزم الاستثقال ، قاله الجاربردي[٢] .

(**ولا**) يَجوز الْحذف (**في** نَحو « **جَلِيْلَة** » ، **لأن العين مضعفة**[٣] ، **فيلتقي بعـد الْحذف مثلان** [٢٦٦/أ] **فيثقل**) ، ولو أدغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس .

الأمر (**الثالث**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء : فُعَيْلَة**) [٤]بضم أوله وفتح ثانيه ، بشرط ألا تكون العين مضعفة ، (كـ : **جُهَيْنَة وقُرَيْظَة**) بالمسألة ، (**تحذف تاء التأنيث أولاً ، ثم تحذف الياء**[٤]) كما مر ، (**فتقول : جُهَنِيّ وقُرَظِيّ** .

وشذّ قولهم في) النّسب إلى (**رُدَيْنَة**) : رمح (**رُدَيْنِيّ**) ، بإثبات الياء[٥]، وتقول في النّسب إلى « عُيَيْنَة ، وقُوَيْمة : عُيَنِيّ ، وقُومِيّ ». ولا يشترط هنا صحة العين ، لأن حـرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفًا ، فلا يلزم الْمحذور السابق .

(**ولا يجوز ذلك**) الحذف (**في نحو : قُلَيْلَة**[٦]) بضم القاف ، (**لأن العين مضعفة**) ، وحذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لَم يدغم أحد المثلين في الآخر ، وزيادة التغيـير مـع اللبس لو أدغم .

الأمر (**الرابع**) مِمَّا يحذف لياء المنسب (**واو : فَعُوْلَة**) بفتح الفاء بشرط صحة العيـن ، وعدم تضعيفها (كـ : **شَنُوْءة**) حي من اليمن ، (**تُحذف تاء التـــأنيث**) أولاً ، (**ثُم تُحذف الواو**) ثانيًا ، لأنهم لَمَّا حذفوا تاء التأنيث ، وهـي حـرف صحيـح دالّ علـى معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفًا معتلاً زائدًا لغير معنى ، (**ثم تقلب الضمة فتحـــة فتقول : شَنَئِيّ**[٧]) ، وأما قولهم : « شَنَوِيّ » فعلى لغة من قـال : أزد شـنوّة بتشـديد الـواو ، قاله ابن السكيت[٨] .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والكتاب ٣٣٩/٣ .

(٢) شرح الشافية ١٥٤/١ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح المرادي ١٣٧/٥ ، والكتاب ٣٣٩/٣ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، وشرح المرادي ١٣٥/٥ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ : (إنما ينسب إليه على لفظة ، فيقال : قليلي) .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ ، والكتاب ٣٣٩/٣ .

(٨) إصلاح المنطق ص ١٤٦ .

وما ذكرناه في « فَعِيْلَة ، وفُعَيْلَة » من وجوب حذف الياء فيهما ، وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافًا .

وأما « فَعُوْلَة » : فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة معًا ، واجتلاب فتحة مكان الضمة[1] . [٢٦٦/ب] وذهب الأخفش ، والجرمي ، والمبرد إلى وجوب بقائهما معًا[2] . وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط ، وبقاء الضمة بحالها .

(**ولا يجوز ذلك**) الْحذف (**في : قَؤُولَة**) بفتح القاف (**لاعتلال العين**) كما مر في « طَوِيْلة » . (**ولا**) يجوز ذلك (**في نحو** : « **مَلُوْلة** » **لأجل التضعيف**) في العين ، وحذف الواو يؤدي إلى التقاء مثلين ، والإدغام ممتنع ، لأن « فَعَل » بفتحتين واجب الفك كـ « طَلَل » فيثقل اللفظ به .

الأمر (**الخامس**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء : فَعِيْل**[3]) بفتح أوله ، وكسر ثانيه (**الْمعتل اللام**) ياء كانت أو واوًا (**نحو : غَنِيّ ، وعَلِيّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الكسرة فتحة**) كما تقدم ، (**ثم تقلب الياء الثانية ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (**ثم تقلب الألف واوًا**) كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين ، (**فتقول : غَنَوِيّ ، وعَلَوِيّ**) .

الأمر (**السادس**) مِمَّا يحذف لياء النّسب (**ياء : فُعَيْل**) ؛ بضم أوله وفتح ثانيه (**المعتل اللام نحو** : « **قُصَيّ** » ، **تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الثانية ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (**ثم تقلب الألف واوًا**) لِمَا مر ، (**فتقول : قُصَوِيّ** .

وهذان النوعان) ، وهما « فَعِيْل ، وفُعَيْل » المعتلا اللام (**مفهومان مِمَّا تقدم**) في « فَعِيْلَة ، وفُعَيْلَة » ، (**ولكنهما إِنَّمَا ذكرا هناك استطرادًا ، وهذا**) الموضع (**موضعها ، فإن كان : فَعِيْل**) بفتح الفاء (**و : فُعَيْل**) بضمها (**صحيح اللام لَم يحذف منهما شيء**) ، وذلك نحو قولهم في « عَقِيْل ، وعُقَيْل : عَقِيْليّ ، وعُقَيْلِي » ، (**وشذ قولهم في : ثَقِيْف ، وقُرَيْش**) وهُذَيْل : (**ثَقَفِيّ ، وقُرَشِيّ**) ، وهَذَلِيّ[4] .

---

(١) انظر الكتاب ٣٣٩/٣ ، وفي شرح ابن الناظم ص ٥٦٨ : (وفعولة في هذا الباب ملحقة بفعيلة) .

(٢) انظر شرح المفصل ١٤٦/٥ ، والارتشاف ٢٨٣/١ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المفصل ١٤٨/٥ ، والكتاب ٣٤٤/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، والارتشاف ٢٨٤/١ .

(فصـــــــــــــل)

(**حكم هَمزة الْممدود في النّسب كحكمها في التثنيـة**[١]) [٢٦٧/أ] فـهي إمـا للتأنيث ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، أو عن حرف الإلحاق .

(**فإن كانت للتأنيث**[٢] **قلبت واوًا كـ : صَحْرَاوِيّ**) ، لكون الْهمزة أثقـل مـن الواو ، ولَم تقلب ياء لئلا تجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة .

وشذ « صَنْعانِيّ » في النّسب إلى « صنعاء اليمن » ، و« بَـهْرَانِيّ » في النّسـب إلى « بَهْراء » اسم قبيلة من « قضاعة » ، فأبدلوا من الهمزة النون ، لأن الألف والنون يشـابهان ألفي التأنيث . [٣٣٢] ومن العرب من يقول : « صَنْعاوي » ، و« بَهْرَاوي » على القياس[٣] .

(أو) كانت (**أصلاً سلمت**) من القلب غالبًا لقوتها بأصالتها (**نحو : قُرَّائيّ**) في « قُرّاء » ، وهو الرجل النّاسك[٤] ، ومنهم من يقلبها واوًا استثقالاً ، والأجود التصحيح[٥] ، قاله في التسهيل[٦] .

(أو) كانت بدلاً من حرف زائد (**للإلْحاق**) نَحو : « علْبـاء » ، (أو) كـانت (**بدلاً من أصل**) نحو : « كساء » ، أصله « كِسَاو » ، قلبت الواو همزة لوقوعـها طرفًـا إثـر ألف زائدة ، (**فالوجهان**) السلامة والقلب فيهما ، (**فتقول : كِسَـــائِيّ**) بـالتصحيح ، (**وكِسَاوِيّ**) بالقلب واوًا ، رجوعًا إلى الأصل[٧] ، (**وعِلْبَاوِيّ**) بالقلب واوًا تشبيهًا بألف التأنيث ، (**وعِلْبائِيّ**) بالتصحيح تشبيهًا بالأصلية .

والعلباء عصب العنق ، والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بـ « قِرْطَاس » ، ولا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب .

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .
(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ : (فإن كانت زائدة للتأنيث) . وانظر شرح المرادي ١٣٩/٥ .
(٣) شرح المفصل ١١/٦ .
(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٣٩/٥ .
(٥) في « ب » : (الفصيح) .
(٦) التسهيل ص ٣٦١ .
(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٣٩/٥ .

(فصـــــــل)

(**ينسب إلَى صدر العلم الْمركب**) ، ويُحذف العجز لاستثقال النّسبة إلَى كلمتين معًا ، فحذوفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (**إن كان التركيب إسناديًّا** ، كـ : **تَأَبّطِيّ** ، **وبَرَقِيّ** ، **في**) النّسبة إلى (**تَأَبّط شَرًّا** ، **وبرق نَحره** ، **أو مزجيًّا**) سواء أكان صدره صحيحًا أم معتلاًّ ، (كـ : **بَعْلِيّ** ، **ومَعْدِيّ** ، **أو مَعْدَوِيّ**[1] **في**) النّسب إلى (**بَعْلبك** ، **ومَعْدِي كَرب**) .

[٢٦٧/ب] وإنَّمَا خيِّر في الياء بين إبقائها على حالها وقلبها واوًا ، لأنك إذا حذفت الجزء الثاني صار الكلام منقوصًا ، وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوًا نحو : « قاضِيّ ، وقَاضَوِيّ » ، والأرجح التصحيح كما تقدم . وفي النّسب إلى المزجي خمسة أوجه :

أحدها : ما ذكره الموضح تبعًا للنظم من الاقتصار في النّسب على الصدر ، وهو مقيس اتفاقًا .

الثاني : أن ينسب إلى عجزه فتقول : « بَكّيّ ، وكَرْبيّ » ، واختاره الجرمي[2] .

الثالث : أن ينسب إليهما معًا ، مزالاً تركيبهما[3] فتقول : « بَعْلِيّ بَكّيّ ، ومَعْدِيّ كَرْبِيّ » ، واختاره أبو حاتم وآخرون ، وأنشد عليه السيرافي : [من الطويل]

٩٢١ــ تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً   بفَضْلَةِ مَا أعْطَى الأَمِيْرُ مِنَ الرِّزْقِ

فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٢) شرح المرادي ١٤٠/٥ ، والارتشاف ٢٧٩/١ .

(٣) شرح المرادي ١٤١/٥ .

٩٢١- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٧٣٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٥ ، والمقرب ٥٨/٢ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص ٥١ ، والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٦٤٨ ، وشرح المرادي ١٤١/٥ .

الرابع : أن ينسب إلى جميع المركب[(١)] فتقول : « بَعْلَبَكِيّ ، ومَعْدِيّ كَرْبيّ » .

الخامس : أن ينبني من جزأي المركب اسمًا على « فَعْلَل » ، وينسب إليه ، قالوا في النّسب إلى : « حَضْرَموت : حَضْرَمِيّ[(٢)] » . (**أو إضافيًّا** كـ : **امْرِئِيّ**) بكسر الراء تبعًا لكسرة الْهمزة ، (**ومَرَئِيّ**) بحذف الْهمزة الأولَى ، وفتح الْميم والراء (**فِي**) النّسب إلَى (**امرئ القيس**[(٣)]) .

قيل : و « امْرِئيّ » شاذ عند سيبويه[(٤)] ، والمطرد عنده « مَرَئِيّ » ، بحذف الهمزة وفتح الميم والراء ، كذا تكلمت به العرب ، قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس : [من الوافر]

٩٢٢ـ إذَا الْمَرْئِـيُّ شَـبَّ لَـهُ بَنَـاتٌ عَقَـدْنَ بِرَأسِـهِ إبَـةً وَعَـارَا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي ، فإنه ينسب إلى « مَرْقَسِيّ »[(٥)] .

(**إلا أن كان**) الْمركب الإضافي (**كنية** ، كـ : **أبي بكر ، وأم كلثوم ، أو كان معرفًا صدره بعجزه**[(٥)] كـ : **ابن عمر ، وابن الزبير ، فإنك**) تُحذف صدره ، و (**تنسب إلى عجزه**) ، لأنه المقصود بمدلوله ، (**فتقول : بَكْرِيّ ، وكُلْثومِيّ ، وعُمَرِيْ**) ، وزُبَيْرِيّ .

(**وربَّما ألحق بهما ما خيف فيه [٢٦٨/أ] اللبس كقولهم في**) النّسب إلى (**عبد الأشهل: أشهلي ، و**) في النّسب إلى : (**عبد مناف : مَنَافِيّ**) فحذفوا صدرهما ، ونسبوا إلى عجزهما[(٥)] ، إذ لو عكسوا ، وحذفوا العجز ، ونسبوا إلى صدرهما ، وقالوا : « عَبْدِمِيّ » لالتبس بالنسب إلى « عبد » غير مضاف ، والأشهل : صفة لرجل ، و « مناف » اسم لصنم .

والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع : أحدها : ما كان كنية . الثاني : ما تعرف صدره بعجزه . الثالث : ما يخاف اللبس من حذف عجزه .

وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر .

وشذ بناء « فَعْلَل » من جزأي المضاف إليه ، والمحفوظ من ذلك : « يَتْمِلِيّ ، وعَبْدَرِيّ ، ومَرْقَسِيّ ، وعَبْقَسِيّ ، وعَبْشَمِيّ » في النّسب إلى : « تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس بن حجر الكندي ، وعبد القيس ، وعبد شمس » .

---

(١) شرح المرادي ١٤١/٥ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٤٢/٥ .

(٤) الكتاب ٣٧٦/٣ .

٩٢٢- البيت لذي الرمة في ديوانه ١٣٩٢/٢ ، وأساس البلاغة (وأب) ، وتاج العروس ٤٣٢/١ (مرأ) ، ٣٢٧/٤ (وأب) ، وكتاب العين ٤٢٠/٨ ، ولسان العرب ١٥٧/١ (مرأ) ، ٧٩١/١ (وأب) .

(٥) الارتشاف ٢٨٧/١ ، وفي تاج العروس ٤٢٠/١٦ : أن نسبة مرقسي هي لامرئ القيس بن حجر غلط والصواب : امرؤ القيس بن الحارث بن معاوية كما حققه ابن الجواني في المقدمة .

(فصـــــــــــــــل)

إذا نسبت إلى ما حذفت عينه ، وصحت لامه رددتـها وجوبًـا في مسـألة واحـدة ، نحو : « رب » بتخفيف الباء[1] ، وأصلها التشديد ، فخفف بحذف عينه الساكنة مسـمى بـه ، فإذا نسبت إليه قلت : « رَبِّيّ » ، برد العين ساكنة ، ولا تحرك لثقل[2] الفـك إجماعًـا . (**وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددها وجوبًا في مسألتين :**

أحدهما : أن [٣٣٣] تكون العين معتلة كـ : شاة ، أصلها : شَوْهَة) ، بسـكون الواو كـ « صَحْفَة » ، ثم لَمَّا لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها . فانقلبت ألفًا ، وحذفت لامها ، وهي الْهاء ، وعوض منها التاء ، (**بدليل قولِهم**) في تكسيرها : (**شِيَاه**) بالْـهاء ، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها ، فإذا نسبت إلى « شَاة » رددت لامها اتفاقًا .

ثم اختلف في عينها ، هل تبقـى علـى فتحـها العـارض فتسـتمر ألفًـا ، أو تـرد [٢٦٨/ب] إلى سكونها الأصلي ، فتسلم من القلب ألفًا ؟ ذهب سيبويه[3] إلى الأول ، وأبـو الحسن الأخفش[4] إلى الثاني ، (**فتقول : شَاهِيّ**) على مذهب سيبويه ، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، بل يبقي[5] العين مفتوحة ، فتقلبها[6] ألفًـا لتحركـها وانفتاح ما قبلها . (**وأبو الحسن يقول : شَوْهِيّ**) بسكون الواو ، ولا يقلبها ألفًا ، (**لأنـه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي**) فيمتنع القلب .

---

(١) في « ب » : (الهاء) .

(٢) في « أ » : (لنقل) .

(٣) الكتاب ٣٦٧/٣ .

(٤) الارتشاف ٢٨٦/١ .

(٥) في « ب » : (تبقى) .

(٦) في « ب » : (فتنقلب) .

والصحيح مذهب سيبويه ، وبه ورد السّماع ، قالوا في النّسب إلى « غَدٍ : غَدَوِيّ » ، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه[1] .

المسألة (**الثانية**) مِمَّا يجب رد لامه (**أن تكون اللام قد ردت في تثنية كـ : أب ، وأبوان ، أو في جمع تصحيح**) لمؤنث (كـ : **سَنَة ، وسَنَوات**) في لغة[2] غير أهل الحجاز ، (**أو سَنَهات**) في لغة أهل الْحجاز ، (فتقول) في النّسب إلى « أب ، وسَنَة »: (**أَبَوِيّ ، وسَنَوِيّ ، أو سَنَهِيّ**) ، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء[3] . لأن النّسب أقوى على الرد ، لأنه أحمل للتغيير ، فلذلك وجب فيه[4] رد ما وجب رده في غيره ، وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره إظهارًا لمزيته في الرد ، (**فتقول في**) النّسب إلى (**ذُوْ ، وذَات : ذَوَوِيّ**) باتفاق سيبويه وأبي الحسن[5] ، لأن « ذُوْ » عندهما « فَعَل » بالتحريك ، ولامها ياء ، لأن « طويت » أكثر من قوة .

وذهب الخليل إلى أنهما « فَعْل » بالسكون ، نظرًا إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو ، وأنه من باب قوة ، وعلى القولين قلبت ألفًا ، وقلبت الألف واوًا في النّسب ، و « ذَات » هي « ذُوْ » بزيادة التاء .

وإنَّمَا قيل فِي النّسب إليهما : « ذَوَوِيّ » [٢٦٩/أ] (**لأمرين : اعتلال العين ورد اللام في تثنية : ذَات ، نحو : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾**) [الرحمن/٤٨] بالواو على الأصل وقالوا : « ذاتا » على اللفظ ، وهو[6] القياس . كقولهم : « ذاتا جمال » ، لا غير ، والألف الأولى من « ذاتا » غير[7] منقلبة عن واو ، والألف الثانية علامة رفع وتثنية ، والتاء للتأنيث كما في « مُسْلِمَتَان » وإنَّمَا صحت العين[8] حال التكميل[9] ، وأعلت حال النقص ، لئلا يجتمع إعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص .

(١) شرح المرادي ١٤٥/٥ .
(٢) في « ب » : (غير لغة) .
(٣) في « ب » : (والهاء) .
(٤) بعده في « ب » : (ردها وجب) .
(٥) الكتاب ٣٦٦/٣ - ٣٦٧ .
(٦) في « ط » : (القولين) مكان (اللفظ ، وهو) .
(٧) في حاشية يس ٣٣٣/٢ : (الذي في النسخ الصحيحة : « عين منقلبة عن واو » ، يعني أن الألف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو) .
(٨) في حاشية يس ٣٣٣/٢ : (أي لم تقلب ألفًا كما قلبت في ذات) .
(٩) في حاشية يس ٣٣٣/٢ : (معنى قوله : حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها) .

(**وتقول في**) النّسب إلى (**أُخْت : أَخَوِيّ، كما تقول في**) النّسب إلى (**أَخ**) : أخَوِيّ ، (**وتقول في**) النّسب إلى (**بِنْت : بَنَوِيّ ، كما تقول في**) النّسب إلى (**ابن**) : بَنَوِيّ[1] ، (**إذا رددت مَحذوفه لقولِهم**) في الْجمع بالألف والتاء : (**أخَوَات ، وبَنَات ، بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية**) .

وتقدم أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النّسب ، (**وسره**) ، أي : وحكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر (**أن [٣٣٤] الصيغة**) أي صيغة «أُخْت ، وبِنْت » (**كلها للتأنيث**) ، وأن التاء وإن كانت بدلاً من واو محذوفة فهي للإلحاق بـ « قُفْل ، وجِذْع » إلحاقًا للثنائي بالثلاثي ، (**فوجب ردها**) أي رد صيغة «أُخْت ، وبِنْت» (**إلى صيغة المذكر**) ، فوجب حذف التاء منهما (**كما وجب حذف التاء في**) النّسب إلى «مكّة ، وبَصْرَة » نحو : (**مَكّيّ ، وبِصْرِيّ ، و**) في الجمع بالألف والتاء نحو : (**مُسْلِمَات**) لئلا تقع تاء التأنيث حشوًا . هذا قول سيبويه ، والخليل ، أجوروا التاء وإن كانت للإلحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث ، وفتح أولهما في النّسب كما فتح في الجمع بالألف والتاء . [٢٦٩/ب]

(**ويونس**) يوافق على حذف التاء في الجمع ، فيجريها مجرى تاء التأنيث ، ويحذفها، ويخالف النّسب ، فلا يحذف التاء ، ويجمع بينها وبين ياء النّسب فيجريها مجرى الملحق به ، ويبقي أولهما على حركته ، (**ويقول فيهما : أُخْتِيّ ، وبِنْتِيّ**[2]، **مُحتجًّا بأن التاء لغير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح**) ، وتاء التأنيث إن كان ما قبلها صحيحًا يجب فتحه نحو : « قَصْعَة ، وصَنْعَة ».

ولا يسكّن إلا إذا كان معتلاً نحو : قَنَاة وفَتَاة ، (**ولأنّها لا تبدل في الوقف هاء**) ، وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو : «رَحْمَه ، ونِعْمَه »، (**وذلك**) المذكور من كونها ليست للتأنيث (**مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا**[3] **صيغتها**) مع تاء الإلْحاق (**معاملة**) غيرهما مع (**تاء التأنيث ، بدليل مسألة الجمع**) بالألف والتاء ، وذلك لأنهم ردوا المحذوف من المفرد ، وحذفوا التاء التي فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين ، وقالوا : « أَخَوَات ، وبَنَات »، ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا : «أُخْتَات ، وبِنْتَات ».

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٧٠ : (هذا مذهب سيبويه والخليل ، وأما يونس فيقول : أختي وبنتي) . وانظر الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٧٠ ، والكتاب ٣/٣٦١ .

(٣) في « ب » : (جعلوا) .

وألزمه الخليل أن ينسب إلى « هَنَتْ ، ومَنَتْ » بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء .

ويُجاب عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والنّسب ، لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النّسب ، إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر . وعن مسألة « هَنَت ، ومَنَتْ » بأن التاء فيها ليست كالتاء في « أُخْت ، وبِنْت » ، لأن التاء في « هَنَتْ » في الوصل خاصة ، وتبدل هاء في الوقف ، فليست بلازمة ، وفي « مَنَتْ » في الوقف خاصة ، وتذهب في الوصل بخلاف تاء « أُخْت ، [٢٧٠/أ] وبِنْت » فإنهما يثبتان وصلاً ووقفًا على صورتهما .

وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش ، وهو حذف التاء ورد المحذوف ، وإبقاء الاسم على وزنه فتقول[١] : أُخْوِيّ ، وبِنْوِيّ ؛ بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من « ابنَة » اتفاقًا ، فيقال : « ابْنِيّ » أو « بِنْوِيّ » كما يأتي في « ابن » .

(**ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك**) ، وهو ما صحت عينه ولَم ترد لامه في تثنية ولا جمع (**نحو : يَدٍ ، ودَمٍ**) مِمَّا لامه معتلة محذوفة ، ولَم يعوض منها شيء ، (**وشَفَة**) مِمَّا لامه صحيحة محذوفة ، وعوض منها تاء التأنيث .

(**تقول : يَدَوِيّ**) برد المحذوف ، وقلب الياء واوًا كراهة اجتماع الكسرة والياءات ، (**أو يَدِيّ**) بغير رد للمحذوف ،(**ودَمَوِيّ**) بالرد ، والقلب ،(**أو دَمِيّ**) بغير رد ،(**وشَفِيّ**) بغير رد ، (**أو : شَفَهِيّ**) بحذف التاء ، ورد الهاء المحذوفة . وما ذكره في « شَفِيّ ، وشَفَهِيّ » بالرد وعدمه ، (**قاله الجوهري**[٢]) ، **وغيره** .

وقول ابن الخباز : **إنه لَم يسمع إلا « شَفَهِيّ » بالرد لا يدفع ما قلناه**) من جواز الأمرين (**إن سلمناه ، فإن المسألة**) التي نحن فيها ، وهي جواز رد اللام وتركه (**قياسية ، لا سماعية**) ، حتى يقتصر على المسموع منها .

(**ومن قال**) في : شَفَة (**إن لامها واو ؛ فإنه يقول إذا رد**) اللام : (**شفوي**) بالواو ، (**والصواب ما قدمناه**) من أنه يقال : « شفهي » بالهاء ، لأن لامها هاء[٣] (**بدليل**) رجوعها في قولك : (**شافهت ، والشفاه**) بالهاء ، لأن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها .

---

(١) الارتشاف ٢٨٨/١ .

(٢) الصحاح (شفه) .

(٣) الكتاب ٣٥٧/٣ – ٣٥٨ .

وأصل «يد ، ودم ، وشفة ، «فَعْل» بسكون العين ، أما «يد» فلا خلاف فيها ، وأما «دم» فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش[1] . [٢٧٠/ب] وذهب [٣٣٥] المبرد إلى أنه «فَعَل» بفتح العين ، وضعفه الجاربردي[2] . وأما «شَفَة» فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء .

وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه . (**وتقول في : ابن ، واسم**) مِمَّا حذف لامه ، وعوض منه همزة الوصل : (**ابنِيّ ، واسْمِيّ**) بعدم رد اللام ، (**فإن رددت اللام**) حذفت الْهمزة ، (**وقلت : بنْوِي ، وسِمْوِيّ ، بإسقاط الْهمزة**) ، ولا تقول : «ابْنَوِيّ ، واسْمَوِيّ» بالهمزة ورد اللام (**لئلا يجمع بين العوض**) وهو الهمزة ، (**والمعوض منه**) وهو الواو ، ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه ، فسيبويه يقول[3] : «سُمَوِيّ» بكسر السين وضمها وفتح الميم ، والأخفش يسكن الميم ، ويقولان : بَنَوِيّ[4] ، بالفتح لا غير .

وتقول في «ابْنُمْ» بزيادة الميم : «بَنَمِيّ ، وابْنِيّ ، وبَنَوِيّ» ، ولا تقول : ابْنَمَوِيّ؛ لِمَا ذكر . وعلى الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الإعراب .

(**وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه ، أو عينه رددهما**) أي الفاء والعين (**وجوبًا في مسألة واحدة ، وهي أن تكون اللام معتلة ، كـ : «يرى» علمًا**) ، وأصل «يرى» : «يرأى» نقلت حركة الهمز إلى الراء ، ثم حذفت الهمزة ، وهي عينه ، (**و كـ : شِيَة**) ، وهو كل لون يخالف معظم اللون ، وأصلها : «وشية» بكسر الواو ، نقلت الكسرة إلى الشين ، ثم حذفت الواو ، وهي فاؤها ، وعوض منها تاء التأنيث .

(**فتقول في**) النّسب إلى (**يرى**) علمًا : (**يَرَئِيّ : بفتحتين**) على الياء والراء (**فكسرة**) قبل الياء ، وبرد العين : وهي الهمزة (**على قول سيبويه فِي إبقاء الحركة بعد الرد**) للمحذوف ،(**وذلك لأنه يصير**) بعد الرد (**يَرَأَيّ**) بفتح الياء والراء والهمزة (**بوزن : جَمَزَيّ**) بالجيم والزاي (**فيجب حينئذ حذف الألف**) لأنها رابعة متحرك ثاني كلمتها ، (**وقياس قول أبي الحسن : يَرْئِيّ**) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف ،(**أو : يَرْأَوِيّ**) بقلب الألف واوًا ،(**كما تقول**) في النّسب إلى : ملهى (**مَلْهِيّ**)

(١) المقتضب ١/٢٣١ ، وفي شرح المفصل ٥/٨٤ أنه مذهب الأخفش أيضًا .
(٢) شرح الشافية ١/١٧٠ .
(٣) الكتاب ٣/٣٦١ .
(٤) نسبة إلى (أبناء فارس) ، انظر الكتاب ٣/٣٦١ ، والارتشاف ١/٢٨٧ ، ولسان العرب (بنى) .

بحذف الألف ، (**ومَلْهَوِيّ**) بقلبها واوًا ، لأنه إذا رد المحذوف يرد الساكن إلى أصلـه ، فإذا رد الْمحذوف وهو الْهمزة رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي ، فتصير « يرأى » بوزن « جَرْحَى »، والْمقصور إذا كانت ألفه رابعة ، ثاني ما هي فيه ساكن كـ « حُبْلَى » يَجوز في ألفه وجهان : حذفها وقلبها واوًا .

(**وتقول في**) النّسب إلى (**شِيَة : على قول سيبويه**[1]) في إبقاء الحركة بعد رد الْمحذوف : (**وِشَوِيّ**) بكسر الواوين ، وفتح الشين ، (**وذلك لأنك لَمَّا رددت الواو**) الأولى الْمحذوفة ، وحذفت التاء (**صار « الوِشِيّ » بكسرتين**) متجاورتين ، كسرة الواو وكسرة الشين (كـ : **إِبِل**) بكسر الْهمزة والباء ، (**فقلبت**) الكسرة (**الثانية فتحة**) كراهية لتوالي الكسرتين والياءين ، (**كما تفعل في : إبل**) إذا نسبت إليه ، (**فانقلبت الياء ألفًا**) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (**ثم**) انقلبت (**الألَف واوًا**) ، لأن الألف الْمقصورة الثالثة يجب قلبها واوًا .

(**و**) تقول (**على**) قول (**أبي الحسن : وِشْيِيّ**[2]) بكسر الواو والياء الأولى وسكون الشين بينهما ، لأنه يرد العين إلى سكونها الأصلي .

وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفًا ، إذ لا مقتضى له ، (**ويَمتنع الرد في غير ذلك**) المذكور من الوجوب[3] ، (**تقول في**) النّسب إلى (**سَهٍ**) بفتح السين المهملة وبالهاء ، وهو الدّبر مِمَّا حذفت عينه ، (**وعِدَة**) بكسر العين مصدر « وَعَدَ » مِمَّا حذفت فاؤه ،(**وأصله : سَتَهٌ، ووِعْدٌ**) بكسر الواو ، فحذف[4] من الأول عينه ، وهي التاء ، ومن الثاني فاؤه . وهي الواو ، وعوض منها تاء التأنيث (**بدليل**) رجوعه إلى الأصل في (**أسْتَاه**) جمع [٢٧١/ب] « سَهٍ »،(**والوعد**) بفتح الواو بغير تاء : (**سَهِيّ**) بلا رد ، (**لا سَتَهِيّ**) برد العين (**وعِدِيّ**) بلا رد ، (**لا وِعْدِيّ**) برد الفاء ، (**لأن لامهما صحيحة**) .

وإنَّمَا لَم يرد المحذوف منهما فرقًا بين النّسبة إلى ما حذف[4] منه اللام ، وما حذفت منه العين والفاء . ولَم يعكس ، لأن اللام محل التغيير ، فهو أولى بالرد ، وجاء « عِدَوِيّ » في النّسبة إلى « عِدَة »، وليس هذا ردًّا للفاء المحذوفة ، والأوجب[5] أن يقال : « وِعْدِيّ »، بل هو كالعوض عن المحذوف .

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، والارتشاف ١/٢٨٥ .

(٣) في حاشية يس ٢/٣٣٥ : (قوله : من الوجوب ، لو أبدله بقوله : مما كانت لامه معتلة) .

(٤) في « ب » : (فحذفت) .

(٥) في « ط » : (وإلا لوجوب) .

(**وإذا سَمَّيت بثنائي الوضع**) حال كونه (**معتل الثاني ضعّفته**) ، أي الثاني (**قبل النّسب**) ، فزدت عليه من جنسه مثله ، (**فتقول في « لَو » و« كي » علمين** : [٣٣٦] **« لوّ » و« كيّ » بالتشديد فيهما**[١]) وذلك أنك زدت على الواو واوًا ، وعلى الياء ياءً ، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى ، (**وتقول في « لا » علمًا « لاء » بالْمد**) ، وذلك أنك زدت على الألف ألفًا أخرى ، فاجتمع ألفان ، فأبدلت الثانية همزة هربًا من تجاور ساكنين ، وقيل : زيدت الهمزة من أول الأمر .

(**فإذا نسبت إليهن قلت : لَوِيّ**) بتشديد الواو ،(**وكَيْوِيّ**) لِمَا تقرر أن حرف العلة المشدّد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها ، وتفتح كما في « نَمَر » ، وتقلب الثانية واوًا لئلا تجتمع الياءات ، وإن كان واوًا بقيت ، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع ، (**ولائِيّ ، أو لاوِيّ**) لِمَا تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلاً من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوًا[٢] ، هذا إذا قلنا : زدنا على الألف ألفًا ، ثم أبدلناها همزة .

وأما من قال ، زدنا همزة من أول الأمر ، فإنه يقول : «لائي» لا غير ، ولا يجوز «لاوي» إلا على قول بعضهم ، « قراوي »، قاله ابن الخباز[٣] . [٢٧٢/أ] (**كما يقول في النّسب إلى : الدَّوّ**) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو ، وهو البادية (**والْحَيّ**) بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الياء وهو القبيلة ، (**والكِسَاء**) بالمد ، (**دَوّيّ**) بتشديد الواو ، (**وحَيَوِيّ**) بفتح الياء (**وكِسَائِيّ**) بالتصحيح ، (**وكِسَاوِيّ**) بقلب الهمزة واوًا ، ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللفّ والنشر على الترتيب[٤] .

وحاصل الفصل أن المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع : محذوف الفاء ، ومحذوف العين ، ومحذوف اللام ، والأولان نوعان : ما يجب فيه الرد . وما يمتنع .

---

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٧٠ : (إن كان ؛ ثالثه ؛ حرفًا معتلاً وجب تضعيفه ، فيقال في لو : لَوِيّ ، أصله لوَوِيّ) . وانظر الكتاب ١٤٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٨/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٩٧/٤ .

(٤) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء بعددها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فِعْلُ المدام ولونها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .

فالأول : ما لامه معتلة نحو : « شِيَة ، ويَرَى » علمًا .

والثاني : ما لامه صحيحة نحو : « عِدَة ، وسَهٍ ».

والثالث : نوعان : واجب الرد ، وجائزه .

والأول ثلاثة أنواع : ما ترجع لامه في التثنية كـ « أب ، وأخ »، وما ترجع في الجمع بالألف والتاء كـ « أخت ، وبنت ، وسَنَة »، وما عينه معتلة نحو : « شاة ، وذو ».

والثاني : ما عدا ذلك نحو : « يد ، ودم ، وشفة »، والنّسبة إلى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك .

(فصـــــــل)

(**وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع**) له مفرد من لفظه . أو لا . فالأول : كـ « صَحْبِيّ ، ورَكْبِيّ »، والثاني : (**كـ : قَوْمِيّ ، ورَهْطِيّ**) ، ولا يرد إلى مفرده في اللفظ ، فلا يقال : « صَاحِبِيّ ، ورَاكِبِيّ »، ولا إلى مفرده في المعنى ، فلا يقال : « رَجُلِيّ »، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد .

(**أو**) بكونها (**اسم جنس كـ : شَجَرِيّ**) ، لا يقال : يحتمل أن يكون منسوبًا إلى مفرده وهو « شجرة » وحذفت التاء كما في « مَكِّيّ »، لأنا نقول : ليس الأمر كذلك ، وإنّمَا هو منسوب [٢٧٢/ب] إلى الجماعة[١] بدليل قولهم في النّسب إلى « الشَّعِيْر »[٢] : « شَعِيْرِيّ » بإثبات الياء بعد العين ، ولو كان منسوبًا الى « الشَّعِيْرَة » لقيل : « شَعَرِيّ » بحذف الياء المثناة تحت ، لأن « شَعِيْرَة : فَعِيْلَة »، وقياس « فَعِيْلَة : فَعِلِيّ » كـ « فَرَضِيّ » في « فَرِيْضَة »، قاله خطاب المادري في الترشيح .

(**أو**) بكونها (**جمع تكسير**) حال كونه (**لا واحد له**) من لفظه (**كـ : أَبَابِيْلِيّ**) و« عَبَابِيْدِيّ »، والعباديد : الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه ، أوله واحد ، ولكنه شاذ كـ « مَحَاسِنِيّ » جمع « حَسَن »: حكاه أبو زيد[٣] ، نزّلوا الشاذّ منزلة المعدوم .

(**أو**) حال كونه (**جاريًا مَجرى العلم**) ، لاختصاصه بطائفة بأعيانهم ، (**كـ : أَنْصَارِيّ**) نسبة إلى « الأنصار »، لأنه غلب على قوم بأعيانهم ، حتى التحق بالأعلام ، و« الأُصُولِيّ » نسبة إلى « الأُصُول »، لأنه غلب على علم خاص ، حتى صار كالعلم عليه .

(**وأما نحو : « كِلاَب ، وأَنْمَار »: علمين**) لقبيلتين ، و« ضَبَاب ، ومَدَاين ، ومَعَافِر » أعلامًا (**فليس مِمَّا نحن فيه لأنه واحد**) بالشخص ، وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية ، (**فالنّسب إليه على لفظه من غير شبهة**) ولا تردد ، فيقال : « كِلاَبِيّ ، وأَنْمَارِيّ ، وضَبَابِيّ ، ومَدَايِنِيّ ، ومَعَافِرِيّ ».

---

(١) في « ب » : (الجمع) .
(٢) في « ب » : (الشعر) .
(٣) الارتشاف ٢٨٩/١ .

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس ، قاله في التسهيل[1] . ومثلوه بـ « الفَرَاهِيد » بالفاء والراء والدال المهملتين ، علمًا على بطن من الأزد ، وإليه ينسب الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، فقالوا : « الفَرَاهِيدِيّ » على لفظ الجمع ، و« الفُرْهُودِيّ » نسبًا إلى واحده لأمن اللبس ، إذ ليس لنا قبيلة تسمّى بالفُرْهُود ، وفيه نظر . قال في الصحاح[2] : الفُرْهُدُ بالضم : الغليظ ، والفُرْهُود حي من نجد ، وهو بطن من الأزد [٢٧٣/أ] انتهى . فاللبس حاصل إذا قيل : « فُرْهُودِيّ » فإنه يوهم أنه منسوب إلى « الفَرْهُود » إذا قيل : إنه أبو بطن .

(**وفي غير ذلك**) المذكور من اسم الجمع ، والجنس ، والجمع الذي لا واحد له ، والجاري مجرى العلم (**يرد**) الجمع (**الْمُكسّر إلى مفرده ، ثم ينسب [٣٣٧] إليه**[3]) ، ولَم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النّسب إليه على حاله ، والنّسب إليه مسمى به ، هذا تعليل سيبويه[4] ، وعلله غيره بأن المطلوب من النّسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة .

وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النّسب إليه جمعًا ، وبينه مسمى به ، (**فتقول في النّسب إلى : فَرَائِض**) جمع فَرِيْضَة ، (**وقَبَائِل**) جمع قَبِيْلَة ، (**وحُمْر**) بالسكون جمع « أحمر » أو « حمراء » ، (**فَرَضِيّ ، وقَبَلِيّ ؛ بفتح أولهما وثانيهما**) ، وذلك لأنك رددتهما إلى « فريضة ، وقبيلة »، ونسبت إليهما فحذفت الياء المثناة تحت ، وتاء التأنيث ، وقلبت الكسرة فتحة كما في « نَمَر »، (**و : أحْمَرِيّ ، و : حَمْرَاوِيّ**) ، وذلك لأن « حُمْر » إما جمع « أحْمَر » أو جمع « حَمْرَاء » ، فإن كان جمع « أحْمَر » رددته إليه وقلت : « أحْمَرِيّ » ، وإن كان جمع « حَمْرَاء » رددته إليها وقلت : « حَمْرَاوِيّ »، لأن الْهمزة فيه للتأنيث ، وهمز التأنيث يجب قلبه واوًا في النّسب ، وإنَّمَا قال : يرد الْمكسر إلى مفرده ، ولَم يقل : يرد الجمع إلى مفرده ، لأن جمع التصحيح لا يرد إلى مفرده وإنَّمَا تحذف منه علامة الجمع ، ويظهر أثر ذلك في نحو : « تَمْرَات ، وتِمَار » فإن نسبت إلى « تَمَرَات » قلت ، « تَمَرِيّ » بفتح الميم ، وإن نسبت إلى « تِمَار » قلت : « تَمْرِيّ » بالسكون .

---

(١) التسهيل ص ٢٦٥ .
(٢) الصحاح (فرهد) .
(٣) شرح المفصل ٩/٦ .
(٤) الكتاب ٣/٣٨\٧٨ .

(فصــــــــــــل)

(وقد يُستغنَى عن ياءيْ النّسب بصوغ المنســوب إليه على : فَعَّال) بفتح أوله وتشديد ثانيه ، (وذلك غالب في [٢٧٣/ب] الحِرَف[1]) ، جَمع حِرْفَة ، (كـ : بزّاز) بزاييـن معجمتيـن لبياع البزّ ، (ونَجّار) بالنون والْجيم لِمن حرفته النجارة ، (وعَوّاج) لبياع العاج ، (وعَطّار) لبياع العطر ، ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله : (وشذّ قوله) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٩٢٣ـ وَلَيْـسَ بِـذِيْ رُمْـحٍ فَيَطْعَنَنِـي بِـهِ (وَلَيْسَ بِذِيْ سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ)

(أي : بذي نبل) ، بدليل ما قبله ، فاستعمال « فَعّال » في غير الحِـرف بمعنـى ذي كـذا ، (وحمل عليه قوم من المحققين[2]) ، كما قال ابن مالك : (﴿ ومَا ربُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيْدِ ﴾) [فصلت/٤٦] ، أي : بذي ظلم[3] .

والذي حملهم على ذلك أن النفي منصبّ على المبالغـة ، فيثبـت أصـل الفعـل ، والله تعالى منزّه عن ذلك .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح المرادي ١٥١/٥ ، وشرح الكافيـة الشافية ١٩٦٢/٤ .

٩٢٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣، وشرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/٣، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المرادي ١٥٢/٥ ، وشرح المفصل ١٤/٦ ، والكتـاب ٣٨٣/٢ ، ولسان العرب ٦٤٢/١١ (نبل) ، والمقاصد النحوية ٥٤٠/٤ ، وتاج العروس (نبل) ، وبلا نسـبة في أساس البلاغة (نبل) ، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح الكافية الشـافية ١٩٦٢/٤ ، ومغني اللبيب ١١١/١ ، والمقتضب ١٦٢/٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤ ، وشـرح الأشموني ٧٤٥/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤ .

وأمثلة « فَعَّال » كثيرة ، ومع كثرتـها فقـال سـيبويه[1] ، غـير مقيسـة ، فـلا يقـال لصاحب الدقيق : « دقّاق »، ولا لصاحب الفاكهـة « فكّـاه »، ولا لصـاحب الـبرّ ، بـالراء المهملة : « برّار » ولا لصحاب الشعير : « شعّار »، انتهى[2] .

والمبرد يقيس هذا[3] .

(**أو**) بصوغ المنسوب إليه (**على : فَاعِل ، أو على : فَعِـل**[4]) بفتـح أولـه ، وكسر ثانيه (**بمعنى ذي كذا** .

فالأول ، كـ : **تَامِر**) ، أي : ذي تَمر ، (**ولابِن**) ، أي : ذي لبَن ، (**وطـاعِم**) ، أي : ذي طعام ، (**وكاسِي**) ، أي : ذي كساء .

(**والثانِي** ، كـ : **طَعِم**) ، أي : ذي طعام (**ولَبِن**) ، أي : ذي لبن ، (**ونَـهِر**) ، أي : ذي نهار ، (**قال**) الراجز : [من الرجز]

٩٢٤ـ (**لَسْتُ بِلَيْلِيّ وَلكِنِّـي نَـهِرْ**) لاَ أدْلِـجُ اللَّيْـلَ ولكـن أَبْتَكِـرْ

أنشده سيبويه في كتابه[5] ، أي : ولكنّي نهاريّ ، أي : عامل بالنهار .

---

(١) الكتاب ٣٨١/٣ ، وانظر شرح المفصل ١٥/٦ .

(٢) في شرح المفصل ١٥/٦ : (وقد قيل دقاق ، ومثل ذلك الكسائي نسب على قياس النسب ، والفـراء على قياس البزاز والعطار) .

(٣) المقتضب ١٦١/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٢/٤-١٩٦٣ ، وشرح المفصل ١٥/٦ .

٩٢٤- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤١/٤، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٢ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٠٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤، وشـرح المرادي ١٥٤/٥ ، والكتاب ٣٨٤/٣ ، ولسان العرب ٢٣٨/٥ (نهر) ، ٦٠٨/١١ (ليل) ، والمقـاصد النحوية ٥٤١/٤ ، والمقرب ٥٥/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩ ، وأساس البلاغة (خـني) ، (نهـر) ، وتهذيب اللغة ٤٤٣/١٥ ، وكتاب العين ٤٤/٤ .

(٥) الكتاب ٣٨٤/٣ .

(فصــــــــــــل)

(**وما خرج**) في النّسب (**عمّا قررناه في هذا الباب فشاذ**[1]) ، وذلك تسعة أقسام :

أحدها : بالتحريف فقط ،(**كقولهم : أمَوِيّ؛ بالفتح**) في الهمزة ؛ نسبة إلى « أمية » بضم الهمزة ، (**وبِصْرِيّ؛ بالكسر**) في الباء ؛ نسبة إلى « البصرة » بفتح الباء ، (**ودُهْرِيّ؛ للشيخ [٢٧٤/أ] الكبير ، بالضم**) في الدال نسبة إلى « الدهر » بفتح الدال .

(و) الثاني : بالزيادة فقط ، كقولهم : (**مَرْوَزِيّ ، بزيادة الــزاي**) نسبة إلى « مرو » ، « وربَّانِيّ ، وفَوْقَانِيّ ، وسُفْلانِيّ ، وتَحْتَانِيّ »، نسبة إلى : « الرَّبّ ، وفَوْق ، وأسْفَل ، وتَحْت » ، قاله طاهر بن أحمد القزويني .

(و) الثالث : بالنقص فقط ، كقولهم : (**بَدَوِيّ ، بحذف الألـف**) نسبة إلى : « البادية » ، و« خُرَاسِيّ » بحذف الألف والنون نسبة إلى « خراسان »، (**وجَلُوْلِيّ**) بحذف الألف نسبة إلى : « جلولاء » بالجيم والمد قرية بناحية فارس ،(**وحَرُوْرِيّ ، بحذف الألـف والهمزة**) نسبة إلى « حروراء » بمهملات والمد ، قرية بظاهر الكوفة ، ينسب إليها الخوارج الحرورية .

والرابع : بالحذف والتحريف نحو : « عَالِيَة وعَلَوِيّ ، وشَتاء وشَتَوِيّ ، وخَرِيف وخَرْفِيّ » بفتح فسكون ، و« خَرَفِيّ »، بفتحتين .

والخامس : بالزيادة والتحريف نحو : « أنف ، وأنَافِيّ ».

والسادس : بالزيادة والحذف نحو : « رازِيّ » نسبة إلى « الرّيّ ».

والسابع : بالقلب فقط نحو : « طائِيّ ، وصنعانِيّ ، وبـهرانِيّ ، وروحانِيّ » نسبة إلى « طيىء ، وصنعاء ، وبهراء ، وروحاء ».

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٦٤/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/٢ ، والكتاب ٣٣٥/٣ - ٣٣٧ .

والثامن : بالقلب والتحريف نحو : « ثوب حاري » نسبة إلى « الحِيْرَة » بالحاء المهملة ، فأما الإنسان فـ « حَيْرِيّ ».

والتاسع : بتوفير ما يستحق التغيير نحو : « أُمَيِيّ » نسبة إلى أميّة ، و« بَحْرَانِيّ » بالحاء المهملة نسبة إلى البحرين : اسم موضع . [٣٣٨]

ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة :

أحدها : الاستغناء بشيء عن شيء ، ومثل له بمثالين : « أموي ، وبصري »، فالأول كأنه منسوب إلى المكبر ، وهو « أمية »، والثاني كأنه منسوب إلى « البصرة »، وهي حجارة بيض توجد في البصرة .

وثانيها : التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد قصدًا إلى إزالة اللبس . [٢٧٤/ب] ومثل له بمثالين : « دُهْرِيّ ، ومَرْزَوِيّ »، فالأول للفرق بينه وبين « الدّهري » بفتح الدال ، وهو القائل بالدهر من الملحدة ، والثاني للفرق بينه وبين المنسوب إلى « الْمَرْوَة ».

وثالثها : العدول من الثقل إلى الْخِفَّة ، ومثله بمثال واحد هو : « بَدَوِيّ ».

ورابعها : تشبيه الشيء بالشيء ، ومثله بمثالين : « جلولي ، وحروري »، فحذفوا الهمزة تشبيهًا للممدود بالمقصور .

(هذا باب الوقف)

وهو قطع المنطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري بالياء المثنّاة التحتانيّة ، لا الاختياريّ بالموحّدة ، ولا الإنكاريّ ، ولا التذكيريّ ، ولا الترنّميّ ، ويقابله الابتداء ، والابتداء عمل ، فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ، ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ، فيكون لتمام الغرض من الكلام ، ولتمام النظم في الشعر ، ولتمام السجع في النثر ، وهو أحد عشر نوعًا :

الأول : الإسكان المجرّد .

الثاني : الرَّوْم .

الثالث : الإشمام .

الرابع : إبدال الألف .

الخامس : إبدال تاء التأنيث هاءً .

السادس : زيادة الألف .

السابع : إلحاق هاء السكت .

الثامن : إثبات الواو والياء أو حذفهما .

التاسع : إبدال الهمزة .

العاشر : التضعيف .

الحادي عشر : نقل الحركة .

والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال : [من البسيط]

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَان ويتبعها الـ ـتضْعِيْفُ والرَّومُ والإِشْمَامُ والبَدَلُ

أما إلحاق هاء السكت فلبيان الحركة ، ثم الموقوف عليه تارة يكون منوّنًا وتارة يكون غير منوّن .

فأما (**إذا وقفت على منوّن**) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات :

حذف التنوين مطلقًا ، والوقف بالسكون مطلقًا ، وهو لغة ربيعة .

وإبدال التنوين مطلقًا ألفًا بعد الفتحة ، وواوًا بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، وهي لغة الأزد . [٢٧٥/أ]

والتفصيل بين المفتوح وغيره (**فأرجح اللغات**) الثلاث (**وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة**) ، ويسكّن ما قبل التنوين (كـ : **هذا زَيْدْ** ، و : **مررتُ بزَيْدْ**) بسكون الدال في الْمثالين ، (**وأن تبدل ألفًا بعد الفتحة إعرابيّة كانت**) الفتحة (كـ : **رأيت زيدًا** . **أو بنائيّة كـ : إيْها**) بكسر الْهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى : « انكفف »[١] ، (**و : وَيْها**) بفتح الواو [وسكون الياء][٢] بمعنى « أعجب » ، [٣]وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨١ ــ تَنْوِيْنًا إثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا[٣]

وإنَّمَا أبدل التنوين بعد الفتحة ألفًا لأن التنوين يشبه[٤] الألف من حيث كان[٥] اللين في الألف يقاربه الغنّة في التنوين ، فأبدلوه ألفًا لِمَا بينهما من المقاربة ، ولَم يبدل بعد الضمة واوًا وبعد الكسرة ياءً لمكان [٦]ثقل الواو والياء في نفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو ، والكسرة مع الياء زاد الثقل ، ولَم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها[٦] على حالها .

وأما المؤنَّث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الضمة ، كما يحذف مع غيرها ، وتبدل التاء هاء ، ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفًا بعد الفتحة ويقول : « قائِمَتَا » على إحدى اللغتين . وإذا وقف على المقصور المنوّن وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة ، وفيه ثلاثة أقوال :

(١) في شرح شذور الذهب ص ١١٦ : (ولا تقل بمعنى اكفف ، كما يقول كثير منهم) .
(٢) إضافة من « ب » .
(٣) ما بين الرقمين سقط من « ب » .
(٤) في « ط » : (شبيه) .
(٥) في « ط » : (أن) .
(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

أحدها : اعتباره بالصحيح ، فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجرّ بدل من لام الكلمة ، فإذا قلت : « هذا فتَى ، و : مررتُ بفتَى » ، ووقفت عليه ، فالألف هي الأصليّة نظير الدال من « زيد » . وإذا قلت : « رأيت فتًى » فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في « رأيت زيدًا » ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع [٢٧٥/ب] الساكنين ، هذا مذهب سيبويه[(١)] فيما نقل أكثرهم ، قيل ، ومعظم النحويين عليه .

القول الثاني : أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفًا ، هذا مذهب أبي الحسن ، والفراء ، والمازني[(٢)] .

والقول الثالث : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة ، وأن التنوين حذف ، فلما حذف عادت الألف ، وهو مَرويٌّ عن أبي عمرو [٣٣٩] والكسائي وابن كيسان والسيرافي[(٣)] ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه ، والخليل[(٤)] ، وفي الألف الموقوف عليها لغات[(٥)] :

أشهرها أن تقرّ على صورتها .

الثانية : قلبها ياء ، لأن الياء أبين من الألف ، وهي لغة فزارة ، وبعض قيس .

والثالثة : قلبها واوًا ، لأن الواو أبين من الياء ، وهي لغة بعض طيئ .

والرابعة : قلبها همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهي أبين الحروف كلها ، وهي لغة بعض طيئ أيضًا ، وليس من لغتهم التخفيف ، ويحتمل القلب فيهن أن تكون من الألف الأصلية ، وأن تكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق .

(**وشبّهوا « إذن » بالمنوّن المنصوب ، فأبدلوا نونها في الوقف ألفًا ، هذا قول الجمهور**[(٦)]) ، وإلى[(٧)] ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٣ ــ وَأَشْبَهَتْ إِذَنْ مُنَوَّنًا نُصِبْ فَأَلِفًا فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ[(٧)]

(**وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون**[(٨)] **، واختاره ابن عصفور**) في شرح

---

(١) الكتاب ٤/١٨١ .
(٢) انظر الارتشاف ١/٣٩٣ ، وشرح المرادي ٥/١٥٦ .
(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٢ - ١٩٨٣ .
(٤) الكتاب ٤/١٨١ .
(٥) الارتشاف ١/٣٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٤ .
(٦) الارتشاف ١/٣٩٣ ، وشرح المرادي ٥/١٥٩ .
(٧) ما بين الرقمين سقط من « ب » .
(٨) شرح المرادي ٥/١٥٩ .

الجمل[1] ، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون[2] . قال الموضح ، وليس كما ذكر[2] ، (**وإجماع القرَّاء السبعة على خلافه**) ، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو : ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذًا ﴾ [الكهف/٢٠] بالألف[2] . لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال[3] : علّ الناس يقفون على « إِذَنْ » بالألف ، والمازني [٢٧٦/أ] يخالفهم ، ويقول : هي حرف بمنزلة « لن » ، وهي بـ « لن » أشبه منها بالأسماء . قال[3] . وهذا قول حسن ، وهو قول المبرد في الكفاية ، وهذه حجّته[3] . وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفي إلى أن أصل « إذن » : « إذا » لِمَا يستقبل ، ثم ألحق النون عوضًا عن المضاف إليه كما في : « يَوْمَئِذٍ » ، وعلى هذا يصحّ وجه الوقف عليها بالألف ،

(**وإذا وقف على هاء الضمير**) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها ،(**فإن كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها . وهي الألف**) لخفَّتها (كـ : **رأيتُها** ، و : **مررتُ بها**) بإثبات الألف بعد الهاء ، (**وإن كانت**) الهاء (**مضمومة ، أو مكسورة**) ، وكان ما قبلها متحركًا (**حذفت صلتها ، وهي الواو**) في المضمومة ،(**والياء**) في المكسورة (كـ : **رأيته**) بحذف الواو بعد الهاء ، (و : **مررت به**) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء .

وهل هما من نفس الضمير كما في « هو ، وهي » أو زائدتان للإشباع ،

رجَّح ابن الصايغ الأوَّل[4] ، والزَّجَّاج الثاني[4] ، واختلف النقل عن سيبويه[5] ، فالزجاج نسب إليه الأول[4] ، والمازني نسب إليه الثاني ،

فإن قلنا بالأوَّل فلا بدَّ من إخراج « هو » ، و« هي » من حكم الحذف ، فلا يجوز حذف الواو من « هو » ، ولا الياء من « هي » لتعاصيهما بالحركة عن الحذف ، بل يقال في الوقف : « هُوْ ، وهِيْ » بالسكون ، فلذلك قيَّدنا الكلام بقولنا : ساكن ، وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك ، واحترزنا بقولنا ، وكان ما قبلها متحرّكًا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم ، أو للوقف ، فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار ، وإثباتها فيقول : « مِنْهْ ، ومِنْهُو ، وعَلَيْهْ ، وعَلَيْهِيْ ، ولَمْ يَدْعُهْ ، ولَمْ يَدْعُهُو ، ولَمْ يَرْمِهْ ، ولَمْ يَرْمِهِيْ ، وادْعُهْ ، [٢٧٦/ب] وادْعُهُوْ ، وارْمِهْ ، وارْمِهِيْ » . قاله الشاطبي .

(١) شرح الجمل ١٧٠/٢ ، وكذا في شرح قطر الندى ص ٣٢٧ .
(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٧ .
(٣) الارتشاف ٣٩٢/١ .
(٤) شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢ .
(٥) الكتاب ١٨٩/٤ .

وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واوًا أو ياء ، (**إلا في الضرورة ، فيجوز ثبوتها كقوله**) ، وهو رؤبة : [من الرجز]

٩٢٥ـ (**وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ**)

بإثبات الواو فيهما لفظًا لا خطًّا ، لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخطّ كالتنوين ، قاله الموضّح في الحواشي .

والْمهمه : الْمفازة ، والأرجاء : النواحي ، والتشبيه فيه مقلوب ، والأصل : كأن لون سَمائه لغبرتها لون أرضه ، فحذف الْمضاف ، وعكس التشبيه مبالغة ، (**وقوله**) : [من الطويل]

٩٢٦ـ (**تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إلى مَلِكٍ أَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ**)

بإثبات الياء فيهما لفظًا لا خطًّا كما تقدَّم ، والضمير لـ « هند » وهو علم رجل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ في سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ في الإضْمَارِ

وذكر في التسهيل[1] أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحة إلى ما قبله اختيارًا كقوله : [من الوافر]

٩٢٧ـ .... لَسْتُ في لَخْمٍ إخافَهْ

أراد : إخافها ، فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها ، وحذف الألف ، واستشكل قوله : اختيارًا ، فإنه يقتضي جواز القياس عليه ، وهو قليل .

٩٢٥- الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٣ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦ ، وخزانة الأدب ٦/٤٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٧١ ، ولسان العرب ١٥/٩٨ (عمي) ، ومعاهد التنصيص ١/١٧٨، ومغني اللبيب ٢/٦٩٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٧ ، وتاج العروس ٩/٨٩ (كبد) ، (عمى) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٢١٦ ، والإنصاف ١/٣٧٧ ، وأوضح المسالك ٤/٣٤٢ ، وجواهر الأدب ص ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٦ ، ٦٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٠٢ .

٩٢٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٤٣ ، وشرح المفصل ٥/٩٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٨ .

(١) التسهيل ص ٣٢٨ .

٩٢٧- تمام البيت : (فإني قد رأيت بدار قومي نوائب لست في لخم إخافه)

وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩١ ، والارتشاف ٣/٢٩٧ ، ٣١٣ .

(**وإذا وقف على المنقوص وجب [٣٤٠] إثبات يائه في ثلاث مسائل** :

أحدها : أن يكون) المنقوص (**محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيت بمضارع : وَفَى**) بالفاء ، أو القاف ، (**أو**) بمضارع (**وَعَى**) بالعين المهملة ،(**فإنك تقول**) في الرفع : (**هذا يَفِي ، وهذا يَعِي**) ، وفي الْجرّ : مررتُ بِيَفِي ، وبِيَعِي (**بالإثبات**) [٢٧٧/أ] للياء فيهما رفعًا وجرًّا ، (**لأن أصليهما « يُوْفِي ، ويُوْعِي » ، فحذفت فاؤهما**) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، (**فلو حذفت لامهما**) في الوقف (**لكان إجحافًا**) بهما ، إذ لَم يبقَ من أصولهما غير حرف واحد ساكن .

المسألة (**الثانية : أن يكون**) المنقوص (**مَحذوف العين نحو : مُرٍ**) حال كونه (**اسم فاعل من : أَرَى ، وأصله : مُرْئِي**) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (**بوزن « مَرْعِي » فنقلت**) الكسرة ، وهي (**حركة عينه ، وعينه هي الْهمزة إلى الراء**) قبلها ، وهي ساكن صحيح ، (**ثم أسقطت**) الهمزة للتخفيف ، ثم أعلّ إعلال « قاضٍ » ، (**ولَم يجرِ حذف الياء**) ، وهي لامه (**في الوقف لِمَا ذكرنا**) من الإجحاف به من حذف عينه ولامه ، وإبقائه على أصل واحد ساكن ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٨٨٥ـ .... وَفِـيْ نَحْـوِ مُـرٍ لُـزُومَ رَدِّ اليَـا اقْتُفِـيْ

المسألة (**الثالثة : أن يكون**) المنقوص (**منصوبًا منوّنًا**[١] **كان ، نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾** [آل عمران/١٩٣] ، **أو غير منوّن**[١] **نحو : ﴿ كَلاَّ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي ﴾**) [القيامة/٢٦] فيجب إثبات الياء فيهما وقفًا ، لأنها تحصَّنت في الأول بألف التنوين ، وفي الثاني بـ « ألْ » ،(**فإن كان**) المنقوص (**مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات يائه**) في الوقف ، لأنها كانت ثابتة في الوصل ، ولَم يحدث ما يوجب حذفها ، (**و**) جاز (**حذفها**) فرقًا بين الوصل والوقف ، (**ولكن الأرجح**) من الوجهين مختلف[٢] ،

فالأرجح (**في المنوّن الحذف**) عند سيبويه (**نحو : هذا قاضٍ ، و : مررتُ بقاضٍ**) ، ويجوز « هذا قاضِي ، و : مررت بقاضِي » ، بإثبات الياء ، ورجَّحه يونس (**و**) بذلك [٢٧٧/ب] (**قرأ ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾**[٣]) [الرعد/٧] ، و : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللهِ

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ .

(٢) في « ب » : (مختلفين) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ هادٍ ﴾ . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قنبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

بَاقِي ﴾[1][النحل/٩٦] ،(و : ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي ﴾[2]) [الرعد/١١] بإثبات الياء فيهن .

(**والأرجح في غير المنوّن**) ، وهو المقرون بـ « ألْ » (**الإثبات**) للياء (كـ : **هذا القاضي ، ومررت بالقاضي**) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِيْ التنوِيْنِ مَا لَم يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَـا

٨٨٥ ـ وَغَـيْرُ ذِيْ التّنوِيـنِ بـالعَكْسِ . . . .

ويجوز الوقف عليهما بالحذف كـ : هذا القاضْ ، ومررت بالقاضْ ، وبذلك وقف الجمهور[3] على : « الْمُتَعَالْ » ، و« التَّلاقْ » من قوله تعالى ، وهو : ﴿ الكَبِيْرُ الْمُتَعَال ﴾ [الرعد/٩] ، ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [غافر/١٥] ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح[4] ، وحجّة من أثبت الياء في المنوّن حالة الوقف أن الياء إنَّمَا جاز حذفها لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف ، فوجب أن تعود ، وحجّة من حذفها في غير المنوّن في الوقف أنه قدّر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها ، وحجّة الأوّل أقوى .

واعلم أن المنقوص غير المنوّن أربعة أنواع :

أحدها : ما سقط تنوينه بدخول « ألْ » وقد تقدّم .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاضِي » ، فالخليل يختار فيه الإثبات ، لأن الحذف مجاز[5] ، ولَم يكثر ، ويونس يختار الحذف لأن النداء محلّ حذف[5] .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو : « رأيت جوارِيَ » نصبًا ، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدّم في المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو : قاضي مكة ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ باق ﴾ . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قنبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٨٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ والٍ ﴾ . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قنبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(٤) وكذلك قرأ أبو عمرو ويعقوب في « المتعال » . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ٢٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ ، وكذلك قرأ قالون ويعقوب في « التلاق » ، انظر الإتحاف ص ٣٧٨ ، والنشر ٣٦٦/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٥) الكتاب ١٨٤/٤ .

في المنوّن ، [(1)]قالوا ، لأنه لِمَا زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليها ما ذهب بسببها ، وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنوّن[(1)] . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٥ ـ وَحَذْفُ يا المَنْقُوصِ ذِي التّنوِينِ مَا [٢٧٨/أ] . . . .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(فصـــــــــــل)

(ولك في الوقف على المحرّك الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه :

أحدها : أن تقف بالسكون) الْمجرّد عن الرَّوْم والإشْمام ، سواء في ذلك المنوّن وغيره ، والْمعرب والْمبني ، هذا هو الأكثر والأغلب ، **(وهو الأصل)** ، لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة . قال أبو حيان[1] ، وعلامته خاء فوق الحرف ، هكذا جعلها سيبويه[2]خ ، والمراد خفّ أو خفيف ، وناقشه الموضح فقال : إنَّمَا هي رأس جيم أو رأس ميم ، وكلاهما مختصر من اجزم ، انتهى .

والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لِمَا مرَّ من أنَّ الوقف استراحة .

وجعلها بعض الكتَّاب دائرة ، لأن الدائرة صفر ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد ، وجعلها بعضهم دالاً ، وكأنهم [٣٤١] لَمَّا رأوها بغير تعريف ظنّوها دالاً .

(ويتعيَّن ذلك) السكون **(في الوقف على تاء التـــأنيث)** إذ لا يتـأتّى فيـها الأوجه الباقية .

(و) الوجه **(الثاني : أن تقف بالرَّوْم ، وهو إخفاء الصوت بالحركة)** ، فـلا تتمّها ، بل تختلسها اختلاسًا تنبيهًا على حركة الأصل ، قاله الجـاربردي[3] . (و) لا يختـصّ بحركة بعينها ، بل **(يجوز في الحركات كلها)** ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفّة الفتحـة ، وتناول اللسان لها بسرعة **(خلافًا للفراء في منعه إياه[4])** أي الرَّوْم **(في الفتحة . وأكـثر القراء)** السبعة **(على اختيار قوله)** ، ووافقهم أبو حاتم على المنع[5] ، لأنه يشبه الثّوبـاء ، فيفضي إلى تشويه صورة الفم ، وعلامة الرَّوْم خطّ بين يدي الحرف ، وهذه صورته « ــ » .

(١) الارتشاف ٣٩٧/١ .

(٢) الكتاب ١٦٩/٤ .

(٣) شرح الشافية ٢٦٠/٢ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٧٥ ، والارتشاف ٣٩٧/١ ، والكتاب ١٧١/٤ .

(٥) الارتشاف ٣٩٧/١ .

الوجه (**الثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختصّ بالمضموم**) ، ولا يكون في المفتوح والمكسور ، لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة [٢٧٨/ب] تشويهًا لهيئة الفم ، وروي الإشمام عن بعض القرَّاء في الجرّ ، وحمل ذلك على الرَّوْم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي .

(و) الإشْمام (**حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بُعيد الإسكان من غيْر تصويت**) يسمع ، والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتدع بينهما بعض الانفراج ، ليخرج منه النَّفَس فيراهما المخاطب مضمومتين ، فيعلم أنك أردت بضمّهما الحركة ، فهو شيء يختصّ بإدراك العين دون الأذن ، لأنه ليس بصوت يسمع ، بل هو تحريك عضو ،

وبعض الكوفيين يسمي الرَّوْم إشمامًا . والتحقيق خلافه ، فإن الرَّوْم فيه مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحرّكًا فيدركه الأعمى والبصير ، بخلاف الإشمام (**فإنّما يدركه البصير دون الأعمى**) ، وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته « • » .

واستقاله من الشَّمّ كأنك أشْمَمْتَ الحرف رائحة الحركة ، بأن هيَّأت العضو للنطق بها ، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرّك في الوصل ، وأسكن في الوقف ، وبين ما هو ساكن على كل حال .

(و) الوجه (**الرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه**) في اسم أو فعل (**نحو : هذا خالدّ ، وهو يَجْعَلّ**) بتشديد الدال من « خالد » واللام من « يجعل » .

وعلامته رأس شين فوق الحرف ، وهذه صورته « شـ » ، وهو قليل لِمجيء التضعيف في مَحل التخفيف ، ولِهذا لَم يؤثر عن أحد من القرّاء إلا عن عاصم في «مُسْتَطِرّ» في سورة القمر ، (**وهو لغة سعديّة** .

وشرطه خمسة أمور) بل ستة ، (**وهي**) : أن يكون الحرف الموقوف عليه متحرّكًا ، لأن التضعيف كالعوض من الحركة ، قاله الجاربردي[١] .

و(**أن لا يكون**) [٢٧٩/أ] (**الحرف الموقوف عليه همزة كـ : خطأ ، ورشأ**) ، لأن الهمزة لا تدغم ، ولا يدغم فيها في موضع اللام .

(**ولا ياء ، كـ : القاضي**) .

(**ولا واوًا ، كـ : يدعو**) .

(**ولا ألفًا ، كـ : يخشى**) . لاستثقال حرف العلّة .

(**ولا تاليًا لسكون ، كـ : زيد ، وعمرو**) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن : الذي قبل

---

(١) شرح الشافية ٢/٢٨٧ .

الآخر ، والمدغم ، والموقوف عليه ، قيل : وألا يكون منصوبًا ، وشذَّ : [من الرجز]

٩٢٨ـ لَقَــدْ خَشِــيْتُ أَنْ أَرَى جدَبَّــا

بالجيم الموحّدة ، ورُدَّ بأنَّ الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محرّكًا وصلاً .

الوجه (**الخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم**) ، وهو أبو عمرو : (﴿ **وَتَواصَوا بِالصَّبِرْ** ﴾) [العصر/٣] بنقل الكسرة إلى الباء[1] ،(**وقوله**) : [من الرجز]

٩٢٩ـ (**أَنَا ابنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقُــرْ**) وَجَــاءتِ الْخَيْــلُ أَثَــافِي وَزُمَــرْ

بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها .

و« النقر » بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان ، وما يليه من الحنك الأعلى ، يسكّن به الفرس إذا اضطرب بفارسه[2] .

واختلف في قائل هذا البيت :

فقال الصاغاني : قائله فدكيّ بن أعبد المنقري .

وقال ابن السِّيد : أظنّه لعبد الله بن ماوية الطائي ، وجزم بذلك الجوهري .

وقال سيبويه : هو لبعض السعديين ، وماوية اسم أمه[3] .

٩٢٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٨/٢، ٣٢٠ ، ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٤٩/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٩٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٥٣/٤ ، وخزانة الأدب ١٣٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧ ، وشرح الأشموني ٧٦١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥١٩/٢ ، وشرح المرادي ١٦٨/٥، وشرح المفصل ٩٤/٣ ، ١٣٩، ٦٨/٩ ، ٨٢ ، وكتاب الحلل ص ٣٣٥ ، الكتاب ١٧٠/٤ .

(١) انظر القراءة في البحر المحيط ٥٠٩/٨ .

٩٢٩- الرجز لعبيد الله بن ماوية الطائي في لسان العرب ٢٣١/٥ (نقر) ، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي ابن عبد الله في الدرر ٣٤٧/٢ ، ٥٦٣ ، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية ٥٥٩/٤ ، ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٩ ، والكتاب ١٧٣/٤ ، والتنبيه والإيضاح ٢١٧/٢ ، وتاج العروس ٢٧٨/١٤ (نقر) ، وبلا نسبة في اللسان ٨٩/٤ (تجر) ، ٦٣/١٠ (حلق) ، وأسرار العربية ص ٤١٤ ، والإنصاف ٧٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤ ، وتهذيب اللغة ٢٠٢/٤ ، وكتاب الجمل ص ٣٣٤ ، والمخصص ٨١/١ ، ٢٦١/١٢ ، ومغني اللبيب ٤٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٧/٢ ، ٢٠٨ ، والكامل ص ٦٩٣ .

(٢) في « ب » : (واضطربت بفارسها) .

(٣) الكتاب ١٧٣/٤ .

وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس :

. . . . إذْ جَـدَّ النَّفْـرْ . . . .

بالفاء المضمومة ، يريد النّفْر ، بإسكانها ، والعامل في « إذ » ما في « ابن ماوية » من معنى شجاع . أو بطل ، أو مقدام ، أو مشهور ، انتهى .

(و) نقل غير المهموز (**شرطه خمسة أمور أيضًا**) ، بل ستة ، (**وهي**) :

(**أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا**) ليقبل الحركة المنقولة ، لأنّ المتحرّك لا يقبل حركة أخرى .

(**وأن ذلك الساكن لا يتعذر [٣٤٢] تحريكه**) [٢٧٩/ب] فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة .

(و) أن يكون ذلك الساكن (**لا يستثقل**) تحريكه ، فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال .

(**وألا تكون الحركة**) التي يراد نقلها (**فتحة**) على الأصح عند جمهور البصريين ، لأن المفتوح إذا كان منوّنًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين ، وحمل عليه غير المنوّن ، قاله المرادي[١] .

(**وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له**) ، لأن ذلك لا يجوز ، وأن يكون المنقول منه صحيحًا .

إذا علمت ذلك ، (**فلا يجوز النقل في نحو**) :

(**هذا جعفر ؛ لتحرّك ما قبله**) ، لأن المتحرّك لا يقبل حركة أخرى ، وعن هذا احترز بقوله : أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا .

(**ولا في نحو** : **إنسان ، ويَشُدّ**) ، لأن ما قبل الآخر متعذّر التحريك ، وعن هذا احترز بقوله : وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذّر تحريكه .

(و) لا في نحو : (**يقول ، ويبيع**) ، لأن ما قبل الآخر مستثقل تحريكه ، وعنه احترز بقوله : ولا يستثقل ، (**لأن الألف**) في : إنسان ، (**والمدغم**) في : يشدّ (**لا يقبلان الحركة**) ، لأن الألف والمدغم واجبا السكون ، إلا أن سكون الألف ذاتي ، وسكون المدغم عرضيّ ،(**والواو المضموم ما قبلها**) في : يقول (**والياء المكسور ما قبلها**) في : يبيع (**تستثقل الحركة عليهما**) ، لأنهما ثقيلتان في أنفسهما ، فلو نقلت[٢] إليهما حركة زاد ثقلهما .

---

(١) شرح المرادي ٥/١٧٠ .

(٢) في « ب » : (نقل) .

(**ولا**) يجوز النقل (**في نحو** : « **سَمعت العلم** » **لأن الحركة فتحة**) ، لأنهم إنَّمَا نقلوا الضمة والكسرة لقوّتهما ، فكرهوا حذفهما . والفتحة [٢٨٠/أ] خفيفة فاغتفروا حذفها ، قاله الجاربردي[1] ، وعنه احترز بقوله : وألا تكون الحركة فتحة . (**وأجاز ذلك**) النقل في الفتحة (**الكوفيون والأخفش**) طردًا للباب[2] .

(**ولا**) يجوز النقل (**في نحو : هذا عِلم**) بكسر العين ، لأن النقل فيه يؤدّي إلى بناء لا نظير له ، (**لأنه ليس في العربية « فِعُل » بكسر أوّله وضمّ ثانيه**) ، وعنه احترز بقوله : وألا يؤدي . إلى آخره .

ولا يجوز النقل في نحو : « غَزْوٌ ، وظَبْيٌ » لأن المنقول منه غير صحيح .

(**ويختص الشرطان الأخيران**) في كلامه ، وهما ألا تكون الحركة فتحة . وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له (**بغير المهموز**) .

(**فيجوز النقل في نحو : ﴿ لله الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ ﴾**) [النمل /٢٥] ، فتقول : « الخبأ » ، (**وإن كانت الحركة فتحة**) لأنك لو قلت : « الخبْء » بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالاً واضحًا . ولو أبدل الجلالة بـ « الذي » لوافق التلاوة .

(**و**) يجوز النقل (**في نحو : هذا رِدْءٌ**) فتقول : « رِدُء » ، بكسر الراء ، وضم الدال ، (**وإن أدى النقل إلى صيغة : فِعُل**) ، بكسر أوله وضم ثانيه لثقل الهمزة ، وإذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها أصعب .

(**ومن لَم يثبت في أوزان الاسم « فُعِل » ، بضمة**) في أوله ، (**فكسرة**) في ثانيه ، (**وزعم أن « الدُّئِل » منقول عن الفعل لَم يُجز في نحو : بِقُفْل**) من قولك : « مررت بقُفْل » (**النقل**) ، لأنه بعد النقل يصير « بقُفِل » ، بضم القاف وكسر الفاء ، (**ويجيزه في نحو : بِبُطْءٍ**) من قولك : « مررت ببطء » ، (**لأنه مهموز**) ، وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة ، إلا عند بعض تميم ، فيفرُّون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعًا فيقولون : « هذا رِدِئ » ، بكسرتين ، و« مررت ببُطُؤ » بضمّتين .

[٢٨٠/ب] وإذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ، ويقفون على حامل حركتها . كما يوقف عليه مستبدًا به ، فيقولون : « هذا الْخَبْ » بالنقل ، والحذف ، فيسكنون الباء ، أو يَرومون ، أو يُشِمُّون ، أو يضعّفون

---

(١) شرح الشافية ٢٨٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٧٣١/٢ ، وشرح المفصل ٧٢/٩ .

وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة ، لأنه إنَّمَا راعى دفع اجتماع الساكنين ، والحرص على الإعراب من الزوال .

ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول : « هذا البُطءْ ، ورأيت البُطءْ ، ومررت بالبُطءْ » بسكون الهمزة في الأحوال كلها .

ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول : « هذا البُطُو ، ورأيت البَطَا ، ومررت بالبِطِي » .

و« الْخَبْءُ » ، بالخاء المعجمة والباء الموحدة ، ما خبئ في غيره . و« الرِدْءُ » : الْمُعِيْن ، و« البُطْءُ » : ضد السرعة .

وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لخم ، وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجَّاز : [من الرجز]

٩٣٠ـ مَا زَالَ شَيْبَانُ شَدِيْدًا رَهَصُهْ ... حَتَّى أتَانَا قَرنُهُ فَوَقَصُهْ

قال(١) : أراد : فوقصَهُ ، فلما وقف على الهاء نقل ضمتها إلى الصاد قبلها ، فحرّكها ، وفي النهاية تقول في « ضَرَبَهُ : ضَرَبُهْ » في الشعر ، وقد استعملته(٢) العامة في النثر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٦ـ وَغَيْرَهَا التأنِيْثِ [مِنْ مُحَرك ... سَكِّنْهُ أو قِفْ رَائِمَ التّحرّكِ

٨٨٧ـ أوِ اشْمِم الضَّمَّةَ أوْ قِفْ مُضَعِّفَا ... ما لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيْلاً إنْ قَفَا

٨٨٨ـ مُحَرَكًا وَحَرَكَاتٍ انْقُلا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا

٨٨٩ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوْفٍ نَقَلا

٨٩٠ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيْر مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ في الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ]

٩٣٠- الرجز لامرأة من عبد القيس أم سعد بن قرط في الدرر ٢/٥٠٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٨٦ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٣١٢، والصحاح (وقص) ، وتاج العروس ١٨/٢١١(هبص)،٢٠٤(وقص)، وديوان الأدب ٣/٢٥٢ ، ولسان العرب ٧/١٠٣ (هبص) ، ١٠٦ (وقص) ، وهمع الهوامع ٢/١٥٦ .

(١) الصحاح (وقص) .

(٢) في « ب » : (استعمله) .

(فصـــــــــــــــل)

[٣٤٣](**وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء**)، وسلمت من القلب هاء:

(**إن كانت متصلة بحرف كـ : ثَمَّتَ**) ، ورُبَّت ، ولَعَلَّتْ . وأما « لاتَ » فوقف عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس ، وقول أبي حيان[1] ، وأما « رُبَّـت ، وثَمَّـت ، ولَعَلَّت » فالقياس فيهن على « لات » سائغ ، فيوقف عليهن بالوجهين مردود ، لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه .

(**أو فعل كـ : قامت**) [٢٨١/أ] و« قعـدت » وإنَّمَـا الـتزمت التـاء في الحـرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك : « رُبَّهُ »، و« ضَرَبه » ، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس . وفي الخاطريّات لابن جنِّيّ : قال سيبويه[2] : لو سَمَّيت رجلاً بـ « ضَرَبَتْ » ثم حقّرته لقلت : « ضُرَيْبَهْ » فوقفت عليه بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم .

(أو) متصلة (**باسم وقبلها ساكن صحيح ، كـ : أخت ، و : بنـــت**) ، لأن التاء فيهما لَمّا سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنَّمَا جـيء بـها ليلحـق بنـات الاثنين ببنات الثلاثة ، فهي للإلحاق بـ « قُفْل ، وجِذْع » .

(**وجاز إبقاؤها**) على صورتها (**وإبدالها**) هاءً :

(**إن كانت قبلها حركة**) ، ولا تكون إلا فتحة (**نحو : ثَمَرَة ، و : شَـــجَرَة**) فرقًا بينها وبين التاء الأصلية كـ « وقت ، وبيت » .

(أو) كان قبلها (**ساكن معتلّ**) ، ولا يكون إلا ألفًا (**نحو : صلاة**) ، وزكـاة ، وذات ، (**ومسلمات**) ، وأولات ، لأن الساكن المعتلّ كالمتحرّك تقديرًا ، لأنـه في موضعـه ، ومنقلب عنه ، ولأن الألف من الفتحة بمنزلة الحرف المتحرّك ، ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو : « دوابّ » بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩١ـــ فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاِسْمِ هَا جُعِلْ إنْ لَـم يَكُـنْ بسَـاكِنٍ صَحَّ وُصِـلْ

(١) الارتشاف ١/٤٠٤ .

(٢) الكتاب ٢/٤٥٥ .

(لكن الأرجح في جمع التصحيح كـ : مسلمات) ، وهندات ، **(وفيما أشبهه وهو اسم الجمع)** الذي لا واحد له من لفظه ،**(وما سُمِّي به من الجمع تحقيقًا، أو تقديرًا .**

فالأول) : وهو اسم الجمع نحو : **(أولات)** فإنه لا واحد له من لفظه ، وإنَّمَا له واحد من معناه ، وهو « ذات » .

(والثانِي) : وهو ما سُمِّي به من الجمع تحقيقًا **(كـ : عَرَفَات ، و : أَذْرُعَات)** **[٢٨١/ب]** فإنهما جمع « عَرَفَة ، وأَذْرُعَة » تحقيقًا ، و« عرفة » ، موقف الحاجّ ، و« أذرعة » قرية من قرى الشام .

(والثالث) : وهو ما سُمِّي به من الجمع تقديرًا ، **(كـ « هيهات » فإنهما في التقدير جمع : هَيْهَيَة)** . وأصلها « هَيْهَيَات » ، حذفت لامها ، وهي الياء ، ووزنها « فَعْلات » ، والأصل « فَعْلَلات » ،**(ثم سُمِّي بها الفعل)** ، فصار معناها بَعُدَ ، وقيل : « هيهات » مفرد ، وأصله « هَيْهَيَة » على وزن « فَعْلَلَة » من المضاعف كـ « القلقلة » ، **(الوقف)** ، خبر الأرجح ، **(بالتاء)** متعلق بالوقف .

وإنَّمَا كان الأرجح الوقف بالتاء ، لأنهم لَمَّا أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالِم زيادتان لَم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف ، لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة ، فزادوا التاء معه ، لأنها تصير بدلاً من الواو كما في « تُخْمَة » فصارت علامة التأنيث ، وأغنت عن أن يقال في « مُسْلِمَة : مُسْلِمَتَات » ، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث . وأغنت عن علامة التأنيث والملحقة بالواحد أثبتت في الوقف ، ولَم تبدل هاء ، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته ، لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره .

(ومن الوقف بالإبدال) هاء ، **(قولهم : كيف الإِخْوَهْ والأَخَوَاهْ ، وقولهم : دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المكْرَمَاهْ[١])** ، حكاه قطرب عن طيئ[٢] ، بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة .

(وقرأ الكسائي والبزّيّ : ﴿ هَيْهَاهْ ﴾) [المؤمنون/٣٦] بإبدال التاء هاء[٣] ، والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء .

وفي الجاربردي[٤] أن من قدّر « هيهات » جمعًا وقف عليه بالتاء ، ومن قدّره مفردًا وقف عليه بالهاء .

---

(١) من الأمثال في مجمع الأمثال ١٣٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٦ .
(٢) الارتشاف ٤٠٤/١ .
(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٦/٢ ، والنشر ١٣١/٢ .
(٤) شرح الشافية ٢٦٩/٢ .

وفي الإيضاح لابن الحاجب : « هيهات » اسم للفعل ، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع ، [٢٨٢/أ] وإنَّما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظًا دون إفراد وجمع .

(**والأرجح في غيرهما**) ، أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (**الوقف بالإبدال**) هاءً فرقًا بينها وبين التاء الأصلية نحو : وَقْت ، ومَوْت . هذا تعليل سيبويه(١) .

وقيل : فرقًا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو : « ضَرَبَتْ » ، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا : « ضَرَبَه » في « ضَرَبَتْ » التبس بالضمير المفعول ، قاله الجاربردي(٢) مقتصرًا عليه . (**ومن الوقف بتركه**) ، أي بترك الإبدال هاءً ، (**قراءة نافع وابن عامر وحمزة : ﴿ إِنَّ شَجَرَت ﴾**) [الدخان/٤٣] بالتاء ،(**وقال**) أبو النجم (**الشاعر**) :

[من الرجز] [٣٤٤]

٩٣١– (**وَاللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمَتْ ... مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ**
كَانَتْ نُفُوسُ القَومِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدعَى أَمَتْ)

فلم تبدل التاء فيهن ، والمراد بقوله : بعدمت بعدما ، فأبدل بالتقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي ، هذا تعليل الجاربردي(٣) .

وذكر ابن جنّي في الخاطريات أنه أبدل الألف هاءً ثم الهاء تاءً تشبيهًا لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله . و« الغلصمة » : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ من الحلقوم . واختلف في « ذات » من نحو : ﴿ عَلِيْمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [آل عمران/١١٩] ، فقال الأخفش والفراء وابن كيسان : يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبدًا ، وقال الكسائي والجرمي : يوقف عليها بالهاء لأنها تاء التأنيث ، فتقول : « ذَاهْ » ، قاله الحوفي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٢ – وَقَلَّ ذا في جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

---

(١) الكتاب ١٦٦/٤ .

(٢) شرح الشافية ٢٧٧/٢ .

(٣) انظر الدرر ٥١٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤ .

٩٣١– الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتاج العروس (ما) ، والدرر ٣١٥/٢ ، ولسان العرب ٤٧٢/١٥ (ما) ، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤ ، وخزانة الأدب ١٧٧/٤ ، ٣٣٣/٧ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، والدرر ٥٦٦/٢ ، ورصف المباني ص ١٦٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١ ، ١٦٣ ، ٥٦٣/٢ ، والارتشاف ٣٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٧٥٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢٠٩ .

(٤) شرح الشافية ٢٦٩/٢ .

(فصـــــــــــل)

(ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصّـل إلى بقـاء الحركـة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصّل إلى بقاء السكون في الابتداء .

وسُمِّيت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة ، (ولها ثلاثة مواضع : أحدها : الفعل المعتلّ بحذف [٢٨٢/ب] آخره ، سواء كان الحذف للجـــزم ، نحو : لَمْ يَغزُهْ ، ولَمْ يَخْشَهْ ، ولَمْ يَرْمِهْ) ، بإلحاق هاء السكت فيهن جوازًا ، (ومنه) أي من الحذف للجزم : (﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾) [البقرة/٢٥٩] ، على القول بأنه من « السنة » واحدة السنين ، وأن لامها واو محذوفة ، والأصل : يَتَسَنَّوا ، قلبت الواو ألفًا لتحرّكـها وانفتـاح مـا قبلها ، وحذف الألف للجازم ، ثم لحقته هاء السكت في الوقف ، وهذا اختيار المبرد[١] .

وأما إذا قلنا إن لام « سنة » هاء على رأي الحجازيين فالهاء في « يَتَسَنَّه » أصليـة ، لأنها لام الفعل ، وهو مجزوم بالسكون .

وأما على القول : بأنه من « الْحَمَأ الْمَسْنُون » ، فأصله ، لَمْ يَتَسَـنَّنْ[٢] ، بثـلاث نونات ، أبدلت النون الثالثة ألفًا كراهة اجتماع الأمثال ، كما قـالوا في مثلـه : « تَظَنَّـى » ، والأصل ، تَظَنَّنَ ، وفي نظيره :

٩٣٢ — تَقَضّـي البـازي . . . .

---

(١) الكامل ص ٩٦٧ ، وانظر البحر المحيط ٢٩٢/٢ .

(٢) وهي قراءة ابن مسعود . انظر تفسير الرازي ٣٣٠/٢ .

٩٣٢- تمام الرجز : (تقضي البازي إذا البازي كَسَرْ) ، وهو للعجاج في ديوانـه ٤٣/١ ، والاقتضـاب ص ١٩٣، ٦٦٥ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧، وشرح الجواليقي ص ٣٣١، ولسان العرب ٤٧٩/٤ (ضـير)، ٥١٨ (ظفر) ، والأشباه والنظائر ٤٨/١ ، وإصلاح المنطـق ص ٣٠٢ ، والـدرر ٥١١/٢ ، وشـرح المفصل ٢٥/١٠، والممتع في التصريف ٣٧٤/١ ، وتاج العروس ٤٧٦/١٢ (ظفر) ، ٢٣/١٤ (كسر)، ٢٥/١٩ (قضض) ، ٣٦١/٢٠ (بوع) ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢، وشرح الأشمـوني ٨٧٩/٣ ، والمقرب ١٧١/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ومقاييس اللغة ٢١/٤ ، وتاج العروس ٣٤٣/٢ (خـرب) ، وعمدة الحفاظ (دسس) ، (مطو) .

والأصل: تَقَضَّضَ، فالهاء على هذا للسكت، والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب، لأنهما كالجنس الواحد.

ومعنى: ﴿ لَمْ يَتَسَنَّه ﴾) [البقرة/٢٥٩] لَم يتغيَّر بمرور الزمان، قيل، كان طعامه تينًا أو عنبًا، وشرابه عصيرًا أو لبنًا، وكان الكلّ على حاله.

(أو) كان الحذف (**لأجل البناء**) كما في فعل الأمر على قول البصريين، (**نحو: اغزُهْ، واخْشَهْ، وارْمِهْ، ومنه**)، أي من الحذف للبناء: (﴿ **فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ** ﴾)[الأنعام/٩٠] وهو أمر من «يقتدي»، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن كسرها فهي ضمير المصدر، وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان[1]، وبغير إشباع برواية هشام[1].

(**والْهاء**) التي للسكت (**في ذلك كلّه جائزة لا واجبة**)، تقول في الوقف: « لَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَرْمِ، واغْزُ، واخْشَ، وارْمِ »، بغير هاء سكت، وهي لغة لبعض العرب، قال سيبويه[2]: حدَّثنا [٢٨٣/أ] بذلك عيسى بن عمر ويونس، والأجود الوقف بالهاء، لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها، وبقيت حركات ما قبلها دالَّة عليها، فلو لَم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف، فيذهب الدليل والمدلول عليه.

ولا تجب الهاء (**إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد**) دخله الحذف، و(**بقي على حرف واحد**) في اللفظ (**كالأمر من « وَعَى يَعِي » فإنك تقول**) فيه: (**عِهْ**)، بحذف فائه ولامه كمضارعه الْمجزوم، واجتلاب هاء السكت وجوبًا لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على الْمتحرّك، (**قال الناظم**) في النظم وغيره تبعًا له، (**وكذا**) تجب هاء السكت في الفعل (**إذا بقي**) بعد الحذف (**على حرفين، أحدهما زائد، نحو: لَمْ يَعِهْ**[3]. **انتهى**) كلام الناظم.

(**وهذا**) الذي قاله الناظم (**مردود بإجْماع المسلمين على وجوب الوقف**) إذا أرادوا أن يقفوا (**على نَحو: ﴿ وَلَمْ أَكُ ﴾**) [مريم/٢٠]، و: ﴿ **مَنْ تَقِ** ﴾ [غافر/٩] بترك

---

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢١٣، والبحر المحيط ٤/١٧٦.

(٢) الكتاب ٤/١٥٩.

(٣) يقصد قوله في النظم:

وَقِفْ بِهَا السكتِ علَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ

ويقصد بقوله: (وغيره تبعًا له) ما قاله ابن الناظم في شرحه ص ٥٧٦: (وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل الذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في: قِ زيدًا ولا تقِ عمرًا، قِهْ ولا تَقِهْ). وانظر شرح ابن عقيل ٢/٥١٦.

الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضح وافق الناظم في شرح القطر ، وقال بمقالته[1] ، فصار مشترك الإلزام ، فما كان جوابه هو ؛ فهو جواب الناظم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٣ ــ وَقِفْ بهَا السَّكْتِ على الفِعْلِ الْمُعَلْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

٨٩٤ ــ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

الموضع (**الثاني : ما الاستفهامية المجرورة**) بالحرف ، أو بالمضاف ، (**وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّت**) ، ولَم تركّب مع « ذا » ، فالمجرورة بالحرف (**نحو : عَمَّ ، وفِيْمَ ،** و) الْمجرورة بالمضاف ، نحو : **[٣٤٥] (مَجِيْءَ مَ جِئْتَ)** ، وفيه تقديم وتأخير ، والأصل : « جِئْتَ مَجيْءَ مَ » ، وهو سؤال عن صفة المجيء ، أي على أي صفة جئت ، ثم أخّر الفعل ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، ولَم يمكن تأخير المضاف وإنَّما حذفت [٢٨٣/ب] ألفها إذا جُرَّت بحرف ، أو بمضاف (**فرقًا بينها وبين ما الخبرية**) ، وهي الموصولة والشرطية (**في مثل : سألتَ عما سألتُ عنه**) ، أو من مثل : « ما سألتَ عنه » ، فـ « ما » فيهما موصولة ونحو : « بما يفرح أفرح » ، و« كلما جئتني أكرمتُك » ، فـ « ما » فيهما شرطيّة ، ولَم يعكسوا فيحذفوا في الخبريّة ويثبتوا في الاستفهامية ، لأن ألف الاستفهامية متطرّفة لفظًا وتقديرًا بخلاف ألف الخبريّة ، فإنها ليست بمتطرّفة تقديرًا ، لأنها في حشو الصلة والشرط .

وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع « شِئْتَ » لغة نحو : « سَلْ عَمَّ شِئْتَ » ، (**فإذا**) حذفت ألف « ما » الاستفهامية الْمجرورة و(**وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظًا للفتحة الدالّة على الألف**) الْمحذوفة ، (**ووجبت**) الْهاء (**إن كان الْخافض**) لـ« ما » الاستفهامية (**اسْمًا ، كقولك في : مَجِيْءَ مَ جِئْتَ ، واقْتِضَاءَ مَ أَقْتَضِي : مَجيْءَ مَهْ ، واقْتِضَاءَ مَهْ ، وترجَّحت**) الهاء (**إن كان**) الخافض لَها (**حرفًا نحو ﴿عمّه يَتَسَاءَلُونَ﴾** [النبأ/١] ، **وبها**) أي بهاء السكت (**قرأ البزّيّ**) بخلاف عنه .

والفرق أن المجرورة بالحرف متّصلة به ، وحرف الجرّ لا يستقلّ بمعناه ، فكأنه معه كالجزء ، فلذلك جازت الهاء ، وأما المضاف فمستقلّ بفائدته في مدلوله الإفرادي ، فالاسم معه كالمنفصل ، وهو على حرف واحد ، ولذلك وجبت معه الهاء .

وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرَّت فمسلَّم في المجرورة بالحرف ، وأما قول حسان : [من الوافر]

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٩ .

٩٣٣ـ عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

فضرورة[1] ، وحكاه الأخفش [٢٨٤/أ] لغة .

وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي : ليس حذف الألف بلازم فيها ، بل يجوز أن يقول : « مَجِيْءَ مَا جِئْتَ » ، نصّ على ذلك سيبويه[2] ، إلا أن الأجود الحذف ، انتهى . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٥ـ وَمَا في الاِسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

٨٩٦ـ وَلَيْسَ حَتْمًا في سِوَى مَا انْخَفَضَا باسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

الْموضع (**الثالث : كل مبني على حركة بناء دائمًا ، ولَم يشبه الْمعرب**) ، فهذه ثلاثة قيود ، فخرج بالأول المعرب ، وبالثاني ما بناؤه غير دائم ، وبالثالث ما أشبه المعرب ، وسيصرّح بذلك .

فإذا استوفيت القيود جاز إلحاق هاء السكت ، (**وذلك**) المستوفي لها (كـ « **ياء** » **المتكلم** ، كـ « **هي** » و« **هو** » **فيمن فتحهن**) في الوصل ، وكـ « كاف » الخطاب ، فإنه يقول في الوقف : « غُلاَمِيَهْ ، وهِيَهْ ، وهُوَهْ » ، بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة ، (**وفي التنزيل** : ﴿ **مَا هِيَهْ** ﴾ [القارعة/١٠] ، و : ﴿ **مَالِيَهْ** ﴾ [الحاقة/٢٨] ، و : ﴿ **سُلْطَانِيَهْ** ﴾) [الحاقة/٢٩] والأصل : « مالِيْ ، وسلطاني » . (**وقال**) حسان (**الشاعر**) الصحابي رضي الله عنه : [من المتقارب]

٩٣٤ـ إذا مَا تَرَعْرَعَ فِيْنَا الغُلامُ (**فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَهْ**)

---

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٩ .

٩٣٣- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤ ، والأزهية ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٥ ، ٩٩/٦ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، والدرر ٥٧٥/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤ ، ولسان العرب ٤٩٧/١٢ (قوم) ، والمحتسب ٣٤٧/٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٤ ، ولحسان بن منذر في تخليص الشواهد ص ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ٧٥٨/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٧/٢ ، وشرح المفصل ٩/٤ ، وهمع الهوامع ٢١٧/٢ .

(١) الدرر ٥٧٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٦٥/٤ .

٩٣٤- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ ، واللسان ٤٩٥/١ (شصب)، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٠/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٢٣٥ ، والحيوان ٢٣١/٦ ، ورصف المباني ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٨٤/٩ .

ومن لَم يفتح وقف بالسكون ، ولَـم يـأت بـهاء السـكت لعـدم فائدتـها ، قـال الجاربردي[١] : و« ضَرَبَنِي » مثل « غلامي » في جواز الوجهين ، وكذا يقـال حـال الوقـف : « أكْرَمْتُكْ » ، بالإسكان ، و« أكْرَمْتُكَهْ » ، فمن ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلـها على حرف واحد ساكن ، مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمـير المفعـول ، ومـن أسـكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردًا ، انتهى .

(**ولا تدخل**) هـاء السـكت (**في نَحو : جاء زيد ، لأنه معرب**) بالحركات ، وحركة الإعراب تعرّف بالعامل ، فلا يحتاج إلى بيان بهاء السكت ، وشذّ « أعْطِنِي أبْيَضَّهْ » ، حكاه سيبويه[٢] ، وقال : أراد : أبيّض ، فضعّف وألحق الهاء .

وتلحق المثنى والمجموع على حده ، نحو : « مُسْلِمَانَهْ ، ومُسْلِمُونَهْ » **[٢٨٤/ب]** لأن إعرابهما بالْحروف ، وليست حركة النون بإعراب ، قـال ابـن الضـائع : وغلـط ابـن خروف في الْمنع .

(**ولا**) تدخل هاء السكت (**في نَحو : اضْرِبْ ، ولَمْ يَضْرِبْ ، لأنه ساكن**) ، وهاء السكت إنَّمَا تدخل لبيان الحركة . (**ولا في نحو : لا رَجُلَ**) بالفتح ، (**و : يا زيـد ، و : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾**) [الروم/٤] بالضم فيهن ، (**لأن بناءهن عارض**) غـير دائـم ، فالحركة فيهن شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ، فـلا تدخـل هـاء السكت ، (**وشذّ قوله**) وهو أبو ثروان : [من الرجز] **[٣٤٦]**

٩٣٥– يَـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيْ لاَ أُظَلَّلُـهْ (**أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ**)

(**فلحقت ما بني بناء عارضًا ، فإن « عَلَ » من باب « قبل » ، و« بعـد » ، قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة**) فليراجع .

و« أظلل ، وأرمض ، وأضحى » مبنية للمجهول ، وقيل : الهاء في « عَلُـهْ » بـدل من الواو ، والأصل « عَلُو » .

---

(١) شرح الشافية ٢٧٥/٢ .

(٢) الكتاب ١٧٢/٤ .

٩٣٥– الرجز لأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ٤٤٨/١ ، ولأبي ثروان في المقـاصد النحويـة ٤٥٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/٤ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨ ، وخزانـة الأدب ٣٩٧/٢ ، والـدرر ٤٣٦/١ ، ٥٦٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧ ، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣ ، وشرح عمـدة الحافظ ص ٩٨١ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ومغني اللبيب ١٥٤/١ ، وهمع الهوامـع ٢٠٣/١ ، ٢١٠/٢ ، والمخصص ٧٥/١٤ .

(ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كـ : ضَرَبَ) ، و« رَكِبَ » من المتعدِّي ، (و : قَعَدَ) ، و« قام » من اللازم ، لأنه بُنِي على حركة (لِمشابَهته للمضارع) المعرب (في وقوعه صفة) ، نحو : « مررتُ برجُلٍ ضرَبَ » (وصلة) ، نحو : « جاء الذي ضَرَبَ » ، (وخبرًا) نَحو : « زيدٌ ضَرَبَ » ، (وحالاً) نَحو : « جاء زيدٌ وقد ضَرَبَ » ، (وشرطًا) نحو : « إنْ ضَرَبَ زيدٌ ضَرَبْتُ » ، كما أن المضارع كذلك .

والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع ، في اسم « لا » ، والمنادى المفرد ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، والفعل الماضي ، وفيه ثلاثة مذاهب : المنع مطلقًا ، وهو مذهب سيبويه[1] ، والجواز مطلقًا ، لأن حركته لازمة ، والثالث : أنها تلحقه إذا لَم يخف لبس نحو : « قَعَدَ » ، ويمنع إن حصل لبس نحو : « ضَرَبَهْ » لالتباسه بالمفعول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٨ــ وَوَصْلُهَا بغَيْرِ تَحْرِيْكِ بِنَا أُدِيْمَ شَذّ في المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

(مسألة : قد يُعطى الوصل حكم الوقف) ، من إسكان مجرَّد ، أو مع الرَّوْم والإشمام ، ومن تضعيف ، ونقل ، ومن اجتلاب هاء السكت ، (وذلك قليل في الكلام) المنثور إلى عدمه ، (كثير في الشعر) ، لأنه محلّ الخروج عن القياس ، (فمن الأول) وهو النثر (قراءة) بعضهم : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأْ بِنَبَأٍ ﴾ [النمل/٢٢] بإسكان همزة « سبأ » في الوصل[2] ، وقراءة (غير حمزة والكسائي : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ ﴾ [البقرة / ٢٥٩] ، و : ﴿ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ ﴾ [الأنعام/٩٠] بإثبات هاء السكت في الدّرج) فيهما[3] ، وأتى بـ « انْظُرْ » في الأول ، و« قُلْ » في الثاني ليبين كيفية الوصل ، وحكاية سيبويه[4] : ثَلاثَهَ رْبَعَة بإبقاء تاء « ثلاثة » على حالها ، ونقل همزة « أربعة » إليها .

(ومن الثاني) ، وهو الشعر ، (قوله) ، وهو رؤبة ، كما في الكتاب ، أو ربيعة ابن صبيح كما قال ابن يسعون : [من الرجز]

٩٣٦ــ لَقَدْ خَشِيْتُ أَنْ أَرَى جِدَبَّا (مِثْلَ الْحَرِيْقِ وَافَقَ القِصَبَّا)

---

(١) الكتاب ٤/١٦٤ .

(٢) هي قراءة ابن كثير وقنبل والنبال وشبل والقواس . انظر الإتحاف ص ٣٣٦ ، والنشر ٢/٣٣٧ .

(٣) انظر قراءة الآية الأولى في البحر المحيط ٢/٢٩٢ ، وقراءة الآية الثانية في الإتحاف ص ٢١٣ ، وانظرهما في الدرر ٢/٥٧٠ .

(٤) الكتاب ٣/٢٦٥ .

٩٣٦- تقدم تخريج الرجز برقم ٩٢٨ .

« جدبًّا » ، بالجيم وتشديد الموحدة ، الجَدْب : نقيض الخِصْب ، و« القصبًّا » **(أصله القصب ، بتخفيف الباء)** الموحّدة ، **(فقدّر الوقف عليها ، فشدّدها على حد قولهم في الوقف :** « هذا خالدّ » ، **بالتشديد ، ثُم أتى بحرف الإطلاق ، وهو الألف ، وبقي تضعيف الباء)** بحاله في الوصل تشبيهًا له بالوقف في التضعيف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٩ــ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

(هـــذا بـــاب الإمـــالـــة)

(**وهي**) مصدر أملت الشي إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد .

وفي الاصطلاح : (**أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة**) ، فتشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة ، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة .

[٢٨٥/ب] (**فإن كان بعدها**) ، أي الفتحة ، (**ألف ذهبت**) بالألف (**إلى جهة الياء**) ، فتصير الألف بينها وبين الياء (كـ : **الفَتَى**) ، بإمالة الفتحة والألف .

(**وإلا**) يكن بعد الفتحة ألف (**فالْمُمالة الفتحة وحدهـــا**) ، سـواء كـانت الفتحة قبل تاء التأنيث أم لا ، (كـ : **نعْمَة** ، و : ﴿ **بِسَحَرٍ** ﴾) [القمر/٣٤] .

(**وللإمالة**) فائدة ، وحكم ، ومحل ، وأصحاب ، (**وأسباب تقتضيها ، وموانـــع تعارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع**) .

أما فائدتها فتناسب الأصوات ، وصيرورتها من نمط واحد ، وبيان ذلك أنـــك إذا قلت : « عائد »[1] كان لفظك بالفتحة تصعّدًا ، واسـتعلاء ، فـإذا عـدت إلى الكسـرة كـان انحدارًا وتسفّلاً ، فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت الألـف قـرب مـن اليـاء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات من نمط واحد ، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره ، مِمَّا سيأتي .

(١) في « ط » : (عابد) .

(**فالأول**) ، وهو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذّة (**كرجوع ألف : عَصَا ، وقَفَا**) المنقلبة عن واو (**إلى الياء في قول هذيل إذا أضافوهما**[1] **إلى ياء المتكلم**) ، حيث يقولون : (**عَصِيّ ، وقَفِيّ**) بتشديد الياء ، والأصل : « عَصَوِيّ ، وقَفَوِيّ » اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(**والثاني**) وهو رجوع الألف إلى الياء بسبب مُمَازجة الألف لِحرف زائد (**كرجوعهما**) أي ألفي « عصا ، و : قفَا » (**إليها**) ، أي إلى الياء ، (**إذا صُغّروا**) عند الجميع (**فقيل : عُصَيَّة ، وقُفَيّ**) ، بتشديد الياء فيهما ، [2]والأصل « عُصَيْوَة ، وقُفَيْوٌ » ، [٢٨٧/أ] ففعل به ما تقدم به ، وقلبت ياء لممازجتها لياء التصغير ، وهي حرف زائد ، والممازجة : المخالطة والمجاورة .

(**أو جُمعا**) أي « عصا ، و : قفا » (**على : فُعُول**) ، بضم الفاء ، (**فقيل : عُصَيّ ، وقُفَيّ**) ، بتشديد الياء فيهما[2] ، والأصل : « عُصُوْوٌ ، وقُفُوْوٌ » ، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين ، فصارا : « عُصُوْيٌ ، وقُفُوْيٌ » ، فلجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة الثانية كسرة ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، ثم كسرت فاؤهما ؛ إتباعًا لكسرة عينهما . وقرأ الحسن : ﴿ فإذا حِبالهم وَعُصِيُّهُم ﴾ [طه/٦٦] ، بضم العين ، حيث وقع ردًا إلى أصله ، فالياء الثانية المدغم فيها [٣٤٨] هي ألف « عصا ، و : قفا » ، وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو « فُعُول » وهي حرف زائد .

السبب (**الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤوّل عند إسناده إلى التاء**) المثناة فوق (**إلى قولك : فِلْتُ ، بكسر الفاء**) ، وحذف العين ، (**سواء كانت تلك الألف**) المبدلة من عين الفعل (**منقلبة عن ياء**) مفتوحة ، أو مكسورة .

فالأول (**نحو : باع ، وكال ، و**) الثاني نحو : (**هاب . أم عن واو مكسورة ، كـ : خاف ، وكاد ، ومات**) ، فإنك تقول فيها إذا أسندتها إلى تاء الضمير : « بِعْتُ وكِلْتُ وهِبْتُ وخِفْتُ وكِدْتُ » ، بكسر الفاء في لغة الجميع ، و« مِتُّ » (**في لغة من قال : مِتُّ ، بالكسر**) في الْميم ، بحذف عين الفعل ، فيصير في اللفظ على وزن « فِلْتُ » والأصل « فَعِلْتُ » بكسر العين ، إما بطريق الإمالة كما في : « هِبْتُ وخِفْتُ وكِدْتُ ومِتُّ » ،

---

(١) في « ب » : (أضافوها) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

وإما بطريق التحويل كما في « بِـعْتُ ، وكِلْتُ » ، فإن أصـل حركـة عينيـهما الفتـح ، ثـم نقلا إلى « فَعِل » ، بكسر العين ، ثم تنقل الكسـرة في الجميع إلى فـاء الكلمـة ، وتحـذف العين لالتقاء الساكنين . وقيل في يائي العين المفتوح : لا تحويل ، ولكن لَمَّا حذفـت العـين حرّكت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، فهذه وما أشـبهها يُمـال لِمـا ذكرنـا (**بخلاف**) المنقلبة عن واو مفتوحة (**نحو : قال ، و**) عن [٢٧٨/ب] واو مضمومة ، نحـو : (**طال**) في لغة الجميع ، (**ومات ، في لغة الضـــم**) ، فـهذه لا تُمـال ، لأنـك تقـول إذا أسندتها إلى تاء الضمـير : « قُلْتُ وطُلْتُ ومُـتُّ » بضـم الفـاء فيـهن . أمـا : « قلـت » فبالتحويل ، وأما « طلت ، ومت » فعلى الأصل ، وتبين أن « مات » تُمال في لغة الكسـر ، ولا تُمال في لغة الضم .

السبب (**الرابع : وقوع الألف قبل الياء**) المفتوحة متصلة (كـ : **بايَعْتُهُ وسايَرْتُهُ**) ، ذكره ابن الدهان ، ومثَّله بآية . (**وقد أهمله الناظم**) في النظم ، وسيبويه ، (**والأكثرون**) ، وذكره في التسهيل فقال[1] : أو متقدِّمة على ياء تليها .

السبب (**الخامس : وقوعها**) ، أي الألف ، (**بعد الياء**) حل كونها (**متصلة**) بها من غير حاجز بينهما (كـ : **بَيَان**) بتخفيف الياء ، و« كَيَّال ، وبَيَّـاع » بتشـديدهما إلا أن الإمالة مع التشـديد أقـوى لتكـرّر السـبب ، (**أو منفصلة**) عنها (**بحرف واحد** كـ : **شيبان**) علمًا من « الشَّيْب » ، (**و : جادت يداه**) ، والأول أقوى ، لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحرّكة لقربها من حيّز المدّ ، (**أو**) منفصلة عنها (**بحرفين أحدهما**) ، وعبارة التسهيل[2] ثانيهما ، (**الهاء نحو : دخلت**) هندٌ (**بيتها**) ، وشرطه ألا يفصـل بـين الياء والهاء بحرف مضموم نحو : « هندٌ اتَّسَعَ بيتُها » ، قاله الموضح في الحواشي .

السبب (**السادس : وقوع الألف قبل الكسرة**) متصلة (**نحو : عالِم وكاتِب**) .

السبب (**السابع : وقوعها**) أي الألف (**بعدها**) أي الكسرة (**منفصلة**) : منها (**إما بحرف**) واحد ، (**نحو : كتاب ، وسـلاح**) فالفـاصل بـين الكسـرة والألف في الأول التاء ، وفي الثاني اللام .

(**أو**) منفصلة (**بحرفين**) كلاهما متحرك ، (**وأحدهما**) وهو الثاني (**هـاء**) ، وأولهما غير مضموم فيمال ، (**نحو : يريدُ أنْ يضرِبَها**) دون « هو يضربُها » .

---

(١) التسهيل ص ٣٢٥ .

(٢) التسهيل ص ٣٢٥ .

(**أو**) منفصلة بحرفين أولهما (**ساكن**) فيمال (**نحـو : شِـمْلال**) ، بالشين المعجمة ، وهي الناقة الخفيفة ، (**وسِرْدَاح**) ، بمهملات ، وهـي الناقـة [٢٨٨/أ] العظيمـة ، دون « رأيت عنبًا » . إلا على وجه شاذّ .

(**أو**) منفصلة (**بهذين**) الحرفين الساكن فالمتحرّك ، (**وبالهاء نحو : درْهَماك**) ، وهذا ساقط من أصل التسهيل ، وفيه فصل بثلاثة أحرف ، ساكن وهاء وغيرهما .

وذكر ابن الحاجب وغيره أن إمالة ذلـك شـاذة[١] ، وهـو ظـاهر ، لأن أقـل درجـة الساكن والهاء أن ينزّلا منزلة حرف واحد محرّك غير هاء ، وذلك لا إمالة معـه ، ولَـم يذكـر الفارسي في الإيضاح أن إمالة « دِرْهَمان » بالنون شاذّة ، مع تنصيصه على الإمالة للكسـرة السابقة أعني لا لكسرة نون التثنية ، فلذلك مثلّ بـه الموضّح مضافًا للكـاف تبعًـا لقـول الناظم :

٩٠٥ـ . . . . فَدِرْهَمَـاكَ مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّ

السبب (**الثامن : إرادة**[٢] **التناسب**) ، إذا لَم يوجد سـبب غيرهـا ، وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

٩١١ـ وَقَـدْ أمَـالُوا لِتَنَاسُـبٍ بِـلاَ دَاعٍ سِـوَاهُ كَعِمَـادًا وَتَـلا

(**وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها** ، **أو**) وقعت (**في كلمـة**) أخـرى قـد (**قاربتها ، قد أميلتا**) أي الألفان (**لسبب**) من الأسباب المتقدمة .

(**فالأول**) وهو الذي وقعت فيه الألـف بعـد ألـف في كلمتـها ، وقـد أميلـت الألف الأولى لسبب (كـ : **رأيت عمادًا** ، و : **قرأت كتابًا**) ، فإن الألف الأولى[٣] فيـهما قد أميلت لسبب ، وهو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد [٣٤٩] فصل بينـهما حـرف واحـد ، وهو الميم في المثال الأول ، والتاء في المثال[٣] الثاني ، فتمال الألف الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الألف الأولى .

(**والثاني**) : وهو ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى ، وقد أميلت لسبب ،(**كقراءة أبي عمرو والأخوين : ﴿ وَالضُّحَى ﴾** [الضحى/١] **بالإمالة**[٤] **مع أن ألفها**) منقلبة [٢٨٨/ب] (**عن واو « الضَّحْوة » لِمناسبة : ﴿ سَجَى ﴾** [الضحى/٢] ، و : **﴿ قَلَى ﴾** [الضحى/٣] ، **وما بعدهما**) ، فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض منهم .

(١) شرح الشافية للرضي ٤/٣ .
(٢) في « ط » : (من أراد) مكان (الإرادة) .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٤٠ ، والنشر ٣٧/٢ .

والحاصل من إرادة التناسب أن الألف الممالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها ، أو آتية بعدها ، فإن كانت سابقة عليها فتمال كما في « عِمادًا » فتمال الألف الأولى لكسرة العين ، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الممالة ، وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا .

فإن وقع في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل ، فـ « الضحى » تمال لمناسبة ما بعده ، وإن لَم يكن في الفواصل فلا تمال ، ولذلك إذا مالوا فتحة « بِمَجَادَر » لكسر رائه لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا في كلمتين .

(**وأما الْموانع**) لأسباب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (**فثمانية أيضًا**) كعدد الأسباب (**وهي**) :

(**الراء**) غير المكسورة ، (**وأحرف الاستعلاء السبعة وهي : الخاء ، والغين ؛ المعجمتان ؛ والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف**) .

وإنَّمَا منعت المستعلية الإمالة طلبًا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبًا له لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك ، فلو أميلت الألف في « صاعد » لانحدرت بعد إصعاد ، ولو أملتها في « هابط » لصعدت بعد انحدار ، وكلاهما شاق ، ولكن الثاني أشق ، فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعًا كما سيجيء .

وأما الراء وإن لَم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة ، فشبهت بالمستعلية لتكرر الذي فيها ، بل قيل ، هو أشد مانعًا ، (**وشرط المنع بالراء أمران**) :

أحدهما : (**كونها غير مكسورة . و**) الثاني : (**اتصالها بالألف ، إما قبلها**) .

ولا تكون إلا مفتوحة (**نحو : فِرَاش ، ورَاشِد**) ، فالراء منعت السبب المتقدم [٢٨٩/أ] في الأول ، والمتأخر في الثاني ، (**أو بعدها**) ، وتكون مضمومة ومفتوحة (**نحو : هذا حِمَار ، ورأيت حِمَارًا**) ، وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء ، (**وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف**) واحد (**نحو : هذا كافر ، كالمتصلة**) في منع الإمالة .

(**وشرط**) المنع بحرف (**الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها**) أي بالألف (**نحو : صالح وضامن وطالب وظالِم وغالب وخالد وقاسم ، أو منفصل بحرف**) واحد (**نحو : غنائم**) ، لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل .

(**إلا إن كان**) حرف الاستعلاء (**مكسورًا نحو : طِلاب وغِلاب**) من المتصل ، (**وخِيام ، وصِيام**) من المنفصل بحرف ، (**فإن أهل الإمالة يُميلونه**) ، لأن حرف

الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة، لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف، فمناسبة صوت الألف للكسرة أولى، بخلاف ما إذا كان مفتوحًا، فإن الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الإمالة.

(**وكذلك**) حرف الاستعلاء (**الساكن بعد كسرة نحو : مِصباح وإصلاح ومِطواع ومِقلات**) بالقاف والتاء الفوقانية، (**وهي التي لا يعيش لها ولد**)، فإنه لا يمنع الإمالة أيضًا، لأن الكسرة لِما جاورته، وهو ساكن، قدت أنها اتصلت [٣٥٠] به فنزل ذلك منزلة المكسور. (**ومن العرب من لا ينْزل هذا**) الساكن (**منْزلة المكسور**)، ويجعله مانعًا من الإمالة.

(**وشرط**) حرف الاستعلاء (**الْمؤخر عنها**)، أي عن الألف (**كونه** :

إما متصلاً بالألف كـ : **ساخر**) بالْخاء الْمعجمة، (**وحاطب وحاظل**) بالْحاء الْمهملة فيهما، (**وناقف**).

(**أو منفصلاً**) من الألف (**بِحرف**) واحد (كـ : **فافق ونافخ وناعق وبالغ**).

(**أو**) منفصلاً من الألف بحرفين (كـ : **مواثيق ومناشيط، وبعضهم يُميل هذا**) المفعول بحرفين (**لتراخي الاستعلاء**).

والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم، ولذلك قيّد المتقدم بأن لا يكون مكسورًا، ولا ساكنًا بعد مكسور، ولا مفصولاً(١) بحرفين، وأطلق في المتأخر، وسبب ذلك أن التّصعّد بعد التّسفّل أصعب عندهم من التّسفّل بعد التّصعّد، كما أن التّسفّل بعد التّصعّد أسهل من العكس.

(**وشرط الإمالة التي يكفّها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة**) كـ « خاف »، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، (**ولا ياء مقدرة**) كـ « طاب »، فإن منقلبة عن ياء، فسبب إمالة ألف « خاف » الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الألف، وسبب إمالة ألف(٢) « طاب » الياء المقدرة المنقلبة ألفًا.

فكسرة « خاف »، وياء « طاب » مقدرة في ألفيهما، (**فإن السبب المقدر هنا**) وهي الكسرة والياء (**لكونه موجودًا في نفس الألف**) المنقلبة عن الواو المكسورة، أو عن الياء (**أقوى من**) السبب (**الظاهر**) في اللفظ، وهو الكسرة والياء الْملفوظ بهما،

(١) في « ب » : (منفصلاً).

(٢) سقط من « ب ».

(**لأنه**) أي السبب الظاهر (**إما متقدم عليها**) ، أي على الألف نحو : « كتاب ، وبيان » (**أو متأخر عنها**) نحو : « عالِم ، وبائِع » .

والكائن في نفس الألف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها ، (**فمن ثم أميل نحو : خاف ، وطاب**) مع تقدم حرف الاستعلاء ، (**و : حاق ، وزاغ**) مع تأخره ، لأن السبب مقدر في نفس الألف ، بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف كما في « جادٌّ » من جدَّ في الأمر ، و« جوادّ » جمع « جادة » ، وأصلهما « جادِد ، وجوادِد » فأدغم لاجتماع المثلين ، فلا تكون كالكسرة الملفوظة ، فلا تجوز الإمالة على الأفصح .

وبعضهم أجاز [٢٩٠/أ] إمالته اعتدادًا بالكسر المقدرة كما في « خاف[١] » ، ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفّه لأن السبب المقدر متأخر عن الألف .

(**مسألة : ويؤثر مانع الإمالة ؛ وإن كان منفصلاً**) في كلمة أخرى مستقلة بنفسها ؛ كما لو كانا في كلمة واحدة ، وهذا المنفصل تارة يكون متصلاً بالألف من غير حاجز نحو : « مِنَّا قَاسِم » فلا يمال لاتّصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت[٢] ، فهذا مثل قولك : « بفاضِل[٣] » .

وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو : « مِنَّا فَضْل ، وبِمَال قَاسِم » ، فهذا مثل قولك : « بِنَاعِق » وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو : « بيدها سَوْط » ، فهذا مثل قولك : « مَنَاشِيْط » قاله الشاطبي .

(**ولا يؤثر[٤] سببها**) أي الإمالة (**إلا متصلاً**) في كلمة واحدة ، والفرق أن المانع أقوى من السبب ، (**فلا يمال نحو : أتى قاسم ، لوجود القاف**) المستعلية ، وإن كانت منفصلة عن الألف في كلمة أخرى ، (**ولا يمال**) نحو (**لزيد مال ، لانفصال السبب**) لأن الألف في كلمة أخرى . (**هذا ملخص كلام الناظم**) في شرح الكافية[٥] ، (**وابنه**) في شرح الخلاصة[٦] .

(١) الكتاب ١٣٢/٤ ، والارتشاف ٢٤٠/١ .
(٢) في « ب » : (أدرج) .
(٣) في « ط » : (مررت بفاضل) .
(٤) في « ب » : (يؤخر) .
(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤ .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٨٠ .

(**وعليهما اعتراض من وجهين**) :

(**أحدهما**) : في التمثيل ، وثانيهما في الحكم ، وذلك (**أنهما مثَّلا بـ : أتى قاسم ، مع اعترافهما بأن الياء المقدرة**) في « أتى » المنقلبة[١] عنها الألف (**لا يؤثر فيها المانع**) لِما تقرر من[٢] أن شرط الإمالة التي يكفّها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة ،(**والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لَم يؤثر**) ، فما بالك[٣] مع انفصاله ،(**والمثال الجيد**) السالِم من الطعن (**كتاب قاسم**) ، فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة ، فيكفّها المانع وإن [٢٩٠/ب] كان منفصلاً .

(**و**) الاعتراض (**الثاني أن نصوص النحويين**) كابن عصفور ، وغيره (**مخالفة لِما ذكرا من الحكمين**) المذكورين وهما ، يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلاً ، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً .

(**قال ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة ما نصه[٤] : وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو : « لزيد مال » ، إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى ، وقال أيضًا[٤] : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لَم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو : « بِمال قاسم » ، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو : « أراد أن يضربها قبل » انتهى**) .

يعني لا تمال الألف ، لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الإمالة وإن انفصلت ، وهذا النص بحرفه في الحكمين [٣٥١] ، وقع في شرح الجزولية لأبي عبد الله محمد النّفْزي ، بالنون والفاء والزاي .

(**ولولا ما في شرح الكافية**) من قوله[٥] : وأن سبب المانع قد يؤثر منفصلاً ، فيقال : « أتى أحمد » ، بالإمالة ، و« أتى قاسم » بترك الإمالة ، (**لحملت قوله في النظم**) للخلاصة والكافية :

٩١٠ـ .... (**وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ**)

(١) في « ب » : (المنقلب) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (ذلك) .

(٤) المقرب ٣٢١/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤ .

(**على هاتين الصورتين**) المذكورتين في كلام ابن عصفور ، والنّقْزي ، وهما ما أميل للكسرة العارضة ، وما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر (**لإشعار**(١) **قد يفعل**) من قول الناظم :

٩١٠ـ . . . . وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

(**في عرف المصنفين بالتقليل**) . وإنَّمَا أثر المانع منفصلاً ، ولَم يؤثر السبب إلا متصلاً لأن ترك [٢٩١/أ] الإمالة هو الأصل ، فيصار إليه بأدنى سبب ، ولَم يخرج عنه إلا لسبب محقق .

(**وأما مانع الْمانع**) للإمالة (**فهو الراء الْمكسورة الْمجاورة**) للألف(٢) ، (**فإنَّها تَمنع**) الْحرف (**الْمُستعلي ، و**) تَمنع (**الراء أن يَمنعا**) الإمالة ، لأن الراء من شأنها التكرار ، فكأن الحرف فيها في تقدير حرفين ، وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين ، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع ، والأخرى سبب الإمالة .

(**ولِهذا أميل** : ﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ [البقرة/٧] ، و : ﴿ **إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ** ﴾ [التوبة/٤٠] **مع وجود الصاد**) في الأول ، (**والغين**) في الثاني .

(**و**) أميل (﴿ **إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ** ﴾ [المطففين/١٨] **مع وجود الراء المفتوحة**) قبل الألف .

(**و**) أميل : (﴿ **دَارُ الْقَرَارِ** ﴾ [غافر/٣٩] **مع وجودهما**) أي القاف المستعلية والراء المفتوحة ، لأن كلاً من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الإمالة ، والراء المكسورة في ذلك كله متصلة .

(**وبعضهم**) أي العرب (**يجعل المنفصلة**) من الألف (**بحرف كالمتصلة**) في كونها تمنع المانع . (**سمع سيبويه الإمالة في قوله**) ، وهو سماعة النعامي يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر : [من الطويل]

٩٣٧ـ (**عَسَى اللهُ يُغْنِيْ عَنْ بِلاَدِ بْنِ قَادِرِ**) بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوْبِ

بإمالة « قادر » مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بالدال .

---

(١) في « ب » : (لإشغال) .

(٢) سقط من « ط » .

٩٣٧- البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٧٦ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، والكتاب ١٣٩/٤ ، ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢، ولسان العرب ٥٥/١٥ (عسا) ، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٨/٤ ، والارتشاف ٣٠٦/٣ ، وشرح الأشموني ٧٧١/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، واللمع ص ٣٣٣ ، والمقتضب ٤٨/٣ ، ٦٩ .

(فصـــــــــــــــل)

(تُمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وشرطها أن لا تكون) الفتحة (في حرف ولا في اسم يشبهه[١]) ، لأن الإمالة نوع من التصرف ، وهو لا يدخل في الحرف ولا في ما أشبهه إلا ما يستثنى .

(فلا تُمال : إلا) بكسر الْهمزة والتشديد (لأجل الكســرة) الـتي هـي مـن أسباب الإمالة .

(ولا) تُمال (نحو « على » للرجوع إلى الياء نحو : عليك ، وعليـه) ، وهـو من [٢٩١/ب] أسباب الإمالة .

(ولا) تمال (إلى ، لاجتماع الأمرين) وهما الكسرة والرجوع إلى الياء (فيها) في نحو : « إليك ، وإليه » .

وإنَّمَا امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضـي[٢] لهـا لكونها حروفًا ، فلو سميت بشيء منها ؛ وإن كـانت ألفـه رابعـة كــ « إلا » ؛ أملتـها ، لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء ، وإن كانت ثالثة كـ « على ، وإلى » لَـم تجز إمالتها ، لأن التسمية تجعل الألف من بنات الواو ، لأن بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما : « علوان ، وألوان » ، قاله الجاربردي[٣] .

(ويستثنى من ذلك) أي من[٤] المشبه للحرف (هـــا) للغائبـة ، (و : نـــا) للمتكلم المعظم نفسه ، أو ومعه غيره (خاصة ، فإنَّهم طردوا الإمالـــة فيـــهما) لكـثرة استعمالها إذا كان قبلهما كسرة أو ياء ، (فقالوا : مَرَّ بِنَا وبِهَا ، و : نظر إلينـــا وإليـــها) بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفعولة بحرف فلذلك كررهما مرتين .

---

(١) في « ب » : (شبيه) .

(٢) في « ب » : (المفضي) .

(٣) شرح الشافية ٣٨٤/٢ .

(٤) سقط من « ط » .

(وأما إمالتهم : أنَّى [٣٥٢] ومَتَى) من الأسماء المبنية ، **(وبَلَى)** من أحرف الجواب **(و : لا)** النافية **(في قولهم : افعل هذا إما لا ، فشاذ من وجهين : عدم التمكن)** لكونها مبنية ، **(وانتفاء السبب)** الْمُجوز[1] للإمالة ، لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن ياء ، ولا ترجع إلى الياء ، ولا قبلها كسرة ، والذي سهل إمالتها نيابتها عن الجمل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها .

(و) الْحرف **(الثاني)** من الأحرف الثلاثة التي تُمال الفتحة [١٩٢/أ] قبلها ، **(الراء بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة في غير ياء)** مثناة تحتانية ، **(وكونهما)** أي الفتحة والراء **(متصلتين)** من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ، ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف مستعل نحو : « مِنَ الْمَطَر » ، أو في راء نحو : « بشَرَرَ » ، أو في غيرهما ، **(نحو : ﴿ مِنَ الْكِبَرِ ﴾ [مريم/ ٨] ، أو منفصلتين بساكن غير ياء)** مثناة تحتانية **(نحو : مِنْ عُمَر)** . وزاد المرادي[2] : أو بمكسور نحو : « أشِر » **(بخلاف : أعوذ بالله من الغِيَر ، ومن قبح السِّيَرْ)** لأن الفتحة فيهما على الياء ، نص على ذلك سيبويه[3] .

(و) بخلاف : **(مِنْ غَيْرِكَ)** ، لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ، ويشترط أيضًا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو : « مِنَ الْمَشْرِق » ، فإنه مانع من الإمالة ، نص على ذلك سيبويه أيضًا[4] .

ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء ، لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها ، فيمال نحو : « مِنَ الضَّرَر » ، قال المرادي[5] : والتَّحرير أن يقال : تُمال كل فتحة في غير ياء قبل راء مكسورة ؛ متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء ، وليس بعد الراء حرف استعلاء ، انتهى .

(واشتراط الناظم) في النظم **(تطرف الراء مردود بنص سيبويه[5] على إمالتهم فتحة الطاء من قولك : رأيت خَبْطَ رِيَاح)** بكسر الراء . وذكر غيره يجوز إمالة فتحة الغين في نحو : « الغَرِد[6] » ، والراء في ذلك ليست متطرفة . ولعله إنَّمَا خص الطّرف لكثرة ذلك فيه .

---

(١) سقط من « ب » .
(٢) شرح المرادي ٥/٢٠٤ .
(٣) الكتاب ٤/١٤٣ .
(٤) الكتاب ٤/١٤٤ .
(٥) شرح المرادي ٥/٢٠٥ .
(٦) في « ب » : (الغرض) .

(و) الحرف (**الثالث**) من الأحرف الثلاثة التي تُمل الفتحة قبلها (**هاء التأنيث ، وإنَّمَا يكون هذا**) الحكم ، وهو إمالة الفتحة قبل الهاء (**فِي الوقف خاصة كـ : رَحْمَةْ ونِعْمَةْ**) ، وإنَّمَا أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لَم تكن من أسباب الإمالة (**لأنَّهم شبهوا هاء التأنيث [٢٩٢/ب] بألفه**) ، أي بألف التأنيث الْمقصورة ، (**لاتفاقهما فِي الْمخرج**) ، وهو أقصى الْحلق ، (و) في (**الْمعنَى**) ، وهو الدلالة على التأنيث ، (**والزيادة**) على أصول الكلمة (**والتطرف**) في آخر الكلمة ،(**والاختصاص بالأسْمَاء**) الجامدة والمشتقة .

ولا فرق في ذلك بين هاء التأنيث وهاء المبالغة ، (**وعن الكسائي إمالة**) الفتحة قبل (**هاء السكت أيضًا**) لشبهها بهاء التأنيث في الوقف والخط (**نَحو : ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾** [الحاقة / ١٩] ، **والصحيح الْمنع خلافًا لثعلب ، وابن الأنباري**) ، فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها[١] . وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي[١] ، وفي غالب النسخ : وفاقًا لثعلب وابن الأنباري ، وليس بصواب كما بيّنّا .

(١) النشر ١٤٢/٢ ، والكشاف ١٥٣/٤ .

(هذا باب التَّـــصريف)

(وهو) في اللغة (**تغيير**) مطلق ، وفي الصناعة تغيير خاص (**في بنية الكلمـــة لغرض معنوي ، أو لفظي**) ، فالتغيير جنس ، وبإضافتـه إلى البنيـة ، وهـي الصيغـة خـرج النحو ، فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض [٣٥٣] اللاحقة للكلمة مـن فاعليـة ، ومفعولية ، وإضافة غيرها ، وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف .

(فـــ) التغيير (**الأول**) المعنوي (**كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع**) المصحح ، وذلك بتحويل زيد ؛ مثلاً ؛ إلى زيدان ، وزيدون ، (**وتغيير الْمصدر إلَى الفعل والوصف**) ، وذلك بتحويـل الضَّـرْب ؛ مثـلاً ؛ إلى ضَـرَبَ وضَـرَّبَ ؛ بالتشـديد ؛ للمبالغـة في الفعـل ، واضْطِـرَاب لوجـود الحركـة مـع الفعـل ، ويَضْـرِب ، واضْـرِب ، وضَـارِب ، ومَضْـرُوب ، وكـ : ضَرَّاب ، ومِضْرَاب ، وضَرُوب ، وضَرِيْب ، وضَرِب للمبالغة في الوصف .

(و) التغيير (**الثاني**) اللفظي (**كتغيير : قَوَلَ**) من الأجوف ، (**وغَزَوَ**) من الناقص (**إلى : قَالَ ، وغَزَا**) بقلب حرف العلة ألفًا لتحركه وانفتاح مـا قبلـه ، **[٢٩٣/أ]** والإبـدال في « أُقِّتَـتْ » ، والحـذف في « قُـلْ » ، والإدغـام في « رَدَّ » ، ولشـــبه التصغـير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معـه ، وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف ، وهو الأولى .

(**ولهذين التغييرين**) للغرضين الْمذكورين (**أحكام : كالصحة**) : وهي إقرار الْحرف على وضعه الأصلي كالياء في « بياض ، وأبيض » ، والواو في « سواد ، وأسود » .

(**والإعلال**) : وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في « بان ، وأبان ، ومُوقِن ، وبائِع » ، وقلب الواو في « قام ، وأقام ، وقِيَام » ، وشبه ذلك كقلب أحد الأصول من محله إلى محل آخر كـ « أيْنُق » جمع ناقة ، و« حادي » .

(**وتسمى**) معرفة (**تلك الأحكام علم التصريف**) ، وإنَّمَا سُمِّي هذا العلم تصريفًا لِمَا فيه من التقلب ، يقال : صرفت الرجل في أمري إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب . وصروف الدهر : تقلباته وتحولاته من حال إلى حال .

فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلّقه ، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية كما تقدم في الغرضين ، فهو من باب تسمية الشيء ، باسم متعلقه .

وموضوعه الأسْمَاء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية . فلا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية [٣٥٤] كـ : إبراهيم ، وإسماعيل ، كما قال ابن جنّي[١] ، وإن كانت متمكنة ، لأن التصريف من خصائص لغة العرب .

(**ولا يدخل التصريف في الْحروف**) ، لأنها مَجهولة الأصل ، موضوعة وضع الأصوات ، لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفه اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة .

(**ولا**) يدخل التصريف (**فيما أشبهها**) ، أي أشبه الحروف ، (**وهي الأسْماء المتوغلة فِي البناء**) كالضمائر ، وأسْماء الاستفهام ، (**والأفعال الجامدة**) وهي التي لَم تَختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة ، نَحو « نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ » ، لأنها أشبهت الْحروف في الجمود .

وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه ، فمن ذلك مجيء الحذف في « سوف » ، والإبدال في حاء « حتى » عينًا ، وهمزة « إن » هاءً ، والحذف والإبدال في « لَعَلّ » والتصغير[٢] في « ذا ، والذي » وفروعهما ، والإبدال في لام « عسى » ، والحذف في عين « ليس » عند اتصال تاء الفاعل .

(**فلذلك**) أي لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف ، ولا ما أشبهها من الأسْماء

(١) المنصف ٣/١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) في « ب » : (التغيير) .

والأفعال ، (**لا يدخل فيما كان**) من الأسْماء موضوعًا (**على حرف**) واحد (**أو**) على (**حرفين ، إذ لا يكون كذلك**) في الوضع على أو حرفين (**إلا الْحرف كباء الجر ولامه**) فإنهما موضوعان على حرف واحد ، (**وقد ، وبل**) ، فإنهما موضوعان على حرفين ، (**وما أشبه الْحرف ، كتاء : قمت**) فإنها موضوعة على حرف واحد ، (**ونا [من]**[1] **: قمنا**) فإنها موضوعة على حرفين .

وهذا الحكم معلوم مما تقدم ، من أن التصريف لا يدخل المبنيّات ، ولكن ذكر توطئة وتَمهيدًا لقوله : (**وأما ما وضع**) في الأصل (**على أكثر من حرفين ثُم حذف بعضه**) لعارض (**فيدخله التصريف**) نظرًا إلى أصل وضعه (**نحو : يد ، ودم**) بحذف لامهما (**في الأسْماء ، ونحو : قِ زيدًا**) بحذف فائه ولامه (**وقُمْ ، وبِعْ**) بحذف عينهما (**في الأفعال**) ، وقس على ذلك .

(١) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٤/٣٦٠ .

(فصـــــــــــــــل)

(**ينقسم الاسم إلى مُجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي كـ: رجل**) لأنه [٢٩٤/أ] يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به، والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركًا، والموقوف عليه ساكنًا، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما، فإن قيل: المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركًا أو ساكنًا، وأيًّا ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أجيب، بأنه لَمَّا جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي. (**وغايته الْخماسي كـ «سَفَرْجَل»**. **و[ما]**[1] **بينهما**) أي بين الثلاثي والخماسي (**الرباعي كـ: جعفر**). ولم يجوزوا سداسيًّا لئلا يتوهم أنه كلمتان، (**وإلى مزيد فيه**)، وأقله أربعة كـ « قِتَال »، (**وغايته سبعة كـ: اسْتِخْرَاج**)، وبينهما ذو الخمسة كـ « إكْرَام »، وذو الستة كـ « إنْطِلاق »، (**وأمثلته كثيرة**)، بلغت (**في قول سيبويه**) ثلاثمئة مثال وثمانية أمثلة، وزاد الزبيدي عليه نيفًا وثمانين مثالاً، وذكرها (**لا يليق بهذا المختصر**)، فلا نشتغل بها رومًا للاختصار، بل نذكر أماكن الزيادة حفظًا للضبط، وتقليلاً للانتشار، فنقول: الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثًا وأربعًا، ومواضعها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو: « أجْدَل »، وما بين الفاء والعين نحو: « كَاهِل » وما بين العين واللام نحو: « غزال »، وما بعد اللام نحو: « علقى ».

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو: « أجادل »، وبينهما العين نحو: « عَاقُول »، وبينهما اللام نحو: « قصَيْرى »، وبينهما [٢٩٤/ب] الفاء والعين نحو: « إعصار »، وبينهما العين واللام نحو « خَيْزَلَى »، وبينهما الفاء والعين واللام نحو: « اجْفَلَى ».

والمجتمعتان قبل الفاء نحو: « مُنْطَلِق »، وبين الفاء والعين نحو: « حواجز »، وبين العين واللام نحو: « خُطَّاف »، وبعد اللام نحو: « عِلْبَاء ».

---

(١) إضافة من « ط »، وأوضح المسالك ٤/٣٦٠.

والثلاث المتفرقات نحو : « تَمَاثِيْل » ، والمجتمعة قبل الفاء نحو : « مُسْتَخْرِج » ، وبين العين واللام نحو : « سَلالِيم » ، وبعد اللام نحو : « عُنْفُوَان » واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو : « أفْعُوَان » .

والأربعة نحو : « إِشْهِيْبَاب » [٣٥٥] مصدر « إِشْهَابَّ » .

(**وأبنية الثلاثي**) الْمجرد (**أحد عشر بناء ، والقسمة**) العقلية (**تقتضي**) أن تكون (**اثني عشر**) بناء ، وذلك (**لأن**) الحرف (**الأول واجب الحركة**) لأنه مبتدأ به ، والابتداء بالساكن متعذر ، فأحواله ثلاثة ، (**والحركات**) الخالصة (**ثلاث**) : الفتحة والكسرة والضمة ، (**و**) الْحرف (**الثاني يكون متحركًا وساكنًا**) ، فأحواله أربعة : (**فإذا ضربت ثلاثة أحوال**) الحرف (**الأول في أربعة أحوال**) الحرف (**الثاني خرج من ذلك اثنا عشر**) بناء ، وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة ، لأنه حرف إعرابها .

(**وأمثلتها**) في الاسم والصفة : (**فَلْس**) ، سهل ؛ بفتح أوله وسكون ثانيه . (**فَرَس**) ، بَطَل ؛ بفتحتين . (**كَتِف**) ، حَذِر ؛ بفتحة فكسرة . (**عَضُد**) ، طمع ؛ بفتحة وضمة . (**حِبْر**) ، نِكْس ؛ بكسرة فسكون . (**عِنَب**) ، زِيَم ؛ أي متفرق ؛ بكسرة ففتحة . (**إِبِل**) ، بِلِز ؛ بكسرتين . (**قُفْل**) ، حُلْو ؛ بضمة فسكون . (**صُرَد**) ، حُطَم ؛ بضمة ففتحة . (**دُئِل**) ؛ بضمة فكسرة . (**عُنُق**) ، جُنُب ؛ بضمتين .

فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعة في العين ، ثم بالمكسور مع الثلاثة ، ثم بالمضموم مع [٢٩٥/أ] الأربعة .

(**والمهمل منها : فِعُل**) بكسر أوله وضم ثانيه ، لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، لأن الكسرة ثقيلة ، والضمة أثقل منها .

(**وأما قراءة أبي السَّمَّال**) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام : (**﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ ﴾** [الذاريات/٧] **بكسر الحاء وضم الباء**[١]) ، ونسبها أبو الفتح ابن جنّيّ في المحتسب[٢] لأبي مالك الغفاري .

(**فقيل : لم تثبت**) هذه القراءة ، (**و**) على تقدير ثبوتها (**قيل : أتبع الحاء**) من : الحبك (**للتاء من : ذات**) في الكسر ، (**والأصل : « حُبُك » بضمتين**) ، فكسر الحاء

(١) لم تنسب هذه القراءة إلى أبي السمال ، بل نسبت إلى أبي مالك الغفاري والحسن ، أما القراءة المنسوبة إلى أبي السمال فهي « الْحُبْك » ، وكذلك قرأها أبو عمرو وابن عباس والحسن وأبو مالك الغفاري وأبو حيوة وابن أبي عبلة ونعيم . انظر البحر المحيط ١٣٤/٨ ، والمحتسب ٢٨٦/٢ .

(٢) المحتسب ٢٨٦/٢ .

إتباعًا لكسر التاء قبلها، ولم يعتدّ باللام الساكنة، لأن الساكن غير حاجز حصين، كما أتبع من قرأ: ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ [الفاتحة/٢] بضم اللام إتباعًا لضم الدال قبلها[١].

(**وقيل**) : لا إتباع[٢]، وإنَّمَا الكسر (**على التداخل في حرفي الكلمة إذ يقال** : « **حُبُك**[٣] » **بضمتين** ، و« **حِبِك**[٤] » **بكسرتين**) ، فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة، فأخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء، ومن لغة الضمتين ضم الباء.

واعترض[٥] بأن التداخل إنَّمَا يكون بين حرفي كلمتين، لا بين حرفي كلمة واحدة، ووجهه الجاربردي[٦] بأنه لَمَّا تلفظ بالحاء المكسورة من[٧] اللغة الأولى غفل عنها، وتلفظ بالباء المضمومة [٧]من اللغة الثانية.

وقال ابن جنّي[٨] : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، ورده ابن مالك في شرح الكافية[٩]. والْحُبُك: تكسر كل شيء، كالرمل والماء، إذا مرت بهما الريح.

(**وزعم قوم إهمال : فُعِل**) بضم الفاء وكسر العين [٢٩٥/ب] (**أيضًا**) ، لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر، (**وأجابوا عن : دُئِل**) ، اسم دويبة، سميت به قبيلة من بني كنانة، (**و : رُئِم**) بضم الراء وكسر الهمزة، اسم جنس للإست، (**بأنّهما**) من أصول الأسماء، وإنَّمَا هما (**منقولان من الفعل**) المبني للمفعول.

واعترض بأن ذلك ممكن في « الدُّئِل »، لأنه علم قبيلة، لا في « الرُّئِم »، لأنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الأجناس.

وأجيب بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل قد يجيء في أسماء الأجناس، فلا معنى للتوقف فيه.

---

(١) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، انظر معاني القرآن للفراء ٣/١، والكشاف ٨/١.

(٢) في « ب » : (إشباع).

(٣) كما في الرسم المصحفي.

(٤) هي قراءة أبي عمرو وأبي مالك الغفاري والحسن، انظر الإتحاف ص ٣٩٩، والمحتسب ٢٨٦/٢.

(٥) في « ب » : (واعترف).

(٦) شرح الشافية ٣٥/١.

(٧) في « ب » : (في).

(٨) المحتسب ٢٨٦/٢.

(٩) شرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤.

(**واحتج المثبتون**) لـ « فُعِل » في أصول الأسْماء[1] (**بـ : وُعِل**) بضم الواو وكسر العين المهملة (**لغة في : الوَعْل**) بفتح الواو ، حكاه الخليل ، فثبت بهذا أن « فُعِل » بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول ، بل هو قليل .

(**و**) على القولين ، فإنه (**إنَّمَا أهمل أو قل**) عند العرب (**لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول**) دائمًا على الأول ، وغالبًا على الثاني .

(**والرباعي المجرد**) خمسة أبنية :

(**مفتوح الأول والثالث**) ، اسْمًا (**كـ : جعفـــر**) ، وصفة كـ « سلهب » للرجل الطويل .

(**ومكسورهما ، اسْمًا كـ : زِبْرِج**) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء ، وبالجيم للذهب ، وصفة كـ «حِرْمِل » للمرأة الحمقاء .

(**ومضمومهما**) ، اسْمًا (**كـ : دُمْلُج**) بالجيم ، وصفة كـ « جُرْشُـع » للجمل العظيم . [٣٥٦]

(**ومكسور الأول مفتوح الثانِي**) ، اسْمًا (**كـ : فِطَحْل**) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان ، وزمن خروج نوح من السفينة ، وصفة كـ « سِبَطْر » للطويل .

(**ومكسور الأول ومفتوح الثالث**) ، اسْمًا (**كـ : درْهَم**) ، وهو معرب وإنَّمَا صح التمثيل به ، لأنه على زنة الوضع العربي ، وصفة كـ « هِجْرَع » للطويل .

قال الأصمعي[2] : ولا ثالث [٢٩٦/أ] لهمـا . وزِيْـدَ « ضِفْـدَع ، وصِنْـدَد ، وهِبْلَـع للأكول » . وقيل : الهاء زائدة .

(**وزاد الأخفش والكوفيون**[3] **مضموم الأول مفتوح الثالث كـ : جُخْـدَب**) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة ، وفتح الـدال المهملـة ، وهـو الجـراد الأخضـر الطويـل الرجلين كالجندب ، وقيل ، ذكر الجراد ، أو الجسم السمين من الإبل .

(**والْمختار**) عند جُمهور البصريين ؛ واستظهره في التسهيل ؛ (**أنه فرع من مضمومهما**) استثقالاً لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصني ، (**و**) لأنه (**لَم يسمع**) فتح الثالث (**في شيء**) من الرباعي (**إلا وسُمِع فيه الضم**) من غير عكس ، (**كـ : جُخْدُب وطُحْلُب**) للأخضر الذي يعلو الماء ، و« بُرْقُع » من الأسْماء ، (**وجُرْشُع**) بالجيم والراء ، والشين المعجمة والعين المهملة ، للعظيم من الْجِمَل ، ويقال للطويل .

(١) في « ب » : (أسماء الأصول) .
(٢) انظر شرح المرادي ٢٢٩/٥ .
(٣) انظر الارتشاف ٥٨/١ .

(**ولَم يسمع في : بُرْثُن**[1]) بضم الْموحدة وسكون الراء وضم الثاء الْمثلثة[2] فوق : أحد براثن الأسد ، وهو بمنزلة الظفر للإنسان ، (**وبُرْجُد**) بضم الْموحدة وسكون الراء وضم الْجيم وبالدال الْمهملة : لكساء مُخطط ، (**وعُرْفُط**) بضم العين الْمهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة : لشجر البادية ، (**إلا الضم**) بالرفع على النيابة عن فاعل « يُسْمِع » .

(**وللخماسي الْمجرد أربعة**) من الأبنية[3] ، (**أمثلتها**) :

مفتوح الأول والثاني والرابع اسْمًا : (**سَفَرْجَل**) ، وصفة : شَمَرْدَل للطويل ، وشَقَحْطَب للتيس الذي له أربعة قرون .

ومفتوح الأول والثالث ومكسور الرابع اسْمًا كـ « قَهبَلِس » لِحشفة الذكر ، وصفة نحو : (**جَحْمَرِش**) بفتح الْجيم وسكون الْمهملة وكسر الراء وبالشين الْمعجمة للعجوز المسنة ، قاله السيرافي ، وقيل : الأفعى العظيمة ، وقيل : لَم يأت هذا الوزن إلا صفة ، وأن « القَهْبَلِس » الْمرأة العظيمة .

ومكسور الأول مفتوح الثالث اسْمًا (**قِرْطَعْب**) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة : الشيء التافه الحقير ، يقال : ما عليه قرطعبة ، وصفة : جِرْدَحْل للجمل الضخم .

ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسْمًا نحو : « قُبَعْثِر » للأسد ، وصفة (**قُذَعْمِل**) بضم القاف وفتح الذال المعجمة ، وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم .

(**فجملة الأوزان المتفق عليها**) عند الجميع (**عشرون**) وزنًا ، أحد عشر للثلاثي : وخمسة للرباعي ، وأربعة للخماسي . وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقًا عليه ، إما لضعف القول بإهماله ، ولذا قال : وزعم قوم إهمال « فُعِل » ، وإما للتغليب .

وما ذكره من أصاله جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة[4] .

---

(١) في « أ » ، « ط » : (برتن) ؛ بالتاء ، والتصويب من أوضح المسالك ٣٦١/٤ .

(٢) في جميع النسخ : (المثناة) ، والتصويب من حاشية يس ٣٥٦/٢ .

(٣) في « ب » : (الأمثلة) .

(٤) الإنصاف ٧٩٣/٢ ، المسألة رقم ١١٤ .

فإن كان على أربعة كـ « جعفر » ففيه زيادة واحدة ، وهل هي الحرف الأخير أو ما قبله ، ذهب الفراء إلى الأول ، والكسائي إلى الثاني[1] .

وإن كان على خمسة أحرف كـ « سفرجل » ففيه زيادتان قاله الشاطبي .

(**وما خرج عما ذكرنا من الأسْمَاء العربية الوضع فهو مفرع عنها ، إما بزيادة**) في أوله (كـ : **مُنْطَلِق**) ، أو في وسطه كـ « ظَرِيْف » ، (و) فيهما نحو : (**مُحْرَنْجِم**) أو في آخره كـ « حُبْلَى » . (**أو بنقص أصل كـ : يد ، ودم**) وأصلهما : « يدي ، ودمي » ، (**أو بنقص حرف زائد كـ : عُلَبِط**) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة ، وبالطاء المهملة الغليظ الضخم ، (**أصله « عَلابِط » بدليل أَنَّهم نطقوا به**) على أصله .

(و) الدليل على وجود الألف بعد اللام (**أَنَّهم [٢٩٧/أ] لا يوالون بين أربع متحركات**[2]) في كلمة واحدة ، إلا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو : شجرة .

(**أو بتغيير شكل**) أي حركة (**كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه نحو : جُنْدَب**) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال .

(**أو بكسر أوله في نحو : خِرْفُع**) بكسر الخاء المعجمة [٣٥٧] وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد .

(**وكتغيير مكسورهما**) أي الأول والثالث (**بضم ثالثه في**) نحو : (**زِئْبُر**) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدهما وضم الموحدة ، وأصلها الكسر ، وهو ما يعلو الثوب الجديد .

(**وأما سَرْخَس**) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة ، (**وبَلَخْش**) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (**فأعجميّان**) لا عربيّان ، إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني .

---

(١) الإنصاف ٧٩٣/٢ .

(٢) في « ب » : (محركات) .

(فصـــــــــــــل)

(وينقسم الفعل إلى :

مُجرد) من الزوائد ، (**وأقله ثلاثة ، كـ : ضَرَبَ**) وقَعَدَ ، (**وأكثره أربعـــة ، كـ : دَحْرَجَ**) ، ودَرْبَخَ : أي ذَلّ .

(**وإلى مزيد فيه**) ، وأقله أربعة كـ « أكْرَمَ » ، (**وغايته ستة كـ : اسْـتَخْرَجَ**) ، وبينهما الخماسي كـ « انْطَلَقَ » ، ومزيد الرباعي أقله خمسة كـ « تَدَحْـرَجَ » ، وغايتـه سـتة كـ « احْرَنْجَمَ » .

(**و**) مزيد الثلاثي (**أوزانه كثيرة**) ومشهورها خمسة وعشرون وزنًا .

ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة : « تَفَعْلَلَ » كـ : تَدَحْرَجَ ، و« افْعَنْلَلَ » كـ : احْرَنْجَمَ و« افْعَلَلَّ » كـ : اقْشَعَرَّ . واختلف في هذا الثالث ، فقيل هـو بنـاء مقتضـب ، وقيـل : هـو ملحق بـ « احرنجم » .

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنًا رابعًا : وهو « افْعَلَّلَ »[1] نحو : اجْرَمَّزَ .

(**وأوزان الثلاثي**) الْمجرد (**ثلاثة**) : مفتوح العين ، ومسكورها ، ومضمومها . (**كـ : ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ**[2]) ، لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحًا لرفضهم الابتداء بالساكن ، وكون الفتحة أخف ، واللام مفتوح دائمًا للخفة والعين لا تكون إلا متحركة[3] . لئلا يلـزم التقاء الساكنين في نحو : « ضَرَبْتَ » والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم .

وأما ما جاء من نحو : « نِعْمَ ، وشَهْدَ » بفتح الفـاء وكسـرها مـع سـكون العـين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة ، والأصل فيهما « فَعِل » بكسر العين .

(**وأما نحو : « ضُرِب » بضم أوله وكسر ثانيه**) ففيه قولان :

---

(١) هذا الوزن جعله بعضهم نفس (افْعَنْلَلَ) ، وأضاف السيوطي في المزهر ٢/٤١ - ٤٢ أوزانًا أخرى ألحقها بالرباعي المزيد بحرفين .

(٢) المبدع في التصريف ص ١٠١ .

(٣) في « ب » : (محركة) .

أحدهما : أنه أصل برأسه ، وإليه ذهب المبرد[١] ، وابن الطراوة والكوفيون[٢] ، ونقله في شرح الكافية[٣] عن سيبويه والمازني .

والثاني : أنه فرع عن فعل الفاعل ، وإليه ذهب جمهور البصريين ، ونقل عن سيبويه[٤] .

(**فمن قال : إنه وزن**[٥] **أصلي مستدلاً بأن نحو : جُنَّ ، وبُهِتَ ، وطُلَّ دَمُه ، وأُهْدِرَ**) دَمَه ، (**وأُولِعَ بكذا ، وعُنِيَ بِحَاجَتِي ، بمعنى : اعتنَى بها ، وزُهِيَ علينا ، بمعنَى : تكبر**) ، و« حُمَّ زيد ، وزُكِمَ ، ووُعِكَ ، وفُلِجَ ، وسُقِطَ فِي يده ، ورُهِصَت الدَّابة ونُفِسَت المرأة ، ونُتِجَت الناقة ، وغُمَّ الْهلال ، وأُغْمِيَ على زيد » ، وأخواتها (**لَم تستعمل إلا مبنية للمفعول**) ، خبر « أن » (**عدَّه**) وزنًا (**رابعًا**) خبر « فمن قال » .

وتقرير الدليل منه أن « فُعِل » المفعول لو كان فرعًا لغيره لكان مستلزمًا وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ، وبيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل ، ولا يوجد فرع بغير أصل .

ونحن وجدنا أفعال مبنية للمفعول غير مغيّرة عن المبني [٢٩٨/أ] للفاعل ، وجوابه النّقض ، وهو أن لنا جموعًا لَم يسمع لها واحد كـ « عَبَادِيْد ، وأبَابِيْل » ، والجمع فرع الإفراد اتفاقًا ، فلو كان ما ذكرتم صحيحًا لزم كون الجمع أصلاً برأسه ، وأنتم لا تقولون بـه ، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك .

(**ومن قال : إنه فرع عن فعل الفاعل مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُوْيِرَ**) ، وترك الإبدال في نحو : وُوْرِيَ ، (**لَم يعدّه**) وزنًا رابعًا .

وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا ، وسُبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء ، وإن الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة[٦] أبدلت الأولَى همزة لزومًا ، فلما لَم يَحصل إدغامًا ولا إبدال ، دلّ ذلك على أنهما مغيران عن فعل

(١) لم يذكر المبرد مثل ذلك في المقتضب ، بل ذكر أن أوزان الثلاثي هي : فَعَل ، فَعُل ، فَعِل . انظر المقتضب ٧١/١ ، ١١٠/٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٢٢٢/٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٠١٤/٤ .

(٤) الكتاب ٤٢/١ .

(٥) سقط من « ب » .

(٦) في « ب » : (كلمة) .

الفاعل وهو « سَايَرَ ، و : وَارَى » فكما لا تدغم الألف من « ساير » ولا تهمز الواو من « وارى » فكذلك ما غير عنهما .

وأجاب الأولون عن ترك الإدغام والإبدال ، فقالوا : أما ترك الإدغام فلئلا يلتبس بمجهول « فَعَلَ » لأنه إذا قيل « سُيِّرَ » بالإدغام لم يعلم أنه مجهول « سَايَرَ » ، أو « سَيَّرَ » وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية في « وُوْرِيَ » ليست متأصلة في الواوية ، لأنها منقلبة عن ألف « وَارَى » .

(**وللرباعي وزن واحد كـ : دَحْرَجَ**) ، و« زَلْزَلَ » ، (**ويأتي في « دُحْرِجَ » بالضم**) في أوله ، والكسر فيما قبل آخره (**الخلاف**) السابق (**في « فُعِلَ » المفعول**) .

(فصل فـــي كيفية الوزن)

[٣٥٨] (**ويسمى التَّمثيل**) لِمُمَاثلة حروف الميزان لحروف المـوزون مـن تعـداد الحروف ، وهيئاتها .

وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم[١] في ثمانية أمور : الحركـات ، والسـكنات ، والأصول ، والزوائد ، [٢٩٨/ب] والتقديم ، والتأخير ، والْحذف ، وعدمه . والْميزان لفظ « فَعَلَ » (**تقابل الأصول بالفاء فالعين فاللام**) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كـون حروف الميزان (**معطاة ما لِمَوزونَها**[٢] **من تحرك ، وسكون**) أصليَّين .

(**فيقال في**) وزن (**فَلْس**) من الأسْمَاء : (**فَعْل**) بسكون العين .

(**وفي**) وزن (**ضَرَبَ**) من الأفعال : (**فَعَلَ**) بفتح العين .

(**وكذلك**) يقال (**في**) وزن (**قَامَ**) من الأجوف ، (**وشَدَّ**) مـن الْمضـاعف ، « فَعَلَ » بفتح العين ، (**لأن أصلهما**) قبل القلب والإدغام (**قَوَمَ ، وشَدَدَ**) بفتح العين فيهما ، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلـها في الأول ، وأدغمـت الـدال في الـدال لاجتماع المثلين في الثاني .

(**و**) يقال (**في**) وزن (**عَلِمَ : فَعِلَ**) بكسـر العين ، (**وكذلك**) يقـال (**في**) وزن (**هَابَ**) من الأجوف ، (**ومَلَّ**) من المضاعف ، « فَعِل » بكسـر العـين فيـهما ، لأن أصلهما « هَيِبَ ، ومَلِلَ » بكسر العين فيهما ، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام .

(**و**) يقال (**في**) وزن (**ظَرُفَ : فَعُلَ**) بضم العيـن فيهما ، (**وكذلك**) يقـال (**في**) وزن (**طَالَ ، وحَبَّ**) ، « فَعُلَ » بضم العين فيهما ، لأن أصلهما « طَوُلَ ، وحَبُبَ » بضم العين فيهما ، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام ، فحصل بذلك بيان الحركـات الأصلية والسكنات .

---

(١) في « ب » : (الكلمة) .

(٢) في « ب » : (لوزنها) .

(**فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت**) في الْميزان (**لامًا ثانيــة في**) وزن (**الرباعي ، فقلت في**) وزن (**جَعْفَرَ : فَعْلَلَ ، و**) زدت لامًا (**ثانيــة وثالثــة في**) وزن (**الخماسي ، فقلت في**) وزن (**جَحْمَرِشَ : فَعْلَلِلَ**) .

وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي [٢٩٩/أ] مجمع عليه ، ومـا ذكـره في غـيره [1]اختلف فيه على مذهبين :

أحدهما : ما ذكر ، وهو قول البصريين بناءً على أن الجميع أصول ، وهو الصحيح .

والثاني : أن ما زاد على الثلاثة[1] زائد ، قاله الكوفيون[2] ، بناءً علـى قولهـم : إن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم ، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لا يوزن ، لأنه لا يُدرى كيفية وزنه .

والثاني : أنه يوزن ، ويقابل[3] آخره بلفظه .

والثالث : أنه يوزن ، ويقابل الذي قبل آخره بلفظه ، وهو مبني علـى أن الزائـد هل هو الآخر أو ما قبله ، فالفراء على الأول ، والكسائي على الثاني .

فهل « جَعْفَرَ » : « فَعْلَلَ » كما يقول البصريـون ، أو « فَعْلَرَ » بزيـادة الـراء ، أو « فَعْفَلَ » بزيادة الفاء ، أو لا يدرى ما هو . أقوال أربعة .

(**ويقابل**) الحرف (**الزائد بلفظه**) ، ليتميز عن الأصل إلا فيما يستثنى .

(**فيقال في**) وزن (**أَكْرَمَ**) بزيادة الهمزة ، (**وبَيْطَرَ**) بزيادة الياء ، (**وجَهْوَرَ**) بزيادة الواو : (**أَفْعَلَ ، وفَيْعَلَ ، وفَعْوَلَ**) على طريق اللف والنشر على الترتيب .

(**و**) يقال (**في**) وزن (**اقْتَدَرَ**) بزيادة الهمزة والتاء : (**افْتَعَلَ ، وكذلك**) يقال (**في**) وزن (**اصْطَبَرَ**) مِمَّا فاؤه صاد ، وقلبت تاء الافتعال فيه طاء ، (**واذَّكَرَ**) مِمَّـا فـاؤه ذال معجمة ، وقلبت تاء الافتعال فيه دالاً مهملة : إِفْتَعَلَ ،(**لأن الأصل**) فيهما : (**اصْتَبَرَ ، واذْتَكَرَ**) قلبت تاء الافتعال في الأول طاء ، وفي الثاني دالاً لما سيجيء .

(**و**) يقال (**في**) وزن (**اسْتَخْرَجَ**) مِمَّا تسـاوى فيه عدد الزيـادة والأصـول : (**اسْتَفْعَلَ**) .

(**إلا أن الزائد إذا كان تكرارًا لأصل**) ، سواء كان للإلحاق أم لا (**فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل**) ، لأن تكرار الأصل في علم الصـرف بـمنزلة

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الممتع في التصريف ٣١٢/١ ، والمبدع ص ١٤١ .

(٣) في « ب » : (يقابله) .

التوكيد اللفظي [٢٩٩/ب] في علم النحو، فكما أن ذلك يعطي حكم الأول فيتبعه في إعرابه، فهذا يوزن بما يوزن به الأصل إعلامًا بأن هذا تكرار لما سبق، (**كقولك في**) وزن (**حِلْتِيْتٍ**) بكسر الحاء المهملة، وهو صمغ الأَنْجُذَان، بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال: نبات جيد لوجع المفاصل، (**و**) في (**سُحْنُون**) بضم السين الْمهملة وسكون الْحاء الْمهملة وبنونين، وهو أول المطر والريح، (**و**) في وزن (**اِغْدَوْدَنَ**) بالغين المعجمة وبالدال المهملة، يقال: اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبت إذا اخضر: (**فِعْلِيْل، وفُعْلُوْل، وافْعَوْعَل**) لفًّا ونشرًا مرتبًا، فالتاء في « حِلْتِيْت » للإلْحاق بـ « قِنْدِيْل »، والنون في « سُحْنُون » للإلحاق بـ « عُصْفُوف »، والدال في « اِغْدَوْدَنَ » لغير الإلحاق.

وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقًا، ولو كان تكرارًا لأصل، فيقال في وزن [(١)]« حِلْتِيْت: فِعْلِيْت »، وفي وزن « سُحْنُوْن: فُعْلُوْن »، وفي وزن[(١)] « اِغْدَوْدَن: اِفْعَوْدَل ».

(**وإذا كان في الموزون تحويل**) من مكان [٣٥٩] إلى مكان، ويُسمَّى القلب المكاني، (**أو حذف**) لبعض الأصول (**أتيت**) أنت (**بمثله في الميزان:**

فتقول في) وزن (**نَاءَ**) بالمد، ماضي « يَنَاءُ »: (**فَلَعَ، لأنه من النَّأي**) والأصل « نأى »، فحوّل اللام وهي الياء إلى موضع العين، وهي الهمزة، فصار « نَيَأَ » فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار « ناء » بالمد.

(**و**) تقول (**في**) وزن (**الْحَادِي**) وهو مبدأ العدد: (**عَالِف، لأنه من: الوَحْدَة**)، والأصل: « الواحد »، فحول[(٢)] الفاء وهي الواو إلى [٣٠٠/أ] موضع اللام، وهي الدال، ولا يمكن الابتداء بالألف، فقدم الحاء عليه فصار « الْحَادِو »، فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة فصار « الحادي ».

(**وتقول في**) وزن (**يَهَب**) مِمَّا حذفت فاؤه: (**يَعَل**)، والأصل: « يَوْهَب »، حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، لأنه في الأصل: « يَفْعِل » بالكسر، ففتح لحرف الحلق، فيكون الحذف من « يَفْعِل » بالكسر، قاله التفتازاني في « يَطَأ » وأخواته[(٣)].

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب ».

(٢) في « ب »: (فحمل).

(٣) أي قال إن حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الأصل، والمراد بأخوات يطأ: يدع ويذر، انظر حاشية يس ٣٥٩/٢، والمبدع في التصريف ص ١٦٩.

(و) تقول (في) وزن ([1]بِعْ) أمر من « باع » : (فِلْ) ، والأصل : « بِـيْـعْ » حذفت عينه لالتقاء الساكنين .

(و) تقول (في) وزن[1] (قَاضٍ) ، مِمَّا حذفت لامه : (فَـــاعٍ) ، والأصـل : « قاضي » ، حذفت لامه لالتقاء الساكنين .

وقد يتعذر وزن الكلمات كـ « إِسْطَاع ، و : إِهْرَاق » ، وذلك لأنا نعتـبر الحركـة والسكون بأصلهما ، والفاء في ذلك أصلها السكون ، والسين والهـاء سـاكنان ، فيلـزم في الميزان التقاء الساكنين ، فالصواب أن يقال في وزنهما : « أَفْعَل » ، لأن أصلهما : « أَطْـوَع ، وأَرْيَق » ، والسين والهاء زائدتان[2] .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الممتع في التصريف ١/٢٢٦ .

(فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد)

(**قال الناظم**) في النظم :

٩٢٥ـ (**وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالذِي لاَ يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتَذِي**)

فعرّف الحرف الأصلي بأنه الذي يلزم في جميع التصاريف ، وعرف الزائد بأنه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ، [1]ومثله بتاء « احتذي » فإنها زائدة ، لأنها تحذف في بعض التصاريف[1] ، تقول : حذا حَذْوَهُ ، والاحتذاء : الاقتداء ولبس النعل . (**وفي**) كلا (**التعريفين نظر**) .

(**أما**) التعريف (**الأول**) ، وهو تعريف الأصل (**فلأن الواو من « كوكب » والنون من « قرنفل » زائدتان ، كما ستعرفه**) قريبًا ، (**مع أنّهما لا يسقطان**) في جميع التصاريف .

(**وأما**) التعريف [٣٠٠/ب] (**الثاني**) وهو تعريف الزائد ، (**فلأن الفاء من : وَعَدَ ، والعين من : قَالَ ، واللام من : غَزَا ، أصول مع سقوطهنّ في : يَعِدُ ، وقُلْ ، ولَمْ يَغْزُ**) ، فتعريف الأصل غير جامع ، وتعريف الزائدة غير مانع .

وأجاب عنه المرادي[2] بأن الأصل إذا سقط لعلّة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد ، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ، ولذلك يقال : الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقًا أو تقديرًا .

(**وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم[3] أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية**) أصول (**أحرف الكلمة**) عند التردد فيها (**على أصلين ، ثم الزائد نوعان ، تكرار الأصل[4] وغيره**) .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) شرح المرادي ٢٣٤/٥ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في أوضح المسالك ٣٦٤/٤ : (تكرارٌ لأصلٍ) .

(**فالأول**) وهو تكرار الأصل (**لا يختص بأحرف بعينها**) ، بل يكون في جميع الحروف إلا الألف ، فإنها لا تقبل التضعيف ، وسواء كانت من حروف « سألتمونيها[1] » أم لا .

(**و**) الزائد لتكرار أصل (**شرطه** :

أن يماثل اللام كـ : **جَلْبَبَ**) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بـ « دَحْرَجَ » ،(**وجِلْبَاب**) مصدره ، ويطلق على الْمِلحفة .

(**أو**) يماثل (**العين ، إما مع الاتصال** كـ : **قَتَّلَ**) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف في أنهما الأولى أو الثانية ، (**أو مع الانفصال بزائد**) بينهما (كـ : **عَقَنْقَل**) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة ، وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل .

(**أو يماثل الفاء والعين** كـ : **مَرْمَرِيْس**) بفتح الميمين ، وسكون الراء الأولى وكسر الثانية ، وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو[2] الداهية ، و« مرمريت » [٣٠١/أ] للقفر ، ولا ثالث لهما .

(**أو**) تماثل (**العين واللام** كـ : **صَمَحْمَح**) بمهملات : الشديد ، وقال الجرمي : الغليظ القصير ، وقال ثعلب : رأس صمحمح أي أصلع غليظ شديد .

والحاصل : أنه متى تكرر حرفان في كلمة ، ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين ، وفي تعيين الزائد خلاف .

وذكر في التسهيل[3] أنه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو « صمحمح » يعني الحاء الأولى والميم الثانية ، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو : « مرمريس » يعني الميم الثانية والراء التي تليها .

واستدل بعضهم على زيادة الْحاء الأولى في « صمحمح » ، والميم الثانية في « مرمريس » [٣٦٠] بحذفهما في التصغير حيث قالوا : « صُمَيْمح ، و : مُرَيْرِيْس » .

ونقل عن الكوفيين في « صمحمح » أن وزنه « فَعَلَّل » ، وأصله : « صَمَحَّح[4] » أبدلوا الوسطى ميمًا .

---

(١) ويقال لها أيضًا : (أمان وتسهيل) ، انظر المبدع في التصريف ص ١١٨ .

(٢) في « ب » : (وهي) .

(٣) التسهيل ص ٢٩٧ .

(٤) الإنصاف ٧٨٨/٢ ، المسألة رقم ١١٣ ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعْلَعَل .

(**وأما الذي يُماثل الفاء وحدها** كـ : **قَرْقَف**) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة ، وهو الخمر ، (**وسُنْدُس**) وهو رقيق الديباج ، (**أو**) يماثل (**العين المفصولة**) بأصل (كـ : **حَدْرَد**) بمهملات ، اسمًا لرجل ، ولَم يَجئ على « فَعْلَع » بتكرير العين غيره ، (**فأصلي**) ، جواب « وأما » .

(**و**) أما (**إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل** كـ : **سِمْسِم**) بكسر السينين المهملتين ، ووزنه : « فِعْلِل » لأن أصالة الاثنين متحققة ، ولا بد من ثالث مكمل للأصول ، وليس أحد الباقين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما .

وحكي عن الخليل والكوفيين أنّ وزنه : « فِعْفِل[١] » ، تكررت فاؤه ، وهو بعيد .

(**وإن صح**) إسقاط ثالثه (كـ : **لَمْلَمَة**) فإنه يصح إسقاط ثالثه ، (**و**) يقال (**لُمَّه**) وهو أمر من « لَمْلَمْتُ » بمعنى : لَمَمْتُ .

(**فقال الكوفيون : [٣٠١/ب] ذلك الثالث**) الصالح للسقوط (**زائد مبدل من حرف مُمَاثِل للثاني**) ، فأصل « لَمْلَم » على قولهم « لَمَّم » فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدلوا من آخره حرف يماثل الفاء .

ورد بأنهم قالوا في مصدره : « فَعْلَلَة » ولو كان مضاعفًا في الأصل لَجاء على « التَّفْعِيْل » .

(**وقال الزجاج**) من البصريين : ذلك الثالث الصالح للسقوط (**زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين : أصل**) .

واختار الشارح مذهب الكوفيين ، وقال[٢] : إنه أولى من جعله ثنائيًا مكررًا موافقًا في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله كـ « قَصْقَصْت ، وكَفْكَفْت ، وكَبْكَبْت » ، انتهى .

(**والنوع الثاني**) من نوعي الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (**مُختص بأحرف عشرة**) ، جمعت في كلمات مرارًا ، وهي : هم يتساءلون ، يا هول اسْتَنِم ، أسلمني وتاه ، وهويت السَّمَان ، أهْوَت سليمان ، سألتمونها ، (*)نويت ألمِسها ، ونويت ألامسه ، ما أنت وسهيل ، أشِماله تمين ، أنت ولِيُّ مسِّها ، أهوال سَمَتِني ، أتَلهو يا مُسن ، أتنسم وليها ، هل

(١) شرح المرادي ٥/٢٤١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٨٨ .

(*) سقط من « ب » ، « ط » إلى النجمة الثانية في الصفحة التالية .

أنت مواسي ، نويت أسالِمه ، وأنت سيل هام ، أنت مايس لهو ، أنت سـايم هـول . أو لها تسنيم ، تاوه سليمان ، اليوم تنساه ، يا أوس هل نِمت ، لِم يأتنا سهو(*) ، (**وجمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال**(١)) : [من الطويل]

(هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلاَ يَـــوْمَ أُنْسِــهِ نِهَايَةُ مَسْؤُوْلٍ أَمَانٌ وَتَسْـــهِيْلُ)

وينبغي أن يعدّوا الشين المعجمة في نحو : « أَكْرَمْتُكَش » في خطاب المؤنث ، فإن قالوا : هذه مختصة بالوقف قلنا : وهاء السكت كذلك .

وخصت(٢) هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد واللين ، لأنها أخف الحروف ، وغيرها من الأحرف العشرة يرجع إليها .

فالهمزة مجاورة للألف في المخرج ، وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف . والهاء أيضًا مجاورة للألف في المخرج . والميم من مخرج الواو ، وهو الشفة ، وفيها غنة . والنون فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد [٣٠٢/أ] الألف في الحلق . والتاء حرف مهموس ، أبدلت من الواو في « تجاه » . والسين حرف مهموس فيه صفير ، ويقرب مخرجه من مخرج الياء . واللام وإن كانت حرفًا مجهورًا لكنها تشبه النون ، وقريبة من مخرجها .

وأسباب الزيادة سبعة :

للإلحاق نحو « كوثر » . والدلالة على معنى كحرف المضارعة . وإسكان النطق كهمزة الوصل ، وهاء السكت في « قِهْ » . وبيان الحركة كـ : ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ [الحاقة/٢٩] . والمد كـ « كِتَاب » . والعوض كـ« زَنَادِقَة » . والتكثير كـ« قُبَعْثَرَى » ، قاله ابن عصفور(٣) .

ولها شروط ،(**فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين**) ، ولا يكون في الأول لتعذر الابتداء بالساكن ، بل تكون ثانية (كـ : **ضَارِب** ، و) ثالثة نحو : (**عِمَاد** ، و) رابعة نحو : (**غَضْبَى** ، و) خامسة نحو : (**سُلاَمَى**) بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين ، وسادسة نحو : « قُبَعْثَرَى » ، وسابعة نحو : « بَرْدَرَايَا » .

ويستثنى من ذلك إذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي ، نحو : « ضَوْضَى » فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة (**بخلاف** ، **نحو** : **قَالَ** ، **وغَـزَا**) لأن الألف فيهما ليست زائدة لكونها لَم تصحب أكثر من أصلين .

(*) نهاية ما سقط من « ب » ، « ط » في الصفحة السابقة .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٣/٤ .

(٢) في « ب » : (خصصت) .

(٣) الممتع في التصريف ٢٠٥/١ – ٢٠٦ ، وانظر المبدع في التصريف ص ١١٨ – ١١٩ .

(**وتزاد الواو والياء**) أختها (**بثلاث شروط**[١]) :

(**أحدها : ما ذكر في الألف**) ، وهي أن تصحب أكثر من أصلين .

(**والثاني : أن لا تكون الكلمة**) التي هما فيها (**من باب : سِمْسِم**) من الرباعي المضاعف .

(**والثالث : ألا تتصدر الواو مطلقًا**) ، سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا ، (**ولا**) تتصدر (**الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع ، وذلك نحو : صَيْرَف ، وجَوْهَر**) في زيادتهما ثانيتين ، (**وقَضِيْب ، وعَجُوز**) في زيادتهما ثالثتين ، (**وحِذْرِيَة ، وعَرْقُوَة**) في زيادتهما [٣٠٢/ب] رابعتين . والحذرية بكسر الحاء ، وسكون الذال المعجمة ، وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة ، والعرقوة بفتح العين المهملة ، وسكون الراء وضم القاف : الخشبة [٣٦١] المعترضة على رأس الدلو .

(**بخلاف نحو : بيت ، وسوط**) فإن الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين .

(و) بخلاف نحو : (**يُؤْيُؤ ، ووَعْوَعَة**) ، فإنهما من باب « سِمْسِم » ، واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين ، بعدهما واو مهموزة : اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق ، والوعوعة : مصدر وعوع السبع ، بعينين مهملتين : إذا صوّت[٢] ، (**ووَرَنْتَل ، ويَسْتَعُوْر**) لتصدّر الواو مطلقًا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع[٢] ، والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق : الشر[٣] ، وزعم قوم أن الواو فيه زائدة ، وهو ضعيف ، إذ لا نظير لذلك ، والصحيح أن الواو أصلية[٤] ، ولم يذكره الجوهري .

واختلف في لامه ، فقيل : زائدة ، وإليه ذهب الفارسي وابن مالك[٥] ، وقيل : أصليه ، وعلى القولين وزنه : « فَعَنْلَل » ، إلا أن اللام الأخيرة على الأول زائدة ، وعلى الثاني أصلية .

وأما « يَسْتَعْور » بمثناة تحتانية فسين مهملة ، فمثناة فوقانية ، فعين مهملة ، فواو ، فراء مهملة ، فوزنه : « فَعْلَلُول » كـ « عَضْرَفُوط » ، هذا هو الصحيح ، لأن الاشتقاق لَم

---

(١) انظر الممتع في التصريف ٢٨٧/١ - ٢٩٢ ، والمبدع ص ١٣٦ - ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٣) في « ط » : (النسر) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٨٩ ، والمبدع في التصريف ص ١٣٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٨/٤ .

يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو : « تدحرج » ، وهو شجر يتسوك بعيدانها ، قاله المرادي[1] .

وقال الجوهري : اسم موضع عند المدينة ، وكساء يجعل على عجز البعير ، واسم من أسماء الدواهي يقال : ذهب في اليستعور أي : في الباطل ، قاله الجاربردي[2] .

(**وتزاد الميم بثلاثة [٣٠٣/أ] شروط أيضًا وهي[3] : أن تتصدر وتتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم في الاشتقاق ، وذلك نحو : مسجد**) لمكان السجود ، (**ومنبج**) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم ، قال الجوهري[4] : اسم موضع .

(**بخلاف نحو : ضِرْغَام**) لعدم تصدر الْميم ، (**ومَهْد**) لأنها لَم تتأخر عنها ثلاثة أصول ، والضرغام : الأسد ، والمهد : مهد الصبي ، (**ومَرْزَجُوش**) لأنها لم تتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، بل أزيد من ذلك ، وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الْجيم ، وفي آخره شين معجمة . و« المَرْدَقُوش » بالميم والراء والدال المهملة والقاف ، وفي آخره شين معجمة : بقلة طيبة الريح ،(**ومِرْعِز**) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي ، وهو ما لان من الصوف ، (**فإنَّهم قالوا : ثوب مُمَرْعَز ، فأثبتوها**) ، أي الميم لزومًا (**في الاشتقاق**) .

وبهذا رد ابن مالك[5] على سيبويه في قوله : إن الميم فيه زائدة[6] .

ويشتَرط لزيادة الميم أيضًا أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين ، كـ « مَرْمَرْ ، ومَهْمَه » .

(**وتزاد الْهمزة الْمصدرة بالشرطين[7] الأولين**) ، وهما : أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، ولو قال بالشرط الثاني لكفى ، لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة ، فشرط تصدير المصدر لغو ، (**نحو : أفْكَل**) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي الرِّعدة ، يقال : أخذه الأفكل إذا أخذته الرِّعدة ، (**وأفضل**) اسم تفضيل .

(١) شرح المرادي ٢٤٧/٥ .

(٢) شرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(٣) المبدع في التصريف ص ١٢٦ - ١٣٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٤) الصحاح (نبج) .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٩/٤ .

(٦) الكتاب ٣٠٩/٤ .

(٧) المبدع في التصريف ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(**بخلاف**) الهمزة (**نحو : كُنَأْبيل**) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كـ « خُزَعْبيل » اسم موضع باليمن لانتفاء التصدر ، (**وأكل**) لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة ،(**وإصطبل**) بقطع الهمزة المكسورة ، لأن المتأخر [٣٠٣/ب] عنها أربعة أصول لا ثلاثة ، فإن « إصطبل » خماسي ، كـ « جِرْدَحْل » .

(**وتزاد**) الهمزة (**المتطرفة بشرطين ، وهما : أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف أكثر من أصلين**) ، سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم . فالأول (**نحو : حَمْرَاء ، و**) الثاني نحو : (**عِلْبَاء ، و**) الثالث نحو : (**قُرْفُصَاء**) .

فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول ، وفي الثالث بأربعة أصول ، (**بخلاف**) همزة (**نحو : ماء ، وشاء**) فإن الألف قبلها مسبوقة بأصل واحد ، (**وبناء ، وإناء**) فإن الألف مسبوقة بأصلين لا بأكثر ، وبخلاف نحو : « نبأ » ، وهو الخبر ، فإن الهمزة لَم تسبق بألف .

(**وتزاد النون متأخرة بالشرطين**[1]) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما : أن يسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين ، سواء في ذلك الاسم والصفة ، (**نحو : عثمان ، وغضبان**) .

وتزاد متأخرة أيضًا في المثنى والمجموع على حده ، وما حمل عليهما (**بخلاف نون نحو : أمان ، وسنان**) ، فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما .

(**وتزاد**) النون (**متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كـ : غضنفر**) وهو الأسد ،(**وعقنقل**) بعين مهملة وقافين ، وهو كثيب الرمل العظيم ،(**وقرنفل**) وهو نوع من العطر ،(**وحبنطى**) وهو القصير ، (**وورنتل**) وهو الشر[2] ، (**بخلاف [٣٦٢] نون : عنبر**) ، فإن قبلها حرف وبعدها حرفان ، (**و**) نون (**غُرْنَيق**) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون : طير من طيور الماء طويل العنق ، فإنها متحركة لا ساكنة ، (**و**) نون (**عَجَنَّس**) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة : الجمل الضخم ، فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ، فغلب [٣٠٤/أ] التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه « فَعَلَّل » كـ « عَدَبَّس » . وقال أبو حيان[3] : والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ، ووزنه « فَعَنَّل » .

---

(١) المبدع في التصريف ص ١٣٠ .

(٢) في « ط » : (النسر) .

(٣) الارتشاف ١٠١/١ .

(**وتزاد**) النون (**مصدرة في المضارع**[١]) نحو : نَضْرِب ، وثانية نحو : حَنْظَل ، وثالثة نحو : غَضَنْفَر ، ورابعة نحو : رَعْشَن ، وخامسة نحو : سِرْحَان ، وسادسة نحو : زَعْفَرَان ، وسابعة نحو : عُبَيْثِرَان : وهو نبت طيب الرائحة .

(**وتزاد التاء**[٢] **في التأنيث** كـ : **قائمة**) ، وقامت ، (**و**) في (**المضارع** كـ : **تقوم** ، و) في الماضي (**المطاوع**) من الثلاثي والرباعي (كـ : **تعلَّم**) بتشديد اللام ، (**وتدحرج** ، و) في (**الاستفعال**) نحو : الاستخراج ، (و) في (**التَّفعُّل**) نحو : التَّكسُّر ، (**و**) في (**الافتعال**) نحو : الاقتدار ، وفي التفاعل كـ : التضارب ، (**وفروعهن**) من الفعل والوصف ، وفي التَّفْعِيل والتِّفْعَال ، نحو : التَّرْدِيد ، والتِّرْدَاد ، دون فروعهما ، لأن فروعهما لا تاء فيها .

(**وتزاد السين**[٣] **في الاستفعال**) كـ : الاستخراج ، وفروعه[٤] ، (**وأهملها الناظم**) في النظم ، (**وابنه**) في شرحه .

(**وزيادة الْهاء واللام قليلة**) في الاستعمال ، فزيادة الْهاء[٥] (كـ : **أمَّهات** ، **واهْرَاق** ، و) زيادة اللام[٦] نحو : (**طَيْسَل**) بفتح الطاء المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (**للكثير**) ، بالمثلثة (**بدليل سقوطها**) أي الْهاء (**في**) الْمصدر نحو : (**الأمومة**) وفي الجمع أيضًا كقوله : [من المتقارب]

٩٣٨- .... فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمَّاتِكَا

وقد غلب « الأمَّهات » في العقلاء ، و« الأمَّات » في البهائم ، وقيل : « الأمَّهات » جمع « أمَّهة » ، قال : [من الرجز]

---

(١) المبدع في التصريف ص ١٣٠ .

(٢) المبدع في التصريف ص ١٣٤ .

(٣) المبدع في التصريف ص ١٢٣ .

(٤) في المبدع في التصريف ص ١٢٣ : (والسين يزاد في استفعل وما تصرف منه من مضارع واسمي فاعل ومفعول ومصدر ، وبعد « كاف » المؤنث وقفًا : مررت بكِسْ) .

(٥) المبدع في التصريف ص ١٢٢ ، والممتع في التصريف ٢١٩/١ .

(٦) المبدع في التصريف ص ١٢٠ ، والممتع في التصريف ٢١٤/١ .

٩٣٨- صدر البيت : (إذا الأمهات قَبُحْنَ الوجوه) ، وهو لمروان بن الحكم في المقتضب ١٣٩/٣ « الحاشية » ، وبلا نسبة في الدرر ١٤/١ ، ورصف المباني ص ٤٠١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٨٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٣/١٠ ، ولسان العرب ٣٠/١٢ (أمم) ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

٩٣٩- أُمَّـهَتِي خِنْـدِفُ وَإلْيَـاسُ أَبِـي

فالهاء زائدة في المفرد والجمع ، ووزن « أمَّهة : فُعْلَهَة » ، والهاء للتكثير ، أو للإلحاق عند من أثبت « فُعْلَلا » . وجوز ابن السراج[١] أصالتها ، فيكون وزن « أمَّهة : فُعَّلَة » كـ « أبَّهة » ، وهي العظمة ، ويقوّيه حكاية الخليل في كتاب العين : تأمَّـهْتُ أمًّا ، أي : اتخذت أمًّا ، ثم حذفت الهاء فبقي « أمًّا » [٣٠٤/ب] ووزنه : « فَعْ » ، لكنه كتاب مضطرب ، وكان الفارسي يعرض عنه . وفي الصحاح[٢] أمَّهات جمع أمَّهة ، أصل أمّ ، انتهى .

(و) سقوطها في (**الإرَاقَة**) مصدر « أرَاق » ، وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء[٣] ، قالوا : ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله[٤] ، لأنه لَمَّا أبدل الهمزة في « هراق » توهم أنها فاء ، فأدخلت الْهمزة عليها فأسكنت ، (و) سقوط اللام في (**الطَّيْس**) وهو العدد الكثير ، وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام ، أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام ، قاله في القاموس .

(**وأما تمثيل الناظم**) في النظم[٥] ،(**وابنه**) في الشرح[٦] ،(**وكثير من النحويين**[٧] **للهاء بنحو : لِمَه ، ولَم يَرَه** ، و) تمثيلهم (**للام بـ : ذلك ، وتلك**) من أسماء الإشارة في البعد تذكيرًا وتأنيثًا (**فمردود**) جواب أما ،(**لأن كلاًّ من هاء السكت**) في « لِمَه »

٩٣٩- الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٣٧٩/٧ ، والدرر ١٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٩٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ٣٠١ ، واللسان ٣٤١/١١ (سلك) ، ٤٧٢/١٣ (أمه) ، والمقاصد النحوية ٥٦٥/٤ ، وديوان الأدب ١٧٥/٤ ، ٤١٩/٣ ، وتاج العروس (هول) ، (أمه) ، وبلا نسبة في أمالي القالي ٣٠١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٤/١٠ ، والمحتسب ٢٢٤/٢ ، والممتع في التصريف ٢١٧/١ ، وتهذيب اللغة ٤٧٥/٦ ، ٦٣١/١٥ ، والمخصص ١٧١/١٣ ، وهمع الهوامع ٢٣/١ .

(١) الأصول ٢٣٦/٣ .

(٢) الصحاح (أمم) .

(٣) لم يقل المبرد في المقتضب ٦٠/١ إن الهاء أصلية ، بل عدها من حروف الزيادة ، ولعل الأزهري أخطأ فيما نقله ، فإن أبا العباس ثعلب ادعى عدم زيادة الهاء ، ووهم الأزهري بين أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب . انظر المبدع في التصريف ص ١٢٢ .

(٤) انظر المبدع في التصريف ص ١٢٢ ، والممتع في التصريف ٢١٧/١ .

(٥) إشارة إلى قوله في الألفية :

والْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ ولَمْ تَرَهْ والـلاَّمُ في الإشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ .

(٧) شرح ابن عقيل ٥٤٢/٢ .

(**ولام البعد**) في « ذلك ، و : تلك » (**كلمة برأسها ، وليست جزءًا من غيرهـا**) ، ولا منزَّلة منزلة الجزء مما قبلها ، لئلا يقال عليه ، وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها ، وليست جزءًا من غيرها كـ « قائمة » ، وقد مثل بها ، (**وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة**) أي دليل (**على الزيادة**) ، وأدلتها تسعة(١) :

أحدها : سقوط الْحرف من أصل كسقوط ألف « ضارب » من أصله وهو المصدر ، (**فلذلك ، حكم بزيادة**) :

(**همزتي : شَمْأَل**(٢)) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما ، وهو ريح الشمال ، (**واحْبَنْطَأَ**(٢)) ، بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة [٣٦٣] في آخره للإلحاق بـ « احْرَنْجَم » ، والْحَبَنْطَى : الصغير البطن .

(**وميمي : دُلامِص**(٣)) بضم الدال وكسر الْميم وبالصاد الْمهملة ملحق بـ « علابط » (**وابنم**) هو « ابن » والميم للمبالغة(٣) .

(**ونونَي : حنظل**(٤)) ، بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة ، (**وسنبل**(٥)) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة .

(**وتاءي : ملكوت**(٦)) بفتح الميم واللام ،(**وعفريت**) بكسر العين وسكون الفاء .

(**وسينَي : قدموس**(٥)) بضم القاف والميم وبينما دال ساكنة ، وفي آخره سين مهملة : العظيم ، وهو ملحق بـ « عصفور » ، وفي خط ابن المرحل : قدموس على وزن قربوس . (**وأسطاع**(٧)) بفتح الهمزة :

(**لسقوطها في الشمول**) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شُمُولاً إذا تحولت شِمَالاً ، قاله في الصحاح(٨) .

(**و**) في (**الحَبَط**) بفتحتين ، راجع إلى « احبنطاء » ، وهو مبني على أنها خلقت

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والممتع في التصريف ٣٩/١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٠ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٦ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ ، والمبدع في التصريف ص١٣٥ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٤ .

(٨) الصحاح (شمل) .

همزة ، فوزنه « افْعَنْلاء » ، وقيل ، هذا الوزن مفقود ، وإنَّمَا هو « افْعَنْلَى » كـ : احْرَنْبَى الديك ؛ إذا انتفش للقتال ، ثم انقلبت الألف همزة .

(و) في (الدِّلاصِيِّة) راجع إلى « دلامِص » وهو الشيء البرّاق ، كقولهم : درع دلاص ويقال فيها : دلامِص ، ودَلْمَص ، ودَمْلَص ، وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أصالة ميمهن[(١)] ، وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثلاثة ، وفيها ست لغات سادسها « دَلْيَص » ، وهو أيضًا دليل على الزيادة .

(و) في (البنوة) راجع إلى « ابنم » فهو « ابن » بزيادة الميم .

(و) في (الملك) راجع إلى « ملكوت » ، قال في الصحاح[(٢)] : والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة .

(و) في (العفر ؛ بفتح أوله وهو التراب) ، راجع إلى « عفريت » بكسر العين .

(و) في (القِدَم) بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى « قدموس » ، وكان حقه أن يقول : وفي التقدم ، ففي كتاب الترقيص لمحمد بن الْمُعَلَّى الأزدي : القدموس : السيد [٣٠٥/ب] المتقدم قومه ، وجمعه « قداميس » ، وقال خالد : القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل ، انتهى .

(و) في (الطَّاعة) راجع إلى « اسطاع » وأصله « أطوع ، كـ : أكرم » نقلت حركة العين ، وهي الواو إلى فاء الكلمة ، وهي الطاء ، فانقلبت ألفًا بعد أن كانت واو متحركة ، فعوضوا من هذه الحركة السين ، هذا مذهب سيبويه[(٣)] ، وجمهور البصريين[(٤)] ، ويدل على أن أصله « أطاع » قولهم ، يُسْطِيع ، بضم حرف المضارعة (وفي قولهم : حَظَلَت الإبل إذا آذاها الحنظل) ، راجع إلى « حنظل » .

(و) في قولهم : (أسبل الزرع) ، راجع إلى « سنبل » .

(و) الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها ، فذلك (حكم بزيادة) :

(نوئي : نَرْجِس) بفتح النون وكسر الجيم : نوع من الرياحين ، فإن قيل : هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمتم بالزيادة ، قلنا : تكلمت بها العرب ، وتصرفوا فيها بالتثنية

(١) المتع في التصريف ٢٤٥/١ – ٢٤٦ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٧ .
(٢) الصحاح (ملك) .
(٣) الكتاب ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ .
(٤) هذا المذهب اعترضه المبرد . انظر حاشية يس ٣٦٣/٢ .

والجمع والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربي ، ولهذا حكمنا على « لِجَام » بأن ألفه زائدة ، وكذا واو « نُوْرُوْز » ، وياء « إبراهيم » لقولهم : « لُجُمم ، ونُوارز ، وأبارهة ، (**وهُنْدَلِع**) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام : اسم بقلة .

(**وتاءي**) بالمثناة الفوقانية ،(**تنضب**) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة : وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ،ويروى بضم أوله وفتح ثانيه وبضمهما، وقيل : إن ضم التاء إتباع لضم النون ، نقله السخاوي في سفر السعادة[1] .(**وتُخُيِّب**) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد [٣٠٦/أ] وفي آخره باء موحدة: وهو الباطل ،يقال: وقعوا في وادي تُخُيِّب[2] أي باطل ، قاله الكسائي ، (**لانتفاء : فَعْلِل**) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لـ « نَرْجِس » ، (**وفُعْلَلِل**) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه ، راجع لـ« هُنْدَلِع » ،(**وفُعْلُل**) بفتح أوله وضم ثالثه ، راجع لـ « تَنْضُب » ، (**وفُعُلِّل**) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد ، راجع لـ « تُخُيِّب » ، قيل : وفي ذكر هذا نظر ، لأنه منقول من الفعل كـ « تُعُلِّم » ، نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف .

والدليل الثالث : سقوطه من فرع كسقوط ألف « كتاب » في جمعه على « كتب » .

والدليل الرابع : سقوطه لغير علة في نظير كسقوط ياء « أيطل » من « أطل » .

والأيطل : الخاصرة .

والدليل الخامس : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو : « عَفَنْفَس[3] » بالفاء المكررة ، فإن النون فيه محكوم [٣٦٤] بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق ، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو : « جَحَنْفَل » من « الجَحْفَلَة » ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان ، و« الجَحَنْفَل » ، العظيم الشفة .

والدليل السادس : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالهمزة إذا وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أحرف نحو : « أفْكَل » بحكم زيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو : « أحْمَر » ، و« الأفكل » الرعدة .

---

(١) سفر السعادة ١٨٧/١ .

(٢) من الأمثال في المستقصى ٢٧٩/٢ ، ومجمع الأمثال ٣٦١/٢ ، وفصل المقال ص ٤٦٦ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٤٠ .

(٣) في حاشية يس ٣٦٣/٢ : (قوله : عفنفس ، لم يذكره في الصحاح ، وإنما فيه في مادة « عفقس » بالفاء ثم القاف : والعفنقس : العسر الأخلاق) .

والدليل السابع : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة ، كالنون في « كِنْتَأو » للعظيم اللحية ، وتاؤه مثناة ، ومثلثة ، وفي « حِنْطَأو » للعظيم البطن ، وطاؤه مهملة ، ومعجمة .

والدليل الثامن : لزوم عدم النظير بتقدير أصالته تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو : « تُتْفُل » على لغة من ضم التاء والفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ، [٣٠٦/ب] وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير ، [فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه « فُعْلُلاً » نحو : « بُرْثُن » ، وهو موجود ، ولكن يلزم عدم النظير][1] في نظيرها ؛ أعني لغة الفتح ، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضًا ، إذ الأصل اتحاد المادة .

والدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(فصـــــل في زيادة هَمزة الوصل)

سُمِّيت بذلك لأنه يتوصل بها إلى المنطق بالساكن ، كما قالـه الشـلوبين ، وقـال تلميذه ابن الضائع ، سُمِّيت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ، والإضافة تكون بأدنى ملابسة .

(وهي همزة سابقة) في أول الكلمة ،**(موجودة في الابتداء ، مفقودة في الدَّرَج)** .

(ولا تكون في مضارع مطلقًا) ، سواء كان ثلاثيًّا أم رباعيًّا مجردًا أو مزيدًا فيه ، لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة ، وهي متحركة أبدًا ، فلم يحتج لهمزة الوصل .

(ولا) تكون **(في حرف غير : أل)** عند سيبويه .

(ولا في) فعل **(ماض ثلاثي)** مجرد **(كـــ : أمر ، و : أخذ)** .

(ولا رباعي) في العدد **(كـ : أكرم ، وأعطى)** والهمزة في ذلك كله همزة قطع .

(بل) تكون **(في)** الفعل **(الخماسي)** وهو ما فيه زيادتان **(كـ : انطلق)** ، واقتدر .

(والسداسي) ، وهو نوعان : الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد **(كـ : استخرج)** . والرباعي الذي فيه زيادتان كـ « احرنجم » .

(وفي أمرهما) ، أي الخماسي والسداسي كـ : اِنْطَلِقْ ، واِسْتَخْرِجْ ، واِحْرَنْجِمْ .

(و) في **(أمر الثلاثي)** الساكن ثاني مضارعه لفظًا **(كـ : اِضْـــرِبْ)** بخلاف نحو : هَبْ ، وعُدْ ، وقُلْ ، مما ثاني مضارعه متحرك ، فلا يحتاج إلى همزة وصل .

(ولا) تكون **(في اسم)** لتحرك أوله ، **(إلا في مصادر)** الفعل **(الخُماســي والسداسي)** تبعًا لأفعالهما ، وضابطها : كل مصدر بعد ألف فعلـه المـاضي أربعـة أحـرف فصاعدًا ، ومجموع ذلك أحد عشر بناء :

الأول : [٣٠٧/أ] الانفعال **(كـ : الانطلاق)** .

والثاني : الافتعال كـ « الاكتساب » .

والثالث : الافعلال كـ « الاحمرار » .

والرابع : الافعيلال كـ « الاحميرار » .

(و) الخامس : الاستفعال نحو : (**الاستخراج**) .

والسادس : الافعيعال كـ « الاعشيشاب » .

والسابع : الافعوال كـ « الاجلواذ » .

والثامن : الافعنلال كـ « الاقعنساس » .

والتاسع : الافعنلاء كـ « الاسلنقاء » .

والعاشر : الافعنلال كـ « الاحرنجام » .

والحادي عشر : الافعلال كـ « الاقشعرار » .

(**قالوا : وفي عشرة أسْماء محفوظة ، وهي**) :

(**اسم**) ، وأصله عند البصريين : « سِمْوٌ » ، وعند الكوفيين : « وَسْمٌ » ، حذفت لامه على الأول ، وفاؤه على الثاني ، وعوض منها الهمزة[1] .

(**واسْت**) ، وهو الدّبر ، وأصله « سَتَه » بفتح أوله وثانيه كـ « جَمَل » ، وفيه ثلاث لغات : إسْت ، وسَهٍ ، وسِتٌ ،

(**وابن**) بحذف اللام ، ثم قيل : هي ياء من « بَنَيْتُ » ، لأن الابن يبني على الأب كبناء الحائط على الأسّ ، وقيل : واو ، وهو الصحيح ، لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الْهمزة ، لامها واو ، إلا « استًا » فكان الْحمل على الأعم أولى ، وأما الاستدلال بـ « البُنُوَّة » فمردود بقولهم : « الفُتُوَّة » ، ولام « فتى » ياء ، ووزن « ابن : فَعَل » بفتحتين .

(**وابنُم**) بمعنى « ابن » والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في « زُرْقُم » بمعنى الأزرق ، وليست هي بدلاً من لام الكلمة ، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة وصل ، وتتبع نونه ميمه في الإعراب .

(**وابنة**) هي « ابن » بزيادة الهاء ، فلا حاجة إلى الإعادة .

(**وامرؤ**) اسم تام لم يحذف منه شيء ، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو : « الْمَرُو » أعلوه لذلك ، ولكثرة الاستعمال .

(**وامرأة**) هي « امرؤ » بزيادة الهاء ، **[٣٠٧/ب]** .

(**واثنان واثنتان**) **[٣٦٥]** أصلهما : ثَنَيَان وثَنَيَتَان ، كـ : جَمَلان وشَجَرَتَان ، بدليل قولهم في النسبة : « ثَنَوِيّ » بفتحتين فحذفت اللام ، وأسكن الثاء ، وجيء بهمزة الوصل .

---

(١) الإنصاف ١/٦ ، المسألة رقم ١ .

(**وايْمُن ، المخصوص بالقسم**) ، وهو اسم مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ، وهمزته همزة وصل عند البصريين ، وعند الكوفيين جمع « يَمِيْن » ، وهمزته همزة قطع[1] .

والحاصل : أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام ، هي واو ، وذلك في : ابن ، وابنة ، وابنم » ، وبعضها عن لام هي ياء ، وذلك في « اثنين ، واثنتين » ، وبعضها عن لام صحيحة ، هي هاء ، وذلك في « است » ، وبعضها من حذف متوهم وذلك في « امرئ ، وامرأة » ، وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في « ايْمُن » .

(**وينبغي أن**[2] **يزيدوا** « **أل**[3] » **الموصولة**) بالصفة كـ« الضارب ، والمضروب » ، (و« **ايْم** » **لغة في** « **ايْمُن** » ، **فإن**[4] **قالوا**) في : ايْم[4] (**هي** « **ايْمُن** » ، **فحذفت اللام** ، **قلنا** ، و« **ابنم** » **هو** « **ابن** » **فزيدت المْيم**) ، فما كان جوابهم فهو جوابنا ، ولَهم أن يتخلصوا بالفرق بأن « ابنما » حدث له بزيادة الميم إتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل ، فصار كالكلمة الأصلية ، حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين ، بخلاف « ايْم » لغة في « ايْمُن » ، فإنه لم يصر بهذه المثابة ، ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر« ابْنُم » ، فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراته بزيادة التاء .

وحيث نظر إلى لغات الكلمة ، فكان ينبغي أن يقول : « أم » لغة في « أل » عند طيء ، فإنهم يبدلون لام التعريف ميمًا فيقولون في « الرجل : أمْ رجل » ، وإنَّمَا المرجع إلى الضابط ، وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع ، وإلا فهي همزة وصل وتركوا « أل » الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها [٣٠٨/أ] بـ« أل » المعرفة صورة .

(**مسألة**) : اختلف في أصل همزة الوصل ، هل هو السكون ، أو الحركة[5] ؟ . والأول مذهب الفارسي[6] ، واختاره الشلوبين ، والثاني مذهب سيبويه[7] ، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء ، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في « اِضْرِبْ ، واِذْهَبْ » ، وإنَّمَا ضمّت في نَحو : « اخْرُجْ » كراهية للخروج

(١) الإنصاف ٤٠٤/١ ، المسألة رقم ٥٩ .
(٢) في « ب » : (أن لا) .
(٣) في « ب » : (إلى) .
(٤) سقط من « ب » .
(٥) الإنصاف ٧٣٧/٢ ، المسألة رقم ١٠٧ .
(٦) التكملة ص ١٦ .
(٧) الكتاب ٢٣٧/٤ .

من كسر إلى ضم ، وعلى الأول دُبِّرَت بحركة ما قبل الأخر ، فكسرت في « اضرب » ، وضمت في « اخرج » ، وامتنع أن تفتح في « اذهب » للالتباس بالمضارع حالة الوقف ، فكسرت ، لأنه أخف من الضم . ويتحصل (**لِهمزة الوصل بالنسبة إلَى حركتها**) في الاسم والفعل والْحرف (**سبع حالات**) :

الأولى : (**وجوب الفتح في المبدوء بِها : أل**) كـ « الرجل » لكثرة الاستعمال .

(**و**) الثانية : (**وجوب الضم في نحو : انطلق ، و : استخرج**) حال كونهما (**مبنيين للمفعول ، وفِي أمر الثلاثي الْمضموم العين في الأصل نَحو : اقتل ، واكتب**) كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين ، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ، حكاه ابن جنّيّ في المنصف[1] عن بعض العرب ، ووجهه أنه الأصل ، ولَم تلتق الكسرة والضمة لفصل[2] الساكن بينهما ، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به ، (**بخلاف : امشوا ، اقضوا**) ، فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأن عينهما في الأصل مكسورة ، وإنَّمَا ضمت لمناسبة الواو ، والأصل « امشيوا ، واقضيوا » ، أسكنت الياء للاستثقال[3] ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لمجانسة الواو ، ولتسلم من القلب ياء ، وإن شئت قلت ، استثقلت الضمة على الياء [٣٠٨/ب] فنقلت منها إلى ما قبلها ، بعد سلب حركة ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة ، وعلى الثاني منقولة .

(**و**) الثالثة : (**رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو : أُغْزِي**) ، بضم الهمزة راجحًا ، وبكسرها مرجوحًا ، (**قاله ابن الناظم**) في الشرح[4] ، تبعًا لأبيه في الكافية[5] وشرحها[6] ، ونصه : فإن زالت الضمة للازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو : « اغزي » جاز في الهمزة وجهان ، أجودهما الضم ، لأن الأصل : « اغْزُوي » انتهى .

---

(١) المنصف ١/٥٤ .

(٢) في « ب » : (لنقل) .

(٣) في « ب » : (للاستعمال) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٩٣ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٥ :

واغْزِي اغْزُوِي كان لذا يَضُم مَنْ ... يَبْدَا به والكسرُ ليس بالحَسَنْ

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٥ .

فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فالضم نظرًا إلى ان الضمة الأصلية مقدرة ، لأن المقدر كالوجود ، والكسر نظرًا إلى الحالة الراهنة ، ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ، ولَم يَجز هذان الوجهان في « امشوا » ، لأن الأصل كسر الهمزة ، وقد عضد بأصل الكسر ، فألغى العارض لمعارضة أصلين ، ولا كذلك « اغزي » ، لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر ، فجاز الاعتداد به دون الضم في « امشوا » .

(**وفِي تكملة أبِي [٣٦٦] علي**) الفارسي[1] : (**أنه يَجب إشْمَام ما قبل ياء المخاطبة**) تنبيها على الضم الأصلي ، (**وإخلاص ضم الهمزة**) من غير إشمام .

(**وفي التسهيل**[2]) لابن مالك : (**أن همزة الوصل**) يعني في « اِخْتِيْرَ ، وانْقِيْدَ » (**تشم قبل الضمة المشمة**) ، يعني : إذا أشمت الثالث أشمت الهمزة ، وإلا ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين ، وجوب الإشمام ، وإخلاص ضم الهمزة .

(و) الرابعة : (**رجحان الفتح على الكسر في : ايْمُن ، وايْم**[3]) ، لثقل الخروج من كسر [٣٠٩/أ] الهمزة إلى ياء ، ثم إلى ضم الميم ، ثم ضم النون .

(و) الخامسة : (**رجحان الكسر على الضم في كلمة : اسم**) ، لأن الكسر أخف من الضم ، لأنه إعمال عضلة واحدة ، والضم إعمال عضلتين .

(و) السادسة : (**جواز الضم والكسر والإشْمَام في نحو**[4] : **اختار ، وانقاد**) حال كونهما (**مبنيين للمفعول**) ، فالضم في : « اختُورَ ، وانْقُودَ » ، والكسر والإشْمَام في : « اِخْتِيْرَ ، وانْقِيْدَ » .

(و) السابعة : (**وجوب الكسر فيما بقي**) من الأسماء العشرة ، والمصادر والأفعال ، (و) الكسر (**هو الأصل**) .

(**مسألة : لا تُحذف هَمزة الوصل الْمفتوحة**) في « أل ، وايْمُن ، وايْم » ، (**إذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، كما حذفت**) همزة الوصل (**الْمكسورة في نحو : ﴿ أَتَّخَذْنَاهُم سِخْرِيًّا ﴾**) [ص/٦٣] ، في قراءة أبي عمرو ، والأخوين[5] ، (و) في نَحو :

(١) التكملة ص ١٧ .

(٢) التسهيل ص ٣٠٣ .

(٣) في « ب » : (ابتم) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٣٧٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤١١ .

(﴿ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُم ﴾) [المنافقون/٦] ، في قراءة الجميع[1] ، والأصل : « أإتخذناهم ، أإستغفرت لهم » ، بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وكما حذفت المضمومة في نحو[2] : « أَضْطُرَ الرجل » ، الأصل[2] : « أُضْطُر » بهمزة مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ، وترك مقتضى القياس في الْمفتوحة ، (**لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدَّرج ، إلا في الضرورة كقوله**) : [من الطويل]

٩٤٠ـ (**أَلاَ لاَ أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً**) عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جَمْلِ

فأثبت همزة « اثنين » ضرورة ، (**بل الوجه أن تبدل ألفًا**) .

قال الخضراوي : ولم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم ، (**وقد تسهل**) بين الهمزة والألف (**مع القصر**) ، وهو القياس ، لأن الإبدال شأن الساكنة .

وقال [٣٠٩/ب] ابن الباذش : تسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبدل .

ونقل الشلوبين عن أبي عمرو أن هذه ألف اجتلبت للفرق كألف « اضْرِبْنَان » وأنه خطأ من قال : إنها مبدلة من الهمزة ، لأنها ليست همزة قطع .

وأجاب الشلوبين بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه ، فلا يعد في ثبوتها وتغيير صورتها بإبدالها للفرق بين الخبر والاستخبار ، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية ، واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو : « الْحَسَنَ عندك » ، فلولا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجز بخلاف ألف « اضربنان » ، ولا فرق في ذلك بين همزة « أل » ، وهمزة « ايْمُن » (**تقول : الحَسَنُ عندك ، وايْمُن الله يمينك ، بالمد على الإبدال راجحًا ، وبالتسهيل مرجوحًا ، ومنه**) أي من التسهيل (**قوله**) : [من الكامل]

---

(١) انظر الإتحاف ص ٤١٦ ، والنشر ٣٨٨/٢ ..

(٢) سقط من « ب » .

٩٤٠- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٢ ، وكتاب الصناعتين ص ١٥١ ، والمحتسب ٢٤٨/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٨/٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٧، ورصف المباني ص ٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٤١/١ ، وشرح الأشموني ٨١٤/٣ ، وشرح المفصل ١٩/٩ ، ولسان العرب ١١٧/١٤ (ثنى) ، والمقاصد النحوية ٥٦٩/٤ ، وتاج العروس (ثني) .

٩٤١ــ (الَحَقُّ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ) أَوِ انْبَتَّ حَبْلُ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

بتسهيل الهمزة الثانية من « الحق » ، و« إن » شرطية ، وجوابها محذوف ، و« أن قلبك طائر » خبر « الحق » ، (**وقد قرئ بهما**) ، أي بالمد والتسهيل (**في نحو** : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ[1] ﴾ [الأنعام/١٤٣] ، ﴿ آلآنَ[2] ﴾) [يونس/٥١] في السبع .

٩٤١- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٣٣ ، والأغاني ١٢٧/١ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/١٠ ، والكتاب ١٣٦/٣ ، ولجميل في ملحق ديوانه ص ٢٣٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٩/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٣ ، وشرح الأشموني ٨١٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٧٦/٥ ، وراجع ديوان كثير عزة ص ٣٦٨ .

(١) الإتحاف ص ٢١٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٣ .

(٢) الإتحاف ص ٢٥٠ ، والنشر ٣٥٧/١ .

(هذا باب الإبدال)

بكسر الهمزة مصدر أبدل ، وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا ، فخرج بقيد المكان العوض ، فإنه قد يكون في غير مكان المعوّض منه كتاء « عِلَة » ، وهمزة « ابن » ، وبقيد الإطلاق القلب ، فإنه مختصّ بحروف العلّة .

(**الأحرف التي تبدل من غيرها**) أربعة أقسام :

ما يبدل إبدالاً شائعًا للإدغام ، وهو جميع الحروف إلا الألف .

وما يبدل إبدالاً نادرًا ، وهو ستة أحرف ، وهي « الحاء والخاء والعين المهملة والقاف ، [٣١٠/أ] والضّاد ، والذّال » المعجمتان كقولهم في « وُكْنَة » وهي بيت القطا في الجبل : « وُقْنَة » ، وفي أغَنّ : أخَنّ ، وفي ربع : ربح ، وفي خَطَر : عَطَر ، وفي جَلَد : جَضَد ، وفي تَلَعْثَم : تَلَعْذَم » .

وما يبدل (**إبدالاً شائعًا لغير إدغام**) ، وهو قسمان : ما هو [٣٦٧] غير ضروري في التّصريف ، وهو اثنان وعشرون حرفًا يجمعها هجاء قولك : لِجِدٍ صُرِفَ شَكْسٌ آمِنٌ طَيَّ ثُوبِ عِزَّتِهِ . وما هو ضروري في التّصريف ، وهو (**تسعة : يَجمعها**) هجاء قولك : (**هَدَأْتَ مَوْطِيًا**) ، وهي الهاء ، والدال المهملة ، والهمزة ، والتّاء الْمُثَنّاة من فوق ، والميم ، والواو ، والطاء المهملة ، والياء الْمُثَنّاة تحت ، والألف . (**وخرج بقولنا : شائعًا**) ، ما أبدل نادرًا (**نحو قولهم في : أُصَيْلَان ، تصغير : أَصِيل ، على غير قياس**) ، كما بحثه في شرح الهادي ، وذكر أن كلام سيبويه يَدُلّ عليه[1] ، وقال ابن السِّيد ، كأنه تصغير « أصلان » ، وهو

(١) الكتاب ٤/٢٤٠ .

عكس قياس المصغَّر ، لأن حكم الجمع إذا صغِّر أن يصغَّر على لفظ واحده ، وهذا جاء مصغَّرًا على لفظ جمعه ، وفي الصحاح[١] : الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ، وجمعه أُصُل ، وآصال ، وأصائل ، ويجمع أيضًا على أصلان مثل بعير وبُعْرَان ، ثم صغّروا الجمع فقالوا : أُصَيْلان ، ثم أبدلوا من النون لامًا : فقالوا : أُصَيْلال ، انتهى .

فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح ، وصنيعه أولى من وجه ، لأن الحمل على تصغير المفرد شذوذًا أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذًا لكثرته ، كـ « مُغَيْرِبَان » تصغير « مَغْرِب » ، و« عُشَيْشِيَان » تصغير « عَشِيَّة » ، ونحوهما .

وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التِي الأصل عدمها ، [٣١٠/ب] (وفي اضْطَجَعَ) إذا نام على جنبه ،(وفي نحو : علي) بتشديد الياء علَمًا (في الوقف) ، أو ما جرى مجراه : (أُصَيْلال) بإبدال اللاَّم من النون لقرب المخرج .

وكان الفراء يقول[٢] : أُصَيْلال تصغير « آصال » ، وجعلوا زيادة اللاَّم عوضًا عما حذفوا ، لأنهم لو جاؤوا به على الأصل لقالوا : أُوَيْصَال ، وشبهه بـ « دَهْر ، و أَدْهُر » ، ثم قالوا : دهارير ، وزعم أنهم أرادوا أداهِيْر ، (والْطَجَعَ) بإبدال اللاَّم من الضَّاد ، (وعَلِجّ) بإبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر ، وإنَّمَا اختصّ ذلك بالوقف ، لأنه يزيدها خفاء .

(قال) النابغة : [من البسيط]

٩٤٢ـ (وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا) أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

والمعنى : وقفت بدار الحبيبة أحيانًا ، وسألتها عن الحبيبة ، فعجزت عن الجواب ، وما بها أحد يجيبني .

(وقال) منظور بن حبَّة الأسدي في ذئب : [من الرجز]

---

(١) الصحاح (أصل) .

(٢) المخصص ٩/٥٧ .

٩٤٢- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، والإنصاف ١/٢٦٩ ، وخزانة الأدب ٢/١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١١/٣٦ ، والدرر ١/٤٥٨ ، ٤٨٦ ، ٢/٥٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٢/٨٠ ، والكتاب ٢/٣٢١ ، ولسان العرب ١١/١٧ (أصل) ، واللمع ص ١٥١، والمقتضب ٤/٤١٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٠ ، ورصف المباني ص ٣٢٤، وشرح الأشموني ٣/٨٢٠ ، ومجالس ثعلب ص ٥٠٤ ، والإنصاف ١/١٧٠ .

٩٤٣- لَمَّـا رَأى أنْ لاَ دَعَـهْ وَلا شَـبَعْ (مَالَ إلى أرْطَاةِ حَقْفٍ فَالْطَجَعْ)

والدَّعة : سعة العيش ، والهاء عوض من الواو ، والأرطاة : شجرة من شجر الرمل ، والحقف : المعوجّ من الرمل ، والجمع : حقاف وأحقاف ، فالطجع .

قال المازني : بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ، ويبدل مكان الضَّاد أقرب الحروف إليها وهي اللاَّم .

(**وقال**) أعرابي من البادية : [من الرجز]

٩٤٤- (**خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجْ**) الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بالعَشِجْ

يريد : أبو عليّ والعشيّ ، فأبدل الجيم من الياء المشدّدة ، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف ، قاله السيد في شرح الشافية ، (**وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة**) ، قال الجوهري[1] : وعجعجة في [٣١١/أ] قضاعة يحوّلون الياء جيمًا مع العين ، يقولون : هذا راعج خرج معج ، أي : هذا راعي خرج معي ، انتهى .

وقد يحوّلون الياء جيمًا وإن لَم تجتمع مع العين ، قال أبو عمرو : قلت لرجل من بني حنظلة : مِمَّن أنت ، فقال : فقيمج ، فقلت : من أيّهم ، فقال : من مرج ، يريد فقيميّ ، ومريّ .

٩٤٣- الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في المقاصد النحوية ٥٨٤/٤ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٣١١ ، والأشباه والنظائر ٣٤٠/٢ ، وإصلاح المنطق ص ٩٥ ، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، وتاج العروس ٦/١٥ (أبز) ، ١٢٤/١٩ (أرط) ، ٣٩٩/٢١ (ضجع) ، والتنبيه والإيضاح ٢٣٤/٢، والخصائص ٦٣/١ ، ٢٦٣ ، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣ ، ٣٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٦/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٤ ، وشرح المفصل ٨٢/٩ ، ٤٦/١٠ ، ولسان العرب ٣٠٤/٥ (أبز) ، ٢٥٥/٧ (أرط) ، ٢١٩/٨ (ضجع) ، ٣٢٥/١٤ (رطا) ، والمحتسب ١٠٧/١ ، والممتع في التصريف ٤٠٣/١ ، والمنصف ٣٢٩/٢ .

٩٤٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠٥/٢ (ج) ، ٣٢٠ (عجج) ، ٣٩٥/٤ (شجر) ، ٥٨٢/١١ (كتل) ، ٤٩/١٣ (برن) ، وأوضح المسالك ٣٧٢/٤ ، وكتاب العين ٣٣٧/٥، وجمهرة اللغة ص ٤٢، ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٥ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٩ ، ٥٥/١٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٥ ، والكتاب ١٨٢/٤، والمحتسب ٧٥/١ ، والمقرب ٢٩/٢ ، والممتع في التصريف ٣٥٣/١ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، وتهذيب اللغة ٦٨/١ ، ١٣٥/١٠ ، وتاج العروس ٣٩٦/٥ (ج) ، ٩٢/٦ (عجج) ، ٢٧/١٨ (صيص) ، (كتل) ، (برن) .

(١) الصحاح (عجج) .

وقد تبدل من الياء المخففة حملاً على المشددة كقوله : [من الرجز]

٩٤٥ـ لاهُمَّ إنْ كُنْتَ قَبلْتَ حِجَّتجْ فَلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيْكَ بجْ
أقْمر نَهَّاتٌ يُنْزَى وَفْرَتجْ

يريد : اللهم إن كنت قبلت حجّتِي ، فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج ، بمعجمة فمهملة فجيم ، من شحج البغل أي صوَّت ، والأقمر : الأبيض ، والنهّات : النهّاق ، وينزى : يحرّك ، ووفرتج : أي وفرتي ، وهي الشعر إلى شحمة الأذن ، (**وهدأت : سكنت**) من السكون ضد الحركة ، قال يعقوب[1] : أهدأت الصبيَّ إذا جعلت تضرب عليه رويدًا لينام ، (**وموطّيًا**) حال من التّاء في « هدأت » ، وهو اسم فاعل (**من أوطأته جعلته وطيئًا**) ، إلا أنك خفَّفت همزته بإبدالِها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها ، (**والياء فيه بدل من الهمزة ، وذكره الهاء**) في النظم[2] [٣٦٨] (**زيادة على ما في التسهيل**[3] ، **وجمعها فيه في**) هجاء قولك : (**طويت دائمًا**) ، وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه : إسقاط الهاء كما مرَّ ، وتكرار الألف ، وإعمال الماضي في « دائمًا » ، وهو مثل « أبدًا » ، قاله الموضح في الحواشي . (**ثم إنه**) لَمَّا ذكر الهاء (**لَم يتكلَّم هنا**) ، أي في باب الإبدال ، (**عليها ، مع عدّه إياها**) فيه ، (**ووجهه**) ، أي وجه عدم تكلمه عليها هنا ، (**أن إبدالها من غيرها إنَّمَا يطَّرد في الوقف على نحو : رَحْمَهْ ، [٣١١/ب] ونِعْمَهْ ، وذلك مذكور في باب الوقف**) فاستغنى به . (**وأما إبدالَها من غير التّاء فمسموع**) لا يقاس عليه (**كقولهم**) في : إيَّاك (**هِيَّاك ، و**) في : لأنَّك قائم (**لِهَنَّك قائم ، و**) في : أرَقْت الماء (**هَرَقْت الماء ، و**) في : أردت الشيء (**هردت الشَّيء ، و**) في : أرحت الدابة (**هرحت الدابة**) ، فأبدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجًا ، لأنهما من أقصى الحلق .

٩٤٥- الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٣٩١/١، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٠٥/٢ (ج) ، ٢٤١/٥ (نهز) ، ١٠٣/١٠ (دلق) ، ٢٠٦/١٢ (دلقم) ، والارتشاف ١٢٦/٣ ، والدرر ٥١٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، ٧٥/٩ ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والمحتسب ٧٥/١ ، والمقرب ١٦٦/٢ ، والممتع في التصريف ٣٥٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٤ ، وهمع الهوامع ١٧٨/١ ، ١٥٧/٢ ، وتاج العروس ٣٩٥/٥ (ج) ، ٣٦٤/١٥ (نهز) ، ٣٠٣/٢٥ (دلق) ، (دلم) ، ومقاييس اللغة ٢٩/٤ .

(١) إصلاح المنطق ص ٢٧٦ .

(٢) يقصد قوله في الألفية : أحْرُفُ الابْدَالِ هَدَأْتُ مُوطِيَا فأبْدِلِ الْهَمزَةَ مِنْ واوٍ ويَا

(٣) التسهيل ص ٣٠٠ .

(فصل في إبدال الهمزة)

(**تبدل من الواو والياء**) وجوبًا (**في أربع مسائل** :

إحداها : أن تتطرّف إحداهما) ، وهي لام ، أو زائدة للإلحاق (**بعد ألف زائدة**) ، سواء كسر أوّل كلمتها أم فتح أم ضمّ :

(**نحو : كِسَاء ، وسَمَاء ، ودُعَاء**) ، فالْهمزة فيهن مبدلة عن واو ، والأصل : « كِسَاوْ ، وسَمَاوْ ، ودُعَاوْ » .

(**ونحو : بناء ، وظُبَاء ، وفَنَاء**) ، فالْهمزة فيهن مبدلة عن ياء ، والأصل : « بِنَايْ ، وظُبَايْ ، وفَنَايْ » ، فأبدلت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين ، وقيل : إنَّ الواو والياء أبدلتا ألفين لتحرّكهما ، ووقوعهما بعد فتحة ، لَم يحجز بينهما إلا ساكن معتلّ[1] زائد مع أنهما في مظنّة التغيير ، وهو الطرف ، فقلبتا ألفين ، فاجتمع ساكنان ، فوجب إما الحذف أو التحريك ، لا سبيل إلى الحذف ، لأنه يفوّت الْمَدّ فيهن إن حذفت الأولى ، ويفوّت لام الكلمة إن حذفت الثَّانية ، ولما امتنع الحذف الثَّاني تعيّن التحريك وكانت الثَّانية أولَى لأربعة أوجه :

أحدها : أن تحريك الأولى[2] يفوّت حكمها ، وهو الْمَدّ .

الثَّاني : أن التغيير في الآخر أولى .

الثَّالث : أن حرف الإعراب محرّك تقديرًا ، فلا يعدّ في تحريكه لفظًا .

الرابع : أن في تَحريكه تَحصيلاً لظهور [٣١٢/أ] الإعراب الذي يَحصل[3] به الفرق بين المعاني ، ونحو : « عِلْبَاء ، وقُوْبَاء » ، فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بـ « قِرْطَاس ، وفِرْنَاس » .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (الثاني) .

(٣) في « ب » : (يحصد) .

(**بخلاف نحو : قَاوَلَ ، وبَايَعَ ، و**) نحو : (**إِدَاوَة ، وهِدَايَة**) ، لأن الواو والياء لَم يتطرفا فيهنّ . أما الأوّلان فلوقوعهما عينًا ، وأما الأخيران فلأن كلمتهما بنيت على تاء التأنيث ، بخلاف التأنيث العارض ، فإنه لا يَمنع الإبدال ، كـ « بِنَاء ، وبِنَاءة » .

(و) بخلاف (**نَحو : غَزْو ، وظَبْي**) لعدم تقدّم الألف عليهما ، (و) بخلاف (**نَحو : واو**) اسْمًا للحرف ، (**وآي**) جمع « آية » لأصالة الألف فيهما ، أما « واو » فوزنه : « فَعَل » بفتحتين ، وفي كون عينه ياء أو واوًا ، قولان : الأول لأبي علي ، والثَّاني لأبي الحسن .

وعلى القولين فالألف منقلبة عن أصل ، وأما « آي » فأصله « أَيَي » بفتحتين ، قلبت الياء الأولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، (و) الواو و الياء (**تشاركهما في ذلك**) الحكم (**الألف**) فإنها إذا تطرّفت بعد ألف زائدة أبدلت الهمزة ، وذلك (**في نحو : حَمْرَاء فإنّ أصلها : حَمْرَى**) بألف مقصورة ، (كـ : **سكرى**) ، (**فزيدت ألف قبل الآخر للمَدّ كألف : كتاب ، وغلام**) ، فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما ، (**فأبدلت**) الألف (**الثَّانية همزة**) ، لأنها من مخرج الألف ، وظهرت الحركة التي كانت مقدَّرة فيهما .

المسألة (**الثَّانية**) من إبدال الهمزة من الواو والياء (**أن تقع إحداهما عينًا لاسم فاعل فعل ، أعلّت فيه**) أي في الفعل (**نحو : قائل ، وبائع**) أصلهما : « قاوِل ، وبايِع » ولكنهم أعلُّوهما حملاً على الفعل ، فكما قالوا : « قال ، وباع » ، فقلبوا عينهما ألفًا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفًا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، ثم قلبوا الألف همزة على حدّ القلب في « كساء » ، هذا قول الأكثرين .

وقال المبرد[1] ، دخلت ألف « فاعل » على ألف « قال ، وباع » ونحوهما ، فالتقى ألفان ، ولم يمكن الحذف للإلباس ، فوجب تحريك إحداهما ، وكانت العين ، لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة ، وتكتب ياء على حكم التخفيف ، ولا تنقط ، قاله المرادي[2] .

(**بخلاف نحو : عَيِنَ ، فإنّه : عَايِن ، وعَوِرَ ، فهو : عَاوِر**) ، لأن العين لما صحَّت [٣٦٩] في الفعل خوف الإلباس بـ « عانَ ، وعارَ » صحّت في اسم الفاعل ، وما ذكره تبعًا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل من وجهين :

(١) المقتضب ١/٩٩ .

(٢) شرح المرادي ٦/١٣ .

أحدهما : أن اسم الفاعل قد يدخله الإعلال ، ولم يكن له فعل أصلاً كـ « جائز » بالجيم والزّاي ، وهو البستان ، و« جائزة » مؤنثه ، [1]وهي الخشبة في وسط السقف ، فإن ادّعوا أنهما نقلا من أسْماء الفاعلين فقد كثّروا النقل في أسْماء الأجناس[1] ، وهو قليل ، بل قيل : ممنوع .

والوجه الثّاني : أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر[2] ، لا عن الفعل .

المسألة (الثّالثة) من إبدال الهمزة من الواو والياء (**أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِل ، وقد كانت**) إحداهما (**مَدّة**) زائدة (**في الواحد نحو**) : عجوز و(**عجائز** ، و) صحيفة و(**صحائف**) ، وسيأتي توجيهه (**بخلاف : قَسْوَرَة**) وهو الأسد ، (**وقَسَاوِر**) ، لأن الواو ليست بـمَدّة ، (**ومعيشة ومعايش**) ، لأن الْمَدّة في الواحد أصلية فلا تبدل ، لأن أصلها الحركة لكونها عين الكلمة ، فإذا وقعت بعد ألف « مَفَاعِل » تحرّكت بحركتها ، فتعاصت عن الإبدال .

(**وشَذّ : مصيبة ومصائب ، ومنارة ومنائر**) بالإبدال ، مع أن المَدّة في [٣١٣/أ] الواحد أصلية ، لأنها عين الكلمة ، والذي سهّل إبدالها همزة تشبيه الأصلي بالزائد .

(**وتشارك الواو والياء في هذه المسألة**) ، وهي مسألة الجمع ، (**الألف**) ، فتبدل همزة (**نحو : قلادة وقلائد ، ورسالة ورسائل**) ، وذلك لأنك لما جمعت « قلادة ، ورسالة » على « مفاعل » وقعت ألف الجمع ثالثة . ووقع بعدها ألف « قلادة ، ورسالة » ، فاجتمع ألفان ، فلم يكن بدّ من حذف إحدى الألفين ، أو تحريكها ، فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع ، ولو حذفوا الثّانية لتغير بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بدّ أن يكون بعد ألفه حرف مكسور ، بينها وبين حرف الإعراب ، ليكون كـ « مفاعل » ، فلم يبق إلا حركة الألف الثّانية بالكسر لتكون كعين « مفاعل » ، فلما حركت انقلبت همزة ، ثم شبّهت واو « عجوز » وياء « صحيفة » بألف « قلادة ، ورسالة » ، لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان ، فجريا مجرى الألف ، هذا تعليل ابن جنّي[3] .

وقال الخليل[4] : إنّمَا همزت الألف والياء والواو في « رسائل وصحائف وعجائز » لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنّمَا هي حروف ميّتة ، لا تدخلها الحركات ، فلما وقعن بعد الألف همزت ، ولم يظهرن : إذ كن لا أصل لهن في الحركة . انتهى .

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (المقدر) .

(٣) المنصف ٣٢٧/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٦/٤ ، والمنصف ٣٢٦/١ .

المسألة (**الرابعة**) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (**أن تقع إحداهما ثاني حرفين ليِّنَيْن ، بينهما ألف** « **مفاعل** » ، **سواء كان الليِّنان ياءين كـ : نيائف ؛ جمع ؛ نيِّف**) ، وهو الزيادة على العقد ، وهو من ناف ينيف ، وقول الشاطبي ، وأصله : يَنْوِف كـ « هَيِّن » فإن أصله « هَيْوِن » مبني على أنه من ناف ينوف ، [٣١٣ / ب] وتقدم في العدد بيانه . (**أو واوين كـ : أوائل ؛ جمع ؛ أوَّل ، أو مختلفين**) بأن تكون إحداهما ياء والأخرى واوًا (كـ : **سيائد ؛ جمع ؛ سيِّد ، إذا أصله : سَيْوِد**) اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، و« صوائد ؛ جمع ؛ صائد » ، فأبدل ما بعد ألف الْجمع همزة في الأمثلة الأربعة استثقالاً لتوالي ثلاث ليِّنات متصلة بالطرف ، (**وأما قوله**) ، وهو جندل بن الْمُثَنّى الطهوي : [من الرجز]

٩٤٦- حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي (**وَكَحَلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ**)

بغير إبدال ، (**فأصله : بالعواوير**) بياء مُثَنّاة تحتانية قبل الرّاء ، (**لأنه جمع : عُوَّار**) بضم العين وتخفيف الواو (**وهو الرَّمد**) الشديد ، (**فهو : مفاعيل كـ : طواويس ، لا : مفاعل**) كـ : مساجد ، (**فلذلك صحّح**) فيه الواو لبعده من الطرف ، ثم حذفت الياء ، وبقي التصحيح بحاله ، لأن حذف الياء عارض ، والاعتبار بالأصل ، لأن المحذوف في [٣٧٠] حكم الموجود ، وفاعل « كحل » بالتخفيف ضمير يرجع إلى الدهر في أبيات قبله ، (**وعكسه قول الآخر**) ، وهو حكيم بن معية الربعي : [من الرجز]

٩٤٧- (**فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٌ وَنُمُرْ**)

(**فأبدل الهمزة من ياء « مفاعيل » لأن أصله : « مفاعل » لأن « عيائيل » جمع « عيِّل » بكسر الياء**) المشددة ، وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة « فَيْعَل » ، وأصله « عَيْوَل » ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، (**واحد العِيَال**) ، قاله صاحب الضياء ،

٩٤٦- الرجز للعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣ ، وليس في ديوانه ، ولجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه ٤٢٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤ ، والمقاصد النحوية ٥٧١/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٨٥/٢ ، وأوضح المسالك ٣٧٤/٤ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٧١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٧ ، وشرح الأشموني ٨٢٩/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٥/٤ ، وشرح المرادي ١٧/٦ ، وشرح المفصل ٧/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والكتاب ٣٧٠/٤ ، ولسان العرب ٦١٥/٤ (عور) ، والمحتسب ١٠٧/١، ١٢٤ ، والممتع في التصريف ٣٢٩/١ ، والمنصف ٤٩/٢ ، ٥٠/٣ ، وتاج العروس ١٥٦/١٣ (عور) ، والمخصص ١٠٩/١ .

٩٤٧- تقدم تخريج الرجز برقم ٩١١ .

(**والياء زائدة**) في عيائيل (**للإشباع ، مثلها في قوله**) ، وهو الفرزدق : [من البسيط]

٩٤٨ــ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ (**تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ**)

بزيادة الياء ، (**فلذلك أعلّ**) بإبدال الهمزة [٣١٤/أ] من الياء ، و« نفي » مصدر نوعي مضاف إلى مفعوله ، وفاعله « تنقاد » ، وهو أيضًا مصدر مضاف إلى فاعله ، والأصل ، كنفي الدراهم نقد الصيارف .

وما ذكره من أنه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين ، والواو والياء هو مذهب سيبويه ، والخليل ومن وافقهما .

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواين فقط ، ولا همز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء فتقول : « نَيَايِف ، وسَيَاوِد ، وصَوَايِد » على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنَّمَا كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيرًا ، وهو اجتماع الواوين أوّل الكلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان ، أو الياء والواو فلا إبدال ، لأنه التقت الياءان ، أو الياء والواو أوّل الكلمة ، فلا همز نحو : « يَيْن » اسم موضع ، ونحو : « يوم » .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه[1] من أن الإبدال مطلقًا للقياس والسماع .

أما القياس فلأن الإبدال في « أوائل » إنَّمَا هو بالحمل على « كساء ، ورداء » لشبهه به من جهة قربه من الطرف ، وفي « كساء ، ورداء » ، لا فرق بين الياء والواو ، فكذا هنا .

وأما السماع فحكى أبو زيد في « سَيِّقَة : سَيَائِق » بالْهمز ، وهي « فَعِيلة » من « ساق » ، وحكى الجوهري في تاج اللغة : جيِّد وجيائد بالهمز .

وفهم من إطلاقه « مفاعل » أن هذا الإبدال لا يختص[2] بتالي ألف الجمع ، حتى لو بنيت من « القول » مثل « عوارض » لقلت : « قوائل » بالْهمز ، هذا مذهب سيبويه[3]

٩٤٨- البيت للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤ ، ٤٢٦، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ ، والكتاب ٢٨/١، وتاج العروس (درهم) ، واللسان ١٩٠/٩ (صرف) ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٢، وأوضح المسالك ٣٧٦/٤ ، وتخليص الشواهد ١٦٩، وسر صناعة الإعراب ٧٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ ، وشرح قطر الندى ٢٦٨ ، ولسان العرب ٦٨٣/١ (قطرب) ، ٢٩٥/٢ (سجح) ، ٤٢٥/٣ (نقد) ، والمقتضب ٢٥٨/٢ .

(١) الكتاب ٣٧٧/٤ .

(٢) في « ب » : (يختصر) .

(٣) الكتاب ٣٦٩/٤ .

والجمهور ، وخالف في ذلك الأخفش والزجاج[١] ، فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفّته بخلاف الجمع .

(وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع واوان ، وكانت الأولى مصدّرة) [٣١٤/ب] في أول الكلمة ، **(والثّانية إما متحرّكة)** مطلقًا **(أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الأولى همزة)** وجوبًا لأمرين :

أحدهما : أن التّضعيف في أول الكلمة قليل ، وإنّمَا جاء منه أحرف معلومة كـ « دَدَن » فلما قلّ التّضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها .

والثّاني : أنهم لما كانوا يجيزون البدل في « وجوه » ونحوه ، وهي واو مفردة لأجل أنها بالضمة كالواوين ، كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان ، لأن الواوين أثقل من واو وضمة ، وهذان التعليلان لسيبويه[٢] ، ويدخل تحت ذلك صورتان :

إحداهما : أن تكون الواو الثّانية متحرّكة .

والصورة الثّانية : أن تكون الواو الثّانية ساكنة متأصّلة الواويّة ، **(فـ)** الصورة **(الأولى نحو جمع : واصلة وواقية ، تقول : أواصل وأواق)** ، كـ « ضاربة ، وضوارب » ، **(وأصلهما : وواصل ، وواق)** بواوين ، فأبدلت الواو الأولى همزة ، وأعلّ « أواقٍ » ، إعلال « قاضٍ » ، فإذا دخلت عليه « أل » ثبتت ياؤه كقوله : [من الخفيف]

٩٤٩ــ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

(و) الصورة **(الثّانية نحو : الأولى ، أنثى : الأوّل)** ، مقابل « الآخِر » بالكسر ، **(أصلها : « وُوْلَى » بواوين أولهما فاء مضمومة ، والثّانية عين ساكنة)** متأصلة الواوية ، قلبت الواو الأولى همزة لما مر ، وجمعها : « أُوَل » وأصله : « وُوَل » ، ففعل به ما تقدّم .

(بخلاف نحو : وُوْفِي ، ووُوْرِيَ) مبنيتين للمفعول ، **(فــإن)** الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة ، لأن الواو **(الثّانية ساكنة منقلبة عن ألف : فاعل)** [٣١٥/أ] بفتح العين ، وهو « وافى ، و : وارى » ، فليست متأصلة الواوية ، لأنها بدل من ألف زائدة .

(١) الارتشاف ١٢٧/١ .

(٢) الكتاب ٤٣١/٤ .

٩٤٩- البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢ ، والدرر ٣٨٧/١ ، وسمط اللآلي ١١١، واللسان ٤٠١/١٥(وقي)، والمقاصد النحوية ٢١١/٤، والمقتضب ٢١٤/٤، ولعدي أخي المهلهل في تاج العروس (وقى) ، وبلا نسبة في رصف المباني ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٤٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ .

(**وبخلاف نحو : « الوُوْلَى » بواوين مخففًا من « الوُؤْلَى » بواو مضمومة فهمزة ، وهي أنثى « الأوأل » . أفعل تفضيل من « وَأَلَ » إذا لَجَأ)** ، فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة ، لأن الواو الثَّانية منقلبة عن همزة ، فليست متأصلة الواوية ، ويفهم من نفي الوجوب الْجواز ، (**وخرج باشتراط التصدر**[1] **نحو : هَـوَوِيّ ، ونَـوَوِيّ ، في** [٣٧١] **الْمنسوب إلى : هَوًى ، ونَوًى**) ، فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدّرها .

(١) في « ب » : (التصدير) .

(فصل في عكس ذلك)

(**وهو إبدال الواو الياء من الهمزة ، ويقع ذلك**) الإبدال (**في بابين :**

أحدهما : باب الجمع الذي على) وزن (**مفاعل ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه**) ، أي الْجمع ، (**وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوًا ، وخرج باشتراط العروض**) في الهمزة (**نحو : المِرْآة ، والمَرَائِي ، فإن الهمزة موجودة في المفرد ، لأن المرآة : مِفْعَلَة**) بكسر الميم ، (**من الرؤية ، فلا تغيّر في الجمع**) بالإبدال ، لأن هذه الهمزة أصلية في الجمع ، وسبب الإبدال عروضها فيه على أنه قد سمع « المرايا » بالإبدال شذوذًا كقوله : [من الرجز]

٩٥٠- مثْلُ الْمَرَايَا ولعابُ الأَقْطَارْ

(**وخرج باشتراط اعتلال اللاّم نحو : صحائف ، وعجائز ، ورسائل**) جَمع « صحيفة ، وعجوز ، ورسالة » ، (**فلا تغيّر الهمزة في شيء من ذلك أيضًا**) ، وإن كانت في الجمع لفقد علّة الإبدال الآتية .

(**وأما ما حصل فيه ما شرطناه**) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الْجمع ، وكون لام الْجمع معتلّة ، (**فيجب فيه عملان : قلب كسرة الْهمزة** [٣١٥/ب] **فتحة : ثم قلبها**) ، أي الْهمزة ، (**ياء في ثلاث مسائل ، وهي أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو واوًا منقلبة ياء ، و**) قلب الْهمزة (**واوًا في مسألة واحدة ، وهي أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة**) في اللفظ سالمة من القلب ياء ، فهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة أمثلة :

(**مثال ما لامه همزة : خطايا**) ، جمع « خطيئة : فعيلة » من الخطأ ، (**أصلها : خطايِئ**) على زنة « مفاعل » (**بياء مكسورة ، هي ياء « خطيئة » وهمزة بعدها ، هي لامها ، ثُم أبدلت الياء**) المكسورة (**هَمزة على حد الإبدال**) المتقدم (**في : صحائف**) ،

٩٥٠-لَم أقف عليه في المصادر المتاحة .

جمع « صحيفة » ، (**فصار : خطائئ ، بهمزتين**) ، الأولى المبدلة من الياء ، والثَّانية لام الكلمة ، (**ثم أبدلت الهمزة الثَّانية**) ، وهي لام الكلمة ، (**ياء ، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرّفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد**) همزة (**مكسورة ، فما ظنُّك بها بعد**) همزة (**مكسورة ، ثم قلبت كسرة**) الهمزة (**الأولى فتحة للتخفيف ، إذ كانوا قد يفعلون ذلك**) الفتح (**في ما لامه صحيحة نحو : مَدَارَى**) جمع « مِدْرَى » بكسر الميم ، وسكون الدال المهملة ، وفتح الرَّاء ، آلة تشبه المسلّة ، تكون مع الماشطة ، تصلح بها قرون النساء ، (**وعذارى**) ، جمع « عذراء » ، وهي البكر ، (**في : المداري ، والعذاري**) بكسر الرَّاء فيهما ، (**قال**) امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٩٥١- (**وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي**) فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمَّلِ

(**وقال**) أيضًا : [من الطويل]

٩٥٢- غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلاَ (**تَضِلُّ المَدَارَى في مُثَنًّى وَمُرْسَلِ**)

ففتح الرَّاء فيهما ، فإذا فعل ذلك في ما لامه راء ، وهو حرف صحيح ، (**ففعل ذلك**) الفتح (**هنا**) ، في ما لامه غير صحيحة (**أولى**) لثقل الكسرة ، و« تضل » بالضَّاد المعجمة أي : تغيب ، و« الْمُثَنَّى » : الشعر المفتول ، و« المرسل » بخلافه ، والغرض بيان كثرة الشعر ، (**ثُم قلبت الياء**) المفتوحة (**ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها [٣١٦/أ] فصار « خطاءا » بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف**) لكونها من مخرجها ، وهي متوسطة بين ألفين ، (**فاجتمع شبه ثلاث ألفات**) ، وذلك مستكره ، (**فأبدلت الْهمزة ياء**) ، ولَم تبدل واوًا ، لأن الياء أخفّ منها (**فصار : خطايا ، بعد خمسة أعمال**) :

أوّلها : إبدال الياء همزة .

وثانيها : إبدال الهمزة الثَّانية ياء .

وثالثها : قلب كسر الهمزة الأولى فتحة .

ورابعها : قلب الياء ألفًا .

وخامسها : قلب الألف ياء على الترتيب .

٩٥١- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١، وشرح شواهد المغني ٥٥٨/٢ ، واللسان ٥٩٢/٤ (عقر) ، وتهذيب اللغة ٢١٨/١ ، ومقاييس اللغة ٩٠/٤ ، وتاج العروس ١٠٢/١٣ (عقر) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٤٩ ، ٤٤٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٩/٤ .

٩٥٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧ ، ولسان العرب ٤٠٥/٤ (شزر) ، ٥٦/٧ (عقص) ، ومعاهد التنصيص ٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٨٧/٤ ، وتاج العروس ٢٨٣/١ (شقأ) ، وأساس البلاغة (دري) ، والمزهر ١٨٥/١ .

هذا مذهب سيبويه[١] ، وجمهور البصريين ، وذهب الخليل[١] إلى أن مَدّة الواحد لا تبدل في هذا همزة ، لئلا يلزم اجتماع همزتين ، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء ، فيصير « خطائي » ، ثم يفعل فيه ما تقدّم من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفًا ، ثم قلب الألف ياء .

واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل ، سمع من كلامهم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَائِئِي » بهمزتين ، ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثَمّ همزة ثانية البتة .

(ومثال ما لامه ياء أصلية : قضايا) جمع « قضيّة » **(أصلها : قضايي ؛ بياءين ؛ الأولى ياء : فعيلة ، والثَّانية لام : [٣٧٢] قَضيّة ، ثُم أبدلت)** الياء **(الأولَى هَمزة كما في : صحائف)** فصار « قضائي » **(ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة)** فصارت « قضاءَي » ، **(ثُم قلبت الياء ألفًا)** فصار « قضاءا » ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، **(ثُم قلبت الْـهمزة)** المتوسطة بين الألفين **(ياء)** رجوعًا إلى أصلها ، **(فصار : قضايا ، بعد أربعة أعمال)** :

أحدها : إبدال الياء الأولى همزة .

والثَّاني : قلب كسر الهمزة فتحة .

والثَّالث : قلب الياء الثَّانية ألفًا .

والرابع : قلب الهمزة ياء على الترتيب . [٣١٦/ ب]

(ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء : مَطِيَّة) وهي الراحلة **(فإن [أصلها]**[٢] **: مَطِيْوَة : فَعِيْلَة ، من : المطا ، وهو الظهر ، أو من : المطو ، وهو المدّ ، يقال ، مطوت بهم في السير ، أي ، مددت ، اجتمع فيها الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم أبدلت الواو**[٣] **ياء ، ثم أدغمت الياء فيها)** ، أي في الياء ، **(وذلك على حدِّ الإبدال والإدغام في : سَيْوِد ، ومَيْوِت ، إذ قيل فيهما : سَيِّد ، ومَيِّت)** بقلب الواو ، وإدغام الياء في الياء ، وجمعها « مطايا » ، وأصلها « مطايو » بياء مكسورة قبل الواو ، **(ثم قلبت الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة)** ، فصار « مطايي » بياءين ، **(كما)** قلبت الواو لتطرُّفها **(في : الغازي ، والداعي)** ، وأصلهما : « الغازِو ، والداعِو » ، قلبت الواو ياء لتطرُّفها بعد الكسرة ، **(ثُم قلبت الياء الأولَى هَمزة كما في : صحائف)** ، فصار « مطائي » ،

(١) الكتاب ٤/٣٧٧ .
(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٣) سقط من « ب » .

(**ثم أبدلت الكسرة فتحة**) : فصار « مطاءَي » (**ثم**) أبدلت (**الياء ألفًا**) ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، (**ثم**) أبدلت (**الهمزة**) المتوسطة بين الألفين (**ياء فصار : مطايا ، بعد خمسة أعمال**[1]) :

أحدها : قلب الواو ياء .

والثَّاني : قلب الياء الأولى همزة .

والثَّالث : إبدال الكسرة فتحة .

والرابع : إبدال الياء ألفًا .

والخامس : إبدال الألف ياء ، ولم يرجع إلى أصلها ، لأن الواو أثقل من الياء ، أو لأنها لما أعلّت في المفرد أعلّت في الجمع .

(**ومثال ما لامه واو**) ظاهرة ، (**سلمت في الواحد ، هَرَاوَة**) ، وهي العصا الضخمة ، (**و**) جمعها (**هَرَاوى**) أصلها : « هَرَاوِو » بواوين ، (**وذلك أنّا قلبنا ألف : هرواة ، في الجمع همزة على حدّ القلب في : رسالة ، ورسائل**) ، فصار « هَرَائِو » ، (**ثم أبدلنا** [٣١٧/أ] **الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة**) فصار « هرائي » ، (**ثُم فتحنا الكسرة**) فصار « هراءَي » ، (**فانقلبت الياء ألفًا**) لتحريكها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار « هراءا » بهمزة بين ألفين ، (**ثم قلبنا الهمزة واوًا**) ، ليشاكل الجمع واحده ، (**فصار : هرواى ، بعد خمسة أعمال أيضًا**) :

أحدها : قلب الألف همزة .

والثَّاني إبدال الواو ياء .

والثَّالث : قلب الكسرة فتحة .

والرابع : قلب الكسرة فتحة .

والخامس : قلب الهمزة واوًا .

وشَذَّ في هذا الباب ثلاثة أنواع :

أحدها : تصحيح الهمزة التي بعد الألف كقوله : [من الطويل]

٩٥٣- .... حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

---

(١) في « ب » : (أحوال) .

٩٥٣- تمام البيت : (فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا)

وهو لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية ١٨٨/٤ ، ولبعض الصحابة في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨٨ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٩٧ ، ٥٩٨ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح المرادي ٢٠/٦ ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٤ .

بالهمزة ، والقياس « المنايا » ، ولكنه أتى به على الأصل .

والثَّاني : تصحيحها ، وتصحيح الهمزة التِي هي لام بعدها كقولهم : اللهم اغفر لي خطائئي ، بهمزتين ، والقياس « خطاياي » ، وهذا أشَذّ مما قبله .

والثَّالث : إبدال ما بعد الألف حرفًا لا يقتضيه القياس نحو : « هَدِيَّة ، وهَدَاوَا » ، والقياس « هَدَايَا » .

(**الباب الثَّاني**) من البابين اللذين يقع فيهما إبدال الواو والياء من الهمزة (**باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة**) واحدة ، (**والذي يبدل منهما أبدًا هو الثَّانية ، لا الأولى ، لأن إفراط الثقل بالثَّانية حصل ، و**) إذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاث أحوال ، لأنه (**لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحرّكة والثَّانية ساكنة ، أو بالعكس**) ، بأن تكون الأولَى ساكنة ، والثَّانية متحرّكة ، (**أو يكونان متحركتيْن**) ، ويمتنع أن يكونا ساكنين معًا .

(**فإن كانت الأولى متحركة**) بفتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، (**والثَّانية ساكنة أبدلت الثَّانية حرف علّة**) ، ألفًا ، أو ياء ، أو واوًا (**من جنس حركة الأولى**) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثَّانية الساكنة (**فتبدل ألفًا بعد الفتحة نحو : آمَنَتْ**) ، والأصل : « أأْمَنَتْ » بهمزة [٣٧٣] مفتوحة ، فهمزة ساكنة ، أبدلت الثَّانية ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها .

(**ومنه**) أي ومن إبدال الهمزة الثَّانية ألفًا (**قول عائشة ، رضي الله عنها ، وكان**) ، تعنِي النَّبي ﷺ ، (**يأمرنِي**) إذا حِضْتُ (**أن آتّزر**[١] ، **وهو بِهمزة**) مفتوحة ، (**فألف**) ، قال المطرزي[٢] : (**وعوام المحدثين يحرِّفونه فيقرؤونه بألف**) مهموزة (**وتاء مشدّدة ، ولا وجه له**) في العربية ، (**لأنه**) فعل مضارع ، ووزنه (**أَفْتَعِل**) بكسر العين ، مشتقّ (**من الإزار ، ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة**) ، فأبدلت الهمزة الثَّانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها ، وأجاز البغداديون : « أتَّزِر ، وأتَّمِن ، وأتَّهِل » ، من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، بقلب الهمزة الثَّانية تاء ، وإدغامها في التَّاء ، وحكى الزمخشري : « أتّزر » بالإدغام . وقال ابن مالك[٣] : إنه مقصور على السماع كـ « اتَّكَلَ » ، وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض برقم ٣٠٠ .

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ١/٣٧ .

(٣) التسهيل ص ٣١٢ .

وفي حديث آخر ، وإن كان قصيرًا فليتَّزر به ، رواه مالك في الموطأ[١] بهذا اللفظ في جميع رواياته ، وسيأتي .

(**و**) تبدل الهمزة الثَّانية (**ياء بعد الكسرة نحو : إيمان**) ، أصله « إئمان » . بهمزتين مكسورة فساكنة ، قلبت الهمزة الثَّانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . (**وشذَّت قراءة بعضهم**) ، وهو [٣١٨/أ] الأعمش ، راوي أبي بكر صاحب عاصم : (**﴿ إئلافهم ﴾** [قريش/٢] **بالتحقيق**[٢]) ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ : « إئت » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وقال[٣] إنه قبيح ، لأن العرب لا تجمع بين همزتين ، الثَّانية منهما ساكنة ، انتهى . (**و**) تبدل الهمزة الثَّانية (**واوًا بعد ضمة نحو : أُوتُمن**) ، بالبناء للمفعول ، أصله : « أُؤْتُمَن » بهمزتين ، مضمومة فساكنة ، قلبت الهمزة الثَّانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، (**وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أُؤْتُمَن » بهمزتين**) مضمومة فساكنة ، (**نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء**[٣] ، **وردَّه**) بأن العرب لا تجمع بين همزتين ، الثَّانية منهما ساكنة ، ذكر هذا الردّ على الكسائي في إجازته أن يبتدأ : ﴿ إئْتِ بقرآن ﴾ [يونس/١٥] بهمزتين ، لا في « أؤتَمَن » .

(**وإن كانت**) الهمزة (**الأولى ساكنة ، و**) الهمزة (**الثَّانية متحركة**[٤]) ، وهو النوع الثَّاني ، ولا يكونان في موضع الفاء لتعذُّر الابتداء بالساكن ، بل في موضع العين ، أو في موضع اللاَّم .

(**فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثَّانية**) لاجتماع المثلين ، وصحّحت (**نحو : سأَّال**) بفتح السِّين وتشديد الهمزة « فعَّال » للمبالغة في كثرة السؤال ، (**ولأَّال ، ورأَّاس**) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة « فعَّال » للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس .

(**وإن كانتا في موضع اللاَّم أبدلت الثَّانية ياء مطلقًا**) ، سواء أكانت طرفًا أم غير طرف ، (**فتقول في**) بناء (**مثال : قِمَطْر**) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (**مِن : قَرَأَ ، قِرَأْي**) بكسر القاف وفتح الرَّاء وسكون الهمزة ، والأصل : « قرأأ » بهمزتين ، أولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان ، فوجب إبدال الثَّانية ياء ، [٣١٨/ب]

---

(١) الموطأ ١٤١/١ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥١٤/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٩ .

(٣) الوقف والابتداء ١٦٥/١ .

(٤) في « ب » : (محركة) .

وإن كانت أولاهما ساكنة ، يمكن إدغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشَّيء الواحد ، لأن الطرف محل التغيير ، فلم يغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر في نحو : « سأال » قاله الشارح[1] .

(و) تقول (في) بناء (مثال : سفرجل ، منه) ، أي من « قرأ » ، (**قَرَأْيَأْ ، بهمزتين ، بينهما ياء مبدلة من همزة**) ، وهي غير طرف ، والأصل « قرأأء » بثلاث همزات ، أبدلت الثَّانية ياء ، لأنها في موضع اللاَّم وصحّت الأولى والثَّالثة ، قاله المرادي[2] .

(**وإن كانتا متحركتين**) وهو النوع الثَّالث (**فإن كانتا في الطرف أو** [٣٧٤] **كانت الثَّانية مكسورة ، أبدلت**) الثَّانية في الصورتين (**ياء مطلقًا**) ، سواء انفتح ما قبلها أم ضمّ أم انكسر ، ولا يجوز إبدالها واوًا ، لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ، ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة ، فصاعدًا ، وكذلك تقلب رابعة فصاعدًا بعد فتحة ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا ؛ فيما نحن بصدده ؛ لأبدلت بعد ذلك ياء فتعيَّنت الياء ، (**وإن لم تكن**) الهمزة الثَّانية (**طرفًا ؛ وكانت مضمومة ؛ أبدلت واوًا مطلقًا**) ، سواء انضم ما قبلها ، أو انفتح ، أو انكسر ، (**وإن كانت**) الثَّانية (**مفتوحة ؛ فإن انفتح ما قبلها ، أو انضم ؛ أبدلت واوًا**) فيهما ، (**وإن انكسر**) ما قبلها (**أبدلت ياء**) .

والحاصل : أن الهمزتين المتحركتين لا يخلو أن يكونا في الطرف أو لا .

فالأول ثلاثة أنواع ، لأن الهمزة الأولى إما مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة .

والثَّاني تسعة أنواع ، قامت من ضرب ثلاثة أحوال الأولى في ثلاثة [٣١٩/أ] أحوال الثَّانية ، فالمتطرّفة تبدل ياء في جميع أنواعها ، وغير المتطرّفة منها أربعة تبدل فيها ياء ، وهي المفتوحة بعد كسرة ، والمكسورة بعد فتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، وخمسة تبدل فيها واوًا ، وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة ، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة .

(**أمثلة المتطرّفة**) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (**أن تبني من : قَرَأَ ، مثل : جَعْفَر ، أو : زبرج ، أو : بُرْثُن**) فتقول : « قَرْأَأ ، وقِرْئِىء » ، و« قُرْؤُؤ » بهمزتين ، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء ، لأنّ الواو لا تقع طرفًا فيما زاد على الثلاثة ، فيصير « قَرْأَي » بفتح الأولى ، و« قِرْئِي » بكسرها و« قُرْؤي » بضمها ، ثم إن كان قبل الياء فتحة ؛ كما في المثال الأول ؛ فإن الياء تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويصير مقصورًا ، وإن كان قبلها كسرة ؛ كما في المثال الثَّاني ؛ فإن الياء تحذف حركتها للاستثقال ، وتعلّ إعلال « قاض » ،

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٩٩ .

(٢) شرح المرادي ٦/٢٥ .

ويصير منقوصًا ، وإن كان قبلها ضمة ؛ كما في المثال الثَّالث ؛ فـإن الضمـة تقلـب كسـرة ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، وتعلّ إعلال « قاضٍ » ، ويصير منقوصًا أيضًا .

(**وأمثلة المكسورة**) بعد مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة (**أن تبنِي مـن : أَمّ**) بفتح الهمزة وتشديد الميم ، بمعنى : قصد (**مثل : أصبع ، بفتح الهمزة ، أو كسرها ، أو ضمها ، والباء فيهن مكسورة ، فتقول في الأول**) وهو فتح الهمزة (**أَأْمِم ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة**) على مثال « أصبع » بفتح الهمزة وكسر الباء (**ثم تنقل حركـة الميـم الأولى**) وهي الكسرة (**إلى الهمزة**) الساكنة (**قبلها ، ليتمكن من إدغامه في الميم الثَّانية**) [٣١٩/ب] لاجتماع المثلين[1] ، (**ثم تبدل الهمزة**) الثَّانية المنقولة إليها كسرة الميم (**ياء[2]**) ، لما تقدَّم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء ، (**وكذا تفعل في الباقي أيضـًا**) ، فتقول في بناء مثل « إصبع » بكسر الهمزة والبـاء مـن « أَمَّ ، إئْمِـم » بـهمزتين ، مكسـورة فساكنة ، فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ، ليتوصّـل إلى إدغـام المثلـين ، إذ اجتماعهما موجب للإدغام وكسر الباء من « أَمَّ : أُؤْمِم » ، بهمزتين ، مضمومة فساكنة ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصّلاً إلى الإدغام ، ثم تبدل الهمزة الثَّانيـة ياء ، (**وذلك**) العمل (**واجب**) .

(**وأما قراءة ابن عامر ، والكوفيين**) كعاصم ، وحمـزة ، والكسـائي ، وخلـف ، والأعمش ، (**﴿ أَئِمَّة ﴾**) [التوبة/١٢] جمع « إمام » (**بالتحقيق[3]**) من غير إبدال (**فممّـا يوقف عنده ، ولا يتجاوز**) ، والقياس : « أَيِـمَّة » بقلب الهمـزة يـاء ، فـإن قلـت : كـان القياس قلب الثَّانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها كـ « آنية » ، جمع « إناء » قلت ، لما وقع بعدها مثلان ، وأرادوا الإدغام ، نقلوا حركة الميم الأولى ؛ وهي الكسرة ؛ إلى الهمـزة قبلـها ، وأدغموا الميم في الميم ، فصار « أئمة » فقلبوا الهمزة الثَّانية ياء محضة .

(**وأمثلة المضمومة**) بعد مفتوحـة ، أو مكسـورة ، أو مضمومـة (**أَوُبّ**) بفتـح الهمزة ، وضم الواو ، وتشديد المُوَحَّدة ، (**جمع : أبّ**) ، بفتح الهمـزة ، وتشـديد المُوَحَّـدة ، (**وهو المرعى . وأن يبنى من : أَمّ**) بفتح الهمزة وتشديد الميم (**مثل : إصبع ، بكسـر الهمزة وضم الباء ، أو**) أن يبنى من « أَمَّ » (**مثل : أُبْلُم**) بضم الهمزة واللاَّم ، وبينـهما باء ساكنة مُوَحَّدة ، [٣٢٠/أ] هو سعف المقل ، (**فتقول : أَوُمّ ، بهمزة مفتوحة أو مكسورة**

(١) في « ب » : (المثيل) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) انظر الإتحاف ص ٣٤١ ، والنشر ١/٣٧٨ – ٣٧٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٠١ .

أو مضمومة، وواو مضمومة)، فاستوفى الأقسام الثلاثة، فالصواب حذف قوله: مفتوحة، للاستغناء عنه بذكر « أوُبّ »، وصار ذكر « أوُبّ » زائدًا، **(وأصل الأول)**، وهو « أوُبّ » **(أأْبُب)** بهمزتين مفتوحة فساكنة، وضم الباء الأولى **(على وزن : أَفْلُس ، وأصل الثّاني والثّالث : إئْمِم ، وأُؤْمُم)** بكسر الهمزة في الأول، وضمها في الثّاني، [٣٧٥] **(فنقلوا فيهن)** حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها، وهو الهمزة الثّانية، **(ثم أبدلوا الهمزة واوًا)**، لأنها تجانس حركتها، **(وأدغموا أحد المثلين في الآخر)** لاجتماعهما[١].

(ومثال المفتوحة بعد مفتوحة : أوَادِم ؛ جمع ؛ آدَم)، أصله « أأَادِم » بهمزتين مفتوحتين، بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثّانية واوًا لما سيأتي.

(ومثال المفتوحة بعد مضمومة[١] « أُوَيْدِم » تصغير : آدم)، أصله « أُأَيْدِم » بهمزتين، مضمومة فمفتوحة، قلبت الثّانية منهما واوًا، لأن الهمزة الثّانية؛ إذا كانت مفتوحة، ولم تكن طرفًا؛ تقلب واوًا، سواء كان ما قبلها مفتوحًا كما في تكسير « آدم »، أو مضمومًا كما في تصغيره، والتمثيل بجمع « آدم » وتصغيره مبني على أنه [٢]عربي، واضطرب فيه كلام الزمخشري، فذهب في الكشاف إلى أنه[٢] أعجمي على وزن « فاعَل » كـ « آزر[٣] ». وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن « أفْعَل[٤] ».

(ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من « أَمّ » مثالاً على وزن « إصبع » بكسر الْهمزة وفتح الباء)، فتقول: « إِيَمّ » بهمزة مكسورة وياء مفتوحة، والأصل « إئمم » بهمزتين مكسورة فساكنة، نقلت حركة الميم الأولى، [٣٢٠/ب] وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها توصلاً إلى إدغام المثلين، ثم أبدلت الهمزة الثّانية ياء[١].

(وإذا كانت الهمزة الأولى من) الهمزتين **(المتحركتين همزة مضارعة)** للمتكلم، متعديًا كان المضارع، أو لازمًا **(نحو : أَؤُمّ)** القوم »، **(و : أَئِن)** من كذا، **(** [٢]**مضارعي : أَمَمْت)** القوم، **(وأَنَنْتُ)** من كذا[٢]، **(جاز في)** الهمزة **(الثّانية التحقيق تشبيهًا لِهمزة المتكلم لدلالتها على معنًى)** زائد في كلمتها **(بِهمزة الاستفهام نَحو : ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾)** [البقرة/٦]، وذلك مطَّرد في خمسة أفعال، رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين.

(١) سقط من « ب ».
(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب ».
(٣) الكشاف ١/١٢٥.
(٤) المفصل ص ٣٦٣.

(فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو)

(وأما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداهما : أن ينكسر ما قبلها كقولك في) جمع **(مصباح : مصابيح ، وفي)** جمع **(مفتاح : مفاتيح ، وكذلك تصغيرهما)** كقولك في تصغير « مصباح : مُصَيْبِيْح » ، وفي تصغير « مفتاح : مُفَيْتِيْح » فتقلب الألف في التَّكسير والتَّصغير ياء لانكسار ما قبلها .

المسألة **(الثَّانية : أن يقع قبلها ياء تصغير كقولك في)** تصغير **(غلام : غُلَيِّم)** لأن ما بعد ياء التَّصغير لا يكون إلا متحركًا[1] ، والألف لا تقبل الحركة ، وما قبل الألف لا يكون إلا متحركًا ، وياء التَّصغير لا تكون إلا ساكنة ، فوجب قلب الألف حرفًا يتحرّك بعد ياء التَّصغير ، ولا يمنع[2] سكون ما قبله ، فقلبت الألف[3] لمناسبتها ما قبلها ، ولأنها لو قلبت واوًا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في « سَيِّد » .

(وأما إبدالها) ، أي الياء ، **(من الواو ففي عشر مسائل :**

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طرف) ، سواء أكانت في فعل مبني للفاعل أو للمفعول ، أو في اسم **(كـ : رَضِيَ ، وقَوِيَ)** ، مبنيين للفاعل ، **(وعُفِيَ)** مبنيًّا للمفعول ، **(والغازي ، والداعي)** في اسم الفاعل[4] ، قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفًا بعد كسرة ، وأصلها ، « رَضِوَ » ، لأنها من « الرِّضوان » ، و« قَوِوَ » لأنه من « القوَّة » ، و« عَفِوَ » ، لأنه من « العَفْو ، والغَازِو ، والدَّاعِو » لأنهما من « الغَزْو ، والدَّعوة » .

(أو) تقع الواو **(قبل تاء التأنيث كـ : شَجِيَّة)** ، اسم فاعلة من « الشَّجْو[4] » [٣٧٦] بالشين المعجمة والجيم ، وهو الحزن ، **(وأكسية)** . جمع « كساء » ، **(وغازية)** ،

(١) في « ط » : (محركًا) .
(٢) في « ط » : (لا يمكن) .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) في « ب » : (الشجر) .

اسم فاعلة من « الغزو » ، (وعُرَيْقِيَة) ، و« تُرَيْقِيَة » (في تصغير : عَرْقُوَة) ، و« تَرْقُوَة » فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفًا بعد كسرة ، لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ، ولم يفرّقوا بين كون التَّاء بنيت الكلمة عليها ، أم لا ، وكان ينبغي في « عُرَيْقِيَة » أن لا تقلب الواو ياء ، لأن الكلمة قد بنيت على التَّاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب[1] ، آخره واو . قبلها ضمة ، فدلّ أن « عرقوة » بمنزلة « عُنْفُوَان » .

(وشَذَّ : سَوَاسِوَة) بالتصحيح ، (في جمع : سَواء) بفتح السِّين المهملة والْمَدّ بمعنى : مستو ، يقال : الناس سَوَاسِوَة في هذا الأمر ، أي مستوون فيه ، فكأنه جمع « مستو » بحذف الزوائد ، إلا أنه زيد فيه سين أخرى ، وقالوا : « سَوَاسِيَة » على الأصل ، ووقع الجوهري[2] أنه جعل « سوا » كلمة ، و« سية » كلمة أخرى ، ووزن كلاًّ منهما بوزن يخصّها ، والتحرير ما تقدّم ، وعليه قوله : [من الطويل]

٩٥٤ـ سَوَاسِيَةٌ سُودُ الوُجُوهِ كَأَنَّهُم ... ظَرَابيّ غَرْبان بِمَجْرُودَةِ النَّخلِ

ووزنها « فَعافِلَة » ، وفيه شذوذ من جهات :

إحداها : تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد ، وهو نظير تكرار العين في التَّصغير في « عَشَيْشِيَة » . [٣٢١/ب]

الثَّانية : جمع فَعَال ؛ على هذا الوزن ؛ وإنَّمَا قياسه أسْوِيَة ، كـ : قباء ، وأقبية .

الثَّالثة : أن قياس الفاء ، إذا تكررت زائدة أن تكون العين مكرّرة معها أيضًا كـ « مَرْمَرِيْس » ، وإذا تكررت وحدها . فقياسها أن تكون أصلاً نحو « قَرْقَف ، وسُنْدُس » .

وفي حواشي الصحاح لابن بري : « سواسية » جمع « سواء » على غير الواحد كـ « باطل ، وأباطيل » ، وكأنه جمع « سِوْسَاة » ، ووزن « سِوْسَاة ، فِعْلَلَة » كـ « شِوْشَاة » ، لا « فِعْلاَة » لندور باب « سِلْس » ، ولا « فَوْعَلة » لندور باب « كَوْكَب » ، ولا « فَعْفَلَة » ، لأن الفاء لا تتكرر وحدها ، فبطل حينئذ كون « سَوَاسِيَة ، فَعَالِيَة ، وفَوَاعِلَة ، وفَعَافِلَة » وتعيّن « فَعَالِلَة » ، وهذا كلام حسن ، نقله الموضح في الحواشي .

(و) شَذَّ (مَقَاتِوَة) بقاف وتاء مُثَنَّاة فوق (بمعنى : خَدَّام) ، جمع « مُقْتَو » ، اسم فاعل من « القَتْو » ، وهو الْخدمة ، أصله « مُقْتَوِوٌ » ، قلبت الواو الثَّانية ياء لتطرّفها

---

(١) في « ب » : (معروف) .

(٢) الصحاح (سوا) .

٩٥٤- البيت للبعيث في لسان العرب ٥٧١/١ (ظرب) ، وتهذيب اللغة ٣٧٧/١٤ ، والشعر والشعراء ٤٩٧/١ ، والقافية في هذه المصادر (محل) مكان (النخل) .

[٣٧٧] بعد الكسرة ، ثم أعلّ إعلال « قاضٍ » ، قال : [من الوافر]

٩٥٥ــ . . . . مَتَــى كُنَّــا لأَهْلِــكَ مُقْتَوِيْنَــا

أي : خُدَّامًا ، وقال : [من المنسرح]

٩٥٦ــ إنـي امْـرؤٌ مِـنْ بَنِـي جُذَيْمَـةَ لا أُحْسِنُ قَتْـوَ الْمُلُـوْكِ وَالْحَفْـدَا

أي : خدمة الملوك ، وكان حق الجمع « مَقَاتِيَة » ولا ثالث لهما ، قال في المحكم[1] ، قال أبو علي ، أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل « مَقَاتِوَة » إلا حرفًا واحدًا ، أخبرني به أبو عبيلة ، وهو « سَوَاسِوَة » ومعناه سواء ، انتهى .

أو تقع الواو قبل ألف التأنيث المقصورة ، كأن تبني من « الغزو » مثل « هُنْدباء » فتقول : « غُزْوِيَاء » ، أو الممدودة ، كأن تبني من « الغزو » مثل « أربعاء » فتقول : « أغزياء » ، (أو قبل [٣٢٢/أ] **الألف والنون الزائدتين**) الْمضارعتين لألفي[2] التأنيث (**كقولك في مثال : قَطِرَان**) ، بفتح القاف وكسر الطاء ، (**من : الغزو : غَزِيَان**) بقلب الواو ياء لتطرّفها إثر كسرة لأن ألفي التأنيث وما ضارعها في حكم الانفصال .

المسألة (**الثّانية**) من إبدال الياء من الواو (**أن تقع**) الواو (**عينًا لِمصدر فعل**[3] **أعلّت فيه**) ، أي في الفعل ، (**ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف**) ، فهذه أربعة شروط ، (كـ : **صيام ، وقيام**) من مصادر الثلاثي ، (**وانقياد ، واعتياد**) من مصادر المزيد ، والأصل فيهن : « صِوَام ، وقِوَام ، انْقِوَاد ، واعْتِوَاد » ، فقلبت الواو فيهن ياء ، لأنها

٩٥٥- صدر البيت : (تَهَدَّدْنا وأوعدْنا رويدًا) ، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٩ ، وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، وأساس البلاغة (قتو) ، وخزانة الأدب ٤٢٧/٧ - ٤٢٩ ، ٨٠/٨ - ٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٢ ، ولسان العرب ٣٥٦/١ (خصب) ، ١٦٩/١٥ (قتا) ، ٢١٢/١٥ (قوا) ، والمنصف ١٣٣/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٨٨ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٦٩/١ ، والأشباه والنظائر ٢٨٩/١ ، ولسان العرب ٣٩١/١ (ذنب) .

٩٥٦- البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، والمخصص ١٤١/٣ ، والخصائص ١٠٤/٢ ، ٣٠٣ ، والمحتسب ٢٥/٢ ، وهو برواية (والخببا) مكان (والحفدا) في لسان العرب ٣٤٢/١ (خبب) ، ١٦٩/١٥ (قتا) ، وتاج العروس (قتا) ، وكتاب العين ١٩٨/٥ ، ومقاييس اللغة ٥٨/٥ ، والمخصص ١٤١/٣ ، وديوان الأدب ٧١/٤ ، وتهذيب اللغة ١٤/٧ ، ٢٥٣/٩ ، وأساس البلاغة (قتو) ، والأشباه والنظائر ٢٨٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٧ .

(١) المحكم ٣٣٤/٦ (قتو) .

(٢) في « ب » : (لألف) .

(٣) في « ب » : (الفعل الذي) .

لما أعلّت في أفعالها بقلبها ألفًا ، واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة ، وقبل حرف يشبه الياء في الْمَدّ ، أعلّت[١] في المصدر بقلبها ياء حملاً للمصدر على فعله في الإعلال ، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد .

(**بخلاف نحو : سِوَار ، وسِوَاك**) بكسر أولهما ، اسمي جنس ، فلا تقلب الواو فيهما ياء (**لانتفاء المصدريّة ، و**) بخلاف (**نحو : لاَوَذَ لِوَاذًا ، وجَاوَرَ جِوَارًا**) بالجيم[٢] ؛ فإن « لواذًا ، وجوارًا » ؛ وإن كانا **[٣٧٨]** مصدرين ؛ لا تقلب الواو فيهما ياء (**لصحّة عين الفعل**) فيهما ، وهو : « لاوذ ، وجاور » ، بخلاف : « رَاجَ رَوَاجًا » ، لعدم الكسرة قبلها .

(**و**) بخلاف : ([٣]**حال حَوْلاً ، وعادَ المريضَ عَوْدًا**) ، فإن « حولاً ، وعودًا » ؛ وإن كانا مصدرين ، أعلّ فعلهما ، وهو : «حَالَ ، وعَادَ» بقلب عينهما ألفًا ، لا تقلب الواو فيهما ياء (**لعدم الألف**) بعدها ، (**وقلّ الإعلال فيه**) ، أي : فيما عدم الألف[٣] ، (**نحو قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللهُ لَكُم قِيَامًا وَارْزُقُوهُم ﴾** [النساء/٥] ، **وقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلناسِ ﴾** [المائدة/٩٧] **في قراءة نافع وابن عامر في النساء**[٤] ، **وفي قراءة ابن عامر في المائدة**[٥]) . وأصلهما « قِومًا » ، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، (**وشَذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : [٣٢٢/ب] نارت الظبية**) تنور (**نُوَارًا**) بالنون والرّاء المهملة (**بمعنى نفرت**) ، والقياس : نِيَارًا ، ولكنه جاء بالتصحيح ، قال العجاج ، وأنشده ابن جنّي[٦] : [من الرجز]

٩٥٧- يَخْلِطْنَ بالتَّأنُسِ النَّوَّارَا

قال في شرح الكافية[٧] : (**ولم يسمع له نظير**) .

---

(١) في « ب » : (اعتلت) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٤) وأيضًا ابن عباس . وقد قرؤوا (قِيَمًا) . انظر الإتحاف ص ١٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/١ .

(٥) وأيضًا عاصم والجحدري ، انظر الإتحاف ص ٢٠٣ ، والنشر ٢٥٦/٢ .

(٦) المنصف ٣٠٣/١ ، ٥٢/٣ ، والمحتسب ١٨٢/١ .

٩٥٧- الرجز للعجاج في ديوانه ٨٧/٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٢٥ ، وتهذيب اللغة ٢٣٥/١٥ ، ولسان العرب ٢٤٤/٥ (نور) ، والمحتسب ١٨٢/١ ، والمنصف ٣٠٣/١ ، ٥٢/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤ .

المسألة (**الثَّالثة**) : (**أن تقع**) الواو (**عينًا لجمع صحيح اللاَّم ، وقبلها كسرة ، وهي في الواحد إما معلّة**) أي : منقلبة (**نحو : دار وديار وحِيلة**) بحاء مهملة وياء مُثَنّاة تحتانية ، (**وحِيَل وديْمَة وديَم وقِيْمَة وقِيَم وقَامَة وقِيَم**) والأصل : « دِوَار وحِوَل ودِوَم وقِوَم » ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجميع ، وكانت في المفرد معلّة بقلبها ألفًا في الأول والأخير ، وياء فيما بينهما ، ضعفت ، فتسلَّطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنه إذا كانت الواو معلّة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في « دِيَار » خلافًا للمرادي[١] ، وسيأتي إيضاحه .

(**وشَذَّ : حَاجَة ، وحِوَج**) ، والقياس : « حِيَج » ، لأن قبلها كسرة ، والواو أعلَّت في الواحد ، (**وإما شبيهة بالمعلّة ، وهي الساكنة ، وشرط القلب في هذه أن تكون بعدها في الجمع ألف كـ : سَوْط وسِيَاط ، وحَوْض وحِيَاض ، ورَوْض ورِيَاض**) ، والأصل فيها[٢] : « سِوَاط ، وحِوَاض ، ورِوَاض » ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت الواو في الواحد ساكنة ، ضعفت ، فتسلَّطت الكسرة عليها ، وقوّى تسليطها وجود الألف ، (**فإن فقدت**) الألف (**صححت الواو نحو : كُوز وكِوَزَة ، وعَوْد ، بفتح أوله**) وهو بالعين المهملة ، (**للمسنّ من الإبل**) ، وهو الذي جاوز في السنّ البازل هو الذي له سبع سنين ، (**وعَوَدَة**) لأنه لما عدمت الألف قلَّ عمل اللسان ، فخف[٣] [٣٢٣/أ] النطق بالواو بعد السكرة فصحّحت[٤] ، ولم يجز إعلالها ، لأنه انضم إلى عدم الإعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث .

(**وشَذَّ قولهم**) في جمع « ثور » : (**ثِيَرَة**) بإبدال الواو ياء ، والقياس : « ثِوَرَة » بالتصحيح ، وقيل : الأصل[٥] « ثِوْرَة » بسكون الواو ، فأُعِلَّ بقلب الواو ياء ، ثم فتحت الياء ، وزعم المبرد أنه مقصور من « فِعَالة » ، والأصل : « ثِيَارة[٦] » ، فلذا أعلّ ، ثم قصر بعد ذلك ، نقله ابن مالك عنه[٧] ، والمعروف عنه إنَّمَا قال : « ثِيَرَة » ، ليكون القلب دليلاً

(١) شرح المرادي ٣٢/٦ .
(٢) سقط من « ب » .
(٣١) في « ب » : (فحخفف) .
(٤) في « ب » : (فصحت) .
(٥) في « ب » : (الأول) .
(٦) المقتضب ١٣٠/١ .
(٧) شرح الكافية الشافية ٢١١٤/٤ .

على أنه جمع « ثور » [من الحيوان ، لا جمع « ثور » من][1] الأقط ، والمخصص أنهم لما قالوا في جمع « ثور » من الحيوان : « ثيران » بقلب الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها حملوا « ثِيَرَة » في جمعه عليه ، وليس لـ « ثَوْرَة » من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه . قاله الجاربردي[2] .

(وتصحّح الواو إن تحرّكت في الواحد نحو : طَوِيل ، وطِوَال ، و شَذّ) قياسًا واستعمالاً قوله : [من الطويل] **[٣٧٩]**

٩٥٨ـ تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ **(وَأَنَّ أَعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا)**

بإبدال الواو ياء ، والقياس : « طوالها » كما رواه القالي .

وفي شرح الكافية[3] : وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله إذا فاقه في الطول . انتهى . والقماءة بالْمَدِّ : القصر .

(قيل : ومنه) ، أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة : **(﴿ الصَّافِنَاتُ ﴾)** **[ص/٣١]** جمع « صافنة » وهي من الخيل التي تقول على طرف سنبك يد أو رجل ، وهي من الصفات المحمودة في الخيل ، لا تكاد تكون إلا في العرب الخلّص ، **(﴿ الْجِيَادُ ﴾)** **[ص/٣١]** جمع « جواد » ، وهو الذي يسرع في جريه ، وقيل : الذي يجود بالركض ، وصفها بالصّفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين ، واقفة وجارية **[٣٢٣/ب]** بمعنى : إذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها ، وإذا جرت كانت سراعًا خفافًا في جريها ، وكان القياس : « الجواد » بالتصحيح ، لأن الواو محركة في الواحد ، **(وقيل)** : « الجياد » في الآية ليس بشاذّ ، وإنَّمَا هو **(جمع : جيِّد)** بتشديد الياء ، **(لا)** جمع **(جواد)** .

والحاصل : أن الواو تصحّح إن تحرّكت في الواحد كـ « طويل ، وطِوال » ، **(أو أعلّت لامه)** أي الواحد بالياء أو بالواو :

---

(١) ما بين القوسين إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) شرح الشافية ٤٥٢/٢ .

٩٥٨- البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ٣٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ ، ولأثال بن عبدة بن الطبيب في خزانة الأدب ٤٨٨/٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٦/٤ ، وشرح الأشموني ٨٤٤/٣ ، وشرح المفصل ٤٥/٥ ، ٨٨/١٠ ، وعيون الأخبار ٥٤/٤ ، واللسان ٤١٠/١١ (طول) ، والمحتسب ١٨٤/١ ، ومجالس ثعلب ٤١٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٨/٤ ، والممتع في التصريف ٤٩٧/٢ ، والمنصف ٣٤٢/١ ، وتاج العروس (طول) .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤ .

فالأول (**كجمع : ريّان**) نقيض عطشان « فعلان » من « الرّيّ » ، أصله : « رَوْيَان » اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(**و**) الثّاني كجمع (**جَوّ**) بفتح الجيم و(**بتشديد الواو**) ، وهو ما بين السماء والأرض ، واسم بلدة باليمامة ، (**فيقال**) في جمعهما : (**رِوَاء ، وجِوَاء**) كـ « رجال » (**بتصحيح العين**) ، وهي الواو ، والأصل : « رِوَايْ ، وجِوَاوْ » ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرّفهما إثر ألف زائدة ، ولا يَجوز مع ذلك إعلال عينهما ، (**لئلا يتوالَى إعلالان**) ، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها ، وإعلال اللاّم بإبدالها[١] همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة نحو : « كساء ، ورداء » ، فاقتصر على إعلال اللاّم ، [٢]لأنه محلّ التغيير ، وكذلك ما أشبههما مما اعتلّت فيه اللاّم[٢] بإبدالها همزة ، وصُحّحت فيه العين .

(**وهذا الموضع**) ؛ وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عينًا إلى آخره ؛ (**ليس محرّرًا في الخلاصة ، ولا في غيرها من كتب الناظم[٣] ، فتأمّله**) ، بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس ، وفي نقل السماع يخالفه كلامه في التسهيل[٤] .

أما في[١] دعوى القياس فإن اعتماده هنا على التصحيح قياسًا ، لأنه جعله[٥] الغالب في [٣٢٤/أ] كلام العرب ، وعادته البناء على الغالب ، والقياس عليه ، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على « فِعَل » من المصادر المعتلّة أن لا يُغيّر ، ولا تقلب واوه ، وفي التسهيل على خلاف ذلك ، لأنه قال[٤] : تبدل الياء بعد كسرة من واو ، هي عين مصدر الفعل معتلّ العين ، ولم يقل ، قبل ألف كما قال ذلك في الجمع ، وأفرده بذلك دون المصدر ، فاقتضى أن « فِعَلاً » تقلب واوه ياء في القياس ، لأنه لم يستثنه . وأما في نقل السماع فإنّه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح « فِعَل » ، والنّادر هو الإعلال ، حيث قال :

٩٥٥ـ .... وَالفِعَلْ مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

وجعل في التسهيل[٤] التصحيح قليلاً ، والغالب الإعلال ، حيث قال : قد يصحّح ما حقّه الإعلال من « فِعَل » مصدرًا أو جمعًا ، فأتى بـ « قد » المشعرة بالتقليل على

(١) سقط من « ب » .
(٢) سقط ما بينهما من « ب » .
(٣) في « ب » : (النظم) .
(٤) التسهيل ص ٣٠٤ .
(٥) في « ب » : (جعل) .

عادته إذا أراد تقليل المنقول ، وقال في شرح الكافية[١] ، ونبّه بتصحيح ما وزنه « فِعَل » كـ « الْحِوَل » ، على أنَّ [إعلال][٢] المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه ، حتى يكون على « فِعَال » . انتهى .

وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير « فَعَال » نحو : « انقاد انقيادًا » ، والأصل : « انقوادًا » . وأطلق « فِعَالاً » ، وقد علم أنه إذا كان معتلّ اللاّم صحّح ، نحو : « رِوَاء ، وجِوَاء » .

المسألة (**الرابعة : أن تقع**) الواو (**طرفًا رابعة فصاعدًا**) ، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرًا يستحقّ الإعلال ، فيحمل عليه هو ، قاله الشارح[٣] .

وسواء كانت في فعل ، أو اسم (**تقول**) في الفعل : (**عَطَوْتُ**) بمعنى : أخذت ، (**وزَكَوْتُ**) بمعنى : نميت ، بإقرار الواو على صورتها ، لأنها ثالثة ، (**فإذا جئت بالهمزة ، أو التَّضعيف قلت : أعطيت ، وزكَّيْتُ**) بإبدال الواو ياء ، لأنها صارت رابعة ، **[٣٢٤/ب]** (**وتقول في اسم الْمفعول**) من **[٣٨٠]** « أعطيت ، وزكّيت » ، إذا اتصل به علامة تثنية ، (**مُعْطَيَان ، ومُزْكَيَان**) ، بإبدال الواو ياء ، وإنَّمَا أبدلت في الفعل الماضي المزيد ، واسم مفعوله ياء ، وإن لم تكن بعد كسرة ، لأنهم (**حملوا الماضي**) ، وهو « أعطيت ، وزكّيت » (**على الْمضارع**) ، وهو « يعطي ، ويزكّي » ، (**و**) حملوا (**اسم الْمفعول**) ، وهو « مُعْطَيَان ، ومُزْكَيَان » (**على اسم الفاعل**) ، وهو « مُعْطِيَان ، ومُزْكِيَان » بكسر الطاء والكاف ، (**فإن كلاًّ منهما**) ، أي من المضارع واسم الفاعل ، (**قبل آخره كسرة**) ، وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه .

(**وسأل سيبويه**) شيخه (**الخليل عن وجه إعلال نحو**[٤] **: تَغَازَيْنَا ، وتَدَاعَيْنَا**) ، والأصل : « تَغَازَوْنَا ، وتَدَاعَوْنَا » فأبدلت الواو ياء (**مع أن المضارع**) ، وهو « يتغازى ، ويتداعى » ، (**لا كسر قبل آخره**) ، حتى يحمل الماضي عليه ، (**فأجاب**) الخليل عن سؤال سيبويه[٤] (**بأن الإعلال**) ، وهو قلب الواو ياء ، (**ثبت**) في « تَغَازِي ، وتَدَاعِي » (**قبل مجيء التَّاء في أوّله**) .

(**وهو**) توجيه حسن ، وحاصله أنّهم أعلُّوا[٥] : (**غَازَيْنَا ، ودَاعَيْنَا ، حملاً على** :

(١) شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .
(٢) إضافة من شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٠٣ .
(٤) الكتاب ٣٩٣/٤ .
(٥) في « ب » : (أعملوا) .

يُغَازِي ، ويُدَاعِي) بكسر ما قبل آخرهما ، قبل مَجيء التَّاء ، (**ثُم استصحب**) الإعلال (**معها**) ، أي مع التَّاء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو : « الْمُعَاطَة[1] » .

المسألة (**الخامسة : أن تلي**) الواو (**كسرة ، وهي**) ، أي الواو ، (**ساكنة مفردة**) عن مثلها (**نحو : ميزان**) ، أصله : « مِوْزَان » ، لأنه من « الوزن » ، (**وميقات**) أصله : « مِوْقَات » ، لأنه من « الوقت » ، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (**بخلاف نحو : صِوَان**) ، وهو وعاء الشَّيء ، (**و : سِوَار**) ، لأن الواو فيهما متحركة ، لا ساكنة ، ونحو : « اجْلِوَّاذ » بالجيم والذَّال المعجمة ، وهو دوام السَّيْر مع السُّرعة ، (**واعْلِوَّاط**) ، بالعين والطاء المهملتين ، وهو التعلّق بالعنق ، يقال : اعْلَوَّطَ بعيره إذا تعلَّق بعنقه وعلاه ، لأن الواو فيهما مشدَّدة ، لا مفردة ، « اجْلِيَّاذ » شاذٌّ لا يقاس عليه . قاله في التسهيل[2] .

المسألة (**السادسة : أن تكون**) الواو (**لامًا لـ « فَعْلَى » بالضم**) حال كونها (**صفة ، نحو : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾** [الصافات/٦] ، **وقولك : للمتَّقِيْن الدرجة العليا**) ، والأصل : « الدُّنْوَى ، والعُلْوَى » ، لأنهما من « الدُّنُوّ ، والعُلُوّ » ، قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث في الصفة ، فخفِّفت لامها بقلبها ياء ، والدليل على صحة كونها صفة ؛ جريانها على موصوفها كما مثّل ، هذا هو الأصل ، واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الأصل ، ومعامل معاملته .

(**وأما قول الحجازيين**) : المسافة (**القُصْوَى**) ، بالتصحيح (**فشاذٌ قياسًا[3] ، فصيح استعمالاً ، نبَّه به على الأصل**) ، وهو الواو ، (**كما**) نبَّه على الأصل (**في**) الفعل نحو : (**اسْتَحْوَذَ ، و**) في الاسم نحو : (**القَوَد**) بالتصحيح فيهما ، والقياس فيهما : « اسْتَحَاذَ ، والقَاد » بالإعلال ، ولكنه ترك تنبيهًا على الأصل ، وبنو تميم يقولون : « القُصْيَا » ، بالإعلال على القياس ، (**فإن كانت : فُعْلَى**) بالضم (**اسْمًا**) أي[4] : غير صفة (**لم تغيّر**) لامها[4] بإبدالها ياء ، بل تقرّ الواو على أصلها فرقًا بين الاسم والصفة ، ولم يعكسوا ، لأن الاسم أخفّ[5] من الصفة (**كقوله**) ، وهو ذو الرمة : [من الطويل]

---

(١) في « ب » : (المعطاة) .

(٢) التسهيل ص ٣٠٠ .

(٣) انظر الارتشاف ١٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٢٢/٤ .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (أخص) .

٩٥٩ـ (أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً) فَمَاءُ الْـهَوَى يَرْفَضُ أَوْ يَتَرَقْرَقُ

بإقرار الواو على حالها في « حزوى » ، بحاء مهملة مضمومة ، وزاي ساكنة : اسم موضع ، و« دارًا » منادى بالهمزة ، وحقّه الضم ، لأنه نكرة [٣٢٥/ب] مقصودة ، ولكنه ؛ لما وُصِف بالجار والمجرور بعده[1] ؛ سوّغ نصبه ، لأن النكرة المقصودة إذا وُصفت ترجّح نصبها على ضمّها ، وفي الحديث : « يا عظيمًا يرجّى لكلّ عظيم » ، و« العَبْرة » بفتح العين : الدمع ، و« ماء الهوى » دمعه[2] ، ولكونه يبعث عليه ، أضيف إليه و« يرفضّ » يسيل بعضه في إثر بعض ، و« يترقرق » يبقى في العين متحيّرًا ، يجيء ويذهب .

وما ذكره الموضح من أن لام « فُعْلَى » ؛ إذا كانت واوًا ؛ تبدل ياء في الصفة ، وتسلم في الاسم ، تبع فيه الناظم .

وقال المرادي[3] : إنه مخالف لقول أهل التّصريف ، فإنهم يعكسون ، فيبدلونها في الاسم دون الصفة ، ويجعلون « حُزْوَى » شاذًا .

قال الناظم في بعض كتبه ، وما قلته مؤيّد بالدليل ، وموافق لقول أئمّة اللغة .

حكى الأزهري[4] عن الفرّاء ، وعن ابن السكّيت أنّهما قالا : ما كان من النعوت مثل « الدُّنْيَا ، والعُلْيَا » فإنه بالياء ، فإنهم [٣٨١] يستثقلون الواو مع الضمة أوّله ، وليس فيه اختلاف ، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في « القُصْوَى » ، وبنو تميم قالوا : « القُصْيَا » . انتهى .

المسألة (**السابعة : أن تلتقي هي**) ، أي الواو ، (**والياء**) ، ويجتمعان[5] (**في كلمة**) واحدة ، (**والسابق منهما ساكن متأصّل ذاتًا وسكونًا**) بالنصب على التمييز ، فإذا اجتمعت هذه الشروط ، وجب قلب الواو ياء ، تقدّمت الواو ، أو تأخّرت ، لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما أمكن ، (**ويجب حينئذ**) ، أي حين إذ قلبت الواو ياء ، (**إدغام الياء**) المنقلبة عن الواو (**في الياء**) السالمة لاجتماع المثلين .

٩٥٩- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ١٩٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٨/١ ، والكتاب ١٩٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٣٦/٤ ، ٥٧٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢١/٣ ، وأوضح المسالك ٣٨٨/٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٥/٢ ، والمقتضب ٣٠٣/٤ .

(١) سقط من « ب » .
(٢) في « ب » : (دفقه) .
(٣) شرح المرادي ٤٥/٦ - ٤٦ .
(٤) تهذيب اللغة ٢١٩/٩ .
(٥) في « ب » : (تجمعان) .

(**مثال ذلك فيما تقدَّمت فيه الياء**) على الواو : [٣٢٦/أ] (**سَيِّد ، ومَيِّت ، أصلهما : سَيْوِد ، ومَيْوِت**) ، لأنهما من « ساد ، يسود » اتفاقًا ، و« مات ، يموت » على إحدى اللغتين . ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة ، « فَيْعِل » ، بكسر العين[١] ، وذهب البغداديون إلى أنه « فَيْعَل » بفتح العين كـ « ضَيْغَم ، وصَيْرَف » نقل إلى « فَيْعِل » بكسر العين ، قالوا : لأنا لم نرَ في الصحيح ما هو على « فَيْعِل » ، بالكسر ، وهذا ضعيف ، لأن المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، فإنه نوع على انفراده ، فيجوز أن يكون هذا بناء مختصًّا بالمعتلّ كاختصاص جمع « فاعل » منه بـ « فُعَلَة » كـ « قُضَاة ، ورُمَاة » ، ولو كان « سَيِّد : فَيْعَلاً » بالفتح لقالوا : « سَيَّد » ، بالفتح .

(**ومثاله فيما تقدَّمت فيه الواو**) على الياء (**طَيّ ، ولَيّ**) بالتشديد (**مصدرا : طَوَيْت ولَوَيْت ، وأصلهما : طَوْيٌ ولَوْيٌ**) ، بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، قلبت الواو منهما[٢] ياء ، وأدغمت في الياء .

(**ويجب التصحيح**) في الواو (**إن كانا**) ، أي الياء والواو ، (**من كلمتين ، نحو : يَدْعُو يَاسِر**[٣]) بتقديم الواو على الياء ، (**و : يَرْمِي وَاعِد**) ، بتقديم الياء على الواو ، (**أو كان السابق منهما**) ، أي من الواو والياء ، (**متحرّكًا ، نحو : طويل**) ، بتحريك الواو بالكسر ، (**و : غَيُوْر**) ، بتحريك الياء بالضم ، (**أو**) كان السابق (**عارض الذات**) جوازًا ، وهو ثلاثة أنواع : المبدل عن ألف نحو : « سُوْيِر » ، والمبدل عن ياء كما إذا بنيت من « البَيْع » موازن « بَيْطَر » ، قلت : « بَيَّع » ثم بنيته لما لم يسمَّ فاعله ، فقلت : « بُوْيِع » ، والمبدل عن همزة (**نحو : رُوَيَة**) ، بضم الرَّاء وفتح الياء الْمُثَنَّاة تحت مخفَّف[٤] « رُؤْيَة » بالهمز ، فجميع ذلك لا إبدال فيه ، ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف « أُوْيُم » ، مخفف « أُأْيُم » ، وهو مثال « أُبْلُم » ، من « الأَيِّمَة » ، أبدلت الهمزة الثَّانية واوًا لانضمام التي قبلها ، فصار « أُوْيُم » ، وهذا الإبدال واجب ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، فصار « أُيِّم » ، وهذا الإبدال [٣٢٦/ب] [٥]والإدغام واجب ، لأن الواو عارضة الذات وجوبًا ، إذ أصلها الهمزة ، فإن العروض الذي يحمي عن الإبدال ، إنَّمَا[٥] هو

(١) انظر الإنصاف ٨٩٦/٢ ، المسألة رقم ١١٥ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (بالشر) .

(٤) في « ب » : (مخففة) .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

المعروض الجائز، لا الواجب، (**أو**) كان السابق منهما (**عارض السكون نحو : قَوْيَ**) ، بسكون الواو، (**فإن أصله الكسر**) ، لأنه فعل ماض، (**ثم إنه سكّن للتخفيف ، كما يقال في : عَلِم**) ، بكسر اللاّم : (**عَلْم**) بسكونها، وأجاز بعضهم : « قيّ » بالإدغام بعد القلب .

(**وشذّ عما ذكرنا ثلاثة أنواع :**

نوع أُعلّ ولم يستوفِ الشروط كقراءة بعضهم : ﴿ إنْ كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُون ﴾ [يوسف/٤٣] ، **بالإبدال والإدغام**[1]) ، مع أن الواو عارضة الذات[2] ، لأنها مخففة من الهمزة، سمع الكسائي هذه القراءة[3] ، وحكى ذلك، وقال ابن مالك في شرح الكافية[4] : وحكى بعضهم [٣٨٢] اطّراده على لغة .

(**ونوع صحّح مع استيفائها**) ، أي الشروط، (**نحو : ضَيْوَن**) ، بفتح الضّاد المعجمة وسكون الياء، وهو السنّور الذكر، وإنَّمَا لم يدغم لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل، قاله الجوهري[5] ، (**وأَيْوَم**) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة « أفعل » ، لأنهم يقولون ؛ إذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدّة : يَوْمٌ أَيْوَم، أي كثير الشدّة، (**وعَوَى**) بفتح الواو (**الكلبُ عَوْيَة**) : نبح، (**ورجاء**) ، بالجيم والْمَدّ، (**ابن حَيْوَة**) ، بفتح الحاء وسكون الياء، قال في الصحاح[6] : وإنَّمَا لم يدغم « حيوة » لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث .

(**ونوع أبدل فيه الياء واوًا ، وأدغمت الواو فيها**) على عكس القاعدة (**نحو**) : عَوَى الكلبُ (**عَوَّةً**) ، والقياس : « عَيَّة » ، (**ونُهُوّ**) ، بضم النون والهاء وتشديد الواو، (**عن المنكر**) ، والقياس : « نُهيّ » ، لأن أصله « نُهُوْي » ، لأنه « فُعُوْل » من « النّهي » .

(**واطّرد في تصغير ما يكسَّر على : مَفَاعِل**) من محرّك الواو [٣٢٧/أ] (**نحو : جَدْوَل**) ، وجداول (**وأسود**) اسْمًا (**للحية**) ، وأساود (**الإعلال والتصحيح**) ، فاعل

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ للرؤيا ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها أبو عمرو والأزرق وأبو جعفر . انظر الإتحاف ص ٢٦٥ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٦٠٧ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) الارتشاف ١٤٢/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٢٤/٤ .

(٥) الصحاح (ضون) .

(٦) الصحاح (حيا) .

« اطَّرد » فتقول في تصغير « جدول ، وأسود : جُدَيْوِل ، وأُسَيْوِد » ، بالتصحيح ، و« جُدَيِّل ، وأُسَيِّد » ، بالإعلال ، أما الإعلال ؛ وهو الأرجح ؛ فهو جار مجرى « سيِّد ، وميِّت » على القياس ، وأما التصحيح فلأنك أجريت هذه الياء مجرى ألف « جداول ، وأساود » لأنه كل واحد من ياء التَّصغير وألف التَّكسير جيء به لمعنى ، فلو كان « أسود » صفة تعيَّن فيه الإعلال ، لأنه لم يجمع على « أساود » . قاله الشارح[1] .

واحترزنا بقولنا ، من مُحرّك الواو من نحو : « عجوز ، وعمود » ، فإنهما ؛ وإن كسِّرا على « مفاعِل » ؛ فالإعلال واجب في مصغّرهما ، تقول[2] : « عُجَيِّز ، وعُمِيِّد » ، ولا يجوز التصحيح ، والفرق قوة الْمحرّك وضعف الساكن ، وعدم الاعتداد بحركة التَّصغير لعروضها . قاله ابن إياز .

المسألة (**الثّامنة : أن تكون**) الواو (**لام مفعول**) الفعل (**الذي ماضيه على « فَعِل » بكسر العين**) ، سواء في ذلك المتعدِّي واللازم ، فالأول (**نحو : رَضِيَهُ ؛ فهو : مَرْضِيّ ، و**) الثَّاني نحو : (**قَوِيَ على زيد ، فهو : مَقْوِيّ**) ، والأصل فيهما : « مَرْضُوْو ، ومَقْوُو » بواوين بعد العين ، أولهما واو مفعول ، وثانيهما لامه ، قلبت لامه ياء حملاً للاسم على الفعل ، فإنه إذ ذاك واجب الإعلال ، إذا الحرف الذي قبل الآخر مكسور ، فصارا « مَرْضِيوْيًا ، ومَقْوِويًا » ، فلجتمع فيهما الواو والياء ، وسُبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا ، (**وشذَّت قراءة بعضهم**) ﴿ رَاضِيَةً (**مَرْضُوَّة**) ﴾ [الفجر/٢٨] بالتصحيح ، وجعله في التسهيل[3] مرجوحًا.

(**فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نَحو : مَغْزُوّ ، ومَدْعُوّ**) والأصل : « مَغْزُوْوٌ ، ومَدْعُوْوٌ » ، بواوين ، واو « مفعول » ولام الكلمة ، فأدغمت الأولى في الثَّانية لاجتماع الْمثلين ، (**والإعلال شاذّ كقوله**) ، وهو عبد يغوث الْحارثي :

[من الطويل]

٩٦٠ــ وَلَقَد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ إنَّنِي (**أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيَا**)

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٩ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) التسهيل ص ٣٠٩ .

٩٦٠- البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب ١٠١/٢ ، والاقتضاب ص ٧٧٨ ، ٧٩١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١ ، ====

فأعلّ « معديًّا » ، وأصله : « مَعْدُوْوٌ » ، وعُرْس الرجل زوجه ، و« مليكة » ، بالتَّصغير : اسمها ، وأنشده المازني « مَعْدُوًّا » بالتصحيح ، وأنشده غيره بالإعلال . وإلى جوازهما أشار الناظم بقوله :

٩٨٣ـ وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلْ إنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

فالتصحيح حملاً على فعل الفاعل ، والإعلال حملاً على فعل المفعول ، والتصحيح أولى ، لأن الحمل على فعل الفاعل أولى .

المسألة (**التاسعة : أن تكون**) الواو (**لام : فُعُول**) بضم الفاء (**جمعًا ، نحو : عَصَا وعُصِيّ ، وقَفًى وقُفِيّ ، ودَلْو [٣٨٣] ودُلِيّ**) ، والأصل : « عُصُوْو ، وقُفُوْو ، ودُلُوْو » ، فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع ، فقلبوا الواو الأخيرة ياء ، ثم أعلّت الأولى بالقلب ياء ، والإدغام ، وكسر ما قبل الياء لتصحّح ، (**والتصحيح شاذّ ، قالوا : أُبُوّ ، وأُخُوّ**) جمعين لـ « أب ، وأخ » ، حكاهما ابن الأعرابي ، (**ونُحُوّ**) بحاء مهملة ، (**جمعًا لـ : نَحْو ، وهو الْجهة**) . حكى سيبويه[(١)] عن بعض الأعراب ، إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة ، (**ونُجُوّ ؛ بالْجيم ؛ جَمعًا لـ : نَجْو ؛ وهو السحاب الذي هراق ماءه ، وبَهْو**) ، بفتح الْمُوَحَّدة وسكون الهاء ، (**وهو المصدر ، و**) جمعه (**بُهُوّ**) ، حكاه أبو حاتم عن أبي زيد ، والجموع المذكورة مضمومة الأول والثَّاني ، والأصل فيها : « أُبُوْو ، وأُخُوْو ، ونُحُوْو ، ونُجُوْو ، وبُهُوْو » ، بواوين ، أدغمت أولاهما في [٣٢٨/أ] الثَّانية .

(**فإن كان : فُعُول ؛ مفردًا وجب التصحيح ، نحو : ﴿ وَعَتَوا عُتُوًّا كَبِيْرًا ﴾** [الفرقان/٢١] ، و : **﴿ لا يُرِيْدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ ﴾** [القصص/٨٣] ، **وتقول : نَمَا المالُ نُمُوًّا**) ، إذا زاد ، (**وسَمَا زيد سُمُوًّا**) ، إذا علا ، وجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثَّاني ، والأصل فيها : « عُتُوْوٌ ، وعُلُوْوٌ ، ونُمُوْوٌ ، وسُمُوْوٌ » ، بواوين أدغمت أولاهما في الثَّانية .

=== والمفضليات ص ٧١ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٩٥ ، والكتاب ٣٨٥/٤ ، ولسان العرب ٢١٩/٥ (نظر) ، ٣٤/١٥ (عدا) ، والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٥٦٩ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٣١، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤ وشرح الأشموني ٨٦٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠ ، وشرح المرادي ٧١/٦، وشرح المفصل ٣٦/٥ ، ٢٢/١٠ ، ١١٠ ، واللسان ١١٥/٦ (شمس) ، ١٤٨/١٤ (جفا) ، والمحتسب ٢٠٧/٢ ، والمقرب ١٨٧/٢ ، والممتع في التصريف ٥٥٠/٢ ، والمنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ .

(١) الكتاب ٣٨٤/٤ .

(**وقد يعلّ**) بقلب الواو الأخيرة ياء، وإعلال الأولى كإعلال « طَيّ » ، (**نحو : عَتَا الشيخُ عِتِيًّا**) إذا تكبَّر ، (**وقَسَا قَلْبُه قِسِيًّا**) ، والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد ، فإنه قال :

٩٨٤ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُوْلُ مِنْ ذِيْ الـوَاو لامَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنْ

إلا أن الإعلال في الجمع أولى لثقله ، والتصحيح في المفرد أولى لِخفّته .

المسألة (**العاشرة : أن تكون**) الواو (**عينًا لـ : فُعَّل**) ، بضم الفاء وتشديد العين ، حال كونه (**جمعًا صحيح اللاَّم كـ : صُيَّم**) جمع « صائم » ، (**ونُيَّم**) جمع « نائم » ، وعينهما واو ، وأصلهما : « صُوَّم ، ونُوَّم » ، فلجتمع في الجمع واوان وضمة ، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع ، فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين ؛ لأن الياءين أخف من الواوين ، (**والأكثر فيه التصحيح**) على الأصل ، (**تقول : صُوَّم ، ونُوَّم**) ، والكثير الشائع الإعلال وإليه يشير قول الناظم :

٩٨٥ـ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ في نُوَّمِ ....

(**ويجب**) التصحيح (**إن اعتلت اللاَّم لئلا يتوالَى إعلالان**) ، إعلال العين ، وإعلال اللاَّم ، (**وذلك كـ : شُوَّي ، وغُوَّي**) بإعجام أولهما ، وضمّه ، وتشديد ثانيهما ، (**جمع : شاوٍ ، وغاوٍ**) اسمي فاعل من « شَوَى يَشْوِي ، وغَوَى يَغْوِي » ، والأفصح في الماضي فتح الواو لا كسرها ، وفي المضارع بالعكس ، والأصل في الجمع : « شَوَّي ، وغَوَّي » فأعلّت اللاَّم بقلبها ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ثم بحذفها لالتقاء الساكنين ، فلو أعلّت العين بقلبها ياء ، لتوالَى على الكلمة إعلالان ، وذلك مستكره عندهم ، (**أو فُصلت من العين**) ، عطف على قوله : اعتلّت ، أي : ويجب التصحيح إن فُصلت اللاَّم من العين بألف (**نحو : صُوَّام ، ونُوَّام ، لبعدها**) ، أي العين ، (**حينئذ**) ، أي حين إذ فصلت بألف (**من الطرف ، وشذّ قوله**) ، وهو أبو النجم الكلابي : [من الطويل]

٩٦١ـ أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ (**فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلاَّ كَلاَمُهَا**)

والقياس : النُّوَّام بالتصحيح ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٨٥ـ .... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوْذُه نُمِي

أي : روي .

٩٦١ـ البيت لأبي النجم الكلابي في المقاصد النحوية ٥٧٨/٤ ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٠٣ ، وخزانة الأدب ٤١٩/٣ ، ٤٢٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨١ ، وشرح المفصل ٩٣/١٠ ، والمنصف ٥/٢ ، ٤٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٤ ، وشرح الأشموني ٨٧٠/٣ ، واللسان ٥٩٦/١٢ (نوم) ، والممتع في التصريف ٤٩٨/٢ ، ويروى (سلامها) مكان (كلامها) .

(فصل في إبدال الواوين من أختيها الألف والياء)

(**أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضمّ ما قبلها**) سواء أكانت في فعل أم في اسم ، فالأول (**نحو : بُوْيِعَ ، و : ضُورِبَ**) مبنيّين للمفعول ، وأصلهما قبل البناء للمفعول : « بايَعَ ، وضارَبَ » فلما بنيتهما للمفعول ضممت أوّلهما ، فتعذّر[1] بقاء الألف بعد ضمّة ، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، فقلبت الألف واوًا لمجانسة حركة ما قبلها ، (**وفي التنْزيل : ﴿ مَا وُورِيَ عَنْهُمَا ﴾**) [الأعراف/٢٠] نحو[2] : « ضُوَيْرب » ، مصغّر « ضاربٌ » . إن لم تكن الألف ثانية منقلبة عن ياء نحو « ناب » ، وهو السِّنّ ، فإنها حينئذ[2] ترجع إلى أصلها ، وهو الياء ، فتقول : « نُيَيْب » .

(**وأما إبدالها**) ، أي الواو ، (**من الياء ففي أربع مسائل** :

إحداها : أن تكون) الياء (**ساكنة مفردة**) عن مثلها (**في غير جمع**) ، سواء كانت في اسم ، أم فعل ، فالأول (**نحو : مُوْقِن ، و : مُوْسِر**) أصلهما « مُيْقِن ، ومُيْسِر » ، اسْمَي فاعل من « اليقين ، واليُسر » ، أبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة ، والثّاني نحو : [٣٨٤] « يُوْقِن ، ويُوْسِر » .

(**ويجب سلامتها**) من الإبدال ، (**إن تحرّكت**) ، لأنها تعاصت بالحركة عن الإبدال (**نحو : هُيَام**[3]) [بضم الهاء ، وتخفيف الياء][4] . قال الجوهري[5] ، هو أشدّ العطش ، والهيام كالجنون من العشق ، والهيام داء يأخذ الإبل ،فتهيم في الأرض ، ولا ترعى .

(١) في « ب » : (فتقدر) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) قال ابن الناظم في شرحه ص ٦٠٤ : (ولو تحركت الياء قويت على الضمة و لم تعلّ غالبًا نحو : هيام) . وانظر شرح ابن عقيل ٥٦١/٢ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٥) الصحاح (هيم) .

(**أو أدغمت**) الياء في مثلها (كـ : **حُيَّض**) جمع : حائض ، فلا تبدل الياء فيه واوًا ، لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد ، يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين ، إذا كان الأول حرف لين والثَّاني مدغمًا كـ « دابَّة » ، لأنَّ لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه ، والمدغم كالمتحرّك ، وإذا كان كذلك لم تتسلّط الحركة على قلبها واوًا ، وهذا المثال خارج أيضًا بقوله : في غير جمع ، لأن « حُيَّضًا[1] » جمع ، والمثال الجيد أن تبنى من « البَيْع » مثل « حُيَّاض » ، فتقول : « بُيَّاع » ، ولا تعلّ لما ذكرنا .

(**أو كانت**) الياء المفردة (**في جمع ، ويجب في هذه**) المسألة (**قلب الضمة**) الواقعة قبل الياء الْمفردة في الْجمع (**كسرة**) لثقل الضمة والياء والْجمع ، وذلك (كـ : **هُيَّم**) ، جمع « أهْيَم ، وهَيْمَاء » ، (**وبُيَّض**) ، جمع « أبيض ، وبيضاء » (**في جمع : أَفْعَل ، وفَعْلاَء**) وغيرهما كـ « عُيَّط » جمع « عائط » على حدّ قولهم : « بازل ، وبُزَّل » ، و« العائط » بمهملتين : [الناقة][2] التي لا تحمل ، ويجمع [٣٢٩/ب] على « عُيَّط ، وعُوَّط » .

المسألة (**الثَّانية : أن تقع**) الياء (**بعد ضمة ، وهي إما لام فعل كـ : نَهُوَ الرجل ، وقَضُوَ**) ، بفتح أولهما ، وضم ثانيهما ، إذا تعجَّبت من عقله وقضائه ، (**بمعنى : ما أنْهَاه ، أي : ما أعقله**) ، والنُّهْيَة : العقل ، (**وما أقضاه**) أي : ما أحكمه ، والقضاء : الحكم ، والأصل : « نَهُيَ ، وقَضُيَ » من « نَهَيْتُ ، وقَضَيْتُ » ، فأُبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة .

(**أو لام اسم مختوم بتاء**) للتأنيث ، (**بنيت الكلمة عليها**) من أول الأمر ، ولم يسبق لها حذف ، (**كأن تبني من : الرَّمْي**) ، اسْمًا مختومًا بالتَّاء (**مثل : مَقْدُرَة**) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال ، (**فإنك تقول : مَرْمُوَة**) بالواو ، والأصل « مَرْمُيَة » ، أبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة .

(**بخلاف**) ما إذا أدخلت التَّاء بعد بناء الكلمة ، فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (**نحو : تَوَانَى تَوَانِيَةً ، فإنَّ أصله قبل دخول التَّاء « تَوَانُيًا » بالضم للنون**) ، لأنه من باب « التفاعل » ، فإن « توانى توانيا » ، (كـ : **تكاسل تكاسلاً**) بضم السِّين ، (**فأبدلت ضمته**) ، أي ضمة النون ، (**كسرة ، لتسلم الياء من القلب**) واوًا ، (**ثم طرأت التَّاء لإفادة الوحدة**) بعد الإعلال ، (**وبقي الإعلال**) ، وهو إبدال الضمة كسرة ،

---

(١) في « ط » : (حيض) .

(٢) إضافة من « ط » .

(**بحاله**) على ما كان عليه ، ولم يتغيَّر الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها ، وإبدال اليـاء واوًا ، لأن ذلك يؤدّي إلى وقوع اسم معرب ، في آخره واو ، قبلها ضمَّة لازمة ، لأن التَّاء العارضة في حكم الانفصال ، فلا يُعْتَدّ بها .

(**أو لام اسم مختوم بالألف والنون**) الزائدتين ، (**كأن تبني من : الرَّمْـي**) اسْمًا (**على وزن سَبُعَان**) ، بفتح السِّين المهملة وضم الباء المُوَحَّدة ، (**اسم** [٣٣٠/أ] **الْموضع الذي يقول فيه**) خلف (**بن الأحمر**) ، بل تَميم بن أبي مقبل على الصحيح : [من الطويل]

٩٦٢– (**أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَان**) أَمَـلَّ عَلَيْـهَا بالبِلَـى الْمَلَـوَان

وهما الليل والنهار ، (**فإنك تقول : رمَوَان**) ، بضم الميم ، والأصل : « رَمُيَان » ، فأبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة ، ولك أن تقول إذا بني من « الغَزْو » مثل : « ظَرُبَان » ، فإنه يقال : « غَزِيَان » ، فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرًا محضًا كـ « رَضِيَ » ، ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل « سَبُعَان » من « الرَّمْي » : « رَمُـوَان » ، لأنـه لا يجوز أن يقال في مثل « عَضُد » من « الرَّمْي » : « رَمُو » ، لأنه ليس لنـا اسـم متمكـن ، آخـره واو لازمة بعد ضمة ، بل يجب أن يقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ، فتقول : « رَمٍ » ، فلذا يجب أن يقال : « رَمِيَان » بإعلال الحركة دون الحرف . قاله الموضح في الحواشي .

المسألة (**الثَّالثة : أن تكون**) الياء (**لامًا لـ : فَعْلَى ، بفتح الفاء اسْمًا لا صفة ، نحو : تَقْوَى ، وشَرْوَى**) ، بالشين المعجمة ، بمعنى : المثل يقال لك : **[٣٨٥]** [وشَرْوُه][1] ، أي مثله ، حكاه ابن جنِّيّ في شرح غريب تصريف المازني ، (**و : فَتْـوَى**) بالفاء الْمُثَنّاة الفوقانية ، والأصل : « تَقْيَى ، وشَرْيَى ، وفَتْيَى » ، لأنها من « تَقَيْتُ ، وشَرَيْتُ ، وفَتَيْتُ » ، أبدلت الياء فيهن واوًا فرقًا بين الاسم والصفة ، وخصُّوا الاسم بالإعلال لأنه أخـفّ مـن الصفة ، فكان أحمل للثقل .

(**قال الناظم**) في شرح الكافية[2] ، (**وابنه**) في شرح الخلاصة[3] : (**وشَـذَّ : سَعْيَى**) اسْمًا (**لمكان**) بعينه ، (**وريًّا**) اسْمًا (**للرائحة ، وطَغْيَى**) اسْمًا (**لولد البقـرة الوحشيّة ، انتهى**) كلامهما في الشرحين المذكورين ، وفيه نظر .

٩٦٢– تقدم تخريج البيت برقم ٢٧ ، ٩١٩ .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢١ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٠٦ .

(فأما الأول) وهو « سَعْيَى » من « السَّعْي » ، **(فيحتمل أنه منقول من صفة كـ : خَزْيَا ، وصَدْيَا ، [٣٣٠/ب] مؤنَّثي : خَزْيَان ، وصَدْيَان)** واستصحب التصحيح بعد جعله اسْمًا ، كما أوَّله الفارسي .

(وأما الثَّاني) وهو « رَيَّا » من « الرِّي » **(فقال النحويون)** ، سيبويه وغيره : « رَيَّا » **(صفة ، غلبت عليها الاسْمِيّة)** وليس بشاذٍّ ، **(والأصل : رائحة رَيَّا ، أي : مَمْلوءة طيبًا)** .

(وأما الثَّالث) وهو « طَغْيَى » من « الطُّغْيَان » ، **(فالأكثر فيه ضم الطاء ، فلعلَّهم استصحبوا التصحيح ، حين فتحوا للتخفيف)** ، كذا تعقَّبوه ، وتبعهم الموضح ، ثم قال في الحواشي ، وظهر لي بعد أنَّ مراده شذوذ الاستعمال ، فإني قرأت بخطه حاشية هنا إبدال الواو من الياء لامًا لـ « فَعْلَى » لا يقاس عليه لانتفاء السبب ، واستلزام مزيد الثقل . انتهى ، و« طُغْيَى » بإعجام الغين ، ورواة ضبطه مختلفة ، فقال الأصمعي : يُروى بضم الطاء على مثال « حُبْلَى » ، وقال أحمد بن يحيى : بفتح الطاء على مثال « سَكْرَى » ، وقال أبو عبيدة : بفتح الطاء والتنوين ، قاله ابن السِّيد .

المسألة **(الرابعة : أن تكون)** الياء المضموم ما قبلها **(عينًا لـ : فُعْلَى ، بالضم)** في الفاء **(اسْمًا كـ : طُوبَى)** بمعنى « طَيِّب » **(مصدرًا لـ : طاب)** يطيب ، **(أو اسْمًا للجنَّة)** ، بالْجيم ، ومنه « شجرة طُوْبَى » ، **(أو صفة جارية مَجرى الأسْماء)** في عدم جريانها على موصوف ، وإيلائها العوامل ، **(وهي : فُعْلَى أَفْعَل ، كـ : الطُّوبَى ، والكُوسَى ، والْخُورَى)** ، بالخاء المعجمة والرَّاء المهملة ، **(مؤنثات : أَطْيَب ، وأَكْيَس ، وأَخْيَر)** ، أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة ، **(والذي يَدُلّ على أنَّها جارية مَجرى الأسْماء)** الجامدة **(أن : أفعل ، التفضيل يجمع على : أَفَاعِل ، فيقال)** في جمع « الأفضل ، والأكبر » ، **(الأفاضِل ، والأكابر ، [٣٣١/أ] كما يقال في جمع : أَفْكَل)** هو اسم جامد للرِّعدة **(أفاكِل)** ، والأصل : « الطُّيْبَى ، والكُيْسَى ، والْخُيْرَى » بضمّ أوَّلها ، أبدلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها .

(فإن كانت : فُعلى) بالضم **(صفة محضة)** ، أي جارية على موصوف **(وجب قلب ضمته كسرة)** ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، فرقًا بين الصفة والاسم ، **(ولم يسمع من ذلك إلا)** كلمتان : **(﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾)** [النجم/٢٢] بالضَّاد والزَّاي المعجمتين ، **(أي جائرة)** ، بالجيم والرَّاء المهملة ، من قولهم : ضَازَهُ حقَّه يضيزه ، إذا بخسه

حقّه، وجار عليه فيه، (**ومِشْيَة**)، بكسر الميم، (**حِيْكَى**)، بالحاء المهملة، (**أي يتحـرّك فيها المنكبان**)، يقال: حاكَ في مشيه، إذا حرَّك منكبيه، وأصلهما: « ضُـيْزَى، وحُيْكَـى » بضم أولهما، فأبدلت الضمة كسرة، لتصحّ الياء على حدّ قولهم في جمع أبيض: بِـيض، (**هذا كلام النحويين، وقال الناظم**) في النظم:

٩٦٣ـ وَإنْ يَكُـنْ عَيْنًـا لِفُعْلَـى وَصْفَـا فَـذَاكَ بالوَجْـهَيْنِ عَنْـهُمْ يُلْفَـى

(و) قال (ابنه) في شرحه[١]: (**يجوز في عين: فُعْلَى، صفة أن تسلم الضمة، فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرة، فتسلم الياء**) مـن القلـب، (**فتقـول: الطُّوبَى، والطِّيْبَى، والكُوسَى والكِيْسَى، والضُّوقَى والضِّيْقَى**) ترديدًا بين [٣٨٦] حمله على مذكّره تارة، وبين رعاية الزنة أخرى. انتهى. ففيه مخالفة لكلام النحويين، سـيبويه[٢] وأتباعه من وجهين:

أحدهما: أن الناظم وابنـه أجـازا في « فُعْلَـى » وصفًـا وجـهين[٣]، والنحويـون جزموا بأحدهما، فقالوا: تقلب ياء « فُعْلَـى » اسـْمًا واوًا كـ « طُوْبَـى، وكُوْسَـى »، ولا تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها، فتسلم الياء كقولهـم: « قِسْـمَةٌ ضِـيْزَى، ومِشْـيَةٌ حِيْكَى ».

والوجه الثَّاني: أنهم ذكروا أنثى [٣٣١/ب] « الأفعل » في باب الأسماء فحكمـوا لها بحكم الأسماء في إقرار الضمة، وقلب الياء واوًا، وذكرها النـاظم في بـاب الصفـات[٤]، وأجاز فيها الوجهين، ونصَّ على أن الوجهين مسموعان من العرب، وقـال الشـلوبين: لم يجئ من هذا مقلوبًا إلا « فُعْلَى، أفْعَل ».

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٥.

(٢) في « ب »: (وابنه).

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٦٠٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٠.

(فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء)

في الأسماء والأفعال (**وذلك**) الإبدال (**مشروط بعشرة شـــروط**) مذكـورة في النظم :

(**الأول أن يتحركا**) ، أي الواو والياء ، وإليه الإشارة بقوله :

٩٦٨ـ . . . . بتَحْرِيْـــكٍ . . . .

(**فلذلك**) الشرط ؛ وهو التحريك ؛ (**صحَّتا في : القول ، و : البيع**) مصـدري « قـال ، وباع » لسكونهما .

(و) الشرط (**الثَّاني : أن تكون حركتهما أصلية**) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٨ـ . . . . أُصِـــلْ . . . .

(**فلذلك**) الشرط ؛ وهو أصالة الحركة ؛ (**صحَّتا في : جَيَـــل ، وتَـــوَم**) ، بفتـح أوَّلهمـا وثانيهما حال كونهما (**مخفَّفي : جَيْأَل**) ، بفتح الجيم وسكون الياء الْمُثَنّاة التحتانية وفتـح الهمزة ، بعدها لام : اسْمًا للضبع ، (**وتَوْءَم**) ، بفتح التَّاء الْمُثَنّاة فوق وسكون الواو وفتـح الهمزة : وهو الولد ، يولد معه آخر في بطن واحـد ، ويقـال لهمـا : « تـوءَمـان » ، ولم يعـلاَّ لعروض الحركة .

(و) الشرط (**الثَّالث : أن ينفتح ما قبلهما**) ، [1]وهو المشار إليه بقوله[1] :

٩٦٨ـ . . . . بَعْـدَ فَتْـحٍ مُتَّصِـلْ . . . .

(**ولذلك صحَّتا في : العِوَض ، والْجِيَل ، والسّوَر**) ، لأن الكسرة في الأوَّلـين ، والضمـة في الثَّالث ؛ لا يجانسان الألف .

(و) الشرط (**الرابع : أن تكون الفتحة متَّصلة**) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٨ـ . . . . مُتَّصِلْ

(**أي في كلمتهما**[2] ، **ولذلك صحَّتا في : ضَرَبَ وَاحِد ، وضَرَبَ يَاسِـــر**) ، لأن الفتحة في كلمة ، والواو والياء في كلمة أخرى . **[٣٨٧]**

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (كلمتيهما) .

(و) الشرط (**الخامس ، أن يتحرَّك ما بعدهما ، إن كانتا عينين ، وألاَّ يليهما ألف . ولا ياء مشدَّدة ، إن كانتا لامين**) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٩- إنْ حُرِّكَ الثَّانِي وَإنْ سُكِّنَ كَفْ إعْلالَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْيَ لاَ يُكَفْ

٩٧٠- إعْلاَلُهَا بسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاء التَّشْدِيْدِ فيها قَدْ أُلِفْ

(**ولذلك صحَّت العين في : بَيَان ، وطَوِيْل ، وخَوَرْنَق**) اسم قصر بالعراق ، لسكون ما بعدها ، وهو الألف في « بيان » ، والياء في « طويل » ، والواو في « خورنق » . (**و**) صحَّت (**اللاَّم في : رَمَيَا ، وغَزَوَا**) ، في الأفعال ، (**و : فَتَيَان ، وعَصَوَان**) ، في الأسْماء لسكون الألف ، (**و : عَلَوِيّ ، وفَتَوِيّ**) ، لسكون أوَّل ياءي النسب . لأنهم لو أعلّوا قبل الألف . لاجتمع ساكنان ، فيحذف أحدهما ، فيصير اللفظ « رمى ، وغزا » ، فيلتبس الْمُثَنّى بالمفرد ، وأما نحو : « فَتَيَان ، وعَصَوَان » ؛ فمحمول عليه ، وأما نحو : « عَلَوِيّ ، وفَتَوِيّ » ؛ فلا يبدل واوه ألفًا ، لأنه يؤدّي إلى التسلسل ، لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوًا ، فلو كان تحريك الواو ، وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفًا ، لكنَّا لا نزال في قلب إلى الألف ، وقلب إلى الواو .

(**وأعلَّت العين في : قام ، وباع**) من الأفعال ، (**وباب ، وناب**) ، من الأسْماء (**لتحرُّك ما بعدها ، و**) أعلَّت (**اللاَّم في : غزا ، ودعا**) من الواوي ، (**ورمى ، وبكى**) ، من اليائي ، (**إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشدَّدة ، وكذلك**) تعلّ إذا وليت غير الألف والياء الْمشدّدة من السواكن كما في (**يَخْشَوْنَ ويَمْحُوْنَ ، وأصلهما : يَخْشَيُوْنَ ويَمْحُوُوْنَ فقُلِبَتا**) ، أي الياء في « يَخْشَيُوْنَ » ، والواو في « يَمْحُوُوْنَ » (**ألفين**) لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما [٣٣٢/ب] (**ثم حذفتا**) ، أي الألفان (**للساكنين**) ، وهما الألف وواو الجماعة[1] ، وما مثّل به من « يُمْحَوْنَ » بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية[2] ، ولم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(و) الشرط (**السادس : ألا تكون إحداهما**) ، أي الواو والياء ، (**عينًا لـ : فَعِلَ**) ، بكسر العين ، (**الذي الوصف منه على : أَفْعَل ، نحو : هَيِفَ ، فهو : أَهْيَف**) ، من الصفات المحمودة ، (**وعَوِرَ ، فهو : أَعْوَر**) من الصفات المذمومة . واحترز بقوله : الذي الوصف منه على « أفْعَل » من نحو : « خاف » فإنه ، وإن كان مكسور العين ، فالوصف منه على « فاعل » نحو : « خائف » .

---

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤ .

(و) الشرط (**السابع : ألا تكون**) إحدى الواو والياء (**عينًا لِمصدر هـذا الفعل**) الذي الوصف منه على « أفْعَل » (كـ : **الْهَيَف**) بفتحتين ، وهو ضمور البطن [٣٨٨] ورقّة الخصر ، (**والعَوَر**) بفتحتين ، وهو فقد إحدى العينين ، وإلى هذين أشار الناظم بقوله :

٩٧١ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

وإنَّمَا لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على « أفْعَل » لموافقته لـه في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان نحو : « اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ » وحمل المصدر على فعله .

(و) الشرط (**الثّامن : ألا تكون الواو عينًا لـ : افْتَعَل ، الدالّ على معنى التفاعل ، أي التشارك في الفاعليّة ، والمفعوليّة** [٣٣٣/أ] **نحو : اجْتَوَرُوا**) ، بالجيم ، من : « المجاورة » ، (**واشْتَوَرُوْا**) ، بالشين المعجمة ، من : « المشاورة » ، لأن حركة التّاء في حكم السكون ، (**فإنه في معنى : تجاوروا ، وتشاوروا**) ، فإن لم يَدُلّ على التفاعل وجب إعلاله مطلقًا نحو : « اختان » بمعنى « خان » ، و« اختار » بمعنى « خار » . (**فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك**) ، وهو الدلالة على التفاعل ، فتعلّ (**لقربها من الألف**) في المخرج ، (**ولهذا أعلّت في : استافُوا ، مع أنَّ معناه : تَسَايَفُوا**) ، أي تضاربوا بالسيوف ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فكانت أحقّ بالإعلال منها ، وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

٩٧٢ـ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

(و) الشرط (**التاسع : ألا تكون إحداهما**) ، أي الواو والياء ، (**متلوّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال**) ، وهو القلب ألفًا ، (**فإن كانت**) إحداهما (**كذلك**) ، أي متلوّة بحرف يستحقّ هذا الإعلال ، (**صحّت**) الأولى ، (**وأعلّت الثّانية نحو : الحيا ، والهوى ، والحوى**) بالحاء المهملة المفتوحة ،(**مصدر : حَوَى ، إذا اسودّ**) ، والأصل فيهن : « الحَيَى ، والهَوَى ، والحَوَو » ، لأنه من « الحوّة » ، وهي سمرة الشفتين ، فقلبت لامهنّ ألفًا لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، فلو قلبنا عينهن ألفًا للعلّة المذكورة لتوالى إعلالان : إعلال العين ، وإعلال اللاَّم ، ولزم اجتماع ألفين ، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير ، فيصير الاسم المتمكّن على حرف واحد ، وهو ممتنع ، فاقتصرنا على إعلال اللاّم ، لأن محلّ التغيير الطرف ، والعين تحصّنت بوقوعها حشوًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٣٣/ب]

٩٧٣ـ وَإِنْ لَحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

(وربَّمَا عكسوا ، فأعلُّوا الأولى ، وصحَّحوا الثَّانية) ، وإليه أشار الناظم بقوله:

٩٧٣ـ .... وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

(نحو : آية ، في أسهل الأقوال) الستة :

أحدها : أن أصلها : « أيَيَة » بفتح الياء الأولى كـ « قَصَبَة » فالقياس في إعلالها « أياة » فتصحّ العين ، وتعلّ اللاّم ، لكن عكسوا شذوذًا ، فأعلّوا الياء الأولى لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها دون الثَّانية ، هذا قول الخليل[1] .

الثَّاني : أن أصلها : « أيْيَة » بسكون العين كـ « حية » ، فأعلّت بقلب الياء الأولى ألفًا اكتفاء بشرط العلّة ، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها . قاله الفراء ، وعُزي لسيبويه[2] ، واختاره ابن مالك ، وقال في التسهيل[3] : إنه أسهل الوجوه ، لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشرط العلّة ، وإذا كانوا قد عوَّلوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو : « طائي » ، وسُمع : اللهمَّ تَقَبَّل تَابتِي وصامتِي ، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى ، لأنه أثقل .

الثَّالث : أن أصلها : « آيِيَة » كـ « ضارِبَة » ، حذفت العين استثقالاً لتوالي ياءين ، أولهما مكسور ، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثَّانية ، ونظيره في الحذف « بالة » ، الأصل : « بالِيَة » ، قاله الكسائي[3] : ورُدَّ بأنه كلام يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم : « آيٌ » .

الرابع : أن أصلها : « أيُيَة[4] » بضم الياء الأولى كـ « سَمُرَة » ، فقلبت العين ألفًا ، وردَّ بأنه إنَّمَا كان يجب قلب الضمة كسرة .

الخامس : أن أصلها : « أيِيَة » بكسر الياء الأولى كـ « نَبِقَة » ، فقلبت الياء الأولى ألفًا ، وردَّ بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كـ « حَيِيَ ، وحَيَّ » .

السادس : أن أصلها : « أيَيَة » كـ « قَصَبَة » . كالأول ، إلا أنه أعلَّت الثَّانية على القياس **[٣٣٤/أ]** فصار « أياة » **[٣٨٩]** كـ « حياة ، ونواة » ، ثم قدمت اللاَّم إلى موطن العين ، فوزنها : « فَلَعَة[5] » ، **(فإن قلت)** : قد ادَّعيت أن القول الأول[6] أسهل الأقوال .

---

(١) لسان العرب ٦١/١٤ (أيا) .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٤ ، انظر والارتشاف ١٤٧/١ .

(٣) التسهيل ص ٣١٠ .

(٤) الارتشاف ١٤٧/١ .

(٥) في « ب » : (فلعلة) .

(٦) سقط من « ب » .

(**ولنا أسهل منه**) ، وهو (**قول بعضهم : إنها : فَعِلَة ، كـ : نَبِقَة ، فإن الإعلال**) في الأولى بقلبها ألفًا ، وهو (**حينئذ على القياس**) ، لأنها محركة[1] ، وقبلها مفتوح ، وإعلال الثَّانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها ، (**وأما إذا قيل : إن أصلها : أَيَيَة ، بفتح الياء الأولى ، أو : أَيْيَة ، بسكونها ، أو : آيِيَة**) على وزن (**فاعِلة ، فإنه يلزم**) على كل قول من هذه الثلاثة محذور .

أما على القول الأول بأن أصلها « أَيَيَة » بفتح الياء الأولى فإنه يلزم (**إعلال**) الحرف (**الأول دون الثَّاني**) ، وهو شاذٌ كما تقدَّم .

(**و**) أما على القول بأن أصلها : « أَيْيَة » ، بسكون الياء الأولى ، فإنه يلزم (**إعلال**) الحرف (**الساكن**) ، وهو الياء الأولى[2] ، بقلبها ألفًا . والقاعدة أن علّة القلب مركبة من شيئين ، تحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ولم يوجد إلا أحدهما .

(**و**) أما على[2] القول بأن أصلها : « آيية » على وزن[3] « فاعلة » فإنه يلزم (**حذف العين**) ، وهي الياء الأولى (**لغير موجب**)[4] لحذفها .

والقول الأول ، وهو أن أصلها : « أَيَيَة » كـ « نبقة » سالم من ذلك ، (**قلت : ويلزم على**) هذا القول (**الأول**) شيء آخر ، وهو (**تقديم الإعلال**[4]) وهو قلب الياء الأولى ألفًا (**على الإدغام**) ، وهو إدغام الياء في الياء ، وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال ، وهو تحرّك الياء الأولى وانفتاح ما قبلها ، وموجب الإدغام ، وهو اجتماع المثلين ، الساكن أولهما ، وقدّم[5] فيه الإعلال على الإدغام ، (**والمعروف العكس**) ، وهو تقديم الإدغام على موجب[2] الإعلال ، (**بدليل إبدال هَمزة : ﴿ أَئِمَّة ﴾** [التوبة /١٢] ، **ياء لا ألفًا ، فتأمّله**) .

وجه الدلالة من ذلك أن إبدال الهمزة ياء إنَّمَا هو لأجل الإدغام ، لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها ، أعني الهمزة الثَّانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الْحرف الْمدغم ، وإنَّمَا قلبت ياء ، لأنها من جنس الكسرة[6] ، فلو بُدِئ بالإعلال لأبدلت

(١) في « ب » : (متحركة) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (زنة) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) في « ب » : (تقدم) .

(٦) قبله في « ب » : (الحركة التي هي) .

الهمزة الثّانية ألفًا لوجود شرطه ، فلما أبدلوها ياءً بعد النقل ، ولم يبدلوها ألفًا قبل ذلك . عُلِمَ أنَّ عنايتهم بموجب الإدغام أهمّ من عنايتهم بموجب الإعلال ، لأنهم إذا كانوا يقدّمون ما هو من متعلّقات الإدغام على الإعلال ، فلأن يقدّموا الإدغام على الإعلال **[٣٣٤/ب]** من باب أولى . وفي شرح الشافية للجاربردي[1] : وإنَّمَا لم يجئ الإدغام في باب « قَوِيَ » مع أن أصله : « قَوِوَ » ، لأن الإعلال مقدم[2] على الإدغام . وإنَّمَا قلنا ، الإعلال مقدّم[2] ، لأن سبب الإعلال موجب للإعلال ، وسبب الإدغام مجوّز[3] للإدغام ، ويدلّ عليه امتناع التصحيح في « رَضِيَ » وجواز الفك في « حَيِيَ » ، انتهى .

وفصّل بعضهم فقال : إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو في اللاّم ، فإن كان في العين قدّم موجب الإدغام ، وإن كان في اللاّم قدّم موجب الإعلال ، والعلّة في ذلك أن الطرف محل التغيير ، فلم يغتفرَ فيه ذلك ، كما اغتفر في العين .

(و) الشرط (**العاشر : ألا تكون**) إحدى الواو والياء (**عينًا لِما آخره زيادة تختصّ بالأسماء**[4]) كالألف والنون ، وألف التأنيث ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٧٤ـ وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(**فلذلك صحّتا**) ، أي الواو والياء ، (**في نحو : الجَوَلان**) مصدر « جال يجول بالشّيء » إذا طاف به ، (**والهَيَمَان**) ، مصدر **[٣٩٠]** « هامَ على وجهه يَهيمُ » إذا ذهب من العشق ونحوه ، (**والصَّوَرَى**) ، بفتح الصّاد المهملة ، والواو والرّاء المهملة ، اسم وادٍ ، قاله الصغاني . وقال المرادي[5] : اسم ماء ، وخلا منه الصحاح والقاموس ، (**والحَيَدَى**) ، بفتح الحاء المهملة والياء المُثنّاة التحتانية والدال المهملة : المائل ، وحمار حَيَدَى أي يعدل عن ظلّه لنشاطه ، لأن الاسم بزيادة الألف والنون ، وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال ، وهو الفعل .

(**وشذّ الإعلال في : مَاهَان ، ودَارَان**) ، والأصل : « مَوَهَان ، ودَوَرَان » ، هذا قول سيبويه[6] ، والمازني[7] ، وزعم المبرد[8] أنّ القياس في ما كان مختومًا بألف **[٣٣٥/أ]** ونون

---

(١) شرح الشافية ٤٣٢/٢ .

(٢) في « ب » : (تقدم) .

(٣) في « ب » : (يجوز) .

(٤) في « ب » : (تخص الأسماء) .

(٥) شرح المرادي ٥٤/٦ .

(٦) الكتاب ٣٦٣/٤ .

(٧) التصريف ٩/٢ .

(٨) المقتضب ٢٦٠/١ .

الإعلال ، وأن « ماهان ، وداران » لا شذوذ فيهما ، وأن تصحيح « الجولان ، والهيمان » شاذّ ، لأن الألف والنون لا يخرجا الاسم عن مشابهة الفعل ، لكونهما في تقدير الانفصال .

قال الفارسي[1] : ويؤيّده قولهم في « زَعْفَرَان ، زُعَيْفِرَان » ، فبقيا في التّصغير ، ولم يحذفا .

وقيل : لما صحح « النَّزَوَان ، والغَلَيَان » ، وحرف العلّة لام ، واللاّم محلّ التغيير ، صحّح العين في بعض المواضع كـ « الجولان » إذ العين أولى بالتصحيح من اللاّم .

وذهب الأخفش[2] إلى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة كـ « صَوَرَى » شاذّ ، لا يقاس عليه ؛ لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظًا كألف اتصلت بفعل[3] دالّة على التثنية نحو : « فَعَلاَ » ، فلم تخرجه هذه الزيادة عن[4] صورة « فَعَلَ » ، ومذهب سيبويه[5] وأتباعه أنّ تصحيح هذا النوع قياس ، لأن ألف التأنيث مختصّة[6] بالاسم ، فهي كالألف والنون في « الطَّوَفَان » ، ويترتّب على القولين ما إذا بنيت من « القول » ، أو « البيع » اسْمًا على وزن « جَمَزَى » ، فعلى قول الأخفش تقول : « قَالَى ، وبَاعَى » ، وعلى قول سيبويه تقول : « قَوَلَى ، وبَيَعَى » ، لأن تصحيح نحو : « صَوَرَى » عنده قياس[7] .

---

(١) التكملة ص ٢٠٤ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤ .

(٣) في « ب » : (بألف) مكان (بفعل) .

(٤) في « ب » : (في) .

(٥) الكتاب ٣٥١/٤ .

(٦) في « ب » : (مخصصة) .

(٧) الكتاب ٣٥١/٤ .

(فصل في إبدال التَّاء)
المُثَنّاة فوق (من الواو والياء) المُثَنّاة تحت

(**إذا كانت الواو والياء فاءً لـ : الافتعال**) غير مبدلتين من همزة (**أبدلت**) فاء « الافتعال » (**تاء**) مُثَنّاة فوقانية [1]على اللغة الفصحى[1] ، (**وأدغمت**) التَّاء المنقلبة (**في تاء الافتعال ، وفي ما تصرَّف**[2] **منها**) ، أي من صيغة « الافتعال » كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التَّاء لما بينهما من قرب المخرج ، ومنافاة الصفة (**نحو : اتَّصَلَ** ، [٣٣٥/ب] **واتَّعَدَ**) ، أي قبل الوصل والوعد ، ففاؤهما واو ، لأنهما (**من : الوَصْل ، والوَعْد**) وأصلهما : « اِوْتَصَلَ ، واِوْتَعَدَ » ، قلبت الواو تاء مُثَنّاة فوقانية ، وأدغمت في تاء « الافتعال » ، لأن الإدغام يرفع الثقل ، ولم تقلب الواو ياء مُثَنّاة تحتانية على ما هو مقتضى القياس ، لأنها إن قلبت ياء ، أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة ، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد ، كذا ذكره ابن الحاجب .

قال التفتازاني ، وفيه نظر ، لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية ، لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية ، لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة . انتهى .

وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة لا تبدل بالتَّاء بخلاف الواو ، (**واتَّسَرَ**) ، أصله : « اِيْتَسَرَ » ، ففاؤه ياء ، لأنه (**من : اليُسْر**) ، قلبت ياؤه تاء ، وأدغمت في تاء « الافتعال » لاهتمامهم بالإدغام ، لأنه يصيِّر الحرفين كحرف واحد .

(**وقال**) الأعشى ، ميمون بن قيس يهدد علقمة بن علاثة : [من الطويل]

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (تفرق) .

٩٦٣ــ (**فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أَتَّعِــدْكَ بِمِثْلِــهَا**) وَسَــوْفَ أَزِيْـدُ البَاقِيَـاتِ القَوَارِصَـا

أصل « تَتَّعِدْنِي ، وأتَّعِدَك » : « تَوْتَعِدْنِي ، وأَوْتَعِدَك » من « الوَعْــد » ، أبدلــت الواو تاء ، وأدغمت في التَّاء ، والقوارض ، جمع قارضة ، وهي : الكلمة المؤذية ، (**وقــال**) طرفة بن العبد : [من الطويل]

٩٦٤ــ (**فَإِنَّ القَوَافِي تَتَّلِجْــنَ مَوَالِجــا**) تَضَـايَقُ عَنْـهَا أَنْ تُوَلَّجَــها الإِبَــرْ

أصل « تَتَّلِجْنَ » : « تَوْتَلِجْنَ » من « الوُلُوج » بالجيم ، وهو الدخول ، أبدلــت الواو تاء ، وأدغمت في التَّاء . لما مرّ ، و« المَوالج » جمع **[٣٩١]** « مَوْلَج » ، موضــع الولــوج ، و« تُوَلَّجَها » . تدخلها ، و« الأبر » جمع إبرة الخياط ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٦ــ ذُوْ اللِّيْــنِ فَاتَـا فِي افْتِعَــالٍ أُبْــدِلاَ . . . .

وقيَّدنا هذه اللغة بقولنا : الفصحى ، احترازًا من لغة بعض الحجــازيين **[٣٣٦/أ]** فإنهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها ، فيقولون : « يــاتَعِد ، ياتَسِــر ، مُوْتَعِــد ، مُوْتَسِــر ، إِيْتِعَاد ، إِيْتِسَار » ، وقيَّدنا الواو والياء بقولنا : غير مبدلتين من همزة ، كما في التســهيل(١) ، احترازًا من نَحو : « أُؤْتُمِنَ اتْتِمَانًا » ، و« إِئْتَزَرَ » وهو المراد بقوله ، (**وتقول في : افْتَعَلَ ، من « الإزار » : ايْتَزَرَ**) ، بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، (**ولا يجوز إبــدال**) هــذه (**اليــاء**) التحتانية (**تاء**) فوقانية . (**وإدغامها في التَّاء ، لأن هذه الياء**) التحتانية (**بــدل مــن همزة ، وليست**) ياء (**أصليــة**) ، وقــول مــن قــال : « اتَّزَرَ » مــن « ايْـتَزَرَ » خطأ ، قالــه التفتازاني ، (**وشَذَّ قولهم في : افتعل ، من : الأكل: اتَّكَلَ**) ، بتشــديد التَّــاء الفوقانيــة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٨٦ــ . . . . وَشَــذَّ فِي ذِي الهَمْـزِ نَحْــوُ اتَّكَــلاَ

وجعله في التسهيل قليلاً ، فقال(٢) : وقد تبدل ، وهي بدل من الهمزة ، قال الموضح

٩٦٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١ ، وسر صناعــة الإعــراب ١٤٧/١ ، ولسان العرب ٤٦٤/٣ (وعد) ، وتاج العروس ٣٠٨/٩ (وعد) ، والمقاصد النحوية ٥٧٩/٤ ، وبــلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٦/٤ ، وشرح المفصل ٣٧/١٠ ، والممتع في التصريف ٣٨٦/٢ .

٩٦٤- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، والخصائص ١٤/١ ، وسر صناعــة الإعــراب ١٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٥٨١/٤ ، والممتع في التصريف ٣٨٦/١ ، وبلا نسبة في أوضــح المســالك ٣٩٧/٤ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ولسان العرب ٤٠٠/٢ (ولج) ، والارتشاف ٢٩٥/٣ .

(١) التسهيل ص ٣١٠ .

(٢) التسهيل ص ٣١٢ .

في حواشيه على التسهيل : مثاله في الواو قول بعضهم : « اتَّمَنَ » ، وفي الياء قول بعضهم : « اتَّزَرَ » ، انتهى .

(وقول الجوهري[١] **في « اتَّخَذَ » : إنه « افْتَعَلَ » من « الأخذ » وهمٌ)** ، لأنه لو كان من « الأخذ » لوجب أن يقال : « ايْتَخَذَ » بغير إدغام ، قاله التفتازاني ، **(وإنَّمَا التَّاء أصل ، وهو من : تَخِذَ)** بمعنى « أخذ » **(كـ : اتَّبَعَ ، من : تَبِعَ)** . قاله الفارسي ، وذهب بعضهم إلى أن « اتخذ » مما أبدل فاؤه تاء ؛ لأن فيه لغة ، وهي « وَخَذَ » بالواو ، فالتَّاء ليست بأصل ، وعلى هذا يقال : « اتَّخذ » كـ « اتَّعد » ، وحكي عن البغداديين ، أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز ، وحكوا من ذلك ألفاظًا ، وهي : « اتَّزَرَ ، واتَّمَنَ ، واتَّهَلَ ، واتَّكَلَ » ، من « الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل » ، ومنه الحديث : « وإنْ كَانَ قَصِيْرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ » ، كذا في جميع روايات الموطّأ[٢] ، وقد تقدّم[٣] .

---

(١) الصحاح (أخذ) .

(٢) الموطأ ١/١٤١ .

(٣) تقدم ص ٧٠٥ من هذا الجزء .

(فصل في إبدال الطاء)

[٣٣٦/ب] **(تبدل وجوبًا من تاء : الافتعال ، الذي فاؤه صاد ، أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء ، وتسمى)** هذه الأحرف الأربعة **(أحرف الإطباق)** ، لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى ، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الْحنك الأعلى ، ولم يقل : الحروف المطبقة ، لأن هذه التسمية تجوز فيها ، لأن المطبق إنَّمَا هو اللسان والحنك ، وأما الحرف فهو مطبق عنده .

وإنَّمَا أبدلت تاء « الافتعال » إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التَّاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتِّفاق المخرج ، وتباين الصفة إذ التَّاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فأبدل من التَّاء حرف استعلاء من مخرج المطبق ، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التَّاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٧ـ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ....

(تقول في : افْتعل ، من : صَبَرَ : اصْطَبَرَ) ، وأصله « إِصْتَبَرَ » ، قلبت التَّاء طاء ، **(ولا تدغم)** الصَّاد في الطاء ، **(لأن الصفيري)** ، وهو الصَّاد ، **(لا يدغم إلا في)** صفيريّ **(مثله)** ، لئلا يذهب صفيره .

قال المرادي[١] : وإذا أبدلت بعد الصَّاد ففيه وجهان :

البيان ، فيقال : « اصْطَبَرَ » .

والإدغام بقلب الثَّاني إلى الأول ، فيقال : « اصَّبَرَ » ، بصاد مشدّدة .

قال سيبويه[٢] : حدّثنا هارون أن بعضهم قرأ : « أنْ يَصَّلِحَا »[٣] ، يريد : ﴿ أنْ يُصْلِحَا ﴾ [النساء/١٢٨] انتهى .

(١) شرح المرادي ٨٢/٦ .

(٢) الكتاب ٤٦٧/٤ .

(٣) هي قراءة عاصم الجحدري وعثمان البتي . انظر المحتسب ٢٠١/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٦/٢ .

(**ومن « ضَرَبَ » اضْطَرَبَ**) ، والأصل : « اضْتَرَبَ » ، أبدلت التَّاء طـاء ، (**ولا تدغم**) الضَّاد فـي الطاء ، (**لأن الضَّاد**) المْعجمة (**حرف مستطيل**) ، فإدغامه في غـيره يفوّت استطالته ، وجاء قليلاً : « اصَّلَحَ ، واضَّرَبَ » ، بقلب الثَّاني إلى الأوَّل ، ثم الإدغام .

قال التفتازاني ، وهذا عكس الإدغـام[1] ، فُعِـلَ [٣٣٧/أ] رعايـة لصفـير الصَّـاد ، واستطالة الضَّاد . (**ومن « طَهُرَ » بالطاء**) المهملة ؛ (**اطَّهَرَ**) ، والأصـل : « اطْتَـهَرَ » ، أبدلت التَّاء طاء ، (**ثُم يجب الإدغام لاجتماع المْثلين**) ، وهما الطاءان ، (**في كلمـــة**) واحدة ، (**وأوَّلهما ساكن**) ، ولا مانع من الإدغام ، (**ومن : ظَلَمَ**) بالمعجمة ، (**اظْطَلَمَ**) ، بمعجمة فمهملة ، والأصل : « اظْتَلَمَ » ، أبدلت التَّاء طاء ، (**ثم لك ثلاثة أوجه**) :

(**الإظهار**) على الأصل .

(**والإدغام مع إبدال الأول**) ؛ وهو الظاء المعجمة ؛ طاء مهملة (**من جنـــس الثَّانِي**) على القياس .

(**ومع عكسه**) ، وهو إبدال الثَّاني ؛ وهو الطــاء المهملـة ؛ ظـاء معجمـة ؛ مـن جنس الأول كما هو عكس القياس ، فهذه ثلاثة أوجه ، (**وقد رُوِيَ بِهِنّ قولـــه**) ، وهـو زهير بن أبي سلمى ، يمدح هرم بن سنان المزني : [البسيط]

٩٦٥ـ (**هُوَ الْجَوَادُ الذي يُعْطِيْكَ نَائِلَــهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًـــا فَيَظَّلِـــمُ**)

[٣٩٢] رُوِي « فَيَطَّلِـمُ » ، بتشـديد المهملـة ، و« يظَّلِـمُ » ، بتشـديد المعجمــة ، و« فَيَظْطَلِمُ » ، بالإظهار ، ورُوي فيه وجه رابع ، وهو « ينظلم » على زنة « ينقطع » ، قالـه الجيلي ، و المعنى أن هرمًا هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوًا ، أي بسهولة ولا يمنّ به ، ولا يمطل سائله ، ويُظلَم أحيانًا ؛ بالبناء للمجـهول ؛ أي يطلـب منـه في غـير موضـع الطلـب ، فيظّلم ، أي : فيحتمل ذلك ممن سأله ، ولا يردّ من استجداه في الأوقات التِـي مثلـه يطلـب فيها ، وفي الأوقات التِي مثله لا يطلب فيها ، قاله الجاربردي[2] .

---

(١) سقط من « ب » .

٩٦٥- البيت لزهير أبي سلمى في ديوانه ١١٩ ، والاقتضاب ص ٣١٠ ، وسر صناعة الإعـــراب ٢١٩/١ ، والسمط ٤٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ، وشرح المفصل ٤٧/١٠ ، ١٤٩ ، والكتاب ٤٦٨/٤ ، ولسان العرب ٣٧٧/١٢ (ظلم) ، والمقاصد النحوية ٥٨٢/٤ ، ومقـــاييس اللغة ٤٦٩/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٤١/٢، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، ولسان العـــرب ٢٧٣/١٣ (ظنن) ، وشرح الأشموني ٨٧٣/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٣ .

(٢) شرح الشافية ٥٥٦/٢ .

(فصل في إبدال الدال)
المهملة

(تبدل وجوبًا من تاء : الافتعال ، الذي فـــاؤه دالٌ ، أو ذالٌ ، أو زايٌ) ، لاستثقال مجيء التَّاء بعدها ، **(تقول في « افتعـــل » مــن : دَانَ)** يَدِيـن دَيْنًـا : [٣٣٧/ب] **(ادْدَانَ ، ثم تدغم)** الدّال في الدّال ، **(لما ذكرنا في : اطَّهَرَ)** مـن أن اجتمـاع مثلـين في كلمة ، وأولهما ساكن ، يوجب الإدغام ، **(ومن : زَجَرَ)** ، أي منع ، **(ازْدَجَرَ)** ، والأصل : « ازْتَجَرَ » ، قلبت التَّاء دالاً ، **(ولا تدغم)** الزَّاي في الدال ، **(لما ذكرنا في : اصْطَـــبَرَ)** من أن حرف الصفير لا يدغم إلا في مثلـه ، والإدغـام بقلـب الـدال زايًـا نحـو : « ازَّجَـرَ » ضعيف ، **(ومن : ذَكَرَ)** ، بالمعجمة : **(اذْدَكَرَ ، ثم تبدل المعجمة مهملـــة ، وتدغـــم)** على القياس ، **(وبعضهم يعكس)** ، فيبدل المهملة معجمة ، ويدغم علـى غـير القيـاس ، فيقول : « اذَّكَرَ » ، بتشديد المعجمة ، **(وقد قرئ شاذًا : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ ﴾** [القمـر/١٥] **بالمعجمة**[١]) ، والحاصل ثلاثة أوجه ، « إِذْدَكَرَ » بلا إدغـام ، و« إِذَّكَـرَ » ، بـالذَّال المعجمـة بقلب المهملة إليها ، و« ادَّكَرَ » ، بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها .

---

(١) الرسم المصحفي : ﴿ مُدَّكِرٍ ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها قتادة ، انظر البحـــر المحيـــط ١٧٨/٨ ، والكشاف ٣٨/٤ .

(فصل في إبدال الميم)

(أبدلت وجوبًا من الواو في : فَم ، وأصله : فَوَهٌ ، بدليـــل) تكسيره على (أفواه) ، والتَّكسير يردّ الأشياء إلى أصولها ، (فحذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها ، (فإن أضيف) إلى ظاهر ، أو مضمر (رجع بــه إلى الأصل) ، وهو الواو ، (فقيل) : «فُو زَيْدٍ» ، و(فُــوك) ، لأن الإضافة تـردُّ الأشياء إلى أصولها ، (وربَّمَا بقي الإبدال) مـع الإضافة إلى المظهر والمضمر ، (نحـو) قوله ﷺ : («لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ) أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ ريح الْمِسْكِ»[1] ، وقول رؤبة : [من الرجز]

٩٦٦– يُصْبِحُ ظَمْــآنَ وَفي البَحْــرِ فَمُــهْ

وزعم الفارسي أن الميم لا تثبت إلا في الشعر ، ويردّه الحديث المتقدم .

(و) أبدلت الميم (من النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبــل البــاء) المُوحَّدة (سواء كانتا في كلمة أو [٣٣٨/أ] كلمتين) .

فالأول (نحو : ﴿ (انْبَعَثَ) أَشْقَاهَا ﴾ [الشمس/١٢] .

(و) الثَّاني نحو : (﴿ مَنْ بَعَثَنَا) مِــنْ مَرْقَدِنَـا ﴾ [يــس/٥٢] ، وإلى ذلـك أشار الناظم بقوله :

٩٧٥– وَقَبْـلَ بَـا اقْلِـبْ مِيْمًـا النُّــونَ إذا كَـانَ مُسَــكَّنًا..............

وإنَّمَا أبدلت الميم من النّون قبل الباء ، لأنّ النّطق بالنّون الساكنة قبل الباء عَسِر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النّون وغنّتها لشدّة الباء ، فإذا وقعت النــون ساكنة قبـل الباء قلبت ميمًا ، لأنّها من مخرج الباء ، وكالنّون في الغنّة ، (و) أبدلــت الميـم مـن النـون (شذوذًا في نحو قوله) ، وهو رؤبة : [من الرجز]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم ١٧٩٥ .

٩٦٦– تقدم تخريج الرجز برقم ٢٤ .

٩٦٧ـ يَا هَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ (وَكَفِّكِ الْمُخَضَّبِ البَنَامِ)

أراد: يا هالة، فرخّمه بحذف التّاء، لأنه علم امرأة، و« المنطق »: النطق، و« التَّمْتَام »: من التَّمْتَمَة، وهو تكرير التّاء، و« البنام »، الأصابع، (**وأصله : البنان**) ، أبدلت الميم من النّون شذوذًا، حيث لم يتقدّمها باء مُوَحَّدة.

(**وجاء عكس ذلك**) وهو إبدال النّون من الميم (**في قولهم**) في صفة الشَّعر : (**أسود قاتِن**) ، بالقاف والتّاء الفوقانية والنون، (**وأصله : قاتِم**) ، أبدلت الميم نونًا.

هذا آخر الإبدال

وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الألف والواو والياء.

والياء[1] تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والألف والواو.

والواو تبدل من ثلاثة أحرف، [٣٩٣] وهي: الهمزة والألف والياء.

والألف تبدل من ثلاثة أحرف، وهي: الهمزة والواو والياء.

والميم تبدل من حرفين، وهما: الواو والنون.

والتّاء تبدل من حرفين، وهما: الواو والياء.

والطاء تبدل من التّاء.

والدال تبدل من التّاء.

وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر.

٩٦٧- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣، وجواهر الأدب ص ٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٢٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٦، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٥، وشرح المفصل ١٠/٣٣، والمقاصد النحوية ٤/٥٨٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٠١، وشرح الأشموني ٣/٨٦٠، وشرح المفصل ١٠/٣٥.

(١) في « ط »: (والتاء).

(هذا باب نقل حركـــة الحرف المُتَحَرّك)
(المُعْتَلّ إلَى الساكن الصحيح قبله)

(**وذلك**) النّقل يقع (**في أربع مسائل**) :

(**إحداها : أن يكون الحرف المُعْتَلّ**[1] **عينًا لفعل ، ويجب بعد النّقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف الْمُعْتَلّ إن** [٣٣٨/ب] **جانس الحركة المنقولة**) منه ، بأن كان واوًا ، والحركة المنقولة ضمّة أو ياء ، والحركة المنقولة كسرة (**نحو : يقول ، ويبيع ، أصلهما : يَقْوُل**) بسكون القاف وضمّ الواو ، (**مثل : يَقْتُل ، ويَبْيِع**) ، بسكون الموحدة وكسر الياء ، (**مثل : يضرب**) ، استثقلت الضمّة على الواو في الأول ، والكسرة على الياء في الثاني ، فنقلـت الضمّة من الواو ، والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو القـاف في الأول ، والباء الموحدة في الثاني ، وبقيت الواو والياء على حالهما ، لأنهما تجانسان الحركـة المنقولـة منهما ، فإن الواو تجانس الضمّة ، والياء تجانس الكسرة .

(**و**) يجب (**أن تقلبه**) أي الحرف الْمُعْتَلّ (**حرفًا يناسب تلك الحركة ، إن لم يجانسها**) ، أي الحركة المنقولة من الْمُعْتَلّ (**نحو : يخاف**) ، مضارع « خاف » ، و(**يُخِيْف**) مضارع « أخَافَ » (**أصلهما : يَخْوَف**) بسكون الخاء وفتح الواو ، (**كـ : يذهب**) ، بفتـح الهاء ، (**ويُخْوِف**) بسكون الخاء وكسر الواو (**كـ : يكرم**) ، نقلت حركة الواو ؛ وهي الفتحة في الأول ، والكسرة في الثاني ؛ إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو الخاء ، فانقلبت الواو في الأول ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، وانقلبـت في الثـاني يـاء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة ، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله :

٩٧٦ــ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُــلِ التَّحْرِيْـكَ مِـنْ ذِيْ لِيْــنٍ آتٍ عَيْــنَ فِعْــلٍ . . .

---

(١) في « ب » : (المتحرك) .

(ويمتنع النّقل إن كان الساكن معتلاًّ نحو : بايع) ، وطاوع ، (وعَوَّق ، وبَيَّنَ) بتشديد الواو والياء ، أما نحو : « بايع ، وطاوع » فلأن الساكن قبل الياء والواو ؛ وهو الألف ؛ لا يقبل الحركة ، وأما نحو : « عَوَّقَ ، وبَيَّنَ » فلأن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، [٣٣٩/أ] فيلتقي ساكنان ، فإن حذفت الأول قلت : « عَوْقَ ، وبَيْنَ » ، وإن حذفت الثاني قلت : « عاق ، وبان » ، فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك ، وهذا مفهوم من قول النّاظم :

٩٧٦ــ لِسَاكِنٍ صَحَّ . . . .

(أو كان فعل تعجّب نَحو : ما أَبْيَنَهُ ، وأَبْيِنْ بِهِ) في اليائي ، (وما أَقْوَمَهُ ، وأَقْوِمْ بِهِ) في الواوي ، لأنهم حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزيّة ، وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال : « أَبْيَنُ من غيره ، وأَقْوَمُ منه » .

(أو) كان (مضعَّفًا نحو : ابيضَّ ، واسودَّ) ، بتشديد الضاد والدال ، فلا يعلّ ، لئلا يلتبس مثال بمثال ، لأن « ابيضَّ » لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفًا ، فيصير [آباض ، ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل . لعدم الحاجة إليها ، لتحرّك ما بعدها ، فيصير][1] باضّ ، فيظنّ أنه اسم فاعل من « البضاضة » ، وهي نعومة البشرة ، وكذلك يلتبس « اسودَّ » بـ « سادّ » ، من « السَّدّ » .

(أو) كان (معتلّ اللام نحو : أهوى ، وأحيا) فلا يعلّ ، لئلا يتوالى إعلالان ، إعلال العين ، وإعلال اللام ، وإلى استثناء هذه الثلاثة أشار النّاظم بقوله :

٩٧٧ــ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلامٍ عُلِّلا

المسألة (الثانية : الاسم الْمشبه للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه) .

(فالأول) : وهو الْمشبه في الوزن دون الزيادة (كـ : مَقَام) ، فإنه مشبه لـ « تَعْلَم » في الوزن دون الزيادة ، (وأصله) قبل الإعلال (مَقْوَم) بفتح الواو وسكون القاف ، (على مثال : مَذْهَب ، فنقلوا) حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو القاف ، (وقلبوا) الواو لتحركها الأصلي ، وانفتاح ما قبلها الآن .

(والثاني) : وهو المشبه في الزيادة دون الوزن [٣٩٤] (كأن تبني من « البيع » ، أو من « القول » اسمًا على مثال « تِحْلِئ » ، بكسر التاء) الفوقانية ، وسكون الحاء المهملة ، وكسر اللام ، (وبهمزة [٣٩٤] بعد اللام) ، القشر الذي على وجه الأديم مما يلي

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

منبت الشعر ، (**فإنك تقول**) بعد الإعلال : (**تِبِيْع ، بكسرتين**) متواليتين ، (**بعدهما ياء**) تحتانية (**ساكنة**) ، وأصله : « تِبْيِـع » بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر ثالثه ، نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الباء الموحدة ، (**و : تِقِيْل ، كذلك**) بكسرتين متواليتين ، بعدهما ياء تحتانية ساكنة ، (**وهذه الياء**) الساكنة (**منقلبة عن الواو**) وأصله : « تِقْوِل » بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ، فنقلت كسرة الواو إلى القاف ، فقلبت الواو ياء (**لسكونها بعد الكسرة**) ، فإعلاله بالنّقل والقلب ، وإعلال « تِبْيِـع » بالنّقل[1] فقط .

وإنَّمَا كان « تِبْيِـع ، وتِقيِـل » موافقـين للفعـل في زيادتـه دون وزنـه ، لأن في أوّلهما التاء ، ولأن « فِعْلِلاً » ، بكسر الأول والثالث ، من الأبنية المختصة بالأسماء ، (**فإن أشبهه بالوزن والزيادة معًا ، أو باينه فيهما معًا ، وجب التصحيح**) ، ليمتاز عن الفعل .

(**فالأول**) ، وهو الْمشبه فيهما معًا ، (**نحو : أبيض ، وأسود**) وصفين فإنهما أشبها « أكْرَمَ » في الوزن وزيـادة الهمـزة ، فلـو أعِـلاَّ لقيـل فيـهما : « أبـاض ، وأسـاد » ، فيلتبسان في الفعل ، ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن يقل : وجدنـا مـن الأسمـاء مـا أشبه الفعل في الوزن والزيادة معًا ، ومع ذلك دخله الإعلال كـ « يزيد » علمًا ، فأشار إلى جوابـه بقوله : (**وأما نحو : يزيد ، علمًا ، فمنقول**) من الفعلية (**إلى العلمية ، بعد أن أعِـلّ ،** [٣٤٠/أ] **إذ كان فعلاً**) مضارعًا ، إلا أنه أعلّ بعد العلمية ، ومن ذلك « أبان » عند من لم يصرفه ، فإن وزنه « أفعل » ، أعلّ في حال الفعلية ، ثم سمي به ، وأما من صرفه ، فهو عنـده « فَعَال » ، وليس من هذا الباب .

(**والثاني**) ، وهو المباين في الوزن والزيادة معًا (**نحو : مِخْيَط**) ، بكسر الميـم ، فإنه مباين للفعل في كسر أوله ، وزيادة الميم ، (**هذا**) التوجيه (**هو الظاهر**) ، ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلّته .

(**وقال النّاظم**) في شرح الكافية[2] ، (**وابنه**) في شرح الخلاصة[3] ، واللفظ له ، (**وكان حق**) نحو : (**مِخْيَط ، أن يعلّ ، لأن زيادته**) وهي الميم (**خاصة بالأسْماء ، وهو مشبه لـ « تِعْلِم » ، أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على « مِخْياط » لشبهه [به]**[4] **لفظًا ومعنًى**[5] **، انتهى**) .

---

(١) في « ب » : (بالثقل) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦١٢ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٢ .

(٥) بعده في شرح ابن الناظم ص : (في التصحيح) .

وأما شبهه به لفظًا فواضح ، وأما شبهه به معنى فلأن كلاًّ منهما يكون آلة وصفة مقصودًا بها المبالغة كـ « مِعْطَر » للكثير العطر ، فسوّى بينهما في التصحيح ، (**وقد يقال**) من حيث البحث ، (**إنه لو صحّ ما قالا**) ؛ أي النّاظم وابنه ؛ (**للزم ألاّ يعلّ**) مثال : (**تِحْلِئ ، لأنه يكون مشبهًا لـ « تِحْسِب » في وزنه**) ، بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة ، (**و**) في (**زيادته**) ، وهي التاء واللازم باطل ، فالمزوم مثله .

(**ثُم**) يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان : (**لو سلم أن الإعلال كان لازمًا لِما ذكرا**) ، أي النّاظم وابنه ؛ من أن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه[1] لـ « تِعْلِم » بكسر حرف الْمضارعة ، لَم يلزم العرب الْجميع ، بل يلزم من يكسر حرف أمضارعة (**فقط**) دون غيرهم .

والجواب : أن ما ذكره النّاظم وابنه من أن علّة التصحيح في « مِخْيط » الحمل على « مِخْياط » ، مرادهما أنه مقصور منه ، كما جنح إليه الخليل ، قال سيبويه[2] : سألته ؛ يعني الخليل ؛ عن « مِفْعَل » ، لأي شيء أتم ؟ ولِمَ لَمْ يجرِ مجرى الفعل ؟ فقال : لأن « مِفْعَلاً » إنَّمَا هو « مفعال » ، لأنهما في الصفة [٣٤٠/ب] سواء ، و« مِنْسَج ، ومِنْسَاج ، ومِقْوَل ، ومِقْوَال » ، ثم قال سيبويه[2] : وإنَّمَا أتِمّت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من « مفعال » أبدًا ، انتهى .

وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ، ولا ينتقض بمثال : « تِحْلِئ » ، لأنه ليس مبنيًا على فعل كما قال المبرد[3] ، بل ذهب إلى تصحيحه ، فأجاز : « تِبْيِع ، وتِقْول » بالتصحيح ، وإلى هذه المسألة أشار النّاظم بقوله :

٩٧٨ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلاَلِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيْهِ وَسْمُ

٩٧٩ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... .

(**المسألة الثالثة : المصدر الموازن لـ : إفعال**) بكسر الهمزة ، (**أو : استفعال ، نحو : إقوام ، واستقوام**) ، فإنه يحمل على فعله في الإعلال ، فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفًا لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، (**ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين**) .

(١) في « ب » : (شبيه) .

(٢) الكتاب ٣٥٥/٤ .

(٣) الارتشاف ١٥٠/١ .

واختلف النّحويون في المحذوفة ، (**والصحيح أنّها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف**) ، وحصول الاستثقال بها ، وإليه ذهب الخليل وسيبويه[(١)] ، واختاره النّاظم[(٢)] ، وذهب الأخفش والفراء[(٣)] إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة .

(**ثم**) بعد النّقل والقلب والحذف (**يؤتى بالتاء**) الدالة على التأنيث (**عوضًا**) من الألف المحذوفة ، سواء قلنا : إنها الأولى ، أو الثانية ، ولكن المعهود في **[٣٩٥]** التاء أنها[(٤)] تعوّض من الأصول ، وهذا يقوّي ما اختاره الأخفش ، (**فيقال : إقامة ، واستقامة**) .

(**وقد تحذف**) التاء التي جعلت عوضًا فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه كقوله[(٥)] : أراه إراهًا ، وأجابه إجابًا ، حكاهما الأخفش[(٦)] ، ويكثر ذلك مع الإضافة (**نحو : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾**) [الأنبياء/٧٣] ، والأصل : وإقامة الصلاة ، فحذفت التاء لسدّ الإضافة مسدّها ، ولمشاكلة : ﴿ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ [النور/٣٧] ، وإلى هذه المسألة أشار النّاظم بقوله :

٩٧٩ـ . . . . وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
٩٨٠ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

(**المسألة الرابعة : صيغة : مفعول**) ، تعلّ بالنّقل والحذف ، (**ويجب بعد النّقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين**) لالتقاء الساكنين ، (**والصحيح**) عند سيبويه[(٧)] (**أنها الثانية لما ذكرنا**) من أنها زائدة ، وقريبة من الطرف ، وذهب الأخفش[(٨)] إلى أن المحذوف عين الكلمة ، لأن العين كثيرًا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى .

(**ويجب أيضًا في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمّة كسرة ، لئلا تنقلب الياء واوًا ، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو**) .

---

(١) الكتاب ٤/٨٠ ، وانظر الارتشاف ١/١٥١ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٢ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤ ، وانظر الارتشاف ١/١٥١ ، وشرح المفصل ١٠/٧٠ .
(٤) في « ب » : (إنما) .
(٥) في « ب » : (كقولهم) .
(٦) شرح ابن الناظم ص ٦١٢ .
(٧) الكتاب ٤/٣٤٨ ، وانظر الارتشاف ١/١٥٠ .
(٨) الارتشاف ١/١٥٠ ، وشرح المفصل ١٠/٦٧ .

(**مثال الواوي: مَقُوْل، ومَصُوْغ**) والأصل : « مَقْوُوْل ، ومَصْوُوْغ » ، بواوين ، الأولى عين الكلمة ، والثانية واو « مفعول » ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، حذفت واو « مفعول » عند سيبويه[1] ، وعين الكلمة عند الأخفش[2] ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان ، فوزنه على الأول ، « مَفُعْل » ، وعلى الثاني ، « مَفُوْل » .

(**و**) مثال (**اليائي**) بياء النّسبة : (**مَبِيْع ، ومَدِيْن**) أصلهما : « مبيوع ، ومديون » ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت واو « مفعول » ، ثم كسر ما قبل الياء ، لئلا تنقلب واوًا ، فيلتبس بالواوي ، وعين الكلمة عند الأخفش ، ثم قلبت الضمّة كسرة ، لتقلب الواو[3] ياء ، لئلا يلتبس بالواوي ، ومذهب سيبويه أولى ، لأن التقاء الساكنين إنَّمَا يحصل عند الثاني ، ولأن قلب الضمّة [٣٤١/ب] إلى الكسرة خلاف قياسهم ، فإن قيل : الواو علامة ، والعلامة لا تحذف ، قلنا ، لا نسلّم أنها علامة ، بل إشباع الضمّة لرفضهم « مَفْعُلاً » في كلامهم إلا « مَكْرُمًا ، ومَعُوْنًا[4] » بنقل ضمّة الواو إلى ما قبلها ، والعلامة إنَّمَا هي الميم ، يدلّ على ذلك كونها علامة « المفعول » في المزيد فيه من غير الواو ، فإن قيل : إذا اجتمع الزائد والأصلي فالمحذوف هو الأصلي كالياء من « غازٍ » دون التنوين .

وإذا التقى ساكنان ، والأول حرف مدّ ، يحذف الأول كما في « قُلْ ، وبِعْ ، وخَفْ » ، قلنا : كل ذلك إنَّمَا يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا ، وأما هنا فليس كذلك ، بل هما حرفا علة .

(**وبنو تَميم تصحح اليائي**) دون الواوي ، لأن الياء أخف عليهم من الواو ، (**فيقولون : مَبيوع ، ومَخيوط**) ، كما يقولون : « مَضروب » ، وذلك مطرد عندهم ، (**قال**) شاعرهم يصف الخمرة : [من الكامل]

٩٦٨ـ (**وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوْبَةٌ**) ....

---

(١) الكتاب ٣٤٨/٤ .

(٢) حاشية الصبان ٣٢٤/٤ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (معولاً) .

٩٦٨- صدر بيت لم يعرف عجزه ، وهو لشاعر تميمي في المقاصد النحوية ٥٧٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٤/٤ ، والخصائص ٢٦١/١ ، والمقتضب ١٠١/١ ، والمنصف ٢٨٦/١ ، ٤٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٣ .

وكان القياس أن يقول : « مطيبة » كـ « مبيعة » ، لكنه أتى به على الأصل ، (وقال) العباس بن مرداس : [من الكامل]

٩٦٩ـ قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُوْنَكَ سَيِّدًا (وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ)

وكان القياس أن يقول : « معين » ، وهو من : عِنْتُ الرجل بعيني ، أصبته بالعين ، فأنا « عاين » ، وهو « مَعِيْن » ، على القياس ، و« معيون » على الأصل ، و« إخال » بكسر الهمزة ، وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى : أظن .

(وربَّمَا صحح بعض العرب شيئًا من ذوات الواو ، سُمِع ثوبٌ مَصْوُوْن) ، من : صان يصون ، ومِسْكٌ مَدْوُوْفٌ ، أي مبلول ، (وفرس) مقوود ، من : قاد يقود ، وقول مقوول ، من : قال يقول ، وإلى هذه المسألة أشار النّاظم بقوله :

٩٨١ـ وَمَا لإفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيْضًا قَمِنْ

٩٨٢ـ نَحْوَ مَبِيْعٍ وَمَصُوْنٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذي الواو وَفِي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

٩٦٩- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٨، وجمهرة اللغة ٩٥٦، والحيوان ١٤٢/٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٧، ولسان العرب ٣٠١/١٣ (عين) ، والمقاصد النحوية ٥٧٤/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٤/٤ ، والخصائص ٢٦١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٣ ، وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ ، والمقتضب ١٠٢/١ .

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلّق[1] **بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن** «**أفعل**» **فإن الهمزة [٣٩٦] تحذف في أمثلة مضارعه ، ومثالَي وصفه ، أعنِي وصفَـي الفاعل والمفعول)** ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو : «أُأَكْرم» ، ثم حملوا بقية أخواته ووصفَي الفاعل والمفعول عليه ، **(تقول : أُكْرِمُ ونُكْرِم وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ومُكْرِمُ)** بكسر الراء **(ومُكْرَم)** بفتحها ، وأصلها : «أُأَكْرِم ونُؤَكْرِم وتُؤَكْرِم ويُؤَكْرِم ومُؤَكْرِم ومُؤَكْرَم» ، فحذفت الهمزة في الجميع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٩ــ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ في ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

(وشذ قوله) ، وهو أبو حيان الفقعسي : [من الرجز]

٩٧٠ــ **(فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا)**

فأثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض .

---

(١) في «ب» : (ما تتعلق) .

٩٧٠- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٣٥/١ (رنب) ، ٥١٢/١٢ (كرم) ، والإنصاف ١١/١ ، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٢ ، والخصائص ١٤٤/١ ، والدرر ٥٧٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٦ ، وشرح الأشموني ٨٨٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٨ ، والمقاصد النحوية ٥٧٨/٤ ، والمقتضب ٩٨/٢، والمنصف ٣٧/١ ، ١٩٢ ، ١٨٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢١٨/٢ ، وتاج العروس ٥٣٤/٢ (رنب) ، (كرم) ، والمخصص ١٠٨/١٦ .

(المسألة الثانية : تتعلّق بفاء الفعل) ، وهي المشار إليها بقوله :

٩٨٨ــ فَا أمْرٍ او مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ احْذِفْ وفي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًّا ، واوي الفاء ، مفتوح العين) في الماضي ، مكسورها في المضارع ، (فإن فاءه تحذف في أمثلة الْمضارع) الأربعة ، (وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على « فِعْلة » بكسر الفاء) ، وسكون العين .

(ويجب في المصدر تعويض الهاء من الْمَحذوف ، تقول) في المضارع للغائب : (يَعِدُ) ، والأصل « يَوْعِدُ » ، حذفت فاؤه ، وهي الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، وحُمِل على ذي الياء أخواته ، (و) هي : (نَعِدُ ، وتَعِدُ ، وأَعِد ، و) أمره ، ومصدره الكائن على « فِعْلَة » ، بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : [٣٤٢/ب] (يا زيدُ عِدْ عِدَةً) ، وأصل « عِدَة : وِعْدٌ » ، بكسر الواو ، وسكون العين ، كما صرَّحوا به ، فحذفت فاؤه ، وحرّكت عينه بحركة فائه ، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها ، وعوّض من الفاء تاء التأنيث ، ولذلك لا يكادان يجتمعان ، ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط :

أحدها : [(١)]أن تكون الياء مفتوحة ، فلا يحذف من « يُوْعِد » ، مضارع : « أوْعَدَ » .

ثانيها[(١)] : أن تكون عينه مسكورة ، فلو كانت مفتوحة ، أو مضمومة نحو : « يَوْلَد ، ويَوْضُؤ » لم يحذف ، وشذَّ : « يَجُد » بضم الجيم في لغة عامرية ، و« يُدَع ، ويُذَر » مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ، ضم الياء وفتح العين ، وشذَّ « يَسَع » من وجهين ، كون ماضيه مكسور العين ، وكون مضارعه مفتوحًا ، وحذفت من « يَطَأ ، ويَضَع ، ويَقَع ، ويَدَع » ، لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ، ففتحت لأجل حرف الحلق .

وثالثها : أن يكون ذلك في فعل ، فلو كان في اسم لم تحذف الواو كـ« يَوْعِيْد[(٢)] » ، مثل : « يَقْطِيْن » من « وَعَدَ » ، ولحذف الواو من « فِعْلَة » ، بكسر الفاء شرطان :

أحدهما : أن تكون مصدرًا كـ « عِدَة » ، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها ، وشذَّ نحو : « رِقَة » للفضّة ، و« حِشَة » للأرض الموحشة .

والثاني : ألا يكون لبيان الهيئة نحو : « الوِعْلَة ، والوِقْعَة » المقصود بهما الهيئة ، فلا تحذف واوهما للالتباس ، (وأما : الوِجْهَة ، فاسم) للمكان المتوجّه إليه ، فهي (بمعنى :

---

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (كوعيد) .

الجهة ، لا) اسم مصدر (**للتَّوَجّه**) ، قاله المازني(١) والمبرد(٢) والفارسي(٣) ، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ، لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه(٤) ، ونسب إلى المازني أيضًا .

وعلى هذا فإثبات الواو **[٣٤٣/أ]** فيه شاذ ، والمسوّغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ لا يحفظ « وَجَه يَجِه » ، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه ، إذ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ، ولا مضارع له ، والفعل المستعمل منه : « تَوَجَّه ، واتَّجَهَ » والمصدر الجاري عليه : « التَّوَجُّه » ، فحذفت زوائده ، وقيل : « وِجْهَة » .

ورجَّح الشلوبين القول بأنه مصدر ، فقال(٥) ، لأن « وِجْهَة ، و« جِهَة » بمعنى واحد ، فلا يمكن أن يقال في « جِهَة » ، إنها اسم لمكان ، إذ لا يبقى للحذف وجه .

وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظَّ له في هذا الحذف ، إلا ما شذَّ من قول العرب : « يَئِسُ » ، مضارع « يَأسَ » ، أصله : « يَيْئِسُ » ، فحذفت الياء ، و« يَسَرُ » ، مضارع « يَسِرَ » ، أصله : « يَيْسَرُ » .

(**وقد تترك تاء المصدر**) إذا أضيف (**شذوذًا كقوله**) ، وهو أبو أميَّة الفضل ابن عبّاس بن عتبة بن أبي لهب : [من البسيط]

٩٧١ـ إنَّ الْخَلِيْطَ أجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا (**وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الذي وَعَدُوا**)

قال الفراء(٦) ، أرد عِدَةَ الأمر ، فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذًا ، وخرَّجه خالد بن كلثوم على أنَّ « عِدَى » **[٣٩٧]** جمع « عِدْوَة » ، و« العِدْوَة » ، الناحية ، كأنه أراد نواحي الأمر .

---

(١) التصريف ٢٠٠/١ .

(٢) المقتضب ٨٩/١ ، ١٣٠/٢ .

(٣) الحجة ٢٤٣/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٤ .

(٥) شرح المرادي ٩٧/٦ ، وانظر حاشية الصبان ٣٤٣/٤ .

٩٧١- البيت للفضل بن عباس في شرح شواهد الشافية ص ٦٤ ، ولسان العرب ٦٥١/١ (غلب) ، ٢٩٣/٧ (خلط) ، والمقاصد النحوية ٥٧٢/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٨/١ ، والأشباه والنظائر ٢٤١/٥ ، وأوضح المسالك ٤٠٧/٤ ، والخصائص ١٧١/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٤/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٦ ، وعمدة الحفاظ (خلط) ، واللسان ٤٦٢/٣ (وعد) .

(٦) معاني القرآن ٣١٩/٢ .

(**المسألة الثالثة : تتعلّق بعين الفعل**) ، وهي المشار إليها بقول الناظم :

٩٩٠ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلاَ وَقِرْنَ فِي اقْرَرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ

(**وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيًّا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرّك على ثلاثة أوجه : تامًّا ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها**) إلى الفاء ، [٣٤٣/ب] (**ومع ترك النقل ، وذلك في نحو : ظَلَّ ، تقول**) إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك : (**ظَلَلْتُ**) بالإتمام ، وفكّ الإدغام لالتقاء الساكنين ، (**وظِلْتُ**) ، بكسر الفاء ، (**وظَلْتُ**) ، بفتحها ، وحذف اللام الأولى منهما لتعذُّر الإدغام مع اجتماع المثلين لاتّصال الضّمير ، والتخفيف مطلوب ، واختصّت اللام الأولى ؛ وهي العين ؛ بالحذف ، لأنها تدغم ، وقيل : المحذوف الثانية ، لأن الثقل إنما يحصل عندها ، أما فتح الفاء فلأنه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة ، وأما الكسر فلأنه لما نقل حركة اللام إلى الطاء بعد إسكانها ، وحذفت اللام ، بقيت الفاء مكسورة ، (**وكذلك**) تقول (**في**) « ظَلَلْنَا ، وظَلَلْتُ ، وظَلَلْتُمَا ، وظَلَلْتُم ، و(**ظَلَلْنَ**) بلا فرق ، ويقال : « ظِلْتُ أفعَل » ، بكسر الظاء ؛ ظلولاً ، إذا عملت بالنهار دون الليل ، وذكر أبو الفتح[١] أن كسر الظاء من « ظِلْتُ » لغة أهل الحجاز ، وفتحها لغة تميم[١] ، وينبغي العكس ، فإن الفتح جاء في القرآن ، والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، (**قال الله تعالى : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾**) [الواقعة/٦٥] .

وظاهر إطلاق الموضح أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين ، وهو مذهب الشلوبين[٢] ، وصرّح سيبويه بشذوذه[٣] ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ، وهما : « ظِلْتُ ، ومِسْتُ » في « ظَلِلْتُ ، ومَسِسْتُ » ، وفي لفظ ثالث[٤] من الزائد على الثلاثة ، وهو « أَحَسْتُ » في « أَحْسَسْتُ » ، وممّن ذهب إلى عدم اطّراده ابن عصفور[٥] ، وقال في التسهيل[٦] : إنه لغة سليم ، وحكى ابن الأنباري[١] الحذف في لفظ من المفتوح ، وهو « هَمْتُ » في « هَمَمْتُ » ، وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده .

(١) انظر شرح المرادي ١٠١/٦ .

(٢) الارتشاف ١٢١/١ .

(٣) الكتاب ٤٢٢/٤ - ٤٨٢ .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) الممتع في التصريف ٦٦١/٢ .

(٦) التسهيل ص ٣١٤ .

(**وإن كان الفعل**) [٣٤٤/أ] المضاعف المكسور العين (**مضارعًا أو أمرًا ، واتصلا بنون نسوة ؛ جاز الوجهان الأوَّلان**) ، التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء (**نحو : يَقْرِرْنَ**) بالإتمام والفكّ ، (**ويَقِرْنَ**) بحذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء ، [ونحو « اِقْرِرْنَ » بالإتمام والفكّ ، و« قِرْنَ » ، بحذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء][1] ، وهي القاف .

(**ولا يَجوز فِي نَحو : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾**) [سبأ/٥٠] ، بفتح العين : من « الضلال » ، نقيض « الاهتداء » ، (**وفِي نَحو : ﴿ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ ﴾**) [الشورى/٣٣] بفتح اللام وكسرها من « ظَلَّ يَظِلُّ » ، و« يَظَلُّ » ، مثل : « ضَلَّ ، يَضِلُّ » ، و« يَضَلُّ » ، قاله في الارتشاف[2] ، (**إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة**) .

(**وقرأ نافع وعاصم ﴿ وقَرْنَ ﴾** [الأحزاب/٢٣] ، **بالفتح**[3]) في القاف أمرًا من « قَرِرْتُ بالمكان ، أقَرُّ به » ، بكسر الماضي وفتح المضارع ، فلما أمر منه اجتمع مثلان ، أوَّلهما مفتوح ، ففعل فيه من حذف عينه ما فعل بـ « أحَسْتُ » ، (**وهو قليل ، لأنه** تخفيف (**لمفتوح ، ولأن المشهور « قَرَرْتُ في المكان » بالفتح « أَقِرُّ » بالكسر ، وأما عكسه**) ، وهو « قَرِرْتُ » بالكسر « أقَرُّ » بالفتح ، (**ففي : قَرِرْتُ عينًا**) ، بالكسر ، (**أَقَرُّ**) بالفتح ، وذهب بعضهم إلى أن « قَرْنَ » على قراءة الفتح أمر من : « قَارَ يَقَارُ » ، وإلى أن « قِرْنَ » على قراءة الكسر أمر من « الوَقَار » ، يقال : « وَقَرَ ، يَقِرُ » ، فيكون « قِرْنَ » محذوف الفاء ، مثل : « عِدْنَ » .

وأجاز الناظم في الكافية وشرحها[4] إلحاق المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز في : ﴿ اغْضُضْ ﴾ [لقمان/١٩] أن يقال : « غُضْنَ » ، واحتجَّ بأنَّ فكَّ المضموم أثقل من فكِّ المكسور ، وإن كان فكّ المفتوح قد فرّ منه إلى الحذف في « قَرْنَ » المفتوح القاف ، ففِعْلُ ذلك بالمضموم أحقّ بالجواز ، قال : ولم أره منقولاً .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) الارتشاف ٧٦/١ .

(٣) انظر القراءة في شرح ابن الناظم ص ٦١٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤ .

(هذا باب الإدغام اللائق بالتصريف)

وهو إدغام المثلين ، ويقال فيه : [٣٤٤/ب] الإدّغام ، بتشديد الدال ، وهي عبارة سيبويه[١] وأصحابه[٢]، [٣٩٨] والأولى عبارة الكوفيين[٣] ، وهو ؛ لغة : الإدخال ، واصطلاحًا : رفعك اللسان ، ووضعك إيّاه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر ، فيجب إدغام أول المثلين الساكن أولهما ، المتحرك ثانيهما ، بثلاثة شروط :

أحدها : أن لا يكون أول المثلين هاء سكت ، فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم ، لأن الوقف على الهاء منويّ الثبوت ، وقد رُوي عن ورش إدغام : ﴿ مَالِيَهْ ۞ هَلَكَ[٤] ﴾ [الحاقة/٢٨،٢٩] ، وهو ضعيف من جهة القياس .

والثاني : ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو : « لم يقرأْ أحد » ، فإن الإدغام في ذلك رديء ، فلو كانت متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو : « سأّال » .

والثالث : ألا يكون مدّة في آخره ، أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، فإن كانت مدّة في الآخر لم يدغم نحو : « يعطي ياسر ، ويدعو واقد[٥] » ، لئلا يذهب المدّ بالإدغام ، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو[٦] : « مَغْزُوّ » ، أصله : « مَغْزُووٌ » على وزن « مفعول » .

---

(١) الكتاب ٤/٤٣١ .

(٢) يقصد أصحابه البصريين .

(٣) التسهيل ص ٣٢٠ ، وشرح المفصل ١٠/١٢١ .

(٤) انظر القراءة في إتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٣ .

(٥) في « ب » : (واحد) .

(٦) سقط من « ب » : (نحو) .

واغتفر ذهاب المدّة في هذا لقوة الإدغام فيه ، وإن كانت مدّة مبدلة من غيرها ، دون لزوم ، لم يجب الإدغام ، بل يجوز إن لم يلبس نحو : ﴿ أَثَاثًا وَرِيًا ﴾ [مريم/٧٤] في وقف حمزة[(١)] .

ويمتنع إن ألبس نحو : « قُوْوِلَ » بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بـ« قُوِّلَ » ، وإن كانت المدّة مبدلة من غيرها إبدالاً لازمًا وجب الإدغام نحو : « أُوُّب » أصله : « أُؤْوُب » ، بهمزتين مضمومة فساكنة ، أبدلت الثانية واوًا ، وأدغمت في الواو الثانية .

ويمتنع الإدغام إذا تحرَّك أوَّل المثلين ، وسكن ثانيهما نحو : « ظَلِلْت » ، و« رَسُولُ الْحَسَن » ، لأن شرط الإدغام تحرّك[(٢)] المدغم فيه .

(**ويجب إدغام أول [٣٤٥/أ] المثلين المتحركين بأحد عشر شرطًا** :

أحدها : **أن يكونا في كلمة**) واحدة ، كانت اسْمًا أو فعلاً ، فالأول كـ « ضَبّ ، وطِبّ ، وحُبّ » ، والثاني (كـ « **شَدَّ** ، **ومَلَّ** ، **وحَبّ** » ، **أصلهن** : « **شَدَدَ** » ، **بالفتح** ، و« **مَلِلَ** » **بالكسر** ، و« **حَبُبَ** » **بالضم**) ، فسكّن أول المثلَيْن ، وأدغم في الثاني ، (**فإن كانا**) أي المثلان المتحرّكان (**في كلمتين**) ، بأن كان أوَّلهما في آخر كلمة ، وثانيهما في أول كلمة أخرى (**مثل** : ﴿ **جَعَلَ لَكَ** ﴾ [الفرقان/١٠] **كان الإدغام جائزًا لا واجبًا**) بشرطين :

أحدهما : ألا يكونا همزتين نحو : « قرأ آية » ، فإن الإدغام في الهمزتين رديء .

الثاني : ألا يلي أولاها ساكنًا غير ليّن ، نحو : ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ** ﴾ [**البقرة/١٨٥**] ، فهذا لا يجوز [**٣٩٩**] إدغامه عند جمهور البصريين[(٣)] . وقد روي عن أبي عمرو الإدغام في ذلك[(٤)] ، وتأوّلوه على إخفاء الحركة ، وأجاز الفراء إدغامه[(٥)] .

الشرط (**الثاني**) من الأحد عشر (**ألا يتصدَّر أولهما**) ، أي المثلين (**كما في** : **دَدَن**) ، بدالين مهملتين مفتوحتين ، وهو اللهو واللعب ، فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه ، لأن الإدغام يستدعي سكون أول المثلين ، والابتداء بالساكن متعذّر .

---

(١) انظر القراءة في الإتحاف ص ٣٠٠ ، والنشر ٤٦١/١ .

(٢) في « ب » : (تحريك) .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣٣/١ ، والمبدع في التصريف ص ٢٧٩ .

(٤) وكذلك قرأ الحسن . انظر الإتحاف ص ١٤٨ ، والبحر المحيط ٣٨/٢ .

(٥) معاني القرآن ١١٢/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢٣/١٠ ، والارتشاف ٣٣٣/١ .

الشرط (**الثالث : ألا يتصل أوَّلهما بمدغم** كـ : **جُسَّس**) ، بضم الجيم وفتح السين المهملة ، (**جمع : جاسّ**) ، فإن فيه مثلين متحرِّكين ، ويمتنع إدغام أوَّلهما في الثاني ، لأن قبلهما مثلاً آخر مدغمًا في أوَّل المتحرِّكين[1] ، فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان ، وبطل الإدغام السابق .

الشرط (**الرابع : ألا يكونا في وزن ملحق ، سواء أكان الملحق أحد المثلين** كـ : **قَرْدَد**) ، وهو المكان الغليظ المرتفع ، (و : **مَهْدَد**) ، علمًا لامرأة .

(**أو غيرهُما**) أي المثلين (كـ : **هَيْلَل**) ، إذا قال : لا إله إلا الله ، (**أو كلاهُما**) أي أحد المثلين : وغيره (**نحو : اقْعَنْسَسَ**) ، **[٣٤٥/ب]** أي تأخَّر ورجع ، والملحق فيه أحد المثلين ، وهو السين الثانية على المختار ، وغير أحد المثلين ، وهو الهمزة والنون ، وكان حقّه أن يقول ، أو كليهما ، بالياء عطفًا على خبر « كان » ، وهو أحد المثلين ، ولكنه أتى به بالألف ، إما على لغة كنانة ، لأنهم يعربون « كِلاَ » بالألف مطلقًا أو على أن أحد المثلين اسم « كان » مؤخرًا ، و« الملحق » خبرها مقدمًا ، (**فإنها**) ؛ أي « قَرْدَدَ ، ومَهْدَدَ ، وهَيْلَلَ ، واقْعَنْسَسَ » (**ملحقة**) بغيرها .

أما « قَرْدَدَ ، ومَهْدَدَ » فإن أحد داليهما مزيدة للإلحاق (بـ : **جعفر**) .

(**و**) أما « هَيْلَل » فإن الياء مزيدة فيه للإلْحاق بنحو : (**دَحْرَجَ**) ، وهي غير أحد المثلين .

(**و**) أما « اقْعَنْسَسَ » فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للإلحاق بنحو : (**احْرَنْجَمَ**) ، ولا يجوز إدغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات ، لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به .

الشرط (**الخامس والسادس السابع والثامن :**

ألا يكونا في اسم على « فَعَل » بفتحتين كـ : **طَلَل**) ، بالطاء المهملة ، وهو الشاخص من آثار الديار ، (**ومَدَد**) ، بالمهملة ، وهو كل شيء زاد في شيء .

(**أو**) على (**فُعُل**[2] ؛ **بضمتين** ؛ كـ : **ذُلُل**) ، بالذال المعجمة جمع « ذَلُول » ، ضد الصعبة ، (**وجُدُد**) ، بالجيم ، (**جمع : جديد**) .

---

(١) بعده في « ب » : (المثلين) .

(٢) في « ب » : (فعلل) .

(أو) على (**فِعَل ، بكسر أوله وفتح ثانيه كـ : لِمَم**) ، جمع « لِمّة » ، بكسر اللام وتشديد الميم ، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن ، (**وكِلَل**) ، جمع « كِلَّة » ، بكسر الكاف وتشديد اللام ، وهي الستر الرقيق ، يخاط كالبيت ، يُتوقَّى به من البعوض ، ويسمى في عرفنا الناموسية .

(أو) على (**فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه كـ : دُرَر**) جمع « دُرَّة » ، وهي اللؤلؤة ، (**وجُدَد**) ، بالجيم ، (**جمع : جُدَّة**) ، بضم الجيم وتشديد الدال ، (**وهي الطريقة في الجبل** .

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) ، وهي الثلاثة الملحقة ، **[٣٤٦/أ]** وهذه الأربعة في الخامس والثامن وما بينهما (**يمتنع الإدغام**) فيها . أما الثلاثة الأوَل فلما تقدَّم من أن الإدغام يفوّت المقابلة في الإلحاق ، وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم تنبيهًا على فرعية الإدغام في الأسْمَاء . وأما الثلاثة الباقية فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن ، والإدغام فرع الإظهار ، فخصّ بالفعل لفرعيّته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسْمَاء دون ما لم يوازنه ، وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة [بصدره][(١)] لا بجملته ، فإنه يمتنع إدغامه نحو : « خُشَشَاء » لعظم خلف الأذن ، فإنه موازن بصدره لـ « فُعَل » ، بضم أوله وفتح ثانيه نحو : « صُفَف » ، قاله المرادي[(٢)] ، وفي الصحاح ما يخالفه ، فإنه قال[(٣)] : « الْخُشَّاء » ، أصله الْخُشَشَاء ، على « فُعَلاَء » ، فأدغم .

ونحو : « رُدُدَان » . من « الرَّدّ » ، فإنه موازن بصدره لـ « فُعُل » ، بضمتين ، نحو : « ذُلُل » ، ونحو : « حِبَبَة » ، جمع « حَبّ » ، فإنه موازن بصدره لـ « فِعَل » ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، نحو : « كِلَل » ، ونحو : « الدَّجَجَان » بفتحتين ، مصدر « دَجَّ » ، بمعنى « دَبَّ » ، فإنه موازن بصدره لـ « فَعَل » بفتحتين نحو : « طَلَل » .

(و) الشروط (**الثلاثة الباقية**) من الأحد عشر هي :

(**ألا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو : اخْصُصَ أَبِي ، واكْفُفِ الشَّرّ ، أصلهما : اخصُصْ ، واكفِفْ ، بسكون الآخر ، ثُم نقلت حركة الْهمزة**) من « أبي » ؛ وهي الفتحة ؛ (**إلى الصاد**) من « اخصُصْ » ، (**وحركت الفاء**) من « اكفف » بالكسر (**لالتقاء الساكنين**) ، فالحركة فيهما عارضة ، ولا يعتدّ بها .

---

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) شرح المرادي ١٠٦/٦ .

(٣) الصحاح (خشش) .

(وألا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين ، (لازمًا تحريك ثانيهما نحو : حَيِيَ ، وعَيِيَ ، ولا تاءين) فوقانيتين (في : افْتَعَل ، كـ : اسْتَتَرَ ، واقْتَتَلَ) من « السَّتْر ، والقَتْل » .

(وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفكّ ، قال) الله [٣٤٦/ب] (تعالى : ﴿ وَيَحْيَى مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾) [٤٠٠] [الأنفال/٤٢] بالفكّ ، (ويقرأ أيضًا : مَنْ حَيَّ) ، بالإدغام[١] ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة واحدة ، وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فكّ نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب « حيي » كالعارض ، لكونه مختصًّا بالماضي دون المضارع والأمر ، والعارض لا يعتدّ به غالبًا ، وكلاهما فصيح .

والفكّ أكثر في كلامهم ، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو : « لن يحيى ، ورأيت مَحْيِيًا » لم يجز الإدغام خلافًا للفراء[٢] .

(وتقول : استتر ، واقتتل) ، بالفكّ ، (فإذا أردت الإدغام نقلت حركة) التاء (الأولى إلى الفاء) ، وهي السين والقاف ، (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل ، (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ، ثم أدغمت) التاء في التاء ، (فتقول في الماضي : سَتَّرَ ، وقَتَّلَ) ، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما .

(و) تقول (في المضارع : « يَسَتِّرُ » ، و« يَقَتِّلُ » ، بفتح أوّلهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع الكسر : (و) تقول (في المصدر : سِتَّارًا ، وقِتَّالاً ، بكسر أولِهما) وتشديد ثانيهما ، وإنَّما ذكر المضارع والمصدر ليميّز بين ما أصله التشديد ، وما عرض فيه ، وذلك أن نحو : « ستَّر » يحتمل أن يكون[٣] على أصله ، ويحتمل أن يكون[٣] أصله : « استتر » ، ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر ، فنقول في مضارع « ستَّر » الذي وزنه : « فَعَّل ، يُسَتِّرُ » ، بضم أوله ، لأن ماضيه على أربعة أحرف ، وفي مصدره : « تستيرًا » على وزن : « تفعيلاً » ، وفي مضارع الذي أصله : « استتر : يَسَتِّر[٤] » بفتح أوّله ، لأن ماضيه على خمسة أحرف ، وأصله : « يستتر » ، فنقل ، وأدغم ، وفي مصدره : « سِتَّارًا » ، وأصله : « استتارًا » ، فلما أريد الإدغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة .

(ويجوز الوجهان) ، الإدغام والفك (أيضًا في ثلاث مسائل أخر : [٣٤٧/أ]

(١) انظر الإتحاف ص ٢٣٧ ، والنشر ٢/٢٧٦ .

(٢) معاني القرآن ١/٤١١ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٤) في « ب » : (يستتر) .

إحداها : أولى التاءين) الفوقانيتين **(الزائدتين في أول المضارع نحو : تَتَجَلَّى ، وتَتَذَكَّر)** مضارعي : « تَجَلَّى وتَذَكَّر » ،**(وذكر الناظم في شرح الكافية**[1] **، وتبعه ابنه)** في شرح الخلاصة[2] ، **(أنك إذا أدغمت)** التاء الأولى في الثانية **(اجتلبت همزة الوصل)** ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكّنة للإدغام ، فقلت في « تَتَجَلَّى : اتَّجلَى » ، انتهى[3] .

(و) فيه نظر ، فإنه **(لم يخلق الله)** أحد من الفصحاء في ما نعلم ، أدخل **(همزة وصل في أول)** الفعل **(المضارع ، وإنّمَا إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتـداء)** ، قال الحوفي[4] : فإن وُقف ابتدئ بالإظهار ، ولا يجوز إدخال ألـف الوصل عليـه ، لأن ألـف الوصل لا تنخل على الفعل المضارع ، وذكـر النـاظم في بعـض كتبـه هـذه المسـألة علـى الصواب فقال[1] : يجوز إدغام تاء المضارعة في تـاء أخـرى بعـد مـدّة أو حركـة نحـو : ﴿ وَلاَ تَيَمَّمُوا ﴾ [البقرة/٢٦٧] ، و : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّز ﴾ [الملك/٨] ، انتهى . **(وبذلك قرأ [٤٠١] البزّيّ في الوصل نحو : ﴿ وَلا تَّيَمَّمُوا[5] ﴾ ، و : ﴿ لاَ تَّبَرَّجْنَ[6] ﴾** [الأحزاب/٣٣] ، و : **﴿ كُنتُـمْ تَّمَنَّوْنَ[7] ﴾)** [آل عمران/١٤٣] ، والأصـل : « تتيممـوا ، وتتـبرجن ، وتتمنـون » بتـاءين ، أدغمت أولاهما في أخراهما .

(فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين ؛ وهي الثانيـــة) ؛ وفاقًـا لسـيبويه والبصريـين[8] ، لأن الاسـتثقال بـها حصـل ، **(لا الأولى)** لدلالتـها علـى المضارعة **(خلافًا لِهشام)** الضريـر وأصحابـه مـن الكوفيـين[8] . وحجّتـهم أن الثانيـة في « تتفعل » لمعنى كالمطاوعة مثلاً ، وحذفها يخلّ بهذا المعنى ، **(وذلك جائز في الوصـــف أيضًا ، قال الله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾)** [الليل/١٤] ، الأصل : « تتلظى » ، فحذفت إحدى التاءين ، ولو كان ماضيًا : « تلَظَّت » لأن التـأنيث واجـب مـع [٣٤٧/ب] المجازي إذا كـان ضميرًا متصلاً **(و : ﴿ لَقَدْ كُنتُم تَمَنَّون ﴾)** [آل عمران/١٤٣] ، الأصل : « تتمنون » .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٨٥/٤ .
(٢) شرح ابن الناظم ص ٦١٩ .
(٣) سقط من « ب » .
(٤) انظر الارتشاف ١٦٤/١ ، والممتع في التصريف ٦٣٧/٢ .
(٥) كذلك قرأ ابن كثير وورش والنقاش وأبو ربيعة والقواس . انظر الإتحاف ١٦٤، والبحر المحيط٣١٧/٢.
(٦) كذلك قرأ قنبل . انظر الإتحاف ص ٣٥٥ ، والنشر ٢٢٢/٢ ، ٢٢٤ .
(٧) كذلك قرأ أبو بكر الزغيبي وأبو ربيعة وأبو الفرج النجاد وأبو الفتح بن بدهن. انظر الإتحاف ١٦٤ .
(٨) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ ، المسألة رقم ٩٣ .

(**وقد يجيء هذا الحذف في النون**) الثانية بعد نون المضارعة ، (**ومنه على**) القول (**الأظهر قراءة ابن عامر**) وعاصم : (﴿ **كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِيْن**[١] ﴾) [الأنبياء/٨٨] بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء ،(**أصله : نُنَجِّي ، بفتح النون الثانية**) وتشديد الجيم المكسورة ، مضارع « نَجَّى » ، فحذفت النون الثانية .

ويضعّفه أنه لا يجوز في مضارع « نَبَّأْتُ ، ونَقَّيْتُ ، ونَزَّلْتُ » ، ونحوهن ؛ إذا ابتدأت بالنون ؛ أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ ، كقراءة بعضهم : ﴿ ونُزِّلَ الْمَلاَئِكَةَ ﴾ [الفرقان/٢٥] بنصب « الملائكة[٢] » ، (**وقيل : الأصل : نُنْجي ، بسكونها**) ، أي النون الثانية ،(**فأدغمت**) في الجيم ،(**كـ : إِجَّاصَة ، وإِجَّانَة**) ، بتشديد الجيم فيهما ، والأصل : « إنجاصة وإنجانة » ، فأدغمت النون في الجيم ، و« الإجاصة » واحدة الإجاص ، و« الإجانة » واحدة الأجاجين ، وهي بفتح الهمزة وكسرها ، قال صاحب الفصيح[٣] : قصريّة يغسل ويعجن فيها ، ويقال : إنجانة كما يقال : إنجاصة ، وهي لغة يمانية فيهما ، أنكرها الأكثرون ، قاله ابن السيد .

(**وإدغام النون في الْجيم لا يكاد يعرف**) ، لأن النون عند الْجيم تَخفى ولا تدغم . (**وقيل : هو**) فعل ماض (**من : نَجَا ، ينجو**) بتخفيف عينه ، وهي الْجيم ، (**ثم ضعّفت عينه**) ، وبُنِي للمفعول ، (**وأسند لضمير الْمصدر**) ، والتقدير : « نُجِّي هو » أي النجاء ، (**و**) فيه ضعف من جهات :

إحداها : أنه (**لو كان كذا لفتحت الياء ، لأنه فعل ماض**) مبني للمجهول نحو : ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ [البقرة/٢١٠] .

والثانية : إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل .

والثالثة : إنابة غير المفعول به مع وجوده ، قاله في المغني .

ويُجاب عن أولها بأن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة ، وبها قرأ الأعمش[٤] : ﴿ فَنَسِيْ وَلَمْ نَجِدْ ﴾ [طه/١١٥] ، وقرأ [٣٤٨/أ] الحسن[٥] : ﴿ مَا بَقِيْ مِنَ الرِّبَا ﴾ [البقرة/٢٧٨] بإسكان الياء فيهما وصلاً .

---

(١) كذلك قرأ شعبة وأبو عبيد . انظر الإتحاف ص ٣١١ ، والنشر ٣٢٤/٢ .
(٢) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وخارجة ومعاذ . انظر المحتسب ١٢٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٤/٦ .
(٣) فصيح ثعلب ص ٣٠٥ ، وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٥٥٥ .
(٤) انظر المحتسب ٥٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٥١/١١ .
(٥) انظر الإتحاف ص ١٦٥ ، والبحر المحيط ٣٣٧/٢ .

وعن الثانية بقوله تعالى : ﴿ وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ/٥٤] ، فإن النائب ضمير المصدر .

وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر[١] : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِـمَا كَانُوا يَكْسِبُوْنَ ﴾ [الجاثية/١٤] فأناب غير المفعول به مع وجوده .

المسألة (**الثانية والثالثة**) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الإدغام والفك (**أن تكون الكلمة فعلاً مضارعًا مجزومًا**) بالسكون ، (**أو فعل أمر**) مبنيًا على السكون ، فإنه يجوز فيه الفك والإدغام ، (**قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ﴾**) [البقرة/٢١٧] ، (**يقرأ بالفكّ وهو لغة أهل الحجاز ، وبالإدغام وهو لغة تميم**) اعتدادًا بتحريك الساكن[٢] في بعض الأحوال نحو : « لَمْ يَرْتَدِدِ القَوْمُ ، وارْدُدِ القَوْمَ » ، وأهل الحجاز لا يعتدُّون بذلك ، (**وقال الله تعالى : ﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾**) [لقمان/١٩] بالفكّ[٣] ، (**وقال**) جرير (**الشاعر**) : [من الوافر]

٩٧٢ــ (**فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ**) فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا

بالإدغام ، وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها .

وحكى الكسائي[٤] أنه سمع من عبد القيس : « ارُدَّ ، واغُضَّ ، وافِرَّ » بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو : « رُدُّوا » ، أو ياء المخاطبة نحو : « رُدِّي » ، أو نون توكيد نحو : « رُدُّنَّ » أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب[٥] ، كذا[٦] قالوا ، وعلّلوه بأن الفعل حينئذ مبني[٧] على هذه العلامات ، وليس تحريكه بعارض ، وإذا اتصل بالمدغم

(١) انظر الإتحاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٦٢٠ ، والارتشاف ١٦٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٢٠ .

٩٧٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٨٢١ ، وديوان المعاني ٣٢/١ ، ٧٦، ١٧٠، وخزانة الأدب ٧٢/١ ، ٧٤، ٥٤٢/٩ ، وشرح المفصل ١٢٨/٩ ، ولسان العرب ١٤٢/٣ (حدد) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤١١/٤ ، وخزانة الأدب ٥٣١/٦ ، ٣٠٦/٩ ، وشرح الأشموني ٨٩٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٤٤ ، والكتاب ٥٣٣/٣ ، والمقتضب ١٨٥/١ ، وشرح المرادي ١١٧/٦ .

(٤) الارتشاف ١٦٥/١ .

(٥) الممتع في التصريف ٦٥٩/٢ .

(٦) في « ب » : (كهذا) .

(٧) سقط من « ب » .

هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو : « رُدُّهُ ، ولَمْ يَرُدُّهُ » ، ووجب فتح المدغم فيه قبل هـاء الغائبة نحو : « رُدَّهَا ، ولَمْ يَرُدَّهَا » ، قالوا : لأن الهـاء خفيّـة ، لم يعتـدّ [٣٤٨/ب] بوجودهـا ، فكأن الدال قد وليت الألف نحو : « رُدَّا » .

وحكى الكوفيـون « رُدِّهـا » ، بـالضم والكسـر ، و« رُدَّهُ » ، بالكسـر والفتـح ، وذلك في مضموم الفاء ، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب[١] ، وغلّطوه في تجويزه [٤٠٢] الفتح ، وأما الكسر فالصحيح أنه لغيّة ، سمع[٢] الأخفش من ناس من بنِـي عقيـل : « مُدِّهِ ، وعَضِّهِ » ، بالكسر[٣] ، والتزم أكثرهم الكسر قبـل سـاكن ، يقـال : « رُدِّ القـومَ » ، بالكسر ، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ، ومنهم من فتح ، وهم بنو أسد[٤] ، وعليـه قول جرير[٥] : [من الوافر]

فَغُـضَّ الطَّـرْفَ إِنَّـكَ مِـنْ نُمَـيْرٍ فَـلاَ كَعْبًـا بَلَغْـتَ وَلاَ كِلاَبَـا

وأما الضم فقال في التسهيل[٦] : ولا يضمّ قبل ساكن بـل يكسـر ، وقـد يفتـح ، انتهى . وحكى ابن جنّي الضم أيضًا[٧] ، وهو قليل ، فإن لم تتصل بـالفعل هـاء الغائبـة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثـلاث لغـات ، الفتـح مطلقًـا نحـو : « رُدَّ ، وغُـضَّ ، وفِـرَّ » ، [وهي][٨] لبنِي أسد[٩] وناس غيرهـم ، والكسر مطلقًا نحو : « رُدِّ ، وغُضِّ ، وفِـرِّ » ، وهـي لغة كعب ونمير[١٠] ، والإتباع لحركة الفاء نحو : « رُدُّ وغَضَّ وفِرِّ » ، وهذا كثير في كلامهم .

(**والتزم الإدغام في : هَلُمَّ ، لثقلها بالتركيب**) ، وفي كيفية تركيبها خلاف[١١] ، قال جمهور البصريين[١٢] : مركّبة من « ها » التنبيه ، ومن « لُمَّ » التي هي فعل أمر من قولهم :

(١) انظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٨٧ - ٨٩ .
(٢) في « ب » : (حكى) .
(٣) شرح المرادي ١١٦/٦ ، والمبدع في التصريف ص ٢٥٣ .
(٤) شرح المرادي ١١٦/٦ .
(٥) تقدم تخريج البيت برقم ٩٧٢ .
(٦) التسهيل ص ٣١٤ .
(٧) انظر شرح المرادي ١١٧/٦ .
(٨) إضافة من « ب » ، « ط » .
(٩) الارتشاف ١٦٦/١ .
(١٠) شرح المرادي ١١٧/٦ .
(١١) في « ب » : (وجهان) .
(١٢) انظر الخصائص ٣٥/٣ ، والمزهر ١٣٦/١ ، ومجمع الأمثال ٤٠٢/٢ .

« لَمَّ الله شعثك » أي جمعه ، وكأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفًا ، ونظرًا إلى أن أصل لام « لُمَّ » السكون ، وقال الخليل : ركّبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدّرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت ، وقال الفراء ، مركّبة فعل بمعنى : أحضِر في المتعدّي ، وبمعنى : ائْتِ في اللازم .

واللغة الثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه ، فتقول : « هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمّي وهَلْمُمْنَ » بالفكّ ، وهي لغة بني تميم ، وهي عندهم فعل أمر .

وذهب بعض النحويين إلى أن « هَلُمَّ » في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية ، واستدلّ بالتزامهم الإدغام ، ولو كانت فعلاً لجرت مجرى « رَدَّ » في جواز الضم والكسر والإظهار ، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعليّة ، والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير .

(**ويجب الفكّ في : أَفْعِل**) ، بكسر العين ، (**في التعجُّب**) بإجماع العرب محافظة [٣٤٩/ب] على الصيغة ، سواء كان متصلاً بالباء أم لا ، فالأول (**نحو : أَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِ الْمُتَّقِيْنَ ، و**) الثاني نحو : (**أَحْبِبْ إِلَى اللهِ بِالْمُحْسِنِيْنَ**) ، بالفصل بالجار والمجرور . والأصل : أحبب بالمحسنين إلى الله ،(**وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع**) البارز (**وجب فكّ الإدغام في لغة غيْر بكر بن وائل**) ، لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنًا (**نحو : حَلَلْتُ ، و : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾** [سبا/٥٠] ، و : **﴿ شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ﴾**) [الإنسان/٢٨] ، والفرق بينه وبين نحو : « رَدَّ » ، و« لَمْ يَرِدّ » حيث جاز فيه الفك والإدغام أنّ سكون المضارع المجزوم عارض ، يزول بزوال الجازم ، والأمر محمول عليه ، وسوّى بينهم في لغة بكر بن وائل ، قال سيبويه[١] : وزعم الخليل أن ناسًا من بكر ابن[٤٠٣] وائل يقولون : « رُدَّنَ ، ومُدَّنَ ، ورُدَّت » ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما .

(**وقد يفكّ الإدغام في غير ذلك شذوذًا نحو : لَحِحَتْ عَيْنُهُ**) ، بحاءين مهملتين أي : لصقت بالرَّمَص ، بفتح الميم ، وهو وسخ يجتمع في الموق ، فإن سال فهو عَمَص ، وإن جمد فهو رَمَص ، قاله في الصحاح[٢] ، (**و : أَلِلَ السِّقاء**) ، أي : تغيَّرت رائحته ، و« ضَبَبَ

(١) الكتاب ٣/٥٣٥ .

(٢) الصحاح (رمص) .

البلدُ » ، أي : كثر ضِبابه ، و« دَبَبَ الإنسانُ » ، أي : نبت شعره في جبينه ، و« صَكَكَ الفرسُ » ، أي : اصطكّت عرقوبله ، و« قَطِطَ الشَّعْرُ » ، أي : اشتدَّت جعودته ، وغير ذلك مِمّا جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل ، كـ« القَود » بالتصحيح ، (**أو في ضرورة كقوله**) وهو [٣٥٠/أ] أبو النجم العجلي: [من الرجز]

٩٧٣ـ (**الْحَمْدُ لِلـهِ العَلِـيِّ الأَجْلَـلِ الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوْبِ الْمُجْزِلِ**)

والقياس : « الأجَلّ » بالإدغام .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، جعله الله خالصًا لوجهه ، موجبًا للفوز لديه بِمَنِّه وكرمه .

قال مؤلفه : ووافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمان مائة .

تَمّ شرح توضيح الشيخ العلاَّمة جمال الدين بن هشام ، للشيخ العلاَّمة المرحوم الشيخ زين الدين خالد النحوي الأزهري ؛ تغمدهما الله تعالى برحمته ، وأسكنهما فسيح جنَّته ؛ في اليوم المبارك يوم الأحد ، ثالث عشر من شهر شوَّال من شهور سنة ثمان وأربعين وألف ، على يد أقلّ عبيد الله ، وأحوجهم إلى مغفرته محمَّد الشهير بابن بلح بن خضير ابن خضر . الوليليّ بلدًا ، الشافعيّ مذهبًا ، غفر الله له ولوالديه ، ولإخوانه في الله ، ولجميع المسلمين ، آمين ، آمين ، آمين .

والحمد لله ربّ العالمين .

وصلَّى الله على سيدنا محمَّد ، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذرِّيَّته وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين ، كلَّما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .

وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العليّ العظيم .

والحمد لله وحده .

٩٧٣- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٧٥ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٩٥/٤ ، وخزانة الأدب ٣٩٢/٢ ، ٣٩٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣١٣ ،

فهرس المحتويات

فهارس

شرح التصريح على التوضيح

أو

التصريح بمضمون التوضيح في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

إعداد
محمد باسل عيون السود

الجزء الثالث

DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Title: Šarḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ
(A book in Arabic syntax)

Author: Al-Šayḫ Ḫālid al-ʾAzhari

Editor: Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 1824 (3 volumes)

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 2 nd

الكتاب: شرح التصريح على التوضيح

المؤلف: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري

المحقق: محمد باسل عيون السود

الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت

عدد الصفحات: 1824 (3 أجزاء)

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الثانية

ISBN 2-7451-3006-4

منشورات محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الثانية
٢٠٠٦ م ـ ١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ – ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ — ص.ب: ٩٤٢٤ – ١١ بيروت – لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ — رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

فهرس الآيات القرآنية

فهرس القراءات القرآنية

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
الحمدُ لِلّهِ	لُلّهِ	الفاتحة /٢	٦٥٨/٢
ذهبَ اللهُ بنورِهِم	أذْهَبَ اللهُ نُورَهم	البقرة /١٧	٦٤٦/١
مثلاً ما بعوضةً	بعوضةٌ	البقرة /٢٦	٦٧١،١٧٣/١
فتلقّى آدمُ من ربِّه كلماتٍ	آدمَ . . . كلماتٌ	البقرة /٣٧	٣٩٥/١
فلا خوفٌ عليهم	خوفُ	البقرة /٣٨	٧٣١/١
فانفجرت منه اثنتا عَشْرَةَ عينًا	عَشَرَةَ	البقرة /٦٠	٤٦٠/٢
إن البقر تشابه علينا	تشابهت	البقرة /٧٠	٤٥١/٢
ولما جاءهم كتاب من هند الله مصدِّقٌ	مصدِّقًا	البقرة /٨٩	٥٨٥/١
شهر رمضان	بالإدغام	البقرة /١٨٥	٧٥٧/٢
ومن يرتدد منكم عن دينه	يرتدّ	البقرة /٢١٧	٧٦٣/٢
لِمن أراد أن يُتِمَّ الرضاعة	يُتِمُّ	البقرة /٢٣٣	٣٦٢/٢
فهل عَسَيتم إن كتب عليكم	عَسِيتم	البقرة /٢٤٦	٢٩٢/١
لا بيعٌ فيه ولا خلّةٌ	بيعَ . . . خلّةَ	البقرة /٢٥٤	٣٤٥/١

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ	قبلٍ ومن بعدٍ	الروم /٤	٧١٩/١
وَقَرْنَ	وَقِرْنَ	الأحزاب /٣٣	٧٥٥/٢
إن الله وملائكتَه يصلون على النبي	وملائكتُه	الأحزاب /٥٦	٣٢٢/١
يا جبال أوبي معه والطيرَ	والطيرُ	سبأ /١٠	٢٣٠/٢
إن كانت إلا صيحةً	صيحةٌ	يس /٢٩	٤١٠/١
وإن كل لَمَّا جميع لدينا محضرون	لَمَا	يس /٣٢	٣٢٦/١
ولاتَ حينَ مناص	حينُ ، حينِ	ص /٣	٢٦٩/١
هل هن كاشفاتُ ضُرِّه	كاشفاتٌ ضُرَّه	الزمر /٣٨	١٩/٢
تأمروني أعبدُ	أعبدَ	الزمر /٦٤	٣٩٢/٢
والسَّموات مطويَّاتٌ بيمينه	مطويَّاتٍ	الزمر /٦٧	٦٠٠/١
لينذر يوم التلاق	التلاقي	غافر /١٥	٦٢١/٢
فأطَّلِعَ	فأطَّلِعُ	غافر /٣٧	٣٨٦/٢
إنَّا كلٌ فيها	كلاً	غافر /٤٨	١٣٤/٢
وأما ثمودُ فهديناهم	ثمودًا	فصلت /١٧	٤٥١/١
ربنا أرنا اللذين	اللذَّيْنِّ	فصلت /٢٩	١٥١/١
فيظلَلْن	فيظلِلْن	الشورى /٢٣	٧٥٥/٢
أو يرسلَ رسولاً	يرسلُ	الشورى /٥١	٣٨٨/٢
ونادوا يا مالك	مالِ	الزخرف /٧٧	٢٥٧/٢
لِيَجْزِيَ قومًا بما كانوا يكسبون	لِيُجْزَى	الجاثية /١٤	٤٢٩/١، ٧٦٣/٢
فأصبحوا لا يُرى إلا مساكنهم	تُرى	الأحقاف /٢٥	٤١٠/١
فهل عَسَيْتم إن توليتم	عَسِيْتم	محمد /٢٢	٢٩٢/١
بل كذبوا بالحق لَمَّا جاءهم	لِمَا	ق /٥	٦٤٥/١
والسماء ذات الْحُبُك	الْحِبُك ، الْحُبْك	الذاريات /٧	٦٥٧/٢

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
والسماء ذات الْحُبُك	الْحِبِـك	الذاريات /٧	٦٥٨/٢
إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون	مثلُ	الذاريات /٢٣	٢٦٥/١
من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم	أنه	الطور /٢٨	٣٠٥/١
خُشَّعًا أبصارهم	خاشعًا	القمر /٧	١٧/٢
فهل من مدَّكر	مذَّكر	القمر /١٥	٧٤١/٢
من الكذاب الأشِرُ	الأشَرُّ	القمر /٢٦	٩٢/٢
إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر	كلُّ	القمر /٤٩	٤٥١/١
أيها الثقلان	أيُّهُ	الرحمن /٣١	٢٢٨/٢ح
وكلاًّ وعد الله الحسنى	وكلٌّ	الحديد /١٠	٢٠٢/١
إن الله بالغ أمرِه	أمرَه	الطلاق /٣	١٩/٢
ودوا لو تدهن فيدهنون	فيدهنوا	القلم /٩	٤١٧/٢
مِمَّا خطيئاتهم	خطاياهم ، خطِيَّاتهم	نوح /٢٥	٦٦٥/١
ولا تمنن تستكثرُ	تستكثرْ ، تستكثرَ	المدثر /٦	٣٨٤/٢
لا أقسم بيوم القيامة	لأُقسم	القيامة /١	٣٠١/٢
عَمَّ يتساءلون	عَمَّهْ	النبأ /١	٦٣٤/٢
وما هو على الغيب بضنين	بظنين	التكوير /٢٤	٣٦٤/١
والليل إذا يسرِ	يسرٍ	الفجر /٤	٢٨/١
راضية مَرْضِيَّة	مَرْضُوَّة	الفجر /٢٨	٧٢١/٢
والقمر إذا تلاها	بالإمالة	الشمس /٢	٦٤١/٢
جلاها	بالإمالة	الشمس /٣	٦٤١/٢
والضحى	بالإمالة	الضحى /١	٦٤٤/٢
إيلافهم	إئلافهم	قريش /٢	٥٩٩
وتواصوا بالصبْرِ	بالصبِـرْ	العصر /٣	٦٢٥/٢

فهرس الأحاديث النبوية

الأحاديث الفعلية

فهرس الأقوال والآثار

فهرس الأمثال

فهرس أبيات ألفية ابن مالك(*)

(*) كل بيت من أبيات هذه الألفية لم يرد بجانبه رقم صفحة يعني هذا أن البيت لم يرد في هذا الكتاب . ولكننا أوردنا أبيات الألفية كاملة كي يستفيد منها القارئ .

البيت			الصفحة
٣٠٧	وَشرطُ كَونِ ذَا مَقيسًا أن يَقَعْ	ظرفًا لِمَا في أصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ	١/٥٢٤
٣٠٨	وَمَا يُرَى ظَرفًا وغَيْرَ ظَرْف	فَذَاك ذُو تَصرُّف في الْعُرْف	١/٥٢٦
٣٠٩	وغَيرُ ذي التَّصَرّف الذي لَزِمْ	ظَرْفِيةً أو شِبْهَهَا مِنْ الْكَلِمْ	١/٥٢٧
٣١٠	وقَدْ ينُوبُ عنْ مكان مَصْدَرُ	وذَاكَ في ظَرْف الزمَان يَكْثُرُ	١/٥١٧
٣١١	يُنْصَبُ تَاليَ الْوَاو مَفْعُولاً مَعَهْ	في نحو سيري والطّريقَ مُسْرِعَهْ	١/٥٣٠
٣١٢	بِمَا مِنْ الْفِعْل وشِبهِهِ سَبَقْ	ذا النَّصْبُ لاَ بالْوَاو في القول الأَحَقْ	١/٥٣١
٣١٣	وبعد ما استفهامٍ أو كيفَ نَصَبْ	بفعلِ كَوْنٍ مضمرٍ بعضُ العربْ	١/٥٣٠
٣١٤	والْعَطْف إنْ يُمْكنْ بلاَ ضَعْفٍ أحَقْ	أَو اعتَقِدْ إضْمَار عَامِلٍ تُصِبْ	١/٥٣٣
٣١٥	والنَّصْبُ إنْ لم يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ	والنَّصبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ	١/٥٣٤
٣١٦	مَا اسْتَثْنَتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنتصِبْ	وبَعْدَ نَفْيٍ اوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ	١/٥٤٠
٣١٧	إتْبَاعُ مَا اتّصلَ وانْصِبْ مَا انْقَطَعْ	وعَنْ تَميمٍ فيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ	١/٥٤٣
٣١٨	وغَيْرُ نَصْبِ سَابقٍ في النَفْي قَدْ	يَأتِي ولَكِنْ نصبَهُ اختَرْ إنْ وَرَدْ	١/٥٥٠
٣١٩	وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إلاَّ لِمَا	بَعْدُ يَكُنْ كمَا لَو الاَّ عَدِمَا	١/٥٤٠
٣٢٠	وَأَلْغِ إلاَّ ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ	تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الْفَتَى إلا الْعَلاَ	١/٥٥١
٣٢١	وإن تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ	تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بالْعَامِلِ دَعْ	١/٥٥٣
٣٢٢	في واحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي	ولَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي	١/٥٥٣
٣٢٣	وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ	نَصبَ الجميعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ	١/٥٥٣
٣٢٤	وانْصِبْ لِتَأْخيرٍ وَجِئْ بِواحِدِ	مِنْها كمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ	
٣٢٥	كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلي	وَحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ	١/٥٥٤
٣٢٦	وَاسْتَثْنِ مَجْرورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا	بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإلاَّ نُسبا	١/٥٥٧
٣٢٧	وَلِسِوَى سُوَى سَوَاءِ اجْعَلاَ	عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ	١/٥٥٩
٣٢٨	واسْتَثْنِ نَاصِبًا بلَيْسَ وَخَلا	وبِعَدا وبِيَكُونُ بَعْدَ لاَ	١/٥٦٢
٣٢٩	واجْرُرْ بِسابقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ	وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وانْجرارٌ قَدْ يَرِدْ	١/٥٦٣
٣٣٠	وَحَيْثُ جرًّا فهمَا حَرْفَانِ	كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلانِ	

البيت			الصفحة
٤٠٣	وألْزَمُوا إذَا إضافةً إلَى	جُمَل الافْعَالِ كَهُنْ إذَا اعتلى	٧٠١/١
٤٠٤	لمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بلا	تَفَرُّق أُضِيفَ كلتَا وكِلا	٧٠٨/١
٤٠٥	ولا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ	أياً وإنْ كَرَّرْتَها فَأَضِفِ	٧١٠/١
٤٠٦	أوْ تَنْوِ الاجْزَا واخْصُصْ بالْمَعْرِفَهْ	مَوْصولَةً أياً وبالْعَكْسِ الصِّفَهْ	٧١٠/١
٤٠٧	وإنْ تَكُنْ شَرْطًا أو استفْهَامَا	فمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلامَا	٧١١/١
٤٠٨	وألْزَمُوا إضَافَةً لَدُنْ فجَرْ	ونَصْبُ غُدْوَةٍ بها عَنْهُمْ نَدَرْ	٧١١/١
٤٠٩	ومَعَ مَعْ فيها قليلٌ ونُقِلْ	فتحٌ وكَسْرٌ لسكُونٍ يتَّصِلْ	٧١٥/١
٤١٠	واضْمُمْ بناءً غيْرًا انْ عَدِمْتَ مَا	لَهُ أضيفَ ناويًا ما عُدِمَا	٧١٧/١
٤١١	قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أوّلُ	ودونُ والجهاتُ أيضًا وعَلُ	٧٢٣/١
٤١٢	وأعْرَبُوا نَصْبًا إذا ما نُكِّرَا	قَبْلاً ومَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا	٧٢٣/١
٤١٣	ومَا يلي المضَافَ يأتِي خلَفَا	عَنْهُ في الاعْرَابِ إذَا ما حُذِفَا	٧٢٨/١
٤١٤	ورُبّما جَرُّوا الّذي أبقَوْا كَمَا	قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا	٧٢٩/١
٤١٥	لكِنْ بشَرْطِ أنْ يكونَ ما حُذِفْ	مُمَاثِلاً لَمَا علَيْهِ قَدْ عُطِفْ	٧٣٠/١
٤١٦	ويُحْذَفُ الثانِ فيَبْقَى الأوّلُ	كحَالِهِ إذا بِهِ يتَّصِلُ	٧٣١/١
٤١٧	بشَرْطِ عَطْفٍ وإضَافَةٍ إلَى	مثلِ الّذي لَهُ أضَفْتَ الأوّلا	٧٣١/١
٤١٨	فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ	مَفْعُولاً أو ظَرْفًا أجِزْ ولَمْ يُعَبْ	٧٣٨/١
٤١٩	فَصْلُ يَمِينٍ واضْطِرَارًا وُجِدَا	بأَجْنَبِيٍّ أوْ بنَعْتٍ أوْ نِدَا	٧٣٨/١
٤٢٠	آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيَا اكسِرْ إذا	لَمْ يَكُ مُعتلاً كرَامٍ وقَذَى	٧٣٩/١
٤٢١	أوْ يَكُ كابْنَيْن وزَيْدَيْن فذِي	جَميعُهَا الْيَا بَعْدُ فتْحُهَا احتُذِي	٧٣٩/١
٤٢٢	وتُدغَمُ الْيَا فيهِ والْواوُ وإنْ	ما قَبْلَ واوٍ ضُمّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ	٧٤١/١
٤٢٣	وألِفًا سَلِّمْ وفي الْمقصورِ عَنْ	هُذَيْلٍ انْقِلابُهَا يَاءً حَسَنْ	٧٤١/١
٤٢٤	بفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ ألحِقْ في الْعَمَلْ	مُضَافًا أو مجرَّدًا أوْ مَعَ ألْ	٤/٢
٤٢٥	إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أن أوْ ما يَحُلْ	محلَّهُ ولاسْمِ مَصْدَر عَمَلْ	٥/٢
٤٢٦	وبَعْدَ جَرِّهِ الّذي أضِيفَ لَهْ	كَمِّلْ بنصْبٍ أوْ برَفْعٍ عَمَلَهْ	٩/٢

البيت			الصفحة
٦٦٧	والْعَجَميُّ الوَضْـع والتعْريــفِ مَــعْ	زَيْدٍ علَى الثَّـلاثِ صَرْفُـهُ امتنَـعْ	٣٤٤/٢
٦٦٨	كَـذَاكَ ذُو وَزْن يخُـصُّ الفِعْــلا	أوْ غَــالِبٍ كَــأحْمَدٍ ويَعْلَــى	٣٣٦/٢
٦٦٩	ومَا يَصِــيرُ علَمًــا مــن ذي ألِــفْ	زِيدَتْ لإلحــاقٍ فلَيْـسَ ينْصـرِفْ	٣٣٩/٢
٦٧٠	والْعَلَــمَ امْنَــعْ صَرْفَــهُ إنْ عُــدِلا	كَفُعَــلَ التوْكيــدِ أو كَثُعَــلا	٣٤٢/٢
٦٧١	والعَدْلُ والتَعْريــفُ مَانِعَــا سَــحَرْ	إذَا بـهِ التَّعْيــينُ قَصْـدًا يُعْتَــبَرْ	٣٤٤/٢
٦٧٢	وابْنِ علَــى الكَسْــرِ فَعَــالِ علَمَــا	مُؤَنَّثًــا وَهْــوَ نَظِــيرُ جُشَــمَا	٣٤٧/٢
٦٧٣	عِنْدَ تَميــمٍ واصْرِفَــنْ مــا نُكِّــرا	مِنْ كُلِّ مَــا التَعْريــفُ فيــهِ أثَّــرَا	٣٤٧/٢
٦٧٤	ومَا يَكُــونُ مِنْــهُ مَنْقُوصًــا فَفِــي	إعْرَابِــهِ نَــهْجَ جَــوَارٍ يَقْتَفِــي	٣٥٤/٢
٦٧٥	ولاضْطِــرَارٍ أو تَنَاسُــبٍ صُــرِفْ	ذُو المَنْعِ والْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ	٣٥٣/٢
٦٧٦	إرفَــعْ مُضارعًــا إذَا يجَـــرَّدُ	مِــنْ نــاصِبٍ وجَــازِمٍ كَتَسْــعَدُ	٣٥٦/٢
٦٧٧	وبِلَــنْ انْصِبْــهُ وكَــي كَــذَا بــأنْ	لا بَعْدَ عِلْمٍ والَّتي مِــنْ بَعْــدِ ظَــنْ	٣٦٦/٢
٦٧٨	فانْصِبْ بِهَا والرَّفْعَ صَحِّحْ واعتقِــدْ	تَخفيفَــهَا مِــنْ أنَّ فَــهْوَ مُطَّــرِدْ	٣٦٦/٢
٦٧٩	وبَعْضهم أهْمَــلَ أنْ حَمْــلاً علــى	ما أخْتِهَا حيْــثُ اسـتَحقَّتْ عَمَــلا	٣٦٢/٢
٦٨٠	ونَصَبُوا بـــإذَن الْمُســـتَقْبَلا	إنْ صُدِّرَتْ والفِعْــلُ بَعْــدُ مُوصَــلا	٣٦٨/٢
٦٨١	أو قَبْلَهُ اليَمــينُ وانْصِــبْ وارْفَعَــا	إذَا إذَنْ مِــنْ بَعْــدِ عَطْــفٍ وقَعَــا	٣٦٩/٢
٦٨٢	وبَيْــنَ لا ولام جـــرٍّ الْــتُزِمْ	إظْــهَارُ أنْ نَاصِبَــةً وإنْ عُــدِمْ	٣٨٧/٢
٦٨٣	لا فأنَ اعْمِــلْ مُظْــهرًا أو مُضْمَــرَا	وبَعْدَ نَفْــيِ كَــانَ حَتْمًــا أُضْمِــرَا	٣٧٢/٢
٦٨٤	كَــذَاكَ بَعْــدَ أو إذَا يَصْلُــح فِــي	مَوْضِعِــهَا حتّــى أو الاّ أن خَفِــي	٣٧٣/٢
٦٨٥	وبَعْــدَ حتَّــى هكــذَا إضْمَــارُ أنْ	حَتْمٌ كجُدْ حَتّــى تَسُــرَّ ذَا حَــزَنْ	٣٧٤/٢
٦٨٦	وتِلْــوَ حَتَّــى حَــالاً أوْ مُــؤَوَّلا	بــهِ ارْفَعَــنَّ وانْصِــبِ الْمســتقْبَلا	٣٧٥/٢
٦٨٧	وبَعْدَ فَــا جَــوَابِ نَفْــيٍ أو طَلَــبْ	مَحْضَيْن أنْ وسَتْرُهَا حَتْــمٌ نَصَــبْ	٣٧٥/٢
٦٨٨	والواو كالفا إن تُفِــدْ مَفْــهُومَ مَــعْ	كَلاَ تَكُنْ جَلْــدًا وتُظْــهِرَ الجَــزَعْ	٣٧٥/٢
٦٨٩	وبَعْدَ غَــيْرِ النَّفْــيِ جَزمًــا اعتَمِــدْ	إنْ تُسْقِطِ الفَا والجزاءُ قَــدْ قُصِــدْ	٣٨٣/٢
٦٩٠	وشَرْطُ جَزْمٍ بَعْــدَ نَــهيٍ أن تَضَــعْ	إنْ قَبْــلَ لا دُونَ تخَــالُفٍ يَقَــعْ	٣٨٤/٢

البيت			الصفحة
٦٩١	والأَمْرُ إنْ كَان بغَيْرِ افْعَلْ فلا	تَنصِبْ جَوابَهُ وجَزْمَهُ اقْبَلا	٢/٣٨٥
٦٩٢	والفعْلُ بَعْدَ الفَاء في الرَّجَا نُصِبْ	كنصبِ مَا إلَى التَّمَنِّي ينتَسِبْ	٢/٣٨٦
٦٩٣	وإن علَى اسْمٍ خَالصٍ فِعْلٌ عُطفْ	تنصِبُهُ أنْ ثَابتًا أوْ مُنحَذِفْ	٢/٣٩١
٦٩٤	وشَذَّ حَذْفُ أنْ ونَصْبٌ في سِوَى	مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى	٢/٣٩٢
٦٩٥	بلا ولامٍ طَالبًا ضَعْ جَزْمَا	في الْفِعْلِ هكَذَا بلَمْ ولَمَّا	
٦٩٦	واجْزِم بإنْ ومَنْ ومَا ومَهْمَا	أيٌّ مَتَى أيَّانَ أيْنَ إذْمَا	
٦٩٧	وحَيْثُمَا أنَّى وحَرْفٌ إذْمَا	كإنْ وبَاقي الأدوَات أَسْمَا	
٦٩٨	فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا	يَتْلُو الجَزاءُ وجوابًا وُسِمَا	٢/٤٠٠
٦٩٩	ومَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْنِ	تُلْفِيهِمَا أوْ مُتخَالِفَيْنِ	٢/٤٠١
٧٠٠	وبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجزَا حَسَنْ	ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ	٢/٤٠٢
٧٠١	واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوابًا لَوْ جُعِلْ	شرْطًا لإنْ أوْ غيْرِهَا لَمْ ينجَعِلْ	٢/٤٠٧
٧٠٢	وتَخْلُفُ الفَاءَ إذَا الْمُفَاجَأهْ	كإن تَجُدْ إذَا لَنَا مُكَافَأَهْ	٢/٤٠٧
٧٠٣	والْفِعْلُ من بَعْدِ الْجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ	بالْفَا أو الواو بتثليثٍ قَمِنْ	٢/٤٠٩
٧٠٤	وجَزْمٌ أوْ نَصْبٌ لِفعْلٍ إثْرَ فَا	أوْ وَاوٍ انْ بالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا	٢/٤٠٩
٧٠٥	والشَّرْطُ يُغني عَن جَوابٍ قَدْ عُلِمْ	والْعَكْسُ قَدْ يأتِي إن الْمَعنَى فُهِمْ	٢/٤١٣
٧٠٦	واحْذِفْ لَدَى اجْتماعِ شَرْطٍ وقَسَمْ	جَوابَ مَا أخَّرْتَ فَهْوَ مُلتَزَمْ	٢/٤١٣
٧٠٧	وإنْ تَوالَيَا وقَبْلُ ذُو خَبَرْ	فالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطلقًا بلا حَذَرْ	٢/٤١٣
٧٠٨	ورُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ	شَرْطٌ بلا ذي خَبَرٍ مُقَدَّمِ	٢/٤١٤
٧٠٩	لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ ويَقِلْ	إيلاؤهَا مُستَقْبَلاً لَكِنْ قُبِلْ	٢/٤١٩
٧١٠	وَهْيَ في الاخْتِصَاصِ بالْفِعْلِ كَإنْ	لكنَّ لَوْ أنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ	٢/٤٢٢
٧١١	وإنْ مُضَارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا	إلَى المضيِّ نحوُ لَوْ يَفِي كَفَى	٢/٤٢٢
٧١٢	أمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شيْءٍ وَفَا	لِتِلْو تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا	٢/٤٢٩
٧١٣	وَحَذْفُ ذي الْفَا قَلَّ في نَثْرٍ إذا	لَم يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذَا	٢/٤٣٠
٧١٤	لَوْلا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدا	إذَا امْتنَاعًا بوُجُودٍ عَقَدَا	٢/٤٣١

البيت			الصفحة
٨٨٣	وَأشْبَهَتْ إذنْ منوَّنًا نُصِبْ	فألِفًا في الْوَقْفِ نُونُها قُلِبْ	٦١٧/٢
٨٨٤	وَحَذْفُ يَا الْمَنْقوصِ ذي التَّنْوِيْنِ مَا	لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبوتٍ فاعْلَمَا	٦٢١/٢
٨٨٥	وَغَيْرُ ذي التَّنْوين بالعكْسِ وَفي	نَحْوِ مُرٍ لزومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي	٦٢٠/٢
٨٨٦	وَغَيْرَ هَا التأنيثِ مِنْ مُحَرَّكْ	سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائمَ التَّحرّكْ	٦٢٨/٢
٨٨٧	أوْ أشْمِمِ الضمَّةَ أوْ قِفْ مُضْعِفَا	مَا لَيْسَ هَمْزًا أو عليلاً إنْ قفَا	٦٢٨/٢
٨٨٨	مُحَرَّكًا أوْ حَرَكَاتِ انْقُلا	لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا	٦٢٨/٢
٨٨٩	وَنَقْلِ فَتْحٍ مِنْ سِوى المهموز لا	يَرَاهُ بَصْريٌّ وكُوفٍ نَقَلا	٦٢٨/٢
٨٩٠	والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظيْرٌ مُمتَنِعْ	وذَاكَ في المهموز لَيْسَ يَمتَنِعْ	٦٢٨/٢
٨٩١	في الوَقْفِ تَا تَأْنيثِ الاسْمِ ها جُعِلْ	إنْ لم يَكُنْ بسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ	٦٢٩/٢
٨٩٢	وقَلَّ ذَا في جمعِ تَصحيحٍ ومَا	ضَاهَى وغيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمى	٦٣١/٢
٨٩٣	وَقِفْ بِهَا السكتِ علَى الْفِعْلِ الْمُعَلْ	بحَذْفِ آخرٍ كأعْطِ مَنْ سَأَلْ	٦٣٤/٢
٨٩٤	ولَيْسَ حَتمًا في سِوَى مَا كَعِ أوْ	كَيَعِ مَجزُومًا فراعِ مَا رَعَوْا	٦٣٤/٢
٨٩٥	ومَا في الاستِفهَامِ إنْ جُرَّت حُذِفْ	ألِفُهَا وأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ	٦٣٥/٢
٨٩٦	وليسَ حتمًا في سوَى مَا انخفضَا	باسمٍ كقولِكَ اقتِضَاءَ مَ اقتضَى	٦٣٥/٢
٨٩٧	ووصلَ ذي الهَا أجزْ بكلِّ مَا	حُرِّكَ تحريكَ بناءٍ لَزِمَا	
٨٩٨	ووصلُهَا بغيرِ تحريكِ بنَا	أُديْمَ شَذَّ في المُدَام اسْتُحْسِنَا	٦٣٧/٢
٨٩٩	وربَّمَا أُعْطِيَ لفظُ الْوَصلِ مَا	للوقفِ نثرًا وفَشَا مُنْتَظِمَا	٦٣٨/٢
٩٠٠	الألفَ المبْدَلَ مِنْ يَا في طَرَفْ	أمِلْ كَذَا الوَاقِعُ منْهُ الْيَا خَلَفْ	
٩٠١	دُونَ مَزِيدٍ أو شُذُوذٍ ولِمَا	تَليهِ ها التأنيثِ مَا الْهَا عَدِمَا	
٩٠٢	وهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إنْ	يَؤُلْ إلَى فِلْتُ كَمَاضي خَفْ وَدِنْ	
٩٠٣	كَذَاكَ تَالي الْيَاءِ والفصلُ اغْتُفِرْ	بحَرْفٍ أوْ مَعَ هَا كَجَيْبَهَا أدرْ	
٩٠٤	كذَاكَ مَا يَليهِ كَسرًا أوْ يَلي	تَالِيَ كسْرٍ أو سُكُونٍ قَدْ وَلِي	
٩٠٥	كَسْرًا وفصلُ الْهَا كلا فَصْلٍ يُعَدْ	فَدِرْهَمَاكَ مَن يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ	٦٤٤/٢
٩٠٦	وحَرْفُ الاستعْلا يَكُفُّ مُظْهَرَا	من كَسْرٍ اوْ يَا وكَذَا تَكُفُّ رَا	

فهرس أشعار الكافية

إِجْمَعْ وَزنْ عَادِلاً أنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلا

البيت من البسيط ، وهو لابن النحاس . ١/٨٤ ، ٢/٣١٦ .

وَتَثْنِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإنْ ... رَدَدْتَ إلَيْكَ الفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهَلاَ

البيت من الطويل ، وهو للشاطبي المقرئ . ٢/٦٤٠ .

نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإسْكَان ويتبعها الـ ... ـتضْعِيْفُ والرَّومُ والإشْمَامُ والبَدَلُ

البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل . ٢/٦١٥ .

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلاَ يَوْمَ أنْسِهِ ... نِهايَةُ مَسْؤُوْلٍ أمَانٌ وَتَسْهِيْلُ

البيت من الطويل ، وهو لابن مالك . ٢/٦٧٢ .

سما سم واسم سماة كذا سما ... وزد سمة واثلث أوائل كلها

البيت من الطويل ، وهو للدنوشري . ١/٤٨ .

وإنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَا ... فَاحْكِ أوَ اعْرِبْ وَاجْعَلَنها اسْمَا

البيت من الرجز ، وهو لابن مالك . ١/٣٣ .

واغْزِي اغْزُوي كان لذا يَضُم مَنْ ... يَبْدَا به والكسرُ ليس بالحَسَنْ

البيت من الرجز ، وهو مجهول القائل . ٢/٦٨٥ .

لِلْحِسْلِ وَالخِرْصِ في التَّكْسِيْرِ فِعْلان ... وَهَكَذَا قُلْ خِشْفَانٌ وَخِيطَانُ

رِئْدٌ وَشِقْدٌ وَشِيْخٌ هَكَذَا جُمِعَتْ ... وَمِثْل ذلك صِنْوانٌ وَقِنْوَانُ

البيتان من البسيط ، وهما لابن مالك . ٢/٥٤٣ .

فهرس شواهد الأشعار

رقم الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
		ـ ء ـ			
٣٢٥	(لعلك)	بداءُ	الطويل	(محمد بن بشير)[1]	٣٩٣/١
٥٥٣	إذا	وراءُ	الطويل	(عتي بن مالك)	٧٢٢/١
٧٢٣	فوا كبدا	فناءُ	الطويل	قيس العامري	٢٤٦/٢
٨٧٦	إذا	الفتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبع الفزاري	٤٥٧/٢
٨٩٦	سيغنيني	غناءُ	الوافر	؟	٥٠٥/٢
٦٥٢	فلا	دواءُ	الوافر	(مسلم بن معبد الوالبي)	١٤٥/٢
٨٠٦	(فلا)	دواءُ	الوافر	(مسلم بن معبد الوالبي)	٣٦٠/٢
٢٣٨	وأعلم	سواءُ	الوافر	أبو حرام العكلي[2]	٣١٢/١
٨٦٧	لوما	رجاءُ	الكامل	؟	٤٣١/٢
٣٢٠	أو	العلاءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	٣٨٧/١
٦١٥	نعم	بإيماء	البسيط	؟	٧٩/٢
٦١٩	نعم	بإيماء	البسيط	؟	٨٠/٢
٨١	أنا	السماءِ	الوافر	أوس بن الصامت	١٣٣/١
٤٩٩	ربما	نجلاءِ	الخفيف	عدي بن الرعلاءِ الغساني	٦٦٦/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (الشماخ بن ضرار) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو حزام العكلي) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٠٥	بأي	وتحسبُ	الطويل	الكميت	٣٧٧/١
٢٠٣	وأسقيه	وملاعبُه	الطويل	ذو الرمة	٢٨٠/١
٤٢١	وما	مشعبُ	الطويل	الكميت	٥٤٩/١
٦٤٨	فإياك	جالبُ	الطويل	(العرزمي)[1]	١٤٢/٢
٧٩	كذبتم	تحلبُ	الطويل	(الأسدي)	١٢٩/١
٩٦	رأيت	يتقلبُ	الطويل	(عمرو الفقعسي)	١٥٣/١
١٤٩	أهابك	حبيبُها	الطويل	نصيب	٢٢٠/١
٥٣٢	(أهابك)	حبيبُها	الطويل	نصيب	٧٠٢/١
٧٣٠	أبا	فيجيبُ	الطويل	؟	٢٥٢/٢
٧١١	(تقول)	غريبُ	الطويل	(أبو الحدرجان)	٢٣٦/٢
٢٤٦	فمن	لغريبُ	الطويل	ضابئ بن الحارث البرجمي	٣٢٢/١
٣٧	على	تغيبُ	الطويل	حميد بن ثور	٨٧/١
١٣٥	(فقلت)	قريبُ	الطويل	(كعب الغنوي)	١٩١/١
٣٨٨	تعفق	وكليبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	٤٨٥/١
٦٤٧	لكنه	رجبُ	البسيط	(عبد الله بن مسلم الهذلي)	١٣٨/٢
٣٠٢	كذلك	الأدبُ	البسيط	بعض بني فزارة	٣٧٥/١
٣٩٢	هذا	ذيبُ	البسيط	؟	٤٩٤/١
١٧٥	جياد	العرابُ	الوافر	؟	٢٥٢/١
٨١٩	سموت	يصابُ	الوافر	؟	٣٧١/٢
٢١١	وقد	قريبُ	الوافر	؟	٢٧٩/١
٢١٧	عسى	قريبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم	٢٨٣/١
٨٠٤	فإن	مشوبُ	الوافر	(جابر بن رألان الطائي ،	٣٥٩/٢
	يرجي	الخطوبُ	الوافر	أو : إياس بن الأرت)	٣٥٩/٢
٤٦٦	أتت	تخيبُ	الوافر	؟	٦٣٤/١
٢٦٩	هذا	أبُ	الكامل	(ضمرة بن جابر)[2]	٣٤٥/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (الفضل بن عبد الرحمن) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (ضمرة بن ضمرة ، همام بن مرة ، هني بن أحمر ، زرافة الباهلي ، ابن أحمر) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٠٥	عجب	أعجبُ	الكامل	(رؤبة)[١]	٥٨/٢
٣٧٦	لدن	الثعلبُ	الكامل	ساعدة بن جؤية	٤٦٧/١
٤٦٩	ربه	فأجابوا	الخفيف	؟	٦٣٥/١
٢١٩	كرب	غضوبُ	الخفيف	كلحبة اليربوعي	٢٨٤/١
٣٠٨	إذا	بأثأبِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٨٠/١
٧٩٨	إذا	بعصائبِ	الطويل	(النابغة الذبياني)	٣٥٢/٢
٥٤٢	صريع	الذوائبِ	الطويل	القطامي	٧١٢/١
٥٤١	فلئن	الأحزابِ	الكامل	؟	٧١٠/١
٦٥٧	(فلئن)	الأحزابِ	الكامل	؟	١٥١/٢
٦٦٤	(فلئن)	الأحزابِ	الكامل	؟	١٦٠/٢
٤٧٠	تخيرن	التجاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	٦٣٨/١
٢٠٢	وكن	قاربِ	الطويل	سواد بن قارب	٢٧٣/١
٥٣٣	وكن	قاربِ	الطويل	سواد بن قارب	٧٠٤/١
٢٠٥	فإن	بالمجربِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٤/١
٣٥٨	وقالت	تدربِ	الطويل	امرؤ القيس[٢]	٤٢٦/١
٥٠٨	فلما	مشطبِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٧٣/١
٨٦٦	فأما	المواكبِ	الطويل	(الحارث بن خالد المخزومي)	٤٢٩/٢
٥٧٢	نجوت	طالبِ	الطويل	معاوية بن أبي طالب	٧٣٧/١
٣٩٦	على	الثعالبِ	الطويل	(الأحوص)[٣]	٥٠١/١
٣٢٢	وأنت	واهبِ	الطويل	؟	٣٨٩/١
٥٤٣	وما زال	لغروبِ	الطويل	(أبو سفيان بن حرب)	٧١٣/١
٩٣٧	عسى	سكوبِ	الطويل	سماعة النعامي[٤]	٦٤٩/٢
٥٤٠	كلاهما	رابي	البسيط	الفرزدق[٥]	٧٠٩/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (ضمرة بن جابر ، همام بن مرة ، هني بن أحمر) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : (علقمة) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (جرير ، أعشى همدان) .
(٤) وينسب أيضًا إلى : (هدبة بن الخشرم) .
(٥) وينسب أيضًا إلى : (جرير) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
١٧١	باتت	العجبِ	البسيط	؟	١/٢٤٨
٧١٨	يبكيك	للعجبِ	البسيط	؟	٢/٢٤٤
٨٣٤	لولا	تربِ	البسيط	؟	٢/٣٨٩
٤٤٥	أصخ	باللعبِ	البسيط	؟	١/٦٠٥
٦٢٦	كأن	الذهبِ	البسيط	أبو نواس	٢/٩٦
٢٦٢	إن	للشيبِ	البسيط	سلامة بن جندل	١/٣٤١
٤٧٧	لدوا	ذهابِ	الوافر	(علي ﷺ)[1]	١/٦٤٥
٧٢٠	ألا	للأريبِ	الوافر	؟	٢/٢٤٤
٨١٩	إذن	المشيبِ	الوافر	(حسان بن ثابت)	٢/٣٦٩
٤٤٩	أكسبته	لأبِ	الرمل	مسكين الدارمي	١/٦١٢
٣٤	رب	القبابِ	الخفيف	؟	١/٧٦
٣٤١	فإما	بِها	المتقارب	الأعشى	١/٤٠٨

ـ ت ـ

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٧٩	ربما	شمالاتُ	المديد	(جذيمة الأبرش)	٢/٣٠٦
٥٠٢	ربما	شمالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش	١/٦٦٧
٢٨٠	قد	ملماتُ	البسيط	تميم بن مقبل[2]	١/٣٦٠
١٠٧	فإن	طويتُ	الوافر	سنان الطائي	١/١٦١
٢٧٦	ألا	الغفلاتِ	الطويل	؟	١/٣٤٥
٣١١	علامَ	كرتِ	الطويل	عمرو بن معدي كرب	١/٣٨٢
٣١٤	علامَ	كرتِ	الطويل	عمرو بن معدي كرب	١/٣٨٤
١٣٨	خبير	مرّتِ	الطويل	رجل من الطائيين	١/١٩٤
٥٨٧	خبير	مرّتِ	الطويل	رجل من الطائيين	٢/١٣
٣٠١	وما كنت	تولتِ	الطويل	كثير عزة	١/٣٤٧
٥٣٩	كلا	الملماتِ	البسيط	؟	١/٧٠٨

(١) وينسب أيضًا إلى : (أبو العتاهية) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : أبو شبل الأعرابي ، (الأزهري) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥٤٩	فساغ	الفراتِ	الوافر	عبد الله بن يعرب [1]	٧١٩/١
٥٩٧	لو	وجناتِها	الكامل	عمر بن لجاء التميمي	٢٤/٢
		— ج —			
٧٠	فيا	ولوجَا	الوافر	ورقة بن نوفل	١١٨/١
٤٦٠	شربن	نئيجُ	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣٦٠/١
٦١٢	ولم	فأعيجُ	الطويل	ابن الأعرابي	٧١/٢
٥٦٤	ما زال	المحتاجِ	الكامل	؟	٧٣٣/١
٩١٧	يهب	الخلنج	الخفيف	ابن قيس الرقيات	٥٥١/٢
		— ح —			
٧٦٧	دامن	(جانحَا)	الكامل	؟	٣٠٠/٢
١٢٥	وقد	بائحُ	الطويل	عنترة	١٧٦/١
٣٣٣	لبيك	الطوائحُ	الطويل	المهلهل [2]	٤٠١/١
٩٠٣	أخو	سبوحُ	الطويل	الهذلي	٥١٧/٢
٦٣٠	إذا	أملحُ	الطويل	جرير	٩٩/٢
١١٤	وإن	تصوحُ	الطويل	(جران العود)	١٦٧/١
١٩٥	من	براحُ	م.الكامل	طرفة	٢٦٨/١
٤٧٥	يا	فاستراحُوا	م.الكامل	(سعد بن مالك)	٦٤٣/١
٧٤٧	أخاك	سلاحِ	الطويل	مسكين الدارمي [3]	٢٧٩/٢
٦٣٤	(أبحت)	بمستباحِ	الوافر	(جرير)	١١٥/٢
٨٣١	وقولي	تستريحي	الوافر	عمرو ابن الإطنابة	٣٨٥/٢
		— خ —			
٣٩٠	أما	طباخِ	البسيط	(طرفة)	٤٩٢/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (يزيد بن الصعق) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : نهشل ، ضرار بن نهشل ، الحارث بن نهيك النهشلي ، (لبيد ، مزرد بن ضرار) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (ابن هرمة ، قيس بن عاصم) .

(١) وينسب أيضًا إلى : (الصمة القشيري) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : حطائط بن يعفر ، (معن بن أوس ، دريد) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (كثير عزة) .
(٤) وينسب أيضًا إلى : (تميم بن مقبل ، ذو الرمة ، عمارة) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٧٢	فذرني	حسودُ	الطويل	؟	٤٥٦/١
٢٢٨	فقلت	فأعودُها	الطويل	صخر بن جعد الخضري	٢٩٧/١
٢٣١	فقلت	فأعودُها	الطويل	صخر بن جعد الخضري	٢٩٨/١
٣١٨	وخبرت	أعودُها	الطويل	العوام بن عقبة	٣٨٧/١
١٦٩	ورجّ	يزيدُ	الطويل	(المعلوط القريعي)	٢٤٦/١
٨٥٤	متى	يزيدُ	الطويل	؟	٤١٠/٢
٢٧٩	دريت	حميدُ	الطويل	؟	٣٥٩/١
٧٤	(يلومونني)	لعميدُ	الطويل	؟	١٢٠/١
٤١٧	وبالصريمة	الوتدُ	البسيط	الأخطل	٥٤٠/١
٩٧١	إن	وعدُوا	البسيط	الفضل بن عباس	٧٥٣/٢
٦٤٢	ورب	جيدُ	الوافر	المرقش الأكبر	١٣٠/٢
٥٩١	أتاني	فديدُ	الوافر	زيد الخيل	١٦/٢
٤٤٨	(تفانَى)	الوعيدُ	الوافر	مالك بن رقية	٦١٢/١
٤١٨	أبني	عضدُ	الكامل	(طرفة)(١)	٥٤٥/١
٩٠	ولقد	لبيدُ	الكامل	لبيد	١٤٦/١
٢١٤	وماذا	زيادِ	الطويل	الفرزدق(٢)	٢٨١/١
٢٨٨	إخالك	الوجدِ	الطويل	؟	٣٦٣/١
٣٣٢	تجلدت	الوجدِ	الطويل	؟	٣٩٩/١
٦٠١	رحيب	المتجردِ	الطويل	(طرفة)	٥٠/٢
٨٤	إذا	المردِ	الطويل	(النمر بن تولب)(٣)	١٤١/١
١٤٤	بنونا	الأباعدِ	الطويل	(الفرزدق)	٢١٤/١
٥٨	فآليت	بعدِي	الطويل	(أبو ذؤيب)	١٠٨/١
٢٠٤	دعاني	بقعددِ	الطويل	دريد بن الصمة	٢٧٣/١
٩٣	وإن	خالدِ	الطويل	(الأشهب بن رميلة)	١٤٩/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (أوس بن حجر) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : (مالك بن الريب) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (ضمرة بن ضمرة) .

(١) وينسب أيضًا إلى : (حسان بن منذر) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (كثير عزة) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (أسماء بنت أبي بكر) .

— ر —

(١) وينسب أيضًا إلى : (محمد بن مناذر) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٠٠	من	دارًا	المديد	(عدي بن زيد)	٤٩/٢
٦٤	بلغت	مبتدرًا	البسيط	؟	١١٢/١
٤٤٧	نعم	وزرًا	البسيط	؟	٦١٢/١
٦١٤	نعم	وزرًا	البسيط	؟	٧٨/٢
٢٦٠	لو	عمرًا	البسيط	الفرزدق	٣٣٧/١
٦٩١	حملت	عمرًا	البسيط	جرير	٢٠٦/٢
٧٢٢	(حملت)	عمرًا	البسيط	جرير	٢٤٦/٢
٧٢٦	حملت	عمرًا	البسيط	جرير	٢٤٨/٢
٥٢١	إنارة	تنويرًا	البسيط	(بعض المولدين)	٦٨٨/١
٨٩٧	متى	تستطارًا	الوافر	عنترة	٥٠٦/٢
٩٢٢	إذا	عارًا	الوافر	ذو الرمة	٦٠٠/٢
٥٧٤	بأي	الكفارًا	الوافر	؟	٧٣٨/١
١٠١	فما	الحجورًا	الوافر	رجل من بني سليم	١٥٤/١
٤٤٦	اطلب	يضجرًا	السريع	بعض المولدين	٦٠٩/١
	أما	أثرًا	السريع	بعض المولدين	٦٠٩/١
٥٢٣	أصبحت	نقرًا	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٦٩٤/١
	والذئب	المطرًا	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٦٩٤/١
٤٥٦	أقول	جارًا	المتقارب	الأعشى	٦٢٦/١
٤٩٨	إلى	قرارًا	المتقارب	الأعشى	٦٦٥/١
٦٥١	أكل	نارًا	المتقارب	أبو دؤاد حارثة بن الحاج	٧٢٨/١
٤٥٩	أنفساً	جهارا	المتقارب	رجل من طيء	٦٢٨/١
٢٠٦	ولكن	والأجرُ	الطويل	؟	٢٧٤/١
٨٤٥	(فأصبحت)	(شاجرُ)	الطويل	(لبيد)	٣٩٩/٢
٥٦٦	هما	أجدرُ	الطويل	تأبط شرًّا	٧٣٥/١
٢٧٠	بأي	صدرُ	الطويل	جرير	٣٤٦/١
٦٠٣	أسيلات	المَزورُ	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	٥٥/٢
٥٣	أعوذ	ناصرُ	الطويل	؟	٩٨/١

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٧٩	كساك	ناصرُ	الطويل	أبو الأسود	٤٧٧/١
٨٧٤	فكان	معصرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٢/٢
٨٧٨	فكان	معصرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٦٢/٢
٥٥٨	شر	(حاضرُهْ)	الطويل	(الحطيئة)	٧٢٧/١
٤٠٣	وإني	القطرُ	الطويل	أبوصخر الهذلي	٥١٢/١
٤٣٧	وإني	القطرُ	الطويل	أبوصخر الهذلي	٦٤٣/١
١٢	ألا	القطرُ	الطويل	(ذو الرمة)	٣١/١
١٦٣	ألا	القطرُ	الطويل	ذو الرمة	٢٣٦/١
٢٠٩	فأبت	تصفرُ	الطويل	تأبط شرًّا	٢٧٨/١
٥٨٩	ضروب	عاقرُ	الطويل	أبو طالب	١٥/٢
٨١٥	فأمهله	غامرُ	الطويل	(أوس بن حجر)	٣٦٥/٢
٣٣٤	غداة	والخمرُ	الطويل	الفرزدق	٤٠٢/١
٤٠٧	أفي	خمرُ	الطويل	فائد بن المنذر[1]	٥١٧/١
١٦٤	بيذل	يسيرُ	الطويل	؟	٢٤٠
٨٤٨	فقلت	يضيرُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٤٠٢/٢
١٠٢	أسرب	أطيرُ	الطويل	العباس بن أحنف	١٥٥/١
٦٥	لئن	يتغيرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١١٢/١
٢٨٤	وقد	يتغيرُ	الطويل	كثير عزة	٣٦١/١
٧٧٥	إذا	شكيرُها	الطويل	؟	٣٠٣/٢
١٥٩	غيد	يعتبرُ	المديد	؟	٢٣٥/١
٤٠٠	(ترتع)	وإدبارُ	البسيط	(الخنساء)	٥٠٥/١
٧٩٣	ألم	النهارُ	البسيط	الأعشى	٣٤٦/٢
	ومر	وبارُ	البسيط	الأعشى	٣٤٦/٢
٥٢	وما	ديّارُ	البسيط	؟	٩٨/١
١٧٧	(وما)	ديّارُ	البسيط	؟	٢٥٣/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (عابد بن المنذر ، مجنون ليلى ، أبو الطمحان القيني) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٠٥	كأنهم	الأثرُ	البسيط	؟	٥٢٣/٢
٩٠٦	ماذا	شجرُ	البسيط	الحطيئة	٥٢٥/٢
١٢٤	لا	القدرُ	البسيط	كعب بن زهير	١٧٦/١
٧٤٦	خل	القدرُ	البسيط	جرير	٢٧٨/٢
١٢٢	ما	ضررُ	البسيط	؟	١٧٤/١
٦٠٢	فعج	الأزرُ	البسيط	(الفرزدق)	٥٥/٢
١٩٠	فأصبحوا	بشرُ	البسيط	الفرزدق	٢٦٤/١
٦٧٦	إن	تنتظرُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	١٧٦/٢
٧٣٥	يا	منتظرُ	البسيط	أبو زبيد الطائي[1]	٢٥٨/٢
٨٣٥	إني	البقرُ	البسيط	أنس بن مدركة	٣٩٠/٢
٢٩٥	أبالأراجيز	الخورُ	البسيط	منازل المنقري[2]	٣٦٩/١
٨٩٠	ولا	الفرارُ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٤٩٨/٢
٣٣٩	ذريني	الفقيرُ	الوافر	عروة بن الورد	٤٠٦/١
	وأحقرهم	وخيرُ	الوافر	عروة بن الورد	٤٠٦/١
٩٤١	الحق	طائرُ	الكامل	(جميل بثينة)[3]	٦٨٨/٢
٦٣٣	إن	عارُ	الكامل	(ثابت بن قطنة)	١١٥/٢
٨٠٠	طلب	غدورُ	الكامل	الأخطل	٣٥٣/٢
٧٦	في	معذورُ	الكامل	الأقيشر	١٢١/١
٧٥٢	فعليك	أمورُ	الكامل	الأخطل	٢٨٦/٢
١٩٧	لهفي	مجيرُ	الكامل	شمردل الليثي	٢٧٠/١
٥٠٣	ربما	المهارُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	٦٦٧/١
٩٢٦	تجاوزت	نارِه	الطويل	؟	٦١٩/٢
٨٢٢	لأستسهلن	لصابرِ	الطويل	؟	٣٧٢/٢
٢	لقد	منبرِ	الطويل	(كعب بن معدان)	٩/١

(١) وينسب أيضًا إلى : لبيد .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (جرير ، اللعين المنقري) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (عمر بن أبي ربيعة) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٢٨	لقد	منبرِ	الطويل	(كعب بن معدان)	٧٠/١
٣٠٩	إذا	الهجرِ	الطويل	الحطيئة	٣٨١/١
٦١٠	فذلك	فأجدرِ	الطويل	عروة بن الورد[١]	٦٤/٢
٦٧١	لعمرك	منقرِ	الطويل	الأسود بن يعفر[٢]	١٧٠/٢
٢٧٧	تعلم	المكرِ	الطويل	زياد بن سيار[٣]	٣٥٩/١
٨٣	وما	عمرِو	الطويل	حسان بن ثابت	١٣٤/١
١٣١	رأيتك	عمرِو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	١٨٤/١
٤٥٢	رأيتك	عمرِو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	٦١٦/١
٨٥٦	فلم	بمغمرِ	الطويل	(زهير بن مسعود)	٤١١/٢
٦٠٤	تزور	الدهرِ	الطويل	؟	٥٥/٢
٨٤٣	(لولا)	بالجارِ	البسيط	؟	٣٩٨/٢
٦٧٥	يا	نارِ	البسيط	سعد بن قرط[٤]	١٧٥/٢
٣٥١	نبئتهم	بالنارِ	البسيط	؟	٤١٧/١
٨٣٨	لا	أكوارِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣٩٣/٢
٣٤٨	جاء	قدرِ	البسيط	جرير	٤١٥/١
١٢٣	ما	كدرِ	البسيط	؟	١٧٥/١
٨٧٠	ما	كدرِ	البسيط	؟	٤٤٢/٢
٥٥	بالباعث	الدهاريرِ	البسيط	الفرزدق[٥]	١٠٦/١
٩٠٠	بالله	البشرِ	البسيط	عبد الله العرجي[٦]	٥١٥/٢
٤٢٦	تركنا	النسورِ	الوافر	؟	٥٦٣/١
	أبحنا	الصغيرِ	الوافر	؟	٥٦٣/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (حاتم الطائي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أوس بن حجر) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (زبان بن سيار) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : الأحوص .

(٥) وينسب أيضًا إلى : (أمية بن أبي الصلت) .

(٦) وينسب أيضًا إلى : (المجنون ، الكامل الثقفي ، ذو الرمة ، الحسين بن عبد الله) .

— ز —

— س —

ـــ ش ـــ

ـــ ص ـــ

ـــ ض ـــ

ـــ ظ ـــ

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة

— ع —

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٥٧	يا	الذراعْ	السريع	(السفاح بن بكير)	٦٢٦/١
٤٦٥	فقالت	تخدعا	الطويل	جميل بثينة[١]	٦٣٢/١
٨٠٥	فقالت	تخدعا	الطويل	جميل بثينة[١]	٣٥٩/٢
٨٠٩	فقالت	تخدعا	الطويل	جميل بثينة[١]	٣٦١/٢
٢٢١	سقاها	تقطعا	الطويل	أبو زيد الأسلمي	٢٨٥/١
٥٤٦	(يذكرن)	معا	الطويل	متمم بن نويرة	٧١٦/١
٥٤٤	فلما	معا	الطويل	(متمم بن نويرة)	٧١٥/١
٨٢٠	لقد	لأسمعا	الطويل	؟	٣٧١/٢
٧٨٠	فمهما	تمنعا	الطويل	(الكميت بن معروف)[٢]	٣٠٧/٢
٣١	ولها	جمعا	المديد	يزيد بن معاوية[٣]	٧٤/١
٧٦٥	لا	رفعَهْ	الخفيف	(الأضبط بن قريع)	٢٩٩/٢
٧٨١	لا	رفعَهْ	الخفيف	الأضبط بن قريع	٣١٢/٢
٨٢٨	يا	سمعا	البسيط	؟	٣٧٨/٢
٦٢٥	وزادني	منعا	البسيط	(الأحوص)[٤]	٩٢/٢
٥٨٢	أكفرًا	الرتاعا	الوافر	القطامي	٧/٢
٦٥٦	أنا	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	١٥٠/٢
٥٩	إن	مطيعا	الخفيف	؟	١٠٩/١
٢٦٣	تعزَّ	تتابعُ	الطويل	؟	٣٤٢/١
٨٨١	توهمت	سابعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٤٦٦/٢
٣٧٥	إذا	الأصابعُ	الطويل	الفرزدق	٤٦٦/١
٥٩٤	تباركت	باخعُ	الطويل	عبد الله بن رواحة	٢١/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (حسان بن ثابت) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : (عوف بن الخرع ، الكميت بن ثعلبة) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (الأحوص ، الأخطل ، أبو دهبل الجمحي) .
(٤) وينسب أيضًا إلى : (مجنون ليلى) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥٣٠	إذا	المدرعُ	الطويل	الفرزدق	٧٠١/١
٥٣٤	على	وازعُ	الطويل	النابغة الذبياني	٧٠٥/١
٧٩١	على	(وازعُ)	الطويل	(النابغة الذبياني)	٣٤٣/٢
٤٨٥	أتجزع	تدفعُ	الطويل	(زيد بن رزين)[١]	٦٥٤/١
٨٥٨	لئن	واسعُ	الطويل	(الكميت بن معروف)	٤١٤/٢
١٣٦	خليلي	أقاطعُ	الطويل	؟	١٩٢/١
٥٣١	وتبثت	شفيعُها	الطويل	قيس بن الملوح[٢]	٧٠٢/١
٨٦٨	(ونبثت)	شفيعُها	الطويل	قيس بن الملوح[٢]	٤٣٢/٢
٤٢٢	لأنهم	شافعُ	الطويل	حسان ﷺ	٥٤٩/١
٤٦٤	إذا	ينفعُ	الطويل	النابغة الذبياني[٣]	٦٣٢/١
٦٦٩	ولست	واقعُ	الطويل	(متمم بن نويرة)	١٦٨/٢
٦٧	تمل	مولعُ	الطويل	؟	١١٥/١
٤٢٩	تمل	مولعُ	الطويل	؟	٥٦٥/١
١٤٢	فإن	أجمعُ	الطويل	جميل بثينة	٢٠٧/١
١١٥	(فيا)	أطمعُ	الطويل	(مجنون ليلى)	١٦٨/١
٢١٦	ولو	يمنعوا	الطويل	؟	٢٨٣/١
٦٤٥	(عدمتك)	جميعُ	الطويل	(قيس بن ذريح)[٤]	١٣٦/٢
١٨٢	أبا	الضبعُ	البسيط	(العباس بن مرداس)	٢٥٧/١
٩٢	يا	صنعوا	البسيط	أبو دهبل الجمحي	١٤٨/١
	وليت	وسعوا	البسيط	أبو دهبل الجمحي	١٤٨/١
٤٢٠	(وخيل)	وجيعُ	الوافر	(عمرو بن معدي كرب)	٥٤٨/١
٣٨٦	بعكاظ	شعاعُهْ	م. الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	٤٨٤/١
٣٠٤	(فغبرت)	مستتبعُ	الكامل	(أبو ذؤيب الهذلي)	٣٧٦/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (رجل من بني محارب) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : الصمة القشيري ، ابن الدمينة ، (إبراهيم الصولي) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (النابغة الجعدي ، قيس بن الخطيم) .
(٤) وينسب أيضًا إلى : (قيس بن معاذ ، الضحاك بن عمارة ، جميل بثينة) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٤٤	فبكى	تصدعوا	الكامل	(أبو ذؤيب)[١]	٤١١/١
٥٧٧	سبقوا	مصرعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٧٤١/١
٥٧٦	أودى	تقلعُ	الكامل	أبو ذؤيب	٧٤٠/١
١٦٠	ليس	قنوعُ	الخفيف	؟	٢٣٦/١
٨١٠	أردت	بلقعِ	الطويل	؟	٣٦١/٢
٤٦	هجوت	تدعِ	البسيط	(زبان بن العلاء)	٨٧/١
١٥٧	أبيت	(الملسوعِ)	البسيط	الشريف الرضي	٢٣٤/١
٣٩٧	فصبرًا	بمستطاعِ	الوافر	قطري بن الفجاءة	٥٠١/١
٧١٦	أطوف	لكاعِ	الوافر	الحطيئة[٢]	٢٤١/٢
٦٧٤	قوم	سافعِ	الكامل	حميد بن ثور الهلالي[٣]	١٧٤/٢
٢٧٢	لا	الراقعِ	السريع	أنس بن العباس بن مرداس[٤]	٣٤٧/١
٦٤١	وقد	أمنعِ	المتقارب	عباس بن مرداس	١٢٩/٢

ـــ ف ـــ

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٢٧	(فإني)	إخافَهْ)	الوافر	؟	٦١٩/٢
١٥٠	فقالت	عارفُ	الطويل	منذر بن درهم الكلبي	٢٢٢/١
١٩١	وقالوا	عارفُ	الطويل	مزاحم العقيلي	٢٦٦/١
٤٩٧	ومن	(العواطفُ)	الطويل	؟	٦٦٤/١
٥٤٨	ومن	(العواطفُ)	الطويل	؟	٧١٩/١
١٨٧	بني	خزفُ	البسيط	؟	٢٦١/١
٥٦٨	تسقي	الرصفُ	البسيط	جرير	٧٣٥/١
	(ما	وصفُوا)	البسيط	(جرير)	٧٣٥/١
٥٢٠	فإلى	(تزحفُ)	الكامل	(بشر بن أبي خازم)	٦٨٨/١
٥١٨	الحافظو	(وكفُ)	المنسرح	(عمرو بن امرئ القيس)[٥]	٦٨٦/١
٩٤٨	تنفي	الصياريفِ	البسيط	الفرزدق	٦٩٧/٢
٢٩١	يا	تلهيفي	البسيط	أبو زبيد الطائي	٣٦٥/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (عبدة بن الطبيب) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو الغريب النضري) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (عمرو بن معدي كرب) .
(٤) وينسب أيضًا إلى : (أبو عامر جد العباس بن مرداس ، سلامان بن قضاعة) .
(٥) وينسب أيضًا إلى : (قيس بن الخطيم ، شريح بن عمران ، مالك بن عجلان) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥٨٨	أخا	أعقلا	الطويل	القلاخ بن حزن	٢/١٤
	(فإن	أطولا)	الطويل	القلاخ بن حزن	٢/١٤
٣٢٧	ألا	(العقلا)	الطويل	؟	١/٣٩٣
٥٧٨	ألا	العقلا	الطويل	؟	٢/٥
٦٢٨	دنوت	مضللا	الطويل	؟	٢/٩٧
٦١١	أقيم	أتحولا	الطويل	أوس بن حجر	٢/٦٦
٧٨٥	ذريني	بأخيلا	الطويل	حسان بن ثابت	٢/٣٢٥
٤١٠	(لا)	سربالا	البسيط	؟	١/٥٢٩
٥٦	بنصركم	(فشلا)	البسيط	؟	١/١٠٨
٣٥٠	ما	بطلا	البسيط	؟	١/٤١٧
٤٣٧	يا	الأملا	البسيط	رجل من طيئ	١/٥٨٨
٦٨٧	بكم	ضليلا	البسيط	؟	٢/١٩٩
٢٩٢	أراهم	الخزالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	١/٣٦٦
١٥١	يذيب	لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	١/٢٢٥
٤٣١	رأيت	فعالا	الوافر	الأخطل	١/٥٦٨
٨٨٥	سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٢/٤٨٠
٩٤	أبني	الأغلالا	الكامل	الفرزدق[١]	١/١٥٢
٦٨١	ورجا	لينالا	الكامل	جرير	٢/١٨٢
١٤٧	خالي	الأخوالا	الكامل	؟	١/٢١٧
٥١٥	الود	نوالا	الكامل	؟	١/٦٨٤
٦٧٣	كذبتك	خيالا	الكامل	الأخطل	٢/١٧٢
٧٧٤	(قالت)	قبيلا	الكامل	(امرؤ القيس)[٢]	٢/٣٠٣
١٨٣	أزمان	معيلا	الكامل	عبيد بن حصين الراعي	١/٢٥٨
٥٦٧	أنجب	نجلا	المنسرح	الأعشى	١/٧٣٥

(١) وينسب أيضًا إلى : (الأخطل) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (مقنع) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥١٠	أن	عذولا	الخفيف	؟	١/٦٧٩
٧٦٩	فوَربي	جميلا	الخفيف	؟	٢/٣٠١
٣٤٠	فلا	إبقالَها	المتقارب	عامر بن جؤين الطائي	١/٤٠٧
٢٥٤	بأنك	الثمالا	المتقارب	جنوب أخت عمرو ذي الكلب[1]	١/٣٣٠
٤	ألا	(زائلُ)	الطويل	لبيد	١/٢١
٤٢٨	ألا	(زائلُ)	الطويل	لبيد	١/٥٦٥
٤٣٠	(جوابًا	تسألُ)	الطويل	؟	١/٥٦٧
٥٤٧	جوابًا	تسألُ	الطويل	؟	١/٧١٨
٦٨٣	فما	قلائلُ	الطويل	النابغة الذبياني	٢/١٨٦
٣٥٩	فيا	نائلُهْ	الطويل	طرفة	١/٤٢٧
٥٧	فإن	الأوائلُ	الطويل	(لبيد)	١/١٠٨
٢٤٥	وما	الخالُ	الطويل	؟	١/٣٢٠
٩٥٨	تبين	طيالُها	الطويل	(أنيف بن زبان)[2]	٢/٧١٤
١٠٠	محا	قبلُ	الطويل	مجنون ليلى	١/١٥٤
٢٣٣	إذا	تقبلُ	الطويل	؟	١/٢٩٩
٢٧٨	فقلت	قاتلُهْ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١/٣٥٩
٢٠٣	وإن	أعجلُ	الطويل	عمرو بن براق الأزدي	١/٢٧٣
٣٤٧	وهل	النخلُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١/٤١٤
٣٥٥	فإن	العواذلُ	الطويل	(لبيد)	١/٤٢٤
١٣٩	(وهيهات	نواصلُهْ)	الطويل	جرير	١/١٩٨
٣٢٨	فهيهات	(نواصلُهْ)	الطويل	جرير	١/٣٩٤
٣٨٢	فهيهات	نواصلُهْ	الطويل	جرير	١/٤٨٠
٧٥٤	فهيهات	نواصلُهْ	الطويل	جرير	٢/٢٩٠
٤٧٨	(لنا)	أفضلُ	الطويل	(جرير)	١/٦٤٥

(١) وينسب أيضًا إلى : (كعب بن زهير ، جنوب بنت عجلان ، عمرة بنت عجلان) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أثال بن عبدة بن الطبيب) .

(١) وينسب أيضًا إلى : (جرير) .

(١) وينسب أيضًا إلى : (أمية بن أبي الصلت) .

(١) وينسب أيضًا إلى : (الحسن بن مطير ، ابن الدمينة ، المجنون) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو قيس بن رفاعة) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (عمرو بن أحمر ، الحكم بن عبدل) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (الأقرع بن معاذ) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٨٧٩	وثلاثة	عيالِي	الوافر	(الحطيئة)	٤٦٢/٢
٨٦٥	ولو	الليالِي	الوافر	؟	٤٢٤/٢
٢٢٤	أبني	فاعجلِ	الكامل	عبد قيس بن خفاف[1]	٢٨٨/١
٥١١	فأتت	الهوجلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	٦٨٠/١
٤٠١	ما	المحملِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	٥٠٨/١
٧٢٩	كلما	لمالِ	الرمل	(مرة بن الرواغ)	٢٥٢/٢
٤٨	فاليوم	واغلِ	السريع	امرؤ القيس	٨٨/١
٢٥٥	علموا	سؤلِ	الخفيف	؟	٣٣٢/١
٨٠٣	لن	الجبالِ	الخفيف	(الأعشى)	٣٥٨/٢
٧٤٣	ليس	(مالِ)	الخفيف	(عبيد بن الأبرص)	٢٦٧/٢
١٩٨	لات	الأهوالِ	الخفيف	الأعشى	٢٧٠/١
٥٠٧	رسم	جللِهْ	الخفيف	جميل بثينة	٦٧٠/١
٦٣٨	ويأوي	السعالِي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ الهذلي[2]	١٢٥/٢

— م —

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٢٠	حب	لمامْ	المديد	الطرماح	٨٧/٢
٢١٠	من	العظامْ	السريع	حسان ﷺ	٢٧٩/١
٨٥١	ومن	نادمًا	الطويل	؟	٤٠٧/٢
٦٠٧	(وقال)	المقدمًا	الطويل	(العباس بن مرداس)	٦٢/٢
٦٠٨	جزى	أكرمًا	الطويل	علي ﷺ	٦٣/٢
٨٥٢	ومن	هضمًا	الطويل	؟	٤٠٩/٢
٨٣٢	ولولا	علقمًا	الطويل	الحصين بن الحمام المري	٣٨٨/٢
٦٨٩	أقول	مسلمًا	الطويل	؟	٢٠١/٢
٧٧٦	قليلا	مغنمًا	الطويل	حاتم الطائي	٣٠٤/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (عبد الله بن خفاف) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو أمية ، الهذلي) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٥٠	عهدتك	متيمًا	الطويل	؟	٦١٢/١
٣٦٨	إن	نامًا	البسيط	(أبو مكعت)	٤٤٤/١
٥٩٥	ما	حرمًا	البسيط	؟	٢١/٢
٣١٢	أبعد	محتومًا	البسيط	؟	٣٨٣/١
٨٨٦	أتوا	ظلامًا	الوافر	شمر بن الحارث الضبي[1]	٤٨٢/٢
٧٤٢	ألا	أمامًا	الوافر	جرير	٢٦٧/٢
٨٢٣	وكنت	تستقيمًا	الوافر	زياد الأعجم	٣٧٢/٢
١٧٨	لا	مظلومًا	الكامل	(حميد بن ثور)[2]	٢٥٤/١
٨٦٢	لا	عديمًا	الكامل	؟	٤١٩/٢
١٢٨	(ذاك)	وامسلمَهْ	المنسرح	(بجير بن عنمة)	١٨٠/١
٢٥٩	لا	ألَمَّا	الخفيف	؟	٣٣٥/١
٦٥٠	إن	ضيمًا	الخفيف	؟	١٤٤/٢
٦٢٧	إذا	ألائمُ	الطويل	الفرزدق	٩٦/٢
٧٧٣	فليتك	هائمُ	الطويل	؟	٣٠٢/٢
٦٩٤	إذا	غرامُ	الطويل	ذو الرمة	٢٠٩/٢
٣٥٢	فلم	وشامُها	الطويل	(ذو الرمة)	٤١٧/١
٣٤٦	تزودت	كلامُها	الطويل	مجنون بني عامر	٤١٤/١
٩٦١	ألا	كلامُها	الطويل	أبو النجم الكلابي[3]	٧٢٣/٢
٦٩٥	(وحق)	عاتمُ	الطويل	(الأعشى)	٢٠٩/٢
٥٠٠	وننصر	جارمُ	الطويل	عمرو بن البراقة	٦٦٦/١
٨٣٩	إذا	الجراضمُ	الطويل	الفرزدق[4]	٣٩٤/٢
١٢٧	وإن	علقمُ	الطويل	رجل من همدان	١٧٧/١
٨١٣	فأقسم	مظلمُ	الطويل	(المسيب بن علس)	٣٦٤/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : تأبط شرًّا ، (جذع بن سنان ، سمير الضبي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (ليلى الأخيلية) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (ذو الرمة) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : الوليد بن عقبة .

(١) وينسب أيضًا إلى : (الحزين الكناني) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (زياد بن منقذ) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (ابن حبناء) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (بدر بن سعيد أخي زياد ، المرار) .

(١) وينسب أيضًا إلى : العرجي ، (أبو دهبل الجمحي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (المتوكل الليثي ، الأخطل ، المتوكل الكناني ، الطرماح ، السابق البربري ، حسان ﷺ) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٠٨	وأبقي	الضراغمِ	الطويل	؟	٥٣٥/٢
١٨٥	فإن	ضيغمِ	الطويل	الخنجر بن صخر الأسدي	٢٦٠/١
٤٧٢	وإنا	(الفمِ)	الطويل	(أبو حية النميري)	٦٤١/١
٢٥٧	ويومًا	السلمِ	الطويل	باعث اليشكري[1]	٣٣٣/١
٨١٢	ويومًا	السلمِ	الطويل	باعث اليشكري	٣٦٤/٢
٦٧٢	فليت	جهنمِ	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	١٧٢/٢
٨٩٤	فهم	قديمِ	الطويل	؟	٥٠٤/٢
١٣٢	أيا	نسيمِها	الطويل	(مجنون ليلى)	١٨٦/١
٥٣٥	لأجتذبن	حليمِ	الطويل	؟	٧٠٦/١
٥١٧	ليس	رحمِ	البسيط	؟	٦٨٥/١
١٢١	من	الكرمِ	البسيط	؟	١٧٣/١
١٦٧	لا	الهرمِ	البسيط	؟	٢٤٣/١
٣٨١	(قد)	تشمِ	البسيط	(ساعدة بن جؤية)	٤٧٩/١
٧٧٢	هلا	سلمِ	البسيط	؟	٣٠٢/٢
٧٧٠	يا	شيمِي	البسيط	؟	٣٠٢/٢
٧٩٤	إذا	حذامِ	الوافر	لجيم بن صعب[2]	٣٤٧/٢
١٧٦	فكيف	كرامِ	الوافر	الفرزدق	٢٥٢/١
٤٥٨	تخيره	تمامِي	الوافر	أبو بكر بن الأسود	٦٢٦/١
٦١٨	تخيره	تمامِي	الوافر	أبو بكر بن الأسود	٨٠/٢
٤٩٣	فلقد	أمامِي	الكامل	قطري الخارجي	٦٦٠/١
٤٣٦	لا	لحمامِ	الكامل	قطري بن الفجاءة[3]	٥٨٧/١
٨٨	ذمّ	الأيامِ	الكامل	جرير	١٤٣/١
٥٩٢	الشاتمي	دمِي	الكامل	عنترة	١٧/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : علباء بن أرقم ، أرقم بن علباء ، (زيد بن أرقم ، كعب بن أرقم ، راشد بن شهاب اليشكري ، ابن أصرم اليشكري) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (وسيم بن طارق) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : الطرماح .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٤٩	ولقد	أقدمِ	الكامل	عنترة	٢/٢٨٤
٣٠٧	لقد	المكرمِ	الكامل	عنترة	١/٣٧٩
٢٣٢	لولا	القاسمِ	الكامل	عدي بن الرقاع	١/٢٩٩
٤٥١	علقتها	بمزعمِ	الكامل	عنترة	١/٦١٣
٨٤٢	احفظ	لَمِ	الكامل	إبراهيم الهرمي	٢/٣٩٧
٧٣٢	يا	(اسلمِي)	الكامل	(عنترة)	٢/٢٥٣
٢٨٩	ما	الألَمِ	المنسرح	؟	١/٣٦٣
٦٦١	كيف	الكريمِ	الخفيف	؟	٢/١٥٩

ـ ن ـ

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥	أقلي	أصابنْ	الوافر	جرير	١/٢٧
٨٢٧	ربّ	سننْ	الرمل	؟	٢/٣٧٨
٦٤٤	فداك	همدانْ	الهزج	امرأة من العرب	٢/١٣٥
	وكل	عدنانْ	الهزج	امرأة من العرب	٢/١٣٥
٣١٧	وأنبئت	اليمنْ	المتقارب	الأعشى[1]	١/٣٨٧
١٣٧	أقاطن	قطنًا	الطويل	؟	١/١٩٣
٣٨٥	ما	شيبانًا	البسيط	؟	١/٤٨٢
٧٨٦	(قوم)	وحدانًا	البسيط	(قريط العنبري)	٢/٣٢٦
٥١٢	يا	حرمانًا	البسيط	جرير	١/٦٨١
٤٣٥	نجيت	مشحونًا	البسيط	؟	١/٥٨٥
٦٢	لا	مأمونًا	البسيط	؟	١/١١١
٤١٥	إذا	العيونًا	الوافر	(الراعي النميري)	١/٥٣٥
٩١٣	مشعشعة	سخينًا	الوافر	عمرو بن كلثوم[2]	٢/٥٤١
٦٨٠	ذعرتم	الظافرينًا	الوافر	؟	٢/١٨١
٢٩٧	شجاك	(العاذلينًا)	الوافر	؟	١/٣٧٠

(١) وينسب أيضًا إلى : (ابن خروف) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : (التغلبي) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣١٣	أجهالاً	متجاهلينَا	الوافر	الكميت[١]	٣٨٤/١
٩٥٥	(تهددنا)	مقتوينَا	الوافر	(عمرو بن كلثوم)	٧١١/٢
٣١٠	أما	تجمعنَا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة	٣٨١/١
٦١٦	ولقد	دينَا	الكامل	أبو طالب	٧٩/٢
١١٩	نحن	إلينَا	م.الكامل	(عبيد بن الأبرص)	١٧١/١
٢١	لتقم	المسلمينَا	الخفيف	؟	٥١/١
٨٤٠	لتقم	المسلمينَا	الخفيف	؟	٣٩٥/٢
١١٠	ألا	الحزينَا	المتقارب	أمية بن أبي الصلت[٢]	١٦٤/١
٦١	لئن	يقينَا	المتقارب	؟	١١١/١
٢٤١	فوالله	يكونُ	الطويل	(ذو القرنين)[٣]	٣١٦/١
١٤٠	قومي	قحطانُ	البسيط	؟	٢٠٠/١
٣٢	وكان	بنينُ	الوافر	أحد أولاد علي[٤] ﷺ	٧٥/١
٧٠٤	عباس	عدنانُ	الكامل	؟	٢٢٦/٢
٣٦٠	ألم	دونُها	الكامل	(موسى بن جابر)	٤٢٧/١
٩٦٩	قد	معيونُ	الكامل	العباس بن مرداس	٧٥٠/٢
٤٢٥	ولم	دانُوا	الهزج	شهل بن سنان[٥]	٥٦٠/١
٢٦٥	(فلما)	عريانُ	الهزج	الحماسي[٥]	٣٤٣/١
٢٦٤	يحشر	شؤونُ	الخفيف	؟	٣٤٢/١
١٦٢	صاح	مبينُ	الخفيف	؟	٢٣٦/١
٧٨٧	وخيل	وحدانُها	المتقارب	؟	٣٢٧/٢
٩٠١	وحملت	يدانِ	الطويل	أعرابي من بني عذرة[٦]	٥١٥/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (ابن أبي ربيعة) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : أمية بن أبي عائذ الهذلي .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (أبو المطاع بن حمدان ، الأفوه الأودي) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (سعيد بن قيس الهمداني) .

(٥) وينسب أيضًا إلى : (الفند الزماني) .

(٦) وينسب أيضًا إلى : (عروة بن حزام) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩١٠	(سريت)	بأرسانِ	الطويل	(امرؤ القيس)	٥٣٩/٢
٢٤٨	خليلي	دنفانِ	الطويل	؟	٣٢٣/١
٤٨٩	قفا	أزمانِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٥٧/١
١٣٤	علا	يمانِ	الطويل	(رجل من طيئ)	١٨٦/١
٤٩١	ألا	أبوانِ	الطويل	رجل من أزد السراة[1]	٦٥٨/١
	وذي	لزمانِ	الطويل	رجل من أزد السراة[1]	٦٥٨/١
	ويكمل	ثمانِ	الطويل	رجل من أزد السراة[1]	٦٥٨/١
٢٧	ألا	(الملوانِ)	الطويل	(ابن مقبل)	٦٦/١
٩١٩	ألا	الملوانِ	الطويل	(ابن مقبل)	٥٩٣/٢
٩٦٢	ألا	الملوانِ	الطويل	(ابن مقبل)	٧٢٦/٢
١٥٣	تمنوا	يلتقيانِ	الطويل	الفرزدق	٢٢٨/١
٦٩٠	إلى	يلتقيانِ	الطويل	الفرزدق	٢٠١/٢
٢٥٢	أنا	المعادنِ	الطويل	الطرماح	٣٢٧/١
٧٥	أيها	مني	المديد	؟	١٢٠/١
٢٦١	أشاء	شاني	البسيط	؟	٣٣٩/١
٨٥٠	من	مثلانِ	البسيط	عبد الرحمن بن حسان[2]	٤٠٦/٢
٦٣	أخي	الإحنِ	البسيط	؟	١١١/١
١٤٣	لولا	للظعنِ	البسيط	؟	٢١١/١
٥١٦	إن	بغني	البسيط	؟	٦٨٤/١
٤٨٣	لاه	فتخزوني	البسيط	ذو الأصبع العدواني[3]	٦٥٣/١
٣١٩	وما	تعوديني	البسيط	رجل من بني كلاب	٣٨٧/١
١٤٨	عندي	يبريني	البسيط	؟	٢٨١/١
٧٠٧	ولست	لَوَ انِّي	الوافر	؟	٢٣٣/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (عمرو الجني) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (كعب بن مالك ، حسان بن ثابت ﷺ) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (كعب الغنوي) .

(١) وينسب أيضًا إلى : الحطيئة ، ربيعة بن حشم ، دثار بن شيبان النمري ، (الفرزدق) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : سحيم بن وثيل .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (شمر بن عمرو الحنفي ، عميرة بن جابر الحنفي) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، (أبو دهبل الجمحي) .

الشاهد	المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
		ـ هـ ـ			
٤٧٦	(أحجاج)	مناهَا	الطويل	(ليلى الأخيلية)	٦٤٤/١
٤٨٠	إذا	رضاهَا	الوافر	القحيف العامري[١]	٦٥١/١
٤٤٣	عهدت	هواهَا	الوافر	؟	٦٠٢/١
٦٦٨	ألقى	ألقاهَا	الكامل	أبو مروان النحوي[٢]	١٦٦/٢
٢٩٦	وإن	غناهُما	الطويل	أبو أسيدة الدبيري	٣٦٩/١
	هما	غنماهُما	الطويل	أبو أسيدة الدبيري	٣٦٩/١
		ـ و ـ			
٩٣٤	إذا	هوَهْ	المتقارب	حسان بن ثابت	٦٣٥/٢
٤١١	جمعت	بمرعوِي	الطويل	(يزيد بن الحكم)	٥٣٢/١
٦٦٠	جمعت	بمرعوِي	الطويل	(يزيد بن الحكم)	١٥٨/٢
		ـ ي ـ			
٢٠١	أليس	يديْه	المتقارب	(محمود الوراق)[٣]	٢٧٢/١
٩٥٣	(فما)	المنائيَا	الطويل	(عبيدة بن الحارث)	٧٠٣/٢
١٩٣	(وحلت)	متراخيًا	الطويل	النابغة	٢٦٧
٨٥٧	لئن	باديًا	الطويل	(امرأة من عقيل)	٤٤/٢
	وأركب	شماليًا	الطويل	(امرأة من عقيل)	٤٤/٢
٩٦٠	ولقد	عاديًا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٧٢١/٢
٧٦٢	(دعاهن)	الصواديًا	الطويل	(عويف القوافي)	٢٩٨/٢
٧٨٤	كأن	بازيًا	الطويل	القطامي[٤]	٣٢٥/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (القحيف العقيلي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (المتلمس ، ابن مروان النحوي) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (محمد بن حازم الباهلي) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (جعفر بن علبة الحارثي) .

— ى —

(١) وينسب أيضًا إلى : (عبد الله بن معاوية بن جعفر ، المغيرة بن حبناء التيمي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (كثزة أم شملة) .

أجزاء الأبيات الشواهد

رقم الشاهد	الجزء	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٥٧	إذا أحد لَم يعنه شـأن طـارقٍ	الطويل	؟	٤٢٥/١
٧٦٤	ووقعت في عدس كأنّي لَم أزلْ	الكامل	؟	٢٩٨/٢
٩٦٨	وكأنّها تفـاحةٌ مطيـوبة	الكامل	(الكميت بن زيد)	٧٤٩/٢

فهرس الأشعار غير الشواهد

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
قوم	الذنَبا	البسيط	الحطيئة	١٣٢/١
خليلي	المعذبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٤/١
ولكنهم	البغتُ	الطويل	(يزيد بن ضبة الثقفي)	٥٨١/١
وإياك	لتفصدَا	الطويل	الأعشى	٣١٢/٢
وذا	فاعبدَا	الطويل	الأعشى	٣١٢/٢
فحسبوه	يزدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣١٨/١
فكملت	العددِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣١٨/١
واحكم	الثمدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣١٧/١
يا	الأسدِ	المنسرح	(الفرزدق)	١٠٧/١
عليك	تصدرَا	الطويل	الأمين المحلي	٩٩/٢
فصرح	سترُ	الطويل	ابن هانئ	٩٧/١
لا	دوارِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣٩٣/٢
خلف	أكوارِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣٩٣/٢
مدحت	(تتزعزعَا)	الطويل	أبو زيد الأسلمي	٢٨٦/١
أتجعل	الأقرعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	١٢٩/٢
وقد	أمنعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	١٣٠/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : جرير .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (ذو الرمة) .

فهرس شواهد الأرجاز

رقم الشاهد الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٣٦ـ لَقَــدْ خَشِــيْتُ أَنْ أَرَى جِدَبَّــا مِثْــلَ الْحَرِيْــقِ وَافَــقَ القِصَبَّــا	رؤبة[١]	٦٣٧،٦٢٥/٢
٣٦٢ـ وَإِنَّمَــا يُرْضِــي الْمُنِيــبُ رَبَّــهُ ما دَامَ مَعنيًّــا بِذِكْــرٍ قَلْبَــهُ	؟	٤٢٩/١
٩٠٢ـ يَا عَمْرُو يَــا بْــنَ الأَكْرَمِيْــنَ نَسْبَا	؟	٥١٦/٢
١٤٦ـ أُمُّ الْحُلَيْــسِ لَعَجُــوزٌ شَــهْرَبَهْ تَرْضَى مِــنَ اللَّحْــمِ بعَظْــمِ الرَّقَبَــهْ	رؤبة	٣٢٤،٢١٦/١
٧٠٠ـ جَارِيَــةٌ مِــنْ قَيْــسِ بْــنِ ثَعْلَبَــهْ تَزَوَّجَــتْ شَــيْخًا غَلِيْــظَ الرَّقَبَــهْ	(الأغلب العجلي)	٢١٩/٢
٩٠٤ـ لِكُــلِّ دَهْــرٍ قَــدْ لَبِسْــتُ أَثْوُبَــا حَتَّى اكْتَسَى الــرَّأْسُ قِنَاعًــا أَشْيَبَا	حميد بن ثور[٢]	٥٢٢/٢
٧٥٠ـ وَا بــأَبِي أَنْــتِ وَفُــوكِ الأَشْــنَبُ كَأَنَّمَــا ذُرَّ عَلَيْــهِ الزَّرْنَــبُ أَوْ زَنْجَبِيــلٌ وَهْــوَ عِنْــدِي أَطْيَــبُ	(راجز من بني تميم)	٢٨٤/٢
٩٣٩ـأُمَّــهَتِي خِنْــدِفُ وَإِلْيَــاسُ أَبِــي	(قصي بن كلاب)	٦٧٧/٢
٥٧٠ـ مَا إِنْ وَجَدْنَــا لِلْــهَوَى مِــنْ طِــبٍّ وَلاَ عَلِمْنَــا قَــهْرَ وَجْــدٌ صَــبٌّ	؟	٧٣٦/١
٢٥٦ـ كَأَنَّ وَرِيْدَيْــهِ رِشَــاءُ خُلْــبِ	رؤبة	٣٣٣/١

ـ ت ـ

رقم الشاهد الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٣١ـ وَاللهُ أَنْجَــاكَ بِكَفَّــيْ مُسْــلِمَتْ مِنْ بَعْلِمَــا وَبَعْلِمَــا وَبَعْلِمَــتْ	أبو النجم	٦٣١/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : ربيعة بن صبح .
(٢) وينسب أيضًا إلى : معروف بن عبد الرحمن .

— ج —

(١) وينسب أيضًا إلى : (سالم بن دارة) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
	— ح —		
٩٩	نَحن اللَّذُون صَبَّحُوا الصَّباحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا	(رؤبة)[1]	١٥٣/١
٨٢٥	يَا نَاقُ سِيْرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا	أبو النجم العجلي	٣٧٦/٢
	— د —		
٦٩٨	يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ	رؤبة[2]	٢١٧/٢
٤١٤	عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا	؟	٥٣٥/١
٨٢١	كَانَ جَزَائِي بَالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا	(العجاج)	٣٧١/٢
١٤	أرَيْتَ إنْ جَاءتْ بِه أملودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودَا أقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودَا	رؤبة	٣٥/١
٣٣٠	مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيْدَا	الزباء[3]	٣٩٧/١
٣٦٣	لَمْ يُعْنَ بِالعَلَيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى	رؤبة	٤٣٠/١
٨٠	نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَنِي يَزِيْدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ	رؤبة	١٢٧/١، ١٢٩، ٣٣٨/٢
٧٧	قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي	حميد الأرقط	١٢٢/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (ليلى الأخيلية ، أبو حرب الأعلم ، العقيلي) .
(٢) وينسب أيضًا إلى : رجل من بني الحرماز ، (الكذاب الحرمازي) .
(٣) وينسب أيضًا إلى : (الخنساء) .

(١) وينسب أيضًا إلى : فدكي بن أعبد المنقري ، بعض السعديين ، (فدكي بن عبد الله) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (عبد الله بن كيسبة) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (العجاج) .

ــ س ــ

(١) وينسب أيضًا إلى : (العجاج) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (رؤبة) .

(١) وينسب أيضًا إلى : (العجاج) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٨٤٩	يا أقرع بن حابس يا أقرعُ / إنَّكَ إن يُصْرَع أخُوكَ تُصْرَعُ	(جرير البجلي)[1]	٤٠٣/٢
٨٨٧	أَرْمِيْ عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ / وَهْيَ ثَلاَثُ أذْرُعٍ وأصْبَعُ	حميد الأرقط	٤٨٨/٢
٧١٣	يَا بْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي واهْجَعِي / وَانْمِي كَمَا يَنْمَى خِضَابُ الأَشْجَعِي	أبو النجم العجلي	٢٣٨/٢

ــ ف ــ

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٢٢	خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفَا	العجاج	٥٨/١
٢٤٣	إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا / يَدَا أبِي العبَّاسِ والصُّيُوفَا	رؤبة[2]	٣٢٠/١

ــ ق ــ

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٢١	يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الفَلَيقَهْ / هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَهْ	(ابن قنان)	٢٤٥/٢
٧٦٣	إذ لِمَّتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقِ	(رؤبة)	٢٩٨/٢
١٠٨	جَمَعْتُهَا مِنْ أيْنُقٍ مَوَارِقِ / ذَواتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ	رؤبة	١٦٢/١
٤٥	إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ / ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ	(رؤبة)	٨٧/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (عمرو بن خثارم العجلي ، عمرو البجلي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (العجاج) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
	ـ ك ـ		
٢٣٠ـ	يَا أبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا	(رؤبة)[١]	٢٣٥/٢،٢٩٧/١
٥٢٢ـ	وَكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلَهي وَحْدَكَا لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إلهي قَبْلَكَا	عبد الله القرشي	٦٩٣/١
٢٠ ـ	والله أسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا آثَرَكَ اللهُ بِهِ إيْثَارَكَا	(ابن خالد القناني)	٤٩/١
٧٥٥ـ	يَا أيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إنِّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُوْنَكَا	جارية من بني مازن	٢٩١/٢
٣٦٧ـ	حُوْكَتْ عَلَى نِيْرَيْنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوكَ وَلاَ تُشَاكُ	؟	٤٣٨/١
٦٩ ـ	أبيتُ أسْرِي وَتَبِيْتِي تَدْلُكِي	؟	١١٧/١
	ـ ل ـ		
٤٨١ـ	إنَّ الكَرِيمَ وَأبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ	؟	٦٥١/١
٢٩٤ـ	وَلَعِبَت طَيرٌ بِهِم أبَابِيلْ فَصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ	رؤبة[٢]	٣٦٧،٣٦١/٢،٦٥٥/١
٤٦٨ـ	فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلاَ	رؤبة[١]	٦٣٤/١
٩٣٥ـ	يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيْ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ	أبو ثروان	٦٣٦/٢

---
(١) وينسب أيضًا إلى : (العجاج) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (حميد الأرقط) .

رقم الشاهد الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٢٣ـ مَا لَـكَ مِـنْ شِـيْخِكَ إلاَّ عَمَلُـهْ إلاَّ رَسِـيمُهُ و إلاَّ رَمَلُـهْ	؟	١/٥٥٢
١٧٤ـ أنـتَ تَكـونُ مـاجِدٌ نَبيـلُ إذا تَـهُبُّ شَـمْأَلٌ بَلِيْـلُ	أم عقيل بن أبي طالب	١/٢٥١
٦٩٧ـ يَا زَيْـدَ زَيْـدَ اليَعْمَـلاَتِ الذبـلِ تطـاول الليـل عليـك فـانزل	(عبد الله بن رواحة)	٢/٢١٧
٧١٤ـ تَضِـلُّ مِنْـهُ إبِلِـي بالْـهَوْجَلِ في لَجَّةٍ أمْسِـكْ فُلاَنًـا عَـنْ فُـلِ	أبو النجم العجلي	٢/٢٤٠
٨٧١ـ كَأَنَّ خُصْيَيْـهِ مِـنَ التَّدَلْـدُلِ ظَرْفُ عَجُـوزٍ فِيـهِ ثِنْتَـا حَنْظَـلِ	جندل بن المثنى[1]	٢/٤٤٧ ، ٤٥٠
٩٧٣ـ الْحَمْـدُ لِلّـهِ العَلِـيِّ الأَجْلَـلِ الوَاسِعِ الفَضْلِ الوَهُوْبِ الْمُجْزِلِ	أبو النجم العجلي	٢/٧٦٦
٦٢٩ـ تَرَوَّحِـي أجْـدَرَ أنْ تَقِيْلِـي غَدًا بِـجَنْبَيْ بَـارِدٍ ظَلِيـلِ	أحيحة بن الجلاح	٢/٩٨

ـ م ـ

رقم الشاهد الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٢٥ ـ بِـأَبِـهِ اقْتَدَى عَـدِيٌّ فِـي الكَـرَمْ ومَـنْ يُشَابِـهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ	رؤبة	١/٦٢
٥٦٢ـ علقـت آمـالي فعمـت النِّعَـمْ بمثـل أو أنفـع مـن وَبْـل الدِّيَـمْ	؟	١/٧٣١
٩٧٠ـ فَإِنَّـهُ أهْـلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَـا	أبو حيان الفقعسي	٢/٧٥١
٧٨٨ـ لَوْلاَ الإلَـهُ مَـا سَـكَنَّا خَضَّمَـا	؟	٢/٣٣٥

(١) وينسب أيضًا إلى : (خطام المجاشعي ، جندل بن المثنى ، سلمى الهذلية ، الشماء الهذلية) .

رقم الشاهد الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٠٣ـ إنِّــي إذَا مَــا حَــدَثٌ أَلَمَّــا أَقُــولُ يَــا اللَّــهُمَّ يَــا اللَّــهُمَّا	أبو خراش الهذلي[(١)]	٢٢٤/٢ ، ٢٣٥
٧٧٧ـ يَحْسَـبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَـمْ يَعْلَمَـا شَيْخًـا عَلَـى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَـا	(العجاج)[(٢)]	٣٠٥/٢
٢٤ ــ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُـهْ	رؤبة	٦٠/١ ، ٧٤٢/٢
٣٧٠ـ يا ربَّ موسَى أظْلَمِـي وأظْلَمُـهْ فاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًـا لا يَرْحَمُـهْ	؟	٤٤٦/١
٩٥ ــ هُمَا اللَّتَــا لَــوْ وَلَــدَتْ تَمِيْـمُ لَقِيْــلَ فَخْــرٌ لَــهُمْ صَمِيْــمُ	الأخطل	١٥٢/١
٩٦٧ـ يَا هَــالُ ذاتُ الْمَنْطِـقِ التَّمْتَـامِ وَكَفُّــكِ الْمُخَضَّــبِ البَنَــامِ	رؤبة	٧٤٣/٢
٥٧٣ـ كَأَنَّ يــرْذَوْنَ أَبَــا عِصَــامِ زيــدٍ حِمَــارٌ دُقَّ بِاللِّجَــامِ	؟	٧٣٨/١
٦٣٩ـ لَو قُلْتَ مَـا فِـي قَوْمِـهَا لَـمْ تِيْثَـمِ يَفْضُلُــهَا فِـي حَسَــبٍ وَمِيْسَــمِ	أبو الأسود الحماني[(٣)]	١٢٨/٢
٤٩٢ـ بيــضٌ ثــلاثٌ كَنِعــاجٍ جَــمٌّ يَضْحَكْـنَ عـن كَـالْبَرَدِ الْمُنْـهَمِّ	العجاج	٦٥٩/١
٧٣٧ـ أوَالِفًــا مَكَّـةَ مِــنْ وُرْقِ الْحَمِـي	العجاج	٢٦٥/٢
٣٤٣ـ مَا بَرِئَــتْ مِــنْ رِيبَــةٍ وَذَمِّ فِي حَرْبِنَــا إلاَّ بَنَــاتُ العَــمِّ	؟	٤٠٩/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (أمية بن أبي الصلت) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو حيان الفقعسي ، مساور العبسي ، الدبيري ، عبد بني عبس) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (حكيم بن معية ، حميد الأرقط) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٨٥ـ	أوْعَدَنِـي بالسِّـجْنِ وَالأَدَاهِـمِ / رِجْلِي فَرِجْلِي شَـثْنَةُ الْمَنَاسِمِ	(العديل بن الفرخ)	١٩٨/٢

ـ ن ـ

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٨٠ـ	حتَّـى تَرَاهَـا فَكَـأَنَّ وَكَـأَنْ / أعْنَاقَـهَا مشـددات بقـرنْ	خطام المجاشعي[1]	٤٧٨/١، ١٤٥/٢
١٨٤ـ	قالَتْ بَناتُ العَـمِّ يـا سلمى وإنْ / كَانَ فَقِـيرًا مُعْلِمًـا قـالَتْ وإنْ	رؤبة	٢٥٩/١
٨ ـ	مِنْ طَلَـلٍ كـالأتْحَمِيِّ أنْـهَجَنْ	العجاج[2]	٢٩/١
٧ ـ	وقاتِم الأعماق خـاوي الْمختـرقَنْ	رؤبة	٢٩/١
٩ ـ	قالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَـلْمَى وَانِـنْ / كانَ فَقِـيْرًا مُعْدَمًـا قَـالَتْ وَانِـنْ	رؤبة	٣٠/١
٥٥٤ـ	لاَ يَحْمِـلُ الفَـارسَ إلاَّ الْمَلْبُـونْ / الْمَحْـض مِـن أمامِـهِ وَمِـنْ دُونْ	؟	٧٢٨/١
٢٦٧ـ	أثُـورَ مَـا أصِيدكُـم أم ثَوْرَيـنْ	؟	٣٤٤/١
٥٨٥ـ	قَدْ كُنْـتُ دَايَنْـتُ بـها حَسَّـانا / مَخَافَـةَ الإفـلاسِ واللَّيَّانـا	زياد العنبري[3]	١٠/٢
٣٨ ـ	أعْـرِفُ مِنْـهَا الْجِيْـدَ وَالْعَيْنَانَـا / ومنخَرَيْـن أشْـبَهَا ظَبْيَانَـا	(رؤبة)	٧٩/١
٦٢٣ـ	فَحَبَّـذَا ربًّـا وَحَـبَّ دِينَـا	عبد الله بن رواحة	٨٩/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : الأغلب العجلي.

(٢) وينسب أيضًا إلى : (رؤبة) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : رؤبة ، زياد العنتري .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٣١٥ـ	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا هذا لعمرُ اللهِ إسرائينا	؟	٣٨٥/١
٦٠٩ـ	أَعْزِزْ بنَا واكْتَفِ إنْ دُعِينَا يَوْمًا إلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا	؟	٦٣/٢
٧٦٦ـ	فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا	(عبد الله بن رواحة)[1]	٣٠٠/٢
٣٦ ـ	يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ فَالنَّوْمُ لاَ تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ	(رؤبة)	٧٨/١
٨٧٧ ـ	لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ	؟	٤٥٩/٢
٥٢٧ـ	إنَّكَ لَو دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوراءُ ذاتُ مُتْرَعٍ بَيُّونِ لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي	؟	٦٩٧/١
٣٧٤ـ	قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِيني أدفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِيني	؟	٤٦٥/١

ـ هـ ـ

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٢٦ ـ	إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا	أبو النجم[2]	٦٣/١
٤١٤ـ	حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا	؟	٥٣٥/١
٧٥١ـ	وَاهًا لِسَلْمَى وَاهًا وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا	أبو النجم العجلي[3]	٢٨٥/٢
٥٠٦ـ	بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ	العجاج[2]	٦٧٠/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (عامر بن الأكوع).
(٢) وينسب أيضًا إلى : رؤبة.
(٣) وينسب أيضًا إلى : (رؤبة).

(١) وينسب أيضًا إلى : (ذو الرمة) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (النابغة الذبياني) .

فهرس الأعلام

— ء —

— ج —

ابن طلحة

محمد بن طلحة ، أبو بكر الإشبيلي ، كان من تلاميذ ابن ملكون ، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة . توفي سنة ٦١٨ هـ . (بغية الوعاة ١٢١/١) : ٤٣٤/١ . ٤٩٢ . ٦/٢ .

أبو طلحة

صحابي جليل ، كان حسن الرمي ، وكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر إلى مواقع نبله ، فكان يقول : « يا نبي الله بأبي أنت وأمي لا تشرف فيصيبك سهم من سهام القوم ».(صحيح البخاري ١٣٦٨/٣) : ٣٨٤/٢ .

أبو الطمحان القيني

حنظلة بن الشرقي ، أحد بني القين ، شاعر وفارس معمر ، عاش في الجاهلية ، أدرك الإسلام وأسلم ولم ير النبي ﷺ . توفي نحو سنة ٣٠ هـ .(الأعلام ٢٨٦/٢) : ٥١٧/١ ح .

الطوال

محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال ، نحوي من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، وعُرف بحذقه في إلقاء العربية . توفي سنة ٢٤٣ هـ . (بغية الوعاة ٥٠/١) : ٣٠٦/١ ، ٣٠٧ ، ٤١٦ . ٢٢٧/٢ .

الطيبي

الحسين بن مُحمد بن عبد الله ، شرف الدين الطيبي ، من علماء الحديث والتفسير والبيان ، له الخلاصة في معرفة الحديث ، والتبيان في المعاني والبيان . توفي سنة ٧٤٣ هـ . (الأعلام ٢٥٦/٢) : ٤٢٨/٢ .

ـ ظ ـ

ابن ظفر

محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر ، أبو جعفر ، نحوي لغوي ، من مصنفاته : « الرد على الحريري في درة الغواص ، والقواعد والبيان في النحو » . توفي سنة ٥٦٥ هـ . (الأعلام ٢٣٠/٦) : ٢٨٨/١ .

ـ ع ـ

عائشة

عائشة بنت أبي بكر الصديق ، من قريش ، أفقه نساء المسلمين وأعلمهم بالدين والأدب ، كانت تكنى بأم عبد الله ، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية للهجرة ، وكانت أحب نسائه إليه ، وأكثرهن رواية للحديث عنه وكانت تلقب الصدّيقة بنت الصدّيق ، توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ . (الأعلام ٢٤٠/٣) : ٢٢٤/١ ، ٣٩٥ ، ٤٧٢ . ٧٠٤/٢ .

عاتكة بنت زيد

عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ، القرشية العدوية ، شاعرة ، صحابية حسناء ،

عبد الله بن عمر العرجي

عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان ابن عفان الأموي القرشي ، أبو عمر ، شاعر غزل ، كان مشغوفًا باللهو والصيد ، أشعر بني أمية ، وقد لقب بالعرجي نسبة إلى ماء له يقال له العرج نحو الطائف . توفي سنة ١٢٠ هـ . (الأعلام ١٠٩/٤) : ٧/٢ ، ٥١٥ .

عبد الملك بن مروان

أبو الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، من أعاظم الخلفاء ودهاتهم ، فقيهًا واسع العلم ، متعبدًا ناسكًا ، وهو أول من صك الدنانير في الإسلام . توفي ٨٦ هـ .(الأعلام ١٦٥/٤) : ٥/١ ، ٣٢ ، ١٧٠ ، ٣٤٩ . ٢٥٨/٢ .

عبد الواحد بن سليمان

عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ابن مروان ، أمير مرواني أموي ، ولي أمرة مكة والمدينة سنة ١٩٢ هـ ، قتله صالح بن علي العباسي سنة ١٣٢ هـ . (الأعلام ١٧٥/٤-١٧٦) : ٦٤٣/١ .

عبد يغوث الحارثي

عبد يغوث بن صلاءة بن ربيعة من بني الحارث بن كعب من قحطان ، شاعر جاهلي يماني ، كان سيد قومه ، توفي نحو سنة ٤٠ ق . هـ . (الأعلام ١٨٧/٤) : ٢١٣/٢ . ٧٢١ .

عبدة بن الطبيب

اسم الطبيب يزيد بن عمرو بن وعلة ابن أنس بن عبد الله بن عبد بهم بن عبد جشم بن عبد شمس ، شاعر مخضرم ، أدرك الإسلام وأسلم . (المفضليات ١٣٢/١) : ٤١١/١ ح .

عبيد بن الأبرص

أبو زياد ، عبيد بن الأبرص بن عوف ابن جشم الأسدي ، من مضر ، شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها ، كان معاصرًا لامرئ القيس ، وله معه مناظرات ومناقضات ، توفي سنة٢٥ق . هـ . (الأعلام ١٨٨/٤) : ١٧٦/١ ح . ٢٦٧/٢ ح .

عبيد الله بن قيس الرقيات

عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك ،

الفرزدق

همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، شاعر من النبلاء ، عظيم الأثر في اللغة ، يقال : « لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب » ، توفي سنة ١١٠ هـ . (الأعلام ٩٣/٨) :

الفضل بن عباس بن عتبة

الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب ، من قريش ، شاعر من فصحاء بني هاشم ، كان معاصرًا للفرزدق والأحوص ، توفي ٩٥ هـ .(الأعلام ١٥٠/٥) :

أبو فقعس الأسدي

أحد الأعراب الفصحاء الذين وافقوا الكسائي في المسألة الزنبورية التي جرت بينه وبين سيبويه ، وهو من الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة . (الإنصاف ٧٠٣/٢ ، إنباه الرواة ١١٥/٤) :

الفند الزماني

شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي ، من بني بكر بن وائل ، شاعر

ـ ن ـ

ـــ هـــ ـــ

فهرس القراء

ـ ء ـ

فهرس الكتب
الواردة في متن الكتاب

ـــ ء ـــ

(١) الإفصاح بفوائد الإيضاح ، هو شرح لكتاب « الإيضاح » للفارسي . (كشف الظنون ١/٢١٢) .

— ج —

— ح —

— خ —

— د —

— ر —

— س —

— ش —

(١) هو كتاب اللباب في النحو لتاج الدين محمد بن محمد الفاضل الإسفرائيني . (كشف الظنون ١٥٤٣) .
(٢) هو شرح لكتاب الإيضاح في النحو للفارسي ، سمّاه الجرجاني « المقتصد » (الأعلام ٤٩/٤) .

---

(١) هو كتاب ضياء القلوب للمفضل بن سلمة . (كشف الظنون ١٠٩١) .

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

— ل —

— م —

ـــ ن ـــ

— هـ —

— و —

— ي —

فهرس المذاهب النحوية

ـــ ء ـــ

ـــ ب ـــ

ـ ت ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ ر ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

فهرس الأمم والقبائل والجماعات

فهرس البلدان والمواضع

١٠- **أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيارات من الشعر الجاهلي** : اختيار العلامة يوسف ابن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري . منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨١ م .

١١- **إصلاح المنطق** : ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) . شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

١٢- **الأصمعيات** : الأصمعي (عبد الملك بن قريب) . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، لات .

١٣- **الأصول في النحو** : ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) . تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

١٤- **الأضداد** : ابن الأنباري (محمد بن القاسم) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت ، ط١ ، ١٩٦٠ .

١٥- **الإعراب عن قواعد الإعراب** : ابن هشام الأنصاري . تحقيق وتقديم علي فودة نيل . جامعة الرياض ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٩٨١ م .

١٦- **الأعلام** : خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩ م .

١٧- **الأغاني** : أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين) . تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء . الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٣ م . وطبعة دار الكتب المصرية .

١٨- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** : ابن السيد البطليوسي . تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت١٩٩٩م .

١٩- **الأمالي** : إسماعيل بن القاسم القالي . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط ، لات .

٢٠- **أمالي ابن الحاجب** : **أبو** عمرو بن عثمان بن الحاجب . دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة . دار عمّار ، عمّان ، ط ١ ، ١٩٨٩ م .

٢١- **أمالي الزجاجي** : عبد الرحمن بن إسحاق . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٢ هـ .

٢٢- **الأمالي** : السهيلي : تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط١ ، ١٩٧٠م .

٢٣- **أمالي ابن الشجري** : (هبة الله بن علي) . طبعة حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٩ .

٢٤- **أمالي المرتضى ، غرر الفوائد وسرر القلائد** : الشريف المرتضى (علي بن الحسين) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربي ط ٢ ، ١٩٦٧م .

٢٥- **إملاء ما منّ به الرحمن** : العكبري .

٢٦- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** : القفطي (علي بن يوسف) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ط١ ١٩٨٦م .
٢٧- **أنساب الأشراف** : البلاذري ، القسم الرابع ، الجزء الأول . تحقيق إحسان عباس بيروت ١٩٧٩ م .
٢٨- **أنساب الخيل** : ابن الكلبي . تحقيق أحمد زكي . دار الكتب المصرية ، ١٩٦٤ .
٢٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : عبد الرحمن بن محمد الأنباري . ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، لا ب ، لاط ، لات .
٣٠- **الأنموذج في النحو** : الزمخشري . مكتبة الغزالي ، حماة ، سوريا .
٣١- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** (تفسير البيضاوي) : عبد الله بن عمر البيضاوي . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، القاهرة ، لاط ، لات .
٣٢- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) ومعه كتاب **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك** ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩م .
٣٣- **الإيضاح العضدي** : أبو علي الفارسي . تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٩ م .
٣٤- **الإيضاح في شرح المفصل** : ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) . تحقيق موسى بنان العليلي . مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٩٠ .

الباء

٣٥- **البحر المحيط** : أبو حيان الأندلسي . مطبعة السعادة ، ط ١ .
٣٦- **البداية والنهاية** : ابن كثير (إسماعيل بن عمر) ، تحقيق أحمد أبو ملحم وغيره ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٧ م .
٣٧- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** : ابن أبي الربيع . تحقيق عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٦ م .
٣٨- **بغية الوعاة** : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٤ م .
٣٩- **بلاغات النساء** : ابن طيفور (أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور) . انتشارات الشريف الرضي . قم المقدسة ، إيران ، لاط ، لات .

٤٠- **البيان والتبيين** : الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجيل ، بيروت ، لاط ، لات .

التاء

٤١- **تاج العروس** : المرتضى الزبيدي .

٤٢- **تاريخ الأدب العربي** : كارل بروكلمان . نقله إلى العربية رمضان عبد التواب . دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٤ م .

٤٣- **تاريخ بغداد** : الخطيب البغدادي . دار الفكر ، بيروت .

٤٤- **تاريخ مدينة دمشق (قسم تراجم النساء)** : ابن عساكر . تحقيق سكينة الشهابي . مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢ .

٤٥- **التبيان في إعراب القرآن** : أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين) . تحقيق محمد علي البجاوي . دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .

٤٦- **تحفة العروس** : التيجاني . تحقيق أبو سعيد زغلول . دار الجيل ، بيروت ، ط١، ١٩٩٢م.

٤٧- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** : ابن هشام (عبد الله بن يوسف) . تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي . المكتبة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

٤٨- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية** : العبيدي (محمد بن عبد الرحمن) . تحقيق عبد الله الجبّوري . الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ط ١ ، ١٩٨١ م .

٤٩- **تذكرة النحاة** : أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي . تحقيق عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

٥٠- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** : ابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٥١- **التصريف** : المازني . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ط١ ، ١٩٥٤ م .

٥٢- **تصريف العزي** : إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني . دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، لاط ، لات .

٥٣- **تفسير القرطبي** = الجامع لأحكام القرآن .

٥٤- **التكملة** : أبو علي الفارسي . تحقيق حسن شاذلي فرهود . الناشر : عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨١م .

٥٥- **التلخيص في علوم البلاغة** : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب . ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط ، لات .
٥٦- **التمثيل والمحاضرة** : الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد) . تحقيق عبد الفتاح الحلو . الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ .
٥٧- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح** : عبد الله بن بري . تحقيق مصطفى حجازي . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ م .
٥٨- **تهذيب تاريخ دمشق الكبيرة** : علي بن الحسن الشافعي . هذبه ورتبه عبد القادر بدران ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩ م .
٥٩- **تهذيب اللغة** : محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق عبد السلام هارون ، مراجعة محمد علي النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ١٩٦٤ م .
٦٠- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** : المرادي المعروف بابن أم قاسم . تحقيق عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٦ م .

الجيم

٦١- **الجامع الصغير في علم النحو** : للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري . نشره وحققه وعلق عليه محمد شريف سعيد الزيبق . مطبعة الملاح ، دمشق ، ط١ ، ١٩٦٨ م .
٦٢- **الجامع لأحكام القرآن** : القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) . دار الكتب المصرية ، ط٢ ، ١٩٦٧ م .
٦٣- **الجمل في النحو** : صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . حققه وقدم له علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
٦٤- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** : محمد بن أبي الخطاب القرشي . حققه وعلق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشمي . دار القلم دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٦م .
٦٥- **جمهرة الأمثال** : أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) . دار الجيل ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٨م .
٦٦- **جمهرة أنساب العرب** : ابن حزم الأندلسي . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر ، ط٤ ، ١٩٧٧ م .
٦٧- **جمهرة اللغة** : ابن دريد (محمد بن الحسن) . حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .

٦٨- **الجنى الداني في حروف المعاني** : الحسن بن قاسم المرادي . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .

٦٩- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** : الإمام علاء الدين بن علي الإربلي . دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

الحاء

٧٠- **حاشية الأمير على مغني اللبيب** : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، لاط ، ١٣٧٢هـ.

٧١- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** : مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، مصر ، لاط ، ١٣٧٢ هـ .

٧٢- **حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني** : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، طبعة مصورة في إيران ، قم ، انتشارات زاهدي ، لاط ، لات .

٧٣- **حاشية يس بن عابدين** : بهامش شرح التصريح للأزهري . دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .

٧٤- **الحجة للقراء السبعة** : الفارسي . تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي . راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٤ م .

٧٥- **حروف المعاني** : الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ م .

٧٦- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي . وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ط١ ، ١٩٨٠ م .

٧٧- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٥ م .

٧٨- **حماسة البحتري** : الوليد بن عبيد . اعتنى بضبطه لويس شيخو . بيروت ، لاط ، لات .

٧٩- **الحماسة البصرية** : علي بن الحسن البصري . تحقيق مختار الدين أحمد . عالَم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ م .

٨٠- **الحماسة الشجرية** : ابن الشجري (هبة الله بن علي) . تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي . منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ط١، ١٩٧٠م.

٨١- **حماسة القرشي** : عباس محمد القرشي . تحقيق خير الدين قبلاوي . وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥ .

٨٢- **الحماسة المغربية** : أبو العباس أحمد الجراوي التادلي . تحقيق رضوان الداية . دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩١ .

٨٣- **حياة الحيوان الكبرى** : كمال الدين محمد بن موسى الدميري . انتشارات ناصر خسرو ، طهران ، إيران ، طبعة مصورة عن شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، لاط ، لات .

٨٤- **الحيوان** : الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

الخاء

٨٥- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** : عبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م . وطبعة أخرى في مطبعة بولاق .

٨٦- **الخصائص** : أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط . لات .

الدال

٨٧- **دائرة المعارف الإسلامية** : القاهرة ، ١٩٧٤ م .

٨٨- **درة الغواص** : الحريري . القسطنطينية ، ط١ ، ١٢٩٩ هـ .

٨٩- **الدرة الفاخرة** : للأصفهاني . تحقيق عبد المجيد قطامش . دار المعارف ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة .

٩٠- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح الجوامع في العلوم العربية** : الشنقيطي . (أحمد ابن الأمين) . وضع حواشيه وأعد فهارسه محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨ م .

٩١- **دلائل الإعجاز في علم المعاني** : عبد القاهر الجرجاني . وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا . دار المعرفة ، بيروت ، لاط ، ١٩٨١م .

٩٢- **ديوان إبراهيم الصولي** = الطرائف الأدبية .

٩٣- **ديوان الأدب** : الفارابي . تحقيق أحمد مختار عمر . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤م .
٩٤- **ديوان ابن أحمر** : شعر عمرو بن أحمر .
٩٥- **ديوان الأحوص الأنصاري** : شعر الأحوص الأنصاري .
٩٦- **ديوان الأخطل** = شرح ديوان الأخطل ، شعر الأخطل .
٩٧- **ديوان أبي الأسود الدؤلي** : ظالِم بن عمرو بن سفيان ٦٩ هـ . تحقيق محمد حسن آل ياسين . لا ناشر ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
٩٨- **ديوان الأسود بن يعفر** : صنعة نوري حمودي القيسي . وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، ط ١ ، لات .
٩٩- **ديوان أشجع بن عمرو السلمي** : جمع خليل بنيان الحسون . دار المسيرة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ م .
١٠٠- **ديوان الأعشى** : ميمون بن قيس . شرح وتعليق محمد محمد حسين . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٣ م .
١٠١- **ديوان امرئ القيس** : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٥٨ م .
١٠٢- **ديوان أمية بن أبي الصلت** : جمعه بشير يموت . بيروت ، ط ١ ، ١٩٣٤ م .
١٠٣- **ديوان أوس بن حجر** : تحقيق محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت لاط ، ١٩٨٦ م .
١٠٤- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** : تحقيق عزة حسن . منشورات دار الثقافة ، دمشق ط٢ ، ١٩٧٢ م .
١٠٥- **ديوان تميم بن مقبل** : تحقيق عزة حسن . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٦٢ م .
١٠٦- **ديوان جران العود النميري** : عامر بن الحارث . صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، ط١ ١٩٨٢ م .
١٠٧- **ديوان جرير بن عطية** : تحقيق نعمان أمين طه . دار المعارف بمصر ، ط٣ ، لات .
١٠٨- **ديوان جميل بثينة** : جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ط١، ١٩٩٢ م .

١١٠- **ديوان حاتم الطائي** : (حاتم بن عبد الله) . صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢،١٩٩٠م .

١٠٩- **ديوان الحارث بن حلزة** : جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب . دار الكتاب العربي بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

١١١- **ديوان الحارث بن خالد المخزومي** : شعر الحارث بن خالد المخزومي .

١١٢- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري** ﷺ : تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر ١٩٧٧م . وطبعة دار الأندلس ، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس ،١٩٨٠م .

١١٣- **ديوان الحسين بن مطير** = شعر الحسين بن مطير .

١١٤- **ديوان الحطيئة** : جرول بن أوس . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨١ م .

١١٥- **ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي** : صنعة عبد العزيز الميمني . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، لاط ، لات ، تاريخ المقدمة ١٩٥٠ م .

١١٦- **ديوان أبي حية النميري** : (الهيثم بن الربيع) . تحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧٥ م .

١١٧- **ديوان الخرنق بنت بدر** : رواية أبي عمرو بن العلاء . تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠ م .

١١٨- **ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم** : جمعه وحققه نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣ م .

١١٩- **ديوان أبي دؤاد الإيادي** : جارية أو حارثة بن الحجاج . نشر جوستاف جرونباوم ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس . منشورات مكتبة الحياة بيروت ، ط١، ١٩٥٩ م .

١٢٠- **ديوان دريد بن الصمة** : جمع وتحقيق محمد خير البقاعي ، قدم له شاكر الفحام . دار قتيبة ، دمشق ، لاط ، ١٩٨١ م .

١٢١- **ديوان ابن الدمينة** : عبد الله بن عبيد الله . صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، تحقيق أحمد راتب النفاخ . مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٩م .

١٢٢- **ديوان ذي الإصبع العدواني** : حرثان بن محرث . جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الديلمي . ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره . الموصل ، ١٩٧٣ م .

١٢٣- **ديوان ذي الرمة** : غيلان بن عقبة . شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح . مؤسسة الإيمان ، لبنان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

١٢٤- **ديوان رؤبة بن العجاج** : تحقيق وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠ م .

١٢٥- **ديوان الراعي النميري** : عبيد بن حصين . جمعه وحققه راينهرت فايبرت . نشر فرانتس شتايز بفيسبادن ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .

١٢٦- **ديوان الزبرقان بن بدر** = شعر الزبرقان بن بدر .

١٢٧- **ديوان أبي زبيد الطائي** = شعر أبي زبيد الطائي .

١٢٨- **ديوان زهير بن أبي سلمى** = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى .

١٢٩- **ديوان زياد الأعجم** = شعر زياد الأعجم .

١٣٠- **ديوان زيد الخيل الطائي** = شعر زيد الخيل الطائي .

١٣١- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** : تحقيق عبد العزيز الميمني . القاهرة ، ١٩٥٠م .

١٣٢- **ديوان سلامة بن جندل** : تحقيق فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .

١٣٣- **ديوان السموءل بن عادياء** : مطبوع مع ديوان عروة بن الورد . دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .

١٣٤- **ديوان الشماخ بن ضرار** : تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٩٦٨ م .

١٣٥- **ديوان الشريف الرضي** : لمصنفه أبي الحسن محمد بن حسين بن موسى بن محمد . إيران ، مطبوعات وزارة الإرشاد الإسلامي وبالتعاون مع مؤسسة نهج البلاغة ، ط١، ١٤٠٦هـ

١٣٦- **ديوان الشنفرى** : عمرو بن مالك . جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩١ م .

١٣٧- **ديوان الصمة القشيري** : تحقيق عبد العزيز محمد الفيصل ، النادي الأدبي ، الرياض ، ١٩٨١ م .

١٣٨- **ديوان طرفة بن العبد** : دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٠ م .

١٣٩- **ديوان الطرماح** : الحكيم بن حكم . تحقيق عزة حسن . دمشق ، ١٩٦٨ م .

١٤٠- **ديوان طفيل الغنوي** : طفيل بن عوف . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
١٤١- **ديوان عباس بن مرداس** : جمع وتحقيق يحيى الجبوري . نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، بغداد ، ١٩٦٨ م .
١٤٢- **ديوان العباس بن الأحنف** : دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٧٨ م .
١٤٣- **ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي** : دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة . مكتبة التراث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
١٤٤- **ديوان عبد الله بن الزبعرى** = شعر عبد الله بن الزبعرى .
١٤٥- **ديوان عبيد بن الأبرص** : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٣ م .
١٤٦- **ديوان العجاج** (عبد الله بن رؤبة) : رواية وشرح عبد الملك بن قريب . تحقيق عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، لاط ، لات .
١٤٧- **ديوان عدي بن زيد العبادي** : تحقيق محمد جبار المعيبد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية ، بغداد ، سلسلة كتب التراث ٢ ، لاط ، لات .
١٤٨- **ديوان عروة بن حزام** . رواية أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق وشرح ودراسة محمد باسل عيون السود ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٩٧ .
١٤٩- **ديوان عروة بن الورد** : شرح ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) . تحقيق عبد المعين الملوحي . طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي . سورية ، ط ١ ، ١٩٦٦ م . وطبعة دار صادر .
١٥٠- **ديوان علقمة بن عبدة الفحل**: تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، راجعه فخر الدين قباوة ، دار الكتاب العربي بحلب ، ط ١ ، ١٩٦٩م .
١٥١- **ديوان الإمام علي بن أبي طالب** ﷺ : جمع نعيم زرزور . دار الكتب العلمية ، بيروت لاط ، لات .
١٥٢- **ديوان عمر بن أبي ربيعة** : دار صادر ، بيروت .
١٥٣- **ديوان عمر بن لجأ التميمي** : تحقيق يحيى الجبوري . ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط١ ، ١٩٧٦ .
١٥٤- **ديوان عمران بن حطان** : ضمن « ديوان الخوارج » .
١٥٥- **ديوان عمرو بن شأس** : تحقيق يحيى الجبوري . مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٩٧٦ م .

١٥٦- **ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي** = شعر عمرو بن معديكرب .
١٥٧- **ديوان عنترة بن شداد** : تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
١٥٨- **ديوان الفرزدق** : همام بن غالب . دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات . وطبعة الصاوي ١٣٥٤ م .
١٥٩- **ديوان القطامي** : تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . دار الثقافة ، بيروت .
١٦٠- **ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي** : دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة ، دار التراث ، القاهرة ، لاط ، لات .
١٦١- **ديوان قيس بن الخطيم**: تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر ، بيروت ط٢، ١٩٦٧م.
١٦٢- **ديوان قيس بن ذريح** : قيس ولبنى . شعر ودراسة . تحقيق حسين نصار ، مكتبة مصر القاهرة ، لاط ، لات .
١٦٣- **ديوان ابن قيس الرقيات** = ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات .
١٦٤- **ديوان كثير عزة** : تحقيق إحسان عباس . دار الثقافة ، لبنان ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧١ م .
١٦٥- **ديوان كعب بن زهير** = شرح ديوان كعب بن زهير .
١٦٦- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**: دراسة وتحقيق سامي مكي العاني . منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦ م .
١٦٧- **ديوان الكميت بن زيد** = شعر الكميت بن زيد الأسدي .
١٦٨- **ديوان الكميت بن معروف الأسدي** : ضمن « شعراء مقلون » .
١٦٩- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري** : تحقيق إحسان عباس . نشر وزارة الإعلام في الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
١٧٠- **ديوان ليلى الأخيلية** : جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية . دار الجمهورية بغداد ، لاط ، ١٩٦٧ م .
١٧١- **ديوان المتلمس الضبعي** : جرير بن عبد المسيح . رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي تحقيق حسن كامل الصيرفي . مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
١٧٢- **ديوان متمم بن نويرة** : مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي . تأليف ابتسام الصفار . مطبعة الإرشاد ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٨ م .

١٧٣- **ديوان المثقب العبدي** : عابد بن محصن . تحقيق حسن كامل الصيرفي . مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ١٦ ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
١٧٤- **ديوان مجنون ليلى** : قيس بن الملوح . جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر القاهرة ، لاط ، لات .
١٧٥- **ديوان أبي محجن الثقفي** : عمرو بن عمرو . صنعة الحسن بن عبد الله العسكري نشره وقدم له صلاح الدين المنجد . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط١، ١٩٧٠.
١٧٦- **ديوان المخبل السعدي** : ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة . ضمن « شعراء مقلون » .
١٧٧- **ديوان المرار بن سعيد الفقعسي** : ضمن « شعراء أمويون » .
١٧٨- **ديوان مزاحم العقيلي** = قصيدتان .
١٧٩- **ديوان مسكين الدارمي** : (ربيعة بن عامر) . جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية ؛ وعبد الله الجبوري . مطبعة دار البصري ، ط١ ، بغداد ، ١٩٧٠ .
١٨٠- **ديوان مضرس الربعي** : جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري . مطبعة دار البصري ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٠ م .
١٨١- **ديوان مضرس الربعي** : ضمن « شعراء أمويون » .
١٨٢- **ديوان المعاني** : أبو هلال العسكري . مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٢ .
١٨٣- **ديوان معن بن أوس** : تحقيق شوارتز . ليبزج ، ١٩٥٣ م .
١٨٤- **ديوان ابن مفرغ** = ديوان يزيد بن المفرغ .
١٨٥- **ديوان ابن مقبل** = ديوان تميم بن مقبل .
١٨٦- **ديوان ابن ميادة** = شعر ابن ميادة .
١٨٧- **ديوان النابغة الجعدي** = شعر النابغة الجعدي .
١٨٨- **ديوان النابغة الذبياني** : زياد بن معاوية . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧ م .
١٨٩- **ديوان أبي النجم العجلي** : صنعة علاء الدين آغا . النادي الأدبي بالرياض .
١٩٠- **ديوان نصيب بن رباح** = شعر نصيب بن رباح .
١٩١- **ديوان النمر بن تولب** : ضمن « شعراء إسلاميون » .
١٩٢- **ديوان هدبة بن الخشرم** = شعر هدبة بن الخشرم .
١٩٣- **ديوان الهذليين** : نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب . نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٥ م .

١٩٤- **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري** : جمع وتنسيق عبد القدوس أبو صالح . مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .

الراء

١٩٥- **الرسالة الموضحة** : الحاتمي . تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .

١٩٦- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** : المالقي (أحمد بن عبد النور) . تحقيق أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .

١٩٧- **الرد على النحاة** : ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن) . تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، لاط ، ١٩٨٢ م .

الزاي

١٩٨- **زهر الآداب وثمر الألباب** : إبراهيم بن علي الحصري القيرواني . تحقيق زكي مبارك . دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩ .

السين

١٩٩- **سر صناعة الإعراب** : أبو الفتح عثمان بن جني . دراسة وتحقيق حسن هنداوي دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

٢٠٠- **سفر السعادة** : للسخاوي . تحقيق محمد الدالي . مجمع اللغة العربية بدمشق ،١٩٨٣م.

٢٠١- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي** : أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار الحديث ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م .

٢٠٢- **سنن الدارمي** : دار إحياء السنة النبوية ، مصر ، لاط ، لات .

٢٠٣- **سنن أبي داود** : تعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد . دار الحديث ، حمص ، سوريا ، ط٢ ، ١٩٧٤ م .

٢٠٤- **السنن الكبرى** : النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيث) . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١ م .

٢٠٥- **سنن ابن ماجة** : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة . لاط ، لات .

٢٠٦- **سنن النسائي** = صحيح سنن النسائي .

الشين

٢٠٧- **شرح ابن عقيل** : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري . ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد انتشارات ناصر خسرو ، طهران ، إيران ، ط١٤ ، ١٩٦٤ .

٢٠٨- **شرح أبيات سيبويه** : السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) . دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، لاط ، ١٩٧٩ م .

٢٠٩- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب** : أبو علي الفارسي . تحقيق محمود الطناجي . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٨ م .

٢١٠- **شرح اختيارات المفضل** : الخطيب التبريزي (يحيى بن علي) . تحقيق فخر الدين قباوة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

٢١١- **شرح أدب الكاتب** : الجواليقي (موهوب بن أحمد) . مكتبة القدسي ، القاهرة ، لاط ، ١٣٥٠ هـ .

٢١٢- **شرح أشعار الهذليين** : صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري . حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة ، القاهرة لاط ، لات .

٢١٣- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »** : الأشموني (علي بن محمد) . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٥ م .

٢١٤- **شرح الألفية** : ابن الناظم . وضع حواشيه محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .

٢١٥- **شرح بانت سعاد** = شرح قصيدة كعب بن زهير .

٢١٦- **شرح التسهيل** : ابن مالك . تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط١ ، ١٩٩٠ م .

٢١٧- **شرح التفتزاني على تصريف العزي** : سعد الدين التفتزاني . دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، لاط ، لات .

٢١٨- **شرح الجمل** : (الشرح الكبير) ابن عصفور . تحقيق صاحب أبو جناح . مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٨٠ م .

٢١٩- **شرح الجمل** : ابن هشام الأنصاري . تحقيق ودراسة علي محسن عيسى مال الله . عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ م .
٢٢٠- **شرح الجواليقي** = شرح أدب الكاتب .
٢٢١- **شرح ديوان الأخطل** : (غياث بن غوث) . صنفه وكتب مقدمته وشرح معانيه وأعد فهارسه إيليا سليم الحاوي . دار الثقافة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
٢٢٢- **شرح ديوان الحماسة** : الخطيب التبريزي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة حجازي ، القاهرة ، لاط ، لات .
٢٢٣- **شرح ديوان الحماسة** : أحمد بن محمد المرزوقي . نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، ط٢ ، ١٩٦٨ .
٢٢٤- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** : صنعة أبي العباس ثعلب . مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٩٤٤ م ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
٢٢٥- **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الأندلس ، ط ٤ ، ١٩٨٨ م .
٢٢٦- **شرح الرضي على الكافية** : تصحيح يوسف حسن عمر . مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٩٧٨ م .
٢٢٧- **شرح الشافية** : الجاربردي : تحقيق نبيل أبو عمشة ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، ١٩٨٩-١٩٩٠ م .
٢٢٨- **شرح الشافية** : الرضي = شرح شافية ابن الحاجب .
٢٢٩- **شرح شافية ابن الحاجب** : الأستراباذي (محمد بن الحسن) ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٢م .
٢٣٠- **شرح شذور الذهب** : ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١١ ، ١٩٦٣ م .
٢٣١- **شرح الشواهد** : العيني = حاشية الصبان .
٢٣٢- **شرح شواهد الإيضاح** : لأبي علي الفارسي . تأليف عبد الله بن بري . تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش . مراجعة محمد مهدي علام . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، لاط ، ١٩٨٥ م .

٢٣٣- **شرح شواهد الشافية** : مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب .
٢٣٤- **شرح شواهد المغني** : السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) . منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط ، لات .
٢٣٥- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** : جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي . نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ، ط ١ ، ١٩٧٧ م .
٢٣٦- **شرح الفصيح** : الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر) . تحقيق ودراسة إبراهيم بن عبد الله الغامدي . جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، ١٩٩٦.
٢٣٧- **شرح القصائد التسع المشهورات** : صنعة أبي جعفر النحاس . تحقيق أحمد خطاب . دار الحرية للطباعة ، بغداد ،١٩٧٣ .
٢٣٨- **شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا محمد** ﷺ : ابن هشام . تحقيق محمود حسن أبو ناجي . مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢ م .
٢٣٩- **شرح قطر الندى وبل الصدى** : ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) . ومعه كتاب « **سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى** » تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١١ ، ١٩٦٣ م .
٢٤٠- **شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع** : صفي الدين الحلي . تحقيق نسيب نشاوي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط١ ، ١٩٨٣ م .
٢٤١- **شرح الكافية الشافية** : ابن مالك . تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث دمشق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
٢٤٢- **شرح كتاب سيبويه** : أبو سعيد السيرافي . تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
٢٤٣- **شرح المرادي** = توضيح المقاصد .
٢٤٤- **شرح المفصل** : ابن يعيش (يعيش بن علي) . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة ، لاط ، لات .
٢٤٥- **شرح المقدمة المحسبة** : ابن باشاذ . تحقيق خالد عبد الكريم . المطبعة العصرية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٧ م .
٢٤٦- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك** : أبو زيد بن عبد الرحمن المكودي . تحقيق فاطمة راشد الراجحي . جامعة الكويت ، ١٩٩٣ م .

٢٤٧- **شرح هاشميات الكميت** : ابن زيد الأسدي . تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ .
٢٤٨- **شعر الأحوص الأنصاري** : جمع وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ، لاط ، ١٩٧٥ م .
٢٤٩- **شعر الأخطل** : صنعة السكري . تحقيق فخر الدين قباوة . دار الأصمعي ، ١٩٧٩ .
٢٥٠- **شعر الحارث بن خالد المخزومي** : تحقيق يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٢ م .
٢٥١- **شعر الحسين بن مطير الأسدي** : جمعه وشرحه وقدم له حسين عطوان . دار الجيل ، بيروت ، لاط ، لات .
٢٥٢- **شعر الزبرقان بن بدر** : تحقيق ودراسة سعود محمود عبد الجابر . مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
٢٥٣- **شعر أبي زبيد الطائي** : تحقيق نوري حمودي القيسي . ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧ م .
٢٥٤- **شعر زياد الأعجم** : زياد بن سليمان أو سليم . جمع وتحقيق يوسف حسين بكار دار المسيرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
٢٥٥- **شعر زيد الخيل الطائي** : زيد بن مهلهل . صنعه أحمد مختار البزرة . دار المأمون للتراث دمشق ، لاط ، لات .
٢٥٦- **شعر عبد الله بن الزبعرى** : تحقيق يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٩٨١ م .
٢٥٧- **شعر عمر بن لجأ التميمي** : تحقيق يحيى الجبوري . ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط ١ ، ١٩٧٦ م .
٢٥٨- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي** : جمعه وحققه حسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، لاط ، لات .
٢٥٩- **شعر عمرو بن معديكرب** : جمعه مطاع الطرابيشي . مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .
٢٦٠- **شعر الكميت بن زيد الأسدي** : جمع وتقديم داود سلوم . مكتبة الأندلس ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٩ م .

٢٦١- **شعر النابغة الجعدي** : قيس بن عبد الله . تحقيق عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٤ م .
٢٦٢- **شعر نصيب بن رباح** : جمع وتقديم داود سلوم . مكتبة الأندلس بغداد ، ط١ ١٩٦٨ .
٢٦٣- **شعر هدبة بن الخشرم** : جمع وتحقيق يحيى الجبوري . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ، لاط ، ١٩٨٦ م .
٢٦٤- **الشعر والشعراء** : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . لا ناشر ، لا بلدة ، ط ٣ ، ١٩٧٧ م .
٢٦٥- **شعراء إسلاميون** : تحقيق نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٤م . ونشر جامعة بغداد ، ١٩٧٦م .
٢٦٦- **شعراء أمويون** : تحقيق نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
٢٦٧- **شرح الكافية الشافية** : ابن مالك (محمد عبد الله) . تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
٢٦٨- **شرح لامية الأفعال** : ابن الناظم . تحقيق محمد أديب جمران ، دار قتيبة ، دمشق ، ط٣ ١٩٨٩ م .
٢٦٩- **شعراء مقلون** : تحقيق حاتم صالح الضامن . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

الصاد

٢٧٠- **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** : أحمد بن فارس . حققه وقدم له مصطفى الشويمي . مؤسسة بدران ، ط ١ ، ١٩٦٣ م .
٢٧١- **الصحاح** : الجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ، لاط ، لات .
٢٧٢- **صحيح البخاري** : تحقيق الدكتور مصطفى البغا ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨١ م .
٢٧٣- **صحيح سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي** : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط٢ ، ١٩٨٦ م .
٢٧٤- **صحيح مسلم** : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة .

الضاد

٢٧٥- **ضرائر الشعر** : ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ م .

٢٧٦- **الضرورة** = ما يجوز للشاعر في الضرورة .

الطاء

٢٧٧- **الطرائف الأدبية** : عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات .

العين

٢٧٨- **العقد الفريد** : ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت لاط ، ١٩٨٣ .

٢٧٩- **العققة والبررة** = نوادر المخطوطات .

٢٨٠- **عمدة الحفاظ** : للسمين الحلبي . تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٩٩٧ .

٢٨١- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه** : ابن رشيق (الحسن بن رشيق) ، تحقيق محمد قزقزان دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

٢٨٢- **عيون الأخبار** : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له ورتب فهارسه يوسف علي طويل . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات .

الغين

٢٨٣- **غريب الحديث** : تأليف الإمام العالم أبي الفرج عبد الرحم بن علي بن محمد بن علي الجوزي . وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه عبد المعطي أمين قلعجي . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ م .

٢٨٤- **غيث النفع في القراءات السبع** : السفاقسي . طبع على هامش سراج المبتدي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، لاط ، لات .

الفاء

٢٨٥- **الفاخر** : المفضل بن سلمة بن عاصم ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مراجعة محمد علي النجار دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة ، ط١، لات .

٢٨٦- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** : ابن حجر العسقلاني . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .

٢٨٧- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال** : أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) حققه وقدم له إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣ م .

٢٨٨- **الفصيح** : أبو العباس ثعلب . تحقيق ودراسة عاطف مدكور . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٢٨٩- **فهارس شرح المفصل لابن يعيش** : صنعة عاصم بهجة البيطار . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .

٢٩٠- **فهارس لسان العرب** : أشرف على برامجه أحمد أبو الهيجاء ، صنفه وقدم له خليل أحمد عمايرة . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

٢٩١- **فيض القدير** : شرح الجامع الصغير . المكتبة التجارية ، مصر ، لاط ، لات .

القاف

٢٩٢- **القاموس المحيط** : الفيروز آبادي . دار الفكر ، بيروت ، لاط ، ١٩٧٨ م .

٢٩٣- **قصيدتان** : لمزاحم بن الحارث العقيلي مع أبيات منسوبة إليه . تحقيق كرنكو ، ليدن ، ١٩٢٠ م .

٢٩٤- **قيس ولبنى – شعر ودراسة** : جمع وتحقيق وشرح حسين نصار . مكتبة مصر ، القاهرة لاط ، لات .

الكاف

٢٩٥- **الكافي في العروض والقوافي** : الخطيب البغدادي . تحقيق الحساني حسن عبد الله . نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثاني عشر لمجلة معهد المخطوطات . الناشر خانجي وحمدان ، بيروت ، لاط ، لات .

٢٩٦- **الكامل في اللغة والأدب** : المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) . تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت . ط٢ ، ١٩٩٣ .

٢٩٧- **الكتاب** : سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨ .

٢٩٨- **كتاب الأفعال** : ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر السعدي) . عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣ م .

٢٩٩- **كتاب الأمثال** : القاسم بن سلام ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ .

٣٠٠- **كتاب الأمثال** : لمجهول . طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد . ط ١ .

٣٠١- **كتاب الجيم** : أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار) . تحقيق إبراهيم الأبياري وغيره ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

٣٠٢- **كتاب العين** : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران ١٤٠٩ .

٣٠٣- **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر** : أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) . تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لاط ، ١٩٨٦ .

٣٠٤- **كتاب اللامات** : الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر دمشق ط٢ ، ١٩٨٥ .

٣٠٥- **كشف الظنون** : حاجي خليفة مصطفى جلبي . مكتبة المثنى ، بغداد .

٣٠٦- **الكشاف** : الزمخشري (محمود بن عمر) . مطبعة الاستقامة ، دار الطباعة المصرية ١٢٨١ .

٣٠٧- **الكلم الطيب** : ابن تيمية . خرج أحاديثه عبد القادر أرناؤوط . دار البيان ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٠ م .

اللام

٣٠٨- **لحن العوام** : أبو بكر الزبيدي . تحقيق رمضان عبد التواب . القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣٠٩- **لسان العرب** : ابن منظور (محمد بن مكرم) ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .

٣١٠- **اللباب** : الإسفرائيني . تحقيق شوقي المعري . مكتبة لبنان ، بيروت ، ط١، ١٩٩٤ م .

٣١١- **اللمع في العربية** : صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥ م .

الميم

٣١٢- **ما يجوز للشاعر في الضرورة** : محمد بن جعفر القزاز القيرواني . حققه وقدم له وصنع فهارسه رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي . الناشر دار العروبة بالكويت ، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

٣١٣- **ما ينصرف وما لا ينصرف** : أبو إسحاق الزجاج (إبراهيم بن السري) تحقيق هدى محمود قراعة ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ، ط١ ، ١٩٧١ م .

٣١٤- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** : الآمدي (الحسن بن بشر) مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني (محمد بن عمران) مكتبة القدسي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٢ م .

٣١٥- **المبدع في التصريف** : أبو حيان الأندلسي . تحقيق وشرح وتعليق عبد الحميد السيد طلب . مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الصفاة ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢ م .

٣١٦- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** : صنعة شيخ العربية أبي الفتح عثمان بن جني . تقديم وتحقيق حسن هنداوي . دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧ .

٣١٧- **المتحابين في الله** : ابن قدامة المقدسي . تحقيق خير الله الشريف . دار الطباع ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩١ م .

٣١٨- **مجالس ثعلب** : أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٥ ، ١٩٨٧ م .

٣١٩- **مجمع الأمثال** : الميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد ، دار القلم ، بيروت لاط ، لات .

٣٢٠- **مجمل اللغة** : أحمد بن فارس ، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٥ .

٣٢١- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** : أبو الفتح عثمان ابن جنّي ، تحقيق علي النجدي الناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ،

نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، لاط ، ١٣٨٦ هـ .

٣٢٢- **المحكم والمحيط الأعظم** : ابن سيده . تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، ١٩٥٨ م .

٣٢٣- **مختصر ابن خالويه** = مختصر في شواذ القرآن .

٣٢٤- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** : ابن خالويه ، عني بنشره : ج .برجشتراسر مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٣٢٥- **المخصص** : ابن سيده (علي بن إسماعيل) دار الكتب العلمية بيروت ، لاط ، لات .

٣٢٦- **المذكر والمؤنث** : ابن الأنباري . تحقيق طارق الجنابي . دار الرائد ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦ م .

٣٢٧- **المذكر والمؤنث** : السجستاني (أبو حاتم سهيل بن محمد) . عني بتحقيقه عزت حسن . دار الشرق العربي ، بيروت ، لاط ، لات .

٣٢٨- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** : اليافعي (أبو محمد ،عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي) المتوفى سنة ٧٦٨ . وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٩ م .

٣٢٩- **مراتب النحويين** : أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر ، القاهرة ، لاط ، لات .

٣٣٠- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** : السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجلوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل ، ودار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .

٣٣١- **المسائل العسكريات** : أبو علي الفارسي . تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة . مراجعة نهاد الموسى . منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١ م .

٣٣٢- **المسائل العضديات** : أبو علي الفارسي . تحقيق شيخ الراشد . وزارة الثقافة بدمشق ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

٣٣٣- **المساعد على تسهيل الفوائد** : ابن عقيل . تحقيق محمد كامل بركات . دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٠ م .

٣٣٤- **المستقصى في أمثال العرب** : الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢،١٩٨٧.

٣٣٥- **مسند أحمد بن حنبل** : القاهرة ١٣١٣ هـ .

٣٣٦- **مسند الشافعي** : تحقيق يوسف علي الزاوي . دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩١ م .
٣٣٧- **المطول** (شرح التلخيص) : التفتزاني . مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، لاط ، لات .
٣٣٨- المعارف : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . تحقيق ثـروت عكاشـة . دار الكتب المصرية ، ١٩٦٠ .
٣٣٩- **معاني القرآن** : الأخفش . تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد . عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ م .
٣٤٠- **معاني القرآن** : الفراء . عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٠ م .
٣٤١- **معاني القرآن وإعرابه** : الزجاج . شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي . دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ م .
٣٤٢- **المعاني الكبير في أبيات المعاني** : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) دار الكتب العلميـة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤ م .
٣٤٣- **معاني القرآن** : الفراء . دار الكتب المصرية . ١٩٦٥ م .
٣٤٤- **معاني القرآن** : الزجاج . (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) . تحقيق عبد الجليل عبده شلبي . دار الحديث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ م .
٣٤٥- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** : عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، لاط ، ١٩٤٧ .
٣٤٦- **معجم الأديبات الشواعر** : جمال الدين الحسيني . تحقيق أحمد يوسف الدقـاق . دار الثقافة العربية ، دمشق ، ١٩٩٦ .
٣٤٧- **معجم البلدان** : ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
٣٤٨- **معجم الخيل العربية** : صنعة عبد الله الجبوري . مطبوع مع كتاب **الحلبـة في أسمـاء الخيل** . النادي الأدبي ، الرياض ، ١٩٨١ .
٣٤٩- **معجم الشعراء** : المرزباني (محمد بن عمران) . تحقيق عبد الستار فـراج . مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
٣٥٠- **معجم شواهد العربية** : عبد السلام هارون . مؤسسة الخـانجي ، القـاهرة ، ط١ ، ١٩٧٢ .
٣٥١- **معجم شواهد النحو الشعرية** : حنّا جميل حداد . دار العلوم ، الرياض ط١،١٩٨٤.
٣٥٢- **معجم القراءات القرآنية** : إعداد أحمد مختار عمر ؛ وعبد العال سالم مكرم . عـالم الكتب ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧ .

٣٥٣- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** : عبد الله بن عبد العزيز البكري ، تحقيق وضبط مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣ .

٣٥٤- **معجم المؤلفين ومستدركه** : عمر رضا كحالة . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٥٧م .

٣٥٥- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** : إعداد إميل يعقوب . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٣٥٦- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** : إعداد محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٣٥٧- **المغرب في ترتيب المعرب** : المطرزي . تحقيق محمود فاخوري وعبد المجيد مختار . مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، ط١ ، ١٩٧٩ م .

٣٥٨- **مغني اللبيب** : ابن هشام الأنصاري . تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله . دار الفكر ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩ .

٣٥٩- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا ، لاط ، ١٩٨٧ م .

٣٦٠- **مفتاح السعادة** : أحمد مصطفى طاش كبرى زاده . تحقيق كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، ١٩٦٨ م .

٣٦١- **مفردات الراغب** = مفردات ألفاظ القرآن .

٣٦٢- **مفردات ألفاظ القرآن** : الراغب الأصفهاني . تحقيق صفوان عدنان داوودي . دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٢ .

٣٦٣- **المفصل في علم العربية** : للزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) ، وبذيله كتاب : **المفضل في شرح أبيات المفصل** ، للسيد محمد بدر الدين الغساني الحلبي . دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، لات .

٣٦٤- **المفضليات** : للمفضل الضبي . تحقيق أحمد محمد شاكر ؛ وعبد السلام هارون . دار المعارف ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٧٦ .

٣٦٥- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** : محمود بن أحمد العيني . مطبوع مع خزانة الأدب . دار صادر ، لاط ، لات .

٣٦٦- **المقامات الأدبية** : الحريري . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ط٣ ، ١٩٥٠ م .

٣٦٧- **مقاييس اللغة** : ابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . مكتب الإعلام الإسلامي طهران .

٣٦٨- **المقتضب** : المبرد . تحقيق عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لاط ، لات .

٣٦٩- **المقرب** : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق أحمد عبد الستار جواري وعبد الله جبوري . مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧١ م .

٣٧٠- **المقصور والممدود** : ابن ولاد (أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد) . ليدن ، لاط ، ١٩٠٠ م .

٣٧١- **الممتع في التصريف** : ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن) تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٧٩ م .

٢٧٢- **المنصف** : شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي لكتاب (**التصريف**) للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، ط١ ، ١٩٥٤ م .

٢٧٣- **الموشح** : المرزباني (محمد بن عمران) تحقيق علي محمد بجاوي ، القاهرة ١٩٦٥م .

٣٧٤- **الموشح في شرح الكافية** : الخبيصي . تحقيق ودراسة عصام درار الكوسى . رسالة لنيل درجة الماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٩٨ م .

٣٧٥- **الموطأ** : مالك بن أنس . إعداد أحمد راتب عرموش . دار النفائس ، بيروت ، ط٢، ١٩٧٢ .

النون

٣٧٦- **نتائج الفكر في النحو** : السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) . حققه وعلق عليه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ م.

٣٧٧- **النشر في القراءات العشر** : ابن الجزري . أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع . دار الكتب العلمية ، بيروت .

٣٧٨- **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب** : المقري (أحمد بن محمد المقري التلمساني) . تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م .

٣٧٩- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** : أبو حيان الأندلسي . تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨ م .

٣٨٠- **النهاية في غريب الحديث والأثر** : ابن الأثير (المبارك بن محمد) تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، إيران ، ط١ .
٣٨١- **النوادر في اللغة** : أبو زيد سعيد بن أوس ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، ١٩٦٧ .
٣٨٢- **نوادر المخطوطات** = العققة والبررة .

الهاء

٣٨٣- **هدية العارفين** : إسماعيل بن محمد أمين البغدادي . مكتبة المثنى ، بغداد .
٣٨٤- **همع الهوامع** : شرح جمع الجوامع في علم العربية ، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٢٧ هـ .

الواو

٣٨٥- **الوافي بالوفيات** : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، ج١ ، نشر فرانز شتايز بفيسبادن ، ط١ ، ١٩٦٩ م . .
٣٨٦- **الوحشيات** : لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
٣٨٧- **الوساطة بين المتنبي وخصومه** : القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني . تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ وعلي محمد البجاوي . دار القلم ، بيروت ، تاريخ المقدمة ١٩٦٦ .
٣٨٨- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** : ابن خلكان (أحمد بن محمد) تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
٣٨٩- **الوقف والابتداء** : ابن الأنباري

فهرس محتويات المجلد الأول

فهرس محتويات المجلد الثاني

الفهارس الفنية

فهرس المحتويات